

حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلمتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء الثامن ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

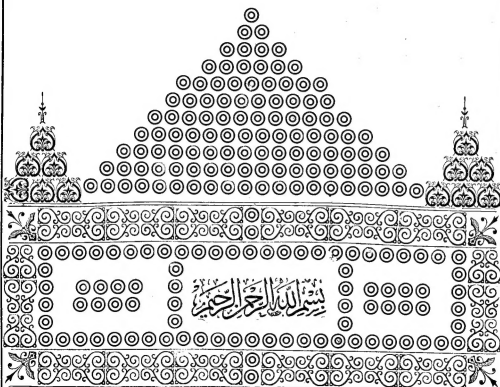
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْلَبُ مِنَ الْمَكْتَبَةِ الْجَارِيَةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ سَنَائِغِ هِجْرَةِ مِائَةِ

لِصَاحِفَةِ مِصْطَفَى مُحَمَّدٍ

مُطْبَعَةُ مِصْطَفَى مُحَمَّدٍ
مَدِينَةُ بَلَدَاتِ الْإِسْلَامِ الْكُبْرَى بِمِصْرَ



(كتاب الطلاق)

(قول المتن الطلاق) اسم مصدر لطلق يتشدد باللام ومصدره التطليق ومصدر لطلق يتخفيف اللام اه
يجري (قوله رة) الى المتن في النهاية الا قوله ومن ثم الى اوسيته الخلق (قوله حل القيد) الظاهر ان المراد
بالقيد ما يشمل الحسي والمعنوي ليكون بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي عموم وخصوص كما هو الغالب اه
رشيدى (قوله والاصل فيه) اى فى الطلاق وقوعه ومشروعيته (قوله وحكين) اهل المراد انه حيث داما
على الكالتوجب عليهم ذلك والا فالوكل لا يجب عليه التصرف فيما وكل فيه اه ع ش (قوله كان يعجز
عن القيام الخ) ينبغى ولم يغلب على ظنه انها تؤثر معاشرته مع ذلك على الفرقه وتسمع بما قد يقع من تقصير
مساعدة باطنية اه سيد عمر (قوله مالم يخش الفجور بها) اى فجور غيره بها فلا يكون مندوبا لان فى
ايقانها صوالها فى الجملة بل يكون مباحا وينبغى انه ان علم فجور غيره بها لو طلقها وانتفاء ذلك عنها مادامت فى
عصمته حرمة طلاقها ان لم يتاذبها تاذبا لا يحتمل عادة اه ع ش (قوله بامسا كما الخ) متعلق بقوله
امر الخ (قوله خشية من ذلك) فيه شى فان قوله لا تزيد لاس افاد ان كونها تحته لم يمنع وقوع ذلك سم
وهو مبنى على ان معنى قوله مالم يخش الخ انه يخشى وقوع الفجور بينها وبين الاجنبى والحمل على هذا بعيد
اذ لا فائدة فى ترك الطلاق على هذا التقدير بل الظاهر انه يخشى حصول فجور بينه وبينها بعد الطلاق لما
يعلمه من نفسه من مزيد الميل فليتأمل ويتسلم ان يكون المراد ما فهمه المحشى فقد يكون فى ابقائها تقليل
للفجور المتوقع فى الجملة ولا ينافيه قوله المذكور لان المراد ان ذلك ثابت لها بالقوة لا بالفعل المتوقع تحققه على
تقدير فراقها اه سيد عمر اقول وما فهمه المحشى هو الظاهر المتبادر ولذا جزم به ع ش كما مر او ما قوله بل الظاهر
انه الخ مع بعده عن المقام يفيد قول الشارح الاتى ويلحق الخ بقصير مكررا (قوله تؤدى الى مبيح تبين)

(كتاب الطلاق)

(قوله خشية من ذلك) فيه شى فان قوله لا تزيد لاس افاد ان كونها تحته لم يمنع وقوع ذلك
(قوله تؤدى الى مبيح تبين) لا يبعد ان يكتب بان لا يحتمل عادة

(كتاب الطلاق)

هولة حل القيد وشرعا
حل قيد النكاح باللفظ
الاتى والاصل فيه الكتاب
والسنة واجماع الامة بل
سائر الملل وهو اما واجب
كطلاق مول لم ير دالوطه
وحكين راياه او مندوب
كان يعجز عن القيام بحقوقها
ولو لعدم الميل اليها او
تكون غير عفيفة مالم يخش
الفجور بها ومن ثم امر صلى
الله عليه وسلم من قال له ان
زوجى لا تزيد لاس اى
لا تمنع من يريد الفجور بها
على احد اقوال فى معناه
بامسا كما خشية من ذلك
ويلحق بخشية الفجور بها
حصول مشقة له بفراقها
تؤدى الى مبيح تبين

وكون مقامه عنده منع فجورها بما يظهر فيها أو سببه الخلق أى بحيث لا يصبر على عشرتها عادة بما يظهر والافقي توجد امرأة غير سيئة الخلق وفي الحديث المرأة الصالحة كالغراب الأعجم كناية عن ندر وجودها (٣) إذا اعصم وهو ايض الجنائين وقيل

الرجلين أو أحدهما كذلك أو يأمره به أحد الديه أى من غير نحو تعنت كاهوشان الحق من الأب أو الامهات ومع عدم خوف فتنة أو مشقة بطلاقها فيما يظهر أوحرام كالبدعى أو مكروه بان سلم الحال عن ذلك كله للخبر الصحيح ليس شئ من الحلال أبغض إلى الله من الطلاق وفى رواية صحيحة أبغض الحلال إلى الله الطلاق وأبغض الله الحلال إلى الله الطلاق وأبغض الله الحلال إلى الله الطلاق وأبغض الله الحلال إلى الله الطلاق له المقصود منه زيادة التنفير عنه لاحقيقته لمناقضاته حلله ومن ثم قالوا ليس فيه مباح لكن صورته الامام بالمال إذا لم يشتهه أى شهوة كاملة لئلا ينافى ما رقى عدم الميل إليها ولا تسمح نفسه بمؤنتها من غير تمتع بها وأركانها زوج وصيغة وقصد على ما يأتى فيه ومحل ولا ية عليه (يشترط لفوزده) أى لصحة تنجيزه أو تعليقه كونه من زوج اما وكيله أو الحاكم فى المولى فلا يصح منهما تعليقه ويعلم هذا بما قدمه أول الخلق وما سيذكره أنه لا يصح تعليقه قبل النكاح و(التكليف) فلا يصح تعليق ولا تنجيز من

لا يعد أن يكتفى بان لا تختم عادة سم أه عش السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور أقول الامام كما قال اه (قوله وكون مقامه الخ) عطف على قوله حصول مشقة الخ (قوله أو سببه الخلق) عطف على قوله غير عفيفة (قوله لا يصبر على عشرتها الخ) ببناء المفعول ولو قيل لا يصبر الزوج على عشرتها بان يحصل له منها مشقة لا تختم عادة لم يكن بعيدا لان المدار على ضرره وعدمه فليتامر وعلى الاول ولو علم من نفسه الصبر ينفى عدم الذنب صيانة لها عن ضرر الغير اه سيد عمر (قوله وإلا أى ولم يقيد بالحلية المذكورة (قوله كذلك) أى نادر الوجود خبر إذا الاعصم (قوله أو يأمره به الخ) عطف على قوله يعجز الخ (قوله أو مكروه) قد يقتضى انه فيما إذا خشي الفجور فى الصورة السابقة وفيما إذا كان بقاؤها عنده منع لفجورها يكون مكروها لا غير ولو قيل بالحرمة فى صورتين إذ غاب على ظنه ذلك لم يعد اه سيد عمر وتقدم عن عش ما يوافقه (قوله وأبغض الله الحلال إلى الله) مبتدأ خبره قوله المقصود منه الخ (قوله لاحقيقته) ما المانع ان البعض معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا صادق بالمكروه كالحرام ولا ينافى ذلك وصفه بالحل لانه يطلق ويراد به الجائز سم أه عش (قوله صورته) أى التطلاق المباح (قوله لئلا ينافى ما رقى) أى فى قوله كان يعجز عن القيام بحقوقه ولو لعدم الميل إليها أى فامر فيما إذا انتفتت الشهوة بالكليمة وما هنا فيما إذا اتقى كالمها ويق أصلها (قوله ومحل) أى زوجة وقوله عليه أى المحل أه عش عبارة الرشيدى قوله وولاية عليه كانه أخرج به غير المكلف اذ ليس له ولاية الطلاق اه (قوله أى لصحة تنجيزه) إلى قوله ويعلم عامر فى النهاية (قوله فلا يصح منهما) إلى قوله ويعلم عامر فى المعنى (قوله منهما) أى الوكيل والحاكم أه عش عبارة السيد عمر قوله فلا يصح منهما تعليقه شامل لما إذا كان الوكيل وكلا فى التعليق وما وجه المنع منه حيث لا يحرم رضى رايته فى اصل الروضة انه لا يصح التوكيل فى تعليق الطلاق وان ارى به مجرد التعليق لانه ملحق بالايمان وهى لا يدخلها الوكالة اه (قوله ويعلم هذا) أى كون الطلاق من زوج اه عش (قوله بمأقدهم أو الخلق) وهو قوله شرطه زوج (قوله وما سيذكره الخ) قال الشهاب سم فيه نظر ظاهر اه رشيدى عبارة السيد عمر قال الفاضل الحشى فيه نظر ظاهر اه ولعل وجه النظر ان وجه عدم الصحة فيما ذكر عدم الولاية لا يلزم منه اشتراط خصوص ان لا يقع الا من زوج لانه اذا وقع من وكيل الزوج فقد وقع من ذى ولاية ويمكن ان يحجب بان قوله هذا اشارة الى اعتبار كونه من زوج فى التنجيز والتعليق لا إلى قوله اما وكيله اه ثم رايته فى المعنى ما نصه قال فى اهل المصنف كونه من زوج او وكيله فلا يقع طلاق غيره الا فيما ساقى فى المولى يطلق عليه الحاكم يجب بانه احاله على ماصرح به فى الخلق وعلى ما سيذكره من انه لا يصح تعليقه قبل ملك النكاح وهو يعين حل عبارة الشارح على ما يجب اه (قوله ومعنى عليه ونائمه) ذكرهما يقتضى حل التكليف على ما يشمل التخيير وظاهر كلامهم عدم محتمه من التائم وان ائمه بنومه لان ائمه به لخارج لانه ائمه سم (قوله لوعقله) أى فى حالة التكليف (قول المتن الا السكران) استثناء من المفهوم وهو قوله فلا يصح تعليق ولا تنجيز من نحو صى الخ (قوله تعديا) مثل ذلك الكافر وان لم يعتقد حرمة مشرب اخر لانه غاطب بفروع الشرعة وخارج به غير المتعدى كن اكره على شرب مسكر او لم يعلم انه مسكر. او شرب دواء اجتنابا لحاجة فلا يقع طلاقه معنى وعش (قوله وهو المراد به الخ) فليس المراد به من شرب المسكر مطلقا وان لم يزل عقله اه رشيدى (قوله فانه الخ) أى السكران (قوله

(قوله لاحقيقته) ما المانع ان البعض معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا صادق بالمكروه كالحرام ولا ينافى ذلك وصفه بالحل لانه يطلق ويراد به الجائز (قوله وما سيذكره الخ) فيه نظر ظاهر (قوله ومعنى عليه ونائمه) ذكر المعنى عليه ونائمه يقتضى حل التكليف على ما يشمل التخيير وظاهر كلامهم عدم محتمه

نحو صى ويجوزون ومعنى عليه ونائمه لرفع القلم عنهم لكن لو اعانته بصفة فوجدت وبه نحو جنون وقع والاختيار فلا يقع من مكروه كاسيذكره (إلا السكران) وهو من زال عقله بمسكر تعديا وهو المراد به حيث اطلق وسيذكر ان مثله كل من زال عقله بما ائمه به من نحو شراب اودواء فانه يقع طلاقه مع عدم تكليفه على الاصح أى مخاطبته حال السكر لعدم فهمه الذى هو شرط التذكرة

ونفذ الخ) مبتدا (قوله الدال عليه) أى النفوذ نعت له (قوله إجماع الخ) فاعل الدال (قوله على مؤاخذته) متعلق بالإجماع (قوله من باب خطاب الوضع) خبر المبتدا (قوله وبطل الأحكام) أى كوقوع الطلاق وقوله بالاسباب أى كالتلفظ بالطلاق أه عرش (قوله تغليظ الخ) مفعول له لقوله يقع طلاقه الخ (قوله والحق الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله وبه) أى التغليظ أه كردى (قوله من إيراد التائم والمجنون) وجه الاندفاع فهو إن تعلق بهما خطاب الوضع فيما عليها كالانلاقات لكن لم يلقح ما لها بما عليها على أن خطاب الوضع لم يتعلق بها في جميع ما عليها بل في نحو الاتلاقات خاصة كما أشار إليه بالعلوة في كلامه أه رشيدى (قوله ككون القتل سببا للقصاص) أى فالنائم والمجنون إذا قتلوا لأقصاص عليها مع أن وجوب القصاص بالقتل من خطاب الوضع أى حيث دخل التخصص في شأنها بعدم وجوب ذلك القصاص أمكن التخصص بغيره لمضى يقتضيه كاهنا أه عرش (قوله والنهى الخ) جواب عن السؤال بأنه كيف يقال إن السكران لا يتعلق به التكليف مع أنه خوطب بالنهى فى الآية وحاصل الجواب أن الخطاب فيها ليس من محل الخلاف بل هو مكلف اتفاقا أه رشيدى (قوله النشوة) هو بتلك النون والواو بخلاف النشأة بالهمز فانه يقال نشأ إشاعة إذا حيى ورب وشبك كذا فى القاموس أه عرش (قوله خلاف من زال الخ) يعنى أن الخلاف فيه أه كردى (قوله ومن أطلق عليه) أى السكران أه عرش عبارة الرشيدى يشير به إلى أنه لا خلاف فى الحقيقة بين الأئمة فى كونه غير مكلف لكن هذا لا يناسب تعبيره بالأصح فيما مر الصريح فى ثبوت الخلاف أه وعبارة البجيرى أى فليس فى المسئلة خلاف معنوى فمن قال ليس مكلفا عني أنه ليس مخاطبا خطابا تكليف حال عدم فهمه ومن قال أنه مكلف أراد أنه مكلف حكما أى يحرى عليه أحكام المكلفين أه (قوله والزائم الخ) أى وإن أراد حقيقة التكليف فلا يصح لأنه لزم الخ (قوله به) أى بالسكر متعلق بأتصل (قوله ويقع الطلاق) أى من مسلم وكافر أه معنى عبارة عرش أى عن يصح طلاقه ولو سكرانا أه (قوله واختلف المتأخرون فى تاتى الخ) (فرع) لو قال أنت دالتى بالبال فىمكن أن يأتى فى ماقا تاتى بالناء لأن الدال والطاء متقاربان فى الإبدال إلا أن هذا القظم يشتهر فى الالسة كاشتهار تاتى فلا يمكن أن يأتى فيه القول بالوقع مع فقدانية (فرع) لو قال أنت طالتى بالقاف المعقودة قرية من الكاف كالتلفظ بها الرب فلا شك فى الوقوع فلو أبدلها كافا صريحة فقال طالك فىمكن أن يكون كالتلفظ بالناء لأنه ينحط عنه بعدم الشهرة على الالسة فالظاهر أنه كذا تاتى بالبال إلا أنه لا معنى له محتمله والناء والقاف والكاف كثير فى اللغة أى إبدال بعضها من بعض (فرع) لو أبدل الحرفين فقال تالك بالناء والكاف فىحتمل أن يكون كناية إلا أنه أضعف من جميع الالفاظ السابقة ثم أنه لا معنى له محتمل ولو قال ذلك بالبال والكاف فهو أضعف من تالك مع أن له معان محتملة منها الماطلة للغير ومنها المساحة والحاصل أن هنا القاف بعضها أقوى من بعض فأقواها تاتى ثم دالتى وفى رتبها طالك ثم تالك وهى أبعداها والظاهر القطع بانها تاتى تالك لانكون كناية طلاق ثم رأت المسئلة منقولة فى كتب الحنفية سم على حج أه عرش (قوله والراجح أنه إن الخ) خلافا للنهائية والمعنى حيث قالوا فأقا للشهاب الرملى أنه كناية سواء كانت لفته كذلك أم لا أه ونقل سم عن الجلال السيوطى ما يوافق كلام الشارح وأقره وكذا أقره عرش والرشيدى (قوله وإن كان) أى الناطق بتاتى (قوله من قوم يبدلون الطاء تاء الخ) وأما إن كان فى لسانه معجز خلقى عن القطع بالطاء فالظاهر أنه ليس من محل الخلاف بل هو صريح فى حقه قطعاً فليراجع أه رشيدى (قوله كان على صراحته) قد يؤيد ذلك أنه كترجمة الطلاق بل أولى بل قضية كونه كالتريجة أنه صريح فى حق من ليس من القوم المذكورين أيضا إذا عرفت هذه اللغة كان الترجمة صريح لمن أحسن العربية لشموله للعربى أه سم

من التائم وإن أتم بنومه لأن إثمه به خارج لالذاته (قوله كان على صراحته) قد يؤيد بذلك أنه حينئذ كترجمة الطلاق بل أولى بل قضية كونه كالتريجة أنه صريح فى حق من ليس من القوم المذكورين أيضا إذا عرفت هذه

ونفذ تصرفاته له وعليه الدال على إجماع الصحابة رضى الله عنهم على مؤاخذته بالذنب من باب خطاب الوضع وهو بطل الأحكام بالاسباب تغليظا عليه لتعديده والحق ما له بما عليه طردا للباب وبه يندفع ما لبعضهم هنا من إيراد التائم والمجنون على أن خطاب الوضع قد لا يعصمها ككون القتل سببا للقصاص والنهى لا يقترب من الصلاة وأنتم سكارى لمن فى أوائل النشوة لبقاء عقله فليس من محل الخلاف بخلاف من زال عقله سواء أضرار زقا مطروحا أم لا ومن أطلق عليه التكليف أراد أنه بعد صحوه مكلف بقضاء ما داته أو أنه يحرى عليه أحكام المكلفين وإلا لزم صحة نحو صلاته وصومه ويعلم عامر أوائل الصلاة أنه لو اتصل جنون لم يتولد عن السكر به وقع عليه المدة التى ينتهى إليها السكر غالبا (ويقع) الطلاق (بصرحه) وهو ما لا محتمل ظاهره غير الطلاق ومن ثم وقع إجماعا واختلف المتأخرون فى تاتى بالناء بمعنى طالتى أو الوجه أنه إن كان من قوم يبدلون الطاء تاء أو طردت لغتهم بذلك كان على صراحته

يحدث بنحو يرض الدجاج
إن كان من قوم ينطقون
بالمشالة في هذا أو نحوه
وليس من هذا قول قوم
طلقة بفتح اللام لا افعل
كذابل لغو كما هو ظاهر
كطالق لا افعل كذا بل
أولى بخلاف على طلقة
لا افعل كذا فان الظاهر
انه كناية (بلاية) لا يقاع
الطلاق من العارف بمدلول
لفظه فلا يتأه ما يأتي انه
يشترط قصد لفظ الطلاق
لمعناه فلا يكفي قصد حروفه
فقط كان لفته اعجمي
لا يعرف مدلوله فقصد
لفظه فقط او مع مدلوله
عند أهله وسيد علم كلامه
ان الاكراه يجعل الصريح
كنية (وبكنية) وهي
ما يحتمل الطلاق وغيره
وان كان في بعضها اظهر كما
قاله الرافعي (مع النية)
لا يقاعه مع قصد حروفه
ايضا فان لم ينو لم يقع اجماعا
سواء الظاهرة المقترة بها
قرينة كانت بائن بينونة
عومة لتحليلين لي ابدأ
وغيرها كلست بزواجي
الا ان وقع في جواب
دعوى فافرا به وانما افاد
صدقه لاتباع لتصدق
صراحتي في الوقف لان
صراحتي لا تنحصر بخلاف

(قوله ولا) أي بان لم يكن من ذلك القوم أولم يطرد لغتهم بذلك (قوله لان ذلك الخ) علة لمخضوف مفهوم مما
قبله أي لان لولان الخ (قوله وليس من هذا) أي بما يفيد الطلاق (قوله بخلاف على طلقة) قد يقال ما الوجه في
كون على طلقة كناية وعلى الطلاق صريح ويجب بان كلامه هنا في طلقة بفتح اللام لا بسكونها اه
سيد عمر (قول المتن بلاية) فلو قال لم اتوبه الطلاق لم يقبل وحكي الخطأ فيه الإجماع ودين فيما
بينه وبين الله عز وجل اه معنى (قوله لا يقاع الطلاق) متعلق بنية (قوله لا يقاع الطلاق) أي
التي في المعنى والى قوله لان بجانب في النهاية (قوله من العارف) متعلق بقول المتن ويقع بصريح الخ قوله
انت طالق مثلافه ثلاثة أشياء قصد النطق بحروفه وقصد كونه مستعملا في معناه وقصد ايقاع الطلاق به
فقصد الايقاع لا يشترط وهو الذي يحتاج اليه في الكناية وقصد اللفظ بالخروف لا بد منه مطاوعا
واستحضار معناه شرط ايضا للشرط فصدان بنطق باللفظ مستعملا في معناه اه كرى (قوله كان لفته
الخ) أي لفظ الطلاق وكان صرفه العارف بمدلوله عن معناه واستعمله في معنى آخر على ما فيه من التفصيل اه
رشدي (قوله وسيعلم الخ) عبارة المعنى نعم المكروه اذا نوى مع الصريح الوقوع وقوع والا فلا اه (قوله وان
كان في بعضها اظهر) أي فلا بد من الظهور في كلام المعنيين بخلاف الصريح فان ظاهره ليس الا الطلاق
واحتمال غيره ضعيف كلفظ الطلاق اذا حو طبت به أو زوجة فان الظاهر منه هو الفرق او اما احتمال
الطلاق من الوثائق فضعف اه رشدي (قوله ومع قصد حروفه الخ) ان حل على ظاهره ليس خرج صدورهما
من النائم فليس فيه كبر فائدة بل هو مستغنى عنه ان حل على قصد حروفه ومعناه كما يدل عليه السياق فهو
حيث يقتضي تعدد القصد فيها وكلام المعنى مصرح فيه بل حجر ولبتأمل الفرق بينهما اه سيد عمر وقد يقال
ان قصد اللفظ لمعناه لاخراج العجمي اذا قلنا دال الطلاق وهو لا يعرف معناه وقصد الايقاع في الكناية
لاخراج من لم يقصد سواء قصد الاخبار بالفرق او لا وسواء استحضر مع معنى الفرق معنى آخر او لا ثم
قوله وكلام المعنى الخ وكذا كلام الشارح والنهاية فيما يأتي صريح فيه وتقدم عن الكرى ايضاح تام يدفع
به الا وهام (قوله سواء الظاهرة الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله سواء الظاهرة) عبارة الروض مع شرحه
فرع لا يلحق الكناية الصريح بسؤال المرأة الطلاق ولا قرينة من غضب ونحوه لانه قد يقصد خلاف
ما تشرع به القرينة واللفظ في نفسه محتمل ولا يلحقها به مواطاة كالتواطع على جعل قوله انت على حرام
كملتكم قال ما قمت قلت لاراقى انت على حرام فاني اريد به الطلاق ثم قال لما انت على حرام فلا يكون صريحا
بل يكون ابتداء لاحتمال تغيير نيته اه (قوله لان الخ) وقع في جواب دعوى هل شرطها كونها عند حاكم سم
اقول الظاهر انه لا يشترط حتى لو ادعت عليه امرأته انه زوجها لتطلب نفقتها مثلا عند غير حاكم فقال لست
بزوج حتى كان افرا بالطلاق فيؤاخذ به عند القاضي اه ع ش (قوله فافرا به) ويترتب عليه
وقوع الطلاق ظاهر او اما باطنا فان كان صادقا حرمت عليه والافلام لم ينو الطلاق به اه ع ش (قوله
وانما افاد الخ) جواب سؤال الظاهر اليان (قوله صدقة) هو بالنصب اه سم (قوله لان صراحتي الخ)
يتأمل اه سم أي في تقريبه (قوله بخلاف لاتباع) الأولى صدقة لاتباع (قوله وقد يؤخذ من ذلك)
أي قول المتن مع النية ما بحثه الخ عبارة النهاية بما بحثه ابن الرفعة وافرجه من عدم نفوذ طلاق السكران
بالكنية لتو فها الخ مردود كما انتضاء اطلاقهم بان الصريح يعتبر فيه قصد لفظه لمعناه الخ والقلب الى
ما قاله ابن الرفعة اميل اه سيد عمر (قوله لتوقفه) أي الطلاق بالكناية (قوله السابق) أي في شرح
الا السكران (قوله ولك ان تقول الخ) وايضا فهو مؤاخذ باقراره فاذا اقر انه نوى اخذناه واقوعنا عليه (قوله)

اللمعة كان الترجمة صريح لمن احسن العربية كما يأتي بشموله للعرى (قوله لان وقع في جواب دعوى)
هل شرطها كونها عند الحاكم (قوله صدقة) هو بالنصب (قوله لان صراحتي الخ) يتأمل (قوله
ولك ان تقول الخ) وايضا فهو مؤاخذ باقراره فاذا اقر انه نوى اخذناه واقوعنا عليه (قوله)

الطلاق وايضا فينبوثة الى اخره ما يأتي في غير الطلاق كالفسخ بخلاف لاتباع لا يأتي في غير الوقف وقد يؤخذ من ذلك ما بحثه ابن الرفعة ان
السكران لا ينفذ طلاقه بها لتوقفه على النية وهي مستحيلة منه فيحل نفوذ قصره السابق انما هو بالصرائح فقط ولك ان تقول شرط الصريح ايضا

قصد لفظه مطلقا او لمعانها كاتقرر والسكران به تجل عليه قصد ذلك ايضا فكما وقعوه به ولم ينظروا لذلك فكذلكه وكونها بشرط فيها قصدان وفيه قصد واحد لا يؤثر لان الملاحظ ان التعليل عليه اقضى الوقوع عليه بالمرح من غير قصد وهذا بينه موجود فيها فاتجه لإطلاقهم لا ما بحثه وان أقروه إلا أن بحاجب بأن (٦) الصريح وقع ظاهر بمجرد لفظه من غير استئصال ولا تحقق قصد بخلاف الكناية لا بد فيها من

تحقق قصد فاقترقا لشرط وقوعه بصريح او كناية

رفع صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا عارض ولا يقع بغير لفظ عند أكثر العلماء ورأى مالك رضى الله عنه

وقوع النفساني (تنبيه)

اطلقوا فلست بزوجتي

الذى ليست فى جواب دعوى انه كناية ففضل ان

فعلت كذا فلست بزوجتي

وعليه فان نوى معنى فانت طالق الذى هو إنشاء

الطلاق عند وجود المعلق

عليه وقوعه ولا فلا يوجه بان

نفي الزوجية في هذا التركيب

قد راد به بالنى المترتب على

الإنشاء الذى نواه وقد راد

به نفي بعض آثار الزوجية

كترك انفاقها او وطنها

فاحتاج لنية الانفاق ومثله

إن فعلت كذا ما ننت لى

بزوجة او ما تكونين لى

زوجة لاحتماله لذلك

والفرق ان هذا اشهر فى

إرادة الطلاق بحيث لا تفهم

العامته من إلا ذلك بخلاف

الاول مجرد دعوى على ان

قائلة غفل عما ياتى ان

الاستهتار ليس له دخل إلا

على الضعيف الآتى ثم

رأيت البلقنى أقرى فى ان

الطلاق اه سم وسبأى من ملته عن الرشيدى وعش (قوله قصد لفظه الخ) قد يقال المراد بهذا الشرط عدم الصارف لاحقية قصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه للإيقاع عليه بالكناية لمقر بانه نوى وهو مراد ابن الرفعة سم وقوله المراد بهذا الشرط الخ لا يخلو عن شيء فانه لو كان المراد ما ذكره لفقد طلاق الاعمى الملقن إذ لم يعرف معناه ولم يرد به غيره إذ لا صارف حثتد وايضا فكلهم صريح فى ان المراد حقيقة القصد كما يظهر بمرجمته والتأمل اه سيدعر (قوله قصد لفظه الخ) اقتصر النهاية والمغنى على الثانى (قوله فكما أوقعوه) أى طلاق السكران أى الصريح وقوله لذلك أى للاستحالة (قوله فكذلكه) أى الكناية فيقع بها من غير قصد اللفظ لمعناه ولكن لا بد من النية بان يخرج عن نفسه أنه نوى سواء أخبر فى حال السكر أو بعده اه ع ش عبارة الرشيدى ومعلوم أن الصورة أنه أخبر بانه نوى اما فى حال سكره أو بعده كما هو شأن الحكم بالوقوع بالكنايات وحجته قائما او قنعا عليه الطلاق باقراره اه (قوله ويشترط فيها) أى الكناية وقوله وفيه أى الصريح (قوله فاتجه لإطلاقهم) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله وشرط وقوعه) إلى قوله ورأى مالك فى النهاية وكذا فى المغنى إلا لقوله عند أكثر العلماء (قوله لو كان صحيح السمع) يشمل حديث السمع فهل يعتبر او المدار كفى المغنى على المعتدل على تأمل اه سيدعر ويظهر الاول وان قيد الاعتدال فى المغنى احترازا عن نقل السمع فقط لاعتداله ايضا والله اعلم (قوله وقوع النفساني) أى الوقوع بذنبه بان يضمر فى نفسه معنى انت طالق او طلقته اما ما عبط للنفس عند الشجرة أو التضرع منها او غير ذلك من العزم على انه لا بد من تأملها فلا يقع به طلاق اصلا اه ع ش (قوله تنبيه أطاعوا الخ) أقول ينبغي التأمل فيما ذكر فى أول هذا التنبيه وما نقله عن البلقنى مع ما ياتى عن افتاء ابن الصلاح فى شرح قول المصنف والاعتناق كناية طلاق وعكسه فى ان غبت عنها سنة اه سم أى فانه أطلق كونه اقرارا فى الظاهر بزوال الزوجية بعد غيبته سنة (قوله وعليه الخ) أى الشمول (قوله عند الخ) متعلق بقوله معنى (قوله ويوجه) أى الشمول (قوله فى هذا التركيب) وهو ان فعلت كذا فلست بزوجتى (قوله الثانى) أى نفي الزوجية (قوله ومثله) أى هذا التركيب (قوله لذلك) أى نفي الزوجية ونفى بعض آثارها (قوله ان هذا) أى ان فعلت كذا فلست بزوجتى وقوله لذلك أى الطلاق فيصير صريحا وقوله بخلاف الاول أى قوله لست بزوجتى الذى ليس فى جواب دعوى أى يحتل لذلك فهو كناية اه كردى (قوله مجرد دعوى) خير قوله والفرق (قوله على ان قائله) أى الفرق المذكور (قوله عما ياتى) أى فى قول المصنف قلت الأصح انه كناية وقوله على الضعيف الاتى أى قيل ذلك (قوله او انه يطلقها) عطف على قوله انها طالق عند الخ أى ان الزوج يطلقها عند حصول الشكوى اه كردى (قوله فان نوى الفورية) أى أنه يطلقها عقب حصول الشكوى (قوله ففانت طلقت الخ) انظر ما وجهه فان الظاهر ان التعاطق على الاحتمال الثانى مجرد وعد لا يلزم الوفاء به ثم رایت قول الشارح الاتى والصواب الخ (قوله إلا بالياس) أى بموت احدهما اه كردى (قوله وبه) أى افتاء البلقنى وقوله كالذى الخ أى مامر أول التنبيه (قوله فى فئاتلحين الخ) أى فى ان فعلت كذا فات الخ (قوله باطلاق الخ) أى سواء نوى الطلاق أولا (قوله قول شيخه) أى شيخ البلقنى (قوله نعم نقل عنهما) أى عن البلقنى وشيخه اه كردى (قوله

قصد لفظه الخ) قد يقال المراد بهذا الشرط عدم الصارف لاحقية قصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه للإيقاع عليه بالكناية ما لم يقر بانه نوى وهو مراد ابن الرفعة (قوله تنبيه اطلقوا الخ) أقول ينبغي التأمل فيما ذكر فى أول هذا التنبيه وما نقله عن البلقنى مع ما ياتى عن افتاء ابن الصلاح فى شرح قول المصنف

شكائى اخوك لست لى بزوجة بانه ان قصد أنها طالق عند حصول الشكوى طلقت أو أنه يطلقها فان نوى الفورية ففانت طلقت والام تطلق إلا بالياس انتهى ملخصا وهو صريح فيما ذكرته أنه كناية وبه كالأذى قبله تبين وهم افتاء بعضهم فى فئاتلحين لى بزوجة باطلاق الخت والصواب قول شيخه الفقى ان نوى الطلاق طلقت ولا فلا كلفت بزوجتى نعم نقل عنهما

في ما عا د زوج بنى يكون زوجها انما اطلقا الحنف كما اطلقه الثاني في ما عا د تكونين لى بوجهه والذى يتجه انه كناية لان لفظ عا د وقعت زائدة
 ومرفى هذه بنوها انما كناية واما زعم ان زيادة عا د توجب الصراحة فلا يخفى بعده بل (V) شذوذ وعجيب قول الفتى ما عا د يكون

زوجا لها معناه ان بق لها
 زوجها اقامه (و صرح به
 الطلاق) اى ما اشتق منه
 اجماعا (وكذا) الخلع
 والمقادة وما شئت منها
 على ما مر فيها ولو قال
 خالعتك على مذهب احمد
 ووجدت شروط الخلع
 الذى يكون فسخاها عنده
 لم يكن ذلك قرينة صارفة
 لصراحة الخلع في الطلاق
 عندنا خلافا لمن وهم فيه
 وفارق ما ياتي في انت طالق
 وهو يحل من وثاق بانه
 استعمل اللفظ حيث في
 معناه اللغوى فله يصره عن
 مدلوله بالكلية بخلافه هنا
 فهو كانت طالق طلاقا
 لا يقع فعلم ان القرينة
 المخالفة لوضع اللفظ لغو
 كقوله لموطوءه انت
 طالق طلاقا بانما تملكين
 به نفسك فانه مع ذلك يقع
 رجعا ولا نظر لقوله بانما
 الى اخره لخالفته لموضوع
 الصيغة من كل وجه على ان
 قوله على مذهب احمد غير
 قرينة اذ الفسخ والطلاق
 متحدان فان كلا فيه حل
 قيد العصمة وترتب عدم
 نحو نقص العدد وسقوط
 المهر قبل الوطء على الفسخ
 فقط لا ينافى ذلك لانه امر
 خارج عن المدلول وكذا
 (الفرق والسراج) يفتح
 السين اى ما اشتق منها

في ما عا د زوج بنى الخ) اى يقال حلف بالثلاث ما عا د زوج الخ كما ياتي في أدوات التعليل ما يصرح به اه
 كرى عبارة الشارح هناك ولو حلف بالثلاث ان زوج بنى ما عا د يكون لها زوجا لم يطلق الزوج عقب
 حلفه وقعت خلافا لمن اطلق وقوعهن محتجا بان معناه ان بق لها زوجها لان هذا المعنى لا ينافى ما ذكرته بل
 يؤيده من عمل ذلك ان اراد انتفاء نكاحه بان يطلقها او الافلا اخذ من قولهم في لست بزوجهى انه كناية
 ويجرى ذلك في ان فعلت كذا ما تصحبن او تعودين لى بوجهه اه (قوله كما اطلقه) اى الحنف الثاني اى الشيخ
 اه كرى (قوله والذى يتجه الخ) انظر ما وجهه ولعله ان المعنى فيه ان نوى بما ذكر الحلف انه لا يبق
 بنته مع زوجها بل يكون سببا في طلاقها اه ش وقد مر ان نفع الشارح ما يفيد ما يقرب منه (قوله
 وقعت زائدة) الاولى التذكير (قوله ومرفى) اى افاضيل قوله والفرق الخ (قوله في هذه) اى ما عا د تكونين لى
 بزوجه ولم تعرض لى قبلها لانه لا يصح في الادوات بانها كناية ايضا (قوله بدونها) اى لفظه
 عا د (قوله معناه ان بق لها زوجها) اى فى هذا المعنى يقع مطلقا كما ياتي في محث الادوات اه كرى (قوله
 اه) اى قول الفتى (قوله اى ما) الى قوله ولو قال خالعتك في النهاية والمعنى (قوله اى ما اشتق منه) اى او
 نفسه او وقعت عليك الطلاق ونحوه مما ياتي اه رشيدى (قوله الخلع والمقادة وما اشتق الخ) قد
 يوهن المصدر فهما من الصريح وواضح انه ليس كذلك فينبغي ان يقول وكذا ما اشتق من الخلع
 والمقادة اه سيد عمر وقوله وواضح انه الخ في اطلاقه نظر اخذ اعمام عن الرشيدى ومن قول الشارح
 الا في اللفظ الطلاق وما اشتق منه امله اى انظر الى اللفظ عا د عطف على قول المتن كطقتك ما نصه
 او وقعت عليك طلبة او الطلاق وكذا وضعت عليك طلبة او الطلاق على الاوجه وعلى الطلاق الخ فاذا ان
 نظرنا هذه الصيغ من الخلع والمقادة مثلا (قوله على ما مر الخ) اى في باب الخلع (قوله ولو قال خالعتك الخ)
 اى من غير تقليد صحيح لاحد سم على حج اه ش (قوله صارفة الخ) اى الى الكناية (قوله ما ياتي) اى في
 شرح و ترجمة الطلاق الخ من انه يخرج عن الصريح الى الكناية (قوله بانه) اى الزوج استعمل اللفظ وهو
 انت طالق حيث اى وقت حلها من الوثاق في معناه اللغوى وهو اطلاقها من الوثاق (قوله بخلافه هنا) قد
 يمنع انه هنا خرج عن مدلوله بالكلية اذ الفسخ حل للعصمة اه سم اقول والى ذلك المنع اشار الشارح
 الا تية (قوله فهو) اى خالعتك على مذهب احمد (قوله كانت طالق) فيه نظر بل بينهما فرق اه سم
 (قوله لموطوءه انت طالق الخ) قد يقال انما لم يحكم فيما ذكر بالبنوثة لقيام الدليل على انها انما
 تحصل شرعا باحد ثلاثة طرق اما باطلاق قبل الدخول او ببعض او مع استيفاء العمد فلا يكون قوله المذكور
 ووصفه الطلاق الذى لا يكون بانما في الشريعة بالبنوثة مغير للحكم الشرعى اه سيد عمر (قوله اذ الفسخ
 والطلاق متحدان الخ) تقدم ان الخلع ان اريد به الطلاق فهو طلاق جزا والا فهو محل القولين
 طلاق او فسخ فلو كانا متحدين معنى فما موقع ذلك فليتأمل اه سيد عمر (قوله وترتب الخ) جواب
 سؤال ظاهر البيان (قوله وسقوط المهر) عطف على عدم نحو الخ (قوله قبل الوطء) متعلق بسقوط الخ
 وقوله على الفسخ متعلق بترتب الخ (قوله لانه امر خارج الخ) خروجه عنه لا يمنع صرف القرينة الحل الى
 ما له ذلك الخارج اه سم (قوله بفتح السين) اى قوله لموطوءه بعد ان فعلت الخ في النهاية (قوله اى ما اشتق
 منها) فيه نظير ما مر عن الرشيدى (قوله فيه) اى القرآن (قوله والحق ما لم يتكرر الخ) لم يذكر وجه
 الا للاحق اه ش (قوله وما لم يرد الخ) اى والحق ما لم يرد الخ (قوله ومحل هذين) اى الفرق
 والاعتاق كناية بطلاق وعكسه فان اغت عنها سة (قوله ولو قال خالعتك الخ) اى من غير تقليد صحيح
 لاحد (قوله بخلافه هنا) قد يمنع انه هنا خرج عن مدلوله بالكلية اذ الفسخ حل للعصمة (قوله فهو كانت
 طالق الخ) فيه نظر بل بينهما فرق (قوله لانه امر خارج عن المدلول) خروجه عنه لا يمنع صرف القرينة الحل

(على المشهور) لا اشتها هما معنى الطلاق وورد هما في القرآن مع تكرار الفرق اى هو الحاق ما لم يتكرر بما تكرروا ما لم يرد من المشتقات بما
 ورد لانه معناه قال في الاستدكار عن ابن خبير ان وعلى هذين فيمن عرف صراحتهما ما لم يعرف الا الطلاق فهو الصريح في حقه فقط

قال الأذري وهو ظاهر لا يتجده غير إذا علم أن ذلك ما يخفى عليه اه وهو متجه في نحو أعجمي لا يدري مدلول ذلك وبما لحظ أهل مدة يظن بها كذبها ولا يفعله بالصرحة لا يؤثر فيها (أ) يأتي أن الجبل بالحكم لا يؤثر وإن نذر به وذكر الوردى أن العبرة في الكفار بالصرح

والكناية عندهم لا اعتدنا لانا نعتبر اعتقادهم في عقودهم فكذا في طلاقهم ومحل إن لم يترافعا البنا كما مر بما فيه قبيل فصل اسلم وتحت أكثر من أربع وللفظ الطلاق وما اشتق منه أمثلة تأتي نظائرها في البقية (كطلةك) وطلقت منه بعد أن قيل له طلقها ومنها بعد طلق نفسك وطلقت هنا الطلاق لازم لي وطالن بعد أن فقلت كذا فز وجئت طالق ويأتي قريبا ما يعلم منه الفرق بين هذا وأنت واحدة بخلاف طالق فقط وأطلقت فقط ابتداء فإنه لا يقع به شيء وإن نواه كافتلاعه عن قطع التفصال وإقراؤه أي لانه لم تسبق قرينة لفظية تربط الطلاق بها (وأنت طالق) لكنه صريح في طلبة واحدة فقط كانت كل طالق أو نصف طالق وأنت (طالق) وإن قال ثلاثا على سائر المذاهب فيقعن وقال ابن الصباغ وغيره وخلافا للشافعي أبي الطيب ولا نظر لسكونه لا يقع على سائر المذاهب لأن منها من يمنع وقوع الثلاث جملة لأن قائله لا يريدون به إلا المبالغة في الإيقاع ومن ثم لم يوجب أحد التعليق

والسراح أي صراحتها (قوله إذا علم) ببناء المفعول (قوله وهو متجه) أي كل من قول الاستدكار وقول الأذري اه عرش (قوله مدلول ذلك) أي ما ذكر من الفرق والسراح (قوله اهله) أي من يستعمل الفرق والسراح كالطلاق (قوله ولا لا يجمل اه) ظاهره أنه يؤخذ به باطنا ولو قيل بعدم ماؤاخذة به باطنا لم يعدلانه لم يصدق وقوع الطلاق أصلا فكان كالأعجمي الذي لا يعرف له معنى اه عرش وقوله ولو قيل اه ظاهر لا يجده (قوله لا يؤثر فيها) أي الصراحة يعني لا يخرج الصيغة من الصراحة إلى الكناية (قوله ومحل اه) كذا في النباهة فهو وقفة ظاهر قوسكت المعنى على إطلاق الوردى فقال وظاهر كلامهم أنه لا فرق في ذلك بين المسلو والكافو والظاهر ما قاله الماوردي أن ما كان عند المشركن صريحا في الطلاق أجرى عليه حكم الصريح وإن كان كناية عندهم كناية أجرى عليه حكم الكناية وإن كان صريحا عندنا لا نأخذ بعقودهم في شرهم فكذا في إطلاقهم اه وهو وجه (قوله إن لم يترافعا البنا) أي إلى حاكمنا وما الملقى فيجب بان العبرة بما يعتقدون انه صريح أو كناية اه عرش (قوله في البقية) أي في الفرق والسراح والخلع والمفاداة (قوله وطلقت منه اه) سياق قيل قول المصنف والاتفاق كناية أن صراحة هذا ضعيف فيقبل الصرف بالنية (قوله منه بعد أن قيل له اه) الضميران الزوج بقربة ما بعده اه رشیدی (قوله بعد أن قيل له طلقها) فإن لم يسبق طلب لم يكن قوله طلقت بغير ذكر مفعول صريحا ولا كناية كما يأتي وظاهره وإن سبق مشاحة بين الزوجين اه عرش (قوله طلقها) أي ونحوه كهل هي طالق أو طلقته (قوله ومنها) عطف على منه (قوله الطلاق لازم لي) أي ولو ابتداء كما هو صريح صنيع الروض والمعنى ويفيده كلام الشارح الاتي في شرح باطالت (قوله وطالن) عطف على قوله وطلقت الخ ويحتمل على قوله الطلاق الخ وقوله بعد أن الخ راجع لقوله وطالن فقط اخذنا ما بعده ومما مر عن الروض والمعنى (قوله ويأتي قريبا الخ) أي في شرح ودعني (قوله بين هذا) أي قوله طالن بعد أن فعلت الخ (قوله بخلاف طالق فقط) أي بدون ذكر المبتدأ وحر وف التمام وقوله وأطلقت فقط أي بدون ذكر المفعول اه معني (قوله وإن نواه) أي الزوجة وكذا ضمير قوله بها الاتي (قوله صريح في طلبة) أي فان نوى أكثر منها وقع ما نواه اه عرش (قوله وإن قال ثلاثا الخ) ليس بغاية (قوله لأن منها) أي سائر المذاهب علته قوله لا يقع الخ وقوله لأن قائله الخ أي لفظ على سائر المذاهب علته لقوله لا نظر الخ وقوله إلا المبالغة في الإيقاع أي شدة العناية بتنجيز الطلاق (قوله عليها) أي على سائر المذاهب المعتبر بها اه عرش (قوله قيل منه) أي فلا يقع شيء أصلا حيث كان من المذاهب من لا يقبل بوقوعه لأن المعنى أن اتفقت المذاهب على وقوع الطلاق ثلاثا عليك فانت طالق ثلاثا اه عرش (قوله كما يأتي) أي في أوائل فصل تعدد الطلاق (قول المتن ومطلقة) عطف على طالق (قوله بتشديد) إلى قوله وعلوه في النهاية وكذا في المعنى إلا أنه لا يؤمل الخ (قوله بتشديد اللام) أي المفتوح حوله قال أنت مطلقة بكسر اللام من طلق بالتشديد كان كناية على طلق في حق الذموى وغيره اه عرش (قوله بالو) بالدرجته الله تعالى لأن الزوج محل التطليق وقد أضافه إلى غير عمله فلا بد في وقوعه من صرفة بالنية إلى محله فصار كالمو قال انا منك طالق أي نهاية قال عرش قوله كالمو قال انا الخ هو كناية على وقوعه وقمع السؤال عن قول زوجته إن كان الطلاق بيدك طلقني فقالت له انت طالق هل هو صريح أو كناية واجتماعه بأنه لا صريح ولا كناية لأن العصمة بيده فلا تملكها هي قوله لذلك اه (قوله وعلى الطلاق) أي فانه صريح وإن لم يذكر المحلوف عليه وفي سم على حج أي أن اقتصر عليه وقع في الحال كقوله انت طالق وإن قيده

إلى ما به ذلك الخارج (قوله وعلى الطلاق) إن اقتصر عليه وقع في الحال كقوله انت طالق وإن قيده هل ولو نية كان أراد أن يخلف على شيء فلا قال على الطلاق بدله أو اثني عن الخلف كما في مسئلة الاستثناء اعتبر

عليه قبل منه كياتي (ومطلقة) بتشديد اللام ومفارقة ومسرحة (ويطالق) لمن ليس اسمها ذلك كما سيذكره يوم مفارقة قال ويامسرحة وأوقعت عليك طلقة أو الطلاق وكذا وضعت عليك طلقة أو الطلاق على الأوجه وعلى الطلاق خلافا لكثيرين

قال على الطلاق بدالو انني عن الحلف كما في مسألة الاستثناء اعتبر وجود الصفة فلو قال على الطلاق لا افعل
 كذا لم يحنث إلا بالفعل أو لا فعلته لم يحنث إلا بالترك مراه وسنذكر في فصل قال طلقك بعد قول المصنف
 ولو اراد ان يقول انت طالق ما يفيد عدم الوقوع اه عرش وقال السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور
 اقول قول المحشى لم يحنث إلا بالترك لم يبين انه يحنث بمعنى زمن يمكن فيه الفعل أو لا يحنث إلا باليأس
 والظاهر الثاني ثم رابت في قول الشارح الاتي قبيل فصل لو علق بحمل الخ ما يقتضى ما استظهره اه
(قوله وعلى الطلاق) بخلاف طلاقك على فكتابة وفارق على الطلاق باحتمال طلاقك فرض على مع عدم
 اشتباهه بخلاف على الطلاق اه معنى **(قوله)** وكذا قوله الطلاق يلزمي الخ إذا خلا عن التعليق اه
 نهاية قال عرش قوله إذا خلا عن التعليق ظاهر انه ان اشتمل على التعليق كان دخلا الدار فطلاق لازم
 لى لا يكون صريحا وهو ظاهر لانه بين والايان لا تعلق اه وهذا بخلاف ما مر انفا عن سم عن مروى انما
 يوافقه قول الرشيدى مانصه كانه اشارة الى قوله إذا خلا الخ الى ان شرط الحنث به حالان لا يعلقه
 بشئ فان علمه اى حلف به على شئ كان قال على الطلاق أو قال الطلاق يلزمي لا افعل أو لا فعلن كذا
 فلا يقع عليه الا بوجود الصفة كما هو واضح اه وعلى هذا قول الشارح الاتي لا افعل كذا الا اجمع لما
 بعدو كذا الخ ليس بقيد وهو صريح صنيع الروض والمغنى كما اثرنا اليه **(قوله)** او واجب على الخ لا فرض
 على نهاية ومعنى وروض اى فليس بصريح ولكنه كناية عرش **(قوله)** لنو حيث لانية اه نهاية **(قوله)** في
 نظير ذلك اى نظير الطلاق يلزمي الخ وبالطلاق الخ **(قوله)** الاتي في النذر عبارة في باب النذر ومنه العتق
 يلزمي او يلزمي عتق عبدى فلان او العتق لا افعل أو لا فعلن كذا فان لم ينو التعليق فلفو وان نواه تخيير
 ثم ان اختار العتق او عتق العين الخ اجزاء مطلقا والكفارة اراد عتقه عنها اعتبر فيه صفة الاجزاء ولو
 قال ان فعلت فعبدى حر ففعله عتق قطعاً ما سم **(قوله)** وعند تأمل الخ ظرف ليعلم الاتي اه كرى
(قوله) ثم اى في النذر **(قوله)** بمن بحث الخ مرانفا عن النهاية ما يوافقه **(قوله)** يكون حكمه كالعتق
 الخ اى في عدم التعيين واجزاء الكفارة **(قوله)** كما تقرر اى انفا في قوله ان العتق لا يحنث به

وجود الصفة فلو قال على الطلاق لا افعل كذا لم يحنث إلا بالفعل أو لا فعلته لم يحنث إلا بالترك مراه **(قوله)**
 لكنهم في نظير ذلك الاتي في النذر الخ عبارة في باب النذر ومنه العتق يلزمي او يلزمي عتق عبدى فلان
 او العتق لا افعل أو لا فعلن كذا فان لم ينو التعليق فلفو وان نواه تخيير ثم ان اختار العتق او عتق العين
 الخ اجزاء مطلقا والكفارة اراد عتقه عنها اعتبر فيه صفة الاجزاء ولو قال ان فعلت فعبدى حر ففعله عتق
 قطعاً وقوله العتق او عتق فنى فلان او العتق يلزمي ما فعلت كذا القول لانه لا تعلق فيه ولا التزام الخ اه
 وقدهو يحتمل التعليق قوله وقد هو كذا يخطئه ظاهر انه سقط من قبله يقال بين قد هو اى ان كنت فعلت
 كذا لزمى عتقه في فتاوى السيوطى مسألة رجل طلق امراته واحدة ثم خرج من عندها فلقية شخص
 فقال ما فعلت بزوجتك فقال طلقته سبعين قبل يقع عليه الثلاث الجواب نعم يقع عليه الثلاث مؤاخذه
 له باقراره **(مسألة)** رجل قال لزوجه الطلاق يلزمي ثلاثا ان اذيتى يكون سبب الفراق بينى وبينك
 فاختلست له نصف فضة فما يقع عليه الجواب بطلقها حينئذ طلاقه فيبر من حلفه فان لم يفعل وقع عليه
 الثلاث **(مسألة)** شاهد حلف بالطلاق لا يكتب مع فلان في ورقة سم شهادة فكتب الخالف والام كتب
 الاخر الجواب ان لم يكن اصل الورقة مكتوبة بخط المحلوف عليه ولا كان بينه وبينه في هذه الواقعة تواطؤ
 ولا علمه انه يكتب فيها لم يحنث والاحتث **(مسألة)** فيمن قال لزوجه تكفى طالقها فطلق ام لا
 لاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح او كناية واذ اقامت بعدم وقوعه في الحال فتى يقع بمعنى
 لحظة ام لا يقع اصلا لان الوقت مبهم الجواب الظاهر ان هذا اللفظ كناية فاراد به وقوع الطلاق
 في الحال طلق والتعليق احتاج الى ذكر الملحق عليه والافو وعد لا يقع بشئ ثم بحث باحث في المسئلة
 الاخيرة فقال الكتابة ما احتمل الطلاق وغيره وهذا ليس كذلك فقلت بل هو كذلك لانه يحتمل انشاء الطلاق

وكذا قوله الطلاق يلزمي
 أو طلاقك لازم لى أو
 واجب على لا افعل كذا
 على المنقول المتقدم كذا
 أطلقوه كما أطلقوا أن
 بالطلاق أو والطلاق لا
 أفعل أو ما فعلت كذا
 لنو وعلوه بان الطلاق لا
 يحنث به لكنهم في نظير
 ذلك الاتي في النذر وهو
 العتق يلزمي أو والعتق
 لا أفعل أو ما فعلت كذا
 ذكر وما قد يخالف ما هنا
 وعند تأمل ما يأتي ثم ان
 العتق لا يحنث به إلا عند
 التعليق أو الالتزام أو نية
 أحدهما يعلم أنه لا مخالفة
 فتأمله ولا تغتر بمن بحث
 جريان ما هناك هنا إذ يلزم
 عليه ان الطلاق يلزمي لا
 أفعل كذا يكون حكمه
 كالعتق يلزمي لا افعل كذا
 وليس كذلك ويفرق بان
 العتق عهدا الحلف به كما تقرر

فلم يتعين واجزأت الكفارة عنه بخلاف العلق لم يبعد الحالف به وإنما المعمود فيه إيقاعه منجز الوعد المعلق به فلم يجز عنه غيره ولو جمع بين
الفاظ الصريح الثلاثية التاكيد لم يتكرر (١٠) وكذا في الكناية كإرجاء الزكشي ومافي الروضة عن شريح من خلافه فيعمل على

إلا عند التعليق الخ (قوله فلم يتعين) أي العلق (قوله فلم يجز عنه) أي عن الطلاق (قوله ولو جمع بين
الفاظ الخ) كان يقول أنت طالق مفارقة مسرحة بلا عطف وامام العطف فلا يبعد أنه تكرار طالق
مع العطف فليراجع (قوله الثلاثة) أي السابقة في المتن (قوله) وحكمه كما يعلم مما يأتي في قوله من وثائق
الخ) حاصله أنه إذا قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كانت أي اعني صيغة الطلاق كناية فان
نوى بها طلاق زوجته ولو لا فلا لأن قصد هذه الزيادة آخر جهان الصراحة وإذالم يقصد بها كذلك
فالصيغة على صراحتها سم على حجج أه ع ش ورشيدى وفي النهاية والمعنى والروض والعباب ما يوافقه
(قوله مما يأتي) أي اتفان الروضة (قوله ما لم ينو الخ) قيد للمعطوف فقط (قوله من فرسى) أي ونحوه
(قوله تخيئت) أي حين إذ قصد نحو من فرسى قبل الفراغ من لفظ العين (قوله في ذلك) أي التفصيل
المذكور وكذا قوله وهذا الخ (قوله ويرد) أي قوله كانت طالق من العمل بان هذا أي عدم الوقوع
في المقيس عليه مفيد بذلك أي بما إذا قصد آتيان من العمل قبل الفراغ مقابله ولم ينو به طلاق زوجته
(قوله أنه يقع) ظاهره مطلقا (قوله) وكالتعليق الخ) عطف على كانت طالق الخ (قوله ويرد الخ) أي
قوله كالتعليق الخ (قوله من نية الخ) أي مع عدم نية طلاق زوجته (قوله تخيئت) أي حين وجود ذلك
العزم (قوله وقع الخ) أي ظاهره أو باطنا (قوله ولا) أي وإن لم ينو إيقاع الطلاق وقوله مطلقا أي نوى
الإيقاع أولا (قوله) وكذلك نية الزيادة الخ) مكرمع قوله ما فيها بينه وبين الله الخ (قوله ذلك) أي قوله
وكذلك نية الزيادة الخ (قوله) أنه لا يقبل منه الخ) ينبغي الإمع قرينة سم على حجج أه ع ش (قوله)
وكذا يقال) أي يحمل على الباطن (قوله ذكرها) أي صاحب الانوار مع ذلك أي نسائي طوالت (قوله)

والوعد به فقال إذا قصد الاستقبال فينبغي أن يقع بعدمضي زمن المعلق على مضى زمان فقلت لا لا لم
يصرح بالتعليق ولا بدني التعليقات من ذكر المعلق وهو الطلاق والمعلق عليه وهو الفعل أو الزمان مثلا
وهنا لم يقع ذكر الزمان المعلق عليه قال هو مذكور في الفعل وهو تكون في فانه يدل على الحدث والزمان قلت
دلالته عليها ليست بالوضع ولا لفظية ولهذا قال النجاشي أن الفعل وضع لحدث معتبر برمان ولم يقولوا أنه موضع
للحدث والزمان وقد صرح ابن جني في الخصائص بأن الدلالات في عرف النجاشي ثلاث لفظية وصناعية ومعنوية
فالاولى كدلالة الفعل على الحدث والثانية كدلالة الفعل على الزمان والثالثة كدلالته على انفعال وصرح ابن
هشام الحضري أي بأن دلالته الأفعال على الزمان ليست لفظية بل هي من باب دلالته التضمن ودلالات التضمن
والإلزام لا يعمل بها في الطلاق والإقرار ونحوها بل لا يعتمد فيها إلا المدلول اللفظ من حيث الوضع والدلالة
اللفظية ثبتت ما قلناه من هذه الصيغة وعد فان قيل لفظ السؤال تكون في محذف النون قلت لا فرق فانه
لنعو على تقدير أن يكون لنا فلا فرق في وقوع الطلاق بين المعرب والمحمول بمثل ذلك فان نوى بذلك الأمر
على حذف اللام أي لتكون في فهو إنشاء فتطلق في الحال بلا شك أه (قوله) وحكمه كما يعلم مما يأتي في قوله
من وثائق عبارة العباب ولو قال أنت طالق من وثائق أو سرتك إلى موضع كذا وفارقك في المنزل فكناية
ظاهر أو يقبل باطنا أن قصد قول هذه الزيادة قبل فراغه أو عبري في الروض بدل قول فكناية الخ بقوله
كناية أن قارنه العزم على الزيادة أو توسط لان بداله بعد فقال من وثائق أي ونحوه أه (قوله يكون
كناية الخ) عبارة الروض وقوله أنت طالق من وثائق أو من العمل وصرحتك إلى كذا وفارقك في المنزل
كناية أن قارنه الزعم على الزيادة أو توسط لان بداله بعد فقال من وثائق أي ونحوه أه أي فلا يكون
كناية بل صريحاً وحاله أنه إذا قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كانت اعني صيغة الطلاق
كناية أن نوى بها طلاق زوجته ولو لا فلا لأن قصد هذه الزيادة آخر جهان الصراحة وإن لم يقصدها
كذلك فالصيغة على صراحتها (قوله) فالوجه أنه لا يقبل الخ) ينبغي الإمع قرينة

ما إذا نوى الاستئناف أو
اطلق (فرع) يقع من
كثير على الطلاق من فرسى
أوسبي مثلاً وحكمه كما يعلم
مما يأتي في قوله من وثائق أنه
ظاهراً كناية وابطناً
صريحاً ما لم ينو من فرسى قبل
فراغ لفظ العين خيئت
يكون كناية تتوقف على
النية سواء في ذلك العامى
وغيره وهذا الصواب من افتاء
غيره أحد باطل على عدم وقوع
كانت طالق من العمل ويرد
بان هذا مقيد ما قلناه أيضاً
على أن الأذرى بحث فيمن
لا تعمل كنبت نبيل أنه يقع
وكالتعليق بالحال ويرد
بان شرط التعليق ما ذكرناه
من نية قبل فراغ لفظه فهو
ما قلناه وفي الروضة عن
المتولى وأقره ما حاصله في
أنت طالق من وثائق أنه إنما
يخرج عن الصريح إلى
الكناية في ظاهر الحكم أما
فيما بينه وبين الله تعالى فلا
بد أن يعزم على الآتيان
بإزادة قبل فراغ طالق
تخيئت أن نوى الإيقاع به
وقوله لا فلا خلاف ما إذا
بدت له تلك الزيادة بعد
الفراغ فانه يقع مطلقاً وكذلك
نية الزيادة في التدبير لا بد أن
توجد قبل فراغ طالق أيضاً
ويأتي في الاستئناف ما يوافق
ذلك وفي الأنوار لو قال
نسائي طوالت وأراد إقراره
لم تطلق زوجته ويتعين
حمله على الباطن ما في الظاهر

فالوجه أنه لا يقبل منه ذلك وكذا يقال في مسائل كثيرة ذكرها مع ذلك ثم رايت بعضهم أنه لا يقبل بذلك (لا أنت طالق) أنت (الطلاق في الاصح) بل

بل هما كنيان كان فاعلت كذا فاعليه طلاقك أو فهو طلاقك كما هو ظاهر لأن المصدر لا يستعمل في اليمين إلا توسعا وكذا أنت طالق ترخييم طالق شذوذا من وجوده واعتقاد صراحته مردود بأنه يصلح ترخيها طالب وطالع ولا يخص إلا الالية وكذا أنت طلة أو نصف طلة أو أنت و طلة أو مع طلة أو فيها و لك طلة أو الطلاق عليك الطلاق وعلم بما تقرّر وبما مر في (١١) صيغة النكاح أن الخطأ في الصيغة إذا لم يخل بالمعنى لا يضر كقول الأعراب

ومنه ما لو خاطب زوجته

بقوله أنتن أو أنتا طالق

وان تقول له طلة فيقول

هي مطلق فلا يقبل إرادة

غيرها لأن تقدم سؤاها

يصرف اللفظ إليها ومن ثم

لوم يتقدم لها ذكر رجوع

لنتيته نحو أنت طالق وهي

عائبة وهي طالق وهي

حاضرة قال البغوي ولو قال

ما كدت أن أطلقك كان

أقرارا بالطلاق وكأنه إنما

لم ينظر لفقول المرجح عند

كثيرين أن نفى كاد ليس

اثباتا لانه ضعيف عنده

وفاقا لكثيرين أيضا أو

رعاية للعرف فإن أهله

يفهمون منه الاثبات

(وترجمة الطلاق) ولوعن

أحسن العربية (بالجمية)

وهي ما عدا العربية (صريح

على المذهب) لشهرة

استعمالها عندهم في معناها

شهرة العربية عند أهلها

أما ترجمة الفراق والسراح

فكذلك على ما اقتضاه

ظاهر أصله واعتمده

الأذري ونقل عن جمع

الجرم به لكن الذي في أصل

والروضة عن الإمام

والرويات وأقرأها أنها

كتابة لبعدها عن الاستعمال

بل هما) إلى قوله وكأنه انما لم ينظر في النهاية (قوله كنيان) كذا في المعنى (قوله لأن المصدر الخ) هذا ظاهر فيما في المتن اه رشدي (قوله من وجوه) منها عدم العلية والتاء وعدم النداء سم (قوله واعتماد صراحته) رجحها في الروض و أقره في شرحه اه سم (قوله بأنه يصلح الخ) يثبت بظاهر لأن هذه الصلاحية لا توجب الكناية ويكتفي في تخصيصه بترخييم طالق قصدان ترخييمه من غير احتياج إلى نية الطلاق به فتأمل فقوله ولا يخصص الالية ان أراد نية الطلاق فالخصم ممنوع أو نية ترخييم طالق فازعمه ساقط اه سم (قوله أو فيها) أي الطلقة عطف على مع طلة (قوله) وعلم بما تقرّر) أي نحو أنت طالق حيث لم يقع به إلا واحدة اه عش (قوله كبر) أي كالحظ (قوله ومنه) أي الخطأ في الصيغة (قوله) وان تقول له الخ يتأمل فيه اه سم إذ ما ذكر فيه الثغرات لا خطأ (قوله) فلا يقبل إرادة غيرها) أي غير الزوجة والمتبادر من هذه العبارة أي يذهب بل قوله لان تقدم سؤاها الخ ظاهر فيه فان الصرف إنما يكون عند الإطلاق اه عش (قوله وكأنه إنما الخ) عبارة النهاية وقول البغوي لو قال ما كدت الخ فظاريه الغزى بان النفي الداخل على كاد لا يشتهى على الأصح إلا أن يقال أخذه اه للفرق قال الأشموني المعنى ما قاربت أن اطلقك وإذا لم يقارب طلاقها كيف يكون مقربا به وإنما يكون أقرارا بالطلاق على قول من يقول أن نفيها اثبات وهو باطل اه قال عش قوله نظر فيه الغزى الخ معتمده (قوله لكثيرين) أي آخرين (قوله) ولوعن أحسن (قوله) إلى قوله ولو قال طلاق في النهاية (قوله) ولوعن أحسن العربية) شامل للعري الذي يحسن غير العربية سم على حج اه عش (قوله) وهي ما عدا العربية) إلى قوله ولو قال طام في المعنى (قوله) وهي ما عدا العربية) عبارة المعنى فان قيل تخصيص المصنف الترجمة بالعجمة قاصر فان غير العجمة من اللغات كذلك ولذا عرفت في المحرز سائر اللغات اوجب بان مراده بالعجمة ما عدا العربية من سائر اللغات اه (قوله عندهم) عبارة المعنى عندها (قوله الذي في أصل الروضة الخ) عبارة المعنى إقصاء المصنف على الطلاق قد يفهم أن ترجمة الفراق والسراح كنيان هو كذلك كما صححه في أصل الروض وجزم به ابن المقرئ في روضه للخلاف في صراحته بالعربية فضعفها بالترجمة اه (قوله ولا ينفى) جواب منشؤ قوله الشهرة الخ (قوله) ولا يقبل ظاهر الخ) ودين فيما بينه وبين الله تعالى عز وجل اه معنى (قوله) صرف هذه الصرائح الخ) أي بلا قرينة (قوله) أردت إطلاقها) عبارة المعنى أردت بالطلاق إطلاقها من وثاق أو بالفراق مفارقة المنزل أو فراقا بالقلب أو بالسراح تسريحها إلى منزل أهلها أو أردت غير هذه الالفاظ ولم يكن قرينة تدل على ذلك فان كانت قرينة كالوقال الخ اه (قوله) أو بالسراح) عطف على مقدر كما مر في كلام المعنى (قوله) غيرها) أي غير الالفاظ المذكورة (قوله الاول) أي كطلقتك (قوله فيها) أي الثاني والثالث

(قوله من وجوه) منها عدم العلية والتاء وعدم النداء (قوله واعتماد صراحته) رجحها في الروض و أقره في شرحه (قوله بأنه يصلح الخ) فيبحث ظاهر لأن هذه الصلاحية لا توجب الكناية ويكتفي في تخصيصه بترخييم طالق قصدان ترخييمه من غير احتياج إلى نية الطلاق به فتأمل فقوله ولا يخصص الالية ان أراد نية الطلاق فالخصم ممنوع أو نية ترخييم طالق فازعمه ساقط (قوله) وان تقول له طلق فيقول هي مطلق فلا يقبل الخ يتأمل ككتب المحشي يتأمل بازاء السطر الذي فيه وان تقول الخ وقبل هذه العبارة منتهى ما لو خاطب زوجته بقوله أنتن أو أنتا طالق فظنر له قوله يتأمل راجع للمستلثين أو الثانية فقط والظاهر الثاني فلذا اثبتته وحده في التجزء بدق يتأمل (قوله) عن أحسن العربية) شامل للعري الذي يحسن غير العربية (قوله)

ولا ينفى تأثير الشهرة هنا عدهم في أنت على حرام لأن ما هاتما موضوع للطلاق بخصوصه بخلاف ذلك وان اشتهر فيه ولا يقبل ظاهر أصرف هذه الصرائح عن موضوعها بنية كقول اه أردت إطلاقها من وثاق أو مفارقتها للبذل أو بالسراح التوجه إليه أو أردت غير ما سبق لساني إليها نعم ان قال الاول وهو يحمل من وثاق أو الثاني كالأن فارتكك وقد ودعاه عند سقره أو الثالث كاسر حتى عقب أمرها بالتبكير لمحل الزاغة على ما يحسنه بعضهم فيها قبل ظاهر اوله قال طاء لاف ما قف فهل هو من ترجمة الطلاق أو كناية أو لغو كل محتمل والأقرب الثاني ويفرق بينه وبين الترجمة

بان مفاد كل من المترجم به
وعنوا احد بخلافه فان
مفاد الحروف المقطعة
الحروف المنتظمة وهي التي
بها الايقاع فاختلف المفادان
فان قلت قضية هذا ترجيح
الثالث قلت لو قيل بهم بعد
لكن ذلك اللفظ الموقع
مفهوم مما نطق به فصيح
قصد الايقاع به (أو أطلقتك
وأنت مطلقة) بسكون الطاء
(كناية) لعدم اشتباره
وأقرب بعضهم في تكرير
طالق من غير نيّة ولا شرط
بانه لنوع فلا يقع به شيء حالا
ولامّا لا وقوله من غير نيّة
غير صحيح لان لفظ طالق
وحده لغو وان نوى أنت
والايقاع فكذلك مكرره (ولو
اشتر لفظ الطلاق كالخلال)
بالمضم بناء على الاصح عند
البصريين ان الاسم المحكي
في حالة الرفع حر كنه حركة
حكاية لاعراب فيقدر
الاعراب فيه في الحالات
الثلاث فمن قال هنا بالرفع
انما يقال على مقابل الاصح
انها حركة اعراب أو أنه نظر
الى التقدير هنا كقولك
الخلال الخ فالكاف داخله
على قول منحوف كما هو
شائع سائر (أو حلال الله
على حرام) أو انت على حرام
أو حرمك أو على الحرام أو
الحرام يلزمي (فصريح في
الاصح) لعلبة الاستعمال
وحصول التفاهم (قلت
الاصح انه كناية والله أعلم)

(قوله قبل) أي لوجود القرينة الدالة على ذلك (قوله الثاني) أي كناية الطلاق (قوله فان مفاد الحروف المقطعة الحروف الخ) فيه نظر بل مفادها أعم من المنتظمة اهـ سم (قوله فاختلف المفادان) أي مفاد المقطعة ومفاد المنتظمة (قوله قضية هذا) أي الفرق أو اختلاف المفادين ترجيح الثالث أي كونه لغو (قوله قلت لو قيل بهم بعد) أي لا ينبغي بعده فعل الاقرب انه لغو في قول المحشي بل مفادها الخ إشارة ماله اهـ سيد عمر (قوله الموقع) بكسر القاف (قوله وقوله من غير نيّة) أي المفهوم لوقوع الطلاق مع النيّة (قوله لان لفظ طالق الخ) أي المبتدأ به بخلاف المسبوق بنحو هل أنا طالق كما (قول المتن ولو اشتر) أي عرف أو قوله كالخلال أي على حرام اهـ معنى (قوله بالمضم) أي قول المتن أغرف في النهاية (قوله ان الاسم المحكي) نازع فيه الشهاب سم بما حاصله ان هذا انما يتم ان كان المحكي لفظ الحلال وحده وليس كذلك وإنما المحكي جملة الحلال على حرام وحيث ذكره الجزء الاول باقية على اعرابها وأطال في ذلك فراجع اهـ رشدي (قوله في حالة الرفع) الاولى اسقاطه (قوله فن قال هنا بالرفع انما يقال الخ) لا ينبغي فساد هذا الكلام كما علم امر اهـ سم (قوله وأه أنه نظر الخ) عطف على قوله على مقابل الاصح (قوله كما هو الخ) أي حذف القول (قوله وانت على حرام) أي قوله الذي يتجه في المعنى (قول المتن فصريح في الاصح) عند من اشتر عدمه كما قاله الرافي تبعا للمروزة قلت الاصح المنصوص وعليه الاكثرون كناية

المنتظمة) فيه نظر بل مفادها أعم من المنتظمة (قوله ان الاسم المحكي الخ) لغائل ان يقول انما يكون هذا من الاسم المحكي في حالة الرفع لو كان مجرد الكاف لفظ الحلال وحده وهو ممنوع بل مجرد رها جملة الحلال على حرام لانه اريد لفظها فصارت بمنزلة المفرد والمعنى كذا الكلام أو اللفظ لان المقصود التثنية للفظ المشتبه للطلاق وهو مجموع حلال الله على حرام وحيث دفع لفظ الحلال ضم اعراب لوقوعه بمبتدأ في هذا الجملة لا حكاية وليس مبنيا على مقابل الاصح ولا محتاجا الى النظر الى أن التقدير كقولك بل ما يرده هذا التقدير ان القول المقدّر ان يده بالمعنى المصدر لم يصح التثنية الابغاة ان التكلف لان القول بالمعنى المصدرى ليس لفظا حتى يصح التثنية بل للفظ لان المراد به المفظوظ وان ار يده باسم المفعول وجب ان يكون ما بعده لا منه فليزم تقدير القول وتاوله وابدال المذكور منه مع الاستثناء من ذلك بالاقتصار على المذكور الذي هو المقصود فليست (قوله فن قال هنا بالرفع الخ) لا ينبغي فساد هذا الكلام كما علم امره في تناوئ السبوطي بسط كبير فيمن قال لو قوله أنت تاتى ناو يا به الطلاق هل يقع به طلاق قال فاجبت الذي عندي انه ان نوى به الطلاق وقع سواء كان عاميا أو قريبا ولا يقال انه بمنزلة ما لو قال أنت تاتى فانه لا يقع به شيء لان حرف التاء قريب من مخرج الطاء ويبدل كل منهما من الآخر في كثير من الالفاظ فابدت التاء طاء في قولهم طرت يد، وثرت أي سقطت وضرب يده بالسيف فاطرها أو تراه أي قطعها وابدلت التاء طاء في نحو مصطفي ومضطر ثم ابدل الوقوع من المنقول بمسئلة ما اذا اشتر لفظ الطلاق كالخلال على قال ولا يظن احد اختصاصه بلفظ الحلال على حرام ونحو فاما ذكره على سبيل التثنية فالضابط لفظ يشتر في بدو او فرق استعماله في الطلاق وهذا اللفظ اشهر في السنة العوام استعماله فيه فهو كناية في حقهم عند النوى وصريح عند الرافي وامافي حق غيرهم من الفقهاء وعوام بلد لم يشتر عندهم ذلك في اسانهم فكنا به ولا يأتى قوله بانه صريح قال وأما من قال ان تألفان التلاق وهو معنى غير الطلاق فكلامه اشدد سقوطا من ان يتعرض لردّه فان التلاق لا يبنى منه وصف على فاعل ثم ايداه ايضا بما في الروضة واصلا عن زبادات العبادي ولو قال أنت طال وترك القاف طلقت حمل على الترخيم وقال البوشنجي ينبغي ان لا يقع وان نوى قال باطل ونوى وقع لان الترخيم انما يقع في النداء فاما في غير النداء فلا يقع الا نادرا في الشعر اهـ وابدال الحرف اقرب من حذفه بالكلية قال الاسنوي في الكوكب ومدين الرافي المراد بهذه النية فيجتمعا ان المراد بهانية الطلاق وان المراد بهانية الحذف من طالق قلت فان اريد الاول كان كناية أو الثاني كان صريحا قال فصل قال باني به الطلاق فله حالان احدهما أن ينوى به الصرف عن الطلاق ولا شك انه لا يقع شيء ولو قيل بان ذلك يقبل من الفقيه

لأنه لم يتكرر في القرآن للطلاق ولا على لسان حملة الشريعة وانت حرام كناية اتفاقا كذلك عند من لم تقتصر عندهم والذي يتجه على الاول معاملة الخائف بعرف بلده ما لم يطل مقامه عند غيرهم وبالف عادتهم (وكنائيه) اى (١٣) الطلاق الفاظ كثيرة بل لا تنحصر (كانت

خليفة) أى من الزوج فعيلة بمعنى فاعلة (برية) اى منه (بنة) اى مقطوعة الوصلة اذ البت القطع وتكثير هذا لغو الاثير أنه لا يستعمل الا مع رقابا لم قطع الهمة (بتلة) اى متروكة النكاح ومنه نى عن التبتل ومثلها مثله من مثل به جذعه (بانن) من البين وهو الفقرة وان زاد بعده بينونة لا تحلين بعدها لى ابدأ كامر (اعتدى استمرى رحمك) ولولغير موطوءة طلقت نفسى (الحق) بكسر ثم فتح ويجوز عكسه (هاهلك) اى لاني طلقتك (جلك) على غاربك (اى خليت سيلك كماخلى العير بالقاء زمامه فى الصحراء على

مطلقا ه معنى (قوله) لم يتكرر فى القرآن الخ) يوم اشترط التكرار فباورد فى القرآن وليس بمراد عبارة المعنى لان الصريح انما يؤخذ من ورود القرآن به وتكرره على لسان حملة الشرع وليس المذكور كذلك اه وحى سالمة عن الابهام (قوله على الاول) اى ما صححه الرافى المرجوح (قوله وبالف عادتهم) اى فيعتبر حالهم فيه اه عش (قوله اى الطلاق) اى قوله كلى واشترى فى المعنى الاول وهو مثلها اى المتن وقوله طلقت نفسى وقوله تجردى الزى اهلك انت ولىة نفسك (قول المتن) كانت خليفة الخ) لوقال لزوجته تكون طالفا هل تطلق اولوا لاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح او كناية والظاهر انه كناية فان اراد به وقوع الطلاق فى الحال طلقت او التعليق احتاج الى ذكر المعلق عليه ولما فهو وعد لا يقع به شىء سم ومحل ان لم يكن معلقا على شىء ولما كقول له ان دخلت الدار تكون طالفا وقع عند وجود المعلق عليه وما كوفى طالفا فصرح بقوله الطلاق حالا وكذا استوفى على تقدير لام الامر كما قاله عش اه يجرى على المنهج (قوله من الزوج) عبارة المعنى منى وكذا يقدر الجار والمجرور فبايعده اه (قوله مع قطع الهمة) اى على خلاف القياس اه عش (قوله عن التبتل) اى التعزب بلامقتضاه اه عش (قوله ومثلها) اى بتلة فى السكناية وقوله مثله يضم فسكون وقوله جذعه اى قطع انفه (قوله بانن) وحرام اه روض (قوله كامر) اى فى شرح وصرحه الطلاق الخ (قوله ويجوز عكسه) عبارة المعنى وقيل عكسه وجعله المطر زى خطأ اه وعبارة الرشيدى قوله ويجوز عكسه نقل الزايدى عن المطر زى أنه خطأ وظاهر انه لا يكون خطأ لان قصد به معنى الاول اما لو قدر له مفعول كلفظ نفسك فلا خفاء ان لا يكون خطأ فتأمل اه (قول المتن هاهلك) سواء كان هاهل ام لا اه معنى (قوله اى لاني طلقتك) راجع لقول المتن اعتدى الخ (قوله كماخلى العير الخ) اى ليرعى كيف شاء اه معنى (قوله وهو الابل الخ) عبارة القاموس السرب الماشية كلها اه سيد عمر (قوله اى صبرى) من صار (قوله اى لاني طلقتك) راجع لقول المتن دعبنى الخ او لقوله لانه سربك الخ (قول المتن ونحوها) من النحر اذهى يامسحمة ويا ملطمة ومنه مالو حلف شخص بالطلاق على شىء فقال شخص اخر وانا من داخل يمينك فيكون كناية فى حق الثانى اه عش (قوله كتجردى ونجرحى) اى كاس الفراق وذوقى اى مرارته ويا بيقى

ويدن فيه العاى لم يكن بعيدو هذا لىأتانى على القول بأنه كناية لان الكناية لا تدبين فيها وانما يتأتى ان جعلناه صريحا الثانى ان لا ينوى شيئا بل يطلق والوقوع فى هذه الحالة فى حق العاى باطلاله وجه ماخذ الصراحة او الشبه بالصراحة واما ظاهرا ان نوى بل ينبغى ان لا يجزم به وفى حق الفقيه محل توقف (فرع) اما لو قال على التلاق بالناء فهو كناية قطعا فى حق كل احد العاى والفقيه والفرق بينهما وبين تالق ان تالقا لا معنى له يحتملوه التلاق له معنى محتمل (فرع) ولوقال انت دالى بالبدال فيمكن ان يأتى فيه ما فى تالق بالناء لان الدالو الطاء ايضا متقاربان فى الابدال لان هذا اللفظ لم يشتهر فى الالسة كاشتهار تالق فلا يمكن ان يأتى فيه القول بالوقوع مع فقد البنية (فرع) ولوقال انت طالق بالقاف المعقودة قريبة من الكاف كلفظ بها العرب فلاشك فى الوقوع فلو ابدلها كافا صريحة فقال طالك فيمكن ان يكون كالموقال تالق بالناء لان الاله ينحط عنه بعدم الشهرة على الالسة فالظاهر انه كدالى بالبدال لان الاله لا معنى له يحتملهو التاء والقاف والكاف كثير فى اللغة وقرىء واذا السه كسحت وقشطت (فرع) فلو ابدل الحرفين فقال تالك بالناء والكاف فيحتمل ان يكون كناية لان الاله اضعف من جميع الالفاظ السابقة ثم انه لا معنى له محتمل ولوقال دالك بالبدال والكاف فهو اضعف من تالق مع ان له معنى محتمل منها الماطلة للغير ومنها المساحقة يقال تالك المراتان اى تساحقتا فيكون كناية قذف بالمساحقة والحاصل ان هنا الفاظ بعضها اقوى من بعض فاقواها تالق ثم دالى وفي رتبها طالك ثم تالك ثم دالك وهى ابعدا

من الوداع اى لاني طلقتك (ونحوها) من كل ما يشعر بالفرقة اشعارا قريبا كتجردى تزودى اخر جى سافرى تقضى تسترى برمتك الذى اهلك لاحاجة لى فيك انت وشانك انت ولىة نفسك وسلام عليك (١) قول المحشى اما ظاهر الخ هكذا فى النسخ وهو غير ظاهرة فلتحذر

وكل راشرى خلافاً لهم فها وقعت الطلاق في قبضك وبارك الله لك لا فيك. سيذكر أن اثر كرك مع فلا ترق طلاقته منه ومن غيره
وانامك طالق اوبان ونوى اطلاقاً كناية وخرج بنحوه نحو قومي اغناك الله وبقى بينه وبين اول الله يسرق اليك الخير بان هذا اقرب
إلى إرادة الطلاق به لأن ترجى سوق الحر يستعمل في ترجى حصول زوج ولا كذلك الغنى أحسن الله جزاءك اغزلى أى بالغين المعجمة
تخلاف اغزلى بالمعنى أنه نفسك عنى فان الذى يظهر أنه كناية أقدمى وفى عنوان الشرف لابن المقرئ أن قوله نكاح كناية وواقعه ان عبد
السلام الناشرى وخالفه الوجه الناشرى وغيره قال اما قبل نكاح كناية بلا شك اه وبه يعلم أن الوجه الاول لا إذا فرق مع نية الأيقاع
بذلك بين المبني للفاعل والمفعول ويجرى (١٤) ذلك قطع نكاح قطعه ووقالات له انا مظلة فقال الف مرة كان كناية في الطلاق

والدعى على الوجه فان نوى
عليك الطلاق أى اوقته وهبتك لاهلك أو للناس أو للزواج أو للاجانب معنى وروض مع شرحه (قوله
وكلى) أى زاد الفراق وقوله واشرى أى زاده اه شرح الروض (قوله فيها) أى كلّى واشرى (قوله لا فيك)
فليس بكناية لأن معناه بارك الله لك فيك وهو يشعر برغبته فيها معنى وشرح الروض فلا يقع به طلاق وان
نواه عش (قوله ونوى طلقها) لا حاجة اليه ولذا حذفه التهاية (قوله نحو قومي الخ) أى فليس كناية اه
عش (قوله بينه) أى اغناك الله (قوله احسن الله جزاءك اغزلى) ونحوها من الالفاظ التى لا تحتل
الطلاق إلا بتعسف كما احسن وجهك وتعالى واقرى اه شرح روض (قوله اقعدى) فليس بكناية
(قوله قال) أى غير الوجه الناشرى (قوله وبه يعلم) أى يقول الغير اما قبلت الخ (قوله الاول) أى أن
قتل نكاح كناية (قوله بذلك) أى بمادة قتل (قوله ذلك) أى الخلاف ورجحان الكناية (قوله
ولوقالات له انا) أى قوله وقطع البغوى في النهاية (قوله ومثله) أى فى انه كناية اه عش وضمير مثله لقوله
ولوقالات له انا مظلة فقال الف مرة (قوله في هذا الباب) عبارة النهاية من هذا الباب اه (قوله بينه) أى
قوله ثلاثاً في جواب هل طالق وبين قوله طالق أى ابتداء (قوله لا يقع بهىء) أى وان كرره مراراً
اه عش (قوله وكطائى) أى المتبداه (قوله فلا يقع بهىء) والاقرب انه لقول زوجته انت طالق
اولاً وثانياً وثالثاً انا يقع به الثلاث وان لم ينو لان التقدير انت طالق طلاقاً اولاً وطلاقاً ثانياً وطلاقاً
ثالثاً اه عش (قوله وان نوى) أى الطلاق ثلاثاً (قوله لما قررته) أى فى قوله به لاقربته هنا لفظية الخ (قوله
فهذا اولى) أى قوله جعلتها ثلاثاً (قوله بكلامه ثانياً) وهو جعلتها ثلاثاً (قوله وقعن) أى الثلاث (قوله
فى تعليقه) أى بينه (قوله وفيه نظر) أى فى قوله او ارداد بقوله ثلاثاً الخ (قوله او نوى به) أى بقوله
ثلاثاً (قوله مأمراً) أى من سكتة النفس والى (قوله مطلقاً) أى نوى انه من تمة الاول والا وكذا
الاطلاقان الآتيان انفاً (قوله بذلك) أى بأكثر من سكتة النفس والى (قوله ولم تقطع نسبته الخ)
من ذلك ما وقع السؤال عنه ان شخصاً قال عن زوجته محض وشاهد طالق فقال له الشاهد لا تكتفى طلبة
واحدة فقال ثلاثاً ثم اخبر عن نفسه بانى اردت وقوع الثلاث فيقعن لان قوله ثلاثاً حيث كان على هذا
الوجه لم تقطع نسبته عرفاً عن لفظ الطلاق اه عش (قوله والا) أى وان لم ينو انه من تمة الاول (قوله
وفارق) أى ثلاثاً حيث فصل فيه به متى فصل بذلك ولم تقطع نسبته عنه عرفاً لم يفرق في جعلتها ثلاثاً من
والظاهر القطع بأنها لا تكون كناية طلاق أصلاً ثم رأيت المسئلة منقولة فى كتب الحنفية قال صاحب
الخلاصة وفى الفتاوى رجل قال لا مرا تاتى او تالع او طالع او تالك عن الشيخ الامام الجليل اى بكر
محدث الفضل انه يقع وان تعمّد وقصد ان لا يقع ولا يصدق قضاء ويصدق ديانة الا اذا شهد قبل ان يلفظ

والدعى على الوجه فان نوى
الطلاق وحده وقع او
وللعدد وقع ما نواه اخذاً
من قول الروض وغيره فى
أنت واحدة أو ثلاث أنه
كناية ومثله ما قيل له هل
هى طالق فقال ثلاثاً كما يأتى
قبيل اخر فصل فى هذا الباب
ويفرق بينه وبين قوله
طالق حيث لا يقع بهىء
وان نوى أنت بأنه لا قرينة
هنا لفظية على تقديرها
والطلاق لا يكتفى فيه محض
النية بخلاف مسئلتنا فان
وقوع كلامه جواباً يؤيد
صحة نيته به ما ذكر فلم
تمحض النية للايقاع
وكطائى ما لو طلقها رجعياً
ثم قال جعلتها ثلاثاً فلا يقع
بهىء وان نوى على المعتد
لما قررته وقطع البغوى
بوقوع الثلاث ان نواها
ينبغى حله بفرض اعتداده
على ما اذا وصلها لفظ
الطلاق اذ لو قال انت

طالق ثم قال ثلاثاً وقد فصل بينهما بأكثر من سكتة النفس والى لنا فهذا أولى وعلى الاتصال بحمل افتاءه الصلاح بأن ان
قصد بكلامه ثانياً انه من تمة الاول ويان له كإقرار من قالوا قال انت ثلاث نوى الطلاق الثلاث نعم اطلق شيخنا فى فتاوى به الوقوع فانه سئل
عن حلف بالطلاق أنه لا يقع كذا ثم بعد ذلك قال ثلاثاً ثم فعل المحلوف عليه فأجاب بأنه إن نوى الثلاث فى تعليقه أو أراد بقوله ثلاثاً انه تمة
للتعليق وتفسيره له أن نوى به الطلاق الثلاث وقع الثلاث والافواحدة اه فلم يفصل بين طول الفاصل وقصره وفيه نظر كقوله او نوى به الى
آخره اذ كيف تؤثر النية بلفظ مبتدئ ليس بصريح ولا كناية اذ لما بقرن به ما يدل عليه والحاصل أن الذى ينبغى اعتداده أنه متى يفصل فى ثلاثاً
أكثر أمراً ثم مطلقاً متى فصل بذلك ولم تقطع نسبته عنه عرفاً كان كالكناية فان نوى انه من تمة الاول ويان له اثر ولا فلا وان انقطعت
نسبته عنه عرفاً لم يؤثر مطلقاً كقولها قالوا فلما ثلاثاً وفارق ما مر فى جعلتها ثلاثاً بأن هذا كلام مستأنف لا يصلح أن يكون من تمة الاول فلم يؤثر

مطلقاً على ما قال بعضهم ولو قالته بذلك صدق على طلاق فقال طالق ولم يدع إرادته غيرها طلق كما أشار إليه الشيخان قبل الطرف الثاني في الأفعال القائمة مقام اللفظ انتهى وأردقها لوقيل لمن أنكر شيئاً من أنك طالق إن كنت كاذباً فقال طالق وقال ما أردت طلاق امرأتى قبل لأنهم لم يوجد منه إشارة إليها ولا تسمية وإن لم يدع إرادته غيرها طلق انتهى (١٥) وبتمامه يعلم تنافي مفهومى ما أردت وإن لم

أنه متى فصل عقاله بذلك لغاؤه انقطع نسبته عنه عرفاً أم لا (قوله على ما مر) أى أنفاً من اعتقاد التفصيل بين الانفصال وعدمه (قوله غيرها) أى غير الزوجة (قوله وإراد) أى البعض بقوله كما أشار إليه الشيخان الخ (قوله قبل) أى ولا يحكم عليه بوقوع الطلاق (قوله وبتمامه) أى قول الشيخين المذكور يعلم تنافي مفهومى الخ أى لأن قول له ما أردت طلاق امرأتى يفهم عدم وقوع الطلاق فيما إذا أراد غير الزوجة أو طلق وقولها وإن لم يدع إرادته غيرها الخ يفهم وقوع الطلاق فيما إذا ادعى إرادتها أو طلق (قوله ما أردت) أى إلى آخره وقوله وإن لم يدع أى إلى آخره وقوله في حالة الإطلاق متمم بقوله تنافي الخ (قوله لكن وجه غيرهما الخ) حاصله أن مفهوم الثاني معتبر دون الأول اه كرى (قوله ما قاله آخره) وهو وإن لم يدع الخ (قوله ويؤخذ منه) أى من ذلك التوجيه قال الكردى أى من الترتيب اه (قوله ان الظاهر المذكور) أى بقوله بان الظاهر ترتب كلامه الخ (قوله يصير) من التفصيل (قوله طالق) بضم الحكاية (قوله لضعفه) أى نحو طالق المذكور (قوله بالنسبة) أى بنية الزوج غير الزوجة (قوله هنا) أى قبل الطرف الثاني في الأفعال القائمة مقام اللفظ (قوله وبه الخ) أى بقوله لكن وجه غيرهما أى هنا قال الكردى أى بالتوجيه اه (قوله لأن فيه) أى ما قاله ما صير به أى طالق (قوله بخلافه) أى طالق (قوله ماسبق) أى فى شرح كلفتك (قوله ذلك) أى التنزيل (قوله والى) أى وإن وقع معلقاً (قوله صحة قصده) أى تأثير هذا القصد (قوله في هذه الصورة) أى فيما لو قال طلقها بعد أن قال متى طلقها (قوله بالقرينة الخ) وهو قوله متى طلقها الخ (قوله أى كل لفظ) أى قوله وببحث في المعنى والى قوله وبانقضاء العدة لها النهاية الأقره قال الولى وقوله بان (قوله أى كل لفظ صريح له أو كناية الخ) فقوله لزوجته اعتقتك أو لا ملك لى عليك أن نوى به الطلاق طلق والأفلاهما معنى (قوله صريح الخ) (قوله الأول صريح الخ) (قوله نعم أنا منك الخ) لا يخفى ما فى هذا الصنيع وإن كان الحكم صحيحاً اه سيد عمر عبارة الحلبي قوله أنا منك حر الأول طالق اه وعبارة المعنى فقوله لرقبته طلقك أو أنت خلى أو نحو ذلك أن نوى به العتق عتق والأفلاهم قوله لعبد اعتد أو استبرئى رحلك لعل لا يعق به وإن نواه لاستحالة ذلك فى حقه قوله لعبد أو أمته أنا منك حر أو اعتقت نفسى لعل لا يعق به وإن نواه بخلاف الزوجة لأن الزوجية تشمل الجانبين بخلاف الرق فإنه مختص بالملوك اه (قوله معناها) أى الصيغ المذكورة فيه أى العتق (قوله هنا) أى فى الطلاق (قوله إذا على الزوج الخ) لا يخفى أنه إنما يناسب الصيغتين الأولىين لا الأخيرتين فالنائب مامر عن المعنى أنفاً (قوله تشملها) أى الزوج والزوجة فصحت إضافته لكل منهما اه ع (قوله والرق مختص الخ) أى قل تصح إضافته للتخلص منه للسيد وقوله لعبد أى ألامامته فكانت عتق اه ع (قوله الحسابى) بجاء فسين مهملتين فامره عبارة النهاية الحبشاني بخام معجزة فباء فسين معجزة (قوله أنه غير كناية لعبد الخ) قد يتوقف فيه فيما إذا كان العبد أرمرد جميلاً لأنه بالحرية يتمتع على سيده ما كان يسوغ له من نظره إليه فيقرب حبثتد إرادته للعتق بهذا اللفظ وهو متنع ونحوه ولا بعد في مخاطبته به والحالة هذه أو كان الخطاب من سيده اه سيد عمر أقول وقد يدفع التوقف لقول الشارح عادة (قوله والأذرى) أى ويبحث الأذرى (قوله لا يكون) أى أنه لا يكون الخ (قوله هنا) أى فى الطلاق (قوله قال) أى الأذرى (قوله ثم) أى فى العتق وقوله كما علم وقال إن امرأتى تطالب منى الطلاق ولا ينبغي لى أن اطعنهما فلتلفظ بها قطعاً لعلها وتلفظ وشهدوا بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق وكان فى الابتداء يفرق بين الجاهل والعالم كما هو جواب شمس الأئمة الحلو أنى ثم يرجع

طلاق وعكسه) أى كل لفظ للطلاق صريح أو كناية كناية ثم لدلالة كل منها على إزالته عما يملكه نعم أنا منك حر أو اعتقت نفسى لعبد أو أمته أو اعتدى أو استبرئى رحلك لعبد لعل لا يعق به وإن نوى العتق لعدم تصور معناها فيه بخلاف نظائر هاتنا لإدعى الزوج حجر من جهتها والحاصل أن الزوجية تشملها والرق يختص بالملوك ويبحث الحسابى فى نحو تنقعه وتستبرئ لعبد أنه غير كناية له مدخاطبته به عادة والأذرى فى نحو أنت لله وبأموال وى ومولاتى لا يكون كناية هنا قال فيحمل ما أطلقوه على الغالب لأن كل كناية ثم كناية هنا أى كما علم فى عكسه

وقوله بانت منى او حرمت على كناية في الاقرار به وقوله لوليها زوجها اقرار بالطلاق اى وبانقضاء البدة كما هو ظاهر وعلم انه لم تكن بة وبالا
لزمها البدة مؤاخذه لها بانقضاء البدة (١٦) سكتهم عن ذلك لهذا ولها تزوجى وزه وزوجتها كناية فيه ومور قيل التفويض ماله تعلق

بهذا ولو قيل له يا زيد فقال
امرأة زيد طالق لم تطلق
زوجته إلا ان ارادها لأن
المتكلم لا يدخل في عموم
كلامه كذا في الروضة وفيها
في امرأة من في السكة طالق
وهو فيها انها تطلق وانما
يجب على انه يدخل في عموم
كلامه والذي يتجه اعتماد
ما ذكر من الحكمين دون
تعليل الاولى اذ لا عموم
فيها لان العلم لا عموم فيه
بدلا ولا يشوب لا خلاف من
فان فيها العموم الشمولى
فشمليها لفظه فلم يتجس لنيتها
بخلافه في الاولى فاحتاج
لنيتها على ان لك ان تمتنع
تخرج ما هنا على تلك القاعدة
الاصولية كما لا يخفى على من
تأمل فحوى كلامهم عليها
وملاحظ الخلاف فيها وافي
ابن الصلاح في ان غبت
عنها سنة فما انا لها بزواج
بانه اقرار في الظاهر بزوال
الزوجة بعد غيبة السنة فلها
بعدها ثم بعد انقضاء عدتها
تزوج غيرها ابو زرعة في
الطلاق ثلاثا من زوجتي
تفعل كذا بان ان نوى

أى عدم الكلية والجل على الغلبة من قوله نعم الخ (قوله وقوله) أى السيد بانت الخ عطف على نحو أنت الله الخ
فهو بما يحتمل الاذرى كما هو صريح صنيع النية (قوله كناية) أى انه كناية الخ اه عش (قوله به) أى
العتق ولا يخفى انه إنما يظهر إذا كان القول المذكور من السيد كما اشرنا اليه لا من السيدة فظير ما مر عن
الحسباني فليراجع (قوله وقوله) أى الزوج وظاهر صنيع النية انه عطف على نحو أنت الله الخ فهو بما يحتمل
الاذرى ايضا (قوله لوليها) أى خطبا لولي الزوجة (قوله اقرار بالطلاق) كان الفرق بين قوله لوليها
زوجها وقوله لها تزوجى حيث كان أى الثاني كناية فيه أى الاقرار ان الولي ملك تزويجها بنفسه بخلافها
فليراجع اه رشيدى ولا يخفى ان الفرق المذكور لا يأتى بالنسبة إلى قوله لوليها زوجها (قوله وعمله)
أى كونه اقرارا بانقضاء البدة وكذا الاشارة في قوله الآتى عن ذلك (قوله ان لم تكن بة) أى
التطليق (قوله لهذا) أى لتوقف الاقرار بانقضاء البدة على عدم تكذيب المرأة اه كرى (قوله ولها)
أى للزوجة وقوله له الخ أى لولي الزوجة معطوفان على قوله لوليها الخ (قوله كناية فيه) أى الاقرار
بالطلاق ثم ان كان كذا باو اخذناه بظاهره لم تحرم باطنا بخلاف كناية الطلاق فانه إذا نوى او حرمت بها
ظاهرا او باطنا اه عش (قوله ولو قيل) أى قوله ولو بما يجىء في النهاية الا فيما سببه عليه (قوله لم تطلق زوجته)
معتمدا اه عش (قوله لان المتكلم لا يدخل) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها في الدرس وهى
ان شخصا اغلق على زوجته الباب ثم حلف بالطلاق ان لا يفتحها احد وغب عنها ثم رجع وفتح هل يقع
الطلاق او لا وهو عدم وقوع الطلاق لما ذكره الشارح اه عش (قوله وفيها) أى الروضة خبر مقدم لقوله
انها تطلق وقوله في امرأة من الخ أى فيما لو قال امرأة الخ وقوله وهو فيها أى والحال ان الناطق به في السكة
(قوله انها تطلق) عبارة النهاية لا تطلق اه قال عش قوله انها لا تطلق هو موافق لما قدمه من ان المتكلم
لا يدخل في عموم كلامه وعبرة حج تطلق اه وقال سم قول الشارح في الروضة قال خ شيخنا ما نقله
عن الروضة ليس على هذا الوجه كما بينته في كتابي فيض الوهاب وبه يدفع ما ورد الشارح اه (قوله)
دون تعليل الاولى ولو قال فيه اذ الخطاب لا يدخل في خطابه لكان واضحا اه رشيدى (قوله بخلاف
من الخ) قد يشكك على هذا الفرق قول الروض أى والمغنى ولو قال نساء المسلمين طوالت لم تطلق امرأته
قال في شرحه ان لم ينو طلاقا بناء على الاصح من ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه اه سم (قوله عليها)
أى تلك القاعدة والجواب متعلق بكلامهم وقوله وملحظ الخ عطف على فحوى الخ (قوله وافي ابن
الصلاح) إلى قوله وابوزرعة في النهاية لا قوله في الظاهر (قوله ان غبت عنها الخ) هذا قريب من نحو ان
فعلت كذا ما انت بزوجة المتقدم في التنبيه المذكور قيل قول المتن وصريحه الطلاق فليتأمل وجه تغاير
الحكم اه سم عبارة عش قد يقال تعريف الاقرار بانه اخبار بحق سابق لغيره لم ينطبق على ما ذكر لانه
حين الاخبار لم تكن النية وجدت حتى يكون ذلك اخبارا عن الطلاق بعدها فكان الاقرب انه كناية في
الطلاق كما قدمناه عن حج في نحو ان فعلت كذا فقلت لى بزوجة اه (قوله في الظاهر) انظر ما الحكم في
الباطن اذ اقصده انشاء التعليق اه رشيدى اقول وتقدم في التنبيه انه كناية طلاق حيث قد فحمل على
الباطن ثلاثا فافيا (قوله وابوزرعة الخ) عطف على ابن الصلاح (قوله ولو طلبت) الى المتن في النهاية

إلى ما قلنا وعليه الفتوى اه (قول الشارح في الروضة) قال شيخنا ما نقله عن الروضة ليس فيها على هذا
الوجه كما بينته في كتابي فيض الوهاب وبه يدفع ما ورد الشارح قال في شرح الرض ان لم ينو طلاقها بناء
على الاصح من ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه اه (قوله بخلاف من الخ) قد يشكك على هذا الفرق قول
الروض ولو قال نساء المسلمين طوالت لم تطلق امرأته (قوله ان غبت عنها سنة فما انا لها بزواج) هذا قريب
من نحو ان فعلت كذا ما انت بزوجة المتقدم في التنبيه المذكور قيل قول المتن وصريحه الطلاق

(قوله)
عليك انه كناية بتقدير الطلاق واقع على منك ان تزوجت
عليك اذ هذا يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا فهو نظائر ما قاله ابو زرعة ولو طلبت الطلاق فقال اكتبوا لها ثلاثا

وكتابة ويفرق بينه وبين ما مر في جعلها ثلاثا بان ذلك اذ فيه جعل الواقع واحدة ثلاثا وهو متعذر فليركن كتابة مع ذلك بخلاف هذا فان سواهما قرينة وكذا زوجتي الحاضرة طالق وهي غائبة (وليس الطلاق كتابة ظاهرا وعكسه) وان اشتركا في اعادة التحريم لا مكان استعمال كل في موضوعه فلا يخرج عنه القاعدة المشهورة ان ما كان صريحا في بابه وجد نفاد في موضوعه لا يكون صريحا ولا كتابة في غيره وفيها كلام مهم بيته في شرح الارشاد الكبير في باب المساقاة وسياق في انت طالق كظهر اى انه لو نوى بظهر اى طلاقا آخر وقع لا يقع تايما فمحل ما هنا في لفظ ظاهرا وقع مستقلا (وقال زوجته انت) او نحو ذلك (على حرام او حرمتك) او كالخز او الميتة بالخزير (و نوى طلاقا) وإن تعدد (او ظاهرا حصل) ما نواه لا لقتضاء كل منهما التحريم لحاج ان يكنى عنه بالحرام ولا ينافي هذا القاعدة المذكورة لان ايجابه للكفارة عند الاطلاق ليس من باب الصريح والكتابة اذ هما من قبيل دلالات الالفاظ ومدلول اللفظ (١٧) تحريمها واما ايجاب الكفارة فحكم

رته الشارع عليه عند قصد التحريم او الاطلاق لدلالته على التحريم لا عند قصد طلاق او ظاهرا لا لكفارة في لفظها والحاصل ان موضوع لفظ التحريم يصدق بكل من الثلاثة لكنه عند الاطلاق اشترى استعماله في تحريم الوطء فقط فجعل صريحا فيما اشترى فيه وكتابة فيما لم يشترى فيه وما في القاعدة لما هو في استعمال لفظ في غير موضوعه مع صلاحته لموضوعه (او نواها) اى الطلاق والظاهر معا (تخبر و ثبت ما اختاره) منهما لانهما لتأفضلهما اذ الطلاق يرفع النكاح والظاهر يثبت (وقيل طلاق) لانه اقوى لازالة الملك (وقيل ظهار) لان الاصل بقاء النكاح (تنبه) الظاهر انه لا يكنى الاختيار هنا بالنية بل لابد من اللفظ او نحو الاشارة المفهومة لان النية هنا لما تؤثر عند مقارنتها

(قوله فكناية) الظاهر انه كتابة في الطلاق والعدد فليراجع اه رشيدى (قوله وبين ما مر في جعلتها ثلاثا) اى من انه لا يقع بشئ ما نوى على المعتمده اه ع (قوله واحدة) معمول الواقع وقوله ثلاثا معمول جعل الخ (قوله وكذا الخ) اى كناية (قوله وهي غائبة) جملة حالية (قوله وان اشتركا) الى قوله وفيها كلام في المعنى والى قوله والحاصل في النهاية الا قوله وفيها كلام الى وسياق (قوله ان ما كان صريحا الخ) قضية الاختصار في التعليل على ما ذكره وقوله الا ترى سياق الخ ان كلاما كناية الطلاق والظهار يكون كناية في الآخر وهو ظاهر لان الالفاظ المحتملة للطلاق محتملة للظهار وبالعكس لان البعد عن المرأة المشعر بكل منهما يكون بكل من الطلاق والظهار اه ع (قوله ويصرح بذلك قول المتن) فلو قال لزوجته الخ (قوله فمحل ما هنا) اى قول المتن وعكسه (قوله او كالخمر الخ) عبارة المعنى والاسنى في شرح وعليه كفارة يمين ولو قال انت على كناية او الخز او الخنزير او الدم فكيف لانت حرام على فيما مر نعم ان قصد به الاستعداد فلا شئ به عليه اه ويعلم بذلك انه كان المناسب تقديم قوله او كالخمر الخ على قول المتن او حرمتك (قول المتن طلاقا) رجعا او بائنا وان تعددها معنى (قوله وهذا) اى اى الملتى (قوله اذ هما) اى الكون صريحا والكون كناية (قوله تحريمها) اى الزوج (قوله عليه) اى اللفظ (قوله ان موضوع لفظ التحريم يصدق الخ) اى فومشركه بينها بالاشتركا المعنوى (قوله فيما لم يشترى فيه) اى الطلاق او الظاهر (قوله وما في القاعدة الخ) اى وما هنا من استعمال اللفظ في موضوعه الغير المشترى (قوله معا) سيد كر محرم (قوله ومن نحو الاشارة) كالكتابة (قوله وهي) اى النية هنا اى في الاختيار (قوله بخلاف نيتها) اى الطلاق والظهار (قوله كناية في اختيار الطلاق) تأمل ما لو تأخر الاختيار مدة فهل يقع الطلاق حينئذ فتحسب العدة من حينئذ او يدين وقوعه باللفظ الاول حتى لو انقضت العدة قبل اختيار الطلاق اعتد بها ولم تعد اه سيد عمر اقول قياس حساب عدة المبهمة من التعيين حسابان العقد هاتين الاختيار فليراجع (قوله كاخترت للظهار الخ) اى فو صريح في اختيار الظاهر (قوله وبه يفرق الخ) اى يكون الاختيار هنا بنحو اللفظ (قوله اما لو نواها) الى قوله واعترض القلبنى في النهاية (قوله مترتين) كذا في اصله رحمه الله تعالى وكان الظاهر مترتين اه سيد عمر (قوله يكنى قرنها بجزء الخ) معتمده اه ع (قوله في تخبر و ثبت ما اختاره ايضا الخ) اعتمده المعنى وشرح المنهج والروض (قوله لكن القياس الخ) اعتمده اه سم (قوله ما رجعه في الانوار من ان المنوى الخ) وهذا ما قاله ابن الحداد وهو المعتمده اه نهاية (قوله صحاما) اى في تخبر و ثبت ما اختاره (قوله يؤيد الاول) وهو ما رجعه ابن

فلتأمل وجه اعاير الحكم (قوله لكن القياس ما رجعه في الانوار) اعتمده مر

(٣ - شروانى وابن قاسم - تأمل)

مختلف بينهما فانها كانت انت حرام او اذا قلنا لا بد من اللفظ فهل كناية فيه صريح او لا الذى يتجه تصورها فيه فالاول كجعلتك في العدة فهو كناية في اختيار الطلاق والثاني كاخترت لك للظهار او اخترت الظهار ولو اخترت شيئا لم يجز له الرجوع عنه الى غيره كما هو ظاهر لما تقرره لا بد من لفظ او نحوه وحينئذ يقرر انه وقوع معناه فلنصور الرجوع عنه به يفرق بين هذا ومن رأى ما شكا فيه اهو من اى مدى لان التخيير ثم بالعمل باحكام ما اختاره بمجرد العمل لا يقتضى المنع من غيره بعد اذ وجد رجوع عنه اليه اما لو نواها مترتين اى بناء على ان نية الكناية يكنى قرنها بجزء من لفظها فيخبر و ثبت ما اختاره ايضا على ما رجعه ابن المقرئ لكن القياس ما رجعه في الانوار من ان المنوى او لان كان الظاهر صحاما او الطلاق وهو بائن للظهار او رجعى وقف للظهار فان راجع صار عاندا ولو لمته الكفارة ولا فلا فان قلت يؤيد الاول ان الطلاق

لا يقع إلا بالآخر اللفظ فيحتد لا فرق بين تقدم الظاهر و تأخره قلت ممنوع بل يبين بالآخره وقوع المني من مرتين كما أوقفهما و حينئذ يتعين الثاني فتلما هو اعترض البلقيني الثاني (١٨) بأن الظاهر ليس موقوفا بل صحيح ناجز ثم ينى عليه اعتراضا على صحة الجمعة وكونها عودا وكونه

لغو أو قد علمت أن ما دناه من تقدمه فلا يعمل عليه ولا على ما بناء عليه (أو) نوى (تحريم عنها) أو نحو فرجها أو وطمها (لم تحرم) لما روى النسائي أن ابن عباس سأل من قال ذلك فقال كذب أي ليست زوجتك عليك حرام ثم تلا أول سورة التحريم (وعليه) في غير نحو رجعية ومعتدة وحرمة (كفارة عين) أي مثلها حالا وإن لم يطقا كما لو قاله لأمته أخذ من قصة مارية رضي الله عنها النازل فيها ذلك على الأشهر عند أهل التفسير كما قاله البيهقي وروى النسائي عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطؤها أي وهي مارية أم ولده إبراهيم فلم تزل به عاتية وحفصة حتى حرماها على نفسه فأزل الله لم تحرم ما أحل الله لك الآية ومعنى قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم أي أوجب عليكم كفارة كالكفارة التي تجب في الإمان وبحث الأذرع حرمة هذا ما فيه من الإيذاء والسكذب يردّه قصر بمعها أول الظاهر بكرهته بل نازع ابن الرفعة فيها بما بينه الزركشي أنه عليه السلام فعله وهو لا يفعل المكر وهو يرد

المقري من التخيرو وثبت ما اختاره اه ع ش (قوله ممنوع الخ) لباحث أن يستدل على هذا المنوع بأنه لا جائز أن يقع الطلاق قبل آخر اللفظ لأن ما قبل الآخر ليس صيغة كاملة فيتعين أن الوقوع مع الآخر ومن لازم ذلك تقارنهما حينئذ فلا فرق بين التقدم والتأخر فقوله بل يبين الخ أن إرادته بالآخر يتبين الوقوع قبله فيه ما علم من أن ما قبل الآخر لا يصح الوقوع به لأنه ليس صيغة كاملة وإن إرادته بالآخر يتبين الوقوع مع ما علم من تقارنها في الوقوع مع الآخر اللهم إلا أن يقول أنهما وإن تقارنا في الوقوع مع الآخر لكن ترتبهما في النية يقتضي تغليب حكم السابق منهما في وقوعهما ترتب حكمي أو يلزم أن ما قبل الآخر صيغة كاملة بشرط ذكر الآخر وفيه ما فيه اه سم (قوله يتعين الثاني) أي ما رجعه في الأنوار الممتداه اه ع ش (قوله واعترض البلقيني الثاني) أي ما رجعه في الأنوار وعطى الاعتراض قول الأنوار أو رجعي وقب الظاهر الخ (قوله ثم ينى عليه اعتراضا) إلى قوله وقد علمت مغطى ثبوت الاحتمال لا طريق لمعرفته بدون اطلاع على كلام البلقيني وغاية ما يمكن كتابته هنا أن قوله وكونها أو قوله وكونه معطوفان على صحة الجمعة وخير الأول للرجعة والثاني للعدو والله أعلم (قوله وقد علمت) لعل من انحصار النقل فيها رجعه إن المقري وما رجعه الأنوار وقوله فلا يعمل عليه لأنه ليس من أصحاب الوجه (أو نحو فرجها) إلى قول المتن وعليه في التأخير إلى قوله وبحث الأذرع في المتن لا قوله لعل الأشهر إلى حرما على نفسه (قوله) أو نحو فرجها الخ) عبارة أختي أو فرجها أو وطمها قال الماوردي وأوراسها اه (قوله من قال ذلك) أي امرأتي على حرام (قوله في غير نحو رجعية الخ) انظر ما المراد بالنحو وقد انقصر المتن وشرح المنهج على مدخوله (قوله ومعتدة) أي عن شبهة (قوله بحرمة) بكسر الراء المخففة (قوله أي مثلها) إلى المتن النهائية (قوله أي مثلها) لأن ذلك ليس يمين لأن الجين أمانة تعقد باسم من اسمائه تعالى وصفه من صفاته اه معنى (قوله كما لو قاله الخ) أي أنت على حرام أو نحوهم اه معنى (قوله فيها) أي قصة مارية ذلك أي أول سورة التحريم (قوله وبحث الأذرع) مبتدأ خبره قوله يردّه الخ (قوله حرمة هذا) أي تحريم نحو عين الحليلة اه ع ش (قوله نصريحها الخ) اعتمده المعنى (قوله بكرهته) أي تحريم نحو عين الحليلة (قوله فيها) أي الكراهة (قوله ويرد) أي نزاع ابن الرفعة (قوله وفارق) أي نحو أنت على حرام اه ع ش (قوله فيه عناد الخ) الجملة صفة كذا (قوله ثم كان) أي الظاهر (قوله والايلاء) عطف على الظاهر (قوله ولو قال الخ) والانسب تأخيره عن قول المصنف وكذا أن يمكن له نية في الأظهر كافي المعنى (قوله ولو قال لا ربع) عبارة المعنى تنبيهات لحرمة كل ما يملك وله نساء وإمامته الكفارة كما علم عامر يكفيه كفارة واحدة كالحلف لا يكلم جماعة وكلهم ومثله ما قال لا ربع زوجات أنت على حرام كما صرح به في الروضة هنا ولو حرمت زوجته مرات في مجلس أو مجالس ونوى التاكيد وكذا أن أطلق سواء كان في مجلس أو مجالس كافي الروضة في الأولى وبحثه شيخنا في الثانية كفاه كفارة واحدة وأن نوى الاستئناف

(قوله ممنوع الخ) لباحث أن يستدل على هذا المنوع بأنه لا جائز أن يقع الطلاق قبل آخر اللفظ لأن ما قبل الآخر ليس صيغة كاملة فيتعين أن الوقوع مع الآخر ومن لازم ذلك تقارنهما حينئذ فلا فرق بين التقدم والتأخر فقوله بل يبين الخ أن إرادته بالآخر يتبين الوقوع قبله فيه ما علم من أن ما قبل الآخر لا يصح الوقوع به لأنه ليس صيغة كاملة وإن إرادته بالآخر يتبين الوقوع مع الآخر اللهم إلا أن يقول أنهما وإن تقارنا في الوقوع مع الآخر لكن ترتبهما في النية يقتضي تغليب حكم السابق منهما في وقوعهما ترتب حكمي أو يلزم أن ما قبل الآخر صيغة كاملة بشرط ذكر الآخر وفيه ما فيه (قوله) كالأوكر وفي واحدة واطلق) عبارة الروض وإن أطلق قوله لأن قال في شرحه وأجبهه أعدم التشدد كافي

بأنه يفعل ليان الجواز فلا يكون مكروها في حقه ولو جوبه عليه وفارق الظاهر بأن مطلق التحريم يجماع الزوجية بخلاف تعددت التحريم المشابهة لتحريم الأم فكان كذا فيه عناد للشرح فنم كان كبيرة فضلا عن كونه حراما والايلاء بان الإيذاء فيه أتم ومن ثم ترتب عليه الطلاق والرفع للحاكم غيرهما ولو قال لا ربع أنت على حرام بلانية طلاق ولاظهار فكفارة واحدة كما لو كرهه في واحدة واطلق

أو بنية التاكيد وإن تعدد المجلس كاليمين (وكذا) عليه كفارة (إن لم يكن له نية في (١٩) الظاهر) لأن لفظ التحريم ينصرف شرعا

لإيجاب الكفارة (والثاني)

هو (لغو) لأنه كناية في

ذلك وخرج بانتهى على حرام

ماله حذف على فانه كناية

هنا فتوجب الكفارة فيه

إلا بالنية (وإن قاله لامتة

ونوى اعتقائهم) قطعاً لأنه

كناية فيه إذ لا مجال للطلاق

والظاهر فيها (أو) نوى

(تحريم عينها أو لانية) له

(فكأن زوجة) فيأمره فتلزمه

الكفارة نعم لا كفارة

في محرمه أباؤا كذا معتدة

ومن وجوه مودة ومحرمه

بمحسبة على الأوجه بخلاف

نحو نفسها وحائض وصائمة

لقرب زوال ما فنه ومن ثم

لو نوى بتحريمها تحريم

وطئها لهذا العارض بإزمه

شيء (ولو قال هذا الثوب أو

الطعام أو البدحرام على)

أزوجه (فلغو) لأشئ فيه

لتنزله فيه بخلاف الحلية

لأمكنه فيها بطلاق أو عتق

(وشرط) تأثير (نية

الكناية أقرانها بكل اللفظ)

وهو أنت بائن كقوله الرافعي

كجماعة وأعرض بان

الصواب ما قاله جمع متقدمون

أنه لفظ الكناية كبائن دون

أنت لأن صريحاً في الخطاب

فلا تحتاج لنية وورد بها المالم

تستقل بالأفادة كانت مع

أنت كاللفظ الواحد (وقيل

تعددت بعد المرات كما في الروضة في الثانية وبجانب الزركشي في الأولى (قوله عليه كفارة) إلى قول المتن
وأشاره ناطق في النهاية (قوله) وكذا عليه (الخ) عبارة الغني وكذا لا تحرم عليه وإن كرره وكذلك عليه كفارة
يبين في الحال أي مثلها كما مر ولا يلحق الكناية بالصرح مواطاة كالنواطى على جعل قوله أنت على حرام
كطقتك بل يكون كالو ابتداءه لا سؤال المرأة الطلاق ولا قرينة من غضب ونحوه (قوله) ينصرف
شرعاً (الخ) لا يخفى ما فيه ولا ينسب ينصرف لتحريم العين أو نحوه (قوله) في ذلك (أي في تحريم
الوطء) (قوله) فانه كناية هنا (أي في وجوب الكفارة) (قوله) في تحريم الوطء (قوله) (بالنانية)
أي اليمين ومثل أنت حرام ما هو قال على الحرام ولم ينبو طلاقاً فلا كفارة فيه كما ذكره شيخنا الشوبري وفي
فتاوى والد الشارح ما وافقه أهـ شوقه لطلاقاً المناسب مينا (قول المتن) وإن قاله (أي أنت على حرام
أو نحوه) مأمراً (قوله) إذ لا مجال للطلاق (الخ) علة المقدرة عبارة الغني أو طلاقاً أو طهاراً لفاً إذا
لا مجال (الخ) قول المتن أو تحريم عينها أو نحوه ما مأمراً وهي حلال له (قوله) فيأمر (أي قوله
ومن ثم في الغني) (قوله) محرمه (أبداً) ينسب أو رضاعاً أو مصاهرة نهائية ومعنى (قوله) (بمحسبة) أي ووثنية
ومستبرأة معنى (قوله) على الأوجه) وفاقاً لشرح المنهج وخلافاً للنهاية في المحرمه وسكت عنها
الغني والأسنى وقال الجبري قول شرح المنهج أوجهها لا ضعيف في المحرمه لأن الأصح فيها وجوب
الكفارة (قوله) هو المناسب لما يأتي من التعليل بقرب زوال المانع (قوله) نحو نفسها (الخ) كالصلية (قوله)
لهذا العارض (أي نحو النفاس) (قوله) لنعذر (أي التحريم) فيه أي في نحو الثوب بما ليس بضعف (قوله) بخلاف
الحلية (أي الزوجة وأمة) هي حلال له (قوله) وهو أنت بائن) قال في الغني تنبيه اللفظ الذي يعتبر قرن النية به
هو لفظ الكناية كما صرح به الماوردي لكن مثل له الرافعي بقرنها بائن من أنت بائن مثلاً وصوب في المهمات
الأول والأوجه لا اكتشافاً بما قاله الرافعي لأن أنت وان لم يكن جزءاً من الكناية فهو كالجزء منها لأن معناها
المقصود لا يتأدى بدونه (قوله) بل هو جزء حقيقة لأن الكناية قسم من الصيغة والصيغة
مجموع أنت بائن لا بائن فقط أيضاً فترى الكناية يصدق على المجموع إذ هي ما يحتمل المراد وغيره
ولا شك أن المجموع هنا كذلك وإن فرض أن أنت لا يحتمل غير الخطاب إذ الكلام كما هو ظاهر في الدلالة
التركيبية فامل وقد يقال لفظ بائن قد يرد به خصوص المطلق وقد يرد به محمول المقارنة الذي هو المعنى
للقوى ولا يتخصص بأحدهما إلا بالارادة فليحمل كلام الماوردي على ذلك وكلام الرافعي عن قصد الإبقاء
بالمجموع مقترناً بأوله أو بأي جزء منه على الخلاف وهذا وإن لم أره لكن كلامهم السابق في التقسيم إلى الصريح
والكناية فيقر من اليو به يدفع التعارض والتناقض (قوله) سيد عمر (قوله) كقوله (أي تفسير اللفظ بائن بائن
(قوله) وأعرض (الخ) عبارة شرح الروض واللفظ الذي يعتبر قرن النية به هو لفظ الكناية كما صرح به
الماوردي والروائي والبيدنجي فقل الماوردي لقرنها بالاول بقرنها بالباء بائن (الخ) بقرنها
بالخاء من خلية لكن مثل له الرافعي تبعاً لجماعة بقرنها بائن من أنت بائن وصوب في المهمات الأول لأن
الكلام في الكناية بآيات وهو ظاهر لكن أثبت ابن الرفعة في المستوفى وجهين وأيد الأول اكتشافاً بما عذنته الأوجه
الاكتشاف بذلك لأن أنت وان لم يكن جزءاً من الكناية فهو كالجزء منها لأن المعنى المقصود لا يتأدى بدونه
أهـ عذ (قوله) فلا يحتاج لنية) كان المناسب أخذاً مما مر عن الغني وشرح الروض فلا يكفي أقران النية به
(قوله) بآن بائن) كذا في أصله رحمه الله وكأنه على الحكاية وقوله كان كذا في أصله رحمه الله وهو على
تأويله بالكلمة (قوله) سيد عمر (قوله) استصحاباً (أي قوله) ويظهر في الغني (قوله) دون (أخره) يعني ماعداً

يكفي (أقرانها) (بأوله) استصحاباً بالحكماء في بابه دون آخره لأن انقطاعاً على ما مضى بيدور وجه كثير واعتمده الأسنوي وغيره

وزعم بعضهم ان الاولى سبق فلم يرجح في (٢٠) اصل الروضة الاكتفاء بالوجه الآخر اي يجوز منه كما هو ظاهر ويظهر ان باقي هذا الخلاف

اوله اه رشیدی (قوله ان الاولى) اي اشتراط الاقتران بكل اللفظ (قوله ويرجح في اصل الروضة الخ) عبارة النهائية لكن المرجح في الروضة كاصحاب الاكتفاء بالوجه الآخر فالحاصل الاكتفاء بما قبل فراغ لفظها وهو المعتمد اه وعبارة المعنى والذي رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد انه يمكن اقترانها ببعض اللفظ سواء كان من اوله او وسطه او اخره لان العين لما تعتبر بتمامها اه (قوله يجوز منه) اي من اللفظ (قوله ثم زعم) اي قال اه عش (قوله لم يقبل) ويذهب في دينه لانه ان سبق منه ذلك فلا وقوع لانقضاء العدة قبل تطلقها ثلاثا اه عش (قوله لم يرفع الخ) اصله يقبل وقوله الموجبة اصله خمسة للثلاث وقوله اللازم صفة للتحليل وقوله له اي للزاعم المذكور نظرا لظاهر بقاها الثلاث وقال الكردى والضمير في يرجع الى مضاف محذوف عن الثلاث وهو الوقوع اه (قوله ولو انكر نيتها) اي الكناية وكان الاولى تذكير الضمير وارجاعه للطلاق كافي النهاية (قوله انه) اي الوارث لا يعلمه الخ وتظهر فائدة ذلك في العدة اه عش (قوله فان نكل) اي الزوج او وارثه (قوله انه نوى) اي فلا يرث منها اذا كان الطلاق باثنا (قول المتن ولم اشارة ناطق بطلاق) كان قالت له زوجته طلقني فاشا ريد ان اذهب وقوله بطلاق خرج به اشارة لتحل الطلاق كقول من له زوجتان امراني طالق مشيرا لاحداهما وقال اردت الاخرى فانه يقبل كارجحه في زيادة الروضة اه معنى (قوله وان نواه) الى قول المتن ويعتد في النهاية (قوله وان نواه الخ) غاية (قوله له) اي للتفريم (قوله حروف موضوع الخ) لا يخفى ما فيه من المسامحة اه سيد عمر اي فالمراد دوال حروف الخ (قوله نعم لو قال الخ) فديقال لاحاجة الى هذا الاستدراك لان الطلاق هنا وقع بالعبارة بالاشارة ثم رأيت الفاضل المحشي أشار لذلك ولفظه في هذا الاستدراك شيء لانه ليس المراد الاشارة بالعبارة ولا باعم اه سيد عمر (قوله مشيرا) اي بقوله وهذه (قوله طلقت) اي الاخرى اه عش اي واما المخاطبة فتطلق مطلقا (قوله هذا) اي وقوع الطلاق بقوله وهذه بذلك القول (قوله ان نواه) اي الاخرى (قوله في ذلك) اي لوقوع الطلاق الاخرى (قوله مع احتمال الخ) الظاهر انه لما اتى بهذه المعية اشارة لوجه الاحتياج للقبول وقصد به الدعي من ادعى الصراحتة وسكت عن توجيه صورة الاطلاق التي تحتها اه رشیدی والوجه انه لما اتى بها لتوجيه ما فهمه قوله هذا ان نواه الخ من أنها لا تطلق ان نوى غيرها (قوله احتمالا قريبا الخ) محل تأمل ثم رأيت الفاضل المحشي قال قوله اي وهذه ليست كذلك في قرب هذا نظر اه سيد عمر واجاب الرشیدی بما نصه الظاهر ان المراد بقرب هذا الاحتمال انه لا يحتاج في هذا التقدير الى تعسف وليس المراد انه يفهم منه عند الاطلاق فيها قريبا الذي يفهمه انشهاب سم حتى نظري كون هذا قريبا فامتثل اه (قوله كهي) اي الاشارة بالامان اي للكافر (قوله ونحوه) وهو الاذن في الدخول مثلا فاشارة الناطق لا يعتد بها الا في الثلاثة المنظر مفي قوله

إشارة لناطق تعتبر في الاذن والافتاء ما ذكرنا

اه بجري عبارة عشي اي كالا جازة والاذن في دخول الدار اه (قوله فلو قيل له) اي للنتي مثلا (قوله كيج) الى قوله نعم في النهاية والى قول المتن فان فهم في المعنى الاقوالا وغيرها وقولها للضرورة (قوله والاقرار بالخ) عطب على العقود (قوله وغيرها) لعله لما اتى به بقوله الاتي نعم لا تصح الخ (قوله للضرورة) علة لقول المتن ويعتد الخ ولما لم تقدم الكتابة على الاشارة لان كلا منهما يحتاج لنية فلا رجح لاحدهما على الاخرى اه عش وقد يقال ان الكتابة اوضح من الاشارة وانها موضوعة للفهم بخلاف الاشارة كما هو عبارة البجيري عن الحلبي قوله للضرورة لانه ليس كل احد يفهم الكتابة ولا اقد يقال مع

قضيته أن الكلام في نية الخطاب وفيه نظر (قوله ولو اتى بكتابة الخ) كذا اشرح مر (قوله نعم لو قال الخ) في هذا الاستدراك شيء لانه ليس المراد الاشارة بالعبارة ولا باعم (قوله نعم لو قال انت طالق وهذه الخ) ظاهرا وان جمل هذا من عطف الجمل بان قدر خبر الاسم الاشارة اي طالق لان ما قبله بقية المقدرا اخذا بما قدمه الشارح قبيل قول المصنف والاعتاق كناية (قوله اي وهذه ليست كذلك) في قرب هذا نظر (قوله

في الكناية التي ليست لفظا كالكتابة ولو اتى بكتابة ثم بعد مضي قدر العدة اوقع ثلاثا ثم زعم انه نوى بالكتابة الطلاق لم يقبل لرفع الثلاث الموجبة للتحليل اللازم له ولو انكر نيتها صدق بيمينه وكذا وارثه انه لا يعلمه نوى فان نكل حلفت هي او وارثها انه نوى لان الاطلاع على نيته يمكن بالقرائن (واشارة ناطق بطلاق لغو) وان نواه وافهم بها كل احد (وقيل كناية) لحصول الافهام بها كالكتابة ويرد بان يفهم الناطق اشارته نادر مع أنها غير موضوعة له بخلاف الكتابة فانها حروف موضوعة للافهام كإشارة نعم لو قال انت طالق وهذه مشيرا لزوجته اه اخرى طلقت لانه ليس فيه اشارة محضة ان نواه او اطلق على الوجه لان اللفظ ظاهر في ذلك مع احتماله لغيره احتمالا قريبا اي وهذه ليست كذلك

وخرج بالطلاق غيره فقد تكون اشارته ككبارته كقول بالامان وكذا الافتاء ونحوه فلو قيل له يجوز كذا فاشا راسه مثلا اي نعم جاز العمل به ونقله عنه (ويعتد باشارة اخرى في العقود) كعبه (وبه والحوال) كطلاق وفسخ وعق والاقارب والدعوى وغيرها وان امكنته الكتابة

للضرورة نعم لا تصح بها شهادته ولا تبطل بها صلاته

ولا يحنث بها من حلف لا يتكلم ثم خرس (فان فهم طلاقه) وغيرها بها (كل احد فصريحه) وإن (٢١) لم يفهمها أحد (واختص بفهمه)

أى الطلاق منها (فطلون)

أى أهل فطنة وقد كاه

(فكناية) وإن انضم إليها

قرائن ومراول الضمان ما

قد يخالف ذلك مع ما فيه

وذلك كما في لفظ الناطق

وتعرف نيته فيما إذا أتى

بشارة أو كناية بشارة

أو كناية أخرى وكانهم

اغترفوا تعريفه بما مع

أنها كناية ولا اطلاع لنا

بها على نيته ذلك للضرورة

وتعبري بما ذكر أعز وأولى

من قول المتولى ويعتبرني

الاخرس أن يكتب مع

لفظ الطلاق إلى قصدت

الطلاق وسيأتي في اللعان

أنهم الحقوا بالاخرس من

اعتقل لسانه ولم يرج برؤه

وكذا من رجع بعده مضى

ثلاثة أيام فهل قياسه هنا

كذلك أو يفرق والذي

يتجه في الاول واللاحق بل

الاخرس يشمله وفي

الثاني يحتمل اللاحق قياسا

ويحتمل الفرق بأنه إنما

الحق به بما لاحتياجه اللعان

أو اضطاره إليه ولا

كذلك هنا (ولو كتب ناطق)

أو أخرج (طلاقا ولم ينوه

لفنو) إذ لا لفظ ولا نية

(وإن نواه) ومثله كل عقد

وحل وغيرهما ما عدا

النكاح ولم يلفظ بما كتبه

(فلا ظاهر وقوعه) لا فادتها حيث

وان تلفظ به ولم ينوه عند التلفظ ولا

الكتابة وقال إنما قصدت قراءة المکتوب فقط صدقت

قدرته على الكتابة لا ضرورة للإشارة اه (قوله) ولا يحنث بها من حلف لا يتكلم ثم خرس (فهو هذا الكلام أنه يحنث بها الاخرس إذا حلف لا يتكلم وسيأتي بيانه في الايمان اه سم وفي الجبري عن العزبى النصريح بذلك المفهوم (قول المتن فصريحه) إشارته لا تحتاج لنية كان قيل له لم تطلق زوجك فاشار باصابعه الثلاث اه معنى (قوله) وإن لم يفهمها احد) قد يقال هي حيث نية لفظ الناطق الذي لا يحتمل وهو لا يقع به الطلاق وإن نواه فليتام للفرق بينهما اه سيدعمر اقول واليه يشير سكوت النهاية والمعنى عن هذه الزيادة ويصرح بذلك عرش ما نصه قوله أى أهل فطنة الخ ويبنى أن باقى هنا ما قيل في السلم من أنه يشترط لكون الإشارة كناية أن يوجد فطلون يفهمونها غالبا في أى محل اتفق للاخرس فيه تصرف بالإشارة فلو يفهمها الذين في غاية الفطنة وقل أن يوجد وعند تصرف الاخرس لم تكن الإشارة كناية بل تكون كالتى لم يفهمها احد وينبغى ايضا الاكتفاء بطلون واحد فالجاء في كلامه ليس بقيد اه (قول المتن فكناية) تحتاج للنية (تبيينه) تفسير الاخرس صريح إشارته في الطلاق بغير طلاق كتفسير اللفظ الشائع في الطلاق بغيره فلا يقبل منه ظاهر الا بقرينة اه معنى (قوله) وذلك كالح) راجع لكل من قول المتن فان فهم الح وان اختص الخ (قوله) وتعرف نيته) إلى قوله وفي الثاني في النهاية لا اقول له وكذا من رجع إلى والذي يتجه وقوله في الاول (قوله) بشارة الخ) متعلق باقى وقوله الذى بشارة الخ متعلق بتعرف اه سم (قوله) تعريفه بها) أى بالإشارة أو الكتابة الثانية (قوله) ولا اطلاع لنا بها) الجار الثانى متعلق بنية ذلك فكان الاولى تأخيرها عنه (قوله) بما ذكر اى إذا أتى بشارة أو كناية الخ (قوله) هنا كذلك) اى أنه هنا الخ اه عرش (قوله) أو يفرق اى فينظر افتقاره وان طال اعتقاده اه عرش (قوله) ويحتمل الفرق بأنه الخ) قد يقال وقد يحتاج ويضطر إلى نحو الطلاق والبيع فاللاحق اقرب اه سيدعمر وهو الظاهر وقال عرش والمبادر من كلام الشارع حيث لم يتعرض لهذا اى الثانى انه حيث رجع برؤه بعد ثلاثة أيام انتظر طال زمن اعتقاده أو قصر اه (قول المتن ولو كتب الخ) اى على ما ثبت عليه الخط كرق وثوب وحجر وخشب لاعلى نحو ماء مكواه اه معنى عبارة الروض مع شرحه والكتب على الارض ونحوها كناية لاعلى الماء والهوا ونحوها اه (قوله) أو خرس) الى قول المتن وان لم تكن في النهاية وقذا في المعنى لا اقول له وقيل إلى وخرج وقوله وإن لم يفهمها (قول المتن طلاقا) ونحوه لا يفتقر إلى قبول كالاتفاق والاراء العفوة عن القصاص كان كتب زوجتى أو كل زوجتى طالق أو عبدى حر اه معنى وفي سم بعد ذكر ذلك عن الروض اى وسائر التصرفات غير النكاح كما في شرحه اه اى فكان الاولى للشارح ان يكتب قوله ومثله كل عقدا الخ عقب المصنف طلاقا (قول المتن فلفنو) اى ويقبل قوله في ذلك يمينه كما تقدم في قوله قريبا ولو انكر نيته الخ اه عرش (قوله) ومثله الخ) اى الطلاق (قوله) وغيرهما) أى كالاتفاق والدعوى أخذنا من في الإشارة (قوله) ولم يلفظ الخ) عطف على نواه (قوله) لا فادتها حيث الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه لان الكتابة طريق في إلهام المراد وقد اقترنت بالنية فان قرأ ما كتبه حال الكتابة أو بعدها فصريح فان قال قراته كما كتبه بنية بطلاق صدق يمينه وفائدة قوله هذا إذ لم يقارن الكتب بالنية ولا فلامعنى لقوله اه (قوله) وقال إنما قصدت الخ) بخلاف ما لو قصد الانشاء أو طلق كما يفهمه كلام المحلى ايضا اه عرش (قوله) صدق الخ) اى ان انكرته ولا يحنث بها من حلف لا يتكلم ثم خرس (فهو هذا الكلام أنه يحنث الاخرس إذا حلف لا يتكلم وسيأتي بيانه في الايمان عند قول المصنف أو لا يكلمه الخ (قوله) بشارة) قال ذلك مرتين والاولى متعلقة باقى والثانية بتعرف (قوله) في المتن ولو كتب ناطق طلاقا الخ) عبارة الروض وان قرأه اى ما كتبه حال الكتابة أو بعدها فصريح فلو قال قراته كما كتبه بنية صدق يمينه اه فقراته عند عدم قصد الحكاية صريح قال في الروض وفائدة نية قوله المذكور إذ لم يقارن الكتب بالنية انه قارنها اطلقت ولا معنى لقوله المذكور ومثله اى الطلاق فيما ذكر العتق والاراء العفوة عن القصاص اى وسائر التصرفات غير (فلا ظاهر وقوعه) لا فادتها حيث وان تلفظ به ولم ينوه عند التلفظ ولا الكتابة وقال إنما قصدت قراءة المکتوب فقط صدقت

يمينه (فان كتب إذا بلغك كتابي فانت طالق) ونوى الطلاق (فانما تطلق بيلوغه) ان كان فيه صيغة الطلاق كهذه الصيغة بان امكن قراءتها وان انحلت لانها المقصود الاصل (٢٢) بخلاف ما عداها من السوابق واللاحق فان انعمى سطر الطلاق فلا وقوع وقيل ان

قال كتابي هذا والكتاب لم يقع او كتابي وقع وصححه المصنف في تصحيح التنبيه ونقله الروائي عن الاصحاب وخرج بكتب مالو امر غيره فكتب ونوى هو فلا يقع شيء بخلاف مالو امره بالكتابة او كناية اخرى وبالنسبة فامثل ونوى وبقوله فانت طالق مالو كتب كناية كانت خلية فلا يقع وان نوى اذا لا يكون للكتابة كناية كذا حكاه ابن الرفعة عن الرافعي وردده بان الذي فيه الجزم بالوقوع تبعا لجمع متقدم قال الاذرى وهو الصحيح لانا اذا اعتبرنا الكتابة قدراناه تلفظ بالمشكوب (وان كتب اذ قرأت كتابي وهي قارئة فقرأته) اى صيغة الطلاق منه نظير ما مر وان لم تفهما او طالعتها وفهمتا وان لم تلفظ شيء منها كما نقل الامام عليه اتفاق علمائنا (طلقت) لوجود المعلق عليه ويظهر انه لا فرق هنا بين ظن كونها امية وعدمه لان اللفظ لا ينصرف عن حقيقة الا عند التعلدز ويجرد ظاه لا يصرف عنها (وان قرئ عليها فلا) طلاق (في الاصح)

الزوجة (قول المتن إذا بلغك) أو وصل اليك أو أتاك (فرع) لو كتب إذا بلغك نصف كتابي هذا فانت طالق فبلغها كله طلقت كما قاله المصنف فان ادعت وصول كتابها بالطلاق فانكر صدق يمينه فان اقامت بينة بأنه خطئه لم تسع إلا بروية الشاهد للكتابة يحفظه عنده وقت الشهادة اه معنى وفي النهاية ما نضاه اما قال إذا جاءك خطي فانت طالق فذهب بعضه بوقوع الطلاق وان لم يكن فبما بقي ذكر الطلاق اه (قوله كهذه الصيغة) اى إذا بلغك كتابي الخ (قوله بان امكن) تصوير لقوله ان كان فيه الخ (قوله من السوابق) كاليسمعة والجدلة وقوله واللاحق كالصلوة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم (قوله فان انعمى الخ) اى ولم يبق اثره بعد المحو بحيث يمكن قراءته (قوله وقيل ان قال كتابي هذا الخ) اى وقد انعمى غير سطر الطلاق اه عش (قوله وخرج بكتب) اى فى قول المتن ولو كتب ناطق الخ (قوله مالو امر غيره) اى بكتابة طلاق زوجته ولو بقوله اكتب زوجة فلان طالق وقوله ونوى هو اى الامر عند كتابة الغير اه عش (قوله لوامره بالكتابة او كناية اخرى الخ) يرد عليه ان هذا توكل فى التعليق ومرانه لا يصح إلا بان يقال مراده امره بالكتابة بطلاق منجز والغرض منه التنبيه على انه يشترط كون النية من الآتى بالكتابة كناية أو غيرها ولا يكفي النية من أحدهما والكتابة من الآخر اه عش (قوله فامثل ونوى) اى فانه يقع اه عش (قوله وبقوله الخ) عطف على بكتب الخ (قوله وردده) اى بان الرفعة (قوله بان الذى فيه) اى فى كلام الرافعي وقوله وهو الصحيح معتمداه عش (قول المتن وان كتب الخ) فى الروض وان علق بيلوغ الطلاق فسلم مرضع الطلاق وقع قطعاً وقراءة بعض الكتاب ان علق بقراءته كوصول بعضه ان علق بوضوله وان علق بوصول الكتاب ثم بوصول الطلاق طلقت بوصول الكتاب طلقتين اه سم (قوله اى صيغة الطلاق) اى وان لم يقرأ الجميع (قوله وان لم تفهما) وذكر النهاية ضمير المفعول هنا وفى المواضع الثلاثة الآتية (قوله او طالعتها) عطف على قراءته (قوله وان لم تلفظ الخ) نعم لو قال الزوج لا عاشرت القراءة باللفظ قبل قوله فلا تطلق الا بها اه نهاية (قوله لوجود المعلق عليه) هذا لا يظهر بالنسبة لما تنهه الشارح عن الامام (قوله ويظهر انه لا فرق الخ) يظهر الفرق فيما اذا قرئ عليها الآتى فى قوله وان قرئ عليها فلا فى الاصح ولو علم انها قارة ثم نسيت القراءة اى او عيبت ثم قرئ عليها فينبغي ان لا تطلق او علم انها غير قارة ثم تعلت ثم قرأته فينبغي ان تطلق اه سم وقوله ولو علم الخ فى النهاية مثله (قوله ويظهر انه لا فرق الخ) الذى يقادر الى الفهم ان مراد الشارح التعميم فى القارئة فى قراءتها والقراءة عليها فلا يقع فى الثاني وان ظن كونها امية بخلاف ما يقتضيه صنيع المحشى وان كان ما افاده المحشى اوجدها (قوله هنا) اى فى وقوع الطلاق اه عش والاولى فى اشتراط قراءتها (قوله فلا تطلق) اى وان ظن حال التعليق امية اه عش (قوله ان علم حالها) كذا فى النهاية والمعنى (قوله

النسكاح كفى شرحه (قوله فان كتب اذا بلغك كتابي الخ) فى الروض وان علق بيلوغ الطلاق فبلغ موضع الطلاق وقع قطعاً وقراءة بعض الكتاب ان علق بقراءته كوصول بعضه ان علق بوضوله ان علق بوصول الكتاب ثم علق بوصول الطلاق طلقت بوصول الكتاب طلقتين او بوصول نصف الكتاب فوصل كله طلقت اه وبذنى اذا علق بوصول الكتاب وبوصول نصفه ان تطلق طلقتين (بخلاف مالو امره بالكتابة الخ) ظاهره ولو على الوجه المذكور فى المتن مع انه تعليق والتوكيل فى التعليق لا يصح كما تقدم فى الوكالة (قوله ويظهر الخ) يظهر الفرق فيما اذا قرئ عليها الآتى فى قوله وان قرئ عليها فلا فى الاصح ولو علم انها قارة ثم نسيت القراءة ثم قرئ عليها فينبغي ان لا تطلق او علم انها غير قارة ثم تعلت ثم قرأته فينبغي ان لا تطلق ايضا (قوله ان علم حالها) اى بخلاف ما اذا لم يعلم حالها على الاقرب فى الروضة واصلا وسياق

لعدم قراءتها مع امكانها وإنما انزل القاضى فى نظير ذلك لان العادة فى الحكم أن يقرأ عليهم المكتيب فالقصد اعلامه دون قراءته بنفسه بخلاف ما هنا وايضا فالعزل لا يصح تعليقه فعين ارادة اعلامه بخلاف الطلاق (وان لم تكن قارئة تقرئ عليها طلقت) ان علم حالها لان القراءة فى حق الامى محمولة على الاطاع

ومنه يؤخذ أنها لو تعلت وقرأته وان القارىء لو طالعها وأخبرها بما فيه طلقت لان قصد (٢٣) الاطلاع وقد وجد فان لم يعلم لم تطلق

الا ان تعلت وقرأته

(فصل في تفويض

الطلاق اليها ومثله تفويض

العق للفق (له تفويض

طلاقا) يعنى المسكفة

لا غيرها (اليها) اجماعا بنحو

طلقي نفسك ان شئت وبحث

أن منه قوله لها طلقتي

فقلت أنت طالق ثلاثا لكنه

كتابة فان نوى التفويض

اليها وهى تطلق نفسها

طلقت والا فلا ثم ان نوى

مع التفويض اليها عددا

فسيأتى (وهو تملك) للطلاق

(في الجديد) لانه يتعلق

بغيرضا فسأوى غيره من

التملكيات (فيشرط وقوعه

تطبيقها فوراً) وان أتى

بنحو متى على المعتد بان لا

يتخلل فاصل بين تفويضه

وايقاعا لان التطبيق هنا

جواب التملك فكان

قبوله وقبوله فورى وهذا

معنى قوله لان تطبيقها

نفسها متضمن للقبول وقول

الزركشى عدوله عن شرط

قبولها الى تطبيقها يقتضى

تعيينه وهو مخالف للكام

الشرح والروضة حيث قال

ان تطبيقها يتضمن القبول

وهو يقتضى الاكتفاء بقولها

قبلت اذا قصدت به التطبيق

وان حقه ان تقول

حالا قبلت طلقت والظاهر

(ومنه أى التعليل (قوله لو تعلت الخ) ولو علقه بقراتها عالما بانها غير قارئة ثم تعلت ووصل كتابها لم تكن قراءة غيرها الظاهر الاكتفاء به نهاية قال عرش قوله ثم تعلت الخ المتبادر من هذا الصنيع انه اذا قرأته بنفسها طلقت وقوله الظاهر الاكتفاء به وان قصد قراءتها بنفسها فلا بد من (قوله) وان القارىء الخ (عطف على قوله انها الخ وكان الاولى اوبدل الواو عبارة النهاية قال الاذرى مفهوماه أى قول المصنف فقرأه عليها الخ اشتراط قراءته فلو طالعها أى الغير وفهمه او قرأها أى الصيغة ثم أخبرها بذلك لم تطلق ولم أرفه نصا ويحتمل بانه يكتب بذلك اذ الغرض الاطلاع على ما فيه اه قال عرش قوله لم تطلق معتمد وقوله ويحتمل انه يكتب بذلك أى فى الوقوع وهو معتمد صحيح ونقل سم على منهج عن الشارح عدم الوقوع وهو موافق للاحتيال الاول اه (قوله فان لم يعلم) أى حالها سم ونهاية أى كونها قارئة اه عرش

(فصل فى تفويض الطلاق اليها) (قوله فى تفويض الطلاق) الى قول المتن وهو تملك فى النهاية (قوله يعنى المسكفة لا غيرها) كذا فى المغنى (قوله بنحو طلقت نفسك ان شئت) لو كتب لها طلقت نفسك كان كتابة تفويض كما هو ظاهر اه سم (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية والاوجه الخ (قوله فقلت انت طالق) خرج به ما لو قالت طلقت نفسي فانه صريح لانها اتت بما تضمنه قوله طلقتي اه عرش (قوله لكنه كتابة) أى منه ومنه ارشيدى وعرش (قوله وهى) أى نوى الزوج (قوله والا) أى بان لم ينو اواحدها ما ذكر (قوله فسيأتى) عبارة النهاية وقع وإلا فواحدة وان ثلث كما يأتى ولو فوض طلاق امرأته الى رجلين فطلق أحدهما واحدة والآخر ثلثا قالوا وجه كمال البنديجي انه يقع واحدة اه قال عرش قوله وقع ظاهره ان ما نواه يقع بقوله كذلك وان لم تنو اذكرت دون ما نواه فليحذر اه اقول سيأتى فى اواخر الفصل انه يقع فى الاولى واحدة وفى الثانية ما نوته واليه يشير قول الشارح فسيأتى وقول النهاية كما يأتى (قوله لانه) أى التفويض (قول المتن فوراً) نعم لو قال وكلت فى طلاق نفسك لم يشترط الفور اه معنى (قوله وان أتى بنحو متى الخ) خالفه النهاية والمغنى فاعتمد عدم اشتراط الفورية فى نحو متى (قوله لان التطبيق الخ) تعليل لقول المصنف فيشرط وقوعه تطبيق الخ اه رشيدى اقول الظاهر انه تعليل للفورية فقط (قوله فكان) أى التطبيق كقبوله أى التملك (قوله وهذا معنى الخ) لا يخفى بعده والظاهر ان المراد بقوله المذكور ان قوله طلقت نفسك معناه بناء على الجدد مملكتك تطلق نفسك فقوله فى جوابه طلقت الخ معناه قبلت وطلقت كما ان اعتقت فى البيع الضمنى معناه ذلك فليتأمل نعم كلامه رحمه الله توجيه مستقل اه سيد عمر (قوله لان تطبيقها نفسها متضمن للقبول) مقول قولهم أو بدله منه (قوله لكلام الشارح) لعل المراد به الشرح الكبير (قوله وهو) أى قولهما ان تطبيقها يتضمن القبول (قوله وان حقه الخ) عطف على قوله الاكتفاء الخ (قوله انتهى) أى قول الزركشى (قوله بعد) خبر وقول الزركشى الخ (قوله ذلك) أى تعين التطبيق (قوله لما قررته) أى فى قوله لان التطبيق هنا الخ وقوله فى معناه أى كلامهما وقوله ان هذا الخ يان لما قررته وقوله هذا التضمن أى

الجزم به فى كلامه (قوله فان لم يعلم) أى حالها

(فصل فى تفويض الطلاق اليها الخ) (قوله بنحو طلقت نفسك ان شئت) لو كتب لها طلقت نفسك كان كتابة تفويض كما هو ظاهر (قوله وبحث الخ) اعتمد مر (قوله طلقت) وهذا خلاف ما لو قال لاجنبي وكلت ان تطلق زوجتي فقال طلقتك نوى تطبيقها لا يقع لان النكاح لا يتعلق بخلاف الزوجة كما نقل ذلك المديرى عن المتولى وسيأتى ذلك مع البحث فيه فى كلام الشارح قبل فصل خطاب الاجنبية (قوله) وان أتى بنحو متى كملتي نفسك متى شئت معنى على المعتد وقيل ان علق متى شئت لم يشترط فور جزم به فى التنبيه وجرى عليه ابن المقرئ والاصفهانى والحجازى وصاحب الانوار ونقله فى التهذيب عن النص وهو

اشتراط القبول على الفور ولا يشترط التطبيق على الفور انتهى بعيد جدا بل الصواب تعيينه وكلامهما لا يخالف ذلك لما قررته فى معناه ان هذا التضمن أوجب الفورية لا الاكتفاء بمجرد القبول لانه لا ينظم مع قوله طلقت نفسك وان قصدت به التطبيق

وقوله وان حقه إلى آخره بنافي ماقبله لاسيما قوله والظاهر إلى آخره لان الذي قاله اولاً انه لا يكتفي بقلب إلا ان نوت بها التطبيق فكيف يبحث هنا لجمع بينهما أولاً الاكتفاء بقلب (٣٤) في القورية ثم تطلق بعد فالصواب خلاف ما قاله في الكل نعم لو قال طلق نفسك فقلت

تضمن تطبيقاً للقبول وقوله لانه اى الاكتفاء الخ وقوله وان قصدت به اى بالقبول (قوله وقوله الخ) اى الزر كشي لعله معطوف على قوله الصواب الخ (قوله بنافي ماقبله الخ) المناقاة ممنوعة وما ذكره في بابها لا يشتها كما يشهد به التامل الصادق وقوله فكيف يبحث هنا لجمع بينهما قلنا اولاً فالحكم بان حقه اجمع بينهما لا بنافي كفاية القبول اذ اقصدت به التطبيق لانه حينئذ قبول وتطبيق ففيه جمع بينهما لكن التصريح بكل منهما اولى وهو المراد بان ذلك حقه فحاصل الكلام انه يكتفي بالقبول مع قصد التطبيق لكن الاولى التصريح بالتطبيق ايضاً فافى مناقاة في ذلك واماناً فهو اى الزر كشي لم يبحث اجمع بل نقله عن مقتضى كلام الشارح والروضة لان قوله وان حقه عطف على الاكتفاء وقوله والاكتفاء بقلب الخ قلنا اراد اى الزر كشي يبحث هذا مخالفة ما دل عليه كلام الشرح والروضة فحاصل كلامه ان كلامهم ما دل على اعتبار القورية في كل من القبول والتطبيق وان الظاهر خلافه من ان اعتبار القورية إنما هو في القبول فقط فافى مناقاة محذورة في ذلك فلنأمل اه سم (قوله نعم) اى قوله قاله التفتال في المعنى وإلى قوله وهو وقوله في النهاية (قوله نعم لو قال الخ) استثناء عن قول المتن فيشترط الخ (قوله وظاهره ان الفصل الخ) قد يتوقف فيه لان قوله لانه فصل يسير متصرف اعليه في التلخيص مشعر اشعار اظاهر ابا ن مدار الاغفار على كونه يسيراً لا على كونه غير اجنبى ايضاً ولا لتعين ذكره في التلخيص فتدبروه به بتأيد كلام الشارح الآتى اه سيد عمر (قوله فالذى يتجه) الى قوله خلاف سائر التعليلات في المعنى (قوله لمطابقة التصرف) الى قوله فان قلت في النهاية والمعنى (قوله لا لغيرها) اى اما غير مطلقة التصرف فينبغي انها اذا طلقت تطلق رجعياء ويلغو ذكر المال ثم رأيت شرح المنهج صرح بذلك في اول الخلق اه ع ش (قوله وان لم نقل بالف) قال الرويانى ولو قال لمطابق نفسك فقلت تطلق نفسى بالف درهم قال القاضى الذى عندى ان يقع الطلاق ولا معنى لقولها بالف درهم اه سم عن شرح الروض وقوله يقع الطلاق اى رجعياء اه ع ش (قوله وماقبله كالمه) اى والذى تقدم في اول الفصل بقوله بنحو طلق نفسك ان شئت فهو كالمه عبارة المعنى فان لم يذكر عوضاً فهو كالمه (قوله ولو اى مناه) اى على هذا القول اه سم (قوله مطلقاً) اى سواء كان التوكيل بصيغ العقود كوكنتك اى لا كعب (قوله بل عدم الرد) اى بل الشرط عدم الرد اه رشيدى (قول المتن قبل تطبيقها) اى قبل الفراغ من تطبيقها فصيح الرجوع عن تطبيقها اه ع ش عبارة الخطيب في هامش المعنى ولو قارن الرجوع التطبيق لطلق لان الاصل بقاء العصمة اه (قوله بعده) اى القبول (قوله فلو طلقت الخ) عبارة المعنى فاذا رجعت ثم طلقت لم يقع عت برجوعه ام لا اه (قوله قبل عليها برجوعه) اى ولكنه بعده

المعتمد شرح مر (قوله بنافي ماقبله الخ) أقول المناقاة ممنوعة وما ذكره في بابها لا يشتها كما يشهد به التامل الصادق (قوله فكيف يبحث هنا لجمع بينهما) قلنا اما اولاً فالحكم بان حقه اجمع بينهما لا بنافي كفاية القبول اذ اقصدت به التطبيق لانه حينئذ قبول وتطبيق ففيه جمع بينهما لكن التصريح بكل منهما اولى وهو المراد بان ذلك حقه فحاصل الكلام انه يكتفي بالقبول مع قصد التطبيق لكن الاولى التصريح بالتطبيق ايضاً فافى مناقاة في ذلك واماناً فهو لم يبحث اجمع بل نقله عن مقتضى كلام الشرح والروضة لان قوله وان حقه عطف على الاكتفاء اى وهو اى كلام الشرح والروضة يقتضى الاكتفاء بما ذكره ويقتضى ان حقه الخ وقوله والاكتفاء بقلب الخ قلنا اراد يبحث هذا مخالفة ما دل عليه كلام الشرح والروضة فحاصل كلامه ان كلامهم ما دل على اعتبار القورية في كل من القبول والتطبيق وان الظاهر خلافه من ان اعتبار القورية إنما هو في القبول فقط فافى مناقاة محذورة في ذلك فلنأمل اه (قوله وان لم نقل بالف) قال الرويانى ولو قال لمطابق نفسك فقلت تطلق نفسى بالف درهم قال القاضى الطبري الذى عندى ان يقع الطلاق ولا معنى لقولها بالف درهم شرح روض (قوله هنا) اى على هذا القول

كيف يكون تطبيقاً لنفسى ثم قالت طلقت وقع لانه فصل يسير قاله التفتال و ظاهره ان الفصل ليس لايضر اذا كان غير اجنبى كما مثل به وان الفصل بالأجنبى يضر مطلقاً كسائر العقود وجرى عليه الاذرعى وفيه نظر لانه ليس محض تملك ولا على قواعده فالذى يتجه أنه لا يضر اليسير ولو اجنبياً كالحلج ثم رأيت في الكفاية ما يؤيدوه هو قوله الطلاق يتصل التعلق فجاز أن يتسامح في تملكه بخلاف سائر التعليلات اى من ثم لو قال ثلاثاً فوجدت او عكسه وقعت واحدة كما باقى وان كان قياس البيع ان لا يقع شيء (فان قال) لمطابقة التصرف لا لغيرها فظير ما مر في الخلق (طلق) نفسك (الف) فطلقت بانك ولزمها الا لالف (وان لم نقل بالف) كما اقتضاه اطلاقه ويكون تملكاً بعض كالبيع وما قبله كالمه (وفى قول توكيل) كالمه فوض طلاقاً لاجنبى (فلا يشترط) على هذا القول (فور) في تطبيقها (فى الاصح) فظير ما مر فى الوكاة ولو اتى هنا بتى جاز التأخير قطعاً (فى اشتراط قولها) على هذا القول ايضاً (خلاف الوكيل) ومرأى

الاصح منه انه لا يشترط القبول مطلقاً بل عدم الرد (وعلى القولين له الرجوع) عن التفويض (قبل تطبيقها) لان كلام التملك والتوكيل يجوز لوجه الرجوع قبل قبوله ويريد التوكيل يجوز ذلك بعده ايضاً فلو طلقت قبل عليها برجوعه

لم ينفذ (ولو قال إذا جاء رمضان فطلق) نفسك (لغاي) قول (التعليك) لأنه لا يصح تعليقه ويصح على قول التوكيل لما مر فيه أن التعليق يبطل خصوصه لا عموم الإذن فان قلت ظاهر قوله هنا جنازات في قوله في الو كالة لا يجوز قلت نعم لكن مرادهم بجانها نفذ فقط فلا ينافي حرمة وبلا يجوز شتم إن يائم به بناء على حرمة تعاطي العقد الفاسد فلا ينافي محتواه عبر ثم بلا يصح (٢٥) مراده من حيث خصوص الإذن وإن

صحيح من حيث عموم (ولو قال ابني نفسك فقالت ابنتو نيا) أي هو التفويض بما قاله وهي الطلاق بما قاله (وقع) لأن الكناية مع التية كالصريح (والا) بنويا معابان لم بنويا أو أحدهما ذلك (فلا) يقع الطلاق لوقع كلام غير التاوي لغوا (ولو قال طلق) نفسك (فقلت ابنت) نفسي (ونوت) (أو) قال (ابني ونوت) فقالت طلقت) نفسي (وقع) كما لو تابعا بلفظ صريح من أحدهما وكناية مع التية من آخر قول مجلي لفظ الطلاق هنا كناية لا يقع به إلا مع التية ضعيف وذكر نفسي في ذلك هو ما في أصله والروضة فإن حذفها معا من الكناية ومثلها الصريح فوجهان والأوجه بل المذهب كما قاله الأذري أنه يمكن نيتها لنفسها سواء أنوى هو ذلك أم لا وافهم كلامه أنه لا يشترط توافق لفظيهما صريحا ولا كناية لأن قيد بشئ فيقع (ولو قال طلق) نفسك (ونوت) فلا نقاقت طلقت ونوتن) وإن لم تعلم نيتها كما هو ظاهر بان وقع ذلك منها اتفاقا خلافا لتقيد شارح له

في الواقع ولو تنازعنا في أن الطلاق قبل الرجوع أو بعده فينبغي أن يأتي فيه تفصيل الرجعة فليراجع اه ع (قوله لم ينفذ) أي على القولين اه ع (قوله يبطل خصوصه) أي التوكيل ع (قوله ظاهر قوله هنا الخ) أي حيث قالوا اهنا لغاي قول التعليك وجاز على قول التوكيل اه ك ردى عبارة الرشيد وظهر أن الضائر في قول ابن حجر جاز ومابده اما ترجع لمعد التوكيل الذي أتى به الموكل وقتلنا بأنه يفسد خصوصه لا عموم فالرد عليه بما يأتي أي في النهاية غير ملاق لكلامه فامل اه (قوله أي هو) أي قوله خلافا لتقيد الشارح في المغنى إلى أن قوله لا لو تابعا إلى ذكر نفسي الخ وقوله ومثلها الصريح وإلى الفصل في النهاية لا قوله وقوله مجلي إلى قوله وذكر نفسي الخ وقوله ومثلها الصريح وقوله وقد لا ترد إلى وخرج وقوله ولها في الأولى الخ (قوله بما قاله) أي بابني نفسك وقوله وهي أي ونوت هي وقوله بما قاله أي ابنت (قوله) وذكر نفسي الأولى وذكر النفس كافي في النهاية (قوله) والوجه الخ عبارة النهاية أصحهما الوقوع إذا نوت نفسها كما قاله البوشنجي والبيغوي قال الأذري وهو المذهب الصحيح قضية كلام جماعة من العراقيين وغيرهم الجرم به اه زاد المغنى وجرى عليه شينخا في شرح البهجة اه (قوله سواء أنوى هو ذلك الخ) فلا يشترط من الزوج نسبة نفسها بل يكفي ابني حيث نوى به التطلق اه ع (قوله وافهم كلامه الخ) عبارة المغنى وافهم كلام المصنف أن التعالف في الكناية أو الصريح كاختارى نفسك فقالت ابنتها أو طلق نفسك فقالت شرحتا لا يضرم باب أولى نعم إن قال هالطلي نفسك بصريح الطلاق أو بكتابتها أو بالتسريح أو نحو ذلك فعدلت عن الماذون فيه إلى غيره لم تطلق تخالفها صريح كلامه (قوله) إلا أن قيد بشئ أي من صريح أو كناية اه ع (قوله بان علت الخ) ويدفع مخالفة يحمل بان على معنى كان اه (قوله ذلك أصلا) أي العدد وقوله أو نواه أي العدد أحدهما أي فقط سم (قوله خلاف) أي في وقوع الواحدة مغنى ع (قوله وكذا) أي لا خلاف في وقوع الواحدة إذا نوت (قوله وكذا إذا نوت هي فقط) صنيعه يقتضى أن في هذه الصور دخلا فاف (قوله واحدة الخ) مفعول نوت (قوله هذه الثلاثة) أي التي لا خلاف فيها وهي ما قبل وكذا وقوله ولو نوت الخ وقوله على عبارة أي قوله والآخر الصادق على هذه الثلاثة المتضمنة لجر بان الخلاف فيها ولو وقع الواحدة في الشئ الثاني من الثالث (قوله بان يجعل الخ) أي كإفعله المحقق المجلي لكونه هو محل الخلاف وقوله من جهتها أي فقط اه رشيدى (قوله السياق) ما هو اه سم (قوله

(قوله يبطل خصوصه الخ) قد يكون الشارح المحلى أشار إلى ذلك بقوله فليتأمل الجمع بين ما هنا وما هناك (قوله) والأوجه بل المذهب كما قاله الأذري الخ) الذى في شرح الر وض فرض كلام الأذري في الاختيار فانه لما قال الر وض فرغ قال هاناو بالتفويض اختارى نفسك فقالت اخترت أو اختارى نفسك فقالت اخترت نفسي ونوت وقوم وإن تركا النفس معا فوجهان أحدهما أنه لا يقع وإن نوت نفسها والثاني أنه لا يقع إذا نوت نفسها وبين في شرحه عن الأذري أن الثاني هو المذهب الصحيح ثم قال في الر وض ونوت كراختارى وأراد واحدة واحدة أي يقع اختيارها قال في شرحه فان أراد عدد أو وقع أو أطلق وقع بعدد اللفظ أن تخالفة فيها وإلا وقع ما نفاق عليه اه (قوله أنه يكفي نيتها) قد يشكل ذلك بما نقله الزركشي فيما لو اسقط المفعول فقال طلقت ان مقتضى كلامهم أنه لا يقع وإن نوى وإن القفال صرح بذلك إلا أن يفرق بين ما وقع جوابا كهاو غيره وقد يقال إن كان جوابا مع إسقاط النفس في كلامه أيضا فاني تأثيره نظر (قوله بان علت) تحمل بان على معنى كان (كأدل عليه السياق) ما هو

(٤) - شرواني وابن قاسم - ثامن

بقوله عقب ونوتن بان علت نيته الثلاث (قلات) لأن اللفظ يحتمل العدد وقد نوت بأه (والا) ينوب ذلك أصلا ونواه أحدهما (فواحدة) تقع لا أكثر (في الأصح) لأن صريح الطلاق كناية في العدد فاحتاج لنيته منها ثم في الماذون ينوب أحدهما لا خلاف وكذا إذا نوت هي فقط ولو نوت فيما إذا نوتى ثلاثا واحدة أو اثنتين وقع مانوته اتفاقا لأنه بعض الماذون فيه وقد لا ترد هذه الثلاثة على عبارة بان يجعل قوله ولا أنفيا لنية شينخا من جهتها كأدل عليه السياق

وضابط ذلك انها متى تخالفاني نية العدد وقع ما توافقاه فقط وخرج بقوله ونوى ثلاثا ما لو تلفظ بهن فانه اذا قال طلعت ولم تذكر عددا ولا نية تقع الثلاث (ولو قال ثلاثا فوجدت) (٣٦) أى قالت طلعت نفسى واحدة (أو عكسه) أى وحدت قلت (فواحدة) تقع فيها لدخولها

في الثلاث التي فوضا في الاولى ولعدم الاذن في الزائد عليها في الثانية ومن ثم لو قال لرجل طلق زوجتي وأطلق فطلق الوكيل ثلاثا لم يقع الا واحدة وله في الاولى ان تنى وتثت فوراً راجع أولاً وسياتي في مبحث الناسي قبول قوله في الكناية لم أنو وان كذبها خلافاً للباوردي

(فصل في بعض شروط الصيغة المطلق) منها أنه يشترط في الصيغة عدد عروض صارفها ما يأتي في النداء لاطلاقاً لما يأتي في الهزل واللعب ونحوه صريحة كانت أو كناية قصد لفظها مع معناه بأن يقصد استعماله فيه وذلك مستلزم لقصد صريحاً حينئذ اذا سر (بلسان نائم) أو زائل عقل بسبب لم يعص به والا فكالسكران فيما مر (طلاقاً) وان اجازته وامضاه بعد يقظته رفع القلم عنه حال تلفظه به ولو ادعى انه حال تلفظه به كان تأملاً وصيباً أى وأمكن ومثله مجنون عهده مجنون صدق بيمينته قاله الروائي ونازع في الروضة في الاولى

وضابط ذلك (الح) أى تخالفهما في نية العدد (قوله وخرج) إلى قوله وسياتي في المنى لإقوله ومن ثم إلى ولها في الاولى (قوله لدخولها) أى الواحدة كذا ضمنى عليها (قوله وله في الاولى) أى فيها لو قال ثلاثا فوجدت عبارة المنى تنهت له في الاولى بعد ان وحدت راجعاً أو لم يراجعها ان تريد التثنية الباقيتين على الواحدة التي أوقعتها فوراً لإلا فرق بين ان تطلق الثلاث دفعة وبين قولها طلعت واحدة واحدة ولا بدحس تخلف الرجعة من الزوج ولو طلعت نفسها عتبات فصدقت التفويض لها ولم يطل العمل بينهما طلعت ولو قال جعلت كل أمرى عليك يدل كناية في التفويض اليها وليس لها ان تطلق نفسها ثلاثا بل ما نوهها ولو قال طلعت نفسك ثلاثا إن شئت فطلعت واحدة واحدة إن شئت فطلعت ثلاثا طلعت واحدة كالمولم يذكر المشيئة وإن قدم المشيئة على العدد فقال طلعت نفسك إن شئت واحدة فطلعت ثلاثا أو عكسه لئلا يصير ضرورة المشيئة شرط في أصل الطلاق والمعنى طلعت نفسك إن شئت واحدة فاختارت غير هذه لم يوجد الشرط بخلاف ما لو اخرها فانها ترجع إلى تفويض المعين والمعنى فوضت اليك ان تطلق نفسك ثلاثا فان شئت فاعمل ما فوضت اليك ذلك لا يمنع نفوذ ذلك المعين لا نفوذ ما يدخل فيه من الظاهر كما قال شيخنا أنه لو قدمه على الطلاق ايضا فقال إن شئت طلعت ثلاثا أو واحدة كان كالمولم اخرها عن العدد او واقفه النهاية في الاولى من صور المشيئة الثلاث دون الاخيرة لجعلها لغوا كالثانية واستظهر ع ش مقاله لشيخ الاسلام والمعنى من انها كالاولى

(فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق) (قوله في بعض شروط) إلى قوله وجعل البقعي في النهاية (قوله فيها) أى من شروط الصيغة في مع قوله الآتي في الصيغة تكراراً لا خلاصه الاولى ويشترط في الصيغة (الح) (قوله عند عروض صارفها) لاحاجة إلى هذا التقييد لقدمه في الباب من ان قصد اللفظ للمناهة شرط مطلقاً وغاية الاسرانه إذا وجد صارف ما ياتي احتيج حينئذ مع هذا القصد إلى قصد البقاء لوجود هذا الاسر الصارف فتأمل اه وشدي وهذا صريح في ان الصريح المقارن للصارف حكمه حكم الكناية فلا بد فيه من القصد ولا يقع به الطلاق مع الاطلاق وقد بيده قول المصنف الآتي وكذا ان اطلق على الاصح فليراجع (قوله لما يأتي في النداء) أى من أن كل لفظ يقبل الصرف لا يقع به إلا بارادة معناه وقوله لاطلاقاً لما يأتي في الهزل (الح) أى من انه إذا قصد منه اللفظ دون المعنى وقع ظاهره وأطنا اه كردى (قوله قصد لفظها) نائب فاعل يشترط (قوله لقصد صريح) أى اللفظ والمعنى اه ع ش (قول المتن بلسان نائم) وان اثم بومه لان اثم به خارج لادانته سم وع ش (قوله وإن اجازته) عبارة المنى وإن قال بعد استيقاظه واقافته اجزته أو أوقته اه (قوله وإن اجازته) لا بعد ان يكون قوله اجزته كناية فيقع به الطلاق إذا اراد انشاء إيقاع الطلاق الآن اه سيد عمر وهو الاقرب ولا ينبغي العدول عنه إلا بنقل صريح (قوله بعد يقظته) أى أو عود عقله اه سم (قوله عهده مجنون) أى سابق اه ع ش (قوله صدق بيمينته) معتمد في مدعى الصبا والمجنون اه ع ش (قوله له الروائي) عبارة المنى كما قاله الروائي وإن قل في الروضة في تصديق النائم نظر اه (قوله أى لأنه لامارة) (الح) قد تقرر في نفي الامارة اه سم (قوله وهو متجه) أى النزاع (قوله على الاخيرين) أى مدعى الصبا ومدعى الجنون أى على تصديقهما باليمين (قوله عدم قبول قوله) أى المطلق أو المعتقد وقوله ظاهر أى وأما ما طنا فينفعه ولعله حيث قصد عدم الطلاق أمالو اطلق فلا لأن الصريح يقع به وان لم يقصد اه ع ش وقوله لان الصريح (الح) تقدم عن الرشدى تقييده بعدم وجود الصارف فليراجع (قوله ظاهر) قيد للقبول وقوله لاللفظه علة لاني الاشكال (قوله بيقده) أى امكان الصبا وعهده المجنون اه ع ش (قوله قيل كان مستغنياً) (الح) ومن قال به شيخ الاسلام والمعنى

(فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق) (قوله بعد يقظته) أى أو عود عقله (قوله أى لأنه لامارة)

(قوله) أى لأنه لامارة على النوم وهو متجه ولا يشكل على الاخيرين عدم قبول قوله لم أقصد الطلاق والمعتق ظاهره (قوله) لاللفظه بالصريح مع تيقن تكليفه فلم يمكن رفعه وهما لم يتيقن تكليفه حال تلفظه قبل دعواه الصبا او المجنون بيقده قبل كان مستغنياً

عن هذا بإشراطه التكليف أول الباب انتهى ويحاج بان هذا وما بعده كالشرح لذلك على (٢٧) انه يستفاد منه هنا فائدة وهي عدم

تأثير قوله أجزته ونحوه لأن اللغو لا ينقلب بالاجازة غير لغو ولا يستفاد من قوله بشرط لنفوذ التكليف فتامله (فلو سبق لسانه بطلاق من غير قصد) تأكيد لفهمه من التعبير بالسبق (لأنه) كلفو العين ومثله تلفظه به حاكيا وتكرير الفقيه للفظه في تصويره ودرسه (ولا يصدق ظاهرا) في دعواه سبق لسانه أو غيره عما يمنع الطلاق لتعلق حق الغير به ولأنه خلاف الظاهر الغالب من حال العاقل (إلا بقرينة) كإبائي فيمن التف بلسانه حرف بآخر فيصدق ظاهرا في السابق لظهور صدقه حينئذ اما باطنا فيصدق مطلقا وكذا لو قال لها طلقك ثم قال اردت ان اقول طلقك ولها قبول قوله هنا وفي نظائره ان ظنت صدقه بامارة ولمن ظن صدقه أيضا ان لا يشهد عليه به بخلاف ما إذا علم به ان لا يشهد عليه به بقرينة فتاويه من القرينة ما لو قال لها أنت حرام على وظن أنها طلقت به ثلاثا فقال لها أنت طالق ثلاثا ظانا وقوع الثلاث بالعبارة الأولى فإنه سئل عن ذلك فاجاب بقوله لا يقع عليه طلاق بما أخبر

(قوله عن هذا) أي ما في المتن اه رشدي (قوله وما بعده الخ) فيه تأمل (قوله لأن اللغو الخ) توجيه للاستفادة (قوله) ولا يستفاد هذا من قوله بشرط الخ أي لأن عدم التفوذ يصدق بالوقف كصرفات المرتد في زمن الردة اه سيد عمر (قول المتن من غير قصد) أي لحروف الطلاق لمعناه اه معنى (قوله تأكيد) أي قوله من غير قصد تاكيدا لمثله (قوله ومثله) إلى قول المتن لإلزامه في المعنى (قوله ومثله الخ) لعله في كونه لغوا فقط لافي انه لا يصدق ظاهرا إذا ما ذكر من الحكاية والتصوير قرينة ظاهرة في عدم إرادة الإيقاع (قوله حاكيا) أي الكلام غيره اه معنى أي أو لما كتبه هو كآمر (قوله للفظه) أي الطلاق (قوله أو غيره) دخل فيه ما تقدم عن الروايات فأي قرينة فهو ظاهر كلامهم فيه الاكتفاء بإمكان الصبا وعهد الجنون فكأنهم جعلوا ذلك قرينة سم على حج أي لتقريبها صدقه فيما قاله اه عرش (قوله كإبائي الخ) وكان دعاه ما بعد طهره من الحيض إلى فراشه واران يقول انت الان طاهرة فسبق لسانه وقال انت اليوم طالقة اه معنى (قوله فيمن التف) أي انقلب (قوله فيصدق ظاهر الخ) تفرع على قول المتن لا بقرينة (قوله أما باطنا فيصدق) أي يفعل بمقتضاه ولو عبر بغيره كان أولى وقوله مطلقا أي كان هناك قرينة أم لا اه عرش (قوله وكذا) أي يصدق باطنا مطلقا اه رشدي (قوله ثم قال اردت ان اقول طلقك الخ) ظاهره وان لم يكن هناك قرينة ويحتمل خلافه فلا يقبل حيث لا قرينة وهو الظاهر اه عرش عبارة الرشدي قوله وكذا لو قال لها طلقك الخ الظاهر ان التشبيه راجع لقوله اما باطنا فيصدق مطلقا بقرينة ما بعده فليراجع اه (قوله ولها قبول) أي ويجوز لها الخ اه عرش (قوله هنا) أي في دعوى نحو سبق اللسان بلا قرينة (قوله ولمن ظن الخ) أي يجوز له الخ اه عرش (قوله ولمن ظن صدقه ايضا ان لا يشهد الخ) ظاهره انه يجوز له ان يشهد قال في شرح الروض وفيه نظر اه أي بل ينبغي ان ليس له الشهادة عليه مع الظن كانه ليس له تلك مع العلم سم ومعنى انظر هل قال اخذا من هذا انه يجب على المرأة الظانة صدقه بقوله (قوله بخلاف ما إذا علمه) أي سبق اللسان ونحوه بقرينة ظاهرة فتحرر عليه الشهادة اه عرش عبارة الرشدي أي فلا يجوز له الشهادة فالحالفة بالنسبة إلى ما انهم قوله ولمن ظن صدقه الخ من ان له ان يشهد اه عبارة الكردى قوله بخلاف ما إذا علمه مفهوم قوله ولمن ظن الخ يعني يجوز لمن ظن صدقه ان لا يشهد عليه بالطلاق ويجوز له ان يشهد عليه به ايضا بخلاف ما إذا علم صدقه فانه لا يجوز له ان يشهد عليه به اصلا اه وكل من هاتين مخالفا لاسر عن سم والمعنى (قوله فقال لها) أي بقصد الاخبار كإبائي ويظهر ان الاطلاق بلا قصد شيء من الاخبار والانشاء بقصد الاخبار فليراجع (قوله طائنا الخ) مجرد تاكيدا لمثله (قوله بما أخبر به الخ) خرج ما لو قصد به الانشاء وسيسير اليه اه سم (قوله بائنا الخ) حال من فاعل أخبر (قوله في اعتقك الخ) أي فيما إذا قال السيد عقب اداء مكاتبة النجوم اعتقك وانت حر ثم تبين فساد (قوله انه لا يعتق به الخ) فاعل يأتي (قوله قالوا الخ) أي اصحابنا (قوله ونظير ذلك) أي قوله اعتقك الخ اه كردى (قوله ثم قال ظنت الخ) أي وكان قولي نعم طلقته ابنياعلى هذا الظن (قوله ان ماجرى بيننا) أي بينه وبين الزوجة من نحو طائنا وحده ابتداء (قوله وقد افقت)

الخ) قد توقف نبي الامارة (قوله أو غيره) دخل فيه ما تقدم عن الروايات فأي قرينة فيه وظاهر كلامهم فيها الاكتفاء بإمكان الصبا وعهد الجنون فكأنهم جعلوا ذلك قرينة (قوله ولمن ظن صدقه ايضا ان لا يشهد الخ) ظاهره انه يجوز ان يشهد (قوله ولمن ظن الخ) قال في شرح الروض كذا ذكره الاصل هنا وذكرنا اخر الطلاق انه لو سمع لفظ رجل بالطلاق وتحقق انه سبق لسانه اليه لم يكن له ان يشهد عليه مطلق الطلاق وكان ما هنا فيما إذا ظنوا وما هنا فيما إذا تحققوا كما يفهمه كلامه ومع ذلك فيما هنا نظر اه أي بل ينبغي ان ليس له الشهادة عليه هنا ايضا (قوله بما أخبر به بائنا) خرج ما لو قصد به الانشاء وسيسير اليه

به بائنا على الظن المذكور انتهى ويأتي في الكتابة في اعتقك أو أنت حر عقب الاداء المتبين فسادا أنه لا يعتق به بقرينة أنه إنما رتبته على صحة الاداء قالوا ونظير ذلك من قيل له طلقت امرأتك فتال نعم طلقته ثم قال ظنت أن ماجرى بيننا طلاق وقد أفقت بخلافه

فلا يقبل منه إلا بقرينة انتهى وفيه تأيد لما قاله البلقيني لأنه جعل ظنه الوقوع بآنت حرام على قرينة صارفة للاخبار ثانيا عن حقيقة كما جعلوا الاداء قرينة صارفة لآنت حرام (٢٨) اعتقك عن حقيقة واقفاه مارتب عليه كلامه قرينة صارفة له كذلك فان قلت بان

أى بعد ذلك القول بخلافه أى الظن المذكور (قوله فلا يقبل منه الخ) قد يقال ما وجه عدم الاكتفاء بالظن هنا والاكتفاء به في مسألة البلقيني فتدبره أه سيدعمر عبارة سم انظر قوله فلا يقبل منه مع قوله ونظير ذلك إلا ان يكون التنظير باعتبار ما فهمه هذا أه وقد يجاب عن كل منهما بان مراد الشارح بالقرينة ثبوت سبق امر بينهما محتمل للطلاق ثم رآيت قول الشارح في آخر باب الخلع مانصه كما لو قال طلقت ثم قال طنت ان ما جرى بيننا طلاق وقد اقيمت بخلافه فانه ان وقع بينهما خصام قبل ذلك في طلقت أه وصريح ام لا كان ذلك قرينة ظاهرة على صدقه فلا بحث ولا حاش أه وهو صريح فيما قلت (قوله انتهى) أى ما باتى (قوله لانه) أى البلقيني (قوله عن حقيقة) لعل المراد عن حقيقة الشرعية التى هى انشاء الطلاق (قوله واقفاه مارتب عليه الخ) جعل الافتاء قرينة بخالف قوله إلا بقرينة إلا ان يريد قرينة على وجود الافتاء أه سم وأجاب عنه السيدعمر بمانصه يظهر انه أى معنى أى ضمير قول الشارح واقفاه الخ ليس إشارة الى الافتاء المفهوم منه وقد اقيمت السابق انفا بل ابتداء كلام حاصله ان من جملة القرائن ما لو وقع منه لفظ محتمل للطلاق فاستقضى فيه ما فى الوقوع فاخر بالطلاق منتمدا على الافتاء السابق ثم ابقى بعدم الوقوع باللفظ السابق وتبين عدم صحة الافتاء الاول فلا نوع عليه باللفظ الثانى ايضا اذا قال إنما اردت الاخبار لان القرينة وهى الافتاء السابق تدل له فلا يرد على الشارح ما أورده الفاضل المحشى فانه مبنى على حمل الافتاء في كلامه على ما سبق في ضمن وقد اقيمت الخ ولا يصح حمله عليه بوجه لان ذلك الافتاء في تلك الصورة متاخر عن قوله نعم طلقنا فى يصلح قرينة للاخبار بل لو فرض تقدمه لا يصلح ايضا للقرينة بل يؤيد الوقوع بقوله نعم طلقنا كما هو ظاهر للتامل وقوله على حل الافتاء الخ صرح بهذا الحل الكردى فيرد ايضا ما ذكر أه (قوله بنافى ذلك) أى ما قاله البلقيني اوقولهم ونظير ذلك الخ (قوله وبسليم ان الخ) لعل تسليم هذا مع الحل الا فى المتنين (قوله اما اذا انشا باقاع الخ) يؤخذ من صنيعه هنا وما باتى انه لو قصد الانشاء فى مسألة البلقيني ونظائرهما يقع ظاهرا اتفاقا واما الوقوع باطنا ففيه الخلاف الا فى أه سيدعمر أى فى مسألة ظنه اجنبية ومعلوم ان ما هنا فى قصد الانشاء مع ظن عدم الوقوع واما لو قصد الانشاء بدون ذلك الظن فيقع ظاهرا او باطنا باتفاق (قوله ظانا انه لا يقع) أى هذا الايقاع لظنه حصول البينة بمصدر منه ولا (قول المتن لو كان اسمها طائفا الخ) ولولم يعلم ان اسمها ما ذكر فهل يقع عليه عند الاطلاق فيه نظر وبوجه المنع أه سم اقول قد ينافى قول الشرح الا فى لو غير اسمها الخ (قوله لها باسمها) أى قول المتن او هو يظنها فى النهاية (قوله للقرينة الظاهرة على صدقه) يبنى عنه ما بعده بدون العكس فالاولى الافتقار عليه كما فى المعنى (قوله مع ظهور المعنى) بانه الخ عبارة للمعنى وكون اسمها كذلك قرينة تسوغ تصديقه أه (قوله حملا على النداء) ولا نه لم يقصد الطلاق واللفظ هنا مشترك والاصل دوام التكاح أه معنى (قوله حملا على النداء) هل الحكم كذلك وان عارض ذلك أى النداء قرينة تؤيد ارادة الطلاق كان يقع هذا النداء فى اثناء مخاضة وشقاق لترجح الاحتمال الاول باصل بقاء العصمة او محله حيث لم يوجد ما ذكر محل تأمل فلا يرجع ولا يحرم أه سيدعمر اقول قد يؤيد الثانى قول الشارح لتبادره وغلبته ومن ثم لو غير الخ (قوله أى بحيث حجر الاول) يبنى ان يكون محله فى عالم بهجره فليتأمل أه سيدعمر (قوله طلقت) أى عند الاطلاق (قوله كآلو قصد طلاقا) بيقى ما لو قصد النداء والطلاق فهل هو

ذلك قول التوسطن عن ابن رزين حلف بالثلاث أه لا يخرج إلا بها فاخر بان عقده باطل من اصله فخرج بدونها ثم بآنت صحة عقده وقع الثلاث ولم ينعذر فى ذلك قلت يفرق بان الاخبار ييطان العقد امر اجنبى عن المحلوف عليه فلم يصلح قرينة بخلاف ما لو ابقى فى المحلوف عليه بشيء فاخر بالثلاث على ظن صحة الافتاء فان عدم صحة الافتاء فلا يقع عليه شيء للقرينة الظاهرة هنا وبسليم ان الاخبار ييطان العقد غير اجنبى يتعين حمل ذلك النحر على ان ليس بمن يعتمد عند الناس فهذا لا يكون اخباره قرينة كما باتى فى شرح قول المتن ففعل ناسيا للتعليق او مكرها عليه مع فروع اخرى لها تعلق بما هنا فان قلت ما ذكر من ان القرينة تفيد إنما يتأتى فيما اذا اخبر مستندا اليها اما اذا انشا باقاعا ظانا انه لا يقع فانه يقع ولا يفيد ذلك الظن شيئا كما يعلم بما باتى فى وهو يظنها اجنبية ومسئلة البلقيني من هذا قلت ممنوع بل هى من الاول كما يصرح به قول البلقيني بما اخبر به بانها على الظن المذكور (ولو كان اسمها

طالفا وقال) لها باطابق وقصد النداء) لها باسمها (لم تطلق) للقرينة الظاهرة على صدقه لانه صرفه بذلك عن معناه مع ظهور من القرينة فى صدقه (وكذا ان اطلق) بان لم يقصد شيئا فالتطلق (فى الاصح) حملا على النداء لتبادره وغلبته ومن ثم لو غير اسمها عند النداء أى بحيث حجر الاول طلقت كآلو قصد طلاقها وان لم يفرق قال الزركشى وضبط المصنف باطابق بالسكون ليقيد انه فى باطابق بالضم لا يقع

أي مطلقا لأن بناءه على الضم يرشد إلى إرادة العلية وفي باطالنا بالنصب يتعين صرفه (٣٩) إلى التعليل أي مطلقا وينبغي في الحالتين أن

لا يرجع لدعوى خلاف ذلك انتهى ورد بان المعنى لا يؤثر في الوقوع وعدمه كما يأتي والذي يتجه لحل كلامه على نحو قصد هذه البديهة والفن المسمى حرافه هذا التفصيل (فإن كان اسمها طارقا أو طالبا) أو طالعا (فقال باطالنا وقال أردت النداء) باسمها (فالتف الحرف) بلساني (صدق) ظاهرا لظهور القرينة فإن لم يقل ذلك طلقت وقضيته أنه لو مات ولم يعلم مراده حكم عليه بالطلاق عملا بظاهر الصيغة ومنه يؤخذ أن مثله في هذا كل من تلفظ بصيغة ظاهرة في الوقوع لسكتها تقبل الصرف بالقرينة وإن وجدت القرينة وهي مسألة حسنة (ولو خاطبها بطلاق) معلق أو منجز كما شمله كلامهم ومثله أمره لمن يطلقها كما هو ظاهر وإنما أثرت قرائن الهزل في الإقرار لأن المختبر فيه اليقين ولأنه أخبار يثار بها بخلاف الطلاق والامر به فيها (هازلا أو لاعبا) بأن قصد اللفظ دون المعنى وقع ظاهر أو باطنا إجماعا وللخبير الصحيح ثلاث جدهن جد وهزلن جد الطلاق والنكاح والرجعة وخصت لتا كداسر الإبزاع والا

من باب اجتماع المانع والمقتضى حتى يغلب المانع وهو النداء فلا يقع الطلاق أو من قبيل اجتماع المقتضى وغيره يغلب المقتضى فيقع الطلاق فيه ونظره الأقرب الثاني أنه عش (قوله أي مطلقا) إن أراد سواء قصد النداء أو أطلق أو قصد الطلاق فليس بظاهر في قصد الطلاق بل هو ممنوع إلا وجع مع قصد الطلاق إلا الوقوع وإن أراد سواء قصد النداء أو أطلق فالحكم كذلك مع السكون فلم يرد الضم إليه شيئا اللهم إلا أن يختار الثاني ويراد الإطلاق من غير خلاف في صورتين ويحتاج هذامع ما فيه إلى نقل بذلك فليتامل أنه سم (قوله لأن بناءه على الضم الخ) يتامل هذا الكلام مع كون البناء على الضم حكم هذه الصيغة وإن لم يرد العلية لأنها نكرة مقصودة أو سم وأقره الرشدي وقد يجاب بأم من تبادر وغلبة النداء لها باسمها (قوله وفي باطالنا بالنصب يتعين الخ) قد يقال مجرد باطالنا بالنصب لا يقتضي التعليل أو دليل شيئا بالمضاف فهو نكرة غير مقصودة وحاصله أنه إذا لم يقصد به معين فالوجه غير مسافة في هذه الصيغة ولا مقصودة بها تعيينها فقد يتجه أن يقال إن لم يقصد بهذه الصيغة الزوجة فلا وقوع وإن قصد هافكما لم ينصب فقوله في الحالين الخ انتهى منه أنه سم وأقره الرشدي وقد يجاب بأن الزوجة مقصودة بها بقرينة التخاطب لكن لا من حيث شخصها بل من حيث كونها من أفراد الصيغة ثم قوله فقد يتجه الخ خلاف موضوع المسئلة من الإطلاق (قوله حل كلامه) أي الزكشي من عدم الوقوع مع الضم ومن الوقوع مع النصب مطلقا فيها أنه عش (قوله والفن الخ) الأولى تقديمه على قوله قال الزكشي الخ (قوله أو طالعا) أي ونحوه من الاسماء التي تقارب حروف طالق أنه معني (قوله ظاهرا لظهور القرينة) كذا في المعنى وفي البحري و القرينة قرب النخرج والامر الذي ادعاه مانعا من وقوع الطلاق انتفاء الحرف أي انقلبه إلى الآخر (قوله فإن لم يقل ذلك) أي أردت النداء أنه عش (قوله وقضيته) أي قوله فإن يقل الخ (قوله أنه لم مات الخ) قد يفرق بأن عدم دعوى الخ ما ذكر ظاهر في الحكم بالوقوع بخلاف من مات عتب ما ذكر أن الأصل بقاء العصمة أنه سيدعر ولا يتخير بعده (قوله حكم عليه بالطلاق) أي من وقت الصيغة على المعتد أنه عش (قوله عملا الخ) تعليل لقوله فإن لم يقل ذلك طلقت وقوله ومنه يؤخذ أي من هذا التعليل (قوله في هذا) أي في الحكم بوقوع الطلاق ما لم يقل أردت خلافاً أنه عش (قوله وإن وجدت الخ) غاية لقوله أن مثله في هذا كل من الخ (قوله كاشملة) أي ما ذكر من المعلق والمنجز أنه عش (قوله ومثله) أي مثل خطابه أياها بالطلاق (قوله لمن يطلقها الخ) أي لا يعلق طلاقها لما في شرح قول المصنف بشرط لنفذه من أنه لا يصح التعليل من الوكيل وقوله لا يثارها أي بالقرائن أنه عش (قوله فيها) أي التعليلين (قوله وقع ظاهرا) أي قوله وفي رواية في المعنى الأقوله إجماعا (قوله وخصت) أي الثلاثة في الحديث وقوله كذلك أي هزلها وجد هاسو أو قوله وفي رواية الخ يحتمل أنه بدل الرجعة ويحتمل أنه زائد على الثلاثة وعليه فالتقدير والعق كذه الثلاثة وفصله عنها لعدم تعلقه بالإبزاع وشبهه بأن

ما ذكر قبل يقع عليه عند الإطلاق فيه نظر ويتجه المنع (قوله أي مطلقا) أن أراد سواء قصد النداء أو أطلق أو قصد الطلاق فليس بظاهر في قصد الطلاق بل هو ممنوع إلا وجع مع قصد الطلاق إلا الوقوع وإن أراد سواء قصد النداء أو أطلق فالحكم كذلك مع السكون فلم يرد الضم عليه شيئا اللهم إلا أن يختار الثاني ويراد الإطلاق من غير خلاف في صورتين ويحتاج هذامع ما فيه إلى نقل بذلك فليتامل (قوله لأن بناءه) يتامل هذا الكلام مع كون البناء على الضم حكم هذه الصيغة وإن لم يرد العلية لأنها نكرة مقصودة (قوله وفي باطالنا بالنصب يتعين الخ) قد يقال مجرد باطالنا بالنصب لا يقتضي التعليل أو دليل شيئا بالمضاف لعدم اتصال شيء به فهو نكرة غير مقصودة وحاصله أنه إذا لم يقصد به معين فالوجه غير مسافة في هذه الصيغة ولا مقصودة بها تعيينها فقد يتجه أن يقال إن لم يقصد بهذه الصيغة الزوجة فلا وقوع وإن قصد هافكما لم ينصب فقوله في الحالين الخ انتهى منه (قوله ويرد بان اللحن الخ) قد يقال إما يكون لحنان قصد به معين أو لا فهو

فكل التصرفات كذلك وفي رواية والعق وخص لتشوف الشارع إليه ولكون اللعب أعم مطلقا من الهزل عرفا إذ الهزل يختص بالكلام عطفه عليه وإن رادفه لغة كذا قاله شارح وجعل غيره بينها تغايرا ففسر الهزل بأن يقصد اللفظ دون المعنى واللعب

بان لا يقصد شيئا وفيه نظر إذ قصد اللفظ لا بد (٣٠) منه مطلقا بالنسبة للوقوع باطنا ومن ثم قالوا الوقال لها انت طالق وقصد لفظ الطلاق

دون معناه كافي حال الهزل
وقع ولم يدين في قوله ما
قصدت المعنى (او وهو
يظنها اجنية بان كانت في
ظلمة او نكحها له وليه او
وكيله وام يعلم) او ناسيا لان
له زوجة كما نقلناه عن النص
واقراء وقال الزركشي
ينبغي تخريجه على حث
الناسي وهو متجه (وقع)
ظاهر الا باطنا كما اقتضاه
كلام الشيخين وجزم به
بعضهم لكن نقل الاذري
ما يقتضي خلافا واعتمده
وذلك لانه خاطب من هي
عمل الطلاق والعبرة في
العقود ونحوها بما في نفس
الامر وقضية هذا الوقوع
باطنا لكن عارضه ما عهد
من تأثير الجهل في ابطال
الايام من الجهول المشابه
لهذا نعم في الكافي ان من قال
ولم يعلم له زوجة في البلدان
كان في البلد زوجة فهي
طالق وكانت في البلد فعل
قولي حث الناسي قال
البقيني وأكثر ما يلج في
الفرق بينهما صورة التعليق
اه ويرد بان لا نظر لانه
كان ناسي فلا فرق بين التعليق
وغيره فالذي يتجه انه باق
هنا ما يأتي في الجمع بين كلام
الشيخين قبيل قوله او بفعل
غيره من باق بالتعليق وبفرق
بين ما هنا وعدم وقوعه
خلافًا للامام على من طلب
من الحاضرين أو الحاضرات

التأكد قوله إذ الهزل الخ لعل كون الهزل أخف وقوله يختص بالكلام أي واللعب قد يكون بغيره وقوله
عطفه أي اللعب وقوله عليه أي الهزل أه عش وقدر عليه أن عطف العام من خصائص الو او (قوله بان
لا يقصد شيئا) كقولها في معرض دلال وملاعبة او استهزاء أطلقت فيقول لاعبا او مستهزئا أطلقت اه
معنى (قوله وفيه نظر) أي فيما جعله الغير وقوله لا بد منه مطلقا أي سوا ذلك الهزل واللعب وغيرهما
وقوله ومن ثم أي من اجل انه لا بد من قصد اللفظ أه عش أي مطلقا (قوله ومن ثم قالوا الخ) يتامل وجه
التأيد لان عارهم الآية كافي حال الهزل ولو كانت كافي حال اللعب لكان التأيد واضحا وأما الهزل
فالقائل المذكور يعتبر فيه قصد اللفظ أه سيد عمر وقد يجاب المؤيد مفهوم قولهم وقد قصد لفظ الطلاق
والمشار إليه قول الشارح إذ قصد اللفظ الخ لا ترادفهما (قوله وقع) أي ظاهر او باطنا أه عش (قوله
كما نقلناه عن النص) اعتمده النهاية والمعنى (قوله على حث الناسي) أي فيما لو حلف لا بفعل
كذا فسئ الحلف ففعله حيث قيل فيه بالحث وان كان الرجح عدم الحث أه عش (قوله وهو متجه)
قد يقال لواجبه لجري مثله في ظنها اجنية بحسب أي لا مكان تخريجه على حث الجاهل أه سيد عمر (قوله
لا باطنا) وفاقا للمعنى وخلافا للنهية (قوله كما اقتضاه) أي عدم الوقوع باطنا وهو الظاهر أه معني
(قوله لكن نقل الاذري) عبارة المعنى وان قال الاذري قضية كلام الروياني ان المذهب الوقوع باطنا
اه (قوله وذلك لان الخ) تعليل لما في المتن (قوله وقضية هذا) أي التعليل (قوله نعم) إلى قوله اه في النهاية
والمعنى (قوله ولم يعلم الخ) حالية (قوله ففعل قول حث الناسي الخ) أي والراجح منهما عدم الوقوع
لكن صاحب السكافي يقول بالحث في المبني عليه فكذا في المبني وعليه فلا يحتاج للفرق بينه وبين كلام
المصنف ومع ذلك فالعتمد في مسألة الكافي انه ان قاله على غلبة الظن دون مجرد التعلق لم يقع ولا وقع اه
عش (قوله في الفرق بينهما) أي بين مسألة المتن وما في الكافي كروى عش (قوله صورة التعليق) أي
فلا يقع في مسألة الكافي وجود التعليق بخلاف مسألة المتن فانه لا تعليق فيها إلا ان هذا لا يلائم ما رقب
قول المتن ولو خاطبها بطلاق من قوله معلق او متجز أه عش (قوله ما يأتي في الجمع الخ) أي ففى مسألة
الكافي إن قصد ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فها انتهى إليه علمه أي لا يعلم خلافا أو لم يقصد
شيئا فلا حث وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه حث ومن
الشارح الفرق بين عدم الوقوع في مسائل التعليق وبين الوقوع على من خاطب زوجته بطلاق ظانا انها
اجنية على هذا التفصيل فراجع اه سم أي فصل انواع من التعليق (قوله بين كلام الشيخين) أي بين
اطراف كلامها (قوله وبفرق) إلى قول المتن ولا يقع طلاق مكره في النهاية والمعنى (قوله بين ما هنا) أي ما في
المتن من الوقوع في مسألة ظنها اجنية (قوله على من طلب الخ) متعلق بعدم وقوعه (قوله ولا يعلمها) أي
ومثله ما لو علمها كذا في النهاية ونقله الفاضل المحشي عن صاحبها ولم يتعمقه وكان وجهه ان قرينة المقام
تدل على ان مراده المعنى اللغوي فلا فرق بين العلم والجهل وعدم العلم في كلامهم محض تصوير لان اصل
الكلام في حادثة زفعت إلى الامام فاقى فيها بالحث والمعتد خلافا كما تقرر اه سيد عمر (قوله

نكرة غير مقصودة وحكما النصب فلم حمل على المعين حتى كان لحنا (قوله وهو متجه) قد يقال لواجبه لجري
مثله في ظنها اجنية (قوله في المتن وقع) أي ظاهر او باطنا كما اقتضاه كلام الروياني وغيره وانه المذهب
وجزم به في الانوار واعتمده الاذري شرح مر (قوله صورة التعليق) ويؤيده ما يأتي من ان حلف على
إثبات او نفى معتمد على غلبة ظنه لا حث عليه وإن تبين الامر بخلافه فسقط القول بانه مردود كذا شرح مر
واقول ما حمل عليه هو حاصل قول الشارح والذي يتجه الخ لكنه يناقش الشارح المذكور فامله (قوله
ما يأتي في الجمع الخ) أي ففى مسألة الكافي إن قصد ان الامر كذلك في ظنه واعتقاده أو فيما انتهى إليه علمه أي
لم يعلم خلافا أو لم يقصد شيئا فلا حث وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر بان يقصد به ما يقصد
بالتعليق عليه حث ومن الشارح الفرق بين عدم الوقوع في مسائل التعليق على هذا التفصيل وبين الوقوع

شيئا فلم يبطوه فقال طلقتم ثلاثا وامرأته فيهم

ولا يعلمها بهنا فلم يقصد بالطلاق معناه الشرعي بل نحو ما معناه اللغوي وقامت القرينة على ذلك فمن ثم لم يقر عليه شيئا (ولو لفظ عجبي به) أي الطلاق (بالعربية) مثلاً إذا الحكم بعم كل من تلفظ بغير لغته (ولم يعرف معناه لم يقع) كتلفظ بكلمة كفر لا يعرف معناها ويصدق في جهله معناه للقرينة ومن ثم لو كان مخالطاً لأهل تلك اللغة بحيث تقضى العادة بعلمه (بلم (٣١) يصدق ظاهراً ويقع عليه (وقيل إن نوى

بأنه هنا لم يقصد الخ) يؤخذ منه أنه لا فرق في ذلك بين أن يقول ماذا كرتنضجر أو عدمه حيث أراد بطلانكم فارقت مكانكم أو أطلق أم عش (قوله معناه الشرعي) وهو قطع عصمة النكاح (قول المتن لم يقع) أي وإن قصد به معناه عند أهله أم عش عبارة المغني وإن قصد به قطع النكاح كإلو أراد الطلاق بكلمة لا معنى لها أم (قوله ويصدق في جهله الخ) أي ولا يقع باطلاناً كان صادقا أم عش (قوله لم يصدق ظاهراً) ويدل على أنه معنى (قوله ويقع عليه) أي ظاهر أهله أم عش (قوله باطل) عبارة أنها بغير حق أم زاد المغني خلافاً لا في خفية أم قال عش قوله بغير حق يؤخذ منه جواب حادثه هي أن شخصاً كان بمتاد الحراثة لشخص فتشاجر معه تخلف بالطلاق الثلاث لا يحرث له في هذه السنة تشكاه لشاد البلد فأكراهه على الحراثة في تلك السنة وهدده إن لم يحرث له بالضرب ونحوه وهو أنه لا يحرث لأن هذا كراهه بغير حق ولا يشترط تجديد الإكراه من الشاد المذكور بل يكفي ما وجدته أولاً لا حثاً كراهه على الفعل جميع السنة عى العادة بل لو قال له احث له جميع السنين وكان حلفاً أنه لا يحرث له أصلاً لا في تلك السنة ولا في غيرهما لم يحرث مادام الشاد متولياً تلك البلدة وعلم أنه ان لم يحرث عاقبه بخلاف ما لو استأجره لعمل تخلف أنه لا يفعل فأكراهه عليه فإنه يحرث لأن هذا كراهه بحق أم عش (قوله أو بحق لا حث) خلافاً للنهاية والمغني (قوله لا حث) أي على ما يأتي والذي أفتي به شيخنا الشهاب الرمي فبق لو كان الطلاق معلقاً على صفة أنهما أوجدت باكره بغير حق لم ينحل بها كالم يقع بها أو بحق حث وانحلت مر أم سم (قوله تعدى المكره به) بكسر الراء أي الطلاق ليعذر المكره أي على الطلاق (قوله أن فعل المكره) بفتح الراء أي المعلق عليه الطلاق (قوله أو لا) أي وإنما المقصود بالخلف الفعل بالاختيار (قوله المنتجة خلافاً) أي خلاف عدم الحث أم كردى (قوله ووجه اندفاعه الخ) حاصله أن قوله متى صير فعله هو إعطاؤه بنفسه مخلو فاعله فعله إذا كان مخلو فاعله لا يتناوله ما صاحبه أكره مطلقاً وقوله وقد تقرر أن الفعل المكره الخ فلو كان الإكراه للأخذ على الأخذ فيجري فيه ما يأتي في قول المصنف أو بفعل غيره ممن يبالى بتعليقه الخ كآهو ظاهر أم سم (قوله والمولى ليس الخ) جواب سؤال (قوله لأن الشرع الخ) سياق عن المغني أنه على بن أبي المرحوح (قوله وما نحن فيه) وهو ما اقتضاه كلام الرافعي (قوله على خارج عنه) أي الطلاق وكذا ضمير سبيله (قوله لما تقرر) أي أنفاً في قوله والأصح الثاني أم كردى (قوله إن فعل المطلق) أي المحلوف عليه (قوله على ذلك) أي الفعل بالاختيار (قوله ما بينهما) أي بين ما نحن فيه وطلاق المولى وقال الكردى أي بين نفس الطلاق والخارج عنه أم (قوله بما ذكرته) أراد به قوله أن قوله متى يقتضى إن فعله الخ أم كردى (قوله لا نرى ذلك) أي اشتراط كون الأخذ باختيار المعطى (قوله الظاهر في أنه لا بد الخ) ممنوع أم سم عبارة السيد عمر لك أن تقول لا يخفى ما في هذا الرد فامل الأولى أن يوجه ما ذكر بأن هذه العبارة وإن كان حقيقتها التعليق على أخذ الأخذ لكن

على من خاطب زوجته بطلاقاً بأنها أجنبية فرأجه (قوله ولا يعلمها) أي أو يعلمها مر (قوله أن المعلق بفعله) أي على التفصيل الآتي في قول المصنف أو بفعل غيره ممن يبالى بتعليقه الخ (قوله لا حث) أي على ما يأتي والذي أفتي به شيخنا الشهاب الرمي فبق لو كان الطلاق معلقاً على صفة أنهما أوجدت باكره بغير حق لم ينحل بها كالم يقع بها أو بحق حث وانحلت مر (قوله ووجه اندفاعه الخ) حاصله أن قوله متى صير فعله وهو إعطاؤه بنفسه مخلو فاعله فعله إذا كان مخلو فاعله لا يتناوله ما صاحبه أكره مطلقاً وقوله وقد تقرر أن الفعل المكره عليه الخ فلو كان الإكراه للأخذ على الأخذ فيجري فيه ما يأتي في قول المصنف أو بفعل غيره ممن يبالى بتعليقه الخ كآهو ظاهر (قوله الظاهر في أنه لا بد الخ) ممنوع

جعله الخالف سبيله عند الاختيار لا الإكراه لما تقرر أن الفعل المطلق يحمل على ذلك وشتان ما بينهما ثم رأيت القاضي صرح بما ذكرته فقال إن المحلوف عليه هنا الأخذ باختيار المعطى والامام أقره عليه والزرکشی قال نحن لا نرى ذلك بل يكفي الأخذ منه وإن لم يعط أتى به ويدان في آراء العلماء لقوله متى الظاهر في أنه لا بد من نوع اختيار له في إعطاءه من أخذ من مكره لا يقال أخذ منه على الإطلاق

ولما يقال اكراهه حتى
انطواه ويؤخذ ما نقرر ان
من حلف لا يكلم فلانا
فاجبره القاضي على كلامه
لا يحنث به لكن محله فيما
قوله لداعية الاكراه وهو
ما يزول به الهجر المحرم اما
الرائد عليه فيحنث به لانه
لا نه ليس مكره عليه فان
فرض ان القاضي أجبره على
كلامه وان زال الهجر قبله
لم يحنث ايضا لما نقرر ان
المكره باطل لا يحنث
فزع بمعضن ان لاجبار
القاضي انما ينصرف لما
يزول به الهجر المحرم محله
حيث لم ينص القاضي على
خلاف ذلك وان تعدى به
وذلك للخبر الصحيح برفع
القم عنه مع الخبر الصحيح
ايضا لاطلاق في إغلاق
وفسه كثيرون بالاكراه
كأنه أغلق عليه الباب أو
نغلق عليه رأيه ومنعوا
تفسيره بالغضب للاتفاق
على وقوع طلاق الغضبان
قال البيهقي وأقرب جمع من
الصحابه ولا يخالف لهم منهم
ومنهم كما هو ظاهر ما لو حلف
لبطائنها قبل نومه فعليه النوم
بحيث لم يستطع رده بشرط
ان لا يتمكن من قبل غلبته له
بوجه أما الاكراه بحق
كطلاق زوجتك وإفقتك
يقتلك أي فقع معه

الظاهر المتبادر أن المراد بها التعليق بالأعطاء بقريته أنها لا تخالف في مقام الانتعاض عنه والعلاقة ما بينهما من التلازم غالباً نعم أن فرض ادعاء وارادة الحقيقة قبل كراهه وقوله لكن الظاهر المتبادر الخ فيه وقفة (قوله) وإنما يقال (كرهه الخ) بل يقال اخذته منه كراهه اسم (قوله) فاجبره القاضي على كلامه الخ) لك أن تقول حكم القاضي لا يتعلق بالأمور المستقلة فاجبره إنما يصح على الكلام في الحال دون الكلام فيما بعد لأن الكلام في الإيجاب بالحكم فإذا اجبره ثم كله بعد ذلك سواء ما يزول به الهجر والرائد عليه حث لأن الحكم لم يتناول به فهو غير مجبر عليه فليتأمل اللهم إلا أن يقال أن الحكم تناوله تبعاً فإن كان المراد بـاجبار القاضي تعوده بنحو الحبس والضرب فظاهر هذا إلا كراهه بالنسبة لكل ما يتعلق به حتى الزائد على الهجر المحرم ثم رأت قوله أن قبيل قول المتن وشرط الإكراه والذي يتجه الخ وهو صريح في أن المراد مجرد الحكم والإزام أه أقول وقول الشارح فإن فرض أن القاضي الخ كالصريح في أن المراد بـاجبار القاضي هنا الجبر المحسنى ثم رأت سم قد نبه عليه فيما كتبه على قول الشارح الآتي والذي يتجه الخ (قوله) لكن محله فيما فعله الخ) ومحلّه أيضاً مرة واحدة فلا يتناول الحكم أكثر منها فإذا اجبره القاضي على كلامه فحكمه على وجه زوال به الهجر المحرم ثم كله بعد ذلك حث فيحتاج لـاجبار آخر على الكلام بعد ذلك وهكذا ولو حلف لا يدخل لزوجه في دار أبيها فاجبره القاضي على الدخول ودخل حث لعدم صحة حكم القاضي بالدخول إذ لا يلزمه الدخول ثم رآه اسم أقول الظاهر أخذنا من عرش أن إيجاب القاضي على أن يكلمه متى لاقاه على المعتاد يكفي في عدم الحث بغير الكلام الأول أيضاً ولا يشترط حيث تجد بالـاجبار (قوله) ما يزول به الهجر المحرم) وهو التكلم مرة أه كردى (قوله) وان تعدى به) تأمل الجمع بينه وبين ما نقله الفاضل المحشى عن الجلال الرملى في مسألة الحلب على عدم دخوله في دار أبيها وكذا يشكل عليه ما صرحوا به أنه أن حكم المولى بالطلاق الثلاث لم يقع ويظهر في الجمع بينهما أن يقال أن كان إيجاب القاضي بمجرد الحكم حثاً لا نه حيثئذ ليس إيجاباً شرعياً ولا حسيّاً وإن كان يتهدى بدبشياً مما باقى فلا حث لأنه أكره أمسى أه سید عمر (قوله) وذلك الخ) تعليل لما في المتن وقوله عنه أه المكره (قوله) وسفره) أه الإغلاق (قوله) قال البيهقي الخ) إثبات للاتفاق (قوله) وأقضى به) أي بوقوع طلاق الغضبان وقوله ولو لا خلاف الخ أه فكأن إجماعاً سكتياً (قوله) ومنه) أه الأكره أهلى قوله ويظهر في النهاية إلا قوله وكذا في إكراه القاضي إلى قوله نعم (قوله) فغلبه النوم) أي و قبل وقته المعتاد وقوله وجه أهى فإن تمكن ولم يفتحق حتى غلبه النوم حث وظاهر التعبير بالتمكن أنه لا يمنع من الحث القوت لوجوده يستحى من الوطء بحضوره عادة كمرحمة وزوجه أخرى وقول بعدم الحث وجعل ذلك عذراً يبرأ بالتمكن التمكن المعتاد في مثله (قوله) وإنما يقال أكرهه حتى إعطاه) بل يقال اخذته منه كراهه (قوله) ويؤخذ ما تقر أن من حلف لا يكلم فلا نافي فاجبره القاضي الخ) لك أن تقول حكم القاضي لا يتعلق بالأمور المستقلة فاجبره إنما يصح على الكلام في الحال دون الكلام فيما بعد لأن الكلام في الإيجاب بالحكم فإذا اجبره ثم كله بعد ذلك سواء ما يزول به الهجر والرائد عليه حث لأن الحكم لم يتناول به فهو غير مجبر عليه فليتأمل اللهم إلا أن يقال أن الحكم تناوله تبعاً فإن كان المراد بـاجبار القاضي تعوده بنحو الحبس والضرب فظاهر هذا إلا كراهه بالنسبة لكل ما يتعلق به حتى الزائد على الهجر المحرم فليحرر ثم رأت قوله الآتي قبيل وشرط الإكراه والذي يتجه الخ وهو صريح في أن المراد مجرد الحكم والإزام (قوله) لكن محله فيما فعله الخ) ومحلّه أيضاً مرة واحدة فلا يتناول الحكم أكثر منها إلا أكثر لم يوجد فلا يشمل الحكم فإذا اجبره القاضي على كلامه فحكمه على وجه زوال به الهجر المحرم ثم كله بعد ذلك حث فيحتاج لـاجبار آخر على الكلام بعد ذلك وهكذا ولو حلف لا يدخل لزوجه في دار أبيها فاجبره القاضي على الدخول ودخل حث لعدم صحة حكم القاضي بالدخول إذ لا يلزمه الدخول فلا أحر نفسه لعمل داخل الدار وأجبره القاضي على الدخول ودخل حث لأنه فوت البر على نفسه باختياره (م كطلق زوجتك والافتكك بقتلك أبي) هذا يدل على أن المراد بالأكراه بحق ما يعمر كون المكره به حقاً لا خصوص

لم يعمدها عرش وقوله لو قيل الحظاهر لا ينبغي العدول عنه إلا بنقل **(قوله)** وكذا في إكراه القاضي (الخ) أى فلفظها بعبارة المعنى وصور الطلاق بمقتضى جمع با إكراه القاضي المولى بعدمدة الإيلاء على طلبة واحدة فان
 اكره على الثلاث فلفظها بالطلاق لأنه يفسق بذلك وينزل به فان قيل المولى لا نامره بالطلاق عينا بل به
 أو بالثبوت مثل هذا ليس إكراه يمنع الوقوع كالإكراه على أن يطلق زوجته أو يعتق عبده فاني بأحد هاتين
 ينقد أجيب بان الطلاق قد يتعين في بعض صور المولى كالمولى أو هو غائب فقتت المددة فوكلت بالمطالبة
 فرفعه وكذا إلى قاضي البلد الذي فيه الزوج وطالبه فان القاضي يأمره بالثبوت باللسان في الحال وبالسبيل
 إليها أو بحملها إليه أو الطلاق فأن لم يفعل ذلك حتى مضى مدة إمكان ذلك ثم قال أسير إليها لأن لم يمكن بل يجبر
 على الطلاق عينا هكذا أجاب به ابن الرفعة وهو إنما يأتي تفرعاً على مرجوح وهو أن القاضي يكره المولى
 على الفتيحة أو الطلاق الأصح أن الحاكم هو الذى يطلق على المولى الممتنع كما سيأتي في باب فلا إكراه أصلاً
 حتى يتحرر عنه بغير حق اه **(قوله)** نعم إلى قوله ويظهر على المعنى **(قوله)** زوجه نفسه أى المكروه بكسر
 الراء وقوله نوى المكروه بفتح الراء **(قوله)** هي بمعنى كان والمصنف يستعمل ذلك في كلامه كثيراً اه
 نهاية **(قول المتن)** أكره بضم الهزعة اه معنى **(قول المتن)** فوجد ظاهره وإن لم يملك إلا واحدة وهو
 ظاهر لوجود قرينة الاختيار بالعدول عما أكره عليه اه سم **(قول المتن)** فكنتى أى نوى اه معنى
 عبارة سم قوله فكنتى في هذه المسئلة تأمل لأنه إن أريد أنه كنى بدون نية الطلاق فالكتابة بدون النية لا اثر
 لها سواء وجد إكراه أم لا فلا يصح قوله وقوله وإن أريد أنه كنى مع النية ففيه أنه لو وافق المكروه نوى الطلاق
 وقع لا اختياره فلا حاجة في الوقوع هنا إلى اعتبار مخالفة المكروه بالعدول عما أمر به وقد يجاب باختيار الشق
 الثاني ولا مانع من تعليل الوقوع بكل من اختياره بالعدول واختياره بالنية اه **(قول المتن)** فكنتى بالتخفيف
 عبارة المختار الكتابة أن يتكلم بشيء ويريد غيره وقد كُتبت بكذا عن كذا وكنوت أيضاً كناية فيها
 وكناه أبا زيد بأني زيد ككتبة كما تقول سماه اه تحمل التكنية بمعنى وضع الكنية والكتابة بمعنى التكلم
 بكلام يريد به غير معناه ولعل هذا بحسب اللمعة وأما عند أهل الشرع فهى لفظ يحتمل المراد وغيره فيحتاج
 في الاعتداد به لنية المراه لحفاته فهى نية أحد احتمالات اللفظ لانية معنى مغاير لمدلوله اه عرش **(قول المتن)** فرح
 بتشديد الراء أى قال سرحتها أو وقع الإكراه بالعكس لهذه "صوراً بأن أكره على واحدة فقلت الخ الوقوع أى
 الطلاق في الجميع اه معنى وظاهر كلامهم ظاهر أو باطنا وسواء كان المكروه بفتح الراء عالماً بتأثير
 الإكراه أم لا ولو قيد الوقوع في صور العدول إلى الأخف كالعدول من الثلاث إلى الواحدة بعلم تأثير
 الإكراه لم يعد فليراجع **(قوله)** لأنه مختار لما أتى به عبارة المعنى لأن مخالفته تشعر باختياره فيما أتى به اه
 وقضيتها كقول الشارح الأتى لأن الشرطان يطلق الخ أنه يدين باطناً فليراجع **(قوله)** كاف هنا أى فى
 الوقوع لا اختياره حيث أنه سم **(قوله)** لأن الشرط أى شرط منع الإكراه الوقوع **(قوله)** ومن قصد ذلك
 أى لفظ الطلاق بمعناه **(قوله)** فأفهمه قولهم نوى الإيقاع عبارة الروض مع شرحه ولو أكره قصد
 الإيقاع وقع فصريح لفظ الطلاق عند الإكراه كناية اه وعبارة ابن قاسم الغزى ويستثنى المكروه

وكذا في إكراه القاضي
 للسوى بشرطه الآتى
 واستشكله الرافعى وأجاب
 عنه ابن الرفعة بما بينته في
 شرح الارشاد نعم لو
 أكره على طلاق زوجة
 نفسه وقع لأنه أبلغ في
 الأذن وكذا إذا نوى
 المكروه الإيقاع لكنه
 الآن غير مكروه كفى قوله
 (فان ظهر قرينة اختيار
 بان) هي بمعنى كان (أكره)
 على طلاق إحدى أمرأته
 مبهما فعين أو معينا فأفهم
 أو (على ثلاث فوجد أو
 صريح أو تعليق فكنتى أو
 تميز أو على) أن يقول (طلقت
 فسر أو بالعكس) أى
 على واحدة فقلت أو كناية
 فصرح أو تنجيز فقلت أو
 تسريح فقلت (وقع) لأنه
 مختار لما أتى به ويظهر أن
 نيته استعمال لفظ الطلاق
 في معناه كاف هنا وإن لم
 يقصد الإيقاع لأن الشرط
 أن يطلق لداعي الإكراه
 ومن قصد ذلك غير مطلق
 لداعيه بل هو مختار له فما
 أفهمه قولهم نوى الإيقاع

ان غير غير لا تؤثر كافي الكسبه غير مراد لقولهم لا بد ان يطلق لداعي الاكرام من غير ان يظهر منه قربته اختيار البتة (فتاويه) الاكرام
الشرعي كالحسبي فلو حلف لبطان زوجته (٣٤) البلية فوجدها حائضاً ولتصوم من غدا لحاضت فيه وأولييين أمته اليوم فوجدها حبلى منه

على الطلاق فصرحه كناية في حقه إن نوى وقوعه وإلا فلا قال شيخنا قوله إن نوى وقوعه وإلا فلا فالشرطي
وقوع الطلاق على المكره ينته ولو صريحاً اهـ وعبارة فتح المعين لا طلاق مكره بغير حق مجذور فاذا قصد
المكره الايقاع للطلاق وقع كما إذا أكره بحق اهـ وهذه صريحة في اشتراط نية الايقاع في الاكرام مطلقاً
(قوله ان نية غير) يعني نية معنى لفظ الطلاق بدون نية الايقاع به (قوله الاكرام الشرعي) إلى قوله ومنه
ان يحلف في النهاية إلا لقوله وحكاية المزني إلى قوله وحنث من حلف (قوله فلو حلف لبطان الخ) أي
ويبرهن حلف على فعل ذلك بادخال الحشفة فقط ما يرد بالوطء قضاء الوطء وقوله فوجدها حائضاً
تبين أن الحيض كان موجوداً وقت حلفه فلو حلف وهي طاهرة ثم حاضت فإن تمكن من وطئها قبل الحيض
ولم يفعل حنث وإن لم يتمكن بان طارها الدم عقب الحلف لم يحنث كما مر فيمن غلبه النوم وكما يأتي فيبا الحلف
لياً كان ذا الطعام غدا فلف الطعام بعد مجيء الغدا فإنه ان تمكن من الاكل ولم يأكل حنث وإلا فلا ومنه
ذلك ما لو وجدها مريضة مرضاً لا تطيق معه الوطء فلا حنث وتصديق ذلك لأنه لا يعلم إلا منها اهـ ع
وقوله بان طارها الدم الخ أي وجد عندنا من يحنث من الوطء بحضوره اخذاً عامراً عنه انما (قوله
أولييين أمته اليوم) ليتم المالو تعذر يبعها لعدم وجدان مشتر ولعل الأقرب عدم الوقوع قياساً على
مسئلة النوم السابقة انما يجمع عدم التحنن والمالو لم يجد راغباً إلا بغير فاحش ولا يبعد الوقوع لأنه مقصر
اه سيدعمر وسيأتي عن عرش في مسئلة الحلف على قضاء الحق ما يوافقه (قوله حبلى منه) أي أمن
غيره يشبهه أو جارية الحمل اهـ عرش (قوله وكذا الحلف ليقضين زيدا الخ) بقيد قال ما مقتضى كون
الاكرام فيه شرعاً فان المتبادر كونه حسياً اهـ سيدعمر (قوله فعجز عنه) المتبادر من هذا انه لم يقدر على
جملة وان قدر على أكثره ولم يوف به لا نه يصدق عليه انه عاجز عن المحلوف عليه ثم المراد بالبعجز هنا ان لا يستطيع
الوفاء في جزء من الشهر بخلاف ما لو قدر فلم يؤد ثم عسر بعد فانه يحنث لقوته البر باختياره كما صرح بذلك
الشهاب حجج في آخر الطلاق اهـ عرش (قوله كاشار اليه) أي إلى الخلاف (قوله وتبعه) أي الرافض
(قوله وسيأتي) أي بيان التأويل (قوله وحنث من حلف الخ) جواب سؤال مقدر حاصله أن هذا الحالف
مكره شرعاً على ترك المعصية فكيف حنث مع ذلك اهـ سم (قوله انما هو الخ) خبر وحنث من الخ (قوله
حنث) أي مع انه مكره شرعاً على الصلاة لان الحلف هنا على المعصية اهـ سم (قوله خص بمنه الخ) كلا
اصلي الظهور في هذا اليوم وقوله اوافق بما يعمها الخ كلا اصلي في هذا اليوم قاصداً بذلك دخول صلاة الظهر
في مطلق الصلاة اهـ عرش (قوله قاصداً دخولها) أي المعصية قال السيدعمر مقتضى هذا انه لا بد من هذا
القصدم العموم ومقتضى فرقة الاتي خلافه فليتامل اهـ (قوله انه اراد الخ) يؤخذ منه انه لو قال انما
حلفت لظني يسار لم يحنث إذا فرقه بالاستيفاء سيما إذا أظهر ما دعاه سبياً كقوله وجدت معك قبل هذا
الوقت دراهم اخذتها من جهة كذا فذكر المدين انه تصرف فيها واثبت ذلك بطريقه اهـ عرش (قوله
وإن عسر) غايه (قوله حنث) جواب حيث خص الخ (قوله ومنه) أي الاكرام الشرعي (قوله ولو اراد
بالوطء الخ) أي في المسئلة المذكورة اول التنبيه (قوله بتركه) أي الوطء (قوله قال) أي البعض (قوله
(قوله وحنث من حلف الخ) جواب سؤال مقدر حاصله ان هذا الحالف مكره شرعاً على الصلاة
لان الحلف هنا على المعصية (قوله والحاصل به حيث خص بمنه) هل الاكرام الحسبي في هذا كالشرعي حتى
يتقيد عدم الحنث باكرام الحالف في مسئلة الهجر السابقة وفي مسئلة الاداء الاية قبيل المتن عن افتاء كثيرين
من المتأخرين بما إذا لم يحلف على المعصية خصوصاً وعموماً بخلاف ما إذا حلف عليها كذلك بان حلف
على ترك الاداء الذي وجب والكلام الذي يزول به الهجر (قوله حنث) أي مع انه مكره شرعاً على الصلاة
لان الحلف هنا على المعصية

يحنث وكذا لو حلف
ليقتضين زيدا حقه في هذا
الشهر فعجز عنه كما يأتي
وحكاية المزني الاجماع على
الحنث فانه غير صحيحة لان
الخلاف مشهور كما اشار
اليه الرافعي وأخر الطلاق
وتبعه محققو المتأخرين
كالبلقيني وغيره فاتفق ابعدهم
الحنث وبعضهم اول كلام
المزني وسيأتي أواخر
الايام وحنث من حلف
ليعتصن انته وقت كذا فلم
يعصه انما هو لحلفه على
المعصية قصداً ومن ثم لو
حلف لا يصلي الظهر فصلاه
حنث والحاصل انه حيث
خص بمنه بالمعصية اوافق
بما يعمها قاصداً دخولها أو
دلت عليه قرينة كما يأتي في
مسئلة مفارقة الترم فان
ظاهر الخصام والمشاحة
فها أنه اراد لا يفارقه وان
أسر حنث بخلاف من
أطلق ولا قرينة فيحمل
على الجائر لانه الممكن شرعاً
والسابق الى الفهم ومنه أن
يحلف لا يفارقه ظناً يساره
فبان اعساره فلا يحنث
بمفارقة ولو اراد بالوطء
ما يعم الحرام حنث بتركه
للحيض كما لو حلف لا يفعل

عائد اولاً وناسياً ولا جاهلاً ولا مكرهاً فيحنث مطلقاً قال بعضهم ولو حلف لا يصلي لغير قلة فصل
أربع ركعات لا أربع جهات بالاجتهاد حنث ولا ينظر الى ان اجاب الشرع الصلاة عليه الى هذه الجهات منزل منزلة الاكرام كما تقر قال

لان هذا انما هو في حلف يتضمن الحث على الفعل لا لاجل الحلف كالمسئلة المذكورة ومسلتنا الحلف فيها يتضمن منع نفسه من الفعل لاجل الحلف ولم يقولوا بان ايجاب الشرع فيه منزل منزلة الاكراه بل صرحوا في الافارق فافلس ففارق مختار حث وان كان فراق له واجبا ولما لم يظهر للاستوى ذلك ادعى ان كلامهما متناقض انتهى وفي الفرق بين الحث والمنع نظر لان الشارع كما منعه من الفعل الذي حث نفسه عليه في الاول كذلك اكرهه بالفعل الذي منع نفسه منه في الثاني فهو مكره فيهما وقد يفرق بان الاول فيه اثبات وهو لا عموم فيه فلم يتناول الايمن جميع الاحوال بالنص والثاني فيه نفى وهو لا عموم لان الفعل كالسكرة اثباتا ونفيا ففيه (٣٥) الحلف على كل جزئية من جزئيات

المفارقة بالمطابقة فصار حافلا على المعصية متناقضا فحث كما في يعصين الله وبحث بعضهم عدم الوقوع في مسئلة القبلة لانه ان اراد الفرض فتعلق بمستحيل والانفاجته مباده يصيره جاهلا بالخوف عليه وليس كما زعم في الاولى لان هذا ليس من التعليق بالمستحيل الشرعي في شيء كما هو واضح واما الثاني فحتمل بل متجه لان انهما جهة غير القبلة عليه حالة الصلاة يصيره جاهلا عند التوجه الى كل جهة بانها غير القبلة وعلمه بدلا ينفي جهله حالة الفعل والعبارة بهذا دون ما بعد وما قبل فاندفع ما قيل كل احد يعلم ان جهة القبلة واحدة لا غير ووجه اندفاعه ما قرره ان العبرة في الجهل انما هو بجهل المخوف عليه عند الفعل ولا شك انه جاهل بعين المخوف عليه عند ابتداء التوجه الى كل جهة وجعل الجلال البلقين من الاكراه الشرعي ان لم ادخل الدار فانت طالق وهي

لان هذا اي تنزيل الايجاب الشرعي منزلة الاكراه الحسي (قوله كالمسئلة المذكورة) اي في اول التنبيه (قوله ومستلنا) اي الحلف انه لا يصلي لغير القبلة (قوله ولم يقولوا) اي الاصحاب (قوله ذلك) اي اختصاص ذلك التنزيل بالحث على الفعل (قوله ان كلامهما) اي كلام الشيخين في تبين المسئلتين اه كرى (قوله انتهى) اي قول البعض (قوله وقد يفرق بان الخ) قد يقال من الاول حلف ليقضين زيدا حقه وهو صادق بما اذا كان بصورة ان لم اقضه الخ فز وجتي طالق ومن الثاني حلف لا يصلي الخ وهو صادق بصورة ان صليت الخ فز وجتي طالق مع ان الاول نفى والثاني اثبات فليتأمل وقد يجاب بان مراده بالاول حلف ليقضين اي بلفظ لا يقضين ومراده بالثاني لا افارقك فافلس التي استند اليها البعض المشار اليه لا ثبات ما اختاره في مسئلة الصلاة اه سيد عمر وعبارة سم والكردى قوله بان الاول اي الحث وقوله والثاني اي المنع (قوله ففيه) اي في الثاني (قوله ان اراد) اي بغير القبلة وقوله الفرض اي الغير الفرضي الاحتمالي وقوله فتعلق بمستحيل اي لان كل جهة يصلي اليها باجتهاد يصح ان يفرض انها قبة فلا يمكن فرض انها غير قبة وقوله لا اي بان اراد الغير الحقيقي وقوله في الاولى اي قوله ان اراد الفرض وقوله واما الثاني اي قوله لا الخ اه كرى وكان الانسب تذكير الاول او تانيث الثاني (قوله كما هو واضح) اي لتحقيق احتمالي القبلة وعدمها (قوله وهي) اي الدار لغيره اي غير الحالف والجملة حاوية (قوله اي الذي لا يعلم رضاه الخ) وقع السؤال عما لو حلف على شرا مسئلة معينة في هذا اليوم فامتنع ما لم يكن بها وبينها والذي يتجه انه من الاكراه الشرعي ويظهر قياسا على ما تقدم انه تعين عليه الشراء ولو بازيد من المثل ان اراد الخلو ص اه سيد عمر وقوله من الاكراه الشرعي قد يقال انه من الاكراه الحسي فظنر مامر عنه في مسئلة حلف ليقضين زيدا الخ وقوله ولو بازيد الخ اي ان رضى بالبيع بذلك السلعة (قوله لانه الخ) تعليل للجعل المذكور (قوله ويرده) اي ذلك الجمل (قوله فلا كراه الخ) ففجع الطلاق (قوله ظنر مامر) يعني مسئلة لا تصل الظهور ومسئلة لا افارقك (قوله ما قاله) اي كونه من الاكراه الشرعي فلا حث (قوله ومرا الخ) اي في شرح ولا يقع طلاق مكره (قوله بما حاصله الخ) متعلق لرد (قوله له) اي الحالف وقوله عنه اي عن فعل المعلق عليه (قوله لقولهم الخ) تعليل لقوله اي ان لم يكن له الخ (قوله وحلفها) اي القاضى الثمين المغلطة (قوله منها) اي من الثمين المغلطة (قوله باداء المدعى به الخ) ظاهره ولو باطلا ويؤيد ما ذكره في مسئلة قطع الطريق اه سيد عمر (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل التعليل بذلك الامكان (قوله هنا) اي فيما لو قال ان اخذت حثك مني الخ (قوله لا بد الخ) اي في عدم الحث ان يجبر اي القاضى (قوله فتركه) اي التوكيل وقوله به اي بالاعطاء بنفسه (قوله فالاعن ابن الصباغ فيمن حلف الخ) اي قال في تعليل هذه المسئلة للعتق حصل الحال كون هذا التعليل منقول عن ابن الصباغ (قوله بعق عبده الخ) سياقي بيان المراد بالحلف بعتقه اه سم (قوله المقيضة عبده وقوله ان قيده) (قوله بان الاول) اي الحث وقوله والثاني اي المنع (قوله فيمن حلف بعق عبده الخ) وسياقي انفا بيان المراد بالحلف بعتقه

لغيره اي الذي لا يعلم رضاه لانه ممنوع من دخوله شرعا ويرده ان هذا الحلف على فعل المعصية قصدا فلا اكراه فيه ظنر مامر نعم ان كان الفرض انه ظن رضاه بدخوله ثم بان خلافه وان منعه من الدخول اتجه قاله ومرا انه لو قال ان اخذت حثك مني فانت طالق فاعطاه باجاء الحكم كان اكراه مرامر دمالا ركشي فيه بما حاصله ان اجبار الحاكم على فعل المعلق عليه يمنع الوقوع اي ان لم يكن له مندوحة عنه لقولهم لو حلف لا يحلف بيثنا مغلظة وحلفها حث لا مكان التخلص منها باداء المدعى به عليه ومن ثم قال الزركشي هنا لا بد ان يجبر على الاعطاء بنفسه والآفهور قادر على التوكيل فتركه تقصير في حث به قاله عن ابن الصباغ

فمن حلف بعقوبته المقيدان قديده عشرة أو طلال وحلف أيضا أنه لا يحمله ولا غيره فنهى عدلان أن القيد خمسة أو طلال حكم بعته ثم حمله فوجدوزنه عشرة أو طلال فلا شيء الشاهدين لأن العتق حصل بالحل لا نه حل مختارا لظنه عتقه بالشهادة وقد بان خطؤه مع قصره فلا يعذر بالجهل إذ كان من حقه أن لا يحمله حتى يحمله الحاكم ويظهر صدقه أو فان قلت ليس هنا حكم حكم عليه بحله فهذا ما نحن فيه قلت ممنوع لأن مفهومه أن الحاكم لو حله لاحتمال أنه لا مندوحة سيتخذ مثل حله كما هو ظاهر ما لو أكرم السيد بحمله ولم يجد بدا من امتثال أمره أو يؤخذ من الحكم عليه التقصير مع ظنه العتق بالشهادة أنه (٣٦) لا عبرة بهل الحكم كما يأتي بسطه آخر الباب ولا بالجهل بالخطوف عليه إذا نسب

فيه إلى تقصير والمراد بالخلف بعقه تعليقه عليه لما يأتي في النذر وفي العتق أو العتق يلزمي لا أفعل كذا أنه لنو بشرطه وتردد بعضهم في أنا حيث الحقنا حكم الحاكم بالاكره هل يشترط قدرته على المحكوم عليه فلا أثر له في ظالم لا يمتثل والذي يتجه أنه لا فرق لأن الفرض أن المحكوم عليه فعل ذلك لداعية امتثال الشرع فلا فرق بين قدرة الحاكم على إجباره عليه حسالو امتنع وإن لا وبما تقرر على محققا الحق به كثير من المتأخرين ودل عليه كلامه في مواضع من حلف لا يؤدي ما عليه الحكم عليه حاكم بأدائه لا يمتنع ويأتي في الإيمان ما له تعلق بذلك (وشرط) حصول (الاكره) قدرة (المسكرة) بكسر الراء (على تحقيق ما) أي مؤذ غير مستحق (هدد) (المسكرة) (به) عاجلا سواء أكانت

الح مفعول حلف (قوله) وحلف (الح) أي بعته بدليل قوله لأن العتق حصل بالحل اه سم (قوله) حكم أي القاضي وقوله ثم حله الح أي السيد الحالف (قوله) فلا شيء (الح) جواب من حلف بعقوبته (الح) (قوله) لأن العتق حصل بالحل (الح) مقول قالا (قوله) خطؤه أي الظن (قوله) فلا يعذر (الح) قد يقال مسألة القيد هذه تقيده ما تقدم عن التوسط عن ابن رزق فندبراه سيد عمر (قوله) ويظهر صدقه أي الحالف في الحلف الأول (قوله) ما نحن فيه أي الاكره الشرعي الذي فيه مندوحة عن فعل المعلق عليه (قوله) مفهومه أي مفهوم قول ابن الصباغ إذ كان من حقه أن لا يحمله حتى يحمله الحاكم (قوله) لاحتمال (قوله) ومثل حله أي الحاكم في عدم الخنث وكذا الضمير المستتر في الهم (قوله) أنه لا عبرة (الح) قد يمتنع هذا الأخذ بان الخنث هنا التقصير فلم يعذر بالجهل اه سم (قوله) بهل الحكم أي حكم الحلف وهو الخنث أي العتق بفعله المحلوف عليه اه كرمي (قوله) والمراد بالحلف (الح) أي فيما اتفاده عن ابن الصباغ (قوله) تعليقه أي العتق عليه أو المحلوف عليه (قوله) في النذر أي في أوائل ما به وقوله وفي العتق أي بدل من قوله في النذر وقوله أنه أي الحلف في قوله وفي العتق لا أفعل أو العتق يلزمي لا أفعل وقوله بشرطه هو عدم نية التعليق (قوله) قدرته أي الحاكم (قوله) له أي الحكم الحاكم (قوله) والذي يتجه (الح) منه يظهر إشكال قوله السابق قبل فان ظهر قربته اختيارا فان فرض أن القاضي أجبره على كلامه وإن زال الهجر قبله (الح) إذ لا يتصور في هذا الفرض على هذا التقدير الفعل لداعية امتثال الشرع إذ الشرع لا يلزم بما زاد على ما يزيل به الهجر فليتأمل إلا أن يراد في هذا السابق أن القاضي أجبره حسا اه سم (قوله) وبما تقرر أي في قوله والذي يتجه (الح) (قوله) حصول الاكره إلى قوله وإن علم من عادته في المغنى لا أقوله أو فرط هجوم وإلى قوله قال الزركشي في النهاية (قوله) هدد (المسكرة) بفتح الراء أو قوله عاجلا أي تهددا عاجلا (قوله) المتن بولاية منه المشد المنسوب من جهة المتترم اه عش (قوله) أو فرط هجوم قد يدخل فيها قبله اه سم ولعل لهذا إسقاط المغنى (قوله) المتن ظنه) يقتضي أنه لا يشترط تحققه وهو الأصح اه معنى (قوله) أي فعل (الح) بصيغة المضى تفسير لحقه كما هو صريح صنيع النهاية (قوله) بدون اجتماع ذلك (الح) عبارة المغنى لإيجاده الأمور الثلاثة اه (قوله) كإمر أي قيل قول المتن فان ظهر قربته (قوله) وبما جلا (الح) عطف على بغير مستحق (الح) (قوله) لا تقتل (الح) أي قوله ذلك (قوله) وإن علم (الح) غاية للثاني فقط (قوله) كإقتضاه أي العموم المذكور وكذا الضمير المستتر في وجه (قوله) بان بقاءه أي الأمر (قوله) ما لو خوف آخر فعل ومفعول (قوله) من الخلاف (الح) أي ناشئان من

(قوله) وحلف أي بعته بدليل قوله لأن العتق حصل بالحل (قوله) أنه لا عبرة (الح) بهل الحكم قد يمتنع هذا الأخذ بان الخنث هنا التقصير فلم يعذر بالجهل (قوله) والذي يتجه (الح) منه يظهر إشكال قوله السابق قبل فان ظهر قربته اختيارا وإن فرض أن القاضي أجبره على كلامه وإن زال الهجر قبله (الح) إذ لا يتصور في هذا الفرض على هذا التقدير الفعل لداعية امتثال الشرع إذ الشرع لا يلزم بما زاد على ما يزيل به الهجر فليتأمل اللهم إلا أن يراد في هذا السابق أن القاضي أجبره حسا (قوله) أو فرط (الح) قد يدخل فيما قبله

قدرته عليه (بولاية أو تغلب) أو فرط هجوم (وبجز المسكرة) بفتح الراء (عن دفعه بهرب أو غيره) كالاستغاثة (وظنه) الخلاف بقربته عادة مثلا (أنه إن امتنع حقه) أي فعل ما خوفه به إذ لا يتحقق العجز بدون اجتماع ذلك كما هو خرج بغير مستحق قوله لمن له عليه قود طلقها أو الاقتضت منك كإمر وبما عاجلا لا تقتل غدا فمقهم واه سم من عادته المطردة أنه إذا لم يمتثل امره الآن تحقق القتل غدا كما اقتضاه إطلاقهم ويوجه بان بقاءه للغد غير متيقن فليتحقق الالتجاء قال الزركشي وشمل إطلاقه ما لو خوف آخر بما يحس به مهلكا أي فبان خلافه وللا مام فيه احتمال من الخلاف فيما وصروا لسواد ظنوه عدوا قال في البسيط لعل الأوجه عدم الوقوع لأنه ساقط الاختيار

وان كان ذلك بظن فاسداه فان قلت بتأنيبه قوله لم لا بظن البين خطؤه قلت لا يتأنيبه لان العبرة هنا بكونه ملجأ ظاهرا وهذا كذلك وتلك القاعدة محلها فيما يشترط فيه ونحوه دون ما ينط الاسرفيه بالظاهر كاهنا (ويحصل) الاكراه (بتخويف يضرب شديد) كصفة لدى مروءة في الملا كما يصح به قول الدارمي وغيره ان اليسير في حق ذي المروءة اكراه (واحبس) (٣٧) طويل كافي الروضة وغيرها

عرفا وببحث الاذرى نظير
ما قبله وهو ان القليل لدى
المروءة اكراه (أو اتلاف
مال) أو قول الروضة ليس
باكراه يحمل على قليل
كتخويف موصر باخذ
خسة دراهم كافي حلية
الروايي ونقله في الروضة
عن المارحسي وقال عن
الموردى انه الاختيار
واختاره جمع متأخرون
وهذا أولى من تصويب
الاذرى وغيره ما في المتن
باطلاقه وظاهر كلامهم
هنا انه لا عبرة بالاختصاص
وإن كثرت ويؤيده انه لا
عبرة هنا بالمال التافه مع انه
خير من الاختصاص وان
كثرت ويظهر ضبط الموصر
المذكور بمن تقضى العادة
بانه يسمح تبذلا ما طلب
منه ولا يطلق ويؤيده قول
كثيرين ان الاكراه
باتلاف المال يختلف
باختلاف طبقات الناس
واحوالهم (ونحوها) من
كل ما يؤثر الماقل الاقدام
على الطلاق ودونه كالاستخفاف
بواجبه بين الملا والتهديد
بقتل بعض مصصوم وان
علا أو سفل وكذا رحم محرم
على احد وجهين يظهر
ترجيحه ويظهر ايضا انه

الخلاف (قوله وان كان ذلك) اى سقوط اختياره (قوله بتأنيبه) اى ما اختاره البسيط (قوله ملجأ)
بفتح الجيم ويجوز الكسر ايضا (قوله كصفة) الى قوله ولو نقله في النهاية والمعنى (قوله كصفة) اى ضربة
واحدة اليد في هذا التشيل نظر عبارة النهاية بضرب شديد فيمن يناسب حاله ذلك والا فالصفة
الشديدة لدى مروءة في الملا كذلك اعبارة المعنى ويختلف الاكراه باختلاف الاشخاص والاسباب
المكره عليها فقد يكون شيئا كراهات شخص دون اخر وفى سبب دون اخر الى ان قال والحبس في الوجه
اكراه وان قل كما قاله الاذرى والضرب اليسير في اهل المروءات اكراه (قوله ان اليسير) اى الضرب
اليسير (قوله وببحث الاذرى) جزم به النهاية والمعنى (قوله وهو) اى النظر ان القليل اى الحبس القليل
(قوله لدى المروءة اكراه) خرج به غيره فالقليل في حق ليس اكراه وان ترتب عليه ضرر له في الجملة
كاحتياجه لكسب يصرفه على نفسه او عياله فلا نظر له لانه لا بدون الحبس قد يحصل له ترك الكسب ولا
يتأثر به اعم ش (قول المتن أو اتلاف مال) اى واخذه منه بجماع ان كلات تقوي على مالكة ومنه
اى الاتلاف حبس دوا به حبسا يؤدى الى التلف عادة اعم ش وقوله واخذه الخ قد يقال المراد بالاتلاف
هنا ما يشمله كاشارة الى الشارح بقوله باخذ خمسة دراهم (قوله عن الماردى) عبارة الروضة الروايي اه
سيد عمر (قوله انه الاختيار) اى القليل في حق الموصر ليس باكراه (قوله وهذا أولى الخ) اى محل كلام
الروضة على القليل (قوله وان كثرت) محل تأمل اذ الماردى على ما تقتضى العادة بمساعته بما طلب منه دون
ان يطلق فتأمل اه سيد عمر اقول بل قد يدعى ان اتلاف اختصاص يتأثر به داخل في قول المتن ونحوها
(قوله ويظهر ضبط الموصر الخ) يشمل ما لو كان متشاعدا السباع خسة النفس لاقلة لمال وليس بعيد لان
الماردى التاذى المخصوص اه سيد عمر اقول ويفيد ذلك الشمول قول النهاية أو اتلاف ما ليس يتأثر
به فقول الروضة انه ليس باكره يحمل على مال قليل لا يبالى به كتخويف موصر اى سخي باخذ خمسة دراهم
اه (قول المتن ونحوها) ليس منه عزله من منصبه حيث لم يستحق ولا يته لان عزله ليس ظاهرا بل مطلوب
شرعا بخلاف متولى بفتح فبفتحى ان التهديد بعزله منه كالتهديد باتلاف المال اعم ش وفى الجيرى عن
البرماوى ما مضى ومنه قول المرأة لزوجها طلقنى والا اطعنك سماما ولا غلب على ظنه ذلك اه (قوله
من كل ما يؤثر) الى قوله بخلاف قول اخر في النهاية الا قوله محرم (قوله كاستخفاف) قال ابن الصباغ
ان الشتم في حق اهل المروءة اكراه بهجوى (قوله وكالتهديد بقتل بعض الخ) عبارة المعنى
والتهديد بقتل اصله وان علا او فرعه وان سفل اكراه بخلاف ابن العم ونحوه بل يختلف ذلك باختلاف
الناس اه (قوله وكذا رحم) وينبغى ان مثله الصديق والخدام المحتاج اليه اعم ش (قوله به) اى
بمن ذكر من الزوج وبعضه ورحمه (قوله فخرت بها) اى حالها اه نهاية (قوله قول اخر) من اضافة
المصدر الى فاعله (قوله ولو نحو ولده) خلافا للنهاية والمعنى عبارة الاول ما لم يكن تخويف اعم ش فانه
يكون اكراهها كاجتهاد الاذرى اى في صورة القتل وهو ظاهر اه قال ع ش واما صورة الكفر فليست
اكراه لانها لا يكفر حالها بقوله ذلك اه (قوله ولو نحو ولده) قد يقال حصول الاكراه به قول نحو ولده
ذلك اولى من حصوله باتلاف نحو عشرة دراهم راسم عبارة المعنى ولا يحصل الاكراه باطلاق زوجتك
والاقتلت نفسى كذا اطلقه قال الاذرى ويظهر عدم الوقوع اذا قاله من لو هد بقتله كان مكرها كالمكره لاداه
وهو حسن اه (قوله في الصيغة) الى قول المتن وقيل في النهاية وكذا فى المعنى الا قوله وما اوهمه الى ولا في المرأة
(قوله ولو نحو ولده قد يقال حصول الاكراه بقول نحو ولده ذلك اولى من حصوله باتلاف نحو عشرة دراهم راسم

يلحق بالقتل هنا نحو جرح ونحوه بل لو قال له طلق زوجتك والا جرت بها كان اكراهها فيظهر ايضا بخلاف قول اخر ولو نحو ولده
خلافا للاذرى ومن تبعه له طلق والاقتلت نفسى او كفرت (وقيل يشترط قتل) لنحوه لا لانه لا الذى ينسب به الاختيار (وقيل قتل او قطع
او ضرب مخوف) لافضائها الى القتل (ولا تشترط التورية) في الصيغة كان ينوى بطلقت الاخبار كاذبا او اطلاقها من نحو قيد او يقول عقبا

سر إن شاء الله تعالى وما أوهمه كلامه على ما زعم أن المشيئة بالقلب تنفع وجهه ضعيف ولا في المرأة (بان ينوي غيرها) لا به جبر على اللفظ فهو منه كالعدم (وقيل إن تركها بلا عذر) كغباوة أو دهشة (وقع) لاشعاره بالاختيار ومن ثم لومت المكروه على الكفر (ومن أتم بمنزلة عقلمن) نحو (شرب أوداه) أو وثبة (نفذ طاقه) وتصرفه له وعليه قوله ولا فعلا على المذهب (كما مر في السكران كما يفهم) واحتاج لهذا لما فيه من العموم وليبان ما فيه من الخلاف بخلاف ما إذا لم ياتهم كمكروه على شرب خمر وما جملها ويصدق بيمنته فيه لا في جمل التحريم إذ لم يعذر فيها بظاهر وكما تناول دواء بمنزلة العقل للتدوى أي المنحصر فيه في بظاهر فلا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه مادام غير ميمز لما يصدر منه لرفع القلم عنه ويصدق (٣٨) في دعوى الإكراه على ما نقله الأذرعى ثم بحث أنه يستفسر فإن ذكر الإكراه اعتبارا

(قوله هـ) أي بحيث يسمعه المكروه أه معنى (قوله) ولا في المرأة) عطف على في الصيغة (قوله) لأنه جبر (الخ) لتلخيص لعدم اشتراط التورية (قوله فهو) أي اللفظ منه أي المكروه (قوله) كغباوة (الخ) مثال للعذر (قول المتن) (وقع) ولو قال له للصور لا تترك حتى تحلف بالطلاق أن لا تخبر بنا أحدا كان الإكراه على الحلف فلا وقع بالأخبار نهاية ومعنى زاد الأول بخلاف ما لو حلف لهم أي غير سؤال منهم وإن علم عدم إطلاعه إلا بالخلف لعدم إكراهه على الحلف أه وزاد الثاني ولو أكرهه مطلقا لم يملك له على زيد مثلا أو ماله وقد انكر معرفة محله فلم يخله حتى يحلف له بالطلاق خلف به كاذبا لأنه لا يعلمه طلقا لا نهى الحقيقة لم يكرهه على الطلاق بل خير بينه وبين الدلالة أه (قوله) لومت) أي التورية (قوله) كما مر في السكران) إلى قوله على ما نقله الأذرعى في النهاية لإاقوله أي المنحصر فيه في بظاهر (قوله) بخلاف ما إذا) إلى قوله على ما نقله الأذرعى في المتن لإاقوله لا في جهل التحريم إذ لم يعذر فيها بظاهر وقوله أي المنحصر فيه في بظاهر (قوله) ويصدق بيمنته فيه) أي في الجهل بها أه عش عبارة المتن في الجهل بأسكار ما شر به أه قال السيد عمر لعل محله فيها يصدق بظاهر حاله والا فيبعد تصديق من يعلم منه أنه مدونه استعماها وأصطنعها أه (قوله للتدوى) ولو استعمله ظانا أنه نفعه فلا يشترط لعدم وقوع الطلاق تحقق النفع أه عش (قوله ثم بحث) أي الأذرعى إلى قوله والحاصل زاد المتن عقبه وهذا ظاهر إذا كان ما يخفى عليه ذلك أه (قوله في ذلك) أي في دعوى الإكراه (قوله) أي الموافقة للقاضي أي الذي يعلم القاضي من حاله أنه موافقه فيها يحصل به بالإكراه لا في أصل المذهب فقط ولعل تفسيره بهذا الدافع لا اعتراض الشارع الآتي أولى من تضعيفه الذي أشار إليه فتأمل أه سيد عمر (قوله وفيه نظر) أي فيها قال بعضهم (قوله) أنه لا فرق (قوله) بين العارف وغيره (قوله من تفصيل الخ) صلة قوله لا بدسم وكردي (قوله عليه) أي الإكراه (قوله) من (البيئة) أي على الإكراه أو قوله المفصلة أي ما به الإكراه (قوله) لا تعلم ذلك) أي ما ذكر من الإكراه أو زوال العقل وكذا الجهل بأسكار ما شر به (قوله) لما في خبر ماعز) إلى المتن في النهاية (قوله) فاستنكه) أي شتم راحة فهاه عش (قوله) أن الاسكار (الخ) بيان لما على سم وعش (قوله التي تدرأ) أي تدفع وقوله أظهار كلامهم الخ معتمد أه عش (قوله) أنه لا يحتاج لذلك على الأول) أي بالنسبة للنفوذ أن احتجج إليه بالتعلق بالسكر أه سم عبارة الكردي أي على المذهب بل يحتاج إلى معرفة السكر في غير المتعدي بهو فيها إذا قل أن سكرت فانت طالق أه (قوله) وإن صار (الخ) غاية مفسرة لقوله مطلقا (قوله كما مر) أي في أول الباب (قوله) الشائع) إلى قوله بخلاف السمن في النهاية لإاقوله وشعرة إلى المتن وقوله لا كظالم إلى المتن (قوله) الشائع) كر بعك أو بعضك وقوله المعين كيدك أو رجلك ونحو ذلك من أعضائها المتصلة بها أه معنى (قوله) أوسنك (الخ) أي المتصل بها في الجميع أخذ من قوله الآتي نعم لو انفصل الخ أه عش (قوله) لم يقع) كذا في المتن (قوله) (قوله من تفصيل) متعلق بلباد (قوله) أن الاسكار (الخ) بيان لما (قوله) على أنه لا يحتاج) أي بالنسبة للنفوذ

فذلك فإن أكثر الناس يظن ما ليس بأكراه إكراهه والحاصل أن المعتمد في ذلك أنه لا بد قال بعضهم في غير العارف أي الموافق للقاضي وفيه نظر فإن أهل المذهب يختلفون فيها به الإكراه اختلافا كثيرا فالذي يتجه أنه لا فرق من تفصيل ما به الإكراه ثم إن قامت قرينة عليه كحبس صدق بيمنته والأفلا بد من البيئة المفصلة وكذا في زوال العقل يصدق لقرينة مرض واعتياد صرع والأقالية وله أن عاقب الزوجة أنها لا تعلم ذلك (وفي قول لا) ينفذ منه ذلك لما في خبر ماعز أنك جنون فقال لا فقال أشربت الخمر فقال لا فقال رجلك فاستنكه فلم يجد فيه ربح خمر أن الاسكار يسقط الإقرار واجب بان هذا في حدود الله تعالى التي تدرأ بالشبهات وفيه نظر أظهار كلامهم نفوذ تصرفاته

حتى إقراره بالزنا فالأولى أن يجاب بأنه ليس في الخبر أثر بت الخمر متعديا بل يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم ولأن جواز أن ذلك لسكره لم يتعد به فسا له عنه (وقيل) ينفذ تصرفه (فيما عليه) فقط كالطلاق دون ماله كالنكاح وحده السكران عبارات الأصح منها أنه يرجع فيه للعرف بان يصير بحيث لا يميز على أنه لا يحتاج لذلك على الأول لأنه ينفذ فيها له وعليه مطلقا وإن صار ملقى كالزق كما مر (ولو قال رجلك أو بعضك أو جزؤك) الشائع أو المعين قال التولي حتى لو أشار لشعرة منها بالطلاق طلق (أو كيدك أو شعرك) أو شعرة منك أخذ من كلام المتولي المذكور (أو ظفرك) أوسنك أو يدك ولو زاندا (طالق وقع) إجماعا في البعض وكالعتق في الباقي وإن فرق نعم لو انفصل نحو أذن أو شعرة منها فإذنه ثبت ثم قال أذنك مثلا طالق لم يقع نظرا إلى أن الزائل العائد كالذي لم يعد

ولان نحو الاذن يجب قطعها كما بات في الجراح ثم العلم بالاذن ذلك يقع على المذكور اولاً ثم (٣٩) يسرى للباقي وقيل هو من باب التعبير

بالبعض عن الكل ففي ان دخلت فيمينك طالق فقطعت ثم دخلت يقع على الثاني فقط (وكذا دمك) طالق يقع به الطلاق (على المذهب) لان به قوام البدن كطوبه البدن وهي غير العرق وكالروح والنفس يسكون الفاء بخلافه بفتحها كالظل والصحة والصحة (لافضلة) كريق وعرق (على الاصح لان البدن ظرف لها فلا يتعلق بهما حل يتصور قطعه بالطلاق قيل الدم من الفضلات فلم يوجد شرط العطف بلا اتسبى ويرد بمنع انه فضلة مطلقا للمرفى تعليله ولو اضافة للشحم طلقت بخلاف البيع كافي الروضه وإن سوى كثيرين بينهما وصوبه غير واحد ويفرق بان الشحم جرم يتعلق به الحل وعدمه والسمن ومثله سائر المعاني كالسمن والبصر معنى لا يتعلق به ذلك وهذا واضح لا غبار عليه وبه يعلم ان الازجه في حياتك انه لا يقع بشيء الا ان قصد بها الروح بخلاف ما لو اراد المعنى القائم بالحى وكذا ان اطلق على الازجه وبهذا يتضح ما بحثه الجلال البلقيني ان عقلت طالق لغو لان الاصح عند المتكلمين والفقهاء انه

ولان نحو الاذن أى المتحمه بعد الفصل (قوله يجب قطعها) يؤخذ منه انه لو حلها الحياة وقع الطلاق لاستناع قطعها حيث انه عرش (قوله في ان دخلت الخ) قد يقال ينبغي ان يكون محله صورة الاطلاق اما اذا اراد يمينك ذلك من اطلاق اسم الجزء على الكل مجازا فيقع فيما ذكر قطعنا ثم رايه كلام الفاضل المحشى فيما ياتي يؤيده ما ذكره فيناهم انه سيدعموه وفيه وقفة اذا القول الثاني لا يتأتى مع الاطلاق إذ الظاهر انه لا بد في اطلاق اسم الجزء على الكل من الارادة (قوله لان البدن ظرف لها) اى ليس لها اتصال للبدن اتصال خافه بخلاف ما قبلهما معنى (قوله شرط العطف) وهو التباين (قوله ويرد بمنع الخ) ويرد ايضا بانه عطف على ربعك وجعله وكذا دمك على المذهب اعترض وهو جائز الوقوع بين المتعاطفين وبان الدم لشدة نفعه نزل منزلة غير الفضلة وبني العطف على هذا التنزيل اه سم عبارة الرشيدى لك ان تقول ما المانع من جعل كريق وعرق نعتا لفضلة والمعنى لا كفضلة متصفة بانها كريق وعرق من كل ما ليس به قوام البدن كالبول ونحوه فتامل ولعل هذا اولى مما اجاب به الشارح وما اجاب به الشهاب سم اه (قوله ولو اضافة) اى الطلاق (قوله بخلاف السمن) خالفه المعنى والنهاية فقالا والشحم والسمن جزآن من البدن فيقع بالاضافة الى كل منهما الطلاق اه قال السيد عمر قد يقال ان اراد به ما يسمونه الابطام بالسمن بالياء فهو جرم كالشحم فيقع قطعاً والكون متصفاً به فهو معنى فلا يقع قطعاً ويرد النظر في حالة الاطلاق ولعلها محل الخلاف بناء على ان المتبادر منه مرفوع معنى او جرم اه وهو حسن (قوله وإن سوى كثيرين بينهما وصوبه الخ) وجزم به ابن المقرئ وهو الوجه في قوله عرش قوله وهو الوجه اى التسوية بين الشحم والسمن خلافاً لابن حزم اه (قوله كالسمن الخ) والحسن والتبجح والملاححة الحركة اه معنى (قوله معنى) خبر قوله والسمن وما بينهما اعترض وقوله ذلك اى الحل وعدمه (قوله وبه يعلم الخ) قوله وقضيت في النهاية (قوله بخلاف ما لو اراد المعنى الخ) اى فلا تطلق اه عرش (قوله وكذا ان اطلق الخ) خلافاً للمعنى (قوله وهو متجه) اى على ذلك القول لكنه غير مسلم اه كردى (قوله والخش) عطف على انه لا حاشى اى وقضيت الخش في العقل الخ اه كردى (قوله لا يتعلق به) اى بالعقل وقوله مطلقاً اى عرضا كان او جوهراً (قوله ومنه الجنين) اى من الخى عبارة المعنى ولا بالجنين لانه شخص مستقل بنفسه وليس محلاً للطلاق اه (قوله لانها ميان) الى قوله لكن العرف في النهاية والمعنى (قوله)

وان احتج به بالنسبة للتطبيق بالسكر (قوله ويرد بمنع الخ) ويرد ايضا بانه عطف على ربعك وجعله وكذا دمك على المذهب اعترض وهو جائز الوقوع بين المتعاطفين كاصرحوا به (قوله ويرد بمنع انه فضلة الخ) وبانه لشدة نفعه نزل منزلة غير الفضلة وبين العطف على هذا التنزيل (قوله وإن سوى كثيرين بينهما) هو الوجه مرفوع (قوله والسمن ومثله سائر المعاني كالسمن والبصر معنى) هو كذلك وما قول الازدعى والسمن ليس معنى بل هو زيادة لحم فيكون كاللحم فيرد عليه انه ان اراد بانها زيادة لحم انه لحم انما يكون الزيادة بمعنى الزائد او المزيد فهو ممنوع لظهور ان السمن ليس نفس اللحم وإن اراد به الزيادة بمعناها الظاهر فيكون بالمعنى المصدري فهو معنى قطعاً غاية الامر ان اللحم متعلقه لكن هذا لا يخرج عنه كون معنى لا يقل المعنى المتعلق بالجزء بمنزلة الجزء والسمن كذلك لا تاقول يرده هذا انهم صرحوا في معان متعلقها بالجزء اى بعدم الوقوع كالخمر كقاف متعلق بالجزء قطعاً نعم قد يؤيد كون السمن جزء الامعى كلامهم في الزيادات حيث جعلوا السمن من الزيادات المتصلة فانه ظاهر في انه جزء الا ان يكون على التسميح او بناء على ان المراد بالزيادات ما هو اعم من المعاني ولهذا عدوا من المتصلة نحو الصنعة مع انها معنى قطعاً او بايجاب سخا نه في العصب وقوله العادة به غير الزائل لا يقتضى انه جسم لان الضان يتعلق بالمعاني كما هو مقررات وكذا العود والوزال على ان ذلك معقول ايضا بالنسبة للبعث (قوله وبهذا يتضح ما بحثه الجلال البلقيني) وصرح به البغوى في تعليقه شرح مر (قوله لانه لا يتعلق به حل مطلقاً) قضية هذا الكلام ان الروح بناء على انها جوهرة يتعلق

عرض وليس بجوهرة وقضيت انه لا حاشى في الروح على القول بانها عرض وهو متجه الخش في العقل بناء على انه جوهرة وفيه نظر لانه لا يتعلق به حل مطلقاً فهو كالسمن وما ذكره (وكذا معنى) ومنه الجنين (وابن في الاصح) لانها ميثاق للروح كالفصلات بخلاف الدم

(ولو قال المقطوع عيين يملك طالق لم يقع) وان التصقت كإمر نظيره (على المذهب) كما لو قال لها ذكر طالق والتعريض بالبعض عن الكل السابق ضعفه إنما يتأتى في بعض موجود (٤٠) يعبر به عن الباقي وقيد الروايات بما إذا قطعت من الكثف وقضيته أنه إذا نفي منها شيء

وقع لكن العرف المطرد أنها متى قطعت من الكوع سميت مقطوعة العين ويدل له فاقطعوا إيمانها في قراءة شاذة ومع ذلك اكتفوا بقطع الكوع لفعله ^{بالتواتر} وردوا قول الظاهرية بقطع من الكثف ووقع بعضهم أنه أفتى في اثنيك طالق بالوقوع اخذا من قول أهل التشريع الرجم عصباني له عتق طويل في أصله اثنيان كذكر مقول الوجه بل الصواب عدم الوقوع أما أولا فلتصریحهم بأنه لا بد في وجود المعلق به الطلاق من تيقنه أي أو الظن القوي بحصوله كما قالوه في التعليق بيلة القدر استنادا لما فيها من الأحاديث الصحيحة وما ذكر أن لها اثنيين لم يعلم ولم يظن ظنا قويا إذ لم يرد به خبر معصوم وقول أهل التشريع لا يقبل في مثل ذلك لأن منبأه على الحدس والتخمين وأما ثانيا فلو سلطنا لهم ما قالوه فغايتهم أنهم رأوا أنهم ما هو على صفة الاثنين فسموها بذلك والتسمية ليست لهم وإنما هي لأهل اللغة فإن أعذر وأهل العرف العام لقول الشيخين أن الأصحاب

كإمر نظيره أي قبيل قول المصنف وكذا دمك (قول المتن على المذهب المنصوص) لفقد الذي يسرى منه الطلاق إلى الباقي كالتقوى والطريق الثاني يخرج على الخلاف فإن جماعه من باب التعريض بالبعض عن الكل ووقع ومن باب السراية فلا اه (قوله ذكر الخ) أي والحيثك نهاية ومعنى قال عرض قوله أو لحيثك طالق أي فانه لا يتبع وعمله حيث لم يكن ملحجة وإن قلت اه (قوله) إنما يتأتى في بعض موجود الخ) فيه أن التعريض بلفظ البعض لا بنفسه وأن التجوز لا يستدعي وجود المعنى الحقيقي فالوجه أن محل الخلاف عند الإطلاق وأنه إذا اراد التعريض بقوله يملك طالق عن ذاتها بمازاحم وأصح وطلقت وإن كان بينهما مقطوعة اه سم (قوله وقيد) أي عدم الوقوع في المتن عبارة النهاية والمعنى وصور الروايات المسئلة بما الخ (قوله وقضيته الخ) عبارة المعنى وهو يقتضي أنها تطلق في المقطوع عن الكف أو المرق وهو كذلك لأن الدية الحقيقية إلى المنكح اه وعبارة سم وقد توجه هذه القضية بأن إضافة الطلاق إلى اليقين إضافة لكل جزء منها فتنفي منجزه تعلق به الطلاق وسرى كما لو أضاف الطلاق لذلك الجزء الباقي بخصوصه اه وعبارة النهاية فيقتضي وقوعه في المقطوع من الكف أو المرق ويبنى أن يكون على الخلاف في أن البهله تطلق إلى المنكح أولا اه قال عرض والراجح أنها تطلق إلى المنكح فتنفي من مسمى البهله وموقع الطلاق باضافته وإن قل اه وقال السيد عمر لك أن تقول البدوان كانت حقيقة إلى المنكح لكنها اسم للجموع لا لكل جزء فإذا قنجد منها فقد فقد المسعى فليتام اه ولا يخفى أنه إنما يفد بما إذا كان المضاف إلى الكل عقدا ونحوه لا فبا إذا كان حلا ونحوه كما هنا (قوله) ويدلله أي للعرف (ما ومع ذلك) أي مع وجود هذه القراءة (قوله أفتى في اثنيك طالق بالوقوع) اعتمدته النهاية (قوله في اثنيك الخ) كذا في أصله رحمه الله وكان الظاهر في اثنيك الخ فليتام اه سيد عمر أي لأنه حكاية لقول المطلق اثنيك طالق عبارة النهاية يقول طالق أحدي اثنيها طلق الخ وهي سائلة عن الاشكال (قوله في أصله اثنيان) نعت ثمان لعصباني (قوله وقول أهل التشريع لا يقبل الخ) عطف على قوله لم يرد به الخ (قوله إذا منبأه على الحدس) محل تأمل بل منبأه على الاختيار والمشاورة اه سيد عمر (قوله فسموها) الأولى فسموه نظرا لما (قوله) أي بقيد الخ) وهو أن لا يكون أشهر من اللغة (قوله والأما خصوا الخ) قد تمتع هذه الملازمة باحتيال أن التخصيص لأن الغالب عدم تاتي الجناية عليهما لاستبطنهما ولأن ما في الباطن لأدوية فيه وأن وجب في نظيره عما في الظاهر اه سم (قوله باثني الذكر) كذا في أصل رحمه الله بهذه الصورة هنا وفي قوله الاتي

بها الحل فإن كان وجهه أن البدن بدونهما ميت لا يتعلق به الحل لزم أن يقال ذلك وإن قلنا أنها عرض وإن كان وجهه غير ذلك فليحرر (قوله والتعريض بالبعض الخ) فيه أن التعريض بلفظ البعض لا يفيد والتجوز لا يستدعي وجود المعنى الحقيقي (قوله) إنما يتأتى في بعض موجود يعبر به عن الباقي) فيه أمران الأول أن ظاهره غير صحيح لأن التعريض باسم البعض لا بالبعض فصوابه أن يقول يعبر بلفظه الثاني أن التعريض بالبعض عن الكل من قبيل المجاز والمجاز لا يشترط فيه وجود المعنى الحقيقي كما هو معروف في محله ولهذا حكمت بالتجوز والعنى في قول السيد لبده الذي يمكن أن يؤيد بمثله المعروف بالنسب من غيره هذا ابن فأن المعنى الحقيقي وهو بونه له منفية فالوجه أن محل الخلاف عند الإطلاق وأنه إذا اراد التعريض بقوله يملك طالق عن ذاتها بمازاحم وأصح وطلقت إذا كانت بينهما مقطوعة فليتام (قوله وقضيته الخ) قد توجه هذه القضية بأن إضافة الطلاق إلى اليقين إضافة لكل جزء منها فتنفي منجزه تعلق به الطلاق وسرى كما لو أضاف الطلاق لذلك الجزء الباقي بخصوصه (قوله والأما خصوا الخ) قد تمتع هذه الملازمة باحتيال أن التخصيص لأن الغالب عدم تاتي الجناية عليهما لاستبطنهما ولأن ما في الباطن لأدوية فيه وإن وجبت في نظيره عما في الظاهر

إلا الإمام والغزالي بقدمون الوضع اللغوي على الوضع العرفي أي بقيد المعلوم مما ساذكره في الأمان وأهل اللغة لم يتعرضوا لذلك الاثنيين فدل على أنه لا وجود لها عندهم وعلى أنها لا يسميان باثنيين ولا خمسين ولا يرضين وكذلك أهل العرف لا يعرفون ذلك فضلا عن تسميته بذلك وكذلك أهل الشرع لا يعرفون ذلك إلا لما خصه وأوجب الدية في الاثنيين باثني الذكر الصريح

في أن مالائش من صورتهما لا يسمى باسمها وإلا وجب فيها نصف ما وجب في أنثى الذكر على القاعدة المقررة في ذلك نعم إن أراد المعلق بآتيك اصطلاح أهل التشريع فلا شك في الوقوع ولعل هذا مرد من اطلاق الوقوع وإلا فكلما في غاية السقوط كما علم بما تقرّر ثم رأت عن بعض المتأخرين أنه أفت بعدم الوقوع ويتعين جملة على ما قرره (ولو قال أنا منك طاق ونوى تطليقها) أي إيقاع الطلاق عليها (طلقت) لأن عليه حجر من جهتها إذ لا ينكح معها نحو اختها ولا ربا سواها مع ما لها عليه من الحقوق والمؤن فصح حل إضافة الطلاق إليه على حل السبب المقتضى لهذا الحجر مع النية وقوله منك رق في الرخصة وغيره قال الاستوى وهو غير شرط (١٤) ومن ثم حذفها الدارمي ثم إن أجدت زوجته فواضح والافرن

قصد هاورم القر بين هذا وقوله لعبد أنا منك حر (ولأن لم ينو طلاقاً) أي لإيقاعه (فلا يقع عليه شيء) لانه بإضافة لغير محل خرج عن صراحته فاشترط فيه قصد الإيقاع لانه صار كتابة كاتقرر (وكذا إن لم ينو إضافة البها) وإن نوى اصل الطلاق أو طلاق نفسه خلافاً لجمع لا تطلق (في الاصح) لانها المحل دونه واللفظ مضاف فلا بد من نية صارفة تجعل الإضافة إضافة لها ولو فوض البها طلاقاً فقالت له أنت طاق فقدمر في فصل التفويض (ولو قال أنا منك) مرأته غير شرط (بائن) ونحوها من الكتابات (اشترط نية) اصل (الطلاق) وإيقاعه كسائر الكتابات (وفي) نية (الإضافة) البها (الوجهان) في أنا منك طاق والاصح اشتراطها قيل لأحاجة هذه لفهمها بالاولى ما قبلها انتهى وورد بمنع ذلك بل بينهما فرق إذ

أنثى الذكر وقد يقال ينبغي أن ترادسة للبها الثانية أه سيدعمر (قوله إن أراد الخ) ظاهره بل صريح صنيعة عدم الوقوع عند الإطلاق خلافاً لظاهر النية كما مر (قوله المعلق) الاول المطلق بالطاء بدل العين (قوله فلا شك في الوقوع) أقول الامر كقولك نظر الماسلة من المناقشة وإن كان هذا منافياً لما قدمه في قوله أما والاول فلا يتناول أه سيدعمر (قوله على ما قرره) أي على ما إذا لم يرد اصطلاح أهل التشريع (قول المتن ونوى تطليقها) متضمن لمرين نية الطلاق وإضافته إليها فلهذا صرح في بيان المفهوم بالامرين بقوله وإن لم ينو طلاقاً فلا الخ أه سم (قوله أي إيقاع الطلاق) إلى قوله وفي التهمة في النهاية لا أقول هو من الفرق إلى المتن وقوله يكافئه الزركشي إلى المتن وإلى الفصل في المغنى إلا ما ذكر وقوله ولو فوض إلى المتن وقوله قبل إلى المتن وقوله وظاهر كلامه إلى الخ (قوله لأن عليه حجر المتن) لأن المرأة مقيدة بالزوج كالقيد عليها والحل يضاف إلى القيد كما يضاف إلى المقيد يقال حل فلان المقيد وحل القيد عنه أه مغنى (قوله على حل الخ) صلة محل أه عرش (قوله السبب المقتضى) وهو عصمة الكاح (قوله ولا فرن قصدها) سكنت عن صورة عدم قصد معينة ويظهر أنه لا التعيين كمن طلق إحدى زوجتيه فليتأمل ويراجع ثم رأت عبارة المغنى الصريحة فيه أه سيدعمر عبارة سم يعلمه أي من المتن توقف الوقوع على امرين نية الوقوع والأضغ البها فلو تعددت الزوجة فإن أضاف إلى الجميع طلق أو إلى واحدة مثلاً معينة طلقت أو غير معينة طلقت واحدة ويعينها وظاهر أن الإضافة مع اللفظ فلو تأخرت لم يقع شيء أه (قوله ومر الفرق) أي في شرح والاعتاق كتابة (قوله وقوله لعبد أنا الخ) أي حيث لم يكن كتابة في العتق (قوله لا تطلق) الاولى تقديره عقب وكذا كإفعاله المغنى (قوله فقد مر الخ) وهوانه كتابة (قوله في فصل التفويض) أي في اوله (قوله مر أه الخ) أي لفظ منك (قوله والاصح اشتراطها) فإن نوى الطلاق مضافاً إليها وقوم وإلا فلا ما مر أه مغنى (قوله لفهمها بالاولى) لأن النية إذا شرطت في التصريح وهواناً منك طاق في الكتابة وهواناً منك بائن اولى أه مغنى (قوله ويرد بمنع الخ) عبارة المغنى اللهم إلا أن يقال إنما ذكرها تمييزاً بين الكتابة القريبة والبعيدة وهي استبراء رحمته الذي تضمنه قوله ولو قال استبرأ أه الخ (قوله بهذا التقرير) أي

(قوله في المتن ونوى تطليقها) لا يخفى أن نية تطليقها تتضمن امرين نية الطلاق وإضافته إليها فلهذا صرح في بيان المفهوم بالامرين بقوله وأن لم ينو طلاقاً فلا الخ (قوله في المتن وكذا أن لم ينو) أي مع اللفظ إضافة إليها في الاصح يعلم منه توقف الوقوع على امرين نية الطلاق وإضافته إليها فلو تعددت الزوجة فإن أضاف إلى الجميع طلق أو إلى واحدة مثلاً معينة طلقت أو غير معينة طلقت واحدة ويعينها وظاهر أن الإضافة مع اللفظ فلو تأخرت لم يقع شيء (قوله في فصل التفويض) أي في اوله (قوله مر) أي قوله منك (قوله ويرد بمنع الخ) في هذا الردحت لأن ما أباده من الفرق لا ينافي عدم الحاجة والفهم مما تقدم (قوله الاخيران) هذا يقتضي أن نية اصل الطلاق غير نية الإيقاع وهو خلاف قضية قوله السابق ونوى تطليقها أي إيقاع الطلاق عليها وأما ما ذكره في جواب السؤال الذي أورد فلا يخفى ما فيه على المتأمل (قوله) وأن نوى به الطلاق ظاهره وأن نوى إضافته إليها ويدل له حكاية الوجه الآتي

(٦ — شرواني وابن قاسم — ثامن) المزمع هنا أصل الطلاق والإيقاع والاضافة ثم الاخيران فقط أي نية إيقاع الطلاق الملفوظ وإضافته إليها فإن قلت عرّج في أصل الرخصة بأن نية الإيقاع تستلزم نية أصل الطلاق فاستمر يا قلت استؤثر أو هما بهذا التقرير لا يمنع حسن التصريح بما علم المفيد لذلك (ولو قال استبرأ) أي أنا كما قاله الزركشي واستعمله بتصوير الشرح الصغير (رحي منك) أو أماناً منك (فلو) وأن نوى به الطلاق لاستحالة في حقه وفي التهمة لو قال آخر طاق امرأتى فقال له طلقك ونوى وقوعه عليها لم تطلق لأن النكاح لا يتعلق له به بخلاف المرأة مع الزوج انتهى وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يفوض إليه تلك الصفة مع النية وإن لا وفيه نظر

إذا فوضها إليه لأن قطع النكاح جئته له به تعالى (وقيل أن نوى طلاقها وقع) لأن المعنى استبرأ الرحم التي كانت لي منك (فصل) في بيان محل الطلاق والولاية عليه (خطاب الأجنبية بطلاق وتعليقه) بالرفع ويصح جره لكنه يوم اشتراط الخطاب فيه وليس كذلك على أن ذكراصل الخطاب تصوير لا غير (بنكاح) كان تزوجتها فهي طالق (وغيره) كقوله لأجنبية أن دخلت فانت طالق وتزوجها ثم دخلت (لغو) أجماعا في المنجز وللغير الصحيح (٤٢) لا طلاق إلا بعد نكاح وحمله على المنجز يرد خبر الدارقطني بارسول الله أنى عرضت على

قربة لها فقلت هي طالق
أن تزوجها فقال صلى الله
عليه وسلم هل كان قبل ذلك
ملك قلت لا قال لا بأس
وخبره أيضا سئل ^{صلى الله}
عليه وسلم
عن رجل قال يوم أتزوج
فلانة فهي طالق فقال طلق
مالا بملك ولو حكم بضعة
تعلق ذلك قبل وقوعه حاكم
يراه نقض لأنه افتاء لاحكم
أذ شرطه أجماعا كما قاله
الحنفية وغيرهم وقوع
دعوى ملازمة وقبل الوقوع
لا يتصور ذلك نعم نقل عن
الحنابلة وبعض المالكية
عدم اشتراط دعوى كذلك
فعله لا ينقض حكم بذلك
صدر من يرى ذلك كما هو
واضح وتعلق العتق بالملك
باطل كذلك (والأصح صحة
تعلق العبد بثلاثة كقوله
أن عتقت) فانت طالق ثلاثا
(أو أن دخلت فانت طالق
ثلاثا فيقين) أى الثلاث
(إذا عتق أو دخلت بعد
عتقه) لأنه ملك أصل
الطلاق فاستتبع ولأن ملك
النكاح مقيد تلك الثلاث
بشرط الحرية وقد وجد
وأفهم قوله بعد عتقه أنه لو
قارن الدخول لفظ العتق
لم تقع الثالثة وقد يستشكل

بطريق الاستنزام (قوله المفيد) أى التصريح لذلك أى اشتراط الأمور الثلاثة (قوله فقال له) أى قال الآخر الزوج وقوله به أى بالآخر (قوله إذا فوضها) أى تلك الصيغة مع النية
(فصل في بيان محل الطلاق) (قوله في بيان محل الطلاق) أى قوله ولو حكم) فى النهاية (قوله والولاية
عليه) أى محل الطلاق (قول المتن خطاب الأجنبية بطلاق) كانت طالق وتعليقه أى الطلاق ولو قال كل
أمرأة أتزوجها فهي طالق فرغ إلى قاض شافعى ففسخه قال العبادى أنفسخت العيين وقال الهرولى ليس
ذلك بفسخ بل هو حكم بإبطال العيين فإن العيين الصحيحة لا تنفسخ أه معنى (قوله بالرفع) أى عطف على
خطاب الخ وقوله ويصح جره أى عطف على طلاق لكنه أى الجر (قوله يوم الخ) يفيد أن الحاصل مجرد
إهلام لا أنه يخرج غير الخطاب صريحا وجه ذلك ما قاله سم من أنه يمكن أن يرد بالخطاب هنا المعنى المراد فى
قولهم الحكم خطاب الله الخ فإن تسمية كلام الله خطابا لم يعتبر فيه اشتماله على أداة خطاب بل توجيه
الكلام نحو الغير وتعليقه به انتهى أه عش (قوله أصل الخطاب) أى الشامل لكل من المنجز والمعلق
(قوله كقوله لأجنبية) الأولى ذكره فى المثال الأولى (قوله لا طلاق إلا بعد نكاح) قد يقال المعنى واقع
لاموقع وهذا مسلم عند الخائف فلا دلالة فى الحديث أه سيد عمر عبارة الجعيرى على المنهج آخره أى الحديث
عن الدليل العقلى لأنه ليس نكاحا للمعنى لأنه لا يمتثل نكاحا لا يقع الطلاق أى إثنائه كما هو مذهبه ولا يمتثل نكاحا
وقوعه فيشهد باللامام مالك فيكون المعنى لا يقع الطلاق المتقدم إثنائه قبل النكاح الأبعد وجوده أه
أقول وقد يقال لا موقع لا لشكال السيد عمر مع قول الشارح وحمله على المنجز الخ الدافع له على أننى الشارح
فرع أمكانه هو وقوع الطلاق قبل النكاح غير مقصور فلا معنى لحل كلامه صلى الله عليه وسلم على نفيه (قوله
قربة) أى ذات قرابة أو هو بمعنى قرينة وقوله ملك أى زوجية وقوله لا بأس أى بنكاحها أه عش
(قوله يوم أتزوج فلانة الخ) مقول قال (قوله قبل وقوعه) أى المعلق عليه ظرف الحكم (قوله يراه) أى
صحة ذلك التعليق (قوله كما قاله الحنفية الخ) راجع لدعوى الإجماع (قوله لأن ملك) أى قول المتن فى
الاظفر فى النهاية (قوله وأفهم قوله بعد عتقه أنه الخ) فيه أن المراد بالعتق هنا معناه لافظه (قوله فليقع)
أى كل من الثلاث فيهما أى فى العبدية والمعنية عبارة النهاية فلتقع فيها بتأنيث الفعل وحذف المم وهى
ظاهرة قال عش قوله فلتقع فيها أنظر ما فائدة عدم وقوع الثالثة لو قيل به فإنه استوفى بالملا رقاء قبل
العتق فلا تعود له إلا بمحل أه عش وقد يقال يظهر فائدة نفي التعاليق (قوله صرح بذلك الخ) معتمد
أه عش (قوله أو مع الخ) هو محل الاستدلال أه عش (قوله فى خمس آيات) أى فى أحكامها أه
سم زاد عش ومثل هذه الخمس غيرها من حرمة نكاح نحو اختها فى عتقها وجوب الففقه السكنى لها ونحو
ذلك وأنتم لم يذكرها الشافعى لعدم وجود ما يشمله من الآيات أه (قول المتن لا مختلفة) أى بآئته كما

(فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه) (قوله لكنه يوم اشتراط الخطاب الخ) يمكن أن يرد
بالخطاب هنا المعنى المراد فى قولهم الحكم خطاب الله الخ فإن تسمية كلام الله خطابا لم يعتبر فيه اشتماله على
أداة خطاب بل توجيه الكلام نحو الغير وتعليقه به (قوله وذلك يستلزم الخ) قد يقال هذا يلتفت لأن
المعلول يقارن علته أو يتأخر عنها فليراجع ما تقدم أول باب نكاح المشرىك ولينظر الفرق بين
ما هناك وما هنا حيث اختلف الترجيح (قوله فى خمس آيات) أى فى أحكامها

بأنهم قالوا فى البيع أنه بآخر الصيغة يبين ملكه من أولها فقياسه هنا أنه بآخر لفظ العتق يبين وقوعه من أوله وذلك
يستلزم ملكه للثلاث من أوله وهو مقرر أن الدخول فى صور تناقله فيها ثم رأيت شيخنا فى شرح البهجة صرح بذلك فقال أن صار قبل وجود
شرطه أو معه متيقنا (ولحق الطلاق رجعية) لأنها فى حكم الزوجات هنا وفى الارث وصحة الظهار والايلاام والعان وهذه الخمسة عناها الشافعى
رضي الله عنه بقوله الرجعية زوجة فى خمس آيات من كتاب الله تعالى (لا مختلفة) لا تقطاع عصمتها بالكلية فى تلك الخمس وغيرها وخبر المخلفة

يلحقها الطلاق ما دامت في العدة وموضوع ووقفه على إني الدرداء ضعيف (ولو علقه) أي (٣) الطلاق الصادق ثلاث ودونها (بدخول)

مثلا (فبانت) قبل الوطء أو بعده بفسخ أو خلع (ثم نكحهم) دخلت لم يقع أن دخلت في البينة (لأن العين تناولت دخولا واحدا وقد وجد في حالة لا يقع فيها فالحكم ومن ثم لم يعلق بكلام طرأ عليها الخلاف إلا لاقتضاها التكرار (وكذا أن لم تدخل) فيها بل بعد تجديد النكاح فلا يقع هنا أيضا (في الأظهر) لا تمتنع أن يريد النكاح الثاني لأنه يكون تعليق طلاق قبل نكاح فتعين أن يريد الأول وقد ارتفع (وفي) قول (ثالث) يقع أن بانت بدون ثلاث (لأن العائد في النكاح الثاني ما بقي من الثلاث فتعود بصفتهما وهي التعليق بالفعل المعاقب عليه بخلاف ما إذا بانت بالثلاث لأن العائد طلاقا جديدة هذا إذا علق بدخول مطلق المال وحلف بالطلاق الثلاث أنها تدخل الدار مثلا في هذا الشهر أو أنه يقضيه أو يعطيه دينه في شهر كذا ثم أبانها قبل انقضاء الشهر وبعد تمكنها من الدخول أو تمكنه مما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر ولم توجد الصفة فافق ابن الرفعة أولا بالتحلف ووافقه أصحابه النور أبو الحسن البكري

عبر به المنهج والروض (قوله مثلا) أي وغيره بما يمكن حصوله في البينة أو ما إذا لم يمكن حصول الصفة في البينة كان وطئك فانت طالق ثلاثا فبانتا ثم نكحها لم يقع طلاق قطعا كما هو قضية كلام الروضة وأصلها أه معنى (قوله قبل الوطء) عبارة المعنى بطلاق أو فسخ قبل الدخول بها أو بعده ما يعرض أو بالثلاث أه وهي أفيد (قوله أو خلع) صرح بذلك الشيخان وغيرهما وبه يبطل ما يؤولهم من قول السبكي إلا أن الصيغة كانت لا أفعل إلخ إلخ الخلع لا يخص في نحو أن دخلت فانت طالق ثلاثا فنظر الخروج هذه الصيغة عما ذكره السبكي أه سم (قوله ثم دخلت إلخ) ثم للترتيب الذي يرى بقربته ما بعدها وعبر الروض والمنهج بالو أو (قوله الخلاف الآتي) أي في قول المتن وكذا أن لم تدخل إلخ أه ع (قوله لا تمتنع أن يريد إلخ) أي شرعا (قوله وقد ارتفع) أي الأول (قوله فتعود بصفتهما) كذا في النهاية والمعنى بالتأنيث ولعل الأولى التأنيث كبر رعاة لفظ الباقي (قوله هذا إذا) إلى قوله وزعم في النهاية إلى قوله ومثلها التي إلى قوله لم يتخلص (قوله هذا إذا علق إلخ) أي ما ذكر من إفادة الخلع في الفعل المتيقن كالدخل كائن إذا علق بالفعل المطلق الغير المؤقت ما إذا علق بالفعل المؤقت فاما يفيد الخلع في المتن دون المتيقن كما سبق أه كرى (قوله أن علق بدخول مطلق) فيه نظر والظاهر أن المقيد كان دخلت في هذا الشهر كذلك ولا ينافي ذلك ما ذكره عن ابن الرفعة وغيره لأنه في غير ذلك كما هو ظاهر من تصويره واحتجاجه إليه فليتامل سم على حج أه رشدي وعش وسياق عن المعنى والزبدي أن الخلع يخص في الصبي كلها مطلقا (قوله أمالو حلف بالطلاق الثلاث إلخ) بأن قال أن لم تدخل الدار في هذا الشهر فانت طالق ثلاثا أه كرى (قوله بما ذكر) أي قضاء الدين أو إعطائه (قوله ثم تزوجها) ليس بقيد كأي دل عليه قوله وبعد وبطلانه أه ع (قوله ولم توجد الصفة) أي الدخول أو قضاء الدين أو إعطاؤه وخرج ما إذا وجدت الصفة في الشهر فلا حث والخلع نافذ أه سم وعش ورشدي (قوله فافق ابن الرفعة إلخ) عبارة النهاية فانه بحث كاصو به ابن الرفعة ووافقه الباجي واتفق به والده رحمه الله تعالى والشيخ أيضا خلافا لبعض المتأخرين أه قال ع (قوله خلافا لبعض المتأخرين) أي حج وذكره شيخنا الزبدي في آخر كلامه في أول الخلع عن البلقيني أه (قوله بالتخص) أي في المسائل الثلاث أه ع (قوله أنه خطأ) أي الإفتاء بالتخلص (قوله فإن لم يفعل إلخ) أي وإن فعل قبل مضي الشهر لم يقع الثلاث وصح الخلع كما هو ظاهر أه سم (قوله تبين وقوع الثلاث إلخ) محله كما هو الفرض إذا وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه فإن وقع قبل التمكن فتبطل عدم الوقوع وأن لم يفعل حتى مضى الشهر فلا جاز أن يقع الطلاق بعد الخلع لحصول البينة به المناقاة للوقوع ولأن يقع قبله لزوم الوقوع قبل التمكن مع أنه لا وقوع قبله كما يؤخذ من مسائل الرغيف وغيره مما نظره أه سم وعش (قوله قبل الخلع) أي بعد مضي زمن التمكن من الفعل كما هو ظاهر أه سم (قوله وبطلانه) أي الخلع من عطف اللازم عبارة عش أي تبين وقوع الثلاث قبله أه (قوله وعلة) أي الباجي ويحتمل أن الضمير لابن الرفعة (قوله وبحت معه) أي الباجي وقوله وهو أي الباجي أه كرى وصنيع المعنى صريح بأن الضمير لابن الرفعة (قوله لا يلوي) أي

والنجم القمولى ثم رجع وبين لهما أنه خطأ وأن الصواب أنه ينتظر فإن لم يفعل حتى مضى الشهر تبين وقوع الثلاث قبل الخلع وبطلانه ووافقه الباجي وعلة بأنها تمكنت من فعل المحلوف عليه ولم تفعل وبحت معه السبكي محتجا للتخص وهو لا يلوي الأعلى عدمه

وهم معذورون في ذلك فان كلام الاصحاب فيه ما يشهد بالتخلص كان لم يخرج من هذه الليلة من هذه الدار فانه ينفعه الخلع فيها وان اعاد عقدها ليلا وكذا في مسألة التفاحين المذكورة (٤٤) في كلام الشيخين ونظائرهما ولعدمه كالحلف لتصلين الظهر اليوم فحاضت في وقته

لا يعود لاي عدمه أي عدم التخلص اه كرى (قوله وهم) أي ابن الرفعة وصاحبه والباقي والسبكي وقوله في ذلك في الاختلاف المذكور (قوله فيه) أي في كلام الاصحاب اه كرى (قوله فيها) أي الليلة (قوله وكذا في مسألة التفاحين) الخ عبارة النهاية بمسئلة ما لو قال الزوجته ان لم تأكل هذه التفاحة اليوم فانت طالق وقال لامته ان لم تأكل التفاحة الاخرى فانت حرة فالتبعا لخالع وباع في اليوم ثم جدد واشترى حيث يتخلص اه (قوله ونظائرهما) أي مسئلة ان لم تخرجي الخ ومسئلة التفاحين اه عش (قوله ولعدمه) أي عدم التخلص عطف على التخلص (قوله لا اقل) أي ان لا اقل اه كرى وهذا أولى بما ساقى عن سم من حمله على ظاهره من غير تقدير اداة الشرط ولو ذكرها للشارح في المثال الاول دون الثاني لاسلم من اشكال سم ووافق الغالب في باب الاكتفاء (قوله بالعدم) أي عدم الفعل المقيد بزمه ولا يتحقق أي عدمه الا بالآخر أي بعدم الفعل الى اخذ ذلك الزمن وقد صادفها أي الاخر الزوجة (قوله بانها) أي من النكاح الاول فيشمل ما لو خالعا ثم جدد نكاحها قبل فراغ الشهر مثلا اه عش وقوله وليس لليمين الخ اراد به بيان الفرق بين ما هنا وما يات من الصغ (قوله في جميع الوقت) أي المقدر (قوله وبالوجود الخ) جواب سؤال منشؤه وقوله وليس لليمين الخ (قوله وبالوجود) هذا انما يظهر في ان لم اقل دون لا اقل كما هو ظاهر اذ بالوجود فيه يحصل الحث كأن قوله قبله لانها تعليق بالعدم الخ يظهر في ان لم اقل دون لا اقل كما هو ظاهر اذ التعليق فيه انما هو بالوجود كما هو ظاهر فمل هذا الكلام بالنظر لان لم اقل واما لا اقل فعلى العكس منها في ذلك فليتام اه ولعل هذا مبنى على حل لا اقل على معنى وبالطلاق الثلاث لا اقل واما اذا حل على ما مر عن الكرى أي ان لا اقل فوجئ طالق ثلاثا لافرق بين المثالين (قوله لعدم شرطه) وهو السلب الكلى أي وشتان ما بينهما اه كرى (قوله في ان لم تخرجي الخ) متعلق بقوله نفعه الخلع والجملة بدل من كلام الشيخين الخ وقوله صريح الخ خبره (قوله في صورتا) ارادها قوله لا اقل وان لم اقل اه كرى (قوله وان كانت الخ) عطف على قوله ان كانت لا اقل الخ وقوله لا افعل أي وبالطلاق لا افعل (قوله كذا) اقول ومثل اذ اكل اداة شرط غير ان اه عش (قوله يتحقق بمناقضة اليمين) أي يحصل بمناقضة الخ اه عش (قوله فاذا التزم ذلك) أي البرا والفعل بالطلاق كان قال على الطلاق الثلاث لا دخل الليلة الدار او اذ لم ادخل الليلة الدار فانت طالق ثلاثا اه كرى (قوله في ذلك)

بعد تمكنها من فعله ولم تفعله أول لتشرين ما هذا الكوز فانصب بعد امكان شربه أولا يكن ذا غدا فتلف فيه بعد تمكنه من اكلمه وحاصل كلام السبكي الذي تجتمع به تلك المسائل التي ظاهرها الثاني بعد بحثه مع ابن الرفعة فيما يرجع اليه وصوبه ومع الباقي ان الصيغة ان كانت لا اقل أو ان لم اقل تخلص لانها تعليق بالعدم ولا يتحقق الا بالآخر وقد صادفها باننا وليس لليمين هنا لاجبة حث فقط لانها تعلقت بسلب كلى هو لعدم في جميع الوقت وبالوجود لان قول حصل البريل لم يحث لعدم شرطه وكلام الشيخين او اخر الطلاق في ان لم تخرجي الليلة من هذه الدار وان لم تأكل هذه التفاحة اليوم نفعه الخلع صريح في أنه ينفعه في صورتا لانها عين صورتها المذكورتين وان كانت لا افعل ومثله التي المشعر بالزمان كاذم اقل كذا لم يتخلص لان الفعل مقصود منه وهو اثبات جز في وليمين جهة بر هي فعله وجهة حث بالسلب الكلى الذي

عدم الوقوع وان لم يفعله حتى مضى الشهر اذ لا جائز ان يقع الطلاق بعد الخلع لحصول البينة به المنافية للوقوع ولان يقع قبله لزوم الوقوع قبل التمكن مع انه لا وقوع قبله كما يؤخذ من مسائل الرغيف وغيره وما نظر به الوقوع فان قلت قالوا في مسألة الرغيف اذا تلف قبل الغد بحث لانه فوت فكذا هنا لانه فوت بالخلع قلت الفرق انه هناك يمكن الوقوع لوجود الزوجة بعد مضى الامكان من الغد ولا كذلك هنا لتفاء الزوجية وقت التمكن فليتام لم راي الشارح في باب الايمان قيد بالتمكن فقال في الكلام على مسألة الرغيف كالحلف بالطلاق الثلاث ليسافر في هذا الشهر ثم خالعه بعد تمكنه من الفعل فانه يقع عليه الثلاث قبل الخلع لتفويته البر باختياره اه وعلى هذا الحلف بالثلاث لا بد ان يفعل كذا في الشهر الاتي فخالع قبله فلا حث مطلقا فليتام جدا ويتعين امتناع استمتاعها بمجرد الخلع لان الخلع يقتضى الحرمة ولم يعلم ما يفعله الاصل ما يفعله لانه ان وجد الفعل بعد الخلع قبل فراغ الشهر بر به واستمر الخلع ولا بانت قبله (قوله قبل الخلع) أي بعد مضى من التمكن من الفعل كما هو ظاهر (قوله وبالوجود الخ) هذا انما يظهر في ان لم اقل دون لا اقل كما هو ظاهر اذ بالوجود فيه يحصل الحث كأن قوله قبله لانها تعليق بالعدم الخ انما يظهر في ان لم اقل دون لا اقل اذ التعليق فيه انما هو بالوجود كما هو ظاهر فمل هذا

هو تقيضه والحث يتحقق بمناقضة اليمين وتفويت البر فاذا التزم ذلك بالطلاق وقوته لم يلزم من جهة حث لتفويته البر باختياره وكلام الشيخين في لا اكل ذا الطعام غدا صريح في ذلك انتهى وزعم ان كلام صاحب البيان وغيره يخالف ذلك مردود وقد بسطت ما في ذلك في شرح الارشاد الكبير أول الخلع بما لا مزيد على حسنة وتحريره فراجعه

وصوب البلقني وتبعه
الزركشي مارجع عنه ابن
الرفعة من التخصص مطلقا
وفرق بين ما هنا ولا كان
ذا الطعام غدا فتلف فيه
بعد تمكنه من أكله حث
باستحالة البر في هذه وهنا
لم يستحل مع الخلع لامكان
فعله بعد الخلع ولا لم يفوت
حل البر بل محل الطلاق
فاذا مضى الزمن المجعول
ظرفا ولم يفعل المحلوف
عليه لم يحث لانه صاف
بينتها بالخلع واستدل له
بانه لو تمكن من الفعل في
حياتها ثم مات لاحت
بعد فراغ الشهر لعدم
المحلوف عليه ولم يقل أحد
بالحث قيل الموت اه
ويرد بانه يلزم عليه تثبت
النظر بخلاف ماقرر
وقوله لامكان فعله بعد
الخلع في غاية البعد لان فعله
بعد الخلع مع محتمل لا يسي

أى عدم التخلص في الفعلان (قوله وصوب البلقني وتبعه الزركشي الخ) وهذا هو المعتمد لانه ظاهر
إطلاق كلام الصحاب اه معنى واليه ميل كلام سم قال عث واعتد شيخنا الزبدي في اول الخلع
انه يخلصه الخلع في الصبي كلها مطلقا اه عبارة الحلبي والحاصل ان عند شيخنا الزبدي ان الخلع يخلص
مطلقا وإن كان في إثبات مقيد بمن وعند الشيخ ابن حجر انه يخلص في النبي دون الاثبات ولو غير مقيد
بمن وعند شيخنا مر انه يخلص في اعداد الاثبات المقيد بمن تأمل اه عبارة الامداد للصبي اربع اثنتان
يفيد فيها الخلع وهما الحلف على النبي كلا فعل كذا والحلف على الاثبات معلقا بالاثبات له بالزمان
كان لم افعل كذا واثنتان لا يفيد فيها الخلع وهما الحلف على الاثبات معلقا بما يشعر بزمان كاذم افعل
كذا والحلف بلا فعل ونحوها اه وبذلك تعلم ما في قول الحلبي وعند الشيخ ابن حجر الخ (قوله مطلقا) اى
سواء كانت الصيغة إن لم افعل ولا فعل اه كرى (قوله بين ما هنا) وهو قوله امالو حلف بالطلاق
الثلاث انها تدخل الدار مثلا في الشهر الخ ونظائرها سواء كانت الصيغة لا افعل او ان لم افعل او
لا فعل (قوله حث) اى حيث حث (قوله باستحالة البر) متعلق بقوله وفرق (قوله في هذه) اى مسألة
لا كان ذا الطعام غدا الخ (قوله لامكان فعله) اى نحو الدخول المعلق بوجوده وعدمه الطلاق (قوله ولم
يفعل الخ) الاولى كونه مبنيا للفعول (قوله ثم مات) اى قبل فراغ الشهر (قوله اه) اى كلام البلقني
(قوله ويرد) اى تصويب البلقني التخلص مطلقا (قوله بانه يلزم عليه تشتت النظائر) قد يقال تشتت
النظائر المذكور المقتضى لذلك لا يحذور فيه بل هو لازم بل لا تشتت في المعنى لانتفاء النظر به حيث فليتأمل
اه سم (قوله ما تقرر) اى بحاصل كلام السبكي (قوله لا يسي برا) فيه نظر لتصريحهم بان البر لا يختص
بحال النكاح وانه تنحل اليمين بوجود الصيغة حال البتة كما صرح بذلك تبعاهم شيخ الاسلام في شرح
الروض في مسألة مالو علق بنى فعل غير التطبيق كالضرب فضر بها وهى مطلقة طلاقا ولو بانها تنحل اليمين
وحيث فلا بعد فيما ذكر ومن هنا يظهر منع قوله لان تقويت محل الطلاق يستلزم الخ اه سم (قوله
بل هو عينه) فيه بحث لان محل الطلاق الزوجية وحل البر ما يحصل به البر وهو الفعل لا لفعل وهما متباينان
فقطا ولو سلم أن ما يحصل به البر ليس هو محل البر فقد اراده البلقني بحل البر فالكلام عليه بنى محل البر
حقيقة لو لم لا يفيد فنام له اه سم (قوله إذ مع الموت لا ينسب التقويت البتة الخ) واطال سم في رده
(قوله ولو حلف بالثلاث) إلى قوله لفرقه في النهاية لا اقوله فقيل إلى بانته لا انه اسقط لفظه لو من
قول الشارح ولو قبل فعل المحلوف عليه وانه ابدل قوله القياس بقوله يحتمل (قوله ثم حلف بها) اى بالثلاث
ثانيا وكذا لو حلف بها ابتداء انه لا يخالف مع خالف لم يحث لما ذكره من التعليل فاذا ذكره تصوير لا غير اه

الكلام بالنظر لان لم افعل واما لا افعل فعلى العكس منها في ذلك فليتأمل (قوله ويرد بانه يلزم عليه تشتت
النظائر قد يقال تشتت النظائر المذكور المقتضى لذلك لا يحذور فيه بل هو لازم بل لا تشتت في المعنى لانتفاء
النظر به حيث فليتأمل (قوله لا يسي برا) فيه نظر لتصريحهم بان البر لا يختص بحال النكاح وانه تنحل
اليمين بوجود الصيغة حال البتة كما صرح بذلك تبعاهم شيخ الاسلام في شرح الروض في مسألة مالو علق بنى
فعل غير التطبيق كالضرب فضر بها وهى مطلقة طلاقا ولو بانها تنحل اليمين وحيث فلا بعد فيما ذكره ومن
هنا يظهر منع قوله لان تقويت محل الطلاق يستلزم تقويت محل البر (قوله بل هو عينه) فيه بحث لان محل
الطلاق الزوجية وحل البر ما يحصل به البر وهو الفعل لا لفعل وهما متباينان فقطا ولو سلم أن ما يحصل به
البر ليس هو محل البر فقد اراده البلقني بحل البر فالكلام عليه بمنع من محل البر حقيقة لو لم لا يفيد فنام له
(قوله لا ينسب لتقويت) فيه نظر لان تركه مع التمكن تقويت فكيف لا ينسب له وقوله لان النفوس
الخ لا ينافي التقويت ونسبه وكان النفوس جبلت على ما ذكر جبلت على استبعاد تلف الرغبة مثلا قبل
العدو لم يمنع ذلك لنسبه التقويت على اتم صرحوا في مسألة الرغبة بالحث إذ مات الحالف في العبد بعد
تمكنه من أكله وفيما لو حلف ليقضين حقه غدا مات فيه بعد التمكن منه ولم يقضه وليس ذلك إلا لانه فوت البر

لا يفعل كذا ثم حلف بها

لا يخالع ولا يوكل فيه فلما قيل يقع الثلاث وغلط بأنه إذا خالع بانت فلا يقع المعلق به وقول الجمهور أن الشرط والجزاء يتقارنان في الزمن لا يجري هنا لأن بينهما تارة زمانيا لأن وقوع الثلاث يستدعي تأخر الخلع ووقوعه يستدعي رفعها ولو كان له زوجات خالف بالثلاث ما يفعله كذا ولم يوافقوا على (٤٦) ولو قيل فعل المحلوف عليه عينت فلا تلهذا الخلف تعينت ولم يصح رجوعه عنها إلى

تعينه في غيرها وليس له قبل الخث ولا بعده توزيع العدد لأن المفهوم من حلفه إفادة البينة الكبرى فلم يملك رفعها بذلك (ولو طلق) حر (دون ثلاث وراجع أوجد ولو بعد زوج) وإصابة (عادت ببقية الثلاث) لإجماع أدام يكن زوج وفاقا لقول أكبر الصحابة إذا كان ولم يعرف لهم مخالف منهم واستدل له البلقيني بقوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره لأنه لم يفرق بين أن تنكح آخر ويدخل بها قبل الثالثة وأن لا فاقضى ذلك أن لا فرق (وان ثلث) الطلاق ثم جدد بعد زوج (عادت بثلاث) لإجماع وغير الحرفي للتثنية كوفي ذكر في الثلاث (و للبعد) أي من فيه رق وأن قل (طائفتان فقط) وأن تزوج حرة لأنه المالك للطلاق فنيط الحكم به ولخير الدارقطني مرفوعا طلاق العبد ثنتان وقديما يملك الثالثة بأن يطلق ذي ثنتان ثم يحارب ثم يسترق فله ردها

عش (قوله ولا يوكل فيه) أي في الخلع اه عش (قوله وغلط) ببناء المفعول والضمير المستتر للقول بالوقوع (قوله فلا يقع الخ) كافي به الوالد رحمه الله تعالى اه نهاية (قوله المعلق به) أي الطلاق المعلق بالخلع (قوله لأن بينهما تارة زمانيا) يتأمل فيه وفي دليله المذکور وكان يمكن أن يبدل قوله لا يجري هنا بقوله لا يفيد هنا لأن الشرط مناف للجزاء فلا يرتب عليه فليتأمل اه سم (قوله لأن وقوع الثلاث يستدعي تأخر الخلع الخ) وذلك أنه لو وقعت الثلاث لم يصح الخ لينتهي به ولذا لم يصح الخ لعل لم يقع الطلاق لعدم حصول الخلع المعلق عليه الوقوع وحاصله أنه امتنع وقوع الثلاث قطعاً للرد وهو أنه يلزم من وقوعها عدم وقوعها فعدم الوقوع ليس لاستيفاء الترتيب بين الجواب والشرط بل للرد والمذكور اه عش (قوله ولو كان له زوجات الخ) سنكتب عن العباب وفتاوى شيخنا الرمي في فصل شك في طلاق ما يتعلق بذلك انظره اه سم (قوله ولم ينوالخ) الوالد للحال اه عش (قوله ولو قيل فعل المحلوف عليه) هذا يفيد كما يصح بذلك في آخر باب الطلاق أنه لا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده وله أن يعينه في ميتة أو بان بعد التعليق لأن العبرة بوقته لا بوقته وجود الصفة على المعتمد وهو واضح فإن يمينه انعقدت مطلقة فلا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده وكتب عليه سم ثم ما نصه قوله وله أن يعينه اه تقدم في فصل شك في طلاق أن الذي استقر عليه رأي شيخنا الشهاب الرمي في فتاويه أنه لا يجوز تعيينه في ميتة ومبابة بعد وجود الصفة اه عش (قوله تعينت) أي وللثلاث فيقعن عليها منهن خاصة إذا فعل المحلوف عليه اه عش (قوله وليس له الخ) أي لا ظاهر أو لا باطنا فلا بد من هذا ظاهر حيث اطلق وقت الخلف أي كاهو القرض أمالو قال اردت الخلف من بعضن أو توزيع الثلاث عليهن فقياس ما يأتي فيما لو قال لا أربع أو وقعت عليكن أو بينكن الثلاث الطلقات وقال اردت بينكن أو عليكن بعضكن الخ أنه يدين اه عش (قوله قبل الخث) أي قبل فعل المحلوف عليه (قوله توزيع العدد) أي بان يجعل الثلاث مثلا موزعة على الأربع فتطلق كل طلقة اه عش (قوله رفعها) أي البينة الكبرى وقوله بذلك أي التوزيع (قوله إذ لم يكن زوج) أي أن لم تكن تزوجت بعد الطلاق وقبل التجديد وقوله إذا كان أي الزوج اه عش (قوله ولم يعرف لهم) الوالد للحال والضمير لكا بر وخبرهم منهم للصحابة (قوله واستدل له) أي لا طلاق ما في المتن والشق الثاني منه (قوله أي من فيه رق) إلى قول المتن ثم ترة في المعنى لا قوله إلا ما شذبه الشعبي (قوله لأنه الخ) علة لفقد أي وانما لم يعثر بحرية الزوجة لأنه الخ أي الزوج (قوله ثم يحارب) أي نقض العهد اه أسنى عبارة المعنى ثم التحق بدار الحرب اه (قوله فله الخ) أي في حال الرق وقوله ولو كان أي الذي الذي استرق اه عش (قوله طلقها الخ) أي قبل الرق (قوله لأنه لم يستوف الخ) أي بخلاف ما مر انفا (قوله المامر) أي في قوله لأنه المالك الخ (قوله سئل عن قوله تعالى الخ) ولما كان السؤال ناشئا عنه نسب اليه أو المعنى سئل سؤل أو ناشئ عنه أو عن معنى بعد كفاية قوله لتركبن طبقا عن طبق أي بعد طيق اه يجزى (قوله ابن الثانية) أي قيل إن الخ (قوله الا ما شذخ) أي الا قوله لا شذخ استثناء عما تضمنته قوله له إجماعا أي لاتفاق أقوال مجتهدى الأمة عليه (قوله من طلق مريضا الخ) الاو الزوجان

فقد نسبو مع الموت المستبعد بالجلبه لتفويت البر فليتأمل (قوله فقبل يقع الثلاث الخ) ألقى شيخنا الشهاب الرمي بعدم الوقوع شرح مر (قوله لأن بينهما تارة زمانيا) يتأمل فيه وفي دليله المذکور وكان يمكن أن يبدل قوله لا يجري هنا الخ بقوله لا يفيد هنا لأن الشرط مناف للجزاء فلا يرتب عليه فليتأمل (ولو كان له زوجات) انظر ما كتبناه عن العباب وفتاوى شيخنا الشهاب الرمي في فصل شك في طلاق ما يتعلق بذلك

بلاخل اعتبارا بكونه حر حال الطلاق ولو كان طلقها واحدة فقط ثم تكسحها بعد الرق عادت له بواحدة فقط لأنه لم يستوف عدد العبيد قبل رقه (وللحر ثلاث) وأن تزوج أمه مامر وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان أين الثالثة فقال أو تسريح باحسان (ويقع في مرض موته) ولو ثلاثا إجماعا إلا ما شذبه الشعبي (ويتوارثان) أي من طلق مريضا والمطلقة

(في عدة طلاق رجعي) إجماعاً لاياً (ن) لانقطاع الزوجة (وفي القديم) ونص عليه في الجديد أيضاً (ترته) بشرط ليس هذا محل ذكرها وبقال الأئمة الثلاثة لأن ابن عوف طلق امرأته الكلبية في مرض موته فور ثمانين (٧٤) رضي الله عنها فصولحت من ربع الثمن على

ثمانين الفاقيل دنائير وقبل دراهمه لا نقد بقصد حرمانها فعمل بنقيض قصده كما لا يرث القاتل وإذا قصد به الفرار على الجديد كره نظير ما مر في نحو بيع مال الزكاة في أثناء الحول فراراً منها والقياس التحريم لفرقهم بين تردد الشافعي هنا جزمه ثم بنفع الحيلة بأن هذا حق آدمي معين أي أصالة فاحتيط له وبقرى أصالة اندفع إيراد ما إذا انحصر مستحقوها وبأن المريض بحجور عليه فنع من إسقاط بعض الورثة بخلاف المالك ثم

(فصل في تعدد الطلاق بنية المدف فيه أو ذكره وما يتعلق بذلك قال طلفتك أو أنت طالق) (ونحو ذلك من سائر الصرائع) (ونوى عدداً) ثنتين أو ثلاثاً (وقم) موناه ولو في غير موطوءة لأن اللفظ لا احتمله دليل جواز تفسيره بكان كناية فيه فوقع قطعاً واستشكل بأنه لو نذر الاعتكاف ونوى إياماً في وجوبها وجهان قال الزركشي وكان الفرق أن الطلاق تدخله الكناية بخلاف الاعتكاف اه وليس يشاف بل ليس بصحيح كما هو ظاهر والذي يتجه في الفرق أن التعدد في الأيام خارج عن حقيقة الاعتكاف الشريعة لأن

(قول المتن ترته) إجماعاً بريدون يتوارثان تنبهاً على أنها لو ماتت لا يرثها وهو كذلك اه معنى (قوله بشرط الخ) أحدها كون الزوجة وارثة فلا سلبت بعد الطلاق فلا ثابها بدم اختيارها فلو اختلعت أو سالت فلا ثابها كون البينو تنفي مرض مخزف ونحوه ومات بسببه فإن يرى منه فلا رابها كونها بالطلاق لا بلعان وفسخ خامسها كونه منشأ ليخرج ما إذا أقر به سادسها كونه منجزاً اه معنى (قوله وبه) أي بالقديم (قوله طلق امرأته الخ) أي طلاقاً باناً أو زياًدي (قوله من ربع الثمن) أي لأن زوجته كـ أربعاً اه عـش (قوله به) أي بطلاقها الفرار أي من إرثها (قوله كره الخ) معتمد اه عـش (قوله بنفع الحيلة) تنازع فيه تردد وجزم وقوله بأن هذا متعلق لفرقهم والاشارة إلى الارت (فصل في تعدد الطلاق) (قوله وما يتعلق بذلك) أي من قصد التاكيد أو الاستئناف وغير ذلك اه عـش (قول المتن قال طلفتك الخ) أي قال شخصاً زوجته ولو نامته أو مجنونة طلفتك الخ اه معنى (قوله) أو نحو ذلك إلى قوله واستشكل في المعنى وإلى قوله ولو قال إنما في النهاية لا أقوله واستشكل إلى المتن (قوله) أو نحو ذلك الخ) أي وإن لم يخاطبها كقوله هذه طالق اه معنى (قوله جواز تفسيره به) أي تفسير اللفظ بالعدد أي بالمصدر العددي كان يقال أنت طالق ثلاث تطليقات فان ثلاث تطليقات تفسير لطاق اه كردى (قوله واستشكل) أي كون الوقوع قطعياً (قوله بل ليس بصحيح) يمكن أن يوجه عدم الصحة بأن ما ذكر نذر اعتكاف واعتكاف والنذر صيغة التزام يدخلها الصريح والكناية سيد عمر وسم (قوله والذي يتجه في الفرق الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأنه لا خفاء أن معنى كونه نوى إياماً أنه نوى الاعتكاف في تلك الأيام والاعتكاف في تلك الأيام غير خارج عن حقيقة الاعتكاف كعدم خروج العدد عن حقيقة الطلاق فليتام اه سم أقول الأولى في المناقشة أن يقال إن حقيقة الطلاق الشرعية العدد خارج عنها أيضاً إذ هي ليست إلا حل عصمة النكاح والعدد من عوارضها كسائر المعدومات وهذا كله على سبيل التزويل أن كل ما هم المستشكل مفروض في الاعتكاف والحق أنه مفروض في نذره كألسفناه انما اه سيد عمر وقد يجاب بأن المراد من عدم خروج التعدد عن حقيقة الطلاق الشرعية أن يكون له في الشرع عدد معين لا يتجاوز عنه كما افاده التعليل وهذا موجود في الطلاق دون الاعتكاف (قوله لم يربطها) الأولى تذكير ضمير المفعول (قوله للخبر الصحيح أن ركعة الخ) كان مبنى الاستدلال أن المراد بكونه مطلقاً البتة أنه أطلقها بصيغة البتة فليتام اه سم وأقره عـش ورشيدى وغبه السيد عمر بمنافسه ولك أن تقول إن الحديث ليس صريحاً ولا ظاهراً فيما ذكر من أن الطلاق وقع بصيغة البتة التي هي من صيغ الكناية ولعله أشار إلى ذلك بقوله فليتام والأولى أن يقال إن ما ذكر ليس دليلاً على خصوص الكناية بل على عموم انه إذا وقع طلاقاً صريحاً كان أو كناية ونوى عدداً ولم يتلفظ به أنه يقع والحديث حينئذ واضح الدلالة على ذلك وإن جوز أن يكون تطليق ركعة بلفظ صريح لا فرق بين نوى الكناية إلا في افادة حل العصمة فان الأولى نص في الثاني محتمل وأما ما نوته من العدد فهما متساويان في عدم افادته فحيث صح

(فصل في تعدد الطلاق الخ) (قوله بل ليس بصحيح الخ) محتمل أن وجه ذلك أن الاعتكاف أيضاً تدخله الكناية في العدد في الجملة فقلنا لو نذر اعتكاف يوم ونوى مع لئله لزمه اعتكافها أيضاً (قوله والذي يتجه في الفرق الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأنه لا خفاء أن معنى كونه نوى إياماً أنه نوى الاعتكاف في تلك الأيام والاعتكاف في تلك الأيام غير خارج عن حقيقة الاعتكاف كعدم خروج العدد عن حقيقة الطلاق فليتام اه (قوله للخبر الصحيح أن ركعة الخ) كان مبنى الاستدلال أن المراد بكونه مطلقاً البتة أنه أطلقها بصيغة البتة فليتام اه (قوله ثلاثاً) لو لم يرد ثلاثاً ولا نية له وقعت واحدة كما فتى به شيخنا الشهاب

الشارح لم يربط بعدد معين بخلاف التعدد في الطلاق فإنه غير خارج عن حقيقته الشرعية فكان المنوي هنا دخلاً في لفظه لاحتماله له شرعاً بخلافه ثم فإنه خارج عن لفظه والنية وحدها لا تؤثر في النذر (وكذا الكناية) إذا نوى بها عدداً وقع للخبر الصحيح أن ركعة طلق امرأته

البنية ثم قال ما اردت الا واحدة خلفه عليه السلام على ذلك ورد هاهنا يدل على أنه لو اراد ما زاد عليها وقع والام يكن لاستحلافه فائدتونه العدد كنية أصل الطلاق فيما مر من افتراها بكل اللفظ أو بعضه **(فرع)** قال أنت طالق ثلاثا على سائر المذاهب فقيه خلاف مروى الذي يتجه أنه نوى بذلك شدة العناية بالتنجيز وقطع (٤٨) العلائق وحسم تاويلات المذاهب في رد الثلاث عنها وقع الثلاث وان نوى التعليق بان قصد

إيقاع طلاق انفقت المذاهب على وقوعه لم تطلق الا أن انفقت المذاهب المعتد بها على أنها بمن يقع عليها الثلاث حالة التلقظ بها وإن أطلق فلنظر فيه مجال والمتبادر الاغلب من قائل ذلك قصد المعنى الاول فليجمل الاطلاق عليه ثم رأيت شيخنا جزم بذلك ولو قال انتا طالقان ثلاثا وأطلق وقع على كل طلقان أو بنية أن كلا طالق ثلاثا وأن كل طلقة توزع عليهما طلقت كل ثلاثا كذا قال بعضهم وخالفه غيره فقال في أنت وضررتك طالق ثلاثا ولم تعلم نيته يقع الثلاث على كل منهما لان المفهوم منه ما يفيد الطلاق الموجب للينونة الكبرى اه وفي الجزم يكون هذا هو المفهوم من هذه دون الاولى نظر ظاهر بل الوجه أنه محتمل له ولما قبله بناء على أن الاجمال بعد التفصيل هل ينزل على الكل التفصيلي أو الاجمالي والوجه هنا الثاني إلا إن قامت القرينة الظاهرة على الاول وهما

اعتبار ارادته مع احدهما صمغ الآخر اه وهذا وجه في ذاته لكن صنع الشارع والنهاية كالصريح في أن ما ذكر دليل على خصوص الكناية **(قوله البنية)** اي طلاقا ميتونا اه عس عبارة الكردى يعنى لفظ البنية اه **(قوله دل)** اي تحليفه صلى الله عليه وسلم على انما اراد الواحد فقط **(قوله فيما مر)** اي في اوائل الباب في بحث الكناية **(قوله قال أنت طالق ثلاثا الخ)** لم يرد ثلاثا ولا بنية له وقعت واحدة كما افق به الوالد رحمه الله تعالى تبعا لابن الصباغ اه نهاية اقول هذا الافتاء محل تأمل فينبغي أن يأتي فيه الثلاثة الاحتمال لان فيما لو لم يرد نوى التنجيز وقطع العلائق وقعت واحدة وان نوى التعليق لا تطلق إلا أن انفقت المذاهب المعتد بها على أنها بمن يقع عليها الطلاق حال التلقظ به وان أطلق محل على الاول والعجب من الفاضل المحشى حيث نقل الافتاء المذكور ولم يتعقبه إلا أن يقال أنه اى الشهاب الرملى إنما اقتصر على حالة الاطلاق فقط لانه لم يتعرض للسائل في سؤاله إلا أنها فاقصرت في الجواب على مورد السؤال ومثل هذا يقع في الافتاء كثيرا فلا يفيد تنفيد الحكم بذلك اه سيد عمر **(قوله مر)** اي في بحث الصرائح **(قوله والذى يتجه الخ)** **(فرع)** في الروض في آخر الباب أو أنت طالق أن دخلت الدار ثلاثا ولو قال أردت واحدة إن دخلت ثلاث مرات فاقول قوله اه وفي شرحه قال في الاصل فان اتهم حلف وإن قال أردت انها تطلق العدد المذكور وقعت الثلاث كما صرح به الاصل واقتضاء كلام المصنف وكذا يقتضيه فيما لو أطلق لكن الوجه فيه أنها تطلق واحدة فقط للشك في موجب الثلاث سم على حجج اه عس **(قوله من قائل ذلك)** اي أنت طالق ثلاثا على سائر المذاهب **(قوله قصد المعنى الاول)** اي شدة العناية بالتنجيز الخ فليجمل الاطلاق عليه أى يقع الثلاث **(قوله وقع على كل طلقان)** خلافا للنهاية عبارة ولو قال لزوجتي أنتا طالقان ثلاثا وانت وضررتك طالق ثلاثا ونوى أن كلا طالق ثلاثا وان كل طلقة توزع عليهما طلقت كل ثلاثا فان أطلق اتجه وقوع الثلاث على كل منهما لان المفهوم منه ما موجب للينونة الكبرى ويحتمل وقوع طلقتين على كل ووجه بعضهم **(قوله وخالفه غيره الخ)** فعند هذا الغير يقع الثلاث على كل منهما في المستلزم مر اه سم **(قوله فقال في أنت وضررتك طالق الخ)** اي مثله انتا طالقان ثلاثا **(قوله ما يفيد)** لاجابة اليه **(قوله يكون هذا)** أى الطلاق الموجب للينونة الكبرى **(قوله من هذه)** أى أنت وضررتك طالق دون الاولى يعنى الطلقتين فلا تنهتان من هذه اصلا وكان الاولى دون الاولى **(قوله انه)** اي قوله أنت وضررتك طالق وكان الاولى الثاني والكردى هنا تكلفا منها حمل الاولى على الصيغة الاولى وهى انتا طالقان ثلاثا **(قوله محتمل له)** اي الطلاق الموجب للينونة الكبرى ولما قبله اي للطلقتين **(قوله بناء على ان الاجمال)** اي قوله ثلاثا تبعا للتفصيل اي قوله أنت وضررتك وقوله على الكل التفصيلي اي على كل من الزوجتين او الاجمالي اي على مجموعهما وقوله الثاني اي الكل الاجمالي وقوله على الاول اي الكل التفصيلي **(قوله كما يأتي)** اي في اوائل السوادة **(قوله فتعين الخ)** خلافا للنهاية كما مر **(قوله يؤيد الثاني)** اي وقوع طلقتين فقط في صورتين **(قوله بخلافه)**

الرملى تبعا لابن الصباغ شرح مر **(قوله والذى يتجه الخ)** كذا شرح مر **(فرع)** في الروض في آخر الباب او أنت طالق أن دخلت الدار ثلاثا وقال أردت واحدة أن دخلت ثلاث مرات فاقول قوله اه قال في شرحه فقال في الاصل فان اتهم حلف وان قال أردت انها تطلق العدد المذكور وقعت الثلاث كما صرح به الاصل واقتضاء كلام المصنف وكذا يقتضيه فيما لو أطلق لكن الوجه فيه أنها تطلق واحدة فقط للشك في موجب الثلاث اه **(قوله وخالفه غيره)** فعند هذا الغير يقع الثلاث على كل منهما في المستلزم مر

أصل بقاء العصمة يؤيد الثاني فهو كما يأتي في أنت طالق كالف فتعين وقوع طلقتين فقط عند الاطلاق في صورتين أى وسيأتى لذلك مزيد آخر الفصل وقول الشيخين عن البوشنجي في أنت طالق ثلاثا لا انصافا وأطلق يقع طلقان أى لا ينصفين يؤيد الثاني إلا ان يفرق على بعد بان الاستثناء هنا أفهم أنه لم يرد الينونة الكبرى بخلافه في مستلثنا (ولو قال أنت طالق واحدة)

بالنصب كما يحطه وكذا لو حذف طائي كما يحته الزركشي وغيره وكلام الشيخين (٤٩) يدل عليه (ونوى عدد افواحدة) هي التي تقع

دون المنوى لان اللفظ لا

يحتمله (وقيل) يرفع

(المنوى) كله مع النصب

فالجر والرفع والسكون

اولى ومعنى واحدة متوحدة

بالعدد المنوى وهو المعتمد

في اصل الروضة نعم ان اراد

طلقة ملققة من اجزاء

ثلاث طلقات او اراد

بواحدة التوحيد وقعن

عليهما (قلت ولو قال) أنت

طائي واحدة او (انت

واحدة بالرفع والجر او

السكون (ونوى) بعد

نية الايقاع في انت واحدة

لما سر أنها من الكليات

(عددا فالمنوى) يقع حملا

للتوحيد على التوحيد

والفرد عن الزوج بالعدد

المنوى (وقيل) تقع (واحدة

واحدة) لان لفظ الواحدة

لا يحتمل العدد ولو قال ننتين

ونوى ثلاثا في التوشيح

يظهر بجيء الخلاف فيه

هل يقع مانواه او ثنتان

انتهى وهو بعيد لان

الواحدة قد مر امكان

تاويلها بالتوحيد وهنا

لا يظهر تاويل الثنتين بما

يصدق بالثلاث ولو قال

يامانة وأنت مائة طائي

وقع الثلاث لتضمن ذلك

اتصافا بايقاع الثلاث

بخلاف انت كائة طائي

لا يقع الا واحدة حملا للتشبيه

على أصل الطلاق دون

العدد لانه المتيقن وبخلاف

أي بخلاف التعبير الخالي عن الاستثناء عبارة النهاية بخلاف ما نحن فيه اه وهي أحسن (قوله بالنصب)
الى قوله ولو قال ننتين في النهاية الاقوله او اراد بواحدة التوحيد وكذا في المغني الاقوله نعم الى المتن وقوله بعد
نية الى المتن (قوله وكذا لو حذف طائي الخ) هل يشترط نية الايقاع كما يأتي في نظيره اه سم اقول هو
كذلك بلاشك بل بما يدعي عود كلام الشارح الاتي اليه ايضا اه سيد عمر (قوله لو حذف طائي)
اي ونصب واحدة اه معنى (قوله عليه) اي على حذف طائي اه عش (قوله لان اللفظ الخ) اي
لفظ واحدة (قول المتن وقيل المنوى) معتمد اه عش (قوله مع النصب الخ) عبارة المغني في شرح فواحدة
والرفع والجر والسكون كالنصب في هذا وفيما سياتي وتقدير الرفع على انه خبر النصب على انه صفة لصدر
مخدوف والجر على انت ذات واحدة مخدوف الجار والربيع المحرور بحاله كما قيل لبعضهم كيف اصبحت قال خير
اي بخير او يكون المتكلم لحن وللحن لا يغير الحكم عندنا والسكون على الوقف اه وقوله صفة لمصدر الخ
هذا على ما صححه المصنف واما على كلام القليل المعتمد فيعين كون النصب على الحال كما يأتي (قوله اولي)
خبر فالجر الخ (قوله ومعنى واحدة الخ) أي على القليل واما على الاصح فغناه عطف واحدة اه كرى
(قوله ومعنى واحدة متوحدة) بهذا يعلم ان هذا لا يشكل على ما تقدم انه لا يكتفي تقدير لفظ الطلاق وذلك لاننا ما قام مقام
لان هنا ما قام مقام لفظه لكونه بمعناه وهو واحدة بالمعنى المذكور فليتأمل اه سم (قوله متوحدة) اي
منى اه معنى (قوله وهو المعتمد) وقال للمصنف والنهاية والمغني والروض (قوله وقعن) الاولى وقع المنوى
(قوله عليهما) اي القولين اه عش (قول المتن ولو قال انت واحدة الخ) وفي الروض فان قال انت بائن
ثلاثا ونوى الطلاق لا الثلاث وقعن وان نوى واحدة فهل ينظر الى اللفظ أو البنية وجان اه وفي شرحه
قضية كلام المنوى الجرم بالاول و ذكر الثلاث في هذه والتي قبلها مثال فالتثنية كذلك انتهى اه سم
(قوله بالرفع الخ) حاصل ما ذكر ان المعتز اعتبار المنوى في جميع الحالات اه معنى (قوله بعد نية
الايقاع) بمعنى عدم اجزاء المعية وقد ينظر فيه ويمكن ان يوجه بان العدد عارض للايقاع وهو متأخر عن
معروضه ولو رتبة اه سيد عمر وقال عش قوله بعد نية اي ارعها اه وهذا وهو الظاهر (قوله ففي
التوشيح يظهر بجيء الخلاف الخ) اعتمده النهاية بالمغني عبارة الاول نعم يمكن توجيهه أي وقوع الثلاث بانه
يصح ارادة الاجزاء الاصح ما في التوشيح اه وبعبارة الثاني والراجح وقوع الثلاث ووجهه انه لما نوى
الثلاث بانت طائي ثم قال ننتين فكانه يريد رفع ما وقع اه (قوله هل يقع مانواه) معتمد اه عش (قوله
ولو قال يامانة) اي قوله فناملة في النهاية بالمغني (قوله طائي) راجع لقوله يامانة ايضا (قوله بخلاف
انت كائة) اي ولم يعد ادب ليدل قوله الاقوى وانما حملناها عليه الخ (قوله وبخلاف انت طائي الخ) اي
ولم ينو عدد اروض ومعنى وفيدته قول الشارح واما حملنا الخ (قوله بنى ما بعدها) فيه تأمل بحسب سم
وكان وجهه ان الواحدة ملققة من الف اه سيد عمر عبارة النهاية والمغني يمنع لحوق العدد اه قال
عش قوله يمنع لحوق العدد ظاهره ان نوى العدد والظاهر خلافه اه ومر عن الروض والمغني وباتى عن
(قوله وكذا لو حذف طائي الخ) عليه هل يشترط نية الايقاع كما يأتي في نظيره اه (قوله ومعنى واحدة
متوحدة الخ) بهذا يعلم ان هذا لا يشكل على ما تقدم انه لا يكتفي تقدير لفظ الطلاق وذلك لاننا ما قام مقام
لفظه لكونه بمعناه وهو واحدة بالمعنى المذكور فليتأمل (قوله وهو المعتمد) اعتمده مر ايضا (قوله في
المتن ولو قال انت واحدة) قال في الروض فان قال انت بائن ثلاثا ونوى الطلاق لا الثلاث وقعن وان كانت بائن
ثلاثا ونوى واحدة فهل ينظر الى اللفظ أو البنية وجان اه وفي شرحه قضية كلام المنوى الجرم بالاول
و ذكر الثلاث في هذه والتي قبلها مثال فالتثنية كذلك وبه صرح الاصل اه (قوله يظهر بجيء الخلاف
الخ) اعتمده مر (قوله وهنا لا يظهر الخ) نعم يمكن توجيهه بارادة الاخر مر (قوله وقع الثلاث)
كذا مر (قوله لا يقع الواحدة) كذا مر (قوله بنى ما بعدها) فيه تأمل

(٧ - شرواني وابن قاسم - ثامن)

أنت طائي واحدة ألف مرة لان ذكر الواحدة بنى ما بعدها واما لم يحتمل

هنا على أن المراد به التوحيد حتى لا ينافيها ما بعدها لان هذا خلاف المتبادر من لفظها

ولما حملنا عليه في امر لا فترانية الثلاث به المحرجة له عن مدلوله فنام له ولو قال طلقك ثلاثين أو طلاق فلاة ثلاثين ولم ينو الثلاث وقعت واحدة على ما قاله بعضهم في الثانية وقياسها الاولى لانها اليقين لاحتمال ثلاثين جزأ من طلقة وفيه نظر ظاهر بل الوجه خلافه إذ المتبادر الظاهر ثلاثين طلقة ولا بعضه قول أصل الروضة في أن طالق كالف أنوى عدد اقل ثلاث ولا فواحدة لأن التشبيه فيه محتمل للامر ين على السواء فليس واحدا منهما، تبادل امرته ولو (٥٠) قال عدد ألوان الطلاق فواحدة أو صفاته فكذلك لأن علم أن له صفات من بدعة وسنة

ولا ولا وتوحيد وتثنية وغيرها أو عدد التراب فواحدة عند جمع بناء على انه اسم جنس أفرادى أو عدد المثل فثلاث لانه اسم جنس جمعي قال ابن العباد وكذا التراب لانه سمع ترابة ولذا قال آخرون بوقوع الثلاث فيه وقد يجاب بان هذا لم يشتر فيه وبه يتبادر ما قاله الاولون ويؤيده أيضا عدم الوقوع عند جمع في انت طال بالترخيخ وإن نواه لانه لا يقع في غير النداء للاضرورة نادرة فعلمنا أن اللدرة دخلا في عدم الوقوع فالوى في عدم العدد ولو قال انت طالق على عدد ريش الجراد لم تطلق على ما زعمه بعضهم محتجا بان التقدير طلاقا متعددا على عدد كذا وذلك لا وجود له فلا يقع وليس في عمله وما يبطله ما تقرر في انت طالق بعدد التراب فانه يقع ولما اختلف في الواقع ولو سلم له ان التقدير ما ذكره وقع الثلاث أيضا غاية ما وجه به إنما ينتج انه طلق أكثر من ثلاث فتؤخذ الثلاث

سم انفا ما يوافقه (قوله) ولما حملنا عليه أى التوحيد وقوله في امر أى قول المصنف ولو قال أنت واحدة ونوى عددا أم عرش (قوله) لا فترانية الثلاث به الخ قضيته انه لو نوى هنا الثلاث وقعن بالاولى اه سم (قوله) ولو قال انت طالق حتى يتم الثلاث أو اكملها ولم ينو الثلاث فواحدة اه معنى (قوله) او طلاق فلاة ثلاثين كذا في أصله رحمه الله تعالى اه سيدعمر (قوله) ولا بعضه اه أى ما قاله بعضهم (قوله) ولا فواحدة هذا هو العاضد الموهوم (قوله) محتمل للامر ين أى التشبيه في أصل الطلاق والتشبيه في عدده (قوله) فليس واحدا منهما الخ أو الأصل بقاء العصمة (قوله) ولو قال عدد النخ عبارة المعنى والنهي يقول لو قال انت طالق الوان من الطلاق فواحدة إن لم ينو عدد اختلف قوله لو اعان من الطلاق أو اجتماعه أو اصنافا فان الظاهر كما قال شيخنا وقوع الثلاث أى في الصور الثلاث ولو قالت لزوجهما طلقى ثلاثا فقلت انت طالق ولم ينو عددا فواحدة ولو طلقا طلقة رجعية ثم قال جعلتها ثلاثا لم يقع به شيء اه (قوله) او عدد التراب إلى قوله ويؤيده في النهاية (قوله) او عدد التراب فواحدة) وفاقا للروض والمغنى والنهاية (قوله) او عدد الرمال الخ ولو قال أنت طالق بعدد أنواع التراب أو أ كثر الطلاق بالمثلثة أو كله وقع الثلاث روض ومعنى (قوله) لا نه سمع ترابة) أى والحق التاء عند إرادة الواحدة دليل على أن الأصل موضوع للجمع اه سيدعمر (قوله) بان هذا) أى ترابة (قوله) ما قاله الاولون) وهو وقوع الواحدة في عدد التراب (قوله) ما تقرر في انت طالق الخ) أى من أن التراب اسم جنس أفرادى على الراجح لا عدده (قوله) وقع الثلاث ايضا) قضيته ان له ريشا متعددا وقد يخالفه قوله الا ترى وتعليل عدم الوقوع الخ اه سم (قوله) وغاية ما وجه أى البعض عدم الوقوع (قوله) قول الروضة) إلى قوله فان الواحدة في المغنى وإلى قوله ولو خاصته في النهاية (قوله) وليس هذا) أى قوله انت طالق بعدد كل شعرة الخ اه معنى (قوله) ولو قال بعدد ضراطه) أى بليس ولو قال طلاق انت ياداهية ثلاثين ونوى واحدة وقعت فقط كما تقي به والد رحمه الله تعالى إذ قوله ثلاثين متعلق ببداية كاهو ظاهر سياق الكلام ار انت طالق كلما حلت حرمت فواحدة او عدد ما لا يح بارق او عدد ما مشى الكلب خافيا او عددا مكر ذنبه ليس هناك برق ولا كاب طلقت ثلاثا كما أقي به الوالد رحمه الله تعالى اه نهاية قال عرش قوله ونوى واحدة مفهوما أنه إذا أطلق وقع عليه الثلاث وقياس ما ياتي فها هو قال انت طالق ثلاثا ما طالق إن شاء الله من وقوع واحدة لانها المحققة وعود المشية إلى ثلاثان يقع هذا واحدة عند الاطلاق لانها المحققة فيجعل وقوله ثلاثين متصلا ياداهية وقوله كلما حلت الخ ظاهره وإن قصد بلفظ حرمت الطلاق وكان الطلاق رجعيا وفيه وقفة ثم راي ابن حج صرح في فصل إذا قال انت طالق في شهر كذا بتكرر الطلاق عند القصد اه (قوله) ولم يعلم فيه سمك) أى سواء اختبر

وبلغو الباقي ومن ثم خالفه غير واحد أطالوا في الرد عليه بغير ما ذكرته وتعليل عدم الوقوع بانه لا يعلم هل له ريش أو لا يردده ذلك قول الروضة في أن طالق بعدد كل شعرة على جسد بليس القياس المختار وقوع طلقة وليس هذا تعليل على صفة فيقال شككتها فيها بل هو تنجيز طلاق وربط للعدب شيء شككتها فيه فوق أصل الطلاق ونلغى العدد فان الواحدة ليست بعدد وصوبه الزركشى ونقله عن غير واحد ولو قال بعدد ضراطه وقع ثلاث لأن له ذلك بالحديث وفي الكافي لو قال بعدد سمك هذا الحوض ولم يعلم فيه سمك وقعت واحدة

ذلك بالبحث عن الحوض أم لا والظاهر أنه لا يلزمه بحث ولافتيش لأن الأصل عدم وقوع ما زاد على الواحدة اه عش **(قوله)** كافي انت طالق وزن درهم الخ الى قوله ولو قال في المعنى **(قوله)** او الف درهم) اي وزن الف درهم المعنى **(قوله)** ولو قال بعدد شعر الخ ولو قال انت طالق ملء الدنيا او مثل الجبل او اعظم الطلاق او اكبره بالوحدة او اطوله او اعرضه او اشده او نحوها وقعت واحدة فقط اه روض مع شرح حمزاد النباهة المعنى او اقل من طلقين او اكثر من طلقه وقع طلقان اه قال ع ش وفي سم على حج ولو قال انت طالق ملء السموات وقعت واحدة فقط كافي الا نوار ومثله ملء البيوت الثلاثة فيقع واحدة فقط كما وجد بخط شيخنا الشهاب الرمي خلافا لما في الباب من وقوع الثلاث ويؤيد ما قاله شيخنا مسألة الا نوار المذكورة مر اه **(قوله)** ولو خاصمته الى المتن في النهاية لا فوله وفي قوله الى قوله ولا ينافيه سيد عمر **(قوله)** فاخذ بيده عصا فقال هي الخ قد يشكّل بأنه لو قال العصا طالق لم يقع فسا الفرق مع ارادة العصا بالضمير كذا افاده الفاضل المحشي ولك ان تقول ان كان استشكله على الوقوع ظاهره فالفرق واضح وعلى الوقوع باطنا فتجه ما قاله اه سيد عمر **(قوله)** وفي قوله وجهان) سئل الامام العلامة الورع احمد بن موسى العجيل عمال قال لو وجته انت طالق الثلاث والى عجورة بيده محضرة شاهدين ونوى العجورة فهل يقبل منه فاجاب نعمنا الله تعالى بعلمه بقبول قوله وجرى عليه جماعة من المتأخرين منهم العلامة المحقق السيد السموهوى قال الراجح ما فقي به ابن عجيل لان القاء العجورة قرينة حاله على ارادة ذلك كافي الطلاق من الوثائق بخلاف ما اذا لم تكن العجورة في يده بل كانت في الارض مثلا وقال اردت العجورة لا الزوجة فانه لا يقبل منه ظاهر او في قبوله باطنا وجهان احصهما لا يقبل فالخاصل الفرق بين ارادة الاصبع وارادة العجورة حال القائها انتهى ابن زياد وقول السموهوى بخلاف ما اذا لم تكن العجورة بيده اى او كانت بيده ولم يلقها الى الارض اه سيد عمر وقوله احصهما لا يقبل تقدم وباقي ما فيه **(قوله)** وفي قوله وجهان الخ والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي القبول باطنا فقد سئل عن شخص تشاجر هو وزوجته في امر من الامور وقد فعله فاطبق كفه وقال ان فعلت هذا الامر فانت طالق غاطبا بيده فهل يقع عليه الطلاق او لا فاجاب بما نصه يقع الطلاق المذكور ظاهر او يدين كما لو قال حفصة طالق وقال اردت اجنية اسمها ذلك بل الضمير اعراف الاسم العلم انتهى وجرى عليه في شرح الروض سم على حج اه ع ش عبارة الرشيدى قال ابن حج وفي قوله وجهان احصهما لا انتهى وفي بعض الهوامش عن الشارح انه يقبل باطنا وكذا نقله سم عن قضية فتاوى والد الشارح وعن شرح الروض اه **(قوله)** من طلاق الاخرى) بيان لما رجحه في الروضة **(قوله)** او اردت الى قوله ومظاهر في النهاية وكذا في المعنى لا فوله او معه **(قوله)** او معه) فيه شيء بالنسبة لصورة المساك لانه ان امسك مع تمام النطق بالقاف فلا وجه لعدم الوقوع او قبله فليس الامسك مع تمام لفظ طالق فليتأمل اه سيد عمر **(قوله)** لخروجها عن محل الطلاق الخ) هذا تعليل لما في المتن فقط دون

(قوله) ولو خاصمته وزوجته فاخذ بيده عصا فقال هي طالق ثلاثا مریدا العصا وقعن وفي قبوله باطنا وجهان احصهما لا ذكره الفتوى وغيره) والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي القبول باطنا فقد سئل عن شخص تشاجر هو وزوجته في امر من الامور وقد فعله فاطبق كفه وقال ان فعلت هذا الامر فانت طالق غاطبا بيده فهل يقع عليه الطلاق او لا فاجاب بما نصه يقع الطلاق المذكور ظاهر او يدين كما لو قال حفصة طالق وقال اردت اجنية اسمها ذلك بل الضمير اعراف الاسم العلم اه وجرى عليه في شرح الروض **(قوله)** ولو خاصمته الخ قد يشكّل ما ذكر في هذه المسئلة بالرقال على الطلاق من ذراعى مثلا وقصد بقوله من ذراعى قبل الفراغ مما قبله لا فوله كذا في المتن لا حث ان فعل وقد يجاب بان الصيغة في هذا غير مستقلة لاحتياجها الى قوله لا فوله كذا بل هي في معنى التعليق بخلاف ما نحن فيه فليتأمل **(قوله)** فقال هي طالق قد يشكّل بأنه لو قال العصا طالق لم يقع فالفرق مع ارادة العصا بالضمير **(قوله)** لانه لم يخرج الطلاق هنا عن موضوعه الخ انظر لوصح بالعصا فقال العصا طالق ثلاثا فان الزم الوقوع كان في غاية

كافي انت طالق وزن درهم
أى أو ألف درهم ولم ينو
عددا ولو قال بعدد شعر
فلان وكان مات من مدة
وشك ان كان له شعر في حياته
أم لا وقع ثلاث على
الارجه لاستحالة خلو
الانسان عادة عن ثلاث
شعرات ولو خاصمته
زوجته فاخذ بيده عصا
فقال هي طالق ثلاثا مریدا
العصا وقعن وفي قوله باطنا
وجهان احصهما لا ذكره
الفتوى وغيره ولا ينافيه
ما رجحه في الروضة فيمن له
امرأتان فقال مشيرا الى
احدهما امرأتى طالق
وقال اردت الاخرى من
طلاق الاخرى وحدها
لانه لم يخرج الطلاق هنا عن
موضوعه بخلافه ثم (ولو)
أراد أن يقول أنت طالق
ثلاثا فانت) أو اردت أو
أسدلت قبل الوطء أو أمسك
شخص فاه (قبل تمام طالق)
أو معه (لم يقع) لخروجها
عن محل الطلاق قبل تمامه

و ظاهر ان امساك اختيار اقبل النطق بقاء طالق كذلك (او) ماتت مثلاً (بعده قبل) قوله (ثلاثاً) او معه كما فهم بالأولى (فثلاث) بقعن عليه لقصده فمن حين تلفظه بانت طالق وقصد من حيث ذم وقع لمن وإن لم يتلفظ بهن كما مر وبه يعلم الصورة انه نوى الثلاث عند تلفظه بانت طالق وإنما قصد تحقيق ذلك بالتلفظ بالثلاث (٥٣) فان لم ينو من عند انت طالق وإنما قصد انه إذا تم نواه عن عند التلفظ بلفظهن وقعت واحدة

فقط ولو قصد من مجموع انت طالق ثلاثاً قال الاذرى كالحسباني فهذا محل الاوجه والاوقى وقوع واحدة لان الثلاث والحالة هذه انما تقع بمجموع اللفظ ولم يتم (وقيل) يقع (واحدة) لوقوع ثلاثاً بعد موتها (وقيل لاشيء) اذ الكلام الواحد لا يتبع بعض وخرج بقوله اراد الى اخره ما لو قاله عازم على الاقتصار عليه ثم قال ثلاثاً بعد موتها فواحدة (تنبيه) قيل ثلاثاً تمييز ورده الامام بانه جهل بالعربية وانما هو صفة لمصدر حذوف اى طلاقاً ثلاثاً كضربت زيداً شديداً اى ضرباً شديداً وفي الرد بذلك ما لم يوافق هو صحيح عربية اذ فيه تفسير للجهل في الجملة قبله ثم رايتهم صرحوا به كايأتي في شرحه فوافقن لغيره فانه الحق ان الثاني اظهر والفرق بين هذا وامثاله واضح بما تقرر (وإن قال انت طالق انت طالق اى أنت طالق) وانت طالق طالق طالق (وتخلل فصل) بينها بسكون بان يكون فوق سكتة

ما زاده بقوله او معه (قوله) و ظاهر الخ) ولو قال اى أنت طالق ان أو ان لم وقال قصدت الشرط لم يقبل ظاهر الان منع الاتمام كان وضع غيره بده في فهو حلف يقبل ظاهر الامر به مغنى ونهاية وفي ع ش قوله لم يقبل ظاهر الخ قياسه ان ما يقع كثير عند المشاجرة من قول الخائف على الطلاق ولم ير ذلك ثم يقول اردت ان اقول لا افعل كذا الا يقبل منه ظاهر الان يمنع من الاتمام كوضع غيره بده في غه اما في الباطن فلا وقوع ثم ينبغي ان مثل وضع اليد على القم ما لو دلت قرية قوية على ارادته الحلف وان اعراضه عنه لغرض يتعلق بذلك اه (قوله) كذلك اى فلا يقع الطلاق (قوله) او ماتت مثلاً الى قوله ولو قصد من المعنى الاقوله او معه الى المتن والى قوله كايأتي في شرح في النهاية (قوله) قبل قوله اى قبل تمامه (قوله) او معه اى مع تمام قوله ثلاثاً (قوله) لمن اى الثلاث (قوله) حينئذ اى حين تلفظه بانت طالق (قوله) كما مر اى في قول المتن قلت ولو قال انت واحدة ونوى الخ (قوله) ولو قصد من مجموع الخ) قد يقال ان وجد هذا القصد قبل التلفظ ولم يستمر الى حال التلفظ بانت طالق فتجوز ان كان جزءاً من اجزاء انت طالق فحل نظر في تمام فان قوة كلامهم تفيد ان المدار في التثنية بانت طالق على نيته لاعلى خصوص نيته بهذا اللفظ اه سيد عمر (قوله) على الارجح اى الثلاثة التي في المتن (قوله) ولم يتم هذا انما يظهر بالنسبة لما في المتن دون ما زاده بقوله او معه (قوله) وخرج الى قوله وفي الرد في المعنى (قوله) قاله عازم اى ينبغي ان يكون مثله ما لو اطلق اه سيد عمر (قوله) ثم رايتهم صرحوا به دعوى التصريح بمنوعة بل وهم كاسنينه فيما يأتي فانظر سم على حج اه رشيدى (قوله) وامثاله اى كضربت زيداً شديداً وقوله واضح وهو ان الطلاق هنا متردد بين الواحدة وما زاد عليها فالمراد منه مبهم فقصد تفسيره بخلاف ما مثل به فان الضرب فيه يقع للمباهة ولا تكثيرها وانما التكثير فواتي تجديفه وهو انما يتميز بالصفة اه ع ش (قول المتن وان قال الخ) اى لم يدخل بها اه معنى (قوله) او انت طالق الخ) الى قوله والى في المعنى والى قوله وهل يفرق في النهاية الاقوله مثلاً (قوله) بينهما) يعنى بين الاولى وما بعدها فامل اه رشيدى وفي بعض النسخ بينها بلا مع اى بين الثلاثة وهي ظاهرة (قوله) فوق سكتة التنفس) ياتي في التنبيه الثاني ضابطه (قوله) مثلاً) اى او من غيرهما (قوله) بين الاجنبى) اى الكلام الاجنبى اه سم (قوله) أولاً) اى فيمنع هذا الفصل بالكلام مطلقاً تأثير قصد التاكيد (قوله) فانه اى السكوت وقوله ثم اى في البيع (قوله) بل بالعرف الخ) سياتي في التنبيه ان ما هنا مضبوط بالعرف ايضا (قوله) من ذلك اى بما يعتبر هناك (قوله) والفرق اى بين الطلاق والبيع فيض الفصل بمطلق الكلام في الطلاق دون البيع (قوله) فيه رفع للصريح) قد يقال والبيع كذلك اه سم وقوله للصريح وهو وقوع الطلاق بكل من اجل الثلاث استقلالاً (قوله) فاحتبط له اكثر اى فجعل الفصل بالكلام مطلقاً مانعاً من تأثير قصد التاكيد فوق الثلاث مع ان قصد التاكيد (قوله) ثم رايت ما ياتي الخ) اى فالوجه الفرق هنا بين الاجنبى وغيره كما في البيع (قوله) ان ما هنا اى الاتصال بين الالفاظ هنا (قوله) ثم قولهم او متها) اى وقولهم مثلاً (قوله) والذي يتجه الخ) المتجه ان كلامها لا يضر وان كثرت لانه لا مدخل لها في صيغة الطلاق سم على حج اه ع ش عبارة الرشيدى قوله

الاشكال او عدم الوقوع فقد صرح اخرج الطلاق عن موضوعه فله اقل في مستثنائنا باطنا فليأمل (قوله) ثم رايتهم صرحوا به دعوى التصريح بمنوعة بل وهم كاسنينه فيما يأتي فانظر (قوله) بين الاجنبى) اى الكلام الاجنبى (قوله) فيه رفع للصريح) قد يقال والبيع كذلك (قوله) والذي يتجه الخ) المتجه ان كلامها

التنفس والى أو كلام منه او منها مثلاً وان قل وهل يفرق هنا بين الاجنبى وغيره كالبيع أولاً لان ما هنا اضيق بدليل ما تقرر منه في السكوت فانه لا يعتبر ثم بما يعتبر به هنا بل بالعرف الا زيد من ذلك كل محتمل والفرق اوجه لان ما هنا فيه رفع للصريح فاحتبط له اكثر ثم رايت ما ياتي في اتصال الاستثناء وفيه التفصيل بين الاجنبى وغيره مع قولهم ان ما هنا يبلغ منه في البيع ثم قولهم او منها مشكل فانها قد تتكلم بكلمة من سكون بقدر سكتة التنفس والى والذي يتجه حيث ان هذا لا يضر وأن المدار انما هو على سكونته أو كلامه لا غير (فثلاث)

يقع وإن قصد التأكيده مع الفصل ولأنه معه خلاف الظاهر ومن ثم لو قصد دين نعم يقبل منه قصد التأكيده والإخبار في معلق بشئ واحد كرهه وإن طال الفصل بل لو أطلق هنا لاحت أيضا بخلاف ما إذا قصد الاستئناف (والإ) يتخلل فصل كذلك (فإن قصد التأكيده) لا لولى أى قبل فراغها أخذاعا بما أتى في الاستئناف ونحوه بالأخيرتين (فواحدة) لأن التأكيده (٥٣) مهود لغو شرعا فإن قلت الجملة الثانية إن

كانت خبرية لزوم انتفاء التأكيده لأن شرطه اتحاد جنسهما والخبرية ضد الانشائية أو انشائية وقع ثنتان قلت يختار الاول وينع لزوم ما ذكر لأن المراد باتحاد الجنس هنا اتحاده لفظا إذ الكلام في التأكيده اللفظي والجلتان هنا خبريتان لفظا فتحدد الجنس وصح قصد التأكيده وإن يختار الثاني وينع وقوع طلقين لأن نية التأكيده بالثانية صيرت معناها هو عين معنى الاول فلا دلالة له على إيجاده غير الاول أصلا ولا لزما لا تأكيدها قلت يلزم من التأكيده بالمعنى المذكور تحصيل الحاصل قلت ممنوع لأن ملحظ التأكيده اللفظي التقوية وبالضرورة أن المعنى إذا قصدنا به بذلك اللفظ ازداد قوه واعتناء به من الالفاظ فائدة الثانية هذا يمنع زعم أن فيه تحصيل الحاصل ثم رأيت التاج السبكي إيجاب اختيار أنها انشائية ولا يلزم ما ذكر بأنها انشائية للتأكيده فشارك

منه أو منها كذا في التحفة قال سم إن كلامها لا يضر وإن كثروا في نسخة من الشارح حذف أو منها كانه لما قاله سم اه (قوله يقعن) إلى قول الشارح فإن قلت في النهاية المقتضى (قوله ولانه) أى التأكيده معاهى الفصل (قوله لو قصدته) أى التأكيده اه عرش (قوله في معلق بشئ الخ) أى كان دخلت الدار فانت طالق إن دخلت الدار فانت طالق اه معنى وعرش (قوله في معلق بشئ) ولو قال إن دخلت الدار انت طالق بخذف الفاء كان تعليقاً كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى فيعتبر وجود الصفة وظاهر انه لو ادعى إرادة التنجيز عمل به اه نهاية (قوله بل لو أطلق هنا) أى فيما إذا طال الفصل لكن سياق له في باب الإيلاء انه يتعدى في صورة الإطلاق إذا اختلف المجلس فعمل ما هنا عند اتحاد المجلس فليحرره اه رشيدى (قوله أخذاعا بما أتى في الاستئناف الخ) قد يمنع الأخذ ويكتفى بمقارنة القصد للوكد من الثانية والثالثة ويفرق بأن في نحو الاستئناف فعا ماسبق أو تغيير اه بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد ولو لا لزوم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فان التأكيده إنما يؤثر فيما بعد الاول بصره فعن التأثير أو الوقوع به إلى تقوية غيره فيكون مقارنته الفصله فليتا سم على جميع اه عرش (قوله بالأخيرتين) متعلق بقصد التأكيده (قوله قلت يختار الخ) في بعض النسخ هنا وبما أتى يختار وينع بصيغة التكلم (قوله وإن يختار الثاني) عطف على يختار الاول فكان حقه حذف إن إلا أن يكون المعنى ويجوز أن يختار او لو أن تختار (قوله اه) أى للثانية وقوله على إيجاده غير الاول أى إيجاده معنى غير معنى الاول وفي بعض النسخ غير الاول وكسب عليه الكردى ما ضعه قوله غير الاول أى غير المعنى الاول وقوله ولا الخ معناه وإن دل على إيجاده غير الاول لزوم أن لا تأكيده مع قصد التأكيده (قوله بالمعنى المذكور) أى يكون معنى الثانية غير معنى الاول (قوله باختيارها) أى الثانية (قوله ولا يلزم ما ذكر) أى فقال ما نلنا لزوم وقوع ثنتين (قوله بأنها الخ) متعلق لقوله ولا يلزم الخ باعتبار المعنى فانه في قوه منع لزوم ما ذكر أو يجعل الباء بمعنى اللام وفي بعض فاتها الخ وهو غنى عن التكلف (قوله وأفرقتا فيما انشأناه) أى فإن الاول انشأت وقوع الطلاق والثانية أنشأت تأكيده الوقوع (قوله اه) أى جواب السبكي (قوله وما ذكرته الخ) يعنى قوله لأن نية التأكيده بالثانية الخ (قوله النظر الذى قيل الخ) لعله أن التأكيده ليس معنى للثانية بل فائدة مترتبة على إعادة التأكيده بالثانية الاول وأيضا يلزم على جوابه انتفاء التأكيده لأن شرطه اتحاد المعنيين (قول المتن وكذا إن أطلق) أى بأن لم يقصد تأكيده والاستئنافا فيقع ثلاث قال الزركشى وينبغى أن يلحق بالاطلاق ما لو تعذر مراجعته بموت أو جنون أو نحوه اه وهو ظاهر اه معنى (قوله هذا مشكل بقوله لا بد الخ) قد يقال الإطلاق هنا عدم قصد التأكيده والاستئناف وذلك لا ينافي قصد الطلاق لمعناه اه سم (قوله عامر) أى في فصل بعض شروط الصيغة (قوله في الأخيرة) هو هى بإطلاق الخ (قوله وبأى) إلى المتن في النهاية والمعنى الاقوله قال الاسنوى إلى واللبقى (قوله هذا التفصيل) أى الذى في المتن اه

لا يضر وإن كثرت لأنه لا مدخل لها في صيغة الطلاق (قوله أخذاعا بما أتى في الاستئناف ونحوه) قد يمنع الأخذ ويكتفى بمقارنة القصد للوكد من الثانية والثالثة ويفرق بأن في نحو الاستئناف رفعا ماسبق أو تغييرا له بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد ولو لا لزوم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فان التأكيده إنما يؤثر فيما بعد الاول بصره فعن التأثير والوقوع به إلى تقوية غيره فيكون مقارنته الفصله فليتا عمل (هذا مشكل بقوله لا بد الخ) قد يقال الإطلاق هنا عدم قصد التأكيده والاستئناف

الاولى في أصل الانشاء وأفرقتا فيما انشأناه اه وما ذكرته أجود وأوضح ومن ثم لم يتأت فيه النظر الذى قيل في كلام التاج كما يعرف بتأمل ذلك كله (واستئنافا ثلاث) لظهور اللفظ فيه مع تأكيده بالنية (وكذا إن أطلق في الاظهر) عملا بظاهر اللفظ وعجيب قول الزركشى هذا مشكل بقوله لا بد من قصد لفظ الطلاق لمعناه وبما مر في سبق اللسان وفي باطل القولين اسمها طالق وهو غفلة عامر أنه لا يشترط ذلك القصد إلا عند القرينة الصارقة كإثبات الأخيرة وهنا لا صارف للفظ من مدلوله فآثر وبأى هذا التفصيل كما أشرت إليه

في امر في تكرير الكناية كبائن وفي اختلاف اللفظ كانت طالق مفارقة مبرحة وكانت طالق بائن اعتدى وفي التكرير فوق ثلاث مرات خلافا لابن عبد السلام ومن تبعه ووافق الاسنوي قال كما اطلقه الاصحاب وكلام ابن عبد السلام ليس صريحا في امتناعه اى لانه لم يصرح به لانما قال ان العرب لا تؤكد فوق ثلاث قال الاسنوي وبسبابه فالخروج عن الممتنع الاسنوي لا اثر له كما اوضحه وفي الاقرار وغيره وقد صرح الغزالي في فتاويه بما ذكره انتهى ولبابه في قول ولا ينبغي ان يتخلل ان الرابطة تقع بها مطلقا لفرغ العدد لانه اذ صرح بالتاكيد بما يقع لولا تصديدا كيد لا زكيد بما يقع عند عدم تصديدا كيد لاوى (وان تصد بالثانية تاكيد الاولى وبالثالثة استئناف او عكس) اى تصد بالثانية استئنافا وبالثالثة (هـ) تاكيد الثانية (فتنتان) عملا بقصد (او) تصد بالثالثة تاكيد الاولى او بالثانية

استئنافا واطلق الثالثة او بالثالثة استئنافا واطلق الثانية (فلث) يقنع (في الاصح) لتخلل الفاصل بين المؤكد والمؤكد وعملا بقصد وبظاهر اللفظ (تنبيه) قد يشكك وقوع الثلاث في انت طالق طالق طالق ونوى انت او قال طالق ونوى انت او أنت ونوى طالق لايقع به شيء والوقوع بالثانية والثالثة هنا يستلزم تقدير أنت ويرد بمنع الاحتياج لهذا التقدير لان هذا من باب تعدد الخبر لشيء واحد لقربة عدم قصد التاكيد فان قلت قال الرضى متعدد لفظا لمعنى ليس من تعدد الخبر في الحقيقة نحو زيد جامع لانهما معنى واحد والثاني في الحقيقة تاكيد للاول انتهى وعليه فليس هنا تعدد خبر قلت ممنوع والفرق بين ما هنا وما قاله الرضى واضح لانه مصرح بان المعنى لم يتعدد

كردى (قوله فيها) أى في بحث صريح الفلاق في مخرج ياطالق (قوله في تكرير الكناية) متعاقب لوقوله ياتي (قوله كبائن) وباللغة كناية وكان لا نسب لتكريره كفي النهاية والمعنى ان التاكيد بالثالثة (قوله وفي اختلاف اللفظ) اى صريحا كان او كناية او ايها (قوله وفي التكرير فوق ثلاث) فصح ارادة التاكيد بالرابطة لانما يقع بها شيء اخر شر (قوله وكلام ابن عبد السلام) ظاهر صريحه انه من قول الاسنوي (قوله في امتناعه) اى اننا كيد بالرابطة (قوله وبسبابه) اى صراحة كلام ابن عبد السلام في امتناع (قوله ولبابه في الخ) تدفع على قوله الاسنوي (قوله ان يتخلل الخ) اى يتخلل ناشئان قول ابن عبد السلام ان العرب لا تؤكد الخ (قوله ان الرابطة) اى مثلا وقوله تقع بها مطلقا اى وان قصد بها التاكيد (قوله لفرغ العدد) اى عدد التاكيد اه كرى (قوله لانه الخ) دلالة لعدم الانقضاء (قوله بما يقع) اى به مطلقا وهو الثانية والثالثة وقوله بالثالثة الخ يعنى به نحو الرابطة (قوله أى قصد) الى قوله وعملا بقصد في النهاية والمعنى (قوله أى قصد بالثالثة استئنافا الخ) وليس هذا عكس صورة المتن لانها المذكورة في قوله وبالثالثة تاكيد الاولى وبالثالثة الاستئناف اه معنى (قوله او قصد بالثالثة الخ) عطف على قوله وبالثالثة تاكيد الثانية (قول المتن وبالثالثة تاكيد الاولى الخ) ينبغي التدين هنا اخذنا ممر وياتي سم وعش عبارة مخرج الروض نعم يدين كاصرح به الاصل اه (قوله لتخلل الفاصل الخ) راجع لصورة المتن وقوله وعملا بقصد الخ بصورتي الشارح (قوله بما مرنا الخ) قد يقال ما مر حيث لا قرينة هنا قرينة واضحة على التقدير وهو ي تقدم انت والمحذوف لقربة كالتدوير كما هو مقرر ومشهور وقد م في الكلام على الصيغة سيد عمر وسم (قوله لوقال طالق ونوى انت) هو محل الاستدلال (قوله لان هذا) اى انت طالق طالق طالق (قوله قلت ممنوع) الى قوله فتأمل اقول تسليم انه ليس من تعدد الخبر معناه انه خبر واحد وذلك يرفع الاشكال راسا فالتسليم لا يضر هنا شيئا فتأمل والحاصل ان كلاما من تعدد الخبر واتحاده يقتضى اتحاد الخبر عنه فلا تقدير هناك اه سم (قوله معنى مغاير الخ) محل تأمل بل كل منهما مدلوله ذات متصفة بانحلال العصة وامام ذكره بعد ذلك فتحكم من احكامها وحال من احوالها خارج عن مدلول اللفظ وحقيقته فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال ان المغاير في الحكم تكفي في التعدد (قوله واطلق) الاولى حذفه وحذف الواو من قوله وان فصل

وذلك لانما في قصد الطلاق لمعناه (قوله في المتن أو بالثالثة تاكيد الاولى) ينبغي التدين هنا اخذنا ممر وياتي (قوله ويرد بمنع الاحتياج الخ) ما للمانع من ان يريد ايضا بان هنا قرينة لفظية على التقدير وهو اى اول الكلام والتقدير لقربة لفظية معتبر كاقدمه في الكلام على الصيغة (قوله قلت ممنوع) الى قوله فتأمل اقول تسليم انه ليس من تعدد الخبر معناه انه خبر واحد وذلك يرفع الاشكال راسا فالتسليم لا يضر هنا شيئا فتأمل والحاصل ان كلاما من تعدد الخبر واتحاده يقتضى اتحاد الخبر عنه فلا تقدير هناك

فيما ذكره وما هنا متعدد المعنى اذ كل من الطلقات الثلاث له معنى مغاير لما قبله شرعا لان الشارع حصر المزيل للعصة فيهن فكل منهن له دخل في ازالته فكان في الثانية من الازالة ما ليس في الاولى وفي الثالثة ما ليس في الثانية وحينئذ فهو حيث لم ينو تاكيد آت باخبار ثلاثة متغايرة عن مبتدأ واحد بخلاف ما في مثال الرضى فتأمل (تنبيه اخر) صريح كلامهم في نحو انت طالق طالق واطلق وقوع الثلاث وان فصل بازيد من سكتة التنفس والعى وحينئذ فهل لهذا الازيد ضابط او لا ام فيه شيئا وظاهر كلامهم الثاني وهو مشكك اذ يلزم عليه ان قال انت طالق ثم بعد ستة مثلا قال طالق انه يقع بالثاني مطلقا الذى يتجه ضبط ذلك الازيد بان يكون بحيث ينسب الثاني الى الاول عرفا ولا يلزم يقع بالثاني شيء لان انت الذى هو خبره كما تقر ان قطعت نسبته عنه فلم يمكن حمله عليه

والعجب من النحاة تعدد

الخبر لشيء واحد انهم لم يضبطوا ذلك بزمن ايضا فلزمهم ما زعم الفقهاء مما ذكر قتامة (وإن قال أنت طالق وطالق وطالق صح قصد تاكيد الثاني بالثالث) لتساويهما في الصفة وهن مثل قصد مطلق التاكيد حلا لكلامه على الصورة الصحيحة أولا لأنه صريح فلا يصرف بمحتمل كل محتمل (لا الأول بالثاني) ولا بالثالث فلا يصح ظاهرا لاخصاصه بواو العطف المتضمنة للغايرة اما باطنا فيدين فان لم يقصد شيئا فثلاث نظير مامر وخرج بالعطف بالواو العطف بغير واحد او معها كشم والفاء فلا يفيد قصد التاكيد مطلقا ولوحلف لا يدخلها وكرره متواليا اولافان قصدتا كيد الاولى أو أطلق فطلقة أو الاستئناف فثلاث كامر وكذا في اليمين ان تعلقت بحق آدمي كالظهار واليمين الغموس لا بالله فلا تتكرر مطلقا لبناء حقه سبحانه وتعالى على المساحة (وهذه الصوري موطوءة) ومثلها هنا وفيما بقي من في حكمها وهي التي دخل فيها ماؤه المحترمة (فلو قالن لغيرها فطلقة بكل حال) تقع فقط لينوتها بالاولى وفارقا أن طالق

(قوله والعجب من النحاة) التعجب منهم بما يتعجب منه ولزوم ما ذكر منهم ممنوع (قوله في الصفة) كذا في نسخ الشارح والنهاية ولعله من تحريف الناسخ واصله في الصيغة كما عير به المنقح (قوله كل محتمل) اقول والا قرب صحته حلا لكلامه على الصورة الصحيحة لما مر من ان اللفظ حيث احتمل عدم الوقوع على به لاصل بقاء العصمة اهرش (قوله ولا بالثالث) إلى قوله وخرج في المنقح وإلى المتن في النهاية لا لاقوله وحده او معها (قوله نظير مامر) أي قول المصنف وكذا إن أطلق في الاظهر اهرش (قوله وخرج) خلافا للنفى عبارة تهوكر ان الخبر يعطف كان أنت طالق وطالق وطالق بالواو كإكمال أو الفاء أو ثم صح قصد تاكيد الثاني بالثالث الخ (قوله فلا يفيد قصد التاكيد الخ) وفي الباب في صور منها او أنت طالق ثم طالق وطالق ما نصه كذا الاولى بالآخرتين او باحداهما لم يقبل ظاهرا ويدين وان اكدا الثانية بالثالثة قبل اهرش وهو صريح بقبول التاكيد بشرطه مع اختلاف العاطف وظاهر في التدين إذا اكدا الاولى بغيرها مع ذلك اهرش قوله مطلقا أي سواء قصدتا كيد الاول أو الثاني بالثالث أو لم يقصد شيئا قال سم وينبغي ان يدين اهرش (قوله ولو حلف لا يدخلها الخ) لعله في صورة الاطلاق عند عدم التوالي ان اتحد المجلس لما قدمناه فليراجع اهرش في عبارة سم وفي الروض وان كرر في مدخول بها أو غيرها ان دخلت الدار فانت طالق لم يتعد الا انوى الاستئناف ولو طالع فصل وتعدد مجلس قال الشارح وشمل المستثنى منه ما لو نوى التاكيد أو أطلق فلا تعدد فيها اهرش ولا يخفى ان ما ذكره هنا في حالة الاطلاق مع تعدد المجلس مخالف لما ذكره في الايلالو كرر يمين الايلالو أطلق فواحدة ان اتحد المجلس والاتعدد ونظير ذلك جاري تعليق الطلاق اهرش حاصل ما هنا حيث عدم التعدد وما هناك التعدد اهرش عبارة ع وش هذا أي ما ذكره الروض وشرحه في هذا الباب يفيد قول الشارح ولو حلف الخ وقوله السابق نعم يقبل منه قصد التاكيد أو الاخبار الخ اهرش (قوله أو أطلق) أي أو قصد الاخبار وقوله كامر أي في قوله بعد قول المصنف وتخل فصل ثلاث نعم يقبل منه قصد التاكيد أو الاخبار الخ اهرش (قوله كامر) أي في شرح وتخل فصل ثلاث (قوله وكذا في اليمين الخ) هو بالنسبة لما قبله من عطف الاعم على الاخص اذ الاول حلف ايضا لانه يمنع به نفسه من الدخول أو عطف ميان بالتقيد بقوله إن تعلقت بحق آدمي إذ الاول حلف على صفة خصنة لا تعلق فيها بحق اصلا والكلام كله في الحلف بالطلاق كما يصرح به قوله لا بالله الخ اهرش (قوله ان تعلقت بحق آدمي) وعند الحكم بالتعدد لليمين بكفيه كفارة واحدة شرح الروض اهرش سم (قوله لا بالله) أي لا في اليمين بالله (قوله فلا تتكرر) أي الكفارة مطلقا أي ولو قصد الاستئناف اهرش (قول المتن وهذه الصور) أي السابقة كلها في موطوءة أي زوجة موطوءة غير خالعة اهرش (قوله ومثلها هنا) أي قول المتن ولو قال موطوءة في النهاية (قوله في حكمها وهي التي) لاحاجة اليه (قوله التي دخل فيها الخ) أي ولو في الدبر اهرش (قوله وفارقا أنت الخ) انما يتم هذا الفرق لو كان كلامهم في قوله لغير مدخول بها أن طالق ثلاثا موصورا بما ذكرنا في النوى الثلاث بأن طالق يتخلف ما اذا عزم على الاتيان بثلاث لافادة التثنية نظير ما حققه البوشنجي في مسئلة الميتة السابقة فليتامل اهرش صرمر وسياتي عن

(قوله والعجب من النحاة الخ) التعجب منهم بما يتعجب منه ولزوم ما ذكر منهم ممنوع (قوله فلا يفيد قصد التاكيد مطلقا) عبارة الروض وتطلق ثلاثا بقوله أنت طالق وطالق وطالق للغايرة اهرش وفي الباب في صور منها او أنت طالق ثم طالق وطالق ما نصه كذا الاولى بالآخرتين او باحداهما لم يقبل ظاهرا ويدين وان أكدا الثانية بالثالثة قبل اهرش وهو صريح بقبول التاكيد بشرطه مع اختلاف العاطف وظاهر في التدين إذا اكدا الاولى بغيرها مع ذلك (قوله فلا يفيد قصد التاكيد مطلقا) ينبغي ان يدين (قوله ولو حلف لا يدخلها وكرره متواليا الخ) في الروض وشرحه آخر الايلالو كرر يمين الايلالو أراد التاكيد ولو تعدد المجلس وطال الفصل صدق كظنيره في تعليق الطلاق ورفق بينهما وبين تنجز الطلاق بان التنجز انشأوا الايلالو والتعليق تعلقان بامر مستقبل فالتاكيد بهما اليق او اراد الاستئناف تعددت ولو أطلق فواحدة ان اتحد

سم توجه آخر (قوله بانه) أى لفظ ثلاثا (قوله تفسير لما اراده الخ) هذا هو ما اراده الشارح بقوله السابق ثم رايتهم صرحوا به كى باتى الخ ودعى ان هذا تصريح بما زعموه وقطعا لان المفعول المطلق يكون لبيان العدد كما صرح به النحاة والبيان والتفسير واحد فالحكم بان ثلاثا تفسير لا يدل فضلا عن انه يصح على انه تمييز فنشا التوهم ذكر التفسير المذكور في حد التمييز مع الغفلة عن تفسيرهم المفعول المطلق إلى المبين للعدد والمبين هو المفسر ولذا عبروا به ايضا في التمييز كما قال ابن مالك في القيتة اسم بمعنى من مابين الخ اسم على حجج اه رشدى (قوله لما اراده الخ) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثا حتى يشترط وقوع الثلاث مع قوله ثلاثا ارادتها بما قبلها اسم على حجج اه عش (قوله اى غير الموطوءة) إلى قول المتن ولو قال الموطوءة في المتن لا لاقوله وقلنا إلى لم يقع (قول المتن فثنتان) ينبغي اخذها مما مر ان بدن هنا إذا قصد التاكيد (قوله يقعان) الاولى هنا وفي نظائره الآية الثانية (قوله ولو قال هالخ) ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق طلقة وان دخلت الدار فانت طالق طلقتين فدخلت طلقت ثلاثا وان كانت غير مدخول بها ولو قال ولو جته انت طالق من واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا دخالا لطر فين ويفارق نظيره في الاقرار حيث لم يدخل الاخير بان الطلاق له عدد محصور بخلاف ما ذكر او انت طالق ما بين واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا ايضا لان ما بين بمعنى من بقرينة إلى كما قاله القه ولى وغيره من الروايات وجزم به ابن القري في روضه او ما بين الواحدة والثلاث فواحدة تهاية وشرح الروض زاد المتن ولو قال انت طالق طلقة قبلها وبعد ما طلقة طلقت ثلاثا اه واقره عش (قول المتن وكذا غير موطوءة الخ) ولو قال لغير المدخول بها انت طالق طلقة ربيعة لم تطلق كذا احكامه البغوى عن فتاوى القاضى وحكامه في التهذيب عن المذهب وفيه نظار اه معنى (قوله اما تقررانها يقعان الخ) عبارة النهاية والمعنى يقع عليه ثنتان معا في مع ومعهما فقط لافى فوق وتحت واخواتهما كما افهمه كلام ابن القري في روضه تبعا للثوى اه قال عش قوله واخواتها أى من بقية اسماء الجهات اه (قوله المنجزة) إلى قوله وقبل عكسه في المتن وإلى قول المتن ولو قال بض طلقة في النهاية (قوله ويدين) اى في الصورتين اه عش (قوله ان قال اردت) الاولى ان اراد (قوله واحدة في غيرها)

الجلس ولا تعدد نظير ذلك جار في تعليق الطلاق وعند الحكم بالتعدد لايه ين كفيه كفارة واحدة اه وفيها في هذا الباب وان كرر في مدخول بها او غير ما دخلت الدار فانت طالق لم يتعد لان انوى الاستئناف ولو طال فصل وتعدد مجلس قال الشارح وشمل المستثنى منه ما لو نوى التاكيد او أطلق فلا تعدد فيها الا بخفى ان ما ذكره هنا في حالة الاطلاق مع تعدد المجلس مخالف لما تقدم عنهما فيها بقلا عن باب الايلا إذ حاصل ما هنا حيث عدم التعدد وما هناك التعدد ثم قال في الروض وشرحه فان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق طلقة وان دخلت الدار فانت طالق طلقتين فدخلت طلقت ثلاثا وان كان غير مدخول بها لان الجميع يقع دفعة واحدة وظاهر انه لو حذف العاطف كان الحكم كذلك اه وهذا لا يتناقض ما قبله من عدم التعدد إذا كرر التعليق وأطلق وذلك لاتحاد المعلق هناك واختلافه هنا نعم لقائل ان يقول قياس عدم التعدد هناك وقوع طلقتين فقط هنا إذ لم يختلف التعليقان إلا بالنسبة لطلقة واحدة إلا ان يقال الاختلاف يدل على الاستئناف ويصرف عن التاكيد (قوله بانه تفسير لما اراده) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثا حتى يشترط وقوع الثلاث مع قوله ثلاثا ارادتها بما قبلها (قوله بانه تفسير لما اراده الخ) هذا هو ما اراده الشارح بقوله السابق ثم رايتهم صرحوا به كى باتى في شرح فلو قال لغير ما ودعى ان هذا تصريح بما زعموه فقط فعلا ان المفعول المطلق يكون لبيان العدد كما صرح به النحاة والبيان والتفسير واحد فالحكم بان ثلاثا تفسير لا يدل فضلا عن انه يصح على انه تمييز فنشا التوهم ذكر التفسير المذكور في حد التمييز مع الغفلة عن تفسيرهم المفعول المطلق إلى المبين للعدد والمبين هو المفسر ولذا عبروا به ايضا في التمييز كما قال ابن مالك في القيتة اسم بمعنى من مابين الخ اسم على حجج اه عش (قوله كارجحه شراح الحاوى) لكن في الروض خلافا فلا يقع في غير الموطوءة فيها الا واحدة (قوله واحدة في غيرها) تلك الواحدة هي المنجزة لا المنضمة في نحو طلقة قبلها طلقة للدور قال في الروض وشرحه او

ثلاثا بانه تفسير لما اراده
بانت طالق فليس مغايرا
له بخلاف العطف والتكرار
(ولو قال لهذه اى غير
الموطوءة ان دخلت الدار
مثلا فانت طالق وطالق)
او انت طالق وطالق ان
دخلت (فدخلت ثنتان)
يقعان (في الاصح) لو وقعها
معا فترتين بالدخول ومن
ثم لو عطف بثم أو الفاء أو
قلنا بالضيق ان الواو
للتربيع لم يقع الا واحدة
ولو قال لها انت طالق احد
عشر فثلاث لانها مزجا
وصارا ككلمة واحدة او
احدا وعشرين فواحدة
للعطف (ولو قال موطوءة
انت طالق طلقة مع طلقة
(او طلقة معها طلقة)
وكمع فوق وتحت كارجحه
شراح الحاوى وغيرهم
(ثنتان) يقعان معا وفارق
انت طالق مع حفصة لا
تطلق حفصة لاحتمال المبة
هنا لغير الطلاق احتمالا
قريبا (وكذا غير موطوءة
في الاصح) لما تقرر لهما
يقعان معا كانت طالق
طلقتين (ولو قال انت طالق
(طلقة قبل طلقة او طلقة
(بعدها طلقة ثنتان)
يقعان مرتبا (في موطوءة)
المنجزة او لا ثم المنضمة ويدين
ان قال اردت انى ساطقتها
(وطلقة في غيرها) لينيتها
بالاولى (فلو قال طلقة بعد
طلقة او قبلها طلقة فكذا)
يقع ثنتان في موطوءة مرتبا

لما نرى نعم يصدق يمينه في قوله اردت قبلما طلبة لمؤكد او ثابتة او اوقع ازوج غيري وعرف على ما ياتي في طالق اس فلا يقع إلا واحدة في موطوءة (ولو قال) انت طالق (طلقة في طاعة و اراد مع) طاعة (طالقتان) ولو في غير موطوءة لصلاحية النكاح لانه لم يخلو في ام اي معهم (او الظرف او الحساب او طالق طالقة) لانه مقتضى الا واين والازل في الثالث (ولو قال نصف طلقة في طاعة طالقتان بكل حال) من هذه الاحوال الثلاثة لو صرح انه اذا قصد المعية يقع ثنتان وفي حاشية نسخته يغير خطه نصف طلقة في نصف طلقة ويهملان كاتبها اعتراض ما يحمله دون من كتبه الموافق للبحر والشرح وليس كما هو في هذه ايضا لم يقصد المعية (٥٧) والواقع بهما اثنتان كما قاله

الزركشي تبعا لشيوخه الاسوي والبقيني لان التقدر نصف طلقة مع نصف طلقة فهو ك نصف طلقة ونصف طلقة لكن رده شيخنا في شرح منجه باننا لنسلم انه لو قال هذا المقدور ثنتان ولما وقع في نصف طلقة ونصف طلقة اكرر طالقة مع النصف المقضي للثنا في خلاف مع فانها لم تقضى المصاحبة وهي صادقة بمصاحبة نصف طلقة لصفها او قد يجاب بان هذا لغايتها عند الاطلاق اما عند قصد المعية التي تنفي مالا لا يفيد الظرفية والام يكن لصفها فائدة فالظاهر المتبادر منه ان كل جزء من طلقة لان تكرير الطلقة المضاف اليها كل منهما ظاهر في تغايرهما وقد مر في شرح قوله في الاقرار ولو قال درهم في عشرة ما يوضح هذا ويبين ان نية المعية تنفي مالا لا يفيد لفظها كما صرحوا به مع استشكلها والجواب عنه فراجه فانهم (ولو قال) انت طالق (طلقة

عطف على قوله ثنتان في موطوءة (قول الثمن في الاصح) أي فيما اه معنى (قوله لما مر) أي من بينونة غير الموطوءة بالاولى (قوله نعم يصدق يمينه الخ) ظاهره ظاهر اهل بشكل بقوله السابق ويدين إن قال الخ وقد يفرق بقرب هذا وفيه ما فيه سم اقول ويؤيد الفرق جريان الخلاف في هذه دون تلك اه سيد عمر (قوله نعم يصدق يمينه في قوله الخ) كذا انفلا عن ابن كج و اقره فاقية به اطلاق المصنف اه معنى (قوله فلا يقع إلا واحدة في موطوءة) كذا في اصله رحمه الله تعالى ومقتضاه انه لا يقع في غير الموطوءة شيء حيث لو ليس مراد تعاقبا فالاولى اسقاط لفظ في موطوءة لا ياهم اه سيد عمر (قوله لوضح انه الخ) علة للتفسير بان ثلاث عبارة المني ولو قال انت طالق نصف طلقة في نصف طلقة ولم يرد كل نصف من طلقة فطلقة بكل حال ما ذكر من ارادة المعية والظرف والحساب او عدم ارادة شيء لان الطلاق لا يتجزأ (تنبيه) هل لفظه نصف الثانية مكتوبة في هاش نسخة المصنف بغير خطه وهو الصواب كما ذكرت في المحرر والشرح اذ لا يستقيم قوله بكل حال بدونها لانه يقع عند قصد المعية طلقتان على ائتمانها لو اراد نصف من كل طلقة فطلقتان كافي الاستصا لولو قال طلقة في نصف طلقة فطلقة لان ان يريد المعية ثنتان اه (قوله اعتراض ما يحمله) مفعول زهملان اذ جعل هذه اه ما كتبه ايضا اي مثل ما يحمله المصنف (قوله رده شيخنا الخ) ووافقه المغني كما مر اننا (قوله المقضي) اي اللفظ (قوله بان هذا) اي قوله فانها انما الخ (قوله التي تنفي مالا لا يفيد الظرفية الخ) مسلم لكن لا يلزم انحصار الفائدة فيما ذكره بل الفرق بينهما انه في صورة الظرفية يقع النصف اصلا والآخر الباقي سري في صورة المعية تقع جميع الطلقة اصلا وقوله فالظاهر المتبادر الخ ممنوع اه سيد عمر (قوله لقصدها) اي المعية (قوله منه) اي من المقدر المذكور (قوله ان كل جزء) اي نصف (قوله كل منهما) اي النصفين اه عرش (قوله لما مر) اي في شرح قوله طلقة في طلقة الخ اه كردى (قوله لانها) اي الطلقة اليقين او ما زاد مشكوك فيه (قوله ولو قال الخ) اي حلف (قوله برهان يكتب او لا الخ) كافي به بالدرجته تعالى اه نهاية قال الشيدى اعلم ان السيوطي افي في هذه المسئلة بنظير ما قاله والشارح لكن بزيادة قيود وما حذبه بعضهما في فتاوى والد الشارح ولفظ فتاوى به اعني السيوطي مسئلة شاهد حلف بالطلاق لا يكتب مع فلان في ورقة رسم شهادة فكذب الخالف اولاهم كتب الاخر الجواب إن لم يكن اصل الورقة مكتوبا بخط المحلوف عليه ولا كان بينه وبينه توافق هذه

قال انت طالق طالقة قبلها قال في الاصل او بعدها كل طالقة طلقت المسبوبة ثلاثا ثم ترتب بين الواحدة وباقي الثلاث وطلقت غير ها واحدة اما في بعدها فالظاهر واما في قبلها فلان الواقع إنما هو المنجز الا المضمن لثلاث يلزم الدور اه (قوله نعم يصدق يمينه) ظاهره اهل بشكل بقوله السابق ويدين إن قال الخ وقد يفرق بقرب هذا وفيه ما فيه (قوله وفي حاشية نسخته يغير خطه نصف طلقة في نصف طلقة) قال في شرحه سوام اراد المعية وهو ظاهر والظرف او الحساب او طالق لان الطلاق لا يتجزأ اه وقال في قوله او نصف طلقة في نصف طلقة ولم يرد كل نصف من طاعة او قضيتها انه لو اراد ذلك اختلف الحكم وهو ظاهر في ارادة المعية فيقع طلقتان دون غيرها فليراجع (قوله في الثمن ولو قال طلقة في طلقتين) قال الروض وشرحه ولو

(٨ - شرواني وابن قاسم - ثامن) في طلقتين وقصد معية ثلاث (يقع ولو في غير الموطوءة لما مر) (او) قصد ظرفا فواحدة لانها مقتضاه (او حسابا وعرفه ثنتان) لانها موجه عند اهله (فان جهله وقصد معناه) عند اهله (فطلقة) لبطان قصد المجهول (وقيل ثنتان) لانها موجه وقد قصده (وان لم ينوشثا فطلقة) عرفه او جهله لانها اليقين (وفي قول ثنتان ان عرف حسابا) لانه مدلوله وفي ثالث ثلاث لثلاثة بين ولو قال لا اكتب معك في شهادة ولم ينو انه لا يجتمع خطاهما في ورقة برهان يكتب اولاهم رقيقة لان الاول لا يسمى حيثئذ انه كتب مع الثاني

بخلاف العكس ويقاس بذلك نظاره نعم يظهر فيها استداًته كابتدائه نحو لا أقدمه لك انه لا فرق بين تقدم الحالف وتأخره (ولو قال) انت طالق (بعض طلقة) أو نصف طلقة أو ثلثي (٥٨) طلقة (نظافة إجماعاً) لانه لا يتبعض (أو نصف طلقة نظافة) لانهما جوهر واحد والامام

الواقعة ولا علم انه يكتب فيها لمحت والاحت اه وهذا يخالفه قول عرش قوله بأن يكتب أولاً الخ أى ولو بعد تأطئه مع رفيقه على انه يكتب بعده اه (قوله بخلاف العكس) أى بان يكتب بعده اه عرش (قوله) ويقاس بذلك نظاره) وليس من نظاره كالا يخفى لا آكل مع فلان مثلاً يقع كثير الاشتغال مع فلان والظاهر ان المرجع في ذلك العرف فاعده العرف مشتقاً مع محنت وما لا فلا وذلك يختلف باختلاف الحرف اه رشيدى (قوله) نحو لا أقدمك الخ) لكن يشترط ان يعد اجتماعهما عرفاً بان يجلسا بمحل يختص به احدهما امالو جميعهما مسجد أو قهوة أو حمام لمحت اخذاً بما ذكره فى الايمان فيها وحلف لا يدخل على زيد فدخل عليه في احدهما المذكورات نعم ينبغي انه إن قصد جلوسه معه ولو بمجرد الجلوس في المسجد ونحوه حنت اه عرش (قوله) بين تقدم الحالف أى بقوده (قوله) أو نصف أو ثلثي طلقة) إلى قوله ويظهر فائدة الخلاف في النهاية إلى قول المتن إلا ان يريد في المعنى (قوله) لانه أى الطالق (قول المتن) أو نصف طلقة (نظافة) وكذا كل تجزئة لا تزيد اجزاؤها على طلقة اه معنى (قوله) وزيغ كونه من باب السراية) قد يقال ينبغي أن يحل الخلاف صورة الاطلاق ما إذا أراد به حقيقة من السراية قطعاً والكل فمن التعبير باليهض قطعاً بخلاف ما إذا اطلق فان المتبادر الحقيقة نعم يشكل حيث ان ينسب إلى امام الحرم من جعل لانه القول بالحجاز حيث لا يقال ينبغي ان يناط الحكم بالقرينة فان وجدت قرينة صارفت عن الحقيقة معينة للجواز حمل عليه والاحمل على الحقيقة لانها الاصل المتبادر ولا نظر لارادته لاننا نقول هذا متجه صانعاً إلا ان اطلاقهم بنافية لا ترى لقولهم في ان طالق طلقة في طلقة ان اراد المعية الخ حيث علقوا الحكم على ارادته مع انه مجاز ولم يتعرضوا للقرينة بالكيفية ولتصرحهم السابق في مبحث الصبغة ان اللحن لا يضر وترك القرينة في الحجاز كاللحن نعم يردد النظر في نحو المسئلة الآتية في كلام الشارح وهى طلقني ثلاثاً باللفظ فطلق واحداً ونصفاً وقال اردت بالنصف الكل ولا قرينة هل يجب ثلثا الالف لانه اوقع ثلثي ما طلبته او لا يجب إلا النصف لاننا لا نثبت له شيئاً بدعواه تلك الارادة التي لا قرينة عليها محل نظر فليتأمل ولعل الاقرب الثاني لان الاصل برادة ذمتها معازاد اه سيد عمر (قوله) فعلى الثاني يقنع) أى وعلى الاول لا اه اسم أى فتقع ثنتان فقط (قوله) وفي طلقني ثلاثاً الخ) عطف على قوله في ثلاثاً لا الخ (قوله) يقع ثنتان) أى على القولين (قوله) كاسم) أى في باب الخلع في فصل الالفاظ المزمعة للوعوض (قوله) يقع ثنتان) إلى قول المتن ولو قال نصف في النهاية (قوله) ولم يرد ذلك) عبارة المعنى وعلى الخلاف اذا لم يرد كل نصف من طلقة او وقع عليه طلقان قطعاً اه وقد يقال ما ذكره من المراد لا محتملة اللفظ وحق المقام اذا لم يرد نصف كل طلقة من طلقتين والاحل ظير اجمع (قوله) بنصف هذين) شامل للدرهمين كذا قال الفضل المحض فان أراد بعض التنبيه على الشمول فلا كبير جدوى فيه وان اراد الاعتراض بفلس في محله لان ما يأتي في غير المعينين فليتأمل اه سيد عمر (قوله) من الاعيان) أى المعية (قوله) ويؤيده) أى الفرق (قوله) ولم يرد ذلك) أى كل نصف من طلقة (قوله) أو النماء) النصف الخ) عطف على وحله الخ (قوله) الثاني) أى الاتناء (قول المتن) أو نصف طلقة وثلث طلقة طلقان ولو قال الخ) حاصل ما ذكر في اجزاء الطلقة انه ان

في نحو بعض أنه من باب التعبير ببعض عن الكل وزيغ كونه من باب السراية وقضية كلام الرافعي ان هذا نظير ما مر في ذلك طالق فيكون من باب السراية وهو الاصح وأظهر فائدة الخلاف في ثلاثاً أو نصف طلقة فعلى الثاني يقنع وهو الاصح لان السراية في الايقاع لا في الرفع تغليباً للتحريم في طلقني ثلاثاً باللفظ فطلق واحدة ونصفاً يقع ثنتان ويستحق ثلثي الالف على الاول ونصفه على الثاني وهو الاصح اعتباراً بما اوقعه لاجامسى عليه كما مر (الان يرد بكل نصف من طلقة) فيقع ثنتان عملاً بقصده (والاصح ان قوله) انت طالق (نصف طلقتين) ولم يرد ذلك يقع به (طلقة) لانها نصفهما وحمله على نصف من كل وبشكل بعيدو يفرق بينه وبين مالو اقر بنصف هذين يكون مقراً بنصف كل منهما بان الشيوخ هو المتبادر من الاعيان ويؤيده انه لو قال على نصف درهمين لزمه درهم اتفاقاً ولم يجز فيه الخلاف هنا (و ثلاثة انصاف طلقة) ولم يرد ذلك طلقان تسكيلاً للنصف الزائد وحمله على كل نصف من طلقة ليقع ثلاث أو النماء

قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث فثلاث ادخلها للظرفين ويفارق نظيره في الضمان والاقرار بأن الطلاق محصور في عدده والظاهر استيفاءه بخلاف ما ذكره وكذا يقع الطلاق الثلاث لو قال انت طالق ما بين الواحدة إلى الثلاث لان ما بين بمعنى ان معرفته الى او قال انت طالق ما بين الواحدة والثلاث فواحدة لان الصادقة بالينة تجعل الثلاث بمعنى الثالثة ويضيغ وقوع ثنتين في من واحدة إلى ثنتين مر (قوله) فعلى الثاني يقنع) أى وعلى الاول لا (قوله) ولم يرد ذلك) أى كل نصف من طلقة (قوله) في المتن) أو نصف طلقة وثلث طلقة طلقان ولو قال الخ) الضابط انه كرر لفظ الطلقة المضاف اليه وعطف تعدد الطلاق بعدد الاجزاء والا

النصف الزائد لان الواحدة لا يشتمل على تلك الاجزاء فتقع طلقة بعيدوان اعتمد البلقيني الثاني (أو نصف طلقة وثلث طلقة طلقان) لاضافته كل جزء الى طلقة وعطفه وكل منها يقتضى التنايز ومن ثم لو حذف الواو وقعت طلقة فقط لضعف اقتضاء الاضافة

وحدهما للتعار ولوقال خمسة انصاف طلبة اوسبعة اثلاث طلبة فثلاث (ولو قال نصف وثلاث طلبة فطلقة) انصاف اقسام العاطف وحده للتعار وبمجموع الجزأين لا يزيد على طلبة بل عدم ذكر طلبة اشترك كل جزء دليل ظاهر على أن المراد اقسام طلبة واحدة (ولو قال لاربع اوقت عليكن او بينكن طلبة أو طلفتين أو ثلاثا أو أربعاً او وقع على كل طلبة) لأن كلا يصيبها عند (٥٩) التوزيع واحدة أو بعضها فكل (فان قصد توزيع كل طلبة

عليهن وقع في اثنين ثنتان وفي ثلاث أو أربع ثلاث) عملاً بقصد بخلاف ما إذا أطلق لبعده عن الفهم ولهذا لو قيل اقسام هذه الدرهم على هؤلاء الأربعة لا يفهم منه قسمة كل منها عليهم قال أبو زرعة وكان بعض أهل العصر أخذ من هذا في أنها طالقان ثلاثاً وأطلق أنه يقع على كل ثنتان توزيعاً للثلاث عليهما والأقرب عندى وقوع الثلاث على كل منهما كما هو مقتضى اللفظ إذ هو من السكلي التفصيلي فيرجع ثلاث لجميعهما لا بمجموعهما انتهى وفيه وقفة بل الأول هو الأقرب إلى اللفظ وبعضه أصل بفاء العصة فلم يقع إلا المحقق كما مر ويؤيد ذلك قوله فيمن حلف أن امرأته ليست بمصر وهي بالقاهرة مصر يطلق على كل البلد المعروفة وليست القاهرة منها وعلى الأقليم كله وهي منه فان لم يرد شيئاً بنى على أن حل المشترك على معنيته

كرر لفظ طلبة مع العاطف ولم يزد إلا جزاء على طلبة كأن تطلق نصف طلبة وثلاث طلبة كان كل جزء طلبة وان اسقط لفظ طلبة كانت طالق ربع وسدس طلبة واسقط العاطف كانت طالق ثلاث طلبة ربع طلبة كان لكل طلبة فان زادت الأجزاء كنصف وثلاث وربع طلبة كل ازاء من طلبة أخرى ووقع به طلبة معنى ونهاية وسم **(قوله)** ولو قال خمسة (الخ) عبارة للمعنى وهذا المذهب المذكور على أجزاء طلفتين كخمسـة اثلاث اوسبعة ارباع طلبة وان زاد كسبعة اثلاث اوسبعة ارباع طلبة فثلاث على الأصح وواحدة على مقابلة اه بادي تصرف (قول المتن ولو قال نصف وثلاث (الخ) ولو قال نصف طلبة ونصفها ونصفها فثلاث لان أراد بال نصف الثالث تأكيداً للثاني فالثنتان اه معنى (قول المتن أو ثلاثاً أو أربعاً (الخ) ولو قال خمسة اوسبعا أو ثمانية فثلاثان مالم يرد التوزيع او تسعاً فثلاث طلفتان به معنى قال عـش قوله مالم يرد التوزيع أى توزيع كل طلبة فيقع ثلاث وقوله فثلاث طلفتان مالم يرد التوزيع اولا اه **(قوله)** من هذا (الخ) أى فى الماتن **(قوله)** والأقرب عندى (الخ) وقالنا نهاية والمعنى كاسم **(قوله)** فيرجع ثلاث أى فى انهما طالقان ثلاثاً لاجمعيهما أى لكل من الزوجتين **(قوله)** وفيه أى فيما استقر به أبو زرعة **(قوله)** كاسم أى فى أول الفصل **(قوله)** ويؤيد ذلك (الخ) هذا التأييد ممنوع لأن مصر على القول الأول يحمل لأنه مشترك فليس له ظاهر بخلاف المتن كأن تنما فانه ظاهر فى الحكم على كل من فرديه اه سم **(قوله)** أى ابى زرعة اه كردى **(قوله)** وحى بالقاهرة) أى ولم يرد أحدهما اه سيد عمر **(قوله)** مصر تطلق (الخ) مقول القول **(قوله)** على كل البلد أى بمجموع البلد وكان الأولى حذف لفظه كل **(قوله)** المعروفة أى فى زمن الشارح وزمننا **(قوله)** وليست القاهرة أى مصر القديمة المعروفة فى زمن الشافعى رضى الله تعالى عنه (قول المتن بعضهن) مبهما كان ذلك البهـض او معينا كفلانة وفلانة اه معنى **(قوله)** لانه خلاف (إلى المتن فى النهاية والمعنى **(قوله)** قبل) وعليه لو اوقع بين اربعا ثم قال اردت على اثنين طلفتين طلفتين دون الاخرين لحق الأولين طلفتان طلفتان عملاً باقراره ولحق الاخرين طلبة طلبة ثلاثا يعطل الطلاق فى بعضهن ولو قال اوقت بينكن سـدس طلبة وربع طلبة وثلاث طلبة طلق ثلاثاً لان تعذر الاجزاء او عطفتها مشعر بقسمة كل جزء بينهما ومثله كارجحه الشيخ رحمه الله تعالى ما لو قال اوقت بينكن طلبة وطلقة وطلقة نهاية ومعنى قال عـش قوله ولحق الاخرين (الخ) أى بحسب الظاهر قياساً على ما تقدم فيما لو اراد بينهما بعضهن اه (قول المتن ولو طلقها) أى إحدى زوجاته (قول المتن اشركتكم معها (الخ) قال فى شرح الروض اما لو قال اشركتكم معها فى الطلاق فطلق وان لم ينو كذا صرح به أبو الفرج البزار فى نظيره من الظاهر اه سم وعش **(قوله)** او جعلتكم (إلى قول المتن وكذا فى المعنى وإلى الفرع فى النهاية **(قوله)** فان نوى الطلاق أى المنجز كإياك **(قوله)** ولو طلق (الخ) وان اشركها مع ثلاث طلقهن هو وغيره واراد ان يـأشـر بـكـة كـمـنـ طـلـقـت ثلاثاً او انها مثل إحداهن طلقت طلبة واحدة وكذا ان أطلق نية الطلاق ولم ينو واحدة ولا عدداً لان جعلها كأحداهن اسبق إلى الفهم وظهر من تقدير توزيع كل طلبة ولو اوقع بين ثلاث طلبة ثم اشرك الرابعة معهن ووقع على الثلاث طلبة طلبة وعلى الرابعة طلفتان إذ يخصها بالشركة فان زادت الأجزاء على الطلقة تعدد أيضاً بحسبه وإلا فلا **(قوله)** ويؤيد ذلك (الخ) هذا التأييد ممنوع لأن مصر على القول الأول يحمل لانه مشترك فليس له ظاهر بخلاف المتن كأن تنما فانه ظاهر فى الحكم على كل من فرديه **(قوله)** فى المتن اشركتكم معها (الخ) قال فى شرح الروض اما لو قال اشركتكم معها فى الطلاق فطلق وان لم

احتياطاً كما نقله البيضاوى أو عموماً كما نقله الأمدى فعلى الأول لا يقع شئ للشك بخلافه على الثاني لتناول لفظه (فان قال أردت بينكن بعضهن لم يقل ظاهره فى الأصح) لانه خلاف ظاهر اللفظ من اقتضاء الشركة اما باطنا فبدين وعليكن كذلك لكن جز ما على ما فيه ولو اوقع بينهما ثلاثاً ثم قال أردت إيقاع ثنتين على هذه وقسمة الأخرى على الباقيات قبل (ولو طلقها ثم قال لأخرى أشركتكم معها أنت كرسى) أو جعلتكم شريكها أو مثلها (فان نوى) الطلاق بقوله ذلك (طلقت وإلا فلا) لانه كناية ولو طلق هو وغيره امرأة ثلاثاً ثم قال لامرأته اشركتكم معها

فان نوى اصل الطلاق فواحدة ومع (٦٠) الدد فقلت ان لانه يخصها واحدة ونصف على المعتد فان زاد بعد معها في هذا الطلاق

طلقة ونصف اه معنى (قوله فان نوى اصل الطلاق الخ) اما اذا لم ينو ذلك فبيع واحدة كما جزم به صاحب الانوار معنى وشرح الروض وقره سم عبارة عرش قوله فان نوى اصل الطلاق الخ ينبغي ان مثله مالو اطلق لانه الحق وما زاد مشكوك فيه اه (قوله فان زاد الخ) عبارة المغنى ولو طلق إحدى نسائه الثلاث ثلاثا ثم قال للثانية اشركتك معهما ثم للثالثة اشركتك مع الثانية طلقت الثانية طلقتين لان حصتها من الاولى طلقة ونصف والثالثة طلقة لان حصتها من الثانية طلقة اه واد شرح الروض وقره سم مانصه والظاهر ان محله اذا نوى الشركة في عدد الطلاق ويدل له ان كلام المنثور للزنى مقيد بذلك حيث قال ثم قال للثانية انت شركتك في هذا الطلاق فالظاهر من قوله في هذا الطلاق انها اراد العدد بخلاف ما اذا لم يذكر ذلك ولم ينو به فالوجه في مسئلتنا ان لم ينو ذلك وقوع واحدة به جزم صاحب الانوار وكلام الاصل يميل اليه اه وسيأتي عن النهاية ما يتعلق بذلك (قوله في هذا الطلاق) مفعول زاد وقوله لو احدى متعلق براد عبارة عرش قوله لو احدى اى لامرأة ثانية بان كان متزوجا ثم اتى بالاولى انت طالق ثلاثا ثم قال للثانية اشركتك مع فلانة في هذا الطلاق ثم قال للثالثة اشركتك مع الثانية في طلاقها اه (قوله ثم لاخرى) اى قال لاخرى اشركتك معها اى مع الثانية وهو واضح واما اذا قال وشر الاول ايضا فينبغي ان يقع ثنتان ان سيدعمر (قوله طلقت الثانية الخ) اى لانه يخصها بالاشراك نصف الثلاثة فتشكل ثنتين اه عرش (قوله طلقت الثانية ثنتين الخ) هذا محمول على ما اذا نوى تشريك الثانية معها في العدد والا فواحدة فيها ايضا اه نهاية قال عرش قوله ولو الا الخ اى بان قصد التشريك في اصل الطلاق او اطلق اه اقول وقضية مامر عن شرح الروض وقره سم انه لا حاجة الى تلك التية مع ذكر في هذا الطلاق فتى وجد احدا المارين من التية او الذكر يقع ثنتان وان قدما تقع واحدة (قوله ثم قال ذلك) اى اشركتك معها اه معنى (قوله او تعليق الخ) عطف على قوله ان الاول الخ (قوله او بدخولها الخ) اى او قصد تعليق طلاق الثانية بدخولها الخ وان اطلق فالظاهر محله على هذا الاخير اه معنى (قول المتن وكذا قال الخ) اى وكذا لو طلق رجل زوجته وقال آخر ذلك لامرأته كقوله اشركتك مع طلقة هذا الرجل او جعلتك شركتك فان نوى طلاقا طلقت الخ (تنبيه) ما ذكره المصنف فيما اذا علم طلاق الذى شورك فان لم يعلم كالم قال طلقت امرأتي مثل ما طلق زيدوه لا يدري كم طلق زيدوه نوى عدد طلاق زيدوه فتعنى كلام الرافعي انه لا يقع قال الزركشي ومراده العدد لا اصل الطلاق وهو ظاهر اه معنى (قوله فقالت يكفيني ثلاث الخ) بخلاف مالو قالت يكفيني واحدة فقالوا الباقي لضرائك لطلقت هي ثلاثا والضرائر ثنتين ثنتين ان نوى شرح مر اه سم قال عرش قوله ان نوى فان لم ينو وقع على كل من الضرائر طلقة لتوزيع الثنتين الباقيتين عليهن وما زاد عليهما لغو لما مر من ان الواحدة على الثلاث لا يقع مالم ينو به الا يقع اه (قوله الاتحاد) اى التوحيد

ينو كذا صرح به أبو الفرج البزاز في نظيره من الظاهر اه (قوله فان نوى أصل الطلاق الخ) كذا مر (قوله فان زاد بعد معها في هذا الطلاق) عبارة شرح الروض قال اى القاضي ابو الطيب ومثله قول المزني في المنثور ولو طلق إحدى نسائه الثلاث ثلاثا ثم قال للثالثة اشركتك معهما ثم قال للثالثة اشركتك مع الثانية طلقت الثانية طلقتين لان حصتها من الاولى طلقة ونصف والثانية طلقة لان حصتها من الثانية طلقة على ما باتى ايضا ذلك قريبا ثم قال في الروض وان اشركت مع امرأة طلقها ثلاثا قبل تطلق واحدة او ثلاثا او ثنتين وجوه المذهب ثلثة انتهى قال وترجيحه اى الوجه الثالث من زيادة تأخذ من جزم الجرجاني به في تحريره ومن كلام القاضي اى الطبيب السابق والظاهر ان كلامهما محله اذا نوى الشركة في عدد الطلاق ويدل له ان كلام المنثور مقيد بذلك حيث قال ثم قال للثالثة انت شركتك في هذا الطلاق وكذا قال في الثالثة لكن القاضي اسقطه فالظاهر من قوله في هذا الطلاق انها اراد العدد بخلاف ما اذا لم يذكر ذلك ولم ينو به فالوجه في مسئلتنا ان لم ينو ذلك وقوع واحدة به جزم صاحب الانوار وكلام الاصل يميل اليه اه (قوله فقالت يكفيني ثلاث الخ) بخلاف ما لو قالت يكفيني واحدة فقال والباقي لضرائك لطلقت هي ثلاثا والضرائر ثنتين

لواحدة ثم لاخرى طلقت الثانية ثنتين والثالثة واحدة نص عليه هذا في التنجيز فلو علق طلاق امرأته بدخول مثلثا ثم قال ذلك لاخرى روجع فان قصد ان الاول لا تطلق حتى تدخل الاخرى لم يقبل لانه رجوع عن التعليق وهو لا يجوز او تعليق طلاق الثانية بدخول الاول او بدخولها نفسها صح الحاقا للتعليق بالتنجيز وكذا لو قال آخر ذلك لامرأته فان نوى طلقت والا فلا لانه كناية ولو قال انت طالق عشرة فقالت يكفيني ثلاث فقال البواق لضرئتكم لم يقع على الضرئية لان الزيادة على الثلاث لغو كما لا الهناهم ان نوى به طلاقا طلقت ثلاثا اخذا بما قدمناه في الكناية (فرع) جلس نسائه الاربع صفا فقال الوسطى منكن طالق وقع على الثانية او الثالثة فيعين من شاء منها لان المفهوم من الوسطى الاتحاد ومن ثم نص في مكاتب عليه أربع نجوم فقال سيده ضوعته اوسطها على أن الوارث يتخير بين الثاني والثالث وزعم أن الوسطى من يستوى جانبها فلا وسطى هنا معنوع لان ذاك بالنظر

قوله من وان شملتهما لكن
قوله فهي يقتضي التوحيد
فلتسكن كالاولى ولعل ما
قوله من على الضعيف في
الاولى انه يقع عليهما او
متعلقات فللقاضي احتمالان
لا يقع شيء يقع على واحدة
وبعضها وهو الاوجه لما
مران الوسيط لا تتناول الا
واحدة لكبا هنا مهمة
في السك اذ كل منهن تسمى
وسيطي فليعين واحدة منهن
قال فان قال من كان منسك
الوسيط فهي طالق احتل
ان يقع على الكل انتهى
وهو مبني على امر عنه مع
التوقف فيه

﴿ فصل في الاستثناء ﴾

(يصبح الاستثناء لوقوعه
في القران والسنة وكلام
العرب وهو الاخراج بنحو
الاستثنى واحط كما مر في
الاقرار وكذا التعليق
بالمشقة وغيرهما من سائر
التعلقات كما اشتهر شرعا
فكل ما ياتي من الشروط
ماعد الاستغراق عام في
النوعين (بشرط اتصاله)
بالمستثنى منه عرفا بحيث
يعد كالامام واحد او احتج له
الاصوليون باجماع اهل
اللغة وكانهم لم يعتدوا
بخلاف ابن عباس فيه
انذوذه بفرض صحته عنه
(ولا يضر في الاتصال
(سكتة تنفس وعي)
ونحوها كمروض سعال
وانقطاع صوت والسكوت

(قوله قال القاضي الخ) التحقيق ما قاله القاضي كاعتل نعم قد يشكل بالمسئلة السابقة فان المفرد المحلى باللام
للمعوم لان يقال ان من نص في المعوم بخلاف المحلى باللام فانه محتمل اه سيد عمر (قوله من كان
منسك الخ) كذا في اصله بخطه توجه ذكر التضمير باعتبار لفظ من ر قوله فهي يقتضي التوحيد قد يمنع
الاقتضاء لان من راعى لفظها في ضميرها ونحوه سم وهذا المنع في غاية الاجتهاد بل يصح افراد التضمير مع
ملاحظة معنى من لان المرجح كل فرد لا مجموع الافراد الاترى انك تقول اى رجل ياتي فله درهم ولا تقول
فلهم درهم فتأمل اه سيد عمر (قوله او متعلقات) عطف على صفا اه سم (قوله وهو الارجح) اى
الوقوف على واحدة (قوله قال) اى القاضي (قوله فان قال من كان منسك الخ) اى ومن متعلقات (قوله)
على امر عنه) اى عن القاضي انما (قوله مع التوقف) اى لان قوله من وان شملت السكول لكن قوله
فهو يقتضي التوحيد فليكن كالاولى

﴿ فصل في الاستثناء ﴾ (قوله لوقوعه في القران) الى التنبيه في النهاية (قوله وكذا) اى كاستثناء
التعليق الخ عبارة النهاية ومثل الاستثناء بل يسمى استثناء شرعا بالتعليق بالمشقة الخ وعبارة المغني ثم
الاستثناء على ضربين ضرب يرفع العدد لاصل الطلاق كاستثناء بالاواحدى اخواتها وضرب يرفع
اصل الطلاق كالتعليق بالمشقة وهذا يسمى استثناء شرعا لاشتهاره في العرف قال بعض المحققين وسميت
كلمة المشقة استثناء لصرها في الكلام عن الجزم والثبوت حالاً من حيث التعليق بالما بعلة الا انه اه (قوله ما
عدا الاستغراق) اى واما هو فيشترط عده في النوع الاول اعني الاخراج بنحو الاواما النوع الثاني اعني
التعليق بالمشقة وغيره فايكون مستغراقا بل كرى (قوله بخلاف ابن عباس الخ) فانه حكى عنه
جواز انفصال الاستثناء الى شهر وقيل سنة وقيل ابدار (قول المتن سكتة تنفس الخ) اى بالنسبة لحال الشخص
نفسه لكن ينبغي ما لم يطل على خلاف العادة كذا في هامش المغني وسياتي عن شرح الارشاد ما يوافقه (قوله)
ولا ينافيه اى قومه والسكوت للتذكر اه عش (قوله لانه قد يقصده الخ) لاحاجته الى هذا التكلف بل
قد يقصده معنيان ينسب ثم يتذكر سيد عمر وسم (قوله اجمالا الخ) يفيد المراد بالاستثناء في قول
المصنف ويشترط ان ينوي الاستثناء اجماله لا تفصيله (قوله وذلك) الى قوله فان قلت في المغني (قوله)

ثنتين مر (قوله فهي تقتضي التوحيد) قد يمنع الاقتضاء لان من راعى لفظها في ضميرها ونحوه
(قوله او متعلقات) عطف على صفا
﴿ فصل في الاستثناء ﴾ قال في الانوار والاستثناء شروط الى ان قال الخامس ان يسمع غيره والا
فالقول قولها في نفيه وحكم بالوقوف اذا حلفت اه ثم قال ولو قال انت طالق ان شاء الله او اذا شاء الله
او متى شاء الله وان لم يشاء الله او ما لم يشاء الله او الا ان يشاء الله لم يقع الطلاق ولكن بشروط الى ان قال
الثامن ان يسمعه غيره والا فلا يصدق وحكم بوقوعه اذا حلفت اه ثم قال في بحث التعليق ادخلت بصفة
لم يقع قبل وجودها سواء كانت بما يتحقق حصولها كمجى الشهر او لا يتحقق كدخول الدار الى ان قال
وللتعليق شروط الى ان قال الثالث ان يذكر الشرط بلسان نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر وحكم
بالطلاق ولا يشترط ان يسمعه غيره فلو قال قلت انت طالق ان كلبت زيد او انكرت الشرط صدق بيمنه وقد
مر اه وبقوله فيما تقدم من الاستثناء او الفاقول قولها الخ ومن المشقة والا فلا يصدق الخ مع قوله هنا
صدق بيمنه يعلم الفرق بين هاهنا والا ولين حيث انكرت المرافة ذلك اى من اصله بخلاف ما اذا انكرت له لان
اصلها بان انكرت سماعها له ووجه ان ماداعها ناليس رافعا للطلاق بل يخصص له بخلاف الاولين فان
ماداعها فيهارا فاعل الطلاق من اصله وحيث ان يفرض بما تامل بان اصل الطلاق في الاخيرة انما علم من اعترافه
قال مر ولو ادعى الاستثناء فادعت الزوجة عدهما فالقول قولها او انها لم تسمعهما فالقول قوله وكذا الشهود
اه (قوله في النوعين) اى الاستثناء والتعليق بالمشقة الخ (قوله ولا ينافيه) اى السكوت (قوله لانه قد
يقصده اجمالا الخ) اقول يمكن قصده تفصيلا ثم ينشئ عين ما قصده فيحتاج للتذكر

وذلك لان ماذكر يسير لا بعد فاصلا عن مخالفا للكلام الاجنبى وان قل لانه لا يتعلق وقد قل اخذنا من قولهم لو قال انت طالع ثلثا يازانية ان شاء الله صرح الاستثناء فان قلت (٦٢) صرحوا بان الاتصال هنا بالغ منه بين ايجاب نحو البيع وقبوله الذى تقرر يقتضى انه مثله

وذلك الخ) تعليل لما فى المتن والشارح معا (قوله لان ماذكر يسير الخ) فضيته انه لو طالع نحو السعال ولو قهر اضرو في شرح الارشاد للشارح نعم اطلقوا انه لا يضر عرض سعال وينبئ تقييده بالخفيف عرفاه سم على حج اه عش (قوله يازانية) انظر وجهه ان هذا به تعلقا لا ان يكون بيان عذره في تعليلها سم على حج اه عش (قوله الذى تقرر) اى من تفصيل ما يضر وما لا يضر في الاتصال هنا (قول المتن ويشترط ان ينوى الاستثناء) فلا يكتفى بالتلفظ به من غير نية اه معنى (قوله والحق به) اى بالاستثناء وقوله كانت طالع بعد موتى اى اذ انوى ان ياتى بذلك قبل فراغ طالع اه عش (قول المتن قبل فراغ العين) هذا ان اخر الاستثناء فان قدمه كانت الا واحدة طالع ثلثا نواه قبل التلفظ به او يقصد حال الاتيان به آخر اوجه ما بعد ليرتبط به اه حلى عبارة سم قوله قبل فراغ العين قال في الارشاد ان اخره اى الاستثناء عن الصيغة والاقبل التلفظ به فبا يظهر اه والاوجه انه لا يشترط قصد قبل التلفظ به ولو اشترط ان يقصد حال الاتيان به انه استثناء عما ياتى لكان له وجه وجهه اه (قوله فيصح كاشمل الخ) كذا في المغنى (قوله او ان دخلت) عطف على الواحدة (قوله ما مر) اى من الخلاف ورجحان الكفاية (قوله فى اقترانها) اى نية الايقاع (قوله فى نية الكناية) متعلق بالماروقوله هنا متعلق بل يجر الخ (قوله على ما مر) اى من تصحيح المتن له واعتماد الشارح اكشاف الاقتران بالبعض مطلقا (قوله ذلك) اى ان دخلت (قوله ما مر فى الكناية) اى من الخلاف اه عش (قوله لكنه يشكك) اى ما مر عن الشيخين (قوله ثم) اى فى الكناية وقوله باقتران نيتها اى باقتران نية الكناية وقوله وهى اى فى الاستثناء (قوله الا بما فرقت به) قد يقال عنه مخلص ايضا بما يؤخذ من قوله وانما الحق الخ فيلتام على ان قول المتن قبل فراغ الخ ليس صريحا فى الاكشاف بالمقارنة بالبعض غاية الامر انه صادق بالمقارنة للبعض والمقارنة للكل فيجوز ان يريد الثانى ويكون التقييد بقبل الفراغ مجردا لاحتراس بما بعد الفراغ لا لاقصد الشمول للمقارنة للبعض فقط فتقوله وهى با اكشاف الخ اى وصرح هنا با اكشاف الخمتوع منعنا لاشبهة فيه فيلتام سم على حج اه رشيدى (قوله وانما الحق) اى فى اشتراط مقارنة النية بكل اللفظ (قوله ماذكر اه) اى عن المتولى وقرأه اه عش (قوله لان الرفع فيه) اى فيما ذكر اه عش (قوله بمجرد النية مثلها) اى الكناية فيه منافسة لان الوقوع فى الكناية ليس بمجرد النية ولا لاثرت الطلاق النفسانى بل بهام اللفظ بخلاف الرفع فيها ذكر فانه بمجرد النية فيلتام نعم قد يقال ما نحن فيه اولى باعتبار الاقتران بجميع اللفظ من الكناية لانه اذا

(قوله لان ماذكر يسير) فضيته انه لو طالع نحو السعال ولو قهر اضرو في شرح الارشاد للشارح نعم اطلقوا انه لا يضر عرض سعال وينبئ تقييده بالخفيف عرفاه (قوله يازانية) انظر وجهه ان هذا به تعلقا لا ان يكون بيان عذره في تعليلها سم على حج اه عش (قوله الذى تقرر) اى من تفصيل ما يضر وما لا يضر في الاتصال هنا (قول المتن ويشترط ان ينوى الاستثناء) فلا يكتفى بالتلفظ به من غير نية اه معنى (قوله والحق به) اى بالاستثناء وقوله كانت طالع بعد موتى اى اذ انوى ان ياتى بذلك قبل فراغ طالع اه عش (قول المتن قبل فراغ العين) هذا ان اخر الاستثناء فان قدمه كانت الا واحدة طالع ثلثا نواه قبل التلفظ به او يقصد حال الاتيان به آخر اوجه ما بعد ليرتبط به اه حلى عبارة سم قوله قبل فراغ العين قال في الارشاد ان اخره اى الاستثناء عن الصيغة والاقبل التلفظ به فبا يظهر اه والاوجه انه لا يشترط قصد قبل التلفظ به ولو اشترط ان يقصد حال الاتيان به انه استثناء عما ياتى لكان له وجه وجهه اه (قوله فيصح كاشمل الخ) كذا في المغنى (قوله او ان دخلت) عطف على الواحدة (قوله ما مر) اى من الخلاف ورجحان الكفاية (قوله فى اقترانها) اى نية الايقاع (قوله فى نية الكناية) متعلق بالماروقوله هنا متعلق بل يجر الخ (قوله على ما مر) اى من تصحيح المتن له واعتماد الشارح اكشاف الاقتران بالبعض مطلقا (قوله ذلك) اى ان دخلت (قوله ما مر فى الكناية) اى من الخلاف اه عش (قوله لكنه يشكك) اى ما مر عن الشيخين (قوله ثم) اى فى الكناية وقوله باقتران نيتها اى باقتران نية الكناية وقوله وهى اى فى الاستثناء (قوله الا بما فرقت به) قد يقال عنه مخلص ايضا بما يؤخذ من قوله وانما الحق الخ فيلتام على ان قول المتن قبل فراغ الخ ليس صريحا فى الاكشاف بالمقارنة للبعض لان النية قبل الفراغ صادقة بالمقارنة للجميع غاية الامر انها تصدق ايضا بالبعض فيجوز ان يريد المقارنة للجميع ويكون التقييد بقبل الفراغ مجردا لاحتراس بما بعد الفراغ لا لاقصد الشمول للمقارنة للبعض فقط فتقوله وهى با اكشاف اه وصرح هنا با اكشاف الخمتوع منعنا لاشبهة فيه

قلت ممنوع بل لو سكت ثم عينا يسير افرامه يضر وان زاد على سكتة نحو التنفس بخلافه هنا قلت ويشترط ان ينوى الاستثناء والحق به ما فى معناه كانت طالع بعد موتى وهو معلوم من قولنا وكذا التعليق الى اخره (قبل فراغ العين فى الاصح والله اعلم) لا ترفع ارفع لبعض ماسبق فاحتجج قصده للرفع بخلافه بعد فراغ لفظ العين اجماعا على ما حكاه غير واحد لكنه معتبر بان فيه وجه رجحه جمع وحكاة الرويات عن الاصحاب اما اذا اقترنت بكلمة فلا خلاف فيه او باله فقط او اخره فقط او اثنائه فقط فيصح كاشمله ذلك كله المتن ويظهر ان ياتى فى الاقتران هنا بان من انت طالع ثلثا او الواحدة او ان دخلت ما مر فى اقترانها بان من انت بائى فان قلت لم يجر الخلاف الماروق نية الكناية هنا قلت يمكن الفرق بان المستثنى صريح فى الرفع فكيف فيه ادنى اشعار به بخلاف الكناية فانها الضعيف دلالتها على الوقوع محتاج الى مؤكد أقوى وهو اقتران النية بكل اللفظ على ما مر ثم رايت

الشيخين فقلنا عن المتولى وقرأه فيه من قال انت طالع نوى ان دخلت انه ان نوى ذلك اثناء الكلمة اعتبر فوجهان كما فى نية الكناية انتهى وهو يقتضى ان ياتى ما مر فى الكناية لكنه يشكك على المتن فانه صرح ثم باقتران نيتها بكل اللفظ وهى با اكشاف مقارنة النية لبعضه ولا مخلص عن ذلك الا بما فرقت به وانما الحق ماذكر اه بالكناية لان الرفع فيه على القول به بمجرد النية مثلها

اعتبر في النية المشروطة معها انضمام لفظ في النية المجردة من باب أولى فإرادته المثل في الجملة الصادق بما هو
 أولى بالحكم الممثل به لا المثل من كل وجهه اه سيد عمر **(قوله هنا)** أي في الاستثناء بنحو (ال) قول المتن
 ويشترط عدم استغراقه (خ) **(تنبيه)** اشعر كلامه صحة استثناء الاكثر كقوله انت طالق ثلاثا
 الاثنتين وهو كذلك ولا يرد على بطلان المستغرق صحة نحو انت طالق ان شاء الله حيث رفعت المشيئة جميع
 ما لو وقع الحال الف وهو معنى الاستغراق لان هذا خرج بالنص فيبقى غيره على الاصل ويصح تقديم المستثنى
 على المستثنى منه كانت الا واحدة طالق ثلاثا بنية ومعنى **(قوله ولو بوجه)** ان اراد أى وجه كان فحل
 تأمل او غير ذلك فليبين ويحتمل ان يكون المراد ان يعرف ان الاستثناء وما الخ به القصد منه التعليق او
 التخصيص المطلق لا خصوص معانيه التفصيلية المبينة في الفنون الادبية واكثر العوام يفهمون هذا الجميل
 فلو فرض ان شخصاً لفظ هذا اللفظ ثم استغفر عن معناه فلم يفصح عنه بوجه لم يرتب عليه حكمه اه سيد عمر
(قوله وان يلفظ به الخ) قال في الانوار الخامس من شروط الاستثناء ان يسمع غيره والا فالقول قولها في
 نفية وحكم بالرفع اذ اختلف ولو قال انت طالق ان شاء الله او لن شاء الله لم يقع الطلاق ولكن بشروط
 ثمانية ان يسمعه غيره او لا فلا يصح وحكم بوقوعه اذ اختلف ثم قال والتعليق شروط ثمانية ان يذكر الشرط
 بلسانه فان نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر وحكم بالطلاق ولا يشترط ان يسمعه غيره فلو قال انت طالق ان
 كنت زيدا وانكرت الشرط صدق يمينه وقد مر اه ففرق بين التعليق بغير المشيئة كالدخل وبين
 الاستثناء والتعليق بالمشيئة عبارة عرش قال سم على حج والفرق بين التعليق بالصفة وبينه بالمشيئة
 وبين الاستثناء والتعليق بالصفة ليس رافعا للطلاق بل يخصص له بخلاف التعليق بالمشيئة والاستثناء فان
 مادعا فيه رافع للطلاق من اصله ثم عمل بقوله في المشيئة والاستثناء اذ انكرت هاتهما المرافعة وحلفت
 بخلاف ما ادعى سماعها فأنكرت فان القول قوله ولعل وجهه ان مجرد انكار السماع لا يستدعي عدم
 القول من اصله ومثل ما قبل في المرأة باقى في الشهود انتهى اه **(قوله والام يقبل)** ينبغي ان يكون المراد
 بالنسبة للتعليق عدم القبول ظاهرا في نحو ان دخلت او ان شاء زيد لما باتى ان من ادعى ارادة ذلك دين
 وذلك لان عدم الاسماع المذكور مع الارادة اذ الغرض وجودها كما يدل عليه قوله ويشترط ايضا الخ
 لا يتنقص عن مجرد الارادة ان يرد عليه اه سم عبارة الرشدي قوله والام يقبل أى ظاهرا كما هو قضية
 التعبير لم يقبل اه عبارة عرش قوله والام يقبل أى ظاهرا ويدين ومثله في هذا الشرط أى اسباع
 الغير التعليق بالمشيئة بخلاف التعليق بصفة اخرى نحو ان دخلت الدار فانه لا يشترط فيه اسباع الغير حتى لو
 قال قلت ان دخلت فأنكرت صدق يمينه اه وهذه كلها مخالفة لما في المعنى عبارته ويشترط ايضا في
 اللفظ بالاستثناء اسماع نفسه عند اعتدال سماعه فلا يكفي ان ينويه بقلبه ولا ان يلفظ به من غير ان يسمع
 نفسه فان ذلك لا يؤثر ظاهره قطعاً ولا يدين على المشهور اه **(قوله وان لا يجمع مفرق الخ)** عبارة المعنى
 والروض مع شرحه ولا يجمع المعطوف والمعطوف عليه في المستثنى منه لاسقاط الاستغراق ولا في المستثنى
 لاتبائه ولا فيهما لذلك اه **(قوله لما تقرر الخ)** عبارة الاسنى لان المستثنى اذ لم يجمع مفرق لم يبلغ الا ما حصل به
 الاستغراق وهو واحدة اه **(قوله ومن ثم)** أى من اجل افراد كل بحكمه **(قوله وفي طلقين ثنتين)**

فلتأمل **(قوله والام يقبل)** ينبغي ان يكون المراد بالنسبة للتعليق الذى سوى بينه وبين الاستثناء فيما
 عد الاستغراق من الشرط عدم القبول ظاهرا فى نحو ان دخلت او ان شاء زيد لما باتى ان من ادعى ارادة ذلك
 دين وذلك لان عدم الاسماع المذكور مع الارادة اذ الغرض وجودها كما يدل عليه قوله ويشترط ايضا ان
 لا يتنقص عن مجرد الارادة اذ لم يرد عليه **(قوله في المتن وعدم استغراقه الخ)** قال في الروض وقوله مستأنفات
 طالق وطالق وطالق الاطلاق كقوله انت طالق ثلاثا الاطلاقه قال في شرحه فيقع ثلاثان تبع في هذا اصله
 وهو مبنى على جواز جمع المفرق والاصح خلافاً لا يصح يقع ثلاث الغاء للاستثناء لاستغراقه وكذا ان اطلق
 لذلك ولو قال بدل مستأنفات مؤكداً سلم من ذلك ثم قال في الروض وقوله أى في اذ ذكر الاطلاق كقوله لا

بخلاف ما هنا فتأمله
 (ويشترط) أيضاً ان يعرف
 معناه ولو بوجه وان يلفظ
 به بحيث يسمع نفسه ان
 اعتدل سمعه ولا عارض
 والام يقبل وان لا يجمع
 مفرق ولا يفرق مجتمع في
 مستثنى أو مستثنى منه أو
 فيها لاجل الاستغراق
 وعدمه (عدم استغراقه)
 فالمستغرق كثلاثا الاثلاثا
 باطل اجماعاً فيقع الثلاث
 (ولو قال انت طالق ثلاثا
 الاثنتين وواحدة فواحدة)
 لما تقرر انه لا مجتمع مفرق
 لاجل الاستغراق بل يفرق
 كل بحكمه كما هو شأن
 المتعاطفات ومن ثم طلقت
 غير موطوءة في طالق
 وطالق واحدة وفي طلقتين

ثنتين وإذ لم يجمع المفرق كان المعنى الاثنين لا يقعان فرفع واحدة فصير قوله واحدة مستغرقة فيطل وتقع واحدة (وقيل ثلاث) بناء على الجمع فيكون مستغرقة فيطل من أصله (أو) أنت طالق (ثنتين واحدة لا واحدة ثلاث) لأنه لا يجمع لأجل عدم الاستغراق كانت الواحدة مستثناة من الواحدة وهو مستغرق فيطل ويقع الثلاث (وقيل ثنتان) بناء على الجمع في المستثنى منه (تنبيه) من المستغرق كل امرأة لي طالق غيرك ولا امرأة له سواها (٦٤) صرح به السبكي وسبقه إليه الفقهاء والقاضي في فتاويه غير المشهورة لكنه أعنى الفقهاء

عطف على قوله لي طالق وطالق واحدة وذكره استطراداً (قوله وإذ لم يجمع المفرق) أي المستثنى المفرق (قوله) فصير قوله واحد (أي المعطوف على ثنتين) (قوله) مستغرقة أي للواحدة الباقية بعد الاستثناء (قوله) فيكون أي المجموع المستثنى (قوله) إذ لم يجمع أي المستثنى من المفرق (قوله) كانت الواحدة الخ (قوله) قد يقال قضية قاعدة رجوع المستثنى لجميع ما تقدم من المتعاطفات كون الواحدة مستثناة من الثنتين أيضاً وقضية ذلك أن الواقع ثنتان لا ثلاث لأن استثناءها من الثنتين صحيح يخرج لواحدة وكذا يقال في نظائر ذلك سم أقول ما قاله متجه معنى لا نقلا نعم لو قال قصدت الاستثناء من المجموع ينبغي أن يقبل أنه سيدعم ويمكن أن يجاب عن إشكال سم بادعاء تخصيص تلك القاعدة باستثناء الصحيح الغير المستغرق (قوله) من المستغرق كل امرأة لي الخ قال الرشدي مانصه النسخ أي نسخ النهاية هنا مختلفة وفي كلها خلل وحاصل ما قاله السبكي وغيره كما نقله عنه العلامة ابن حجر أنه إن قدم غيرك على طالق لا يقع إلا أن قصد الاستثناء سواء قصد الصفة أو أطلق وإن أخره عنه وقع إلا أن قصد أنه صفة أخرت من تقدم سواء قصد الاستثناء أو أطلق ووجه ظاهره ما يأتي عن سم ما يوافقه أي الحاصل (قوله) ولا امرأة الخ حال من فاعل قال المحذوف اختصاراً (قوله) قيده أي كونه من المستغرق ووقوع الطلاق به بما إذا لم يقله على سبيل الشرط أي إذا لم يرد أن غيرك صفة أخرت عن تقدمه ع ش (قوله) حيثن أي حين إذ لم يقله كذلك (قوله) وهو أي الاستثناء (قوله) لا يصح أي فيقع الطلاق (قوله) وقيده أي عدم الوقوع (قوله) بما إذا كانت قرينة أي على إرادة الصفة (قوله) أنه يقع أي الطلاق (قوله) وهو أي أن غيرك صفة الخ أه سم (قوله) وتقع الخ عطف على يرد المحزوم بلم (قوله) ذلك أي الوقوع عند انتفاء كل من إرادة الصفة وقرينتها (قوله) فاقعنا الخ أي الطلاق (قوله) قصد الاستثناء الخ أي سواء قصد الخ (قوله) ولا قرينة أي الصفة (قوله) وقول الأسنوي أي في الاستدلال على ما دعه من عدم الوقوع مطلقاً (قوله) وما يؤيد بالحل الخ (لك أن تعجب من التأييد بما نقله عن الرضى لأن حاصله أن حمل غيرك على الأكثر من حل الأعلى غير وهذا لا دلالة فيه بوجه على أن الاستثناء بغيره المتبادر والذي يدل على ذلك إثبات أن الاستثناء بغيره وحمله على الأكثر من كونه صفة وما ذكر عن الرضى لا يفيد ذلك وأما ما نقله عن الرافعي فالتأييد به قريب ظاهر أه سم (قوله) عن الجمهور يعني عنه قوله الآتي عند الجمهور (قوله) وزعم أن الخ كقوله الآتي وقول الأسنوي أن الخ عطف على جملة وقول الأسنوي الخ (قوله) انتهى أي قول الرافعي (قوله) يرد أي الزعم (قوله) بأن هذا أي أنت طالق (قوله) مفتلاً أي متافضاً (قوله) وإذا كان الخ أي كل امرأة لي طالق الخ (قوله) وقول الأسنوي أي في تأييد دعواه السابقة (قوله) في عبارته أي الخوارزمي (قوله) وهو أي عبارة الخوارزمي خطب امرأة الخ أي لو خطب رجل امرأة الخ (قوله) لأنه الخ

قيده بما إذا لم يقله على سبيل الشرط لأنه حينئذ استثناء وهو مع الاستغراق لا يصح فكأنه قال أنت طالق إلا أنت ومن ثم قال في الروضة عن الفقهاء لو قال كل امرأة لي طالق الأمرة وليس له امرأة سواها طلقت وأطلق الأسنوي عدم الوقوع وقيده غيره بما إذا كانت قرينة والذي توجه ترجيحه أنه يقع ما لم يرد أن غيرك صفة أخرت من تقدم وهو مراد الفقهاء بإرادة الشرط أو تقدم قرينة على إرادتها كان مخاطبة بتزوجت على فقال كل الخ ويوجه ذلك بأن ظاهر اللفظ الاستثناء فإوقفاً به قصد الاستثناء أو أطلق لأنه حيث لا قصد للصفة ولا قرينة لم يعارض ذلك الظاهر شيء وقول الأسنوي الأصل بقاء العصمة يرد بانهم أخذوا بظاهر اللفظ في مسائل كثيرة كما هو واضح من كلامهم ولم يلتفتوا للأصل المذكور مما يؤيد بالحل فيما ذكر على الاستثناء لكونه المتبادر

طلقة أه (قوله) كانت الواحدة مستثناة من الواحدة الخ قد يقال قضية قاعدة رجوع المستثنى لجميع ما تقدم من المتعاطفات كون الواحدة مستثناة من الثنتين أيضاً وقضية ذلك أن الواقع ثنتان لا ثلاث لأن استثناءها من الثنتين صحيح يخرج لواحدة وكذا يقال في نظائر ذلك (قوله) وهو أي أن غيرك صفة مراد الفقهاء الخ (قوله) وما يؤيد بالحل فما ذكر على الاستثناء لكونه المتبادر الخ (لك أن تعجب من التأييد في نقله عن

من هذا اللفظ قول الرضى حمل غيرك على الأكثر من العكس وقول الرافعي عن الجمهور في أنه على درهم غير دائق بالرغم بزمه خمسة دوايق عند الجمهور لأنه السابق إلى فهم أهل العرف وإن اخطأ في الأعراب انتهى وزعم أن في إرادة الصفة نسخ اللفظ بعد وقوعه كما في أنت طالق غير طالق يرد بأن هذا لا انتظام فيه بل يعد كلاماً مغتافراً بخلاف كل امرأة لي طالق غيرك وإذا كان منتظماً معاً فالكلام لا يتم إلا بأخيه وقول الأسنوي أن الخوارزمي صرح في صورة التأخير بعدم الوقوع سهواً والذي في عبارته تقدم سواك على طالق وهي خطب امرأة فامتنعت لأنه متزوج فوضع امرأته في المقابر ثم قال كل امرأة لي

سوى التي في المقار طالق لم يقع عليه طلاق و هذه ما على كل امرأة غير طالق لا نزاع في عدم الوقوع فيها الا ان بنوى الاستثناء نصب
اولا و فارق غيرك صفة غيرك استثناء بان الاولى تنفد السكوت عما بعدها كجاء رجل (٦٥) غير ذي بدل لم يثبت له بحج ولا عدمه

والثانية تنفد لما بعد ما ضد
ما قبلها ولا فرق في الحالين
أعني تقديم غير وتاخيرها
بين الجرو وقسيمه لا للحن
بفرض تانيه هنا لا يؤثر
ولا بين النجوى وغيره ولا
بين غير وسوى و اذا صرح
الحوازمي في سوى مما مر
مع قول جمع انها لا تكون
صفة فغير المتفق على جواز
كونها صفة أولى (وهو)
أى الاستثناء بنحو (الان من)
نفي اثبات وعكسه) أى من
الاثبات نفي خلافا لابي
حنيفة فيها وسيأتي في
الابلا قاعدة مهمة في نحو
لا طوك سنة الامرة ولا
أشكوه الامن حاكم الشرع
ولا ايت الالية حاصلها
عدم الوقوع فراجع ذلك
فانه دقيق مهم ومنه ان لم
يكن في الكيس الا عشرة
دراهم فانت طالق فلم يكن
فيه شيء فلا تطلق وفي لا
أفعله الا ان جاء ولدى من
سفره فمات ولده قبل بحجة
ثم فعله تردد وسيأتي في ذلك
القاعدة ان الثابت بعد
الاستثناء هو نقيض
المفوظ به قبله والذي قبله
هنا الامتناع مطلقا ونقيضه
التخيير بعد بحج الولد بين
الفعل وعدمه فاذا اتفق

أى الخاطب والجار متعلق بامتنعت (قوله سوى التي في المقارب) أى وهى حية اه رشیدی (قوله) وهذه
اعني كل امرأة غيرك الخ يتحصل من هذا انه عند الاطلاق يقع عند تاخير غيرك او سواك عن
طالق ولا يقع عند التقدم اه سم (قوله اى الان بنوى الخ) فديقال وإن نوى ذلك لانه مع نيته لم يربط
الطلاق إلا بما اخرجهما منه اه سم اى و فاعاللتها بعبارة ومن المستغرق كل امرأة طالق غيرك ولا
امراه لا سواها كما صرح به السبكي بخلاف ما لو اخر طالق عن غير فلا يقع عند قصد الاستثناء ومثله كل
امرأة سوى التي في المقارب طالق فيفرق بين التقديم والتاخير ولا فرق في الحالين الخ اه قال ع ش قوله
كل امرأة طالق غيرك قضية ما ذكر عدم القبول فها هو اخر غير سواها قامت قرينة على ارادة الصفة ام لا
وقضية ما ياتي في الطلاق السني والبدعي خلافا هم ما في قول الشارح والذي ينتج ترحبه إلى قول الاسنوى
الاصل الخ و اقره (قوله اى الاستثناء) إلى قوله وفي لا افعله في النهاية (قوله في نحو لا طوك الخ) اى وترك
الوطء مطلقا وكذا الباقي سم على حج اه ع ش (قوله لا من حاكم الخ) اى إلى حاكم الخ (قوله) حاصلها
عدم الوقوع اى حاصل القاعدة عدم وقوع الحث في هذه الصور الثلاث اه كردى (قوله)
عدم الوقوع اى بترك الوطء او الضكاة او المبيت اه رشیدی عبارة ع ش قوله حاصلها الخ اى لان
الاستثناء من المنع المقدر فكانه قال امتنع نفسى من وطئك سنة إلا مرة فلا امتنع نفسى منها بل اكون
على الخيار وهكذا يقال فيما بعده اه (قوله) ومنه اى من حاصل القاعدة فاه الكردى ولك ارجاع الضمير
إلى النجوى (قوله فلا تطلق) ينبغى مراجعة ذلك فانه مشكل لان المفهوم من هذا التصور تعليق الطلاق
على انتفاء ما عدا العشرة عن الكيس فاذا لم يكن فيه شيء فقد تحقق هذا الانتفاء فليقع الطلاق فليتأمل سم اعل
حج اه ع ش ورشیدی اقول وقد يصور بكون هذا الحلف من نحو فقير ضاق خاطره من منه الزوجة
عليه بانفاه لا هو ليس بينه وبين زوجته موافقة وإنما بمنع من تطلقها المعجز عن مؤنة العدة فالمراد منه
تعليق الطلاق بوجود ما لا ينقص عن العشرة في الكيس فاذا لم يكن فيه شيء لم يتحقق المعلق عليه الطلاق فلا
يقع (قوله) وفي لا افعله الخ وقع السؤال كثيرا عن حلف بالطلاق انه لا يكمل فلا نال الا في شرم تخصا
وكلمه في شرم بحث اذا كلمة بعد ذلك في خبر والذي اقبى به الوالد رحمه الله تعالى عدم الحث لا لتحلل
يمينه بكلامه الاول إذ ليس فيها ما يقتضى التكرار فصار كما لو قيدها بكلام واحد اه نهاية (قوله تردد)
مبتدأ اخر خبره وفي لا افعله الخ (قوله الامتناع مطلقا) اى مات الوالد ام لا (قوله مطلقا) اى عن التقييد
الاقى في اتمام بعضهم (قوله وقضية حثته الخ) ونظير ذلك ما وقع السؤال عنه شخص حلف لا يسافر إلا مع

الرضى لان حاصله ان حمل غير على الا اكثر من حمل لا على غير وهذا لا دلالة فيه بوجه على ان الاستثناء
بغيره المتبادر وإنما الذى يدل على ذلك اثبات ان الاستثناء بغيره وحملها على الا اكثر من كونها صفة وما
ذكره عن الرضى لا يفيده ذلك وكان توهم ان هذا معنى ما ذكره عن الرضى وهو يجب كالا لحنى واما ما نقله عن
الرافعي فالتايد به قريظ ظاهر نعم يمكن ان يناع فيه بانه اعتمد على متفاهم اهل العرف وهذا يناسب
الافرا لربنا على العرف بخلاف الطلاق لان المقدم فيه الوضع للمعنى لان يرد هذا بان الاقرار قد يعمل
فيه على الوضع للمعنى ايضا فليتأمل (قوله) وهذه اعني كل امرأة غيرك الخ يتحصل من هذا انه عند الاطلاق
يقع عند تاخير غيرك او سواك عن طالق ولا يقع عند التقدم (قوله اى الان بنوى الخ) قد يقال وإن نوى
ذلك لانه مع نيته لم يربط الطلاق إلا بما اخرجهما منه (قوله) في نحو لا طوك سنة الامرة الخ اى وترك
الوطء مطلقا وكذا الباقي (قوله) فلم يكن فيه شيء فلا تطلق) ينبغى مراجعة ذلك فانه مشكل لان المفهوم من
هذا التصور تعليق الطلاق على انتفاء ما عدا العشرة عن الكيس فاذا لم يكن فيه شيء فقد تحقق هذا الانتفاء
فليقع الطلاق فليتأمل (قوله) وقضيه حثته اى بالفعل كما يعلم من قول الشارح قبل ثم فعله (قوله)

(٩ — شرواني وابن قاسم — ثامن) يجيئه بقى الامتناع على حاله وقضيته حثته بفعله بعد موته مطلقا واما اثناء
بعضهم في هذه بانه ان كان اعلم ولده باليمين ومات قبل تمكثنه من الحجى لم يقع والواقع فبعيد جدا بل لا وجه له كما هو ظاهر بادنى تأمل

(فلو قال ثلاثا الاثنتين الا (٦٦) طلقة فثنتان) لان المعنى ثلاثا يقعن الاثنتين لايقعان الواحدة تقع (أو) أنت طالق

زيد فأت زيدا وأخر حلف أن لا يسافر الا في مركب فلان فانكسرت مركبه لم تعمر قضيته الخت اذا سافر بعد موت زيدا وفي غير المركب المعينة اه عش (قوله لان المعنى) الى قوله كامر في المعنى والنهاية (قوله لان المعنى الخ) عبارة المعنى لان المستثنى الثاني مستثنى من المستثنى الاول فيكون المستثنى في الحقيقة واحدة اه (قوله خرج عن الاستغراق) اي فلا يلغو (قوله نظرا للقاعدة الخ) وهي قول المصنف وهو من نفي اثبات وعكسه عش وكردى (قوله لان المستغرق الخ) وهو المستثنى الاول (قوله الغاء للمستغرق الخ) أي وأرجاعا للاستثناء الثاني الصحيح الى أول الكلام اه معنى (قوله اعتبارا للاستثناء الخ) عبارة المعنى بناء على الاصح من ان الاستثناء ينصرف الى الملفوظ لانه لفظ الخ وقيل ثلاث بناء على مقابل الاصح من ان الاستثناء ينصرف الى المملوك لان الزيادة عليه لغو فلا عبرة بها اه (قوله فيكون مستغرقا) قد يستشكل ما هنا بما مر في كل امر اقل طالق غيرك ولا امر اقله غير ما حيث جعلوه مستغرقا ولا يتم بالانظر للملوك واما بالنظر للملفوظ فلا استغراق فليتأمل اه سيد عمر وقد يجاب بان صيغة العموم لا تقتضي التعدد الخارجي بل ولوجود فرد في الخارج فتصدق مع وجود فرد في الخارج كما فهمنا (قول المتن الا نصف طلقة) قد يقال ينبغي ان يكون محله ما دام لم يرد بالنصف الجميع مجازا والايقاع الاثنتان فليتأمل اه سيد عمر وقوله والايقاع الخ اي ظاهر او باطنا وان لم توجد قرينة صارفة عن الحقيقة كما تقدم عنه عن قريب (قوله او الاقله الخ) اي فالأقل عند الإطلاق محمول على بعض الطلقة قال في شرح الروض بعد نقل كلام الاستقصاء والسابق الى الفهم ان أقله طلقة فطلق طلقتين انتهى اه سم وسيد عمر قال المعنى بعد تعقيب كلام الاستقصاء بمثل كلام شرح الروض وهذا يوقع طلقتين أوجه اه (قوله على ما في الاستقصاء) اعتمدنا فيه مـ اه سم عبارة النهاية كافي الاستقصاء اه (قول المتن فثلاث على الصحيح) وان نوى باقل الطلاق في الاقله طلقة واحدة فثنتان اه عش (قوله او اذا أومتى) الى قوله وفي خبر لابي موسى في النهاية (قوله ان او اذا الخ) ولو قدم التعليق على المعلق به كان كاستخيره عنها كان شأنا اه انت طالق ولو فتح حمزة ان او ابدلها باذا وما كانت طالق ان شاء الله بفتح الحمزة او اذ شاء الله او ما شاء الله

في المتن فلو قال ثلاثا الاثنتين الا طلقة فثنتان او ثلاثا ولو قال انت طالق ثلاثا الاثنتين الاثنتين وقع طلقة كافي الروض وغيره الغاء للاستثناء الثاني لحصول الاستغراق به وبذلك يعلم انه يلغى المستغرق وان كان في الاخذ به تعليق فتأمل وفيه اعنى الروض او ثلاثا الاثنتين الواحدة فطلقتان اه هي مسألة المتن فلا حاجة لذكرها وهو من طرز ما ذكر وفيه ايضا ولو اتي بثلاث الواحدة الواحدة قبل ثلاث وقيل ثنتان اه قال في شرحه وقياس ما مر في التي قبلها اي قوله وبثلاث الاثنتين الاثنتين طلقة ترجيع هذا الى الثاني وهو ظاهر اه وكان المراد الحل على استثناء الواحدة من الواحدة لان الباقي بعد الاستثناء الاول كالحل على استثناء الاثنتين من الاثنتين فيما قبلها ثم قال في الروض فلو قال انت طالق ثنتين الواحدة الواحدة فقيل ثنتان وقيل واحدة اه قال في شرحه وهذا اي الثاني أوجه ان جعل الاستثناء من الاثبات نفي كذا مخطه والصواب نفيا بالنصب وبالعكس انما يكون في الاستثناء الصحيح لافي المستغرق آخر الكلام اه فليراجع شرح الروض ثم قال في شرحه قال في الاصل ولو قال ثلاثا الاثنتين الاثنتين الواحدة قبل ثنتان وقيل واحدة وقال الخاطي ويحتمل وقوع الثلاث الى أن قال في شرحه والوجه الثاني اه (فرع) لو قال انت طالق ثلاثا غير واحدة ينصب غير وقع طلقتان او يضم فقال الماوردي والرويان قال أهل العربية يقع ثلاث لانه حينئذ نعت لا استثناء فالاولى لا يصح ما فيه نص فان كان المطلق من أهل العربية فالجواب ما قالوه او من غيرهم كان على ما قدمناه من اختلاف وجهين لا يحبان قال الاذرعى وينبغي ان يستفسر العاى ويعمل بتفسيره شرح روض (قوله او الاقله الخ) اي فالأقل عند الإطلاق محمول على بعض الطلقة قال في شرح الروض بعد نقل كلام الاستقصاء والسابق الى الفهم ان أقله طلقة فطلق طلقتين اه (قوله على ما في الاستقصاء) اعتمدنا فيه مـ (قوله لان التكيل انما يكون في الايقاع) فان قلت يؤخذ من ذلك انه

التعليق) بالمشيئة قبل فراغ اليمين ولم يفصل بينهما واسمع نفسه كما سر (لم يقع) اما في الاول فالآخر الصحيح من حلف ثم قال إن شاء الله فقد استثنى وهو عام للطلاق وغيره وفي خبر لا يبيح موسى الاصفهاني من اعتق أو طلق واستثنى فله نيباه (٦٧) وعلمه أصحابنا المتكلمون بأنه يقتضي مشيئة

جديدة ومشيشة تعالى
 قديمة فهو كالنقل بمشيئة
 زبد وقد كان شاميا في الماضي
 والفقيهان بان مشيئته تعالى
 لا تعلم لانه يفرق بين
 صحة هذا دون المستغرق
 لان المستغرق يمنع انتظام
 اللفظ بخلاف هذا واما جواب
 الرافعي عن الاول بانها
 وان كانت قديمة لكنها
 تتعلق بالحداثات وتصور
 الحداث عند حدوثه مراد
 فان شاء الله تعليق بذلك
 التعليق المتجدد ثم معنى ان
 شاء الله في انت طالق ثلاثا
 ان شاء الله اي إن شاء الله انك
 ثلاثا لانصراف اللفظ
 لجملة المذكور وفي انت طالق
 ان شاء الله اي طلاقك الذي
 علقته لا مطلقا لحيث لا يرد
 ما لو قال بعد احد هذين
 التعليقين طلقك نظرا الى
 ان قضية ما علق به الفقهاء
 وقوعهما لانه بطلاقها
 علم مشيئته تعالى لطلاقها
 ووجه عدم ايراده انه لم
 يوجد الطلاق المعلق عليه
 واما في الثاني فلا استحالة
 الوقوع بخلاف مشيئة الله
 تعالى وهذا يناسب الاول
 ولان عدم المشيئة غير
 معلوم ايضا وهذا يناسب
 الثاني لا يقال يلزم من
 عدم الوقوع تحقق
 عدم المشيئة الذي هو

طلقت في الحال طلقا واحدة لان الاولين التعليق والواحدة هي اليقين في الثالث وسواء في الاول التحوى
 وغيره ومعنى ونهاية قال ع ش قوله وسواء في الاول الخ تأقيده بالاول فان توهم عدم الفرق فيه قريب لاتحاد
 حر في المنفوح والمكسورة فنص عليه بخلاف الاخيرين فان توهم عدم الفرق فيها بعيد فلم يحتج للتخصيص
 عليه اه (قوله بالمشيئة) في الاول وبعد ما في الثاني اه معنى (قوله قبل فراغ اليمين) فان قصد به الفراغ
 وقع الطلاق اه معنى (قوله كما سر) راجع لقوله قبل فراغ اليمين ولم يفصل الخ ورجعه الكردي الى
 اسماع نفسه فقط (قوله اما في الاول) اي التعليق بالمشيئة (قوله وهو عام الخ) شامل اه ع ش (قوله فله
 ثبناه) كذا ضبطه الشارح في اصله بخطه اه سيد عمر يعني يضم فسكون ففتح فقصر وفي القاموس التثنية
 يضم فسكون كل ما استثنيت كالشئ اه (قوله وعلمه) اي قوله فقد استثنى قاله الكردي ولك ارجاع
 الضمير الى عدم الوقوع في التعليق بمشيئة الله تعالى (قوله بانه) اي التعليق بمشيئته تعالى (قوله فهو) اي
 التعليق بمشيئة الله تعالى (قوله والفقهاء) عطف على قوله المتكلمون (قوله وبه يفرق) اي بكل من
 التعليق (قوله بين صحة هذا) اي التعليق بمشيئة تعالى (قوله يمنع انتظام اللفظ) عبارة والمعنى والاسنى
 كلام متناقض غير منتظم اه (قوله بخلاف هذا) عبارة والمعنى والاسنى والتعليق بالمشيئة منتظم فانه قد
 يقع به الطلاق اي كما اذ اسبق لسانه او قصد التبرك الخ وقد لا يقع كاذبا قصد التعليق اه (قوله عن
 الاول) اي تعليق المتكلمين (قوله اي ان شاء الله الخ) الاولى حذف أى وتأخير معنى الى هنا بأن
 يقول معناه ان شاء الله طلاقك الخ (قوله اي طلاقك الخ) اي ان شاء الله طلاقك الخ وقوله لا مطلقا
 راجع الى صورتين قبله اه كردي (قوله التعليقين) اي تعليق الطلاق الثلاث وتعليق اصل الطلاق
 بمشيئته تعالى (قوله طلقك) اي نوى ثلاثا في الاولى واطلق في الثانية وقوله نظرا الخ هو علة ليرد
 اه سم (قوله وقوعها) اي الطلاقين المنجز والمعلق بالمشيئة اه كردي (قوله انهم لم يوجد الخ) يؤخذ
 منه انه لو اراد هذا المعنى وقع المعلق عليه وهو واضح اه سيد عمر (قوله المعلق عليه) لعل المعنى على
 مشيئته اه سم (قوله واما في الثاني) اي التعليق بعدم المشيئة عطف على قوله اما في الاول اه كردي
 (قوله يناسب الاول) اي تعليق المتكلمين (قوله ايضا) اي كالمشيئة (قوله يناسب الثاني) اي تعليق
 الفقهاء (قوله يلزم من عدم الوقوع الخ) اي يلزم من عدم الوقوع وهو محال اه سم (قوله
 الذي الخ) نعت لعدم الخ وقوله اللازم الخ نعت للشرط اه سم (قوله لو وقع) اي الطلاق (قوله لا تنفك
 الصفة) اي المعلق بها وهي عدم المشيئة اه كردي (قوله بنتي المعلق بها) وهو الطلاق (قوله
 وايضا) اي المعارضة بقوله لو وقع لا تنفك الصفة الخ (قوله لا تنفك المعلق عليه) وهو عدم المشيئة

لو قال واحدة ونصفا والا واحدة ونصفا وقع طلق لان النصف بكل في الاضاع دون الرفع فهو فيه لاغ فكانه
 قال طلقين لا طلقا وانه لو قال طلقين ونصفا لا طلقين ونصفا وقع طلقا ماذكر فكانه قال ثلاثا لا اطلقين
 ونظير ذلك ما في الروض ما نصه وهل يقع بثلاث لا اطلقين ونصفا ثلاث او واحدة وجهان قال في شرحه
 اقيسها الثاني اه قلت اخذ ما ذكر كمنع بناء على انه لا يجمع الفرق لا في المستثنى ولا في المستثنى منه فان قياس
 ذلك وقوع طلقين في الاولى رجوع الاستثناء فيها للبطوف مع استغراقه وثلاث في الثانية لذلك وهي
 نظير قول المتن السابق وانثنين واحدة والا واحدة فثلاث ولا تسلم ان ذلك نظير ما ذكر عن الروض لعدم
 تفرق المستثنى منه فيه وانما هو نظير قول الروض وكذا اي يقع طلقان بواحدة ونصف الا واحدة اه ثم
 ذكر في شرحه ان ظاهر الروضة في هذه وقوع طلقا ولا يخفى قياسه في الاولى (قوله نظرا) هو علة ليرد
 (قوله المعلق عليه) لعل المعنى على مشيئته (قوله يلزم من عدم الوقوع الخ) اي يلزم من عدم الوقوع
 الوقوع وهو محال (قوله الذي) هو نعت لعدم وقوله اللازم نعت للشرط

الشرط اللازم من تحقق وقوع الطلاق لا يقول لو وقع لا تنفك الصفة اذ لا يقع الا بمشيئة الله تعالى وبانفائها بنتي المعلق بها وايضا انه لو
 وقع لكان بالمشيئة ولو شاء الله وقوعه لا تنق عدم مشيئته فلا يقع لا تنفك المعلق عليه فلزم من وقوعه عدم وقوعه لما بين الشرط والجزاء من التضاد

وخرج بقصد التعليق ما إذا سبق لسانه أو (٦٨) قصد التبرك أو أن كل شيء بمشيئة الله تعالى أو لم يعلم هل قصد التعليق أولا وكذا إن

(قوله وخرج) إلى قوله خلافا لسانى فى المعنى وإلى المتن فى النهاية (قوله ما إذا سبق الخ) أى يقع فى هذه الصور اه عش (قوله أو لم يعلم) وفى سم عن الشهاب البرلى مانصه بنبغى قراءته بفتح الياء اه أقول ويصح الضم أيضا اخذ من قول الشارح الآتي فأت ولم تعلم مشيئة الخ (قوله أو لم يعلم الخ) هذا يقتضى الحكم على المعلق ومثله المستثنى عند الجاهل بقصد به بالوقوع اه سم (قوله وكذا إن أطلق الخ) قد يقال لو توسط قتل فى صورة الاطلاق إن آخر التعليق يقع لأنه أت بصيغة جازم وشك فى رافعه والاصل عدمه وإن قدم لا يقع لأن الظاهر حيث إن ظاهره التعليق وإن لم يرد لم يرد فليتأمل اه سيد عمر أقول ويوجه إطلاقهم بنظير مقدمه الشارح فى التنية من أن ظاهر اللفظ الاستثناء الخ (قوله ذلك) أى تية الاخراج اه عش (قوله ولو قال أنت طالق الخ) قد يتوقف فيه إذا قصد التعليق بمجموع الأمرين من حيث هو مجموع اه سيد عمر أى لأنه تعليق بمسحيل فلا يقع (قوله فى كلام واحد الخ) أى لأنه كأنه قال أنت طالق على أى حالة وجدت اه عش وفيه تأيد لما سأتقا عن السيد عمر (قوله وكذا يمنع التعليق الخ) أى عند قصد التعليق معنى وم (قوله التعليق بالمشيئة) إلى قوله قال القاضى فى المعنى الإقوله لعموم الخبر السابق وقوله الاسم وإلى الفصل فى النهاية الإقوله فهو كانت طالق إلى قال (قوله ونية عبادة) الظاهر أن الإطلاق بضر التية اه سم (قول المتن ولو قال باطل الخ) فرع لو قال حفصة طالق وعمرة طالق إن شاء الله تعالى فالوجه أن يقال أن قصدعود الاستثناء إلى كل من المتعاطفين أو أطلق لم تطلق واحدة منها وإن قصد عوده للثاني فقط طلقت الأولى فقط خلافا لظاهر الرض اه نهاية وجرى المعنى على ظاهر الرض من أن الإطلاق كقصد عوده للثاني فقط فطلق الأولى فقط (قوله لأن النداء يقتضى تحقق الاسم أو الصفة الخ) لعل أو للتويع فى التعبير عبارة المعنى نظرا لصورة النداء المشر بمحصل الطلاق حاله والحاصل لا يلحق بخلاف أنت طالق فإنه الخ (قوله ولا يقال) الوأ حالية وقوله فى الحاصل أى فى الشيء المتحقق اه كردى (قوله بخلاف أنت كذا الخ) عبارة المعنى والاسنى بخلاف أنت طالق فإنه كإقال الرافى قد يستعمل عند المحرم منه وتوقع الحصول كإيقال القريب من الوصول أنت واصل وللبرىض المتوقع شفاء وقربا أنت صحيح فيتنظم الاستثناء فى مثله فعلم أى باطل لا يقبل الاستثناء اه (قوله وفى باطل الخ) أنت طالق الخ ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا أو تنتين إن شاء الله فواحدة لا اختصاص التعليق بالمشيئة بالآخرة أو ثلاثا أو واحدة إن شاء الله فثلاث أو واحدة ثلاثا أو تنتين إن شاء الله لم تطلق لعود المشيئة إلى الجميع لحذف العاطف ولو قال أنت طالق إن لم يشأ زيد ولم توجد مشيئة فى الحياة وقيل موته أو جنونه المتصل بالموت فأن مات وشك فى مشيئته لم تطلق للشك فى الصفة الموجبة للطلاق اه شرح الرض زاد النهاية والمعنى أو أنت طالق إن لم يشأ زيد اليوم ولم يشأ فيه موقع قبل الغروب إلى اليوم هنا كالمعرف فها هو ولو قال أنت طالق إن شاء زيد فأت أوجن قبل المشيئة لم تطلق وإن خرس فإشار طلقت أو علق بمشيئة الملائكة لم تطلق لأنهم مشيئة ولم يعلم حصولها وكذا إذا علق بمشيئة جمعة لأنه تعليق بمسحيل اه (قوله وعمل ذلك الخ) أى ما فى المتن وما فى الشرح (قول المتن أو أنت طالق إلى أن يشاء الله) قد يقال إذا أراد أن لا يشأ طلاقك فاحكمه ثم أرب المحلى والخطب قدر إطلاقك وهذا الحاصل أن الحكم لا يختلف وإنما المعنى يختلف فان قدر المفعول طلاقك صار فى قوة أنت طالق إن لم يشأ الله وإن قدر عدم طلاقك صار فى

أطلق خلافا لسانى وكون اللفظ التعليق لا ينافى اشتراط قصده كان الاستثناء للاخراج واشترط فيه ذلك ولو قال أنت طالق إن شاء الله وإن لم يشأ أو شاء أولم يشأ أو إن شاء أو إن لم يشأ كلام واحد طلقت (وكذا يمنع التعليق بالمشيئة) انعقاد تعليق كانت طالق إن دخلت إن شاء الله لعموم الخبر السابق وكالتنجز بل أولى (وتعنى) تنجزا وتعلينا (ويبين) كراهته لافعل كذا إن شاء الله (ونذر) كلى كذا إن شاء الله (وكل تصرف) غير ما ذكر من كل عقد وحل وافرار ونية عبادة (ولو قال باطل الخ) إن شاء الله وقع فى الاصح لأن النداء يقتضى تحقق الاسم أو الصفة حال النداء لا يقال فى الحاصل أن شاء الله بخلاف أنت كذا فإنه قد يستعمل للقرى من الشيء كانت واصل أو صحيح للمتعوق قرب واصله أو شفاؤه وفى باطل أنت طالق ثلاثا إن شاء الله وانت طالق ثلاثا باطل إن شاء الله يرجع الاستثناء لغير النداء يقع واحدة قال القاضى وحل ذلك كله فيمن ليس اسمها طلقا ولا لم يقع شيء أى عالم بقصد الطلاق (أو) قال (أنت

(قوله أو لم يعلم) كتب شيخنا الشهاب البرلى بهامش شرح الهجة مانصه بنبغى قراءته بفتح الياء اه (قوله أو لم يعلم الخ) هذا يقتضى الحكم على المعلق ومثله المستثنى عند الجاهل بقصد به بالوقوع (قوله) وكذا يمنع التعليق بالمشيئة) أى مع قصد التعليق (قوله ونية عبادة) الظاهر أن الإطلاق بضر التية (قوله) وفى باطل أنت طالق ثلاثا إن شاء الله (فى الرض ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا إن شاء الله طلقت واحدة وفى عكسه ثلاثا أى لا اختصاص المشيئة بالآخرة كالاستثناء المستغرق ثم قال وواحدة ثلاثا أو ثلاثا ثلاثا

طالق إلا أن يشاء الله فلا يقع شيء (فى الاصح) إذا المعنى إلا أن يشاء عدم تعلقك ولا اطلاع لأعلى ذلك نظير مامر وانتصر جمع للمقابل بانه الذى عليه الجمهور لأنه واقعه وجعل الخلاص بالمشيئة وهى غير معلومة

قوة أنت طالق إن شاء الله فقام له اه سيد عمر **(قوله)** فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فبات الخ) أى فانه يقع الطلاق هذا صريح هذا الكلام وصرح به القوت فانظر ذلك مع قول الروض وشرحه وكذا الحكم لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد فتنطق إن لم توجد مشيئة لأن وجدت مشيئة ولأن مات وشك في مشيئته كالموت قال إلا أن يشاء الله انتهى سم وقوله مع قول الروض وشرحه الخ تقدم عن النهاية والمعنى ما وافقه **(قوله)** ولم تعلم مشيئته أى وجودا وعدما **(قوله)** فان ذكر شيئا اعتمد قوله انظر المرات بالشيء الذى إذا ذكره اعتمد قوله فانه لم يظهر فرق بين توجيهي الأصح ومقابله فى المعنى إلا أن يشاء عدم طلاقك وغاية الامر ان الأصح يقول لما كان الطلاق معلقا على عدم المشيئة ولا اطلاع لنا عليه منعنا الوقوع للشك فيه ومقابله يقول قوله أنت طالق صريح فى الوقوع وقوله إلا أن يشاء رفع له ولم تعلم به فعملنا بالأصل اه عرش **(قوله)** الا أن يسبق الخ) أى إلا أن قدر سبحانه وتعالى على فعله اه عرش

(فصل فى الشك فى الطلاق) وما ينبغ ذلك من نحو الاقراء بين الزوج والعبد والنهاية والمعنى والشك فى الطلاق كإسباقي ثلاثة أقسام شك فى أصله وشك فى عدده وشك فى محله كمن طلق معينة ثم نسبها اه **(قول)** المتن شك) أى تردد رجحان وغيره اه معنى **(قوله)** منجز) إلى التنبيه على النهاية وكذا فى المعنى إلا قوله فان أراد إلى وقبلا إذا شك وقوله لتحل لغيره يقينا والوارى وتعود فى الثلاث **(قوله)** دع ما يريك) يفتح الياء أفصح من ضمها اه سيد عمر عبارة الجبرى قوله دع ما يريك إلى ما لا يريك بفتح الياء فيما أفصح وأشهر من ضمها وقوله إلى ما لا يريك متعلق بمحذوف أى وانتقل إلى ما لا يريك اه أى وبقوله يريك على طريق التضمنين **(قوله)** فى الأول) أى الشك فى أصل الطلاق **(قوله)** راجع) أى فى غير البائن أو يجمد أى فى البائن لعدم الوطء أو للخلع أو لانقضاء العدة **(قوله)** والا فلا ينجز طلاقها الخ) ظاهره انه لتحل لغيره لا يقينا بدون طلاق آخر وفيه نظر لانه محكوم بزوجيتها ظاهرا ومشكوك فى حلها لغيره فليتام سم على حج اه رشيدى **(قوله)** وفى الثانى) أى الشك فى العدد **(قوله)** فان كان) أى الأكثر **(قوله)** أوقهن عليها) أى أن كان الطلاق رجعا كما هو ظاهر اه رشيدى **(قوله)** الأولى أن يطلق ثلاثا لتحل لغيره الخ) كذا قاله الماوردى قال أبو على الفارق هذا الكلام باطل لأن حلها لغيره يقين لا يتوقف على الثلاث إذ لو طلقها

إن شاء الله لم تطلق قال فى شرحه لعود المشيئة إلى الجميع لحذف العاطف اه وبحت مر عوده للجمع مع العاطف ايضا على القاعدة المعروفة من العود للجمع وحمل ما ذكر الروض وغيره على ما إذا قصد التخصص بالآخر فليتام **(قوله)** فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فبات ولم تعلم مشيئته) أى فانه يقع الطلاق هذا صريح هذا الكلام وصرح به فى القوت حيث قال كالموت قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد ولم تعلم مشيئته فانه يقع الطلاق اه فانظر ذلك مع قول الروض وشرحه وكذا الحكم لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد فبات فى ما ذكر من أن يشاء زيد فتنطق إن لم توجد مشيئة لأن وجدت مشيئة ولأن مات وشك فى مشيئته كالموت قال إلا أن يشاء الله ويضارق الخت فى نظيره فى الإيمان بان الحنث هنا يؤدى إلى رفع النكاح بالشك بخلافه ثم لا يقال والخت ثم يؤدى إلى رفع براءة الذمة بالشك لانا نقول النكاح جعلى والبراءة شرعية والجعلى أقوى من الشرعى كما صرحوا به فى الرهن اه

(فصل) **(قوله)** ولا فلا ينجز طلاقها لتحل لغيره يقينا) ظاهره انه لتحل لغيره لا يقينا بدون طلاق آخر وفيه نظر لانه محكوم بزوجيتها ظاهرا ومشكوك فى حلها لغيره يقينا فهو انه لو لم يطلق ثلاثا لتحل لغيره لا يقينا وفيه انه ان لم يطلق مطلقا اتجه انها لتحل لغيره مطلقا لانه محكوم بزوجيتها شرعا بدليل جواز معاشرتها والتمتع بها فكيف تحل لغيره وان طلق دون ثلاث حل لغيره يقينا وقوله وتعود الى مفهومه انه لو لم يطلق ثلاثا لم تعد له بعده يقينا وفيه انه ان لم يطلقها أصلا عادت له يقينا لانها ان كان لم يقع عليه الطلاق فهى باقية على زوجيته وان كان وقع عليه حل له بعده لان الفرض انها زوجت وانقضت عدها ثم عقد عليها ومع ذلك لاحتمال عودها اليه يقينا وان طلقها دون ثلاث عادت له بعده يقينا سواء كان وقع عليه الطلاق أو لا لانه

فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فبات ولم تعلم مشيئته قال الأذرى وعمل الخلاف إذا أطلق فان ذكر شيئا اعتمد قوله وأقضى ابن الصلاح فيمن قال لا أقبل كذا إلا أن يسبقى القضاء أو القدر ثم فعله وقال قصدت إخراج ما قدرته عن اليقين لم يحث **(فصل)** شك فى أصل طلاق) منجز أو معلق هل وقع منه أو لا فلا يقع إجماعا (أو فى عدد) بعد تحقق أصل الوقوع (فالأقل) لأنه اليقين (ولا يخفى الورع) فى صورتين وهو الأخذ بالأسوأ للخبر الصحيح دع ما يريك إلى ما لا يريك فى الأول راجع أو يجمد إن رغب أو لا فلا ينجز طلاقها لتحل لغيره يقينا وفى الثانى يأخذ بالأكثر فان كان الثلاث لم ينكحها إلا بعد زوج فان أراد عودها له بالثلاث أوقهن عليها وفيه إذا شك هل طلق ثلاثا أم لم يطلق أصلا الأولى أن يطلق ثلاثا لتحل لغيره يقينا

ولتعود له بعده يقينا وبالثلث (تنبيه) ذكرهم ثلاثا إنما هو ليحصل مجموع ألف وائتد الثلث المذكورة لالتوقف كل منهن على الثلاث فتأمل (ولو قال إن كان ذلك الطائر (٧٠) غرابا فأنت طالق وقال آخر إن لم يكنه) أي هذا الطائر غرابا (فأمر أتي طالق وجبل) حاله (لم يحكم

بطلاق أحد) منهما لأن أحدهما لو انفرد بما قاله لم يحكم بطلاقه لجواز أنه غير المعلق عليه فعلى الآخر لا يغير حكمه (فإن قالوا هل رجل لزوجته طلق أحداهما) يقينا لإلا واسطة (ولزمه البحث) عنه أن أمكن عليه لنحو علامة يعرفها فيه (والبيان) للطلقة منهما وعبر غير واحد بقوله والبيان لزوجته أي أن يظهر لها الحال لتعلم المطلقة من غيرها فلا تنافي بين العبارتين ويلزمه أيضا اجتنبهما إلى بيان الحال أما إذا لم يمكنه ذلك فلا يلزمه بحث ولا بيان كما يحتمل الأذري وغيره وكذا أن كان الطلاق رجعيا كما يأتي لأن الرجعية زوجة (تنبيه) يؤخذ من تعبيره بالبيان هنا مع ما يأتي له أن هذا تعين لبيان أن محل الفرق بينهما أن جمعا وإلا جاز استعمال كل من اللفظين في كل من الحليين ولو طلق أحدهما بعينها (كان خاطبها به أو نأها عند قوله أحدا كما طالق (ثم جهلها) بنحو نسيان (وقف) وجوبا الأمر من وطء وغيره عنها (حتى يذكر) المطلقة أي تذكرها لأن

واحدة وانقضت عدتها حلت للغير يقين وإنما التعليل الصحيح أن يقال إن يطلق ثلاثا حتى لو عاد وتزوجها ملك عليها الثلاث انتهى (والشهاب سم بسط لهذا بحثا من غير اطلاع على كلام الفارقي اه رشدي (قوله) ولتعود له يقينا) بطرقه كلام الفارقي المتقدم كآب عليه الأذري اه رشدي وفي سم استشكله بمثل ما تقدم أيضا وفي المعنى ما وافق الكلام المتقدم من الفارقي وأشار الشارح إلى دفع ذلك الإشكال بقوله تنبيه ذكرهم الخ (قوله هنا) أي في قولهم الأولى أن يطلق ثلاثا الخ (قوله) لالتوقف كل منهن الخ) أي إذا حل للغير يقينا والعودة له بعده يقينا لالتوقفان على الثلاث كما مر (قول المتن وقال آخر الخ) ولو حلف كل من شخصين أنه يطحن طحينه مثلا قبل الآخر فالجيلة في عدم حنثهما إن بطلت معا فلا بحث وأحدهما لعدم العلم بسبق طحين أحدهما عث عن البايلي اه بجري (قوله) أن لم يكنه) متى المصنف على اختيار شيخه ابن مالك في اتصال الضمير الواقع خبر كان ولكن جمهور النحاة على الانفصال اه معنى (قوله) لم يحكم بطلاق أحدتهما) ولا يلزمهما البحث عن ذلك اه عث (قول المتن) فإن قالهما رجل الخ) (فرع) حلف وحنث ثم شك هل حلف بالطلاق أو بالله أفتي شيخنا الشهاب الرمي بأنه يحتجب زوجته إلى تين الحال ولا يحكم بطلاقها بالشك انتهى وظاهره وجوب الاجتناب احتياطاً وبوده أنه في مسألة المتن وهي ما لو طلق أحدهما ولم يقصد معينة يجب اجتناب كل واحدة منهما ويستفاد من قوله ولا يحكم بطلاقها امتناع زوجها ولا يعود وجوب الاجتهاد عليه وكذا المبادأة به إن كان الطلاق بائنا كما في المسئلة المذكورة مر اه سم على حج اه عث (قوله يقينا) إلى التنبية في النهاية والمعنى لا أقوله وعبر إلى قوله ولزمه (قوله) إذا واسطة) أي بين النبي والأبائات اه معنى (قول المتن) ولزمه البحث والبيان) ينبغي على قياس ما يأتي أن يقال وعليه البدار بهما اه سم (قوله) عنه) أي عن الطائر (قوله) أما إذا لم يمكنه ذلك) أي علم الطائر عبارة النهاية فإن أيسر منه اه (قوله) فلا يلزمه بحث ولا بيان) أي لا يجوز له قربان واحدة منهما اه عث عبارة السيد عمر وظاهره وجوب الاعتزال اه (قوله) وكذا الخ) أي لا يلزمه بحث ولا بيان أن كان الطلاق رجعيا لكن يجب الاعتزال اه نهاية (قوله) أن كان الطلاق رجعيا) أي ما بقيت العدة (قوله) كما يأتي) أي في شرح وعليه البدار بهما (قوله) تنبيه يؤخذ الخ) في هذا التنبيه قفة لأن المعلوم ما يأتي أن البيان إذا وقع الطلاق على معينة والتعين إذا وقع الطلاق على مبهمة ولا يخفى أن الطلاق هنا يقع على معينة غاية الأمر أنها غير معلومة ابتداء لعدم تعين الصفة المعلق عليها ابتداء فإذا علت الصفة تعينت المطلقة فها هنا باب البيان لا التعيين فليتأمل سم على حج اه عث ورشدي (قوله) مع ما يأتي له) أي في قوله ويلزمه البيان في الحالة الأولى الخ (قوله) أن هذا الخ) بيان لما يأتي وهو أن محل الخ نائب فاعل يؤخذ وقوله بينهما أي لفظي البيان والتعيين (قوله) كأن خاطبها به) إلى قول المتن ولو قال زينب في النهاية وكذا في المعنى لا أقوله ولا مجال للاجتهاد هنا وقوله واستشكل إلى أم إذا (قوله) الأمر) نائب فاعل وقف (قوله) من وطء الخ) بيان للأمر (قوله) عنهما) أي الزوجتين والجاء متعلق بوقف (قول المتن حتى يذكر) بتشديد الدال المعجمة كاضبطه بعضهم نهاية ومعنى (قوله) ولم يقنع) ببناء المفعول (قول المتن) ولو قال لها ولا جنية الخ) وجه دخول هذا والذي بعده في الترجمة أن فيها أشكالا بالنسبة إليها اه رشدي (قوله) أو أمة الخ) عبارة المعنى وأما مع زوجته وفاسدة النكاح مع صحبته كالأجنبية مع الزوجة

طلقها وتزوجت وانقضت عدتها وعقد عليها ولا إشكال في عودها يقينا مع ذلك وقد أشار إلى بعض ما ذكرنا في التنبيه المذكور أي بعد فلتأمل (قوله) في المتن ولزمه البحث والبيان) ينبغي على قياس ما يأتي أن يقال وعليه البدار بهما (قوله) تنبيه يؤخذ من تعبيره بالبيان الخ) في هذا التنبيه وقفة لأن المعلوم ما يأتي أن أحداهما حرمت عليه يقينا ولا مجال للاجتهاد هنا (ولا يطالب ببيان) للطلقة (أن صدقناه في الجهل) به لأن الحق لها فإن كذبناه اه وأبدرت واحدوقالت أنا المطلقة طوب لبيم جازمة أنه لم يطلقها ولم يقنع من بنحو نسيان وإن احتمل فإن نكل حلفت وقضى لها فإن قالت الأخرى ذلك فكذلك (ولو قال لها ولا جنية) أو أمة (أحدا كما طالق وقال قصدت الأجنبية) أو الأمة (قبل) قوله (في الأصح) يبينه تردد اللفظ

بينهما فصحت إرادتها واستشكل ما لو أوصى بإطلاق فانه يعرف انه جرح ويرد بانها الى - والى ذلك - لا ينافي له ولا إذا لم تكن له نية تصرف لزوجته أما إذا لم يزل ذلك فها هو زوجته نعم إن كانت الأجنبية فاطمة منه او من غيره لم يعرف لزوجته - على ما بينه الاسنوي لصدق اللفظ عليها صدقا واحدا مع اصل بقاء الزوجية وكما لو اعتق عبده (٧١) ثم قال له ولعبدك آخر احد كما حر لا يفتق

الآخر وأما إذا قال ذلك

لزوجته ورجل أو دابة فلا

يقبل قوله قصدت أحد

هذين لانه ليس عللا للطلاق

(ولو قال) ابتداء او بعد

سؤال طلاق (زينب طالق)

وهو اسم زوجته واسم

أجنبية (١) وقال قصدت

الأجنبية فلا (يقبل على

الصحيح) ظاهر ابل يدين

لاحتماله وان بعد إذا الاسم

العلم لا اشتراك ولا تناول

فيه وضعا فالطلاق مع ذلك

لا يتبادر إلا إلى الزوجة

بخلاف احداثه يتناولها

وضعا تناولوا واحدا فارت

نية الأجنبية حينئذ وهل

يأتي بحث الاسنوي هنا

فيقبل منه تعيين زينب

التي عرف لها طلاق منه أو

من غيره أو يفرق بأن

التبادر هنا لزوجته أقوى

فلا يؤثر فيه ذلك كل محتمل

وهل ينفعه تصديق الزوجة

في مسألة المتن قبل نعم

والاوجه لا ولو قال زوجتي

فاطمة بنت محمد طالق

وزوجته زينب بنت محمد

طلعت الغاء للخطأ في الاسم

لقوله زوجتي الذي هو

القوى بعدم الاشتراك

فيه ويؤيده ما مر من صحة

اه (قوله للصحيح) أي للطليل الصحيح بأن ينزل على الطيل الحلال اه رشدي (قوله لان ذلك) أي انصرف الطيل للصحيح وقوله هنا أي في مسألة المتن (قوله) اما إذا لم يقل (الى قوله نعم يغني عنه ما قبله (قوله على ما بينه الاسنوي) عبارة النهاية والمغني كما بينه الخ (قوله وكالو الخ) عطف على قوله لصدق اللفظ الخ (قوله لو اعتق عبده الخ) أي واعتق غيره عبدا له الخ اه عن (قوله) وأما إذا قال ذلك الخ (ولو قال إن فعلت كذا فاحدا كما طالق ثم فعله بعدموت احدهما او يبنونها وقع الطلاق على الباقية خلافا لبعض المتأخرين ولو قال لام زوجته ببتك طالق ثم قال أردت البنت التي ليست زوجتي صدق ولو قال نساء العالمين طالق لم تطلق زوجته إن لم ينوطاها اه نهاية زاد المغني ولو قال لعبدية احدها كفارت احدهما تعين العتق الخ اه (قوله ورجل) ينبغي ان يكون المحشي كالرجل لانه ليس عللا للطلاق كذا في هامش المغني (قوله فلا يقبل قوله الخ) قياس مسألة العصا السابقة عدم القبول هنا لا ظاهر او لا باطنا سم وعش وقال السيد عقر قول المحشي قياس مسألة العصا الخ هذا جار على طريقة الشارع في مسألة العصا واما على ما نقله فيها عن شيخه الشهاب الرمي أي وعن شرح الروض قياسه القبول هنا باطنا فكان ينبغي له أن يبنه عليه اه وقوله واما على ما نقله فيها عن شيخه الخ وتقدم هناك عن الرشدي أنه نقل ايضا عن الجلال الرمي (قوله احد هذين) أي الرجل والدابة (قوله ابتداء) الى قوله وهل يأتي في النهاية (قوله واسم أجنبية) أي أجنبية لم ينكحها كحافاسدا ولا قبل كافي الروض اه سم وفي النهاية والمغني عقب كلام الروض المذكور ما نصه نعم يظهر ان محله حيث لم يعمد بفساد نكاحها ولا فهي أجنبية فدين ولا يقبل ظاهر اه (قوله ظاهر ابل يدين) وفاقا للنهاية والمغني (قوله لاحتماله) علة للتدوين وقوله إذا الاسم الخ علة في المتن اه رشدي (قوله مع ذلك) أي مع التصريح باسم زوجته اه معنى (قوله بخلاف احد) الاولى احدي (قوله وهل يأتي بحث الاسنوي الخ) اعتمد اه أي الايان والمغني والنهاية (قوله فيقبل منه تعيين زينب الخ) قياس بحث الاسنوي انه لا ينصرف لزوجته وان لم يصدر منه تعيين الا ان يفرق قسم على حج اه عن عبارة الرشدي لا يخفى ان الذي تقدم عن بحث الاسنوي انه ينزل على الأجنبية في حال الاطلاق ولا يحتاج له دعوى ذلك منه كما يصرح به قوله ثم مع بقاء أصل الزوجية وحيث قد افترع هنا مخالف لما يقتضيه بحث الاسنوي اه (قوله التي عرف لها الخ) أي او ماتت اه معنى (قوله وهل ينفعه) الى قوله ويؤيده في النهاية (قوله في مسألة المتن) أي قوله ولو قال زينب طالق وقال قصدت الخ اه عن زوجته جملة حالية (قوله زينب بنت محمد) أي او بنت احد كما يؤخذ من قوله لقوله زوجتي الخ اه عن (قوله مامر) أي في النكاح (قوله وليس الخ) هذا ونظيره الآتي جملة حالية (قوله فلا ينافيه) أي مامر (قوله الثانية) أي التي ليست لزوجته (قوله فانه يقبل وفاقا للنهاية والمغني كمار (قوله نظير مامر الخ) قضيته انه يقبل هنا يمينه ايضا (قوله لان اللفظ صالح) الى قوله فان قلت في النهاية الا قوله وان نازع فيه

البيان اذا وقع الطلاق على معينة والتعيين اذا وقع على مبهم ولا يخفى أن الطلاق هنا يقع على معينة غاية الامر انها غير معلومة ابتداء لعدم تعيين الصفة المعلق عليها ابتداء فاذا عدلت الصفة تعينت المطلقة فما هنا من باب البيان لا التعيين فيلتأمل (قوله فلا يقبل قوله الخ) قياس مسألة العصا السابقة عدم القبول هنا لا ظاهرا ولا باطنا (قوله واسم أجنبية) أي أجنبية لم ينكحها كحافاسدا ولا قبل كافي الروض وبحث بعض الفضلاء تنقيح القبول بما اذا لم يعلم بفساد نكاحها ولا لم يقبل ظاهر او يدين اه (قوله فيقبل منه تعيين زينب الخ) قياس بحث الاسنوي انه لا ينصرف لزوجته وان لم يصدر منه تعيين الا ان يفرق (قوله

زوجتك بقي زينب وليست له لا بنت اسمها فاطمة لان البنت لا اشتراك فيها بخلاف الاسم فافتاء بعضهم بعدم الوقوع لنظر الخطأ في الاسم صحيح نعم قولهم البنت لا اشتراك فيها مرادهم به البنت المضافة اليه وليس له لا بنت واحدة فلا ينافيه ما لو قال لام زوجته ببتك طالق وقصد بنتها الثانية فانه يقبل أي نظير ما تقر في احدا كما (ولو قال لزوجتي احدا كما طالق وقصد معينة) منها (طلعت) لان اللفظ صالح لكل منهما

(وإلا) بقصد معينة بل أطلق أو قصد مبهمه (٧٢) أو طلاقهما كما يأتي وصرح به العبادي وهو مراد الامام بقوله لا يطلقان (فاحداها)

يقع عليها الطلاق مع
إيهامها (ويلزمه البيان في
الحالة الأولى والتعيين في
الثانية) لتعلم المطلقة فترتب
عليها أحكام الفرق
(ويعزلان عنه إلى البيان
أو التعيين) لاختلاط الحرمة
بالمباحة (وعليه البدار
بهما) أي بالبيان أو التعيين
أن طلبيتهما وأحدهما لرفع
حسبه المفارقة منهما فإن آخر
بلا عذر ثم وعزرا امتنع
وإن نازع فيه البلقني هذا
في البائن أما الرجعي فلا
يجب فيه بيان ولا تعيين ما
بقيت العدة لأن الرجعية
زوجة أما إذا لم يطالبها قال
إن الرقة فلا وجه لا يجابه
لأنه حقه ما هو حق الله تعالى
فيه الانزعال وقد أوجبه
وهو متجه المدرك لكن
صريح كلامهم خلافه
ويوجه بأن بقاءه عنده
ربما أوقعه في محذور
لنشوف نفس كل إلى
الآخر نظير ما مر في
الصداق في تعام المطلقة
قبل الدخول وعليه
لو استهل أمهل ثلاثة أيام
على الأوجه (و) عليه
(نفقتها) وسائر مؤنهما
(في الحال) فلا يؤثر إلى
التعيين أو البيان لحسبهما
عنده حسب الزوجات
وإن لم يقصر في تأخير ذلك
ولذا بين أو عين لم يسترد
منهما شيئا بقول فلا إلى
آخره علم الجواب عن

البلقني وكذا في المعنى الأوفى وصرح به العبادي وقوله قال إن الرقة وقوله وهو متجه المدرك إلى وعليه لو
استهل (قوله كما يأتي) أي قبيل قول ابن لو لم تأت (قوله) بقوله لا يطلقان عبارة النهاية والمعنى قبيل قول
المتن الآتي ولو تأتافا إلى الامام فإن نواها فالوجه أنها لا تطلقاناه (قول المتن في الحالة الأولى)
هي قصد واحدة معينة وقوله في الثانية هي الصور المدرجة في قوله وإلا (قول المتن وتزولان) بمثابة فوقية
مخطه فالضمير لزوجيته أم معنى (قوله أن طلبيته الخ) ضعيفاه عرش (قوله أن طلبيته) أي البيان
أو التعيين أي عند النهاية والشارح وخالفهما المعنى ومال إليه سم والسيد عمر كما يأتي (قوله هذا) أي
قول المتن ويلزمه البيان الخ (قوله ما بقيت العدة) فإن انقضت لزمت في الحال نهاية ومعنى (قوله) أما إذا
لم يطالبها) أي ولا أحدها أم معنى (قوله لم يطالبها) الظاهر تأنيث الفعل كقافي النهاية والمعنى (قوله)
فلا وجه لا يجابه الخ) جزم به المعنى (قوله لا يجابه) أي البيان أو التعيين ويحتمل أن الضمير للبدار (قوله)
لكن صريح كلامهم خلافاً) أي فيجب البيان أو التعيين في البائن حالا وفي الرجعي بعد انقضاء العدة على
المتستدرع عرش (قوله) ويوجه الخ) هذا الوجه لا يأتي فإذا لم يكن هناك خلوة كان كانت في غير
داره أو ببلده اسم عبارة السيد عمر لا يخفى ما في هذا التوجيه فأن ما ذكره من تنف مع وجوب الانزعال
والفرق بينه وبين ما نظره واضح جلي أم (قوله قبل الدخول) الأولى حذفه (قوله) وعليه لو استهل
أي على وجوب البيان أو التعيين فوراً وجد الطلب منهما أو من أحدهما أم لا قال عرش قوله وعليه لو
استهل الخ قضيته أنه لو استهل لم يعمل فإلو طلبيتهما وأحدهما ينبغي إيهامه أيضاً حيث أبدى عذرا
وفيه تأمل (قوله على الأوجه) عبارة المعنى والأسنى قال الأسوي وقضية ذلك أنه لو استهل لم يعمل وقال
ابن الرقة لم يعمل ويمكن حمل الأول على ما إذا عين ولم يدع نسباً فلاذلا وجه لا لمهال حيث نزل الثاني على ما إذا بهم
وعين وأدعى أنه نسيه أم (قوله وإن لم يقصر) كان كان جاهلا أو ناسيا أم معنى (قوله عن قول شارح)

في المتن وإلا فاحداها) قال في العباب خاتمة من حلف بالطلاق وحش ولزوجات طلقت أحدهن ثلاثا
فليسبوا وليس له إيقاع طلاق قط على كل واحدة لاقتضاء بميته البيونة الكبرى أم أي وليس له أيضا
إيقاع طلقتين على واحد أو أخرى على واحدة فلو كانت إحدى زوجاته لا يملك عليها إلا واحدة فالوجه جواز
تعيينها للطلاق الثلاث فقع عليها واحدة وتبينها وبلغوا الباقي ولو ماتت أحدها أو بانت قبل التعيين
فالوجه جواز تعيينها للثلاث لأن الطلاق يقع من حين اللفظ فبينت بينوتها قبل الموت والبيونة فتعلق
الثلاث لأحدى زوجاته أي كان جاء زيد فاحدى زوجاتي طالق ثلاثا بصفة وو جدت وفاقا لما استقر
عليه رأى شيخنا الشهاب الرملي في فتاوى به جواز تعيين الميته والمبائة أن كان موتها أو بانتها بعد وجود الصفة
لا قبلها ولحلف بطلقتين كان قال على الطلاق طلقتين ما فعل كذا أو حش ولزوجات ملك على كل طلقتين
فالوجه أنه لا تعيين أن يعين أحدها بل له توزيع الطلقتين على اثنتين لأن ميته في ذاتها لا تقتضي البيونة
الكبرى وإن اتفق هنا بحسب الواقع أنه لو وقع الطلقتين على واحدة حصلت البيونة الكبرى تأمل وتقدم
في وأخر فضل خطاب الأجنبية جواز تعيين إحدى الزوجات للحلف قبل الحث وأنه يلزم التعيين ويمنع
الرجوع عن المعينة ووقع السؤال عن قال على الطلاق ثلاثا أن فعلت كذا فانت طالق واحدة ففعلت
كذا والذي يظهر وقوع واحدة لأنها الملققة وقوله على الطلاق لنا كيد هذا التعليق ثم رأيت موافقا على
وقوع واحدة (فرع) حلف وحش ثم شك هل حلف بالطلاق أو بالله أفاق شيخنا الشهاب الرملي
بأنه يختصب زوجاته إلى تبين الحال ولا تحكم بطلانها بالشك أو بظاهره وجوب الاجتناب احتياطا
ويؤيده أنه في مسألة المتن وهي ما لو طلق أحدها لم يقصد معينة بحسب اجتناب الواحدة منهما مخصوصها
مع عدم تعيينها للحش واستفاد من قوله ولا تحكم بطلانها امتناع تزوجها ولا يبعد وجوب الاجتهاد عليه
وكذا المبادرة به أن كان الطلاق باثنا كافي مسألة المتن المذكورة مر وقد يفرق بتحقيق صدق الخين بها
(قوله) ويوجه الخ) هذا الوجه لا يأتي فإذا لم يكن هناك خلوة كان كانت في غير داره أو ببلده ويمكن أن

قول شارح لم فهم ما أراد بالحال (ويقع الطلاق) في قوله أحدا كما طالق (باللفظ)

جزمان عين وعلى الاصح ان لم يبين (وقيل ان لم يبين) فلا يقع الا عند التعيين ولا الوقع لاني لم يرد بمنع هذا التلازم وانما اللازم وقوعه في محل مبهم وهو لا يؤثر لانه ابهام تعلم عاقبته بالتعيين لانه يبين به ان لفظ الايقاع يحمل عليه من حيثه الاتري انه لا يحتاج وقته للفظ ايقاع جديد وتعتبر العدة من اللفظ ايضا ان قصد معيئة والاقرن التعيين ولا بدع في تاخر حساباتها عن وقت الحكم بالطلاق الاتري انها تجب في النكاح الفاسد بالوطء لا تحسب الامن التفريق فان قلت ما الفرق بين الوقوع وبينها قلت (٧٣) يفرق بان الوقوع لا ينافي الابهام المطلق

لانه حكم الشرع بخلافها فانها امر حسي وهو لا يمكن وقوعه مع ذلك الابهام لان الطلاق قبل التعيين لم يتوجه لوجه واحدة مخصوصها ولا في نفس الامر (والوطء ليس بيانا) للتي قصدتها قطعا لان الطلاق لا يقع بالفعل فكذلك ابانه فان بين الطلاق في الموطوءة حد في البائن وزومه المهر لعذرهما بالجل او في غير هاتين فان ادعت الموطوءة انه ارادها حلف فان نكل وحلفت طلقا وعليه المهر ولا حد للثبوت (ولا تعينا) للموطوءة للنكاح المأمور وكما تحصل الرجعة بالوطء ويزومه المهر للموطوءة اذا عنها للطلاق (وقيل تعين) ونقل عن الاكثرين كوطء المبيعة زمن الخيار اجازة او فسخ وكوطء احدي امين قال لهما احدا كما حرره ورد به بان ملك النكاح لا يحصل بالفعل فلا يتدارك به بخلاف ملك البائن (ولو قال) في الطلاق المعلن كما افاده قوله فيان (مشيرا الى واحدة هذه المطلقة فيان) لها او هذه لزوجته فهو بيان لغيرها لانه اخبار

وهو ان النقيب اه معنى (قوله جزمان عين الخ) عبارة المغنى ويقع الطلاق في المعينة المبينة باللفظ جزما وفي المهمة على الاصح لانه جزم به ونحوه فلا يجوز تاخيره الا ان عله غير مبين او غير معين فؤمر بالتعيين او التعيين اه (قوله لو لم يبين الخ) اي والطلاق شيء معين فلا يقع الا في محل معين ناهي معنى (قوله بمنع هذا الخ) عبارة النهاية والمغنى بانه ممنوع منهما الى التعيين كما مر فلو لا وقوع الطلاق قبله لم يمنع منهما اه (قوله انه) اي التعيين (قوله ايضا) اي كالطلاق (قوله الامن التفريق) اي من القاضي او باجتناب عنها بان لم يجتمع معها كان سافر وغاب مدة العدة او عرش (قوله بين الوقوع) اي وقوع الطلاق وبينها الى العدة (قوله قلت بفرق الخ) اقول وقد يفرق بان ذلك هو الاحتياط فيها كما لا يخفى واما ما فرقه به فيبني التامل فيه اه سم (قوله فانها امر حسي) فيه نظر اه سم (قوله ولا في نفس الامر) عطفت على مقدر اي لا في الظاهر ولا في نفس الامر (قوله للتي قصدتها) عبارة بالنهاية والمغنى والوطء لاحداهما ليس بيانا في الحالة الاولى ان المطلقة الاخرى اه (قوله لان الطلاق) الى المان في النهاية والمغنى (قوله فان بين الطلاق) تفرع على المتن عبارة المغنى والنهاية في شرح وقيل تعيين والمعمد الاول وعليه فيطالب بالبيان والتميز فان بين الخ (قوله حد الخ) اي لا عترافه بوطء اجنبية بلا شبهة معنى ونهاية (قوله في البائن) اي بخلاف الرجعية لاحد بوطئه لهما معنى ونهاية اي وبه زان علم التحريم ويجب لها المهر عرش (قوله او في غيرها) اي غير الموطوءة (قوله وعليه المهر) اي مهرها (قوله للشبهة) لان الطلاق ثبت بظاهر البين اه معنى (قول المتن ولا تعينها) اي في الحالة الثانية لغير الموطوءة انها معنى اي للطلاق (قوله لسامر) اي في شرح ليس بيانا (قوله ويزومه المهر الخ) عبارة المغنى والنهاية والاسنى واللفظ للارول ولانه عين للطلاق الموطوءة وعليه مهرها لما مر وقضية كلام الروض واصله انه لا حد عليه وان كان الطلاق باثنا هو المعتمد ان جزم في الانوار بانه يحكم في الاولى للاختلاف في وقت الطلاق وله ان يمينه لغير الموطوءة اه (قوله اجازة الخ) اي و اجازة من المشتري او فسخ من البائع (قوله في الطلاق) الى قول المتن ولو ما تفي النهاية الا قوله او قال هذه او هذه استمر الابهام (قوله في الطلاق المعين) عبارة المغنى فيها اذا طلب منه بيان مطلقة معينة نواها اه (قوله المدين) سيذكر محترزه بقوله واما المبهم الخ (قوله لها او هذه لزوجته) الى قول المتن ولو ما تفي المغنى الا قوله او هذه مع هذه الى المتن وقوله و يفرق الى وخرج (قوله لعدم احتمال لفظه الخ) ان قيل بل هو محتمل لان احدهما مفرد مضاف فيعم قلت خصوص الصيغة الدال على الفرزدون ما زاد مانع من ذلك اه سم (قوله حتى بين) يعني بين اه رشيدى وفيه نظر اذ

يوجه بان امساك الاجنبية امساك الزوجات اي امساك كامل امساك الزوجات متمم ولا يتبزماسا كاعين امساك الزوجات الا بالبيان او التبيين والافاء امساك الزوجات ومنسحب عليها (قوله قلت بفرق الخ) اقول قد يفرق بان ذلك هو الاحتياط فيها كما لا يخفى واما ما فرقه به فيبني التامل فيه (قوله فانها امر حسي) فيه نظر (قوله ويزومه المهر) قال في شرح الروض وقضية كلامه كاصله انه لا حد في الاولى اي وهي ما لو عين الطلاق فيمن وطئها وان كان الطلاق باثنا وهو ظاهر للاختلاف في انها طلقت باللفظ او لا لكن جزم في الانوار بانه يحكم فيها ايضا والوجه الاول والفرق لا تنح (قوله المعين) باق محترزه (قوله لعدم احتمال لفظه) ان قيل بل هو محتمل لان احدهما مفرد مضاف فيعم قلت خصوص الصيغة الدال على الفرزدون

(١٠ - شرواني وابن قاسم - ثامن) عن ارادته السابقة (او) قال مشير اليها (اردت هذه وهذه او هذه بل هذه) وهذه مع هذه او هذه و اشار ل واحدة هذه و اشار ل اخرى (حكم بطلاقها) ظاهر لانها اقر بطلاق الاولى ثم بطلاق الثانية فيقول اقره لاراجعه بذكر بل تغليظا عليه اما باطنافا مطلقة المنوية فان نواها لم يطلق بل احدهما لان نيتهما باحدا كالا يدل بهالعدم احتمال لفظه لما نواها فبقى على ابهامه حتى يبين

ويفرق بين هذا وما مر في هذه مع هذه بان ذلك من حيث الظاهر فتائب التخليط عليه وهذا من حيث الباطن فلعنا بقضية التية الموافقة للفظ دون المخالفة وخرج بما ذكره ثم هذه (٧٤) أو فهد تطلق الاولى لقطع انفصال الثانية عنها وهو مرجح قوي فلم يظفر معه لتضمن كلامه

للاعترا ف بهما أو هذه بعده أو هذا قبلها هذه طلقت الثانية فقط أو قال هذه وهذه استمر الاجام واما الميه فاطلقة هي الاولى مطلقا لانه انشاء اختيار لا اخبار وليس له اختيارا أكثر من واحدة (ولو ماتتا أو احدهما قبل بيان وتعيين) والطلاق بأن (بقت مطالبته) أى المطلق بالبيان أو التعيين فهو مصدر مضاف للشعول ويلزمه ذلك فوراً (ليان) حكم (الأرث) وإن لم يرث احدهما بتقدير الزوجية لكونها كناية اتفاقا في البيان ولانه قد ثبت في احدهما يقينا فوقف من مال كل الى الميتة نصيب زوج ان توارثا فاذين أو عين لم يرث من مطلقة باثنا بل من الاخرى نعم ان نازعه ورثتها ونكل عن التيين حلفوا ولم يرث (ولو مات) الزوج قبل البيان أو التعيين سواء اتمتا قبله ام بعده ام احدهما قبله والاخرى بعده ولم تمت واحدة منهما ام ماتت احدهما دون الاخرى (فالظاهر قبول بيان وارثه) لانه اخبار يمكن وقوف الوارث عليه بخبر أو قرينة

الموضوع الطلاق المعين لخته التعبير بالبيان (قوله بين هذا) أى قوله أما باطنا فالملقة المنوية فان نواهما لم تطلق الخ (قوله بما ذكر) أو بالعرف بالواو وبلى وقوله هذه ثم هذه الخ أى العطف ثم أو الفاء (قوله) أو هذه بعدها الخ) أو هذه بعدها هذه أو هذه قبل هذه فالشار اليا أو اليا المطلقة أم معنى (قوله) طلقت الثانية) أى المشار اليها ثانيا (قوله واما الميه الخ) قسم قوله في الطلاق المعين أم عرش (قوله) مطلقا) أى سواء عطف بالواو أم بغيرها أم معنى (قول المتن قبل يان) أى للعينه وتعيين أى للميهة (قوله والطلاق بأن) إلى قوله هذا أما مشيا في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله وإن لم يرث إلى لانه ثبت (قوله) بأن) أى أورجى وقد انقضت العدة كما هو واضح أم سيد عمر (قوله بالبيان) جزما أو التعيين على المذهب لبيان حال الارث لانه قد ثبت ارثه أم معنى وهذا احسن من صنع الشارح ألا في انفا (قوله وإن لم يرث احدهما الخ) هذا لا ياتي إذا ماتت احدهما لالتى لا يرثها فقط سم ورشيدى (قوله) لكونها كناية) أى ومع ذلك يطالب بالبيان أو التعيين فان بين أو عين في المسئلة لم يرث من الكتانية أو في الكتانية ورث من المسئلة أم عرش (قوله ولانه الخ) عطف على قوله اتفاقا الخ أم رشيدى (قوله) فيوقف الخ) مستأنف أم رشيدى (قوله نعم إن نازعه) هذا إنما يظهر في البيان أم سم عبارة للمعنى والروض مشرعه ثم إن نوى معينة فيين في واحدة فلورثة الاخرى تحليفه أنه لم يردها بالطلاق فان نكل حلفوا ولم يرث منها كاليرث من الاولى إذا كانت ميتة لان التيين المردودة كالأقار وإن حلف طابوه بكل المهر إن دخل بها وإلا طابوه بنصفه في احد وجبين يظهر ترجيحه لانهم برعهم المذكور ينكرون استحقاق النصف وإن عين في الميه فلا اعتراض لورثة الاخرى عليه لان التعيين إلى اختياره وإن كذبه ورثة المطلقة يعنى الميتة للطلاق فهم تحليفه أنها المطلقة وقد اقروا له بآرث لا يدعيه وادعوا عليه مهر استقر بالموت لم يدخل بها أم وقولهما وإن حلف إلى قولهما وإن عين الخ في النهاية مثله (قوله ونكل عن التيين) أنه لم يردها أم سم (قول المتن فالأظهر قبول بيان وارثه الخ) فان توقف الوارث في التيين بان قال لا أعلم ومات الزوج قبل الزوجتين وقف من تركته ميراث زوجة بينهما حتى تظللحا أو تظللحوا وتصلحوا أو تهما بعد موتها وإن ماتا قبله وقف من تركتهما ميراث زوج وإن مات الزوج وقدمت واحدة منهما قبله ثم الاخرى بعده وقف ميراث الزوج من تركتها أى الاولى وقف ميراث الزوجية بينهما من تركته حتى يحصل الاصطلاح ثم إن بين الوارث الطلاق في الميتة منهما أو لا قبل لاضارته بنفسه لخرمانه من الارث ولشركة الاخرى في ارثه وقبلت شهادته بذلك على باقى الورثة أو بينته في المتأخره أو كانت باقية فلورثتهما فى الاولى ولها فى الثانية تحليفه على البت ان مورثه طلقها ولورثة الميتة للكناح تحليفه على نى العلم أن مورثه طلقها ولا يقبل شهادته أى وارث الزوج على باقى الورثة أى ورثة الزوج يطلق المتأخره للتمتع بغير التفع بشهادته أو روض مشرعه ولو شهد اثنان من ورثة الزوج ان المطلقة فلا تعلق بشهادتهما ان مات قبل الزوجين لا تنفاه التهمة بخلاف ما لو ماتا قبله ولموات بعدهما فيين الوارث واحدة فلورثة الاخرى تحليفه أنه لا يعلم ان الزوج طلق مورثهم أم (قوله هذا أما مشيا عليه الخ) اعلم ان المحقق المحلى وصاحي المعنى والنهاية اقروا ما فى المتن بوسا أو ما نقله

(لا) قبول (تعيينه) لانه اختيار شهوة فلا دخل للوارث فيه هذا أما مشيا عليه هاء الذى اقتضاه كلامها في الروضة الشارح واصلاها يقوم مقامه في التعيين أيضا فصل الفقهاء قال ان مات قبلهما لم يعين وارثه ولم يبين اذا غرض له في ذلك لان ميراث زوجة من ربع أو ثمن يوقف بكل حال في الصلح خلف زوجة أو أكثر أو بعدهما أو بينهما قبل لانه قد يكون له غرض في تعيين احدهما بالطلاق

وفيا إذا كانت إحداهما كناية والاخرى والزوج مسابين واهمت المطلقة (٧٥) لارث (ولو قال إن كان) ذا الطائر

(غراباً فأمرأتى طالق
والا) يكن غراباً (فعبدى
حر وجمل) حال الطائر
وقع أحدهما مهماً وحيث
(منع منهما) أى من
استخدامه والتصرف فيه
ومن التمتع بها (إلى البيان)
للعلم بزوال ملكه عن
أحدهما وعليه نفقةهما إلى
البيان ولا يؤجره الحاكم
وإذا قال خنت في الطلاق
طلقت ثم إن صدقه فذاك
ولا يمين عليه وإن كذبه
وادعى العتق حلف السيد
فإن نكل حلف العبد وحكم
بعتقه أو فى العتق عتق ثم
إن صدقته فبى كسر وإن
كذبه ونكل حلفت وحكم
بطلاقها (فإن مات لم يقبل
بيان الوارث على المذهب)
أنها المطلقة حتى يسقط
إرشها ويرق العبد لانه
متمم فى ذلك ومن ثم لو
عكس قبل قطعاً لأضراره
بنفسه ونازع فيه الأسنوى
وأطال نقلاً بما يردنه أن
من حفظ ومعنى بما يردنه
أن إضراره لنفسه هو
الغالب فلا نظر إلى تصور
أنه قد لا يضره وبحث
البلقى أخذاً من العلة
تقيده بما إذا لم يكن
على الميت دين ولا أقرع
نظرأ لحق العبد فى العتق
والميت فى الرق لوفى منه

الشارح عن مقتضى الرخصة أصلها مساق الأقال الضعيفة اه سيد عمر (قوله) وفيما إذا كانت (إلى قوله)
خلافاً للراغبين فى النهاية إلا قوله ونازع إلى بحث (قوله) واهمت المطلقة) أى ومات قبل التعيين اه
سم (قوله) لارث) أى للباس من تعيين المطلقة إذا فرض أنه مات والتعيين لا يقبل من الوارث اه عرش
عبارة السيد عمر أى لانه لا يقبل تعيين الوارث فلا تعين المسئلة للزوجية ولا توارث بين مسلم وكافر ولعل
هذا على غير ما مر عن الرخصة أصلها كذا قال الفاضل المحشى وما رجاه متعين يؤيده أن قول الشارح وفيما
الح كان متصلاً فى أصل الشرع بقوله لانه اختياراً شهوة فلا دخل للوارث ثم الحق بذلك فى المأشوق قوله
هذا ما مشيا الخ وهذا الصنيع يؤيدان قوله وفيما الخ مفرغ على الميت نعم كان لا ليق بالشرح أن يبع على ذلك
بعد إلحاق ما مر فليتأمل اه أقول وكذا صنيع النهاية صريح فى أن ذلك مفرغ على الميت (قوله) أى من
استخدامه) إلى قوله فإن قلت فى المعنى إلا قوله ولا يؤجره الحاكم وقوله ونازع إلى وبحث (قوله) وعليه
نفقةهما الخ) عبارة المغنى وعليه نفقة الزوج وكذا العبد حيث لا كسب له اه (قوله) ولا يؤجره الحاكم
أى لينفق عليه من أجرته أى لو أراد التكسب لنفسه فليس عليه منه لانه الأصل بقاء الرق حتى يثبت
ما يزيله فلما اكتسب بأذن من السيد أو بدونه فبغنى أن ينفق عليه من كسبه لانه أما باق على الرق فكانه
للسيد النفقة واجبة عليهم أو ما عتق قال له نفقة على نفسه وما زاد على قدر النفقة يوقف إلى أن يبين
الحال اه عرش (قوله) ثم إن صدقه) أى العبد (قوله) وحكم بعتقه) أى والطلاق اه معنى عبارة عرش
أى فطلق المرأة باعتبار ما يعق العبد بحلفه اه (قوله) أو فى الملتق) عطف على قوله فى الطلاق (قوله)
وحكم بطلاقها) أى ويعتق العبد أيضاً عرش ومعنى (قول الميت فإن مات) أى قبل بيانه (قوله) ويرق
العبد) عطف على يسقط الخ (قوله) لو عكس) أى بان بين الخنت فى العتق اه عرش (قوله) لأضراره
بنفسه) أى بتشريكة المرأة فى التركواخراجه العبد عنها اه كردى (قوله) فيه) أى فى قولهم لو عكس
قبل الخ (قوله) نقلاً) تمييز محمول عن المضاف والأصل ونازع فى نقله أو مفعول مطلق مجازى والأصل نزاعاً
نقلها (قوله) بما يردنه) أى بتل يردنه من حفظ الخ هو الوارث فانه مثبت للعتق والمنكر الغير الحافظ نازع
له والمثبت مقدم على النافي اه كردى (قوله) أن من حفظ) أى حجة على من لم يحفظ (قوله) ومعنى بما
الخ) عطف على قوله نقلاً بما الخ (قوله) الخ إلى تصور انه قد لا يضره) أى ككون الزوجة كناية والزوج مسلم
وما يأتى فى بحث البلقى (قوله) وبحت البلقى الخ) معتمد اه عرش (قوله) أخذاً من العلة) وهى قوله
لأضراره بنفسه اه سم (قوله) تقيده) أى قولهم لو عكس قبل (قوله) على الميت دين) شامل لما إذا
حدث الدين بعد الموت كان خبر براء عدواً ناقضاً له شئ بعد الموت وبعد تعيين الوارث اه عرش (قوله)
والا أقرع الخ) يتأمل معناه فإن الأقرع لا بد منه وإن لم يكن عليه دين اللهم إلا أن يريد أنه إذا قرعت يرق
ويوفى منه الدين وعلى هذا فهل تطلق فيه نظر فليحجج به سم عبارة الرشيدى قضيت ان القرعة تؤثر فى
الرق لكن سياتى قريباً خلاصه اه وقوله لكن سياتى الخ أقول يمكن تخصيصه بغير ما هنا كما مر انفاً عن
سم ما يشير إليه (قوله) لم نظروا هنا الخ) حيث لم يقبلوا بيان الوارث وقوله ولم ينظروا الخ إلى حيث
قبلوا يائنه مع احتمال أن يكون له غرض فى تبينه واحدة منهما ككونها كناية والاخرى مسئلة اه عرش
(قوله) فى بعض ما شمله قوله الخ) أى كما إذا مات بينهما وبين الوارث الميتة بعده للطلاق اه سم (قوله)

مطالبهم بتبصيرهم من ذلك وأقرب الوجهين المذكورين ثانيهما لزعمهم أنها مطلقة فهم يشكرون استحقاق
النصف اه (قوله) واهمت المطلقة) أى ومات قبل المتعين (قوله) لارث) أى لانه لم يقبل تعيين الوارث
فلا تعين المسئلة للزوجية ولا توارث بين مسلم وكافر ولعل هذا على غير ما مر عن الرخصة وأصلها (قوله) والا
أقرع الخ) يتأمل معناه فإن الأقرع لا بد منه وإن لم يكن عليه دين اللهم إلا أن يريد أنه إذا قرعت يرق ويوفى
منه الدين وعلى هذا فهل تطلق فيه نظر فليحجج به (قوله) ولم ينظروا إليها فى بعض الخ) أى كما إذا مات بينهما
وبين الوارث الميتة بعده للطلاق

دينه فان قلت لم نظروا هنا إلى التهمة كما ذكر ولم ينظروا إليها فى بعض ما شمله قوله فلا يظهر

قبول بيان وارثه قلت لانها اذا ظهر باعتبار ظهور نفعه في كل من الطرفين المتنازعين وايضا فانها بطريق يمكن التوصل به إلى الحق وهو القرعة فنع غير مع التهمة ولا كذلك ثم (بل (٧٦) يقرع بين العبد والمرأة) رجاء خروج القرعة للعبد لتأثيرها في العتق وإن لم تؤثر في الطلاق

كما تقبل شهادة رجل وأمر اثنين في السرعة للمال دون القطع (فان قرع) أي خرجت القرعة له (عتق) من رأس المال أن عتق في الصحة والاثنان الثلث إذا هو فائدة القرعة وترث هي إلا إذا صدقت على أن الخنث فيها هي بائن (أو قرعت لم تطلق) إذا لم يدخل للقرعة في الطلاق وإنما دخلت في العتق للنص لكن الورع أن تترك الارث (والاصح أنه لا يرق) بفتح فكسر كما نخطه لأن القرعة لم تؤثر فيما خرجت عليه في غيره أولى فيبقى الابهام كما كان ولا ينصرف الوارث فيه خلافا للرافعين قال صاحب المعين ومحل الخلاف في الظاهر ما في الباطن فيه ملك التصرف فيه قطعا وفي غير نصيب الزوجة منه أما نصيبها فلا يملكه قطعا

لأنها) أي التهمة (قوله) اظهر باعتبار ظهور نفعه (الخ) ولك أن تمنعه بأن البعض المذكور كذلك (قوله) فنع غيره) أي غير ذلك الطريق اه رشيدي (قوله) رجاء خروج القرعة) إلى قوله ولا ينصرف في المعنى إلا قوله كما يقبل إلى المتن (قوله) اذهو) أي العتق (قوله) إذا صدقت على الخنث) عبارة المعنى إذا ادعت أن الخنث فيها (قوله) لكن الورع (الخ) يظهر أنها إذا ارادت سلوك كسيل الورع فلا بد من صورة تملك منها الورع حتى يصير ملكهم قطعا وإن أوه قوله أن تترك خلافه فمقتضى هذا الصنيع أنها تترك لكن الورع تركه عبارة من الرض وإن خرجت له يعني الزوجات استمر الأشكال ووقف أرثهن والأولى هن تركه للورثة انتهى وأقره شارحه وهما في الشارح تابع في ذلك للزركشي فإنه تعقب بنحو ذلك تعبير أصل الروضة حيث قال وإن خرجت القرعة على المرأة لم تطلق لكن الورع فلا يرأى في حاشية ابن قاسم على شرح المنهج ما مضى قوله والورع الخ يوهن لها الأنسيلا إلى الميراث وليس مرادها فإن الأشكال مستمر كما صرح به البرلسي ويمكن أن يقال معنى ترك الميراث أن تعرض عنه وتهب حصتها لبقية الورثة ليمكنوا من أخذ الجميع ولا يوقف لها شيء فليتام اه وفي حاشية الزبائدي على ذلك ما نصوه ويمكن حمل كلام الشارح على صورة خروج القرعة على البدانته سيد عمر أقول وقد يمنع ما دعاهم أن قضية هذا الصنيع الخ قول الشارح الاتي فيبقى الابهام الخ فتأمل (قوله) فيبقى الابهام كما كان) ولا تعاد القرعة اه أسنى (قوله) ولا ينصرف الوارث فيه) وينبغي عدم وجوب التفقة عليه لأننا لم نتحقق دخوله في ملكه وتكون في بيت المال ثم على مياسير المسلمين اه عش (قوله) فيملك التصرف فيه الخ) الأولى فيه ملك قطعا التصرف في غير نصيب الزوجة منه ما الخ

﴿فصل في بيان الطلاق السني والبدعي﴾ (قوله) وهو الجائز) إلى قوله فعليه في النهاية إلى قوله بخلاف معلق في المعنى الا قوله أو حاكم عليه وقوله لكن بحثا إلى وطلاق متحيزه وقوله بنكاح أو شبهة وقوله وإن سبقه إلى المتن وقوله وقد عدل ذلك وقوله والخبر ابن عمر إلى وتضربها وقوله يوجب من البدعة قطعا (قوله) فلا واسطة بينهما) أي السني والبدعي اه عش (قوله) على أحد الاصطلاحين الخ) الأولى هذا أحد الاصطلاحين والشهور خلافه فعليه الخ عبارة المغني وفيه اصطلاحان أحدهما هو اضبط ينقسم إلى سني وبدعي وجرى عليه المصنف حيث قال الطلاق سني وبدعي وثانها هو أشهر ينقسم إلى سني وبدعي ولا ولا فان طلاق الصغير واليسوء والمختلعة والتي استبان حملها منه وغير المدخول بها لاسنة فيها ولا بدعة ﴿تنبيه﴾ قسم جمع الطلاق إلى واجب كطلاق المولى وطلاق الحسنيين في الشقاق إذا رآه مندوب كطلاق زوجة غير مستقيمة كسبية الخلق أو كانت غير عفيفة ومكرهه كاستقيمة الحال وأشار الامام إلى المباح بطلاق من لا يهاووا ولا تسمع نفسه تهت بها من غير استماع بها وحرام كطلاق البدعي كما قال ويحرم البدعي اه (قوله) فعليه) أي المشهور (قوله) طلاق الحسنيين الخ) مبتدأ خبره قوله لاسنة فيه الخ (قوله) أو حاكم عليه) أي على المولى اه سم (قوله) بأنه الخ) الباء سببية اه سم (قوله) وطلاق متحيزة) عطف على طلاق الحسنيين وقوله ومختلفة الخ وقوله معلق الخ وقوله وصغيرة الخ عطف على متحيزة (قوله) كما يأتي) أي أنفا قيل قول المتن وقيل (قوله) منه) لعل الضمير راجع إلى الوطء لا الزوج والافتحاج إلى عطف شبهة على ضمير منه لا على نكاح ولو حذف لفظة منه سلم عن التكلف (قوله) بنكاح أو شبهة) وسيأتي حل الزناني الحاشية اه سم (قوله) به) أي الطلاق تنازع فيه المصدران وقوله كما يأتي أي في شرح ولم يظهر حل

﴿فصل في بيان الطلاق السني والبدعي﴾ (قوله) فعليه) أي على المشهور وقوله عليه أي على المولى (قوله) بأنه الملجئ) الباء سببية (قوله) بنكاح أو شبهة) وسيأتي حل الزناني الحاشية (قوله) في المسكن

قول

الحيز لكن بحثا في المولى بأنه الملجئ لها إلى الطلب مع تمكنه من الفينة وطلاق

متحيزة اذ لم يقع في طهر محقق ولا حيز محقق ومختلفة في نحو حيز ومعلق طلاقها بصفتها وجدت فيه كما يأتي وصغيرة وآسنة وغير موطوءة ومن ظهر حملها منه بنكاح أو شبهة لاسنة فيهما لا بدعة (ويحرم البدعي) لا ضارها ولا وضارها والولد به كما يأتي (وهو حاضر بان) أحدهما

(طلاق) منجز وان سبقه طلاق في طهر قبله (في حيض) او نفاس مسوسة اى موطوءة ولو في الدبر او مستدخلة مائه المحترم وقد علم ذلك
لجماعا والخبر ابن عمر الاتى ونصهرها بطل العدة اذ بقية دمها لا تحسب منها ومن ثم لا يحرم (٧٧) في حيض حامل عدتها بالوضع وبحث

الاذعى حله في أمة قال لها
سيدها ان طلقك الزوج
اليوم فانت حرة فالت
زوجها فيه لاجل العتق
فطلقها لأن دوام الرق
اضرها من تطويل العدة
وقد لا يسمح به السيد بعد
او بموت وكالمجنز معلق
بما يوجد من البدة قطعا
او يوجد فيه باختياره
بخلاف معلق قبله او فيه بما
لا يعلم وجوده فيه فوجد
فيه لا باختياره فلاثم فيه
لكن يترتب عليه حكم البدعي
من نذب الرجعة وغيره
(وقيل ان سألته لم يحرم)
لرضاها بالتطويل والاصح
التحریم لانه قد تسأله كاذبة
كا هو شائن ومن ثم لو
تحققت رغبتها فيه لم يحرم
كما قال (ويجوز خلعا
فيه اى الحيض بعوض
منها لان بذلها المال يشعر
باضطرارها لانها قد اخلت
ومن ثم لم يلحق بخلعها خلع
(الاجنبى في الاصح) لان
خلعها لا يقتضى اضطرارها
اليه ولو قال انت طالق
مع او في أو عند مثلا
(آخر حزينك) او قارن
آخر صيغة طلاقه آخره
(فبنى في الاصح) لاستعقابه
الشروع في العدة (او)

(قول المتن طلاق في حيض) قال في شرح الروض ولو في عدة طلاق رجعى وهى تعد بالافراق انتهى وهو مبنى
على الضعيف من استئناف العدة حينئذ نهاية ومعنى وسم (قوله وإن سبقه الخ) لعلمه مبنى على انه اذا
طلق في العدة استؤفت اه سم اى وهو ضعيف كاهم آقا (قوله اى موطوءة) الى المتن في النهاية
(قوله او مستدخلة مائه) هل ولو في الدبر اخذنا بما قبله سم على حجب والا قرب نعم ثم رأيت في شرح الروض
التصريح بعبارتهما واستدخلت مائه المحترم ولو في حيض قبله او الدبر اه عش عبارة السيد عمر هل
الاستدخال في الدبر كالوطء محل تامل ثم رأيت قول الشارح الآتى بناء على إمكان العلوق منه انتهى وهو
يقتضى ان الاستدخال كالوطء انتهى (قوله وقد علم ذلك) انما قيد به لقول المصنف وبحرم الخ والافاسم
البدة موجود ولو مع عدم العلم كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله دمها) اى المطلقة في الحيض وقوله منها
فى العدة (قوله عدتها بالوضع) مفهومه انها لو كانت حاملا من شبهة او من وطء من نحرهم وسياق حكم ذلك
فى قوله ومنه ايضا ما لو نكح حاملا من زنا اه عش (قوله وبجث الاذعى الخ) وهو حسن اه معنى
عبارة عش معتد اه (قوله فيه) أى الطلاق (قوله وكالمجنز الخ) عبارة النهاية والمعنى واحترنا
بالمجنز عن المعلق بدخول الدار مثلا فلا يكون بدعيا لكن ينظر لوقت الدخول فان وجد حال الطهر فسئى
ولا فإدعى لاثم فيه هنا قال الرفعى ويمكن ان يقال ان وجدت الصفة باختياره اثم بايقاعه في الحيض
كانشأنه الطلاق فيه قال الاذعى انه ظاهر لا شك فيه وليس في كلامهم ما يخالفه اه (قوله بخلاف معلق) هذا
قد يشمل ما يأتى انفا عن المعنى عن الاذعى (قول المتن ان سألته) اى الطلاق في الحيض نهاية ومعنى وهل
سؤ الها لذلك محرم الظاهر لا سيد عمر (قول المتن يحرم) ولو علق الطلاق باختيارها فانت به في حال الحيض
باختيارها قال الاذعى فيمكن ان يقال هو كالوطء بسؤ الها فى حرم وهو ظاهر اه معنى زاد النهاية
اى حيث كان يعلم وجود الصفة حال البدة اه نال عش قوله قال الاذعى الخ معتد اه وقال السيد
عمر قوله اى حيث كان يعلم اخذ القيد لا بد منه ولا لاطلاق التحريم مشكل اه (قوله لرضاها) الى
قوله لا نه قد تسأله في المعنى والى قول المتن فوطئ الخ فى النهاية الاما سببه عليه (قوله لو تحققت رغبتها
الخ) اى كان قد دفعت له عوضا ودلت قرينة قوية على ذلك اه عش (قوله اى الحيض) أى والنفاس
اه معنى (قوله ومن ثم لم يلحق بخلعها خلع اجنبى) ولو اذنت للاجنبى ان يتخلعها يظهر ان يقال ان كان
بما لها فكذا اختلاعاها والا فهو كاختلاعه معنى ونهاية قال عش قوله ان كان بما اى ان كان الاذن في
اختلاعهما بما لها وان اخلع بماله لان اذنها على الوجه المذكور محقق لرغبتها اه (قوله لا خلع اجنبى) اى
فيحرم لان فيه اعانة على المعصية واضرار بالغير اه سيد عمر (قوله لان خلعه) الى قوله وبجث ان الرفعة
فى المعنى الاقوله او عند مثلا قوله بناء على إمكان العلوق منه وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم الى انه قد يشتد
(قوله ما ذكر) اى فى او عند اه عش (قول المتن يطأها فيه) قد يقال ما فائدة هذا القيد وعبارة اصل
الروضة كالمناهج وعبارة من الروض وان لم يطأها اه سيد عمر ويمكن ان يقال ان فائدته ان لا يتكرر
ما هنا مع ما بعده (قوله ان علمه) اى الاستدخال وتقدم عن الرشيدى ان العلم قبله حرمه للتسمية بالبدعى

طلاق رجعى وهو مبنى على الضعيف من استئناف العدة حينئذ (قوله وان سبقه طلاق في طهر قبله) لعلمه مبنى
على انه اذا طلق في العدة استؤفت (قوله او مستدخلة مائه) هل ولو في الدبر اخذنا بما قبله (قوله بخلاف
معلق قبله او فيه بما لا يعلم الخ) عبارة شرح الروض والطلاق المعلق بصفة صادقة من البدة بدعة لكن
لا اثم فيه اوز من السنة سننى فالعبرة بكونه بدعيا وسببا وقت وجود الصفة لا بوقت التعليق اذ لا ضرورة
حينئذ لو اندم قال في الاصل ويمكن ان يقال ان وجدت الصفة باختياره اثم بايقاعه في الحيض اه (قوله
ومن ثم لم يلحق بخلعها خلع الاجنبى) نعم ان خالع الاجنبى باذنها بما لكها فكخلعها بخلافه بماله ولو باذنها لم

أنت طالق (مع) ومثلها ما ذكر (آخر طهر) عينه كما دل عليه قوله (لم يطأها فيه بدعى على المذهب) لانه لا يستعقب العدة
(و) ثانيهما (طلاق في طهر وطئ فيه) ولو في الدبر بناء على إمكان العلوق منه وكالوطء استدخال المحنى المحترم ان عليه نظير ما مر

(من قد تحيل) لعدم صغرها وبأسها (ولم يظهر حمل) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر ابن عمر الآتي قبل أن يجامع ولا نه قد يشتد منه إذا ظهر حمل فإن الإنسان قد يسمح بطلاق الحائل لا الحامل وقد لا يتيسر ردّها فتنصرف هو والولد من البدعي أيضا طلاقاً من لها عليه قسم قبل وفاتها أو استرضائها وبحث ابن الرفعة أن (٧٨) سؤلها متى حي ووقفه الأذرع بل بحث القطع به تبعه الزركشي لتضمنه الرضا بساقط حقها

وليس هنا تطوير عدة ومنه أيضاً ما لو نكح حاملاً من زنا ووطئها لا أنها لا تشرع في العدة إلا بعد الوضع ففيه تطوير عظيم عليها كذا قاله هنا ومحلّه فيمن لم تحض حاملاً كما هو الغالب إماماً من تحيض حاملاً فتنتقض عدتها بالاقراء كما ذكره في العدد فلا يحرم طلاقها في طهر لم يطأها فيه إذا تطوّل حيثنّ فاندفع ما اطال به في التوشيح من الاعتراض عليهما ثم فرضهم ذلك فيمن نكحها حاملاً من زنا قد يؤخذ منه أنها لو زنت وهي في نكاحه فحملت جازله طلاقها وان طالت عدتها لعدم صبر النفس على عثرتها حيثنّ وهو محتمل بل ظاهر ولو وطئت زوجته بشبهة فحملت حرم طلاقها حاملاً مطلقاً لتأخر الشروع في العدة وكذا لو لم تحمل وشرعت في عدة الشبهة ثم طلقها وقدمت عدة الشبهة على الضعيف (فلو وطئها حائضاً وطهرت فطلقها) من غير وطئها طأها (فبدعي في الأصح) لاحتمال علوقها من ذلك الوطء

(قول المتن من قد تحيل) نائب فاعل ووطئ أه معنى (قوله لعدم صغرها الخ) عبارة المغنى وخرج من قد تحيل الصغيرة والآيسة فأنها لا تستدعي طلاقاً أه أي على الاصطلاح المشهور (قوله وبأسها) هل العقم التي تكررت زوجها للرجال ذوى النسل ولم تحيل منهم كآيسة لأن حملها منع عادة ولا لأنها في مظنة الحمل ويجوز أن يكون عدم حملها من الأزواج السابقين مانع غير العقم محل تأمل فإن قلنا بالأول يأتي نظيره في الزوج الذي يعلم من نفسه العقم فليراجع أه سيد عمر أقول والثاني هو الظاهر (قوله قبل وفاتها الخ) متعلق بطلاق (قوله وباحث ابن الرفعة) أي قوله وليس هنا تطوير عدة تعقبه النهاية بما نصه لكن كلامهم يخالفه أه وقال عرش قوله لكن كلامهم الخ معتمد أي فالطريق أن تسقط حقها من القسم أه (قوله إن سؤلها) أي بغير مال إمام به فلا إشكال في أنه ميسح كما هو ظاهر أه سم (قوله) ومنه أيضاً (قوله) فاندفع في المغنى لا قوله لم يطأها فيه (قوله ما لو نكح الخ) أي طلاق من نكح الخ (قوله) لا أنها لا تشرع في العدة الخ) أي كافي شرح الرضوي وفيه نظر بل ينبغي أنه إذا سبق حل الزنا حيض أو نفاس حسب زمن الحمل فراه حيث حاضت بعده فلا وجه لكونه بدعياً أه حلي عبارة عرش بعد اطالته في استشكل تحليل الشارح المذكور وتأييد إشكاله بكلام سم في كتاب العدد ثم رايه لبعضهم أن ما هنا مصوراً بما إذا لم يسبق لها حيض إماماً من سبق لها حيض فلا يحرم طلاقها لأن مدة حملها يصدق عليها أنها طهر محتوش بدمين فتحسب طاهره أه (قوله) إلا بعد الوضع أي والنفاس أه معنى (قوله) ومحلّه أي ما قاله هنا (قوله لم يطأها فيه) يتأمل هذا القيد مع أنه لا يمكن حملها من الوطء مع كونها حاملاً والطلاق والحالة هذه لا يوجب تطويله سم على حج وهذا القيد ساقط في بعض نسخ الشارح أه رشدي وتقدم أن المغنى أسقطه أيضاً (قوله عليهما) أي الشئخين (قوله) وهو محتمل الخ قد يتوقف فيه بأنه إضراراً منه وعدم صبر النفس على العشرة يتدارك باجتماعهم من غير طلاق فلعن الأوجه الأخذ باطلاهم أه سيد عمر ولعلهم يطلع على ما يأتي للشارح من غير تفصيل عن النهاية والالكان يعز به إليه (قوله بل ظاهر) غير أن كلامهم يخالفه إذ المنظور إليه تنصرها لا تنصره أه نهاية قال عرش قوله غير أن كلامهم يخالفه معتمد أه (قوله ولو وطئت) أي قوله وكذا لو لم تحيل في المغنى (قوله مطلقاً) أي سواء كانت تحيض أم لا أه عرش (قوله في العدة) أي عدة الطلاق (قوله) من غير وطئها (قوله) إلى قوله وبما تقر في المغنى وإلى قول المتن ومن طلق بدعياً في النهاية (قوله طأها) حال من ضمير وطئها (قوله) بما دفعته الطبيعة أي أولاً وهيته للخروج أه معنى (قوله) وبما تقر أي في المتن والشرح (قوله) الأول أي الانقسام إلى سني وبدعي عبارة النهاية المشهور أه أي الانقسام إلى سني وبدعي ولا ولا ولعل الأول هو الأصوب (قوله إن يطلق حاملاً) أي وقد نكحها حاملاً (قوله لا تحيض) أي في مدة الحمل فقط وقوله أو من شبهة أي مطلقاً تحيض أولاً أه حلي (قوله) أو يعلق طلاقاً أي الحائل وكذا الضمان الآتية وقوله مع آخره أي آخر الظاهر (قوله قبل آخره) أي آخر نحو الحيض (قوله محض بعضه) أي

(قوله إن سؤلها) أي بغير مال إمام به فلا إشكال في أنه ميسح واطلاهم يخالفه م (قوله) لا أنها لا تشرع في العدة إلا بعد الوضع أي لأن الرحم معلوم الشغل فلا معنى للشروع في العدة مع ذلك إذا دلالة بمضي الز من مع ذلك على البراءة وأما شرعت فيها مع إذا حاضت لمعارضه الحيض الذي من شأنه الدلالة على البراءة لحل الزنا فأم ينظر إليه مع وجود الحيض فليتأمل (قوله لم يطأها فيه) تأمل هذا القيد مع أنه لا يمكن حملها من الوطء مع كونها حاملاً والطلاق والحالة هذه لا يوجب تطويله (قوله حرم طلاقها حاملاً الخ) اعتمد م (قوله)

وبقية الحيض بما دفعته الطبيعة وبما تقرّر علم أن البدعي على الاصطلاح الأول أن يطلق حاملاً من زنا لا تحيض أو من شبهة أو يعلق الطهر طلاقها بمضي بعض نحو حيض أو بأخر طهر أو يطلقها مع آخره أو في نحو حيض قبل آخره أو يطلقها في طهر ووطئها فيه أو يعلق طلاقها بمضي بعضه أو ووطئها في حيض أو نفاس قبله أو في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به والسني طلاق موطوءة ونحوها تعدد بأرقام بتدنيها عقبه

لحياها أو حملها من زنا وهي محض طلاقها مع آخر نحو حيض أو في طهر قبل آخره أو علق طلاقه بمضي بعضه أو بآخر نحو حيض ولم يطأها في طهر طلقها فيه أو علق طلاقه بمضي بعضه ولا وطئها في نحو حيض قبله ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق بآخره (و يحل خلعها) نظير ما مر في الحائض وقيل يحرم لأن النكح هنا رعاية الولد فلم يؤثر فيه الرضا بخلافه ثم ويجاب (٧٩) بأن الحرمة هنا ليست لرعاية الولد وحدها

بل العلة مركبة من ذلك مع ندمه وبأخذه العوض تتأكد داعية الفراق ويبعد احتمال الندم وبه يعلم أنه لا فرق هنا بين خلع الأجنبية وغيره (و) يحل (طلاق من ظهر حملها) لزوال الندم (تنبيه) وقع تردد في طلاق وكيل بدعي لم ينص له عليه والوجه وفاقا لجمع منهم البلقيني وقوعه كايقع من من موكله (ومن طلق بدعي سن له) ما بقي الحيض الذي طلق فيه أو الطهر الذي طلق فيه الحيض الذي بعده لايضا بعد ذلك لاتنقلها إلى حالة محل طلاقها فيها (الرجعة) ويكره تركها كما بحثه في الروضة ويؤيده ما مر أن الخلاف في الوجوب يقوم مقام التني عن الترك كفصل الجمعة ومرفق القسم أن من طلق مظلومة فيه لا تزلمه أعادتها للقضاء لها وقد يشملها المتن (ثم إن شاء طلق بعد طهر) لخبر الصحيحين أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته حائضا فقال صلى الله عليه وسلم لعمره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم

الطهر الذي وطئها فيه وكذا ضمير قوله قبله أجمع إلى الطهر لكن بدون قيد وطئها فيه وهذا التكلف أحوجنا إليه القلب الآتي آنفاً وقوله أو وطئها الخ عطف على وطئها فيه وقوله أو في نحو حيض الخ لا يظهر عطفه على قوله في طهر وطئها الخ وهو ظاهر ولا على قوله في حيض أو نفاس الخ إذ ضمير التقدير حينئذ لا يظهر في طهر وطئها في نحو حيض الخ ولا يخفى ما فيه وأصل العبارة لشرح المنهج لكن الشارح قلب قوله أو يطأها في طهر طلقها فيه إلى أو يطلقها في طهر وطئها فيه وقوعه فيا وقع و لو قال هنا أو يطلقها مع آخر نحو حيض أو يعلق طلاقها به سلم عن الاشكال (قوله لحياها) أي عدم حملها عرش (قول المتن ويحل خلعها) أي الموطوءة في الطهر نهاية ومعنى أي والموطوءة في الحيض وقد طهرت (قوله بل العلة مركبة من ذلك الخ) الاخصر الاوضح بل لذلك مع ندمه (قوله مركبة من) الأولى حذفه (قوله) وبه يعلم الخ أي بالجواب المذكور (قوله) وقوعه الخ أي مع الحرمة كما هو ظاهر وهل الحكم كذلك لو نهاه عن المدعي محل تأمل وقد يؤخذ من قوله لم ينص الخ أنه لا يقع وينبغي أن يقطع به لأنه حينئذ تصرف غير ماذون فيه أ سيد عمر عبارة عرش ثم إن علم أي الوكيل كونه بدعياً ثم أو افلاها (قول المتن ومن طلق بدعياً) أي ولم يستوف عدد الطلاق نهاية ومعنى (قوله ما بقي الحيض) إلى المتن في المعنى وإلى قول المتن و لو قال الحائض في النهاية لا قوله لم ير إلى المتن (قوله) ما بقي الحيض الخ) عبارة المعنى مالم يدخل الطهر الثاني أن طلقها في طهر جامعاً فيه إما إذا طلقها في الحيض فإلى آخر الحيضة التي طلقها فيها أو قوله جامعاً فيه أي أو في نحو حيض قبله (قوله لاتنقلها الخ) علة لقوله لا فيما بعده (قول المتن الرجعة) أي أو التجديد بان كان الطلاق بائناً به يجزى عن الشورى عن الامداد (قوله ويكره تركها الخ) وجرى المعنى والاسنى على عدم الكراهة (قوله ويؤيده) أي ما بحثه الروضة من الكراهة قوله لو أن الخلاف الخ أي حيث كان قوباءه عرش (قوله لا يلزمه أعادتها الخ) عبارة المعنى و ظاهر كلامهم أنه يستحب لأن الرجعة في معنى النكاح وهو لا يجب أ (قوله لخبر الصحيحين) دليل لسن الرجعة (قوله والحق به) أي بالطلاق في الحيض الذي في الحديث وقوله الطلاق في الطهر أي الذي وطئ فيه أ عرش أي أو في حيض قبله (قوله ولم يجب الرجعة) أي خلافاً لما لك رضى الله تعالى عنه أ معنى (قوله) لأن الامر بالامر بالشيء ليس أمراً الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم مروى بالصلاة لسبع سنين أ معنى (قوله) لكونك والده) أي فيكون الوجوب لاجل امر والده أ معنى (قوله ارتفع الاثم) كذا في المعنى (قوله) المتعلق بمقتها) أي أ ما المتعلق بمقتها فعلوم أنه لا يرتفع الا بالثبوت برشيدى وعش (قوله من اصله) فيه نظراً سم (قوله وبه يفرق دفن البصاق الخ) وقد يقال دفن البصاق واجب على التخيير بينه وبين الإزالة فاذا تقرر وجوب أحدهما وقد افاد أن الحاصل بالرجعة يبلغ من الحاصل بأحدهما فهي أولى

وبه يعلم أنه لا فرق هنا الخ) لا يقال فيه نظر لأن أخذ العوض وإن بعد احتمال الندم أو دفعه لم يدفع احتمال تضرر الولد مع أنه جزء العلة كاصح به قوله في الجواب بل العلة مركبة الخ لأن كونه جزء العلة لا يمنع التسوية بين خلع الأجنبية وغيره لاتنفاً مجزئاً الأثر لا يقال ونظرنا لتضرر الولد حرم خلعها أيضاً لا تأقول دفع ضرر هام مقدم على دفع ضرر الولد لأنه إنما نظر إليه تبعاً ولا نه غير حاصل في الحال وقد لا يحصل بخلاف ضررها (قوله) ويكره تركها كافي الروضة) وفيه نظر وينبغي كراهته لصحة الخبر فيها ولقدغ الأبناء وكان المصنف يعني صاحب الروض تركه لأن الامام قد صرح فيما قاله بإجماع اصحابنا والاستناد إلى الخبر وردبانه لأنه في أ (قوله) لأن الرجعة قاطعة للضرر من اصله) فيه نظر

تحيض ثم تطهر فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يجامع فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء والحق به الطلاق في الطهر ولم تجب الرجعة لأن الامر بالامر بالشيء ليس أمراً بذلك الشيء وليس في فليراجعها أمر لأن عمر لا نه تفريع على أمر عمر فالمعنى فليراجعها لاجل امرك لكونك والده واستفادة التنب منه حينئذ إنما هي من القرينة وإذا راجع ارتفع الاثم المتعلق بمقتها لأن الرجعة قاطعة للضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية وبه يفرق دفن البصاق في المسجد فانه قاطع لإدوام ضرره لالاصله

لان توليث المسجد به قد حصل وبهذا الذي ذكره يتدفع ما قيل رفع الرجعة للتحريم كالتوبة يدل على وجوبها اذ كون الشيء بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضي (٨٠) وجوبه وقضية المتن حصول المقصود بطلاقها عقب الحيض الذي طلقها فيه قبل ان يطأها

بالوجوب فاما قوله وبهذا الذي ذكره الخ نعم قد يقال ان الجواب في مسئلة الصاق ما يؤخذ من النص عليه اه سيد عمر (قوله لان توليث المسجد به قد حصل) فيه ان المرأة قد تضررت ولا بد اه سم (قوله يتدفع ما قيل الخ) الاندفاع بما سيذكره لا بما ذكره فليتأمل اه سيد عمر عبارة سم بتأمل اندفاعه بما ذكره فانه غير ظاهر الا ان يريد انه فهم ما ذكره ان دفع التحريم لم ينحصر اى فى الرجعة لحصوله بالتوبة الا ان هذا يقتضى وجوب احد الامرين اه (قوله اذ كون الشيء بمنزلة الواجب الخ) فيه ما فيه لان مسئلة الرجعة بتسليم عدم النص مقيسة بقياس الاولى كاعلم بما تقرر اه سيد عمر (قوله قبل ان يطأها) متعلق بطلاقها (قوله ليتمكن من التمتع الخ) هو وجه امره صلى الله تعالى عليه وسلم بما ذكره وكان ينبغي تأخيرها عن قوله الاتى والثانى لبيان حصول كاله اه رشيدى (قوله والخبر) اى وقضية الخبر (قوله كما ينهى الخ) اى المحلل (قوله ولا تثنى) اى بين قضيتي المتن والخبر (قوله لان الاول لبيان الخ) قد يقال الاول لاستحباب فيه بالكلية فان الاستحباب حصل بالرجعة ثم هو يخبر بان يفارق في الطهر وبين ان يسلك فالفرق فيه ليس مندوباً نعم اذ اراد الفرقا قلست ان يؤخره الى الطهر الثانى فالاولى حيث ان يقول لان الاول لبيان الجواز والثانى لبيان الاستحباب نعم لو قال الشارع لان الاول لبيان حصول المقصود من استحباب الرجعة والثانى لبيان حصول كاله المقصود من استحبابها لم يرد عليه شيء اه سيد عمر (قوله بمسوسة) اى مسطرة الى قول المتن ولو قال انت طالق فى النهاية الا قوله او للخرج الى المتن وقوله لو من ثم وقع الى المتن (قوله او نفاس) ومعلوم انها تكون الامسوسة فهذا لم يقيداه كالخائض وقد يمنع بجواز كون الخلل من غيره فليتأمل اه سيد عمر وقد يجاب بان الطالق فى النفاس بدعى مطلقا (قول المتن وقع فى الحال) اى وان كانت فى ابتداء الحيض معنى ونهاية اى ولا يقال انها لا تطلق الا اذا مضى اقل الحيض حتى تتحقق الصفة رشيدى (قوله فيقع عقب انقطاع دمها) اى ولا توقف على الاغتسال بنهاية ومعنى (قوله ما لم يطأه) اى فى الدم اه رشيدى (قول المتن وان مست) اى ولم يظهر حملها اه معنى (قوله او قال لها) اى لمن في طهر اه معنى (قول المتن فيه) اى فى هذا الطهر والاتمس فيه اى فى هذا الطهر ولا فى حيض قبله اه معنى اى او ظهر حملها (قوله وهى مدخول بها) تقدم ما بينى عنه اه رشيدى (قوله اى بمجرد) الى المتن فى المعنى الا قوله بتغيب الحشفة الى هذا كله (قوله ان انقطع الخ) اى ولم يعد

(قوله لان توليث المسجد به قد حصل) وفيه ان المرأة تضررت ولا بد (قوله يتدفع ما قيل الخ) بتأمل اندفاعه بما ذكره فانه غير ظاهر الا ان يريد انه فهم ما ذكره ان رفع التحريم لم ينحصر لحصوله بالتوبة فلم يجز الا ان هذا يقتضى وجوب احد الامرين (قوله وقضية المتن حصول المقصود الخ) قال فى الروض فان راجع البدعة لحيض فالمتعجب ان لا يطلقها فى الطهر منه اى لثلاث يكون المقصود من الرجعة مجرد الطلاق وكما ينهى عن النكاح بمجرد الطلاق ينهى عن الرجعة ثم قال فى الروض او كانت اى او راجع وكانت البدعة لظهور جامعها فيها اى وفى حيض قبله ولم ين حملها ووطى بعد الرجعة فلا بأس بطلاقها فى الطهر الثانى والاى بان لم يراجعها الا بعد الطهر او راجعها فيه ولم يطأها استحباب ان لا يطلقها فيه اى فى الطهر الثانى لثلاث تكون الرجعة للطلاق قال فى شرحه ومظاهر ان ذلك فيمن طلق غير من لم تستوف دورها من القسم بخلاف من طلق هذه الزوم الرجعة له ليو فيها حقها اه (قوله فى المتن ولو قال الخائض انت طالق للبدعة الخ) قال ابن قاضي عجولون فى التصحيح وحيث حل قوله للبدعة او للبدعة على الحالة المتظنة فقال اردت الايقاع فى الحال قبل لانه غير متمم كما قاله وتقلاب بعد ذلك عن المتولى انه لو قال لها من البدعة انت طالق طلاقا سنيا او من السنة طلاقا بدعيا ونوى الوقوع فى الحال لم يقع لان اللفظ بنافى التية فيعمل به لانه اقوى اه وسياق ذلك فى الشرح قريباً (قوله

لا ارتفاع اضرار التطويل والخبر انه يسكنها حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر ليتمكن من التمتع بها فى الطهر الاول ثم يطلق فى الثانى ولثلاث يكون المقصد من الرجعة مجرد الطلاق وكما ينهى عن نكاح قصد به ذلك فكذلك الرجعة ولا تثنى لان الاول لبيان حصول اصل الاستحباب والثانى لبيان حصول كاله (ولو قال الخائض) بمسوسة أو نفاس (أنت طالق للبدعة) أو للخرج أو طلاق البدعة أو الخرج (وقع فى الحال) لوجود الصفة (أو) أنت طالق (للسنة) لا يقع الا (حين تطهر) فيقع عقب انقطاع دمها ما لم يطأ فيه فتحيض ثم تطهر (أو) قال (لمن) أى لموطوءة (فى طهر لم تمس فيه) ولا فى حيض قبله (أنت طالق للسنة) وقع فى الحال لوجود الصفة ومسأجني بشبهة حملت منه كسه لما مر أنه بدعى (وان مست) أو استدخلت مائه (ولا يقع الا) (حين تطهر بعد حيض) (لشروعها) حيثئذ فى حالة السنة (أو)

وذلك لدخولها في زمن البدعة نعم وإن وطئها بعد التعليق في ذلك الطهر وقع بتغيب الحشفة فيلزم منه الزرع فوراً وإلا فلا جد ولا مهر إن كان الطلاق بائناً لأن استدامة الوطء ليست وسطه وكذا ولو وطئها غيره بشبهة لما سر فيها هذا (٨١) كلة فيمن له سنة وبدعة إذا لام فيها ككل

ما يتكرر ويتعاقب وينتظر للتأنيث أماناً لاستئصالها ولا بدعة فيقع حالاً لأن اللام فيها للتعليل وهو لا يقتضي حصول المعلن به ومن ثم وقع حالاً في أنت طلق لرضا زيد أو قدمه وإن كره أو لم يقدم (ولو قال) ولائنه أنت طالق (فك) قوله أنت طالق (للسنة) فيأمر فلا يقع في حال بدعة لأن الأولى بالدم ما وافق الشرع أما إذا قال أردت البدعة ونحو حسنة لنحو سوء خلقها فيقبل أن كان من بدعة لأنه غلط على نفسه لا من سنة بل يدين وفارق الغايبته الوقوع حالاً في قوله لذات بدعة طلاقاً سنياً ولذات سنة طلاقاً بدعياً بأن نيته هنا توافق لفظه ولا يتأويل بعيد أي لأن السني والبدعي لهما حقيقة شرعية فلم يمكن صرفهما عنها بل قلنت لضعفها بخلاف نيته فيما نحن فيه فأنها توافقته لأن البدعي قد يكون حسناً وكاملاً مثلاً لو صف آخر كسوء خلقها (أو) قال لها ولائنه أنت طالق (طائفة فيجبه أو أقبح

أه معنى (قوله وذلك الخ) راجع لما في المتن (قوله وإلا) أي بأن يزرع عرش ورشيدى (قوله إن كان الطلاق بائناً) عبارة مشرح الروض وإن كان الطلاق بائناً أه سيد عمر (قوله لأن استدامة الوطء الخ) عبارة شرح الروض لأن أوله مباح أه ورشيدى (قوله لما سر فيها) الذي مر أنه أنما يكون بدعياً إن حلت من الغير وقضية ذلك عدم الوقوع بمجرد وطئه للشك أه سم عبارة السيد عمر قوله ولو وطئها غيره بشبهة أي وحلت منه كإمر أه (قوله هذا كلة) أي قول المصنف ولو قال لما سر فيها الخ (قوله إذا لام) أي لام للبدعة أو للسنة فيها أي من لحاسة وبدعة أي في طلاقها (قوله ككل ما يتكرر الخ) أي كالسنة والشهر الغلاني أه كرى (قوله أماناً لاستئصالها الخ) كصغيرة سمسوسة وكبيرة غير سمسوسة أه معنى (قوله لأن اللام فيها للتعليل) (فان) صرح بالوقت بأن قال لو تمت السنة أو لوقت البدعة قال في البسيط وأقراه إن لم ينوشنا فالظاهر الوقوع في الحال وإن أراد التأنيث بمنظر فيجتمل بقوله أه نهاية قال الرشيدى قوله فأن صرح الخ أي فيمن له سنة لها ولا بدعة وقوله فيجتمل وقوعه أي ويكون في نحو الأيسة معلقاً على الحال وهذا يدفع توقف الشيخ في الحاشية أه عبارة المعنى ولو قال في الصغيرة ونحوها أنت طالق لوقت البدعة أو لوقت السنونوى التعليق قبل نصريحه بالوقت وإن لم ينو وقوع الطلاق في الحال أه (قوله لرضا زيد) وفي أصل الروضة لو ادعى إرادة التوقيت يقبل بائناً ولا يقبل ظاهراً على الأصح وفي مختصر المهمات للولى العراقي نقل عن شيخه البلقين أن الشيخ أباح ما جزم بأنه يقبل منه ظاهراً أه سيد عمر وجزم المعنى بما في الروضة من أنه لا يقبل ظاهراً أو يدين (قوله أو قدمه الخ) (فروع) لو قال أنت طالق برضى زيد أو يقدمه فكقوله أن رضى أو قدمه تعليقاً أو لمن لحاسة وبدعة أنت طالق لا السنة فكقوله للبدعة أو لا للبدعة فكالسنة أو لمن طلاقاً بدعياً أن كنت في حال السنة أنت طالق فلا طلاق ولا تعليق ولو قال لها في حال البدعة أنت طالق طلاقاً سنياً الآن أو في حال السنة أنت طالق طلاقاً بدعياً الآن وقع في الحال للإشارة إلى الوقت ويلغو اللفظ ولو أنت طالق للسنة أن قدم فلان وأنت طاهر فأن قدم وهي طاهر طلقت للسنة والأغلظ أن لا في الحال ولا إذا ظهرت نهايتها بمعنى (قوله ولائنه) أي قول المتن أو سنة في النهاية وكذا في المعنى الأول وهو في زمن سنة إلى في زمن بدعة (قول المتن فكالسنة) ولو خاطب بقوله للسنة وما لحق به أو للبدعة وما لحق به من ليس طلاقاً سنياً ولا بدعياً كالحامل والأيسة ووقع في الحال ويلغو ذكر السنة والبدعة أه معنى (قوله ونحو ذلك) الوأهنا وفي نظيره الاتي بمعنى أو كإمر به المعنى (قوله فيأمر) فأن كانت في حيض لم يقع حتى تظهر أو في طهر لم تسم فهو وقع في الحال أو مست فهو وقع حين تظهر بعد حيض أه معنى (قوله أما إذا قال) عتزر قوله ولائنه (قوله إن كان) أي قول الزوج المذكور (قوله وفارق) أي اعتباراً للتيقن والتدين هنا (قوله ولا يتأويل الخ) أي لا ظاهراً ولا الخ أه عرش (قوله فلم يمكن صرفهما عنها) لم لا يمكن بقصد التجوز لملاقة ما أه سم وأقره السيد عمر (قوله أو قال لها) أي لزوجته أه معنى (قوله فيأمر) فأن كانت في حيض أو في طهر مست فيه وقع في الحال والأفحين تحيض أه معنى (قوله أردت قبحه) أي أردت بذلك طلاق السنة ونحو قبيحة أفجبه في حق لنحو حسن عشرتها (قوله أن طلاق مثل هذه) أي حسنة الخلق والعشرة في السنة أي في حالها أفجبه أي في حق (قوله أو قال ولائنه) أي قوله ولو

لما سر فيها) الذي مر أنه أنما يكون بدعياً إن حلت من الغير وقضية ذلك عدم الوقوع بمجرد وطئه للشك (قوله وفارق البناء) نيته الوقوع الخ هذا الفرق يقتضي البناءية الوقوع حالاً في قوله للسنة وهي في حال بدعة لكن تقدم في الحاشية قريباً خلافه فيحتاج للفرق بين السنة وطلاقاً سنياً وقد يفرق بقرب التأويل في السنة ويعدمه في طلاقاً سنياً (قوله فلم يمكن صرفهما عنها) لم لا يمكن بقصد التجوز لملاقة ما (قوله

(١١) - شرواني وابن قاسم - ثامن) الطلاق أو أفجسته) أو أسمجه إذا سمع القبح ونحو ذلك (فك) قوله لها أنت طالق (للبدعة) فيأمر لأن الأولى بالدم ما خالف الشرع أما الوال وهي في زمن سنة أردت قبحه لنحو حسن عشرتها فيقع حالاً لأنه غلط على نفسه أو في زمن بدعة أردت أن طلاق مثل هذه في السنة أقبح فقصدت وقوعه حال السنة دين (أو) قال ولائنه لذات سنة وبدعة أنت طالق طلقة

قال في الاسنى الاقوله وقيل الى فلو قال وقوله على الاول دون الثاني وقوله أو عكسه وقوله في الاولى وكذا في
 المعنى وشرح المنهج الاقوله فلو قال الى اما لو قال وقوله أو عكسه الى قول المتن ولا يحرم في النهاية إلا ما ذكرته
 في الاسنى (قول المتن سنية بدعية الخ) أى أو لا للسنن ولا للبدعة اهـ (قوله على الاول) أى من التعليلين
 (قوله اما لو قال الخ) أى فى قوله لذات الاقراء سنية بدعية أو حسنة قبيحة اسنى ومعنى (قوله فانه ثلاث)
 عبارة للمعنى حتى يقع الطلاق الثلاث اهـ (قوله قبل) أى ويقع عليه الثلاث اهـ ع (قوله في الاولى)
 يحتمل تعلقه بقيل إشارة إلى التصور بمن هاستقو بدعة احترازاً عن ليس لها ذلك المذكور بقوله فلو
 قال ذلك الخ لكن المتبادر بقوله تأخر الوقوع وأن المراد بالاولى قوله اما لو قال أردت حسنها من حيث
 الوقت الخ وبالثانية قوله أو عكسه وحيث فقد ينظر في التقييد بقوله في الاولى بأنه قد يتأخر الوقوع في الثانية
 ايضا لتأخر إحدى الصفتين المفسرهما وبيان ذلك أن قوله أو عكسه يحتمل أن المراد به أنه قال أردت حسنها
 من حيث العدد فانه واحد وقبحها من حيث الوقت فانه زمان الحيز مثلاً ويحتمل أن المراد به أنه قال أردت
 حسنها من حيث العدد لكونه ثلاثاً لا امر اقتضى حسن كونه ثلاثاً وقبحها من حيث الوقت فانه زمان
 الحيز مثلاً وعلى الوجهين فقد لا تكون حاضراً مثلاً في الحال فيتأخر الوقوع أو علم أنه في الروضة وغيرها
 لم يقيد بالاولى مع التعليل بما ذكره فإن كان مراده التعليل في الصورتين تعين الاحتمال الثاني فليحذر اهـ
 سم أقول أن ما ذكره أو لا من احتمال تعلقه بقيل إشارة إلى التصور الخ موافق لصنيع النهاية كما مر لكن
 قضية صنيع المعنى وشرح المنهج والروض كما مر أنه متعلق بقيل وأن المراد بالاولى قوله اما لو قال أى في
 قوله لذات الاقراء سنية بدعية الخ أردت حسنها من حيث الوقت الخ احترازاً عن ليس كذلك وبقوله
 عكسه المراد به الاحتمال الاول أى الحسن من حيث العدد فانه واحد وقبحها من حيث الوقت فانه زمان الحيز
 وأن التعليل بقوله لأن ضرر الخ راجع للصورة الاولى فقط فيفيد كلامه عدم القبول في الصورة الثانية المذكورة
 بقوله أو عكسه فيما إذا تأخر الوقوع بأن كانت في حال السنة كما هو قضية صنيع النهاية والمعنى وشرح
 المنهج حيث أسقط قوله أو عكسه كما مر وأنه أعلم (قوله ولو قال ولا لاية له ثلاثاً) لو قال أنت طالق نخسا
 بعضن للسنة وبعضن للبدعة طلقت ثلاثاً في الحال أخذاً بالتشطير والتكبير أو طالق طلقتين طلقة للسنة
 وطلقة للبدعة وقع طلقة في الحال وفي المستقبل طلقة أو طلقتك طلاقاً كالثلج أو كالنار وقع حالاً وبلغو
 التشبيه المذكور اهـ نهاية زاد المعنى والروض ولو قال أنت طالق ثلاثاً بعضن للسنة وسكت وهى في حال
 السنة أو البدعة وقع في الحال واحدة فقط أو طالق طلقتين للسنة والبدعة وقع الطلقتان في الحال اهـ (قوله)
 اقتضى التشطير) أى إذا كانت ذات اقراء وإلا كالصغيرة طلقت في الحال ثلاثاً وروض ومعنى (قوله فان
 أراد غير ذلك الخ) عبارة للمعنى وشرح الروض فان قال أردت إيقاع طلقة في الحال وطلقتين في الحال الثاني
 صدق يمينه ولو أراد إيقاع بعض كل طلقة في الحال وقع الثلاث في الحال بطريق التكبير اهـ (قوله غير
 ذلك) أى غير التشطير اهـ كردى (قوله الثلاث) إلى قوله واما خبر مسلم في النهاية الاقوله وقيل يحرم

(سنية بدعية أو حسنة قبيحة)
 وقع في الحال (لتضاد
 الوصفين فالنباو بقى أصل
 الطلاق وقيل لأن أحدهما
 واقع لا محالة فلو قال ذلك
 لمن لا سنية له أو لا بدعة وقع
 على الاول حالاً دون
 الثاني أما لو قال أردت
 حسنها من حيث الوقت
 وقبحها من حيث العدد
 فانه ثلاث أو عكسه قبل
 وإن تأخر الوقوع في
 الاولى لأن ضرر وقوع
 العدد أكثر من فائدة تأخير
 الوقوع ولو قال ولا لاية له
 ثلاثاً بعضن للسنة
 وبعضن للبدعة اقتضى
 التشطير فقع ثنتان حالاً
 والثالثة في الحالة الاخرى
 فان أراد غير ذلك عمل به
 ما لم يرد طلقة حالاً وثنيتين
 في المستقبل فانه يدين (ولا
 يحرم جمع الطلقات) الثلاث

في الاولى يحتمل تعلقه بقيل إشارة إلى التصور بمن هاستقو بدعة احترازاً عن ليس لها ذلك المذكورة بقوله
 فلو قال ذلك الخ لكن المتبادر تعلقه بقوله تأخر الوقوع وأن المراد بالاولى قوله اما لو قال أردت حسنها من
 حيث الوقت الخ وبالثانية قوله أو عكسه وحيث فقد ينظر في التقييد بقوله في الاولى بأنه قد يتأخر الوقوع في
 الثانية ايضا لتأخر إحدى الصفتين المفسرهما وبيان ذلك أن قوله أو عكسه يحتمل أن المراد به أنه قال
 أردت حسنها من حيث العدد فانه واحد وقبحها من حيث الوقت فانه زمان الحيز مثلاً ويحتمل أن المراد
 به أنه قال أردت حسنها من حيث العدد لكونه ثلاثاً لا امر اقتضى حسن كونه ثلاثاً وقبحها من حيث
 الوقت فانه زمان الحيز مثلاً وعلى الوجهين فقد لا تكون حاضراً مثلاً في الحال فيتأخر الوقوع أو علم
 أنه في الروضة وغيرها لم يقيد بالاولى مع التعليل بما ذكره فإن كان مراده التعليل بذلك في الصورتين تعين
 الاحتمال الثاني فليحذر (قوله فان أراد غير ذلك) أى كان أراد ثلاثاً ثنتان حالاً وواحدة في الاخرى

لان عمر الجعلائي لما لعن امرأته طلقها ثلاثا قبل أن يخبره النبي صلى الله عليه وسلم بحرمته عليه رواه الشيخان فلو حرم إناءه عنه لانه واقعه معتد باقية الزوجية ومع اعتقادها يحرم الجمع عند المخالفة ومع الحرمة يجب الانكار (٨٣) على العالم وتعليم الجاهل ولم يوجد اعدل

(قوله لان عمر) الى قوله وانت خير من المغني لا لقوله وقيل يحرم وقوله وهو عجيب الى وقال (قوله عويمر) كذا في اصله رحمه الله تعالى بغير الف فلجرحه سيد عمر ويمكن ان يقال انه ممنوع من الصرف للعلية والوصفية الاصلية (قوله بحر متاعه عليه) اي بانها بانت باللعن اه معنى (قوله لانه واقعه الخ) به يعلم ان ما ذكر دليل الزام لتحقيق وقوله وقد فعله الخ لاحجية فيه الا ان كان باجماع منهم اه سيد عمر (قوله ومع اعتقادها) اي بقاء الزوجية والتاثير باعتبار المضاف اليه (قوله وتعليم الجاهل) عطف على الانكار (قوله ولم يوجد) اي الانكار والتعليم وقوله فدل اي عدم وجودهما (قوله اما وقوعهن) اي الثلاث اه عرش (قوله فلا خلاف فيه) يعتد به الخ عبارة النهاية والمغني فوما اقتصر عليه الائمة ولا اعتبار بما قاله طائفة من الشيعة الظاهرة به من وقوع واحدة فقط وإن اختاره من المتأخرين الخ (قوله اختاره) اي ما قاله المخالف من وقوع الواحدة وقال الكردى اي اختار الخلاف اه (قوله واما خبر مسلم الخ) عبارة المغني واحتجوا بما رواه مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما كان الطلاق الخ وعلى تقدير صحة هذا الحديث اجيب عنه بجوابين احدهما الخ (قوله واحدة) خبر كان (قوله قد استعملوا اما كانوا اية على اناة) اى قد استعملوا في امر كان لهم فيه اناة اى مهلة اه كردى (قوله على اناة) متعلق بكانوا اه سم (قوله فلو امضينا عليهم) جواب لو بخذوف اى لكان حقا اه كردى (قوله فجوابه الخ) عبارة شرح مسلم فاختلف العلماء في جوابه فالاصح ان معناه انه كان في اول الامر اذ قال لما انت طالق انت طالق ولم ينو تأكيدا ولا استئنافا يحكي بوقوع طرفة لفة ارادتهم الاستئناف بذلك لحمل على الغالب الذى هو ارادة التاكيد فلما كان زمن عمر رضى تعالى الله عنه وكثر استعمال الناس هذه الصيغة وغلب منهم ارادة الاستئناف بها حملت عند الاطلاق على الثلاث عملا بالغالب السابق الى الفهم منها في هذا العصر اه ولا يخفى ان غير ما ذكره الشارح وسالم عن اشكاله الاق (قوله فجوابه) اى خبر مسلم انه اى خبر مسلم اه كردى (قوله يصدقون) ببناء المفعول اه سم (قوله وهو عجيب) لك ان تقول ليس بعجيب لان المراد ان هذا احسن الاجوبة في دفع الاشكال وإن لم يوافق الشافعي السيد عمر رضى الله عنه في ادى اليه اجتهاده من عدم التصديق ولا يقال هو اجماع فيلزم الشافعي القول به لانه اجماع بل هو اجتهاد من السيد عمر رضى الله عنه سكت عليه من سكت لانه لم يبق عنده دليل واضح على خلافه ولا يلزم منه موافقته فيه فليتأمل اه سم (قوله بشرطه) وهو عدم الفصل (قوله انهم كانوا) يعتادونه الخ معناه كان الطلاق الثلاث الذى يوقعونه الآن دفعة اتماما كان في الزمن الاول يوقعونه واحدة فقطوا اعتمد هذا الجواب الشيخ علاء الدين البخارى الحنفى قال ان النص مشير الى هذا من لفظ الاستعجال يعنى انه كان للناس اناة اى مهلة في الطلاق فلا يوقعون الا واحدة واحدة فاستعمل الناس وصاروا يوقعون الثلاث دفعة واحدة واما اذا كان معنى الحديث ان ايقاع الثلاث دفعة واحدة كان في الزمن الاول اتماما فمع واحدة وهذا في الزمن الثاني قبل التنفيذ فالذى استعملوه اه معنى بذلك يتدفع قول الشارح الاق وانت خير الخ (قوله يعتادونه الخ) اى اعتادوا التطبيق واحدة اه سم (قوله يوقعونه ثلاثا) يعنى يوقعون الثلاث دفعة واحدة (قوله فهو الخ) اى خبر ابن عباس الخ (قوله والاحسن عندى ان يجاب بان الخ) اطال شرح مسلم فرد الجواب

(قوله على اناة) متعلق بكانوا (قوله يصدقون) هو بالبناء للمجهول (قوله وهو عجيب) لك ان تقول ليس بعجيب لان المراد ان هذا احسن الاجوبة في دفع الاشكال وان لم يوافق الشافعي السيد عمر في ادى اليه اجتهاده من عدم التصديق ولا يقال هو اجماع فيلزم الشافعي القول به لانه اجماع بل هو اجتهاد من السيد عمر رضى الله عنه سكت عليه من سكت لانه لم يبق عنده دليل واضح على خلافه ولا يلزم منه موافقته فيه فليتأمل (قوله انهم كانوا) يعتادونه طرفة اى اعتادوا التطبيق واحدة

عن اختلاف عادة الناس لاعن تغير حكم في مسئلة واحدة انتهى وأنت خير بعدم مطابقة للظاهر المتبادر من كلام عمر لا سيما مع قول ابن عباس الثلاث إلى آخره فهو تأويل بعيد لا جواب حسن فضلا عن كونه أحسن والاحسن عندى أن يجاب إن عمر لما استشار الناس علم فيه

ناسخا لما وقع قبل فعمل بضمه ذلك النسخ ما خبر بلفه واجماع وهو لا يكون الا عن نص ومن ثم اطبق علماء الأمة عليه واخبار ابن عباس ليان ان النسخ انما عرف بعد مضي مدته ومات صلى الله عليه وسلم قال السبكي وابتدع اهل زماننا اى ابن تيمية ومن ثم قال العزيز جماعة انه ضال مضل فقال ان كان التعليق بالطلاق على وجه التبيين لم يجب به الا كفارة تبيين ولم يقل بذلك احد من الامم ومع عدم حرمة ذلك هو خلاف الاولى من التفريق على الاقرار او الاشهر ليسكن تدارك ندمه لان وقوع برجة او تجديد يخرج بقولنا الثلاث ما لو اوقع اربعافاته يحرم كما هو ظاهر كلام ابن الرفعة وما يصح به (٨٤) قول الرواية انه يعزروا وعنده الزركشي وغيره ويوجه بانه تعاظم نحو عقد فاسد

وهو حرام كاسم ونودع في ذلك بما فيه نظر ولو قال انت طالق ثلاثا واقتصر عليه (او ثلاثا للسننوفس) في الصورتين (بغيرهما) على اقرار لم يقبل ظاهره لانه خلاف ظاهر لفظه من وقوعه دفعة في الاولى وكذا في الثانية ان كانت طاهرا والاخرين تطهر وعدنا لاستنفذ التفريق (الامن يعتقد تحريم الجمع) اى جمع الثلاث في قرء واحد كالماكي فاذا رفع لشافعي قبله طاهرا في كل من تينك الصورتين خلافا لمن خصه بالثانية لان ظاهر حاله انه لا يفعل محرما في معتقده (والاصح انه) اى من لا يعتقد ذلك (يدين) لانه لو وصل ما يدعيه باللفظ لا تنظم معنى التدين ان يقال لما حرمت عليه طاهرا وليس لك مطاوعة الان غلب على ظنك صدقه بقرينة اى وحيد يلزما تمكنه ويحرم عليها النشوز ويفرق بينهما القاضي من غير نظر لصدقيتها كما صححه صاحب المعين وجرى عليه ابن الرفعة وغيره فان قلت لو اقرت لرجل بالزوجة فصدقا عنها لم يفرق بينهما وان كذبا الولي والشهود دفلا كان هنا كذلك قلت يفرق باناشم لم نعلم ما ناستند اليه في التفريق وهنا علمنا بما ظاهره اراد ارفعه بتصادقهما فلم ينظر اليوم له لا تمكنك منها وإن حلت فيما بينك وبين الله تعالى ان صدقت قال الرافعي وهذا معنى قول الشافعي رضي الله عنه له الطلب وعليها الحرب ولو استوى عند هاضقه وكذبته لم تكن عليه ولا تتغير هذه الاحوال بحكم قاض بتفريق ولا بد منه تعويل على الظاهر فقط لما ياتي ان محل نفوذ حكم الحاكم باطنا اذا وافق ظاهر الامر باطنه ولها اذا كذبته ان تنكح بعد العدة من لم يصدق الزوج لامن صدقه ولو بعد الحكم بالفرقة (ويدين من قال انت طالق وقال اردت ان تدخلت وإن شامز يد)

بان ذلك كان محم نسخا إلى ان قال ما نصه فان قيل فلعل النسخ ما ظهر لهم في زمن عمر فلنا هذا غلط ايضا لانه يكون قد حصل الاجماع على الخطأ في زمن ابي بكر والمحققون من الاصوليين لا يشترطون انقراض العصري صحة الاجماع اه (قوله) اى الاجماع (قوله) قال السبكي إلى قوله وخرج في النهاية وكذا في المعنى الا قوله اى ابن تيمية إلى فقال ودخل في حكاية كلام السبكي بما نصه ولا فرق بين ان يكون ذلك منجزا او معلقا وقد وجدت صفته خلفا كان او غير خلف قال السبكي الخ (قوله) الخ اى ابن تيمية (قوله) فقال الخ عطف تفسير على قوله ابتدع الخ (قوله) على وجه التبيين اى بان قصد الحث او المنع او تحقيق الخير (قوله) ولم يقل بذلك عبارة المعنى وهذه بدعة في الاسلام لم يقلها احد الخ (قوله) ومع عدم حرمة ذلك الخ عبارة المعنى وكما لا يحرم جمعها الاكره كذلك ولكن يسن الاقتصار على طلبة في القرء لذات الاقرار وفي الشهر لذات الاشهر لتمكن من الرجعة او التجديد ان ندم وإن لم يقتصر على ذلك فايقرق الطلقات على الامام ويفرق على الحمل طلبة في الحال ويراجع اخرى بعد النفاس والثالثة بعد الطهر من الحيض اه (قوله) ما لو اوقع اربعافا اى في زوجة واحدة اه كرى (قوله) فانه يحرم (قوله) انه يعزروا خلفه النهاية والمعنى فيما عبارة سم المعتقد انه لاحرمة ولا تعزير مر اه (قوله) كاسم اى في البيع اه كرى (قوله) واقتصر عليه إلى قوله ولا تتغير هذه الاحوال في المعنى الا قوله وعدنا لاستنفذ التفريق وقوله فان قلت إلى وله لا تمكنك إلى قول المتن ويدين في النهاية (قوله) وعدنا لاستنفذ التفريق في هذا التي ادنى شيء مع قوله السابق هو خلاف الاولى من التفريق اه سم اقول ومخالفتة طاهرا مع ما قد منها هناك عن المعنى والروض مع شرحه (قوله) فاذا رفع لشافعي عبارة المعنى والنهاية قضية كلام المصنف عودا لاستثناء إلى الصورتين وهو كذلك خلافا (قوله) وليس لك مطاوعته الا ان غلب الخ تامل هذا الحصر مع قوله الاتي ولو استوى الخ والعبارة الجامعة ان يقال ان غاب على ظنك صدقه وجب تمكنه وإن شككت على السوء كره وإن ظننت الكذب حرم اه سيد عمر (قوله) وله عطف على ما اه سم (قوله) وهذا الخ اى ما تقدم من معنى التدين وكان ينبغي تأخيرها إلى تمام المعنى (قوله) بحكم قاض الخ اى لو فرض قاض يرى قبوله وتمكينه منها طاهرا وحكم بقوله وتمكينه اه سم والروض مع شرحه (قوله) تعويل على الظاهر اى ظاهر الحكم وهذا علة لتغير هذه الخ وقوله لما ياتي الخ علة للتغير هذه الخ (قوله) إذا كذبته اى غلب على ظنها كذبه (قوله) ولو بعد الحكم غابة لقوله لا من صدقه اى وليس لها ان تنكحه ولو بعد الحكم بالفرقة اى خلافا لمن اجاز اه رشدي (قول المتن ويدين) اى ايضا على الاصح اه معنى (قول المتن من قال الخ) سواء قاله متصلا لليمين او منفصلا

(قوله) فانه يحرم إلى قوله انه يعزروا المعتمد انه لاحرمة ولا تعزير مر (قوله) وعدنا لاستنفذ التفريق في هذا التي ادنى شيء مع قوله السابق هو خلاف الاولى من التفريق (قوله) وليس لك مطاوعته الا ان غلب الخ تامل هذا الحصر مع قوله الاتي ولو استوى الخ (قوله) وله عطف على ما (قوله) ولا تتغير هذه الاحوال بحكم قاض (لو فرض قاض يرى قبوله وتمكينه منها طاهرا او حكم بقوله وتمكينه

لنصدقيتها كما صححه صاحب المعين وجرى عليه ابن الرفعة وغيره فان قلت لو اقرت لرجل بالزوجة فصدقا عنها لم يفرق بينهما وان كذبا الولي والشهود دفلا كان هنا كذلك قلت يفرق باناشم لم نعلم ما ناستند اليه في التفريق وهنا علمنا بما ظاهره اراد ارفعه بتصادقهما فلم ينظر اليوم له لا تمكنك منها وإن حلت فيما بينك وبين الله تعالى ان صدقت قال الرافعي وهذا معنى قول الشافعي رضي الله عنه له الطلب وعليها الحرب ولو استوى عند هاضقه وكذبته لم تكن عليه ولا تتغير هذه الاحوال بحكم قاض بتفريق ولا بد منه تعويل على الظاهر فقط لما ياتي ان محل نفوذ حكم الحاكم باطنا اذا وافق ظاهر الامر باطنه ولها اذا كذبته ان تنكح بعد العدة من لم يصدق الزوج لامن صدقه ولو بعد الحكم بالفرقة (ويدين من قال انت طالق وقال اردت ان تدخلت وإن شامز يد)

لماسرو لا يقبل منه دعوى ذلك ظاهر إلا التحليف خصمه أنه ما يعلم أنه قصد ذلك كذا قاله بعضهم وظاهره أن العيين لوردت حلف أنه أراد ذلك وقبل منه ظاهر أو فيه نظر لأن غاية الرد أنه كالأقرار وقد تقرر أن تصديقها لا نظرا إليه (٨٥) وخرج به أن شاء الله فلا بد من فيه لأنه يرفع

حكم العيين جملة فبنيافي لفظها مطلقا والنية لا تؤثر حيثن بخلاف بقية التعليقات فأنها لا ترفع بل تخصصه بحال دون حال والحق بالاول ما لو قال من أوقع ذلك الثلاث كنت طلق قبل العدة لأنه لا يرد بفرض الثلاث من أصلها وما لو أوقع الاستثناء من عدد نص كاربعتن طالق وإراد الافلاة وانت طالق ثلاثا وإراد الا واحدة بخلاف نسائي وبالثاني نية من وثاق لأنه تأويل وصرف للفظ من معنى إلى معنى فلم يكن فيه رفع لشيء بعد ثبوته والحاصل أن تفسيره بما يرفع الطلاق من أصله كاردت طلاقا لا يقع أو أن شاء الله أو أن لم يشأ أو لا واحدة بعد ثلاثا أو أن فلا تة بعد اربعتن لم يدين أو ما يقيد أو بصرفه لمعنى آخر أو يخصصه كاردت دخلت أو من وثاق أو لا فلا تة بعد كل امرأة أو نسائي دين وإلغا ينفعه قصد ما ذكر باطنان كان قبل فراغ العيين فأن حدث بعده لم يفده كجاء في الاستثناء ولو زعم أنه أتى به وأسمع نفسه فأن صدقته فذاك وإلا حلفت وطلقت

عنها أه عش (قوله المامر) أي في شرحه الأصح أنه يدين (قوله لأن غاية الرد) أي العيين المردودة (قوله وقد تقرر) أي أنافي شرح أنه يدين (قوله وخرج به) إلى المتن في النهاية (قوله فلا يدين) أي قوله والحق بالاول في المعنى (قوله مطلقا) أي من كل وجه (قوله حيثن) أي حين ما فاتها اللفظ من كل وجه (قوله فاتها) أي بقية التعليقات أه عش (قوله والحق بالاول) وهو أن شاء الله سم وعش (قوله مالمو قال الخ) عدم القبول هنا باطناني غاية الاشكال ولعله غير مراد سم على حجج أه عش أقول وقوله في غاية الاشكال ظاهر وقوله ولعله الخ يؤيده ما قدمه الشارح في النكاح في مبحث شاهدي به في شرح أو اتفاق الزوجين (قوله ومالمو أوقع الاستثناء الخ) أي ادعى إرادة الاستثناء (قوله كاربعتن طو التي الخ) (فرع) لو قال اربعتن طو التي إلا فلا تة فقتضى كلام الروضة صحة هذا الاستثناء خلافا لمن خالف ويؤيده ما تقدم في باب الاقرار من صحة الاستثناء من المعين مر أه سم (قوله بخلاف نسائي) والفرق أن اربعتن ليس من العام لأن مدلوله عدد محصور ورط العام عدم الحصر باعتبار ما دل عليه اللفظ ونسائي وإن كان محصورا في الواقع لكن لا دلالة له بحسب اللفظ على عدده أه عش (قوله وبالثاني) وهو بقية التعليقات أه عش (قوله نية من وثاق) وهل مثله على الطلاق وإراد من ذراعي مثلا أو يفرق فيه نظرا وقد أجاب مر على البدهي بأنه لا يدين فيه كافي إرادة أن شاء الله بجماع رفع الطلاق بالكلية فليتام جدا فإنه قد يرده على أن من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية أيضا سم على حجج أه عش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم نصها الحق أنه لا يظهر تفاوت بين من ذراعي وبين من وثاق أه (قوله والحاصل الخ) عبارة الروض والضابط أنه أن فر ما يرفع الطلاق فقال اردت طلاقا لا يقع أو أن شاء الله أو يخصصه بعد بطلانك ثلاثا أو إراد الا واحدة أو اربعتن وإراد الا فلا تة فلا يدين انتهت أه رشیدی (قوله وإما بتخيافه الخ) كذا في المعنى (قوله ولو زعم) أي قال وقوله أنه أتى به أي ما ذكر عبارة النهاية بها أه قال عش قوله أنه أتى بها الخ أي بالمشبهة خرج به ما لو قال أتيت بقولي أن دخلت الدار أو نحوها فأنكرت فإنه المصدق دونها كما قدمناه في الاستثناء عن سم أه أو أقره الرشیدی (قوله وإلا) أي بأن أنكرت أنه أتى به أه سم (قوله كالو قال عدلان الخ) انظر التشبيه راجع ما ذاهل الصورة أن العدلين شهدا عند القاضي أو أخبرا فقط أه رشیدی أقول الظاهر أن رجح التشبيه قوله حلفت الخ وإن الصورة أنهما شهدا عند القاضي والمعنى يثبت الطلاق عند النكار بالخالف كما ثبت بشهادة عدلين حاضرين أنه الخ (قوله ولها) أي الزوجة ولا قولهما أي العدلين (قوله لأنه الخ) عبارة النهاية أنه الخ باسقاط اللام (قوله لم يكذب) ببناء المفعول من التفعيل وكذا قوله كاذب (قوله ما تيقنه هذا درهم) هو المحلوف عليه (قول المتن بعضهم) يشعر بفرض المثلثة فيمن له غير الخاصة فلم يكن له غير ما طلعت كاجته بعضهم أي الزوكشي قياسا على ما لو قال كل امرأة طالق إلا العصرة ولا امرأة له غير ما فاتها طالق كافي الروضة وأصلها عن

(قوله والحق بالاول) أي وهو أن شاء الله مالمو قال الخ عدم القبول هنا باطناني غاية الاشكال ولعله غير مراد (قوله ومالمو أوقع الاستثناء من عدد نص الخ) (فرع) لو قال اربعتن طو التي إلا فلا تة فقتضى كلام الروضة صحة هذا الاستثناء خلافا لمن خالف ويؤيده ما تقدم في باب الاقرار من صحة الاستثناء من المعين مر (قوله وبالثاني نية من وثاق الخ) هل مثله على الطلاق وإراد من ذراعي مثلا أو يفرق فيه نظر وقد أجاب مر على البداهة بأنه لا يدين فيه كافي إرادة أن شاء الله بجماع رفع الطلاق بالكلية فليتام جدا فإنه قد يرده على أن من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية (قوله وإلا) أي بأن أنكرت أنه أتى به (قوله في المتن وقال اردت بعضهم) قال الزوكشي تصويرهم المسئلة بقوله اردت بعضهم صريح في أن الفرض فيما إذا كان له زوجة

كالو قال عدلان حاضر أن لم يات بها لأنه نفي محصور ولا يقبل قولها ولا قولها لم تسمعه أي بابل يقبل قوله ليعينه لأنه لم يكذب أي مالمو كذب صريحاً فانه يحتاج للينة ولو حلف مشير النفيس ما قيمه هذا درهم وقال نويت بل أكثر صدق ظاهر أكا أتى به أبو زرعة لأن اللفظ يحتمله وأن قام تة بنه عن أن مراده بل أقل لأن النية أقوى من القرينة (ولو قال نسائي طو التي أو كل امرأة لي طالق اردت بعضهم

فتاوى القفال وأقره بخلاف قوله النساء طالق إلا عمره قولا امرأة له غير ما والفرق أنه في هذه الصورة لم يضاف النساء لنفسه أه مغنى ومثله في النهاية إلا أنه زاد عقبه وأقره قوله لكن ظاهر إطلاقهم بخلافه لوجود القرينة هنا أي حيث نواها أه وفي سم بعد إطلاقه في الرد على الزكشي مانصه وليست مسئلتنا نظير ذلك كما تبين فالوجه فيها خلاف هذا الذي قاله الزكشي وأنه لا فرق فيها بين ذى الزوجة وذى الزوجات وقال عرش قوله لكن ظاهر إطلاقهم الخ معتمداه (قول المتن فالصحيح انه لا يقبل ظاهر إلا بقرينة) هذا التفصيل يجري في كل موضع قلنا أنه يدين فيه كإصراره فيما إذا قال طالقاً ومن ثمة إن كان حلهما منه قبل والإفلاهاه مغنى (قوله لا نه خلاف) إلى قوله وما في الروضة في النهاية (قوله بما ياتي) أي انقاعن المتولى (قوله ونقله عن الأكثرين) وحيث ذفر جباهه منا مخالف لما التزمه الرافعي من تصحيح ما عليه الأكثرين ولا يحسن تعبيرة بالصحيح أه معني (قوله ومثل ذلك الخ) ولو طلب منه جلاء زوجته على رجال أجنب خلف بالطلاق الثلاث أنها لا تجل عليه ولا على غيره ثم جلست تلك الليلة على النساء ثم قال أردت بلفظ غيره الرجال الأجنب قبل قوله أي ظاهر أي يمينه ولم يقع بذلك طلاق كما أتى به بالدرجته تعالى للقرينة الحالية وهي غير تعلق زوجته من نظر الأجنب لها أه نهاية وفي سم نحوه (قوله وما في الروضة الخ) عطف على قوله ما لو أردت الخ (قوله كالم) قضية قوله الاتي وقيد المتولى الخ أنه بخذف أداة الاستفهام أي أكلم زيداً (قوله وبه) أي بقوله أي للقرينة أيضاً قوله ليهن أي بين قول الروضة المار وقوله وبين قولها أي الروضة (قوله وممر) أي في شرح وترجمة الطلاق بالجمية صريح على المذهب (قوله حينئذ) أي حين عدم الاتصال (قوله وإنه) أي العرف أو ما ذكر من الطول والقصر (قوله ثم ما ذكر) أي تأمير القرينة والعمل بها (قوله لا تماهوا في القرينة اللفظية) أي يتم ذلك فيمن يحلها من وثاق فإن القرينة حالية بلا شك بل قد ينزع في مسئلة الاخت في كون القرينة لفظية فيلتامر وما يمنع التقيد باللفظية مسئلة جلاء زوجته

غير الخاصة فلم يكن له أراد الاستثناء فينبغي أن تعلق كالم قال كل امرأة طالق إلا عمره قولا امرأة له أو لها فأنها تطلق كبقية من فتاوى القفال قال بخلاف النساء طالق إلا عمره قولا امرأة له أو لها والفرق أنهما يصفهن إلى نفسه وأقره بحتمل هذا الوقوع بناء على أن الاستثناء لا يكون إلا من المملوك فإنه لا يملك إلا طلاق عمره فكانه استثناء من نفسها وهو باطل أه كلام الزكشي وأقول فيه نظر ظاهر لأنه لا ينبغي أن المراد بقول المصنف كغيره وقال أردت غير الخاصة أنه قال أردت بقولي نسائي طالق أو كل امرأة قل قوله طالق إنما ربطه بقوله نسائي أو كل امرأة قل طالق بعد تنقيده بغير الخاصة فهو نظير ما قاله السبكي في قول ذى الزوجة أو واحدة نسائي أو كل امرأة قل غيرك طالق بتقديم أداة الاستثناء أغنى عن كل قوله طالق من أنها لا تطلق لأنها لم تربط الطلاق بقوله نسائي أو كل امرأة قل إلا بعد تنقيده بغير الخاصة غاية الأمر أنه هنالم يصرح بهذا التقيد بل نواه فاحتج في قوله ظاهر إلى قرينته هناك صرح به فعلم به مطلقاً بخلاف ما إذا أخر أداة الاستثناء فقال لكل نسائي أو كل امرأة قل طالق غيرك فإنه يقع الطلاق لا لاستعراقه وليست مسئلتنا نظير ذلك كما تبين فالوجه فيها خلاف هذا الذي قاله الزكشي وأنه لا فرق فيها بين ذى الزوجة وذى الزوجات على أنه يحتمل أنه يحتمل كلامه على ما يوافق ما قلناه بأن يريد بقوله وأراد الاستثناء أنه لم ينو غير الخاصة بقوله نسائي أو كل امرأة بل أطلق ذلك ثم بعد تلفظه بقوله طالق نوى حينئذ استثناء الخاصة وهذا هو نظير ما نظر به فتاومه (قوله في المتن فالصحيح انه لا يقبل ظاهر) (فرع) زوجة أريد جلوتها على الرجال خصلت غير الأب والزوج خلف أنها لا تجل عليه ولا على غيره وقال أردت غيره من الرجال فاق شيخنا الشهاب الرمي بقبول دعواه ظاهر أفلا يبحث بجلوتها على النساء لقرينة الغيرة المقضية إرادة الرجال (قوله ومنه ما قال الخ) انظر ما اللفظية في هذا (قوله كما إذا دخل على صديقه وهو يتندى فقال) قد قال قضية هذا الكلام أن هذا عند الإطلاق وإن المراد أن العين ليست محمولة فيه على الحال وحيث ذفره ليس بمنح فيه من أنه إذ نوى التقيد لم يقبل ظاهر إلا بقرينة فكيف قدما نحن فيه بغير ذلك أكافده قوله قبل ثم ذكر الخ فامله

ونوى اليوم قبل ظاهر أي للقرينة أيضاً وبه يفرق بينه وبين قولها لو قال لا أدخل دار زيد وقال أردت ما يسكنه دون ما يملكه لم يقبل ظاهر أي لعدم القرينة ومراعاة لو قال وهو يحلها من وثاق أنت طالق وقال أردت من وثاق لم يقع عليه شيء للقرينة وقيد المتولى مسئلة الروضة بما إذا وصل حلقه بكلام السائل وإلا لم تنفعه النيابة لأنه لا قرينة حينئذ ينظر وضبط الطول والقصر بالعرف وأنه هنا أوسع منه بين إيجاب البيع وقوله ثم ما ذكر إنما هو في القرينة اللفظية كما ترى ومنه ما لو

كلا إذا دخل على صديقه وهو يتعدى فقال إن لم يتعدى فأمر أن يطلق لم يقع الإبالياس (٨٧) وإن اقتضت القرينة أنه يتعدى معه

الآن ذكره القاضي وخالفه البغوي فقيده بما تقتضيه العادة قبل وهو أفعه انتهى وبأن قبيل فصل التعليق بالحل عن الروضة ما يؤيده وعن الأصحاب ما يؤيد الأول وأنه مستشكل وما يرجح الثاني النص في مسألة التندى على أن حلف يتقيد بالتعدى معه الآن.

﴿فرع﴾ أقر بطلاق أو بالثلاث ثم أنكر أو قال لم يكن إلا واحدة فإن لم يذكر عذر لم يقبل ولا كفلت وكلّي طلقها فإن خلفه أو ظنت ما وقع طلاقاً أو الخلع ثلاثاً فثبت بخلافه وصدقته أو أقام به بينة قبل ﴿فصل﴾ في تعليق الطلاق بالارتماء نحوها إذا قال أنت طالق في شهر كذا أو في غرته أو في (أوله) أو في رأسه (وقع بأول جزء) ثبت في محل التعليق على ما بحثه الزكشي

كونه (منه) وعليه فكان الفرق بينه وبين ما مر أول الصوم أن العبرة بالبدل المنتقل إليه لا منه أن الحكم ثم منوط بذاته دون غيرها فنيط الحكم بحملها بخلافه فإن منوط بحل العصمة وهو غير متقيد بمحل فروعي محل التعليق الذي هو السبب في ذلك الحل وذلك لصدق

الحكمة في النهاية عن أقام والده اه سيدي عمر عبارة سم قوله ومنه ما لو قال الخ انظر ما للفظية في هذا اه (قوله) كما إذا دخل على صديقه وهو يتعدى (الخ) قد يقال قضية هذا الكلام أن هذا عند الإطلاق وان المراد أن البين ليست محمولة فيه على الحال وحيداً فهذا ليس مانعاً فيه من أنه إذا نوى التقييد لم يقبل ظاهراً إلا بقرينة فكيف يقدم مانع فيه بغير ذلك كما أفاده قوله قبل ثم ما ذكر الخ فقام له اه سم (قوله) ما يؤيده) أي الثاني (قوله) ما يؤيد الأول) هو قوله لم يقع الإبالياس اه ع ش (قوله) أقر) إلى الفصل في النهاية (قوله) ثم أنكر) أي أصل الطلاق (قوله) كفلت) وكلّي) إلى قوله ثلاثاً يعني ما فترعت على ذلك الظن وقوله فاقبت بخلافه أي بان ما وقع لم يكن طلاقاً أو الخ لم يمكن ثلاثاً فكان الظن فاسداً فالأقرار كذلك اه كرى (قوله) وصدقته) أي صدقت الروح فيما ادعاه من بيان خلاف تطبيق الركن أو خلاف ظنه وقوله أو أقام به أي بالخلاف المذكور اه كرى

﴿فصل في تعليق الطلاق بالارتماء ونحوها﴾ (قوله) ونحوها) أي غيرها والمشابهة بين الازمنة وما ذكره معها في مجرد أن كلام مستقل والأفلا مشابهة بين الزمان والطلاق فيما لو قال أنت طلقت فانت طالق ولو قال وما يتبعه لسلم من ذلك اه ع ش (قوله) أوفى رأسه أو دخله أو عجمته أو ابتدأه أو استقبله أو أول اه جزائه نهاية ومعنى (قول المتن بأول جزء) اه معناه أو أول ليلة منه نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله) ثبت في محل التعليق (فلو علق بيلده أو انتقل إلى أخرى ورأى فيها الخ لعل أو تبين أنه لم يرق في ذلك لم يقع الطلاق) بذلك قاله الزكشي وظاهر كما قال شيخنا أن عمله إذا اختلف المطالع اه معنى وقوله وظاهر الخ كذا في النهاية قال ع ش قوله وظاهر كما قال الخ معتمد اه (قوله) على ما بحثه الخ) عبارة النهاية كما بحثه الخ (قوله) كونه) فاعل ثبت والضمير لاول جزء (قوله) وعليه) إلى المتن في النهاية (قوله) وعليه) أي ما بحثه الزكشي (قوله) بينه) أي تحقق أول الشهر إذا علق به الطلاق حيث اعتبر فيه محل التعليق (قوله) لا منه) عطف على إليه (قوله) أن الحكم) لعل المراد به وجوب الصوم (قوله) بذاته) يعني الصائم اه رشيدى (قوله) فنيط الحكم) لعل المراد به ثبوت أول الشهر (قوله) بخلافه هنا) انظر ما المراد بالحكم هنا ولعل الأولى أن يقول بخلاف حل العصمة فإنه غير متقيد بمحل فروعي الخ (قوله) الذي هو السبب) صفة التعليق (قوله) وذلك) أي قول المتن وقع بأول جزء اه ع ش (قوله) لصدق معلق به) أي عبارة المغنى والأسنى والنهاية لتحقيق الاسم بأول جزء منه اه (قوله) حتى في الأولى) هي قوله في شهر كذا اه ع ش (قوله) يقع) أي الطلاق بحصوله أي الدخول في أولها أي الدار والجوار متعلق بالضمير (قوله) فإن أراد الخ) عبارة المغنى والأسنى في شرح فيعجز أول يوم منه فإن أراد وسطه أو آخره وقد قال أنت طالق في شهر كذا أو أراد من الأيام أحد الثلاثة الأول منه وقد قال أنت طالق غرته دين لا احتمال ما قاله فيهما ولأن الثلاثة الأول غر في الثانية ولا يقبل ظاهراً وإن قال أردت بغرته أو برأسه المنتصف مثلاً لم يدين وإن قال أنت طالق في رمضان مثلاً وهو فيه مطلق في الحال وإن قال وهو فيه أنت طالق في أول رمضان أو إذا جاور رمضان فطلق في أول رمضان القابل اه (قوله) ما بعد ذلك) أي ما بعد الجزء الأول فيقال أنت طالق في شهر كذا أو قال ذلك في غيره فلا لعدم احتمال لفظه لغير الأول وعبارة سم على جميع قوله فإن أراد ما بعد ذلك هو صادق بما لو أراد اليوم الأخير أو آخر اليوم الأخير وقد قال في أوله ولعله غير مراد في مثل هذا إلا وجه للتدوين حيث أنه أقول خرج بقوله في مثل هذا ما لو قال أنت طالق في أول الشهر ثم قال أردت بالاول النصف الاول من الشهر بمعنى الوقوع في آخر جزء من الخامس عشر مثلاً فينبغي تدوينه لا احتمال اللفظ لما قاله اه ع ش عبارة الرشيدى قوله فأراد

﴿فصل في تعليق الطلاق بالارتماء ونحوها﴾ (قوله) في محل التعليق الخ) كذا مر (قوله) فكان الفرق الخ) يمكن أن يستغنى عن الفرق بأنهما سواء لأن التعليق سبب الطلاق فاعتبر محله واعتبار المنتقل إليه انما هو لوجوب المستقبل الواقع في المنتقل إليه فيا تامل (قوله) فإن أراد ما بعد ذلك) صادق بما لو أراد اليوم الأخير

معلق به حيث نحت في الأولى الذي في الثانية فيها إذا جاور شهر كذا أو عجمته يتحقق بمجيء أول جزء منه كما لو علق بدخول دار يقع بحصوله في أولها فإن أراد ما بعد ذلك ندين (أو) قال أنت طالق (في نهاره) أي شهر كذا (أو أول يوم منه فيقع) الطلاق (بفجر أول يوم منه)

لان الفجر اذن اول النهار واول اليوم وبه يعلم ان اول قال لها انت طالق يوم يقدم زيد فقدم قبيل الغروب بان طلاقها من الفجر على الاصح عند الاصحاب وقياسه انه لو قال متى قدم (٨٨) فانت طالق يوم خيخ قبل يوم قدمه فقدم يوم الاربعاء بان الوقوع من فجر الخيس الذي

قبله وترتيب احكام الطلاق الرجعي والباقي من حيث تدويره ونظيره ما لو قال انت طالق قبل موتى باربعة اشهر وعشرة ايام فعاش أكثر من ذلك ثم مات فبقيت وقوعه من تلك المدة ولا عدة عليها ان كان بائنا ولم يعاشرهما ولا ارث لهما واصل هذا قولهم في أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر يشترط الوقوع قدومه بعد مضي أكثر من شهر من اثناء التعليق فحيثما يتبين وقوعه قبل شهر من قدومه فتعد من حيث تدويره لانه على من بينه وبين القدوم شهر فاعتبر مع الأكثرية الصادقة بأخر التعليق فأكثر ليقع فيها الطلاق وقولهما بعد مضي شهر من وقت التعليق مرادهما برقت التعليق آخره فبقيت الوقوع مع الآخر لتقارن الشرط والجزاء في الوجود ولو قال الى شهر وقع بعد شهر مؤبدا الآن يريد تنجيذه وتوقيته فيقع حالا ومثله الى آخر يوم من عمرى وبه يعلم انه لو قال انت طالق آخر يوم من عمرى طالت بطول عمرى وموته ان مات نهار او الا ففجر اليوم السابق على

ما بعد ذلك لعله خصوص الاول اه (قوله لان الفجر) الى قوله ولو قال في آخر يوم ولم يرد في النهاية (قوله) وبه يعلم الخ) اى بالتعليل (قوله) وقياسه اى قوله انت طالق يوم يقدم زيد الخ (قوله) فقدم يوم الاربعاء) اى او الخيس سم على حج اى فبقيت الوقوع يوم الخيس الذي قبل يوم الخيس الذي تقدم فيه اه عش (قوله الذي قبله) اى حيث مضى لما خيس قبل قدومه وبعد التعليق والافلا وقوع اه (قوله) ونظيره اى المقيس اه عش (قوله) فعاش أكثر من ذلك) يبنى ان يراد ان الأكثر من اثناء التعليق اخذنا بما يذكره انفا اه سم (قوله من تلك المدة) اى ولا يحرم عليه الاستمتاع بما بعد التعليق وظاهره وان طرعا عليه مرض يقطع بموته عادة فيه على وجه يتبين به وقوع الطلاق قبل الوطء فان تبين بعد الوطء انه وقع بعد الطلاق كان وطء شبه اه عش (قوله) ولعدة عليها الخ) اى حيث انقضت عدة الطلاق قبل موته والافتتعل الى عدة الوفاة ان كان الطلاق رجعيا وتسكل عدة الطلاق ان كان بائنا اه رشيدى زاد عش وفي سم على حج ومعلوم ان عدة البائن قد تنقضى قبل مضي الاربعة اشهر وعشر وكذا عدة الرجعية لانها لو ان كانت تنقل الى عدة الوفاة لو مات في اثناء عدتها لكن عدتها تنقضى هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال انتهى اه (قوله) وأصل هذا) اى قوله انت طالق قبل موتى الخ اه عش (قوله من اثناء التعليق) هو صادق بان الزيادة على الشهر بقية التعليق وهو ظاهر لان الطلاق يقارن التعليق فتتحقق الصفة سم على حج اه عش (قوله) فاعتبر) اى الشهر رشيدى وكردى (قوله) بأخر التعليق) متعلق بالصادقة يعنى يصدق على الجزء الذى هو وزن التلغظ بأخر التعليق وعلى أكثر من ذلك الجزء انه أكثرية للشهر اى يصير الشهر مع ذلك أكثر من اشهر واعتبار ذلك الاكثرية بما يحتاج اليها يقع فيها الطلاق اه كردى (قوله وقولهما الخ) جواب سؤال فاعتبر اعتبار لاكثرية والزيادة على الشهر (قوله) وقوع بعد شهر الخ) اى فهو تعليق روى الحاكم البيهقي ان ابن عباس رضى الله عنهما سئل عن رجل قال لامرأته انت طالق الى سنة فقال هى امرأته سنة اه سم (قوله) مؤبدا) اى وان كان الى تنقضى ان الطلاق مغنيا بأخر الشهر وانها تعود بعده الى الزوجية اه عش (قوله) فيقع حالا) اى ومؤبدا ايضا عش ورشيدى (قوله) ومثله) اى قوله الى شهر اه عش (قوله) ومثله الى آخر يوم الخ) تقديره اخذنا بما يأتى انفا الى اليوم الاخير من عمرى اى يقع في اليوم الاخير منه كما يفيداه قوله ومثله اه سم (قوله وبه يعلم) اى بقوله ومثله الى آخر يوم من عمرى (قوله) وتقدير ذلك الخ) اى تأويله بان المعنى في اليوم الاخير من ايام الخ اه عش (قوله في ذلك الخ) خبر وتقدير ذلك (قوله من اضافة الصفة) وهى اخر الى الموصوف وهو يوم اه سم (قوله) ومحل هذا الخ) مقول قالوا الاشارة الى قوله طلقت

وأخر اليوم الاخير وقد قال في أوله ولعله غير مراد في مثل هذا ادلاوجه للتدوين حيث تدويره (قوله) فقدم يوم الاربعاء) اى او الخيس (قوله) فعاش أكثر من ذلك) يبنى ان يراد الاكثر من اثناء التعليق اخذنا بما يذكرنا (قوله) ولعدة عليها ان كان بائنا الخ) ومعلوم ان عدة البائن قد تنقضى قبل مضي الاربعة اشهر وعشر وكذا عدة الرجعية لانها لو ان كانت تنقل الى عدة الوفاة لو مات في اثناء عدتها لكن عدتها تنقضى هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال (قوله من اثناء التعليق) صادق بان الزيادة على الشهر بقية التعليق وهو ظاهر لان الطلاق يقارن التعليق فتتحقق الصفة (قوله) وقوع بعد شهر الخ) اى فهو تعليق روى الحاكم والبيهقي ان ابن عباس سئل عن رجل قال لامرأته انت طالق الى سنة فقال هى امرأته الى سنة (قوله) ومثله الى آخر يوم من عمرى) تقديره اخذنا بما يأتى انفا الى اليوم الاخير من عمرى اى يقع في اليوم الاخير منه كما يفيداه قوله ومثله (قوله من اضافة الصفة) اى وهو اخر الى الموصوف اى وهو يوم (قوله) ومحل هذا الخ) بقى ما لو مات في ليلة التعليق فقد يقال هو كالموت قال انت طالق امس فيا فيه تفصيله الاقلى لانه بمنزلة قوله

ليلة موته وتقدير ذلك في اليوم الاخير من ايام عمرى اذهو من اضافة الصفة للموصوف قال بعضهم اخذنا من كلام الجلال البلقي ومحل هذا ان مات في غير يوم التعليق او في ليلة غير الليلة التالية ليوم التعليق بطولع

والواقع حالاً انتهى ومراده انه يتبين وتوقعه من حين التلفظ ولو قال آخريوم لوقى أو من (٨٩) موقى لم يقع شيء ولا استحالة الايقاع والوقوع

بعدموت ولو قال آخر يوم
ولم يزد لولاية فالذي أفيت
بأنه لا يقع بشئ لتردده
بين آخر يوم من عمرى أو
من موتى وما تردد بين موقع
وعده ولا مرجح لاحدهما
ن تبادر ونحوه يتعين عدم
الوقوع به لأن العصمة ثابتة
بينة فلا ترفع بمحتمل ولو
قال على آخر عرق موت منى
كما اعتادته طائفة فهو
كقولهم موقع فلا وقوع
به كما بات أو آخر جزء من
عمرى أو من أجزاء عمرى
وقع قبيل موته أى آخر
جزء بلبه موته خلافاً لـ
زعم وقوعه حالا فقد
صرحوا فى انت طالق آخر
جزء من أجزاء حبضك
بأنه ناسى لاستعقاب الشروع
فى العدوة اجاب الرويانى
عمياً يقال كيف يقع مع ان
الوقوع عقب آخر جزء هو
وقت الموت بأن حالة الوقوع
هى الجزء الاخير لا عقبه
سبقت لفظ التعليق هنا
فلا ضرورة الى التعليق
مخلّاه فى انت طالق فانه
أما يقع عقب اللفظ لاعمه
لاستحالة ولو قال قبل ان
أضربك أو نحوه لا يقطع
بوجوده فضررها بان وقوعه
قال جمع عقب اللفظ. ورده
شيخنا بأن الموافق لقولهم
فى انت طالق قبل شهر بعده
رمضان وقع آخر جزء من
رجب وقع عقب الضرب

[illegible]

انت طاق في اليوم الماضي وقد يقال بخلافه لان هذا جاهل بما هو فليس قصد الـالتعليق مجيء اخر يوم من
عمره وقد بان بما هو استحالته فلا يقع شيء لان العلق لا يسبق اللفظ **(قوله)** والواقع حالاً يشمل ما اذا مات في
ليلة التعليق وفي الوقوع حالاً نظر اذ لم يوجد المعاق عليه بعد التعليق والطلاق لا يسبق اللفظ وقد يقال بحري
فيه انت طاق ان أمس لانه معناه قد يفرق فيلحيز **(قوله)** ولو قال اخر يوم ولم يردوا لانه قال لا اتيته فانه
لا يقع به شيء (الخ) ولو قال اخر يوم ولم يردوا لانه وقع بغروب شمس اول يوم بلقاء اى وجوده سمي المعاق
عليه بعد التعليق خلافاً لما قال انه اتي بهدم الوقوع مطلقاً (شرح م) **(قوله)** ولو قال قبل ان اضربك او
نحوه (الخ) قال في الروض وان قال انت طاق قبل وني وقعه في الحال اه **(قوله)** عملاً بقطع وجوده (الخ)
اخر ج قبل طلوع الشمس **(قوله)** عقب اللفظ قد يعضى انه لو اتصل مو به باخر اللفظ بلافاصل انه لا يقع
وفيه نظر ويؤيد النظر ما تقدم في انت طاق قبل قدوم زيد بشهر تقدم بعد شهر فقط بعدم تمام التعليق من
انه يقع مع اخر التعليق لانه قد قدوم مع اللفظ مع انه لم يسبق زمان الوقوع فليراجع فان ما قاله الروباني
مشكلاً وما ادعاه من الاستحالة يتوعد كما يقال في قوله الاتي قال جمع عقب اللفظ **(قوله)** لعله مستندا
الى حال اللفظ لم يقلوا الى اللفظ وقد يقال قوله لعله مستندا الى حالة اللفظ ولم يقلوا في حال اللفظ يؤيد

وعليه يفرق بين هذا وما قاس عليه بان التتابع ثم بازمنة متعاقبة كل منها عدد الطارئين فتبعد الوقوع بمصادقة فقط وهنا يفعل ولا زمن له محدود يمكن التقيد به فتعين الوقوع من حين اللفظ (او) انت طالق (اخره) اى شهر كذا او انسلخه او نحو ذلك (ق) يقع (ب)اخر جزء من الشهر (لأن المفهوم منه آخره الحق (٩٠) (وقيل) يقع (ب)اول النصف (اخر) منه وهو اول جزء منه ليلسة سادس عشره لأن منه إلى

آخره يسمى آخره ويرد بمنع ذلك ولو قال ليل إذا

مضى يوم (فانت طالق

(ق) تنطلق (ب)غروب شمس

غده) اذ به يتحقق معنى يوم

(أو) قاله (نهارا) يفدأوله

(في مثل وقته من غده)

يقع الطلاق لان اليوم

حقيقة في جميعه متوصلا

او متفرقا ولا ينافيه مامر

انه لو نذر اعتكاف يوم لم

يجز له تفريق ساعاته لان

النذر موسع يجوز ايقاعه

اى وقت شاء والتعليق

محمول عند الاطلاق على

أول الازمنة المتصلة به

اتفاقا ولان المنوع منه

ثم تغل زمن لا اعتكاف

فيه ومن ثم لو دخل فيه اثناء

يوم واستمر الى نظيره من

الثاني أجزاء كما لو قال

اثناءه على ان اعتكف يوما

من هذا الوقت وهذا هو

نظيره ما هنا بجامع ان كلا

حصل الشروع فيه عقب

الخير اما لو قاله اوله بان

فرض انطباق اخر التعليق

على اوله فتطلق بغروب شمس

ولو قال أنت طالق كل يوم

طلقة طلقت في الحال طلقة

واخرى اول الثاني واخرى

(قوله وعليه) اى على الاول وهو ما قاله الجمع يفرق بين هذا اى نحو قبل أضربك (قوله وما قاس) اى شية نا

والضمير في بمصادقة يرجع إلى الوقوع اه كرى اقول والظاهر المنهين ان الضمير راجع إلى الزمن المحدود

وهو كامل الزجب (قوله ولا زمن له الخ) على ان قوله اول لا مالا يقطع بوجوده ظاهر في الفرق بين ما ذكره

وبين ما قاس عليه لان الشهر الذى بعده رمضان بما يقطع بوجوده اه عش (قوله اى شهر كذا) إلى قول

المتن وبه يقاس في النهاية (قوله منه ليلة الخ) الاخصر الاوضح من ليلة الخ (قوله لان منه إلى اخره) لعل

هنا سقطة من الكاتب والاصل لان اول جزء منه الخ وعلى فرض عدم السقطة غاية ما يتكفى في توجيهه

ان اسم ان محذوف اى لانه اى النصف الاخر منه اى من اوله إلى اخره يسمى اوان من بمعنى اول

والضمير ازان راجعا إلى النصف الاخر عبارة النهائية والمعنى إذ كله اخر الشهر اه وهي ظاهرة (قوله

يمنع ذلك) عبارة المعنى يسبق الاول إلى الفهم (تنبيه) لو علق باخر اول اخره طلقت باخر جزء منه

وان علقه باول اخره طلقت باول اليوم الاخير منه اوعلى بان تصاف الشهر طلقت بغروب الشمس الخامس

عشرون نقص الشهر اوعلى بنصف نصفه الاول طلقت بطالع فجر الثامن اوعلى بنصف يوم كذا

طلقت عند ذواله اوعلى ما بين الليل والنهار طلقت بالغروب ان علق نهارا او لافلا فجر اه محذوف وقوله

لو علق باخر اول الخ في النهاية مثله (قوله بعد اوله) سيد ك محترزه بقوله اما لو قال اوله الخ (قوله في جميعه)

اى جميع النهار (قوله ولا ينافيه) اى التعليل (قوله المتصلة به) اى بالتعليق (قوله ثم) اى في نذر الاعتكاف

(قوله لو دخل فيه) اى الاعتكاف (قوله اثناءه) اى اليوم (قوله وهذا) اى قوله ومن ثم لو دخل الخ

اه عش (قوله ما هنا) اى في تعليق الطلاق (قوله عقب المين) فيه تغليب اه رشيدى (قوله بان فرض

انطباق اخر التعليق الخ) بان وجد اوله بعقب اخر التعليق بخلاف ما اذا قارنه سم على حج اه

رشيدى زاد عش اى فلا يقع الا بمضى جزء من اليوم الثاني اه عبارة السيد عسر قوله بان فرض الخ

وهذا كما قال الزركشى اذا تم التعليق واستعقبه اول النهار اما لو ابتداء اول النهار فمضى جزء قبل تمامه

فلا يقع بغروب شمس اه اى بل بمضى قدر من التعليق من غده اه (قوله طلقت في الحال الخ) اى ان

كان قاله نهارا والافلا تطلق الابجىء الغداة عش (قوله واخرى اول الثاني الخ) وفي المطلب عن

العبادى لو قال انت طالق اول النهار واخره طلاق واحدة بخلاف ما لو قال انت طالق اخر النهار واوله

فطلق طلقتين والفرق انا في الاول اذا طلقت في اول النهار امكن سحب حكمه على اخره بخلافه في الثانية كذا

في الحامد في كتاب الامان (فرع) لو قال لزوجته انت طالق في افضل ساعات النهار فالظاهر انه لا يقع

عليه الطلاق الا بمضى النهار نظير ما لو قال انت طالق ليلة القدر وقد قافيه انه انما يقع عليه الطلاق باول

الليلة الاخرية من رمضان لان بها يتحقق ادراك ليلة القدر ولو حصل منه التعليق في أثناء العشر الاخير

لم يقع الطلاق الا بمضى مثله من السنة القابلة اه عش (قوله ولم ينتظر فهما) اى اليوم الثاني والثالث

اى بل وقتنا الطلاق اولها اه رشيدى (قوله الصادق) اى المتحقق (قوله اوقال اذا مضى) إلى قول

المتن وبه يقاس في المعنى لا قوله فان قلت إلى وخرج (قوله وإن بق منه لحظة) وإن اراد الكامل دن كا

باق عن سم (قوله والجل على الجنس متعذر الخ) قد يقال قضية تحقق الجنسية في كل من افراده صدق

الثاني (قوله بان فرض انطباق آخر التعليق على أوله) بأن وجد أوله بعقب آخر التعليق بخلاف ما اذا قارنه

(قوله لاقتضائه التعليق بفرأغ أيام الدنيا) قد يقال قضية تحقق الجنسية في كل من افراده صدق التعليق

التعليق

اول الثالث ولم ينتظر فيها مضي ما بكل به ساعات اليوم الاول لانه

هنا لم يعلق بمضى اليوم حتى يعتبر كماله بل باليوم الصادق باوله ولظهور هذا تعجب من استشكل ابن الرقعة له (او) قال اذا مضى

(اليوم) فانت طالق (فان قاله نهارا) أى اثناءه وان بق منه لحظة (بغروب شمس) لان الالمهية تصرفه الى الحاضر منه (والا) يقوله

نهارا بل ليلا (لنا) فلا يقع به شيء اذ لا نهار حتى يحصل على المهور ودو الحمل على الجنس متعذرا لاقتضائه التعليق بفرأغ أيام الدنيا فان قلت

التعليق بمضى يوم واحد بعد اه سم (قوله لم يحمل على الحجاز) أى بان يراد باليوم الليلة ببلاقة الضدية او مطلق الوقت فطلق بمضى الليلة او مضى ما يصدق عليه الوقت الذى وقع فيه التعليق اه عرش (قوله او قرينة خارجية الخ) أى فيحمل اللفظ عند الاطلاق على ما دلت عليه القرينة اه عرش (قوله ولم يوجد واحد منهما) هلا جعلت استحالة الحقيقة قرينة فانهم عدوا الاستحالة من القرائن اللهم إلا أن يقال ليست خارجية وقرينة المجاز في التعليق ونحوها لا تكون الا خارجية كما صرح به الشارح سم وقوله هلا الخ له على سبيل النزول وتسامى ان ال حقيقة في العهد الحضورى والا فالتحقيق انها حقيقة في الجنس من حيث هو وعليه فلا يخفى ما فى كلام الشارح كغيره اه سيد عمر (قوله او الشهر) او شعبان او رمضان من غير ذكر شهر اه نهاية قال عرش قوله من غير ذكر شهر افهم انه لو قال انت طالق شهر رمضان لم تطلق الا بدخول شهر رمضان كما لو قال انت طالق في شهر رمضان وبخلافه ما في حاشية الزايدى من انه لو قال انت طالق شهر رمضان او شعبان يقع حالا مطلقا اه عبارة الرشيدي قوله من غير ذكر شهر انظر ما وجهه وفي حاشية الزايدى ما يخالفه اه (قوله انصب الخ) أى ما ذكر من اليوم وما عطف عليه (قوله في التعريف) الى المتن في النهاية وفيها وفي المعنى وسم هنا مسائل راجعها (قوله فيقع) الى الفرع في المعنى ثم قال تنبيه لو شك بعد مضى مدة من التعليق على تم العدد او لا عمل بالية بين وحل له الوطء حال التردد لان الاصل عدم مضى العدد والطلاق لا يقع بالشك ولو علق بمسئلة جرحا فكصو دال السماء والطيران واحياء الموتى وعقلا كالجم بين الضدين او شرعا كسبخر رمضان لم تطلق لان لم ينجز الطلاق وانما علقه على صفة ولم توجد اه (قوله وان قل) أى وإن كان الباقي لحظة اه سم (قوله دين) ينبئ ان يجري هذا في اذا مضى اليوم سم على حجب اه عرش (قوله وفي اذا مضى شهر الخ) بمضيه الخ عطف على في اذا مضى الشهر او السنة بانقضاء باقيهما الخ (قوله ان الرواى) فيها لم يعز ما مر انفاقيل قول المتن او اليوم الخ لم يعز الى احدوا ما مر قبل قول المتن او اخره الخ فعز بعده لا مناسبة بينهما حتى يظهر الاخذ (قوله ابتداءه) مفعل وافتق وقوله بمضيه صلة يقع اه سم أى المقدّر بالطف (قوله وان لم يوافق الخ) عطف على ان وافق الخ (قوله ومحل) أى محل تمكّل الشهر بما ذكر اه رشيدى (قوله ان كان) أى قوله اذا مضى

بمضى يوم واحد بعد الآن يقال لا يصدق معنى الجنس ما بقى منه شئ موفيه نظر (قوله ولم يوجد احد منهما هنا) هلا جعلت استحالة الحقيقة قرينة فانهم عدوا الاستحالة من القرائن اللهم الا ان يقال انها ليست خارجية وقرينة المجاز في التعليق ونحوها لا تكون الا خارجية كما صرح به الشارح بتأمل من القرائن (قوله فيقع في اذا مضى الشهر) قال في العباب ولو قال اذا مضى الشهر وقع بانقضاء الهلال ولو اذا مضى الشهر فهو باقى شهور تلك السنة او اذا مضت شهور فضى ثلاثا او علق بمضى الساعات فبمضى اربعة وعشرين ساعة او ساعات فبمضى ثلاث اه وما ذكره في الساعات هو ما قاله الجليل وهو موافق لما قاله فيها اذا مضت الشهور انها لا تطلق الا بمضى اثني عشر شهرا لكن الاصح عند القاضي انها تطلق بمضى ما بقى من السنة وقياسه ساعات ان تطلق هنا بمضى ما بقى من ساعات اليوم واليلة مع اعتبار سبقي الليل ولو قال اذا مضت الايام ففيه نظر وقياسه قههم واللفظ للروض قبل الرجعة او حلف ليصو من الايام فليصم ثلاثا قال في شرحه حلا عليها لا على ايام العمر انتهى الوقوع هنا بمضى الثلاث لكن قياس ذلك الوقوع فيها اذا مضت الساعات بمضى ثلاث إلا أن يفرق فليجرح ولو قال اذا مضى ليل فانت طالق لم تطلق الا بعد مضى ثلاث ليل كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى اذا ليل واحد بمعنى جمع وواحدة ليلة مثل تمر وتمرّة وقد جمع على ليل فزادوا فيها الباء على غير قياس انتهى وليظنر فيما لو قال اذا مضى الليل هل ينصرف لليلة التي هو فيها فيبحث بمضى الباقي منها لان ليل او ان كان بمعنى الجمع الا انه بدخول ال يحمل على الجنس وينصرف للمعروفه نظر وقد يقال قد اعتبر الثلاث في الايام والنساء في الاثنا عشر مع دخول لام الجنس (قوله وان قل) أى وان كان الباقي لحظة (قوله دين) ينبئ ان يجري هذا في اذا مضى اليوم (قوله ابتداءه) مفعل وافتق وقوله بمضيه صلة

لم لا يحمل على المجاز لتعذر الحقيقة قلت لان شرط الحل على المجاز في التعليق ونحوها قصد المتكلم له أو قرينة خارجية تعينه ولم يوجد واحد منهما هنا وخرج بمضى اليوم قوله انت طالق اليوم او الشهر أو السنة أو هذا اليوم أو الشهر أو السنة فانها تطلق حالا ولو ليل أو ما أنصب أم لا لانه واقعه وسمى الزمن بغير اسمه فقلت التسمية (وبه) أى بما ذكر (يقاس شهور سنة) في التعريف والتكثير لكن لا يتأتى هنا الغاء كما هو معلوم فيقع في اذا مضى الشهر أو السنة بانقضاء باقيهما وان قل فان أراد الكامل دين وفي اذا مضى شهران وافق قوله أى آخر قوله أخذنا مامر آ نقاعن الرواى ابتداءه بمضيه وان نقص وان لم يوافق فان قاله ليل وقع بمضى ثلاثين يوما ومن ليلة الحادى والثلاثين بقدر ما كان سبقي من ليلة التعليق أو نهارا فكذلك لكن من اليوم الحادى والثلاثين بعد التعليق ومحل ان كان

في غير اليوم الاخير والامضى بعده شهر هلال كفي نظير ما مر في السلم وفي اذا مضت سنة بمعنى اثني عشر شهر اهلاية فان انكسر الشهر الاول حسب احد عشر شهرا بالاهلة وكلت بقية الاول ثلاثين وما من الثالث عشر والسنة للعربية نعم يدين مر بغيرها (فرع) حلف لا يقم بمحل كذا شهر افاقاه مفرقا حث على ما ياتي في الايمان ولو قال انت طالق في اول الاشهر الحرم طلقت باول القعدة لان الصحيح انه اولها وقيل اولها ابتداء الحرم ذكره الاستوى (أو) قال (أنت طالق أمس) أو الشهر الماضي أو السنة الماضية (وقصد ان يقع في الحال مستند اليه) أي أمس أو نحو (وقع الحال) لانه واقعه حالا وهو ممكن واستدله من سابق وهو غير ممكن فالتى وكذا لو قصد ان يقع أمس أو اطلق وتعدرت مراجعته لتعودت أو خرس ولا إشارة له مفهومة (وقيل لغو) نظر الاستدله لغير ممكن ويرد بان الاناطة بالممكن اولى الاترى إلى ما مر في له على ألف من ثمن خمر أنه يلغى قوله من ثمن خمر ويلزمه الألف (أو قصد أن يطلق أمس وهي الآن معدة) من طلاق جعي أو بائن (صدق يمينه) لقرينة الاضافة إلى أمس ثم ان صدقه (٩٢) فالعدة مما ذكر وان كذبه ولم تصدقه ولم تكذبه فن حين الاقرار (أو) قال اردت اني

(طلقتها) أمس (في نكاح آخر) فانت مني ثم جددت نكاحها أو أن زوجها آخر طلقها كذلك (فان عرف) النكاح الآخر والطلاق فيه ولو باقراها (صدق يمينه) في إرادة ذلك للقرينة (والا) يعرف ذلك (فلا) يصدق ويقع حالا بعد دعواه هذا ما جرى عليه هنا وهو المنقول عن الاصحاب وللإمام احتياجا جرى عليه في الروضة تبعا لنسخ أصلها السقيمة أنه يصدق لاحتياجه وجزم ببعضهم ولو قال أنت طالق قبل أن تخلق طلقت حالا أو بين الليل والنهار فان كان نهارا فبالغروب أو ليلا بالفجر (تنبيه) ما نقر في أنت طالق أمس من الوقوع حالا عملا بالممكن وهو الوقوع

شهر أنت طالق (قوله في غير اليوم الاخير الخ) عبارة المعنى في غير الاخير من الشهر فان علق في اليوم الاخير أو الليلة الاخرى من الشهر كفي بعد شهر هلال (أو) (قوله وفي اذا مضت الخ) عطف على قوله وفي اذا مضى شهر الخ وقوله بمعنى الخ صلة يقع المقدر بالطف (قوله) والسنة للعربية الخ) عبارة المعنى والنهاية والمعتبر السنة العربية فان قال اردت غيرها لم يقع منه ظاهرا لثمة التأخير ويدين نعم لو كانت يلا دوروم أو الفرس فينبغي قبول قوله (أو) (قوله أو الشهر الماضي) إلى التنبية في النهاية وكذا المعنى لا نقوله ويرد إلى المتن (قوله) وهو الخ) أي الاستداه معنى (قوله) وكذا لو قصد الخ) أي وكذا يقع حالا لو قصد الخ) ومعنى (قوله) اولى) أي بان يلغى الطلاق من الاناطة بالحال مع انه لم يقع في الاولى (قوله) المتن أو قصد انه طلق أمس) أي ولم يقصد الزوج انشاء طلاق حالا ولا مضيا بل قصد الاخبار بانه طلقها أمس في هذا النكاح (أو) معنى (قوله) كذلك) أي فبانت منه ثم نكحت (قوله) فلا يصدق الخ) يظهر ان المراد ظاهرا فيدين (قوله) هذا) أي قول المصنف ولا فلا (قوله) وجزم ببعضهم) والصواب ما في الكتاب وعن صرح بما في الكتاب القاضي حسين والبيروني والمتولي والرويان وقد وقع في بعض نسخ الشرح الكبير على الصواب كما ذكره الاذرعى (أو) معنى (قوله) ولو قال انت طالق قبل أن تخلق) قال مر في شرحه ولو قال انت طالق قبل أن تخلق طلقت حالا إذ لم تكن له إرادة كقوله الصبرى واقى به الوالد رحمه الله تعالى فان كانت له إرادة بان قصد اتياه بقوله قبل أن تخلق قبل تمام لفظ الطلاق فلا وقوع به انتهى ولك ان تقول ما الفرق بينه وبين أمس ونحوه إذا قال اردت إيقاعه في الماضي انه يقع حالا على المذهب فان ظاهر إطلاقهم ان الحكم كذلك ولو كان الإرادة قبل فراغ لفظ الطلاق والحاصل انه امان يلزم ما ذكر من التقيد بأمس وغيره مما علق بمحال عامرو باقى وأمان يتمحل الفرق فليتأمل (أو) سيد عمر (قوله) لمن سبقه) أي وهو المعتمد كأمر قبيل التنبية (قوله) وعلة) أي بعضهم (قوله) هنا) أي في صورتى للبدعة وللشهر الماضي وقوله فهو أي ما ذكر من صورتين (قوله) ايضا) أي كما يعمل بكون اللام للتعليل (قوله) كما اشاروا اليه) أي التعليل بالغناء المحال (قوله) ومن ثم) أي من اجل جواز التعليل بالغناء المحال مع وجود اللام (قوله) لما ذكرته) أي في الجواب البارافا (قوله) اثر) ببناء الفاعل من التأثير (قوله) وهو قوله غدا) لا يخفى ما فيه يقع (قوله) حدث) كذا مر (قوله) وكذا لو قصد الخ) أي وكذا يقع حالا لو قصد الطلاق فيه لا يقال الطلاق فيه من لازم انه نكاح اخر لا تاتمخ ذلك لاحتمال فسح أو تبين فساد الاول (قوله) وهو المنقول الخ) اعتمد

بأن طالق والغا لا يمكن وهو قوله أمس واقفه الوقوع حالا أنت طالق قبل أن تخلق الغا لا يمكن وهو قبل أن تخلق وفي من انت طالق لا في زمن الغا للحال وهو لا في زمن من انت طالق بين الليل والنهار على ما عتبه بعضهم مخالفا لمن سبقوه وعللوا به ليس لان من بين الليل والنهار فهو كقوله لا في زمن وقد تقرر حكمه وفي انت طالق للبدعة ولا بدعها وللشهر الماضي فيقع فيها حالا الغا للحال وهو ما بعد لام التعليل كذا قاله غير واحد وفيه نظر بل لمعظ الوقوع هنا حالا لان اللام فيما لا ينتظر له وقت للتعليل فهو كانت طالق لرضا زيد فانه يقع وان لم يرض وقد يجاب بانه لا مانع من أن يعمل بالغناء المحال ايضا كما اشاروا اليه في الشهر الماضي ومن ثم قاسم شيخنا الوقوع حالا في أمس على الوقوع حالا في البدعة ولا بدعها ولم يبال بما أفاده اللام لما ذكرته وفي انت طالق الان طلاقا اثر في الماضي فيقع حالا ويلغى قوله اثر في الماضي لانه محال وفي انت طالق اليوم غدا للحال وهو قوله غدا وفي أنت طالق طلقة سنة بدعية وهي في حال البدعة الغاء المحال وهو اجتماعهما من جهة واحدة وفي انت طالق الطلقة الرابعة على احد وجهين لم ار من رجح منهما شيئا وقياس كلام القاضي

الائى عدم الوقوع ويلحق بهذه المسائل انت طالق امس غدا او غدا امس من غير اضافة (٩٣) فيقع صبيحة الغد ويلغو ذكر امس

لانه علقه بالغد وبالا امس
ولا يمكن الوقوع فيها ولا
الوقوع فى امس فتعين
الوقوع فى غد لامكانه
وحاصل هذا الغاء المحال
والاخذ بالممكن فهو كاسم
فى أنت طالق امس
وبخالف هذه الفروع كلها
عدم الوقوع اصلا نظرا
للمحال فى أنت طالق بعد
موتى ومعنى أنت طالق
مع انتضاء عدتك وفى أنت
طالق طلبة بائنة لمن يملك
عليها الثلاث كما قاله القاضى
اورجمية لمن لا يملك عليها
سوى طلبة او لغير موطوءة
كما قاله القاضى ايضا قال فى
التهذيب وهو المذهب وفى
أنت طالق الآن أو اليوم
إذا جاء الغدا وإذا دخلت
الدار فلا تطلق بمجيء الغد
ولا بدخول الدار ولا نعلقه
بمجيء الغد فلا يقع قبله
وإذا جاء الغد فقدقات اليوم
او الآن أى فليكن إيقاعه
بوجه وفى أنت طالق ان
جمعت بين الضدين او نسخ
رمضان أو تكلمت هذه
الداية فلا يقع نظر المحال
باقسامه الثلاثة والحاصل
منه ان الطلاق وقع حالا
فى اكثر الاحدى عشرة
الاولى ولم ينظروا فيها
للمحال الذى ذكره ولم يقع
فى الصور الاخرى التسع
نظر للمحال فيها وفى الفرق

بين تلك وهذه باداء معنى
اوجب الغاء المحال فى جميع
تلك ومعنى اخر اوجب

من التسامع مع ذلك فواضح ان محله إذا أراد إيقاع طلاق واحد فيها أما إذا أراد إيقاع طلقين فى كل منهما
واحدة فلا استحالة حيث لم يكن ثم مانع من تحويينوه فينبغي ان يتعالم ويردد النظر فى صورة الاطلاق بها
تلتحق وظاهر كلامهم انها تلحق بالاولى فليتناهاه سيد عمر وفى الروض مع شرحه ما يوافقه عبارة تعلق قال
انت طالق اليوم غدا فواحدة تقع فى الحال ولا يقع شئ فى الغد لان المطلقة اليوم طالق غدا او يحتمل انه لم يرد
إلا ذلك وكذا يقع واحدة فقط فى الحال لو اراد بذلك نصفها اليوم ونصفها الاخر غدا لان ما اخره تعجل
فان أطلق نصفين بان اراد نصف طلبة اليوم ونصف طلبة غدا فليقلنا لان بين بالاولى وكذا لو قال
اردت اليوم طلبة غدا اخرى كما فهم بالاولى وصرح به الاصل ولو قال انت طالق غدا اليوم طلقت طلبة
غد فقط لا فى اليوم ايضا لان الطلاق معلق بالغد وذكره اليوم بعده كعجيل الطلاق المعلق وهو لا يتعجل
اه (قوله الاى) أى انفا (قوله من غير اضافة) أى فيها اه سم (قوله من غير اضافة الخ) ولو قال نهارا
انت طالق غدا امس او امس غدا بالاضافة وقع الطلاق فى الحال لان غدا امس وامس غد هو اليوم ولو قاله
ليلا وقع غدا فى الاول وحال فى الثانية معنى وروض مع شرحه (قوله ولا يمكن الوقوع فيها) يعلم ما فيها
مرافقا اه سيد عمر ويظهر بالتأمل انه لا يجزى هنا نظير ما مر انفا (قوله وحاصل هذا) أى ما ذكر فى أنت
طالق امس غدا او غدا امس الخ (قوله فهو) أى حكم انت طالق امس غدا الخ (قوله لمن يملك الخ) أى
خطا ما لوجة يملك الخ (قوله كما قاله القاضى) راجع الى قوله وفى أنت طالق طلبة بائنة الخ (قوله أو
رجعية الخ) عطى على بائنة (قوله كما قاله القاضى) راجع الى قوله اورجمية الخ (قوله وهو المذهب)
أى ما قاله القاضى (قوله او إذا دخلت الخ) كذا فى اصله رحمه الله تعالى لكن لا يحطه فيحتمل انه من
تفسير الناسخ أو يقال أى معنى الو او لا فهو مشكل فيما يظهر لاذ مقتضاه انه اذا قال أنت طالق اليوم إذا
دخلت الدار ودخلت فيه ان لا تطلق ولا وجه له وبذلك ما ذكرناه من الاحتمال اقتصرافه فى التعليل على قوله
لانه علقه الخ نعم يقال حينئذ لا فائدة لزيادة ولا بدخول الدار إذا دخل له بالكية والحاصل ان كلامه
لا يلغو عن شئ بكل تقدير فليتناهاه رايه الفاضل قال ما مضى قوله وفى أنت طالق الآن أو اليوم الخ مما
دخل تحت هذا انت طالق اليوم إذا دخلت الدار ودخلت الدار فى اليوم أى مانع من الوقوع عند دخول
الدار انتهى وقد يجاب بان قوله إذا جاء الغد راجع الى اليوم وقوله او اذا دخلت الدار راجع الى الان
ولاشك ان دخول الدار المعلق به يستحيل وقوعه الآن بل انما يقع فى المستقبل فهما مستلтан والنشر على
عكس ترتيب الملف وقوله لانه علقه بمجيء الغد أى مثلا فى مسئلته وهى ربط الطلاق باليوم اه سيد عمر
اقول وينافى هذا الجواب قول الشارح الاى فقدقات اليوم او الآن نعم يصرح بما تضمنه الجواب
صنيع المعنى والروض مع شرحه عبارة تهما ولو قال انت طالق اليوم اذا جاء الغد او انت طالق الساعة اذا
دخلت الدار لغا كلامه فلا تطلق وان وجدت الصفة لانه علقه بوجودها فلا يقع قبله واذا وجدت فقد مضى
الوقت الذى جعله محلا للإيقاع او به يعلم ما فى تغيير الشارح من الحفاوة التعميد (قوله بمجيء الغد ولا
بدخول الدار الخ) حقه ان يقول ولو لم يعمد بمجيء الغد ودخول الدار لانه علقه بمجيء الغد ودخول الدار فلا
يقع قبله واذا جاء الغد ودخلت الدار فقدقات الخ (قوله باقسامه الثلاثة) أى العقلى والشري والعادى (قوله
منه) أى من الاشكال المذكور بقوله وبخالف هذه الفروع الخ (قوله فى اكثر الاحدى عشرة الخ)
ليأت مع ماسياتى مقتضى الوقوع فى جميعها اه سيد عمر أقول ماسياتى فى الوقوع المطلق الشامل
للحال والاستقبال وما هنا فى خصوص الوقوع فى الحال فاخرج بقيد الاكثر انت طالق امس غدا او غدا
امس فانه يقع الطلاق فيها وفى صبيحة الغد (قوله ذكره) الا صوب اسقاط الهاء وزيادة الواو والجمع واتاه
التكلم (قوله التسع) أى بعد قوله وفى أنت طالق ان جمعت بين الضدين الخ صورة واحدة (قوله

مر (قوله من غير اضافة) أى فيها (قوله وفى أنت طالق الآن أو اليوم اذا جاء الغد او اذا دخلت الدار
الخ) مما دخل تحت هذا انت طالق اليوم اذا دخلت الدار ودخلت الدار فى اليوم فامنع من الوقوع عند

النظر للمحال فى جميع هذه عسرا وتعدرن لمن آمن النظر فى مدرك كل من تلك وكل من هذه فان قلت هذا الاشكال لا يتوجه لان هذه

النزوع المبدئية بعضها مبنى على أن المحال يمنع الوقوع وبعضها على أنه لا يمنعه والاشكال إنما جاء من ذكر المتأخرين لها كما ذكر قلت بل الاشكال متوجه وما ذكر ممنوع الأثرى أن الشيخين قائلان بأن التعليق بالمحال يمنع الوقوع مع قولهما في أمس ونحوه بالوقوع الغناء للرجال فان قلت يمكن الفرق بأن المحال إنما يمنع الوقوع وأن وقع في التعليق لغوهم قد يكون الغرض من التعليق به عدم الوقوع وهو قضيه فرق بعضهم بين أنت طالق اليوم إذا جاء الغد وأنت طالق أمس غدا بأن الأول فيه لفظ عريض في التعليق فرفع الوقوع بخلاف الثاني قلت لا يطرد ذلك لأن أنت طالق أمس وقبل أن تخلفي ولا في زمن ونحوها مثل أنت طالق مع موتي أو بعده ومع انتضاء عدتك أو طفلة بآنة أو رجعية في صورتها بالسبقتين فهذا تنجيز في الكل ربط بمحال فالنبي تارة ولم يبلغ أخرى فان قلت عللوا مع موتي ومع انتضاء عدتك بقولهم لم يقع لمصادفته البيوتة فهو يفرق بين نحوذين ونحو أمس فان وقوعه هنا لا يصادف البيوتة قلت لا يطرد ذلك أيضا لأن قياسه أن لا يقع في حين أن تخلفي لمصادفته عدم وجودها بالكلية (٩٤) وهو أولى بالرعاية من مصادفة البيوتة وأيضا فالتعليق بمصادفة البيوتة إنما هو بيان لوجه

الحالية وهي لا تنحصر في ذلك فليس القصد به إلا بيان وجه الاحالة والا فأكثر صور المحال الذي منع الوقوع ليس فيها مصادفة بيوتة فان قلت البحث بين الأصحاب في منع المحال باسماه الثلاثة للوقوع إنما هو في التعليق به كما طبقت عليه عباراتهم والتعليق إنما يكون بمستقبل فالحقنا به كل تنجيز فيه الربط بمستقبل كعم موتي أو بعده أو مع انتضاء عدتك بخلاف تنجيز ليس فيه ذلك الربط بأن ربط بماض أحوال أولم يربط بماض ولا مستقبل فانه لا ينظر للمحال فيه كأمس وقبل أن تخلفي ولا في زمن ولشهر الماضي وطلاقا أثر في الماضي وطلقة سنية بدعية قلت الفرق بذلك يمكن لكن

كما ذكر أي من غير تنبيه على المبنى عليه (قوله يمكن الفرق) أي بين الصورة الأولى والأخرى (قوله أن وقع في التعليق) أي لا في التنجيز (قوله بين أنت طالق اليوم إذا جاء) أي حيث لا وقوع فيه وقوله وأنت طالق أمس الخ أي حيث يقع فيه صديحة الغدا سم (قوله مثل أنت طالق الخ) خبر لأن الخ فهذا أي الطلاق (قوله فالنبي تارة) أي فيما قبل مثل وقوله لم يبلغ الخ أي في مداخل مثل (قوله عللوا مع موتي الخ) أي عدم الوقوع في مع موتي الخ ولو عبر بهذا وحذف قوله الاتي لم يقع لكان أولى (قوله هنا أي في نحو أمس (قوله ذلك) أي الفرق (قوله لأن قياسه) أي ذلك الفرق (قوله وهي لا تنحصر) أي الحالية (قوله في ذلك) أي مع موتي ومع انتضاء عدتك (قوله به) أي التعليق بمصادفة البيوتة (قوله وإلا فأكثر صور الخ) أي لو قصد بذلك ظاهره من التعليق حقيقة لما طرد فان أكثر صور الخ (قوله الذي منع) صفة المحال (قوله إنما هو) أي البحث (قوله به) أي بالتعليق (قوله بذلك) أي بالتعليق بالمحال حقيقة أوحكاما (قوله للمعارض الخ) خبر أن (قوله وهو) أي الضد (قوله لكونه حاضرا) علة لقوله الأقوى (قوله وهو) أي ما قلناه الخ وقوله لأنها الخ خبر ما قلناه الخ (قوله وأما الصور الأخرى) أي التسع (قوله بعدم موتي الخ) خبر فالاستقلال الخ (قوله هنا) أي في أن إذا جاء الغد وأنت دخلت الدار (قوله لأنه) أي التعليق (قوله لما تقرر الخ) علة للعلة (قوله في منع المحال) أي الوقوع فهو من إضافة المصدر إلى فاعله (قوله معلقا) أي به على الحذف والايصال (قوله وبه) أي بالتعليق (قوله ما مر انفا الخ) وهو قوله وهو اليوم الأقوى الخ (قوله وأن جمعت الخ) عطف على قوله بعدم موتي الخ (قوله فهذه التي المحال الخ) يتأمل مع أن الذي قدمه فيها هو عدم الوقوع اسم أي ومع أنه لا معنى لاستدراك عما قبله ولا يلاقيه الجواب إلا أن ثم رايث قال عبد الله الأباقرير قوله التي المحال ينبغي أن يقر اللفظ بالبناء للفاعل وقاعله المحال أي التي المحال الطلاق فلا يرد قول المحمدي أنها لا خلا في فيها فكيف التي المحال فيها وكأنه قرأه مجبو لا والمحال نائب فاعله وهذا حسن وإن كان خلاف الظاهر (قوله المقضى الخ) صفة للتبادر اه كرى (قوله ما وقع به التناقض فقط) وهو بآنته ورجعية والرابعة (قوله العرف المفهوم من قولهم الخ) قد يقال

دخل الدار (قوله بين أنت طالق اليوم إذا جاء الغد وأنت طالق أمس غدا) أي حيث لا وقوع في الأول وحديث في الثاني صديحة الغد كأمس في الشرح (قوله فهذه التي المحال فيها) يتأمل مع أن الذي قدمه فيها هو عدم الوقوع (قوله العرف المفهوم من قولهم الخ) قد يقال قولهم المذكور شامل للمستقبل وغيره

يرد عليه اليوم غدا حيث ألغوا غدا من أمس مستقبل ويجب أن الغاء هنا لمعارضه ضده وهو اليوم الأقوى لكونه حاضرا قولهم فقد مناه متضاهما ما قلناه هذه الصورة الأولى الاحدى عشرة بأمرها وهو الغاء المحال لأنها غير مستقبلية وأما الصور الأخرى فالمستقبل منها صريح بعدم موتي في وقتي ومع مع انتضاء عدتك الآن إذا جاء الغد وأنت دخلت وغلب التعليق هنا على لأن لا أقوى لما تقرر أن الأصل في منع المحال أن يكون معلقا وبه فارق ما مر انفا في اليوم غدا من الغاء غدا دون اليوم وأن جمعت بين الضدين وما بعده نعم تبقى طلقة بآنة وطلقة رجعية وطلقة الرابعة فهذه التي المحال فيها مع أنها ليست بمستقبل وقد يجاب بأن هذه الحجت بالمستقبل لأن المتبادر منها أنت طالق طلقة أن كانت رجعية وكذا الباقي المقضى لبطان ما وقع به التناقض فقط حينئذ اتجه الفرق بين تلك المسائل الاحدى عشرة الأولى والتسع الأخيرة فتأمل ذلك كما فهمهم ولم يعترضوا في شيء منه مما يشفي ولا ينهوا على تخالف في شيء من تلك الفروع لغيره من ظهور المخالفة كآلت فان قلت أي معنى أوجب الفرق بين المستقبل وغيره قلت العرف المفهوم من قولهم في تعليل عدم الوقوع بالمحال

قولهم المذكور شامل للمستقبل وغيره اه سم وقد يمنع الشمول ما مر في الشارح آفنا من أن التعليق إنما يكون في المستقبل (قوله لأن المعلق الخ) بدل من قولهم أو مقول له (قوله بالتعليق به) أي بالحال (قوله عدم الوقوع) أي فيه (قوله لا يقصد أهل العرف به الخ) قديمع اه سم (قوله كثيرة) إلى قول المتن ولا تنكر في النهاية من غير مخالفة إلا فيما سانه عليه (قوله الدار من نسائي الخ) في هذا التقدير تغيير المتن اه سم أي وكان الأولى القلب كما فعله المعنى (قول المتن وان) وهي ام الباب وكان ينبغي تقديمها (تنبيه) في فتاوى الغزالي أن التعليق يكون بلا في بلد عم العرف فيها كقول أهل بغداد أنت طالق لا دخلت الدار اه معنى عبارة سم وفي الروض وإن قال أنت طالق لا دخلت الدار من لغته بها أي بلا مثل ان كالبنديدين طلقت بالدخول انتهى قال في شرحه اما من ليس لغته كذلك فطلق زوجته انتهى ثم قال في الروض وقوله أنت طالق لا دخل الدار تعليق قال في شرحه ظاهره وان لم تكن لغته بلا مثل ان وهو مخالف لما مر ويمكن الفرق بان المضارع على اصل وضع التعليق الذي لا يكون إلا بمستقبل فكان ذلك تعليقاً بخلاف الماضي انتهى اه سم على حجب اه عش (قوله أو أنت طالق) أي باسقاط الفاء اه سم (قوله بتفصيله الاتي الخ) أي في الفرع الذي في آخر الفصل اه كردى عبارة عش أي في آخر هذا الفصل وحاصله انه ان قصد بذلك التعليق على مجرد الفعل طلقت بمجرد الدخول وان قصد تعليق التطبيق على الفعل ولم يقصد فوراً لم تطلق إلا بالياس من التطبيق وان قصد الوعد عمل به فان طلق بعد الفعل وقع وإلا فلا اه (قوله ذلك) أي التفضيل (قوله ومن زعم وقوعه الخ) لعله يحول على ما إذا لم يخطر له التعليق إلا بعد الفراغ من طلقته وهو واضح حيثئذ وهذا أولى من التخطئة سيما ويبعد كل البعد من ينسب إلى العلم ان يرى الوقوع عند قصد التعليق بشرطه اه سيد عمر (قوله هنا) أي في تقديم طلقته على الشرط وقوله وفي الأولى أي في تأخيرها عنه (قوله مطلقاً) أي غير قاض بجران التفضيل الاتي في المستقبلين اه سيد عمر (قوله والحق بها الخ) وقد سئل والد رحمه الله تعالى عما قال أنت طالق لو لا دخلت الدار فاجاب بانه ان قصد امتناعاً أو تحضيضاً عمل به وان لم يقصد شيئاً أو لم يعرف قصده لم يقع طلاق حلالاً على ان لو لا امتناعه لتبادر هو إلى الفهم عرفاً ولأن الأصل بقاء العصمة فلا وقوع بالشك اه نهاية قال الرشدي قوله حلالاً على ان لو لا امتناعه صريح في انه ان حل على التحضيض وقع اه وقال صاحب النهاية في هامشها ما نصه علم من ذلك الامتناع غير التحضيض فالاول امتناع الوقوع لوجود الدخول والثاني وجوده لوجوده فهو تعليق في المعنى فيشترط للوقوع الدخول ولا يعتبر الفور اه وهو ظاهر ومال سم إلى عدم الوقوع عند قصد التحضيض مطلقاً ومال عش عند قصده إلى الوقوع عند الياس من الدخول ان اطلق وعند

(قوله لا يقصد أهل العرف به ذلك) قديمع (قوله في المتن وادوات التعليق من كن دخلت الخ) سئل شيخنا الشهاب الرمي عما قال طالق لو لا دخلت الدار و اجاب بانه ان قصد امتناعاً أو تحضيضاً عمل به وان لم يقصد شيئاً أو لم يعرف قصده لم يقع طلاق حلالاً على ان لو لا الامتناع به رفع خبر ان أي هي الامتناع لتبادر هو إلى الفهم عرفاً ولأن الأصل بقاء العصمة فلا وقوع بالشك ولأن الامتناع قد يليها الفعل فقد قال ابن مالك في تسهيله وقتل الفعل غير مفهومة تحضيضاً انتهى وليس في كلامه افصح فيما اذا قصد تحضيضاً بوقوع الطلاق مطلقاً واذ لم تدخل الدار وقد بدّل استدلاله بقوله حلالاً على ان لو لا الامتناع الخ وقوله ولأن الأصل بقاء العصمة فلا وقوع اذا قصد التحضيض ولا نه لو لم يقع عند قصده التحضيض لم يكن في تفصيله فائدة لثبوت عدم الوقوع حيثئذ سواء اراد الامتناع أو التحضيض أو لم يرد شيئاً أو جهلت ارادته لكن يحتمل ان ذلك غير مراده بل المراد عدم الوقوع مطلقاً كما هو صريح الكوكب للانسوى (قوله الدار من نسائي) في هذا التقدير تغيير المتن (قوله وان أنت طالق) باسقاط الفاء (قوله والحق بها غير واحد الخ) وفي الروض وان قال أنت طالق لا دخلت الدار من لغته بها أي بلا مثل ان أي كالبنديدين طلقت بالدخول انتهى قال في شرحه اما من ليست لغته كذلك فطلق زوجته انتهى ثم قال في الروض وقوله أنت طالق لا دخل الدار تعليق قال

لأن المعلق قد يقصد بالتعليق به منع الوقوع فعلينا من هذا أن المستقبل يقصد به ذلك فإثر عدم الوقوع بخلاف غير المستقبل لا يقصد أهل العرف به ذلك فلم يؤثر في عدم الوقوع (وادوات التعليق) كثيرة منها (من كن دخلت) الدار من نسائي فهي طالق (وان) كان دخلت الدار فأنت طالق أو أنت طالق وكذا طلقته بتفصيله الاتي قريبا ويجري ذلك في طلقته ان دخلت ومن زعم وقوعه هنا حالاً وفي الأولى عند الدخول مطلقاً فقد أخطأ كما قاله البلقيني (واذا) والحق بها غير واحد إلى كالي دخلت الدار فأنت طالق

لا طراه في عرف اهل اليمن معناها (ومثي ومتي ما) بزيادة ما كمر ومهما وما وادما واما وان وايضا حيث وحيثا وكيف وكيفما وكلا
واي كاي وقت دخلت الدار فانت طالق (٩٦) (ولا يقتضين) اي هذه الادوات (فورا) في المعلق عليه (ان علق باثبات) اي فيه او بنبذ

كالدخل في ان دخلت (في غير خلق) لانها وضعت لا بقيد لالة على فور او تراخ ودلالة بعضا في الخلع على الفورية كئامر في ان ولذا ليست من وضع الصيغة بل لاقتضاء المعالوضة ذلك اذ القبول فيها يجب انصالة بالاجاب وخرج بالاثبات التي كما يأتي ويبحث في متى خرجت شكوكك تعين الفور بالشكوى عقب خروجها لان حلفه ينحل الى متى خرجت ولم اشكك فهو تعليق باثبات ونفي ومتى لا تقتضي الفور في الاثبات وتقتضيه في النفي وفيه نظرو ولا نسلم انحلاله لذلك وضعا ولا عرفا وانما التقدير المطابق متى خرجت دخل وقت الشكوى أو أوجدتها وحينئذ فلا تعرض فيه لانتهائها وبفرض ما قاله يجري ذلك فيما عدا ان لاقتضائه الفور في النفي وعلى ما قلناه فقد تقوم قرينة خارجية تقتضي الفور فلا يبعد العمل بها (الا) ان قال (انت طالق ان شئت) او اذا شئت فانه يعتبر الفور في المشيئة بناء على الاصح انه تعليق بخلاف نحو متى شئت وخرج بخطابها ان شئت وخطاب غيرها فلا فور فيه وفي ان شئت

فوات الوقت الذي قصدته ان ارد وقتا معينا (قوله لا طراه في عرف اهل اليمن) هل يختص بهم سم اقول قضية مامر عن الروض مع شرحه ولا عن المعنى الاختصاص مطلقا وقضية مامر عن الروض وشرحه ثانيا الاختصاص اذ ادخلت على الماضي وعدمه اذ ادخلت على المضارع (قوله اي فيه) فالباية بمعنى في او بميث فالصدر بمعنى المفعول (قوله لاها وضعت) الى قوله وبحث في المعنى (قوله كئامر) اي في الخلع اه رشدي (قوله كما يأتي) اي في المتن (قوله وبحث في متى) عبارة النهاية وما في به الشيخ في متى خرجت شكوكك من تعين الفور ان يحول على ما اذا قصدت الفورية كما في به الوالدر رحمه الله تعالى ولا فلا نسلم انحلاله الخ (قوله ولا نسلم انحلاله الخ) بقدا منع انحلاله لذلك وضعا مسلم وعفا كما بركة فلا وجه ما في به شيخ الاسلام اه سيد عمر (قوله لذلك) اي الى الاثبات والنفي اه عرش (قوله لانتهائها) اي الشكوى اي وقتها (قوله وبفرض ما قاله) اي الباحث وهو شيخ الاسلام كئامر (قوله لاقتضائه) اي ما عدا ان اه عرش (قوله فلا يبعد العمل بها) معتمد اي حيث نوى مقتضاها ويصدق في ذلك اه عرش والاولى حيث لم ينو خلاف مقتضاها الخ فيشمع الاطلاق (قوله ولذا شئت) الى الفرع في النهاية والمعنى (قوله انه) اي التعليق بالمشيئة (قوله وخطاب غيرها) اي كان شامدا (قوله يعتبر) اي الفور (قوله فيها) اي الزوجة لافيه اي زيد (قوله ولا يقتضين الخ) ان علق بنبذت وسياقي التعليق اي اه معنى (قوله بل اذا وجد مرة الخ) عبارة المعنى بل اذا وجد مرة واحدة في غير نسيان ولا اكره انحلت اليمن ولم يؤثر وجوده ثانيا اه (قوله انحلت اليمن الخ) فلو قال متى سكنت بزوجتي فاطمة في بلد من البلاد ولم تكن معها زوجتي أم الخير كانت أم الخير طالفا ثم سكن بهما في بلدة انحلت عيضة لانها تعلقت بسكنى واحدة إذ ليس فيها ما يقتضي التكرار واتي الوالدر رحمه الله تعالى بانحلال يمين من حلف لا يخدم عند غير زيد الا ان تأخذه بد عادة فاخذته واستخدمته مدة ثم أطلقه وخدم عند غيره بعد ذلك مختارا اه ناهية قال عرش قوله واستخدمته مدة اي وإن قلت اه (قول المتن لا كليا) قال في شرح الارشاد وقديتوهم ان ايتسكن في معنى كلبا ويرد بمنعه لانها لا تقتضي التكرار وان كانت موضوعة للعموم كما قاله شيخنا وهو ظاهر خلافا لما يوهمه كلامه في شرح الروض اه وهو كما قال فلو قال كليا دخلت واحدة منكن الدار فهي طالق فدخلت واحدة ثلاث مرات طلقت ثلاثا او ايتسكن دخلت فهي طالق فدخلت واحدة ثلاثا طلقت واحدة إذ لا تكرار اه سم (قوله وقال اخرون فيه دور) كان المراد بهذا الدور انه جعل التزوج مانعا من الطلاق مع ان التزوج متوقف على الطلاق لاستحالة بدونه والطلاق متوقف على التزوج اه سم وانما في شرحه فظاهره أن الحكم كذلك وان لم تكن لغة الزوج بلا مثل ان وهو يخالف لما مر في أنت طالق لا دخلت الدار ويمكن الفرق بان المضارع على اصل وضع التعليق الذي لا يكون الا مستقبل فكان ذلك تعليقا مطلقا بخلاف الماضي اه والمفهوم من سياقه انه تعليق بالدخول (قوله لا طراه في عرف اهل اليمن) هل يختص بهم (قوله تعين الفور بالشكوى عقب خروجها) هذا ما في به شيخ الاسلام وهو يحول على ما اذا قصدت الفورية كما في به شيخنا الشهاب الى الملى رحمه الله (قوله في المتن لا كليا) قال في شرح الارشاد وقديتوهم ان ايتسكن في معنى كلبا ويرد بمنعه لانها لا تقتضي التكرار وإن كانت موضوعة للعموم كما قاله شيخنا وهو ظاهر خلافا لما يوهمه كلامه في شرح الروض اه وهو كما قال فلو قال كلبا دخلت واحدة منكن الدار فهي طالق فدخلت واحدة ثلاث مرات طلقت ثلاثا او ايتسكن فهي دخلت طالق فدخلت واحدة ثلاثا طلقت واحدة إذ لا تكرار (قوله وقال اخرون فيه دور) كان المراد بهذا الدور انه جعل التزوج مانعا من الطلاق مع ان التزوج متوقف على الطلاق لاستحالة بدونه والطلاق متوقف على التزوج (قوله

و شاء ز يديعبر فيها لافيه (ولا يقتضين) تكرر (العلق عليه بل اذا وجد مرة انحلت اليمن لدلالتهم على مجرد وقوع الفعل الذي قال في حزمه وان قيد بالابدان كخرجت ابدانا باذيات طالق لان معناه اي وقت خرجت (الا كليا) فانها للتكرار وضعا واستعمالا (فرع) قال أنت طالق ان لم تزوجي فلا نا طلقت حالا كما يأتي بما فيه أو ان لم تزوجي فلانا فانت طالق أطلق جمع الوقوع وقال آخرون فيه دور

فن الغاه أو قعه من صححه لم يوقعه في تخصيص الدور بهذه نظر بل يأتي في الأولى إذا فرق (٩٧) بينهم من حيث المعنى على أن الذي يتجه

أن هذا من باب التعليق بما يؤهل للمحال الشرعي لانه حيث على تزوجه المحال قبل الطلاق لا من الدور فيقع حالا نظير الأولى فتأمل ولو حلف ليرسم عليه لم يتوقف البر على طلب الترسيم عليه من حاكم على ما أتى به بعضهم وقال غيره لم يتوقف على ذلك لان حقيقة الترسيم تخص بالحاكم وأما الترسيم من المشتكى فهو طلبه ولا يعني مجرد الشكاية للحاكم عن ترسيمه هو أن يوكل به من يلازمه حتى يؤمن من هر به قبل فصل الخصومة ولو حلف بالثلاث أن يزوجه بنته ما عاد يكون لها زوجا ولم يطلق الزوج عقب حلفه من خلافا لمن اطلق وقوعهن محتجا بان معناه أن يبقى لها زوجا لان هذا المعنى لا ينافي ما ذكرته بل يؤيده محل ذلك أن أراد انتفاء نكاحه بان يطلقها وإلا فلا اخذنا من قولهم في لست بزوجه انه كناية ويجرى ذلك في أن فعلت كذا ما تصبحين أو تعودين لي بزوجة (ولو قال) لموطوءة كما علم بالأولى من كلامه الاتي في كلبا خلافا لمن اعترض عليه أنت طالق كلها حلت حرمت وقعت واحدة إلا أن أراد بتكرار الحرمة تكرر الطلاق فيقع ما نواه أو (إذا طلقك) أو أوقعت طلاقك مثلا (فانت

قال كان الخ إذا لدور حقيقة كما يأتي لان الزوج الموقوف تزوج فلان والزوج الموقوف عليه تزوج (قوله بهذه) أي بصورة تقديم الشرط وقوله في الأولى أي في صورة تقديم الجزاء (قوله هنا) أي الثانية فكان الأولى التانيث (قوله من باب التعليق الخ) أي تعليق الطلاق بالتزوج المحال وقوله لانه حيث الخ أي فهو في المعنى تعليق للطلاق بالتزوج المحال ولا يخفى بعده (قوله قبل الطلاق) اعتبار أن يكون قبل الطلاق من أين وما المانع أن يقال لا تطلق إلا بالياس ووجود البر في حالة البيونة كاف حيثندقياس ما يأتي في شرح وقع عند الياس من قضية كلامه انه أن أبانها واستمرت بلا تزوج فلان إلى الموت لم يقع طلاق وإن لم يبنها وحصل الياس بالموت طلقت قبيله فليتامل اه سم وقوله انه أن أبانها الخ لم يقع طلاق لا يخفى انه حال عن الفائدة وعبرة عرش في نظير ما هنا فان معنى التحضيض الحث على الفعل فهو بمنزلة ما لو قال على الطلاق لا بد من فعلك كذا أو ذلك يقتضي الوقوع عند عدم الفعل الا انه لا يتحقق عدم فعلها الا بالياس أن اطلق ويتحقق بفوات الوقت الذي قصد ان اراد وقتا مينا اه (قوله لامن الدور) عطف على من باب التعليق (قوله يتوقف الخ) لعل محله يفرض اعتياده حيث لم يصدر من ذي شوكة له قدرة عليه اه سيد عمر (قوله على ذلك) أي طلب الترسيم من الحاكم أو ترسيمه بالفعل (قوله ولا يعني الخ) عطف على قوله لم يتوقف على ذلك (قوله عن ترسيمه) متعلق ليخفى والضمير للحاكم (قوله ولو حلف بالثلاث الخ) وقع السؤال عن انسان كانت عنده اخت وزوجته أو ادت الانصراف خلف بالطلاق انها اراحت من عنده ما خلى اختها على عصمته فراحت فظهر لى انه يقع عليه الطلاق أن ترك اختها عقب رواجها بان مضى عقبه ما يسع الطلاق ولم يطلق فهو محمول على الفور خلافا لمن بحث معى انه لا يقع إلا بالياس ثم مر رفع السؤال للشمس الرملي فأتى بما قلته سم على حج أقول لو هل يرتجوه جها عن عصمته بالطلاق الرجعي أم لا فيه فظرو الاقرب الاول لان العصمة حيث اطلقت حملت على العصمة الكاملة المبيحة للوطء اه عرش (قوله ولم يطلق الزوج) أي زوج البنت عقب حلفه أي الاب (قوله وعمل ذلك) أي وقوع الثلاث اه كرى (قوله وإلا) أي كان قصد نحو عدم حسن العشرة أو اطلق (قوله فلا) أي لا يقع الطلاق أصلا (قوله ويجرى ذلك) أي قوله لم يعمل ذلك الخ (قوله لموطوءة) إلى قول المتن ولو علق بكلمة في النهاية لا فاوله خلافا لمن اعترض إلى المتن (قوله لموطوءة) بملك علمها أكثر من طلبة كاشير اليه قوله بعد فثلاث في عموسة ولو ذكر التقيد هنا لفهم منه التقيد في الاتي لكان أولى اه معنى (قوله لموطوءة الخ) يبنى أن تكون كذلك عند وجود المعلن عليه وإن تكن موطوءة عند التعليق كما سيأتى اه سيد عمر (قوله كلما حلت الخ) يتأمل المراد بالحل مع أنها تحرم بالطلاق ما لم يرجعها اه سيد عمر وقد يجاب بان المراد بالحل زوال العصمة وهو الطلاق (قوله أو وقعت طلاقا) إلى قول المتن ولو علق بكلمة في المعنى لا فاوله بناء على الاصح إلى المتن وقوله عند ما ذكر (قوله مثلا) أي كذا وقع عليك طلاق (قوله من غير عوض) متعلق

قبل الطلاق) اعتبار أن يكون قبل الطلاق من أين وما المانع أن يقال لا تطلق إلا بالياس ووجود البر في حالة البيونة كاف حيثندقياس ما يأتي في شرح قوله وقع عند الياس من قضية كلامه انه أن أبانها واستمرت بلا تزوج فلان إلى الموت لم يقع طلاق وإن لم يبنها وحصل الياس بالموت طلقت قبيله فليتامل (قوله ولو حلف بالثلاث أن زوج بنته الخ) وقع السؤال عن انسان كانت عنده اخت وزوجته أو ادت الانصراف خلف بالطلاق انها اراحت من عنده ما خلى اختها على عصمته فراحت فظهر لى انه يقع عليه الطلاق وإن ترك طلاق اختها عقب رواجها بان مضى عقبه ما يسع الطلاق ولم يطلق فهو محمول على الفور خلافا لمن بحث معى انه لا يقع إلا بالياس ثم مر رفع السؤال للشمس الرملي فأتى بما قلته ذكر عن شيخنا الشهاب الرملي انه قال أن التخلية محمولة على معنى الترك فمضى أن خليت أو ما خليت أن تركت أو ما تركت ثم رابت الشارح قال في باب الايمان أو لا اخليك تفعل كذا حمل على نفي تمكينه منه بان يعلم به ويقدر على منعه منه اه فليتامل (قوله من غير عوض الخ) متعلق بقول المتن طلاق

(او علق) طلاقها (بصفة فوجدت فطلقتان) فتعان عليهما ان ملكها واحدة بالطلاق بالتجنيز والطلاق بصفة وجدت واخرى بالطلاق به اذ التعلق مع وجود الصفة تطلق وقد وجد ابد التعلق الاول ومن ثم لو علق طلاقها او لاصفة ثم قال اذا طلقتك فانت طالق فوجدت الصفة لم يقع المعلق بالطلاق كما افهمه قوله ثم طلق او علق لانه لم يحدث بعد تعلق طلاقها شيئا ولو قال لم ارد بذلك التعلق بل انك تطلقين بما او قمته دين اما غير موطوءة وموطوءة (٩٨) طلقت بعوض وطلاق الوكيل فلا يقع واحد منها الطلاق المعلق لينتهي في الاولين

ولعدم وجود طلاقه في الاخيرة فلم يقع غير طلاق او كليل وتحتل اليدين بالخلع بناء على الاصح انه طلاق لا فسخ (أو) قال (كنا) وقع طلاقك عليك فانت طالق (فطلق) هو أو ووكيله (فثلاث في ميسوسة) ولو في الدبر ومستدخلة مائة المحترم عند وجود الصفة ولا نظر لحالة التعلق لاقتضاء كلما التكرار قطع ثانية بوقوع الاولى وثالثة بوقوع الثانية فان لم يعبر بوقوع بل باوقعت او بطلقتك طلقت ثنتين فقط لا ثالثة لان الثانية وقعت لانه او تعهار وفي غيرها) عندما ذكر (طلقة) لانها بانبت بالاولى (ولو قال وتحت) نسوة (اربع ان طلقت واحدة من نسائي (فعبد من عبيدي (حر وان) طلقت (ثنتين فعبدان) حران (وان طلقت ثلاثا فثلاثة) احرار (وان) طلقت (اربعا فاربعة) احرار (فطلق اربعا معا أو من اتباعك عشرة) واحد بالاولى واثنان بالثانية وثلاثة بالثالثة وأربعة

يقول المتن طلقها اه سم (قوله أو التعلق الخ) عطف على التجنيز (قوله بالطلاق به) أي بالطلاق (قوله اذ التعلق الخ) عطف لعله واخرى الخ من حيث اشتتاله على التعلق بالطلاق بصفة وجدت (قوله تطلق) أي وابقاع واما مجرد التعلق فليس بطلاق ولا ابقاع ولا وقوع نهاية ومعنى (قوله وقد وجد) أي التعلق والصفة (قوله ثم قال اذا طلقتك الخ) وواضح انه لو قال اذا وقع عليك طلاق الخ انها تطلقك طلقتين في هذه ايضا اه سيدعمر (قوله لم يحدث بعد تعلق طلاقها شيئا) لان وجود الصفة وقوع لا تعلق ولا ابقاع نهاية ومعنى (قوله ولو قال الخ) أي في مسألة المتن (قوله بذلك) أي بقوله اذا طلقتك فانت طالق (قوله اما غير موطوءة الخ) حق التعبير اما طلاق غير موطوءة وطلاق موطوءة بعوض (قوله وطلاق الوكيل) ولو قال لملكك طلاقك فطلقت نفسها فهو كطلاق الوكيل فلا يقع الا طلقها كما رجحه الماوردي اه معنى (قوله وتحتل اليدين الخ) أي في مسألة المتن (قوله بناء على الاصح الخ) انظر مفهومه اه سم (قوله ان في ميسوسة) يحتمل تعلقه بثلاث ففهم التقييد بذلك في المسئلة الاولى بالاولى كما افاده الشارح ويحتمل ان يكون خبر المبتدأ مخوف أي ما تقرر في المسئلتين من وقوع ثنتين في الاولى وثلاث في الثانية مخوف في ميسوسة وفي غيرها طلقة فيما اه سيدعمر (قوله عند وجود الصفة الخ) راجع لكل من ميسوسة ومستدخلة سم و سيدعمر وعش (قوله لاقتضاء كلما الخ) تلميل للبن (قوله طلقت ثنتين) أي ان طلق بنفسه كما هو واضح اه سيدعمر أي من غير عوض (قوله عند ما ذكر) أي عند وجود الصفة انظر ما فائدة (قول المتن ولو قال) أي من له عبيد اه معنى (قوله بالاولى) أي بطلاقها وكذا انظر اه الاية (قوله واثنان بالثانية) الانسب بالثنتين وكذا الكلام في الثالثة والرابعة اذ لا يماز في صورة المعية وفي صورة اثر تيب السبب طلاق الثنتين لا طلاق الثانية لان قول بان المراد ما به يتبين الحكم اه سيدعمر (قوله وتعين المعتنين اليه) أي وان كان من يعينه صغيرا او زمنا اه عش (قوله ويحث ابن التقييد) عبارة المغني والاسنى في شرح نفيسة عشر على الصحيح (تنبيه) تعيين العبيد المحكوم بعقدهم اليه قال الركني اطلقوا ذلك ويجب ان يعين ما يعتق بالواحدة والثنتين والثلاث والاربع فان فائدة ذلك تظهر في الاكساب اذا طلق مرتبا لاسباع المعتندين او كان ذلك لوضوحه اه (قوله ومن بعدها) الاولى وما بعدها او ومن ما بعدها (قوله لانها ثانية الاولى) كان الظاهر ان يقول لو جود صفة تطلق ثنتين بعد الاولى بها اه رشيدى عبارة المغني ولو عطف الزوج وبم مثله الفاء لم يضم الاول والثاني للفصل ثم فلا يعتق بطلاق الثانية والرابعة شيء لانه لم يطلق بعد الاولى ثنتين ولا بعد الثالثة اربعا اه وعبارة الكردي قوله ثانية الاولى أي بعد الاولى اه (قوله صفة اثنين) يعني صفة طلاق ثنتين (قول اتن ولو علق بكما) أي كقول من له عبيد وتحتة نسوة اربع كلما طلقت واحدة من نسائي الاربع فعبد من عبيدي حرو وهكذا الى اخر التعليقات الاربعة ثم يطلق النسوة الاربع معا او مرتبا اه معنى (قوله في كل مرة) الى التنيب في المغني وإلى قول المتن ولو علق بنتي ففعل في النهاية (قوله الاولتين) اللغة الفصحى الاولين كما عبر به النهاية (قوله من جملتها) أي تلك الوجة (قوله يكفى فيه) أي في عتق عشرين (قوله وجودها) (قوله بناء على الاصح الخ) انظر مفهومه (قوله عند وجود الصفة) راجع لكل من ميسوسة ومستدخلة

بالاربعة وتعين المعتنين اليه ويحث ابن التقييد وجوب تميز من يعتق بالاولى ومن بعدها اذا طلق مرتبا لبيتهم كسبهم من حين العتق ولو ابدل الواو بالفاء وبثم لم يعتق فيما اذا طلق معا الا ارحاداو مرتبا لان لا ثم واحد بطلاق الاولى واثنان بطلاق الثالثة لانها ثانية الاولى ولا يقع شيء بالثانية لانها لم توجد فيها بعد الاولى صفة اثنين ولا بالاربعة لانه لم يوجد فيها بعد الثالثة صفة الثلاثة ولا صفة الاربعه سائر ادوات التعلق كان في ذلك الا كلما قال (ولو علق بكما) في كل مرة او في المرتين الاولى والثانية وبرههما في الكل انما هو لتجزي الوجة المقابلة الصحيح التي من جملتها عتق عشرين لكن يكفى فيه وجودها في الثلاثة الاولى

(تنبه) ماهذه تسمى مصدرية لانهما ثابت بصلتهما عن ظرف زمان كما يوجب عنه المصدر الصريح والمعنى كل وقت فكل من كلما منصوب على الظرفية لاضافة الى ما هو قائم مقامه ووجه افادتها التكرار الذي عليه الفقهاء والاوليون النظر الى عموم لان الظرفية مرادها العموم وكل اكدته (خمسة عشر) عبد اعقون (على الصحيح) لان صفة الواحدة تكررت اربع مرات (٩٩) لان كل من الاربع واحدة في نفسها

وصفة التثنية لم تكرر إلا مرتين لان ما عد باعتبار لا بعد ثانياً بذلك الاعتبار فالثانية عدت ثانية لانضمامها للاولى فلا تعد الثالثة كذلك لانضمامها للثانية بخلاف الرابعة فانها ثانية بالنسبة للثالثة ولم تعد قبل ذلك كذلك وثلاثة واربع لم تكرر وهذا اقتض ان كلما لا تحتاج اليها إلا في الاولين لانهما المتكرران فقط فان اتي بها في الاولى فقط او مع الاخيرين فلا تعد عشرا وفي الثاني وحده او معهما فاثنا عشر ولو قال ان صليت ركعة فبعد حر وهكذا إلى عشرة عتق خمسة وخمسون لانها مجموع الاحاد من غير تكرار فان اتي بكلما عتق سبعة وثمانون لانه تكرر معه صفة الواحد تسعاً وصفة الاثنين اربعاً في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشر ومجموعها ثمانية وصفة الثلاثة مرتين في السادسة والتاسعة ومجموعها ستة وصفة الاربعة مرة في الثامنة وصفة الخمسة مرة في العاشرة وما بعد الخمسة لا يمكن تكررهن من ثم لم يشترط

أى كلما (قوله تسمى مصدرية) فيه نظر سم اى فى تسميتها مصدرية اه سيدعمر عبارة عش قد توقف فى كونها مصدرية بل الظاهر انها ظرفية فقط لانها بمعنى الوقت فهى نائمة عنه لا عن المصدر اه و اجاب الرشيدى بما نصه قوله والمعنى كل وقت هذا تفسير لكونها ظرفية فقط لا يخفى ومن ثم توقف سم فى كونها مصدرية لا توقف فيه لانه سكت عن سببها بالمصدر لوضوحه فالحل الموفى بالمراد ان يقال وقت تطلق امرأة عبد حر وهكذا فامل اه (قوله بصلتها) اى معها وقوله مقامه اى الوقت اه عش (قوله) ووجه افادتها (الخ) ليامل فى هذا الوجه بل العموم من كل اه سيدعمر (قوله اكدته) اى العموم (قوله) لان صفة الواحدة (الخ) عبارة لغنى والقاعدة فى ذلك ان ما عد مرة باعتبار لا بعد اخرى بذلك الاعتبار قاعد فى بين الثانية ثانية لا بعد بعدها اخرى ثانية وما عد فى بين الثانية ثالثة لا بعد بعدها ثالثة فيعتد واحد بطلاق الاولى وثلاثة بطلاق الثانية لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنين واربعه بطلاق الثالثة لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنين واولتين وطلاق اربعة للمجموع خمسة عشر وإن شئت قلت انما عتق خمسة عشر لان فيها اربعة احاد واثنين مرتين وثلاثون اربعة (قوله) لان صفة الواحدة (قوله) لانه تكرر معه فى المعنى (قوله) تكرر اه اى وجدت كما عبر به فيما ياتى ولا فكتكرها ثلاث مرات لا اربع كما يه عليه السيدعمر فيما ياتى انفا اه عش (قوله) لم تكرر الامر (تين) محل تامل لاذ التكرار ذكر الشئ مرة بعد اخرى فاقبل مراتبه ان يذكر الشئ مرتين فلم يحصل تكرار التثنية الامرقة واحدة فقامله ان كنت من اهله فكان مرادهم بالتكرار مطلق الذكر لا المعنى المعروف اه سيدعمر (قوله كذلك) أى ثانية (قوله) ولم تعد اى الثالثة (قوله) كذلك (قوله) أى ثانية (قوله) وثلاثة واربعه) مبتدأ وقوله لم تكرر خبره اه سم اى والموسوغ الاضافة اى وصفة ثلاثة (قوله) الاولين) اى التثنيين الاولين اه عش (قوله) ومع الاخيرين) وقوله فى الثاني الانسب ثانياً تيمنا (قوله) فثلاثة عشر) اى لنقص تكرر التثنية وقوله فاني لنقص تكرر الواحد فلم يحسب الامرقة فنقص ثلاث اه سيدعمر (قوله) لانها مجموع الاحاد (الخ) بان يضم واحد الى اثنين فثلاثة ثم الثلاثة إلى ثمانية فستة ثم الستة إلى عشرة ثم العشرة إلى خمسة عشر ثم الخمسة عشر إلى ثمانية فستة فواحد وعشرين ثم الواحد والعشرون إلى سبعة فثانية وعشرين ثم الثانية والعشرون إلى ثمانية فستة وثلاثون ثم الستون إلى ثمانية فستة وخمسون اه سيدعمر (قوله) لان التكرار بعد الاول وقوله وصفة الاثنين اربعة والاولان لا تكرر فبما اه سيدعمر (قوله) فى الرابعة (الخ) بيان لمحل التكرار وقوله ومجموعها ثمانية لى ما تقدم من ان ما عد باعتبار لا بعد ثانياً بذلك الاعتبار اه عش (قوله) تضم خمسة وخمسين) أى فتحصل سبعة وثمانون (قوله) وحاصله) اى التوجيه (قوله) وما بعدها) مبتدأ خبره قوله لا تكرر فيه (قوله) الفاظ اعداده) اى ما بعد العشرة ويضم مجموعها وهو مائة وخمسة وخمسون الى ما مر اى مجموع المتكررات وهو مائة إلا ما سابه عليه واربعه وثمانون فالجاصل حينئذ ثلاثمائة وتسعة وثلاثون الذى قدمه اه سيدعمر (قول المتن) وقع عند الياس (الخ) وحل اعتبار الياس مالم يقل اردت ان دخلت

(قوله) ماهذه تسمى مصدرية) فيه نظر (قوله) وثلاثة واربعه لم تكرر) ثلاثة مبتدأ ولم تكرر خبره (قوله) فى المتن وقع عند الياس من الدخول) ومحل اعتبار الياس مالم يقل اردت ان دخلت

كلما إلا فى الخمسة الاول ووجه هذه اثنان وثلاثون تضم خمسة وخمسين الواقعة بلا تكرر فان قال ذلك بكلا إلى عشرين وصلى عشرين عتق ثلثاً وتسعة وثلاثون ولا يخفى توجيهه بما تقدم ورواحه لان صفة الواحدة وجدت عشرين والاثنين عشرا والثلاثون تسعا والاربعة خمسا والخمسة اربعا والستة ثلاثا والسبعة اثنين وكذا الثمانية والتسعة والعشرة وما بعدها لا تكرر فيه فيؤخذ الفاظ اعداده ويضم مجموعها إلى ما مر (ولو علق بنى فعل فالذهب انه ان علق بان كان لم تدخل) الدار فانت طالق اوانت طالق ان لم تدخل (وقع عند الياس من الدخول)

الآن أو اليوم فإن أرادته تعلق الحكم بالوقت المنوي كما صرح به في نظيره فيمن دخل على صديقه فقال له تعد معي فامتنع فقال ان لم تغد معي فأمر اتي طالق ونوى الحال شرحه ر ه سم قال ع ش قوله ونوى الحال اي اودلت القرينة على ارادته على ما مر فانه بحث قول لم يتوكل لم تحت الابا ليس وهو قبيل الموت بزمن لا يمكن الغداء معه فيه اه اقول قوله ومحل اعتبار الياس سيذكره المشرح قبيل قول المتن ولو قال انت طالق (قوله) كان مات الى قوله وفي ان لم اطلق في النهاية في المعنى الا قوله بعد تمتكها من الدخول وقوله كاقضاه كلامهما بقبح ذلك وقوله وايدى وفي ان لم اطلق وقوله والحث وقوله انه دخلت الان الخ لم صوابه ان لم تدخل الان الخ (قوله ولو ابانها الخ) يحترز قوله كان مات الخ (قوله) بعد تمتكها من الدخول بان مضى زمن يمكنها فيه الدخول اه ع ش (قوله) لا لتحلل الصفة الخ) يعني لو وجد الدخول حال البيوتة لا لتحلل الصفة فلم يحصل الياس بالبيوتة اه كردي (قوله هذا) اي قوله لم يقع طلاق (قوله قال الاسنوى الخ) عبارة النهائية كاقضاه كلامهما وان زعم الاسنوى انه غلط وان الصواب وقوعه وقدي يترك بان العود الخ اه سيد عمر (قوله والصواب الخ) الوجه انه ان كان المعلق هو الطلاق الرجعي وقع قبيل البيوتة كما في نظيره من مسألة الفسخ الالية فان حل كلام الاسنوى على هذا كان مسلما وان كان الطلاق البائن لم يقع في هذا الا في مسألة الباء (قوله) وايدى بالناء للجهول والمؤيد ابو زرعة في تحريره اه رشيدى (قوله يا كاه) اي الغيب (قوله) بان العود صوابه بان الدخول اه رشيدى وفيه ان المراد بالعود ان تعود الزوجة الى ما تركتها من الدخول وتقبلها قال التعبيرين واحدا وان كان التعبير بالدخول واضحا (قوله) فلم يفوت اي الزوج (قوله ثم) اي في مسألة الاكل (قوله) بنحو جنونه هو ظاهر في نحو جنون الزوج ولعل الضمير له لا لاحدهما اه سم عبارة الروض والمعنى بأن يموت أحدهما او يحزن الزوج جنونا متمسلا الخ ثم قال المعنى وشرح الروض وكالجنون الانغماء والخرس الذي لا كتابة لصاحبه ولا اشارة فمفهمة اه (قوله) وبالفسخ عطف على يموت احدهما عبارة المعنى فان فسخ النكاح او انفسخ او طلقها وكيله ومات احد الزوجين قبل تجديد النكاح او الرجعة او بعده ولم تطلق تبين وقوعه قبيل الانفساخ ان كان الطلاق المعلق رجعيا لاذلا يمكن وقوعه قبيل الموت لقوات الحمل بالانفساخ وان كان الطلاق بئنا لم يقع قبيل الانفساخ لان البيوتة تمنع الانفساخ فوقع الدور اذ وقع الطلاق لم يقع الانفساخ فلم يحصل الياس لم يقع الطلاق فان طلقها بعد تجديد النكاح او على بنتي فلم يغير التطلق كالضرب فضر بها وهو بنون او وهي مطلقة انحلت اليمين اه زاد الاسنوى واعتبر طلاق كيله لانه لا يفوت الصفة المعلق عليها بخلاف طلاقه هو اه (قوله) للدور اذ لو وقع بطل الفسخ فلم يياس فلم يقع ادم الياس فيلزم من وقوعه عدم وقوعه اه سم (قوله) اذ لا يختص

كان مات أحدهما قبل الدخول فيحكم بالوقوع قبل الموت أى اذ سبق ما لا يسع الدخول ولا أثر هنا للجنون لأن الدخول من الجنون كمو من العاقل ولو أبانها بعد تمتكها من الدخول واستمرت الى الموت ولم يتفق دخول لم يقع طلاق قبيل البيوتة لا لتحلل الصفة بدخولها لو وجد هذا ما اقضاه كلامهما قال الاسنوى وهو غلط والصواب وقوعه قبيل البيوتة كاقضاه كلامهما عقب ذلك وصرح به في البسيط وايدى بالحث بلف ما حلف أنه يأكله غدا فتلف فيه قبل أكله بعد تمتكها منه وقد يترك بأن العود بعد البيوتة يمكن هنا فلا يفوت البرا اختياره بخلافه ثم وفي ان لم اطلقك فانت طالق يحصل الياس يموت أحدهما وينجو جنونه المتصل بالموت فيقع قبيل الموت ونحو الجنون حيثن اي بحيث لا يبقى زمن يمكن ان يطلقها فيه بخلاف مجرد الجنون لتوقع الافاقة والتطليق بعده وبالفسخ المتصل بالموت أيضا فيقع قبيل الفسخ لان الفرض ان رجعي فلا يقع الياس قبيله للدور بخلاف مجرد الفسخ لانه قد يجدد نكاحا وينشئ فيه طلاقا فتتحل اليمين اذ لا يختص

ما به البر والحنث هنا بحالة النكاح فان لم يجدده أو جدد ولم يطلق بان وقوع قبيل الفسخ (نتية) ما تقرر أن من علق بنى فعل كالدخول فوجد في حال الجنون انحلت الصفة حتى لا يقع الطلاق قيل نحو الجنون لعدم اليأس (١٠٩) به هو ما نقلناه هنا عن الغزالي وأقره

وأعترضاً بهما ناقضاه

كالغزالي في الإبقاء نظر إلى

أن الجنون ليس له قصد

صحيح ويرد بان الوجه

اختلاف الملاحظين لأن

المدار هنا على ما به يتحقق

اليأس ومع نحو الجنون لم

يتحقق حتى يقع قبيله لا مكان

فعل المعلق عليه بعده ويؤيده

ما تقرر ان الدخول لو

وجدوهي بان انحلت

اليمن فلا تطلق قبيل البيونة

فكما اعتبروا الصفة هنا مع

البيونة لا لاجل منع الوقوع

قبلها فكذا يعتبر مع نحو

الجنون لذلك قائله (أو)

علق (بغيرها) كذا وسائر

ما مر (هـ) تطلق (عند مضى

من يمكن فيه ذلك الفعل)

وفارقت ان ابائها مجرد

الشرط من غير اشعار لها

بمن بخلاف البقية كذا

فانها ظرف زمان كتي

فتناولت الاوقات كلها

فعني إن لم تدخل في فانك

الدخول وفواته باليأس

ومعنى إذا لم تدخل أي وقت

فانك الدخول فوق بعض

من يمكن فيه الدخول

فتركته بخلاف ما إذا لم

يمكنها إلا كراه أو نحوه

ويقبل ظاهر ا قوله أردت

ما به البر والحنث هنا بحالة النكاح) أي الشكاح الذي وقع فيه التعاقب ظاهر بالنسبة إلى البر لا ترى أن الطلاق في النكاح انجداداً فاد انحلال المين اما بالنسبة إلى الحنث فجعل تأمل بناء على ما تقرر من أن فعل المحلوف عليه بعد الخلع لا حنث به فليحترق أن عبارة المعنى أي والاسني فلان البر لا يختص بحال النكاح اه سيد عمر عبارة سم قوله والحنث راجعه إلى أن يراد أنه قد وقع قبيل الفسخ لا يؤثر الوقوع قبله اه (قوله بان وقوعه قبيل الفسخ) وظاهره أن وقوعه قبيل الفسخ لا يؤثر مع الفسخ في صحة التجديد إذا غابته انه تجديد بعد طلاق ثم فسخ وهو صحيح وإنما غابته الوقوع نقص العدد اه سم (قوله انحلت الصفة) فان قلت يشكل بقوله لما اثر لفعل الناسي في بولاحث لان الجنون في معنى الناسي لعدم تصوره المين قلت ما هنا مجرد تعليق سم اقول ينبغي ان يتأمل فان ظاهر كلامهم انه لا فرق بين قصد مجرد التعليق وبين قصد المين بان اراد به المنع الا ترى تعبيرهم ببرو حنث وانحلت المين وهذا لا يناسب التصور بالتعليق المجرد اه سيد عمر (قوله فكذا يعين) الضمير للصفة فكان الاولى التانيث (قوله وسائر ما مر) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو كان التعليق المذكور بصفة كلما فاضى ندر ما يسع ثلاث تطلقات متفرقات ولم يزل طلق ثلاثاً لان المين بالاولى ولا يطلق واحدة فقط وحين اوحيت او هما او كل ما اطلق كقولك إذا لم اطلق فيما مر اه (قوله وفارقت) إلى قوله لا زمتاني النهاية وإلى المتن في المعنى لا في خلاف ما لي ويقبل وقوله على ما اقتضاه إلى ورفق قوله وفيه ما فيه (قوله بانها مجرد الشرط الخ) يرد على ذلك الفرق من الشرطية اه رشيد اقول وفي صنع المعنى والروض مع شرحه كما مر انما يخرج بنحو مما لا يدل على الزمن (قوله فوق) الانسب وفوا كما في المعنى والاسني (قوله بخلاف ما إذا لم يمكنها الخ) لعل هذا إذا قصد منعها بخلاف ما إذا قصد مجرد التعليق او اطلق على ماسياتي اه سم وقوله منعها لعل المناسب حينها (قوله لا كراه) أي على ترك الفعل (قوله ويقبل ظاهر الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه وإن قال اردت باذا معنى إن قبل ظاهره لان كلامهما قد يقوم مقام الآخر وإن اراد بان معنى إذا قبل لانه غلط على نفسه وإن اراد بغير ان وقتاً معيناً قرياً او بعيداً ين لا احتمال ما اراد ولا يتأني هذا ما مر فيما لو اراد باذا معنى إن لا نعم اراد بلفظ معنى لفظ آخر بينهما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا اه (قوله لا زمتنا خصوصاً) كان المعنى انه لا يقبل ظاهر اذا قال اردت باذا لم تدخل في أي في غرة رمضان ولعل وجهه قوله لا التي وفيه ما فيه انه قد تقدم انها شاملة للآوقات أي على سبيل البدلية فالوقت المين من بعض ما صدقها وان تجوز بها في ملاحظة خصوص التعيين والحاصل ان في استعمالها معنى ان تجردها عن خصوص الظرفية واستعمالها في مطلق الشرطية وهو ضرب من التجوز وفي ارادة المين استعمال لفظ المطلق في المقيد وهو ضرب اخر من التجوز فما الداعي لتجوز احدهما منع الآخر مع ان كلامهما في آخر الخ لفظ من حقيقته المتبادرة منه فليتام اه سيد عمر وقد يفرق بتبادر الاول بالنسبة إلى الثاني كما يفيد ما مر انفاع المعنى وشرح الروض (قوله ورفق) أي بين ارادة معنى ان والزمن المخصوص (قوله وبان الخ) عطف على قوله باذا الخ (قوله لان ان المفتوحة) إلى قوله يقع لعدم اليأس فليزم من وقوعه عدم وقوعه (قوله والحنث) راجعه إلى أن يراد انه قد وقع قبل الفسخ لا يؤثر ما يؤثر الوقوع قبله (قوله او جدد ولم يطلق بان وقوعه قبيل الفسخ) وظاهره أن وقوعه قبيل الفسخ لا يؤثر مع الفسخ في صحة التجديد إذا غابته انه تجديد بعد طلاق ثم فسخ وهو صحيح وإنما غابته الوقوع نقص العدد (قوله انحلت الصفة) فان قلت يشكل بقوله لما اثر لفعل الناسي في بولاحث لان الجنون في معنى الناسي لعدم تصوره المين قلت ما هنا مجرد تعليق (قوله بخلاف ما إذا لم يمكنها الخ) لعل هذا إذا قصد منعها بخلاف ما إذا قصد مجرد التعليق او اطلق ماسياتي (قوله وان) عطف على قوله لاذا

باذا معنى ان لا زمتنا خصوصاً صاعلي ما اقتضاه كلام بعضهم وعليه فرق بأنه ثم اراد بلفظ معنى لفظ آخر بينهما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا وفيه ما فيه وبان معنى اذا وز غير كالتعدي من قرب او بعيد لانه غلط على نفسه (ولو قال انت طالق) اذا و (ان) دخلت اواذا وان (لم تدخل في فتح) همزة (ان وقع في الحال) لان ان المفتوحة وعلما ان التعليل فالعني للدخول او عدمه فلم يفرق في الحال بين وجود الدخول وعدمه كما مر في الرضايه

هذا في غير التوقيت اما فيه فلا بد من وجود الشرط كما يحته الزركشي وهو ظاهر لان اللام التي هي بمعناها للتوقيت كانت طالتي ان جاءت السنة أو البدعة أو السنة أو للبدعة فلا تطلق الا عند وجود الصفة (قلت لا في غير نحوى) وهو من لا يفرق بين أن (فتعلق في الاصح) فلا تطلق إلا ان وجدت الصفة (والله اعلم) لان الظاهر قصده للتعلق ولو قال النحوى انت طالتي ان طلتك بالفتح طلقت طلفتين واحدة باقاره واخرى باقاعه بخلاف غيره لا يقع عليه إلا واحدة على المعتمد من اضطراب في ذلك كذا قيل وليس بصحيح بل قياس ما تقرر أنه تعليق فاذا اطلقها وقعت واحدة وكذا ثانياً إن كان الطلاق رجعياً بخلاف هذا التفصيل فوله في انت طالتي إن شاء الله بالفتح انه يقع حالاً حتى من غير النحوى وقد يفرق بان التعليق بالمشيئة يرفع حكم النية بالكلية فاشترط تحققه وعند الفتح لم يتحقق فوقع مطلقاً بخلاف التعليق بغيرها فانه لا يرفع ذلك بل يخصه كما مر فاكتفى فيه بالقرينة وحاصله انه احتيط لذلك لغو ما لم يحتمل لهذا لضعفه (فرع) لا يصح تعليق الطلاق المعلق خلافاً لما وقع للعلم البقيني

لان اللام في المعنى وإلى قوله بخلاف غيره في النهاية (قوله هذا الخ) عبارة المعنى قال الزركشي ومحل كونها اى ان التعليق في غير التوقيت فان كان فيه فلا كمالو قال انت طالتي ان جاءت السنة والبدعة لان ذلك بمنزلة لان جاءت اللام في مثله للتوقيت كقوله انت طالتي السنة أو للبدعة وهذا متعين وإن سكتوا عنه اه وما قاله في لان جاءت ممنوع قال شيخنا لو سلم فلهم ان نمنعوا ذلك في ان جاءت فان المقدّر ليس في قوة الملقوظ مطلقاً وكذا في اسم الاقوله وما قاله إلى قوله قال (قوله في غير التوقيت) اى في غير إرادة التوقيت باللام المقدرة قبل ان اه سيد عمر (قوله لان اللام التي هي بمعناها) لعل الاولى لان اللام المقدرة قبلها للتوقيت اى عند إرادته اه سيد عمر (قوله كانت طالتي ان جاءت الخ) قد يتبادر منه انه كالذى قبله لا يحمل على الثابت إلا عند إرادته والظاهر خلافه وانه يحمل على الثابت عند الاطلاق ايضا لانه المتبادر منه كما ان التعليق هو المتبادر من تحوّل ضايد فليتام اه سيد عمر ولعل هذا اظهر مما مر عن شيخ الاسلام والمعنى (قوله وهو من لا يفرق الخ) يؤخذ منه ان المراد بالنحوى من يدري الفرق بينهما وإن لم يعلم شيئاً من أحكام النحو وينبغي ان يلحق به عن سلب لفته من الدخيل بالاولى اه سيد عمر (قوله لان الظاهر) لى قوله بخلاف غيره في المعنى (قوله طلقت طلفتين) اى في الحال انها بقوم معنى وسم (قوله بل قياس ما تقرر الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله فاذا اطلقها وقعت واحدة الخ) اى وإن لم يطلق لا يقع شيء سم على حجج اه عرش (قوله ويخالف) إلى قوله كما مر في المعنى (قوله إن شاء الله الخ) أو إدا شاء الله أو ماشاء الله اه معنى (قوله حتى من غير النحوى) لا يبعد ان محل ذلك عند الاطلاق اما لو قصد التعليق فهو تعليق فليراجع اه سم أقول ويؤيده قه طه المار لان الظاهر الخ قصده الخ والفرق الآتي في الشارح وما بآني عن المعنى والاسنى (قوله بان التعليق) الظاهر التعليق اه سم عبارة المعنى والاسنى بان حل إن شاء الله على التعليق الخ وايضا المشيئة لا يغلب فيها التعليق فند الفتح بنصرف للتعليق مطلقاً بخلاف الاول فانه يغلب فيه التعليق فند الفتح يفرق بين العالم بالمرية وغيره اه (قوله مطلقاً) اى سواء كان الزوج نحوياً او غيره (قوله بخلاف التعليق الخ) اقول هذا الفرق يتعسف باذ شاء زيد وان شاء بدقتع ان فان الطلاق يقع في الحال فيه ما مع ان التعليق بمشيئة بد لا يرفع حكم النية بالكلية بل يخصه كالتعليق بنحو الدخول اه سم اى فالمعول عليه الفرق المار عن المعنى والاسنى (قوله بالقرينة) اى ككون الزوج غير نحوى (قوله وحاصله الخ) (فرع) لو قال انت طالتي طالقاً لم يقع شيء حتى يطلقها فتطلق حينئذ طلفتين إذ التقدير إذا صرت مطلقاً فانت طالتي ومحل ما لم تبين المنجز قولاً لم يقع سواها نعم إن ارد ان يقع طلاقاً مع المنجز وقع ثنتان او انت طالتي إن دخلت الدار طالقاً فان طلقها رجعياً قد دخلت وقعت المعلقة ودخلت غير طالتي لم تقع

(قوله كما بحث الزركشي) قال في شرح الروض قال الزركشي أخذ من التعليق ومحل كونها اى ان التعليق في غير التوقيت فان كان فيه فلا كمالو قال انت طالتي ان جاءت السنة والبدعة لان ذلك بمنزلة لان جاءت اللام في مثله للتوقيت كقوله انت طالتي السنة أو للبدعة وهذا متعين وإن سكتوا عنه وما قاله في لان جاءت ولو سلم فلهم ان نمنعوا ذلك فان جاءت فان المقدّر ليس في قوة الملقوظ مطلقاً (قوله طلقت طلفتين) اى في الحال (قوله فاذا اطلقها وقعت واحدة) اى وإن لم يطلق لا يقع شيء (قوله حتى من غير النحوى) لا يبعد ان محل ذلك عند الاطلاق اما لو قصد التعليق فهو تعليق فليراجع (قوله وقد يفرق) قال في شرح الروض ويحاج بأن حل إن شاء الله على التعليق يؤدى إلى رفع الطلاق اصلاً بخلاف ان دخلت الدار ثم رايت الزركشي اجاب في الخادم بان الاول لا يغلب فيه الطلاق فند الفتح بنصرف للتعليق به مطلقاً والثاني يغلب فيه التعليق فند الفتح يفرق بين العالم بالمرية وغيره اه (قوله وقد يفرق) اقول هذا الفرق يتعسف باذ شاء زيد وان شاء زيد بدقتع ان فان الطلاق يقع في الحال مطلقاً كما في إدا شاء الله أو ماشاء الله مع ان التعليق بمشيئة زيد لا يرفع حكم النية بالكلية بل يخصه كالتعليق بنحو الدخول لان مشيئة زيد تتصور ويسهل الوقوف عليها كما هو ظاهر فليتام اه (قوله بان التعليق) الظاهر التعليق

المعلقة وقوله ان قدمت طالقاً فانت طالق وطالق تعليق طلقتين بقدمها مطلقاً فان قدمت طالقاً وقع طلقتان وكالقدم غيره كالدخول وان قال انت ان كلنتك طالقاً وقال بعده نصبت طالقاً على الحال ولم اتم كلامي قبل فله من يقع شيء وان لم يقله لم يقع شيء ايضاً الا ان يريد ما يراد به رفع فقع الطلاق اذا اكلمها ونايته انه لحنها بقول روض مع شرحه (قوله لوضوح الخ) علة لعدم الصحة (قوله ومن ثم) اي لوضوح ذلك (قوله لو حكمه) اي بالصحة (قوله ولو قال الخ) اي ولم ينو شيئاً اخذاً من قوله فان نوى الخ (قوله كان تعليقاً) اي لا نشاء الطلاق بلا فور على الفعل كما يفيد قوله فطلق بالياس الخ (قوله فطلق بالياس) ينبغي مراجعة هذه المسئلة فان كانت منقولة عن يمتدواخذها مع اشكالها والا فالوجه خلاف ما ذكره فيها اذ ليس في هذا التصور ما يقتضي الوقوع بالياس وايضاً فقوله فان نوى انها الخ ان كان تفصيلاً لما قبله فلا مطابقة بينهما لان هذا التفصيل ليس فيه اعتبار الطلاق بالياس مطلقاً مع انه لا طلاق مطلقاً في بعض صورته وان كان مبيناً لما قبله اقتضى حل قوله طلقتك فيما قبله على معنى مغاير لجميع ما اعتبر فيه في هذا التفصيل وذلك يقتضي الوقوع بالياس وهو غير متصور مطلقاً ولو كان التصور هكذا على الطلاق ان فعلت كذلك طلقتك استقام مع انه يتكرر حيثئذ مع ما يأتي سم وقوله فالوجه خلاف ما ذكره لم يتعرض لذلك الخلاف ولا بعد ان يقال ان قصد بقوله طلقتك انشاء الطلاق وقع بفعل المعلق عليه او الوعد فهو بالخيار بين تنجيذه وعدمه وان اطلق فهو عمل نظر لانه تعارض هنا امر ان كون مقتضى اللفظ وظاهره الوعد وكون قصد الاحتواء والغنى يقتضي الحمل على الانشاء وقدير جمع الاول باصل بقاء العصمة والله اعلم ثم ظهر توجيهه لعبارة الشارح بما يدفع اعتراض المحشى حاصله وان قوله فطلق بالياس الخ تبرير على القول باناه وعد الذي حكاه غير مرتض به وقوله فان نوى الخ تفصيل لما اخاره من انه تعليق وحاصله انه تعليق لا انشاء الطلاق والوعد به كافر ناغيته ان كلامه غير مفصح عن حالة الاطلاق اه سيد عمر اقول لا ينبغي بهذا التوجيه فان قول الشارح نعم يظهر الخ وقوله وبفرق الخ كالصريح او صريح في ان اول كلام الشارح مفرض عند الاطلاق وان قوله فان نوى الخ مقابله بل لا يصح تبرير قوله فطلق بالياس الخ على القول بانوه عدا او عدلاً يلزم الوفاء به فالتوجيه الصحيح الدافع للاعتراض ان يحمل اول كلام الشارح على الاطلاق ويجعل قوله فطلق بالياس الخ مفرعاً على التعليق وقوله فان نوى الخ مقابلاً لما قبله من الاطلاق ويدفع قول سم وهو غير متصور مطلقاً بان المعنى ولو قال ان فعلت الخ ولم ينو شيئاً كان تعليقاً لا انشاء الطلاق بلا فور على الفعل فطلق بالياس من التطلق فان نوى الخ وهذا لا غبار عليه والله اعلم ثم رأت قال عبدالله باقشير ما نصه قوله فطلق بالياس مفرع على تعليقاً اي حيث اطلق وقوله فان نوى اي بان فصل تبرير عليه ايضاً والا فلا وجه لمن وعد بوقوع طلاقه عند الياس فاعزى للسيد فيه نظر اه وقال عرش ما نصه وحاصله انه ان قصد بذلك التعليق على مجرد الفعل طلقت بمجرد الدخول وان قصد تعليق التطلق على الفعل ولم يقصد فوراً لم تطلق الا بالياس من التطلق وان قصد الوعد عمل به فان طلقت بعد الفعل وقع

(قوله كان تعليقاً لا وعداً) يحصل ما في الديميري عن السبكي انه عند الاطلاق يحول على الوعد في الصورة الاولى وعلى التعليق في الصورة الثانية ولا ينبغي اشكال الفرق بينهما مع ان كلامهما في حين الشرط لان التقدم ايضاً شرط او دليله فله حكمه (قوله فطلق بالياس من التطلق) ينبغي مراجعة هذه المسئلة فان كانت منقولة عن يمتدواخذها مع اشكالها والا فالوجه خلاف ما ذكره فيها اذ ليس في هذا التصور ما يقتضي الوقوع بالياس وايضاً فقوله فان نوى انها تطلق الخ ان كان تفصيلاً لما قبله فلا مطابقة بينهما لان هذا التفصيل ليس فيه اعتبار الطلاق بالياس مثلاً مع انه لا طلاق مطلقاً في بعض صورته وان كان مبيناً لما قبله اقتضى حل قوله طلقتك فيما قبله على معنى مغاير لجميع ما اعتبر فيه في هذا التفصيل وذلك يقتضي الوقوع بالياس وهو غير متصور مطلقاً ولو كان التصور هكذا على الطلاق ان فعلت كذا طلقتك استقام مع انه يتكرر حيثئذ مع ما يأتي

لوضوح ان ما علقه بالشرط يتعلق به وحده فلا يقبل شركة فيه ومن ثم قال بعض تلامذته لو حكمه حاكماً لم ينفذ ولو قال ان فعلت كذا طلقتك او طلقتك ان فعلت كذا كان تعليقاً لا وعداً فطلق بالياس من التطلق

فان نوى انها تطلق بنفس الفعل وقع عقبه وان لم يطلقه عقبه وقع والافلا نعم يظهر ان ابراهيم طلقته ما جرى عليه غير واحد انه وعد ويقر بان مقابلة الطلاق بالابرام المولف شائع فحمل لفظه على ما هو المتبادر منه وهو الود بخلافه في غيره فان قصد المنع والحث المقصود من الشرط غالبا يصرف اللفظ اليه وينعنه من انصرافه لودع المان في ذلك غالبا ولو قال ان خرجت حصل الطلاق لم يقع به شيء على ما في بعض زعمائه غير تعليق وفيه غبار بل الذي يتجه ان عمله ان لم ينو به التعليق والالاقع بالخروج بل لو قيل ان صريح في التعليق باعتبار معناه المتبادر منه فلا يحتاج لتعليق لم يعد ولو قال على (١٠٤) الطلاق ان طلبت الطلاق طلقته فان قصد تعليق طلاقا لم يطلبها طلقته فاني طلقته وان لم يقصد ذلك بل انه يطلقها

عقب طلبها فلم يفعل فكذلك او بعد طلبها لم تطلق الابايباس ولو قال هي طالق ان لم او الان او بشرط ان او على ان لا تزوج بفلان طالقة ولما مرطه ذكره ابن ابي الصيف والعماري والازرق وغيرهم كعبدا لله بن عجيل ونقله عن مشائخه وقاسه العماري على انت طالق على ان لا تتخذي عني وغيره على ان لم تصدعي السماء فانت طالق يجامع استحالة البر اذ لا يمكنها التزوج به وهي زوجة وعند استحالة يقع حالا وقيل عند الياس وخالفهم النور الاصبغ فاتي بانها لا تطلق الا بفوات الصفة بموت الزوجة او المحلوف عليه وعن الامام احمد بن موسى بن عجيل ما يوافقه فانه افق في انت طالق ان لم ترجعي لزوجك الاول بانها لا تطلق رجعت اليه ام لا الاول اوجه زاد الازرق وعليه متى تزوجت به لم يملك المعلق مهر المثل قياسا على ما في البحر

واقراء بن الرقة انه لو اوصى باعتاق امته بشرط ان لا تزوج عتقت فان تزوجت صح وزمها فمقتها ولا يقال هذه ملوكة اجانب لان البضع مستحق له ايضا فاذا فوته اى بفوات شرطه لم يهاوجه وهو مهر مثلها انتهى وفيه نظر والفرق واضح فانه عهد تأخير شرط السيد فيما بعد العتق كان تخدوم ولده او فلانا سنة بخلاف شروط الزوج وسره ان العتق احسان فكن من اشترط ما ينفعه بعده ولا كذلك الطلاق فتأمل ولو قال ان كلت رجلا واطلق شمل المحارم كما نقل عن الاصحاب وقضية ما في الروضة في ان رايت من اختي شيئا لم تخبرني من انه يحمل على موجب الرية ان يحمل ما تنال الاجانب ومن ثم استشكل الازرق الاول بانها تعلم بالعادة ان المراد الاجنبي ولو قال ان لم اخرج من هذه

(قوله فان نوى الخ) ان كان تفصيلا لما قبله فلينظر قوله تطلق بالياس اذ لم يذكر فيه حالة تقتضي الطلاق بالياس وان لم يكن تفصيلا فلينظر قوله تطلق بالياس اذ لم يظهر قرينة على ما قبله (قوله فان قصد) كان الفرق ان التقدير عند قصد على الطلاق ان طلبت الطلاق او قصته عليك بالخلف على تعليق ايقاعه بالطلب وعند عدم قصد على الطلاق لا طلقته عقب الطلب وبعده (قوله اذ لا يمكنها التزوج به) هذا يظهر حتى في الصورة الاولى لكن تقدم ان ما به البر لا يختص بحال النكاح

البلدة بربوصه لما يجرى من زواله فيه وان رجعا حالان نعم قال القاضي في ان لم اخرج من مرو والرو لا بد من خروجه من جميع القرى المضافة اليها انتهى وكانه لان مرو والرو داسم للجمع ويقع من كثيرين لا على الاطلاق ما تفعلين (١٠٥) كذا وعرفهم انهم يستعملونه لئلا يكد

التي فلا دخلة تقدر على فعل يفسره الفعل المذكور اى لا تفعلية على الطلاق ما تفعلية فقع بفعلها له وان لم يقصد ذلك التاكيد عملا بدلول اللفظ في عرفهم الاجاب فليتأمل اه (قوله الاول) اى ما نقل عن الاحباب (قوله اسم للجمع) اى للبلد والقرى المنسوبة اليها بالخصوص البلد (قول ويقع من كثير) الى قوله وان لم يقصد فعله النهائية عن افتاء والده وافرده (قوله عملا بدلول اللفظ الخ) يؤخذ من هذا الوجه ان ما ذكره عند الاطلاق فان تصادفها لا يقع عليها الطلاق ان فعلت لم يقع عليه شيء بفعلها ويقل ذلك من ظاهر الاحتمال اللفظ لما ذكره اه ع

(فصل في أنواع من التعليق بالحل والولادة) (قوله في أنواع) الى قول المتن فان ولدت في النهاية (قوله وغيرها) كالتيق بالشبهة بقله او قل غيره اه ع (قول اثنى على جعل الخ) ولو عاق بالحل وكانت حاملا بغير ادى فيه نظرو الوجه الوقوع لان الحل عند الاطلاق يشمل غير الادى سم على حجة وينبغي ان يرجع لاهل الخبرة في معرفة اصل الحل ومقداره فان ولدت لاهل ما هو معتاد عندهم طلقت ولا فلا اه ع (قوله بان ادعته) الى قوله لانه من ضروريات الولادة في المفتى عبارة (تبيح) المراد بظهور الحل ان تدعيه الزوج ويصدقها الزوج على ذلك او يشهد به الخ (قوله بناء على انه يعلم) اى يظن ظنا غالبا بدليل ما يأتي (قوله فلا تنكح في شهادة النسوة) اى ولو اربع بالانطلاق لا يقع بذلك معنى وعش (قوله كالمو علق) اى الطلاق (قوله لانه) اى ثبوت النسب والارث اه ع عبارة الرشيدى اى لان المذكور اه (قوله ولو شهدت بذلك) اى الحل اه ع وقال الشكرى اى الحل الظاهر اه وهو الظاهر (قوله ثم الاصح عندهما الخ) يلزم من الدخول بهذا المعنى ضياع جواب الشرط في كلام المصنف اه رشيدى (قوله إذا وجد ذلك) اى التصديق او شهادة رجلين اه رشيدى (قوله وقع حالا) اى اظاهرا فلو تحقق بعد انقضاء الحل بان مضى اربع سنين من التعليق لم تلد تبين عدم وقوعه على هذا فلو ادعت الاجباض قبل مضى الاربع فالقرب انها لا تقبل لان الاصل عدم اجباضها والعصمة محققة اه ع (قوله وان علم) اى غلب على الظن بدليل ما يأتي بعده اه رشيدى (قوله بان الظن المؤكد) اى بان استند الى شيء اه ع (قوله لا يؤثر الخ) خبره كون العصمة الخ (قوله يظهر حل الخ) عبارة المغنى اى وان لم يكن بها حل ظاهر لم يقع حالا وينظر حيث دفن ولدت الخ (قوله حل له الوطء) الى المتن في المغنى (قوله نعم يندب الخ) كذا في الروض كاصله ثم قال كاصله وان قال ان احببتك فانت طالق فالتعليق بما يحدث من الحل وكلما وطئها وجب استبرؤها انتهى قال في شرحه قال في المهمات وهو غرض فقد تقدم قريبا انه لا يجب انتهى اه سم واعتمد النهائية في المغنى ما في الروض واصله رداعلى الاسنوى بالفرق بان ما تقدم فيما إذا كان قبل الوطء وهذا فيما بعده الوطء الذى هو سبب ظاهر في حصول الحل اه (قوله حتى يستبرئها) ونلو وطئها قبل

(فصل في أنواع من التعليق بالحل الخ) (قوله في المتن علق بمحل الخ) (فرع) لو علق بالحل وكانت حاملا بغير ادى فيه نظرو الوجه الوقوع لان الحل عند الاطلاق يشمل غير الادى اه (قوله نعم يندب تركه حتى يستبرئها) كذا في الروض كاصله ثم قال كاصله وان قال ان احببتك اى فانت طالق فالتعليق بما يحدث من الحل اى وكلما وطئها وجب استبرؤها اه ع (قوله حتى يستبرئها) كذا في الروض وشرحه فلو وطئها قبل استبرائها او بعده وبانت حاملا كان الوطء شبهة يجب بها المهر لا الخدا انتهى وقوله بقره قال في الروض وشرحه والاستبراء هنا كافي

مات قبل مضى يوم و ليلة أجزيت عليها احكام الطلاق (١٦ - شروانى وابن قاسم - ثامن) كما اقتضاه كلامهم وان احتمل كونه دم فساد (ولما) يظهر حل حل له الوطء لان الاصل عدم الحل نعم يندب تركه حتى يستبرئها

بقرة احتياطاً (فان ولدت لدون ستة (١٠٦) اشهر) اول ستة اشهر فقط بناء على اعتبار لحظة العلوق ولحظة الوضع فتكون الستة حينئذ

استبرأها وبعده وبانت حاملاً كان الوطء شبهة يجب به مهر المثل لا لحد نهاية معنى وروض مع شرحه قال عرش قوله يجب به مهر المثل الخ وكذا الحكم في كل موضع قبل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهر ان انه يجوز له الوطء وإذا تبين وقوع الطلاق بعد فوطء شبهة يجب به المهر لا لحد وكذا الوطء لا مردود في الوقوع ثم تبين الوقوع يجب المهر لا لحد للشبهة اهـ (قوله بقرة احتياطاً) عبارة المغنى والنهاية وروض الاستبراء هنا كافي استبراء الامه فيكون بحضه أو بشهر والاستبراء قبل التعليق كاف لان المقصود معرفة حالها في الحمل اهـ (قول المتن فان ولدت الخ) ويتجه شمول الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد كخروج من فها من محل الشق للطن لان المقصود من الولادة انفصال الولد سم على حج وقول بعدم الوقوع لانصراف الولادة لغة وعرفاً لخروج الولد من طريقه المعتاد اي بعد اه عرش وما نقله عن سم اقرب (قول المتن فان ولدت الخ) فان ولدت ولداً كاملاً اما إذا القت لدونها اى الستة اشهر علقه أو مضغه يمكن حدودها بعد التعليق فلا يقع عليه شيء اه معنى وكان وجه عدم تعرض الشارح لذلك القيد لان القائم ما ذكر لا يسمى ولادة فلا حاجة للتقييد اه سيد عمر اقول وقد رد هذا التوجيه بما يأتى في شرح او ولدت فانت طالق (قوله) او ستة اشهر فقط خلافاً للنهاية كما بأتى (قوله) بناء على اعتبار لحظة العلوق قد يقال لحظة العلوق ممكنة من انشاء التعليق الى اخره فاذا كان بين آخر التعليق والوضع ستة اشهر امكن الحدوث بعد اول التعليق فكيف يثبت وقوعه مع ان الظاهر من التعليق اعتبار وجوده داخل عند جميع اجزاء التعليق فليتأمل اه وسياق في التنبيه الجواب عنه بما حاصله ان ما ذكر نادر وإنما النظر للغالب (قوله) فتكون الستة أى اشهر (قوله) أى من آخره الى التنبيه في النهاية (قوله) أخذنا ما مر أى أول الفصل الذى قبل هذا الفصل وقوله لما مر اى اول الوصية اه كرى (قوله) وزاع ابن الرفعة الخ) عبارة شرح الروض ونازع ابن الرفعة فيما إذا ولدت لدون ستة اشهر مع قيام الوطء وقال ان كمال الولد ونفخ الروح فيه يكون بعد اربعة اشهر كما شهد به الخبر فاذا انت به خمسة اشهر مثلاً احتمل العلوق به بعد التعليق قال والستة اشهر معتبره لحياة الولد غالباً واجيب عنه بأنه ليس في الخبر ان نفخ الروح يكون بعد الاربعه تحديداً فان لفظه ثم يأمر الله الخ ويوجب ايضاً بان المراد بالودق قولهم او ولدت له الولد التام (قوله من التعليق) الى قوله و قول ابن الرفعة في المغنى لا لقوله ومعه (قوله اى الستة) كذا في اصله رحمه الله تعالى يحذف اشهر اه سيد عمر (قوله وغيره) بشبهة او زنا (قوله) للعلم بعدمه الخ لان الحمل لا يكون اكثر من اربع سنين اه معنى (قوله) نوطاً بعد التعليق الخ) عبارة المغنى بان لم توطأ اصلاً بعد التعليق او وطئت بعده من زوج او شبهة او زنا ولم يمكن حدوث الحمل من ذلك الوطء بان كان بينهما وبين الوضع دون ستة اشهر (قوله) ولهذا ثبت نسبة الخ) اى فى غير الزنا (قوله) ان لم يطأها اى ولا غيره وترك ذلك لان الغالب معرفة فلا حاجة لرد اه سم (قوله) بانتهن اى ابن الرفعة (قوله) منه اى الزوج (قوله) بل على مطلقه اى مطلق الحمل (قوله) من الخافها بما دوتها) وقوله وما فسرت به خير بينهما الخ خالف النهاية فيهما عيارته وعلم بما قرأه ان الستة

ملحقة بما دونها (من التعليق) اى من آخره أخذنا ما مر في انت طالق قبل قدوم زيد بشهر (بان وقوعه) لتحقيق وجوده داخل حين التعليق لاستحالة حدوثه لما مر ان اقله ستة اشهر وزاع ابن الرفعة فيه بان الستة معتبرة لحياته لا لكمال لان الروح تنفخ فيه بعد الاربعه كما في الخبر مردود بان لفظ الخبر ثم يأمر الله الملك فينفخ فيه الروح وشم تقتضى تراخى النفخ عن الاربعه من غير تعيين مدة له فانيط بما استنبطه الفقهاء من القرآن ان اقل مدة الحمل ستة اشهر (او) ولدته (لاكثر من اربع سنين) من التعليق وطئت أملاً (أو بينهما) اى الستة والاربع سنين (ووطئت) بعد التعليق او معه من زوج او غيره (وامكن حدوثه به) اى بذلك الوطء بان كان بينه وبين وضعه ستة اشهر (فلا) طلاق فيها للعلم بعدمه عند التعليق في الاولى ولجواز حدوثه في الثانية من الوطء مع اصل بقاء العصمة (والا) توطأ بعد التعليق او وطئت وولدت لدون ستة اشهر من الوطء (فلا يصح) وقوعه (لثبوت الحمل ظاهر)

استبراء الامه فيكون بحضه أو بشهر والاستبراء قبل التعليق كاف لان المقصود معرفة حالها في الحمل فلا فرق بين التقدم والتأخر بخلاف العدة واستبراء المملوكة انتهى (قوله) في المتن فان ولدت لدون ستة اشهر الخ (فرع) هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد لخروج وجهه كالمولود من الشق او خروج الولد من فها في نظر وجهه الشمول عند الاطلاق لان المقصود من الولادة انفصال الولد فليتأمل (قوله) بناء على اعتبار لحظة العلوق قد يقال لحظة العلوق ممكنة من انشاء التعليق الخ فاذا كان بين آخر التعليق والوضع ستة اشهر امكن الحدوث بعد اول التعليق فكيف يثبت وقوعه مع ان الظاهر من التعليق اعتبار وجوده داخل عند جميع اجزاء التعليق فليتأمل (قوله) مردود بان لفظ الخبر الخ) قال في شرح الروض ويوجب ايضاً بان المراد بالودق قولهم او ولدت له الولد التام (قوله) اذا عرفت ان لم يطأها اى ولا غيره وترك ذلك

ولهذا ثبت نسبة منه وقول ابن الرفعة ينبغي الجزم بالوقوع باطناً إذا عرفت أنه لم يطأها بعد الحلف مردود بأنه ظن ان التعليق على أن الحمل منه وليس كذلك بل على مطلقه منه أو من غيره كما يقتضيه المتن (تنبيه) ما ذكرته في الستة من إنه لحافها بما دوا

لانه لا بد منها من زيادة لحظة هو ما انتصر له الاسنوي وغيره اخذ من قولهم في العدد لا بد من لحظة للعروق ولحظة للوضع وما فسرت به ضمير
بينها المتضمن للحاق الاربع بما فوقها هو ما اعتمدته ابن الرقة والاذرعي والزرکشي وغيرهم ووجهه بانها اذا كانت به الاربع من الحلف
تنبأ أنهم لم تكن عند الحلف حاملا ولا ازادت مدة الحلف على أربع سنين واما ما مشى عليه شيخنا هنا في شرح منهجه من الحاق السنة بما فوقها
والاربع بما دونها فهو وإن اقتضاه ظاهر كلام الشيخين هنا لكن بعضه مبنى على ما مر (١٠٧) له في الوصية وقد مررده وإن العبرة في

غير الوصية بالغالب فا

صروح اية بالحظة واضح

وما سكتوا عنها فيه يحمل

كلامهم على انهم ارادوا

بقريئة ذكرها في نظير ما

سكتوا عنها فيه وبوجه

النظر للغالب هنا بان مدار

التعاليق حيث لالنة

مضطبة على العرف واهله

إنما يعتبرون ما يغلب

وقوعه دون ما يندر فان

قلت حكوا في توأم بينه

وبين الاول ستة اشهر بانه

حل آخر ولم يقدر والحظة

وهذا يؤيد ما هنا قلت لا

يؤيده بل هو محمول عليه لما

قرره على ان ابن الرقة

استشكله بان كونه حلا

آخر يتوقف على وطء بعد

وضع الاول فاذا وضعت

لسته اشهر من وضع الاول

يسقط منها ما يسع الوطء

فيكون الباقي دون ستة

اشهر واجاب عنه شيخنا بانه

يمكن تصويره باستدخال

المتى حال وضع الاول قال

وتقديم الوطء في قولهم

يعتبر لحظة للوطء مجرى على

الغالب والمراد الوطء او

استدخال المتى الذي هو

اولي الحكم هنا بل يقال

يمكن الوطء حالة الوضع

ملحقة بما فوقها والاربع بما دونها كما مر في الوصايا اه (قوله لا بد منها) أي السنة أشهر من زيادة لحظة
أي للعروق (قوله وما فسرت الخ) عطف على قوله ما ذكرته الخ (قوله ولا ازادت) أي بضم ز من التعليق
إلى الاربع (قوله ما مشى عليه شيخنا الخ) اعتمده النهاية كما مر آنفا (قوله ظاهر كلام الشيخين هنا) منه
ظاهر المنهج لأن المتبادر من قوله أو بينهما أن المعنى أو بين دون الستة أشهر أو أكثر من أربع سنين اه سم
(قوله وإن العبرة) عطف على رده (قوله يحمل كلامهم) أي فيه ولو حذف كلامهم كان انحصار واضح
(قوله ما هنا) أي من الحاق السنة بما فوقها اه كرى (قوله ما قررته) أي بقوله وما سكتوا الخ (قوله الوطء
أو استدخال المتى الذي الخ) الاول ما يشمل استدخال المتى الخ (قوله عدد اللحظة منها) أي مع اعتبار الابتداء
من اول الحلف لا من عقبه ولا ازادت مدة الحلف على أربع فثامله اه سم (قوله منها) أي من الستة أو
الاربع (قوله انهم لم يعتبروا الخ) دعوى عدم الاعتبار فيها نظر اه سم (قوله لذلك) أي إمكان استدخال
المتى وقوله منه أي من استدخال المتى (قول المتن وإن قال أن كنت حاملا الخ) ولو قال أن كنت حاملا وإن لم
تكوني حاملا فانت طالق وهي ممن تحيل حرم وطؤها قبل الاستبراء لأن الاصل والغالب في النساء الحيال
والفرغ من الاستبراء موجب للحكم بالطلاق لظاهر الحال فتحسب الحيضة أو الشهر من العدة التي وجبت
بالطلاق فتشهرها لا يحسب منها الاستبراء قبل التعليق لتقدمها على موجبها فان ولدت ولو بعد الاستبراء لم تطلق
أن ولدت لدون ستة أشهر أو لدون أربع ولم توأملتين انها كانت حاملا عند التعليق لأن وطئها لا يمكن
كرهه منه لأن الظاهر حيالها حين حدوث الولد من هذا الوطء ولأن ولدت لأربع سنين فأكثرا من
التعليق لتحقق الحيال عندها فان وطئها قبل الاستبراء أو بعده وبانت مطلقة منه لمه المهر لا الحدة للشبهة في
الحال اما إذا لم تكن ممن تحيل كان كانت صغيرة أو آيسة فتطلق في الحال اه معني زائداتها والاسنوي ولو
قال لها إن لم تحيلي فانت طالق لم تطلق حتى تياس كما قاله الروياني اه أي بنحو الموت قال عرش أي مالم
يرد الفور كسنة أو تقم قريئة على ارادته أو لا يقع عند فوات ما اراده أو دلت القرينة عليه اه (قوله أو
أن كان يبطلنك ذكر) إلى قوله وعن ابن القاسم في النها بقوله المعنى الا قوله كالأول على أن قال ولدت احدهما
(قوله هي بمعنى الواو) هذا ممنوع وما استدله به في قوله لأن الفرض الخ لا يفيد اذا جمع بين التعليقين
لا يتوقف على كونها بمعنى الواو وانما يتوقف على ذلك لو كان قوله أو انشئ معطوفا على قال إن كنت الخ
وليس كذلك بل هو معطوف على يذكر الذي هو متعلق بالمقول أو لتقسيم متعلق بالمقول قالوا انها في التقسيم
اجود من الواو وتقسيم متعلق بالمقول لا ينافي جمع اقسامه في التعليق فليتأمل في صورة لفظ المعلق هكذا

لأن الغالب معر فته فلا حاجة لده (قوله ظاهر كلام الشيخين) منه ظاهر المنهج لأن المتبادر من قوله أو منها
أن المعنى أو بين دون ستة أشهر أو أكثر من أربع سنين (قوله عدد اللحظة منها) أي مع اعتبار الابتداء من اول
الحلف لا من عقبه ولا ازادت مدة الحلف على أربع فثامله (قوله انهم لم يعتبروا الخ) دعوى عدم الاعتبار
فيها نظر (قوله هي بمعنى الواو الخ) هذا ممنوع وما استدله به في قوله الآتي لأن الفرض الخ لا يفيد اذا جمع
بين التعليقين لا يتوقف على كونها بمعنى الواو وانما يتوقف على ذلك لو كان قوله أو انشئ معطوفا على قال أن
كنت حاملا بذكر وليس كذلك بل هو معطوف على يذكر الذي هو متعلق بالمقول أو لتقسيم متعلق
المقول قالوا انها في التقسيم اجود من الواو وتقسيم متعلق بالمقول لا ينافي جمع اقسامه في التعليق فليتأمل

انتهى وسأذكر في العدد ما يردده والحاصل ان الذي يتجه لا بد هنا من النظر للغالب بالنسبة للسته والاربع وإن من أطلق الحاق
السته أو الاربع بالدون عدد اللحظة منها أو بالفوق لم يعد هاهنا مع اعتبارها فلا خلاف في المعنى ويؤيد ما ذكرته من النظر للغالب انهم
لم يعتبروا هنا إمكان استدخالها المتى وإنما فضوا بين وقوع الوطء وعدمه بالفعل فاقضى أنه لا نظر لذلك لندرة الحل منه جدا (وإن قال
إن كنت حاملا بذكر) أو أن كان يبطلنك ذكر (فانت طالق أو) هي بمعنى الواو لأن الفرض أنه جمع بين التعليقين كما يعلم

من آخر كلامه ان كنت حاملا لمعمل (اثنى) او ان كان بطنك اثنى (ف) انت طالق (فطلقته فولدتها) اى ذكر او اثنى وان كان عند التعلق
نطفة ووصفها حيث ذكره او الا نطفة صحيحة لان التخطيط يظهر ما كان كامنا في النطفة معا ومرايا بينهما دون ستة اشهر (وقع ثلاث)
لتحقق الصفتين كما علق بكلامه بالرجل (١٠٨) وبه لاجنبى به لطويل فكلت من فيه الصفات الثلاث وكما ياتى فى رمانه ونصف رمانة

فان ولدت احدهما فان
علق به او خشي نطفة حالا
وتوقف الثانية لاتصاحه
وتنقضى العدة فى الشكل
بالولادة لانها طالت بالنطف
بخلافه فيما ياتى فى ان ولدت
وعن ابن القاص لو كان
احدهما خشي امر برجمتها
واجتنابها حتى يتضح
انتهى ويظهر ان امره
باجتنابا ندى لا واجب
لان الاصل الحل وعدم
وقوع الثلاث (او)
قال (ان كان حلك) او ماني
بطنك (ذكر ا نطفة او)
بمعنى الو او نظير مامر (اثنى)
فطلقته فولدتها لم يقع
شئ) لان الصيغة تنقضى
الحصرى احدهما فمهما
لم يحصل الشرط ولو تعدد
الذكر او الاثنى وقع ما علق
به لان المفهوم من ذلك
الحصرى للجنس لا للوحدة
ولو ولدت خشي وحده فكما
مر اومع ذكره بان ذكر ا
فطلقه واثنى فلا طلاق او
مع اثنى وبان اثنى فطلقته
او ذكر ا فلا طلاق (او)
قال (ولدت فانت طالق)
طلعت بولادة ما يثبت به
الاستيلاء مما ياتى فى بابه
يشترط انفصال جميعه فلو
انفصل بعضه ومات أحد
الزوجين قبل انفصال كله

كنت حاملا بذكر فانت طالق طلقه أو اثنى فطلقته اه سم (قوله من آخر كلامه) اى من قوله
فولدتها الخ (قوله ووصفها) الاولى تذكير الضمير بارجاعه الى الحمل (قوله معا ومرايا) راجع
لقول المتن فولدتها (قوله لتتحقق الصفتين) اى الحمل بذكر والحمل باثنى (قوله من فيه الصفات الخ)
اى رجلا طويلا اجنبيا (قوله او خشي نطفة الخ) واثنى وخشي فنتان وتوقف الثالثة لتبين حال الخشي
اه نهاية قال ع ش فان بان ذكر ا وقعت الثالثة حالا او اثنى لم يرد على الطلقتين اه (قوله فى الشكل) اى فى
جميع صور التعليق بالحمل (قوله امر برجمتها) أى دفعا لضرر طول منع تزوجها الى الانضاح (قوله
او ماني بطنك) اى قول المتن ولو قال لا ريع فى النهاية والمغنى لا قوله ولو ولدت خشي وحده فكما (قوله
بمعنى الو او نظير مامر) فيه ما تقدم اه سم (قوله ما علق به) اى بالذكر والاثنى (قوله فكما) اى
آثفا (قوله وبان ذكر ا الخ) وقوله وبان اثنى الخ يقي ما لو لم بين وظاهر انه لا طلاق لاحتمال المخالفة
فلم توجد الصفة ولا طلاق بالشك اه سم ويفيده ايضا قول المغنى والنهاية هنا فيما ياتى ونف الحكم فان
بان الخ (قوله بولادة ما يثبت به الاستيلاء الخ) عبارة لانهية والمغنى والروض مع شرحه ما انفصل ما تم
تصوره ولو بماتوا سوطا اه قال الرشيدى قوله وسوطا لا يشك هذا ما فى الجناز من انه لا يسمى ولدا الا
بعد تمام اشهر دخلا فالما فى حاشية الشيخ ع ش اذ لا ملازمة بين اسم الولادة واسم الولد كما هو ظاهر اه
(قوله لم يقع شئ) لان ولادة لم توجد حال الزوجية اه معنى (قوله بذلك) اى الولادة (قوله ان كان
الخ) عبارة لانهية والمغنى ان طلق الزوج لا يقع به طلاق سواء كان من حمل الاول بان كان الخ لم من حمل
آخر بان وطئها الخ (قوله وكذا ان كان من حمل آخر الخ) لان عدة الطلاق وطء الشبهة لشخص واحد
فتداخلنا وحيث تداخلنا انقضت بالحمل اه ع ش (قوله بان وطئها بعد ولادة الاول) بان كان الطلاق
رجعيا لان وطءه حينئذ وسط شبهة اه حلى (قوله بعد ولادة الاول) قضيته انه لو وطئها قبل ولادته لم
يكن حلا آخر ثم قوله بعد ولادة الاول اى قبل مضى عدة اه سم (قوله لاربع سنين) والام لم يكن من هذا
الوطء حتى ينسب اليه وتنقضى بالعدة اه سم (قوله اما لو ولدتها معا) اى بان تم انفصالها وان تقدم
ابتداء خروج احدهما فالمعتبر فى الترتيب والمعية الانفصال اه حلى (قوله ولدا) عبارة الروض او
كلما ولدت ولدا فولدت فى بطن ثلاثة معاطلت ثلاثا اه وقضية التقيد بولادته عند حذفه لا تنطق ثلاثا
اذا ولدت ثلاثة معا لانه ولادة واحدة سم على حج اه ع ش اقول وسيصرح به الشرح قبيل قول المتن
ولو قال لاربع (قول المتن من حمل) وفى تجريد المزج اذ قال كلما ولدت ولدا فانت طالق فولدت ثلاثة

فصورة لفظ المعلق هكذا ان كنت حاملا بذكر فانت طالق طلقه أو اثنى فطلقته (قوله بمعنى الو او) فيه
ما تقدم فى الحاشية السابقة (قوله وبان ذكر الخ) وكذا قوله الاثنى وبان اثنى الخ يقي ما لو لم بين وظاهر انه
لا طلاق لاحتمال المخالفة فلم توجد الصفة ولا طلاق بالشك (قوله بان وطئها بعد ولادة الاول) قضيته انه
لو وطئها قبل ولادته لم يكن حلا آخر (قوله بعد ولادة الاول) وقبل مضى عدة (قوله وانت بالثاني لاربع)
سنين ولا لم يكن من هذا الوطء حتى ينسب اليه وتنقضى بالعدة (قوله وان قال كلما ولدت ولدا الخ)
فى الروض او كلما ولدت ولدا فولدت فى بطن ثلاثة معاطلت ثلاثا اه وقضية التقيد بولادته عند حذفه
لا تنطق ثلاثا اذ ا ولدت ثلاثا معا لانه ولادة واحدة (فرع) علق بالولادة فولدت حيا واغيا آدمى فهل
اتعلق ببنى نعم لانها ولادة وهو ولد (فى المتن ثلاثة من حمل) فى الروض وشرحه باب العدد (فرع) لو علق
اطلاقها بالولادة فانت بالولد ثم باخر وكان بينهما دون ستة اشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولحقاه

متاعين

لم يقع شئ ولو اذ علق بذلك (فولدت اثنين مرابطات بالاول وانقضت عدتها بالثاني)

ان كان بين وضعه ووضع الاول دون ستة اشهر وكذا ان كان من حمل آخر بان وطئها بعد ولادة الاول وانت بالثاني لاربع سنين فعلق
ما لو ولدتها معا فوقع الطلاق باحدهما ولا تنقضى العدة بالآخر بل تشرع فيها من وضعهما (وان قال كلما ولدت) ولدا فانت طالق

متعاقبين وكان بين الولد الثاني والثالث ستة أشهر فأكثرت الثالث حمل حادث لا يلحقه وتكون العدة قد انقضت بالولد الثاني انتهى فليتأمل تقييد المصنف بقوله من حمل احترازا عن مثل هذا اسم على حج اه عش (قول المتن وانقضت بالتالي) ينبغي فيما اذا كان كل واحد حلا اخر ان تنقضي العدة بالتالي ولا يقع به ثانية لفرار الرحم بولاده اذ عند ولادته لا يكون الثالث في الرحم حتى ينافي الفرار لا نه حمل اخر ولا يجتمع ولدان من حملين في رحم فليتأمل وكذا في اذا كان الاولان حلا واحدا والثالث حلا اخر فنقض بالتالي ولا يقع به ثانية لما ذكره تقييد المتن بالحل الواحد ظاهر اه سم (قوله او رلدت اثنين مرتبا) في الرض وشرحه اوت بولدم بأخر وكان بينهما دون ستة أشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالتالي ولحقها فان كان بينهما ستة أشهر فأكثرت لملحقة الثاني بانثا كانت اولاً وانقضت به العدة وان لم يلحقه لاحتمال وطء بشبهة منه بعد الفراق اذا ادعته اخذا بما مر انتهى اه سم (قوله لمارس) اي انفا في شرحه او ولدت فانت طالق وقوله به اي بالولادة قوله انفصاله اي الولد وقوله بمقارنة الوقوع الخ رد لدليل مقابل الصحيح (قوله لبراءة الرحم به) اي دون ما قبله اه سم (قوله ومقارنة الوقوع) مبتدا وخبره قوله متعذر (قوله وهذا) اي للتعذر (قوله ولو قال الخ) عطف على لو قال انت الخ عبارة النهاية والمعنى او قال الخ (قوله كذلك) اي من حمل واحد مرتين (قوله اما لو ولدتهم) اي الثلاثة او الاربعة (قوله معا) اي بان يخرجوا في كيس واحد اه عش فان لم يقل هنا اي فيما لو ولدتهم معا سم وسيد عمر (قوله فكذلك) اي يقع الثلاث (قوله والا) اي بان لم يقل هنا ولدا ولم ينوه (قوله وقعت واحدة) اي لدم تكرار المعلق عليه وهو الولادة (قوله حوامل) اي منه نهاية ومعنى قال عش والرشيدى انما قيد به لقول المصنف فيما ياتي وانقضت عدتهما بولادتهما والا فالحكم من حيث وقوع الطلاق لا يتقيد بهذا القيد اه (قوله على ما جرى عليه جمع) وافهم المعنى (قوله لكن الاوجه الخ) وفاقا للنهاية (قوله

فان كان بينهما ستة أشهر فأكثرت لملحقة الثاني ان كان بانثا لان العلوق به لم يكن في النكاح بخلاف ما اذا لم يعلق الطلاق بالولادة حيث يلحقه الولد الى اربع سنين لاحتمال العلوق في النكاح وكذا لا يلحقه الثاني ان كانت رجعية بناء على ان السنين الاربعة تعتبر من وقت الطلاق لا من وقت انقضاء العدة وانقضت به العدة وان لم يلحقه لاحتمال وطء بشبهة منه بعد الفراق اذا ادعته اخذا بما مر وان كان ما ولدت نه ثلاثة انقضت عدتها بالتالي ان كان بينه وبين الاول دون ستة أشهر ولحقوه اي الثلاثة وان كان بين الاول والثالث ستة أشهر فأكثروا بين الثاني والاول دونها ولحقها دون الثالث وان كان بينه وبين الثاني دون ستة أشهر كاصرح به الاصل وانقضت عدتها بالتالي وان كان بين الثاني والاول ستة أشهر فأكثروا بين الثاني والثالث دونها لملحقاته وكذا ان كان ما بين كل منهما وتاليه ستة أشهر انتهى سقته مع طوله لان فيه ابضاع المقام ومنه يظهر صحة تقييد المصنف بقوله من حمل اخر فنام (قوله في المتن من حمل) قال الزركشي الثالث اي من التنبهات تقييده بالحل مع ان حكم الحملين اذا كان الثاني والثالث لهما طلاق كذلك كاسبق انتهى وفي الرض وشرحه فان عقبت اي الولد الذي وقع به الطلاق باخر يلحق الزوج بان ولدت له دون اربع سنين انقضت عدتها به في تزويج المزدوج اذا قال كذا ولدت رلدا فان طلق فولدت ثلاثة متعاقبين وكان بين الولد الثاني والثالث ستة أشهر فأكثرت فالتالي حمل حادث لا يلحقه وتكون العدة قد انقضت بالولد الثاني انتهى فليتأمل في تقييد المصنف بقوله من حمل احترازا عن مثل هذا (قوله في المتن من حمل وقع بالاولين طلقان وانقضت بالتالي) ينبغي فيما اذا كان كل واحد حلا اخر ان تنقضي العدة بالتالي ولا يقع به ثانية لفرار الرحم بولاده اذ عند ولادته لا يكون الثالث في الرحم حتى ينافي الفرار لا نه حمل اخر ولا يجتمع ولدان من حملين في رحم فليتأمل وكذا فيما اذا كان الاولان حلا واحدا والثالث حلا آخر فنقض بالتالي ولا يقع به ثانية لما ذكره تقييد المتن بالحل الواحد ظاهر (قوله لبراءة الرحم به) اي دون ما قبله (قوله فان لم يقل هنا) اي فيما لو ولدتهم معا

(فولدت ثلاثة من حمل)
واحد مرتين (وقع بالاولين
طلقان) عملا بقضية كذا
(وانقضت عدتها) بالتالي
لثبوت براءة الرحم (ولا يقع
به ثالثة) او ولدت اثنين
مرتبا فواحدة بالاول
وانقضت عدتها بالتالي
ولا يقع به ثانية (على
الصحيح) لما سأل به
الا عند تمام انفصاله وهو
وقت انقضاء العدة لبراءة
الرحم به ومقارنة الوقوع
لانقضائها متعذر اذ لا عصمة
حينئذ ولهذا لو قال انت
طالق مع موتي لم يقع ولو
قال لغير مو طوء اذ اطلقتك
فانت طالق فطلقها لم تقع
المعلقة لمصادفتها البيونة
ولو ولدت اربعة كذلك
طلقت ثلاثا وانقضت عدتها
بالاربعة امالو ولدتهم معا
فيقع الثلاث (وتعد
بالاقراء) فان لم يقل هنا ولدا
نوهه فكذلك والواقعة
واحدة فقط (ولو قال
لاربعة) حوامل (كذا)
وكذا اي على ما جرى عليه
جمع لكن الاوجه
اختصاص الاحكام الآتية
بكلا دون غيرها ولو اى

لأنها وإن أفادت العموم لا تفيد التكرار أو لذلك تنتم في شرح الارشاد (ولدت واحدة) ممكن (فصو احباطوا التي فولدن معا) أو ثلاث معا ثم الرابعة وقد بقيت عندهن إلى ولادتها (١١٠) (طلق ثلاثا ثلاثا) لأن لكل واحدة ثلاث صواب فيقع بولادة كل على من عداها طلبة

طلبة لا على نفسها ويعتدون جميعا بالاقراء إلا الرابعة في الصورة الثانية فالوضع وكرر ثلاثا ثلاثا ثم انه مجموعهن (أو) ولدن (مرتباً طلقت الرابعة ثلاثا) بولادة كل من الثلاث طلبة وانقضت عدتها بولادتها (وكذا الاولى) تطلق ثلاثا (لأن بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة لأنه ولد بعدها ثلاث وهي فيها والطلاق الرجعي لا يثنى الصلبة والزوجة إذ لو حلف بطلاق نسائه أو زوجاته أو طلقت دخلت فبين وتعد بالاقراء ولا تستأنف للطلقة الثانية والثالثة بل تبنى على ما مضى من عدتها (و) طلقت (الثانية طلبة) بولادة الاولى (و) طلقت (الثالثة طلقتين) بولادة الاولى والثانية وانقضت عدتهما بولادتهما فلا يلحقها طلاق

من بعدهما لم يلدتا أو من يتاخر ثانيهما بولادة الرابعة فتطلق ثلاثا ثلاثا وسيدكران شرط انقضاء العدة بالولد لحقوه بالزوج (وقيل لا تطلق الاولى وتطلق الباقيات طلبة) لأن من علق طلاقهن بولادتها خرجن عن كونهن صواب لها ويرد وان قيل عليه الاكثرين منع ما علق به كأم (وإن ولدن ثنتان معا

لأنها وإن أفادت العموم لا تفيد التكرار) لقائل أن يقول هذا الحكم المذكور هنا لا يتوقف على التكرار بل يكفي فيه العموم لأنه إذا قال أيتكن ولدت فصو احباطوا التي فقد علق على ولادة كل واحدة طلاق صوابها لأنها إن عامة لكل واحدة منهن عمومها مشمولاً لكل واحدة معلق بولادتها طلاق غيرها فكل من ولدت وقع على صوابها فإذا ولدن معا وقع بولادة كل واحدة على من عداها فيقع على كل واحدة ثلاث بولادة صوابها الثلاث فوقع الطلاق على كل من ينشأ عن دلالة الاداة على التكرار بل عن دلالتها على العموم المتقضى لتعدد التعليق ويصرح به قول الروض أو قال أيتكن لم أطأها اليوم فصو احباطوا التي فإن لم يطأه فطلق ثلاثا ثلاثا الخ نعم يظهر التفاوت بين ما يفيد التكرار وما يفيد مجرد العموم في نحو أيتكن ولدت فصو احباطوا التي فولدت واحدة ثلاث مرات وقع على صوابها طلبة واحدة ولو أتى بدل أي هنا بكلما تطلق ثلاثا فتأمل بل قضية ذلك أن غير أي من صبيغ العموم كمن ولدت متكن كذلك أيضاً ولا مانع من التزامه فلتأمل اسم وعارة المعنى تليه تصويره بكلما تبع فيه الحرور والروضة وهو يومه اشتراط أداة التكرار قال ابن القسيب وليس كذلك فإن التعليق بأن كذلك فلو مثل بها كان أحسن اه (قول المتن فولدن معا الخ) ويعتبر انفصال جميع الولد ولو سقط كما مر فان سقطت مالم ينفذ فيه خلق ادنى تاماً لم تطلق اه نهاية (قوله أو ثلاث معا) إلى قول المتن وقيل في النهاية المعنى (قوله وقد بقيت الخ) أي والإلم تقع الثالثة على البقية إذ لا صحة لهذا اسم (قوله في الصورة الثانية) أي قوله أو ثلاث معا ثم الرابعة الخ (قوله) انه أي الثلاث لمجموعهن أي بتوزيع الثلاث على الأربع وتكسيل المتكسر (قوله وهي فيها) أي في العدة (قوله دخلت) أي الرجعية فيهن أي النساء أو الزوجات (قوله وتعد) أي الاولى بالاقراء أو الاشهر نهاية ومعنى (قول المتن والثالثة طلقتين) أي إى بقيت عدتها عند ولادة الثانية ما يفيد قوله وانقضت الخ (قوله طلاق من بعدهما) عبارة النهائية المعنى طلاق بولادة من بعدهما اه (قوله لحقوه بالزوج) فيه شيء لما علمنا من الروض وشرحه من انقضاء العدة بالولد لأن لم يلحق الزوج إلا لأن يراد لحقوه به ولو بدعوى الزوجة وإن لم يلحق بذلك اه سم (قوله لأن من علق الخ) عبارة النهاية والمعنى وتطلق الباقيات طلبة طلبة بولادة الاولى لأنهن صوابها عند ولادتها لا لاشتراك الجميع في الزوجة حيثئذ وبطلانهن انقضت الصلبة بين الجميع فلا تؤثر ولادتهن في حق الاولى ولا ولادة بعضهن في حق بعض الاول ورد بان الصلبة لا تثنى بالطلاق الرجعي الخ (قوله كأم) أي انفسا بقوله والطلاق الرجعي الخ (قوله

قوله) لأنها وإن أفادت العموم لا تفيد التكرار) أقول عدم إفادة أي التكرار لاشك أنه الصواب وإن أفادت العموم لا ذلك التكرار غير العموم واحدها لا يستلزم الآخر لكن لقائل أن يقول هذا الحكم المذكور هنا لا يتوقف على التكرار بل يكفي فيه العموم لأنه إذا قال أيتكن ولدت فصو احباطوا التي فقد علق على ولادة كل واحدة طلاق صوابها لأنها إن عامة لكل واحدة منهن عمومها مشمولاً لكل واحدة معلق بولادتها طلاق غيرها فكل من ولدت وقع على صوابها فإذا ولدن معا وقع بولادة كل واحدة على من عداها فيقع على كل واحدة ثلاث بولادة صوابها الثلاث فوقع الطلاق على كل من ينشأ عن دلالة الاداة على التكرار بل عن دلالتها على العموم المتقضى لتعدد التعليق ويدل على ذلك بل يصرح به قول الروض مانصه أو قال أيتكن لم أطأها اليوم فصو احباطوا التي فإن لم يطأه فطلق ثلاثا ثلاثا الخ نعم يظهر التفاوت بين ما يفيد التكرار وما يفيد مجرد العموم في نحو أيتكن ولدت فصو احباطوا التي فولدت واحدة ثلاث مرات وقع على صوابها طلبة واحدة ولو أتى بدل أي هنا بكلما تطلق ثلاثا فتأمل بل قضية ذلك أن غير أي من صبيغ العموم كمن ولدت متكن كذلك أيضاً ولا مانع من التزامه فلتأمل (قوله وقد بقيت عندهن إلى ولادتها) أي والإلم تقع الثالثة على البقية إذ لا صحة لهذا اسم (قوله لحقوه بالزوج) فيه شيء لما علمنا من الروض

ثم ثنتان معا) وعدة الاولين باقية (طلقت الاولى ثلاثا ثلاثا) واحد بولادة من معها وثنتان بولادة الاخيرتين أما إذا لم تبق عدة الاولتين لولادة الاخيرتين فلا يقع على من انقضت عدتها إلا لاطلبة (وقيل تطلق كل منهما طلبة) بناء على

الضعيف السابق (و) طلقت (الآخران طلقتين طلقتين) (ب) ولادة الا ولتين ولا يقع على كل منهما بولادة من معاشي له لاقضاء عدها بولادتها وإن ولدن ثنتان ثم تباعث ثمان معاطفت الاولى ثلاث والثانية طلقة والآخران طلقتين طلقتين أو ثنتان معاً ثم ثنتان من تباطلقت الاولتان والرابعة ثلاثا ثلاثا والثالثة طلقتين أو واحدة ثم ثلاث معاطفت الاولى ثلاثا ومن بعدها طلقة طلقة ثم اثنتان معاً ثم واحدة طلقت الاولى والرابعة ثلاثا ثلاثا والثانية والثالثة طلقة طلقة وتبين كل منهما بولادتها والتعليق بالحيض أو برؤية الدم يقع الطلاق فيه برؤية أو علم أو دلالة بعد التعليق ويمكن كونه حيزاً ثم ان انقطع قبل اقله بان لا يطلق ومن انما هو مات بعد رؤيته وقبل يوم وليلة وقمع علما بالظاهر وكالحيز فيها ذكر انه في التعليق لا بد من ابتدائه ولا تنكفي استدامته الطهر وسائر (١١١) الاوصاف قال في اصل الروضة إلا أنه سياتي في

كتاب الايمان أن استدامة الركوب والبس لبس وركوب فليكن كذلك في الطلاق اه وقضيته انه يأتي هنالك التفصيل الآتي ثم ان ما يقدر بمدة تكون استدامته كابتدائه ومالا فلا لكن قضية فرق المتولي بين الركوب والحيز بان استدامة الركوب باختيارها بخلاف استدامة الحيز أنه لا يأتي هنالك لتفصيل وأنه لا تكون سالا استدامة كالا ابتداء الا في الاختيارى لا غير وكان هذا هو مراد البقيني بقوله الاقوى في الفرقان نحو الحيز مجرد تعليق لا حلف فيه اى لانه ليس باختيارها فعملنا بقضية اداة التعليق من اقتضاها الجاد فعمل مستأنف والاستدامة ليست كذلك بخلاف نحو الركوب فان التعليق به يسمى حلفاً اى لانه باختيارها فمكن فيه الحث والمنع فاتي به تفصيل

على كل (الخ) لعل الاولى على واحدة منها (قوله) وإن ولدن ثنتان) الى قوله ومن انما هو مات بعد رؤيته وقبل يوم وليلة وقمع علما بالظاهر وكالحيز فيها ذكر انه في التعليق لا بد من ابتدائه ولا تنكفي استدامته الطهر وسائر (١١١) الاوصاف قال في اصل الروضة إلا أنه سياتي في طلقت الاولى ثلاثا) اى إذا بقيت عدها الى ولادة الرابعة (قوله) او اثنتان معاً) اى وقد بقيت عدها الى ولادة الرابعة (قوله) او واحدة) اى وعدها باقية الى ولادة الرابعة (قوله) او واحدة ثم ثنتان معاً (الخ) وما ذكر في المتن والشرح ثمان صوراً يابطان ان يقع الثلاث على كل واحدة هو القاعدة الا من وضعت عقب واحدة فقط فتطلق طلقة فقط او عقب ثنتين فقط فتطلق طلقتين فقط اه معنى زاد النهاية واخصر من ذلك ان يقال طلقت كل بعدد من سبقها ومن لم يسبق ثلاثا اه (قوله يطرأ) اخرج الدوام اه سم (قوله) ويمكن كونه حيزاً (الخ) لعله راجع لتعليق برؤية الدم ايضاً ثم رابت في النهاية ما نصه ولوعلى طلاقها برؤية الدم حمل على دم الحيز فيكى العلم به كالحال فان فسر بفردم الحيز وكان يتعجل قبل حيزاً قبل ظاهراً وإن كان يتاخر عنه فلا اه (قوله) و (مر) اى في اول الفصل (قوله) وكالحيز) خبر مقدم لقوله الطهر (قوله) انما في التعليق (الخ) بيان لما ذكر (قوله) فليكن اى استدامة الركوب والبس كذلك اى كابتدائها (قوله) وقضيته اى كلام اصل الروضة (قوله) ثم) اى فى الامان وقوله ما يقدر (الخ) بيان للتفصيل (قوله) وكان هذا) اى من انه لا يكون استدامة الخ (قوله) ان نحو الحيز) اى التعليق به (قوله) ليست كذلك) اى إيجاد فعل الخ (قوله) استدامة الخ) بيان للتفصيل (قوله) وله) اى للبقينى (قوله) هنا) اى فى الطلاق (قوله) مطلقاً) اى فى الاختيارى وغيره (قوله) فرقة الاول) اى وإن اقتضى التخصيص بالاختيارى بناء على انه اراد ما اشار اليه المتولى اه سم (قوله) والحق بذلك) اى بالتعليق بالحيز (قوله) بان ان لا يطلق) كذا في فتاوى شيخ الاسلام اه سم (قوله) في صورته) اى السفر (قوله) وقوعه) اى الطلاق (قوله) فان علق به) اى بالحيز (قوله) فان قال) الى قوله وسياتي في النهاية والمغنى حصة اى ان حصة حصة فانت طالق (قوله) وإن خالفت عادتها) اقول ما لم تكن آيسة فان كانت كذلك لم تصدق لان ما كان من خوارق العادات لا يعول عليه إلا إذا تحقق وجوده وهى هنا دعت ما هو مستحيل عادة فلا يقبل منها وبه يعلم ما فى قول سم على منهج (فرع) لو ادعت الحيز ولكن فى زمن الياس فالظاهر تصديقها لقولهم انها لو حاضت رجعت العدة من الاشهر الى الاقراء بر اه ع ش (قوله) اى الحيز) ومثله كل ما لا يعرف إلا منها كحبها وبغضها ونيتها نهاية ومعنى (قوله) وكذبها) واما اذا صدقها الزوج فلا تحلف اه معنى (قوله) وسياتي) اى قبيل قول المتن ولا تصدق فيه (قوله) فيها يأتى

وشرحه من انقضاء العدة بالولد وان لم يحقه الزوج الا ان يزداد لحوقه به ولو بدعى الزوجية وإن لم يبلق بذلك (قوله يطرأ) اخرج الدوام (قوله) فمن ثم كان الاوجه فرقه) اى وان اقتضى التخصيص بالاختيارى بناء على انه اراد ما اشار اليه المتولى (قوله) بان ان لا يطلق) كذا في فتاوى شيخ الاسلام

الحلف أن استدامته كابتدائه قوله فرق آخر يوافق اطلاق الاصحاب ان الاستدامة هنا ليست كالابتداء مطلقاً لكن كلام أصل الروضة المذكور يخالف هذا فنم كان الاوجه فرقه الاول والحق بذلك من حلف لا يسافر ببلد كذا فيحتمل ظاهراً بمقتارقه لعمران بلده قاصداً السفر اليها ثم ان لم يصل اليها بان ان لا يطلق وقد يفرق بان الغالب في الدم في زمن مكانه انه حيز ولا كذلك السفر على ان الذى يتجه في صورته انه لا يقع الا عند بلوغ البلد اذ لا يسمى مسافراً اليها الا حينئذ بخلافه في مسلماتنا فانه بمعنى يوم وليلة يتبين وقوعه من اول الحيز وحينئذ فلا جامع بين المستثنين فان علق به في أثناءه لم يقع حتى ظهر ثم يتبين الحيز فان قال حصة لم تطلق الا بتام حصة اتية بعد التعليق (وتصدق) المرأة (بينهما في حيزها) وان خالفت عادتها (اذ اعلقها) اى طلاقها (به) اى الحيز فادعته وكذبها لانها مؤتمنة عليه لكن لتهمتا فيه لنحو كراهة الزوج حلف وسياتي ما يعلم منه ان هذا لا يخالف القاعدة المشار اليها فيما ياتى

وحاصلها انه متى علق بوجود شيء يمكن إقامة الزوجة اليه فادعته أو أنكر صدق يمينه أو بنفيه فادعى وجوده أو أنكرت فان لم يتعلق بفعله وفعله كان لم يدخل زيد الدار صدق أيضا لأصل بقاء الكاخر وإن كان الأصل عدم الفعل كذا نقله بعضهم عن المصنف وسيأتي عنه تناقض فيه وإن تعلق بأحدهما فإن لم يعرف إلا من جهة صاحبه غالبا كالحب والنية صدق صاحبه يمينه أي في وجوده وعدمه كما هو ظاهر ومنه كما في الكافي أن يعلق بضربه لها ضرب غير هافا صاحبها ودعى انها فادعته غير هافا فصدق يمينه لأنه أعلم بقصد بل لا يمكن علمه من غيره ولكن نقل عن البغوي كما يأتي في الإيمان بزيادة (١١٣) انه لا يقبل كإتزامه الدية وإن قال ذلك وله احتمال بالقبول وهو أقوى مدركا ولا حاجة في

أى قول المتن وتصدق يمينه الى قوله وإن كذب واحدة أه كرى (قوله وحاصلها) أى القاعدة (قوله فادعته وانكر الخ) مقتضى هذه القاعدة أن يصدق هو يمينه في مسألة الحيز اذ يمكن إقامة اليمة عليه كإصر حوايه مع انها تصدق فيه كما في المتن أه سم أقول وأشار الشارح الى جوابه بقوله السابق آنفا وسياتي ما يعل الخ (قوله أو بنفيه) عطف على وجود شيء (قوله وفعله) الأولى ابدال الواو باو (قوله وسياتي عنه) أى عن المصنف (قوله فان لم يعرف إلا من جهة صاحبه الخ) في ادخال هذا تحت القسم المتعبر فيه إمكان إقامة اليمة عليه ما لا يخفى فتأمل أه سم (قوله أى فى وجوده الخ) في ادخاله تحت قوله أو بنفيه تأمل (قوله ومنه) أى ما لا يعرف إلا من جهة صاحبه وقوله ان يعلق بضربه الخ في جعله من أفراد المعلق بنى شيء تسامح (قوله وإن قال ذلك) أى انه انما قصد غير ذلك (قوله وهو) أى احتمال القبول (قوله الجزم به) أى باحتمال القبول (قوله انه لو اتى الخ) بيان لما في الروضة (قوله لم يؤخذ) أى العاى (قوله على ثلث الوقوع) أى المستند الى افتاء الفقيه بالوقوع (قوله وأن عرف الخ) عطف على قوله ان لم يعرف الخ (قوله فسياتي الخ) جواب وان عرف الخ (قوله كعبته) المفهوم انه علق بمحبة الغير فيشكل قوله فادعاه الزوج لانه حينئذ معترف بالطلاق فيؤاخذ به ولا حاجة لحلفها اذا انكر الغير بل لا وجه له فليتأمل أه سم عبارة السيد عمر قوله فادعاه الزوج ظاهره أى معلق به فيرد عليه اعتراض المحشى فيستعين تأريه بان المراد فادعى ضده بقرينة السياق والسباق أه ولك دفع الاعتراض من اصله بان المراد بقوله ما لا يعلم الخ ما يشمل وجوده وعدمه بقرينة قوله كعبته الخ فقوله فادعاه أى وجوده فيما اذا علق بعدمه أو عدمه فيما اذا علق بوجوده (قوله فلا تصدق) الى المتن في النهاية الى قوله فان قلت في المغنى (قوله مستعار) أى مثلا نهية ومعنى (قول المتن في الاصح) محل الخلاف بالنسبة للطلاق المعلق به اما في لحوق الولد به فلا تصدق قطعا بل لا بد من تصديقه أو شهادته أو بع نوسة أو عديدين ذكرين نهية ومعنى أى أو رجل وامرأتين عشم (قوله وهو) أى التعسر (قوله فلا ينافى قولها الخ) وقد يقال اخذا مما يأتى انه لا تعارض لأن ما هنا ثبت حيز يترتب عليه طلاق وذلك لا يثبت بشهادة النسوة بالحيز وما هناك ثبت حيز بشهادة النسوة فلا تعارض أهمنى (قوله لا يشبهه الخ) فيه نظر بل قد يشبهه بوطء الشهادة ووطء زوجة تزوجها سرا كما في واقعة الشهادة على المغيرة أه سم (قوله اذا كان) أى الحيز (قوله مطلقا) أى سواء علق به طلاق نفسها أو غيرها أه كرى أى كانت حاضرتك فهى طالق وانت طالق (قوله فادعته أو أنكر صدق يمينه) مع أن الحيز يمكن إقامة اليمة عليه كإصر حوايه أى مع انها تصدق يمينها اذا علق طلاقا به كما في المتن وكان مقتضى هذه القاعدة انه يصدق هو يمينه (قوله فان لم يعرف إلا من جهة صاحبه) في ادخال هذا تحت القسم المتعبر فيه إمكان إقامة اليمة عليه ما لا يخفى فتأمل (قوله كعبته) المفهوم انه علق بمحبة الغير فيشكل قوله فادعاه الزوج لانه حينئذ معترف بالطلاق فيؤاخذ به ولا حاجة لحلفها اذا انكر الغير بل لا وجه له فليتأمل (قوله لا يشبهه الخ) فيه نظر بل قد يشبهه بوطء الشبهة وبوطء زوجة تزوجها

لزوم الدية لأن باب الضمان أوسع اذ لا يتوقف على قصد ولا اختيار بخلاف ما هنا قال بعض المتأخرين ويتمين الجرم به عند القرينة بصدقه نظير ما في الروضة وغيره انه لو اتى فقيه عاميا بطلاق فاقرب به ثم بان خطأ الفقيه لم يؤخذ بذلك الاقرار للقرينة فانه انما بناء على ظن الوقوع المذكور به وان عرف من خارج كان لم اتفق عليك اليوم فسياتي آخر هذا الفصل ومضى لومه اليين فكل هو أو وارثه حلفت هي أو وارثها وطلقت وفيها اذا علق بما لا يعلم إلا من الغير كعبته أو عدمها فادعاه الزوج وانكر الغير حلفت هي لا الغير قال البليني واخطأ من حلفه لانه نظير ما ذكره فيمن علق طلاقا بحيز غيرها أى من حيث أن الغير لا يحلف (لا في ولداها) فلا تصدق فيها اذا علق طلاقا بها فادعته أو قال بل الولد مستعار (في الاصح) كسائر الصفات الظاهرة لسهولة

إقامة اليمة عليها بخلاف الحيز فان قيامها به متسر اذا الدم المشاهد يحتمل كونه دم استحاضة وهو مردها فادعته هنا تعذره فلا ينافى قولها في الشهادات تقبل الشهادة به فان قلت الذى مر في القاعدة ان ما يمكن إقامة اليمة به لا يصدق مدعيه كالزنا فافى فرق بينه وبين الحيز فان كلا يمكن إقامة اليمة به مع التعسر بل بما يقال انها بالزنا اعسر منها بالحيز ومن ثم قيل ثبت الزنا قطعية فقلت يفرق بان الحيز مع مشاهدة خروجه من الفرج يشبه بالاستحاضة من كل وجه فلا يميز فيه الا القرينة الخفية والزنا مع مشاهدة غيبة الحشفة في الفرج لا يشبه بغيره فكانت الشهادة بالحيز اعسر (ولا تصدق فيه) أى الحيز اذا كان من غيرها مطلقا ومن نفسها اذا كان (في تعليق)

طلاق (غيرها) به كان حصة فضر تلك طالق فادعته كذا. فصدق هو وعملها باصل تصديق المكر لاهي اذ لا بد من اليمين وهي من الغير متمتعة وفارق تصديقها من غير يمينها في نحو المحبة بالنسبة لطلاق غيرها. ان حلف باه كان اقامة البينة على الحيض في الجملة بخلاف المحبة وسيعلم بما يأتي أنه لو حلف بأنها فعلت كذا فاقالت لم افعله صدق في دعواه أنها فعلته وإن قامت البينة بخلافه لأنه لا تماحلف على ما في ظنه فزعم بعضهم تصديقها يمينتها هنا غير صحيح وزعم أنها نظيرة إلى لم تدخل الدار اليوم فاقالت صدقت في عدم الدخول لأن الاصل عدمه غير صحيح ايضا لما اشرت اليه من الفرق بين التعليق المحض والتعجين المبني على الظن على ان ما ذكره من تصديقها في عدم (١١٣) الدخول سيأتي آخر الفصل ما ينافيه في قواعد

التاج السبكي ما حاصله لا اعرف مسطورا في ان علت كذا فانت طالق فقالت علت الابطح اخي هاهم الدين انها لا تطلق لان أحد قيدي العلم المطابقة الخارج (قوله) فيه وقوله عليه اي قيد المطابقة لما في الخارج (قوله) ويؤخذ منه اي تعليلها من محله الخ ويؤخذ منه ايضا ان المراد حقيقة العلم اي القين لا ما يعي الظن والاعتقاد اه سم (قوله) ولو طلب الخ غايه (قوله) في صنعة الخ اي في وجودها (قوله) حال الاعتاق متعلق بتجربة فن وقوله وقبل مضى زمن الخ عطف تفسير عليه ولو حذف العاطف فجعل الاول متعلقا بصنعة فيه والثاني بتجربة فن كان اولي (قول المتن) ولو قال ان حضاها (الخ) ولو قال ان حضاها حيضة او ولد تماولدا فانت طالق لانت لفظة الحيضة او الولد يبقى التعليق بمجرد حيضها او ولادتها فاذا طعننا في الحيض او ولدنا تعلقنا اما اذا قال ولدا واحدا او حيضة واحدة فهو تعليق بمحال فلا يقع به طلاق مغني ونهاية (قوله) فاندفع اي بقوله بان ادعنا الخ (قوله) ما قبل الخ وافقه المغني عبارة تعطف زعمناه بالفاء يشعر بانهم لو قالوا فالتفور احضنا تقبلان وليس مراد بل لا بد من حيض مستأنف وهو يستدعي زمنا اه (قوله) أن هذا اي قوله بأن ادعنا الخ وقوله في ذلك إشارة إلى قوله يقتضي الخ اه كردى (قوله) وذكر الفاء الخ من تنمة وجه الاندفاع فهو اما بالنسب عطف على اسم ان او بالرفع على انه استئناف يأتي (قوله) وذكر الفاء الخ لئلا يامل انتظام التركيب فكان ان ساقطه قبل عدم اه سيد عمر اقول ينبغي عن احتياج السقطة جعل اولي مفعولا مطلقا مجازيا للافهام اي انها ما اوليا (قوله) اولي انظر ما وجه الاولوية (قوله) وصدقها عطف على زعمناه وقوله طلق فتجاوز اب لو في المتن (قوله) يعلم انه استعمل ازع الخ خالفه النهاية والمغني فقالوا واستعمال الزعم في القول الصحيح بخلاف القول الاكثر انه يستعمل فيما لم يقم دليل على صحته او اقيم على خلافه اه (قوله) طلاق واحدة إلى قوله نعم يمكن في النهاية والمغني الاقوله ولم يثبت بقولهما وقوله ويتعين الى توقف ابن الرفعة (قوله) بشرطين اي حيضتها وحيض زوجها (قوله) ولم يثبت اي وجود الشرطين (قوله) ويتعين الخ مبنى على ان الحيض يثبت بشهادة الرجال وفي المغني اي والنهاية بخلافه فليراجع وتوقف ابن

قادعته المخاطبة وكذا الزوج (قوله) به اي يحض نفسها (قوله) فادعته اي قالت حضاها معنى (قوله) وهي من الغير متمتعة عبارة المغني وإذا حلفت لزوم الحكم بالأنسان يمين غير هو ومتنع اه (قوله) ان حلفت اي الغير (قوله) بما يأتي اي في شرح فعله ناسيا او مكرها (قوله) لو حلف) بانه أو بالطلاق (قوله) لان احد قيدي العلم المطابقة الخارجية اي مطابقة العلم للمعلوم في خارج الذهن ونفس الامر فانهم حدود العلم بالجزم الثابت المطابق للخارج (قوله) فيه) وقوله عليه اي قيد المطابقة لما في الخارج (قوله) ويؤخذ منه اي تعليلها من محله الخ ويؤخذ منه ايضا ان المراد حقيقة العلم اي القين لا ما يعي الظن والاعتقاد اه سم (قوله) ولو طلب الخ غايه (قوله) في صنعة الخ اي في وجودها (قوله) حال الاعتاق متعلق بتجربة فن وقوله وقبل مضى زمن الخ عطف تفسير عليه ولو حذف العاطف فجعل الاول متعلقا بصنعة فيه والثاني بتجربة فن كان اولي (قول المتن) ولو قال ان حضاها (الخ) ولو قال ان حضاها حيضة او ولد تماولدا فانت طالق لانت لفظة الحيضة او الولد يبقى التعليق بمجرد حيضها او ولادتها فاذا طعننا في الحيض او ولدنا تعلقنا اما اذا قال ولدا واحدا او حيضة واحدة فهو تعليق بمحال فلا يقع به طلاق مغني ونهاية (قوله) فاندفع اي بقوله بان ادعنا الخ (قوله) ما قبل الخ وافقه المغني عبارة تعطف زعمناه بالفاء يشعر بانهم لو قالوا فالتفور احضنا تقبلان وليس مراد بل لا بد من حيض مستأنف وهو يستدعي زمنا اه (قوله) أن هذا اي قوله بأن ادعنا الخ وقوله في ذلك إشارة إلى قوله يقتضي الخ اه كردى (قوله) وذكر الفاء الخ من تنمة وجه الاندفاع فهو اما بالنسب عطف على اسم ان او بالرفع على انه استئناف يأتي (قوله) وذكر الفاء الخ لئلا يامل انتظام التركيب فكان ان ساقطه قبل عدم اه سيد عمر اقول ينبغي عن احتياج السقطة جعل اولي مفعولا مطلقا مجازيا للافهام اي انها ما اوليا (قوله) اولي انظر ما وجه الاولوية (قوله) وصدقها عطف على زعمناه وقوله طلق فتجاوز اب لو في المتن (قوله) يعلم انه استعمل ازع الخ خالفه النهاية والمغني فقالوا واستعمال الزعم في القول الصحيح بخلاف القول الاكثر انه يستعمل فيما لم يقم دليل على صحته او اقيم على خلافه اه (قوله) طلاق واحدة إلى قوله نعم يمكن في النهاية والمغني الاقوله ولم يثبت بقولهما وقوله ويتعين الى توقف ابن الرفعة (قوله) بشرطين اي حيضتها وحيض زوجها (قوله) ولم يثبت اي وجود الشرطين (قوله) ويتعين الخ مبنى على ان الحيض يثبت بشهادة الرجال وفي المغني اي والنهاية بخلافه فليراجع وتوقف ابن

سرا كما في اقامة الشهادة على الغيرة (قوله) فاقالت صدقت الخ انظر مع قوله السابق وإن عرف من خارج الخ (قوله) لا اعرف مسطورا في ان علمت كذا اي والمراد اليقين (قوله) ويؤخذ منه ان محله الخ يؤخذ منه ايضا ان المراد حقيقة العلم لا ما يعي الظن والاعتقاد (قوله) في المتن ولو قال ان حضاها (الخ) قال في الروض ولو قال ان حضاها حيضة او ولد تماولدا فانت طالق لانت لفظة الحيضة او الولد قال في شرحه فاذا طعننا في الحيض او ولدنا تعلقنا بمحال فلو قال ولدا واحدا فلتلق بمحال قال في الدباب ويجهه مثله في حيضة واحدة ولماره اه (قوله) لا يمتنع الخ في هذه اللازمة بحث غلظ لان عدم استعماله في حقيقته بعد

(١٥) - شرواني وابن قاسم - ثامن) طالقان فزعمناه) ولو فوراً بأن ادعنا طاروه عتب لفظة فاندفع ما قبل مقتضاه أنهم ما قالوا فوراً حضا الان او قبل واستمر قبلنا وليس كذلك لان التعليق يقتضي حيضا مستأنفا وهو يستدعي زمنا اه ووجه اندفاعه ان هذا معلوم من وضع التعليق الصريح في ذلك وذكر الفاء انما هو لافهام عدم القبول عند التراخي أولا وصدقها طلقا بالتوقف على تصديقها يعلم انه استعمل الزعم في حقيقته وهو ما لم يقم عليه دليل والالم يحتاج لتصديقه (و) ان كذبها صدق يمينه لا يقع طلاق واحدة منهما لان طلاق كل واحدة منهما معلق بشرطين ولم يثبت بقولهما والاصل عدم الحيض وبقاء النكاح نعم ان اقامت كل بيعة بجحشها وقع على ما في الشامل ويتعين حمل البيعة فيه على رجلين دون النسوة اذ لا يثبت بين الطلاق كما يصرح به ما مر أننا في الحمل والولادة من ثم توقف ابن الرفعة في اطلاق

الشامل ورد الأذرعى عليه بان الثابت يشهد بتن الحيز وإذ ثبت ترتب عليه وقوع الطلاق مردود بان قوله كذلك لما تاتي ما مر في الولاية والجل نعم يمكن حمل كلامه الشامل والأذرعى على ما قدمتم ان ثبت الحيز يشهد بتن ولا فيحكم بهم بعلق عليه وان كذب واحدة طلقت فقط) إذا حلفت لثبوت الشرطين في حقها حيز ضررها باعتبار وقوع حيزها بجلها ولا تطلق المصدقة إذ لم يثبت حيز صاحبها في حقها لتكذيبه (ولو قال ان أودأتمى طلقته فانت طالق قبله ثلاثا) في موطوءة وغيره أو واحدة أو اثنتين في غير موطوءة أو ان طلقت ثلاثا فانت طالق قبله واحدة (فظلقها وقع (١١٤) المنجز فقط) وهو الثلاث في الأخيرة لا المعلق إذ لو وقع لمنع ووقع المنجز والمعلق لم يقع

المعلق لبطان شرطه وقد يتخلف الجزاء عن الشرط باسباب نظير ما مر في اخ أقر باین للبت يثبت نسبه ولا يرث ولان الطلاق تصرف شرعى لا يمكن بهذه ونقله ابن بونس عن أكثر النقلة وأطبق عليه علماء بغداد في زمن الغزالي منهم ابن سريج كما ياتي وقد ألفت في الانتصار له وأنه الذى عليه الاكثرون خلافا لما زعمه من ياتي كتابا حافلا سميت الأدلة المرضية على بطلان الدور في المسئلة السريجية (وقيل ثلاث) واختاره ائمة كثيرون مقدمون المنجز قوطلقان من الثلاث المعلقة إذ بوقوع المنجز توجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عليهن فيقع من المعلق تمامهن ويلغو قوله قبله لحصول الاستحالة به وقد مر ما يؤيد هذا تأييدا واضحا في انت طالق أمس مستندا اليه حيث قالوا انه اشتمل على يمكن ومستحيل فالغنيا المستحيل

الرفعة يؤيد ما ذكره المغنى ولا فلا وجه له اه سيد عمر (قوله ورد الأذرعى الخ) مبتدأ خبره قوله مردود (قوله إذا حلفت) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله إذا حلفت) وتطلق المكذبة فقط بلايين في قوله لها من حاضمت منكأ صاحبها طالق وإدعائه وصدق أحدهما وكذب الأخرى لثبوت حيز المصدقة بتدقيق الزوج نهيا، ومعنى (قوله إذا لم يثبت الخ) عبارة المغنى والنهاية إذ لم يثبت حيز ضررها لا يمينها واليمين لا تؤثر في حق غير الخالف اه (قوله في غير موطوءة) ما مفهومه مغلج حر (قوله ان طلقت ثلاثا فانت طالق قبله واحدة) يتامل في هذا المثال اه سم قول المتن فطلقها أى طلقه أو أكثر اه معنى (قوله لا المعلق) إلى قوله كما ياتي في النهاية والمغنى لا قوله وأطبق إلى منهم (قوله لمنع وقوع المنجز) أى لزيادته على المملوك اه معنى أى في مسئلة المتن وما زاده الشارح اخره لحصول البيونة فيما زاده أولا (قوله وإذا لم يقع المعلق الخ) أى في وقوعه حال (قوله نسبه ولا يرث) أى الابن (قوله ولان الطلاق الخ) عطف على قوله إذ لو وقع الخ عبارة المغنى ولان الجميع بين المعلق والمنجز متمتع ووقع أحدهما غير متمتع والمنجز أولى بأن يقع لأنه أقوى من حيث ان المعلق يقتصر إلى المنجز ولا ينكس اه (قوله ونقله) أى الوجه الذى في المتن اه معنى (قوله منهم ابن سريج) أى من علماء بغداد في زمن الغزالي هذا ما يقتضيه صنيعه ولا يخفى ما فيه فان ابن سريج متقدم على الغزالي بكثير فكان الأولى تقديم قوله وله منهم الخ على قوله وأطبق كما عبر به النهاية أى والمغنى اه سيد عمر (قوله واختاره) إلى قوله وعدوهم في النهاية (قوله إذ بوقوع المنجز الخ) هذا اصح توجيهين هنا وعليه يشترط ان تكون مدخولا لان وقوع طلقين بعد طلق لا يتصور إلا في المدخول بها اه معنى (قوله لحصول الاستحالة به) قد يقال لا استحالة مع كون الواقع قبل طلقين فقط فليتامل اه سم (قوله على يمكن) وهو وقوع الطلاق وقوله ومستحيل وهو استناده إلى أمس (قوله من المنجز) الأولى لا المنجز (قوله للدور) لأنه لو وقع المنجز لوقع المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع المنجز وإذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق اه معنى (قوله في الطريقين) أى طريق العراقين وطريق المروزة (قوله قالوا) لعل الضمير للأذرعى والامام والعمرانى ويحتمل انه للجماعة (قوله من جملة الحور الخ) الحور النقصان والكور الزيادة وفي الحديث وعوذك من الحور بعد الكون هكذا في صحيح مسلم بالنون وكذا رواه الترمذى والنسائي قال الترمذى يروى الكور بالراء وكلاهما له وجه قال العلماء ومعناه الرجوع من الاستقامة والزيادة إلى النقص يعنى عوذك من نقصان الحال والمال بعد زيادتهما وتامهما أى من ان ينقلب حالنا من السراء إلى الضراء ومن الصحة إلى المرض اه من البحر العميق من كتب الاصناف (قوله استقر رايه) أى الغزالي (قوله واشتهرت المسئلة) إلى قوله والمنقول عن الشافعى في النهاية الا قوله ثم رايت إلى ويؤيد رجوعه وقوله وقول القاضى إلى وقد نسب وقوله قال ابن الرفعة إلى

تسلم ان حقيقته ما ذكره صادق مع عدم الدليل لان معناه حيثئذ الدعوى وهى انعم ما معه دليل (قوله) أو ان طلقت ثلاثا فانت طالق قبله واحدة) يتامل في هذا المثال (قوله لحصول الاستحالة به) قد يقال

وأخذنا ما لممكن ولغو ته نقل عن الائمة الثلاثة ورجع اليه السبكي آخر أمره بعد أن صنف تصنيفين في نضرة الدور الآتى (وقيل والباقين لاشي) يقع من المنجز ولا المعلق للدور ونقله جماعة عن النص والاكثر بن عدوهم منهم عشرين اماما وعبارة الأذرعى هو المنسوب للاكثرين في الطريقين عن اه الامام الى المعظم والعمرانى الى الاكثرين انتهت قالوا هو مذهب زيد بن ثابت ووجه الغزالي الى اولائهم ثالثا كاد لا عليه قوله كنت نصرت صحة الدور على ما عليه معظم الاصحاب ونص عليه الشافعى ثم قال فلاح لنا تغليب ادلة بطاله وراينا تصحيحه من جملة الحور بعد الكور واقعت على ذلك مدة ثم قال حتى عاد الاجتهاد الى الفتوى بدينه وترجيحه وكان قولهم انه استقر رايه على الأبطال ناشئ عن عدم رويهم لهذا الاخير من كلامه واشتهرت المسئلة بابن سريج لأنه الذى اظهرها لكن الظاهر انه يرجع عنها لتصريحه في كتابه الزادات

بوقوع المنجز ثم رأيت الأذرى قال الظاهر أن جوابه اختلف ويؤيد رجوعه تخطة الماوردى من نقل عنه عدم وقوع شئ موقول القاضى وإن الصباغ أخطأ من نسب إليه تصحيح الدور وأطال الاسنوى وغيره فى تصحيح الدور بما رددته عليهم ثم كيف وقد نسب القائل بالدور إلى مخالفة الاجماع وإلى أن القول به زلة عالم وزلات العلماء لا يجوز تقليدهم فيها ومن ثم قال ابن الرافعة عن شيخه المأدأ خطأ القائل به خطأ ظاهر والبلقى كان عبد السلام ينقض الحكم به لأنه يخالف للقواعد الشرعية ولو حكم به كما حكمه للشافعى لم يبلغ رتبة الاجتهاد فحكمه كالعدم ويؤيده قول السبكي الحكم بخلاف الصحيح فى المذهب مندرج فى الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى ويأتى فى القضاء بسط ذلك قال الرويانى ومع اختيارنا له لوجه تعليمه للعوام وقال غيره لوجه تعليمه لهم لأن الطلاق صار فى السنتهم كالطبع لا يمكن الانفكاك عنه فكأنهم على قول عالم بل أثمة أولى من الحرام الصرف ويؤيد الاول قول ابن عبد السلام التقليدى عدم الوقوع فسوق وقال (١٥) ابن الصباغ أخطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاحتاجوا إلى الصلاح وددت

لو بحيث هذه المسئلة وابن سريج يرى ما ينسب إليه فيها وقد قال بعض المحققين المطلعين لم يوجد من يقتدى به القول بصحة الدور بعد السبائية إلا السبكي ثم رجع والإلا اسنوى وقوله أنه قول الأكثر متقوض بان الأكثرين على وقوعه وقد قال الدار قطنى خرق القائل به الاجماع والمنقول عن الشافعى فى صحة الدور هو فى الدور الشرعى أى كالسابق قبيل العارية وأما الدور الجملى فلم يرجع عليه قط اه ويؤيده قول جمع القائلون بالنسبوه إلى كتاب الافصاح وتبعه بعض المحققين فلم يجده فيه نعم بين الشاشى أن من نسب إليه اعتمد على ظاهر كلامه لفي التعريض بالخطبة وما أحسن قول بعض المحققين

والبلقى وقوله ويأتى إلى قال (قوله) ويؤيد رجوعه تخطة الماوردى (الخ) أى لأنه إذا رجع قالنا قل عنه مخطئ اه رشيدى (قوله) وقول القاضى (الخ) عطف على تخطة الماوردى (قوله) ثم (الخ) أى فى التاليف السابق اسمه انفا (قوله) ينقض الحكم به (الخ) يؤخذ من ذلك امتناع تقليد القائل به لأن من شروط التقليد أن لا يكون ما قلده بما ينقض الحكم به اه سم (قوله) ويؤيده (الخ) أى ما قاله البلقى وابن عبد السلام (قال الرويانى (الخ) عبارة المعنى ولما اختار الرويانى هذا الوجه قال لوجه تعليمه للعوام هذه المسئلة فى هذا الزمان وعن الشيخ عز الدين أنه لا يجوز التقليد فى عدم الوقوع وهو الظاهر وإن نقل عن البلقى والزركشى الجواز اه (قوله) لوجه تعليمه للعوام (الخ) أى لا يجوز ذلك وهو المعتمد اه (ش) ويؤيد الاول (الخ) أى عدم جواز التعليم للعوام (قوله) وابن سريج (الخ) من جملة مقول ابن الصلاح (قوله) به (الخ) أى بعدم الوقوع (قوله) ويؤيده (الخ) أى ما قاله الدار قطنى (قوله) (اليه) وقوله (الخ) كتاب الافصاح للشافعى رضى الله تعالى عنه (قوله) ثم وقف (الخ) أى اطلاقه (قوله) مع تحقيقهما (الخ) لعل الاسبكي أن يزيد الواو هنا ويسقط قوله (الخ) ومع ذلك (قوله) ثم تلاهما (الخ) أى تبع الشخين على ذلك أى القول بوقوع المنجز (قوله) وشرط صحته (الخ) عمل على ما قلنا المقلد يكفيه اعتقاد عدم الوقوع مستندا إلى قول القائل بعدمه وأما معرفة منشأ عدم الوقوع فربة الاجتهاد نعم إن كان مراد المذكورين الاحتراز عن عاى لقن لفظه من غير معرفة معناه فما أوضح غير أن هذا لا يختص بالدور بل هو فى كل طلاق كما تقدم اه سيد عمر اقول وقوله نعم الخ فنه مثل ما قدمه بلافراق (قوله) قال ابن المقرئ (الخ) هذا من جملة افتاء مبسوط فى نصرة تصحيح الدور اه سيد عمر ثم قال فى آخره على أن كثير من العلماء المحققين افتوا بوقوع المنجز ورواها عن اوافق فى الروض على وقوع المنجز وعبارته هو اختار وقوع المنجز انتهت فى محل اختلاف رايه فى المسئلة ويحتمل أن يكون مراده مختار أى ما فيه من الورع الذى أشار إلى تفصيله فى الافتاء اه سيد عمر وقوله ويحتمل أن يكون الخ أى احتيا لا بعيدا (قوله) من الغور (الخ) أى الدقة (قوله) أنه لم يصدر (الخ) أى أنه لم يصدر منه الخ فرار عن وقوع الثلاث عليه على الوجه الثانى وقوله تعليقه أى التعليق به على الحذف والاصال وقوله ثم أقام الخ أى فرار عن وقوع المنجز عليه على الوجه الاول (قوله) بينه (به) أى يصدر التعليق منه (قوله) مثلا (الخ) إلى التنبية فى النهاية والمعنى وفيها هنا فوائد نفيسة (قوله) فان الغنا الدور (الخ) عبارة المعنى فى الاول والراجح يصح ويبلغ تعليق الطلاق لاستحالة وقوعه وعلى الثالث يلغو أن جمعا ولا يأتى الثانى هنا اه (قوله) ولو فى نحو حيض وبقي ما لو قال لها إن وطئتكم وطأ حراما فانت طالق ثم وطئها فى الحيض هل تطلق أم لا فيه نظر لاستحالة مع كون الواقع قبل طلقين فقط فليتأمل (قوله) ينقض الحكم به (الخ) يؤخذ من ذلك امتناع

هذه المسئلة وقم التعارض فيها بين المتقدمين وكثرت التصانيف من الجانبين واستدل كل فريق على مدعاه بأدلة متعددة ثم وقف الشخيان على كل ذلك مع تحقيقهما والاعتماد على قولهما فى المذهب ومع ذلك لم يعد لاعتناء القول بوقوع المنجز ثم تلاهما على ذلك غالب المتأخرين قال كثير من من معتمدى الدور وشرط صحة تقليد القائل به معرفة المقلد بالمعنى الدور وقال ابن المقرئ ولا أرى حقا إلا قول هؤلاء فان كثير من المتفقه لا يعرفون معنى الدور ولا ما فيه من الغور فضلا عن العوام وعلى صحة الدور فلو قرأ بعد الطلاق أنه لم يصدر منه تعليقه ثم أقام بيته به قبل نقل لتكذبه لهما باقاره الاول (ولو قال إن أظهرت منك أو آليت أو لعنت أو فسخت) النكاح (بعبك) مثلا فانت طالق قبله ثلاثا ثم وجد المعلق به من الظاهر ما بعده (فنه) أى المعلق به من الظاهر ما بعده (الخلاف) السابق فان الغنا الدور صح جميع ذلك ولا فلا (ولو قال إن وطئتكم) وطأ (مباحا فانت طالق قبله) وإن لم يقل ثلاثا (ثم وطئ) ولو فى نحو حيض لأن المراد المباح لذاته فلا ينافيه الحرمة العارضة

خرج الوطء في الدبر فلا يقع به شيء خلافا لاذرعى لأنه لم يوجد الوطء المباح لذاته وفاق ما يأتي بان عدم وقوعه نال عدم الصفة وفيما يأتي للدور (لم يقع قطعا) للدور إذ لو وقع (١١٦) خرج الوطء عن كونه مباحا ولم يقع وما بهاتيك الحلاف لان محله إذا انسدت بتصحح

الدور باب الطلاق وغيره من التصرفات الشرعية وذلك غير موجود هنا (تنبيه) ليس لقاض الحكم بصحة الدور كما علم مما مر نعم ان اعتد محضه بتقليد قائله وصححه لم يكن له الحكم به إلا بعد وجود ما يقتضى الوقوع وإلا كان حكما قبل وقته ولو وجد ما يقتضى وقوع طرفة فحكم بالغائها لم يكن حكما بالغاء ثانية لو وقعت فان تعرض في حكمه لذلك فهو سفو جهل لا يراده الحكم في غير محله فعمله انه لا يصح الحكم بصحة الدور مطلقا بحيث لو وقع طلاق بعد لم يقع كذا قاله بعض المحققين وإما يصح ان حكم بالصحة لا الموجب لما يأتي في القضاء وغيره (ولو علقه) أى الطلاق (بمشيتها خطابا) كانت طالق ان أو إذا شئت أو ان شئت فانت طالق (أشترطت) مشيتها وهي مكلفة أو سكرانه باللفظ منجزة لا معلقة ولا مؤقته أو بالاشارة من خرساء ولو بعد التعليق وظاهر كلامهم تعين لفظ شئت ويوجه بان نحو أردت وان رادفه إلا ان المدار في

والأقرب الأول اه عش (قوله فخرج الوطء) أى خرج عن كونه من افراد مستثنائى انتهى الوقوع فيها للدور وان وافقها في الحكم لكن في هذا السياق صعوبة لا تخفى اه رشيدى (قوله وفاق ما يأتي الخ) المراد انه ان وطئ في الدبر لا تطلق لعدم وجود الوطء المباح لذاته وان وطئ في غير فذلك لكن للدور فعمله انه لا يلحقها طلاقا مطلقا وان اختلف جهة عدم الوقوع اه عش (قوله ما يأتي) هو قول المصنف لم يقع قطعا اه كرى (قوله لعدم الصفة) وهي الوطء المباح لذاته اه عش (قوله ذلك الخلاف) اشارة إلى قول المصنف في صحة الخلاف اه كرى (قوله وذلك غير موجود هنا) لان التعليق هنا وقع بغير الطلاق فلم يندس عليه باب الطلاق اه معنى (قوله وصححه) أى التقليد (قوله ولو وجد ما يقتضى الخ) انظر صورته وكان المراد بذلك انه لو قال انسان ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها طرفة علقها بصفة فوجدت حكم الحاكم بالغائها للدور لم يكن هذا الحكم حكما بالغاء ثانية لو وقعت كان يكون الطلاق معلقا ايضا على صفة أخرى اه سم وفيه تأمل ولك تصويره بالتعليق بكلا (قوله لذلك) أى لا لغاء طرفة ثانية لو وقعت (قوله وانما يصح) أى ما قاله بعض المحققين (قوله لا الموجب) بفتح الجيم (قوله ما يأتي الخ) ومنه ان الحكم بالموجب يتناول الآثار او وجوده والتابعة لها بخلافه بالصحة فانه لما يتناول الموجوده فقط فلو حكم شافعى بموجب الهبة للفرع لم يكن للحنفى الحكم بمنع رجوع الاصل لشمول حكم الشافعى للحكم بجواز او بصحته لم يمنع ذلك ولو حكم حنفى بصحة التدبير لم يمنع الشافعى من الحكم بصحة بيع المدر او بموجب منع الخ (قوله أى الطلاق) إلى قوله بخلاف ما إذا اكرهه النهاية (قول المتن خطابا) أى وهو مخاطب لها اه معنى (قوله او سكرانه) أى آثمه يسكرها اه معنى (قوله باللفظ) متعلق بقوله مشيتها وقوله منجزة مفعوله (قوله او بالاشارة) عطف على باللفظ عبارة المعنى لو علق بمشيتها اخرس فاشارة مفعولة وقع وناطق فخرس فكذلك على الاصح اه (قوله بان نحو أردت الخ) يتأمل انتظام تركيبة اه سيد عمر اقول لم يطرئ لي وجه توفقه في انتظامه فانه من قبيل زيدي ان كثر ماله لكنه تحيل وقد بسط المطول في توجيه حسنه وقصاحته (قوله وان رادفه) أى لفظ شئت (قوله على اعتبار المعلق عليه) أى وهو لفظ المشية اه معنى (قوله في آياتها الخ) أى فى حكمه او فى جواب السؤال (قوله لا يقع) مفعول قال الخ (قوله ومخالفة الانوار له) أى للوشنجى (قوله فيها) أى المخالفة (قوله بها) أى بالمشية ويغنى عنه قوله مشيتها عقب المتن (قوله وهو مجلس التواجب) إلى قول المتن وقيل فى المعنى (قوله وهو مجلس التواجب

تقليد القائل به لان من شروط التقليد ان لا يكون ما قبله مما ينقض الحكم به (قوله ولو وجد ما يقتضى وقوع طرفة الخ) انظر صورته وكان المراد بذلك انه لو قال انسان ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها طرفة علقها بصفة فوجدت حكم الحاكم بالغائها للدور لم يكن هذا الحكم حكما بالغاء ثانية لو وقعت كان يكون الطلاق معلقا ايضا على صفة أخرى (قوله فى المتن ولو علقه بمشيتها الخ) فى الروض وشرحه فصل لو قال لامرأته طلقك ان شئت فضاءت إحداهما لم تطلق لعدم مشيتها او شاء كل منهما طلاقها أى طلاق نفسها دون ضربتها فوقعه تردد أى وجهان أحدهما نعم لان المفهوم منه تعليق طلاق كل واحدة بمشيتها والثانى وهو الأوجه لالان مشية كل منهما طلاقها علة لوقوع الطلاق عليها وعلى ضربتها اه واعلم ان كلامها لا بدق مشيتها بالنسبة لطلاق نفسها من الفور بخلافها بالنسبة لضرتها ليست تملكها فكيف وجودها على التراخي بالنسبة لضرتها وحيث قد قوله وهو الأجل لا محله إذا أقصرت كل واحدة منهما بعد ذلك على ما ذكر من مشيتها طلاق نفسها فقط حتى لو شاءت كل واحدة منهما بعد ذلك طلاق ضربتها ولو مترأخيا طلقنا فلم ان طلاقها قد يكون بعد مشيتين من كل منهما ثنتان على الفور وهما مشية كل طلاق نفسها وثنان على الفور او التراخي وهما مشية كل منهما طلاق الاخرى ولو وجدت

التعليق على اعتبار المعلق عليه دون رادفه فى الحكم ومن ثم قال بالوشنجى فى آياتها بثنت بدل أردت فى جواب ان أردت لا يقع ومخالفة الانوار له فيها انظر (على فور) بها وهو مجلس التواجب فى العقود نظير ما مر فى الخلع

لانه استدعاء لجواها المنزل منزلة القبول ولا نه في معنى تقويض الطلاق البها وهو تملك كأم نعم لو قال متى أوى وقت ملا شئت لم يشترط فور (أوغية) كرو جتى طالق وإن شئت وإن كانت حاضرة سامعة (أو بمشينة اجنبي) كان شئت (١١٧) فزوجتى طالق (فلا) يشترط فور

في الجواب (في الأصح) بعد التملك في الاول مع عدم الخطاب ولعدم التملك في الثاني نعم ان قال ان شاء زيد لم يشترط فور جزما ولو جمع بينها وبينه فلذلك حكمه (ولو قال المعلق بمشيتة) من زوجة أو اجنبي (شئت) ولو سكرنا أو (كارها) للطلاق (قبله وقع) الطلاق ظاهر أو باطنا لان القصد للفظ الدال لافي الباطن لخفاه (وقيل لا يقع باطنا) كما لو علقه بحضها فخير به كاذبة ورد بان التعليق هنا على اللفظ وقد وجد من ثم لم يوجد الارادة دون اللفظ يقع إلا ان قال ان شئت بقبلك طال في المطلب ولا يجيء هذا الخلاف في نزع فلا رضا ولا إكراه بل يقطع بعدم حله باطنا لقوله تعالى عن تراض منكم وحمله الاذرى على نحو بيع لنحو حياء أو رهبة من المشتري أو رغبة في جاهد خلاف ما إذا كره لمحبه للبيع وإنما باعه لضرورة نحو فقر أو دين فيحل باطنا قطعاً كالوأكره عليه بنحو ولو علق بمحبته أو رضاه عنه فقالت ذلك كارهة بقبلها لم تطلق كما يحتمل في الأنوار اى باطنا وهذا بناء على ما هو الحق عند أهل السنة ان المشيتة أو الارادة

(الخ) أى بأن لا يتخلل بينهما كلام اجنبي ولا سكوت طويل اه ع (قوله لانه) أى التعليق بالمشيتة (قوله استدعاء لجواها الخ) عبارة المعنى استبانة لرغبتها فكان جواها على الفور كالقبول بالعقد اه (قول المتن أو بمشيتة اجنبي) اى خطاها اه معنى (قوله مع عدم الخطاب) عبارة شرح المنهج بانتفاء الخطاب اه (قوله نعم ان قال الخ) عبارة المعنى اما إذا علقه بمشيتة اجنبي غيبة كان شامز بدخالخ ولو علقه بمشيتة خطاها أو بمشيتة زيد كذلك اشترط الفور في مشيتة فقط دون زيد أعطاء لكل منهما حكمه لو انفرد (قوله ولو سكرنا) الو او فيه للحال وقضية سببا فان الخلاف في الكاره الذى صار معطوفا على هذا جار فيه أيضا فراجع اه رشيدى (قول المتن كاره الخ) قد وجهه بأن الكراهة لا تنافى الارادة فالارادة الباطنية ايضا متحققة في هذه الحالة وهذا احسن من قولهم لان القصد للفظ الخ كما هو ظاهر نعم يتردد النظر حينئذ فيها لوسبق للفظ على لسانه من غير قصد فان الارادة الباطنية ايضا متفية حينئذ والقلب إلى عدم الوقوع باطنا اميل وان اقتضى قولهم لان القصد الخ خلافا فليتأمل اه سيد عمر (قوله لخفاه) قد يشكك بما يأتى قريبا فيما لو علق بمحبته أو رضاه عنه فليتأمل سم وحلي (قوله وحله) اى مافى المطلب (قوله أو رغبة في جاهد) محل تأمل لان الظاهر ان حقيقة الرضا محققة والرغبة المذكورة منشؤها هو الحامل عليها بخلافها في صورتين السابقتين فانها متفية فيهما اه سيد عمر ويمكن ان يدعى ان الرضا الناشئ عن الرغبة المذكورة لا عبرة به في الشرع (قوله إذا كرهه) أى البيع (قوله ولو علق) إلى قوله وأما تعليقه في النهاية إلا قوله وهذا بناء إلى المتن (قوله له وقوله عنه) اى الزوج ويحتمل الطلاق (قوله فقالت ذلك) اى احببتك أو رضيت عنك (قوله وهذا) اى بحث الأنوار أو الفرق بين التعليق بالمشيتة والتعليق بالرضا (قول المتن ولا يقع بمشيتة صبي وصبية) ولو علق بمشيتة ناقص بصبي أو جنون فشاء فور ابعد كالم يقع كما هو ظاهر كلامهم اه معنى عبارة عرش والعبرة بحال التعليق حتى لو علق الطلاق بالمشيتة وكانت الصبيغة صريحة في التراخي وكان المعلق بمشيتة غير مكلف وشاء بعد تكليفه لم يقع اه شيخنا الزياى اه وفى سم عن شرح الارشاد للشارح مافضه ولو بلغا بعد التعليق وتلفظا بالمشيتة بأن كان التعليق متى أو بان لكن حصل البلوغ ثم القبول فور فالمتجه الوقوع وهو المفهوم من التعليل اه (قوله بمشيتة) كذا في أصل الشارح رحمه الله تعالى والمحلى والذى رايته في نسخة المعنى ونسخة النهاية جعل مجموع بمشيتة من المتن فليحذر اه سيد عمر (قول المتن وقيل يقع بمشيتة عين) قضيت انه لا يقع بمشيتة غيره جزما وبه صرح في الروضة وصلها نعم ان قال المجنون أو لصغير ان قلت شئت فزوجتى طالق فقال شئت طلقت اه معنى (قوله لان لها) اى المشيتة منه اى المميز دخلا الخ عبارة المعنى لان مشيتة معتبرة في اختيار احد ابويه اه (قوله إذا ما تملك) كذا في أصله رحمه الله تعالى ولو قال تملك لكان أنسب اه سيد عمر (قوله

مشيتة واحدة من كل منهما على الفور مظافة غير مقيدة بنفسها طلقنا وفي شرح م ر ولو قال لا مراً به طلقنا كما إن شئت فضاءت إحداهما لم تطلق أو شاء كل منهما طلاق نفسها دون ضربتها وفي وقوعه وجان أوجهها لا لان مشيتة كل منهما طلاقاً على وقوع الطلاق عليها وهى على ضربها اه (قوله لخفاه) قد يشكك بما يأتى قريبا فيما لو علق بمحبته أو رضاه عنه فليتأمل (قوله في المتن ولا يقع بمشيتة صبي ولا صبية) قال الشارح في شرح الارشاد وان كلا فوراً عند النطق به على الوجه الذى افهمه كلامه دون كلام أصله وقول الشارح ما اقتضته عبارة الحاوى غير بعيد ممنوع إذا عبرة بقوله مافى التصرفات اه ولو بلغا بعد التعليق وتلفظا بالمشيتة بأن كان التعليق متى أو بان لكن حصل البلوغ ثم القبول فور فالمتجه الوقوع وهو المفهوم من تعليل شرح الارشاد المارقال في الروض (قوله علق بمشيتة الملاك لم تطلق لانهم مشيتة ولم يعلم حصولها قال وكذا بمشيتة هيمة اى لا تنطلق لانه تعليق بمستحيل وكذا لو علق بمشيتة جنى أو الجان

غير الرضا والمحبة (ولا يقع) الطلاق (بمشيتة صبي و) لا (صبي) لأن عبارتهما ملغاة في التصرفات كالمجنون (وقيل يقع) بمشيتة (عين) لأن لها منه دخلا في اختياره لا بويه ويرد بوضوح الفرق إذا ما تملك أو يشبهه ومحل الخلاف ان لم يقل ان قلت شئت

والاوقع بمشيئة لانه بتعليقه بالقول صرف لفظ المشيئة عن مقتضاه من كونه تصرفا يقتضى الملك او شبهه هذا هو الذى يتجه فى تعليقه واما تعليقه بان المعلق عليه حينئذ محض تلفظه بالمشيئة (١١٨) فهو ان لم يرد به ذلك مشكلا لانه لو لم يقل ذلك المعلق عليه مجرد تلفظه بها لم امرانه

لا يعتبر غيره (ولارجوع له قبل المشيئة) نظر الى انه تعليق ظاهرا وان تضمن تمليكاً كالارجع فى التعليق بالاعطاء وان تضمن معاوضة (ولو قال انت طالق ثلاثا لان يشاء زيد طلبة شاء طلبة) او اكثر (لم تطلق) لانه استثناء من اصل الطلاق كانت طالق إلا ان يدخل زيد الدار فان لم يشأ شيئا فى حياته وقع الثلاث قبل نحو موته (وقبل يقع طلبة) اذ التقدير إلا ان يشاء واحدة فتقع فلا خراج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق وتقبل ظاهرا ارادته هذا لانه غلظ على نفسه كالوقال اردت بالاستثناء عدم وقوع طلبة اذ اشاء ما فتقع طلقتان ويأتى قريبا حكم ما لو مات وشك فى نحو مشيئته (ولو علق) الزوج الطلاق (بفعله) كدخوله الدار وقد قصدت نفسه او منها بخلاف ما اذا أطلق أو قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فانه يقع مطلقا كما اقتضاه كلام ابن رزين (ففعله ناسبا للتعليق او مكرها) عليه بباطل أو

بمشيئته أى المميز اه سم وتقدم عن المعنى أنفا ما يفيد أن التخيير ليس بقيد هنا (قوله فهو) أى التعليق الثانى وقوله ذلك نائب فاعل لم يرد والاشارة الى التعليق الاول (قوله مشكلا) خبر فهو (قوله) وان لم يقل ذلك) أى ان قلت شئت (قوله المامر) أى فى شرح وقيل لابقع باطنا (قوله نظر الى انه) الى قول المتن ولو علق فى النهاية المعنى (قول المتن ولو قال الخ) «فرع» ولو علق بمشيئة المالك لم تطلق اذ لم يشأ شيئا ولم يعلم حصرها وكذا بمشيئة هيمة أى لا تطلق لانه تعليق بمشيئة معنى ونهاية زاد سم عن الروض ما نصه ولو علق بمشيئة جنى او الجن لم تطلق كما هو ظاهر لان لهم مشيئة كما هو ظاهر ولم تعلم اه (قوله) أو أكثر) لدل على حله حيث لم يرد المعلق لتوحيد اه سيد عمر (قوله) كالوقال الخ) أى فيقول لان فيه تليظا فان لم يشأ شيئا وقع الثلاث ولو قال انت طالق واحدة إلا ان يشاء فلا ثلاثا نشاءه الم تطلق وان لم يشأ شيئا واحدة او اثنين وقع واحدة اه معنى (قوله) اذ اشاءها) كذا فى اصله لرحمته الله وقد يقال الاولى شأه أى عدم وقوعها اه سيد عمر أى كما عبر به المعنى (قوله) لومات) أى وجن (قول المتن بفعله) أى وجودا او عدما كما يفيد كلامهم فيما يأتى (قوله) بخلاف ما إذا اطاع) سياتى فى التعليق بفعل غيره المبالي عن ابن رزين انه لا وقوع فى الاطلاق والوجه ان ما هنا كذلك وقالوا اه سم على حجة اه عش عبارة الجبرمى قوله ولو علقه بفعله أى وقصدت نفسه أو منها وكذا ان أطلق على المتجه وفاقاك بخنمار وخلافا لابن حجج بخلاف ما إذا قصد التعليق الجرد بمجرد ضرورة الفعل فانه يقع مطلقا وبى (قوله) بباطل اوحق) تقدم فى مبحث الاكراه ان الذى اتى به شيخنا الشهاب الرملى فى لو كان الخلاق معاقبة انها ان وجدت باكره بغير حق لم تنحل بها كى يقع بها او يحق حث وانحلت شرح مر اه سم (قوله) كمر) أى عند قول المصنف ولا يقع طلاق مكره بباطل اه سم (قوله) او اجاهلا) الى قوله وبه عجب فى النهاية (قوله) او اجاهلا بانه المعلق عليه) كذا فى المعنى (قوله) ومثله) أى من الجهل (قوله) ان تخير) ببناء المعهول وقوله من حلف الخ نائب فاعله وقوله به الخ متعلق به (قوله) وان بان كذبه) أى كذب الخبر او الخبر المبهوم من السياق اه سيد عمر كما قاله البلقينى ومثله ما لو حلف انها لا تعطى شيئا من امتعة يبيتها إلا باذنه فأتى اليها من طلب منها قاتلان وزوجك اذن لك فى الاعطاء فإن كذبه اه عش (قوله) وبه ينظر الخ) النظر فيه لا يتخلو عن نظر سم كان وجهه ان مسئلة الوالد فيها جهل بالمحلف عليه لانها فاعله على ظن انه غير المحلف عليه بخلاف مسئلة الوالد فان فيها فعل المحلف عليه مع العلم إلا انه اتى به لغائه انحلال الدين بموت الزوجة لكن سيد ذكر الشارح انه ملحق بمسئلة جهلها بالمعلق به اه سيد عمر (قوله) ومثله ايضا الخ) ومثله ايضا ما لو حلف انها

لم تطلق كما هو ظاهر لان لهم مشيئة كما هو ظاهر ولم تعلم (قوله) ولا اوقع بمشيئته) أى المميز (قوله) بخلاف ما إذا أطلق) سياتى فى التعليق بفعل غير المبالي عن ابن رزين انه لا وقوع فى الاطلاق والوجه ان ما هنا كذلك وفاقا لم (قوله) بباطل اوحق) تقدم فى مبحث الاكراه ان الذى اتى به شيخنا الشهاب الرملى فيما لو كان الطلاق معاقبة انها ان وجدت باكره بغير حق لم تنحل بها كى يقع بها او يحق حث وانحلت شرح مر (قوله) كمر بمافيه) أى عند قول المصنف ولا يقع طلاق مكره بباطل ولا ينافيه ما يأتى فى التعليق من ان المعلق بفعله لم يفعل مكرها بباطل او يحق لاحث خلافا لجمهور لان الكلام فيما يحصل به الاكراه على الطلاق فاشتراط تعدى المكره به ليعذر المكره وهم فى ان فعل المكره هل هو مقصود بالخالف عليه اولا كالتاسى والجاهل والاصح الثانى فلا يتقيد بحق ولا باطل وبهذا يتجه ما اقتضاه كلام الرافعى من عدم النتح فى ان اخذت حقتنى فأكراهه السلطان حتى اعطى نفسه واذفع قول الزركشى المتجه خلافا لانه لا كراهة بحق كطلاق المولى الخ (قوله) بانه) هو متعلق بتخيير (قوله) وبه ينظر الخ) النظر فيه لا يتخلو عن نظر (قوله)

بحق كما قاله الشيخان وغيرهما خلافا للزركشى وغيره كمر بمافيه او اجاهلا بانه المعلق عليه ومثله كى يأتى فى التعليق بفعل الغير ان تخير من حلف زوجها انها لا تخرج إلا باذنه بأنه أذن لها وان بان كذبه كما قاله البلقينى وبه ينظر فى قول ولده الجلال لو حلف لا يأكل كذا فأخبر بموت زوجته فإن كذبه بحث لتقصير هو منه ايضا ما اتى به بعضهم فى من خرجت ناسية فظنت انحلال الدين

أو أنها لا تتناول إلا المارة الأولى فخرجت ثانياً وعجبت تارة به ضمهم بين هذين الظنين نعم لا بد من قرينة على ظنهما لما بقي فالحاصل أنه متى استند ظنهما إلى أمر تعذر معهما بحث أو إلى مجرد ظن الحكم حث وكلاهما آخر العتق فيمن حالف بعق مقيدان في قيدة عشرة أو طال دال على هذا الأخير كما قدمته في بحث الاكراه لا يحكمه إلا أثره خلاف ما جمع وهو ما فيه فقد قال غير (١٩٩) واحد نص الأئمة أنه لا أثر للجهل بالحكم

قال جمع محققون وعليه يدل

كلام الشيخين في الكتابة

وغيرها وبه يتدفق منازعة

بعضهم لهم في ذلك بكلام

الاذرعي ولغيره لا يدل له

إلا أن اعتمد على من قاله

ليس هذا هو المحلوف عليه

أو على من يظنه فقيهاً وعبر

شيخنا بكونه يعتمد ويرجع

إلى في المشكلات وفيه نظر

وذلك كان علق بشيء فقال

له أو أخبره عنه من وقع في

قلبه صدقة لا يقع بفعله له

ففعله معتمداً على ذلك فلا

يقع به عليه شيء لأنه الآن

صار جاهلاً بأنه المعلق عليه

مع عذره ظاهراً والحق

بذلك بعضهم ما لوطن صحة

عقد حلفه عليها ولم يكن

كذلك وإن لم يفته أحد

بذلك ووفق بينه وبين حث

رافض حلف أن علماً أفضل

من أن يكرى الله عنها

ومعترى حلفان الشر من

العبد بأن هذين من العقائد

المطلوب فيها القطع فلم يعذر

الخطيئ فيها مع إجماع من

يعتد بإجماعهم على خطئه

بخلاف مسئلتنا وقد يقال

لا تذهب إلى بيت أبيها فأخبرت بأن زوجها فدى عن يمينه فذهبت أمه عن (قوله) أو أنها لا تتناول (الخ) هذا فيما إذا كان التعليق بكلاً وبه يدفع قول السيد عمر (قوله) أو أنها (الخ) يظهر وأنها بالو أو بالوا وليجوز (قوله) وهذا من الظنين) كان المراد ظن غير المحلوف عليه في صورة الجهل بالمحلوف عليه وظن انحلال اليمين في صورة من خرجت ناسية (الخ) سيد عمر أقول المتبادر ظن الانحلال وظن عدم تناول لغير المرة الأولى المذكور أن انفاً (قوله) ما ياتي (الخ) انفاً في قوله فالحاصل (قوله) تعذر معه) نعت أمر والضمير المستتر للزوجة (قوله) أو إلى مجرد ظن الحكم) أي الانحلال أو عدم تناول بالقرينة أم كردى (قوله) بعق مقيداً بالاضافة (قوله) إن في قيدة) كذا في أصله رحمه الله تعالى ولعل ترك في أولى أم سيد عمر (قوله) على هذا الأخير) أي قوله أو إلى مجرد (الخ) (قوله) لا يحكمه) عطف على قوله بأنه المعلق عليه سم والضمير يرجع إلى التعليق أي لأن كان جاهلاً بحكم التعليق وهو وقوع الطلاق بفعل المعلق عليه كردى (قوله) أنه لا اثر (الخ) على أي أنه (الخ) (قوله) وبه) أي يقول الجميع المحققين (قوله) لهم) أي لغير واحد وقوله في ذلك أي في قولهم لا أثر للجهل بالحكم أم كردى (قوله) ولغيره لا يدل له) بدل من كلام الاذرعي وأهل المعنى ويجوز لغير ذلك الغير أن يقول لا يدل كلام الشيخين لعدم الأثر للجهل بالحكم هذا على مافي بعض النسخ من بكلام الاذرعي بالاضافة وفي بعض نسخ مصحح مراراً على أصل الشارح بكلام الاذرعي بزيادة لام الجر وعليها فقوله ولغيره عطف على الاذرعي وقوله لا يدل له نعت لكلام أي لا يدل هذا الكلام ما ادعاه البعض (إلا أن اعتمد) استثناء من قوله لا يحكمه أم كردى (قوله) لا أن اعتمد (الخ) قد يقال إن هذا من الجهل بالمحلوف لا بالحكم أم سيد عمر (قوله) وبه) شيخنا (الخ) عبارة النهاية ولو فعل المحلوف عليه معتمداً على إفاءه فمفت بعدم حثه به وغلب على ظنه صدقة فلم يثبت أي وإن لم يكن أهلاً للاتقاء كما في به بالوجه الله تعالى إذ المدار على غلبة الظن وعدمها لا على الأهلية أم وأقره سم قال عر قوله وإن لم يكن أهلاً للاتقاء ومثله لا يقع كثيراً من قول غير الحالف له بعد حلفه إلا أن شاء الله ثم يخبر بأن مشيئة غيره تنفعه في فعل المحلوف عليه اعتماداً على خبر الخبر والظاهر أن مثله ما لو لم يخبره أحد لكنه ظنه معتمداً على ما مشهور بين الناس من أن مشيئة غيره تنفعه فذلك الاشتباه ينزل منزلة الأخبار وحديث فلا يقال ينبغي الوقوع لا نه جاهل بالحكم وهو لا يمنع الوقوع ويدل لهذا قول الشارح والحاصل (الخ) (قوله) وذلك) أي الاعتماد على من يظنه فقيهاً (قوله) عنه) ضمير راجع لقوله من وقع (الخ) الذي تنازع فيه قالوا وأخبروا كذا قوله لا يقع الخ تنازع فيه هذان الفعلان (قوله) بذلك) أي الاعتماد المذكور (قوله) ووفق) إلى قوله وقد يقال في النهاية (قوله) ووفق) أي هذا البعض وقوله بينه أي المعلق المذكور وكذا الإشارة في قوله لا نه هذا الخ (قوله) بخلاف مسئلتنا) هي قوله ما لوطن صحة عقد الخ أم كردى (قوله) ما نحن فيه) وهو الجهل بالحكم أم كردى (قوله) على الأثر) أي عن قريب (قوله) للغير) إلى قوله له منها فو لم يأت في الإيمان في النهاية إلا قوله لو أن قصد إلى والحاصل (قوله) أي لا يؤاخذهم (الخ) عبارة المعنى أي لا يؤاخذهم بذلك ومقتضاه رفع الحكم فيهم كل حكم إلا ما قام الدليل على استثناءه كقيم المتلفات أم (قوله) (الامادل عليه) أي على استثناءه (قوله) وتبعهم الخ) أي في التوقف (قوله) ولا فرق) لا يحكمه) عطف على أنه المعلق عليه (قوله) وبه) شيخنا (قوله) الرمي إلى مدار على غلبة الظن وعدمها لا على الأهلية شرح وإن لم يكن أهلاً للاتقاء كما في به شيخنا الشهاب الرمي إلى مدار على غلبة الظن وعدمها لا على الأهلية شرح

لا يحتاج لهذا إلا إلحاقاً لأن هذا ليس مما نحن فيه كما يلزم ما يأتي على الأثر فيمن حلف على مافي ظنه ومافاه في الرافض والمعتزلي ليس على إطلاقه لما ياتي فيها قريباً (لم تطلق في الاظهر) للخبر الصحيح إن الله وضع أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي لا يؤاخذهم بأحكام هذه الامادل عليه الدليل كضمان المتلفات وأقضى جمع من أئمتنا بالمقابل وقال ابن المنذر أنه مشهور مذهب الشافعي وعليه أكثر العلماء من ثم توقف جمع من قدام الأصحاب عن الاتقاء في ذلك وتبعهم ابن الرفعة في آخر عمره ولا فرق

على الاول بين الحلف بالله وبالطلاق على المنقول والمعتمد ولا بين ان ينسئ في المستقبل فيفعل المحلوف عليه او ينسئ فيحلف على ما لم يفعله انه فعله او بالعكس كان حلف على نفي شيء وقع جهلا به او ناسياله وان قصد ان الامر كذلك في الواقع بحسب اعتقاده كما بسطته في الفتاوى خلافا لكثيرين وإن الف غير واحد فيه (١٢٠) والحاصل ان المعتمد الذي يلتزم به اطراف كلام الشيخين الظاهرة الثانية ان من حلف على ان الشيء

الفتاوى لم يكن او كان او سيكون وان لم اكن فعلت او لن لم يكن فعل او في الدار ظنانه ان كذلك او اعتقادا لجهله به او نسيانه ثم تبين انه على خلاف ما ظنه او اعتقده فان قصد بحلفه ان الامر كذلك في ظنه او اعتقاده او فيما انتهى اليه عليه اى لم يعلم خلافا فلا حنت لانه انما ربط حلفه بظنه او اعتقاده وهو صادق فيه وان لم يقصد شيئا فذلك على الاصح حلال للفظ على حقيقته وهي ادراك وقوع النسبة او عدمه بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر للخبر المذكور وقد صرح الشيخان وغيرهما بعدم حنت الجاهل والناسي في مواضع منها قوليها في الايمان ان الذين تنعقد على الماضي كالمستقبل وانه ان جهل في الحنت قولان كمن حلف لا يفعل كذا ففعله ناسيا وهذا ظاهر في عدم الحنت خلافا لنار فيه بانه لا يلزم من اجراء الخلاف الاتحاد في الترجيح لاننا ندع اللزوم والظاهر كاف في ذلك ومنها قولها لو حلف شافع ان

لنى قوله للخبر المذكور في المعنى (قوله على الاول) اى الاظهر (قوله ولا بين ان ينسئ في المستقبل) اى الذى هو صورة النتن اه رشيدى عبارة شرح المنهج هذا كله كما رايت اذا حلف على فعل مستقبل اما لو حلف على نفي شيء وقع جهلا به او ناسياله كالحلف ان زيد ليس في الدار وكان فيها ولم يعلم به او علم ونسى فلا طلاق وإن قصد ان الامر كذلك في الواقع خلافا لابن الصلاح اه قال الحلى قوله هذا الخ اى كون الجاهل والناسي لا يقع عليهما الطلاق وقوله اذا حلف على مستقبل كلافعل كذا او ان لم افعل كذا وان لم تدخل الدار او ان دخلت الدار اه (قوله او ينسئ الخ) او بمعنى الواو (قوله كان حلف الخ) تصوير للعكس (قوله جهلا به) اى بالوقوع ولا يخفى ما في ادخاله في تصوير العكس المفروض في النسيان (قوله وإن قصد الخ) غاية (قوله والحاصل الخ) اى حاصل ما يتعلق بقوله او ينسئ فيحلف الخ (قوله او ان لم اكن الخ) يتأمل عطفه على ما قبله ولو قال او ما فعلته او ما فعله او لم يكن في الدار لظهر العطف (قوله لجهله الخ) متعلق بقوله حلف (قوله وإن لم يقصد شيئا) اى بان اطلق اه عرش (قوله فكذلك) اى لا حنت (قوله للخبر المذكور) علة لقوله وإن لم يقصد شيئا فكذلك الخ (قوله ان جهل) اى الوقوع او عدمه في الماضي (قوله في عدم الحنت) اى في صورة الجمل (قوله لاننا لم ندع الخ) علة لما فيه بانه لو خلا فان نارع الخ من فساد النزاع (قوله وبه) اى بقوله لدم قاطع هنا الخ (قوله بمقابلها) اى من مسائل السنى والمعتزلى والرافضى الآية (قوله انه اخذ) اى الزوج (قوله بدله) اى بدل خفه (قوله وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر) هذا مقابل قوله السابق فان قصد بحلفه الخ وقدم هذه المتقابلات اقسامها لقوله والحاصل الخ الذى منه ثم تبين الخ فيكون قوله هنا حنت مقيدا بالتيين وقد جعل من امثلة ذلك مسائل

مر (قوله او ينسئ فيحلف على ما لم يفعله انه فعله او بالعكس كان حلف الخ) قال السبوطى تكرر السؤال عن حلف كذا او لم يفعله او كان كذا او لم يكن ناسيا او جهلا به تبين خلاف ذلك له بحث في التين والطلاق او لا يخفى فيما كالم حلف لا يفعله كذا ففعله ناسيا او جهلا به انه المحلوف عليه فاجبت بان الذى يظهر ترجحه الحنت بخلاف صورة الاستقبال او طالى في الاحتجاج لذلك من كلام الشيخين وغيرهما ما يؤخذ جوابه من كلام الشارح في الحاصل المذكور اى بعد كما لا يخفى (والحاصل ان المعتد في فتاوى السبوطى «مسئلة» رجل حلف بالطلاق انى اجود من فلان فهل عليه البينة بذلك ورجل حلف ان هذا الشاى الذى على راس زيد لعمر وواشار اليه فظهر ان الشاى لغيره وكان الحالف عهد شاى عمر وعلى زيد فهل يلزم جانب الاشارة على الظن ويقع عليه الطلاق او لا ورجل اكر مز يداعلى طلاق زوجته فيجلسه بطاعة فلم ير فعاقب مجلسه ثم اخرج من الترسم وخلع زوجته بطاعة على عوض معلوم فهل يعد ذلك اكراما ولا بحث ام يقع عليه بصريح الخلع طلقة بائنه وما هو الاجود هل الافضل ديننا او النسيب والالاكرم الجواب الاحوال الثلاثة تارة يعرف الناس ان الحالف اجود اى دين من الاخر فلا حنت وتارة يعرفون ان الاخر ادين منه فيحنت وتارة لا يعلم ذلك لكونهما متقارنين في الدين او بالنسب لا ولا يعلم ايهما امين فلا حنت والشك ومسئلة الشاى يقع الطلاق عندنى ولى ذلك مؤلف ومسئلة الخالع يقع فيها الطلاق لانه خالف ما اكره عليه اه واول لا يخفى ما في جوابه بما ذكره الشارح في هذا الحاصل فان الموافق لدم الحنت بالحلف على غلبة الظن عدم الحنت في المسئلة الاولى اذا ظن الحالف انه اجود وان كان خلاف الواقع وكذا في المسئلة الثانية (قوله وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر) هذا مقابل قوله السابق فان قصد بحلفه

مذهبه اصح المذاهب وعكس الحنت لم يحنت واحد منهما لان كلا حلف على غلبة ظنه المذكور فيه اى السنى لعدم قاطع هنا ولا ما يقرب منه وبه يفرق بين هذا وما ياتي قريبا في مسئلة الفاتحة فان ادلة قراءت في الصلاة ما قارب القطع نزلت منزلة القطعي فالحقت بمقابلها من اقوال الرضة ولو جلس مع جماعة فقام وليس خف غيره فقالت له امراته استبدلت بحفك خلف بالطلاق انه لم يفعل ذلك وكان خرج بعدا جمع ولم يعلم انه اخذ بدله لم يحنت واول بعضهم هذه العبارة بما لا ينفع وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر

بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه حيث كما يقع الطلاق المعلق بوجود صفة وقول الاسنوى وغيره بعدم الوقوع في قصده أن الامر كذلك في نفس الامر اخذ من كلامهما أي في بعض الصور يحتمل على ما إذا قصد ذلك لا بالحجية التي ذكرتها بان قصدها في الواقع كذلك بحسب اعتقاده لإدفع تلك الحجة لا وجه لعدم الوقوع إذا بان أن ما في نفس الامر خلاف ما علق عليه وعلى هذه الحالة يصح حمل كلام الشيخين في مواضع كقولهما لو حلف أن هذا الذهب هو الذي اخذته من فلان فشهد عدلان أنه ليس هو حث وإن كانت شهادة نفي لأنه محصور حمل الاسنوى له على المعتقد تبعه غير مراده به القاصد لما ذكر به بدليل قوله نفسه ولا تأمقيدناه بذلك ليخرج الجاهل فلا يبحث لأن من حلف على شيء يعتقد اهياه هو غيره يكون جاهلا والجاهل لا يبحث كما ذكره في الايمان فتفتن له واستحضره فانه (١٣١) كثير الوقوع في الفتاوى وقد ذهلا عنه في مسائل وإن تفتنا

له في مسائل أخرى اه
فوقه ليقعده اهياه فهم ما
قدمته ان من قصد التعليق
على ما في نفس الامر بحث
كأن يقرر وكه لو حلف حلف
لا يفعل كذا فشهد عدلان
أي اخبراه بأنه فعله
وصدقها لزمه الاخذ
بقرينة وجهه على ذلك
ايضا سقط قول الاسنوى
وإن قبل انه الحق هذا إنما
بقي على الضعيف انه يقع
طلاق الناسي اه وإذا حلتاه
على ما قلناه اخبره من صدقه
فقياس نظائره السابقة في
نحو الشفعة ورمضان انه
يلزمه الاخذ بقوله ولو
فاستأوى قيس هذين ايضا
انه لا يحتاج في اخبار
العدل إلى تصديق فيحمل
وصدقهما السابق على ما إذا
عارضهما قرينة قوية
تكذيبهما وكقولهما لو قال
السني إذا لم يكن الخير والشر
من الله تعالى وأن لم يكن
أبو بكر أفضل من علي رضي

السني والمعتزلي والرافضي الاتية مع أن تبين ما في نفس الامر غير ممكن فيها وكان مراده بالتبين ما يشمل ظهور الدليل وقوته فليتأمل اه سم أي كما اشار إليه الشارح في الفرق بين مسألة اصح المذاهب ومسئلة الفاتحة (قوله بان يقصد به ما يقصد الخ) يبقى الغلط فيما إذا اراد ان الامر كذلك بحسب الواقع واطلق بان لم يقصد ما يقصد بالتعليق عليه ولا انه كذلك بحسب اعتقاده اه أقول هذا في فرض قصوره داخل في قول الشارح المارو لن لم يقصد شيئا الخ (قوله حث) وقال قاله في (قوله ذلك) أي ان الامر كذلك في نفس الامر وقوله لا بالحجية الخ قوله الاتي مع تلك الحجة إشارة إلى قوله بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه اه كرى (قوله بان قصده ان الخ) فهو يراد بالتبني بالامم (قوله علق) اه يعرف عن حلف (قوله) وعلى هذه الحالة أي على قصد ذلك بالحجية المذكورة (قوله وحمل الاسنوى) مبتدأ خبره قوله مراده الخ (قوله) أي قول الشيخين لو حلف ان هذا الذهب الخ قال الكردي أي لا بحث اه (قوله على المعتقد) أي على ما إذا كان الحالف متعمدا (قوله مراده به) أي بالمتعمد قوله لما ذكرته اراد به بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه اه كرى (قوله بدليل قوله) أي الاسنوى (قوله ولا تأمقيدناه الخ) مقول الاسنوى (قوله بذلك) أي بالمتعمد (قوله فتفتن له الخ) أي بقصد المتعمد وكذا ضمير قوله عنه وقوله له الاتيين (قوله فانه الخ) أي قولهما بالبحث (قوله لا يفعل كذا) أي ما فعله اخذا بما بعده (قوله) لزمه الاخذ الخ يعني حث (قوله وبجمله) أي قول الشيخين لو حلف لا يفعل كذا الخ على ذلك الخ كان مراده بذلك انه محمول على ما إذا كان قصده مجرد التعليق لا الحث والمنع وقيد هذا الحل تصوير المسئلة بلغة الحلف لانه عند تبين التعليق لا يمين اه سيد عمر (قوله على ذلك) أي على قصد ان الامر كذلك في نفس الامر مع الحجية المذكورة اه كرى (قوله وإن قبل انه) أي قول الاسنوى (قوله هذا إنما الخ) مقول الاسنوى (قوله وإذا حلتاه) أي قول الشيخين لو حلف لا يفعل كذا الخ على ما قلناه أي قصد التعليق على ما في نفس الامر مع الحجية المذكورة (قوله وقياس هذين) أي الشفعة ورمضان (قوله السابق) أي اتفاق كلام الشيخين (قوله حثا) أي المعتزلي والرافضي أي دون السني اه سيد عمر (قوله فيحث) أي الحنفى دون الشافعي (قوله من عدم الخ) بيان لما قوله من خاطب الخ مفعول فارق (قوله لانه الخ) الاولى بان (قوله هنا) أي فيما إذا قصد بحلفه ان الامر كذلك في ظنه او اعتقاده (قوله) بظنه أي او اعتقاده (قوله واما هم) أي في مسئلة ظنها اجنبية (قوله من هذا) أي الفرق المذكور (قوله)

أن الامر كذلك في ظنه او اعتقاده الخ وقد جعل هذه المقالات أقساما لمقوله والحاصل الخ الذي منه تم تبين الخ فيكون قوله لبحث مقيد بالتبين وقد جعل من امثلة ذلك مسائل السني والمعتزلي والرافضي الاتية مع أن تبين ما في نفس الامر غير ممكن فيها وكان مراده بالتبين ما يشمل ظهور الدليل وقوته فليتأمل (قوله حث وإن كانت شهادة على نفي لانه محصور) قال في المهمات اذا قبلنا الشهادة على النفي المحصور وهو الحق فما

(١٦) - شرواني وابن قاسم - ثامن) الله عنهم فأمر أي طالق وعكس المعتزلي أو الرافضي حثا وكذا حلف شافعي ان من لم يقر الفاتحة في الصلاة لم يسقط فرضه وعكسه الحنفى فيحث والخلاف في هذه المسائل بين المتقدمين والمتأخرين طويل والمعتقد منه ما قرره توفارق ما تقرر من عدم الوقوع من خاطب زوجته بطلاق طائفا انها اجنبية لانه لما ربطه بظنه كان معلقا على ما يحتمل وجوده وقد تقرر ان من فعل المحلوف عليه جاهلا بكونه المعلق به لم يبحث لانه لم يوقعه في محله أصلا واما هم فوقعه في محله وقرنه بظن كونها اجنبية المخالف للواقع والغير المعارض لما يجزوه او وقفه فلم يدفعه ويؤخذ من هذا مع ما تقرر في ان لم يكن فعلت وما بعده انه لو غيرت هيئة زوجته فقبل له هذه زوجته فأنكر ثم قال ان كانت زوجتي فهي طائفة طائفا انها غيرها لم تطلق لان هذا ليس تعليقا محضا

وإنما هو تحقيق خبر وهو يناط بما في (١٢٢) الظن كما مر وما يصح به قول التوسط لو قال إن لم يكن فلان سرق مالي فأمر أني طالق وهو

لا يعرف أنه سرق لم تطلق
 أه ومرا دانه ظن ذلك
 ولو علق بفعله أو نسي أو
 أكره أو قال لا أفعله عابدا
 ولا غير عابدا حث مطلقا
 اتفاقا والحق به ما لو قال لا
 أفعل بطريق من الطرق
 أو بانه لا تنسى فنى لم
 يحسن لانه لم ينس بل نسي
 كما في الحديث (تدبرهم)
 محل قبول دعوى نحو
 النسيان ما لم يسبق منه إنكار
 أصل الحلف أو الفعل أما
 إذا أنكره فشهد الشهود
 عليه به ثم ادعى نسيانا أو
 نحوه لم يقبل بحكمته الأذرى
 وتبعوه وأفتيت بهم أرا
 للتناقض في دعواه فالغيب
 وحكم بقضيه ما شهدوا به
 وإن ثبت الاكراه ببينة فما
 يظفر لانه مكذب لها بما قام له
 أو لا تخلف ما إذا أقر بذلك
 فيقبل دعواه لنحو النسيان
 لعدم التناقض ومر أن
 الاكراه لا يثبت إلا ببينة
 مفصلة (أو) علق (بفعل
 غيره) من زوجة أو غيرها
 (عن يبالى بتعليقه) بأن
 تفضى العادة والمروا بانه
 لا تخلفه ويريمنه لنحو
 حياء أو صداقة أو حسن
 خلق قال في التوشيح فلو
 نزل به عظيم قرية خلف
 أن لا يرسل حتى يصفه فهو
 مثال لما ذكر (وعلم) ذلك
 الغير (به) أى بتعليقه يعنى

وإنما هو تحقيق خبر) ينبغي أن لا يتوقف كونه من قبل تحقيق الخبر على تصريحه بالانكار بعد أن قبل له
 هذه زوجته بل يكفي فيه ظنه أنها غير لها بعد قول ذلك له لأن ظنه ذلك يستلزم الانكار ويقتضى كون المقصود
 تحقيق الخبر فليتامه سم (قوله) وما يصح به) أى عدم الطلاق في مسئلة تغيير البينة (قوله) لا
 ظن الخ) قد يقال مقتضى قوله السابق وفيما أه إليه على ما يعلم خلافا أه أن كلام الأذرى هنا على
 ظاهرة غير محتاج إلى تأويله بما ذكره فليتامه سم (قوله) ذلك) أى أن فلا تناسق (قوله) ولو
 علق) إلى قوله أو بانه لا ينسى في النهاية (قوله) أو قال) إلى قوله اتفاقا في المغنى (قوله) مطلقا) أى سواء فعله
 عابدا أو محتارا أو ناسيا أو مكرها (قوله) بل نسي) ببناء ألفه على من باب التثنية (قوله) به) أى الحالف أو
 الفعل (قوله) أو نحوه) أى من الاكراه أو الجهل (قوله) فالغيب) أى دعواه أو نحو النسيان (قوله) بذلك
 أى الحالف أو الفعل (قوله) ومر) أى في بحث الاكراه (قول المتن) أو بفعله غيره عن يبالى بتعليقه الخ
 ظاهر اطلاقه سواء كان التعليق بصيغة الخصوص كان فكيت قيد فلان أو العموم كمن فك من أهل بيتي
 قيد فلان وبقى ما لو كان بصيغة شاملة للمبالى وغيره فهل هو من التعليق بفعل غير المبالى نظرا إلى بعد قصد منع
 الكل أو هو في قوة التعليق بين التعاقب بفعل المبالى والتعليق بفعل غير المبالى فيبطل كل حكمه اخذ من نظائره
 فليراجع وميل القلب إلى الثاني وقد يشمله اطلاقه والله أعلم (قول المتن) أو بفعله غيره) أى وقد قصد بذلك منه
 أو حثه أه معنى (قوله) من زوجة) إلى قوله ومنه أن يعلق في النهاية إلا قوله فردا المتن إلى المتن (قول المتن) عن
 يبالى بتعليقه وعلم كذلك الخ) وحكم اليقين فيما ذكر كذا الطلاق ولا يتحل بفعل الجاهل والناسي والمكره
 نهاية ومعنى (قوله) فهو) أى عظيم القرية (قوله) لما ذكر) وهو قوله بأن تقتضى العادة الخ أه كرى
 (قوله) يعنى وقصد اعلامه) ظاهرة زيادة على علم المحلوف عليه بدليل ما يأتي اتفاقا وهو قضية كلام النهاية في
 شرح والأفقيع قطعاً ويجوز أن يكون مراده به تأويل العلم في المتن بأن المراد به غاية فقط وهو قصد الحالف
 اعلام المحلوف عليه سواء علم أو لم يعلم بدليل ما سجد كره في المفهوم عبارة المنهج مع شرحه أو بفعله من يبالى
 بتعليقه وقصد الملق اعلامه به أو لم يعلم المبالى بالتعليق أه (قوله) أو يعبر عنه) أى عن قصد اعلامه بقصد
 منعه الخ أى أو حثه عليه (قوله) العلم والمقصود منه) خبر فردا المتن الخ (قوله) هو) أى المقصود من العلم
 (قوله) الامتناع الخ) الظاهر قصد منعه فتأمل أه سيد عمر أقول قوله وهو الراجع للقصد يعنى عن

فرعه عليه من الحنث غير صحيح على قاعدته فإنه إذا حلف معتقداً لذلك الشيء وليس هو إياه بكون جاهلاً
 والأصح أن الجاهل لا يحنث الخ ونقل السيدان الأذرى نقل ذلك عن الأسنوى ثم قال إن كان الفرض أنه
 ادعى الغلط ولم يكذب الشاهدين فلا اعتراض متوجهاً أن كان مضراً عما ادعاه فلا اعتراض غير صحيح
 ويقضى عليه بالطلاق المتجه خلافاً فقامه قال السيد قلت ويشهد له ما في شرح التلخيص للفقهاء أنه لو قال
 إن لم أحج هذا العام فأمر أني طالق فشهد شاهدان أنه كان بالكوفة يوم الأضحي وقال هو قد حججت أن
 مذهبان أمراته تطلق خلافاً للحنيفة أو وجهه أنهما لاعدل عن دعوى النسيان إلى دعوى الاتيان
 بالفعل وشهدت البينة بما يقتضى تكذيبه حكماً عليه بمقتضاها فقياسه في مسئلة الروايات أى مسئلة
 المذهب المذكورة القضاء عليه بمقتضى البينة حيث أصر على تكذيبها ولم يدع الغلط وقد يفرق بينهما أه
 كلام السيد الفرق ظاهر لانه في مسئلة المذهب المذكورة اعتمد ظنه بخلافه في مسئلة الحج (قوله) وإنما
 هو تحقيق خبر) ينبغي أن لا يتوقف كونه من قبل تحقيق الخبر على تصريحه بالانكار بعد أن قبل له هذه
 زوجته بل يكفي فيه ظنه أنها غير لها بعد قول ذلك له لأن ظنه ذلك يستلزم الانكار ويقتضى كون المقصود
 تحقيق الخبر فليتامه (قوله) في المتن أو علق بفعله غيره) قال في الروض أو بدخول أى أو علق بدخول
 بهيمة نحو ماى كلفل فدخلت لا مكره طلقت قال في شرحه بخلاف ما إذا دخلت مكره لا تطلق أه ثم
 ذكر فيه اشكالاً وجواباً فراجع وسيعرض الشارح للمسئلة فربما (قوله) في المتن وعلم به) عبارة شرح

المقصود من التعليق وبقي قولهم لعلم وإن تحقق عليه لكن طال الزمن بحيث قرب نسيانه لذلك كما أفتى به بعضهم (فكذلك) لا يبحث فيه له
أسيا للتعليق والمعلق به أو مكرها عليه ومنه أن يأتى بالتألف وزوجته من بيت أبيها فيحكم (١٢٣) القاضي عليها به وإن كان هو المدعى

كما اقتضاء إطلاقهم وليس
من تفويت اللب بالاختيار
كما هو ظاهر لأن الحكم ليس
اليهو يقاس بذلك نظائره
أو جاهلا بالتعليق أو
المعلق به ويظهر أن معرفة
كونه من يبالي به يتوقف
على يتيقن ولا يكتفى فيه بقول
الزوج إلا أن كان فيه ما يضره
ما ياتى ولا المعلق بقوله لسبولة
عليه من غيره كالأكره
مخلاف دعواه النسيان أو
الجهل فانه يقبل وإن كذبه
الزوج كما لو فوض إليها
الطلاق بكتاية قامت بها
وقالت أنو وكذبها لا تطاق
كما اقتضاء كلام الشيخين
وتابعهما وقال الماوردي

تطلق باعتبار إفهامه وهو وجيه
وإن رد بان شرط الأقرار
أن يكون بما يمكن المقران
يعلم به وعلمه بالنية أو
بالذكر والتعمد معتذر فلم
يقتض تكذيبه وقوع
الطلاق عليه وغاية ما فيه
أننا شاكون في الوقوع
والشك فيه لا أثر له وظاهر
أن محل الخلاف في مجرد
تكذيبه لها أمالو ادعت
عليه بنفقتها مثلا فقال لا
تلزمي لأنك نويت فلا بد
من حلفها نكحت فحلف
طلقت اتفاقا لأن نكحها
قربة مسوغة لحلفه فكان
كأقرارها ويجرى هذا كما
هو ظاهر فيما لو علق بكل

اعتبار القصد في تعريف (قوله المقصود) أي الامتناع (قوله وبقي قولهم) أي التبريلين (قوله)
أو مكرها الخ أي من غير الحالف أه يجزى عن الشورى عبارة هم بعد كلام عن شرح الروض
وعلى هذا فجعل عدم الحنف إذا كان المعلق بقوله مكرها إذا لم يكن الحالف هو المكره له وأقره ع
(قوله) ومنه أن يعلق بالتألف زوجته أفتى شيخنا الشهاب الرملي بما يوافق ذلك أو لا نعمي بما يخالفه
وقال وقد تقدم منى افتاء بخلاف ذلك فأحذره هم على حج أه ع (قوله) أي الأب أو عليها
أي الزوجة (قوله) وإن كان هو المدعى الخ فنه نظر لأن الدعوى سبب ظاهر دأدة في الحكم والتسبب إليه
تفويت للبر بالاختيار أه هم أي كسر عن الشهاب الرملي (قوله) أو جاهلا (عطف على ناسيا ومنه
يؤخذ جواب حادثة وقع السؤل عنها وهي أن شخصاً اشترى مع أم زوجته بنتها في منزلها فحالف بالطلاق
أنها لا تاتى إليه في هذه السنة ولم تقهر الزوجة بالدين ثم أتت إلى منزل زوجها فطلعت الزوجة أم لا هو
عدم الحنف وعدم التحلل الدين في عادته إلى منزل والدتها ثم رجعت إلى منزل زوجها بعد العلم بالحالف
وقع عليه الطلاق أه ع (قوله) على ما ياتى أي انفا عن الماوردي (قوله) بخلاف دعواه أي المعلق بقوله
(قوله) فانه يبل وإن كذبه الزوج (صريح في أنه لا بحث مع تكذيبه وإن كان متصفاً بالاعتراف بالحنف
وقد يتجه خلافه ويفرق بينهما من مسألة الكسبية المذكورة بأن أصل الصفة وجدناه الأصل عدم المانع
كالنسيان فهو كالو علق بخروجها بغير إذنه فخرجت وأدعى الأزواج عدمه فان القول قولها لوجود أصل
الصفة باتفاقها ما يقع الطلاق بخلاف مسألة الكسبية المذكورة فان لفظ الكسبية بمجرد لا يؤثر فلم يقع اتفاق
على أصل المؤثر ثم أه سم أقول ويؤيد قول الشارح الاتى وهو وجيه وإن زاد الخ (قوله) وهو وجيه
لعله من حيث الدليل لأن من حيث الحكم اخذاً مأمراً وما ياتى (قوله) وعلمه بالنية أي كافي مسألة الكسبية

الممنهج وقصد اعلامه وإن لم يعلم أه ملخصاً (قوله) ومنه أن يعلق بالتألف زوجته من بيت أبيها يوافق
ذلك ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي فانه سئل عن علق أه مقي نفل زوجته من سكن أبيها بغير رضاها ورضا
أبيها أو إقراره من قسط من اقساط صداقها عليه كانت طالفة طلقة تملكها نفسها فهل له حيلة في نقلها ولا
يقع الطلاق فأجاب بقوله يحكم عليها الحاكم بالتألف مع زوجها فلا يقع عليه بذلك طلاق أه وظاهره
أنه يتخلص بذلك وإن تسبب في ذلك ما فرغ إلى الحاكم الدعوى وفي فتاوى شيخنا المذكور في باب الأيمان
ما نصه سئل عن شخص حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يسافر إلى مصر في هذه السفينة فجاء رئيس السفينة
واستأجره للعمل فيها أجارة عين ثم ذهب إلى القاضي وأمر خلفه وأدعى عليه أنه استأجره ليسافر معه إلى مصر
وأنه استأجره أجارة عين للعمل في سفينة وهو ممنوع من السفر معه فالزمه الحاكم بالسفر معه وحكم عليه
بالسفر في السفينة لتوفيقه واستأجره عليه فسافر فيها فهل يقع عليه الطلاق الثلاث لتفويت اللب باختياره ولا
يكون الزام الحاكم للسفر معه مانعاً من وقوع الطلاق إذ ليس من صور الأكره شيء كما لو حلف لا يبيت عند
زوجته فاستأجره لتلا نياس به وحكم عليه الحاكم بالبيت عندها فانه يحث لما ذكر وقد تقدم منى افتاء
مخلاف ذلك فأحذره أه (قوله) وإن كان هو المدعى الخ فنه نظر لأن الدعوى سبب ظاهر عادة في الحكم
والتسبب إليه تفويت للبر بالاختيار وفي الروض بعد ذلك لو قال إن خرجت بغير إذني فأخرجها فهل يكون
إذا نالها وجهان القياس المنع أه ما ذكر عن الروض هناك أيضاً آخر الباب لكن لم يذكر قوله ولعل
وجه الخ وكتب على قوله فطلق هذا ظاهر أن كان تعلقاً محضاً أه وقد حذف ما ذكره هناك استثناء
بما هنا قال في شرحه فطلق لعل محله إذا لم يكن آخر إجماعاً يأنح قوله لا يخرجني والافتقار لأن هذا إذن منه
أه ولعل وجهه أنه فوت اللب باختياره وعلى هذا فاحل عدم الحنف إذا كان المعلق بقوله مكرها إذا لم يكن
الحالف هو المكره له فليتأمل (قوله) فانه يقبل وإن كذبه الزوج (صريح في أنه لا بحث مع تكذيبه وإن

ما لا يعلم إلا أنها كجبتها لو ادعاهما فأنكرت من دعوى الجهل بالحلوف عليه أن تريد الخروج لمحل معين فيحلف أنها
لا تخرج ثم تدعى أنه لم يحلف إلا على الخروج لذلك المحل وأنها لم تخرج إليه فلا حنف لقيام القرينة على صدقها في اعتقادها المذكور

وهو مستلزم لجله بالحلوف عليه وحينئذ (١٢٤) فلا نظر هنا إلى تكذيب الزوج لها أيضا قال الجلال البلقيني ولو صدقه الزوج في دعوى

النسيان وكذبته حلف الزوج لا الملق بفعله ويؤيده قول والده وإن كان مخالفا لجميع الشيوخين في الإيمان في أن خرجت بغير إذنى الآتى قبيل الفصل في أن خرجت بغير إذنى أياك فخرجت فقال الزوج باذنه وانكر حلف الزوج لا الأبوان وافقته ولو ادعى النسيان ثم العلم لم يعمل بما قاله ثانيا (والا) بأن لم يبال بتعليقه كسلطان أو حبيج علق بقدمه علم أو قصد اعلامه او لا أو بالى به ولم يعلم وقد قصد اعلامه لكن هذه غير مرادة لان المنقول المعتمد فيها عدم الوقوع كإتيان نعم أن أريد بعلم غايته فقط وهو قصد الاعلام لم ترد عليه هذه على أن قرينة قوله قطعا تخرجها أذن تأمل سياقه علم أن فيها الخلاف وأن الأرجح عدم الحنث أو بالى به ولم يقصد اعلامه لحث أولمعه وإن علم به (فيقع قطلا) ولو منع نحو النسيان أو الإكراه أن الحلف لم يتعلق به حينئذ غرض حث ولا منع وإنما هو منوط بوجود صورة الفعل نعم لو علق بقدم زيد وهو عاقل لجن ثم قدم لم يقع كإتيان الكفاية عن الطبرى وظاهره أنه لا فرق بين أن يبالي بزيده ويقصد اعلامه

وقوله أو بالتدكر الخ أى كفى مسألة النسيان أو الجبل (قوله وهو) أى اعتقادها المذكور (قوله أيضا) كسئلة الكناية وما قبلها (قوله ولو صدقه) أى الملق بفعله (قوله حلف) أى الزوج (قوله فى) إن خرجت بغير إذنى متعلق بترجيح الشيخين (قوله الآتى) صفة قول والده أه سيدعمر (قوله فى) إن خرجت بغير إذنى أياك الخ متعلق بقول والده وقال الكردى هو مقول لقول والده أه (قوله وانكر) قال المحشى الظاهر انكرت أه وهذا لا يلزم الغايه بقوله وإن وافقته ولعل الغاية وقعت فى نسخة المحشى بلفظ وإن وافقه أه سيدعمر وقوله وإن وافقته حقه وإن وافقتهما يظهر أن مراد المحشى استظهار ثابته الفعل هنا وتذكيره فى الغاية واكتفى بالنسيان على الأول عن التنبيه على الثانى (قوله حلف الزوج الخ) مقول الوالد (قوله ولو ادعى) أى المبالى الملق بفعله النسيان أى مثلا (قوله بأن لم يبال الخ) عبارة النهاية بأن لم يقصد الحالف حثه أو منعه أو لم يكن يبالي بتعليقه كالسلطان والحبيج أو كان يبالي ولم يعلم وتمسك من اعلامه ولم يعلمه كاشله كلامهم فيقع قطلا أه قال الرشيدى قوله ولم يعلم مفهوم قول المتن وعلم به لكن قضيت أنه الوقوع فى هذه أيضا مقطوع به وهو خلاف الواقع بل فيها خلاف والاصح عدم الوقوع بل قال حجة أنه المنقول المعتمد وأن هذه الصورة غير مرادة للبصفا أه وقال عرش قوله وتمسك من اعلامه الخ يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى أن شخصا قال لزوجته إن لم تبسلى بسيسة فى هذه الليلة فأنت طالق ثلاثا وصنت الليلة ولم تفعل والحال أنها ساكنة معه فى محله وهو وقوع الطلاق الثلاث لأنه بتقدير عدم علمها هو متمسك من اعلامها حيث لم يعلمها مع ذلك حث الصيغة منه على التعليق المجرد فكانه قال إن مضت هذه الليلة بلا فعل منها فى طالق وقد تحقق ذلك أه (قوله كسلطان) محله مالم يكن صديقا ونحوه للحالف ولا فلا يقع أه بجبرى عن الماوردى (قوله لكن هذه) إلى قوله كإتيان فى المعنى (قوله هذه) أى صورة ما إذا قصد اعلام المبالى ولم يعلم (قوله لأن المنقول الخ) عبارة شرح المنهج وإفادة طلاقا فيما إذا لم يقصد اعلامه به علم به المبالى من زىادى وكذا عدم طلاقا فيما إذا قصد اعلامه به ولم يعلم وهو مفهوم كلام الروض وأصلها وكلام الأصل مؤول أه قال البجيرى أى يؤول قوله وعلم به قصد اعلامه به شيئا أه (قوله المعتمد فيها عدم الوقوع) قال الشارح يعنى الولى العراقى وبنيغى فى هذه الحالة أنه إذا تمسك من اعلامه ولم يعلمه بحث بكل حال أه شرح الهجة الصغير للشيخ زكريا أه سيدعمر وقوله وينبغى الخ تقدم آقا عن النهاية مثله (قوله كإتيان) أى فى أوائل السودة الآية (قوله يعلم) أى الذى فى المتن (قوله وغايته وهو الخ) قد يقال الذى يتبادران العلم الحاصل للحلوف عليه غايته لقصد اعلام الحالف لا العكس فليتأمل أه سيدعمر (قوله لم ترد عليه) أى المتن (قوله لآذن تأمل سياقه علم الخ) فى هذه الملازمة رقيقة (قوله لحنه الخ) قيد للنبى (قوله ولو منع نحو النسيان) إلى قوله وظاهره فى النهاية (قوله لأن الحلف الخ) عبارة المفتى وشرح المنهج لأن الغرض حينئذ مجرد التعليق بالفعل من غير قصد منع أوحث أه وهى أحسن (قوله وفيه نظر) أى بالنسبة إلى قوله وإن لا (قوله ثم رأيتهم صرحوا بأنه لو علق بتكليمها الخ) المتجه غدى أن التعليق سواء كان بالدخول أو بالتكليم أو بغيرهما أن

كان متضمنا للاعتراف بالحنث وقد ينتج خلافاه ويرقى بينه وبين مسألة الكناية المذكورة بأن أصل الصفة وجدنها الأصل عدم المانع كالنسيان فهو كالو علق بنحو وجهها بغير إذنه فخرجت وادعى الإذن وهى عدمه فان القول قولها لوجود أصل الصفة بانفعالها ويقع الطلاق بخلاف مسألة الكناية المذكورة فان لفظ الكناية بمجرد أنه لا يؤثر فلم يقع اتفاق على أصل المؤثر ثم (قوله ولو علق بتكليمها زيدا فكلمته ناسية أو مكرهة الخ) وبعبارة الروض فصل علق بتكليمها زيدا فكلمته وهو بمنون أو سكران سكر إسمع معه ويتكلم وكذا وهى سكرى لا السكر الطافح طلقت لآنى نوم وإغما أه منه أو منها ولا فى جنونها ولا يهمس ولا نداء من حيث لا يسمع وإن فهمه بقرينة أو حملته ريح وسع فان كلمته بحيث يسمع لكنه لم يسمع لذهول أو

وان لا وفيه نظر لما مر فى شرح قوله وقع عند اليأس
من الدخول أن الدخول من الجنون كمن العاقل ثم رأيتهم صرحوا بأنه لو علق بتكليمها زيدا فكلمته ناسية أو مكرهة أو بمنون لم يحنث

قال القاضي الا ان على بذلك وهي مجنونة وهذا صريح في ان الاصحاب قائلون بعدم الفرق (١٢٥) وان كلام القاضي والطبري مقالة مخالفة

لكلامهم وعليها فقد يفرق
بينه وبين ما قبله بان من شأن
فعل من طرأ جنونه بعد
الحلف انه لا يقصد بالحلف
اصلا فلم يتناول اليمين
مخلاف ففعل نحو الناسي
ولا يرد على المتن عدم
الوقوع في نحو طفل
او بهيمة او مجنون على فعلهم
فاكرهوا عليه لان الشارع
لما لقي فعل هؤلاء وانضم
اليه الا كراه اخرجه عن
ان ينسب اليهم وبه فارق
الوقوع مع الاكراه فيما
ذكرنا وبما اولت به
المتن ان المراد بالعلم هو
غايتة المذكورة وان سياقه
يخرج تلك الصورة اندفع
استشكال جمعه لانه يقتضي
القطع بالوقوع فيهما مع كونه
جاهلا فكيف يقع بفعله
قطعاً دون الناسي او المكروه
او الجاهل بالمخولف عليه
مع انه اولي بالعدم منه
لسبق علمه على ان الاسنوي
نقل عن الجمهور ان فيه
التولين اظهرهما لاحث
ولقوة الاشكال حمل السبكي
المتن على ما عاذه واستدل
بعبارة الروض وتوجه غيره
وقال ويستثنى من المنهاج
ما اذا اقتضت اعلام المبالى ولم
يعلم فلا بحث كما اقتضاه
كلام الروضة واصلها أي
ونقله الزركشي عن الجمهور
ولوضوح هذا الاستثناء
من سياقه ولتاويل عبارته
اطال المحققون في رد
الاعتراض عليه كالقبضي

كان حلفاً فلا حث فيه بفعل المجنون ان أخذنا في شرح الرض من الحاق الجنون بالنسيان والا كراه اذ فعل
الناسي والمكروه لاحق به وان لم يكن حلفاً وقع الحث فيه بالفعل مطلقاً ولو من المجنون كالناسي والمكروه
فلتأمل اسم وسيأتي عن السيد عمر ما يوافقه (قوله قال القاضي الخ) من جملة ما صرحوا به واعتمدوا
قول القاضي الاسنوي والنهاية (قوله وهذا) أي نصريحهم بذلك (قوله بعدم الفرق) أي بين طرأ الجنون
وعدمه له كردى (قوله وان كان كلام القاضي والطبري مقالة الخ) هذا يدل على رد قول القاضي الا ان
على بذلك وهي مجنونة اه سم (قوله مخالفة لكلامهم) يتأمل وجه المخالفة قسم أقول الذي يظهر أنه
لا مخالفة وان كلام القاضي يحمله ان المجنونة لا يتوجه اليها الحالف بقصد حدث او منع فالتعليق
بفعلها محض تعليل فيقع مع الجنون وكلام الاصحاب فيما اذا علق بقصد الحدث او المنع ثم طرأ الجنون او
كان مقارناً ولم يعلم به الحالف فلا حث بفعل المجنون حينئذ اه سيد عمر وتقدم عن سم ما يوافقه
(قوله وعليها) أي مقالة القاضي والطبري (قوله فقد يفرق بينه) أي من طرأ جنونه حيث لا يقع
الطلاق بفعله وقوله وبين ما قبله أراد به قوله ولوع نحو النسيان الخ اه كردى (قوله بان من شأن
الخ) لا يخفى بعده (قوله ولا يرد) أي قوله وما اولت في المعنى والنهاية (قوله ولا يرد على المتن الخ) عبارة
المعنى تنتمى لوعلى الطلاق بدخول بهيمة او نحوها كطفل فدخلت مختارة وقع الطلاق بخلاف ما اذا دخلت
مكرهه لم يقع فاقبل هذا يشكك بما مر من وقوع الطلاق فيما اذا لم يعلم المعلق بفعله التعليق وكان ممن لا يبالي
بتعليقه او ممن يبالي ولم يقصد الزوج اعلاماً ودخل مكرهاً احبب بان الاذى فعله منسوب اليه وان
به مكرهاً وهذا يضمن به بخلاف فعل البهيمه فكانها حين الاكراه لم تفعل شيئاً اه (قوله فاكرهوا
عليه) وما اذا فعلوا المعلق عليه بل اكراه وقع الطلاق كذا في شرح الروض اه كردى (قوله وبه فارق
الوقوع الخ) عبارة النهاية بخلاف فعل غيرهم اه أي ممن لا يبالي به رشيدى عبارة عرش أي غير
الذكور ممن هو لا فاقه لا فرق في الحث بفعلهم بين المكروه وغيره حيث لم يبالوا بالتعليق اه (قوله
فيما ذكرنا) إشارة الى قوله عقب المتن ولوع بالنسيان او الاكراه اه سم (قوله وان سياقه الخ)
قضية قول السابق على ان قرينة الخ قوله لا لاحقاً ولتاويل عبارته ان الواو هنا بمعنى او (قوله تلك الصورة)
أي ما اذا لم يعلم المبالى بالتعليق وقد قصد المعلق اعلامه (قوله بانه) أي المتن (قوله فيها) أي تلك الصورة
مع كونه أي المبالى جاهلاً بالتعليق (قوله دون الناسي الخ) أي فقع فيها على الاظهر لا قطعاً (قوله
بالمخولف) تنازع فيه الناسي والمكروه والجاهل (قوله مع أنه) أي المبالى الجاهل بالتعليق (قوله من قوله
عليه) أي الناسي او المكروه او الجاهل الخ (قوله ان فيه) أي فعل المبالى الجاهل بالتعليق (قوله فقال)
أي السبكي (قوله ولم يعلم) بفتح الياء (قوله ولو وضوح الخ) في دعوى الوضوح ما لا يخفى (قوله عليه)
أي المنهاج (قوله لكن) أي بأزرعة فصل فيه أي في الرد (قوله ليوافق الاعتراض) أي ليرد عليه
الاعتراض يعني بسبب هذا الحل يرد الاعتراض قاله الكردى أقول بل المراد ليسلر ورود الاعتراض
وعدم اندفاعه بغير حمل قول المصنف والا الخ على عموم السلب (فالقطع) تفريع على المراد المذكور

لفظ لا يفيد معه الاضاء طالت أو لصمم لم تطلق والتعليق بتكليمها تأمناً أو غائباً لتعليق بمستحيل اه وقوله
ولا في جنونها قال في شرحه كالكلمة ناسية او مكرهة نعم ان على بما ذكره مجنونة طلقت بذلك قاله
القاضي اه والمجته عندى ان التعليق سواء كان بالدخول او بالتكليم او بغيرهما ان كان حلفاً فلا حث
فيه بفعل المجنون أخذنا من من الحاق الجنون بالنسيان والا كراه اذ فعل الناسي والمكروه لاحق به
وان لم يكن حلفاً وقع الحث فيه بالفعل مطلقاً ولو من المجنون كالناسي والمكروه فلتأمل (قوله وان كلام
القاضي والطبري مقالة) هذا يدل على رد قول القاضي الا ان يكون على بذلك وهي مجنونة (قوله مخالفة
لكلامهم) يتأمل وجه المخالفة (قوله لان الشارع لما لقي) ما المراد بالغائه (قوله فيما ذكرنا) أي

ولوله الجلال ابي زرعة لكنه فصل فيه تفصيلاً في فتاويه وفي بعضه نظر واما حمل المتن ليوافق الاعتراض على ان المراد الا يحصل علم ولا مبالاة

فأقطع بالوقوع مرتب على انتفاها مادون أحدهما فردود بقطعهم به في الإذم بالبال ولم يعل ولم يوطن فلم يقصد حثا ولا منعاً بالتحليل
مخضاب أخرجه مخرج اليقين وقع عند ابن الصلاح وجري عليه جمع وإن رده تليذه ابن رزين بان الأصحاب أطلقوا فيها القولين وغتار
كثيرين منهم الرافعي عدم الوقوع ووجهه بان الغالب من يخلف على فعل مستقبل من مبال أنه يقصد حثه أو منعه فلم يقع مع نحو النسيان
إلا أن يصره يقصد وجود صورة الفعل وكان الفرق بين هذا وامرئته في فعل نفسه أنه لا غلب في فعل نفسه بل التعليق فيها خارج مخرج
اليقين المجردة فأمراً مطلقاً إلا أن تحقق قصده لحن نفسه أو منعاً بخلاف فعل الغير فإن الغالب فيه مأمراً يقوم بثر التعليق إلا أن تحقق صرعه من
ذلك بان يقصد به مجرد صورة الفعل وفيه ما فيه وإذ لم يقع بفعل نحو الناس لا تتحل به اليقين كقائلا في موضعين واعتمده البلقيني وغيره وإن
اقتضى كلامها في ثالث الانحلال واعتمده الأسنوي وعلى الأول يفرق بين هذا وانحلالها في شك معلق القضاء بالهلال فيها فخر فإن أنه
الليلة الماضية بتعذر الحث في هذه بعد (١٢٦) فلا فائدة لبقاء اليقين بخلافه في مستقبلنا ويؤخذ من عدم انحلالها بما ذكره عليه أن من

حلف بالكلام غيره فاجبره
القاضي على كلامه فكله
لم يثبت بما يزول به الهجر
المحرم وهو مرة في كل ثلاثة
أيام لأن هذه هي المكروه
عليها بخلاف الزائد عليها
في الثلاث فإن الإكراه لا
يتناولها لما تقرر أن القصد
بالإكراه هنا إنما هو إزالة
الهجر المحرم لا غير مرفي
مبحث الإكراه ما له تعلق
بهذا قال بعض شراح
البخاري وإنما يحرم هجر
أكثر من الثلاث وإن وجهه
ولم يكلمه حتى بالسلام أما
لوم بوجهه فالأحرار موقون
مكث ستين وهو ظاهر ولا
تنحل إضافي لنحو أن خرجت
لابسة الحرير فخرجت
لابسة غيره ثم خرجت لابسة
له فيبحث لأن الخرجة الأولى
لم يتناولها اليقين أصلاً إذ
التعليق فيها ليس له إلا لاجبة

(قوله فردود داخ) جواب أما (قوله به) أي الوقوع (قوله ولو أطلق الخ) مقابل ما في المتن فقوله فلم يقصد
حثاً ولا منعاً راجع لما قبل قوله ولو أطلق الخ وقوله ولا تعليقاً الخ راجع لقوله ولو أطلق الخ (قوله بل أخرجه مخرج
اليقين لعل المراد مجرد التأكيد (قوله وجري عليه) أي على الوقوع (قوله وإن رده تليذه الخ) اعتمد
الرّد وعدم الوقوع مر أه سم (قوله أطلقوا فيها) أي في صورة الإطلاق (قوله ووجهه) أي وجهه ابن
رزين عدم الوقوع (قوله فلم يقع مع نحو النسيان الخ) أي غمّل المطلق على الغالب ولم يقع الخ (قوله بين
هذا) أي الإطلاق في التعليق بفعل الغير (قوله وامرئته) أي عن ابن رزين أه سم (قوله في فعل
نفسه) أي في إطلاق التعليق عليه (قوله فيها) أي في صورة التعليق على فعل نفسه (قوله مأمراً) أي قصد
حثه أو منعه (قوله وفيه) أي في الفرق المذكور (قوله وإذ لم يقع الخ) أي بما لو علق بفعله أو بفعل من
يبالي بتعليقه وقصد إعلامه به (قوله وعلى الأول) أي عدم الانحلال (قوله في شك) أي فيها لو شك
(قوله معلق القضاء) بكسر اللام المشدودة وقوله (١) لحق الغير متعلق بالمضاف إليه وقوله بالهلال متعلق
بالمضاف وقوله فيه أي الهلال متعلق بشك (قوله فخر) أي القضاء (قوله فبان أنه الخ) هذا مني على أن
الهلال إنما يطبق على الليلة الأولى فقط (قوله بتعذر الحث) متعلق بيفرق (قوله من عدم انحلالها الخ)
أي فيها علق بفعل نفسه أو بالمبالى وقصد إعلامه به (قوله لم يثبت) الأولى تأخيرها وذكره قبل لأن الخ
(قوله وهو مرة في كل ثلاثة أيام) قد يتوقف في تناول إجبار القاضي بل الاعتداده به إذا صرح بمرة الثلاثة
الثانية وما بعدها مع استيقاها كقد يتوهم من كلامه والوجه اختصاص حكمه بمرة الثلاثة الحاضرة وعدم
تناوله لما بعدها وإن صرح به ثم رأيت شيخنا الشباب الرمي أفتي به أه سم (قوله في الثلاث) الأولى
التذكير (قوله ولا تتحل) أي قوله لما تقرر في النهاية (قوله أيضاً) أي كافي مسألة إجبار القاضي (قوله
وهي الأولى) أي الخروج بالأذن وقوله وهي الثانية أي الخروج بلاذن (قوله راجعاً) أي أوجد
تكاحها المأمور بالأولى (قوله وغيره) أي وافقي غير السبكي (قوله فأكثرت) أي الناشئة دابة أه
كردي (قوله مع المكاري) أي صاحب الدابة (قوله لانه الخ) أي المكاري (قوله فلو خرجت) أي ثانياً

قوله عقب المتن ولوم على النسيان أو الإكراه (قوله وإن رده الخ) اعتمد الرّد وعدم الوقوع مر (قوله وما
مرعته) أي عن ابن رزين (قوله فاجبره القاضي على كلامه فكله لم يثبت بما يزول به الهجر المحرم وهو
مر في كل ثلاثة أيام) قد يتوقف في تناول إجبار القاضي بل الاعتداده به إذا صرح بمدة الثلاثة الثانية وما

(قوله) حث وهي الخروج المعقّد بلبس الحرير فتى وجد حث وخروجها غير لابسة لا يسمى جهة بل ما تقرر أن
اليقين لم يتناول بخلاف أن خرجت بغير إذنى خرجت بأذنه ثم بغير إذنه لا حث لأن الحاجة بروهي الأولى وجهه حث وهي الثانية فتناولت
كلامها وإيضافاً لأولى هي مقصود الحلف فتناولها فاحتملها ولا كذلك في لابسة حرير فقامت وافتى السبكي فيمن حلف ليعطين زيدا كل يوم
كذا فمعه يوماً بانحلالها بحثه هذا فإذا راجعاً ولم يعل به شيئاً لم تطلق وغيره بانهم لو حلف لا يسافر معه فساقرأى وحده ثم سافر معه حث
لعدم الانحلال أي كافي مسألة الحرير وفي الروضة حلف لا يرده الناشئة أحد فأكثرت ورجعت مع المكاري لم تطلق لانه محجباً وإيردها
وانحلت فلو خرجت فردها الزوج أو غيره لم يثبت إذ ليس في اللفظ ما يقتضي تكراراً وتحل أيضاً في إن رأيت الهلال وصرح بالمعانية
(١) قوله وقوله لحق الخ لعل ذلك ثابت في نسخته أه

اوفرها وقبلها بمعنى ثلاث ليال فلزم فيها من اول شهر يستقبله وفي ان دخلت ان كلمت فانت طالق يشترط تقديم الاخير فان عكست او
وجد ما علم تطلق وانخلت البين فلزم كتمته بعد ذلك ثم دخلت لم بحث لان البين تتعد على المرة الاولى هذا ما نقله عن المتولي وإقراره
واعترضها الاسنوي وغيره بأن المحلوف عليه إنما هو دخول سبقه كلام ولم يوجد إلا ببعضه وهو الكلام فالبين باقية حتى لو دخلت لم بحث وفي
انت طالق قبل قدم يوم زيد بشهر فقدم قبل أكثر من شهر من اثناء التعليق لم تطلق وانخلت حتى لو قدم زيد بعد بأن سافر ثم قدم وقدمت أكثر من
شهر لم تطلق وفي ان دخلت وكلمت فانت طالق تطلق باحدهما (١) او كذا ان قدم انت طالق على الشرط وانخلت بينه فيها فلا يقع بالصفة الاخرى
شيء وفي ان تركت طلاقا فانت طالق يقع إذا لم يطلها فور او كذا ان سكنت عنه (١٢٧) بخلاف ان لم اترك او ان لم اطلق فلا فور فان

طلق فور انخلت بين الترتك
فلا تقع اخرى لانها لم يترك
طلاقا بخلاف بين السكوت
فتقع اخرى يسكوته وانخلت
بينه وفرق ان العاد اخذ
من كلام المتولي بأنه في
الاولى علق على الترتك ولم
يوجد في الثانية على السكوت
وقد وجد لانه يصدق عليه
ان يقال سكت عن طلاقها
وان لم يسكت اولا ولا
يصح ان يقال ترك طلاقها
إذا لم يتركها اولا اه وفيه
نظر لان ما عاقل به من الصدق
او عدمه ان اريد به الصدق
لغة فظاهر ان اللغة ليست
كذلك او شرعا فكذلك
او عرفا فان اريد عرف
خاص فلبين عام ففيه
ما فيه وإنما علق في جميع هذه
المسائل المتعلقة بالانحلال
لانه مبحث مشكل لان
كلامهم فيه غامض فاحتج
إلى جمع متفرقات كلامهم
فيه «فرع» علق الطلاق
بصفة ثم وجدت واستمر
معاشرا الزوجته ثم مات
لم ترك منه كما في بعضهم
لوقوع الطلاق عليها فظاهر

(قوله اوفرها) أي بالمعانية بأن قال أردت بالروية المعانية لا العلم اه كرى (قوله وقبلها) أي وقبلنا
إطلاق اللحال إلى معنى ثلاث ليال اه سيد عمر قول والظاهر ان الضمير للتفسير بالمعانية وقوله بمعنى الخ
متعلق بتحل عبارة المعنى وقبلنا للتفسير بالمعانية ومعنى ثلاث ليال لم تركها اللحال من اول شهر يستقبله
اه (قوله يستقبله) أي يستقبل حلفه (قوله وفي ان دخلت الخ) متعلق بقوله يشترط الخ والجملة عطف
على وتتحل الخ (قوله وفي ان دخلت فسكبت الخ) هكذا اتفقت النسخ حتى اصل الشارح بخطه وعبارة
الروض وشروحه فان قال ان دخلت الدار وان كلمت زيدا بتقديم انت طالق او تأخيره وقع بكل صفة طلاقة
او ان دخلت وكلمت شرطاي الوصفان أي وجودهما لوقوع طلاقة فان عطف بالفاء او بثم كان دخلت
فسكبت او ثم كلمت اشترط ترتيبهما بان يقدم في المثال الدخول على الكلام وكذا يشترط ترتيبهما في قوله
ان دخلت ان كلمت لكن يشترط تقدم الاخير لا نه شرط لال فهو تعلق للتعليق وهو يقبله كان التجيز
يقبله ويسمى اعتراض الشرط على الشرط فان عكست بان دخلت ثم كلمت او وجد ما علم تطلق وانخلت
أي البين فلو كلمته بعد ذلك ثم دخلت لم تطلق لان البين تتعد على المرة الاولى كذا نقله الاصل عن المتولي فهو
كأقال الاسنوي غير مستقيم لان المحلوف عليه إنما هو دخول يسبقه كلام ولم يوجد إلا ببعضه وهو الكلام
فالبين باقية حتى لو دخلت حث والتعليق بان في الشرطين مثال فغيرها من ادوات الشرط مثلها انتهت فاما
ان يكون ثم سقط او تحريف في قوله فسكبت وصوابه ان كلمت اه سيد عمر وقوله وكذا يشترط في قوله
فان عكست في التها هو المعنى مثله في مبحث ادوات الشرط (قوله هذا الخ) أي قوله وفي ان دخلت الخ
(قوله لم بحث) كذا في اصله رحمه الله تعالى وصوابه حث كافي شرح الروض وفتح الجواد اه سيد عمر
(قوله فقدم قبل أكثر الخ) تقدم في فصل تعليق الطلاق بالازمنة توجيهه تفصيله راجعه (قوله فيها)
أي في صورتها تأخير الجزء وتقديمه (قوله وكذا الخ) أي يقع ان لم يطلها فور (قوله عنه) أي عن
طلاقك (قوله فلا فور) أي فيقع بايلاس بنحو الموت (قوله فان طلق فور الخ) تبرع على قوله وفي ان
ترك طلاقك الخ وحاصله ان في صورة بين الترتك اذا طلق فور اتفق واحدة وتحل بها البين وفي صورة بين
السكوت اذا طلق فور اتفق واحدة بتعليقه وثانية يسكوته عقبه ثم تحل البين اه سيد عمر (قوله آتى
جمع متفرقات الخ) بالاضافة (قوله لانه مانع الخ) لتبطل لعدم النظر (قوله والاصل عدمه) فيه تأمل
(قوله مع ذلك) أي ما ذكر من الاصلين ويرافق ذلك أي الاقضاء المذكور (قوله فدخل) أي ثم مات الزوج
والمعلق بفعله ملاحذا من قوله الاتي انما هو ان لم يعلم الخ وقوله الاتي بعده ولا ينافي الاقضاء الخ (قوله)
اهو مبال) أي لا (قوله واناس) أي لا (قوله حال الداخل) أي والحالف (قوله فاقى قيمن حلف
بعد ما علم استقبلها) كاذب توهم من كلامه والوجه اختصاص حكمه بمدة الثلاثة الحاضرة وعدم تناوله لما
بعد ها وان صرح به ثم رايت شيخنا الشهاب الرمي اقي به

وجود الصفة ولا نظر لاحتمال نحو نسيان لانه مانع للوقوع والاصل عدم المانع ولا تافك الآتي استحقاقها للارث والاصل عدمه فلا
نظر مع ذلك الاصل بقاء العصمة ويوافق ذلك إقناع بعضهم اخذا من كلام اللجال البلقيني فيمن حلف لا يدخل زيد الدار فدخل وشك
اهو مبال واناس وهل قصد الحالف منعه او لا بأنه يبحث بالدخول وان لم يعلم حال الداخل وخالف في ذلك بعضهم فاقى قيمن حلف ليقضين
حقه يوم كذا فاضى اليوم ولم يقضه ثم مات ولم يدرك حاله بأنه لا يبحث لاحتمال نسيانه او اعساره والعصمة محققة فلا ترفع بالشك وكان اصل
(١) قوله تطلق باحدهما في نسخة لم تطلق وكتب عليها هذا ظاهر ان قال ان دخلت وكلمت بالاولى او بالاولى فليجرحه من بعض احوال

هذا التخالف نشأ من تناقض الشيخين في انت طالق إلا أن يقدم زيد وشك هل قدم أو لا في رابعاً هنا على عدم الوقوع للشك في الصفة الموجبة للطلاق وفي الإيمان على الوقوع وهو الذي عليه الأكثرون وبه يعلم صحة الافتاء الاول والثاني وأن الثالث مبنى على ما عليه الاملون وفي الروضة في أنت طالق أسد ذكر أحوال (١٢٨) منوطة بارادته بعضها يقع وبعضها لا ثم قال فان مات ولم يفسر حشوف في إن لم أصطد

هذا الطائر اليوم فاصطاد طائر أو شك أنه هو أو لا لاحق ورجح أيضاً في أن لم يدخل أو أن لم يشأ اليوم وجعل دخوله أو مشيئته أنه لاحق ومنازعة الاسنوي وغيره فيه ردّها الأذرى بانه الموافق للنص ولك أن تقول لا تخالف في الحقيقة لأن المعلق عليه تارة يوجد ويشك في مقارنة مانع هل يدل عليه اللفظ كالنسيان وهذا الاثر للشك فيه لأن الاصل عدم المانع ومجرد احتمال وجوده لا أثر له اذ لا بد من تحققه ومنه المسائل المذكورة قبل ما في الروضة وتارة يشك في وجود اصل المعلق عليه وهذا لا وقوع فيه على المعتمد خلافاً لما عليه الأكثرون اذ لا بد من تحققه ومنه ما في الروضة في مسألة الطائر وما معها وعلى هذا يحمل اختلاف كلامهم ويتبين ان المعتمد الافتاء الاول والثاني دون الثالث فتأمل ذلك فانه مهم فان قلت يرد على ذلك ما تقر في مسألة الشك في المشيئة والدخول فانه شك في وجود المانع وقد عملوا به على المعتمد المذكور قلت قد اشترت الى الجواب عن

الح اى الذى هو نظير من حلف لا يدخل زيد الدار الخ (قوله هذا التخالف) اى بين الافتاء الثانى والافتاء الثالث (قوله من تناقض الشيخين) اى كلامهما (قوله هنا) اى فى باب الطلاق (قوله للشك فى الصفة الخ) وهى عدم القدوم (قوله وفى الإيمان) عطف على قوله هنا (قوله وهو الخ) اى الوقوع (قوله وبه الخ) اى يذهب الاكثرين على الوقوع يعلم صحة الافتاء الاول وفى دعوى عليها بذلك تأمل إذ ما تقدم من الافتاء أتت من الشك فى مقارنة المانع وما هنا من الشك فى وجود اصل المعلق عليه (قوله وان الثالث) عطف على صحة الخ (قوله وفى الروضة الخ) خبر مقدم لقوله ذكر أحوال الخ (قوله بعضها الخ) اى فى بعض تلك الاحوال يقع الطلاق وفى بعضها لا يقع (قوله ثم قال) اى صاحب الروضة (قوله ولم يفسر) اى ولم يبين مراده (قوله وفى إن لم اصطد الخ) عطف على قوله فى انت طالق اس (قوله ورجح) اى صاحب الروضة ايضا كما فى مسألة الاصطيد (قوله فيه) اى ترجيح عدم الحث (قوله ردها الخ) خبر ومنازعة الخ (قوله بانه) اى عدم الحث (قوله وهذا الاثر الخ) اى المانع الذى لم يدل به اللفظ وما وجد فيه المعلق عليه وشك فى مقارنة مانع هل يدل عليه اللفظ وكذا خبر ومنه المسائل الخ (قوله المسائل المذكورة قبل الخ) لعله اراد الامسئلة قدوم زيد بقرينة كلامه بدولان هذه من القسم الاثني (قوله وهذا لا وقوع الخ) اى ما شك فيه فى وجود اصل المعلق عليه وكذا خبر ومنه فى الروضة الخ (قوله فى مسألة طائر الخ) وبما يستشكل ايضا قهولهم ولوسط حجر من علو فقال إن لم تخبر بى الساعة من رماه فانت طالق اى لم يرد تمينا فانت رماه مخلوق لا ادى تخلف من الحث قال فى شرح الروض وإن لم يتخلص بقوله رماه ادى لجواز أن يكون رماه كلب أو ربح أو نحوها لأن سبب الحث وجد وشككتنا فى رفع وشبه بما لو قال انت طالق إلا أن يشاء زيد فضى اليوم ولم تعرف مشيئته اه فقد قالوا بالحث هنا بتوفاها ادى مع ان هذه نظير مسألة الطائر وما معها فليحرر اه سم (قوله وعلى هذا) اى من كون الشك قسامين مختلفي الحكم (قوله على ذلك) اى تقسيم الشك (قوله ما تقر) اى من عدم الحث (قوله فى وجود المانع) وهو المشيئة او الدخول (قوله على المعتمد المذكور) اى انفا (قوله وسره) اى سر التقيد بذلك القيد (قوله انه) اى المانع معلق عليه حيث اى حين دلالة اللفظ عليه وفيه ان المعلق عليه هنا حقيقة عدم المشيئة وعدم الدخول لا المانع الذى هو المشيئة والدخول فلعلى الجواب التحقيق ان الشك هنا حقيقة فى نفس المعلق عليه والشك فى المانع لازم له لكون المانع هنا ينقض المعلق عليه (قوله وفى وجود الصفة) وهى المشيئة او الدخول (قوله هنا) اى فى الشك فى القدوم ناسيا او ذا كرا (قوله كما يقتضيه الخ) وقد يمنع دعوى الافتضاء بالفرق بوجود اصل المعلق عليه فى الافتاءين الاولين والشك فى وجوده هنا كما يأتى فى الجواب (قوله الافتاء أن كذا فى اصله مخطه رحمه الله تعالى بالف واحدة وكذا فيما سياتى اه سيد عمر (قوله بل هما اى مسألة هل قدم خيال وميتا ومسئلة هل قدم ناسيا او ذا كرا (قوله وهى القدوم الخ) فيه (قوله وتارة يشك فى وجود اصل المعلق عليه وهذا لا وقوع فيه الخ) بما يستشكل ايضا قوله ولوسط حجر من علو فقال إن لم تخبر بى الساعة من رماه فانت طالق فقلت رماه مخلوق لا ادى تخلف من الحث قال فى شرح الروض وإن لم يتخلص بقوله رماه ادى لجواز أن يكون رماه كلب أو ربح أو نحوها لأن سبب الحث وجد وشككتنا فى الرفع وشبه بما لو قال انت طالق إلا أن يشاء زيد اليوم فضى اليوم ولم تعرف مشيئته اه فقد قالوا بالحث هنا بتوفاها ادى مع ان هذه نظير مسألة الطائر وما معها فليحرر

هذا بقولى أو لا لم يدل عليه اللفظ وسره أنه معلق عليه حيثن وقد شككتنا فى وجود الصفة المعلق عليها كفى الروضة فاشتر ذلك نظير وإن كان وجودها ما ناعاف قلت وقع فى كلام غير واحد التسوية فى إلا أن يقدم زيد بين ما إذا شك فى أصل قدومه وهو الذى فى الروضة وغيرها وما إذا علم قدومه وشك هل قدم حيا أو ميتا فلاحث هنا أيضا وهذا مشكل بما لو شك هل قدم ناسيا أو ذا كرا فانه نحن هنا كما يقتضيه الافتاء آن الا لان قلت لا إشكال بل هما ناسيا اى فى انه لاحق للشك فى وجود الصفة المعلق عليها وهى القدوم الخالى عن الموانع وأما الافتاء آن

المذكور ان فاما علم ما في مانع لم يتعرض له في اللفظ بوجه كاعلم ما قدمته هذا وبشكل على المعتمد المذكور قولهم في الايمان في راقه لا دخان إلا ان يشاء زيد وشك في مشيئته انه تحت واختلف المتأخرون ففهم من عنده ما مع قولهم هنا لا تحت تناقضوا هم الا كثرون ومنهم من فرق بين البابين كان المقر فانه فرق بما أحاصله ان الحث هنا يؤدى إلى رفع النكاح بالشك بخلافه ثم واعترضه غير واحد بان الحث ثم يؤدى ايضا إلى رفع براءة الذمة بالشك وأجاب عنه شيخنا بأن النكاح جملي والبراءة شرعي والجدلي أقوى من الشرعي كما صرحوا به في الرهن ووجه قوله أن ما يلزم الانسان به نفسه أقوى مما يلزمه به غيره فليكون النكاح أقوى لم يؤثر الشك فيه بخلاف البراءة ولا ينافي الاثنيين الا ان كما هو ظاهر قبول دعوى الزوج لو كان حيا النسيان أو نحوه وكذا وفاة الدين لكن بالنسبة لعدم الوقوع بالسقوط الدين عنه بذلك أخذنا من افتاء القاضي لكن خالفه ابن الصلاح بانه لو علم بعدم الاتفاق عليها ثم ادعاه قبل لعدم وقوع الطلاق لان الاصل (١٣٩) بقاء العصمة لا لا سقاط نفقتها لان

الاصل بقاءها واعترض ما قاله القاضي بترجيح الشيعيين في الايمان في إن خرجت بغير اذن في نكاح وادعى الاذن وانكرته انها تصدق ونقل البغوى عن القاضي أنه أجاب به مرة لان الاصل عدم الاذن قال الاذرى هذا ما تضمنه كلام كثيرين او الاكثرين وقد كنت ملت الى قول ابن كعب يصدق هو ثم توقفت فيه لفساد الزمان واعتمده الزركشى ايضا ويؤيده ما مر ان كل ما يمكن إقامة البينة عليه لا يصدق مدعيه والاذن والاتفاق ما يمكن إقامة البينة عليها ولا يشكل عليه ما مر في مسائل الشك لانه لا منازع ثم وبفرضه فزاعه مستند بجر دحر وتحمين من غير ان يستدل لاصل ولا ظاهر فل يعمل عليه بخلافه فيما

نظير ما تقدم آنفا أن المعلق عليه هنا عدم القدوم والشك في القدوم لازم للشك في عدمه فعدم الحث هنا حقيقة للشك في وجود اصل المعلق عليه (قوله هنا) أى في باب الطلاق (قوله براءة الذمة) أى من كفارة العين (قوله واجاب عنه) أى عن الاعتراض (قوله ان ما يلزم) من باب الأفعال (قوله قبول دعوى الزوج الخ) هذا كالصريح في ان الزوج يصدق في دعوى نحو نسيان المبال فيما لو علم بفعله وقصد اعلامه كما يصدق في دعوى نسيان نفسه فيما لو علم بفعله فليراجع (قوله أو نحوه) أى من الاكراه أو الجبل (قوله لكن خالفه ابن الصلاح الخ) يتامل وجه المخالفة فان الذى يتبادر الموافقة لما قبله لا المخالفة اما سيد عمر ولعل ما قاله مبنى على تعلل بانه الخ يخالفه الخ والظاهر بل المتعين اخذنا من كلام الشارح بعد انه متعلق بافتاء القاضي فيخفف فخالفة ابن الصلاح بان قال بعدم تصديق الزوج في مسألة الاتفاق مطلقا (قوله ثم ادعاه) أى الاتفاق (قوله واعترض ما قاله القاضي الخ) قد يجاب بالفرق بتحقيق أصل الصفة في مسألة الشيعين اه سم (قوله هذا) أى تصديقها للالزام له الوقوع (قوله واعتمده) أى تصديقها (قوله ايضا) أى كالاذرى (قوله والاذن والاتفاق الخ) أى ومثلها وفاة الدين (قوله عليه) أى على تصديقها (قوله ما مر) أى من عدم الوقوع وقوله في مسائل الشك أى كالتى نقلت عن الروضة (قوله لا منازع) أى للزوج (قوله فزاعه) أى المنازع (قوله بخلافه فيما ذكر) أى فانه مستند الى أصل عدم الاذن وعدم الاتفاق وعدم الوفاء (قوله مخالفة ابن الصلاح للقاضى) أى بتصديق الزوجة في مسألة الاتفاق (قوله وقياس ذلك) أى تصديقها فيما ذكر (قوله أى ولم نقل بما مر عن الماوردى الخ) كلام الماوردى وهنا يتجسدا وان لم نقل بقوله فيما سبق اه سم أى لما باتى آنفا (قوله فأنكرت صدقت الخ) قضية هذا الكلام لانه لا يحكم بوقوع الطلاق وهو مشكل لان مقتضى دعواه انه معترف والجواب السابق في مسألة الماوردى السابقة لياتى هنا لانه هنا يمكن ان يعلم ما اقر به فليتامل اه سم (قوله قد يؤيده) أى قول البعض (قوله قال غيره) أى غير بعض المتأخرين (قوله من الخفيات) أى التمسع إقامة البينة عليها (قوله انتهى) أى قول الغير (قوله وتفرقة بعضهم الخ) لعل المراد بتصديقه في الاول وتصديقها في الثاني

(قوله واعترض ما قاله القاضي الخ) قد يجاب بالفرق بتحقيق أصل الصفة في مسألة الشيعيين (قوله وقياس ذلك انه لو علم بفعله أو بالنية الى قوله فأنكرت صدقت لامكان إقامة البينة على اللعن) قضية هذا الكلام لانه لا يحكم بوقوع الطلاق وهو مشكل لان مقتضى دعواه انه معترف والجواب السابق في مسألة الماوردى السابقة لياتى هنا لانه هنا يمكن ان يعلم ما اقر به فليتامل (قوله أى ولم نقل بما مر عن الماوردى الخ) كلام الماوردى هنا يتجه جدا وان لم نقل بقوله فيما سبق

(١٧) - مروا في ابن قاسم - ثامن) ذكر فاندفع بالبعضهم هنا وبذلك كله تأيد مخالفة ابن الصلاح للقاضى وقياس ذلك انه لو علم بفعله أو بالنية الى قوله فأنكرت صدقت لامكان إقامة البينة على اللعن وقول بعضهم تصديقها بالنسبة لعدم العقوبة لا للوقوع إنما يأتى على ما مر عن القاضي وقد علم ما فيه نعم قد يؤيده قول الشيخين عن البوشنجى وأقره اوقال أنت طالق لانه تم ادعى الوطء في هذا الطهر ليعتد الوقوع حالا ودعت عدمه صدق وقد يجاب بأن الوطء تنعسر إقامة البينة عليه فصدق فيه لقوله اقل بقاء العصمة هنا ثم راي بعض المتأخرين اجاب بذلك حيث قال ذكر الاصحاب في ان لم اطاك الليلة أن القول قوله في الوطء لعسر إقامة البينة عليه قال غيره وتصديق مدعى الوطء لا يتعدى إلى غيره من الخفيات فالراجح تصديقها في غيره مما يتعلق بفعل أحدهما وبه جزم المتولى وغيره اه وتفرقة بعضهم بين كون الفعل الظاهر المعلق عليه من أحد الزوجين وكونه من غيرهما

ليست بصحيحة لأن المحظ
كما تقرر أمكان الينقو عده
وهو لا يختلف بذلك

(فصل في الإشارة الى العدد وأنواع من التعليق)
(قال لزوجته أنت طالق)
وأشار بأصبعين أو ثلاث لم
يقع عدد أكثر من واحدة
(الأنية) لعد قوله طالق
ولا تنكي الإشارة لأن
الطلاق لا يتعدد إلا بلفظ
أونية لأنه محال يؤدي بغير
الالفاظ ومن ثم لو وجد
لفظ أثرت الإشارة كقال
(فان قال مع ذلك) القول
المقترن بالإشارة هكذا
طلقت في أصبعين طلعتين
وفي ثلاث ثلاثا ولا يقبل
في إرادة واحدة بل يدين لأن
الإشارة بالأصابع مع قول
ذلك في العدد بمنزلة التية
كافي خبر الشهر هكذا الى
آخره هذا ان أشار إشارة
مفهمة للثنين أو الثلاث
لاعتيادها في طلاق الكلام
فاتحاجت لقرينة تخصصها
بأنها المطلق وخرج مع ذلك
أنت هكذا فلا يقع به شيء
وان نواه اذا اشعار باللفظ
بطلاق وبه فارق أنت ثلاثا
(فان قال أردت بالإشارة في
صورة الثلاث) المقبوضتين
صدق بيمينه)

(فصل في الإشارة الى العدد وأنواع من التعليق) (قوله في الإشارة الى العدد) الى قوله كما مر في النهاية
وكذا في المعنى الا قوله بل يدين (قول المتن قال أنت طالق الخ) اي اذا قال أنت طالق الخ ولم يقل هكذا أه
معنى قول المتن وأشار بأصبعين الخ ينبغي ولو برجله انتهى سم اقول ان مثل الاصبعين غيرهما عادل
على عدد كمودين أه عش (قوله أكثر من واحدة) اسم التفضيل ليس على بابه عبارة المعنى (تنبيه)
افهم قوله لم يقع عدو وقوع واحدة وهو كذلك لأن الواحد ليس بعدد أه (قوله عد قوله طالق) يتجه
الاكتفاء بما عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة الكناية لها على ما تقدم سم وعش ورشدي
عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور ولا شبهة فيما افاد أي سم بل الظاهر ان قولهم المذكور
بيان لغاية ما يعتبر قرن التية به أه اقول وهذا ظاهر خلا للشويزي حيث حمل كلامهم على ظاهره و فرق
بين ما هنا وما تقدم بما لا يظهر (قوله ولا تنكي الإشارة) اي بلا لفظ ولا بنية (قوله الالفاظ اونية) اي ولم
يوجدوا احدهما أه معنى (قوله لانه ما الخ) لا يخفى ما في تقريره (قوله المقترن بالإشارة) اي ولو
باصبع رجله فظهر مر أه سم (قول المتن طلعت الخ) أي وان لم ينو معنى وشرح المنهج (قوله)
بل يدين) خلا للمعنى (قوله لأن الإشارة الخ) تعليل للمتن (قوله في العدد) اي في اعتباره (قوله كما
في خبر الشهر هكذا) عبارة المعنى وفي الحديث الشهر هكذا وأشار بأصابعه الكركم مخو حيس إياه
في الثالثة و اراد تسعة وعشرين أه (قوله هذا) اي التعدد حيث تعدد المشار به أه سم (قوله لا اعتيادها)
تعليل لاشتراط الافهام في الإشارة فالضمير في اعتيادها راجع الى مصاق الإشارة رشدي وسيد عمر (قوله)
لقرينة) كالنظر للأصابع أو تحريكها أو ترديد هاسم ومعنى (قوله أنت هكذا) أي وأشار بأصابعه ولم يقل
طالق أه (قوله فلا يقع به شيء) ظاهره وان وقع في جواب قولها طلق وقد يقال في هذه اخذ ما يأتي له آخر
الفصل انه ان قدر طالق ونوى وقع فليحرر أه سيد عمر اقول يؤيد الظاهر المذكور ما يأتي من الفرق
بين أنت ثلاثا وانت الثلاث معنى (قوله وبه) اي بالتعليل (قوله فارق أنت ثلاثا) اي فانه كناية فان
نوى به الطلاق الثلاث وانهم على مقدر أي أنت طالق ثلاثا وقعوا الا فلا أه عش (قوله في صورة
الثلاث) فان عكس فاشار باثنين وقال أردت بها الثلاث المقبوضة صدق بالاولى لانه غلط على نفسه ولو كانت
الإشارة بيده مجمعة ولم ينو عددا وقع واحدة كاجتمعه الزركشي ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع
ذكره الماوردي وغيره وان طالق وأشار بأصبعه سم قال أردت بها الاصبع لا الزوجة لم يقل بظاهر أو لا
باطنائها ومعنى ومثله الماوردي ذكرها سم عن شرح الروض وقولهما وان طالق وأشار بأصبعه
الخ سيد كره الشارح وقال عش قوله ونوى الطلاق لم يقع فديقال ما للمانع من كونه كناية فانه لو
صرح بالمصدر فقال أنت طلاق كان كناية كما مر فالمانع من ارادته حيث نواه كافي صورة النصب الا ان
يقال ان ثلاثا عهد استمها فاصفة اطلاقا لخلاف الثلاث لم يبعد استمها لها لا يقع الطلاق بنحو أنت الطلاق
الثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريح طلاق أه (قول المتن المقبوضتين الخ) قال في الروض لا احداهما
أه اي فلا يصدق في إرادة احدى المقبوضتين وانظر اذا اشار باربعة وقال أردت المقبوضتين لا يبعد القبول
سم على حجة أه عش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور اقول هو كذلك بلا توقف أه

(فصل في الإشارة الى العدد وأنواع من التعليق) (قوله في المتن وأشار بأصبعين أو ثلاث) ينبغي ولو
برجله (قوله عد قوله طالق) يتجه الاكتفاء بما عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة الكناية لها على
ما تقدم (قوله المقترن بإشارة) اي ولو باصبع رجله فيما يظهر مر (قوله هذا) اي التعدد حيث تعدد
المشار اليه (قوله لا اعتبارها) اي الإشارة (قوله فاتحاجت لقرينة) اي كالنظر للأصابع أو تحريكها
أر ترديدها (قوله وبه فارق أنت ثلاثا) قال في شرح الروض ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يكن شيئا
ذكر ذلك الماوردي وغيره أه (قوله في المتن قال أردت بالإشارة المقبوضتين) قال في الروض لا احداها
اي فلا يصدق في إرادة احدى المقبوضتين وانظر اذا اشار باربعة وقال أردت المقبوضتين لا يبعد القبول

لاحتيال اللفظ له فيقع نثان فقط (ولو قال عبد) لزوجته (إذا مات سدي فانت طالقين وقال سيدة له) (إذا مات فانت حر فمقت به) أي بموت سيدة بان خرج من نثان أو اجاز الوارث أو قال إذا جاء الغد فانت طالق طلقين وقال سيدة إذا جاء الغد فانت حر (فلاصح أنها لا تحرم) عليه الحرة المحتاجة لحمل (بل له الرجعة في العدة) (وتجديد) بعدها ولو (قبل زوج) لأن الطلقين والعق وقعا معا بالموت أو بمجيء الغد فقبل حكم الحرة لتشفو الشارع لها وكما تصح الوصية لمديره وموت له مع أن استحقاقها (١٣١) يقارن العتق فجعل للمقدم عليه امتعت

بعضه فيقع معه نثان ويحتاج لحمل لأن البعض كافئ في العدد وخرج بإذامات سیدی ما أو عقها بآخر جزء من حياة السيد فيحتاج لحمل ولو قوعهما في الرق (ولو نادى إحدى زوجتيه فاجابته الأخرى فقتل أنت طالق وهو يظنها المنداة لم تطلق المنداة) لانه لم يخاطبها حقيقة (وتطلق الحية في الاصح) لانها المخاطبة به حقيقة ولا عبرة بظن بان خطؤه وخرج يظنها المنداة الذي هو محل الخلاف عليه أو ظنه ان الحية غير المنداة فان قصدها طلق فقط أو المنداة طلقا فان قال لم أفصد الحية دين ولو قال طلقك أو انت طالق وقال إنما خاطبت بدی أو شينا فيها مثلا لم يقبل ظاهرا بل ولا يدين كما قاله الماوردي والشاشي واعتمده القمولى وغيره كما وبه يرد ترجيح بعضهم أنه يدين وإفتاء كثيرين بمنية وغيرهم بانه إذا اشار إلى اصبعه

(قوله لا احتيال اللفظ له) أي للنوى فان قال أردت أحدهما يصدق لأن الإشارة صريحة في العدد كاسم فلا يقبل خلافا له معنى (قوله أو قال الخ) عطف على قول المتن قال عد الخ (قوله الحرة المحتاجة لحمل) أي بدليل بقية كلامه اه سم (قوله بالموت) أي في مسئلة المتن أو بمجيء الخ أي في مسئلة الشرح (قوله فجعل) أي العتق وقوله عليه أي الاستحقاق اه عش (قوله اما عتق بعضه الخ) قسم المفهوم من قول المتن فعتق به من ان العتق لسكاه اه عش (قوله وخرج الخ) ولو علق زوج الأمة طلاقا وهي غير مدبرة بموت سيدها وهوى الزوج وارثه فمات السيد انفسه النكاح ولم تطلق وإن كانت مكاتبه أو كان على السيد دين اما المدبرة فتطلق إن عتقت بموت سيدها ولو باجازه الوارث العتق نها به ومعنى قال عش قوله انفسه النكاح وتظهر فائدة فيه فالعلق طلاقا لثاناً ثم اعتن بعدم موثره فانه لا يحتاج إلى حمل لعدم وقوع الطلاق اه (قوله ولو عقها الخ) أي علق السيد عتقه بموته معنى وسم (قول المتن تطلق المنداة) أي جزما معنى (قوله به) أي بالطلاق (قوله فان قصدها) أي الحية وقوله أو المنداة أي مع الحية كأي دل له قوله بعد فان قال لم أفصد الحية الخ اه عش ولك أن تمنع بأن تقول أن قول الشارع فقط راجع لكل من الشرط والجزاء وقوله أو المنداة شامل لاطلاق الحية وقوله لم أفصد الحية الخ يعني قصدت طلاق المنداة مع بقاء عصمة الحية بخلاف ما إذا قال قصدت المنداة ولم تخط الحية بآلى فلا يدين فليراجع (قوله طلق) بقى ما لو قصدها معا بقوله انت هل تطلقان معا باطنا أو لا يحمل تأمل اه سيدعمر أقول قد مر في فصل شك في طلاق انه لو قال لزوجتي احدا كطالتي ونواهما لم تطلقا بل أحدهما لأن نيتها باحدا كالأعمال بها لعدم احتمال لفظه لثانوا اه وقضيتها عدم طلاقهما لكن تقدم عن عش حمل قول الشارع أو المنداة على قصدهما معا فيقتضاه أنهما تطلقان معا حيث باطنا والله اعلم (قوله طلق) أي ظاهر القول بعد فان قال الخ اه عش وفيه نظر ظاهر فان قوله له قال الخ تقرير على قوله أو المنداة الخ قوله طلقا لكن المنداة ظاهرا وباطنا والحية ظاهرا اه كرى عبارة السيدعمر اما المنداة فظاهرا وباطنا واعترافة واما الحية فظاهر فقط لأن الخطاب معها بحسب الظاهر لا باطنا لانه لم يخاطبها حقيقة ولهذا ندين كما اشار اليه اه (قوله كاسم) أي في تعدد الطلاق اه كرى (قوله كاسم) بينا فيما مر ان المتمد عند شيخنا الشهاب الرملى أنه يدين سم على حجج اه رشیدی وتقدم هناك أنه تجرى عليه شرح الروض ونقل في بعض الموامش عن الجمل الرملى (قوله وإفتاء كثيرين الخ) عطف على ترجيح بعضهم الخ وقد قدمنا في فصل تعدد الطلاق ان بعضهم فرق بين الإشارة إلى الاصبع والإشارة إلى نحو العجورة حين القائها (قوله قبل) ظاهره القول ظاهرا اه سم (وهو هنا لا يحتمله) هذا ممنوع اه سم (قوله ولا يقبل دعواه الخ) نفي القبول

(قوله الحرة المحتاجة لحمل) أي بدليل بقية كلامه (قوله ما لو عقها بآخر جزء من حياة السيد) أي علق السيد بالموت (قوله أو المنداة طلقا) عبارة الروض وقد سمي المنداة عمرة الوال للحال وخير سمي يرجع للزوج والحية حفصة أو قال قصدت عمرة حكم بطلاقا ودين في حفصة اه (قوله كاسم) بينا فيما مر ان المتمد عند شيخنا الشهاب الرملى أنه يدين سم (قوله قبل) ظاهره القول ظاهرا (قوله وهو هنا لا يحتمله) هذا ممنوع (قوله ولا يقبل دعواه الخ) نفي القبول لا يستلزم عدم التدين في الاستشهاد به نظره (قوله

أو شيء آخر حال لفظه بالطلاق وقال أردت ما أشرت اليه وصدقته على الإشارة أو قامت بها بينة قبل وكأنهم لم يروا تعبير الماوردي والشاشي بقولهما وأشار باصبعه ثم قال أردت بها الاصبع دون الزوجة لم يدين في الاصح واما تصديق الزوجة أو قيام بينة بالإشارة فلا يدين لأن ملحظ التدين احتمال اللفظ للنوى وهو هنا لا يحتمله لتصريحهم بأنه لو قال لزوجته ودابة إحدا كما طالت وقع على الزوجة ولا يقبل دعواه إرادة الدابة لانها لا تصلح محلا للطلاق بخلافها مع اجنبية كاسم فهذا تصريح منهم بعدم القبول هنا لأن ما أشار اليه لا يصلح محلا للطلاق وأفتى أبو زرعة فيمن وأطأ الشهود بأنه يسمى حماره باسم امرأته وإن ذكر اسمها يريد الحمار ففعل

بانه يقع ظاهر الاباطنا وما ذكرته برده (١٣٢) كما هو ظاهر (ولو علق بكل رمانة وعن بنصف) كان اكل رمانة فانت طالق وان اكلت

نصف رمانة فانت طالق
(فاكلت رمانة فطلقتان)
لوجود الصفتين فان علق
بكلمة فثلاث لانها اكلت
رمانة مرة ونصفا مرتين ولو
قال رمانة فاكلت نصفي
رمانتين لم يقع شيء لانهما لا
يسبان رمانة وكون النكرة
اذا أعيدت غير اليس بمطرد
كامر في الاقرار على ان
المغرب هنا العرف الاصح
من اللغة أو هذا ونصفه
وربعه فاكلته وقع ثلاث
أو نصفه فثنتان وأما قول
الصيمري في هذه فثلاث
فبعيد جدا وأشار في البيان
الى بنائه على ان ان تقتضي
التكرار أي ولو نعلم قلنا لا به
(والحلف بالطلاق) وغيره
اذا علق بالطلاق به (ما تعلق
به بحث) على فعل (أو منع)
منه لنفسه أو لغيره أو لهما
(أو تحقيق خبر) ذكره
الحال ف أو غيره ليصدق
فيه لان الحلف بالله تعالى
الذي الحلف بالطلاق فرعه
يشمل على ذلك (فاذا قال
ان حلفت بطلاق فانت
طالق ثم قال ان لم تخرجي)
مثال للاول (أو ان خرجت)
مثال للثاني (أو ان لم يكن
الامر كما قلت) مثال للثالث
(فانت طالق وقع المعلق
بالحلف) في الحال لانه
حلف (ويقع الآخر ان)

لا يستلزم عدم التدوين في الاستنباط به نظر اه سم (قوله بانه الخ) متعلق باقي (قوله وما ذكرته برده)
لكن ما ذكر لم يسل اه سم (قوله كان اكلت) الى قوله وكون النكرة الخ في المعنى والى قول المتن ولو قيل
له في النهاية الاقوله واما قول الصيمري الى المتن وقوله اذا علق الطلاق به (قوله فان علق بكلمة) اى في
التعليق والى الثاني فقط لان التكرار انما هو فيه سم وسيد عمر وعش (قوله فاكلت نصفي رمانتين
الخ) وكذا لو اكلت الف حبة مثلا من الف رمانة وان زاد ذلك على عدم رمانة نهاية ومعنى (قوله وكون
النكرة الخ) اى كما في قوله السابق وان اكلت نصف رمانة فهذا دفع اعتراض على وقوع طلقتين بكل
الرمانة الواحدة اه سم عبارة عش جواب سؤال يراد على قول المتن ولو علق بكل رمانة الخ اه زاد
السيد عمر فالاولى تقديم على قوله قال رمانة اه (قوله غيرا) خبر كون (قوله وهذا الخ) عبارة النهاية
والمعنى ولو قال انت طالق ان اكلت هذا الرغيف وانت طالق ان اكلت نصفه وانت طالق ان اكلت ربه
فاكلت الرغيف طلقت ثلاثا ولو قال ان لم اصل ركعتين قبل زوال الشمس اليوم فانت طالق فصلاهما قبل
الزوال وقبل ان يسلم زالت الشمس وقع الطلاق اه قال عش قوله وقبل ان يسلم الخ اى أو قارن الزوال
السلام بحيث لم يتقدم الميم على الزوال لا نعلم يصل حينئذ الركعتين قبل الزوال لان الصلاة لا تتم بدون السلام
اه (قوله أو نصفه) اى اكلت نصفه اه كردى (قوله فثنتان) اى لوجود نصفه اكل النصف ونصفه اكل
الرابع اه سم (على ان ان تقتضي التكرار) اى فقد وجد بكل نصفه ثلاث صفات اكل نصفه واكل ربه
واكل نصف ربه اه سم (قول المتن والحلف) يفتح المهملة وكسر اللام بخطه ويجوز سكنها نهاية ومعنى
(قوله وغيره) الى قول المتن ولو قيل له في المعنى الاقوله اذا علق الطلاق وقوله وان الحلف الى المتن (قوله
غيرا) الو او فيه معنى وكاء به النهاية والمعنى قال الرشيدى قوله وغيره مراده بما يشمل غير الحلف بالله
من عتق او غيره لبيان التعليل اى به قوله الا لان الحلف الخ (قوله به) اى بالحلف بالطلاق او غيره
(قوله لنفسه الخ) تنازع فيه قوله فعل وخير منه الراجع للفعل (قوله ليصدق الخ) ببناء المفعول من
التصديق واللام متعلق بتحقيق خبر في المتن (قوله لان الحلف الخ) تعليل لان تقسام الحلف بالطلاق للماتى
المتن من الثلاثة (قوله على ذلك) اى ما ذكر من الاقسام الثلاثة (قوله مثال للاول) اى الحث وقوله
لثاني اى المنع وقوله للثالث اى تحقيق الخبر (قوله لانه حلف) اى لان ما قاله حلف باقسامه السابقة كما
تقرر اه معنى (قول المتن ويقع الاخر ان وجدت صفته) فيه نظر بالنسبة للثالث فانه حلف على غلبة
الظن ولا يقع فيه الطلاق بيقين بخلاف المحلوف عليه فاذا ذكره المصنف انما ياتى على المرجوح اى من حث
الجاهل سم على حج وقد يقال هو محمول على ما لو اراد ان لم يكن الامر كما قلت في نفس الامر اه عش
(قوله ان كانت موطوءة) اى بخلاف غير هاهنا تبين بوقوع الملق بالحلف اه معنى (قول المتن

وما ذكرته برده) لكن ما ذكر لم يسل (قوله فان علق بكلمة) اى في التعليقين أو في الثاني فقط لان التكرار
انما هو فيه وما عر به الشارح المحلى من قوله في التعليقين مثال لا يفيد كما هو معلوم (قوله وكون النكرة اذا
اعيدت) اى كما في قوله السابق وان اكلت نصف رمانة فهذا دفع اعتراض على وقوع طلقتين بكل الرمانة
الواحدة اه (قوله فثنتان) اى لوجود نصفه اكل النصف ونصفه اكل الرابع (قوله على ان ان تقتضي التكرار)
اى فقد وجد بكل نصفه ثلاث صفات اكل نصفه واكل ربه واكل نصف ربه (قوله لان الحلف بالله الذى
الحلف بالطلاق فرعه) لا يقال به بكل على الفرعية ان الحلف بالطلاق منهي عنه بالله مطلوب لا نناقول
لا يلزم ان يساوى الفرع الاصل في كل احكامه على ان كلامهما يكون تارة منبها عنه واخرى مأمورا به كما هو
معلوم من علمه فلا يصح اطلاق دعوى النهي عن الطلاق وطلب اليين وعلى ان المراد اصله البين الطلاق
من حيث كونه حلفا لا مطلقا فلا اشكال بوجه لان اصاله احد الامرين لاخرى امر مخصوص لا تقتضى
اصالته مطلقا ولا مساوته له في جميع احكامه (قوله في المتن ويقع الاخر ان وجدت صفته) هذا مشكل
في الثالثة لان الحلف فيها مبني على ظنه والحلف ببناء على الظن لا حث فيه وان بان خلافه فالوجه ان الوقوع

كانت موطوءة (ووجدت صفته) وبقيت العدة كما باصله

وحذفه لوضوحه (ولو قال) بعد تعليقه بالخلف (إذا طلعت الشمس أوجاه الحجاج فانت طالق) ولم يقع بينهما تنازع في ذلك (لم يقع المعلق بالخلف) لخلوه عن أقسامه الثلاثة بل هو تعليق محض بصفة فيقع به إن وجدت وإلا فلا (١٣٣) (ولو قيل له استخبارا أظقتها) أي

زوجتك (فقال نعم) أو مرادها كجبر واجل وإى بكسر الهزة و يظهر أن بلى هنا كذلك للمرعى الإقرار أن الفرق بينهما لغوى لا شرعى (فاقرأ به) لأنه صريح إقرار بأن كذب فهى زوجة باطناً (فإن قال اردت) طلاقاً (ماضياً وراجعت فيه صدق يمينه)

لاحتمال ما يدعيه وخرج براجعت جددت وحكمه كإقرار أنت طالق أمسن وفسره بذلك (فإن قيل) له (ذلك التماساً) أى طلباً منه (لأنشاء) لإيقاع طلاق ومنه كاهو ظاهر لو قيل له وقد تنازعا في فعله لشيء الطلاق يلزم مك ما فعلت كذا (فقال نعم) أو نحوها (فصرح) في الإيقاع حالاً (وقيل كناية) لأن نعم ليست من صرائح الطلاق

يرد بها وإن كانت ليست صريحة فيه لكنها كناية مثل هذا المقام أن المعنى نعم طلقتهما ولصراحتنا في الحكاية تنزلت على قصد السائل فكانت صريحة في الإقرار تارة وفي الانشاء أخرى تبعاً لقصد هذا ويتضح قول القاضي وقطع به

أوجاه الحجاج الخ) وتعبيره بالجعم يشعر بأنه لو مات واحداً أو انقطع لعدلتم توجد الصفة واستبعد بعضهم واستظهر المراد الجنس وهل ينظر في ذلك لاكثر أو لما يطلق عليه اسم الجمع أو لى جمع من بقى منهم ممن يريد الرجوع احتمالات اقرها بأنها ثابتة ومعنى وقولهما أو لى جميع الخ قد يؤيد بأن الجمع المعروف للعموم بل هذا قد يؤيد بالاول وإن استبعدوا وأضحى أن محل التوقف الاستبعاد حيث لا قصد فلو قال اردت التعليق يرجوع كل فرد فرد جرمه والإلحاداً لنحو موت فينبغى أن لا وقوع وإنما استبعد الخ على هذا في صورة الاطلاق لأن العادة تجار به أنهم لا يخون عن فقد بعضهم فيبعد الخ على الجميع أما إذا صرح فلا استبعاد وهذا القلب أميل في صورة الاطلاق إلى اشتراط مجيى جمع من بقى لأن اللفظ حقيقة في جميعهم أخرج المختلف بعذر بالقرينة بقى من عده اه سيد عمر (قوله) ولم يقع بينهما تنازع الخ ولو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم أطلع فقال إن لم تطلع فانت طالق طلعت حالاً لأن غرضه التحقيق فهو حلف ولو قال ما طووة أن حلفت بطلاقك فانت طالق إنما عاده ارباً وقب بالثانية طلقه وتنحل الاولى والثانية طلقه ثانية بحكم الخمين الثانية وتنحل وبالاربعة طلقه ثالثاً بحكم الخمين الثالثة وتنحل بنهاية ومعنى وروض مع شرحه قال عرش قوله ثم عاده الخ أى إن حلفت بطلاقك الخ (فرع) كونهما يغفل عنه أن يلف بالطلاق أنه لا يكلمه ثم يخاطبه بنحو اذهب متصلاً بالخلف فيقع به الطلاق لأن ذلك خطاب وينبغى أنه يدين فيما لو قال اردت بعد هذا الوقت الذى هو حاضر عندى فيه اه (قوله) عن أقسامه الثلاثة) أى الحشو والمنع وتحقيق الخبر (إن وجدت) أى ولو في غير الوقت المعتاد كان تأخر الحجاج عن العادة في جيبهم اه عرش (قوله) أى زوجتك (لأن قوله) وما لو قال طلقت في النهاية (قوله) بينهما) أى بلى ونعم اه عرش (قوله) وحكمه كإقرار الخ) أى من أنهن عرف النكاح الآخر والطلاق فيه ولو باقراها صدق يمينه وإلا فلا يصدق ويقع حالاً (قول المتن ذلك) أى أطلعت زوجتك اه معنى (قوله) ومنه) أى من الالتباس (قوله) لو قيل له الخ) وقد يقال الفرق بين هذه ومثله البغوى لا يخون عن أشكال فإن قوله الطلاق يازمك ما فعلت كذا حاصله إن فعلت كذا فزواجك طالق فهذه أيضاً مشتملة على التعليق فليتأمل اه سيد عمر وبقى عن سم ما يوافقه (قول المتن فقال نعم) ولو قصد ينعم الأخبار كذا بهل يدين اه سم أقول قضية قول الشارح ولصراحتنا في الحكاية الخ أنه لا يدين (قوله) (الآزم منه) أى بما قبلها أى من كونها حكاية له قوله لو قيل الخ مقول قول القاضي عبارة المعنى ولو قال شخص آخر فعلت كذا فأنكر فقال إن كنت فعلت فأمر أنك طالق فقال نعم وقد كان فعله لم يقع الطلاق كافي فتاوى القاضي اه (قوله) لم يكن شيئاً) أى على المتعمد ومثله ما يقع كثيراً من أنه

في الثالثة مبنى على خلاف الصحيح وهو حث الجاهل لا يقال يحمل الوقوع فيها على ما إذا أراد مجرد التعليق لا ناقل هذا لا يصح لأنه جعل هذا حلقاً ومجرد التعليق لا يكون حلقاً مع أن هذا الخ لا ينافي جعل ذلك مثلاً لتحقيق الخبر فليتأمل لا يقال إنما يعبر الظن بحيث يمنع الحث في التخيير دون التعليق كما هنا لا نقول قد تقدم التصريح بخلاف ذلك في قوله في شرح قول الضنف ولو علق بفعله فعلت ناسياً للتعليق أو مكرها لم تطلق في الأظهر والحاصل أن المتمدن الذى يلزم به اطراف كلام الشيخين الخ فرأجعه (قوله) وحذفه لوضوحه) قد يقال أيضاً حذفه لدلالة قوله له إن وجدت صفته عليه وعلى كونها طووة لتوقف تأثير الصفة على ذلك ولعل المآل واحد (قوله) في المتن أوجاه الحجاج) فيه أمر أن الاول أنه ينبغى توقف الوقوع على دخولهم البلد والثاني أنه هل يشترط مجيى الجميع والاكثر أو مسمى الجمع فيه نظر وفي شرحه مر أن الاوجه مسمى الجمع فليتأمل (قوله) ولم يقع بينهما تنازع في ذلك) ولو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فقال إن لم تطلع فانت طالق طلقت إذا كان علق على الخلف منه حالاً لأن غرضه التحقيق فهو حلف شرح مر (قوله) في المتن فإن قبل ذلك التماساً لا إنشاء فقال نعم فصرح) فلو قال طلقت فهو كناية مر

البغوى واقتضى كلام الروضة ترجيحه ومن ثم جزم به غير واحد من

مختصريها لو قيل له إن فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم لم يكن شيئاً وبه اقضى البقنى وغيره لأنه ليس هنا استخبار

يقال للزوج بعد عقد النكاح ان تزوجت عليها ونحو ذلك وأرأت من كذا فهي طالق فيقول نعم من غير تلفظ بتعليق اه عش **(قوله ولا انشاء)** الاولى ولا لالتماس انشاء سيدعر **(قوله معناه)** اى التعليق ع ش **(قوله فاندفع قول البغوى الخ)** وللبغوى ومن اخذ بقوله ان يقول ان قوله ان فعلت فزوجتك طالق لا يحتمل الالتماس التعليق فهو على تقدير همزة الاستفهام فوقوع نعم في جوابه يجعل معناها وتقديرها نعم ان فعلت كذا فزوجتى طالق على طريقة ما تقدم في توجيهه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري انه وجه ظاهر للنأمل فالمبالغة عليه بأطال بهو نسبة ابن رزين ذلك الامام الى الاعتراض بكلام البغوى الذى هو عمدة الشيخين مع موافقة المتولى من مشاهير الاصحاب في غير محلها فبراه سم **(قوله على الوجهين)** أى اللذين في المتن **(قوله فاقى بالوقوع)** هل المراد مجرد قوله نعم او اذا وجدت الصفة المعلق عليها وهى الفعل سم اقول والمراد الاول لان من تمتة تصور المسئلة وكان قد فعله اه سيدعر ومر آفان عن المعنى ما يوافقه **(قوله وتبعه الخ)** اى المتولى ويحتمل ابن رزين **(قوله وبحث)** الى قوله ومالو قال طلقت في النهاية **(قوله وبحث الزركشى الخ)** اعتمده المعنى والنهاية ايضا **(قوله انه لو جهل السؤال الخ)** **(فرع)** لو قصد السائل بقوله اطلقت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستخبر أو بالعكس فيغني اعتبار ظن الزوج وقبوله دعواه من ذلك مر **(فرع)** على طلاق زوجته على تابر البستان هل يكفي تابر بعضه كما يكفي في دخول ثمره في البيع او لا بد من تابر الجميع فيه نظر ويتجه الى الثاني **(فرع)** علق شافعي طلاق زوجته الخفية على صلاة فصلت صلاة تصح عندها دون الزوج فالتجه الوقوع لصحتها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج **(فرع)** وقع السؤال عن قبل له طلق زوجتك بصيغة الامر فقال نعم وبلغني ان بعضهم افي بعدم الوقوع محتجبان نعم هنا وعدا ليقع به شيء وفيه نظر بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طلقها بمعنى الانشاء فالوقوع محتمل قريب جدا سم على حجو هو مستفاد من قول الشارع وفي الانشاء اخرى اه ع ش **(قوله حل على الاستخبار)** اى يكون جوابه اقرارا ويدين اه ع ش **(قوله ومالو قال الخ)** ونظيره الاق عطف على قوله ومالو وأشار الخ **(قوله على الوجه)** وقال البغوى وشرح الروض وصحح النهاية كونه صريحا **(قوله ايضا)** الاولى اسقاطه **(قوله بينه)** اى بين طلقت في جواب اطلقت زوجتك **(قوله بانه ثم)** اى في طلقت بعد نحو طلقت تنسك الخ وقوله هنا في طلقت بعد اطلقت زوجتك **(قوله ومالو قال كان)** الى

ولا انشاء حتى ينزل عليه بل تعليق ونعم لا تؤدى بمعناه فاندفع قول البغوى مرة أخرى يجب ان يكون على الوجهين فيمن قيل له اطلقت زوجتك فقال نعم وكان ابن رزين اعترض بكلامه هذا فاقى بالوقوع وليس كإفقال وان سبقة اليه المتولى وتبعه فيه بعض المتأخرين وبحث الزركشى انه لو جهل حال السؤال هنا حمل على الاستخبار وخرج بنعم مالو أشار بنحو راسه فانه لا عبرة به من ناطق على الوجه لما مر أول الفصل ومالو قال طلقت فانه كناية على الوجه ايضا ويفرق بينه وبين طلقت بعد نحو طلقت نفسك او طلقها بانه ثم امثال لما سبقه الصريح في الالزام فلا احتمال فيه بخلافه فانما وقع جوابا لما لا الزام فيه فكان كناية

ولو قصد بقوله نعم الاخبار كاذبا هل يدين **(قوله فاندفع قول البغوى الخ)** كذا الى الفصل شرح مر وللبغوى ومن اخذ بقوله ان يقول ان قوله ان فعلت كذا فزوجتك طالق التماس التعليق بل لا يحتمل الالتماس التعليق اذ لا يتصور ان يقصد به في هذا المقام الاخبار اذ لا معنى له ولا يسوغ فهو على تقدير همزة الاستفهام فوقوع نعم في جوابه يجعل معناها وتقديرها نعم ان فعلت كذا فزوجتى طالق على ان طريقه ما تقدم في توجيهه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري انه وجه ظاهر للنأمل فالمبالغة عليه بأطال بهو نسبة ابن رزين ذلك الامام الى الاعتراض بكلام البغوى الذى هو عمدة الشيخين مع موافقة المتولى من مشاهير الاصحاب في غير محلها فقدر **(قوله فاقى بالوقوع)** المراد الوقوع بمجرد قوله نعم والمراد الوقوع اذا وجدت الصفة المعلق عليها وهى الفعل **(فرع)** لو قصد السائل بقوله اطلقت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستخبر أو بالعكس فيغني اعتبار ظن الزوج وقبوله دعواه من ذلك مر **(فرع)** علق طلاق زوجته على تابر البستان هل يكفي تابر بعضه كما يكفي في دخول ثمره في البيع او لا بد من تابر الجميع فيه نظر ويتجه الى الثاني **(فرع)** علق شافعي طلاق زوجته الخفية على صلاة فصلت صلاة تصح عندها دون الزوج فالتجه الوقوع لصحتها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج **(فرع)** وقع السؤال عن قبل له طلق زوجتك بصيغة الامر فقال نعم وبلغني ان بعضهم افي بعدم الوقوع محتجبان نعم هنا وعدا ليقع به شيء وفيه نظر بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طلقها بمعنى الانشاء فالوقوع محتمل قريب جدا **(قوله فانه كناية على الوجه)** اى في شرح الروض ايضا

وما لو قال كان بعض ذلك فانه لنعو ايضا لاحتمال سبق تعليق او وعد بولي اليه او قال اعلم ان الامر على ما تقول فكذلك كما تقول ما اقره لانه امره ان يعلم ولم يحصل هذا العلم ولو اوقع ما لا يقع شيئا ولا يقع الا واحدة كانت على حرام فظنه (١٣٥) ثلاثا فافرق بها عن ذلك الظن قبل منه

دعوى ذلك ان كان عن نفي عليه ويجرى ذلك فيما لو علقها بفعل لا يقع به مع الجهل او النسيان فافرقها ظانا وقوعها فيما لو فعل المحلوف عليه ناسيا فظن الوقوع ففعله عمدا فلا يقع به لظنه زوال التعليق مع شهادة قرينة النسيان له بصدقه في هذا الظن فهو أولى من جاهل بالمعلق عليه مع علمه ببقاء العين كاسر ولما لم يقبل من قال انت بائن ثم اوقع الثلاث بد من تنقضه بالعمدة ثم قال نويت بالكنية الطلاق فهي بائن حالة لباق الثلاث لانه هنا متهمة برفعه الثلاث الموجبة للتحليل اللازم له ولو قيل له قل هي طالق فقال ثلاثا فالوجه انه ان نوى به الطلاق الثلاث وانه مبنى على مقدر وهو هي طالق وقدر ولا يقع شيء ومثله ما لو قيل له سرحا فقال سبعين ولو قال لمن في عصمته طلاقك ثلاثا يوم كذا فبان انها ذلك اليوم بائن منه وقوع عليه الثلاث وحكم بغلقه في التاريخ ذكره ابو زرعة

﴿فصل في أنواع أخرى من التعليق (علق) بمسحيل عقلان أحييت ميتا أى اوجدت الروح فيه مع

الفصل في النية (قوله وما لو قال الخ) عبارة المغنى ولو قيل له أطلقت ثلاثا فقال قد كان بعض ذلك فليس إقرار بالطلاق لاحتمال الخ فلو فسر بشيء من ذلك قبل ولو قيل له ان جامزا يدفأمر انك طالق فقال نعم لم يكن تعليقاً ولو قيل له الكزوجة فقال لا لم تطلق وان نوى لانه كذب محض ولو قال لزوجته ما انت لي بشيء كان لعوا لا يقع به طلاق وإن نوى ولو قال امرأتى طلقها وزوجها ولم تزوج غيره طلقت اه معنى وفى الجبرى عن القليوبى لو قيل له المكعرس او زوجة فقال لا او انا عازب فهو كناية عن نية شيئا ونحو عند الخطيب اه (قوله فكذلك) أى لنحو (قوله كانت على حرام) أى فانه لا يقع شيئا ان لم ينو وقوع واحدة ان نوى فهو مثال لما وقوله قبل منه أى ظاهرا اه عش (قوله لو علقها) أى الطلقة او الثلاث اه سيد عمر (قوله بفعل) أى لنفسه او لغيره ولما (قوله مع الجهل الخ) أى او الاكراه (قوله) وفيما لو فعل الخ (أى المعلق بفعله من نفسه او المبالى (قوله فظن الوقوع) أى واتحلال العين (قوله مع شهادة قرينة النسيان له الخ) لم يظهر وجه الشهادة المذكورة ولعل المناسب ان يقول مع شهادة ظن الوقوع بفعله ناسيا بصدقه في هذا الظن أى ظن زوال التعليق (قوله كاسر) أى فى شرح ففعله ناسيا للتعليق (قوله وانما لم يقبل الخ) أى ظاهرا ويدين اه عش (قوله اللازم له) يعنى عنه ما قبله (قوله فقال ثلاثا) خرج به ما لو قال الثلاث أو هي الثلاث فلا طلاق وإن نواه على ما مر فى قوله أو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع الخ اه عش (قوله وانه مبنى على مقدر) قد يقال إذا قدر ما ذكر فى حاجة للنية اه سيد عمر أقول والمحجج بضعف دلالة المقدر (قوله ولألا) أى وإن انتفى الامران او احدهما (قوله) فبان انها ذلك اليوم بائن) أى لكونه نطقه قبل الدخول ثم جدد بعد ذلك اليوم او لعدم تزوجها إذ ذاك اه عش (قوله وقع عليه الثلاث) أى ظاهرا اه عش او يدين

﴿فصل في أنواع أخرى من التعليق (قوله بمسحيل) إلى قوله ويأتى فى النية (قوله بمسحيل) أى اثباتا كما فى هذه الأمثلة بخلاف النية كان لم تصعدى الخ فان حكمه الوقوع حالا كما سيصرح به قريبا فى شرح قول المصنف والصورتان فيمن لم يقصد تعريفا اه رشيدى (قوله أى اوجدت الروح فيه مع موه) أى فصير ميتا حيا حتى يكون من المحال عقلا اه رشيدى أى وما الأحياء بعد موته فهو من المسحيل عادة لا عقلا (قوله لم يقع فى الحال) لانه لم ينجز الطلاق ولم يتعلقه ولم توجد الصفة اه كردى (قوله فى الحال) لعل التقيد به نظر الاحتمال وجود المعلق عليه فى الثالث فقط (قوله فاليمين منعقدة الخ) أى حيث قصد منعها من الصعود وإن كان مستحيلا وإلا فلا فيكون حلقا ولا يحنث به من علق على الحلف اه عش اقول فى كون الاولين لا سيما الثانى حلقا نظر (قوله فيحنث بها المعلق على الحلف) أى الذى علق الطلاق على حلقه كان قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال ان احييت ميتا فانت طالق وقع الطلاق المعلق بالحلف فى الحال دون الآخر (قوله وباتى) أى قيل قول المتن ولو قال ثلاث (قوله لكن لا لما هنا) أى من الاستحالة (قوله بل لان امتناع الحنث الخ) يؤخذ منه الانعقاد فى الطلاق كعلى الطلاق لا لأصعد السماء فيحنث بها المعلق على الحلف فليراجع اه سم اقول هذا ظاهر لان قوله على الطلاق لا لأصعد السماء معناه ان صعدت السماء فانت طالق (قوله مع تعليقها) أى العين بالله (قوله او ينحو دخوله) عطف على بمسحيل وهو إلى المتن فى النية لا لوقوعه فيه ما فيه (قوله لم يحنث ساكتا الخ) وانما لم يحنث لذلك لعدم نسبة الفعل للحالف بخلاف دخوله راكباً فانه يحنث لنسبة الفعل اليه عرفا وإن كان زماما بيد غيره ويبغى

﴿فصل فى أنواع أخرى من التعليق﴾ (قوله لان امتناع الحنث لا يحنث بتعظيم اسم الله) قد يؤخذ منه الاتفاق فى الطلاق كعلى الطلاق لا لأصعد السماء فيحنث بها المعلق على الحلف فليراجع (قوله

موته أو شرعا كان نسخ صور رمضان أو إعادة كان صعدت السماء لم يقع فى الحال شيء فاليمين منعقدة فيحنث بها المعلق على الحلف ويأتى فى والله لا لأصعد السماء أنها لا تعتقد لكن لا لما هنا بل لان امتناع الحنث لا يحنث بتعظيم اسم الله ومن ثم انعقدت فى لاقتن فلانا وهو ميت مع تعليقها بمسحيل لان امتناع البرهنة حرمة الاسم فيخرج الى التكفير أو بنحو دخوله ساكتا قادر على الامتناع وأدخل

أن مثل الدابة المجنون وبخلاف ما لو امر غير ه أن يحمله فانه يحتمل بحمله دخوله ولو بعد مدة حث بناء على الأمر السابق وليس من الأمر ما لو قال الخائف عند يره من حالفه لا يخل فحمله غير ودخل به لم يحث ففهم السامع الحكم منه فحمله ودخل به فلا حث اه عش (قوله لم يحث) أي ولا تجل العين بذلك اه عش (قوله) ولم يتحرك أي حين علت وإن تحرك بعد ذلك وتكرر ذلك منه حتى يزعج للماعل به من أن الاستدانة لا تسمى جماعاً فإن نزع وعاد حثت بالدولاه ابتداء جماع كما يأتي في الإيلاء اه عش (قوله لاستدانتها) أي الدخول والجماع اه عش (قوله) أو بإعطاء كذا (الخ) عطف على قوله يستحل (قوله) فإن كان باعظاً إذا كان يقول على الطلاق إذا مضى الشهر أعطيك كذا (قوله وجه هذا) أي اقتضاء إذا هنا الفور (قوله) أن الإنبات فيه (الخ) هذا الإيلاق رده على شيخ الإسلام في إفتائه فيها وقال متى خرجت شكوكك المتقدمة في الكلام على أدوات التعلق فراجعهم رشيدى وعش (قوله فيه) أي في الإعطاء اه كرى ولعل الأولى في التعلق المذكور (قوله) وهذا للفور أي هذا التعلق يقضى الفور اه كرى (قوله) أو لا يقيم (الخ) على تقدير حلف لا يقيم (الخ) عطف على قول المتن علق (قوله لم يحث) أي بالإقامة ذلك (الخ) تقدم في فصل قال أنت طالق في شرركذا ما مخالفه سيد عمر وسمو عش (قول أنت باكل رغيف) (فروع) لو قال إن أكلت أكثر من رغيف فانت طالق حثت باكلها رغيفاً أو أكلت اليوم لأرغيفاً فانت طالق فأكث رغيفاً ثم فأكثها حثت أو إن لبست قميصين فانت طالق طقت بلبسهما ولو لم يلبس أو قال لها نصف اللبل مثلاً إن لبست عندك فانت طالق فبات عندها بقية الليلة حثت لقربتها إن اقتضى الميت أكثر الليل أو نمت على ثوب لك فانت طالق فتوسد عندتها لم يحث كما لو وضع عليها يديه أو رجليه أو أن قتلت زيدا غد فانت طالق فضر به اليوم فانت منه غد لم يحث لأن القتل هو الفعل الموت للروح ولم يوجد أو قال لها إن كان عندك نار فانت طالق حثت بوجود السراج عندها أو أن جمعت يوماً في بيت فانت طالق فجاءت بصوم لم تطلق بخلاف ما لو جامع يوماً بلا صوم أو أن لم يكن وجهك أحسن من القمر فانت طالق لم تطلق وإن كانت زنجية لقوله تعالى لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم نعم أن أراد بالحسن الجمال وكانت قبيحة الشكل

فإن كان بلفظ إذا (الخ) كذا شرح مر (قوله لم يحث) بالإقامة ذلك متوالياً كذا شرح مر وقد تقدم في فصل قال أنت طالق في شهر كذا أقوله مانصه فرع حلف لا يقيم يجعل كذا شهر أفاقاً مفرقة حثت على ما يأتي في الإيمان اه (قوله في المتن) أو باكل رغيف أو مائة (الخ) قال في العباب وإن علق باكلها أو بعده لم يبرأ باكل البعض بل يحث في نهى ١ عدم الأكل إذا مات قبل أكل الباقي أو تلف قبله اه وهل يتناول الرمانة المعلق باكلها جلدتها كالأو علق أكل القصب فانه يتناول وقشره الذي بمص حتى لو صهر لم يندبه لم يحث أو يفرق فيه فظرو ما لم يفرق وقال لا يتناول الثمر المعلق باكله نواه ولا إقاعه اه وفي فتاوى السيوطي مانصه مسألة رجل اشترى خرفق جوخ قطع بعض الثمن للبائع فقال البائع على الطلاق ما يلبسها إلا نأى الخرفة المذكورة ولأنية للحالف أصلاً ثم اتفق هو والمشتري على أن يفصل الخرفة المذكور فيخطها فلما فصلت وخطت جنى بها وعلق فيها ما خرج منها ما لا بد من إخراجها عند الخطاطة من قوارة وما يقطع من الذيل وغيره للإصلاح ولبسها البائع ثم نزعها وقلع منها ما علقه فيها من القوارة وغيره ثم دفعها للبشرى ولبسها هو وغيره فهل العين تعلقت بجملة هذه الخرفة حتى لا يحث الحالف بلبس غير لها بعد از التماذك أو تحتمل العين على خلاف القوارة غير ها فلا تتعلق به العين كافي مسألة فتات الحنجر عند الإمام وغيره وكما هو ظاهر كلام الروضة إذا حلف لا يلبس هذا الثوب بخطه قصاً أو قباً أو جبة أو سراويل أو جعل الحلف تخلصاً بالمتخذ منه حتى يحث البائع بلبسها بعد از التماذك الجواب بحث الحالف والحالة هذه كما هو مقتضى صيغة الحصر حيث حلف لا يلبسها إلا هو ولا يفيد في دفع الحنجر أن التماذك بالانفصال من قوارة وقصاصة لأن العرف قاض باز لذلك في حال التفصيل ليحصل اللبس المعتاد في مثلها وهذا ما لا شبهة فيه ولا وقفة وليس كالحلف لا يأكل الرغيف فأكله لا لقمة كالأبيض على من له أدنى ممارسة اه وفيه نظر ثم

لم يحث وكذا إذا علق بجماعه فعلت عليه ولم يتحرك ولا أثر لاستدانة لهما لأنها ليست كالابتداء كما يأتي أو بإعطاء كذا بعد شهر مثلاً فإن كان بلفظ إذا اقتضى الفور عقب الشهر أو أن لم يحث إلا بالباس وكان وجهه هذا مع مخالفته لظاهر ما مر في الأدوات أن الإنبات فيه بمعنى النقي فعني إذا مضى الشهر أعطيك كذا إذا لم أعطك عند مضيه وهذا

للفور كما مر فكذا ما بمعناه وفيه ما فيه أو لا يقيم بكذا مدة كذا لم يحث إلا بإقامة ذلك متوالياً لأنه المتبادر عرفاً أو (باكل رغيف

أقول المحشى في سبى هكذا في النسخ ولعله في بين فليحور

اورمانه (كان اكلت هذا الرغيف وهذه الرمانة)
 اورغيفا اورمانه (فتي)
 بعدا كلها المعلق به (لباية)
 لا يدق مدر كها كما اشار
 اليه كلام اصله بان يسمى
 قطعة خبز (اوجه لم يقع)
 لانهم يأكل السكك حقيقة
 اما ما قد مدر كها بان لا يكون
 له وقع فلا اثر له في بربولا
 حيث نظر العرف المطرد
 واجرى تفصيل اللباية فيما
 لما ذاق بعض حبة في الثانية
 (ولو اكلها) اي الزوجان
 (تمر او خلطا نواهما فقال)
 لها (ان لم تمرى نواك) من
 نواى (فانت طالق فجعلت
 كل نواة وحدها لم يقع)
 لحصول التمييز بذلك لغة
 لاعرفا (الا ان يقصد تعينا)
 لنواه من نواها فلا يحصل
 بذلك فقع كما اقتضاها المتن
 واعتده شارح وقال
 الاذرى وغيره بمحمل ان
 يكون من التعليق بالمستحيل
 عادة لتعذره والذي يتجه
 انه ان امكن التمييز عادة
 فميز لم يقع والاوقع وإن
 لم يمكن عادة فهو تعليق
 بمستحيل (ولو كان بفهما
 شرة فعلق بفهما ثم بربما
 ثم باسمها فبادرت مع
 فراغها بكل (بعض) وان
 اقتصرت عليه (ورعى
 (لم يقع) لان اكل البعض
 اورى البعض مغاير لكل
 من الثلاثة وقضية المتن

حنت كما قاله الاذرى ولو قال لها ان قصدك بالجمع فانت طالق قصده هي فجامعها لم يحنت فان قال ان
 قصدت جماعتك فانت طالق قصده هي فجامعها حنت نهاية ومعنى قال عرش قوله فما كفة اى مثلا فلا
 لا يسمى فما كفة يحنت به ايضا حيث كان مما يؤكل عاده قولو بغير بلد الخالف بخلاف غيره كسحاقة خرف فلا
 يحنت به وقوله ولو متوايين اى متفرقين وقوله نصف الليل اى اودو نه كما يشعر به قوله مثلا وقوله فتوسد
 تحتها وإن حلف لا ينام على غدة فلما بينفي الحنت بتوسدها لانه لا تصدع من النوم على الحدة قوله
 فاجعت يوم اى جوعا مؤثرا عرافا لتركها الاكل قصدا مع وجود ما يؤكل بينهما من جهة الزوج والا فلا يحنت
 ان دلت القرينة على ان المراد ان تركت يوميا بلا طعام يشبهك وقوله وكانت قبيحة الشكل مفهومه انها لو
 كانت حسنة الشكل لم يحنت وقد يتوقف فيه بانها ليست اجمل من القمر وقوله قصده هي اى ولو
 بتعريض من لها وقوله قد يتوقف الخ قد يقال ان القمر اضعوا لاجل (قول المتن اورمانه) وهل
 يتناول الرمانة المعلق بالكلها جلداه كالمعلق بالكل التصب فانه يتناول قشره الذى يصمعه او يفرق فيه
 نظر ومال مر الى الفرق وقال لا يتناول الثمر المعلق بالكله نواه ولا اقاعه اه سم اى فلا يتناول
 الرمانة جلداه اه عرش وقوله ومال مر الخ اعتمدته المعنى كما ياق (قوله كان اكلت) الى قوله
 والذي يتجه في المعنى الاول انه لا عرفا الى قول المتن ولو كان في النهاية الاول واعتمدته شارح (بعد
 اكلها) مصدر مضاف الى فاعله وقوله المعلق عليه اى من الرغبة والرمانة مفعوله عبارة المعنى ففى من ذلك
 بعد اكلها له اه (قوله يدق مدر كها) يعنى الميم وفتح الراء اى يحنى ادراك اللباية والاحساس بها اه
 بجيرى (قوله اوجه) اى من الرمانة (قوله لا نه لم يأكل الخ) اى المحلوف عليه وهو الزوجة عبارة المعنى لانه
 يصدق انها لم تأكل الرغبة والرمانة وإن ساء اهل العرف في اطلاق اكل الرغبة والرمانة في ذلك اه
 (قوله فيما اذا بقى الخ) وكذا في القرعة المعلق بالكلها اذا بقى قعها وشئ ما جرت العادة بتركها اه معنى
 ويؤخذ منه عدم الحنث كما مال البعش فيما لو حلف ان تأكل هذا الرغبة فتركت بعضه لكونه محررا وقا
 لا يعتاد اكله (قوله في الثانية) اى الرمانة اه عرش (قول المتن ان لم تمرى) قال في العباب اى والمعنى
 ولو قال ان لم تمرى بنواى او ان لم تشيرى اليه فانت طالق بر بان تعدا لكل عليه وتقول في السكك هذا نواك
 اه سم اى الان يقصد تعينا فلا يبر بذلك فقع (قوله لغة لاعرفا) اى والمحول عليه في الطلاق اللغة
 بخلاف الحلف بالله تعالى مالم يشتهر عرف بخلافها اه عرش (قوله انه ان امكن التمييز) اى فيما لو
 قصد التمييز وقوله لم يقع ظاهره وان كذبها الزوج وينفى خلافه لانه غلط على نفسه اه عرش (قوله
 والا الخ) اى ان لم تميز وقع بالياس سم وعرش ورشيدى (قوله فهو تعليق بمستحيل) اى في التني فقع في
 الحال سم وعرش ورشيدى (قول المتن تمره) اى مثلا (قوله فعلق بيلعها الخ) كقوله ان يلعبها فانت
 طالق وإن زرع بها فانت طالق وإن امسكتها فانت طالق معنى وشرح المنهج (قول المتن مع فراغه) اى عقب
 فراغه من التعليق اه معنى (قوله وان اقتصرت) اى قوله وهو ما اعتده في النهاية وتولى المتن في المعنى الا
 قوله والذي يتجه الى وعكسه (قوله وان اقتصرت عليه) في الموضوعين لا يتأتى مع تصوير المتن ولو ساقه برهته ثم
 قال وكذا لو قصر على احدهما ونه اى ان الواو بمعنى او لكن واضحا اه رشيدى عبارة المعنى (تنبيه)
 اشعر كلامه باشتراط الامرين وليس مراد ابل الشرط بالمبادرة باحدهما (قوله وقضية المتن) اى حيث

عرضته على مر فوافقه على النظر (قوله في المتن ان لم تمرى نواك) نواى الخ قال في العباب ولو قال ان لم
 تمرى بنواى او ان لم تشيرى اليه فانت طالق بر بان تعدا لكل عليه وتقول في السكك هذا نواك اه (قوله
 والاوقع) فان قلت متى يقع قلت القياس عند الياس (قوله فهو تعليق بمستحيل) اى في التني فقع في الحال
 (قوله وقضية المتن) اى حيث قال بكل بعض (قوله وان لا يتلوع كل مطلقا) هو ما ذكره فى الايمان والذى
 جرى عليه في الروض هنا تبعا لاصله عدم الحنث لصدق القول بانها تبلى ولم يأكل قال شيخنا الشهاب الملى
 والمعتمد في كل باب ما فيه والفرق بينهما ان الطلاق مبنى على الوضع للقوى والبلى لا يسمى اكلا وبناء الايمان

الحديث بكل جهته وان الابتلاغ اكل (١٣٨) مطلقا وهو ما اعتمدته شارح لكنه معترض بان الفرض انه ذكر التمرة واكلها مضغ

قال بكل بعض اه سم **(قوله)** الحديث بكل جميعه وهو كذلك نهاية **(قوله)** وان الابتلاغ اكل كذا في المعنى والنهية وصوابه وان الاكل ابتلاغ كما نقل من تعبير الزركشي وبعبارة ابن عبد الحق ا سيدعمر عبارة الرشيدى قد ينافى عن كون كلام المصنف يقتضى هذا ويدعى ان الذى يقتضيه كلامه انما هو ان الاكل ابتلاغ مطلقا فاذ الحلف لا يبتلع فاكل حنث لان التعلق بالمتن انما هو بالابتلاع واقتضى قوله بكل بعض انها لو اكلت الجميع حنث اه اقول ويوافق ما قالاه ورود الاعتراض الاق **(قوله)** مطلقا اى وجد المضغ اولا **(قوله)** وهو ما اعتمدته شارح **(ع)** عبارة المعنى قال ابن القيم وهو واضح لكن لم ارم ذكره وقد ينافى فيه اذ اذكر القرعة في بينه فان اكلها **(الخ)** **(قوله)** واكلها **(الخ)** عطف على الفرض **(قوله)** لا حنث كما قاله **(الخ)** عبارة المعنى والنهية فالذى جرى عليه ابن المقرئ تبعا لاصله في هذا الباب انه لو علق طلاقها بالاكل فانبتعت لم يحنث لانه يقال ابتلع ولم ياكل ووقع له كاصله في كتاب الايمان عكس هذا واختلف المتأخرون فمنهم من ضف احدا موضعين ومنهم من جمع وفرق بان الطلاق مبنى على اللغة والمبلغ لا يسمى فيها الاكلا والايمان مبناها على العرف والمبلغ يسمى فيه اكلا وهذا أولى من تضميف احدا لموضعين اه وأقرا سم قال الرشيدى قوله بان الطلاق مبنى على اللغة اى ان اضطرب العرف فان اطرد فهو المبنى عليه الطلاق كما سياتى ومعلوم ان الايمان لا يبنى على العرف لا إذا اطرد وحيد فقد يقال فافرق بين البابين اه **(قوله)** وخرج **(ع)** إلى قوله ولو قال ان لم تدبى النهاية **(قوله)** فذكرها **(ع)** اى ثم صور هذا انما يتأتى لو كان ثم المذكورة فى المتن من كلام المعاق ولا يخفى انه ليس كذلك بل ما يقوله المعلق مسكوت عنه فى المتن وان التى فيه انما هى لبيان اعتبار تأخير الحالف بين الامساك سم ورشيدى **(قول)** المتن ان لم تصدقنى بفتح التاء الفوقية وضم الدال وكسر القاف الخفيفة اى ان لم تخبرنى بالصدق اه يجزى **(قول)** المتن ان لم تصدقنى اى فى امر هذه السرقة اه معنى **(قول)** المتن فقالت سرقت ما سرقت **(ع)** خرج ما لو اقتصرت على احدهما اه سم **(قوله)** فان قال ان لم تعلبنى **(الخ)** اى او اراد ذلك كما هو ظاهر سم اقول لا يحتاج اليه لانه سياتى التصريح به فى المتن اه سيدعمر **(قول)** المتن ولو قال ان لم تخبرنى **(الخ)** واما البشارة فخنثى بالخبر الاول السار الصدق قبل الشعور فاذا قال للنساء من بشرتنى مسكن بكذا فى طالق فاخبرته واحدة بذلك ثانيا بعد اخبار غيرها او كان غير سار بان كان يسودا وهو كاذبة او بعد علمه به من غيرهن لم تطلق لعدم وجود الصفة نعم لم يعتبر كون سار اذا اطلق كقوله من بشرتنى بخبر او امر عن زيد فان قيد كقوله من بشرتنى بقدم زيد فى طالق اكتفى بصدق الخبر وان كان كاره ا كما قاله الماوردى بنهاية معنى وفيهما هنا روع فرأى **(قول)** المتن عدد **(الخ)** اى كائنة نهاية ومعنى **(قوله)** ولا ينافيه اى انحصار الخلاص فيما ذكر **(قوله)** قال البلقينى اى فى توجيه عدم المنافة **(قوله)** لان ما وقع معدودا اى كعب الرمانة

يزيل اسمها فلم تبلغ ثمرة
والذى يتجه فى ذلك انه حث
اتنى المضغ كان الابتلاع
غير الاكل كما يأتى وحيث
وجد المضغ كان عنه مالم
يزل بالمضغ اسم المحلوف
عليه وفى عكسه بان علق
بالاكل فانبتعت لا حنث كما
قالاه عن المتولى هنا واعتمده
ونسب للاكثرين لكن
جربا فى مواضع على الحنث
وخرج ببادرت ما لو امسكتها
لحظة فطلعت ومن ثم كان
الشرط تأخير بين الامساك
فيحنث ان توسطت او
تقدمت ومع تأخرها لافرق
بين العطف بالواو وثم
فذكرها تصوير **(ولو)**
اتهما بسرعة فقال ان لم
تصدقنى فانت طالق
فقالت سرقت ما نافية
(سرقت) لم تطلق لصدقه
فى احدهما يقينا فان قال
ان لم تعلبنى بالصدق لم
تخلص بذلك **(ولو)** قال ان
لم تخبرنى بعد سحب هذه
الرمانة قبل كسرها فانت
طالق **(فالخلاص)** من
الحنث يحصل بطريقه
(ان تذكر) من الواحد الى
ما يعلم انها لا تزيد عليه او
عددا يعلم انها لا تنقص
عنه عادة **(ثم زيد)** واحدا
واحدا حتى تبلغ ما يعلم انها
لا تزيد عليه عادة ليدخل
عدها فى جملة ما خبرته
بعينه ولا ينافيه قولهم

على العرف وهو فيه يسمى اكلا اه شرح مر **(قوله)** لكنه معترض بان الفرض انه ذكر التمرة قد يقال قول
المصنف فعلى مبرميا **(الخ)** صادق مع تعبير الحالف بنحو ان اكلت هذه **(الخ)** من غير ذكر اللفظ القرعة **(قوله)**
فذكرها اى ثم صور انما يتجه هذا الكلام لو ذكرت بالنسبة للفظ الحالف وليس كذلك وانما ذكرت
فى عبارة المصنف لبيان اعتبار تأخير الحالف بين الامساك وان عطفها بالواو كما يصدق بذلك تعبير المصنف
فناملة فانه فى غاية الظهور **(قوله)** فى المتن فقالت سرقت ما سرقت **(ع)** خرج ما لو اقتصرت على احدهما فان قلت
يشكل على الوقوع حيث عدم الوقوع فيها لو قال ان لم يكن هذا الطائر غرابا فانت طالق وجعل حاله قلت
الفرق فيما نحن فيه ان المعلق عليه فى مسئلتنا انتفاء الصدق وقد كان محققا قبل قولها ما ذكره الاصل بقاؤه
والمعلق عليه فى مسئلة الغراب عدم الغرابية ولم يتحقق حتى يستصحب والاصل بقاء الصفة فليتأمل **(قوله)**
فان قال ان لم تعلبنى بالصدق اى او اراد ذلك كما هو ظاهر **(قوله)** لان ما وقع معدودا **(الخ)** هذا يحتاج لبيان اذ

لا يعتبر فى الخبر صدق فلو قال ان اخبرتنى بقدم زيد فاخبرته بكاذبة طلقتى قال البلقينى لان ما وقع معدودا او مفعولا كرمى حجر اه
لا بد فيه من الاخبار بالواقع بخلاف محتمل الوقوع وعدمه كالندوم ولان المفهوم من الاخبار بالعدد التعلق بذكر العدد الذى فى الرمانة

ولا يحصل إلا بذلك ولو قال إن لم تعد حبا تعبت الطريقة الاولى على احد وجهين يظهر ترجيحهم و يفرق بأنه خاص على عدد كل حبة على حيا لها بخلافه (و الصورتان) في السرة و الزمانة (فيا لم يقصد تعريفا) اي تعيينا فان (١٣٩) قصده لم يتخلص بذلك لانه لا يحصل به ولو

اه عش (قوله ولا يحصل) أي التلطف بذكر العدد لا بذلك أي بأحدى الطريقتين المذكورتين (قوله تعبت الطريقة الاولى) أقول قد يتوهم أن عبارة المصنف لا تشمل الطريقة الاولى وهو خطأ فان ذكر الواحد لم يأبه بما يعلم أنها لا يزيد عليه يصدق عليه ذكر عدد يعلم أنها لا تنقص عنه الخ فناملة فيه زيادة الشارح إياها إيضاحا ه سم وقد يمنع الصدق بناء على أن الواحد ليس بعدد (قوله هنا) أي في أن لم تدب حبا خاص على عدد كل أي على طلب عدد الخ (قوله عدد كل الخ) المناسب لكل الخ (قوله ثم) أي ما في آت (قوله لم يتخلص الخ) وينبغي في مسألة الزمانة أن تكون من التعليق بمستحيل في التي فيقع في الحال (فرع) قال في الروض أو أخذته دينار أقال إن لم تعطني الدينار فأنت طالق وقد انفقته لم تطلق إلا بالياس من إعطائه بأبوات فان تلقى أي الدينار قبل التمكن من الرد ففكره أه أي فلا تطلق أو بعد التمكن منه طلقت سم على حج اه عش (قوله بذلك) أحد بأحدى الطريقتين السابقتين (قوله ثم قال لها ولا علم لها به إذ لم تعطنيه الخ) خرج به ما لو قال إن لم تعطنيه فلا يحدث بذلك كان نسخة حج التي وقعت سم فيها التعبير بأن الخ من ثم سم كتب عليه ما ضمه قد يقال هذا تعليق بمستحيل وقاعدته الوقوع في الحال ويحتاج أن يقال أن قصد الإعطاء في الحال مع اتصافها بعدم علمها به فهو كان لم تصدق السماء فيقع في الحال وإلا فهو كان لم تدخل الدار لا مكان أعطاها بعد علمها فلا يقع إلا بالياس بشرطه فليأمل يظهر أنه لا وجه لما ذكره بل الظاهر أنه سهو اه عش (قوله بل لا تتعقد بمبته) هذا ممنوع بل هي منعقدة نهاية وسم (قوله فهو كلا اصعد الخ) هذا ممنوع إذ ليس نظيره هذا كما هو ظاهر نهاية وسم (قوله في هذه) أي بمن لا اصعد السماء (قوله أي غالبا) إلى قوله وفضيته في النهاية والمعنى وفيها منا فروع فراجع (قوله إن قصد تعيينا) يعني معينتها اه رشيدى (قوله لم يتخلص الخ) عبارة الخلف على ما أراده اه (قوله يسكون القاف) عبارة المعنى والحق بفتح القاف كالزمان والحين واما الحق بضم القاف فهو ثمانون سنة اه وعبارة القاموس والحق بالضم وبضمتين ثمانون سنة أو أكثر اه (قوله وإلى مبته بعد) قد يقال ما الحوج لا خراجها عن حقيقتهاه و إيقاع طلاق مؤقت فيقع في الحال ويلغو التأكيد اه سيد عمر وقد يقال الحوج إليه قول المصنف بمعنى لحظة تدبر (قوله وفارق) أي الخنث في مسائل المتن بمعنى لحظة (قوله لم يحدث الخ) مقول قولهم في الايمان (قوله وفضيته) أي الفرق لكن في هذه القضية وقفة ولعل لهذا سكت عنها النهاية والمعنى (قول المتن ولو علق برؤية زيد) مثلا كان رأيت فأنت طالق أو لمسه أو قدفه كان لمسته أو

يقال لم يكن ذلك (قوله تعبت الطريقة الاولى) أقول قد يتوهم أن عبارة المصنف لا تشمل الطريقة الاولى وهو خطأ فان ذكر الواحد لم يأبه بما يعلم أنها لا يزيد عليه يصدق عليه ذكر عدد يعلم أنها لا تنقص عنه الخ فناملة فيه زيادة الشارح إياها إيضاحا (قوله فان قصده لم يتخلص بذلك) وينبغي في مسألة الزمانة أن تكون من التعليق بمستحيل في التي فيقع في الحال (فرع) قال في الروض أو أخذته دينار أقال إن لم تعطني الدينار فأنت طالق وقد انفقته لم تطلق إلا بالياس من إعطائه بالموت فان تلقى أي الدينار قبل التمكن من الرد ففكره أه أي فلا تطلق أو بعد التمكن منه طلقت (قوله ثم قال لها ولا علم لها به إن لم تعطنيه) قد يقال هذا تعليق بمستحيل وقاعدته الوقوع في الحال ويحتاج أن يقال أن قصد الإعطاء في الحال مع اتصافها بعدم علمها به فهو كان لم تصدق السماء فيقع في الحال وإلا فهو كان لم تدخل الدار لا مكان أعطاها بعد علمها فلا يقع إلا بالياس بشرطه فليأمل يظهر أنه لا وجه لما ذكره بل الظاهر أنه سهو اه عش (قوله بل لا تتعقد بمبته) هذا ممنوع بل هي منعقدة (قوله فهو كلا اصعد السماء) هذا ممنوع إذ ليس نظيره هذا كما هو ظاهر (قوله في المتن ولو علق برؤية زيد أو لمسه الخ) لا حدث برؤية أو لمس شعر أو سن أو ظرف وقع السؤال عما لو خلق كل بدنه بصورة

وضع شيئا وسها عنه ثم قال لها لا علم لها به إن لم تعطنيه فأنت طالق ثلاثا ثم تذكر موضعه فراه فيهم تطلق بل لا تتعقد بمبته لانه بان انه حلف على مستحيل وهو إعطاؤها ما لم تأخذه ولم تعلم فعله فهو كلا اصعد السماء بجمع اه في هذه منع نفسه عما لا يمكنه فعله وهناك على ما لا يمكن فعله (ولو قال ثلاث) من زوجاته (من لم يخبرني بعدد ركعات فراض اليوم واليلة) فهي طالق (فقالت واحدة سبع عشرة) أي غالبا (واخرى خمس عشرة أي يوم الجمعة وثالثة إحدى عشرة أي لمسافر لم يقع على واحدة منهن طلاق لصدق الكل نعم إن قصد تعيينا لم يتخلص بذلك (ولو قال أنت طالق إلى حين أو زمان) أو حقب يسكون القاف أو عصر (أو بعد حين) أو نحوه (طلقت بمعنى لحظة) لأن كلا من هذه يقع على الطويل والقصير وإلى معنى بعد وفارق قولهم في الايمان في لا قضين حنك إلى حين لم يحدث بل لحظة فكثر بل قيل الموت بان الطلاق لم يلق فتلق بول ما يسمى حين إذ المدارق التعاليق على وجود ما يصدق عليه لفظها

ولا قضين وعد وهو لا يختص بمن فطر فيه لباس وقضيته أنه لو حلف بالطلاق لقضيته حقه إلى حين لم تطلق إلا بالياس (ولو علق برؤية زيد أو لمسه) ويظهر أن مثله هنا المس وأن فارقته في نقض الوضوء لأطراف العرف هنا باتحادهما (أو قدفه تناوله حيا) مستقبضا

قدفته فانت طالق اه معنى (قوله او نأما) خلافا للمعنى (قول المأثوم وميتا) أما في الرؤية واللمس فظاهر وأما القذف فلان قذف الميت اشد من قذف الحي لان الحي يمكن الاستحلال منه بخلاف الميت اه عش (قوله و يظهر) إلى قول المأثوم ولو خاطبته في النهاية (قوله في غير نحو الشعر) أى والسنن والظفر فلا حنت برؤية ذلك اه سم (قوله نظير ما ياتي) أى في اللمس (قوله عليها) أى الرؤية (قوله ولو ما في ماء صاف) إلى سواء الرائي في المعنى الا قوله لا مع اكراه (قوله ولو في ماء الخ) غاية لما قبل لا مع اكراه اه سيد عمر عبارة الرشيدى غاية في المثبت اه وما لهما واحد (قوله ولو في ماء صاف الخ) أى بخلاف ما لو رآه وهو مستور بتراب او ماء كدرا وزجاج كسيد ان نحو اه معنى (قوله دون خاله الخ) نعم لو علق برؤيتها وجهها فرائته في المرأة طلقت اذ لا تتمكن برؤيته الا كذلك صرح به القاضى في فتاويه فيما علق برؤيته وجهه نهاية معنى (قوله و بلس شىء الخ) انظر لم يقبده بالمتصل وهو معطوف على قوله برؤية شىء الخ اه رشيدى (قوله سواء الرائي الخ) عمله على طريقة الفاضل المحشى المتقدمة في التليق اما الحلف فلا اثر لفعل غير العاقل فيه اه سيد عمر (قوله العاقل وغيره) هذا هو محط التسوية ولو زاد لفظ في عقب قوله سواء لكان واضحا رشيدى عبارة الكردى قوله العاقل وغيره يتنازع فيه الرائي والمرئى والامس والملموس أى سواء الرائي العاقل وغيره وكذا البواقى اه (قوله ولو لمسه) أى المحلوف عليه وهو الزوج المعلق عليه وهو زيد في المأثوم (قوله على من المحلوف عليه) أى كرسى صدر من الذى يحلف الزوج على مسه خصوصا اخر بخلاف الموضوع فإن الحكم فيه منوط بالتقاء البشرين من ايها مصدر اه كردى (قوله من المحلوف عليه) وهى الزوجة في المأثوم (قوله ويشترط) إلى المأثوم في المعنى (قوله مثلا) أى أو رجه (قوله فلا حنت) أى بخلاف ما اذارت وجهه من الكوة فيذنى وقوع الطلاق لا نه يصدق عليها رؤيته م م سم وشو برى (قوله ولو قال لعمياء الخ) ولو علق برؤيتها الهلال حمل على العلم به ولو لم يبرؤيته غيرها او بتمام العدد أى للشهر فطلق بذلك لان العرف يحمل ذلك على العلم بخلاف رؤيته بعد ثلاث فقد يكون النرض زجرها عن رؤيته وعلى اعتبار العلم بشرط الثبوت عند الحاكم او تصديق الزوج كقوله ابن الصباغ وغيره ولو اخبره به بصي او عبدا وامرأة أو فاسق فصدقه فالظاهر كقوله الاذرى مؤاخذه ولو قال اردت بالرؤية المعاينة صدق يمينه نعم ان كان التليق برؤية عبيد لم يصدق لانه خلاف الظاهر لكن يدين وإذا قبلنا التفسير في الهلال بالمعاينة ومعنى ثلاث ليال ولم يرفقها من اول شهر يستقبله انخلت يمينه لا نه لا يسمى بعد هلالا اه معنى زاد النهاية اما التعليل برؤية القمر مع تفسيره بمعانيته فلا بد من مشاهدته بعد ثلاث لا نه قبلها لا يسمى قرا كذا اقبى به الودرحه الله تعالى (فرع) لو علق برؤيتها النبي صلى الله عليه وسلم وقيد بالنوم او اراد ذلك فادعت برؤيته صلى الله عليه وسلم في المنام طلقت فان نازعا فيها صدقت يمينها اذ لا يطلع عليه الا منها بخلاف ما لو اراد الرؤية الحقيقية او اطلق فلا يقع برؤيته في المنام اه زاد سم ولا يقبل دعواها رؤيته عليه الصلاة والسلام حقيقة بان رآه بقطة فان علق على رؤيته نفسه ودعاها واخذ بذلك لا عترافه به اه وقول المحشى ولا يقبل دعواها رؤيته الخ محل توقف لانه يمكن بل واقع على سبيل خرق العادات وايضا قوله فان علق بتقصية الهمم الا ان يقال ليس عدم تصديقها ليس لعدم إمكانه بل لتندرته بخلاف رؤيته بالنوم اه سيد عمر (قوله وان رأيت فهو الخ) محله اذ علق بغير رؤية الهلال والقمر كأمم اه رشيدى (قوله تعليل بمستحيل) أى فلا

أو نأما (وميتا) فيحنت برؤية شىء من بدنه متصل به غير نحو الشعر نظير ما ياتي لا مع اكراه عليها ولو في ماء صاف أو هن راء زجاج شفاف دون خياله في نحو مرأى أو بلس شىء من بدنه لا مع اكراه عليه من غير حائل لا نحو شعر وظفر وسن سواء الرائي والمرئى واللامس والملموس العاقل وغيره ولو لمسه المعلق عليه لم يؤثر وإنما استويا في نقص الموضوع لان المدار هنا على لمس من المحلوف عليه ويشترط مع رؤية شىء من بدنه صدق رؤية كله عرنا بخلاف ما لو اخرج يده مثلا من كوة فرائها فلا حنت ولو قال لعمياء ان رأيت فهو تعليل بمستحيل محلا لرأى على المتبادر منها

السنن والظفر ويحتمل الحنت برؤية ولمس ماعد الظفر الاصل والسنن الاصل من البدن وان كان بصورته وفاقا لما اجاب به م م (فرع) علق برؤيتها النبي صلى الله عليه وسلم وقيد بالنوم او اراد ذلك فادعت برؤيته صلى الله عليه وسلم قبل قولها لا نه لا يعلم الا منها ووقع الطلاق بخلاف ما لو اراد الرؤية الحقيقية او اطلق فلا يقع برؤيته في المنام ولا يقبل دعواها رؤيته عليه الصلاة والسلام حقيقة بان رآه بقطة فان علق على رؤيته نفسه ودعاها واخذ بذلك لا عترافه به (قوله غير نحو الشعر) أى والسنن والظفر فلا حنت برؤية ذلك (قوله بخلاف ما لو اخرج يده مثلا من كوة فرائها فلا حنت) أى بخلاف رؤيته وجهه منها م م (قوله

(بخلاف ضربه) فانه لا يتناول إلا الحلى لانه صد منه الايلام ومن ثم صحها هنا اشتراط كونه مؤملاً لكن خالفاه في الايمان وصوره الاسوى إذ المداير على ما من شأنه وسياتي ثم ان منه ما لو حذفها بشيء فاصحابها ولو علق بتقيل زوجته اختص بالحياة بخلاف امه لان القصدم الشوبقوها الكرامة (ولو خاطبته بمكره كياسيه او ياخسيس) او ياخقرة (فقال ان كنت كذا فانت طالق ان اراد مكافأتها باسماع ما تكره) من الطلاق لكونها اغاظته بالشم (طلقت) حالاً (وان لم يكن سفه) ولا خسة ولا خقرة إذ المعنى إذا كنت كذلك في زعمك فانت طالق (او) اراد (التعليق اعترت الصفة) كسائر التعليقات (وكذا ان لم يقصد مكافأة ولا تعليقاً في (الصحيح) سراهة لفضية لفظه إذ المرعى في التعليقات الوضع اللغوى لا العرف إلا إذا قوى واطرد لما ياتي في الايمان وكان بعضهم اخذ من هذا ان التعليق بغسل الثياب لا يحصل البر فيه إلا بغسلها

تطلق لان التعليق بالمستحيل في الالبات يقتضى عدم الوقوع بخلافه في النفي اه عش (قوله فانه) إلى قوله لكن خالفاه في المعنى (قوله لا يتناول الا الحلى) اى ولو نبيا وشهدا اه عش (قوله اشتراط كونه مؤملاً) اى ولو مع حائل بخلاف ما إذا لم يؤله او عضته او قطعت شعره او نحو ذلك فانه لا يسعى ضربا بمعنى (قوله لكن خالفاه في الايمان) وجمع اول الدرر همه تعالى بينهما يحمل الاول على اشتراطه بالقوة والثاني على نفي ذلك بالفعل اه نهاية عبارة المعنى فان قيل قد صرحوا في الايمان بعدم اشتراط الايلام فكان ينبغي ان يكون هنا كذلك احيب بان الايمان مبناها على العرف ويقال في العرف ضرب بولم يؤله اه (قوله وسياتي ثم) اى في الايمان ان منه اى الضرب (قوله بخلاف امه) اى فى إذا علق بتقيلها فلا يختص بها حية اه رشيدى عبارة عش فانه يتناولها حية وميتة اه (قوله او ياخقرة) إلى قوله ولو حذف في النهاية (قوله كسائر التعليقات) إلى قوله لما ياتي في المعنى (قوله لاذ المرعى في التعليقات الخ) ومحل العمل بما حث لم يعارضهم موضع شرعى والاقدم فلو حلف لا يصلى لم يحنث بالعدم وان كان معناها لغة لانها موضوعة شرعا للبيئة المخصوصة اه عش وسياتي في الشارح قيل قول المتن والسف ما يوافق (قوله من هذا) اى من قوله لا إذا قوى الخ (قوله ان التعليق بغسل الثياب الخ) اى نفيها بقرينة ما بعده (قوله

لكن خالفاه في الايمان) قديم جمع يحمل ما هنا على الايلام بالقوة والمعنى ثم على ما بالفعل (فرع) قال في الروض قال ان خالفت امرى فانت طالق فخالفت نهي لم تطلق بخلاف عكسه اه قال شيخنا الشهاب الرملى وانما يجعلوا مخالفة نهي لامرء بخلاف عكسه لان المطلوب بالامر الايقاع وبخالفها نهي حصل الايقاع لا تركو المطلوب بالنهي الكف اى الانتهاء وبخالفها الامر لم تنكف ولم تنته لانها باضد مطلوب به والعرف شاهد لذلك اه شرح مر ولو قال ان خرجت إلى غير الحمام فخرجت اليهم عدلت لغير لم تطلق او لها طلقت كافي الروضة هنا وقال في المهمات المعروف المنصوص خلافاً وقال في الروضة في الايمان الصواب الجزم بهو قال شيخنا الشهاب الرملى ان عبارة الروضة ان خرجت لغير عيادته اه فالاصح وقوع الطلاق هنا وعدم الحث في تلك الفرق بينهما ان إلى في مسئلتنا لانتها الغاية السكاية اى ان انتهى خروجك لغير الحمام فانت طالق وقد انتهى لغيرها والام في تلك التعليل اى ان كان خروجك لاجل غير العيادة فانت طالق وخروجها لاجلها معاليس خروجها لغير العيادة اه وفي حاشية اخرى يخط المحشى حذفتها لشكر رهام هذه لاجل العيادة فليخرج شرح مر قال في الروض او حلف ان لم يشيعها جماعا اى فهي طالق فليطأها حتى تنزل او بان تقر به او تسكن لذتها اى شهوتها وكانت هي لا تنزل كقايده به الاصل فان لم تشتهه فتعليق بمحال اه وقوله فتعليق بمحال قال في شرحه فلا تطلق اه وكتب شيخنا الشهاب الرملى فنتطق اه وما كتبه شيخنا هو الموافق لقاعدة التعليق بالمحال في النفي من الوقوع في الحال كافي ان لم تصعدى السماء فانت طالق بخلاف ما قاله الشارح فانه مخالف لذلك لكن ينبغي ان لا يشمل من لم يشتهه لصغروا الام لم يكن من التعليق بالمحال بل إذا بلغت واشيعها ويصور ذلك في الصغيرة بمالو قيد بمدة لا تبلغ فيها كحدة الليلة وفي الروض ايضا ولو حلف ان نبي لك هنامتاع ولم اكدره على راسك فانت طالق فيق هاون فقيل لا تطلق وقيل تطلق عند الموت اه والمتمدد كآله شيخنا الشهاب الرملى انها تطلق في الحال كما هو القاعدة في التعليق بالمحال في النفي وهذا موافق لما نقله في شرحه عن الاسنوى وان نازعه بما لا يضرنافى هذا الحكم بعد تسليمه فليامل اه وفي فتاوى السيوطى مسئلة رجل عليه دين لشخص فطالبه بخلف المديون بالطلاق متى ما اخذت منى هذا المبلغ في هذا اليوم ما اسكن في هذه الحارة ثم انه تعوض في المبلغ المذكور قاشا وانتقل من وقته فهل إذا اداعا يقع عليه الطلاق ام لا الجواب هنا امران يتكلم فيهما الاول كونه تعوض بالمبلغ قاشا والحلف على اخذ هذا المبلغ فالأشارة الى المدعى به الثابت في الذمة وهو نقد والمأخوذ غير المشار اليه فلم يقع اخذ المحلوف عليه ولا يقع الطلاق الا ان يريد باخذ مطلق الاستيقاء فيقع حينئذ عملا بنية الثاني العمود بعد النقلة فان لم يقع الطلاق وهي صورة الاطلاق فواضح وان وقع وهي صورة قصد مطلق

بعد استحقاها العمل من الوسخ أى لانه العرف في ذلك كالوسخ النجاسة كما هو ظاهر و تردداً بوزعة في التعليق بان يته لجأته لجأته لما به فلم يجتمع به ثم مال الى عدم الحث حيث لا ينة لانها لم تجب بالفعل الا باليه وبوجيها باليه بالقصد لا يؤثر قال والورع الحث لا نه قد يقال جاءه ولم يجتمع به قال ومدلول لا يعمل عنده (١٤٢) لغة عمله بحضوره وعرفا ان يكون اجير الهان اراد احدثه هو واضح والابن على ان

بعد استحقاها العمل (الفسل) أى في عرف الخالف اه ع ش (قوله ثم مال الى عدم الحث الخ) وهو المعتمد ذلك ما وقع السؤال عنه من ان شخصاً سألناشجر مع زوجته خلف عليها بالطلاق الثلاث انها لا تذهب الى اهلها لان جاءها باحدثه فتوجه الى اهلها واتى والدتها بنامل انها قاعدة في منزله فرأى الطريق وردّها الى منزله لانها لم تصل الى اهلها ولم تل ردها الى منزله ما لو ذهبت الى اهلها مع والدتها بامرّه او بدونه اه ع ش (قوله ان يكون اجير اله) الاقرب ولو بمجرد التوافق على نحو كونه تخرج عنه من غير استيجار صحيح لانه العرف العام المطرد بينهم بخلاف ما لو حلف لاؤجر او لا يبيع حيث لا يحنث بالفاسد منها لان مدلول اللفظ ثم العقد الصحيح شرعاً وما هنا ليس له مدلول شرعي فحمل على المتعارف اه ع ش (قوله تغليبها هنا الخ) أى فلا يحنث الا إذا عمل اخير اعته اه ع ش (قوله فلو جذبها الخ) أى بعد غرضها (قوله مطلقاً) أى سواء نزلت عنها ام لا (قوله لا يزنو لها) عطف على قوله باعراضها فالخالف ان الزنول الشرعي لا يتصور غاية ما فيه انه باعراضها يستحقها هو شرعاً للتأريض الطفل مع عدم سقوط طهرها حتى لو عادت اخذته قهراً اه رشيدى (قوله كذلك) لا يحنث مطلقاً (قوله وان لم يذكره) أى قيد الشرعي (قوله زنوا) مفعول ثانٍ لتسمية (قوله انه لا يحنث الخ) بدل من كلامهم وقوله بتقديم الشرعي خبر وظاهر الخ (قوله مطلقاً) أى وجد التقيد بالشرعي او لا (قوله انما هو الخ) وفى جمع الجوامع ثم هو أى اللفظ محمول على عرف المخاطب أى بكسر الطاء فى الشرع الشرعي لانه عرفه ثم العرفى العام ثم اللغوى اه ولا ينافى ما ذكره سم على حجب انتهى ع ش (قول المتن والسفة) أى الملحق به الطلاق اه معنى (قوله ونازع فيه الاذرى الخ) قضية قوله السابق انما فحل الخلاف الخ عدم توجه هذا النزاع اه سم وقد يقال ما تقدم مخصوص بما اذا لم توجد قرينة صافية عن المعنى الشرعي فظهر ما فى صريح الطلاق (قوله ولو نطقه الخ) عطف تفسير اه كرى (قوله ان ذلك القرينة عليه) المتجه اعتبار القرينة اه سم وعبارة المتن والنهاية والمتمجه ان السفة يرجع فيه الى ما قاله المصنف لا الى ما قاله الاذرى لان ادعاءه وكان هناك قرينة وما العاى فيرجع فيه الى ما ادعاءه وان لم يوجد قرينة اه (قول المتن قيل) أى قال العبادى بنهاية ومعنى (قول المتن من باع دينه بدنياه) اخرج من ترك دينه ولم يشتغل بدنياه فقضيته انه ليس خسياس على هذا اه سم (قول المتن ويشبه ان يقال الخ) قاله الراعى فقها من نفسه نظر العرف بنهاية ومعنى وعلية لا يتوقف الحسة على فعل حرام ولا على ترك واجب ع ش (قول المتن بخلاف) أى بما يليق بنهاية ومعنى (قوله لان ذلك الخ) علة لقول المتن ويشبه الخ (قوله لا زهدا) الى قوله وقضية كلام الروض فى النهاية (قوله لا زهدا الخ) يحترز قول المتن بخلاف (قوله واخس الاخساء الخ) هل هو على القولين فى معنى الخسيس او على الاول فقط وحيتنفا معناه دلى الثاني وقوله من باع دينه الخ خرج به من لم يبيع بان ترك دينه ولم يشتغل بدنياه فحقيقته انه لا حث

المغلب للغة والعرف عند توارضهما والاكثر كون يغلبون للغة واشهر تغليب العرف فى الايمان ولا يخفى الورع انتهى ويتجه اخذاً لما قرنته من تغليب العرف إذا قرى واطرد تغليبها هنا لا طراده قالوا والمخاطبة اسم لجمع غرز الابرّة وجذبها بمحمل واحد فلو جذبها ثم غرزها فى محل اخر لم يكن مخاطبة ورجح فى ان نزلت عن ع حضانة ولدى زنوا شرعياً انه لا حث مطلقاً لانه باعراضها واسقاطها لحقها يستحقها شرعاً بزنها مع ان حقها لا يسقط بذلك إذ لها العود لاخذة قهراً عليه ولو حذف قوله زنوا شرعاً فبطل هو كذلك نظراً للوضع الشرعي وان لم يذكره او ينظر الى اللغة والعرف المقتضين لتسمية قولها نزلت به زنوا للنظر فيه مجال وكذا حيث تنافى الوضع الشرعي وغيره وظاهر

الاستيفاء فالجانب قد وقع على السكنى من غير تفصيل فحنث بالسكنى فى أى وقت كان اه (قوله تقديم الشرعي مطلقاً فحل الخلاف الخ) فى جمع الجوامع ثم هو أى اللفظ محمول على عرف المخاطب أى بكسر الطاء فى الشرع الشرعي لانه عرفه ثم العرفى ثم اللغوى اه ولا ينافى ما ذكر (قوله ونازع فيه الاذرى الخ) قضية قوله السابق انما فحل الخلاف فى تقديم اللغوى او العرفى الخ عدم توجه هذا النزاع (قوله ان ذلك القرينة عليه) المتجه اعتبار القرينة (قوله فى المتن من باع دينه بدنياه) اخرج من ترك دينه ولم يشتغل بدنياه فقضيته انه ليس خسياس على هذا (قوله واخس الاخساء من باع دينه بدنياه) هل هو على القولين فى معنى الخسيس او على الاول فقط وحيتنفا معناه على الثاني (قوله من باع دينه بدنياه) (قوله من باع دينه بدنياه) (قوله من باع دينه بدنياه)

كلامهم انه لا يحنث بفاسد نحو صلاة تقدم الشرعي مطلقاً فحل الخلاف فى تقديم اللغوى او العرفى انما هو فيما ليس للشارع فيه عرف (والسفة منافى اطلاق التصرف) وهو ما

يوجب الحجر بما فى باع نازع فيه الاذرى بان العرف عم بانه بذاءة اللسان ونطقه بما يستحيما سيما ان ذلك القرينة بذلك عليه ككونه خاطبها ببذاءة فقالت له باسفيه شمية لما صدر منه (والخسيس قيل من باع دينه بدنياه) بان تركه باشتغاله بها (ويشبه ان يقال هو من يتعاطى غير لائق بخلاف) لان ذلك قضية العرف لا زهدا او تواضعاً او طر حاله لتكلف واخس الاخساء من باع دينه بدنياه

بذلك في التعليق باخس الاخساء ولا خفاء على عاقل ان من ترك دينه لغيره اقبح عن تركه لشيء لانه
 ارتكب قبيحين ترك دينه والاشتغال بدنيا غيره وعكس بعضهم ذلك بحجيب فليتامل اھم وقوله هل هو على
 القولين الخ اقول صنع النهاية والمغني حيث نسباه الى صاحب القيل انه على الاول فقط (قوله والحقرة الخ)
 والقواد من يجمع بين الرجال والنساء جماعا راما وان كن غير اھله قال ابن الرقعة وكذا من يجمع بينهم وبين
 المردود القرطبان من يسكت عن ازان باسراته وفي معناه محارمه ونحوهن والديوث من لا يمنع الداخل على
 زوجته من الدخول ومحارمه واماؤه كالزوجة كما يحته الاذرعى وقليل الحية من لا يفار على اھله ومحارمه
 ونحوهن والقلاش الذواق للطعام كان يرى انه يريد الشراء ولا يريدوه القجبة هي البغي ومنه قيل له يا زوج
 القجبة فقال ان كانت زوجتي كذا فهي طالق طلقت ان قصد التخلص من عارها كالقصد المكافاة والا
 اعتبرت الصفة والجوذورى من قام به الذل والخساسة وقيل من قام به صفة الوجه فعلى الاول لو علق مسلم
 طلاقه به لم يقع لانه لا يوصف بها فان قصد المكافاة ما طلقت حالا والكوسج من قل شعر وجهه وعدم شعر
 عارضيه والاحم من يفعل الشيء في غير موضع علمه بقبحه والغوغاء من يخاطب الاراذل ويخاصم الناس بلا
 حاجة والسفلة من يعتاد فيء الافعال لا نادر اذن وصفت زوجها بشيء من ذلك فقال لها ان كنت كذلك فانت
 طالق فان قصد مكافاتها طلقت حالا ولا اعتبر وجود الصفة ولو قالت له كم تحبك لحنيتك فقد رايته مثلها
 كثيرا فقال ان كنت رايته مثلها كثيرا فانت طالق فبذه اللفظة في مثل هذا المقام كناية عن الرجولية
 والقنوة ونحوها فان قصد بها المعايضة والمكافاة طلقت ولا اعتبر وجود الصفة ولو قالت له انا استنكف
 منك فقال كل امرأة تستنكف مني فهي طالق فظاهره المكافاة فطلق حالا ان لم يقصد التعليق ولو قالت
 لزوجها المسلم انت من اهل النار فقال لها ان كنت من اهل النار فانت طالق لم تطلق لانه من اهل الجنة
 ظاهر افان اردتومات مرتدا بان وقوع الطلاق فان قالت ذلك لزوجها الكافر فقال لها ذلك طلقت لانه من
 اهل النار ظاهر افان اسلم بان عدم الطلاق فان قصد الزوج في الصورتين المكافاة طلقت حالا ولو قال لزوجته
 ان فعلت معصية فانت طالق لم تطلق بترك الطاعة كصلاة وصوم لانه ترك وليس بفعل ولو طوى زوجته
 ظانا انها امته فقال ان لم تكن في احلى من زوجتي فهي طالق طلقت لوجود الصفة لانهاى الحره فلا تكون
 احلى من نفسها كما مال الى ذلك الاسنوى وهو المعتمد ولو قال ان وطئت امي بغير اذنك فانت طالق فقال له
 طاهافي عينها فليس باذن نعم ان دل الحال على الاذن في الوطء كان اذنا وقولها في عينها يكون توسيعا في
 الاذن لا تخصيص قاله الاذرعى اھمغني زاد النباية ولو قال ان دخلت البيت ووجدت فيه شيئا من متاعك ولم
 اكسره على راسك فانت طالق فوجد في البيت هاءوا طلقت حالا كما اتى به الوالد رحمه الله تعالى اھ عبارة
 سم والمعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملي انها تطلق في الحال كما هو القاعدة في التعليق بالمحال في النفي اھ اى
 خلافا للمغني حيث قال لم تطلق كما جزم به الخوارزمي ووجه الزكشي للاستحالة اھ قال عرش قوله من لا يمنع
 الداخل على زوجته اى ولو لغير الزنا ومنه الخدام وقوله من الدخول اى على وجه يشعر بعدم المروءة من
 الزوج اما ما جرت العادة به من دخول الخادم ونحوه لا خذ مصلحة من غير مخالطة للمرأة اھ قال ظاهر انه لا يكون
 مقتضيا لتسمية الزوج بما ذكر وقوله ولا اعتبر الصفة وهل يكفى فيها الشيوع او لا بد من اربع كالزنا او
 يكفى اثنان فيه نظرا الاقرب الاخير لان الطلاق يثبت برجلين اھ (قوله ذانا ضليل الشكل فاحش القصر
 الخ) فان عين احدهما في يمينه كان قال فلان حقرة ذانا او صفة عمل به وان اطلق حثث ان كان حقره باحد
 الامرين اصدق الحقرة على كل منهما فلو قال اردت احدهما وعينه في يميني قوله معه اھ عرش (قوله
 ضليل الشكل) يقال رجل ضليل اى صغير الجسم اھ قاموس (قوله ووضعنا) الظاهر وصفنا حتى يقال
 بل قوله ذانا ينتظم الكلام واما سكوته عن معناه للقوى فلا يخذوره اما لوضوحه او للحوالة على اللغة لان
 الكلام عليه مظنة معروفة اھ سيد عمر (قوله ولا عبرة بعرفين) معتمد اھ عرش (قوله ولا يقرى
 اخرج من لم يبع بان ترك دينه ولم يشتغل بدنيا غيره فقضيته انه لا حث في التعليق باخس الاخساء ولا

والحقرة عرفا ذانا ضليل
 الشكل فاحش القصر
 ووضعنا الفقير الفاسق
 ذكره ابو زرعة ثم قال
 وبلغني ان النساء لا يردن
 به الا قليل النفقة ولا عبرة
 بعرفهم تقديا للعرف
 العام عليه وفي اصل
 الروضة عن التثمة
 والبخل من لا يؤدى
 الزكاة ولا يقسرى

الضيف فيأقبل اه وقضيته أنه لو اقتصر على أحدهما لم يكن بخيلا واعترض بأن العرف يقتضي الثاني فقط ويرد منع ذلك وقضية كلام الروض أن كلامهما بخيل قال شيخنا وهو ظاهر اه قيل والسكلام في غير عرف الشرع اما فيه فهو من منع ما لا لزومه بذله اه وفيه نظر ظاهر بل لا يصح لأن صريح كلامهم ان (١٤٤) من يؤدى ذنبك لو امتنع من أداء دين لزمه فور الايسر بخيلا وان ضبطه بامرائنا

الضيف) يفتح الياء والظاهر انه ليس المراد بالضيف هنا خصوص القادم من السفر بل يطرأ عليه وقد جرت العادة بأكراهه اه ع (قوله الثاني فقط) اى من لا يقرى الضيف (قوله ان كلا منهما) اى من يمنع الزكاة ومن لا يقرى الضيف (قوله قال شيخنا الخ) اعتمد المعنى ايضا (قوله والسكلام في غير عرف الشرع الخ) جزم به النهاية (قوله لزمه بذله) اى فدخل الدين اه ع (قوله ذنبك) اى الزكاة والضيافة (قوله فورا) الظاهر انه قيد لزوم لا لاداء (قوله وان ضبطه الخ) عطف على قوله ان صريح الخ (قوله بامرائنا) اى عن التمتع شيخ الاسلام (قوله لانه) اى تركها كذلك (قوله ولو قال لا اكلم زيدا) (فروع) كولو علق بتكليمه زيدا فكلتمته وهو مجنون او سكران سكر ايسمع معه ويتكلم وكذا ان كلتمته وهى سكرى لا السكر الطافح طلق لوجود الصفة بمن يكلم غيره ويكلم هو عادة فان كلتمته في نوم او غماغمته او منابها وكلتمته وهى مجنونة او كلتمته همس وهو خفض الصوت بالسكلام بحيث لا يسمعه الخطاب او ناده من مكان لا يسمعه منه وان فهمه بقرينة او جعله ربح اليه وسمع لم تطلق لان ذلك لا يسمى بتكليمه عادة وان كلتمته بحيث يسمع لكنه لا يسمع لذهول منه او لشغل او لغط ولو كان لا يفيد معه الاصغاء طلق لانها كلتمته وعدم السماع لعارض وان كان اصم فكلتمته ولم يسمع اصم بحيث لو لم يكن اصم لسمع فقيل تطلق وقيل لا تطلق والوجه كاقال شيخنا محل الاول على من يسمع مع رفع الصوت والثاني على من لم يسمع ولو مع رفع الصوت ولو قال ان كلتمت نائما او غائبا عن البلد مثل فانت طالق لم تطلق لانه تعلق بمسحيل كما لو قال ان كلتمت ميتا او حيا ولو قال ان كلتمت زيدا فانت طالق فكلتمت حافظا مثلا وهو يسمع فوجهان اصحهما انها لا تطلق ولو قال ان كلتمت رجلا فانت طالق فكلتمت اياه وغيره من محارمها اوز وجها طلق لوجود الصفة فان قال قصدت منهما من مكالمته لجال الاجانب قبل منه لانه الظاهر ولو قال ان كلتمت زيدا او عمر فانت طالق طلق بتكليم احدهما واخملت ولا يقع بتكليم الاخرى او ان كلتمت زيدا او عمر فانت طالق لم تطلق الا بكلامهما معا ومرتبا و ان كلتمت زيدا ثم عمر اوز يدا فعمرا اشتراط تكليم زيدا ولو تكلم عمر وبعده مرتبا خيا في الاول وعقب كلام زيدا في الثانية نهاية ومعنى بعض ذلك قدس (قوله ثم) اى فى الايمان (قوله ولو قال ان فعلت الخ) تصويره ان يقول مثلا ان اكرمت زيدا وان اهنت عمرا بمصر وان كلتمت بكرا اه سيد عمر (قوله ولا نها متاخرة عن الاول ومتقدمة) وكان ينبغي التذكير لان الضامير لتفيد الوسط (قوله وهما) اى القيد المتأخر عن الكل والقيد المتقدم عليه (قوله يشمول اليوم) اى رجوعه (قوله وان امتنع الخ) تطف على قوله ان فعلت الخ (قوله او متى مضى يوم كذا الخ) وفي فتاوى السيوطى مشتمل رجل عليه دين لشخص فطالبه فحلف المديون بالطلاق متى اخذت منى هذا المبلغ في هذا اليوم ما سكن في هذه الحارة ثم انه تعوض في المبلغ المذكور قاشا وانتقل من وقته قبل اذ اذاع يقع عليه الطلاق لا الجواب هنا امران الاول كونه تعوض بالمبلغ قاشا والحلف على اخذ هذا المبلغ المدعى به التايب في الذمة وهو تقدر المأخوذ غير المشار اليه فلا يقع الطلاق الا ان يريد بالاخذ مطلق الاستيفاء فيقع حينئذ عملا بنبئه والثاني العود بعد النقلة فان لم يقع الطلاق وهى صورة الاطلاق فواضح وان وقع وهى صورة قصد مطلق الاستيفاء والحلف قد وقع على السكنى من غير تعقيد فيحذف بالسكنى في اى وقت كان اه سم يحذف (قوله ويؤيده) اى قوله لكن بشرط الخ (قوله ان لم تصل الخ) على حذف متعلق بقول الكافى (قوله ان كان الخ) مقول قول الكافى والضمير لطر والحيض خفاء على عاقل ان من ترك دينه لدا غيره أقبح حالا ممن تركه لا لشيء لانه ان تركب قيعين ترك دينه والاشتغال

من غير تردد من ثم أفتى بعض شراح الوسيط في ان كلتمت زيدا اليوم وعمر ايشمول اليوم لهما وان امتنع من الحاكم (قوله) الا حنت بالهرب لان الامتناع ان طلب فيمتنع او متى مضى يوم كذا مثلا ولم اوف فلا نأديه فاعسر لم يحث لكن بشرط الاعسار من حين التعلق الى معنى المدونة يدهد قول الكافى ان لم تصل اليوم الظهر فحاضت في وقته ان كان قبل مضى ما يمكن فيه الفرض لم تطلق ولا طلقت

هو بالنسبة للعرف العام لعدم وجود ضابط له لغو لا شرعا وهو واضح (فروع) اكثرها لا نقل فيه بعينه وانما حكمه مأخوذ من كلامهم علق بعينه مدة معينة بلا نفقة ولا متفق احتيج في اثبات ذلك جميعه الى بيته تشهد به حتى تركها بلا نفقة ولا منق لانه نفي يحيط به العلم كالكهانة بالاعداد وانه لا مال لهو بانه لا وارث له ولو قال لا اكلم زيدا ولا عمر افكلهما ولو متفرقين وقع عليه طلقان كما في الايمان لا عادة لا خلافا لما في الخادم من انه يمين واحدة لانه مفرع على ضعيف كما ياتي ثم ولو قال ان فعلت كذا وان فعلت كذا لمجل كذا وان فعلت كذا فاسرائى طالق ولانية له في رجوع قيد الوسط الى ما قبله وما بعده تردد المرجح كما مر في الوقف رجوعه لان الاصل اشراك المتعاطفات في المتعلقات ولا نها متاخرة عن الاول ومتقدمة على الثاني وهما يرجعان للكل

وفيد ذلك شيخنا بما إذا لم يغلب على ظنه عدم يساره وقت الوفاء إلا حث لا نه تعليق بمحض الصفة اه وفيه نظر لأن الأمور المستقلة بعد عنها التحقيق وما قرب منه غائبا فليس تعليقا بذلك ولا يخالف ما تقر افتاء ابن رزق في أن لم وفك حثكم يوم كذا فاعبر بالوفاء فاحال به أنه إن قصد بالوفاء الاعطاء حث والبراءة من الدين على أي وجه كان فلا لأنه وجه ضعيف وإن نقله جمع لانهم صرحوا بالوفاء وأشاروا لم رده وإنما حث من خلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي حقه منه بفارقه له وإن وجبت لما يابق في الإيمان ويظهر أن المراد بالأعسار هنا مامرفي الفلس ويحتمل أن يكون ما هنا أضيى فلا يترك له هنا جميع ما يتركه لهم وإنما يترك له الضروري لا الحاحي ولا أثر لقدرته على بعض الدين إذا يتعلق به بولا حث ونقل المزماني الإجماع على حث العاجز مؤول بما إذا قصد الحالف شمول الدين لحالة العجز دون ما إذا لم يقصد ذلك لما دل عليه تفاريع الأئمة في اعتبار الامكان في الحث فقد قالوا والحلف ليقضيه غدا فابرى اه وعجز لم يثبت لأن (١٤٥) التمكن شرط لاستقرار الحقوق الشرعية

وبحث الجلال البلخي وسبقه إليه ابن البرزى أنه لا يثبت لو سافر الغريم أي قبل تمككه من وفاء قائم غيره وهو الظاهر لقوته بغير اختياره وإن أمكنه بالقاضى لأن حمله عليه مجاز والخلل على الحقيقة أولى قال بعض المتأخرين وحيث قلنا الأعسار كالأكره فادعاه فالراجع بقوله اه وفي إطلاقه فنظر لما مر أنه لا يقبل دعواه الأكره إلا بقرينة كحس فكذلك هنا يؤيده قوله في التفسير لا يقبل قوله فيه إلا إذا لم يعد له مال ولو تعارضت بينتا تعليق وتعيين قدمت الأولى لأن معناه زيادة علم بسع التعليق ومحل كاهو ظاهر إن لم يكن العمل بهما ولو قال كل زوجة في عصمتي طالق دخلت الرجعية وإن ظن أنها ليست في عصمتي كالمطلق زوجته ظانا أنها اجنبية وإنما قبل

(قوله) وقد قيل (أى عدم الحث (قوله) إذا لم يغلب الخ) أى حين التعليق (قوله) وما قرب منه) أى غلبة الظن (قوله) بذلك) أى بمحض الصفة (قوله) ولا يخالف الخ) أى لا يعقل مخالفته (قوله) ما تقرر) أى من عدم الحث (قوله) أنه الخ) على حذف الباء متعلق بالافتاء (قوله) لأنه الخ) متعلق لفعله ولا يخالف الخ (قوله) وجه ضعيف) أى والموافق للصحيح أنه لا حث إذا عسر وإن قصد بالوفاء الاعطاء اه سم (قوله) وإن نقله) أى ذلك الوجه (قوله) أو أشاروا) الظاهر أنها أى وللتوزيع أى من الجمع التأنيلى له من صرح برده ومنهم من أشار لرده اه سيدعمر (قوله) لما يرده الخ) تنازع فيه الفقهاء فاعمل الثانى (قوله) وإنما حث الخ) جواب سؤال وأرد على عدم الحث في مسئلة الدين على الوفاء إذا عسر (قوله) وإن وجبت) أى المفارقة بنحو الأعسار (قوله) لما يابق الخ) متعلق بقوله وتامنا حث الخ (قوله) ونقل المزماني) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله) فابرى) ببناء المفعول (قوله) لا يستقر الحقوق) لا يتلوه عن شيء ولو قال لا داء الحقوق الخ) لكن واضحا اه سيدعمر (قوله) وبحث الجلال الخ) أى في مسئلة الحلف على وفاء الدين الخ (قوله) لو سافر الغريم) أى الدائن (قوله) بالقاضى) أى بتسليمه للقاضى (قوله) عليه) أى على الوفاء ولو بالقاضى (قوله) ويؤيده) أى اشتراط القرينة هنا ايضا (قوله) ومعه) أى التقديم (قوله) أن لم يمكن الخ) كان اتعد تاريخها ووجدت الصفة بعد العدة (قوله) أو لا وصلته) ظف على متى وقع الخ (قوله) فلا يجوز) قضية ما اعتمده شيخنا الشباب الرملى كآييناه فى الأفرار من أن الاشرى يحمل بين الذهب وقدر معلوم من الفضة أنه يجوز القدر المعلوم من الفضة اه سم (قوله) ومر) أى فى فضل بيان محل الطلاق اه كرى (قوله) توزيعه) أى الطلاق الثلاث (قوله) وله أن يعينه فى ميتة الخ) تقدم فى فصل شك فى طلاق فلا أن الذى استقر عليه رأى شيخنا الشباب الرملى فى فتاويه أنه إنما يجوز فى ميتة ومبارة بعد وجود الصفة لا قبله اه سم (قوله) ولو قال أن خرج حث الخ) (فروع) ولو قال روجه أن خرجت الاباذنى فانت طالق فاذن لها وهى لا تعلم أو كانت مجنونة أو صغيرة فخرجت لم تطلق وإن اذن لها فى الخروج مرة فخرجت لم يقع وتحلت للدين ولو اذن ثم خرج فخرجت بعد المنع لم يثبت حصول الاذن ولو قال كلما خرجت الاباذنى فانت طالق فإى

بدينا غيره وعكس بعضهم ذلك عجيب فليتأمل (لأنه وجه ضعيف) أى والموافق للصحيح أنه لا حث إذا عسر وإن قصد بالوفاء الاعطاء (قوله) فلا يجوز) غير الذهب الاشرى لما مر قضية ما اعتمده شيخنا الشباب الرملى كآييناه فى الأفرار من أن الاشرى يحمل بين الذهب وقدر معلوم من الفضة أنه يجوز القدر المذكور من الفضة (قوله) وله أن يعينه فى ميتة وبأثمة بعد التعليق الخ) تقدم فى فصل شك فى طلاق فلا أن الذى استقر عليه رأى شيخنا الشباب الرملى فى فتاويه أنه إنما يجوز تعيينه فى ميتة ومبارة بعد وجود الصفة

(١٩) - شروانى وابن قاسم - ثامن) فيما مر فى كل زوجة لى طالق وقال أردت غير الخاصة لأنه ثم أخرجها بالنية مع وجود القرينة المصدقة ولو قال متى وقع طلاق عليها كان معلقا بكذا فهو لغو لأن الواقع لا يعلق أو لا وصلته عشرة اشرفية ولا نية لا تعين فلا يجوز) غير الذهب الاشرى لما مر فى الأفرار والبيع ولو علق على ضرب زوجته بغير ذنب فشتته فضرها لم يثبت أن ثبت ذلك وإلا صدقت على مامر فتحلف ومرا أنه لو حث ذو زوجات لم ينو احداهن والطلاق ثلاث عينه فى واحدة ولا يجوز له توزيعه لما فتاوه ما وقع عليه من البينة الكبرى وله أن يعينه فى ميتة وبأثمة بعد التعليق لأن العبرة بوقته لا بوقته وجود الصفة على المعتقد ولو حلف أنه لا يطلق غريمه فهرب وأمكنه اتباعه حث إذ معنى لا أطلقه لا أخلى سبيله كذا قيل وفيه وقفة بل المتبادر من أطلقه بأشراطلاه بان أخرجه من الحبس أو أذن له فى الخروج أو فى ذهابه ونحوه ولو قال إن خرجت مع أى إلى الحمام فخرجت أولا ففى فتاوى المصنف إن قصد منها من الاجتماع معها فى الحمام

مرة خرجت بلاذن طلقت لان كلما تقتضي التكرار كما مرو خلاصه من ذلك ان يقول لها اذنت لك ان
تخرجي متى شئت وكلما شئت ولو حلف لا يخرج من البلد الا مع امراته فخر جالكن تقدم عليها فخطوات
تطلق معني ونهاية (قوله حكم ما لو حلف الخ) عبارة المغني ولو حلف لا يأكل من مال زيد فاضافه واثر
ما كره لا فالتقطه او خطا زاد بهما واكل من ذلك لم يحنث لان الضيف ملك الطعام قبيل الازدراء والمثلث
تملك الملقوط بالاخذ والحلف في معنى الما وضو لو حلف لا يدخل دار زيد فادام فيها فانقل منها وعاد اليها
ثم دخلها الحالف وهو فيها لم يحنث لان تنافا الديمومية بالانتقال منها نعم ان اراد كونه فيها فينبغي الحنث قاله
الاذرعي اه وكذا في النهاية الامسلة النثر وخط الزاد فيه عليها المرشدي بما نصه الظاهر ان الضيافة
ليس يقيد بل المدار على ما وجدت فيه العلة فيشمل نحو الاباحة كان اذن له في الاكل من ماله او نحو ذلك
فراجع اه (كتاب الرجعة)

(قوله هي بفتح الراء) الى قوله ولو حلف في المغني والى قول المتن وتختص في النهاية الا قوله واثر هذا الى نعم وقوله
وتنحصر صراحتها فياذ كرقوله ويظهر الى المتن (قوله هو الاكثر) اى في الاستعمال والافلاقياس
الفتح لانها اسم للرة وهي بالفتح واما التي بالكسر فهي اسم للبيضة اه ع (قوله وشرا عا رد مطلقة
الخ) قال في الروض ولا تسقط اى الرجعة بالاسقاط قال في شرحه لا بشرط الاسقاط انتهى اه سم (قوله
بالشروط الاتية) اى في قول المتن وتختص الرجعة بموطاة الخ (قوله عمل الخ) عبارة المغني لثلاثة مرتجع
وصيغة وزوجة فالطلاق فهو سبب لاركن اه (قول المتن ايلة النكاح الخ) بان يكون النكاح اختارا
غير مرتد اه معنى (قوله للحديث السابق) اى في كتاب الطلاق اه ع (قوله ومردت) اى وان
اسلم اه ع (قوله من سكران) اى متعد بسكره معنى وسم زاده وشروا ما غيره فاقوله كلها لاغية
اه (قوله وسفيه الخ) اى ومفلس اه نهاية (قوله وعبد) ولو عتقت الرجعة تحت عبد كان له الرجعة
قبل اختيارها قاله الزركشي نهاية ومعنى قال ع (قوله كان له الرجعة) اى لا يسقط خيارها بتاخير الفسخ
لعذرهما في انما اخرت رجاء البيونة بانقضاء العدة وقوله قبل اختيارها اى للفسخ اه (قوله ولو بغير
اذن ولي) اى في السفية وسيد اى في العبد اه ع (قوله بما اذا حكم الخ) ويجعله على فسخ صدر عليه
وقلنا نه طلاق نهاية اى على المرحوم ع (قوله بصحة طلاقه) قال سم على النسيج وانظر اذا طلق الصبي
وحكم الحنبل بصحة طلاقه هل لولي له الرجعة حيث يزوجه كما هو قياس المجنون اه اقول الظاهر ان له الرجعة
قياسا على ابتداء النكاح وان كان باثنا عند الحنبل لان الحكم بالصحة لا يستلزم التعدي الى ما يرتب عليها
فان كان حكم بالصحة بموجبها وكان من موجبها عنده امتناع الرجعة وان حكمه بالموجب يتناول اه احتاج
في رد ه الى عقد جديد اه ع (قوله لا يلزم من نفي الشيء بلا مكانه) اى فانه قد يكون مستحيلا كقولك
هذا الميت لا يتكلم مثلا اه ع (قوله كذا) اى في الشفعة اه كردي

لاقبله قال في الروض (١) ولا تسقط اى الرجعة بالاسقاط قال في شرحه لا بشرط الاسقاط (قوله ما لو
حلف لا يأكل طعامه فاضافه) اى فلا يحنث شرح مر اى فانه يملكه بالازدراء فلا يصير طعامه فان اراد
بلا باكل لا يمتنع ولا يدخله فهما لحنث ظاهر

(كتاب الرجعة)

(قوله وتصم من سكران) اى متعد (قوله وعبد ولو الخ) ولو عتقت الرجعة تحت عبد كان له الرجعة قبل
اختيارها قاله الزركشي شرح مر (قوله واستشكل بانه لا يتصور وقوع طلاق عليه) قد يكون مقصود
المستشكل انه لا فائدة في هذا الذي لعدم تصور المغني وايضا فالتبادر من نفي الفقهاء الامكان لندرة ترتيبهم
الاحكام على الاحالات فالحكم بالغفلة مما لا يليق بل غفلة عن معنى الاستشكل (قوله على انه لا يلزم من نفي
الشيء بلا مكانه) اذ اجعل الاشكال انه لا فائدة في نفي محرم رجعة الصبي لانها فرع الطلاق وهو لا يتصور منه
لم يندفع بالاعادة المذكورة ولم يكن غفلة وكذا جعل ان التبادر من نفي صحة الرجعة تصور الطلاق مع عدم

طلقت والا فلا ويقاس به
نظائره وباقى اوائل الايمان
حكم ما لو حلف لا يأكل
طعامه فاضافه

(كتاب الرجعة)

هي بفتح الراء ويجوز كسرهما
قيل بل هو الاكثر لفظة المرة
من الرجوع وشرا عا رد
مطلقة لم تن إلى النكاح
بالشروط الاتية والاصل
فيها الكتاب والسنة واجماع
الامة واركها ناعل وصيغة
ومرتجع (شرط المرتجع
اهلية النكاح) لانها
كاشانه فلا تصح من مكروه
للحديث السابق ومردلان
مقصودها الحل والردة
تأنيه (بنفسه) فلا تصح
من صبي ومجنون لقصصهما
وتصح من سكران وسفيه
وعبد ولو بغير اذن ولي
وسيد تغليبا لكونها
استدامة وذكر الصبي وقع
في الدقائق واستشكل بانه
لا يتصور وقوع طلاق عليه
ويجب بما اذا حكم حنبل
بصحة طلاقه على انه لا يلزم
من نفي الشيء بلا مكانه كما
مر اوائل الشفعة

(١) قول المحشي قال في الروض
الخ حق هذا ذكره بعد
قوله كتاب الرجعة

وانما سحت رجعة محرم

ومطلق امة معه حرة لان

كلاهما للنكاح بنفسه في

الجملة وانما منع منه مانع

عرض له ولم تصح كما ياتي

رجعة مطلق احدى زوجتيه

مهما ومثله على احدى وجهين

ما لو كانت معينة ثم نسها

مع اهليته للنكاح وجود مانع

لذلك هو الايهام واثرها

دون وقوع الطلاق لانه مبني

على الغلبة والسرية بخلاف

الرجعة نعم لو شك في طلاق

فراجع احتياطاً بان وقوعه

اجزائه تلك الرجعة اعتباراً

بما في نفس الاسر كما ياتي

(ولو طلق) الزوج (بغير

فلولي الرجعة على الصحيح

حيث له ابتداء النكاح)

بان احتجاجة كإمر لان الاصح

حجة التوكيل في الرجعة

واعترضت حكاية للخلاف

بان هذا بحث للرافعي ويرد

بان من حفظ حجة على من

لم يحفظ (وتحصل) الرجعة

بالصريح والكتابة ولو بغير

الربة مع القدرة عليها فن

الصريح ان ياتي (براجعتك

ورجعتك) او رجعتك (اي

بواحد منها) لشيء عا وورودها

وكذا ما اشتق منها كانت

سراجعة او مرجعة كما في

التسعة ولا يشترط اضافتها

اليه بنحو الى والى تكاسي

لكنه مندوب بل اليها

كفالة او لضميها كما ذكر

او بالاشارة كذه فجرد

راجعت لغو (والاصح ان

(قوله) فلاستشكل غفلة الخ) ردهم سراجة (قوله) وانما سحت) إلى قول المتن فلا يصح في المعنى الا قوله واثراً
هذا إلى نعم وقوله بالصريح والكتابة (قوله) لان كلاهما الخ) قد يعر عليه ما قدمته في المكره فلو عل بتعليق
الاستدانة كما في شرح الروض لكان واضحاً اه رشيدي (قوله) في الجملة) اي ولو بالتوكيل فيه في الجملة
اه سم (قوله) مانع الخ) هو الاحرام ووجود الحرة في نكاحه (قوله) كما ياتي) اي في شرح ولا تقبل تعليقا
(قوله) رجعة مطلق احدى زوجتيه مهما الخ) قد يخرج هذا التصور ما لو راجع احدهما بعينها او كل
واحدة بعينها ثم عيها في صورة الايهام او تذكرها في صورة النسيان فتجزيء والرجعة هو قياس ما ياتي في قوله
نعم لو شك الخ سم على حج اه ع وش عن السيد عمر ما يوافقه وإن عقب كلام سم المذكور بما نصه انما
يتم هذا الاخراج لو كان مبهماً صفة للارتجاع والظاهر انه صفة للطلاق اه (قوله) على احدى وجهين الخ)
عبارة فتح الجواد نعم لو طلق معينة ثم نسها صرح ان يراجع المطلقة بمهما في احدى وجهين يظهر تر جيحه كما بينته
في الاصل انتهت اه سيد عمر (قوله) واثراً الخ) اي الايهام هذا اي عدم الصحة للمار في قوله ولم يصح كما ياتي
اه سم عبارة الكردي قوله واثراً الخ) اي الايهام هنا بان يمنع الرجعة دون وقوع الطلاق فانه لا يمنع اه
فكان نسخ الشارح مختلفة (قوله) دون وقوع) المتبادر منه ان المعنى انه لم يؤثر الوقوع وهو خلاف المراد
وانما المراد انه لم يؤثر عدم الوقوع بل جامع الوقوع فكان المناسبات ان يقول دون عدم الوقوع فتأمله اه
سم (قوله) لانه) اي الطلاق اه سم (قوله) والسرية) عطف تفسير للغلبة يعني غلبة الواقع وسريته غير
الواقع في بعض الطلقة فان البعض الواقع يسري إلى غيره اه كردي (قوله) كما ياتي) اي في شرح وتختص
الرجعة بمطوئة اه كردي (قوله) بان احتجاجة) اي المتجنون الوطء (قوله) كما مر) اي في باب النكاح
(قوله) لان الاصح صحة التوكيل الخ) اي والخلاف في محتمها التي مبني على صحة التوكيل فيها كما صرح به
الجلال المحلى وكان على الشارح ان يصرح به ايضاً اه رشيدي (قوله) ويرد الخ) على انه إذا اعتد بحث
الرافعي في الاحكام فليعتد به في اجراء الخلاف إذ لا وجه للفرق اه سم (قوله) بان من حفظ حجة) عبارة
المعنى واجب باحتمال وقوف المصنف على نقل الوجهين عن اصحاب اه (قوله) بالصريح والكتابة)
هذا الصنيع لا ينسجم مع قول المصنف الاتي كالآتي اه رشيدي (قوله) مر رجعة الخ) اي او مسترجعة
ونحو ذلك اه معنى (قوله) ولا يشترط الخ) هل هو شامل لنحو ان مر رجعة ظاهر كلامه نعم غير انه لا يخار
عن شيء لانه حينئذ يخلو عن اسناد الرجعة اليه بالكلية بخلاف نحو راجعتك فليتام اه سيد عمر (قوله)
ولا يشترط اضافتها الخ) اي في راجعتك الخ وفيما اشتهق منها اه ع وش (قوله) بل اليها) اي بل يشترط
الاضافة اليها اه ع وش عبارة المعنى والروض مع شرحه (تبيينه) لا يكتفي بمجرد راجعت او راجعتك او
نحو ذلك بل لا بد من اضافة ذلك إلى مظهر كر اجعت فلا تارة ومضمر كر اجعتك او مشار اليه كر اجعت هذه
ولو قال راجعتك للضرب او الاكرام ونحو ذلك لم يضرب في صحة الرجعة ان قصد ما هو اطلق لان قصد ذلك
دون الرجعة فيضرب فيسأل احتياطاً لانه يدين ما لا يحصل به الرجعة فان مات قبل التوال حصلت الرجعة لان
اللفظ صريح اه (فجر راجعت اغو) يعني ان تستبني منه ما لو وقع جواباً لقول شخص له راجعت
امر انك التماساً كما تقدم نظيره في طلقت جواباً للمثمس الطلاق منه ونقل عن سم في الدرس ما يصرح به
تصوره هنا (قوله) في الجملة) اي ولو بالتوكيل فيه في الجملة (قوله) احدى زوجتيه مهما الخ) قد يخرج هذا
التصور ما لو راجع احدهما بعينها او كل واحدة بعينها ثم عيها في صورة الايهام او تذكرها في صورة
النسيان فتجزيء والرجعة هو قياس ما ياتي في قوله نعم لو شك الخ (قوله) واثراً الخ) اي الايهام هنا اي عدم الصحة
للمار في قوله ولم يصح كما ياتي الخ شرح مر (قوله) دون وقوع) المتبادر منه ان المعنى انه لم يؤثر الوقوع وهو
خلاف المراد انما المراد انه لم يؤثر عدم الوقوع بل جامع الوقوع فكان المناسبات ان يقول دون عدم الوقوع
فتأمله (قوله) لانه) اي الطلاق مبني الخ (قوله) ويرد الخ) اي في شرح وتختص
فليعتد به في اجراء الخلاف إذ لا وجه للفرق (قوله) في المتن وتحصل بر اجعتك) قال في الروض وشرحه وقوله

وما اشتق منهما (صريحان) لورودهما في القرآن والاول في السنة ايضا ومن ثم كان أشهر من الامساك بل صوب الاسنوى انه كناية كانهصر عليه وتنحصر صراحتها فيما ذكر (وان (١٤٨) الزويج والنكاح كنياتين) لعدم شهرتهما في الرجعة سواء اتى باحدهما وحده

اه ع ش (قوله وما اشتق منهما) صريح هذا العطف ان المتن على ظاهره من كون المصدرين من الصريح وهو خلاف ما في شرح المنهج عبارة مع المتن وذلك اما صريح وهو رد ذلك الى ورجعتك وارجعتك وامسكتك الى ان قال وفي معناها سائر ما اشتق من مصادرها كانت مراجعة الخ اه رشيدى ومنع دعوى الصراحة احتمال كون ذلك العطف تفسيريا وقول الشارح الاتي ويظهر ان منها اى الكناية انت رجعة الخ (قوله بل صوب الاسنوى الخ) ضعيف ع ش (قوله انه) اى الامساك (قوله لعدم شهرتها) الى قوله خلافا لجمع في المعنى (قول المتن ويقل ردتها الى الخ) يظهر ان نية الرجعة المعبر عنها بلفظ الرد تنفي عن الاضافة اخذ ان عدم اشتراطها بناء على الرد كناية اه سيد عمر (قوله المتبادر الخ) خيران (قوله فاشترط ذلك) اى الاضافة الى الزوج (قوله ليتنى الخ) متعلق بقوله فاشترط الخ (قوله ان الامساك كذلك) اى مثل الرد وانعتمد انه لا يشترط في الامساك اضافة اليه بكونه في حواشي المحل واعتمد انه لا يباي في حواشيه على المحل اشتراط الاضافة اه سيد عمر (قوله لكن جزم اللفظ الخ) معتمد اه ع ش (قوله بنسب ذلك) اى الاضافة الى الزوج فيه اى الامساك (قوله ومن ثم لم يحتج الى الخ) عبارة المعنى ولا يشترط رضا الزوج ولا رضا وليها ولا سيدها اذا كانت امة ويسن اعلام سيدها ولا تسقط الرجعة بالاسقاط اه (قوله بل ينسب) اى الاشهاد (قوله على عدمه) اى عدم وجوب الاشهاد (قوله ويسن الاشهاد الخ) عبارة المعنى والنهاية فان لم يشهد استحب الاشهاد عند اقراره بالرجعة خوف جوده فان اقره بها في العدة مقبول لقدر تعالى الانشاء اه (قوله مطلقا) اى نوى أم لا اه ع ش (قوله ولو بفتح ان من غير نحوى) كاجتهه الاذرى كذا في النهاية وهو محل تأمل فقد قال في المعنى والاسنى وينبى كمال الاذرى ان يفرق بين النحوى وغيره فيستفسر الجاهل بالعربية اه اللهم الان ثبت ان الاذرى كلامين متغايرين وقد يقال لا تغاير لان صاحب النهاية والشارح اعتمد بعض بحث الاذرى وهو التفصيل بين النحوى وغيره في الاثبات بان المفتوحة لم يعتمد الاستفسار المذكور لان الظاهر من حاله ارادة التعليق ولهذا لم يتعرض الاصحاح فيما تقدم في الطلاق للاستفسار بالكلية وهذا القلب الى اعتبار الاستفسار هنا وفي الطلاق اميل الان بطرد العرف عند عوام ناحية استعمال المفتوحة في التعليق فلا يبعد عدم اعتباره اه سيد عمر (قوله ولا توفيتا) الى قول المتن وتخصص في المعنى الاقوله وبه فارق الى ويرد (قوله ولا توفيتا الخ) مثل ما لو قال

كترت زوجتك أو مع قبول بصورة العقد (وليقل ردتها الى اولى نكاحي) حتى يكون صريحا لان الرد وحده المتبادر منه الى الفهم ضد القبول فقد يفهم منه الرد الى اهلها بسبب الفراق فاشترط ذلك في صراحتهم خلافا لجمع ليتنى ذلك الاحتمال وبه فارق عدم الاشتراط في رجعتك مثلا وقضية كلام الروضة واصحابنا الامساك كذلك لكن جزم اللفظ كافتقاره بعده واثاره بنسب ذلك فيه (والجديد انه لا يشترط) لصحة الرجعة (الاشهاد) عليها بناء على الاصح انها في حكم الاستدانة ومن ثم لم يحتج لولي ولا رضاها بل ينسب لقوله تعالى فاذا بلغن اجلن اى قاربن بولوغه فامسكنهن بمعروف او فارقهن بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم وصرفه عن الوجوب اجماعهم على عدمه عند الطلاق فكذا الامساك ويسن الاشهاد ايضا على الاقرار بها في العدة على الاوجه خوف الانكار ولو اذ لم يجب الاشهاد عليها (فتصح بكناية) مع النية كاخترت رجعتك لانه يستعملها كالمطلق وزعم الاذرى وغيره ان المذهب عدم صحتها بها مطلقا

راجعت مثلا بلا اضافة الى مظهر او مضمهر لا يجزى فلا بد من اضافة اليه كراجعت ثلاثة اوراجعتك او راجعتك كما صرح به الماوردى وغيره وقوله راجعتك للضرب او لا كرام او نحوهما لا يضري في صحة الرجعة الان قصد هما دون الرجعة فيضرب فتحصل الرجعة فيما اذا قصد هما معا او أطلق فيسئل احتياطا لانه قد بين ما لا تحصل به الرجعة فان مات قبل السؤال حصلت الرجعة لان اللفظ صريح اه وما ذكره المتن اى متى المنهاج والشرح من الصراحتين هو ما ذكره في الروض وشرحه مع زيادته راجعتك للضرب او لا كرام على ما تبين ومع غفلة الروض في صراحة الامساك تبعه للاسنى ثم قال في شرحه وقد علم من كلامه ان صراحتي الرجعة منحصرة فيما ذكره على ما تقرر فلا تجزى في غيره وبه صرح الاصل قال لان الطلاق صراحتي منحصرة مع انه ازال الفعل الرجعة التي تحصله اولى اه وبوافق ذلك قول الشارح اى ان حجرو وتنحصر صراحتها فيما ذكره وحيدنا فالتبع بعض في قول الشارح فن الصراحتين متعاقبا قبل قول المتن والاصح ان الرد الخ لا يجمع ما ذكره المتن والشرح (قوله فاشترط ذلك في صراحتهم خلافا لجمع الخ) كذا شرح مر (قوله بل ينسب) اى الاشهاد لقوله تعالى فاذا بلغن الخ الية ظاهر الية مطلب الاشهاد على المقارنة ايضا (قوله كراجعتك ان شئت ولو بفتح ان من غير نحوى) قال في الروض ولا يضرب راجعتك ان شئت وان بفتح ان لا كرها اه قال في شرحه قال الاذرى وينبى ان يفرق بين النحوى وغيره فيستفسر الجاهل بالعربية

ويظهر ان منها انت رجعة كانت طلاق (ولا تقبل تعليقا) راجعتك كراجعتك ان شئت ولو بفتح ان من غير نحوى وان قلنا انها استدانة كاختيار من أسلم على أكثر من أربع ولا توفيتا كراجعتك شهرا

واستفيد من المتن عدم صحة رجعة مبهمه كالوطلق إحدى زوجتيه ثم قال راجعت المطلقة لان ما يقبل التعليق لا يقبل الابهام (ولا تحصل بفعل كوطه) وإن قصد به الرجعة لان ابتداء النكاح لا يحصل بالفعل وبه فارق حصول الاجازة والفسخ به في زمن الخيار لان الملك يحصل به كالمسي قبل رد عليه اشارة الاخرس المفهمه والسكاته فانها تحصل بهما مع كونها فعلا ويرد بانها الحق بالقول في كونها كنايةتين او الاولى صريحة وكذا وطه او تمتع كافر اعتقده ورجعة وترافوا اليها أو أسلوا فزعم عليه كافرهم في (١٤٩) العقد القابل أولى (وتخص الرجعة

بموطوءة) ولو في الدبر ومثلها مستدخلة مائه المحترم على المعتمد اذا عده على غير هاهو الرجعة شرطها العدة ولا يشترط على المعتمد تحقق وقوع الطلاق عند الرجعة فلو شك فيه فراجع ثم بان وقوعه صحته كما لو زوج أمة أبيه ظانا حياته فإن ميتا (طلقت) بخلاف المفسوخة لانها انما أنيطت في القرآن بالطلاق ولان الفسخ لدفع الضرر فلا يليق به بقاء الرجعة والطلاق المقر به او الثابت بالينة يحمل على الرجعي مالم يعلم خلافه (بلا عوض) بخلاف المطلقة بعوض لانها ملكت نفسها بما بذلته (لم يستوف عدد طلاقها) فان استوفى لم تحل الا بمحل (باقية في العدة) فتمتع بعدها ويردد النظر فيها لو قارنت الرجعة انتضاء العدة وصريح قولهم

راجعتك بية عمر كذا فلا تصح الرجعة وقد يقال بصحتها لان قوله ذلك معناه أنه راجعها ببقية حياتها (وهو قول الشارح) اي بواسطة القاعدة الاتية اه رشيدى وهى قول الشارح لان ما يقبل التعليق لا يقبل الابهام عبارة المعنى وين من شروط الرجعة كونها معينة فلو طلق إحدى زوجتيه واهم ثم راجع او طلقهما ثم راجع احدهما لم تصح الرجعة اه (قوله عدم صحة رجعة مبهمه) يؤخذ من هذا انه لو راجع معينة ثم اختارها للطلاق صحت اه سيد عمر وتقدم عن سم ما يوافقه (قول المتن ولا تحصل بفعل) ولا تحصل ايضا بانكار الزوج طلاقها اه نهاية (قوله به) اي بالوطه من المشتري في الاول ومن البايع في الثاني (قوله) ويرد بانها الحقا (الخ) عبارة المعنى (تنبه) حل الكتابة بالاثام الفوقية كالكتابة اولا مقتضى كلام الشيخين الاول وهو المعتمد اما الاخرس فتخص منه بالاشارة المفهمه فان فهمها كل احد فصرحة او فظنون فقط فكتابه بالكتابة بالفوقية لعجزه فلا باق في الخلاف اه بخنف (قوله) او الاولى صريحة (يبني التفصيل سم اقول وهو كذلك بلا شك كاصح به المعنى وهو مراد الشارح ايضا الان تعبيره لا يلحون عن فلاة فكان الظاهر أن يقول في كون الكتابة كناية والاشارة صريحة أو كناية اه سيد عمر (قوله وكذا وطه الخ) اي كالاشارة المفهمه من الاخرس وطه الخ حصول الرجعة بذلك عبارة النهاية وتحصل بطه الخ قول المتن بموطوءة اي وإن لم تزل بكارتها بان كانت غورا اذ لا ينقص عن الوطه في الدبر سم على حج اه ع (قوله ولو في الدبر) اي قوله ولا يشترط في النهاية والمعنى (قول المتن طلقت) اي ولو بتطبيق القاضي على المولى ويكتفى بتخليص ما منه اصل الطلاق فلا يقال ما فائدة طلاق القاضي حيث جازت الرجعة من الولي اه ع (قوله بخلاف المفسوخة) الى قول المتن حل في النهاية الاقوله ويردد النظر الى وذلك وكذا في المعنى الاقوله ولان الفسخ الى المتن وقوله بما بذلته (قول المتن بلا عوض) وان قال لها انت طالق طلقت تملكين بها نفسك اه ع (قوله بما بذلته) الاولى بما اخذه ليشمل خلع الاجنبى اه رشيدى (قوله فان استوفى الخ) الفاء للتعليل لا للتفريع (قوله عدم صحة الرجعة) خبر وصريح قولهم (قوله) وذلك راجع الى قول المتن باقية في العدة (قوله فلا تعضلون) اي تمنعون اه ع (قوله) فلو بقيت الرجعة أى حقها (قوله ويلحق بها) أى بعدة الطلاق (قوله حلت الخ) أى يتمتع عليه التمتع به اما دامت حاملا فلم يراجع حتى وضعت وراجع صحت الرجعة ايضا لوقوعها في عدته اه ع (قوله في عدة الحمل السابقة الخ) ولو قال بدل قوله باقية الخ لم تنقض عدتها لشم هذه الصورة اللهم الا ان يحمل البقاء على كلامه على بقاء اصل العدة اه معنى (قوله لا ما بعد مضى الخ) عطف على قوله اما قبلها (قوله فيما اذا خلطها) اي مخالطة الزوج بلا وطه اه معنى (قوله اي قايته) الى قول المتن او انتضاء اقرائه في النهاية (قوله فذكره) اى لم يستوف الخ (قوله اسلمت) اى واستمر زوجها على الكفر (قول المتن لا مرتدة) وكذا لو ارتد الزوج او تاردا معا وضابط ذلك انتقال احد الزوجين الى دين يمنع دوام

اه (قوله) ويرد بانها الحقا (الخ) كذا شرح م (قوله او الاولى صريحة) يبني التفصيل كالطلاق (قوله) في المتن وتخص الرجعة بموطوءة اي وإن لم تزل بكارتها بان كانت غورا كما هو ظاهر اذ لا ينقص عن الوطه في الدبر (قوله) ولو في الدبر ومثلها الخ اي فلا يرد على التعليق

مصرح به وذلك لقوله تعالى فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن فلو بقيت الرجعة بعد العدة لما أبيع النكاح والمراد عدة الطلاق فلو وطئها لم يراجع الا باقيا منها كما يذكره ويلحق بها ما قبلها فلو وطئ بشبهة فحملت ثم طلقها حلت له الرجعة في عدة الحمل السابقة على عدة الطلاق كما رجحه البلقيني لا ما بعد مضى صورتها فيما اذا خلطها فانه بعد ذلك تمتع رجعتا وان لم تنقض عدتها حقيقة ومن ثم لحقها الطلاق (محل الحل) اي قايته لان محل الرجوع وهذا لكونه اعم يعنى عن لم يستوف عدد طلاقها فذكره ايضاح (لا) مطلقا أسلمت فراجعها في كفره وان أسلم بعدولا (مرتدة) أسلمت بعد لان مقصود الرجعة الحل وتخلط الزوج أو ردتا تنافيه

نوعان من الحل كالنظر والخلو
(ولو إذا ادعت انقضاء عدة
اشهر) لكونها آيسة اولم
تحض اصلا وانكر صدق
بيمينه الرجوع واختلافها
الى وقت الطلاق وهو يقبل
قوله في اصله فكذلك في وقته
لذهن قبل في شيء قبل في
صفته ولما صدقت بيمينها
في العكس كطعنك في
رمضان فقالت بل في شوال
لانها غلظت على نفسها
بتطويل العدة عليها نعم
تقبل هي بالنسبة لبقاء
الثقة قبل فالاولى التعليل
بان الاصل عدم الطلاق في
الزمان الذي يدعيه ودوام
استحقاق الثقة وقبول هو
بالنسبة لحل نحو اختناؤوا
مات فقالت انقضت في حياته
لزمها عدة الوفاة ولا ترثه
وقيد القفال بالرجعي
واخذ منه الاذرعى قبولها
في البائن ولو ماتت فقال
وارثها انقضت وانكر
المطلق ليرثها فالذي يتجه
تصديق المطلق في الاشهر
والوارث فيما عداها كافي
الحياة ولان الوارث يقوم
مقام المورث لافى نحو
حقوق العرض كالخسد
والغيبه وعلى ما فصلته
يحمل إطلاق بعضهم
تصديقه وبعضهم تصديق
الوارث (او وضع حل عدة
إمكان وهي بمن تحض لا
آيسة) وصغيرة كما باصله
وحذفها لا ياتى اختلاف

النكاح اه معنى (قوله) وصحت الى قوله فالاولى في المعنى (قوله) وصحت رجعة المحرمة (الخ) أى فلا يرد
على التعليل اه سم وعبارة المعنى (تنبيه) لا يرد على المصنف رجعة المحرمة فانها صحيحة مع عدم افادة
رجعتها حل الوطء لان المراد قبول نوع من الحل وقد افادت حل الخلو (قول الماتن) وإذا ادعت اى
المعتة البالغة العاقلة المالصغيرة والمجنونة فلا يقع الاختلاف معها لانه لا حكم لوطها اه معنى (قوله)
في اصله) اى في اصل الطلاق (قوله) لاذ من قبل اى قبل قوله في شيء (قوله) في العكس (الخ) اى بان ادعى الانقضاء
وانكرت كان يقول طاعتك في رمضان (الخ) (قوله) لانها غلظت (الخ) فهل صدقت بلايين وإن لم تستحق الثقة
بدونها اه سم (قوله) نعم تقبل هي (الخ) هذا الاستدراك بالنسبة للتعليل وهو التغليظ لا للعلم لاذ قولها
مئة بول فيها اه سيدعر عبارة الرشيدى هذا الاستدراك على ما فهم من التعليل بالتغليظ من انها لا تقبل الا
فيافيه تغليظ عليها اه (قوله) فالاولى التعليل (الخ) اى بدل قوله لانها غلظت (الخ) ع و سم (قوله)
ويقبل (و الخ) عطف على قوله نعم تقبل هي (الخ) اه ع و سم (قوله) فقالت اى الرجعية ع و سم (قوله) لزمها
عدة الوفاة) اى لدم تصديقها ولعل هذا في الاشهر في غيرها لا لزمها تصديقها فيه وقد يذهب هذا
الآتى والوارث فيما عداها (الخ) اه سم وسيأتى عن الرشيدى ما يوافقه (قوله) وقيد القفال (الخ)
معتمد اه ع و سم (قوله) واخذ منه الاذرعى (الخ) لعل هذا الاخير متين لاننا لو نحققا بقاء العدة في البائن
لكنها لا تنتقل لعدة الوفاة ع و سم عبارة الرشيدى وجه الاخذ ان قولهم لزمها عدة الوفاة وفرض عدم
قبولها في انقضاء العدة وقيد القفال بالرجعية فانتهى القبول في البائن ولعل الصورة انما ادعت انقضاء
العدة من غير أن تفصل أنها بالافراد أو بالاشهر أو بالحل كما هو ظاهر كلام الشارح أما إذا ادعت شيئا من ذلك
فيجرى فيه حكم المقرر في كلامهم ويحتل قبولها مطلقا فلا يرجع اه وقد مر اتقا عن سم ما يوافق
الاول (قوله) ماتت اى الرجعية ع و سم (قوله) والوارث (الخ) اى حيث ادعى في زمن يمكن فيه ذلك وقوله
فيما عداها اى من الحل والاقراء وقوله تصديق اى الزوج اه ع و سم (قول الماتن) أو وضع حل) حتى او
ميت كامل وانقص ولو مضى ولا بد من انقضاء كل الحل حتى لو خرج بعضه فراجعها وصحت الرجعة ولو ولد
شعر راجعها ثم ولدت آخر لدون ستة أشهر وصحت الرجعة ولا فلا يهاؤم معنى قال ع و سم والاقرب أنه يمكن في
صحة الرجعة بقاء الشعر وحده لانه يصدق عليه حينئذ انه لم ينقض بتمامه لشغل الرحم بشيء منه اه (قول)
الماتن لمدة (إمكان) وسيأتى بيانها بقول المصنف وإن ادعت ولادة تام فامكانه (الخ) اه معنى (قوله) وصغيرة)
الى قول الماتن أو سقط في المعنى الا قوله عددته الى الماتن (قوله) وحذفها اى الصغيرة (قوله) دون نحو نسب
(الخ) وفرق بان المرأة غير ممتنة في النسب وبان الامة تدعى بالولادة زوال ملك متيقن اه معنى عبارة سم
اى فلا يقبل قولها فيها الابينة اه (قوله) لانها مؤتمنة (الخ) تعليل لتصديقها بالنسبة لانقضاء العدة ولم يعطل
عدم قبول قولها في النسب الاستيلاء مع ان العلة جارية فيها فكان القياس القبول لان ان يقال لما كان
النسب والولادة متعينين بالغير وامكنت إقامة البينة على الاول لم يقبل قولها فيها بخلاف انقضاء العدة لتعلقها

(قوله) لانها غلظت على نفسها (الخ) فهل صدقت بلايين وإن لم تستحق الثقة بدونه (قوله) فالاولى) أى من
التعليل بانها غلظت على نفسها (قوله) لزمها عدة الوفاة) اى لدم تصديقها ولعل هذا في الاشهر في غيرها
لا يلزمها لتصديقها فيه وقد يذهب هذا قوله والآتى والوارث فيما عداها (الخ) (قوله) واخذ منه الاذرعى (الخ)
لعل هذا الاخذ متعين لان الممتدة عن بائن لا تنتقل الى عدة الوفاة بل قضية هذا انه لا يلزمها عدة الوفاة ولو لم
يكن القول قولها لإذاعة الامر انها في عدة بائن وهي لا تنتقل (قوله) فالذي يتجه (الخ) كذا شرح م و سم (قوله)
دون نحو نسب) لا يقال هذا بخلاف ما تقرر من انه إذا اتت الزوجة بولد لا مكان لحقه ولا ينتفى عنه إلا بنفيه
بشرطه لا مانع المخالفة إذ ذاك فيها لإداسلما انها اتت به وما هنا إذا نكر إتيانها به وهذا ظاهر لكنه قد
يلتبس قبل التأمل اه (قوله) واستيلاء) اى في الامة (قوله) دون نحو نسب واستيلاء) اى فلا يقبل
قوله فيها الابينة

فسياق واما الآيسة والصغيرة فانها لا يجبلان وكذا من لم تحضر ولا ينافيه إمكان جعلها لانه نادر (ولو ادعت ولادة ولد تام) في الصورة الانسانية (فما كانه) اى اقله (سنة شهر) عديدة لاهلالية كما يجنبه البلقى اخذنا ما بقى في المائة العشرين (ولحظتان) واحدة للوطء واحدة للوضع وكذا في كل ما باتى (من وقت) إمكان اجتماع الزوجين بعد (النكاح) لثبوت النسب بالامكان وكان اقله ذلك لما استنبطه العلماء اتباعا للعلى كرم الله وجهه من قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في (٥١) عامين (او) ولادة (سقط مصور) فامة

وعشرون يوما) عبروا بها

دون اربعة اشهر لان العبرة

هنا بالعدد دون الاهلة

(ولحظتان) بما ذكر لخبر

الصحيحين ان احدهم يجمع

خلفه في بطن أمه اربعين

يوما ثم يكون علقه مثل ذلك

ثم يكون مضغه مثل ذلك ثم

يرسل الملك فينفخ فيه الروح

وقدم على خبر مسلم الذى

فيه اذ امر بالطفة اثنان

واربعون ليلة بعث الله اليها

ملكا فصورها لانه اصبح

في الاربعين الثانية للتصور

وبعد الاربعين الثالثة لتنفخ

الروح فقط قيل وهو

حسن لكن يلزم عليه ان

لادالة في الخبر اه ويجب

بان ابتداء التصوير من

أوائل الاربعين الثانية ثم

يستمر بظهور شيئا فشيئا الى

تمام الثالثة فيجئذ يرسل

الملك التمام وللنفخ والامر

بختلاف باختلاف الأشخاص

واخذوا بالاكثر لانه المتيقن

وحينئذ فالدلالة في الخبر

باقية على كل من هذين

الجوابين ثم راي الراعى

وأخريين صرحوا بان الولد

يتصور في ثمانين وحمل على

مبادئ التصوير ولا ينافي

بها فصدت فيها اه عش (قوله فسياق) اى فى المتن الآتى على الاثر اه رشيدى (قوله فانها لا يجبلان) اى فلا يصدقان وينبغي ان يحلفى الامامة نصفه الى وقت يتانى حملها فيه كان ادعت انها حامل قبل سن لباس بزم يمكن اضافة الحمل الذى ادعت وضعه فيه اه عش (قوله لا يجبلان) كان الظاهر التانيث (قوله) إمكان جعلها (الح) وهو المعتمد فيحمل كلامه هنا على الغالب اه معنى (قوله لانه) اى جعلها (قوله) في الصورة الانسانية (متعلق بالتام اى ان المراد تمامه في الصورة الانسانية وان كان ناقص الاعضاء رشيدى وعش (قوله اى اقله) اى اقل مدة تمكن فيها ولادته اه معنى (قوله عديدة لاهلالية (الح) قد يبعد هذا الاخذ كون الوارد هنا فى النص الاشهر وهى في الشرع الهلالية وشم الوارد عددا لا يام فتقيد بها دون الاشهر والحاصل انه مستبعد نقل لما فاته تظاهر كلامهم ومدركا لما ذكره سيد عمر (قوله) للوطء ونحوه نهاية اى كاستدخال المتعش (قوله) إمكان اجتماع الزوجين (الح) اى احتاله بالفعل عادة خلافا للحنفية اه رشيدى (قوله) لما استنبطه العلماء (الح) اى فاذا كان فصالة في عامين وهما مدة الرضاع كان الباقي ستة اشهر وهى مدة الحمل اه يجرى (قوله بما ذكر) اى من وقت إمكان اجتماع الزوجين بعد العقد معنى وسم (قوله لخبر الصحيحين) (قائدة) لا ولدى الجنة اما ما رواه الترمذى اذا اشتهى الولدنى الجنة كان وضعه وحله في ساعة كما يشتهى فحمول على انه لو اشتهاه لكان لكنه لم يشتهى اه معنى (قوله) الذى (الح) صفة الخبر وقوله اذ امر الحمر اذ اللفظ مبتدأ مؤخر وفيه خبر هو الجلطة صلة الذى (قوله) بان بعث فى الاربعين الثانية) اى الذى في خبر مسلم وقوله وبعد الاربعين الثالثة اى الذى في خبر الصحيحين (قوله) ان لادالة اذ قد وجد التصوير قبل مائة وعشرين اه سم (قوله) ويجب اى عن طرف ابن الاستاذ اه رشيدى (قوله لتمامه) الاولى اسقاطه الا ان يجعل هو مفعولا له حصولا وقوله وللنفخ تحصيليا (قوله) بالاكثر وهو مائة وعشرون (قوله) وحينئذ يغنى عنه قوله على كل (الح) (قوله ولا ينافي) اى الحمل المذكور ما ذكره هو ان ابتداء التصوير من اوائل الاربعين الثانية (قوله) تخطيطه (الح) اى تصويره اه كرى (قوله بما ذكر) اى من وقت إمكان الاجتماع اه معنى للخبر الاول الى قوله واطال جمع فى المعنى (قوله) شهادة القوابل اى اربع منهن على ما يفهمه اطلاقه كان حجب لكن عبارة الشارح فى العدد عند قول المصنف وتنقض بمضغة (الح) فاذا اكتفى بالخبار بالنسبة للباطن فيكتفى بقبالة كما هو ظاهر اخذ من قوله لمن غاب زوجا فآخبرها عدل بمو تهان تزوج باطنا اه ويمكن حمل ما هنا من اشترط الاربع على الظاهر كمال وقع ذلك عندنا كم دون الباطن اه عش (قوله بان تطلق) الى قول المتن ويحرم الاستمتاع في النهاية (قوله) ثم تحيض (الاقل) اى يوما واحدة ثم تظهر (الاقل) اى خمسة عشر يوما اه معنى (قوله) ثم تطعن (بضم العين من باب قتل ويجوز فتحها من باب نفع كما يخدم عبارة المصباح اه عش (قوله) لتيقن (الح) متعلق بقوله ثم تطعن النخ وقوله فليست بهذه اللحظة اى لحظة الطعن في الحيض (قوله) فلا تصح (الرجعة (الح) عبارة المعنى فلا تصح لرجعوا ولا لغيرها من اثر نكاح المطلق كارتوان او هم كلام المصنف خلافا اه (قوله) هذا اى ما فى المتن (قوله) فلا تحسب اى المتبتدة الطهر الذى طلقت فيه قرأ (قوله) لحظة اى (قوله) بما ذكر) اى من وقت إمكان اجتماع النخ (قوله) ان لادالة اذ قد وجد التصوير قبل مائة وعشرين

ما ذكره لان الثمانين مبادئ ظهوره وتشكله والاربعة اشهر تمام كاله وابتداء الاربعين الثانية مبادئ تخطيطه (الح) (أو) ولادة (مضغة بلا صورة) ظاهرة (فثمانون يوما ولحظتان) بما ذكر للخبر الاول ويشترط هنا شهادة القوابل انها اصل ادعى والام تنقض بها (او) ادعت (انقضاء اقرا فان كانت حرة وطلقت في طهر فاقول الامكان اثنان وثلاثون يوما ولحظتان) بان تطلق قيل آخر طهرها فافه اقره ثم تحيض (الاقل) ثم تظهر (الاقل) فهذا قرآن ثم تحيض وتظهر كذلك فهذا ثالث ثم تطعن في الحيض لتيقن الانقضاء فليست هذه اللحظة من العدة فلا تصح الرجعة فيها وكذا فى كل ما باتى هذا فى غير مبتدة امهاى اذا طلقت ثم ابتدأها الحيض فلا تحسب لان القرء الطهر المحتوش بدمين فاقول

الامكان في حقها ثمانية واربعون يوما ولحظة لانه يزاد على ذلك قدر اقل الحيض والظهر الاولين وتسقط اللحظة الاولى (او) طلقت (في حيض) او نفاس (فبسة) واربعون يوما ولحظة) بان تطلق اخر حيضها ونفاسها ثم تظهر وتحيض اقلها ثم تظهر وتحيض كذلك ثم تظهر الاقل ثم تطعن في الحيض كامر ولا يحتاج (١٥٢) هنا اللحظة الاولى لانها ليست من العدة (او) كانت (امة) اى فيها رقبان قل (وطلقت

في طهر فسته عشر يوما ولحظتان) بان تطلق قبل آخر طهرها فهذا قره ثم تحيض وتظهر اقلها فله اثان ثم تطعن كامر هذا في غير مبتدأة اما مبتدأة فاقله اثان وثلاثون يوما ثم لحظة لما مر (او) طلقت (في حيض) او نفاس (فاحد وثلاثون) يوما (ولحظة) بان تطلق اخر حيضها او نفاسها ثم تطهر الاقل ثم تطعن في الحيض ولو لم يعلم هل طلقت في الحيض او الطهر حمل على الحيض كما صوبه الزركشى خلافا لما وردى لانه الاحوط ولان الاصل بقاء العدة (وتصدق) الحرة والامة في حيضها (ان) امكن وفي عدهه لتجب نفقتها وسكنائها وان تمادت لسن الياس ان (لم تخالف) فيها ادعته (عادة) لها (دائرة) وهو ظاهر (وكذا ان خالفتها) (في الاصح) لان العادة قد تتغير وهي مؤتممة وتحلف ان كذبها فان نكثت حلف وراجعها واطال جمع في الانتصار لمقابل الاصح نقلا وتوجيها ونقل عن الروياني وقرأ أنها لو

للطنن في الحيض اه معنى (قوله وتسقط اللحظة الاولى) اى لانها لا تحاسب فيما تقدم لانه اقره وما هنا لاقراءه لمقابل الحيض اه سم وعبارة المغنى وعش لاحتال طلاقها في اخر جزء من ذلك الطهر اه (قوله او طلقت) اى حرة وهي معتادة او مبتدأة اه معنى (قوله بان تطلق اخر حيضها الخ) اى بفرض انها طلقت اخر الخ اه عش عبارة المغنى بان يعلق طلاقها باخر جزء من حيضها الخ (قوله كامر) اى لتيقن الانقضاء فليست هذه اللحظة من العدة الخ (قوله لانها ليست من العدة) اى وكذلك اللحظة الاخيرة كما علم ما قدمه اه رشيدى (قوله بان تطلق الخ) فيه ما قدمناه اه عش (قوله ثم لحظة) اى للطنن (قوله لما مر) انفا من قوله لانه يزاد على ذلك الخ (قوله او طلقت) اى امة ولو بمصنة وهي معتادة او مبتدأة اه معنى (قوله بان تطلق الخ) فيه ما قدمناه ايضا اه عش عبارة المغنى كان يعلق طلاقها باخر جزء من حيضها الخ (قوله ولو لم تعلم الخ) عطف على مقدم عبارة المغنى هذا كله في الدائرة فلو لم يذكر هل كان طلاقها في حيض او طهر الخ (قوله حمل الحيض) اى حرة كانت او امة اه عش (قوله لانه الاحوط الخ) اى الحمل على الحيض (قوله الحرة والامة) عبارة المغنى والنهاية المراجعة كانت او غيرها الخ (قوله في حيضها) عبارة المغنى في دعوى انقضاء عدتها باقل مدة الامكان اه (قوله ان امكن) سيذكر محترزه (قوله وان تمادت) اى امتدت (قول المتن ان لم تخالف عادة دائرة) بان يمكن لها عادة مستقيمة في طهر وحيض او كانت مستقيمة فيما اولى يمكن لها عادة اصلا اه معنى (قول المتن دائرة) كانها بمعنى مطردة اه (قوله وهو ظاهر) عبارة المغنى وذلك لقوله تعالى ولا يلحقن ان يكنن ما خلق الله في ارحامهن ولا لانه لا يعرف الا من جهتها فصدقت عند الامكان فان كذبها الزوج حلفت فان نكثت حلف وثبت له الرجعة اه سم (قول المتن وكذا ان خالفت) بان كانت عادتها الدائرة اكثر من ذلك فان ادعت بخالفها لما دونها مع الامكان فصدق اه معنى (قوله وتحلف الخ) راجع لما قبل وكذا وما بعده كما هو صريح صنيع المغنى (قوله وراجعها) عبارة المغنى وثبت له الرجعة اه (قوله ونقل عن الروياني الخ) عبارة المارردى في حوايه اذا ادعت انقضاء عدتها بالاقر او ذكرت عادتها حيضا وطهرا سئلت هل طلقت حائضا او طاهرا فان ذكرت احدهما سئلت هل وقع في اوله ام اخره فان ذكرت شيئا عمل به وبظهر ما وجه حساب العارفين في ثلاثة اقسام على ما ذكرته من حيض وطهر واول كل منهما واخره فان وافق ما ذكرته من انقضاء العدة ما اوجه الحساب من عادت الحيض والظهر صدقت بلايين لان كذبها الزوج في قدر عادتها في الحيض والظهر فذكر اكثر ما ذكرته فيها او في احدهما فله تحليفها لجواز كذبها وان لم يوافق ما ذكرته من انقضاء العدة ما اوجه حساب العارفين لم تصدق في انقضاء العدة انتهت اه رشيدى وقوله وبظهر لعله محرف من ويطبق (قوله وردت) اى دعوها ولا تنزع راحلها شبهة لها فيما ادعته اه عش (قوله وان استمرت الخ) اى لان استمرارها يتضمن دعوى الانقضاء الان اه سم (قوله الزوج) الى التنيه في المغنى (قوله وهي غير حامل) سيذكر محترزه (قوله ولو مع تعدد علمه) ومعلوم انه مع

(قوله وتسقط اللحظة الاولى) اى لانها لا تحاسب فيما تقدم لانه اقره وما هنا لاقراءه لمقابل الحيض (قوله حمل على الحيض الخ) عبارة شرح الروض قال الماوردى اخذت بالاقل وهو انه طلقتها في الطهر وقال شيخه الصيمرى اخذت بالاكثر لانها لا تنزع راحلها الا يبين قال الاذرى والزركشى وهو الاحتياط والصواب اه (قوله في المتن دائرة) كانها بمعنى مطردة (قوله وان استمرت) اى لان استمرارها يتضمن دعوى الانقضاء الان

فالت انقضت عدتي وجب سؤلها عن كيفية طهرها وحيضها وتحليفها عند التهمة لكثرة الفساد ولو ادعت لدون الامكان ردت ثم تصدق عند الامكان وان استمرت على دعواها الاولى (ولو وطئ) الزوج (رجعته) بالهاء كافي خطه وهي غير حامل ولو مع تعدد علمه (واستأنفت الافراء) او الاشهر واثرا لافراء لغلبتها (من وقت) الفراغ من (الوطء)

كما هو الواجب عليها (راجع فيما يأتي) فان وطئ بعد قراءه الوضوء في الرجعة في قرآن أو شربين دون ما زاد ولو حلت من وطئه دخل فيه ما بقي من عدة الطلاق وانقضت عدتها بالوضوء وله الرجعة اليه كما سيذكره في العدد فلا يرد عليه (١٥٣) هنالقي أنه لا استئناف فهي خارجة بقوله

بقوله واستأنفت أما وطئه الحامل منه فلا استئناف فيه (تنبيه) الظاهر أن المراد بقرع الوطء هنا تمام النزاع ويفرق بينه وبين ما مر في مقارنة ابتداء النزاع لطوع الفجر فانه لا يضر بأن المداوم على ما يبسى جماعا وحالة النزاع لا تساهي وهنا على مظنة العلوق وما دام من الحشفة شيء في الفرج المظنة باقية فاشترط تمام نزاعه (ويحرم الاستمتاع بها) أي الرجعة ولو بمجرد النظر لأن النكاح يبيحه فيحرمه الطلاق لأنه ضده وتسميته بعلا في الآية لا تستلزمه لأن نحو المظاهر وزوج الحائض والمعدة عن شبهة بعلا ولا تحلل (فان وطئ فلاحد) وان اعتقد حرمة للخلاف الشهير في إباحته وحصول الرجعة به (ولا يمز) على الوطء وغيره حتى النظر (الا معتقد تحريمه) بخلاف معتقد حله والمجاهل بتحريمه وذلك لاقدامه على معصية عنده وقول الزركشي لا ينكر الاجتماع عليه سهو بل ينكر أيضا ما اعتقد الفاعل تحريمه كما صرحوا به نعم

العلم حرام اه عرش أي كأيأتي في المتن (قوله كما هو الخ) أي الاستئناف (قوله بعد قرع) أي في ذات الافراء وشهر أي في ذات الاشهر اه عرش (قوله ولو حلت الخ) عبارة للمغنى وشرح المنهج ولو احلها بالوطء راجعها ما لم تلتد لوقوع عدة الحمل عن الجنين اه (قوله وله الرجعة اليه) أي إلى الوضع اه عرش (قوله فلا يرد الخ) تفرع على كاسيد كره في العدد والضيمر المستتر لجواز الرجعة إلى الوضع (قوله فهي خارجة) أي صورة الحمل من الوطء (قوله اما وطئه الحامل منه) أي الزوج (قوله ويفرق بينه) أي اعتبار تمام النزاع هنا (قول المتن ويحرم الاستمتاع بها فان وطئ فلا حد الخ) ومثله ذلك المرأة اه معنى (قوله أي الرجعة) إلى قول المتن ويصح في النهاية وكذا في المغنى إلى قوله وقول الزركشي إلى المتن (قوله ولو بمجرد النظر) عبارة للمغنى بوطء وغيره حتى بالنظر ولو بلا شهوة كما يقتضيه كلام الروضة اه (قوله وتسميته بعلا الخ) أي الذي احتج به على جواز الاستمتاع بها اه معنى (قوله لا تستلزمه) أي حل الاستمتاع اه عرش (قول المتن فان وطئ فلاحد) عد في الزواجر من الكبار ووطء الرجعة قبل ارتجاعها من معتقد تحريمه واطال في بيانه اه سم عبارة عرش وينبغي أن يكون الوطء صغيرة لا كبيرة اه (قول المتن ولا يمز) بالنسبة للجهول وقوله وغيره الخ إلتاف على الغير بعدني التعزير في الوطء لدفع توهم أن يقال لم يمز على الوطء لانه قيل انه رجعة بخلاف غيره اه عرش (قوله حتى النظر) لا يخفى ما في هذه الغاية ولذا قال النهاية بدلها من مقدماته اه (قوله وذلك) راجع إلى الاستثناء (قوله) والشافعي يمزز الحنفى الخ) هذا مشكل مع قولهم لا يمزز إلا بمعتقد التحريم اه رشدي عبارة سم هذا في غاية الاشكال ويلزم عليه تعزير من وطئ في نكاح بلا ولي أو بلا شاهد من اتباعه إلى حنيفة أو مالك وتزبر حتى صلى بوضوء لانية فيه أو قدس فرجه وما لى كى توا بما قليل وقت فيه نجاسة لم تغيره أو بمستعمل أو ترك قراءة الفاتحة خلف الامام وكل ذلك في غاية الاشكال لا سبيل اليه وما ظن احدا بقوله واما القاعدة التي ذكرها فعلى تسليم أن الاحباب صرحوا بها فيتعين فرضها في غير ذلك وامثاله وبالجملة فالوجه الاخذ بما افادته عبارتهم هنا من أن معتقد الحل كالحنفى لا يمزز اه وعبارة عرش بعد ذكره كلام سم المذكور وتحسينه نصها ونقل عن التعقبات لابن العباد التصريح بما قاله سم وفرق بين حد الحنفى إذا شرب النبيذ وبين عدم تعزيره على وطء المطلقة جميعا بان الوطء عنده رجعة فلا يمزز عليه كما أنه إذا نكح بلا ولي ورفع للشافعي لا يحدوه ولا يمززوه اه وعبارة الجعري بعد ذكر كلام الشارح الموافق له النهاية والزيادة نصها ونزع فيه سم وعش واعتمادان العبرة بعقيدة الفاعل والقاضى معا وإلتاف عن الشافعي الحنفى للثبوت فيه سم وانه يعتقد حله لان ادلته ضعيفة تدر اه (قوله بالقاعدة) أي قاعدة ان العبرة بعقيدة الحاكم (قوله فليقيد الخ) هذا التقييد لا يخلص من الاشكال لانه إذا فرض أن المرفوع اليه يعتقد تحريمه فهو يمزز

(قوله في المتن ويحرم الاستمتاع بها الخ) عد في الزواجر من الكبار ووطء الرجعة قبل ارتجاعها من معتقد تحريمه ثم قال وعدى هذا كبيرة إذا صدر من معتقد تحريمه غير بعيد إلى آخر ما اطال به في بيانه (قوله) والشافعي يمزز الحنفى إذا رفع له وان اعتقد حله عملا بالقاعدة) هذا في غاية الاشكال ويلزم عليه تعزير من وطئ في نكاح بلا ولي أو بلا شاهد من اتباعه إلى حنيفة أو مالك وتعزير حتى صلى بوضوء لانية فيه أو قدس فرجه وما لى كى توا بما قليل وقت فيه نجاسة لم تغيره أو بمستعمل أو ترك قراءة الفاتحة خلف الامام وكل ذلك في غاية الاشكال لا سبيل اليه وما ظن احدا بقوله واما القاعدة التي ذكرها فعلى تسليم أن الاحباب صرحوا بها فيتعين فرضها في غير ذلك وامثاله وبالجملة فالوجه الاخذ بما افادته عبارتهم هنا من أن معتقد الحل كالحنفى لا يمزز فليحرر (قوله فليقيد الخ) هذا التقييد لا يخلص من الاشكال لانه إذا فرض

(٢٠) - شروانى وابن قاسم - ثامن

فهو إشكال من جهة أخرى لانهم صرحوا بأن العبرة بعقيدة الحاكم لا الخصم فيحد الحنفى لا يمزز الشافعي فيه وإن اعتقد بتحريمه لأن الحنفى يرى حله والشافعي يمزز الحنفى إذا رفع له وإن اعتقد حله عملا بالقاعدة فكيف مع ذلك يصح المتن باطلا فله فليقيد بما إذا رفع لمعتقد تحريمه أيضا (ويجب) عليه لها بوطئه (مهر مثل إن لم يراجع)

للاشبهة ولا يتكرر بتكرار الوطء كما قيل التشابه لآحاد الشبهة (وكذا) يجب لها (أن راجع على المذهب) لأن الرجعة لا ترفع اثر الطلاق بوجه فارق ما لو سلم أحد هاتهما وطئها لم يملك التخلّف لأن الاسلام يرفع أثر التخلّف لا يقال الرجعة زوجة فيجب مهر ثان يستلزم إيجاب عقد النكاح لمهرين وأنه محال لا ناقول ليست زوجة من كل وجه لتزول العقد بالطلاق فكان موجب الشبهة لا العقد (ويصح إيلاء وظاهر) منها (وطلاق) لها ولو بال (١٥٤) فلو قال وله مطلق رجعية وغير مطلق كل زوجة طالق طلقت الرجعية وكذا لو قال كل

امرأة في عصمتي كما قدمته اخذا من اطلاقهم ان الرجعية زوجة في حقوق الطلاق لها وما قول بعضهم في ان وضعت وانت على عصمتي فلم تضع إلا وهي رجعية أنها لا تطلق لأنها ليست على عصمتي فلا ينافي ما قلناه لا نقضاء عدتها بوضعهما فان اراد أنها لا تطلق وان وضعت مالا تنقض به عدتها فبعد من كلامهم إلا أن يحمل على أنه أراد العصمة الحقيقية ولا يملك ابتداء إلى الألفاظ في ذلك لأن المتبادر إليها أنها ليست بزوجة ولم ينظروا لذلك فكذا في مستلثنا (ولعان) منها (ويتوارثان) أي الزوج والرجعية كما قدمه لأن الرجعية زوجة في هذه الأحكام الخمسة بنص القرآن كما مر عن الشافعي وسيأتي أنه لا يثبت حكم الظاهر والإيلاء إلا بعد الرجعة (وإذا ادعى والعدة متقضية بجملة حالية رجعة فيها فانكرت فان اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعتك

امرأة في عصمتي كما قدمته اخذا من اطلاقهم ان الرجعية زوجة في حقوق الطلاق لها وما قول بعضهم في ان وضعت وانت على عصمتي فلم تضع إلا وهي رجعية أنها لا تطلق لأنها ليست على عصمتي فلا ينافي ما قلناه لا نقضاء عدتها بوضعهما فان اراد أنها لا تطلق وان وضعت مالا تنقض به عدتها فبعد من كلامهم إلا أن يحمل على أنه أراد العصمة الحقيقية ولا يملك ابتداء إلى الألفاظ في ذلك لأن المتبادر إليها أنها ليست بزوجة ولم ينظروا لذلك فكذا في مستلثنا (ولعان) منها (ويتوارثان) أي الزوج والرجعية كما قدمه لأن الرجعية زوجة في هذه الأحكام الخمسة بنص القرآن كما مر عن الشافعي وسيأتي أنه لا يثبت حكم الظاهر والإيلاء إلا بعد الرجعة (وإذا ادعى والعدة متقضية بجملة حالية رجعة فيها فانكرت فان اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعتك

أن المرفوع إليه يعتقد تحريمه فهو يميز معتقد الحل أيضا كما صرح به فلا يصح الحصر في قوله إلا معتقد تحريمه ولو ضبط يميز بكسر الزاي وجعل معتقد تحريمه فاعله زال الاشكال وإن كان خلاف ظاهر المتن والمعنى حيث نزل لا يميز الواطئ إلا الحاكم الذي يعتقد التحريم فانه يميز الزاي هو اما اعتقد التحريم او الحل (قوله في المتن فان تنازعا في السبق بلا اتفاق) أي سواء كانت العدة بالاشهر او غيرها فيصدق اذا سبق بالدعوى وإن كانت العدة بالاقراء او تصدق هي إذا سبقت بالدعوى وإن كانت العدة بالاشهر ولا ينافي ذلك ما تقدم من تصديقه في انكاره انقضاء عدة الاشهر وتصديقها في انقضاء عدة الاقراء او الوضع لأن ذلك

يوم الخميس) مثلا (فألت بل السبت) مثلا (صدقت يمينها) أنها لا تعلم أنه راجعها فيه فل لا غائها على وقت الانقضاء والاصل عدم الرجعة قبله (أو) اتفقا (على وقت الرجعة) كيوم الجمعة (وقالت انقضت الخميس وقال بل) انقضت (السبت صدق يمينه) أنها ما انقضت يوم الخميس لاتفاقيهما على وقت الرجعة والاصل عدم انقضاء العدة قبله (فان تنازعا في السبق بلا اتفاق) على أحد ذلك (فالأصح ترجيح سبق الدعوى) لاستقرار الحكم بقول السابق (فان ادعت الانقضاء) أو لا (ثم ادعى رجعة قبله صدقت يمينها) أن عدتها انقضت قبل الرجعة لأنها لم تسبق بادعائها وجب أن تصدق لقبول قولها فيه من حيث هو فوق قولها لغوا

فعل الغير وهنألى انقضاء الدعة وإن قيد بكونه قبل الرجعة اه سيدعمر (قول المتأن أو ادعاها) أى سبق
 وادعى رجعتها قبل الانقضاء لعدها فقالت بل راجعتنى بعدهى انقضاء الدعة اه معنى (قوله بترأخ)
 وفاقا للشيخ الاسنى والمنفى وخلافا للثانية عابره ثم ما ذكر من اطلاق تصديق الزوج فيما اذ سبق هو مافى
 الروضة كالشرح الصغير وهو المتمدن وإن ذكر فى الكبير عن القفال والغوى والمتولى انه يشترط تركه
 كلامها عنه فان اتصل به فى المصدقة اه (قوله ومثل ذلك) أى فى تصديقه اه عرش (قوله ما علم
 الترتيب الخ) عبارة المنفى فان اعترف بترتيبهما واشكل السابق صدق الزوج يمينه لان الاصل بقاء الدعة
 وولاية الرجعة والورع تركها اه (قوله فبحلف اه ايضا) قد يتوقف فى تصديق حلفه مع عدم علمه بعبارة
 الروض وشرحه وان اعترف بترتيبهما واشكل السابق قضي له لان الاصل بقاء الدعة وولاية الرجعة انتهت
 وعبارة العباب ولو قالنا لم ترتب الامر بين ولا نعلم السابق فالاصل بقاء الدعة وولاية الرجعة انتهت
 وسياق فى كلام الشارح انهم لو قالوا لا نعلم سبقا ولا لامة فالاصل بقاء الدعة وولاية الرجعة وهو اشئ
 التحفة لم ياضه قوله ما لو علم الترتيب أى بين المدعين اه وله بحسب ما فهمه او لا فلو ابقوا فمنع
 الروض والعباب اه رشيدى ولم يظهر من وجه عدم الموافقة فليتام وليجر (قوله وقال اسمعيل الحضرمى
 الخ) اشار الشهاب الرملى فى حواشئ شرح الروض الى صحبه اه رشيدى (قوله لا يريدونه) أى عند
 الحاكم (قوله ووجه الزركشى الخ) معتمد اه عرش عبارة المنفى وهذا هو الظاهر كما قاله الزركشى اه
 (قوله اعلم من ذلك) أى من ان يكون عند حاكم او غيره ولو كان الغير من احاد الناس اه عرش (قوله هذا
 كله) أى قول المصنف واذا ادعى والدعة منقضية الخ (قوله اذالم تنكح) أى لم تزوج بغيره عرش (قوله وان
 وطئها الثانى) غايه (قوله ولا تسمع دعواه عليه على الاوجه) خلافا للنفى والنهاية عبارة تمام اذ انكحت
 غيره وادعى مطلقا تقدم الرجعة على انقضاء الدعة فله الدعوى بها عليها وهل له الدعوى على الزوج لانها فى
 جبالته وفرأشه او لا لما مر فيما مر اذ اذ وجهاو لى ان من اثنتين فادعى احد الزوجين على الآخر سبق نكاحه
 فان دعواه لا تسمع عليه الاوجه الاول كما جرى عليه ان المقرى واجب عن القياس بانهما متفقان على
 انها كانت زوجة للاول بخلافهما ثم وعلى هذا تارة يدا بالدعوى عليها وتارة عليه فان اقام بينة بعداه
 ان تزعم اسواه بداهام به وان لم يكن معه بينة وبداهى بالدعوى فانكرت فله تحليفها فان حلفت سقطت
 دعواه وان اقرت فله قبل اقرارها على الثانى مادامت فى عصمته لتعلق حقها بها فان زال حقه بنحو موت
 سلبت للاول وقبل زوال حق الثانى يجب عليها الاول مبرئتها للحيلولة وان بدا بالزوجى بالدعوى فانكر
 صدق يمينه وان اقر له او نكل عن البين وحلف الاول البين المردودة بطل نكاح الثانى ولا يستحقها الاول
 حينئذ لا يقر اقراره له وحلف بعد تنكحها ولو هال على الثانى بالوطء مهر المثل ان استحقها الاول والا فالمسئ
 ان كان بعد الدخول ونصفه ان كان قبله اه (قوله على الاوجه) والمتمدن له الدعوى على الزوج اه عرش
 (قوله لانها احوال الخ) قضيتها انها لو لم تاذن بان زوجت بالاجبار ولم تمكن لا تفرم شيئا هم وصورة كونها

(او ادعاها قبل انقضاء)
 للدعة (فقالت) بترأخ عنه
 بل إنما راجعت (بعده
 صدق) يمينه أنه راجعها
 قبل انقضائها لأنه لما سبق
 بادعائها وجب تصديقه
 لأنه لم يكمل فصحظاها
 فوقق قولها بذلك لغوا
 ومثل ذلك ما لو علم الترتيب
 دون السابق منها فبحلف
 هو ايضا لان الاصل بقاء
 الدعة فقال ابن عجل والمراد
 سبق الدعوى عند الحاكم
 وقال اسمعيل الحضرمى
 يظهر من كلامهم انهم
 لا يريدونه ووجه الزركشى
 فقال انظار ان مرادهم اعم
 من ذلك وتبعه ابو زرعة
 وغيره هذا كله اذالم تنكح
 والا فان اقام بينة بالرجعة
 قبل الانقضاء فهى زوجته
 وان وطئها الثانى ولها عليه
 بوطئه مهر مثل فان لم يقمها
 فله تحليفها وإن لم يقبل
 اقراره له على الثانى ولا
 تسمع دعواه عليه على
 الاوجه لان الزوجة من
 حيث هى زوجة ولو امة
 لا تدخل تحت اليد وفيما
 إذا اقرت او نكلت خلف
 تفرم له مهر المثل لانها حالت
 باذنها فى نكاح الثانى او
 بمكيتها له بين الاول
 وبين حقه ولو ادعى على
 مزوجة انها زوجته فقالت
 كنت زوجتك

زوجت بالاجبار مع كونها مطلقة طلاقا رجعيا ان تستدخل ماء المحترم أو يطأها في الدبر أو في القبل ولم
تزل بكارتها اه عش (قوله جعلت زوجة له الخ) ان حلف انه لم يطلق نهاية ومعنى (قوله ثم حمله الخ)
عبارة النهاية وشرح الروض نعم ان اقرت او لا بالنكاح للثاني او اذنت فيه لم تنزع منه ذكره البغوي وأشار
إليه القاضي وكذا البلقيني فقال يجب تقييده بما اذا لم تكن المرأة اقرت بالنكاح لمن تحت يده ولا ثبت ذلك
بالبينة فان وجد احدهما لم تنزع منه رجما اه قال الرشيدى قوله ولا ثبت ذلك اى اقرارها اه وقال

عش قوله فان وجد احدهما اى الاقرار او الاذن في النكاح اه (قوله على ما اذا لم تعترف الخ) أى والا
فيه نظير التفصيل المار في قوله فان اقام بينة بالرجعة الخ وهو انها ان اقامت بينة بالطلاق سقطت دعواه
وان لم تقمها فلها تحليفه فان حلف تعزم له مهر المثل وان اقر او نكل وحلفت سقطت دعواها وان لم تحلف
تعزم له مهر المثل (قوله او قاله عقب قوله) هذا مختار قوله السابق بترأخ وتركه مر اه سم (قوله
لان الانقضاض) الى المتن في النهاية (قوله ولا يشكل الخ) عبارة المعنى فان قيل قد ذكر في الروضة واصلها في
العدد ما يخالف ما ذكر في المتن وهو فيما اذا ولدت وطلقاتها واختلفا في المتقدم منهما فقال ولدت قبل الطلاق
ففي الرجعة فقالت بعده نظر ان انفعا على وقت الولادة صدق الزوج يمينه وان انفعا على وقت الطلاق صدقت
يمينها او لم يتفعا على شيء بل قال كانت الولادة قبل الطلاق ادعت العكس صدق يمينه مع ان مدرك البابين
واحد وهو التسك بالاصل اجيب عن الشق الاول بان لا مخالفة فيه بل عمل بالاصل في الموضعين وان كان
المصدق في احدهما غيره في الاخر وعن الثاني بانهما هنا انفعا على انحلال العصمة قبل انقضاض العدة ومثل
يتفعا على قبل الولادة فيقوى فيه جانب الزوج اه (قوله مامر) أى من التفصيل في قول المصنف واذا
ادعى العدة منقضة الخ اه عش عبارة الكردى قوله ولا يشكل مامر وهو قول المتن فان انفعا على
وقت الانقضاض الخ والاشكال يشقن احدهما على مسألة الاتفاق والاخر على عدمه وقوله فالعكس مامر
اشارة الى الشق الاول من الاشكال وجوابه قوله وذلك لاتحاد القول وهو ان لم يتفعا اشارة الى الشق الثاني
وجوابه قوله لا تفاقهما الخ اه (قوله فاذا انفقا على احدهما فالعكس مامر الخ) كائن الولادة هنا
نظير الانقضاض ثم وعند الاتفاق ثم على الانقضاض هي المصدقة مع انه عند الاتفاق هنا على الولادة هو المصدق
والطلاق هنا نظير الرجعة ثم وعند الاتفاق ثم على الرجعة هو المصدق مع انه عند الاتفاق هنا على الطلاق هي
المصدقة اه سم (قوله فاذا انفقا على وقت الولادة) اى كيوم الجمعة وقال طلقت السبب فاعدة باقية
ولى الرجعة فقالت بل طلقت الخميس وقوله او الطلاق اى كيوم الجمعة وقال الولادة الخميس وقالت السيد

بان زوجت بالاجبار ولم تمكن لا تغرم شيئا (قوله ثم حمله الخ) في شرح الروض نحو هذا التقييد عن
البغوي والبلقيني فقال نعم ان اقرت او لا بالنكاح للثاني او اذنت فيه لم تنزع منه ذكره البغوي وأشار إليه
القاضي وكذا البلقيني فقال يجب تقييده بما اذا لم تكن المرأة اقرت بالنكاح لمن تحت يده ولا ثبت ذلك
بالبينة فان وجد احدهما لم تنزع منه رجما اه (قوله او قاله عقب قوله) السابق بترأخ وتركه مر قال
في الروض فرع كانت الزوجة اى المطلقة طلاقا رجعيا امة اى واختلفا في الرجعة فقيل القول قول السيد
حيث قلنا القول قول الحر والمذهب خلافه اه اى وهو اى القول قولها كالخبرة ثم قال في الروض وشرحه
فرع لو قال اخبرني مطلقا بانقضاض العدة فرجعتها مكذبها او لا مصداقا ولا مكذبها لم اعترف بالكذب
بان قالت ما كانت انقضت فالرجعة صحيحة لانهم يقر بانقضاض العدة وانما اخبر عنها اه ولو سال الرجعة
الزوج او نائبه عن انقضائها لم اخباره كافي الاستقصاء بخلاف الاجنبى لو سألها في وجه القولين شرع مر
(قوله فالعكس مامر فاذا انفقا على وقت الولادة صدق او الطلاق صدقت) كان الولادة هنا نظير الانقضاض
ثم وعند الاتفاق ثم على الانقضاض هي المصدقة مع انه عند الاتفاق هنا على الولادة هو المصدق والطلاق هنا
نظير الرجعة ثم وعند الاتفاق ثم على الرجعة هو المصدق مع انه عند الاتفاق هنا على الطلاق هي المصدقة
(قوله فاذا انفقا على وقت الولادة) اى كيوم الجمعة وقال طلقت السبب فاعدة باقية ولى الرجعة فقالت بل

فطلقتني جعلت زوجة له
لاقرارها له كذا اطلاقه
وأطال الاذرعى في رده نقلا
وتوجيها ثم حمله على ما اذا لم
تعترف للثاني ولا مكنته ولا
اذنت في نكاحه (قلت فان
ادعياما) بان قالت انقضت
عدتي مع قوله راجعتك أو
قالته عقب قوله كما نقله
الرافعي عن جمع وأقرهم
(صدقت) يمينها (والله
أعلم) لان الانقضاض يتعسر
الاشهاد عليه بخلاف
الرجعة ولو قال لا نعلم سببا
ولا معة فالأصل بقاء العدة
وولاية الرجعة ولا يشكل
مامر بقوله فمألو ولدت
وطلقاتها اختلفا في السابق
انهما ان انفقا على وقت
احدهما فالعكس مامر
فاذا انفقا على وقت الولادة
صدق أو الطلاق صدقت

وذلك لاتحاد الحكيين بالاصل فيهما وان كان المصدق في احد هما غيره في الاخر وان لم يتفقا حلف الزوج لاتفقا فيما هنال انحلال العصمة قبل انقضاء العدة ثم لم يتفقا عليه قبل الولادة فتوى جانب الزوج (ومتي ادعاها والعدة باقية) جملة حالية ايضا (صدق) لقدرة على انشاء ما بعد العدة وقد انكرت ما من اصلها فهي المصدقة لاجماع ظاهر المتن انه لا يمين عليه مطلقا لكن قال الماوردي ان تعلق به حق لها كان وطئها قبل اقراره بالرجعة لا بد من يمينه وأطلق غيره انه لا بد من حلفه والذي يتجه بناء على حلفه (١٥٧) أن اقراره هل يجعل إنشاء للرجعة

وهو ماصوبه الاسوى

ونقله نص الام اولال

يبقى على حقيقته هو ماصرح

به الامام واعتصمه

الاذرعى وأطال فيه فعلى

الاول لاوجه لحلفه وعلى

الثاني لا بد منه (ومتي انكرتها

وصدقت ثم اعترفت بها

له قبل ان تنكح) قبل

اعترافها) لانها جحدت

حقاله ثم اعترفت به وفارق

مالو ادعت أنها بت زيد

أو أخته من رضاع ثم

رجعت وكذبت نفسها

لا يقبل منها بادعائها هنا

تايد الحرمة فكان أقوى

وبان الرضاع يتعلق بها

فالظاهر انها لا تقربه إلا

عن ثبت وتحقق بخلاف

الرجعة فانها قد لا تشعر

بها ثم تشعر وبان التي قد

يستصحب فيه العدم الاصل

بخلاف الاثبات لا يصدر

الأعن ثبت وبصورة غالبا

فامتنع الرجوع عنه كسائر

الاقارب قاله الامام وبني

عليه انها لو ادعت انه

طلقها فانكر وبكل عن

اليمين خلفت ثم كذبت نفسها

لم تقبل وإن أمكن لاستناد

قولها الاول إلى إثبات

اه سم (قوله وذلك الخ) توجيه لعدم الاشكال عش وكردي (قوله لاتفقا الخ) هذا توجيه

لاطلاق تصديق الزوج ثم مع التفصيل هنا بين سبق الدعوى وعدمه اه سم (قول المتن ومتي ادعاها) اى

الرجعة وانكرت والعدة باقية بانفائها بما يقوم معنى (قوله لقدرة على انشاءها) الى قوله وأطلق غيره في

النهاية (قوله مطلقا) اى تعلق به حق لها لم لا (قوله ونقله عن نص الام) جزم به الرضاه اه سم

(قوله اولاً وهو ماصرح به الامام الخ) وهذا هو الوجه نهائية ومعنى واسئ اى فيكون اقراراً وبني عليه

انه إن كان كاذباً لم تحل له باطن عش (قول المتن ومتي انكرتها) اى ولو عند حاكم (فرع) قال الاخونى

في بسط الانوار ولو اخبرت المطلقة بان عدتها لم تنقض ثم اكدت نفسها وادعت الانقضاء المدة محتملة

زوجت في الحال اه عش (قول المتن ومتي انكرتها الخ) قال في الرض عجب هذه ولو انكرت غير

الجبرة الاذن قبل الدخول اى وبعد الدخول بغير رضاها كافي شرعاً ثم اعترفت لم يقبل منها اه ورفق في

شرحه بينها وبين مسألة المتن اه وباقى عن المعنى ما يوافقه (قول المتن وصدقت) اى كاتقدم اه معنى

(قوله لانها جحدت) الى قوله وبان التي في المعنى الى قوله ولو لم تطلق في النهاية (قوله حقاله الخ) لان الرجعة

حق الزوج نهائية ومعنى (قوله وتحقق) عطف تفسير (قوله فانها قد لا تشعر بها الخ) عبارة المعنى فانه

رجوع عن نفي والتي لا يراى ان يكون عن علم قليل بردى هذا الجواب مالو انكرت غير الجبرة الاذن في

النكاح وكان انكارها قبل الدخول بها او بعده بغير رضاها ثم اعترفت بانها كانت اذنت لم يقبل منها مع انه

نفي اجيب بان التي اذا تعلق بها كان كالاثبات بدليل ان الانسان يحلف على نفي فعله على البت كالاثبات

وجدد النكاح بينهما فلا تحل بدون تجديد اه (قوله وبني عليه) اى على قوله وبان التي الخ اه عش (قوله

وان امكن) اى بان تنسب الطلاق لزوجها من غير تحقق (قوله ولنا كذا الامر الخ) قضيتها انه لو وقع

التنازع في الرجعة عند حاكم وصدقت في انكارها لا يقبل تصديقها بعد وهو خلاف ما اقتضاه اطلاق

قول المفسر ومتي انكرتها وصدقت الخ وعليه فالتعليل بالنفي هو الممول عليه اه عش (قوله فقال واحدة

الخ) اى الطلقة التي اوقعتها واحدة (قوله كما ياتي الخ) اى انفا (قوله لا تبطل به) اى رجوعاً (قوله وبهذا)

اى بكل من التعليلين وقوله مع ما ياتي اى فى قوله لان المرأة الخ (قوله رد قول الانوار الخ) وقد يقال

ان قول الانوار هذا نظير ما قدمه بقوله وبني عليه انها لو ادعت الخ لان يفرق بما ياتي عن سم بانه لا حلف

هنا من الوجوه (قوله فانكر وحلف) اى الزوج (قوله لم تقبل) لعل من فوائد عدم القبول انها لا تطالب

بالنفقة وانها لو مات لم تر ته اه سم (قوله فقل من ذكرها) اى هذه المسئلة وحكمها (قوله ذلك) اى الطلاق

طلعت الخائس وقوله والطلاق اى كיום الجمعة قال الولادة الخائس وقالت السبت (قوله لاتفقا بها) هذا

توجيه لاطلاق تصديق الزوج ثم مع التفصيل هنا بين سبق الدعوى وعدمه (قوله ونقله عن نص الام)

جزم به بالروض (قوله اولاً) اعتمد مر (قوله في المتن ومتي انكرتها الخ) قال في الرض عجب هذه ولو

انكرت غير الجبرة الاذن اى قبل الدخول او بعد الدخول بغير رضاها كافي شرعاً ثم اعترفت لم يقبل منها اه

و فرق في شره بينها وبين مسألة المتن بفرقين احدهما ان اذن الزوجة شرط في النكاح دون الرجعة والاخر

ان التي اذا تعلق بها كان كالاثبات بدليل ان الانسان يحلف على نفي فعله على البت كالاثبات (قوله فامتنع

الرجوع عنه الخ) كذا شرح مر (قوله فانكر وحلف) اى الزوج ثم اكدت نفسها لم تقبل لعل من

ولنا كذا الامر بالدعوى عند الحاكم ولو طلق فقال واحدة وقالت ثلاث ثم صدقت قبلت كائن عليه وجزم به في الانوار ووجه السبكي كما

باتى عن ولده فتره لانه لا يثبت الطلاق بقولها قبل رجوعها ولا انها لا تبطل به حقاً لغيرها وبهذا مع ما ياتي مع اتفاقهم على انها لو ادعت

انقضاء عدتها قبل ان يراجعها ثم رجعت قبلت بتصح رد قول الانوار لو ادعت الطلاق فانكر وحلف ثم اكدت نفسها لم تقبل قال البلقيني

ولو ادعت ان زوجها طلقها ثلاثاً ثم رجعت فقل من ذكرها والارجح قبول رجوعها لان المرأة قد تنسب ذلك لزوجها من غير تحقق اه

ويؤيده ما مروى عن السبكي ويفرق بين هذا وعدم قبول رجوعها فإما مر عن الإمام بتا كذا الحكم فيه بالدعوى والحلف وعرضه أقرت به بأنه لا يطالع الحريم المؤبد ما لا يحاط به غير ما هنا قد تنسب ذلك لزوجها من غير تحقق خلاف الرضا لا تقرب به إلا عن تحقق أو ظن قوى فاندفع ما قبل القياس منع قبولها على أن بعضهم بحث أنها لو أقرت رضاع ثم ادعت أنه دون الحسن أو بعد الحولين وقالت ظنته محرما قبلت وأتت ولده الجلال في رجل تزوج امرأة بولاءة أي أنها شاهدن باذنها له فأنكرت الأذن فأنبت القاضي النكاح وأمرها بالتكفين فامتنعت ثم مات الزوج فرجعت بان لها بعد الرجوع المطالبة بالمرء والأرث وفي قواعد التاج السبكي عن النص أنه لو أقر طلاق رجعي وادعت أنه ثلاث ثم صدقته واكذبت نفسها قبلت فإذا مات (١٥٨) ورثته كما قاله إبي في فتاويه ولا نظر لاعتبارها بالثلاث لأن الشارع الغاء به قال إبي في

فتاويه أيضا لو خالها فادعت أنها ثالثة ثم رجعت وزوجت منه بغير محلل فالأقرب ثبوت الزوجية والأرث أه ويوافقه قول أبي زرعة في فتاويه ذكرت أنه طلاقها ثلاثا فانكرت ما بانها لم يحز إذنها في العود إليه بلا محلل إلا أن اكذبت نفسها قبل الأذن كما لو ادعت التحليل فكذبها ثم أراد العقد عليها لا بد أن يصدقها ويظهر أنه لا يحتاج للتلفظ بالتكذيب ثم التصديق هنا بل يكفي في الظاهر بالأذن ثم والعقد هنا لتضمنهما للتكذيب والتصديق ومرفى النكاح أنه لو قال هذه زوجتي فانكرت ثم مات فرجعت ورثته (وإذا طلق دون ثلاث وقال وطئت في الرجعة وأنكرت) وطأه (صدق يمين) أنه ما وطئها ولا رجعة له ولا نفقة لها ولا سكنى لأن الأصل

الثلاث (قوله عن السبكي) تنازع فيه الفعلان (قوله بالدعوى إلخ) أي منها اه سيد عمر (قوله والحلف) أي ونكول الزوج فانه يقوى جانبها وفي مستلئ الأنوار والبلقينى لاحلف منها اه سم (قوله وعن رضاع إلخ) كذا في النسخ بين عطف على عن الإمام ولا يخفى ما فيه (قوله القياس) أي في مسألة البلقينى (قوله وأتت ولده) أي البلقينى (قوله بان لها إلخ) متعلق بقوله وأتت ولده إلخ (قوله أنها ثالثة) أي الطلفة التي أوقعها بالخلع (قوله ثم) أي في المقيس وقوله هنا أي في المقيس عليه (قول المتن وطئت) أي زوجتي قبل الطلاق نهاية يوم معنى (قول المتن صدقت إلخ) فإذا حلفت لأدعيه عليها وتزوج حالا اه معنى (قوله أنه ما وطئها) إلى قوله هذا في صدق في المعنى لا قوله به فارق إلى وليس له ولإلى الباب في النهاية إلا ذلك القول وفيها مانصه ولو كانت الزوجة المطلقة رجعية أمقا واختلاف الرجعة قال القول قولها يمينها حيث صدقت لو كانت حرة لا قول سيدها على المذهب المنصوص ولو قال أخبرني مطلقتي بانقضت عدتها فرجعتها مكذبا لها أو لمصدقها ولا مكذبا لها ثم اعترف بالكذب بأن قالت ما كانت انقضت فالرجعة صحيحة لأنه لم يقر بانقضت العدة وإنما أخبر عنها ولو سال الرجعة الزوج ولو بانته عن انقضض العدة لزما أخباره قاله في الاستقصاء وفي سؤال الاجنبى قولان والظاهر عدم اللزوم اه (قوله) أي للوطء والجار متعلق بدعوى إلخ (قوله وليس إلخ) أي في مسألة المتن (قوله وليس إلخ) أي ويحرم عليه ذلك إلى أن تنقض عدتها اه معنى (قول المتن وهو مرق لها إلخ) أي بدعواه وطأها وهي لا تدعى الانقضض اه معنى (قوله امتنع من قبول نصفها) نعمت عن أي بان قال لا استحق فيها شيئا لكون الطلاق بعد الوطء وقالته في ذلك النصف لكون الطلاق قبل الوطء فالعين مشتركة اه عش (قوله فيلزم) ببناء المفعول من الإلزام والضمير المستتر للزوج والمزم هو القاضي (قوله أي تملكك) أي النصف لها أي الزوجة تفسيره للإبراء (قوله بطريقه) متعلق بالتمليك والضمير له وقوله بان يتلطف إلخ تصوير لطريقه (قوله به) أي الزوج والجار متعلق بـ يتلطف (قوله فان صمم) أي الزوج على الامتناع

(كتاب الإيلاء)

(قوله مصدر آلى) إلى قوله ولا أجا معك في النهاية لا قوله لم يعلق إلى الصبي (قول المتن حلف زوج إلخ)

فرائد عدم القبول لها لا يطالب بالنفقة وأنه لو مات لم ترته (قوله بالدعوى والحلف) أي ونكول الزوج فانه يقوى جانبها وفي مستلئ الأنوار والبلقينى لاحلف منها (قوله أنه لو أقر بطلاق رجعي إلى قبلت) هذا موافق لقوله السابق ولو طلق فقال واحدة وقالت ثلاث إلخ (قوله الإبراء) أي رأتان كذا في الروض وشرحوه الترجيح من زيادته هنا وصرح به الأسنوى ونقله عن ترجيح الرافعي في الأقراء اه

(كتاب الإيلاء)

عدم الوطء وإنما قبل دعوى عين ومول له ثبت النكاح وهي تريد تزويجه بدعواها والأصل عدم مزيله وهنا وبصح قد تحقق الطلاق وهي بدعي مثبت الرجعة قبل الطلاق والأصل عدمه وبه فارق ما مر قبيل فصل قال أنت طالق وأشار بأصبعين وليس له نكاح اختها ولا أربع سواها مؤاخذه له بأقراره (وهو مرق لها بالمرء فان قبضته فلا رجوع له) لا تمقر باستحقاقها بجمعه (والا) تكن قبضته (فلا تطله إلا بنصف) لأقرارها أنها لا تستحق غيره فواخذته ثم أقرت بوطنه لم تأخذ النصف الآخر إلا بأقرار ثان منه هذا في صدق الدين أما عين امتنع من قبول نصفها فيلزم بقبوله أو إبراءها منه أي تملكك ما بطريقه بأن يتلطف القاضي به نظير ما مر في الوكالة فان صمم فيظهر أن القاضي بقسمها فوطئها أنصفها ويوقف للنصف الآخر تحت يده إلى الصلح أو البيان (كتاب الإيلاء) مصدر آلى أي حلف (هو) لغة الحلف وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشرع حكمه وخصه بأنه (حلف زوج بصبح طلاقه) بالله أو صفة له كما بقي في الإيمان

ويصح من عجمي بالعربية ومن عربى بالعجمية ان عرف المعنى كافى الطلاق وغيره اه معنى (قوله) أو بما الحق بذلك الخ) اى من كل ما يدل التزامه على امتناعه من الوطء خوفا من لزوم ما التزمه بالوطء قال سم عدنى الزواج الايلا من الكباثر ثم قال وعدى لهذا من الكباثر غير بعيد وان لم ارم من ذكره اه لكن نقل عن الشارح انه صغير وهو اقرب اه عش (قوله اى الزوجة) اى ولوامة اهمهم (قوله ولورجعية) ولا تضرب المدة الا بعد الرجعة اه عش (قوله ومتحيرة) قاله الزركشى وضم اليها المحرمة والمظاهر منها وقال فى الاولى اى المتحيرة ولا تضرب المدة الا بعد الشفاء اه وقياسه ان لا تضرب المدة فى الآخرين الا بعد التحلل والتكفير اه نهاية وفى قسم عن شرح الروض مثله (قول المتن مطلقا) نعت لصدر مخدوف اى امتناعا مطلقا غير مقيد بمدى فى معناه ما اذا اكده بقوله ابدا اه معنى عبارة السيد عمر بن حنبل ان مراد المصنف مطلقا اى عن القيد الاقنى وهو ما فوق اربعة اشهر بقرينة المقابلة فيندفع عدم الجماعية حتى بابدالانه لا تعيين فيه والتعيين ملحوظ فى المقابل اه (قوله) ولا يرد عليه) اى على جمع الحد وظاهره انه راجع الى ما بعد وكذا جميعا ولكن رجعه المعنى الى قوله أو حتى أموت الخ وهو قضية قول الشارح لانه لاستبعاده الخ اى فى النفوس (قوله دين) اى ان كان الحلف بالطلاق كما هو ظاهر اه رشيدى (قول المتن) اوفوق اربعة اشهر) قال البلقينى وهذه الاشهر هلاية فلو حلف لا يطؤها مائة وعشرين يوما لم يحكى الحال بانه مول فاذا مضت اربعة هلاية ولم يتم ذلك العدد لنقص الالهة او بعضها تبين حيث ذكره موليا قال ولم ارم من تعرض له اه سم وقال النهاية والاربعة هلاية فلو حلف لا يطؤها مائة وعشرين يوما محكم بكونه موليا حال اذا الغالب عدم كمال الاربعة فكل شهر نقص تحققنا انه مول اه وقال عش فلو جازات الاربعة كمرام على خلاف الغالب تبين عدم صحة الايلا بناء على ان العبرة بما فى نفس الامر اه (قوله ولو بلحظة) الى قوله ولو بلمتعتن فى المعنى (قوله يؤلون من نسائهم) وانما عدى الايلا فيها بمن وهو انما يعدى بعلى لانه ضمن معنى البعد كانه قال يؤلون مبعدين انفسهم من نسائهم معنى ونهاية (قوله) وفائدة كونه الخ) مبتدأ وخبره قوله لانه الخ وكان الاولى والمراد بكونه موليا الخ عبارة المعنى بعد كلام نصها والاولى انه يقال كلام الامام اى انه يمكن زيادة لحظة لتسع المطالبة بحمول على اثم الايلا وكلام الماوردى اى انه لا يكون موليا الا بالحلف على فوق اربعة اشهر برمان يتاق فيه المطالبة على اثم الايلا الا ترى انه لو قال والله لا اطوك اربعة اشهر فاذا مضت فواته لا طوك اربعة اشهر فانه ليس بمول كاسياق مع انه باثم بذلك اثم الايلا على الرجوع فى الروضة اه (قوله فهو محض يمين) اى وليس ايلا فليس لها مطالبة بالوطء بعد اربعة اشهر ومضى وطى وحنت ولو معه ما التزمه اه عش (قوله) ويصح طلاقه الخ) اى يخرج يصح الخ الصبي الخ (قوله للسكران) اى المتعدي بسكره وللنصى اه معنى (قوله وللعلوق الخ) عبارة للمعنى والمراد انه يصح طلاقه فى الجملة ليدخل ما لو قال اذ وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا وفرغنا على انسداد باب الطلاق فانه زوج لا يصح طلاقه فى هذه الصورة مع ذلك يصح ايلاؤه اه (قوله) بنحو جب الخ) ولو حلف زوج المشرقة بالمغرب لا يطؤها مائة وعشرين يوما كالايلا من صغيره وقال البلقينى يكون موليا لاحتمال الوصول على خلاف العادة ولا تضرب الا بعد الاجتماع ولو لم ترد او مسلم من مرتدة فعندى تنقذ اليمين فان جمعها الاسلام فى العدة كان قد بقي من المدة اكثر من اربعة اشهر فهو مول والا فلا انهاية وقوله ولو حلف الى

عدنى الزواج الايلا من الكباثر ثم قال وعدى لهذا كيرة غير بعيد وان لم ارم من ذكره اه (قوله اى الزوجة) ولوامة (قوله ومتحيرة) لاحتمال الشفاء) قاله الزركشى وضم اليها المحرمة والمظاهر منها قبيل التكفير قال فى شرح الروض قال فى الاول ولا تضرب المدة الا بعد الشفاء وقياسه فيها بعد ما انها لا تضرب الا بعد التحلل والتكفير اه (قوله فى المتن) اوفوق اربعة اشهر) قال البلقينى وهذه الاشهر هلاية فلو حلف لا يطؤها مائة وعشرين يوما لم يحكم به فى الحال بانه مول فاذا مضت اربعة هلاية ولم يتم ذلك العدد لنقص الالهة او بعضها تبين حيث ذكره موليا قال ولم ارم من تعرض له اه (قوله لصحة طلاقه فى الجملة) قد يشكل

قوله ولو ألى الخ في الرشيدي عن حواشي الروض للشهاب الرمي مثله (قوله أورتق) أي أقرن اه نهاية
 (قوله فيها) أي الزوجة احتزرت به عن الزوج الصغير فانه خرج يصح طلاقه كما مر انفا (قوله اندفع) إيراد هذا
 الخ وعن إيراد ما هنا على منع الحد وما مر على جمع الحد المعنى (قوله والحيض) أي أو النفاس نهاية ومعنى
 (قوله أو نهار رمضان) لعل محله إذا كان بينه وبين رمضان دون أربعة أشهر اه رشدي (قوله أنه إيلاءه)
 خلافاً للنهية ووفقاً للغة عبارة تهوان قال والله لا اجامعك إلا في الدبر فول أو الألفي الحيض أو النفاس
 أو في نهار رمضان أو في المسجد فوجهان أحدهما وهو الوجه انه مول قال الاسنوي وهو ما جزم به في
 الذخائر ولا يتجه غيرهما وقال الزركشي انه الراجح وقال في المطلب انه الاشبه لأن الوطء حرام في هذه
 الأحوال فهو ممنوع من وطئها وبجب عليها الامتناع وتضرب المدة ثم تطالب بعدها بالنيئة أو الطلاق فان قام
 إليها في هذه الأحوال سقطت المطالبة في الحال ولو ال المضاربة به وتضرب المدة ثانياً لبقاء العيّن كالو طلق المولى
 بعد المدة ثم راجع تضرب المدة ثانياً لبقاء العيّن اه (قوله وبطلان) أي المتن في النهاية والمعنى (وأن كلاً له شرط
 الخ) لا يخفى أن ذلك إنما يعلم من كلامه السابق واللاحق اه رشدي (قول المتن بل لو علق به طلاق الخ) كذا
 أطلقوه هنا ويتجه أن يقال أخذنا ما قدمه في الطلاق أن محل ذلك إذا قصد به منع نفسه عن وطئها لأن التعليق
 بنحو الطلاق حينئذ يكون مبنياً فان أراد محض التعليق فلا إيلاء أصلاً قصد للامتناع من الوطء وإن أطلق
 فيأتي فيه خلاف نظير ما مر ثم فعل ما مشي عليه الشارح ثم لا يكون إيلاءه على ما مشي عليه الفاضل المحشي
 ونقله عن الجمال الرمي أيضاً يكون إيلاءاً فيلتام وليراجع اه سيد عمر أقول وقد يصح بعدم الإيلاء
 عند إرادة محض التعليق قول النهاية وأقره سم نصه ولو كان به أوها ما يمنع الوطء كرض فقال إن وطئت
 فقله على صلاة أو صوم أو نحوهما قاصداً به نذر الجواز لا لا امتناع من الوطء فالظاهر كما قاله الأذرعى انه
 لا يكون مولى ولا ألتماو يصدق في ذلك كائناً نذراً للجواز أو أن في ذلك إطلاق الكتاب وغيره اه
 ويصح بعدم الإيلاء في صورة الإطلاق أيضاً قول الرشدي فنصقوله وإن في ذلك إطلاق الكتاب فيه
 بحث أذهبه خارجة بقوله أي المصنف في التعريف لمتنعاه وكذا يصح به بما رى عن المعنى حاشية
 وكالحلف الظاهر الخ (قول المتن أو اعتقا) أي كالمثال الأخير وقوله أو قال إن وطئت الخ هلا عبر المصنف
 بقوله طلاقاً واعتقاً ونحوهما كقوله إن وطئت الخ اه سم عبارة المعنى مع المتن طلاقاً واعتقاً كأن وطئت
 فانت أو ضربت طالقاً أو فعدى حر أو نحو ذلك مما لا تتحل العيّن منه إلا بعد أربعة أشهر كأن قال إن وطئت
 الخ أوها يعلم أن في قول الشارح مما لا ينحل الخ حذف المبيّن (قوله مما لا ينحل الخ) وذلك إما بان يقيد بما
 لا يوجد إلا بعد مضي أربعة أشهر أو يطلق فإن الإطلاق يلحق بالتقييد بما فوقها نظير ما مر في الحلف بالله

أو رتق أو صغر فيها بقيد
 الآتي فلا إيلاء لإلا إيلاء
 وهذا الذي قرره اندفع
 إيراد هذا على المتن بأنه غير
 مانع لدخول هذا فيه على انه
 سيصح بذلك وبوطئها
 حلقه على ترك التمتع بغيره
 وبني الفرج إلى آخره حلقه
 على الامتناع من وطئها في
 الدبر أو الحيض أو الأحرام
 فهو محض يمين أو الراجح في
 لا اجامعك إلا في نحو الحيض
 أو حيض أو نهار رمضان
 أو المسجد أنه إيلاءه بمطلقاً
 وما بعده الأربعة قائل لأن
 المرأة تنصبر عن الزوج أربعة
 أشهر ثم يفي صبرها أو يقل
 وعلم من كلامه أن أركانها
 ستة مخلوف به وعليه ومدة
 وصيغة وزوجان وإن كلاله
 شروط لا بد منها (والجدد
 أنه) أي الإيلاء (لا يختص
 بالحلف بالله تعالى وصفاته
 بل لو علق به) أي الوطء
 (طلاقاً أو اعتقاً أو قال إن
 وطئت فقله على صلاة أو
 صوم أو حج أو عتق) مما لا
 ينحل إلا بعد أربعة أشهر
 (كان مولى)

لان ذلك كله يسمى بميتا ولها لغة الحلف بالله تعالى وبغيره فشملة الآية والغفران فيها لما شتمت عليه الايلاء من الاثم كما رلا الحنف لانه واجب وان كان الحلف بالله ولانه يتمتع من الوطء خشية ان يلزمه ما التزمه كالمتعمته (١٦١) في الحلف بالله تعالى خشية الكفارة

وكالحلف الظهار كانت على كظهر اى سنة فانه ايلاء كباقي اما اذا انحل قبلها كان وطنتك فعلى صوم هذا الشهر او شهر كذا وهو ينقض قبل اربعة اشهر من البين فلا ايلاء (ولو حلف اجنبى) لاجنية او سيد لامته (عليه) اى الوطء كوالله لا اطوك (فيمين محضه) اى لا ايلاء فيها فيلزمه قبل النكاح او بعده كفارة وطؤها (فان نكحها فلا ايلاء) يحكم به عليه فلا تنضركل المدة وان بقى من مدة عنها فوق اربعة اشهر وتأتى لاتنفاء الاضرار حين الحلف لاختصاصه بالزوج بنص من نسائهم (ولو آلى من رتقاء او قرناء او آلى محبوب لم يبق له قدر الحشفة ومثله مثل كما مر (لم يصح) هذا الايلاء (على المذهب) لا اذ ابداه منه حيثن خلاص الحصى والعاجز لمرض او عنة

وبدل على ذلك تصويرهم بعبارة أصل الروضة فوالق ان وطنتك فعلى صوم شهر او الشهر الفلانى وهو يتأخر عن اربعة اشهر فهو مولى انتهت اه سيد عمر افول قد افاد ذلك قول الشارح الماروا بما الحق بذلك الخ (لان ذلك) الى قول المتن ولاقول فى المعنى الا فوله الغفران الى ولا نه وقوله وان بقى الى المتن وقوله ومرالى المتن ولاقول المتن والجديدي النهاية الا فوله الغفران الى ولا نه وقوله بل بحث الى وخرج وقوله قبل خروج الدجال (قوله لان ذلك) اى تعليق الطلاق والعق والتزام نحو الصلاة بالوطء (قوله ولانه) عطف على قوله لان ذلك الخ (قوله وكالحلف الظهار الخ) عبارة المعنى وكلامه هنا وفيما سبق يشعر بان الايلاء لا يكون بغير الحلف لكن سياقي في الظهار انقلو قال انت عى كظهر اى سنة مثلاً انه ايلاء مع انتفاء الحلف في هذه الصورة البين المذكرة بين لجاح والبين يصوم شهر الوطء ايلاء كان وطنتك فته على صوم الشهر الذى اطافه فاذا وطئ في اثناء الشهر لزمه مقتضى البين ويجز بصوم بقيته وينقض يوم الوطء اه (قوله اما اذا انحل الخ) يحتمر قوله بما لا ينحل الخ (قوله اى الوطء) يعنى عدما بدليل ما بعده عبارة المعنى ان ترك الوطء اه (قوله فيلزمه قبل النكاح) اى بزنا او شبهة اه عى (قوله كفارة) اى في الحلف بالله تعالى اه معنى (قوله بوطنها) الاولى تقديمه على قبل النكاح (قول المتن فان نكحها الخ) اى او اعتمها السيد وتزوجها او يمكن إدخالها فى المتن اه عى (قوله لاتنفاء الاضرار الخ) تعليل للبتن وقوله لاختصاصه الخ علة للعلو لعل الاولى ان يجعله علة ثانية بزيادة الواو (قوله بنص من نسائهم) باضافة (قوله لم يبق له الخ) عبارة للمعنى اى مقطوع الذكر كله وكذا ان بقى منه دون الحشفة اما من جب ذكره موقى منه قدر الحشفة فيصح ايلاءه لا مكان وطئ اه (قوله لا اذ ابداه منه) قضيته انه لا يتغير الحكم بزوال الوقت والقرن لعدم قصد الاذاء وقت الحلف لان زوال الوقت والقرن غير محقق بخلاف الصغر فان زواله لا يحقق الحصول اه عى (قوله يمكن معه الخ) الظاهر انه راجع لجميع ما قبله حتى قوله والعاجز لمرض او عنة وحيثن يتضح قوله السابق فى المريض بشرطه الاقنى وهو الامكان المذكور وعبارة الروض وشرحه ويصح ايلاء الزوج من صغير يمكن جماعها فيها قدره من المدقور مريض ولا تضرب المدة حتى تدرك الصغيرة اطاقاة الجماع وتطبيق المريضة ذلك انتهت اه سم (قوله قدرها) جملة فعلية نعمت لمددة (قوله ومن طر الخ) عطف على الحصى (قوله بوجتها) اى وتحسب المدة منها كباقي اه عى (قوله سرتين) لا موقع له مع قول المصنف وهكذا اه رشيدى عبارة المعنى مع المتن وسواء اقتصر على ذلك ام قال هكذا مراراً اه (قوله لا انحلال كل الخ) عبارة المعنى لاتنفاء فائدة الايلاء من المطالبة بموجبيه ذلك اذ بعد مدة اربعة اشهر لاتمكن المطالبة

قاصدا به نذر المجازاة لا الامتناع من الوطء فالظاهر كما قاله الاذرى انه لا يكون مولى او لا آثم اى يصدق فى ذلك كسائر صور نذر المجازاة وان اذن ذلك اطلاق الكتاب وغيره مخرجهم (فرع) قال الباقى لو حلف زوج المشركية بالمغرب لا يوطء ما كان مولى لا احتمال الرصول على خلاف العادة ولا تضرب المدة لإلأ بعد الاجتماع ولو آلى من رتقاء او مسلم من مرتدة فعندى تنعقد اليمين فان جمعهما الاسلام فى العدة وكان قد بقى من المدة من اكثر من اربعة اشهر فهو مولى ولا فلا كذا شرع مر فلتامل مع قول الباب ما مضى فرع من آلى وهو نائب ولو مشرقا عن مغربية او هو حاضر ثم غاب حسب المدة ولها توكيل من يطالبه فاذا تمت رفعه لقاضى بلد الغيبة وطالبه فيأمره القاضى بغيته اللسان حالاً وينقلها اليه او رجوعه اليها او طلاقاً ان امتنع من ذلك ويميل لاهية السفر وامن طريقه ومرض معجز فان لم يلف بلسانه او لم يسمح اجتماعها بها بعد امكانه فمطلب العود اليها لم يمكن بل يطالبها القاضى بطاب وكيلها ولو غاب بمد طلبها بالحق وامتاعه لم يكفيه غيبة اللسان ولم يعمل بل يطالبها القاضى بطالبها اه (قوله يمكن معه الخ) الظاهر انه راجع لجميع ما قبله حتى قوله والعاجز لمرض او عنة وحيثن يتضح قوله السابق فى المريض بشرطه الاقنى اى وهو

(٢١) - شروانى وابن قاسم - ثامن) أشهر فاذا مضت فوائده لاوطنتك اربعة أشهر وهكذا مرتين (او مراراً) متصلة (فليس بمولى الاصح) لا انحلال كل بنضى الاربعة فتعذر المطالبة نعم باثم اثم مطلق الايذاء دون خصوص اثم الايلاء

بل بحث انه فوقه لان هذا لا يرتفع بالوطء وفيه نظر للخلاف في اصل تأنيبه وخرج بقوله انه والله بالوحدة فان قال فلا وطئتك فهو ابلاد قطعا لانها بمن واحدة اشتملت على اكثر من اربعة اشهر وبتصله ما لو فصل كلا عن الاخرى اى بان تكلم باجنبي وإن قل واسكت باكثر من سكتة تنفس وعى فيما يظهر فليس ابلاد (١٦٢) قطعا (ولو قال والله لا وطئتك خمسة اشهر فاذا مضت فوائده لا وطئتك سنة) بالنون كافى

الروضة واصلها وبالفوقية
أى سنة أشهر كما في أصله
قيل وهو الاول انتهى وفيه
نظر بل الاول الاول لما في
الثاني من الإيهام الذى
خلا عنه أصله بذكره
المضاف اليه (فإلا أن
لكل) منهما (حكمه)
فقطاله بموجب الاول في
الخامس لا فيما بعده
لأنه لا يحلها بحضيه وانقضاء
مدة الثانية فطالب بذلك
بعد مضى أربعة أشهر
وخرج بقوله فاذا مضت ما لو
أسقطه كان قال والله لا
اجامعك خمسة أشهر ثم قال
والله لا اجامعك سنة فانها
يتداخلان لتداخل
مدتهما واحتلنا بوطء واحد
وبقوله فوائده ما لو حذفه
فيكون ابلادواحد (ولو
قيد) بمنه على الامتناع من
الوطء (مستبعد الحصول
في) الأشهر (الأربعة)
عادة كنزول عيسى صلى
الله عليه وسلم قبل خروج
الدجال وكثروا خروج الدجال أو
ياجوج وما جوج (قول)
لان الظاهر تأخره عن
الأربعة فتضمره يقطع
الرجاء و علم به ان محقق
الامتناع كطلوع الساء
كذلك بالاولى اموالها قدما

بوجوب اليقين الاول لا لخلالها ولا بموجب الثانية لانها لم تمض مدة المهلة من وقت انعقادها وبعد مضى
الأربعة الثانية يقال فيه كذلك وهكذا لا خرحله اه (قوله بل بحث انه الخ) عبارة المغني قال في المطلب
وكانه دون اثم المولى ويجوز ان يكون فوقه لان ذلك يقدر على دفع الضرر بخلاف هذا فانه لا دفع له إلا
من جهة الزوج بالوطء اه (قوله وفيه نظر للخلاف الخ) لا يخفى ما في هذا النظر من النظر إذا استند اليه
الباحث اقوى وأولى من الاستناد إلى جريان الخلاف بعدم التأنيب فانه لم يقبل من الحسد سليم اه سيد عمر
(قوله وبتصله ما لو فصل الخ) عبارة المغني وافهم كلامه ايضا ان محل الخلاف إذا وصل اليقين باليمين فان قال
ذلك مرة ثم لم مضت تلك المدة أعاد اليقين وهكذا امر اولا يكون مولى قطعا اه (قوله بالنون الخ) عبارة
المغني قوله سنة موافق للروضة وفي المحرر سنة اشهر وكل صحيح ولكن كان الاول موافقا لاصله
ويصح ان يقر المتن بالمشتاة من فوق فيوافق اصله لكن نسخة المصنف بالنون اه (قوله قيل وهو الاول) اى
في المتن اه سم زاد الرشيدى بقرينة ما بعده اه (قوله وفيه نظر بل الاول الخ) قد يجاب بانه
لا اعتبار بهذا الإيهام إذ لا يفهم من قولنا سنة بعد قوله خمسة اشهر الاستة اشهر هذا ان اراد القائل اولوية
ضبط عبارة المصنف بالفوقية فان اراد اولوية عبارة الاصل على عبارة الروضة فلا نظر بوجه سم قد يقال
على الاخير انه لا وجه لاولوية بل متساويان اه سيد عمر وعبارة المغني المارة صريحة في الاحتمال الاول
(قوله المضاف اليه) اى لفظة اشهر (قوله فقطاله) إلى قوله وقيس به في المغني لا قوله ثاني ايامه او قوله كما
يحه او زرع (قوله فقطاله الخ) عبارة المغني فلها المطالبة في الشهر الخامس بموجب الابلاد الاول من
القيسة أو الطلاق فان شاء انحلت فان آخرت حتى مضى الخامس دخل مدة الابلاد الثاني فلها المطالبة بعد اربعة
اشهر منها بوجه كآمر فان لم تطالب في الابلاد الاول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا مطالبة به سواء
ا ترك حقها لم تعلم به لا لخلاله كما لو آخرت المطالبة في الثاني حتى مضت سنة اه (قوله مدة الثانية)
الانساب التذكري (قوله بذلك) اى بموجب الابلاد الثاني (قوله قبل خروج الدجال) ظرف لمسا فهمه
المتن والمغني كالنفي قد قيل خروج الدجال بنزول عيسى (قوله تأخره) اى ما ذكر من النزول والخروج
(قوله وعلم به اى يقول المصنف مستبعد الخ) (قوله ان محقق الخ) اى المقيده (قوله اموالها قدما الخ)
محترز قوله قبل خروج الدجال (قوله ومحل) اى محل قوله فلا يكون ابلاد (قوله ان كان) اى التقييد
المذكور (قوله الاربعين) نعت ايامه (قوله كذلك) اى حقيقة (قوله وبقيتها) اى بقية ايام الدجال
(قوله مع امره بان الاول الخ) في هذه العبارة تسمح لا يخفى اذ لا أمرها اه رشيدى عبارة المغني فسل عن
ذلك اليوم الذى كسبه بكتفينا صلاة يوم فقال لا اقدره والقدرة اه (قوله وقيس به) اى باليوم الاول (قوله)
فيها) اى الاول والثاني والثالث (قوله اى الاربع الخ) عبارة المغني اى معنى الاربع الاشهر كقوله في

الامكان المذكور وعبارة الروض وشرحه يصبح ابلاد الزوج من صغيرة يمكن جماعها فيما قدره من المدة
ومرضة ولا تضرب المدة حتى تدرك الصغيرة اطاقا لجماع ونطق العريضة ذلك اه (قوله وبتصله ما لو فصل
كلا الخ) كذا شرح مر (قوله قيل وهو الاول) اى في المتن (قوله وفيه نظر بل الاول) اى في الثاني
من الإيهام الخ قد يجاب بانه لا اعتبار بهذا الإيهام إذ لا يفهم من قولنا سنة بعد قوله خمسة اشهر الاستة اشهر
هذا ان اراد القائل اولوية ضبط عبارة المتن بالفوقية فان اراد اولوية عبارة الاصل على عبارة الروضة فلا
نظر بوجه (قوله قبل خروج الدجال) ظرف لقول المتن قيد (قوله ومحققه) اى الحصول (قوله)

بعد خروج الدجال بنزوله فلا يكون ابلاد ومحل كآمره بان كان ثانيا ايامه أو اولها لم يبق منه مع باقي ايامه
الاربعين ما يكمل اربعة اشهر باعتبار ايام المبهودة اذ يومه الاول كسنة حقيقة والثاني كسهر والثالث كجمعة كذلك وبقيتها كاياما
كما صح عنه صلى الله عليه وسلم مع امره بان الاول لا يكتفى فيه صلاة يوم وبأنهم يقدرون له وقيس به الثاني والثالث وبالصلاة غيرها فيقدر فيها
أقدار العبارات والايام وغيرها كآمر اوائل الصلاة (وان ظن حصوله) اى المقيده (قبلها) اى الاربعه كجبه المطرف الشئام

(فلا) يكون لإيلاء بل محض يمين وحققه كجفاف الثوب أولى فلاخذ فهو أن كان في أصله (وكذا لو شك) في حصول المقيد به قبل الأربعة أو بعدها كمرضه أو مرض زيد أو قدومه من محتمل الوصول منه قبل الأربعة فلا يكون (١٦٣) إيلاء (في الأصل) حالاً ولا بعد مضي

الأربعة قبل وجود المعلق به لانه لم يتحقق منه قصد الأبداء أو الامال لم يحتمل وصوله منه بعد مسافته بحيث لا تنقطع في أربعة أشهر فهو مولى نعم ان ادعى ظن قربها حلف ولم يكن مولى بل حالفاً (ولفظه) المقيد له

وإشارة الاخرس به (صريح وكناية) ومنها الكتابة كغيره (فن صريحه تنقيب حشفة او (ذكر) اي حشفته اذ هي المرادة منه

بخلاف ما لو اراد كله لحصول مقصودها تنقيب الحشفة مع عدم الخنث (يفرج ووطو وجماع) ونيك اي مادة نيك وكذا البقية

(وافقراض بكر) غير غوراء لم يوعا نعم يدين ان اراد بالجماع الاجتماع وبالوطء بالنوس بالقدم وبالافقراض غير الوطء ومحل ان لم يقل بذكري والام يدين في واحد منها كالنيك مطلقاً اما الغوراء

إذا علم حالها قبل الحلف فالخلف على عدم اقباضها غير إيلاء على مقاله ابن الرفة لحصول مقصودها بالوطء بقاء البكارة قال إلا ان يقال الفينة في حق البكر تخالفها في حق الثيب كما يفهمه إيراد القاضي

وقت غلبة الأمطار والله لا أطوك حتى ينزل المطر اه (قوله فلا يكون) إلى قوله فلا في المضي (قوله وحققه) اي الحصول مبتدأ وخبره قوله أولى (قوله كمرضه أو مرض زيد) لعل المراد به كشفه مرضه الخ (قوله من محتمل الخ) اي محتمل الخوف قوله منه اي المحل المذكور (قوله حالاً) إلى قوله لما يأتي في المضي (قوله لا أقوله اي حشفته إلى المتن) (قوله حالاً ولا بعد مضي الأربعة) قضية كلام الروض وشرحه انه لو مات زيد قبل قدومه صار الخالف مولى لياس منه اه سم باختصار (قوله بخلاف ما لو اراد كله الخ) قضية انه لو اطلق كان مولى لاجل الذكر على الحشفة وهو قضية قوله قبل اي حشفته اذ هي الخوانه إذا قال اردت جميع الذكر قبل منه مظاهراً اه عش وقال السيد عمر قوله بخلاف ما لو اراد كله الخ ينبغي اطلاق لان اللفظ عند الاطلاق ينزل على حقيقة ثم اريت في حاشية السنباطي على المحل التصريح بان حالة الاطلاق كقصد الكل وما قول التحفة اذ هي المراد لالام النوى بقوله ذكر لانه المراد في إطلاق الخالف لفظ الذكر من غير إرادة قرآن او محتمل عبارتها ذلك اه اقول وهو ظاهر صنيع المضي حيث قال فن صريحه مهجو النيك و تنقيب اي إدخال ذكر او حشفته بفرج اي فيه ووطء وجماع وإصابة اه وافقراض بكر وهي ازالة قضيتها بكسر الفاء اي بكارتها كقولهم والله لا اغيب او لا ادخل او لا اؤجذ كرى او حشفتي في فركك او لا أطوك او لا اجامعك او لا اصبتك او لا اقضك بالناف او بالقام وهي بكر اه (قوله اي مادة النيك) اي ما ترك منها سواء كان ماضياً ومضارعاً وغيرهما اه عش (قوله نعم يدين النيك) ولا ينافي ذلك الصراحة لان الصريح يقبل الصرف اه سم (قوله لمن اراد الخ) عبارة المضي ويدين في الأربعة الأخيرة ان ذكر محتملاً ولم يقل بذكري او بحشفتي كان يريد بالوطء الوطء بالندم وبالجماع الاجتماع وبالاخيرين الإصابة والافقراض بغير الذكر اه (قوله كالنيك مطلقاً) كما في التنبيه والحاوي اه شرح المنهج وفي شرح الارشاد وبحث ان الرفع وغيره ونقل عن قضية نص الام أنه لو اراد بالنيك الوطء في الدبر يدين ايضاً اه سم (قوله اما الغوراء) يدين معجمه وهي التي بكارتها في صدر فرجها اه معنى (قوله وهذا هو المعتمد) اي يكون مولى لا إذا تحصّل الفينة إلا بزوال البكارة اه عش (قوله نظير ما مر في التحليل) ومن ثم افنى شيخنا الشهاب الرملی رحمه الله تعالى باشتراط انتشار الذكر فيها اي الفينة كالتحليل شرح مر اه سم (قوله كاقضاء) إلى قوله ونوزع فيه في المعنى وإلى قوله فان قلت في النهاية (قوله كاقضاء) اي ودخل كوالله لا افنى اليك او لا امسك او لا ادخل بك اه معنى (قول المتن كتابات) (فروع) لو قال لا اجامعك الا جماع سوسو اراد بالجماع في الدبر او فسادون الفرج او بدون الحشفة كان مولى وان اراد بالجماع الضعيف لم يرد شيئاً لم يكن مولى ولو قال والله لا اغتسل عنك وادترك الغسل دون الجماع او ذكر امر احتمالاً كان لا يمسك بعد الوطء حتى ينزل واعتقد ان الوطء بلا إنزال لا يوجب

حالا ولا بعد مضي الأربعة من ذلك قول الروض وشرحه وقال والله لا اجامعك حتى يشاء فلان شاء الجماع ولو مر آخرها انحلت العين والإي وان يشاءها صار مولى بموت قبل المشيئة لياس منها سواء اشاء ان لا جماعها لم يشأ شيئاً لا تحصى مدة الإيلاء ادمد الياس من المشيئة اه والظاهر ان نحو القدوم كالمشيئة إذا كان حصراً قبل مضي المدة او بعده على الاحتمال حتى إذا قال لا أطوك حتى يقدم زيد لم يصرم مولى وان مضت المدة فان مات قبل قدومه صار مولى لالأس منه فليأمل (قوله نعم يدين ان اراد بالجماع الاجتماع الخ) فلا ينافي ذلك الصراحة لان الصريح يقبل الصرف (قوله كالنيك مطلقاً) قال في شرح المنهج كما في التنبيه والحاوي وفي شرح الارشاد وبحث ان الرفع وغيره ونقل عن قضية نص الام أنه لو اراد بالنيك الوطء في الدبر يدين ايضاً اه (قوله قال لأن يقال الخ) كذا شرح مر (قوله نظير ما مر في التحليل) ومن ثم افنى شيخنا

والنص انتهى وهذا هو المعتمد لما يأتي انه لا بد في الفينة في البكر من زوال بكارتها ولو غوراء نظير ما مر في التحليل وان أمكن الفرق (والجديد أن ملاسمة ومباضة ومباشرة وائتانا وغشيانا وقرباناً) بكسر أوله ويجوز ضمّه (ونحوها) كاقضاء ومس (كتابات) لاستعمالها في غير الوطء ايضاً مع عدم اشتراكها فيه حتى المس وان تكرر في القرآن بمعنى الوطء (ولو قال ان وطنتك فعبدي حر فالملكه)

بيع لازم من جهته أو غيره
(عنه زال الایلام) وإن عاد
لمسكه لعدم ترتب شيء على
وطئه (ولو قال) ان وطئتك
(فبعدي حر عن ظهاري
وكان) قد (ظاهر) وعاد
(قول) لانه لو لم يمه العتق
عنه فتعجيله وربطه بمعين
زيادة التزامها بالوطء على
موجب الظهار وإن وقع
عنه ولو طيء في المدة أو
بعدها فساكن كالترام اصل
العتق (والا) يكن قد
ظاهر (فلاظهار ولا ايلام
باطنا) كذبه (ويحكم
بهما ظاهرا) لاقراره
بالظهار فيحكم بالايماء بوقوع
العتق عن الظهار (ولو
قال) ان وطئتك فبعدي
حر (عن ظهاري ان ظاهرت
فليس بمول حتى يظاهر)
لانه لا يلزم شيء بالوطء قبل
الظهار لتعلق العتق به مع
الوطء فاذا ظاهر صار موليا
وحينئذ يعتق بالوطء في مدة
الايلام وبعدها لوجود
المعلق ولكن لا عن الظهار
اتفاقا لسبق لفظ التعليق
له والعتق اتماما يقع عنه بلفظ
يوجد بعده وبحث فيه
الرافعي بانه ينبغي مراجعته
ويعمل مقتضى إرادته
اخذا من قولهم في الطلاق
لوعلفه بشرطين بلا عطف
فان قدم الجزء عليهما أو
اخره منهما اعتبر في حصول
المعلق به وجود الشرط
الثاني قبل الاول وان توسط
بينهما كما هنا رجع فان

الغسل أو أراد اني اجماعها بعد جماع غير هاقبل منه ولم يكن موليا ولو قال والله لا اجماع فرجك ولا اجماع
نصفك الاسفل كان موليا بخلاف باقي الاعضاء كلا اجماع بك أو رجلك أو نصفك الاعلى أو بعضك أو نصفك
لم يكن موليا لان اريد البعض الفرج والنصف النصف الاسفل ولو قال لا بعدن أو لا عين عنك ولا عيظك
أو لا سوانك كان كناية في الجماع والمدة لاحتمال اللفظ لهما وغيرهما ولو قال والله لا يجمع راسنا على
وسادة أو تحت سقف كان كناية لإذ ليس من ضرورة الجماع اجتماع راسيها مع وسادة أو تحت سقف
معنى وروض مع شرهه وكذا في النهاية إلا انه قال في لا بعدن ما عطف عليه وفي لا طيل تركي الجماع كان
صريحاً في الجماع وكناية في المدة قال عش قوله كناية في المدة أي فان قصد بذلك اربعة اشهر فاقول لم يكن ايلام
وان أراد فروع اربعة اشهر كان ايلام وان اطلق فينبغي ان يكون ايلام ايضا لانه حيث كان صريحا في الجماع
يكون بمنزلة والله لا طوك وهو لو قال ذلك كان موليا وهذا ينبغي النظر في كون ذلك كناية بعد كونه صريحا
في الجماع مع قولهم في والله لا طوك انه يحمل على التأييد في المدة اه (قوله بيع) أي لجمعه وقوله لازم
من جهته أي بان باعه بتا او بشرط الخيار للبشرى اه عش (قوله أو غيره) كموت أو عتق ونحوها
اه معنى (قوله العتق عنه) أي الظهار عبارة المعنى وان لم يمه كفارة الظهار اه (قوله على موجب
الظهار) متعلق بزيادة اه رشدي (قوله فساكن الخ) قدمه المعنى على الناقبة وقال بدلهام اذا وطيء في
مدة الايلام وبعدها عتق العبد عن ظهاره اه وهو احسن (قول المتن باطنا) أي بينه وبين الله اه معنى
(قوله وبوقوع العتق الخ) أي اذا وطيء اه معنى (قوله لانه لا يلزم شيء) الى قوله فاذا ظاهر صار موليا
يفيد اعتبار تقدم الظهار ثم الوطء اه سم (قوله فاذا ظاهر) كان يقول انت على كل شيء اه عش
(قوله لكن لا عن الظهار) أي فيكون مجانا وكفارة الظهار باقية اه عش (قوله لسبق لفظ التعليق)
أي تعليق العتق له أي على الظهار (قوله عنه) وقوله بعده أي الظهار (قوله وبحث فيه) أي في حصول
العتق بالوطء لا عن الظهار قاله عش اه معنى اقول بل مرجع الضمير كما يؤخذ من كلام الشارح الاتي
ويصرح بهما يأتي عن سم انفا اطلاق قولهم فاذا ظاهر صار موليا (قوله فان اراد انه اذا حصل الثاني الخ)
أي وعلى هذا يصير موليا اذا حصل الثاني وقوله وان اراد انه اذا حصل الاول الخ أي وعلى هذا لا يصير موليا لانه
قبل حصول الاول الذي هو الوطء لا يتمتع منه لا يترتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة
أخرى اذ حصوله كذلك لا يترتب عليه شيء لانه حصل أولا وصار العتق معلقا على مجرد الظهار هكذا يظهر
فلتأمل اه سم (قوله اذا حصل الثاني) أي الظهار تعلق أي العتق بالاول أي الوطء عش وكردى
(قوله ان تقدم الوطء) أي على الظهار اه كردى (قوله تعلق بالثاني الخ) أي ان وطيء بعد الظهار كما
يأتي في قول مر بعده بالوطء قاله عش وقال سم والكردى قوله عتق أي ان تقدم الوطء على الظهار
اه وهو ظاهر صنيع الشرح (قوله بتقديم الثاني) أي الظهار على الاول أي الوطء فمما قاله الرافعي مقارنته
له أي في ترتيب العتق عليه وان كان في صورة تقدم الظهار موليا وفي صورة المقارنة غير مول لان الايلام

الشهاب الرمي باشتراط انتشار الذكر فيها كالتحليل مر (قوله لانه لا يلزم شيء) الى قوله فاذا ظاهر صار
موليا) يفيد اعتبار تقدم الظهار ثم الوطء (قوله وبحث فيه الرافعي الى قوله اه) ويعتذر عن الاصحاب بان
كلامهم في الايلام المقصود منه ما يصير به موليا وما لا يصير واما تحقيق ما يحصل به العتق فاجماع بطريق
العرض والمقصود غيره فؤخذ تحقيقه بما ذكر في الطلاق ويتفرع على ذلك مسألة الايلام فحيث اقتضى
التعليق تقدم الظهار وتعلق العتق بعده بالوطء كان ايلام او لا فلا وذلك لاقتضاء قد يكون بنية المولى وقد
يكون بقرينة كلامه وقد يكون بمجرد دلالة لفظة شرح مر (قوله فان اراد انه ان حصل الثاني تعلق
بالاول) أي وعلى هذا يصير موليا اذا حصل الثاني (قوله تعلق بالثاني) أي وعلى هذا لا يصير موليا لانه قبل
حصول الاول الذي هو الوطء لا يتمتع منه لا يترتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة
أخرى اذ حصوله كذلك لا يترتب عليه شيء لانه حصل أولا وصار العتق معلقا على مجرد الظهار هكذا يظهر

مشروط بتقدم الظاهر اه بخيرى (قوله ورجح غيره الخ) وافقه المغنى فقال والظاهر كما قال شيخنا انه لا ايلاء مطلقا اه اى تقدم الوطء على الظاهر او لا (قوله انه لا ايلاء مطلقا) ووجهه احتمال ما تى به للمعنى الثانى ومع الاحتمال لا يحكم بالايلاء للشك اه سم (قوله ونوزع فيه) وافقه النهاية فقال والوجه كما افاده الشيخ فى شرح منجه ان يكون موليان وطى ثم ظاهر على قياس ما فسر به قوله تعالى وعبارة شرح المنهج فان تعذرت مراجعته او قال ما اردت شيئا فالظاهر انه لا ايلاء مطلقا لكن الاول قد يفسر به آية قل يا أيها الذين هادوا من ان الشرط الاول شرط لجملة الثانى وجزائه ان يكون موليان وطى ثم ظاهر بخيرى المغنى على ان يختار شيخ الاسلام قبل لكن والنهاية على انه ما بعدها (قوله ان يكون موليان وطى ثم ظاهر) كذا فى شرح م وفي شرح المنهج وكتب عليه شيخنا الشهاب البرلى ما نصه لم افهم معناه اذ كيف يقال ان الايلاء متوقف على الوطء ثم الظاهر ولعله انتقل نظره من العتق إلى الايلاء وكان وجه توقفه فيه ان مقتضى قياس ما ذكر بالايلة اعتبار تقدم الوطء وحيث فلا معنى للايلاء لانه اذا حصل الوطء لم يبق محلوا عليه وإذا حصل الظاهر انحلت الخمين فليتام لم على حجة اه عى عبارة الرشيدى قوله ان يكون موليان وطى ثم ظاهر اهل صواب العبارة أن يعنى ان وطى ثم ظاهر والا فامعنى الحكم عليه بانته مول بعد وقوع الشرطين الوطء والظاهر الموجبين لحصول العتق عقب اخرهما ثم راب الشيخ عمير بسبق إلى هذا اه (قوله ويؤيد ذلك) اى القياس المذكور (قوله فان قلت الخ) عبارة النهاية ويعتذر عن الاصحاب اى القائمين إذا ظاهر صار موليا وحيث يعنى بالوطء إلى آخر ما تقدم بان كلامهم فى الايلاء المقصود منه ما يصير به موليا ولا يصير وما تحقيق ما يحصل به العتق فانما جاء بطريق العرض والمقصود غيره فيؤخذ

فليتام (قوله عتق) اى ان تقدم الوطء (قوله انه لا ايلاء مطلقا) لعل وجهه احتمال ما تى به للمعنى الثانى الذى لا ايلاء فيه كاسنين عبارة كانيها بالهامش فليحرر وهو انه اذا حصل الاول تعلق بالثانى ومع الاحتمال لا يحكم بالايلاء للشك وقضية رعاة هذا الاحتمال ان عدم الارادة ان يتوقف العتق على تقدم الوطء على الظاهر فان لم يتقدم فلا عتق ثم راب ذلك فيما تى عن السبكي (قوله ونوزع فيه بان قياس الخ) كذا مر قال شيخ الاسلام فى شرح منجه ما نصه فان تعذرت مراجعته او قال ما اردت شيئا فالظاهر انه لا ايلاء مطلقا لكن الاول قد يفسر به آية قل يا أيها الذين هادوا من ان الشرط الاول شرط لجملة الثانى وجزائه ان يكون موليان وطى ثم ظاهر اه وكتب بهما مشه شيخنا الشهاب البرلى ما نصه قوله فالظاهر الخ ما خرد من كلام السبكي رحمه الله تعالى حيث قال لو روجع فقال ما اردت شيئا فقياس ما قاله الرافعى فيما اذا قال ان دخلت فانت طالق ان كنت زيدا ان لا يقع العتق الا بان يطا ثم يظهر وحيث يجب ان لا يكون موليا لانه اذا قدم الظاهر انحلت الخمين وان قدم الوطء لم يصير الوطء بعده محلا فاعليه فلا ايلاء قال السكالك المقدسى وفى شرح الارشاد ملوفه ما يخالفه واعلم ان قول السبكي الا بان يطا ثم يظهر بحصله ان ارتباط العتق بالظاهر متوقف على سبق الوطء وذلك كما ترى وهو محصول معنى الآية المذكور كقول الشارح لكن الاول الخ وقد رتب السبكي على ذلك انه لا ايلاء اصلا ووجهه بما سلف فكيف يصح للشارح ان يربط على ذلك قوله الا ان يكون موليان وطى ثم ظاهر فان قلت بل قضية الحلاق بالايلة اعنى جعل ربط العتق بالظاهر مشروطا بسبق الوطء غير ما قاله معا وهوان يجعل موليا حال لانه لا يمنع من الوطء خوفا من ربط العتق بالظاهر قلت هذا مردود لان الوطء حيث يقرب من الحنث لا مقتضى له لو صح هذا السؤال لزم ان يكون الشخص موليان الثالثة بوطء الثانية فى مسئلة الاربع الآتية وقد رابت فى التمشية لابن المقرئ ما يصح هذا الجواب والله اعلم اه (قوله ان وطى ثم ظاهر) هكذا فى شرح المنهج وكتب بهما مشه بازائه شيخنا الشهاب البرلى ما نصه قوله ان وطى ثم ظاهر لم افهم معناه اذ كيف يقال ان الايلاء متوقف على الوطء ثم الظاهر ولعله انتقل نظره من العتق إلى الايلاء وكان وجه توقفه فيه ان مقتضى قياس ما ذكر بالايلة اعتبار تقدم الوطء وحيث فلا معنى للايلاء لانه اذا حصل الوطء لم يبق محلوا عليه اذا حصل

عتق انتهى والحق السبكي
بتقدم الثانى على الاول
فيما قاله الرافعى مقارنته
له وسكت الرافعى
عمالو تعذرت مراجعته
او قال ما اردت شيئا
ورجح غيره انه لا ايلاء
مطلقا ونوزع فيه بان
قياس ما فسر به قوله تعالى
قل يا أيها الذين هادوا ان
زعمتم الآية من ان الشرط
الاول شرط لجملة الثانى
وجزائه ان يكون موليان
وطى ثم ظاهر ويؤيد
ذلك ان هذا هو الذى
صرحوا به فى الطلاق
فان قلت هل يمكن

توجیه ما جاری علیه الاصحاب هنا ولم یجعله من تلك القاعدة التي قررروها في الطلاق كما یصرح به كلامهم قلت نعم يمكن ان نظير ما هنا من ان دخلت الدار فانت طالق ان كلت زيدا والفرق (١٦٦) بینین ما هنا غیر خفی اذ كل من الدخول والکلام مثلا وقع شرط الطلاق محتملا للنفذ

والتأخر وليس بين الشرطين
يربط ولا مناسبة شرعا
يقتضى هما على ما أفهمه
اللفظ فرج لارادته وقيل
عند عدمها ولا تعدد معرفتها
للاطلاق الا ان تقدم الاول
لان الاصل بقاء العصمة وما
هنا فبين الشرطين الوطء
والظاهر ذلك فقتضى هما
على اللفظ وبانه ان الوطء
هنا لما تعلق به العتق صار
كالظاهر في تعلق العتق به
أيضا فكان بينهما ارتباط
ومناسبة شرعا في فصار
بمثلة لشرط واحد ولم يعول
على ارادته ولا عدمها
اكتماء بالقرينة الشرعية
المقتضية لذلك وأيضا فقول
ان ظهرت ليس شرطا
لما طلق وقوع العتق بل
لكونه عنه ظاهرا انجب
والايلاء ليس مشروطا
بوقوع العتق عن الظاهر
لتعذره بل بطلاق وقوعه
فلم يتحد الجزء ويتعدد
الشرط حتى يكون من
القاعدة وأيضا فالإيلاء
ليس جزءا مذكورا في اللفظ
وانما هو حكم شرعي مرتب
على وقوع مثل هذه العيعة
وفرق بين الجزء اللفظي
والجزء الحكي الذي الاول
يتعلق بكل من الشرطين
على حدته فنظرنا لما بينهما

تحقيقه ما ذكر في الطلاق ويتفرع على ذلك مسئلة الإيلاء فبحث اقتضى التعليق تقديم الظاهر وتعليق
 العتق بعده بالوطء كان إيلاءه والا فلا وذلك لان قضاءه يكون بنية المولى وقد يكون بنية في كلامه وقد
 يكون بمجرد دلالة لفظة اي وما هنا من ذلك انتهت بادنى زيادة من عرش **(قوله)** ما جرى عليه الاححاب
(الخ) وهو اطلاق قولهم المارفاذا ظاهر صار مولى الخ **(قوله)** كما يصرح به اي بعدم الجعل **(قوله)** قلت نعم
 يمكن **(الخ)** لا يخفى ما في جمع هذا الجواب مع التامل الصادق اه سم **(قوله ثم)** اي في الطلاق **(قوله)**
 يقضى ببناء المفعول **(قوله)** وقيل **(الخ)** عطف على رجع الخ **(قوله)** عند عدمها اي الارادة قوله او تعذر
 الخ عطف على عدمها **(قوله)** الاول اي من الشرطين **(قوله)** ذلك اي ما ذكر من الربط والمناسبة
 الشرعين **(قوله)** ففى هما **(الخ)** اي بالربط والمناسبة الشرعين **(قوله)** وبانه الخ اقول هذا البيان
 من العجائب اذا حصل ان وجه الارتباط والمناسبة بين الشرطين هنا تعلق اجزاء المذكور بكل منهما ومعلوم
 ان هذا محقق في مثال الطلاق المذكور اذا الجزاءه معلق فيه بكل من الشرطين اه سم وفيه نظر اذا مراد
 الشارح ان تعلق العتق بالظاهر ذاتي شرعا سواء وجد التعليق كثال المتن أم لا بخلاف مثال الطلاق
 المذكور فان تعلق اجزاءه بكل من الشرطين فيه جملي حصل بالتعليق **(قوله)** قضى هما **(الخ)** اي حكم
 بسببهما بمجهز اللفظ وبمحتج الى ارادة اه كردى **(قوله)** وايضا قوله ان ظهرت **(الخ)** اقول حاصله منع
 اتحاد الجزاء فلا يندرج في القاعدة لكن لا يخفى فساد ما ذكره اما اولافن الواضح ان ليس الجزاء في هذا
 الكلام الا قوله فعبدى حر عن ظهاري وان ليس الشرطان الا قوله ان وطنتك وقوله ان ظهرت فتاتحاد
 الجزاء ميتن دعما لاشبهه فيه واما ثانيا فلا ينال الإيلاء لم يقع في هذا الكلام مشروطا ولا شرطا اذ ليس واحدا
 من الشرطين المذكورين والجزاء المذكور هو الإيلاء بل وليس مشروطا بالواقع بالتعلق لاعتبار الظاهر
 ولا مطلقا كيف وهو متحقق قبل العتق مطلقا لان الامتناع من وجود العتق فكيف يكون مشروطا به
 واما هو مشروط بالظاهر كما مر في قوله فاذا ظاهر صار مولى فتدبر اه سم ولك ان تمنع الفساد الاول بان
 مراد الشارح ان جزاء الشرط الثانى في نفسه يقطع النظر عن الشرط الاول العتق عن الظاهر وجزاء الشرط
 الاول في نفسه يقطع النظر عن الثانى مطلق العتق وقيد عن ظهاري بالنسبة اليه لانه كما علم من كلام المصنف
 او لا الفساد الثانى بان الشرط الاول مع جزائه في نفسه صيغة إيلاء فردا الشارح بالايلاء جزءه والاول وهو
 الوطء **(قوله)** عنه ظاهرا لعله محرف عن ظاهرا **(قوله)** لتعذر **(الخ)** اي ما مر قيل قوله ومبحث فيه ارفى
(قوله) وتعدد الشرط بالجزء عطف على تعدد الشرط **(قوله)** وايضا فلا يلائس جزاء الخ اقول هذا من

الظهار انحلت البين فليتأمل **(قوله)** قلت نعم يمكن الخ لا يخفى ما في جميع هذا الجواب مع التامل الصادق **(قوله)** و يانه الخ أقول هذا البيان من العجائب أذ حاصله كالا يخفى بادي فامل ان وجه الارتباط والمناسبة بين الشرطين هنا تعلق الجزاء المذكور بكل منهما ومعلوم ان هذا متحقق في مثال الطلاق المذكور اذ الجزاء متعلق فيه بكل من الشرطين فسيحان الله عما يصفون **(قوله)** وايضا فقوله ان ظاهرت الخ اقول حاصله منع اتحاد الجزاء فلا يندرج في القاعدة لكن لا يخفى بادي فامل صادق فساد ما ذكره اما الاول ان الواضح ان ليس الجزاء في هذا الكلام الا قوله فيدعي حرج عن ظهاري وان ليس الشرطان الا قوله ان وطئتك وقوله ان ظاهرت ف اتحاد الجزاء حيث دعما لما يشبهه فهو اما ثانيا فلان الالباء لم يقع في هذا الكلام مشروطا ولا شرطا اذ ليس واحد من الشرطين المذكورين والجزاء المذكور هو الالباء وليس مشروطا في الواقع بامتق لان الظهار لا مطلقا كيف وهو يتحقق قبل العتق مطلقا لان الامتناع من وجود العتق فكيف يكون مشروطا به وانما هو مشروط بالظهار كما تقدم في قوله فاذا ظاهر صار موافقا تدبر **(قوله)** وايضا قال الالباء ليس جزاء مذكور في اللفظ الخ اقول هذا من اعجب العجائب لان الراهقي في محله المذكور لم يدع

وحكمنا بما تقتضيه اللغة أو العرف بخلاف الثاني إذ الابلاء يتعلق بكل من أجزاء جملة الشرطين وجزأيهما فلم
ننظر لما بين جزأيهما يتقدم ولا تأخر فانضح ما ذكرناه لانتفاء في تلك القاعدة أصلاً فتأمل (أو قال) (إن) و (تسلك) فضررتك (أو قال) (فول)

من المخاطبة لأن طلاق الضرة الواقع بوطء المخاطبة يعتبر وقال الزركشي و: له إزو طئتك في طلاق صرتك وذلك بناء على ما جاز به عليه في
النذر أن فيه كفارة بين لکنهما جاز بهما على أنه لا يجب به شيء بحيث لا يلاما انتهى (فان) (١٦٧) وطئ في المدة أو بعدها (طلقت

الضرة) لوجود الصفة

(وزال الإيلاء) لإدلائي.

عليه بوطئها بعد (والأظهر

أنه لو قال لأربع والله لا

أجامعك فليس بمول في

الحال) لأنه لا يحنث إلا

بوطء الكل إذ المغنى لأطأ

جميعكم كالو حلف لا يكلم

هؤلاء وفارقت ما بعدها

بأن هذه من باب سلب

العموم وتلك من باب عموم

السلب كما يأتي (فان جامع

ثلاثا) منهن ولو بعد البيونة

أوفى الدبر لأن البيين يشمل

الحلال والحرام (فول من

الرابعة) لحنه حيث بوطئها

(فلومات بعضهن قبل وطء

زال الإيلاء) لتحقق امتناع

الحث إذ الوطء لإتباع

على ما في الحياة أما بعد بوطئها

وقبل وطء الأخريات

فلا يزول (ولو قال لهن

واقة (لا أجامع) واحدة

منكن ولم يرد واحدة معينة

أو مبهمه بأن أراد الكل أو

أطلق كان موليا من كل

منهن حلاله على عموم

السلب فان التكرار في

سياق النفي للعموم فيحث

بوطء واحدة ويرفع

الإيلاء عن الباقيات أما إذا

أراد واحدة فيختص بها

ويعينها أو يبينها أولا

أعجب العجائب لأن الرافعي في محله المذكور لم يدع أن الإيلاء جزءا مطلقا فضلا عن كونه جزءا مذكورا في
اللفظ وإنما مداه أن الجزء أهنا هو قوله فعبدى حر عن ظهاري توسط بين شرطين وقضية القاعدة أنه ان
إرادته إذا حصل الشرط الثاني الذي هو الظاهر هنا تعلق بالاول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يمتنع
لأن تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم يتقدم وعلى هذا التقدير اعني أنه أراد ما ذكر يصير
موليا إذا حصل الظاهر لا تحنث حيث يمنع من الوطء خوف العتق فقد بان فساد جميع ما ذكره في هذا المقام
فأعجب بعد ذلك من قوله أولا والفرق بينه وبين ما هنا غير خفي وقوله ثانيا فأتضح ما ذكره وألحاه سم
(قوله من المخاطبة) إلى قوله قال الزركشي في المغنى وإلى قول المتن ولو قال لا أجامعك في النهاية إلا قوله وفيه
نظر إلى وقدي وجه (قوله وان طئتك فعلى الخ) قضية ما ذكر هنا أنه إذا وطئ في هذه الحالة لا يقع عليه طلاق
بل الواجب أما كفارة يمين على ما في النذر أو عدم وجوب شيء على ما هنا أدهش (قوله لکنهما جاز بها هنا
الخ) اعتمده المغنى أيضا (قوله لا يحنث إلا يلاء) (فرع) لو قال إن وطئتك فانت طالق فله وطئها وعليه الزرع
بتغيب الحشفة في الفرج لو وقع الطلاق حيث نذر ظاهر كلام الأصحاب وجوب الزرع عنه وهو ظاهر إذا كان
الطلاق باثنا فان كان زجعا فالواجب الزرع أو الرجعة كافي الأنوار فلو استدام الوطء ولو عالما بالتحريم
فلا حدة له إلا بآحة الوطء ابتداء لو لم عليه أيضا لأن وطئه وقع في النكاح وإذا نزع ثم أوج فان كان تعليق
الطلاق بطلاق بائن نظر فان جهلا التحريم فوطء شبهة كالو كانت رجعية فلها المهر ولا حدة عليها وإن علما
فزان أن كرهها على الوطء أو علم التحريم دونها فعليه الحد والمهر ولا حدة عليها وهي دون وقد ردت على
الدفع فعليه الحد ولا مهر لها هنا بقية معنى (قول المتن) وزال الإيلاء) واضح في التعليق بغير كل ما كاهو
الفرص فان قلن بها يمكن أن يقال بأنه يتصور عدم زواله بان تكون عدة الضرة باقرا أو كانت لا ترى الدم
إلا بعد عدة كسجوعا وكان الطلاق رجعيا فلينما أدهش (قوله لا يحنث) إلى قوله لا يحنث إلا يلاء
في المغنى (قوله كالو حلف لا يكلم الخ) أي فانه لا يحنث الابتكلم الجع والكلام عند الإطلاق فلو أراد أنه
لا يكلم واحدا منهم حث بتكلم كل واحد على انفراده أدهش (قوله حث) أي وإذا كلم واحدا منهم حث وأحل
اليمين في حق الباقيين أخذ بما ياتي عن تصحيح الأكثرين (قوله حث) أي حين جماعه ثلاثا منهن (قوله
أما بعد بوطئها الخ) يحترز قول المتن قبل وطء أي ألو ما نمت بعد بوطئها الخ (قوله أما إذا أراد واحدة الخ)
عبارة المغنى فان أراد امتناع من واحدة منهن معينة فلول منها فقط يؤمر باليان كافي الطلاق ويصدق
يمينه في إرادتها وإن أراد واحدة مبهمه كان موليا من إحداهن ويؤمر باليمين فاذا عين كان ابتداء المدة
من وقت التعيين على الأصح أدهش (قوله فيختص) أي الإيلاء (قوله ويعينها) أي في صورة الإيهام أو
يبينها أي في صورة التعيين أدهش (قول المتن) قول من كل واحدة) كالو أفرادها بالإيلاء فاذا مضت
المدة فليسك مطالبة أدهش (قوله أي لا يعم الخ) تفسير لسلب العموم (قوله فاذا وطئ الخ) تقرير
على قول المتن قول من كل واحدة سم وعش (قوله كاتفلاء عن تصحيح الأكثرين) وهو المعتمد نهاية

أن الإيلاء جزءا مطلقا فضلا عن كونه جزءا مذكورا في اللفظ وإنما مداه أن الجزء أهنا هو قوله فعبدى حر
عن ظهاري توسط بين شرطين وقضية القاعدة أنه ان إرادته إذا حصل الشرط الثاني الذي هو الظاهر هنا
تعلق بالاول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يمتنع لأن تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم
يتقدم وعلى هذا التقدير اعني أنه أراد ما ذكر يصير موليا إذا حصل الظاهر لا تحنث حيث يمنع من الوطء خوف
العتق فقد بان بما لا مزيد عليه لما لفساد جميع ما ذكره في هذا المقام فأعجب بعد ذلك من قوله أولا والفرق
بينه وبين ما هنا غير خفي وقوله ثانيا فأتضح ما ذكره وألحاه سم وعش (قوله كاتفلاء عن تصحيح الأكثرين) وهو المعتمد شرح م
(الخ) تقرير على قول المتن قول من كل واحدة (قوله كاتفلاء عن تصحيح الأكثرين) وهو المعتمد شرح م

أجامع (كل واحدة منكن فول) منهن على حدتها لعموم السلب لو طئن بخلاف لا أطوك فانه لسلب العموم
أي لا يعم وطئ لكن فاذا وطئ واحدة حث وزال الإيلاء في حق الباقيات كما تفلاء عن تصحيح الأكثرين وقال الامام لا يزول

كما هو قضية الحكم بتخصيص كل الایلاء (١٦٨) وهو ظاهر المعنى ولذا بحث الرافعي انه ان اراد تخصيص كل الایلاء بنحوه والا كان

كلا اجماعكم فلا بحث الا

بوطن جميعهم و اجاب عنه
البلقيني بما لا يدفعه ومن ثم
ايده غيره بقول المحققين
تاخر المسور بكل عن النبي
يفيد سلب العموم لا عموم
السلب ومن ثم كانت تسوية
الاصحاب بين صورة الماتن
ولا اطأ واحدة مشكلة
واجيب بان ما قاله المحققون
اكثري لا كل دليل قوله
تعالى ان الله لا يحب كل
محتال غرور وفيه نظر لان
هذا إنما حل على النادر
بشهادة المعنى ولا كذلك
هنا فحمله عليه بعيد جدا
وقد يوجه تصحيح الاكثرين
بانهم إنما حكموا بالایلاء
من كنه ابتداء فقط لان
اللفظ ظاهر فيه سواء أ قلنا
ان عمومه بدلي ام شمولي
واما اذا وطئ احدا من
فلا يحكم بالعموم الشمولي
حيث حتى تعدد الكفارة
لانه يعارضه اهل براءة
الذمة منها بوطن من بعد
الاولى وساعد هذا الأصل
تردد اللفظ بين العموم
البدي والشمولي وان كان
ظاهر في الشمولي فلم يجب
كفارة اخرى بالشك
ويلزم من عدم وجوبها
ارتفاع الایلاء ولا نظر
لنية الكل في الاولى ولا
لفظ كل في الثانية لان
الكفارة حكم رتبة
الشارع فلم تعدد الا بما
يقضي تعدد الحنث فصار

ومعنى قوله (هو) أي عدم الزوال (قوله هو) أي ما قاله الامام (قوله ولذا) أي ما قاله الامام اه
عش اوله لكونه ناهيا للمعنى (قوله لم ينحل) أي الایلاء عن البقايا (قوله واجاب عنه) أي عن بحث
الرافعي سم ورشدي (قوله بما لا يدفعه) عبارة عن المعنى بان الحلف الواحد على متعددي وجب تغلق الحنث
باي واحد وقيل لا تعدد الكفارة واليمين الواحد لا يتبعض فيها الحنث وموتى حصل فيها حنث حصل
الانحلال اه زاد سم عليها عن شرح البهجة شيخ الاسلام ما نصه قال اي البلقيني وقدر ذلك
الروايي وقال انه ظاهر المذهب اه (قوله ابده) أي بحث الرافعي سم ورشدي (قوله غيره) أي شيخ
الاسلام سم ورشدي عبارة عن أي غير البلقيني اه والاول تفسير للضاف والثاني للضاف اليه
(قوله بين صورة الماتن) أي لا اجماع كل واحدة ممكن سم وعش (قوله ولا اطأ واحدة) قال في شرح البهجة
حيث لا ارادة قوله مشكلة عبارة عن شرح البهجة شيخ الاسلام فتسوية الاصحاب بينهما حيث في الحكم
بعيدوا بعد منها قطعهم به في الاولى دون الثانية انتهت اه سم (قوله واجب) الجيب هو شيخ الاسلام
اه سم (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لان هذا) أي قوله تعالى المذكور (قوله سواء
اقلنا ان عمومه بدلي ام شمولي) في التردد بين الشمولي والبدي مع كون النكرة في سياق النبي للعموم الشمولي
وضمنا نظر فان بنى البدي على احتمال سلب العموم فلا يسلم انه يقتضيه مع ان قضية هذا البناء حيث ان
يكون الظاهر البدي لان سلب العموم هو الاكثر كما تقدم لا الشمولي كما قال اه سم (قوله واما اذا وطئ
الخ) من تشبه التوجيه اه عش (قوله حتى تعدد الكفارة) تفريع على المعنى (قوله يعارضه) أي تعدد
الكفارة (قوله في الاولى) أي صورة لا اطأ واحدة ممكن وقوله في الثانية أي صورة ماتن اه كرى (قوله
سنة) الى قوله قبل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله لو اراد سنة الى الماتن وقوله واطلق (قوله سنة الخ) لو قال
السنة بالتعريف اقتضى الحاضرة فان بقي منها فوق اربعة اشهر بعد موطنه العدد الذي استثناه كان هو لا
والا فلا ولو قال لا اصبتك ان شئت و اراد ان شئت الجماع والایلاء فقالت في الحال شئت صار مواليا لوجود
الشرط وان اختلف فلا يخلف ما لو قال متى شئت وانحو هو ما قلنا لا يقتضي الفور ولو اراد ان شئت ان لا اجماعك
فلا يایلاء اذ معناه لا اجماعك لارضائك وهي اذار صيت فوطنهم يلزمه شي ومكذوا اطلق المشيئة حملا لها على
مشيئة عدم الجماع لانه السابق الى الفهم ولو قال ولا اصبتك الا ان تشاء و اراد التعليق للایلاء والاستثناء
عنه قول لانه خلف وعلق رفع اليمين بالمشيئة فان شئت الا صابة فورا انحل الایلاء والا فلا ينحل ولو قال
وانه لا اصبتك متى يشاء فلان فان شاء الا صابة ولو لم تراخيا انحلت اليمين وان لم يشاء صار هو لا بموت قبل
المشيئة لباس منها لا يحصى مدة الایلاء لعدم الياس من المشيئة ولو قال ان وطئتك فبدي حرقه بشهر ومضى
شهر صار هو لا اذ لو اجماعها قبل مضيه لم يحصل العتق لتعذر تقدمه على اللفظ وينحل الایلاء بذلك الوطء فان
وطئ بعد مضى شهر في مدة الایلاء او بعد ما قد باع العبد قبله بشهر انحل الایلاء لعدم لزوم شي بالوطء حيث

(قوله واجاب عنه) أي عن بحث الرافعي وقوله ومن ثم ابده أي بحث الرافعي ولهذا عبر شيخ الاسلام في
شرح البهجة بقوله ويؤيد ما بحثه أي الرافعي قول المحققين الخ ثم قال وقد منع البلقيني بحث الرافعي بان الحلف
الواحد على متعددي وجب تغلق الحنث باي واحد وقيل لا تعدد الكفارة واليمين الواحد لا يتبعض فيها الحنث
ومع حصل فيها حنث حصل الانحلال قال وقد ذكر ذلك الروايي وقال انه ظاهر المذهب انتهت عبارة شرح
البهجة (قوله غيره) أي شيخ الاسلام (قوله بين صورة الماتن) أي قوله ولو قال لا اجماع كل واحدة ممكن
فول من كل واحدة (قوله ولا اطأ واحدة) قال في شرح البهجة حيث لا ارادة (قوله مشكلة) عبارة عن شرح
البهجة شيخ الاسلام فتسوية الاصحاب بينهما حيث في الحكم بعيدوا بعد منها قطعهم به في الاولى دون
الثانية (قوله واجب) الجيب هو شيخ الاسلام (قوله سواء اقلنا ان عمومه بدلي ام شمولي) في التردد بين
الشمولي والبدي مع كون النكرة في سياق النبي للعموم الشمولي وضمنا نظر فان بنى البدي على احتمال سلب
العموم فلا يسلم انه يقتضيه مع ان قضية هذا البناء حيث ان يكون الظاهر البدي لان سلب العموم هو

وأراد سنة كاملة وأطلق أخذها من طرف العطالق (الامرة) وأطلق (فليس بمول في الحال في الاظهر) لانه لاحث بوطه مرة لاستثناءها أو السنة فان بني منها عند الحلف مدة الايلاء فلا يلاو الا فلا (فان وطى. وبق منها) أى السنة (أكثر من أربعة أشهر فمول) من يومئذ لحثه به حينئذ فيمتنع منه أو أربعة فاقبل تخالف فقطول من لم يطأ حتى مضت السنة انحل الايلاء ولا كفارة عليه ولا نظراً لقضاء اللفظ وطأ مرة لان القصد منع الزيادة عليها لا ایجادها قيل هذا مخالف للمران الاستثناء من التني اثبات وردبانه لا يخالفه لان ليس المراد بكونه اثباتاً أنه إثبات لنقيض المفظوب بل المراد أنه اثبات لنقيض ما دل عليه المفظوب به وحينئذ فهو موافق (١٦٩) للقاعدة المذكورة لانه في هذا المثال وهو

المستقبل منع نفسه من الوطء واخرج المرة فعلى الضعيف ان الثابت بعد الاستثناء نقض المفظوب به قبله وهو الوطء اذ لم يطأ المرة بحث وعلى الاصح ان الثابت نقض ما دل عليه لفظه وهو الامتناع ينتقئ الامتناع في المرة ويثبت التخيير فيها ويجرى ذلك في كل حلف على مستقبل بخلافه على ماض او حاضر ففي لا وطئت الامرة بحث اذ لم يكن قد وطئها جزماً لان تنقضاء توجبه التخيير لعدم إمكانه فلما لم يحتمل الاستثناء الا وقوعه خارجاً حثت اذا لم يكن كذلك ولهذا جزم موافق ليس له على الامانة بلزومها ولم يخرجوه على هذا الخلاف قال البلقنى وقياس ما ذكر ان من حلف لا يشكو غيره الا من حاكم الشرع لم يحث بترك شكوه مطلقاً لان قصده نفي الشكوى من غير حاكم الشرع لا ایجادها عنده تبعاً بوزع فقال فيمن قيل له بت عندي لا

لتقدم البيع على وقت العتق او مقدار تهله وان باعه قبل ان يجامع بدون شهر من البيع تبين عتقه قبل الوطء بشهر فبتين بطلان بيعه في معنى بيعه كل ما يزيل الملك من موت وهبة وغيرهما اه (قوله سنة الخ) اى او يوماً او نحو ذلك اه معنى (قوله واطلق) اى بخلاف ما اذا قصد ایجاد المرة فيلزمه الكفارة اذ لم يطأ حتى مضت السنة اخذاً من قوله الاتى ولا نظار الخ (قوله او السنة) عطف على قوله سنة ش اه سم أى الذى قدره الشارع عقب الاجامع وهذا هو الظاهر وما قول الرشيدى انه عطف على قول المتن سنة فمع ظهور عدم محتمه بالتأمل يرده ما ياق عنه آنفاً (قوله فان بني منها الخ) لعل الصورة انه اقتصر على قوله لا اجامعك السنة ولم يات باستثناء وان اى السياق وهذا هو الاقرب فى قريباتى في النهاية مسئله ما اذا استثنى اه رشيدى اقول بل هذا متعين بدله قوله عند الحلف حيث لم يقل بعد الوطء (قوله او اربعة الخ) محترز قول المتن اكثر الخ وقوله تخالف فقطى اى يلزمه الكفارة اذ اوطىء وقوله وان لم يطأ الخ محترز قوله فان وطىء (قوله ولا نظار) جواب سؤال المشؤءه قوله ولا كفارة عليه عبارة المعنى وهل يلزمه كفارة لان اللفظ يقتضى ان يفعل مرة اولاً لان المقصود منع الزيادة وجهان اصحهما كما في زوائد الروضة الثانى اه (قوله قبل هذا) اى قوله ولا كفارة عليه (قوله لانه) اى ما دل عليه المفظوب به (قوله وهو الخ) اى والحال ان هذا المثال مستقبل (قوله واخرج) اى من المنع (قوله فعلى الضعيف) متعلق ببحث الاتى وقوله ان الثابت الخ بيان للضعيف وقوله هو الخ اى المفظوب به قبله وقوله بحث اى فيلزمه كفارة التني (قوله وعلى الاصح) متعلق ببحث الاتى وقوله ان الثابت الخ بيان للاصح وقوله لفظه اى ما قبل الاستثناء وقوله هو اى ما دل عليه الخ الامتناع اى من الوطء (قوله ويجرى ذلك) اى الخلاف المذكور (قوله بلزومها) اى المائة (قوله ما ذكر) اى قوله وان لم يطأ حتى مضت الخ او قوله وعلى الاصح الخ (قوله مطلقاً) اى من حاكم الشرع وغيره (قوله فيمن الخ) اى قول من الخ وقوله لا ايت الخ مقول لهذا المحذوف وللفظة فقال مقدر قبل قوله لا ايت الخ (قوله ملى الخ) مقول اى زرع (قوله الى عدم الوقوع) اى عدم الحث (قوله ثم استدل) اى ابو زرع على عدم الوقوع (قوله بافتاء شيخه) وهو البلقنى (قوله يتضمن قضيتين) اى محتملها وقوله الامتناع الخ وقوله ومقابله بدل من قضيتين بدل مفصل من مجمل (قوله وهو) اى مقابل الامتناع وقوله له من اى من هذا (قوله فعلى الاول) اى الامتناع من اكل غيره وقوله ومعنى الثانى اى عدم الامتناع منه وقوله عليه الخ اى هذا (قوله لانه لا مقابل لنفيها) اى المامنة اى بخلاف اخرج هذا من المنع فيصدق بالاقدم عليه الخ فكان المناسب ان يقول لا اخرجها من التني (قوله ثم نازع) اى التاج السبكى (قوله خبرية) اى انية

الاكثر كما تقدم لا اشمول كما قال (قوله او السنة) عطف على قوله سنة ش (قوله قال البلقنى وقياس ما ذكر ان من حلف) نظير مسئله البلقنى المذكورة وهو الحلف لا يخرج زوجته الا باذنه او لا يكلم زيداً الا في شرطان خرجت بغير اذنه او كلفه في غير شرحتى واحلت التني واخرجت باذنه او كلفه في شرلم بحث واحلت

(٢٢ - شررانى وابن قاسم - ثامن) أبيت عندك الا هذه اللية ميل الى عدم الوقوع بترك المبيت عنده لان معناه عا ليس اثبات المبيت بل ان وجد يكون ليلة فقط ثم استدل بافتاء شيخه والقاعدة المذكورين وبين التاج السبكى تلك القاعدة بان لا أكل الا هذا يتضمن قضيتين الامتناع من اكل غيره ومقابله وهو عدم الامتناع منه فعلى الاول لا يمنع نفسى غيره وما اخرج هذا من المنع فيصدق بالاقدم عليه وتركه معنى الثانى امتناعه غيره أو حملها عليه والاصح الاول وانما يات هذا في ليس له الامانة لانه لا مقابل لنفيها الا بوثها اذ لا واسطة بينهما نازع قيام من جريان ذلك في كل مستقبل بانه قد لا يتأتى في بعض المستقبلات نحو لا يقوم غد الا زيداً لا بد من قيامه غداً لكن إن كانت الجملة خبرية والامتهين قيامه بل يني التخيير كما مر فاذا نكر ليس من عموم المستقبلات بل من خصوص الحث او المنع انتهى

(فصل في أحكام الإيلاء) (قوله عليها) أي المدة المضروبة (قوله وجوبا) أي قول المتن في الأصح في النهاية الاقوله في صورة صحة الإيلاء إلى المتن وكذا في المتن لإقوله ومرة قوله أو زوال الردة إلى لا من البين وقوله وكذا ما نعم إلى المتن وقوله وخرج إلى المتن وقوله فان قلت إلى المتن وقوله لا يجوز له تحميلها منه (بلا مطالبة) الظاهر انه بيان للامهال ويحتمل انه قد وقع توهم انه لا يهمل إلا بطلبه اه رشيدى (قوله ولوقنا الخ) لا يخفى ما في هذه الغاية عبارة الغنى سواء الحرو والرق في الزوج والوجه اه (قوله حين الإيلاء) أي لا من وقت الرفع إلى القاضي اه معنى (قوله من وقتد) عبارة الغنى من وقت الحلف اه (قوله) ولو بلا قاض) اقرب من هذا التقدير تقدير المضاف أي بلا اعتبار قاض فانه يصدق مع وجوده اه سم (قوله نعم) في أن جامعك قد يقال لأحاجة إلى استثناء ذلك لانه انما يصير مولىا بعد الشهر كما يدل عليه قول الروض وان مضى شهر ولم يطاها صار مولىا اه قوله وصار مولىا يفيد انه لا يكون مولىا قبل مضى الشهر وهو ظاهر لانه لا يلزمه حينئذ بالوطء شىء فليتام اه سم (قول المتن من الرجعة) ولو لم ير اجمع حتى انقضت المدة أو بى منها أقل من أربعة أشهر فلا مطالبة كما هو ظاهر لكن هل نقول تبين انه لا إيلاء أو نقول انحل الإيلاء اه سم اقول قضية صدق تعريف الإيلاء عليها الثاني (قوله أو زوال الردة) الانسب لما قبله المطاف بالواو (قوله لان بذلك) أي بما ذكر من الرجعة زوال الماذكر (قوله في الاو اين) أي الرجعة والمراد (قوله في الأخير) الانسب لما قبله التثنية كما في النهاية قال ع ش قوله في الأخيرين أي الصغر والمرض اه (قوله اما لو ألى الخ) محترز حال الإيلاء سم (قوله او طئت بشبهة الخ) في بعض النسخ إلى انهاء جعل هذا مسألة مستقلة بعد مسألة الرجعة وهو الاصح لان المقصود اخذ مفهوم المتن ولا يتوجه عليه كلام الشهاب سم الاق اه رشيدى اقول وكذا جعله الغنى مسألة مستقلة (قوله فتقطع المدة او تبطل) أي تنقطع ان حدث ذلك فيها او تبطل ان حدث ذلك بعدها لكن هذا ظاهر في صورة الطلاق ولهذا قال في الروض وشرحه

البين مر وسئل شيخنا الشهاب الرملى عما قاله البقنى فيمن حلف بالطلاق على صديقه أنه لا يبيت ليلة الجمعة الا عنده فضمت الجمعة ولم يبت عنده أي ولا عند غيره كما هو ظاهر والا فلو بات عند غيره حدث لان المبيت عند غيره هو المنع من المحلوف عليه منه بعدم الحنث كما نقله عنه العراقي فاجاب بان ما قاله البقنى معتمد اه وهو حينئذ نظائر ما ذكرنا عن البقنى في مسألة الشكوى لان التقدير لا يبيت ليلة الجمعة عند احد الاعنده فالعرض والقصد نى المبيت ليلة الجمعة عند غيره لايجاد المبيت ليلة الجمعة عند فقلت احدق قولكم لا يبيت ليلة الجمعة عند احد شامل لنفس المحلوف عليه لانه احد فاذا بات في بيت نفسه فقد بات عند احد غير الخالف فيبغى الحنث قلت قضية ما قاله البقنى وافر العراقي وبين شيخنا الشهاب الرملى ان ذلك معتمد لا التفات إلى ذلك الشمول وكان وجه ذلك انه لا يراد في العرف العام باحد في مثل ذلك الا غير المحلوف عليه هذا هو مقتضى مقاله هؤلاء الأئمة في هذه المسئلة فليتام

(فصل في أحكام الإيلاء الخ) (قوله كدة) أي فانها لا تختلف بذلك (قوله ولو بلا قاض) اقرب من هذا التقدير تقدير المضاف أي بلا اعتبار قاض فانه يصدق مع وجوده (قوله نعم) في أن جامعك الخ كذا شرح مر (قوله لا تحسب المدة من الإيلاء) بل بعد مضى شهر قد يقال لأحاجة إلى استثناء ذلك لانه انما يصير مولىا بعد الشهر كما يدل عليه قول الروض وان قال ان وطئت فعبدى حر قبله بشهر فان وطئ مولىا قبل مضى شهر انحلت البين وان مضى شهر ولم يطاها صار مولىا اه فقوله صار مولىا يفيد انه لا يكون مولىا قبل مضى الشهر وهو ظاهر لانه لا يلزمه حينئذ بالوطء شىء فليتام (قوله في المتن من الرجعة) ولو لم ير اجمع حتى انقضت المدة أو بى منها أقل من أربعة أشهر فلا مطالبة كما هو ظاهر لكن هل نقول تبين انه لا إيلاء أو نقول انحل الإيلاء (قوله اما لو ألى الخ) محترز حال الإيلاء (قوله فتقطع المدة او تبطل) أي تنقطع ان حدث ذلك فيها او تبطل ان حدث ذلك بعدها لكن هذا ظاهر في صورة الطلاق ولهذا قال في الروض وشرحه وتسانف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة يعني بعد المدة بمطالبة او بدونها رجعة أي تستأنف المدة

(فصل في أحكام الإيلاء)

من ضرب مدة وما يتفرع عليها (يمل وجوب المولى بلا مطالبة) (أربعة أشهر) رفقابه وللأية ولوقنا أو قلة لان المدة شرعت لاسر جيلى هو قلة صبرها فلم تختلف بحرية ورق كدة حيض وعنفه وتحسب المدة (من حين الإيلاء) لانه مول من وقتد ولو بلا قاض (ثبوتها بالنص والاجماع) وبه فارتد نحو مدة العنة نعم في أن جامعك فعبدى حر قبل جماعى بشهر لا تحسب المدة من الإيلاء بل بعد مضى الشهر لانه لو وطئ قبله لم يعتق (و) تحسب (في رجعية) ومرتدة حال الإيلاء (من الرجعة) أو زوال الردة كزوال الصغر أو المرض كما باقى لا من البين لان بذلك يحل الوطء في الأولين ويمكن في الأخير أن لو ألى ثم طلق رجعيا أو وطئت بشبهة فتقطع المدة أو تبطل لحرمة وطئها

وتستأنف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة يعني بعد المدة بمطالبة أو بدونها برجمة أى تستأنف المدة بالرجعة اهـ وأما في صورة الوطء فغير ظاهر في حدوثه بعد المدة فقد قال في شرح الروض بعد ذكر الروض أمور منها عدة الشبهة نعم أن طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زالت فلها المطالبة بلا استئناف مدة اهـ وفي العباب ولو وطئت بشبهة في المدة فكالردة في القطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فلا استئناف اهـ أى بخلاف الردة سمع على حجج اهـ رشيدى عبارة السيد عمر قوله فتقطع المدة الخ ما اقتضاه صريحه من إلحاق وطء الشبهة بالطلاق الرجعى في سائر أحواله وقضية عبارة أصل الروضة فانه بعد ذكر مسئلتى الطلاق والردة قال مانصه والحق البغوى العدة عن وطء الشبهة بالطلاق الرجعى وبالردة في منع الاحتساب وجوب الاستئناف عند انقضائها انتهت وظاهره أن إلحاق جارٍ في الحالين نعم وقم في العزيز بما أسقطه من الروضة ما يقتضى إلحاق وطء الشبهة بما سبى من الأعذار التى لا تقتضى الاستئناف عند عرضها بعد انقضاء المدة فاخذ به ابن المقرئ رحمه الله تعالى فأسقط محاكاة الأصل في وطء الشبهة عن البغوى وأدرجه في الأعذار المشار إليها بما ألفه كلام العزيز فهذا هو منشأ الاختلاف الواقع بين ما في التحفة وأى النهاية وما في الروضة والعباب أى والأسنى ونقل صاحب المغنى كلام أصل الروضة هنا وقره اهـ (قوله وتستأنف من الرجعة) ظاهره أنه لا فرق في الاستئناف بين أن يكون قد طلق قبل المطالبة تبرعاً وأن يكون قد طلق بعد المطالبة لكن بحث مر التقييد بالاول وأنه لا استئناف فى الثانى لانه أتى بمقتضى الإيلاء فليتأمل فقد يحتاج لمساعدة نقل على ذلك وقضية إطلاقهم أنه لا فرق وهو الموافق لنظيره من الظاهر وهو أنه لو طلق عقب الظهار ثم رجع صار عاتداً اهـ سمع أقول ويصرح بعدم الفرق ما رآنا في شرح الروض وأما قوله أنه أتى بالخبر فقول المغنى ونقله نقل المذهب ولا تنحل العين بالطلاق الرجعى اهـ (قوله أن يبقى) أى وكان العين على الامتناع من الوطء مطلقاً كما بقى (قوله المتولى الخ) هذا راجع لكل من طرأ الطلاق ووطء الشبهة وقوله في نكاح الخ راجع لطرأ الطلاق الرجعى فقط (قول المتن أحدهما) أى أو كلاهما معنى وشرح المنهج (قول المتن بعد دخول) أى أو استدخال من الزوج المحترم اهـ معنى (قوله أو بعدها) كان ينبغي له حيزاً زهداً أن يزيد قوله أو يطلب بعد قول المصنف انقطعت ولعله أدخله بالطلاق في الانقطاع تعلياً اهـ رشيد (قوله لما ذكر) أى من قوله لأن الأضرار إنما يحصل الخ كما يصرح به كلام الجلال المحلى أى والمغنى اهـ رشيدى (قوله والا) أى أن يبقى من مدة العين ما لا يزيد على أربعة أشهر (قول المتن) ولم يخل بنكاح) احتز به عن الردة والطلاق الرجعى وقد سبقاً وقوله لم يمنع المدة أى لا يقطع مدة الإيلاء اهـ معنى (قوله سواء المانع الخ) وسواء أقرانها أم حدث فيها كما يصرح به فى المحرر اهـ معنى (قول المتن) كصوم وأحرام) واعتكاف فرضاً أو نفلاً اهـ معنى (قوله كحبس) أى بحق بخلاف ما لو حبس ظليلاً اهـ اسنى (قوله ممكنة) من التمكن (قوله يمنع) أى كل من الصغر والمرض (قوله فى صورة صحة الإيلاء معهما

بالرجعة اهـ وأما في صورة الوطء فغير ظاهر في حدوثه بعد المدة فقد قال في شرح الروض بعد ذكر الروض أمور منها عدة الشبهة نعم أن طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زالت فلها المطالبة بلا استئناف مدة اهـ وفي العباب ولو وطئت بشبهة في المدة فكالردة في القطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فلا استئناف اهـ أى بخلاف الردة (قوله وتستأنف من الرجعة) ظاهره أنه لا فرق في الاستئناف بين أن يكون قد طلق قبل المطالبة تبرعاً وأن يكون قد طلق بعد المطالبة لكن بحث مر التقييد بالاول وأنه لا استئناف فى الثانى لانه أتى بمقتضى الإيلاء مطلقاً وليس هناك ما يقتضى التكرار فأسقط حكم الإيلاء بالطلاق فلا أثر للرجعة بعد ذلك فليتأمل فقد يحتاج لمساعدة نقل على ذلك وقضية إطلاقهم أنه لا فرق وهو الموافق لنظيره من الظاهر وهو أنه لو طلق عقب الظهار ثم رجع صار عاتداً (قوله فى صورة صحة الإيلاء معهما) أى وهو أن يكونا بحيث يمكن وطؤهما في المدة التى قد رها وقد بقى منها أكثر من أربعة أشهر فالحاصل ما هنا أنه إذا ألتى من صغيرة أو مريضة فإن كانت المدة بحيث يتأق جماعهما فيها وقد بقى منها أكثر من أربعة أشهر صح الإيلاء

وتستأنف من الرجعة أو انقضاء العدة أن يبقى من مدة العين فوق أربعة أشهر لأن الأضرار إنما يحصل بالامتناع المتوالى أربعة أشهر في نكاح سليم (ولو ارتد أحدهما) قبل دخول انقضاء النكاح كما مر (أو بعد دخول فى المدة) أو بعدها (انقطعت) لحزمة وطئها حيثئذ (فإذا أسلم) المرتد منها فى العدة (استؤنفت) المدة لما ذكر المعلوم منه أن محله إذا كانت العين على الامتناع من الوطء مطلقاً أو بقى من مدة العين ما يزيد على أربعة أشهر والا فلا معنى للاستئناف (وما منع الوطء ولم يخل بنكاح) أن وجد فيه أى الزوج (لم يمنع) المدة سواء المانع الشرعى (كصوم وأحرام) (والحبس كحبس) و(مرض وجنون) لأنها ممكنة والمانع منع من أنه المقتصر بالإيلاء (أو وجد فيها) أى الزوج (وهو حصى كصغر ومرض) يمنع من إيلاج الحشفة في صورة صحة الإيلاء معهما السابقة ونشوز (منع) المدة فلا يبتدىء بها حتى تزول (وان حدث) نحو مرضها المانع من ذلك أو نشوزها

وكذا إيمانها بالشرع غير نحو الحيض كتابها بغيره (م) وفي (إثناء) (المدة قطعهما) لأنها لم يمنع من الوطء لاجل العين بل لتعذر (فأذا زال) وقد بقي فوق أربعة أشهر من البين (استؤثقت) (المدة مامر) (وقيل ثبتي) لبقاء النكاح هنا خرج من المدة طرود ذلك بعدها فلا يمنة بل يطالب بالفدية بعد زوالها لوجود (الرجعة) (أو) وجود فيها

(الخ) وهي أن يكون نكاحيت يمكن وطؤها في المدة التي أقدمها في منها أكثر من أربعة أشهر فحاصل ما هنا أنه إذا أتى من صغير أو مريضه فإن كانت المدة بحيث يثاق جاعته أو فبها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر صح الإيلا ولا تحسب المدة إلا من وقت إطفاء الجماع والام يصح الإيلاء وهذا حاصل مراده بالصورة السابقة اه سم (قوله) وكذا ما نعتها الشرعي) قد يقال لم خصه بمسئلة الحدوث في أثناء المدة دون مسئلة الوجود ابتداء ثم ما الفائدة في ذكره هنا مع جنيته في المستثنى من قوله إلا في ومنع المدة ويقطعها صوم واعتكاف فرض الخ اه سم (قوله من البين) لعله متعلق بقوله اه سم (قوله مامر) عبارة المغنى إذ المطالبة مشروطة بالأضرار أربعة أشهر متو اليقوت توجد اه (قوله بعد زوالها) كان الظاهر زواله اه رشدي (قوله) (وهذا) أي بقاء النكاح على سلامته (قوله) وما مر في الردة (الخ) أي من منعهما بعد المدة أيضا اه سم (قوله) أو نفاس كإفلاؤه) وهو الممتد نهاية ومعنى (قوله) أو اعتكافه) أي النفل (قوله) فلا يمنع (المدة) أي لو قارننا (قوله) ولا لأنه متمكن (الخ) عطف على قوله لأن الحيض (الخ) (قوله) هنا) أي في الإيلاء (قوله) معه) أي نحو صوم النفل وكذا صوم حرم (قوله) (وهو) أي الزوج (قوله) (كامر) أي في باب الصيام (قوله) (ثم) أي في الصوم (قوله) ومنع المدة ويقطعها صوم (الخ) فلما حدث ذلك بعد المدة فسباق أنه يمنع مطالبة في قوله ولو لا المطالبة (الخ) اه سم (قوله) (وأحرام) ولو بغير نهاية ومعنى (قوله) لا يجوز له تحليلها (الخ) أي بان كان فرضا أو نفلا وأحرمت باذن الزوج ع و رشدي (قوله) وقضيته) أي التعليق (قوله) لا يمنع) خالفه النهاية يقول لا وقضية كلامه أن الصوم الموسع منه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة يمنع وهو الأوجه وإن استظهر الزركشي أن المترسخي كصوم النفل اه (قوله) انحلت البين) إلى قول المتن أو يطلق في المغنى وإلى قول المتن بأن يقول إذا في النهاية لا قوله لبقده السابق (قوله) وفات الإيلاء) ولزمته كفارة عين في الحلف بالله أو ليطالب بعد ذلك بشئ نهائية ومعنى (قوله) بل توقف (الخ) أي المطالبة عبارة المغنى وينظر بلوغ المراهق أو فاقا المجنونة أو لا يطالب ولهما بذلك بل يندب تخوف الزوج من الله تعالى اه (قوله) من فاء إذا رجع) عبارة المغنى وسمى الوطء فيه من فاء إذا رجع لأنه امتنع ثم رجع اه (قوله) وليس لها تعيين احدهما) أي بل تردد الطلب بين الفدية والطلاق وفاقا للنهاية وبخلاف المغنى كما يأتي (قوله) كما في الروضة (الخ) وهو الأوجه اه نهاية (قوله) فصوبوا ما قاله الرافعي (الخ) وهذا أوجه وجرى عليه شخشا في منهجه اه معنى (قوله) ثم بالطلاق) عبارة المغنى والنهاية قال ابن عطاء الله بالطلاق اه (قوله) لأن نفسه (الخ) في تقريبه تأمل لأن يجعل هذا علة لما في الروضة وقوله ولأنه لا يجبر المحلة لما قاله الرافعي (قوله)

ولا تحسب المدة إلا من وقت إطفاء الجماع والام يصح الإيلاء وهذا حاصل مراده بالصورة السابقة (قوله) وكذا ما نعتها الشرعي) قد يقال لم خصه بمسئلة الحدوث في أثناء المدة دون مسئلة الوجود ابتداء ثم ما الفائدة في ذكره هنا مع جنيته في المستثنى من قوله إلا في ومنع المدة ويقطعها صوم واعتكاف فرض الخ (قوله من البين) لعله متعلق بقوله اه سم (قوله) وما مر في الردة (الخ) أي من منعها بعد المدة أيضا (قوله) إلى المتن والشرح ومنع المدة ويقطعها صوم (الخ) فلما حدث ذلك بعد المدة فسباق أنه يمنع مطالبتها في قوله ولو لا المطالبة (الخ) اه سم (قوله) (وأحرام) ولو بغير نهاية ومعنى (قوله) لا يجوز له تحليلها (الخ) أي بان كان فرضا أو نفلا وأحرمت باذن الزوج ع و رشدي (قوله) وقضيته) أي التعليق (قوله) لا يمنع) خالفه النهاية يقول لا وقضية كلامه أن الصوم الموسع منه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة يمنع وهو الأوجه وإن استظهر الزركشي أن المترسخي كصوم النفل شرح م (قوله) وصوبه الاسنوي في تصحيحه)

كأه ظاهر (والإيلافها) وقد انقضت ولا مانع بها (فلها) (دون) ولها وسيدها بل توقف حتى تكمل بلوغ وعقل (مطالبة) والعين وإن كان حلقه بالطلاق (بأن يقيم) أي يرجع إلى الوطء الذي امتنع منه بالإيلاء من فاء إذا رجع (أو يطلق) أن لم يبق لظاهر الآية وليس لها تعيين احدهما كما في الروضة وصوبه الاسنوي في تصحيحه وإن ضعفه في مهماته وتبعه الزركشي وغيره فصوبوا ما قاله الرافعي أنها تطالبه بالفدية أولا ثم بالطلاق لأن نفسه قد لا تقاوع على الوطء ولأنه لا يجبر على الطلاق إلا بعد الامتناع من الوطء

وهو (شرعي كحيض) أو نفاس كإفلاؤه وإن اطال جمع في رده (وصوم نفل) أو اعتكافه (فلا) يمنع المدة ولا يقطعها لو حدث فيها لأن الحيض لا يخلو عنه شهر غالبا فلا منع لا يمنع ضرب المدة غالبا وألحق به النفاس طردا للبالب لأنه من جنسه ومشارك له في أكثر أحكامه ولأنه متمكن من وطئها مع نحو صوم النفل فإن قلت لم لم ينظر وهما إلى كونه يهاب الوطء معه ومن ثم حرم عليها هو حاضر بلا اذنه كما مر قلت لأن المدار هنا على التمكن وعدمه فلم ينظر لكونه يهاب الإقدام بخلافه ثم (ومنع) المدة ويقطعها صوم أو اعتكاف (فرض) وأحرام لا يجوز له تحليلها منه (في الأصح) لعدم تمكنه معه من الوطء وقضيته أن الصوم الموسع منه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة لا يمنع لأنه لا نفل في تمكنه معه من الوطء وهو ظاهر ثم رأيت الزركشي يحثه (فإن وطئ في المدة) انحلت) (البين وفات الإيلاء)

يقبده السابق أو اعتكافه (ومرض) لا يمكن معه (١٧٤) الوطء لأن المطالبة إنما تكون بمسحوقه ولا تستحق الوطء لتعذر من جهتها

وتعجب في الوسيط من منع الحيض للطلب مع عدم قطعه المدة ويحاج بان منعه لحرمة الوطء معه وهو ظاهر وعدم قطعه للبصلحة وإلا لم تحسب مدة غالباً كما مرقيل قوله طلاق المولى في الحيض غير بدعي يشكل بعدم مطالبته به وورد بفرضه فيما إذا طوأت من الطهر بالفئة فترك مع تمكنه ثم حاضت فيطال بالطلاق حينئذ (وان كان فيه مانع طبيعي كمرض) يضرمعه الوطء ولو بنحو يطء به (طوبى) بالفئة بلسانه (بان يقول إذا) أو ان اولو فيما يظهر خلافا لما يقتضيه كلام ابن الرفعة واختلاف معناها وضعا لا يؤثر فيما نحن فيه كما هو واضح (قدرت فت) لان به ينقطع ابدؤه لها بالخلف بلسانه ويزيد بدعاً وندمت على ما فعلت ثم إذا لم يقم طالته بالطلاق ويتردد النظر فيما إذا طار الجب بعد الايلاو وسقط خيارها والذي يتجه انه يطالب بالطلاق حده إذا لفائدة تترتب هنا قطعاً ثم رايت ابن الرفعة ذكر ما يقتضى انه ينقطع منه بقوله لو قدرت فت وفيه نظر ظاهر لان ذلك لا آخره (أو شرعى كاحرام) لم يقرب تحمله منه وصوم فرض مضيق أو موسع ولم يستعمل الى

الروض مع شرحه وان استدخلنا أى الحشفة أو أدخلها ناسياً أو مكرهاً أو مجنوناً لم يحنث ولم تجب كفارة ولم تنحل العين وان حصلت الفية وارتفع الايلاء وصرح بذلك الزركشي وغيره اهـ وقد مر مثله عن المعنى لكن كلامه كالروض مع شرحه في الوطء في القبل كما يظهر بجماعهم ما وكلام الصارح كالهاية في الوطء بالبدن فلا يخالفه (قوله) يقبده السابق) الاول رجوعه للاحرام ايضاً وقيد السابق بان لا يجوز للزوج تحليها منه واما القيد السابق للصوم الفرض فذكره مضيقاً عند الصارح خلافاً لهاية والمعنى (قوله) أو اعتكافه أى الفرض (قوله) وتعجب في الوسيط) أقول تعجب الوسيط في غاية الدقة كما يدرك بالتأمل الصادق المعلوم به ان الجواب بمحل منه اهـ سم (قوله) ويحاج بان منعه (الخ) أقول وجه تعجب الوسيط ان الفرض من ضرب المدة انتظار الفية فيها فان ترك الفية حتى مضت طرب فالذا لم يمنع الحيض في المدة انتظار الفية فيها فلا يمنع الطلب بعدها لان عدم منعه ذلك يقتضى ملاحظة إمكان الوطء دون حرمة فيه في الجواب ما فيه اهـ سم (قوله) وإلا لم تحسب (الخ) هذا لا يتناقض في النفس اهـ سيد عمر أقول اشار الشارح الى جوابه بقوله كاسرار جمعه (قوله) به أى بالوطء ع (قوله) وود يفرضه أى قولهم اهـ سم (قول المتن كرض) أى اوجب او كانت آتية لا تزال بكارتها لكونها غراماً ع وفيه نظر لان ان كان الجب قبل الخلف فلا يصح الايلاء كمر وان طرأ بعده فسيأتى توجيه الشارح انه يطالب بالطلاق وحده إلا ان يكون ما قاله مبنياً على ما بين عن ابن الرفعة (قوله) بالفئة) أى او بالطلاق ان لم يقم اهـ معنى (قوله) لان به) الى الكتاب في النهاية لإلا فلو ويردد النظر الى المتن وقوله ويظهر ضبطه الى واستعمل وقوله بخلاف بيع غائب الى المتن وكذا في المعنى لإلا فلو قطعاً عن عمهما الى المتن (قوله) ثم إذا لم يقم (ب) عبارة الروض مع شرحه طوبى لفئة اللسان أو الطلاق ان لم يقم به لامه لفئة اللسان وان استعمل فيقول إذا قدرت فتت حين يقدر على وطئها يطالب بالوطء والطلاق ان لم يطبق تحقيقاً لفئة اللسان انتهت باختصار فقوله الشارح ثم إذا لم يقم طالته بالطلاق يحتمل ان معناه ثم إذا لم يقم به باللسان طالته بالطلاق ويحتمل ان معناه ثم إذا لم يقم به بالوطء عند القدرة طالته بالطلاق فليتأمل اهـ سم أقول وكلام المعنى والنهية صريح في الثاني وعبارة السيد عمر قوله ثم إذا لم يقم طالته بالطلاق عبارة أصل الروض ثم إذا زال المانع يطالب بالوطء والطلاق انتهت اهـ (قوله) فيما إذا طار الجب) ظاهر كلامهم ان طرأ الجب لا يسقط حكم الايلاء وان لم يمض بعد الايلاء وقبل الجب من يمكن فيه الوطء وهو كذلك خلافاً لمن ابطله حيث لم يمض الزمن المذكور حر اهـ سم (قوله) انه ينقطع (الخ) ذكره المعنى عن الامام وقرءه عار تعالى الامام ولو كان لا يرجع زوال عذره كعجب طوبى بان يقول لو قدرت فتت ولا يأتى باذا اهـ (قوله) لم يقرب) وقوله ولم يستعمل الخ سيد كتر حيز هما (قوله) بغير الصوم) أى بالعتق او الاطعام

الزركشي بذلك وغيره (قوله) ويحاج (الخ) أقول تعجب الوسيط في غاية الدقة كما يدرك بالتأمل الصادق المعلوم به ان الجواب بمحل عنه وجه تعجب الوسيط ان الفرض من ضرب المدة انتظار الفية فان ترك الفية حتى مضت طوبى فالذا لم يمنع الحيض في المدة انتظار الفية فيها فلا يمنع الطلب بعدها لان عدم منعه ذلك يقتضى ملاحظة إمكان الوطء دون حرمة فيه في الجواب ما فيه (قوله) وود يفرضه) أى قولهم وكذا مرس (قوله) في المتن ان يقول إذا قدرت فتت ثم قوله في الشرح إذا لم يقم طالته بالطلاق) عبارة الروض وشرحه طرب بنية اللسان أو الطلاق ان لم يقم به بلامه لفئة اللسان وإن استعمل فيقول إذا قدرت فتت حين يقدر على وطئها يطالب بالوطء والطلاق ان لم يطبق تحقيقاً لفئة اللسان اهـ باختصار فقوله الشارح ثم إذا لم يقم طالته بالطلاق يحتمل ان معناه ثم إذا لم يقم به باللسان طالته بالطلاق ويحتمل ان معناه ثم إذا لم يقم به بالوطء عند القدرة طالته بالطلاق فليتأمل اهـ (قوله) فيما إذا طار الجب) ظاهر كلامهم ان طرأ الجب لا يسقط حكم الايلاء وان لم يمض بعد الايلاء وقبل الجب من يمكن فيه الوطء وهو كذلك خلافاً لمن ابطله حيث لم يمض الزمن المذكور حر (قوله) لم يقرب تحمله منه) أى كما ذكره الرافعي شرح حر (قوله) بغير الصوم) يحتمل انه احتراز عن الصوم لدخوله في قوله قبله وصوم فرض آخر في نظر ويحتمل انه لطلو زمنه

الليل وظهاره لم يستعمل الى الكفارة بغير الصوم (فالذهب انه يطالب بطلاق) عيناً لان المانع منه لا بفئة معه ولا وحده (قوله)

لحرمها عليه وإنما طولب من غضب دجاجة ولؤلؤة فابتلعها بالترديد بان (١٧٥) يقال له إن ذبحتها غرمتها ولا غرمت

اللؤلؤة لأن الابتلاع
المانع ليس منه وهنا المانع
من الزوج أما إذا قرب
التحلل ويظهر ضبطه بما
يأتى عن غير البغوى أو
استعمل في الصوم إلى الليل
أو في الكفارة إلى العتق أو
الاطعام فإنه يمهل وقد
يبغوى الأخير يوم
ونصف وقد روى غيره بثلاثة
وهو الوجه (فإن عصى
بوطه) في القبل أو في الدبر
وقد أطلق الامتناع من
الوطء (سقطت المطالبة)
واختلت اليمين وتائم
بتسكينه قطعاً إن عهما
المانع كطلاق رجى أو
خصها كحبس وكذا
إن خصه على الأصح لأنه
إعانة على معصية (وإن
أي) بعد ترافعهما إلى
القاضي فلا يكتفى بثبوت إباته
مع غيبته عن مجلسه إلا إذا
تعدوا حضاره لتواريه أو
تعززه (الفئة) والطلاق
قالاظهر أن القاضي يطلق
عليه بسؤالها (طلقة)
وإن بانت بهالعدم دخول
أو استيفاء ثلاث بأن
يقول أوقعت عليها طلقة
عنه أو طلقها عنه وأنت
طالق عنه فإن حذف عنه
لم يقع شيء وذلك لأنه لا
سبيل لإدوام إضراره ولا
لجباره على الفئة مع
قبول الطلاق للنيابة فتاب الحاكم عنه

(قوله لحرمها) أى الفئة (قوله وإنما طولب الخ) رد له دليل مقابل المذهب عبارة النهاية والمعنى والطريق
الثاني أنه لا يطالب بالطلاق يخصر صه ولكن يقال له إن قُت عصيت وأفسدت عبادتك وإن طلقت ذهبت
زوجتك وإن لم تطلق طلقنا عليك كن غضب دجاجة ولؤلؤة فابتلعها يقال له إن ذبحتها غرمتها ولا غرمت
اللؤلؤة وقد بان الابتلاع المانع الخ (قوله غرمتها) أى ما بين قيمتها مذبوحة وخية أه عرش (قوله بما
يأتى الخ) وهو ثلاثة أيام أه عرش (قوله إلى العتق الخ) أى إلى الصرم لطول مدته أه معنى (قوله فإنه
يمهل الخ) عبارة الغنى أمهل ثلاثة أيام كقائه أو اسحق وقيل يمهل يوماً ونصف يوم كما في التهذيب أه (قوله
وقد أطلق الامتناع الخ) راجع إلى البعوط فقط أى ولم يقيد بالقبل ولا نواه (قول المتن سقطت المطالبة)
لا يقال سقوط المطالبة بالوطء في الدبر ينافى عدم حصول الفئة بالوطء فيه لا يمنع ذلك إذا لازم من سقوط
المطالبة حصول الفئة كالوطء في مكرها أو ناسيا أه شرح المنهج وكتب عليه شيخنا الشهاب البرلى
مانصه قوله لا يقال سقوط المطالبة الخ غير نافع عند التأمل فإنه إذا سقط الطلب واختلت اليمين فلا اثر لعدم
حصول الفئة بالوطء في القبل وقوله كالوطء في مكرها الخ فيه نظر ومن وجهين الأول تصريح الزركشى وغيره
بأن الفئة تحصل بالوطء مكرها أو ناسيا وبفعلاها الثاني أن اليمين في مثل ذلك باقية وإن اتنى الإيلاء بخلاف
الوطء في الدبر في مستلثنا عند من اعتبره كالشارح هنا فإنه مزيل للإيلاء واليمين كالإيمنى انتهى أه سم
بمحذوف في البرقى يرمى عن القليوبى جو أباعن الأشكال الأول مانصه إلا أن يقال المراد عدم حصول الفئة
الشريعة القاطعة لا محم ما يقى من المدقوعن الخفى جو أباعن النظر في التشبيه بقوله كالوطء في مكرها الخ مانصه أن
المراد حصول الفئة أى في كلام الزركشى وغيره سقوط المطالبة ولا تحل اليمين مع النسيان ولا إكراهه لأن
فعلها كمال فعل أه أى والتشبيه في سقوط المطالبة فقط فلا منافاة بين ما هنا وبين تصريح الزركشى وغيره
أى كشرح الروض والبهجة (قول المتن وإن أبى الفئة والطلاق الخ) قد يفهم من هذا الكلام وما تقدم
أنه حيث طاب منه الطلاق فطلق ولورجيا تخلف مطلقاً من الإيلاء وليس مراداً فى الروض وشرحه
أوائل الباب مانصه وإن طلق حين طولب بالفئة والطلاق ثم راجع إلى أعاده مطاقتة ضربت المدة ثانياً إلا
أن بانت تجدنا كحماها فلا تضرب أه وفيها ما يضاهيها نظير ما تقدم في أوائل الفصل وفيها ما قبل هذا أيضاً
مانصه فإن طلق ثم راجع والباقي من المدة أكثر من أربعة أشهر عاد الإيلاء والأفلا أه والموضعان
السابقان شاملان للإيلاء المقيد بمدة المطلق وهو ظاهر لأن اليمين لا تنحل بالطلاق فأيراجع ما نقل عن
بعضهم من خلاف ذلك في المطلق أه سم محذوف (قوله فلا يكتفى بثبوت إباته أى ويعد بثبوت إباته
حضرته لا يشترط أن يقع الطلاق في حضرته كفى الروض أى والمعنى أه سم (قوله لتواريه أو تعززه)
هلا زادوا أو لغيبته غيبة تسوغ الحكم على الغائب سم على حجج وقد يقال إنما لم يردوه لعذرته في غيبته
فلم يحكم عليه بالطلاق بخلاف التواري أو التعززه فإنه مفسر بتواريه أو تعززه فقط عليه أه عرش (قوله
لم يقع شيء) ظاهره وإن نوى عنهم على حجج أه عرش (قوله لا لجباره على الفئة) أى لأنها لا تدخل

لم ينشر (قوله ويظهر ضبطه الخ) كذا شرح مر (قوله وهو الوجه) كذا مر (قوله في المتن والشرح
فإن عصى بوطه في القبل أو في الدبر) كذا في شرح المنهج ثم قال لا يقال سقوط المطالبة بالوطء في الدبر
ينافى عدم حصول الفئة بالوطء فيه لا يمنع ذلك إذا لازم من سقوط المطالبة حصول الفئة كما لووطء
مكرها أو ناسيا أه وكتب عليه شيخنا الشهاب البرلى بهامشه مانصه قوله ولو فى الدبر لم يسلك هذا فيما
سلف عند التجرد من المانع أى حيث قال لا تحصل الفئة بالوطء في الدبر وهو تحكم وأما قوله لا يقال
سقوط المطالبة فحاول به دفع ما قلناه وهو غير نافع عند التأمل فإنه إذا سقط الطلب واختلت اليمين فلا اثر
لعدم حصول الفئة بالوطء في القبل وأما قوله كالوطء في مكرها الخ ففيه نظر ومن وجهين الأول تصريح
الزركشى وغيره بأن الفئة تحصل بالوطء مكرها أو ناسيا وبفعلاها الثاني أن اليمين في مثل ذلك باقية وإن اتنى
الإيلاء بخلاف الوطء في الدبر في مستلثنا عند من اعتبره كالشارح هنا فإنه مزيل للإيلاء واليمين كالإيمنى

تحت الاجبار اه معنى **(قوله فلا يقع)** ظاهر العبارة أن الذي لا يقع هو الزائد فقط وأصرحت في ذلك قول الروض اى والمغنى لم يقع الزائد اه فالتشبيه بقوله كالو بان انه طلق الخ غير تام لإدلاؤه في المشبه به أصلا اه رشيدى **(قوله)** كالو بان انه طلق الخ فان طلقها اى القاضى ثم طلقها الزوج نفذ تطليقه كما اقتضاه كلام الروض ثم نفذ تطليق الزوج ايضا وإن لم يعلم طلاق القاضى كما صححه ابن القطان اه نهاية زاد المغنى ولو آلى من احداهما وابى الفتيه والطلاق طلق القاضى مهما ثم يبين الزوج ان عينه ويعين ان ابهم اه قال الرشيدى قوله ونفذ تطليق الزوج الخ اخذ منه ان طلاق القاضى يقع رجعيا وقد تقدم في كلامه عند قول المصنف وفي رجعية من الرجعة ما يعلم منه ان الزوج لو اجمعا عا د ح ك الايلاء اه وتقدم عن المغنى والروض ما يصرح به **(قوله فان بانا)** اى طلاق المولى وطلاق القاضى **(قوله)** لتعذر تصحيحهما هذا ظاهر في اتحاد المبيع اه سم **(قوله)** الفتيه بالفعل عبارة المغنى ليقى اوى يطلق فيها **(تنبيه)** افهم كلامه انه لا يزداد على ثلاثة قطعا وهو كذلك جواز امه له دون ثلاث وليس على إطلاقه بل إذا استعمل يشغل أهل بقدر ما ينبت لذلك الشغل فان كان صائما أمهل حتى يفطر أو جاعا غنى يشبع أو ثقبلا من الشبع غنى يخف أو غلبة النعاس غنى يزول قال والاستعداد في مثل هذه الاحوال بقدر يوم فادونه ولو راجع المولى بعد تطليق القاضى وقد بقي مدة الايلاء ضربت مدة اخرى ولو بان وتزوجها لم يعد الايلاء فلا تطالب اه **(قوله)** بالفعل تنقيد لمحل الخلاف وسيد كر يحترزه **(قوله)** فيمهل له اى للفتية بالفعل **(قوله)** و قدر اى حصول الحقة للبتى **(قوله)** والمغفرة الخ رد دليل مقابل الاظهر **(قوله)** بقره اى كصلا قوصوم وحج وعق **(قوله)** نحو طلاق ومنه العتق اه عش **(قوله)** وقع بوجود الصفة ه خاتمة لو اختلف الزوجان في الايلاء او في انقضاء مدة بان ادعته عليه فانكر صدق يمينه لان الاصل عدمه ولو اعترفت بالوطء بعد المدة وانكره اى ولم ينكره سقط حقها من الطلب عملا باعتراها ولم يقبل رجوعها عنه لا اعتراها بوصول حقها اليها ولو كرر بين الايلاء مرتين فاكثروا راد بغير الاولى التاكيد لها ولو تعدد المجلس وطال الفصل صدق يمينه كظهير في تعليق الطلاق و فرق بينهما وبين تنصيص الطلاق بان التنصيص إنشاء والا يلاء والتعليق متعلقان بامر مستقبل فالتاكيد عليها اليق أو أراد الاستئناف تعددت الايمان وإن اطلق بان لم يرد تاكيد او الاستئنافا فواحدة ان اتحاد المجلس حلا على التاكيد ولا تعددت لبعدا التاكيد مع اختلاف

نعم إن كان غرض الشارح فيها سلف أن الفتيه على الوجه الشرعى غير حاصلة وإن اليمين انحلت وانتفت المطالبة فلا إشكال ثم ينبغي على هذا انتفاء الاسم كالأعتق العبد الذى على الوطء بعد انقضاء المدة وقبل الوطء اه ما كتبه شيخنا **(قوله)** فى المتن وإن اى الفتيه والطلاق الخ قد يفهم من هذا الكلام وما تقدم انه حيث طلب منه الطلاق فطلق ولورجيا يخلص مطلقا من الايلاء وليس مراد اى فى الروض وشرحه اوائل الباب فيها قال وإن وطنتك فمبدى حرقه بشر الخ ما مضى وإن طلق حين طوب بالفتية او الطلاق ثم راجع أى أعاد مطلقته ضربت المدة ثانيا لا أن بان منتهى نجد نكاحها فلا تضرب المدة بتأويل عدم عود الخت اه وفيهم ايضا هنا ما نضمر ونقطع المدة بطلان ذلك اى كل من الطلاق والردة وتستأنف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة يعنى بعد المدة بمطالبة او بدونها رجعة اى تستأنف المدة بالرجعة لان الاضرار إنما يحصل بالامتناع المتوالى في نكاح صحيح مسلم اه وفيما قبل هذا ايضا فرع لوقال والله لا وطنتك خمسة أشهر فان مضت فوطاه لا وطنتك ستة فيها لا يلا آن إلى ان قال فان طلق ثم راجع والباقي من المدة أكثر من أربعة أشهر عاد الايلاء ولا فلا اه والموضعان السابقان شاملان للايلاء المقيد بمدة المطلق وهو ظاهر لان اليمين لا تتحل بالطلاق فليراجع ما نقل عن بعضهم من خلاف ذلك في المطلق **(قوله)** فلا يكتفى بثبوت لباته مع غيبته اى وبعد ثبوت لباته في حضرته لا يشترط ان يقع الطلاق في حضرته كاتى الروض **(قوله)** لتواريه او تمترزه اه لازاد او لغيبته تسوغ الحكم على الغائب **(قوله)** فان حذف عنه كذا مرش **(قوله)** لم يقع شيء ظاهره وإن نوى عنه **(قوله)** لتعذر تصحيحهما هذا ظاهر في اتحاد المبيع والله اعلم

كما يزوج عن المعاضل وخرج بطلقة ما زاد عليها فلا يقع كمالو بان انه طلق أو طاه فان بانا معا وقما لا مكانها بخلاف بيع غائب بانث مقراته لبيع الحاكم عنه لتعذر تصحيحها فقدم الاقوى **(و)** الاظهر انه لا يميل للفتية بالفعل فيها إذا استعمل لها (ثلاثة) من الايام لزيادة اضرارها أما للفتية باللسان فلا يميل قطعا كالزيادة على الثلاث وأما مادونها فيمهل له لكن بقدر ما ينتهى فيه مانعه كوقت الفطر للصائم والشبع للجاجع والخفة للممتلى. وقد روى فافل **(و)** الاظهر (أنه إذا وطئ بعد مطالبة) أو قبلها بالاولى (لزمه كفارة يمين) إن كان حلفه بالله تعالى لحنثه والمغفرة والرحمة فى الآية لما عصى به من الايلاء فلا ينفى الكفارة المستقر وجوبها فى كل حنث اما إذا حلف بالزوام ما يلزم فان كان بقره تخير بين ما التزمه وكفارة يمين او بتعليق نحو طلاق وقع بوجود الصفة

سمى به التشبيه الزوجية بظهور نحو الام وخص لانه محل الركوب والمرأة مركوب الزوج ومن سمي ثمى المركوب ظهر او كان طلاقا فالجاهلية قبل واول الاسلام وقبل لم يكن طلاقا من كل وجه بل

لتبقى معلقة لذات زوج ولا خلية تسكح غيره فنقل الشرع حكمه الى تحريمها بعد العود لزوم الكفارة وهو حرام بل كبيرة لان فيه اقداما على حالة حكم الله وتبدله وهذا احظر من كثير من الكبائر لانه قضيت الكفر لولا خلوا الاعتقاد عن ذلك واحتمال التشبيه لذلك وغيره ومن ثم سماه تعالى منكرا من القول وزورا في الآية اول المجادلة وسببها كثرة مراجعة المظاهر منها لرسول الله صلى الله عليه وسلم لما قال لآخر حرمته عليه وكرهه ولما كرهه أنت على حرام لان الزوجية ومطلق الحرمة يجتمعان بخلافهما التحريم المشابه لتحريم نحو الام ومن ثم وجب هنا الكفارة العظمية وشم كفارة بين واركانه مظاهر ومظاهر منها مشبه به وصيغة (يصح من كل زوج مكلف) مختار دون اجني وان تسكح بعد وصي ويجنون ومكره لما مر في الطلاق نعم لعلقه بصفة فوجدت وهو يجنون مثلا

المجلس ونظيرهما جاري تملق الطلاق وكذا الحكم لو حلف بيميناسنة ويميناسنتين مثلا وعند الحكم بتعدد اليقين بكفاه لا تخلطها وطمو احدو يتخلص بالطلاق عن الايمان كلها ويكفيه كفارة واحدة كما علم بتمام معنى ونهاية روض مع شرح حال عش قوله ولو كرر بين الابله اى وان كان يمينه بالطلاق وقوله وعندا الحكم بتعدد اليقين الخ بتأمل وجه انحلالها وى فرق خيذين التعدد وعدمه ولعله انه عند عدم التعدد تكفيه كفارة واحدة وعند التعدد يجب كفارات بعدد الايمان بالطوة الواحدة ولا يجب شىء بما زاد عليها اه اقول فهذا خلاف صريح قولهما ويكفيه كفارة واحدة

(كتاب الظهار)

(قوله سمي به) الى قوله لان فيه اقداما في المعنى لا افوله ومن ثم سمي المركوب ظهرا ولى قوله ولما كرهه في النهاية (قوله سمي به الخ) عبارة المعنى هولة ما خوذ من الظاهر لان صورته الاصلية ان يقول لزوجته انت على كظم اى وخصو الظاهر دون البطن والفخذ وغيرهما لانه الخ وحقيقته الشرعية تشبيه الزوجية غير البائن باثني لم تكن حلا على ما ياتي بيانه وسمى هذا المعنى ظهرا لتشبيه الزوجية بظهر الام اه (قوله وخص) اى الظاهر بالتشبيه اه سم (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الظاهر محل الركوب (قوله وكان طلاقا الخ) اى لاجل بعده لا يرجعه ولا يبعدن المرأة المظاهرة منها التي هي سبب النزول لما جاءت للنبي صلى الله عليه وسلم واطهر ضرورتها بان مهمان من زوجها صافرا ان ضمتهم الى نفسى جاعوا وان رددهم الى ايهم ضاعوا لانه قد كان عبي بكرى وليس عنده من يقوم بامرهم وجاء زوجها للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يقاد فلم يرشدهم الى ما يكرهون سببا في عودها الى زوجها بل قال حرمت عليه فلو كان رجعا لارشدته الى الرجعة او باننا محل له بعد لامره بتجديدها فتوقفه وانتظاره الوحي دليل على انه كان طلاقا لا حل بعده رجعة ولا يبعد اه عش (قوله ولزوم الكفارة) عطف على تحريمها (قوله وهو) اى الظاهر (قوله بل كبيرة) معتمد اه عش (قوله على حالة حكم الله) اى نسبتها لجل ولبه بتدفع توقف السيد عمر (قوله وتبدله) عطف تفسير لاحالة اه كرى (قوله عن ذلك) اى لاحالة حكم الله تعالى اه عش (قوله واحتمال التشبيه الخ) عطف على خلوا الاعتقاد اه سم زاد الكرى اى وقضيته الكفر لو لم يكن التشبيه محتملا لذلك لاقدام وغيره بان يحتمل الاقدام فقط اما اذا كان محتملا له ولغيره الذى هو التحريم المشابه لتحريم الحرام لم يكن كفرا اه (قوله لذلك الخ) علته لانه وقضيته الخ الاشارة لا قوله لان فيه اقداما الخ (قوله ومن ثم) اى من اجل انه كبيرة عبارة المعنى وهو من الكبائر قال تعالى وانهم يقولون منكر من القول وزورا اه (قوله وسببها الخ) اى المجادلة اى سبب نزولها اه سم والاولى اى الآية اول المجادلة عبارة المعنى والاصل في الباب قبل الاجماع قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الاية نزلت في اوس بن الصامت لما ظهر من زوجته فاشتكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها حرمت عليك وكرت وهو يقول حرمت عليك فلما استأشكت الى الله تعالى فانزل الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها الايات رواه ابو داود وابن ماجه وابن حبان اه (قوله راجعة المظاهرة منها) وهى خولة بنت ثعلبة على اختلاف في اسمها ونسبها كما في شرح الروض اه عش (قوله بخلافها) اى الزوجية (قوله واركانه) الى قول المتن كطلا في المعنى والى قوله فان قلت في النهاية لا قوله الذى نظر الى نوع وقوله لاجز لك قوله دون اجني (يشمل السيد عبارة المعنى فلا يصح مظاهر السيد من امته ولو كانت ام ولد اه (قوله ويجنون) اى ومغنى عليه اه مغنى (قوله لو علمه) اى علق المكلف الظهار (قوله وهو يجنون مثلا) اى او مغنى

(كتاب الظهار)

(قوله وخص) اى الظاهر بالتشبيه به (قوله واحتمال التشبيه) عطف على خلوا الاعتقاد (قوله وسببها) اى المجادلة اى سبب نزولها (قوله وهو يجنون) اى او ناس روض وقال في الروض وشرحه وانما يؤثر النسيان والجنون في فعل الخوف على فعله ولا عود منه حتى يفيق من جنونه او يذكر اى يتذكر بعد

حاصل (ولو هو) (ذمي) وحري لعموم الآية وكونه ليس من أهل الكفارة الذي نظر إليه الحنفي ومن ثم نه عليه منع باطلا فله إذ فيها شبهة الغرامات ويتصور عقبة بنحو آثام (وخصي) ونحوه وسوح وإلّا لم يصح إيلاؤه كمن الرقاة لأن الجاع مقصود ثم لأنها

وعبد وإن لم يتصور منه العتق لأمكان تكفيره بالصوم (وظهار سكران) تعدى بسكره (كطلاق) فيصح منه وإن صار كالرق (وصريحه) أي الظاهر (أن يقول) أو يشير الآخرس الذي يفهم إشارته كل أحد (لزوجته) ولو رجعية فنه غير مكلفة لا يمكن وظوها (أنت على أوفى أو إلى أو إلى أو معي) أو عندى كظهر أي) لأن على والحق بهما ذكر المعهود في الجاهلية (وكذا أنت كظهر أي صريح على الصحيح) كأن أنت طالق صريح وإن لم يقل منى لتبادره للذنن (وقوله جسمك أو بدنك أو نفسك) أو جلنك (كبدن أي أو جسمها) أو نفسها (أو جلنك صريح) وإن لم يقل على لاشتغال كل من ذلك على الظاهر (والأظهر أن قوله) أنت كبدها أو بطنها أو صدرها) ونحوها من كل عضو لا يذكر للكره (ظهار) لأنه عضو يحرم للتأذ به فكان كالظاهر (وكذا) العضو الذي يذكر للكرامة (كبيتها) أو رأسها أو روحها ومثله أنت كأي أو مثل أي لكن لا مطافا بل (أن قصد) به

عليه كأي المغنى أو ناس كأي الروض وبه يدفع قول الرشدي الأولى حذف مثلاً (قوله) (حاصل) أي الظاهر أما المود فلا يحصل إلا بأما كأي الافة كأي سم وعش (قوله) (وكونه) ليس من أهل الكفارة (الخ) عبارة المغنى وإنما صرح به أي الذي مع دخوله فيما سبق لخلاف أبي حنيفة ومالك فيه من جهة أن الله شرط فيه الكفارة وليس هو من أهلنا أنه لفظ يقتضي تحريم الزوجة فيصح منه كطلاق والكفارة فيها شبهة الغرامة ويتصور منه الاعتاق عن الكفارة كأن يرث عبد مسلماً أو يسلم عبده أو يقول مسلم اعتق عبدك المسلم عن كفارة والحرفي كالذي كأي صرح به الروايات وغيره فلو عبر المصنف بالكفار لشمه (تنبه) كثير ما رفع المصنف ما بعد لو كاسق في قوله لو وطن وما كدر على أنه خبر مبتدأ جاذف كافتدته ولكن الكثير نص على حذفه كأن واسمها كقوله صلى الله عليه وسلم ولو خاتماًه (قوله) (ومن ثم) أي من أجل الخلاف فيه نه أي المصنف عليه أي شمول الزوج للذي (قوله) (منوع) خبر وكونه الخ (قوله) (ونحوه) مسوح) عبارة المغنى ويجوز وسوح وعين كطلاق وزاد في الحرر وعبد لأجل خلاف مالك فيه (قوله) (وإلّا لم يصح إيلاؤه) أي نحو المسوح (قوله) (كن الرقاة) أي كأي لا يصح إيلاؤه من الرقاة فهو مثال للنفى أه عش (قوله) (ولو رجعية) عبارة المغنى والركن الثاني المظاهر منها وهي زوجة يصح طلاها فدخل في ذلك الصغيرة والمرضاة والرقاة والكرامة والرجعية ونخرج الأجنبية ولو مختلفة الأمة كأمه فلو قال لأجنبية إذا تكهنت فانت على كظهر أي أو قال السيد لامتات على كظهر أي لم يصح (قوله) (أو إلى) أي أولدى أه معنى (قول المتن كظهر أي) أي في تحريم ركوب ظهرها وأصله أتايتك على كركوب ظهر أي فحذف المضاف وهو أتايتان فأنقلب الضمير المتصل بالمرور مرفوعاً متصلاً أه معنى (قوله) (لأن على الخ) علماً يفهمه المتن من كون صراحة ما ذكر متفقا عليه (قوله) (المعهود) أي هو المعهود فهو بالرفع خبر أن أه عش أي وقوله والحق بها ما ذكر جملة معترضة (قول المتن) (وكذا أنت كظهر أي) أي بحذف الصلة أه معنى أي نحو على (قول المتن) (صريح على الصحيح) والثاني أنه كناية لاحتال أن يريد أنت على غيري كظهر أي بخلاف الطلاق وعلى الأول لو قال أردت به غيري لم يقبل كصححه في الروضة وأصلها وحزم به الإمام والغزالي وبحت بعضهم بقوله هذه الإرادة باطناً مغنى ونهاية قال عش قوله وبحت بعضهم الخ معتمداً (قول المتن) (أو نفسك) يظهر أن المراد بها هنا البدن لا ما يرادف الروح لقولهم لاشتغال كل الخ أه سيد عمر (قول المتن) (أو نفسك) أي يسكون الفاء أما بتجهاً لا يكون به مظاهر الآن النفس ليس جزءاً منها أه عش (قوله) (أو جلنك) أي أو ذاتك وقوله أو نفسها أي أو ذاتها مغنى ونهاية (قوله) (وأن لم يقل على) عبارة النهاية والمغنى الصلة (قول المتن كبدها الخ) قد يشمل المنفصل وهو غير بعيد أه سم (قوله) (ونحوها من كل) أي إلى قوله من الأعضاء الظاهرة في المغنى (قوله) (من كل عضو الخ) أي هو من الأعضاء الظاهرة كأي في قوله وبظهرنا بائع الخ أه عش (قوله) (أو روحها ومثله الخ) عبارة المغنى ونهاية أو نحو ذلك مما يحتمل الكرامة كانت كأي أو روحها أو وجهها ظاهران قصد الخ وهي أحسن من صنع الشارح الموهب لر جوع الاستدراك لقوله ومثله الخ (قوله) (بتحريم نحو الأم) الأولى بنحو ظهر الأم في التحريم (قوله) (لذلك) أي لقوله لأنه نوى الخ أه عش (وعلب) نسباً ثم عسك المظاهر منها من أي يمكن فيه الطلاق ولم يطلق ووقع في الأصل هنا ما يخالف ذلك وسيب سقوط لفظة لامتة أه عمر أيت الشارح ذكر ذلك فيما يأتي (قوله) (من كل عضو) قد يشمل المنفصل وهو غير بعيد (قوله) (ومثله أنت كأي أو مثل أي لكن لا مطافاً) عبارة الروض إلا ما احتمل الكرامة كأي وعينها وكذا رأسها وروحها كناية في الظاهر والطلاق أه قال في شرحه فلا ينصرف اليها إلا بنية (قوله)

(ظهاراً) أي معناه وهو التشبيه بتحريم نحو الأم لأنه نوى ما يحتمله

اللفظ (وأن قصد كرامة فلا) يكون ظهاراً لذلك (وكذا أن أطلق في الأصح) لاحتماله الكرامة وغلب لأن الأصل عدم الحرمة والكفارة

لأولها عكس الحرم ومن ثم كان مثلهما مجوسا ومرة تدق كذا أمهات المؤمنين رضي الله عنهم لأن حرمين لشره ^{بالحرم} ولو قال انت على حرام كما حرمت اى فالوجه انه (١٨٠) كناية طلاق اوظهار فان نوى انها كظهر او نحو بطن امه في التحريم فظاهر ولا فلا (وبصح)

أى لما علم عامرا ر شديدي عبارة المعنى لأن الثلاثة الأول لا يشيطن الأم في التحريم المؤبد والاب وغيره من الرجال كالاب والعلام ليس محلا لاستمتاع والخنى هنا كالكدر كما ذكر اه (قوله لا أولها) اى فلا يصح قياسها على الام بجامع التحريم المؤبد للفارق بخلاف المحارم المذكورة اه سيد عمر (قوله منها) اى الملاعة اه ع (قوله فالوجه انه كناية الخ) مقتضاه انه لم ينبو به واحدا منها لا يكون طلاقا ولا ظاهرا اه سيد عمر (قوله فظاهر) اى او مطلق ان نوى به الطلاق اه ع عبارة الرشدي قوله ولو الا فلا اى وان لم ينبو الظاهر فلا يكون ظاهرا او معلوما انه ان نوى الطلاق فهو طلاق كما هو قضية كونه كناية فيه فليراجع اه (قوله كباقي) اى في الفصل الاتي (قوله لانه لاقتضاه) الى قوله وكفوله لم اذنها في المعنى (قوله والكفارة كالتين) بنصب الكفارة اه رشدي اى عطف على قوله التحريم كالطلاق (قوله وكلاهما) اى الطلاق والتين يصح تعليقه ومن تعليق التين اى بقول والله لا اكلك إن دخلت الدار شيخنا الزبدي اه ع (قوله ولو في حال جنونه الخ) بقر ما دخلت في حال جنونها او نسيانها وسيعلم حكمه قريبا اه سم عبارة المعنى فدخلت وهو مجنون او ناس فظاهر منها كظهيره في الطلاق المعلق بدخلها وانما يؤثر الجنون والنسيان في فعل المحلوف على فعله اه وعبارة سم بعد ذكر مثلها عن الرض مع شرحه وفي قوله وانما يؤثر الخ اشعار لطيف بأن ما هنا كالطلاق اه (قوله قدر الخ) هو ظرف ليمسكها اه سم (قوله لا العود) اى فلا كفارة اه ع (قوله وقضية كلامهم) اى الى قوله اه في النهاية ثم قال لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فيما مر فيه وهو كذلك وكلامهم محمول عليه وبحمل كلام المتولى على ما اذلم بقصد اعلامه اه اقول ينبغي على طريقة صاحب النهاية انه اذا علق بفعل نفسه ثم فعل ناسيا او جاهلا فان اراد محض التعليق وقع وان اراد الحث او المنع فلا ركذا ان اطلق بناء على ما تقدم عنه وعن الفاضل الحثي فليتأمل اه سيد عمر وقول النهاية لكن قياس الى قوله وهو كذلك ذكر سم عن شرح الرض مثله واقره وقد مر اتقا عن الخنى وشرح الرض ما يوافق كلام النهاية وما زاده السيد عمر قال ع ش قوله وقضية كلامهم الخ متصل بقوله كقوله ان دخلت ولو قدمه وذكره عقبه كان اولى ونوه ان يعطى حكم الخ اى من انه لا يكون مظاهرا ان فعل المعلق عليه ناسيا او جاهلا وهو من يبالى بتعليقه اه (قوله وان كان المعلق بفعله ناسيا الخ) اى حين الفعل اه سم (قوله وعليه في فرق الخ) قد يقال هذا الفرق بتسليمه انما يظهر ق صورة الاطلاق اما اذا اراد الحث او المنع فلا وجه لانها ارادة بتحملها اللفظ ولانها لا تمنع منها اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى سواء كان المعلق بفعله مباليا او غيره فعلة عامدا عالما او لا (قوله ولم يقيد بشيء) الى قوله نعم في النهاية (قوله ولم يقيد بشيء) اى بما ياتي في المتن ونحوه (قول المتن نقاطها) اى الاجنبية اه معنى (قوله اى التعليق) الى قول المتن ولو قال انت طالق في المعنى الاقوله ولم يحتاج الى

توقيفه كانت كظهير اى يوما او سنة كما ياتي و (تعليقه) لانه لاقتضاه التحريم كالطلاق والكفارة كالتين كما هو بامسح تعليقه (كقوله ان) دخلت فانت على كظهير اى فدخلت ولو في حال جنونه أو نسيانه لكن لا عود حتى يمكسها عقب افاقته أو تذكره موعله بوجود الصفة قدر امكان طلاقا ولم يطلتها وكقوله ان لم ادخلها فانت على كظهير اى شئت ما وفي هذه يتصور الظاهر لا العود لانه بموته يثبث الظاهر قبليه وحينئذ يستحيل العود وكقوله ان (ظاهرت من زوجتي) الاخرى فانت على كظهير اى فظاهر منها (صار مظاهرا منها) عملا بمقتضى التجيز والتعليق وقضية كلامهم ان نقاد الظاهر وان كان المعلق بفعله او ناسيا او جاهلا وهو من يبالى بتعليقه وبه قال المتولى وعلة بوجود الشرط اه وعليه في فرق بين ما هنا ونظيره السابق في الطلاق بانه عهد بل غلب الحلف به على الحث أو المنع فحمل لفظه عليه صرفا له عن موضوعه لهذه القرينة

ظهار او الظاهر انه غير مرد (قوله ولو في حال جنونه أو نسيانه) بقر ما دخلت في حال جنونها او نسيانها وسيعلم حكمه قريبا (قوله قدر) هو ظرف ليمسكها (قوله وقضية كلامهم ان نقاد الظاهر) ولو علق بفعل غيره ففعل لم يصرا عاذا بالامساك قبل عليه بالفعل بخلافه بعد فعله به او علق بفعل نفسه ففعل ذكر التعليق ثم نسي الظاهر عقب ذلك فامسكها ناسيا له صار عاذا اذ نسيانه الظاهر عقب فعله عالما به بعد ناد ر وقيل يتخرج ذلك على قول حنث الناسي قال في الاصل وهو احسن بعد قوله ان المعروف في المذهب الاول واعتمد البلقيني ما استحسنه وقضية كلامهم ان نقاد الظاهر وان كان المعلق بفعله جاهلا او ناسيا وهو من يبالى بتعليقه وبه قال المتولى وعلة بوجود الشرط لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فيما مر فيه اه (قوله وان كان المعلق بفعله ناسيا او جاهلا) اى حين الفعل (قوله وعلة بوجود الشرط) قاله في

وفصل بين أن يكون المحلوف عليه بمن يقصد حثه ومنعه وغيره وهما لم يعد ذلك فنزل اللفظ على موضوعه المتن وهو وجود الجزاء بوجود الشرط مطلقا ولو قال ان ظاهرت من فلانة) ولم يقيد بشيء فانت على كظهير اى (وفلانة) اى والحال انما (أجنبي نقاطها بظهار لم يصبر مظاهرا من زوجته) لعدم صحته من الاجنبية (الان يريد اللفظ) أى التعليق على مجرد تلفظه

بذلك فيصير مظاهر من زوجته لوجود المعلق عليه (ولو تكلمها) أي الأجنبية (وظاهر منها) بعد تكلمها ولم ينتج لهذا لأن ما قبله دال عليه (صار مظهرا) من ذلك لوجود اللفظة خبيثت (ولو قال) أن ظاهرت (من فلانة الأجنبية فكذلك) يكون مظهرا من تلك أن تكلم هذه ثم مظهر منها (والأفلا الإنا) يريد اللفظ وذكر الأجنبية للتعريف بالشرط وأوصف المعرفة لا يفيد (١٨١) تخصيصا بل توضيحا أو نحوه (وقيل)

بل ذكرها للشرط والتخصيص خبيثت (لا يصير مظهرا) من تلك (وان تكلمها) أي الأجنبية (وظاهر منها) لخروجها عن كونها أجنبية ويوافقه عدم الحث في نحو لا اكلم ذا الصبي فكلمه شيئا لكن فرق الأول بأن حله هنا على الشرط يصيره تعليقا محال ويبدو حل اللفظ عليه مع احتماله لغيره بخلافه في الميم (ولو) قال أن ظاهرت منها وهي أجنبية (فانت على كظري أي (فلنو) فلا شيء به مطلقا إلا أن أراد اللفظ وظاهر منها وهي أجنبية وذلك لأن إتيانه بالجملة الحالية نص في الشرطية فكان تعليقا بمستحيل كان بعت الخمر فانت كظري ولم يقصد مجرد صورة البيع كظاهر ثم باعها (ولو قال أنت طالق كظري أي ولم ينوبه) شيئا (أو نوى) بجميعة (الطلاق) أو الظاهر أو هما (أو نوى) (الظهار بانت طالق) أو نوى (الطلاق بكظري) أو نوى بكل منهما على حدة! (الطلاق) أو نواهما أو غيرها بانت طالق ونوى بكظري أي طلاقا أو اطلق هذا ونوى بالاول شيئا مذكرا أو

المتن وقوله ويوافقه إلى المتن (قوله بذلك) أي الظاهر من الأجنبية اه معنى (قوله لهذا) أي لقوله بعد تكلمها وقوله لأن ما قبله أي من قول المتن فخطاها بظهار اه عرش و بظهار من المراد ما قبله قول المتن فلن تكلمها (قوله من تلك) أي من زوجته الأولى اه معنى (قوله لا للشرط الخ) ولو ادعى أراد الشرط هل يدين أو يقبل مظهر الاحتمال للفظ اه سم ولعل الأقرب أنه يدين وأنه يقبل مظاهر إيمانه فليراجع (قوله أو نحوه) أي كالملاح أو الذم وقال عرش أي كيان الماهية اه (قوله لكن فرق الأول الخ) وقد يفرض أيضا بأن المدار في الأمان على العرف والظاهر أنه يقتضي التقييد في مثل ذلك وأما الظاهر فالظاهر أنه ملحق بالطلاق في النظر لاصل الوضع فليتامل اه سيد عمر (قول المتن وهي أجنبية) ومثله ما لو قال ظاهرت من فلانة أجنبية اه معنى (قوله كان بعت الخمر الخ) ينبغي إلا أن أراد التلغظ بالبيع كذا قاله الفاضل المحشي وكان قول الشارح ولم يقصد الخمر ما ظن من نسخة المحشي فإنه من المجامع في أصل الشارح بخطه والأفلا وجه لهذا الاستدراك اه سيد عمر (قوله وهو لا يقبل الصرف) قد يشكل بأن الصرف يقبل الصرف بجميعة (ينبغي بجموعه اه سيد عمر (قوله وهو لا يقبل الصرف) قد يشكل بأن الصرف يقبل الصرف كما صرح بكلامهم في وضع اه سم وقد يجاب بأن ما هنا عند عدم القرينة الظاهرة وكلامهم عند وجودها كمرعته انقار (قوله) وأما عند عدمه فلا ن (الخ) عبارة المعنى وأما انتفاء الظاهر في الأولين أي من صور المتيان الجنس فلم يستقل لفظه مع عدم نيته وأما في الباقي أي من صور المتن فلا نوبه بلفظه ولفظ الطلاق لا ينصرف إلى الظاهر وعكسه كما صرف في الطلاق اه (قوله وفصل بينه) أي ظري أي وبينها أي أنت اه عرش (قوله ولفظه لا يصلح الخ) جواب سؤال وارد على قول المتن ولا يظهر بالنسبة إلى الصورة الأخيرة في المتن حاصله أن يقال هلا وقع الظاهر الأول إذ نواه به و الطلاق بالتالي مع نية به اه بجري (قوله) كما صرف في الطلاق أي من أن ما كان صريحا في بابه وجد نقاذا في موضوعه لا يكون كتابة في غيره

شرح الروض لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان بعض حكمه فيما مر فيه اه وهو كذلك وكلامهم محمول عليه ويحمل كلام المتن على ما إذا لم يقصد اعلامه شرح مر (فرع) لعلق الظاهر بدخولها الدار قدخلت وهو جنون أو ناس فظاهر منها كنفائره في الطلاق المعلق بدخولها واما يؤثر النسيان والجنون في فعل المخوف على فعله ولا عمدته حتى يفيق من جنونه أو يذكر أي يتذكر بعد نسيانه ثم بمسك المظاهر منها زمانا يمكن فيه الطلاق ولم يطلق كذا في الروض وشرحه في قوله واما يؤثر الخ شعاع لطيف بان ما هنا كالطلاق وقد تقدمت هذه المسئلة في كلام الشارح (قوله لا للشرط) لو ادعى أراد الشرط هل يدين أو يقبل مظهرا للاحتمال للفظ (قوله كان بعت الخمر الخ) ينبغي إلا أن أراد التلغظ بالبيع (قوله في المتن) أو نوى الظاهر بانت طالق ونوى الطلاق بكظري اه (قوله في المتن) قال في شرح المنهج قال الرافي فيما إذا نوى بكل الآخر ويمكن أن يقال إذا خرج كظري أي عن الصراخ ونوى به الطلاق يقع به طلاق أخرى أن كانت الأولى رجعية وهو صحيح أن نوى به طلاقا غير الذي وقعوه وكلامهم فيما إذا لم ينوبه ذلك فلا منافاة اه وكتبها مشه شيئا الشهاب الرلي ما نصه قوله أن نوى به طلاقا غير الذي وقعوه هذا الكلام لم أفهم له معنى وذلك لأن الغرض أن لم يقصد إيقاع طلاق بقوله أنت طالق واما نوى به الظاهر فليس في اعتقاده إيقاع طلاق إلا الذي نواه بقوله كظري أي وأذا لم يخط بذهنه إيقاع طلاق بقوله أنت طالق فكيف يصح مع ذلك أن يفصل فيما قصده آخر ابن أن يكون عين الأول أو غيره فبحث الرافي في موضعه واثبت علم اه نعم يمكن أن يجاب عن بحث الرافي بما ساقى عن شيئا الشهاب الرلي فليتامل (قوله وهو لا يقبل الصرف) قد يشكل بأن

اطلق الأول ونوى بالتالي شيئا مذكرا غير الظاهر أو نوى بهما أو بكل منهما أو بالتالي غيرهما وكان الطلاق بانتا (طلقت) لانيانه بصريح لفظ الطلاق وهو لا يقبل الصرف (ولاظهار) أعاذني الله من نيتها واضح وأعاذني الله من نيتها فليتامل لفظ الظاهر لكونه لم يذكر قبله أنت وفصل بينه وبينها باق وقع تابع غير مستقل ولم ينوبه بالغة وانفاله لا يجمع العلق كما كه كإنهم على دم وقوع طالة ثانية به إذا نوى

(قوله به) أى كظهر أى عبارة ع ش أى بما ذكره المصنف اه (قوله اذ انوى به الخ) ظرف لعدم وقوع الخ وقوله ما اذ انوى الخ خبر على عدم وقوع الخ وقوله او قعه أى بقوله انت طالق وان بنو ه وقوله او اطلق عطف على نوى الطلاق الخ (قوله اما اذ انوى به طلاقا آخر الخ) هذا لابقى إلا فى بعض الصور وهو ما اذ انوى الطلاق بانت طالق اذ لم ينو الطلاق بانت طالق كافى اكثر الصور لا يتصور اضا فاه بان بنوى بكظهر أى طلاقا آخر غير الاول اذنية المغاير للاول متوقفة على نية الاول لانه يمنع ذلك بل انما توقف على

المعلم بحصول الاول فى اى الجمع بشرط العلم بحصول الاول حيث لم ينو الطلاق بانت طالق فليتأمل اه سم وقوله وهو ما اذ انوى الطلاق الخ اى وحده اوع الظاهر فى شمل الصورة السادسة والسابعة وقوله فى الجميع اى حتى فى الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والعاشرة وقوله حيث لم ينو الطلاق الخ اى فى الخامسة والثامنة والعاشرة (قوله فيقع على الاوجه الخ) تبع فى ذلك شيخ الاسلام وقدره شيخنا الشهاب الرملى بان الايقاع به يقتضى تقدير انت قبل كظهر اى وإلا لم يقع به شىء. وحيث قد تحقق صيغة الظهار التى هى صريحة فيه وذلك مانع من كونها كناية فى الطلاق لان ما كان صريحا فى شىء لا يكون كناية فى غيره سم ونهاية قال ع ش قوله ورد الودائع قال شيخنا الزبائدى وفى هذا الرد نظر لان كلام الرافعى اى الذى واقفه شيخ الاسلام والحققة فيما اذ خرج عن الصراحة فصار كناية وكلام الرادى اذ انبنى على صراحته فلم يتلقا اه وقال الرشيدى قوله التى هى صريحة فيه الخ يقال عليه فيلزم ان يقع به الظهار ايضا ولم يقولوا به على انه قد ناقضه ماسياق فى تحليل المتن الآتى على الاثر اه اى قوله مع صلاحية كظهر اى لان يكون كفاية فيه الخ (قوله او لم ينو به شىئا) الى الفصل فى النهاية والمغنى (قول المتن وحصل الظهار الخ) ولو قال انت على كظهر اى طالق عكس ما فى المتن واراد الظهار بانت على كظهر اى والطلاق بطالق وحصل ولاعود اى فلا كفارة لانه عقب الظهار بالطلاق اه نهاية زائد المغنى والروض مع شرحه فان راجع كان عائدا كما سياتى وإن طلق فظاهر ولاطلاق على قياس ما مر فى عكسه فان ارادها بمجموع اللفظين وقع الظهار فقط وكذا ان اراد به احدهما او اراد الطلاق بانت كظهر اى والظهار بطلاق (تنمة) لو قال انت على

حرام كظهر اى ونوى بمجموعه الظهار فظاهر لان لفظ الحرام ظاهر مع النية فع اللفظ والنية الاولى وإن نوى به الطلاق فطلاق لان لفظ الحرام مع نية الطلاق كصريحه لو ارادها بمجموعه او بقوله انت على حرام اختار احدهما فثبت ما اختاره منها وانما لم يقعا جميعا لتعذر جعله لهما الاختلاف موجهها وان اراد بالاول الطلاق وبالاخر الظهار والطلاق رجحى حصولا لم يفرقه وان اراد بالاول الظهار وبالاخر الطلاق وقع الظهار فقط اذا الآخر لا يصلح ان يكون كناية فى الطلاق لصراحته فى الظهار وان اطلق وقع الظهار فقط لان لفظ الحرام ظاهر مع النية فع اللفظ والنية الاولى ومع عدم وقوع الطلاق فقدم صريح لفظه ونيته وان اراد بالتحريم تحريم عينه الزم كفارة كناية مقتضاها لظهار لان نواه بكظهر اى ولو اخر لفظ التحريم عن لفظ الظهار فقال انت على كظهر اى حرام فظاهر لصريح لفظ الظهار ويكون قوله حرام

الصريح يقبل الصرف كما صرح به كلامهم فيه واضع (قوله او اطلق) قد يقال قياس التعدد عند الاطلاق فى انت طالق انت طالق التعدد عند الاطلاق هنا الا ان يفرق (قوله اما اذ انوى به طلاقا آخر غير الاول) هذا لابقى الا فى بعض الصور كافى اكثر الصور لا يتصور اضا فاه بان بنوى بكظهر اى طلاقا آخر غير الاول اذنية المغاير للاول متوقفة على نية الاول الا ان يمنع ذلك بل انما يتوقف على العلم بحصول الاول فى اى الجمع بشرط العلم بحصول الاول حيث لم ينو الطلاق بانت طالق فليتأمل (قوله فيقع على الاوجه) اى فهو كناية وتبع فى ذلك شيخ الاسلام وقدره شيخنا الشهاب الرملى لان الايقاع به يقتضى تقدير انت قبل كظهر اى والام يقع به شىء. وحيث قد تحقق صيغة الظهار التى هى صريحة فيه وذلك مانع من كونها كناية فى الطلاق لان ما كان صريحا فى شىء لا يكون كناية فى غيره (قوله لان تكون كناية فيه بتقدير انت) قضية كونه كناية الاحتياج الى نية الظهار لكن قضية ما مر عن شيخنا الشهاب الرملى فى رد ما قاله شيخ الاسلام ان الاحتياج

به الطلاق وهى رجعية أما اذ انوى ذلك الطلاق الذى أوقعه أو أطلق أما اذ انوى به طلاقا آخر غير الاول فيقع على الاوجه لانه لما خرج عن كونه صريحا فى الظهار بوقوعه تابعا لصح أن يكون كناية فى الطلاق (أو) نوى (الطلاق) بانت طالق) أو لم ينو به شيئا أو نوى به الظهار أو غيره (و) نوى (الظهار) وحده أو مع الطلاق (بالباقى) أو نوى بكل منهما الظهار ولو مع الطلاق (طلقت) لوجود لفظه الصريح (وحصل الظهار وان كان) الطلاق (طلاقا رجعة) لصحته من الرجعية مع صلاحية كظهر أى لان تكون كناية فيه بتقدير أنت قبله لوجود قصده به وكأنه قال أنت طالق أنت كظهر أى أما اذا كان باثنا فلا ظهار لعدم صحته من الباثن

﴿فصل﴾ فيما يترتب على الظهار من حرمة نحو وطء لزوم كفارة وغير ذلك يجب (على المظاهر كفارة إذا عاد) للآية السابقة فوجبه الامران اعني العود والظهار كما هو قياس كفارة البين وان كان ظاهر المتن الوجه الثاني ان موجبه الظهار فقط والعودانما هو شرطه ولا ينافي ذلك وجوب فورامع ان أحسنسبها وهو العود غير معصية لانه اذا اجتمع حلال وحرام الخ ويرد بان محل ذلك اذا كان كل منهما مستقلا وكل جز. علة (قوله) ولم يمكن تميز احدهما الخ) قديقال ما وجه عدم مكانه فيها نحن فيه سيدعمر وسم (قوله) اي العود) إلى قول المتن فلو اتصل في النهاية (قوله) لما ياتي فيها) اي من انه في الظهار المؤقت إنما يصير عائدًا بالوطء في المدة لا بالامساك والعود في الرجعية إنما هو بالرجعة اه معنى (قوله) ونحوه) يشمل الاكراه لكن كلامه الذي في التنبيه يخرج له فليحرم اه سيدعمر (قوله) ولو مكررا للتأكد) عبارة المعنى واستثنى من كلامه اذا كرر لفظ الظهار وقصد به التأكد فانه ليس يعود على الاصح مع تمكنه بالآيتين بلفظ الطلاق بدل التأكد وكذا ان قال عقب الظهار انت طالق على الف مثلا فقبل فقال عقبه انت طالق بلا عوض فليس بعائد وكذا ان قال يا زينة انت طالق كقوله يا زينة انت طالق اه (قوله) وان نسي أو جن الخ) يعني انه لا بد من علمه بوجود الصفة في المعلق في الحكم بالعود ولا يضر في الحكم بالعود حيثئذ كونه عند وجود الصفة ناسيا او مجنونا اه رشيدى (قوله) كأم) الذي مر ان الصفة اذا وجدت مع جنون او نسيان حصل الظهار ولا يصير عائد إلا بالامساك بعد الاقامة والتذكر فليحمل ما هنا على ما مر من انه لا يصير عائد إلا بالامساك المذكور اه عرش (قوله) لمصلحة تقوية الحكم) الاولى لما كان من توابع الكلام اه رشيدى (قول المتن زمن امكان فرقة) وان علق طلاقها اي عقب الظهار بصفة فمات لان علقه ثم ظاهر وادفه بالصفة روض ﴿قائدة﴾ سئل شيخنا الشهاب الرمي عن قال لزوجه انت على حرام هذا الشهر والثاني والثالث مثل لى ابن اى فاجاب بانه ان نوى بانته على حرام طلاقا وان تعد باثنا اورجيا وظهارا حصل ما نواه فيها اي الظهار والطلاق او نواههما معا مر بتأخير وثبت ما اختاره منهما ولا يشتان جميعا لاستحالة توجه القصد الى الطلاق والظهار إذ الطلاق يزيل النكاح والظهار يستدعى بقاءه واما قوله مثل لى اي فقلولا اعتبار به وظاهر انه ان نوى به الظهار في القسمين المذكورين اي قوله ان بعد تقدير أنت لنية فتأمل اللهم إلا ان يراد بكونه كناية مجرد الاحتياج إلى قصد تقدير أنت فتأمل

﴿فصل﴾ فيما يترتب على الظهار الخ (قوله) لاية السابقة) الى قوله ولا ينافي في النهاية والمعنى (قوله) موجبه) اي الكفارة الامر ان الخ صريح التفرع ان هذا مفاد المتن وينا فيه قوله بعد وان كان ظاهر المتن الوجه الثاني الخ اه رشيدى ولك ان تمتع بان التفرع على المتن مع الآية عبارة المعنى وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود والظهار والعود شرط بالعود فقط لانه الجزء الاخير اه وجه ذكره في اصل الروضة بلا ترجيح والاول هو ظاهر الآية الموافق لترجيحهم ان كفارة البين يجب بالبين والحنث معا اه (قوله) ان موجبه الخ) بدل من الوجه الثاني اه عرش (قوله) ذلك) اي الوجه الاول (قوله) وجوبها فورا) وفاقا للنفى وخلاف للآية عبارة قوله قد جزم الرافعى بابها بانها على التراخي مالم يطأ وهو الوجه اه قال عرش قوله مالم يطأ فهم انه لو وطئ وجبت على الفور اه عبارة الحلبي والمعتدنان الكفارة على التراخي وان وطئ ولا يقال انه عصى بالسب خلافا لابن حج حيث قال انها على الفور وان كان احد سبها وهو العود غير معصية لانه اذا اجتمع حلال وحرام الخ ويرد بان محل ذلك اذا كان كل منهما مستقلا وكل جز. علة (قوله) ولم يمكن تميز احدهما الخ) قديقال ما وجه عدم مكانه فيها نحن فيه سيدعمر وسم (قوله) اي العود) إلى قول المتن فلو اتصل في النهاية (قوله) لما ياتي فيها) اي من انه في الظهار المؤقت إنما يصير عائدًا بالوطء في المدة لا بالامساك والعود في الرجعية إنما هو بالرجعة اه معنى (قوله) ونحوه) يشمل الاكراه لكن كلامه الذي في التنبيه يخرج له فليحرم اه سيدعمر (قوله) ولو مكررا للتأكد) عبارة المعنى واستثنى من كلامه اذا كرر لفظ الظهار وقصد به التأكد فانه ليس يعود على الاصح مع تمكنه بالآيتين بلفظ الطلاق بدل التأكد وكذا ان قال عقب الظهار انت طالق على الف مثلا فقبل فقال عقبه انت طالق بلا عوض فليس بعائد وكذا ان قال يا زينة انت طالق كقوله يا زينة انت طالق اه (قوله) وان نسي أو جن الخ) يعني انه لا بد من علمه بوجود الصفة في المعلق في الحكم بالعود ولا يضر في الحكم بالعود حيثئذ كونه عند وجود الصفة ناسيا او مجنونا اه رشيدى (قوله) كأم) الذي مر ان الصفة اذا وجدت مع جنون او نسيان حصل الظهار ولا يصير عائد إلا بالامساك بعد الاقامة والتذكر فليحمل ما هنا على ما مر من انه لا يصير عائد إلا بالامساك المذكور اه عرش (قوله) لمصلحة تقوية الحكم) الاولى لما كان من توابع الكلام اه رشيدى (قول المتن زمن امكان فرقة) وان علق طلاقها اي عقب الظهار بصفة فمات لان علقه ثم ظاهر وادفه بالصفة روض ﴿قائدة﴾ سئل شيخنا الشهاب الرمي عن قال لزوجه انت على حرام هذا الشهر والثاني والثالث مثل لى ابن اى فاجاب بانه ان نوى بانته على حرام طلاقا وان تعد باثنا اورجيا وظهارا حصل ما نواه فيها اي الظهار والطلاق او نواههما معا مر بتأخير وثبت ما اختاره منهما ولا يشتان جميعا لاستحالة توجه القصد الى الطلاق والظهار إذ الطلاق يزيل النكاح والظهار يستدعى بقاءه واما قوله مثل لى اي فقلولا اعتبار به وظاهر انه ان نوى به الظهار في القسمين المذكورين اي قوله ان بعد تقدير أنت لنية فتأمل اللهم إلا ان يراد بكونه كناية مجرد الاحتياج إلى قصد تقدير أنت فتأمل

الوطء لانهم في الآية التراخي ومرة (١٨٤) كني حنيفة هو الوطء لان الآية المازنة وأمر صلى الله عليه وسلم المظاهر بالكفارة

لم يسأله هل وطئها او عزم
على الوطء والاصل عدم
ذلك والواقع القولية كذه
يعممها الاحتمال وانها
ناصة على وجوب الكفارة
قبل الوطء فيكون العود
سابقا عليه **(تنبيه)**
المظاهر ان مرادهم امكان
الفرقة شرعا فلا عود في
نحو حائض الا بالامساك
بعد انقطاع دمها ويؤيده
ما مر ان الاكراه الشرعي
كالحسي (فلو اتصل به) اي
لفظ الظاهر (فرقة بموت)
لاحدهما (أو فسخ) منه
او منها او انفساخ بنجورة
قبل وطء (او طلاق بان) او
رجعي ولم يراجع (او جن)
او اغنى عليه عقب اللفظ
(فلا عود) للفرقة او تعذرهما
فلا كفارة وقبحه ان لم يسكنها
بعد الافاقة وصور في الوسيط
الطلاق بان يقول انت على

نوى الخ وقوله او نواها الخ لا يلزمه الكفارة الا ان وطئها قبل تمام الشهر الثالث فلزمه كفارة ظاهر
صيرورته عائد احبته وان نوى تحريم عنها او فرجها ونحوه ولم يشيئ لزمه كفارة عين ان لم تكن
معتدة ونحوها شرح مر اه سم قال الرشدي قوله وظاهر انه ان نوى الخ الا صوب أن يقول وظاهر
انه حيث قلنا انه ظاهر في القسمين أي بان نواه في القسم الاول واختاره في القسم الثاني وقوله او نحوها كان
كانت محرمة باذنه اه **(قوله وأمر الخ)** الاسبك حذف الواو هنا واتياني في لم يسأله **(قوله كذه)** أي
الامر بالكفارة **(قوله)** يعممها الاحتمال صوابه تعم عدم الاستفصال أي قاله الشافعي رضي الله
عنه والافاقع الاحوال اذ اطرقها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقطها الاستدلال كما قاله الشافعي
أولى **(قوله مامر)** أي في الطلاق اه كرى **(قوله)** أي لفظ المظاهر الى قول المتن فعلى الاول في النهاية
الاوله خلافا لما توهمه عبارة وقوله وسيأتى الى المتن (قول المتن أو طلاق) نصف موت (قول المتن أو
رجعي الخ) فلوراجعه فسيأتى قريبا اه سم (قول المتن ولم يراجع) قد يقال ان أراد المصنف بقوله فلا
عود أي مطلقا لا يصح لما يذكره الشارح في المجنون وان اراد في الحال فلا وجه لتفديد الرجعي بقوله
ولم يراجع فلينأمل اه سيد عمر ولك ان تجيب بما اشار اليه المتن من ان المعنى فلا يحصل عود بما ذكر
(قوله للفرقة) أي في غير الاخيرين او تعذرهما أي في الاخيرين **(قوله)** بعد الافاقة أي من الجنون والاضماء
(قوله الطلاق) اي المتصل بالظاهر **(قوله)** به اي بالقول المذكور او بذكر انت **(قوله)** ويجاب بنظير
الخ ويمكن ان يجاب ايضا بغيره ان في ذكر انت امساك من امكان فرقة لان زمنه لا يسعها لانه دون زمن
لفظ طالق فليأمل وبان انت شروع في الفرقة فلا يعد امساكا كذا قاله الفاضل المحشي وجوابه الثاني
متجه اما الاول فيمكن اثبات المنوعة فيه بان الفرقة انما تحصل بالافاق من قوله انت طالق فبالوصول الى
النطق باللام يمكن ان يقال معنى زمن يمكن فيه الفرقة اي بلفظ طالق فتواتي به فقط لفارق اه سيد
عمر وقد يقال ان الجواب الثاني لم يدخل في قول الشارح بنظير ما الخ **(قوله)** فلا قلقة خبر فبتدأ والجملة
خبران **(قوله وقاسوه)** اي ما باتي **(قوله)** لم يكن عائدا عبارة المعنى فانه لا يكون عائدا اه **(قوله)** به اي
القياس او القيس عليه المذكور (قول المتن وكذا الخ) اي لا يكون عائدا اه معنى (قول المتن

بالصفة روض **(قائدة)** مثل شيخنا الشهاب الرمي عن قال ولوجه انت على حرام هذا الشهر الثاني
والثالث مثل ابن امي فاجاب بانه ان نوى بان على حرام طلاقا وان تعدد بانا او رجعا او ظاهرا حصل ما نواه
ففيه لان التحريم ينشأ عن الطلاق وعن الظاهر بعد العود فصحت الكفاية به عنهم ما بان باب اطلاق المسبب
على السبب او نواها معا ومربا تخيرو ثبت ما اختاره منهما ولا يثبتان جميعا لاستحالة توجه القصد الى
الطلاق والظاهر اذ الطلاق يزيل الشكاح والظاهر يستدعي بقاءه واما قوله مثل ابن امي فلفظ لا اعتبار به
لصيرورته عائد احبته وان نوى تحريم عنها او فرجها ونحوه ولم يشيئ لزمه كفارة عين ان لم تكن معتدة
او نحوها شرح مر **(قوله)** لان ثم في الآية التراخي التراخي متحقق على قولنا صور كثيرة منها المظاهر
المعلق اذ تراخي عليه وجود الصفة عن وجودها فان العود فيه انما يحصل بالامساك بعد العلم منها ما باتي في
التنبيه الا في فان العود فيه انما يحصل بالامساك به اذ انقطاع الحيض ومنها المظاهر المؤقت فان العود فيه
بالوطء الذي قد تراخي عن الظاهر وحينئذ فيجوز ان يكون ثم في الآية مطلق الترتيب اعم من ان يكون
معه تراخ او لا لان العود قد يكون مع تراخ وقد يكون بدونه ولو عبر فيها بالفاء لسكانت محاولة على مطلق
الترتيب ايضا اعم من ان يكون مع تراخ او لا لما ذكره وقد يتنق التراخي على قول المخالف بان يقع العزم أو
الوطء عقب الظاهر **(قوله في المتن أو رجعي)** فلوراجعه فسيأتى قريبا **(قوله)** ويجاب الخ يمكن ان يجاب
ايضا بغيره ان في ذكر انت امساك من امكان فرقة لان زمنه لا يسعها لانه دون زمن لفظ طالق فليأمل وبان

كظهر اي انت طالق
ونازع فيه ابن الرفعة بامكان
حذف انت فليكن عائدا به
لان زمن طالق أقل من
زمن انت طالق ويجاب
بنظير ما قدمته في تعليل
اغترافهم تكرير لفظ
المظاهر للتأكيد بل هذا
اولى بالاغتفار من ذلك لان
أنت كظهر اي طالق فيه
قلقة وركه بخلاف عدم
التكرير وباتي انه لا يؤثر
تطويل كبسات اللعان
وقاسوه على ما قال عقب

ظاهرا أنت يا فلانة بنت فلان الغلات وأطال في اسمها ونسبها طالق لم يكن عائدا به كقولهم لو قال
لها عقب الظاهر أنت طالق على ألف فلم تقبل وقال عقبه أنت طالق بلا عوض لم يكن عائدا وكذا يا زانية أنت طالق يتضح رد ما قاله ابن الرفعة

(وكذالو) كان قتا او كانت قفة فعتب الظهار ملكته او (ملكها) اختيارا بقول نحو وصية او شرأه من غير سوم وقد ربح ان لا نعلم بمسكها على النكاح ولا يؤثر ان شرأها طعما ولا يؤثر قبول هبتها التوقفا على القبض ولو تقدر اربان كانت يده (اولا عنها) عقب الظهار (في الاصح) لا اشتغاله بموجب الفرق او ان طالت التكاليف العان مامر (بشرط سبق انذف) والرفع للقاضي (ظهاره في الاصح) بخلاف ما لو ظاهر قد فذ او رفع للقاضي فلا عن فانه عائد لسهولة الفرق بغير ذلك (ولو راجع) من ظاهر منهار رجعية او من طلقها رجعا عقب الظهار (او اربا تدمتصلا) بالظهار وهي موطوءه (ثم أسلم فذهب) بعد الاتفاق على عودا احكام الظهار (انه عائد بالرجعة) وإن طلقها عقبها (بالاسلام بل) لما يوجد باسما كها (بعده) زمانا عتق الفرق والفرق ان مقصود الرجعة استباحة الوطء لا غير ومقصود (١٨٥) الاسلام العود للدين الحق والاستباحة

أمر يترتب عليه (ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة) لا استقرارها بالامساك قبلها (ويحرم قبل التكفير) ببقا وغيره (وطء) لاص عليه في غير الاطعام وقياسا فيه ان الخبر الحسن وهو قوله (ولا يكره) للظهار لا تقر بها حتى تكفر يشمله ولو زادة التغليظ عليه نعم الظاهر المؤقت إذا انقضت مدته ولم يبطأ لا يحرم الوطء لارتقاعه بانقضائها ومن ثم لو وطئ فيها لزمت الكفارة وحرم عليه الوطء حتى تنقضي او يكفر واعترض البلقني حله بعده حتى المدة وقبل التكفير بأن الآية نزلت في ظهار مؤقت كما ذكره الآمدى وغيره ويرد بأن الذي في الاحاديث نزوها في غير المؤقت (وكذا) يحرم (لمس ونحوه) من كل مباشرة لانظر (بشهوة في الاظهر) لافضاءه للوطء

وكذالو ملكها) يخرج شرأها بشرط الخيار للبائع وحده بل أو لها وفسخ العقد فراجع اهـ (قوله اختيارا) إلى قوله ولزادة التغليظ في المعنى (قوله اختيارا) لاخراج الارث الا في من محل الخلاف اهـ معنى (قوله او شرأه) أي وان تقدم الايجاب على القبول كما في شرح الروض اهـ (قوله وتقديره) عطف على سوم اهـ رشدي وهو بالذات المعنى وبضم نسخ الشارح (قوله ولا يؤثر) أي في كونه عائدا وقوله ارشأه أي ارث الزوج لازوجه اهـ عرش او مثله ارث الزوج لزوج ولما اقتصر على الاول مجرد موافقة المأثرا بهذا اقتضاه على قوله هبتها ولما قلته قولها هبته (قوله التوقفا) أي اهبة والتلك هبا (قوله بان كانت) أي الزوجة (قوله لما مر) أي من قوله وقاسوه الخ وقال عرش أي من قوله لا اشتغاله بموجب الخ اهـ وفيه شائبة التكرار (قوله رجعية) أي حال كونها رجعية اهـ عرش (قوله المأثرا ثم أسلم) أي في العدة اهـ معنى (قوله المأثرا بعده) أي الاسلام اهـ عرش (قوله المأثرا ويحرم) أي وإن عجز عن جميع الخصال كما مر به الروض وشرحه ونقل بالدرس عن الخطاب في شرحه ان شجاع ما واقعهم رأيت التصريح به ايضا في الروض وشرحه في آخر الكفارة وهل يحرم عليه ذلك ولما خاف انقضت أم لافيه نظرا والاقرب الجواز لكن يجب الاقتصاد على ما يدفع به خوف الغت اهـ عرش اقول وصرح بذلك ايضا المعنى في آخر الباب كما يأتي (قوله على ان الخبر الحسن الخ) ولعله إنما يتبدل به لانه ليس ناصيا في ذلك اهـ عرش (قوله يشمله) أي الاطعام (قوله ولزادة التغليظ الخ) عطف على قوله للنص (قوله لا ارتقاعه) أي الظهار (قوله وحرم عليه الوطء) أي ثانيا كما يأتي اهـ رشدي (قوله حتى تنقضي الخ) أي المدة أي فإذا انقضت ولم يكفر حل الوطء كما صرح به شرح البهجة اهـ عرش اقول وسيصرح به ايضا الشارح والنهاية والمعنى (قوله من كل مباشرة) إلى قول المأثرا ويصح الظاهر في المعنى (قوله لا نظر) عبارة المعنى وقضية كلام المصنف جواز النظر بشهوة وطعنا تخصيص الخلاف مباشرة البشرية وهو قضية كلام الجمهور (قول المأثرا الاظهر الجواز) قال الاذري على ما يفرق بين من تحرك القلبة ونحوها شهوته وغيره كما سبق في الصوم وينبغي الجزم بالتحريم إذ لا علم من عادته انه لو استمتع لو طئ ومشبهه ورقة فتواه اهـ نهاية قال عرش قوله وينبغي الجزم بالتحريم الخ معتمده اهـ (قوله ومن ثم حرم الخ) أي هنا (قوله مامر في الحائض) أي مامر تحريره في الحائض اهـ عرش (قوله وإذا حصنها الخ) هذا حل معنى واما محل الاعراب فهو كما في المعنى ظهار مؤقت في الاظهر (قوله كما التزمه) أي عملا بالتوقيت اهـ معنى (قوله وإن اتم به) بل ياتم بلا خلاف اهـ معنى (قوله لم غلبوا الخ) أي على الاول (قوله قلت يفرق الخ) محل تأمل إذ قد يقال التاميت من مقتضى الصيغة لا حكم خارج عنها اهـ سيد عمر (قوله واما حكم الظهار الخ) الانسب واما الظاهر من أن شرع في الفرقة فلا بعد إمساكا (قوله في المأثرا وكذالو ملكها) يخرج شرأها بشرط الخيار للبائع وحده بل أو لها وفسخ العقد فراجع (قوله او شرأه) أي وإن تقدم الايجاب على القبول كما في شرح

(٢٤) — شرواني وابن قاسم — ثامن) (قلت الاظهر الجواز والله أعلم) لأن الحرمة ليست لمعنى نخل بالنكاح فأشبهه الحيض ومن ثم حرم فيما بين السرة والركبة مامر في الحائض خلافا لما توهمه عبارة (ويصح الظهار المؤقت) للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم أمر من ظاهر مؤقتهم ووطئ في المدة بالتكفير وإذا حصنها كان (مؤقتا) كما التزمه تغليبا شبه العين (وقيل بل) يكون (مؤثرا) تغليظا عليه وتغليبا شبه الطلاق (وفي قول) هو (لغو) من اصوله وإن اتم به لانه لما وقعت كان كالنسيئة من لا تحرم تايدوا برده الخبر المذكور فان قلت لم غلبوا ناشئة العين لاشابة الطلاق كما تقرر وعكسوا ذلك فيما لو قال أنت على كظهر أي ثم قال لاخرى أشركك معها فانه يصح على الاصح قلت يفرق بان صيغة الظهار اقرب إلى صيغة الطلاق من حيث إفادة التحريم فالحقت بها في قولها للتشريك فيها واما حكم الظهار

من وجوب الكفارة فهو مشابه لليمين دون الطلاق فالقول المؤقت على القول بصحته باليمين في حكمه المرتب عليه من التاثير كاليمين دون التأييد كالطلاق وسياق في توجيه الجديد (١٨٦) والقديم ما هو صريح فيه فأنمله (فعل الاول) أى صحته مؤقتا (الاصح ان عوده) أى العود فيه (لا يحصل بامساك

بل بوطء) مشتعل على تغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها (في المدة) للخبر المذكور ولأن الحمل منتظر بعدها فالامساك يحتمل كونه لا ينتظاره أو الوطء فيها فلم يتحقق الامساك لاجل الوطء الا بالوطء فيها فكان هو المحصل للعود وقيل يبتين به من الظاهر فيجوز على الاول كان وطئت كانت طالق لا الثاني كان وطئت كانت طالق قبله أما الوطء بعدها فلا عود به لا ارتفاع بها كإمرا فلم يميز بوقوف العود فيه على الوطء ويحله أولا وبجرمته كالباشرة بعد إلى التكفير أو مضى المدة كما مر وفي أنت على كظهر أى خمسة أشهر يكون مظاهر مؤقتا ومواليا لا متناوع من وطئها فوق أربعة أشهر لأنه متى وطئ في المدة زامة كفارة الظهار لحصول العود ولا يلزمه كفارة يمين على الأوجه إذ لا يمين هنا وادعاء تنزيل ذلك منزلتها حتى في لزوم الكفارة بعدى وان جزم به غير واحد (ويجب النزاع بتغيب الحشفة) أى عده

حيث حكمه المرتب عليه من وجوب الكفارة فهو الخ (تأيد دون التأييد الخ) راجع لقوله من التأييد (قوله وسياق في توجيه الجديد الخ) يتأمل التوجيه المذكور اه سم (قوله أى صحته مؤقتا) إلى قول المتن ويجب النزاع في المعنى لإلا قوله للخبر المذكور وقوله كان وطئت إلى أمالوطء بعدها كذا في النهاية إلا قوله وقيل يبتين به من الظاهر وما أنه عليه (قول المتن الاصح) بالرفع هنا فهو معنى (قوله للخبر المذكور) راجع فان مجرد انه امر من ظاهر مؤقتا ثم وطئ بالذكر غير ايس فيه ان العود حصل بالوطء بل يحتمل ان يكون حصل بغيره اه سم (قوله ولأن الحمل منتظر بعدها) الاولى بعدها منتظر كافي شرح المنهج (قوله فكان هو) أى الوطء في المدة (قوله وقيل يبتين به من الظاهر) عبارة المعنى الثاني ان العود فيه كالعود في الظهار المطلق إلحاقا لاحد نوعي الظهار بالآخر (تنبيه) افهم كلامه ان الوطء نفسه عود وهو الاصح وقيل يبتين به العود بالامساك عقب الظهار وعلى الاصح على الاول لا يجرم الوطء لان العود الموجب للكفارة لا يحصل الا بهاه وعلم بهذه ان كلام المصنف إيجازا محلا (قوله على الاول) أى الاصح وقوله لا الثاني وهو وقيل يبتين الخ فيه تأمل (قوله أما الوطء بعدها) عبارة المعنى (تنبيه) قضية قوله في المدة انه لو لم يظافها ووطئ بعدها الاشياء عليه به صرح في المحرر لا ارتفاع الظهار وان لو وطئ في المدة ولم يكفر حتى انقضت حل له الوطء لا ارتفاع الظهار وبقيت الكفارة في ذمته به صرح في الروضة واصطفا وقد علما تقرر ان الظهار المؤقت بخلاف المطلق في ثلاث صور الخ (قوله بها) أى بالمدى وانقضائها (قوله تميزه) أى الظهار المؤقت عن المطلق (قوله ولا) أى قبل التكفير (قوله كالباشرة) أى بعد الوطء الاول (قوله كإمرا) أى في شرح ويحرم قبل التكفير ووطء (قوله لا متناوع الخ) تعليل لقوله وهو لا يقطع وقوله لا به الخ تعليل للعلمه أى الامتناع (قوله ولا يلزمه الخ) عبارة النهاية يقول تلزمه كفارة أخرى أولا جزم بالاول صاحب التعليق والاول او غيرهما بالثاني البارزى وصححه في الروضة كاصطفا وحمل والدرجته الله الاول على ما لو انضم اليه حلف كواثنت على كظهر امي سنة والثاني على خلوه عن ذلك اه (قوله كفارة يمين) أى الالبلاء اه معنى (قوله على الاوجه) وفاقا للمعنى (قوله وادعاء الخ) أى الذى وجه به في شرح الروض اه سم (قوله في لزوم الكفارة) أى كفارة اليمين (قوله أى عده) إلى قوله وحديث يحرم في النهاية ثم قال لكنه متى وطئها فيه لم يحرم في غير ذلك المكان قياسا على قولهم متى انقضت المدد لم يحرم في الوقت زمان كذا افاده الشيخ خلافا للبلقيني في الشك الاخير اه وقره سم (قوله وبحت البلقيني) إلى قوله اه في المعنى (قوله فيه) أى في ذلك المكان (قوله وحديث يحرم الخ) ظاهره ولو في غير ذلك المكان واطير منه في إفادة ذلك المعنى قول المعنى ومتى وطئها فيه حرم وطؤها مطلقا حتى يكفر اه ومرافعا خلافة شيخ الاسلام والنهاية للبلقيني في هذا التعميم وتخصيصا الحرمة قبل التكفير بالوطء في ذلك المكان (قوله واعترضه ابو زرعة بانه الخ) اعتمده المعنى كإي (قوله على الضعيف في انت طالق الخ) يعنى منه انه لا يقع عند الاطلاق الا بدخولها للدار (قوله

الروض (قوله وسياق في توجيه الجديد الخ) يتأمل التوجيه المذكور (قوله للخبر المذكور) راجع فان مجرد امر من ظاهر مؤقتا ثم وطئ بالتكفير ليس فيه ان العود حصل بالوطء بل يحتمل ان يكون حصل بغيره (قوله ولا يلزمه كفارة يمين على الاوجه) جزم باللزم صاحب التعليق والاول او غيرهما بالثاني البارزى وصححه في الروضة واصطفا وحمل شيخنا الشهاب الملى الاول على ما لو انضم اليه حلف كواثنت على كظهر امي سنة والثاني على خلوه عن ذلك شرح مر (قوله وادعاء الخ) أى الذى وجه به في شرح الروض لزوم كفارة أخرى للإبلاء (قوله وبحت البلقيني الخ) اعتمده مر (قوله وحديث يحرم حتى يكفر فظير المؤقت) الذى قاله شيخ الاسلام انه متى وطئ فيه لم يحرم في غيره قياسا على قولهم في الوقت انه متى انقضت

كما في أن وطئت كانت طالق وبحت البلقيني صحة تنقيح الظهار بالمكان كالوقت فلا يعود إلا بالوطء فيه وحديث يحرم حتى يكفر فظير المؤقت واعترضه ابو زرعة بانه إنما ياتي على الضعيف في انت طالق في الدار

أما على الأصح أنه يقع حالاً فليكن هذا مؤبداً أيضاً أو يرد بأنه أنما يأتي على الضعيف أن المؤقت مؤبد كالطلاق أما على الأصح أنه مؤقت كالبين لا الطلاق فالوجه ما عساه البيني على أن الأصح في أنت طالق في الدار أنه لا يقع إلا بدخولها وكلام البيني واضح لا اعتراض عليه (ولو قال لا أربع أنتن على كظهر أي فظاهر منهن) تغليباً لثبته الطلاق (فإن أمسكن ١٨٧) فاربعة كفارات لوجود الظهار والعود

في حق كل منهن أو أمسك
بعضهن وجبت فيه فقط
(وفي القدم) عليه (كفارة)
واحدة فقط لا اتحاداً لفظه
وتغليباً لثبته البين (ولو
ظاهر منهن) ظهاراً مطلقاً
(اربعة كلات متوالية
فعاث من الثلاث الأولى)
لعوده في كل بظهار ما بعدها
فإن فارق الرابعة عقب
ظهاره لم يزمه ثلاث كفارات
والأاربعة قبل احتراز
بمتوالية عما إذا تفصلت
المرات وقصد بكل مرة ظهاراً
أو أطلق فكل مرة ظهار
مستقل له كفارة انتهى
وفيه نظر إذ المتوالية كذلك
كما تقرر فالظاهر أن ذكر
التوالي مجرد التصوير أو
ليعلم به غيره بالأولى وقوله
وقصد إلى آخره يومه صفة
قصد التأكد هنا وليس
كذلك (ولو كرر) لفظ ظهار
مطلق (في امرأة متصلاً)
كل لفظ بما بعده (وقصد
تأكيداً فظهار واحد)
كالطلاق فيلزمه كفارة
واحدة أن أمسكها عقب
آخر مرة أما مع تفصيلها
بنفوق سكنة تنفس وعي فلا
يفيد قصد التأكد ولو
قصد بالبعث تأكيداً
وبالبعث استئنافاً أعطى
كل حكمه (أو) قصد

أما على الأصح أنه (الخ) في كون هذا الأصح نظر ولذا قال في شرح الروض في أنت طالق في الدار أنه تعلق
سم وسيفيده أيضاً قول الشارح على أن الأصح (الخ) قوله فليكن هذا مؤبداً أيضاً (وهو الظاهر أنه
معنى أي خلافاً للشارح والتهامية (قوله أنه لا يقع (الخ) أي الطلاق (قوله تغليباً لثبته الطلاق) إلى قوله أما
الوقت في المعنى وإلى الكتاب في النهاية (قوله أو أمسك بعضهن (الخ) عبارة المعنى فإن امتنع العود في بعضهن
بموت أو طلاق أو غيره وجبت الكفارة بعد من عاده فيمنهن (قوله عليه كفارة واحدة (الخ) أي سواء
أمسكن أو بعضهن (الخ) معنى (قوله مطلقاً) سيأتي محترزه في قوله لا أتى أما المؤقت (الخ) قول المتن متوالية
أي أو غير متوالية كما فهم بالأولى (الخ) معنى (قوله وقوله) أي صاحب القيل (قوله هنا) أي في تعدد الزوجة
(قوله مطلق) احتراز به عن المؤقت الآتي (الخ) سم (قوله إن أمسكها (الخ) وإن فارقها عقب فلا شيء عليه (الخ)
معنى (قوله ولو قصد بالبعث تأكيداً أو بالبعث استئنافاً (الخ) لعله على التفصيل المتقدم في الطلاق لا مطلقاً
فليراجع (قوله ولو في أن دخلت (الخ) ادخال هذه المبالغة هنا مع إطلاق قوله الآتي وأنه بالمرأة الثانية (الخ)
مشكل لأنه يومه جر يان هذا الآتي هنا أيضاً وليس كذلك ولذا قال في الروض وشرحه ولو كرر تعليق
الظهار بالدخول بنية الاستئناف تعدد مطلقاً أي سواء فرقه أم لا ووجبت الكفارات كلها بعد واحد بعد
الدخول فإن طلقها عقب الدخول لم يجب شيء (الخ) سم وقوله قال في الروض (الخ) أي والمعنى عبارته
ولو قال إن دخلت الدار فانت على كظهر أي وكرر هذا اللفظ بنية التأكد لم يتعدوان فرقه في جالس وإن
كره بنية الاستئناف تعددت الكفارات سواء فرقه أم لا ووجبت الكفارات كلها بعد واحد بعد الدخول
وإن طلقها عقب الدخول لم يجب شيء وإن أطلق لم يتعدد (الخ) (قوله فالظاهر استئنافاً) يتأمل هذا التفرع
عبارة المعنى بأن الطلاق محصور الزوج بملكه فإذا كرر فالظاهر استئنافاً الملك (الخ) وهي ظاهرة أي
المملوك (الخ) (قوله وإن أطلق (الخ) شامل للنسج والمعلق كافي الروض وشرحه أي وفي المعنى (الخ) سم (قوله
والأظهر (الخ) أي على التعدد (الخ) معنى (قوله مطلقاً) أي قصد استئنافاً أم لا (الخ) سم (قوله لعدم العود
فيه (الخ) خاتمة قول أن لم أتزوج عليك فانت على كظهر أي وتمكن من التزوج توقف الظهار على موت
أحدهما قبل التزوج ليحصل اليأس منه لكن لا عود لوقوع الظهار قبيل الموت فليحصل أمساكاً ما إذا
تزوج أولم يتمكن من التزوج بأن مات أحدهما عقب الظهار فلا ظهار ولا عود للفسخ وجنون الزوج
المتصلان بالموت وبالتالي صرح في الروضة ومثله ما لو حرمت عليه تحرماً مؤبداً برضاؤه أو غيره بخلافه
بصيغة إذا لم أتزوج عليك فانت على كظهر أي لأنه يصير مظاهراً بإمكان متزوج عقب التعليق فلا يتوقف

المدعى بحرم ذلك شرح مر (قوله أما على الأصح أنه يقع حالاً) في كون هذا الأصح نظر ولذا قال في
الروض وأخر باب الطلاق أو أنت طالق في البحر أو في مكة أو في الظل طلقت في الحال أن لم يقصد التعليق
قال في شرحه وهذا مخالف لما سرف في قوله أنت طالق في الدار من أنه تعليق والأوجه أن هذا مثله جرى عليه
المارد في غيره وقال أن غيره لا يصح لأنه لا يسقط فائدة التخصيص (الخ) (قوله مطلق) احتراز عن المؤقت
الآتي (قوله ولو في أن دخلت فانت على كظهر أي) ادخال هذه المبالغة هنا مع إطلاق قوله الآتي وأنه
بالمرأة الثانية عائد في الأول مشكل لأنه يومه جر يان هذا الآتي هنا أيضاً وليس كذلك ولذا قال في الروض
وشرحه أو كرره أي تعليق الظهار بالدخول بنية الاستئناف تعدد مطلقاً أي سواء فرقه أم لا ووجبت
الكفارة كلها بعد واحد بعد الدخول فإن طلقها عقب الدخول لم يجب شيء (الخ) سم (قوله وإن أطلق فكالأول)
كذا مرش (قوله وإن أطلق) شامل للنسج والمعلق قال في الروض وشرحه وإن أطلق أي تكرير

(استئنافاً) ولو في أن دخلت فانت على كظهر أي وكرر (فالأظهر التعدد) كالطلاق كالبين لسأمر أن المرجح في الظهار شبه الطلاق في نحو
الصيغة وإن أطلق فكالأول وفارق الطلاق بأنه محصور بملكه فالظاهر استئنافاً بخلاف الظهار (و) (الظاهر) (أنه بالمرأة الثانية عائد في)
الظهار (الأول) لأن اشتغاله بإمسكها أمماً مؤقتاً فلا تعدد فيه مطلقاً لعدم العود فيه قبل الوطء فهو كشكرتين على شيء واحد

على موت أحدهما والفرق بين أن لا ذم يأنه في الطلاق ولو قال ان دخلت الدار فوالله ما وطئتكم وكفر قبل
الدخول لم يجزه لتقدمه على السببين جميعا كتقديم الزكاة على الحول والنصاب ولو علق الظهار بصفة وكفر
قبل وجودها وعلق عتق كفاره بوجود الصفة لم يجز مأمرا وان ملك من ظاهر منها واعتقها من ظهاره
صح ولو ظاهر أو ألى من امراته الأمانة فقال السيد ما ولو قبل العود اعتقها من ظهاري أو ابلائي ففعل عتقت
عنه وانفسخ النكاح لان اعتاقها يتضمن تملكها له اه معني وكذا في النهاية الاسئلة الفسخ والجنون
والتحريم المؤبد

(كتاب الكفارة)

اي جنسها الا كفارة الظهار فقط اه معني (قوله من الكفر) الى قوله اي فهي في النهاية وكذا في المغني
الا قوله بمحوه (قوله بمحوه) اي ان قلنا انها جوارير وقوله او تخفيف اي ان قلنا انها زواج جوارير الخ وقوله بناد
انها زواج قضيت انها على القول بانها زواج تحو الذنب او تخففه ويرد عليه انه على هذا يستوى القولان
والذي ينبغي ان على القول بانها زواج يكون الغرض منها مع المكلف من الوقوع في المعصية فاذا اتفق انه
فعل المعصية ثم كفر لا يحصل بها تخفيف للائمه ولا محو ولا تكون حكمة تسميتها كفارة على هذا سائر المكلف
من ارتكاب الذنب لانه اذا علم اذا فعل شيئا من موجبات الكفارة او مته بتأديته فلا يظهر عليه ذنب فيقتصر
به لعدم تطابقه اياه اه عش (قوله بمحوه الخ) عبارة المغني تخفيفا من الله تعالى وهل الكفارات بسبب
حرام زواج كالدخول والتعازير او جوارير للخلل الواقع وجهان او وجهها الثاني كما رجحه ابن عبد السلام
(قوله بنام على انها زواج الخ) يتبادر منه اننا اذا قلنا انها زواج محرم الذنب او جوارير خففت فليأمل وجه
البناء على هذا التقدير فانه قد يقال ثانيا بما هو على انها جوارير لان الجوارير يصور بالمحو والتخفيف واما الزجر
فلا يستلزم واحدا منهما يظهر ان محل الخلاف في المقصود اصاله منها بالانفصال مانع من اجتماعهما على انه
لا يظهر مانع يضمان كون كل منهما مقصودا لاصالة الا ان يظهر نص من الشارع بخلافه فتأمل ثم اريد في
شرح الارشاد اشار لنحو ما سطرناه في حل الخلاف وعبارة تعلى ان المراد بما مر من الغلب فيها ما ذوالا
فكلا المعنيين موجود فيها انتهى اه سيد عمر وقوله يتبادر منه انا الخ اقول بل هذا صريح اخر كلامه
(قوله او جوارير) قسم قوله زواج اه عش (قوله الثاني) أي قوله جوارير وهو المعتقد اه عش عبارة سم
اي انها جوارير وبه صاحب التقريب على انها في حق الكافر بمعنى الزجر لا غير وهو ظاهر بر ماوى اه
(قوله على الثاني) اي تخفيف الاثم اه سم (قوله وعلى الاول) اي نحو الاثم (قوله من حيث هو حقه) لعل
المراد بذلك الحكم الاخرى وهو العقاب وقوله واما بالنظر الخ الحكم الدينوى وهو الحكم عليه بكونه
فاسقا اه سيد عمر (قوله بان ينوى) الى قوله ولا نه لو قال في النهاية وكذا في المغني الا قوله فان عجز الى
ويتصور وقوله فان لم يمكنه الى وفاد وقوله ويكنى الى ولو علم (قوله مثلا) أي أو الصوم أو الاطعام اه معني
(قوله لا الواجب الخ) اي فلا يكنى الاعتاق أو الصوم أو السكوة أو الاطعام الواجب عليه اه معني (قوله
غيره) الاولى التائيت كافي النهاية (قوله لشمولة) اي الواجب عليه وقوله لئلا يذرى الواجب به (قوله ان نوى
اداء الواجب الخ) هل لذكر الاداء دخل او هو محض تصوير حتى لو اقتصر على الواجب اجزا محل تأمل ولعل
الثاني اقرب اه سيد عمر اقول ويصرح بالثاني قول المغني نعم لو نوى الواجب بالظهار او القتل كني اه
(قوله وذلك) اي اشتراطية الكفارة (قوله نعم هي) اي التية اه عش (قوله في كافر الخ) شامل للمرد
عبارة المغني والروض مع شرحه وكذلك في ذكر مرتبة وجوب الكفارة وتجيز به الكفارة بالاعتاق

(كتاب الكفارة)

من الكفر وهو السر لسرها
الذنب بمحوه أو تخفيفه
بنام على انها زواج كالدخول
والتعازير او جوارير للخلل
ورجح ابن عبد السلام
الثاني لانها عبادة لا تقارها
لنية أى فهي كسجود
السهو فان قلت المقرر في
الدفن لكفارة البصق أنه
يقطع دوام الاثم وهنا
الكفارة على الثاني لا تقطع
دوامه واما تخفيف بعض
أثمه قلت يفرق بان الدفن
مزيل لعين ما به المعصية فلم
يق بعده شيء يدوم أثمه
فلا فلا الكفارة هنا فانهم
أبست كذلك فتأمل وعلى
الاول الممحوه هو حق الله
من حيث هو حقه واما
بالنظر لنحو الفسق بموجبها
فلا بد فيه من التوبة نظير
نحو الحد (يشترط نيته) بأن
ينوى الاعتاق مثلا عنها
لا الواجب عليها ان لم يكن
عليه غيره لشمولة النذر
نعم ان نوى اداء الواجب
بالظهار مثلا كني وذلك
لأنها للتطهير كالزكاة نعم هي
في كافر كفر بالاعتاق

(كتاب الكفارة)

(قوله ورجح ابن عبد السلام الثاني) اي انها جوارير وبه صاحب التقريب على انها في حق
الكافر بمعنى الزواج لا غير وهو ظاهر بر (قوله على الثاني) اي تخفيف الاثم

والاطعام فطابعد الاسلام وإن كفر في الردة اه (قوله للتمييز) أى لا للتقرب اه معنى (قوله كافي قضاء الدين) كذا قاله الرافعي قال بعض المتأخرين ويؤخذ منه اشتراط النية في قضاء الدين فلو دفع ما لا نية له عليه دين لا بنية الوفاء كان هبة قال وفيه وقفة اه معنى عبارة سم قوله كافي قضاء الديون يدل على وجوب النية في قضاء الديون وقد تقدم في باب الضمان في شرح وإن اذن بشرط الرجوع رجعت الرجوة لا بد من قصد الاداء من جهة الدين نقلا عن السبكي عن الامام وان كثيرا من الفقهاء يغلطون فيه فراجع اه (قوله لا الصوم) أنظر هذا العطف مع أن الحكم الذي ذكره في المعطوف غير في المعطوف عليه اه رشیدی عبارة المغنى والصوم منه لا يصح لعدم صحته بنية له ولا يطعم وهو قادر على الصوم فيترك الوطء أو يسلم ويصوم ثم يطأ اه (قوله ولا ينقل) أى الكافر عنه أى الصوم (قوله فان عجز) أى عن الصوم لنحو مرض بشرطه كافي المسلم سم وعش (قوله لا ينقل) أى للاطعام اه عش (قوله فان لم يمكنه الخ) عبارة شرح الروض فان تعذر تحصيله الاعتاق وهو موسر امتنع عليه الوطء فيتركه أو يسلم ويعتق ثم يطأ اه (قوله موسر) ومثله ما لو أعسر لقدر تم على الصوم بالاسلام فيجرم عليه الوطء وقضية قوله موسر الخ أنه لو عجز عن الكفارة بانواعها جاز له الوطء في الروض وشرحه آخر الباب فصل إذا عجز من لزمته الكفارة عن جميع الخصال بقيت أى الكفارة في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها كما مر في الصوم فلا يطأ حتى يكفر في كفارة الظاهر اه فهو شامل للمسلم والكافر اه عش (قوله لا نهائيا لا تكون الا فرضا) قد ينظر فيه بان المحرم لو قتل قلة من نحو لحيتنه سلم له التصديق بلقمة وظاهر أنها كفارة ولو تعرض لصيد محرما أو بالحرم وشك أنه بما عجز له المعرض فدى ند بافقد تكون الكفارة مندوبة تقسم على حي وحرر يمكن الجواب بان المردان الكفارة بأحدى هذه الخصال التي هي مرادة عند الإطلاق لا تكون الا فرضا اه عش (قوله) وأنه لا يجب مقارنتها بالخ) لعل وجه إقادة كلام المصنف لهذا من حيث إطلاقه وعدم تقيده اه رشیدی (قوله لنحو العتق) عبارة المغنى للاعتاق أو الاطعام بل يجوز تقديمها كقوله في المجموع الخ وسياق أو آخر هذا الكتاب أن التكفير بالصوم يشترط فيه التثبيت اه (قوله وهو ما نقله في المجموع الخ) وهو المعتقد اه نهاية (قوله فاحتجج الخ) يعنى فاحتجنا بالحكم بجواز التقديم اه رشیدی (قوله انهما سواء) أى الكفارة والصلاة وقوله قربها إلى النية اه عش (قوله بنحو عزل المال) بأن يقصد أن يعتق هذا العبد عن الكفارة أو يطعم هذا الطعام عن الكفارة وحيث لا يجب أن يستحضر عند الاعتاق أو الاطعام كون العتق أو الاطعام مثلاً عن الكفارة حل في المراد بعزل المال التعيين اه يجزى (قوله) ويكتفى قربها بالتعليق بل يتعين ذلك على مصحح الروضة كما تفسر به عبارة الروض خلافا لما يؤيده تعبيره بالكفاية اه سيد عمر (قوله بالتعليق) أى تعليق التثنية اه سم (قوله عليهما) أى القولين سم وعش (قوله أجزأه الخ) أى ولو علم به بعد ذلك اه عش (قوله) ولا نه الخ) أملا الأولى استقامت الواو وقوله لم يجز عنه وهل يعتق نفلا أو لاسياق ما فيه (قوله أنه الواجب) أى ما عينه بالاجتهاد (قوله عن ظار) إلى المتن في النهاية بقوله كذا في المغنى لا فوله وصرفه إلى نعم (قوله مثلاً) أى أو عن غيره كما نقل (قوله لا نهائيا معظم خصاله) هلا قال لأن معظم خصاله نازع الخ مع أنه انحصر

(قوله كافي قضاء الديون) قد يدل على وجوب النية في قضاء الديون لكن ينبغي أن يجزى في ذلك ما يأتي في التفقات في أداء واجب الزوجة ثم تذكرت ما تقدم في باب الضمان في شرح قول المصنف وإن اذن بشرط الرجوع رجعت وكذا إن اذن مطلقا في الأصح من بسط أنه لا بد من قصد الاداء عن جهة الدين نقلا عن السبكي عن الامام وان كثيرا من الفقهاء يغلطون فيه فراجع اه (قوله فان عجز) أى عن الصوم لنحو مرض بشرطه كافي المسلم (قوله لا تكون الا فرضا) قد ينظر فيه بان المحرم لو قتل قلة من نحو لحيتنه سلم له التصديق بلقمة وظاهر أنها كفارة ولو تعرض لصيد محرما أو بالحرم وشك أنه بما عجز له فداء ند بافقد تكون الكفارة مندوبة (قوله) وأنه لا يجب الخ) اعتمده مر وكذا اعتمده ما نقله في المجموع عن النص الخ اه (قوله بالتعليق) أى أوليت العتق وقوله عليهما أى القولين

خصها لها نازعة إلى الغرامات فأكثرت فيها باصل التية فلو اعتقت من عليه كفارة قاتل وظاهر رقتين بنية كفارة ولم يعين اجزا عنهما اورقة كذلك اجزاعن احدهما مبهما ولصرفة إلى إحداها ويعين فلا يتمكن من صرته إلى الأخرى كالأولى من عليه ديون بعضها مبهما فان له تعيين بعضها للاداء نعم لو نوى غير ما عليه غلط لم يجز ثم لا يخاص في نظيره في الحدث لأنه نوى رفع المانع الشامل ما عليه ولا كذلك هنا (وخصل كفارة الظهار) ثلاث (عتق (١٩٠) ربة) فصوص فاطعام كما يفيد سياقه الاتي وعلم من كلامه ان مثلها في الخصال الثلاث

وما معنى الظرفية اه يجزى أقول والظرفية هنا من ظرفه الجزئي لكتبه (قوله نازعة) أى مائلة عرش وكردى (قوله كذلك) أى بنية الكفارة بلا تعيين (قوله ولصرفة الخ) وبني عدم جواز وطه لها حتى يعين كونه عن كفارة الظهار عرش اه يجزى (قوله فان له تعيين بعضها الخ) أى وإن كان ما عني مؤجلا او ماداه من غير جنس ماهو المدفوع عنه لكن في هذه لا يملكه الدائن إلا بالرضا هذا ولو اسقط بعضها وقال تعيينه لكان أولى اه عرش (قوله غلط) كان نوى كفارة قتل وليس عليه الا كفارة ظهار اه شرح المنهج (قوله لم يجز) ويقع نفلاق الاعناق والصوم وبستر الطعام اه يجزى عبارة عرش قوله لم يجز ثم ظاهره حصول العتق بجائز ثم ريت سم على المنهج صرح به وقرى بالدرس هاشم نسخة صحيحة ما نصه قوله لم يجز اه ولا يعتق كافي شرح الرضاه وقوله كافي شرح الرضاه لعله في غير باب الكفارة ولا لاقتبعتة فارجوته فيه لكن قول المغني لم يجز اه كالأولى خطأ في تعيين الامام اه يرجع ما نقل عن شرح الرضاه (قوله لأنه نوى رفع المانع الخ) قد يقال إنما نوى رفع المانع بخصوصه اه سم (قوله فصوص اطعام) إلى قوله وقضيته في النهاية (قوله وعلم من كلامه الخ) انظر ما وجهه اه رشدي (قوله ولا يماجزى عنها الخ) خرج به عتق التطوع ومالو نذر اعتناق ربة فلا يشترط فيه ذلك فصح ولو كان اعنى او زمنا اه عرش (قول المتن مؤمنة) أى فلا تجزى ككافرة وبني اخذنا ماذكر في المريض إذا شق من الاجزائه لو اعتق كافر اثنين إسلامه الاجزاء ومثله ايضا مالوا اعتق عبدا ثم نهانا احياه فبان ميتاه عرش وفيه نظر ظاهر لعدم الجزم بالية في الماخوذ قطعاً بخلاف الماخوذ منه وسياق قبل قول المصنف ولو أعتق بعض ماهو كالصريح فيما قلت (قوله ولو تبع الخ) كذا في المغني (قوله تكميل حاله) أى الرقيق (قوله لينفرغ) أى حالا او مالا فلا برد الصغیر اه يجزى (قوله والكسب) أى عطفه (قوله وهو ظاهر) أى لأن الكسب قد يحصل بلا عمل كالبيع والشراء اه عرش (قوله او المغاير) أى المايين (قول المتن فيجزى صغير) أى لأن الاصل السلامة من العيب قال شيخنا الزايدى فان بان خلافاً بين عدم الاجزاء ولومات صغيرا اجزاء عرش وحلي (قوله ولو عقب ولادة) إلى قوله ومن اقتصر في المغني (قوله بخلاف الهرم) أى الاتي في المتن فانه لا يرجى برؤه فلا يجزى هنا ولا في الغرة اه عرش (قوله من خلاف إيجابه) أى القائل بوجوده (قوله وفارق الغرة) أى حيث لا يجزى فيها الصغير معنى وشرح المنهج أى غير المميز فاعتبروا فيها ان يكون بين ايساوى عسدية امه حلي (قوله على انها) أى الغرة الخيار إذ غرة الشيء خياره اه نهاية (قوله كذلك) أى عقب ولادته شأهم (قوله لقة الخ) بل لا تأثير للاقرعية في العمل (قوله بخلاف مالخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى والانسب من اه سيد عمر (قوله حذف الواو) أى واو وأعرج (قوله لذلك) أى لقة تأثيره في العمل (قوله ومن اقتصر الخ) وبني اعتبارهما قال في التنبية فان جمع بين الصمم والخرس لم يجز ثم لأن اجتماع ذلك يورث زيادة الضرر وظاهر كلامه في الروضة تبعاً للرافعي ترجيح الاجزاء وهو الظاهر اه معنى وفي عرش عن صريح حواشي شرح الرضاه ما يوافقه (قوله والا) أى واو إن لم يسلم اه سم (قوله جميعا) إلى قوله لا نأول ان اعطى في المغني (قوله ومجدوم) أى مجذوم (قوله لأنه نوى رفع المانع الشامل الخ) قد يقال إنما نوى رفع المانع بخصوص (قوله والصغير كذلك)

كفارة وقاع رمضان وفي الاولين كفارة القتل وفي الاولى كفارة بخمرة اراد العتق عنها ولو يماجزى عنها عتق ربة (مؤمنة) ولو تبعها لاصل او دار او ساب حل لالطلق في اية الظهار على المكيدة في آية القتل بجمع عدم الاذن في السبب (بلا عيب) يخل بالعمل والكسب (إخلا بينا) لأن القصد تكميل حالة لينفرغ لو ظانف الاحرار وذلك متوقف على استقلاله بكفاية نفسه والكسب امان من عطف الرديف ومن ثم حذفه في الروضة أو الاعمو هو ظاهر او المغاير بان يراد بانخل بالعمل ما ينقص الذات وبانخل بالكسب ما ينقص نحو العقل (فيجزى صغير) ولو عقب ولادته لرجاء كبره كبره المرض بخلاف الهرم ويسن بالغ خروجاً من خلاف إيجابه وفارق الغرة بأنها عوض وحق ادى فاحيط لها على انها الخيار والصغير كذلك ليس منه (واقرع) لانبات براسه لدهم (واعرج يمكنه) من غير مشقة لا تحتل عادة

كاهو ظاهر (تباع المشي) لقة تأثيرهما في العمل بخلاف مالا يمكنه ذلك وحكي عن خطه حذف الواو اجزاء احدهما بالاولى لم (واعور) لذلك نعم إن ضعف نظر سليمته واخل بالعمل اخلا لا بينا لم يجز ثم (واصم) واخرس يفهم إشارة غيره ويفهم غير إشارة به يحتاج اليه ومن اقتصر على أحدهما اكتفى بتلازمهما غالباً ويشترط فيمن ولد آخرس اسلامه تبعاً أو بإشارته المفهمة وإن لم يصل خلافاً لمن اشترط صلته أو لالم يجزى عتقه (واخشم) أى فاقد الشم (وفاقد انفه واذنيه واصابع رجليه) جميعها واسنانه وعينين ومجبوب ورتقاوم قرناه وأبرص ومجدوم وضعيف بطش ومن لا يحسن صنعة وفاسق ولولد نأواً حق وهو من يضع الشيء في غير محله مع بقاء عقله

وأبقى ومغضوب وغائب علت حياتهم أو بانتهوا عن جعل حالة العتق (لازم) وجنين وإن انفصل لدون ستة أشهر من الاعتاق لانه وإن اعطى حكم المعلوم لا يعطى حكم الملقى بالى فى الغرة (أو لا فاقدر رجل) أو يدوا مثل أحدهما لاضرار ذلك بعمله إضرارا يينا (أو) فاقدر (خصر) وبصر من يد) لذلك بخلاف فقد أحدهما أو فقد ههما من يدين (أو) فاقدر (المتلین من غیرهما) وهو الإبهام أو السبابة أو الوسطى وخصما لأن قد هما من خصر أو بصر لا بصر كاعلم بالوالى بمقابله فعمل مساواة عبارته لقول أصله وفقد (١٩١) المتلین من اصبح كقصدھا بخلاف

لم يخل بالعمل اه عش (قوله وآتى) ويجزى مرهون وجان ان نفذنا عتقهما بأن كان المقتق موسرا ويجزى حامل وان استثنى حملها ويتبعها فى العتق ويطلق الاستثناء فى صورته ويسقط به القرض ولا يجزى موصى بمنفعته ولا مستاجر نيا بمو غنى وروض مع شره (قوله ومغضوب) أى وإن لم يقدر على أنتراعه من غاصبه نيا بمو غنى وروض مع شره (قوله علت حياتهم) سواء اعطوا عتق أنفسهم أم لا لأن عليهم ليس بشرط فى نفوذ العتق فكذا فى الاجزاء معنى وأسى قول المتن (لازم) أى مبتلى باقة عن العمل كذا فى المختار وعليه فالزمانة تشمل نحو العرج الشديد اه عش (قوله وجنين) أى ونحيف لأعمل فيه اه معنى (قوله وإن انفصل الخ) وكذا لا يجزى له أخرج بعضه كقوله القفال اه معنى وفى عش عن سم على المنهج مثله (قوله أويد) إلى قوله كاعلم فى المعنى (قوله وخصما) أى الإبهام وما بعده اه عش والاولى أى استثنى الخصر والبصر (قوله لمن اعترضه) ومنهم المعنى (قوله انهما فيها) أى فى الخصر والبصر معا (قوله ولو العلى) لا يخفى فى هذه الغاية إلا ان يجعل حالا مؤكدة عبارة المعنى فلو فقدت انما له العليان من الأصابع الأربع أجزأ (قوله نعم يظهر الخ) لاحاجة إلى بحث هذا إذا فقد فى كلام المصنف أعم من أن يكون يقطع أو خلقا رشيدى وسم (قوله صفة كاشفة) فيه بحث إذ يعتبر فى الكاشفة أن تبين حقيقة الموصوف هذه ليست كذلك فى العبارة صفة لازمة اه سم (قوله ويحتمل انه لا احتراز الخ) حملة على ذلك ظاهر بل متعين لأن المهرم بمجرد لا يستلزم المعجز اه عش (قوله وهو قريب الخ) عبارة النهاية وهو ظاهر وقضية انه لو قدر نحو الاعشى على صنعة تكفيه اجزا وليس كذلك كاهو ظاهر كلامهم اه (قوله لقدرة الخ) صلة نظر (قوله فيه تجوز بالاخبار الخ) فهو كقولهم نهاره صائم اه سم اقول ما أطبق عليه المعلقون على هذا الكتاب من انه من الاستناد المجازى ان كان مستندا لضبط خط المصنف أكثر بصفة فسلم ولا يحد عنه ولا فيجوز ان يكون باقيا على ظرفيته والمبتدأ محذوف وشرط حذف عائد المبتدأ موجود وهو طول الصلة فليتام وليجر اه سيدمر وهو وجيه (قوله لما ذكر) أى من إضراره بالعمل اه عش عبارة المعنى لعدم حصول المقصود منه اه (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله من الجنون الخ) أى مع زمن الافاقة (قوله بخلاف ما إذا) إلى المتن فى النهاية لا اقول كذا قيل الى وخرج (قوله بخلاف ما إذا لم يكن الخ) راجع إلى المتن (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله لان غالب الكسب الخ (قوله وأن من يبصر الخ) يظهر انه معطوف على قوله انه لو كان فى زمن افاقته الخ (قوله وانما لم يل الخ)

أى عقب ولادته ش (قوله والى) أى وإن لم يسلم بمجزعته (قوله ضر قطع أمثلة الخ) لعل هذا غنى عن بحثه لدخوله فى قول المصنف أو المتلین من غيرهما إذ لا فرق فى فقدهما بين كونه دفعة أو على الترتيب كما لا يخفى إلا ان يكون كلامه فى فقد العليا خلقته ولعله مراده ومع ذلك لا يفيد لشمول المتن فقد خلقته باعتبار الجميع والجميع كاهو ظاهر (قوله صفة كاشفة) فيه بحث إذ يعتبر فى الكاشفة أن تبين حقيقة الموصوف وهذه ليست كذلك فى العبارة صفة لازمة فليتام (قوله وهو قريب وقضية انه لو قدر الاعشى مثلا على صنعة تكفيه اجزا) وليس كذلك كاهو ظاهر كلامهم شرح مر (قوله فيه تجوز بالاخبار بمجنون عن أكثر وقته) فهو كقولهم نهاره صائم (قوله وقد يؤخذ منه انه لو كان الخ) وأن من يبصر وقتادون

فيه لعدم قدرته على العمل حالا وبوجه ذلك بأنهم نظروا فى التقسيم للنائب وما ذكر نادر فلم يعولوا عليه (و) لا (من أكثر وقته بمجنون) فيه تجوز بالاخبار بمجنون عن أكثر وقته والاصل ولا من هو فى أكثر وقته بمجنون وذلك لما ذكر وقد يؤخذ منه انه لو كان فى زمن افاقته الأقل يعمل ما يكفيه من الجنون الأكثر أجزأ وهو محتمل ويحتمل خلافه بخلاف ما إذا لم يكن أكثر وقته كذلك بأن قل زمن جنونه عن زمن افاقته أو استويا والافاقة فى النهار والى لم يجزى كما بحثه الأذرى لان غالب الكسب إنما يتيسر نهارا ويؤخذ منه انه لو كان يتيسر له ليلا أجزأ وأن من يبصر وقتا دون وقت كالجنون فى تفصيله المذكور وهو متجه بقاء نحو جبل بعد الافاقة يمنع العمل فى حكم الجنون

وإنما بل النكاح من استوى زمن جنونه وإفاقته لأنه يحتاج أطول نظر واختيار ليعرف الأكفاء وهو لا يحصل مع التساوي بخلاف الكفاية المقصودة هنا كاذليل وبتأمل ما مر فيه (١٩٢) يعلم أنه لا جامع بينهما وبين ما هنا يخرج الجنون إلا غمما لأن زواله مرجو به صرح

المالودي لكن توقف غيره
فإنه لو اطردت العادة بشكره
تأثيرا كثيرا (و) لا
(مريض لا يرجي) عند
العتق بـ مرضه كغالب
وسل ولا من قدم للقتل
مختلف من تحتم قتله في
الحجارة أي قبل الرفع للإمام
أما إذا رجى بـ مرضه فيجزى
ولأن اتصل به الموت لجواز
أن يكون لهجوم على بل لو
تحقق موته بذلك المرض
أجزأ في الأصح نظرا
للقالب وهو الحياة من ذلك
المرض (فإن يرى) من لا
يرجى بـ مرضه بعد اعتاقه بأن
الأجزاء في الأصح خطأ
الظن وبه يفرق بين هذا وما
مر قبيل فصل تجب الزكاة
على الفروع والذرية وبأن
لأنه لا ظن ثم اختلف مع
أن الأصل عدم النصاب
ثم هو الأصل أي الغالب هنا
البره بخلاف ما لو اعتق
أغنى فأبصر لتحقق بأس
إبصاره في مكان محض نعمة
جديدة ورجح جمع المقابيل
لعدم الجزم بالنية مع عدم
رجاء البرء ويجب منع تأثير
ذلك في النية لأنه جازم
بالاعتاق وإنما هو متردد
في أنه هل يستمر مرضه
فيحتاج إلى اعتاق ثان أو لا
فلا ومثل ذلك لا يؤثر في
الجزم بالنية كما لا يخفى
وهذا إن تأملته يظهر لك

جواب سؤال منشؤه قوله أو استويا (قوله لأنه) أي ولي النكاح (قوله وإنما بل النكاح) المراد أنه
لا ينتظر إفاقته لما ذكره من أنه لو زوج في زمن الإفاقة صح وانقضى جدا كيوم في سنة أحد عشر (قوله
و بتأمل ما مر) حاصل ما مر أنه ينتظر إفاقته ولو زوج في زمن الإفاقة صح وانقضى جدا كيوم في سنة (قوله
لكن توقف غيره) فأنه لو اطردت (و) القياس عدم اجزائه عرش (قوله عند العتق) إلى قوله بل لو تحقق في
المغنى وإلى قوله وهل بشرط النية (قوله ولا من قدم للقتل) أي وقتل كما هو ظاهر بما يأتي من رشيدي
عبارة المغنى فإن لم يقتل كان كريض لا يرجي بـ مرضه (قوله أي قبل الرفع للإمام) ولو رفع وقتل
فالأقرب أنه يبين عدم اجزائه أنبين موته بالسبب السابق على الاعتاق أي عرش (قول المتن برأ)
بفتح الراء أي معنى (قوله وبه) أي بالتعليل (قوله وما مر قبيل الخ) أي من قوله أن من لا يعلم أن ملكه
نصاب لا يجزئ به في غير زكاة التجارة التعجيل كمن أخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده بجهل قدرها فبانت
نصابا فأنت لا تجزئ به لعدم جزمه بالنية أنه وقد يقال خلف عدم البره هنا يوجب عدم الجزم بالنية وتبين
خطأ الظن لا يدفع ذلك فليتأمل أه سم وقوله وقد يقال الخ سيأتي جوابه مع ما فيه (قوله بخلاف ما لو
أعتق الخ) راجع للذين عبارة المغنى في شرحه وأعر نصبا (تنبيه) أفهم كلامه عدم الاكتفاء بالإعص
وهو كذلك وأن أبصر لتحقق اليأس في المعنى وعروض البصر نعمة جديدة بخلاف المرض كساقيا فإن قيل
هذا يشكك بقولهم لو ذهب بصره الخ اجب بأن الأول في المعنى الأصلي والثاني في الظاهر أه وهو سالم
عمما على جواب الشارح الآتي (قوله فكان) أي إبصاره (قوله لأنه جازم بالاعتاق) فيه نظر لأن
النية ليست مجرد قصد الاعتاق بل قصد الاعتاق عن الكفار قوه هو متردد فيه قطعا فأنظر بعد ذلك ما بناه على
هذا من قوله وهذا إن تأملته الخ سم على حجج أه رشيدي وقوله وهو متردد فيه قطعا قريب من المكابرة
(قوله) ووجه عدم المنافاة الخ) وقد يقال هذا لا يدفع المنافاة الموردة هنا وهي دلالة ما هنا على زوال المعنى
الحق وما هنا على عدم زواله فتأمل سم على حجج أه رشيدي وقوله ما هنا غمما وقوله ما هنا كصوابها القلب
بزيادة الكف في الأول وحذفه عن الثاني (قوله المتبادر من حصول صورته الخ) صريح في أنه لو أبصر
وتبين أن ما كان بعينه غشا وقوانه ليس باعصم لم يجز لفساد النية أه عرش (قوله فلم يجز الإعص مطلقا) أي
أبصر بعد أم لا ويذهب أن مثل ذلك زوال الجنون والزمانة فلا يكفي عن الكفارة أخذ من الفرق الذي

وقت كالمجنون في تفصيله المذكور وهو متجه شرح مر (قوله و بتأمل ما مر فيه الخ) عبارة هناك عقب
قول المتن أنه لا ولاية لصبي ومجنون ما نصه لنقصها أيضا وأن تقطع الجنون تغليبا لأنه المقصود لاسب
العبارة في زوج لا يبعد منه ففقط لا تنتظر إفاقته لعدم بحث الأذرع أي أنه لو قل جدا كيوم في سنة انتظرت
كالأغما قال الإمام ولو قصر من الإفاقة جدا فهو كالعدم أي من حيث عدم انتظاره لا من حيث عدم صحة
انكاحه فيه ولو وقع بشرط بعد إفاقته صفاء من آثاره لم يحمله على حدة في الخلق أه (عن والذرية وبأن)
عبارة هناك لقول الجواهر والخدام عن والذرية وبأن لو عجل في الحل الأول زكاة فوقفه لم يجز لأن
الحول لم ينعقد في الزمان أو معجل زكاة دون قسط الأول كعشرين وقسطه خمسة وعشرون فإن كان بعد
مضي أربعة أخماس الحول جاز أو قبله لم يجز لأن من لا يعلم أن ملكه نصاب لا يجزئ به في غير زكاة التجارة
التي تعجل كمن أخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده بجهل قدرها فبانت نصابا فأنت لا تجزئ به لعدم جزمه بالنية أه وقد
يقال أن عدم البره هنا يوجب عدم الجزم بالنية باليقين وتبين خطأ الظن لا يدفع ذلك فليتأمل (لأنه جازم بالاعتاق)
فيه نظر لأن النية ليست مجرد قصد الاعتاق بل قصد الاعتاق عن الكفار قوه هو متردد فيه قطعا فأنظر بعد ذلك
ما بناه على هذا من قوله وهذا إن تأملته الخ (قوله ووجه عدم المنافاة الخ) كذا شرح مر وقد يقال هذا
لا يدفع المنافاة الموردة هنا وهي دلالة ما هنا على زوال المعنى الحق وما هنا على عدم زواله فتأمل (قوله)

أن ما تقرر هنا في الإعص لا ينافي قولهم لو ذهب بصره بمجانبة فآخذ دية ثم عاد استردت لأن المعنى الحق لا يزول ذكره
ووجه عدم المناقاة أن المدار هنا على ما يأتي الجزم بالنية والمعنى يتأنيظ الحقيقة المتبادر من حصول صورته فلم يجز الإعص مطلقا

و ثم على ما يمكن عادة عوده وما لا وبالزوال بان انه غير عمى فوجب الاسترداد (ولا ١٩٣) يجزى شراء) أو تملك (قريب) أصل أو فرع

(بنية كفارة) لان عتقه مستحق بغير جرة الكفارة فهو كدفع نفقته الواجبة اليه بنية الكفارة (ولا) عتق فهو المعطوف على شراء وحذف إقامة للضاف اليه مقام المضاف لهما على قريب لفساد المعنى المراد ويجوز رفعها عطفًا على شراء ولا إشكال فيه وتوقف

صحته المعنى على تقدير عتق لان ذلك (أم ولد) لا (ذى) كتابة صحبته قبل تعجيله ومشروط عتقه في شرائه لذلك (ويجزى) ذو كتابة فائدة (ومدبر ومعلق) عتقه (بصفة) غير التدبير لصحة تصرفه فيه ومحل ان تجز عتقه عن الكفارة او علقه بصفة تسبق الاولى بخلاف ما إذا علقه بالاولى كإقال (فان اراد) بعد التعليق بصفة (جعل العتق المعلق كفارة) كان قال إن دخلت هذه فانت حرم قال

إن دخلت فانت حر عن كفارتك عتق بالدخول و (لم يجزى) عتقه عن الكفارة لانه استحق العتق بالتعليق الاول (وله تعليق عتق) يجزى حال التعليق عن (الكفارة بصفة) كان دخلت فانت حر عن كفارتك فاذا دخل عتق عنها إذ لا

ذكره الشارح إلا أن يقال المعنى المحقق أيسر معه من عود البصر بخلاف الجنون والزمانة المحققين فان كلا منهما يمكن زواله بل عود شهود وقوعه كثيرا اه عش اقول وقد تقدم في شرح ولاهر ما عجز ما يؤيد الاول (قوله) (و) (أى فى الجنبه) (قوله) (ولا) (أى لا يمكن عادة عوده) (قوله) (أو تملك قريب) عبارة المعنى تنبيه لوقال تملك قريب لكان اشتمل فان هبته وارثه وقبول الوصية به كذلك اه (قوله) بغير جرة الكفارة أى بجهة القرابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة اه معنى (قوله) (فهو) أى عتق القريب عن الكفارة (قوله) (فهو المعطوف) أى عتق عبارة المعنى تنبيه جرة المصنف أم الولد وما بعده على إضافة عتق المقدّر كما قدرته فيها ويجوز رفعها عطفين لجزى بلا تقدير مضاف اه (قوله) (لها) أى أم الولد وما بعده سم عش (قوله) (ويجوز رفعها) أى فى حد ذاته لا فى خصوص كلام المصنف إذ بنافيه وذو وصيته عدم رفعها على الوجه الاول وبنافيه قضية قوله إقامة للضاف اليه مقام المضاف إذ معناه إقامة مقامه فى الاعراب كالإينى قال الشاب اسم فان اراد انها على الوجه الاول مجروران وان المعطوف مقدر وهو لفظ عتق المضاف فبه أن هذا مع كونه ليس من قبيل إقامة المضاف اليه مقام المضاف لم يوجد فيه شرط جرة المضاف اليه بد حذف المضاف كما يعلم من محله انتهى اه رشيدى عبارة عش قوله ويجوز رفعها لعل وجه مغايرة هذا قوله او لا هو المعطوف الخ ان بقرا أم ولد بالجر فيكون محاذف فيه المضاف وبنى المضاف اليه على جره وهو المناسب لفعله ولاذى كتابة لكن قوله إقامة للضاف اليه مقام المضاف ظاهر فى قرأة أم ولد بالرغ إلا انه لا يظن فى قوله ولاذى كتابة اه (قوله) (ولا إشكال فيه) أى لان حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه كثير شائع اه عش (قوله) (قبل تعجيله) إلى قوله وهل يشترط فى المعنى لإقوله ومشروط عتقه فى شرائه (قوله) (ومشروط) عطف على ذى كتابة (قوله) (لذلك) أى لان عتقه مستحق الخ سم وعش (قوله) (او علقه بصفة الخ) كان قال ان دخلت الدار فانت حرم قال إن قلت زيد فانت حر من كفارتك ثم كلم زيد قبل دخول الدار اه سم (قوله) (بخلاف ما إذا علقه بالاولى) يتردد النظر فيما إذا علقه بصفة فانت الاول هل يقع عنها او لا لتمام اه سيد عمر اقول قضية ما قبله الثانى بل قول المعنى بدل قول الشارح المذكور ولا المجزى صريح فى الثانى وكذا قول الاسنى ومحل إذا تجز عتق كل منها عن الكفارة أو علقه بصفة أخرى وجدت قبل الاولى اه كالصريح فيه (قول المتن لم يجز) بفتح أوله بخطه اه معنى (قوله) (حال التعليق) قضيته انه لو كان سليحا حال التعليق ثم طرأ عليه عيب بعد التعليق وقبل وجود الصفة اجزا اه عش اقول وبصرح بذلك قول سم قوله حال التعليق اخرج حال وجود الصفة اه وفيه ايضا قول النهاية والمعنى وفى الروض مع شرحه نحو هو معلق عتق رقيقه المجزى عن الكفارة بصفة ثم كاتبه فوجدت الصفة أى قبل اداء النجوم اجزا اه كان وجودها بغير اختيار المعلق كاقضائه كلام الرافى اه (قوله) (لا عنها) أى بل بجنا اه عش

(فهو) أى العتق (قوله) (لها) أى أم ولد وما بعده (قوله) (ويجوز رفعها) انظر مع ذى (قوله) (ويجوز رفعها) عطفًا على شراء قضيته عدم رفعها على الوجه الذى قبل هذا لكن قضية قوله إقامة للضاف اليه مقام المضاف انها سر فوعان عليه لانه لا معنى لإقامة المضاف اليه مقام المضاف إلا إعطاء ما عرأه فان اراد انها على الوجه الاول مجروران وان المعطوف مقدر وهو لفظ عتق المضاف فبه ان هذا مع كونه ليس من قبيل إقامة المضاف اليه مقام المضاف لم يوجد فيه شرط جرة المضاف اليه بد حذف المضاف كما يعلم من محله (قوله) (ولا ذى) كتابة صحبته (فى الروض بعد ذلك) وإن علق عتقه عنها بالدخول ثم كاتبه فدخل فهل يجزى فيه وجان اه وبين فى شرحه ان مقتضى كلام الرافى ترجيح الاجزاء ان وجدت الصفة بغير اختيار المعلق وبسط ذلك (قوله) (لذلك) أى لان عتقه مستحق الخ (قوله) (او علقه بصفة تسبق الاولى) أى كان قال ان دخلت الدار فانت حرم ثم قال ان قلت زيد فانت حر عن كفارتك ثم كلم زيد قبل دخول الدار (قوله) (حال التعليق) اخرج حال وجود الصفة (قوله) (فى المتن والشرح) بان قال اعنتك عن كل منهما نصف ذا العبد

(٢٥) - شروانى وابن قاسم - ثامن مانع اما غير المجزى ككافور علق عتقه عنها باسلا معفتك إذا سلم لا عنها (و) (له) اعتاق

عبدية عن كفارته ككفارة قتل وكفارة ظهار وإن صرح بالثبوت بان قال اعنتك (عن كل) منها (نصف ذا) العبد

(ونصف ذا) العبد الآخر لتخليص رقبته عن الرق ويقع العتق موزعا كما ذكره فاذا ظهر أحدهما معيا لم يجزى وما أحدهما فاما لم يذكره فلا
تقصيص (ولو اعتق مسر نصفين) له (١٩٤) من عبيدين (عن كفارة فلا يصح الاجازة ان كان باقياهما) او باقى احدهما كما استظهره

الزركشي وغيره وإن توقف
فيه الاذرعى (حرا) لحصول
الاستقلال المقصود ولو في
أحدهما بخلاف ما إذا كان
باقياهما لغيره لعدم السراية
عليه فلم يحصل مقصود
العتق من التخليص من الرق
واما المورس ولو باقى احدهما
كما علم بما قبله فيجزى ان نو:
عتق الكل عنها لانه للسراية
عليه كانه باشر عتق الجميع
وهل يشترط هنا عليه بانه
يسرى عليه يتبى على ما لو اعتق
فتا لاجنبى فبان انه لم يورثه
الميت قبل اعاقته فهل يجزى
هنا اعتبارا بما في نفس
الامر او لعدم الجزم
بالنية لانها لم تستند لشيء
اصلا بخلاف عتق غائب
ومريض كل محتمل والثاني
أقرب ويؤيده ان العبرة
في العبادات بما في نفس الامر
وظن المكلف (ولو اعتق)
قاعن كفارة (بعوض)
على القن او اجنبى كما عتقتك
عنها بالف عليك وكاعتقتك
عنها بالف على لم يجزى عن
كفارة لعدم تجرد العتق
لهما من ثم استحق العوض
على الممتس وما ذكره واحكم
الاعتاق عن الكفارة بعوض
استطردوا ذكر حكمه في

غيرها وتبعم كاصله فقال (والاعتاق بما كلالا به) فيكون معاوضة فيها شوب لتعليق من المالك وشوب جعله من الممتس
وعب القور في الجواب الاعتاق على المالك بجائز (ولو قال) لغيره (اعتاقم ولدك على الف) ولم يقل عني سواء اقال عنك او اطلق (فانتبه) بها
فور (نفذ) عتقه (ولزمه) اى الممتس (العوض) لانه افادهم من جهة كاختلاص الاجنبى اما اذا قال عني فاعتقها عنه فتعتق ولا عوض لاستحالة

عش (قوله بخلاف طلق زوجتك على الخ) عبارة المعنى بخلاف ما لو قال طلق زوجتك على عني كذا فطلق حيث يلزمه العوض لانه لا يتخیل في الطلاق انتقال شيء اليه بخلاف المستولدة فقد يتخیل جواز انتقالها اليه اه وعبارة الروض مع شرحه فلو قال له اعتق مستولدك عنك او طلق امرأتك بالف ففعل صح لزومه الالف فان قال فيهما عني وجب مع الصحة العوض في الزوجة لانه اقتداء ولنا قوله عني في المستولدة لانه التزم العوض على ان يكون عتقها عنه وهو معتد لانها لا تنتقل من شخص الى شخص وفارقت الزوجة بانه يتخیل فيها أى المستولدة انتقل العتق أو الولاء ولم يحصل اه وعلم بذلك عدم صحة قول عش قوله بخلاف طلق زوجتك الخ أى فليقع الطلاق اه (قوله لانه لا يتخیل فيه الخ) علة تحذف عبارة المعنى كما مر فطلق حيث يلزمه العوض لانه لا يتخیل في الطلاق الخ (قول المتن على كذا) أى كالف نهاية ومعنى وكان ينبغي للشارح ان يذكره هنا ليضال يظهر قوله الاتي ويستحق المالك الالف (قول المتن في الاصح) تنبيه اشعر قوله على كذا انه لا يشترط كون العوض ما لا فلو قال على خمر او مغصوب مثلا نفذوا لم يقيمة العبد في الاصح ولو ظهر بالعبد عيب بعد عتقه لم يبطل عتقه بل يرجع المستدعي العتق بارش العيب ثم ان كان عينا يبيع الاجزاء في الكسائر فلم تسقط به ولا فرق في نفوذ العتق بالعوض بين كون الرقيق مستاجرا او مغصوبا لا يقدر على انتراعه معنى ونهاية وروض مع شرحه قال عش قوله لم تسقط به أى ونفذ العتق عن المستدعي بجائز اه (قوله او اطعم الخ) عطفه على المتن ولم يبين حكمه كابين المتن حكم ما ذكره بقوله عتق عن الطالب الخ اه سم اقول لم يصرح بحكمه استكنا على ان فهم ما في المتن (قوله فيها) أى في التماس الاطعام والا كساء (قوله ففعل فورا) ولم يكن من يعتق على الطالب فان طال الفصل عتق عن المالك ولا شيء على الطالب فان كان الطالب ممن يعتق عليه العبد لم يعتق عليه لانه لو كان اجنبيا للمكناء ياه وجعلنا اسؤل ثنائيا في الاعناق والملك والمالك في مسئلتنا بوجوب العتق فالتركيب بعده بالاعناق لا يصح ويصير دورا قاله القاضي حسين في فتاويه اه معنى (قوله ان ملكه) أى العوض بان كان ماله عش ومعنى (قوله والا) أى بان كان مغصوبا او نحو خمر اه عش (قوله فقيمة العبد) أى والامداد والكسوة كما هو قضية قول الشارح المار او اطعم ستين الخ وسكت عن التصريح به لان فهمه بالمقايضة على ما في المتن عبارة النهاية والمعنى لو قال لغيره اطعم ستين مسكينا كل مسكين مدام حطه عن كفارتى او نواها قبله ففعل اجزاه في الاصح ولا يختص بالمجلس والكسوة قبل الاطعام كما قاله الخوارزمى اه قال عش قوله اجزاه في الاصح أى وزمه ما سمي ان ذكره والافيدل الامداد كما قال افض عنى ديني ففعل وقوله لا يختص بالمجلس أى الاطعام هذا قد يشكك بامره من عدم اعتاقه عن الطالب فيما لو قال اعتق عبدك على كذا فليجبه فورا الا ان يقال ان الاطعام يشبه الاباحة فاغفر فيه عدم الفور والاعتاق عن الغير يستدعي حصول الولاء لانه فاعتبرت فيه شرط البيع لتمكن المالك فيه وقوله الكسوة مثل الاطعام هذا بخلاف ما قدم في اول البيع من ان البيع الضمي لا ياتي في غير الاعناق وقد يجاب بامره من ان الاطعام كالاباحة او بذلك يسقط ما في سم والسيد عمر عبارة الثاني قوله فقيمة العبد كالجعل فهو ماله لا يلزمه قيمة الامداد والكسوة لعدم صحة المعاوضة وحصول الملك وهو ظاهر ابن قاسم وقد يقال اذ لم يحصل الملك فكيف يقع عنه اللهم الا ان يقال لا يقع فيها وهو الظاهر اه (قوله فان قال الخ) أى الطالب وكذا قوله المعتق روض ومعنى وفيداه ايضا قول الشارح بخلاف ما اذا سكت الخ وقوله والا فلا (قوله بخلاف ما اذا سكتا عن العوض الخ) عبارة المعنى وان لم يشترط عوضا لانه فانه بان قال اعتقه عن كفارتى وسكت عن العوض لم يقيمة العبد كما لو قال له افض ديني وان قال اعتقه عني ولا عتق عليه فالذى يقتضيه نص الشافعي في الامور ايراد الجهورهنا لانه لا يلزمه قيمة العبد وان ذلك مبهمة مقبضة اه (قوله

بخلاف طلق زوجتك عني
لانه لا يتخیل فيه انتقال شيء اليه (وكذا لو قال اعتق عبدك على كذا) ولم يقل عني سواء اقال عنك ام اطلق (فاتق) فورا فينفذ العتق جزما ويستحق المالك الالف (في الاصح) لانه منه اقتداء كام الولد (فان قال اعتقه عني على كذا) او اطعم ستين مسكينا ستين مداعني بكذا او اكس عشرة كذا عني بكذا كافى الكافي فيها (ففعل) فورا (عتق عن الطالب) واجزاه عن كفارة عليه نواها به لضمن ما ذكر للبيع لتوقف العتق عنه على ملكه له فكانه قال بعينه بكذا واعتقه عني فقال بعنتك واعتقه عنك (وعليه العوض) المسمى ان ملكه والا فقيمة العبد كالجعل فان قال بجائز يلزمه شيء بخلاف ما اذا سكتا عن العوض فان المعتد

أى وان لم يجبه الفور عتق على المالك بجائزاه شامل لنحو اعتق عبدك على ألف فاجابه لاعلى الفور وهو ظاهر ونحو اعتقت عبدي على ألف عليك فلم يجبه على الفور فليراجع اه (قوله اطعم ستين مسكينا الخ) عطف على المتن ولم يبين حكمه كابين المتن حكم ما ذكره بقوله عتق عن الطالب الخ (قوله فقيمة العبد)

انه ان قال عن كفارتى او عني وعليه عتق ولم يقصد المعتق العتق عنه يلزمه قيمته كما قال له اقض ديني ولا فلا نعم لو قال ذلك المالك بعرضه عتق عنه بالعوض ولا يجوز عنه لانه بملكه لاستحق العتق بالقرابة (والاصح انه) اى الطالب (ملكه) اى القن المطلوب اعتاقه (عقب لفظ الاعتاق) الواقع بعد الاستدعاء لانه الناقل (١٩٦) للمالك (ثم) عقب ذلك (يعنى عليه) اى الطالب فى زمنين لطيفين متصلين بلفظ

الاعتاق لاستدعاء عتقه عنه ذلك اذ الشرط يترتب على المشروط لكن صحح فى الروضة فى موضع انه معه (ومن) لزومه كفارة مرتبة وهو رشيد أو غيره على ما مر فى باب (وقد ملك عبدا) أى قنا (أو ثمنه) أى ما يساويه من نقد أو عرض (فاضلا) كل منهما (عن كفاية نفسه وعياله) الذين تليهم مؤنتهم (نفقة وكسوة وسكنى واثانا) كآنية وفرش (لا بد منه) وعن دينه ولو مولا (لزمة العتق) لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين وهذا واجدو باقى فى نحو كتب الفقيه وخيل الجندى وآلة المحترف وثياب التجمل هنا ما مر فى قسم الصدقات اما اذا لم يفضل القن أو ثمنه عما ذكر لا احتياجه لخدمته لمنصب باى خدمته بنفسه أو ضخامة كذلك بحيث يحصل له بتعنه مشقة شديدة لا تحتمل عاقولا اثر لفوات رفاة أو لمرض به أو بمحوه فلا عتق عليه لانه فاقد شرعا كن وجدما وهو يحتاج لعطش ويشترط فضل ذلك عن كفاية ما ذكر العمر الغالب على المتقول المعتمد وما وقع فى الروضة هنا من اعتبار سنة مبنى على الضعيف السابق بذلك فى قسم الصدقات فقد صرح فيها بان من يحل له اخذ الزكاة والكفارة فقير يكفر بالصوم وبان من له راس مال لو بيع صار مسكينا كافر بالصوم كما قال (ولا يجب بيع ضيعة) اى ارض (وراس مال لا يفضل دخلهما) وهو غلة الاولى وربع الثانى ومثلها الماشية

فإن قال عن كفارتى (الخ) أى أو نوى ذلك كما يستفاد من شرح الروض اه سم (قوله العتق عنه) أى عن نفس المعتق (قوله ولا) اى بان يقل ذلك ولم يكن عليه عتق أو قصد العتق عن نفسه اه كردى (قوله لو قال) اى الطالب ذلك اى اعتقه عني على كذا وقوله لى لك بعضاى بعض المائل من اصل او فرع سم وعش (قوله عتق عنه بالعوض) خلافا للمعنى كما مر (قوله اى الطالب) الى قول المتن ومن ملك فى المعنى وكذا فى النهاية لا قوله لكن الى المتن (قوله لانه) اى لفظ الاعتاق (قوله ثم عقب ذلك) اى الملك وأشار بزيادة عقب الى ان ثم تدرى الترتيب (قوله فى زمنين) متعلق بمحذوف عبارة النهاية والمعنى فيعتان فى زمنين الخ (قوله عنه) اى الطالب وقوله ذلك اى تقدم الملك (قوله لاذ الشرط) المراد به العتق وبالمشروط الملك فالصواب عليه المشروط او يقول اذ المشروط يترتب على الشرط عبارة شرح الروض فاذا جدى الملك ترتب العتق عليه اه (قوله لكن صحح فى الروضة الخ) وهذا يوافق القول بان العلم بالمعول زمنا اه سم عبارة السيد عمر بنغى ان يكون هذا هو الحقيق بالاعتماد اه (قوله انه معه) اى يحصل الملك والعتق معا بعد تمام اللفظ بناء على ان الشرط مع المشروط يعتان معا اه معنى (قوله او غير رشيد) خلافا للمعنى والنهاية (قوله اى قنا) اى ولو انشاه سم (قوله اى ما يساويه) اى الى قول المتن الفهم فى النهاية لا قوله وعن دينه ولو مولا وكذا فى المعنى لا قوله واضحا الى ويشترط وقوله فقد صرح الى المتن وقوله ومثلها الى المتن وقوله بحيث الى ما اذا وقوله وبعضه (قوله كل منهما) الانسب اى القن أو ثمنه عبارة الجيرى قوله فاضلا الى الرقيق أو ثمنه ومثله الاطعام والكسوة فلا بد ان تكون الثلاثة فاضلة عن كفاية العمر الغالب فى كفارة الظهار وغيره شايخنا عزى اه (قوله الذين تليهمه الخ) خرج به من يمونه مروة كاخوته وولده الكبير فلا يشترط الفضل عنهم اه عش (قول المتن واثانا) وخدا ما اه معنى (قوله وباقى فى نحو كتب الفقيه الخ) عبارة المعنى واعلم ان ما ذكر فى الحج وقسم الصدقات من ان كتب الفقيه لا بائع فى الحج ولا تمتع اخذ الزكاة وفى الفلس من ان خيل الجندى المترقب له يقال بمثله هنا بل اولى كما ذكره الاذرى وغيره اه (قوله هنا) اى فى الكفارة (قوله ما مر) اى مثله فاعل باقى (قوله المنصب) ظاهره انه لافرق بين الدينى والدنيوى وقوله باى خدمته الخ ظاهره اعتبار ما من شأنه ذلك ويعد فمين اعتماد من ذكر خدمة نفسه وصار ذلك خلقا له اعتبار ان يفضل عن خادم يتخذه اه حلى (قوله واضخمه) اى عظمه اه عش (قوله او بمحوه) اى الواجب عليه مؤنته اه عش (قوله فضل ذلك) اى القن أو ثمنه عن كفاية ما ذكر اى من نفسه وعياله نفقة الخ وقوله العمر الغالب على تقديرى ظرف الكفاية الخ قال الحلى والمراد بالعمر الغالب ما بين منه فان استوفاه قدر بسنة اه (قوله فقد صرح فيها) اى الروضة (قول المتن ولا يجب بيع ضيعة الخ) ومن له اجرة تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير لجمع الزيادة التحصيل العتق فله الصوم ولو تيسر له جمع الزيادة لثلاثة ايام او امار به بان اجتمعت الزيادة قبل صيامه وجب العتق اعتبارا بوقت الاداء كما سياتى معنى ونهاية يوروس مع شرحه (قول المتن بيع ضيعة) وهى يفتح الضاد المعجمة العقار قاله الجوهري وراس مال التجارة اه معنى (قوله اى ارض) عبارة شرح المنهج اى عقاره قال الجيرى قوله اى عقار كذا قال الجوهري وليس مراد ابل الراد ما يستغله الانسان من بناء او شجر او ارض او غيرها ما سميت

مفهومه انه لا يلزمه قيمة الامداد والكسوة لعدم صحة المعاوضة وحصول الملك وهو ظاهر (قوله ان قال عن كفارتى) اى أو نوى ذلك كما يستفاد من شرح الروض (قوله العتق عنه) اى عن المعتق (قوله نعم لو قال ذلك) اسم الاشارة راجع للعتق كما هو ظاهر وقوله لى لك بعضاى بعض القائل (قوله انه معه) وهذا يوافق

فضل ذلك عن كفاية ما ذكر العمر الغالب على المتقول المعتمد وما وقع فى الروضة هنا من اعتبار سنة مبنى على الضعيف السابق بذلك فى قسم الصدقات فقد صرح فيها بان من يحل له اخذ الزكاة والكفارة فقير يكفر بالصوم وبان من له راس مال لو بيع صار مسكينا كافر بالصوم كما قال (ولا يجب بيع ضيعة) اى ارض (وراس مال لا يفضل دخلهما) وهو غلة الاولى وربع الثانى ومثلها الماشية

ونحوها (عن كفايته) بحيث لو باعهم اصابه مسكننا لان المسكنة اقوى من مفارقة المالك ما اذا فضل او بعضه فباع الفاضل قطعا (ولا بيع مسكن وعبد) اى فن (نفسين) بان يجذب من المسكن مسكننا بكيفية وقنايعته وبتن القن قنا يتخدمه وقنايعته (الفهما فى الاصح) بحيث يشق عليه مفارقتها مشقة لا تحتمل عادة فيما يظاير مشقة مفارقة المالك (١٩٧) نعم ان اتسع المسكن المالك بحيث يكفيه

بعضه وباقيه حصل رتبة
لزمه تحصيلها اما لو لم
بالفهما فيلزمه بيعهما وتحصيل
قن يتقنه قطعا واحتياجه
الامة للوطء كمو للخدمة
(ولا يجب) (شراء) رتبة
(بغنى) اى زيادة على ثمن
مثلا وإن قلت نظير ما مر
فى شراء الما والفرق بينهما
بتكرز ذلك ضعيف قال
الاذرى وغيره فقلان
المالورى واعتموده
وعلى الاول لا يجوز العدول
للصوم بل يلزمه الصبر إلى
الوجود بشن المثل وكذا
لو غاب ماله فيكف الصبر
إلى وصوله ايضا ولا نظير
إلى تضررهما بفوات التمتع
مدة الصبر لانه الذى ووط
نفسه فيه اه ولك ان تستشكل

ذلك بما مر فى نظيره من دم
التمتع وما فى معناه ان له
العدول للصوم وإن ايسر
يبطله الا ان يفرق بان ذاك
وقع تابعا لما هو مكلف به
فل يتمحض منه توريط
نفسه فيه بخلاف هذا فتعطل
فيه اكثر نعم رايتمه فرقوا
بين اعتبار موضع البيع فى
نحو دم التمتع وفى الكفارة
العدم مطلقا بان فى بدل
الدم تاقينا بكونه فى الحج
ولا تاقيت فيها وبانه يتخص
ذبحه بالحرم بخلافها وهذا

بذلك لان الانسان يضع بتركها برماوى اه (قوله ونحوها) اى كالفنية (قوله عن مفارقة المالك
اى المانع من وجوب البيع كما ياتى انفا (قوله ما اذا فضل الخ) وقياس ما قبل من انه يكلف النزول عن
الوظائف لقضاء الدين انه لو كان يده وظائف يريده ما حصل منعا لى محتاج اليه لفتته انه يكلف النزول
عن الزائد لتحصيل الكفارة اه ع (قوله يباع الفاضل) ظاهره انه لا يباع السكل فيما اذا فضل البعض
ولم يوجد من يشتره عبارة البجيرى وفى كلام شيخنا مكره ان يبيع الفاضل ان وجد من يشتره والا فلا
يكلف بيع الجميع حتى الا اذا كان الفاضل من ثمنها يكفيه العمر الغالب برماوى اه (قوله يباع الفاضل
الخ) اى اذا كان يوفى برتبة كما يعلم بما ياتى اه رشيدى زاد سلطان والا فلا لان القدرة على بعض الرتبة
لا اثر لها اه (قوله بان يجذب من المسكن الخ) هذا نص ويرى للفناسة المردة هم هوانا ولم يسم عرفا فافسدا اه
سيد عمر (قول المتن فى الاصح) ويفارق ما هنا ما مر فى الحج من لزوم بيع المالك بان الحج لا بد له ولا اعتنا
بدل وما مر فى الفلس من عدم تبقية خادم ومسكن له بان الكفارة بدلا كما مر وبان حق تعالى مبذبة على
المساحة بخلاف حقوق الا دى نه باق معنى (قوله نعم) الى المتن فى المغنى وعلى قول المتن واظهر الاقوال
فى النهاية الاقوله لم يراهم الى ولا يلزم (قوله نعم ان اتسع المسكن الخ) لم يذكر وانظير ذلك فى العبدان
يمكنه ان يبيع منه ما يوفى برتبة يكفيه ما يخصه من الخدمة باعتبار ما يلقى له منه م اقول هو متجه فى غير
المالك ا ما فيه الفارق بينه وبين الدار واضح لانه يؤدى الى مفارقتها فى بعض الاوقات وهى تنق عليه بخلاف
الدار لا يفارقها فليتأمل اه سيد عمر اقول ويقيده قول المغنى ويجب بيع ثوب نفيس لا يلقى بالمسكفر
اذا حصل غرض للبس وغرض التنكير الا اذا كان مالكا كما مر فى العبد فلا يلزمه بيع بعضه لعسر مفارقة
المالك فيجزيه الصوم اه (قوله لزمه تحصيلها) اى بيع فاضله اه معنى اى لا كله ان لم يجذب من يشتري
الفاضل فقط كما مر عن الحلبي بل اولى لما سبق من مشقة مفارقة المالك (قوله واحتياجه الامة الخ)
وفى الاستئثار لو كان له امة للوطء وخادم فان امكن ان يتخدمه الامة واعتقوا الا فلا اه معنى (قول المتن
ولا اشراء بغنى) (فرع) لا يجب قبول هبة الرتبة ولا بمنها ولا قبول الاعتاق عنه لعظم المنفعة بل يستحب قبولها
روض مع شرحه معنى (قوله زيادة) اى قوله له لا نظير فى المغنى الا قوله والفرق الى لا يجوز (قوله بينهما)
اى الوضوء والكفارة (قوله ضعيف) عبارة النهائية مرود داه (قوله وعلى الاول) اى عدم وجوب الشراء
بغنى وان قل (قوله وكذا لو غاب ماله) اى ولو فوق مسافة القصر نه باق معنى (قوله فيكف الصبر الى
وصول الخ) وقياس ذلك لزوم انتظار حلول الدين المجل وان طالت مدته اه ع (قوله الى تضررها)
اى من وجد القن بغنى ومن غاب ماله ع وشو رشيدى (قوله وما فى معناه) من المرتب المقدم
الفوات والقران (قوله بان ذاك الخ) اى نحو التمتع (قوله ما هو مكلف به) وهو النسك (قوله بين اعتبار
موضع الذبح) المراد به بين اعتبار عدم موضع الذبح الخ وعدم مطلقا فى الكفارة اه سيد عمر (قوله
من الفرق) اراد اصال الفرق لا خصوص الفارق اه سيد عمر (قوله ولا يلزم ما الخ) عبارة نه باق معنى
الكفاى من عدم لزوم شراء امة الخ محل ووقف لانها حيث الخ (قوله لخروجها الخ) عقلة لعدم اللزوم (قوله
وفيه نظر لانها الخ) معتمد اه ع (قوله ووردته عليه الخ) عبارة نه باق معنى مرود داه (قول المتن

القول بان العلة مع الملول زمانا (قوله اى قن) ولو لاشى (قوله بحيث يكفيه بعضه) لم يذكر وانظير ذلك
فى العبد بان يمكنه ان يبيع بعضه منه يوفى برتبة يكفيه ما يخصه من الخدمة باعتبار ما يلقى له منه (قوله نظير
ما مر الخ) كذا شرح مر (قوله الا ان يفرق الخ) كذا شرح مر (قوله وفيه نظر لانها الخ) كذا شرح

صريح فيما ذكرته من الفرق ولا يلزمه كفاى الكفاى
شراء امة بارعة الحسن تباع بالوزن لخروجها عن ابناء الزمان اه وفيه نظر لانها حيث يبعث بشن مثلها فاضلة عما ذكر لا عذر له فى
الترك وقد ذكر الاذرى فى نحو المحقة فى الحج نظير ذلك وردته عليه فى الحاشية وغيره (واظهر الاقوال اعتبار اليسار) الذى يلزم به الاعتاق

(بوقت الاداء) للكفارة لانها عبادة لها بدل من غير جنسها كوضوء وتيمم وقيام صلاة وقودها فاعتبر وقت ادائها وغلب الثاني شائبة العقوبة فاعتبر وقت الوجوب كالو زق ثم عتق فانه يحذف القن والثالث الاغظ من الوجوب الى الاداء والرايع الاغظ منهما وارض عما بينهما (فان يجز) المظاهر مثلاً عن (١٩٨) عتق بان لم يجد الرقبة وقت الاداء ولا ما يصرفه فيها فاضل عما ذكر او وجدها لكنه قتلها

بوقت الاداء) أى إرادة أداء الكفارة أو إرجاءها ولو بعد وجوبها عليه بمدة طويلة اه حلي عبارة ع ش يؤخذ من اعتبار وقت الاداء انه لا عبادة بمأقوله حتى لو كان في ابتداء امره خاملاً لا يحتاج لحاد من صار من ذرى الحيات اعتبر حاله وقت الاداء ولا نظر لما كان عليه قبل اه وعبارة الروض مع شرحه فلو عتق العبد الذي زومته الكفارة فو ايسر حالة الاداء فصرفه الاعتاق كالو كان الحر معسراً حالة الوجوب ثم ايسر حالة الاداء اه (قوله فاعتبر وقت الوجوب) وهو وقت القتل ووقت الجماع ووقت عودته في الظهار او يجزى (قوله منها) أى وقت الوجوب الاداء (قوله فان يجز المظاهر) أى حساً او شرعاً معنى وشرح المنهج (قوله مثلاً) او القاتل او الجماع (قوله بان لم يجد) الى قوله وليس لسيدته في النهاية بالمغنى (قوله بان لم يجد الرقبة وقت الخ) أى في محل إرادة الاداء او ما قرب منه بحيث لا يحصل في تحصيلها مشقة لا تحتمل عادة مع ع ش (قوله قتلها مثلاً) أى اوباعها او اتلف ثمنها اه ع ش (قوله او كان عبداً الخ) لا يخفى ما في هذا العطف (قوله وليس لسيدته الخ) وفاقال لروض وشرح المنهج عبارة الروض مع شرحه لا يكفر العبد الا بالصوم والسيد منعه من الصوم ان اضربه فلو شرع فيه بغير اذنه كان له تحليلة الا في كفارة الظهار فلا تمنعه من الصوم عنها التصرف بدوام التحريم اه يحذف وخلافاً للنهاية بالمغنى عبارة ما هو لسيدته تحليلة ان لم ياذن له فيه اه (قوله تحليلة) أى بان يخرج من صوم شرع فيه بغير اذنه اه سم (قوله هنا) أى في كفارة الظهار (قوله خلاف نحو كفارة القتل) أى كفارة الخين (قوله وله حينئذ) الى قوله كالاتضاء المذكور في النهاية الا قوله خلافاً الى المتن وقوله في كل ليلة كاعلم ما مر وقوله وهذا الى وقت (قوله وله حينئذ تكلف العتق الخ) عبارة المغنى فلو تكلف الاعتاق بالاستقراض او غيره اجزاء على الاصح اه قال الرشدي لا يخفى ان هذا الى تكلف العتق لا يتأتى في العبد فهو غير مرادها اه (قوله ولو بان بعد صومها) قال الشارح في شرح العباب في باب التيمم فرع قال الناشري لو صام للكفارة ناسياً رقبة بملكه لم يجزه او قد ورث رقبة لم يشعر اجزاء اه والفرق تقصيره في الاول بالنسيان بخلاف الثاني انتهى اه سم (قوله لم يعتد بصومه) أى ويقع له نفلاً اه ع ش (قوله ويعتبران) أى الشهران (قوله وان نقصا) الى قول المتن ولا يشترط في المغنى (قوله وان تكون تلك التبة واقعة) فلو نوى من الليل الصوم قبل طاب الرقبة ثم طلبها فلم يجدها لم تصح التبة مغنى وروض اه الان لم يجدد التبة في الليل بعد عدم الوجدان شرح الروض (قوله لا قبلها) هذا مسلم بالنسبة لليوم الاول دون ما بعده لان القدرة على الرقبة بعد الشروع في الصوم لا اثر له اه سم (قوله في كل ليلة كاعلم ما مر) يعنى عنه ضمير وان تكون متلبسة (قوله جهتها) أى جهة الكفارة من ظهار او قل مثلاً كاسبق اول الباب اه مغنى (قوله ما لم يجعل الاول) أى الشهر الاول او اليوم الاول الخ كاعلم ظاهر اه ع ش (قوله يقطعه) أى التابع (قوله كيوم النحر) أى وشهر رمضان اه الغنى (قوله لا العلم الذى ذكره الخ) أى فلا يقع له فيه نفلاً لان نيته الخ (قوله صحة نيته) أى الشخص

(قوله)

مهر (قوله وليس لسيدته تحليلة) أى بان يخرج من صوم شرع فيه بغير اذنه (قوله ولو بان بعد صومها ان له مالا ورثه) ولم يكن عالماً به لم يعتد بصومه على الاوجه) قال الشارح في باب التيمم من شرح العباب قبيل قول العباب فرع فرض كل من تزعم الاعادة ما مضى فرع قال الناشري لو صام للكفارة ناسياً رقبة بملكه لم يجزه او قد ورث رقبة ولم يدر اجزاء اه والفرق تقصيره في الاول بالنسيان بخلاف الثاني اه (قوله لا قبلها) هذا مسلم بالنسبة لليوم الاول دون ما بعده لان القدرة على الرقبة بعد الشروع في الصوم لا اثر له (قوله او جاهلاً فيما يظهر الخ) كذا شرح مر

مثلاً او كان عبداً لا يكفر الا بالصوم لانه لا يملك وليس لسيدته تحليلة هنا وان اضربه الصوم لتضره بدوام تحريم الوطء بخلاف نحو كفارة القتل (صام) وله حينئذ تكلف العتق خلافاً لما تهمه عبارته على ما زعمه الزركشى (شهرين متتابعين) للآية ولو بان بعد صومها ان له مالا ورثه ولم يكن عالماً به لم يعتد بصومه على الاوجه اعتباراً بما في نفس الامر ويعتبران (بالهلال) وان نقصا لانه المعتبر شرعاً ويجب تبين نية الصوم كل ليلة كما علم ما مر في الصوم وان تكون تلك التبة واقعة بعد فقد الرقبة لا قبلها وان تكون متلبسة (نية كفارة) في كل ليلة كاعلم ما مر وإن لم يعين جهتها فلو صام اربعة أشهر بنيتها وعليه كفارتا قتل وظهار ولم يعين اجزائه عنهما ما لم يجعل الاول من واحدة والثاني عن اخرى وهكذا لفوات التابع وبه فارق نظيره السابق في العبدين (ولا يشترط نية التابع في الاصح) لانه شرط وهو لا يجزى نيته كالاستقبال في الصلاة واستفيد من

متتابعين ما ياصله لو انه ابتدأها عالماً طرماً يقطعه كيوم النحر أى أو جاهلاً فيما يظهر لم يعتد ما أتى به ولكن يقع له نفلاً أى في صورة الجبل الى ذكرتها لا العلم الذى ذكره لان نيته لصوم الكفارة مع علمه بطرو ما يقطعه تلاعب فهو كالاحرام بالظهار قبل وقتها مع العلم بذلك فان قلت ظاهر كلامهم صحة نيته بل وجوبها في رمضان وان علم بخبر معصوم

(قوله موته) أى وطرو ونحو الحيض أه عش (قوله وهذا) أى الظاهر المذكور (قوله كالنقاد صلاح) أى على ما يحته الشارح خلاف ما يحته السبكي من عدم الانقضاء كما تقدم ذلك فى محله أه سم (قوله يؤيد الخ) خبر وهذا (قوله يؤيد ما أطلقوه) أى قولهم ولكن يقع به نقلا المقيد لصحة الصوم مع العلم بطرو ما يقطع التابع المعلوم منه بالاولى بجمه الجمل بذلك وبه يدفع اعتراض سم بماضيه قوله ما أطلقوه انظر مع قوله السابق العلم الذى ذكره وقوله قبله ما باصله أه (قوله جازمة) خبر فالية (قوله كالانقضاء المذكور) فيه نظر واضح اذ لا نسلم الجزم بالنية مع العلم به ولهذا بحث السبكي بتقيد الانقضاء بما اذا ظن بقاء المدة الى فراغها وان نظر فيه الشارح بما فيه نظر كما مر فى محله أه سم (قوله نعم ان قيل بوجوب التثبيت الخ) اعتمده عث كاسر افناوسم والرشيدي كما ياتى مع منع التاييد ببيان الفرق (قوله ايد ذلك بلا شك) قد يفرق بين رمضان والكفارة بان كل يوم من رمضان لا يتوقف صحته على صحة صوم غيره بخلاف الكفارة ولا يقال ان صوم بعض اليوم فى رمضان يتوقف على باقية كما يتوقف كل يوم على غيره فى الكفارة فلما صرح به المحلى هنا انها انما كلفت بعض اليوم فلا يقال انه يتوقف على باقية أه سم عبارة الرشيدى قوله لان الموت ليس رافعا للخ انظر هل مثله ما لو اخبره معصوم بموته فى اثناء الشهرين والا اقرب الفرق لان المقصود فى يوم رمضان اشغاله بالصوم احترام الموت وما حثنا فلا فائدة لصومه لتيقنه عدم حصول التكفير بذلك فالظاهر انه يعدل الى الاطعام فليراجع أه (قوله تمامه) أى الشهر الثانى (قول المتن ويزول التابع بفوات يوم) وهل يبطل ماضى او ينقلب نقلا فيه فاولان جرح فى الانوار اولها وابن المقرئ تانها ما ينبغي حل الاول على الافساد بلا عذر والثانى على الافساد بعذر معنى وأسئ (قوله بفوات يوم من الشهرين) ولومات المكفر بالصوم وبقي عليه منه شئ هل يبنى ورائه عله او يستأنف والظاهر الثانى لاتفاء التابع وعليه فيخرج من تركه جميع الكفارة لبطان ماضى وعجزه عن الصوم بموته ولا يجوز لو ارثه البناء على ماضى أه عث اقول ويأتى عن التبايع وشرح الارشاد ما قد يؤيد الاول (قوله كان نسي) أى قوله لكن يشكل فى المعنى الاول أه باذن قريبه او بوحيته الى قوله ويؤخذ فى النهاية (قوله كان نسي النية) ولو شك فى نية صوم يوم بعد الفراغ من صوم هذا اليوم لم يضر اذ لا أثر للشك بعد الفراغ من الصوم وبقاؤه فائده الصلاة بانها اضيق من الصوم معنى وروض مع شرحه (قوله يمكن معه الصوم) بمعنى يصح معه الصوم بقرينة ما يأتى حتى لا يراد المرض أه رشيدى (قوله فى كفارة القتل الخ) عبارة المعنى (تنبيه) النفاس كالحيف لا يقطع التابع على الصحيح وطرو الحيف والنفاس انما يتصور فى كفارة قتل لاظهار اذ لا تجب على النساوم ثم اعترض على المصنف ذكره الحيف هنا وكلامه فى كفارة الظهار وأجب عنه بأن كلامه فى مطلق الكفارة أو يضافد تتصور فى المرأة بان تصوم عن قريبه الميت العاجز فى كفارة الظهار بناء على القديم المختار أه (قوله اذ كلامه فيداخ) ظاهره انه يجب عليها التابع اذا صام عن غير ما نقله سم فى شرح الغاية عن بعضهم لكنه مخالف لما قدمه الشارح فى الصيام فى شرح ولو صام اجنبى باذن الولي صح بماضيه وسواء فى جواز فعل الصوم كان قدوجب فيه التابع ام لا لان التابع انما يجب فى حق الميت لئلا يوجد فى حق القريب ولا نه التزم صفة ائدة على اصل الصوم فسقط بموته انتهى وفى سم عن شرح الارشاد مثله وعليه فيمكن ان المراد من قوله ويتصور الخ مجرد تاتى

(قوله كالنقاد صلاة من علم انقضاء مدة الحيف) الانقضاء هنا هو ما يحته الشارح خلاف ما يحته السبكي من عدم الانقضاء كما تقدم ذلك فى محله (قوله ما أطلقوه) انظر مع قوله السابق لا العلم الذى ذكره وقوله قبله ما باصله (قوله كالانقضاء المذكور) فيه نظر واضح اذ لا نسلم الجزم بالنية مع العلم به ولهذا بحث السبكي بتقيد الانقضاء اذا انقضت مدة الحيف فيها بما اذا ظن بقاء المدة الى فراغها والالم تنقذ وان نظر فيه الشارح بما فيه نظر كما لم يتامل مع ما كتبه عليه فى محله فراجه (قوله نعم ان قيل بوجوب التثبيت مع علمها بخبره بطرو ونحو حيض الخ) ذكر الجلال المحلى فى شرح جمع الجوامع قيل

موته اثناء يوم وهذا كالنقاد
صلاة من علم انقضاء مدة
الحيف فيها يؤيد ما أطلقوه
هناقلت لا يؤيد لان الموت
ليس رافعا للتكليف قبله
فالتية مع العلم به جازمة
كالانقضاء المذكور بخلاف
تخلل يوم النحر مثلا هنا نعم
ان قيل بوجوب التثبيت
مع علمها بخبره بطرو ونحو
حيض اثناء اليوم ايد ذلك
بلا شك (فان بدأ فى اثناء
شور حسب الشهر بعده
بالهلال) تمامه (واتم
الاول من الثالث ثلاثين)
لتنذر اعتبار الهلال فيه
بالتفقه من شهرين (ويزول
التابع بفوات يوم) من
الشهرين ولو اخرها (بلا
عذر) كان نسي النية
لنسبته لنوع تقصير (وكذا)
بعذر يمكن معه الصوم
كسفر مبيح للفطر وخوف
حامل أو مرض (ومرض فى
الجديد) لا مكان الصوم مع
ذلك فى الجملة فهو كفطر من
أجهده الصوم (لا) بفوات
يوم فاكثرى فى كفارة القتل
اذ كلامه يفيد أن غير
كفارة الظهار مثلها

فيما ذكر ويصور أيضا كثافة الظاهر بان تصوم امرأتين مظهر ميت قريب لها واذن قريبه او وصيته (بحض) ممن لم تعد اقطاعه شهرين لانه لا يخلو منه شهر غالباً وتكفيها (٣٠٠) الصبر لمن الياس خطر اما اذا اعتادت ذلك فشرعت في وقت يتخلله الحضي فانه لا

صومه ان الظهار وان لم يكن بصفة التتابع اه عش أقول وقوله وعليه فيمكن الخ لا يخفى بعده اعدم ملاقاة الجواب حينئذ لا اعتراض الوارد على المتن **(قوله)** فيأخذ (ك) اى فى زوال التتابع بفوات يوم ماذ كر **(قوله)** ويصوم (ك) اى طرو الحصى ايضا اى مثل تصروفه فى كفارة القتل **(قوله)** لكن بشكل عليه (ك) اى على قوله اما اذا اعتادت الخ **(قوله)** الحاقهم النفس) اى مع اعتياد انقطاع شهرين فاكثر بل مع لزوم انقطاعه ماذ كر اى شهرين فاكثر فليتأمل وقوله بل الحصى اى فى ان لا يقطع اى فكيف اغتفر مع اعتياد انقطاعه ماذ كر ولم يغتفر الحصى عند اعتياد انقطاعه ماذ كر سمى على حجة اه عش عبارة السيد عمر ابعد ان ذكر كلام سم المذكور وقوله بل مع لزوم الخ محل تأمل اذ النفس الدم الخارج بعد غرغ الرحم ولو لم ينحو علة لانه مقصور على المولد الكامل وهو من يولد لسته أشهر فاكثر فليتأمل اه وقد يجب بان المراد اللزوم العرفى لا المطلق فلا يتنافى التخلف نادرا **(قوله)** الا ان يفرق الخ) يتأمل فيه اه **(قوله)** بان العادة الخ) وقد يفرق ايضا بان النفس لا يلزم منه قطع التتابع وان شرعت بعدم الحل لاحتمال ولادتها ليلا ونفاسها لحظة فيها اه رشيدى **(قوله)** نعم ان يقطع الخ) كذا فى المعنى **(قوله)** من العلة) أى من قوله اذ لا اختيار الخ **(قوله)** ليلا) ظر فشر ب **(قوله)** ومثله الاغماء الخ) عبارة النهاية والمعنى والاعتماد المستغرق كالجنون ولو صام رمضان بنية الكفارة او بينهما اجل صومه وانهم يقطع صوم شهرين ايستأنف اذا هك هو يوم ولو وطى المظاهر منه ليلا اى قبل تمام الشهرين حتى اى بتقديم الوطى على تمام التكفير ولم يستأنف ادقأل عش ولو امرهم الامام بالصوم للاستقاء فصادف ذلك صوما عن كفارة متتابعة فينبى ان يصوم عن الكفارة وعحصل بالمقصود من شغل الايام بالصوم المماور به وان قلنا يجب بامر الامام اه وظاهر قوله فينبى الخ ان يتنهما يضرو وفيه وقفة فاني ارجع **(قوله)** المجال للصوم) وهو المستغرق سم على حجة اى جميع النهار اذ غيره بان افاق فى النهار ولو لحظة لا يبط الصوم كما مر اه رشيدى **(قوله)** عطف عام على خاص) فان المرض عرضى والهرم مرض طبيعى معنى يتأمل اه سيد عمر لعل وجه التامل ان مقتضى تعليل المعنى انه من عطف المغاير الا ان يريد به ان المرض نوعان عرضى وطبيعى وهو الهرم **(قوله)** وانما يتنهما الخ) فيه ان شرط عطف العام على الخاص أن يكون بالواو فلا بد أن يراد بالمرض ما عدا الهرم وان سمي مرضا اهدم **(قوله)** وقال الاقرون الى الكتاب) فى النهاية **(قوله)** وصحبه فى الروضة) اعتمده الروض والمنهج والنهاية عبارة المعنى وصحح هذا فى زيادة الروضة ولم أقصر المحتص على هذا الفهم من الاول اه **(قوله)** فى ظنه الخ) اى فان اخلف الظن اوزال المرض الذى لا يرجى به ولم يحجزه الاطعام عشا مجرى وفيه وقفة ثم رايت فى الاسنى ما نصه فعمل انه يكتفى بالدفع وان زال المرض بعدوه به صرح الاصل اه وقل الشارح كالتاليه والمعنى

يجرى لكن بشكله
 الحاقهم النفاس بالحيض
 الا ان يفرق بان العادة في
 نجى الحيض اضبط منها
 في نجى النفاس (وكذا
 جنون) فأتى بيومها كثر
 لا يضر في التسابع (على
 المذهب) اذ لا اختيار له فيه
 نعم ان تقطع جاء فيه تفصيل
 الحيض ويؤخذ من العلة
 انه لو اختاره بشرب دواء
 يجنن لئلا تقطع وهو مقبس
 وهل استعجال الحيض
 بدواء كذلك او يفرق كل
 محتمل والفرق اقرب لان
 الحيض يهدد كثير انقذمه
 وتاخره عن وقته فلم يتمكن
 نسبة مجتهدا لاختارها كافي
 الجنون الذي لا يرتب عرفا
 في مثل ذلك الاعلى فلها
 ومثله الاغواء المبطل للصوم
 وقبل كالمريض وانتصره
 الاذرع واطال (فان عجز
 عن الصوم) او تابعه
 (بهرم او مرض) عطف
 عام على خاص على ما قبل
 وانما يتجه بتاملي تسمية
 الهرم مرضا وهو ماصرح
 به الاطباء ومقتضى كلام
 الفقهاء واهل العرف ان
 الهرم قد لا يسمى مرضا
 (قال الاكثرون لا رجي
 زواله) وقال الاقلون
 كالامام ومن تبعه وصححه
 في الروضة يعتبر دوماه في
 ظنه مدة شهر بن العادة

الغالبه في مثله أو يقول الاطباء ويظهر الاكتفاء بقول عدل منهم (أولحقه بالصوم) أو تابعه الآتي
(شقة شديدة) أى لا تحتمل عادة وإن لم تبج التيمم فيما يظهر ويؤيده تشبيه لها بالشبق نعم غلبه الجوع ليست عدرا

ابتداء لفقدته حينئذ فليزله الشروع في الصوم فإذا عجز عنه انظر وابتدأ للاطعام بخلاف الشيق لوجوده عند الشروع وذهود شدة الغلة وإتمامه يمكن عذرا في صوم رمضان لانه لا بد له (او خاف زيادة مرض كافر) في غير القتل لما يأتى (باطعام) أى تملكى أثر الاول لانه لفظ القرآن حَسْبُ اذ لا يجزى حقيقة اطعامهم وقياس الزكاة اكفاء بالدفع وإن لم يوجد لفظ تملك واقتضاء الروضة اشتراطه استعداده الاذرى على انها لا تقتضى ذلك لانها مفروضة في صور خاصة كما يعرف بتامها (ستين مسكينا) (٢٠١) الآية لا اقفل حتى لو دفع لواحد ستين مدا

في ستين يوما لم يجز بخلاف ما لو جمع الستين ووضع الطعام بين ايديهم وقال ملكيتكم هذا ولم ان يقل بالسوية فقبوله ولهم في هذه القسمة بالتفاوت

بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه إنما يجزى ثمان

اخذوه بالسوية والام يجزى إلا من اخذه الا

دونه ويفرق بين هذه ولك بان المملك ثم القبول الواقع به التساوى قبل الاخذ

وهنا لانك لا الاخذ فاشترط التساوى فيه (او فقيرا) لانه اسوا حالوا

البعض فقراء والبعض مساكين ولا اثر لقدرته

على صوم او عتق بعد الاطعام ولو لم يكلوا

في صوم يوم من الشهرين فقد رعى العتق (لا كفارة) ولا من تلزمه مؤنة ولا

مكفيا بنفقة غيره ولا قاتلوا للغير إلا باذنه وهو مستحق

لان الدفع له حقيقة (ولا هاشبيا ومطليا) ونحوهم كالزكاة بجامع التطهير

(ستين مدا) لكل واحد مد لا نه صحت رواية وصحت في اخرى ستون صاعا وهي

الآتي ولا اثر لقدرته على صوم الخ (قوله ابتداء) أى حين الشروع في الصوم (قوله لفقدته) أى عذر غلبة الجوع (قوله بخلاف الشيق) الى التثنية في المعنى (قوله شدة الغلة) أى شدة الوطء (قوله وإتمامه) أى تملكى أثر الاول (قوله لا بد له) ولا نه يمكنه الوطء فيه لئلا يخلفه في كفارة الظاهر لاستمرار حرمة الى الفراغ منها معنى واسى (قوله أى تملكى) أى قوله ويفرق في المعنى الا قوله على انها الى التثنية (قوله الاول) أى الاطعام (قوله حَسْبُ) أى قطا عرش (قوله اذ لا يجزى حقيقة اطعامهم) أى تفديتهم او تعديتهم اه معنى (قوله وان لم يوجد الخ) معتمدا عرش واقتضاء الروضة الخ أى حيث عبر بالتمليك اه معنى (قوله استعداده الاذرى) أى قالوه بعد أى فلا يشترط لفظ وهو الظاهر كدفع الزكاة اه معنى (قوله ويفرق بين هذه) أى صورة ان يقول خذوه وقوله تلك أى صورة ان يقول ملكيتكم هذا فقبوله (قوله او البعض فقرا الخ) ظاهره العطف على مسكين او فيه ما لا يخفى جبارا للمعنى ويكنى البعض مساكين والبعض فقرا واهو ظاهرة (قوله ولا اثر لقدرته) الى الكتاب في المعنى الا قوله لا نه صحت الى المتن وقوله لكن المعتمد الى ان يجزى (قوله ولا اثر لقدرته الخ) عبارة الروض مع شرحه فرع لوشروع المعسر في الصوم فايستراوا عاجز عن الصوم في الاطعام فقد رعى الصوم لم يلزمه الانتقال الى الاعتاق في الاول والى الصوم في الثاني اه (قوله ولو لم ياكل) نصته انه لا اثر للقدرة على الصوم وان عجز عن بقية الامداد اه عرش (قوله من تلزمه مؤنة) كزوجته وباضه (قوله بنفقة غيره) كالزوج والبعض (قوله ولا قاتل) ولو مكاتب اه معنى (قوله الا باذنه) أى الغير وقوله هو أى الغير اه عرش (قوله ستين مدا لكل واحد مد) وان صرف ستين مدا الى مائة وعشرين بالسوية احتساب له ثلاثين مدا فصرف ثلاثين أخرى الى ستين منهم ويسترد من الباقي ان كان ذلك هم انها كفارة وان صرف ستين الى ثلاثين بحيث لا ينقص كل منهم عن مدله صرف ثلاثين مدا الى ثلاثين غيرهم يسترد كما سبق ولو صرف لمسكين واحد مد من كفارين جاز وان اعطى رجلا مدا وشرا منه مثلا ودفعه لآخر وهكذا الى ستين اجزا وكرهه لو دفع اطعاما الى الامام فتلف في يده قبل التفرقة فيلجز بخلاف الزكاة معنى وروض مع شرحه (قوله لتعذر النسخ) قد يقال ما وجه تعذره اه سيدعمر عبارة الرشيدى قوله لتعذر النسخ الخ يعنى لا مكان الجمع لا نه حيث يمكن الجمع لا بصار الى النسخ فامل اه وفيه تامل ولعل وجه تعذر النسخ عدم العلم بالمتأخر منها (قوله على ما وقع للبصيف الخ) اقره المعنى (قوله لكن المعتمد لافرق) فيجوز هنا ايضا نية أى حيث يحصل منه ستون مدا من الاقط كما في زكاة الفطر اه عرش (قوله فان عجز الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه اذ عجز عن لزومه الكفارة عن جميع الحاصل بقيت الكفارة في ذمته الى ان يقدر على شئ منها لابطال المظاهر حتى يكفر ولا يجزى كفارة مائة مد من خصلتين كان يعنى نصف رقبة ويصوم شهر او يطعم ثلاثين فان وجد بعض الرقبة صام لانه اعدم لها فان عجز عن الصوم يطعم بخلاف ما اذا وجد بعض الطعام فانه يخرج جهولو

ان يراد بالمرض ما عدا الهرم وان يسمى مرضا (قوله واقتضاء الروضة الخ) كذا شرحه (قوله وان اخذوه بالسوية) انظر لواله اخذوه جملة هل يملكون لهذا الاخذ حتى لا يضركسهم بعد ذلك بالتفاوت (قوله ولو لم ياكل) انظر بعض المد (قوله لكن المتعدد لافرق) فيجوز هنا ايضا شرحه والله اعلم

(٢٦) — شروانى وابن قاسم — ثامن

وانما يجزى الاخراج هنا (أى من طعام) يكون فطرة) بان يكون من غلبت محل المسكفر في غالب السنة كالاقط ولقوله لا يجزى تحذير من ماعمر نعم اللبن يجزى ثم لا نه على ما وقع للصيفى في تصحيح التنبيه لكن المعتمد لافرق ويظهر ان المراد بالمسكفر هنا الخاطب بالكفارة لاما ذنه او وليه لوافق ما عمرهم ان العبرة ببلد المؤدى عنه لا المؤدى فان عجز عن الجميع استقرت في ذمته فاذا قدر على خصلة فعلها كما يعلم بمقدمه في الصوم ولا اثر للقدرة على بعض عتق او صوم بخلاف بعض الطعام ولو بعض مدالا بدله فيخرجهم الباقي اذا ايسر

بعض مدلاله لا يدلله والميسور لا يسقط بالمعسور ويبقى الباقي في ذمتهم وإذا اجتمع عليه كفارتان ولم يقدرا على رقبة اعتقها عن أحدهما وصام عن الأخرى إن قدروا الإطعام اهـ

(كتاب اللعان)

(قوله هولة) إلى قوله ثم رايت في النهاية (قوله الابعاد) بالجر بدلان من لعن أو بالرفع خبر مبتدا محذوف أي وهو أي اللعان الابعاد وعبارة شرح الروض واللعان لغة مصدر لأن وقد يستعمل جمعا للنعن وهو الطرد والابعاد أمر شديد أقول هذا لما يتعين لو ثبت ضبط الشارع لفظ مصدر بضمة وعطف ما بعده بأو وإلا فيجوز رفع الابعاد على أنه خبر هو فيكون جمع معن مطلقا بأو وعلى مصدر المنصوب على الحالية كضائره السابقة وقوله وعبارة شرح الروض الخ أي وشرح المنهج وقال الجبيري قوله مصدر لأن أي مدلوله وهو التكلم بكلمات اللعان لأن المصدر اسم للفظ وليس معنى لغويا اهـ (قوله وشرا) إلى قوله ولم يذكره في الترجمة في المعنى الأقوله جعلت إلى ولم يختر وقوله قبل الإجماع وقوله من حيث هو (قوله كلمات الخ) قد يقال المناسب للبصير ولقوله الآتي فصل اللعان قوله الخ قول كلمات الخ اهـ سم (قوله جعلت الخ) نعمت ثلث كلمات (قوله حجة لمن اضطر الخ) بمعنى سيادافعا للحد عن المضطر اهـ ع (قوله لمن اضطر الخ) أي شأنه الاضطرار إلى تلك الأيمان والإلزامات إن له أن يلاع وإن كان معه بينة اهـ حلى (قوله لفظ الخ) فيه أنه ليس مضطرا للفظ وإنما هو مضطر لدفع الحد عنه واجب بان كلامه على حذف مضافين أي دفع موجب القذف وهو الحد وقوله من أي زوجة لطخ أي تلك الزوجة وذكره باعتبار اللفظ وقوله فرأته أي المضطر وفرأته هو الزوج وقوله والحق الخ من عطف مسبب على سبب وقيل تفسير فيه نظر اهـ بجبري (قوله سميت) أي هذه الكلمات بذلك أي بلفظ اللعان (قوله لاشتمالها على إبعاد الخ) عبارة المعنى لقول الرجل عليه لعنة الله إن كان من الكاذبين وإطلاقة في جانب المرأة من مجاز التغليب اهـ (قوله وإبعاد كل عن الآخر) إذ يحرم النكاح بينهما أبدا اهـ شرح المنهج (قوله وصيانة الخ) عطف مغاير اهـ ع (قوله ولم يختر الخ) ببناء المفعول يعني اختار الأصحاب للترجمة لفظ اللعان دون لفظ الغضب وإن كانا موجودين في الآية (قوله معه) أي مع لفظ اللعان باعتبار المادة (قوله في الآية) عبارة المعنى والاسني في اللعان (قوله لانه الخ) عبارة الاسني لأن لمانه متقدم على لعانها في الآية الواقع الخ وعبارة المعنى لكون اللعنة متقدمة في الآية الكريمة والواقع اهـ (قوله أوائل سورة النور) وسبب نزولها مافى البخاري أن هلال بن أمية قذف زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سماعة فقال له صلى الله عليه وسلم البيت أوحده في ظهرك فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البيت فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يكرر ذلك فقال هلال والذي يملك بالحق نيا إلى لصاديق ولينزل الله ما يرى ظهر من الحد فزلت الآيات معنى واسني (قوله ولكونه الخ) متعلق بقوله الاتي توقف الخ وحدتخول في المت (قوله بما ذكر) أي في التعريف (قوله لانه ما لم الخ) فيه تورده على علول واحد بدون عطف إلا أن يجعل الأول علة عار جيتو الثاني علة ذهنية واستغنى المعنى عن هذا التكلف بعطف الثاني على الأول (قوله من حيث هو) انظر ما قد تيقن قد اسقطه المعنى وشيخ الاسلام (قوله تعبيراً) يخرج عنه ما لو شهد به ولم يتم النصاب اهـ رشدي عبارة الحلبي رد على تعريف القذف ما لو شهد على الزنادون أربع فاتهم لم يردوا التعيير خصوصاً إذا كانوا ظاهرين في شهادة الرابع فأعرض عنهم فذقة اهـ (قوله ولم يذكره أي القذف) (قوله لانه وسيلة) أي بالنسبة لللعان المقصود بالباب اهـ سم (قول المتن وصرحه الزنا) والفاظ القذف ثلاثة صريح وكناية وتعريض وبدا بالاول فقال وصرحه الخ اهـ معنى (قوله في معرض

(كتاب اللعان)

هولة مصدر أو جمع لعن الابعاد وشرا كلمات تأتي جعلت حجة لمن اضطر لقذف من لطخ فقرأه وألحق العار به أو لنفي ولد عنه سميت بذلك لاشتمالها على إبعاد الكاذب منها عن الرحمة وإبعاد كل عن الآخر وجعلت في جانب المدعى معانها إيمان على الأصح رخصة لسر البينة بزناها وصيانة للأنياب عن الاختلاط ولم يختر لفظ الغضب المذكور معه في الآية لانه المتقدم فيها كالواقع ولانه قد ينفرد لعانه عن لعانها ولا عكس واصله قبل الإجماع أوائل سورة النور مع الأحاديث الصحيحة فيه ولو كونه حجة ضرورية لدفع الحد أو لنفي الولد كما علم مما مر توقف على أنه (يسبقه قذف) بمجمعة أو نفي ولد لانه تعالى ذكره بعد القذف وهذا اعني القذف من حيث هو لغة الرمي وشرا الرمي بالزنا تعبير أولم يذكره في الترجمة لانه وسيلة لمقصود كما قرر ثم رأيت الزركشي اجاب بنحو ذلك (وصرحه الزنا كقوله) في معرض

(كتاب اللعان)

(قوله وشرا كلمات الخ) قد يقال المناسب للبصير قول كلمات الخ وهو المناسب لقوله الاتي فصل اللعان قوله الخ (قوله ولم يختر) أي في الترجمة (قوله لانه وسيلة) أي بالنسبة لللعان المقصود بالباب (قوله

التعير (لرجل أو امرأة) أو خنثى (زنت) بفتح التاء في الكل (أو زنت) بكسر هاء في الكل (أو) قوله لاحدهما (بازاني أو بازانية لشكر) وذلك وشهرته واللحن بتدكير المؤنث وعكسه غير مؤثر فيه بخلاف ما لا يفهم منه تعير (٢٠٣) ولا يقصد به أن قطع بكذبه كقوله ذلك لبنت

سنة أو شهد عليه به نصاب أو جرحه به لترد شهادته أو قال مشهود عليه خصصى يعلم ناشده أو أخبرني أنه زان فليحلف أنه لا يعلم فلا يكون قدفا نعم يعزى في الأولى لا لزيادة وإذنه في القذف يرفع حده لاثمة نعم أن ظنه ميبحا وعذر بحمله فلا اثم ولا تعزير فيما يظهر (فرع) قال لاثنتين زنى أحدا أو لثلاثة قال الزكشى لم يعترضوا له ويظهر أنه قاذف لواحد ولكل أن يدعى عليه أنه اراده على قياس ما لو قال لاحد هؤلاء الثلاثة على ألف يصح الاقرار ولكل منهم أن يدعى وبفضل الخصومة اهو هو ظاهر نعم لو ادعى اثنان وحلف لهما انحصر الحق لثالث فيحمله من غير يمين على أحد احتمالين قدمته أو اتل الاقرار في مسئلة التي قاس عليها (والرى بإيلاج حشفة) أو قدرها من فاقدها (في فرج) أو بما ركب من نى ك (مع وصفه) أى الإيلاج أو التيك (بتحريم) سواء أقاله لرجل أم غيره كالرجل في فرج محرم أو أوجع في فرجك أو علوت على رجل فدخل

التعير إلى الفرع في النهاية وكذا في المغنى الإقوله نعم إن ظنه الخ (قوله أو خنثى) أى إن أضاف الزانى إلى فرجه فان أضافه إلى أحدهما كان كتابة أو معنى وسياق في الشارح مثله (قوله لاحدهما) الانسب بما زاده لاحدهما سيد عمر عبارة الرشيدى أى الاحد الدائر الصادق بها إذا قالت له بازانية وبه إذا قال لها بازاني وكان ينبغي حيث زاد الخنثى أن يقول لاحدهما (قوله) والخنثى بتدكير المؤنث الخ) قد يمنع كونه لحنًا بتأويل الرجل بالنسبة والمرأة بالخصص اه ع (قوله أو شهد الخ) عطف على قطع اه سم (قوله أو شهد عليه الخ) أى أن شهادة النصاب على شخص باز ناليت قدفا اه سم (قوله أو جرحه به الخ) عبارة النهاية والمغنى أو شهد جرحه فاستفسره الحاكما خبره بزناه كقوله الشيخ أبو حامد وغيره اه والظاهر أن هذه عين مسئلة الشارح المذكورة واستظهر السيد عمر أنها غير (قوله أو قال مشهود عليه الخ) عبارة النهاية والمغنى وكذا أو شهد عليه شاهد بحق فقال خصصى الخ (قوله أو أخبرني الخ) عطف على يعلم الخ فالضمير المستتر للخصم وقول السيد عمر قوله أو أخبرني أى المدعى أو الشاهد كإفاده السناطى في حاشية المحلى أى مسلم في ذاته لا فى كل كلام الشارح إذ ساقه يمنع رجوع الضمير للشاهد (قوله فليحلف أنه لا يعلم) ظاهر اقتضاره عليه أنه يمكن في دعوى الأخبار بازنا أيضا فليراجع (قوله فلا يكون قدفا) أى موجب الحد أو الإفلاخفاء من بعض ما ذكر قدف فأمل قاه الرشيدى لكنه يخالف لصريح صنيع الشارح وأصرح منه في نفي أصل قدفية ما ذكر قول المغنى وهذه الصور كلها تخرج بقولنا على جهة التعيير اه (قوله نعم يعزى في الأولى) إن اراد بالاولى صورة القطع بكذبه فيه ان الوجه التعزير في صورة شهادة النصاب أيضا فكان ينبغي ذكره أيضا اللهم إلا أن يكون الكلام في الشهود والظاهر أنه المراد اه سم أقول صنيع النهاية والمغنى صريح في إرادة صورة القطع وكالصريح في عدم التعزير عند تمام النصاب ولذا كتب عرش مانصه قوله لو شهد عليه بازنا مع تمام النصاب لم يكن قدفا ولا تعزير ومثله ما لو شهد عليه نصاب أى أودونه في حق فبحر الشاهد بازنا لترد شهادته وطلب القاضى اثبات زناه ليرد شهادته فأقام شاهدين فقط قبل اه (قوله وإذنه في القذف الخ) عبارة النهاية والمغنى أو قال له أفدقني فقدفه إذ اذنه فيه رفع الخ قال عرش قوله أو قال له أفدقني أى لم تقم قرينة على عدم إرادة الأذن كان اراد التهديد يعنى أنه أذنته فاقبله على فعله اه (قوله لاثمة) أى فيعزراه عرش (قوله أن ظنه) أى الإذن في القذف ميبحا أى للقذف (قوله أو لثلاثة) أى قال لثلاثة مثلا زنى أحدكم (قوله لم يعترضوا له) أى لحكم ذلك القول (قوله يصح الاقرار) أى حيث يصح الخ (قوله اثنان) أى من الثلاثة (قوله فى مسئلة) أى مسئلة الزكشى المارة انفا (قوله أو قدرها) إلى قوله ومن ثم صوب في النهاية والمغنى (قوله أو بما ركب من نى ك) حقه أن يقدم على في فرج (قول المتن بتحريم) أى واختيار وعدم شبهة كآياتى اه رشيدى (قوله مع ذكر التحريم) راجع للمعطوفين معا (قوله) لذكر أو خنثى) وستأتى المرأة اه سم (قوله أى كل منهما صريح) عبارة المغنى وهذا خبر المبتدأ والمعطوف عليه المقدر باو التسمية كاتقرر ولو قال صريح كان أولى لأن العطف باو اه لو صف الاول أى الإيلاج في الفرج (قوله أى لذاته الخ) قد يقتضى اعتبار هذه الملاحظة أى فلا يكون قدفا في حالة الإطلاق لكن سياقه الاتى أنفا قد يقتضى خلافه وقد رجح الثاني بان المتبادر الحرام لذاته اه سيد عمر قوله وقد يرجح الخ يصريح بقوله المغنى فان قيل الوطء في القبل قد يكون محرما وليس بزنا كوطء حائض ومحرمة بنسب أو رضاع فالوجه أن يضيف إلى وصفه بالتحريم ما يقتضى الزنا أوجب بأن المتبادر عند الإطلاق الحرام

أو شهد عليه به نصاب) إذ الشهادة عليه باز ناليت قدفا وشهد عطف على قطع (قوله نعم يعزى في الأولى) إن اراد بالاولى صورة القطع بكذبه فيه ان الوجه التعزير في صورة شهادة النصاب أيضا فكان ينبغي ذكره أيضا اللهم إلا أن يكون الكلام في الشهود والظاهر أنه المراد (قوله لذكر أو خنثى) وستأتى المرأة (قوله)

ذكره في فرجك مع ذكر التحريم (أو) الرى بإيلاجها في (دبر) لذكر أو خنثى وإن لم يذكر تحريما (صريحان) أى كل منهما صريح لأن ذلك لا يقبل تأويلا واحتيج لوصف الاول بالتحريم أى لذاته

احتراز من تحریم نحو الحائض فيصدق (٢٠٦) في إرادته يمينه لان ايلاج الحشفة في الفرج قد قيل وقد لا يخلها في الدبر فانه

يحل بحال ومن ثم صوب
أن الرفعة وغيره انه لا بد
أن ينضم للوصف بالتحريم
ما يقتضي الزنا وبواقفه
تقييد البغوى وغيره لطلت
أو لاطت بك فلان بالاختيار
قيل وباقى مثله في صورة
الزنى بالزنا ولا يفتى عنه
قيد التحريم لان الاكره
لا يبيح الزنا وقد يقال لا
حاجة اليه فانه وان لم يحل
لا يوصف بالتحريم كوطه
الشبهة اوفيه نظر والذي
يتجه ان نحو الزنا للواط
لا يحتاج للوصف بتحريم
ولا اختاروا لعدم شبهة
لان موضوعه يفهم ذلك
ويؤيده ما باقى في زنيته
بك وفي بالوطى بخلاف
نحو النيك وايلاج الحشفة
في الفرج لا بد فيه من الثلاثة
أما الزنى بايلاجها في دبر
امرأة خلية فهي كالذكر أو
مزوجة فبغنى اشتراط
وصفه بنحو اللباطة لتخرج
وطه الزوج فيه فان الظاهر
أن الزنى به غير كف بلى
فيه التعزير لانه لا يسمى
زنا ولا لباطة كما هو واضح
وعلى هذا التفصيل يحمل
اطلاق من قال لا فرق
في قوله او دبر بين ان يخاطب
به رجلا أو امرأة كاولجت
في دبر أو أوج في دبرك اه
ويقبل على الاوجه قوله
يمينه اردت بايلاجه في

لذا انه فهو صريح فان ادعى شيئا ما ذكر واحتمله الحال قبله من كما في الطلاق في دعوى ارادة حل الوثائق اه
وقوله بان المتبادر الى الخى ويقول الشارح كالحاشية في صدق في إرادته الخى تحریم نحو الحائض حيث لم يقبل
لا في عدم ارادة التحريم لذاته (قوله احترازا) علة لذاته وقوله لان ايلاج الحشفة الخ علة لا احتياج الخ اهم
(قوله يخلها) اى ايلاج الحشفة وانث تخمير لا كتبها به التائيد من المضاف اليه اه عش (قوله ومن
ثم الخ) لعل المراد من اجل ان الاول قابل للتاويل ويحتاج للتقييد (قوله للوصف) اى وصف (قوله ايلاج في
الفرج) (قوله وبواقفه) اى ماصو به ابن الرفعة (قوله بالاختيار) متعلق بالتقييد (قوله وباقى مثله) اى مثل
ما فعله البغوى من تقييد اللواط بالاختيار (قوله ولا يفتى عنه) اى عن قيد الاختيار (قوله لا حاجة
اليه) اى قيد الاختيار لاخراج الوطه بالاكره افاته اى الوطه بالاكره لا بوصف بالتحريم اى فيخرج
بقيد التحريم من قوله كوطه الشبهة اى كالا يوصف وطه الشبهة بالتحريم فيخرج بقيد التحريم (قوله وفيه)
اى فيما قيل فخرى من حيث اقتضاؤه احتياج الزنى بالزنا للواط للوصف بالتحريم (قوله والذي يتجه)
الى قوله وبالوطى في النهاية (قوله والواط) اى ولو في حق المرأة كما بقا (قوله لان موضوعه) اى نحو الزنا
الخ وقوله يفهم ذلك اى الوصف بالتحريم والاختيار وعدم الشبهة (قوله وفي بالوطى) باقى ما فيه
(قوله من الثلاثة) اى من التقييد بكل من التحريم والاختيار وعدم الشبهة (قوله اما الزنى الخ) محتمز قوله
لذكر او غنى عقب قول المصنف دبر اه رشيدى (قوله بايلاجها) اى الحشفة (قوله امرأة خلية) اى لم تتزوج
اصلا وقوله او مزوجة اى في الجملة وإن لم تكن مزوجة حالا ويظهر اخذنا مما رآه لا بد من وصفه بالاختيار
ولا حاجة الى وصفه بالتحريم لانه لا يكون إلا لعمر ما وفي الوصف بعدم الشبهة تأمل اه سيد عمر (اقول)
والا قرب ان الوصف بنحو اللباطة يفتى عنه (قوله فهي) اى المرأة الخلية يعنى ربيها بالايلاج في دبرها
كالذكر اى فى الصراحة (قوله فبغنى اشتراط وصفه الخ) اى فلا يطلق فلا يكون ربيها كناية (قوله وصفه)
اى الايلاج (قوله به) اى بوطه زوجته في دبرها (قوله لانه الخ) لتعليل لما قبل بل (قوله وعلى هذا التفصيل)
هو قوله اما الزنى بايلاجها في دبر امرأة الخ (قوله في قوله) اى القاذف (قوله كاولجت في دبر الخ) نشر مرتب
(قوله ويقبل) اى فيما اذارى الرجل بايلاجه في الدبر وسكت عن جنس ذى الدبر (قوله مما قررت) اى
من التفصيل بين دبر الذكر والخثى ودبر الخلية والمزوجة (قوله وبالوطى صريح) خالفه النهاية والمعنى
فقالا وان بالوطى كناية لاحتمال ارادة كونه على دين قوم لو تخلف بالاطفائه صريح وبابغاه كناية
كما قاله ابن القطان وكذا ما بحثت خلافا لان عبد السلام وباقية صريح كما في به هو زاد الاول ومثله اى
باقية باعاهر كما في به هو الدررجه الله تعالى وباعلى كناية لكنه يعزى لمراد القذف وليس التعريض قذفا
بانه لو قالت فلان راودنى عن نفسى او نزل الى بيتى وكذا يعزى لانها بذلك اه قال عش قوله ومثله
باعاهر اى الاثنى شيئا الى يادى وفي المصاحح عهر غير امن باب تعجب لغير فهو عاهر وعهر عهروا من باب بعد
لغة فخر العبد فجروا من باب بعد فسق وزنى اه وعليه قال عاهر مشترك بين الذكر والاثنى وعين بينهما باهلاء
للاثنى وعدم المهر للرجل خفنه ان يكون صريحا فيهما أو كناية فيهما بان يراده الفاجر لا يقتيد الزنا مع ان
تخصيص شيئا الى يادى له بالاثنى يقتضى انه ليس صريحا في حق الرجل وقوله وباعلى مثله ما يؤيد وتطهير
وسوسر ومثله تحتمل وقوله وليس التعريض بالصائد المهمله قذفا لى صريحا ولا كناية وبغنى ان
فيه التعزير لللايداموق له عزرت ظاهرها ولو في مقام خصومة كان ادعت عليه بنحو ذلك التطلب من القاضى
ان يعزوه وهو بعيد جدا اه كلام عش اقول لا بعد اذا عجزت عن اثبات ردعاع نحو القذف بصورة

احترازا) علة لذاته وقوله لان ايلاج الحشفة الخ علة لا احتياج (قوله بخلاف نحو النيك وايلاج الخ) كذا
شرح مروفي العباب والنيك تغيب الحشفة او ايلاجها في الفرج ان وصفها بالحرام المطلق وانتفاء الشبهة
اه (قوله وبالوطى صريح) اى كما قال في الروضة انه ينبغي ان يقطع بذلك مع قوله ان المعروف في المذهب انه

الدبر ايلاجي دهر زوجته كاعلم ما قرنته فيعزروا بالوطى صريح وكذا اخذت على ما فتي به ابن عبد السلام للعرف الدعوى

وذكر ابن القفطان في بغا مقبلة انهما كنياتا ومقتضى كلام الروضة اخر الطلاق ان الثاني صريح وبه اقر ابن عبد السلام للعرف ايضا (وزنات) بالهمزة وكذا بالف بلازم على احد وجهين (في الجبل) اوفى بيت قوله درج (٢٠٥) (كناية) لانه معنى الصعود فيه فان لم يكن

له درج فصريح (وكذا
زنات) بالهمزة (فقط)
اي من غير ذكر جبل ولا
غيره كناية (في الاصح)
لان ظاهره الصعود
(وزنيت) بالياء (في الجبل)
صريح في الاصح لظهوره
فيه ذكر الجبل ليان حله
فلا يصرفه عن ظاهره وانابة
الياء عن الهمزة خلاف
الاصل وبازانة في الجبل
في الروضة عن النص انه
كناية وعليه يفرق بان
التداء يستعمل كذلك
كثيرا في الصعود بخلاف
زنت فيه بالياء (وقوله)
للرجل (يا فاجر يا فاسق)
يا خبيث (ولها) اي المرأة
(يا خبيثة) يا فاجرة يا فاسقة
(وانت تحيين الخسولة
ولقرشي) او عربي
(بانبط) وعكسه الانباط
قوم يزلون البطائح بين
العراقين سموا بذلك
لاستباطهم اي اخر اجهم
المامن الارض (ولو وجته
لم جدك عذرا) بالهمزة
اي بكر او لاجنيته لم يحدك
زوجك ولم جدك عذرا
ولم يتقدم واحدة منها
اقتضاض مباح ولا حادها
وجدت معك رجلا وقوله
لمن قذف زوجته صدقت
على الاوجه (كناية)
لاحتماها القذف وغيره
وهو في الثالثة لام المخاطب

الدعوى وقوله في بغا قياسا بباغما ان يابني للرأ كناية ايضا فليراجع اه سيدعر (قوله ان الثاني) أي
بافجة صريح اي لا مراد على اذاعة ارادة انها تفعل فعل القحاح من كشف الوجه ونحو الاختلاط بالرجال
فلا قرب قوله لوقوع مثل ذلك كثيرا وعليه فهو صريح يقبل الصرف وفيه سم على المنهج عن ان ما يقال
بين الجهلة من قولهم بلاع الزب يبغي ان لا يكون صريحاً في الرى بالز لا احتمال البلع من الفم اه ع ش
(قوله بالهمز) الى قول المتن وقوله بان الحلال في النهاية لا لقوله وقوله لمن قذف الى المتن وكذا في المتن
لا لقوله وعكسه وقوله ولم يرد الى قوله ولا يجوز (قول المتن في الجبل) اي أو السلم أو نحوه اه معنى
(قوله اوفى بيت له) اي على اصح الوجهين نهاية ومعنى عبارة السيدعر قوله اوفى بيت الخ لا انسب تاخير
الى المسئلة الآتية لايها هذا الصنيع القطع اه (قول المتن وزنت في الجبل صريح الخ) كما قال في الدار
اه معنى (قوله لظهوره فيه) اي في الزنا (قوله فلا يصرفه عن ظاهره) فلو قال اردت الصعود صدق يمينه
لا احتمال اردت معنى واسى (قوله ولانابة الياء الخ) رد دليل المقابل (قوله وعليه) اي على مافي الروضة
(قوله يستعمل ذلك الخ) كذا في النهاية ولعل العبارة مقبولة والاصل بان التداء كذلك يستعمل الخ أي
لزانية في الجبل عبارة المعنى بانها لما قارن قوله في الجبل الذي هو محل الصعود بالاسم المنادى الذي لم يوضع
لا نشاء العقود خرج عن الصراحة بخلاف الفعل اه (قوله بخلاف زنت فيه) اي الجبل اه ع ش (قول
المتن الخسولة) اي أو الظلمة اه معنى (قول المتن بانبط) نسبة لانباط اي اهل الزراعة اه معنى (قوله
قوم يزلون) اي من العجم فقد نسب العربي لغير العربي وقوله البطائح جمع ابطح وهو المكان
المنخفض وقوله بين العراقين اي عراق العرب وعراق العجم اه يحمري (قوله ولم يتقدم الخ) سذكر
محتز به عبارة المعنى لم يعلم لما تقدم اقتضاض مباح فان علم فليس بشئ قطعاً اه (قوله وجدت معك الخ) اي
اولا تردن يدلا من نهاية ومعنى (قوله على الاوجه) وفي الباب (فرع) لوقيل لرجل فلان زان او
اهل زنا فقال نعم لم يكن قاذفاً وانوى اهل قذفته فقال نعم فقمروا وقال شخص من دخل دارى فهو زان لم
يكن قذفاً لدخولها ولو قذف امرأة رجل لا يعرفها فان عرف ان له امرأة فصريح ولما فلا اه سم (قول
المتن كناية) أي في القذف وهو راجع للسائل كلها اه معنى (قوله وهو) اي القذف (قوله في الثالثة)
هي قول المتن ولقرشي الخ ش اه سم اي ومثلها عكسها (قوله وخلفا) الو او بمعنى او كاعبر بها شرح
المنهج (قوله لها) اي لواحدة من الزوجة والاجنية (قوله لذلك) اي الاقتضاض اه ع ش (قوله
فليس كناية) اي فلا حد ولا تعرف ومفهوم قوله السابق مباح انه لو كان اقتضاض غير مباح كان
كناية ويوجه به انه يصدق بالزنا فيحت نواه به عمل بنيه اه ع ش (قوله انه ما اراد الخ) عبارة المعنى والنهاية
وصيغة الحلف ان يحلف انه ما اراد قذفه كما صرح به الماوردي قال ولا يحلف انه ما قذفه وهل وجب الحد
بمجرد اللفظ مع التية او لا يجب حتى يعرف انه اراد بالكناية القذف ترد فيه الامام والظاهر الاول اه
وقوله والظاهر الاول اي وجود الحد بمجرد اللفظ مع التية ولعل المراد هذا انه محدث تلفظ بالكناية
واعترف بارادة المعنى الذي هو قذف وإن لم يعترف به بقصد بذلك القذف بمعنى التعبير اه رشيدى (قوله
ويبرز الخ) اي في الكنيات اه ع ش (قوله وإن لم يرد الخ) وقيد الماوردي بما اذا خرج لفظه مخرج

كناية م (قوله وذكر ابن القفطان الخ) وباباغما كناية كما قاله ابن القفطان وكذا يا خنث خلافا لابن عبد
السلام شرح م (قوله وبه اقر ابن عبد السلام) وكذا اقر به شيخنا الشهاب الرملى وكذا اقرى بان باعلق
كناية لكناية يبرز ان لم يرد القذف وبانها لو قالت فلان راودى عن نفسى او نزل الى بيتى وكذا ما عذرت
لا بذاتها له بذلك شرح م (اوفى بيت له درج) هو احد وجهين وقال شيخنا الشهاب الرملى اصحها ماصرحت
ايضا شرح م (قوله وجدت معك رجلا) ولا تردن يدلا من شرح م (قوله وهو في الثالثة) هي قول

اذ نسب لغير من ينسب اليه ويحتمل ان يريد أنه لا يشبههم خلقا وخلقاً أما اذا تقدم لها ذلك فليس كناية (فان أنكر)
متكلم بكناية في هذا الباب (ارادة قذف صدق يمينه) أنه ما أراد قذفه لانه اعرف برأده ويبرز للايداء وان لم يرد سباً ولا ذماً

لان لفظه يوم ولا يجوز له الحلف كاذبا دفعا للحد لكن بحث الاذعى جواز التوريق وإن حلفه الحاكم إذا علم زناه قال بل يقرب إيجابا إذا علم أنه يحسد تبطل عدالتهم وروايتهم ومحملة (٢٠٦) من الشهادات (وقوله) لآخر (باب الحلال وأما أنا فليست برآن ونحوه) كما ليست

برأية وأنا لست بلائط ولا ملوط (ي) تعريض ليس بقذف وإن نواه لان اللفظ إذا لم يشعر بالمتوى لم تؤثر التوبة فيه وفهم ذلك منه هنا إنما هو بقرائن الاحوال وهي ملفاة لاحتمالها وتعارضها ومن ثم لم يلحقوا التعريض بالخلفية بصريحها وان توفرت القرائن على ذلك وبه برد انتصار جمع لقطع العراقيين بان ذلك كناية وبما تقرر علم الفرق بين الثلاثة هنا وهوان كل لفظ يقصد به القذف ان لم يحتل غيره فصريحه الا فان فهم منه القذف بوضعه فكناية والافتريض كذا قاله شيخنا في شرح منجه وفي جعله قصد القذف بمقتضى الثلاثة ايهام اشتراط ذلك في الصريح وان الكناية يفهم من وضعها القذف دائما وانها والتعريض يقصد بهما ذلك دائما وليس كذلك في الكل فالاحسن الفرق بان ما لم يحتمل غير ما وضع له من القذف وحده صريح وما احتمل وضعه القذف وغيره كناية وما استعمل في غير موضوع له من القذف بالكلية وانما يفهم المقصود منه بالقرائن

تعريض (وقوله) لرجل او امرأة أو زوجة أو اجنبية وقوله لرجل زوج أو اجنبى (زيت بك) ولم يعهد بينهما زوجة مستمرة بفتح حين صغره الى حين قوله لذلك (اقرار برنا) على نفسه لسانه الفعل لم يحمله ان قال اردت الى ان الشرعى لان الاصح اشتراط التفصيل في الاقرار (وقد) للقول له لقوله بك وخالف فيه الامام لاحتمال كون المخاطب مكرها وانما وقد يجنب بان المتبادر من لفظه انه يشاركه في الزنا

السب والذم ولا فلا تعزير وهو ظاهر اه معنى (قوله لان لفظه يوم) قد يؤخذ من ذلك التعزير في التعريض فليراجع سم وقد يفرق بان الكناية من محتملات اللفظ وإن برده بخلاف التعريض اه سيد عمر (قوله ولا يجوز له الحلف الخ) عبارة المغنى والاسنى وإذا عرضت عليه التمين فليس له الحلف كاذبا دفعا للحد ونحوه من إتمام الايذاء بل يلزمه الاعتراف بالقتل ليدأوى عنه كاقائل لغيره خفية لان الخروج من المظالم واجب اه (قوله دفعا ما حد) ما لو علم انه يرتب على اقراره عقوبة ونحوها زاد على الحد فلا يجب الاقرار بل يجوز الحلف والتوريق وإن حلفه الحاكم كولا ليعمد وجوب ذلك حيث علم أنه يرتب عليه قتل او نحو من زنى بها وهي معذورة او ليس حد زنا ما القتل ومعلوم انه حيث ورى لا كفارة وانه لو حلف بالطلاق حنث ما لم يكن الحامل له على الحلف امر الحاكم كورى فيه فلا حنث اه ع (قوله إذا علم زناه) أى زنا المخاطب اه سم (قوله بل يقرب إيجابا الخ) أى التورية وهو المعتقد اه ع (قوله وقوله لآخر) أى فى خصوصه او غيرها اه معنى (قوله كما ليست) الى قوله كذا قاله شيخنا فى النهاية

لما قوله ولا ملوطى (قوله وأنا لست بلائط) ولست ابن خازن او إسكافى وما أحسن اسمك فى الجيران اه معنى قول المتن ليس بقذف) وليس الرى بآتيان البهائم قذفا والنسبة إلى غير الزنا من الكباير وغيرهما فى ايداء كقوله لما زنت بفلائة واصابتك فلائ يقتضى التعزير للايذاء الحد لعدم ثبوتها بقوم معنى قال ع (قوله وليس الرى بآتيان البهائم قذفا) ولكن يعزى به ولا فرق بين الما زل وغيره اه (قول المتن وإن نواه) ظاهره انه لا يعزى اه ع (قوله) وباقى عن سم انه يعزى بالتعريض (قوله لاحتمالها) أى القرائن لغير المتوى وتعارضها أى بعضها مع بعض (قوله ومن ثم لم يلحقوا الخ) نظر فيه سم راجعه (قوله بين الثلاثة) أى الصريح والكناية والتعريض (قوله كل لفظ) الى قوله كذا قاله شيخنا فى المغنى (قوله ولا تعريض) أى وان فهم منه القذف بغير وصفه فتعريض (قوله وفى جعله قصد القذف الخ) فيه بحث لانه لم يجعل المقسم قصد القذف بل اللفظ الذى يقصد به القذف أى من شأنه ذلك وذلك لا يقتضى قصد القذف بالفعل ابدأ حيث يسقط قوله وان الكناية الخ وأما ايهامه ذلك لرسلم فلا محذور فيه لا ندفاعه بآدى تامل فليأت سم وع (قوله) السيد عمر قوله وان الكناية الخ قد يقال ممنوع لإذ ليس فى كلامه ما يدل على الدورام وبسليمه فلا محذور فيه الذى يتخلف فى بعض الاحيان الارادة لا تلازم بينهما ما هى بين الدلالة والارادة (قوله من القذف وحده) بيان لما وضع له وقوله من القذف بالكلية بيان لغير موضوع له (قوله المقصود لا حاجة اليه) (قوله لرجل او امرأة) الى قول المتن والمذهب فى النهاية لا لقوله هو صريح الى المتن وقوله على ما مال الى قول واحد وقوله لم يقل ليس بقذف (قوله ولم يعهد بينهما الخ) وإلا فلا اه اسنى أى لا اقرار ولا قذف (قوله من حين صغره) أى القائل (قول المتن) اقرار برنا) أى فيلزمه حد الزنا اه روض (قوله) لم يحمله ان قال اردت الخ) كذا فى الاسنى والنهاية قال ع (قوله) لم يحمله ان قال اردت الزنا الشرعى ويبقى ان مثله الاطلاق اه فليراجع (قوله فى الاقرار) أى بالزنا اه اسنى (قوله كون المخاطب

المتن واقرئ ش (قوله لان لفظه يوم) قد يؤخذ من ذلك التعزير فى التعريض فليراجع (قوله إذا علم زناه) أى زنا المخاطب (قوله التعريض بالخلفية) قد يفرق بان اصل وضع الخفية كونها جائزة بل مطلوبة واما امتناعها بشرطه فعارض بخلاف القذف فاصل وضعه الامتناع واما اباحتها بالزوجة بشرطه فعارض وحيت يسقط قوله وبه برد انتصار الخ (قوله وفى جعله قصد القذف بمقتضى الثلاثة الخ) فيه بحث إذ لم يجعل المقسم قصد القذف لانه غير بالمضارع حيث قال فاللفظ الذى يقصد به القذف بالفعل أى من شأنه ذلك ويقصد به فى الجملة وذلك لا يقتضى القذف بالفعل ابدأ وحيت يسقط قوله وان الكناية الخ اذ حث

المتن واقرئ ش (قوله لان لفظه يوم) قد يؤخذ من ذلك التعزير فى التعريض فليراجع (قوله إذا علم زناه) أى زنا المخاطب (قوله التعريض بالخلفية) قد يفرق بان اصل وضع الخفية كونها جائزة بل مطلوبة واما امتناعها بشرطه فعارض بخلاف القذف فاصل وضعه الامتناع واما اباحتها بالزوجة بشرطه فعارض وحيت يسقط قوله وبه برد انتصار الخ (قوله وفى جعله قصد القذف بمقتضى الثلاثة الخ) فيه بحث إذ لم يجعل المقسم قصد القذف لانه غير بالمضارع حيث قال فاللفظ الذى يقصد به القذف بالفعل أى من شأنه ذلك ويقصد به فى الجملة وذلك لا يقتضى القذف بالفعل ابدأ وحيت يسقط قوله وان الكناية الخ اذ حث

وهو يبنى احتمال ذلك ويفرق بينهما ما يدبه الرافعي البحث بعد ان قوامه اتيه الزركشي من قولهم ان زينت مع فلان قذف لها دونه بان الباء في بك تنقضي الآلية المشعرة بان مدخولها تاثير امع الفاعل في ايجاد الفعل ككتبت (٢٠٧) بالقلم بخلاف المعية فانها انما تنقضي بمجرد المصاحبة وهي لا تشتر

بذلك فتأمل ثم رابت الغزالي اجاب عن البحث وتبعه ابن عبد السلام بان اطلاق هذا اللفظ يحصل به الايذاء التام لتبادر الفهم منه إلى صدور عن طواغيته وان احتمل غيره وولد احد بلفظ الزنا مع احتماله زنا نحو العين وهو صريح فيما اجبت به وليس فيه تعرض للفرق الذي ذكرته (ولو قال لزوجته يازانية) او انت زانية (فقلت) في جوابه (زينت بك) وأنت ازني حتى قذاف) لصراحة لفظه فيه (وكاينة) لاحتمال قولها الاول لم افعل كالم تفعل وهذا مستعمل عرفا ويحتمل ان تريد اثبات زناها فتكون مقرة به وقاذفة له فيسقط باقرارها حد القذف عنه ويعزr والثاني ماوطئي غيرك ووطئك مباح فان كنت زانية فانت ازني مني لاني يمكنه وانت فاعل ولكون هذا المعنى محتملا منه لم يكن ذلك منها اقرارا بالزنا وان استشكله البقيني ويحتمل ان تريد اثبات الزنا فتكون قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزناك أكثر مما نسبتني إليه وتصدق في ارادة شيء

بفتح الطاء (قوله) وهو يبنى احتمال الخ) فيه ان التبادر لا يبنى الاحتمال بل يدل عليه وليت قال فيقدم على ذلك الاحتمال اه سم ولك ان تجيب المراد يبنى اعتباره والعمل به (قوله) ويفرق بينه) أي قوله زينت بك وقوله البحث أي بحث الامام اه عش (قوله من قولهم الخ) يان لما (قوله ان زينت) أي ان قوله لامرأة زينت الخ (قوله تنقضي الآلية المشعرة الخ) قد يقال ان اراد ان مدخولها يتصف بالفاعلية كالفاعل فواضح ان الامر ليس كذلك بل هذا الاحتمال في مدخول مع اقرب بان اراد توقف فاعلية الفاعل عليه في الجملة فسلم لانه لا يجدي اه سيمعر أي لما قاله سم من ان التوقف كذلك صادق مع النوم والا كراهه وولد اصبح زني بئامة اه (قوله الغزالي اجاب) إلى قوله وهو صريح في المعنى إلا قوله وتبعه ابن عبد السلام (قوله البحث) أي بحث امامه (قوله هذا اللفظ) أي زينت بك (قول المتن يازانية) ولو قال يازانية يابنت الزانية يجب حدن لها ولو لامها فان طلبنا الحد بعد الام لو جوبه بالايجام وحدان وجه مختلف فيعمل الثاني إلى البره اه معنى (قوله في جوابه) إلى قوله وان استشكله في المعنى إلا قوله ويحتمل إلى والثاني (قوله لاحتمال قولها الاول) هو زينت بك اه عش (قوله وهذا مستعمل الخ) أي كما يقول الشخص لغيره سرفت فيقول سرفت معك ويريدني السرعة عنه وعن نفسه اه اسنى (قوله اثبات زناها) الانسب لما بعده الثنية وعبارة شرح المنهج اثبات الزنا اه وقال البجيرى أي لها وله قبل نكاحها اه (قوله فتكون مقرة به) اعتمد المعنى عبرته (تنبيه) قضية كلامه انها ليست مقرة بالزنا لانه لم يتعرض لذلك إلا في الصورة الاثنية قال البقيني وهو المخصوص في الام والمختصر واتفق عليه الاصحاب انتهى وهذا ظاهر في قولها الثاني واما الاول فهي مقرة بالزنا كما صرح به بعض المتأخرين وهو ظاهر لان قولها اقرار صريح بانها زانية اسم فاعل من كنيته ويجوز كونه من كونت عن كذا إذا لم تصرح به وهو قوله بعض المتأخرين لعله اراد به البقوى اخذ من كلامه الاتي انفا (قوله والثاني) أي ولا احتمال قولها الثاني وهو انت ازني مني اه عش (قوله لكون هذا المعنى الخ) أي ما وطئني غيرك (قوله محتملا) بفتح الميم الثاني من اى القول الثاني لم يكن ذلك أي القول الثاني منها أي الزوجة الخ (قوله اثبات الزنا) أي للزوج (قوله) وتصدق الخ) فان نكحت فحلف فله حد القذف اه اسنى (قوله ما ذكر) أي من المعنيين الاولين لقولها (قوله في جوابه) أي جواب الزوج في المثال المتقدم اه معنى (قول المتن فلوقال زينت بك الخ) كذا في النها به باثبات لفظه بك وليس هي موجودة في المحلى والمعنى والمنهج وقال عش لم يذكر في شرح المنهج في هذه لفظه بك وهو ظاهر واما على ما ذكره الشارح من اثباتها فقد يشكل الفرق بينها وبين ما قبلها حيث علل كون الاول كتابة بقوله لاحتمال قولها زينت بك انها لم تفعل كما انه لم يفعل مع ان هذه العلة موجودة في هذه ايضا ثم رابت في نسخة صحيحة حذف بك وهي ظاهرة اه ويؤيده حذفها في المقيس الاتي انفا (قول المتن مقرة وقاذفة) فتجد للقذف والزنا ويبدأ حد القذف لانه متحدثى اه معنى (قوله بالزنا) إلى قوله ويجري في المعنى (قوله ويسقط باقرارها الخ) أي ويعزr (قوله بذلك) أي

كان المراد من شأنه أو انه يقصد في الجملة لم يقض ما ذكره وأما ايهما اياه لم سلم فلا نحذره فيه لاندفاعه بآدنى تأمل فليتأمل (قوله) وهو يبنى احتمال ذلك) هذا عجيب لوضوح ان المتبادر لا يبنى الاحتمال بل يدل عليه وليت قال فيقدم على ذلك الاحتمال (قوله يتقضي الآلية المشعرة بان مدخولها تاثير امع الفاعل الخ) لغافل ان يقول الآلية والتاثير مع الفاعل أي وهو ايجاد الفعل فيبدأ كزنا يافى الا كراهه ونحوه لان الآلية هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله والتوسط كذلك صادق مع النوم والا كراهه وولد اصبح الزنا بئامة فتأمل (فرع) في العباب لو قيل لرجل فلان زان او اهل زنا فقال نعم لم يكن قاذفا وانوى او اهل قذفه فقال نعم فقرر ولو قال شخص من دخل دارى فهو زان لم يكن قاذفا لن دخله ولو قذف امرأة رجل لا يعرفها فان عرف

عما ذكر يمينها (فلوقالت) في جوابه وكذا ابتداء (زينت بك) وأنت ازني مني مقرة بالزنا ناعلى نفسها (وقاذفة) له كما هو صريح لفظها ويسقط باقرارها حد القذف عنه ويقاس بذلك قولها لزوجها يازاني فقال زينت بك وأنت ازني مني فهي قاذفة صريحا وهو كان

أى كل من له ولادة عليه وان سفل كما هو ظاهر أنت ولد زنا كان قاذفا لأمه او (لست منى أولست ابني) وأولاه له لست أخى كما يحتمل الزركشى (كناية) لاحتماله وفى الخبر الصحيح اطلاق الزنا على نظر العين ونحوه ومن ثم قول الزنت (٢٠٩) يدى ونحوه لم يكن مقرا بالزنا قطعا

ويؤخذ من هذا القطع وحكاية الخلاف فى زنت يدك صحة قول القمولى لوقال زنى بدتك فصريح أوزنى بدتى لم يكن اقرارا بالزنا انتهى ويوجه بأنه يحتاج لحد الزنا لكونه حقا لله مالا يحتاج لحد القذف لكونه حق آدمى ومن ثم سقط الرجوع فى ذلك لاهذا فلا نظر فى كلام القمولى خلافا لمن زعمه (و) ان قوله (ولود غيره لست ابن فلان صريح) فى قذف أمه وفارق الاب بأنه يحتاج لاجر ولده وتاديه بنحو ذلك فرب احتمال كلامه له بخلاف الاجنبى وكان وجه جعلهم له صريحا فى قذف أمه مع احتمال لفظه لكونه من وطء شبهة نادرة وطء الشبهة فلم يحمل اللفظ عليه بل على ما يتبادر منه وهو كونه من زنا وبهذا يقرب ما أفهمه اطلاقهم انه لود صريحا به ذلك لا يقبل وخرج بقوله لست ابن فلان قوله لقرشى مثلا لست من قرشى فانه كناية كما قاله وان نوزعاه (ولا) إذا قال ذلك (لمنى) نسبة (للمان) فى حال انتفائه

الى قوله أنت ولد زنا فى النهاية (قوله أى كل من له ولادة عليه الخ) لعله من خصوص جهة الابوة فيتأمل وليراجع اه رشيدى (قوله قاذفا) يتأمل وجه نصبه اه سيد عمر اقول بل يتأمل وجه ذكره هنا مع ظهور منافاته لقول المصنف كتابه ولد زنا حذفه النهاية والمعنى (قوله اولاه له) محل توقف وبذلك عفا ما يقتضى بنحو صغير اه سيد عمر عبارة الاسنى وقضية التعليل اى بالاحتياج الى تاديب ولده ان ذلك جارى كل من له تاديه كاخيه وعمه اه (قوله لاحتماله) لى قوله ثم رايتهم فى النهاية (قوله لاحتماله الخ) عبارة المعنى اما فى الاولى فلان المفهوم من زنا هذه الاعضاء المسى والمشى والنظر كما فى خبر الصححين العينان يزنيان واليدان يزنيان فلا ينصرف الى الزنا الحقيقى بالارادة واما فى الثانية فلان الاب يحتاج الى تاديب ولده مثل هذا الكلام زجر اله فيجعل على التاديب اه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان ما ذكر كناية وقوله لم يكن مقرا الخ اى لان الاقرار لا يكون بالكنايات اه رشيدى (قوله وحكاية الخلاف) اى فى المتن (قوله فصريح) اى فى القذف (قوله ذاك) اى حذرا وناؤه اى حذرا لى حد القذف (قول المتن ولود غيره) دخل فيه من له عليه ولاية بنحو وصاية وقد يقال ان الحاقه بالابن اولى من الاخ الذى لا ولاية عليه على بحث الزركشى المتقدم اه سيد عمر اقول قد مر انتفاع الاسنى ما يفيد الحاق نحو الرضى بالاب (قول المتن صريح) يتنبه لذلك فانه يقع ويفعل عن كونه قذافا صريحا اه سم عبارة عرش فضيته اى توجه الصراحة بما فى الشارح انه لو قال اردت انه لا يشبهه خلقا وخلقاه قد قبل ذلك متو القياس قبوله لان الصريح يقبل الصرف ولا ينسعمل فيه كثير اه اقول هذا وجيه مع ذلك الاحتياط تقليد مقابل المذهب الذى فيه عليه المعنى بقوله وقيل انه كناية كولد اه (قوله احتمال كلامه له) اى لقصد التاديب (قوله جعلهم له) اى قوله لولد غيره الخ (قوله لكونه من وطء شبهة) لعل المراد شبهة من الموطوعة ذال شبهة من الواطى دون الموطوعة لا تمتنع ناهم قد يقال اياهوا ان حكم عليا بالزنا فى هذه الصورة لان الولد لا يمتنع بوجود الشبهة من وطء اه سيد عمر لم يظهر لى معنى قوله لان الولد الخ اذ مقصور المتن نى الولد عن صاحب الفراش لاعن الواطى يشبهه (قوله ندر قوطه الشبهة) خبر كان (قوله وبهذا) اى بقوله وكان وجه جعلهم الخ (قوله بذلك) اى يكون الولد من وطء الشبهة (لقرشى لست) او مثله ما لو قال لشخص مشهور بالنسب الى طائفة لست منها وبغنى ان مثله ايضا لست من فلان فيكون كناية اه عرش وقوله وبغنى ان مثله الخ اقول قد صرح الاسنى بان لست من زيد صريح من الاجنبى كناية من الاب اذا كان اسمه زيدا (قوله فى حال انتفائه) سيذكر محترمة (قوله والاحلف) وان نكل وحلفت انه اراد قذف احد معنى وروض (قوله اما اذا قاله بعد استلحاقه الخ) حاصله انه قذف عند الاطلاق فتجده من غير ان نساله ما اراد فان اراد احتملا صدق بيمينته ولا حذو الفرق بين هذا وبين ما قبل الاستلحاق اننا لا نجد هناك حتى نساله لان لفظه كناية فلا يتعلق به حد الاب بالنية وها هو ظاهر لفظه القذف فيجد بالظاهر الا ان يذكر احتملا معنى واسنى (قوله بعد استلحاقه) ببنى وبعد عليه بالاستلحاق حتى اذا ادعى الجهل صدق بيمينته اخذ امامى ان تقابل قد يقال سماع دعوى الجهل بالاستلحاق اولى بالقول من قوله اردت حال التنى اه سيد عمر (وقياس مامر) اى آتفا (قوله لآية) الى قوله نعم بحث الاذرى فى النهاية الا قوله ويؤيده الى المتن وقوله لى وجب الى المتن وكذا فى المعنى الا قوله سواء

(قوله ويوجه بأنه محتاط الخ) كذا شرح م (قوله فى المتن ولود غيره لست ابن فلان صريح) يتنبه لذلك فانه يقع وكثيرا ويفعل عن كونه قذافا صريحا (قوله من وطء شبهة) لعل المراد شبهة من الموطوعة ذال شبهة من الواطى دون الموطوعة لا تمتنع ناهم (قوله فى المتن ويحد قاذف محض) قال فى الروض وشرحه مانصه ولو قذفه اى شخصا بذنه سقط عنه الحد اى لم يجب كالمقطع يده باذنه وان لم يمسح القذف

(٢٧) — شروانى وابن قاسم — ثامن) فلا يكون صريحا فى قذف أمه لاحتمال ارادته لست ابن الماعن شرعا بل هو كناية فيفسر فان اراد القذف حدود الاحلف وعزر للابذاء اما إذا قال له بعد استلحاقه فيكون صريحا فى قذفها فيعدم ما يدعى انه اراد لم يكن ابنه حال التنى ويحلف عليه وقياس مامر أنه يزر ثم رايتهم صرحوا به (ويحد قاذف محض) لآية والذين يرمون المحصنات

نعم ثم بحث الزركشي أنه لو قذف فعفاه ثم (٢١٠) قذفه ثانيا لم يجب غير التعزير ويؤيده أنه لو حذم قذف ثانيا عزر لظهور كذبه بالحد

والعفو كالحمد (ويعزر غيره) أي قاذف غير المحصن لا لزيادة سواء في ذلك الزوج وغيره ما لم يدفعه الزوج بلعنه كما يأتي (والمحصن مكلف) أي بالغ عاقل ومثله السكران (حر مسلم عفيف عن وطء محبة) وعن وطء دبر حليته وإن لم يحمد به لأن الإحصان المشروط في الآلة السكال واضداد ما ذكر نقص وجعل الكافر محصنا في حد الزنا لأنه أهانه ولو لا برد قذف مرتد ومجنون وقرننا إضافة إلى حال إسلامه أو إفاقته أو حرثه بان أسلم ثم اختار الإمام رقه لأن سب حده أضافته لزنا إلى حالة السكال (وتبطل العفة) المعتبرة في الإحصان (بوطة) (وجوب الحد وبوطه) (محرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (مملوكة) له (على المذهب) إذا علم التحريم لدلالته على قلة مبالاة وإن لم يحمد به لأنه لشبهة الملك (لا) بوطه (زوجة) أو أمة (فعدة شبهة) أو نحو أحرام لأن التحريم لعارض يزول (و) لا بوطه (أمة) ولده (و) لا بوطه (منكوحته) أي الواطء (بلاولي) أو بلا شهود قذف القاتل بحله

في ذلك إلى المتن (قوله لم يجب غير التعزير) ظاهره أنه لا تعزير على القذف الأول اه سم أقول ويصرح بذلك قوله الاتي ويسقط حده وتعزيره بعفو اه (قوله والعفو كالحمد) مبتدأ وخبر (قول المتن ويعزر غيره) وكذا يعزر بإيذاء المحصن بما ليس بقذف كزنت يدك وكنيسة امرأة إلى أتيان أخرى وكانت قاتل أو سارق أو بكنية لم تقترن بنية أو بتعريض أو تصريح مع كون القاذف أصلا للقذف كافي شرح الإرشاد للشارح اه سم (قوله أي قاذف غير المحصن) كالعبد والذمي والصبي والزاني اه معنى (قوله في ذلك) أي حد قاذف محصن وتعزير قاذف غيره (قوله وغيره) شامل للسيد عبارة الرض ولو قذف أي السيد عبده فله مطالبة سيده بالتعزير اه (قول المتن والمحصن) أي هنا لا في باب الرجم اه عرش (قول المتن مكلف) دخل فيه الرقيق والكافر عبارة الرض مع الأسنى فرع لو زنى وهو عبد أو كافر لم يحذفه بعد السكال بالحرية والإسلام ولو قذفه بغير ذلك الزنا اه سم (قوله ومثله السكران) أي المتعدي بسكره وإنما لم يستثنه مع أنه على رايه غير مكلف اعتدادا على استثنائه في باب حد القذف اه معنى (قول المتن عفيف عن وطء يحمد به) بأن لم يطأ أصلا أو وطئ موطأ لا يحمد به كوطء الشريك الأمة المشتركة اه معنى (قول المتن عن وطء يحمد به) مفهومه أن من يأتي بها ثم يحصن لأنه لا يحمد بل يعزر فقط فيحذفه لأنه إحصانه اه عرش (قوله) وعن وطء (الخ) وعن وطء محرم مملوكة له كما يؤخذ مما سياتي وصرح به المنهج وغيره هنا اه سم (قوله) وعن وطء دبر حليته (الخ) إشارة إلى الاعتراض على المتن (قوله لأنه أهانه) أي لو حذم بقذفه أكرامه اه معنى (قوله ولا يرد الخ) أي على المتن (قوله بان أسلم) أي الأسير (قوله لأن سب (الخ) علة لعدم ورود ما ذكر على تعريف المحصن (قوله بوطه) بوجوب الحد) ومنه وطء أمة زوجته ووطء المرتين المراهقة تعالما بالتحريم اه أسنى (قوله بوجوب الحد) مع ما تقدم في المتن مكرر اه سيد عمر أقول وكذا في هذا الحل قطع وطء عن الإضافة وتوحيته (قوله بوطه) بوجوب الحد) وبوطه دبر حليته له روض ومنهج وتقدم في الشارح ما يفيد (قوله إذا علم التحريم) ينفي أو جهله وهو من لا يعذر بجهله اه سيد عمر (قوله لدلالته على قلة مبالاة) أي بالزنا بل غشيان المحارم أشد من غشيان الأجنبية اه معنى (قوله) لا بوطه زوجة أو أمة) ولا بوطه زوجته أو أمة في حيض أو نفاس أو صوم واعتكاف ولا بوطه مملوكة له مرتدة أو زوجة أو قبل الاستبراء أو مكاتبه ولا بوطه زوجته الرجمية ولا براضيه ومجنون ولا بوطه جاهل بتحريم الوطء تقرب عهده بالإسلام أو نشئه يابذة بعيدة عن العلماء ولا بوطه مكروه ولا بوطه مجوسى محرماه كما أنه ينكح أومك لأنه لا يعتد بتعزيره اه روض مع شرحه زاد المفتي ولا بمقدمات الوطء الأجنبية اه (قوله قذف القاتل (الخ) عبارة المفتي تنبيه قضية إطلاقه أنه لا فرق في جريان الخلاف في وطء المنكوحه بلاولي بين معتقد الحل وغيره لكن قضية نص الامم تختصر وكلام جماعة من الأصحاب اختصاصه بمعتقد التحريم أي ولا تبطل عفة مقلد الحل قطعا وهو ظاهر اه وفي السيد عمر والرشيدى ما يوافق (قوله نعم بحث الأذرى) عبارة التبايق المفتي واستثناء الأذرى بحثا موطوءة الابن ومستولدة لحرمتها على أيها إباحة مخالف لظاهر كلامهم اه قال عرش قوله مخالف لظاهر كلامهم أي فلا يزول إحصانه

والقطع بالأذن اه وقد يقال قياس عدم إباحة القذف بالأذن التعزير لأنه معصية لأحد فيها ولا كفارة فليتناهل ويحجب بان التعزير إنما هو لحق الشو هو هنا تابع لحق الأذى فلا يجب بدونه مر (قوله نعم بحث الزركشي أنه (الخ) كذا شرح مر (قوله لم يجب غير التعزير) ظاهره أنه لا تعزير على القذف الأول (قوله في المتن ويعزر غيره) أي قاذف غير المحصن وكذا يعزر بإيذاء المحصن بما ليس بقذف كزنت يدك وكنيسة امرأة إلى أتيان أخرى وكانت قاتل أو سارق أو بكنية لم تقترن بنية قذف أو بتعريض أو تصريح مع كون القاذف أصلا للقذف كافي شرح الإرشاد للشارح (قوله ومثله السكران) لعل المراد المتعدي وقد يقال حيث فسر المكلف بالبالغ العاقل مثل السكران فلا حاجة للإلحاق (قوله) وعن وطء دبر حليته (الخ) وعن وطء محرم مملوكة له كما يؤخذ مما سياتي وصرح به المنهج وغيره هنا (قوله

أولا (في الأصح) لقوة الشبهة فيهما نعم بحث الأذرى استثناء مستولدة الابن لحرمتها على أيها أبدا بوطنهما

رسوابعه موطوءة الابن ولعله مراده على أن هذا معلوم من قوله بوطه محرم (ولوزنى (٢١١) مقدوف) قبل حد قاذفه ولو بعد الحكم به بل

ولو بعد الشروع في الحد
كأهوا ظاهر (سقط الحد)
عن قاذفه ولو بشر ذلك
الزنا لان زناه هذا يدل
على سبق مثله لجريان
العادة الالهية بان العبد
لا يترك في اول مرة كاقاله
عمر رضى الله عنه وعرايتها
هنا لا يلحق بها ما لو حكم
بشهادته فزنى فورا حتى
لا يتنقض الحكم وان قلنا
هذا الزنا يدل على ناسايق
منه قبل الحكم وبقرى بان
الحد يسقط بالشبهة بخلاف
الحكم (او اردت فلا)
يسقط الحد لان الردة
لا تشعر بسبق اخرى لانها
عقيدة وهى تظهر غالبا
(ومن زنى) أو فعل ما يطل
عنه كوطه حيلته في
دبرها (مرة) وهو مكلف
(ثم) تابو (صلح) حاله
حتى صار أنق الناس (لم)
بعد عصنا) أبدا لان
العرض اذا اتلم لم تنسد
ثلثة فلا نظر لى ان التائب
من الذنب كن لا ذنب له ولو
قذف فى مجلس القاضى
لزمه اعلام المقذوف
ليستوفيه ان شاء وفارق
اقراره عنده بمال الغير بانه
لا يتوقف استيفاءه عليه
بخلاف الحد وعمل لزوم
الاعلام للقاضى اى عينا
اذا لم يكن عنده من يقبل
اخباره والا كان كفاية
كأهوا ظاهر (وحد القذف)

بوطنهما (قوله وصوابه الخ) قذيعلم من كلام المغنى والنهاية ان الاذرى صرح بذلك ولعل منشأ
الخلاف اى بينهما بين كلام الشارح اختلاف النسخ او تحريف الناسخ او اختلاف كلامه فى تصانيفه
اه سيدعمر (قوله على ان هذا معلوم اى بالاولى كأهوا ظاهر اه سيدعمر (قول المتن ولوزنى مقدوف
الخ) وكطرو الزنا وطرو الوطه المسقط للغة اسنى ومعنى (قوله قبل حد قاذفه) لى قول المتن والاصح فى
النهاية (قوله المتن سقط الحد) انظر التعزير اه سم اقول بعزرا اخذا من قول المتن السابق ويعزى غيره
(ولو بشر ذلك الزنا) يعنى سقط حد من قذفه قبل ذلك الزنا ولا حد على من قذفه بعد هذا الزنا اه رشيدى
(قوله لجريان العادة) ظاهر انه فى الزنا وغيره لا مانع منه اه ع (قوله لا يترك) ببناء المفعول عبارة
المغنى بانه تعالى لا يترك السر او لمرة الخ (قوله وعرايتها) اى العادة الالهية ش اه سم (قول المتن
او اردت فلا) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولو اردت المقذوف او سرق او قتل قبل حد قاذفه لم يسقط
لان ما صدر منه ليس من جنس ما قذف به اه (قوله لان الردة) لا يخفى ما فى هذا التعليل لانها وان اشعرت
بسبق أخرى بل وان تحقق سبق أخرى لا تسقط احصانه كأهوا واضح وان اههه هذا الصنيع ولو علل
بنظير ما عللوا به نحو السرعة لكان اوضح اه سيدعمر (قوله وهو مكلف) دخل فيه العبد والكافر فانهما
لما زنا لم يحد قاذفهما بعد الكال وخرج به الصى والمجنون فان حصاتهما لا تسقط به فيجدهن قذف واحدا
منهما بعد السكال لان فعلهما ليس بزنا لعدم التكليف معنى وسم وروض مع شرحه (قول المتن لم يعد
عصنا) عبارة المنهج لم يحد قاذفه اه قال الجبرى عليه ومنه يعلم ان الشخص اذا صدر منه شيء من ذلك
كوطه ملكوته المحرم ووطه حيلته فى دبرها حرم عليه ان يطلب الحد من قاذفه عند جميع العلماء إلا مالكا
كأفعله ان حرم فى كتاب الابصار شوى رى اه وعبارة المغنى والنهاية ولو قذف رجلا بزنا يعلمه المقذوف لم
يجب الحد عند جميع العلماء إلا مالكا فانه قال له طلبة اه (قوله فلا نظر لى ان التائب) اى لان هذا بالنسبة
لى الآخرة ومعنى ع (قوله لزمه) اى القاضى اه سم (قوله ليستوفيه) اى القاضى الحد (قوله ان
شاء) اى المقذوف وقوله وفارق اقراره عنده الخ اى حيث لا يلزمه ان يعلمه بذلك وقوله لا يتوقف استيفاءه
عليه اى على القاضى اه ع (قوله ما اذا الخ) الاخصر الا وضح حذف ما (قوله وتعزيره) لى الفصل
فى المغنى لا قوله وفيه نظر لى المتن وقوله او كان غير مكافأ (قوله كسائر الحقوق) ولو لمات المقذوف مرتدا
قبل استيفاء الحد فالوجه كمال شيخنا انه لا يسقط بل يستوفى وارثه ولو لا الردة للثنى كافى نظيره من قصاص
الطرف اه معنى (قوله يعقو عن كنه) او بان يرث القاذف الحد اى جميعه (فرع) لو قذف شخصان فلا
تقاص لانه لما يكون اذا اتحد الجنس والقدرة والصفو ومواقع السباطو ألم الضربات متفوفة ومعنى وروض
مع شرحه (قوله لم يسقط شيء الخ) وفائده انه لو اراد الرجوع اليه بعد عفوه ممكن منه اه ع (قوله
ولا يخالف الخ) عبارة المغنى فان قيل قدصح فى باب التعزير جو ازا استيفاء الامام مع العفو فهو بخلاف لما
هنا اوجب بانه لا يخالفه إذ المراد هنا بالسقوط سقوط حق الادبى وهذا متفق عليه فى الحد والتعزير

وصوابه موطوءة الابن (اذ يكتفى فى الحرمة ابد مجرد كونها موطوءة (قوله فى المتن سقط الحد) انظر التعزير
(قوله وعرايتها) اى العادة الالهية ش (قوله وهو مكلف) خرج الصى والمجنون قال فى الروض ولاى ولا
تبطل العفة بزنا صى ومجنون قال فى شرحه حتى إذا كمال قذفهما شخص لزمه الحد او دخل فى المكافى الرقيق
والكافر قال فى الروض فرع زنى وهو عبادا كافر لم يحد قاذفه بعد الكال اى بالحريه والاسلام ولو قذفه بغير
ذلك الزنا قال فى شرحه لان العرض إذا انخرم بالزنا لم يزل خله بما يطرأ من الفقه (قوله لزمه) اى القاضى
اعلام المقذوف لعله اذا لم يكن علوا فلا حاجة لى قوله بخلاف الحد فى نسخة بعدد ارجع محله للنسخة
فى شرح هر وعمل لزوم الاعلام للقاضى اى عينا ما اذا لم يكن عنده من يقبل اخباره بهو الا كان كفاية كما
هو ظاهر (قوله لم يسقط منه شيء) قاله الرافى فى باب الشفعة

وتعزيره اذ لم يعف عنه المورث (بورث) ولو للامام عمن لا وارث له خاص كسائر الحقوق (ويسقط) حدهم وتعزيره
(بعفو) عن كنهه ولو بمال لكن لا يثبت المال فلو عفا عن بعض الحد لم يسقط شيء منه ولا يخالف سقوط التعزير بالعفو ما فى باب

وقائده أنه لو عني عن التعزير ثم عاد وطلبه لا يجاب وإن للامام أن يقبضه للصلحة لالكوته حتى آدمى وهو المراد هنا (قوله) لأن الساطع أي بالقوة ويستوفى سيدق (الخ) أي لعصبته الأحرار ولا السلطان معنى وأسنى (قول المتن والاصح أنه) أي حد القذف ومثله التعزير معنى ونهاية (قوله) إذا مات المقتوف أي قبل استيفائه أه معنى (قوله) (الخ) أي أما القذف فدمر حكمة أنفاً (قول المتن كل الورثة) أي على سبيل البدل وليس المراد أن كل واحد له حد أو لا يتعد حد القذف تعدد الورثة معنى وزيادى (فرع) لو قذفه أو قذف مورثه شخص فله وإن لم يعجز عن بيته الزنا أو بينة الإقرار به تخليفه في الأولى أنه لم يزن وفي الثانية أنه لا يعلم زنا مورثه لأنه لم يقر بما يقر فيسقط الحد عن القاذف معنى ونهاية وروض مع شرحه (قوله) حتى الزوجين إلى الفصل في النهاية الأقوله وفيه نظر إلى المتن وقوله أو كان غير مكلف (قوله) قذف الميت هذا تصريح بأن قذف الميت يوجب العقوبة كقذف الحي ولو مات زيد مثلاً عن ولد ثم مات الولد عن ولد أو عم ثم قذف زيد فهل المستحق لحد القذف الإمام أو المستحق له ولد الولد أو العم والذي يظهر الثاني أنه سم بحذف (قوله) على أحد وجهين رجح) اعتمده الأسنى ونهاية والمخفى (قوله) به أي بقوله مع أنه لا بد له (قوله) فإنه لا يورث (قوله) في ذلك بين كون الغيبة في حياة الميت أو بعد موته أه ع ش (فصل في بيان حكم قذف الزوج) (قوله) في بيان حكم) إلى الفصل في النهاية الأقوله كما يعلم بما يأتي آخر

(قوله) أن للامام استيفاء (الخ) هذا يدل على أن الآتي بابه تعزير القذف (فرع) في الروض وشرحه لو قذفه أو قذف مورثه فله وإن لم يعجز عن بيته الزنا أو بينة الإقرار به تخليفه في الأولى أو أنه لم يعلم زنا مورثه في الثانية لأنه لم يقر بما يقر فيسقط الحد عن القاذف قال في الأصل عن الأكثرين قالوا لا تسمع الدعوى الزنا والتخليف على قبضه إلا في هذه المسئلة أه ما في الروض وشرحه أي فإن حلف حد القاذف وإن نكل حلف القاذف وسقط عنه الحد ولا يحيد المقتوف نعم تسمع الدعوى والتخليف في مسألة أخرى وهي ما لو وقف على ولده على أن يزن من بينهما رجح نصيبه لآخيه فلو ادعى أحدهما على الآخر أنه زنى فيرجع إليه نصيبه سمعت دعواه أو له تخليفه (قوله) نعم قذف الميت لا يرثه هذا تصريح بأن قذف الميت يوجب العقوبة كقذف الحي وبأنه يرثه مورثه فكان المراد أنه يقدر ثبوته لليت قبيل موته ثم انتقل له لورثته كما يقدر دخول دية المقتول في ملكه قبيل موته ثم انتقل له لورثته وكما يقدر دخول الصيد الذي وقع بعد موته في شبكة نصيبها في حياته في ملكه قبيل موته ثم انتقل له لورثته بقي ما لو مات زيد مثلاً عن ولد ثم مات الولد عن ولد أو عم ثم قذف زيد فهل المستحق لحد القذف الإمام لأنه لا وارث له الآن لأن الولد الذي هو الوارث غير موجود ولد الولد أو العم لم يكن وارثاً عند الموت لحجبه بالولد أو المستحق له ولد الوالد أو العم لا نا تقدر انتقاله عن الميت للولد ثم عن الولد لولده أو عمه كما نافي إذا نافي الحق إنسان النسب بحجبه بشرط أن يكون وارثاً لجده حائزاً أو تكتفى بكونه وارثاً حائزاً لتركه إلى الحائز لتركه جده فيه نظر والذي يظهر الثاني أن قبل الحاجة لذلك بل يكفي أن يقدر موت زيد عند القذف فيرثه الوارث حيثن هو والد الولد أو العم قلنا هذا لا يخالف ما قلناه وهذا قال ابن الرفعة في مسألة الإلحاق المذكورة أنه يفهم أن يعتبر كون المقر حائز الميراث المحقق به لو قدر موته حين الإلحاق ثم اعترض على هذا بما يجب عنه إلا أنه لا بد من ملاحظة ما قلناه اذ لو قلنا النظر عنه ونظرنا في حال الذنب وتقدير موت المقتوف حيثن لزم أن يستحق ولد الولد أو العم في الصورة المذكورة وإن كانا كافرين عند موت زيد وولده ثم أسلما عند القذف فالظاهر أنه لا حاق لهما حيثن كاصرحوا بنظره في مسألة الاستلحاق المذكورة فليتام (قوله) على أحد وجهين رجح) اعتمدهم وقال في شرح الروض أنه أوجههما (قوله) وفيه نظر لصريح (الخ) بحجابه بنصف العلة بعد الموت فلم تثبت جميع الآثار ولا ينافي ذلك ثبوت الزوجية بينهما في اللجنة لأن الزوجية تموت في اللجنة بعد انقطاع أحكامها الدنيوية بالموث بدليل جو تزوج أخت الزوج وأربع سواها بعد موتها (قوله) في المتن وأنه لو عفا بعضهم أي أو وورث القاذف من الميت بعض حد القذف كما في الروض (قوله) فإنه أي نحو الغيبة ش (فصل) في بيان حكم قذف الزوج ونفى الولد

أن للامام استيفاء لأن الساطع حق الأدب الذي يستوفيه الإمام حتى الله تعالى للصلحة ويستوفى سيدق مقتوف مات تعزيره وإن لم يرثه (والاصح أنه) إذا مات المقتوف الحر (يرثه) كل الورثة حتى الزوجين كالفصاح نعم قذف الميت لا يرثه الزوج أو الزوجة على أحد وجهين رجح لا انقطاع الوصية بينهما وفيه نظر لصريحهم ببقاء آثار النكاح بعد الموت (و) الاصح (أنه لو عفا بعضهم) عن حقه من الحد أو كان غير مكلف (فلباقي) منهم وإن قل نصيبه (كله) أي استيفاء جميعه كان لأحدهم طلب استيفائه وإن لم يرثه غيره أو غاب لأنه لدفع العار الإلزام للواحد كالج مع أنه لا بد له وبه فارق القصاص فإن ثبوت بدله يمنع من التفويت فيه ويفرق بين هذا ونحو الغيبة فإنه لا يورث من ثم لم يكف تحليل الوارث منه بأن ملحق ما هنا العار وهو يشمل الوارث أيضاً فكان له فيه دخل بخلاف نحو الغيبة فإنه محض إيداء يختص بالميت فلا يتعدى أثره الوارث (فصل) في بيان حكم قذف الزوج ونفى الولد

جواز أو وجوب (له) أي الزوج (قذف زوجته) (له) (علم زناها) بأن رأوه في نكاحه كما يعلم (٢١٣) عما يتأخر الباب والاولى له تطليقها

الباب وقوله ويحتمل الفرق وقوله وكانهم لم يعتبر الى المتن (قوله في بيان حكم قذف الزوج) وإنما أفرد بالذكر لخلافته غير في ثلاثة أمور أحدها أنه يباح له القذف أو يجب لضرورة في النسب والثاني أن له إسقاط الحد عنه بالامان والثالث أنه يجب على المرأة الحد بلعانه إلا أن تدفعه عن نفسها بلعانه اه معنى (قوله جواز الخ) راجع لكل من المعطوفين وكان ينبغي من الجواز أو الوجوب لعدم ظهور التمييز هنا فامل (قوله بأنه) أي رأى ما يحصله وهو الذكر في الفرج لان الزنا معنى لا يرى اه بجري عبارة المعنى بأن رأته أي (قوله كما يعلم) أي قديم في نكاحه (قوله والاولى الخ) عبارة تشرى المنهج والروض والاولى إذ لم يكن ثم ولد ينفيه أن يستر عليها ويطلقها أن كرهما اه زاد المعنى لما فيه من سر الفاحشة وإقالة العثرة اه وفي السدعر بعد ذكر كلام المعنى ماضيه وبه يعلم ما في صنيع الشارح فتدبر اه اى من إطلاق اولو به التعلق مع انها مقيدة (قوله مالم يرتب على فراقه الخ) اى والاولى الامساك أن ترتب على الفراق ونحو مرض له اولها بل قد يجب إذ تحقق انه فارقها في بها الغير وانها مادامت عنده تصان عن ذلك اه عش وبه يعلم ما في قول سم كان المراد فراقه بخصوص الطلاق وإلا فالفراق حاصل بالامان ايضا اه (قوله لا احتياجه حيث الخ) عبارة الاسنى وإنما جازله حيث القذف المرتب عليه اللعان الذي يتخلص به لا احتياجه الخ (قوله والبدنة الخ) وكذا الاقرار (قول المتن كشياح) بفتح الشين المعجمة تحطه اى ظهور اه معنى عبارة عش بكسر الشين كما يؤخذ من عبارة المصباح اه وعبارة القاموس والشياح ككتاب دق الحطب تشيع به النار وقد يفتح اه (قول المتن كشياح زناها) اى كالظن المستفاد من الشياح (قول المتن بأن رأها الخ) أى زوجته وزيد او لمرة واحدة اه معنى قال السدعر يتردد النظر فيما لو شاع زناها بغير اى عمر اخرجها من عندها اوى خارجة من عنده اه اقول الاقرب حصول الظن المؤكد بذلك إن كان محمية كالمو القرض (قوله وكان شاع زناها الخ) معطوف على قول المصنف كشياح زناها لا على قوله كان رأها في خلوته فهو بمجرد يؤكده الظن ككل واحد ما بعده اه رشيدى (قوله مطلقا) اى من غير تقييد بواحد بعينه اه عش (قوله ثم رأى رجلا الخ) ظاهره ولو مرة (قوله) وعلى الاول الخ) اى عدم الفرق وتقييد كل منها بالبدنة عبارة النهاية وينبغي أن يكتب فيها بادية بدنية بخلافه الخ (قوله وكأخبار عدل) اى قوله ولعظم التعليل في المعنى قال بعضهم الى وكأقرا اه وقوله لما سيذكره (قوله وكأخبار عدل الخ) وكان يرى اى الزوج رجلا معهما رار اى محل ريتو مرة تحت شعار في هيئة منكروه روض ومعنى (قوله) ومن اعتقد صدقه الخ) وإن لم يكن عدلا معنى واسنى (قول عش) قول المتن ولو اتت الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج هذا كله حيث لا ولد ينفيه فافى كان هناك ولد فقد ذكره بقوله ولو اتت الخ) (قوله) وامكن كونه منه ظاهرا اى بخلاف ما إذا لم يكن شرعا كونه منه كان كانت به لدون ستة اشهر فانه معنى عنه شرعا فلا يلزم منه النفى اه رشيدى (قوله لما سيذكره) اى فى اخر الفصل الآتى (قول المتن لزمه نفيه) ولا يلزمه في جواز النفى والقذف تبيين السبب المجوز لها للنفى والقذف من روية زنا واستبراء ونحوهما لكن يجب عليه باطارية سبب المجوز لها معنى وروض مع شرحه (قوله لما يتأتى) اى قبل قول المتن وإن ولدت (قوله على فاعل ذلك) اى الاستلحاق والنفى اه عش فكان الانسب الاخير فاعلها وقال الكردى قوله ذلك إشارة الى النفى وخبر عليها يرجع الى النفى والاستلحاق اه وفيه نشيت (قوله وإن اول) اى الكفر اه عش اى وإطلاق الكفر (قوله سببه) اى دليل على التهاون بالدين المؤدى الى الكفر كأمثال المعاصى برىد الكفر اه سيدمر (قوله أو بكفر النعمة) الانسب تقديمه على قوله أو بانها سببه (قوله ثم) اى بعد علمه انه ليس منه او ظنه ذلك ظنا جوازا أو وجوبا (قوله مالم يرتب على فراقه لافسدة الخ) كان المراد فراقه بخصوص الطلاق وإلا فالفراق حاصل بالامان ايضا

والا لكان يسكوته مستلحا لمن ليس منه وهو متع كما يحرم نفي من هو منه لما يتأخر والقذف المستلحق على فاعل ذلك وقبح ما يرتب عليها من الفساد كانا من أقبح الكبائر بل أطلق عليها الكفر في الاحاديث الصحيحة وإن أول بالمستحل أو بانها سببه أو بكفر النعمة

ثم ان علم زناها وظنه ظنا مؤكدا قد فها ولا عن نفية وجوب بافهامها والاقتصر على النبي باللعان لجواز كونه من شبهة أو زوج سابق وشمل المتن وغيره ما لو أتت بعد علمه أنه ليس منو لكنه خفية بحيث لا يلحق به في الحكم لكن الراجح قول ابن عبد السلام الاول له السر أرى وكلامهم إنما هو حيث ترتب على عدم النبي لحوقه به (٢١٤) اقتضاء تعليلهم المذكور (وإنما يعلم) أنه ليس منه (لذا لم يطأ) في القبل ولا استدخلت ماله

المحترم أصلا (أو) وطئ. أو استدخلت ماله المحترم ولكن (ولده لدون ستة أشهر) من الوطء ولو لا أكثر منها من العقد (أو فوق أربع سنين) من الوطء للعلم حينئذ بأنه من ماء غيره ولو علم زناها في طهر لم يطأ فيه وأنت بولد يمكن كونه من ذلك الزنا لزمه قذفها ونفيه وصرح جمع بأن تخورؤيته معها في خلوة في ذلك الطهر مع شيوع زناها بيلزمه ذلك أيضا ويؤيد ما يأتي عن الروضة (قلو ولده لما بينهما) أي دون الستة فوق الأربع من الوطء وكأنهم اتفاهم يعتبروا هنا لحظة الوطء والوضع احتياطا للنسب لا إمكان الإلحاق مع عدما (ولم يستترها) (بحضرة) بعدوطه أو استترها بها وكان بين الولادتين الاستبراء أقل من ستة أشهر (حرم النبي) للولد لأنه لاحق بفراشه ولا عبرة بريئة يجدها وفي خبر أبي داود والنسائي وغيرهما بإرجل أجد بولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه يوم القيامة وفضحه على رؤس الخلائق (وإن ولده لفوق ستة أشهر من الاستبراء) بحضرة

(قوله قذفها ولا عن نفية وجوب بافهامها) لم وجب القذف مع أنه إنما وجب وسيلة للنفي وهو لا يتوقف عليه كافي الشق الثاني (قوله لكن الراجح قول ابن عبد السلام الخ) كذا شرح ر (قوله لكن ولده لدون ستة أشهر) لعل هذا في الولد التام كما يعلم مما تقدم في الطلاق والرجعة (قوله لزمه قذفها ونفيه) صادق مع إمكان كونه منه أيضا وعليه ينبغي تفسيده بما إذا كان احتمال كونه من الزنا أقوى أخذًا بما يأتي في قول المصنف ولو علم زناها الخ فليراجع (قوله أي دون الستة وفوق الأربع) أي ولده لستة فأكثر إلى أربع سنين أي ودون الخ تفسير لها من بينهما (قوله في المتن) وأن ولده لفوق ستة أشهر من الاستبراء حل الخ عبارة الروض وكذا يلزمه النبي لو رأى ما يبيع قذفها وأنت بعده لستة أشهر من حين الزنا لا من الاستبراء وكان قد استبرأها قبله بحضرة أو غلب على الظن أنه من الزاني بأن كان يمزول أو شبهه الزاني وإن لم يقبل على ظنه حرم النبي لا القذف ويجوز للنفي أن يطأ في الدبر لأن يمزول ولا يلزمه تعيين السبب المجوز للنفي والقذف لكن يجب عليه أي باطنا رعاية السبب المجوز أه فعلم أن للزمن حالتين وقوله لا القذف أي واللعان بين في شرحه أنه خلاف ما صححه الأصل والمنهاج وأصله ثم قال في الروض فرع أنت بايضا وهما أسودان لم يستجبه به النبي ولو أشبهه من تنهم به أه فعلم من هذا مع قوله السابق أو أشبهه الزاني أن للزمن حالتين فنامله (قوله واعتمده الأسنوي وغيره) ويمكن حمل المتن عليه شرح ر

أي من ابتداء الحيض كما ذكره جمع لأنه الدال على البراءة (حل النفي في الأصح) لأن الاستبراء أمانة ظاهرة حل على أنه ليس من نعم يسر له عدمه لأن الحامل قد تحيض ومحلها أن كان هناك تهمة زنا أو الإلمحز قطعاً وصح في الروضة أنه إن رأى بعد الاستبراء قرينة بزناها مأمراً لزمه نفيه لغلبة الظن بأنه ليس منه حيثئذ الإلمحز واعتمده الأسنوي وغيره وقوله من الاستبراء تبع فيه الراجح

وصحح في الروضة أيضا اعتبارها من حين الزنا بعد الاستبراء لانه مستند اللعان فعليه إذا ولدت لدون ستة أشهر منه ولاكثر من دونها من الاستبراء فتيها أهليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز النفي رعاية للفرش (٢١٥) ووجهه البقنى المتن يمنع تيقن ذلك

لاحتيال سبق زناه خافية

قبل الزنا الذي رآه (ولو

وطى وعزل حرم) النفي

(على الصحيح) لان الماء

قد يسبقه ولا يشعر به ولو

كان يطافا فبادون الفرج بحيث

لا يمكن وصول الماء اليه لم

يلحقه اوفى الدبر تناقض

فيه كلامها والارجح انه

لا يلحقه أيضا وليس من

الظن عليه من نفسه انه عقيم

على الاوجه خلافا لقول

الرويان يلازمه نفيه باللعان

اي بعد قذفها وذلك لا يتجدد

كثيرين يكاد ان يحزم

بعدمهم ثم يحلون (ولو علم

زناها واحتمل كون الولد

منه من الزنا) على السواء

بان ولدت ستة اشهر فاكثر

من وطئه ومن الزنا ولا

استبراء (حرم النفي) لتقوم

الاحتياط والولد للفرش

والنص على الحل يجعل على

ما اذا كان احتماله من

الزنا اغلب لوجود قرينة

تؤكد ظن وقوعه (وكذا)

يحرم (القذف واللعان على

الصحيح) اذ لا ضرورة البها

للحرق الولد به والفرق

يمكن بالطلاق ولا نه يتضرر

بأبائ زناها لا لطلاق

الالسة فيه وقيل يحلان

انتقاما منها وأطال جمع في

تصويبه ويرده ما تقرر إذ

كيف يحتمل ذلك الضرر

حل كلام الكتاب على ذلك نية أي بان يقال الحل فيه صادق بالزوم رشدي (قوله) وصحح في الروضة (الخ) وهو الصحيح اه معنى (قوله) ايضا (اي كصحيحها السابق) انما (قوله) اعتبارها (اي الستة الاشهر اه معنى (قوله) لانه) اي الزنا مني وسم (قوله) منه اي الزنا من سم (قوله) وجوده (الخ) اي الزنا (قوله) فلا يجوز النفي (الخ) جرما فكان ينبغي للمصنف ان يزيد ذلك في الكتاب كما زدت في كلامه ليسلم من التناقض اه معنى (قول المتن ولو وطى) اي في القبل اه معنى (قول المتن وعزل) مثل ذلك ما اذا وطى ولم ينزل كما يشعر به التعليل بأن الماء قد يسبقه الخ سلطان قال هر في أهيات الارلاود والعزل حذر امن الولد مكروه وإن اذنت فيه العزول عنها حرة كانت او امه لانه طريق إلى قطع النسل اه يجري عبارة عش ومعلوم ان العزل مكروه فقط اه (قوله) والارجح انه لا يلحقه) وهو المعتد اه معنى قال عش ولا فرق في ذلك بين كون الموطوءة زوجة او امه اه (قوله) لا نأخذ كثيرا من الخ) يؤخذ منه انه لو اخبره معصوم بانه عقيم وجب النفي بل ينبغي وجوب النفي ايضا فيما لم يكن عقيما واخبره معصوم بانه ليس منه اه عش (قوله) على السواء) الا قوله وكان نافي المعنى لا قوله والنص إلى المتن (قوله) ظن وقوعه) اي كون الولد من الزنا (قول المتن وكذا القذف واللعان) (فرع) لو ان امرأة ولدا بيضا وابواه اسودان او عكسه لم يجب لايه بذلك فغيره لو كان اشبه من تيم به امه او انضم إلى ذلك قربته لآخر الصحيحين ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان امرأتى ولدت غلاما اسود قال هل لك من ابل قال نعم قال فما الوأنها قال امر قال هل فيها من اورو قال نعم قاله فاني اناها ذلك قال عسى ان يكون نزعه عرق قال فلعل هذا نزعة عرق روض مع شرحه ونهاية اذ المعنى والاورق جل ايض غلط ياحسن او اده وفي عش عن مقدمة الفتح نزاع الولد إلى ابيه اه جذبه هو كناية في الشبه اه (قوله) اذ لا ضرورة البها (الخ) عبارة المعنى لان اللعان حجة ضرورية لا بما ينص اليه بالدفع النسب او قطع النكاح حيث لا ودلعي الفرائض الملتحق وقد فصل الولد هنا فليبق له فائدة الفرق يمكن بالطلاق اه (قوله) ولا نه يتضرر) اي الولد عبارة المعنى ولان الولد يتضرر بنسبة امه إلى الزنا وإثباته عليها باللعان لا يغير بذلك وتطلق فيه الالسة اه (قوله) ما تقرر) يعنى التعليل الثاني

(فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته) (قوله) في كيفية اللعان) إلى قوله ومن ثم في النهاية المعنى (قوله) وثمراته) اي المذكورة في قوله ويتعلق بلمانه فرفة الخ اه معنى (قوله) وثمراته) اي ما يتبع ذلك كشدة التغليظ الاتي اه عش (قوله) ان قذفها (الخ) عبارة المعنى ان كان قذف لم تثبت عليه بيعة ولا بان كان اللعان لنفي الولد كان احتمل كونه من وطئه وشبهة او اثبت قذفه بيعة قال في الاولى فيما رتبها الخ وفي الثاني فيما ثبت على من رمى الخ (قوله) وان الولد الخ) اي في ان الولد الذي ولدته ان غاب وهذا الولد ان حضر من غيري لا مني (قوله) هنا) اي فيما اذا لم يقذفها بالزنا اه سم (قوله) ولو ثبت الخ) اي بيعة

(قوله) لانه مستند اللعان إلى قوله منه) الضمير للزنا اه (قوله) والارجح (الخ) اعتمدته مر (قوله) في المتن وكذا القذف واللعان) ظاهره حرمة ما وإن لم يرد بهما التوصل لنفي الولد نعم لو تعدى وقذف فبني صحة اللعان لدفع الحد فيلزم ان لا يعتد به الا لتلقين القاضي مع حرمة الان بقال غايته ان القاضي معتد ايضا بقلته وذلك لا يوجب عزله لان الظاهر انه لا يفسد بذلك

(فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته) (قوله) ولا تلعن هي هنا) اي فيما اذا لم يقذفها بالزنا (قوله) ولو ثبت قذف انكره قال فيما ثبت الخ) في الباب ولو ادعت على الزوج القذف واقامت به بيعة كان كجوابه لدعواها بلا يلزمي الحد او لم يجيبها قال اشهد بالله اني لن الصادق في انكار ما اثبتت به على من رمي

العظيم مجرد غرض انتقام وكان نافعا في ذكر وطئه الشبهة (فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته) (اللعان قوله) أي الزوج (أربع مرات اشهد بالله اني لن الصادق فيما ربيت به) زوجتي (هذه) ان حضرت (من الزنا) ان قذفها بالزنا والاقال فيما ربيتها به من اصابه غيري لها على فرأى وان الولد لمني ولا تلعن هي هنا اذ لا حد عليها بلمانه ولو ثبت قذف انكره قال فيما ثبت من قذف اياها بالزنا

وذلك للآيات اول سورة النور وكررت (٢١٦) لنا كد الامر ولا نهامنه بمنزلة اربع شهود ليقام عليها الحد ولذا سميت شهادات واما

اه معنى (قوله وذاك الخ) عبارة المغنى اما اعتبار العدد فلايات الخ (قوله وكررت) أى الشهادة اه معنى (قوله لنا كد الامر) كذا فى اصله من باب الفعل اه سيدعر يعنى الاولى التاكيد من التفعيل كاعبر به الشارح فيايات انفاو عبارة المغنى لنا كد الامر لانها اقيمت مقام اربع شهود من غيره ليقام الخ (قوله ولا نهام) أى الشهادة (قوله اربع شهود) مخطه اربعة اه سيدعر (قوله بها الحد) اى فيما فيه حد اه سم (قوله والخامسة) اى الكلمة الخامسة الآتية فهى مؤكدة لمقادها اى الاربع واما تسمية مرامها به فلانه المحلوف عليه اه معنى (قوله نعم المقلب الخ) عبارة المغنى وهى اى الاربع فى الحقيقة ايمان اه (قوله والاجه انها الخ) مقابلة انها تعدد فيلزمه اربع كفارات سم على حج واعتد شيخنا الزايدى ما قاله حج اه عش (قول المتن فان غابت سماها ورفع نسبا الخ) سكت عن الاكتفاء بتسميتها ورفع نسبا بما يميزها عند الحضور فليراجع اه سم اقول قياس ما تقدم فى تشخيص الزوج الحاضر فى النكاح الاكتفاء بذلك هنا (قوله عن المجلس) الى المتن فى المغنى ولى قول المتن ويلاعن فى النهاية الا قوله لا يصح الى المتن وقوله ويجوز بناؤه للفعول (قوله لندبر) كرض اوحىض ونحو ذلك اه معنى (قول المتن والخامسة) عطف على اربع فهو بالنصب ويجوز رفعه عطفا على قوله للامان قاله عش وقضية صنع المغنى انه بالرفع عطفا على قول المصنف قوله الخ عبارة اربع الخامسة من كلمات لعان الزوج هى اى لعنة الخ (قوله عدل عن الخ) عبارة المغنى انى المصنف رحمه الله تعالى بصمير الغيبة ناسيا بلفظ الآية ولا فالذى يقوله الملاعن على لعنة الله كاعبر به الروضة وخامسة اى لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيه اه (قوله تفاؤلا) فيه تأمل اه سم اقول ولعل المراد بالتفاؤل تجنب المصنف عن صفة اللعن على نفسه ثم ايت السيد عمر قال بعد ان ذكر كلام سم المذكور وكان وجهه ان ما ذكر لا يسمى تفاؤلا بل نظير اوفى القاموس الفال ضد الطيرة ويستعمل فى الخير والشر اه وعليه فلا نظرا اه وقال الاسنى وعدل عنهما ادا فى الكلام اه (قول المتن فيما رماها) ويشير اليها فى الحضور ويميزها فى الغيبة كفى الكلمات الاربع اه معنى (قول المتن وإن كان له ولد ينفقه ذكره الخ) قال فى الاسنى وكذا الحكم فى تسمية الزانى إن اراد إسقاط الحد عن نفسه اه سم (قوله الخس) الى قول المتن والخامسة فى المغنى الا قوله زوج الى المتن وقوله ويؤخذ الى ولا يكتفى (قول المتن فقال وان الولد الذى الخ) ظاهره انه باقى هذا اللفظ حتى فى الخامسة ولا يخفى ما فيه فلعل المراد انه باقى فى الخامسة بما يناسب كان يقول ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيمارها به من الزنا وفى ان الولد من زنا ليس منه اه رشيدى (قوله زوج) اى سابق (قول المتن ليس منى) قضية حله ان يزيد الواو هنا كلفه المغنى (قوله كفى اصل الروضة الخ) وهو الراجح اه معنى (قوله ان وطه الشبهة زنا) اى ان وطاه بشبهة اه سم عبارة الرشيدى اى فقد يكون هذا هو الواو ملها بالشبهة ويعتقد ان وطاهنا لا يلحقه به الولد اه (قوله ولا يكتفى الاقتصار الخ) وهو الصحيح اه معنى (قوله لا احتيال عدم شبهة) عبارة المغنى لا احتيال ان يريد انه لا يشبهه خلقا او خلقا فلا بد ان يسنده مع ذلك على سبب معين كقوله من زنا او وطه شبهة اه (قول المتن وتقول هى) اى اربع مرات اه معنى

إياها بالزنا وان اجاب بالى ما قد فها لله اللعان وان لم يذكر تأويله ولا أنشأ قضا آخر اوفى ما قد فها ولا زنت لم يلاعن ولم تسمع بينته زناها فان قد فها ايضا وانكرت زناها لا عن ويسقط القذف الثابت بالبيئة اه (قوله ليقام عليها بها الحد) اى فيما فيه حد (قوله والاوجه انها لا تعدد الخ) ومقابل هذا الوجه انها تعدد فيلزمه اربع كفارات (قوله فان غابت سماها ورفع نسبا بما يميزها) سكت عن الاكتفاء بتسميتها ورفع نسبا بما يميزها عند الحضور فليراجع (قوله ولم يكن تحتها غيرها) اى حجة له مع مقابلة ويجاب باحتمال ارادة الاخرى (قوله تفاؤلا) فيه تأمل (قوله فى المتن وان كان له ولد ينفقه ذكره الخ) قال فى شرح الروض وكذا الحكم فى تسمية الزانى ان اراد اسقاط الحد عن نفسه اه (قوله ان وطه الشبهة) اى ان وطاه بشبهة

الخامسة فهى مؤكدة لمقادها نعم المقلب فى تلك الكلمات مشابها للآيات كايابى ومن ثم لم يوجب له كفارة يمين والاوجه انها لا تعدد بعددها لان المحلوف عليه واحد والمقصود من تكررها محض التاكيد لا غير (فان غابت) عن المجلس او البلد لعذر او غيره (سماها ورفع نسبا) او ذكر وصفها بما يميزها (عن غيرها دفعا لا اشتباها ويكتفى قوله زنى وجتى اذا عرفها الحاكم ولم يكن تحتها غيرها) (والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) عدل عن على وكنت تفاؤلا (فيما رماها به من الزنا وان كان له ولد ينفقه ذكره فى الكلمات) الخس كلها ليتنى عنه لا يصح لعانه ومن ثم لو اغفله فى واحدة صح لعانه بالنسبة لصحة لعانها بعده وان وجبت اعادته لتنى الولد (فقال) فى كل واحدة منها (وان الولد الذى ولدته) ان غاب (او هذا الولد) ان حضر (من) زوج أو شبهة أو من (زنا ليس منى) وذكر ليس منى تاكيدا لكفى اصل الروضة والشرح الصغير حلالا للزنا على حقيقته وقال الاكثرون شرط وهو مقتضى المتن

واعتمده الاذعري لاحتمال ان يعتقد ان وطه الشبهة زنا ويؤخذ منه ان محله فيمن يمكن ان يشبهه عليه ذلك ولا يكتفى (قوله الاقتصار على ليس منى لاحتماله عدم شبهة له) (وتقول هى) بعده لو جوب تأخر لعانها كما سنده (أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيمارها به)

وتشير إليه ان حضرو الامين ته نظير مامر (من الزنا) ان رماها به ولا يحتاج لذكر الولد (٢١٧) لانه لا يتعلق به في امانها حكم (والخامسة

ان غضب الله عليها) عدل
عن علي المامر وذكر ماماها
ثم ورماني هنا تفنن لا غير
(ان كان من الصادقين فيه)
اي فيعمراني به من الزنا
وخص الغضب بها لان
جرمة زناها اقبح من جرمة
قذفه والغضب وهو
الاتقام بالمذاب اغلظ
من اللعن الذي هو البعد عن
الرحمة (ولو بدل لفظ) الله
بغيره كالرحمن او لفظ شهادة
بخطفه (مرفى الخطبة حكم
ادخال الباء في حين بدل
فراجعه لتعلم به رد
الاعتراض عليه (ونحوه)
كانسم او احلف بالله (او)
لفظ (غضب بلعن وعكه)
بان ذكر لفظ الغضب به
لفظ اللعن (او ذكر) اي
اللعن والغضب (قبل تمام
الشهادات لم يصح في
الاصح) لان المرعي هنا
اللفظ ونظم القرآن
(ويشترط فيه) اي في صحة
اللعان (امر القاضي) او
نايه او المحكم والسيد اذا
لاعن بين امته وعده به
ولو كان اللعان لنفي الولد
الغير المكلف فقط امتنع
التحكيم لان الولد حقاقي
النسب فلا يسقط برضاها
(و) معنى امره به انه
(يلعن) كلامها ويجوز
بناؤه للمفعول (كلماته)
فيقول له قل كذا وكذا الى
اخره فهاقي به قبل التلقين
لفواذ العين لا يعتد بها قبل

(قوله وتشير الخ) اي في الشهادات الخمس اه معنى (قوله نظير مامر) ومنه ان يقول زوجي ان عرفه القاضي
اه عرش (قوله ولا يحتاج لذكر الولد) ولو تعرضت له لم يضرب اه معنى (قوله عدل عن علي الخ) عبارة
المعنى وانما قال المصنف عليها تاسيا بالاية والا فلا بد ان تاتي بضمير التكلم بقول غضب الله على ان
كان الخ (قوله لامر) اي للتفاضل (قوله تفنن لا غير) اي اذ لو عبر هنا ايضا برماها صح اه سم
واستشكله الشديدي بما يظهر سقوطه بادي تامل (قوله اي فيعمراني) اي قول المتن ويصح في المعنى الا
قوله ويظهر الى المتن وقيل الى فيكرر (قوله لان جرمة زناها) وهي الرجم او مائة جلد وقوله من جرمة
قذفه وهي ثمانون جلد (قول المتن بدل) بالبناء للمفعول اه معنى (قوله في الخطبة) بضم الخاء (قوله) رد
الاعتراض الخ) اي اعتراض ابن القتيب بانه عبارة مقلوقة وصوابه حلف بشهادة لان الباء تدل على المتروك
اه معنى (قوله بان ذكر) اي الزوج (قوله والغضب) الو او بمعنى او اه عرش وفيه ان المناسب البدل ان
ذكرنا ببناء المفعول فيتعين حينئذ لو او لولم انه ببناء الفاعل فالو للتوزيع فلا حاجة الى جمعه بمعنى
او (قوله لم يصح في الاصح) هل محل ذلك اذ لم يعد في موضعه او لا يصح اللعان مطلقا فيحتاج الى استئناف
الكلمات بما فيها فيه نظر وظاهر كلامه الثاني ويمكن توجيهه بان ذكر اللعن في غير موضعه ينزل منزلة كلمة
اجنبية والفصل بها مبطل للعان اه عرش وفي الحلبي ما يوافقه (قوله او المحكم الخ) عبارة المعنى والمحكم
حيث لا ولد كالحاكم اما اذا كان هناك ولدا لا يصح التحكيم الا ان يكون مكلفا ويرضى بحكمه لان
له حقا في النسب الخ والسيد في اللعان بين امته وعده اذا زوجها منه كالحاكم لا المحكم كما قاله الرازيون
وغيرهم لان يتولى لعان رقيقه او في سم يعد ذكر مثلها عن شرح الروض ما نصوه عنيته جواز
لعانه اي السيد ولو لنفي الولد الغير المكلف اه (قوله به) اي اللعان والجار متعلق بالامر (قوله فقط)
اي بخلاف ما اذا كان لنفي الحد او لنفي الحد الولد اه عرش عبارة سم قوله فقط يخرج ايضا ما لو كان
لنفي الولد المذكور وغيره كدفع الحد فلا يتمتع التحكيم لكن هل المراد حينئذ انه يصح اللعان حتى بالنسبة
لنفي الولد تبع او المراد انه يصح بالنسبة لغير نفي الولد فقط وفيه نظر اقول والاقرب الثاني كاهو قضيه التعليل
ومعنى امره به انه الخ اي القاضي (قوله كلامها) اي المتلاعنين الزوج والمرأة (قوله ويجوز بناؤه للمفعول)
فيشمل المحكم لكن يحتاج الى زيادة حيث لا ولد غير مكلف اه معنى (قوله فيقول له قل كذا وكذا
الخ) اي ولو اجمالا كان يقول له قل اربع مرات كذا الخ فيما يظهر ثم رايت في سم على المنهجي في موضع
عن مرام يوافقه وفي موضع عن البرماوي ما نصه ثم ان التلقين يعتد في سائر الكلمات ولا يكفي في اولها اه
عرش عبارة الجبيري عن الشوبري قال شيخنا والمراد بتلقينه كلماته ان يامر بها لان ينطق بها القاضي
خلافا لما يوهه كلام الشارح في بعض كتبه اه (قوله فيقول له قل كذا الخ) اي ولها قولي كذا وكذا اه
معنى (قوله فهاقي الخ) اي الزوج ومثله الزوجة ومثله الزوجة ويجوز بناؤه للمفعول فيشمل الزوجة (قوله اذا
العين الخ) عبارة المعنى كالمعين في سائر الخصومات لان الملب على اللعان حكم العين كما مروا غلب فيه معنى
الشهادة فهي لا تؤدي الخ (قوله لا يعتد بالخ) اي في حصول المقصود من اللعان وفصل الخصومة في غيره

(قوله تفنن لا غير) اي اذ لو عبر هنا ايضا برماها صح (قوله في المتن ويشترط فيه امر القاضي ويلعن كلماته)
قد يتوهم منافاة ذلك لما ياتي انه يصح اللعان بالعجمية وانه يجب مترجمان لقاض جهلها لانه لا يلعن ما يجمله
ويحتاج بمنع المنافاة بان يلقنه بالمرمية فيعبر هو عاقفته بالعجمية و يترجمها له اثنان فليتأمل (قوله او المحكم
او السيد) عبارة شرح الروض والظاهر ان السيد في ذلك كالحاكم لا كالمحكم الخ اهو قضيته جواز لعانه
ولو لنفي الولد الغير المكلف (قوله فقط) يخرج ايضا ما لو كان لنفي الولد المذكور وغيره كدفع الحد
فلا يتمتع التحكيم لكن هل المراد حينئذ انه يصح اللعان حتى بالنسبة لنفي الولد تبع او المراد انه يصح بالنسبة
لغير نفي الولد فقط وفيه نظر (قوله فهاقي به قبل التلقين لغواذ العين الخ) قد يقال كل من العين والشهادة

وان كانت منعدقة في نفسها مازمة للكفارة ان كان الحالب كاذبا اه عش (قوله للعان بها) هذا مستفاد من عموم قول المصنف فان غابت الخ فانه شامل لعينها عن البدن ومن لازمها عدم الموالاة بين لعانها اه عش (قوله بالعان في الفاتحة) اي يفرض السكوت العمد الطويل واليسير الذي قصد به قطع العان وذكر ما لا يتعلق بالعان اه عش (قوله ولا يثبت الخ) فلو حكم حاكم بالفرقه قبل تمام الخس نقض روض ومعنى (قوله لا بعد تمامها) اي الكلمات الخس (قول المتن وان يتاخر لعانها الخ) فلو حكم حاكم بتقديم لعانها نقض حكمه اسنى ومعنى (قوله من اعتقل لسانه) الى قول المتن وان يتلغا عنق النهاية لا قوله له الخبر به اصح وقوله المراد الى ولم يكن بالحجر (قوله من اعتقل لسانه) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولو قذف ناطق ثم خر سرجى نطقه الى ثلاثة ايام انتظر نطقه فيها ولا الى بان لم يرج نطقه اوردجى الى اكثر من ثلاثة ايام لا عن بالاشارة الخ (قوله ولم يرج رؤه) اي قبل مضى ثلاثة ايام بدليل ما بعده وينبغي ان يكتفى بقول طبيب عدل اه عش (قوله منها) اي من الزوجين اه عش (قوله ويقذف) معطوف على يلاعن فها مقتضاه ان في بالاشارة بالنسبة لاخر س قائل اه رشيدى (قول المتن بالاشارة الخ) ولو اطلق لسان الاخرس بعد قذفه ولعانه بالاشارة ثم قال لم ارد بالقذف باشارتي لم يقبل منه لان اشارته اثبتت حقا لغيره او قال لم ارد للعان باقبل منه فيما عليه فيزاله الحد والنسب ولا ترتفع الفرقة والحرمه المؤبدة ويلاعن ان شاء لا سقاط الحد ولتنى الولدان لم يمت معنى وروض مع شرحه (قوله فيه) اي اللعان (قوله شائبة العين) اي وهى تتعد بالاشارة اه عش (قوله وبفرض تغليبها) اي شائبة الشهادة اه سم (قوله هو) اي الاخرس أصليا وطارتا (قوله هنا) أى فى اللعان (قوله لاشم) أى لافى غير هذا المحل اه سم ولعل الانسب اى لافى الشهادة (قوله قيل النص الخ) عبارة المغنى وقضية إطلاق المصنف انه لافرق بين الرجل والمرأه هو كذلك كما صرح به فى الشامل والتشمه وغيرهما وان كان النص على خلافه هو عبارة النهاية وما تقرر من التسوية بينهما هو المعتمد وان نقل عن النص انها الخ (قوله لا تلاعن بها) اي بالاشارة (قوله ان محل ذلك قبل لعان الزوج الخ) فى هذا شىء لان لعانها ابدا لا يكون لا بعد لعان الزوج سم ورشيدى زاد عش أى فالأولى انه يقول ان محل ذلك ان لعان لنى الولدان لعان لدفع الحد عنه لاعت بالاشارة لانها حيث مضطرة اليه اه (قوله فيكر) اي الملاعن الاخرس زوجها وزوجه (قوله او يشير البعض) عبارة المغنى والاسنى ولكن لو كتب كلمة الشهادة مرة و اشار اليها اربعا جاز وهذا جمع بين الاشارة والكتابة اه (قوله فلا يصح الخ) اي فيتعد ذلك ابدا مادام كذلك اه عش عبارة المغنى لم يصح قذفه ولا لعانه ولا شىء من نصر فاته اه (قوله والقذف) اقتصر المغنى والمحل على اللعان وهو المناسب لقول المصنف وفيمن عرف الخ (قوله اي ماعد العربية) الى قول المتن وان يتلغا عنق المغنى لا قوله له وانتصر له جمع وقوله ولو فى كافر على الاوجه وقوله المراد الى ولم يكن بالحجر وقوله وان حلف الى المتن وقوله ومن ثم اعتبر الى المتن (قوله ترجمة اللعان الخ) اي والشهادة اه معنى (قوله على الاوجه) لعل البحث بالنسبة لجمع التعليلات

لا يتوقف على تلقين (قوله فى المتن وان يتاخر لعانها عن لعانه) قال فى شرح الروض فلو حكم حاكم بتقديمه نقض حكمه اه (قوله فى المتن والشرح ويلاعن عن اخرس ويقذف بالاشارة الخ) قال فى الروض وشرحه فان اطلق لسانه بعد قذفه ولعانه بالاشارة وقال لم ارد بالقذف باشارتي لم يقبل منه لان اشارته اثبتت حقا لغيره او قال لم ارد للعان باقبل منه فيما عليه فيزاله الحد والنسب فيلاعن ان شاء الحد اى لا سقاطه وكذا يلاعن لنى ولدى بنت منه ولا ترتفع الفرقة والتشمه بالموأبداه (قوله وبفرض تسليمها) اي شائبة الشهادة اي تغليبها (قوله لاشم) أى لافى غير هذا المحل (قوله ان محل ذلك قبل لعان الزوج لا بعده) فى هذا شىء لان لعانها ابدا لا يكون لا بعد لعان الزوج (قوله او يشير للبعض ويكتب البعض) قال فى شرح الروض ولو كتبها مرة و اشار اليها اربعا جاز وهو جمع بين الاشارة والكتابة اه (قوله ولو فى كافر على الاوجه) وفى شرح الروض والتعليل فى حق الكفارة بالزمان معتبر باشراف الاوقات عندهم كاذكره

او الالة هنا بما مر فى الفاتحة ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من مصالح اللعان ولا يثبت شىء من احكام اللعان الا بعد تمامها (وان يتاخر لعانها عن لعانه) لان لعانها لدرء الحد عنها وهو لا يجب قبل لعانه (ويلاعن من اعتقل لسانه بعد القذف ولم يرج رؤه اوردجى ومضت ثلاثة ايام ولم ينطق و) اخرس منها ويقذف (بالاشارة مفهومة وكتابه) او يجمع بينها كاستر تصرفاته ولان الغلب فيه شائبة العين لا الشهادة وبفرض تغليبها هو مضطر اليها هنا لاشم لان الناطقين يقومون بها قبل النص انها لا تلاعن بها لانها غير مضطرة اليها ومن علمه يؤخذ ان محل ذلك قبل لعان الزوج لا بعده لاضطارها حيث ادعى درء الحد عنها فيكر الاشارة او الكتابة خمسة او يشير البعض ويكتب البعض اما اذا لم تكن له اشارة مفهومة فلا يصح لتعذر معرفة مراده (ويصح اللعان والقذف) بالمعجمة اي ماعد العربية من اللغات ان راعى ترجمة اللعان والغضب وان عرف العربية كاليمن والشهادة (وفيمن عرف العربية وجه) انه لا يصح لعانه بغيرها لانها الواردة وانتصر له جمع

وهو بعد فعل (عصر) أى يوم كان إن لم يتيسر التأخير للجمعة لأن اليمين الفاجرة حينئذ أغلظ عقوبة كادل عليه خبر الصحيحين فان تيسر التأخير لم يعد عصر (جمعة) لأن يومها الشرف الاسبوع وساعة الاجابة فيها بعد عصرها كافي رواية صحيحة وإن كان الأشهر انها زمن يسير من أول الخطبة إلى آخر الصلاة لخبره أبصر (وهو ممكن وهو أشرف بده) أى اللعان لأن في ذلك تأثيراً فى الزجر عن اليمين الكاذبة وعبارته مساوية إمارة أصله أشرف مواضع البلد (فيمكة) يكون اللعان بين الركن الذى فيه الحجر الأسود (والمقام) أى مقام إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم وهو المسمى بالحطيم لحطم الذنوب فيه ولم يكن بالحجر منعه أن يفضل - لكونه من البيت (٢١٩) صواله من ذلك وإن حلف عمره فيه قاله

المأوردى (و) فى (المدنية) يكون (عند المنبر) مما يلي القبر المكرم على مشرفه أفضل الصلاة وأفضل السلام لأنه روضة من رياض الجنة وللخبر الصحيح لا يخلف عند هذا المنبر عبود لامة يميناً آتمة ولوعلى سواك رطب إلا أوجب له النار وفرواية صحيحة على منبرى هذا يميناً آتمة تبوء مقعده من النار ومن ثم صرح فى أصل الروضة صعوده ويصح رد عبارة التنا إليه يجعل عند يمينه على (و) فى (بيت المقدس) يكون عند الصخرة لأنها قبلة الأنبياء وفى خبر انهم الجنة (و) فى (غيرها) أى الاماكن الثلاثة يكون (عند منبر الجامع) أى عليه لأنه أشرف وزعم ان صعوده لا يليق به ممنوع لاسيما مع مارواه البيهقي وإن ضعفه أنه صلى الله عليه وسلم لأن بين العجلاني وامرأته عليه (و) تلاعن (حاضن) ونفساء مسلمة ومسلم به جنابة ولم يعمل

وإلا لم يأت التصريح فى المتن بأن الذى يلاعن فى بيعة وكيسة وأنه بالنسبة للزمن خاصة أه عرش أى لمطلق الزمن مع قطع النظر عن تعيينه لما يأتى من قول الشارح ويعتبر الزمان بما يعتقدون تعظيمه (قوله) وهو بعد (الخ) أى فى حق المسلم أه سم (قوله فعل عصر) لعل التقيد به نظراً للغالب من فعل صلاة العصر فى أول وقتها فان آخره إلى آخر الوقت لاعتنائه بأوله أه عرش (قوله من أول الخطبة) بعبارة المغنى والنهاية من مجلس الامام على المنبر أه قال عرش أى قبل الشروع فى الخطبة أه (قوله) وهو) أى ما بين الركن والمقام (قوله لحطم الذنوب) أى ذهابها فيه أه عرش (قوله وإن حلف عمر (الخ) لعله رأى أن فيه تخويفاً للحالفا كثر من غيره أه عرش (قوله على منبرى (الخ) صدر هذه الرواية من حلف على الخ أه شديد (قوله) صح فى أصل الروضة صعوده) أى المنبر وهو المعتمد فان لم يصعدوا فعلى يسار المنبر من جهة المحراب فى المدينة وغيرها من سائر البلاد كفى شرح الروض وقوله على يسار المنبر أى مستقبل المنبر أه عرش (قول المتن عند الصخرة) والتغليظ بالمساجد الثلاثة لمن هو بها فلم يكن لها لم يجز نقلها لى بغير اختياره كاجز به المأوردى معنى ونهاية (قوله) لأنه أشرفه) أى باعتبار أنه محل الوعظ والازجاء وروى عن ما دى صعوده إلى تذكرة وعراضته نهاية أى لا باعتبار كونه أشرف بقاع المسجد من حيث كونه جزءاً من المسجد عرش (قوله لا يليق بها) أى بالمرأة (قوله العجلاني) بفتح فسكون منسوب إلى بنى العجلان بطن من الانصار أه عرش (قوله أو نجس) عطف على جنابة (قوله بعد خروج القاضى (الخ) عبارة المغنى فيلاعن الزوج فى المسجد فاذا فرغ خرج الحاكم أو نائبه إليها أه (قوله فلا باس) أى لحرمة ولا كرامة أه عرش (قوله) تمكينها) أى الذمى الذى (قوله لليود) وتسمى البيعة أى معبد النصارى أيضاً كنيسة بل هو العرف اليوم أه معنى (قوله يحاطم تلك) أى بالبيعة والكنيسة وبيت النار (قوله لما مر) أى لانهم يعظمونها (قوله مطلقاً) أى وإن أدنوا فى دخوله أه عرش (قوله كغيره (الخ) أى كحرمة دخول غيرها به صورة الخ بلا ذنهم (قوله بلا ذنهم) أى اما بذنهم فيجوز وظاهره ولو بدون حاجتنا ولا حاجتهم للدخول وقضية إطلاقه لا يكتفى فى جواز دخوله لنا بذن واحد منهم كما يكتفى بأذن واحد من فى دخولهم مساجدنا أه عرش (قوله لا أن رضى به) أى الزوج بالمسجد بعبارة المغنى فان قالت الاعن فى المسجد ورضى به الزوج جاز وإلا فلا أه (قوله دخل دار ناهدة وأمان (الخ) وإلا فامكنة الاصنام مستحقة الهدم أه معنى (قوله ولا تغليظ (الخ) عبارة المغنى (تنبيه) مسكت المصنف عن لا يتحمل كالدهرى بفتح الدال كاضطه ان شبهة وبضمها كاضطه ابن قاسم والزندق الذى لا يتدين بدين وعابد الوثن والاصح أنه لا تشرع فى حقه تغليظ بل

المأوردى أه وكان الشارح أشار لمخالفة بقوله ولو فى كافر على الأوجه لكن سياق قوله ويعتبر الزمان بما يعتقدون تعظيمه فان كان متعلقاً بجمع فرق الكفار المذكورة قبله كانت المبالغة هنا بالنظر للتغليظ بمطلق الزمان مع قطع النظر عن تعيينه وإن اخصص بمن لا يتدين بشكل التخصيص لكن يمكن الفرق على هذا والوجه هو ما فى شرح الروض عن المأوردى لأن الغرض من التغليظ الزجر وهو بما يعتقدهونه وأبلغ وكافى

للفعل أو نجس يلوث المسجد (باب المسجد) بدخول القاضى مثلاً له لحرمة مكث كل من أو لك فيه ورأى تأخير زوال المانع فلا باس اعادة حاضن أو نفساء من توليها وذى جنب فيجوز تمكينها من الملاعة فى المسجد إلا المسجد الحرام (و) يلاعن (ذى) أى كتناب ولو معاهد أو مستأمن (فى بيعة) النصارى بكسر الباء (وكيسة) لليهود لانهم يعظمونها كتعظيمنا لمساجدنا (وكذا) بيت نار مجوسى فى الاصح) لذلك ينحصر نحو القاضى واجمع الآتى بمحاطم تلك لما امر الاما به صور معظمة لحرمة دخوله مطلقاً كغيره بلا ذنهم وتلاعن كافر تحت مسلم فهاذا كروا فى المسجد إلا أن رضى به (لايت اصنام وتنى) دخل دار ناهدة وأمان وترافقوا النافلا بلاعن فيه بل فى مجلس الحاكم لإذ أصله فى الحرمة واعتقادهم لوضوح فساد غير مرعى ولان دخوله معصية ولو بذنهم ولا تغليظ فى حق من لا يتدين بدين

كدهرى وزنديق بل يحلف ان لو مته بين الله الذى خلقه ورزقه ويعتبر الزمان بما يعتقدون تعظيمه (و) حضور (جمع من الاعيان) والصلحاء
 للاتباع ولان فيه ردع للكذب (واقفه (٢٣٠) اربعة) ثبوت الزنا بهم ومن ثم اعتبر كونهم من اهل الشهادة ومعرفتهم لغة المتلاعنين

والتغليظ ستة لا فرض
 على المذهب) كما في سائر
 الامان (ويسن للقاضي
 ولو بنائه (وعظما)
 بالتخويف من عقاب الله
 للاتباع ويقرأ عليهما آية
 آل عمران لمن الذين يشتركون
 بعبد الله وخبر وحسابك
 على الله الله يعلم ان احدا
 كاذب فهل منك من نائب
 (ويبالغ في التخويف
 عند الخامسة) لعله يرجع
 الخبر الى داود انه صلى الله
 عليه وسلم امر رجلا ان يضع
 يده على فخذ الخامسة وقال
 انها موجهة ويسن فعل ذلك
 هموا ياتي واضعه يده على
 القم من وراءه (وان يتلأنا
 قائمين) ويحث على كل صاحب
 للاتباع ولان القيام يبالغ في
 الزجر وقائمين حال من كل من
 فاعل تلاعننا كل قائما
 من مجموعهما على كل هولا
 يقتضى ما هو السنة من
 جلوس كل عند لعان الآخر
 بخلاف فاني ادخلتهما
 طاهرين فانه ان كان من
 المجموع اشترط عند دخول
 كل وكونهما طاهرين او من
 كل لم يشترط فليس ما هنا
 نظير ذلك خلافا لمن زعمه
 فناملهو بقعد كل وقت لعان
 الآخر (وشرطه) أى
 الملاعن او اللعان ليصح
 ما تضمنه قوله (زوج)
 ولو باعتبار ما كان او
 الصورة ليدخل ما ياتي في

المكان فانا قد اعتبرنا فيه معتقدهم فلزاد الشارح بعد لفظه من قول المصنف وهو بعد عصر جمعة قولنا
 في حق المسلم وافق ذلك ولم يشك (قوله) ويحث على كل صاحب) عبارة شرح الروض قال الماوردي
 وينبغي ان يتلأنا مجتمعين بحيث يرى كل منهما الآخر ويسمع كلامه ويجوز ان لا يكونا كذلك لكن ان
 كان ذلك بغير عذر كرهوا الا فلا قال الزركشي وينبغي مجيئه فيما ذكر من السنن (قوله) من كل فاعل)
 اى على وجه قسمته عليهما بدليل تفسيره المذكور (قوله) اشترط عند دخول كل (الخ) يتأمل جدا (قوله) في
 المتن وشرطه (زوج) عبارة الروض الشرط الثاني الزوجية والرجعية كالزوجة (قوله) ليصح اى
 اللعان وقوله ما تضمنته هو خبر عن قول المتن وشرطه (قوله) ولو باعتبار ما كان (الخ) عبارة الروض الشرط

سيداً مة وأم ولد مغنى وروى (قول المتن يصح طلاقه) بأن يكون بالغا عاقلاً مختاراً صادقاً بالحر والعبد
والمسلم والذى والرشد والسفيه والسكران والمحدود بالمطلق رجعيًا وغيرهم اه معنى (قوله كسكران)
اى بعد اه سم (قوله وغير مكلف) اى من صبي ومجنون مغنى وروى فهو عطف العام (قوله فى
قذفه) اى غير المكلف اه عش (قوله ويعزر الخ) اى ان كان يميز الخلى ورشيدى عبارة المغنى ويعزر
المميز منهما اى الصبي والمجنون اه وزاد الروض مع شرحه وسقط عنه يلوغوافته لانه كان الوجه
عن سوء الادب وقد حدث له زاجر اقوى منه هو التكليف اه (قوله واستدخل مام) اى استدخالها منه
المحترم قال عش اى ولو فى البر ويكون لعانه العلم بالزنا او ظنه لثبى الولد لما رانه لا يلحقه اه عش
(قوله نفذ) اى اللعان المشتمل على الثبتي النسب ويطمأ الخد كما صرح به الاذرى اه رشيدى
(قوله صح) اى اللعان سم ومغنى وفيه النهاية فروع كثيرة (قوله ولا نظراخ) اى وإن لم تلعن الزوجة
اه معنى (قوله ظاهر اباطنا) قال فى الروض سواء صدقت ام صدق اه سم (قول المتن مؤبدة) اى
حتى فى لعان البانة والاجنبية الموطوءة بشبهة حيث جاز لعانها بان كان هناك ولد ينفيه سم على المنهج
اه عش (قوله فلا تحل له الخ) يعنى لا تحل له نكاحها ولا وطؤها بنكاح وقوله ولا ملك اى لا تحل له
وطؤها بملك يمين وإن جاز له تملكها اه رشيدى عبارة الاسنى والمغنى فيحرم عليه نكاحها ووطؤها بملك
اليمين لو كانت امة فلها اه (قوله ولا ملك) وينبى ان يجوز له نظرها فى هذه النكاح اه عش وقوله
نظرها اى ونحوه عبارة سم هل يصير حكمها بعد ملكها فى النظر ونحوه حكم المحرم اه (قوله وكان
هذا الخ) عبارة النهاية وكان هذا مستند الى الدرحة الله تعالى فى أنها لا تعود اليه ولا فى الجنة انتهت ولك أن
تقول يجوز ان يكون الخبر اريد به النهى وعمله دار التكليف وما يبرجه بل يعينه اى الانشاء ان الخلل عليه
اى الأخبار يقع فى الخلف فان خص بنحو على وجه يبيحه الشرع جاء به ما يجيىء فى الخلل على الانشاء
فليتأمل اه سيد عمر اى من ان عمله دار التكليف (قول المتن وإن اكذب الخ) غاية عش قال الرشيدى
إنما ذكر هذه هنا لم يؤخرها عن قوله وسقط الحد الخ للإشارة إلى ان كذاب النفس له تأثير فى سقوط
الحد وما بعده كانه عليه الشارح بقوله فلا يفيد عود حل لانه حقه بل عود حد ونسب اه (قوله بل عود
الثانى الزوجة) قال فى شرحه فلا لعان لاجنى إذ لم يكن ولد بقرينة ما باتى ومن الاجنبى السيد مع امته اه
وقوله بقرينة ما باتى إشارة الى قول الروض بعد فرغ قذف المطلقة البائن او من وطئها ظاناً انها زوجته
لم يلعن فان كان هناك ولد منفصل لاعتنقه وكذا حل اه وقوله او من وطئها الخ برد على المتن بعد
التاويل ايضاً لان يراد زوج ولو باعتبار ظنه عند الوطء ثم قال فى الروض فصل لا يثنى ولد الامه باللعان
بل بدعى الاستبراء وإن ملك زوجته ووطئها اى بعد ملكها ولم يستبرأ ثم انت بولد واحتمل كون من
النكاح فقط فله نية اى باللعان أو من الملك فقط فلا وكذا الاحتمل كون من نية اى لا ينفى باللعان بل بدعى
الاستبراء وتصير ام ولد اه وقوله وتصير ام ولد قال فى شرحه للحقوق الولد به بوطئ فى الملك لا اقرب
مما قبله اه ولا يتخلل عن إشكال لكن قد يوضح بان الحادث يقدر باقرب من (قوله كسكران) اى من مد
(قوله ويعزر عليه) عبارة الروض وشرحه نعم يعزر المميز من الصبي والمجنون ويسقط عنه يلوغوافته
لانه كان للرجل عن سوء الادب وقد حدث له زاجر اقوى منه هو التكليف اه (قوله وافهم قوله قذف
وقوعه فى الرد الخ) فيه معنى فقد يقال إنما افهم وقوع مجموع القذف والاسلام بعد الردة القذف قبل
الاسلام اذ لم يرتب بينهما الا لفظاً إلا ان يقال المتبادر من الترتيب لفظاً ذلك اى يقال المقصود بيان إفهام
مجرد عدم الوقوع قبل الردة (قوله فلو قذف قبلها) اى اللعان (قوله فى المتن ويتعلق بلعانها بقرينة) قال فى
فى الروض ولا بد اى نفوذ اللعان من تمام كتمانها فلو حكم حاكم بالفرقة قبل تمام لم ينفذ اه (قوله ظاهر
واباطنا) قال فى الروض سواء صدقت او صدق اه (قوله ولا ملك) هل يصير حكمها بعد ملكها فى النظر
ونحوه حكم المحرم (قوله بانها لا تعود اليه) اه فى ذلك شيخنا الشهاب الرملى

(يصح طلاقه) كسكران
وذى وفاسق تغليبا لثبته
اليمين دون مكره وغير
مكلف وللعان فى قذفه
وإن كل بعد ويعزر عليه
(ولو اردت) الزوج (بعد
وطء) او استدخال مام
(قذف واسلم فى العدة
لاعن) لدوام النكاح (ولو
لاعن) فى الردة (ثم أسلم
فيها) اى المدعة (صح) لثبته
وقوعه فى صلب النكاح (او
اصر) مرتداً الى انقضائها
(صادف) اللعان بينونة
لثبته انقطاع النكاح بالردة
فان كان هناك ولد نقاه بلعانه
نفقوا إلا بان فساده وحده
للقذف وافهم قوله قذف
وقوعه فى الردة فلو قذف
قبلها صح وإن اصر كما يصح
من ابائها بعد قذفها
(ويتعلق بلعانها) أى الزوج
وإن كذب اى بغراغه منه
ولا نظر لللعانها (فرقة) اى
فرقة انفاسخ (وحرمة)
ظاهراً وباطناً (مؤبدة)
فلا تحل له بعد بنكاح ولا
ملك لخبر الشيخين لاسيما
لك عليهما فى رواية البيهقي
المتلعتان لا يجتمعان ابداً
وكان هذا هو مستند جزم
بعضهم بانها لا تعود اليه
ولا فى الجنة (وإن اكذب)
الملاعن (نفسه) فلا يفيد
عود حل لانه حقه بل عود
حد ونسب لانها حق عليه

وتجوز رفع نفسه أى كذبه (٢٢٢) نفسه بعيدا لان المراد هنا بالاكاذاب نسبة الكذب اليه ظاهرا لتبتر غلبه أحكامه وذلك

حداخ) وأما أحدها فهل يسقط با كذبه نفسه قال في الكفاية لم أره مصرحاً به لكن في كلام الامام ما يفهم سقوطه في ضمن تعليل وجزم به في المطلب اه معنى (قوله) وتجوز رفعه الخ) عبارة المعنى (تنبيه) نفسه في المتن بفتح السين يخطو ويجوز رفعه ايضا كما يجوز في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز عن امي ما حدثت به انفسها وفي سم ما يوافقها مع بسط في الرد على الشرح وافرده السيد عمر و اجاب الرشيدى بما نصه قوله لان المراد هنا بالاكاذاب نسبة الكذب اليه ظاهرا اى وذلك انما يعبر عنه با كذب نفسه بجمل نفسه منصوبا واما رفعه وان صح في نفسه إلا ان لا يؤدى هذا المعنى إلا ذلهم من قولنا كذبت نفسه إلا تنازه فيها ادعاهم هذا غير مراد هنا كما لا يخفى وقد اشار الشارح لهذا لئلا يلا عن حجب بقوله وذلك لا يظهر اسناده للنفس وهذا يدفع ما في حواشى ابن حجر للشهاب سم مما حصله انه كما يصح نسبة الاكاذاب اليه يصح اسناده لنفسه بمعنى ذاته إذ هما عبارة عن شئ واحد والتعار بينهما اعتبارى فكيف يسلم ظهور النصب دون الرفع ووجه الاندفاع ما قدمته من انه وان صح كل منهما إلا ان معنى اكاذب نفسه غير معنى اكذبه نفسه كما يشهد بذلك الاستعمال فأتم له رشيدى (قوله) نظير ما حدثت به) أى المذكور في الحديث الشريف اه عش (قوله) او التعزير الخ) عبارة المعنى اى حذف الملاعة ان كانت عصنة وسقوط التعزير ان لم تكن عصنة اه (قوله) وكذا قدف الزانى) الى قوله ولا يفتى عنه فى المعنى الا قوله اما الذى الى المتن وقوله ولا وصول الى المتن (قوله) ان لم تلتن) اى تلعن فان لا عنت سقط عنها اه عش زاد الروض مع شرحه وان لا عنت بعد لعلنا ثم اقرت بالزنا حدث له ان لم ترجع عن اقرارها اه (قوله) فسيأتى) اى فى اواخر الفصل الآتى (قوله) في حقه فقط) خرج به حصانتها في حق غيره فلا تسقط اه شرح المنهج (قوله) وحل نحو اختناخ) عبارة المعنى وحكمها حكم المطلقة طلاقا بانها لا يلحقها طلاق ويستبيح نكاح اربعه سواها من يحرم جمعه معها واختها وعمتها وغير ذلك من الاحكام المترتبة على البيهتوان لم تنقض عدتها ولا يتوقف ذلك على قضاء القاضى (فرع) ولو قدف زوج زوجته وهى بكر لم طلقها وتزوجت ثم قدفها الزوج الثانى وهى ثيب لم لا عنام لم تلعن اه جلدت ثم رجعت اه (قوله) لدون الخ) متعلق بولدته وهى فى المصوردون مائة وعشرين وفى المضغة دون ثمانين اه عش (قوله) صغيرا) ويمكن احوال الصبي لتسع سنين ويشترط كمال التاسعة ثم بعد امكان احواله ولحق النسب به لا يلاعن حتى يثبت بلوغه فان ادعى الاحتلام ولو عقب انكاره له صدق معنى وروض مع شرحه (قوله) او عسوا) خرج به محبوب الذكر دون الاثنين وعكسه فانه يمكن احواله معنى وروض مع شرحه (قوله) ولم يحض من يمكن فيه اجتماعهما) يعنى لم يحض من يمكن اجتماعهما فيه بان قطع بانه لم يصل اليها فى ذلك الزمن كان قامت بيته بانه لم يفارق بلده فى ذلك الزمن وهى كذلك ولا نظرا لاحتمال ارسال مائه اليها كما نقله سم عن الشارح خلافا لابن حجر والاقصد يقال ان ذلك يمكن دائما فلو نظر نأليه لم يكن المحقق فيما اذا كان أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب متعذرا ابدا كما لا يخفى وليس المراد من الامكان في قوله ولم يحض من يمكن الخ مجرد معنى مدة تسع الاجتماع وان قطع بعدم الاجتماع إذ ذاك مذهب الحنفية وهذا تعلم ما فى حاشية الشيخ اه رشيدى يعنى عش حيث قال قوله ولم يحض من يمكن الخ مفهومه انه اذا مضى ذلك لحقوه وان لم يعلم لاحدهما سفر الى الآخر اه ولا يخفى انه غير مخالف لما قاله وإنما يخالفه لولا قال وان علم عدم سفر أحدهما الى الآخر فامل (قوله) يمكن فيه اجتماعهما) اى ووطو محل اقل مدة الحل اه معنى (قوله) ولا وصول مائه الخ) المعتمد عدم اعتبار امكان الارسال مر

(قوله) وتجوز رفع نفسه أى كذبه نفسه بعيدا الخ) قد يقال الاكاذاب هنا ليس الا معنى التكلم بخلاف الواقع وايضا قدف ذلك على النفس انما يناسب اذا ربهى المعنى المراد فى باب التاكيد وذلك قطعا يقتضى صحة الرفع واتحاد الفاعل والمفعول وان التعارض بينهما اعتبارى على التقديرين فكيف يسلم ظهور النصب دون الرفع فتامل (قوله) في حقه) قال فى شرح المنهج وخرج بقوله فى حقه حصانتها في حق غيره فلا تسقط اه (قوله) ولا وصول مائه اليها) المعتمد عدم اعتبار امكان الارسال مر قال فى الروض فصل قدفها اى زوجته

لا يظهر اسناده للنفس
وجئت فليس هذا نظير
ما حدثت به لنفسها المجوز
فيه الامر لان التحديث
يصح نسبة ايقاعه الى
الانسان وإلى نفسه كاهو
واضح (وسقوط الحد)
أو التعزير الواجب لها
عليه والفسق (عنه) بسبب
قدفها للزانية وكذا قدف
الزاني إن ساء في لعانه
(ووجوب حد زناها)
المضاف لحالة النكاح ان
لم تلتن ولو ذمية وان لم
ترض يمكننا لانهم ابعد
الترافع التنا لا يعتبر
رضاهما اما الذى قبل
النكاح فسيأتى (وافتاء)
نسب نفاه بلعانه اى فيه
لخبر الصحيحين بذلك
وسقوط حصانتها في حقه
فقط ان لم تلتن او التعت
وقد فها بذلك الزنا او
اطلق لان اللعان في حقه
كالبينة وحل نحو اختها
والتشطير قبل الوطء
(وانما يحتاج الى نفي) ولد
(يمكن) كونه (منه فان
تعذر) لحوقه به (بان
ولدته) وهى غير تام لدون
ما مر فى الرجعة او وهى
تام (لستة أشهر) فاقول
(ومن العقد) لانتفاء
لحظى الوطء والوضع
(او) لا كثر ولكن (طلق
فى مجلسه) اى العقد
(او نكح) صغيرا او عسوا

أو (وهو بالشرق وهى بالمغرب) ولم يحض من يمكن فيه اجتماعهما ولا وصول مائه اليها كاهو ظاهر عادة اه

فلا نظر لوصول يمكن
 كرامة كما مر (لم يلحقه)
 لاستحالة كونه منه فلم
 يتحقق انتفاءه عنه إلى لعان
 (وله نفية) أي الممكن لحوقه
 به واستلحاقه (ميتا) لبقاء
 نسبه بعد موته وتسقط
 مؤنة تجهيز الأول عنه
 ويرث الثاني ولا يصح نفي
 من استلحقه ولا ينفى عنه
 من ولد على فراشه وأمكن
 كونه منه إلا باللعان ولا
 أثر لقول الأم حملت به من
 وطء شبهة أو استدخال مني
 غير الزوج وإن صدقها
 الزوج لأن الحق للولد
 والشارع أناط لحوقه
 بالفرأش حتى يوجد للعان
 بشروطه (والتي على الفور
 في الجديد) لأنه شرع لدفع
 الضرر فكان كالرد بالعيب
 والاخذ بالشفعة فيأتي
 الحاكم ويعلمه بانتفائه عنه
 ويعذر في الجهل بالنفي أو
 الفورية فيصدق فيه يمينه
 إن كان عاميا لحفاته على
 العوام وإن خالطوا العلماء
 وخرج بالنفي اللعان فلا
 يجب فيه فور (ويعذر)
 في تأخير النفي (لغير) مامر
 في أعداء الجمعة نعم يلزمه
 ارسال من يعلم الحاكم فإن
 مجرد فالشهاد والاطلاق حقه
 كغائب آخر السير لغير عذر

اه سم (قوله) فلا نظر لوصول يمكن (الخ) لا نالنا لنعول على الأمور الحارفة للعادة نعم وأن وصل إليها ودخل
 حرم عليه باطلا النفي كما هو ظاهر اه عش (قوله) مؤنة تجهيز الأول أي المني بعد موته (قوله) ويرث
 الثاني أي المستلحق بعد المات عبارة المني ولومات الولد بعد النفي جاز له استلحاقه كما في حال الحياة ويستحق
 ارثه ولا نظر إلى تهمة بذلك اه (قوله) ولا أثر لقول الأم (الخ) ولا ما يقع كثير من العامة من أن واحدا
 منهم يكتب بينه وبين ولده بأنه ليس منه ولا علاقة به اه عش (قوله) من وطء شبهة (الخ) أي أو من زنا
 بالطريق الأول لأن اضرار الولد يكون تولد زنا أقوى منه يكونه من وطء شبهة أو استدخال مني اه عش
 (قوله) لا نشرع إلى قوله والتعير في المني (قوله) فيأتي الحاكم (يعلمه) عبارة المني والمراد بالنفي هنا كافي
 المطلب أن يحضر عند الحاكم يذكر أن هذا الولد أو الحمل الموجود ليس مني مع الشرائط المعتبرة أهو عبارة
 الرشدي فالمراد بالنفي المشتري به إعلام الحاكم وليس المراد منه النفي الذي ترتب عليه الأحكام لانه
 لا يكون إلا باللعان اه (قوله) أن كان عاميا (الخ) عبارة النيابة أن كان ممن يخفى عليه عادة ولو مع مخالطة مع
 العلماء اه (قوله) مامر (الخ) عبارة المني والروض مع شرحه كان بلغه الخبر لئلا فخر حتى يصحح أو كان
 جاعا فكل أو عار فابليس فإن كان محبوسا أو مريضاً أو خافا ضياع مال أرسل إلى القاضي ليعيث إليه نائباً
 يلاع عنه أو ليعلمه أنه مقيم على النفي فإن لم يفعل بطل حقه فإن تعذر عليه الأرسال أشهد أن أمكنه فأن لم
 يشهد مع تمكنه منه بطل حقه وللغائب النفي عند القاضي أن وجدته في موضعه وله مع وجوده التأخير إلى
 الرجوع أن بادر إليه بحسب الامكان مع الأشهاد ولا فلا على الأصح في الشرح الصغير أما إذا لم يكن عذراً فإن
 حقه يبطل من النفي في الأصح ويلحقه الولد اه (قوله) نعم يلزمه ارسال من يعلم (الخ) وإن احتاج الرسول إلى
 اجرة فیدفعها حيث كانت اجرة مثل الذهاب اه عش (قوله) فإن عجز (الخ) أي عن الأرسال وهذا يفيد أنه مع
 الأرسال لا يلزم الأشهاد ولعل الفرق بينه وبين الغائب حيث وجب الأشهاد مع سيره أن مجرد دسيرة لا يدل
 على عدم الرضا بالولد بخلاف إرسال المعلم فإنه يدل على ذلك فليتأمل وجه ذلك أي مجرد دسيرة لا ينافي الرضا
 وإرسال المعلم نافية تدبر اه سم وقد يفرق بأن الأول فعل فقط والثاني اجتماع القول والفعل (قوله)
 فالأشهاد أي أن أمكنه والا أي لم يشهد مع تمكنه منه معني وأسنى (قوله) كغائب آخر (الخ) أي وإن أشهد
 بممن أو بمعيين وذكرهم في اللعان سقط الحد عنه أي حد قذفها وحد قذفهم ولا فلا أي أن لم يذکرهم لم
 يسقط حد قذفهم لكن له أن يعيد اللعان أي يذکرهم لا سقاطه عنه فإن لم يلاع وحده قذفها فطاله الرجل
 أي بالحد وقلنا يجب عليه حدان أي لها وللرجل وهو الأصح فله اللعان أي لا سقاطه حد الرجل وهل يتأبد
 الحرة أم إلى الزوجة باللعان لاجله أي الرجل فقط وجهان ولو ابتدأ الرجل فطاله فهل له اللعان وجهان ولو
 عفا أحدهما فلا أثر المطالبة مطلقا أي سواء قلنا أو لوجب حدان (فرع) لو قذف امرأته أو أخته عند
 الحاكم يرد فعل الحاكم إلى إعلام زيد ليطالب بحقه وإن أقره أي الشخص بمال عند الحاكم لم يلزمه إعلامه
 (فصل) قذف جماعة بكلمات فكل حدو كذا بكلمة كيا بنت الزانية فهو قذف لا يوجبها وتتعدد اللعان أي
 بعدد المعتذرات ولو بكلمة أن كن زوجات فإن رضين لمعان واحد لم يحز أن ذكرهن في اللعان معاً فإن رتب
 وقع للأولى فإن تنازع البداة وهو بكلمات بدأ بمن قذف أولاً بكلمة أقرع بينهما ولو قدم الحاكم أحدها
 بلا قصد لئلا رجا زوايا قال لا مراً أيا زانية بنت الزانية وجب حدان وقدمت البنت فلو كانت زوجته قدمت
 الأم أي لأن حددها أقوى لانه لا يسقط باللعان وتقدم أي من بدأ بقذفها مطلقا أي سواء كانت الثانية زوجة
 أو لأن قال يا زانية أم الزانية أو سقته مع طول لقوائده ولا يوضح المقام به (قوله) ارسال من يعلم الحاكم
 عبارة الروض وشرحه أرسل إلى القاضي ليعيث إليه نائباً يلاع عنه أو ليعلمه أنه مقيم على النفي وعبارة الأصل
 يعث إلى القاضي ويطعمه على ما هو عليه ليعيث إليه نائباً أو ليكون عالماً بالحال إن أخر بعث النائب فأن لم
 يفعل بطل حقه وإن تعذر عليه الأرسال أشهد أنه على النفي أن أمكنه فأن لم يشهد حيث بطل حقه وهو يفيد
 أنه مع الأرسال لا يلزم الأشهاد (قوله) فإن عجز (الخ) أي عن الأرسال وهذا يفيد أنه مع الأرسال لا يلزم الأشهاد

اوسار او تاخر لغذر ولم يشهدو التغيير باعذار الجمعة هو ما قاله شارح ومقتضى تشبيههم ما هنا بالرد بالعيب والشبهة ان المعتذر اعذارها وهو ظاهر ان كانت اضيق لكننا وجدنا ان اعذارها مرادة دخول الحمام ولو للتطيف كما قبله اطلاقهم والظاهر ان هذا ليس عذرا في الجمعة ومن اعذارها اكل كريبه ويعد كونه عذرا (٢٣٤) هنا وإن قلنا انه عذر في الشهادة على الشهادة كما يأتي في بابها فالوجه اعتبار الاضيق من تلك

الاعذار (وله نفى حمل) كما صح أن هلال بن أمية لا عن عن الجمل (و) له (انتظار وضعه) ليعلم كونه ولدا إذا باطن خلا فبكون نحو ربح لا لرجاءه ثم بعد علمه ليكفي اللعان فلا يعذر به بل يلحقه تقصيره (ومن اخر) النفي (وقال جملت الولادة صدق يمينه إن أمكن عادة كان (كان غائبا) لأن الظاهر يشهد له ومن ثم لو استفاضت ولا ذمها لم يصدق (وكذا) يصدق مدعى الجمل بها (الحاضر) إن ادعى ذلك (في مدة يمكن جهله) به (فيها) عادة كان بعد علمه عنها ولم يستغض عنده لاحتمال صدقه حيثن خلاف ما إذا انتفى ذلك لأن جهله به إذن خلاف الظاهر ولو اخره عدل رواية لم يقبل منه قوله لم أصدقه ولا قبل يمينه (ولو قيل له) وهو متوجه للحاكم او وقد سقط عنه التوجه اليه لغذره (ومتع بولدك أوجعله الله) كولد أصالحا فقال آمين او نعم) ولم يكن له ولد آخر يشبهه به وبدعي إرادته (تعذر نفقه) ولحقه لتضمن ذلك منه رضاه به (وإن قال) في أحد الحاليين السابقين جز الله خيرا

(قوله اوسار) أي بلا تأخير (قوله ولم يشهد) راجع لقوله اوسار الخ عبارة سم قوله ولم يشهد يفيد وجوب الاشهاد مع السيرة وأنه لا يفتي السير عنه وبه صرح شرح الروض اه أي والمغني كما استأنا (قوله تشبيههم) أي الاحصاء وقوله ان المعتذر اعذارها أي العيب والشبهة وقوله إن كانت اضيق أي من اعذار الجمعة اه ع (قوله والظاهر ان هذا ليس عذرا الخ) وليس من الاعذار الخوف من الحكم على اخذ مال جرت العادة بانهم لا يفعلون إلا باخذ مال خوفا من اعلامه جوارحه على اخذ مال او قدر لم تجر العادة باخذ مثله فلا يبعد عنه اه ع (قوله ومن اعذارها) أي الجمعة (قوله ويعد كونه) أي اكل الكريب اه ع (قوله هنا) أي في اللعان (قوله انه عذر) أي اكل الكريب (قوله من تلك الاعذار) أي اعذار الجمعة والعيب والشبهة (قوله كاصح) إلى الفصل في المغني لا لا قوله وكان نافله إلى المتن (قوله لا لرجاءه) أي الخ عبارة المغني وشرح المنهج بخلاف انتظار وضعه لرجاءه ثم فلو قال علمته ولدا واخرت رجاءه وضعه ميتا فاكفى اللعان بطل حقه من النفي اه (قوله بعد علمه) متعلق بانتظار وضعه المقدّر بالعلم (قوله مدعى الجمل بها) يعني عنه قوله بعد أن ادعى ذلك (قوله به) أي بالولاية اه معني (قوله عنها) أي على الولادة (قوله ولم يستغض) أي الولادة والتدكير بتأويل ان يتولد (قوله بخلاف ما إذا انتفى ذلك) كان كافيا في دار واحدة ومضت مدة يبعد الحتم فيها فانه لا يقبل اه معني (قوله لأن جهله به اذن) كذا في النسخ بالنون حتى نسخة لشارح اه سيد عمر (قوله عدل رواية) أي ولورقيا او امرأة اه معني (قوله لم يقبل الخ) جواب لو (قوله ولا) أي بان اخبره من لا تقبل روايته كصبي وفاسق اه معني (قوله قبل) أي قوله لم اصدقه (قوله ولم يكن له) عبارة المغني نعم ان عرف له ولدا اخر وادعى حمل التهنئة والتامين ونحوه عليه فله نفقه الا ان كان

وقد يستشكل الفرق حيث وجب الاشهاد مع سير الغائب لم يجب مع ارسال المعلن لأن يقال مجرد سريه لا يدل على عدم الرضا بالولد فيلحقه فلا بد من الاشهاد الدال على ذلك بخلاف ارسال المعلن فانه يدل على ذلك فليأتم وجه ذلك وهو ان مجرد السير لا ينافي الرضا به و ارسال المعلن نافية تدبر (قوله اوسار او تاخر لغذر ولم يشهد) يفيد وجوب الاشهاد مع السير وأنه لا يفتي السير عنه وبه صرح في شرح الروض فانه بعد قول الروض وهو له أي الغائب التأخير إلى رجوعه بادر اليه بحسب الامكان مع الاشهاد أي بأنه على النفي وجهان اه وذكره وان اصحهما في الشرح الصغير الاول وان كلام الاصل يحيل الى القول مانصه فان آخر المبادر مع الامكان وإن اشهد او لم يشهد وإن بادر بطل حقه وإن لم يمكنه المبادر لخوف الطريق وغيره فليشهد اه وبعبارة مختصرة الكفاية لا بن التقيب فرع إذا امكن الغائب السفر فليأخذ فيه مقب بلوغ الخبر ويشهد انه على النفي فان اخر بطل حقه وإن اشهد وكذا إن سار ولم يشهد في اصح الوجهين و حال الامام جمع ذلك على الشفقة وقال لا فرق بين البابين اه وهذا الكلام يفيد اعتبار اجتماع السير والاشهاد وأنه لا يكتفي باحدهما وهذا بخلاف ما قيل في الرد بالعيب وأنه وإن لم يكن مقيدا بالغائب من أنه إذا شهد حال ذهابه إلى الحاكم سقط عنه وجوب الانهاء اليه والفرق متيسر فليأتم وليراجع والفرق انه ثم يشهد على الفسخ فلا يضرب التأخير بعد ذلك بخلافه هنا فلا يفتي عنه إلا باللعان (قوله ومقتضى تشبيههم ما هنا بالرد بالعيب) مقتضاها ايضا ان الحاضر إذا ذهب إلى الحاكم لم يفتي له إلا باللعان حال ذهابه ان امكن لثبوت ذلك في الرد بالعيب ومقتضاها ايضا انه إذا شهد حال ذهابه سقط عنه الذهاب لكن قياس ما قالوه هنا في سير الغائب انه لا بدعته من الاشهاد وأنه لا يفتي أحد ههنا من الآخر عدم سقوط الذهاب عنه والفرق يمكن فليراجع (قوله ومقتضى تشبيههم) قضية التشبيه بالرد بالعيب انه إذا شهد سقط وجوب المبادرة إلى الحاكم مع انه ليس

أوبارك عليك فلا يتعدر النفي لاحتمال أنه قصد مجرد مقابلة الدعاء (وله اللعان) لدفع أحد أو نفى ولد (مع إمكان) إقامة يمينه (بناها) لان كلا حجة تامة وظاهر الآية المشترط لتعذر البيعة صدعته الاجماع وكان نافله لم يعتد بخلاف فيه لعدوذه على أن شرط حجية مفهوم المخالفة أن لا يكون القيد خرج على سبب وسبب الآية كان الزوج فيه فاقتدا للبيعة (ولها) اللعان

أشار إليه فقال نفعلك الله بهذا الولد فقال آمين أو نحوه فليس له نفيه اه (قوله بل يلزمها الخ) ظاهر هذا الصنيع انه يجوز لها اللعان وإن كانت كاذبة فتقول اشهد بالله اني لمن الكاذبين الخ وهو بعد جدا كالأخفى ويحتمل ان قوله يلزمها تفسير للمراء بالجاوز الذي افاده قول المصنف ولها فيكون قوله إن صدقت للمتن نفسه بالمعنى الذي ذكره الشارح فليراجع اه رشيدى عبارة المغنى (تنبيه) قضية قوله لها ان يلزمها ذلك لكن صرح ابن عبد السلام في قواعد ما وجوبه عليها اذا كانت صادقة في نفس الامر فقال اذا لعن الزوج امرأته كاذبا فلا يحل لها النكول كيلا يكون عونا على جلداه أو رجما وفضيحة اهلهما وصوبه الاذرى والزركشى وغيرهما هو ظاهر اه (قوله لا بالينة الخ) اى ليتوجه عليها بالينة فيمتنع حينئذ لعانها لانه الخ (قوله غير هذا) اى دفع الحد

(فصل) له اللعان لنفى ولده (قول المتن لنفى ولد) ولومن وطء شبهة أو نكاح فاسد اه معنى (قوله بل يلزمه) الى قوله والخوض في المغنى والى الفصل فى النهاية (قوله بل يلزمه اذا علم) فيه ما مر قريبا اه رشيدى عبارة المغنى (تنبيه) قضية قوله انه لا يجب وان علم انه ليس منه وليس مراد باليجب في هذه الحالة كما علم بامر اه (قوله اذا علم الخ) اى اوطن ظنا مؤكدا كما مر اه رشيدى اى وكما يأتى (قوله ولو اقام بينة الخ) غاية معطوفة على وإن عفت الخ (قوله حاجته اليه) اى الى اللعان لنفى الولد لتعليل للمتن والشارح معا (قوله من حاجته) اى الى اللعان (قوله بل يلزمه ان صدق) فيه ما مر ايضا قريبا اه رشيدى عبارة المغنى (تنبيه) قضيتيه انه لا يجب في هذه الحالة وبه صرح الماوردى ولكن الذى صرح به ابن عبد السلام فى القواعد هو أقدم الوجوب دفعا للحد والفسق عنه وهل وجب الحد في هذه الحالة على الملا عن ثم سقط باللعان الاول ويجب اصلا احتلالا للامام والاول اوجه اه رشيدى (قوله اظهارا للصدقة) اى المترتب عليه دفع عار الحد والفسق وغير ذلك واما قوله وبالعلة الخ فلا يظهر له دخل في اللزوم اه رشيدى (قوله ولد دفع تعزيره) قال شيخنا الشهاب البرلى والظاهر ان الفرقة تثبت بهذا اللعان وانه يفعل ذلك وإن زال ولد دفع تعزيره (قوله لكونها ذميمة مثلا) عبارة المغنى كقذف زوجة الامه أو الذمية وصغيرة يمكن جماعها ويسمى هذا تعزير تكذيب ايضا اه (قوله لصدقة ظاهرا) كيف يأتى هذا اذا رماها بغير الذى ثبت مع ان الحكم كذلك اه سم وقد يقال ذلك من تعزير التكذيب الا ترى (قوله مع امتناعها) كانه احتراز عما لو لا عنت ثم قذفها بغير آخر فانه بعد اه سم (قوله منه) أى اللعان (قوله وهو ظاهر) أى صدقه (قوله او لكذب الخ) عطف على قوله لصدقة ظاهرا اه ع ش (قول المتن لا توطا) خرج الى توطا عبارة الروض مع شرحه وكذا اى له اللعان لدفع تعزيره ووجب لتكذيبه ظاهرا بان قذف زوجته غير المحصنة ولم يعلم كذبه ولم يظهر صدقه كقذف صغيرة توطا ويجوز انه لا يلاعن لدفع تعزيره لها حتى تكتملا بالبلوغ والافاقة تطالب اه سم (قوله وكقذف كبيرة) الى قوله ما عاذهن فيه ركبو تعقيد عبارة المغنى اى لا يمكن وطؤها فانه لا يلاعن لاستقاطه وإن بلغت وطأ به لا علم بكذبه فلم يباح بها عارا بل يعزير تاديبا على الكذب حتى لا يعود دليلا يذم او مثل ذلك ما لو قال زنى بك مسوح او ابن شير مثلا وقال

كذلك ويقربق بانه هناك يشهد على الفسخ فلم يضرب التأخير بعد ذلك (فصل له اللعان الخ) (قوله بل يلزمه ان صدق) فى مختصر الكفاية لابن القيم ولو قذفها ولا يينة له فقد يظهر ان اللعان واجب عليه لانه يدفع به محرما لا يمكن لاحته وهو الجلد ودفع الحرام واجب ويؤيده مفهوم النص الا ترى انه ليس عليه ان يلاعن حتى يطالب بالحد واطلق في الحاوى عدم الوجوب اه (قوله ولد دفع تعزيره) قال شيخنا الشهاب البرلى والظاهر ان الفرقة تثبت بهذا اللعان وانه يفعل ذلك وإن زال النكاح لكن عبارة الشارح يعنى المحلى توهم خلاف الثانى اه (قوله لصدقة ظاهرا) كيف يأتى هذا اذا رماها بغير الذى ثبت مع ان الحكم كذلك (قوله مع امتناعها) كانه احتراز عما لو لا عنت ثم قذفها بغير آخر فانه بعد (قوله الى المتن لا توطا) خرج الى توطا قال فى الروض وكذا اى له اللعان لدفع تعزيره ووجب لتكذيبه ظاهرا

بل يلزمها ان صدقت كقاله ابن عبد السلام وصوبه (لدفع حد الزنا) المتوجه عليها بلعانه لا بالينة لانه حجة ضعيفة فلا يقاموها ولا فائدة للعانها غير هذا (فصل له اللعان لنفى ولد) بل يلزمه اذا علم انه ليس منه كما مر بتفصيله (وإن عفت عن الحد وزال النكاح) بطلاق وغيره ولو اقام بينة بزيهاا حاجته اليه لدفع الحد (وله) اللعان بل يلزمه ان صدق كقاله ابن عبد السلام (لدفع حد القذف) ان طلمته هي أو الزانى (وإن زال النكاح ولا ولد) اظهارا للصدقة وبالعلة فى الانتقام منها (ولا دفع تعزيره) لكونها ذميمة مثلا وقد طلبته (إلا تعزير تاديب) لصدقه ظاهرا كقذف من ثبت زنا بابينة او اقرارا لعانه مع امتناعها لان اللعان لاظهار الصدق وهو ظاهر فلا معنى له او لكذبه الضرورى (كقذف طفلة لا توطا) اى لا يمكن وطؤها وكقذف كبيرة

نحو قرناء او بوطة نحو
 مسموح فلا يلاعن لا مقاطعة
 وان بلغت وطالبته إذ لا
 عار لحبها به للعلم بكذبه فلا
 يمكن من الخلف على صدقه
 وإنما زجر حتى لا يعود
 للايذاء والخوض في الباطل
 ومن ثم يستوفيه القاضي
 للطفلة بخلاف الكبيرة
 لا بد من طلبها ومحل ما ذكر
 في نحو القرناء حيث لم يرد
 وطء درها ولا فهو من
 الاول وما عدا هذين اعني
 ما علم صدقه او كذبه يقال له
 تعزير التكذيب لما فيه من
 اظهار وكذبه بقيام العقوبة
 عليه وهو من جملة المستثنى
 منه ولا يستوفى إلا بالطلب
 المقدوف (ولو عفت عن
 الحد) او التعزير (او اقام
 بينة زناها) او اقرارها به
 (او صدقته) فيه (ولو ولد)
 ولا حمل بفيه (او سكنت
 عن طلب الحد) بلا عفو
 (او جنت به بدقه) ولو ولد
 ولا حمل ايضا (فلا لعان)
 في المسائل الخمس مادام
 السكوت او الجنون في
 الاخيرتين (في الاصح) إذ
 لا حاجة اليه في الكل سيما
 الثانية والثالثة لثبوت قوله
 بحجة أقوى من اللعان اما
 مع ولاد وحمل بفيه فلا عن
 جز ما واذ الزمه حد بقذف
 مجنونة بزنا اضافته لحال
 افاقها او تعزير بما لم يصفه
 او بقذف صغير انتظر
 طلبها بعد كالمها ولا تحد
 مجنونة بلعانه حتى تقيق
 وتتمتع من اللعان (ولو أبانها)

لر تقاء وقرناء في نية فاعذر للايذاء ولا يلاعن وهذا ظاهر إذ اصرح بالفرج فان أطلق فينبغي ان يسأل
 عند دعواه عن ارادته فان وطأها في الدبر يمكن فليحق العار بها ورتب على جوابه حكمه زادها اليه تعزير
 التاديب يستوفيه القاضي للطفلة الخ اه (قوله نحو قرناء) تعزير كبيرة (قوله او بوطة نحو مسموح) اي
 او قذف بوطة الخ (قوله فلا يلاعن) تبرع على ما في المتن (قوله لا مقاطعة) اي تعزير التاديب (قوله
 وان بلغت) اي العطفة (قوله فلا يمكن) من التمكن (قوله ولا يمازج) جواب سؤال منشؤه قوله لا يلاعن
 الخ (قوله حتى لا يعود للايذاء) اي لما من شأنه الايذاء ولا فلا يلاعن في القذف المذكور او المراد مطلق
 الايذاء اي حتى لا يعود لايذاء احداهم شديدا اقول او المراد ايذاء اهلها (قوله ومن ثم) راجع الى قوله واما
 زجر الخ (قوله يستوفيه القاضي للطفلة) ظاهره ولو لمع وجوده لم يطلب سمع حج اه ع ش (قوله من
 الاول) اي ما في قوله لو دفع تعزيره اه كرى والاصوب وهو اللعان لحد القذف الخ (قوله وما عدا) قوله
 اعني ما (الاولى فيه ما من) (قوله اعني ما علم) تفسير لهنين وما علم صدقه كقذف من ثبت ناهيا بينة الخ
 وما علم كذبه كقذف الطفلة وما عداهما ما لم يعلم صدقه ولا كذبه كقذف زوجته غير المحصنة (قوله
 وهو) اي تعزير التكذيب (قوله من جملة المستثنى منه) عبر بن جملة لان هذين منها ايضا فتأمل إلا ان فيه
 لعانا لان من الباقي بعد الاستثناء بخلاف هذين (قوله ولا يستوفى) اي تعزير التكذيب اه ع ش (قوله
 الا يطلب المقدوف) ظاهره ولو غير كامل فيؤخر الى كاله اه سم (قوله او التعزير) الى الفصل في المغنى
 الا قوله ولا نحو مجنونة الى المتن وقوله بناء على انه لا يلاعن وقوله على ما مر الى فهم احل ان (قول المتن عن طلب
 الحد) أى أو التعزير اه معنى (قول المتن او جنت الخ) أو قذفها مجنونة بزنا مضاف للافاقة اه معنى
 (قوله مادام السكوت او الجنون الخ) فلو طالبت من سكنت او المجنونة بعد كالمها لاعتن اه معنى (قوله
 سيما الخ) عبارة المغنى لسقوط الحد في الصور الثلاث الاول ولا تنفاه طلبه في الباقي اه (قوله سيما الثانية)
 وهي اقامة البينة زناها او اقرارها به والثالثة توهى تصديق الزوجة للزوج في الزنا (قوله فلا عن الخ) عبارة
 المغنى فان له اللعان نفية قطعا اه (قوله ما لم يصفه) اي بزنا لم يصفه اصلا او اضافته لحال الجنون (قوله او
 بقذف صغير) عبارة غير صغيرة بالنساء قال الشريدي قوله أو بقذف صغيرة أى يمكن وطؤها بقرينة ما قدمه
 من التي لا يمكن وطؤها يستوفى لها الحاكم اه (قوله بعد كالمها) اي بالافاقة والبلوغ (قوله بلعانه)
 اي فيما إذا كان هناك ولده وحمل ولا فلا لعان له في حال جنونها كما مر انفا (قول المتن ولو أبانها) لو عبر
 ببيان لشمل ما لو انقضت عدو جمعية او حصل انفساخ اه معنى عبارة الروض مع شرحه فرع لو قذف
 المفسوخ نكاحها او المطلقة البائن غلغ أو طلاق ثلاث أو انقضاء عدة بزنا مطلق أو مضاف الى حالة النكاح
 او قذف من وطئها في نكاح فاسد أو طان انهاز زوجته او متهم بلعانه ان لم يكن هناك ولد ولا حمل فان كان
 هناك ولد منفصل لاعتن بفيه وكذا ان كان هناك حمل ولا حدها بلعانه ان لم يكن اضاف الزنا الى نكاحه
 وتبادر الحرمه بهذا اللعان فان كان قال زني في نكاحي وجب الحد عليها بلعانه وتسقطه باللعان فان بان في
 صورة اللعان لثني الحمل ان لا حمل فسد لعانه وحده كذا الولاعن زوج ولا ولد وان بعد لعانه فساد نكاحه تبينا

كقذف صغيرة تو طأ ومجنونة لا يلاعن حتى يكملها وبطالها اه وقوله لتكذيبه ظاهر اقال في شرحه
 بان قذف زوجته غير المحصنة لم يعلم كذبه ولم يظهر صدقه اه (قوله يستوفيه القاضي للطفلة) ظاهره ولو
 مع وجوده لم يطلب (قوله وهو من جملة المستثنى منه) عبر بن جملة لان هذين منها ايضا فتأمل (قوله
 لا يطلب المقدوف) ظاهره ولو غير كامل فيؤخر الى كاله وفي شرح م ر فلو قال الزوج قذفتك في النكاح
 في اللعان وادعت هي صدور به قبله صدق يمينه ولو اختلف بعد الفرقه وقال قذفتك قبلها فقالت بل بعدها
 صدق يمينه ايضا ما لم ينكر اصل النكاح فصدق يمينها او قال قذفتك وانت صغيرة فقالت بل بالغه صدق
 يمينه ان احتمل صدور به في صغرها او قال قذفتك وانا نائم فانكرت نومه لم يقبل منه لبعده او وانت مجنونة او
 اريفة او كافرة ونازعه صدق يمينه ان عهد ذلك لها ولا صدقت او انا صدي ان احتمل نظير ما مر او انا

فساد لعا نه وحده فلا يثبت شيء من أحكامه ما وأقره سم (قول المتن بعد النكاح) أى مقارن للنكاح أخذنا
ما يأتى اه سيدعمر (قوله حد قدفه) أى أو تميزه عبارة المعنى وتسقط عنه العقوبة بلعانه وبجبه على
الباتن عقوبة الزنا حيث كان مضافا بخلاف المطلق وتسقط عنها بلعانه اه (قوله ان اضافة للنكاح) أى

بمجنون صدق ان عقده اه وفي الروض وشرحه (فرع) لو قدف المفسوخ نكاحا أو المطلقه الباتن
يخلع أو طلاق ثلاثا وانقضاء عدة زنا مطلق أو مضاف إلى حالة النكاح أو قدف من وطئها في نكاح فاسداو
ظاناً انها زوجته أو اتمم يلاعن فان كان هناك ولد منفصل لا عن نفقه وكذا ان كان هناك حمل ولا حد
لها بلعانه ان لم يكن اضافة الزنا إلى نكاحه وتبادل الحرمة بهذا اللعان فان كان قال زنت في نكاحي وجب
الحد عليها وتسقطه باللعان فان بان في صورة ان لا حمل فسد لعانه وحدود كذا الوال عن زوج ولا ولد وبان
بعد لعانه فساد نكاحه تبين فساد لعانه وحده فلا يثبت شيء من أحكامه ما باختصار وفي الروض وشرحه
ايضا ما نصه فصل لو قدف من لا عنعنا عر فقط ان قدفها بذلك الزنا أو اطلق فان قدفها برنا آخر عر ايضا
فقط ان حدث بلعانه لم تكونه لم يلاعن بلعانه وذلك لان لعانه في حقه كالبنية فلا يحداو تانعر للزيادة وحدان
لاعتن سواء اذ قدفها بذلك بعد اللعان ام قبله في النكاح ام قبله كالحمل الاجنبية واللعان لا يمسقط الحصانة
إذ لم يعارضه لعانها فان عارضه بقيت الحصانة بمجالها على اللعان حجة ضعيفة فيختص أثرها بذلك الزنا كما
يختص بالزوج وليس له اسقاط العقوبة من تعزير أو حد بلعانه بالزنا بان لعان الاول ولا ولدوان
حد بالقذف الاول ولم يلاعن ثم عاد إلى القذف بذلك عر ناديا للزيادة ولا يحدا لظهور كذبه بالحد الاول
ولا يلاعن لا سقاط التعزير كما علم بامسار أو قدفها بغيره أى برنا غير ذلك الزنا فلا لعان لا سقاط العقوبة لظهور
كذبه بالحد وهل يحلان كذبه في الاول لا يوجب كذبه في الثاني فوجب الحد لدفع العار أو يعزير لظهور
كذبه بالحد وجهان أو وجههما الثاني اخذا من عموم ما ياتي فيمن قدف شخصا فحد ثم قدفه ثانيا وحده بقذفها
الاجنبى ولو لم يحدث فيه أى بسببه لان اللعان في صورته يختص بالزوج فيقتصر أثره عليه وسواء الزوج
والاجنبى كان ثم ولد فندفاه باللعان وبقي اومات أو لم يكن (فرع) لا يتكرر الحد بتكرار القذف ولو صرح
فيه برنا آخر أو قصد به الاستئناف فيكون الزوج لعان واحد يكره فيه الزنا نيات كلها وكذا الزنا ناة ان سها في
القذف بان يقول اشد بانه اى من الصادقين فباريتك من الزنا بفلان وفلان وفلان ومن قذف شخصا
فحد ثم قدفه ثانيا عر لظهور كذبه بالحد الاول والزوج في ذلك كغيرها ان وقع القذف في حال الزوجية
فان قدف اجنبية ثم تزوجها قبل ان يحد أو بعده ثم قدفها بالزنا الاول فالحد الواجب واحد ولا لعان لا سقاطه
بل يحتاج إلى بينة لا نه قدفها بالاول وهى اجنبية أو قدفها بغيره تعدد الحد لا اختلاف موجب القذف لان
الثاني يسقط باللعان بخلاف الاول فان اقام باحدهما أى احد الزنا من بينة بعد طلبها الحد القذف سقطا أى
الحدان لا نه ثبت اعم غير محصنة ولا فان بدات بطلب حد القذف بالزنا الاول حد له مطلقا ثم الثاني ان لم
يلاعن والاسقط عنه حده وان بدات بالثاني فلا عن لم يسقط الحد الاول لان اللعان يختص اثره بذلك الزنا

بخلاف البينة سقط الثاني وان لم يلاعن حد الثاني أى للقذف الثاني ثم للاول بعد طلبها لحد وان طالبت بها
أى بالحدين جميعا فكتبتا ثانيا بالاول فيحد له ثم للثاني ان لم يلاعن (فرع) لو قدف زوجته ثم بانها بلا
لعان ثم قدفها برنا آخر ثم جدد نكاحا بابل ولم يجده فان حد للاول قبل التجديد بالنكاح قال اللفظى صوابه
قبل القذف عر للثاني كالموقف اجنبية فحد ثم قدفها ثانيا ويضي حمله على ما اذا لم يصف الثاني إلى حالة
البينة لثلاثا بشكل بامسار فبالوقف اجنبية ثم تزوجها ثم قدفها برنا آخر من الحد يتعدد فان لم تطلب
حد القذف الاول حتى بانها قال اللفظى صوابه حتى قدفها فان لا عن للاول قبل القذف الثاني أو بعده عر
لثاني للزيادة ولا يحدا بلعانه سقطت حصانتها في حقه ولا أى وان لم يلاعن للاول حد حتى لا اختلاف
القذفين في الحكم وهو محمول على ما اذا اضاف الزنا إلى حالة البينة أخذنا ما مره سقمه مع طوله لكثرة
فوائده وإيضاحه المقام مع اختصار الشارح فيه اه (قوله أو حمل على المعتقد) جزم به الروض (قوله

بواحدة أو أكثر) أو ماتت
ثم قدفها) فان قدفها برنا
مطلق أو مضاف إلى ما
أى زمن (بعد النكاح
لا عن) للثاني (ان كان)
هناك (ولد) أو حمل على
المعتقد (يلحقه) ظاهر
وأراد نفقه لعانه للحاجة
اليه حيثن كما في صلب
النكاح وحيثن يسقط
عنه حد قدفها ولزومها
به حد الزنا ان اضافة
للنكاح ولم تلاعن هى
كالزوجة

مخلاف لماذا انتني الولد منه فحدث (٢٢٨) ولادان (فان اضراف) الزنا الذي رما به (إلى ما) أي من (قبل نكاحه) أو بعد ينوئها (فلا

لعان) جائز ان لم يكن ولد
 ويعد لعدم احتياجه لثبوتها
 حيث لا كالأجنبية (وكذا)
 لالعان (ان كان) ولد (في
 الاصح) لتقصيره بالاستناد
 لما قبل النكاح ورجع في
 الصغير المقابل واعتمده
 الاسنوي لانه الذي عليه
 الاكثرون وقد يعتقدان
 الولد من ذلك الزنا (لكن
 له) بل يلزمه ان علز ناهأو
 ظنه كما علم ماسر (إنشاء
 قذف) مطلق أو مضاف لما
 بعد النكاح بناء على أنه
 لا يلاعن (ويلاعن) حيث
 لني النسب للضرورة فان
 أي حد (ولا يصح) في أحد
 نوا (مين) وان ولدتهما مبرا
 مالم يكن بين ولدتهما ستة
 أشهر لجريان العادة الالهية
 بعدم اجتماع ولد في الرحم
 من ماء رجل وولد من ماء
 آخر لان الرحم اذا اشتمل
 على من فيه قوة الاجبال
 انسدفه عليه صونا له من
 نحو هو اه فلا يقبل منيا آخر
 فلم يمتص لحوا وقالوا انتفاء
 فان نني أحدهما واستلحق
 الآخر أو سكت عن نفبه أو
 نفهاهم استلحق أحدهما
 لحقاه وغلبوا الاستلحاق على
 التي لقوته بصحته بعد التي
 دون التي بعده احتياطا
 للنسب ما أمكن ومن ثم
 لحقه ولد أمكن كونه منه
 بغير استلحاق ولم ينف عنه
 عند امكان كونه من غيره
 الابالني أما اذا كان بين

مخلاف المطلق معنى وعش (قوله) مخلاف لماذا انتني (الخ) عبارة المعنى تنبيه أهم كلامه أنه إذا لم يكن ولد
 يلحقه للعان وهو الصحيح لانه لا جنسي ولا نه لضرورة حيث قد فيه اه (قوله) الولد) أي وال (قول
 المتن) فان اضراف (إلى ما قبل نكاحه) مثل هذا ما لود صدر منه القذف حال الزوجية أو أضافه إلى ما قبل النكاح
 اه روض (قوله) كالأجنبية) أي كقذفها (قول المتن) وكذا ان كان في الاصح اعتمده المنهج (قوله
 بالاستناد (الخ) هذا مختص بما في المتن عبارة المعنى لتقصيره بذكر التاريخ اه وهو شامل لما في الشارح ايضا
 (قوله في الصغير) أي في شرح الصغير اه عش (قوله) واعتمده الاسنوي (الخ) ومع هذا فالعتمد ما في
 المتن اذا كان حقنه ان يطلق القذف أو يضيفه إلى النكاح اه معنى (قوله) بناء على أنه لا يلاعن) أي بناء على
 الاصح المذكور في المتن أماغلي مقابله فلا يحتاج لانشاء قذف كاهو واضح اه سيدعمر (قول المتن) ويلاعن
 وظاهر أنه لا ينتني بهذا اللعان ما ثبت عليه من الحد الاول قاله الرشيد أقول يفهم قول الشارح كالتهاية
 والروض فان أي من أي انشاء القذف ثم اللعان حدنه يسقط باللعان حد القذف الاول ايضا وقد يصرح
 به قول المنهج مع شرحه ويلاعن لنفيه وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه فان لم ينش عوب اه وأصرح
 منه قول المعنى ويلاعن لني النسب ويسقط عنه بلعانه حد القذف فان لم ينش قذا حد واحد عليها بلعانه
 ان لم يكن اضراف الزنا إلى نكاحه وتأبدا حرمة بعد اللعان اه (قوله) فلا يقبل منيا آخر) وبجيء الولدين
 انما هو من كثرة الماء اسنى ومعنى (قوله) فان (الخ) أي باللعان (قوله) فان نني أحدهما (الخ) أو نني
 أولهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت عن نفبه أو مات قبل ان تلده لحقه الاول مع الثاني اه معنى (قوله
 الابالني) أي باللعان (قوله) فهما حملان) فيصح نني أحدهما (خاتمة) فيها مسائل منشورة تتعلق بالباب
 لا ينتني ولد الأمة باللعان بل يدعى الاستبراء لان اللعان من خواص النكاح كالطلاق والظهار ولو ملك
 زوجة ثم وطئها ولم يستبرأها ثم أتت بولد واحتمل كونه من النكاح فقط فلا نفبه باللعان كانه نفبه بعد
 البيوت بالطلاق واحتمل كونه من الملك فقط فلا نفبه باللعان وكذا لو احتمل كونه منهما فلا نفبه باللعان
 ايضا وتصير أم ولد للحقوق الولد به بوطئه في الملك لانه أقرب ما قبله ولو قال الزوج بعد قذفه فلز وجته فذنتك في
 النكاح في اللعان فقالت بل قبله فلا لعان عليك الحد صدق يمينه لانه القاذف فهو أعلم بوقت القذف ولو
 اختلعا بعد الفرقة وقال قذفتك قبلها فقالت بل بعدها صدق يمينه ايضا الا ان أنكرت أصل النكاح
 فتصدق يمينها ولو قال قذفتك وانت صغيرة فقالت بل وأنا بالغة صدق يمينه ان احتمل انه قد فها وهي صغيرة
 مخلاف لماذا لم يحتمل كان كان ابن عشرين سنة وهي بنت أربعين ولو قال قذفتك وانا نا ثم فأنكرت نوم لم
 يقبل منه لبعده أو أتت بجنونة أو كافرة أو ادعت خلاف ذلك صدق يمينه ان عهدا ذلك والا

فهي وضعه ماسة أشهر على ما في تعليق الطلاق بالحل فهما حملان كاسيد كره فيصح نفى أحدهما فقط

﴿كتاب العدد﴾

جميع عدة من العدد
لاشتماع على عدد اقراء او
أشهر غالباً أو حتى مدة
تريض المرأة لتعرف براءة
رحمها من الحمل أو للتعب
وهو اصطلاحاً ما لا يعقل
معناه عادة كان أو غيرها

لا يقال فيها تعبد لأنها ليست
من العبادات المختصة بعجب
أو لفجتها على زوج مات
واخرت إلى هنا أنها غالباً
على الطلاق واللعان والحق
الايلاء والظهار بالطلاق
لأنهما كانا طلاقاً ولطلاق
تعلق بهما والأصل فيها
الكتاب والسنة والاجماع
وهي من حيث الجملة معلومة
من الدين بالضرورة كما هو
ظاهر وقولهم لا يكفر
باجادها لأنها غير ضرورية
ينبغي حملها على بعض
تفاصيلها وشرعت أصالة
صونها للنسب عن الاختلاط
وكررت الاقراء الملحق بها
الاشهر مع حصول البراءة
بواحد استظهاراً أو اكنفى
بها مع أنها لا تنفذ
البراءة لأن الحامل تحيض
لأنه نادر (عدة النكاح)
وهو الصحيح حيث أطلق
(ضربان الاول يتعلق
بفرقة) زوج (حتى بطلاق
(و) في نسخ أو وهي أوضح
(فسخ) بنحو عيب وانفساخ

فهى المصدقة أو وأنصبي فقالت بل وأنت بالغ صدق يمينه إن احتمل ذلك كما مر أو وأنجنون فقالت بل
وأنت عاقل صدق يمينه إن تهلهل جنون لأن الأصل قاي وهو ليس لأحد غير صاحب الفرائض استلحاق
مولود على فرائض صحيح وإن نفي عنه باللعان لأن حتى الاستلحاق باق له فإن لم يصح الفرائض كولد الموطوءة
بشبهة كان لكل أحد أن يستلحقه ولو نفي الذي ولدا ثم استلحقه في الإسلام فلو مات الولد وقدم
ميراثه بين ورثته الكسفا ثم استلحقه لحقه في نفيه وإسلامه وورثته ونقضت القسمة ولو قتل الملاعن
من نفاه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه العصاص والاعتبار في الحد والتعزير بماله القذف ولا يتيران
بعوث عتق أورك أو إسلام في القاذف أو المذوف معنى ونهاية وروض مع شرحه

﴿كتاب العدد﴾

(قوله جمع عدة) إلى المتن في النهاية (قوله من العدد) أي مأخوذة منه (قوله لاشتماع) أي العدة بالمعنى الاتي
(قوله على عدد اقراء الخ) بالإضافة (قوله غالباً) ومن غير الغالب أن يكون موضع الحمل أه عش (قوله
مدة تريض الخ) عبارة غير مدة تريض فيها المرأة أقوال السيد عمر قد قال بصدق هذا التعريف بالاستبراء
لا يقال المراد بالمرأة الزوجة لأنه مكنه تخصيصاً بذكر فنية يخرج عدة الشبهة وقد يجاب بأنه تعريف
لفظي وهو جائز بالأعم كاصح وأه في كتب المنعني أه أقول ولك منع خروج عدة الشبهة بأن يراد
الزوجة ولو باعتبار ظن الزوج فأثير ما مر في شرح وشروطه زوج (قوله لتعرف الخ) المراد بالمرأة ما يشمل
الظن إذا ما عدا وضع الحمل يدل عليها ظناً أه يجزم أي ولقوله الاتي واكنفى بها الخ (قوله لتعرف الخ)
الموافقاً بعده كونه من باب التفعّل (قوله أو للتعب) انفصال حقيق أه يجزم (قوله وهو اصطلاحاً
ما لا يعقل الخ) قال الشهاب سم لعل في حمله مسأحة أه أي لأن الذي لا يعقل معناه هو المتعبد به
لأنفس التعبد أه رشيدى قال السيد عمر ويمكن أن يرجع الضمير للتعبدى المفهوم من السابق وعليه فلا
تسامح أه (قوله معناه) أي حكته (قوله أو غيرها) أي كالمدة في بعض أحوالها أه عش (قوله لا يقال
فيها) أي في العدة أه عش (قوله تعبد) أي تعبدى بحذف ياء النسبة (قوله أو لتفجها) أي تحزنها
وتوجعها وأوهنا مائة خلو فتجوز الجع لأن الثاني قد يجتمع مع التعبد كما في الصغيرة والآيسة المتوفى
عنها وقد يجتمع مع معرفة براءة الرحم كالحائل المتوفى عنها أه يجزم (قوله وأخرت) أي العدة (قوله
والحق الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله كانا طلاقاً) أي في الجمالية (قوله وللطلاق تعلق بهما)
كيف وقد ترتب عليهما أه سم عبارة عش لأنه إذا مضت المدة ولم يطلوب بالوطء أو الطلاق فإن لم
يفعل طلق عليه القاضى وإذا ظاهر ثم طلق فوراً لم يكن عائداً ولا كفارة أه (قوله على بعض تفاصيلها)
الانساب بسياق كلامه اسقاط بعض أه سيد عمر (قوله وكررت الخ) عبارة المغنى والمغلب فيها التعبد بدليل
أنها لا تنفصى بقرء واحد مع حصول البراءة أه (قوله مع حصول البراءة بواحد) بدليل كفايته في
الاستبراء أه سم (قوله استظهاراً) أي طلباً لظهور ما شرعت لأجله وهو معرفة براءة الرحم أه عش
(قوله واكنفى بها) أي بالاقراء أه سم وعش (قوله لأن الحامل الخ) تعليل للثاني أه عش (قوله لأنه) أي
حيض الحامل نادر لتعليل لا لكفارة (قوله وهو) أي المراد بالنكاح (قول المتن الاول يتعلق الخ) وباقي
الثاني في فضل عدة الوفاة أه سم (قوله بنحو عيب) إلى المتن في النهاية لإقوله وأمره (قوله بنحو عيب)
أي كالأعسار وقوله بنحو لعان أي كالرضاع (قوله لأنه) أي كلاً من الفسخ والانفساخ (قوله في معنى
الطلاق) وفي معنى الطلاق ونحوه مالم يسخ الزوج حيواناً نهاية أي فتعد عدة الطلاق عش (قوله

﴿كتاب العدد﴾

ماء آخر

(قوله أو للتعب وهو اصطلاحاً ما لا يعقل معناه) لعل في حمله مسأحة (قوله وللطلاق تعلق بهما) كيف وهو
قد يرتب عليهما (قوله مع حصول البراءة بواحد) بدليل كفايته في الاستبراء (قوله واكنفى بها) أي
بالاقراء (قوله ضربان الاول يتعلق الخ) وباقي الثاني في فضل عدة الوفاة (قوله وهو) أي وطء

بنحو لعان لأنه في معنى الطلاق

النصوص عليه) نعت للطلاق **(قوله)** وخرج إلى التين في المغني لإقوله ووطء الشبهة إلى وهو **(قوله)** ووطء الشبهة الخ) عبارة المغني لكن برده عليه ووطء الشبهة وقد يقال أن المذموم إذا كان فيه تفصيل لا يرداه **(قوله)** وهو) أي ووطء الشبهة أه سم عبارة المغني وضبط المتولى الوطء الماوجب للعدة بكل ووطء لا يوجب الحد على الواطئ الخ **(قوله)** أو مكره) وفاقا للمغني والاسني وخلافا للثانية وبوجهه عبارة سم أفتي شيخنا الشهاب الرمي بعدم لحوق الولد الحاصل من ووطء المكره وعلى الزان أن الشرع قطع النسب عن الزاني وهو زان لأنه منوع من الفعل آثم به وإن سقط عن الحد للشبهة وقياس عدم الحقوق أنه لأعدة لهذا الوطء ويفارق الصبي والمجنون بأنه مكف بالآثم بالفعل بخلافهما أه **(قوله)** كاملة) أي بالغة عاقلة طائفة مفعول وعلى **(قوله)** منها) أي الكاملة **(قوله)** لا احترام للماء) أي حقيقة في المجنون والمكره وحكما في المراهق لكونه منة الإزال **(قوله)** المذكور) وهو الصحيح **(قوله)** حصر الوطء) أي المتسبب عن وجوب العدة **(قوله)** ووجه الوهم) أي وجه كونه وما أه كردى **(قوله)** لوجوبها بنحو الوطء الخ) لعل الأولى أن يقال أن الحصر إنما هو لوجوبها المتعلق بفرقة الحى عن نكاح صحيح في الوطء والاستدخال أه سم **(قوله)** لا يناسب الاصطلاح) أي للمعاينين **(قوله)** الأول) أي كالوجوب هنا وقوله الأخير أى كعدمه الوطء هنا **(قوله)** يذكر) إلى قوله واستدخالها في المغني للأولى وهل يأتى في لأعدة وكذا في النهاية إلا قوله واستدخاله **(قوله)** يذكر متصل) وإن كان زائدا وهو على سنن الأصل ولعل وجه الاحتياط لأحتيال الاحمال منه أه نهاية عبارة المغني قال البغوى ولو استدخلت المرأة ذكر زائدا أوجب العدة أو أشل فلا كالمأه أه وهو ظاهر فى الأولى إذا كان الزائد على سنن الأصل ولألا فلا وبماض فى الثانية كقوله شيخنا أه قال ع ش قوله وهو على سنن الأصل أى بخلاف الزائد الذى ليس كذلك فلا تجب العدة بالوطء به وإن كان فيه قوة أه **(قوله)** من نحو صبي) متعلق بوطء **(قوله)** تبيها للوطء) وكذا يشترط فى الصغيرة ذلك أه معنى وفى ع ش عن الزايدى وبسم مثله **(قوله)** أمارة) أي الوطء أه ع ش **(قوله)** كزوجية مجبوب) أي مقطوع الذكر أه معنى **(قوله)** لم تستدخل منية) أي ذلك الما لم يلزم عدم استدخاله كان ساقطها ونزل منية ولم يعلم هل دخل فرجها ولا فتجب به العدة وأباحت به التذنب وتقضى عدتها بوضع الخل الحاصل منه كما يعلم بأمايتى للشارح فى أول الفصل الآتى من قوله أما إذا لم يمكن الخ أه ع ش **(قوله)**

الشبهة كل ما يوجب الخ **(قوله)** أو مكره) أفتي شيخنا الشهاب الرمي بعدم لحوق الولد الحاصل من ووطء المكره على الزان أن الشرع قطع النسب عن الزاني وهذا زان لأنه منوع من الفعل آثم به وإن سقط عنه الحد للشبهة وقياس عدم الحقوق أنه لأعدة لهذا الوطء ويفارق الصبي والمجنون بأنه مكف بالآثم بالفعل بخلافهما أه **(قوله)** ووجه الوهم أن الحصر إنما هو الخ) لعل الأولى أن يقال أن الحصر إنما هو لوجوبها المتعلق بفرقة الحى عن نكاح صحيح في الوطء والاستدخال **(قوله)** يذكر متصل الخ) بتقديم قول المصنف فى باب الغسل وجنابة بدخول حشفة أو قدرها فى جاقول الشارح فى قوله حشفة ما نفضه ووضع أصلى أو مشبهة بم متصل أو مقطوع أه وفى قوله أو قدرها ما نفضه من مقطوعها أو مخلوق بدونها الواضح المتصل أو المنفصل فيهما كما صرح به جمع متأخر وفى الأولى وبعبارة التحقيق لأتنافى ذلك خلافا لما ظنه وقد صرحوا بأن إيلاج المقطوع على الزوجين فى نقض الزوج بمسه أو الاصح نقضه ويجرى ذلك فى سائر الأحكام أه سم قال والذكر كالأندان نقض مسه وجب الغسل بإيلاجه أو لألا أه وقوله أو مشبهة يفيد حصول الجنابة بأحد ذكرين أحدهما زائد واشتبه وهو مشكل إذ لأجنابة بالشك والكلام حيث لم ينقض مسه وقوله ويجرى ذلك فى سائر الأحكام مع قوله قبله متصل أو مقطوع قد يخالف قوله هنا متصل لدخول العدة فى قوله سائر الأحكام بل يدخل فيه أيضا ما هو حاصل ما فتاوى شيخنا الشهاب الرمي من وجوب المهر وحصول التحليل بإيلاج المقطوع لكن لا يفتى إشكاله وقوله والأندان نقض مسه الخ ينبغي جريان ذلك فى العدة

ومسوح مطلقا اذ لا يلحقه

الولد (أو) بعد استدخال
منه) أى الزوج المحترم
وقت انزاله واستدخاله ولو
منى محبوب لانه أقرب
للعوق من مجرد ايلاج قطع
فيه بعدم الانزال وقول
الاطباء الهواء يفسده فلا
يتأتى منه ولد ظن لا يتأتى
الامكان ومن ثم لحق به
النسب ايضا ما غير المحترم
عند انزاله بان انزاله من زنا
فاستدخلته زوجته وهل
يلحق به ما استنزله بيده
لحرمة او لا لا اختلاف فى
اباحته كل يحمل والا قرب
الاول فلا عدة فيه ولا نسب
يلحق به واستدخالها منى
من تظنه زوجها فيه عدة
ونسب كوطه الشبهة كذا
قالوا التشبيه بوطه الشبهة
الظاهر فى انه نزل من صاحبه
لاعلى وجه سفاح يدفع
استشكله بان العبرة فيها
بظنه لا ظنها ومرتى غرامات
الكاح بسط الكلام فى
ذلك وتجب عدة الفرق بعد
الوطء (وان تيقن برأه
الرحم) لكونه علق الطلاق
بها فوجدت أو لكون
الوطء طفل أو الموطوءة
طفلة لعموم مفهوم قوله تعالى
من قبل ان تمسوهن وتعيولا
على ايلاج لظهوره دون المني
المسبب عنه العلق لحقائه
فاعرض الشرع عنه واكتفى
بعبه وهو الوطء او دخول
المنى كما اعرض عن المشقة فى

ومسوح) أى وكروجة ومسوح الخ اه ع ش (قوله مطلقا) المتبادر منه ان معناه سواء استدخلت منه او لا
وهذا لا يوافق قوله الا فى فصل عدة الوفاة لتعذر انزاله اه سم عبارة ع ش قوله مطلقا استدخلت
ماه او لا وظاهره وان ساقها حتى نزل ماؤه فى فرجها اه (قوله المحترم) نعت للمنى ووقت انزاله الخ
ظرف للمحترم ش اه سم (قوله) وقت انزاله الخ عبارة للمنى ولا بد ان يكون محترما حال الانزال
وحال الادخال حكى الماوردى عن الاصحاب ان شرط وجوب العدة بالاستدخال ان يوجد الانزال
والاستدخال معافى الزوجة فلو انزل ثم زوجهما فاستدخلته او انزل وهي زوجة ثم ابانها واستدخلته لم تجب
العدة ولم يلحقه الولد اه وظاهره ان هذا غير معتبر بل الشرط ان لا يكون من زنا كما قالوا اه (قوله) واستدخاله
خلاف للنباية عبارة تولا اثر لو قت استدخاله كما فى به الوالدون نقل الماوردى عن الاصحاب اعتبار حالة
الانزال والاستدخال فقد صرحوا بانها لو استنجى بجمرة فامنى ثم استدخلته اجنية عالمة بالحال او انزل فى
زوجته فساحت بنته مثلا فانت بولد لحقه اه (قوله) لا نه الخ اى الاستدخال (قوله) قطع فيه الخ اى كايلاج
صبي اه سم (قوله) ظن الخ) عبارة للمنى والاسنى غايته ظن وهو لا يتأتى الامكان فلا يلتفت اليه اه (قوله)
اما غير المحترم عند انزاله الخ) لم يبين غير المحترم عند الاستدخال مع انه اولى بالبيان للتحلاف فيه بخلاف
هذا اه سبب عمر (قوله) وهل يلحق به) اى بما نزل من زنا عبارة النباية ولو استنى يديمن يرى حرمة اى
كالشافعى الا قرب عدم احترامه اه (قوله) والا اقرب الاول) اى فلا عدة فيه ولا نسب يلحق به وظاهره
وان كان ذلك لحوف الزنا وهو ظاهر اه ع ش عبارة سم ولا يتأتى كونه حراما فى نفسه انه قد يحل اذا
اضطر له بحيث لو لاموقع فى الزنا لان الحل حينئذ تسليمه لعارض م راه (قوله) فلا عدة الخ جواب اما قوله
وهل الخ جملة اعتراضية (قوله) واستدخالها الخ) مبتدا وخبره قوله كوطه الشبهة (قوله) استشكله) اى
ما قالوا (قوله) بان العبرة فيها) اى الاستدخال ووطء الشبهة يحمل ان مرجع الضمير العدة والنسب (قوله)
وتجب الخ) دخول فى المتن (قوله) بعد الوطء) اى واستدخال المني (قوله) لكونه علق الطلاق) الى قوله
وبه يندفع فى المتن الا قوله الوطء طفل او الى قول المتن والقرء فى النهاية الا قوله وبه يندفع الى المتن وقوله
وان استقبلتها بدواء (قوله) لكونه علق الطلاق الخ) كقوله لم تيقن برأه حرك من منى فانت طالق
ووجدت الصفة معنى واسنى (قوله) بها) اى برأه الرحم وقوله فوجدت اى بان حاضت بعد التعليق اه ع ش
والاولى بان ولدت الخ (قوله) طفلا) اى يمكن وطؤه وقوله طفلة اى يمكن وطؤها اه ع ش (قوله)

فلتأمل (قوله مطلقا) المتبادر منه ان معناه سواء استدخلت منه او لا وهذا لا يوافق قوله الا فى فصل
عدة الوفاة لتعذر انزاله (قوله فى المتن) استدخال منه) انظر المني الذى لا يوجب الغسل الخارج من احد
فرجى المشكل والمنفتح والرائد مع افتتاح الاصل هل يوجب العدة والنسب لانه بصفة المني او لامر لعدم
الاعتداد به بدليل عدم ايجابه بالغسل وهل يلحق الولد المتعقد منه بصاحبه عدم اللحق بعيده وتقدم فى باب
الغسل فى قول المصنف بخروج منى من طريقه المتعذر وغيره قول الشارح فى قوله وغيره ما نصه ان استحكم
بان لم يخرج لمرض وكان من فرج زائد كحفر فرجى الخنى او منفتح تحت صلب رجل او ترائب امرأة وقد
انسد الاصل والافلا لان خلق منسد الاصل افا فادان خروجه من الزائد كحفر فرجى الخنى يوجب
الغسل ان انسد الاصل والافلا فينبى جريان هذا التخصيص فى وجوب العدة (قوله) المحترم) نعت للمنى
ووقت انزاله واستدخاله ظرف للمحترم ش واعدت شيخنا الشهاب الى اعتبار وقت الانزال فقط وان
كان الاستدخال محرما هو قضيته انه لا يتيقن الحكم فى قوله الا تى واستدخالها منى من تظنه زوجها الخ بان
تظنه زوجها حيث كان محترما عند خروجه (قوله) لانه) اى الاستدخال اقرب الى الخ فى اقرب مقتضى المشاركة
نظر (قوله) قطع فيه بعدم الانزال) اى كايلاج صبي (قوله) والا اقرب الاول الخ) وبما قرأ استنزاله بالاستمتاع
بنحو الحائض بانها محل الاستمتاع وتحريم الاستمتاع بها عارض بخلاف الاستنزال باليدفانه حرام فى نفسه
كالزنا لا يتأتى كونه حراما فى نفسه انه قد يحل اذا اضطر له بحيث لو لاموقع فى الزنا لان الحل حينئذ تسليمه

السفر واكتفى به لانه ما فيها (٢٢٢) وبه يدفع اعتقاد الزركشي ان ابن سينا ملا لا يعتد بوطئه وكذا صغيرة لا تحتل

الوطء (لا بخلوه) مجردة عن وطء او استدخال منى ومرباها في الصادق فلا عدة فيها (في الجديد) للمفهوم المذكور وما جاء عن عمرو على رضى الله عنهما من وجوبها منقطع (عدة حرة ذات اقراء وان اختلفت وتناول ما بينها ثلاثة) من الاقراء وان استجلبتسا بدواء اللابة وكذا لو كانت حاملان من زنا داخل الزنا لحرمة له ولو جمل حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج حمل على انه من زنا كما نقلناه وأقراء أما اذا أنت به للامكان منه فيلحقه كما اقتضاه إطلاقهم وصرح به البلقيني وغيره ولم يفت عنده بالالمان ولو أقرت انها من ذوات الاقراء ثم كذبت نفسها وزعمت انها من ذوات الاشهر لم تقبل لان قولها الاول يتضمن ان عدتها لاتنقض بالاشهر فلا يقبل رجوعها عنه بخلاف ما لو قالت لا أحيض زمن الرضاع ثم اكذبت نفسها وقالت أحيض منه فيقبل كما جزم به بعضهم لان الثاني متضمن لدعواها للحيض في زمن امكانه وهي مقبولة وان خالفت عاداتها ولو التحقت حرة ذمية بدار الحرب ثم استقرت كملت

وبه يدفع اعتقاد الزركشي (الخ) تأمل الجمع بينه وبين قوله آتيا بالوطء ثم رأيت الفاضل المحمدي نه على ذلك وعبارته هل رفته باعتقاد الزركشي المذكور بخلاف تقييده الذي به قوله السابق تها بالوطء اه سيد عمر اقول انه وان لم يخالف ذلك لكنه يخالف لما قدمنا من المعنى وغيره تقييد الصغيرة بذلك وايضا المخاطب بالاية المكفون فيخرج من الصبي (قول المتن لا بخلوه) وعليه لو اختلفت بائنه طمها فادعت انه لم يطأ لتزوج حال صحتها يمينها بناء على أن منكر الجماع هو المصدق وهو الراجح ولو ادعى هو عدم الوطء حتى لا يجب عليه بطلاقة الاصل امر صدق يمينه وينبغي في هذه وجوب الدعة عليها لا اعتبارها بالوطء اه ع (قوله) او استدخال) الاولى الواو كافي النهاية (قوله) وسريانه في الصادق) محل تأمل فانه لم يبينها ثم اه سيد عمر (قوله) المفهوم المذكور) الظاهر لما فوق الاية المذكورة (قوله) لا يخفى اه رشدي (قوله) فن وجوبها (الخ) اى العدة بالخلو قول المتن وعدة حرة) مستأنف اه ع (قوله) المتن ذات اقراء) اى بان كانت تحيض اه معنى (قوله) المتن ثلاثة) سياق في النفقات حكم ما لو اختلفا في انقضاء العدة اه سم (قوله) وان استجلبتسا) اى الاقراء بمعنى الحيض كما عبر به المحمدي والاسنى (قوله) اللابة) اى لقوله تعالى والمطلقات استجلبتسا (قوله) الاقراء) كذا لو كانت حامل (الخ) اى قلها تمتد بلالة اقراء اه ع (قوله) ولم يمكن لحوقه (الخ) اى كان ولا دلالة اكثر من اربع سنين من وقت امكان وطء الزوج لها كان مسافرا بمحل بعيد اه ع (قوله) حل على انه من زنا) اى من حيث صحة نكاحهما وجواز وطء الزوج لها ما من حيث عدم عقوبتها بسببه فيحمل على انه من وطء شبهة نهائية ومعنى ورضع مع شره (قوله) ولو أقرت بأنها من ذوات الاقراء (الخ) هل مثله ما لو أقرت بأنها من ذوات الاشهر ثم اكذبت نفسها وقضية التعليل الاتي في المسئلة الزينة عقب هذه انها تقبل فايراجع اه رشدي (قوله) وزعمت) اى ادعت اه ع (قوله) عنه) اى القول الاول او ما تضمنه (قوله) كما جزم به بعضهم) عبارة نهائية كما اتفق جميع ذلك الولد رحمه الله تعالى اه (قوله) وهي مقبولة (الخ) يعنى ان قولها ان لا أحيض (الخ) ينه على عاداتها السابقة ودعواها لان انها تحيض زمنه ليس متضمنة لنفيها للحيض في زمن الرضاع السابق لجواز تغير عاداتها فتكون صادقة من القولين بخلاف ما تقدم لان معنى قولها انما من ذوات الاقراء انه سبق لها حيض ومعنى قولها انما من ذوات الاشهر انه لم يسبق لها حيض وهما متنافيان اه ع (قوله) ولو التحقت حرة (الخ) اى فى اثناء العدة وقوله ثم استقرت قبل تمامها اه ع (قوله) كملت عدة الحرة) ظاهره ولو كانت بائنا وهو كذلك والفرق بينه وبين ما يأتى في الذمة واضح للندرا ه سيد عمر (قوله) بضم اوله) الى قول المتن وام ولد في النهاية الاقوله واستعمال قراء الى المتن وقوله على كلام الى المتن (قوله) وهو) اى الفتح اكثر ولذا اضطررنا لمصنف به بخطه اه معنى (قوله) مشترك) خبر والقره (قوله) لكن المراد هنا

عارض مر (قوله) وبه يدفع اعتقاد الزركشي (الخ) دفعه لاعتقاد الزركشي المذكور بخلاف تقييده للصبي بقوله السابق تها بالوطء (قوله) فى المتن وعدة حرة ذات اقراء ثلاثة) سياق في النفقات حكم ما لو اختلفا في انقضاء العدة ومنه قول الرض ففضل للرجعة مال الزوج وسوى الله التناظير حتى تقر بانقضاء العدة قال في شرحه بوضع الحمل او غيرهه ففى المصدقة في استمرار النكاح كاصدق في بقاء العدة وثبت الرجعة اه ثم قال في الرض (فرع) قال للرجعة طلقك قبل الوضع فقالت بعده وجبت العدة والنفقة ومقطعت الرجعة اه (قوله) ولو جمل حال الحمل (الخ) عبارة الرض وشرحه الحمل المجبول حاله بحسب زناى يحمل على انه منه اى من حيث صحة نكاحهما وجواز وطء الزوج لها شرح مر منه فلا يعتد بوضعه وما قاله نقله الاصل عن الروايات وقره وقال الامام يحمل على انه من وطء شبهة تحسينا للظن وبه جزم صاحب التمييز لكن القفال أفتى بالاول وجزم به صاحب الانوار فقال حل على أنه من الزنا ولاحد وقد جمع بينهما يحمل الاول على انه كان نافي ان لا تنقض به العدة كما تقرر والثاني على انه من شبهة تنجبا عن حمل الاثم بقربة آخر كلام قائله اه ويمكن حل ما ذكره في الاول على تفصيل الشارح فيه فانه لا يحصى عن ذلك التفصيل

عدة الحرة (واقراء) بضم أوله وانها) ودوا أكثر مشترك بين الحضر والطار كـ) كى عليه اجماع الغوايز لكن المراد هنا (الطار) أى

المحتوش بدينه بكافه جماعة من الصحابة رضى الله عنهم والذرقه الجمع وهو فزمن الطهر اظهر واستعمال قرأ بمعنى غاب نادر (فان طلقت طاهرا) وقد بقي من الطهر لحظة (انقضت بالاطن في حصة ثالثة) لاطلاق القرء على اقل لحظة من الطهر وان وطئ فيه ولان اطلاق الثلاثة على اثنين وبعض الثالث ساع كافي الحج اشهر معلومات ما لا ذمير منه ذلك كانت طالق آخر طهر فلا بد من ثلاثة اقراء كامل (أو) طلقت (حاضوا وان لم يكن من زمن الحيض شيء) تنقض عتبتها بالطهر (في) حصة (رابعة) إذ ما في من الحيض (٢٣٣) لا يحسب قرأ قطعاً لان الطهر الاخير

لأنه يدين كاله بالشروع فيها بعبه وهو الحصة الرابعة (وفي قول بشرط يوم وليلة) بد الطن في الثالثة في الاولى والرابعة في الثانية إذ لا يتحقق كونهم حيض إلا بذلك وعلى هذا فهم ليسا من العدة كونهن الطن على الاول بل ليتبين هما كالحا فلا يصح فيها رجعة وينكح نحو احتبا وقيل هنا (وقيل يحسب طهر من لم يحسب (قولاً بناء على ان القرء) هل هو (انتقال من طهر إلى حيض) فيحسب (أم) الأضح أو على كلام فيه مبسوط مر في الوصية بجامع ان الاستفهام هنا لطلب التصديق كقولهم (طهر محتوش) بفتح الواو (بدين) حيضين أو نفاسين أو حيض ونفاس فلا يحسب (والثاني) من المني عليه (اظهر) فيكون الاظهر في المني عدم حسانه قرأ فاذا حاضت بعده لم تنقض عتبتها إلا بالطن في الرابعة كمن طلقت في الحيض وذلك لما مر ان القرء الجمع والدم من الطهر يتجمع في الرحم

أو في هذا الباب بناء على الاظهر الآتي حتى يأتي قوله المحتوش وكان الاول إسقاطاً لنظر المحتوش لبني كلام المصنف الاتي اه رشدي (قوله) هو) أي الجمع في زمن الطهر اظهر وسباق وجهه في الشارح قريباً رشدي أي فرج جمع القول به على القول بأن المراد بالحيض اه عرش عبارة المني ولان القرء مشتق من الجمع يقال قرأت كذا في كذا إذ اجتمع فيه وإذا كان كذلك كان بالطهر احمق من الحيض لان الطهر اجتماع الدم في الرحم والحيض خروجه منه وما أتى الاشتقاق كان اعتباراً ما لو لم يخالفه اه معنى (قوله) واستعمال القرء (الخ) رد لدليل القول الثاني (قوله) وقد بقي إلى قوله كن طلقت في المني (قوله) لا تصح إلى المني (قوله) وان وطئ فيه ظاهر صليبه انه غاية الاطلاق ويظهر انه غاية للتين (قوله) على اقل لحظة (الخ) في هذا التتميم شيء عبارة المني لان بعض الطهر وان قل يصدق عليه اسم قرء اه (قوله) ولا ناطلاق الثلاثة (الخ) قد يقال هو خلاف الأصل وقيل به في الحج لتوقف فيها بنقله عن الساق فان سمعته هنا فتجبه وإلا فجل نامل فاعلم عليه العلة الاولى اه سيدمر (قوله) اما لا ذمير منه ذلك أي لحظة اه عرش (قول في الاولى) أي العاطفة طاهرا وقوله في الثانية أي العاطفة حاضاً (قوله) إذ لا يتحقق (الخ) اجاب الاول بان الظاهر انه دم حيض ثلاثين يوماً فلو انقطع دون يوم وليلة ولم يعد قبل مضي خمسة عشر يوماً تبين دم انتفاء (الخ) تنبيه ذكر الماه فحكمه الاطلاق والطهر والحيض وسكت عن حكم الاطلاق في النفاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض انه لا يحسب من العدة وهو قضية كلامه هنا ايضا في الحال الثاني في اجتماع عديتين اه معنى وقوله وسكت الخ كذا في النهاية وقال عرش قوله وظاهر كلام الروضة الخ معتمد اه (قوله) وعلى هذا أي القول الثاني فيهما أي اليوم واليلة (قوله) على الاول أي المعتمد (قوله) كالحا أي العدة (قوله) وقيل منها أي العدة (قوله) لم تحض اصلاً أي ثم حاضت بعد الاطلاق في اثناء عتبتها بالاشهر اه معنى (قول المتن) انتقال من طهر (الخ) فيه تسمح والمراد طهر تنتقل منه إلى حيض كايته الجلال اه رشدي (قول المتن) إلى حيض أي او نفاس اه معنى (قوله) او نفاسين كاحصر به المنول اه معنى (قوله) بعده أي بعد الاطلاق في اثناء العدة بالاشهر (قوله) وذلك أي كون الحسان اظهر (قوله) وهنا أي في صورة الانتقال (قوله) هذا الترجيح أي رجح عدم الحسان (قوله) حالا أي بمجرد قوله الاتي بدون توقف إلى طهر بعد حيض يطر بعد ذلك القول (قوله) لان القرء (الخ) تأمله مع قوله قبل لما مر الخ اه سم (قول المتن) المردودة (قوله) المحتوش بدينين قيل ولودى نفاس اه ومن صورته ان يطلقها بعد الولادة ثم بعد طهرها من النفاس تحمل من زنا وتلد فان حل الزنا لا اثر له ولا تنقض بعدة ولا يقطع العدة فلا إشكال في تصوير ذلك كاتومه بعض الطلبة قال في الروضة وذكر الرافعي في آخر العدد عن فتاوى البغوي أن التي لم تحض قط إذا ولدت ونفست تعد بثلاثة اشهر ولا يجعلها النفاس من ذوات الاقراء بجزم البغوي بهذا ولم يذكر الرافعي هناك خلافة والله اعلم اه وهذا يقتضي ان يراد بالدينين المحتوشين ان يكونا من دماء الحيض ويكون احدهما دم نفاس ويتقدم دم الحيض فليتاامل مع ذلك اطلاق قول الشارح فيما يأتي قريباً حيضين أو نفاسين أو حيض ونفاس (قوله) وهنا لا جمع قد يقال هنا جمع لما يخرج بعد (قوله) لان القرء (الخ) تأمله مع قوله قبل لما مر الخ (قوله) في المتن المردودة جار على غير من هوله

(٣٠ - شرواني وابن قاسم - ثامن) وزمن الحيض يتجمع بعضه ويسترسل بعضه إلى ان يدفع الكل وهنا لا جمع ولا ضم ولا يعارض هذا الترجيح ترجيحهم وقوع الطلاق حالاً في إذا قال لمن لم تحض قط أنت طالق في كل قرء طلقة لان القرء اسم للطهر فوقع الطلاق لصدق الاسم وأما الاحتواش هنا فانما هو شرط لانقضاء العدة ليلغى ظن البراءة (عدة) حرة وأمة (مستحاضة) غير متحيرة (بأقراها المردودة) هي (اليها) حيضاً وظهر انهم معاندة لما دلتهم فيها وبينة تميزها كذلك وبداة يوم وليلة في الحيض واسع وعشرين في الطهر

(الخ) جار على غير من هوله اه سم **(قوله)** فعدتها تسعون يوما (الخ) لعل الصورة ان الدم لم يبتدى بها
 الا بعد الطلاق وان لم عليه تصور اذ لو كانت الصورة عام من ذلك اشكل فيما اذا طلقت في اثناء شهر
 جرى الدم عليها من اوله فانها حينئذ معلقة في طهر احتوشه دمان وقضية مامر حسابا ما بي منه بقره
 ثم راي الشهاب سم استوجه حساباته بقره قال الان يمنع عنه نقل اه رشدي عبارة سم عقب كلامه
 الا في انقاع الشهاب الرمي نصها **(تنبيه)** لو اتفق مثل ذلك المبتدأة بان طلقت في اثناء شهر بقي منه
 ستة عشر يوما فاكثر فهل يحسب ذلك قرأ لاشتماله على طهر لاحالة اولاد بان تكمله ثلاثون عا
 بعده فيه نظار والاول متجه الان بمنه عنه نقل والثاني ظاهر عبارته اه **(قول المتن)** ومتحيرة اي لم
 تحفظ قدر دورها ولو لم تنقطع الدم مبتدأة كانت او غيرها اه **(مخى)** **(قوله)** اكثر من خمسة عشر يوما كذا
 عر الروض وكتب شيخنا الشهاب الرمي بهامشه ما نصه مراده بالاكثر يوم فاكثر فيكون المراد انه بقي منه
 ستة عشر يوما فاكثر وكان وجه ذلك انه لو اكنفى بمادون الستة عشر لجاز ان يقع الطلاق مطابقا لاول
 الحوض واقله يوم وليله والباقي بعد اليوم والليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لان اقله خمسة عشر يوما
 ولا كذلك الستة عشر لانها يجعل منها يوم وليلة حيضا والخمسة عشر الباقية طهر اقلنا ما هو وبوقته
 قول النهاية بعد ان ذكر مثل ما في الشارح هنا ما نصه ويؤخذ من التعليل انه يشترط في هذا الاكثر ان
 يكون يوما وليلة اه لكن نفا في عرش ما نصه قوله ويؤخذ من التعليل هو قوله لاشتماله على
 طهر الخ ولم يذكر حرج اي والمغنى هذا الاخذ في اخذ ذلك من التعليل نظر فانه لو زاد على خمسة عشر يوما
 ولو لحظة علم منه ان بعض ذلك طهر اذ لو فرض فيه حوض فغايبه خمسة عشر يوما وما زاد اعلم به طاهر
 وخصوص كون الحوض يوما وليلة بتقديره لا يلزم ان يكون الطهر المصاحب له هذه الخمسة عشر لجواز ان
 يكون الطهر لا يمت الا بمضى زمن من الشهر الذي يليه اه **(قوله)** والالتى (الخ) عبارة المغنى وان بقي خمسة
 عشر يوما فاقبل تلك البقية لاحتمال انها حوض فتبتدى العدة من الحلال لان الاشهر ليست متصلة
 في حق المتحيرة وانما يحسب كل شهر في حقها قرأ لاشتماله على حوض وطهر غالبا بخلاف من لم تحض
 والاياسة حيث تكلان المنكسر كاسياق اه **(قوله)** على ما ذكر اي من طهر وحوض غالبا اه **(مغنى)**
(قوله بالنسبة الى الخ) عبارة المغنى تنبيه على الخلاف المذكور في المتحيرة بالنسبة لتحريم نكاحها اما
 الرجعة وحق السكنى فالى ثلاثة اشهر فقط قطعا اه **(قوله)** ثلاثة اشهر بعد الياس (خبر قوله عدتها الخ
(قوله) هذا كله) اي قول المتن ومتحيرة بثلاثة اشهر في الحال الخ **(قوله)** بلغت الخ (عبارة النهاية والمغنى
 سواء كانت اكثر من ثلاثة اشهر ام اقل اه **(قوله)** على ستة (كذا فيما اطلعنا من النسخ بانها المائة
 الفوقية فيجعل على ستة اشهر وعبارة المغنى اعلم انها لا تجاوز ستة مثلا اخذت بالاكثر وتجعل السنة دورها
 اه بالنون الموحدة الفوقية **(قوله)** الثلاثة المذكورة (اي بقول المصنف بثلاثة اشهر وقوله الان يعلم
(قوله) من ابتداء الدم) انظر معناه اذا كان الطلاق في الاثناء **(قوله)** اكثر من خمسة عشر يوما كذا عر في
 الروض وكتب شيخنا الشهاب الرمي بهامشه بخطه مراده بالاكثر يوم فاكثر فيكون المراد انه بقي منه ستة
 عشر يوما فاكثر وكان وجه ذلك انه لو اكنفى بمادون الستة عشر لجاز ان يقع الطلاق مطابقا لاول الحوض
 واقله يوم وليلة والباقي بعد اليوم والليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لان اقله خمسة عشر يوما ولا كذلك
 الستة عشر لانه يجعل منها يوم وليلة حيضا والخمسة عشر الباقية طهر اقلنا ما هو وبوقته
 للمبتدأة بان طلقت في اثناء شهر بقي منه ستة عشر يوما فاكثر فيحسب ذلك قرأ لاشتماله على طهر لاحالة
 اولاد ان تكمله ثلاثين عا بعده فيه نظار والاول متجه الان بمنه عنه نقل والثاني ظاهر عبارته اه **(قوله)**
 وصبرها لسن الياس فيه مشقة عظيمة (قديقال هذا المغنى موجود فيمن انقطع دمها لعارض او لا
 فيحتاج للقرق وقد يحتاج بان العلة عظم المشقة في الصبر مع وجود الدم في الحال الظاهر في الحوض فاكنفى به

فعدتها تسعون يوما من
 ابتداء الدم لاشتماله كل
 شهر على حيضة وطهر غالبا
 (و) عدة حرة (متحيرة
 بثلاثة اشهر) هلالية نعم ان
 وقع الفراق اثناء شهر فان
 بقي منها اكثر من خمسة
 عشر يوما حسب قرأ
 لاشتماله على طهر لاحالة
 فتعد بعد هلالين والالتى
 واعتدت من انقضائه بثلاثة
 أهلة (في الحال) لاشتمال
 كل شهر على ما ذكره وصبرها
 لسن الياس فيه مشقة عظيمة
 وبه فارق الاحتياط في
 العبادة اذ لا تعظم مشقته
 (وقيل) عدتها بالنسبة لحملها
 للازواج لالرجعة وسكنى
 ثلاثة اشهر (بعد الياس)
 لانها قبله متوقعة للحوض
 المتيقن هذا كله ان لم تحفظ
 قدر دورها والاعتدت
 بثلاثة ادوار بثلثي الثلاثة
 الاشهر او لاول وشكت في
 قدر دورها السكنى قالت اعلم
 انه لا يزيد على ستة جعلت السنة
 دورها على المعتمد في المجموع
 خلافا لمن اعتمد الثلاثة
 المذكورة الان تعلم من
 عاداتها ما يقتضى زيادة
 او نقصا اما من فيهارق

فتعذر بشهرين على الوجة بانه ان الاشهر غير : بمأصلا في حقه با هذا ان طاعة اول الشهر والابان في اكثره فبابقه والثاني دون اكثره فبشهرين بعد تلك البقية (و) عدة امة حتى (أم ولد ومكاتبها ومن فيهارق) وإن قل (٢٣٥) (بقراین) لان القرن على نصف مال للحر

وكل القرء لتعذر تنصيفه وليس هذا من الامور الجلية التي يتساوى بان فيها لان ما زاد على القرء هنا لزيادة الاحتياط والاشهار وهي مطلوبة في الحر اكثر نغصت بثلاثة ليعمل لزوج لقطعة ثم أقرت بالرق ثم طلقها اعتدت عدة حرة لحقة أو مات عنها اعتدت عدة امة لحق الله تعالى (وان عتقت) امة بسائر أحوالها (في عدة رجعية) وفي نسخ رجعة هي أوضح لان اضافة العدة إلى الرجعية توهم أن الرجعية غيرها (كملت عدة حرة في الاظهر) لان الرجعية زوجة في اكثر الاحكام فكانها عتقت قبل الطلاق (أو) في عدة (بينونة) أو وفاة (ف) لتشكك عدة (أمعفي الاظهر) لان البائن والتي في حكمها كالاجنبية أما لو عتقت مع العدة كان علق طلاقها وعتقها بشيء واحد فتعذر عدة حرة قطعاً (تنبيه) العبرة في كونها حرة أو امة بظن الواطئ لا بما في الواقع حتى لو وطئ امة غيره بظن زوجها الحرة اعتدت بثلاثة أقرأ أو حرة بظنها امة اعتدت

الاج استثناء من الثلاثة المذكورة اه كرى (قوله على الوجة) أي كما قاله البلقيني خلافا لما قاله البارزى لتعدي شهر ونصف نهاية وسم (قوله هذا) أي اعتاد من فيهارق بشهرين (قوله فان في اكثره) أي بان زاد على خمسة عشر يوما ولو لحقة في ظاهر كلامه وكلام المنى أو بان في ستة عشر يوما فاكش على ما مر عن النهاية وده (قوله والثاني) أي والشهر الثاني اه عش (قوله أو دونه) أي بان في خمسة عشر يوما فاقل (قوله وعدة امة حتى) إلى قوله ويؤخذ في النهاية لا لاقوله لان اضافة إلى المتن وقوله أو حرة بظنها إلى ولو وطئ أمته وقوله بالنسبة للاولى إلى المتن وقوله وانصهر له الشافعي إلى المتن (قوله وعدة امة) أي وهي ذات اقرار أو طلق أو طئت بشبهة اه معني (قول المتن أم ولد) أي ومذبراه معني (قول المتن ومن فيهارق) صادق بكاملة الرق والمعني من استقر فيهارق كامل أو ناقص وعتقه على ما قبله من عتق العام فلا حاجة لتقدير الشارع امة اه سيد عمر (قول المتن بقرائن) بفتح القاف اه معني (قوله وكل القرء الماخ) وقد يقال لاحاجة لهذا فان القرء الاول ضروري لثيقن البراءة وهما لا يتفاوتان فيه والقرءان الاخيران للاحتياط وهو يجوز فيه التفاوت فجعلت الامة فيه على نصف مال للرجعة اه سيد عمر (قوله لتعذر تنصيفه) إذ لا يظهر نصفه الا بظهوره فلا بد من الانتظار إلى ان يعود الدم اه معني (قوله وليس هذا) أي مقدار العدة (قوله يتساوى بان) أي الحرة والقرء (قوله فيها) أي الامور الجلية (قوله هنا) أي في العدة (قوله نغصت) أي الحرية (قوله لحقة) أي الزوج (قوله رجعة) بفتح العين لفظ المصدر معني ونهاية (قوله وهي أوضح) وانسب بقوله أو بينونة كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله غيرها) أي غير الامة اه م (قوله أو وفاة) إلى قوله أو حرة في المعنى لا لاقوله أو امة (قوله مع العدة الماخ) لا يخفى ما فيه من التسامح فان العتق في الصورة المذكورة متقدم عليها لا معها ثم اريدت في المعنى مانصه واحترز بقوله في عدة عمال عتقت مع الطلاق بان علق طلاقا وحررتها بشيء واحد فانها تعتمد عدة حرة قطا كما قاله الماوردى انتهت وهي سالمة من التسامح المذكور اه سيد عمر (قوله زوجته الحرة الماخ) أو زوجته الامة اعتدت بقرائن أو أمته اعتدت بقرء واحد معني وروض وقولها اعتدت بقرء الماخ استبرأت به اه عش (قوله اعتدت بقرء أو زوجته الامة الماخ) خلافا للروض والمعني والنهاية حيث قالوا ولو ظن الحرية أمته أو زوجته الامة فانها تعتد بثلاثة أقرأ اه وعلة الاسنى والمعني بان الظن إنما يؤثر في الاحتياط لا في التخفيف اه (قوله اعتدت بقرء) يتامل وجهه فانها امة في نفس الامر ومزني بها يحسب الظاهر وكل (قوله فتعذر بشهرين على الوجة) أي كما قاله البلقيني خلافا لقول البارزى بشهر ونصف (قوله لتعذر تنصيفه) علوه بانه لا يظهر نصفه الا بظهوره كله حيث قد يمنع التعذر ويقال هلا كني بنصفه وجعل معني كله لتبين نصفه لان تمام العدة الا ان يجاب بانه لما لم ينضبط النصف وكان قد يقع خلل في معرفته كان اعتباره مظنة الحظا فليعتبر واعتبر الامر الظاهر المضبوط هو التمام فليتام فانه ظاهر ويؤخذ منه توجه اعتبار تمام القرء الثالث في الحرة والثاني في غيرها وعدم الاكتفاء ببعضه كافي الاول فليتامل (قوله في المتن) وإن عتقت في عدة رجعية الماخ) اما عكس ذلك بان تعير الحرة امة في العدة لا لتحقها بدار الحرب ثم استرقاها فيه وجهان احدهما قال شيخ الاسلام في شرح البهجة وهو الوجة تكمل عدة حرة كونها مائة قال ابن الحداد ترجع إلى عدة الامة قال في الروض وكذلك التي تتم لثلاثة أقرأ ولا تستأنفها إن عتقت أي وهي رجعية في عدة عبد ففسخت ومتى اخرت الفسخ فراجعه انهم فسخت قبل الدخول استأنفت الثلاثة اه (قوله ان الرجعية غيرها) أي غير الامة (قوله اما لو اعتقت مع العدة) أي مع اولها (قوله أو حرة بظنها امة اعتدت بقرء الماخ) عبر الشيخان في ذلك بعد نقلهما خلافا لاشبه قال في شرح الروض أي من جهة القياس اه فاشار إلى انهم لم يريدوا الرجعية من جهة المذهب وجزم في الروض في المسئلة الاولى من هاتين بانها تعذر

بقرء أو زوجته الامة اعتدت بقرائن لان العدة حقة فنيط بظنه هذا ما قاله وهو ظاهر وان اعترض بأن المنقول خلافا ولو وطئ أمته بقاء أنه يزني بها اعتدت بقرء ولحقة الولد ولا أثر لغائه هنا لفساده ومن ثم لم يمد كما يأتي لهدم تحقق المسئلة

بل ولا يعاقب في الاخرة عقاب الزاني بل دونه كما ذكره ابن عبد السلام وغيره نعم يسقط بذلك كفاؤه ابن الملاح وكذا كل فعل قدم عليه
يفتاه معصية فاذا هو غير ما (و) عدة حره (٣٣٦) لم تحض لصغر ما ولله اوجبة متعنا روية الدم اصلا او ولدت ولم ترد ما (او يست) من

الحيض بعد أن رآته
(ثلاثة اشهر) بالادلة للآية
هذا ان أطلق الفراق على
أول الشهر كان علق الطلاق
به او بانسلاخ ما قبله فان
طلعت في اثناء شهر فبعده
هلان (ويكمل) الاول
(المتكسر) وان نقص
(ثلاثين) يوما من الرابع
وفارق ما مرق في المتحيرة بان
التكبير ثم لا يحصل الغرض
وهو تيقن الطهر بخلافه
هنا لان الشهر متناصلة في
حق هذه (فان حاضت فيها)
اي اثناء الاشهر (وجبت
الاقراء) اجماعا لانها الاصل
ولم يتم البدل ولا يحسب
ما مضى الاول بأقسامها قرأ
كأمره وخرج بغيرها بدها فلا
يؤثر الحيض فيه بالنسبة
الاولى بأقسامها بخلاف
الآيسة كما يأتي (و) عدة
(أمة) يعني من فيها رق لم
تحض او يست (بشهر
ونصف) لامكان التبويض
هنا بخلاف القرء اذ لا يظهر
نصفه الا بظهور ركه فوجب
انتظار عود الدم (وفي قول
عدتها شهر ان) لانها مبدل
القران (وفي قول) عدتها
(ثلاثة) من الاشهر ورجحه
جميع لعموم الآية (فرع)
أطلق في الروضة أن الجنونة
تعتد بالاشهر ويتعين حمله

على ما اذا انهمز من حضاها ولم يعرف اذا ضايفها انها حيضة كالتحيرة أما اذا عرف حضاها فتعتد به (ومن انقطع دمها لعله) النفقة
تعرف (كرضاع ومرض) وان لم يرج برؤءه على الاوجه خلافا لما اعتمد الزركشي (تصبر حتى تحيض) فتعتد بالاقراء (او) حتى
(تباس) فتعتد (بالاشهر) وان طال المد وطال ضررها بالانتظار لان عثمان رضى الله عنه حكم بذلك في المرضع رواه البيهقي

بل قال الجويني هو كالا جماع من الصحابة رضی الله عنهم (أو) انقطع (للعلة) تعرف (فيكونا) تعبر اثنان الياس ان لم تحض (في الجديد) لانها
لوجانها العود كالاولى ولهدوء من لم تحض اصلا وان لم تبلغ خمس عشرة سنة استعجال الحيض بدوام زعم ان استعمال التكبير من ايسر
في محله كما هو ظاهر (وفي القديم) وهو مذهب مالك والحمد (تربص تسعة اشهر) ثم تعتد (٢٣٧) بثلاثة اشهر ليعرف فراغ الرحم

اذ هي غالب مدة الحمل وانحصر

له الشافعي بان عمر قضي به

بين المهاجرين والانصار

رضي الله عنهم ولم ينكر

ومن ثم اختاره البلقيني

وقيل ثلاثة من التسعة عدتها

وبه أقر البارزي (وفي

قول) قديم أيضا تربص

(أربع سنين) لانها أكثر

مدة الحمل فتبين براءة

الرحم (ثم) ان لم يظهر حل

(تعتد بالاشهر) كما تعتد

بالاقراء المعلق طلاقها

بالولادة مع تبين براءة

رحمها (فعلى الجديد لو

حاضت بعد الياس في الاشهر)

الثلاثة (وجبت الاقراء)

لها بالاصل ولم يتم البدل

ويحسب ماضى قرا طعنا

لاحتواشه بدمين (أو)

حاضت (بعدها) أي الاشهر

الثلاثة فاقوال اظهرها ان

نكحت زوجها (فلا

شيء) عليها لان عدتها

انقضت ظاهره او لاربية مع

تعلق حق الزوج بها (ولم لا)

تكن نكحت (فلا اقراء)

تجب عليها لانه بانها غير

آيسق وانها يمن يحضن مع عدم

تعلق حق بها ويؤخذ من

قولهم الاتي ويعتبر بعد ذلك

النفقة مثل الرجعة لانها تابعة للعدة وقد قلنا بيقائها طريق الخلاص من ذلك أن يطلقها بقية الطلقات الثلاث
(قوله بل قال الجويني الخ) انظر هذا الاضراب مع انه لا يتم الدليل إلا بمضمره إذ قول الصحابي ليس
حجة إلا ان سكنت عليه الباقون بشرطه فيكون اجماعا سكتوا به رشدي (قوله ولهذه) أي من انقطع دمها
لعلة أو لا وياتي عن سم ما يفيد ارجاع الاشارة إلى الثانية (قوله) ولهذه ومن لم تحض) أفهم تخصيص جواز
الاستعجال بما تبين حرمة استعمال الحيض في غيرهما كمن تحض في كل شهرين مثلا فرأدت استعمال
الحيض بدوام لتقتضي عدتها فيما دون الاقراء المعتادة ولعله غير مراد فليراجع اه حش (قوله ان استعمال
التكبير ممنوع) عبارة النهاية وانعزم ذلك استعمال للتكليف وهو ممنوع الخ قوله ثم تعتد الى قول
المتن ثم تقدم في المعنى الا قوله وقيل الى المتن (قوله) ثم تعتد بثلاثة اشهر) اشارة الى ان قول المصنف الاتي ثم
تعتد الخ ارجع للمعطوف عليه ايضا (قوله اذعي) أي التسعة اشهر اه حش (قوله المعلق طلاقها) فهو فاعل
تعتدها سم (قوله طلاقها) بالرفع نائب فاعل للمعلق اه رشدي (قول المتن فعلى الجديد) وهو
التربص لسن الياس اه معنى (قول المتن لو حاضت بعد الياس الخ) لا يخفى ان هذا مفروض فيما اذا
انقطع للعلة وظاهره انه يجري ايضا فيما اذا انقطع لعلة اه سم (قول المتن وجبت الاقراء) ولو لحاضت
الايسة المنتقلة الى الحيض قرء او قرأين ثم انقطع حضنها استأنفت ثلاثة اشهر بخلاف ذات اقراء ايست قبل
تمامها فانها لا تستأنف كما هو المنقول استنى ونهاية زاد المعنى كما سيأتي آخر فصل لزوما عدتها شخص
خلافا لابن المقرئ في التسوية بينهما في الاستئناف اه قال الرشدي قوله او قرأين أي فيما اذا لم
يتقدم لها حيض ايضا والافتقار انه يحسب ماضى قرء او عليه فقد تمت العدة بهذين القرأين فلا يحتاج الى
ثلاثة اشهر ويجوز ان يكون مراده هنا بالقرء الحيض على خلاف ما مر اه (قوله لانها بالاصل) الى قوله
ويؤخذ في المعنى (قول المتن نكحت) بضم او له خطئه اه معنى (قوله زوجها) أي من زوج غير صاحب
العدة فلا شيء عليها أي من الاقراء وصح النكاح اه معنى (قوله الاتي) أي في التنبية (قوله) ان هذا
التفصيل) أي قول المصنف ان نكحت فلا شيء الخ وقوله في غيرها أي فيمن صدقت عليها غير اه الاتي
وقوله أعلى الياس أي تمامه وقوله لم يبلغ ذلك أي خبر تلك المرأة اه رشدي (قوله بالاشهر) أي الثلاثة متعلق
باعتدال (قوله فان كان الخ) جواب فاذا صار الخ وقوله ذلك أي بلغ الخبر (قوله بعد السبعين) أي بعد
بلوغها (قوله أي لما الخ) علة لعلة العلة الاولى وقوله أي من قوله ويؤخذ الخ (قوله) او بعد ان يتكهن
الخ) عطفت على قبل ان يتكهن (قوله بهذا الذي ثبت) أي بالحكم الذي ثبت لذات الدم (قوله

(قوله تعرف) أي والا فلا تكون الالعة في الواقع (قوله المعلق طلاقها) هو فاعل تعتد (قوله في المتن
لو حاضت بعد الياس في الاشهر الخ) لا يخفى ان هذا مفروض فيما اذا انقطع للعلة وظاهره انه ايضا يجري
فيما اذا انقطع لعلة (قوله ولو حاضت بعد الياس في الاشهر) وجبت الاقراء لا بقاء هذا مع قوله السابق فان
حاضت فيها وجبت الاقراء بالنسبة الى ايسة نكحها لانها تقول ما هنا مفروض فيما اذا انقطع دمها قبل سن
الياس وما سبق فيما اذا لم ينقطع الا بعده فلا تنكح اه رشدي (قوله وجبت الاقراء) فهو انقطع الدم قبل تمام ثلاثة
اقراء استأنفت ثلاثة اشهر كما اذا ايست ذات الاقراء قبل تمامها قال في الروض فان حاضت أي المنتقلة الى
الحيض بعد الياس قرء او قرأين ثم انقطع أي الدم استأنفت ثلاثة اشهر كذا ذات اقراء ايست قبل تمامها اه
اسكن اعترض في شرحه قوله كذا ذات اقراء الخ فقال وهذا التنظير من زيادته ولا يخالف ما سيأتي في اوائل

بها غير اه ان هذا التفصيل يجري في غيرهما فاذا صار أعلى الياس في حق امرأة سبعين مثلا لم يبلغ ذلك غير هاتين اعدتدين بعد سن الياس الذي هو
اثنا وستون بالاشهر فان كان ذلك قبل ان يتكهن اعدن العدة بالاشهر بعد السبعين وبان ان العدة الاولى وقعت في غير محلها لقوله لانه بان
انها غير ايسة الى اخره أي لما علم ان جميع النساء بعد بلوغ الخبر صرن كل مرة الواحدة في اعطائهن حكم ذات الدم كما ذكر او بعد ان يتكهن صح
نكاحهن ولم يحكم عليهن بهذا الذي ثبت لتظير قولهم لان عدتها انقضت الخ نعم يتردد النظر هنا في ان العبرة في بلوغ ذلك لهن

يزمن انقطاع دم التى رأت حتى ينظر ان النكاح وقع قبله أم بعده أو يزمن بلوغ الخبر كل محتمل وقياس تقريرهم الخلاف هنا به فيما لو باع مال ايه ظان حايته فيان موته الاول اعتبار بما في نفس الامر وفي ان العبرة في البلوغ بشيوت ان المرئ حيض وانته في زمن سنهاته كذا وانه انقطع لمن كذا أو يكتفى اخبار التى (٢٣٨) رات بذلك كله كل محتمل ايضا والذى يتجه الاول اخذ ان قوهم في الطلاق المعلق بمحض

الضره انه لا يقبل قول المعلق بمحضها حتى غيرها لامكان اقامة البينة على الحيض كما مر فكذا هنا لا يقبل قولها حتى غيرها لهذا الامكان نعم يظهر ان من صدقها يقبل قولها في حقه بالنسبة لما يتعلق بها دون زوجها ونحوه فتأمل ذلك كله فانه مهم ولم أر من نبه على شيء منه (والمعتبر) في الياس على الجدي (ياس عشرين) اى نساء اقربها من الابوين الاقرب اليها فالقرب لتقاربهن طبعيا وخلقيا به فارق اعتبار نساء العصبه في مهر المثل لانه لشرف النسب وخسته ويعتبر افلهن عادة وقيل أكثرهن ويرجحه في المطلب ومن لا قريبه لها تعتبر بما في قوله (وفى قول) ياس (كل النساء) في كل الازمه باعتبار ما يلغنا خبره ويعرف (قلت ذا القول اظهر والله اعلم) لان مبنى العدة على الاحتياط وطلب اليقين وحدوده باعتبار ما بلغهن بالتئين وستين سنة وفيه اقوال اخر اقصاها خمس وثمانون وادناها خسون وتفصيل طرق الحيض المذكور يحرى

يزمن انقطاع الخ) ويحتمل اعتبار أوله لانه بانقطاعه تبين أنه حيض من أوله اه سم (قوله قبله) أى زمن الانقطاع (قوله أو يزمن) عطف على قوله يزمن انقطاع الخ اوقع خبر الان (قوله هنا) اى فى العدة وقوله فيما لو باع الخ متعلق بضمير به الراجع للخلاف قال السيد عمر هنا به كذا فى النسخ وفى اصل الشارح بخطه ببنائه بدل هنا به اه (قوله الاول) خبر قوله وقياس الخ والمراد بالاول ان العبرة يزمن الانقطاع (قوله وفى ان العبرة الخ) عطف على فى ان العبرة الخ باعادة الجار (قوله وانه الخ) اى وثبت ان الحيض المرئ فى زمن الخ (قوله أو يكتفى الخ) عطف على قوله بثبوت الخ وعلى قوله العبرة فى البلوغ الخ باعتبار المعنى اى ويردد النظر فى انه هل يشترط فى البلوغ ثبوت ما ذكر بالبينه أو يكتفى اخبار الخ (قوله بذلك) متعلق بالاخبار وقوله لكه اى بان المرئ حيض وانته في زمن من وانه انقطع الخ (قوله الاول) اى اشترط ثبوت تلك الثلاثة (قوله ان من صدقها) اى ذات الدم (قوله فى حقه) اى من صدقها (قوله فى الياس) اى قوله كذا قالوه فى النهايه وكذا فى المعنى الاقوله ويعتبر افلهن الى المتن وقوله اقصاها خمس وثمانون (قوله عادة) المناسب سن ياس فتأمل (قوله باعتبار ما يلغنا الخ) والاقولوف نساء الغاير ممكن اه معنى (قول المتن قلت ذا القول اظهر) وعليه هل المراد نساء زمانها او النساء مطلقا قال الاذرى ايراد القاضى وجماعة يقتضى الاول وكلام كثيرين أو الاكثر يقتضى الثانى اه وهذا الثانى هو الظاهر اه معنى وتقدم فى الشارح ما يوافقه (قوله وحدوده) كذا فى اطلعا من النسخ بالدين بينهما أو ولعله من تحريف الناسخ بتقديم أو ضمير الجاء جمع عبارة عرش قوله وحدوده باعتبار الخ معتمده اه (قوله خمس وثمانون) عبارة المعنى واختلاف فى سن الياس على ستة اقوال اشهرها ما تقدم وهو اثنان وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون وقيل سبعون وقيل خمسة وثمانون وقيل تسعون وقيل غير العربية لاحتجض بعد الحسين ولاحتجض بعد الستين الاقرشية اه (قوله وتفصيل طرق الحيض) اى بعد سن الياس اه عرش (قوله اى) اى بذات الدم بعد سن الياس اه كرى (قوله غيرها) اى بمن اعتد بعد سن الياس بالاشهر عبارة عرش قوله غيرها اى من ماصرها ومن بعدهم اه (قوله كذا قالوه) عبارة النهايه كما قالوه اه (قوله وفيه اشكال مرع جوابه الخ) عبارته هناك ولو اطردت عادة امرأة أو أكثر مخالفة شىء ما لم يتبع لان بحث الاولين أتم وحل دمه اى الفساد أولى من خرق العادة المستمرة وقد يشكل عليه قهرهم لها برؤية امرأة دما بعد سن الياس حيث حكموا عليه بانه حيض وابطلوا به بتجديدهم له بما روى قد يجاب بان الاستقراء وإن كان ناقصا فيه ما لكنه هنا اتم بدليل عدم الخلاف عندنا فيه بخلافه فمما باقى من الخلاف القوى فى سنه اه بحذف (قوله وهل يقبل الخ) عبارة النهايه ولو ادعت بلوغها سن الياس لتعدد بالاشهر صدقت فى ذلك ولا تطلب بينه كافتى به الوالد رحمه الله تعالى اه قال عرش قوله صدقت فى ذلك ومعلوم ان الكلام حيث لم تقم عليها بينه بخلاف ما قالته اه (قوله جزم بعضهم بالاول) افى به شيخنا الشهاب الرملى وروى عنه نظر الشارح واجيب عنه بان ثبوت السن هنا قوت تابعه لدعى عدم الحيض والاعتداد بالاشهر وينعقد فى ثبوت الشىء تابعه ما لا ينعقد فى ثبوته مقصود كذا فى نظائر معلومه اه سم وفى النهايه تنحوه (قوله اذ الشارح الخ) الاوضح بان الشارح الخ

الباب الثانى اذ ذلك مصور بما اذا وجد نكاح فاسد بقدره أو قرابن والنكاح ولو فاسدا احتاط له بالاعتبار بما تقدمه اه ويؤيده ويوضحه فى الجملة قولهم الاتى اظهرها ان نكحت فلا شىء الخ فتأمل (قوله يزمن انقطاع دم التى رات الخ) ويحتمل اعتبار أوله بانقطاعه تبين أنه حيض من أوله (قوله جزم بعضهم بالاول)

نظيره فى الامه ايضا (تنبيه) رات بعد سن الياس دما وامكن كونه حيضا صار على الياس زمن انقطاعه الذى لا عود (فصل) بعده ويعتبر بعد ذلك باغيرها كذا قالوه هنا وفيه إشكال مرع جوابه أول الحيض وهل يقبل قول المرأة أنها بلغت سن الياس حتى تعدد بالاشهر أو لا بد من بينه به جزم بعضهم بالاول فقال تخلف على ذلك وفيه نظر وقياس قولهم لا يقبل قول الانسان أنه بلغ بالنسب الابنيه لتيسرها أى غالبا ان هذا كذلك وإن أمكن أن يتكاثر فرق بينهما إذ الشارع جعلها أمينة فى جنس العدة دون البلوغ بالنسب

هـ (فصل في العدة بوضع الحمل) هـ (قوله الحرة) إلى قوله واحتاج في المعنى الا قوله او ذكره فقط الى ومولود والى قوله واعلم في النهاية (قوله عن فراق حى) يطلق رجعى او بائن نهاية ومعنى او يفسخ او انفاسخ يرشيدى (قول المتن بوضعه) ويقبل قول المرافة في وضع ما تنقضى به العدة وظاهره لو وقع كبر بطنها لاحتمال انه يرجع مرسم على حج اه عش (قوله اى الحمل) ولومات الحمل في بطنها وتعدر خر وجه لم تنقض عنه تاو لم تسقط نفقتها ولو استمر في بطنها مددا طويلا وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر حيا في بطنها وزاد على اربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضعه ولا وطء ولا باني ذلك قولهم اكثر مدة الحمل اربع سنين لانه في مجمل القيام بزيادة على الاربع حتى لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الاربع وكلامنا في معلوم القيام بزيادة على الاربع هذا هو الذى يظهر وهو حق ان شاء الله تعالى سم على حج وقوله ولم تسقط نفقتها وكالنفقة السكنى بالاولى وقوله وكذا لو استمر الح هذا ظاهر حيث ثبت وجوده كما فرضه لكن يبقى الكلام في الثبوت انه بما ذاقنا حيث علم ان اكثر الحمل اربع سنين وزاد المدة عليها كان الظاهر من ذلك انتفاء الحمل وان ما تجدد في بطنها من الحركة مثلا ليس مقتضيا لكونه حلا نعم ان ثبت ذلك بقول معصوم كعيسى عليه الصلاة والسلام وجب العمل به اه عش (قوله للآية) اى لقوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن فهو تخصص لآية والمطلقات يربصن بانفسن ثلاثة قروء نهاية ومعنى (قول المتن بشرط نسبته الخ) اى بشرط امكان نسبه الخ اه معنى (قوله او اوطىء بشبهة) هل يصدق عليه قوله عن فراق حى او ميت الا ان يراد بفراق الحى ما يعم الفراق بنحو اعتزال الموطوءة بشبهة اه سم (قول المتن كنى بلعان) اى فى فرقة الحياة لان الملاعة لا تمتد للوفاة اه نهاية (قوله وهو الخ) اى المتنى والجله حالية (قوله لان فيه الخ) يعنى انتفاء نسبة الحمل الى الملاعة (قوله لاحتمال كذبه) اى الملاعة (قوله مطلقا) اى امكن استدخالها منيه ام لا اه عش (قوله ولم يمكن ان تستدخل الخ) يذنب ان حمله اذ لم تعترف باستدخال المتن بان ساحقها فنزليه بفرجها اه عش وقد مر عنه في اوائل الباب ما يتعلق به راجعه (قوله ومولود) اى تام اه سم (قوله لدون ستة اشهر الخ) او اكثر منه وكان بين الزوجين مسافة لا تقطع في تلك المدة او لفوق اربع سنين من الفرقة لكن لو ادعت على الاخيرة انه راجعها او جدد نكاحها او وطئها بشبهة وامكن فهو وان اتى عنه تنقضى به عده معنى واسنى (قوله فلا تنقضى به) ولا يشترط لا اعتبار العدة بالاشهر وضع الحمل بل تنقضى العدة مع وجوده حلا على انه من زنا ولا خد عليها لعدم تحقق زناها اه عش عبارة المعنى والحمل المجرى قال الرويانى يحمل على انه من زنا وقال الامام يحمل على انه من وطء شبهة تحسنا للاظن وجمع بين كلامهما بحمل الاول على انه كالزنا فى انه لا تنقضى به العدة والثانى على انه من شبهة تجبنا عن تحمل الاثم وهو جمع حسن اه ومر عن النهاية (قول المتن وانفصاله كله) لو انفصل كله

أقبح به شخنا الشهاب الرملى ويرد عليه نظر الشارع المذكور وواجب عنه بان ثبوت السن هنا وقع تابعا لدعوى عدم الحيز والاعتداد بالاشهر ويفتقر في ثبوت الشئ تابعا لما لا يفترق في ثبوته مقصودا كما في نظائر معلومة

هـ (فصل عدة الحامل الخ) (قوله في المتن عدة الحامل الخ) يقبل قول المرافة في وضع ما تنقضى به العدة وظاهره ولو وقع كبر بطنها لاحتمال انه يرجع مرسم ولومات الحمل في بطنها وتعدر خر وجه لم تنقض عنه تاو لم تسقط نفقتها ولو استمر في بطنها مددا طويلا وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر حيا في بطنها وزاد على اربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضعه ولا وطء ولا باني ذلك قولهم اكثر مدة الحمل اربع سنين لانه في مجمل القيام بزيادة على الاربع حتى لا يلحق نحو المطلق اذا زاد على الاربع وكلامنا في معلوم القيام بزيادة على الاربع هذا هو الذى يظهر وهو حق ان شاء الله (قوله او اوطىء بشبهة) هل يصدق عليه قوله عن فراق حى او ميت الا ان يراد بفراق الحى ما يعم الفراق بنحو اعتزال الموطوءة بشبهة (قوله وعلى هذا الانفصال) كذا شرح حر (قوله ومولود) اى تام (قوله في المتن وانفصاله كله) لو انفصل كله الاشعرا

هـ (فصل عدة الحامل الخ) (فصل عدة الحامل الخ) والامة عن فراق حى او ميت (بوضعه) اى الحمل للآية (بشرط نسبه الى ذى العدة) من زوج او اوطىء بشبهة ونواحيلا كنى بلعان وهو حمل لان فيه عنه غير قطعى لاحتمال كذبه ومن ثم لو استلحقه حقه اما اذا لم يمكن كونه منه كصبي لم يبلغ تسع سنين ومسوح ذكره واثباته مطلقا او ذكره فقط ولم يمكن أن تستدخل منيه ولا لحقه وإن لم يثبت الاستدخال وعلى هذا التفصيل يحمل بحث البلقينى للآحق وغيره عده ومولود لدون ستة اشهر من العقد فلا تنقضى به (و) بشرط (انفصال كله) فلا أثر

الخروج بعضه واحتاج لهما مع قوله (٢٤٠) أولا بوضعه في العرج في رضة كماله لاحتماله للشرط في مجرد التصريح بوضعه انه لا يقال رضة مت

لا اذا انفصل كله مردود
حتى تأتي توأمين لانهما
حمل واحد كامر واعلم ان
التوم بلامهما اسم لمجموع
الولدين فاكثر في بطن واحد
من جميع الحيوان وهن
كرجل توأم وامرأة توامة
مفرد وتثنية توامان كما في
المتن واعتراضه بان لا تثنية
لهن ولا علمت من الفرق بين
التوم بلامهما والتوأم بالهمزة
وان تثنية المتن إنما هي للهموز
لا غير (ومنى تخل دون ستة
اشهر فتوأمان) اوستة فلا
بل صاحلان والحاق الغزالي
الستة بما دونها غلطه فيه
الرافعي ولك ان تقول لا غلط
لانه لا بد من لحظة للوطء او
الاستدخال عقب وضع الاول
حتى يكون منه هذا الحمل
الثاني وذلك يستدعي ستة
اشهر ولحظة حيث انتفت
للحظة لزم نقص الستة
ويلزم من نقصها لحوق
الثاني بذى العدة وتوقف

لا اشعر انفصل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشعر متصلا وقد انفصل كله ما
عدا ذلك الشعر وكالشعر فيما ذكر الظفر كذا افتى بذلك امر ولو كان الحمل غير ادى فظاهر انقضاؤها
بوضعه امر اه سم على حج اه عش (قوله) خروج بعضه اى متصلا او منفصلا اه معنى (قوله)
احتاج لهذا الخ) عبارة المعنى فان قيل لاحاجة الى هذا الشرط لانه لا يقال وضعت الاعتدال انفصال كله
اجيب بان الوضع يصدق بالكل والبعض اه (قوله) لاحتماله للشرطية اى بان يكون المعنى بشرط وضع كله
وقوله بمجرد التصريح اى بان يريد ان ذكر وضع الشكل صورة عما يصدق عليه الوضع اه عش (قوله)
وزعم انه يقال الخ) قال الشهاب سم انظر موقعه مع ما قبله من قوله الصريح الخ ثم قال ويجاب بان موقعه
التنبه على وقوع هذا الزعم وانه مردود اه وفيه ما فيه إذ كيف يسوغ له رده مع جزمه به او لا اه
رشيدى (قوله) كامر اى قبيل الباب (قوله) اوستة الى الفرع في النهاية (قوله) غلطه فيه الرافعي
سبحان الله لم يعبر الرافعي بالتغليط وإنما قال ان فيه اختلالا فان قيل ان ذلك في المعنى تغليط قلنا بتسليم ذلك
في التعبير بالتغليط من الفحش ما ليس في التعبير بالاختلال فلا يليق نسبته لحجة الاسلام خصوصاً على لسان
الرافعي المعروف بغاية التاديب مع الاثمة وسلامة اللسان من الفحش معهم كما مدحوه بذلك سم على حج
اقول والشهاب حجج لم ينفرد بنسبة التغليط للرافعي بل سبقه اليه الاذريسي وغيره اه رشيدى (قوله)
ولك ان تقول الخ) عبارة النهاية ولم يدع ادعاء في الخل الخ وكل من العبارتين يوم عدم السبق الى هذا
الجواب وليس كذلك بل هو لان الرفعة مع مزيد بسط اه رشيدى (قوله) حتى يكون منه اى من الوطء
او الاستدخال اه سم ولك ارجاع الضمير الى صاحب العدة (قوله) وذلك اى لزوم لحظة الوطء
او الاستدخال (قوله) حيث انتفت الخ) عبارة المعنى فاذا وضعت الثاني لستة اشهر مع وضع الاول سقط
منها ما يسع الوطء فيكون الباقي دون ستة اشهر اه (قوله) وتوقف انقضائها اى العدة عليه اى على وضع
الثاني من عطف اللازم (قوله) فان قلت الخ) اى كما قال الاسنى والمعنى (قوله) المصحوب الخ) نعت لا مكان
اه سم (قوله) مراعاة الخ) علة للسني وقوله اذا نسب الخ) علة للسني (قوله) لشارح الخ) ومنهم الاسنى
والمعنى كما أشير ناله (قوله) وحينئذ فليحت) مجرد تأكيد لما قبله قال سم وقوله وحينئذ الخ ثم قوله ويلزم الخ
هذا وان قرب من جهة المعنى كيف يسوغ من جهة النقل حتى يجزم باعتداده ثم قال بعد سوق عبارة الروضة
والروض ما نصه فهذا كله صريح في انه اذا كان بين الولدين ستة اشهر لا يبلح الثاني ولا يتوقف انقضاء
العدة على وضعه فكيف يسوغ مخالفة ذلك وان كان مشكلا فليتامل نعم يمكن ان مراد الروضة وغيرها بان

انفصل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشعر متصلا وقد انفصل كله ما عدا ذلك
الشعر وكالشعر فيما ذكر الظفر كذا افتى بذلك امر ولو كان الحمل غير ادى فظاهر انقضاؤها
بوضعه امر (قوله) وزعم الخ) انظر موقعه مع ما قبله من قوله الصريح الخ اللهم الا ان يكون اشارة الى جواب آخر
وهو منع ان ذكر الوضع يستلزم انفصال كله فاحتاج للتصريح به ويجاب بان موقعه التنبه على وقوع هذا
الزعم وانه مردود (قوله) غلط فيه الرافعي) سبحان الله الرافعي لم يعبر بالتغليط بل عبارته ما نصه وقوله في
الكتاب واقصى المدة بين التوأمين ستة اشهر فيه اختلال فان هذه المدة أقل الحمل ولذا تخلت ستة اشهر
كان الثاني حملا آخر والشرط ان يكون المتخلل اقل من ستة اه فان قيل نسبة الاختلال اليه هو في المعنى تغليط
قلنا بتسليم ذلك وفي التعبير بالتغليط من الفحش ما ليس في التعبير بالاختلال فلا يليق نسبته لحجة الاسلام
خصوصاً على لسان الرافعي المعروف بغاية التاديب مع الاثمة وسلامة اللسان من الفحش معهم كما مدحوه
بذلك والله اعلم (قوله) حتى يكون منه اى من الوطء او الاستدخال (قوله) حتى يكون الخ) كذا شرح امر
(قوله) فان قلت الخ) اى كما قال في شرح الروض (قوله) المصحوب) نعت لا مكان (قوله) وحينئذ فليحت الثاني
الخ) ثم قوله ويلزم من لحوقه به توقف انقضاء العدة على وضعه اقول هذا وان قرب من جهة المعنى كيف
يسوغ من جهة النقل حتى يجزم باعتداده وعبارة الروضة في هذه المسئلة ان كان بينهما ستة اشهر فصاعدا

انقضائها عليه فان قلت يمكن
مقارنة الوطء والاستدخال
لوضع فلا يحتاج لتقدير
نك اللحظة قلت هذا في
غاية التدور مع انه يلزم
عليه انتفاء الثاني عن ذى
العدة مع إمكان كونه منه
المصحوب بالغالب كما علمت
فلم يحز نفيه عنه مراعاة
لذلك الامر التادير اذ نسب
يحتاج له ولا يكتفى فيه بمجرد
الامكان فتأمل له ليندفع به
ما وقع هنا لشارح وغيره
فيلحق الثاني بذى العدة لانه يكتفى في الا لاحق بمجرد الامكان ويلزم من لحوقه به توقف انقضاء العدة على وضعه (وتنقضى) العدة بينهما

(يمت) لاطلاق الآية (لا علاقة) لا تسمى دمالا وحلا ولا يعلم كونها أصل آدمي (و) تنقضي بمضعة فها صورة آدمي خفية) على غير القوابل (أخبر بها) بطريق الجزم أهل الخبرة ومهم (القوابل) لأنها حجة تسمى حلا وعرويا أخبر (٣٤١) لأنه لا يشترط لفظ شهادة إلا إذا وجدت

بينها ستة أشهر غير لحظة الوطء والاستدخال ويكون سكوته عن ذلك لظهور ردائه (قول المتن يمت) أي بوضع ولد ميت ولو مات في بطنها واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقض إلا بوضعه لمعوم الآية كما أتت به الشهاب الرمي رحمه الله تعالى نهاية ومعنى قال عرش قوله لم تنقض إلا بوضعه أي ولو خافت الزنا اه (قوله) على غير القوابل المناسب لما بعده على غير أهل الخبرة اه سم (قوله) بطريق الجزم) فلو شكك القوابل في أنها أصل آدمي لم تنقض بوضعهما فطما والقول قول المرأة يميزها في أنها سقطت ما تنقض به العدد سواء أكتدب الزوج أم لا لأنها مؤمنة في العدد ولا يأتى في أصل السقط فكذلك في صفته مغنى وروى مع شرحه (قوله) إلا إذا وجدت الخ) فظاهر أنه لا بد من شهادة القوابل ولا بد من عدلتهن كأي سائر الشهادات خلافا لما توهم من قبول الفاسقات منهن اه سم (قوله) فليكتف بقابلة) أي امرأة واحدة اه عرش (قوله) لمن غاب الخ) خبر مقدم لقوله أن تزوج الخ والجملة مقول القول (قوله) باطنا يؤخذ من ذلك أن محل الاكتفاء بقابلة بالنسبة للباطن وأما بالنسبة لظاهر الحال فلا يثبت إلا بأربع من النساء وأربعين من الرجال أو رجل وامرأتين ثم رأيت شرح الروض أنه صرح بالأربع بالنسبة لظاهر اه عرش (قوله) خفية) عبارة المغنى لا ظاهرة ولا خفية اه (قوله) أي القوابل مثلا) أي أورجلان فلو أخبرت بذلك واحدة حل له أن يتزوجا باطنا اه حلي (قوله) تخلفت) أي تصورت اه معنى (قوله) والذي يتجه الخ) سياق في النهاية في أمهات الاولاد خلافاً وقوله وأخذته في مبادئ التخلق قضيته أنه لا يحرم قبل ذلك وعموم كلامه الاول يخالفه وقوله من أصله أي أماما يبطي الرجل مدة ولا يقطع من أصله فلا يحرم كما هو ظاهر ثم الظاهر أنه إن كان لعذر كترية ولد بكرة أيضاً لا كره اه عرش (قوله) أو بعدها) كما قاله الصيمري اه نهاية زاد المغنى وإن أفهم كلام المصنف خلافاً اه (قوله) لأنه أقوى) إلى قوله كذا عرش في النهاية والمغنى (قوله) بدلالته) أي بسبب دلالة اه عرش (قوله) قطعاً) أي بخلاف الأقراء والأشهر نهاية ومعنى (قوله)

فالتأني حل آخر اه ومن لازم كونه حملاً آخر أن لا يتوقف انقضاء العدة على وضعه ثم قال في الروضة فرع على طلاقها بالولادة فولدت ولدين فإن كان بينهما ما دون ستة أشهر لحناه وطافت بالاول وانقضت عدتها بالتأني وإن كان بينهما ستة أشهر كما شرطت بولادة الاول ثم إن كان الطلاق بائناً لم يلحقه الثاني لأن العلوق به لم يكن في نكاحه وإن كان رجوعاً على أي أن السنين الأربع هل تعتبر من وقت الطلاق أي وهو الأصح كما يأتي في المتن أم من انقضاء العدة إن قلنا بالاول لم يلحقه وإن قلنا بالتأني لحقه إذا أتت به لدون أربع سنين من ولادة الاول وتنقض العدة بوضعه سواء أخفها أم لا لا احتال وطء الشبهة بعد البينو كذا قاله ابن الصباغ اه وعبرة الروض في الشق الثاني من هذا الفرع وإن كان بينهما ستة أشهر لم يلحقه الثاني إن كانت بائناً وكذا أي لا يلحقه الثاني إن كانت رجوعاً وانقضت به العدة اه ثم ذكر في الروضة في مسألة ما لو ولدت ثلاثاً ولداً ما يوافق ذلك هنا كلاء صريح في أنه إذا كان بين الولدين ستة أشهر في مسئلتنا لا يباح الثاني ولا يتوقف انقضاء العدة على وضعه فكيف يسوغ مخالفة ذلك وإن كان مشكلاً فليتامل فإن قلت قياس ما ذكر في فرع الروضة المذكور تزقف انقضاء العدة في مسئلتنا على وضع الثاني وإن لم يلحقه قلت لأنه إنما انقضت به العدة في فرع الروضة لتأخر الشروع فيها عن وضع الاول فنقض الثاني بخلافه في مسئلتنا فإن الشروع فيها سبق وضع الاول والثاني غير لاحق به كما استفيد من فرع الروضة فلا يتوقف انقضاءها عليه فليتامل نعم يمكن أن مرد الالروضه غير ما بان بينهما ستة أشهر غير لحظة الوطء والاستدخال ويكون سكوته عن ذلك ظهور أرادته (قوله) على غير القوابل) هل خال على غير أهل الخبرة لأنه المناسب لقوله أخبر بها أهل الخبرة الخ (قوله) وعرويا أخبر لأنه لا يشترط لفظ شهادة إلا إذا وجدت من شهادة القوابل ولا بد من عدلتهن كأي سائر الشهادات خلافاً لما توهم من قبول الفاسقات منهن اه سم (قوله) وإذا اكتفى في الأخبار

دعوى عند قاض أو محكم وإذا اكتفى في الأخبار بالنسبة للباطن فليكتف بقابلة كما هو ظاهر أخذنا من قولهم لمن غاب زوجها فآخبرها عدل بموته أن تزوج باطناً (فإن لم يكن) فيها (صورة) خفية (و) لكن (قل) أي القوابل مثلاً لا مع تردد (هي أصل آدمي) ولو بقيت تخلفت (انقضت) العدة بوضعها أيضاً (على المذهب) لثبوت برأة الرحم بها كالمسلمين اولي وإنما لم يعتد بها في الغرة وأمية الولد لأن مدارحها على ما يسمى ولداً (فرع) اختلفوا في التسبب لاسقاط ما لم يصل لحد نفخ الروح فيه وهو ما تم وعشرون يوماً الذي يتجه وفاقاً لابن العماد وغيره الحرم قولاً لا يشكل عليه جواز العزل لوضوح الفرق بينهما بأن المني حال نزوله محض جماد لم يتجه للحياة بوجه بخلافه بعد استقراره في الرحم وأخذته في مبادئ التخلق ويعرف ذلك بالامارات وفي حديث مسلم أنه يكون بعد اثنتين وأربعين ليلة أي ابتدأه كما مر في الرجعة ويحرم استعمال ما يقطع العجل من أصله كما صرح

في انها حامل لوجود نحو نقل او حركة (فيها) اي العدة باقراء او اشهر (لم تنكح) اخر بعد الاقراء او الاشهر (حتى تزول الريبة) بامارة قوية على عدم الحمل والرجوع فيها للقوابل وذلك (٢٤٢) لان العدة قد ولتها يتيقن فلا يخرج عنها الا يتيقن فان نكحت مرتابة فباطل كذا

عبرابه قال الاستوى والمراد بباطل ظاهرا فان بان عدم الحمل فليقاس الصحة كباو بما عمل اياه ظان حاجاته فبان ميتا انتهى وكون القياس ذلك واضح كما قدمته مع زيادة فروغ ويان في بحث اركان النكاح وما يصرح به ما يأتي في زوجة المفقود المبطّل لكون المانع فيها وهو النكاح المحقق الذي الاصل بقاءه اقوى الفرق بان الشك هنا في حل المتكوجة وبان العدة لزمتها هنا ظاهرا وذلك لان كلا من هذين غفلة عما ذكره فيها من النظر لما في نفس الامر مع الشك في حلها وقوة النكاح المانع لذلك ظاهرا (او) ارتابت (بعدها) اي العدة (او بعد نكاح) لآخر (استمر) النكاح لوقوعه صحيحا ظاهرا فلا يبطل الا يتيقن (الان تدل دون ستة اشهر من) امكان العلوق بعد (عقد) فلا يستمر لتحقق المبطّل حيث فيحكم بطلانه وبان الولد للاول ان امكن كونه منه اما اذا ولدت لسته اشهر فاكثر فالولد للثاني لان فراشه ناجز ونكاحه قد صح ظاهرا فلم ينظر لامكانه من الاول لئلا يبطل ما صح بمجرد الاحتمال وهل يعتبر هنا لحظة يحتمل لاحتياط

في انها (الخ) فيه مع قول المتر فيها تعلق الجارين بعمل واحد بدون اتباع عبارة المغني اى شكت فيها اى العدة بان يظهر لها الحمل بامارة وانما ارتابت بثقل او حركة تنجدها وهي ظاهرة (قوله) ويرجع فيها (اى في زوال الريبة) والتايب باعتبار المضاف اليه ويحتمل ان الضمير للامارة (قوله) الا يتيقن قضية قوله السابق بامارة قوية الخ ان المراد باليتين ما يشمل الظن القوي (قوله) فباطل وان بان ان لا حمل ناهية بمعنى قال ع ش قوله وان بان اى خلا فالابن حجي والاقرب ما قاله ابن حجي ووجهه ان العبرة في العقود بما في نفس الامر اه (قوله) وما يصرح به (الخ) وفي كلام الرض وغيره ما يدل عليه ايضا فوفق مر بان الشك هنا اى في مسئلة الريبة لسبب ظاهر فكان اقوى انتهى ولا يخفى ما فيه اما لو افان اقويته بعد تسليمها لا تنقيد مع كون قاعدة العقود ان العبرة فيها بنفس الامر واما تأنيبا فتايبه ما يؤثر هذا السبب الظاهر التردد في انقضاء العدة وهذا لا يقوم الحكم ببقاء النكاح شرعا اه سم (قوله) ما يأتي في زوجة المفقود (الخ) اى في الفصل الثالث وقوله المبطّل صفة ما يأتي اه كردى (قوله) لكون المانع (الخ) علة للابطال وقوله وهو اى المانع في زوجه المفقود (قوله اقوى) هو خبر كون اه سم (قوله) الفرق (الخ) مفعول المبطّل عبارة الكردى قوله للفرق متملك بالمبطّل اه فلعل نسخ الشرح مختلفة (قوله) بان الشك (الخ) اى وهو من موانع النكاح (قوله) هنا (اى في مسئلة العدة) (قوله) وذلك لان (الخ) اى ابطال الفرق ثابت لان الخ اه كردى (قوله) من هذين (اى الفرقين) (قوله) فيها (اى زوجة المفقود والمراد بالنكاح نكاح المفقود) (قوله) في حلها (اى حل زوجة المفقود لزوج اخر) (قوله) وقوة النكاح (عطف على الشك) (قوله) المانع (اى الشك لذلك اى حل زوجة المفقود لآخر (قوله) ظاهرا (اى اذ الاصل بقاء النكاح الاول (قوله) اى العدة) الى قوله والحاصل في المغني الا قوله هل يعبر الى وكذا في ولى قوله ولا اكثر فلا في النهاية الا ذلك القول (قوله) ان امكن (الخ) هل هو راجع ايضا للحكم بطلانه حتى اذ لم يمكن كونه من الاول صرح النكاح على ماسيات في الحاشية عن شرح الرض على قول الشارح قيل الفصل فهو منى عنهما اه سم وسنذكر عن المغني والنهاية ما يوافق كلام شرح الرض وقوله من الاول اى ولا من الثاني كما هو الفرض (قوله) ما صح اى النكاح الثاني (قوله) وهل يعتبر (الخ) قضية قوله السابق من امكان العلوق بعد عقده الجرم باعتبارها كما هو قضية صنع النية بقاء المشجع (قوله) لحظة) اى اللوط او الاستدخال (قوله) يحتمل لا (اى يحتمل انها لا تعتبر (قوله) وكالتاى) اى النكاح الثاني (قوله) فيلحقه) اى الواطء بشبهة اه ع ش (قوله) ان امكن منه

الخ كذا شرح مر (قوله) وما يصرح به (الخ) ما يدل عليه ايضا ما في الرض كغيره في الباب الثاني في اجتماع عدتين فيما اذ وطئت المطلقة في العدة بشبهة وانت بولد يمكن ان يكون من كل منهما وتعد الحاق الله ثمة فانه ذكر انه تنقضى عدة احدهما بوضعه ثم تعدت لآخر بثلاثة اقراء ثم ذكر انها لو كانت باثنا فكنهما الزوج مرة واحدة قبل الوضع او بعد لم يحكم بصرته لاحتمال كونه في عدة الثانية فان بان بعد بالقائف انها في عدته صح كما صححت اجتهاد اعتبارا بما في نفس الامر ثم ذكر انه لو نكحها الواطء بشبهة قبل الوضع لم يصح لاحتمال كونه في عدة الزوج حينئذ كذا ان نكحها بعده في باقى عدة الزوج على ما مر فيه لذلك فلو بان في هذه بالقائف ان الحمل من الزوج صح اعتبارا بما في نفس الامر الا ان يفرق بانها حاله النكاح يحتمل ان يكون في عدته الا ان هذا لا يرد على ما في مسئلتان احتمال انها غير معتدة بالكية فلينما (قوله) وما يصرح به ما يأتي في زوجة المفقود (الخ) فرق مر بان الشك هنا اى في مسئلة الريبة لسبب ظاهر فكان اقوى اه ولا يخفى ما فيه اما لو افان اقويته بعد تسليمها لا تنقيد مع كون قاعدة العقود ان العبرة فيها بنفس الامر واما تأنيبا فتايبه ما يؤثر هذا السبب الظاهر التردد في انقضاء العدة وهذا لا يقوم الحكم ببقاء النكاح شرعا (قوله) اقوى) هو خبر كون (قوله) ان امكن (الخ) هل هو راجع

الى النسب الناجز لامكانه وكالتاى في اذكر وطء الشبهة بعد العدة فيلحقه الولد اذا امكن منه وان امكن من الاول ايضا لا ينقطع النكاح والعدة عنه ظاهرا (او) ارتابت (بعدها) قبل نكاح (التصير) نداء بالاكراه وقيل وجوبه بالزوال الريبة) احتياطا

(فان نكحت) ولم تصبر اذك (فان لم يدم ابله) أى النكاح (في الحال) لانما تحتجب البطن (فان علم مقتضيه) أى البطان بان ولدت لمون سنة أشهر عامر (ابطلناه) أى حكمانا بطلانه لئلين فساده والافلا ولوراجدها وقت الرية وقت الرجعة فان حل صحت والا فلا (ولو ابانها) أى زوجته بخلع أو ثلاث ولم ينف الحل (فولدت لاربع سنين) فاقولم (٢٤٣) تزوج بغيره أو تزوجت بغيره ولم يمكن

كون الولد من الثاني (لحقه) وبان وجوب سكنها ونفقتها وإن أقرت بانفضاء العدة لقيام الامكان اذ اكثر مدة الحمل اربع سنين بالاستقرار او ابتداءها من وقت امكان الوطء قبل الفراق فاطلاهم انه من الطلاق يحول على ما اذا اقرته الوطء بتنجيز أو تعليق والحاصل أن الاربع متى حسب منها لحظة الوطء أو لحظة الوضع كان لها حكم مادونها وحتى زاد عليها كان لها حكم ما فوقها ولم ينظروا هنا لتعليق الفساد على النساء لان الفراق قربته ظاهر ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط للانساب بالاكتفاء فيها بالامكان (أو) ولدت (لاكثر) من أربع سنين مما ذكر (فلا) ببلحه لعدم الامكان وذكر تسمية للتقسيم فلا تكرار في تقديمها في اللعان (ولو طلقها) (رجعيا) فانت بولد لاربع سنين لحقه بان وجوب نفقتها وسكنها أو لاكثر فلا وحذف هذا لعلمه بما قبله بالاولى لا بما اذا ثبت ذلك في البائن ففي الرجعية التي هي زوجة في اكثر الاحكام اولى و (حسبت المدة من الطلاق)

أى بان أنت به لسة أشهر فاكثرم الوطء (قوله عامر) أى من امكان العلق بعد العقد (قوله والا فلا) أى وان لم يعلم مقتضى البطان بان بان عدم الحمل أو ولدت لسة أشهر فاكثر فلا بطله والولد للثاني وان امكن كونه من الاول ايضا عبارة المعنى وان علم انتفاء م بطله ولحق الولد بالثاني اه وبعبارة المنهج مع شرحه او ان ثابت بعدها الى العدة سن صرعه النكاح لتزول الرية فان نكحت قبل زوالها او ان ثابت بعد نكاح الاخر لم يطل الى النكاح لان نفضاء العدة ظاهر الا ان تلد لمون سنة أشهر من (امكان علق بعد عقده وهو اولى من عقده فبين بطلانه والولد للاول ان امكن كونه منه بخلاف ما اذا ولدت لسة أشهر فاكثر فالولد للثاني وان امكن كونه من الاول اه (قوله وقت الرجعة) أى يحرم عليه قربانها وغيره اه عرش (قوله بخلع أو ثلاث) أى او غيرها اه معنى (قوله ولم يمكن كون الولد من الثاني) أما اذا امكن ذلك فانه لا يأتى الاول كإسباقي معنى (قوله وجوب سكنها الخ) الى الولادة اه أسنى (قوله وان أقرت) غاية راجعة للثاني والشارح معا (قوله بالاستقرار) وحكى عن مالك انه قال جار تنا امرأة محمد ابن عجلان امرأة اصدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة ابطان في ثلث عشرة سنة كل بطن في اربع سنين وقد روى هذا عن غير المرأة المذكورة قيل ان اباحيفة حملت به امه ثلاث سنين وفي صحتها كما قال ابن شعبة نظر لان مذهبه اكثر مدة الحمل سنتان فكيف يخالف ما وقع في نفسه اه معنى (قوله وابتدأها) أى الاربع سنين (قوله قبل الفراق) أى قبله اه معنى (قوله فاطلاهم) أى أكثر الاصحاب اه معنى (قوله اذا اقرته) أى الطلاق (قوله بتنجيز أو تعليق) متعلق بالفراق اه سم اقول او يقارنه عبارة المعنى اذا وقع أى الطلاق مع الانزال بالتنجيز انتفاقا أو بالتعليق اه (قوله لحظة الوضع) بخلع الخو فقط (قوله بما ذكر) أى من الطلاق ان قارنه الوطء والافن وقت امكان العلق قبله اه معنى (قوله وذكر) أى مسئلة الولادة لاكثر (قوله في تقدمها) أى معه (قوله فانت بولد) أى قوله وحذف هذا في المعنى (قوله لاربع سنين) أى فاقول (قوله وبان وجوب نفقتها الخ) أى وان المرأة معتدة الى الوضع حتى ثبت للزوج رجعتها اه معنى (قوله وحذف هذا) أى تفصيل الولادة بقوله فانت الخ (قوله لعلمه بما قبله الخ) هذا غير ظاهر في قوله لاكثر فلا اه سم اقول عدم الظهور مرجحه لكن بالنسبة لدعوى الاولوية واما اصل العلم فظاهر اه سيد عمر (قوله قبله) أى الطلاق (قوله وحذف) الى الفصل في النهاية الا قوله على احدث قولين الى المتن قوله كان كان مسافة القصر (قوله هذا) أى قوله حسب المدة من الطلاق (قوله لانه اذا حسب) الاولى التانيث (قوله لانها) أى الرجعية (قوله وانها) أى يعلم انها اه عرش (قوله من الحذف من الاول الخ) وهو المسمى

للحكم أيضا بطلانه حتى اذ لم يمكن كونه من الاول صح النكاح على ما سبق في الحاشية عن شرح الروض على قول الشارح قيل الفصل هو مني عنهما (قوله بتنجيز أو تعليق) متعلق بالفراق (قوله في المتن) اولا لاكثر (فلا) قال في الروض بعد هذا وقد صور المسئلة اولا لما اذا طلقها بانها ارجعيا او فسخ نكاحها مانصه لكن ان ادعت انه حصل تجديد فرائش رجعة أو نكاح أو ووطء شبهة كما في شرحه من الاصل فانكره او اعترف وانكره ولادة فالقول قوله فان قامت بينة أو نكل فحلفت ثبت النسب ونفيه بالعان وان نكلت حلف الولد اذا بلغ واما عداها فتعضي به وان حلف أى الزوج على النفي ولم يثبت ما ادعت اه قال في شرحه لانها تزعم ان الولد منه اه ومفهوم ذلك انها اذ لم تدع ما ذكر لا تنقضي به العدة وحيتذ فينبغي ان تنقضي العدة مع وجوده اخذنا ما حرره في شرح الروض ان الحمل المجهول يحمل على انه من الزنا بالنسبة لعدم انقضاء العدة به فان قضية ذلك انقضاء العدة مع وجوده كما في حمل الزنا المعلوم اه (قوله لعلمه بما قبله بالاولى)

ان قارنه الوطء والافن امكان الوطء قبله وحذف هذا من البائن لعلمه بما قبله بالاولى لانه اذا حسب من الطلاق مع انها في حكم الزوجة فالباين اولى ومنه موقع خلاف في الرجعية فقط كما قال (وفي قول) ابتداءها (من انصرام العدة) لانها كانت كحقة بما قررت في عبارته يعلم زيف ما اعترض به عليها وانها من محاسن عبارة البليغة لما اشتملت عليه من الحذف من الاول دلالة الثاني عليه ومن الثاني دلالة الاول عليه

وان ما بين الاثنين من دلالة الفجوى التى هى من اقوى الدلالات فتأمل فان قلت فى الرجوع وجه انه باحقه من غير تقدير مدة فمن اين يؤخذ من المتن رد هذا قلت من قوله المدة بال العهدية الصريحة بان الاربع تعتبر فيها ايضا (ولو نكحت بعد العدة) اخر او وطئت بشبهة (فولدت لدون ستة اشهر) من امكان (٢٤٤) العلوق بعد العقد ومن وطء الشبهة (فكانها لم تنكح) ولم توطأ ويكون الولد لاول ان كان

لاربع سنين فاقبل من طلاقه او امكان وطئه قبله نظير ما مر لاحتصار الامكان فيه (ولو كان) وضع الولد (لسته) من الاشهر ما ذكر (فالولد الثانى) لقيام فراشه وان امكن كونه من الاول (ولو نكحت) اخر (لعدة) نكاحا (فاسدا) وهو جاهل بالعدة او بالتحریم وعذر لنحر بعده عن العلماء والافواه وان لافترائه مطلقا كالنكاح الفاسد تفصيله الاق وطء الشبهة (فولدت للامكان من الاول) وحده بان ولده لاربع سنين فاقبل ما مر ولدون ستة اشهر من وطء الثانى (لحقه) وانقضت عدتها بوضع ثم تعدت ثانيا (لثالثى) لان وطءا شبهة (او) ولدت (للامكان من الثانى) وحده بان ولده لاكثر من اربع سنين من امكان العلوق قبل فراغ الاول ولسته اشهر فاكثر من وطء الثانى (لحقه) وان كان طلاق الاول رجعيا على احد قولين لم يرجعها منهما شيئا لكن الذى اعتمده البلقين ونقله عن نص الام انه اذا كان طلاقه رجعيا يعرض على القائف كاقى قوله (ار) انت

بالاحتباك (قوله وان هاتين الدالتين) اى قوله لما اشتملت عليه الخ وقوله من الثانى لدلالة الاول عليه اه ع ش (قوله من دلالة الفجوى) اى دلالة مفهوم الموافقة الاولى من المطوق اه جمع الجرامع عبارة ع ش اى من دلالة مفهوم الموافقة وهو ان يكون الحكم المسكوت عنه موافقا للمذكور اه (قوله بال العهدية الخ) قد يقال انه يؤخذ من ذكر المدة فقط اذ لا مدة على هذا الوجه سم على حجة اى رشيدى (قول المتدى ولو نكحت) اى نكاحا صحيحا اه معنى (قوله او وطئت الخ) اى بعد العدة اه ع ش (قوله بعد العدة) اى الثانى (قوله ومن وطء الشبهة) الانسب لما قبله او بدل الواو (قوله لاربع سنين فاقبل) اى فان كان لاكثر فهو منى عنها ويصح النكاح الثانى اخذا بما يأتى فى الحاشية اه سم عبارة المغنى ويأتى عن النهاية نحوها وان وضعته لاربع سنين لحق الاول ولاكثر لم يلحقه وحيث لحقه فنكاح الثانى باطل لجرىانه فى العدة ولذا ملحقه كان منفياعنها وقد بان ان الثانى نكحها حاملا فهل يحكم بفساد نكاحه حملا على انه من وطء شبهة من غير اه ولا حملا على انه من زنا وان الشبهة منه وقد جرى النكاح فى الظاهر على الصحة الاقرب كما قال الادعى الثانى وجزم به فى المطلب وهو ما اخذ من كلام الرويانى كاذر كراهه فى الحل المجبول بل هو حل مجبول فى اى فيه الجمع المتقدم فيه اى فى اوائل الفصل (قوله نظير ما مر) اى عقب قول المتن حسب المدة من الطلاق (قوله ع ما ذكر) اى من امكان العلوق بعد العدة الخ (قوله لقيام فراشه) الى الفصل فى المغنى الا قوله كان كان بمسافة القصر قول المتن ولو نكحت فى العدة فاسدا الخ لو قال بالحرر ولو نكحت فاسدا كان نكحت فى العدة لكان اولى لان النكاح فى العدة لا يكون لافسادا وقد عجز بذلك عن انكحة الكفار فانهم اذا اعتقدوا ذلك صحيحا كان محكوما بصحته كما مر فى باب اه معنى وقوله وقد يحترز الخ يأتى فى الشارح ما يوافقه (قوله وهو جاهل بالعدة الخ) عبارة المغنى بان ظن انقضاء العدة وان المتعدة لا يحرم نكاحها بان كان قريب بعد بالاسلام او نسا بعيدا عن العلماء زاد الاسنى او يحسن نشاطه من الصغر ثم بلغ وفاق فتكح اه (قوله لنحو بعده الخ) افهم ان عامة اهل مصر الذين هم بين العلماء لا يعذرون دعواهم الجهل بالمفسد فيكونون زناة ومنه اعتقادهم ان العدة اربعون يوما مطلقا اه ع ش (قوله والا) اى بان علم ذلك او جهله ولم يعذر بجهله (قوله مطلقا) اى او ما ولدت للامكان منه او لا (قوله وطء الشبهة) اى فى العدة اه ع ش (قوله ما مر) اى من طلاق او امكان وطئه قبله (قوله شبهة) اى وطء شبهة قول المتن او للامكان من الثانى (لحقه) اى ثم بعد وضعه تكملة عدة الاول اه سم (قوله وان كان الخ) غاية (قوله على احد قولين الخ) رجحه مر اه سم عبارة النهاية وان كان طلاق الاول رجعيا كما هو ظاهر عبارة تهران اعتمد البلقين الخ قال ع ش قوله وان اعتمد البلقين ضعيف اه (قوله لكن الذى اعتمد ونقله عن نص الام انه الخ) وهذا هو الظاهر اه معنى وقضية صانع الشارح اعتماده ايضا (قوله) اذا كان طلاقه رجعيا) اى وقد انت للامكان من انصرام العدة كما هو معلوم اه سم (قوله من الاول) اى من طلاق او امكان وطئه قبله وقوله من الثانى اى من وطئه قول المتن على قائف وهو كسبائى اخر كتاب الدعوى مسلم عدل بحرب اه معنى (قوله او بهما الخ) اى او فاه عنهما اه معنى (قوله وانتسابه بنفسه)

هذا غير ظاهر فى قوله ولاكثر فلا (قوله بال العهدية) قد يقال انه يؤخذ من ذكر المدة فقط اذ لا مدة على هذا الوجه (قوله ان كان لاربع سنين) اى فان كان لاكثر فهو منى عنها ويصح النكاح الثانى اخذا بما يأتى فى الحاشية (قوله فى المتن او للامكان من الثانى (لحقه) اى ثم بعد وضعه تكملة عدة الاول (قوله وان كان طلاق الاول رجعيا على احد قولين الخ) رجحه مر (قوله انه اذا كان طلاقه رجعيا) اى

الى (قوله بالامكان) منهما) بان كان لاربع سنين من الاول ولسته اشهر فاكثر من الثانى (عرض على قائف فان الحق بهما فكل الامكان منه فقط) وقد علم حكمه او بهما او توقف او فقد كان كان بمسافة القصر انظر بلوغ الولد وانتسابه بنفسه اما الذى يمكن من واحد منهما كان كان لدون ستة من وطء الثانى وفوق اربع من نحو طلاق الاول

فهو مني عنهما وخرج فاسداً نكاح الكفار إذا اعتقدوا بحته فاذا أمكن منهما فهو للثاني بلا قائفه (فصل) في تداخل العديتين إذا (لزمها
عدا شخص) واحد (من جنس) واحد (بان) بمعنى كان (طلق ثم وطئ) رجعية أو بائناً (٢٤٥) (في عدة) غير حمل من (أقراء أو أشهر)

ولم تحبل من وطئها (جاءها)
بأنها المطلقة أو بتحريم
وطئ المعتدة وعذر لنحو
بعد عن العلاء (أو عالماً)
بذلك (في رجعة) لا بآئن
لأنه زان (تداخلت) أي
عدتا الطلاق والوطء
(فتبتى عدة) بأقراء أو
أشهر (من) فراغ (الوطء)
وبدخل فيها بقية عدة
الطلاق (وهذه البقية واقعة

عن الجهتين فله الرجعة في
الرجعي فيها إجماعاً على ما
حكاه العبادي دون ما بعدهما
(فان) كانتا من جنسين كان
(كانت احدهما حملاً
والاخرى أقراء) كان
حبلت من وطئها في العدة
بالأقراء أو أطلقها حملاً
ثم وطئها قبل الوضع وهي
من تحيض حاملاً (تداخلت
في الاصح) أي دخلت
الأقراء في الحبل وإن لم تتم
الأقراء قبل الوضع على
المتمتع خلافاً لما يومه
كلام الروضة وإن اعتبر به

غير واحد من الشراح
وغيرهم لأن كلامها مفرع
على ضعيف كآيئة النشائي
وغيره لاتحاد صاحبهما مع
أن العلم باشتغال الرحم
منع الاعتداد بها لاتقاء
فائدتها من كونها مظنة

أي قولم ينتسب بعد البلوغ لم يجبر عليه لجواز أن لم يل طبعه لواحد منهما اه ع ش (قوله فهو مني عنهما)
زاد أنها لا يوقد بان الثاني نكحها حاملاً وهل يحكم بفساد النكاح حملاً على أنه من وطئ شبهة من غيره اه ولا
حملاً على أنه من الزنا وقد جرى النكاح في الظاهر على الصحة الأقرب قاله الأذرع الثاني وجزم به في
المطلب وفيما أجمع الماراه وكذا في اسم عن شرح الروض ومر مثله عن المغني قال ع ش يؤخذ من هذا جواب
السؤال عن حادثة هي بكرة وجدت حاملاً وكشف عليها القوابل فراوها بكرة أي يجوز لوليها ان يزوجه
بالاجبار ام لا وهو انه يجوز تزويجها بالاجبار لاحتمال ان شخصاً حاك ذكره على زوجها فامني ودخل منه
في فرجها حملت منه من غير زوال البكارة فهو غير محترم فيصح نكاحها في هذه الصورة مع وجود الحبل
واحتمال ان تهازنت وعادت البكارة والتحمته في اساءة ظن بها فعملنا بالظاهر من انها بكرة مجرة وإن
لوليها ان يزوجه بالاجبار اه (تمة) لو وطئ معتدة عن وفاة شبهة فانت بولد يمكن كونه لسلكت منهما
ولا قائف او هناك قائف وتعد الحاقه انقضت بوضعه عدة احدهما وبقي عليها الاكثر من ثلاثة أقراء
ومن بقية عدة الوفاة بالاشهر انقضت الاولى قبل تمام الثانية فعليها اتمامها لاحتمال كونه من الاول معنى
وروض مع شرحه

ه (فصل في تداخل العديتين) ه (قوله في تداخل العديتين) أي وفيما يتبعه من نحو عدم صحة الرجعة من وطئ
الثاني اه ع ش (قوله بمعنى كان) إلى قول المتن وقيل في المغني الاقراء رجعية أو بائناً قوله إجماعاً إلى
دون ما بعدهما قوله هي من تحيض حاملاً قوله لا بعده مطلقاً إلى الفصل في النهاية الاقراء إجماعاً إلى
دون ما بعدهما قوله عطف اخص إلى المتن وقوله وظاهر كلامهم إلى المتن وقوله استئناف إلى المتن (قوله
جاءها بأنها المطلقة) كان نسي الطلاق وظنها زوجته الاخرى اه معنى (قول المتن أو عالماً) أي أو جاءها
لا يعذر اه ع ش (قوله لانه) أي العالم بذلك في البائن (قوله فيها) أي البقية (قوله وهي من تحيض
حاملاً) ليس بقيد كما يفيد كلام المغني والنهاية ونبه عليه ع ش والرشيدي (قوله أي دخلت الأقراء الخ)
سواء أ رأيت الدم ام لا نهاية ومعنى (قوله لان كلاماً) أي الروضة مفرع على الضعيف وهو عدم التداخل
نهاية ومعنى (قوله كآيئة النشائي) يفتح النون نسبة إلى النشا المعروف اه انساب السيوطي اه ع ش (قوله
لاتحاد صاحبهما) لتعليل للمتن (قوله أي بالاقراء) (قوله ويكون) أي وضعه (قوله لا بعده) عطف
على قبله قوله مطلقاً أي في الرجعي وغيره (قول المتن إن كان الخ) أي وكانت تعدت بالاقراء عن طلاق
رجعي اه معنى (قوله فلا يرجع) أي قبل الوضع (قوله لوقوعه) أي الوضع عنه أي الوطء
عبارة المغني بناء على ان عدة الطلاق قد سقطت بالوطء اه (قوله ويرده الخ) فيه تأمل (قوله ما تقر) أي في
قوله لو يكون واقعا عنهما اه ع ش (قوله عطف اخص) فيه ان عطف الاخص لا يكون باو فلا بد من حمل
الشبهة على ما عدا النكاح الفاسد ليتبين ان ما قد يجاب عنه بان المراد انه عطف اخص بالظن لمفهوم اللفظ

وقد انت للامكان من انصرام العدة كاهو معلوم (قوله فهو مني عنهما) قال في شرح الروض فيما اذا
نكحت بعد العدة وانت بولد لا يمكن كونه منهما وقد بان ان الثاني نكحها حاملاً وهل يحكم بفساد النكاح
حملاً على أنه من وطئ شبهة من غيره اه ولا حملاً على أنه من زنا وان الشبهة منه قال الأذرع قال بعض الائمة
فيه نظرو الأقرب الثاني وبه جزم الزركشي وغيره وهو ما خذ امر عن الروياني اه
(فصل في تداخل العديتين) (قوله ويكون) أي وضعه (قوله في المتن ويراجع قبله) أي ويجدد في غيره كاهو
ظاهر بل لا حاجة لهذا فان التجديد جائز له حتى بعده (قوله لا بعده) عطف على قول المتن قبله (قوله عطف
اخص) فيه ان عطف الاخص لا يكون باو فلا بد من حمل الشبهة على ما عدا النكاح الفاسد ليتبين ان ما قد يجاب

للدلالة على البراءة (فينقضيان بوضعه) ويكون واقعا عنهما (و) من ثم جاز له انه (يراجع قبله) في الرجعي وإن كان الحمل من الوطء الذي في
العدة لا بعده مطلقاً (وقيل إن كان الحمل من الوطء فلا) يرجع لوقوعه عنه فقط ويرده ما تقر (او) لزومها عدتان (لشخصين بان) أي كان
(كانت في عدة زوج او) وطء (شبهة فوطئت) من آخر (بشبهة أو نكاح فاسد) عطف اخص لانه من جملة الشبهة ووجه خفاء كونه منها

(١) وكانت زوجة معتدة عن شبهة فطلقت (٢٤٦) فلا تدخل (خل) لتعدد المستحق بل تعدل لكل منهما عدة كاملة كما جاء عن علي وغيره ولا يعرف

لها مخالف من الصحابة وما نقل عن ابن مسعود وما مخالف ذلك لم يثبت نعم ان كانا حريين فاسلمت مع الثاني او امنا اثر افعا البنا لغت على المعتد ببقية عدة الاول وتكفيها واحدة من حين وطء الثاني لضعف حق الحرفي وان نازع فيه البلقيني (فان كان) اى وجد (حمل) من احد هما قدمت عدته) وان تأخر لانها لا تقبل التأخير فيما اذا كان من المطلق ثم وطئت بشبهة تنقض عدة الطلاق بوضعه ثم بعد مضي زمن النفاس تعتد بالافراء للشبهة وله الرجعة قبل الوضع لا وقت وطء الشبهة بعدد أو غيره اى لا في حال بقاء فراش واطنائها لم يفرق بينهما وكذا فيما ياتي وسيعلم ما ياتي ان نيته عدم العود اليها كالفرق وذلك لانها خرجت بصيرورتها فرائشا الواطئ عن عدة المطلق واستشكله البلقيني بان هذا لا يزيد على ما ياتي ان حمل وطء الشبهة لا يمنع الرجعة ويجاب بمنع ما ذكره بل يزيد عليه ايجرد وجود الحمل اثر عن الاستفراش ولا شك ان المؤثر اقوى فلم يلزم من منعه له الرجعة منع اثره لما لضعفه بالنسبة اليه وفي عكس ذلك تنقض عدة الشبهة بوضعه ثم تعتد أو تسكن للطلاق وله

في نفسه ولم يكن باعتبار المراد منه وقوله ووجهه اى العطف خفاء كونه اى النكاح الفاسد منها اى الشبهة اه سم (قوله) او كانت زوجته معتدة (الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى والذي رايته في نسخ المحلى والمغنى والنهاية زوجة فليحرقان الظاهر ان ترك الهاء اولى اى سیدعر (قوله) عن علي وغيره) كذا في اصله رحمه الله تعالى وعبارة النهاية عن عمرو على ولا يعرف لما الخ ونحوها عبارة المذني اى سیدعر (قوله) ان كانا اى صاحبا العدتين حريين كان زوجت بحر في ثم وطئا اخر بصورة النكاح في عدة الاول عرش او بشبهة اخرى معنى (قوله) لغت على المعتد ببقية عدة الاول (الخ) ولثاني ان ينكحها فيها لانها في عدته دون الاول فان حملت من الاول لم يكفها عدة واحدة فتعدل لثاني بعد الوضع وان حملت من الثاني فكفاه وضع الحمل وتسقط ببقية الاول اه معنى وروض مع شرحه ونقل عرش عن الزياى مئة (قوله) وان تأخر) الى قوله ويوجه في المغنى الا قوله بعدد الى وذلك وقوله واستشكله الى وفي عكس ذلك (قوله) لانها (الخ) اى عدة الحمل اه معنى (قوله) فقيا اذا كان اى الحمل (قوله) وله الرجعة قبل الوضع (خ) وكذا لا تجديد نكاحها قبل الوضع وبعد التفريق بينهما كافي الروض وشرحه اه سم (قوله) لا وقت وطء الشبهة) ولو اختلفا فادعى الزوج ان الرجعة ليست وقت الشبهة فصحيحة والزوجة انها في وقتها فباطلة فالأقرب تصديق الزوج لان الاصل بقاء حقه اه عرش (قوله) اى لا في حال بقاء فراش اى كان نكحها فاسدا واستمر معها عدة قبل ان يفرق بينهما فليس المراد خصوص زمن الوطء اه عرش (قوله) وكذا فيما ياتي) يعنى ان قوله لا وقت وطء الشبهة الخ معتبر في قوله الاتي في العكس وله الرجعة الخ (قوله) ما ياتي) اى في الفصل الاتي في شرح والا فلا (قوله) ان نيته اى الواطئ بشبهة بعد الطلاق اليها اى الموطئة بشبهة (قوله) وذلك اى عدم صحة الرجعة في حال بقاء فراش الواطئ بشبهة اه عرش (قوله) بان هذا) اى بقاء الفراش هنا (قوله) على ما ياتي) اى عن قريب في العكس (قوله) لا يمنع الرجعة) اى فيذا اولى بان لا يمنعها اه كرى (قوله) اذ مجرد وجود الحمل اى بلبقاء الفراش (قوله) ان المؤثر اى الاستفراش وقوله اقوى اى من الأثر هو الحمل اه عرش (قوله) وفي عكس ذلك) اى فيما اذا كان الحمل من وطء الشبهة سم وعرش (قوله) ثم اى بعد الوضع ومضى زمن النفاس اعتد اى اذا كان وطء الشبهة قبل الشروع في عدة الطلاق وقوله او تسكن اى فيما اذا كان بعد مضي بعضها (قوله) وله الرجعة الخ) اى لا في حال بقاء الفراش كانه عليه الشارح بقوله السابق وكذا فيما ياتي اه سم (قوله) قبل وضع الخ) لانها لو لم تكن الان في عدة الرجعة فهي رجعية حكما ولهذا ثبت التوارث قطعاً واذ ارجع قبل الوضع فليس له التمتع بها حتى تضع كافي الروضة كاصلها (تنبه) لو اشبه الحمل فلم يدر ان الزوج هو ام من الشبهة جدد النكاح مرتين مرة قبل الوضع ومرة بعده ليصادف التجديد عدته بقينا فلا يكتفى بتجديده مرة لاحتمال وقوعه في عدة غيره فان بان بالحاق القائف انه وقع في عدته امكن بذلك وللحامل المشبهة حملها نفقة مدة الحمل على زوجها ان الخ القائف الولد به ما لم تصرف اشرافا لغيره بنكاح فاسد فسقط نفقتها الى التفريق بينهما لنشوزها وليس لها مطالبة قبل المحرق اذ النفقة لا تلزم بالملك فان لم يلحقه به القائف اولم يكن قائف فلا نفقة عليه ولا للرجعية مدة كونها فراشا الواطئ معنى واسنى وفي النهاية مثله الاما قبل التنية قال عرش قوله لجدد النكاح مرتين اى حيث اراد التجديد في العدة والا فله الصبر الى انقضاء العدتين وهو اولى لانتفاء

عنه بان المراد انه عطف اخص بالنظر لفهم اللفظ في نفسه وان لم يكن كذلك باعتبار المراد منه وقوله ووجهه اى العطف خفاء كونه منها اى الشبهة (قوله) من حين وطء الثاني) كذا في شرح الروض مع جعله من صور الثاني ان تزوجها معتدة فلما زاد او من حين طلاقه حيث حكمنا بصحة نكاحه بان اعتقدوا صحته في العدة (قوله) وله الرجعة قبل الوضع الخ) عبارة الروض وان كان الحمل للطلق فله رجعتها قبل الوضع لكن بعد التفريق بينهما اى في صورتين كافي شرحه اه (قوله) وفي عكس ذلك) اى بان كان من غير المطلق (قوله) وله الرجعة قبل وضعه وبعده) اى لا وقت وطء الشبهة كاتقدم في قوله اى الشارح وكذا ما ياتي

وفارق الرجعة بأنه ابتداء نكاح المراجعة في عدة التأخير وهي شبيهة باستدامة النكاح فاحتل وتوعدا في عدة التأخير وظاهر كلامهم إزالة التجديد بعد الوضع في زمن النفاس مع أنهما غير عدتا ويوجب أن المحذور ركوزها في عدة التأخير وقد اتفق (٢٤٧) ذلك (والا) يكن حمل (فإن سبق

الطلاق) وطء الشبهة (أتمت عدته) لسبقها (ثم) عقب عدة الطلاق (استأنفت) العدة (الأخرى) التي للشبهة (وله) استئناف غير مقيد بمقابلة من عدم حمل وسبق طلاق (الرجعة في عدته) لا وقت وطء الشبهة نظير مامر (فأذا رجع) وبمحمل أول (انقطعت) عدة الطلاق (وشرعت) عقب الرجعة حيث لا حمل منه والافق ب زمن النفاس وله التمتع بها قبل شروعها (في عدة الشبهة) بان تستأنفها إن سبقها الطلاق وتنته ان سبقتها (ولا يستمتع بها) أي الموطوءة بشبهة طلاقا مادامت في عدة الشبهة حملا كانت أو غيره (حتى تقضيها) بوضع أو غيره لاختلال النكاح يتعلق حق الغير بها ومنه يؤخذ أنه يحرم عليه نظرها ولو بلاشبهة والخلو عنها (وان سبقت الشبهة) الطلاق (قدمت عدة الطلاق) لأنها أقوى باستدامها لعقد جائز (وقيل) تقدم عدة (الشبهة) لسبقها وفي وطء بنكاح فاسد وطء بشبهة أخرى

الشك حال العقد في صحة النكاح اه (قوله) وبعده الخ) قال في الروض ويتوارثان ويلحقها طلاقه قبل الوضع وبعده انتهى اه سم (قوله) وفارق) أي التجديد وقوله وهي أي الرجعة اه عش (قوله) كونها) أي المرأة ولو ذكر الضمير بأرجاعه إلى التجديد كان النسب (قوله) لسبقها) ولقوتها لاستدامها العقد جائز نهاية معنى (قول المتن) وله) أي المطلق اه معنى (قوله) غير مقيد الخ) قضية ذلك ان قوله السابق وله الرجعة الخ ليس مغايرا لما هنا فقوله هنا نظير مامر فيه نظر لاقتضائه مغايرة ما هنا لما مر فتأمل اه سم (قول المتن) الرجعة في عدته) أي ان كان الطلاق رجعا وتجديد النكاح إن كان الطلاق باثنا اه معنى (قوله) نظير مامر) والمراد به مادام الفراش باقيا كما مر اه عش (قوله) قبل شروعها) شمل زمن النفاس اه سم (قوله) مطلقا) عبارة النهائية والمنتهى بطء جزوا وبذير على المذهب اه (قوله) ومنه يؤخذ) أي من حرمة التمتع وقوله حرمة نظر هذا بخلاف مامر قبيل الخطبة من جواز النظر لما عدا ما بين السرة والركبة من المعتدة عن الشبهة إلا ان يجاب بان الغرض بما ذكره هنا مجرد بيان انه يؤخذ من عبارة المصنف ولا يلزم من ذلك اعتدائه فليراجع إلى أنه قد يمنع أخذ ذلك من المتن لأن النظر بلاشبهة لا يعد متعنا نعم ان كان ضمير منه رجعا لقول الشارح لاختلال النكاح الخ لم يعد الاخذ اه عش (قوله) وفي وطء بنكاح فاسد الخ) عبارة المغني تنمة لو كانت العدتان من شبهة ولا حمل قدمت الاولى لتقدمها ولو نكح شخص امرأة نكاحا فاسدا ثم وطئها شخص آخر بشبهة قبل وطئه او بعده ثم فرق بينهما قدمت عدة الواطئ بها بشبهة لتوقف عدة النكاح الفاسد على التفريق بخلاف عدة الشبهة فانها من وقت الوطء وليس للفاسد قوة الصحيح حتى يرجعها ولو نكحت فاسدا بعده مضى قرآن ولم يفرق بينهما إلى مضى سن اليأس أتمت العدة الاولى بشهر بدلا عن القرء الباقي ثم اعتدت للفاسد بثلاثة اشهر فان كان محملا من عدة صاحبه طلاقا مقدمة تقدم الحمل أو تاخر لان عدته لا تقبل التأخير كما مر وحيث كانت العدتان من وطء شبهة كان لكل من الواطئين تجديد النكاح في عدته دون عدة الآخر اه (قوله) يقدم الاسبق من التفريق بالنسبة للنكاح الخ) يعني انه إذا كان وطء الشبهة سابقا على النكاح قدمت عدته وإن كان التفريق بالنسبة للنكاح الفاسد سابقا على الوطء قدمت عدته فالسابق من التفريق والوطء عدته مقدمة اه عش

﴿فصل في حكم معاشرته المفاقر للمعتدة﴾ (قوله) في حكم معاشرته المفاقر) إنما اقتصر عليه في الترجمة لانه هو الذي يتعلق بمعاشرته الاحكام الالوية بخلاف الاجنبى فانه لا يتعلق بمعاشرته حكم اه رشدي (قوله) أي المفاقرة) إلى قوله به يتدفع في النهاية الا قوله بان نوى إلى كملت (قوله) بان كان مختل بها) عبارة بعضهم بالواكفة والمباشرة وغير ذلك اه رشدي (قوله) ولو في بعض الزمن) صادق بما إذا قل الزمن جدوا ولعله غير مراد وإنما احتراز به عن اشتراط دوام المعاشرته اه رشدي (قول المتن) بلا وطء) خرج به عما إذا وطئ فانه ان كان الطلاق باثنا لم يمنع انقضاء العدة فانه زنا لا حرمة له وان كان رجعا امتنع المضى في العدة مادام يطؤها لان العدة لبراءة الرحم وهي مشغولة بقوله في عدة اقراء الخ الحمل فان المعاشره لا تمنع انقضاء العدة به بحال

قال في الروض ويتوارثان ويلحقها طلاقه قبل الوضع وبعده وان لم زوجته الحامل عدة شبهة او مطلقته فراجعوا إلى محل له فلو طؤها ما لم تشرع في عدة الشبهة بالوضع انتهى قال في شرحه فان شرعت في عدة الشبهة حرم عليه وطؤها ما لم تنقض العدة اما إذا كان الحمل للواطئ فيحرم على الزوج وطؤها حتى تضع انتهى واما غير الوطء من الاستمتاع فستفاد من قول المتن ولا يستمتع بها إلى آخر المتن والشرح (قوله) غير مقيد الخ) قضية ذلك ان قوله السابق وله الرجعة الخ ليس مغايرا لما هنا فقوله أي الشارح بعدها نظيره مامر فيه نظر لاقتضائه مغايرة ما هنا لما مر فليتأمل انتهى (قوله) قبل شروعها) شمل زمن النفاس (قوله) ومنه يؤخذ الخ) كذا شرح مر ﴿فصل في حكم معاشرته المفاقر للمعتدة﴾

ولا حمل يقدم الاسبق من التفريق بالنسبة للنكاح ومن الوطء بالنسبة للشبهة ﴿فصل في حكم معاشرته المفاقر للمعتدة﴾ (عاشرها) أي المفاقرة بطلاق أو فسوخ معاشرته (كمعاشرته) (زوج) لزوجته بأن كان مختل بها ويمكن منها ولو في بعض الزمن (بلا وطء)

أومعه والتقييد بعده إتمامه لجران (٢٤٨) الأوجه الآتية كما يفهمه علما (في عدة) غير حمل من (أقراء وأشهر فاجوه) ثلاثة وألها

وأفهم تعبيره بنى الوطء أنه لا يضر مع ذلك الاستمتاع بها وهو كذلك وإن ألحقه الامام بالوطء اه معنى اعلم ان الفاضل المحشى نقل نحو ما في المعنى عن الروضه ثم قال وقضيتها منع الوطء بخلاف في التفصيل بين البائن والرجعية يلزم من ذلك انه لا خلاف في الانقضاء مع وطء البائن وجران خلاف في الانقضاء مع عدم وطئها ولعله غير معقول اه سيد عمر (قوله اومعه) ومعلوم حرمه ذلك اه عرش (قوله اومعه) يتقيد بالنسبة للبائن بما لا يذكر من شبهة والافساق ان الوطء بشبهة يقطع عدة البائن وكان الاصول ان يبقى المتن على ظاهره فان التقييد بعدم الوطء لتأتى الاحكام الآتية لتأتى الأوجه فليراجع اه ريشيدى (قوله كما يفهمه علما) أى المذكورة في كلامهم والا فالشارح لم يذكرها هنا شيئا اه عرش (قوله) تنقضى مطلقا أى لان هذه المخالطة لا توجب عدة اه معنى (قوله لا مطلقا) أى لانها بالمشاهدة كالزوجة اه معنى (قوله ومن ثم لم يوجد) أى الشبهة اه عرش (قوله لم تنقض الخ) ظاهره وان لم يكن وطءه لكن عبارة شرح المنهج نعم ان عشرها بوطء شبهة فكالرجعية انتهت وهى التى تلائم ما يأتى اه ريشيدى (قوله فلا تنقضى) أى عدتها وان طال المدة اه معنى (قوله بان نوى الخ) أو فرق القاضي بينهما كامر (قوله ان لا يعود اليها) أى المعاشرة اه سم وكذا الضمير ان قوله نأوها ففى باقية (قوله نأوها) الا فرق لما قبله لم ينه اى عدم العود فيشمل الاطلاق (قوله كملت) جواب اذا شأهم (قوله على ما مضى) اى من عدتها قبل المعاشرة اه عرش (قوله وذلك) راجع الى قول المتن والافلا (قوله كالنكاح) اى الزوج اه عرش عبارة المعنى كالنكاح غيره اه ويؤيدها قول الشارح جاهلا الخ لا تجديد نكاح غير الماطلة ثلاثا صحيح مطلقا (قوله بل تنقطع) عطف على فلا تنقضى اه كردى وقضية صنيع عرش أنه عطف على قوله لا يحسب الخ لوله الظاهر لثلاثه رقع لولا لا يطل بها ما مضى فبنى الجمع قوله السابق لكن اذا زالت المعاشرة كملت الخ (قوله من حين الخلو) المناسب لما يأتى قوله ولو نكح بعد عدة الخ من حين الوطء الا ان يفرق بان النكاح الفاسد دائما كان من الزوج وتقدم فرأه اكتب في حقه بالخلو بخلاف الاجنبى اه عرش ويؤيده ظاهر قول الشارح السابق ومن ثم لم يوجد الخ لم تنقض كالرجعية الخ لكن قضية قول المعنى فرح لو طلق زوجته ثلاثا ثم تزوجها ووطئها في عدة طأنا انقضاءها وتكملها زوج اخر لم تنقض عدة كالرجعية اه عدم الفرق واشترط الوطء مطلقا كامر عن الرشيدي عن شرح المنهج (قوله ما مضى) أى من عدتها قبل المعاشرة (قوله ولا تحسب الخ) أى من العدة (قوله وفي هذه) اى صورة معاشرته الرجعية اه عرش (قول المتن ويلحقها) اى الرجعية حيث حكم بعدم انقضاء عدتها بما ذكر الطلاق أى طلاقه ثانية وثالثة ان كان طلقها طلاقه فقط اه معنى (قوله فيهما) اى فى عدم صحة الرجعة ولحق الطلاق (قوله) بقاء التوارث الخ خلافا للثبته كآبائى (قوله وموتها) عطف على التوارث (قوله فيهما) أى التوارث والموتة (قوله فانها) أى التوارث والنفقة ونحوهما عما يأتى آتفا (قوله فلم تنقطع) اى التوارث والنفقة ونحوهما (قوله لكن الذى رجحه البلقينى) عبارة الناشرى وقال اى البلقينى على الاول أى انه لا رجعة بعد الاقراء أو الأشهر الا حوطان لا يتزوج أخنها ولا ريعا سراها لتدب به بالمخالطة التى منعت انقضاء العدة ولا يجب النفقة والكسوة ولا يصح خلعها وليس لنا امرأة يلحقها بالطلاق ولا يصح خلعها الا هذه اه

(قوله اومعه) عبارة الروضة فصل طلق زوجته وهجرها وأغاب عنها انقضت عدتها بمضى الاقراء أو الأشهر فلم يهرجها بل كان بطؤها فان كان الطلاق باتنالم يمنع ذلك انقضاء العدة لانه وطء زنا لحرمة له فان كان رجعية قال المتن لا تشرع في العدة مادام بطؤها لان العدة ابراءة الرحم وهى مشغولة وان كان لا يطؤها ولكن يخالطها بعاشرها معاشره الأزواج ثلاثة أوجه الخ أهو قضيتها منع الوطء بخلاف في التفصيل بين البائن والرجعية يلزم من ذلك انه لا خلاف في الانقضاء مع وطء البائن وجران خلاف في الانقضاء مع عدم وطئها ولعله غير مقبول فلنامل (قوله فادام نأوها) أى المعاشرة وقوله كملت جواب اذا شأهم (قوله) لكن الذى رجحه البلقينى الخ) عبارة الناشرى وقال اى البلقينى على الاول اى انه لا رجعة بعد الاقراء

تنقضى مطلقا ثانيا لا مطلقا ثالثا وهو (أصحها) إن كانت بائنا انقضت عدتها مع ذلك لا دلالة لشبهة لفرأه ومن ثم لم يجدت بان جهل ذلك وعذر لم تنقض كالرجعية في قوله (والا) تكن بائنا (فلا) تنقضى لكن اذا زالت المعاشرة بان نوى أنه لا يعود اليها فسادا دام نأوها ففى باقية ففى يظهر كملت على ما مضى وذلك لشبهة الفرائش كالأونكحها جاهلا في العدة لا يحسب من استفرأه عنها بل تنقطع من حين الخلو ولا يطل بها ما مضى فبنى عليه اذا زالت ولا تحسب الاوقات المتخللة بين الخلوات (و) في هذه (لا رجعة) له عليها (بعد) معنى (الاقراء أو الأشهر) وان لم تنقض عدتها (قلت) ويلحقها الطلاق الى انقضاء العدة احتياط فيها وتعللها عليه لتقصير مو به يتدفق ما أطال به جمع هنا وقضية تعبيرهم ببقاء العدة بقاء التوارث يبين ما ورد تدفيعه الزركشى وغيره وموتها عليه الى انقضائها وعليه يفرق بينهما وبين الرجعة بانهم غلبوا فيها كونها ابتداء نكاح فى مسائل فاحتيط لها بامتناعها عندهم صورة العدة بخلاف نحو التوارث والنفقة فانها محض آثار

متربة على النكاح الاول فلم تنقطع بمضى مجرد صورة العدة لكن الذى رجحه البلقينى أنه لا مؤنة لها وجزم به غيره وينبغي

فقال لا توارث بينهما ولا يصح الإلءاء ولا ظهار ولا زنا ولا وثنة لها ويجب لها السكنى لئلا ياتن الا في الطلاق ولا يحد بوطنها اه (ولو عاشرها اجنبى) فيها بغير شبهة ولا وطء كعاشرة الزوج (انقضت) العدة (والله اعلم) لدم الشبهة اما اذا عاشرها بشبهة كان سببها فبو كعاشرة الرجعية واما اذا عاشرها بوطء فان كان زنا لم يوارث او بشبهة فهو كفى قوله الا فى ولو (٢٤٩) نكح معتدة الى اخره وخرج باقرا او

اشهر عدة الحمل فتفتنى بوضعها مطلقا لتندرج قطعها (ولو نكح معتدة لغيره (بقان الصحة ووطء انقطعت) عدتها (من حين وطء) لحصول الفراش بوطء بخلاف ما ذل بمطافلا تنقطع وان عاشرها لانتفاء الفراش اذ بمجرد العقد الفاسد لا حرمه (وفى قول اووجه) وهو الاثبات ومن ثم جزم به فى الرضة تنقطع (من) حين (العقد) لاعراضها به عن الاولى (ولو راجع حائلا ثم طلقها (استأنفت) العدة وان لم يطاها بعد الرجعة لمودها هال لنكاح الذى وطئت فيه (وفى القديم) وحكى جديدا (تبين ان لمطافها) بعد الرجعة وخرج برأى ثم طلق طلاقه الرجعية فى عدتها فانها تبين على العدة الاولى (او) راجع (حاملا) ثم طلقها (فبالوضع) تنقض عدتها وان وطء بعد الرجعة لا طلاق الآية (فلو وضعت) بعد الرجعة (ثم طلقها) (استأنفت) عدتها ولم يطا بعد الرجعة لما رأتها بها عادت لما وطئت فيه (وقيل ان لم يطاها) (بعد الوضع) ولا قبله (فلا عدة ولو خال

وينبغى أن يكون المراد أنه اذا خالها وقع الطلاق ولا يلزم العوض انتهت اه سم (قوله فقال) أى غير البلقنى (قوله لا توارث بينهما الخ) اتفق جميع ذلك شيخنا شباب الرملى رحمه الله تعالى سم ونهاية (قوله الا فى الطلاق) الى حلوته وفيه مساعمة ما مر من انه يجب لها السكنى وياتى من انه لا يحد بوطنها اه عس (قوله فيها) اى العدة (قوله بغير شبهة) الى الفصل فى المائى الا قوله لغيره (قوله كان كأن سببها الخ) انظر ما دخل تحت الكاف وكذا الكاف استقصائية كدور صريح صريح الروض وشرح المنهج اه رشيدى (قوله مطلقا) اى فى الطلاق البائن وغيره وفى معاشره الاجنبى وغيره (قوله لتندرج قطعها) اى عدة الحل الخ (قول المائى) لو نكح معتدة بظان الصحة الخ) فان قبل هذه المسئلة مكررة لذكره فى قول المائى سابقا ولو نكحت فى العدة الخ اجب بانها ذكرت هنا لبيان زومت انقضاء العدة الاولى وهناك لتصور عدتين من شخصين اه معنى (قول المائى معتدة) اى عن طلاق بائن او رجعى اه عس (قوله لحصول الفراش الخ) ومرانه اذا زال الفراش بالتفريق اى اوبئة عدم الدود الى المعاشره تبين على ما مضى اه كرى (قوله وهو الاثبات) اى كونه جمعا عس وسم (قوله وجزم به) اى يكون الخلاف وجهها اه معنى (قوله عن الاولى) اى العدة الاولى عبارة لنهاية والمائى عن الاول اه اى الزوج الاول وهو الانسب (قوله بها) اى الرجعة (قوله فانها تبين الخ) اى فتسكتى بمائى وان قل كفى عن الطلاق الاول والثانى عس (قول المائى بعد الوضع) لم يذكر فى المحرر ولا فى الرضة فكان الاولى حذفه معنى (قول المائى) ثم نكحها الخ) اتصت صحة نكاح المتخلعة فى عدته وهو المذهب (تتمتع) بمحو احيل امراة بشبهة ثم نكحها ومات او طلقها بعد الدخول هل تنقض عدة الثالثة بعد الوفاة او الطلاق بالوضع لئلا يمان شخص واحد او بالاكثر منه ومن عدة الوفاة الاولى وعدة الطلاق فى الثانية وجهان اوجههما كما قال شيخنا الاول ولو طلق زوجته الامه ثم اشترىها انقطعت العدة فى الحال على ظاهر المذهب وحلت له ويقتبى بقية العدة عليها حتى يزول مسكها لحينئذ تنقض حتى لو باعها او اعتقها لا يجوز تزويجها حتى تنقض بقية العدة قاله المتولى وغيره اه معنى (قول المائى) ثم طلقها) اى او خالها ثانيا اه معنى (قوله من العدة الاولى) اى من عدة الخلع اه عس (قوله لو فرض بقية شئ) اى مع ان المفروض تمتنع اه كرى (قوله بالنكاح والوطء بعده) قضيتها ان مجرد النكاح لا ترفع به على هذا يتضح قوله الا فى بنت على ما سبق من الاولى الخ فتأمل اه سم عبارة المغنى واحترز بقوله ووطء عما اذا طلق قبل الوطء فانها تبين على العدة الاولى ولا عدة لهذا الطلاق وعليه فيه نصف المهر فقط لانه نكاح جديد طلقها فيه قبل الوطء فلا يتعلق به عدة بخلاف ما مر فى الرجعية اه (قوله ومن ثم لم يوطء) (الخ) فلو اختلفا فى الوطء وعدمه صدق منكره على قاعدة ان منكر الوطء يصدق الا فيها استثنى اه عس (فصل فى عدة الوفاة) (قوله فى الضرب الثانى) اى قول المائى او بائن فى النهاية الا قوله ثم رايت الى ان

والاشهر الاحوط انه لا يزوج اختها ولا رعاها وانما تعد به بالخاطلة التى منعت انقضاء العدة قال ولا يجب النفقة والكسوة لئلا ياتن بائن بالنسبة الى انه لا يجوز رجعة ما قال ولا يصح خلعها لبذلها العوض من غير فائدة قال وليس لنا امراة بلحقها الطلاق ولا يصح خلعها الا هذه ولم ار من تعرض له انتهى قال التائرى وينبغى ان يكون المراد انه اذا خالها وقع الطلاق ولا يلزم العوض (قوله فقال لا توارث بينهما الخ) اتفق جميع ذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى (قوله وهو الاثبات) الضمير الى انه وجه (قوله بالنكاح والوطء بعده) قضيتها ان مجرد النكاح لا ترفع به على هذا يتضح قوله الا فى بنت على ما سبق من الاولى واكتلتها فتأمله (فصل فى عدة الوفاة)

(٣٣) — شرواى وابن قاسم — ثامن) موطوءة ثم نكحها فى العدة (ثم وطئها) (ثم طلق استأنفت) عدة لاجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة الاولى لو فرض بقية شئ منها والا فبى قد ارتفعت من اصلها بالنكاح والوطء بعده ومن ثم لم يوجد وطء بنت على ما سبق من الاولى واكتلتها ولا عدة لهذا الطلاق لانه قبل الوطء (فصل فى الضرب الثانى من الضر بين السابقين اول الباب

عن انصريح به وبوجوبه
 انكالا على شهرة ذلك
 ووضوحه وفي المفقود وفي
 الاداد (عدة حرة حائل)
 او حامل يحمل لا يلحق ذا
 العدة كما يعلم مما سيذكره
 (وفاة) لزوج (وان لم
 توطأ) لصغرا وغيره وان
 كانت ذات اقراء (اربعة
 اشهر وعشرة ايام بلياها)
 لك تاب والسنة والاجماع
 لما في اليوم العاشر نظر الى
 ان عشرة اياما يكون للثوث
 وهو الليالي لا غير ورده
 بان يستعمل فيها وحذف
 التا انما هو لتغليب الليالي
 اي لسبقها ولان القصد
 بها التفجع وكان حكمة
 هذا العدد ما مر ان النساء
 لا يصبرن عن الزوج اكثر
 من اربعة اشهر فجعلت مدة
 تفجعهن وزيدت العشر
 ان تظاهرا ثم رأيت شرح
 مسلم ذكر ان حكمة ذلك
 ان الاربعة بها يتحرك الحبل
 وتنفع الروح وذلك يستدعي
 ظهور حمل ان كان وتعتبر
 الاربعة بالاهلة ما لم يمت اثناء
 شهر وقد بقي منه اكثر
 من عشرة ايام فحينئذ ثلاثة
 بالاهلة وتكمل من الرابع
 ما يكمل اربعة بين يوم ولو
 جلت الاهلة حسبتها كاملة
 (و) عدة (امة) حائل او
 حامل بمن لا يلحقه اي من
 زها رقي قل او اكثر باي
 صفة كانت (نصفها) وهو
 شهران هلايان بقية

الاربعة وقوله ويرد الى المتن (قوله وهو) أي الضرب الثاني (قوله به وبوجوبه) أي الضرب الثاني (قوله وفي المفقود داخ) عطف على قوله في الضرب الثاني (قوله يحمل لا يلحق الخ) أي بان كان من زنا او شهرة فالاول تنقضي معه العدة والثاني تؤخر معه عدة الوفاة عن عدة الشبهة فتشترع فيها بعد وضع الحبل (فرع) لو مسخ الزوج حجرا اعتدت زوجته عدة الوفاة وحيوانا اعتدت عدة الطلاق على علم المنهج اه عش (قوله لصغر) أي وان لم تكن متينة لوطه اه عش (قوله إلا في اليوم العاشر) راجع للاجماع فقط اه سم (قوله نظرا إلى ان عشر الخ) تعديل للقول بعدم اعتبار اليوم العاشر الذي هو احد الوجهين المفهومين من قوله إلا في اليوم العاشر لان عدم الاجماع على اليوم العاشر وان اوجهه سياقه وتحرير العبارة إلا في اليوم العاشر فقد قبل بعدم اعتباره نظرا إلى انه رشدي عبارة المغني إجماعا: إياها لان الواضع والاصم قالتا تعدد اربعة اشهر وعشر ليال وتسعة ايام قال لان العشر تستعمل في الليالي دون الايام ورد بان العرب تغلب صفة التاثير في العدد خاصة فيقولون سرنا عشرنا ويريدون به الليالي والايام وهذا يقتضي انه لو مات في أثناء ليلة الحادي والعشرين من الشهر او مع فجر ذلك اليوم ان هذه العشرة لا تنكفي مع اربعة اشهر بالليل بل لا بد من تمام تلك الليالي والذي يظهر ان ذلك يكفي وتعمل العشر في الآية الكريمة على الايام لان العدود اذا حذفت جاز اثبات التام وحذفها اه (قوله ورده) بانه يستعمل فيها (قوله) يحمل قوله فيها مجموعهما أي الليالي والايام وحينئذ قوله وحذف التاء الخ من تمام الروي يحتمل كلامها وحينئذ فقوله وحذف التاء الخ وجه الرد وقوله ولان القصد بها التفجع أي فيبطل له فقوى الردين الذين قبله قاله السيد عمر وفيه نظر من وجوه (قوله يستعمل فيها الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى محطه وبالنأمل فيه يعلم ما في صنيعة اه سيد عمر ولم يظهر في ما فيه فليحجر (قوله) وحذف التاء انما هو لتغليب الخ قد يقال ما الداعي إلى هذا مع ان عشر استعمل فيها الا ان يقال هو وان استعمل فيها الا ان استماله في الايام على خلاف الاصل فتأمل اه رشدي والاولى ان يقال ان ما تقدم من انه يستعمل فيها المراد به استعماله في كل من ماعلى الانفراد وان المراد به في الآية الكريمة هماما لهذا احتيج إلى التغليب (قوله ولان القصد بها الخ) عطف على قوله للكتاب اه عش عبارة الرشدي دوة اخرى للثمن من حيث المعنى لكن لا من حيث اصل ثبوت عدة الوفاة ولا من حيث كونها اربعة اشهر وعشر ابل من حيث استواء المدخول بها وغيرها فيها اه (قوله مامر) أي في الالبلاء (قوله فجعلت) أي الاربعة اشهر (قوله استظهارا) انظر لاي شيء وذكره النهاية في الحكمة الاتية فقط ووجهه ظاهر (قوله ذكر ان حكمة ذلك الخ) قد يقال ان ذلك ينافي كونها للتفجع المستوى فيه المدخول بها وغيرها اه رشدي وقد يجاب بان الحكمة لا تطرد والنسكات لا تتنازع (قوله بها) أي الاربعة (قوله وقد بقي منه اكثر الخ) أي او الما لوبقي منه عشرة فقط فتعدت اربعة اهلة بعدها ولو اتوا قص عش وسم أي او اقل منه عشرة فتسكاهن من الخامس (قوله من الرابع) من فيه ابتدائية اه رشدي (قوله ولو جعلت الخ) عبارة المغني فان خفيت عليها الالهة كالحبوسة اعتدت بمائة وثلاثين اه (قول المتن وامة الخ) ولوعتقت الامة مع موته اعتدت كحرة كما بحثه الاذرع مغني واسنى (قوله يقيد السابق) وهو قوله ما لم يمت اثناء شهر

(قوله إلا في اليوم العاشر) هذا الاستثناء راجع للاجماع فقط (قوله وقد بقي منه اكثر من عشرة ايام) وإن بقي منه عشرة اعتدت بها واربعة اشهر بعدها شرح روض (قوله أي من فهارق الخ) في شرح الروض قال الاذرع والظاهر ان المبعضة كالقنطرة وان الامة ولوعتقت مع موته اعتدت كالخرة اه (قوله وبحث الزركشي وغيره الخ) عبارة شرح الروض قال الزركشي وتقدم انه لو وطئ امة يظن انها زوجته الحرة ولم ينكشف له الحال إلى الموت اعتدت عدة الحرة بخلاف ما لو انكشف له الحال قبل الموت فتعدت عدة الامة لا تقطع اثر الظن بالعلم بالحال لا اختصاص عدة الوفاة بالنكاح الصحيح وظاهر ان محله اذ مات قبل علمه بالحال اهو ينبغي تصوير ما قاله الزركشي بكون تلك الامة زوجة له لا بملاكه ولا لغيره وقوله لا اختصاص

الح الخ عرش عبارة السيد عمر قوله بقيد السابق لا يخفى ما فيه من التسامح والمقدود واضح فيقال على نهج ما تقدم مالم يمت ثمانية مبر وقد بقي منها أكثر من خمسة أيام فظهر دلالته ويعتبر منه من الثاني ما يكمل خمسة وثلاثين يوماً وعبارة المغني ويأتى في الانكسار والخفاء ما مر اه (قوله ان قياس مامر) اى فى اوانل الباب فى التنبيه الاول (قوله انه لو ظنها) اى عند الوطء بدليل الفرق اه سم (قوله زوجته الحرة) اى ولم ينكشف له الحال إلى الموت بخلاف ما لو انكشف له الحال قبل الموت فتتعدد الاماء اه سم عن الاسنى عن الزركشى (قوله) ويرد الخ) رده النهاية بما مضى واما ما يجنبه الزركشى وغيره أن قياس مامر الخ صحيح إذ صورته ان يظان زوجته الاماء طناً انها زوجته الحرة ويستمر ظنه إلى موته فتتعدد الوفاة عدة حرة إذ الظن كما نقلها من الاقل إلى الاكثر فى الحياة فكذلك فى الموت وبذلك سقط القول بأنه يرد بان عدة الوفاة لا تتوقف الخ اه قال الرشيدى قوله وبذلك سقط القول الخ قال سم هذا عجيب مع ما اشار اليه الشارح من الفرق بان عدة الحياة لما توقفت على الوطء اختلفت باختلاف الفان بخلاف عدة الوفاة لا تتوقف عليه فلم يختلف بذلك اه وكذا رده عرش بما مضى وما قاله حج الاقرب لما علبه اه (قوله فتجد) بضم التاء وكسر الحاء من الاحداد (قوله فلا تجد) على قوله اه زاد المغني عتبه ما مضى وعدة الوفاة والاحداد لا يلزم اى ولد وفسادة النكاح والوطء بشبهة لان ذلك من خصائص النكاح الصحيح اه وفى سم مانعان الروضة والروض وشرحه زيادة بسط فى احوال المستولدة التى مات سيدها وزوجها معا او مرتباً (قوله قال الزركشى الخ) اعتمده المغني كما اشترنا اليه والنهاية (قوله) تاق الخلاق بموته الخ وفى البحر يرمى عن القلوبى ما مضى فرع

الخ يحتاج لتأمل (قوله انه لو ظنها) اى عند وطئها بدليل الفرق (قوله) يرد بان عدة الوفاة الخ) رده على بان الوطء بظان انها زوجته الحرة كما اثرى فى العدة فى الحياة فلو ترد الموت واول هذا عجيب مع ما اشار اليه الشارح من الفرق بان عدة الحياة لما توقفت على الوطء اختلفت باختلاف الفان بخلاف عدة الوفاة لا تتوقف عليه فلم تختلف بذلك نعم قد رد على الزركشى ايضا ما تقدم فى آخر باب اللقيط فيها لو اقرت متزوجة بالرق والزواج من لا تحل له الاماء انه لا يفسخ نكاحه لعدم قبول اقرارها فى حقها انها معتدة الوفاة عدة الاماء سواء اقرت قبل موت الزوج أم بعده فهذه حرة فى اعتقاد الزوج مع معاشرتها واستمتاعه بها على ذلك الاعتقاد إلى الموت ومع ذلك لم تعد عدة الحر اربل عدة الاماء ولما ورد ذلك على مرام الوفاق الزركشى حله على ما لا ذم يظاهها الزوج قبل الموت اه واول يجب ايضا منع انها حرة فى اعتقاد الزوج كابتناءه فى الحاشية فى باب اللقيط اخذنا من عباراتهم المصرة بذلك كقولهم للزوج الخيار فى فسخ النكاح إن شرطت الحرية وعلوه يفوت الشرط اه ولو اعتقد حريتها لم يفت الشرط فى اعتقاده فلا وجه لتخييره وكقولهم ان اولادها الاحداث بعد الاقرار ارقاء وعلو ذلك بقولهم لانه وطئها علماً رقبها اه لكن يشكل فى حريتها فى اعتقاد الزوج مع التعليل بعدم قبول اقرارها فى حقه فليراجع (فرع) فى الروضة باب الاستبراء ما مضى فرع المستولدة المتزوجة اذا مات سيدها وزوجها بجهة اهل احوال احدها ان يموت السيد او لا فقدمت وهى مزوجة وقد ذكرنا انه لا استبراء عليها فى المذهب فاذا مات الزوج بعده اعتدت عدة حرة وكذا لو طلقها الحال الثانى ان يموت الزوج اولاً فتتعدد امة بغيرهن وخمسة ايام ثم مات السيد وهى فى عدة الزوج فقد عتقت فى اثناء العدة وقد سبق فى أول كتاب العدد الخلاف فى انها لم تكمل عدة حرة امة عدة أممو المذهب انه لا استبراء عليها كما ذكرنا فى بيان مات السيد بعد خروجهما من العدة لزمه الاستبراء على الاصح تغريماً على عودها فراقا الحال الثالث ان يموت السيد الزوج مع اطلاق استبراء لانها لم تعد إلى فراشه ويحى فيه الخلاف المذكور فيما إذا عتقت وهى معتدة وهل تعد عدة امة امة عدة حرة ووجهان اصحهما عند الغزالي عدة امة وقطع البغوى بعدة حرة احتياطاً وعبارة الروض فرغ مات سيد المستولدة ثم زوجها او ماتا معا اعتدت كالحر اه الحال الرابع أن يتقدم أحدهما ويشكل السابق فله صور احدها أن يعلم أنه لم يتخلل بين موتهما شهران وخمسة ايام فعليها اربعة اشهر وعشرين موت اخرهما موثلاً لا احتمال ان السيد مات اولاً ثم مات الزوج

ان قياس مامر أنه لو ظنها زوجته الحرة لزمها أربعة أشهر وعشرون يرد بان عدة الوفاة لا تتوقف على الوطء فلم يؤثر فيها الظن عنده وبه يفرق بين هذا وامر (وإن مات عن رجعية انتقلت إلى عدة وفاة) وسقط بقية عدة الطلاق فتحد وتسقط نفقةها (أو) عن (بأن) كفسوخ نكاحها كان اشترى زوجته ثم مات عقب الشراء (فلا) تنتقل بل تكمل عدة الطلاق أو الفسخ لانها ليست زوجة فلا تحدد لها النفقة إن كانت حاملاً (فرع) قال الزركشى علق الطلاق بموته ومات فالظاهر أنها تعد عدة الوفاة وإن وقعنا الطلاق قبيل الموت ولا ترث احتياطاً فى الموضوعين اه وفيه نظر

لو قال أنت طالق قبل موق باربعة أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه لاعدة عليها ولا إرث لها وإن كان الطلاق رجعياً أو خذعاً ما ياتي أنه لا أحد ادعى عليها أيضاً ولا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حياته كما سهره ولعله يخص بغير ذات حمل أو اقراء استمر حملها أو إقرارها إلى الوفاة فليراجع (والذي مر) أي قبيل ادوات التعليق اه كرى (قوله انفصال كله) حتى ثانی توأمين اه معنى (قوله ولو احتلالاً) كسني بلغان كذا قاله الشارح وصورة انه لا عنها لنفي حملها ثم طلق زوجته له ثم اشترت المخلقة الحامل بالملاعة الحامل أيضاً ولو يكون ذلك تنظيراً نهاية أي مكانه قال ولو احتلالاً تنظيراً للمني بلغان فانه ينسب إلى الثاني احتلالاً لكن ينظر ماصورة المنسوب للبيت في مسئلتنا احتلالاً لرشيدى وبارة الغنى تنبيه لا ياتي هنا قول المصنف فيما سبق ولو احتمالاً كسني بلغان لما مر ان الملاعة كالباين فلا تنتقل إلى عدة الوفاة اه (قوله لا يمكن انزاله) أي بان كان دون تسعين سنين اه رشيدى (قول المتن اذ لا يلحقه الخ) قضية ذلك انه لو فرض انه نزل منه ماء لم يثبت له حكم المني في نحو الغسل ولا للحمه الولد لا مكان الاستدخال حيث قد يقال قضية قول الشارح لتعذر انزاله انه لو علم انزاله وجب الغسل ولحق الولد إذا احتمل الاستدخال اه سمو قوله وقد يقال قضية قوله الخ محل تأمل بل قضيته كقضية الاول اه سيد عمر عبارة عرش بعد ان ذكر كلام سم المذكور نصها أقول ويمكن الجواب بان كلامه قوله لتعذر انزاله وقوله لا نعلم يبعد الخ علة مستقلة والحكم يبق بقاء علقته فلا يلحقه الولد لفساد منيه ويجب عليه الغسل لوجوده وإن لم يقع منه الولد اه عرش أقول وعلى هذا الجواب يشكل الفرق بين المسحوح والمسلول فتأمل ولعل الاولى ما قاله الرشيدى بما نصه قوله بفقد انتبيه سيأتي في المسلول انه يلحقه الولد مع فقد انتبيه لعل العلة مركبة من هذا التعليل والذي بعده ان سلم ان المسلول عهد لثله ولادة اه (ولا نعلم يبعد لثله ولادة) وقيل يلحقه وبه قال الاصطخري والقاضيان

وهي حرة ولا استبراء عليها على الصحيح لأنها عند موت السيد زوجة أي إن مات السيد أو لا ومعتدة أي إن مات الزوج أو لا وإن أوجبنا الاستبراء حكيمه كما ذكره إن شاء الله تعالى في الصورة الثانية ولو تخلل شهران وخمسة أيام بلا من يبدل هو كالمولود كان المخلل أقل من هذه المدة أو كالمولود كان أكثر منها فيه الوجهان السابقان الصورة الثانية أن يعلم انه تخلل بين الموتين أكثر من شهرين وخمسة أيام فعليها الاعتداد باربعة أشهر وعشرة أيام من موت اخرهما مو تأملم إن لم تحض في هذه المدة فعليها ان تبرص بعدها بمحضة لا احتمال ان الزوج مات أو لا وانقضت عتبتها وعادت فرأشاً للسيد وإن حاضت في هذه المدة فلا شيء وعليها سواء كان الحضيض في اول المدة او اخرها وقبل يشترط كونه بعد شهرين وخمسة أيام من هذه المدة لتلايق الاستبراء وعدة الوفاة في وقت واحد قال الاصحاب لان الاستبراء إما ناجب على تقدير تاخر موت السيد وحيث تكون عدة الوفاة منقضية بالمدة المتخللة ولا يتصور الاجتماع سواء كان الحضيض في اول هذه المدة او اخرها ولو كانت المستولدة بمن لا تحيض كفاها اربعة اشهر وعشرة أيام الصورة الثالثة ان لا يعلم كم المدة المتخللة فعليها التبرص كما ذكرناه في الصورة الثانية اخذاً بالاحوط ولا نورثها من الزوج إذا شككنا في اسبغهما موتاً فان ادعت علم الورثة انها كانت حرة يوم موت السيد فليعلم الحلف على نفي العلم اه كلام الروضة سقناه مع طوله لحسن بيانه للمسئلة وبارة الروض في الحال الرابع وإن تقدم موت احدهما أو شكل أي المتقدم منها اولم يعلم هل ماتا معاً أو مرتبا اعتدت باربعة أشهر وعشرين اخرهما مو تا أي لا احتمال موت السيد ولا ثم ان يتخلل بين الموتين شهران وخمسة أيام ولحظة فلا شيء أي لا استبراء عليها وإن تخلل ذلك أو أكثر أو جهل قدره فان كانت تحيض لزمنها حيضة إن لم تحض في العدة لا احتمال موت السيد اخرها ولهذا لا يرث ولها تحليف الورثة انهم ما علوا حر تباعدت الموت اه قال في شرحه فان حاضت فلا شيء عليها وإن حاضت اول العدة اما إذا كانت لا تحيض فكسفيها المدة المذكورة اه (قوله في المتن اذ لا يلحقه) قضية ذلك انه لو فرض انه نزل منه مالم يثبت له حكم المني في نحو الغسل ولا للحمه الولد لا مكان الاستدخال حيث قد يقال قضية قول الشارح لتعذر انزاله انه لو علم انزاله وجب الغسل ولحق الولد اذا احتمل الاستدخال (قوله وقد امكن الخ) كذا شرح مر (قوله

والذي مر أنه لا طلاق هنا فتعتمد عدة الوفاة وترث (وعدة) حامل بوضعه (للاية بشرطه السابق) وهو انفصال كله أو امكان نسبه للبيت ولو احتمالاً (فلو مات صبي) لا يمكن انزاله (عن حامل قبل الاشهر) عتبتها للقطع بانتفاء الحمل عنه (وكذا مسح) ذكره وانتباه مات عن حامل فعديتها بالاشهر لا بالحمل (اذ لا يلحقه) الولد (على المذهب) لتعذر انزاله بفقد انتبيه ولا نعلم يبعد لمثله ولادة (ويأحق) الولد (يجوب باق انتباهه) وقد امكن استدخالها منيه وان لم يثبت كتمام لبقاء أوعية المعنى (فتعتمد) (زوجته) (به) أي بوضعه

لوفاته (وكذا ما سأل) (خبرناه) (بق ذكره) (فيما ذكره) الولد بعد تزوجته (به) (أي بوضعه) (على الذنب) (لأنه قد بالغ في الإلاج فينبول ماء رقيقا
وكون الحصة المني للبي والبسرى للشعر الملهان صراغلي ولا قدرنا من ليس إلا يرمى رله من كثير وشعر كذلك (ولو طلق أحدى
امرأته) كاحدا كاطلتي ونوى معينة منها ولم يوشيا (ومات قبل بيان) للعينة (أو تعين) للبينة (فان كان بطا) واحدة منها او وطى
واحدة فقط وهى ذات شهر مطلقا وذات اقرافى طلاق رجعى كما يعلم بما سيذكره (اعتدنا (٢٥٣) لوفاة) احتياطا لكل منها يحمّل انها

فورقت بطلاق فلا يجب
شئ على غير الموطوعة
او موت فتجب عدته (وكذا
ان وطى) (كلامتها) (وهما
ذواتنا) (الشهر) والطلاق بائن
او رجعى (أو) ذواتا (أقراء
والطلاق رجعى) فتمتد كل
عدة الوفاة وان احتمل
خلافها لانها الاحوط هنا
ايضا على ان الرجعية تنقل
لعدة الوفاة كما (فان كان)
الطلاق في ذواتي الاقراء
(بائنا) وقد وطئها او
احداهما (اعتدت كل
واحدة) منهما في الاولى
الموطوعة منها في الثانية
(باكثر من عدة وفاقو ثلاثة
من اقراءنا) لوجوب
أحدهما عليها يقينا وقد
اشتبه فوجب الاحوط وهو
الاكثر كمن لزمه إحدى
صلاتين وشك في عينها يلزمه
ان يأتى بهما وتعدت غير
الموطوعة في الثانية لوفاة
(وعدة الوفاة) ابتدأها
(من) حين (الموت والاقراء)
ابتدأها (من) حين
(الطلاق) ولا نظر الى ان
عدة المبهمة من التعيين لانه
لما ليس منه لموته اعتبر
السبب الذى هو الطلاق
فلو مضى قبل الموت قرآن

الحسين وأبو الطيب لأن معدن الماء الصلب وهو ينفذ من ثقبه الى الظاهر وهما باقيا ان نهاية زاد المعنى
وحكى ان ابا عبيد بن حريو بعد انقضائه مصر وقضى به فحملها لمسوح على كنفه وطاف به الاسواق وقال
انظروا الى هذا القاضي يطلق اولادنا بالخدم (اه) (قوله لوفاته) او طلاقه اه معنى وقول الشارح ولعدة
عليها الطلاق اه أى حيث لم تكن حامل لم تستدخلى ماء المحترمة نهاية (قوله لانه قد بالغ الخ) قد يقال ان هذا
يتناقض مع المسوح بالمساحة اذ الذكر لا اثر له في المام وانما هو طريق كالثقبه اه رشيدي (قوله) والافتد
راينا الخ) هذا يقتضى قوة ما ذهب اليه الاصطخري من لحوق الولد للمسوح لبقاء معدن المني وقوله وشعر
كذلك لا يصلح ان يكون من محل الدلو جو مادة الشعر عند القاش به وكان الاظهر في الرد ان يقول بدقوله
وله ماء كثير ومن له البني فقطوله شعر كثير اه ع (قوله مطلقا) أى بائنا او رجعا اه ع (قوله)
وان احتمل خلافها) عبارة للمعنى وان احتمل ان لا يلزمها لاعددة الطلاق التى هى اقل من عدة الوفاة في ذات
الشهر وكذا في ذات الاقراء بناء على الغالب من ان كل شهر لا يتخلو عن حيض وطهر (اه) (قوله في الاولى) أى
فيما اذا وطئها وقوله في الثانية أى فيما اذا وطى احداهما (قول المتن والاقراء) بالرفع تحطه اه معنى (قوله)
فومضى الخ) منفرع على المتن (قوله فومضى قبل الموت قرآن الخ) ولو مضى جميع الاقراء قبل الوفاة اعتدت
كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر لان كلاهما متماثلان في اعتبارهما وانما مطلقه منقضية العدة سم على حج اه
ع (قوله بسفره) الى قول المتن ويستحب في النهاية الاقراء نعم يعتد بقوله خلافا لبعضهم وقوله الاقراء الى
المال لا ضرر وقوله كما سافرنا بما فيه (قوله واو غيره) عبارة للمعنى ولم يبق عنها بل فقد قيل انهار او
انكسرت به سقفة وانحو ذلك اه (قوله أى يظن الخ) الوجه تفسير التيقن بالاغم من حقيقته ومن
الظن لا بخصوص الظن فقامله اه سم عبارة للمعنى او ثبت بما مر في الفرائض والمراد باليقين الطرف
الراجح حتى لو ثبت ما ذكر بعدلين كى وسياق ان شاء الله تعالى في الشهادات الاكتفاء في الموت بالاستفاضة
مع عدم افاقتها اليقين اه (قوله بشرطه) وهو اصراره على الردة الى انقضاء العدة اه ع (قوله ثم
تعدت) ظاهره وجوب الاعتداد بعد التيقن وان بان مضى العدة بعد نحو الموت لكن قضية قوله الاقراء
ولو نسكت بعد التبرص والعدة الخ خلافا وهو المتجه اه سم اقول ويصرح بما ياتى من قول الشارح
تصو ير اذ المدار الخ وقول المصنفسولو بلغتها الوفاة بعد المدة الخ (قوله الا به) أى باليقين وبما لحق به أى
الظن القوي اه ع (قوله فكذا زوجته) أى لا تفرق (قوله نعم لو اخرجها) الى قوله الذى هو فى
المعنى الاقراء لاذ لم يرد طلاقها وقوله واعتبرت الى المتن (قوله عدل) يبغي اوقامى اعتمدت صدقه وبلغ الخبر
عدد التواتر ولو من صبيان وكفار لان خبرهم يفيد اليقين اه ع (قوله باحدهما) المناسب لما زاده
بقوله وانحو هما اسقاط الميم (قوله ويقاس بذلك الخ) عبارة للمعنى قال الزركشى والمستولدة كالزوجة وان

مثلا اعتدت بالاكثر من القرء الباقي وعدة الوفاة (ومن غاب) بسفر او غيره (واقطع خبره ليس لزوجه نكاح حتى يتيقن) أى يظن بحجة
كاستفاضة وحكم بموته (موت او طلاقه) وانحوهما كدته قبل اوطء او بعد بشرطه ثم اعتدلان الاصل بقاء الحياة والنكاح مع ثبوته يمين
فلم يزل الا به او بما الحق به لان ماله لا يورث وام ولده لا تعتق فكذا زوجته نعم لو اخرجها عدل رواية باحد ما حمل لها باطنا
ان تنكح غيره ولا تفرق عليه ظاهر اخلافا لبعضهم ويقاس بذلك فقد الزوجة بالنسبة لنحو اختها او غامسة اذ الميرد طلاقها (وفى القديم

الزوجة المنقطعة الخبر كالزوج حتى يجوز له نكاح أختها وأربع سواها اهـ (قوله تبرص) كذا في أصله رحمه الله تعالى وفي المعنى تبرص بخد أحدى الثمانى أى تبرص من زوجه الغائب المذكور اهـ فليحرر اهـ سيد عمر (قوله أبا القاضى عمر الخ) قال البيهقي وروى مثله عن عثمان وابن عباس رضى الله تعالى عنهم ولان للمرأة الخروج من النكاح بالجلب والعنة لغرات الاستمتاع وهو هنا حاصل اهـ معنى (قول المتن) فلو حكم بالقديم الخ) أى حكم كما غير شافعى بماوافق القديم عندنا نقض الخ خرج به ما لو رفعت أمرها لقاض ففسخ عليه فإنه ينفذ ففسخه ظاهر او باطن اهـ وعش ولعل الفسخ بالا عسار بشرطه (قول المتن بالقديم) أى بماضمنه من وجوب التبرص أربع سنين ومن الحكم بوفائه بمحصل الفقرة بعد هذه المدة اهـ معنى (قول المتن قاض) أى يخالف كما هو ظاهر ولا فاولا كان مستند القضاء مجرد القديم والقاضى شافعى لم يصح القضاء إذ لا يصح القضاء بالضعيف اهـ رشيدى (قوله) لخالفته القياس (الجلى) أى ومحل قولهم حكم الحاكم يرفع الخلاف ما لم يخالف القياس الجلى الذى هو ما قطع فيه بنفى الفارق اهـ يجيزى (قوله الذى هو دون التنكاح الخ) فيه إشارة للرد على الخفية اهـ عش (قوله) ووجه عدم النقض الاقضى فى القضاء الذى يظهر ان إضافة الوجه إلى عدم الخ للبيان وان قوله الاقضى فى القضاء الجارى فى القضاء بالقديم صفة للوجه عبارة النهائية الوجه الثانى لا ينقض حكمه بما ذكر لاختلاف المجتهدين ولان المال لا ضرر اخاه (قوله لان وجوده) أى المال (قوله فضرره) أى الوارث (قوله) وفى نفوذ القضاء به) أى بالقديم (قوله صحح الاسنوى) والوجه الثانى انه ينفذ ظاهر اقططو يتبرع على الوجهين لانه اذا عاذا الزوج بعد الحكم وكان قد تزوجت فان قلنا ينفذ ظاهر اقططو فهو الاول وإن قلنا ينفذ ظاهر او باطنا فى الثانى لبطان نكاح الاول بالحكم واعلم ان هذين الوجهين من القديم من تفاريعه وكان الشارح فهم انهما من الجديد فرتب عليه ما ترأه اذ لو فهم انهما من القديم لم يحتج إلى قوله ولم يظهر ان هذا ما يتأتى الخ اهـ رشيدى (قوله على عدم النقض) أى الذى هو مقابل الاصح (قوله اما على النقض) أى المعتمد اهـ عش (قوله مطلقا) أى لا ظاهرا ولا باطنا (قوله لعل السبكي وينع التعليل الخ) قال الشهاب سم فيه انه لا يلزم ان يكون القضاء به بالتقليد بل قد يكون بالاجتهاد اهـ رشيدى (قوله فيما ينقض) أى ينقض قضاء القاضى فيه اهـ عش (قول المتن) بعد التبرص والعدة) أى وقبل ثبوت موته او طلاقه اهـ معنى (قوله على نكاحها) أى وقوعه بعد العدة أى سواء مضى مدة التبرص اياضام لا (قوله اعتبار ابا فى نفس الامر) الى قول المتن ويجب فى المعنى الاقوله كما مر انفا (قوله كما مر انفا) أى فى فصل عدة الحامل بوضعه الخ فى شرح لم تنكح حتى تزول الريبة (قوله فهى له الخ) لو اتت بولد لم يدعه المنقود لحق بالثانى عند الامكان التحق براءة الرحم من المنقود بمضى المدة المذكورة ولم يتزوج وانت بولد بعد أربع سنين لم يلحق بالمنقود لذلك فان قدم المنقود او عاها لم يعرض على القائف حتى يدعى وطاهما يمكن فى هذه المدة فان اتنى عنه ولو بعد الدعوى به والعرض على القائف كان له منعها من ارضاعه غير البلى الذى لا يعبرش الا به ان وجد مرضعة غير هاو الا فلا ينعمها منه وإذا جاز له المنع ومنعها خالفت وارضعته فى منزل المنقود ولم تخرج منه ولو اقم خطا فى التحكيم لم تسقط نفقتها منه ولا سقطت معن وروض مع شرحه (قول المتن) ويجب (الاحداد) يظهر ان الحكمية فى مشروعية الاحداد تنفى الا لاجناب عن التطلع للمفارقة فوجب فى معتدة الوفاة لعدم وجود من يدافع عن النسب وسن فى البائن لو وجوده ولم يشرع فى الرجعية لعدم التطلع لها غالبا مع كونها زوجة فى كثير من الاحكام اهـ سيد عمر (قوله باى وصف) أى حامل او حائلا كاملة او ناقصة (قوله للخبر)

اتباعا لقضاء عمر رضى الله عنه بذلك واعتبرت الاربع لانها أكثر مدة الحمل (قلو) حكم بالقديم قاض نقض) حكمه (على الجديد فى الاصح) لخالفته القياس الجلى لانه جعله ميتا فى النكاح دون قسمة المال الذى هو دون النكاح فى طلب الاحتياط ووجه عدم النقض الاقضى فى القضاء عندى أظهر لوضوح الفرق اذا مال لا ضرر على الوارث بتأخير قسمته ولو فقير لان وجوده لا يمنعه من تحصيل غيره بكسب أو اقتراض مثلا فضرره يمكن دفعه بخلاف الزوجة فانها لا تقدر على دفع ضرر فقد الزوج بوجه تجاز فيها ذلك دفعا لعظم الضرر الذى لا يمكن تداركه وفى نفوذ القضاء به وجهان صحح لاسنوى نفوذه ظاهر او باطنا كاسائر المختلف فيه يظهر ان هذا إنما يتأتى على عدم النقض اما على النقض فلا ينفذ مطلقا لقول السبكي وغيره منتمتع التقليدية بما ينقض (ولو) تنكحت بعد التبرص والعدة) تصوير اذ المدار فى الصحة على نكاحها بعد العدة (فبان) الزوج (ميتا) قبل نكاحها بقدر العدة (صح) النكاح (على الجديد) ايضا (فى الاصح) اعتبارا بما فى

قضية قوله الاقضى ولو تنكحت بعد التبرص والعدة الخ خلافه وهو المتجه (قوله فى المتن) تنكح) عبارة التنبيه ثم تحل للزوج فى الظاهر وهل تحل فى الباطن قولان اهـ (قوله) وفى نفوذ القضاء به) أى القديم (قوله لعل السبكي وغيره منتمتع التقليد الخ) فيه انه لا يلزم ان يكون القضاء به بالتقليد بل يكون بالاجتهاد واداه

نفس الامر كما مر آنفا بما فيه اما اذا بان حيا فهى له وان تزوجت بغيره وحكم به حاكما لكن لا يتمتع بها حتى تمتد لثانى لان وطاه بشبهة (يجب الاحداد على معتدة فاة) باى وصف كانت للخبر المتفق عليه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث

الاعلى زوج أربعة أشهر وعشر أى فانه يحل لها الاحداد عليه هذه المدة أى يجب لأن ما جاز (٢٥٥) بعد امتناعه وجب ولا جماع على ارادته

الا ما حكى عن الحسن
البصرى وذكر الإيمان
للقالب اولاته ابعث على
الامتنان ولا لا فذا امان
يلزمها ذلك ايضا ويلزم
الولى أمر موليت به وعدل
عن قول غيره اتمنى عنها
ليشمل حاملا من شبهة
حالة الموت فلا يلزمها
احداد حالة الحل الواقع عن
الشبهة بل يرد وضوءه ولو
أطحا بشبهه بمتم تزوجها ثم
مات اعتدت بالوضع عنها
على احدث وجهين رجع ولا يرد
على المتن لانه يصدق على ما بقى
انه عدة وفاة فلزمها الاحداد
فيها وان شاركها الشبهة
(لا) على (رجعية) لبقاء
معظم احكام النكاح لها
وتليها بل قال بعض اصحاب
الاولى ان تزين بما يدعوه
لرجعتها يفرض فحمتها والا
فالمقول عن الشافعى ندب
الاحداد لها فحلها ان رجعت
عوده بالتزوين ولم يزم انه
لغيرها بطلاقة (ويستحب)
الاحداد (البائن) نفع او
ثلاث اوفسخ ثلاثا يقضى
تزوينها لفسادها وفى قول
يجب عليها كالمترى عنها
وفرق الاول بانها مجفوة
بالفراق فلم يناس باحلالها
وجوبه بخلاف ذلك قيل
قضية الخبر تحريمه ليهالوم
يقولوا به انتهى ولي نقضه
ذلك كاهو واضح جعل
المقسم الاحداد نكاح الميت

الى قول المتن ويستحب فى المعنى الاول فلولو احلها الى المتن (قوله لان ما جاز الخ) فضيته ان الاحداد على
الزوج هذه المدة كان متمنا وقد يقال مادليل الامتناع اه سيدعمر وظاهر صنيع الشارح ان دليل
الامتناع اول الحديث (قوله وجب) اى غالبا به نهاية (قوله الاما حكي عن الحسن الخ) اى من انه
مستحب لا واجب معنى (قوله) وذكر الإيمان للغالب) وكذا ذكر الاربعة أشهر وعشر فان ذلك فى
الحائل واما الحامل فتجد مده بقاء حملها فله شيخنا فى حاشيته على البخارى اه معنى (قوله) ولا فذل لها امان
يلزمها ذلك) اى وان كان زوجها كافرا لم يلزم من لا امان لها ايضا الزوم عقاب فى الآخرة بناء
على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة سم وعش ورشيدى (قوله أمر موليت به الخ) عبارة
المعنى وعلى ولى الصغير فوالجونة منهم ما يمنع منه غيرها اه (قوله ليشمل حاملا الخ) كذا فى اصله
رحم الله ورايت فى هامشه بخط تلميذه الفاضل عبد الرؤف ماصور ته قوله ليشمل صرا به يخرج اه وقد
يقال اسم الفاعل حقيقة فى حال التلبس ومثله اسم المفعول وسائر المشتقات فيما يظهر وان لم يذكر فنه
عبر بالمعتمدة كالصنف شمل كلامه احداد هذه فى زمان عدتها عن الوفاة ومن عبر بالمترى فعلى الايشمل لانها
لا يقال لها حادثة مترى عنها الاعلى سبيل التجوز فلا محل لتخطة الشارح رحمه الله بلة. يقال التعيير بالشمول
هو الصواب دون التعيير بالاخراج اه سيد عمر اقول تخطة الشيخ عبد الرؤف وكذا جراب السيد عمر
كل منهما مبنى على ما هو ظاهر صنيع الشارح من رجوع ضمير ليشمل للماعدل اليه المصنف ويمكن دفع التخطة
مع الاستغناء عن التعسف بارجاع الضمير الى قول الغير كما جرى عليه الرشيدى ثم قال قوله فلا يلزمها الخ هذا
التفريع على ما علم من عدل المصنف اه (قوله ثم تزوجها) اى حاملها عرش (قوله اعتدت بالوضع عنها)
ثم قوله وان شاركها الشبهة يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالكلية وان كانت للتزوج
وقضية ذلك انه لو كانت المسئلة بحالها الا انها لم تحمل من وطء الشبهة اعتدت بالاشهر عن الوفاة ودخل فيها
عدة وطء الشبهة لانها الشخص واحد وان حملت من وطء التزوج اعتدت عن الوفاة بوضع ودخل فيها
عدة الشبهة سم على حجاج اه عرش (قوله فالمقول عن الشافعى ندب الاحداد) اعتمدتها بقا المعنى ايضا اقول
المتن ويستحب لابن عارة الروض ويستحب عدة فراق الزوج قال فى شرحه خرج بفراق الزوج
الموطوءة بشبهة او بنكاح فاسد او بالولد فلا يستحب لها الاحداد والاقصا رعى فى الاستجاب يشعر
بالجواز وقد يلزم وان حرم فى الزيادة على ثلاثة ايام فى غير الزوج كما ياتى فيكون ذلك يخص صاحب غير هذا الفرج
مر اه سم وقوله خرج الى قوله اه فى المعنى مثله (قوله غلغل) الى قول المتن ويحرم فى النهاية الى قوله اوفسخ
(قوله و فرقى الاول) عبارة المعنى كالمترى عنها تزوجها بجماع الاعتداد عن نكاح ودفع هذا بانها ان فورقت
بطلاق فهى مجفوة به او بفسخ فالفسخ منها او لمعنى فيها فلا يلقى بها فيها ما يجاب الاحداد اه (قوله بخلاف
تلك) اى المترى عنها تزوجها (قوله اى الاحداد) الى قوله ويرجع فى المعنى (قول المتن ليس مضبورغ

الى القول به فليتأمل (قوله ولا فذل لها امان يلزمها) اى وان كان زوجها كافرا لم يلزم من لا امان
لها الزوم عقاب فى الآخرة بناء على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة (قوله عنها ثم قوله وان
شاركها الشبهة) يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالكلية وان كانت للتزوج وقضية ذلك انه
لو كانت المسئلة بحالها الا انها لم تحمل من وطء الشبهة اعتدت بالاشهر عن الوفاة ودخل فيها عدة وطء الشبهة
لانها الشخص واحد وان حملت من وطء التزوج اعتدت عن الوفاة بوضع دخل فيها عدة الشبهة (قوله
على احدث وجهين رجع) اعتمده ايضا مر (قوله فالمقول عن الشافعى الخ) اعتمده مر وقوله فى المتن
ويستحب لابن عارة الروض ويستحب عدة فراق الزوج قال فى شرحه خرج بفراق الزوج الموطوءة
بشبهة او بنكاح فاسد او بالولد فلا يستحب لها الاحداد والاقصا رعى فى الاستجاب يشعر بالجواز
وقد يلزم وان حرم فى الزيادة على ثلاثة ايام فى غير الزوج كما ياتى فيكون ذلك يخص صاحب غير هذا الفرج مر
(تنبيه) حيث طلب الاحداد او ايجب نقصان تغيير اللباس لاجل الموت كان مستثنى من حرمة تغيير اللباس

(وهو) اى الاحداد من أحد ويقال فيه الحداد من حدلة المتع ويروى بالجيم وهو التلع واصطلاحا هنا (ترك لبس مه. وغ)

بما يقصد (لينة وأن خشن) للنهي الصحيح عنه كالأكتحال والتطيب والاختصاب والتحلي وذكر المعصفر والمصبوغ بالمرّة بفتح أوله في رواية من باب ذكر بعض أفراد العالم على أنه لبيان أن الصبغ لا بد أن يكون لينة (وقيل عل) لبس (ما صبغ غزله ثم نسج) للأذن في ثوب العصب في رواية وهو بفتح فسكون (٢٥٦) للمهلّتين نوع من البرود يصبغ ثم ينسج واجيب بأنه نهى عن أخرى فتعارفتا والمعنى

الخ) يتجه أخذ ما يأتي في الخلي جواز لبسه عند الحاجة كإزاره أو سبدر (قوله) بما يقصد) إنما قدره لأن المتن يؤمّن المنتفع أنما هو المصبوغ يقصد الزينة بخلاف ما صبغ لا يقصد هوان كان الصبغ في نفسه زينة فإشار بهذا التقدير إلى امتناع جميع ما من شأنه أن يقصد للزينة وإن لم يقصد بصبغ خصوصه زينة وهذا التقدير ما خوذ من كلام المصنف فيما يأتي قريباً اه رشدي (قول المتن وأن خشن) أي المصبوغ نه به على أنه فيه خلافاً للمشهور عدم الجواز اه معنى (قوله) عنه) أي عن لبس المصبوغ (قوله) كالأكتحال الخ) أي كأي كنهى عن الأكتحال الخ وليس المراد أن ما هنا مقيس على الأكتحال الخ إنما ذكر هذا هنا مع أن محله ما ساق عند ذكر الأكتحال وما بعده لأن النهي عن ذلك في نفس الحديث المشتمل على النهي عما هنا اه رشدي (قوله) وذكر المعصفر الخ) مبتدا خبره من باب ذكر إزاره عش عبارة الرشدي قوله وذكر المعصفر والمصبوغ بالمرّة أي الإقتصار عليهما اه (قوله) بفتح أوله) عبارة الأرقياوس بالمرّة بفتح الميم وسكون العين المعجمة ويجوز فتحها الطين الآخر اه (قوله) في رواية) متعلق بذكر المعصفر الخ (قوله) من باب ذكر بعض أفراد العالم) وهو أي العام المصبوغ المنهى عنه المذكور بقوله للنهي الخ أي وذكر فرد من أفراد العالم لا يختصه اه عش (قوله) على أنه لبيان أن الصبغ الخ) يعني أنه أشير بذكر هذين في الحديث إلى أن الصبغ المنتفع إنما هو المقصود للزينة لا كل صبغ من باب بيان الشيء بذكر بعض أفراد اه رشدي (قوله) بفتح فسكون الخ) أي بفتح العين واسكان الصاد للمهلّتين اه معنى (قوله) يصبغ) عبارة المعنى يصبغ غزله أي يجمع ثم يبدنهم يصبغ مصبو باه (قوله) إذ لا يصبغ (ولا) عبارة المعنى لأن الغالب أنه لا يصبغ قبل النسج الخ اه (قوله) وان نعمت) عبارة المعنى وان نفست لأن تقييده صلى الله عليه وسلم الثوب بالمصبوغ يفهم أن غير المصبوغ مباح ولأن نفاستها من أصل الخلقة لا من زينة دخلت عليها كالمرأة الحسناء لا يلزمها أن تغير لونها بسواد أو نحوه اه (قوله) أي حرير) تفسير لا يرسم (قول المتن في الأصح) ولها لبس الخز قطعاً لاستتار الأبريسم فيه بالوصف ونحوه معنى ونهاية (قوله) بان الغالب فيه الخ) فيه ما فيه وكذا في قوله وبه يراد الخ اسم (قوله) لا يفتصل لينة النساء) أي ولا نظرت لزينتين به في بعض البلاد اه عش (قوله) بل لنحو) أي قول المتن وكذا في المعنى لا لاقوله أي بان المتن وقوله أن ستره وقوله ويفرق إلى وكذا (قوله) وعبارته الأولى) هي قول المتن ترك لبس مصبوغ لينة (قوله) (ولا) أي بان كان كدرا أو مشعباً أو كهبان يضرب إلى العبرة اه معنى (قوله) وعبارته هذه) أي قول المتن ومصبوغ لا يقصد لينة (قوله) طراز) أي قوله ويفرق بينهما في النهاية (قوله) طراز مركب) أي ولو كان صغيراً اه معنى (قوله) إلا أن أكثر) أي الطراز المنسوج مع الثوب اه معنى (قوله) وقرط) اسم لما لبس في شحمة الأذن والمراد به هنا الخلق لا بقيده اه عش (قوله) ومثله) أي من الخلق والضمير في مشبهه راجع للموهاهم عبارة الرشدي نصها عبارة الأذري تفلان الحاروي للوردوي ولو تحلت برصاص أو نحاس فإن كان موه به ذهب أو فضة أو مشابها لها بحيث لا يعرف إلا بالتأمل أو لم يكن كذلك ولكنهما من قوم يتربنون بمثل ذلك فحرام أو الإفلال انتهت وعليه فتعين قراءة أو مشبهه بالرفع عطفاً على موه والضمير فيه لأحدهما أو التقدير موه موه بأحدهما موه مشبهه بأحدهما وقوله أن ستره ليس في كلام الأذري عن الماوردي كما ترى فكان الشارح قيد به الموه بأحدهما لكن كان ينبغي تقديمه على قوله أو مشبهه مع بيان لبوت المقررة في باب الجنائز (قوله) بان الغالب فيه الخ) فيه ما فيه وكذا في قوله وبه يراد الخ (قوله) أي بان عدا الخ) كذا مبر (قوله) ومثله) أي من الخلق والضمير في مشبهه راجع للموه

يرجع أنه لا فرق بل هذا المبلغ في الزينة ألا يصبغ أولاً الأرفع الثياب (ويباح غير مصبوغ) لم يحدث فيه زينة كتنش (من قطن وصوف وكتان) على اختلاف ألوانها الخلفية وان نعمت (وكذا أيرسم) لم يصبغ ولم يحدث فيه ذلك أي حرير (في الأصح) لعدم حدوث زينة فيه وأن صقل وورق وبوجه بان الغالب فيه أنه لا يقصد لينة النساء وبه يرد ما اطال به الأذري وغيره من أن كثيراً من نحو الأحمر والأصفر الخلق ربو لصفاء صفقه وشدة بريقه على كثير من المصبوغ (و) يباح (مصبوغ) لا يقصد لينة) أصلاً بل لنحو احتال وسخ أو مصيبة كاسود ما يقرب منه كالمشع من الأخضر وكحلي وما يقرب منه كالمشع من الأزرق ولا يراد على عبارته مصبوغ تردد بين الزينة وغيره كالأخضر والأزرق لأن فيه تفصيلاً هو أنه كان راقصاً في اللون حرم وعبارته الأولى قد تشمله لأن الغالب فيه حيث أنه يقصد للزينة والأفلاو عبارة هذه تشمله لأنه لا يقصد به

زينة حيث (ويحرم) طراز مركب على الثوب لا منسوج معه إلا أن كثيراً من عدا الثوب بسببه ثوب زينة فيما يظهر (حلي ذهب فضة) ولو نحو خاتم وقرط للنهي عنه ومثله موه بأحدهما أو مشبهه أن ستره بحيث لا يعرف إلا بالتأمل ويفرق بين هذا وما مر في الأولى بان الحداد هنا على مجرد الزينة وشم على العين مع الحيلولة وكذا نحو نحاس

وودع وعاج وزبل إن كانت من قوم يتحولون به نعم يحل لبسه لئلا يقطع مع الكراهة إلا الحاجة كاحرازه وفارق حرمة اللبس والتطيب إلا بانها يحركان الشهوة غالباً ولا كذلك الحلى (وكذا) يحرم (لؤلؤ) ونحوه من الجواهر التي (٢٥٧) يتحل بها منها العقيق (في الاصح)

لظهور الزينة بها (و) يحرم لغیر حاجة كإتاني (طيب) ابتداء واستدامة فاذا طرأت العدة عليه لزمها إزالته للنهي عنه ويفرق بينها وبين نظيره في الحرم بانه ثم من سنن الاحرام ولا كذلك هنا بانه يشدد عليها هنا أكثر بدليل حرمة نحو الحناء والمصفر عليها هنا لاثم (في بدن) نعم رخص صلى الله عليه وسلم لها ان تتبع لنحو حوض قليل قسط أو انفقار نوعين من البخور للحاجة والحق الاسنوي بها في ذلك الحرمة وخالفه الزركشي والوجه الاول (وثوب وطعام) في كل (كحل) والضابط ان كل ما حرم على الحرم من الطيب والدهن لنحو الرأس واللحية حرم هنا لكن لافدية لعدم النص وليس للقياس فيها مدخل وكل ما حل لثم حل هنا (و) يحرم (اكتحال بائد) ولو غير مطيب وإن كانت سوداء للنهي عنه وهو الاسود ومثله نساء الاصفر وهو الصبر يفتح وكسر فسكون ويفتح فكسر ولو على بياض لا الايض كالتوتيا إذ

انه من عنده قوله بحيث لا يعرف الاتمام قد عرفت انه قد في مشبه أحدهما قتال اه أقول ويصرح بذلك قول المعنى نصه والتقييد بالذهب والفضة مفهومان التحل بغيرهما كنجاس وورصاص وهو كذلك لأن تعدد قومه التحل بهما أو اشباه الذهب والفضة بحيث لا يعرف أن الاتمام أو موهاهما فانها محرمان قال الأذري والترمذي بغير الذهب والفضة أي يحرم من زينها به كالتنويه بهما وإنما اقتصر على ذكرهما اعتباراً بالغالب اه (قوله وودع) خرز يبيض يخرج من البحر يضاء لتعلق لدفع العين اه كرى (قوله وزبل) وزن فلان شئ كالعاج وقيل هو ظهر السلحفاة البحرية مصباح اه عش (قوله نعم يحل الخ) ينبغي أن يستثنى من الليل ما لو عرض للاجتماع فيه بالنساء لوليمة أو نحوها فيحرم اه عش (قوله لبسه الخ) أي الحلى معنى وقال الرشدي يعني جميع ما رماه (قوله لئلا يقطع) وأما لبسه نهار الحرام إلا أن تعيين طريقاً لحراره فيجوز للضرورة كما قاله الأذري اه معنى (قوله إلا الحاجة) أي فلا يكره اه عش عبارة السيد عمر ظاهره انه راجع الى كراهة اللبس لئلا ويحتمل الرجاء اليه ولو الى حرمة اللبس نهاراً فيكون موافقاً للمعنى تبعاً للأذري اه (قوله حرمة اللبس) أي لبس الثياب المصبوغة معنى ورشدي (قول المتن وطيب) أي بان تستعمله وخرج بذلك ما لو كان حراً قتباً عمل الطيب فلا حرمة عليها حينئذ اه عش (قوله ابتداء) الى قوله والحق الاسنوي في المعنى الا قوله ويفرق الى المتن (قوله بينها وبين نظيره) الضمير ير جنان الى استدامة اه كرى أي الاول باعتبار لفظها والثاني باعتبار معناها أي ان يستدام (قوله بانه) الطيب (قوله عليها) أي المرأة هنا في عدة الوفاة (قوله لاثم) أي في الاحرام (قوله قسط) بكسر القاف وضمها هو الأكثر مصباح عش (قوله واظن) ضرب من العطر على شكل اظفار الانسان قسطاني على البخاري اه يجري (قوله نوعين) عبارة المعنى ومما نوه ان (قوله من البخور) يفتح الباء مصباح اه بجري (قوله والوجه الاول) فيجوز للحرمة ان تتبع حضيضاً ونفاها شيئاً منها خلا للنهاية (قوله والضابط) الى التفتيش في النهاية الا قوله بان في استداده يجوز ولا قوله وان اقتضت الى خشية قوله أو تصغير (قوله والدهن لنحو الرأس الخ) عبارة المعنى ويحرم عليها دهن شعر رأسها ولحيها ان كان لها لحية لما فيه من الزينة بخلاف دهن سائر البدن اه وفي سم بعد ذكر مثله ان شرح المنهج ما مضى وينبغي الامان شانه ان يظهر حال المنة فيحرم دهن شعره م اه (قوله فيها) أي الفدية (قوله له) أي الحرم ثم أي في الاحرام ولا يخفى ان الثاني يعني عن الاول (قوله ويحرم) كنه حال الاقرب ولو للعمياء الباقية الحديثة سم على حج اه عش (قوله ولو غير مطيب) الى قوله ويظهر في المعنى لا قوله بان في استداده يجوز ولا قوله للدهن (قوله هو الاسود) عبارة المعنى وهو بكسر الهمزة والميم حجر يتخذ منه الكحل الاسود يسمى بالاصهائي اه (قوله ضرراً) الاولى اضربها لانه لا يتعدى الا بحرف الجر كما مر اه عش (قوله رأى صبر الخ) تمسك بهذا الحديث ونحوه من قال بجواز نظره لوجه الاجنبية حيث لا شهوة ولا خوف فتنة واجب بجواز انه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الزوينة بل وقعت اتفاقاً بانه لا يقاس عليه غيره لعمدته فيكون ذلك من خصائصه اه عش (قوله ثم قال فلا يجعله إلا لئلا الخ) وحده على انها كانت محتاجة اليه لئلا يظن انه لئلا يبالى بالجزا عند الحاجة مع ان الاولى تركه نها بقوم معنى واسنى (قوله صم النبي) أي نهى معتدة أخرى (قوله ورد) أي الاعتراض الثاني وأما الاول فسكت عن جوابه فليراجع اه سيد عمر (قوله في زعمك) خطاب لام المعتدة المعيدة للسؤال بعد قوله ^{صلى الله عليه وسلم}

(قوله والدهن لنحو الرأس واللحية) قال في شرح المنهج بخلاف دهن سائر البدن اه وينبغي الامان شانه ان يظهر حال المنة فيحرم دهن شعره م (قوله في المتن) اكتحال هل يشمل العمياء الباقية الحديثة ولا يعد الشمول لانه مزين في العين المفتوحة وإن فقد بصرها (قوله ثم قال فلا يجعله إلا لئلا) قال في شرح الروض

(٣٢) - شرواني وابن قاسم - ثامن - لازية فيه (الإلحاجة كرمه) فتجعل لئلا وتسحبه نهار إلا أن أضرها مسحة لانه ^{صلى الله عليه وسلم} رأى صبرا يعني أم مبله وهي معلقة على أسلحة فجزها فاجابت بانه لا يطيب فيها فاجابها بانه يزدهن الوجه ثم قال فلا يجعله إلا لئلا وأمسحها نهاراً واعترض بان في استداده يجوز لا بانه صح النبي عنه وإن خشيت المرأة انفقاء عينها ورد بان المراد لو ان انفقأت في زعمك فاني أعلم انها لا تنفقه

من اى او الطيب جاز ايضا وقد يشمله المتن ويظهر ضبط الحاجة هنا وفي الكحل سواء ما في الليل والنهار وان اقصى الليل (٢٥٨) بالحاجة ويشترط في النهار الضرورة بخشية مبيح تيمم وحيث زالت وجب مسحه او غسله

وسلم لامر تين أو ثلاثا بأن قالت اني أخشى أن تنفقي عنيها بدونه (قوله وبحث الاذرعى الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج ولو احتاجت إلى تطيب جاز كما قاله الامام قياسا على الاكتحال هو عبارة النهاية والوجه انها لو احتاجت له نهارا جاز فيه والدهن للحاجة كالاكتحال للمدا (قوله هنا) اى فى التطيب والدهن (قوله وقد يشمله المتن) اى بالنسبة للطيب إذا الدهن لا ذكر له فيه بالكلية وذلك بان يجعل الاستثناء راجعا اليه ايضا هذا ولو جعل راجعا إلى جميع ما سبق لكان متجها ايضا فيشمل ما صرحوا به من جواز لبس الحلى عند الحاجة وما بحثه قياسا عليه من جواز لبس ثوب الزينة عند الحاجة ايضا فليتأمل اه سيد عمر (قوله ضبط الحاجة الخ) ومعلوم ان المعول عليه في ذلك اخبار طيب عدل اه عرش (قوله بخشية مبيح التيمم) اعتمده الحلى والزبادى وقال البرماوى فيه بعدد الوجه الاكتفاء بما لا يحتمل عادة اه بجمبرى (قوله ويحرم اسفذاج الخ) ويحرم ايضا طلى الوجه بالصبر لانه يصفر الوجه فهو كالخضاب اه معنى (قوله بمعجمة الخ) عبارة المغنى وهى بقاء وذاك معجمة ما يتخذ من رصاص يطلى به الوجه ليبيضه قال بعضهم وهو لفظ مولد اه (قوله بضم) إلى التنبيه فى المغنى (قوله وهو الحرة الخ) واشتهر عند العامة بحسن يوسف اه بجمبرى (قوله وتسويد الخ) عبارة النهاية ويحرم الاثمد فى الحاجب كما قاله صاحب البيان والحق به الطبرى كلما يزين به كالشفة واللثة والخدين والذقن فيحرم فى جميع ذلك اه قال الرشيدى قوله والحق به اى بالحاجب وقوله كل ما يزين به هو بيتا يزين للفاعل اه (قوله او تصغير الحاجب) بالغين المعجمة عبارة المغنى وحشو حاجبها بالكحل وتدقيقه بالخف اه (قوله وتطريف الاصابع) شامل لاصابع اليدين والرجلين اه سم (قوله كورس) اى وزعفران اه معنى (قوله لما يظهر الخ) كالوجه واليدين والرجلين لالا تحت الثياب قال الراغبى والغالية وان ذهب ربحها كالخضاب اه معنى زاد النهاية وشعر الراس منه اى مما يظهر فى المهنة وان كان كثيرا ما يكون تحت الثياب كالرجلين (قوله وتجميد صدغ) اى شعره اه سم (قوله وتصفيف طرة) اى شعرها اه معنى زاد النهاية ونقش وجهها اه (قوله وظاهر كلامهم الثانى) فعليه يحرم تحلى السودان بحلى الذهب وان لم يعدوه زينة مر اه سم (قوله ولا ينافيه) اى الثانى وكذا الاشارة فى قوله الا فى ما يؤيد ذلك (قول المتن تجميل فراش) وهو ما ترددت عليه من نطق ومرتبة ووسادة ونحوها معنى وشرح المنهج (قوله بمثلين) إلى الفصل فى النهاية والمغنى لالامافيا سانه عليه ان شاء الله تعالى (قوله لا الالتحاف به) اى حيث حرم عليها لبسه لما تقدم من جواز لبس غير المصبوغ منه سم (قوله لانه كاللبس) اى ليل والنهار معنى ونهاية واسنى (قوله نحو عانة) اى كما لا يبط (قول المتن وإزالة وسخ) اى ولو ظاهر انها معنى (قوله لان ذلك) اى ما ذكر من التنظيف والازالة (قوله ليس من الزينة المرادة الخ) واما إزالة الشعر المتضمن زينة كاخذ ما حول الحاجبين واعلى الجبهة فمتنع منه كما بحثه بعض المتأخرين بل صرح الهارودى بامتناع ذلك فى حق غير المعتدة واما إزالة شعر الحية او شارب نبت لها قد سن ازالته كما مر فى شروط الصلاة معنى ونهاية قال عرش قوله بل صرح الهارودى بامتناع ذلك الخ معتمد وقوله فى حق غير المخدة اى الا باذن الزوج اه (قوله من غير ترجيل الخ) عبارة النهاية والمغنى بلا ترجيل بدهن ويجوز بنحو سدر اه (قول المتن وحمام) بناء على جواز دخولها بلا ضرورة نهاية ومعنى قال

حلوه على انها اى أم سلمة كانت محتاجة اليه ليلا (قوله وتطريف الاصابع) شامل لاصابع اليدين والرجلين (قوله لما يظهر) ومنه شعر الراس ولو سلم فهو ملاحظ بما يظهر لان من شأنه ان يقصد التزين بخضه مر (قوله وتجميد صدغ) اى شعره (قوله وظاهر كلامهم الثانى) فعليه يحرم تحلى السودان بحلى الذهب وان لم يعدوه زينة مر (قوله لا الالتحاف به) حيث حرم عليها بسببه لما تقدم من جواز لبس غير المصبوغ منه (قوله لانه كاللبس) قال فى شرح الروض عقب الكلامين قلت الوجه انه كاللبس مطلقا انتهى قوله مطلقا اى نهارا

إزالة شعر نحو عانة (وازالة وسخ) يسدر أو نحوه لأن ذلك ليس من الزينة عرش
موا لوطه فلا ينافى عدمه له فى الجملة من الزينة (قلت ويحل امتشاط) من غير ترجيل ولا دهن (وحمام

إن لم يكن فيه (خروج محرم) لعدم الزينة (ولو تركت الاحداد) الواجب كل المدة وبعضها (عصت) الكاملة العالمة ولو جوبه ولو غيرها (وانقضت العدة كما لو فارت المسكن) (اللازم لها ملازمته فانها) (٢٥٩) او ولها تعصى وتنقض العدة بمضى

المدة (ولو بلغت الوفاة) او الطلاق (بعد المدة) أى مدة العدة (كانت منقضية) بمضى مدتها (ولها أى المرأة المروجة وغيرها) (احداد على غير زوج) من قريب وسيد وكذا أجنبي حيث لا ريب فيما يظهر ثم رأيت شارحين تحلفوا فيه وما فصلته وأوجه كالأجنبي وظاهر أن الزوج لو منعها بما ينقص به تمتعه حرم عليها فعله (ثلاثة أيام) فأقل (وتحرم الزيادة) عليها ان قصدت بها الاحداد (واؤه أعلم) لمفهوم الخبر السابق ولأن فيها إظهار عدم الرضا بالقضاء ولم يجر ذلك في المعتدة لحبسها على المقصود من العدة وبمح الامام ان للرجل التحزن مدة الثلاثة قورده ابن الرفعة بأن ذلك إتماشع للنساء لنقص عقلمن المقتضى لعدم الصبر مع أن الشرع ألزمن بالاحداد دون الرجال وبفرض صحة كلام الامام فحله في تحزن بغير تغيير لمبوس ونحوه وإلا حرم عليه كامر في الجنائز ﴿فصل في سكنى المعتدة﴾ (قوله من قريب الخ) لا أجنبي مطلقا على الأشبه وألحق الغزى بحثا بالقرب الصديق والعالم والصالح والسيد والملوك والصهر كما أحقرا من ذكر به في اعدار الجمة والجماعة وضابطه ان من حزن لموته لها الاحداد عليه ثلاثة ومن لا فلا ويمكن حل اطلاق الحديث والاصحاب على هذا مرش (قوله ورده ابن الرفعة الخ) مشى على الرد مر (قوله فحله الخ) ثم ينظر فيه بان التحزن بغير ما ذكر ينبغي ان يكون جائزا مطلقا قد علم ما تقرر في المعتدة وغيرها تخصيص ما تقرر في الجنائز ﴿فصل في سكنى المعتدة﴾ (قوله يرجع عليها مؤجر المسكن بأجرته) لك أن تستشكل رجوع المؤجر

﴿فصل في سكنى المعتدة﴾ (قوله في سكنى المعتدة) وملازمتهما مسكن فراقتها نهاية معنى أى وما يتبع ذلك كخروجها لنقض حاجة عرش (قوله ولو هو بائن) أى الطلاق عبارة النهاية والمعنى قوله ولو بائن بجره كإعطاه عطف على الجرور ونصبه أولى ولو كانت بائنا ويجوز رفعه بتقدير مبتدأ محذوف أى ولو هي بائن (قوله إلى انقضاء عدتها) إلى قوله ويؤخذ منه في المعنى إلا قوله وفي مدة المشور إلى مثلها وإلى قوله كذا اطلقوه في النهاية إلا قوله ويؤخذ منه إلى المتن (قوله بأى صفة كانت الخ) إتماقده ليضغ الاستثناء الاق (قوله وان تراصيا على عدتها) كافى فتاوى المصنف لانهما يجب يوم ما يوم ولا يصح إسقاط ما لم يجب معنى ونهاية قال عرش يؤخذ منه أى التعليل أنها تسقط عنه في اليوم الذى وقع فيه الإسقاط لوجوب سكناه بطول فجره اه (قوله للآية) وهى قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وقوله تعالى لا تنخرجن من بيوتهن أى بيوت أزواجهن واصفاها للهن للسكنى نهاية معنى (قوله يرجع عليها مؤجر المسكن) صورة ذلك ان تعدد سكناها غاصبة فتفسخ الأجرة بالغصب شيئا فشيئا وتعود المنفعة مدته إلى ملك المؤجر فيرجع عليها بأجر تمدة سكناها ناشئة وكذا يقال فيما إذا كان ملك الزوج سم على حجب أى بخلاف مالو تركها الزوج ساكنة ولم يطل بها بخروج ولا غيره فانه المفوت لحقه فلا أجرة عليها ولعل وجه ذلك انها

أو لولا (قوله من قريب الخ) لا أجنبي مطلقا على الأشبه وألحق الغزى بحثا بالقرب الصديق والعالم والصالح والسيد والملوك والصهر كما أحقرا من ذكر به في اعدار الجمة والجماعة وضابطه ان من حزن لموته لها الاحداد عليه ثلاثة ومن لا فلا ويمكن حل اطلاق الحديث والاصحاب على هذا مرش (قوله ورده ابن الرفعة الخ) مشى على الرد مر (قوله فحله الخ) ثم ينظر فيه بان التحزن بغير ما ذكر ينبغي ان يكون جائزا مطلقا قد علم ما تقرر في المعتدة وغيرها تخصيص ما تقرر في الجنائز ﴿فصل في سكنى المعتدة﴾ (قوله يرجع عليها مؤجر المسكن بأجرته) لك أن تستشكل رجوع المؤجر

(ولو) (هى) (بائن) (يخلع) أو ثلاث الى انقضاء عدتها ولو حائلا بأى صفة كانت وان تراصيا على عدتها الآية (لإناشئة) حال الفراق أو أثناء العدة فلا سكنى لها حتى تعود للطاعة كصهل الكباح وفي مدة النشور يرجع عليها مؤجر المسكن بأجرته وقياسه انه

هو عليها بذلك ومثلها كل من لا نفقة لها حال النكاح كسيرة لا تحتمل وطا ويتصور وجوب العدة عليها باستدخال المأموامة لا نفقة لها نعم الزوج أو وارثه إجبار من لا نفقة لها على ملازمة المسكن تحصيناً لمأته ويؤخذ منه أن محله فيمن يمكن حملها إلا أن يقال التعبير بذلك للأغلب لذكره في التوفى عنها كإثبات وهو غير معتبر فيها اتفاقاً ولا يمكن من ذلك في الأمانة لا بعد فراغ خدمتها (و) يجب أيضاً (لمعتدة وفاة) حيث وجدت تركه فتقدم على الديون المرسلة في الذمة (في الأظهر) للخبر الصحيح به وإن لم يجب نفقتها كإثبات غير الحامل لأنها للسلطنة وقد فانت والسكنى لصون مأته وهو موجود ويسن للسلطان حيث لا تركه ولا متبرع أسكانها من بيت المال كذا أطلقوه ولو قبل يجب كوفاء

لو كان ملك الزوج استصحب ذلك ولأن الغالب على الأزواج أنهم لا يخرجون المرأة من البيت بسبب النشوز أه عس (قوله لو كان) أي المسكن (قوله ومثلها) أي مثل الناشئة أه سم (قوله كل من إلخ) وكذا مثلها من وجبت العدة بقولها بان طلقت ثم أقرت بالاصابة وانكسر هال الزوج فلا نفقة ولا سكنى لها وعليها العدة نهاية ومعنى (قوله ويتصور وجوب العدة إلخ) أي وإن كان فيه بعد أه معنى (قوله وأمانة لا نفقة لها) أي على زوجها كالمسئلة لئلا يلفظ أو أنها أرفقت أه معنى (قوله أو وارثه) بل غير الوارث كالوارث كقوله الروياني تبعاً للباوردي أي حيث لا رية نهاية ومعنى قال عس وهل طلب ذلك منهم مباح أو مستحسن فيه نظر والأقرب الثاني أه (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله أن محله) أي جواز الإجبار (قوله التعبير بذلك) أي بتحصيلنا وقوله لذكره أي تحصيناً أيضاً أه سم (قوله كإثبات) أي أنفاً (قوله وهو) أي إمكان الحمل وقوله فيها أي المتوفى عنها (قوله ولا يمكن) أي الزوج أو وارثه من ذلك أي الإجبار وقوله بعد فراغ إلخ أي بعد فراغها من خدمة سيدها (قول المتن ولمعتدة وفاة) قال في الروض مع سرحه أي والمعنى وإن مات زوج المعتدة فقالت انقضت عتي في حياتي لم تسقط العدة عنها ولم ترث أي لا قراها قال الأذري وفيه القفال بالرجعية فلو كانت بائناً سقطت عتيا فيما يظهر اخذاً من التقيد بذلك فإن لم يعلم هل كان الطلاق رجعياً أو بائناً فادعت أنه كان رجعياً وانها ترث فلا شبهة تصديقاً لأن الأصل بقاء أحكام الزوجية وعدم الابانة انتهى أه سم على حج أه عس (قوله للخبر الصحيح) إلى قوله ولو لمضت العدة في المعنى الإقوله كذا أطلقوه إلى ولو غاب (قوله وإن لم يجب إلخ) رد دليل المقابل من قياس السكنى بالنفقة (قوله كإثبات إلخ) مثال للثني أه سم (قوله والسكنى لصون مأته إلخ) أي أصل مشروعيتها لذلك فلا يرده المتوفى زوجها قبل إمكان الحمل لنحو صفر أه سم (قوله ويسن للسلطان إلخ) لاسيما أن كانت متممة برية وإن لم يسكنها أحد حيث شاءت نهاية ومعنى قال عس وينبغي أن يجزى الأقرب من المسكن الذي فورقت فيه ما يمكن أه وقال الرشيدى وظاهر أنه يلزمها ملازمة ما سكنت فيه فليراجع أه (قوله كوفاء دينه) راجع فيه أه سم (قوله إن كان) أي المال (قوله) وحينئذ إلخ أي حين أذن لها في الافتراض أو لا أكثر أمه ما لها (قوله وأشهدت إلخ) ظاهره أنه لا بد منه مطلقاً لأن العجز عن الأشهاد نادر غير معتبر فليراجع (قوله ولو مضت المدة إلخ) قال في الروض وكذا في صلب النكاح أه أي ومثل المعتدة لو وفاة إذا مضت العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى في أنها لا تصير ديناً للسكوة إذا فانت السكنى في حال النكاح ولم تطالب بها سم على حج أه عس (قوله ولو تبرع) إلى قوله نعم يجب في النهاية والمعنى لإقوله ومثله الإمام فيما يظهر وقوله من تناقض لها فيه (قوله ولا رية

عليها إذا كان المسكن في إيجار إلخ) إيجاراً صحيحاً إذا المنفعة حينئذ ملك الزوج وانه غاية الأمر أنه فوتها على نفسه بترك الزوجية في المسكن (إلا أن يقال صورة المسئلة أن سكنها بعد النشوز على وجه التعدي بحيث تعد غاصبة والإجارة تنفسخ بالغصب شيئاً فشيئاً والمنفعة في مدة الغصب رجعت إلى المزوج ولم تلتف إلى ملكه فيرجع عليها بآجره مدة سكنها ناشئة وكذا يقال فيما إذا كان ملك الزوج (قوله ومثلها) أي مثل الناشئة وقوله التعبير بذلك أي تحصيناً وقوله لذكره أي تحصيناً أيضاً (قوله في المتن ولمعتدة وفاة) قال في الروض وإن مات زوج المعتدة فقالت انقضت عتي في حياتي لم تسقط العدة عنها ولم ترث أي لا قراها قال في شرحه قال الأذري وهذا قيد القفال بالرجعية فلو كانت بائناً سقطت عتيا فيما يظهر اخذاً من التقيد بذلك قال فإن لم يعلم هل كان الطلاق بائناً أو رجعياً فادعت أنه كان رجعياً وانها ترث فلا شبهة تصديقاً لأن الأصل بقاء أحكام الزوجية وعدم الابانة انتهى (قوله كإثبات) مثال للثني (قوله وهو موجود) فإن قلت هو غير موجود إذ توفي قبل الدخول أو كان صغيراً لا يؤبله له أو كانت صغيرة كذلك قلت يمكن أن يكون المراد أن أصل مشروعيتها لذلك (قوله كوفاء دينه) راجع (قوله ولو مضت المدة إلخ) قال في الروض وكذا في صلب النكاح انتهى أي ومثله المعتدة لو وفاة إذا مضت العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى في أنها

لم تصير ديناً في الذمة بخلاف النفقة لأنها معاوضة ولو تبرع وارثاً بأسكانها الزمها الإجابة ومثله الإمام فيما يظهر وأجنبي ولا رية فكذلك

فكذلك على المعتد وفارق وفاء الدين بان مناحقائه تعالى لازم القبول لاجله على ان حفظ الانساب يحتاج طوله اكثر ولا نظر للنة لانها ليست عليها بل على الميت (و) المعتدة (فسخ) او انفساخ غير نحو ناشرة ولو حال (على المذهب) من (٢٦١) تناقض لها فيه كالطلاق بخلاف معتدة

عن وطء شبهة كسكاح فاسد وام ولد ولو حاملين نعم يجب على الاولى ملازمة المسكن لحق الله تعالى وهل يلحق بها الثانية محل نظر (وتسكن) ووجوبها (في مسكن) كانت فيه عند الفرقة) باذن الزوج ان لاقى بها حينئذ وامكن بقاؤها فيه لاستحقاق منفعة أما إذا فورقت وهي بمسكن لم ياذن فيه فسيأق (وليس لزوج وغيره اخر اجاب) ولورجعية كما اطلقه الجمهور ونص عليه في الام واعتمد الامام وجمع متأخرون بل قال الاذرعى خلافه شاذ لكن العراقيون على ان له اسكانها حيث شاء لانها كالزوجة وجرم به المصنف في نكته واعتمده الاسنوي وغيره (ولها خروج) وان رضى به الزوج فيمنعها الحاكم وجوب الحق الله تعالى (قلت) ولها الخروج في عدة وفاة وكذا بائنه بفسخ او طلاق (في النهار لشراء طعام) بيع او شراء (غزل ونحوه) كقطن ونحوه احتطاب ان لم يتجمدن يقوم لها بذلك ونحو واقامة حد على برزة لا مخدرة فياتيا الحاكم او نائبه لاقامته كالتحليف وذلك لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم اذن

فكذلك على المعتد (الخ) راجع للاجني فقط (قوله) وفارق وفاء الدين (الخ) عبارة النهاية والمغني يفارق عدم لزوم اجابة اجني بوفاء دين ميت او مفلس بخلاف الوارث بان ملازمة المعتدة للسكنى حق لله تعالى لا بد له فلام القبول (الخ) (قوله) اكثر) اي بخلاف الدين نهاية ومعنى (قول المتن) (فسخ) اي بنحو عيب (قوله) او انفساخ) اي بردة او اسلام او رضاع نهاية ومعنى (قوله) غير نحو ناشرة) لم ترك ذكره في معتدة الوفاة ايضا وعبارة الروض وشرح حوالا سكنى لمن طلق او توفي زوجها ناشرة واشررت في العدة ولو في عدة الوفاة بالخروج من منزله حتى تطلع انتهت اسم عبارة النهاية وسكت المصنف عن استثناء الناشرة في عدة الوفاة والفسخ للعلم بما ذكره في الطلاق لاستوائهما في الحكم وتجب السكنى للبلاعة اه بحذف وعبارة المغني تنبيه سكت المصنف عن استثناء الناشرة في عدة الوفاة وعدة الفسخ مع ان حكمها كالناشرة في عدة الطلاق كما صرح به القاضى والمتولى فيمن مات عنها ناشرا فلو اخر قوله لا ناشرة إلى هنا لتشمل ذلك وشمل اطلاقه الملاعة والذى في الروضة تفلان البغوى انها تستحق قطعا اه (قوله) كالطلاق) لتعليل اللتين (قوله) وام ولد) عطف على معتدة اه سم (قوله) على الاولى) وهى المدة عن وطء شبهة (الخ) (قوله) ملازمة المسكن) اي وان لم تستحق السكنى كما افاده قوله بخلاف معتدة (الخ) وصرح به شرح الروض عبارته ومنها اي المعتدة عن وفاة في ملازمة المسكن المعتدة عن وطء شبهة او نكاح فاسد وان لم تستحق السكنى على الواطى ولو النكاح اه سم (قوله) الثانية) وهى ام الولد (قول المتن) في مسكن كانت فيه (الخ) اي ويقدم سكنها فيه على مؤنة التجهيز لانه حتى تعلق بعين التركة وليس هو من الديون المرسله في الذمة ويغني ان هذا إذا كان ملكه او يستحق منفعة مدة عدتها بآجاره واما إذا دخله في بيت معار او مؤجر وانقضت المدة فالظاهر انها تقدم بآجاره يوم الموت فقط لان ما بعده لا يجب الا بدخوله فلم يراحم مؤنة التجهيز اه ع (قوله) ان لا يهاو امكن بقاؤها فيه) يساقى فهو ما هذين القيدين (قوله) لاستحقاق (الخ) لتعليل لقوله وامكن بقاؤه (الخ) للبتن عبارة النهاية والمغني وانما تسكن بضم اوله كما يحطه اى المعتدة حيث وجب سكنها في مسكن مستحق للزوج لاقى بها كانت فيه الفرقة بموت او غيره للاية وحديث فريضة المارن اه (قوله) فسيأتى) اي فالآتي يخص هذا اه سم (قوله) ولورجعية) إلى قوله ويؤخذ منه في النهاية والمغني لا قوله واعتده الاسنوي وغيره وقوله فيمنعها إلى المتن وقوله ونحو احتطاب (قوله) كاطلاقه (الخ) لتعليل للغاية (قوله) ونص عليه في الام (الخ) ومعتد قوله لكن العراقيون (الخ) ضعيف (قوله) اسكانها) اي الرجعية (قوله) وان رضى به الزوج) أى لا لعذر كسأى معنى ونهاية (قول المتن) في عدة وفاة) اي وعدة وطء شبهة ونكاح فاسد ومعنى ونهاية (قوله) ان لم يتجدا (خ) راجع لما قبل وكذا ايضا عبارة المغني والنهاية وضابط ذلك كل معتدة لا يجب نفقتها ولم يكن لها من يقضيها حاجتها لها الخروج اه (قوله) فياتيا) اي المخدرة اه سم (قوله) به غيره) الاولى التائب كافي النهاية (قوله) ونخل الانصار قريب (الخ) تمته كافي النهاية والمغني والجداذ لا يكون إلا انهارا اي غالبا اه (قوله) ويؤخذ منه) اى من كلام الشافعى (قوله) ومحل (الخ) اى محل

لا يصير ديناً للسكوة إذا قامت السكنى في حال النكاح ولم تطالب بها (قوله) فكذلك على المعتد اعتمده ايضا مر (قوله) غير نحو ناشرة) لم ترك ذكره في معتدة الوفاة ايضا وعبارة الروض وشرحه لا سكنى لمن طلق او توفي زوجها ناشرة واشررت في العدة ولو في عدة الوفاة بالخروج من منزله حتى تطلع اه (قوله) وام ولد) عطف على معتدة (قوله) ملازمة المسكن) اي وان لم تستحق السكنى كما افاده بخلاف (الخ) وهذا لما قال الروض وعليها اي المعتدة ملازمة المسكن عبر في شرحه بقوله ومنها المعتدة عن وطء شبهة ونكاح فاسد وان لم تستحق السكنى على الواطى ولو النكاح (قوله) في المتن عند الفرقة) هلا قال او الوفاة او اراد بالفرقة ما يشمل فرقة الوفاة (قوله) فسيأتى) اي فالآتي يخص هذا (قوله) ولورجعية (الخ) اعتمدهم وقوله

لمطلقة ثلاثا ان تخرج لجذاذ نخلها وقيس به غيره قال الشافعى رضى الله عنه ونخل الانصار قريب من دورهم ويؤخذ منه تنقيد نحو السوق والمحطاب بالقرب من البلد المنسوب اليها ولا يفطر انها لا تخرج اليه إلا لضرورة ولا تنكح الحاجة ومحلها ان امن

والواو في كلاهما في أو المال رتبة (٢١٣) فلا تخرج إلا بأذنه أو ضرورة لأن عليه القيام بجميع مؤنها كالزوجة ومثلها بآئن حامل

جواز الخروج لما ذكر (قول) والواو إلى قول المتن أن ترجع في النهاية لا قوله وقبدها إلى أم اللبل وقوله يقبضها وقوله وأن لا يكون إلى آئن (قوله أم المال رجعية الخ) عبارة عن المني إمامين وجبت نفقة تامين رجعية أو مستبرأة أو بآئن حامل فلا تخرج إلا بأذن أو ضرورة كالزوجة لأنهن مكفيات بنفقة أزواجهن أه (قوله وبهذا السبكي الخ) خلافاً للنهاية عبارة عما المال رجعية فلا تخرج لما ذكر إلا بأذنه لأنها مكفية بالنفقة وكذا لو كانت حاملًا لوجب نفقة لها فلا تخرج إلا بأذنه أو ضرورة وكذا البقية حوايجها كشرائها قطن كما قاله السبكي أه قال الرشدي قوله فلا تخرج لما ذكر إلا بأذنه أي أو ضرورة كاصرها حوايجها وقوله وكذا البقية حوايجها الخ وإذ لم يكن له نصيب النفقة كاصرح به في شرح الروض نقلاً عن السبكي أه (قوله بخلاف خروجها الخ) خلافاً للنهاية والمغني كما رافق (قوله) ولا يأتي هذا في الرجعية الخ) فان قلت هذا يدل على أن على الزوج شراء نحو الغزل والقطن ويبيعهما للرجعية والزوجة أو الثاني ذلك قلت ممنوع بل يجوز أن المراد أنها لما كانت كالزوجة كان له منها من الخروج لذلك فليتام فليراجع أه سم (قوله أم اللبل) محترز في النهر أه سم (قوله وكذا لها الخروج) أي لغير الرجعية أه شرح البهجة وعبارة الروض مع شرحه والمغني ولا تخرج أي لا النهار إلى نحو السوق لشراء أو بيع ما ذكر ولا ليلاً إلى الجيران لنحو الحديث الرجعية والمستبرأة والبائن الحامل إلا بأذن أو ضرورة كالزوجة لأنهن مكفيات بنفقة أزواجهن أه سم (قوله) لا بأذن يفيد جواز الخروج بالأذن ولا ينافيه امتناع ترك ملازمة المسكن بتوافقه ما لا ذلك في الأعراس عنه مطلقاً أه سم (قوله بشرط أن تامين) إلى قول المتن أن ترجع في المغني لا قوله يقبضها إلى آئن (قوله) بقدر العادة) ينبغي الغالبة حتى لو اعتيد جميع الليل فينبغي الامتناع لأنه نادر في المادة سم على حج أه سم (قوله) وأن لا يكون عندها الخ) والأفلا يجوز لها الخروج فقد قالت عائشة رضي الله تعالى عنها لو يعلم النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعده لمنهن المساجد وهذا في زمن السيدة عائشة أه معنى (قول المتن) ثبتت في بيتها) أي وإن كان لها صناعة تقتضي خروجها بالليل كالسباة بين العامة بالعالمه وينبغي أن يحل له إذا تمتح إلى الخروج في تحصيل نفقتها ولا اجازها الخروج أه سم (قوله) إلى الخروج وقوله لها الخروج أي والبيتون في غير بيتها (قوله كذلك) ينبغي أن يرجع للغاية الأولى فقط إذ لا وجه لجواز الخروج للخوف على كف من سرجين سم على حج أه سم (قوله من ربة) من فساق والجار متعلق بالخوف (قوله ومن ذلك) أي من العذر المحوز لا انتقال (قوله) أي لا يحتمل عادة) عبارة النهاية والمغني وأه سم (قوله) فباتها أي المخدرة (قوله) ولا يأتي هذا في الرجعية الخ) فان قلت هذا يدل على أن على الزوج شراء نحو الغزل والقطن ويبيعهما للرجعية والزوجة أو الثاني ذلك قلت ممنوع بل يجوز أن يكون المراد أنه لما كانت كالزوجة كان منها من الخروج لذلك فليتام فليراجع أه سم (قوله أم اللبل الخ) محترز في النهر (قوله) في آئن وكذا اللاح) صانع آئن والشرح يقتضي شمول هذا للرجعية والبائن الحامل أيضاً والمغني لا يساعده وكذا صانع الروض وشرحه صرح في شرح البهجة بالتقيد بغير الرجعية فقال ولها أن كانت غير رجعية عبارة الروض وتعذر معتدة مطلقاً لا تجب نفقة لها في الخروج لشراء الطعام والقطن وبيع الغزل نهاراً ليلاً ولها الخروج ليلاً إلى الجيران للحديث والغزل ولا يثبت ولا تخرج الرجعية والمستبرأة إلا بأذن أه سم (قوله) ولا تخرج أي لما ذكر وقوله الرجعية والمستبرأة قال في شرحه والبائن الحامل وقوله إلا بأذن قال في شرحه أو ضرورة كالزوجة لأنهن مكفيات بنفقة أزواجهن إلى أن قال نعم البائن الحامل الخروج لغير تحصيل النفقة كشرائها قطن وبيع غزل ونحوهما كما ذكره السبكي وغيره انتهى وقوله إلا بأذن يفيد جواز الخروج بالأذن ولا ينافيه امتناع ترك ملازمة المسكن بتوافقه ما لا ذلك في الأعراس عنه مطلقاً (قوله) بقدر العادة) ينبغي الغالبة حتى لو اعتيد الحديث جميع الليل فينبغي الامتناع لأنه نادر في العادة (قوله) أو اختصاص كذلك) إطلاق القلة هنا في نظر إذ لا وجه لجواز الخروج للخوف على كف من سرجين فينبغي أن لا يرجع قوله كذلك

وقبدها السبكي وغيره بما إذا خرجت للنفقة لأنها مكفية بخلاف خروجها لنحو شراء قطن أو طعام وقد أعطيت النفقة دراهم ولا يأتي هذا في الرجعية لما تقررها في حكم الزوجة أم اللبل ولو أوله خلافاً لبعضهم فلا تخرج فيه مطلقاً ذلك لأنه مظنة الفساد إذا لم يمكنها ذلك نهاراً أي وأمنت كما بحثه أبو زرعة (وكذا) لها الخروج (ليلاً إلى دار جارة) بشرط أن تامين على نفسها يقبضها ويظهر أن المراد بالجارها المصاحبة أو ملاصقة ونحوه لا ما رفي الوصية (غزل) وحديث ونحوهما لكن (بشرط) أن يكون زمن ذلك بقدر العادة وأن لا يكون عندها من يحدثها يؤنسها على الأوجه (وأن ترجع) وثبتت في بيتها) لأنه صلى الله عليه وسلم في ذلك كما في خبر مرسل اعتضد يقول ابن عمر رضي الله عنهما ما يوافقه (وتنقل) جوازاً من (المسكن خوف) على نفسها أو نحو ولدها أو مال ولو لغيرها كوديعته أو قال أو اختصاص كذلك فيما يظهر (من) نحو (خدم أو غرق) أو سارق (أو خوف على نفسها) مادامت فيه من رية الضرورة وظاهر أنه

الآذي

يجب الانتقال حيث ظنت فتنة كخوف على نحو بضع ومن ذلك أن يتنجس قوم البدوية وتخشى من التخلف كما يأتي (أو تاذت بالجيران) أذى شديداً أي لا يحتمل عادة فيما يظهر (أو هم) تاذوا (بها أذى شديداً)

كذلك (والله أعلم)
 للضرورة أيضا وروى
 مسلم أن فاطمة بنت قيس
 كانت تدعو على أحماتها
 فنقلها عليها السلام عنهم إلى بيت
 ابن أم مكتوم ولا يعارضه
 رواية نقلها خوف مكانها
 لاحتمال تكرار الواقعة
 وبفرض اتحادها فاقصر
 كل راو على أحدهما ليبان
 الاكتفاء به وحده في العذر
 فعمل من الجيران الاحياء
 وهم أقارب الزوج نعم إن
 كانوا دارها ولم تسع
 فيها يظهر خلافا لمن قيد
 بضيقا فنقول هم لاهي لعدم
 الحاجة لا الابوان وإن
 اشتد الشقاق بينهم لانه
 لا يطول غالبا (تنبيه)
 يتعين حل المتن على ما إذا
 كان تأذيم بأمر تعدده
 به وإلا أجبرت على تركه
 ولم يحل لها الانتقال حيث
 كاهو ظاهر ولها النقلة أيضا
 بل يلزمها كاهو ظاهر إذا
 فورقت بدار الحرب ولم
 تأمن بأقامتها هم على نحو
 بضعها وأدينها وأمنت في
 الطريق وكذا إن كان خوفها
 أقل فيها يظهر ويجب تغريبها
 لنا لزنا الإذا بئ من العدة
 نحو ثلاثة أيام فقط على
 ما يحتمل الأذرى فيؤخر
 تغريبها لنقضائها

الاذى بالشديد عدم اعتبار القليل وهو كذلك إذ لا يخلو منه أحد اه (قوله كذلك) أى لا يحتمل عادة
 اه سم (قوله تنو) كذا في أصله رحمه الله تعالى بالف بعد الواو وكان الظاهر تركها اه سيدمر (قوله)
 ليان الاكتفاء الخ) أولانه الذى علمه اه سم (قوله ليان الاكتفاء به وحده) قيد قال هذا بتسليمه من
 تصرف الراوى فلعله مستند اجتهاده فانه يحتاج به ويجوز ان تكون العلة بحسب الواقع مجموع الامر من
 اه سيدمر (قوله فعمل) أى من خبر مسلم (قوله نعم إن كانوا الخ) عبارة المعنى والنهاية نعم إن اشتد أذاهم
 أو عكسه وكانت الدار بضيقا فنقلهم الزوج عنها وكذا لو كان المسكن لها فاني لا تنتقل منه لا سبطا ولا غيرها
 بل ينتقلن عنها وكذا لو كانت بيت ابويها وبذت عليهم نقلوا دونها لانها أحق بدار ابويها كالأقوال
 الأذرى وكان المراد ان الأولى نقلهم دونها وهو حسن وخرج بالجيران ما لو طلق بيت ابويها وتأذت
 بهم أو هم بها فلا نقل لان الوحشة لا تطول بينهم اه وفي سم بعد ذكر عبارة الروض مع شرحه الموافقة لذلك
 مانصه ولا يخفى ان حاصلها فيما إذا لم تكن الدار لها ولا ابويها أنها تخرج عنهم في الواسعة ويخرجون عنها في
 الضيقة فليحرج المعنى المقضى لهذه التفرقة ولعل عذرهما في الضيقة العسر في اجتناب الضرر دون الواسعة
 لسهولة فيها اه ولا يخفى ما فيهما ترجاهم ولذا قال الرشيدى مانصه قوله وكانت الدار بضيقة انظر ما حكم مفهومه
 وهو ما إذا كانت واسعة فان كان الحكم أنها تنتقل هي فلا يظهر لها معنى وإن كان الحكم أنها لا تنتقل هي ولا هم
 فإمضى قوله ومن الجيران الاحياء اه أقول ولا يبعد ان يختار الشق الاول ويقال ان المراد بانتقالها في
 الدار الواسعة انتقالها من بيت كانت هي والاحياء فيه وقت الفرقة إلى بيت آخر منها ومن بيت ملاصق
 لبيت مع أهلها لتأذى إلى بيت آخر منها لتأذى مع أهلها والله أعلم (قوله نقلوا) ببناء المفعول وقوله نعم تأكيد
 لو أو الضمير (قوله لا ابوان) عطف على الاحياء اه سم عبارة السيد عمر قوله لا ابوان كذا في أصله
 رحمه الله والظاهر عطفه على الاحياء وعليه فهو معطوف على محل أو جاز على لغة الزام المتن الألف اه أقول
 الاوقف لكلام غيره عطفه على هي المتن كاهو صريح صنيع الروض عبارة مع الاسنى وإن بذت هي عليهم أى
 على أحماتها فله أى الزوج أو واثرت نقلها لان بذت على ابويها إن ساكنتهما في دارهما فلا تنتقل ولا ينفلان
 وإن تأذت بها أو هما بها اه تحذف (قوله يتعين) إلى قوله إلا إذا بئ في النهاية والمعنى لا أقوله بل يلزمها
 كاهو ظاهر (قوله إذا فورقت الخ) قياس ما يأتي من أنه لو تعدد سكناها في محل الطلاق وجبت في أقرب محل
 اليه ان تسكن هنأ في أقرب محل بل ببلاد الحرب من بلاد الاسلام حيث أمنت فيه بل ينبغي انها لو أمنت في
 محل من دار الحرب غير محل الطلاق وجب اعتدادها فيه اه عرش أقول بل ما يحتمل داخل فيما يأتي ومن
 أفراد (قوله بدار الحرب) ينبغي أو دار البدعة أو الفسق اه سيدمر (قوله ولم تأمن بأقامتها هم الخ)
 فان أمنت بها على ما ذكر فلها تاجر حتى تعدد معنى ونهاية (قوله خوفها) أى الطريق اه سم
 (قوله ويجب تغريبها) أى المدة للزناى إذا ذنت وهى بكر اه نهاية (قوله إلا إذا بئ الخ) لم يتعرض
 لقوله أيضا وان قل فليأمل (قوله كذلك) أى لا يحتمل عادة الخ (قوله ليان الاكتفاء الخ) أولانه الذى
 علمه (قوله فعمل ان من الجيران الاحياء الخ) عبارة الروض وبذت هي عليهم أى على أحماتها فله أى الزوج
 أو واثرت نقلها هذا ان اتحدت الدار وأسعت لها والاحياء فان ضاقت فهي أولى بها اه وشرح في شرحه
 قوله هذا الخ بقوله هذا ان اتحدت الدار وأسعت لها والاحياء ولم تكن ملكها أو ملك ابويها فان ضاقت
 عنهم وكانت ملكها أو ملك ابويها فهي أولى فخرج الاحياء منها اه وهو صريح في موافقة الشارح
 في قوله لا بئ وإن أسعت فيما يظهر ولا يخفى أن حاصل عبارة الروض وشرحها فيما إذا لم تكن الدار ولا
 لا بويها أنها تخرج عنهم في الواسعة ويخرجون عنها في الضيقة فليحرج المعنى المقضى لهذه التفرقة ولله
 عذرهما في الضيقة العسر في اجتناب الضرر دون الواسعة لسهولة فيها (قوله لا ابوان) عطف على الاحياء
 وعبارة الروض وشرحها لان بذت على ابويها إن ساكنتهما في دارهما فلا تنتقل ولا ينفلان وإن تأذت بها
 أو هما بها الخ (قوله خوفها) أى الطريق وقوله وإذا رجع المعير الخ عطف على إذا فورقت (قوله)

و إذا رجع المعير أو انقضت مدة الإجارة كإباتي أو كان عليها ما يلزمها داؤه فوراً وانحصر فيها وحيث انتقلت وجب الانقضاء على أقرب مسكن صالح إلى ما كانت فيه على ما يأتي وليس لها خروج لنحو استئجار مال أو تعجيل حجة الإسلام وإن كانت ممكنة على ما اقتضاه إطلاقهم (ولو انتقلت) يبدنها إلا عبرة بالامتنع (إلى (٣٦٤) مسكن) في البلد (بإذن الزوج فوجبت العدة) بموت أو طلاق (قبل وصولها إليه) وبعد

مفارقة الأول (اعتدت)

وجوباً (فيه) أي الثاني وإن

كان أبعد منها من الأول أو

رجعت إليه لا خدماً (على

النص) في الأم لا عراضها

عن الأول بحق قبل الفراق

أما بعد وصولها إليه فتعد

فيه قطعاً (أو) انتقلت إليه

(بغير إذن من الزوج (ففي

الأول) يلزمها الاعتداد

وإن لم تجب العدة إلا بعد

وصولها للثاني لعصيانها

بذلك نعم إن أذن لها الزوج

بعد وصولها إليه في المقام

كان كالنكاح بآذنه (وكذا)

تعد في الأول (ولو أذن) لها

في النكاح (ثم وجبت)

العدة (قبل الخروج) منه

لأنه الذي وجبت فيه العدة

(ولو أذن) لها في الانتقال

إلى بلد (فكأنه) لا يزال في

الانتقال من مسكن إلى

(مسكن) يأتي هذا ذلك

التفصيل ومنه تعين الأول

إن وجبت قبل مفارقة بيتان

بلده أي بأن لم تصل لما يباح

القصر فيه وإلا فالثاني

(أو) أذن لها (في سفر حج)

ولو تفلأ (أو) وفي نسخ

بالواو والأولى أظهر

لهذا الاستثناء صاحب المعنى والنهية أه سيد عمر (قوله) وإذا رجع المعير (الخ) عطف على قوله إذا فو رقت

الخ وكان الأول الآخر أو رجع الخ (قوله) كإباتي) أي في المأثر راجع لمسكني الرجوع والانقضاء جميعاً

(قوله) أو كان عليها الخ يعني لو وجب عليها حق فوري يخص بها داؤه فلا يؤخره إلى انقضاء العدة بل تنتقل

من المسكن لآذانه فإذا أذنته رجعت إليه حالاً إن بقي من العدة شيء أه كرى (قوله) وحيث) إلى قوله وإن

كانت ممكنة في النهاية والمعنى (قوله) وجب الانقضاء) كقوله الرافعي عن الجمهور وقال الزكشي والمنصوص

في الأم أن الزوج يحصنها حيث رضى لأحيث شامت نهاية ومعنى (قوله) على ما يأتي) أي من التفصيل (قوله)

وتعجيل حجة الإسلام) خرج به ما لو نذرت في وقت معين وأخبرها طيب عدل بأنها إن أخرت غضبت

فتخرج لذلك حينئذ بل هو أولى من خروجها للحاجة المارة أه عرش أقول بل هذا داخل في قول الشارح

السابق أنفاً وكان عليها الخ (قوله) يبدنها) إلى قوله ومنه تعين الأول في المعنى والنهية (قوله) بالامتنع) أي

والخدمة وغيرهما معنى ونهية (قوله) أو طلاق) أي أو فسخ نهاية ومعنى (قوله) أما بعد وصولها الخ) أي

أما إذا وجبت العدة بعد الخ (قوله) نعم إن أذن) أي الزوج أو أوارثه أه أسى (قوله) بعد وصولها إليه الخ)

أخرج ما قبل الوصول وبعبارة الروض وشرحه صريحة في اعتبار تأخر الطلاق والموت عن الانتقال إلى

الثاني وتأخر الإذن عنهما أه سم (قوله) كالنكاح بآذنه) أي فتعدت وجوباً في الثاني (قول المتن) ثم وجبت

قبل الخروج) أي وإن بعثت أمعتها وأخذها إلى الثاني معنى ونهية (قوله) بلده) الأولى التانيث (قوله)

والأ) أي بأن وجبت بعد مجاوزة عمران بلدها (قول المتن) أو في سفر لم يجز الخ) أي والسفر حاجتها أه معنى

زاد سم عن الروض ووجهها أه (قوله) من كل سفر مباح) كاستحلال مظلة ورد أبق معنى ونهية

(قوله) وزيارة) أي لا قاربها أو للصالحين أه يجيزي (قوله) إلى مسكنها) إلى قول المتن ولو خرجت في النهاية

والمعنى لا أقوله أو وجبت إلى المتن وقوله لمسكن آخر في البلد وقوله كذا قيل إلى ولو سافرت (قوله) وهو

الأولى) هذا شامل كآثره لما إذا كان السفر لاستحلال مظلة أو الحج ولو مضيقاً أو جواز الرجوع حينئذ

فضلاً عن أفضليته مع عدم المانع من المعنى نظر لا يخفى أه رشدي أي فينبغي استثناء السفر لو أجب فوري

(قوله) وهي معتدة الخ) مستأنف (قول المتن) أقامت لقضاء حاجتها) من غير زيادة عملاً بحسب الحاجة وإن

زادت إقامتها على مدة المسافر في معنى ونهية وروض (قوله) إن كانت) أي وجدت الحاجة وكان السفر

لحاجتها (قوله) ولا فتلاية أيام الخ) أي غير يوم الدخول والخروج عبارة والمعنى والنهية أما إذا سافرت

لزهة أو زيارة أو سافر بها الزوج لحاجة فلا يزيد على مدة إقامة المسافر في ثم تعود أه وفي سم عن الروض

وتعجيل حجة الإسلام الخ) في الناشئ تنبيه قال الأذري ولينظر فيما لو قال أهل الطب أنهم يجب في هذا

الوقت غضبت هل يقدم الحج تقدم ما لحق الرب المحض وفيما لو كانت نذرت قبل التزوج أو بعده أن يحج عام

كذا الحصل الفرق فيه بموت أو طلاق (قوله) نعم إن أذن لها الزوج بعد وصولها إليه) أخرج ما قبل الوصول

وبعبارة الروض فإن طلقها أي مات وقد انتقلت إلى بلد أو مسكن بلا إذن عادت إلى الأول قال في شرحه

لأنه إن أذن هو وأورثها في الإقامة في الثاني فليزم فيه كإصرح به الأصل انتهى وبعبارة صريحة في تأخر

الطلاق والموت عند الانتقال في المستثنى منه تأخر الإذن عنهما في المستثنى قتامة (قوله) إلى المتن أو في سفر)

قال في الروض حاجتها ولو صحبها انتهى (قوله) إلى المتن فإن مضت أقامت لقضاء حاجتها) عبارة الروض فإن

مضت والسفر لحاجة عادت بعد انقضائها ولو لم تنقض مدة إقامة المسافر أو لزهة أو زيارة أو سافر بها الزوج

(تجارة) أو غيرهما من كل سفر مباح ولو سفر زهرة أو زيارة (ثم وجبت) العدة (في الطريق فلها الرجوع) إلى مسكنها وهو مثله الأولى (ولها) المعنى (إلى) غير ضاملاً لرجوع مشقة ظاهرة وهي معتدة مضت أو عادت (فإن مضت) وبلغت المقصد قبل انقضاء العدة أو وجبت بعد أن بلغته فقوله في الطريق قيد للتخير الذي ذكره لا لقوله (أقامت) فيه (لقضاء حاجتها) إن كانت ولا فتلاية أيام كاملة إن لم يقدر لها مدة ولا فاقدره (ثم عقب فراغ إقامتها الجائزة (يجب) عليها (الرجوع) فوراً إن أمنت على نفسها وما لها ووجدت رفقاً

ولوقبل ثلاثة ايام في الاول كفي الروضة وإن نازع فيه جمع (للعند البقية في المسكن) الذي فورقت فيه او بقر به اذ يلزمها الرجوع فوراً وإن علت انقضاء البقية قبل وصوله الى وخرج بنى الطريق الى الموضع قبل مفارقة العمران (٢٦٥) فلزمها العود ولو اذن لها في النقلة

لمسكن اخر في البلد وقدر لها مدة فانتقلت ثم لمزمتها العدة اقامت به مقدره كذا قيل وقياس ما تقرراتها تعتد فيه ولا يجوز لها الرجوع للاول كما يصرح به كلامهم ولو سافرت معه لحاجته ففارقها لزومها العود نعم لها اقامة ثلاثة ايام كاملة بحمل الفرة لان سفرها كان تابعا لسفره وقد فاقها ذلك لا اكثر منه لانه مدة تأمب المسافر غالباً (ولو خرجت الى غير الدار) او البلد (المالوفة) لمسكنها (نطلق وقال ما اذنت في الخروج) وقالت بل اذنت (صدق يمينه) ان لم ياذن ووارثه ان لم يعلم ان موثره اذن لان الاصل عدم الاذن فترجع فوراً بعد حلفه للمالوفة (ولو قالت) له (نفتي) اى اذنت لى في النقلة في هذه الدار فلا يلزمى الرجوع (فقال بل اذنت)

في الخروج اليها لكن (لحاجة) او لانتقلة فيلزم ملك الرجوع (صدق يمينه) ايضا انه لم ياذن في النقلة (على المذهب) لانه اعلم بقصد ولو وقع هذا الاختلاف بيننا وبين الوارث صدقت يمينها لانها اعرف منه بما جرى وارجح جانبها بوجودها في الثاني مع كون الوارث اجنبيا عنها فاضد عن

مثله (قوله) ولو قبل ثلاثة ايام في الاول (الخ) اى في مسألة المتن عبارة المغنى والنهاية قبل قول المتن ثم يجب الرجوع نصحها وافهم اى كلام المصنف ان الحاجة اذا انقضت قبل ثلاثة ايام لم يجوز لها استكمالها وهو الاصح كافي زيادة الروضة وقطع به في المحرر وإن كان مقتضى كلام الشرحين استكمالها اهـ (قوله) الذى فورقت فيه (الصواب منه عبارة النهاية) المغنى الذى فارقتاه اهـ (قوله) او بقر به (عطف على) المسكن (قوله) مالو وجبت (الخ) اى مالو وجبت قبل الخروج من المنزل فلا تخرج قطعا بناية ومغنى (قوله) ولو اذن لها في النقلة) عبارة النهاية المغنى فان قدر لها مدة في نفقة او سفر حاجة او في غيره كاعتكاف استوفيتها وعادت تمام العدة ولو انقضت بالطريق اهـ وفيه لم يذكر من ثلها عن الروض ماضيه واطلاقه كالصريح في موافقة القيل المذكور ومخالفة قول الشارح وقياس (الخ) (قوله) وقياس ما تقررات (وهو قوله) اما بعد وصولها الى الخ اهـ كرى ولا يخفى ما في هذا القياس اذ ما تقررت في الاذن المطلق الظاهر في الدوام وما هنا في الاذن المقيد بمدة (قوله) ولو سافرت معه لحاجته) ولو جهل امر سفرها بان اذن لها ولم يذكر حاجة ولا نزهر ولا اقبى ولا ارجى حمل على سفر النقلة كما قاله الروباني وغيره (فرع) لو احرمت بحج او قران باذن زوجها او بغير اذنه ثم طلعه او مات فان خافت الفوات اضيق الوقت وجب عليها الخروج معتدة لتقديم الاحرام ولو لم تخف الفوات لسعة الوقت جاز لها الخروج الى ذلك لما في تبيين الصبر من مشقة صابرة الاحرام ولو احرمت بعد ان طلقها او مات باذن منه قبل ذلك او بغير اذن بحج او غيره او بهما امتنع عليها الخروج سواء اخافت الفوات لا بلطان الاذن قبل الاحرام باطلاق او الموت في الاول ولعدمه في الثانية فاذا انقضت العدة آتت عمرتها وحجها وبقي وقتها والاتممت افعال حمرة وزمها القضاء ودم الفوات اعطى ونهاية قال عرش قوله حمل على سفر النقلة اى فتعذر فمما سافرت اليه او قال الرشيدى قوله لما في تعيين الصبر الخ هذا لا يظهر في الحج والقران اللذين الكلام فيهما كالا يخفى وهو تابع في هذا الشرح الروض لكن ذاك جعل اصل مسألة الاحرام بالحج او غيره فصح له ذلك وانظر لم قيد الشارح بالحج او القران اهـ (قوله) او البلد الى قوله وتصدق هي في النهاية الاقوله ولا تعلقه وكذا في المغنى الاقوله ووارثه الى لان الاصل (قوله) لمسكنها) اى بالسكنى فيها اهـ مغنى (قوله) ووارثه) الاسب وكذا ووارثه يصدق يمينه انه الخ (قوله) فترجع الخ) اى وجوباً فان موافقة على الاذن في الخروج لم يجب الرجوع حالاً ومغنى ونهاية (قوله) هذه الدار) اى الى البلد عبارة المغنى ونهاية الى موضع كذا اهـ (قوله) في الثاني) اى في المنزل الثاني نهاية ومغنى (قوله) فضعف) اى الوارث (قوله) وتصدق هي (ايضاً) قال في الروض مطلقاً وقال في شرحه اى

لحاجته لم ترد على اقامة المسافر ثم تعود انتهى (قوله) وإن نازع فيه جمع) قد يرد النزاع قوله الاق نعم له الخ الان يفرض بان الاقامة هنا للحاجة فقط بنايتها وليس فيما ياتى ما يضبط به فقط بنايتها لثلاثة اعتبار الشرع لها كثيراً (قوله) في البلد) خرج غيره في الروض فان قدر لها مدة في نفقة او في سفر حاجة او غيرها استوفيتها وعادت تمام العدة ولو انقضت في الطريق اهـ واطلاقه كالصريح في مقابلة القيل المذكور ومخالفة قول الشارح وقياس الخ (قوله) اقامت به مقدره) لما تقدم في قول المتن اعتدت في فعل النص وقول الشارح فتعذر فيه قطعاً فيما لا يتم قدر مدة (قوله) ولو سافرت معه لحاجته) قال في شرح الروض ولو جهل امر سفرها بان اذن لها ولم يذكر حاجة ولا نزهر ولا اقبى ولا ارجى حمل على سفر النقلة ذكره الروباني وغيره وانتهى (قوله) ووارثه انه لم يعلم) كذا مدر (قوله) ولو وقع هذا الاختلاف بيننا وبين الوارث صدقت يمينها) عبارة الروض ولو اختلفت هي والزوج او ووارثه في الاذن وعدمه فالقول قوله يمينه لان الاصل عدم الاذن انتهى ونقل الخطيب الشربيني عن شيخنا الشهاب الرملى المخالفة في ذلك فليحذر (قوله) وتصدق هي (ايضاً) قال في الروض مطلقاً قال في شرحه اى سواء كان اختلافاً مع الزوج ام مع ووارثه (قوله)

سواء كان اختلافا مع الزوج أو مع ورائه اه سم (قول المتن ومنزل بدوية) بفتح الدال نسبة لسكان البادية وهو من شاذ النسب كما قاله سيبويه نهاية ومعنى اى والقياس بادية بتشديد الباء اه عش (قول المتن ومنزل بدوية ويبتها الخ) (تنبيه) معننى الحاق البدوية بالحضرية ان ياتى فيها ما سبق من انه لو اذن لها في الانتقال من بيت في الحلة الى آخر فيها غرجت منه ولم تصل الى الاخر هل يجب عليها المضي او الرجوع او اذن لها في الانتقال من تلك الحلة الى حلة اخرى فوجد سبب العدة من طلاق او موث بين الحلتين او بعد خروجهما من منزلها وقبل مفارقة حلتها فهل تمضي أو ترجع على التفصيل في الحضرية وسكت في الروضة كاصلها عن جميع ذلك ولو لو طلقها ملاح سفينة ومات وكان مسكنها السفينة اعتدت فيها ان انفردت عن الزوج في الاولى بمسكن فيها بما رافقه لا تساعدهم اشتغالها على بيوت متميزة المرافق لان ذلك كالبيت في الحان وان لم تنفرد بذلك فان صحها بحرم لها يمكنه ان يقوم بتسيير السفينة خروج الزوج منها واعتدت هي وان لم تجد حرمها موصوفاً بذلك خرجت الى اقرب القرى الى الشطو اعتدت فيه وان تعذر الخروج منه تسمرت

وتحت عنه بقدر الامكان معنى ونهاية قال عش قوله اخرج الزوج والاقراب انها تستحق عليه الاجرة على تسيير السفينة اه (قوله فيما ذكر) الى قوله ولا عبرة في النهاية والمعنى الاقوله وبه فارتقت الى فان ارتحل وقوله غير رجعية الى الشقة (قوله فيما ذكر من وجوب ملازمة الخ) عبارة العباب كالروض وشرحه فرجع منزل المعتدة البدوية من صوف او غيره كمنزل الحضرية في الملازمة ان كان اهل حلتها لا ينتقلون الا بالحاجة وان كانوا ينتقلون شتاء او صيفاً فان انتقل الكل انتقلت جواز امهم او البعض وفي المقيمين قوة فان انتقل غير اهلهم انتقل كالهرب اهلها خوفاً من عدو لا لنقله ولم تخف وان انتقل اهلها تخيرت وان انتقلت فلها الاقامة في قرية بطريقها لاتمام العدة انتهت فتجوز انتقالها مع الكل والبعض الذي ذكره الشارح بقوله نعم الخ انما ذكره فيما اذا كان اهل حلتها ينتقلون شتاء او صيفاً وقضيته امتناع انتقال الحضرية اذا انتقل اهل بلديتها والبدوية التي لا ينتقل اهل حلتها الا بالحاجة اذا انتقل اهل حلتها وهو ظاهر اذا انتقلوا بالحاجة وامتنت بخلاف ما اذا انتقلوا للاقامة على خلاف عادتهم او بالحاجة ولم تامن وامتنت انتقالها اذا انتقل البعض مطلقاً حيث امنت وقد يتبعه جواز انتقالها حيث انتقل الاهل للاقامة ولو مع الامن لعسر مفارقة الاهل لكن قول الشارح الاقوبه يفرق الحصري عن غيره لانه لا اعتبار بمفارقة حق الحضرية اه سم وقوله وقضيته الخ فيه تامل (قوله في الانتقال الخ) اى فلا يجب كاصرح به الروض اه سم (قوله لانه) اى الاقامة التي بها اى بحال المعتدة من السير (قوله وبه فارتقت الحضرية السابقة) اى في قول المتن او في سفر حج او تجارة ثم وجبت في الطريق الخ (قوله ذلك) اى الاقامة بقرية في الطريق (قوله

(ومنزل بدوية ويبتها من)

نحو (شعر كمنزل حضرية)

فيما ذكر من وجوب ملازمة

في العدة نعم لها الانتقال مع

حيها ان انتلوا كلهم

الضرورة ولها مفارقتهم

للاقامة بقرية في الطريق

لانها اتيق بها وبه فارتقت

الحضرية السابقة فانه

لا يجوز لها ذلك بل يتعين

عليها اما العود للمسكن أو

الوصول للتصديق ان تحل

فيما ذكر من وجوب ملازمة في العدة) عبارة العباب كالروض وشرحه فرجع منزل المعتدة البدوية من صوف او غيره كمنزل الحضرية في الملازمة ان كان اهل حلتها لا ينتقلون الا بالحاجة وان كانوا ينتقلون شتاء او صيفاً فان انتقل الكل انتقلت معهم اى انتقلت جواز افعى بالخيار كما يصرح به الروض والبعض وفي المقيمين قوة فان انتقل غير اهلهم انتقل كالهرب اهلها خوفاً من عدو لا لنقله ولم تخف وان انتقل اهلها تخيرت وان انتقلت فلها الاقامة في قرية بطريقها لاتمام العدة بخلاف البلدة المأدونة لها في السفر انتهى فتجوز انتقالها مع الكل والبعض الذي ذكره الشارح بقوله نعم الخ انما ذكره فيما اذا كان اهل حلتها ينتقلون شتاء او صيفاً وقضيته امتناع انتقال الحضرية اذا انتقل اهل بلديتها والبدوية التي لا ينتقل اهل حلتها الا بالحاجة اذا انتقل اهل حلتها وهو ظاهر اذا انتقلوا بالحاجة وامتنت بخلاف ما اذا انتقلوا للاقامة على خلاف عادتهم او بالحاجة ولم تامن وامتنت انتقالها اذا انتقل البعض مطلقاً حيث امنت وقد يتبعه جواز انتقالها حيث انتقل الاهل للاقامة ولو مع الامن لعسر مفارقة الاهل لكن قول الشارح الاقوبه يفرق الخ صريح في انه لا اعتبار بمفارقة الاهل في حق الحضرية (قوله نعم لها الانتقال الخ) اى فلا يجب (قوله ان انتقلوا كلهم) قضيته ان الحضرية بخلاف ذلك (قوله وبه فارتقت الحضرية السابقة) عبارة شرح الروض

بعضهم وهو غير اهلها وفي المقيمين قوة او ممنة اقامت والا فلا واهلها تحويرت غير رجعية اختار الزوج اقامتها مشقة مفارقة الاهل مع خطر البادية في الجملة وبه يفرق بين اهلها واهل الحضرة ولا عبرة بالارتحال مع نية العود او قربه (٢٦٧) عرفا على الوجه الا ان خافت ولو

اقامت (ولذا كان المسكن)

مستحقا له) ولم يتعلق به حتى للغير (ويطلقا تعين) مكثها فيه بالعدول بمراعاة ما إذا تعلق بحق كرهن وقد يقع في الدين لتعذر وفائه من غيره ولم يرض مشتربه باقامتها فيه باجرة المثل فتنقل منه اما ما لا يليق بها فلا تكشفه كالزوجة خلافا لمن فرق (ولا يصح بيعه) اي المسكن المذكور لعدم انضباط المدة نعم يظهر صحة بيعه لها اخذنا من نظيره السابق في الموصى له بالمنفعة مدة مجبولة (الا في عدة ذات اشهر) بيبعه حينئذ (كبيع) مستاجر (فيجوز فيه خلافا) للاصح صحة فان حاضرت في اثنائها وانتقلت الى الاقراء لم يفسخ فخير المشتري (وقيل) يبيعه في عدة الاشهر (باطل) قطعا ولا يجزى فيه خلاف المستاجر لانها قد تمت في المدة فترجع المنفعة للبائع اي على احد وجهين مر في بيع المستاجر اذا انفسخت الاجارة وذلك غرر بخلاف المستاجر يموت فان المنفعة لورثته ويرد بان لو فرض ان فيه غررا يكون متوقفا لاحقا ومستقبلا لاحالا وما هو

بعضهم (اي بعض حبيا **قوله** وهو) اي البعض (**قوله** ومنعة) يفتحين وقد تسكن عطف تفسير على قوة اه عش (**قوله** ولا) اي ان لم يكن في المقيمين قوة (**قوله** او اهلها الخ) اي وفي المقيمين قوة معني ونهاية (**قوله** تحويرت) اي ان تقوم وين ان ترتحل ولها اذا ارتحلت معهم ان تنقل دونهم في قرية او نحوها في الطريق لتعذر فاته الى مجال المنة من السير وان هرب اهلها خوفا من عدو وامنت لم يجز ان يهرب معهم لانهم يعدون اذا امنوا معني ونهاية (**قوله** غير رجعية اختار الزوج الخ) قاله الفقهاء وهو مبني على انه ان يسكن الرجعية حيث شاؤوا المشهور انها كغيرها كامر وحينئذ فليس له منعها نهاية ومعني قال عش قوله والمشهور الخ ممتداه (**قوله** بالمشقة الخ) دالة للتخير (**قوله** وبه) اي بقوله مع خطر البادية الخ (**قوله** وبه يفرق الخ) صريح في امتناع انتقال الحضرة اذا انتقل اهلها وهل لها الانتقال حيث انتقل جميع اهل بلدتها بالمشقة بالاقامة وحدها وان امتنت اه سم عبارة عش لعل المراد انه ارتحل بهضهم وفي الباتين قوة والافيني جواز الارتحال لها في الحضرة اذا ارتحل الجميع اه (**قوله** بالارتحال) اي ارتحال اهل البدوية (**قوله** او قربه) اي او مع قرب العود عرفا قول المتن واذا كان المسكن اي الذي فورت المنة فيه (**قوله** مكثها) الى قوله فان حاضرت في النهاية والمعني (**قوله** كالزوجة) اي اخذنا من كلام المصنف الا ان اه عش (**قوله** خلافا لمن فرق) عبارة النهاية والمعني وقول المصنف يليق بها ظاهره اعتبار المسكن بمجالها لال الزوج وهو كذلك كأي حال الزوجية وقول الماوردي يراعى حال الزوجية حال الزوج بخلافه فقال الاذرع لا عرف التفرقة لغيره اه (**قوله** اي المسكن المذكور) اي مسكن المعتدة لم تنقض عتباتها معني (**قوله** لعدم انضباط المدة) اي مدة العدة (**قوله** نعم يظهر الخ) عبارة المعني والنهاية ومحل الخلاف حيث لم تكن المعتدة هي الشترية والاصح البيع جزا ما عدا الخل والاقراء فلا يصح بيعه فيها للجل بالعدة اه (**قوله** المتن فكاستاجر) بفتح الجيم اه معني (**قوله** والاصح صحته) عبارة المعني والنهاية ومر في الاجارة صحة بيعه في الاظهر فيع مسكن المعتدة كذلك (**قوله** لم يفسخ) لانه يتغير في الدوام ما لا يتغير في الابتداء اه ع ش (**قوله** فيخير المشتري) انظر لوراجعها وسقطت العدة هل يبطل خياره ولا اه يجزى عن الشوري اقول قياس قول الشارح الا ان لها قد تمتوت اخر جوع المنفعة للبائع حينئذ وعليه فالحجارة على حاله (**قوله** لانها) اي المعتدة (**قوله** اي على احد وجهين الخ) اعتمدته النهاية والمعني (**قوله** بخلاف المستاجر) بكسر الجيم (**قوله** يموت) اي قد يموت (**قوله** فورت وهي مسكن) وكان الاسك الاخصر الاقتصار على تقدير كان كقوله المعني والنهاية وتقدير نحو ما قبله عقب قول المصنف السابق واذا كان المسكن (قول المتن لومتها) اي العدة (**قوله** وامتنع) الى قوله لكن فرق في المعني والى قول المتن فان كان في النهاية (**قوله** وامتنع) اي لو كذلك اه (**قوله** ولم يرض باجرة لثله) اي بان طلب اكثر منها او امتنع من اجارته نهاية ومعني قال عش قوله اكثر منها اي وان قل اه (**قوله** نحو جنون الخ) اسقط النهاية والمعني لفظة نحو فليراجع (**قوله** اوزال استحقا الخ) يبنى الا ان يرضى بالاجرة من صار له الاستحقاق بعده اه سم اقول وهل يقال اخذنا منها قبله الا ان يرضى بالاجرة وله فليراجع (**قوله** لنحو انقضاء اجارة) كالموت اه معني عبارة عش ومثله ما لو كان المسكن يستحقه الزوج لكونه موقفا عليه او مشروطا لنحو الامام وكان اما ما اه (**قوله** المتن نقلت) اي الى اقرب

بخلاف الحضرة بالاذون لها في السفر لاجوز لها الاقامة بقرية في الطريق لانها ساكنة موطنه والسفر طارىء عليها واهل البادية لا اقامة لهم في الحقيقة ولا مقصد (**قوله** وبه يفرق الخ) صريح في امتناع انتقال الحضرة اذا انتقل اهلها وهل لها الانتقال حيث انتقل جميع اهل بلدتها بالمشقة بالاقامة وحدها وان امتنت (**قوله** اي على احد وجهين الخ) اعتمدته مر (**قوله** اوزال استحقا الخ) يبنى الا ان يرضى بالاجرة من

كذلك لا يؤثر (او) فورت وهي مسكن وكان (مستعارا لومتها فيه) وامتنع نقلها (فان رجع المعير) في عاربه له (ولم يرض باجرة) لثله او طارا عليه نحو جنون او سفة او زال استحقا له منفعته لنحو انقضاء اجارة (نقلت) منه وجوب بالضرورة

فان رضيا بها لزمه بذلها وامتنع (٣٦٨) خروجها ولو المالك الماصح له كاشمله كلامهم وبحث في المطلب انه لو اعاد لسكنى معتدة عالما

ما وجدناه بقوله معنى (قوله فان رضيا بها) أى المير بأجرة المثل (قوله لزمه) أى الزوج (قوله ولو للملك الخ) عبارة النهاية والمعنى كإقتلاعه عن المتولى وأقره إمامان توقف فيه الأذرى فيما لو قدر على مسكن بجانبه بآرية أو وصية أو نحوه ما (قوله وبحث في المطلب انه الخ) اعتمد المعنى حيث قال بعد ذكره ما نصه بل صرحوا بذلك في باب العارية أو ورده النهاية بما نصه والحاصل حينئذ جواز رجوع المير للمعتدة مطلقا وإنما تكون لازمة من جهة المستعير كما تقرر في باب العارية فمدعى تصريحهم بمقاله في المطلب خلطوا به وأقره سم وقال عرش وهو المتمدن (قوله لكن فرق الرويانى الخ) وفي الرشيدى بعد ذكر كلام البحر ما نصه وبه تعلم ما في كلام الشارح من المأخذ فانه أومر أن كلام الرويانى مبنى على الصحيح مع أنه مبنى على الضعيف القائل يلزم العارية للبناء ونحوه (قوله في نحو الاعارة للبناء) كالأعارة لوضع الجنود أو الرشيدى (قوله وعدمه هنا) أى فى الاعارة لسكنى المعتدة (قوله بخلاف نحو الهدم ثم) عبارة الرشيدى عن البحر وفى نقل البناء والجنود أو فساد وهدم وضرا (قوله فكذا يقال هنا) أى يقال مثل ما فرق به الرويانى بين ما هنا والاعارة للبناء ونحوه فى قياس ابن الرفعة ما هنا على الاعارة لدفن الميت وبهذا يدفع ما فى حواشى التحفة لابن قاسم أو الرشيدى أى من قوله قد يقال ليس ما هنا غير ما ذكره الرويانى حتى يلحق به أو لا يلحق أن اعتراض سم مبنى على ظاهر تمييز الشارح فى حكاية فرق الرويانى بنحو الاعارة للبناء الشامل للاعارة لدفن الميت وجواب الرشيدى مبنى على تمييز الرويانى فى البحر بالاعارة للبناء والجنود فقط (قوله والوجه) الذى قوله أى مع كونه تابعا فى المعنى (قوله لورضى الخ) أى بلا إجرة عبارة المعنى فى شرح وكذا مستأجر انقضت مدته نصه ولو رضى المير أو ما أوجر بأجرة مثل بعد أن نقلت نظر فان كان المنتقل إليه مستأجرا ردت إلى الأول لجواز رجوع المير أو مستأجر المير فى أحد وجهين يظهر ترجيحه وقال الأذرى أنه الأقرب لأن عودها للاول لإضاعة أعماله ما إذا رضى بعودها بآرية فلا ترد لها لا تأمن من الرجوع لجواز رجوع المير (قوله إن لم يجد المالك الخ) أى حيث لم يرض مالكه بتجديد إجارته بأجرة مثل بخلاف ما إذا رضى بذلك فلا تنتقل فى معنى المستأجر الموصى له بالسكنى مدقوا انقضت نهاية ومعنى (قوله لزمها العدة) أى يمكن مستحق (الاول) كما مر آنفاً لاقتصار على تقدير مستحق (قوله فان مضت مدة قبل طلبها سقطت الخ) أى اذا كانت مطلقة انصرفت كما هو ظاهر معنى ونهاية (قوله كما لو سكن معها الخ) أى فانه لا إجرة عليه ومثل منزلها بمنزل أهلها باذنهم ولا يكتفى بالسكوت منها ولا منهم فتأمره الإجرة كالوزن لسنة وسرهما مال الكاهن وسأكت فتأمره إجرة المركب كاصح به الدهرى فى منظومه (قوله عرش) أى مع كونه تابعا (الخ) هذا ليس قيد فى عدم وجوب الإجرة وكانه إنما قيد به لبيان الواقع والإفتى وجد الأذن فلا إجرة مطلقا كما يعلم بما قدمه فى باب الإجارة أهرشيدى ويظهر أنه إنما ذكره لقوله ومن ثم (الخ) (قوله بحث شارح أن عهده الخ) عقبه النهاية بقوله لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح ممره سم قال عرش فلا تلزمه تميز امتتهام لا هو المتمدن (قوله ولا الخ) لعله موصوف بما إذا لم تأذن فى وضع امتعة ولا هو ظاهر العبارة فهو مشكل (قوله لا يلحق بها) أى قوله فى المتوسط فى النهاية لا لقوله ومن ثم إلى الكلام وقوله لكنهما متسعة إلى المتن وقوله متصفة بذلك وقوله مطلقا (قوله لأن ذلك النفيس غير واجب الخ) وإنما كان سمح به لدوام الصحبة قد زالت وان رضى ببقائها فى منزلها (قوله معنى (قوله ووجوب بالخ) وهو الظاهر معنى ونهاية (قوله بأنه قياس نقل الزكاة) أى عدم الاصناف

بذلك لزمته العارية لحق أنه تعالى كالتزم فى تحودق ميت لكن فرق الرويانى بين لزوم ما فى نحو الاعارة للبناء وعدمه هنا بأنه لا مشقة ولا ضرورة فى انتقالها هنا لوررجع بخلاف نحو الهدم ثم فكذا يقال هنا والوجه أن المير الراجح لورضى بسكنها بعد انتقالها للمار أو مستأجر لم يلزمها العود الاول لأنها لا تأمن رجوعه بعد وكذا مستأجر انقضت مدته فانتقل منه أن لم يجد المالك إجارة بآرية (أو) لزمها العدة وهي يمكن مستحق (لها) استمرت) فيه وجوب أن لم تغلب الثقل لغيره والا لجواز (أو) اذا اختارت الإقامة فيه (طلب الإجرة) منه أو من تركه أن شأت لأن السكنى عليه فان مضت مدة قبل طلبها سقطت كما لو سكن معها فى منزلها باذنها وهي فى عصمتها على النص وبه اتفق ابن الصلاح ووجهه بأن الأذن المطلق عن ذكر العوض ينزل على الاعارة والاباحة أى مع كونه تابعا لها فى السكنى ومن ثم بحث شارح أن محله أن لم يتم من امتعته بمحل منها والازمنة إجرته ما لم تصرح له بالاباحة (فان كان مسكن التكاح) المملوك له الذى لزمها العدة

صار له الاستحقاق بعده (قوله وبحث في المطلب الخ) والحاصل حينئذ جواز رجوع المير للمعتدة مطلقا وإنما تكون لازمة من جهة المستعير كما تقرر فى باب العارية فمدعى تصريحهم بمقاله فى المطلب خلطوا به (قوله فكذا يقال هنا) قد يقال ليس ما هنا غير ما ذكره الرويانى حتى يلحق به (قوله والازمنة إجرته) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح ممر (قوله والالنج) أن صور بما إذا لم يرض ببقائها فى منزلها

وهى فيه (نفيسا) لا يلحق بها (فله النقل) لها منته (إلى) مسكن آخر (لا تلحق بها) لأن ذاك النفيس غير واجب عليه ويترجى أقرب صالح إليه ندبا على ما قال الأذرى أنه الحق ووجوبها كما هو ظاهر كلامهم وأيد بأنه قياس نقل الزكاة فى

وتقليلاً لمن الزوج ما أمكن (أو) كان (خسباً) غير لائق بها (فله الامتناع) لانه دون حتمها (وليس له مساكنتها او ملاذخلها) أى دخول محلها فيه وإن يكن على جهة المساكنة مع انتفاء نحو المحرم الآتى فيحرم عليه ذلك ولو أعمى وإن كان الطلاق رجعياً ورضيت لأن ذلك بحر للخلوة المحرمة بها ومن ثم يلزم ما منعنا إن قدرت عليه والكلام هنا فيما إذا لم يرد مسكنها على مسكن (٣٦٩) مثلاً ما سجدت في الدار والحجرة

في البلد وجوزنا النقل فانه يتعين الأقرب اه معنى (قوله وتقليلاً) انظر ما متبوعه وقلولاً وبان فيه تقليلاً كان ظاهراً (قول المتن فله الامتناع) أى من استمرأها فيه وطلب للنقله إلى لائق بها إذا ليس هو حقاً وإنما كانت سمحت به للدوام الصحة وقد زالت اه معنى (قوله فيحرم) إلى قوله ومن ثم في المعنى الأول وهو رضى (قوله ذلك) أى كل من المساكنة والمداخلة (قوله بها) الأولى تقدم على جهة المحرمة (قوله) والكلام هنا) أى في منع المساكنة والمداخلة (قوله إذا لم يرد مسكنها) أى سعة (قوله بما ياتى) أى فى قول المصنف وينبغى أن يعلق ما بينهما من باب الخ (قوله وبه) أى بقوله بان كان بمن يحتشم الخ (قوله من) التناقض) أى بين عبارة المتن وعبارة الروضة اه رشيدى (قوله لا يحتشم) أى حين كره المحرم بصيراً يميزاً يحتشم الخ (قوله أو اثى) كاختها أو خالتها أو عمها إذا كانت ثقة قد صحت في الروضة انه يكتفى حضوره المرأة الأجنبية الثقة بالمحرم أولى اه معنى (قوله للعلم به من زوجته وامته) أى اليتيمتين فى المتن انفا (قوله يميز) إلى قوله ولا كالأجنبية فى المعنى (قوله يميز) ولا عبرة بالجنون والصغير الذى لا يميز اه معنى (قوله) كذلك) أى يميز بصيرة (قوله وكل منهن) أى من المحرم الاثى والزوجة الاخرى والامه والمرأة الأجنبية (قوله بشرط التمييز الخ) أى فى الممسوح وعيها (قوله ويظهر انه يلحق الخ) خلافاً للحنى وعبارة عى (قوله ويظهر انه الخ) قد يتوقف فى ذلك اه (قوله مع الكراهة) كذا فى المعنى (قوله إن وسعتهما الدار) تقدم هذا الشرط على قوله ومداخلها يقتضى عدم اعتباره فيه وإن اطلق قوله السابق لكنهما متسعة الخ وصحيع الروض قد يفهم كذلك ان اتساع الدار إنما يشترط فى المساكنة دون مجرد المداخلة ونحوها لكن صنع شرحه قد يفهم انه شرط فيها اه سم (قوله وإنما حلت) إلى قوله ومنه يؤخذ فى المعنى (قوله) بخلاف عكسه الخ) عبارة المعنى ومحرم كافى الموضوع خلوة رجلين أو رجال بامرأة ولو بعدت مواطاهم على الفاحشة لأن استحسان المرأة من المرأة أكثر من استحسان الرجل من الرجل اه (قوله مجرد) ظاهره ولو كثروا جداً عى (قوله محرم) أى على الرجل اه نهاية (قوله محرم نظرم) لعل المراد محرم عليه نظرم لو فرضوا أنانا ليخرج الصغار والمحارم والأقارب لا محرم نظرم على المذهب خلافاً لاختيار المصنف السابق فى النكاح ولا يقال محرم نظرم بشهوة لأننا قول لخصوصية للرد بذلك اه رشيدى (اقول) لعله على مختار الثبوت لا على الاقدس حتى هناك اعتماد الشارح لحرمة نظر الامرء مطلقاً بشهوة وبودنها وفاً بالمصنف ولذا قال هنا مطلقاً (قوله فى مسجد مطروق) ينبغى هو ومحلها منه (قوله) ومثله فى ذلك الخ) يؤخذ منه ان المادارى الخلوة على اجتماع لا تؤمن معه الرية عادة بخلاف ما لو قطع بانتفاء فى العادة

العبارة فهو مشكل (قوله إن وسعتهما الدار) تقدم هذا الشرط على قوله ومداخلها يقتضى عدم اعتباره فيه وإن اطلق قوله السابق لكنهما متسعة الخ وعبارة الروض فضل محرم على الزوج ولو أعمى كافى شرحه معايشة المعتدة الآتى داروا سمع محرم لها من الرجال أو له من النساء أو زوجة أو جارية ويكره ويشترط فى المحرم تمييز الخ اه قال فى شرحه وظهر انه يمتنع فى الزوجة والجارية أن يكونا ثقتين اخذاً بما ياتى ويحتمل خلافاً فى الزوجة لما عندها من الغيرة والاقتصار على المساكنة قد يفهم ان اتساع الدار إنما يشترط فى المساكنة دون مجرد المداخلة ونحوها لكن فى شرحه زاد عطف المداخلة على المساكنة قبل الاستثناء المذكور (قوله بامرأتين ثقتين الخ) وبتنع خلوة رجل يغير ثقات وإن كثرت وفى التوسط عن الثقال لو دخلت امرأة المسجد على رجل لم تكن خلوة لانه يدخله كل أحد اه وإنما يتجه ذلك فى مسجد مطروق لا ينقطع طارقه عادة ومثله فى ذلك الطريق أو غيره

عنها ومداخلها إن كانت ثقة لا من المنذور وحينئذ بخلاف ما إذا اتفقت شرطاً بما ذكره وإنما حلت خلوة رجل بامرأتين ثقتين يحتشمهما بخلاف عكسه لانه يعد وقوع فاحشة بامرأة متصفة بذلك مع حضور مثلها ولا كذلك الرجل ومنه يؤخذ انه لا تحل خلوة رجل بمرد محرم نظرم مطلقاً بل ولا أمرء بتله وهو متجه ولا يجوز خلوة رجل بغير ثقات وإن كثرت وفى التوسط عن الثقال لو دخلت امرأة المسجد على رجل لم تكن خلوة لانه يدخله كل أحد اه وإنما يتجه ذلك فى مسجد مطروق لا ينقطع طارقه عادة ومثله فى ذلك الطريق أو غيره

المطروق كذلك بخلاف ما ليس مطروقا كذلك فان قلت ظاهر هذا انه لا تحرم خلو رجال أمرنا قلت ممنوع وإنما قضيت أنه الرجال ان
احالت العادة نواطهم على وقوع فاحشة بما يحضرهم كانت خلو جازة ولا فلا فلهما رأت في شرح مسلم التصريح به حيث قال تحمل خلو جماعة
يعد نواطهم على الفاحشة نحو صلاح أو مروءة أو مارة لكنه حكاه في المجموع حكاية الوجه الضعيفة ورايت بعضهم اعتمد الاول وقده
بما إذا قطع بانتفاء البرية من جانبه (٢٧٠) وجانبها (ولو كان في الدار حجرة فمسكنها احدهما والآخر الاخرى فان اتحدت المرافق

كطبخ ومستراح) وبئر
وبالوعة وسطح ومصدر
ومروا أو بمعنى أولاد يكتفي
اتحاد بعضها فبما يظهر وهل
العبرة في اتحاد الممر بأول
الدار فيضرب اتحاد دهلزها
لا اتحاد الممر فيه أو بالباب
الذي بعد الدهلز دونه لأنه
بمنزله محض سكة غير نافذة أو
يفرق بين كون الدهلز
ينقطع من بما يتعلق بالسكنى
فيضرب اتحادها حينئذ وبين
ان لا يكون كذلك لكونه
معد الزور ورحاله فلا يضر
كل محتمل والثالث اقربها
(اشترط محرم) أو نحوه
من ذكر وخالف في ذلك
القاضي والرواني غرما
المساكنة مع اتحادها ولو مع
المحرم وطال الاذرع في
الاتصاله اذا سبيل الى
ملازمته لها في كل حركة
وبانتفاء ذلك وجدت مظنة
الخلوة المحرمة وخرج
بفرضه الكلام في حجرتين
ما لم يكن في الدار إلا بيت
وصف فانه لا يجوز ان
يساكنها ولو مع محرم لانها
لا تتميز من الممكن بموضع
نعم ان يبنى بينهما حائل وبقي
لها ما يليق بها ساكنها جاز

فلا يعد خلوها عرش (قوله المطروق) أي الطريق أو غيره كذلك أي لا ينقطع طارقه عادة (قوله
التصريح به الخ) فيه وقفة إذ ما ذكر ما ولا فيما استحال التواطؤ عادة وما في شرح مسلم فيما إذا بعد
وبينهما فرق بعد لئلا يحكم في المجموع حكاية الوجه الضعيفة (قوله اعتمد الاول) أي ما في شرح مسلم
(قول المتن احدهما) أي الزوجين والآخر أي يسكن الآخر الحجرة الأخرى من الدار نهاية
ومنى (قوله لانه) أي الدهلز (قوله ينقطع) الاول ينقطعان أي الزوجان (قوله ورحاله) جمع رحل
(قوله والثالث) أي الفرق (قوله أو نحوه) إلى الفصل إلى النهاية لا لإفوله وخالف إلى وخرج (قوله مع
اتحادها) أي المرافق (قوله وبانتفاء ذلك) أي الملازمة (قوله وصف) عبارة أنها بقوصفها (قوله ولا
يتحدثى منها) بأن اختص كل من الحجرتين بمرافق نهاية معنى (قوله فلا يشترط نحو محرم) ويجوز له
مساكنتها بدونها لا بتصريح حيث ذكر الدارين المتجاورتين نعم لو كانت المرافق خارج الحجرة في الدار لم
يجز لان الخلوة لا تتم مع ذلك قاله الزركشي اه معنى (قوله أي يجب) إلى الفصل في المنى لا لإفوله قال
القاضي إلى المتن (قوله مر احدهما يمر به الخ) عبارة الغنى مر احدهما أي الحجرتين بحيث يمر به على الحجرة
الأخرى من الدار اه (قوله يمر به) أي يسببه اه عرش (قول المتن وسفل) بضم أوله بخطه ويجوز كسره
وعلو بضم أوله بخطه ويجوز فتحه وكسره نهاية معنى

(باب الاستبراء)

(قوله هو بالمد) إلى قوله لانه في نفسها في المنى لا لإفوله ولتشار كهما إلى الاصل وقوله بالفعل إلى أو
التزويج وإلى قول المتن وسوا في النهاية لا ذلك القول الثاني (قوله تربص بمن) لعل الباء أئدة ولذا اسقطها
المنى (قوله بمن فيبارق) أي ولو فبما معنى ليشمل من وجب عليها الاستبراء بسبب العتق اه عرش (قوله
للعلم) أي ليحصل العلم اسم أي والظن كامر (قوله أو للبعد) لا يبعد ان يعذمه ماو اخبر الصادق بخلوها
من الحمل وسع عرش (قوله سمي أي التربص بمن فيبارق الخ) بذلك أي لفظ الاستبراء (قوله بأقل ما يدل الخ)
أي بما يدل على البراءة من غير اشتغال على عدد أراه وأشهر قال السيد عمر قد يقال الاول اسقاط لفظ
أقل لانه ما أنه دخل في التسمية وليس كذلك اه وقد عتق قوله وليس كذلك، بانه جملة المدعى بقية الرقعة
ولم يعكس (قوله ولتشار كهما الخ) أي مع شرافة الحرية الغالبة في المعتدة (قوله في اصل البراءة)
أي الدلالة على البراءة (قوله ذلت به) أي جعلت العدة مذبلا بالاستبراء (قوله بالفعل) أي حالا (قوله

(قوله وخرج بفرضه الكلام في حجرتين) فان قلت من أن يؤخذ فرض الكلام في حجرتين مع انه المتبادر
من قوله ولو كان في الدار حجرة من الدار حجرة واحدة قلت من قوله والآخر الأخرى لان المتبادر منه
أرادة الحجرة الأخرى وما حمل قوله الأخرى على بقية الدار فبعد (قوله فانه لا يجوز ان يساكنها ولو
مع محرم) قد بخالف قوله السابق جاز مع الكراهة كل من مساكنتها وسعتهما الدار المفروض فيما إذا
لم يكن بها إلا مسكن واحد كما يعلم من سابقه إلا ان يصور ما هنا بما إذا لم يسعها فليراجع والله اعلم اه

(باب الاستبراء)

(قوله للعلم) أي ليحصل العلم (قوله أو للتعبد) لا يبعد ان يعذمه ماو اخبر الصادق بخلوها من الحل (قوله

والا) يتخذنى منها (فلا) يشترط نحو محرم اذا خلوة (و) (لكن) (ينبغي) أي يجب (أن يعلق) قال القاضي أبو الطيب والماوردي ويسر لما
(ما بينهما من باب) وأولى من اغلاقه سده (وان يكون مر احدهما) يمر به (على الآخر) حذر ان وقوع خلو (وسفل) وعلو كدار وحجرة)
فيما ذكر فيهما الاول ان تكون في العلو حتى لا يمكنه الاطلاع عليها (باب الاستبراء) هو بالمدة طلب البراءة وشرعا تربص بمن فيها
رق مدة عند وجوب سبب بما ياتى للعلم ببراءة مر احدهما أو للتعبد سبب ذلك لتقديره بأقل ما يدل على البراءة كإسماى ما ربه البعد لاشتماله على العدد
وليشار كهما في اصل البراءة ذلت به والاصل فيه ما باتى من الاخبار وغيره (يجب) الاستبراء لحل التمتع بالفصل

ومعتدة أو التزويج كما يعلم مما سيذكره (سببين) باعتبار الأصل فيه فلا يرد عليه وجوبه بغيرهما كان وطى أمة غيره طائفاً أنها أمة فإنه يلزمها قرم واحد لأنها في نفسها مملوكة والشبهة شبهة ملك العيين (أحدهما ملك أمة) أى حدوثه وهو باعتبار الأصل أيضاً ولا فالمدار على حدوث حل التمتع بما ينحل الملك فلا يرد ما بقى في شراء زوجته كان التعبير في السبب الثاني بزوال الفراض كذلك ولا فالمدار على طلب التزويج ودل على ذلك ما سيذكره في نحو المسكينة والمردة وتزويج موطوءه (بشراء أوارث أوبه) مع قبض (أوسى) بشرطه من القسمة أو اختيار التملك كما يعلم مما سيذكره في السير فلا اعتراض عليه (أورد بعب أو تحالف أو أقاله) ولوقبل القبض أو غير ذلك من كل ملك كقبول وصية ورجوع مقرض وبائع مفلس والدفق بهته لفرعه وكذا أمة قراض انفسخ واستقل بها المالك وأمة تجارة إلى قوله أقاله (البقي) وهو ظاهر في جارية القراض وكلامهم يقتضيه وأما في زكاة التجارة فلا وجه له عند القائل كما أفاده شيخ الإسلام شرح م (قوله) وكذا أمة قراض انفسخ بخلافه قبل الفسخ لكن يشك ذلك بأن العامل لا يملك حصته من الربح بالظهور فأى حاجة لا اعتبار بالفسخ إلا أن يجاب بأنه بالظهور أن يملك له حق مؤكده يورث عنه ويتقدم به على الغرماء ويصح اعراضه عنه ويغرمه المالك بالتألف المال أو استرداده كما تقدم في

لما بقى (الخ) علة للتقييد بقوله بالفعل (قوله أو التزويج) عطف على التمتع أه سم (قوله فيه) أى وجوب الاستبراء وقوله عليه أى قوله بسببين (قوله طائفاً أنها أمة) خرج به مالموطؤها زوجته طائفاً لأنه قد بئلاثة أراء أو زوجته أمة فتقدم بترارين كما قدمه أه ع (قول المتن أحدهما) وهو مختص بحل التمتع (قوله ملك أمة) أى ملك الحرجية أمة لم تكن زوجة له كآسياتى بخلاف مالمولمكاً بفضائها لا تنحل له حتى يستبرأ ثم يدخل في ذلك مالمولمكاً بعض أمة ثم اشتري بأقبا فإنه يلزمه الاستبراء وخرج المبعوض والمكاتب فإنه لا يحل لهما وطء الأمة بملك البين وإن أذن لهما السيد أه معنى (قوله وهو) أى حصر السبب الأول في حدوث الملك (قوله أيضاً) أى كان الاختصار على السببين باعتبار الأصل (وله فالمدار) أى للسبب الأول (قوله على حدوث حل التمتع) يشمل عوده كفى المكاتبه وطروه كفى أمة المكاتبه لأن كلا حدوث في الجملة أه سم (قوله بما ينحل بالملك) لعل من فيه تعليلية أى حدوث حل التمتع بعد حرمة لا لاجل حصول ما ينحل بالملك على أنه قد يقال أنه ليس بقيد بدليل ما سياتى في ألو زوج أمة فطلقت قبل الوطء وفي نحو المردة وسياق في كلامه أن العلة الصحيحة لحدوث حل التمتع فليراجع أه رشيدى عبارة السيد عمر قوله ما ينحل بالملك أى من أجل زوال شيء ينحل بالملك بأن لا يجامعه بان كانت ملكاً لمغير قبل حدوث حل التمتع أو بان يضعفه كان كانت مكاتبه ثم فسخها ومزوجة فطلقت أه فأشار إلى أن من التعليل وإن في الكلام حذف مضاف أى من زوال ما ينحل (الخ) وان القول المذكور قيد (قوله فلا يرد ما بقى في شراء زوجته) أى فإنه ملك أمة ولم يجب الاستبراء لخلها قبل الشراء أه سم وعبارة الرشيدى أى (أدو خارج بهذا التأويل لعدم حدوث حل التمتع كما دخل به ما بقى في المكاتبه ونحوها أه (قوله كذلك) أى باعتبار الأصل (قوله ودل على ذلك) أى على ما ذكر في السببين كما يعلم من الأمثلة أه رشيدى عبارة سم أى المذكور من التأويل في السببين بمآذ كرووجه الدلالة أنه حكم بوجوب الاستبراء في مكاتبه بغير مرتدة أسلمت مع أنه لم يحدث فيها الملك بل حل الاستمتاع بوجوب الاستبراء في موطوءه التى أريد تزويجها مع أنها عند ارادة التزويج لم يزل فرأشعنها أه قول المتن بشراموارث (الخ) أشار بهذه الأمثلة إلى أنه لا فرق بين الملك القبرى والاختيارى أه معنى (قوله بشرطه من القسمة) عبارة المعنى وقوله أوسى أى قسمة غنمية وكان الأولى أن يصرح به فإن الغنمية لا تملك قبل القسمة أه (قوله من القسمة أو اختيار التملك) أى على القولين في ذلك أه رشيدى عبارة ع (قوله من القسمة) أى على الراجح وقوله أو اختيار التملك أى على المرجح أه (قول المتن أورد بعب) أى ولو في المجلس أه بيجرى (قول المتن أو تحالف أو أقاله) معطوفان على العيب أه سم (قوله ورجوع مقرض) وصورة أقرضها أن تكون حراماً على المقرض أو التزويج) عطف على التمتع (قوله على حدوث) يشمل عوده كفى المكاتبه وطروه كفى أمة المكاتبه لأن كلا حدوث في الجملة (قوله بما ينحل بالملك) خرج به مالم ينحل بغير الحرام والأحرام والحيف كما بقى (قوله فلا يرد ما بقى في شراء زوجته) أى فإنه ملك أمة لم يجب الاستبراء لعدم الحل لخلها قبل الشراء (قوله ولا فالمدار على طلب التزويج) أى مع أنه ليس هناك زوال فرأش (قوله ودل على ذلك) أى المذكور من التأويل في السببين بما ذكر وجه الدلالة أنه حكم بوجوب الاستبراء في مكاتبه بغير مرتدة أسلمت مع أنه لم يحدث فيها الملك بل حل الاستمتاع بوجوب الاستبراء في موطوءه التى أريد تزويجها مع أنها عند ارادة التزويج لم يزل فرأشعنها (قوله في المتن أو تحالف أو أقاله) هما معطوفان على العيب (قوله ورجوع مقرض) أى وصورة أقرضها أن يكون حراماً على المقرض (قوله) وكذا أمة قراض انفسخ واستقل بها المالك وأمة تجارة إلى قوله أقاله (البقي) وهو ظاهر في جارية القراض وكلامهم يقتضيه وأما في زكاة التجارة فلا وجه له عند القائل كما أفاده شيخ الإسلام شرح م (قوله) وكذا أمة قراض انفسخ بخلافه قبل الفسخ لكن يشك ذلك بأن العامل لا يملك حصته من الربح بالظهور فأى حاجة لا اعتبار بالفسخ إلا أن يجاب بأنه بالظهور أن يملك له حق مؤكده يورث عنه ويتقدم به على الغرماء ويصح اعراضه عنه ويغرمه المالك بالتألف المال أو استرداده كما تقدم في

سم وعش (قوله) ان المستحق شريك قد يقال شركة المستحق غير حقيقية فلا أثر لها اه سم (قوله) والحل فيهما) اى امة التجارة وامة القراض هو ظاهر في امة القراض اذا ظهر ربح على القول بانه ملك بالظهور والافعال لاشئ له والمال على ملك المالك لم ينتقل عنه حتى يقال بتجدد ملك اللهم الا ان يقال ان المعنى لتجدد الملك والحل في مجموعهما في الجلة وان لم يحصل كل منهما في كل منهما اه عش (قوله) قاله الباقى) وهو ظاهر في جارية القراض وكلهم يقتضيه واما في امة التجارة فلا وجه له عند التامل كما افاده الشيخ شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله فلا وجه له اى لان تعلق حق الاصناف في زكاة التجارة لا يمنع التصرف في المال بخلاف غيرها اه عبارة عش قوله فلا وجه له اى لما قلناه فيها من وجوب الاستبراء وهو المعتمد وقوله عند التامل اى لان الشركة فيها ليست حقيقية بدليل انه لا يجوز اعطاء جزء منها للمستحق بل الواجب اخراج قدر الزكاة من قيمتها وقوله كما افاده الشيخ اى في غير شرح منهجه اه (قوله) فوجوب الاستبراء اى قول المتن بقرعة النهاية الا قوله بعد زوال مانعها الى المتن (قوله) بالنسبة لحل التمتع) اى لا بالنسبة لحل التزويج كما يلزم بما ياتي في شرح ويحرم تزويج موطأة داخل من قوله ما امن لم يطأها مالم يكها الخ اه سم (قوله) وايضا) اى وصغيرة منهيج ظاهر وان لم تطلق الوطء ويوجه بانه تبديى اه عش (قول المتن وغيرها) يرفع الرأى بخطه اى غير المذكورات من صغيرة وايضا اه معنى (قوله) لعموم ماصح) عبارة المحلى لاطلاق فليرحل هو من العام ومن المطلق والظاهر الثاني اه سيد عمر اقول بل لظاهر الاول اذ الشكره في سياق النفي للعموم وعموم الاشخاص يستلزم عموم الاحوال عبارة الرشيدى قوله لعموم الخ اى اذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وحيث فلا حاجة لقوله وقيس بالمسبية غيرها الخ اذ لا حاجة للقياس مع النص الذى منه العموم كما لا يخفى فالصواب حقه اه (قوله) في سيايا ووطاس) بضم الهزاة افصح من فتحها ومنع الصرف العلوية والتاثير باعتبار البقعة او بالصرف باعتبار المكان وهى اسم واد من هوازن عند حنين اه شيوخنا على الغزى عبارة عش يفتح الهزاة موضع اه مختار ومثله في المصباح والتعذيب اى فهو مصروف خلافه توه لان الاصل الصرف مالم يرد منهم سماع بخلافه اه (قوله) (الشامل الخ) صفة المسبية كما هو صريح صنيع المعنى فكان المناسب عدم الفصل بينهما بقوله غيرها (قوله) ومن تحيض الخ) عطاب على المسبية الخ باعادة الجار (قوله) من لا تحيض) اى الصغيرة والايضا (قوله) في امة اذ ازوجها الخ) اى وان سبق التزويج شرأوا من استبرأها او من نحو امرأة او استبرأها هو بعد الشراء كما هو ظاهر لانها حرمت بالتزويج وحدث حل الاستمتاع بعد الطلاق اه سم (قوله) قبل الوطء) وكذا بعده بالاولى عبارة المعنى والاسنى (فرع) لو تزوج السيد امته ثم طلقها بعد الدخول فاعتدت من الزوج لم يدخل الاستبراء في العدس بل يزعم ان يستبرئها بعد انقضاء عدتها اه (قوله) كتابة صحيحة) الى قول المتن ويحرم في المعنى الا قوله بعد زوال مانعها الى المتن وقوله المفهوم الى ذلك قوله لو اكتفا بالمقابل الى ولو ملك (قول المتن عجزت) بضم او له وتشديد تائه المكسور بخطه اى تعجزت السيد لها عند عجزها عن النجوم اه معنى (قوله) وامة مكاتب كذلك) اى كتابة صحيحة اه عش (قوله) فيها) اى المسكينة (قوله) بقسمة) اى امة المسكينة وامة المكاتب (قوله) ومن ثم لم تؤثر الفاسدة) هو ظاهر في المكتبة نفسها اما امته وامة

ان المستحق شريك بالواجب بقدر قيمته في غير الجنس لتجدد الملك والحل فيها قاله الباقى (وسواء) في وجوب الاستبراء فاذا ذكر بالنسبة لحل التمتع (بكر) وآيسة (ومن استبرأها) البائع قبل البيع ومنقلة من صبي وامرأة وغيرها) لعموم ماصح من قوله صلى الله عليه وسلم في سبايا أو طاس الا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حضة وقيس بالمسبية غيرها الشامل للبكر والمستبرأة وغيرها مجامع حدوث الملك بمن تحيض من لا تحيض في اعتبار قدر الحيض والظهر غالباً وهو شهر (ويجب) الاستبراء (في) امة اذ ازوجها فطلقها زوجها قبل الوطء وفي (مكاتب) كتابة صحيحة وامتها اذا انفسخت كتابتها بسبب مما يأتى في بابها كان (عجزت) وامة مكاتب كذلك عجز لعود حل الاستمتاع فيها كالزوجة وحدوثه في الامة بقسميها ومن ثم لم تؤثر الفاسدة (وكذا مرتدة) اسلمت

أوسيدمر تدألم فيجب الاستبراء عليها أو على أمته (في الاصح) لعود حل الاستمتاع أيضا (لا في من) أي أمة له حدث لها ما حرها عليه من صوم ونحوه لاذنه فيه ثم (حلت من صوم أو اعتكاف وإحرام أو نحو حيض ورن لان (٢٧٣) حرمتها بذلك لا تحل بالملك بخلاف نحو

الملك كتاب فاسدة فالقياس وجوب الاستبراء لحديث ملك السيد لها ما عرش عبارة السيد عمر ظاهره اعتبار كون الكتاب بصحة حتى بالنسبة لأمة الملكة والملكاب والظاهر خلافه لان الملك حادث بكل تقدير وعلى عدم اعتباره فيها فيبقى أن يتبادر الاستبراء فيها من حين الملك ويحتمل خلافه فليتأمل وليراجع اه (قوله أو سيد مرتد) تركيب وصي أو منع الخلو (قوله لاذنه فيه) كانه لصدق قوله ما حرها عليه والكلام فيما يتوقف على لاذنه اه سم عبارة المفتي لان اى أمة حلت بما لا يتوقف على اذنه كحيض ونفاس وصوم واعتكاف أو يتوقف وأذن فيه كرهن وإحرام اه وهذا أحسن من حل الشارح (قوله بوضوح الفرق) اى المارافاق قوله لان حرمتها بذلك الخ (قوله أو صائمة) اى صوما واجبا اه معنى (قوله واجبا) اى اعتكافا مندورا اه معنى (قوله باذن سيدها) كانه لصدق قوله بعد زوال مانعها اذ لا مانع لذلالم يوجد اذن فليراجع اه سم (قوله بعد زوال مانعها الخ) وقضية كلام العراقيين انه يكتفى بوقوع الاستبراء في الصوم والاعتكاف للحامل وذوات الاشهر وهو المعتقد نهاية معنى (قوله كما يعلم عما يأتي) لعله قول المتن فان زالا الخ لكن الفرق بين المانعين ظاهر (قول المتن زوجته) قال في العباب المدخول بها اه قال في الروض فان اراد ان يزوجها اى لغيره وقد وطئها وهى زوجة اعتدت بقرين اى قبل ان يزوجها اه سم زاد المفتي على ما ذكره عن الروض مانعه لانه اذا انفسخ النكاح وجب ان تعتمد منه فلا تنكح غيره حتى تنقضى عدتها بذلك ولومات عقب الشرألم يلزمها عدة الوفا لانه مات وهى ملوكة وتعتد منه بقرين اه (قوله فانفسخ نكاحها) احترز به عما لو اشترأها بشرط الخيار البائع أو لهما ثم فسخ عقد البيع فانه لم يوجد سبب الاستبراء اه عرش (قوله فيه) اى وجوب الاستبراء (قوله وصر) اى في البيع (قوله وطؤها) اى زوجته الفتة وقوله في زمن الخيار اى لما كسر في خيار البيع اه عرش (قوله اى لهما كسر الخ) اى في النهاية واما على مختار الشارح هناك فيحرم على المشتري وطؤها في زمن الخيار مطلقا (قوله بالملك) اى الضعيف الذى لا يبيع الوطء اه معنى (قوله الملك الخ) اى المبعوض اه معنى (قوله ليس له وطؤها الخ) اى فان عتق وجب الاستبراء لحديث حل المتع كاهو ظاهر المتن فليراجع اه رشدي (قوله بالملك) اى ولا بالزوجية لانفساخ النكاح بملكها اه معنى زاد عرش فاذا اراد المتع بالوطء مطلقا ان يتزوج غيرها من حرة كانت او امة اه (قوله وارجا اى البيع اه معنى (قوله ولذا نفي الضمير الخ) قضيت به بل صريحه انه لو كان الضمير راجعا للمعطوف بها في مثل هذا المحل افر دبره قول ابن هشام وشرط افراده بعد وان تكون للتريد لا للتوقيع

حل الاستمتاع بعد الطلاق (في المتن لان حلت من صوم أو اعتكاف وأحرام) اما لو اشترى نحو محرمة او صائمة او معتكفة واجبا باذن سيدها فلا بد من استبراءها وهل يكتفى ما وقع في زمن العبادات ام يجب استبراءها بعد زوال مانعها قضية كلام العراقيين الاول وهو المعتقد ويتصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف للحامل وذوات الاشهر شرح مر (قوله لاذنه فيه) كانه لصدق قوله حرها عليه والكلام فيما يتوقف على اذنه (قوله باذن سيدها) كانه لصدق قوله بعد زوال مانعها اذ لا مانع لذلالم يوجد اذن فليراجع اه (قوله بعد زوال مانعها) قضية كلام العراقيين انه يكتفى بوقوع الاستبراء في زمن العبادات المذكور وقوده المعتقد ويتصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف للحامل وذوات الاشهر شرح مر (قوله في المتن ولو اشترى زوجته) قال في العباب المدخول بها اه قال في الروض فان اراد ان يزوجها وقد وطئها وهى زوجة اعتدت منه بقرين اى قبل ان يزوجها اه (قوله استحج الاستبراء) اى بعد الزوم عاب (قوله ثم يعتق) اى بالملك (قوله في الكفاية عن النص ليس له وطؤها بالملك) قال في الكتون اذن سيداه (قوله في الكفاية الخ) كذا شرح مر (قوله ولذا نفي الضمير الخ) قضيت به بل صريحه انه لو كان الضمير راجعا للمعطوف بها في

(٣٥) - شرواني وابن قاسم - ثامن) لنكاح او وطء شبهة وعلم بذلك أو جهلا أو أجاز (لحجب) استبراءها حالا لانها مشغولة بحق الغير (فان زالا) اى الزوجية والعدة المفهوم ان ما ذكره في الضمير وإن عطف بالواو ظاهر انه لا يلزم

اه سم **(قوله من اتحاد الراجع)** أى افرادة اه عش **(قوله بها)** أى باو **(قولا وذلك)** أى زوال الزوجية أو الدعة **(قول المتن وجب)** أى بالنسبة لحل التمتع دون حل التزويج وفي الروض وشرحه فلو اشترى أمة معتدة للغير ولو من وطء شبهة فانقضت عدتها ومن وجبة من غيره وكانت مدخولاً بها فطلقت وانقضت عدتها أو كانت غير مدخول بها فطلقت أو زوج أمته فطلقت قبل الدخول بها أو بعده وانقضت عدتها جاز له تزويجها بلا استبراء أو وجب في حقه حل وطئها للاستبراء لأن حدوث حل الاستمتاع إنما وجد بعد ذلك وأن تقدم عليه الملك انتهى اه سم وسيد عمر **(قوله واكتفاء المقابل الخ)** عبارة المغنى والثاني لا يجب وله وطئها في الحال اكتفاء بالدعة وعليه العراقيون وقال الماوردي أن مذهب الشافعي أنه لا يجب عليه الاستبراء أو يطابق الحال اه **(قوله ينتقض بمطلقة الخ)** غل نامل لأنه يقول حدوث حل التمتع موجب للاستبراء في غير الموطوءة تعين مدة تخصه فيها يكتفى بالدعة لوجود ما يصلح لاندراج عدة الاستبراء فيه بخلافه في الأول اه سيد عمر ولا يخفى أنه إنما يتيم على ما سبكه الشارح من جمع المقتضى أي غير ذلك الجع عم القولين بالموطوءة وغيرهما فلا يتم عليه **(قوله ولو ملك معتدة منه)** أى بان طلق زوجته ثم ملكها في عدة اه سم **(قوله معتدة منه)** أى ولو من طلاق رجعي اه معنى وتقدم اتفاق الشارح مثله **(قوله وجب قطعاً)** أى بالنسبة لحل تمتعه أما بالنسبة لحل التزويج فيكتفى بانقضاء ما بقي من عدته كالأمة ملكة معتدة من غيره فانها إذا تمت عدتها من حل له تزويجها بلا استبراء كأم عن الروض وشرحه اه سم **(قوله لإدلاله شئ الخ)** لأن عدته انقطعت بالشراء كالأمة وجد نكاح موطوءة من غير عدة اه عش **(قول المتن موطوءة)** أى

مثل هذا المحل أفردوه برده قول ابن هشام شرط أفراده بعد وأن تكون للترديد لا للتزويج **(قوله وجب)** أى بالنسبة لحل التمتع دون حل التزويج وفي الروض وشرحه فلو اشترى أمة معتدة للغير ولو من وطء شبهة فانقضت عدتها ومن وجبة من غيره وكانت مدخولاً بها فطلقت وانقضت عدتها أو كانت غير مدخول بها فطلقت أو زوج أمته فطلقت قبل الدخول بها أو بعده وانقضت عدتها جاز له تزويجها بلا استبراء أو وجب في حقه حل وطئها للاستبراء لأن حدوث حل الاستمتاع إنما وجد بعد ذلك وأن تقدم عليه الملك فلو كانت المشتراة عمة للمشتري أو اشترى امرأة أو رجلاً لم يجب الاستبراء في حق المشتري اه وفيها أيضاً وإن انقضت عدة المستولدة أو الأمة من زوج أو أزال السيد وطأها استبراء الأمة فقط أى دون المستولدة لوجود ما فرأى له بفرقة الزوج دون الأمة اه وتلخص من ذلك في أمته إذا طلقت واعتدت عدم الاحتياج للاستبراء بالنسبة للتزويج وكذا بالنسبة لحل التمتع إلا أن تكون غير مستولدة وقياس ذلك أن مستولدة الزوجة لو طلقت قبل الدخول أو أزالها جاز ثم قال في الروض وإن اعتقها أو مات بعد انقضائها أى عدة الزوج ولو لم يعض بعد انقضائها لحظها وأراد تزويجها استبرأت المستولدة دون الأمة قال في شرحه لذلك أى لعدم المستولدة فراش بفرقة الزوج دون الأمة فلو عادت المستولدة فراشاً كان ذلك مانعاً من التزويج ببل الاستبراء بخلاف الأمة فانها لم تعد فراشاً بعد انقضائها بل بقي مانعاً عنها والظاهر أن احتياج المستولدة للاستبراء بالنسبة للغير السيد وان عدم احتياج الأمة له في مسئلة الموت بالنسبة للغير الوارث بخلافه لحدوث حلها له بمجرد ملكها إياها **(قوله ولو ملك معتدة منه)** أى بان طلق زوجته ثم ملكها في عدة وجب قطعاً أى وجب بالنسبة لحل تمتعه الاستبراء أما بالنسبة لحل التزويج فيكتفى فيه بانقضاء عدته أى ما بقي منها كالأمة ظاهر كالأمة ملكة معتدة من غيره فانها إذا تمت عدته منها حل له تزويجها بلا استبراء كإفلقها في الحاشية الأخرى عن الروض وشرحه **(قوله في المتن زوال الفراش عن أمة موطوءة أو مستولدة بعق)** فيه تنزيح تزويجها قبل الاستبراء بالأولى إذا باعها ثم فسخ البيع قبل استبراء المشتري ثم اعتقها البائع وقد أتى من عليه بعد افتائه بخلافه **(فرع)** في الروض وشرحه فرع لو باع جارية لم يقر بوطئها فظاهر بها حل وأدعاه وكذبه المشتري فالقول قول المشتري يعميه أنه لا يعلمه ولا لغيره بدعى البائع كالأمة عتق العبد بعد بيعه في ثبوت نسبه من البائع خلاف الأوجه ثبوته لإلزامه على المشتري في المالية والقائل بخلافه عليه بان ثبوته

من اتحاد الراجع للمعطوف بها اتحاد الراجع لما فهم من المعطوف بها وذلك بان طلقت قبل وطء أو بعده وانقضت عدة أو انقضت عدة الشبهة (وجب) الاستبراء (في الظاهر) لحدوث الحل واكتفاء المقابل بعدة الغير ينتقض بمطلقة قبل وطء ومن ثم خص جمع القولين بالموطوءة ولو ملك معتدة منه وجب قطعاً لإدلاله (الثاني) يكتفى عنه هنا (الثاني) زوال الفراش له (عن أمة موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة بعق) معلق أو منتزج قبل موت السيد (أو موت السيد)

ملك العين اه معنى (قوله) كزوال فراش الخ) عبارة المغنى فيجب عليها الاستبراء لزوال فراشها كما
 تجب العدة على المفارقة عن نكاح اه (قوله) اما عقدة الخ) واما الوطء السيد عن امة موطوءة لم يعتقها
 فانها تنتقل للوارث وعليه استبراءها حدوث ملكة فيكون من السبب الاول اه معنى (قوله) اى وطئها
 مالها) او من ملكها من جهة لم يكن استبراءها اه معنى (قوله) وانما حل يميها الخ) (فروع))
 يسن للابك استبراء الامة الموطوءة للبيع قبل بيعه لانه يكون على بصيرة منها ولو وطئ امة شريكان في حيز
 أو طهر ثم باعها أو أراذ تزويجها أو وطئ اثنان أمة رجل كل يظنها أمة أو أراذ اراذ رجل تزويجها وجب
 استبراء أن كالتدين من شخصين ولو باع جارية لم يقر بوطئها فظهر بها حل وادعاه فالقول قول المشتري
 يمينه انه لا يعلم منه ويثبت نسب البائع على الاوجه من خلاف فيه اذا ضرر على المشتري في المالية والقاتل
 بخلاف فعله بان ثبوته يقطع ارث المشتري بالولاية فان اقر بوطئها وباعها نظرت فان كان ذلك بعد ان استبراء
 فانت بولد لسته اشهر فاكثرت بالولد لملك المشتري ان لم يكن بوطئها والا فان امكن كونه من بان ولدته لسته
 أشهر فاكثرت من وطئها وخففه وصارت الامة مستولدة وان لم يكن استبراءها قبل البيع فالولد ان امكن كونه
 منه الا ان وطئها المشتري وامكن كونه منها فيعرض على القاتل معنى وروض مع شره وكذا في الهبة الا
 انه يصح عدم ثبوت نسب البائع واعنده شيخنا وكذا مال الله سم ثم قال وفي تجريد المزدك كغيره انه اذا
 وطئها المشتري قبل الاستبراء وباعها فادام المشتري وطئها فاصح الوجهين انه يارمه استبراءها مرتين مرة
 للاول ومرة للثاني وان لم يطأها قبل البيع قال الرويان لزم الثاني استبراء واحد او الاستبراء الواجب ملك
 الاول سقط بزوال ملكة انتهى وقضية قول الروض لو وطئ الامة شريكان الخ انها لم يطأها الا يجب
 استبراء أن بل يكتفى باحد للتبديد وشمل وجوب الاستبراء من اذا وطأها مالو كانت صغيرة لا يتصور حبلا
 وقياس ما ذكره انه لو كان البائع امرأتين او اولي صبيين مثلا أخذ الاستبراء فليتأمل فليراجع اه محذوف (قوله)
 قبله) اى الاستبراء مطلقا اى موطوءة او غيرها اه عش (قوله) لم فان توطأ) اى من غيره ايضا (قوله)
 يقطع ارث المشتري بالولاية وان كان البائع قد أقر بوطئها وباعها بعد الاستبراء منه لحقه وبطل البيع لثبوت
 امة الولد وان ولدته لسته اشهر فاكثرت بالولد لملك المشتري فلا يلحق البائع لانه لو كان في ملكه لم يلحقه الا ان
 وطئها المشتري وامكن كونه من بان انت به لسته اشهر فاكثرت من وطئها فانه ليس بملكه بل يلقحها وصارت
 الامة مستولدة له وان لم يستبرأها البائع قبل البيع فالولد له ان امكن كونه من بان ولدته لاق من ستة اشهر من
 استبراء المشتري او لا كثر ولم يطأها المشتري والبيع باطل الا ان وطئها المشتري وامكن كونه منها فيعرض
 على القاتل (فروع)) لو وطئ الامة شريكان في طهر او حيز ثم باعها أو أراذ تزويجها أو وطئ اثنان أمة
 رجل كل يظنها أمة أو أراذ اراذ رجل تزويجها وجب استبراء أن كالتدين من شخصين انتهى مافي الروض وشرحه
 ببعض تغيير في اللفظ وقول الروض السابق في ثبوت نسبه من البائع خلاف الاصح منه عدم الثبوت خلافا
 لقول شرخه الاوجه ثبوته ووجه عدم الثبوت نفوذ الاء على المشتري وقد تقر في باب لا اقر اعد مح
 استلحاق عبد الغير وعقبة الا ان كان كبير او صدقه وتعليل شره ثبوته بان لا ضرر على المشتري في المالية
 يدل على انه وان قلنا بثبوت نسبه من البائع يكتفى كونه لملك المشتري وفي تجريد المزدك كغيره مانصه اذا
 وطئها المشتري قبل الاستبراء وباعها فادام المشتري وطئها فابل يارمه استبراءها مرتين مرة للاول ومرة
 للثاني ام يكتفى مرقو احد وقد يدخل فيها الاول وفيه جهان اصحهما الاول وان لم يطأها قبل البيع قال الرويان
 لزم الثاني استبراء واحد او الاستبراء الواجب ملك الاول سقط بزوال ملكه لهذا قالوا الواشترى جارية ولم
 يطأها مالها ثم اعتقها قبل ان يستبرأها سقط الاستبراء اه وقضية قول الروض فروع لو وطئ الامة شريكان
 انها لم يطأها لا يجب استبراء أن وكان وجهه ان الاستبراء حيث للتبديد المحض فكفى واحده قد خذ بذلك
 إلا ان يوجد نقل بخلافه وشمل وجوب الاستبراء من اذا وطأها مالو كانت صغيرة لا يتصور حبلا ولا يقال
 يكتفى باحد هاته للتبديد لان الوطء في نفسه يقتضى الاستبراء فمع تعدد الوطء لا بد من تعدده فليتأمل م

كزوال فراش الحرة
 الموطوءة فيجب قره
 أشهر كما صح عن ابن
 عمر ولا يخالف له اما
 عقدة قبل وطء فلا استبراء
 عليها قطعا (ولو مضت
 مدة استبراء على مستولدة)
 ليست مزوجة ولا معتدة
 (ثم اعتقها) سيدها (أو
 مات) عنها (وجب) عليها
 الاستبراء (في الاصح) كما
 تلزم العدة من زوال نكاحها
 وان مضى أمثالها قبل
 زواله (قلت) ولو استبراء أمة
 موطوءة) له غير مستولدة
 (فاعتقها لم يجب) إعادة
 الاستبراء (وتزوج في
 الحال) والفرق بينهما بين
 المستولدة ظاهر (اذلا
 تشبه) هذه (منسكوحة)
 بخلاف تلك لثبوت حق
 الحرية لها فكان فراشها
 أشبه بفراش الحرة
 المنسكوحة (والله أعلم
 ويحرم) ولا ينقصد تزويج
 أمة موطوءة) أى وطئها
 مالها (ومستولدة قبل)
 مضى (الاستبراء) بما يأتي
 (لثلا يخطأ لما آن) وانما
 حل يبعها قبله مطلقا لان
 القصد من الشراء ملك
 العين والوطء قد يقع وقد
 لا بخلاف النكاح لا يقصد
 به الا الوطء اما من لم
 يطأها مالها فان لم توطأ

زوجها (الخ) أى حالا وقوله غير محترم أى من زنا أم عرش (قوله أو مضت) سواء مضت عنده أو عند
المنقل منه أو بعضها عند أحدهما والباقي عند الآخر أم سيد عمر (قوله لم يلزمه) أى المشتري استبرأ إلى
قبل التزويج أم عرش (قوله بموطوءته) أى المعتق أم عرش (قوله من وطئها غيره الخ) فاعل وخرج أم سم
(قوله فلا يحل له) أى للمعتق وقوله وإن اعتقها حال مؤكدة بل الأولى تركه (قول المتن أو مات الخ)
(فرع) لو مات سيد المستولدة المزوجة ثم مات زوجها أو ماتا معا اعتدت كالخرة لتأخير سبب العدة
فى الأولى واحتياط فى الثانية ولا استبرأ عليها وإن تقدم موت الزوج موت سببها اعتدت عدة أمولا
استبرأ عليها وإن مات السيد وهى فى العدة فإن مات بعد فراغ العدة لزمها الاستبرأ وإن مات أحدهما قبل الآخر
ولم يعلم السابق منهما أو لم يعلم هل ماتا معا أو مرتبا نظرت فإن كان بين موتها شهران وخمسة أيام لباليها
فأدوها لم يلزمها استبرأ لأنها تكون عند موت السيد الذى يجب الاستبرأ بسببه زوجة إن مات السيد أو لا
أو معتدة إن مات الزوج أو لا ولا استبرأ عليها فى الحالين ويلزمها أن تعتد بأربعة أشهر وعشرين من موت الثانى
لا احتمال أن يكون موت السيد أو لا فتكون حرة عند موت الزوج وإن كان أكثر من ذلك أو جهل قدره
لزمها الأكثر من عدة الوفاة وهى أربعة أشهر وعشرين من حصة لاحتمال تقدم موت السيد فتكون عند
موت الزوج حرة فيلزمها العدة فوجب أكثر مما تلزمه عدا عليها يقين أمغنى وفى سم عن الروضة ما يوافقه
وكذا فى النهاية والروض مع شرحه ما يوافقه إلا أنها إذا كان بين الموتين شهران وخمسة أيام لباليها فقط
فجعلها كالوكان أكثر من ذلك (قوله عتقت) أى المذبرة (قوله فيهما) أى فى الاعتاق والموت (قول المتن
فلا استبرأ) أى بعد زوال الزوجية وانقضاء عدتها فى الأولى وبعد انقضاء العدة فى الثانية ويبنى أن المراد نفي
لاستبرأ فى صورة الموت فى غير المستولدة بالنسبة للتزويج أما بالنسبة للحمل والوارث فلا بد منه لحدوث حملها
له بعد انقضاء الزوجية والعدة كما يفيد قول المصنف السابق ولو ملك مزرعة أو معتدة لم يجب فإن زاد الخ
فان قوله ولو ملك الخ شامل للملك بالآرث بل قوله لا فى حساب أن ملك يارث يدل على وجوب الاستبرأ فيها
نحن فيه أم سم وقوله ويبنى الخ يتأمل فيه فان الكلام هنا فى نفي لا تورث (قوله لأنها غير فراش للسيد) أى بل
الزوج فهى كغير الموطوءة (قوله حل ما مر) أى الاستمتاع أم معنى (قوله بخلافها فى عدة وطء الشبهة)
وقياس ما ذكر أنه لو كان البائع أمرا تين أو لى صبيين مثلا اتحد الاستبرأ فليأمل وليراجع (قوله من
وطئها غيره) من فاعل خرج السابق (قوله وهى مزرعة الخ) عبارة الروض وإن اعتقها أى موطوءته
ومستولده أو مات أى عنهما وهما مزرعة وبتان أو فى العدة من زوج لا شبهة فلا استبرأ أم وظاهر أن
المراد أنه لا استبرأ بعد زوال الزوجية وانقضاء عدتها فى الأولى وبعد انقضاء العدة فى الثانية ولا فى حال
الزوجية والعدة لا يتوهم أحد الاستبرأ ويبنى أن المراد نفي الاستبرأ فى صورة الموت فى غير المستولدة
بالنسبة للتزويج أما بالنسبة للحمل والوارث فلا بد منه لحدوث حملها بعد انقضاء الزوجية والعدة وهذا يستفاد
من قول المصنف السابق ولو ملك مزرعة أو معتدة لم يجب أى الاستبرأ فى الحال فإن زاد الخ وجب فى الأظهر
فان قوله ولو ملك شامل للملك بالآرث وقد فرضه فى المزرعة والمعتدة عند زوال الزوجية والعدة فليأمل بل
فوله لا فى حساب أن ملك يارث يدل على وجوب الاستبرأ فيها نحن فيه (قوله ولأن الاستبرأ) تقدم فى العدد
حاشية عن الروضة فيما إذا مات الزوج والسيد معا أو مرتبا وعلم السابق وجهل فيها بيان ما يلزم من
الاستبرأ والعدة والآرث وما يتعلق بذلك فراجع (بخلافها فى عدة وطء الشبهة) أى فى لزمها الاستبرأ
وهذا أغترز قوله أى الشارح عن زوج قال فى شرح الروض لقصورها عن دفع الاستبرأ الذى هو مقتضى
العتق ولو وطئت موطوءته أو مستولده بشبهة ولم يعتقها لم يجب عليها استبرأ بعد عدة الشبهة حتى يحل
استمتاعها بعدها وقد يرد ذلك أنه لما قال فى الروض وإن انقضت عدة المستولدة لأمه من زوج وأراد
السيدوطأها استبرأ الأمه فقط أى دون المستولدة أم علل ذلك فى شرحه بقوله لعددها المستولدة
فراشا بفرقة الزوج دون الأمه فإذا كان عود المستولدة فراشا يوجب سقوط الاستبرأ فليوجب

زوجها من شام وإن وطئها
غيره زوجها الوطأى مؤكدا
لغيره إن كان المام غير محترم
أو مضت مدة الاستبرأ منه
(ولو اعتق مستولده) يعنى
موطوءته (فله نكاحها بلا
استبرأ فى الأصح) كما يجوز
أن ينكح المعتدة منه إذا
اختلط هنا ومن ثم لو
أشترى أمه فزوجها لباليها
الذى لم يطأها غيره لم يلزمه
استبرأ كالأرث اعتقها فإراد
بالعيا أن يتزوجها وخرج
بموطوءته ومن ثملها لم يوطأ
أو وطئت زنا أو استبرأها
من انتقلت منه إليه من
وطئها غيره وطأ غير محرم
فلا يحل له تزوجها قبل
استبرأها وإن اعتقها (ولو
أعتقها أو مات) عن مستولدة
أو مذبزة عتقت بموتها (وهى
مزرعة) أو معتدة عن
نكح فيها (فلا استبرأ) عليها
لأنها غير فراش للسيد لأن
الاستبرأ حل ما مر وهى
مشغولة بحق الزوج بخلافها
فى عدة وطء الشبهة لأنها لم
تصبره فراشا لغير السيد
(وهو) أى الاستبرأ فى حق
ذات الأقراء يحصل (بقوله
وهو) هنا (حصة كاملة فى
الجديد)

الخبر السابق ولا حائل حتى تحيض حصة فلا يكتفى بقيتها التي وجد السبب كالشراف في اثانها (٢١٧٧) وفارق العدة حيث تعين الطهر واكتفى

بقيته بتركز الاقراء الدال
تخلل الحيض ينهيا على البراءة
وهنا لا تكرر فتعين الحيض
الكامل الدال عليها ولو
وطئها في الحيض خلعت
منه فان كان قبل مضي اقل
الحيض انقطع الاستبراء
وبقي التحريم الى الوضع كالمو
جلت من وطئها وهي طاهر
او بعد اقله كفي في الاستبراء
لمضي حيض كامل لها قبل
الحل (و ذات اشهر) كصغيرة
وايسة (بشهر) لانه لا تخلو
في حق غيرها عن حيض
وطئها غالبا (وفي قول بثلاثة)
من الاشهر لان البراءة
لا تعرف بدونها (وحامل
مسية اوزال عنها فرأى
سيد بوضعه) أي الحل كالعدة
(وان ملكك بشراء) وهي
حامل من زوج او وطئ
شبهه (فقد سبق ان الاستبراء
في الحال) وانه لا يجب بعد
زوال النكاح او العدة فليس
هو هنا بالوضع (قلت حصل
الاستبراء) في حق ذات
الاقراء (بوضع حمل زنا)
لا تحيض معه وان حدث
الحل بعد الشراء وقبل مضي
محصل استبراء اخذنا من
كلام غيره واحد وهو متجه
(في الاصح والله اعلم)
لاطلاق الخبر وللبراءة
وانما لا تقض به العدة
لاختصاصها بمزيد تأكيد
ومن ثم وجب فيها
في التكرار أما ذات أشهر

أي فيلزمها الاستبراء وهذا محترز قول الشارح أي عن زوج اه سم **(قوله للخبر السابق)** إلى قول المتن ولو
مضى في التهاية والمغنى **(قوله ولا حائل الخ)** لعل هذا من قبيل الرواية بالمغنى او ورد ذلك في رواية لكن لا يلائم
هذا الثالث قوله السابق إلا يضرب من التاويل اه سيد عمر **(قوله فلا يكتفى الخ)** وتنتظر ذات الاقراء المنقطع
دمها للعتس الياس كالمعتدة اه مغنى **(قوله ولو وطئها في الحيض الخ)** عبارة الرض وشرحه فرع وطئ
السيدات من قبل الاستبراء او في اثانها لا يقطع الاستبراء وإن اثم به لقيام الملك بخلاف العدة فان حلت
منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع كالمو وطئها ولم تحبل او حبلت منه في اثانها حلت بانقطاعه تمامه قال
الامام اه إن مضي قبل وطئها اقل الحيض ولا فلا تحل له حتى تضع كالمو اجلها قبل الحيض اه وقضية
إطلاعه الاستبراء انه لا فرق بين ذات الحيض وغيرها لكن قوله قبل الحيض الخ قد يقتضي التصور بذات
الحيض لكن ينبغي ان ذات الاشهر كذلك فلا يقطع استبراءها بالوطئ فان حبلت قبل الشهر أي تمامه
بقي التحريم حتى تضع كما يدل عليه قوله كالمو جلت من وطئها وهي طاهر ولا يتصور ان يفصل في الحمل
في اثانها بين ان يمضي ما يكون استبراء او لا فليأتمل وليراجع اه سم وقوله وقضية إطلاقه الاستبراء أنه
لا فرق الخ أي قوله ذات الاشهر في اثانها الشهر لا يقطع الاستبراء عند عدم الحمل قد صرح به ولا حاجة
لبسته اه سيد عمر وقول سم عن شرح الرض كالمو وطئها لم تحبل انظر ما وقع هنا **(قوله وبقي التحريم
إلى الوضع الخ)** فيفيد ويقتضي انه يحصل بالوضع الاستبراء فلا يحتاج الى حصة بعده فليراجع **(قوله كفي)** أي
بالنسبة لحل تمتعه اه سم **(قول المتن وذات اشهر بشهر)** والتحيرة تستبرأ بشهر ايضا كذا في المغنى وينبغي
ان يكون محله فيمن لم تذكر مقدار دورها لا قبله واخذنا من في العدة اه سيد عمر **(قوله لان البراءة الخ)**
عبارة المغنى نظرا الى ان المالم لا يظهر اثره في الرحم في اقل من ثلاثة اشهر **(قول المتن وحامل مسية)** وهي
التي ملكك بالسي لا بالشراء اوزال فرأى سيد بتمتعها لاهو موته وقوله وان ملكك أي حامل بشراء او
نحوه وهي في نكاح او عدة فقد سبق أي عند قوله ولو ملك مزوجة او معتدة اه مغنى **(قوله وانه يجب)** أي
لحل تمتعه اه سم **(قوله او العدة)** لمنع الحلو **(قوله لا تحيض معه)** فان كانت ترى الدم مع وجوده حصل
الاستبراء بحصة معه مغنى وروض وزيادي عبارة شيخنا على الغزوي والحاصل ان الاستبراء في الحامل من
الزنا يحصل بالاسبق من الوضع أو الحصة فيمن تحيض وبالاسبق من الوضع أو الشهر في ذات الاشهر اه
(قوله لا إطلاق الخبر الخ) الا وفق سابق كلامه لمعوم الخبر كما في المغنى **(قوله اما ذات اشهر)** أي بان لم
يسبق لها حيض ووطئ من زنا خلعت منه وتصدق في هذه الحالة في عدم تقدم حيض لها على الحمل بلا يمين
لانه لو نكحت لا تحل الخصم على سبق ذلك اه ع **(قوله وذكره)** أي لما في المتن **(قوله مع التبري)**

سقوطه عدم زوال الفرائش بالكلية في مسئلتنا كما يؤخذ من قول الشارح كشرح الرض لانها لم تقصر به
فرأى الغير السيد لكن قد يشكل هذا التعليل بقوله في العدة في فضل تداءل العدة في شرح قوله فان كان حل
قدمت عده ما مضى أي لا في حال بقاء فرائش واطئها بان لم يفرق بينهما الخ فليحذر **(قوله ولو وطئها في
الحيض الخ)** عبارة الرض وشرحه فرع وطئ السيدات من قبل الاستبراء او في اثانها لا يقطع الاستبراء وان
اثم به لقيام الملك بخلاف العدة فان حبلت منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع كالمو وطئها لم تحل او حبلت
منه في اثانها حلت له بانقطاعه تمامه قال الامام هذا ان مضي قبل وطئها اقل الحيض والا فلا تحل له حتى تضع
كالمو اجلها قبل الحيض اه وقضية إطلاقه الاستبراء او لانه لا فرق بين ذات الحيض وغيرها لكن قوله
قبل الحيض الخ قد يقتضي التصور بذات الحيض لكن ينبغي ان ذات الاشهر كذلك فلا يقطع استبراءها
بالوطئ فان حبلت قبل الشهر بقي التحريم حتى تضع كما يدل عليه قوله كالمو جلت من وطئها وهي طاهر ولا
يتصور ان يفصل في الحمل في اثانها بين ان يمضي ما يكتفى استبراء او لا فليأتمل وليراجع **(قوله كفي)** أي
بالنسبة لحل تمتعه **(قوله وانه يجب)** أي لحل تمتعه **(قوله وهو متجه)** كذا شرح مر **(قوله فيحصل بشهر)**

فيحصل بشهر مع حمل الزنا كما يحته الزركشي كالادعى قياسا على ما جزموا به في العدة لان حمل الزنا كالأعدم (ولو مضى من استبراء
بعد الملك قبل القبض حسب ان ملك بارث) لقوة الملك به ولذا أصبح يعضه قبل قبضه وذكره الاذرعى تعليل اخر مع التبري منه ومع ما يؤخذ منه

فقال في توسطه قالو الان الملك بالارث مقبوض حكما وان لم يحصل حسا وهذا اذا كانت مقبوضة للورث حيث يعتبر قبضه في الاستبراء مالو ابتاعها ممتا قبل قبضها لم يعتد باستبراءها لا بعد ان يقبضها الوارث كما في بيع المورث قبل قبضه به عليه ابن الرفعة وهو واضح اه وانما يتجه وضوحه بعد تسليم التعليل الذي (٢٧٨) تبرأ منه ومن ثم تبع ابن الرفعة المتأخرون لكنه مع ذلك مشكل لان البيع الاضعف اذا اعتد

أى تبرى الاذرى منه أى من ذلك التعليل لانه ذكره بلفظ قالو اياكاي وقوله ومع ما الخ عطف على مع التبرى اى ومع الشيء الذى يؤخذ من ذلك التعليل يعنى يؤخذ منه شيء لا يتخلو عن نزاع وهو قوله الاق مالو ابتاعها الخ (قوله فقال) اى الاذرى في توسطه وهو اسم كتاب له اكردى (قوله وهذا) اى ما ذكره من الحسبان عبارة المغنى تنبيه قول ابن الرفعة لمحلة ان تكون مقبوضة للورث مالو ابتاعها ممتا قبل قبضها لم يعتد باستبراءها لا بعد ان يقبضها الوارث مبنى على ضعف ما يعلم من قول المصنف وكذا شراء فى الاصح اه (قوله اذا كانت مقبوضة الخ) اى ان كانت مشتراة للورث بشرط حصول الاستبراء للوارث بما مضى ان تكون مقبوضة للورث لكن هذا مبنى على مقابل الاصح الاق كما سيصرح به الشارح اه كرىدى (قوله حيث يعتبر قبضه) اى المورث (قوله كما في بيع المورث الخ) اى كالا يعتد ببيع المورث ما اشتراه ولم يقبضه (قوله به عليه) اى على قوله وهذا اذا كانت مقبوضة لى هنا (قوله ومن ثم الخ) اى لاجل التسليم (قوله لكنه) اى ما قاله ابن الرفعة مع ذلك اى تبعية المتأخرين له (قوله الى بناءه على ضعيف) جزم به المغنى كما مر انفا (قوله بنافيه قوله) اى قول الاذرى حكاية عن ابن الرفعة وقوله مع قوله الخ اى مع قول الاذرى بقوة لما حكاه عن ابن الرفعة (قوله على القول فى البيع) أى الرجوع (قوله فى نحو البيع) اى فيما ملكه بنحو البيع (قوله قبضه الخ) خبر كون والضمير لنحو المبيع (قوله والى اى وان يكن المورث قبضه قبل موته (قوله مكان) بسكون التون لا ملك اى للوارث (قوله بخلاف نحو البيع) اى ما ملكه الشخص بنحو البيع ولم يقبضه (قوله فحري الخلاف فيه) اى فى المملوك بنحو البيع (قوله فالملك به مبنى على تقدير قبضه) يتأمل معناه مع حصول الملك بالارث مطلقا اه سم وقد يقال ان معناه ما قدمه ان نظام ان المملوك مقبوض حكما (قوله ان ملكه الخ) شرط للشرط الاول وتقييد للحصر الذى افاده النفي والاستثناء (قوله ونحوه من المعاوضات) اى قوله اه فى المغنى والى قول المتن ومحرم الاستمتاع فى النهاية الا قوله له ومنه مالو اشترى الى نعم (قوله حيث لا خيار) اى لاحد من البائع والمشتري اه عرش (قوله لم يحسب) اى من الاستبراء (قوله ولو للشرى الخ) وما سبق فى باب الخيار ان الخيار اذا كان للشرى فقط نه على له وطوها فالمراد بالحل هناك ارتفاع التحريم المستند لضعف الملك وانقطاع سلطة البائع فيما يتعلق بحقه وان بقى التحريم لمعنى آخر وهو الاستبراء فلا منافاة اه معنى (قوله فلا مبا لاه الخ) تفرع على قوله كاقدمه (قوله بايام عبارة الخ) منشأ الايام قوله بعد الملك قبل القبض اه سم (قوله ومنها) الموهوبة التى لم تقبض (قوله لم تقبض) له لم تقسم لقوله بعدى بناء الخ اللهم الان يقال ان القسمة للغنمة لا لتحقق الا بالقبض اه عرش عبارة الرشيدى قوله لم تقبض لعل المراد لم تقسم بقرينة ما بعده الا ان يقال ان القبض فيها يحصل بمجرد القسمة اى حكما بدليل صحة تصرفه فى نصيده قبل استيلائه عليه ولعل هذا أولى مما فى حاشية الشيخ عرش وسبق ما يحصل به الملك فى الغنمة اه (قوله ان الملك لا يحصل الا بالقسمة) ولهذا قال الجوينى والفقهاء وغيرهم انه يحرم وطء السرارى اللاتى يجلبن من الروم وهو الهندو الترك الان ينصب الامام من يقسم الغنائم من غير ظلم اه معنى وفى الجبيرى بعد ذكر مثله عن سم ما نصه المعتمد جاز الوطء لاحتمال ان يكون السانى ممن لا يلزمه التخميس ونحن لانحرم بالشك مرو الزبادى والحنفى اه (قوله بعد قبولها) وكذا قبل قبولها كما قاله الرافعى اه معنى وهو خلاف ظاهر الخ كذا مروجى فى الروض بحصول الاستبراء بحضرة من الحامل من زنا (قوله فالملك به مبنى الخ) يتأمل معناه مع حصول الملك بالارث مطلقا (قوله فلا مبا لاه بايام عبارة ته) منشأ الايام قوله بعد الملك

بالاستبراء فيه قبل القبض فالارث الاقوى اولى وكان الاذرى اشارة الى بناءه على ضعف بقوله حيث يعتبر قبضه فى الاستبراء لكن بنافيه قوله اما الخ مع قوله انه واضح الا ان يقال انه واضح على القول فى البيع انه لا يكتفى فيه بالاستبراء قبل القبض وقد يقال فى جوابها الاشكال صرحوا بان الارث لا خلاف فى الاعتداد بالاستبراء فيه قبل القبض بخلاف نحو البيع فان فيه خلافا للاصح منه الاعتداد و اشارو الفرق بما حاصله ان المملوك بالارث مقبوض حكما فهو اقوى من نحو البيع ولذا صح التصرف فيه قبل قبضه ويلزم من هذه القوة المختصية لصحة التصرف كون المورث فى نحو البيع قبضه قبل موته والا فكان لا ملك بخلاف نحو البيع الملك فيه تام بالعقد لكنه ضعيف فحري الخلاف فيه فالاصح نظر الى تمامه والضعيف الى ضعفه واما الارث فالملك به مبنى على تقدير قبضه ولا يوجد الا اذا كان موره قبضه ان ملكه بنحو بيع فتشمله فانه دقيق (وكذا شراء) ونحوه من

المعاوضات (فى الاصح) حيث لا خيار لتام الملك به ولزومه ومن ثم لم يحسب فى ز من الخيار ولو للشرى لضعف ملكه كلام (لابهة) فلا يحسب قبل القبض لتوقف الملك فيها عليه كما قدمه فلا مبا لاه بايام عبارة هنا حصوله قبله ومنها غنيمة لم تقبض اى بناء على أن الملك فيها لا يحصل الا بالقسمة كما هو ظاهر وبحسب فى الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض للملك الكامل فيها بالقبول

(ولو اشترى بحوسية) او نحو وثنية او مرتدة (خاضت) مثلاً (ثم) بعد فراغ الحيض او في اثنا (٣٧٩) ومثله الشهر في ذات الاشهر وكذا

الوضع كاصحابه (اسلت لم يكف) حبضها او نحوها في الاستبراء لانه لم يستعقب الحل ومن ثم لو اشترى عبد مأذون أمة وعليه دين لم يعتد به قبل سقوطه فلا محل لسيده وطؤها حيث قال المحامي عن الاصحاب وضابط ذلك ان كل استبراء لا يتعلق به استحالة الوطء لا يعتد به انتهى ومنه مالو اشترى عمة خاضت ثم تحملت او صغيرة لا تحتمل الوطء فاطاقته بعد مضي شهر على ما قاله الجرجاني في الثانية ثم رأت الزركشي قال انه بعد جذا نعم يعتد باستبراء المهرونة قبل الانفكاك كما يميل اليه كلامها وجزم به ابن المقرئ ويفرق بينها وبين ما قبلها بأنه محل وطؤها باذن المهرتين فهي محل للاستمتاع بخلاف غيرهما حتى مشتراة المأذون لأن له حقاً في الحجر وهو لا يعتد باذنه وبهذا يدفع ما لا يذري ومن تبعه هنا فان قلت هي تباح له باذن العبد والغرماء فسأوت المهرونة قلت الاذن هنا اندر لاختلاف جهة تعلق العبد والغرماء بخلافه في المهرونة وفارقت أمة المأذون أمة مشتر حكر عليه بئس فانه يعتد

كلام الشارح والنهاية ولذا قال ع ش قوله بعد قبولها أي فلو مضت مدة الاستبراء بعد الموت وقبل القبول لم يعتد بها وان تبين بالقبول ان الملك حصل من الموت اه (قول المتن ولو اشترى) عبارة المنهج مع شرحه ولو ملك بشرأ او غيره (قوله مثلاً) اي او جدمنها ما يحصل به الاستبراء من وضع حل او مضى شهر لغير ذوات الافراء معنى وحلي (قوله ومثله) يعني عن قوله مثلاً (قوله لانه) اي هذا الاستبراء اه معنى (قوله الحل) اي حل الاستمتاع اه معنى (قوله مأذون) اي في التجارة (قوله وعليه الخ) اي والحال ان على العبد المأذون (قوله لم يعتد به) اي بالاستبراء وقوله قبل سقوطه اي الدين اه ع ش (قوله حيث) اي حين إذ سقط الدين عبارة المغنى فانه لا يجوز للسيد وطؤها ولو مضت مدة الاستبراء فاذا زال الدين بقضاء او ابرام لم يكف ما حصل من الاستبراء قبله على الاصح اه (قوله لا يتعلق به الخ) اي لاستعقبه معنى وع ش (قوله ومنه) اي من ذلك الضابط وافراده (قوله مالو اشترى عمة خاضت الخ) تقدم قريباً ان الذي اقتضاه كلام العراقيين وهو المتمدن الاكشاف هنا بالحيض قبل التحلل اه سم (قوله فاطاقته بعد مضي شهر) أي فلا يعتد بما مضى ولا بد من استبراء بعد الاطاقة اه سم (قوله في الثانية) اي الصغيرة (قوله باستبراء المهرونة) اي كان اشترها او ورثها او قبل الوصية بها ثم رهنها قبل الاستبراء خاضت او مضى الشهر او وضعت قبل انفكاك الرهن فيعتد بما حصل في زمنه اه ع ش وقوله ثم رهنها قبل الاستبراء الاحسن وهي سرهونة (قوله وجزم به ابن المقرئ) وهو المتمدن اه نهاية خلافاً للبغى عبارة وجري الاذرى وغيره على الثاني اي وجوب إعادة الاستبراء بعد انفكاك الرهن تبعاً لابن الصباغ وهو اوجه اه (قوله بينها) أي المهرونة (قوله وما قبلها) أي النجسية اه ع ش أي وما زاده الشارح (قوله يحل) أي ملك المهرونة (قوله لانه) اي للمأذون (قوله ومن تبعه) اي كالمغنى كما مر (قوله باذن العبد) انظره مع قوله السابق وهو لا يعتد باذنه لان برادوحده اه سم (قوله الاذن هنا اندر) وايضاً فالمرتين معين يمكن تحقق إذنه بخلاف الغرماء لجواز ان يكون هناك غريم غير معلوم فلا يمكن تحقق إذنه لجميع الغرماء اه سم (قوله يضعف الخ) متعلق بفارقت (قوله في هذه) اي أمة المشتري المحجور عليه بئس (قوله ايضاً) اي كتعلقه بالامة (قوله تلك) اي أمة المأذون المدبون (قول المتن ويحرم الاستمتاع) والاقرب انه كبيرة وينبغي ان محل امتناع الوطء ما لم يخف الزنا فان خافه جاز له اه ع ش (قوله ولو بنحو نظر) الى قول المتن ولو منعت في النهاية لا ماسا به عليه (قوله بشهوة) (فرع) وقوع السؤال استطراداً عن النظر لاجل الشراء هل يجوز اذا كان بشهوة كافي نظر الخطبة او يفرق فيه نظر اه سم وفيه إجماع الى ميله لجواز (قوله ومس) انظر هل ولو بغير شهوة اه رشدي اقول قضية اطلاقهم المس وتقييدهم النظر بشهوة حرمة المس مطلقاً فلا راجح (قوله لادائه الخ) عبارة المغنى بوطنه ما لم ير وغيره كقبلة ونظر بشهوة قياساً عليه ولا نه يؤدي الى

قبل القبض (قوله قال المحامي الخ) كذا شرح مر (قوله ومنه مالو اشترى عمة خاضت الخ) تقدم قريباً ان الذي اقتضاه كلام العراقيين وهو المتمدن الاكشاف هنا بالحيض قبل التحلل (قوله فاطاقته بعد شهر) اي فلا يعتد بما مضى ولا بد من استبراء بعد الاطاقة (قوله وجزم به ابن المقرئ) وهو المتمدن شرح مر (قوله باذن العبد) انظره مع وهو لا يعتد باذنه لان برادوحده (قوله قلت الاذن هنا اندر الخ) وايضاً فالمرتين معين يمكن تحقق إذنه بخلاف الغرماء لجواز ان يكون هنا غريم غير معلوم فلا يمكن تحقق إذنه لجميع الغرماء (قوله في المتن ويحرم الاستمتاع بالاستبراء) قد يشمل الاستمتاع بنحو شعرها وطرفها لمس او نظر بشهوة ويجزئها المنفصل وهو غير بعيد ما لم يوجد ثقل بخلافه فيمنع الاستمتاع بالقيلة ولو في غير الفم كما هو ظاهر (فرع) وقوع السؤال استطراداً عن النظر لاجل الشراء هل يجوز اذا كان بشهوة كافي نظر الخطبة او يفرق فيه نظر (فرع) بحث في اعمى اراد التوكيل في شراء جارية لانه يجوز له مسها المتوقف عليه معرفة اوصافها بدلا عن النظر المتوقف عليه ذلك ولا يخفى فساد هذا البحث لان مسه المذكور لا يتوقف عليه صحة

باستبرائها قبل زوال الحجر لضعف التعلق في هذه لكونه يتعلق بالذمة ايضاً بخلاف تلك لانحصار تعلق الغرماء بما يد المأذون لا غير (ويحرم الاستمتاع) ولو بنحو نظر بشهوة ومن (بالمستبراء) اي قبل مضي ما به الاستبراء لادائه الى الوطء المحرم ولا احتمال انها حامل بحر

فلا يصح نحو بيعنا نعم محل له الخلوة بها (٣٨٠) ولا يحال بينه وبينها لأن الشرع جعل الاستبراء مفوضا لامته وبه فارق وجوب الاحالة بين

الزوج والزوجة المعتدة
عن شبهة كذا اطلقوه فيه
اذا كان السيد مشهورا بالزنا
وعدم المسكة وهي جملة
نظر ظاهر (الامسية فيحل
غيروطه) لانه ^{بما لا يملك} لا
يحرم منها غيره مع غلبة
امتداد الاعين والأيدي
الى مس الامام سيبا الحسان
ولان ابن عمر رضى الله عنهما
قبل امه وقعت في سهمه
لما نظر عنه كما يبرق فضة
فلم يترك الصبر عن قبيلها
والناس ينظرون ولم ينكر
عليه أحد رواء البيهقي
وفارق غير ما يتبين ملكها
ولو حاملا فلم يجر فيها
الاحتمال السابق وحرّم
وطؤها صابغة لامته ان يختلط
بماء حرمي لحرمة ولم
يلتفتوا لاحتمال ظهور
كونها ام ولد لمسلم فلا
ملكها السابق لنوره
واخذ الماوردي وغيره من
ذلك ان كل من لا يمكن
حملها مانع للملك المصيرورتها
به ام ولد كصية وحامل
من زنا وآسية ومشترأة
من زوجة طفلها زوجها
تكون كالامسية في حال التمتع
بها بعدا الوطه (وقيل
لا يحل التمتع بالامسية
ايضا وانصر لجمع واذا
قالت مستترأة (حضت
صدقت) لانه لا يعلم الا
من جهتها بلايين لانه لو
نكحت لم يقدر السيد على

الوطه المحرم واذ اظهرت من الحيض حل ماعد الوطه على الصحيح ويحق تحريم الوطه الى الاغتسال اه
(قوله فلا يصح الخ) فترجع على قوله انها حامل بحر اه سم (قوله مفوضا لامته) اى من حيث انه ان
شاء صبر عن التمتع الى مضى الاستبراء وان شاء عصى وتمتع قبل مضيه اه بحرمي (قوله وهي جملة) لعله
ليجرد تأكيد النظر وليس بقيد (قوله نظر ظاهر) معتمد في حال بينهما حيث عرش وحلى (قول
المتن الامسية) اى وقعت في سهمه من الغنمة والمشتراة من حرمي كالامسية كما قاله صاحب الاستقصا. الا
ان يعلم انها انتقلت اليه من مسلم او ذمى وانحوه والعهد قريب وخرج بالاستمتاع الاستخدام فلا يحرم اه
معنى (قول المتن فيحل غيروطه) ولو غلب على ظنه ان الاستمتاع بوقعه في الوطه فالوجه امتناع الاستمتاع
م اه سم (قوله لما نظر عنه الخ) او انه فعل ذلك اغاظة للكفار حيث يبلغهم ذلك مع انها كانت من
بنات عظامهم اه عرش اقول وينافى هذا التوجيه قول المغني ماضيه ولما روى البيهقي عن ابن عمر رضى
الله عنهما انه قال وقعت في سهمي جارية من سى جلولا فظنرت اليها فاذا عنها مثل ابريق الفضة فلم
أتأملك ان قبلتها والناس ينظرون ولم ينكر عليه أحد من الصحابة وجلولا به فتشع الجرم والمذمومة من نحو
فارس والنسبة اليها جلولى على غير قياس فتحت يوم اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة فبلغت غنائمها
ثمانية عشر الفاه اه (قوله كارباق فضة) اى كسيف من فضة فان ابريق لغة السيف اه عرش
(قوله وفارقت) اى الامسية (قوله الاحتمال السابق) اى اخل بحر (قوله لآخرته) اى ماء الحربى
اه معنى (قوله لنوره) يرد عليه ان الاحتمال ولو كان نادرا ينافى التيقن الا ان يرا ديه ما هو قريب من
التيقن اه سم (قوله من ذلك) اى الفرق (قوله المانع) وصف لحملها اه رشدى (قوله لصيرورتها
الخ) علة للبايع اه سم (قوله ومشترأة مزوجة) قد يشكل عدم مكان حملها الا ان يحاج بان المراد حمل
تصير به ام ولد كما قال لصيرورتها الخ وهذه لا يمكن حملها كذلك لان حملها من الزوج لا تصير به ام ولدا هم
(قوله كالامسية في حل التمتع بها الخ) لكن ظاهر كلامهم بخلافه نهاية وهو المعتمد عرش (قوله لانه
لا يعلم) اى قوله واذا صدقناها في المعنى (قوله بلايين) متعلق بصدقت (قوله لم يقدر الخ) لانه لا يطلع عليه
اه معنى (قوله قياسا على ما لو ادعت الخ) قال الروض في مبحث التحليل فرع يقبل قولها في التحليل
وان كذبها الثانى وله اى الاول تزوجها وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها منعناه الا ان قال بعده تبينت
صدقها انتهى فقوله قياسا على ما الخ غير مستقيم الا ان يريد بتكذيبها ظن كذبها ولا يخفى انه تعسف بعيد
اه سم ولذا عبر النهاية في الموضوعين بقوله وظن كذبها (قوله والاول اوجه) كذا في بعض نسخ النهاية

بل ويفيد عدم صحة البيع لانه لا يصح عقده بنفسه بل يعقدوكله الواجب نظر العاقدون مسه فيحرم
فليتأمل (فرع) لو غلب على ظنه ان الاستمتاع بوقعه في الوطه فالوجه امتناع الاستمتاع م (قوله فلا
يصح نحو بيعنا) فترجع على قوله انها حامل (قوله لا احتمال الخ) يرد ان الاحتمال ولو نادرا ينافى التيقن الا ان
يراد ما هو قريب من التيقن (قوله واخذ الماوردى الخ) ظاهر كلامهم بخلافه م (قوله لصيرورتها) علة
للبائع (قوله ومشترأة مزوجة الخ) قد يشكل عدم هذه لا يمكن حملها الا ان يحاج بان المراد حمل تصير به
أم ولد كما قال لصيرورتها به ام ولد وهذه لا يمكن حملها كذلك لان حملها من الزوج لا تصير به ام ولدا (قوله قياسا
على ما لو ادعت التحليل فكذبها الخ) قال في الروض في مبحث التحليل فرع يقبل قولها في التحليل وان كذبها
الثانى الى ان قال وله اى الاول تزوجها وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها منعناه الا ان قال بعده تبينت
صدقها انتهى فقوله قياسا على ما لو ادعت التحليل فكذبها غير مستقيم ويحتمل انه انتقل نظره الى تكذيب
الثانى فليتأمل فان اراد فكذبها الثانى لم يكن نظير مانع فيه فلا يستقيم القياس ايضا فليتأمل فظاهر ان
قياس التحليل هو الثانى لا الاول اللهم الا ان يريد بتكذيبها ظن كذبها ولا يخفى انه تعسف بعيد (قوله
والاول اوجه) المنتجه الثانى م (قوله في المتن ولو منعت السيد فقال اخبرتنى بتمام الاستبراء صدق) عبارة

الحلف على عدم الحيض واذا صدقناها فكذبها فلم يحل له وطؤها قياسا على ما لو ادعت التحليل فكذبها بل
أولى أو لا ويفرق محل نظرو الأول اوجه (ولو منعت السيد) من تمتع بها (فقال) أنت حلال لى لانك (أخبرتني بتمام الاستبراء صدق)

شيء من زمن الاستبراء ولو قال حضت فانكرت صدقت على ما قاله الامام ومن تبعه وعلمه بأنه لا يعلم الا منها وهو جرى على ما مشى عليه الشيوخان في موضع والمعتمد ما جريا عليه في موضع اخر انه يعلم من غيرها فعليه يحتمل تصديقه كافي دعواه اخبارها له به بجامع أن الاصل عدم كل ويحتمل الفرق بان الحيض يسر اطلاعه عليه وأن يمكن فصدقت بخلاف الاخبار وهذا أقرب (ولا تصير أمة فراشا) لسيدها (الابوطه) منه في قبلها أو دخول مائه المحترم فيه ويعلم ذلك باقراره أو بينه وبه

وفي أكثرها المتجه الثاني ونقله سم عنه وأقره وقال عش وهو الأقرب اه (قوله يمينه) إلى قوله ومن تبعه في النهاية والمغني (قوله وأيحت الخ) الأولى التفرغ (قوله لما تقرر الخ) علة للتمن (قوله) يلزمها الامتناع منه الخ (أى) أو لو يقتله لأنه كالأصائل اه عش (قوله ولو قال حضت الخ) ولو ورت أمة فادعت حرمتها عليه بوطمه موره أى الذى لا يحرم بوطمه وطه الوارث فانكر صدق يمينه لأن الاصل عدمه نهاية ومعنى وروض (قوله على ما قاله الامام الخ) عبارة النهاية والمغني كاجزم به الامام اه (قوله) منه في قبلها إلى قوله وجميع المتن في المغني لا قوله أى بعد عله إلى المتن وقوله لأن عمر إلى قوله لأن الوطه سبب وإلى الكتاب في النهاية مع خلافة في مواضع سانه عليها الا قوله ولا يجوز الاقتصار إلى المتن (قوله فيه) أى القبل اه عش (قوله ويعلم ذلك) أى الوطه او دخول مائة المحترم (قوله أو بينه) أى على الوطه أو على اقراره اه معنى (قوله وبه) أى بقوله ويعلم ذلك الخ وقال عش أى بقوله او دخول مائه الخ اه (قوله) ان المحبوب أى مقطوع الذكر مع بقاء الاثنين (قوله متى ثبت) أى باقراره أو بينه اه معنى (قوله) وخرج بذلك أى بما في المتن مع قول الشارح او دخول الشارح او دخول مائه المحترم (قوله) به أى بمجرد الملك (قوله وإن خلاها الخ) أو وطئها فيما دون الفرج اه معنى وكذا في سم عن الامداد (قوله) بخلاف النكاح الخ) عبارة المغني بخلاف الزوجة فانها تكون فراشا بمجرد الخلوة باحتيا إذا ولدت للامكان من الخلوة بها لحقه وإن لم يعترف الوطه لأن مقصود النكاح التمتع والولد فاكفى فيه بالامكان وملك البين قد يقصد به التجارة أو الاستخدام اه وفي سم عن الامداد مثلها وعن الروض ما يوافقه (قوله) كامر أى في باب العدد حيث قال عقب قول المصنف ويلحق بجوابي انثيا ما نصه وقد امكن استدخالها لمنيه وإن لم يثبت كما مر اه سم (قوله) اما الوطه في الدبر الخ) أى سواء كانت الموطوءة حرة أو أمة اه عش (قوله) كامر أى قبل فصل اللعان قوله الخ (قوله) ان الوطه الانسب لما قبله وما بعده ان يزيد قوله او دخول مائه المحترم (قوله) كامر أى انقائه واللام علة لقوله أى بعد عله الوطه وقوله من الاجماع بيان لما مر اه كردى (قوله) بعد الوطه متعلق بحضته واستبراء (قوله) بسة أشهر متعلق بالوضع عبارة

الروض ولو قال السيد أخبرني بها محاضرتي وانكرت أو قالت للوارث وطلعتي مورتك أى الذى يحرم بوطمه وطه الوارث فانكر فاقول قوله أى قول السيد فى الأولى وقول الوارث فى الثانية قال مر في شرحه ولو ورت أمة فادعت حرمتها بوطمه موره فانكر صدق يمينه لأن الاصل عدمه اه (قوله) صدقت على ما قاله الامام الخ) اعتمد مر خلافا للشارح (قوله) وإلا فلا وهذا وجه الخ) كذا شرح مر وفي شرح الروض ما يقتضى ان هذا انحصر بملك الأمة فإنه عبر بقوله تنبيه قد تقرر ان الأمة لا تصير فراشا إلا بالوطه أو استدخال المني فلو كان السيد محجوب الذكر باقى الاثنين وانت بولد فهل تقول بلحقه كما كان من زوجة أو لا ويقيد اطلاقهم لحق الولد به بما لو كان من زوجة الخ وبه وافق ذلك قول المهاج في باب العدد ويلحق بجوابه بقى انشاء قول الشارح هناك عقبه قد امكن استدخالها لمنيه وإن لم يثبت كامر اه وعبارة الشارح في شرح الارشاد الكبير وإما تصير الأمة فراشا بالوطه الذى يمكن فيه الاحبال كوطه الحصى كارجحه البقنى وغيره لما مر من ان الولد يلحقه ما ينسبه بالبين وباستدخاله إلى المحترم والحق البقنى المحبوب في ذلك الحصى والأقرب كما قاله شيخنا اه ليس مثله لأن ووطه ذلك يمكن بخلاف ووطه هذا فانتمى كون الأمة فراشا له لا نه انما يثبت بالوطه استدخال المني وكلاهما متصف متناه أو تخلفا مولد وزجه لان الامكان يكفى هناك لا نه لا بمجرد الملك فهو خلاها بلا ووطه أو وطئها فيما دون الفرج أو في الدبر مثلا فولدت ولدا يمكن كونه منكم بلحقه بخلاف الزوجة لأن فراشا النكاح أقوى من فراشا الملك اذ مقصود النكاح التمتع والولد ملك البين قد يقصد به خدمة أو تجارة أو لا ينكح من لا تلحق بملك من لا تلحق ولو قال كنت اطوا اعزل لحقه لان الما قد يسبقه إلى الرحم وهو لا يصح به بخلافه في الوطه في غير الفرج لأن سبق الماء من غيره إليه بعيد اه (قوله على المعتمد)

الروض ولو قال السيد أخبرني بها محاضرتي وانكرت أو قالت للوارث وطلعتي مورتك أى الذى يحرم بوطمه وطه الوارث فانكر فاقول قوله أى قول السيد فى الأولى وقول الوارث فى الثانية قال مر في شرحه ولو ورت أمة فادعت حرمتها بوطمه موره فانكر صدق يمينه لأن الاصل عدمه اه (قوله) صدقت على ما قاله الامام الخ) اعتمد مر خلافا للشارح (قوله) وإلا فلا وهذا وجه الخ) كذا شرح مر وفي شرح الروض ما يقتضى ان هذا انحصر بملك الأمة فإنه عبر بقوله تنبيه قد تقرر ان الأمة لا تصير فراشا إلا بالوطه أو استدخال المني فلو كان السيد محجوب الذكر باقى الاثنين وانت بولد فهل تقول بلحقه كما كان من زوجة أو لا ويقيد اطلاقهم لحق الولد به بما لو كان من زوجة الخ وبه وافق ذلك قول المهاج في باب العدد ويلحق بجوابه بقى انشاء قول الشارح هناك عقبه قد امكن استدخالها لمنيه وإن لم يثبت كامر اه وعبارة الشارح في شرح الارشاد الكبير وإما تصير الأمة فراشا بالوطه الذى يمكن فيه الاحبال كوطه الحصى كارجحه البقنى وغيره لما مر من ان الولد يلحقه ما ينسبه بالبين وباستدخاله إلى المحترم والحق البقنى المحبوب في ذلك الحصى والأقرب كما قاله شيخنا اه ليس مثله لأن ووطه ذلك يمكن بخلاف ووطه هذا فانتمى كون الأمة فراشا له لا نه انما يثبت بالوطه استدخال المني وكلاهما متصف متناه أو تخلفا مولد وزجه لان الامكان يكفى هناك لا نه لا بمجرد الملك فهو خلاها بلا ووطه أو وطئها فيما دون الفرج أو في الدبر مثلا فولدت ولدا يمكن كونه منكم بلحقه بخلاف الزوجة لأن فراشا النكاح أقوى من فراشا الملك اذ مقصود النكاح التمتع والولد ملك البين قد يقصد به خدمة أو تجارة أو لا ينكح من لا تلحق بملك من لا تلحق ولو قال كنت اطوا اعزل لحقه لان الما قد يسبقه إلى الرحم وهو لا يصح به بخلافه في الوطه في غير الفرج لأن سبق الماء من غيره إليه بعيد اه (قوله على المعتمد)

وحلف على ذلك وإن وافقه
الامة على الاستبراء على
الأوجه لاجل حق الولد (لم
يأبى) (الولد) (على المذهب)
لان عمر وزيد بن ثابت
وابن عباس رضي الله عنهم
نفوا أولاد جوارهم بذلك
ولان الوطء سبب ظاهر
والاستبراء كذلك فتعارض
وبقي أصل الامكان وهو
لا يكتفي به هنا بخلاف
النكاح كما رأيت به
لدون ستة اشهر من الاستبراء
فيلحقه ويلغو الاستبراء
ووقع في أصل الروضة هنا
ان له نفيه باللعان وردوه
بانه سبوا لما فيه في باب وفي
العز يزعمون جميع المتن بين نفي
الولد ودعوى الاستبراء
تصور اوقيدل للخلاف في
الروضة اذا علم انه ليس منه
له نفيه باليمين وان لم يدع
الاستبراء فان نكل فوجها
أحدهما ويرجع انه متوقف
الحقوق على يمينها فان نكلت
فيمين الولد بعد بلوغه قضية
عبارتها أن اقتصاره على
دعوى الاستبراء كاف في
نفيه عنه اذا حلف عليه (فان
انتكرت الاستبراء) وقد
ادعت عليه امة الولد (حلف)
ويكفي في حلفه (ان الولد
ليس منه) ولا يجب تعرضه
للاستبراء ولا يجزيه
الاقتصار عليه لان المقصود
هو الاول وفيه اشكال
اجبت عنه في شرح الارشاد
(وقيل يجب تعرضه

المغني وادعى بعد وطئها استبراء منها بحضرة كاملة وأقواله لستة اشهر كما ذكر منها إلى أربع سنين اهـ (قوله
وحلف على ذلك الخ) يعني ولا بد من حلفه وان وافقه الخ ارشيدى عبارة المغني ولا بد من حلفه مع دعوى
الاستبراء وعبرة سم وظاهر المنهج وشرحه بل صريحه انه لا بد من الحلف اهـ وعبرة الرشيدى قوله
وحلف يعني ولا بد من حلفه وإن وافقه الامة الخ اهـ (قوله بذلك) اي بالحلف مع دعوى الاستبراء اهـ
عش (قوله) وهو لا يكتفي به هنا) اي في فراش الامة بل لا بد فيه من الاقرار بالوطء او البينة عليه مغني ونهاية
(قوله) بخلاف النكاح) اي لان فراشه أقوى من فراش الملك اذ مقصود النكاح التمتع والولد ملك اليمين
قد يقصد به خدمة أو تجارة ولهذا لا ينكح من التحمل ويملك من التحل اهـ سم عن الامداد (قوله) اما لو مات به
الخ) يحتمل قوله بستة اشهر كما ذكر (قوله هنا) اي في باب الاستبراء (قوله) ان له نفيه الخ) اي فيما اذا علم انه
ليس منه (قوله) وردوه الخ) عبارة المغني قال على الصحيح كما سبق في اللعان اهـ ونسب في ذلك للسبوا فان
السابق هناك تصحيح المنع وهو كذلك فان كلام الرافعي اهـ (قوله تصوير) خبره وجمع المتن (قوله) في الروضة
الخ) استدلال على كون الجمع مجرد التصوير (قوله) أحدهما ويرجع) رجحه في شرح الروض اهـ سم وعبرة
النهاية أحدهما توقف الحقوق على يمينها الخ وتاثيرهما هو الاصح لحق الولد بتكوله اهـ (قوله) وقضية
عبارتها) اي عبارة الروضة المارة أنقوله اذا حلف عليه اي نفي الولد عنه لاي الاستبراء اخذما
بأقوال المتن (حلف) بضم اوله بخلافه اي السيد على الصحيح اهـ مغني (قوله) ولا يجزيه الاقتصار الخ) مع
قوله السابق وقضية عبارتها الخ المصريح باجزاء الاقتصار عليه بدل على الفرق بين انكارها والاستبراء مع
دعوى الامة وعدم انكارها اهـ سم اقول في دعوى دلالة ما ذكر على الفرق توقف ظاهر اذا اجزأ فيها
سبق بالنسبة إلى الدعوى لاليمين كانه عليه وعدم الاجزاء هنا بالنسبة إلى اليمين لا الدعوى كما هو صريح
السياق (قوله) وفيه اشكال اجبت عنه في شرح الارشاد) عبارة واستشكك في المطلب من حيث ان يمينه
لم يوافق دعوى الاستبراء ولذا قلنا في الدعوى اذا اجاب بنفي ما دعى وعليه لم يخلف إلا على ما اجاب به ولا
يكفيه ان يخلف انه لاحق له عليه إلا ان يكون ذلك هو جوابه في الدعوى وقد يجاب عنه بان قوله ليس مني هو
المقصود بالذات والاستبراء وسيلة اليه فوجب التعرض للمقصود ولم يكتف بذكر وسيلته لانه قد يتخلف
عنها اهـ سم بخلاف (قول المتن يجب تعرضه) اي مع حلفه المذكور (فرع) لو وطئ وامته واستبرأها هم
كتب شيخنا الشهاب الرمي محظه على كتب متعددة أنه المتعمد خلافا لنسب اليه خلاف ذلك (قوله) وإن
وافقه الامة إلى قوله لاجل حق الولد) كذا مر وعبرة بالمنهج إلا ان نفاه وادعى استبراء اي بعد الوطء
وحلف ووضعت ستة اشهر اي فلا يلحقه قال في شرحه وانما حلف لاجل حق الولد اهـ وظاهره بل صريحه
انه لا بد من الحلف ولم يتعرض له في الروض والمآل في التنبه ولا ينتفي عنه إلا ان يدعى الاستبراء وخلف
عليه قال الاسنوي في صحيحه ان الاصح عدم وجوب الحلف على الاستبراء وهو المناسب لقول الشارح الاتي
وجمع المتن بين نفي الولد ودعوى الاستبراء فلامعنى لوجوب الحلف عليه فليتام اهـ (قوله) أحدهما ويرجع
رجحه في شرح الروض (قوله) أحدهما الخ) وتاثيرهما هو الاصح لحق الولد بتكوله اهـ شرح مر (قوله)
وقضية عبارتها الخ) كذا شرح مر (قوله) ولا يجب تعرضه للاستبراء) وإذا حلف على الاستبراء قبل يقول
استبرأنا قبل ستة اشهر من ولادته اهـ هذا الولد او قول ولدته بعد ستة اشهر بعد استبرائي في وجهان الاوجه
ان كلا منهما كاف في حلفه لحصول المقصود به شرح مر (قوله) ولا يجزيه الاقتصار عليه) مع قوله
السابق وقضية عبارتها الخ المصريح باجزاء الاقتصار عليه بدل على الفرق بين انكارها والاستبراء مع دعوى
الامة وعدم انكارها ولم يتعرض مر لقول الشارح ولا يجزيه الخ (قوله) وفيه اشكال اجبت عنه في شرح
الارشاد) عبارة وتواستشكك في المطلب من حيث ان يمينه لم يوافق دعوى الاستبراء ولذا قلنا في الدعوى
إذا اجاب بنفي ما دعى به عليه لم يخلف إلا على ما اجاب ولا يكفيه ان يخلف انه لاحق له عليه إلا ان يكون
ذلك هو جوابه في الدعوى وفارق نفي الولد في النكاح بان نفيه لم يعتمد دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يشترط

اعتقها ثم اتت بولد لسته اشهر من العتق لم يلحقه اه معنى (قول المتن ولو ادعت استيلاد الخ) افهم صحة دعوى الالة الاستيلاد هو كذلك نهايتم معنى اى ثم بعد دعواها تطلب منه جواب منه بطريقه ع ش (قول المتن اصل الوطه) اى ودخول مائه المحترم في قبلها (قوله لم يلحقه) اى وان اشبهه بل وان الحق به القافى لا تنفاه سببه اه ع ش (قوله اذ لا ولاية الخ) عبارة للمتنى لموافقته لاصل من عدم الوطه وكان الولد منفيا عنه اه (قوله ولم يسبق) الى قوله قال ابن الرفعة في المتن (قوله فلا يلحق) معتداه ع ش (قوله ويرد بمنع الخ) لا يخفى ما فيه قوله اذ لا بسبب الحرية الخ فيه انه قد لا يقصد الا المطلوب لا سببه وقوله والحرية منتظرة قد يقال مراد ابن الرفعة بحر يتهاق حر يتهاق وهو حاضر لا منتظر اسم (قول المتن لحقه في الاصح) (خاتمة) لو اشترى زوجته واتت بولد يمكن كونه من النكاح والملك بان ولده لسته اشهر فاكثر من الوطه بعد الشراء او قل من اربع سنين من الشراء لم قصر ام ولد الان اقر بوطه بعد الملك بغير دعوى استبراء يمكن حدوث الولد بعده بان لم يدعه او ادعاه ولد لدون ستة اشهر من الاستبراء فقصر ام ولد ولو زوج امته فطلقت قبل الدخول وافر السيد بوطها فولدت ولد الزم من يحتمل كونه منها حتى السيد عملا بالظاهر وصارت ام ولدها معنى

(كتاب الرضاع)

(قوله هو يفتح أوله) الى قوله وفي وجه ذكره في المتن الا قوله وقد تبدل ضاده تام الى التنبيه الاول في النهاية بلا مخالفة الا في مواضع سانه عليها (قوله يفتح وله وكسره) وقد يقال الرضاغة بانبات التاء فيها معنى وشيخنا (قوله وقد تبدل الخ) ظاهره على اللغتين اه ع ش (قوله لعله اسم لص الثدي الخ) هو اخص من المعنى الشرعي من جهة انه لا يشمل ما اذا حلب اللبن في انا وسق ولدا وتناول ما حصل منه كالجن واعم منه من جهة انه يشمل الرضاع من بيمه اوفوق حولين اه بجري (قوله وشرب لبنه) اى مع شربه اه شيخنا (قوله) التعرض في نفيه الى ذكره واستظهر الزركشي ما قاله وقد يجاب عنه بان قوله ليس منى هو المقصود بالذات والاستبراء وسيلة اليه فوجب التعرض للبصود ولم يتكف بذلك وسيله لانه قد يتخلف عنها وانما يمكن لاحقه على ما اذا ادعى عليه بشئ خاص لان العام غير الخاص على ان الحق له اطلاقات فلم يتحقق شموله للبدعي فيه العين انتهت عبارته ولباحث ان يقول في قوله لان العام غير الخاص لاثرب الغايرة مع كون هذا العام نصافي العموم وقد صرحوا بان التكره المنفية بلا نص في العموم كما صرحوا بان العام يدل على كل فرد مطابقة فلا اثر لهذه المغايرة مع تناول هذا العام للبدعي فصاد ولا لته عليه مطابقة قوله على ان الحق الخ ان الحق باعتبار تلك الاطلاقات امان من قيل المتواطىء او من قيل المشترك فان كان الاول فهو قوله عام بجميع تلك المعاني على وجه النصوصية الخ ما تقدم فلا اثر بمجرد انه لاطلاقات وان كان الثاني فكذلك بناء على ما عليه الثافى وانه قوله من جهة استعمال المشترك في معنيته مثلا وظهوره فيهما عند التجرد عن القرائن قال الجلال المحلي في حد العام من جمع الجوامع ومن العام اللفظ المستعمل في حقيقته ومجازته ومجازه على الرجح المتقدم من جهة ذلك ويصدق عليه الحد كما يصدق على المشترك المستعمل في أفراد معني واحدا لانه مع قرينة الاحد لا يصلح لغيره اه فتام (قوله في المتن ولو ادعت استيلاد فانكر اصل الوطه وهناك ولد الخ) قال في الرضوض والسيد المنكر للوطه اى الذى ادعته امته لا يلحق على نفيه ولو كان ثم ولداى لان الاصل عدم الوطه مع كون النسب حقا قال في شرحه وظاهره انه لا بد من حلقه ان ادعت امية الولد كما صرح به الامام لا لها فيها حق وان اقتضى كلامه تبعا لصريح كلام اصله خلافه نبه على ذلك البلقيني وقال ان ما في الرضوضه اصلها لا يعرف لاحد من الاحباب اه (قوله ويرد بمنع الخ) لا يخفى ما فيه (قوله اذ لا سبب للحرية غيره) فيه انه قد لا يقصد الا المطلوب لا سببه (قوله والحرية منتظرة) قد يقال مراد ابن الرفعة بحر يتهاق حر يتهاق وهو حاضر لا منتظر والله اعلم

(كتاب الرضاع)

او ما حصل منه في جوف طفل بشرط تاتي وهي مع ما يفرغ عليها المقصودة بالباب واما مطلق التحريم به فقد مر في باب ما يحرم من النكاح والاصل فيه الكتاب والسنة واجماع (٢٨٤) الامّة وسبب تحريره ان اللبن جزء المرضعة وقد صار من اجزاء الرضيع فاشبهه مني في النسب

ولفصوره عنه لم يثبت له من احكامه سوى المحرمية دون نحو ارث وعق وسقوط قود ورد شهادة وفي وجه ذكره هنا مع انه قد يقال الانسب به ذكره عقب ما يحرم من النكاح غموض وقد يقال فيه ان الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح لجعل عقبها لا عقب تلك لان ذلك لم يذكر فيه الا الذوات المحرمة الانسب بمحله من ذكر شروط التحريم وأركانها رضيع ولبن ومرضع (انما يثبت) الرضاع المحرم (بلبن امرأة) لارجل لان لبنه لا يصلح للغذاء نعم يكره له ولفرعه نكاح من ارتضعت منه للخلاف فيه ولا يخفى الان بان اثني ولا يهيمه فيما لو ارتضعت منها ذكر وأثنى لانه لا يصلح للغذاء الولد صلاحية لبن الأدمية ولان الاخوة لا تثبت بدون الامومة او الایوة وإن أمكن ثبوت الامومة دون الایوة وعكسه كما يأتي ادمية كما عبر به الشافعي رضي الله عنه فلا يثبت بلبن جنية لانه تلو النسب لخبر يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والله تعالى قطع النسب بين الجن والانس

أو ما حصل منه) كالزبد والجبن اه عش (قوله في جوف طفل) أي لمعد تدأ وما غوه وشرح المنهج (قوله) وهي أي الشروط اه عش (قوله المقصودة) اخ خبر وهي (قوله به) أي الرضاع (قوله فيه) أي تحريم الرضاع اه معنى (قوله) واجماع الامّة أي على اصل التحريم به ولا في تفصيله خلاف بينهم اه عش (قوله فاشبهه مني) أي ولما كان حصوله بسبب الرضعة المتعد من منيها ومنى الفحل سرى إلى الفحل واصوله وحواشيه كما يأتي ونزل منزله مني في النسب ايضا اه عش (قوله ولقصوره) أي اللبن عنه أي المني وقوله دون نحو ارث أي كسقوط حد ووجوب نفقة وعدم حبس الوالد لدين الولد اه عش (قوله وفي وجه ذكره) مخبر مقدم لقوله غموض (قوله هنا) أي عقب العدة (قوله غموض) أي اخفاء اه عش (قوله فيه) أي وجهه ذكره هنا (قوله لان ذلك) أي باب ما يحرم من النكاح (قوله لم يذكر فيه) إلا الذوات (اخ) فيه ان الذوات المحرمة إنما ذكرت هناك باعتبار تحرّمها المتوقف على تلك الشروط فلذلك تلك الشروط هناك غاية المناسبة والأنسية ذكر الذوات المحرمة هناك لا لتعارض مناسبة ذكر تلك الشروط هناك ايضا اه سم (قوله واركانه) إلى التنية الاول في المعنى لا في الالاف لانه لا يصلح إلى ان الاخوة وقوله والایوة إلى ادمية وقوله ونقضته إلى المتن وقوله نعم إلى المتن (قول المتن بلبن امرأة) (قائدة) الواجب على النساء ان لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإذا رضعن فليحفظن ذلك ويشهره نو يكتبنه احتياطاً كذا افاده الكمال ابن الهمام الحنفی فی شرح الهدایة اه سید عمر (قوله ولفرعه) أي ولاصوله وحواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة إلى اصول وفروع وحواشی المرضعة وذی اللبن سم على حج عش (قوله الان بان اثني) فلو مات قبله لم يثبت التحريم فللرضيع نكاح ام الخنثى ونحوها كما نقله الاذري عن المتولي معنى وشيخنا (قوله وان أمكن ثبوت الامومة) أي كالواضع للكر طرفة وقوله وعكسه كما يأتي أي في قول المصنف ولو كان لرجل خمس مستولات اخ اه عش (قوله ادمية) نعمت امرأة (قوله فلا يثبت بلبن جنية) وفاقا للحنفي وشيخ الاسلام وخلافا للثنية كما يأتي (قوله لانه) أي الرضاع تلو النسب بكسر فسكون أي فرعه (قوله والله تعالى قطع النسب بين الجن والانس) أي بقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا اه عني (قوله على الاصح) من حرمة تناكحهما وفاقا للحنفي وشيخ الاسلام (قوله اماعلى ماعليه جمع من حله) وهو الایوة اه نهاية (قوله فيحرم) وعليه فتصير الشافعي بالادمية لم يرد به الاحتراز عن الجنية بل هو لندرة الارتضاع منها اه عش ولا يخفى بعده (قوله وهو متجه) أي التفصيل المذكور في البناء لا من حركتها حرکه مذبوح قضية لإطلاقة انه لا فرق في وصولها إلى ذلك الحد بين كونه نجاسة أو بدونها والموافق لما في الجنايات اختصاص ذلك بالاول لكن قضية ما يأتي في شرح رضيع حي من قوله لا تتألف التغذية اهان المدرك هنا غيره ثم وانه لا فرق بين الحالين اه عش وقوله لكن قضية ما يأتي الخ قد منع بان ما يأتي في الرضيع وما هنا في المرضعة عبارة شيخنا ولا بلبن من انتهت إلى حرکه مذبوح بحراة لانها كالجنينة بخلاف من انتهت إلى حرکه مذبوح بمرض فانه

(قوله لم يذكر فيه) إلا الذوات المحرمة الانسب بمحله) فيه بحث لان الذوات المحرمة لم يذكر فيه إلا باعتبار تحرّمها المتوقف على تلك الشروط هناك غاية المناسبة والأنسية ذكر الذوات المحرمة لا لتعارض مناسبة ذكر الشروط ايضا وكان الایوة حذف هذا النبي اعني قوله لا عقب تلك والاقتصار على ما قبله لانه توجه مناسبة لذكره هنا وان وجدت مناسبة أخرى لذكره هناك ولو اتهم من هذه المناسبة (قوله نعم يكره له ولفرعه) هل واصلوه وحواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة إلى اصول وفروع وحواشی المرضعة وذی اللبن (فرع) لو خرج اللبن من غير طريق المعتاد فهل يؤثر مطلقا أو فيه نحو تفصيل الغسل بخروج المني من ذلك فيه نظروا لعل القياس الثاني وكذا لو خرج من ثدى زائد قبل يؤثر مطلقا أو يفصل فيه (قوله اماعلى ماعليه جمع من حله) وهو الایوة شرح مر

قاله الزركشي ونقضته أنه مبنى على الاصح من حرمة تناكحهما أماعلى ماعليه جمع من حله فيحرم وهو متجه (حية) حياة مستقرة لا من حركتها حرکه مذبوح ولا ميتة خلافا للأئمة الثلاثة كالاتب حرمة المصاهرة بوطئها ولأنه منفصل من جثة

منفكة عن الحل والحرمة كالبيمة^٢ وبه اندفع قولهم اللبن لا يموت فلا عبرة بظرفه كلبن حية في سقاء نجس نعم بكرة كراهة شديدة كما هو ظاهر لقوة الخلاف فيه (بلغت تسع سنين) قرية تقر بيا بالمعنى السابق في الحيض ولو بكر اخلية (٢٨٥) دون من لم تبلغ ذلك لانها لا تحتمل

الولادة وللبن المحرم فرها (ولو حبلت) لبنا المحرم وهو الخامسة أو خمس دفعات أو حبله غيرها أو نزل منها بلا حبل ثم مات (فأوجر) طفل مرة في الأولى وخمس مرات في الثانية (بعد موتها حرم) بالتشديد هنا وفيما بعد في (الاصح) لا انفصاله منها وهي غير منفكة عن الحل والحرمة (ولو جبن أو تزعمه زبد أو اطعم الطفل ذلك اللبن أو الزبد أو سقا المنزوع منه الزبد حرم) للحصول التغذية^٣ (نتبه) نضية هذا الصنيع الذي تبعت فيه غيري حيث عجم في المعلوم وخصص المتيقن بما نزع زبده ان المنزوع منه اللبن وهو المسقى على السنة العامة بالمصل لانه يشبه المصل الحقيقي وهو ماء الاقط بعد غليانه وعصره على احد تفسيرية في الربا لا يحرم هنا ويوجه بانه انسلخ عنه اسم اللبن وصفاته بالكلية بخلاف المنزوع منه الزبد لبقا تهاميه وعيبه ان الروضة وفروعها وغيرهن فيما علبت لم يتعرضوا للزروع منه زيد ولا جبن ولا يقاس ما هنا بما في الفطره والبالا اختلاف الملحظ فيهن كما هو واضح (ولو خلط) اللبن (بما عجم)

يثبت الرضاع بلبنها هو كذا في البجير على من الحلبي وسم على المنهج (قوله) منفكة عن الحل (الخ) اي لا يتعلق بها باحتمالها ولا تحريمي عليها لخروجها عن صلاحية الخطاب كالبيمة سم وعش (قوله) كلبن حية (اي) امرأ حية (قوله) في سقاء نجس (اي) على القول بنجاسة الادمي بالموت مغني وسيد عمر (قوله) نعم بكرة كراهة (اي) نكاح نحو فرع من محرم منا كعتبا بتقدير الرضاع منها حية (فرع) لو خرج اللبن من غير طريقه المعتاد ومن ثدى زائد فقياس تفصيل خروج الحلي من ذلك انه لو خرج مستحكما بان لم يحل خروجه على مرض حرم أو الافلا وليس من ذلك ما لو انحرق ثديها وخرج منه اللبن فلا يقال فيه هذا التفصيل بل الاقرب التحريم قياسا على ما لو انكسر صلبه فخرج منه حيث قالوا بوجوب الغسل فيه ومثله في التحريم ما لو استوصل ثديها وخرج اللبن من اصله اه عش (قوله) بالمعنى السابق (الخ) وهو انه لا يضرب نقصا عن التسع بما لا يسع حياضها وطرا عش أي بان يكون اقل من ستة عشر يوم ما شئنا (قوله) دون من لم تبلغ ذلك (فان) انفصل منها اللبن قبل التسع بما يسع حياضها وطرا وهو ستة عشر يوما كما ذكره يوتر اه شيخنا (قوله) أو خمس دفعات عطف على لبنا المحرم (قوله) في الأولى (اي) حلب الخامسة وقوله في الثانية (اي) حلب خمس دفعات (قول المتن ولو جبن) أي أو جعل منه اقسط أو عجن به دقيق اه معني (قوله) الجبن (ومثله) القنطرة اه شيخنا (قوله) أو الزبد (اي) أو السمن بالطريق الأولى عبارة سم على المنهج قوله من جبن أو غيره يشعل السمن وهو متجه انتهت اه عش (قوله) نضية هذا الصنيع (اي) قوله أو اطعم الطفل (الخ) قوله وهو المسقى (الخ) ويعرف عندهم بالمش الحصر اه شيخنا (قوله) لا يحرم هنا معتمدهم وعش وشيخنا وانظر ما فائدة لفظة هنا (قوله) ولا جبن (اي) ولا المنزوع منه جبن (قول المتن) مانع (طاهر كاه أو نجس كخمر اه معني (قوله) أو جامد (اي) التنيه في النهاية الا قوله بان تحقق الى قوله بقي وكذا في المعنى الا قوله لكن حكى الى المتن وقوله وعدم فدية إلى وعدم تأثير البعض وقوله ويظهر إلى ولو اختلط (قول المتن) ان غلب (اي) اللبن (قوله) المانع (هلا قال أو الجامد اه سم (قوله) بان ظهر لونه (الخ) يحتمل ان يراد بظهور اللون ما يشمل الحسى والتقديرى كفى الماء ويدل له قوله الاتى حسا وتقديرا الخ قوله ولو زابت الخ اه عش (قوله) وان شرب البعض (لكن بشرط كون اللبن يمكن ان ياتي منه خمس دفعات لو انفر دغني ورشيدى (اي) أو كان هو الخامسة نظير ما ياتي (قوله) لانه المؤثر (الخ) اذا مغلوب كالمدم اه معني (قوله) حيتن (اي) حين اذ غلب (قول المتن) فان غلب (الخ) وسكت عن استواء الامرين وحكمه يؤخذ من الثانية بطريق الأولى اه معني (قوله) والحال انه (اي) اللبن لو انفر دغني عن الخليط (قوله) يمكن ان ياتي منه خمس دفعات (اي) أو كان هو الخامسة رشيدى وسم (قوله) خمس دفعات (اي) وانفصل في خمس دفعات وشربه في خمس دفعات اه عش هذا على مختار النهاية والمعنى وشيخ الاسلام والزادى من اعتبار تعدد انفصال اللبن مطلقا سواء اختلط بغيره ام لا خلافا لما ياتي في التنيه (قوله) كما نقلنا)

(قوله) منفكة عن الحل والحرمة كان المراد عن الحل لها والحرمة عليها اي لا يتعلق بها حل شيء ولا حرمة لخروجها عن صلاحية الخطاب كالبيمة (قوله) في المتن ولو خلط بما عجم (الخ) في الرض وشربه ولا يضرب التحريم غلبة الريق لفطرة اللبن الموضوعه في الفم الحاقا له بالرطوبات في المعدة اه وفي شرح التنيه لابن النقيب وقعت قطرة لبن في فم صبي واختلط بريقه ثم وصل الى جوفه فطرقان احدهما ينظر إلى كونه غالباً او مغلوباً كما ذكرنا والثاني يحرم قطعاً انتهى واول يؤخذ من تفصيل المصنف انه اذا بلغ جميع الريق الذي اختلط به القطرة دفعة واحدة اثر وحسب رضعه ولا كلام او دفعات جاء فيه تفصيل المصنف (قوله) المانع (هلا قال أو الجامد (قوله) والحال (الخ) نضية ذلك مع قوله أو كان هو الخامسة انه لو لم يمكن ان ياتي منه الادفعة وشرب الكل وكان هو الخامسة لم يكف وهو ممنوع منا واضحا فتامله

أو جامد (حرم ان غلب) بفتح أو له المانع بان ظهر لونه أو طعمه أو ريحه وإن شرب البعض لانه المؤثر حيثن (فان غلب) بضم أو له بأن زال طعمه ولو نوره يحس حسا وتقديرا بالا شديفا ياتي والحال انه يمكن ان ياتي منه خمس دفعات كما نقلناه واهل لكن حكى الرويان عن النص خلافه

أى عن السرخسى اه معنى (قوله وأن القطرة الخ) عطف تفسير على خلافه عبارة النهاية قال بعضهم أن القطرة وحدها الخ جعل أن اختلاط اللبن بغيره ليس كافرا دونه فلا يعتبر في انفصاله عدد وليس كما قال اه ولعله أراد البعض الشارح (قوله إذا وصل اليه) أى إلى جوف الطفل (قوله ما وقعت) فاعل وصل ولم يبرز الضعيف في الصلة مع جريانها على غير ما هي عليه اختيار المذهب الكوفي من عدم وجوبه عندنا من اللبن كما هنا (قوله على خمس دفعات الخ) عبارة المعنى وحل الخلاف ما إذا شرب من المختلط خمس دفعات وكان حلب في خمس أنية أو شرب منه دفعة بعد أن سقى اللبن الصرف أربعا أو يوافقه ما مر من قول النهاية وليس كما قال اه (قوله أو كان هو) أى المخلوط الخامسة قضية هذا الصنيع أنه إذا كان هو الخامسة لا يكتفى شرب البعض ولا يخفى اشكاله جدا لأنه إذا اعتد بشرب ذلك البعض واحدة من خمس محرمة فليجب أن يعتد به الخامسة لأربع قبل من الخالص فتأمل اه سم (قوله لأن اللبن في شرب الكل الخ) قد يقال أن وصول اللبن بمجردده ليس كافيا في التحريم بل لابد من وصول خصوص اللبن في خمس دفعات فإن قيل اللبن باختلاطه صار في كل جزء من أجزاء المانع جزءا آمنا قلنا فيجوز تثبت الحرمة بشرب البعض إذا شربه في خمس دفعات أى الصورة أن اللبن يتأتى منه في نفسه خمس دفعات كما علمنا مر اه رشيدى (قوله وبه) أى بالتعليل المذكور (قوله وعدم حد الخ) وقوله وعدم فدية الخ كل منهما بالنصب عطفًا على عدم تأثير الخ اه سم (قوله وعدم تأثير البعض) مبتدأ خبره قوله لعدم تحقق الخ (قوله أبقى أقل من قدر اللبن) قد يقال بقاء الأقل لا يقتضى تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلط بعض الجنس عنه لا تحصره في غير ما شرب أو بما بقي أيضا إلا أن يخص هذا بما إذا كان المشروب هو الخامسة فقط فليتأمل سم وقوله لا تحصره في غير ما شرب الخ هذا الاحتمال بعيد جدا أو يمنع إذا الفرض تحقق أجزاءه بجميع أجزاء الخليط نعم قولهم إن بقى أقل من قدر اللبن ينبغي أن يقيد بما إذا كان القدر المحقق استعماله منه يمكن أن يتأتى منه خمس دفعات اخذا بما تقدم وكانهم لم يترصوا له أو ضوحه وتبادره إلى الفهم سيما مع قرب التكلم على هذا الشرط في بيان أصل المسئلة اه سيد عمر (اقول) وقوله إذا الفرض الخ مع كونه خلاف مقتضى قاعدة العطف بأو يقتضى أن لا فرق بين شرب الكل وشرب البعض وأن حكمهما واحد كما مر عن الرشيدى وأما قول عش بعد ذكر كلام سم أقول ويأتى مثله ما لو شرب جميع المخلوط به في خمس دفعات لجواز أن يكون بعضها خاليا منه اه إن أراد به الاعتراض عليه يدفع بأن هذا الاشكال وارد على كلامهم أيضا كما مر عن الرشيدى بل فباقدنا عن سم على قول الشارح أو كان هو الخامسة إشارة إليه (قوله أقل من قدر اللبن) لا يخفى أن التحقق يحصل وأن يبقى من المخلوط قدر اللبن فأكثر لأن الباقي بعضه من اللبن وبعضه من الخليط قطعا فهذا البعض من الخليط بدل جزء ذهب من اللبن قطعا اه رشيدى (قوله ولو زابت اللبن الخ) أى فارقت اللبن اه عش (قوله أوصافه) هو بالرفع فاعل زابت اه سم أى واللبن مفعوله (قوله اعتبر) أى قدر اللبن اه معنى (قوله بماله لون قوى الخ) اعتبار ما ذكر أنما تظهر فائدة من حيث الخلاف وأما من حيث الحكم فلا لأن الغالب يحرم قطعا أو المخلوب في الاظهر اه عش (قوله اخذنا ما مر أول الطهارة) محل تأمل اه هذه المقالة ثم مرجوحه اه سيد عمر عبارة الرشيدى قد

(قوله أو كان هو الخامسة) قضية هذا الصنيع أنه إذا كان هو الخامسة لا يكتفى شرب البعض وإن كان لو لم يكن هو الخامسة بان احتيج لشرب الجنس لكن شرب ذلك البعض واحدة من خمس إذا شرب الكل في خمس دفعات ولا يخفى اشكاله جدا لأنه إذا اعتد بشرب ذلك البعض واحدة من خمس محرمة فليجب أن يعتد به الخامسة لأربع قبل من الخالص فتأمل اه (قوله وعدم حد الخ) هو بالنصب عطف على عدم من عدم تأثير الخ وكذلك قوله وعدم فدية (قوله أو بقى أقل من قدر اللبن) قد يقال بقاء الأقل لا يقتضى تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلط بعض الجنس عنه لا تحصره في غير ما شرب أو بما بقي أيضا إلا أن يخص هذا بما إذا كان المشروب هو الخامسة فقط فليتأمل (قوله أوصافه) هو بالرفع فاعل زابت (قوله

وأن القطرة وحدها مؤثرة إذا وصل اليه في خمس دفعات ما وقعت فيه (وشرب الكل) على خمس دفعات أو كان هو الخامسة (قبل أو البعض حرم في الاظهر) لأن اللبن في شرب الكل وصل لجوفه بقينا فصل التغذى المقصود به فارق عدم تأثير نجاسة استهلك في ماء كثير لا تنفاه استغذاه حينئذ وعدم حد نجس استهلك في غير ما لا تنفاه الشدة المطربة وعدم فدية بطعام فيه طيب استهلك لزوال التطيب وعدم تأثير البعض هنا لعدم تحقق وصول اللبن للجوف ومن ثم لو تحققه بأن تحقق انتشاره فيما شربه أو بقى أقل من قدر اللبن حرم ولو زابت اللبن المخلوط لغيره أو صافه اعتبر بماله لون قوى يستولى على الخليط كما قاله جمع متقدمون ويظهر اعتبار أقوى ما يناسب لون اللبن أو طعمه أو ريحه أخذا بما مر أول الطهارة في التغير التقديرى بالاشد فاقصا صرهما على اللون كانه مثال ولو اختلط لبن امرأتين ثبتت أمة غالبة اللبن وكذا مغلوبته

بالشرط السابقه (تنبيه) هصرح قولهم هنا يمكن ان ياتي منه خمس دفعات الموافق لمصل الرخصة انه يشترط أن يكون اللبن قدرا يمكن أن يسقى منه خمس دفعات لو انفرعن الخلط ان مسئلة الخلط لا يشترط في اللبن فهنا تعدد انفصاله بل لو انفصل دفعة وامكان ان يسقى منه خمس دفعات لو انفرعن الخلط حرم ووجه صراحتي في ذلك انه لو كان الفرض انه انفصل خمس (٢٨٧) دفعات بالفعل بنات الخلاف في

اشترط الامكان المذكور فتعين أن الفرض انه انفصل دفعة واحدة وحيث قد قيل يكفي مطلقا والاصح انه لا بد من ذلك الامكان وعليه فينا فيه قولهم الاتي ولو حاب منها دفعة وأوجره خمس الخ لا ضرر به انه إذا انفصل في مسئلة الخلط دفعة فهو مرة أمكن أن ياتي منه خمس أم لا وحيث قد فاما أن يقال اشترط امكان الخمس والاكتفاء بهن مع اتحاد الانفصال طريقة مخالفة للذهب الآتي لهما انه لا بد من التعدد في الطرفين الانفصال والايحار وسكتا عليها هنا لعدم يقطعها عما سيذكر انكالا لصحاب وهذا بعيد جد الطباق يختصرى الروضه سائر من بعدها فماعلت على ما فيها في المحلين واما أن يفرق بان الصرف لا صارف عن اعتبار التعدد فيه في الطرفين الحقيقيين بخلاف المختلط بغيره فان اجتماع الغير معه أوجب له حكما اخر هو امكان التعدد بعد الخلط لاحالة الانفصال لان طرو الخلط عليه ألغى النظر اليه وأوجه للحالة

يقال لم ير أول الطهارة اعتبار ما يناسب التجاسة بل الذي مر أنما هو اعتبار أشد ما يخالف الماء في صفاته سواء ناسب التجاسة أم لا بدليل تمثيلهم بلون الخبر مثلا فليراجع (قوله) بالشرط السابق وهو امكان ان ياتي منه خمس دفعات ثم شرب الكل أو البعض بشرط تحقق وصول اللبن للجوف بتحقيق الانتشار أو بقاء أقل من قدر اللبن (قوله هنا) اى في المختلط بغيره (قوله) يمكن الخ مقول القول (قوله) انه يشترط الخ بيان لما (قوله) خمس الخ) نائب فاعل يسقى اه سيد عمر (قوله) ان مسئلة الخلط الخ) خبر قوله صريح قولهم اه سم (قوله) حرم) خلافا للها يوق المعنى وشيخ الاسلام والزايدى (قوله) لو كان الفرض الخ) يمكن منع هذه الملازمة بان يمكن ان يفصل في خمس دفعات ثم يتلف من كل دفعة معظمها بحيث يكون الباقي منها لا يمكن وصوله للجوف وحده لحقارته جدا ويمكن وصول مجموع الباقي من الخمس وفي هذا ياتي الخلاف المذكور فليتامل اه سم (قول) عبارة المتخ المارة انفا كالصريحة في ان الفرض ما ذكر فليراجع (قوله) وعليه (قوله) اى الاصح (قوله) الاتي) اى في المتن عن قريب (قوله) امكان ان ياتي الخ) اى سواء امكان الخ (قوله) وحيث ان اى حين المناقاة فاما ان يقال الخ اى في دفع المناقاة (قوله) بهن) الانسب به اى الامكان (قوله) لهما) اى للشيخين (قوله) انه لا بد الخ) بيان للذهب (قوله) وسكتا) اى الشيخان عليها اى الطريقة المخالفة للذهب وكذا ضمير يضعها (قوله) ما سيذكر انه) متعلق بالعلم وضمير الثانية للشيخين (قوله) على ما فيها) اى في الروضة (قوله) واما ان يفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق من التعسف والوجه استواء المستلئين سم على حج اه عش (قوله) بان الصرف) اى اللبن الخالص (قوله) لاحالة الانفصال) يعنى لا التعدد بالفعل حالة الانفصال (قوله) اليه) اى الى حال الانفصال (قوله) واوجه) اى النظر (قوله) في المستلئين) اى مسئلة الصرف ومسئلة الخلط (قوله) هذه) اى في مسئلة الخلط وقوله ا كنى ببناء المفعول وقوله وتلك اى في مسئلة الصرف (قوله) حالة الانفصال) اى واما حالة الايجار فيعتبر التعدد فيه في المستلئين معا (قوله) فانه دقيق مهم) بل هو غاية التعسف والصواب خلاف ذلك ولا اشكال لبطان الملازمة التي بنى عليها كل ذلك ما بيناه انقسام على حج اه عش (قوله) وهو صب اللبن) الى قوله ويعتبر التعدد في النهاية لا لقوله يقينا في موضعين وقوله حسن الترمذى وكذا في المعنى ألا قوله وحسن الترمذى الى وخبر مسلم وقوله بان المراد بانه لا بعد (قوله) يقينا) قيد للوصول فيقيد عدم التحريم عند الشك كما في المنهج وغيره وما في اسم من انه يفيد التحريم عند التردد أو الاحتمال فهو مبنى على تعلقه وقبل وصولها (قوله) لذلك) اى الحصول التغذى بذلك معنى وشرح المنهج ونظر فيه الحلبي بان التغذى لا يحصل إلا بالوصول للبعدة (قول المتن لاحقة) وهي ما يدخل من الدبر او القبل من دواء فلا يجرم اه معنى (قوله) ومثلا) اى الحقنة (قوله) في نحو اذن الخ) اى حيث لم يصل منهما الى المعدة او الدماغ

أن مسئلة الخلط الخ) هو خبر قوله صريح (قوله) لو كان الفرض الخ) يمكن منع هذه الملازمة بان يمكن أن يفصل في خمس دفعات ثم يتلف من كل دفعة معظمها بحيث يكون الباقي منها لا يمكن وصوله للجوف وحده لحقارته جدا ويمكن وصول مجموع الباقي من الخمس وفي هذا ياتي الخلاف المذكور فليتامل اه (قوله) واما ان يفرق بان الصرف الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق من التعسف والوجه استواء المستلئين (قوله) فالحاصل الخ) لا يخفى ما فيه (قوله) فانه مله فانه دقيق مهم) بل هو غاية التعسف والصواب خلاف ذلك ولا اشكال لبطان الملازمة التي بنى عليها كل ذلك على ما بيناه في الحاشية الاخرى (قوله) يقينا) يفيد

الطارة لقولهما فالحاصل ان التعدد يعتبر في الطرفين في المستلئين لكن هذا اكتفى بإمكانه حالة الخلط لانه الاقوى وتعين اعتباره حالة الانفصال لانه لا معارض له فقامله فانه دقيق مهم (ويحرم ايجار) وهو صب اللبن في الحلق فحصول التغذى به من ثم اشترط وصوله للبعدة ولومن جاقته لا سام فلوقته قبل وصولها يقينا لم يحرم (وكذا السعاط) بان صب اللبن في الانف حتى وصل للدماغ (على المذهب) لذلك (لاحقة) في الاظهر) لانها لا سهال ما لا تنقد في الامام فلم يكن فيها اتقذ منها صبه في نحو اذن او قبل (وشرطه) اى الرضاع المحرم اى ما لا بد فيه منه فلا ينافي

اه عش (قوله عده) اى الرضيع (قوله فيما سر) اى قيل قول المتن إنما ثبت (قوله حركة مذبح) فيه ما قدمناه اه عش عبارة شيخنا لجرأة بخلافه لمرض اه (قوله اتفاقا) اى من الأئمة الأربعة وانظر ما فائدته تعرض ذلك ونرى تأثيره فان التحريم إنما يتعدى من الرضيع الى فروعه وهى منتفية عن ذكر وأما اصوله وحواشيه فلا يتعدى التحريم اليهم نعم تظهر فائدة ذلك فى التعليق كما قال زوجهما ان كان هذا ابني من الرضاع فانت طالق وفيما لومات الرضيع عن زوجة فان قلنا بتأثير الرضاع بعد الموت حرم على صاحب اللان ان يتزوجها لصيرورتها زوجة ابنة اه عش اى وفيما لومات الرضيع عن زوج فلو قلنا بتأثير ذلك حرم على زوج الرضيع ان يتزوج المرضعة لكونها ام وزوجته (قول المتن لم يبلغ الخ) اى يقينا فلا اثر ذلك بعدهما ولا مع الشك فى ذلك منهج ومعنى وشيخنا على الغزى وسياق عن سم ما يوافقه (قوله ما لم ينكس الخ) اى بان وقع انفصال الولد اول الشهر (قوله اول شهر) من اضافة الصفة الى الموصوف عبارة المغنى وشرح المنهج الشهر الاول اه وقوله فيكحل الخ اى اذا انكسر الشهر الاول بان وقع انفصاله فى اثنا عشر (قوله فان بلغها يقينا الخ) مفهوم التقييد باليقين انه لو احتمل بلوغها ابتداءها حرم وهو مخالف لقول المتن الاق اى اهل رضيع فى الحولين ام بعد فلا تحريم اه سم اى فلذا اسقطه النهاية والمغنى (قوله ابتداء الخامسة) معمول بلغها اه سم (قوله ويحسب) اى الحولان (قوله من تمام انفصاله) اى الرضيع (قوله وان رضع) اى قبل تمام انفصاله فقله زمن الانفصال تنازع فيه الفعلان فاعمل فيه الثانى كما هو مختار البصريين (قوله وان نازع فيه الاذرى) اى فقال والاشبه ترجيح تأثير الارضاع قبل تمام الانفصال لوجود الرضاع حقيقة اه معنى (قوله فلا تحريم) جواب فان بلغها الخ (قوله وحسن الترمذى خبز الخ) دليل ثان لما فى المتن (قوله الاماقتى الامعاء) اى دخل فيها بخلاف ما لو تقاياه قبل وصوله الى المعدة فالمراد بقتى الامعاء وصوله للعدة اه عش (قوله وخبر مسلم) استئناف يأتى (قوله فى سالم الذى الخ) قد تشكل قضية سالم بان المحرمة المجوزة للنظر انما تحصل بتمام الخامسة فكيف جاز لسالم الارضاع منها المستلزم عادة لمس الاجنبية والنظر قبل تمام الخامسة الا ان تكون قد حلت خمس مرات فى اناؤه وشربها منه او خصا بجواز النظر والمس الى تمام الارضاع كخاصة بتأثير هذا الرضاع سم على حج اه عش (قوله وهو رجل) اى والحال ان سالم راى كامل حين الارضاع (قوله ليحل الخ) وقوله باذنه الخ كل منهما متعلق بارضعته (قوله خاص به) خبر وخبر مسلم الخ والضعير لسالم (قوله كما قاله امهات المؤمنين الخ) اى وهن بالخاص والعام والناسخ والمنسوخ اعلم اه معنى (قوله او فى اثنا عشر) عطف على ابتداء الخامسة سم وعش (قوله حرم) اى لان ما وصل قبل تمام الحولين بعد رضعة (قوله فرع) قال فى العباب ولو حكم قاض بنبوت الرضاع بعد الحولين نقض حكمه بخلاف ما لو حكم ببحرمة ما قبل من الحسن فلا تنقض اه ولعل الفرق ان عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنسب بخلافه بما دون آنس اه عش وقوله بخلاف ما لو حكم الخ فى سم عن الروض وشربه مثله (قول المتن وخمس رضعات) وقيل يكفى رضعة

التحريم عند التردد والاحتمال (قوله يقينا ابتداء الخامسة) مفهوم التقييد باليقين انه لو احتمل بلوغها ابتداءها حرم وهو مخالف لقول المتن الاق اى اهل رضيع فى الحولين ام بعد فلا تحريم وان قيد قول المتن لم يبلغ ستين يتيقن عدم البلوغ ابتداء الخامسة حتى يكون مفهومه الحل اذا لم يتيقن ذلك تعارض المفهومان اه (قوله ابتداء) هو معمول بلغها (قوله وخبر مسلم فى سالم الخ) قد يشكل قضية سالم بان المحرمة المجوزة للنظر انما تحصل بتمام الخامسة فهى قبلها اجنبية يحرم نظرها ومساها فكيف جاز لسالم الارضاع منها المستلزم عادة للمس والنظر قبل تمام الخامسة الا ان يكون ارتفع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بحضرة من تزول الخلوة بحضرة او تكون قد حلت خمس مرات فى اناؤه وشربها منه او جوزه له ولها النظر والمس الى تمام الرضاع خصوصية لهما كما خصا بتأثير هذا الرضاع (قوله او فى اثنا عشر) عطف على ابتداء (قوله فى المتن وخمس رضعات) قال فى الروض ولا اثر لكون خمس رضعات الا ان حكمه بما حكم اه قال فى

عده فيما مررنا (وضع حتى) حياة مستقرة فلا اثر لوصوله لجوف من حركته حركة مذبح وميت اتفاقا لانتهاء التذذى (لم يبلغ) فى ابتداء الخامسة (ستين) بالاهلة ما لم ينكس اول شهر فيكحل ثلاثين من الشهر الخامس والعشرين فان بلغها يقينا ابتداء الخامسة ويحسبان من تمام انفصاله لا من اثنا عشر وان رضع وطال زمن الانفصال وان نازع فيه الاذرى فلا تحريم لخبر الدارقطنى والبيهقى لا رضاع الا ما كان فى الحولين وحسن الترمذى خبر لا رضاع الا ما فقتى الامعاء وكان قبل الحولين وخبر مسلم فى سالم الذى ارضعته زوجة مولاه ابى حذيفة وهو رجل ليحل له نظرها باذنه صلى الله عليه وسلم خاص به او منسوخ كما قاله امهات المؤمنين رضى الله عنهن او فى اثنا عشر (وخمس رضعات) أو أكلات من نحو خبز عجن به

او البعض من هذا والبعض من هذا الخبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها بذلك والقراءة الشاذة يحتاج بها في الاحكام كخبر الواحد على المعتمد وحكمة الجنس ان الحواس التي هي سبب الادراك كذلك وقدم مفهوم خبر الجنس على مفهوم خبر مسلم ايضا لانحرام الرضعة ولا الرضعتان لا اعتضاده بالاصل وهو عدم التحريم لا يقال هذا احتجاج بمفهوم العدد وهو غير حجة عند (٢٨٩) الاكثرين لاننا نقول محل الخلاف فيه

حيث لا قرينة على اعتباره
وهنا قرينة عليه هو ذكر
نسخ العشر بالجنس والام
يقى لذلك ما قلناه (وضبط
بالعرف) اذ لم يرد لهن ضبط
لغة ولا شرعا وتوقف
الاذاعي مع ذلك وما في
الخبر ان الرضاع ما نبت
اللحم وانشر العظم في
قولهم لو طارت قطرة الى
فيه فزلت جوفه او اسعط
قطرة عدرضعه ويجاب بان
المراد بما في الخبر ان من شانه
ذلك وبانه لا بعد ان يسمى
العرف ذلك رضعة باعتبار
الاقل (فلو قطع) الرضيع
الرضاع (اعراضا) عن
التي اوى وقطعته عليه المرضة
ثم عاد اليه فيها ولو فوراً
(تعدد) الرضاع وان لم
يصل للجوف منه في كل مرة
الافطرة (أو) قطعته (للبو)
او نحو تنفس او اذرداد
ما اجتمع منه في فمه او قطعته
المرضة لشغل خفيف (وعاد
في الحال او تحول او
حواله (من ثدي الى ثدي)
اخرها او نام خفيفاً (فلا)
تعدد عملاً بالعرف في كل
ذلك بقى الثدي بفمه ام لا ما
اذا تحول او حول لثدي غيرها
فيتعدو اما اذا نام والتهى

واحد هو مذهب أبي حنيفة وما لك رضي الله تعالى عنها معنى وشيخنا (قوله) أو البعض من هذا (الخ) عبارة
المعنى ولا يشترط انما في صفات الرضعات بل لو اجر مرة واسط مرة وارضع مرة واكل ما صحت منه مرتين
ثبت التحريم اه (قوله) خبر مسلم عن عائشة (قالت) كان فينا نزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات
يخرج من فسخت خمس معلومات توفي رسول الله ﷺ وهن فبايقرنا من القرآن اه اى قاله القراءة الدالة
على الجنس قراءة شاذة كما اشار اليه الشارح كان حجر وهو ظاهر الخبر لو ان كان في كلام غيرهما كشرح
الروض ما هو صريح في ان القراءة الدالة عليها منسوخة ايضا حيث احتاج الى تأويل قول عائشة توفي
رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ الخ بأن المراد يتلى حكمهن أو يقرأن من لم يبلغه النسخ لقرنه اه
رشيدي ايضا (قوله) والقراءة الشاذة اى المشار اليها بقوله خبر مسلم بذلك اه سم (قوله) وقدم مفهوم
خبر الجنس الخ) عبارة المعنى وقيل يكنى ثلاث رضعات لمفهوم خبر مسلم لانحرام الرضعة ولا الرضعتان
ولما تقدم مفهوم الخبر الاول على هذا الاعتضاد الخ (قوله) خبر الجنس اى المار انفا عن مسلم عن عائشة
رضي الله تعالى عنها (قوله) لا اعتضاده اى مفهوم الخبر الاول (قوله) هذا اى الاحتجاج بالخبر الاول
(قوله) لا نقول الخ) على ان حاصل عبارة جمع الجوامع تصحيح اعتبار مفهوم العدد اه سم (قوله) وهو ذكر
نسخ الخ) عبارة المعنى لان عائشة رضي الله تعالى عنها لما اخبرت ان التحريم بالعشرة منسوخ بالجنس دل
على ثبوت التحريم بالجنس لا بما دونها اذ لو وقع التحريم باقل منها بطل ان يكون الجنس انما صار منسوخا
كالعشر اه (قوله) لذكرها اى العشرة والجنس يعنى لذكر نسخ الاولى بالثانية (قوله) اذ لم يرد لهن ضبط
لغة الخ) اى وما لا ضابطه في اللغة ولا في الشرع فضايطه العرف اه شيخنا (قوله) مع ذلك اى الضبط
بالعرف (قوله) وما في الخبر) عطف على ذلك وقوله في قولهم متعلق بتوقف اه سم (قوله) الى فمه اى فم
الرضيع (قوله) عد اى كل من طر بان القطرة واسعاطها (قوله) بان المراد الخ) هذا الجواب لدافع لمنافاة
قولهم المذكور للخبر وقوله وبانه لا يمد الخ دافع لمنافاة للضبط بالعرف (قوله) ذلك اى كلام من طر بان
القطرة واسعاطها (قوله) باعتبار الاقل وهذا نظير قولهم في بدو الصلاح يكتفى فيه بتمر واحدة وفي
اشتداد الحب بسنبلة واحدة فيحتل بمن كان لها ضابط بقلة ولا كثرة اعتبرنا اقل ما يقع عليه الاسم اه معنى
(قوله) او قطعته عليه الخ) اى اعراضا بقرينة ما ياتي اه رشيدي (قوله) لها اى المرضة وسيد كرمفوم
(قوله) خفيفا اى نوما خفيفا اه عش (قوله) او حول) ببناء المفعول (قوله) لثدي غيرها اى لثدي
امراة اخرى اه معنى (قوله) في متعدد) ظاهره وان عاد الى الاولى حالا ويوجه بأن تحوله للثانية يعد
في العرف قطعاً للرضاع من الاولى اه عش (قوله) في اكل نحو الجنين اى المتخذ من لبن المرضة (قوله)
هنا اى في باب الرضاع (قوله) عقب ذلك اى ما تقرر في اللبن (قوله) ما نحن فيه اى تعدد ذلك
الرضاع (قوله) اعتبر التعدد فيه بمثل هذا) كذا في الروض اه سم اى خلافا لما ياتي من ميل الشارح
الى الفرق (قوله) ولو اطال الخ) وقوله وإن صحبه الخ كل منهما عطف على لو اكل لقمة الخ فهو مرة

شرحه فلا ينقض حكمه (قوله) لا نقول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة الخ) على أن حاصل عبارة جمع
الجوامع تصحيح اعتبار مفهوم العدد (قوله) وما في الخبر) عطف على ذلك وقوله في قولهم متعلق بتوقف
(قوله) أن من شأنه ذلك) أقول وبأنه لا مانع أن تؤثر القطرة انبا نال اللحم وانتشاره للملغم خصوصاً مع
انضمام بقية الرضعات اليها (قوله) اعتبر التعدد فيه بمثل هذا) كذا في الروض

(٣٧) - شرواني وابن قاسم - ثامن) طويلا فان بقى الثدي بفمه لم يتعدوا لا تعدد ويعتبر التعدد في اكل نحو الجنين نظير
ما تقرر في اللبن اخذا من قولهم هنا عقب ذلك يعتبر ما نحن فيه بمرات الاكل فلو حلف باكل في اليوم لا مرة اعتبر التعدد فيه بمثل
هذا فلو اكل لقمة ثم أعرض واشتغل بشغل طويل ثم عاد وأكل حنث أي لأن هذا الاعراض مع الطول صير الثانية مرة أخرى فكذا
يقال هنا ولو اطال الاكل فهو مرة واحدة وإن صحبه حديث او انتقال من طعام لآخر او قيام لياقي بيد ما نفذ مرة اى وان طال الزمن

في الأخيرة كما يصرح به اشتراطهم في الاولى الا عراض الطول المفترض ان أحدهما لا يضر لكن في اعتبار الطول هنا مع الاعراض قوله السابق ولو فوراً فيمكن أنهم جروا في مسألة البين على الضعيف هنا ان الاعراض وحده لا يضر ويحتمل أنهم رאו العرف مختلفاً فيها وفيه نظر ظاهر وان كان هو الاقرب الى (٢٩٠) كلامهم فانهم ذكروا الخلاف في المفرع دون المفرع عليه فيبعد جزمهم في المفرع عليه بما

واحدة الخ اي فلا يبحث لان ذلك كله يعد في العرف اكله واحدة اي شيئاً (قوله في الأخيرة) وهي قوله وان صحبه الخ اه كرى (قوله كما يصرح به اشتراطهم في الاولى الاعراض الخ) فيكونون لم يردوا هنا حقيقة الاعراض بل مطلق الرك فراجع اه سم اقول وهو قضية اقتصار شخبنا في الاولى على الطول (قوله في الاولى) وهي قوله فلو اكل لكمة ثم الخ اه كرى (قوله هنا) أي البين او الاولى (قوله وان لم يطل) لعله حكاية بالمعنى اه سم اي والا فلفظ السابق ولو فوراً (قوله هنا) اي في الرضاع وقوله ان الاعراض الخ بيان للضعيف هنا (قوله فيما) اي الرضاع والبين (قوله وفيه نظر) اي في قوله ويحتمل الخ وقوله لانهم ذكروا الخ توجه للنظر لكنه انما يناسب النظر في الاول لافي الثاني وكذا ما سبذكره في التأييد انما يناسب لتأييد الثاني اي احتمال اختلاف العرف لا الاول اي امكان جريانهم في البين على الضعيف هنا فقل هذا الصنيع نشاعن توهم تقديمه احتمال الاختلاف على امكان الجريان (قوله في المفرع) اي مسألة الرضاع وقوله دون المفرع عليه أي مسألة البين اه كرى (قوله بما يخالف الخ) أي اشتراط الاعراض والطول معاقوله الاصح في المفرع اي من الاكتفاء باحدهما (قوله في اعراضه) أي الرضيع (قوله فيما) اي الرضيع والمرضعة (قوله فيما ذكر) اي الرضاع والبين (قول المتن ولو حلب الخ) اما لو حلب منها خمس دفعات واجر خمس دفعات من غير خلط فهو خمس قطعاً وان خلطت فمفرق واجر خمس دفعات وخمس على الاصح وقيل واحدة لانه بالخلط صار كالخلوب دفعة اعمق (قول المتن واجر) اي وصل الى جوف الرضيع او دماغه بايجار أو اسعاط أو غير ذلك اعمق (قوله اي حلب) الى فوله هنا حيث في المعنى الاقوله الافصح الى المتن والى قول المتن والبين في النهاية الاقوله وهو الى ذلك (قوله ووصله الخ) اي وبالحالة وصوله (قوله ذلك) يعني قوله له فيما (قوله قيد الخلاف) اي في الوحدة (قوله حسب من كل رضعة) اي جز ما في الاولى وعلى الاصح في الثانية اعمق (قول المتن ولو شك الخ) عبارة المعنى ولا بد من ثبوت الخمس رضعات وتيقن كون الرضيع قبل الحولين فلي هذا الوشك في رضيع هل رضع الخ او في دخول اللبن جوفه او دماغه او في انه لبن امراة او هيمة او في انه حلب في حياتها فلا تحريم اه (قول المتن ولو شك) المراد بالشك مطلق التردد في شمل ما لو غلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاف كالنساء المتجمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بارتضاع كل منهن اولاد غيره واولعت كل منهن الارضاع لكن لم تتحقق كونهم خمسا فليقتبه له فانه يقع كثير في زماننا اه ع (قوله عدمه) اي ما ذكر اه معنى اي من الخمس والكون في الحولين (قوله وحيث) عطف على هنا اه سم ولو اقتصر على المعطوف كما فعل النهاية لكان انحصار واضح (قوله للكره) متعلق لقوله ولا يلحق الورع الخ (قوله في التحريم) متعلق بخلاف الخ (قوله هنا) اي في الرضاع (قوله ثم في المحارم الخ) عطف على في الابضاع (قوله اي الرضيع) الى قول المتن واللين في المعنى بخلافه يسيرة سانبه عليها (قوله من جملة) اي ضمير اولاده اه سم (قوله

يخالف الاصح في المفرع ويؤيد الاول ذكرهم في اعراضه عدم الفرق وفي اعراض المرضعة عدم الشغل الخفيف وهذا يصرح في اختلاف العرف فيما وحيث فليس يبعد اختلافه فيما ذكر وقولنا لبيان يدل ما نفذ حذفه بعضهم وله وجه لكن الاقرب الى كلامهم انه قيد (ولو حلب منها دفعة او جره خمساً او عكسه) اي حلب خمساً او جره دفعة (فرضة) اعتبار احواله الانفصال من الثدي في الاولى ووصوله للبرف في الثانية (وفي قول ذلك) خمس فيما تنزيلاً في الاولى لانه امتزج الثدي ونظر في الثانية لحالة انفصاله من الضرع وقوله منها قيد للخلاف فلو حلب من خمس في اناء واجر مطلق دفعة او خمساً حسب من كل رضعة (ولو شك هل رضع خمساً ام) الافصح او اقل او هل رضع في الحولين ام بعد فلا تحريم لان الاصل عدمه ولا يلحق الورع هنا وحيث وقع الشك للكره فيجوز كما هو ظاهر مما مر انه حيث وجد خلاف يعتد به في التحريم وجدت الكراهة

ومعلوم انها هنا أغلظ لان الاحتياط هنا يفي الرية في الابضاع المختصة بزم احتياطهم في المحارم المختصة باحتياط أعلى لان فاعله (وفي الصورة) الثانية قول او وجه في التحريم لان الاصل بقاء الحولين (و) بالرضاع المستوفى للشروط (تصير المرضعة امه) اي الرضيع (والذي منه اللبن اياه تسمى الحرمه) من الرضيع (الى اولاده) اي الرضيع نسباً ورضاعاً وان سفلوا وهم من جملة اذى اللبن (١) (قول المحشى قوله وان لم يطل الخ ليس في الشرح الذي باديها اه)

لأن المتن سيذكره وذلك الخبر السابق بحر من الرضاع ما يحرم من القربى وخرج أولاده أصوله وحواشيه فلا تسرى الحرمة منه إليها فلم
نكح المرضعة بناتها ولذي اللبن نكح أم الطفل وأخته وانما سرت الحرمة منه إلى أصول المرضعة وذى اللبن وفروعهما وحواشيهما نسباً
ورضاعاً كما سيذكره لأن لبن المرضعة كالجزء من أصولها فسرى التحريم به إليهم مع الحواشي بخلافه في أصول الرضيع وحواشيه (ولو كان
لرجل خمس مستويات أو أربع نسوة أو ولد) ولبنهن له (فرض طفل من كل رضعة عار (٢٩١) ابنه في الأصح) لأن لبن الكل متو ولا

تصرن أمهاته رضاعاً
(فيحرم من عليه لانهن
موطورات أي لا لا مومتن
له لا تنفاه استقلال كل
بارضاعه الحس (ولو كان
بذل المستولدت بنات أو
أخوات) أو أم وأخت وبنت
وجدة وزوجة له فرضع
الطفل من كل رضعة (فلا
حرمة لهن عليه في الأصح)
والأصا رجد الأم وأخلاً
مع عدم أمومة وهو محال
بخلافه فيما رلاه لا تلازم
بين الأمومة والأمومة لثبوت
الأمومة فقط فيما ذكر
أرضعت خلية أو مرضع من
زناً (وآباء المرضعة من نسب
أورضاع أجداد الرضيع)
وفروعه فإذا كان أنثى
حرم عليهم نكاحها
(أماها) من نسب أو
رضاع (جداً) فإذا كان
ذكراً حرم عليهن نكاحه
(وأولادها من نسب أو
رضاع أخوته وأخواته
وأخواتها وأخواتها) من
نسب أو رضاع (أخواله
وأخواتها وذى اللبن جده
وأخوه عمه وكذا الباقي)
فأما بنت جدات الرضيع
وأولاده أخوة الرضيع
وأخواته (واللبن من نسب

لأن المتن (الخ) اعترضه النهاية بأنه إما ما يفيد كونه خلاف الأولى لا كونه هما (قوله) منه إلى أصول المرضعة
وذى اللبن) الأنساب إن يقول من المرضعة إلى أصولها وأصول ذى اللبن (قوله) وحواشيهما) والمراد
بالحواشى الأخوة والأخوات والأعمام والعات اه شيخنا (قوله) لأن لبن المرضعة (الخ) سكت عن ذى اللبن
عبارة شيخنا عطفاً على ما ذكره وسبب لبن المرضعة منى الفحل الذى جاء منه الولد وهو كالجزء من أصوله
أيضا فسرى التحريم إليهم وإلى حواشيهما اه وعبارة المعنى قال الجر جاتى لأن التحريم بفعلهم أي غالباً فكان
التأثير أكثر ولا صنع للطفل فيه أي غالباً فكان تأثير التحريم فيه أخص انتهى ولما كان اللبن للفحل كان كالأم
اه (قوله) كالجزء من أصولها) سكت عن فروعها كفروع ذى اللبن لأن الفروع لا يفتقر فيهم الحال كما
هو ظاهر اه رشيدى (قوله) وحواشيه) أي الذين لم يرضعوا معه بخلاف الذين رضعوا معه فحكمهم
كحكمه والحاصل أن الذى رضع يحرم عليه المرضعة وجميع بناتها ولو غير من رضع عليها سواء السابقة
واللاحقة لأن الجميع أخوات له والذى لم يرضع لا يحرم عليه المرضعة ولا بناتها حتى التي ارتفع عليها أخوه
والبنات التي ارتفعت يحرم عليها جميع أولاد المرضعة ولو غير الذى ارتفعت عليه سواء السابق واللاحق
لأن الجميع أخوة لها والتي لم ترضع لا يحرم عليها أولاد المرضعة حتى الذى ارتفعت عليه اختاً وإنا نثبت على
ذلك لأن العامة تسأل عنه كثيراً اه شيخنا (قول المتن) فرضع طفل من كل (الخ) ولو متواليا اه معنى (قوله)
عليه) أي الطفل (قوله) لهن عليه) عبارة المعنى بين الرجل والطفل اه (قوله) لأصا رجد (الخ) أي في الصورة
الأولى وقوله وأخلاً أي في الصورة الثانية (قوله) فيما ر) أي أنفق المتن (قوله) خلية) مراده بهما من لم يسبق
لها حمل أمام من سبق لها حمل من غير زنا فاللبن لصاحبه وإن بانث منه وطال الزمن أو لم يكن حليلاً بان وطء
بشبهة اه عرش (قول المتن) أو أولادها) إلى قوله أخوته وأخواته قال المعنى عقده فحرم التناكح بينهما وبينهم
وكذا بينهم وبين أولادها وأولادها بخلاف أولاد الأخوة والأخوات لأنهم أولادها وأخواتها اه (قوله)
وأولاد أخوة الرضيع) أي وأخوته وأخواته أعمامهم وعاتاهم معنى (قول المتن) ولد) أي وأسقط اه معنى
(قوله) اللبن) إلى قوله وأخواته في النهاية إلا قوله فأن ما تو إلى المتن وقوله نسباً وقوله كآ قال (قول المتن)
بنكاح) متعلق بنسب ويحتمل أنه متعلق بنزل المقيد بقوله به أحوال من ولد (قوله) أو يملك (يمين) إلى قول
المتن ولا تنقطع في المعنى (قوله) ذلك) أي الدخول والاستدخال (قوله) بذلك) أي النكاح وما عطف عليه
(قوله) ثلوه) أي تابع له (قول المتن) لزاناً) أي لا يوطئنا اه معنى (قوله) أما حيث لا دخول أي ولا استدخال
أي لا علم بذلك اه سم (قوله) كآ قاله (الخ) عبارة النهاية والمعنى على ما قاله (الخ) (قوله) أن ظاهر كلام الجمهور
بخلافه) وهذا هو الأصح نهاية ومعنى أي فثبت التحريم بينهما ويذهب إلى محله في الظاهر أما باطناً فثبت علم
أنهم لم يطأوا ولا استدخلت منه فلا وجه للتحريم اه عرش (قوله) ما نزل قبل حملها منه (الخ) كذا في غيره

(قوله) (والأصا ر) أي ذى اللبن وما بعدهن (قوله) أما حيث لا دخول) أي ولا علم بدخول (قوله) لا دخول)
أي ولا استدخال (قوله) أن ظاهر كلام الجمهور بخلافه) وهذا هو الأصح شرح مر (قوله) قبل حملها منه)
مفهومه أن ما نزل بعد حملها وقبل ولادتها ينسب إليه ولو أفضقه قوله لا يزل بسبب علق زوجته منه لكن
بخلافه ما في الروضة عن المتولى أقره مما نصه ولو تكحت امرأة لا لبن لها خلعت ونزل لها لبن قال المتولى في
ثبوت الحرمة بين الرضيع والزوجه أن بناء على الخلاف أن جعلنا اللبن للولد لم نجعل الحمل مؤثراً ولا

إليه ولد (نزل) اللبن (به) أي بسببه (بنكاح) فيه دخول أو استدخال متى عظم أو يملك يمين فيه ذلك أيضاً كما أفاده ما قدمه في المستولدة (أو وطء
شبهة) لثبوت النسب بذلك الرضاع ثلوه (لأنه) لا لأنه لا حرمة له نعم بكره له نكاح من ارتفعت من لبنه أما حيث لا دخول بان لحقه ولد
بمجرد الإمكان فلا تثبت الحرمة بين الرضيع وأنى الولد كآ قاله بن القاص قال البلقيني وهو قضية كلام الأصحاب وقال غير أن ظاهر كلام
الجمهور بخلافه وخرج بقوله نزل به ما نزل قبل حملها منه ولو بعد وطئها فلا ينسب إليه ولا تثبت به أبوه كآ قاله جمع المتقدمون (ولو نفاه)

كالحطيب وشرح الروض ومفهومه أنه بعد الحمل ينسب له ولولم تلدو يشكل عليه ما يأتي في كلام المصنف من أنها لو نسكت بعد زوج وبعدو لا دها منه لا ينسب للابن الثاني إلا إذا ولدت منه وأنه قبل من الولادة للاول وقد يجب بأنه في باقي المناسب للاول قوى جانبه فنسب إليه حتى يوجد قاطع قوى وهو الولادة وهما لما تقدم نسبة الابن اكتفى بمجرد الامكان فنسب لصاحب الحمل اه ع ش وهذا الجواب ظاهر وان استشكله سم والرشيدى بما في الروض والمغنى من ان علو نزل لكرلين وتزوجت وحملت من الزوج فابن لها لا للزوج مالم تلد ولا أب للرضيع اه وقد يجب عنه بأن سبق نزول ابن البكر على الزوج امزول من قبله سبق ولادة على ولادة الا ترى المتن (قوله اى الزوج الخ) اى مثلاً عبارة المغنى اى نفي من نسب اليه الولد الولد اه وعبارة المنهج مع شرحه لو نفاه اى نفي من حق الولد الولد انتفى للابن النازل به اه (قول المتن انتفى للابن) فلو ارتضعت به صغيرة حلت للثاني مغنى وشرح المنهج لا يقال كيف حلت للثاني مع أنها بنت موطوءة له لا ناقول هذا مذكور بما لا يدخل بامه او ما لحقه الولد بمجرد الامكان ثم نفاه بالعمان ز يادى (قول المتن ولو وطئت منكوبة الخ) اى وطئها واحد (قوله وبعدوطها) اى منها اه ع ش اه معنى (قوله لا مكانه منها) اى ان امكن كونهما بان يكون بين وطء كل منهما وبين الولادة اربع سنين فاقول وستة اشهر فاكثر (قوله كاتحصار الامكان الخ) عبارة المغنى بان انحصر الامكان في واحد منها ولم يكن قاتف والحقه بها او نفاه عنها او اشكل عليه الامر وانتسب الولد لاحدهما بعد بلوغه او بعد افاقة من جنون ونحوه فالرضيع من ذلك الابن ولدرضاع لمن لحقه ذلك الولد لان الابن تابع للولد فان مات الولد قبل الا تنساب له ولد قام مقامه او اولاد وانتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك دام الاشكال فان ما تو اقبل الانتساب او بعده فيها اذا انتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك او لا يمكن له ولد ولا ولد له انتسب الرضيع حينئذ ما قبل انقراض ولد له وولد له فليس له الانتساب بل هو تابع للولد او ولده اه معنى (قوله او غيره) او بمعنى الواو (قوله ويجب ذلك) اى الانتساب فيجبر عليه اى حيث مال طبعه لاحدهما بالجلية وكان قد فع ما قبل البلوغ وعند استقامة طبع على ما ذكر في باب القليطوط لا فلا يجبر على الانتساب وليس له ذلك بمجرد التشبهى اه ع ش وقوله ولم يكن له الخ اى للولد (قوله ان شاء) اى فلا يجبر عليه سم زاد المغنى والفرق ان النسب يتعلق به حقوقه وعليه كالميراث والنفقة والعق بالمك وسقوط القودور والشهادة فلا بد من دفع الاشكال والمتعلق بالرضاع حرمة

ثبت الحرمة حتى يفصل الولدان جعلناه للثاني اولهما ثبت اه وأراد بالخلاف فى قوله بناء على الخلاف ما ذكره فيما قبل هذا فيها لو نسكت بعد العدة وزوجا وحملت منه ولم تضع لكن دخل وقت حدوث اللبن للحمل حيث قال فى ذلك وان دخل وقت حدوث اللبن للحمل فاما ان يقطع اللبن مدة طويلة واما ان لا يكون كذلك بان لم يقطع او انقطع مدة يسيرة فى الحالة الاولى ثلاثة اقول اظهرها انه لبن للاول والثاني انه للثاني والثالث انه لها وفى الحالة الثانية ثلاثة اقول ايضا المشهور انه للاول والثاني لهما والثالث ان زاد الابن فلهما ولا فلاول اه لا يقال كلام الشارح هنا فيما اذا لم تنسك غيره ولا وطئت بشيء ام ملك كاصور به قوله الا نزل بسبب علوق زوجته منه وما فى الروضة عن المتولى فيما اذا نسكت غيره او وطئت بشبهة لا ناقول هذا لا يصح لانها او لم تنسك غيره ولا وطئت بما ذكر لا يكون الابن له قبل الولادة وان حملت وهذا قال فى الروض وان نزل لبكرلين وتزوجت وحملت اى من الزوج فابن لها لا للثاني مالم تلد اه وقوله لا للثاني قال فى شرحه الاولى للزوج وكذا يخالفه قوله الا نفي فكل امرأ تضع لبنها قبل ولادتها نسيا الخ وقول المتن وكذا ان دخل فلتا مل (نتيه) هل المراد بالولادة فيها تحصل من ان اللبن قبل الولادة للزوج الاول وبعدها للزوج الثاني تمام انفصال الولد او يكتفى ابتداء انفصاله فيه نظرا وقياسا ان ارضاع الولد قبل تمام انفصاله لا يحرم ان المراد بها تمام الانفصال حتى يكون اللبن قبل تمام الاول (قوله) وكانت نسب الولد او فرعه بعدهم واه (قوله) عبارة العياض فنسب اليه الولد بعد بلوغه او ولده بعد موته تبعه الرضيع الخ (قوله ان شاء) اى فلا يجبر عليه وقوله لا لتحل له اى

اى الزوج الولد النازل به اللبن (بلعان انتفى اللبن عنه) لما تقرر انه تابع للنسب ومن ثم لو استلحقه بعد لحقه الرضيع (ولو وطئت منكوبة بشبهة أو وطئ اثنان) امرأة (بشبهة فولدت) بعد وطئها ولدا (فاللبن) النازل به (لمن لحقه الولد) منها (بقائف) لا مكانه منها (أو غيره) كاتحصار الامكان فيه وكانت نسب الولد أو فرعه بعد موته اليه بعد كما قاله لفقد القائف أو غيره ويجب ذلك فيجبر عليه حفظا للنسب من الضياع ولو انتسب بعض فروعه لواحد وبعضهم لآخر دام الاشكال فان ماتوا أو لم يكن له ولد انتسب الرضيع ان شاء

وقبل ذلك لا تحل له بنت أحدهما ونحوهما (ولا تنقطع نسبة اللبن) لزوج نزل بسبب علوق زوجته منه (عن زوج مات أو طلق وإن طالت المدة) فكل مرتضع يلحق قبل ولادتها نسيان غيره يكون إنباله كإقال (أو انقطع) اللبن (وعاد) ولو بعد عشرين لعدم حدوث ما يقطع نسبه عن الأول إذ الكلام فيمن لم تنكح غيره ولا وطئت بشبهة أو ملك (فإن نكحت آخر) (٢٩٣) أو وطئت بأحد ذلك (وولدت منه

فاللبن بعد تمام (الولادة) بان يتم انفصال الولد (له) أي الثاني (وقبلها) أو معها (للاول) إن لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني وكذا إن دخل وقتها وزاد بسبب الحمل لأنه ليس غذاء للحمل فلم يصلح قاطعاً عن ولد الأول ويقال أقل مدة تحدث فيها للحامل أربعون يوماً (وفي قول) هو فيما بعد دخول وقت ذلك (الثاني) إن انقطع مدة طويلة ثم عاد الحافا للحمل بالولادة (وفي قول) هو (لها) لتعارض مرجحهما واحترزت بقول نسيان ما حدث بولد الزنا فإن الذي يظهر أنه لا تنقطع به نسبة اللبن للاول لأنه لا احترام للزنا ثم رايث ان ابى الدم ذكر ذلك لكن بدقوله لا يبعد انقطاعه به والزركشي ضعف ما ذكره من عدم الانقطاع واستدل بانها اذا رضعت بلبن الزنا طفلاً صار اخا لولد الزنا ووضحه لا دليل في ذلك لان اخوة الام تثبت لولد الزنا لثبوت نسبه من الام فكذا الرضاع وليس الكلام في ذلك وإنما هو في قرابة الاب وهي لا تثبت لولد الزنا فكذا الرضاع ثم رايث عبارة الروضة

النكاح وجواز النظر والحالة وعدم نقض الطهارة أو الماسك عنه سهل فلم يجبر عليه الرضيع ولا يعرض ايضاً على القاتن ويشارك ولد النسب بأن معظم اعتماد القاتن على الاشياء الظاهرة دون الاخلاق وإنما جاز انسابه لان الانسان يميل الى من ارتضع من لبنه اه (قوله وقبل ذلك) أي الانتساب (قوله لا تحل له) أي الرضيع اه سم (قوله لزوج) أي وغيره اه معنى أي من وطء ملك أو شبهة (قوله بسبب علوق زوجته) هذا مع قوله لا ياتي إذ الكلام فيمن لم تنكح غيره الخ يقتضي ان اللبن ينسب الى الزوج بمجرد علوق زوجته منه وليس كذلك كما تقدم في الحاشية المتقدمة عن الروضة عن المتولي وإنما ينسب اليه بعد الولادة كما ياتي انفاً في قول المصنف وقبلها للاول ان لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني وكذا الخ اه سم وقوله وليس كذلك الخ يعني مطلقاً سواء سبق نحو نكاح ام لا كما صرح به فيما كتبه على قول الشارح السابق ما نزل قبلها حملها منه الخ وقد قدمنا هناك عن عشرين ما يدفع المناقاة بين مفهوم قوله السابق الموافق لقضية كلامهما وبين ما ياتي انفاً في المتن الموافق لما في الروضة عن المتولي ويجمع بينهما جماً حسناً راجعه (قوله نسياناً) ياتي محترزة اه سم أي وانما ليس بقيد (قوله إنباله) أي الزوج أو نحوه (قوله ولو بعد عشر) أي قوله واحترزت في المعنى الاقوله بان تم الى المتن وقوله ومعه (قوله عن الاول) أي عن الزوج أو الواطء بشبهة أو ملك (قوله بأحد ذلك) أي بالشبهة أو الملك (قول المتن وولدت) هل يشمل العلق والمضغة أم لا فيه نظروا أقرب الثاني وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح بان يتم انفصال الولد لان كلا من العلق والمضغة لا يسمى ولداً فيلزم اجمع عشرين قول قضية قول المعنى أو سقط عطفاً على ولد في قول المتن المار لنسب اليه ولدت الاول فليراجع (قوله وولد الخ) الاول وإن زاد (قوله لا نه الخ) عليه لقول المتن وكذا الخ وعلل المعنى ما قبله بان الأصل بقاء الاول ولم يحدث ما يغيره اه (قوله فلم يصلح) أي الحمل الذي ظهر به اللبن (قوله ويقال الخ) عبارة المعنى ويرجع في اول مدة تحدث فيها لبن الحمل القوا بل على النص وقيل ان اول مدته أربعون يوماً وقيل اربعة اشهر اه (قوله للحامل) أي بسبب الحمل اه عشرين (قوله عما حدث) أي عن لبن حدث (قوله به) أي بولد الزنا (قوله للاول) أي الزوج أو نحوه (قوله في ذلك) أي فيما استدلل به الزركشي (قوله باقطة عن نسبه عن الزوج) جزم به المعنى وقال في النهاية وهو الوجه اه وقال عشرين وهو المتمد اه

«(فصل في حكم الرضاع الطارىء على النكاح)» (قوله في حكم الرضاع) الى الفصل في النهاية (قول المتن تحتها صغيرة الخ) أي لو كان تحتها زوجة صغيرة اه معنى (قوله من تحرم عليه بنتها) إلى قوله ولو جلبت لبنها في المعنى الاقوله موطوءة وقوله وخرج إلى المتن وقوله إلى أي الجملة إلى ما لم تكن (قوله كان ارضعتها)

للرضيع (قوله بسبب علوق زوجته منه) هذا مع قوله لا ياتي إذ الكلام فيمن لم تنكح غيره يقتضي ان اللبن ينسب الى الزوج بمجرد علوق زوجته منه وليس كذلك بل لا تنقطع عنه الا بعد ولادتها من الثاني كما ياتي انفاً في قول المصنف وقبلها للاول الخ (قوله نسياناً) ياتي محترزة (قوله عن الاول) على ان شرط كون اللبن للاول ان تكون ولدت منه والا فلا ينسب اليه ويبدل عليه ما ذكرناه فيما (قوله ثم رايث عبارة الروضة الخ) وعبارة الروضة قول جلبت امرأة من الزنا وهي ذات لبن من زوج حيث قلنا هناك اللبن للاول ولهما فهو للزوج وحيث قلنا فهو للثاني فلا لب الرضيع اه وعبارة الروضة واذا جلبت مرضعاً من زوجة من زنا فاللبن للزوج مالم تضع فهو لبن الزنا اه وقول الروضة هناك أي فيما اذا نكحت بعد المدة زوجها وولدت منه «(فصل)» في حكم الرضاع الطارىء على النكاح تحريماً وحرماً

مصرحة بانقطاع نسبه عن الزوج وبوجه بان اللبن الآن للزنا بقينا نأيه أن الشارع قطع نسبه للزنا كأن الولادة قطعت نسبه للاول إذ لا يمكن نسبه اليه بعدها ففتح أنه لا لب لهذا الرضيع وأن ثبت الرضاع من جهة الام «(فصل)» في حكم الرضاع الطارىء على النكاح تحريماً وحرماً (تحتها صغيرة فارضعتها) من تحرم عليه بنتها كان ارضعتها (امه أو اخته) أو زوجة أصله أو فرعه أو اخيه

ولما زاد ما به الكف لمجرد المحافظة على اعراب المتن **(قوله)** بلينهم) أما إذا كان المين غير الاصل والفرع والاختلاف لا يؤثر لان غايته ان تصير بيبة اصله او فرعه او اخيه وليست بحرام عليه اه **(قوله)** من نسب او رضاع) راجع لما في المتن والشرح مع **(قوله)** موطوءة) سياق ما فيه اه سم قول المتن انفسخ (نكاحه) بتردد في حكم هذا الارضاع المؤدى الى توقيت وجهه على زوجها والتفريق بينها وظهر كلامهم الجواز ولو قبل بالحرمة الى حيث لم يتبين لما فيه من الاضرار لم يعد اه سيدعمر وقوله ولو قبل بالحرمة الخ أقول هذا لا يجده إلا إذا وجد نص بخلافه **(قوله)** لانها صارت محرمة عليه أبدا) لانها صارت أخته او بنت أخته او أخته ايضا او بنت ابنه او بنت أخيه او بنت زوجته اه **(قوله)** وخرج بالموطوءة غيره فاحترم الخ) لا يخفى عدم مناسبة ذلك لان الكلام في الانفساخ فكيف يقيد بالموطوءة ويحترز بالتقيد عن عدم تحريم الصغيرة مع عموم الانفساخ فهذا التقيد وهذا الاحتراز بما لا وجه له بل الصواب ترك التقيد وتعميم الانفساخ وحالة التحريم على ما يأتي ويانه هناك بعد بيان الانفساخ فليتأمل اه سم وقد يجاب بأن التقيد بذلك ليدقق على زوجة أخرى قوله السابق من تحرم عليه بنتها لان بنتها لا تحرم إلا إذا كانت موطوءة **(قوله)** فاحترم المرضة فقط الخ) بخلاف الصغيرة لانها بيبة وهي لا تحرم قبل الدخول اه سم **(قوله)** ان كان الارضاع بغير لبنه) فان كان لبنه فاحترم الصغيرة ايضا لكونها صارت بنته اه سم زاد عش ويمكن قصور ارضاعها بلينهم مع كونها غير موطوءة له بان استدخلت مائه المحترم فان الولد المنعقد منه بلحقه ويصير اللبن له اه **(قوله)** وما قال ويمكن الخ) إذا لم اد بالوطء في هذا الباب ما يشمل دخول الماء المحترم **(قوله)** كما يأتي) أي في قوله ولو كان تحت صغيرة وكبرة الخ اه سم **(قوله)** وللصغيرة عليه) أي على الزوج ولو عبد افان يؤخذ من كسبه للصغيرة نصف المسمى ان كان محجرا ولا نصف مهر المثل وسكت المصنف عن مهر الكبيرة وسكبه ان كان مدخولا لها فلم المرد ولا لانها معني **(قوله)** وللأفلسيد الخ) لان ذلك بدل البضع فكان للسيد كوض الخلع معني **(قوله)** (فرع) لو نكح عبد امرأة صغيرة مفوضة بتقوى سيدها فارضعها متهنك كسبه ولا يطالب بالسيد المرضة إلا بالنصف مهر المثل نهاية ومعني واسني **(قوله)** ان لم ياذن لها) فان اذن لها في الارضاع فلا غرو اكرهه لها في الارضاع اذن وزيادة معني فلو اختلفا فيه صدق أي يمينه لان الاصل عدم الاذن عش **(قوله)** او كانت مكاتبته) معطوف على قوله ولم تكن مملوكة أي او كانت مملوكة له لكن مكاتبته اه رشدي عبارة المغني فان كانت مملوكة ولمoderة او مستولدة فلا رجوع له عليها وان كانت مكاتبته رجع عليها بالغرم مالم تعجز اه **(قوله)** لثنيها) متعلق بلمها الخ **(قوله)** المتلف) بفتح اللام أو كسر ها **(قوله)** قد يزيد) أي في حال الارضاع لا العقوبة إلا فلا يصح المسمى لا متناع النقص عن مهر مثل الصغيرة في تزويجها اه **(قوله)** ولو حبلت) أي امه مثلا وقوله لها أي اله غير **(قوله)** على ما في المعتقد) عبارة النهاية كما في المعتقد ووقع في اصل التحفة ضرب على ما في وقصرت من الصلح مفسدو لعلم يستحضر ان في هذا المذهب كتابا اسمه المعتقد فليتأمل ويلجرح

بلينهم من نسب او رضاع (او زوجة أخرى) له موطوءة (انفسخ نكاحه) من الصغيرة لانها صارت محرمة عليه أبدا وكذا من الكبيرة في الأخيرة لانها صارت أم زوجته وخرج بالموطوءة وغيره فاحترم المرضة فقط ان كان الارضاع بغير لبنه كما يأتي (وللصغيرة) عليه (نصف مهرها) المسمى ان صح ولا لان نصف مهر مثلها لانها فرق قبل الوطء لا يبيها (وله) ان كان حرا وللأفلسيد و ان كان القوات إنما هو على الزوج (على) المرضة) المختارة ان لم ياذن لها ولم تكن مملوكة له او كانت مكاتبته (نصف مهر مثل) وان لمها الارضاع لتعنيها لان غرامة المتناف لا تاتر بذلك ولو لم النصف اعتبار الما يجب له بما يجب عليه أي في الجلة فلا ينافي ان نصف مهر المثل اللازم قد يزيد على نصف المسمى اما المسكرة فيلزمها ذلك لكن لا يطريق الاستقرار على المعتقد وإنما هي طريق والقرار على مكرها ولو حبلت لبها ثم أمرت أجنبية يسقيه لها كان طريقا والقرار عليها على ما في المعتقد ونظر فيه الأذرع إذا كان المأمور مميذا لا يرى تحتم طاعته أي

ولدى يتجه في الميزان الغرم عليه وبين يرى تحتم الطاعة أنه عليها فقط (وفي قول له عليها) (كله) أي مهر المثل لانه قيمة البضع الذي فوته وعلى
الاولى فارقت شهود طلاق رجوعا فانهم يفرمون اكل بانهم احوالوا بينه وبين حقه الباقي برعهم فكانوا كغاصب حال بين المالك وحقه وأما
الفرقة هنا تحقيقية بمنزلة التلف فلم تغرم المرأة إلا ما تلفته وهو ما غرمه فقط (ولو رضعت) (٣٩٥) رضا محرما (من تأمة) أو مستيقظة

سكتة كما في الروضة وجعله
كالاصحاب التكنين من
الارضاع لإرضاع إمامها
بالنسخة التحريم لا الغرم
ولما عُدسكوت المحرم على
الحلق كفعاله لان الشعر في
يده ما نة فله دفعه لمقاته
ولا كذلك هنا (فلا غرم
عليها) لانها لم تصنع شيئا
(ولا مهر للرضعة) لان
الانفساخ فعلها وهو
مسقط له قبل الدخول وله

في مالها مهر مثل الكبيرة
المفسخ نكاحها أو نصبه
لانها اتلفت عليه بضعها
وضان الانثى لا يتوقف
على تمييز (ولو كان تحتة كبيرة
وصغيرة فارضعت ام
الكبيرة الصغيرة انفسخت
الصغيرة) لانها صارت
أخت الكبيرة (وكذا
الكبيرة في الاظهر) لذلك
ويفرق بينه وبين ما لو نكح
اختا على اختها بان هذه لم
تجتمع مع الاولى اصلا
لوقوف عقدها فاسدا من
اصله فلم يؤثر في بطلان
الاولى بخلاف الكبيرة هنا
فانها اجتمعت مع الصغيرة
في طائفة الا لرجح (وله نكاح

من شاء منها) من غير جمع
لانها اختان (رحمهم
الصغيرة) عليه (وتغريمه)
أى سبب عمر عبارة عن قوله
كفى المعتمد أى البنديجى اه
(قوله فارقت) أى المرضعة (قوله شهود طلاق)
أى قبل الدخول اه معنى (قوله برعهم) لا قال برعهم اذ هو أقوى في الفرق كالأختى اه رشيدى عبارة
المعنى بزعم الزوج والشهود اه (قوله وهو ما غرمه فقط) أى في الجملة كما مر انفا (قول المتن ولو رضعت الخ)
أى لو دبت صغيرة أو رضعت الخ نكاحها فمضى (قوله محرما) بشد لرا المسكورة (قوله وجعله) أى صاحب
الروضه (انما هو بالنسبة للتحريم) فإنا ان التحريم لا يتوقف على التمكن اه رشيدى (ولا كذلك هنا) أى ولو
كانت مستأجرة لا إرضاع إذا غايت به أثر تب عليه عدم إرضاع من استؤجرت لا إرضاعا وهو يفوت الاجرة
أن ما شربته الصغيرة ليس متعينا لا إرضاع على من استؤجرت له اه عرش (قول المتن فلا غرم) (فرع) (ولو

حملت الربح اللين من الكبيرة إلى جوف الصغيرة لم يرجع على واحدة منهما إذا صنعتهما ولو دبت الصغيرة
فارضعت من ام الزوج أى ملأ رعاها ارضتها ام الزوج الخامسة أو عكسه اخصص التغريم بالخامسة
معنى ونهاية أى فالغرم على ام الزوج فى الاولى وعلى الصغيرة فى الثانية اه عرش ويظهر ان خرج بجوفها مالو
حمله الربح إلى جوفها ابتداء ولو جود الصنع منها فليراجع اه رشيدى (قوله لان الانفساخ) إلى قوله ويفرق
في المعنى (قوله وله في مالها الخ) يفيد ان الكبيرة التأمة أو المستيقظة السائلة زوجة اه سم عبارة عرش قوله
في مالها أى الصغيرة فان لم يكن لها مال بقى في ذمتها قوله مهر مثل الكبيرة أى حيث كانت زوجة وخرج به
مالو ارضعت من امه أو اختها ونحوهما فلا شئ فيه للكبيرة كما هو ظاهر اه (قوله مهر مثل الكبيرة) أى
إن كانت مدخولا لها أو قوله الكبيرة يشمل المستيقظة المذكورة قوله أو نصفه أى إن لم تكن مدخولا لها
سم قول المتن انفسخت الصغيرة) أى نكاحها معنى (قوله لانها صارت) أى ولا سبيل إلى الجمع بين الاختين
اه معنى (قوله لذلك) أى لانها صارت أخت الصغيرة اه عرش (قوله ويفرق بينه) أى بين ما هنا من الانفساخ
(قوله وبين ما لو نكح اختا الخ) أى الذى قاس عليه المقابل القائل باختصاص الانفساخ بالصغيرة اه سم (قوله

فلم يؤثر الخ) أى عقد الثانية (قول المتن وله الخ) على أى الاظهر اه معنى (قول المتن نكاح من شاء) أى بعقد جديد
كما هو ظاهر ويعود له بالثلاث إن لم يكن سبق منه طلاق وما بقى منها إن سبق ذلك لان الانفساخ لا ينقص
البدن اه عرش (قوله اول الفصل) أى في إرضاع ام الزوج ونحوها الصغيرة وقبلة للصغيرة نصف المسمى
الصحيح أو نصف مهر مثل وله على المرضعة نصف مهر المثل وقيل كله اه معنى (قوله حكمها ما سبق) إلى
الفصل فى المعنى لإقوله بشروطها السابقة وقوله ارحكمها حكيم براده قوله ولا لتحرم ان مؤبدا (قوله
بشروطها السابقة) أى قوله المختارة إن لم ياذن لها الخ اه عرش (قوله وهو) أى ما بقى (قوله منفعتة)
أى البضع (قوله بدله) أى المهر الذى هو بدل البضع (قوله بمهرها) أى مهر نفقها اه عرش عبارة المعنى فلا

الارضاع (قوله الذى يتجه الخ) كذا شرح مر (قوله فى المتن وفى قول كله) ولو نكح بعد أم صغيرة مفوضة
بتقويض سيدها فارضعتا أمه بخلافها المنفعة في كسبه لا بطالب سيده المرضعة إلا لنصف مهر المثل ولأنما
صوره اذ لك بالأم لا غير متصور فى الحرة لا انتفاء الكفاة شرح مر (قوله ولما عُدسكوت المحرم الخ)
كذا شرح مر (قوله وله فى مالها الخ) يفيد ان الكبيرة التأمة أو المستيقظة زوجة (قوله مهر مثل الكبيرة) يشمل
المستيقظة المذكورة (قوله انفساخ نكاحها) أى إن كانت مدخولا لها (قوله أو نصفه) أى إن لم تكن
مدخولا لها (قوله وبين ما لو نكح اختا الخ) أى الذى قاس عليه المقابل القائل باختصاص الانفساخ بالصغيرة

أى الزوج (المرضعة ما سبق) أول الفصل (وكذا الكبيرة إن لم تكن موطوءة) حكمها ما سبق فى الصغيرة فلها عليه نصف المسمى الصحيح ولا
فنصف مهر المثل وله على أم المرضعة نصف مهر المثل (فإن كانت موطوءة فله على الام) (المرضعة) بشروطها السابقة (مر مثل فى الاظهر) كما
لزمه لبنتها جميع المسمى ان صح والا فجميع مهر المثل وما بقى أنهم لو شهدوا بطلاق بموطوءة ثم رجعوا غرموا مهر المثل وهو يرد دعوى المقابل
أنه بالدخول استوفى منفعتة فلا غرم له بدله ما لو كانت الكبيرة الموطوءة هى المفلسة لنكاحها بارضاعا الصغيرة فلا يرجع عليها بمهرها

لأنه لا تخلو نكاحها مع الوطء عن مهر وهو من خصائص نكاحها أصلها عن الأئمة اه (قوله لا تخلو) لا يخفى أنه لا يلزم خلو
 جده وزوجه (وكذا الصغيرة) فتحرّم أبدأ (أن كانت الكبيرة موطوءة) لأنها ربيبة بخلاف ما إذا لم تكن موطوءة لأن بنت الوطء لا تحرم الا
 بالدخول وحكم الغرم هنا مسبق أيضاً تركه لوضوحه بما ذكره (ولو كان تحت صغيرة فطفلةا فارضعتها امرأة صارت أم امرأته) فتحرّم عليه
 أبدأ (الحالفا للطارىء) بالمقارن كما هو شأن (٢٩٦) التحريم المؤبد (ولو نكحت مطلقته صغيراً أو أَرْضَعَتْه لبنه حرمت على المطلق والصغير أبدأ)

يرجع الزوج عليها بمهر مثلها كافي الرضعة وأصلها عن الأئمة اه (قوله لا تخلو) لا يخفى أنه لا يلزم خلو
 إذا نقص مهر المثل عن المسمى على أنه قد يقال الخلو الطارىء لعارض لا ينافي الخصوصية سم على حجي ويؤيده
 أنه لو سمي لها مهر أمراً برأته منه صح مع خلو النكاح حيث ذكر المهر اه ع عبارة السيد عمر قد يقال تقدم
 أنه لا تخلو عنه فيما إذا تزوج أمته بعبده اه وكل ذلك مجرد بحث في الدليل والحكم مسلم (قوله وحكم الغرم)
 أي الصغيرة والكبيرة اه معنى (قوله ما سبق الخ) فلهذا لم يطأ الكبيرة لكل منهما نصف المسمى أو نصف
 مهر مثل ولو على المرضة أن لم ياذن نصف مهر مثلها ما إذا كان وطئها فله لا لجلها على المرضة مهر مثل
 كما وجب عليه لها المهر اه شرح المنهج (قول المتن فلفظها) أي ولو باننا وقوله امرأة أي أجنبية اه
 ع ش (قوله فتحرّم عليه) أي الكبيرة وأما الصغيرة فهي باقية على حلها أن لم تكن الكبيرة موطوءة
 المطلق اه ع ش (قوله الحالفا للطارىء الخ) أي فلا يشترط كون الارضاع في حال الزوجية بل يكفي صدق
 اسم الزوجية على المرضة ولو باعتبار ماضى اه ع ش (قوله المتن ولو نكحت مطلقته) أي ولو بعد
 مدة طويته وقوله بل به خرج به ما لو أَرْضَعَتْه لبن غير فلاتحرم على المطلق لأنه لا يصير بذلك أباً للصغير
 ولكنها تحرم على الصغير لكونها صارت أمه اه ع ش (قول المتن حرمت على المطلق) هذا أن كانت حرة
 فان كانت أمة فلاتحرم على المطلق لبطان النكاح لأن الصغير لا يصبح نكاحاً حرة فلم تصر حليلة ابنه (فرع)
 لو فسخت كبيرة نكاح صغيره لعيب فيه مثلاً ثم تزوج كبيراً فارتفع لبنه منها ومن غير ما حرمت عليها أبدأ
 لأن الصغير صار أبناً للكبير فهي زوجة ابن الكبير وزوجة ابني الصغير بل أمه أن كان اللبن منها اه معنى
 (قوله أو حكم الخ) أو قلد القائل به من الأئمة سيد عمر (قوله أو حكم به الخ) أي بصحة النكاح بعد عقده (قول
 المتن حرمت عليه) أي المبدأ أبدأ اه معنى (قوله لبنه) أي لبن السيد (قوله وان انفسخ الخ) الوالو للحال
 (قوله لا انتفاء سبب التحريم الخ) لأن الصغير لم يصّر أبناً فلم تكن هي زوجة الابن اه معنى (قول المتن
 موطوءة له الأمة) أي ملكاً أو نكاحاً ثم إن كان ملكاً فلا شيء له عليها لأن السيد لا يجب له على عبده شيء وإن كان
 بنكاح فينبغي تعلق ما يجب للصغيرة عليه برقيتها لاله بدل المتلف وهو أنما يتعلق بأربعة اه ع ش (قول المتن
 صغيرة تحت) أي زوجة صغيرة تحت السيد وقوله أو لبن غير بان تزوجت غيره وطئها بشبهة حرمتاى
 الموطوءة والصغيرة عليه أي السيد اه معنى (قول المتن انفسختا) أي وإن لم يدخل بالكبيرة بدليل إطلاق
 الفسخ وتفصيله في التحريم وقوله الاتي فربيبة فلاتحرم إلا أن دخل بالكبيرة اه سم (قوله المتن انفسختا
 الخ) وفي الغرم للصغيرة والكبير فما مر فلو كانت الكبير أمة غير معلقة الغرم برقيتها أو أمته فلا شيء عليها إلا
 أن كانت مكاتباً فعلها الغرم فإن عجزها سقطت المطالبة بالغرم اه معنى (قوله لبيان الغرم) أي وليان
 الانفساخ اسم (قوله أو لا تكن موطوءة) أي الزوج وقوله أو اللان الخ أي والحال اه ع ش (قوله اثنتين)
 الأولى اثنتين بالناء (قوله فله نكاح كل الخ) أي تجديده اه معنى (قوله كما ذكر) أي مؤبداً لما ذكر اه

(قوله لا تخلو) لا يخفى أنه لا يلزم خلو إذا نقص مهر المثل عن المسمى على أنه قد يقال الخلو الطارىء لعارض
 لا ينافي الخصوصية (قوله في المتن انفسختا) أي وإن لم يدخل بالكبيرة بدليل إطلاقه الفسخ وتفصيله في
 التحريم وقوله الاتي فربيبة فلاتحرم إلا أن دخل بالكبيرة (قوله لبيان الغرم) أي وليان الانفساخ (قوله

لأنها زوجة ابن المطلق وأم
 الصغير وزوجة أبيه (ولو
 زوج أم ولده عبده الصغير)
 بناء على المرجوح أنه زوجة
 اجباراً أو حكم به كما كرهه
 (فارضعت لبن السيد حرمت
 عليه) لأنها أمه موطوءة
 أبيه (وعلى السيد) لأنها
 زوجة ابنه وخرج به لبن
 غيره فإن النكاح وإن انفسخ
 لكونها أمة لا تحرم على
 السيد لا انتفاء سبب التحريم
 عليه المذكور (ولو أَرْضَعَتْ
 موطوءة له الأمة صغيرة تحت
 لبنه أو لبن غيره حرمتا عليه)
 أبدأ لأن الأمة أم زوجته
 والصغيرة بنته أن وضعت
 لبنه والأبنت موطوءة له
 (ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة
 فأرضعتها) أي الكبيرة
 الصغيرة (انفسختا) لأنها
 بنتها فامتنع جمعها وسبقت
 هذه أول الفصل لبيان
 الغرم وسبقت هنا لبيان
 التحريم وحرمت الكبيرة
 أبدأ لأنها أم زوجته وكذا
 الصغيرة أن كان الارضاع
 لبنه) لأنها بنته (والا) يكن
 لبنه بل لبن غيره (فربيبة)*

فلاتحرم إلا أن دخل بالكبيرة (ولو كان تحتها كبيرة وثلاث صفات فارضعت من حرمت) عليه (أبدأ) لأنها أم زوجته (وكذا معنى
 الصفات أن أَرْضَعَتْه لبنه أو ابن غيره) معاً أو مرتباً (وهي) في الارضاع ابن غيره (موطوءة) لأنها بنته أو بنت موطوءة له (والا) تكن
 موطوءة واللبن للغير (فإن أَرْضَعَتْه مماً) ويتصور (بإيجارهن) الرضعة (الخامسة) في وقت واحد أو بان تلقم اثنتين متديها وتوَجَّر
 التالقة لهما المألوف (انفسخ) لا جاعل مع أمهن ولعبر برتبهن أخرات (ولا يحرم مؤبداً) إذ لم يطأ أمهن فله نكاح كل من غير
 جمع في نكاح (أو) أرضعتهم (سواء لم يحرم من) كما ذكر (وتنفخ الأولى) بأرضعها لا جاعلها مع الأم في النكاح ولا تنفسخ الثانية

بمجرد إرضاعها إذا لموجب له (والثالثة) بإرضاعها لاجتماعها مع أختها الثانية الباقية في نكاحه (وتنسخ الثانية بارضاع الثالثة) لانهما صارتا أختين معافاشه ما إذا أرضعتها معا (وفي قول لا ينسخ) نكاح الثانية بل يختص الانفساخ بالثالثة لأن الجمع ثم بارضاعها فاختص الفساد بها كالونكاح اختا على أخت تبطل الثانية فقط ويرده ما قدمته من الفرق ولو أَرْضعت ثنتين معاً (٢٩٧) الثالثة انفسخ من عدائها لوقوع

إرضاعها بعد انقضاء نكاح أمها واختها أو واحدة ثم ثنتين معاً ينسخ نكاح الكل لاجتماع الأم والبنت وصيرورة الأخيرتين أختين معاً (ويجري القولان فيمن تحتها صغيرتان أَرْضعتها أجنبية) ولو بعد إطلاقهما الرجعي (مرتباناً بنسخان) وهو الأظهر لما مر ولا يحرم أن يؤبد (أم الثانية) فقط فإن أَرْضعتها معاً انفسخا قطعاً لانهما صارتا أختين معاً والمرضة تحرم مؤبدًا قطعاً لانهما مزوجته

﴿فصل في الأقارب والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه﴾ (قال) رجل (هند بقتى وأختي رضاعاً أو قالت امرأة) (أخي) أو ابني من رضاع وأمكن ذلك حساً وشرعاً كما علم من كلامه آخر الأقارب (حرم تناكهما) أبداً مؤاخذه للقر بأقراره ظاهر وأبداً إن صدق المقر والأفأهراً فقط وإن لم يذكر الشروط كالشاهد بالأقرار به لأن المقر يحاط لنفسه فلا يقر إلا عن تحقيق سواء الفقه وغيره ويظهر أنه لا تثبت الحرمة على غير المقر من فروعه وأصوله مثلاً إلا أن صدقه أخذاً عما مر أول

مغنى أى لا تنفاد الدخول باهمن (قوله مجرد إرضاعها) أى إرضاع الكبيرة للثانية أه عش (تأه ويرده) أى ذلك القياس (قوله ما قدمته الخ) أى فى شرح وكذا الكبيرة فى الأظهر (قوله ولو أَرْضعت) أى الزوجة الكبيرة (قوله انفسخ من عدائها) أى من الأولتين مع الكبيرة لثبوت الأخوة بينهما ولا اجتماعهما مع الأم فى النكاح أه معنى (قوله لوقوع إرضاعها الخ) أى ولا ينسخ نكاح الثالثة لوقوع الخ (قوله أو واحدة) عطف على ثنتين (قوله نكاح الكل) أى الأربع أه معنى (قوله والبنت) أى الأولى (قوله ولو لم يعد طلاقاً الرجعي) قيد به ليتصور انفساخ سم ويتصور الرجعي بأن دخل منه فى فرجه معاً عش (قوله لما مر أى من انهما صارتا أختين معاً (قوله فإن أَرْضعتها معاً الخ) معتزلاً برباى المتن

﴿فصل فى الأقارب والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه﴾ (قوله فى الأقارب) إلى قوله ويظهر فى المغنى لإلحاقه حساً وشرعاً إلى قوله ثم رأت فى النهاية (قوله وأمكن ذلك) فإن لم يمكن بأن قال فلا تبق وهو أكبر سامنه فهو لغواه معنى (قوله حساً وشرعاً) وبصور الامتناع حساً بأن منع من الاجتماع بها وأبمن تحرم عليه بسبب إرضاعها معاً حتى والامتناع شرعاً بأن أمكن الاجتماع لكن كان المقر فى سن لا يمكن فيه الإرضاع المحرم أه عش وتصوره الشرعى بما ذكر فيه نظير الظاهر انه من الحسى أيضاً وإذا قال الحللي انظر ما صورته الشرعى ولعل الحكمة فى اقتصار شرح المنهج على الحسى عدم تصوير الشرعى فقط وجزم به القليوبى أه يجزى وفى السيد عمر ما يؤلفه وما قدمنا من المغنى من إطلاق الامكان والتصوير بكبر السن يؤيده قوله مؤاخذه للقر بأقراره ولو رجع المقر لم يقبل رجوعه نهاية ومعنى وأسنى وكذا لو أنكرت المرأة رضاعها بالنكاح حيث شرط ثم رجعت فيجدد النكاح معنى وظاهره عدم القبول وإن ذكر رجوعه وجهاً محتملاً ومعلوم أن عدم قبوله فى ظاهر الحال أما باطناً فالمدعى عليه عش (قوله وأن لم يذكر الخ) غاية للثنتين (قوله بالأقرار به) أى خلاف الشاهد بنفس الرضاع كما يأتى أهرشيدى (قوله إلا عن تحقيق) لعل المراد به هنا ما يشمل الظن لما يأتى من قوله لو أن قضت العادة بمجهلها الخ أه عش (قوله ويظهر أنه لا تثبت الحرمة على غير المقر) أى حيث كانت المقر بارضاعها فى نكاح الأصل أو الفرع كان أقر ببنته زوجة أيتها وأبنته من الرضاع بخلاف ما لو قال فلا تبق مثلاً من الرضاع والحال ليست زوجة أصله ولا فرعه فليس لواحد منهما أن كاحاً بعده كما يؤخذ من قوله وحيتذ بانى هنا الخ أه سم بالمعنى وسياق عن الرشيدى ما يؤلفه مع انكاره ما فى عش بما يخالفه (قوله مثلاً) أى ومن حواشيه (قوله إلا أن صدقه) أى الغير المقر أه سم (قوله أنه لو طلق) أى أصل المقر أوفرعه أى الصورة أنها فى عصمة الأصل أو الفرع وقوله مطلقاً أى سواء أصدق أم لا أهرشيدى (قوله ما المحرمة فلا تثبت) أى بالأقرار بالرضاع أى فلا يجوز له نظرها والخلو بها وما أخذه الشيخ عش من هذا ما أطال به فى حاشيته ليس فى محله كما يعلم تأمله إلا الحرمة غير المحرمة أهرشيدى (قوله فلا تثبت) أى ومع ذلك ينبغي أن لا تنقض باللبس للشك سم وعش (قوله دون محرمته)

الرجعي) قيد به لتصور الانفساخ (قوله فى المتن أم الثانية) هى نظير الثالثة فى المسئلة السابقة

﴿فصل فى الأقارب والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه﴾ (قوله مؤاخذه للقر بأقراره) ولو رجع المقر له يقبل رجوعه مر ش (قوله ويظهر أنه الخ) كذا مر ش (قوله إلا أن صدقه) أى الغير المقر (قوله) وحيتذ يأتى هنا ما مر منه لو طلق الخ) كذا مر ومن هنا يعلم أن الكلام فيما إذا كان المقر به فى نكاح الأصل أو الفرع بأن أقر ببنته زوجة أصله أو فرعه من الرضاع أو بأختيتها من رضاع نحو ما لا من أجنبية (قوله فلا تثبت) كذا مر ومع ذلك ينبغي أن لا تنقض باللبس للشك (قوله واضح) كذا مر (قوله)

(٣٨) - شروانى وابن قاسم - ثامن - محرمات النكاح فيمن استلحق زوجة ولد به أولى وحيتذ يأتى هنا ما مر منه لو طلق بعد الأقرار وأخذ به مطلقاً فلا محال له بعد ثم رأت الزركشى قال استغذ من قوله حرم تناكهما تأثيره بالنسبة للتحريم خاصة لأنه الأصل فى الإيضاع ما المحرمة فلا تثبت عللاً بالاحتياط فكهما ولم أره منقولاً له وما ذكره من ثبوت التحريم على المقر دون محرمته واضح وهو

غير ما ذكرته لكنه يؤيد قولي بل اولى لان الاقرار المأثب للحرمة ايضا اذا لم يؤخذ به غير المصدق في بطلان حقه الناجز فالولى ما لا يثبتها (ولو قال زوجان) أى باعتبار صورة (٢٩٨) الحال (بينارضاع محرم فرق بينهما) عملا بقوله وان قضت العادة بهما

بشروط الرضاع المحرم كما شمله اطلاقهم ويوجه بانه قد يستند في قوله ذلك الى عارف اخبره به (فتبينه) قضية صنيع المأثب ان الاقرار قبل النكاح لا يشترط فيه تعقيد الرضاع بكونه محرما بخلافه بعده وله وجه لنا كده وقضية عبارة بعضهم انه لا بد منه فيها وبعضهم انه لا يشترط فيها وهو الذى يتجه حلال الرضاع المطلق على المحرم (وسقط المسمى) لتبين فساد النكاح (ووجب مهر مثل ان وطئ) للشبهة ومن ثم لو مكنته عالمة مختارة لم يجب لها شيء لانها زانية (وان ادعى) الزوج (رضاعا) محرما (فانكرت) الزوجة (انفسخ) لاقراره (ولها المسمى) ان صح والافهر المثل (ان وطئ) والا يطل (فنصفه) لان الفرقه منه ولا يقبل قوله عليها نعم له تحلفها قبل وطئ وكذا بعده ان زاد المسمى على مهر المثل فان نكلت حلف ولزمه مهر المثل بعد الوطئ ولم يلزمه شيء قبله هذا في غير مفوضة رشيدة اما هي فليس لها الا المتعة على ما حكى عن نص الام

واضح كذا في النهاية (قوله) غير ما ذكرته أى الذى هو عدم حرمتها على غير المقر الخ (قوله) المأثب للحرمة) أى كما قلنا من اول محرمات النكاح وقوله فالولى ما لا يثبتها أى كما قلنا على ما قلناه الزركشى اه سم (قول المتن) زوجان) خرج به اقرار ارقى الزوج او ام احدهما بذلك فلا عبرة به اه ع (قوله) اى باعتبار صورة الحال) الى قوله واقرارا فى النهاية الاتينية (قول المتن) بينارضاع الخ) اى بشرطه السابق اه معنى وله امكان الرضاع بينهما (قوله) وان قضت العادة الخ) ومنه ما لو قرب عهد المقر بالاسلام اه ع (قوله) بانه قد يستند الخ) أى القائل اه رشيدى (قوله) قضية صنيع المأثب الخ) أى حيث أطلق الرضاع هناك وقيد هنا بالمحررم (قوله) لنا كده) اى الحيل بالنكاح (قوله) انه لا بد منه فيها) وهو ظاهر كلام المعنى ايضا عبارة هو احترز المصنف بقوله محرم عملا وقال بينارضاع اقتصر عليه فانه يوقف التحريم على بيان العدد اه (قول المتن) وسقط المسمى) اى اذا اضيف الرضاع الى ما قبل الوطئ وما اذا اضيف الى ما بعده فالواجب المسمى اه معنى (قوله) للشبهة ومن ثم) عبارة المعنى ان وطئها هي معذورة بنوم او اكرام او نحو ذلك فان لم يطأ او وطئ بلا عذر لهما لم يجب شيء اه (قوله) عالمة) أى للرضاع (قوله) مختارة) أى وكانت بالغة وان لم تكن رشيدة اه ع (قوله) الزوج) الى قوله نعم ان كان في المعنى لا قبله على ما حكى عن نص الام وقوله مع ان فعلها الى ولا نظر (قوله) رضاعا محرما) ما وجه التعقيد به مع ما قدمه من عدم اشتراط التعرض له فليتأمل اه سيد عمر (قوله) ان صح) اى المسمى اه سم (قوله) حلف) قال في الباب بتاها سم وسيصرح به الشارح ايضا (قوله) هذا في غير مفوضة الخ) هو قيد لقول المتن والانفصاف لكن كان عليه ان يعبر بقوله فان كانت مفوضة رشيدة فليس الخ ليكون مفهوم المتن ان مفروض فيما اذا كان مسمى ويجوز ان يكون قد لا حظ ما دخله في خلال المتن من قوله ولا لافهر المثل ومع ذلك ففيه ما فيه فامل اه رشيدى (قوله) اما هي) اى واما المفوضة الغير الرشيدة بان يفوضها لوليها فلها المهر بعد الوطئ ونصفه قبله لا نيل لوليها ان يفوضها كذا نقله الاذرى عن الشافعى ايضا وله ضعف كما يعلم امر اوائل النكاح اه رشيدى (قوله) الاتمتة) اى وليس لها مهر اه معنى (قوله) على ما حكى) عبارة النهاية كما حكى الخ (قول المتن) صدق يمينه) وتستمر الزوجة بعد حلف الزوج على نفي الرضاع ظاهر او عليها منع نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وتستحق عليه النفقة مع اقرارها بفساد النكاح كما قال ابن ابي الدم لانها بحبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة يجب في مقابلة ذلك ويؤخذ منه صحة ما فى شيوخنا الشهاب الرملى فيمن طلب زوجته محل طائفة فامتعت من الثقة معه الخ ثم انه استمر يستمتع بها في المحل الذى امتعت فيه من استحقاق نفقتها نهاية ومعنى وسم قال ع (قوله) وله عليها منع نفسها الخ) اى وان ادى ذلك الى قتله اه (قوله) بان عينه الخ) اى عينها فسكتت حيث يكفى سكوتها اه معنى (قوله) لتضمنه) اى رضاها به (قوله) بل اجبارا) الجنون

المأثب للحرمة) وان كان فيما من اول محرمات النكاح (قوله) فالولى ما لا يثبتها) أى كما قلنا على ما قلناه الزركشى (قوله) ويوجه الخ) كذا مر ش (قوله) قضية صنيع المأثب الخ) اى حيث أطلق هناك وقيد هنا قوله في المتن ولها المسمى ان وطئ والا نصفه اه و ظاهر عدم المتعة للدخول وتقدم بابها وجوبها للدخول من غير تعقيد بالمفوضة ولا غيرها فليحذر (قوله) ان صح) اى المسمى (قوله) فان نكلت حلف) قال في الباب بتاها (قوله) في المتن وان ادعت) فانكر صدق) قال الزركشى اذا حلف على نفيه فالزوجة مستمرة بينهما مظاهر قال ابن ابي الدم لانها بحبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة يجب في مقابلة ذلك (قوله) في المتن صدق يمينه) ان زوجت رضاها) وتستمر الزوجة ظاهر ا بعد حلف الزوج على نفي الرضاع وعليها منع نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وتستحق عليه النفقة مع اقرارها بفساد النكاح كما قاله ابن ابي الدم لانها بحبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة يجب في مقابلة ذلك ويؤخذ منه ما فى شيوخنا الشهاب

ادعت) أى الزوجة الرضاع المحرم (فانكر) الزوج (صدق يمينه ان زوجت) منه (برضاها) او به بان عينته في اذنها لتضمنه اقرارها بها (والا) تزوج برضاها بل اجبارا او اذنت من غير تعيين زوج (فالاصح تصديقها) يمينها

أوبكاره اه معنى (قولاه لم تمكنه الخ) أى بعد بلوغها ولوسفيته كادو ظاهر اه ع (قولاه لم تمكنه الخ) فان مكنته لم يقبل قولها اه معنى (قولاه ان تمكينها في نحو ظلة الخ) ويبني ان اذنها في معين في نحو ظلة كذلك كالاذن من غير تعيين وقوله كلاتمكين هذا انما يميل لو كان هناك شخص آخر يسوغ لها تمكينه ولو بدعوا اها زوجته اه سم وفي ذلك الحصر نظر لاحتمل زناها بهجول (قولاه و اقرار امه الخ) ودعوى الزوجة الماهرة كقولها كنت زوجة ابيك مثلا كدعوى الرضاع نهائية ومعنى اى فيصدق في انكار دعوى (قولاه و بين الخ) الاولى حذف الواو (قولاه محرم كالزوجة) كما جرم به صاحب الانوار ووجهه ابن المقرئ ويتألف ذلك كقَالَ النوى ما لو اقرت بان بينهما خوة نسب حيث لا تقبل لان النسب اصل يبنى عليه احكام كثيرة بخلاف التحريم بالرضاع اه معنى وخالف النهائية وسم في الاولى فقالوا للفظ الاول ولو اقرت امه باخوة رضاع ينهاه و بين سببها لم يقل على سببها في اوجه الوجوه ولو قبل التمكين كقَالَ الاذرع و اقبى به الوالد رحمه الله تعالى اه (قولاه انتم ولها الخ) اى فى المسئلتين معنى وسم اى مسئلتى تصديقه وتصديقها فيما اذا ادعت الرضاع المحرم (قولاه ولم تكن عالة) الى الكتاب فى النهاية الا قوله ومع ذكر الشروط الى انتم (قولاه ولم تكن عالة الخ) عبارة المعنى ان وطئها باجماله بالرضاع ثم علمت وادعته اه (قولاه عالة) اى ورشيدة ولو سفيهة كما مر انما عرش (قولاه مختارة) يعنى عنه قوله السابق ما لم تمكنه من وطئها الخ لوله لهذا المتبرع ضام المعنى هنا (قولاه نعم) الى المتن كان الاول تاخيراه عن قول المصنف والا فلا شئ اه رشيدى اى كما فعله شرح النهج ليرجع لقوله ولها مهر مثل الخ وقوله والا فلا شئ يكفيه عليه الجبرمى (قولاه ان كانت قبضته الخ) وان كان مهر المثل اكثر من المسمى لم تطلب الزيادة ان صدقنا الزوج كقَالَ الاذرعى وغيره اه معنى (قولاه انه) اى المسمى (قولاه لتبين فسادة) هذا التعليل انما يظهر فى مسئلة تصديقها فى مسئلة تصديقها ولعل لهذا القصور عدل النهاية الى التعليل بقوله عملا بقوله فيما لا يستحقه اه (قولاه منها) اى من رجل او امرأة اه معنى (قولاه وفله) اى الرضيع منهما (قولاه لغو) اى لانه كان صغيرا معنى ونهاية (قولاه نعم العيين لمردودة الخ) اى او اماما فى المتن فى العيين الاصلية معنى ونهاية قول المتن ومدعى الخ اى الارضاع من رجل او امرأة معنى ومعلى وشرح المنهج وقد يشكل ذلك فى الرجل لانه اذا ادعى الرضاع لنفسه بنكاحه مؤخرا فله باقراره لا حلف لانه لو ادعى انما هو يجلب بتصوره بما تقدم فى قول الشارح نعم له تحليفها الخ فان نكحت حنف الخ وحلفه حينئذ على البت وهو مدعى اه سم وصوره النهاية بتصوره اخرى ردعاه عليه الرشيدى وغيره (قولاه انتم بى بت) ولو ادعت الرضاع

الرملى فيمن طلب زوجته لم يحلف طاعته فاهتمت من الفلانة معه ثم انه ا. تعرضت مع ما فى المحل الذى امتعت فيه من استحقاق نفقتها كساقى مر (قولاه ان تمكينها في نحو ظلة الخ) استفتى ان اذنها في معين في نحو ظلة كذلك كالاذن من غير تعيين (قولاه كلاتمكين) هذا انما يميل لو كان هناك شخص آخر يسوغ لها تمكينه ولو بدعوا اها زوجته (قولاه محرم كالزوجة) هو فى الاول احد وجهين اعتمده فى الروضة وثانيهما انه لا يحرم كما بعد التمكين وهو اوجه كما فى شيخنا الشهاب الرملى (قولاه محرم كالزوجة) قال فى شرح الروض قال البغوى وبخالف ذلك ما لو اقرت اى بعد الملك اما قبله فيجرم كما هو ظاهر مر بان بينهما اخوة نسب حيث لا يقبل لان النسب اصل يبنى عليه احكام كثيرة بخلاف التحريم بالرضاع اه (قولاه فى المتن والشرح ولها مهر مثل ان وطئها والا فلا شئ لها) هل هذا راجع لما اذا صدق هو ايضا كما قد يدل عليه قول شرح المنهج ولها فى الصور مهر مثل الخ وقول الروضة بعد ذكر التخصيص فى تصديقه وتصديقها حيث كانت هى المدعية مانصه وليس لها المطالبة بالمسمى اذا ادعت الرضاع لانها لا تستحقه بزعمها ولها المطالبة بمهر المثل ان جرى دخول اه فاطلق قوله اذا ادعت ولم يفيد به تصديقها وعمله بما ذكره الموجد فى تصديقها وتصديقه او هو خاص بما اذا صدقته وان لم يدل له تعليل الشارح بتبين فسادة (قولاه انتم ومدعى على بت) عبارة الروضة والغرض هنا ان منكر الرضاع يحلف على نفي العلم ومدعى

ما لم تمكنه من وطئها مختارة لاحتمال ما تدعيه ولم يدعى منها ما يناقضه فاشبهه ما لو ذكرته قبل النكاح ويظهر ان تمكينها في نحو ظلة مانعة من رويتها كلاتمكين واقرار امه برضاع ينهاه بين سببها قبل ان تمكنه او وبين من لم يملكها محرم كالزوجة (و) لها مهر مثل ان وطئها (و) لم تكن عالة مختارة حينئذ والا فانية كما مر لا المسمى لاقرارها بانها لا تستحق نعم ان كانت قبضته لم تسترد له نعمه انما هو الورع لتطبيق مدعيته لتحل لغيره يقينا بفرض كذبها (والا) يظا (فلا شئ لها) لتبين فسادة (ويحلف منكر رضاع) منها (على نفي عليه) به لانه يبنى فعل الغير وفعله فى الارضاع لغو نعم العيين المرودة تكون على البت لانها مثبته (و) يحلف (مدعى على بت) لانه ثبت فعل الغير (ويثبت) الرضاع

(بشهادة رجلين) وان تعمد النظر لثديها (٣٠٠) لغیر الشهادة وتكرر منها لانه صغيرة وادمانها لا يضر بقيدہ الآتی اولى اول

الشهادات (اورجل وامرأتین وباربع نسوة) لانہن یطلعن علیہ غالباً كالولادة ومن ثم لو كان التزاع فی الشرب من طرف لم یقبلن لان الرجال یطلعون علیہ غالباً نعم یقبلن ان مافی الظرف لن فلا نة لان الرجال لا یطلعون علی الحلب غالباً (والاقرار به شرطه) ای شرط ثبوته (رجلان) لا اطلاع الرجال علیہ غالباً ولا یشرط فیہ تفصیل المقر ولو عامیان المقر یحاط لنفسه فلا یقر الا عن تحقیق وبه فارق ما یأتی فی الشاهد (وتقبل شهادة المرضعة) مع غیرها (ان لم

فشك الزوج فلم یقع فی نفسه صدقها ولا کذبها حلف ای علی البت کما جزم به فی الانوار نهاية وروض (قول المتن بشهادة رجلین) ای ولو مع وجود النساء فلا یشرط لقبول شهادة ما فقد النساء کلا لا یشرط لقبول الرجل والمرأتین فیما یقولون فی فقد الثاني من الرجلین اه ع (قوله لانه الخ) ای تعمد النظر إلى الثدي لغیر الشهادة اه معنی (قوله بقیده الآتی) ای حیث غلبت طاعاته معاصیه نهاية ومعنی (قول المتن والاقرار به شرطه رجلان) انما ذکر المصنف هذه المسئلة هنا مع انه ذکرها فی الشهادات التي هی محلها تسمیة لما یثبت به الرضاع معنی (قوله فیہ) ای الاقرار بالرضاع (قوله ولو عامیان) ای او قریب عهد بالاسلام اه ع (قوله ما یأتی) ای انفا (قوله فی الشاهد) ای بالرضاع (قول المتن وتقبل شهادة المرضعة الخ) وتقبل فی ذلك ایضا شهادة ام الزوج وتبنيها مع غیرها محسبة بلا تقدم دعوی لان الرضاع یقبل فیہ شهادة الحسبة کالوشهد ابوهار وابناها وابناها بطلاقا من زوجها حسبة اما لو ادعی احد الزوجین الرضاع وشهد بذلك ام الزوج وبنتها او ابناها فان كان الزوج صحته الشهادة لانها شهادة علی الزوجة او هی لم تصح لانها شهادة لها ویصور شهادة تبنيها بذلك مع ان المتحر فی الشهادة بذلك المشاهدة بان شهدت بان الزوج ارتفع من امها واتخوها اه معنی (قول المتن ان لم یطلب اجرة) ای بان لم یسبق منها طلب اصلا او سبق طلبها واتخذتها ولو تبرع من المعطى اه ع (قول المتن وان لم یأخذها لا تقبل شهادتها) فی البجیری عن القلویی والبرماوی انه لا یضر بالشهادة بعد الشهادة اه (اقول) ومارع عن عیث قدیفهمه ایضا (قوله علیہ) ای الرضاع (قوله فی البت اثبات الحرمة) وجواز الخلوة والمسافرة وقوله لانه غرض تافه الخ ای لا ترد الشهادة مثله اه معنی (قوله یبعت) ای لامة اه معنی (قوله حل المتکوحة) یعنی المتاکحة کما عبر به المعنی (قوله بخلاف شهادة المرأة الخ) ای حیث لا تقبل (قوله بولادتها) ای بولادة نفسها ع (قوله بعد التسع) ای التقریبة کما مر اه ع (قوله

محلف علی البت فیستوی فی الرجل والمرأة فلو نكحت عن البین وردت علیها فالبین المردودة تكون علی البت لانها مثبتة وقال القفال علی نفي العلم وقیل ان بین المنکر متما علی البت وقیل ان بینة إذا انکر علی البت ویمنیها علی نفي العلم والمذهب الاول ولو ادعت الرضاع فشك الزوج فلم یقع فی نفسه صدقها ولا کذبها فان قلنا بحلف علی نفي العلم فله ان یحلف وإن قلنا علی البت فلا اه وقوله وان قلنا علی البت فلا یضعف بل الاصح انه یحلف (قوله ومدعیه علی بت) قال المحلی رجلان کان او امرأة وقد یشكل ذلك فی الرجل لانه اذا ادعی الرضاع انفسخ نکاحه مؤ اخذة له باقراره ولا حلف لانه ولا حلف لانها وبجای تبصيره بالبین المردودة علیہ وذلك فیما إذا كانت هی المدعیة المصدقة وردت علی البین انه حیث لا یدق علیها انه مدعی بل انه منکر نعم یمکن ان یصور بما اذا ادعی وانفسخ نکاحه مؤ اخذة له باقراره فادعت علیه المدخول بها المسمى الا کثر من مهر المثل فاجاب بعدم استحقاقها للرضاع فانکرت ذلك وحلفته فان الظاهر احتیاجه إلى البین وانما علی البت فلیتام لم یمظهر ان احسن من ذلك واقرب تبصيره بما إذا کان هو المدعی فان له تحلیتها قبل الوطو کذا بعبده ان زاد المسمى کما تقدم فی قوله نعم له تحلیتها الخ ان نكحت حلف وحلفه حیث علی البت وهو مدعی فلیتام وفي شرح روض قول الشارح رجلا کان او امرأة مصور فی الرجل بما لو ادعی غائب رضاعا محرما یبینه و بین زوجته فلا نة واقام یتنق حلف معا یمین الاستظهار فیکون معه علی البت وقوله ولو نکل المنکر او المدعی عن البین مصور بما لو ادعت مزوجة بالاجار لم یسبق منها مناف رضاعا محرما فی مدعیه وقبل قولها فلو نكحت وردت البین علی الزوج حلف علی البت ولا یعارضه قوله یحلف منکره علی نفي العلم اذا حلفه البین الاصلية کما مر ولو ادعت الرضاع فشك الزوج فلم یقع فی نفسه صدقها ولا کذبها حلف کما جزم به فی الانوار وما فی الروضة من انه لا یحلف بباءه ای انه یحلف علی البت وجهه ضعیف اه (قوله قول الشاهد بالرضاع) بقی الشاهد بالافرار بالرضاع وفي شرح الروض قال ای فی الاصل وفي قبول الشهادة المطلقة علی الاقرار بالرضاع وجها اه وكلام القاضی والمتولی یقتضی ترجیح انها لا تنکفی

الشاهد فيها يؤتى بمعرفته
 وقفه موافقا للقاضي
 المقاد في شروط التحريم
 وحقيقة الرضعة أكتفى منه
 باطلاق كونه محرما على
 ما يأتي بما فيه في الشهادات
 ومع ذكر الشروط لاعتناج
 لقوله محرم خلا لما قد
 يومه المتن (وصول اللابن
 جوفه) في كل رضعة كما يجب
 ذكر الإيلاج في الزنا
 (ويعرف ذلك) أي وصوله
 للجوف وإن لم يشاهد
 (عشادة حلب) بفتح لامه
 كما يحطه وهو اللبن المحلوب
 أو يسكونها كما قاله غيره قيل
 وهو المتجه انتهى وفيه نظر
 للعلم بالمراد من قوله عقبه
 (وإيجار وازداد أقران
 كالتقام ثدي ومصه وحركة
 حلقه بتجرع وازداد بعد
 عليه أنها لبون) أي أن في
 تدبها حالة الارضاع أو قبيله
 لبنا لأن مشاهدة هذه قد
 تفيد اليقين والظن القوي
 ولا يذكرها في الشهادة بل
 يحزم بها اعتمادا عليها أما
 إذ لم يعلم أنها ذات لبن حينئذ
 فلا تلتزم له الشهادة لأن الأصل
 عدم اللبن

(كتاب النفقات)

وما يذكر معها آخرت إلى
 هذا لوجوبها في النكاح
 وبعده وجمعت لتعدد
 أسبابها الآتية النكاح
 والزفارة والمالك وأورد
 عليها أسبابا أخرى ولا ترد
 لأن بعضها خاص وبعضها

موافقا للقاضي المقاد) أي بخلاف المجتهد وقوله على ما يأتي إلخ أي والراجح منه عدم الاكتفاء بقول هنا جملة
 وفي قسم على حج ما يفيد حيث قال وفي شرح رمثله وفيه نظر اه لكن ظاهر كلام شيخنا الزيادي اعتبار
 الاكتفاء بالاطلاق اه ع ش وهو ظاهر المغني ايضا وقال السيد عمر والقلب اليه اميل (قوله في كل رضعة)
 إلى الكتاب في المغني (قوله في الزنا) أي في الشهادة به (قوله وهو اللبن المحلوب) أي المراد به هنا ذلك والإفهام بالفتح
 للمصدر أيضا لكن منع من ارادته ما سياتي من قوله للعلم بالمراد إلخ وقوله أو يسكونها يعني مصدرا كما هو
 ظاهر إذ هو بالسكون ليس إلا للمصدر كما صرح به أئمة اللغة اه رشدي (قوله أو يسكونها) ظاهره ان
 المراد به مع السكون اللبن أيضا لكن في المختار ان اللبن يطلق عليه الحلب بالفتح ولم يذكر فيه السكون وانه
 مصدر بالفتح والسكون اه ع ش (قوله قيل إلخ) عبارة المغني قال ابن شبة وهو المتجه وقيد في الام
 المشاهدة بغير حائل فأراه من تحت الثياب يكف اه (قوله وفيه نظر إلخ) فيه نظر كذا قاله الفاضل المحشي
 سم وجهه أنه لا يلزم من مشاهدته العلم بكونه منفصلا عنه ولا يعني عنه الإيجار لأنه فعل آخر مغاير للحلب
 الذي هو الانفصال اه سيد عمر (قول المتن وإيجار) أي اللبن في فم الرضيع وازداد أي مع معانية ذلك
 أو قرأتين أي دالة على وصول اللبن جوفه كالتقام أي كشاهدة التقام ثدي بلا حائل كما صرح به القاضي
 حسين وغيره اه معنى (قول المتن بعد علمه) أي الشاهد (قوله أو قبيله لبنا) أي لأن الأصل استمراره اه
 ع ش (قوله لأن مشاهدة هذه) أي القرائن المذكورة (قوله ولا يذكرها) أي القرائن عبارة المغني ولا يكتفى
 في اداء الشهادة بذكر القرائن بل يتعمدها ويحزم بالشهادة اه وقال ع ش أي الحلب وما بعده اه
 وفيه ما لا يخفى (قوله فلا تلتزم له الشهادة إلخ) غائمة لو شهد الشاهد بالرضاع ومات قبل تفصيل شهادته
 توقف القاضي وجوب باقي وجه الوجهين وقال شيخنا أنه الأقرب ويسن أن يعطى المرضعة أي ولو لها شيئا
 عند الفصال أي فطامه والأولى عنداؤه فان كانت مملوكة استحب للرضيع بعد كآله أن يعتقها لأنها
 صارت أماله ولن يجزى ولدواؤه بالاغتافه كما ورد به الخبر مغني ونهاية

(كتاب النفقات)

(قوله وما يذكر معها) أي إلى قول المتن والمدني النهاية (قوله أو الشاهد إلى) واندفع (قوله وما يذكر معها) أي
 كالفسخ بالأعسار اه ع ش (قوله وأخرت) أي النفقة أي بابها (قوله وبعده) كأن طلقت وهي حامل
 أو كان الطلاق رجعيا اه ع ش (قوله لتعدد أسبابها إلخ) عبارة المغني لاختلاف أنواعها وهي قسبان
 نفقة تجب للإنسان على نفسه إذا قدر عليها عليه أن يقدمها على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ
 بنفسك ثم بمن تعول ونفقة تجب على الإنسان لغيره قالوا وأسباب وجوبها ثلاثة النكاح والقراءة للملك وأورد
 الأسنوي على الحصر في هذه الثلاثة الهدى والأضحية المنذورين فان نفقتهم على التاذر مع انتقال المالك فيها
 للفقراء والمال أشهد صاحب حق جماعة على قاض بشي مؤخر بهم للبادية لتؤدي عند قاضي بلد آخر فامتنعوا
 في أثناء الطريق حيث لا شهود ولا قاض هناك فليس لهم ذلك ولا جرة لهم لأنهم ورطوه لكن تجب عليه
 نفقتهم وكراؤهم كافي أصل الرضعة قبل القسمة عن البعوى وأقره ونصيب الفقراء بعد الحول وقيل
 الامكان تجب نفقته على المالك اه (قوله لأن بعضها خاص) انظر ما معني الخصوص اه رشدي
 (أقول) لعل المراد بالخصوص هنا القلة والتدرة كالأسباب المارة عن المغني (قوله وبعضها ضعيف) أي
 كالعبد الموقوف اه رشدي (قوله من الاتفاق) أي أن النفقة مأخوذة من الاتفاق (قوله ولا يستعمل
 إلا في الخير) أي ولهذا ترجم المصنف بالنفقات دون الغرامات اه معنى (قوله كامر) أي في باب الحجر

اه وتقدم في أول الفصل قول الشارح وإن لم يذكر أي المقر الشروط كالشاهد بالقرار إلخ (قوله نعم إن
 كان الشاهد إلخ) كذا مر وفيه نظر

(كتاب النفقات)

ضعيف من الاتفاق وهو الآخر ارجو ولا يستعمل إلا في الخير كما مر في الأصل فيها الكتاب والسنة والاجماع وبدأ بنفقة الزوجة لأنها أقوى لكونها

وما وضعت في مقابلة التحكين من التمتع ولا تسقط بعض الزمان فقال (على موسر) حر كله (لزوجته) ولو أمة وكافرة ومريضة (كل يوم) بملكه المتأخرة عنه أي من طوعه أو جبره ولا ينافيه ما يأتي عن الأسنوي في ما يحصل التحكين عند الغروب لأن المراد منه كاهو ظاهر أنه يجب لها قسط ما بقي من غروب تلك الليلة إلى الفجر دون ما مضى من الفجر إلى الغروب ثم تستقر بعد ذلك من الفجر دائماً وما يأتي عن البلقيني أنه لا يجب القسط مطلقاً ضعيف وإن كان في كلام الزركشي ما قد يوافق (مدا طعام ومعر) ومنه كسوب وأن قدر من كسبه على مال واسع ومكاتب وإن أيسر لضعف ملكه وكذا مع (٣٠٢) على المتمدن لقضه وإنما جعل موسر في الكفارة بالنسبة لجوب الاطعام لأن ميناها على

التغليظ أي ولأن النظر للاعسار فيها يسقطها من اصلها ولا كذلك هنا وفي نفقة القريب احتياطاً له لشدة لصوقه صلة لرحمه (مدو متوسط مد نصف) ولولولة أما أصل التفاريت فله وله تعالى لينفق ذو سعة من سعته وأما ذلك التقدير فبالمقاييس على الكفارة بجامع أن كلا مال يجب بالشرع ويستقر في الذمة وأكثر ما وجب فيها لكل مسكين مدان ككفارة نحو الخلق في النكاح وأقل ما وجب له مد في كفارة نحو التيميم الظاهر وهو يكتفي به ألا هيدو يتنفع به الرغب فزوموسر الأكثر والمعر الأقل والمتوسط ما بينهما وأما لم يتر شرف المرأة ضده لأنها لا تميز بذلك ولا الكفاية كنفقة القريب لأنها يجب للرخصة والشبهة نعم ظاهر خبره نذخى ما يكفيك وولدك بالمعروف أنها مقدرة بالكفاية واختاره جمع من جهة الدليل وبسطوا القول فيه وقد يجاب عن الخبر بأنهم

أه عش (قوله معاوضة) أي في مقابلة التحكين من التمتع أه نهاية (قوله حر) بالجر نعت موسر وقوله كله بالرفع فاعل حر ويجوز رفعه معاً أي انهما خبر ومبتدأ والجهل نعت موسر أه عش (قوله ولا ينافيه الخ) أي قوله أي من طوعه أو جبره (قوله ما يأتي) أي في أول الفصل الآتي (قوله ثم تستقر) أي النفقة أي وجوبها (قوله وما يأتي الخ) أي في أول الفصل الآتي (قوله مطلقاً) أي سواء مكنته ليلاً فقط مثلاً أو في دار خصوصاً مثلاً (قوله ومنه) أي المعسر إلى قوله وإنما جعله في المعنى (قوله كسوب الخ) أي فهو معسر في الوقت الذي لا مال بيده فيه وإن كان لو اكتسب حصل ما لا كثيراً وموسر حيث اكتسبه وصار بيده وقت طوع الفجر عش وسم (قوله وإن قدر الخ) فقد نزل على الكسب لا يخرج من الاعسار في النفقة وإن كانت تخرج من استحقاق سهم المساكين في الزكاة قضية ذلك أن القادر على نفقة الموسر بالكسب لا يلزمه كسبه أو هو كذلك أه معنى (قوله على مال واسع) أي على تحصيله بالكسب (قوله ومكاتب) عطف على كسوب (قوله وإنما جعل) أي المبعوض (قوله يسقطها من اصلها) أي من حيث المال ويرجع إلى الصوم وشيدي ولا يصرف شيئاً للمساكين معنى (قوله ولا كذلك هنا) فإنه ينفق نفقة المعسر أه معنى (قوله وفي نفقة القريب) عطف على في الكفارة وقوله صلة لرحمه عطف على احتياطاً أه سم (قوله ولولولة) أي نسباً أه عش (قوله لينفق ذو سعة من سعته) أي إلى آخره أه سم (قوله فيها) أي الكفارة (قوله) أي لكل مسكين (قوله وهو) أي المد (قوله الزهيد) أي قليل الأكل أه عش (قوله والمتوسط ما بينهما) لأنه لو الزم المدين لضربه ولو اكتفى منه بعدل ضررها فزومه مدو ونصف أه معنى (قوله بذلك) أي بالنفقة فله وكثرة (قوله ولا الكفاية) عطف على شرف المرأة (قوله لأنها) أي نفقة الزوج يجب للرخصة الخ أي ولو اعترت بالكفاية كنفقة القريب سقطت نفقة ما وليس كذلك فإذا بطلت الكفاية حسن تقريبها من الكفارة أه معنى (قوله عن الخبر) أي المار آخفاً (قوله لوقع التنازع الخ) وإنما نظر إليه هنا في جانب نفقة القريب لأن ما هنا معاوضة والمعاوضة تجوز فيه عن النزاع بقدر الامكان بخلاف غيره أه سم (قوله كما تقر) إشارة إلى قوله بل يجب بالمعروف أه كردى (قوله بالمعروف) أي بالكفاية أه زبادى (قوله عليه) أي الأذرى إضائى مثل ما تقر (قوله في مقابلة) أي لئى مو هو التمتع أه عش (قوله شياً) كان هذا في أصل الشارح بخلافه ثم ضرب عليه وأما علم بالضارب أه سيدمر (قوله وتفاوت الخ) أنظر له بنى عنه قوله فأسرأ ما أصل التفاوت الخ أو قوله وما أذاك التقدير الخ أه رشيدي (قوله لا نا وجدنا ذوى النكاح الخ) لا يخفى أن ذوى النكاح لا يتفاوتون في القدر لأن

(قوله أنه يجب لها تسقط ما بقي الخ) ما المراد بالقسط (قوله وما يأتي عن البلقيني الخ) كذا مر ش (قوله ومنه كسوب) أي قادر على المال بالكسب فإن جعل حاله نظره فيه باعتبار ما يأتي في قوله ومسكين الزكاة معسر الخ بأنه قد يكون معسر أو قد يكون غيره (قوله وفي نفقة القريب) عطف على في الكفارة وقوله صلة لرحمه عطف على احتياطاً (قوله لينفق ذو سعة من سعته) أه الخ (قوله لوقع التنازع الخ) قد يقال لو نظر لهذا نظر إليه في جانب القريب والنظر إليه هنا لا يظهر له معنى معتبر إلا أن يقال نفقة الزوجة معاوضة

يقدرها فيه بالكفاية فقط بل بها بحسب المعروف وحيث نفاذ كرهه المعروف المستقر كاهو ظاهر ولو فتح باب الكفاية للنساء الواجب من غير تقدير لوقع التنازع لا إلى غاية فتمين ذلك التقدير للائق بالمعرف الشاهد له تصرف الشارع كما تقر فاضح ما قالوه واندفع قول الأذرى لأعرف لا ما منارضى المنة سلفاً في التقدير بالمداد ولو لا الأدب لقلت الصواب أنها بالمعروف تأسا واتباعاً بما ردها أيضاً أنها في مقابلة وهي تقتضى التقدير فتمين وإما تمين الحب فلا أنها اخذت شبهة من الكفارة من حيث كون كل منهما في مقابل وتفاوت في القدر لا نا وجدنا ذرى النكاح متفاوتين فيه فالحق ما هنا بذلك أصل التقدير وادانته أصله تعين استنباط معنى بوجوب التفاوت وهو ما تقر فتأمله (والمد)

والا اصل في اعتباره الكيل
وانما ذكروا الوزن
استظهارا او اذا وافق
الكيل كما مر ثم الوزن اختلفوا
فيه فقال الرافعي انه (مائة
وثلاثة وسبعون درهما
وثلاث درهم) بناء على ما مر
عنه في رطل بغداد (قلت
الاصح مائة واحد وسبعون
درهما (وثلاثة اسباع)
درهم (والله اعلم) بناء على
لاصح السابق فيه (ومسكين
الزكاة) المارضا بطله باب
قسم الصدقات (معسر) قيل
هي عبارة مقولة بصوابها
والمعسر هو مسكين الزكاة
انتهى وليس في محله وما
يطل حصره ما مر ان ذا
الكسب الواسع معسر
هنا وليس مسكين زكاة
فنعين ما عبر به المتن للتلايد
عليه ذلك ثم السياق قاض
بان المراد معسر هنا وكان
وجه الفرق بينهما في متسع
الكسب العمل بالعرف في
الباين فان اصحاب الاكساب
واسعة لا يعطون زكاة اصلا
ويعدون معسرين لعدم
مال بايهم (ومن فوقه) في
التوسع بان كان له ما يكفي
من المال لا الكسب (ان
كان لو كلف مدين) كل يوم
لزوجه (رجع مسكينا
فتوسط والا) يرجع
مسكينا لو كلف ذلك (فوسر)

الواجب على المعسر هو الواجب على الموسر وانما التفاوت باعتبار الموجب بالنظر لكل شخص على حدة
بخلاف ما هنا فان اعتبار حال الشخص فواجبنا على الموسر ما لم توجه على المعسر مع اتحاد الموجب فلا جامع بين
ما هنا وما يقرر في ذوى النسك اه رشدي (قوله الاصل) الى قول المتن فان اعتاضت في النهاية الاقوله ثم
السياق الى المتن يقول له واعترض الى المتن وقوله وياتي الى المتن (قوله واذا وافق) اي الوزن (قوله كاسر)
اي في زكاة النبات (قوله ثم الوزن) الى قوله انتهى في المعنى الاقوله قيل (قوله بناء على ما مر الخ) اي بناء
على ما صححه من زكاة النبات من ان رطل بغداد مائة وثلاثون درهما اه معنى (قوله عنه) اي الرافعي (قول
المتن قلت الخ) عبارة المعنى وخالفه المصنف فقال قلت الخ (قوله بناء على الاصح الخ) اي بناء على
ما صححه المصنف في زكاة النبات من ان رطل بغداد مائة وثلاثون درهما وعشرون درهما واربعه اسباع درهم اه
معنى (قوله فيه) اي رطل بغداد (قوله المارضا بطله الخ) اي بانه من قدر على مال او كسب يقع موقعه من
كفايته ولا يكفيه معنى وعش (قول المتن ومسكين الزكاة معسر) علم منه ان فقيرها كذلك بطريق
الاولى ومعنى ونهاية (قوله قيل هي عبارة مقولة الخ) قد يقال ان هذا القول هو الذي ينبغي حتى لا يلزم خلل
المتن عن بيان المعسر وعدم تمام الضابط الذي هو مراد المصنف بلا شك واما الكسب الذي اوردته فهو
وارد على المصنف بكل تقدير ولهذا احتاج الى استثناءه من قول المصنف ومن فوقه على ما قرره رشدي
وفي سم ما يوافقه (قوله ما مر) اي في شرح ومعسر مد (قوله معسر هنا) اي عند عدم اكتسابه كادماه
اه عش (قوله ثم السياق الخ) تهديد للفرق الاتي وقوله وكان وجه الفرق الخ فيه مصادرة (قوله بينهما)
اي باني الزكاة والفقعة (قوله العمل بالعرف الخ) خبر وكان الخ (قوله لا يعطون) وقوله يعدون كلاهما
بناء للمفعول (قول المتن ومن فوقه) اي المسكين معنى وسم (قوله كل يوم لزوجه) قد يتوهم منه انه لو كان
معه مال يتوسط على بقية غالب العمر فان كان لو كلف في كل يوم منه مدين رجع معسرا كان متوسطا والا
فلا وليس مراد ابل الظاهر ما قاله سم على حجب من قوله قال في شرح البهجة تنبيه قال الزركشي يبق
الكلام في الانفاق الذي لو كلف به لوصل الى حد المسكين وقضية كلام النووي وصرح به غيره انه الانفاق
في الوقت الحاضر معتبر ايوما يوم الى اخر ما طال به فليراجع وقضيته ان الشخص قد يكون في يوم موسرا
وفي اخر غيره اه عش قال السيد عر بعد نحو ما مر عن عش عن نفسه ثم راي قول الشارح في
حاشيته فتح الجواد واعتبار كل يوم مشكل لا ناذا اعتبرنا كل لا ندرى يعتبر الى اى غاية ومن المعلوم ان
غاية النكاح لاحد لها بالضبط بذلك لا يفيدو حيث قد فاذي يتجه ان المراد انه يعتبر عند فجر يومه لو وجب حاله
فاذا كان لو كلف في هذا اليوم مدين صار مسكينا فتوسطوا الا فوسر ثم يعتبر في اليوم الثاني كذلك وهكذا
يعتبر حاله في نحو الكسوة او الفصل لان الفصل ثم كال يوم هنا ثم رايهم عبروا بقوله والاعتبار في يساره
اعساره و توسطه بطول العجر لانه وقت الوجوب لا عبرة بما يطر اليه أثناء النهار وهو يرى الى ما ذكرته
ثم راي شيخنا عبر في الفرر بقوله تنبيه قال الزركشي الخ انتهى كلامه في حاشية فتح الجواد اه اقول
كداء المعنى ما يوافقه (قول المتن فوسر) ولو ادعت الزوجة يسار الزوج وانكر صدق يمينه اذ لم يعهده مال
والمعاوضة يتحرر فيها عن الزرع بقدر الامكان بخلاف غيرها (قوله وليس في محله) لكن يبقى على عبارة
المصنف انها لا تفيد ضبط المعسر ولا بيان معناه بتمامه وانها حينئذ تقتضي دخول غنى الكسب الواسع في
قوله ومن فوقه اي فوق مسكين الزكاة لانه فوقه وذلك يقتضي دخوله في المتوسط والموسر لانه قسم من فوقه
اليهما مع انه مع المعسر ورجوع ضمير فوقه للمعسر بعيد لفظا ومعنى (قوله في المتن ومن فوقه) ان كان
لو كلف مدين الخ قال في شرح البهجة تنبيه قال الزركشي يبق الكلام في الانفاق الذي لو كلف به لو وقف
الى حد المسكين وقضية كلام النووي وصرح به غيره انه الانفاق في الوقت الحاضر معتبر ايوما يوم الخ
ما طال به فليراجع وقضيته ان الشخص قد يكون في يوم موسرا وفي اخر غيره (في المتن فوسر) ولو ادعت
يسار زوجها وانكر صدق يمينه ان لم يعهده مال والا فلا فان ادعى تلفه فعليه تفصيل الوديعه ثم رش (قوله)

ويختلف ذلك بالرخس والغلاء زاد (٣٠٤) في المطلب وقلة العيال وكثرتها حتى أن الشخص الواحد قد يلزمه لزوجه نفقة موسر

ولا يلزمه لو تعددت
النفقة متوسط أو معسر
لكن استبعد الأذرى
وغيره واعترض هذا
الضابط بما فيه نظر فاعله
(والواجب غالب قوت
البلد) أى محل الزوجة من
بر أو غيره كاقط كالقطرة
وإن لم يلق بها ولا الفته إذا
لبداله (قلت فإن اختلف)
غالب قوت محلها أو أصل
قوته بأن لم يكن فيه غالب
(وجب لائق به) أى يساره
أو ضده ولا عبرة بما يتناوله
توسعا أو بخلا مثلا (ويعتبر
اليسار وغيره) من التوسط
والاعسار (طالع الفجر)
ان كانت ممكنة حيث
(والله أعلم) لاحتياجها إلى
طحنه ونجته وخبره ويلزمه
الاداء عقب طلوعه أن قدر
بلا مشقة لكنه لا يخاصم
فان شق عليه فله التأخير
كالعادة أما الممكنة بعده
فيعتبر حاله عقب التمكنين
وبأى أن من أراد سفرا
يكلف طلاقها أو توكل
من ينفق عليها من مال
حاضر (و) (الواجب) عليه
تخليها) يعنى أن يدفع اليها
ان كانت كاملة أو الأقل لها
أو سيد غير المكتبة ولومع
سكوت الدافع والاختد
(حيا) سليمان كان واجبه
كالكفارة لأنه لا كل في

ولا فلا يصدق فان ادعى نفقه فقته التفصيل المذكور في الوديعه معنى ونهاية (قوله) ويختلف إلى قوله حتى
ان الشخص في المعنى لا قوله زاد في المطلب (قوله) وقلة العيال) والظاهر ان المراد بهم من تلزم نفقة كقوت زوجة
وغادها وام ولد وغادها الذي يحتاج إليه اخذنا بما يأتي في بشرط نفقة القريب الفضل عن ذكر اه
عش (قوله) ولا يلزمه) (الوا حالية) قوله لو تعدت أى الزوجة ولعل الأسبك ثم تعددوا يلزمه إلا النفقة
متوسط (الخ) (قوله) لكن استبعده) أى ما زاده المطلب الأذرى (خ) استبعاده نظر اه سم (قوله) واعترض
ببناء المقول (قوله) أى محل الزوجة) فالتعريض بالبدجى على الغالب ولو اختلف قوت بلد الزوج والزوجة
قال الماوردى ان نزلت عليه اعتبر غالب قوت بلده وان نزل عليها في بلدها اعتبر غالب قوت بلدها وإذا نزلت
بلده ولم تألف خلاف قوت بلدها قيل لها هذا حقك فابدليه قوت بلدك ان شئت ولو انتقل عن بلدها وزمه
من غالب قوت ما انتقل إليه دون ما انتقل عنه سواء كان أعلى أم أدنى فان كان كل بلد أو نحوها اعتبر محلها
كما قال ذلك بعض المتأخرين اه معنى (قوله) أى محل الزوجة) أى وقت الوجوب وهو الفجر فلو نقلها إلى
محل آخر اعتبر غالب قوت ته وقت الوجوب وهكذا ولو دفع إليها غير الواجب الذي هو الغالب يلزمها القبول
ان كان أعلى منه مر اه سم (قوله) من بر الخ) بيان للغالب (قوله) كالقطرة) قد يدل على أن المعتبر في
الغلبة جميع السنة اه سم أى فيخالف ما مر من أن المعتبر بخير يوم الوجوب ثم يعتبر يوما
يوم (قوله) غالب قوت محلها) إلى قول المتن فان اعتاضت في المعنى مع مخالفة يسيرة سأنسب عليه لا قوله ان
قدر إلى ما المكنته قوله لوى إلى المتن وقوله لوى لى قوله ولو لكون بدله إلى المتن (قوله) مثلا) أى أو هذا
اه معنى (قول المتن) ويعتبر اليسار وغيره طلع الفجر) أى في كل يوم اعتبار أوقات الوجوب حتى لو ايسر
بعده أو اعسر لم يتغير حكم نفقة ذلك اليوم وإنما وجب لها ذلك بفجر اليوم لا باحتياج الخ اه معنى وبه
علم ما في صنيع الشارح كالتأية ولذا استشكله الرشيدى بما نصه قوله لا هنا تحتاج إلى طحنه هذا
الاحتياج إلى نحو طحنه إنما يظهر علة لزوم الاداء عقب الفجر الذى ذكره هو بعد لا اعتبار اليسار وغيره
طلع الفجر كالأخفى وعلل الجلال بقوله لانه الوقت الذى يجب فيه التسليم اه (قوله) ان قدر بلا مشقة)
وحينئذ ياتى بعدم الاداء مع المطالبة مر اه سم (قوله) لكنه لا يخاصم) أى فليس لها الدعوى عليه وان
جاز للقاضى أمره بالدفع إذا ظلمت من باب الأمر بالمعروف مر اه سم وعش (قول المتن) عليه تخليها)
أى بنفسه أو نائبه (قوله) يعنى أن يدفع اليها) قال في شرح الروض أى والمغنى بأن يسلمها بقصد اداء ما لزمه
كسائر الديون من غير افتقار إلى لفظ اه وقضية ذلك اعتبار قصدنا وتقدم بسطه في باب الضمان اه سم
عبارة عش كأنه يشير إلى عدم اعتبار الاجاب والقبول في راء ذمه من النفقة اه (قوله) ولومع
سكوت الخ) أى فإبواهه تغييره بالتخليك من اعتبار الاجاب والقبول ليس مرادا اه معنى (قوله) ولومع
سكوت الدافع والأخذ) بل الوضع بين يديها كاف نهاية ومعنى (قوله) ان كان واجبه) أى بان كان الحب
غالب قوتهم فان غلب غير الحب كتمر ولحم وواقف فهو الواجب ليس غير لكن عليه مؤنة اللحم وما يطبخ به
اه معنى (قوله) بنفسه الخ) الأولى تأخيرها عن قول المتن في الأصح (قوله) وان اعتادت الخ) وقع السؤال في
الدرس هل يجب على الرجل إعلام زوجته بانها لا يجب عليها خدمته بما جرت به عادة من الطبخ والكنس

لكن استبعده الأذرى وغيره) في استبعاده نظر (قوله) أى محل الزوجة) أى وقت الوجوب وهو الفجر فلو
نقلها إلى محل آخر اعتبر غالب قوت ته وقت الوجوب وهكذا ولو دفع إليها غير الواجب الذي هو الغالب يلزمها
القبول ولو كان أعلى منه مر (قوله) كالقطرة) قد يدل على أن المعتبر في الغلبة جميع السنة (قوله) ان قدر بلا
مشقة) وحينئذ ياتى بعدم الاداء مع المطالبة مر (قوله) لكنه لا يخاصم) فليس لها الدعوى عليه وان جاز
للقاضى أمره بالدفع إذا ظلمت من باب الأمر بالمعروف (قوله) ان يدفع اليها) قال في شرح الروض بأن يسلمه
لها بقصد اداء ما لزمه كسائر الديون من غير افتقار إلى لفظ اه وقضية قوله كسائر الديون اعتبار قصدنا
وقد تقدم بسطه في باب الضمان (قوله) (والاخذ) بل الوضع بين يديها كاف مر ش (قوله) على الواجه)

النفق فتصرف فيه كيف شئت لا خبز أو دقيقا مثلا (وكذا) عليه بنفسه أو نائبه وان اعتادت تولي ذلك بنفسها على الواجه ونحوها

(طحنه) وجننه (وخبره في الاصح) وإن أطال جمع في استسكاله وترجيح مقابله لانهائي (٣٠٥) حسب مذهبنا فارت الكفارة حتى لو

باعته أو أكلته جاز استسكاله
مؤن ذلك كما مال إليه النزالى
وميل الرافعى إلى خلافه
ويوجه الاول بأنه بطول
الفجر تزامنه تلك المؤن فلم
يسقط بمافعله وكذا عليه
مؤن الفجر والمجمو بطيخ به اى
وإن أكلته نيتا اخذنا بما
ذكر (ولو طلب احدهما
بدل الحب) مثلا من نحو
دقيق او قيمته بان طلبته هي
او بذله هو فذكر الطلب فيه
للتغلب او لكون بذله
مضمنا لطلبه منها قبول ما بذله
(لم يجبر الممتنع) لانه اعتياض
وشرطه التراضى (فان
اعتاضت) عن و اجبها نقدا
او عرضا من الزوج او غيره
بناء على الاصح انه يجوز
بيع الدين لغير من عليه
(جاز في الاصح) كالقرض
بجامع استقرار كل في الذمة
المعين فخرج بالاستقرار
المسلم فيه والنفقة المستقلة
كاجز ما به ونقله غيرهما عن
الاصحاب لانها معرضة
للسقوط وقضيتها جريان
ذلك في نفقة اليوم قبل مضيه
لما باتى انها لو نشرت فيه او
في ليله الآتية سقطت نفقته
وبحث جواز اخذه استيفاء
لانها ان ترضى بغير مالها
عند المشاحة لاعتياضه
نظر ظاهر بل لا يصح لان
الفرض انها الى الآن لم
تستقر فائ شيء تستوفيه
حينئذ فاعطل به الاستيفاء
كما هو ظاهر وإنما لا ينتجه

ونحوهما أم لا وأجبت عنه بان الظاهر الاول لانها إذا لم تعلم بعدم وجوبها ربما ضلت وجوبها وعدم
استحقاقها للنفقة والكسوة لم تفعله فتصير كأنها مكره على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم تعلمها احتمل انه
لا يجب لها جرة على الفعل لتقصير ما بعدم البحث والسؤال عن ذلك اه عرش (قول المتن طحنه الخ) اى ان
ارادته منه والافلا واجب لها جرة ذلك بدليل قوله الآتى حتى لو باعته الخ اه عرش عبارة المغنى وكذا
على الزوج ايضا طحنه وعجنه وخبره في الاصح اى علمه مؤن ذلك يذل مال او يتوله بنفسه او بغيره كما صرح
به في المحرر اه وظاهرها ان الخيار للزوج دون الزوجة وياتي في الشارح كالتالية في ثمن نحو ماء الفسل
ما يصرح بهذا (قوله لانهائي الخ) تعليل للبت (قوله كما مال الخ) عبارة المغنى كالتى الوسيط وغيره اه (قوله)
وكذا عليه مؤن للحم) اى من الافعال كالقباد تحت القدر ووضع القدر وغسل اللحم ونحو ذلك كما هو قضية
التشبيه رشيدى وسم وعرش (قوله وما يطبخ به) اى من الاعيان كالزوايل اى الابازر والادهان
والوقود رشيدى وعرش (قوله اخذنا ما ذكر) اى في بيع الحب واكله جاز (قوله من نحو دقيق الخ)
ينبغي جملة على ما إذا كان من غير جنس الحب الواجب لما يأتى من عدم جواز اعتياض الدقيق عن الحب حيث
كان من جنسه سواء كان بعقد او لا اه عرش (قوله او لكون بذله الخ) لا يخفى ما فيه من التكلف (قوله عن
واجبها) الى قوله وقضيتها في النهاية والمغنى (قوله عن واجبها) اى في اليوم اه نهاية (قوله بناء على
الاصح الخ) راجع لقوله او غيره فقط (قوله كاجز ما به) اى يمنع الاعتياض عن النفقة المستقلة اه
مغنى (قوله لانهائي) اى النفقة المستقلة (قوله وقضيتها) اى التعليل جاز بان ذلك اى منع الاعتياض في نفقة
اليوم الخ خالفه النهاية والمغنى وسم يجوزوا الاعتياض عنهما من الزوج دون غيره عبارة المغنى قضية إطلاقه
ان الاصح انه يجوز الاعتياض عن النفقة ولو كانت مستقلة به صرح في الكفاية والاصح كالتى الشرح
والروضة منع الاعتياض عن النفقة المستقلة بخلاف الحاقها بالماضية وعلى الخلاف في الاعتياض من الزوج
امان غيره فلا يجوز قطعاً كالتى الروضة اى في النفقة الحالية فانها معرضة للسقوط بنحو نشوز اما الماضية
فيصح فيها بناء على صحة الدين لغير من هو عليه اه وعبارة سم في الروض ولها بيع نفقة اليوم
للاقدمته اى من زوجها قبل القبض لامن غيره انتهى اى وأما النفقة الماضية فيجوز بيعها ولو لم يغيره بناء
على جواز بيع الدين لغير من هو عليه لاستقرار الماضية واما المستقبلية فيمتنع بيعها من الزوج وغيره لعدم
وجوبها فضلاً عن استقرارها وما ذكره الروض من منع بيع نفقة اليوم من غير الزوج هو المعتمد خلافاً لما
في شرحه اه عبارة البيهقي قال العلامة البايلي والحاصل ان الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية يجوز من
الزوج ومن غيره وبالنظر للمستقبلية لا يجوز من الزوج ولا من غيره واما بالنظر للحالية فيجوز بالنظر للزوج
لالغيره اه (قوله) وبحث جواز أخذه) أى أخذ العوض عن نفقة اليوم (قوله استيفاء) أى بلا عقد
وقوله لا اعتياضاً اى بعقد اخذنا ما يأتى (قوله فيه نظر) انظر هذا مع اقراره ماسياتى عن الادعى بقوله ثم
حل الاول الخ مع تصويره بالاستيفاء اه سم (قوله لان الفرض انها الى الآن لم تستقر الخ) قد يقال
الاستيفاء لا يتوقف على الاستقرار بل يكفي فيه الوجوب وهو متحقق هنا بالفجر اه سم (قوله فيما قبضته)

كذا مر (قوله استحققت مؤن ذلك الخ) كذا مر (قوله وكذا عليه مؤن للحم الخ) قد يدخل فيه مؤن
نحو تقطيعه ونفس طبعه كائى مؤن نعمو العجن والخبز (قوله فان اعتاضت عن واجبها نقداً او عرضاً من
الزوج او غيره الخ) في الروض ولها بيع نفقة اليوم لا لادمنه اى من زوجها قبل القبض لامن غيره اه
اى واما النفقة الماضية فيجوز بيعها ولو لم يغيره بناء على جواز بيع الدين لمن عليه لاستقرار الماضية واما
المستقبلية فيمتنع بيعها من الزوج وغيره لعدم وجوبها فضلاً عن استقرارها وما ذكره الروض من منع بيع
نفقة اليوم من غير الزوج هو المعتمد خلافاً لما في شرحه (قوله فيه نظر ظاهر) انظر هذا مع اقراره ماسياتى
عن الادعى بقوله ثم حل الاول الخ مع تصويره بالاستيفاء (قوله لان الفرض انها الى الآن لم تستقر فائ شيء
تستوفيه) قد يقال الاستيفاء لا يتوقف على الاستقرار بل يكفي فيه الوجوب وهو متحقق هنا بالفجر (قوله)

أن من نفقة اليوم (قوله لأن ذلك) أى احتمال سقوطه أه سم (قوله وبالمعين الخ) عطف على قوله بالاستقرار الخ (قوله حيث قال) أى إن كج وغيره (قوله وصرح الشيخان الخ) مستأنف عبارة المغنى ويجرى الخلاف فى الاعتياض عن الكسوة أن قلنا تملك هو الأصح وفى الاعتياض عن الصدق كما فى الشرح والروضة أه (قوله وقوله الخ) عطف على بحثه (قوله وهم) خبر فافى وقع الخ (قوله وغيرها) كالكسوة والصدق (قوله وتعين) أى قوله ونقل الأذرى فى المغنى (قوله حمله على الربوى) قياس وجوب القبض لأجل الربا إنهما لو اعتاضت ربوا من أجنبي وجب قبضه أيضا فى ذمة الزوج لما قبل التفرق أه سم (قوله ونحوهما) أى قوله ونقل الأذرى فى النهاية (قوله عن الحب الموافق له جنسا) أما لو أخذت غير المجلس كخبر الشيعر عن القمص فإنه يجوز كالأخذت النقد أه معنى (قوله ونقل الأذرى) إلى قوله ويؤيده عقبه النهاية بقوله والمعتد بالإطلاق وإن زعم أنه يؤيده قولهم ولو أكلت الخ وأقره محشوهم وسم السيد عسر (قوله ونقل الأذرى مقابله الخ) عبارة المغنى والثانى الجواز وقطع به البلغوى لأنها تستحق الحب والأصلاح فإذا أخذت ما ذكر فقد أخذت حقها لا عوضه ووجه الأذرى وقال الأكثرون على خلاف الأول رفقا ومساخعة ثم قال ولا شك أن ما تم جعلناه اعتياضا لقياس البطلان والمختار جعله استيفاء وعليه العمل قديما وحديثا وبه يعلم ما فى قول الشارح ثم حمل الأول على ما إذا وقع اعتياض بعقد (قوله وهو المختار) أى الفرق بين كونه بعقد أو لا أه شى هذا ظاهر على صنيع الشارح وأما على ما قدمناه من المغنى فراجع الضمير جعله استيفاء (قوله ويؤيده) أى كلام الأذرى أه رشيدى (قول المتن ولو أكلت الخ) قال فى المهمات والتصور بالأكلى مع على العادة يشعر بأنها إذا تلفته أو أعطته غير مالم تسقط أسنى ومعنى وينبغى أن يقال إن كان الاتفاق أو الاعطاء من غير قبضهما من الزوج عن النفقة فهى ضامنة لذلك ولو سفيها ونفقتها باقية فى ذمة الزوج وإن كان الاتفاق أو الاعطاء بعد أن قبضته قبضا صحيحا عن النفقة ولو لم يغير جنسها سقطت نفقتها ولا رجوع لها عليه بشىء سم وعش (قوله مختارة) أى قوله وقضية كلام الرافعى فى النهاية لا أقوله وأرسل إلى أضافه (قوله عنده) يعنى من طامه يقال فلان يأكل من عند فلان وإن لم يكن فى بيته أه رشيدى (قول المتن كالعادة) أى من غير تملك ولا اعتياض أه معنى (قوله أو وحدها) إلى قوله وقضية كلام الرافعى فى المغنى لا أقوله وحده قوله بل قال شارح (قوله أو وحدها الخ) عطف على معه (قوله أو أرسل) أنما يحتاج إليه إذا كان عنده معنى فى بيته وأما إذا كان بالمعين السابق عن الرشيدى فقد يغنى عنه ما قبله ولذا أقصر عليه النهاية (قوله وأضافه الخ) كقوله أو أرسل الخ عطف على أكلت معه (قوله رجل) أى شخص أه نهاية (قوله أكراماله) أى وحده فإن كان لها فى بنى سقوط النصف ولها فقط لم يسقط شىء عش وحلى (قوله أن أكلت قدر الكفاية الخ) مقتضاها أنه لا رجوع لها عليه وإن كان ما أكلته دون الواجب

لأن ذلك) أى احتمال سقوطه (قوله وتعين حمله على الربوى) قياس وجوب القبض لأجل الربا إنهما لو اعتاضت ربوا من أجنبي وجب قبضه أيضا فى ذمة الزوج لما قبل التفرق (قوله ثم حمل الأول الخ) والمعتد بالإطلاق مرش (قوله فى المتن ولو أكلت معه كالعادة سقطت نفقتها) قال فى شرح الروض قال فى المهمات والتصور بالأكلى مع على العادة يشعر بأنها إذا تلفته أو أعطته غير مالم تسقط وبأنها إذا أكلت معه دون الكفاية لم تسقط وبصرح فى النهاية وعليه فهل لها المطالبة بالأكلى أو بالتفاوت فقط فيه نظر قال الزركشى والأقرب الثانى قال ابن العادى ينبغى القطع به أه وسأتى المسئلة الثانية فى كلام الشارح وأما الأول أعنى إذا تلفته أو أعطته غير ما فى بنى أن يقال إن كان الاتفاق أو الاعطاء من غير قبضهما من الزوج مالم تلفته أو أعطته عن النفقة فهى ضامنة لذلك ونفقتها باقية فى ذمة الزوج وإن كانت قبضته عن النفقة وهو من جنسها كان اتفاقا أو اعطاء أو اقما فى ملكها وقد رى الزوج مجردا قباضا وكذا لو كان من غير جنسها ووجدت عوىض صحيحا واختمت مالم تلفته أو أعطته ونفقتها باقية على ما قبلها وتامل وظاهر أنه لا فرق فى ضمان مالم تلفته بين الرشيد والسفيه لأن اتفاق السفيه مضمون (قوله أو أضافه) كذا من (قوله

لأن ذلك لا يمتنع نظير ما مر فى الأجر وغيره أو بالمعين الكفارات وما فى الكفاية من توضيح الاعتياض عن المستقبلة ضعيف وإن سبقه إلى نحوه أن كج وغيره حيث قال فى القاضى أن يفرض لها ذراهم عن الخبز والأدم ونوايهما وصرح الشيخان بجواز الاعتياض عن الصدق إذا كان ديننا فما وقع للزركشى هنا من بحثه امتناعه أخذنا من فتاوى ابن الصلاح وقوله لم يتعوضوا له وهم ويجب قبض ما عوضته عن نفقة وغيره لا لتأخير بيع دين بدن كذا نقله عن الذبلى وتعين حمله على الربوى أما غيره فيمكن تعيينه فى المجلس كما مر فى باب المبيع قبل قبضه (الخبر أو دقيقا) ونحوهما فلا يجوز أن تتعوضه عن الحب الموافق له جنسا (على المذهب) لأنه ربا ونقل الأذرى مقابله عن كثيرين ثم حمل الأول على ما إذا وقع اعتياض بعقد والثانى على ما إذا كان مجرد استيفاء قال وهو المختار وعليه العمل قديما وحديثا ويؤيده قولهم (ولو أكلت) مختاره عنده (معه كالعادة) أو وحدها أو أرسل إليها الطعام فأكنته بحضورته أو غيبته بل قال شارح أو أضافه رجل إكرامه له

بالتفاوت كارجحه الزكشي وقطع به ان العاد قال وتصدق هي في قدر ما اكلته لان الاصل عدم قبضه الزائد (في الاصح) لا طابق الناس عليه في زمنه عليه السلام وبعده ولم ينقل خلافه ولا انه عليه السلام بين ان هن الرجوع ولفضاء (٣٠٧) من تركه من مات وقضية كلام الرافعي

أنه على المقابل لا يرجع
عليها قال البلقيني ولم يقل
به أحد بل يتحاسبان ويؤدى
كل ما عليه قيل للشافعى
الحكم رضاها بالاكلا معه
لانه ليس فيه حكم بنفقة
مستقبله ومن ثم جاز لها
الرجوع عنه اهـ وفيه نظر
اذ لا مسوغ ولا فائدة لهذا
الحكم فهو البعث اشبه نعم
ان كان هناك بخلاف يتممه
ذلك الحكم اتجه تنقيذه
لذلك (قلت الا ان تكون)
قنأه (غير رشيدة) لصغر
أو جنون أو سفو وقدر حجر
عليها بان استمر سفها
المقارن للبلوغ أو طرأ
وحجر عليها والام بتحتج
لاذن الولي (ولم يأذن)
سيدها المطلق التصرف
والا فويله أو (وليها) في
اكلها معه فلا تسقط قطعا
لانه متبرع (والله أعلم)
واستشكل باطابق السلف
سابقه اذ ليس فيه استئصال

بالتفاوت) هل المراد التفاوت بين ما أكتنهو كفايتها أو بينه وبين الواجب شرعاً فيه فقط. ويتجه الثاني إذ الواجب شرعاً هو اللازم له دون ما زاد عليه الحد الكفاية إذا كانت أكثر منه (قوله) فلا تسقط قطعاً لانه متبرع) فلا رجوع له عليها بشئ. من ذلك أن كان غير محجور وعليه وإن قصد به جملة عوضات فقبحها والأفولية ذلك كما بقي به شيخنا الشباب الرولى مثل فقحتها بما ذكر كسوتها مرش (قوله) لانه متبرع) قضيته عدم رجوعه بما أكتنهو عليه لعل محله إذا كان الزوج كاملاً (قوله) وإلا لم يعتد بانه) أى فو كالمولى باذن وقياس ذلك أنه لا رجوع عليها أن كان غير محجور عليه وظاهر عدم رجوعه على الولى أيضاً ادعائه ما يتبيل وجوده منه مجرد التبرع يروى هو لا يوجب شيئاً ولو قال قصدت النفقة صدق بيمينته كالمودع لها شيئاً ثم ادعى كونه من مهر وأدعت هي الهدية أى فانه المصدق باليمين خلافاً لنوم التصديق بلامين فلا بد من اليمين فى

ويرد بان غايته أنه لو قاطع
الفعلية وهى تسقط
بالاحتالات فاندفع أخذ
البقي بقضيته من سقوطها
بأكملها معه مطلقاً واكتفى
بأذن الولى مع أن قبض غير
المكفلة لغو لأن الزوج باذنه
يصير كالوكيل فى الاتفاق

عليها وظاهر أن محله أن كان لها فيه حظ والالم يعتد بآذنه فيرجع عليه بما هو مقدرها ولو قالت له قصدت
باطعائى التبرع فنفتى باقية فقال بل قصدت النفقة صدق بلامين على ما فى الاستقصاء والقياس وجوباً (ويجب) لها (أدم) غالب البالد

أى محل الزوجة) إلى قوله وكان وجهه في النهاية بمخالفته في موضع سأنه عليه إلا قوله وفي آخره فانه مبارك وقوله ويظهر إلى ويبحث الأذرى (قوله ولم يعتبر الخ) عطف على قوله باقى هنا الخ (قوله لا نه الخ) أى إعطاء الأدم (قوله على انه لا يبعد وجوبه إذا اعتد الخ) (تنبيه) يؤخذ من قاعدة الباب واناطته بالعادة وجوب ما يتبادر من الكمك في عيد الفطر واللحم في الاضحية لكن لا يجب عمل الكمك عندها بان يحضر عندها مؤنه من الدقيق وغيره ليعمل عندها إلا ان اعتد ذلك مثله فان لم يعتد ذلك مثله بل اعتد مثله تحصيله لها باى وجه كان فيجب تحصيله لها بشراء أو غيره ولا يجب الذبح عندها حيث لم يعتد ذلك مثله بل يكفي أن باقى بل يحرم بشراء أو غيره على العادة حتى لو كان له زوجتان فعمل الكمك عند إحداهما وذبح عندها واشترى للآخرى كمكاً أو لحماً جائزاً بحسب العادة هر اه سم على حج وقياس ما ذكره في الكمك والحمل الاضحية وجوب ما جرت به العادة في مصرنا من عمل الكمك في اليوم المسمى بأربعة أيوب وعمل البيض في الخنيس الذى يليه والطحينة بالسكفر السبت الذى يليه والبنديق الذى يؤخذ في رأس السنة لما ذكر من العادة اه عش زاد شيخنا والضايف أنه يجب لكل ما جرت به العادة اه (قوله وببحث الأذرى) إلى قوله وأه امتناع في المعنى (قوله وببحث الأذرى) انه إذا كان الخ) وهذا لا ينافى ما باقى عنه من قوله بخلاف نحو خلل من قوتها التمر الخ لأن ذلك إذا لم يتجر العادة بالاكتفاء به وحده اه معنى (قوله نحو لحم) ويبنى أن يجب لها مؤنه نحو طيب اللحم سم عش (قوله أولين) ويبنى أن تعطى قدراً يحصل منه مدان مثلاً من الاقط كاقيل مثله في زكاة الفطر اه عش (قوله المشروب) أى ماء الشرب وإذ شرب غالب اهل البلد ماء ملحوا وخواصها عذبا وجب ما يليق بالزوج نهية وسم (قوله كما فهمه قوله الآتي الخ) لانه اذا وجب الطرف وجب المظروف نهية ومعنى (قوله انه بقدر الخ) أى المأمو المشروب اه عش (قوله وانه امتناع لا تملك الخ) لكن مقتضى كلام الشنخين وغيرهما انه تملك وهو المعتمد نهية وافرهم قال عش قوله هو المعتمد وعليه فيبنى ان يملكها ما يكفيها غالباً اه عبارة المعنى وفي قوله اى الزركشى وانه امتناع الخ ونظر الظاهر انه تملك لانهم قالوا اكل ما تستحقه الزوجة تملك الا المسكن والخادم اه (قوله ولا للخارج) لعل المراد وبالنسبة لما يخرج من الزوج من مدين مثلاً (قوله ويلزم من عدمه) أى الوجوب وقوله به أى بعضى الزمان اه سم (قوله ومنه يؤخذ الخ) أى من التوجيه المذكور (قوله على ما باقى) أى عن قريب (قوله الاربعة) إلى قوله فيكنى عن الأدم في المعنى وإلى قول المتن وكسوة في النهاية إلى قوله اى حجابته وقوله وأبداً إلى المتن (قوله

المقيس والمقيس عليه هر (قوله إذا كان القوت نحو لحم الخ) ويبنى أن يجب لها مؤنه نحو طيب اللحم (قوله ويجب لها ايضا المشروب) وإذ شرب غالب اهل البلد ماء ملحوا وخواصها عذبا وجب ما يليق بالزوج هر ش (قوله كما فهمه قوله الآتي الخ) لانه إذا وجب الطرف وجب المظروف هر ش (قوله انه بقدر) كذا هر (قوله وانه امتناع الخ) لكن مقتضى كلام الشنخين وغيرهما انه تملك وهو المعتمد هر ش (قوله ويلزم من عدمه) اى الوجوب وقوله به اى الزمان (قوله حتى القواكه فيكنى عن الأدم الخ) المتجته انه يجب وأن المعتبر في قدرهما هو اللاتى بامثاله وأنهما لو أغنت عن الأدم بان تاتى عادة التأدم لم يجب معها آدم آخر ولا وجب (تنبيه) يبنى أن يجب نحو القوت إذا اعتدت نحو ما تظله المرأة عندما يمسى بالوحم من نحو ما يمسى بالملوحة إذا اعتدت ذلك وانه حيث وجبت الفاكهة والقوت نحو ما يطلب عند الوحم يكون على وجه التملك فلو قوته استقر لها ولو المطالبة ولو اعتادت نحو اللبن والبرش بحيث يغشى بتركه محذور من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لان هذا من باب التدوى فليتأمل هر (تنبيه) يؤخذ من قاعدة الباب واناطته بالعادة وجوب ما يتبادر من الكمك في عيد الفطر والحمل في الاضحية لكن لا يجب عمل الكمك عندها بان يحضر اليها من الدقيق وغيره ليعمل عندها إلا ان اعتد ذلك مثله فيجب وإن لم يعتد ذلك مثله بل اعتد مثله تحصيله لها باى وجه كان فيكنى تحصيله لها بشراء أو غيره ولا يجب الذبح عندها حيث لم يعتد ذلك مثله بل يكفي أن باقى لها بلحم بشرأ أو غيره اه عش (قوله لو كان له زوجتان فعمل الكمك عند إحداهما

فى القوت ومن ثم باقى هنا ماسر فى اختلاف الغلب ولم يعتبر ما يتناله الزوج (كزيت) بدها بخبر احد والستر مذى وغيرهما كالحاكم ومحمده على شرطها كلو الزيت وادها هو فانه من شجرة مباركة وفى لفظ فانه طيب مبارك وفى آخر فانه مبارك (وسمن وجبن وتمر) وخل لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها إذا الطعام لا ينساق غالباً إلا به ويظهر ان الواو هنا لبيان انواع الأدم فلا يرد عليه أنه يوم وجوب الجمع بين المذكورات على انه لا يبعد وجوبه إذا اعتد كما هو قياس كلامهم الا فى وببحث الأذرى انه إذا كان القوت نحو لحم أولين اكتبى به فى حق من يعتاد افتائه وحده ويجب لها ايضا المشروب كما فهمه قوله الا فى آلات اكل وشرب وببحث الزركشى وغيره انه يقدر بالكفاية وانه امتناع لا تملك فيسقط بعضى المدة وكان وجهه انه لا تمكن معرف قدره بالنسبة لها ولا للخارج فاستحال وجوبه بعضى الزمان ويلزم من عدمه به كونه امتناعاً لا تملكاً ومنه يؤخذ ان ماء ظهرها او ثمنه على ما باقى اللازم له تملك لانه يمكن تقديره كالسوة (وبختلف) الأدم (بالنصول) الاربعة فيجب لكل فصل

ما يعتاده الناس فيه حتى الفواكه فيكنى عن الادم على ما اقتضاه كلامهما وبحت الاذرى الرجوع فيه للعرف وانه يجب من الادم ما يليق بالقوت بخلاف نحو خل من قوتها والخرج من لبن قوتها الاقط (ويقدره) كاللحم الاتى (٣٠٩) قاض باجتهاده عند تنازعهما اذ لا

توقيف فيه (ويفاوت) فيه قدرا وجنسا (بين موسى وغيره) يفرض ما يليق بحاله وبالمدن والمدن والتصف وتقدير الشافعى بمكة من اوزيت حملوه على التقريب وهى اوقية قال جمع حجازية وهى اربعون درهما لتعدادية وهى نحو اثني عشر لثانها لاتنق عشا شينا ونص على الدهن لانه اكل الادم واخفه مؤنة ولو تبرمت بجنس ادم فرضه لم يبدل لرشيدة [ذلها] بآله بغيره وصرفه للقوت وعكسه وقيل له منها من ابدال الاشرف بالاخسر ويتعين ترجيحنا ادى ذلك ابدال الى نقص تمنعها كما يؤخذ بما ياتى آخر الفصل ويعلم مما ذكرنا له منها من ترك التادم بالاولى اما غير رشيدة ليس لها من يقوم بآله فيبدل لها الزوج وبحت الاذرى انه يجب لها سراج اول الليل فى البنان ولها ان تصرفه لغير السراج والذي يتجه اناطة ذلك بعرف محلها (و) يجب لها (الحم) ويقدره قاض عند تنازعهما باجتهاده معتبرا في قدره وجنسه وزمنه ما يليق بيساره واعساره) وتوسطه (كعادة البلد) اى محل الزوج فى آله ونوعه وقدره وزمنه كما هو ظاهر

ما يعتاده الناس فيه حتى الفواكه المتجه انه يجب ما يعتاد من الفاكهة وان المعتبر في قدرها ما هو اللائق بامثاله وانها انغشت عن الادم بان تاتي عادة التادم بها يجب معها ادم والواجب (تنبيه) ينبغي ان يجب نحو الفتوة اذ اعتيدت ونحو ما تطلبه المرأة عند ما يسمى بالوح من نحو ما يسمى بالملوحة اذ اعتيد ذلك وانه حيث وجبت الفاكهة والفتوة ونحو ما يطالب عند الوح يمكن على وجه التملك فلو فوته استقر لها والمطالبة به ولو اعتادت نحو اللبن والبرس بحيث يتحشى بتركه بخلاف تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لان هذا من باب التداوى فليتامر به اه سم على حج (اقول) الاقرب ان الفتوة وما عطف عليها لا يجب لانه من حزب التداوى وارى فرق بينه وبين البرس لان كلامها يتضرر بتركه وليس له دخل في التغذية بخلاف الفواكه اه سيدمر لكن اقرع ش ما فى التنبيه عن مر بتمامه وزاد شيخنا والحلى والخفى عليه وجوب الدخان المشهور ان اعتاده اه (قوله) على ما اقتضاه كلامهما وبحت الاذرى عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهما نعم يتجه كبحته الاذرى الرجوع الخ (قوله) وانه الخ عطف على الرجوع عبارة المفتى قال الاذرى ويجب ايضا ان يختلف الادم باختلاف القوت الواجب فن قوتها التبر لا يفرض لها التمر اذ ما ولا مالا يؤكل مع التمر عادة كالخل ومن قوتها الاقط لا يفرض لها اللبن اذ ما وقس على هذا اه (قوله) عند تنازعهما الى قولهم وبحت الاذرى في المفتى الاقوله وهى اوقية الى ولو تبرمت وقوله وقيل الى اما غير رشيدة (قوله) لا توقيف فيه) اى من جهة الشرع (قوله) بحاله اى من يسار وغيره (قوله) وبالمد عطف على بحاله اه سم (قوله) وهى اى المكيلة (قوله) لثانها اى الاوقية البغدادية (قوله) عنها اى الزوج وقوله شيئا اى حاجة اه عش (قوله) ونص اى الشافعى على الدهن اى فى قوله بمكة من اوزيت اه كردى فان الزيت من الادهان وقول عش اى فى قوله كريت الخ اه فيه نظر ظاهر ولو تبرمت اى سمنت اه معنى (قوله) فرض لها) نعت ادم (قوله) لم يبدل اى لا يلزمه ابداله (قوله) ان له منها الخ اى ادى الترك الى نقص التمتع بها (قوله) فيبدل الخ اى لو ما عند مكانه اه معنى (قوله) وبحت الاذرى) عبارة النهاية قالوا وجه كبحته الاذرى وجوب سراج لها اول الليل في محل جرت العادة باستعماله فيمو لها بآله بغيره (قوله) اول الليل قضية التقيد به انه لو جرت العادة بالسراج جميع الليل لا يجب وقد يوجه بانه خلاف السنة للامر باطافه عند النوم وقد يقال الاقرب وجوبه بعمله بالعادة وان كان مكروها كوجوب الحمام لمن اعتاده مع كراهة دخوله للنساء اه عش وقوله وقد يقال الخ هو الظاهر المطابق لقاعدة الباب (قوله) ولها ان تصرفه الخ ظاهره وان اضرب بترك السراج ويوجه بانها المقصودة بالسراج وقد رويت به فان ارد لنفسه ما به اه عش (قوله) والذي يتجه اناطة ذلك الخ فيجب ان جرت العادة باستعماله فيه بخلاف ما اذا جرت بعدم استعماله اصلا كن تمام صيفا بنحو سطح اه عش عبارة المفتى ويتبع فيه العرف حتى لا يجب على اهل البوادي شىء اه (قوله) ويقدره قاض) كما صرح به فى البسيط ولو ان المصنف اخر عن الادم واللحم قوله ويقدره الخ رجح التفسير اليهما اه معنى (قوله) فى آله) لعل المراد فى كيفية آكله من كونه مطبوخا ومشويا ونحو ذلك فلا يرجع رشيدى وسيد عمر (قوله) ونوعه اى كالأضاني والجاموسى اه شيخنا (قوله) وتقديره الخ) مبتدأ خبره قوله جرى الخ اه كردى (قوله) جرى على عادة اهل مصر) اى فى زمنه من قلة اللحم فيها ويزاد بعده بحسب عادة البلد معنى وشيخنا (قوله) ومن ثم) اى من اجل

لها وبيع عندها واشترى للآخرى ككساو ولما كان جائزا بحسب العادة على ما تقرر لانه تاقى بما عليه بما اقتضته العادة مر (قوله) وبالمد عطفها على بحاله (قوله) وتقدير الشافعى) كذا مر (قوله) وبحت الشيخان الخ المتجه انه ان كنى اللحم غدامو عشاءا لم يجب معه ادم والواجب ليكون احدهما للغداء والآخر للغشاء

ولا يتقدر بشىء اذ لا توقيف فيه وتقديره فى النص برطل أى بغدادى على المعسر فى كل اسبوع أى يوم الجمعة أولى لانه أولى بالتوسيع جرى على عادة اهل مصر لعزة اللحم عندهم ومنذون ثم تعتبر عادة اهل القرى من عدم تناولهم الا لادار الوادة اهل المدن وخصا غلاء

وقوله البغوى بقوله على مוסر كل يوم (٣١٠) رطل ومتوسط كل يومين أو ثلاثة وموسر كل أسبوع وقول جمع لا زاد على ما مر عن النص

لان فيه كفاية لمن يقطع
ضعيف وبحث الشيخان
عدم وجوب آدم يوم اللحم
ولهما احتمال بوجوده
على المוסر إذا أو جئنا عليه
اللحم كل يوم ليكون
أحدهما غذاء والآخر
عشاء واعتد الاذرى
وغيره الاول وأيد بغير
ان ما به سيد آدم أهل
الدنيا والآخرة اللحم
فما هو آدم (ولو كانت تاكل
الخبز وحده وجب الادم)
ولم ينظر لعادتها لما مر انه
من المعاشرة بالمعروف
(وكسوة) بضم أوله وكسره
معطوف على آدم أو على
جملة ما مر أول الباب أى
وعلى زوج بأقسامه الثلاثة
كسوة والاول وأولى وذلك
لقوله تعالى وكسوتهن
بالمعروف ولا نه صلى الله
عليه وسلم عدها من حقوق
الزوجية لان البدن لا يقوم
بدونها كالقوت ومن ثم
مع كون استمتاعه بكل
البدن لم يكف فيها ما يقع
عليه الاسم إجماعا بخلاف
الكفارة بل لا بد ان تكون
ببحث (تكفيها) بفتح أوله
بحسب بدنها ويظهر أنه
لا عبرة باعتياد أهل بلد
تقصيرها ككتاب الرجال
وأنها لو طلبت تطولها ذراعا

أن المدار على عادة محل الزوجة (قوله وقوله) أى تقدير اللحم اه كرى (قوله بقوله على موسر الخ) اعلم
ان كلام البغوى تقرير لحالة الرخص خاصة كما انصح به الجلال الحلى اه رشيدى (قوله وبحث الشيخان
الخ) ذكر نحو ذلك العلامة البكرى فى حواشيه على المحلى ثم قال والراجح فى ذلك كله اعتبار العادة او الظاهر
انه كذلك اه سيد عمر (قوله ولهما احتمال الخ) وهو الظاهر وينبغى على هذا كما قال بعضهم ان يكون الادم
يوم اذ طاه اللحم على النصف من عادته وتجب قوته اللحم وما يطبخ به معنى كالحطب وغيره والمواخبة
وغيرها شيئا (قوله واعتد الاذرى الاول) أى ما بينه الشيخان والاقر بجله على ما إذا كان اللحم
كافيا للغذاء والشامو الثانى أى احتمال الشيخين على خلافها بضم (قول المتن ولو كانت) أى عادتها اه
معنى (قول المتن وجب الادم) ومثله كما هو ظاهر عكسه بان كانت تاكل الادم وحده فيجب الخبز أى بان
يدفع لها الحب ولا ينافى ذلك ما لو كان قوتهم الغالب اللحم والا فط ملاقاة لا يجب غيره كما هو ظاهر لان
ما هنا فين قوته الحب وهو يحتاج الادم فوجبا وكذا يقال فى عكسه الذى ذكر بان يقال هو فين قوته الادم
وهو يحتاج للخبز بضم على حج اعش وما ذكره فى العكس مع ما فيه ينبغى حمله على ما إذا لم تجز العادة بالا كنفاء
بالادم وحده كما يشهد بقوله وهو يحتاج للخبز والا فط مخالف اصريح ببحث الاذرى المار فى شرح وسمن
الخ وقد جمع المتن بين بحثى الاذرى المارين هناك بذلك الخلق كما قدمناه هناك (قول المتن وكسوة) عبارة
الباب الثالث الكسوة فيجب وإن اعتدنى العرى اه سيد عمر وياتى عن سم عن م ما وافقه قال ع
ويؤخذ من ضبط الكسوة والفرش بما ذكره انه لا يجب لها المنديل المعتاد للفرش وان اراده حصصه
لنفسه ولا لا لا يجب عليها تحصيله (قوله بضم اوله) الى قول المتن والاة تنظيف النهاية لا لقوله وإن لم يعتده
أهل بلدها (قوله وكسوه) وهو افصح شرح مسلم للتوى ومن ثم قدمه فى المختار اعش أى وفى شرح المنهج
(قوله معطوف على ادم) اقتصر عليه المتن وقوله او على جملة الخ أى يتقدر عليه (قوله والاول
اولى) أى القرب العامل وعلى كل فهو بالرفع اعش أى ولقة الحذف وكون المعطوف عليه مذكورا
صرحة (قوله بل لا بد ان تكون الخ) وإن اعتادوا العرى م ا ه سم وعش (قوله بحيث
تكفيها) ظاهره ان العبرة فى الكفاية بالول جبر الفصل فلو كانت هزيلة عندده وجب ما يكفيها وإن سمنت فى
بأديم ا ه عس ولعله فيما إذا هيأت الكسوة بالفعل قبل طرو نحو السمن ولا فالعتبر حالة التهيئة (قوله
بحسب بدنها ولو امة كما هو ظاهر اه نهاية (قوله بحسب بدنها) طولا وقصرا وسننا وهذا اه معنى
(قوله وابنداءه) أى الذراع الذى تطوله على المعتادة من نصف ساقها أى سواء بلغت المعتادة نصف
الساق فقط او زادت وقوله وإن لم يعتده أى التطويل اه كرى (قوله ويختلف) الى قول المتن فى الاصح فى
المتن لا لقوله ومن ثم لم يوجبوها وقوله او نحوه الى المتن (قوله ويختلف عددها الخ) ولا فرق بين البدوة
والحضرية على المذهب وفى الحاوى لو تكفى حضرى بدوية أو أقاما نابة أو حاضرة وجب عليه عرفها
ويقاس عليه عكسه اه معنى (قوله باختلاف محل الزوجة) أى لا باختلاف يسار الزوج واعساره اه

م (قوله فى المتن ولو كانت تاكل الخبز وحده وجب الادم) ومثله كما هو ظاهر عكسه بان كانت تاكل الادم
وحده فيجب الخبز أى بان يدفع لها الحب ولا ينافى ذلك ما لو كان قوتهم الغالب اللحم والا فط مثلا فانه
لا يجب غيره كما هو ظاهر لان ما هنا فين قوته الحب وهو يحتاج للادم فوجبا وكذا يقال فى عكسه الذى ذكره
بان يقال هو فين قوته الادم وهو يحتاج للخبز (فى المتن وكسوة تكفيها) وظاهر ان العبرة فى كفايتها بول
جبر الفصل فلو كانت هزيلة عندده وجب ما يكفيها حيثن وإن سمنت فى بابقه بالعكس م (رفع) لو اعتادوا
العرى وجب ستر العورة لحق الله تعالى وهل يجب بقية الكسوة او لا كما فى الارقاء إذا اعتادوا العرى يجب
ستر ما بين السرة والركبة فقط كسبائى المتجه وجوب البقية هنا والفرق ان كسوة الزوجة تملك معاوضة
فانها تستحقها وإن لم تلبسها ولم تحتاج اليها وكسوة الرقيق امتناع م (قوله ومن ثم الخ) كذا مرش وقوله

كافى خبر ا م سلة أى وابنداءه من نصف ساقها أجيبت وإن لم يعتده أهل بلدها فيه من زيادة الستر لها التى حث عليها الشارع ولما هداة
كفاية البدن المانعة من وقوع التنازع فيها فلم يحتج الى تقديرها بخلاف النفقة ويختلف عددها باختلاف محل الزوجة براد الوحر او من ثم

لواعتادوا الثوب بالنوم وجب كجزء به بعضهم وجود ثوب واحد يبارده (فيجب قص وسراويل) أو ما يقوم مقامه بالنسبة لعادة حملها (وخمار) للرأس أو ما يقوم مقامه كذلك (ومكعب) بضم افتح أو بكسر فسكون ففتح أو نحوه يداس فيه إلا إذا لم يعتاده وهدفه في كل من فصل الشتاء والصيف (ويزيد في الشتاء) على ذلك في المحل البارد (جبة) مشحوة ونحوها (٣١١) فاكثرت بحسب الحاجة (وجنسها) أي

الكسوة (قطن) لانه لباس أهل الدين وما زاد عليه تره ورعونة فعلى موسر لينة ومسر خشنة ومتوسطة متوسطة (فإن جرت عادة البلد) أي المحل الذي هي فيه (لمثلها) مع مثلها فسكل منها معتبر هنا (بكتان أو حرير وجب) مفاوتا في مراتب ذلك الجنس بين الموسر وضده كما تقرر (في الأصل) عملاً بالعادة المحركة في مثل ذلك وإطال الأذرع في الانتصار للثاني وإنه المذهب ولو اعتيد بحمل لبس نوع واحد ولو أداما كفي أوليس ثياب رقيقة لا تستر البشرة أعطيت من صفيق يقرب منها ويجب توابع ذلك من نحو تكة سراويل وكوفية ونحوه قصص أو جبة وظاهر أن اجرة الحياط وخطه عليه لا عليها نظير مامر في نحو الطحن (و يجب ما تقعد عليه) ويختلف باختلاف حال الزوج (كرلية) على متوسط شتاء وصيفا وهي بكسر الزاي وتشديد الياء مضرب صغير وقيل بساط كذلك وكطنفسة بساط صغير نخيل له ورة كبيرة وقيل كساء في الشتاء وتطلع في الصيف على موسر

مغنى (قوله لواعتادوا) أي أهل محل الزوجة (قوله وجودتها) عطف على عددها اه سم قول المتن (قص) وهو ثوب محيط يسترجع البدن اه مغنى (قول المتن وسراويل) وهو ثوب محيط يسترجع أسفل البدن ويصون العورة وهو معروف اه مغنى (قوله أو ما يقوم مقامه) عبارة المغنى ومحله وجوبه كما قاله الماوردي إذا اعتاد لبسه فإن اعتاد لبس مئزر أو قوطة وجب محله وجوبه في الشتاء أما في الصيف فلا كما قاله الجويني وإن أفهم كلام المصنف كثيره خلاه اه وظاهر ما يأتي من قول الشارح كالنهاية وهذه في كل الخ موافق لما ناهيه المتن (قوله كذلك) أي بالنسبة لعادة حملها (قوله ومكعب) قال أن الرفعة ويجب لها التقباب وإن اقتضاه العرف قال الماوردي ولو جرت عادة نساء أهل القرى أن لا يلبسن في أرجلهن شيئا في البيوت لم يجب لأرجلهن شيء مغنى ونهاية (قوله بضم ففتح) أي في الأشهر اه مغنى (قوله أو نحوه يداس الخ) عبارة المغنى وهو مداس الرجل بكسر الراء من نعل أو غيره خلاف ما توهمه عبارة الروضة من جمعه بين المكعب والنعل اه (قوله إلا لم يعتاده) أي نحو المكعب اه ع (قوله وهذه في كل من فصل الشتاء والصيف) والمراد بالشتاء ما يشمل الربيع والصيف ما يشمل الخريف فالسنة عند الفقهاء فصلان وإن كانت في الأصل أربعة فصول فالفصل عندهم ستة أشهر فيجب لكل ستة أشهر كسوة اه شيخنا (قوله أو نحوها) كفروة اه شيخنا (قول المتن قطن) أي ثوب متخذ من اه مغنى (قوله فكل منها) أي الزوجين وقوله معتبر هنا أي في الكسوة دون الحب والادام فإنه يعتبر بما يليق بالزوج اه ع (قوله وإنه الخ) أي في أنه الخ (قوله ولو أداما) بفتح الهزة والدال اه سم أي جلدا اه ع (قوله لا يستر البشرة) ولا تصح فيها الصلاة اه مغنى (قوله أعطيت من صفيق الخ) يؤخذ منه أنه لو جرت عادة بلد ما بتسعة ثيابهم إلى حد تظهر معه العورة أعطيت منه ما يستر العورة مع مقاربتة لما جرت به عاداتهم اه ع (قوله يقرب منها) أي في الجودة اه مغنى (قوله من نحو تكة) بكسر التاء اه ع وهي ما يستسك به السراويل شيخنا (قوله وكوفية) وهي الطاقية التي تلبس في الرأس تحت الخمار اه شيخنا (قوله ويخط عليه) أي وإن قلته بنفسها اه ع (قوله على متوسط) إلى قول المتن وكذا في المغنى (قوله وتشديد الياء) عبارة المغنى وتشديد اللام والياء اه (قوله كذلك) أي صغيرة (قوله وكطنفسة) بكسر الطاء والقاف وفتحهما وبضمهما وبكسر الطاء وفتح القاف مغنى وشرح المنهج وكطنفسة تحطف على كرية وقوله بساط الخ بيان للطنفسة وقوله في الشتاء راجع إلى الطنفسة أي وكطنفسة في الشتاء على الموسر وقوله ونظف على طنفسة أو النظف من الادم اه كردى (قوله بساط صغير الخ) وهو المسمى بالسجادة اه شيخنا (قوله ونظف) بفتح النون وكسرهما مع إسكان الطاء وفتحها مغنى وشرح المنهج وهو الجلد الكافرو الذي يجلس عليها اه شيخنا (قوله أن يكونا) أي الطنفسة والنظف اه كردى (قوله على فقير) أي مسر أو في كلامه أي المصنف للتوزيع للتخيير اه مغنى (قول المتن فراش النوم) ويعتبر فيه ما يعتاد لمثلها اه ع (قوله فكل منها) معتبر كما مر عبارة المغنى (تنبيه) المختبر في الفراش وما بعده لأمارة الموسر من المرتفع والمعر من النازل والمتوسط ما بينهما اه (قوله لذلك) أي لا اقتضاه العرف ذلك (قوله محمل) بضم الميم وسكون الحاء وفتح الميم الثانية مخففة اسم مفعول من أحمله إذا جعل له خلاى وبرة كبيرة كما يؤخذ من القاموس اه ع (قوله وجودتها عطف على عددها (قوله أو ما يقوم مقامه) كازار (قوله فكل منها) معتبر هنا) كذا مر ش (قوله ولو أداما) هو بفتح الهزة والدال (قوله ضعيف) ضعفه أيضا مر

قالا ويشه أن يكونا بدس طرية أو حصير فإنها لا يبسطان وحدهما (أو ولد) شتاء (أو حصير) صيف على فقير لا اقتضاه العرف ذلك (وكذا) على كل منهم مع التفاوت بينهم نظير ما تقرر في فراش النهار (فراش النوم) غير فراش النهار (في الأصل) لذلك فيجب مضربة لينة أو قטיפه وهي دنار محمل وقول البيان هذا في امرأة الموسر أما زوجة غيره فكيفها فراش النهار ضعيف واعتراض ضعيفها هذا بأن الموجود

في كتب الطرفين عكسه من حكاية الخلاف فيما قبل كذا والجزم فيما بعدهما (وخدة) بكسر الهمزة (و) يجب لها مع ذلك (لحاف) او كسام (في الشتام) يعني وقت البرد ولو في غير (٣١٢) الشتام وما في الروضة من الوجوب في الشتام مطلقا والتعبد بالحل البارد في غيره يحمل على الغالب

فلا بناق ما عثر خلافا لمن ظنه اما في غير وقت الرد ولو وقت الشتام ولو في البلاد الحارة فيجب لها رد او نحوه ان كان ممن يعتادون فيه غطاء غير لباسهم او ينامون عرايا كما هو السنة ولا يجب تجديد هذا كله كالجبة الا في وقت تجديده عادة (و) يجب لها ايضا (آلة) تنظف لبدنها وثيابها ويرجع في قدر ذلك ووقته للعادة (كشط) قال الفقهاء وخلافه به يعلم ان السواك كذلك بالاولى (ودهن) كزيت ولو مطبيا اعتد ولو لكل البدن (وما يفسل به الرأس) عادة من سدر او نحوه (ومرتك) بفتح اوله وكسره (ونحوه) كاسفيداج وتوتيار واستخ (لدفع صنان) ان لم يندفع بنحو رماد لثانها ببقائه (لا كحل وخضاب وما يزين) بفتح اوله غير ما ذكره كطليب وعطر لانه لزيادة التلذذ فهو حقه فان اراده ما به ولو لم يستعمله ونقل الماوردي انه عليه السلام لمن المرأة السلتا أي التي لا تختضب والمرها أي التي لا تكتحل من المرأة بفتحين أي البياض ثم حملته من فعلت ذلك حتى يكرهها ويغارها وفي رواية ذكرها غيره

اني لا يفيض المرأة السلتا والمرها والكلام في المزوجة لكرامة الحجاب أو حرمة لغيرها على ما مر فيه في باب الاحرام وجوب (تنبيه) ليس لحامل بائن ومن غاب زوجها لا ما يزيل الشعث والوسخ على المذهب (ودوام مرض واجرة طبيب وحاكم) وفاسد وخائن لانهما يحفظ الاصل (ولها طامام ايام المرض وأدمها) وكسوتها وآلة تنظفها وتصرفه للاداء أو غيره لانها محبوسة عليه (والاصح

وجوب أجره حمام) لمن اعتاده أنه لا ولاية فيه بوجه كما هو ظاهر وحيث تدخله كل جمعة أو شهر مثلاً مرة أو أكثر (بحسب العادة) المبردة في أمثاله للحاجة إليه حيث لا تقيد بعضهم بمرة في الشهر يخرج مخرج التشيل وهذا بناء (٣١٣) على جواز دخوله وإن كره وهو المعتمد

وقال جمع يحرم دخوله إلا
لضرورة حاجة للأخبار
الصحيحة المصرحة بمنعه
وطال الأذرع في الانتصار
له وخصه بما إذا شاركها
غيره فافهم ما إذا أدخل
(وتمن ما غسل) ما تسبب
عنه نحو ملاءة أو (جماع)
منه (ونفاس) منه يعني
ولادة ولو بلا بل لأن
الحاجة إليه من قبله به يعلم
أنه لا يلزمه إمام الفرض
لا السنة (تنبه) ظاهر
قوله فمن أنه الواجب للماء
وإن حصلته بدون تمن كما
يجب لها القوت وغيره
وإن حصل لها تبرعاً وأنها
لوتنازعاً دفعه لها ما وطلبت
ثمنه أجبت وفيه نظر ثم
رايت شارحاً قال الواجب
الماء أو ثمنه وقضيته أن
الخبرة إليه دونها وهو
محمّل (لاحيض) وإن
وطئ فيه أو بعد انقطاعه

فيما يظهر (واحتلام) والحق
به استدخالها لذكره وهو
نائم إذ لا صانع منه كسئل
زناها ولمكرهه وولادتها
من وطء شبهة فاه هذه
عليها دون الواطئ وفارق
الزوج بان أحكاماً تخصه
فلا يقاس به غيره الا ترى
أنه تزمه الكفارة دونها
في جماع رمضان والنسك

وجوب أجره حمام) ولو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها إخلاء الحمام لها وجب عليه إخلاءه
كما تحته الأذرع وأما فيمن يأتي أهله في الرد ويتنعم من بذل أجره الحمام ولا يمكنها الغسل في البيت لحوف
هلاكه بعدم جواز امتناعها منه ولو علم أنه متى وطئها ليلاً تمقتل وقت الصبح وتفرتها إلى الصلاة لم يحرم
عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام ويأمرها بالغسل وقت الصلاة وفي فتاوى المصنف نحوها بقوله سم
وقوله من وجوه الناس ظاهره ولو مع فقره فليراجع اه رشيدي وقوله بعدم جواز امتناعها إلخ وعليه
فقطا به بعد التمكن بما يحتاج إليه ولو بالرفع لقضاءه عرش وسياق عن سم ما يوافقه وقوله ويأمرها أي
وجوباً به عرش (قوله لمن اعتاده) ما لو كانت من قوم لا يعتادون دخوله فلا يجب لها أجرته معنى (قوله)
مثلاً مرة أو أكثر) كذا في أصله رحمه الله تعالى ولا يخفى ما فيه من التكرار فليتامل اه سيد عمر وقد يقال أن
قوله لو أكثر عطف على مرة كما هو الظاهر لا على شهر حتى يتكرر مع مثلاً (قوله وإن كره) أي للنساء ومحل
الكرهه حيث لم يرتب على دخوله طارئة عورة غير ما عكسه الأحرار وعلى الزوج أن يأمرها حيث
يتركه كبقية المحرمات فان ابتاد الدخول لم يمنعهما ويأمرها بستر العورة والغض عن رؤية عورة غيرها
عرش (قوله وهو المعتمد) أي الجواز مع الكراهة (قوله وخصه) أي خص الأذرع المنع (قول المتن) ومن
ماء غسل إلخ) أن احتاجت إلى شرائه أه معنى (قوله ما تسبب) إلى قوله وبه يعلم في المتن (قوله عه) لعل عن
بمعنى في (قوله لا السنة) أي سنة الغسل كالغسلة الثانية والثالثة أما الغسل المسنون فلعوم وجوبه بما يأتي
بالأولى اه رشيدي (قوله ظاهر قوله لمن أنه الواجب إلخ) الوجه أنه لا يتعين الثمن بل دفع الماء كما يصرح
بكلام الروض بل قد يقال دفع الماء هو الأصل كما في نظيره من النفقة بل لا يبعد اجابتها إذا طلبت الماء
وامتنعت من الثمن وينبغي فيما لو كان غسلها مذكراً في بيتها يضربها أنه لا يكتفي دفع الماء ولا ثمنه بل يجب
أجره الحمام اه سم عبارة النهاية ونتيجة أن الواجب بالأصالة الماء لا ثمنه اه (قوله وإن حصل لها تبرعاً)
خلافًا لظاهر ما مر عن المعنى اتفاقاً (قوله فيما يظهر) بل ينبغي القطع به اه سيد عمر (قوله والحيض) أي قوله
الانزى في التنبه أو المعنى (قوله وهو نائم) أي ولو استيقظت زرع ثم أعاد الحصول الجنابة بفعلها أولاً اه
عرش (قوله فاه هذه) عليها إلخ) وبه يعلم أن العلة مركبة من كونها زوجاً وبفعله نها بقوله ذلك علم أنه لا يجب
على اجنبي نقض وضوء اجنبية ذلك ولا عليها إذا تقضت وضوء زوجها اه معنى (قوله وفارق الزوج)
أي غيره من الزاني والواطئ شبهة حيث لا يجب عليه ما شأه اه عرش (قوله الا ترى أنه إلخ) لا يخفى ما في
هذا التأكيد (قوله ومنه يؤخذ) أي من الفرق المذكور (قوله القياس إلخ) مقول القول (قوله لانه) أي الماء

وجوب أجره حمام) بحسب العادة ولو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها إخلاء الحمام لها وجب
عليه إخلاءه كما تحته الأذرع وأما فيمن يأتي أهله في الرد ويتنعم من بذل أجره الحمام ولا يمكنها الغسل في
البيت لحوف هلاكه بعدم جواز امتناعها منه ولو علم أنه متى وطئها ليلاً تمقتل وقت الصبح وتفرتها إلى الصلاة
لم يحرم عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام ويأمرها بالغسل وقت الصلاة وفي فتاوى المصنف نحوهم ر ش
وقوله بحسب العادة شامل لاعتداده دخوله للغسل من نحو حيض واحتلام ولا ينافيه التفصيل الآتي وجوب
ثمن ماء الغسل وقد يتجهد أن دخلته للتظلف فهذا محل الكلام وللغسل جرى فيه ما بقي فليحذر (قوله أنه
لا يلزمه إمام الفرض لا السنة) بحث ذلك الأذرع (قوله ظاهر قوله لمن أنه الواجب للماء إلخ) الوجه أنه
لا يتعين الثمن بل دفع الماء كما يصرح بقول الروض وعليه الماء لغسل جماع ونفاس وضوء نقضه اه
بل يقال وجع الماء هو الأصل كما في نظيره من النفقة ولا يبعد اجابتها إذا طلبت الماء وامتنعت من الثمن
وينبغي فيما لو كان غسلها مذكراً في بيتها يضربها أن لا يكتفي دفع الماء ولا ثمنه بل يجب أجره الحمام (قوله)

(٤٠) - شرواني وابن قاسم - نائم)

ومنه يؤخذ رد قول الزركشي فيمن أكره امرأة على الزنا القياس أنه
يلزمه ماء غسلها كغيرها ولا تدخل لانه من غير الجنس بخلاف ارش البكارة انتهى ووجه رده أن واطئ شبهة قد يكون
متعدياً ومع ذلك لم يلزمه بما فكذلك الزاني ويفرق بين المهر والماء بان المهر في مقابلة ما تمتع به فلهزمه ولا كذلك الماء

ويلزمه أيضاً ما وضوه وجب التسببه (٣١٤) فيه وحده بخلاف ما وجب لغير ذلك كان تلا مسامعاً فيما يظهر وماء غسل ما تجس من بدن

من غير الجنس أى جنس المهر (قوله ويلزمه أيضاً) إلى المتن في النهاية والمغني لإقوله وحده إلى وماء غسل (قوله وحده) خلافاً للنهية والمغني عبارة الأول لكسوه وإن شاء ركنه فيه فيما يظهر اه و عبارة الثاني ولو حصل التقص بفعلها بقياس وجوب تقفئها عليه فيما لو سافرت باذنه لحاجتهما وجوبه عليه اه (قوله وماء غسل الخ) يتجه في ماء النجاسة تفصيل حسن وإن لم أر من ذكره هو أن يقال إن كان بفعلها متعدية كان تضمنت به عتقاً فليها التصدير ها هو بفعله أمدى به أو لفعله لتسببه أو لا بفعلها فإن حصل منها تقدر فعليه كما إزالة الوسخ وإفهاماً لأنه واجب شرعي لم يتسبب فيه اه سيدمر (قوله ونياها) ظاهره أن تهاوت في سبب ذلك وتكررها ونها وخالف عادة أمثالها وهو ظاهر لا مانع منه ويغني أن مثله ما لو كثر الوسخ في بدنها لكثرة تنوع عها مخالفاً للعادة لأن ازالتها من التنظيف وهو واجب عليه اه ع (قوله بتلث أوله) أى مصدر عبارة القاموس شرب كسعه شرباً وثلث جرعه أو الشرب مصدره والضم والكسر اسمان اه (قوله فاقصار الزركشي الخ) محل تأمل لأنه إن ثبت عن ضبط المصنف أو رواية الحديث هيئة مخصوصة تعين التزامها على كلا القولين ولا غلابة في فهمها مستقيم على كلا القولين باى ضبط قرىء لجواز الإضافة لكل اه سيدمر (قوله على الثاني) وهو قوله أو هو بالفتح الخ اه سم (قول أمان كندر) بكسر القاف مثال لالة الطبخ وقوله وقصة مثال لالة الأكل اه معنى (قوله بفتح القاف) إلى قوله ويرجع في المتن وإلى قوله وظاهر قولهم في النهاية لإقوله وتردد إلى ولو سكن (قوله ومغرفة) بالكسر ما يغرف به اه ع (قول المتن وكوز وجرة) مثالان لالة الشرب اه معنى (قوله كاجانة) مثال للجر (قوله) أى الأجنة أو مافي أمان (قوله أريق الوضوء) أى ولو لم تكن من المصابين اه ع (قوله السيد عمر) أى بالثبته إن يعتاده كما هو ظاهر بخلاف أهل البرادى اه وبصرح المغني أيضاً (قوله إن اعتدت) حتى لا يجب لأهل البادية اه معنى وقيد الاعتدال بجمع لكل من المعطوف والمطوف عليه كما يفيد صيغة المغني وصرح به السيد عمر (قوله ويرجع في جنس ذلك الخ) خلافاً للذي عابرت به وكفى كون الآلات من خشب أو حجر أو خزف لحصول المقصود فلا تجب الآلة من النحاس وإن كانت شريفة كارجح ذلك ابن المقرئ قال الامام ويحتمل أن يجب للشريفة الظروف النحاس اه (قوله للعادة) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله على نفسها) يؤخذ منه أنها لا يجب عليه أن يأتى لها بمؤن حيث اغتسلت على نفسها فلم تأمن أن يبدل لها المسكن بما تأمن على نفسها فيه فتنبه له أنه يقع فيه الغلط كثيراً ع (قوله وما لها) أى واختصاصها اه ع (قوله وكالمعدة) عطف على للحاجة (قوله عاده) إلى قوله وتردد في المغني (قوله وإدخالها) عطف على مما فى تملكها (قوله فاعتبرا) أى النفقة والكسوة وقوله باى بالزوج فقط في النفقة أوقع منها في الكسوة كما مر في شرح وإن جرت عادة البدو قوله لاها أى بالزوجة فقط (قوله اغراضها) أى البدوية (قوله فالذى يتجه النظر للعادة) فلم تكن ثم عادة أو كانت ولم تطردفا الحكم محل تأمل ولا يبعد حينئذ ترجيح الثاني من احتيالي ابن الرفعة سيد عمر أى الحجر الواسعة (قوله لأن الأذن العرى الخ) فقد قال أى اذن في صورة امتناعها أو منع إيهام من الفلأه سيدمر عبارة سم هذا يخص صورة الأذن وكان الامتناع بمنزلة الأذن اه وقوله وكان لا امتناع أى والنوع وعليه فالمراد بالسكوت الآتى السكوت العارى عن الامتناع والمنع (قوله

ونياها وإن لم يكن بتسببه كما اقتضاه إطلاقهم كما نظاً قها بل أولى (ولها) عليه ايضاً (آلات أكل وشرب) بتلث أوله أو هو بالفتح مصدر وكل من الآخرين اسم ذكره في القاموس فاقصار الزركشي على الضبط بالفتح وقوله وبه قيد حديث أيام منى أيام أكل وشرب لما يأتى على الثاني (وطبخ كغندر وقصة) بفتح القاف ومغرفة (وكوز وجرة ونحوها) كاجانة تغسل فيها نياها لأن المعيشة لا تتم بدون ذلك ومثله كما يحتمل الأذن عى أريق الوضوء ومنارة السراج إن اعتدت ويرجع في جنس ذلك للعادة كالنجاس للشريفة والخزف لغيرها ويفاوت فيه بين الموسر وضديه نظير مامر (و) لها عليه ايضاً (مسكن) تأمن فيه لو خرج عنها على نفسها وما لها وإن قل للحاجة بل الضرورة إليه وكالمعدة بل أولى (بليق بها) عادة لأنها لا تملك أبداً له لأنه امتناع بخلاف ما مر في النفقة والكسوة لأنها تملكها وأبداً لها فاعتبر به لاها وتردد في المطلب في بدوية أراد قروى سكنها في القرية هل يسكنها بيت شعر أو حجرة واسعة لأن أعظم اغراضها السبعة والذى

يتجه النظر للعادة المطرد في أمثالها إذا سكنوا القرى ولو سكن معافى منزلها باذنها أو لا امتناعاً من النقلة معه أو في منزل نحو أبيها باذنه أو منه من النقلة لم تلزمه أجره لأن الأذن العرى عن ذكر العوض ينزل على الاعارة والاباحة

بخلافه مع السكوت كما مر مع زيادة قبيل الاستبراء (ولا يشترط كونه ملكة) لحصول المتزوج وبغيره كعاد (وعليه لمن لا يليق بها خدمة نفسها) بأن كانت حرة ومثلها تتخذ عادة في بيت أبيها مثلاً بخلاف من لا تتخذ فيه وإن حصل (٣١٥) لها شرف من زوج أو غيره يعتاد

لاجله أخدمها لأن الأمور الطارئة لا عبرة بها وظاهر قولهم ومثلها الخ أنه لا تعتبر الخدمة في بيت أبيها بالفعل ولو كان مثلها يتخذ عادة في بيت أبيه فتركه الأب بخلاً أو طرأ وعاسار أو بيت في بيت غير أبيها ولم تتخذ أصلاً وجب أخدمها بخلاف من ليس مثلها كذلك وان خدمت فلا يجب أخدمها وهو محتمل ويحتمل الضبط بوقوع الخدمة بالفعل في بيت مربيها أو الأول أقرب إلى كلامهم كما عرفت (أخدمها) ولو بدوية لأنه من المعاشرة بالمعروف أو أحسدة لا أكثر مطلقاً إلا أن مرضت واحتاجت لا أكثر من واحدة فيجب قنن الحاجة ولمنع من لا تتخذ من ادخال واحدة ومن تتخذ وليست مريضة من ادخال أكثر من واحدة داره سواء كان ملكها أم باجرة والزوجة مطلقاً من زيارة أبيها وإن احتضر أو شهو دجنزاتها ومنعها من دخولها كولدها من غيره وتعيين الخادم ابتداء إليه فله أخدمها (بحرة) ولو متبرعة وقول ابن

بخلافه مع السكوت) أي بخلاف ما لو سكنت معها مع سكوتها إن كان المسكن لها وسكوت نحو أبيها إن كان المسكن له قنن لا الأجرة فهذا ذكر لكن هذا لم يتقدم فيها فله قبيل الاستبراء لما تقدم من إن ذاك من بالاذن لا أجرة عليه ولا يمين ثم مفهومه فالمراد بما مر من متاع وقومته وما عرش (قوله كمال) ومستاجر ولا يثبت في الذمة نهاية أي لا يثبت بدل المسكن وهو الأجرة إذا لم يسكنها مدة لأنه امتناع عرش (قوله بأن كانت) إلى قوله لأن الأمر في المعنى (قوله بحرة) بخلاف الرقيقة كالأول وبعضاً فلا أخدمها وإن كانت جيلة لأن شأنها أن تتخذ نفسها وإن وقع الأخدم لها بالفعل كما في الجوارى البيض أو شيخنات وساق في الشارع ما وافقه (قوله) ومثلها تتخذ عادة الخ) لكن هنا لا يليق بها خدمة نفسها في عادة البلد كمن يتخذها أهلها أو تتخذ بأمه أو بحرة مستأجرة أو نحو ذلك أم معنى عبارةهم سنل هل يكفي في كونها من تتخذ خدمة أبيها أو أخدمها لها في بيتها الوجه أنه ينبغي على أنه لا وجه لهذا السؤال مع قول الشارع وظاهر قولهم الخ أم (قوله مثلاً) أي أو عمها لم يتبين أي حال صغرهما أم بغير عرش (قوله من زوج) يشمل زوجاً سابقاً عليه ورشدياً وشيخناً (قوله) بخلاف الخ) أي أو لعدم وجوده من يتخذ أو لقصده أو رضاه أو رضاه أم شيخنات (قوله كما عرفت) أي من توصيفه بالظهور (قوله ولو بدوية) إلى قوله قال الزركشي في النهاية (قوله ولو بدوية) أي وبأنها حاملها لوجب نفقتها أم نهاية (قوله بواحدة) متعلق بأخدمها (قوله مطلقاً) أي شريطة أن لا أم عرش عبارة السيد صهر هل المراد به أن اعتادت ذلك في بيت أبيها فإيراجع ما رأت كلام العزير صرح بذلك ونقل عن الإمام مالك رحمه الله تعالى رعايته حالها في بيت أبيها وعن أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله تعالى كدھننا من عدم اعتبار موالاتها بواحدة (قوله فيجب قدر الحاجة) أي وإن تعددت سواء كانت أي الزوجة حرة أو أمة لأن ذلك للحاجة التي هي أقوى من المروءة أم شيخنات وساق في الشارع مثله (قوله وله) أي للزوج (قوله ادخال واحدة) أي سواء كانت مملوكة لها أو باجرة كباقي (قوله ومن يتخذ الخ) عطف على من لا تتخذ (قوله سواء كن) أي الأكثر ملكة أي الزوجة (قوله والزوجة) عطف على من لا تتخذ وقوله مطلقاً أي سواء كانت من تتخذ أم لا (قوله من زيارة أبيها) أي وغيرهما بالمعروف بالأول (قوله وإن احتضر) أي حيث كان عندهما من يقوم بتمريضها أخذاً بما يأتي عن عرش (قوله وشهود الخ) عطف على زيارة الخ (قوله ومنعهما الخ) أي وله منع أبيهما من الدخول عليها لكن مع الكراهة أم معنى (قوله لها) أي وإن احتضرت حيث كان عندهما من يقوم بتمريضها أم عرش (قوله كولدها) أي ولو صغيراً أم عرش (قوله كولدها الخ) أي وما لها أم معنى (قوله وتعيين الخادم) مبتدأ خبره قوله إليه (قول المتن) أي وأما كقوله ابن المقرئ أم معنى (قوله أوصى) إلى قوله وإن لها في المعنى لا لفظه تخوم قوله أو بنحو محرم وقوله قال الزركشي (قوله أو بنحو محرم الخ) عطف على بحرة في المتن (قوله أو مملوك) أي لها أو يخدعها ذكر من التخيير أنه لا يجبر على شراء أمة ولا على استئجار حرة بعينها أم عرش (قوله أما الظاهرة) كقضاء الخواص من السوق أم معنى (قول المتن) أو بالاتفاق على من صحبها الخ) يكفي في ذلك التراضي ويلزمه دفع ما ترأضيا عليه مادام التراضي لكن لو رجع عنه بعد مضي مدة بالاتفاق فهل تستقر

الامتناع بمنزلة الأذن (قوله وظاهر قولهم الخ) (مسئلة) هل يكفي في كونها من تتخذ خدمة أبيها أم أخدمها في بيتها الوجه أنه ينبغي على أنه لا وجه لهذا السؤال مع قول الشارع وظاهر قولهم الخ فتأمل (قوله) ولو بدوية الخ) كذا مرش (قوله في المتن) أو بالاتفاق على من صحبتها) يكفي في ذلك التراضي ويلزمه دفع ما ترأضيا عليه مادام التراضي لكن لو رجع عنه بعد مضي مدة بالاتفاق فهل تستقر عليه نفقة ماضى

الرفعة لها الامتناع من المتبرعة للنفقة يرد بأن المنة عليه لا عليها لأن الفرض إنما لها تبرعت عليه لا عليها (أو أمة أو مستأجرة) أو وصي غير مراهق أو بنحو محرم لها أو مملوك وكذا كل من يحل نظره من الجانبين كمنسوخ لاذمية وشيخهم قال الزركشي وهذا في الخدمة الباطنة أما الظاهرة فيتولاها الرجال والنساء من الأحرار والمماليك (أو بالاتفاق على من صحبتها من حرة أو أمة لخدمة)

الحصول المقصود بجميع ذلك وببحث الأذرى منع إقدام زوجة مملوكة بحرة أو أمة لما فيه من الإذلال وإن لها أن تمتنع إذا أخذها أحد أصولها كالواراد أن يتولى خدمتها بنفسه ولو لم يتحلى طبعه كمنس لانها تستحي منه غالباً وتعيير به فى المراء بإقدامها الواجب خلاف والمتعذر منه انه ليس على خادمها إلا ما يخصها بحتاج اليه كحملة الماء للمستحم والشرب وصبه على يدها وغسل خرق الحيش والطبخ لا كلها بخلاف نحو الطبخ لا كله وغسل ثيابها فانه عليه (٣١٦) فله ان يفعله بنفسه وله منعها من ان تتولى خدمة نفسها لتفوز بمؤنة الخادم لانها تصير بذلك

مبتدلة وخرج بقولنا ابتداء ما اذا اخذها من القنبا او حملت مالوفة معها فليس له ابدالها من غير ربية او خيانة يصدق هو يمينه فيها يظهر (تنبيه) سبق في الأجارق وبأى آخر الأيمان ما يعلم منه اختلاف الخدمة باختلاف الابواب لا طاعة كل يعرف يخصه (وسواءى هذا) أى الإقدام بشرطه (موسر ومعر وعبد) كاتر المون واختيار كثيرين عدم وجوبه على المعسر مستدلين بانه صلى الله عليه وسلم لم يوجب لفاطمة على رضى الله عنها خادماً لا عساره يرد بانه لم يثبت انها تنازعا فى ذلك فلم يوجبها واما مجرد عدم ايجابها من غير تنازع فهو لها طبع عليه صلى الله عليه وسلم من المساحة بحقوقه وحقوق اهله على انها واقعة حال محتملة فلا دليل فيها (فان اخذها بكرة أو أمة باجرة فليس عليه غيرها) أى الاجرة (أو ابنته انفق عليها بالملك أو بمن صحبتها) ولو امتها (لزمه نفقتها) لانكر اقره مع قوله أولاً وبالتفاق

عليه نفقة ماضى أو يلزمه أجرة المثل فيه نظر اه سم وقوله فيه نظر لعل الأقرب الاول كما أشار اليه بتقديره (قوله الحصول المقصود) إلى المتن فى النهاية إلى الاقوله وفى المراء إلى له منعها (قوله كالواراد) إلى قوله ويصدق هو فى المعنى إلى الاقوله وفى المراء إلى له منعها (قوله كحملة) أى الخادم (قائدة) يطلق الخادم على الذكر والأنثى ويقال فى لغة قليلة للأنثى خادمة اه معنى (قوله للمستحم) كذا فى أصله ثم أصح بالمستحم بغير خطه فيحتمل كونه منه ومن غيره سيد عمر (قوله وله منعها الخ) فان اتفقا عليه فكاعتياضها من النفقة حيث لا ربا وقضية الجواز يومايوم اه معنى (قوله بقولنا ابتداء) أى من قوله وتعيين الخادم الخ (قوله ما يلزم الخ) تنازع فيه سبق وبأى (قوله بشرطه) أى من كونه حرة لا يليق بها خدمة نفسها (قوله كاتر المون) إلى قول المتن ويجب فى المسكن فى النهاية إلى الاقوله وانما وجبت إلى وما تجلس وقوله لا نحو سر أويل (قوله على انها) أى قضية فاطمة وعلى رضى الله تعالى عنها (قول المتن لزمه نفقتها) فان كانت المصحوبة مملوكة للزوجة ملكت نفقتها كما تملك نفقة نفسها اه معنى عبارة النهاية وتملك نفقة مملوكها الخادم لها ذكر اكان أو انثى لافقة الحرة فى اوجه الوجهين بل تملكها الخادمة كما تملك الزوجة نفقة نفسها اه واعتمده سم (قوله لا تكرر) إلى قوله لافقة لشارح الخ فى المعنى (قوله واجب الإقدام) الاضافة لليان (قوله لبيان انه الخ) عبارة المعنى لبيان جنس ما يعطاه وقدره كما قال وجنس طعامها الخ (قوله استرواح) أى كلام بلا تعب فكر (قوله لكن يكون) أى طعام الخادمة أدون منأى من طعام المخدومة (قوله لانه الخ) أى المجانسة (قوله عليه) أى المتوسط (قوله هنا) أى فيمن صحب الزوجة (قول المتن ولها كسوة تلقى الخ) أى ولو على متوسط ومعر معنى ولو احتاجت فى البلاد الباردة إلى حطب او فحم واعتادته وجب فان اعتادت عوضا عن ذلك بل نحو ابل أو برقم يجب غيرها بقوله ولو احتاجت أى الخادمة ومثلها الزوجة بالاولى عى عبارة الرشيدى هذا فى الروض انما هو مذكر فى الزوجة دون الخادمة عكس ما فى الشارح اه (قوله فتكون) إلى قوله الذى يتجه فى المعنى إلى الاقوله وانما وجبت إلى وما تجلس عليه

أو يلزمه أجرة المثل فيه نظر (قوله وببحث الأذرى الخ) لازمة لسلسلة ولا عكسه مر ش (قوله خلاف نحو الطبخ) كذا مر قال فى شرحه ولو قال انما اخذك لتسقط عني مؤنة الخادم لم تعييره ولو فبالا يستحيا منه كعسل ثوب أو استقاء ماء وطبخ لانه تعير به ويستحيانه فقوله الشارح وله ان يفعل ما لا تستحيانه قطعاً تبع فيه القفال وهو وجه مرجوح والأصح خلافه مر ش (وخرج بقولنا ابتداء) من قوله وتعيين الخادم الخ (قوله ويصدق هو يمينه الخ) كاعنه الأذرى مر ش (قوله فى المتن أو بمن صحبتها لزمه نفقتها) وتملك نفقة مملوكها الخادم لها ذكر اكان أو انثى لافقة الحرة فى اوجه الوجهين بل تملكها الخادمة كما تملك الزوجة نفقة نفسها لكن للزوجة المطالبة بها لا مطالبته بنفقة مملوكه ولا مستأجرة مر ش وقوله لكن للزوجة المطالبة الخ تقدم ان الزوجة لا تتخاضم فى نفقة اليوم وفى الحاشية بناء على عدم صحبة دعواها بها ففعل المراء هنا المطالبة بنفقة اليوم مطالبة لا خاصة فيها ولا دعوى (قوله وهذا لليان الخ) اقول ولخص صاوقد افادها ما مالاً بغير ما تقدم وهو ان الواجب ليس مجرد الاتفاق بالمعنى المتبادر منه بل ما يشمل الكسوة ونحوها (قوله والمتوسط الخ) بتامل (قوله فى المتن ولها كسوة تلقى بحالها) ولو احتاجت فى البلاد الباردة

الخ لان ذلك لبيان أقسام واجب الإقدام وهذا لبيان انه إذا اختار أحد تلك الاقسام ما الذى يلزمه فقوله شارح انه مكور (قوله استرواح) وجنس طعامها) أى التى صحبتها (جنس طعام الزوجة) لكن يكون أدون منه نوعاً لانه المعروف (وهو) من جهة المقدار (مد على معسر) إذ النفس لا تقوم بدونه غالباً (وكذا متوسط) عليه مد (فى الصحيح) كالمعسر وكان وجه الحاقه له به هنا فى الزوجة ان مدار نفقة الخادم على سد الضرورة لا المساواة المتوسط ليس من اهله فاسوى المعسر بخلاف الموسر (وموسر مدو لك) ووجه ان نفقة الخادمة على المتوسط ثلثا نفقة المخدومة عليه فجعل الموسر كذلك إذ المدو الثلث ثلثا المدين (ولها) أى التى صحبتها (كسوة تلقى بحالها) فتكون

دون كسوة المخدومة جنسا ونوعا كقميص ونحو جبة شتاء كالعادة وكذا مقنعة وملحفة وخف لخرقاة شتاء وصيفا ونحو قبع لذكرونا
وجبت لها الملحفة لاحتياجها للخروج بخلاف الخدومة وما تجلس عليه كحصر صيفا وقطعة لبد شتاء ومخدة وما تنطوي به لالشتاء ككساء
لأنحو سراويل (وكذا لها (أدم على الصحيح) لأن العيش لا يتبدلونه كجنس أدم الخدومة (٣١٧) ودونه نوعا وقدرة بحسب الطعام وفي

(قوله دون كسوة المخدومة جنسا الخ) ويفاوت فيه بين الموسر وغيره أه معنى (قوله جنسا ونوعا) تمييزا
من البدن والظاهر أن الواو بمعنى أوله نه يلزم من كونه دوناً في الجنس أن يكون دوناً في النوع أه يجزى
(قوله كقميص) أي صيفا وشتاء حراً كان الخادم أوفقاً أه معنى (قوله ونحو جبة الخ) عبارة النهاية
ونحو مكعب وجبة الخ وعبارة المعنى ويجب للخادم ذكر أكان أو أنثى جبة للشتاء أوفروه بحسب العادة فإن
اشتد البرد زيد على الجبة أو الفروة بحسب العادة أه (قوله مقنعة) بكسر الميم من القماش مثلاً تضعه
المرأة فوق رأسها كالقوطة أه يجزى (قوله وملحفة) أي الرداء التي تسترها من فرقا إلى قدما أه نهاية
(قوله لخرقاة الخ) أم الخادم الذكر فلا يستغنى عنها أه معنى (قوله ونحو قبع) الأولى قبة بالثاء
وهو ما يغطي به الرأس (قوله بخلاف الخدومة) وهذا المنقول والأوجه كقوله شيخنا وجوب الخف
والرداء للخدومة أيضاً فإنها قد تحتاج إلى الخروج إلى الحمام أو غيره من الضرورات وإن كان نادر أمضى
ونهاية (قوله وما تجلس عليه الخ) عطف على كسوة (قوله ومخدة) أي شتاء وصيفا (قوله لأنحو سراويل)
هذا مبني على عرف قديم وقد اطرده العرف الآن بوجوده للخدمة وهذا هو المعتقد أه زيادى وفيه
عن مر مثله وعبارة شيخنا وسراويل الجربان العادة بالخادم وأما قول الشيخ الخطيب تبعاً لشيخ الإسلام
لأسراويل فهو بحسب العادة القديمة فيجب أن يحمل بالعادة أه وبه يعلم اندفاع استكمال السيد عمر
مر عن سم بأنه يخالف للبقول عن الجمهور (قول المتن وكذا أدم الخ) ويفاوت فيه بين الموسر وغيره
أه معنى (قوله والذي يشبه الخ) وقال للنهاية بخلافه للبنى عبارة ولا يجب اللحم في أحد وجهي يؤخذ
ترجيحه من كلام الرافعي أه (قول المتن لا آلة تنظف) كشط ودهن أه معنى (قوله وذكرت) أي
خصت الأنثى بالذكر (قول المتن بقمل) «فائدة» القمل مفردة قملة قال الجوهري ويتولد من العرق
والوسخ وقال الجاحظ ربما كان الإنسان قل الطباع وإن تنظف وتعتري وبدل الثياب كما عرض لعبد
الرحمن بن عوف والزبير بن العوام رضى الله تعالى عنها أه معنى (قوله بأن تعطي) أي القول المتن وفي
الجملة في المعنى (قوله ما يزيل ذلك) من نحو مشط ودهن أه شرح المنهج (قول المتن لمرض الخ) أي أو
هرم أه شرح المنهج (قوله فاكتر الخ) بقدر الحاجة أه معنى (قوله لأن لها عليه نفقة مقدرة) فيه أنه
يعتبر جنسا وقد يكون الواجب لها في البادية إذا ابدلت له ليكنفها كإذا كان قوت البادية ذرة وهي معتادة
للرفق يكون مدا الذرة لا يساوى نصف مد بر شيدى وسيد عمر وايضا قد لا يجب لها في البادية ما كان يجب
لها في الحضر من أنواع الأدم والكسوة والأتاكل والنظافة باختلاف عرفها وما ذكره آخر أه وقوله
وليس له منع الخ (قوله وفي سد الطاقات الخ) عطف على قوله آخر (قوله كأقني به ابن عبد السلام الخ)
وكذا أقني به شيخنا الشهاب الرملى أخذ من الإفتاء المذكورة نهاية وسم (قوله إجماعاً) أي قوله وفي الكافي
في النهاية لإقوله بمجرد إعطائه إلى أن الصفة (قوله واعترض) أي دعوى إجماع (قوله بمماقده الخ) أي
إلى حطب أو لحم واعتادته وجب كقوله الأذرعى فإن اعتادت عوضاً عن ذلك زبل نحو بل أو بقر لم يجب
غيره ممرش (قوله بخلاف الخدومة) والأوجه كما أفاده الشيخ أي شيخ الإسلام وجوب الخف والرداء
للخدومة أيضاً فإنها تحتاج للخروج إلى حمام وغيره من الضرورات وإن كان نادراً ممرش (قوله لأنحو
سراويل) الأوجه وجوب السراويل للخدمة حيث اعتد كاهو الآن بنحو مصر لأن الباب مبني على العادة
ممرش (قوله والذي يشبه الخ) كذا ممرش (قوله وما ذكره آخر أي تعين حمله الخ) كذا ممرش (قوله بل يجب)

يسد عليها الطاقات في مسكنها وله أن يغلق عليها الباب إذا خاف ضرراً يلحقه في فتحه وليس له منعها من نحو غزل وخياطة في
منزله أه وما ذكره آخر أي تعين حمله على غير زمن الاستمتاع الذي يريده وعلى ما إذا لم تعذر به وفي سد الطاقات يحتمل على
طاقات لارية في فتحها والألفه السد بل يجب عليه كأقني به ابن عبد السلام في طاقات ترى منها الأجانب أي وعلم منها تعدد رؤيتهم
لأنه من باب النهي عن المنكر (ويجب في المسكن امتناع) إجماعاً واعترض ولأنه لمجرد الانتفاع فاشبه الخادم المعلوم بمماقده فيه أنه

بقوله بحرأة أو أمة له الخ (قوله كذلك) أى امتناع التملك (قول المتن كطعام) أى وادم ودهن ولحم اه
معنى (قوله) بمجرد الدفع من غير لفظ الخ) عبارة المغنى ولو بلا صيغة ويكنى أن بنى ذلك عما استحققه عليه
سواء اعلمت بنيتها أم لا كالسكفارة اه وسبق عن الاسنى ويأتى عنه وعن النهاية ما يوافقه (قوله) يبنى على
كونه الخ) أشار به إلى أن قول المصنف ويتصرف الخ مفرغ على ما قبله فكان الاول اى باقى بالغاء بدل الواو
كاتبه عليه المغنى (قوله) بما شاء الخ) فلو تصرف فيه ببيع مثلاً ثم نشزت فى أثناء اليوم او الليلة فهل يبتين
فساد التصرف لسقوط النفقة بالنشوز كما ساقى وعليه فلو زادت النفقة زيادة منفصلة بأن اعتاضت حيواناً
حصل منه نحولن وسمن ثم نشزت فى اليوم او الليلة وهو باقى رجع فيه بازاء منفصلة او لا يبتين ما ذكر
ولا يرجع فى الزيادة المنفصلة فيه نظراً وقال مـ القياس الاول اه سم (قوله) ولاجل هذا) اى من بيان
الانبناء مع غرض التقسيم إلى الامتاع والتمليك وطأله اى لقوله يتصرف فيه بما قبله اى بقوله تملك وقوله
وان علم اى ما قبله وقوله تملكها حياً بدل من قوله السابق (قوله على نفسها) يبنى زيادة او على خادماً
ليتبرل عليه ما يأتى اه ريشدى اى قوله او بما يضر خادماً (قول المتن منعها) أى زوجها من ذلك اه
معنى (قول المتن وما دام نفقه) اى مع بقاء عنه اه معنى (قوله) فلا يرد عليه) اى ان امله (قوله) ومنه
اى الطعام (قوله) بجماع الاستهلاك واستقلالها الخ) يتأمل ما معنى استهلاك نحو الظروف وما معنى
الاستقلال بالاخذ مع انه يشترط دفع الزوج بقصد اداء ما عليه وقد وردت ذلك على مـ التابع له فى ذلك

أقضى به شيخنا الشباب الرملى اخذ من املاء ابن عبد السلام المذكور مـ ش (قوله) لها او لخادماً الخ)
عبارة قد تدل على ان تملك طعام خادماً الحرة وهو احد وجهين فى الروض وشرحه بلاترجيح والوجه
خلافه وان الملك الحرة الخادمة وقد يمنع دلالة عبارة على ما ذكر فليتامل فانه اى المنع تنعسف (قوله) للحرة
ولسيد الامة) المفهوم من العبارة انه تفصيل فى الزوجية وحيداً فلا يشكل ذكر الامة بما تقدم انه لا اخدام
لها لانها تحت حال المرض لكن على هذا فى اطلاق تصرف سيد الزوجة الامة بما شاء شئ يعلم مناسياق وفى
الجزم بملك الزوجة نفقة خادماً الحرة نظراً لانه أحد وجهين بلاترجيح فى الروض وشرحه والوجه خلافه
فان قلت ما الدليل على ان المفهوم من العبارة ان تفصيل الزوجة لا يكون تفصيلاً للخادمة قلت لا مـ منها القطع
بان ضمير تتصرف الفاعل وضمير يضرها المفعول للزوج مع القطع بانه لا يفهم من العبارة الا الاتحاد مرجع
هذين الضميرين مع مرجع ضمير تتصرف فيه الفاعل فيكون للزوجة ايضا ومنها قول الشارع ولاجل هذا الخ
فان قول المصنف السابق تملكها حياً ليس الا فى الزوجة فيكون الموطأ به الموطأ له فى الزوجة ايضا فليتامل
(قوله) فى المتن يتصرف) فان قيل هلا عبر بالغاء التفرعية قلت اشارة إلى ان هذا مقصود مستقل (قوله) بما
شاه من بيع وغيره) فلو تصرف فيه ببيع مثلاً ثم نشزت فى أثناء اليوم او الليلة فهل يبتين فساد التصرف
لسقوط النفقة بالنشوز كما ساقى بناء على ان المراد بسقوطها بذلك تبين عدم وجوبها او وجوبها مشروط
باتتمام النشوز فى اليوم او الليلة وعلى هذا فلو زادت النفقة زيادة منفصلة بأن اعتاضت حيواناً حصل منه نحو
لبن وسمن ثم نشزت فى اليوم او الليلة وهو باقى رجع فيه بازاء منفصلة او لا يبتين ما ذكر ولا يرجع فى
الزيادة المنفصلة فيه نظراً وقال مـ القياس الاول (قوله) وان علم الخ) اى ما قبله (قوله) فى المتن ككسوة)
قال فى الروض فلا تسقط بمساجرو ومستعار فلو لبست المستعار وتلف اى بغير الاستعمال فضاها به بزم
الزوج قال فى شرحه لانه المستعير وهى ثابتة عنه فى الاستعمال والظاهر انه له عليها فى المستاجر اجرة المثل لانه
إنما اعطاه ذلك عن كسوتها اه (قوله) ومنها الفرش) تناول مادام نفقه للفرش ظاهر فلا حاجة إلى تكلف
إدخالها فى الكسوة مع عدم تبادلها منها بل يتبادر عدم كونها منها ولا وجه ليرادها مع ظهور تناول الممثل
لها (قوله) بجماع الاستهلاك) يتأمل وعبارة الروضة وكل ما يستهلك يجب تملكه وكذا الكسوة والفرش
والآلة اه (قوله) بجماع الاستهلاك واستقلالها بأخذ) يتأمل ما معنى استهلاك نحو الظروف وما معنى
الاستقلال بالاخذ مع انه يشترط دفع الزوج بقصد اداء ما عليه وقد وردت ذلك على مـ التابع له فى ذلك

كذلك (و) فى ما يستهلك
كطعام) لها او لخادماً
المملوكة لها او الحرة
(تمليك) للحرة ولسيد الامة
بمجرد الدفع من غير لفظ كما
فى الكفارة (و) يبنى على
كونه تملكاً ان الحرة وسيد
الامة كل منهما (يتصرف
فيه) بما شاء من بيع وغيره
ولاجل هذا مع غرض
التقسيم وطأله بما قبله وان
علم من قوله السابق تملكها
حياً (فلو قترت) اى ضيقت
على نفسها فى طعام او غيره
ومثلها فى هذا سيد الامة كما
هو ظاهر (بما يضرها) ولو
بان ينفره عنها او بما يضر
خادماً (منعها) لحق التمتع
(وما دام نفقه ككسوة)
ومنها الفرش فلا يرد عليه
(وظروف طعام) لها ومنه
الماء (ومشعل) وما فى معناه
من آلات التنظيف (تمليك)
كالطعام بجماع الاستهلاك
واستقلالها بأخذ

فيشترط كونها ملكة. وتصرف فيها مآشاة إلا أن تزولها منعه من استعمال شيء من ذلك وكذلك ما يكون تملكاً (وقيل امتناع) فيمكن
نحو مستعار ولا تنصرف في غير ما أذن لها كالسكن والخدم والفرق ما مر أنها تستقل بهذين (٣١٩) بخلاف نحو الكسوة واختير هذا

في نحو فرش وحلف وظاهر
أنه على الأول تملكه بمجرد
الدفع والاخذ من غير لفظ
وإن كان زائداً على ما يجب
لها لكن الصفه دون الجنس
فيقع عن الواجب بمجرد
إعطائه من غير قصد صارف
عنه وقبضها لأن الصفه
الزائدة وقعت تابعة فلم تحتج
لفظ بخلاف الجنس فلا
تمسكه إلا بلفظ لأنه قد
يغيرها قصداً لتجملها به ثم
يسترجه منها ومن ثم لو
قصد به الهدية ملكته
بمجرد القبض إذ لا يشترط
فيها بعث ولا أكرام
وتعيرهم بها غالباً وحيث
فكسوتها الواجبة لها باقية
في ذمتها في الكافي لو اشترى
حلياً وديباجاً لزوجته
وزنها به لا يصير ملكاً لها
بذلك ولو اختلفت هي
والزوج في الإهدام والعارية
صدق ومثله وإن كان يعلم
بما مر آخر العارية والقراض
وفي الكافي أيضاً الزوج بنته
بجهال تملكه إلا بالاجاب
وقبول والقول قوله أنه
لم يملكها وبوخها منقران
ما يطيه الزوج صلحة أو
صاحبة كما اعتد بعض
البلاد لا تملكه إلا بلفظ
أو قصد إهداء وإتاء

فلم يجب بمقتضى اه سم وأجاب الرشدي عن الأول بما فسه فإن قلت كيف هذا مع أن الكلام هنا فيما
يدوم نفعه المقابل لما يستهلك في المتن قلت معنى الاستهلاك أن ما نطاه إتمامه لاستهلاكه وإن انتفعت به
مدة أي بخلاف نحو الممكن والحاصل أن الكسوة ونحوها ما يستهلك بالمعنى الذي ذكرته ولهذا التحق
بالطعام على الصحيح بما مع الاستهلاك أي في الجلة ولما كان يدوم نفعه ولا يستهلك حالاً جرى فيه الخلاف
فقال اه وأشار الكردى إلى الجواب عن الثاني بما فسه قوله واستقلاً لخاله أي عدم شركة الزوج معها
بخلاف المسكن فإن الزوج يسكن معها فيه اه وسأني عن المغني والرشدي مثله (قوله) فيشترط كونها
ملكاً فلا نسقط مستأجر وقلوب ليست المستعار وتلف بغير الاستعمال فضائلاً يلزم الزوج لأنه
المستعير وهي نائبة عنه في الاستعمال قال شيخنا والظاهر أن له عليها في المستأجر أجرة المثل لأنه إنما أعطاه
ذلك عن كسوتها وانتهى والظاهر خلافه اه معنى (قوله) كونها أي الكسوة الخ (قوله) ولها منعه الخ
فلو خالف واستعمله بنفسه لزمته الأجرة وإن ما نقص ومعلوم أن هذا كله في الرشيدة وأما غيرها من سفينة
وصغيرة ومجنونة فيجرم على وليها تمكين الزوج من التمتع بامتعتها فيه من التصنيع عليها وأما ما يقع
كثيراً من طبخها ما يأتي به الزوج في الآلات المتعلقة بها أو أكل الطعام فيها أو تقديمها للزوج أو لمن يحضر عنده
فلا أجرة له عليه في مقابلة ذلك لا تلافياً للنفعه بنفسها ولو أذن لها في ذلك كالزوجة لغيره أو غسولاً ولو لم يذكر
له أجرة بل هو أولى لجر بان العادة به ومثل ذلك يقال في الفرس المتعلق بها اه عش (قوله) ولا تنصرف
الخ أي على هذا الثاني اه عش (قوله) ما مر أنها لا تستقل الخ عبارة المغني وأجاب الأول بأن هذه الأمور
تدفع إليها والمسكن لا يدفع إليها إنما يسكنها الزوج معه اه وبعبارة الرشدي بمعنى أن كلامهما قد يكون
مشتركاً في الانتفاع بينهما وبينه اه (قوله) واختير هذا أي قول الامتاع (قوله) على الأول أي الأصح
(قوله) بمجرد الدفع لا الأخذ الخ لكن مع قصده بذلك دفعه عما وجب عليه نائية وأسنى ومعنى قال الرشدي
قوله لكن مع قصده بذلك الخ خرج بذلك ما لو أطلق في دفعه اه عبارة عش فضيخته إذا وضعها بين
يديها بلا قصد لا يعتد بها اه (قوله) وإن كان الخ أي مادام نفعه ككسوة الخ (قوله) من غير قصد صارف الخ
ظاهر أنه يمكن عدم الصارف ولا يشترط قصد الإداء عما لزمه سم وتقدم الشارح بتفسير كل دين قصد
الإداء مما لزمه مقدم تعرضه للعلم به لما قدمه فلا مخالفة اه سيد عمر أي بين الفارح وبين الأسنى
والنهاية والمغني (قوله) فلم تحتج أي الصفه الزائدة أي تملكها (قوله) بخلاف الجنس أي الزائد على الواجب
لها (قوله) وتعيرهم أي الأصحاب بهما أي البعث والأكرام في الهدية فأنهم قالوا في الهدية وإن بعثت أكراما
فهية اه كردى (قوله) وحيث أن أي حين وجود الصارف كقصد الهدية (قوله) وديباجاً الو أو بمعنى
أو (قوله) إلا بالاجاب الخ أو بقصد الهدية اخذاً مما روي (قوله) والقول قوله الخ أي فيما لو اختلفت
البتة ونحو أبيها في الإهدام والعارية (قوله) استرده محل تأمل أن أريد استرداد جميعه اه سيد عمر أقول

فلم يجب بمقتضى (قوله) تملكه بمجرد الدفع ولا يتقضى أي بشرط قصد الدفع عما لزم به ليكن عن القصد
المذكور الوضع بين يديها مع التمكن من الأخذ ولو دفع لها النفقة أو الكسوة بقصد ما لزمه لكن مع زيادة فإن
كانت الزيادة من جنس الواجب ملكت الجميع وكان الدفع بقصد إدامها لزمه مضمناً للتبذير بالزيادة وإن
دفع بلا قصد أو زيادة من غير الجنس لم يملكها به الرجوع فيما دفعه وحتمها باقي في ذمته مهر ولها الانتفاع
بما دفعه وجه العارية مهر (قوله) بمجرد إعطائه من غير قصد الخ كذا مرش (قوله) بمجرد إعطائه
الخ في شرح الرروض بأن يسلمها بقصد إدامها لزمه كساتر الديون من غير افتقار إلى لفظ اه وتقدم في
الضمان أنه لا بد من وقوع المدفوع عن الدين من قصد الإدام عنه ولو اختلفت مع الزوج أو أرتبه في ماد دفعه

غير واحد بأنه لو أعطاه مصروفاً للعرس ودفعاً وصباحية فنشزت استرد الجميع غير صحيح إذ التقيد بالنشوز لا يأتي في الصباحية
لما قرره فيها كالصلحة لأنه أن تلفظ بالإهداء أو قصده ملكته من غير جهة الزوجية وإلا فهو ملكه وأما مصروف العرس
فليس بواجب فإذا صرفته باذنه ضاع عليه وأما الدفع أي المهر فإن كان قبل الدخول استرده وإلا فلا لقرره به فلا يترد بالنشوز

ويدفع التأمل بما في عرش من أن المهرز مع وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه حتى تطيق الوطء وتمكنه ومعنى وجوبه بالعقد حيث أن له لو مات أحدهما قبل التمكن استقر المهر أو طلقها قبل الدخول استقر النصف اه (قول المتن وتطلى الكسوة الخ) هل هي كالنفقة فلا تخاصم فيها قبل تمام الفصل كالاتخاصم في أثناء اليوم أو الخاصة من أول الفصل ويجبر الزوج على الدفع من حيث تدويره بان الضرر بتأخير الكسوة إلى آخر الفصل أشد من الضرر بتأخير النفقة إلى آخر اليوم فيه نظرو المتجه الثاني ثم أوردت ذلك على مرفوفاف على ما استوجته فليراجع سم على حج اه عرش (قوله لتكون عن فصلها) إلى قوله فان نشرت في النهاية (قول المتن أول شتا وصيف) قال الدميري والظاهر أن هذا التقرير في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبقى فيها هذه المدة لفرض الحرارة أو لرداء ثيابها وقلة ثيابها اتبعت عاداتهم وكذا أن كانوا يعتادون ما يبق سنة مثلا كالكسوة الوثيقة والجلود كاهل المرأة بالسدين المهمة فلا شبهة اعتبار عاداتهم اه سم على حج ويفهم من اعتبار العادة أنهم لو اعتادوا التجديد كل ستة أشهر مثلا دفع لها من ذلك ما جرت به عاداتهم فلم يبق في تلك المدة وجوب تجديد على العادة لانها ملكت ما أخذته سن تلك المدة دون ما بعدها اه عرش (قوله هذا إن وافق) إلى قول المتن فان مات في المغنى (قوله هذا إن وافق الخ) وعليه فلا خصوصية لأول الشتاء ولأول الصيف بل المدار حيث تدعى وقت الوجوب بشدي عبارة عرش قوله ولا أعطيت وقت وجوب الخ هذا مشكل فان المناسب للشتاء غير المناسب للصيف والفصل على هذا الوجه قد يكون ملفقا من شتا وصيف هذا وقال سم عبارة شرح الروض فلو عقد عليها أثناء أحدهما حكاه يعلم بما ياتي في نظيره من النفقة أول الباب الا ان انتهت وأشار بما ياتي إلى مقدمه الشارح في قول المصنف على مو سر لوجه الخ عن الاسنوى في حصول التمكن عند الغروب من أنه يجب القسط فلينظر ما المراد بالقسط اه اقول ويبنى أن يعتبر قيمة ما يدفع اليها عن جمع الفصل فيقسط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكن ويجب قسط ما بق من القيمة فيشتري لها به من جنس الكسوة ما يساويه والخيرة لها في تعيينه اه عرش أى ويبتدأ بعد تلك البقية فصولا كراملا دائما فلوبى (قوله كفرش) أى وآلات اه عرش (قوله يعتبر في تجديد الخ) يؤخذ منه وجوب اصلاحها المعتاد كالسمى بالتجديد م رسم على حج ومثل ذلك اصلاح ما عده لها من الالة كتيبيص النحاس اه عرش (قوله العادة الغالبة) أى فان تلفت قبل العادة الغالبة فيها لم يجب التجديد اه عرش (قوله وبلا تقصير) مبتدا خبره قوله ليس قيدا عبارة المغنى (تنبيه) قوله بلا تقصير ليس بشرط لعدم الابدال فانه مع التقصير أولى ولكنه

لها قصد به الواجب أو لاصدق الزوج ووارثه وطالب بحقها الزوج أو التركة م (قوله من غير قصد الاداء بما لزمه) وذكر شيخ الاسلام خلافه (قوله في المتن وتطلى الكسوة أول شتا وصيف) هل هي كالنفقة فلا تخاصم فيها قبل تمام الفصل كالاتخاصم في النفقة في أثناء اليوم أو الخاصة من أول الفصل ويجبر الزوج على الدفع حيث تدويره بان الضرر بتأخير الكسوة إلى آخر الفصل أشد من الضرر بتأخير النفقة إلى آخر اليوم فيه نظرو المتجه الثاني ثم أوردت ذلك على مرفوفاف على ما استوجته فليراجع (قوله في المتن وتطلى الكسوة الخ) قال الدميري والظاهر أن هذا التقرير في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبقى فيها هذه المدة لفرض الحرارة أو لرداء ثيابها وقلة ثيابها اتبعت عاداتهم وكذا أن كانوا يعتادون ما يبق سنة مثلا كالكسوة الوثيقة والجلود كاهل السواد بالسدين المهمة فلا شبهة اعتبار عاداتهم اه (قوله هذا إن وافق أول وجوبها أول فصل الشتاء ولا الخ) عبارة شرح الروض تعطاها أول كل منهما ماى الشتاء والصيف فلو عقد عليها أثناء أحدهما حكاه يعلم بما ياتي في نظيره من النفقة أول الباب الا ان اهو أشار بما ياتي إلى مقدمه الشارح في قول المصنف على مو سر لوجه كل يوم عن الاسنوى في مالو حصل التمكن عند الغروب لكن حاصل الذى تقدم أنه يجب القسط فلينظر ما المراد بالقسط هنا (قوله يعتبر في تجديد الخ العادة) يؤخذ منه وجوب تجديدها على الزوج على العادة وجوب اصلاحها المعتاد كالسمى

(وتعطى الكسوة أول شتا) لتكون عن فصلها وفصل الربيع (و) أول (صيف) لتكون عنه وعن الخريف هذا إن وافق أول وجوبها أول فصل الشتاء ولا أعطيت وقت وجوبها مم جددت بعد كل ستة اشهر من ذلك نعم ما يبق سنة فاكتر كفرش وبسط وجبة يعتبر في تجديد العادة الغالبة كالم (فان تلفت) الكسوة (فيه) أى أثناء الفصل (بلا تقصير لم تبدل ان قلنا تملك) كنفقة تلفت في يدها وبلا تقصير أى منها ليس قيد لما بعده بل عدم الابدال مع التقصير أولى بل لمقابلته وهو الامتناع

مكلفة أو سكرانة أو ولي غيرهما متى دفت المهر الحال سالت قال بعضهم بشرط ملازمتها المسكنة وفيه نظر لأن حبسها لنفسها الجائز لها يشمل امتناعها من مسكنة أيضا لأنه المقصود بذلك لانها في مقابلته ويثبت باقراره وبشهادة اليانة به بانها في غيبته باذلة للطاعة ملازمة للسكن ونحو ذلك ولها مطالبة بها إن أراد سفرها طويلا كما قاله الدارمي والبخاري ولا غرامة فيه خلا لا في زرع فيلزم القاضي إيجابها لذلك ويفرق بينها وبين من له دين مؤجل فإنه لا يمنع له وإن كان يحمل غيب الخروج بان الدائن ليس بحبس المدين وهو المقصر برضاه بذمته ولا كذلك الزوجة فيها إذ لا تقصير منها وهي في حبسه (٣٢٢) فلو مكناها من السفر الطويل بلا نفقة ولا متفق لأدى ذلك إلى إضرارها بما لا يطاق الصبر

عليه لاسيما الفقيرة التي لا تجد منفقا فاقضت الضرورة الزامه ببقاء كفايتها عند من يثق به لينفق عليها وما فيوما وكفاءة مال لذلك دينه على موسر مقر بأذل وجهه ظاهرة اطردت العبادة باستمرارها فيما يظفر في الكل ومثلها بعضه الذي يازمه إنفاقه فيلزمه أن يترك له ما ذكر أو قطع السبب بفرقها وخروج بالتام مالو مكنته لئلا يقطع مثلا أو في دار خصوصية مثلا فلا نفقة لها ويبحث الأسنوي انه لو حصل التمكن وقت الغروب فالقياس وجوبها بالغروب ان مراده وجوبها بالغروب قال شيخنا عقبه والظاهر ان مراده وجوبها بالقسط فلو حصل ذلك وقت الظهر فينبى وجوبها كذلك من حيث انه ورجح البلقيني أنه لا يجب القسط مطلقا ويردد النظر في المراد بالقسط هل هو باعتبار توزيعها على الز من كله اعنى من الفجر إلى الفجر فتحسب حصة ما كسبه من ذلك

حيث اذا معنى (قوله مكلفة) أى ولو سفيهاه ع (قوله أو سكرانة) أى متعديا اه سم (قوله أو ولي غيرهما) (قضية ان غير المحجورة لا يعتد بمرض ولها وإن زوجت بالاجبار فلا يجب برضه نفقة ولا غيرها والظاهر انه غير مراد اكفاء بما عليه عرف الناس من ان المرأة بالسكر إنما يتكلم في شأن جوازها اولياؤها اه ع (قوله متى دفت المهر الحال) خرج بها ما اعتد دفعه من الزوج لاصلاح شأن المرأة كحماهم وتجييد نقش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذرا للمرأة بل امتناعا لاجله مانع من التمكن فلا تستحق نفقة ولا غيرها وما اعتد دفعه أيضا لاهل الزوجة فلا يكون الامتناع لاجله عذرا في التمكن اه ع (قوله بشرط الخ) متعلق بما يفهمه قوله ومنه ان تقول الخ اى فتجب لها النفقة بمجرد ذلك القول بشرط الخ (قوله الجائز لها) اى لتسلم المهر اه كردى (قوله لانها) اى المؤمن في مقابلته اى التمكن (قوله وبشهادة اليانة به) اى بالتمكين والياء متعلق بكل من الشهادة والاقرار على سبيل التنازع (قوله او بانها في غيبته الخ) اى والصورة انه تقدم منها نشوز كما يعلم ما يأتى رشيدى وعش (قوله ونحو ذلك) اى كارسال القاضي له في غيبته على ما يأتى اه ع (قوله ولها مطالبة) اى قوله وكفاءة مال في المعنى الاول وهو المقصر برضاه في ذمته وقوله لا تقصير منها (قوله بها) اى المؤمن عبارة المعنى بنفقة مدة ذهابه ورجوعه اه (قوله بقاء كفايتها الخ) الاولى ببقاء الخ (قوله عند من يثق الخ) وينبى ان يكتب بملازم موسر يوثق به بنفقة التزاما مصحوبا بحكم حا كبرى الزوم بالاتزام كالما لكى اه سيد عمر (قوله وكفاءة مال الخ) خبر مقدم لقوله دينه (قوله دينه على موسر مقر الخ) قياس النظائر ان يقال او مشكروهم يئنه أو علم قاض يقضى بعله اه سيد عمر (بازل) لعله للاحتراز عن نحو غائب لا يقدر القاضي على قسره اه سيد عمر (قوله وجهه الخ) عطف على قوله دينه (قوله ومثلها) اى الزوجة (قوله بعضه) اى بعض مريد السفر من أصله وفرعه (قوله أو قطع السبب) بالجر عطف على بقاء كفايتها (قوله وخروج) إلى المتن في النهاية (قوله لئلا يقطع مثلا أو في دار خصوصية الخ) اى والصورة انه لم يستمتع بها فيها كما صوره الشيخ ع (قوله انما يأتى في شرح ولحاجتها تسقط في الاظهر اه رشيدى (قوله وبحث الأسنوي) إلى قوله ورجح البلقيني في المعنى (قوله قال شيخنا الخ) عبارة المعنى والظاهر كما قال شيخنا أن المراد وجوبها الخ (قوله ورجح البلقيني الخ) مر اوائل الباب انه ضعيف اه كردى (قوله مطلقا) اى سواء كان التمكن في وقت الظهر فقط او دار خصوصية مثلا (قوله أو على اليوم فقط) الظاهر ان هذا الاحتمال لا يأتى في مسألة الأسنوي اه سم (قوله يأتى في ذلك) اى وجوب القسط في مسألة الأسنوي (قوله لانها) اى النفقة (قوله غالبا) اى ولا نظر إلى نشوزها ينحو الجنون اه ع (قوله بخلافه ثم) اى في مسألة الأسنوي (قوله إذ لا تعدى الخ) اى فصوره مسألة الأسنوي في ابتداء التمكن اه رشيدى (قوله لم توزع) والفرق بين هذه ومسئلة الأسنوي انه لم يسبق منها نشوز ولا ما يشبهه وامتناعا

(قوله أو سكرانة) أى متعديا (قوله لانها في مقابلته) أى التمكن (قوله أو على اليوم فقط) الظاهر ان هذا الاحتمال لا يأتى في مسألة الأسنوي

وتعطاها أو على اليوم فقط أو على وقتي الغداء والعشاء كل محتمل والاقرب الاول
 بل قول الأسنوي فالقياس وجوبها بالغروب صريح فيه إذ الظاهر ان مراده وجوبها بالقسط لا مطلقا كما افاده الشيخ فان قلت ينافى ذلك قولهم تسقط نفقة اليوم بلبثه بنشوز لحظة ولا توزع على زمان الطاعة والنشوز لانها لا تتجزأ من ثم سلبت دفعة ولم تفرق غدوة وعشية قلت يفرق بانه تخلل هنا مسقط فلم يمكن التوزيع معه لنعديها به غالبا بخلافه ثم فانه لا مسقط فوجب توزيعها على زمن التمكن وعدمه إذ لا تعدى هنا أصلا فان قات قياس ذلك انها لو منعت من التمكن بلا عذر ثم سلبت أثناء اليوم مثلا لم توزع

قلت القياس ذلك وسيأتي عن الأذرع ما يؤيده قال البلقيني ومتضى كلام الرافعي في الفسخ بالأعمار أن ليلة اليوم في النفقات هي التي بعده وسببه أن عشاء الناس قد يكون بعد الغروب وقد يكون قبله فلتسكن ليالي النفقة تابعة لآبائها (لا العقد) بخلاف المهر لأن جهتها في مدة العقد بحسب قوة العقد لا يوجب ما لا يجرى ولا ولا لها تخالف المهر والعقد لا يوجب عرضين مختلفين (فإن اختلفا فيه) أي التمكين بأن ادعته فأنكره (صدق) يمينه لأن الأصل عدمه ومن ثم أول اتفاقا عليه ادعى سقوطه بنشوزها فأنكرت صدقت لأن الأصل حيث ينفقها (فإن لم تعرض عليه) من جهة نفسها أو وليها (مدة فلا نفقة) لها (فيها) أي تلك المدونة لم يطالبها بعدم التمكين (٣٢٣) وقضيته أنه لا فرق بين عليها بالنكاح

وعدمه فلو عقدت لغيرها لإجبارا

هنا من التمكين بلا عذر في معنى النشوز المسقط لفقة اليوم واليلة اه عش (قوله القياس ذلك) معتمده اه عش (قوله هي التي بعده) معتمده اه عش (قوله) وقد يكون قبله استطرادى (قوله لأن جهتها) أي المأوى (قوله أي التمكين) إلى قوله وقضيته في المعنى لا لقوله أو وليها وإلى قوله وفيه نظر في النهاية لا لقوله أو وليها (قوله عليه) أي التمكين (قوله سقوطه) أي الواجب اه عش (قول المتن فإن لم تعرض) ببناء المفعول اه عش (قوله وإن لم يطالبها) أي بالتمكين (قوله ولم يعلبها) من الأعلام (قوله) وقياس ما تقر (قوله) أي من الجواب المذكور (قوله أو استدامة) عطف على ابتداء (قوله قريبا) أي في شرح فرضها القاضي (قوله) كذلك عليه إلى قول المتن وتسقط في النهاية لا لقوله ومر إلى واخذ قوله مر إلى المتن (قوله كذلك) أي من جهة نفسها أو وليها (قوله عليه) أي مع حضوره في بلدها اه معنى (قوله أو وليها المحجورة) أي بصبا أو جنون لإدتمكين السفينة معتبر بشيخي وعش (قوله أني يمكنه أو يمكن) الأول راجع لغير المحجورة والثاني لولي المحجورة اه سم (قوله أني يمكنه) عبارة للمعنى أني مسلمة نفسي إليك فآختر أنا أنك حيث شئت أو أنت تأتي إلى اه (قوله أو يمكن) أي لك منها اه عش (قول المتن وجبت الخ) أي إن كان الخبر ثقة أو صدقه الزوج ويصدق في عدم تصديقه للخبر برأوى اه بيجري (قول المتن من بلوغ الخبر) ظاهره وإن لم يمتنع من يمكنه الوصول إليها وسيأتي في الغائب اعتبار وصوله إليها لم يمتنع من الحجى بعد لإعلامه ومضى من وصوله أن امتنع وصوله وقياسه اعتبار مضي زمن إمكان الوصول هنا أيضا على حج اه عش (قوله لأنه المقصر) إلى قوله فإن لم يكن في المعنى لا لقوله وجوبا كما هو ظاهر وقوله الواجبة إلى في ماله وقوله وجزم إلى واخذ (قول المتن فإن غاب الخ) تقدم في أوائل باب الصادق بيان من يلزم عليه مؤنة الطريق فما إذا غاب أحد الزوجين عن محل العقد راجعه (قوله ابتداء) أي قبل عرضها عليه وأما إذا غاب بعد عرضها عليه وامتناعه من تسليمها فإن النفقة تنقرر وعليه ولا تسقط بنفيته اه معنى (قول المتن) كتب الحاكم الخ قد يقال ما الحكم لم يكن بالبلد كما هو فليراجع اه سيدعمر أقول سيأتي حكمه قيل قول المتن وطريقها أن يكتب الحاكم (قوله أن عرف) سيدعمر يحرمه (قول المتن ليعلمه) وفي سم بعد ذكر كلام الروض وشرحه مانصه وقياس ما رجحه الروائي أن من يذهب إلى بلد الغائب لأعلامه بالحال ليجيء أو يركل أو يطلب اجرة كانت عليها لأن التمكين واجب عليها فقامها مؤنته وقياس ذلك أن الحاضرة إذا لم تنبأ بتمكين زوجها الحاضر الذي منزله واحتاجت في ذهابها إليه إلى مؤنة كانت عليها فليراجع اه وقوله وقياس ذلك الخ فمن عر عن المعنى ما يؤيده بل يفيد (قول المتن فيجب الخ) بالنصب عطف على يعلمه اه

(قوله لم تجب لها مؤنة تلك المدة) اعتمده مر (قوله يمكنه أو يمكن) الأول راجع لغير المحجورة والثاني لولي المحجورة (قوله في المتن من بلوغ الخبر) ظاهره وإن لم يمتنع من يمكنه وصوله إليها وسيأتي في الغائب اعتبار وصوله أن يمتنع من الحجى بعد لإعلامه هنا أيضا (قوله فإن غاب الزوج عن بلدها ابتداء) أو قصد الإقامة في بلد الغيبة وطلب حياها إليه قبل مؤنة الخل عليها لتوقف التمكين عليها أو لا ويكون المختبر من التمكين ببلد العقد فيه نظر (قوله في المتن فإن غاب كتب الحاكم الخ) في الروض بشرحه في باب الصادق وتقدم نقله وإن تزوج

قلت بآتي قريبا أن كون الامتناع منه يجعله كالتمسك لها وهذا يناق ما تقر قلت لا ينافيه لأنها ثم عرضت نفسها عليه فامتنع فعدت بمسكنة ولا كذلك هنا فإنه لا عرض منها أصلا فلا تمسك (وإن عرضت) كذلك عليه أن كان مكلفا ولا لغيره وإن أرسلت لغير المحجورة أو لولي المحجورة رآني يمكنه أو يمكن (وجبت) النفقة والكسوة ونحوهما (من بلوغ الخبر) له لأنه المقصر حيث (فإن غاب) الزوج عن بلدها ابتداء أو بعد تمكينها ثم نشوزها كما يأتي ثم أرادت عرض نفسها لتجب مؤنتها رقت الأمر للحاكم وأظهرت له التسليم وحيث (كتب الحاكم) وجوبا كما هو ظاهر (الحاكم بلده) أن عرف (ليعلمه) بالحال

ع ش (قول المتن فيجىء الخ) ويجيئه بنفسه او وكيله حين عليه يكون على الفور اه معنى (قوله) وتجب مؤنتها من وصول نفسها الخ) اى الى المرأة نفسها لا الى السور اه ع ش (قوله) او وكيله) قضيتها انه بمجرد وصول وكيله يتحقق معه التمكن حتى فيما اذا وكله ليحملها اليه فان كان كذلك فالقياس ان مؤنة الحمل اليه عليه لاعليها اه سم اقول قضية قول المتن وتجب النفقة من وقت التمس اه انه لا يتحقق التمكن بمجرد وصول وكيل الحمل (قوله ذلك) اى شيئا من الامر من اه معنى (قوله) مع قدر تاخ) سيد كر محترزة (قوله) فليكتب اى القاضى (قوله) وينادى باسمه) ماضيا بط المدة التى ينادى فيها اه سيد عمر ولا يعبد ضبطا بما يفيد بل يزعم النداء عادة لو كان فى محل النداء (قوله) فرض القاضى) عبارة المعنى اعطاه القاضى من ماله الحاضر واخذ منها الخ اه (قوله) مالم يعلم الخ) اى بطريق من الطرق كاخبار اهل القوافل عن حاله اه ع ش (قوله) وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية ويجوز له ان يفرض درهم وياخذ منها قليلا بما تاخذه لاحتمال عدم استحقاتها كما فى به الوالد رحمه الله تعالى اه قال الرشيدى قوله ويجوز الخ اى فيما لا ذالم يعرف محله كما هو صريح عبارة الروض اه (قوله) بان له فرض الدرهم) سئل شيخنا الشهاب الرملى عن امرأة غاب زوجها وترك معها اولاد اصغار ابلا نفقة ولا اقام لها نفقة واشكت الى حاكم شافعى وطلبت منه ان يفرض لها ولاولادها على زوجها نفقة فقرر لهم نقدا معيناتى كل يوم واذن لها فى اتفاق ذلك عليها وعلى اولادها وفى الاستدانة عليه عندئذ لا اخذ من ماله او الرجوع عليه بذلك فهل التقدير هو الفرض صحيح ام لا وعما اذا قرر الزوج زوجته نظير كسوتها عليه حين العقد نقدا كما يكتب فى وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة وطالبته بما قدر لها عن تلك المدة عند حاكم شافعى واعترف به والزعمه فهل الزامه صحيح ام لا وعما

(فيجىء) لها (او يوكل)
من يتسلمها او يحملها
اليه ويجب مؤنتها من وصول
نفسه او وكيله (فان لم
يفعل) ذلك مع قدرته عليه
(ومضى) ببدان بلغه ذلك
(زمن) امكان (ووصله)
اليها (فرضا القاضى) فى
ماله من حين امكان وصوله
وجعل كالتسليم لها لان
الاستناع منه ما لا ذالم يعرف
فليكتب لحكام البلاد التى
تردها القوافل عادة من
تلك البلد ليطالب وينادى
باسمه فان لم يظهر فرض
الحاكم نفقتها الواجبة على
المعسر مالم يعلم انه بخلافه فى
ماله الحاضر وجزم بعضهم
بان له فرض الدرهم. مر
ارل الباب ما يرد

رجل امرأة بتعز وهي زيد سالت نفسها بتعز اعتبارا بمحل العقد فان طلبها الى عدن نفقتها من زيد لم يتعز عليها ثم من تعز الى عدن عليه وهل يلزمه مؤنة الطريق من زيد الى تعز ام لا قال الحناطى فى فتاوى نعم وحكى الروايات فيه وجوب احدها نعم لا تاخر جت بامر هو الثانى لان تمكينها لا مما يحصل بتعز قال وهذا اقيس واما من تعز الى عدن فعليه اه وقياس ما رجحه الروايات ان من يذهب الى بلد الغائب فى مسئلة المتن لا علامه بالحال ليجيء او يؤكل لو طلب اجرة كانت عليها لان التمكن واجب عليها فبازمها مؤنة قياس ذلك ان الحاضرة لا ذالم بتات تمكين زوجها الحاضر الا فى منزله واحتاجت فى ذهابها اليه الى مؤنة كانت عليها فلما راعى واعلم ان قوله السابق اعتبارا بمحل العقد يفهم امر من الاول انه لو وكل من يتعز وكلا عقده لزيد كان محل التسليم زيد لا نه فى هذه الحالة محل العقد ولعل الظاهر خلافه والامر الثانى انه لو عقد لنفسه زيد ثم ذهب قبل التسليم الى تعز وطلبها ان تجى اليه كان محل التسليم زيد سواء كانت تعز وطنه ام لا وهو محتمل (قوله) او وكيله) قضيتها انه بمجرد وصول وكيله يتحقق فيه التمكن حتى فيما اذا كان وكله ليحملها اليه فان كان كذلك فالقياس ان مؤنة الحمل اليه عليه لاعليها (وجزم بعضهم بان له فرض الدرهم الخ) سئل شيخنا الشهاب الرملى عن امرأة غاب عنها زوجها وترك معها اولاد اصغار اولم يتك عند نفقة ولا اقام لها نفقة واشتت مصلحتها ومصلحة اولادها وحضرت الى حاكم شافعى وانتهت له ذلك وشكت وتضررت وطلبت منه ان يفرض لها ولاولادها على زوجها نفقة فقرر لهم عن نفقهم نقدا معيناتى كل يوم واذن لها فى اتفاق ذلك عليها وعلى اولادها وفى الاستدانة عليه عندئذ لا اخذ من ماله او الرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه قبل التقدير الفرض صحيح واذا قدر الزوج زوجته نظير كسوتها عليه حين العقد نقدا كما يكتب فى وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة وطالبته بما قدر لها عن تلك المدة وادعت عليه بذلك عند حاكم شافعى واعترف به والزعمه فهل الزامه صحيح ام لا وهل اذا مات الزوج وترك زوجته ولم بقدرها كسوة اثبتت وسالت الحاكم الشافعى ان يقدر لها عن كسوتها الماضية التى حلفت على استحقاتها نقدا واجابها بذلك وقدره لها كنفقه القضاة الا ان قبل له ذلك اولادها لم تفعله القضاة من الفرض للزوجة والاولاد عن النفقة او الكسوة عند النية او الحضور نقدا صحيح اولافاجب تقدير الشافعى فى المسائل الثلاث صحيح اذا الحاجة داعية اليه والمصلحة

وأخذ منها كتيلا بما تأخذ منه لاحتمال عدم استحقاتها فإن لم يكن له مال حاضر احتمل (٣٢٥) أن يقال انه يقتضيه وأعلى باذن لها في

الاقتراض واما إذا منعه من السير أو التوكيل عذر فلا يفرض عليه شيئا لعدم تقصيره وورجح الاذرعى وغيره قول الامام يكتفى بعلمه من غير جهة الحاكم ولو باخبار مقبول الرواية (والمعتبر في مجنونة ومراقة) قيل الاحسن ومصر لان المرافقة وصف مختص بالغلام يقال غلام مراقق وجارية مصر ومرافقه في النكاح (عرض ولي) لانه لا يلهى لانه مخاطب بذلك نعم لو تسلم المصّر بعد عرضها نفسها عليه ونقلها المنزل لزمه نفقتها وبحث الاذرعى أن نقلها لمنزله غير شرط بل الشرط التسليم التام ويظهر ان عرضها نفسها عليه غير شرط ايضا بل متى تسلمها ولو كرها عليها وعلى وليها لزمه مؤنتها وكذا تجب بتسليم بالغة نفسها لزوج مراقق فتسلبها وإن لم ياذن وليه لانها يدا عليها بخلاف نحو مبيع له (وتسقط) المؤن كلها (بنشوز) منها اجماعا

إذا مات الزوج ولم يقدر لزوجه كسوة أو ثبته سالت الحاكم الشافعي أن يقدر لها عن كسوتها الماضية التي حلفت على استحقاتها فتقادر قدره لها كافتعله القضاة إلا أن فهل له ذلك أم لا فاجاب بان تقدير الحاكم في المسائل الثلاث صحيح إذا الحاجة داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله وثاب عليه بل قد يجب عليه سم على حج وقد يتوقف في بعض ذلك إذ لا يجوز الاعتياض عن النفقة المستقبلية كما تقدم اه عش (قوله) وأخذ الخ) عطف على قوله فرض القاضي الخ والاقرب ان اخذ الكفيل واجب والظاهر انه يأخذه قبل ان يصرف لها ويشكل بانه ضمان بالم يجب ليقال إنه من ضمان الدرك لانه إنما يكون بعد قبض المقابل وما هنالك كذلك اللهم إلا ان يقال ان هذا مستثنى اه عش (قوله) منه) أي ماله بالحاضر (قوله) لاحتمال عدم استحقاتها) أي بموته أو طلاقه اه معنى (قوله) احتمل ان يقال انه يقتضيه الخ) اعتمدته النهاية عبارة توجه اقتراضه عليه او اذنه لها الخ (قوله) فلا يفرض الخ) ولو فرض القاضي لظن عدم العذر فإن خلافه لم يصح فرضه وينبغي انه لو ادعى العذر وانكرت انه لا يقبل منه سهولة إقامة البينة عليه اه عش (قوله) يكتفى) أي الحاكم أي ان منعه من السير مانع رشدي وقوله من السير أي والتوكيل عبارة عش أي في العذر وعدمه انتهى (قوله) قبل الاحسن الخ) وافقه المغني (قول المتن عرض ولي) قضيته ان العبرة في السفية بعرضها دون وليها وهو الظاهر اه عش (قوله) لها الخ) عبارة المغني لهما بالثنية (قوله) نعم) إلى قوله اه في المغني الا قوله ومرافقه في النكاح وقوله قبل (قوله) لو تسلم المصّر الخ) فرضه الكلام في المصّر مخرج للجنون وتو ينفى ان يكون الحكم فيها كذلك ان تسلمها بعرضها او بدون عرضها اه سيد عمر وسياق عن عش ما يوافقه (قوله) بل الشرط التسليم الخ) لعل المراد التسليم منه اه رشدي (قوله) بل متى تسلمها الخ) والقياس ان المجنونة والبالغة كالمصّر في ذلك اه عش (قوله) بتسليم البالغة الخ) قضيته ان المرافقة لو سلمت نفسها للمراقق وتسلمها لا يعتد به وقضية قوله لان له بدا الخ خلافه اه عش وقد يصريح بتلك القضية قول المغني وتسلم الزوج المراقق زوجته كاف وإن كرهه الولي اه (قوله) قتلها) هو قيد معتبر اه عش (قوله) منها اجماعا) إلى قوله إلا ان كانت مصصرة في النهاية (قوله) أي خروج الخ) اه بعد التمكن اه معنى (قوله) ومكره) من ذلك ما يقع كثير من اهل المرأة يأخذونها مكرهين لها من بيت زوجها وإن كان قصدهم بذلك اصلاح شأنها كنههم الزوج من التقصير في حقها بنفقته وغيرها اه عش (قوله) بل المراد به هنا حقيقة) أي وبجازه فهو مستعمل في الاعمال بالنسبة ليوم النشوز وفضله حقيقة ولما بعدهما مجاز عش ورشدي عبارة سم لعل الاوجه ان المراد اعم من حقيقة ليدخل ما لو قارن النشوز اول اليوم او الفصل او زمن النشوز فقط حتى لو بقى السكنى فانظر ما سقط منه بالنشوز هل سكنى ذلك اليوم او الليلة او الفصل او زمن النشوز فقط حتى لو اطاعت بعد لحظة استحقت لانه غير مقدر بزمن معين فيه نظر ولا يبعد سقوط سكنى اليوم واليلة الواقع فيهما النشوز مرسى على حج والظاهر ان مثل السكنى في ذلك ما يدوم ولا يجب كل فصل كالفرش والواني وجبة الرداء بجري (قوله) ويعلم من ذلك سقوطها الخ) يعني عدم وجوبها اذ هو المتعين هنا كالا يخفى اه رشدي (قوله) لما بعد يوم) بلا توين (قوله) بالاولى) متعلق يعلم (قوله) ولو جهل سقوطها الخ) ومثله

تقتضيه فله فعله وثاب عليه بل قد يجب عليه اه (قوله) ويظهر الخ) كذا مرش (قوله) المؤن كلها) ليس فيه إفصاح بالاسكان (قوله) بل المراد هنا حقيقة) لعل الاوجه ان المراد من حقيقة ليدخل ما لو قارن النشوز اول اليوم او الفصل (قوله) اذ لو نشرت أثناء الخ) بقى النشوز بالنسبة ما يدوم ولا يجب كل فصل كالفرش والواني وجبة الرداء فيل يسقط ذلك ويسترد بالنشوز ولو لحظة في مدة بقائها او كيف الحال للاذرعى في غير ترددوا احتمالات راجع ويحرم الرجوع (قوله) سقطت نفقته الخ) بقى السكنى فانظر ما سقط منه بالنشوز هل سكنى ذلك اليوم او الليلة او الفصل او زمن النشوز فقط حتى لو اطاعت بعد لحظة استحقت لانه غير مقدر

لاحقيقته إذ لا يكون إلا بعد الوجوب اه وليس على اطلاقه بل المراد به هنا حقيقة إذ لو نشرت أثناء يوم أو ليل سقطت نفقته الواجبة بفجره او أثناء فصل سقطت كسوته او بالوجه بالوله يعلم من ذلك سقوطها لما بعد يوم وفصل النشوز بالاولى ولو جهل سقوطها بالنشوز فأنق رجع عليها

إن كان من يخفى عليه ذلك كما هو قياس نفاذه وإن علم يرجع من أنفق في نكاح أو شرا فاسد وإن جهل ذلك لانه شرع في عقدهما على أن يضمن المؤمن بوضع اليد ولا كذلك (٣٢٦) هنا ويحصل (ولو) بحبسها ظلماً أو بحق وإن كان الحابس هو الزوج إلا أن كانت معسرة وقولم

ما لوجه نفوذ ما فاقق ثم تبين له الحال بعد اه عش (قوله إن كان الخ) أي ولم تكن محبوسة عنده كباقي قبل قول المصنف والحائل البائن (قوله فاسد) راجع للنكاح أيضاً (قوله وإن جهل) أي وإن لم يستمتع بها نهاية ومعنى (قوله ذلك) أي الفساد (قوله لانه شرع الخ) فيه وقفة لا تخفى اه رشدي (قوله) ويحصل أي التشويز اه عش (قوله ولو بحبسها ظلماً) إلى قوله وقول في المغنى (قوله أو بحق الخ) وفي شرح الارشاد الصغير ولو أذن لها في الاستدانة ثم حبست في الدين لم تسقط كمرسوطاً في الغنجلين اه سم (قوله) وإن كان الحابس الخ) غاية لقوله أو بحق فقط رشدي وعش عبارة السيد عمر إن كان التعميم بالنسبة للظالم والحق فهو واضح الفساد وإن كان بالنسبة للآثمي فقط فهو ظاهر ولا حاجة لقوله إلا أن كانت الخ لانه لغير حق والحال ما ذكر اه (قوله وإن كان الحابس هو الزوج الخ) ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها له ولو بحق للحيلولة بينه وبينها كما عني به الوالد رحمه الله تعالى شرح اه سم (قوله وتلم) أي الزوج ويظهر انه ليس بقيد عبارة المغنى ولو حبسها الزوج بدينه دل آسطة فنتهاه إلا لأن المنع من قبله والأقرب كما قال الأذري أنها إن منعت منه عند اذاعة أو لا عسار فلا ولا أثر لولاها وإن حبست لانه لا يمنع الاستمتاع بها اه فاطمي الأعسار (قوله على الأوجه) وجبه اه سم (قوله التي بذلك) أي باستثناء المعسرة (قوله) فيه) أي بالدخول بحل الحابس وقوله أو أخراجها الخ) عطف في (قوله) أي المحبوسة والتمتع بها (قوله بين هذا) أي حبس الزوجة حيث سقط به النفقة (قوله وما يأتي) أي في شرح إلا أن يشرف على انهدام (قوله أو باعتدالها) أي قول البائن والخروج في المغنى والى قول الأشارح ومن الأذري في النهاية (قوله أو باعتدالها الخ) عطف على حبسها الخ (قوله أو بغصها) ومنه ما يقع كثيراً من زماننا من أن أهل المرأة إذا عرض عليهم أمر من الزوج أخذوه فأقرأها ثم لا تستحق نفقة مادامت عندهم اه عش (قوله) أو يمنع الزوجة الخ) قال الامام إلا أن يكون امتناع دلال سم على المنع اه عش (قوله من نحو) أي من مقدمات الوطء اه معنى (قوله أو توليته) أي وجبها وقوله عنه أي عن الزوج تنازع فيه التغطية والتولية (قول المتن بلا عذر) وليس من العذر كثرة جماعه وتكرره وبطء انزاله حيث لم يحصل لهامته مشقة لا تحتمل عادة اه عش (قول المتن يضرمعه الوطء) لعل المراد بالضرر هنا مشقة لا تحتمل عادة أو أن ترجع التيمم اخذا بما يأتي له في ركوب البحر اه سيد عمر ومرافقاه عش ما يوافق (قوله أو نحو حبض) أي ما يمنع الجماع كرقوقه ونحوه وبالفتح والقصر مرض مدنف ونفاس وجنون أو قارنت تسليم الزوجة لانهما أعذار بعضها يطرأ وبزول بعضها دائم وهي معذورة فيها وقد حصل التسليم اه (قوله) فستحق المؤمن أي مع منع الوطء لعذرهما إذا كانت عنده لمحصل التسليم الممكن ويمكن التمتع بها من بعض الوجوه اه معنى (قوله وتثبت عباته الخ) سكت عما ثبت به المرض والقياس انه لا يثبت إلا رجلين من الأطباء لانه ما يطلع عليه الرجال غالباً اه عش (قوله ولو يبيتها الخ) أي ولو كان ذلك المحل يبيتها الخ (قوله ولو العبادة) كذا في النهاية بالمشاة التحتية وعبر المغنى بالوحدة فقال وسواء كان لعباده كحج أم لا (قوله الآتي)

على الأوجه ثم رايت أبا زرعة أتى بذلك فان قلت ما ذكر في حبس الزوج لها مشكل لانه إذا كان هو الحابس يمكنه التمتع بها فيه أو باخراجها منه إلى محل لا تقي ثم يعيدها إليه قلت كل من هذين فيه مشقة عليه فلم يعد قادراً عليها أما في الأول فواضح وأما في الثاني فلانه إذا فعل بهذا لك لم يؤثر فيها الحبس فلم يفده شيئاً فان قلت ما الفرق بين هذا وما يأتي انه لو طلبها للسفر معه فأقرت بدين فتمنعها المقر له منه بقيت نفقتها قلت الفرق انه ثم ما لم يسافر فبعدم سكنتها ما بلا مشقة فالامتناع إنما هو منه بخلافه فيها هنا وتعين السفر عليه نادر لا يعمل عليه أو باعتدالها لو طء شبهة أو بغصها أو (يمنع) الزوجة للزوج من (نحو) أو نظير بتغطية وجهها أو تولية عنه وإن مكنته من الجماع (بلا عذر) لانه حقه كالوطء بخلافه بذكر كان كفرجهارقة وعلت انه متى لمسها أو أقبل (وعبالة زوج) بفتح العين أي كبر ذكره بحيث لا تحتمله (أو مرض) بها (يضرمعه الوطء) أو نحو حبض (عذر) في عدم

بمن معين فيه نظراً ولا يبعد سقوط سكن اليوم واليلة الواقع فيها التشويز مرش (قوله) وإن علم يرجع الخ) كذا مرش (قوله ولو بحبسها ظلماً أو بحق) وإن الخ) في شرح الارشاد الصغير ولو أذن لها في الاستدانة ثم حبست في الدين لم تسقط كمرسوطاً في الغنجلين اه وقياس اعتداد شيخنا للشهاب الرملي سقوطها بحبسها لم بحق مر (قوله إلا أن كانت معسرة الخ) لاحتصاص ذلك لأن سقوطها بحبسها ليس إلا الحيلولة ولا حيلولة مع ظلمه بحبسها وقدرته على أخراجها (قوله على الأوجه) هو وجبه (قوله أي من المحل الذي يرضى الخ) كذا مرش (قوله الآتي) في شرح قوله ولو خرجت في غيبته لزيارة ونحوها لم تسقط

التسكين من الوطء فستحق المؤمن وتثبت عباته باربع نسوة فان لم يمكن معرفتها لا ينظر من اليها كمشوفى الفرجين حال انتشار عضوه جاز ليشهدن وليس لها امتناع من زفاف لعبالة بخلاف المرض لتوقع شفائه (والخروج من بيته) أي من المحل الذي رضى باقامتها فيه ولو يبيتها أو بيت أبيها كما هو ظاهر ولو لبعادة وإن كان غائباً بتفصيله الآتي

(بلاذن) منه ولو اظن رضاه عصيان و (تشوز) اذله عليها حق الحبس في مقابلة المأون واخذ الاذرى و غيره من كلام الامام ان لها اعتماد العرف الدال على رضا أمثاله مثل الخروج الذي تريده وهو محتمل ما لم يعلم منه غيرة تقطعه (٣٣٧) عن أمثاله في ذلك ومن الاذن قوله إن لم

تخرجي ضربك فلا يسقط به حقها ما لم يطلبها للرجوع فمتنع كما اتقى به بعضهم ويعين حمله على امتناعها عتبا لا خوفا من ضرب به الذي توعدا به إلا ان أمثا ووقت بصدقه فيما يظهر (لألا ان يشرف البيت) أي او بعضه الذي يخشى منه كما هو ظاهر (على انهدام) وهل يكفي قولها خشيت انهدامه ولا بد من قرينة تدل عليه عادة كل محتمل والثاني اقرب او تخاف على نفسها او مالها كما هو ظاهر من فاسق أو سارق ويظهر ان الاختصاص الذي له وقع كذلك واحتجاج للخروج لقاض لطلب حقها او الخروج لتعلم او استفساء لم يغنها الزوج الثقة أي او نحو محرما كما هو ظاهر عنه ويظهر انها لو احتاجت للخروج لذلك وخشى عليها منه قننة والزوج غير ثقة أو امتنع من ان يعلبها أو يسال لها اجبره القاضي على احد الآخرين ولو بان يخرج معها أو يستاجر من يسال لها أو يخرجها معير المنزل او متعدد ظلما او يهددها بضرب بمتنع فتخرج خوفا منه وغروها حيثنذ غير نشوز للمذرة فتسحق النفقة

أي في شرح ولو خرجت من غيرته الخ (قول المتن بلاذن) يظهر أنهم اهل اختلاف في الاذن فهو المصدق لان الاصل عدمه او في ظن الرضا فهي المصدقة لانه لا يعلم إلا ما فهمت رايته قوله الاق ويظهر تصديقها الخ الصريح في هذا التفصيل وهل يكفي قولها طئنت رضاه أو لا بد من قرينة محل تأمل ولعل الثاني اقرب اخذا بما ياتي انفا اه سيد عمر (قوله عصيان) أي الا خروجها للتسك فانه وإن كان نشوز الاتص به لخطر امر التسك كياتي اه عش (قوله ان هالخ) منقول اخذ اه كردى (قوله بمثل الخروج الخ) كالخروج إلى الحمام ونحوه من حوائجها التي يقتضي العرف خروج مثلها لالتعود عن قرب اه معنى (قوله وهو محتمل الخ) عبارة النهاية نعم لو علم مخالفته لأمثاله في ذلك فلا اه (قوله به) أي بالخروج حيثنذ (قوله الذي توعدا به) قد يقال ان التوعد بالضرب إنما هو على عدم الخروج لاعتلى العود فكان الاولى إذا توعدا به (قوله البيت) إلى قوله ولو طلبها للسفر في النهاية لا لقوله ويظهر انها إلى او يخرجها (قوله او تخاف) إلى قوله او يهددها في المعنى إلا مسئلة الخوف على المال او الاختصاص وقوله او نحو محرما إلى او يخرجها (قوله او تخاف الخ) عطف على يشرف (قوله أو مالها الخ) أي وإن قل اخذ من إطلاقه هنا وتقيده الاختصاص بماله وقع ولو اعتبر في المال كونه ليس نافعا جدا لم يكن بعيدا اه عش (قوله كذلك) أي كالمال (قوله لقاض الخ) أو لاعتباره بالفقمة وادارصيت بما عساه ام لا اه معنى (قوله تلم) أي للامور الدينية لا الدنيوية قوله او استفساء أي لاحتجاجه به بغضوصه اما إذا ارادت الحضور لمجلس علم لتسفيد احكاما تنتفع بها من غير احتياج اليها حال او الحضور لسماج الوعظ فلا يكون عذرا اه عش (قوله لم يغنها الزوج الخ) راجع لقوله أو الخروج لتعلم الخ فقط كأي دل عليه سياقه وصنع غيره اه سيد عمر (قوله عنه) أي الخروج (قوله لذلك) أي للتعلم أو الاستفساء (قوله منه) أي من الخروج لذلك (قوله اجبره القاضي الخ) ظاهر بالنسبة لصورة الامتناع اما إذا كان غير ثقة فلا يكتفى بسؤاله للتعلم محتمل ان يقال باذن لها ويستاجر حائقة بسال لها اه سيد عمر ولعله لم يقع نظره على قول الشرح ولو بان يخرج الخ فامل (قوله على احد الآخرين) أي التعليم والسؤال (قوله او يخرجها الخ) او يخرج ليت ايتها لزيارة او عيادة اه معنى (قوله معير المنزل) أي أو مؤجره لا نقضاء مدة الاجارة (قوله أو يهددها) أي الزوج عش ورشيدى (قوله بضرب بمتنع) أي شرعا فالتركيب وصقوي محتمل انه إضافي والمعنى بضرب من بمتنع عن الخروج من البيت لكن قد يعني عنه على هذا قوله السابق ومن الاذن قوله الخ (قوله حيثنذ) أي حين الخوف (قوله عا ذكر) أي من الضرب والانهدام والفاسق والسارق (قوله وإلا) أي بان كان ما يعلم من غيرها كخارج المعير أو الظالم لها (قوله من إخراج المتعدى) بيان للموصول وقوله بحبسها الخ متعلق بتشكيل (قوله بان نحو الحبس الخ) أو إضافا لحبس حيلولة حسيبة بخلاف مجرد الاخراج لا مكان جعلها في محل آخر فان فرض تمكنه من دخول الحبس لحافيه غاية المشقة عليه مع عدم تمكنه من مقصوده فيه غالبا اه سم (قوله بان نحو الحبس) الاولى حذف النحو (قوله مانع عرفا) أي من التمتع (قوله في البحر الملح) فيه امران الاول بالمحلح لاحاجة اليه إذا يطلق البحر الأعلى الملح والثاني ان مقتضاه ان الامتناع من ركوب الانهار نشوز وإن غلب فيها الهلاك واخافت الضرر المذكور وهو بعيد جدا ولعل التقيد به لان الغالب فيها بحسب الواقع السلامة والامن من الضرر المذكور فلو فرض خوف ما ذكر فيها كوقت هيجانها

(قوله ويظهر الخ) كذا مر ش (قوله بحبسها) متعلق بتشكيل وقوله وإلا ان يفرق اعتمده مر (قوله بان نحو الحبس الخ) وايضا فالحبس حيلولة حسيبة بخلاف مجرد الاخراج لا مكان جعلها في محل آخر فان فرض تمكنه وإن كان الحبس هو الزوج كما اقتضاه كلام ابن المقرئ واعتمده شيخنا

مالم يطلبها المنزل لا تقي فتتبع ويظهر تصديقها في عذر ادعته ان كان ما يعلم الامنها بالخوف بما ذكره والا احتاجت إلى اباته وقد يشك ما ذكره ثامن اخراج المتعدى لها بحبسها ظلما إلا ان يفرق بان نحو الحبس مانع عرفا بخلاف مجرد ارجاها من منزلها ومن النشوز ايضا امتناعها من السفر معه ولو لغير نقلة كما هو ظاهر لكن بشرط ان الطريق والمقصود ان لا يكون السفر في البحر الملح يابض بالأصل

لأن غلبت فيه السلامة ولم يخش من ركو به ضرر أبيع التيمم أو يشفق مشقة لا تحتمل عادة على هذا التفصيل الذي ذكره البلقيني واعتمده غيره يحمل إطلاق جمع منهم الفقهاء وإن الإصلاح المنع وحري عليه في الأمر أو وكذا الأسوي بل زاد أنه يحرم إركاها ولو بالغتو ولو طلبها السفر فأقرت بدن عليها لمتنها الدائن منه يطلب حبسها أو التوكل بها لفاقياس صحة الإقرار ظاهرا لكن يظهر أن الزوج تخلف المقر له أن الإقرار عن حقيقة ثم أريت شيئا الروائي (٣٢٨) صرح بصحة الإقرار واعتمده الأذري وغيره قال الأذري لكن لو أقام بيته بأنهار أقرت

كانت كالبحر بلا شك اه سيد عمر (قوله الان غلبت الخ) معتمداه ع ش (قوله اويشق) اى السفر اه ع ش وظاهره عطفه على يكون السفر لكن الظاهر انه معطوف على ويبج والضمير للضرر (قوله مشقة لا تحتل الخ) وينج ان منها ان لا بعد لها في السفينة منزلا عن الرجال تامين فيه من اطلاعهم عليها وعلى ما يجب كتمه ما يشق اظهاره مشقة لا تحتل اه سم (قوله لا تحتل عادة) اى لثما اه ع ش (قوله المنع) فاعول الاطلاق (قوله وجرى عليه) اى اطلاق منع اركاب الزوجة البحر الملح او منع التثؤن (قوله اركابها) اى الزوجة البحر (قوله اوال توكل الخ) عطف على حسبها ولعله مجاز في التكفل أو محرف عنه (قوله لو اقام) اى الزوج (قوله وقوله) اى الزوج و بينته (قوله فهو) اى قبول بينة الزوج حين توفر القرائن (قوله وقد يبرئونه) اى يعرف الشهود وقصداه الفرار من السفر (قوله ما ذكره الخ) اى من صحة الاقرار (قوله بان حق الزوج الخ) متعلق بتخطئة (قوله بدین قبله) اى الحجر (قوله فيه)) اى الاقرار (قوله ولم ينظره الخ) اى والحال لم ينظر اصحابنا الى احتمال الموطوءة وظهورها (قوله ذكرت ذلك) اى صحة الاقرار وأخر التفتيش الخ حاصل ما رجحه هناك اقبل لا اقرار هابدين لآخر وتنع من السفر معه ولا تقبل بينته انها قصدت بذلك عدم السفر معه على اوجه الوجهين وإن توفر القرائن بذلك ولو طلب من الزوجة او المقر له الخلف على ان باطن الامر كظاهاه اوجب في المقر له دون الزوجة لان اقرارها بان ذلك حيلة لا يجوز سفرها معه بغير رضا المقر له اه (قوله واقرارها باجارة) مبتدأ خبره قوله كهو بالدين (قوله لها عليه) اى للزوجة على الزوج (قوله كفافا دعول القفال) اى بفهمه (قوله اذ ادفع) بدل من قول القفال (قوله والقاضى الخ) اى وافاده قول القاضى الخ اى بمنطوقه (قوله وقاسه) اى قول القاضى (قوله فهذه) اى -سئلة سفر البالغة المقيسة اوى الى بالتوقف من مسئلة حل الولى للموليه المقيس عليها (قوله المهر وغيره) شامل لمهر بل بعد التمكن ومقتضى قوله الا فى المهر الخ خلاه فليحرر اه سيد عمر (اقول) ولا خلافه ويرق بينهما بان المضرة فيما باقى اشد فلذا احتج هنا الى مسوغ قوى وهو المهر الحال بالبعد بخلاف ما هنا فلذا جاز مطلق الدين الحال ولو مهر ا حل بعد التمكن (قوله منعه منه) اى منع الزوج من السفر لاجل دينها وكذا الضمير في عليه راجع للسفر سم وكردى (قوله في ذلك) اى فى كون الدين الحال عدرا فى امتناعه من السفر (قوله سفر الولى) اى حله لموليه (قوله ولو لحاجتها) الى قوله وقومهم فى النهاية (قوله ولو مع حاجه غيره) شامل لحاجة الزوجة ايضا (قوله على ما باقى) اى انفا (قوله لا يهاجرك الخ) عبارة المعنى ممكنة فى الاولى وفى غرضه فى الثانية فهو المسقط لحقه اه (قوله وخرج) الى قوله والظاهر فى المعنى (قوله ويبحث الاذرى الخ) معتمداه ع ش (قوله ان حله) اى الوجوب

مهر السفر لبداهة مع محرم لكن توقف الازدعي فيما قاله القاضي فهذه أولى والذي يتجه في دينها عليه الحال المهر وغيره (قوله انه عذر في امتناعها من السفر لانه اذا جاز لها منعه منه فالو ملئحه من اجارها عليه ويلحق المهر بالسفر في ذلك فيما يظهر فاما سفر الولي وسفرها المذكوران فالوجه امتناعهما إلا في مهر جاز لها حبس نفسها لتقبضه (وسفرها باذنه معه) ولو لحاجتها أو حاجة أجنبي (أو) باذنه وحدها (لحاجته) ولو مع حاجة غيره على ما يأتي (لا يسقط) مؤنها لانها ممكنة وهو المقوت لحقه في الثانية وخرج بقوله باذنه سفرها معه بدونه لكن صححا وجوها هنا ايضا لانها تحت حكمه وإن امتنعت الازدعي ان عمله إن لم يمنعها

والإفاضة قال البلقيني وهو التحقيق لكنه قد به قوله ولم يقدر على ردها والظاهر أنه مجرد تصوير لما مر أنه لا فرق بين قدرته على ردها والطاعة وأن لا (ر) سفرها (لحاجتها) أو حاجة جني بآذانه (يسقط) مؤنها (في الأظهر) لعدم (٣٩) التمكن من آذانه لحاجتها فقتضى قولهم

في أن خرجت لغير الحام فانت طالق فخرجت له ولغيره لم تطلق عدم السقوط وقولهم لو ارتدا معا لامتعة لما السقوط واعتمده البلقيني وغيره ونص الام والخضر ظاهر فيه وفي الجواهر وغيرها عن الماوردي واقروه لو امتنعت من الثقة معه لم يجب الثقة الا ان كان تمتع بها من الزمان لا امتناع فتجب ويصير تمتعها عفوا عن الثقة حينئذ اه وقضيته جريان ذلك في سائر صور التشوز وهو محتمل ونوزع فيه عملا بجدي وامر في مسافرة معه بغير اذنه من وجوب نفقتها لتكهنها وان ائتم بعصيانه صريح فيه وظاهر كلام الماوردي انها لا تجب الا من التمتع دون غيره نعم يمكن في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه بعد التشوز وكذا الليل (ولو

قوله) والافاضة (أى ما لم يمتنع بها اه) عن (قوله) لكنه قد به (أى البلقيني) الخ وقضية صنع المغيث ان التيمد موجود في كلام الاذري (قوله) مجرد تصوير (أى لا قد اه) نهاية خلافا لظاهر المغيث (قوله) لما مر (أى في شرح) وتسقط بنشوز (قوله) أو حاجة اجني (أى) هذا ظاهر إذ لم يكن خروجها بسؤال الزوج لها فيور لا يفتني ان يلحق بخروجها لحاجة بآذنه مغيث وعش (قوله) اما بآذنه لحاجتها (أى الزوج) والزوجة أو الاجني اه عش (قوله) لم تطلق (مقول القول) عدم السقوط اعتمده النهاية والمغني وشيخ الاسلام (قوله) وفي الجواهر (أى قول المتن) ولو خرجت في النهاية لا لقوله وهو محتمل إلى وما مر وقوله بعد التشوز وقوله وعدم حاكم وقوله له فائدة إلى فيحتمل (قوله) واقروه (واقبه بالو الدرجه الله تعالى اه) نهاية (قوله) وقضيته (أى كلام الماوردي المذكور) جريان ذلك (أى قوله) الا ان كان تمتع بها (أى الخ) (قوله) وظاهر كلام الماوردي (أى) ممتد وقوله نعم يمكن (أى) ممتد ايضا اه عش (قوله) نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم (أى) ظاهره انه لا يجب مع هذا اليوم نفقة الليلة بعده إذا لم يستمتع بها فياسم وعش (قوله) بعد التشوز) قضية ذلك حل ما يصرح به كلامهم من أن نشوزها في أثناء اليوم يسقط نفقتها وإن عادت للطاعة في بقيته على ما إذا لم يستمتع بها بعد التشوز وهل يجري ذلك في كسوة الفصل فيه نظر ظاهر وجرى مر على الجريان وقال وكذا يقال في كسوة الفصل فإذا انشزت في أثناءه في المنزل واستمتع بها وجب قسط من الاستمتاع وما بعده من الفصل إلى وجود تشوز جديد كذا قال بحسب ما ظهر له فليحرر ولم يذكر في شرحه تنقيد الشارح بعد التشوز اه سم (قول المتن) ولو نشزت (أى في حضور الزوج) اه معنى (قوله) كان خرجت (أى) عبارة المغيث بان خرجت من بيته كما قال الرافعي بغير اذنه اه (قوله) (أى غيبته) (أى قوله) قال (أى) المغيث (قوله) وبه فارق (أى) بالاعتليل المذكور (قوله) فانه يزول بأسلامها (أى حيث اعلمته به كما يأتي في قوله) ويترجى ان مراده (أى) قوله مطلقا (أى) سواء جددت أسلم وتسلم أم لا اه عش (قوله) لزوال المسقط (أى) مع كونها في قبضته لبقائه نظيره اه رشدي (قوله) وأخذته (أى من الفرق) المذكور (قوله) عادت نفقتها (أى) حيث أعلمته وبنيغي عدم تصديقها في ذلك لو اختلفا فيه اه عش (قوله) وهو كذلك على الاصح (من جملة كلام الاذري) فكان ينبغي ان يزيد قبله لفظة قال اه رشدي (قوله) قال (أى) الاذري (قوله) التشوز الجلي (أى) الظاهر اه عش (قوله) ان مراده (أى) الاذري (قوله) ارسال اعلامه (أى) هل يشترط ارسال من جهة الحاكم كاقديشعر به قوله الاتي وعدم حاكم أولا اه سم (اقول) وقول الشارح بخلاف نظيره (أى) كالصريح في عدم الاشتراط وسياق عن الرشدي ما يصرح به (قوله) (أى) ويترجى ان مراده (أى) (قوله) لان عودها (أى) يعني ان عود الاستحقاق يعود (أى) (قوله) وهل

(قوله) والظاهر (أى) كذا مر (قوله) عدم السقوط) كذا مر (قوله) فتجب) أقر بذلك شيخنا الشهاب الرملي (قوله) نعم يمكن في وجوب نفقة اليوم (أى) كذا مر وظاهره انه لا يجب مع هذا اليوم نفقة الليلة بعده إذا لم يستمتع بها (قوله) بعد التشوز) قضية ذلك حل ما يصرح به كلامهم من أن نشوزها في أثناء اليوم يسقط نفقتها وإن عادت للطاعة في بقيته على ما إذا لم يستمتع بها بعد التشوز وهل يجري نظيره ذلك في كسوة الفصل فيه نظر ظاهر وجوزها الجرجاني وقال لا يبعد انه إذا استمتع لحظة في يوم وجبت نفقته وما بعده مما يمكن فيه من الاستمتاع ما لم يوجد منها تشوز جديد قال وكذا يقال في كسوة الفصل فإذا انشزت في أثناءه في المنزل واستمتع بها وجب قسط من الاستمتاع وما بعده من الفصل إلى وجود تشوز جديد كذا قال بحسب ما ظهر له فليحرر ولم يذكر في شرحه تنقيد الشارح بعد التشوز (قوله) ويترجى (أى) كذا مر (قوله) ارسال اعلامه (هل يشترط ارسال من جهة الحاكم كاقديشعر به قوله وعدم حاكم أولى) (قوله)

(٤٢) - وشرواني وابن قاسم - ثامن - وأخذته الاذري أنها لو نشزت في المنزل ولم تخرج منه كان منعه نفسها فغاب عنها ثم عادت للطاعة عادت نفقتها من غير قاض وهو كذلك على الاصح قال وحاصل ذلك الفرق بين التشوز الجلي والتشوز الخفي اه ويترجى ان مراده بعودها للطاعة ارسال اعلامه بذلك بخلاف نظيره في التشوز الجلي وانما قلنا ذلك لان عودها للطاعة من غير علمه بعيد كما هو ظاهر وهل

اشهادها عند غيبته وعدم حاكم كاعلامه فيه نظر وقياس مافر في نظائره ثم (وطريقها) في عود الاستحقاق (ان يكتب الحاكم كاسبق) في ابتداء التسليم فاذا علم واداو ارسل من (٣٣٠) يتسلمها او ترك ذلك لغير عذر عاد الاستحقاق (فرع) التمس زوجة غائب من القاضي

ان يفرض لها فرضا عليه
اشترط ثبوت النكاح
واقامتها في مسكنه وحلفها
على استحقاق النفقة وانها لم
تقبض منه نفقة مستقبلة
فحينئذ يفرض لها عليه نفقة
معسر حيث لم يثبت انه
غيره ويظهر ان محل ذلك
ان كان له مال حاضر بالبلد
تريدا لاخذ منه والا فلا
فائدة للفرض الا ان يقال له
فائدة هي منع المخالف من
الحكم بسقوطها بمضى
الزمان وايضا فيحتل ظهور
ماله بعد فاخذ منه من
غير احتياج لرفع اليه (ولو
خرجت) لاعلى وجه الشوز
(في غيبته) عن البلد بلاذنه
(لزيارة) القريب لا اجنبى
أو اجنبية على الاوجه
وقضية التعبير هنا بالقريب
وبالاهل الواقع في كلام
الشارح وتبعه شيخنا في
شرح منهجه انه لا فرق
بين المحرم وغيره لكن قضية
تعبير الزركشى بالمحارم
وتبعه في شرح الروض
تقييده بالمحرم وهو متجه
(ونحوها) كعبادة من ذكر
بشرط ان لا يكون في ذلك
ريبة بوجه فيما يظهر (لم
تسقط) مؤثبات ذلك لانه
لا يعد نشوز اعراضا وظاهر
ان محل ذلك ما لم يمنهما من

اشهادها (الخ) عبارة انها بقا الاقرب كاهو قياس مافر في نظائره ان اشهادها عند غيبته كاعلامه اه (قوله)
وقياس مافر في نظائره ثم وظاهر انه باقى للنشوز الجلى ايضا وقياس النظائر ايضا ان الاشهاد لا يكون إلا
عند تعذر الاعلام فليراجع اه رشيدى (قول المتن وطريقها ان يكتب الخ) اى طريقها ذلك فقط بالنسبة
لنشوز الجلى وهو طريقها ايضا مع ارسالها لتعلمه بالنسبة للنشوز الخفى كاعلم بما مر اه رشيدى (قوله)
في عود الاستحقاق إلى الفرع في المعنى (قوله) او ترك ذلك اى العود وارسال الوكيل (قوله) التمس الخ)
أى لو التمس زوجة الخ وان لم يكن نشوز ففى مسئلة مستقلة اه رشيدى (قوله) فى مسكنه اى المحل الذى
رضى باقامته فيه ولو بينا او بيتا ايبا (قوله) وحلفها الخ) عطف على قوله ثبوت الخ (قوله) فحينئذ يفرض
الخ) اى ولو كان ما يفرضه من الدرهم اه عش وهذا على مختار النهاية ووالده خلافا للشارح كما مر
(قوله) حيث لم يثبت الخ) ويظهر انه لو تبين يساره كان لها المطالبة بما بقى من قدر النفقات اه سيد عمر
(قوله) ولا فلا فائدة الخ) تقدم فى كلامه ان القاضي يقتض عليه حيث لم يكن ثم مال او باذن لها فى الاقراض
اه عش (قوله) لاعلى وجه الشوز) الى اوله كذا اطلقه شارح فى النهاية لا لقوله وقضية التعبير الى
المتن وقوله وايضا الى المتن (قوله) عن البلد) خرج به خروجه فى غيبته فى البلد فهو نشوز ولو اجرت
نفسها اجارة عين بانه لشغل فى البلدة طاعت فقضاهم اه سم على حج ويبلغى ان مثل غيبته عن البلد
خروجه مع حضوره فيه حيث اقضى العرف رضاه بمثل ذلك على مافر فى قوله السابق واخذ الرافى وغيره
الخ من ذلك ما جرت عادته بانه اذا خرج لا يرجع إلا لآخر النهار مثلا فلما خرج للعبادة ونحوها اذا
كانت ترجع الى بيتها قبل عوده وعلت منه الرضا بذلك اه عش (قوله) لا لاجنبى الخ) اى حيث كان هناك
ريبة او لم يدل العرف على رضاه بذلك والا فلا الخروج كاعلمه قوله فيما مر واخذ الرافى وغيره الخ اه عش
عبارة المعنى والاوجه ما له الدميرى من ان المراد خروجه الى بيت ايبا او اقرارها او جيرانها بارة أو عبادة
او تعزية اه اى بشرط عليها الرضا ولو بالعرف فى رضائه بذلك كما مر عنه (قوله) الواقع اى التعبير بالاهل
(قوله) انه لا فرق الخ) وفاقا للمعنى والنهاية (قوله) تقييده اى القريب (قوله) وهو متجه) خلافا للمعنى
والنهاية كما مر (قول المتن ونحوها) من موت ايبا وشهود جنازة فاقضه الزركشى عن الحوى شارح
التبيين من انه ليس لها الخروج لموت ايبا ولا لشهود جنازة متعبد بحضوره اه سم وفى المعنى ما يوافقه
(قوله) لمن ذكر اى من المحارم (قوله) فى ذلك اى الخروج لزيارة ونحوها (قوله) او يرسل مالا الخ) اى او
تدل القرينة على عدم رضاه بخروجها فى غيبته مطلقا كما مر اه عش (قوله) ولا مؤنة الى قوله فان قلت
فى المعنى (قوله) ولا مؤنة لصغيرة) ثم مثل ذلك المهر فلا يجب عليه تسليمه قبل اطاعة الوطه وقد تقدم ذلك اه
عش (قول المتن لصغيرة) ظاهرا وان كان الزوج ايضا صغيرا وبواقعه قوله الاتى وانها تجب لك كبيرة على
صغيرة فان مفهوم قوله كبيرة خروج الصغيرة اه سم (قوله) بغيره اى غير الوطه اه سم (قوله) وبه
فارق الخ) اى بقوله وليس اهلا الخ (قوله) على صغير) اى ويجوز ان يجبرى (قوله) اذا عرضت الخ)

وقياس الخ) كذا مر ش (قوله) عن البلد) خرج خروجهان غيبته فى البلد فهو نشوز ولو خرجت باذنه
لم تسقط نفقتها واجرت نفسها اجارة عين بانه لشغل فى البلدة سقطت نفقتها (قوله) على الاوجه) كذا مر
(قوله) فى المتن ونحوها) منه موت ايبا وشهود جنازته فانقله الزركشى عن الحوى شارح التبيين مفيد
بحضوره (قوله) فيما يظهر) كذا مر (قوله) فى المتن لصغيرة) ظاهرا وان كان الزوج ايضا صغيرا وبوجه
بان المانع من النفقة هو صغرها مقدم على مقتضى وهو صغرها سلم انه مقتضى وهذا يوافقه ايضا مفهوم
قوله الاتى وانها تجب لك كبيرة على صغير فان مفهوم قوله كبيرة خروج الصغيرة (قوله) بغيره اى بغير

الخروج قبل سفره او يرسل لها بالمعنى (والاظهر ان لا نفقة) ولا مؤنة (لصغيرة) لا لتحتمل الوطه وان سلبت لان تعذر
وطئها لمضى فيها وليست اهلا للتمتع بغيره وبه فارق المريض نحو الرقاء (و) الاظهر (انها تجب لك كبيرة) اى لمن يمكن وطؤها وان
لم تبلغ كما هو ظاهر (على صغير) لا يمكن وطؤه اذا عرضت على وليه لان المانع من جهته (واحرماها بحج او عمرة) او مطلقا (بلاذن) منه

(نشوز) أن لم يملك تحليها على قول في الفرض لأن المانع منها ومع كونه نشوز ليس تعاطيه حراما عليه لخطر امر النسك وبه فارق ما يأتي في الصوم (وإن ملك) تحليها بأن أحرمت ولو بفرض على المعتد (فلا) يكون إحرامها نشوزا فلها المؤن لأنها قبضته وهو قادر على تحليها والتنعيم بها فذا ترك فقد فوت على نفسه فالتعاطي في الصوم ما يأتى في الصوم أنه يباب لإفساد العبادة قلت يفرق بأن الصوم يتكرر فلو أمرناه بالافساد لتكرر منه وفي ذلك ما يباب بخلاف الإحرام لأنه نادر فلا تقوى ما به وأيضاً فالزم (٣٣١) ثم قريب فتقوى الهية حينئذ بخلافه هنا غالباً (حتى تخرج فسافرة

لحاجتها) فإن كان معها استحقت وإلا فلا نعم من أفسد حجها الذي أذن فيه بجاع يلزمها الإحرام بقضائه فوراً والخروج له ولو بلاذنه وحينئذ يلزمه مؤثناً بل والخروج معها (أو) أحرمت (بأذن) منه (ففي) الأصح لها نفقة مالم تخرج (لأنها في قبضته وفوات التمتع شأن من إذنه فان خرجت فمكا تقرروا) أجرت عنها قبل النكاح لم يتخير ويقدم حق المستاجر لكن لا مؤنة لحامدة ذلك كذا أطلقه شارحنا وفيما مر آتفاً وهو مشكل لأن قضية ما من نفقتها لا تسقط مدة الإجارة وهذا بخلافه وقد يجاب بتقدير أن الأمر كذلك عديم يحمل هذا على ما إذا ثبت بالينة وذلك بالاقرار والفرق أن الأقرار أقوى فأثر وجوب النفقة بخلاف البينة هذا والذي يتجه ترجيحه أنه لا مؤنة لحامدة الإجارة مطلقاً ويفرق بينه وبين

أى أو أسبلت نفسها اه معنى (قول المتن نشوز) أى من وقت الإحرام اه معنى (قوله على قول الخ) أى مرجوح مرفى باب الحج اه معنى (قوله وبه فارق) أى بقوله لخطر الخ (قوله هذا) أى قول المصنف وإن ملك فلا (قوله فلو أمرناه) أى لو جوزنا لها الصوم وجعلنا الإفساد إليه إذا أراد وإلا فلا أمرنا كالأختفى اه رشيدى (قوله ثم) أى فى الصوم وقوله هنا فى الإحرام (قوله فان كان معها) أى قوله كذا أطلقه الشارح فى المعنى (قوله استحقت) أى أن لم يمنعها من السفر كامر (قوله نعم من أفسد حجها) فان قلت ماصورة ذلك فانها إن طأوتها فمختارة فهى المفسدة وإن أكرهها لم يفسد حجها قلت قد يصور بالاول ويصح نسبة الفساد إليه لما ذكرته فى سببه اه سم (قوله فمكا تقرر) أى فى فسافة لحاجتها اه سم (قوله لم يتخير) أى الزوج فى فسوخ النكاح وإن جعل الحال اه معنى (قوله لكن لا مؤنة لها الخ) ينفى أن عمله لم يتع بها أخذاً أمراً فى فى الناشئة والإوجبت نفقتها مدة التمتع وأنه يجب نفقة اليوم أو الليلة بالتع فى لحظة منه اه ع شر (قوله كذا أطلقه شارح الخ) أى بلا تعييد بثبوت بالاقرار أو بالينة (قوله وفيما مر الخ) أى فى شرع إلا أن يعرف على انهدام (قوله لأن قضية ما مر الخ) أى حيث جعلوا هناك المستجرة إليه من قبل النكاح كالمدينة لاخر (قوله يجعل هذا) أى ما من من السقوط (قوله إذا ثبت) أى سبق إجارة إليه من على النكاح (قوله وذلك) أى ما اقتضاه ما من من عدم السقوط وقوله بالاقرار أى على ما ثبت بالاقرار أى كقيد شارح به هناك (قوله مطلقاً) أى سواء ثبت بالاقرار أو بالينة (قوله ويفرق بينه) أى بين الأقرار بالإجارة عينا (قوله ثم) أى فى الأقرار بالدين (قوله وإن مكنته المستاجر الخ) أى رضى المستاجر بتمكنه منها اه معنى (قوله ولم يتعزوا) أى الإصحاح (قوله فرق بينه) أى السقوط بالإجارة عينا (قوله هنا) أى فى الإجارة عينا (قوله بخلاف تينك) أى الصوم والاعتكاف (قول المتن ومنه ما صوم نفل الخ) والوجه تعييد المانع من يمكنه الوطء فلا يمنع لتبليس بصوم واعتكاف واجبين وكان محرماً ما مريضاً مدافلاً لا يمكنه الوقوع أو مسوحاً أو عينا أو كانت قراءاً أو رتقاء أو متخيرة كالغائب أو لى لأن الغائب قد يقدم نهاراً فيطأ شرح مر اه سم وقد يشير إليه قول الشارح لأنه لا يقدر طالع الخ لكن ظاهر صنيع المعنى اعتداد إطلاق المانع عبارته سواء أمكنه جماعة أو امتنع عليه لعدو حصى كجبه أو رتقاء أو شرعى كتبليس واجب كصوم وإحرام ويبحث الأذرى أنه لا يمنع من لا يحل له وطؤه كمتخيرة ومن لا يتحمل الوطء اه (قوله إن شاء) إلى قوله لكن الوجه فى النهاية (قول المتن فان أبت) أى امتنع من عدم الشروع أو الفطر بعد امره لها به (قوله الوطء (قوله قلت يفرق الخ) كذا مر (قوله نعم من أفسد حجها) فان قلت ماصورة ذلك فانها إن طأوتها فمختارة فهى المفسدة وإن أكرهها لم يفسد حجها قلت يصور بالاول ويصح الفساد لما ذكرته فى سببه (قوله فمكا تقرر) أى فى قوله فسافة لحاجتها (قوله ولو أجرت الخ) كذا مر (قوله فى المتن ومنه ما صوم نفل الخ) والوجه تعييد المانع من يمكنه الوطء فلا يمنع لصوم واعتكاف واجبين وكان محرماً ما مريضاً مدافلاً لا يمكنه الوقوع أو مسوحاً أو عينا أو كانت قراءاً أو متخيرة كالغائب أو لى لأن الغائب قد يقدم نهاراً فيطأ ولو كان مسافراً سفر امر خصاً فى شهر رمضان كان يخرجاً على فعل المكتوبة فى أول الوقت وأولى لما فى التأخير من الخطر على أوجه احتمالات فى ذلك حيث لم يكن الفطر أفضل مر ش (قوله على الوجه)

الأقرار بالدين بأنه لا حائل ثم ينهاه بين الزوج لأنه يمكنه ترك السفر والتع بها كامر وأما هنا فمد المستاجر حالة ففقت النفقة ثم رأيت أن المنقول الذى سكتنا عليه سقوط نفقتها هنا وإن مكنته المستاجر منها لأنه لا وعد لا يلزم مع ما فيه من المنع ولم يتعرضوا للفرق بين الأقرار والينة وهو صريح فيما ذكرته ورأيت شيخنا فرق بينه وبين عدم سقوطها بنذر الصوم أو الاعتكاف المعلن قبل النكاح بعين ما فرقت به وهو أن هنا بدائلاً بخلاف تينك (ويعنيها) إن شاء (صوم) أو نحو صلاة أو اعتكاف (نفل) ابتداء وانتهاء ولو قبل الغروب لأن حقه مقدم عليه لوجوبه عليها وإن لم يرد التمتع بها على الأوجه لأنه لا يقدر طاله إرادته فيجدها صائمة فيتضرر (فان أبت) وصامت أو تمت

غير نحو عرفة وعاشوراء وصلت غير رتبة (فناشرة في الظاهر) قد سقط جميع مؤن ما صامتة لا متاعها من التمكن الواجب عليها ولا نظرا إلى
تمكنه من وطئها ولو مع الصوم لأنه قد يهاب أفساد العبادة فيتصرون من ثم حرم صومها نفلا أو فرضا وسعوا هو حاضر من غير اذنه أو علم رضاه
وظاهر امتناعه مطلقا أن اضرا (٣٣٣) أو ولدها الذي ترضعه واخذ أبو زرعة من هذا التعليل أنها لو اشتغلت في بيته بعمل ولم يمنعه الحياء

غير نحو عرفة (الخ) من النحو تأسوا على الاثنين وأيام البيض كإثبات في كلامه اه ع (قول المتن
فناشرة) والاقرب أن المراهقة الحاضرة أي المقيمة كالبالغين أو أدت صوم رمضان لأنها موروثة بصومه
مضروبة على تركه أهنية (قوله قد سقط) إلى قوله وظاهر في المعنى (قوله أو فرضا وسعوا) أي وإن كان لها
غرض في التقديم كقصر النهار اه ع (قوله مطلقا) أي موسعا أو مضيقا ع أي وسعوا وجدوا الأذن أو
العلم بالرضا أم لا سم (قوله من هذا التعليل) أي قوله لأنه قد يهاب الخ اه ع (قوله وإن امرها بتركه)
أي ما لم يكن امره بالترك لغرض آخر غير التمتع كرية تحصل له من له الحياطة مثلا كبرده على باب بيته
لطلب ما يتعلق به من الحياطة ونحوها اه ع (قوله من بينين) أي الصغار وكان الأولى التذكير (قوله
نبيه) أي عن نحو تعليم صغار (قوله أمان نحو عرفة) إلى قوله بخلاف نحو الاثنين في المعنى (قوله أمان نحو
عرفة الخ) أي كالتأسيوع أهنية (قوله فلما فسلها الخ) وليس له منها منها ولا تسقط نفقتها بالا متاع من
فطرهما اه معنى (قوله بغير اذنه) أي إلا في أيام الزفاف فله منها من صومها فيها اه ع (قوله
خلاف نحو الاثنين الخ) ومنه سئل أن نذرت بعد النكاح بلا اذن منه كإثبات اه ع (قوله وبه)
أي بقياس نحو عرفة وعاشوراء على رواتب الصلاة (قوله شاهد) أي حاضر (قوله لكن الأوجه الخ)
خلافًا للثانية وقولنا للثاني عبارة عن سقوط نفقتها وجهان أو جهها السقوط كإثباته الأذرى لأن الفطر
أفضل عند طلب التمتع اه (قوله لكون الإفطار) إلى قوله انتهى في النهاية والمعنى الإقوله لكنه مشكل
إلى وله منها (قوله بين التضييق) أي بأن فات بلا عذر اه ع (قوله وله منها الخ) نعم قياس ما مر في
الاعتكاف من أنها لو نذرت اعتكافا متابعيا بغير اذنه ودخلت فيه باذنه ليس له منها استثناء ومنها شرح مر
اه سم على حج أي فليس له تحليلها منه حيث دخلت فيه باذنه ومثل الاعتكاف سائر العبادات إذ أنذرتها
بلا اذن منه وشرعت فيها باذنه اه ع عبارة المعنى تبيته تسقط نفقتها بالا اعتكاف إلا باذن زوجها
وهو معها أو بغير اذن لكن اعتكفت بغير معين سابق للنكاح فلا تسقط نفقتها اه (قوله من صوم نذر
الخ) عبارة المعنى والهاية وله منها من منذور معين نذر بعد النكاح بلا اذن ومن صوم كفارة أن لم تنص
بسيبه لأنه على التراخي ومن منذور صوم أو صلاة مطلقا سواء أنذرت قبل النكاح أم بعد مولو باذنه لأنه نوع
اه (قوله كعين نذرت الخ) ويكون باقيا في ذمتها إلى أن تموت فيقضى من تركتها أو يتيسر لها فله بنحو
غيته كاذنه لما بعد اه ع (قوله وصوم كفارة) أن لم ينص بسيبه كذا في شرح الروض وهو موافق
للاخذ إلا في سم (قوله أن المتعدية بسبب الكفارة) أي كان حلفت على امرأته أنه لم يكن وهي
عالة بوقوع اه ع (قوله وهو متجه الخ) وقولنا للثانية والمعنى (قوله وهو) أي ما قاله الأذرى الخ

من تبطلها عنه كحياطة
بقيت نفقتها وإن امرها
بتركها فامتعت إذا لامع
من تمتعها أي وقت أراد
خلاف نحو تعليم صغار لأنه
يستحي عادة من أخذها
من بينين وقضاء وطء منها
فإذا لم تنه عنه ففيها ناشئة
أمان نحو عرفة وعاشوراء
فلها فعلها بغير اذنه كرواتب
الصلاة بخلاف نحو الاثنين
والخمس وبه يخص الخبر
الحسن لا لقصوم المرأة يوما
سوى شهر رمضان وزوجها
شاهد إلا باذنه ولو نكحها
صائمة قطوعا لم يجبرها على
الفطر لكن الأوجه سقوط
مؤنها (والأصح أن قضاءه
لا يتضييق) لكون الإفطار
بعذر مع اتساع الزمن وقد
تشمل عبارة قضاء الصلاة
فيفصل فيه بين التضييق
وبغيره وهو الأوجه (كفصل
فيمنعها) من قبل الشروع
فيه وبعد من غير اذنه لأنه
متراح وحقه فوري بخلاف
ما تضييق للتعدى بأفطاره
أو لتضييق منه بأن لم يق من
شعبان إلا ما يسعه فلا يمنعه
منه ونفقتها واجبة لكنه
مشكل في صورة التعدى
لأن المانع لنشأ عن تقصيرها
وله منها من صوم نذر
مطلق كعين نذرت في نكاحه

كذا مر ش (قوله غير نحو عرفة الخ) هذا الصنيع حيث أطلق المنع أولا وفصل في النشوز ثانيا يدل
على أصالة المنع مطلقا وأن التفصيل بين نحو عرفة وغيره إنما هو في النشوز بالا متاع وليس مرادا بدليل
قول الروض ويمنعها من تطويل الرواتب وصوم الاثنين والخميس ونحوهما لعاشوراء وعرفة اه بل
صرح هو بذلك في قوله إلا أن أمان نحو عرفة الخ (قوله نحو عرفة وعاشوراء) يحتمل أن يدخل فيه ستة
شوال (قوله مطلقا) يدخل فيه اذنه أو علم رضاه أو يفرضها أو في إطلاقه نظر (قوله لكن الأوجه) أي من
وجهين سقوط مؤنها الأصح الوجهين عدم السقوط مر ش (قوله ونفقتها واجبة) كذا مر ش (قوله
وله منها من صوم نذر مطلق الخ) نعم قياس ما مر في الاعتكاف من أنها لو نذرت اعتكافا متابعيا بغير اذنه
ودخلت فيه باذنه ليس له منها استثنى هذا مر ش (قوله وصوم كفارة) قال في شرح الروض أي أن لم تنص

بلاذنه وصوم كفارة ولو لم يتمها من أن شرعت فيه قبل منعه على الأوجه يؤخذ ما ذكر في التعدية بالإفطار أن
المتعدية بسبب الكفارة لا يمنعهما تستحق التفقة وافي البرهان الفزاري في مسافرين برضاه باذنه لا يمنعهما من صومها قال الأذرى وتبعه
الزركشي وهو متجه أن لم يكن الفطر أفضل انتهى قبل وهو وجه ما نقل عن الماوردي المخالف لذلك انتهى ويؤيده قولهم (و) الأصح

(انه لا منع من تعجيل مكتوبة اول الوقت) لحيازة فضيلته واخذ منه الزكشي وغيره انه له (٣٣٣) المنع اذا كان التأخير افضل وبحث

الاذرعى أن له المنع من تطويل زائد بل يقتصر على أكمل السن والآداب وفارق ما مر في الاحرام بطول مدته (و) لا من (سنن رتبة) ولو أول وقتها لتأكدها مع قلعة منها ومن ثم جاز له منعها من تطويلها بان زادت على أقل مجزئ فيها يظهر ويحتمل اعتبار أدنى الكال لأنهم راعوا هنا فضيلة أول الوقت فلا تبعد رعاية هذا أيضا ومر أول عمرات التكاح أن العبرة في المسائل المختلف فيها بعقيدته لا بعقيدتها (ويجب) إجماعا (لرجعية) حرة أو أمة ولو حائلا (المؤن) السابق وجوبها للزوجة بقاء حبس الزوج وسلطته نعم لو قال طلقت بعد الولادة في الرجعة وقالت بل قبلها فلا رجعة لك صدق يمينه في بقاء العدة وثبت الرجعة ولا مؤن لها لأنها تنكر استحقاتها وأخذ منه أنها لا تجب لها وإن راجعها وكذا لو ادعت طلاقا بانها فأنكره فلا مؤن لها كما قاله الرافعي وجعله أصلا مقيسا عليه ويظهر أن محله كالذي قبله ما لم تصدقه (الا مؤن تنظف) لا تنظف موجبها

وكذا ضمير ويؤيده (قوله لحيازة فضيلته) إلى قوله وفارق في المعنى وإلى الفرع في النهاية بمخالفة سيرة انه عليها (قوله) واخذ منه اي من التعليل (قوله) إذا كان التأخير افضل اي لنحو ابراد نائية ومعنى انظر هل يسن الا براد في حق المرأة مع ان صلاتها في بيتها افضل رشدي (قوله) وفارق اي عدم المنع من تعجيل المكتوبة ع ش وس (قول المتن وسنن رتبة) المراد بال رتبة ما له وقت معين سواء تابع الفرائض وغيرها وقد ذكر الرافعي ان هذا اصطلاح القدماء وحيث قد دخل العبدان والكسوفان والتراويج والضحي فليس له منعها من فعلها في المنزل ولكن يمنعها من الخروج لذلك اه معنى عبارة ع ش ولا فرق في السن بين المؤن كدو وغيره اذا خد من إطلاقهم بل ينبغي ان مثلها صلاة العبدن وصلاة الضحي والحسوف والكسوف والاستسقام وان مثلها الا ذكر المطالبة عقب الصلوات من التسبيح وتكبير العبدن ونحوهما ما يستحب فعله عقب الصلوات اه (قوله) ولو أول وقتها وظاهر كلامهم انه يمنعها من تعجيلها مع المكتوبة اول الوقت معنى واسى (قوله) جاز له منعها من تطويلها (الخ) كما صرح به الماوردي اه معنى (قوله) جاز له منعها (الخ) وعليه يفرق بين الرتبة والفرض حيث اغفر فيه أكمل السن والآداب بعظم شأن الفرض فروعه في زيادة الفضيلة اه ع ش (قوله) بان زادت (الخ) عبارة النهاية ان زادت على أدنى الكال فيما يظهر ويحتمل المنع من زيادة على أقل مجزئ اه (قوله) فيما يظهر معتمد اه ع ش (قوله) حرة) إلى قوله وكذا لو ادعت في المعنى (قوله) المؤن السابق (الخ) من نفقة وكسوة وغيرهما ولا يسقط ماوجب لها الا بما يسقط به ما يجب للزوجة ويستمر وجوبها حتى تقره بانقضاء عدتها بوضع الحمل او غيره ففي المصدقة استمرار النفقة كما تصدق في بقاء العدة وثبت الرجعة اه معنى (قوله) وسلطته) عطف سبب على مسبب اه ع ش (قوله) انها لا تجب ولوراجعها) هل وإن كانت محبوسة عندهم والظاهر الوجوب حيثن أخذها ما يأتي قريبا فليراجع اه رشدي ويأتى آفا عن المعنى وع ش ما يوافقه (قوله) فلا مؤن لها (الخ) قال في الطلب لكن ظاهر نص الام الوجوب انتهى وهذا وجه لا نه محبوسة لاجله كما يؤخذ مما مر فيما اذا ادعت الرضاع وانكر اه معنى وجمع سم بين ما هنا وما مر في مسألة الرضاع يحمل ما هناك على المستمتع بها بالفعل وما هنا على غير المستمتع بها ويوافقه قول ع ش ولعل ما هنا مفروض فيما لا ذم يحبسها ولا يمنعها اه (قوله) ما لم تصدقه) ينبغي او يستمتع بها اخذنا ما مر في الحاشية اخر الرضاع عن ابن أبي الدم وشيخان الشهاب رحمهما الله تعالى اي سم (قول المتن لا مؤنة تنظف) فلا تجب لها الا اذا نأدت بأهوا للورسخ فيجب كماله الزكشي ما تراه به كآمر معنى والحاصل ان الرجعية والحامل البائن الغير المتوفى عنها يجب لها المؤن سوى الة للتنظف والحائل البائن والمتوفى عنها يجب لها السكنى فقط بجبري (قول المتن فلوطنت) بضم اوله اه معنى (قوله) لانه بان) إلى قوله ولو وقع في المعنى (قوله) فان لم تذكر شيئا (الخ) عبارة المعنى فان جلت وقت انقضائها قدرت بعداتها حيضا وطهرا إن لم تختلف فإن اختلفت اعتبر باقلها

بسيه اه و مر موافق للاخذ الآتي (قوله) إذا كان التأخير افضل) أي لنحو ابراد مر ش (قوله) وبحث الاذرعى (الخ) كذا مر ش (قوله) وفارق ما مر) أي في قوله في المتن لا منع من تعجيل (الخ) ولو أول وقتها كذا مر ش وفي شرح الروض وقضية كلامهم ان منعها من تعجيل الرتبة مع المكتوبة اول الوقت اه (قوله) ويحتمل (الخ) جرى عليه مر (قوله) ويحتمل اعتبار أدنى الكال) هلا اعتبر الكال كما في قول الاذرعى السابق بأكمل السن والآداب (قوله) وكذا لو ادعت طلاقا بانها فأنكره فلا مؤن لها) وقياسها أنها لو ادعت ان بينهما رضاعا محرما فلا مؤن لها لكن نقل عن ابن أبي الدم خلافه وعلله بانها في حبسها هو مستمتع بها فان حل على انه مستمتع بها بالفعل وهذا على خلافه فلا إشكال لان الظاهر تقييد هذا بغير المستمتع بها اما هي فينبغي وجوب مؤناتها على اخذها ما تقدم في شرح قوله ولحاجتها سقط في الاظهر وقديفرق فلينامل (قوله) ويظهر (الخ) كذا مر ش (قوله) ما لم تصدقه) ينبغي او يستمتع بها اخذنا ما يأتي في الحاشية اخر الرضاع عن

من غرض التمتع (فلوطنت) الرجعية (حاملات فانفق) عليها (فبانت حائلا استرجع) منها (مادفه) لها (بعد عدتها) لانه بان ان لاشيء عليه بعدها وصدق في قدر أقرائها وان خالفت عاداتها وتحلف ان كذبها فان لم تذكر شيئا وعرف لها عادة متفقة عمل بها او مختلفة فلا قل

فیرجم الزوج بما زاد لانه المنيق وهي لا تدعى زيادة عليه فان نسيتها اعتبرت بثلاثة أشهر فیرجم بما زاد
 عليها اخذاً باغالب العادات (تنبيه) لو انقضى عنه الولد الذي انت به اودم امکان الحرق به استرد الزوج منها
 ما انفقه عليها في مدة الحمل ولكنها آتسأل عن الولد فقد تدعى وطء مشبهة في اثناء العدة والحمل بقطعها كالنفقة
 فتم العدة بدو وضموه بنفق عليها تميمها اه (قوله ولا) اى ان لم يعرف لعاعدة (قوله ولو وقع عليه
 الخ) عمره يشمل ما لو كان سبب الوقوع من جنبتها كان على طلاقها على فعل شيء لم يفعلته ولم تعلم به وفى عدم
 الرجوع عليها بما انفقه في هذه الحالة نظر ظاهر لتدليسها اه عش (قوله او فسخ) الى الفرع في المعنى
 لا لاقوله وانفساخ في موضعين وقوله والقول الى المتن (قوله او انفساخ بمقارن) ساقى ما فيه (قوله خلافاً
 لمن وهم فيه) عبارة النهائية على الراجح اه (قول المتن وثلاث) اى فى الحروف ثنتين فى العبد اه معنى (قوله
 كالخادم الخ) عبارة المعنى تنبيه اقتضاه على النفقة والكسوة قد يفهم انه لا يجب غيرهما ليس مراداً بل
 يجب لها الادوم والسكنى والخادم للخدمة اه (قول المتن الحامل) (تنبيه) تسقط النفقة لا السكنى بنى الحمل
 فان استلحقه بعد رجعت عليه باجرة الرضاع ويبدل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى ولدها ولو كان الاتفاق
 عليه بعد الرضاع فان قيل رجعوا بما انفقه على الولد بنى اطلاقهم ان نفقة القريب لا تنصير دينا لا برفض
 القاضى اجيب بان الاب هنا تدعى بنفيه ولم يكن لها طلب في ظاهر الشرع فلما اكذب نفسه رجعت حيثئذ
 اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وظاهر رجوعها عما ذكر وان لم تشهد ولا اذن
 لها حاكم مر اه (قوله او انفساخ بمقارن الخ) يتأمل ضرورة لا انفساخ بمقارن للعقد عش رشيدى اى
 وكان ينبغي الاختصار على الفسخ كفى المعنى (قوله بمقارن للعقد) اى واما ان كان بسبب عارض كالردة
 والرضاع والمان ان لم ينف الولد فجب لانه قطع للتحاك كالطلاق اه معنى (قوله مطلقاً) اى حائلاً كان
 او لا (قوله لانه لم يعرف للعقد من اصله) ولذلك لا يجب المهر ان لم يكن دخول اه معنى (قوله من اصله)
 يتأمل اه سم اى فانه مخاف لقوله فى باب الخيار قال السبكي ان الفسخ بالغيب يرفع العقد من حين
 وجود سبب الفسخ لا من اصل العقد ولا من حين الفسخ بخلاف الفسخ بنحو رددة او رضاء او اعسار فانه
 يرفعه من حين الفسخ قطعاً اه وهو مشكل فى الاعسار فانه ليس فاسخاً بذاته بخلاف الردة والرضاع فكان
 القياس الحاقه بالغيب لاجبهما اه (قوله لانا) اى الممن تازم المعسر وتقرر اى ولو كانت للحمل لم
 تكن كذلك معنى (قوله ولا تسقط الخ) اى ولو كانت للحمل لم تسكن كذلك اه معنى (قوله ولا
 بموته الخ) عبارة الرض ولو مات الرجل قبل الوضع لم تسقط القول فى تأخر تاريخ الوضع قول مدعيه انتهت
 اه سم عبارة المعنى هذا كما دام الزوج حياً فلو مات قبل الوضع فقتضية كلام الروضة هنا السقوط وفى
 الشرحين الى روضتي عدة وفاة عدم السقوط وهو المتمدن فان قيل مقتضى قول المصنف قلت الخ ترجيح
 الاول اجيب بانهم رجعت قبل الموت فاغفر فى الدرام الخ اه فكل من العبارتين المذكورين صريح فى

ان اى الدم وشيخنا الشباب الرملى رحمه الله تعالى (قوله لم يرجع الخ) كذا مرش وقد يشكل على مسألة
 المتن ويرقى بانها محجوبة وهو متسلط على التبرها (قوله او عارض) على الراجح مرش (قوله فى المتن
 ويجبان لحامل لها) قال فى الروض وشرحه وتسقط النفقة المذكورة عن الزوج لا السكنى لانه انقطع عنه
 وصارت فى حتمه كالخامل فتسقط النفقة دون الكسوة فان استلحقه بعد نفيه رجعت عليه باجرة الرضاع
 بدل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى ولدها ولو كان الاتفاق عليه بعد الوضع لانا اه ادت ذلك بظن رجو به
 عليها فاذا بان خلافه ثبت الرجوع كالأول ان عليه دينا فاذا بان خلافه يرجع به وكألو انفق على
 ابنه بظن اعساره فان موسر ارجع عليه بخلاف المتبرع واستشكل رجوعها بما انفقت على الولد باطلاقهم
 ان نفقة القريب لا تنصير دينا إلا باذن القاضى واجيب بان الاب هنا تدعى بنفيه ولم يكن له
 طلب بظاهر الشرع فلما اكذب نفسه رجعت حيثئذ اه وظاهر رجوعها بما ذكر وان لم تشهد
 ولا اذن لها حاكم مر (قوله نعم البائن الخ) كذا مرش (قوله من اصله) يتأمل

ولا فلا ثلاثة أشهر ولو وقع
 عليه طلاق باطلا ولم يعلم به
 فانفق مدة ثم علم لم يرجع
 بما انفقه على الوجه كالأول
 أنفق على من نسكها فاسدا
 بجماع أنها فيهما محبوسة
 عنده وأن لم يستمتع بها
 كما اقتضاء اطلاقهم ومحل
 رجوع من أنفق بظن
 الزوج حيث لا حيس منه
 (والحال البائن بمخلع) أو
 فسخ أو انفساخ بمقارن أو
 عارض خلافاً لمن وهم فيه
 (أو ثلاث نفقة) لها (ولا
 كسوة) لها قطعاً للخبر المتفق
 عليه بذلك ولا انتفاء سلطنته
 عليها وإنما وجبت لها
 السكنى لانا لتحسين الماء
 الذى لا يفرق بوجود
 الزوجية وعدمها (أو يجبان)
 كالخادم والادم (لحامل)
 بائن لا ية وان كن اولات
 حمل ولانه كالمستمتع برحما
 لا يشغاله بياته نعم البائن
 بفسخ أو انفساخ بمقارن
 للعقد كعب أو غرور
 لا نفقة لها قطعاً على ما قاله
 فى الخيار لانه لم يعرف للعقد من
 اصله والزوج انما هو
 (لها) لكن بسبب الحمل
 لانا تازم المعسر وتقدر
 وتسقط بالشوز كباياتها
 عن ان تسكن فيما عينه لها
 وهو لا تنق أو خروجه منه
 لغير عذر ولا تسقط بمضى
 الزمان

ولا يبرئه اثناء ما لانه يغتفر في الدرام ولا يغتفر في الابداء والقول في تاخر الولادة قول مدعيه (وفي قول للحمل) انزف الجوب عليه (فعل الاول لا يجب لحامل عن شبهة او نكاح فاسد) اذ لا نفقة لها حالة الزوجية فبعد ما اولى (قلت ولا نفقة) ولا مؤنة (لمعتدة وفاة) ومنها ان يموت الزوج رحي في عدة طلاق رجعي (ولان كانت حاملا والله اعلم) لصحة الخبر بذلك (٣٣٥) (ونفقة العدة) ومؤنتها كؤنة زوجة

في جميع ما مر فيها فهي (مقدرة كرم من النكاح) لانه من لواحقه (وقيل تجب الكفاية) بناء على انها للحمل (ولا يجب دفعها) لها (قبل ظهور حمل) سواء اجعلناها لها ام لم نعدم تحقق سبب الجوب نعم اعتراف ذي العدة بوجوده كظهوره مؤاخذه له باقراره (فاذا ظهر) الحمل ولو بقول اربع نسوة (وجوب دفعها) لما مضى من حين العلوق فتأخذه ولما بقي (يو مایوم) اذلو تأخرت الوضع اضرت (وقيل حتى تضع) للشك فيه ووردوه بان الاصح ان الحمل يعلم ولو قبل ستة اشهر (ولا تسقط بمضي الزمان على المذهب) وإن قلنا انها للحمل لانها المنقصة بها (فرع) حكم حنفی لبائن بنفقة العدة وقرر لها في مقابلتها قدرا ثم ظهر بها حمل فلها ان لم يتناول حكمه الكسوة عنده الرفع لشافعي ليحكم لها بها واتفق ابو زرعة في شافعي حكم لبائن حائل انه لا نفقة لها بان حكمه انما يتناول يوم الدعوى وما قبله دون ما بعده لانهم يدخل وقتهم عنه فظاهر ذلك

ان الضمير للزوج وقال الرشيدى الظاهر ان الضمير للولد اى مات في بطنها او ولد له واستروح ولم يراجع لكتب المذهب (قوله اثناء ما) اى العدة يعنى قبل الوضع (قوله والقول الخ) فو قالت وضعت اليوم فى نفقة شهر قبله وقال بل وضعت من شهر قبله صدقت لان الاصل عدم الوضع وبقاء النفقة اه اسنى (قول المتن لحامل عن شبهة) اى وهى غير مزوجة اما المتكثرة اذا حبلت من الواطى بالشبهة فان اوجبنا النفقة على الواطى سقطت عن الزوج فظلعوا لا فعلى الاصح في الرضوخ ولو كان زوج الحامل البائن رقيقا فان قلنا النفقة لها وجبت لانها يجب على المعسرو الا فلا قال المتن لو ابرأت الزوج من النفقة ان قلنا انها سقطت الا فلا (تنبيه) لا نفقة لحامل مملوكة له اعتقا بناء على انها للحامل اه معنى (قوله لها) اى الحامل عن نكاح فاسد اه معنى (قوله وهى في عدة طلاق رجعي) لانها تنتقل الى عدة الوفاة بخلاف عدة البائن لانها لا تنتقل الى عدة الوفاة فيستصح وجوب المؤنة لها اه سم (قول المتن وان كانت حاملا) اى وان كان للحمل جد لان النفقة لها لاه وهى قد بانت بالوفاة القريب تسقط مؤنته بها اه عش (قوله اعتراف ذي العدة الخ) اى ومع ذلك اذ تبين عدمه استرده لانه ادى على ظن تبين خطؤه عش ومعنى انظر هل يقيد بما اذا لم تكن محبوسة عنده اخذا بما مر قيل قول المتن والحائل البائن (قوله مؤاخذه الخ) ثم لو ادعت حيث تسقط الحمل هل تصدق هي او الزوج فيه نظر وينبغي ان يقال ان اقامت بيته على ذلك عمل بها والاصد الزوج لان الاصل عدم الجوب اه عش (قوله ولو بقول اربع الخ) اى او تصديقه لها اه معنى (قوله من حين العلوق) الاولى من حين الفراق (قوله ووردوه الخ) عبارة المغنى والخلاف مبنى على ان الحمل يعلم لامر الاظهار انه يعلم وعليه لو ادعت ظهوره فأنكر فقبلها البيينة وبكى فيه شهادة النساء فثبت باربعة نسوة عدول ولهن ان يشهدن بالخل وان كان لدون ستة اشهر اذ اعرف اه (قول المتن ولا تسقط) اى نفقة العدة عصى الزمان اى من غير اتفاق قصير ديناعليه اه معنى (قوله ومحل الخ) ان كان ضميره راجعا الى اثناء اى زرعته فلا يظهر توجيهه فليتامل وان كان للمنازعة التي اشار اليها فظاهر ويكون حاصله انه اذا حكم بموجب البيئنة اثر في المستقبل كما هو شأن الحكم بالموجب والا فلا اه سمدعمر وجزم الكردى بالتالى عبارته اى محل كون ما هنا نظير له ان حكمه بموجب البيئنة فتاق هنا ايضا تلك المنازعة واما اذا حكم بسقوط النفقة فلا اه

(فصل) في حكم الاعسار (قوله في حكم الاعسار) الى قول المتن حضروا غاب في النهاية (قوله في حكم الاعسار الخ) اى وما يتبع ذلك وكروجا لتحصيل النفقة مدة الامهال وقوله بمؤن الزوجة اراد بها ما يشمل المهر اه عش (قوله الزوج) اى او من يقوم مقامه من فرع او غيره اه معنى (قوله اى النفقة) اى المستقبلية اه معنى (قوله فان صبرت زوجته) اى وانفقت على نفسها من مالها او بما اقرضته والرخصة كالتى في العصمة قاله ابراهيم المروى اه معنى (قوله ولم تمتعه الخ) فان منعتم تصدقنا عليه قاله الرافعى في الكلام على الامهال اه معنى (قوله ما عدا المسكن الخ) اى والحامد عش ورشيدى وسيد عمر

(قوله ولا يموت اثناء ما) عبارة الرضوخ ولو مات الرجل قبل الوضع لم تسقط القول في تاخر تاريخ الوضع قول مدعيه اه (قوله في المتن وفي قول للحمل) قال في التنبيه فلا يجب الا على من يجب عليه نفقة الولد قال ابن التيق فان كان المطلق او الحمل رقيقا لم يجب على هذا القول ويجب على الاول اه (قوله وهى في عدة طلاق رجعي) لانها تنتقل الى عدة الوفاة بخلاف عدة البائن لانها لا تنتقل الى عدة الوفاة فيستصح وجوب المؤنة لها (فصل) في حكم الاعسار بمؤن الزوجة (قوله فان صبرت) اى ثم ارادت الفسخ فعلم ان رضاها بذمته

آخر الوقف مع المنازعة فيه ومحلها ان حكم بموجب البيئنة لا بالسقوط لانه انما يتناول ما وجب بخلاف الموجب (فصل) في حكم الاعسار بمؤن الزوجة (اذ اعسر الزوج بها) اى النفقة (فان صبرت) زوجته ولم تمتعه تمتعا مباحا (صارت كذا) المؤن ما عدا المسكن لما مر انه امتناع (ديناعليه) وإن لم يرضها فاض لانها في مقابلة التمكين (والا) نصير ابتداء او انتهاء

(قوله) بأن صبرت الخ) علم بذلك أن رضاها بذمته لا يسقط حقها من الفسخ خلافا لما وقع في الروض لأنه من تصرفه وليس بصحيح كإيئته في شرحه اهـ سم (قول المتن فلها الفسخ) وبحت مر الفسخ بالعجز عمالا بذمته من الفسخ بان يرتب على عدمه الجلوس والنوم على البلاط والرخام المضروب من الاواني كالذي يتوقف عليه نحو الشرب سم على صحيح اهـ عش (قوله في الرجل) اى فى حقه متعلق بالخبر او نعت له وقوله لا يجد الخ الجملة حال من الرجل او نعت له وقوله يفرق بينهما بدل من الخبر (قوله وقضى به) اى بالفسخ بالا عسار (قوله) ولم يخالفه أحد الخ) اى فصار إجماعاً سكوتياً (قوله وقال ابن المسيب الخ) ظاهره أنه غير الخبر المار وظاهر صريح المتن انهما خبر واحد عبارة تم الخبر البيهقي باسناد صحيح ان سعيد بن المسيب سئل عن رجل لا يجد ما ينفق على اهله فقال يفرق بينهما فقيل له سنة فقال نعم سنة قال الشافعي رحمه الله تعالى ويشبه انه سنة التي صلى الله عليه وسلم اهـ (قوله من السنة) اى من الطريقة المأخوذة عنه صلى الله عليه وسلم لا ان ذلك مندوب كما هو ظاهر جلى اهـ عش (قوله وهو اولى الخ) من كلام الشارح لابن المسيب عبارة المتن ولائها إذا فسخت بالجواب والعنة فبالعجز عن النفقة أولى لان البدن لا يقوم بدونها بخلاف الوطء اهـ (قوله) ولافسخ بالعجز) الى المتن فى المتن (قوله او عن نفقة الخادم) سواء اخذمت نفسها ام استأجرت ام انفقت على خادما اهـ معنى (قوله نعم ثبت الخ) قال فى شرح الروض قال البيهقي ومحل ما ذكر فى نفقة الخادم إذا كان الخادم موجوداً فان لم يكن ثم خادم فلا نصير نفقته ديناً فى ذمة الزوج انتهى وقضية ذلك ان بحث الاذرى مفروض مع وجود الخادم ولا حاجة اليه وحيث قد نظره اهـ سم عبارة عش قوله فانها فى ذلك كالقريب قضيتها انها تسقط بمضى الزمن مطلقا ما لم يفرضها القاضى وبأذن لها فى اقتراضها وتقرضها وان نفقة خادمة من تخدم فى بيت ابيها لا تسقط مطلقا وقياس ما مر فى قوله انها امتناع نفقة الخادمة مطلقا ان قدرت واقرضتها وجبت عليها الاغلاط اقول وقد يفرق بان الخدومة لا تستخدم اى فى بيت ابيها تستحق الادخام بمجرد التسكح بخلاف الخدومة لنحو مرض فان استحقاقها بواسطة امر عارض (قوله قال الاذرى الخ) عبارة المتن ويبنى كما قال الاذرى ان يكون هذا فى الخدومة لرقتها امان تخدم لمرضها ونحوه فالوجه عدم الثبوت كالقريب اهـ (قوله الامن تخدم) الظاهر أنه يشترط اوله اهـ رشيدى اقول قضية ما مر اذعان المتن انه يضم اوله (قوله فانها) اى نفقة خادم الخدومة لنحو مرض فى ذلك اى فى ثبوت الذمة كالقريب اى كنفقة القريب فلا تثبت الا بفرض القاضى (قول المتن يمنع موسر) اى امتناعه من الاتفاق اهـ معنى (قول المتن موسر) اى حضر ماله دون مسافة القصر بدليل المسئلة الاتية اهـ سم (قوله او متوسط) اقول قد يقال او مسرر واما قوله الاقواما الخ فانما يفيد الفسخ بعجزه عن نفقة المعسر القادر على نفقة المعسر فليتام سم اقول هو متجه جدا وعليه فراه بالموسر هنا القادر على الاتفاق الواجب عليه اعم من ان يكون موسرا بالمعنى المتقدم اولا او سيدعمر اى فلا حاجة لمازاده الشارح والمحشى (قول المتن او غاب) وعند غيبته يبيع الحاكم ببلده ان كان موضعه معلوما فيلزمه بدفع نفقتها وان لم يعرف موضعه بان انقطع خبره فهل الفسخ او لا نقل الزركشى عن صاحب المذهب والكافي وغيرهما ان لها الفسخ ونقل الرويانى فى البحر عن نص الام انه لا فسخ مادام الزوج موسرا وان غاب غيبة منقطعة وتعدر استيفاء النفقة من ماله انتهى قال الاذرى وعي وغالب ظنى الوقوف على هذا النص فى الام والمذهب نقل فان ثبت له نص بخلافه فذاك هو الا فذهب المنع كما رجحه الشيخان انتهى وهذا الحوط

بأن صبرت ثم أرادت الفسخ كما سيعلم من كلامه (فلها الفسخ) بالطريق الآتى (على الاظهر) خبر الدارقطني والبيهقي فى الرجل لا يجد شيئا ينفق على امراته يفرق بينهما وقضى به عمر رضى الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة وقال ابن المسيب انه من السنة وهو اولى من الفسخ بنحو العنة ولافسخ بالعجز عن نفقة ماضية او عن نفقة الخادم نعم ثبت فى ذمته قال الاذرى بحثا الامن تخدم لنحو مرض فانها فى ذلك كالقريب (والاصح) انه لا فسخ يمنع (موسر) او متوسط كما يفهمه قوله الاقواما الخ (حضر او غاب)

لا يسقط حقها من الفسخ خلافا لما وقع فى الروضة لأنه من تصرفه وليس بصحيح كإيئته فى شرحه (قوله نعم ثبت فى ذمته) قال فى شرح الروض قال البيهقي وعلى ما ذكر فى نفقة الخادم اذا كان الخادم موجودا فان لم يكن ثم خادم فلا نصير نفقته ديناً فى ذمة الزوج اهـ وقضية ذلك ان بحث الاذرى مفروض مع وجود الخادم والا فلا حاجة اليه وحيث قد نظره (قوله قال الاذرى الخ) كذا مر ش (قوله فى المتن موسر) اى حضر ماله دون مسافة القصر بدليل المسئلة الاتية (قوله او متوسط) قد يقال او مسرر واما قوله الاقواما

والاول ايسر اه معني وقال الشهاب السباطي في حاشيته على المحلى وهو اى الاول المعتمد ما نقله الرويانى عن النص ضعيف انتهى اى سيد عمر وسياتى عن سم تاويل النص بما يرتفع به الخلاف بينه وبين الاول (قوله لم تكنهما منه) عبارة المعنى لم تكنهما من تحصيل حقها بالحاكم او بيدها إن قدرت وعند غيبته يعث الحاكم لحا كبلده الخ اه وعبارة النهاية لانتهاء الاعسار المثبت للفسخ وهى متمكنة من خلاص حقها في الحاضر بالحاكم بان يلزمه بالجلس وغيره في الغائب يعث الحاكم الى بلده اه (قوله كاله) سياتى ما فيه (قوله بالحاكم) متعلق بتمكن اه سم (قوله بعجزه) أى الحاكم عنه أى الزوج (قوله واختار) الى قوله او ذكرته في النهاية لا لقوله وقواه الى والمعتمد قوله ومن ثم صرح في الام بانه الخ) واقفي به شيخنا الشهاب الرملى سم ونهاية (قوله مادام موسرا الخ) اى ولم يعلم غيبته ماله في مرحلتين اخذا بما يأتى اه نهاية قال عث قوله في مرحلتين اى عن البلدة التى هو مقيم بها اه (قوله يجرم شيخنا) مبتدأ خبره قوله كخالف الخ (قوله ولا لافسخ) الى قوله او ذكرته في المعنى (قوله ولا لافسخ بغيبة الخ) اى واحتمل ان يكون له مال فبادون مسافة القصر اخذا بما يأتى عن سم (قوله من جبل حاله) اى واحتمل أن ماله معه اخذا بما يأتى اه رشيدى (قوله ما لم تشهد باعساره الآن الخ) فلو شهد بذلك بناء على الاستصحاب جاز لها ذلك إذ لم تعلم زواله وجاز الفسخ حينئذ اه معنى (قوله وإن علم استنادها الخ) يعنى ان القاضى يقبل البيعة باعساره الآن وإن علم انما شهدت بذلك معتمدة على الاستصحاب ويوجه بان الاصل عدم حصول شيء له وكما يقبلها القاضى مع ذلك كذلك للبيعة الاقدام على الشهادة اعتمادا على الظن المستدل للاستصحاب اه عث ومرتفعان المعنى ما يوافقه (قوله أو ذكرته الخ) اى وإن ذكرته كرت البيعة الاستصحاب تقوية لعلمهم بما شهدوا به بان جزمو بالبيعة ثم قالوا لشهدنا به لذلك وقوله كياتى اى في الشهادات في بحث التسامع اه كرى (قول المتن ولو حضروا غاب ماله) وبالأولى إذا غاب مع ماله المسافة المذكورة لا يقال بل بينهما فرق لان الحاضر يمكنه انفاقها بنحو الاقتراض فهو مقصر بتركه لا كذلك الغائب لا ناقل له ومقصر ايضا بغيته مع ماله من غير إقامة منفق او ترك نفقته فخلوه للفرق بينهما ويبنى حمل النص على من له مال دون مسافة القصر أو احتمل أن يكون له مال كذلك ليوافق هذا ويمكن أن يحمل على ذلك ايضا ما في شرح المنهج بان يراد بانه لا مال له حاضر في البلد مع احتماله في دون مسافة القصر او لا مال له حاضر معلوم اى لم يعلم حضور ماله له دون مسافة القصر فلا يخالف المنقول عن النص فليتأمل فان رد الشارح ما في شرح المنهج ظاهر في خلاف هذا لكن الوجه المتعين الاخذ بهذا وقد اوافق مر عليه آخر ا واثبت في شرحه ما يوافقه اه سم (قول المتن ولو حضروا غاب ماله) اى او غاب ولم يكن ماله معه اخذا ما مر و فرق البغوى بين غيبته موسرا وغيبته ماله بانه إذا غاب ماله فالعجز من جهته وإذا غاب هو موسرا فقد رته حاصلة والتعذر من جهته اه رشيدى (قوله ولم ينفق عليها) الى قوله او يلزمه ذلك في المعنى الا قوله ويرفق الى وبحث الاذرى الى قول المتن وانما تنفسخ في النهاية الا قوله كذا في السيد الى بوجه ما قاله وقوله بل هو الى المتن (قول المتن فلها الفسخ) وبالأولى إذا غاب الخ فانما يفيد الفسخ لعجزه عن نفقة المعسر فليتأمل (قوله بالحاكم) متعلق بتمكن (قوله ومن ثم صرح في الام بانه الخ) واقفي به شيخنا الشهاب الرملى (قوله وإن انقطع خبره وتذر استيفاء النفقة من ماله) اى ولم يعلم غيبته ماله في مرحلتين اخذا بما يأتى مرش (قوله ما لم تشهد باعساره الآن) اى فان شهدت بذلك فلها الفسخ وهل يتوقف على ذلك لا يقال بينهما فرق لان الحاضر يمكنه انفاقها بنحو الاقتراض فهو مقصر بتركه ولا كذلك الغائب لا ناقل له ومقصر ايضا بغيته مع ماله من غير إقامة منفق او تركه نفقته فخلوه للفرق بينهما ويبنى حمل النص على من له مال دون مسافة القصر أو احتمل أن يكون له مال كذلك ليوافق هذا ويمكن أن يحمل على ذلك ايضا ما في شرح المنهج بان يراد بانه لا مال له حاضر في البلد مع احتماله في دون مسافة القصر فلا يخالف المنقول عن النص فليتأمل فان رد الشارح ما في شرح المنهج ظاهر في خلاف هذا لكن الوجه المتعين الاخذ بهذا وقد اوافق عليه مر آخر ا واثبت في شرحه ما يوافقه (قوله في المتن فلها الفسخ)

ولا يلزمها الصبر للضرورة ويفرق بينهما بين المعسر الآتي بان هذا من شأنه القدرة لتيسر اقتراضه فلم يناسبه الامهال بخلاف المعسر ومن ثم بحث الاذرعى انه لو قال احضره وامكنه (٣٣٨) في مدة الامهال الآتية امهل (ولا بان) لان كان على دونها (فلا) فسبح لانه في حكم الحاضر

هو ايضا لان السبب حيثئذ ان لم يرد قوة ما نقص كاهو ظاهر وهذا يعين الجزم السابق عن شرح المنهج وأما عبارة الام فيمكن حملها على من له مال حاضر فيما دون مسافة القصر فليحضره سم وقد مر آنفاً منه ما يوافق بزيادة بسط (قوله) ولا يلزمها الصبر عبارة الهالية ولا تنكف الامهال اه (قوله) ومن ثم بحث معتمد ع وش معنى (قوله) احضره هو بصفة التكلم وقوله وامكنه بصفة المضى (قوله) امهل اى وجوب اه ع ش (قوله) عاجلا اى فان ابي فسخت اه ع ش (قوله) لم تنفسح معتمد وظاهره وان طال زمن الخوف لانه موسر وقد يقال هو مقصر بعدم الاقتراض ونحوه اه ع ش (قوله) لندرة ذلك اى التعذر اه ع ش (قول المتأرجح) اى مثلاه مئى (قوله) ليس اصلا للزوج) شمل القرع وسيأتى ما فيه اه سم (قوله) عنه اى عن زوج معسر (تنبيه) يجوز لها اذا اعسر الزوج وله دين على غيره مؤجل بقدر مدة احضار المال الغائب من مسافة القصر الفسخ بخلاف تأجيله بدون ذلك ولها الفسخ ايضا لكون ماله عروضا لا يرغب فيها ولكون دينه حال على معسر ولو كان الدين عليها لانه في حال الاسعار لا تصل الى حقوق المعسر ينظر بخلافها فيما اذا كان دينه على موسر حاضر غير عاقل ولوغا بالمدين الموسر وكان ماله بدون مسافة القصر فالوجه الوجهين ان الفسخ لهما فان كان المدين حاضرا وماله بمسافة القصر كان لها الفسخ كالوكان مال الزوج غائبا ولا تنفسح يكون الزوج مديونا وان استغرق ما حتى يصرفه اليها ولا تنفسح بضمان غيره باذنه نفقة يوم يوم بان جدد ضمان كل يوم واماضيا بها جملة فلا يصح فتنفسح به اه معنى (قوله) المتبرع بكسر الراء وقوله له اى للزوج متعلق بسم (قوله) وهو سلها الخ) ليس بقيد بالنسبة الى منع الفسخ بل مثله ما اذا لم يسلمها لها فلا تنفسح لانه الآن موسر اه حلى (قوله) وهو تحت حجره) اخرج غيره اه سم (قوله) ان مثله اى مثل اصل الزوج اه ع ش (قوله) وتبرع ولده الخ) فى التعبير بالتبرع هنا تسمح بل لا وجه لبعثه لان نص المذهب كامن ان عليه كفاية اصله وزوجه اه رشيدى (قوله) ايضا) فيبركو الاول وكذا الذى لا يلزمه ذلك فى الاوجه (قوله) نظر ظاهر اى لا يجاب عليها القبول ولها الفسخ كالتبرع عن الزوج اصله الذى ليس هو فى ولا يته لانه لا يتمكن من ادخال المال فى ملكه اه ع ش (قوله) الحلال اى قوله لو يؤيده فى المعنى (قوله) وكذا غيره) اى غير اللاتق سم على حجب ومنه السؤال حيث لم يكن لا تقابله اه ع ش (قوله) فلو كان يكتسب الخ) وكذا لو كان يكسب كل يوم قدر النفقة لم تنفسح لانها هكذا تجب وليس عليه ان يدخر للمستقبل اه معنى (قوله) بثلاثة اى بثلاثة ايام ماضية اه معنى (قوله) حيثئذ) عبارة المعنى لثل هذا التأخير اليسير اه (قوله) ومن تجمع له اجرة الاسبوع) يؤخذ منه ان الاسبوع هو الغاية فى الامهال فن لا غلات يستحقها آخر كل شهر لا يعجل الى حصولها حيث كانت المدة تزيد على اسبوع وان زادت على

(ويؤمر بالاحضار) عاجلا وقضية كلامهم انه لو تعذر احضاره هنا للخوف لم يفسخ وهو محتمل لندرة ذلك (ولو تبرع رجل) ليس اصلا للزوج (بها) منه وسلمها لها (لم يلزمها) القبول بل لها الفسخ لما فيه من الثقة ومن ثم لم يسلمها المتبرع له وهو سلها لها لزوما القبول لا انتفاء المنة اما اذا كان المتبرع ابا الزوج اوجده وهو تحت حجره فيلزمها القبول لدخوله فى ملك الزوج تقديره او بحث الاذرعى ان مثله ولد الزوج وسيداه قال ولا شك فيه اذا اعسر الاب وتبرع ولده الذى يلزمه اعفائه اولا يلزمه ذلك ايضا فى الاوجه فها بحثه فى الولد الذى لا يلزمه الاعفاف نظر ظاهر وكذا فى السيد لا انتفاء عنهم اتى نظروا اليها من ملك الزوج الا ان يوجه ما قاله فى السيد بان علقته بفته اتهم علقه الولد بولده (وقدرته على الكسب) الحلال اللاتق وكذا غيره اذا اراد تحمل المشقة مباشرة فيما يظهر (كالامال) لا ندفاع الضرورة بفعله كان يكتسب فى يوم ما بين ثلاثة ثم يبطل ثلاثة ثم يكتسب ما بين ما فلا فسح

وبالاولى اذا غاب هو ايضا لان السبب حيثئذ ان لم يرد قوة ما نقص كاهو ظاهر وهذا يعين الجزم السابق عن شرح المنهج وأما عبارة الام فيمكن حملها على من له مال حاضر فيما دون مسافة القصر فليحضره سم وقد مر آنفاً منه ما يوافق بزيادة بسط (قوله) ولا يلزمها الصبر عبارة الهالية ولا تنكف الامهال اه (قوله) ومن ثم بحث معتمد ع وش معنى (قوله) احضره هو بصفة التكلم وقوله وامكنه بصفة المضى (قوله) امهل اى وجوب اه ع ش (قوله) عاجلا اى فان ابي فسخت اه ع ش (قوله) لم تنفسح معتمد وظاهره وان طال زمن الخوف لانه موسر وقد يقال هو مقصر بعدم الاقتراض ونحوه اه ع ش (قوله) لندرة ذلك اى التعذر اه ع ش (قول المتأرجح) اى مثلاه مئى (قوله) ليس اصلا للزوج) شمل القرع وسيأتى ما فيه اه سم (قوله) عنه اى عن زوج معسر (تنبيه) يجوز لها اذا اعسر الزوج وله دين على غيره مؤجل بقدر مدة احضار المال الغائب من مسافة القصر الفسخ بخلاف تأجيله بدون ذلك ولها الفسخ ايضا لكون ماله عروضا لا يرغب فيها ولكون دينه حال على معسر ولو كان الدين عليها لانه في حال الاسعار لا تصل الى حقوق المعسر ينظر بخلافها فيما اذا كان دينه على موسر حاضر غير عاقل ولوغا بالمدين الموسر وكان ماله بدون مسافة القصر فالوجه الوجهين ان الفسخ لهما فان كان المدين حاضرا وماله بمسافة القصر كان لها الفسخ كالوكان مال الزوج غائبا ولا تنفسح يكون الزوج مديونا وان استغرق ما حتى يصرفه اليها ولا تنفسح بضمان غيره باذنه نفقة يوم يوم بان جدد ضمان كل يوم واماضيا بها جملة فلا يصح فتنفسح به اه معنى (قوله) المتبرع بكسر الراء وقوله له اى للزوج متعلق بسم (قوله) وهو سلها الخ) ليس بقيد بالنسبة الى منع الفسخ بل مثله ما اذا لم يسلمها لها فلا تنفسح لانه الآن موسر اه حلى (قوله) ان مثله اى مثل اصل الزوج اه ع ش (قوله) وتبرع ولده الخ) فى التعبير بالتبرع هنا تسمح بل لا وجه لبعثه لان نص المذهب كامن ان عليه كفاية اصله وزوجه اه رشيدى (قوله) ايضا) فيبركو الاول وكذا الذى لا يلزمه ذلك فى الاوجه (قوله) نظر ظاهر اى لا يجاب عليها القبول ولها الفسخ كالتبرع عن الزوج اصله الذى ليس هو فى ولا يته لانه لا يتمكن من ادخال المال فى ملكه اه ع ش (قوله) الحلال اى قوله لو يؤيده فى المعنى (قوله) وكذا غيره) اى غير اللاتق سم على حجب ومنه السؤال حيث لم يكن لا تقابله اه ع ش (قوله) فلو كان يكتسب الخ) وكذا لو كان يكسب كل يوم قدر النفقة لم تنفسح لانها هكذا تجب وليس عليه ان يدخر للمستقبل اه معنى (قوله) بثلاثة اى بثلاثة ايام ماضية اه معنى (قوله) حيثئذ) عبارة المعنى لثل هذا التأخير اليسير اه (قوله) ومن تجمع له اجرة الاسبوع) يؤخذ منه ان الاسبوع هو الغاية فى الامهال فن لا غلات يستحقها آخر كل شهر لا يعجل الى حصولها حيث كانت المدة تزيد على اسبوع وان زادت على

النفقة
اذ لا تنشق الاستدانة حيثئذ فصار كالوسر ومثله نحو نساج ينسج فى الاسبوع ثوبان فى أجره بنفقة الاسبوع ومن تجمع له اجرة الاسبوع فى يوم متوهى تنى بنفقة جميعه وليس المراد ان انصبر بها اسبوعا بل بنفقة بل المراد انه فى حكم واحد نفقة

ونيفق عما استدانه لامكان
القضاء كذا قالوه وبه يعلم
أنا مع كوننا نمكنا من
مطالبته ونامره بالاستدانة
والانفاق لا تنفس عليه
ولو امتنع لما تقرر أنه في حكم
موسر امتنع ويؤيده قولهم
امتناع القادر على الكسب
عنه كامتناع الموسر فلا
فسخ به ولا أثر لعجزه إن
رجى برؤه قبل مضي ثلاثة
أيام وخرج بالحلال
الحرام فلا أثر لقدرته
عليه فلها الفسخ وأما قول
الموردى والرويانى
الكسب بنحو بيع الخمر
كالدم وبنحو صنعة آلة
لهو محرمة له أجرة المثل
فلا فسخ لزوجه وكذا
ما يعطاه منجم وكاهن لانه
عن طيب نفس فهو كاهنة
فردوه بان الوجه انه لا أجرة
لصانع يحرم لاطباهم على
أنه لا أجرة لصانع آتية
التقد ونحوها وما يعطاه
نحو المنجم إنما يعطاه أجرة
لاهة فلا وجه لما قاله
(وإنما تنفس بعجزه عن
نفقة معسر) لأن الضرر إنما
يتحقق حينئذ ولا يشكل
عليه قولهم لو حلف
لا يتعدى أو لا يتعشى
حنت باكله زيادة يقينا
على نصف عاتده أى حين
أكله فما إذا اختلفت
باختلاف تحوز من أركان
وذلك لأن المدار ثم على
العرف وهو يصدق عليه

النفقة اضدا قالانه مقصر بترك الاقتراض كالو غاب ماله اه عش (قوله وليس المراد) أى من عدم الفسخ
حين قدرته ان يكتسب فى اسبوع ما ينفق الاسبوع (قوله وينفق عما استدانه) قد يقال إذا كان المراد
ذلك فلم يمتنع الفسخ حيث استدان وانفق وإن لم يجمع له أجرة اسبوع بل أجرة شهر أو ستة مثلال وإن لم يكن
له أجرة مطلقا ويجاب بأنه فيما ذكره بمنزلة الموسر حتى لو امتنع من الاستدانة والانفاق لم تنفس
بخلافه فيما ذكر فليتأمل اه سم (قوله لا مكان القضاء) فلو كان يكسب في يوم كفاية اسبوع فتعذر
العمل فيه لعارض فسخت لتضررهما معنى واسى أى وصورة المسئلة كاهو ظاهر انهم ينفق بنحو استدانة
وحاصله ان وقوع هذا التبطيل لعارض لا يفتسر معه ترك الانفاق ويبقى توقف الفسخ على الاهمال الآتى
لانه حينئذ ليس في حكم الموسر لعدم القدرة على الكسب والحالة ما ذكره وبذلك يفارق هذا ما ذكره
الشارح بقوله لا تنفس به لو امتنع الخ سم (قوله كذا قالوه) عبارة المفتى والاسنى كما قال الماوردى
والرويانى وغيرهما (قوله ولو امتنع) أى من الاقتراض وقوله فلا فسخ به أى عليه فيجبره الحاكم على
الاكتساب فان لم يقدل الاجبار فيه فينبى أن تنفس صريحة الرابع لتضررها بالصبر اه عش وانظر هل
هذا مخالف لما مر عن سم أنفاو لقول الشارح السابق في أول الفصل فان فرض عجزه عنه فادراه (قوله
ولا اثر لعجزه) أى بمرض اه عش أى ونحوه (قوله وخرج) إلى المتن فى المفتى (قوله وكذا ما يعطاه
منجم الخ) مثله ما يعطاه الطبيب الذى لا يشخص المرض ولا يحسن الطب ولكن يطالع كتب الطب وياخذ
منها ما يصفه للريض فان ما ياخذ لا يستحقه ويحرم عليه التصرف فيه لان ما يعطاه أجرة على ظن
المعرفة وهو اعراضها ويحرم عليه ايضا وصف الدواء حيث كان مستنده مجرد ذلك انتهى فتاوى حج
الحدیث بالمضى اه عش (قوله فردوه) أى قولها او بنحو صنعة الخ (قوله وما يعطاه الخ) عطف
على الهاء من قوله انه الخ (قوله إنما يعطاه أجرة الخ) محل تأمل لاسيا لما عرف بدم استحقاقها اه سيد
عمر (قول المتن وإنما تنفس الخ) قضيت ان المعسر القادر على نفقة المعسر لا تنفس بامتناعه منها ولو قدر على
نصف مد من الغالب الذى هو الواجب وعلى بقية من غير الغالب فينبى ان لها الفسخ إذ هو عاجز عن
واجب المعسر اه سم (قول المتن بعجزه عن نفقة معسر) فلو عجز عن نفقة موسر او متوسط لم تنفس لان
نفقته الآن نفقة معسر فلا يصير الزائد بنا عليه بخلاف الموسر او المتوسط إذا انفق مدافعا لها لا تنفس
ويصير الباقي ديناً عليه اه معنى (قوله لان الضرر) إلى قول المتن ولها الفسخ صريحة الرابع في الهاية إلا
قوله يقينا وقوله أى حين أكله الى لان المدار وقوله الحال إلى المتن وقوله بالنباء للفاعل أو المفعول (قوله
أى حين أكله الخ) أى لو اختلفت عاتده فى الاكل زمانا او مكانا اعتبر فى كل زمان او مكان ما هو عاتده فيه اه
عش (قوله وذلك) أى عدم الاشكال (قوله ثم) أى فى الايمان (قوله هنا) أى فى التفقات (قوله
ولو لم يجد) إلى قول المتن وفى إعساره بالمهر فى المفتى (قوله غدا) أى وقته وقوله عشاء أى وقته اه

حينئذ أنه تغدى أو تعشى وهنا على ما تقوم به البنية وهى لا تقوم باقل من مد ولو لم يجد إلا نصف مد غداه ونصفه عشاء

فلا فسخ (والاعسار بالكسوة) أو بعضها (٣٤٠) الفرورى كقميص وخاروجة شتاء بخلاف نحو سراويل ونخدة وفرش

سم (قوله فلا فسخ) ولو وجدو ما مدوا يوم نصف مديكان لها الفسخ ولو وجد كل يوم أكثر من نصف مديكان لها الفسخ أيضا كما شملته عبارة المصنف وإن زعم الزركشى خلافه مغنى واسنى (قوله الضرورى) صفة لبعضها وقوله كقميص الخ مثال البعض الضرورى (قوله بخلاف نحو سراويل ونخدة الخ) فلا خيار ولا فسخ بالعجز عن الوراثة ونحوها كاجرم به المتولى لأنه ليس ضروريا كالسكنى وإن كان يصير دينا في ذمته افعنى (قوله وفرش) أى لا تتضرر بتركه وقوله أو اوانى يمكنها الكل والشرب بدونها فلا ينافى ما قدمناه عن سم عن مره عش (قول المتن بالادم) قال في المغرب الادام ما يؤدم فهو باجمع ادم يضمين ومعناه الذى يطيب الخبز ويصلحه وادام مثله وابع ادم كحل واحلام اه سيدعمر (قوله مع سهولة قيام البدن الخ) أى فلا يعتبر كاقضيه هذه العبارة فلها الفسخ وقد يتوقف فيما إذا قدر على الكسب بالسؤال فإنه لا مئة عليها أى يصرفه عليها منه ويحتمل أن المراد أنها لا تفسخ بقدرته على السكنى بنحو المسجد كالبيت المعد للخطيب أو الإمام في المسجد وليس داخل في وقفته لأنه لا مئة عليها على السكنى بذلك ولا حرمة حينئذ فيجوز تشبيهه بالقدرة على القوت بالسؤال وهذا الاحتمال اقرب من الاول ومع ذلك لا يكلف السؤال بل إن سأل وحضر لهما متفق متنع عليها الفسخ والا فلا اه عش وقوله وهذا الاحتمال اقرب الخ لعله من حيث الحكم والافتقار من العبارة هو الاول (قوله ابتداء) خرج به المؤجل إذا دخل فلا فسخ به اه عش (قوله بالفرض) متعلق يجب قال في شرح المنهج فلا فسخ بالاعسار بالمهر قبل الفرض اه سم (قوله ان لم يقبض) إلى قوله خلا فالن قيد في المعنى لا قوله قال بعضهم إلى اما إذا قبضت وقوله ولا تحسب إلى فان فقد وقوله كان قال إلى استقلت (قوله للعجز عن تسليم العوض الخ) فاشبه ما إذا لم يقبض البائع اثنتين حتى حجر على المشتري بالفلس والمبيع باق بعينه اه معنى (قوله عقب الرفع) قضيته أنه لا فور قبل الرفع اه سم عبارة عش أى اما الرفع نفسه فليس فورا فلو أخرت مدة ثم ارادته مكنت كإتاني في قوله لا قبلها لأنها أخرها والخ الفرق أنه بعد الرفع ساع لها الفسخ فتأخيرها رضا بالاعسار وقبل الرفع لم تستحق الفسخ الا ان لعدم الرفع المتعصى لاذن القاضي لاستحقاقها الفسخ اه (قوله فورى) وعلم من كونه على الفور بعد الطلب أنه لا يميل إلا بمثل ثلاثة أيام ولا دونها به صرح الماوردى والرويانى قال الاذرى وليس بواضح بل قد يقال ان الامهال هنا أولى لأنها تنصّر بتأخير النفقة بخلاف المهر اه وهو ظاهر لكن المنقول خلافة اه معنى عبارة سم وماقاله الاذرى هو الوجه وعليه فالفورية إنما تقترب بعد الامهال كما هو ظاهر اه (قوله كجبل) مثال للعذر (قوله به) أى الوطء (قوله قال بعضهم الخ) عبارة أنها به نعم ينجم عدم تأثير تسليم وليها من غير مصلحة الخ (قوله فتجب به) أى بالمهر الواجب الحال ابتداء (قوله بإمكان التشريك فيه) أى فى المبيع اه معنى (قوله وقال البارزى الخ) واقفى به بالدرجته تعالى أنها به (قوله لها الفسخ هنا) قال مرو الضابط ان ما جازها الحبس لاجله فسخت بالاعسار به اه ويؤخذ منها أنها لا تفسخ بالمؤجل إذا حل سم على المنهج اه عش (قوله قال الاذرى وهو الوجه الخ) وهذا هو المعتمد كما اعتمد السبكي وغيره اذ لا يلزم على فتوى ابن الصلاح كاقال ابن شهابه اجار الزوج على تسليم نفسها بتسليم بعض الصداق إذ ليس لها

وأوان (كوب بالنفقة) بجماع ان البدن لا يبق بدونها وكذا الاعسار (بالادم والمسكن) كوب بالنفقة (فى الاصح) لتعذر الصبر على دوام فقدما (قلت الاصح المتنع فى الادم والله أعلم) لأنه تابع مع سهولة قيام البدن بدونه بخلاف نحو المسكن وامكانه بنحو مسجد كمكان تحصيل القوت بالسؤال (وفى اعساره بالمهر) الدين الواجب الحال ابتداء ولما يجب فى المفوضة مادام لم يطأ بالفرض كامر (اقول اظهرها ففسخ) ان لم يقبض منه شيئا (قبل وطء) للعجز عن تسليم العوض مع بقاء المعوض بحاله وخيارها حينئذ عقب الرفع للقاضى فورى فيسقط بتأخيره بلا عذر كجبل كما هو ظاهر (لا بعده) لتلف المعوض به وصيرورة العوض ديناله فى الذمة قال بعضهم إلا ان يسبهاه الولي وهى صغيرة لغير مصلحة فتجب فلها الفسخ حينئذ ولو بعد الوطء لان وجوده هنا لعدم اما إذا قبضت بعضه فلا فسخ لها على ما ائق به ابن الصلاح واعتمده الاستوى وكذا الزركشى واطال فيه وفارق

جواز الفسخ بالفلس بعد قبض الثمن بإمكان التشريك فيه دون البضع وقال البارزى كالجورى لها الفسخ هنا أيضا قال الاذرى وهو الوجه نقلا ومعنى واطال فيه (ولا فسخ) باعسار بمهر ونحو نفقة

الحكم (و ثبت) باقراره أو
 بيته (عند قاض) أو حكم
 (اعساره فيفسخه) بنفسه
 أو نائبه (أو يأذن لها فيه)
 لانه يجتهد فيه كالعنة فلا
 ينفذ منها قبل ذلك ظاهرا
 ولا باطنا ولا تحسب عدتها
 إلا من الفسخ فان فقد قاض
 وحكم بمحلها أو عجزت عن
 الرفع اليه كان قال لا فسخ
 حتى تطحن مالا كما هو
 ظاهر استقلت بالفسخ
 للضرورة وينفذ ظاهرا
 وكذا باطنا كما هو ظاهر
 خلافا لمن قيد بالاول لان
 الفسخ مبنى على أصل صحيح
 وهو مستلزم للفوضى باطنا
 ثم رأيت غير واحد جزموا
 بذلك (ثم) بعد تحقق
 الاعسار (في قول ينجز)
 بالبناء للفاعل أو المفعول
 (الفسخ) لتحقيق سببه
 (والاظهر إيماله لاثلاثا) (يام)
 وإن لم يستعمل لانها مدة
 قريبة يتوقع فيها القدرة
 بقرض وغيره (ولها الفسخ
 صيغة الزايع) بنفسه بلا
 مهلة لتحقيق الاعسار (إلا)
 أن يسلم نفقته) أى الرابع
 فلا تفسخ بما مضى لانه
 صار ديناً ومن ثم لو اتفقا
 على جعلها ماضية لم تفسخ
 كما رجحه ابن الرفعة لان
 القدرة على نفقة الرابع
 وإن جعله من غيره مبطله

لله ولو أنسر بعد أن سلم نفقة الرابع

منع الزوج بما استقر له من البضع وهو مستبعد ولو أجبرت لاتخذها الأزواج ذريعة إلى إبطال حق المرأة من
 حبس نفسها بقسليم درهم واحد من صدقها وهو في غاية البعد اه معنى (قوله أو الحكم) أى بشرطه
 نهاى إيا بان يكون مجتهدا ولو مع وجود قاض أو مقلدا وليس في البلدة قاض ضرورة عرش (قول المتن
 فيفسخه) بالرفع تحطه ويجوز فيه وفى باذن النصب عطفه على ثبت اه معنى أقول فى النصب حرازة لذخير
 المعنى ولا فسخ حتى يفسخه الخ فالرفع متعين (قوله قبل ذلك) أى قبل اذن القاضى ولا حاجة كإقال الامام
 الى ايقاعه في مجلس الحكم لان الذى يتعلق به اثبات حق الفسخ اه معنى (قوله مالا) ظاهره وان قل وقياس
 ما مر فى النكاح من ان شرط جواز الدلول عن القاضى للحكم غير المجتهد حيث طلب القاضى مالا ان يكون
 له وقع جريان مثلهنا اه عرش (استقلت) أى بشرط الامهال مر اه سم (قوله للضرورة) اما عند
 القدرة على ذلك فلا ينفذ ظاهرا وكذا باطنا كما رجحه ابن المقرئ وصرح به الاسنوى اه معنى (قوله غير
 واحد الخ) ومنهم الاسنوى والمعنى (قوله جزموا بذلك) معتد اه عرش (قوله وان لم يستعمل) الى قوله لانه
 صار الى المعنى (قوله بنفسه) أى به جزمه عنها (قوله بلا مهلة) أى الى بياض النهار اه معنى (قوله ومن ثم الخ)
 لم يظهر لى وجه الترفع (قوله ومن ثم لو اتفقا الخ) عبارة المعنى وليس لها ان تأخذ نفقة يوم قدر فيه عن نفقة
 يوم قبله يجز فيه عن نفقته لتفسخ عند تمام المدة لان المدة فى الاداء بقصد المؤدى فان تراصاعلى ذلك ففيه
 احتمالا ن احدها لها الفسخ عند تمام الثلاث بالتلفيق وثانها لا وتجعل القدرة عليها مبطله للمهلة قال
 الاذرى والمتبادر ترجيح الاول ورجح ابن الرفعة الثانى بناء على انه لا فسخ بنفقة المدة الماضية واجيب
 عنه بان عدم فسخها بنفقة المدة الماضية قبل أيام المهلة لا فيها اه وفى سم بعد ذكر مثلها عن الاسنوى ما نصه
 فلم ان بطلان المهلة بالقدرة على نفقة الرابع مع جعله من غيره ليس امرانا بتأطعا وقول الشارع وان جعل
 عن غيره فيه ما لا يخفى فليتام اه (قوله لم تفسخ الخ) خلافا لاسنوى والمعنى كما مر انفا والنهاية عبارة
 فاحتمالا ن ارجحهما نعم عند تمام الثلاث بالتلفيق اه (قوله وان جعله) أى المقدور عليه فى الرابع

الخ) أفتى به الشهاب الرملى (قوله حتى رفع القاضى) لا يخفى أن من لازم ذلك الدعوى وذلك شامل للاعسار
 فى أيام التحكين ولا ينافى ذلك ما تقدم أنها لا تخص بنفقة اليوم وان وجبت بالفجر لجواز تخصيص
 ذلك بغير دعوى الاعسار واما تخصيص هذا بالا عسار فى غير اول أيام التحكين فبعد بحث عما ذكرته
 مع مر فوافق (قوله فلا ينفذ منها) لا يخفى مع هذا القورى فى قوله السابق وخيارها عقب الرفع للقاضى
 فورى فامعنى اعتبار القورى مع انها لا تستقل به (قوله استقلت بالفسخ الخ) بشرط الامهال مر
 (قوله وينفذ الخ) كذا مر ش (قوله ثم رأيت غير واحد) ومنهم شرح الروض (قوله ومن ثم لو
 اتفقا على جعلها ماضية الخ) عبارة الروض وان تراصيا ففيه تردد قال فى شرحه اى احتمال احدهما لها
 والفسخ عند تمام الثلاث بالتلفيق وثانها لا وتجعل القدرة عليها مبطله للمهلة قال الاذرى والمتبادر
 ترجيح الاول قال ورجح ابن الرفعة الثانى بناء على انها لا تفسخ بنفقة المدة الماضية قبل أيام المهلة لافى
 ايامها اه فعلم ان بطلان المهلة بالقدرة على نفقة الرابع مع جعله من غيره ليس امرانا بتأطعا فليتام وقوله
 فى الاحتمال الاول عند تمام الثلاث بالتلفيق هل ذكر التلفيق بناء على ان النفقة واقعة من يوم القدرة ولا
 اعتبار بجعلها ماضية ماضى اذلو وقعت عمامضى كاجعلها فلا تلفيق لان يوم القدرة يصح الى ماضى
 وهو متوال معه او ليس بناء على ذلك لانهما قد جعلنا من يوم من اثناء المدة الماضية وحيث يتناق
 التلفيق لان ذلك اليوم يتخلل الايام الحالية عن الاتفاق فان قلت اشترط تمام الثلاث بقوله عند تمام
 الثلاث يقتضى عدم تمامها بعدم انها تمام على التقديرين سواء وقعت البقية عن الرابع او عما قبله قلت
 الروض لم يقرض القدرة على النفقة فى خصوص الرابع بل كانه شامل للقدرة عليها فى الثالثة فانه قال فلو
 تحملها بقدرة نفقة الثلاث وليس لها ان تأخذ نفقة يوم أى قدر فيه عن يوم قبله وان تراصيا ففيه تردد اه
 لكن كان القياس على هذا ان يقال ولو بالتلفيق (قوله مبطله للمهلة) هل يرد هذا قوله الاقوى ورده

بنفقة الخامس بنت على المدق ولم تستنفها وواظرها وقوله بنفقة الخامس انه لو اعسر بنفقة السادس استأنفها وهو محتمل ويحتمل انه اذا تخلت ثلاثا وجب الاستئناف اقل فلا (ولو مضى يومان بنفقة وانفق الثالث وعجز الرابع بنت) على اليومين لتضررها بالاستئناف فتصبر يوما اخر ثم تفسخ فيها بيه (وقيل (٣٤٢) تستأنف) الثلاثة ولو العجز الاول وردد الامام باء قد يتخذ ذلك عادة فيؤدى الى عظيم

(قوله بنفقة الخامس) قال في شرح الروض السادس اه وهو مخالف لقوله وواظرها قوله الخ اه سم اى وموافق لاحتمال الثاني الذى اعتمدته النجاة بكاتبى (قوله بنت على المدق ولم تستأنفها) اى فلما تفسخ صبيحة الخامس مغنى وسم وعش (قوله بنفقة السادس) اى مع الخامس (قوله وجب الاستئناف الخ) معتمد اه عش (قوله اقل فلا) والاصح ان لها الفسخ حينئذ نهاية اى حين اذ تخل اقل رشيدى والضابط انه متى انفق ثلاثة متواليه وعجز استأنفت وان انفق دون الثلاث بنت على ما قبله براموى (قوله على اليومين) الى قوله نعم فى المغنى والى الفصل فى النجاة بالاقول وقباسة الى الفرع وقوله اخذ بعضهم الى الابعة وقوله قال ابو زيد الى الفصل (قوله بنحو كسب الخ) عبارة المغنى بكسب او تجارة او سؤال (قوله او سؤال) عطف على نحو كسب (قوله منها) اى من الخروج اه (قوله والامنهما) اى وان ارادته نكحت معها من يدفع الرية عنها وعليها اجرته ان لم يخرج الا بها وقوله او خرج معها اى ولا اجرته عليها اه عش (قوله وحل الاذرى وغيره الخ) معتمد اه عش (قوله على النهار) اى وقت التحصيل نهاية ومعنى (قوله وبه صرح الخ) اى بالتفصيل المذكور (قوله واذا قلنا لما منع الخ) والاول وجهه سقوط نفقتها مع منها لمن الاستمتاع من التحصيل فان نفقة ذلك في غير مدة التحصيل سقطت من المنع نهاية ومعنى اى فسقط نفقة اليوم واليلة عنهما لمن التمتع في غير وقت العمل وان قل زمن المنع كحظلة عش (قوله فرع) الى قوله وتردد شارحى فى المغنى لا اقول له فى الاحتياج الى الابعة بمقار (قوله وبانها الخ) اى الوجه اه عش (قوله يبطل الفسخ) اى يبين بطلانه اه معنى (قوله قاله الغزالي) ونقل السبائى فى حاشيته على المحلى كلام الغزالي وواقوه اه سيد عمر وكذا اقره المغنى كما شرنا اليه (قوله كاسر) عبارة النهاية اخذنا مما مر فى قوله والاصح انه لا فسخ منع موصى به او نكاح (قوله كاسر) وقد يحتمل البار على من له مال مقدور عليه وعلى هذا يكون عدم علم الال او العجز عنه بمنزلة غيبته مسافة القصر اه سم (قوله واخذ بعضهم الخ) مقتضاه انه ليس مصرحا به فى كلامها وليس كذلك فى اصل الروضة بعد كلام ناضه على قياس هذه الصورة لو كان له عقار ونحوه لا يرغب فى شره ان يبيع ان يكون لها الخيار انتهى وبه جزم فى متن الروض اه سيد عمر عبارة النهاية وبالا اعتبار بعرض او عقار لا يتيسر بيعه كما يؤخذ من كلامها اه (قوله لا يتيسر بيعه) لعل المراد لا يتيسر بيعه بعد مدة قريبة فيكون كالبال الغائب فوق مسافة القصر اه عش (قوله نعم تسقط به) الى المتن الضائر البارزة فيه كالحار جاعة لرضاها اه سم (قول المتن ولورضيت الخ) ومعلوم ان الكلام فى الرشيدة فلا اثر لرضا غيرها به اه عش (قوله وكرضاها به امسا كها الخ) فيسقط خيارها

ضررها (ولها) ولو غنية (الخروج زمن المهلة) نهرا (للتحصيل النفقة) بنحو كسب وان امكنها فى بيته او سؤال وليس له منها لان حبسه لها انما هو فى مقابلة اتفاقها عليها نعم يتجه ان محلها لم يكن فى خروجها رية ثبتت على اقراراتها والاولى منها فان اضطرت مكانها او خرج معها (عليها الرجوع) لبيت (للا) لانه وقت الا بواء دون العمل ولها منعه من التمتع بها كما قاله البغوى ورجحه فى الروضة وقال الرويانى ليس لها المنع وحل الاذرى وغيره الاول على النهار والثاني على الليل وبه صرح فى الحاروى وتبعه ابن الرفعة واذا قلنا لها المنع ولو اى لا سقطت عن ذمته نفقة زمن المنع وقباسة انه لا نفقة لها زمن خروجها للكسب (فرع) حضر المفسوخ نكاحه وادعى ان له بالبدن مالا خفى على بيته الاعسار لم يكفه حتى يقيم بيته بذلك وبانها تعلقه وتقدر عليه فحينئذ يبطل الفسخ قاله الغزالي وفى الاحتياج الى قيامه البيته بعلمها وقدرتها نظر ظاهر لانه بان بيته

الوجود انه موصى به وهو لا يفسخ عليه وان تعذر تحصيل النفقة منه كما مرواخذ بعضهم من كلام الشيخين انه لا عبرة بمقار او عرض لا يتيسر بيعه (ولو رضى باعساره) بالنفقة ابدا (او نكحته عامة باعساره) بذلك (فلما الفسخ بعده) لان الضرر يتجدد كل يوم ورضاها بذلك وعدم تسقط المطالبة بنفقة يومه ومبطل بعده ثلاثا ايام لانه يبطل ما مضى من المهلة (ولو رضى باعساره بالمهر) او نكحته عامة بذلك (فلا) تفسخ بعده لان الضرر لا يتجدد وكرضاها به امسا كها عن المحاكم بعد مطالبتها بالمهر لا قبلها لانها تخرجها لتوقع بيار

به قوله لا قبلها أى قبل المطالبة فلا يسقط اه معنى (قول المتن ولا فسخ لولى صغيرة ومجنونة) أى وإن كان فيه مصلحة لها اه معنى (قوله فعلى من تلزمه مؤتها الخ) ومنه بيت المال نعم مياسير المسلمين حيث لم يوجد منفق اه عش (قوله قبل النكاح) أى على فرض عدم النكاح (قوله وإن كانت الخ) عبارة المغنى ويصير نفقتها مهر ومهاد بنا عليه يطلب به إذا اليسر (تنبيه) أفهم كلامه أن عدم فسخ لولى البالغة من باب أولى اه عبارة عش سكنت عن البالغة وقضية إطلاق شرح المنهج أنها كالصغيرة فليس لمنع نفقتها للجبها إلى الفسخ وعليه فيمكن الفرق بينها وبين الامة بأن نفقة الحرة سببا القراة ولا يمكنه إسقاطها عند العجز بخلاف الامة فإنه قادر على إزالة وجوبها عن بان يسيها أو يؤجرها فكان وجوبها عليه من هذه الحيثية دون نفقة القريب اه بخداف (قوله كالشديدة) أى فلها الفسخ اه عش (قول المتن ولو أعسر زوج أمة) (فروع) للامة مطالبة زوجها بالنفقة فإن أعطاها لها برى منها وملكها السيد دونها لكن لها قبضها وتناولها لأنها كالماذونة في القبض بحكم النكاح وفي تناولها بحكم العرف وتعلقت الامة بالنفقة المقبوضة فليس له بيعها قبل إبدائها بغيرها فإن إبدائها جاز له التصرف فيها ببيع وغيره ويجوز لها إبرام زواجها من نفقة اليوم لا لالامس كالمرء والسيد بالعكس ولو ادعى الزوج تسليم النفقة الباضية أو الحاضرة والمستقبلة فأنكرت الامة صدقت يمينها فإن صدقة السيد برى من النفقة الباضية دون الحاضرة والمستقبلة ومن طوّل بنفقة ماضية وادعى الاعسار يوم وجوبها حتى يلزم نفقة المعسر وادعت هي اليسار فيه صدق يمينه أن لم يعرف له مال ولا افلا ولو عجز البعد عن الكسب الذى كان يتفق منه ولم ترض زوجته بذمته كان لها الفسخ وإن رضيت صارت نفقتها دينا عليه معنى وروى عن مشرحة (قوله لم يلزم سيدها الخ) نعت زوج أى بان لم يكن فرع الزوج اه عش عبارة المغنى (تنبيه) استثنى من ثبوت الخيار لها مالوا اتفق السيد عليها من ماله فإنه لا خيار لها حيث ذمها ولو كانت زوجة أحد أصول سيدها المورس الذى يلزمه إعفافه لأن نفقتها على سيدها وحيث ذمها فلا فسخ له ولاها والحقها بنظرها كالمزوجة أمته بعدده واستخدمه فإن لم يستخدمه وعجز عن الكسب فظنر لها الفسخ إن لم ترض بذمته ولم يتفق عليها السيد اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وقد يشكل كون أمته زوجة أحد أصوله بما قدمه في محرمات النكاح أنه لا يتكلم بملكه وأن مملوكة فرعه كملوكة اه إلا أن يصور ما ذكر بما إذا طرأ ملك الفرع فإنه لا يبطّل نكاح الأصل كما تقدم اه (قوله الفسخ) فاعل مر اه سم (قوله وإن رضى السيد الخ) فإن ضمن لها النفقة بعد طلوع فجر يومها صح كضمان الاجنبى اه معنى (قوله لكن نص فى الام الخ) معتمد اه عش (قوله على إجبارها الخ) أى فيمتنع الفسخ اه سم (قوله فالفسخ به) أى بسبب المهر له أى للسيد (قوله

راجع لرضاها) (قوله فى المتن ولو أعسر زوج أمة الخ) قال فى الروض وتطالب الامة زوجها بالنفقة فلو أعطهاها برى ومملوكها السيد وتعلقت بها فليس له منعها قبل إبدائها ولها إبراءه من نفقة اليوم لا لالامس والسيد بالعكس وإن ادعى التسليم فأنكرت الامة فالقول قولها وأن صدقة السيد برى من الماضية فقط إذا الخصومة للسيد فى الماضية لا الحاضرة أى ولا المستقبل اه قال فى شرحه ولو أقرت بالقبض وأنكر السيد فالقول قولها لأن القبض اليها بحكم الحاكم أو بصريح الإذن ذكره الأصل اه فى الهامش بعده هذه الحاشية (قوله لم يلزم سيدها إعفافه) قال فى شرح الروض تنبيه لو كانت أمة المورس زوجة أحد أصوله الذين يلزمه إعفافهم ففوتها عليه كإساقى وحيث ذمها فلا فسخ له ولاها والحق به بنظرها كالمزوجة أمته بعدده واستخدمه اه وقد يشكل كون أمته زوجة أحد أصوله بما قدمه في محرمات النكاح أنه لا يتكلم بملكه وأن مملوكة فرعه كملوكة لم يبق الفرع عمو ولا معسر والشارح قيده هناك بالمورس والباب عمم إلا أن يصور ما ذكر بما إذا طرأ ملك الفرع فإنه لا يبطّل نكاح الأصل كما تقدم (قوله الفسخ) فاعل (قوله لكن نص فى الام على إجبارها) قد يؤخذ من قوله السابق ولو تبرع رجل بها لم يلزمها القبول بل لها الفسخ لما فيه من المنة الدال على أن لزوم القبول مع عدم المنة يمنع الفسخ أنه على الإجبار هنا يمتنع الفسخ وقد يؤيده بحث

(ولا فسخ لولى) امرأة حتى
(صغيرة ومجنونة بأعسار
بهر ونفقة) لأن الخيار
موقوف بالثبوت فلا يفوض
لغير مستحقه فنفتها ماضية
مالمها أن كان والا فعلى
من تلزمه مؤتمتها قبل
النكاح وإن كانت ديناعلى
الزوج والسفينة البالغة
كالشديدة هنا (ولو أعسر
زوج أمة) لم يلزم سيدها
إعفافه (بالنفقة) أو نحوها
نماز الفسخ به (فلها الفسخ)
وإن رضى السيد لأن حق
قبضها لها من ثم ولو سلمها لها
من ماله لم تجبر على ما قاله
شارح لكن نص فى الام
على إجبارها أى لأنه لا منة
عليها فيه وخرج بالنفقة
المهر فالفسخ به لأنه
المستحق لقبضه

نعم المبعضة لا بدق الفسخ (الخ) هذا لما يأتي على ما تقدم فيما لو قبض به من المهر عن ابن الصلاح من امتناع
الفسخ اما على المتمد الذي تقدم عن غيره من جوازه فلما وحدها الفسخ وكذا السيد وحده ويجري ذلك في
سببى فقه فلكل وحده الفسخ لان غايته انه فسخ بغير المهر وهو جائز ثم اهرم وفي النهاية وكذا في عرش
عن الزبيدي ما يوافقه (قوله فيها) اى فى صورة المهر عرش وسم (قوله بان يفسخها) (الخ) اى ببدان ياذن
لها القاضى فى الفسخ اخذا مما مر من قول المصنف فيفسخها او ياذن لها فيه ومن قول الشارح هناك فلا
ينفذ منها قبل ذلك (الخ) (قول المتن) له ان يلجسها (الخ) عبارة المعنى وعلى الاول لا يلزم السيد نفقتها اذا كانت
بالعنة عاقلة ولكن له ان يلجسها (الخ) (قوله) انها كالنفة فيما ذكر اى فى عدم فسخ السيد وقوله والا فى
الجاء السيد (الخ) لا حاجة اليه لان السيد لا يلزمه نفقة مكاتبته لان ان يصور ذلك بالبيعوت المكاتبه عن نفقة
نفسها اهر عرش (قوله) ولو اعسر (الخ) عبارة النهاية ولو اعسر سيد مستولدة عن نفقتها اجبر على تخليتها
للكسب لتنفق منه او على ايجارها ولا يجبر على عتقها او تزويجها ولا يبعها من نفسها فان عجزت عن الكسب
أنفق عليها من بيت المال قال القهولى ولو غاب مولاها لم يعلم له مال ولا لها كسب ولا كان بيت مال فار جوع
الى وجهه اى زيد بالتزويج اولى بالمصاحبة وعدم الضرر اهر وفي المعنى والروض مع شرحه مثلها الاول له قال
القهولى الخ قال عرش قوله من بيت المال اى فان لم يكن فيه شيء او منع متوليها فينبى ان يجبر على تزويجها
للضرورة وقوله بالتزويج اولى بالخ لعل المراد ان الحاكم يزوجه لان الفرض غيبه سيدها ثم على حج (قوله
قال ابو زيد الخ) فى اقصاره على نقل مقالة اى زيد وتقريرها لشارع باعتبار ما داو وغرب وفي الروضة بعد
ذكر مقالة اى زيد ما نصه وقال غيره لا يجبر عليه بل تخليها لتكسب وتنفق على نفسها قلت هذا الثانى
اصح فان تعذر نفقتها بالكسب فهى فى بيت المال انتهى وجزم فى الروض بما يحمله النووى ثم رايث
الشارح فى نفقة الرقيق جزم به ايضا ثم رايث الحشى سم تعقب كلامه ما فى الروض وشرحناه بكلامه
فى نفقة الرقيق اهر سيد عر

(فصل فى مؤن الاقارب) (قوله فى مؤن الاقارب) الى قوله وهل يشترط فى النهاية لا اقوله وهل يلحق الى
ذلك لعموم الأدلة وكذا فى المعنى لا اقوله ومن ثم الى قوله (قوله الحر او المبعوض) خرج به الرقيق فان لم
الاذرى السابق هناك ان تبرع سيد الزوج بمنع الفسخ (قوله لا بدق الفسخ) اى بالمر أو الفسخ بالنفقة
للقنة فالمبعضة اولى فلا تدخل للسيد فيه ثم توقف الفسخ على موافقتها هو والسيد لما يأتى على ما تقدم فيما
لوقبض به من المهر عن ابن الصلاح من امتناع الفسخ اما على المتمد الذى تقدم عن غيره من جوازه فلما
وحدها الفسخ وكذا السيد وحده ويجرى ذلك فى سببى فقه فلكل وحده الفسخ لان غايته انه فسخ بغير
المهر وهو جائز ثم (قوله) انها كالنفة فيما ذكر هل هى كالنفة فى جواز ابرائها من نفقة اليوم وان كان
تبرع اهر ويمنع عليها بغير اذن السيد ويفرق اولاً فيه نظر (قوله) ولو اعسر سيد مستولدة (ولو اعسر سيد
مستولدة عن نفقتها اجبر على تخليتها للكسب لتنفق منه او على ايجارها ولا يجبر على عتقها او تزويجها ولا
يبعها من نفسها فان عجزت عن الكسب أنفق عليها من بيت المال قال القهولى ولو غاب مولاها لم يعلم له مال
ولا لها كسب ولا كان بيت مال فار جوع الى وجهه اى زيد بالتزويج اولى بالمصلحة وعدم الضرر ثم ر
ولعل المراد ان الحاكم يزوجه لان الفرض غيبه سيدها (قوله) ولو اعسر سيد مستولدة (الخ) الذى فى
الروض ما نصه فصل لو عجز عن نفقة أم واده اجبر على تخليتها للكسب فان عجزت فى بيت المال اهر وفى شرحه
ولا يجبر على عتقها او تزويجها اهر سياتى فى نفقة الرقيق جزم الشارح بما يوافق ذلك ولم يتعرض لما ذكره
هنا (فصل) (فى مؤن الاقارب) (قوله) اى الفرع الحر (الخ) قال فى التنبيه ولا تجب نفقة الاقارب على
العبد ولا تجب على المكاتب الا ان يكون له ولد من امته فتجب عليه نفقة اهل ابن النقيب اى وان اولدها
اى بغير اذن سيده لا نه تابع له ان عتق وعائد الى سيده ان رقت النفع عائد الى من له الملك ثم ذكر تفصيلا فى
والد المكاتبه فى النكاح فراجع (قوله) والمبعوض كذلك اى بالنسبة لبعضه الحر

نعم المبعضة لا بدق الفسخ
فيها من موافقتها هي
والسيد كما اعتمد الاذرى
اى بان يفسخا معا أو يوكل
أحدهما الآخر كما هو
ظاهر وقول شارح انها
كالنفة ضعيف (فان رضيت
فلا فسخ للسيد فى الاصح)
لانه لما يأتى نفقة عنها
(وله ان يلجسها) أى المكلفة
إذ لا ينفذ من غيرها (اليه)
أى الفسخ (بان لا ينفق
عليها) ولا يبعها (ويقول)
لها (افسخى أو جوعى)
دفعاً للضرر عنه وتردد
شارح فى المكاتبه والذى
يتجه أنها كالنفة فيما ذكر
الافى الجاء السيد لاولو
أعسر سيد مستولدة عن
نفقتها قال ابو زيد اجبر على
عتقها او تزويجها
(فصل) (فى مؤن الاقارب
(يلزمه) اى الفرع الحر
أو المبعوض الذكرو الاثني
(نفقة) أى مؤنة حتى نحو
داموا أجرة الطبيب (والوالد)
المعصوم الحر وقته المحتاج
له وزوجته

ان وجب اعفائه والمبعض بالنسبة اليه هذه الحرا للمكاتب (وان علا) ولو اني غير وارثة اجماعا لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وللخير الصحيح ان اطيب ما كل الرجل من كسبه وولده من كسبه (و) يلزم الاصل الحرا والمبعض الذكر والاشئ مؤنة (الولد) المصوم الحرا او المبعض كذلك (وان سفل) ولو اني كذلك لقوله تعالى وعلى المولود الاية ومعنى وعلى الوارث مثل ذلك الذي اخذته ابو حنيفة رضى الله عنه وجوب نفقة المحارم انى فى عدم المضارة كما قيدها ابن عباس رضى الله عنها وهو اعلم (٣٤٥) بالقران من غيره وقوله فان ارضعن لكم فأتوهن أجورهن فإذا

لزمه اجرة الرضاع فكفايته الزم ومن ثم اجمعو على ذلك فى طفل لا مال له والحق به بالغ : اجر كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لهند خذى ما يكفىك وذلك بالمعروف (وان : تلف ديتهما) بشرط عصمة المتفق عليه كأم لا تخوم تد وحرى كما يحتمل الزركشى وغيره وهو ظاهر لانها راساة وهما ليسا من اهلهما هل يلحق بهما نحو زانية ضمن بجماع الا هدار او يفرق بانهما قادران على عصمة نفسيهما فكان المانع منهما خلافة فان توبته لا تنصمه ويسن له السر على نفسه وكذا للشهود على ما باتى فكان من أهله المواساة لعدم مانع قائم به بقدر على اسقاطه كل تحتل والثاني اوجه ولا يعارضه ما مر فى التيمم انه لا يجب بالايحوز صرف الماء لشربه بل يظهر صاحبه به وان هلك الاخر عطشا وذلك لاختلاف ملحظي ما هنا وثم لان ملحظ ذلك تعلق حق الظهر بهين الما مجرد دخول الوقت

يكن مكاتفا ان كان متنفعا فبهي على سيده وان كان متنفقا فهو أسوأ حالا من المعسر والمعسر لا تجب عليه نفقة قريبه واما المكاتب فان كان متنفقا عليه فلا يلزم قربه نفقة على الاصح بقاء احكام الرق عليه وان كان متنفقا فلا تجب عليه لانه ليس اهلا له الواساة لان يكون له ولد من امته وان لم يجز وطؤها وان زوجته اتى هي ام سيده فيجب عليه نفقة اه معنى (قوله او الباض) عطف على الحر هنا وفيما بعد اه سم (قوله ان وجب اعفائه) انى بان احتاج اليه اه عش (قوله للمكاتب) قال فى التنية الا ان يكون له ولد من امته فتجب عليه نفقة انتهى اه سم أى اومن زوجته اتى هي ام سيده كما مر عن المغنى (قوله ما كل) عبارة المغنى والاسنى باكل اه (قوله وولده من كسبه) تنم الخبر كفى الاسنى والمغنى فكلوا من اموالهم اه (قوله او المبعض كذلك) اى بالنسبة اليه هذه الحرا سم وعش (قوله ولو اني كذلك) اى غير وارثة سم وعش (قوله لقوله تعالى الخ) هذا دليل الاول وقوله الاقنى وقوله الخ دليل الثاني (قوله وجوب نفقة المحارم) بشرط اتفاق الدين غير الاباض اه معنى (قوله اى فى عدم المضارة) وهو خبر معنى اخر رشدي وكردى (قوله وقوله الخ) هو بالجر اه رشدي اى عطفا على قوله تعالى (قوله عاجز كذلك) اى لا مال له (قوله لا تخوم تد وحرى) كذا فى النهاية وكسبه عليه الرشدي مانصه نظر ما مر اده بالتحوي ويزيد من فرق الشهاب بن حجر بينهما وبين الزانى المحصن بانه غير قادر على زوال مانعته ان تارك الصلاة كالحرى والمر تدفله مراد الشارح بالحو اه (قوله نحو زان الخ) يشمل تارك الصلاة مع ان فرقه الاقنى لا يتأتى فيه اشتمكته من التوبة اه سيد عمر عبارة عش ومثلما على الراجح نحو الزانى المحصن لكن قال حجب فيه ان الاقرب وجوب الاتفاق عليه لعجزه عن عصمة نفسه بخلافها ومتقضى ما على به ان مثله قاطع الطريق بعد بلوغ خبره للامام اه (قوله والثاني) اى الفرق (قوله وان هلك الاخر) اى نحو الزانى المحصن (قوله وذلك) اى عدم المعارضة (قوله لئله) اى الوصف المتأني سببه اى سبب الاتفاق الذى هو وصف القرابة (قوله كذلك) اى بتأني القرابة من كل وجه (قوله لمقتضى اصل الخ) اى لا نفاق (قوله وذلك) اى قوله وان اختلف ديتهما اه عش (قوله وكالعتق الخ) عطف على لعموم الادل (قوله فانه) اى الارث (قوله حينئذ) اى حين اختلاف الدين (قوله والوجه الثاني) مبتدا

(قوله ولو اني كذلك) اى غير وارثة (قوله ومعنى وعلى الوارث مثل ذلك الخ) قال البيضاوى قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك مانصه عطف على قوله وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن وما بينهما تعليل معتبر وضو الرادو بالوارث الابو هو الصبي اى مؤنة الرضا من ماله اذ مات الاب وبقيل الباقي من الابوين من قوله عليه الصلوة والسلام واجعله الوارث وما وكلا القولين يوافق مذهب الشافعى رضى الله عنه اذ لا نفقة عنده فيما عدل ولادة وقيل وارث الطفل واليه ذهب ابن ابي ليلى وقيل وارثه المحرم منه واليه ذهب ابو حنيفة رضى الله عنه وقيل عصايت به قال ابو زيد ذلك اشارة الى ما وجب على الاب من الرزق والكسوة اه قوله وكلا القولين لا يخفى ان كلا القولين لا يتأني القراءة الشاذة وعلى الوارث المحرم مثل ذلك غاية الامر ان الوصف بالحر من الوصف اللازم ذكر لئلا يفتاى على المناصرة وهى مفقودة حينئذ وهل بشرط اتحاد محل المتفق والمختلف عليه ولا وعليه فيكون التقيد بالحر من تلك القراءة لانه اولى بذلك فليتأمل (قوله بشرط عصمة المتفق عليه) كذا

(٤٤) - شروانى وابن قاسم - ثامن) حتى لا يصح تصرفه فيه فلم يقبل الصرف عنه بسبب ضعف وامانها فعلق منوط بوصف القرابة وحينئذ يجب النظر الى من قام به وصفا بنافهما من كل وجه وهو الحرا به او الردة منع الاتفاق عليه لئله سببه بالكلية بخلاف من يلزم به وصفا كذلك وهو نحو الزانى المحصن لانه لا تنصير منه الا ان فلم يوجد فيه وصف ارفع لفتة منى اصل القرابة فاصحجه حذافيه ذلك لعموم الادل وكالعتق ورد الشاذة بخلاف الارث فانه منى على المناصرة وهى مفقودة حينئذ وهل بشرط اتحاد محل المتفق والمختلف عليه ولا حتى لو اراد المتفق عليه سفرا او كان مقبيا محل بعيد عن المتفق لزمه ارسال كفايته له مع من يثق به لينفق عليه كل محتمل والثاني اوجه اذ هو

الاقرب الى عموم كلامهم ثم رأيت ما يأتي في منقفي استويا وغاب أحدهما هو يؤيد ما ذكرتمو انما يجب (بشرط يسار المنفق) لانها مواساة ونفقة الزوجة معاوضة ويصدق كاعلم في الفلاس في اعساره يعينه ما لم يكذب ظاهر حاله فلا بد له من بيعة تشهد له به (بفاضل عن قوله) ثم قوت عياله) زوجته مخادها وام ولده وعن سائر مؤمنهم وخص القوت لانه لا هم لا عن دينه لما مر في الفلاس وذلك الخبر مسلم ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلا هلك فان فضل (٣٤٦) عن أهلك شيء فلذئ قربا بك وبعمومته يتقوى ما مر عن أبي حنيفة الا ان يجب بانه يستنبط من

النص معنى يخصه (في يومه) وليته التي تليه غداء وعشاء ولولم يكفه الفاضل لم يجب غيره (وبيع فيها) أي كفاية القرب (ما) فضل عن اليوم والليلة بما (يباع في الدين) من عقار وغيره كالسكن والحامد والمركوب ولو احتاجها لانها مقدمة على وفاته فيبيع فيها ما يباع فيه بالولي فاندفع ما قيل كيف يباع مسكنه لا كترام مسكن لاصلها يبقى هو بلا مسكن مع خبر ابدأ بنفسك على ان الخبر انما يأتي فيما اذا لم يبق معه بعد بيع مسكنه الا ما يكتفي بأجرة مسكنه أو مسكن والده وحيتن المقدم مسكنه فذكر الخبر تايد الاشكال وهم فعلم أنه بعد بيع مسكنه في كل يوم وليلة لولم يفضل الا ما يكتفي بأجرة مسكن أحدهما قدم مسكنه وأنه لا يعتبر من مؤثر بأجرة مسكن بعضه اذا اذ فضل عن مؤثره من عياله وأجرة مسكنهم هو ما وليلة ما يصرفه لمؤثر بعضه ومنها مسكنه وكيفية بيع العقار لها كما صححه المصنف في نظيره من

وخبر (قوله ما يأتي) أي في آخر الفصل (قول المتن يسار المنفق) من والد الأول اه معنى (قوله) لانها مواساة (القول فعل في النهاية (قوله) أي الاعسار اه عيش (قول المتن بفاضل عن قوله) ثم قوت عياله) ثم قوت عياله اذ ليس بفاضل الخ اه معنى (قوله زوجه) الى قوله واندفع في المعنى الا قوله وبعمومته الى المتن (قوله وام ولده) أي المنفق (قوله وذلك) أي الشرط المذكور (قوله فلا هلك) أي لزوجه اه عيش (قوله معنى يخصه) أي كان يقال انما وجبت على الاقارب لكونهم كالجزء منه وهذا خاص بالاصل والفرع اه عيش (قوله ولولم يكفه الخ) فان لم يفضل شيء فلا شيء عليه اه معنى (قوله لاها) أي كفاية القرب اه معنى (قوله على وفاته) أي الدين (قوله لاصله) أي وفرعه (قوله أو مسكن والده) أي او ولده (قوله في كل يوم الخ) أي لاجل مؤثره (قوله أجرة مسكن أحدهما) أي مسكنه أو مسكن والده (قوله وكيفية بيع العقار) أي قوله لا ما مالا يباع في المعنى الا قوله أو الخ أن أنه يستقرض والى قوله وبحت الأذرع في النهاية (قوله يبعه) عبارة المعنى بيع العقار اه (قوله فان تعذر الخ) عبارة المعنى ولولم يوجد من يشتري الا الشكل وتعذر الافتراض بيع الكل اه (قوله ولم يوجد الخ) عطف على تعذر اه سم أي عطف سبب على سبب (قوله لا يباع فيه) أي في الدين (قول المتن ويلزم كسوا بالخ) أي اذا لم يكن له مال اه معنى (قوله كالادم الخ) قضيته أنه يلزم القرع آدم زوجة الاصل وقد جزم في فضل الاعفاف بانه لا يلزمه لها آدم ولا نفقة خادها لانها لا تنسخ بذلك اه سم (قوله حيث وجب) أي الاخذام لاحتياجه اليه لمرض أو زمانة ونحوهما اه أسنى (قوله أي أقل ما يكتفي الخ) عبارة النهاية والمعنى ومحل وجوب ذلك في حليلة الاصل بقدر نفقة المعسر فلا يكلف فوقها وان قدر كافتضاه كلام الامام والغزالي وان اقتضى كلام الساردى خلافا اه (قوله لان القدرة الخ) والخبر كفي بالمرء انما ان يضع من بقوت اه معنى (قوله) وانما يلزمه أي الكسب (قوله ولقلة هذه) أي المؤثر وقوله وانضباطها أي اذهى مقدرة من جهة الشارع وقوله بخلافه أي الدين فانه لا انضباط له من جهة الشارع ويختلف باختلاف حال المدين فقد يكون قليلا بالنسبة للشخص وكثيرا بالنسبة لآخر على أنه قد يطرأ ما يقتضي تجديد الدين في كل يوم كمرض اتلاف منه لما لا غيره بغير اختياره اه عيش (قوله ولا يجب لاجلها سؤال زكاة الخ) قضيته أنه لو دفعته الزكاة بلا سؤال وجب قبولها عليه فيقرق بينه وبين عدم وجوب قبول الهبة بوجود النفقة لولا هب بخلاف المزمع

مر (قوله ما لم يكذب الخ) كذا مر ش (قوله على ان الخبر انما يأتي الخ) في هذا الحصر نظر بل الخبر شامل للحاجة لتغير المسكن فيقتضي بقاءه عند الحاجة اليه فتأمله بلطف وعدم لزوم بيعه في الحكم بالوهم نظر (فذكر الخبر تايد الاشكال) قد يقوى الاشكال بان حاجته وحاجة عياله مقدمان على الدين وعلى حاجة بعضه فكيف يباع ما يحتاج اليه المقدم لحاجة المؤخر وانما يتضح الاستدلال بان حاجة البعض مقدمة على وفاة الدين بعد انتفاء حاجته المقدمة ويجب بان حاجته المقدمة هي حاجة اليوم والليلة والكلام فيا زاد (قوله) وكيفية بيع العقار الخ) أن أو بدت عين هذه الكيفية لما فيها من المصلحة اذا افتراض جملة والمبادرة لبيع البعض فيه خطر تلف القرض والتمن قبل انفاقة تعين انه في بيع الحاكم (قوله ولم يوجد) عطف على تعذر (قوله كالادم والسكنى والاخذام) قضيته أنه يلزم القرع آدم زوجة الاصل وقد جزم في فضل الاعفاف بانه

نفقة العبد ووصوه بالأذرع والحق غير العقار به في ذلك انه يستقرض لها الى ان يجتمع ما يسيل يبعه فيباع فان تعذر بيعه فانه البعض ولم يوجد من يشتري الا الشكل بيع الكل أما ما لا يباع فيه عامر في باب الفلاس فلا يباع فيها بل يتركه ولمؤثره (ويلزم كسوا بكسها) أي المؤثر ولول حليلة الاصل كالادم والسكنى والاخذام حيث وجب أي أقل ما يكتفي منها على الوجه (في الاصح) ان حل ولا يق به وان لم تغير عاداته به لان القدرة بالكسب كهي بالمال في تحريم الزكاة وغيره وانما يلزمه لو فادين لم يعص به لانه على التراخي وهذه فورية ولقلة هذه وانضباطها بخلافه ومن ثم لو صارت ديناً بغير ضامن لم يلزمه الا اكتسابها ولا يجب لاجلها سؤال زكاة

ولا قبول هبة فان فعل وفضل منه شيء عمار اتفق عليه منه (ولا يجب) المثل (لما لك كفايته ولا) لشخص (مكتسبها) لاستغناؤه فان قدر على كسب ولم يكتسب كلفه ان كان حلالا لا لتقابله والا فلا (ويجب لفقير غير مكتسب) (٣٤٧) ان كان زنا او اعمى او مريضا او صغيرا

او مجنونا (لعجزه عن كفاية نفسه ومن ثم لو اطاق صغير الكسب او تعلمه ولا يق به جاز للولى ان يحمله عليه وينفق عليه منه فان امتنع او هرب لزم الولى انفاقه (والا) يكن غير المكتسب كذلك (فاقوال احسنها يجب) للاصل والفرع ولا يكفلان الكسب لحرمتها

وثانها لا يجب لانه غنى (والثالث) يجب (لاصل) فلا يكلف كسبا (لا فرع) بل يكلف الكسب نعم لان تكلف الام او البنت الزوج لان حبس النكاح لاغايته به بخلاف سائر الاكساب وبزوجها تسقط نفقتها بالعقد وان كان الزوج مصرا مال تسقط نفقتها بايجاب نفقتين كذا قيل وفيه نظر لان نفقتها على الزوج انما يجب بالنسبة كغيره فكان القياس

اعتباره الا ان يقال انها بقدرتها عليه موفرة لحقتها وعليه فحلها في مكلفه فقيرها لا بد من التمكين والالم تسقط عن الاب فيما يظهر (قلت الثالث اظهر والله اعلم) لنا كد حرمة الاصل ولان تكليفه الكسب مع كبر سنه ليس من المعاشرة بالمعروف

فانه اذا دفع للفقير ما اوجبه الشرع عليه فاشبهه الديون اه ع (قوله ولا قبول هبة) اى اوصية اه معنى ولعل المراد باقية هذا ما يشمل الصدقة والهبة (قول المتن ولا يجب لما لك كفايته) اى لو زمتنا او صغيرا او مجنونا اه معنى (قول المتن ولا مكتسبها) اى بالفعل وكذا قوله بعد غير مكتسب اه سم (قوله كلفه) اى حيث كان فرعا بخلاف الاصل ليو اقام ما بقى في كلام المصنف ع وسم (قول المتن زنا) وفى اختصار الزمانة في الحيوانات ورجل زمن اى مبتلى بين الزمانة اه وعليه فذكر الاى وما بعده من ذكر الخاص بعد العام اه ع (قول المتن او مجنونا) اى اوسليما من ذلك كله لكنه لا يحسن كسبا ولا يقدر على تعلمه اه ع (قوله فان امتنع الخ) اى في بعض الايام اه معنى (قوله غير المكتسب) اى بالفعل اه سم (قوله كذلك) اى زمتنا الخ (قوله غنى) اى بالقدرة على الكسب (قوله فلا يكلف كسبا) اى وان قدر عليه اه ع (قوله بل يكلف الكسب) يبنى ولو صغيرا يقدر عليه فيؤجره الاصل وينفق عليه من اجرته كما علم ماذكر انفا اه سم اى ان كان لا تقابله كما مر ايضا (قوله نعم لان تكلف الام) فيه شبهة اه سم ولعله اشارة الى انه لا حاجة الى استثناها على طريقة المصنف اه سيد عمر (قوله لاغايته له) اى فبها اضرارها مع انه قد لا يكون لهما غرض فيه لعدم القدرة على القيام بمقوق الزوج اه ع (قوله وبزوجها تسقط الخ) وهذا واضح ان كان الزوج حاضرا فلو كان غائبا فنقد سلف ان الوجوب يتوقف على الارسال ليحضر فتجب من وقت حضوره والمتجه ان تكون في تلك المدة على من كانت عليه قبل النكاح ويدل على هذا الفصل قوله لا تجمع بين النفقتين وكافى الصغيرة والمجنونة اذا عسر زوجهما باسم على المنهج اه ع (قوله اعتباره) اى التمكين اه سم (قوله الا ان يقال الخ) معتمد اه ع (قوله انها) اى الام او البنت (قوله عليه) اى التمكين اه ع (قوله وعليه) اى على قوله الا ان يقال الخ (قوله فحلها) اى محل سقوط نفقتها بمجرد العقد (قوله ومحل ذلك) اى الخلاف (قوله لم يشتمل اى الاصل وقوله جزءا) اى لانها تنزل حينئذ منزلة اجرته اه ع (قوله لم تجر عاداته بالكسب) اى وان قدر على الكسب وتعلمه والا فلا حاجة الى محمله امر في الشارع قيل قول المصنف وان اختلف دينهما وعن ع (قوله عند قول المصنف او مجنونا) (قوله او شغله عنه) المعتمد لوجوب حينئذ لكن بشرط ان يستفيد من الاشتغال فائدة يعتد بها عرفا بين المشتغلين ويظهر فيمن حفظ القرآن ثم نسيه بعد البلوغ وكان اشتغاله بحفظه ينمعه من الكسب ان اشتغاله بالحفظ حينئذ كالاشتغال العلم ان لم يتيسر الحفظ في غير اوقات الكسب اه ع (قوله وهو محتمل) اقول بجته في الثاني متجه بخلافه في الاول فانه بعيد جدا

لا يلزمه لادام ولا نفقة خادما لانها لا تنسخ بذلك (قوله في المتن ولا مكتسبها) اى بالفعل وكذا قوله بعد غير مكتسب (قوله كلفه) شامل للاصل وهو مشكل مع ما بقى من صحيح لو ومونة الاصل وان قدر على الكسب لان تكليفه الكسب ليس من المعاشرة بالمعروف بالماور بها ولذا عبر في المنهج بقوله كفاية اصل وفرع لم يملكها وبجز الفرع عن كسب يليق وقال في شرحه وبما ذكر علم انها لو قدر على كسب لا تقبها موجب لاصل لا فرع اه الا ان يكون هذا محمولا على الفرع او مبنيا على طريق المحرور ويدل على الثاني ان السابق المتفق عليه بين المحرور وغيره اع ان اطلاق قوله السابق يلزم كسبا وقوله هنا قلت الثالث وجوب كسبها الاصل كسوب (قوله غير المكتسب) اى بالفعل (قوله بل يكلف الكسب) يبنى ولو صغيرا يقدر عليه فيؤجره الاصل وينفق عليه من اجرته كما علم ماذكر انفا (قوله نعم لان تكلف الام) فيه شبهة (قوله اعتباره) اى التكليف (قوله بقدرتها عليه) القياس فيما اذا لم يكن التمكين في الحال كافي مسئلة تزويج من يتعز من هي يزيد المذكورة بها من فضل التمكين ان يجب نفقتها الى مكان التمكين في المسئلة المذكورة يجب قبل وصولها الى نزع فليتالم (قوله وهو محتمل الفرق) ظاهره بالنسبة للصورتين وخصمه ر بالثانية (قوله

الماور بها ومحل ذلك ان لم يشغل بمال الولد ومصالحه الواجب نفقته جز ما يبحث الاذرعى وجوبها بالفرع كبير لم تجر عاداته بالكسب او شغله عنه اشتغاله بالعلم اخذ اعمار في قسم الصدقات انتهى وهو محتمل ويحتمل الفرق بان الزكاة مواساة

خارجة منه على كل تقدير فصرف لهما (٣٤٨) لانهما من جنس من يواسي منها والاتفاق واجب فلا بد من تحقق إيجابه وهو الفرع

ثم رأيت الفاضل المحشى كتب ما ضمه قوله ويحتمل الفرق الخ ظاهره بالنسبة للصورتين وخصه من بالثانية
أه سيدعرو قوله بالثانية قضية السياق أن يقول بالاولى فله من تحريف الناسخ فليراجع (قوله) خارجة
منه أي من المزكى (قوله) كلامها أي الفرع المذكورين بحث الأذرى (قول المتن) وهي أي نفقة
القريب أه معنى (قول المتن) وهي الكفاية وهي امتناع لا يجب تملكها أه روض وبعبارة العباب امتناع
لا تملك أه سم (قوله) لخر خذى إلى قوله ونازع كثير ونفي النهاية لا قوله وإن لم ياذن لى لكن يشترط
(قوله) فيجب أن يعطيه كسوة الخ) ويبنى وجوب فرش وغطاء أو أنى الأكل والشرب وما يتنظف به من
أوساخ مضرة وأجرة حمام معتاد احتيج إليه لنحو إزالة الأوساخ بل لا يبعد وجوب ثمن ماء الغسل من
الاحتلام وإن لم يجب للزوجة لظهور الفرق فليراجع ويبنى أن يجب للقريب أيضا ماء الطهارة سفر أو حضرا
نظير ما بقى في الرقيق أه سم (قوله) ورغشته عطف على سنه (قوله) بحيث يتمكن حال من قوله ووقوفاً بعبارة
الروض ولا يكفي سد الرق بل يعطى ما يقبضه لآلئده (قوله) لا تمام الشيع (له) عطف على بحيث
يتمكن معه الخ أي بحيث يحصل معه تمام الشيع فلا يجب هذا المقدار (قوله) وأن يخدمه ويدوا به الخ)
هذا علم من قوله أول الفصل حتى تحذروا الخ عرش ورشيدى (قوله) وأن يدل الخ) ولو ادعى تلف ما دفعه
له قبل يصدق في ذلك ألافه نظراً والأقرب الأول حيث لم يذكر التلف سبباً ظاهراً يسبب إقامة البينة عليه
أه عرش (قوله) وكذا إن أتلفه يبنى أن ما تلف بتقصير كالآلاف أه سم (قوله) لكن الرشيد يضمنه أي
دون غيره كما قاله الأذرى ثم قال ولا يخاف أن الرشيد لو أثر ما غيره أو تصدق بها لا يلزم المنقأ إبدالها أه
وهو ظاهر إن كانت باقية أه شرح الروض وقد اعتبر مع بقائها القدرة على تخليصها فليتام أه سم (قوله)
إذا أيسر أي بعد يسار أه نهاية (قوله) التي لم ياذن المنقأ) أي خلاف ما إذا أذن له أي وافق كما هو ظاهر
رشيدى فمن ينفق سقطت بمضى الزمان عرش (قوله) أي قتل أه غير أه ولو من الآحاد أه عرش
(قوله) بها الخ) أي بمن الولد بعبارة المعنى باجرة الرضاع ويدل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى وادها
ولو كان الاتفاق عليه بعد الرضاع أه (قوله) فلذا أخرجت هذه عن نظائرها وهو ظاهر رجوعها بأمـر
وباقى وإن لم تشهد ولاذن لها حكم مر أه سم (قوله) وإن جعلت الخ) أي على المرجوح وقوله لم يذكر

في المتن وهي الكفاية) قال في الروض وهي امتناع لا يجب تملكها أه وبعبارة العباب وما وجب له فوله له امتناع
لا يملك أه (قوله) فيجب أن يعطيه كسوة وسكنى الخ) يبنى وجوب فرش وغطاء أو أنى الأكل والشرب
وما يتنظف به من أوساخ مضرة وأجرة حمام معتاد احتيج إليه لنحو إزالة الأوساخ بل لا يبعد وجوب ثمن
ماء الغسل من الاحتلام وإن لم يجب للزوجة لظهور الفرق فليراجع (تنبيه) يبنى أن يجب للقريب أيضا ماء
الطهارة سفر أو حضرا نظير ما بقى في الرقيق لكن لو دفع له ذلك قاله عبثاً أو ظهر به ثم أحدث عبثاً قبل أن
يصل الفرض فهل يجب الإبدال وإن تكرر على قياس ما بقى في الرقيق في أه من ذلك الحمل أو لا يجب أخذاً
من قوله هنا أو يمكنه أن ينفعه من غير تسليم الخ) لا يمكنه من الحديث ويفرق على هذا بين ما هنا والرقيق
بأنه؛ كنه التخلص من الرقيق بنحو بيعه بخلاف القريب أو يقال يجب هنا في مسألة الاتلاف كافي اتلاف
التفوق الكسوة ولا يجب في مسألة الحديث عبثاً والفرق أنه يمكنه دفع الاتلاف بأن يظهره بص الماء عليه
ولا يمكنه دفع الحديث وقد يقال لا أثر لهذا الفرق لأنه لا يستقل بتطهيره من الحديث لتوقفه على نيته وقد تمتع
منها فليتام وسكتوا عن نحو التفكوك ظاهره أنه لا يجب وإن وجب في الزوجة فليراجع فإن وجب المعتاد
منه فرب (قوله) وأن يدل ما تلف يبنى أن ما بتقصير أي ما تلف بتقصير كالآلاف (قوله) لكن الرشيد
يضمنه) عبارة الروض لكن بالآلاف يضمنها ونقل في شرحه التقيد بالرشيدو عدم ضمان غيره لما ذكره
الشارع عن الأذرى ثم قال عنه قال ولا يخفى أن الرشيد لو أثر ما غيره أو تصدق بها لا يلزم المنقأ إبدالها وهو
ظاهر إن كانت باقية أه وقد اعتبر مع بقائها القدرة على تخليصها فليتام بل عبارة الروض فإن أتلفها بدل

بأن بطلانه يرجو عنه أو يجب عقوبته بانجاب ما فوته به فلذا أخرجت هذه عن نظائرها وكذا نفقة الحمل
وإن جعلت له لتسقط بمضى الزمان لأن الحامل لما كانت هي المنتفعة بها التحقت بنفقةها (ولا تصير ديناً) لما ذكر (الابن رض قاض)

أي

بالغاء وان ياذن لمن يتفق عليه فيسكن قوله فرض او قدرت لفلان على فلان كل يوم كذا لكن يشترط ان يثبت عنده احتياج الفرع
وغنى الاصل (او اذنه) ولو للمؤمن ان تاهل (في افتراض) بالقاف وان تاخر الافتراض عن الاذن كما اقتضاه اطلاقهم وان نازع فيه
السبكي وبحت انها لا تصير ديناً الا بعد الافتراض قيل فعليه الاستثناء في المتن لفظي لدخوله في (٣٤٩) ملك المستقرض فالواجب قضاء دينه

لا للنفقة او مردم بفتح ذلك بل
هو عليه تحقيق لان المستقرض
صار كانه نائبه فالدين انما هو
في ذمته وانما تصير ديناً باحد
هذين ان كان (لثنية)
للمنفق (او منع) صدر منه
خيتن تصديره لنا كدها
بفرضه او اذنه نازع كثير
الشيخين في ذلك واطالوا بما
ردده عليهم في شرح
الارشاد فراجعاه فانه مهم
وزعم بعضهم حل كلامها
على ما اذا قدره او اذن لآخر
في ان يتفق على القريب
ما قدره فاذا اختلف صارت
حينئذ بنا قال وهذا غير
مسئلة الافتراض انتهى
وليس كاقال بل هو نوع من
لا قراض لان اتفاق ما دونه
انما يقع رضاً لمن القاضي
نائب عنه وهو الغائب او
المنتفع فصدق عليه ان القاضي
اذن في الافتراض وهي
المسئلة الثانية فكيف
تحمل الاولى على بعض
ما صدقات الثانية مع
مغايرة الشيخين بينهما وعلم
من كلامه صيرورتها
ديناً باقتراض القاضي او
نائبه بالاولى ولو فقد القاضي
وغاب المنفق او امتنع ولا
مال لولد او تعذر الاتفاق
من ماله حالاً فاستقرضت الام
وانفقت وانفقت من مالها

أى من قوله لا تها وجبت الخ اه عش (قوله بالقاف) احتراز عن القرض بالقاف (قوله وان لم ياذن الخ)
خلافاً للنهاية المني (قوله فيسكن) اى في صيرورته ديناً وقوله فرض او قدرت لفلان على فلان كذا ولم يقص شيئاً لم تصد ديناً بذلك
اه وفي المني ما يرافقه (قوله لكن يشترط الخ) انظر لو خص المسئلة بنفقة الفرع اه سم عبارة الرشيدى
هذرا راجع لاصل المتن فكان ينبغي اسقاط لكن ثم انظر لم نص على ثبوت احتياج الفرع وغنى الاصل دون
عكسه والظاهر انه مثله اه (قوله وبحت الخ) ليس معطوفاً على الغاية بل هو كلام مستأنف تقييداً للثن
رشيدى (قوله وبحت انها لا تصير ديناً الخ) وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله لا بعد الافتراض) اى بالفعل
اه عش (قوله قيل فعليه) اى ذلك البحث (قوله الاستثناء) اى بالنسبة للمعطوف (قوله لدخوله) اى
القرض (قوله فالواجب الخ) اى على القريب (قوله قضاء دينه الخ) عبارة المعنى انما هو وفاة الدين ولا
يسمى هذا الوفاء نفقة اه (قوله قضاء دينه) اى المستقرض (قوله ويرد بفتح ذلك الخ) استشكله سم راجعه
(قوله بل هو) اى الاستثناء عليه اى البحث المذكور (قوله نائبه) اى المنفق (قوله باحد هذين) اى
فرض القاضي او اذنه في الافتراض اه معنى (قوله وزعم بعضهم) كشيخنا الشهاب الرملى اه سم اى
ووافقه المعنى والنهاية (قوله حل كلامها) اى فى مسئلة القرض بالقاف اه سم (قوله صارت حينئذ
ديناً) اى فى ذمة الغائب او المنتفع اه نهاية (قوله قال) اى ذلك البعض (قوله وهذا) اى فرض القاضي
غير مسئلة الافتراض اى الثانية فى المتن (قوله ما دونه) اى القاضي (قوله فكيف تحمل الاولى على بعض
ما صدقات الثانية) اجيب بمنع ذلك وان الاولى اذن فى الافتراض والثانية اذن فى الافتراض والافتراض غير
الافتراض فليست الاولى من ما صدقات الثانية انتهى فليتام فيه اه سم والمجب هو النهاية (قوله وعلم)
لما قوله والتشديد فى النهاية لا قوله ولا ترد لى ولا يسكنى وقوله لما مر لى ويظهر (قوله او امتنع) وللقرى
اخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه ان لم يجد جنسها ان يحجز عن الحاكم ولللاب وان علا اخذ النفقة من
مال فرعه الصغير والجنون يحكم الولاية وليس للام اخذها من ماله حيث وجبت لها الا بالحاكم كرفع
وجبت نفقته على اصله الجنون لعدم ولايتها اه نهاية قال عش قوله ان لم يجد جنسها يفهم منه انه اذا
وجد جنس ما يجب له كالحنجر استقل باخذه وان وجد الحاكم وكذا يقال فى الام والفرع الا ان يراجع
ويؤخذ من قوله لعدم ولايتها ان الام لو كانت وصية على ابنها لم يحتج الى اذن الحاكم اه عبارة المعنى
وللقرى اخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه ان وجد جنسها وكذا ان لم يجده فى الاصح ويرجع ان
اشهد كجد الطفل المحتاج وابوه غائب مثلاً ولللاب والجدة اخذ النفقة الى اخر ما مر عن النهاية (قوله وتعذر
لانفاق الخ) ان كان كالتسبى والتوضيح لاسباقه فلا اشكال وان كان قيدا اخر فليتام بتمتزه اه سيد
عمر (قوله من ماله) اى المنفق (قوله ان اشهدت وقصدت الرجوع) اى ولا فلا انها نهاية (قوله ان هذا)

لكن بالتألفه يضمها اه وزاد فى شرحه عقب آلفه ما عايناه او تلفت بتصديره بعد التكن من الانتفاع بها
تسقط نفقته لكن كلامهم بخلافه (قوله احتياج الفرع) انظر لم خص المسئلة بنفقة الفرع (قوله وبحت
انها الخ) وهو كذلك مرش (قوله ويرد بفتح ذلك الخ) فيه بحث من وجوب الاول ان هذه العبارة المنقولة
عن هذا القيل لا تنافي ان المستقرض كانه نائب عن الدين انما هو فى ذمة المنفق والثاني ان حاصل هذا القيد
ان معنى صيرورة النفقة ديناً ان يلزم ذمة المنفق نفقة اى فى مسئلة القرض (قوله فكيف تحمل الاولى على
بعض ما صدقات الثانية مع مغايرة الشيخين بينهما) اجيب بمنع ذلك وان الاولى اذن فى الافتراض والثانية

ولو غير وصية رجعت عليه ان اشهدت وقصدت الرجوع ولا ترد هذه على حصرة لانه اضافى اى لا يصير ديناً مع وجود القاضي الا بفرضه الخ
ولا فلا ولا يكتفى بقصده وحده عند تعذر الاشهاد لما مر اخر المساقاة مع اخر الاجازة يظهر ان هذا لا يخص ما بل مثلها كل منفق والتشديد
يفقد القاضي هو قياس نظائره السابقة فى هرب الجلال وغيره جرى عليه الاسنوى وغيره هنا فقول ابن الرفعة يكفى قصد الرجوع والاشهاد

ولو مع وجود القاضي ضعيف وإن أطال فيه وتبعه البقيني وغيره أن يظهر أن طلب القاضي ما على الأذن أو الافتراض يصير كالفقد أو أطلق بعضهم أن لام الطفل الاتفاق عليه من ماله وبين فرضه فيها إذا غاب وليه ولا قاضي تستأذنه ومثلا غيرهما كإمرأ وأخر الحجر (وعليها) أي الام (أرضاع ولدها للبأ) بالهمز والقصر وهو ما ينزل بعد الولادة ويرجع في مدته لاهل الخبرة وقيل بقدر ثلاثين يوماً وقيل بسبعة وذلك لأن النفس لا تعيش بدونه غالباً ومع ذلك (٣٥٠) ما طلب الاجرة عليه إن كان مثله أجرة كما يجب إطلاع المضطر بالبدل (ثم بعده) أي أرضاعه

البأ (إن لم يولد لاهي أو اجنية وجب أرضاعه) على من وجدت إبقاء له ولما طلب الاجرة ممن تزمه مؤنته (وأن وجد تالم تجبر الام) خلية كانت أو في نكاح إبيه أو لاقها أرضاعه لقوله تعالى وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى (فان رغبت) في أرضاعه ولو بأجرة مثل (وهي منكوحه إبيه) أي الطفل (فله منعها في الاصح) ليكن تتمتع بها (قلت الاصح ليس له منعها وصحة الاكثرون والله أعلم) لأن فيه إضرار بالولد لمزيد شفقتها به صلاح لبها له فاغترل لأجل ذلك قص تتمتع بها أن فرض لأن فوات كاله لا يشوش أصل العشرة كما هو ظاهر على أن غالب الناس يؤثر فقده تقدماً لمصلحة ولده فلم يعتبر التأخر في ذلك واعترض هذا التصحيح بما لا يلاقيه فاحذره أما غير منكوحته بان كانت خلية فان تبرعت مكنت منه طعاماً أو فكافي قوله (فان اتفق) على أن الام ترضعه (وطلبت أجرة مثل) له وقلنا بالأصح أن للزوج

أي قوله ولو فقد القاضي وغاب المتفق (قوله على الأذن الخ) أي الفرض (قوله من ماله) أي الطفل (قوله) وبين فرضه الخ) وظهر كلام شرح الروض عن الأذرع الجواز مع امتناع الأب وأغيبته بدون إذن القاضي مع وجوده بخلاف عبارة الشارح اه سم قول المتن وعليها أرضاع ولدها الخ) فلو امتنعت من أرضاعه ومات فالذي ذكره ابن أبي شريف عدم الضمان لأنه لم يحصل منها فعل يحال عليه سبب الهلاك قياساً على ما لو أمسك الطعام عن المضطر واعتمده شيخنا الزاوي اه سم قول المتن والوارثان في النهاية لا لقوله عنائي والظاهر أنها ترثه لا غير قائلة اه بجري (قوله بالهمز) إلى قول المتن والوارثان في النهاية لا لقوله بخلاف ما إذا طلبت (قوله بعد الولادة) أي إقباعه وشروشيدي (قوله ويرجع في مدته لاهل الخبرة) فان قالوا يكفيه مرة بلا ضرر يلحقه كفت ولا عمل بقوله سني ومعنى (قوله غالباً) بما قبله لا نهش هك كثير من النساء بمن عقب ولادتهن ويرضع الولد غير أمه ويعيش اه سم (قوله ممن تزمه الخ) عبارة المغني من ماله إن كان ولا فمن تزمه نفقته اه (قوله خلية كانت أو في نكاح إبيه) عبارة المغني وإن كانت في نكاح إبيه اه وهي أخصر وأعم (قوله وإن تعاسرتم) أي تضايقت في الأرضاع فامتنع الأب من الاجرة والام من فعله فسترضع له أي الأب أخرى ولا نكره الام على أرضاعه اه حلي (قوله ان فرض) أي النقص (قوله يؤثر فقده) أي يختار فقد التمتع (قوله بان كانت خلية) أي اما إذا كانت منكوحه لغير فله أي الأب المانع لأن له منع ولده من دخول دار الزوج وأن رضئ كإسباقي في الفصل الآتي اه رشيدى عبارة المغني وافهم قوله إياه أنها اذا كانت منكوحه غير إياه ان له منعها وهو كذلك الا ان تكون مستجرة للأرضاع نيل نكاحه فليس له منعها كما قال ابن الرفعة ولا نفقة لها اه (قوله والا حكم الخلية كذلك) أي كاقدمه قيل المتن اه رشيدى (قوله فاندفع ما قيل الخ) عبارة المغني تنبيه ذكر المصنف حكم المنكوحه وسكت عن المفارقة وصرح في المحرر بالسوء بخلاف المصنف له لا وجه له كما قاله ابن منبه اه (قوله لغيرها) أي الخلية اه رشيدى (قوله ثم) ان لم ينقص أرضاعها الخ) ظاهر هذا السياق ان هذا التفصيل لا يأتي فيما لو لم تأخذ جوازاً فإنها استحق جنته النفقة مطلقاً فراجع اه رشيدى (قوله ويفرق بان الخ) ومن هذا الفرق يؤخذ ما أفتيت به من أن الزوجة لو خرجت في البلدة باذنه لصناعة هالم تسقط نفقتها بخلاف سفرها باذنه لحاجتها فكانه عادة من استرجعها دون المسافرة ولا يخالفه ما في كلامهما في العدد من أنها لو خرجت لأرضاع باذنه في البلدة سقطت شرح مر اه سم قال ع ش ولعل وجه عدم المخالفة ان مسئلة الأرضاع مصورة بمال أجزت نفسها للأرضاع باذنه وخرجت فانه لا يتمكن من عودها لاستحقاق منفعتها للمستاجر اه (قوله فان وجد ذلك بحث الخ) معتمد اه ع ش (قوله فلا أجرة لها) أي وان كان سكوتها لجلها يجوز طلب الاجرة وبني وجوب اعلامها

أذن في الافتراض أو الافتراض غير الافتراض فليست الاولى ما صدقات الثانية اه فلتا فيه (قوله وأطلق بعضهم أن لام الطفل) عبارة الروض ولو اتفقت على طفلها المورس من ماله بلاذن أي من الأب والقاضي كما في شرح حجاز قال في شرح حال الأذرع وبنيغي ان لا يجوز لها ذلك الا اذا امتنع الأب وأغاب ولعل مرادهم اه وظهره الجواز مع امتناعه وأغيبته بدون إذن القاضي مع وجوده بخلاف عبارة الشارح (قوله ويفرق بان من شأن أرضاع الخ) ويؤخذ من هذا الفرق ان الزوجة لو خرجت في البلدة باذنه لصناعة هالم تسقط

استيجار زوجته لأرضاع ولده انضمامه ضاه بترك التمتع وفرض الكلام في الزوجة للإشارة الى هذا الخلاف في استيجارها والا باستحقاق حكم الخلية كذلك فاندفع ما قيل تخصيص الزوج مع ذكره لغيرها ايضاً لا وجه له (اجبته) وكانت احق به لو فور شفقتها ثم ان لم ينقص أرضاعها تمتعها استحققت النفقة ايضاً لا كالمسافر لحاجتها باذنه كذا قالوا وعترضها الأذرع بان ذلك فيما إذا لم يصحبها في سفرها والا فله النفقة وهو هنا صاحب نفقتها ويفرق بان من شأن الرضاع ان يشوش التمتع غالباً فان وجد ذلك بحث فانه لا يمكن سقطت والا فلا فليست نظرها للصاحب وخرج بطلب ما لو أرضعته ما كتبه فلا أجرة لها لانها متبرعة بخلاف ما إذا طلبت فانها من حين الطلب تستحق الاجرة

وإن لم تجب مالطية (أو) طلبت (فوقها) أي اجرة المثل (فلا) تلزمه الأجابة لتضرره (وكذا) (٣٥١) لا تلزمه الأجابة هنا إلى الحضانة

الثابتة للأم كاجرة المثل بوزرة
(ان) رضيت الأم باجرة
المثل أو باقل كما هو ظاهر و
(تبرعت اجنية أو رضيت
باقل) بما طلبه الأم (في
الظاهر) لأضراره يذل
ماطلته حيثن وعمله إن
استمر الولد لين الاجنية
والاجيب الأم وإن طلبت
اجرة المثل حذر من اضرار
الرضع وبحت الأذرع ان
عمله اضافي ولد حر و زوجة
حرة وفي ولد رقيق وأم حرة
للزواج منها كالوكان الولد
من غيره وفي رقيقة وولد
حر أو رقيق قد يقال من
واقفه السيد منها اجيب
ويحتمل خلافه انتهى (ومن
استوى فراه) قربا وبعدا
وارثا وعدمه (انفاقا) عليه
سواء وإن تقاوا تاسرا أو
كان احدهما غنيا بمال
والآخر بكسب لاسوائهما
في الموجب وهو القرابة فان
غاب احدهما دفع الحاكم
حصته من ماله وإلا اقترض
عليه فان لم يقدر أمر الآخر
بالانفاق بنية الرجوع
ويظهر انه لا يلزمه ان
يتعرض في أمره لهيأوان
بجرد مدة كاف فيه ما لم ينو
التبرع (والا) يستوي في ذلك
بان كان احدهما اقرب
والآخر وارثا (فالاصح
اقرهما) هو الذي ينفعه ولو
اشي غير وارة لان القرابة
هي الموجبة كاتفر فكانت

باستحقاق الاجرة كاقيل بمثله في وجوب الاعلام بالتمتع وقياص وجوب الاعلام بكل ما تلحق بحكمه المرأة
ولكنها بتأثره للزوج على عادة النساء كالطبخ وغسل الثياب ونحوهما اه عش (قوله وإن لم تجب الخ)
قد يستشكل فيها إذا لم يسلمه لها بل استقلت باخذه وارضاعه فليراجع اه سم وقد يقال ان إيجاب الشرع
لإجابتها ينزل منزلة تسليمه لها (قوله إلى الحضانة) سياتي إن شاء الله تعالى عن الأمداد خلافه وعبارة
النهاية كاجبة العراق اه سيد عرارة الرشيدي قوله إلى الحضانة الثابتة للأم اخ صريح هذا السياق انه
لا تسقط حضانته إذا طلبت عليها اجرة المثل وان تبرعت بها اجنية أو رضيت بدونها أو أنها لا تسقط إلا إذا
طلبت أكثر من اجرة المثل وانه لا تلازم بين الارضاع والحضانة فقد ينزع منها لاجل الارضاع ويعاد لها
للحضانة وسياتي في كلامه في الباب الاتي ما يخالفه والشهاب بن حجاج لما ذكر هذا الاستثناء خاتمه بقوله
على ما عتبه أو زرعته فانه من جزم فيها بما يتخلفه فلا يتحقق في كلامه مخالفة بخلاف الشارع اه (قول المتن
وتبرعت اجنية) أي الصالحة نهاية أي بأن لم تكن فاسقة ولم يحصل للولد ضرر بترتيها لعش (قول المتن
أو رضيت بأقل) أي بما لا يتنافى بعادة اه عش (قول المتن في الظاهر) وعليه فلو ادعى الأب وجود متبرعة
أو راضية بما ذكر وأنكرت الأم صدق في ذلك يمينه لأنها تدعي عليه اجرة الأصل عدما ولا يشق عليه
إقامة البينة وتجيب الاجرة في مال الطفل فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته نهاية وروض مع الاسنى (قوله
وعمله) أي الخلاف اه نهاية (قوله) إذا استمر الولد (الخ) أي بان كان لا يؤذيه ويحصل له به وكنموه بلين
امه اه عش (قوله) وان طلبت اجرة المثل) في مالوم ترض إلا بال أكثر اه سم اقول قضية اطلاق قول المصنف
أو فوقها فلا عدم لزوم إجابتها حيثن في ما إذا لحق الضرر للولد لين الاجنية ولا يبعد حيثن لزوم إجابة الأم
مطلقا اخذ من اطلاق ما قدمه في شرح ثم بعده إن لم يوجد خالفه ليراجع ولتأمل (قوله في ولد رقيق) أي كما
لو اوصى بالولادته ثم مات واعتقها الوارث اه عش (قوله وفي رقيقة) أي ام رقيقة (قوله منها) أي
الزوج والأم اه عش (قوله اجيب) فيه نظر إذا طلبت الأم الارضاع المنقص للاستمتاع واني الزوج
وواقفها السيد اه سم (قوله ويحتمل خلافه الخ) والاول اقرب اه نهاية (قوله وارثا أو عدمه) ذكورة
أو أنوثة اه نهاية عبارة المتني في قرب وارث أو عدمهما وان اختلفا في الذكورة وعدمها كائين أو بنتين
أو ابن وبنت اه (قوله وإلا) أي وإن لم يكن له مال اه معنى (قوله فان لم يقدر) أي على الاقتراض اه
رشيدي زاد عش وقضية التقيد بعدم القدرة انه لو قدر على الاقتراض ليس له أمر الحاضر بالانفاق وعليه
فلو خالف وامره وانفق فظاهر الرجوع للقرينة الظاهرة في عدم التبرع ولكونه انما انفق باذن الحاكم
اه (قوله أمر الآخر بالانفاق الخ) محل هذا كإقاله الأذرع إذا كان المأمور أهلا لذلك مؤتمنا وإلا اقترض
الحاكم منه وامر عدلا بالصرف إلى المحتاج يومافيه ما نهاية ومعنى (قوله في أمره له اليها) أي إلى البينة وقوله
كاف فيه أي في الرجوع اه سم (قوله) بان كان احدهما اقرب) كائين البنت وقوله والآخر وارثا كائين
الابن اه عش (قول المتن في الاصح) والثاني لا اثر للارث لعدم توقف وجوب النفقة عليه اه معنى (قوله
نفقته) بخلاف سفرها بذاته لحاجة تمكنه عادة من استرجاعها دون المسافرة ولا يخالفه ما في كلامهما في
العدنان هو خرجت لارضاع باذنه في البلد سقط مر (قوله وإن لم تجب الخ) قد يستشكل فيها إذا لم يسلمه
لها بل استقلت باخذه وارضاعه فليراجع اه عش (قوله كاجته أبو زرة) سياتي تنظير الشارع فيه في شرح قول
المصنف في الحضانة وان كان رضعا اشتراط أن ترضعه على الصحيح (قوله في المتن وكذا ان تبرعت اجنية
أو رضيت بأقل) قال في الروض وشرحه ولو ادعى وجودها أي المتبرعة أو الراضية بما ذكر وأنكرت
هي صدق يمينه لأنها تدعي عليه اجرة الأصل عدما ولا يعسر عليه إقامة البينة اه وان طلبت اجرة
المثل بق مالوم ترض إلا بال أكثر (قوله اجيب) فيه نظر إذا طلبت الأم الارضاع المنقص للاستمتاع
وإني الزوج وواقفها السيد (قوله في أمره له اليها) أي إلى البينة وقوله كاف فيه أي في الرجوع (قوله)

الاقرية أولى بالاقتدار من الارث (فان استوى) قريهما كبت ابن وابن بنت (ة) الاعتبار (بالارث في الاصح) لقوة حيثن (و) الوجه
(الثاني) المقابل للاصح (ولا الاعتبار) (بالارث) فنقته الوارث وان كان غيره اقرب (ثم القرب) ان استوي ارثا (والوارثان) المستويان

قربا الواجب عليهما التكوين كإبن وبنت هل (يستويان) فيه (أم توزع) المأون عليهما (بحسب) إى الارث (وجهان) لم يرجح بينهما شيئا
وجزم فى الانوار بالثاني وهو نظير ما رجحه المصنف وغيره فيمن له أب وان وقلنان مؤته عليهما لكن منعه الزور كشي ورجح الاول ونقل
تصحيحه عن جمع ورجحه ايضا ابن المقرئ (٣٥٢) وغيره (ومن له أبوان) إى أب وان علا وام (ة) نفقته (على الأب) ولو بالنا

استصحا بالما كان فى صغره
ولعموم خبره (وقيل)
(هى) عليهما (بالع) عقل
لاستوائهما فيه بخلاف
الصغير والمجنون لثمن
الأب بالولاية عليهما
(أو) أجمع (أجداد
وجدات) لعاجز (أن ادلى
بعضهم بعض فالأقرب)
هو الذى ينفقه لأدلاء
الأب بعده (ولا) يدل بعضهم
بعض (ف) الاعتبار
(بالقرب) فينفقه الأقرب
منهم (وقيل) الاعتبار
بوصف (الأرث) كما مر فى
الفروع (وقيل) الاعتبار
(بولاية المال) إى بالجهة
التي تفيدها وان وجد ما تعانها
كالنفس لثانها تشعر بتفويض
الترية اليه (ومن له أصل
وفرع) وهو عاجز (فى
الأصح) أن مؤته على الفرع
وان بعد لأن عصوبته
أولى وهو أولى بالقياس
بشان إيه لعظم حرمة
(أو) له (محتاجون) من
أصوله وفروعه وأحدهما
مع زوجة وضاق موجوده
عن الكل (بقدم) نفسه ثم
(وزوجته) وان تعددت
لأن نفقتها أكد لالتحاقها
بالديون ومما يؤخذ منه
أن مثلها أخادها وام ولده

التكوين) إى تحصل المأون لل قريب أه كزدي (قوله) أم توزع المأون عليهما معتمد أه عس (قوله) وجزم
فى الانوار بالثاني (وهو المعتمد نهاية) ومعنى (قوله) وقلنان مؤته الخ) إى على المرجوح الآتى انفا
أه نهاية (قوله) لكن منعه الخ) عبارة النهائية وإن منعه الخ (قوله) إى أب وان علا) إلى الفرع فى النهاية
الأقوله ومر إلى المتن (قوله) ولو بالنا) إى عاجزا عن الكسب لحوز مائة أه عس (قول المتن وجدات)
الو أو بمعنى أو فلو وجد جد وجدة قدم الجد وان بعد كما يفيد أه إى أب وان علا أه حلي (قول المتن
فبالقرب) هلا قال هنافان استويا فى القرب فلا اعتبار بالأرث كما تقدم فى جانب الفروع أه سم (قوله
كأمر) إى القول بذلك ثم هلا قال إى فى المتن ثم القرب على قياس ما مر فى الفروع أه سم (قوله) إى
بالجهة التي الخ) فى كلامه مضاف مخوف نهاية ومعنى إى أو التقدير بجهة ولا ية المال أه رشيدى (قول المتن
على الفرع) وإن بعد كما وبابن ابن نهاية ومعنى (قوله) ومر) إى فى شرح وقوت عياله (قوله) وام ولده)
سكت عن الرقيق غير أه كانه لانه يباع لنفقة القريب أه سم (قوله) بعد الزوجة الخ) عبارة الروض
وان ضاق بدا بنفسه ثم زوجته ثم بولده الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير ثم الجد ثم أبوه أه سم
(قوله) ثم بعد الزوجة) إى وان الحق هان من خادمها وام ولده (قوله) مستومع الولد الصغير الخ) إى فيوزع
عليهما أه عس (قوله) أو ضعف) عطف بيان أه عس (قوله) على أب) إى فى الأولى قوله وابن إى فى
الثانية أه رشيدى (قوله) وتقدم العصبية الخ) عبارة الروض مع شرحه وان كان أحد الجد من المجتمعين فى
درجة عصبية كان الأب مع إى الأم قدم فان بعد العصبية منها استويا بالتعادل القرب والعصبة قال الاسوى
هذا خلاف الصحيح فقد ذكر فى أعفاف الجد أنه دائر مع النفقة وان العصبية البعيد مقدم ولو اختلفت الدرجات
واستويا فى العصبة أو عدمها فالأقرب مقدم أه وفى المعنى مثلها الأقوله قال الاسوى الى ولو اختلفت
فلم من هذا ان الشارح والنهاية جرى على ما قاله الاسوى وان المعنى جرى على ما فى الروض (قوله) وان
بعد) إى العاصب أه رشيدى (قوله) وجدة لها الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه فروع لو اجتمع جدتان
فى درجة وزادت أحدهما على الأخرى بولادة أخرى تقدمت فان قرب الأخرى دوتها قدمت لقربها ولو
عجز الأب عن نفقة أحد ولديه وله أب موسر لم تبا به نفقته فان رضى كل منهما باخذ ولد لينفق عليه أو
انفقا على الاتفاق بالشركة فذاك ظاهر وان تنازعا اجب طالب الاشتراك البقي بقرع بينهما
ولو عجز الوالد عن نفقة أحد ولديه وله ابن موسر فعلى الابن نفقة إى ايه لا اختصاص الأم بالان لما مر من ان
الأصح تقدم الأم على الأب ولو أعسر الأب بالنفقة لم تال بعد ولو لا رجوع له عليه بما انفق إذا ايسره إى
وجزم فى الانوار بالثاني (وهو المعتمد م رش) (قوله) ورجحه ايضا ابن المقرئ) فرع عليه فى امثله قوله
ابن وولد ختى سواء أه فانظر مثل هذا على الثاني الذى جزم به فى الانوار هل يوقف المشكوك كالأرث
أو ينفقان سواء ثم يرجح أحدهما على الآخر عند الاتضاح أو كيف الحال (قوله) فى المتن فبالقرب) هلا قال
هنا أو استويا فى القرب فلا اعتبار بالأرث مع تقدم فى جانب الفروع (قوله) كأمر) إى القول بذلك ثم هلا
قال إى فى المتن ثم القرب على قياس ما مر فى الفروع حيث قيل والثاني الخ (قوله) فى المتن يقدم زوجته الخ)
عبارة الروض وان ضاق بدا بنفسه ثم زوجته ثم بولده الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير ثم الجد
ثم أبوه أه (قوله) وام ولده) سكت عن الرقيق غير أه كانه لانه يباع لنفقة القريب

(ثم) بعد الزوجة يقدم (الأقرب) فالأقرب نعم يقدم ولده الصغير والمجنون على الأم وهى على الأب كالجدة عن الجد وهى على الأب (قوله)
على الولد الكبير المعاقل لكن الأوجه ان الأب المجنون مستومع الولد الصغير والمجنون ويقدم من أخص من أحد مستويين قربا بمرض أو ضعف
كأن تقدم بنت على ابن بنت لضعفها وأرثها أو أب على ابنة أم لا ورثه وجد أو ابن ابن من على الأب أو ابن غير من ومن تقدم العصبية من جدتين
وان بعدوا جدة لها ولأدنان على جدة لها ولأدنة فقط لو استوى جمع من سائر الوجوه ظاهر أنه لا يقدمها يتنوع علم وصلا خلا فالن بحثه

وزع ما يجده عليهم ان سدس ادم وكل والاقرع وبحث في فرع نازل وجد سر تفق تصانيع الصغار فالأقرب ادلاء بالمنفق (وقيل) يقدم (الوارث وقيل) يقدم (الولي) نظير مامر (فرع) اتي ابن عجبل فيمن كسى اولاده (٣٥٣) ثم مات قبل ما عليهم تركه بان نفقتهم ان لزمته ملكوا ذلك

بالنكاح كما ملك الغريم دينه به اي وان لم يلزمه كان تركه الا ان علم بتركه به (فصل) في الحضانة واختلف في انتهائها في الصغير فقيل بالبلوغ وقال الماوردي بالتبني وما بعده إلى البلوغ كقائه والظاهر انه خلاف لفظي نعم يأتي ان ما بعد التبني يخالف ما قبله في التبني وتوابعه (الحضانة) بفتح الحاء لغتم الحضان بكسر ها وهو الجنب لضم الحاضنة الطفل اليه (تبني) هذاما في كتب الفقهاء الذي في القاموس الحضان بالكسر مادون الاطال الكسح والصدر والعضان وما بينهما وجانب الشيء وناحيته ثم قال وحضانة الصبي حضانة وحضانة بالكسر جعله في حضانة او راءه كاحضنته انتهى وشرعا (حفظ من لا يستقل) باموره ككبير مجنون (وتربيته) بما يصلحه وبقية عما يفرضه وقد مر تفصيله في الاجارة ومن ثم قال الامام هي مراقبته على اللحظات (والاناث البق بها) لانهن عليها اصبر ومؤنتها على من عليه نفقته ومن ثم ذكرت هنا وباتي هنا في اتفاق الحاضنة مع الاشهاد وقصد الرجوع

(قوله وزع الخ) جواب ولو استوى الخ (قوله من كل) متعلق بسد اء عش (قوله فالصغير الخ) يعني بحث انه يقدم الصغير الخ بعد مطلق الضائع لا بقيد القرعية او الجدية خلافا لما يوجب منه صنيعة (قوله نظير مامر) اي على الخلاف المتقدم في الاصول اه معنى (قوله ملكوا ذلك بالنكاح الخ) هل بشرط قصد الدفع عما زامه كما تقدم في الزوج وعلى الاشتراط لو تنازعوا مع الوارث من القول قوله سم (اقل) قد منا في آخر فصل الاعسار عن السيد عمر ان الشارح يعتبر في كل دين قصد الاداء ما لم يمه مقدم تعرضه هنا للعلم بما قدمه اه وقد ذكر الشارح هناك ما يفهم منه ان القول الوارث اه راجعه

(فصل في الحضانة) (قوله في الحضانة) الى التبني الثاني في النهاية الاول وقوله كينت خالة وبنت عم لام (قوله في الصغير الخ) وتنتهي في الجنون بالا فاقاه عش (قوله خلاف لفظي) هو كذلك قطعا وان اومر قوله نعم الخ خلافه فليتامل اه سيد عمر (قوله من الحضانة) اي ما خوذ منه اه معنى (قوله لضم الحاضنة الخ) اي معنى الشرعي الاتي بلفظ الحضانة لضم الخ (قوله اليه) اي الجنب (قوله هذا) اي قوله بفتح الغاء لغة الى هنا (قوله والذي في القاموس الخ) اي فقهاءهم وهو الجنب هو احد معاني لغة اه عش (قوله او الصدر والعضان وما بينهما) مجر عن ذلك معنى واحد (قوله وحضان من باب نصر وقوله حضانة بفتح الحاء اه عش (قوله ككبير مجنون) قال في الروض وشرحه المحضون كل صغير ومجنون ومختل وقليل التمييز انتهى اه سم (قوله بما يصلحه الخ) اي يعهده بطعامه وشرابه ونحو ذلك اه معنى (قوله ومؤنتها الخ) عبارة عن المغني والروض مع الاسنى ومؤنة الحضانة في مال المحضون فان لم يكن له مال فعلى من تازمه نفقته اه رشيدى (قوله في اتفاق الحاضنة) من اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله اه (قوله مامر انفا) اي قيل قول المتن وعليها الرضاع ولدها اللبا (قوله ويكني) اي في صيرورة اجرة الارضاع والحضانة قد تناعلى الاب (قوله واحضنته) بضم الضاد المعجمة من حضان كصكر كافي المختار (قوله ولك الرجوع) اي بما يقابل ذلك اه عش (قوله ولك الرجوع الخ) قضية قوله وباتي هنا الخ انه ليس بلازم وان مجرد قوله ارضعوه واحضنته كاف في الرجوع (قوله على الاب) اي مثلا (قوله وان لم يستاجرها) اي وتستحق الاجرة وان الخ اه عش والاولو رجوع الغاية فهو له ويكني مع ظفه المحذوف الذي قدرته (قوله فعلى من عليه الخ) خبر مقدم لقوله اخذاه (قوله وباتي الخ) اي في شرح للجددة على الصحيح ذلك اي مسئلة الاخدام (قول المتن واولادهن) اي احقن بمعنى المستحق منهم ان فلا يقدم غيرها عليها الا باعراضها وتركه الحاضنة فيسلم لغيرها مادامت متمتعة كما ياتي اه عش (قوله عند التنازع) عبارة شرح الروض فتى اجتمع اثنان فاكثرن مستحقها فان تراضوا بو احد فذلك او تدافعا فاعلى من تازمه نفقته كما مر او طلبها اكل منهم وهو باصفة المعتبر فان محضن اي الاناث فالواهن الام الخ اه سم (قوله في حر) سيد ذكر مختز في شرح ولا حضانة لرقين (قول المتن ام) اي لان طلبت اجرة وعنده متبرع فيسقط حقها منها نظير

(قوله ملكوا ذلك بالنكاح) هل بشرط الدفع عازله كما تقدم ذلك في الزوج وعلى الاشتراط لو تنازعوا مع الوارث من القول قوله (فصل في الحضانة) (قوله في المتن من لا يستقل) قال في الروض المحضون كل صغير ومجنون قال في شرحه ومختل وقيل التمييز ثم قال في الروض وسد ادم اي الحضانة على من بلغ سن التمييز لافاسقا مصالحتها ليه قال في شرحه وما ذكره من تفصيل هو ما ذكره ابن كعب واستحسنه الاصل بعدة من اطلاق جماعة ادامة الحضانة عليه (قوله ويكني كقائه الخ) كذا مر (قوله عند التنازع) عبارة شرح الروض فتى اجتمع اثنان فاكثرن مستحقها فان تراضوا بو احد فذلك او تدافعا فاعلى من تازمه نفقته كما مر او طلبها كل منهم

(٤٥) — شرواني وابن قاسم — ثامن) شرح التنبيه قول الحاكم ارضعوه واحضنته مامر انفا ويكني كقائه بعض ولك الرجوع على الاب وان لم يستاجرها فان احتاج الولد الذكر او الانثى لخدمة تازدة على ما يتعلق بالترية فعلى من عليه نفقته واخداه مالات به عرفا ولا يلزم الحاضنة هذه الخدمة وان وجب لها الاجرة الحضانة في ذلك بزيادة (واولاهن) عند التنازع في حر (ام) للخبر الصحيح

في مطلقه ارا دملطها ان ينز ولده منها انت احق به ما لم تنكح نعم يقدم عليها ككل الاقارب زوجة محضون يتاى وطؤه لها وزوج محضون
 تطيق الوطء لا ذغيرها لا تسلم اليه ولا حق هنا محرمة رضاع ولا لمعتق (ثم امهات) (فلا يردين باناث) لمشار كتمن الام ارا واولاده (يقدّم
 اقرب) فاقربهن لو فور شفته نعم يقدم عليهن بنت المحضون كباقي بما فيه (والجد يد) انه (يقدّم بعدهن ام اب) وإن علا لذلك وقد من عليها
 لتحقق ولادتهن ومن ثم كمن اقوى ميراثا لا ذلا يسقطهن الاب بخلاف امهاته (ثم امهات المدليات باناث) تقدم القرى بالقرى لذلك (ثم ام
 ابى اب كذلك) اى ثم امهات المدليات (٣٥٤) باناث (ثم ام ابى جد كذلك) اى ثم امهات المدليات باناث تقدم القرى بالقرى (والنديم)

ما مر امدادو يؤخذ من قوله نظير ما مر ان الحكم كذلك لو طلبت اكثر من اجرة المثل ووجد الاب من رضى
 بها او طلبت اجرة المثل ووجد الاب من رضى بدونها سيمد اقراره لى بانى في شرح فان كان رضى بغيرها اشترط
 الخ ما يصح بذلك (قوله في مطلقه) عبارة غيره ان امره اقال يارسول الله ان ابى هذا كان يظن له وعاء
 وحجرى له حوامو تدنى له سقامو وإن باه طلقى وزعم انه يزعمهنى فقال انت احق به ما لم تنكح (قوله نعم
 يقدم) لى قوله كبت ابنى فى المعنى لا قوله اقوى قرابة الى المتن (قوله يقدم زوجة محضون) ولو كان كل
 من الزوج والزوجة محضونا فالحضنة لحاض الزوج لا يجب على الزوج القيام بحق الزوجة فى
 امرها من يتصرف عنه توفى له حقها من قبل الزوج ادهش (قوله زوج محضون الخ) بوله نزعها من ايها
 واما الحرين بعد التمييز وتسليةما الى غيرهما بتاعى جوار التفرق حيثما ادهش معنى عبارة ع ش قوله زوج
 الخ اى وإن لم تزف له فيثبت حقه بنفس المقدف له ان ياخذها من له حضنتها قهر اليه فى هذه الحالة اه
 (قوله لا ذغيرها) اى ابنى لا تطبق الوطء (قوله لا تسلم اليه) اى يقتبى الحضنة للام ولا يقيد تزويجها منع
 الام كبايتو مهمه من يفعله تو صلا به الى منعها فليتنبه له سم (قوله ولا حق هنا محرمة رضاع اى ولا محرمة
 مصاهرة كزوج اباع ش ورشيدى (قوله لو فور شفته) اى الاقرب بوق له عليهن اى الامهات ادهش
 (قوله كباي الخ) اى فى الفرع الاقرب في شرح وقيل تقدم الخ (قوله وإن علا) الظاهر ان الاصوب حذفه
 لانه عين المتن الاقرب على الاثر فامل اه رشيدى اى قول المصنف ثم ام ابى كبت كذلك (قوله لذلك) اى
 لمشار كتمن الام ارا واولاده معنى (قوله او قد من) اى امهات الام ووق له عليها اى ام الاب اه سم (قوله
 لتحقق ولادتهن) اى وظن وولادة ام الاب اه معنى (قوله لذلك) اى لو فور شفته (قوله او البطن) او لمنع
 الخ لوقط (قوله بان اولك) عبارة المعنى بان النظر هنا الى الشفقة وهى فى الجداات اغلب اه (قوله المتن و تقدم
 اخت) اى الرضيع اه ع ش (قوله بخلاف من ياتى) عبارة المحلى والمعنى بخلافهما اه (قوله وهى من تدلى
 لى قوله وقد يقال فى المعنى (قوله ومثلها) اى الجدة الساقطة اه معنى (قوله قبل الخ) اجاب عنه المعنى
 والنهاية بان قولهما وبنت العم معطوف على كل محرم لاعلى بنت ابن البنت كاتومهما اه (قوله بامام)
 وهو قوله يدلى بذكر لا يرث اه كرى (قوله كبت خال) اى مطلقا (قوله والمحضون) لم يتقدم فى كلامه
 ما يخرج به اه ع ش (قوله واما قول الروضة) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى واجاب عما اعترضوا به بانه
 انما يعتبر الادلاء بن له حق فى الحضنة عند قوة النسب لا عند ضعفه بترخيصه شرح مر اه سم وكذا اعتمد
 وهو بالصفة المتبعة فان محضن اى الاناث فالواهن الام (قوله لا ذغيرها لا تسلم اليه) اى يقتبى الحضنة
 للام ولا يفيد تزويجها منع الام كبايتو مهمه من يفعله تو صلا به الى منعها فليتنبه له (قوله لو فور شفته) اى
 الاقرب بوق له يقدم عليهن اى الامهات ووق له وقد من اى الامهات عليها اى ام الاب (قوله ذهل) قد يجاب
 بعطف قوله وبنت العم على كل محرم فلا ذهل فيه وعلم ما تقر ان قول الشارح وبنت العم للام معطوف
 على قوله لم يحرم لانها معطوفة على بنت ابن البنت رش (قوله واما قول الروضة) الذى اعتمد شيخنا

انه يقدم (الاخوات
 والحالات عليهن) اى
 امهات الاب والجد
 المذكورات لان الاخوات
 اشقق لاجتماعهن معنى
 الصلب او البطن ولان الحالة
 بمنزلة الام وراه البخارى
 واجاب الجدي بان اولك
 اقوى قوا بقرى من ثم عتق
 على الفرع بخلاف هؤلاء
 (وتقدم جزما) اخت
 من اى جهة كانت (على خالة)
 لقرىها (وخالة على بنت اخ
 و) بنت (اخت) لانها تدلى
 بالام بخلاف من ياتى (و)
 تقدم (بنت اخ و) بنت (اخت)
 على عمه لان جهة الاخوة
 مقدمة على جهة العمومة
 ومن ثم تقدم ابن اخ فى الارث
 على عم وتقدم بنت اخت
 على بنت اخ كبت ابنى كل
 مرتبة على بنت ذكرها
 ان استوت مرتبتهما والا
 فالهبة بالمرتبة المتقدمة
 (و) تقدم (اخت) او خالة
 او عمه (من ابوين على اخت)
 او خالة او عمه (من احدهما)
 لقوة قرابتهما (والاصح تقديم
 اخت من اب على اخت من

ام) لقوة ارثها بالفرض تارة والهبة بآخرى (و) تقديم خالة وعمه لاب عليها للام لقوة الابوة (والاصح) سقوط النهاية
 كل جدة لارث (وهى من تدلى بذكر بن اشبين كام اب الام لانها ما ادلت بن لاحق له هنا اشبهت الاجانب قالوا مثلها كل محرم يدلى بذكر
 لا يرث كبت ابن البنت وبنت العم للام انتبى قول بن بنت العم محرما ذهل انتبى وقد يقال هو مثال للمدلية بن لا يرث لا بقيد المحرمية
 وهذا ظاهر لوضوحه فلا ذهل فيه (دون انش) قريية (غير محرم) لم تدلى بذكر غير وارث اعلم بامام (كبت خالة) وبنت عمه او عم
 لغير ام فلا تسقط على الاصح اما غير قريية كعتقة وقريية ادلت بذكر غير وارث كبت خال وبنت عم لام او بوراث بانى والمحضون
 ذكر يشتهى فلاحضته لما (تدبیه) ما ذكر فى بنت الخال هو قياس ما طبقوا عليه فى بنت العم للام واما قول الروضة ان بنت الخال تحضن

فرده الاسنوى كابن الرفعة وكذا البلقني وزاد ان كلام الرافي يدل على ان ما ذكره فيها سبق قلم فان قلت هل يمكن الفرق بين بنت الحال وبنت العم للام الذي جرى عليه في الروضة قلت نعم وهو ان بنت الحال اقرب لان اباهما اقرب الى الام فان قلت ما الفرق بينها وبين أم أبي الام بل قال الاذري وغيره لوقيل ان هذه أولى لكان أوجه قلت يفرق بان ادلاء تلك (٣٥٥) للام بالبنوة ثم الاخوة وهذه بمحض

الابوة والبنوة أقوى من الابوة كما صرحوا به حتى في هذا الباب لما مر ان بنت المحضون مقدمة على جداته فكان المدلى بالبنوة أقوى من المدلى بالابوة وان اشتركا في الادلاء بغير وارث (وثبتت) الحضنة (لسلك ذكر محرم وارث) كاب وان علاواخ أو عم لوفور شفقته (على ترتيب الارث) كما رى به نعم يقدم هاجد على أخ وأخ لاب على أخ لام كما في ولاية التسكاح (وكذا) وارث قريب كما افاده السياق فلا يرد المتق (غير محرم كابن عم) وان عم اب او جد بترتيب الارث هنا ايضا (على الصحيح) لقوة قرابته بالارث (ولا تسلم اليه) أي غير المحرم (مشتاة) لانه محرم عليه نظرها والحالة بها (بل) تسلم (الى) امرأة (ثقة) لكنه هو الذي (يعينها) لان الحق له في ذلك وان اطال جمع فرده وله تعيين نحو بنته وشرط الاسنوى كونها ثقة ورد بان غيرتها على قريبتها نفعي كونها ثقة ويرد بان يشاهد كثيرا من غير الثقة جرها

النهاية والمغني (قوله فيها) أي بنت الحال (قوله بينها) أي بنت الحال على قول الروض (قوله كاب وان علا) إلى الفرع في النهاية والمغني (قوله او عم) عبارة والمغني والاخ لا يوين او لابو العم كذلك اه (قول المتن على ترتيب الارث) أي يقدم اب ثم جد وان علام ثم شقيق ثم لاب وهكذا تجدنا مقدم على الاخ ولو قال المصنف على ترتيب ولاية التسكاح لكان أولى اه معنى (قوله واخ لاب على أخ لام) فيه مسامحة بالنسبة للاخ من الام فانه لاحق له في ولاية التسكاح اصلا وتعييره بالتقديم يشعر بخلافه اه ع (قوله كما فاده) أي التقيد بالقرب السابق أي والتثيل بان العم نهاية ومعنى (قول المتن كابن عم الخ) ويقارق ثبوت الحضنة له عليها عدم ثبوتها لبنت العم على الذكر بان الرجل لا يستغني عن الاستتابة بخلاف المرأة ولاختصاص ابن العم بالمعصوبة والولاية والارث اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ماضه فعمل ان ابن العم بمحض بنت عمه وبنت العم لا تحضن ابن العم المشتبه ولعل القياس ان الخنثى المشتبه كالانثى إذا كان الحاضن ابن العم ولا كذلك إذا كان الحاضن بنت العم لان ذلك هو الاحتياط وقياس ذلك انه لاحضنة لان العم الخنثى على ابن عم خنثى مشتبه لاحتمال انوثة الاول وذ كورة الثاني فليتأمل وليراجع اه (قول المتن ولا تسلم اليه مشتاة) فهم تسلم الذكر له مطلقا ولو مشتبه وهو قضية كلام الروض وصرح به ان الصباغ وصب الزركشي عدم تسلم المشتبه له اه معنى زاد النهاية ويمكن حل الاول على عدم رية والثاني على خلافه اه (قول المتن بل إلى ثقة يعينها) أي ولو باجرة من ماله نهاية ومعنى (قوله كونها) أي نحو بنته (قوله غيرتها) بفتح العين وقوله اشترط كونها أي نحو بنته وقوله فثقتين أي ولو كانت احداها زوجة له اه ع (قوله وما اقتضاه كلام غير واحد الخ) عبارة والمغني والاسنوى فان كان له بنت مثلا يستحى

الشهاب الرمي ما في الروضة وأجاب عما اعترضوا به بانه إنما يعتبر الادلاء بمن له حق في الحضنة عند قوة النسب لا عند ضعفه بترابطه اه وقد يشكل على ما ذكر في بنت العم لام (قوله فرده الاسنوى) اجاب عنه شيخنا الشهاب الرمي بان في الجدة الساقطة الحضنة ثابتة لا فو يافي النسب فانتقلت عنها الحضنة وانما بنت الخال فقد تراضى للسنن فلم يورثها عدم ادلائها بوارث م ر ش (قوله في المتن ولا تسلم اليه مشتاة الخ) وافهم كلام المصنف تسلم الذكر له مطلقا ولو مشتبه وهو قضية كلام الروض وصرح به ان الصباغ وصب الزركشي عدم تسلم المشتبه له ويمكن حل الاول على عدم رية والثاني على خلافه م ر ش (قوله في المتن ولا تسلم اليه مشتاة الخ) أي بخلاف بنت العم إذا كان ابن العم صغيرا يشتهى فانه لاحضنة لها كما سلف فان الذكر لا يستغني عن الاستتابة بخلاف المرأة ولهذا إذا نسحت بطل حقها بخلاف الذكر ثم قضية كلامهم ان المحضون الذكر يسلم لغير المحرم ولو كان مشتبه كذا انحط شيخنا البرلسي هاهنا شرح المنهج ثم قضية كلامهم الخ انظره مع ما تقدمه مما اقتضاه شرح المنهج وغيره من قوله اما غير قرية الخ فانه يفيد ان غير المحرم لاحق لها إذا كان المحضون ذكرا يشتهى ويحجب بالفرق بين الذكر الحاضن والانثى في ذلك كما علم من الفرق في اول هذه الحاشية قال في شرح الروض ويقارق ثبوت الحضنة له على عدم ثبوتها لبنت العم على الذكر المشتبه بان الذكر لا يستغني عن الاستتابة بخلاف المرأة ولاختصاص ابن العم بالمعصوبة والولاية والارث اه فعمل ان ابن العم بمحض بنت عمه وبنت العم لا تحضن ابن العم المشتبه والفرق ما ذكره ولعل القياس ان الخنثى الشكلا كالانثى إذا كان الحاضن ابن العم ولا كذلك إذا كان الحاضن بنت العم لان ذلك هو الاحتياط المبني على أمر الخنثى وقياس ذلك انه لاحضنة لان العم الخنثى على ابن عم حتى يشتهى لاحتمال اختلافه انوثة الاول وذ كورة الثاني فليتأمل وليراجع (قوله ثم رجح قول الشامل الخ) ويمكن الجمع بان

الفساد لجرهما فاضل عن بنت عمها فالوجه اشتراط كونها ثقة وقدمانه لاثموز خلوة رجل بامرأتين إلا ان كانتا فثقتين تحتشمهما وما اقتضاه كلام غير واحد انها تسلم لمن له بنت توقف فيه الاذري ثم رجح قول الشامل وغيره انها تسلم للبنت كما تقر (فان فقد) في الذكر (الارث والمحرمة) كابن خال أو خالة وعمه (أو) فقد (الارث) دون المحرمة كابن أم وخال وابن أخت وابن أخ لام والقرابة دون الارث كعمتي

(ف) حضانة لهم (في الأصل) لضعف قرباتهم بانتفاء الارث والولاية والعقل ولا تنتهأ في الاخرة (وان اجتمع ذكروا ناث فالام) مقدمة على الكل للخبروا ناثا زادت على الاب بالولادة المحققة والاثوة للاتفة بالحضنة (ثم أمهاتها) المدليات با ناث وان علون لانهن في معناها (ثم الاب) لانه اشفق من يأتي ثم أمهاته (٣٥٦) وان علون (وقيل تقدم عليه الحالوة والاخت من الام) أو هم لادلائها بالام كما بهاتما ويرد

بضعف هذا الادلاء (فرع)

في اصل الروضة مالفظة لبنت المجنون حضنته اذا لم يكن له اب وان ذكره ابن كعب انتهى وظاهره ان المراد بالابوين الاب والام لا غير فحينئذ تقدم البنت عند عدهما على الجدات من المجتنبين ولم يررض الزركشي هذا الظاهر فقال لا ينبغي التخصيص بالابوين بل سائر الاصول كذلك انتهى فعليه جميع الاجداد والجدات مقدمون عليها وهو مختل لان الاصل في الاصول انهم اشفق من الفروع ومع ذلك فالاقرب للمعتول التخصيص بالابوين لانه المتبادر من العبارة المذكورة وهو مستلزم لتقدمها على سائر الاصول غير مما له وجه ايضا ولذا جرى غير واحد عليه ويتفرع عليه ما لو اجتمعت جدة لام واب وبنت فهل الاب المحجوب بام الام حاجب للبنت هنا فتقدم ام الام ثم الاب ثم البنت ولا نظر لحجبه كافي الاخوة محجوبون الام والجدون محجوبون الا لا تقدم لاب ثم البنت ولا حق لام الام لحجبه بالبنت وان حجب بالاب ما تقر ان المحجوب

منها جعلت عندهم بنت نعم ان كان م سافرا وبنته معه لا في رحله سالت اليها لاله كالوكان في الحضر ولم تكن بنته في بيته وهذا يجمع بين كلاي الكتاب والروضة واصلها حيث قالوا في موضع تسلم اليه وفي آخر تسلم اليها اه وفي النهاية ما يوافقها وان كان في عبارة تداخل كانه عليه الرشد في قال السيد عمر ويمكن الجمع ايضا بان يقال ان ادى التسليم اليه لا يحظر من نظر او خلوة تسلم اليه بل الى البنت والافلا يتبع التسليم اليه اه (قوله فلا حضنة لهم) فان كان من له الحضنة سلم له ولا فيعين القاضي من يقوم بها اه عش (قوله ولا تنتهأ) أي القرابة اه عش (قوله في الاخرة) أي العتق (قوله مقدمة) أي عند التنازع اه معنى (قوله للخبير) أي المارفي شرح واولاهن ام (قوله بالولادة المحققة) أي لانه منها ولو من زنا عش (قوله ثم امهاتها) عبارة المحلى وهو اى الاب مقدم على امها تبعه من الجدات او هو مقدم على امهاته وبعدهن ابو الجد وهو مقدم على امهاته اه (قول المتن عليه) اى الاب اه عش (قوله او هم) يتامل هل المراد او الاخت من الابوين او حصل فيه تحريف وصوابا هذا سيد عمر عبارة النائية او الاب او هم لادلائها الخ وقال الرشد في قوله لادلائها بالام لا يجري هذا التعليل في الاخت للاب فالصواب اسقاطها اذ هذا التعليل لا يجري فيها عبارة التنازع الجلال اى المعنى عقب المتن نصفها لادلائها بالام بخلاف الاخت للاب لادلائها بانتهت اه (قوله كما بهاتما) اى الام اه عش (قوله ففعله) اى على ما جرى عليه الزركشي (قوله وهو) اى التخصيص (قوله لتقدمهما) الظاهر لتقدمهما اه سيد عمر (قوله ويتفرع عليه) اى على تقدم البنت على سائر الاصول غير الابوين وقال الكردى اى على ما ذكر من الاحتمالين اعنى احتمال تقدم البنت واحتمال تقدم الجدة اه وفيه نظر ظاهر (قوله واب) عطف على جدة (قوله هنا) اى في مسألة اجتماع الثلاثة (قوله فتقدم ام الام الخ) افول قد ير وجه فهمه والانات اليق بها وقولهم وان اجتمع ذكروا ناث فالام ثم امهاتها (قوله لحجبه) اى الاب بام الام (قوله فالحاصل) اى حاصل ما ذكر من شق التردد اه كردى (قوله ان الجدة من حيثى محجوبة بالبنت) اى فقضاء هو الشق الثاني من التردد والبنت من حيثى محجوبة بالاب اى فقضاء هو الشق الاول من التردد ويدل للكردى هنا كلام لم يظهر لي حقه فتركت (قوله فايها الخ) اى من الحجبين أو من الاب والجدة أو من البنت والجدة والمال واحد (قوله الذكر) الى قوله قيل في المعنى والى قول المتن وفاسق في النهاية الا قوله فان قلت ينافية الى المتن (قوله من النسب) احتراز عن الرضا (قوله مطلقا) اى من الذكروا ناثى اه معنى (قوله الذكروا ناثى) اى ذكر اكان وانثى (قوله هذا) اى قوله فالاصح الاقرب (قوله يخالف لما مر) اى لاقتضاء هذا تقديم بنتي الاخ والاخت على الحالة لانها اقرب اه سم (قوله يمنع ذلك) يعنى اقربية بنتي الاخ والاخت من الحالة المستلزم لتقدمهما عليها المخالف لما مر (قوله بالآخر) اى الاخ والاخت (قوله)

يحمل الاول على ما اذا انفردت عنه لكونه مسافرا وابنته معه لا في رحله والثاني على خلافه مر ش (قوله قيل هذا يخالف لما مر الخ) اى لاقتضاء هذا تقديم بنت الاخ والاخت على الحالة لانها اقرب وبعبارة الزركشي وهو مخالف لما مر به قبل من تقدم الحالة على بنات الاخوة ولاخوات على القولين الجد بدو والتقديم فكيف يمكن جعله اصح من مخالفة الجد بدو القديم اه قال شيخنا البرلى عقبه لا يقال بنت الاخ والاخت ليست اقرب من الحالة لاننا قول معارض بالمثل فتأتى القرعة وبالجملة فمسئلة الحالة مستنائة من ذلك اه ولما قال في الروض فتقدم اخت ثم اخ ثم بنت اخت ثم بنت اخ ثم حالة الخ قال في شرحه تاخيرها اى الحالة عن بنتي

قد محجب فالحاصل ان الجدة من حيثى محجوبة بالبنت والبنت من حيثى محجوبة بالاب فايها المتقدم للنظر فيه مجال (ينافيه) (وتقدم الاصل) الذكروا ناثى وان علا (على الحاشية) من النسب كا خت وعملقة الاصول (فان فقد) الاصل مطلقا ثم حواش (فالاصح) انه يقدم منهم (الاقرب) فالاقرب الذكر والاثى كالارث قيل هذا يخالف لما مر من تقديم الحالة على بنت اخ او اخت انتهى ويحاج بمنع ذلك لان الحالة تدلى بالام المقدمة على الكل فكانت اقرب هنا عن تدلى بالموخر عن كثيرين فان قلت

ينافيه ما صرح ان العمة للاب مقدمة على العمة للام مع ان الام مقدمة على الاب قلت هناك استوى بالاصل فظهر نال الى قوة جهة الاب من حيث هو بخلاف ما هنا فانه في ادلاء بأم وادلاء بحاشية فان قلت ينافي ذلك تقديم أمهات (٣٥٧) الأم على أمهات الاب قلت لان أمهات

الام أمهات حقيقة لتحقق ولا تدين بخلاف أمهات الاب (والا) يوجد اقرب كان استوى جمع في القرب كاخ واخت (فالانثى) مقدمة لانها اصبر وابصر (والا) يكن من المستويين قربا انثى كاخوين او اخنتين (فيعرج) بينهما قطعاً للزناح والخنثى هنا كالدكر مالم يدع الاوثة ويحلف (ولاحضانة) على حراوقن ابتداء ولادواما (لرقيق) اي لمن يفرق وان قل لنقصه وان اذن سيدة لانه لا يولد على قن لحر غير سيدة لكن ليس له نزع من احداد به الحر قبل التميز لانها اشفق منه مع كراهة التفريق حيثن ومن بعضه حر يشترك مالك بعضه وقريبه على الترتيب السابق في حضاته فان توافعا على شيء فذاك والا استأجر القاضي له حاضنة عليها وقد ثبت لام قنة فيما اذا اسلمت ام ولد كافر فلها حضنة وادها التابع لها في الاسلام مالم تزوج لفرأغا منع السيد من قربانها مع وفور شفتها ومع زوجها لاحق للاب لكفره (ومجنون) وان قطع جنوه مالم يقل كوم في سنة لنقصه (نبيه) ينبغي في ذلك اليوم الذي يجن فيه

ينافيه) أي التعليل بقوله لأن الحالة الخ (قوله هناك) أي في مسألة العمة (قوله هنا) أي في مسألة الحالة (قوله ينافي ذلك) أي قوله قلت هناك استوى الخ (قوله كان استوى الخ) أي وفيهم انثى وذكر اه معنى (قول المتن فالانثى) قال ابن المقرئ تقدم الاخت مطلقا على الاخ مطلقا فتقدم ذات الابوين ثم ذات الاب ثم ذات الام ثم الاخ لا ابوين ثم لام ثم لام اه سم (قوله مقدمة) أي على الذكر كاخت على اخ وبنت اخ على ابن اخ اه معنى (قوله وابصر) عطف مغاير اه عش (قوله يكن من المستويين الخ) عبارة المعنى بان لم يكن فيهم انثى وذكر بان استوى اثنتان من كل وجه كاخوين وخالتين وأختين اه (قوله انثى) أي مع ذكر اه عش عبارة الرشيدى أي مفردة بقرينة مابعد اه ومآلها واحد (قوله والخنثى هنا كالدكر) فلا يقدم على الذكر في عمل لو كان انثى لعدم الحكم بالانوثة معنى وامداد (قوله مالم يدع الاوثة الخ) أي يظهر علامة خبث على غيره عش فلو ادعى الاوثة تصديق يمينه لانها لا تعلم الا منه غالبا فيستحق الحضنة فان اتهم لانها ثبتت خنثا لمقصودا ولان الاحكام لا تتبع معنى وامداد (قوله ويحلف) أي يقدم على الذكر اه عش (قوله اي لمن يفرق) إلى التنية في المعنى (قوله لانها ولاية) أي وليس الرقيق من اهلها اه معنى (قوله من احد ابويه الحر) ويتصور ذلك في الأم بان تعق بعد ولادته أو أوصى بأولاده ام عقت فهي حررة الاب رقيق كالولد اه عش (قوله وقريبه) أي المستحق لحضاته اه معنى (قوله في حضاته) متعلق بيشترك (قوله فان توافعا على شيء) أي على المهاداة او على استئجار حاضنة او رضى احدهما بالاخر نهاية ومعنى (قوله والا) أي بان تمانعا اه نهاية (قوله لام قنة) هو بالاضافة كذا في سم عن صاحب التحفة وانظر ما وجهه مع ان قوله فيما اذا اسلمت الخ قديعين ان الام بالتونين فقامل اه رشيدى اقول ويؤيده قول المعنى ويستثنى من المتن ما لو اسلمت أم ولد الكافر الخ (قوله لفرأغا) علة لقوله فلها حضنة الخ وقوله لمنع السيد الخ لفرأغا وقوله مع وفور الخ متعلق بالفرأغ (قوله ومع زوجها لاحق الخ) ويؤخذ مما مر وباقى انها تنقل لما بعد الابوين ثم القاضي الامين فليراجع اه رشيدى وباقى عن المعنى ما يصرح به (قوله في ذلك اليوم) أي في يوم في سنة اه سم (قوله كذلك) أي ينبع عنه القاضي من محضته (قوله والا) أي بان دام ثلاثة أيام فاكثر اه عش (قول المتن وفاسق) ولو تاب الفاسق اتجه بوثبته في الحال من غير احتياج إلى

الاخ واخت بخلاف ما مر من تقدم بها عليهما وهو المذكور في المنهاج كاصله وغيره فاعتمد عليه الاسنوى وغيره اه (قوله في المتن فالانثى) قال ابن المقرئ تقدم الاخت مطلقا على الاخ مطلقا فتقدم ذات الابوين ثم ذات الاب ذات الام ثم الاخ لا ابوين ثم لام ثم لام قال وتوهم بعض الطلبة من قولهم يقدم ولد الابوين ثم ولد الاب ثم ولد الام تقدم كل اخت على مساويها فقط حتى وقف على تصريح الشامل بتقديم الاخت للام على الاخ لا ابوين اه (قول والخنثى هنا كالدكر مالم يدع الخ) عبارة شرح الارشاد للشارح والخنثى هنا كالدكر فلا يقدم على الذكر في عمل لو كان انثى لعدم الحكم بالانوثة نعم يصدق يمينه في دعوى الاوثة فلا تعلم الا منه غالبا فيستحق الحضنة فان اتهم لانها ثبتت خنثا لمقصودا ولان الاحكام لا تتبع ولو كان للخنثى ولد اب وام ولد اب خنثيان فقط تعارضت العمومة والحقولة فقبل حماسا وام قبل يقدم المدلى بالام ورجح لانها اقوى في الحضنة اه وقوله ولد اب وام ولد اب خنثيان اذا كانا ذكرين فقد اجتمع عم وخال او اثنتين فقد اجتمع عمه وخالة او مختلفين فقد اجتمع عمه وخال او عمه وخالة ولا يخفى حكم هذه الاقسام بما سبق وقد يشكك تقديم المدلى بالام لانه من اهل الحضنة على تقدير الاوثة دون الذكورة بخلاف الاخر فانه من اهلها على التقديرين (قوله وقد ثبت لام قنة) هو بالاضافة ش (قوله ينبغي في ذلك اليوم) أي في يوم في سنة (قوله ويظهر الخ) كذا مر ش (قوله في المتن وفاسق) لو تاب الفاسق اتجه بوثبته في الحال من غير

الحاضن أن الحضنة لوليه ولم أرهم كلاما في الاغما. ويظهر أن القاضي ينبع عنه من محضته لقرب وزوالها وباحتمال أخذها مما في ولاية النكاح أن يفصل بين أن يعتاد قرب وزوالها حكم كذلك ولا فينتقل لمن بعده (وفاسق) لانها ولاية نعم يكن مستور العدالة كاقاله

جمع لكن بخالفه ما أتى به المصنف في مطلقه ادعت أهلية الحضنة وأنكر المطلق أنها لا تقبل إلا بينة ولا تسع بينة بعدم الأهلية إلا مع بيان السبب كالجرح وجمع في التوشيح (٣٥٨) وارتضاه الأذري وغيره بحمل الأول على ما بعد تسليم الولد لها فصدق بيمينها الثاني على ما قبل تسليمه وهذا معنى

استبراء امرأه سم وأتى عن المفتي ما يوافقه (قوله أنها لا تقبل الخ) بيان للوصول (قوله وجمع في التوشيح الخ) اعتمده النهاية والمفتي (قول المتن وكافر على مسلم) أفهم كلامه ثبوتها للكافر على الكافر وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله لذلك) عبارة المفتي أدلا ولاية عليه ولأنه ربما قتله في دينه وحيث أنه فحشته أثار به المسلمون على الترتيب المار فان لم يوجد أحد منهم حضنته المسلمون مؤتمنه في ماله كما مر فان لم يكن له مال فعلي من تلمزه نفقته فان لم يكن فهو من محاييج المسلمين وينزع تدان بالاقارب الذينين ولذى وصف الإسلام كأمري باب الباطن وان قال الأذري اختار وظاهر النص الوجوب (قوله بخلاف العكس) إلى قوله مع الاعتناء بالمفتي إلى قول المتن فان قلت في النهاية الأقوله واما ما قبل الفصل إلى أما إذا لم يكن (قول المتن) ونا كحه غير أبي الطفل) أي وان علا كافي زوجة الجداي الأب وصوره ان يزوج الرجل ابنه بنت زوجته من غيره فقتلته فهو يموت أبو الطفل واه فحشته زوجة جده برأه سم على منهج أه عرش (قوله ولم يدخل بها) أي فسقط بمجرد العقد وان كان الزوج غائبا صرح به في الأم أه عرش (قوله أما نا كحة أبي الطفل) أي كحالة الطفل إذا نكحت بأه وأجده سم وعش (قوله وقضيت) أي التعليل (قوله ان تزوجها) أي الحضنة وقوله بأبي الأم أي كان تكون عمة المحضون وتزوجت بأبي أمه عرش وسم (قوله بالف وحضنة الصغير الخ) وكذا والخالما على الحضنة فقط مفتي وعش ورشيدى (قوله إلا ان تزوجت من له حق الخ) فلو تزوجته واستحقت الحضنة فمعرض له ما أخرجه عن ان يكون له حق في الحضنة كفسق فهل تستمر الحضنة لها ويفتقر في الدوام ما لا يفترق في الابتداء أو ينقطع حقها فيه نظر سم قضية هذا الرد يدانه لا بد من عدالة في الابتداء قطعاً وقد توقف فيه لأنه الآن ليس حاضراً بشكالاتي الحضنة بل هي مخصصة بها نعم شرط بقاء حضنتها وتزوجها من له فيها حق وان لم يكن الآن له حق فيها لتأخره في الترتيب أو لفسقه فليتأمل وعبرة الامداد الأذري حضنة أي له حق فيها وان لم يستحقها الآن انتهت وهو صريح في عدم مشاركتها في الحضنة أه سيدعمر أقول وكذا في النهاية والمفتي ما يصرح به بل هو المراد من قول الشارح في الجمل (قوله كان تزوجت) لا يخفى ما في الدخول بهذا إلى المتن مع العطف بالوارأه رشيدى أقول وسوغه تقدير المستني وقصد الإشارة إلى عدم اختصاص الاستثناء بمن ذكر (قوله أو اخته لأمه) أي أو تزوجت اخته لأمه الخ أه سم (قول المتن وابن أخيه) ويتصور نكاح ابن الأخ فيها إذا كان المستحق غير الأم وأما أنها كان تزوج اخت الطفل لأمه بابن أخيه لايه فانها تقدم على ابن أخيه لايه في الأصح نهاية ومعنى (قوله فيتعاونان) أي الزوج والزوجة (قوله بخلاف الاجنبى) يمتن من لاحق له في الحضنة كالجد أبي الأم والخال فيسقط حضنة المرأة بتزويجها به أه معنى (قوله اشترط ان ينضم الخ) أي كاتقدم في قوله ما لم يرض الزوج والأب الخ أه سم (قوله لرضاه) أي الاجنبى (قوله إذا كانت ذات الخ) سبذكره محترزه (قوله كإباصله) واقفي به الوالد رحمه الله تعالى أنه نهاية (قوله أمراً) أي أوفق أه عرش (قوله فان امتنعت سقط حقها) كذا في المفتي (قوله وحيث

قوله غيره من أراد أنباتها بالحاكم احتاج لبينة بالعدالة (وكافر على مسلم) لذلك بخلاف العكس لأن المسلم على الكافر (ونا كحة غير أبي الطفل) وان رضى زوجها لم يدخل بها للخبير السابق انت احق به مالم تنكح ولا تسقط حق الأم بذلك انتقل لأمها ما لم يرض الزوج والأب ببقائه مع الأم وان نازع فيه الأذري أما نا كحة أبي الطفل وان علا حضنتها بأية أما الأب فواضح وأما الجد فلا نهوى تام الشفقة وقضيته ان تزوجها بأبي الأم يطلحقها وهو المعتمد تناقض فيه كلام الأذري وقد لا يسقط بالتزوج لكون الاستحقاق بالأجارة بان خالع زوجته بالف وحضنة الصغير ستة فلا يؤثر تزوجها أثناء السنة لأن الأجارة عقد لازم (إلا ان تزوجة من له حق في الحضنة في الجمل رضى به كان تزوجت (عنه وابن عمه وابن أخيه) أو اخته لأمه أخاه لايه في الأصح) لأن هؤلاء أصحاب حق في الحضنة والشفقة تحلمهم على رعاية الطفل

احتياح إلى استبراء امرأه (قوله أي نا كحة أبي الطفل) أي كحالة الطفل إذا نكحت بأه وأجده (قوله أن تزوجها) أي كمة الطفل (قوله بأبي الأم يطلحقها) (إذ ليس ولياً) (قوله إلا ان تزوجت من له حق في الحضنة) فلو تزوجته واستحقت الحضنة فمعرض له ما أخرجه عن ان يكون له حق في الحضنة كفسق فهل تستمر الحضنة لها ويفتقر في الدوام ما لا يفترق في الابتداء أو ينقطع حقها فيه نظر (قوله أو اخته لأمه) أي أو تزوجت اخته لأمه الخ (قوله ان ينضم لرضاه رضا الأب) أي كاتقدم في قوله ما لم يرض الزوج والأب الخ (قوله إذا كانت ذات ابن كإباصله) اتقي به شيخنا الشهاب الرملى مرش

فيتعاونان على كفالته بخلاف الاجنبى ومن ثم اشترط أن ينضم لرضاه رضا الأب بخلاف من له حق يكتفى برضاه وحده (فان ياتى كان) المحضون (رضيعاً اشترط) في استحقاق نحوامه للحضنة إذا كانت ذات ابن كإباصله خلافاً لما نازع فيه (ان ترضعه على الصحيح) لعسر استئجار مرضعة ترك بيتها وتنقل إلى بيت الحضنة مع الاغنياء عن ذلك بلين الحضنة الذى هو

أمر من غيره لمز بدشقتها فان امتعت سقط حقها ولما ان أرضته أجرة الرضاع والحضانة وحيث باقينا هنا مرامين رضيت بدون مراضية بهر اماما مرقيل الفصل عن ابي زرعة مظاهره يخالف ذلك ففيه نظر ظاهر اما اذا لم يكن لها ابن فتستحق جز ما ويشترط ايضا سلامة الحاضنة من ألم مشغل كفالج أو مؤثر في عسر الحركة في حق من يباشرها بنفسه دون من يدبر الامر ويباشره غيره قاله الرافعي ومن عني عند جمع وخالفهم آخرون والوجه الموافق لكلام الرافعي المذكور وما أشار اليه آخرون أنها إذا احتاجت للبشارة فان تجرد من يوب عنها في القيام بمصلحة أثره وإلا فلا سواء في ذلك الكبير والصغير ومن تغفل كافي الشافعي قال الأذري (٣٥٩) وهو حسن متعين في حق غير المميز

ومن سقه إلى إن يحبه حजर
فيما يظهر ومن جدام
برص ان خالطه كما اعتمد
جمع لما يخشى من العدوى
وقوله عليه السلام لا يورد
ذو عاهة على مصح ومغني
لا عدوى أنها ليست مؤثرة
بذاتها وإنما تخلف الله ذلك
عند المخالطة كثيرا (فان
كلمات ناقصة) كان عتقت
أو أفقت أو أسلت أو
رشدت (أو طلقت منكوحه)
ولو رجعا (حضنت) حالا
ولو في العدة إن رضى
المطلق ذواليت بدخول
الولد وله ذلك لزوال المانع
ومن محم لو اسقطت الحاضنة
حقها انتقل لمن يليها فاذا
رجعت عاد حقها (فان
غابت الام او امتعت
الحاضنة للجدة) ام الام
(على الصحيح) كالومات
اوجنت وقضيتها ان الام
لا تجبر ومحل إن لم يلزمها
نفتقتها وإلا اجبرت ومثلها
كل أصل يلزمه الاتفاق
ومنه إذا مراد به الكفاية
الاخدام بنحو شراء خدام
او استئجاره لمن يخدم مثله
ولا يلزم الام المستحقة

ياقينا) اي بالنسبة للحاضنة إذ مسئلة الرضاع تقدمت في كلام المصنف فلا يحتاج للتنبيه عليها هنا
وحيث قد اصرح في حقها إذا لم ترض إلا باجرة وهناك متبرعة أو لا باجرة المثل وهناك متبرعة أو لا
باجرة المثل وهناك من رضى باقل تسقط حضانتها اه رشيدى ومر عن السيد عمر ما يوقه (قوله مامر)
اي قبيل الفصل (قوله فيمن) اي اجنبية وقوله بدون مراضية اي الام (قوله) واما ما مرقيل الفصل (الخ)
اي في شرح وكذا ان تبرعت اجنبية (الخ) وقوله مظاهره يخالف (الخ) قد مر هناك عن الرشيدى وجه المخالفة
(قوله ذلك) أى الاتيان (قوله) اما اذا لم يكن الى قوله كما اعتمد جمع في المعنى الاقوله سواء الى ومن تغفل
وقوله قال الأذري الى ومن سنه وقوله الى ان يحبه حजर فيما يظهر (قوله) فتستحق جز ما اي الحضانة
(قوله سلامة الحاضنة (الخ)) وان لا تكون صغيرة منبه ومغني ثم الاولى اسقاط التام كافي المعنى (قوله)
كفالج ووسل اه مغني (قوله) في حق من يباشرها (الخ) متعلق بيشترط واخر مبتدأ محذوف والتقدير هذا اي
اشترط السلامة عمدا ذكر معتبر في حق من (الخ) (قوله) ومن عني (قوله) ومن سقه وقوله ومن
جدام (الخ) كل منها عطف على من الم (الخ) (قوله) انها (الخ) بيان لما (قوله) فان لم تجدها (الخ) الاولى ولم تجدها (الخ) كافي
النهاية (قوله) اي العلى اه عرش (قوله) سواء في ذلك (الخ) اي في اشترط سلامة الحاضنة عمدا ذكر وقوله
الكبير (الخ) الى المحضون الكبير (الخ) اه كرى (قوله) في حق غير عيني (الخ) محضون غير عيني (قوله) لا يورد (الخ)
اي يكره ذلك فهو نهى تنبيه اه عرش (قوله) ذو عاهة على تقدير مضاف اذا للمورد ليس صاحب عاهة وانما هو
صاحب ذات العاهة اه رشيدى (قوله) انها ليست (الخ) خبر ومغني (الخ) الضمير للداء (قوله) كان عتقت (الى
قوله) ومثلها في النهاية وكذا في المعنى الاقوله او رشدت (قوله) او رشدت (الى) او تابت فاسقة اه مغني (قوله)
ذاليت (الى) بخلاف ما اذا لم يكن البيت للزوج المطلق فتستحقها مطلقا مغني (قوله) عاد حقها (الى) وان تكرر
ذلك منها اه عرش (قوله) ولا (الى) وان لم يلزمها نفقة الولد المحضون بان لم يكن للولد مال ولا اب مورا جبرت
اي الام لانها من جملة النفقة فهي حيث كان لا اب مغني (قوله) ومنه (الخ) خبر مقدم لقوله الاخدام والضمر للانفاق
وقوله إذ المراد (الخ) علة مقدمة على بعض معلولها (قوله) ان تخدمه (قوله) فاعل ولا يلزم (قوله) وقوله الماوردى
(الخ) تقييدا لقولهم ولا يلزم الام (الخ) (قوله) لا يخدم (قوله) بفتح الباء هنا وفيما ياتي (قوله) لغيرها (الى) غير
الام التي لا يلزمها انفاق ولدها المحضون (قوله) بقصد الرجوع (الى) باجرة الحضانة (قوله) قام (الخ) اي
لوقام (قوله) لا يختلف المذهب (الى) المتن مقول القول (قوله) فان ازواجه (الخ) اي في صورة كون
المانع التزويج اه كرى (قوله) المتن هذا (الى) المذكور من الفصل الى هنا كله في غير مميز وهو

(قوله) وقضيتها (الخ) كذا مرش (قوله) ولا اجبرت (الخ) انظره مع ما ياتي في الحاشية عن الروض وشرحه من
قولهما وان امتعنا منها وكان بعدهما مستحقان (الخ) اذا فادانه لاجبر الا اذا لم يكن بعدهما مستحق والام
اجبرت مع ان بعدهما مستحقا وهو الجدة لان الكلام هنا في غير المميز وما ياتي في المميز وما يوافق ما هنا في
الحاشية اول الفصل عن شرح الروض اه ولو تدافعوا الحضانة فليمن تازمه نفقتها (قوله) بقصد الرجوع (الى)

للحاضنة اذا لم يلزمها انفاق ان تخدمه وقول الماوردى إذا كان مثلها لا يخدم مردود بان الاخدام من جملة الاتفاق الا لازم لغيرها فلا يلزمها
وان كان مثلها يخدم ولده من استحققت الحضانة لحضنت بقصد الرجوع واشهدت عليه فان كان ذلك لنية المنفق او امتناعه ومع فقد القاضي
رجعت باجرتها وإلا فلا نظير مامر في النفقة خلافا لمن أطلق الرجوع ولن أطلق عدمه (تنبيه) قام بكل من الاقارب مانع من الحضانة يرجع
في أمرها للقاضي الامين فيضمه عند الاصلاح منهن أو من غيرهن كما بعته الأذري وغيره خلافا للماوردى في قوله لا يختلف المذهب فان
ازواجهن إذا لم يمنعهن يكن باقيات على حقهن فان انذن زوج واحدة فقط فهي الاحق وإن بعدت او زوجا اثنين قدمت قرباها

(هذا كله في غير المميز والذكر (٣٦٠)) والاشئ ومرضا بطله قبيل الاذان (ان افرق ابواه) مع اهليتهما ومقامهما في بلد واحد

ان ظهر للقاضي انه عارف
باسباب الاختيار وإذا
اختار احدهما (كان عند
من اختار منهما) للخبر
الحسن انه صلى الله عليه
وسلم خير غلاما بين ابيه
وامه وانما يدعى الغلام
المميز ومثله الغلامه فان
كان في احدهما مانع ومنه
(جنون او كفر او رق او فسق
او نكحت) من لاحقه له في
الحضانه (فاللق للآخر)
لانحصار الامر فيه (وبغير)
المميز الذي لا لب له (بين ام)
ولن علت (وجد) وإن علا
عند فقد من هو اقرب منه
او قيام مانع به لوجود
الولادة في الكل (وكذا)
الحواشي فهم الجلد ومنهم
(اخ او عم) وابنه الابن
عم في مشتبهه ولا بنت له
ثقة اي مثلا والمراد انه لا يجد
ثقة بسبلها الها وجبذ فلا
اعتراض عليهما خلافا
لمن زعمه فيختير بين
احدهم والام في الاصح
كالباب بجامع العصبه
ولانه صلى الله عليه وسلم
خير ابن سبع وثمان بين امه
وعمه رواه الشافعي (واب
مع اخت شقيقه اولام
(او خاله) حيث لا ام فيغير
بينهما في الاصح) فان فقد
الاب ايضا خير بين الاخت
او الخالة وبقي العصبه على
الوجه وظهر كلامهم ان
التخير لا يجري بين ذكرين
ولا اثنتين

كامر من لا يستقل كهلل ومجنون بالغ اه معنى (قول المتن في غيرميز) اي سواء افرق ابواه اولاما
يؤخذ من اطلاقه مع التفضيل في مقابله الذي والمميز اه سم (قوله الذكر) الى قول المتن او اشئ في
النهاية الا قوله وافتاء ابن الصلاح الى ويظهر وقوله نعم ان اضرت الى ولو مرضت الام (قوله) ومرضا بطله
(الح) وهو من ياكل وحده ويشرب وحده الى اخر ما هناك وظهر اناطه الحكم بالتبني انه لا يتوقف
على بلوغه سبع سنين وانه إذا جاوزها بلبتيم بقي عند امه اه ع ش وياقني عن المغني ما يوافقه (قول
المتن ان افرق ابواه) اي من النكاح نهاية ومعنى وشرح المنهج وينبغي ان مثله ما إذا لم يفتقر قالو لكن
اختلف محلها وكان كل منهما لا ياتي للآخر او ياتي احيانا لا ياتي فيها القيام بمصالح المحضون سم على
حج اه رشدي (قوله مع اهليتهما الح) اي وإن فضل احدهما صاحبه بدين او مال او محبة نهاية ومعنى
(قوله) ومقامهما في بلد واحد) سياق مختزه في المتن (قوله) خير ان ظهر الح وظهر كلامهم ان الولد
يشخير ولو اسقط احدهما حقه قبل التخيير هو كذلك نهاية ومعنى (قوله) وإذا اختار احدهما (الح) فلو
اختارهما معا فينبغي ان يقرع بينهما الا ان ظن ان سببه قلة عقله فينبغي ان يكون عند الام فليراجع اه
سم اقول وقول الاشار المار خير ان ظهر الح كالصريح فيما بحثه (قول المتن) كان عند من اختار منهما
ولو اختار احدهما فامتنع من كفالته كفه الآخر فان رجع الممتنع عبد التخيير وإن امتنعوا بعدهما
مستحقان لها كجد وجدة خير بينهما والا بان لم يكن بعدهما مستحق ابر عليهما من تلزمه نفقته لانهم
جمله المكفاية نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكره عن الروض وشرحه مثله ويؤخذ منه انه لو امتنع جميع
مستحق الحضانه من حضن غير المميز ابر عليهما من تلزمه نفقته وهو كذلك (قوله للخبر الحسن) ولان
القصود بالكفاية الحفاظ للولد والمميز اعرف بحظه فيرجع اليه وسن التميز غالب سبع سنين وثمان تقريبا
وقد تقدم على السبع وقد يتاخر عن ثمان والحكمه مداره عليه لاعلى السن اه معنى (قوله) وانما يدعى
(الح) وفي المصباح عن الازهرى ان الغلام يطلق على المولد حتى يولد على الكهل وهو قاشق في كلامهم فلم
يخص الغلام بالمميز اه عشر (قول المتن او نكحت) اي الاشئ اه معنى (قوله) لانحصار الامر فيه
فان عاد صلاح الآخر انضافا للتخيير اه معنى (قوله المميز) الى قوله ولانه في المغني الا قوله عند فقد من هو
اقرب منه وقوله ولا بنت له فيخير (قوله لا لب له) اي او قام به مانع اه معنى (قوله اقرب منه) اي من
الجدو انظر من الاقرب من الجد بعد الاب والام وامهاتها (قوله ولا بنت له) اي والحال اه عشر (قوله)
وجبذ اي حين ان يقيد المستقي بما ذكر (قوله) فلا اعتراض عليهما اي في اطلاقهما في الروضة
واصلها ان الام اولى بالاشئ من ابن العم اه سم وقد يقال ان المراد لا يدفع الايراد (قوله) فتختير
على قوله وكذا الحواشي فهم الجلد (قوله لام) اي لا دلانها بالام واما الاخت للاب فلا كما صرح به
الماوردي ومعنى وان شئ زاد النباهة مثل الاخت للاب العمة اه (قوله ايضا) اي كالام (وظهر كلامهم ان
التخير لا يجري بين ذكرين الخ) كاخوين واخواتيه وهو ما نقله الاذرع في الاثني عشر عن فتاوى البغوي

باجرة الحضانه (قوله في المتن هذا كله في غيرميز) اي سواء افرق ابواه اولاما يؤخذ من اطلاقه مع التفضيل
في مقابله الذي هو المميز (قوله في المتن ان افرق ابواه) قال في شرح المنهج من النكاح اه وينبغي ان يكون
كالاقرار من النكاح ما إذا لم يفترقا منه لكنهما لا يجتمعان بان اختلف محلها وكان كل منهما لا ياتي للآخر
لان ذلك في معنى الاقرار من النكاح وكذا إذا كان بانيه لكن احيانا لا ياتي فيها القيام بمصالحه (قوله ان
افرق ابواه) اي وإن لم يفترقا فهو عندهما (قوله في المتن) كان عند من اختار منهما) فلو اختارهما معا فينبغي
ان يقرع بينهما الا ان ظن ان سببه قلة عقله فينبغي ان يكون عند الام فليراجع (قوله) فلا اعتراض عليهما
اي في اطلاقهما في الروضة واصلها ان الام اولى بالاشئ من ابن العم (اولادها^(١)) اي بالام (قوله او لام)
كأقيد بذلك الماوردى كآقاله في شرح الروض بعد قوله ان ظاهر كلامهم انه لا فرق بين التي للاب وغيرها
(قوله) وظهر كلامهم ان التخير لا يجري بين ذكرين (اي كاخوين ولا اثنتين اي كاخنتين قال في شرح الروض

ونقل عن ابن قطان وعن مقتضى كلام غيره جريانه بينهما أى المتساويين وهو الاوجه لانه إذا خير بين غير المتساويين فين المتساويين اولى نهاية ومعنى (قوله) أى الابوين) الى قول المتن زائرة فى المعنى لا لقوله وإفتاء ابن الصلاح الى ويظهر (قوله) ومن الحق (الخ) الو او بمعنى او كما عبر بها المعنى (قول المتن حول اليه) أى وإن تكرر ذلك منه روض اه بم (قوله) لانه قديد (الخ) أى او يتغير حال من اختاره اولا ولا أن المتبع شهوته كما قد يشتهى طعاما فى وقت وغيره فى آخر ولا نهى بدمر إعادة الجانبين اسنى ومعنى (قوله) نعم إن ظن (الخ) عبارة المعنى تنبيه ظاهر اطلاق المصنف: انه يحول وإن تكرر ذلك منه دائما وهو ما قاله الامام لكن الذى فى الروضة كاصلها انه إن كثر ذلك منه بحيث يظن ان سببه قلة تميزه جعل عند الام كاقبل التمييز وهذا ظاهر اه (قوله) وتكليفها) بالرفع عطفا على ذلك اه رشيدى (قول المتن) ويمنع) أى الابى نذبا اثنى إذا اختاره معنى ونهاية (قوله) لتألف (الخ) علة لما فى المتن (قوله) وإفتاء ابن الصلاح) عبارة النهاية والمعنى وظاهر كلامه عدم الفرق فى الام بين المخدرة وغيرها وهو كذلك خلافا لما عساه الاذرى من الفرق وظاهر كلامهم انه لو مكنتها من زيارتها لم يحرم عليه نعم لا يمنعها من عبادتها لمرض لشدة الحاجة اليها اه (قوله) ارسلت) ببناء المفعول والضمير لاثنى (قوله) لنحو تخدّر) وقوله او منع نحو زوج خلافا للنهاية والمعنى كما مر أتفا (قوله) بناء على ما ذكر) أى من الحل (قوله) والا لم يلزمه) بل الظاهر حرمة تمكينها من ذلك اه عش (قول المتن) ولا يمنعها (الخ) عبر الماوردى بأنه يلزم الاب ان يمكنها من الدخول ولا يوجبها على ولدها وفى كلام بعضهم ما يفهم عدم الزوم به اقنى ابن الصلاح فقال فان نحل الاب بدخولها الى منزله اخرجها اليها انتهى وهذا هو الظاهر لان المقصود يحصل بذلك اه معنى واعتمد عش الاول أى الزوم وهو قضية كلام الرشيدى كما يأتى (قوله) فى عكسه) أى فى زيارة الاب للودى بيت الام (قوله) لا فى كل يوم) بل فى يومين واكثر نعم إن كان من غير ما ذكر فلا باس ان تدخل كل يوم كما قاله الماوردى معنى ونهاية قال الرشيدى حاصل هذا مع ما قبله ان منزله ان كان قريبا لجاءت كل يوم لزمه تمكينها من الدخول وإن كان بعيدا لجاءت كل يوم عقب هذا ثم رأت الاذرى نقله فى الاثنى عشر فتاوى البغوى ونقل عن ابن القطان وعلى مقتضى كلام غيره جريانه ذلك بينهما وهو اوجه مر لانه إذا خير بين غير المتساويين فين المتساويين اولى اه (قوله) فى المتن فان اختار احدهما ثم الآخر حول اليه) قال فى الروضة وشرحه وإن تكرر ذلك منه لا نهى بدمر ظاهر له الامر بخلاف ما ظنه او يتغير حال من اختاره اولا ولا المتبع شهوته كما قد يشتهى طعاما فى وقت وغيره فى آخر ولا نهى بدمر إعادة الجانبين انتهى وقد يؤخذ من التعليق الاخير انه لو اختار ابتداء ان يكون عند احدهما مدة كيوم أو أسبوع أو شهر وعند الآخر مدة كيوم أو أسبوع أو شهر أوجب لذلك وليس بعيدا ويحتمل أن لا يجاب بل يقرع فليراجع فى الروضة وشرحه فرغوا اختار احدهما فامتنع من كفالته فله الآخر ولا اعتراض للولد فان رجح الممتنع وطلب كفالته أعيد التخيير وإن امتنعها وكان بعدها مستحقان لها كالجد والجدة خير بينهما وإلا بان لم يكن بعدها مستحقان جبر عليها من تلزمه النفقة لانهما من جملة الكفاية انتهى ويؤخذ منه انه لو امتنع جميع مستحقى الحضارة من حضن غير المميز اجبر عليها من تلزمه نفقته وهو كذلك (قوله) فى المتن ويمنع أثنى) وظاهر كلامه عدم الفرق بين الام المخدرة وغيرها وهو كذلك خلافا لما عساه الاذرى من الفرق وظاهر كلامه انه لو مكنتها من زيارتها لم يحرم عليه نعم لا يمنعها من عبادتها لمرض لشدة الحاجة اليها مرش (قوله) فى المتن) ولا يمنعها دخولها عليها زائرة) عبارة شرح البهجة وإذا زارت لا يمنعها الدخول لبيتها ويحلى لها حجره فان كان البيت ضيقا خرج ولا يبطل المكث فى بيته وعدم منعها الدخول لازم كما صرح به الماوردى فقال يلزم الاب ان يمكنها من الدخول ولا يوجبها على ولدها انتهى عنه وفى كلام غيره ما يفهم عدم الوجوب به اقنى ابن الصلاح فقال فان نحل الاب بدخولها الى منزله اخرجها اليها أى إلى مسكن الام بدليل قوله ويكون ذلك برضا زوج الام فان اتى تعين ان ينعها الى الام فان امتنع الزوج من إدخالها الى منزله نظرت اليها والبنت خارجة وهو داخله ثم نقل عن بعضهم ان الدخول من غير إطلاعه لغرض

بالشرطين المذكورين فذلك (٣٦٢) (والا في بينها) فهو الخير في ذلك نعم ان اضرت النقلة لبينها امتنعت ولو مرضت الام فليس للاب

منع الولد الذكر والاثنين عبادتها ولو اختارها ذكر فتعدها يكون (للاولاد) وان علا ومثله وصى وقم يكون (نهارا) وهو كالليل للغالب في نحو الاتوى الامر بالعكس نظير ما مر في القسم (يؤديه) وجوبا بتعليمه طهارة النفس من كل رذيلة وتحليها بكل محمود (وسيله) وجوبا (المسكتب) بفتح الميم مع فتح اكرس التاء وهو محل التعليم وسماه الشافعي الكتاب كما هو على الالسنه ولم يبال انه جمع كاتب (وحرقة) اى ذبهوا وظهر كلام الماوردى انه ليس لاب شريف تعليم ابنه صنعة تزيد له رعايته حظه ولا لئله الى امة لعجز النساء عن مثل ذلك واجرة ذلك في مال الولدان وجوده لا فاعلى من عليه نفقته واقى ابنه الصلاح في ساكن يسلد ومطلقة بقر قوله منها ولد مقيم عندها في مكتب بانه ان سقط حظ الولد باقامته عندها فالخضانة للاب رعايته لمصلحته وان اضرت ذلك بامه ويؤخذ منه ان مثل ذلك بالاولى ما لو كان في اقامته عندها رعية قوية (او) اختارها (انثى) فتعدها (تكون) ليلا ونهارا (لاستوائهما في حقها) الا لائق بها سترها

فله منعها ويظهر ان وجه الفرق النظر الى العرف فان العرف ان قريب المنزل كالجار ويردد كثير اختلاف بعيدا اه وقوله لزمه الخ ومثله في عرش مخالف لما مر انفا عن المعنى (قوله بالشرطين المذكورين) اى بقوله حيث لا خلوة باحر مقولا رعية الخ اه سم (قول المتن والا في بينها) اى يكون التريض ويعودها ويجب للاحتراز من الخلوة بها في الحالين ولا يمنع الام من حضور تجميعهما في بيته اذا ما توله منها من زيارة قهرهما اذا دفنا في ملكه والحكم في العكس كذلك نهاية ومعنى (قوله وان اضرت الخ) اى المريض اه كزدى (قوله امتنعت) اى النقلة (قوله ولو مرضت الام الخ) تقدم هذا عبارة النهاية والمعنى والا سنى وان مرضت الام لم الاب تمكين الانثى من تريضها ان احسنت ذلك بخلاف الذكر لا يلزمه تمكينه من ذلك وان احسنه اه (قوله وان علا) الى الفصل في المعنى الا قوله واقى الى المتن وقوله ويرد الى ولومات وقوله ولو ضعيفة فيما يظهر وقوله اولم تصحبه واتحد مقصدهما وقوله وليس الطاعون الى المتن (قوله وهو كالليل للغالب في نحو الاتوى الخ) هذا ظاهر فيما اذا كان عليه تلك الحرقة والا فلا وجه له على انه قد لا يلائم قول المصنف وسيله للمسكتب وحرقة والفرق بين ما هنا والقسم ظاهر فليتأمل اه رشيدى (قول المتن يؤديه) فن ادب ولده صغيرا سر به كبير ايقال الادب على الاباء والصلاح على الله اه معنى (قوله وجوبا) الظاهر انه متعلق بالمسكتب والحرقة والواو بمعنى او اه رشيدى (قول المتن للمسكتب) اى او نحوهما يعلق بحال الولد اه عرش (قوله اى ذبهما) يتعلم من الاول الكتابة ومن الثانى الحرقة على ما يعلق بحال الولد نهاية ومعنى (قوله انه ليس لاب الخ) وكذا لا ينبغي ان لصنعة شريفة ان يعلم ابنه صنعة رديئة اه معنى (قوله ولا يلكه) اى الاب مطلقا والولد الذكر (قوله عن مثل ذلك) اى عن القيام به (قوله واقى ابن الصلاح الخ) وقد يقال قضية ماسيا في سفر النقلة ان الحق للاب انه هناله مطلقا فليتأمل ان يخص هذا بقرب يطلق معه على احواله اه سم (قوله ومطلقة بقرية) جملة حالية (قوله بانه ان سقط الخ) معتمد اه عرش (قول المتن واتى) اى او خشي كاشحه الشيخ وموت الاشارة الى نهاية ومعنى (قول المتن ويوزورها) الاب على العادة وظهر انها لو كانت مسكن زوجها امتنع دخوله الا باذن منه فان لم ياذن اخرجهما اليه ليراهما ويتفقد حالها ولا حظا بالقيام بمصالحها اه نهاية زاد المعنى وكذا حكم الصغير الغير المميز والمجنون الذى لا تستقل الام بضبطه فيكون عند الام ليلا ونهارا ويوزورها الاب ولا حظا بما مر وعليه ضبط المجنون اه قال عرش ويبنى انه لا يجب عليها تمكينه من دخول المنزل اذا كانت مستحقة لمنفعتها ولا زوج لها بل ان شاءت اذنت له في الدخول حيث لا رعية ولا خلوة وان شاءت اخرجهما وله عليه يفرق بين وجوب التمكين على الاب من الدخول الى منزله حيث اختارته الانثى وبين هذا يتيسر مقارنة الاب للمنزل عند دخوله الام بلا مشقة بخلاف الام فانه قد يشق عليها مقارنة المنزل عند دخوله فربما جاز ذلك الى نحو الخلوة اه (قوله ولا يطلها) اى لا يطلب الاب احضارها اه معنى (قوله لما ذكر) اى في قوله اذ الا لائق الخ (قوله واخذ الخ) اعتمدته النهاية والمعنى فتعدها ومقتضى قوله على العادة من زيارتها ليلا كما صرح به بعضه من لنافيه من الرية والتهمة اه (قوله ويرد اشتراطهم الخ) قد يقال هذا الاشتراط لا بنافى انه قد تحصل رعية سم على حجج اه رشيدى (قوله ولومات) الى قوله ونازع فيه في النهاية بمخالفة يسيرة

الزيارة لا يمنع منه اه (قوله بالشرطين المذكورين) اى بقوله حيث لا خلوة له بها محرمة ولا رعية (قوله ولو مرضت الام) قال في الروض وان مرضت اى الام مرضتها الانثى ان احسنت تريضها قال في شرحه بخلاف الذكر لا يلزم الاب تمكينه من امرضها وان احسن اه (قوله في المتن ولو اختارها ذكر) قال في شرح الروض والخشى كالانثى فيما يظهر اه (قوله في نحو الاتوى الامر بالعكس) على الاقرب في شرح الروض (قوله واقى ابن الصلاح الخ) كذا مرش وقد يقال قضية ماسيا في سفر النقلة ان الحق للاب انه هناله مطلقا فليتأمل ان يخص هذا بقرب يطلق معه على احواله (قوله ويرد اشتراطهم الخ) يفيدان

ما أمكن (ويوزورها الاب على العادة) ولا يطلها

ذكر واخذ من اعتبار العادة المنع ليلا فانه من الرية ويرد اشتراطهم في دخوله على الام وجود مانع خلوة من نحو محرم او امرأة فقه ولومات

اجب الاب الى عمل دفعه على الوجه واما بعد البلوغ الا نرا دعن نحو ابوها الا ان ثبت رية ولو ضعيفة بياظهر فلولى نكاحها وإن رضى اقرب منه ببقائها في عملها فيما يظهر أن يمنها الا نرا دليل يصحها اليه ان كان حرما ولا لافالى (٣٦٣) من يأمنها بموضع لائق ويلاحظها ويظهر

في أمر ثبت الرية في انفراد

سأب عليه الا قوله ولو ضعيفة فيما يظهر وقوله وجوز والى المتن وقوله وللا رافى احتمال فيه وقوله او كان به الى وليس الطاعون وقوله لكن اطال البلقينى في ردده **(قوله)** ولو مات اى المحضون عبارة النهاية والمغنى ولو تنازع في دفن من مات منهم في تراب احداهما اى فى التربة التى اعتاد احدهما الدفن فيها ولو مسيلة عرش **(قوله)** اجيب (الاب) اى حيث لم يترتب عليه نقل حرمانه من مات عند امه والاب في غير بلداه اعمش **(قوله)** ولما بعد البلوغ الخ) عبارة المغنى ولو بلغ عاقلا غير رشيد فاطلق مطلقون انه كالصبي وقال ابن كنج إن كان لعدم اصلاح ماله فكذلك وإن كان لديه فقيل تدام حضاته الى ارتفاع الحجر والمذهب انه يسكن حيث شاء قال الرافى وهذا التفصيل حسن اه وإن كانت اثني فان بلغت رشيدة فالاولى ان تكون عند احداهما حتى تزوج إن كانا متفرقين بينهما ان كانا مجتمعين لانه ابعد عن التهمة ولها ان تسكن حيث شاءت ولو بكر اهذا إذا لم يكن رية ولا ظلام اسكنها معها وكذا الولي من العصة اسكنها معها اذا كان حرما لها ولا في موضع لائق يمسكنها ولا حظها دفعا لعار النسب كما يمنها نكاح غير الكفء ويجبر على ذلك والامر دمثا فإذا ذكر وان بلغت غير رشيدة ففيها التفصيل المار قال المصنف حضنة الخنى المشكل وكفائه بعد البلوغ لم اقره نقلا ويبنى ان يكون كاليت البكر حتى يجي في جواز استقلاله وانفراده عن الابوين وجمان اه ويعلم التفصيل فيه بما مره **(قوله)** الا ان ثبت اى وجدت في الانفراد وكذا يقال فيما باقى اه رشيدى **(قوله)** رية) ويصدق الولي يمينته في دعوى الرية ولا يكلف بينه اه معنى **(قوله)** فلولى نكاحها الخ) يفيد ان نحو الاخ المانع وإن رضى الاب اه سم **(قوله)** في امرد اى بالغ اه عشم **(قوله)** وجوز واذك) اى منع الامر دمن الانفراد عند وجود الرية فيه **(قوله)** واحدا منها) سواء اختار غيرها او لا اه معنى (قول المتن مع المقيم) (تنبيه) لو كان المقيم الام وكان في مقامه معها مفسدة او ضاع مصلحة كالوكان يعمله القران او الحرفة وهما يبذلان يقوم غير مقامه في ذلك فالتجته كاتال الزركشى تمكين الاب من السفر به لاسيما إن اختاره الولد معنى وروى مع شرحه وقره سم **(قوله)** كان عند الام) ويبنى ان باقى فيه البحث المتقدم اه معنى عبارة سم لعل محله ما لم يظن فساد حاله بكونه عندها اه **(قوله)** كما لو اد) اى الاب من سفر النقلة اه معنى **(قوله)** وانما يجوز السفر به) الى قوله وافر عند المقيم شامل لسفر النقلة وقضيته انه إذا كان مريده الاب وكان الطريق او المقصود دخا فامر مع الام اه سم **(قوله)** ان لم يصلح الخ) اى للاقامة اهمنى **(قوله)** عند المتولى) عبارة النهاية كاتاله المتولى اه **(قوله)** او كان وقت شدة حراخ) قال الاذرى وهو ظاهر إذا كان يتضرر به الولد اما إذا حله فيما يقه ذلك فلا اه معنى عبارة النهاية كاتاله ابن الرفعة وتضرر بذلك كاقيد الاذرى اه **(قوله)** او كان) اى السفر اه سم **(قوله)** بجرا الخ) عبارة النهاية والمغنى ويجوز له سلوك البحر به لما مر في الحجر اه **(قوله)** لما نعا) اى من

مقصدها لم تصحبه واتحد مقصدها ماد حقا كما لو عاد لمحلها وواضح فيما إذا اختلف مقصدها وصحبه أنها تستحقها معه صحته لا غير وإنما يجوز السفر به بشرط امن طريقه (والد) اى المحل (المقصود) اليه فان كان احدهما خوفا امتنع

لنحو الاخ المانع وإن رضى الاب **(قوله)** في المتن ولو أراد احدهما سفر حاجة كان الولد المميز وغيره مع المقيم قال في شرح الروض نعم إن كان المقيم الام وكان في بقائه معها مفسدة او ضاع مصلحة كالوكان يعمله القران او الحرفة وهما يبذلان يقوم غير مقامه في ذلك فالتجته تمكين الاب من السفر به لاسيما إن اختاره الولد ذكره الزركشى وغيره اه **(قوله)** كان عند الام) لعل محله ما لم يظن فساد حاله بكونه عندها **(قوله)** في المتن والسفر نقلة فالاب ابولى به) قال في شرح البهجة وفيها اى الكفاية عن تعليق القاضي لو اراد النقلة من بلد الى بادية فالام أحق قال الاذرى ولم ارفى تعليقه ولا كتب أصحابه اه وفي شرح الارشاد للشارح وانه اى الاب يتم ايضا السفر لنقلة ولون يلد لبادية خلا فالاب وادى اه **(قوله)** وانما يجوز السفر به الى وافر عند المقيم) شامل لسفر النقلة وقضيته انه لو كان مريده هو الاب وكان الطريق او المقصد خوفا افر مع الام **(قوله)** ومار الخ) كذا شرح م **(قوله)** او كان) اى السفر

السفر به وافر عند المقيم وكذا إن لم يصلح المحل المتعلق اليه عند المتولى أو كان وقت شدة حرا أو رد عند ابن الرفعة أو كان السفر به بجرا أخذنا من منعهم السفر بماله فيه قيل بل أولى اه ومرأوا آخر الحجر ما يرداه وكان به إلى دار الحرب وإن أمكن كما نقلة الاذرى

واعتمده وليس خوف الطأءون ما تعاون وجدته قرأته كما هو ظاهر نظر الأصل عدمه والقارئ كثير أمانات بخلاف تحقيقه لحزمة
الدخول إلى محله كالحروج منه لغير حاجة (٣٦٤) ماسة (قيل و) شرط كون السفر بقدر (مسافة قصر) لأن الانتقال لما دونها

كالاقامة بمحلة أخرى من بلد متسع لسبولة مراعاة الولد قيل وعليه الأكثر ورد بمنع سهولة رعاية مصالحه حيث ولو نازعته في قصد الثقة لحلفان نكل حلفتم وأسكنته (ومحارم العصبية) كالإخاء (في هذا) أي سفر الثقة (كالأب) فيقدمون على الإلمام احتياطا للنسب أيضا بخلاف محرم لا عصوبة له كأي أم وغال وإخاء لأم وقال المتولي وأقره في الروضة لكن أطال البلقيني في رده أن الأقرب كالإخاء لو أراد الثقة وهناك أبعاد كالمع كان أولى (وكذا إن عم لذكر) فيأخذه إذا أراد الثقة لأم (ولا يعطى أنثى) مشبهة حذرا من الخلوة المحرمة (فإن رافقته بنته) ونحوها المكلفة الثقة (سلم) المحضون الذي هو أنثى (اليها) لاتقاء المحذور حيث نازع

السفر به أه عش (قوله كالخروج منه) أي إذا كان واقفا في أمثاله كإمر التقييد به في فصل إذا ظننا المرض خوفا فادعش (قوله لغير حاجة إلخ) راجع لكل من الدخول والخروج أه عش (قوله مائة) أي قوية أه عش (قوله ولو نازعته إلخ) أي قال لربها بدال انتقال فقالت بل أردت التجارة أه معنى (قوله وقال المتولي إلخ) عبارة المغني تنبيه للاب نفع له أن الأم كأمه وإن أقام الجدة بيلدها وللمجد ذلك عند عدم الأب وإن أقام الأخ بيلدها لا الأخ مع إقامة العم وإن الأخ فليس له ذلك بخلاف الأب والجدة لأنهما أصل في النسب فلا يعنى به غيرهما كاعتنائهما والحواشي يتقاربان فالعم منهم يعنى بحفظه هذا ما حكاه في الروضة كاصلها عن المتولي وأقره وعليه فيسبغ ذلك من قول المصنف ومحارم العصبية ولكن البلقيني جرى على ظاهر المتن وقال أه قاله المتولي من مفرداته التي هي غير معمول بها أه وعبارته أنها بوقال المتولي وأقره في الروضة أن الأقرب كالإخاء لو أراد الثقة وهناك أبعاد كالمع كان أولى أه وقال الرشيدى بعد ذكره عن الروض مثل ما مر عن المغني فاضفه به تعلم ما في قول الشارح كان أي العم أولى إذا الأولى به حيث أن الأم لأقامة المع أه وعبارة عش قوله وقال المتولي إلخ معتمد قوله كان أولى أي الأبعد أه (قوله أن الأقرب) يعنى من الحواشي رشيدى ومعنى (قول المتن لذكر) أي به أه معنى (قوله فيأخذه) أي من الأم (قوله لأم) أي احتياطا للنسب (قوله مشبهة) قضيت تسمي غير المشبهة له وهو مشكل فيما إذا كان مقصده بعد ابتغاء معه حد الشبهة أه رشيدى (قوله أو نحوها) ومثله الزوج عش أي وأخته معنى (قول المتن اليها) أي لاله ألم تكن في رحله كالوكان في الحضرة أما إذا كانت بنته أو نحوها في رحله فأنها تسلم اليه بذلك تؤمن الخلوة وقد مر أن بهذا جمع بين كلامي الروضة والكتاب أه معنى (قوله ونازع فيه الأذرى إلخ) عبارة المغني وإن لم يبلغ حد الشهوة أعطيت له وإن نازع في ذلك الأذرى أه

«(فصل في مؤنة المالك وتوابعها)» (قوله وتوابعها) أي المؤنة (قول المتن كفاية رقيقه) ذكر أن أو اتى وأختى نهاية (قوله لإمكا تلخ إلخ) نعم إن احتاج لزمته كفايته كسائتي في الكتابة وكذا الوعز نفسه ولم يفسخ سيده فعليه نفقة وهي مسئلة عزيزة النقل ويلزم فطرة المسكاتب كتابة فاسدة نهاية وقوله نعم إن احتاج إلخ ظاهر هو لو كانت الكتابة صحيحة وفيده قوله كذا إلخ عش وقوله ولو عجز نفسه إلى قوله ويلزمه إلخ في المغني مثله (قوله تجب نفقتها) أي على زوجها بأن سالت له ليلا ونهارا أه عش (قوله قوتا) إلى قوله ولو ألوجب في أنها بوقال المغني الأقول في الحضرة (قوله وسائر مؤنة) حتى يجب على السيد أجرة الطبيب وثمان الأدوية وإن لم يجب عليه ذلك لنفسه كنفاءه حتى نفسه بداعية الطبع أه نهاية قال عش قوله وإن لم يجب عليه إلخ أي وإن أخبره طبيب عدل بحصول الشفاء ولو تناو له وينبغي وجوبه إذا أخبره معصوم بهلاكه لو ترك الدواء أه (قوله كأم طهره) ولو سفر أو تراب ييممه إن احتاجه نهاية ومعنى (قوله

(قوله أن الأقرب كالإخاء إلخ) اعتمده في الروض فقال كالإخاء إقامة العم وابن الأخ أه «(فصل في مؤنة المالك وتوابعها)» (قوله لإمكا تلخ إلخ) نعم إن عجز نفسه وجبت نفقته وإن لم يفسخ السيد وهي مسئلة عزيزة النقل مر (قوله قلت لأن الموجب إلخ) وأيضا فأنها يمكن التخصص منه بنحو البيع والاعتاق ولا كذلك شم (قوله ومهم مواساة القريب) بل الموجب القرابة كما تقدم أول الباب وهي موجودة والمواساة حكمه (قوله ولو سفر (١) م) (قوله كأم طهره) ولو دفعه لمتعمدا تلافه بلا حاجة وجب دفعه ثانيا وهكذا غاية الأمر أنه ياتم بتعمدا تلافه قوله ناديه على ذلك وإلما لم يمتدد الدفع لحق الله تعالى م ر قياس ذلك وجوب تكرار الدفع إذا كان متعمدا الحدث بعد الطهارة (قوله كأم طهره) لو دفع إليه ماء الطهر فطهر به ثم قبل أن يصلي به الفرض أحدث عمدا بلا حاجة قبل يلزمه أن يدفع له ماء آخر فيه نظره ولا يبعد أنه لا يلزمه وعلى هذا لو تعدى بالجنابة كان زنى أو بتجسس بدنه أو ثوبه كان مضطحا بالنجاسة عمدا بلا حاجة فهل يلزمه ماء

الموجب هنا الملك وهو موجود ومهم مواساة القريب والمهدير ليس من أهل المواساة (نفقة) قوتا وأدما بلا تقدير (وكسوة) وسائر مؤنة كأم طهره (١) قول المحشي قوله ولو سفر ليس في نسخ الشارح التي بأيدينا في

في الحضر) وكذا في السفر في الاوجه ولو دفعه له فعمدا اتلافه بلا حاقه وجب دفعه له ثانياً وهكذا في الامر
انه يائم بعمدا اتلافه وله تاديبه على ذلك وانما زعم تعدد الدفع لحيث ان الله تعالى امر وقياس ذلك وجوب
تكرار الدفع اذا كان يتعمدا الحدث بدم الطهارة بلا حاقه سم على حج اه عش **(قوله بما فيه)** اى فى
الخبر **(قوله مستحق المنفعة)** اى او مرهنا او كسراً او نهاية **(قوله وايقاً)** ومن صورة
تمسك الايق من النفقة حال ابقائه ان يجد هناك وكلاً مطلقاً للسيد تأمل سم على المنهج ويمكن ان يصور
ايضاً بالمرور امره القاضى ببلد الايق وطلب منه ان يقترض على سيده لكن يبقى الكلام هل يجيبه الى ذلك
حيث علم ابقائه او لا يلجمه على العود الى سيده فنظره والاقر بان اياه بالعود الى سيده فان اجاب به الى ذلك
وكل به من يصرف عليه ما يوصله الى سيده قرضاً اه عش **(قوله اكرالاً)** عبارة المغنى والنهاية وتعتبر
كفايته في نفسه زهادة ورغبة وان زادت على كفاية مثله غالباً اه **(قوله نظير ما ياتي)** اى على علف الدواب
وسقيها اه عش **(قول المتن من غالب قوت رقيق البلد)** من قح وشعير ونحو ذلك وقوله وادهم من سمن
وزيت وجبن ونحو ذلك معنى ونهاية **(قوله ولا لا اعتبار الخ)** في ترتيب هذا الجزء ادى على هذا الشرط شىء لان
نفي الاختلاف المذكور صادق باتحاد قوت رقيق البلد لكنه دون قوت السادات عادة فليتامل اه سم **(قوله)**
ولا نظر لما ياكله السيد الخ عبارة النهاية والمغنى ولا بد من مراعاة حال السيد في ساره واعساره فيجب
ما يليق بحاله ولو كان السيد اكل ولبس دون المعتاد غالباً بخلا او رياضة لم رقيقه رعاية الغالب له اه
قال عش اى ولا بد ايضا من مراعاة حال العبد جملاً وعدمه كما يدل عليه قوله قال والمعروف عندنا الخ ولا
يخالف هذا ما سذكره من كراهة تفضيل النفيس من العبيد الخ لانه قد هم بالنفاسة لذاته وما هنا في النفاسة
بسبب النوع او الصنف كالروى مع الرنجي اه **(قوله كذلك)** اى ان اختلف كسوتهم باختلاف جاهلهم
الخ **(قوله خبر الشافعي)** اى قوله ولا يظهر في المغنى ولى قول المتن وتسقط في الهابة **(قوله وان لم يضره)** اى
لم يتأذى ولا يضره بانه ياتى معنى **(قوله نعم ان اعتبد الخ)** عبارة المغنى هذا بيلادنا كما قاله الغزالي وغيره اما بيلاد
السودان ونحوها فله ذلك كافي المطلب وهذا يفهمه قوله لم من الغالب فلو كانوا لا يسترون اصلاً وجب ستر
العورة لحق الله تعالى اه زاد النهاية ويؤخذ من التعليل ان الواجب ستر ما بين السرة والركبة اه اى

الطهارة لذلك ويرقى او لافيه نظرو وقد تقدم في نفقة الاقارب قول الشارع وانه يدل ما تلف بيده وكذا ان
اتلفه لكن الشريد يضمه اذا ايسر ولا نظر لمنفعة تكرار الابدال يتكرار الاتلاف لتقصيره بالدفع له اذ يمكنه
ان ينفعه من غير تسليم وما يضطر لتسليمه كالكسوة يمكنه ان يوكل به من راقب ويمنعه من اتلافها اه ولا
يحتج جريان ذلك بالاول والاضمان فلا ياتي هنا وقد يؤخذ من قوله اذ يمكنه ان ينفعه من غير تسليم الخ
الفرق بين وجوب ابدال النفقة والكسوة هنا مطلقاً اخذاً ما تقر في القرب وبين عدم وجوب ابدال ماء
الطهارة فيما ذكرنا هنا وقد يقال ينبغي ان يجب ابدال ماء الطهارة هنا مطلقاً لا مكان التخصص منه بنحو البيع
(فرع) اختلفا في كفاية النفقة فيتحقق تصديق السيد اذا كان يكنى امثاله ظاهر امام ثبت خلافه **(قوله)**
في الحضر) وكذا في السفر في الاوجه **(قوله في المتن من غالب قوت الخ)** ولو اعطى السيد رقيقه طعامه لم يجز له
تبديله بما يقتضى تاخير الاكل (لاصلحة الرقيق ولو فضل نفيس رقيقه لانه على خبيسه كره في العبيد وسن
في الامام مرش **(قوله ولا اعتبار الخ)** في ترتيب هذا الجزء ادى على الشرط شىء لان نفي الاختلاف المذكور
صادق باتحاد قوت رقيق البلد لكنه دون قوت السادات عادة فليتامل **(قوله وعليه حلوا الخ)** قد يقال فلا
حاجة حينئذ لقوله من طعامه ومن لباسه بحاج بانه لا دفع توهم انه انما يجب له بما دون الغالب تميز اله بينه
وبين السيد **(قوله في المتن وكسوتهم)** ولا يكتفى ستر العورة ولو كانوا لا يسترون اصلاً وجب ستر العورة لحق
الله تعالى وقد مر ذلك ويؤخذ من التعليل ان الواجب ستر ما بين السرة والركبة مر شىء ولو ائني
والكلام حيث لا عارض والاوجب ستر كل البدن كان تعين لدفع نظر محرم فعليه منعها من خروج يلامه
نظر محرم او سترها بما يمنع منهم **(قوله اذ لا تحقير)** وانما وجب ما زاد على ستر العورة في الميت مطلقاً لان

الطهارة لذلك ويرقى او لافيه نظرو وقد تقدم في نفقة الاقارب قول الشارع وانه يدل ما تلف بيده وكذا ان
اتلفه لكن الشريد يضمه اذا ايسر ولا نظر لمنفعة تكرار الابدال يتكرار الاتلاف لتقصيره بالدفع له اذ يمكنه
ان ينفعه من غير تسليم وما يضطر لتسليمه كالكسوة يمكنه ان يوكل به من راقب ويمنعه من اتلافها اه ولا
يحتج جريان ذلك بالاول والاضمان فلا ياتي هنا وقد يؤخذ من قوله اذ يمكنه ان ينفعه من غير تسليم الخ
الفرق بين وجوب ابدال النفقة والكسوة هنا مطلقاً اخذاً ما تقر في القرب وبين عدم وجوب ابدال ماء
الطهارة فيما ذكرنا هنا وقد يقال ينبغي ان يجب ابدال ماء الطهارة هنا مطلقاً لا مكان التخصص منه بنحو البيع
(فرع) اختلفا في كفاية النفقة فيتحقق تصديق السيد اذا كان يكنى امثاله ظاهر امام ثبت خلافه **(قوله)**
في الحضر) وكذا في السفر في الاوجه **(قوله في المتن من غالب قوت الخ)** ولو اعطى السيد رقيقه طعامه لم يجز له
تبديله بما يقتضى تاخير الاكل (لاصلحة الرقيق ولو فضل نفيس رقيقه لانه على خبيسه كره في العبيد وسن
في الامام مرش **(قوله ولا اعتبار الخ)** في ترتيب هذا الجزء ادى على الشرط شىء لان نفي الاختلاف المذكور
صادق باتحاد قوت رقيق البلد لكنه دون قوت السادات عادة فليتامل **(قوله وعليه حلوا الخ)** قد يقال فلا
حاجة حينئذ لقوله من طعامه ومن لباسه بحاج بانه لا دفع توهم انه انما يجب له بما دون الغالب تميز اله بينه
وبين السيد **(قوله في المتن وكسوتهم)** ولا يكتفى ستر العورة ولو كانوا لا يسترون اصلاً وجب ستر العورة لحق
الله تعالى وقد مر ذلك ويؤخذ من التعليل ان الواجب ستر ما بين السرة والركبة مر شىء ولو ائني
والكلام حيث لا عارض والاوجب ستر كل البدن كان تعين لدفع نظر محرم فعليه منعها من خروج يلامه
نظر محرم او سترها بما يمنع منهم **(قوله اذ لا تحقير)** وانما وجب ما زاد على ستر العورة في الميت مطلقاً لان

(ويسن) لمن لم يفعل الأفضل من (٣٦٦) لإجلاسه معه لئلا كل أي حيث لا رية فيما يظهر (أن بناوله بما ينقسم به) ولو فوق اللائق به (من طعام

و آدم) لاسما ما عالج له خبر
الشيخين إذا أتى أحدكم
خادمه بطعامه فأن لم يقعه
معه فليأكله أو لقمته أو لقمته
أو أكلة أو كلتين فإنه أولى
حره وعلاجه والتعليل بما
بعد الفاء يرشد إلى محلهم
للأمر على الذنب ويسن أن
يكون ما يناوله له يند مسدا
للاضلاع بهج الشهوة ولا
يقضي التهمة (و) من
(كسوة) لا من مكارم
الاخلاق ويظهر في أمره
جميل أنه يسن أن لا يتعمه
بنحو ملبوسه الناعم لأن
ذلك يؤدي إلى سوء الظن به
والوقوع في عرضه لاسيما
اليوم وقد فشا هذا الفساد
وغيره (وتسقط) كفاية
الغن (بعض الزمان) كنفقة
القريب بجماع اعتبار
الكفاية فيها ومن ثم لم
تصر دينه إلا بما مر ثم
(ويبيع القاضى فيها ماله)
أو يؤجره عند امتناعه منها
ومن إزالة ملكه عنه بعد
أمر القاضى له بالبيع أو
الاجار أو عند غيبته نظير
ما مر ثم فقها يتيسر بيع
بعضه أو إيجاره شيئا فشيئا
بقدر الحاجة بفعل ذلك فيه
وفي غيره كالقمار يستدين
حتى يجمع قدر صالح ثم
يبع ما يبق به أو يؤجره ولو
تعدربيع البعض وإيجاره
وتعذرت الاستدانة باع
الكل أو أجرة هذا في غير

ولو أتى والكلام حيث لا عارض والأوجب ستر كل البدن كان تعين لدفع نظر عرم ففعله منعها من خروج
يلزمه نظر عرم وأسترها بما يمنع منه مرسوم عرش (قول المتن ويسن أن بناوله الخ) ولو أعطى السيد رقيقه
طعامه لم يجز له أي السيد تبدله بما يقتضى تأخير الأكل إلا لمصلحة الرقيق ولو فضل لنفسه رقيقه لذاته على
خسيسه كره في العيدين وفي الإمامه أنه ينفق على الرقيق فضل أمة الترسى مثلا على أمة الخدمة في الكسوة
كأني التنبيه وفي الطعام أيضا كما قاله ابن النقيب المعروف بذلك أنه قال عرش قوله إلا لمصلحة الرقيق ينبغي
أن عمل ذلك ما تم تدعى إليه حاجة فإما كان حضر للسيد صيف يشق عليه عدم أطعامه فإن أدان يقدمه مادفعه
للعبد ثم يأتي ببدله للعبد عرش لا يتضرر بالتأخير إليه أه (قوله) ولو فوق اللائق به) أي السيد نهاية
ومعنى (قوله أحدكم) هو بالنصب مفعول مقدم أه رشيدى (قوله) أو أكلة) بضم الهزة اللمعة كأي
شرح مسلم وحديثه فعل أولئك من الرواى أه رشيدى (قوله) والتعليل بما بعد الفاء الخ) يتأمل وجهه
أه سيد عرش عبارة النهاية والمعنى والمعنى فيه تشوف النفس لما تشاهده وهذا يقطع شهوتها والأمر في
الخبر يحول على الذنب طلبا للتواضع ومكارم الأخلاق أه (قوله) ولا يقضى التهمة) بفتح فسكون أي
الحاجة الشهوة كأي القاموس أه عرش (قوله) أنه يسن الخ) قضيته جواز التمتع المؤدى إلى ما ذكر وهو
الوجه وقائل أه سم (قوله) لأنه يؤدي إلى سوء الظن الخ) هل هو على إطلاقه نظر الما من شأنه ذلك أو
بالنسبة لمن يعلم أنه لا يسلم من الوقوع فيه لو فعل ذلك عمل تأمل ولعل الثاني أقرب أه سيد عرش (قوله) كفاية
الغن) إلى قوله أي قرضا في النهاية وكذا في المعنى الأقوله هذا في غير محجور إلى المتن وقوله ولو يبلد القاضى
إلى المتن (قوله) إلا بما مر) أي بغير قاض أو تجره وقد قال الرواى لو قال الحاكم لعبد رجل غائب استدن
وانفق على نفسه كجاء وكان ديناً على سيده نهاية بوقياس ما دفعه في نفقة القريب أنها إنما تصير ديناً على السيد
إذا اذن له القاضى في الاقتراض وأقرض أو أمر القاضى من ينفق على الرقيق ويرجع بما نفقه وفعل
عرش وسم عبارة للمعنى إلا باقتراض القاضى وإذا نهى فموأقرض أه (قوله) أو يؤجره) عطف على بيع
أه سم والصحيح لمال السيد (قوله) عند امتناعه) تنازع فيه الفعلان (قوله) منها) أي كفاية الغن (قوله)
بعد أمر القاضى الخ) ظرف لبيع أه سم أي يؤجر (قوله) أو عند غيبته) عطف على عند امتناعه (قوله)
يفعل ذلك) أي يبيع البعض أو إيجاره (قوله) وفي غيره الخ) عطف على فيما يتيسر الخ (قوله) قدر صالح)
أي يسلم بيع أو إيجار ما يقابل (قوله) هذا في غير محجور عليه أما هو فيجب الخ) هذا الصنيع يفهم أنه في غير
المحجور لا يجب على القاضى فعل لاحظ وهو مشكل ثم رأيت التنبيه إلى الذي انحط كلامه فيه فعل
أنه يجب مراعاة الإصلاح في غير المحجور أيضاً ولو بيع الغن أه سم وهو الأظهر الموافق لنظائره عرش
(قوله) أو يبيع ماله لآخر) ينبغي أو إيجاره أه سم (قوله) أو الاقتراض الخ) أي اقتراض القاضى من
بيت المال على مغل السيد أه عرش (قوله) ولو يبلد القاضى الخ) قضيته أنه لو كان له مال في غير بلد

ذلك خاتمة أمره أو الاقتصار المذكورين في الأكرام (قوله) إلا بما مر) منه فرض القاضى وهو بناء على
ظاهرة الذى مشى عليه الشارع هناك في غاية الاشكال هذا الرقيق لا يتصور ملكه فكيف يصير ديناً بالفرض
فلتأمل فالوجه هل فرض القاضى هنا على المعنى المتقدم عرش (قوله) وفي المتن) وبيع القاضى فيها ماله الخ)
عبارة الروض وشرحه وبيع ماله سيده في نفقته أي يبيعه عليه الحاكم إذا امتنع من الاتفاق عليه أو غاب
أو يؤجره بعد استدانة شيء عليه صالح فإن عدم ماله أو يبيعه أي الرقيق أو إيجاره أو عتقه فإن امتنع من
ذلك باع الحاكم وأجره أه باخصار وقوله فإن امتنع من ذلك ينبغي أو غاب (قوله) أو يؤجره) عطف على
يبع وقوله بعد أمر القاضى الخ) ظرف لبيع (قوله) فيجب فعل لاحظ الخ) هذا الصنيع يفهم أنه في غير محجور
لا يجب على القاضى فعل لاحظ وهو مشكل وسيأتى ما يصرح بوجوب مراعاة الإصلاح فيه أيضاً ثم
رأيت التنبيه إلى الذي انحط كلامه فيه على وجوب مراعاة الإصلاح ولو باع الغن (قوله) أو يبيع ماله لآخر)

محجور عليه أما هو فيجب فعل لاحظ له من بيع الغن أو إيجاره أو يبيع ماله آخر أو الاقتراض على مغل (فإن فقد المال) القاضى
بأن لم يكن له مال أو ولو يبلد القاضى فقط فيما يظهر والمالك حاضر متع من انفاقه (أمره) القاضى بإيجاره أي أن في بمؤتمته فيما يظهر أو

القاضي وامكن احضاره عن قرب لا ينتظر ويؤمر بازالة ملكه عن العبد ولوان القاضي يقتض عليه
 إلى ان يحضر ماله اذ اراد ذلك مصلحة لم يبعد اه عش اقول بل قد يصرح به مامرا انه يجب على القاضي
 مراعاة المصلحة في حق المحجور وغيره (قوله او اجره) واذنه في العمل والاتفاق على نفسه من كسبه وقوله
 فان لم يجد مشترى او لا مستجرا اى ولم يقدر على الاكتساب والاتفاق على نفسه من كسبه اه سم (قوله
 اى قرضا الخ) اى مالم يكن السيد فقيرا محتاجا الى خدمته الضرورية اخذ من كلام الشارع الاتى اه
 عش عبارة الاسنى والنهاية والمغنى قال الاذرى وظاهر كلامهم انه ينفق عليه من بيت المال او المسلمين
 بجناوه وهو ظاهر ان كان السيد فقيرا ومحتاجا الى خدمته الضرورية ولا يغني ان يكون ذلك قرضا عليه
 انتهى قال سم ولا يقال بل ليس كلام الشارع إلا في الفقير لقرض المسئلة فيما إذا لم يكن له مال لا ناقول قد
 قيد انتفاء المال بما يشمل انتفاء بيلد القاضي فقط كما ترى اه (قوله اخذا بامر في اللقيط) حاصله انه
 ان لم يعرف له مال ينفق عليه من بيت المال بجناؤه فان لم يكن فيه شيء او كان ثم ما هو اهم منه او منع متولي
 اقتضى عليه الحاكم ان رآه او اقام ميسير المسلمين بكفائته وجوبا قرضا اه وبيننا هناك ان الوجه ان
 محل رجوع المسلمين عليه بناء على القرض مالم يتبين ان حن الانفاق عليه فقير لا منفق له فليتأمل مع ذلك
 قوله اخذا بامر في اللقيط اه سم (قوله فعلى ميسير المسلمين) والدفع هنا يكون للسيد كما قاله ابن الرفعة

بني اوجارته (قوله اى قرضا) ظاهره وان كان فقيرا وسياق في الحاشية عن شرح البيهجة تفصيل
 في نظيره من الدابة لا يقال بل ليس كلامه إلا في الفقير لقرض المسئلة فيما إذا لم يكن له مال لا ناقول قد قيد
 انتفاء المال بما يشمل انتفاء بيلد القاضي فقط كما ترى وفي شرح الروض هنا قال الاذرى وظاهر كلامهم
 انه ينفق عليه من بيت المال او المسلمين بجناوه وهو ظاهر ان كان السيد فقيرا ومحتاجا الى خدمته لضرورته
 واقتصر مر على نقل الاذرى (قوله اخذا بامر في اللقيط) عبارة المتن والشرح ثم ان لم يعرف له مال خاص
 ولا عام فالظاهر انه يفرق عليه ولو محكوما بكفره من بيت المال من سهم المصالح بجناؤه فان لم يكن في بيت المال
 شيء او كان ثم ما هو اهم منه او منع متولي ظلما اقتضى عليه الحاكم ان رآه او اقام المسلوب ميسيرهم
 بكفائته وجوبا قرضا وفي قول نفقة اه باختصاره وبيننا هناك ان الوجه ان محل رجوع المسلمين عليه بناء
 على القرض مالم يتبين ان حن الانفاق عليه فقير لا منفق له فليتأمل مع ذلك قوله اخذا بامر في اللقيط (قوله
 فعلى ميسير المسلمين) قال القمولى من نصفه حرو نصفه رقيق يجب نصف نفقته على سيده والنصف الاخر

عليه فان عجز عن القيام به فيجب نصف نفقته في بيت المال وقال الزركشى وغيره نفقة البعض اى المعجوز عن
 نفقته في بيت المال ان لم يكن بينهما ما باقوا الا فعلى من هي في نوبته اه مر قال في شرح الروض وفيما قال
 اى الزركشى في الشق الثاني نظر اه ولعل وجه النظر ان القرض انه معجوز عن نفقته وذلك يقتضى عجز
 ذى النوبة والوجه كما هو ظاهر ان يقال ان نفقته الغير المعجوز عنها عليه على سيده ان لم يكن بها باقوا الا فعلى
 ذى النوبة والمعجوز عنها في بيت المال ثم على الميسير (فرع) في ملكه رقيقان ذكروا و قد ر على نفقة
 احدهما فقط ولو قسمت بينهما لم تسد مسدا فل يتخير بينهما وتقدم الاثني لانها اضعف كما قدم الام في
 النفقة على الاب لانها اضعف فيه ونظر والوجه وفاقا للاول وبفارق ذلك مسألة الام لان الشارع اكد في
 حقهما وجعل لهما من البر ما ليس للاب ولا كذلك الرقيقة (تنبيه) في باب الاجارة من يجرد المزدحم من نفسه
 البغوى لو لم ينفق السيد على عبده فله العمل باجره فونفق على نفسه من كسبه ولا شيء للمولى اى على المستاجر
 قال الاذرى وفي اطلاقه نظرو ويبنى فرضه اذا عذر الحاكم لامع مكانه اه وقوله فله العمل باجره هل هو
 ثابت وان امكن الاتفاق من بيت المال ثم من المسلمين لانه مستغن بقدرته على الاكتساب فلا يجب اتفاه على
 بيت المال او المسلمين ومحل مالم يمكن ذلك فيه نظر لكن الاوجه ان محل هذا التردد ان لم يكن حاكما ولا
 فالوجه ثبوت ذلك وإن امكن ما ذكر اخذ من قوله السابق فان لم يجد مشترى او لا مستجرا انتفق عليه من
 بيت المال الخ لانه دل على تاخير الاتفاق من بيت المال ثم من المسلمين عن بيعه و ايجار هو عند عدم الحاكم قد

بازالة ملكه عنه (بيعه او
 اعتاقه) او نحوهما فان ابي
 باعه او اجره عليه فان لم يجد
 مشترى ولا مستجرا
 اتفق عليه من بيت المال اى
 قرضا فيما يظهر اخذا بما
 مر في اللقيط فان لم يكن فيه
 مال او منع ناظره تعديا
 فعلى ميسير المسلمين وما
 اقتضاه

كلامهما من انه مخير بين البيع والاجارة ينبغي حمله كما هو معلوم من محله على ما اذا استوت مصاحته ما في نظره والواجب فعل الاصلح منهما فقول جمع يجب الاجارة ولا يحمل على ما اذا كان اصلح هذا كله غير المستولدة اما هي فيخيل ان لا يزوجا ولا اجارة لتكسب كفايتان لم يكن لها كسب اولم يف باق في بيت (٣٦٨) المال ثم الميسر (تنبيه) قضية كلامهم في الممتنع هنا الذي له مال ان القاضي لا يبيع عليه

الغن الممتنع من انفاقه وان اراد اصلح وانه يبيع لكفايته بقية امواله ولو رقيقا مكفيا بكسبه وهو مشكل لاصيا في الغائب المنوط بالتصرف في ماله بالاصلح ولو قيل في الغائب يجوز لما ذكر دون الممتنع لان امتناعه من بيعه يدل على قوة الرغبة في امساكه دون غيره لم يبعد مما رايتم كلامهم الا في الدابة وهو صريح في ان القاضي لو رآى يبيع اصلح باعه سواء الممتنع الذي له مال وغيره ولا فرق بين الدابة والقن في ذلك كما صرح به غير واحد (ويجبر) ان شاء (أمته على ارضاع ولدها) ولو من غيره بزا وغيره لانه يملك لبنها منافعها بخلاف الزوجة ولو طلبت ارضاعه لم يجز له منعها منه لان فيه تقر يقا بين والد الذوق ولدها الا عند تمتعه بها فيعطيه لغيرها الى فراغ تمتعه والا اذا كان رضاعه له بقدرها بحيث تنفر طباعه عنها فاما يظهر له في الحر طلب اجرة رضاعه له والتبرع بها رضىت اواب (وكذا غيره) اى غيره ولدها فيجبرها على ارضاعها ايضا (ان فضل) لبنها (عنه) اى عن ولدها

لان النفقة عليه لا لاجد معنى ونهاية (قوله كلامهما) اى قولها وبيع الغاض في ماله او يؤجره الخ (قوله لمصلحةهما) اى البيع والاجارة (قوله هذا) اى كلام المصنف اى عرش (قوله في غير المستولدة الخ) اى وفي غير المبعوض اما هو فان كان بينه وبين سيدهما باءة النفقة على صاحب الزبوا لافعلهما بحسب الرق والحرية معنى ونهاية وقال سم هذا في غير المجرور عن نفقة واما المجرور عنها فنفقة من بيت المال فسم على مياسير المسلمين (فرع) في ملكه رقيقان ذكر واثني و قدر على نفقة أحدهما ولو قسمته بينهما لم تسد سداهل يتخير بينهما او تقدم الاثني لانها اضعف كما قدموا الام في النفقة على الاب لذلك فيه نظرو الوجه و قال الم الاول اه (قوله يجوز) اى يبيع القن المحتاج الى النفقة وقوله لما ذكر اى اذا اراد اصلح (قوله دون غيره) قد يتوقف فيه بان القاضي لا يبيع الغير ايضا لا بعد ادمه ببيعهم و امتناعه منه فليتام اه سيد عمر (قوله يبيعه) اى القن (قوله وغيره) شامل للغائب والحاضر الذي لا مال له (قوله في ذلك) اى رعاية الاصلح (قوله به) اى بعدم الفرق (قول المتن ويجبر) ببناء الفاعل من اجبر اه عرش (قوله ان شاء) الى قول المتن ويجوز مخارجته في النهاية الا قوله ولا اذا كان له في الحر وقوله بان يخشى الى وعليه ارحته وقوله ويضربها لانتفاء المحذور وكذا في المعنى الا قوله وفي الحر الى المتن وقوله ويظهر الى المتن في موضعين وقوله وايداه ابن الصلاح الى وقيداه الاذرى (قوله الا عند تمتعه الخ) ولا اذا كان الولد حر من غيره او لم يولد له غيره فله رضاعه على والدته او ماله كسبي ونهاية معنى (قوله وله في الحر) اى وفي الرقيق المملوك لغيره نهاية وقسم (قوله بها) الاولى التذكير كافي النهاية (قوله مثلا) اى اولق له شر به او لاغتائه بغير اللين نهاية ومعنى (قوله هذا) اى قول المصنف وكذا غيره الخ اه سم (قوله فله ان يرضعها الخ) اى ان يمنحها من ارضاعه غير اللبا الذي لا يعيش الاباه ويسترضعها غير نهاية قال الزركشي ولا اجرة له والرجحان له اخذ الاجرة وإن وجب ذلك سم وعش (قوله من شاء) اى وإن لم يفضل لبنها عن ولدها اه سم

يقال ينبغي الحكم هنا على الحر المعسر هل محل وجوب انفاقه من بيت المال ممن من المسلمين إذ الم بقدر على الاكتساب والتبادر نعم وقاسه ترجيح الاول من التردد لان يفرق بان الرقيق ليس من اهل الاجارة ولو لنفسه بخلاف الحر فليس له اجارة نفسه لا عند الضرورة بان تعذر انفاق بيت المال فسم المسلمين وظاهر كلام البغوي المتقدم عدم الفرق فليتام (قوله الا عند تمتعه بها الخ) قال في شرح الروض والا اذا كان الولد حر من غيره او لم يولد له غيره فله رضاعه على والدته ويسترضعها غير لاه ارضاعه على والدته او ماله كسبي ونهاية معنى (قوله وله في الحر الخ) كذا اقتصر في الروض وشرحه ايضا على الحر فله اذ الرقيق المملوك لغيره (قوله هذا ان كان ولدها ولدها وملكه الخ) هذا واجب تقييد الولد في قوله السابق على ارضاع ولدها بولده وملكه وحينئذ يشكل قوله السابق وله في الحر الخ لان الحر حينئذ ليس الاول ولده ولا يتصور ان يطلب اجرة رضاعه بولده لا يقال المراد بالحر فذا ذكر ولده غيره لانا نقول هذا لا يوافق ان الكلام في ولده او ملكه الذي افاده قوله هنا هذا ان كان ولدها الخ و ارادة غيره ولدها لمحل له حينئذ هنا فليتام والروض وغيره انما ذكر وامسئلة طلب الاجرة في الحر بعد فرضهم الكلام في اعم من ولده وملكه والله اعلم بحجبان مراد الشارح بقوله هذا الخ تقييد الولد بالنسبة لقوله وكذا غيره لا بالنسبة لما قبله يضاف كما قال المراد بالولد في قولنا وكذا غيره ولدها ولدها وملكه ان كان فها قبله ما على ما تقر فيه (قوله فله ان يرضعها من يشاء) غير اللبا الذي لا يعيش الاباه سم قال الزركشي ولا اجرة له (١) ان له اخذ الاجرة وان وجب ذلك لانها تؤخذ على الواجب (قوله فله ان يرضعها من شاء) اى وان لم يفضل لبنها عن

لكثر ته مثلا بخلاف ما اذا لم يفضل لقوله تعالى

لا تضار والدته بولدها هذا ان كان ولدها ولدها او ملكه فان كان ملك غيره او حرا فله ان يرضعها من شاء لان ارضاع هذا

(١) قوله ان له اخذ الاجرة لعل هذا غلط اى وقال غيره ومثلا قوله بان يخص ليس موجودا بدسوخ الشرح التي يابن باذنفلحدر

(قوله)

على بعضه أو ماله (و) على (فقطه قبل حولين إن لم يضره) أو يضرها ذلك (و) على (إرضاعه بعدها إن لم يضرها) أو يضره واقصر في كل من القسمين على الأغلب فيه فلا يرد عليه ما زدت فيه وما ليس لها الاستقلال بأحدهذين (٣٦٩) إذ لا حق لماني نفسها (والحرة) الأم ويظهر

أن يلحق بها لها الحضنة

من أمهاتها وأمهات الأب

(حق في التريبة) كالأب

(فليس لأحدهما) أي

الأبوين الحزين ويظهر أن

غيرهما عند فقدتهما بمن له

حضانة مثلها في ذلك

(فقطه قبل حولين) من غير

رضا الآخر لانها تمام

مدة الرضاع نعم أن تنازعا

اجب طالب الأصل للولد

كالقطم عند حمل الأم أو

مرضها ولم يوجد غيرها

فتعين وكلامهم محمول على

العالم ذكره الأذري

(ولهما) فقطه قبلها (أن لم

يضره) ولم يضرها لانتفاء

المحذور (ولاحدهما)

فقطه بغير رضا الآخر

(بعد حولين) لمضى مدة

الرضاع ولم يقده بذلك

نظرا للعالم أذل فرض

إضرار القطم له لضعف

لحقته أو لشدة حر أو برد

لزم الأب بدل أجره الرضاع

بدهما حتى يجتزئ بالطعام

وتجبر الأم على إرضاعه

بالأجرة إن لم يوجد غيرها

كعالم عامر (ولها الزادة)

في الرضاع على الحولين

حيث لا ضرر لكن أفتى

الحناطي بأنه يسن عذما

الاحاجة (ولا يكلف

رقية) أو بهيمة (الأعمال

(قوله على بعضه) أي والده نهاية ومعنى (قول المتن إن لم يضره) أي القطم الولد بأن اكتفى بغير لبنها معنى (قوله أو يضرها) عبارة المغنى ولم يضرها أيضا وهي أحسن وإن كان أوفى سياق التي تقيد العموم (قوله أو يضرها ذلك) قد يستشكل بصور ضررها إذ غلب ما يتخيل حصوله حبس اللبن ويمكن إخراجها بغير الرضاع أو سددعمر ذلك أن تقول أن تكلف الإخراج بغير الرضاع كاف في الضرر (قوله أو يضره) عبارة المغنى والنهاية ولم يضره أيضا (قوله واقصر في كل إلخ) وقد يتقابل الضرران بأن كان فقطه قبل الحولين يضره وإرضاعه حينئذ يضرها وأمل حكمه أن الأب يجب عليه إرضاعه لغيرها إن أمكن وإلا فلا يجب على الأم بل يقطم وإن لحقه الضرر (قوله ما زدت فيه) أي قوله أو يضرها في الأول وقوله أو يضره في الثاني (قوله بأحدهذين) عبارة النهاية مع عرش بارضاع أي بعد الحولين ولا نظام أي قبل الحولين أو بعدهما (قوله ويظهر أن يلحق إلخ) يعني عنه قوله الاتي ويظهر أن غيرهما إلخ فالأقصر عليه كافي النهاية أولى (قوله اجب طالب الأصل) فإن لم يكن أحدهما أصلا بان استريا اجب طالب الرضاع كأمها ظاهر أي سددعمر أي وبه عليه النهاية والمغنى (قوله وكلامهم إلخ) عبارة المغنى وليس هذا غضا لما لقوه بل إطلاقيهم محمول على الغالب (قوله ولم يضرها) فيه نظير ما مر من إشكال التصوير وأيضا فالغرض رضاعها اللهم إلا أن يفرض أنه ضرر يبيح التيمم فإنه يتمتع عليها فله وإن رضيت أم سددعمر وتقدم جواب الاشكال الأول ويؤيد الاشكال الثاني سكوت النهاية والمغنى عما زاده الشارح هنا (قوله لانتفاء المحذور) عبارة المغنى لتناقضها وعدم الضرر بالطفل فإن ضره فلا (قوله ولم يقده بذلك) أي بعدم ضرره سددعمر وكردى (قوله لضعف لحقته) أي لا يجتزئ بغير الرضاع (قوله لشدة حر أو برد) فيجب على الأب إرضاعه في ذلك الفصل فإن نظامه فيه يقضى إلى الإضرار وذلك لا يجوز بخلاف تمامها ما أي الحولين في فصل معتدل (قوله وتجبر الأم إلخ) أي إن لم يضرها أخذت عامر (قوله حيث لا ضرر) استدرك على ما هوه الكلام السابق من استواء الأمرين أم عرش (قوله) بأنه يسن عذما أي الزيادة أقصر على الوارد أم عرش أي وخرجوا من خلاف من حرما كافي حذيفة رحمه الله تعالى (قوله بأن يخشى إلخ) متعلق بضرره أم سم (قوله ويحتمل الضبط بما لا يحتمل إلخ) وأمل هذا الاحتمال أقرب ربي ما ورد في العبد في الأعمال الشاقة من تلقاء نفسه فهل يجب على السيد منعه منها فيه نظر والأقرب عدم الوجوب لأنه الذي أدخل الضرر على نفسه أم عرش وينبغي حمله على ضرر لا يبيح التيمم والأقصر ضرر مبيح التيمم حرام كأم عن السيد عرش أم عرش أي فيجب منعه منه (قوله وعليه أراحته إلخ) عبارة المغنى والنهاية ويجب على السيد في تكليف رقيقه ما يطيقه اتباع العادة فربحه في وقت الغبولة وهي التزم في وسط اليوم وفي وقت الاستمتاع أن كان له امرأة ومن العمل طرفي النهار ومن العمل أمان الليل أن استعمله نهارا وفي النهار أن استعمله ليلا وأن سافر به أو ركبته وقتا فوقتا على البادة وأن اعتاد السادة الخدمة من الأرقاء نهارا مع طرفي الليل لطوله أتبع عاداتهم ويجب على الرقيق بدل الجورود وترك الكسوف في الخدمة ويكره أن يقول المملوك للكاتب بل يقول سيدي أو مولاي وأن يقول السيد له عبيد أو أمتي بل يقول غلامي أو جاري أو فتى أو فتاة ولا كراهة في إضافة قرب إلى غير المكاتب كرب الدار ورب الغنم يكره أن يقال للامتنع والمتمم في دينه سيدي أم قال الرشيد قوله إلى غير مكاتب أما

ولدها (قوله بأن يخص) متعلق بضره (قوله في المتن ولا يكلف رقيقه الأعمال يطيقه ويكره أن يقول المملوك للمالك ربي بل يقول سيدي ومولاي وأن يقول السيد عبيد ربي أمتي بل يقول غلامي وجاري وفي فتاة ولا كراهة في إضافة قرب إلى غير المكاتب كرب الدار ورب الغنم ويكره أن يقول للامتنع والمتمم في دينه

(٤٧) - شرواني وابن قاسم - ثامن - يطيقه أي لا يجوز له أن يكلفه الأعمال يطيق دوامه للخبر السابق بخلاف ما إذا كان بطيعة

يومين أو ثلاثة ثم يجوز نعم له أن يكلفه الأعمال الشاقة في بعض الأحيان حيث لم تضره بأن يخشى منه محذور تيمم فيما يظهر ويحتمل

الضبط بما لا يحتمل عادة وإن لم يخش منه ذلك المحذور وعليه أراحته وقت قبوله لصيف وفي غير وقت الاستعمال باعتبار عادة البلد

وظاهر عليه وجوب ذلك وينبغي حمله على انه بالنسبة للدوام لما تقرر من جواز تكليفه المشتق لعل الدوام واقى القاضي بانه اذا كلفه مالا يقطع بيع عليه وابده ابن الصلاح بيع (٣٧٠) المسلم على الكافر صيانة له عن الذل وبما اقى به ايضا مع امة على مغنية تروم حملها

على الفساد وقيد الاذرى بما اذا تعين طريقا خلاصه بان لم يمتنع من تكليفه ذلك الا بال (و يجوز خارجته) أى الفئن كما ثبت عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم بل روى البيهقي عن الزبير رضى الله عنه انه كان له الف مملوك يخارجهم ويصدق بجميع خراجهم وصح انه صلى الله عليه وسلم اعطى ابا طيبة لما حججه صاعين او صاعا من تمر و امر اهله ان يخففوا عنه من خراجه (بشرط) كون الفئن يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا كما هو ظاهر وقدرته على كسب مباح وفضله عن مؤنته ان جعلت فيه وما فضل يتصرف فيه كالحر ويشترط (رضاهما) فليس لاحدهما اجبار الاخر عليها لانها عقد معاوضة كالكتابة ومع ذلك لا تنزيم من جهة السيد كما هو ظاهر ويفرق بينهما بان الكتابة تؤدي الى العنق فالزناها من جهة السيد لتلا تبطل فاندتها بخلاف المخرجة لا تؤدي له فلم يحتج لازامها من جهة ويؤخذ من كونها عقد معاوضة انه لا بد فيها من صيغة من الجانبين وان تصرحها خارجتك وما اشتهق منه وان كانتا باذلتك عن كسبك

المكلف يعنى من شأنه التكليف وان كان صيا فكمه اضافة الى الهم (قوله و ظاهر عليه) أى لفظة عليه في قولهم وعليه اراحته الخ (قوله و اقى القاضي الخ) عبارة النهائية يقول لكفر رفيقه مالا يطيقه أو حمل امته على الفساد اجبر على بيع كل منهما ان تعين طريقا خلاصه كما قيده به الاذرى اه (قوله أى الفئن) الى قوله ويفرق بينهما في المعنى (قوله كما ثبت) أى عقد المخرجة (قوله ويتصدق بجميع خراجهم) ومع ذلك بلغت تركته خمسين الف الف ومائتي الف نهاية الى من الدرام الفضة عش (قوله كون الفئن) الى قول المتن وهى في النهاية الاقوله كالكتابة الى ويؤخذ (قوله وفضله) أى كسبه عن مؤنته الخ فلم يبق كسبه بخراجه لم تصح خارجته كما صرح به الماوردى وغيره معنى ونهاية (قوله وما فضل الخ) عبارة النهائية يقول المعنى فان زاد كسبه على ذلك فاذا بزيادة روتوسع من سيده له ويجبر النقص ببعض الايام بالزيادة في بعضها وقد علم ان مؤنته تجب حيث شرطت من كسبه او من مال سيده اه (قوله يتصرف فيه الخ) أى يجوز ان يتصرف فيه وان كان لا يملكه ومعلوم ان السيد منعه منه وهو مصرح به رشيدى وعش (قوله ويشترط) كذا فيها اطلعت عليه من النسخ وحق المقام بشرط (قوله لانها عقد معاوضة) فاعتبر فيه التراضي كغيره نهاية ومعنى (قوله ومع ذلك لا تنزيم الخ) عبارة المعنى والاصل فيها الا با حقه وقد عرض لغاوى ارض تخرجها عن ذلك فهى جائزة من الطرفين اه (قوله وان تصرحها خارجتك الخ) انظر وجه اخذ هذا وما بعده اه رشيدى (قوله باذلتك عن كسبك الخ) قد يقال بالمعنى الثانى الغير المراد اذا الكتابة ما يحتمل المراد وغيره اه سيد عمر وهو اى الولي وقوله منه اى من التبرع (قوله اللهم الخ) عبارة النهائية نعم لو انحصر الخ (قوله إلا اذا انحصر الخ) لا يخفى انه قد يكون بحيث لو خارجه اكتسب ذلك القدر والام يمكن اكسابه باه وهذه مصلحة يجوز اعتبارها وان لم يتعذر بيعه بل قد يكون اصح من بيعه سم على حج اه عش (قوله او شهر) الى قوله نظير ما مر في النهاية الاقوله وقد يشكل الى وذلك قوله حيث لا مانع (قوله مثلا) أى او سنة او نحو ذلك على حسب اتفاقهما معنى ونهاية (قوله لم يرديعا الخ) يعنى اما اذا أراد ذلك جالا بالان كان شارعا في البيع فى الاولى ومتعاطيا لاسباب الذبيح فى الثانية فلا يجب عليه العلف بمعنى انه يحرم عليه البيع أو الذبيح حتى يعلف اه رشيدى وقوله انه يحرم الخ لعل النقص من قلم النسخ واصله لا يحرم قول المتن بلفظ دوايه ويجوز تكليفه على الدوام مالا يطيق الدوام عليه ولا يحل له ضربه الا بقدر الحاجة قال الاذرى مل يجوز الحرث على الحر والظاهر انه ان لم يضربها جاز والافلا هو في كتب الحنابلة وهو جار على القواعد انه يجوز الانتفاع بالحيوان في غير ما خلق له كالبق للركوب والابل والحير للحرث وقوله صلى الله عليه وسلم يبيها رجل يسوق بقره اذاراد ان يركبها فقالت انما تخلق لذلك متفق عليه المراد به معظم منافعها ولا يلزم منه منع غير ذلك شرح م اه سم ومثل الضرب الخنثى حيث اعتيد به فيجوز بقدر الحاجة

باسيدى مرش (قوله في المتن ويجوز المخرجة) تنبيه (قوله لو خارجه ثم كاتبه قبل تبطل المخرجة لضعفها بتوقفها على الرضا وجوازها من الجانبين وقوة الكتابة بلزومها من جهة السيد فلا يرد دفع مال غير الكتابة فيه نظر وقد تنجى البطان او يقال لا حاجة للحكم بطلانها لان المكاتب يستقل ويملك اكسابه فله الانتفاع من دفع مال المخرجة لانه يجوز له الرجوع عنها والامتناع رجوع عنها وليس للسيد اخذ من ادعى مال الكتابة لاستقلال المكاتب وملكه ما يده فان تبرع المكاتب بدفع زيادة عليه جاز فلينال (قوله ويجوز المخرجة بشرط رضاهما) ولو خارجه على مالم يخطمه لم يجوز ويلزم الحاكم بعدم معاوضته حرش واقول قد لا يحتاج لذلك مع ما تقرر ان احدهما لا يجبر الاخر (قوله إلا اذا انحصر الخ) كذا مرش (قوله إلا اذا انحصر الخ) لا يخفى انه قد يكون بحيث لو خارجه اكتسب ذلك القدر والام يمكن اكسابه باه وهذه مصلحة

بكذا ونوه وبحث ان الولي مخرجة قن محجوزة اذا رآه مصلحة وفيه نظر لان فيها تبرعا وان كانت باضعاف قيمته وهو ممنوع منه اللهم عش إلا اذا انحصر صلاحه فيها وتعدر بيعه نظير ما مر او اخر الحجر من بيع ماله بدون ثمن مثله للضرورة (وهى) أى المخرجة (خراج) معلوم اى ضربه عليه (يؤديه) الى سيده من كسبه (كل يوم او اسبوع) او شهر مثلا (وعليه) اى مالك الدواب لم يرديعها ولا ذبيح ما يحل منها (علف)

الأولى اذ الملك الخ (قوله اذ لم يمكن) عبارة المغنى قال الاذرى ويشبه أن لا يباع ما مكن اجارته وحكى عن كلام الشافعي والجمهور اه (قوله اوبى عن ث) كذا فى اصله بخطه ياه اخري سيد سمر اى وقضية عطفه على الجزوم حذف الياء (قوله ايضا) اى مثل ما تقدم (قول اثنى وغيره على بيع الخ) ويحرم ذبحه للنهي عن ذبح الحيوان الا لاله كله اه معنى (قوله بشرطه) اى اذ لم يمكن اجارته الخ (قوله صيانة) إلى المتن فى النهاية والمغنى (قوله صيانة لها عن الهلاك) (فرع) لو كان عنده حيوان يؤكل واخر لا يؤكل ولم يجد إلا نفقة أحدهما وتعدريه فيها فهل يقدم نفقة ما لا يؤكل ويذبح المأكول أم يسوى بينهما فيه احتمالان لابن عبد السلام قال فان كان المأكول يساوى الفأ وغيره يساوى درهمهما ففيه نظر واحتمال اه والراجح تقدم غير المأكول اى بان يذبح له المأكول فى الحالين اهتباة بعبارة المغنى وينبى ان لا يتردد فى ذبح المأكول فقد قالوا فى التيسيم انه يذبح شاة لكلية المحترم فاذا كان يذبح لنفس الكلب فالأولى ان يذبح ليؤكل وتعطى النفقة لغيره نعم ان اشدت حاجته للمأكول لم يجز ذبحه كان كان جملًا وهو فى برية متى ذبحه انقطع فيها اه وبعبارة رسم ولولم يجد شيئًا مطلقًا فالوجه وجوب ذبح المأكول واطعامه غير المأكول وقد تقدم قريبًا قول الشارح عن الشيخين يلزم ذبح شاة لكلية اذا اضطرا اه (قوله اوبى بعضها الخ) عطف على ذلك (قوله فان تعذر الخ) راجع لكل من تسمى لاله لاخر وله مال اخر كما هو صريح صنيع المغنى (قوله انفق عليهما من بيت المال الخ) كنفية فى الرقة وباقى فيه ما رسمت اسنى ونهاية ومعنى اى من كونه بجائنا إذا كان المالك فقير او قرضًا اذ لم يكن فقيرًا ع وشم (قوله فان لم يجد الخ) عبارة المغنى ويجوز غصب العلف للداية وغصب الحيط لجر احتياولكن بالبدل ان تميئا ولم يباعا اه زاد النهاية بل يجب كل منهما حيث لم يخف مسيح تيمم كما هو ظاهر اه (قول المتن ولا يحلب الخ) اى يحرم عليه ذلك نهاية ومعنى (قول المتن يحلب) قال فى المختار يحلب بالضم حلبًا بفتح اللام وسكنوها اه ع (قوله وظاهر ضبط الضرر) اى قوله وقد تحمل فى النهاية وفى الاقوله كجز نحو صوف (قوله من نمو امثالهما) اى من نمو البهيمة ولدناها نمو امثالهما (قوله وضبطه) اى الضرر وقوله فيه اى ولد البهيمة (قوله توقف فى الرافعى الخ) معتمد اه ع (قوله ووصوب الاذرى الخ) هذا ظاهر يذنبى الجزم به اه معنى (قوله وليس له) اى المالك البهيمة (قوله الا ان استمره) فان اياه ولم يقبله كان احق بلبن امهنا به ومعنى (قوله ويسن قص ظفر الحالب) قال الاذرى ويظهر انه اذا نقاش طول الاظفار وكان يذنبها لا يجوز حلبها ما لم ينقص ما يؤذيها اسنى ومعنى عبارة ع وش ولوع لحق ضررها وجب قصها اه (قوله وأن لا يستقصى) اى الحالب فى الحلب بل يترك فى الضرر شيئًا به ومعنى (قوله ويحب حلب ماضرها) عبارة النهاية والمغنى (قوله فان تعذر ذلك كله انفق عليهما من بيت المال ثم الميسير) قال فى شرح الروض كنفية فى الرقيق وباقى فيه ما رسمت اه وقال ثم الاذرى وظاهر كلامهم انه ينفق عليه من بيت المال او للمسلمين بجائنا وهو ظاهر ان كان السيد فقيرًا او محتاجا الى خدمته الضرورية ولا يفيئنى ان يكون ذلك فرضا عليه انتهى ولا يخفى اشكال التعبير باو فى قوله محتاجا الى خدمته (قوله انفق عليهما من بيت المال ثم الميسير) قال فى شرح البهيمة وهذا ظاهر ان كان المالك فقيرًا والا فيبغى ان يكون ذلك فرضا كما فى اللقيط اه واعلم ان الذى تقدم فى اللقيط ان نفقته من بيت المال بلارجع ثم على ميسير المؤمنين فى رضا فلهم الرجوع اذا ظهر له مال او منفق وبينا ذلك المحل ان الوجه الماخوذ من كلام شرح الروض انه اذا بان حين الاتفاق عليه ان لا مال له ولا منفق لارجع وحيتذ فقول شرح البهيمة وهذا ظاهر اذا كان المالك فقيرًا قضيت انه لارجع عليه حينئذ لاليت المال ولا للميسير وهذا موافق لما فى اللقيط بالنسبة لبيت المال وكذا بالنسبة للميسير على ما قلنا انا بيناه وقوله والا فيبغى ان يكون ذلك فرضا على وفق ما فى اللقيط بالنسبة للميسير لا بالنسبة لبيت المال على ما هو قضية كلامهم وصرح فرق الشارح ثم بين كونها على الميسير قرضًا وعلى بيت المال بجائنا فراجع

اذ لم يمكن اجارته اوبى
بؤته (أو علف) بالسكون
كما خطه ايضا (أو ذبح وفى
غيره على بيع) بشرطه
(أو علف) صيانة لها عن
الهلاك فان اى فعل الحالك
الاصح من ذلك اوبى
بعضا او ايجارها فان تعذر
ذلك كله انفق عليهما من بيت
المال ثم الميسير فان لم يجد
الا ما ينصبه غصبه ان لم
يخف مسيح تيمم كما هو ظاهر
(ولا يحلب) من البهيمة
المأكولة وغيرها كما هو
ظاهر (ماضرها) هو لولة
العلق (أو ولدها) للنهي
الصحيح عنه وظاهر ضبط
الضرر بما منع من نمو
أمثالهما وضبطه فيه بما
يحفظه عن الموت توقف فيه
الرافعى وصوب الاذرى
الضبط بما قرره لقول
الماوردى انه كولد الامة
فلا يحلب الا ما فضل عن
ربه حتى يستغنى عنه برعى
أو علف وليس له أن يعدل
به عن ابنها لغيره الا ان
استمر أو يسن قص ظفر
الحالب وان لا يستقصى
ويحب حلب ماضرها بقاؤه

ويحرم عليه ترك الحلب ان ضرها والا كره للاضاعة اه (قوله كجز نحو صوف) أى ضر بقاؤه اه سم
(قوله حلقه من اصله) عبارة النهاية والمغنى ويحرم جز الصوف من أصل الفاهر ونحوه وكذلك حلقه اه (قوله
المراد الخ) خبره وكره اه الخ (قوله وقد يحمل) أى مافى كلام الشافعى رضى الله تعالى عنه (قوله على
مالكها) إلى الكتاب فى النهاية والمغنى الا قوله وكذا وكيل (قوله لانها) أى العبارة (قوله وهى لا تجب)
أى تنمية المال اه سم (قوله كترك سقى زرع وشجر) قال ابن العباد فى مسئلة ترك سقى الاشجار
صورتها ان يكون لها ثمره تنبؤة سقيها والا فلا كراهة قطعا قال ولو أراد بترك السقى تجفيف الاشجار
لاجل قطعها للبناء او لوقود فلا كراهة ايضا انتهى نهاية ومعنى (قوله دون ترك زراعة الارض الخ) أى فلا
يكراهه سم (قوله بحر منه) أى الاضاعة (قوله حيث كان سببها فلا الخ) هل من ذلك ما لو اغترف من البحر
بانائه ثملقى ما اغترفه فى البحر فانه ملكه تنازع فيه الفضلاء وبتجته وفاقا لشيخنا الطبرانى عدم التحريم
هنا لان ما يغترف من نحو البحر من شأنه ان يكون حقيرا لا يحصل بالقائه ضرر بوجهه وينبغى ان يكون مثل
ذلك القاء الخطب من المخطوب وكذلك الحشيش وأقول بل يتجه جواز القاء ما اغترفه من البحر على التراب
سم على منبج اه عش (قوله كالفاء مال يجر) أى بلا خوف اه معنى عبارة ع ش أى بلا غرض للمامر
من انه يجب على راكب السفينة اذا اشرفت على الفرق القاء ما لا روح فيه لا مافيه روح الخ اه (قوله

كجز نحو صوف ويحرم
حلقه من أصله لانه تذيب
وكرهته فى كلام الشافعى
المراد بها التحريم وقد تحمل
على ما لا تذيب فيه ان تصور
(وما لا روح له كقناة قدار
لا تجب عمارتها) على
مالكها الرشيد لانها تنمية
للبال وهى لا تجب نعم بكرة
تركها الى ان تخرب لغير
عذر كترك سقى زرع وشجر
دون ترك زراعة الارض
وغرسها ولا ينافى ما هنا من
عدم تحريم اضاعة المال
تصريحهم فى مواضع
بحرته لان محل الحرمة
حيث كان سببها فلا كفاء
مال يجر والكر اه حيث
كان سببها ترك اهذه الصور

(قوله كجز نحو صوف) أى ضر بقاؤه وقوله لا تجب أى تنمية المال (قوله كترك سقى زرع الخ) أى فانه
يكروه قوله دون ترك زراعة الارض الخ أى فلا يكروه (قوله والكر اه حيث كان سببها ترك الخ) وعلم
من تعليل الاسنوى عدم تحريم اضاعة المال ان كان سببها ترك اعمال لا نافذة تنشق ان الاعتراض عليه بان
مجرد ترك الاعمال لا يكتفى بل لا بد من تقيدها بالاشافة ليجتز من تحويره الدرهم فى الكرم وضع المال فى
الحزن سا قاطل ابن العباد فى مسئلة ترك سقى الاشجار صورتها ان يكون لها ثمره تنبؤة سقيها والا فلا
كراهة قطعا قال ولو أراد بترك سقى الاشجار تجفيف الاشجار لاجل قطعها للبناء او لوقود فلا كراهة ايضا
اه وهذا فى التصرف اما المحجور عليه فعلى ولبه عماره عقار وحفظ شجرة وزرع بالسقى وغيره وفى
المطلق اما الموقف فيجب على ناظره عمارته حفظه على ما تنجيه عند تمكنه منها اما من ربه او من جهة
شرطها لو اتفق فيما اذ لم يشلق بحق لغيره فاما لو اجر عقاره ثم اختل فعليه عمارته ان ارباقاه الاجارة فان
لم يفعل تخيير المستاجر قال الاذرى لو غاب الرشيد عن ماله غيبة طويلة ولا نائب له هل يلزم الحاكم ان
ينصب من يعمر عقاره ويسقى زرعهم ومن ماله الظاهر نعم لان عليه حفظ مال الغائب المحجورين وكذلك
لومات مدينون ترك زرع او غيره وتعلقت بديون مستغرة فتعذر بيعه فى الحال فالظاهر ان على الحاكم
ان يسعى فى حفظه بالسقى وغيره الى ان يباع فى ديوته حيث لا وارث خاص يقوم بذلك ولم يحضر فى هذا
نقل خاص اه وهو ظاهره وبزادة فى العبارة على الحاجة خلاف الاولى وما قيل بترك اهتمامه فى صحيح ابن
حبان ان النبى صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل ليجور فى نفقته كلها فى هذا التراب وفى رواية أن داود
كل ما انفق ابن آدم فى التراب فهو عليه وبال يوم القيامة الا ما لا بد منه أى ما لم يقصد بالانفاق فى البناء به
مقصد اصلا كما هو معلوم ولا تنكره عبارة الحاجة وان طال والاختيار الدالة على منع ما زاد على سبعة
اذرع وان فيه الوعيد الشديد بمحمول على من فعل للخيلة والتفاخر على الناس ويكره للانسان ان يدعو على
نفسه أو ولده أو ماله أو خدمه بخير مسلم فى اخر كتابه وأنى داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا تدعو على نفسك ولا تدعو على اولادك ولا تدعو على خدمك ولا تدعو على اموالكم
لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاء فليسبب له واما خبر ان الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف
مرش (قوله والكر اه حيث كان سببها تركا) قضيته انه لو كان ماله موضوعا بقرب ما خشى زيادته
واتلافه ذلك المال جاز تركه ان تلف ويحتمل ان يمتنع تركه اذا سهل اخذه بغير مشقة لا تحتمل ولا
ينافى ما تقرروا لو كان الموضوع قرب الماء جوازا محترما كرضيع وخشى هلاكه كزيادة ثمنه فانه يجب اخذه

لشقة العمل) يفيد حرمة الترك اذا لم تكن فيه مشقة اه عش عبارة سم قد يفهم التحريم حيث لم يشق العمل بوجه كترك تناول دينار بقره او على طرف ثوبه مع نحو انحلاله عنه ولولم يتناول سقط وضاع او ترك ضم نحو كونه ايد عليه وان لم يفعل سقط وضاع وهو ظاهر جدا فليتأمل اه (قوله اما غير رشيد الخ) عبارة النهاية وهذا في مطلق التصرف اما المحجور عليه فعلى وليه عمارة عقار وحفظ ثيبره وزرعه بالبق وغيره وفي الطلق اما الوقف فيجب على ناظره عمارته لحفظه على مستحقه عند تمكنه منها اما من ربه او من جهة شرطه او وقفه او فنيا اذا لم يتعلق به حق لغیره فاما لو أجز عقاره ثم اختل فعليه عمارته ان أراد بقاء الاجارة فان لم يفعل تخير المستأجر قال الاذرعى لو غاب الرشد عن ماله غيبة طويلا ولا نائب له هل يلزم الحاكم ان ينصب من يعمر عقاره ويسقي زرعه ويحرمه من ماله الظاهر نعم لان عليه حفظ مال الغيب كالمحجورين وكذلك لو مات مديون وترك زراعا وغيره وتماقت به ديون مستغرقة وتمذر يبعه في الحال فالظاهر ان على الحاكم ان يسعى في حفظه بالبق وغيره الى ان يباع في ديونه حيث لا وارث له خاص يقوم بذلك ولم يحضر في هذا انقل خاص انتهى وهو ظاهر اه وأقره سم وقال عس قوله فالظاهر ان على الحاكم ان يسعى في حفظه الخ ويجوز له ان يأخذ من مال الصبي قدر اجرة عمله فيه وان كان اربا اذا لم يكن له في بيت المال في مقابلة عمله شيء لنحو ذلك وقد يشملهم قولهم للولى ان يأخذ من مال المولى عليه اجرة مثله ان لم يكن ابوا لاجدوا لها اخذ الاقل من اجرة المثل وكفا بينهما وقال الرشدي انظر مفهوم قوله مستغرقة وكذا مفهوم قوله حيث لا وارث له خاص اه (قوله ومنها) اى من المصالح او من رعايتها الخ (قوله ابقاء عسل للنحل الخ) عبارة المعنى والنهاية فن ذلك النحل فيجب ان يبقى له شيئا من العسل في الكورة بقدر حاجته ان لم يكنه غيره والا فلا يجب عليه ذلك قال الرافى وقد قيل يشوى له دجاج يتوكل به على اب الكورة فياكل منها اه (قوله وعلف دود القز من ورق التوت) او تخلته لا كنهان وجد للتلاميك بغير فائدة معني ونهاية وقد يفهم التعليل عدم وجوب ذلك فيما اذا اصابه داء يؤدى الى هلاكه قبل تسوية بول بقول اهل الخبرة لكن قضية ما مر في شرحه عليه علف دوابه الوجوب فليراجع (قوله ولا تتركه عمارة لحاجة الخ) اى بل قد تنجب كما اذا ترتب على تركها فسد بنحو اطلاع الفسقة على حرمة مثلا اه عس (قوله وان فيه الخ) اى وعلى ان الخ (قوله وتكره الخ) عبارة النهاية والمعنى والزيادة في العبارة على الحاجة خلاف الاولى وبما قيل بكرهتها اه (قوله وتكره الزيادة الخ) ويكرهه للانسان ان يدعو على ولده او نفسه او ماله او خدمه فخر مسلم في اخر كتابه وابى داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعو على انفسكم ولا تدعوا على اولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على اموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسال فيه عطاء فيستجيب له واما خبر ان الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف نهاية ومعنى قال الرشدي والظاهر ان المراد بالدعاء الدعاء بنحو الموت وان عمل الكراهة عند الحاجة كالنذير ونحوه والا فالدعي يظهر انه بلا حاجة لا يجوز على الولد والخدام فافى حاشية الشيخ عس من ان قضية سياق الحديث ان الظالم اذا دعا على المظلوم ووافق ساعة الاجابة استجيب له وان كان الظالم اثما بالدعاء الخ على توقف اه (قوله مقصد اصالحا) ومنه ان ينفع بغلته بصرفها في وجوه القرب او على عياله اه عس وظاهره ولو بعد موته والله اعلم

(كتاب الجراح)

(قوله جمع جراحة) الى التنبيه الثاني في النهاية الا قوله ويدخل الى المتن (قوله جمع جراحة) بكسر الجيم

وحفظه عن التلف مطلقا وان شق أخذه كما هو ظاهر لظهور الفرق بينه وبين المال (قوله لمشقة العمل) قد يفهم التحريم حيث لم يشق العمل بوجه كترك تناول دينار بقره او على طرف ثوبه مع نحو انحلاله عليه ولولم يتناول سقط وضاع او ترك ضم نحو كونه ايد عليه ان لم يفعل سقط وضاع وهو ظاهر فليتأمل والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(كتاب الجراح)

لشقة العمل اما غير رشيد فيلزم وليه عمارة داره وأرضه وحفظ ثمره وزرعه وكذا وكيله وناظره وقف واما دود الروح المحترمة فيلزم مالكم رعايته مصالحه ومنها ابقاء عسل للنحل في الكورة ان تعين لغذاؤها وعلف دود القز من ورق التوت ويبيع فيه ماله كالبيضة فاذا استكمل جاز تخفيفه بالشمس وان اهلكه لحصول فائدته كذبح المأكول ولو تركه عمارة لحاجة وان طالت الاخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع وأن فيه الوعيد الشديد محمولة على من فعل ذلك للخيلاء والتفاخر على الناس وتكره الزيادة عليها اى لغير حاجة وصح ان الرجل ليؤجر في نفقته كلها الا في هذا التراب اى ما لم يقصد بالانفاق في البناء بمقصد صالحا كما هو معلوم والله اعلم

(كتاب الجراح)

جمع جراحة

أيضاً عرش (قوله غلبت) أي على الجناية بغيرها عرش (قوله لأنها) ولأن الجناية تطلق على نحو القذف والزنا والسرقة وغيره أي مع أنها غير مرادها (قوله منها) أي الجراحة (قوله ولذا الخ) الأولى تأخيرها عن قوله لشمولها الخ (قوله أثرها) أي الجنايات وقوله غيره ومن الغير الروض والمنهج (قوله لشمولها الخ) لكنها تشمل غير المرادها كالطعمة خفيفة وكالجناية على نحو المال فآثره المصنف أولى لأن الترجمة لشيء ثم الزيادة عليه غير معيبر شديدي بخلاف العكس (قوله لا اختلاف في أنواعها الخ) أو باعتبار أفرادها عميرة (قوله الآية) أي من كونها مرقعة أو مينة للعوض أو غير ذلك على (قوله) أو أكبر الكبائر الخ مستأنف (قوله القتل) وتصح توبة القاتل عداً لأن الكافر تصح توبته فهذا أولى ولا يتحتم عذابه بل هو في خطر المشيئة ولا يخلد عداً به إن عذب وإن أصر على ترك التوبة كسائر ذوى الكبائر غير الكفار معني وروض مع الأسنى (قوله القتل ظلاً) أي من حيث القتل وظاهره ولو كان المقتول معاهداً أو مؤمناً ولا مانع منه لكن ينبغي أن أفراده متفاوتة تقتل المسلم أعظم أثماً من الذي تم المعاهد المؤمن وأما الظلم من حيث الانتفايت على الإمام كقتل الزاني المحصن وتارك الصلاة بعد إمام له ما ينبغي أن لا يكون كبيرة فضلاً عن كونه أكبر الكبائر عرش (قوله أو العفو) أي على مال أو بجنا ما معني ونهاية يوم (قوله لا تبقى الخ) أي من جهة الأدى كإعلم ما يأتي رشدي وسم (قوله بعض العبارات) أي عبارة الشرح والروضة معني ونهاية (قوله لا يفيد) أي في التوبة عرش (قوله وعزم أن لا عود) أي ملئه عرش (قوله للجنس) قد يقال الجنس واحد لا تعدد فيه إلا أن يقال التقدير أقسام الفعل ثلاثة سم أو يقال المراد بالجنس كاهو ظاهر الماهية لا بشرط شيء وهي تقبل الوجود الخارجي والتعود لا الماهية بشرط لشيء فانها لا تقبل التعدد لا الوجود الخارجي سيد عمر (قوله القول) وكذا الصباح سم (قوله لأنه لا يله) أي للمصنف تقسيم الخ وحيد فلا اعتراض عليه في التقييد بالمرهق سم (قوله تقسيم غيره) أي غير المرهق عميرة وكردى (قوله لذلك) أي الثلاثة أقسام عرش (قوله أيضاً) أي كالمرهق (قول المتن ثلاثة) وجه الحصر في ذلك أن الجاني أن لم يقصد عين المجنى عليه فهو الخطأ وان قصد هافان كان ما يقتل غالباً فهو العمد والاقصبة العمد معني (قوله المعلوم الخبر الخ) انظر مع أن أحد الثلاثة هو منطوق الخبر على أن مفهومه لا يدل على خصوص شيء وإنما يدل على أن هناك شيئاً آخر يخالف منطوقه فليتامل رشدي عبارة المغني روى البيهقي عن محمد بن خزيمة أنه قال حضرت مجلس المزني يوماً فساله رجل من العراق عن شبه العمد فقال أن الله وصف القتل في كتابه بصفتين عمد وخطأ فلم قلتم أنه ثلاثة أصناف فاحتج عليه المزني بما روى أبو داود والنسائي وإن ما جه وإن حبان الخ أن النبي ﷺ قال إلا أن قاتل الخطأ الخاه (قوله قاتل السوط الخ) بالجر بدل ما قبله عرش (قوله ما كان الخ) بدل من شبه العمد (قوله فيه مائة) خبر أن

(قوله غلبت) لا ينبغي أن يجوز أيضاً أن تكون الجراح مجازاً عن الجناية التي هي وصف الجراح الأعم والقرينة ما في كلامه ما يبينها من الحاشية الأخرى وهذا غير التغليب وإن كان هو أيضاً مجازاً فنامته والفرق أنه على التغليب يكون المراد بالجراد وغيره ولكن غلب الجراح فغير يلفظه عن الجميع وعلى غيره يكون المراد بالجراد مطلق الجناية (قوله أيضاً غلبت) ما يدل على التغليب وإن المراد أعم يساقه لقوله لا ياتي جراح أو مثقل وقوله ومنه الضرب بسوط أو عصا والتغليب من قبيل المجاز وأثره لأنه لا يبلغ كاتفر في محله (قوله) وجعلها ضيب بينه وبين قوله جمع جراحة (قوله أو العفو) شامل للعفو على الدية (قوله لا تبقى مطابقة) من جهة حتى الأدى (قوله للجنس) قد يقال الجنس واحد إلا أن يقال التقدير أقسام الجنس ثلاثة (قوله) ويدخل فيه هذا القول) وكذا الصباح (قوله لأنه لا ياتي له تقسيم الخ) وحيد فلا اعتراض عليه بالتقييد بالمرهق (قوله أيضاً لأنه لا ياتي له تقسيم غيره الخ) في قوله الآتي فصل يشترط لفصاح الطرف والجراح ما شرط للنفس فيه إشارة إلى ذلك التقسيم لأنه فيه اشتراط العمدية واشتراط العمدية فيه إشارة إلى تقسام الجناية على ما دون النفس إلى العمد وغيره وإنما اقتصر هنا على تقسيم المرهق لأن الكلام هنا في

غلبت لأنها أكثر طرق الزهوق وأعم منها الجناية ولذا أثرها غيره لشمولها القتل بنحو سحر أو سم أو مثقل وجعلها لا اختلاف أنواعها الآية وأكبر الكبائر إبدال الكفر بالقتل ظلاً والقود أو العفو لا تبقى مطابقة وأخبره وما أقسمه بعض العبارات من بقائها محمول على بقاء حق الله تعالى فإنه لا يسقط إلا بتوبة صحيحة ومجرد التكسين من القود لا يفيد إلا أن انضم إليه ندم من حيث المعصية وعزم أن لا عود والقتل لا يقطع الاجل خلافاً للمعتزلة (الفعل) للجنس فلذا أخبر عنه بثلاثة ويدخل فيه هذا القول كشهادة الزور لأنه فعل اللسان (المرهق) كالفضل لكنه لا مفهوم له لأنه لا ياتي له تقسيم غيره لذلك أيضاً (ثلاثة) لمفهوم الخبر الصحيح إلا أن قاتل عدا الخطأ قاتل السوط والعصا مائة من الإبل الحديث وصح أيضاً ألا أن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل

عش (قول المتن عمد) فائدة يمكن انقسام القتل إلى الاحكام الخمسة واجب وحرام ومكروه ومندوب ومباح والاول قتل المرتد الذي يقب والحري إذا لم يسلم ولم يبط الجزية والثاني قتل المدصوم بغير حق والثالث قتل الغازي قربة بالكافر إذا لم يسب الله أو رسول الله والرابع قتله إذا سب أحدهما الخامس قتل الامام الاسير فانه يخير فيه كما يأتي اه شرح الخطيب وينبغي ان تراجع ما ذكره في قتل الاسير فانه إنما يفعل بالمصلحة فقط قضاء وجوب القتل حيث ظهرت المصاحبة فيه عش (قول المتن وخطا) وهو لا يوصف بحرام ولا حلال لانه غير مكلف فيما اخطا فيه فهو كفعل المجنون واليهيمة معنى (قول المتن وشبه عمد) وهو من الكبائر تركه لا يحد عش وشبه بكر الشين واسكان الباء ويجوز فتحهما ويقول ايضا شبه كمثل ومثل ومثل معنى قوله لا اخذه شبهامن كل منهما) وهو من العمد تصد الفعل والشخص من الخطا كونه بالاية: قل غالباً عش (قوله) الا في أي في المتن انفا حده (قوله) وشبه العمد تطف على الخطا وقوله لانه يبرن الحما قوله الا ان في قتل عمد الخطا الخ وقوله الا ان دية الخطا الخ عش (قول المتن وهو) أي العمد عش (قوله) يعني ان الانسان إلى قوله وصح في المغنى الا قوله ومال إلى المتن وقوله اول للمذكور على ما يأتي (قوله) يعني الانسان أي باعتبار كونه انسانا وإلا لم يخرج صورة النخلة سم ومراده بالانسان البشر فيخرج الجن فلا ضمان فيهم مطلقا لانه لم يثبت عن الشارع فيهم شيء عش وشبه مطلقا أي سواء اكان على صورة الادمي او لا (قول المتن بما يقتل غالباً) أي بالنسبة لذلك الشخص وذلك المحل الذي وقعت فيه الجناية فيدخل غرض الابرّة بمقتل والضرب ببعض خفيفة لحومر يرض او صغير يقتل مثله غالباً سم (قول المتن غالباً) أي أقطعا وغالباً معنى (قوله فقتله) إنما زاده لانه لا يلزم من قصده اصابة السهم له ولا من اصابته قتله فلا يتم قوله في القصاص عش (قوله من حيث هو) قد يلزم انه حد للعمد الموجب للقتل وغاية الامر انه ترك في عين مفهومين من المباحث الالية فهو من الحذف لقربة سم على حج اه عش (قوله فان اريد) أي حد العمد (قوله) يريد فيه أي في الحد (قوله من حيث الاتلاف) أي من حيث اصل الاتلاف بان لا يستحقه اصلا فخرج الظاهر من حيث كيفية الاتلاف كما في رشيدى (قوله) كمن امره الخ) مثال للقتل بشبهة على حذف مضاف أي كقتل من الخ (قوله خطؤه) أي القاضي في سببه أي الامر مغنى (قوله) من غير تهوير) قد يرد عليه ان عدم تركته للشاهد تقصير أي تقصير (قوله) او غير مكافئ) في خروجه نظار فان قتله ظلم من حيث الاتلاف وكذا امسئلة الوكيل ان اريد ولو في الواقع سم وقد يمنع ابراء الوكيل لان شبهة في القتل أي شبهة عش (قوله) و اراد هذه الصور الخ) فيه وقفة إذ صريح الاستثناء في المتن ان المراد العمد الموجب للقصاص كما لا يخفى وقد يجاب بان معنى قوله لا قصاص الا في العمد انه لا يتصور الا في العمد ولا يلزم منه ايجاب كل عمد

(عمد وخطا وشبه عمد)
اخره عنهم، لا اخذه شبهامن
كل منهما وياتي حد كل (ولا)
قصاص الا في العمد) الا في
اجماعا بخلاف الخطا لاية
ومن قتل مؤمنا خطأ وشبه
العمد للخبرين المذكورين
(وهو قصد الفعل) عين
(الشخص) يعني الانسان
لا ذل قصد شخصا يظه نخلة
فبان انسانا كان خطأ كما
ياتي (بما يقتل غالباً) فقتله
هذا حد للعمد من حيث
هو فان اريد بقيد اجماعه
لقتل زيد فيه ظلما من
حيث الاتلاف لاخراج
القتل بحق او شبهة كمن
امر اعدا قاض بقتل بان خطؤه
في سببه من غير تقصير كتبين

بيان ضمان النفس (قوله يعني الانسان) أي باعتبار كونه انسانا وإلا لم يخرج صورة النخلة (قوله) بما يقتل غالباً) أي بالنسبة لذلك الشخص وذلك المحل الذي وقعت فيه الجناية فيدخل غرض الابرّة بمقتل والضرب ببعض خفيفة لحومر يرض او صغير يقتل مثله غالباً (قوله) هذا حد للعمد الخ) قد يلزم انه حد للعمد الموجب للقتل وغاية الامر انه ترك في عين مفهومين من المباحث الالية فهو من الحذف لقربة ونقل ان التقيب في مختصر الكفاية عن بعضهم حداً اخر للعمد ثم قال واعترض على هذا الحد بان من ضرب كوع شخص بعضاً فتورم ودام الالم حتى مات فاننا نعلم حصول الموت به ولا قصاص اه فليتام وليراجع فقد يتوقف فيه (قوله) او غير مكافئ الخ) في خروجه نظار فان قتله ظلم من حيث الاتلاف وكذا امسئلة الوكيل ان اريد ولو في الواقع (قوله غفلة) فان قلت لا يصح ذلك لان المفهوم من قوله هو قصد الفعل الخ عقب قوله ولا قصاص الا في العمد هو تفسير العمد الموجب للقصاص قال ايراد صحيح (قلت) قوله ولا قصاص الا في العمد لا يقتضى وجوب القصاص في كل عمد فلا ينافي اعتبار امور اخرى للقصاص نعم المتبادر منه ذلك فان كان الابراد باعتبار المتبادر فلا غفلة سم (فرع) نقل ان التقيب في مختصر الكفاية عن بعضهم حداً اخر للعمد ثم قال واعترض على هذا الحد بان من ضرب كوع شخص بعضاً فتورم ودام الالم حتى مات فاننا نعلم حصول الموت به

عما قررته والظلم لا من حيث الاتفاق كان استحق حرز بقية فقد نهضني وغالباً ان رجع الالة (٣٧٧) لم يرد غرض الالة الموجب للقود لانه

سيد ذكره على أنه بقدر كونه
في مقتل او مع دوام الالم
يقتل غالباً او للفعل لم يرد قطع
أتملة سرت لنفسه لانه مع
السراية يقتل غالباً فندفعها
لغيره هنا ومال ابن العباد
فيمن اشار لانسان بسكين
تخوفه فانه سقطت عليه من
غير قصد إلى أنه عمد موجب
للقود وفيه نظر لانه لم يقصد
عنه بالالة قطعاً فالوجه أنه
غير عمد (جارج) بدل من
مال الواقعة على أهم منهما
كتبوع وسحر وخصاه
لانهما الاغلب مع الرد
بالتالي على أي حقيقة رضى
الله تعالى مع عدم قوله لو قتله
بعده وحده بدقل (او منقل)
لخبر الصحيح أن يهودا
رض رأس جارية بين
حجرين فأمر ^{عليه السلام} بربض
رأسه كذلك ورعاية المائلة
وعدم إيجابه شيئاً فيها يرد
ان زعم أنه قتله لنقصه
العمد ودخل قولنا عين
الشخص رمية جمع بقصد
إصابة أى واحد منهم
مخلافه بقصد إصابة واحد
فرقاً بين العام والمطلق إذ
الحكم في الأول على كل فرد
فرد مطابقة وفي الثاني على
الماهية مع قطع النظر عن
ذلك (فان فقد) قصدهما
أو (قصد أحدهما) أى
الفعل وعين الانسان (بان)
تستعمل غالباً لحصر ما قبلها

للقصاص فتأمل رشدي وسم نعم المتبادر منه ذلك فان كان الاراد باعتبار المتبادر فلا غفلة سم (قوله)
عما قررته) أى من قوله هذا حد العمد من حيث دوحش (قوله) والظلم) عطف على القتل (قوله)
وغالباً ان رجع الالة) عبارة المعنى وان أراد بما يقتل غالباً الالة اه (قوله) لانه سيد ذكره) أى لخروجه
عن الضابط معنى (قوله) او للفعل) عطف على الالة (قوله) لانه مع السراية الخ) نازع سم فيه راجعه
(قوله) من غير قصد) ويصدق ذلك وقوله بالالة أى بسقوطها عش (قوله) بدل من مال الخ) قد يستشكل
بانه ان كان بدل بعض فبدل البعض بخصص ولا وجه للخصص مع عموم الحكم او بدل كل لم يصح لانه
لا يساوى لفظة ما في المعنى فينبغي ان يقدر معطوف عليها اخذاً من السياق والتقدير وغيرهما ويجعل من بدل
الكل سم عبارة المعنى وقوله جارح او مقتل جرى على الغالب ولو استأطها كان أولى ليشمل ذلك القتل
بالسحر وشهادة الزور ونحوهما وهما مجروران على البدل من ما ويجوز رفعهما على القطع ولله قصد
بالنصريح بهما التنبيه على خلاف أى حقيقة فانه لموجب في المقتل كالحجر والدبوس التبيين ودلنا الخ
وظاهرها انه يجوز كونه بدل كل بلا تقدير (قوله) الواقعة على أهم منهما) الانسب لما بعده الشاملة لها
ولغيرهما (قوله) منهما) أى الجارح والمقتل (قوله) كتبوع الخ) مثال لمادة افتراق العام (قوله)
وخصاه) أى الجارح والمقتل بالذكراع ان المراد أهم منهما (قوله) لانهما) أى وانما خص الجارح والمقتل
بالنصريح لانهما الخ (قوله) بالتالي) أى المقتل (قوله) مع قوله الخ) عبارة المعنى وقد افقنا أبو حنيفة على
ان القتل بالعمد الحديده وجب للقود وقد ثبت النص في القصاص بغيره من المقتل كما بقاى فلا خصوصية
للعمد الحديده لان القصاص شرع لصيانة النفوس فلم يجب بالمقتل لما حصت الصيانة اه (قوله) ورعاية
المائلة الخ) مبتدأ خبره قوله بردان الخ (قوله) فيها) أى الجارية عش (قوله) انه قتله) أى امر بقتله (قوله)
مخلافه) أى الرمي جمع (قوله) بقصد أصابوا واحد) أى فوشه عمد كما يعلم بما بقاى في شرح قول المصنف
وان قصد هما الخ رشدي وعش (قوله) فرقاً بين العام والمطلق) الفرق محل تأمل قوى فليتأمل المتأمل
سم على حجج لعل وجه التأمل ان قصد واحد لا يبينه هو عبارة عن قصد القدر المشترك بين الافراد وهو
يتحقق في ضمن كل واحد منها وكان عاماً في هذا المعنى فلا يتم قوله فرقاً الخ وقد يجاب بانه لما قصدوا احداً من
غير ملاحظة التعميم لم يتعلق القصد به وفرق بين كون الشيء محاصلاً وكونه مقصوداً عش عبارة المعنى
لان أى للعموم فكان كل شخص مقصوداً بخلاف ما اذا قصدوا احداً لا يبينه فلا يكون عمداً اه (قوله)
في الاول) أى العام وقوله في الثاني أى المطلق (قوله) عن ذلك) أى الفرد (قوله) تستعمل) أى لفظة
بان (قوله) لحصر ما قبلها الخ) أى فتكون الباء للتصوير (قوله) وكثيراً ما تستعمل الخ) أى فتكون الباء
ولا قصاص اه فليتأمل وليراجع فقد يتوقف فيه (قوله) وغالباً ان رجع الالة) يتأمل (قوله) لانه
مع السراية يقتل غالباً) اقول فيه نظر من وجوه منها ان السراية خارجة عن الفعل والموصوف بغلبة القتل
انما هو الفعل ومنها ان الفعل مع السراية لا يقال فيه يقتل غالباً إذ مع وجود السراية يستحيل تخلف القتل
بل هو معاً قاتل ولا بد فان اريد هذا المعنى بان اراد ان الفعل مع السراية قاتل ولا بدور عليه ما يقتل نادراً
إذ أسرى فانه مع السراية قاتل ولا بد مع انه لا قصاص فيه فليتأمل وقد يقال ماية تل دائماً افراد ما يقتل
غالباً فليتأمل سم (قوله) بدل من مال الواقعة على أهم منهما) قد يستشكل البديلة بانه ان كان بدل بعض
فبدل البعض بخصص كما صرح به ابن الحاجب وغيره ولا وجه للخصص مع عموم الحكم او بدل كل لم يصح
لان الجارح او المقتل لا يساوى لفظة ما في المعنى فينبغي ان يقدر معطوف عليها اخذاً من السياق لقوله
الاى فلو شهدا بقصاص الخ والتقدير وغيرهما ويجعل من بدل الكل إذ المعنى حيثن بأحد هذه الامور
مراداً باحداً المعنى العام الشامل لكل واحد من الثلاثة (قول المتن او مقتل) أى وغيرهما بقرينة
السياق (قوله) وعدم إيجابه شيئاً فيها) ضبب بينه وبين قوله رأس جارية (قوله) فرقاً الخ) الفرق تحكم
قوى فليتأمل المتأمل (قوله) فرقاً بين العام والمطلق) أى بين معنى العام ومعنى المطلق ان قلنا ان العموم من

كأمر (فات) وهذا مثال للمحذوف (٣٧٨) اولئذ كور على ما ياتي (اورى شجرة) مثلاً وادميا (فأصابه) اى غير من قصده فأت

أورى شخصاً شجرة
فبان انساناً مات (فخطأ)
وهذا مثال لفقد قصد
الشخص دون الفعل ويصح
جعل الاول من هذا ايضا
على بعد نظر إلى ان الوقوع
لما كان منسوباً للواقع
صدق عليه الفعل المقسم
لثلاثه وان قصده وعكسه
محال وتصوره يضرب بظن
سيف فأخطأ لحدّه فبولم
يقصد الفعل بالحد ردبان
المراد بالفعل الجنس وهو
موجود هنا وبما لو هدده
ظالم فأت به فالذى قصده به
الكلام وهو غير الفعل
الواقع رده ايضا بان مثل
هذا الكلام قد يهلك عادة
(تنبيه) سيعلم من كلامه
ان من الخطا ان يعتمد على
مهدر فيصعب قبل الاصابة
تنزيلاً لطور العصمة
منزلة طرو اصابة من لم
يقصده (وان قصدهما)
اى الفعل والشخص اى
الانسان وان لم يقصده
(بما لا يقتل غالباً شبه عمد)
ويسمى خطأ عمد وخطأ
وخطأ شبه عمد سواء اقتل
كثيراً ام نادراً كضربة يمكن
عادة احواله الهلاك عليها
بخلافها بنحو قتل اومع خفتها
جدا وكثرة الثياب فهدر
(تنبيه) وقع لشيخنا في
المنهج وشرحه ما صرح
بأن شرط اقصده عين الشخص
هنا ايضا وهو عجيب لتصححه

بمعنى الكاف (قوله كافر) اى يقوله يعنى الانسان (قوله وهذا) اى قول المصنف بأن وقع الخ (قوله
للمحذوف) اى الذى قدره بقوله قصدهما وان تقول المثلن يشمله لان قوله فان فقد قصد احدهما
يصدق مع فقد قصد الآخر شيدى وسم فيكون هذا مثلاً للذ كورو وهذا غير قوله اولئذ كور الخ اى
فقد قصد احدهما (قوله على ما ياتي) اى انما (قوله وهذا) اى قول المصنف اورى الخ (قوله جعل
الاول) اى قول المصنف بان وقع الخ من هذا اى فقد قصد الشخص دون الفعل ايضا اى كقول المصنف
اورى الخ (قوله وان الخ) عطف على الفعل (قوله وان قصده) فيه تأمل فأتله سم ورشيدى ووجه ذلك
ان الوقوع وان فرض نسبه للواقع لكنه لا يستلزم كون الوقوع فعلاً مقصوداً له ع (قوله وعكسه) اى
بان فقد قصد الفعل دون الشخص (قوله وتصوره) اى العكس بضربه اى يقصده بضربه (قوله لحدّه) اى
لضربه بعد السيف (قوله بان المراد بالفعل الجنس) اى لخصوص الفعل الواقع منه حتى يستشكل بان
الضرب بخصوص الحد لم يقصده ع (قوله وبما الخ) عطف على قوله بضربه الخ (قوله وهو غير الفعل
الخ) يعنى ان الكلام الذى صدر من المهدد غير الفعل المهلك الذى يقع من الجاني كالضرب بسيف فليس
المراد ان المهدد صدر منه فعل تعلق بالجاني عليه غير الكلام بل المراد ان هذه صورة قصد فيها الشخص
ولم يقصد فيها فعل اصلاً ومن ثم ردبان هذا الكلام قد يقتل فالفعل والشخص فيها مقصودان ع (قوله
قوله بان مثل هذا الكلام الخ) المناسب فى الردان يقول بان المراد بالفعل ما يشمل الكلام ومثل هذا
الكلام الخ رشيدى (قوله تنزيلاً لطور العصمة الخ) يعنى عن ذلك ان يراد بالشخص فى تعريف العمد
الانسان المعصوم بطريقة ما سيعلم والتقدير حيث قصد الانسان المعصوم باعتبار انه انسان معصوم سم على
حج اه ع (قوله منزلة طرو اصابة من لم يقصده) لاولى حذف لفظة اصابة (قوله وان لم يقصده) يعنى
بمعنى ليطابق ما مر رشيدى عبارة سم حاصل هذه المبالغة مع الاصل ان شبه العمد ان يقصد
الانسان سواء قصده عين اى واحد من جماعة او احد الابيعه بما لا يقتل غالباً لكن قضية قوله السابق
بخلاف قصد اصابة واحد الخ وما ياتي فى التنبيه فى مسئلة المتجنيب ان قصدوا احد الابيعه شبه عمد ولو بما يقتل
غالباً فكان ينبغي ان يقال وان قصدهما بما لا يقتل غالباً وكذا بما يقتل غالباً ولم يقصد عين الشخص شبه
عمد اه وفى ع (قوله ما يوافقه) (قوله اومع خفتها) اى او قتلها مع كثرة الثياب ع (قوله ع (قوله رشيدى
قوله وكثرة الثياب لعل المراد بخلافه اى مطلق الضربة مع كثرة الثياب ولا ففهمها مشكل اه
(قوله هنا) اى فى شبه العمد ايضا اى كما فى العمد (قوله لكن هذا الخ) اى ما صححه فى الروضة الخ
من عدم اشتراط قصد العين فى العمد (قوله ان وجد قصد العين) اى او قصد اصابة اى واحد من الجماعة

عوارض الالفاظ فقط أو بين المعنى العام والمعنى المطلق ان قلنا انه من عوارض المعاني ايضا (قوله وهذا
مثال للمحذوف) اقول يمكن ان يشمل قوله فان فقد قصد احدهما فقد قصدهما فيكون هذا مثلاً للذ كور
وهذا غير قوله اولئذ كور على ما ياتي فأتله سم (قوله وان قصده) فيه تأمل (قوله وهو غير الفعل
الواقع به) لا يخفى انه ليس هنا الا الكلام المهدد به والمتأثر به ليس فعلاً فأتاهو الفعل الواقع به الذى
الكلام غيره (قوله مثل هذا الكلام قد يهلك عادة) اى فهو الفعل هنا هو مقصود (قوله منزلة طرو الخ)
يعنى عن ذلك ان يراد بالشخص فى تعريفه العمد الانسان المعصوم بطريقة ما سيعلم والتقدير حيث قصد
الانسان المعصوم باعتبار انه انسان معصوم (قوله وان لم يقصده) مع قوله قبله اى الانسان يتحصل منه
ان صورة المسئلة انه قصد انساناً من جماعة اى واحد امهم لا واحد ابين ولا اى واحد لانهم وحيث
فاحصل هذه المبالغة مع الاصل ان شبه العمد ان يقصد الانسان سواء قصده عين اى واحد او احداً بالمال
يقبل غالباً لكن قضية قوله السابق بخلافه بقصد اصابة واحد فى العالم الخ وما ذكره فى التنبيه الا فى
مسئلة المتجنيب ان قصد اصابة واحد شبه عمد ولو بما يقتل غالباً وكان ينبغي ان يقال وان قصدهما بما لا يقتل

(ومنه الضرب بسوط أو عصا) خفيف لم يوال ولم يكن بمقتل ولا كان البدن نضوا ولا اقترن (٣٧٩) بنحو حرا وصغروا لافمدا كالأ

خنقة فضصف وتالم حتى مات لصدق حده عليه وكنالوال مالو فرق وبقى ألم كل إلى مابعد نم أن أبيع له أوله فقد اختلط شبه العمد به فلا قود ولك أن تقول لا يريد على طرده نعر وروحوه فانه إنما جعل خطأ مع صدق الحد عليه لأن يجوز الإقدام على قصده ولأعلى عكسه قول شاهدين رجعا لم نعلم انه يقتل بقولنا فانه إنما جعل شبه عمد مع قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا لان خفاء ذلك عليهما مع عذرهما بصيره غير قاتل غالبا وإذا تقررت الحدود الثلاثة (فلو غرزة) بيدن نحوهم أو نضوا وصغروا أو كبير وهي مسمومة أي بما يقتل غالبا اخذا من اشتراطهم ذلك في سقيه له ويحتمل الفرق لان غوصها مع السم يؤثر مالا يؤثره الشرب ولو بغير مقتل أو (بمقتل) بفتح التاء كدماغ وعين وحلق وغاصرة واحليل ومثانة وعجان وهو ما بين الخصية والدير (فعمد) وان لم يكن معه ألم ولا ورم لصدق حده عليه نظر الخطر المحل وشدة تأثره (وكذا) يكون عمدا غرزا (بغيرها) كالبية وورك (ان

كاسر (قول المتن ومنه) أي من شبه العمد عرش (قول المتن أو عصا) ومثل العصا المذكورة الحجر الخفيف وكف مقبوضة الأصابع لمن يحمل الضرب بذلك واحتمل موته به معنى وحكمة التنصيص على السوط والعصا ذكرهما في الحديث عميرة (قوله لم يوال) إلى قوله نعم ان أبيع في المتن وإلى قول المتن ولو خيف في النهاية إلا التنبيه (قوله لم يوال) أي بين الضربات (قوله نضوا) أي تحيضا (قوله) ولا اقترن أي الضرب (قوله بنحو حرا) أي كالمرض (قوله والوا) أي بان كان فيه شيء من ذلك معنى (قوله لصدق حده) أي العمد (قوله وكنالوال) أي في كونه عمدا عرش (قوله مالو فرق وبقى ألم الكل إلخ) أي وقصد ابتداء الاتيان بالكل مرسوم (قوله نعم ان أبيع له إلخ) لعل هذا إذا كان لا لوله المذكور مدخل في التلف اما إذا لم يكن وكان مابعد بما يستقل بالتلف فلا اثر لهذا الاختلاف سم (قوله أوله) أي الضرب (قوله) فقد اختلط شبه العمد به أي بالعمد وهل يجب هذا نصف دية شبه العمد اخذا بما بقي في شرح ولا فلا إلخ سم على حج أقول القياس الوجوب عرش (قوله فلا قود) قد يشكك عليه قوله الآتي وعلم الحابس الحال فعمدا لان أول الضرب الذي أبيع له نظيره ما سبق هناك من الجوع والعطش وهو هنا عالم أنه ضارب سم (قوله لا يريد إلخ) وجه الورد انه يصدق عليه انه قصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالبا وليس يشبه عمد بل خطأ معنى (قوله) إنما جعل خطأ أي حتى يجب دية الخطأ سم (قوله قول شاهدين رجعا إلخ) أي وكأنا ممن يخفى عليه ذلك معنى لان خفاء ذلك أي القتل يشهدتهما (قوله صيره إلخ) هذا ممنوع منعا واضحا ولو قال صيره في حكم غير القاتل غالبا كان له نوع قرب سم والضمير في صيره راجع للفعل الصادر منهما وهو الشهادة عرش (قوله بيدن نحوهم) إلى قوله أو اشتد في المتن إلا قوله أو كبير إلى ولو بغير مقتل (قوله نحوهم) أي كريض عرش (قوله وهي مسمومة) قيد في الكبير فقط عرش ورشيدى (قوله) أي بما يقتل غالبا وهذا هو المعتمد عرش (قوله ذلك) الإشارة راجعة لقوله بما يقتل غالبا عرش (قوله) لان غوصها إلخ علة للفرق عرش (قوله) ولو بغير مقتل غاية لقوله بيدن نحوهم إلخ (قوله) كدماغ إلخ وأصل اذن واخذع بالذال المهملة وهو عرق العنق واثنين معنى وروض (قوله وحلق إلخ) وثغرة نحر معنى وروض (قوله) وبجان بكسر العين المهملة اسنى ومعنى (قوله) وان لم يكن معه إلخ ظاهره الرجوع إلى جميع ما مر من قوله بيدن نحوهم وما عطف عليه وهو شامل لما غرزه في جلدته عقب من نحوهم وما عطف عليه عرش أقول صنيع الاسنى كالصريح في الرجوع إلى الجميع ولكن قوله وهو شامل إلخ فيه وقفة بل يخالف لاطلاقهم الآتي آفا في المتن (قول المتن بغيره) أي غير المقتل معنى (قوله ليس بقيد إلخ) عبارة المعنى وظاهره انه لا قصاص في الألم بل ورم وليس مراد ابل الاصح كما صححه المصنف في شرح الوسيط الوجوب واما الورد بل الألم فقد لا يصور اه (قوله لذلك) أي لصدق حده عليه عرش عبارة المعنى لحصول الهلاك به اه (قوله بان لم يشتد الألم) وليس المراد بان لا يوجد ألم أصلا فانه لا بد من الألم معنى واسنى وسم (قول المتن ومات في الحال) اما إذا تأخر الموت عن الغرز فلا ضمان قطعاً كما قاله

غالبا وكذا بما يقتل غالبا ولم يقصد عين الشخص فشبه عمد (قوله وكنالوال مالو فرق وبقى ألم كل إلى مابعد) الضابط في الضربات انه قصد ابتداء الاتيان بالجميع وبقى ألم كل واحدة إلى مابعدا وجب القصاص وإلا فلا مرسوم (قوله نعم ان أبيع له أوله إلخ) لعل هذا إذا كان لا لاول المذكور مدخل في التلف اما إذا لم يكن وكان مابعد بما يستقل بالتلف فلا اثر لهذا الاختلاف (قوله) فقد اختلط شبه العمد هل الواجب هنا نصف دية شبه العمد اخذا بما بقي في الشرح ولا فلا في الاظم. وقوله فلا قود قد يشكك عليه قوله الآتي وعلم الحابس الحال فعمدا لان أول الضرب الذي أبيع له نظيره ما سبق هناك من الجوع والعطش وهو هنا عالم انه ضارب (قوله) فانه إنما جعل خطأ أي حتى يجب دية الخطأ (قوله صيره غير قاتل غالبا) هذا ممنوع منعا واضحا ولو قال صيره في حكم غير القاتل غالبا كان له نوع قرب (قوله بان لم يشتد الألم) أي ولا فلا في ألم الجلة (نورم) ليس بقيد كاصرح هو به (وتألم) تألما شديد ادا م به (حتى مات) لذلك (فان لم يظهر أثر) بأن لم يشتد الألم أو اشتد ثم زال (ومات في الحال)

أو بعد من يسير أي عرفا فيها يظهر (فشيبه عمد) كالضرب بسوط خفيف (وقيل عمد) كجرح صغير ويرد بوضوح الفرق (وقيل لاشئ) من قودو لاديه إلى حالة الموت على سبب آخر (٣/٨٠) ويرد بانه تحكم إذ ليس مالا وجود له أولى ماله وجود وإن خف (ولو غر زها فيما لا يؤلم كجلدة عقب) فأت (فلا

شي به حال) لأن الموت غلبه موافقة قدر وخرج بما لا يؤلم ما لو بالغ في إدخالها فانه عمد وأبانه فلفة لحم خفيفة وسبق سم يقتل كثيرا لأغالب كغر زها بغير مقتل وقياس ما من أ ما يقتل نادرا كذلك (ولو) منعه سد محل الفصد ودخن عليه فأت أو (حبسه) كان أغلق بابا عليه (ومنعه الطعام والشراب) أو أحدهما (والطلب) لذلك أو عراه (حتى مات) جوعا أو عطشا أو بردا (فان مضت مدة) من ابتداء منعه أو عراه (يموت مثله فيها غالبا جوعا أو عطشا) أو بردا ويختلف باختلاف حال المحبوس والزمن قوة وحر أو صدهما وحد الأطباء الجوع المملاك غالبا باثنين وسبعين ساعة متصلة واعتبر ضمهم الروباني بمواصلة ابن الزبير رضي الله تعالى عنهم خمسة عشر يوما ويرد بان هذا نادر ومن حين الكرامة على ان التدريج في التقليل يؤدي لصبر نحو ذلك كثير أو الذي يظهر انه لا عبرة بذلك ولو بالنسبة لمن اعتاد ذلك التقليل لأن العبرة في ذلك بما من شأنه القتل غالبا فان قلت مر اعتبار نحو النضو قلت يفرق بان كل نضو

المأوردى وغيره معنى (قول) أو بعد من يسير (الخ) أي بخلاف الكثير سم أي فانه لاشئ فيه عش (قول) كجرح صغير) أي محل تغلب فيه السرايق بهذا يتضح قوله ويرد (الخ) لأن موته بالجرحة المذكورة قوته ظاهرة على انه منعها عش (قول المتن كجلدة عقب) أي لتغير نحوه على ما مر انقاع عش انفا (قول) فأت يعني وتالم حتى مات (قول المتن بحال) أي سواء مات في الحال أم بعد معنى (قول) عقبه هذا لا يناسب قول المتن بحال عبارة المعنى للحم بانه لم يموت منه ولو بما هو موافقة قدر اه (قول) لأن الموت إلى قوله وحدا الأطباء في المعنى لا أقوله وأبانه إلى المتن (قول) فلفة بكسر الفاء وضمها مع إسكان اللام فهما القطعة أسنى (قول) كغر زها خبر قوله ولو أبانه فلفة إلى أي فان تأثر حتى مات فعمد ولو لا مات بلا كثير تأخر فشيبه عمد (قول) وقياس ما من) أي في تفسير شبه العمد من قوله سواء أقتل كثير أم نادرا أسد عمر فيه ان ما هنا قضية ذلك لا قياسه وقال عش أي من غر زها لا برة بغير القتل فانه في حد ذاته لا يقتل غالبا لكن ان تألم حتى مات فعمد والاشبهه على ما مر اه وهو الظاهر ويوافقه قول الكردى وهو قول المتن فان لم يظهر (الخ) اه (قول) كذلك أي فيه التفصيل المذكور عش (قول) أو دخن عليه) بان حبسه في بيت وسد منافذه واجتمع عليه الدخان وضاق نفسه معنى وأسنى (قول) لذلك أي للطعام والشراب (قول) أو عراه) أي ومنه الطلب لما يتد فانه عش (قول) أو بردا) ينبغي أو حرا رشيدى (قول) أو عراه) المناسب لمقبله أو تعريته لكنه قصد التنبيه على جواز اللغتين عش (قول) أو بردا) أي أو ضيق نفس مثلان الدخان أو نزف الدم من منع السد عش أي أو حرا (قول) ويختلف) عبارة الأسنى والمعنى ويختلف المادة اه (قول) أو (الخ) أشر على ترتيب اللف (قول) أو حرا) أي و بردا (قول) باثنين وسبعين ساعة) أي فلكية لجملة ذلك ثلاثة أيام لما إليها عش ورشيدى وسيد عمر (قول) ابن الزبير) واسمه عبدالله لانه المراد عند الإطلاق وقوله خمسة عشر يوما عبارة الدعيرى سبعة عشر يوما عش (قول) والذي يظهر (الخ) محل نظر بل الذي يظهر خلافه سيد عمر وسبأ عن سم ما يؤيده (قول) بان كل نضو كذلك أي بتأثير غر زها لا برة عش (قول) وليس كل معتمد للتقليل يصبر (الخ) قد يقال الجوع المعتاد لا يقتل غالبا سم على حبس أهشيدى (قول المتن فعمد) وقع السؤال عما لو منع البول فأت أقول الظاهر انه ان ربط ذكر بحيث لا يمكن البول ومضت عليه مدة يموت مثله فيها غالبا فعمد كالو حبسه ومنعه الطعام (الخ) وان لم يربطه بل منعه بالتدريج مثلا كان رقبه وقال ان بلى قتلتك فلا ضمان كالو اخذ طعامه في مفازة فأت وبني أن من العمد ايضا ما لو اخذ من العوام نحو جراه ما يعتمد عليه في العوم وان له لا فرق بل عليه بانه يعرف العوم وعدمه عش (قول) حالة الهلاك) إلى قول المتن ويجب القصاص في المعنى لا أقوله وعلم من كلامه إلى المتن (قول) أو خرج بحبسه ما لو اخذ بمفازة قوته (الخ) وقياس ذلك انه لو قطع على أهل قلعة ما جرت عادتهم بالشرب منه دون غيره فأتوا عطشا فلا قصاص لانهم يسبيل من غير هولو بمسقة فان تعذر ذلك فليس من المنافع للبماء عش (قول) وإن علم انه يموت) أي فهو هدر مطلقا وإن كان لا يمكنه الخروج من تلك المفازة نعم إن قيده كان كالو حبسه مر سم (قول) وعلم به) جملة حاله (قول) خوفا (الخ) متعلق بامتنع (قول) أو من طعام) أي أو امتنع

لازم للغرور (قول) أو بعد من يسير) بخلاف الكثير (قول) إذ ليس (الخ) قد يقال ذلك السبب يحتمل الوجود والاحالة عليه موافقة لاصل برادة الذمة والسبب الموجود لم يعلم تأثيره فلا تحكم (قول) أو أولى ماله وجود (الخ) أي كالأمر من الاحالة المذكورة (قول) فلفة لحم) قال في شرح الروض بكسر الفاء وضمها مع إسكان اللام فهما اه (قول) وقياس ما من) ما هو (قول) من ابتداء منعه أو عراه) هذا لا يشمل التدخين (قول) باثنين وسبعين ساعة) ما المراد بالساعة هنا (قول) يصبر على جوع ما يقتل غالبا) الجوع المعتاد لا يقتل غالبا (قول) وإن علم انه يموت) أي فهو هدر مطلقا وإن كان لا يمكنه الخروج من تلك المفازة نعم إن قيده كان كا

كذلك وليس كل معتمد للتقليل يصبر على جوع ما يقتل غالبا كما هو واضح (فعمد) حالة للهلاك على هذا السبب الظاهر وخرج من بحبسه ما لو أخذ بمفازة قوته أو لبسه أو ماله وان علم انه يموت وبنه ما لو امتنع من تناول ما عند مو علم به خوفا أو حزنا أو من طعام خوف

علم من أوم طاب ذلك أي وقد جزأه نجا بما يظهر فلا قد بل ولا ضمان في الحرلانه (٣٨١) لم يحدث فيه صنعاني الاول وهو القائل

لنفسه في البقية قال
القوراني وكذا أومكته
الحرب بلا مخاطرة فتركه
(والا) تمض تلك المدة ومات
بالجوع مثلا لا بنحو هدم
(فان لم يكن به جوع
وعطش) أي أو عطش لقوله
(سابق) على جسده (فشيبه
عند) وعلم من كلامه السابق
انه لا بد من مضي مدة يمكن
عادة احالة الهلاك عليها
فأبهم عموم والا هنا غير مراد
(وان كان) به (بعض جوع
وعطش) الواو بمعنى أو كما مر
سابق (وعلم الحائس الحال
فعمد) لشمول حده
السابق له اذ الفرض ان
بمجموع المديتين بلغ المدة
القائمه انعمت بذلك كاعلم
من المات (والا) يعلم الحال
(فلا) يكون عمدا (في
الاضر) لانه لم يقصد
اهلاكه ولا أن يهلك بل
شبهه فيجب نصف دية
لحصول الهلاك بالامر من
وفارق مريضاً به ضرراً
يقتله فقط مع جله بحاله
فانه عمد مع كون الهلاك
حصل بالضرب بواسطة
المرض فكانه حصل بهما
بان الثاني هنا من جنس
الاول فصح بناؤه عليه
ونسبة الهلاك اليها بخلافه
ثم فانه من غير جنسه فلم
يصلح كونه متم له وانما
هو قاطع لاثره فتمحضت
نسبة الهلاك اليه (ويجب

من أكل طعام (قوله في الحر) خرج به الرقيق فانه مضمون باليد أسنى ونهاية ومعنى (قوله) لا تعلم يحدث فيه صنعا) قال الاذرى وقضية هذا التوجيه انه لو أغلق عليه بيتا هو جالس فيه حتى مات جوعا لم يضمنه وفيه نظر انتهى وهذه القضية بمنزلة لا نه اخذ الطعام منه متمكن من اخذ شيء بخلافه في الحبس بل هذه داخلة في كلام الصحابي فيضمن ثم قال وهذا في مقارفة يمكن الخروج منها اما اذا لم يمكن ذلك لطولها اول ماته ولا طارقي في ذلك الوقت المتجوز فرب القود كالحجوس انتهى وهو بحث قوى لكنه خلاف المتقول معنى ونهاية وهذا كله حيث لم يحدث فيه صنعا كما هو الفرض والافتقار في العباب بعد ذلك ولو وضع صديا أو شيئا ضعيفا أو مريضاً مدفا بمقارفة فمات جوعا أو عطشا أو بردا فكسطر حقه في مفرق انتهى وقال في الاتفاق وكذا أي يقاد منه لو القاه في ماء أو نار ويجز عن الخلاص فيها ما كونه مكتوبا أو صديا أو ضعيفا الخ سم (قوله في الاول) أي فيما لو أخذ مقارفة قوته أو لبسه أو ماله معنى (قوله في البقية) أي الخارجة بقول المتن ومنه معنى (قوله) وكذا أومكته الخ) أي لا ضمان عـش (قوله) أي أو عطش لقوله الخ) يعني ان الواو بمعنى أو بدليل افراد الضمير في قوله سابق معنى (قوله) على جسده عبارة المخفى على النع اه (قوله) وعلم من كلامه السابق الخ) انظر ما وجهه رشدي ولعل وجهه ان معنى قول المتن حتى مات أي بسبب المنع كما صرح به المخفى وأشار اليه الشارح ونهاية هناك بقوله جوعا أو عطشا الخ (قوله) أنه لا بد من مضي مدة الخ) أي والا فهدر كما مر قبل التنبيه الثاني (قوله سابق) صفة قول المصنف بعض جوع الخ (قوله) بلغ المدة الفائتة) اما اذا لم يبلغها فهو كالمولم يكن به شيء سابق كما قاله ابن النقيب وتبعه الزركشي اه معنى (قوله) لـشبهه) أي بل يكون شبه عمد رشدي (قوله نصف دية) أي دية شبه العمد عـش (قوله) وفارق مريضاً الخ) بان الثاني هنا الخ) فيه ما فيه سم على حج اذ الملحظ كون الهلاك حصل بالمجموع ولا شك انه حصل في المستثنين ان ترى انه لو كان صحيحا في مسألة المريض لم يقتله ذلك الضرب واما كونه من الجنس او من غيره فهو امر طردي لا دخل له في ذلك فتأمل رشدي (قوله بان الثاني) متعلق بفارق (قوله هنا) أي في مسألة المتن (قوله من جنس الخ) وهو مطلق الجوع (قوله ثم) أي في مسألة المريض (قوله) كالإشارة) الى قول المتن ولو ضيف المعنى الاقوله وسيعلم الى قوله ثم السبب والتنبيه (قوله وهي) أي المباشرة (قوله ما أثر التلف الخ) أي كجزا القوت قوله التلف أي فيه (قوله وهو) أي السبب (قوله) ما أثره) أي أثر في التلف (قوله فقط) أي بان ترتب عليه الهلاك بواسطة ولم يحصله بذاته عـش (قوله) ومنه منع نحو الطعام الخ) أي فكان الاول تأخير له هنا معنى وعميرة (قوله مالا يؤثر في الهلاك) ولا يحصله وجه الحصر في ذلك ان الفاعل لا يتحول اما ان يقصد عين الجنى عليه او لا فان قصده بالفعل المؤدى الى الهلاك بلا واسطة فهو المباشرة وان ادى اليه بواسطة فهو السبب كالشهادة بموجب قصاص وان لم يقصد عين الجنى عليه بالكتابة فهو الشرط معنى (قوله تأثيره) أي الغير (قوله فان المفوت) أي الذي

لوحسبه مر (قوله) لا تعلم يحدث فيه صنعا) قال في شرح الروض وقضية هذا التوجيه انه لو أغلق عليه بيتا هو جالس فيه حتى مات جوعا لم يضمنه وفيه نظر نعم ان كان التصوير في مقارفة يمكن الخروج منها فذا احتمل وان لم يمكن ذلك لطولها اول ماته ولا طارقي في ذلك الوقت فالتمه جوب الفرض كالحجوس اه قال بعضهم ولو فصل بان يعلم الاخذ حال المقارفة فيجب القود وبين ان يجزئ فوجب دية شبه العمد لكان متوجها اه هذا كله حيث لم يحدث فيه صنعا كما هو الفرض والافتقار في العباب بعد ذلك ولو وضع صديا أو شيئا ضعيفا أو مريضاً مدفا بمقارفة فمات جوعا أو عطشا أو بردا فكسطر حقه في مفرق اه وقال في الاتفاق والمفرق وكذا أي يقاد منه لو القاه في ماء أو نار ويجز عن الخلاص فيها ما كونه مكتوبا أو صديا أو ضعيفا الخ (قوله) لقوله سابق) أو سابق صفة عطش وحذف نظيره ما قبله (قوله وفارق مريضاً الخ) فيه ما فيه (قوله) ونسبة الهلاك اليها (حـ) بـيـنـو يـرـنـه فـمـحـ بـنـاؤه عليه وقوله وهو ما أثره فقط ضبب بينه وبين قول المصنف ويجب

القصاص بالسبب) كالإشارة وهي ما أثر التلف وحصله وهو ما أثره فقط ومنه منع نحو الطعام السابق والشرط مالا ولا وانما حصل التأخير عنده بغيره المنوقف تأثيره عليه كالحفر مع التردى فان المفوت هو التخطي صوب البئر والمحصل هو التردى فيها المتوقف على الحفر ومن ثم لم

تجب به قود مطلقا وسيعلم من (٣٨٢) كلامه ان السبب قد يغلبوا وعكسه وانهما قد يعتدلان ثم السبب اما حتى كالأمر أو اما عرفت

اه معنى (قوله مطلقا) أى سواء كان الحفر عدوا نأنا لم لا (قوله ان السبب) أى كالشهادة قد يغلبها أى المباشرة (قوله وعكسه) أى كالفد مع الالقاء من شاهق وقوله قد يعتدلان أى المكروه والمكره شوبرى (قول المتن فو شهدا) أى رجلان عند قاض معنى (قوله او برده الخ) عطف على بقصاص (قول المتن فقتل) أى المشهود عليه (قوله فيها) أى الشهادة (قوله بها) أى بشهادتها (قوله او قال كل تعمدت) أى واقصر عليه (قول المتن لزوما القصاص) وخرج بالشاهد الراوى كالأول اشكت قضية على حاكم فروى له فيها انسان خبر افقتل الحاكم به شخصا ثم رجع الراوى وقال تعمدت الكذب فلاقصص كافى الروضة واصلها وقياسه مالو استفتى القاضى شخصا فافتاه بالقتل ثم رجع معنى ونهاية قال عرش قوله فلاقصص عليه أى ولا دية وكذا الاقصا عن على القاضى حيث كان اهلا للاخذ من الحديث بان كان مجتهدا ولا اقتصص منه وقوله فافتاه الخ أى ولو قال تعمدت الكذب وعلت انه يقتل بفائتي وقوله ثم رجع أى الملقى اه (قوله وموجه) أى القصاص عليهما (قوله والتعمد مع العلم) أى الاعتراف به معنى (قوله لا الكذب) أى وحده رشيدى (قوله ومن ثم لو شوه الخ) يتأمل موقع هذا السلام فانه تحصل من كلامه ان شرطا وجوب القصاص الرجوع مع الاعتراف بتعمد الكذب وبالعلم بانه يقتل بشهادتهما فان تحقق هذا الشرط وجب القصاص ولا اثر للشهادة المذكورة وان لم يتحقق لم يجب وان انتفت المشاهدة المذكورة فليتام وقد يجاب بان المراد انما اذ لم يعترف بالتعمد وشاهدنا المشهود بقتله حيا لم يجب القصاص لاحتمال الغلط وعدم التعمد ولا يخفى عدم مساعدة العبارة عليه فليتام سم على حج اه عرش (قوله لم يقتل) وعلى القاتلة دية عمدة فى ماله كباقي فى شرح ولو القاه دية ماء مغرق فالتعمد حوت الخ عرش (قوله قتل الاول) أى من قال تعمدت انا وصاحي عرش (قوله فان قال الخ) ويظهر انه يأتى هنا وفيما يأتى عن البلقنى نظير قوله السابق ولو قال احدهما تعمدت الخ (قوله قبل ان امكن الخ) عبارة المعنى فانه ينظر ان كانا بمن يخفى عليهما ذلك فرب عهدهما بالسلام او بعدهما عن العلماء لم يجب عليهما القصاص بل دية شبه عمد وان لم يخف عليهما ذلك فلا اعتبار بقولهما كمن رسمى الى شخص واعترف بانه قصده ولكن قال لم اعلم انه يبله اه (قوله ان امكن) أى صدقهما بانه (قوله قال البلقنى الخ) بحث تفيد ما قاله البلقنى بما اذا كان حالهما معلوما والا فلا التفات الى قولهما ذلك وهو بحث فى غاية الانجاء سم ويؤيد ذلك قول المعنى بدل قول الشارح لمقتضى الخ لظهور امور فربما تقتضى ردها الخ (قوله وجبت الخ) عطف على قوله قبل (قوله فى ماله) أى الشهود عرش (قوله ان لم تصدقهم العاقلة) فان صدقهم فالدية على العاقلة عرش (قوله انه لا بد) أى فى لزوم القصاص عليهما قول المتن الولي) أى والى المقتول معنى (قوله عند القتل) متعلق بعله (قوله فلا قود عليهما) هذا اذا تمحض القصاص فلو شهد على قاطع الطريق ثم رجعا لم يسقط القصاص عنهم باعتراف الولي بكذبهما لان حق الله تعالى باق معنى (قوله بل هو) أى القود وقوله او الدية الخ أى اعفى عن القود وقوله عليه أى الولي (قوله والجائهما) عطف تفسير على تسبيهما (قوله بعله) متعلق بانقطاع

القصاص بالسبب (قول المتن لزوما القصاص) قال فى الباب بخلاف راوى حديث القاضى فى حكم قد توفى فيه حكم بمقتضا ثم رجع عن روايته اه ومثل الراوى المذكور فيما ينظر المفق إذا اقبى بالقتل ثم رجع عرش (قوله ومن ثم لو شوه الخ) يتأمل موقع هذا السلام فانه تحصل من كلامه ان شرط وجوب القصاص الرجوع مع الاعتراف بتعمد الكذب وبالعلم بانه يقتل بشهادتهما فان تحقق هذا الشرط وجب القصاص ولا اثر للشهادة المذكورة وان لم يتحقق وان انتفت المشاهدة المذكورة فليتام وقد يجاب بان مرادهما انهما لم يعترف بالتعمد وشاهدنا المشهود بقتله حيا لم يجب القصاص لاحتمال الغلط وعدم التعمد ولا يخفى عدم مساعدة العبارة عليه فليتام (قوله لم يقتل) أى بالمشهود عليه الذى قتل (قوله قال البلقنى او قال لم نعلم الخ) بحث تفيد ما قاله البلقنى بما اذا كان حالهما معلوما والا فلا التفات

تجب به قود مطلقا وسيعلم من كتمتدم الطعام المشعوم للضيف واما شرعى كشهادة الزور (فلو شهدا) على اخر (بقصاص) أى موجه فى نفس او طرف او برده او سرقة (فقتل) او قطع بامر الحاكم بشهادتهما (ثم رجعا) عنها ومثلها المزكبان والقاضى (وقالا) تعمدا الكذب) فيها وعلنا انه يقتل بها او قال كل تعمدت اوزاد ولا اعلم حال صاحي (لزمهما القصاص) فان عفى عنه فدية مغضلة لتسبيهما الى اهلا كجما يقتل غالبا وموجه مركب من الرجوع والتعمد مع العلم لا الكذب ومن ثم لو شوه المشهود بقتله حيا لم يقتل لاحتمال غلطهم ولو قال احدهما تعمدت انا وصاحي وقال الآخر اخطأت او اخطانا او تعمدت وخطا صاحي قتل الاول فقط لانه المقر بموجب القود وحده فان قال لم نعلم انه يقتل بها قبل ان امكن لنحو قرب اسلامهما قال البلقنى او قال لم نعلم قبول شهادتنا لمقتضى لردها فينا وانما الحاكم كصغر لقبها ووجب دية شبه العمدة على ماله ان لم تصدقهم العاقلة (نتبيه) ظاهر كلامهم انه لا بد من قولهما وعلنا انه يقتل بشهادتنا وان كانا عالين


عدين ويوجه بانهما مع عدم ذكره قد يعتدلان فاحتيط للقود باشرط ذكرهما لذلك (الان يعترف الولي بعله) رشيدى عند القتل كافى المحرر (بكذبهما) فى شهادتهما فلا قود عليهما بل هو او الدية المغضلة عليه وحده لا تقطع تسبيهما والجائهما بعله فصار اشرطا

كالمسك مع القاتل واعتراه بعد القتل لأثره فيقتلان واعتراه القاضي بعلمه بكذا من حين الحكم أو القتل موجب لقتله أيضا رجما أم لا وحل ذلك كله ما لم يعترف وارث القاتل بان قتله حتى ولو رجع الولي والشهود فسيأتي (٣٨٣) في الشهادات (ولو ضيف بمسوم) يعلم

أنه يقتل غالبا غير مميز (صحيح) كان (أو بجونا) أو انجميا يعتقد وجوب طاعة الامر فأكفه (فقات وجب القصاص) لانه الجاه إلى ذلك سواء اقال هو مسوم أم لا كذا عبر به كثيرون مع فرض أكثرهم الكلام في غير المميز وهو يجب إذ لا يتعلل غطائه غير المميز بنحو ذلك ولا يتوهم أحديه فراق بين القول وعدمه فلذا قال الشارح: إن لم يقل هو مسوم إشارة إلى أن اللاتق نفي هذا القول بالكلية لانه لا معنى لوجوده محضرة غير المميز فتأمل لو كان يجعل النافية في كلام الشارح بالنسبة للمميز الصادق به الصبي وتنع أن يطرد فيها أن ما بعدها أولى بالحكم ما قبلها بل قد ينكس وقد يستويان كما في قوله تعالى فلن يقبل من احد من مله الارض ذهبوا لو اقتدى به ولما نظر الكشف إلى الغالب اول الآية بما أكثر المحشون على كلامه غيرهم الكلام فيه ردا وجوابا فرأى نعم على الآية جواب هو أن باذل المال قد يذله كرها وقد يذله اختيارا وهذا قد يذله ساكتا وقد يذله مصرحاً به فداء عن نفسه المدعنة بالخطأ

رشيدي (قوله واعتراه) أي الولي عتس (قوله بعد القتل) متعلق بعلمه رشيدى والمراد قتل الجاني عتس (قوله واعتراه القاضي) أي دون الولي معنى (قوله حين الحكم) متعلق بعلمه (قوله رجما) أي الشاهدان (قوله وارث القاتل) أي القاتل الاول الذي قتلناه بشهادة الآية عتس (قوله بان قتله حتى) فلو قال أنا علم كذبهما في رجوعهما وإن مورثي قتله فلا قصاص على احد معنى (قوله يعلم) إلى قوله كذا عبر به في النهاية والمعنى (قوله يعلم ان الخ) سكت عنه المنهج والمعنى قضيتته تقتضي كلام الشارح الاتي في الدرس وفي التنبيه أنه ليس بقيد (قوله غالبا) لم يبين هو ولا غيره محترزه ويجه أنه احتراز عما إذا لم يقتل غالبا بل كثيرا أو نادرا فيجب حينئذ شبهه بمد فليتأمل ثم رايت في الروض ما يصرح بذلك في الكثير ويبنى أن النادر كذلك ويدل عليه قول المتن السابق وإن قصد هما بما قبل ما قبله فبعبه عمد وقال الشارح هناك سوءا قتل كثيرا أم نادرا سم (قوله أو انجميا صحيحا) جعله من اقسام غير المميز لكونه في معناه هنا (قوله لانه الجاه الخ) أي لأن الضيف بحسب العادة يأكل مما قدم له ولو لكونه غير مميز لا يفرق بين حالة الأكل وعدمها فكان التدبير له الجاه عادي عتس عبارة الحلبي قوله لانه الجاه إلى ذلك أي ولا اختيار له حتى يقال أنه تناول ذلك باختياره لئلا يفتقد المدد صادق على هذا أه (قوله فلذا اقال الشارح الخ) لا يخفى أن ما قاله هو معنى ما قاله غيره لأن معنى قوله وإن لم يقل هو مسوم أنه لا فرق بين القول وتركه ولا دلالة فيه على أن اللاتق ترك هذا القول بن الذي يدل عليه إتمامه لانه لا أثر لتركه في الحكم مع تركه اضعف وهذا محل الاشكال في كلامه سم (قوله) أن ما بعدها أولى بالحكم ما قبلها) يتأمل فإن الظاهر بناء على ما اشتهر أن صواب العبارة أن ما قبلها أولى بالحكم مما بعدها ولو كان معنى النافية ما أفاده لم يرد إشكال على عبارة الشارح حتى يحتاج فتح اطراف معنى الغاية فتأمل سيدعمر وقوله أن الصواب أن ما قبلها أولى الخ أي كافي لبعض نسخ الشرح وأيضا يصرح بذلك قوله الاتي نعم عندى في الآية جواب الخ (قوله بل قد ينكس) أي ومنه قول الشارح المذكور (قوله بما) أي بتأويل (قوله وغيرهم) أي غير محشى كلام الكشف عطف على المحشون وقوله الكلام مفعول أكثر وقوله فيه أي في ذلك التأويل (قوله وهذا) أي الباذل بالاختيار (قوله المدعنة) المعترفة (قوله من هذا) أي بمن صرح بذلك (قوله فهمي) أي الآية (قوله من الغالب) أو أولوية ما قبل الغاية بالحكم بما بعدها (قوله) أما المميز فكذلك ضعيف (قوله ومنه قول غيرهما) عطف على بحثهما (قوله) أنه كافي قوله الخ عبارة النهاية للمعنى أما المميز فكذلك الخ وكذا يجوز أن يميز كما قاله البغوي أه (قوله كما ياصله) وهو المحرر المختصر من الوجيز المختصر من الوسيط المختصر من البسيط المختصر من نهابة أمام الحرمين الماخوذ من الام وكل من الوجيز والوسيط والبسيط للغزالي بجري (قوله فهو) أي ما في الاصل وقوله ايبن أي أكثر ياناما في المتن (قوله يجب هنا) خبر فدية قوله لا قد عطف على ضميرها المستتر في يجب

إلى قوله فذلك وهو بحث في غاية الاتجاه (قوله يعلم أنه يقتل غالبا) لم يبين هو ولا غيره محترزه بل غالبا ليجته أنه لا جبر بان القصاص هنا وفيما يأتي على احد الاقوال وأنه إذا لم يقتل غالبا نادرا أو كثيرا يجب دية العمد فليتأمل ثم رايت في الروض قبل ذلك ولو سقاهما بقتل كثير الاغالب فكفر الزالة في غير مقتل أه قال في شرحه ما إذا كان يقتل غالبا فهو كفرو الزالة بمقتل أه فأخرج النادر لكن يبنى أنه كذلك ويدل عليه قول المتن السابق وإن قصد هما بما قبل ما قبله فبعبه عمد وقال الشارح هناك سوءا قتل كثيرا أم نادرا فليتأمل (قوله فلذا قال الشارح وإن لم يقل الخ) لا يخفى أن ما قال الشارح هو معنى ما قاله غيره لأن معنى قوله وإن لم يقل الخ لا فرق بين القول وتركه ولا دلالة فيما قاله على أن اللاتق ترك هذا القول بل الذي يدل عليه إتمامه أن لا أثر لتركه في الحكم مع تركه اضعف وهذا محل الاشكال في كلامه (قوله ولو اقتدى به)

والتقصير فاذا لم يقل ذلك البذل من هذا فمن قبله أولى ففي حينئذ من الغالب أما المميز فكذلك على منقول الشيخين لكن بحثهما منقول غيرهما وانصر لهما جميع متأخرون كما في قوله (أو بالنا عاقلا ولم يعلم حال الطعام) فأكفه فقات (فدية) لشبه المد كما ياصله فهو أين يجب هنالغزيره لا قود لتناول له لا باختياره (وفي قول قصاص) لتغزيره كالأكراه ويحجب بان في الاكراه الجاه دون هذا وقته 

(قوله سمته) أى سمته له الشاة (قوله لما مات الخ) ظرف لفته (قوله لادليل فيه) أى فى قتله المذكور على وجوب القصاص ع (قوله بل أرسلت به الخ) عبارة المغنى لانهم تقدم الشاة الى الاضرب بل بمشيتها اليه صلى الله عليه وسلم وهو اضاف اصحابه وما هذا سبيله لابلزومه قصاص اه (قوله قطع فعل الرسول الخ) عبارة النهاية لانهم قضيههم بل أرسلت به اليهم وبفرض التضييف فالرسول ففعله قطع فعل الخ (قوله فعل الرسول) أى الذى أرسلته بالشاة ع وش هو فاعل قطع وقوله فعلها وهو الاسال مع قوله (قوله فقدم رعاية المماثلة الخ) أى حيث علم بقتلها بمثل السم الذى قتلت به ع (قوله قرينة الخ) وقد يقال عدم رعاية المماثلة لان العدول الى السيف جائز سم (قوله بذلك) أى بارسال المسموم (قوله لا للعود) أى لا لكونها ضيفت بالمسموم ع (قوله وتأخيرها) أى تأخير قتلها ع (قوله ما) أى بتلك الجناية (قوله حينئذ) أى حين موت بشرضى الله تعالى عنه (قوله واقعة حال فعلية الخ) قد يمنع بل هى قولية لظهور انه صلى الله عليه وسلم لم يباشر قتلها بل امر به والامر بالقول فليتامل سم (قوله فلا دليل الخ) أى لان من قواعد امانام رضى الله تعالى عنه ان واقع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كسأها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال ع (قوله اما اذا علم الخ) الضيف حال الطعام مغنى (قوله فدين) كذا فى النهاية بقوله المغنى (قوله) كالنضييف مالمو ناوله اياه) اقصر عليه المغنى والنهاية (قوله بتبليث اوله) والفتح افصح مغنى وبيله الضم ع (قول المتن فى طعام شخص) ومثل الطعام فى ذلك ماء على طريق شخص معين والغالب شره منه مغنى (قوله يمين) اخرج غير المميز لم يبين حكمه فهل هو وجوب القصاص كالموضوعة سم اقول مفهوم صنيع الشارح وجوب القصاص ع (قوله على مامر) أى فى قوله سواء الخ رشيدى ولعل الصواب فى قوله لكن مجتمعا ومنقول غير ماله الخ (قول المتن الغالب اكله منه) زيادة على المحرر وهى فى الشرحين ولم يتعرض لها الا كثيرين وقضيته انه اذا كان اكله منه نادرا يكون هدرا جرى على ذلك جمع من الشراح وليس مرادوا ناولها لاجل الخلاف حتى باقى القول بالفاصص والافالو اوجب دية شبه العمد مطلقا نه على ذلك شيخى فتنبه له مغنى ونهاية زاد سم فقول الشارح الا فى هدر ممنوع بالنسبة للاول على هذا اه (قوله بالخال) الى قوله وبفرق فى النهاية والمغنى الا قوله مالا يغلب اكله منه (قوله فعليه دية شبه عمد) وكذا ان غنى بشرى دهليزه ودعا اليه او الى يته وكان الغالب انه يمر عليها اذ انا فاته ووقع فيها ومات بذلك فلا قصاص بل لدية شبه

قال البضاوى يحتمل على المعنى كانه قيل فلن يقبل من احدهم فدية ولو اقتدى بملء الارض ذهباً ومعطوف على مضمر تقديره فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهباً ولو تقرب منه فى الدنيا ولو اقتدى به من العذاب فى الآخرة او المراد ولو اقتدى بمثله لقوله تعالى ولو ان للذين ظلموا من الارض جميعا ومثله معه والمثل بخلاف يراى كثير الان المتألمين فى حكمه شئ واحد هو قوله يحتمل على المعنى الخ جواب عما يقال ان لو الصلبة تدخل على ابعاد الامرين لتنفيد ان الحكم المسكوت عنه اولى ولا يخفى ان الفدية بملء الارض عن الحكم المسكوت عنه وهو عدم قيل مطان الفدية فقتضى الظاهر ان يقال لا يقبل منه الفدية ولو اقتدى بملء الارض فاجاب بثلثا وجاء الاول ظاهر والثانى والثالث بان يخرج لوعن الوصلية بقى الكلام فى قوله او المراد ولو اقتدى قال الطبيب لا بد من تقدير الكلام ليهتم المعنى وهو ان يقال ولو اقتدى به مثله ص (قوله فقدم رعاية المماثلة الخ) قد يقال عدم رعاية المماثلة لان العدول الى السيف جائز (قوله واقعة حال فعلية) قد يمنع بل هى قولية لظهور انه عليه الصلاة والسلام لم يباشر قتلها بل امر به والامر بالقول فليتامل (قوله فى طعام شخص يمين) اخرج غير المميز ولم يبين حكمه فهل هو وجوب القصاص كالموضوعة سم (قول المتن الغالب اكله منه) هذا القيد وقع فى المناهج وغيره من كتب الشيخين ولم يذكره الا كثرون وهو تنقيح لجل الخلاف المذكور حتى يتأتى القول بوجوب القصاص والافدية شبه العمد واجبة مطلقا سواء كان الغالب اكله منه او لا خلافا لما ذكره كثير من الشراح من اهدارها اذا لم يكن الغالب اكله منه نه على ذلك شيخنا الشباب الرملى فقول الشارح الا فى هدر ممنوع بالنسبة للاولى على هذا (قوله فعليه دية شبه عمد على الاظهر) قال فى الروض وقيمة الطعام

للبيهرية التى سمته بخير لما مات بشرضى الله عنه لادليل فيه لانهم لم تقدمه بل ارسلت به اليهم فقطع فعل الرسول فعلها كالمسك مع القاتل وبفرض انه لم يقطعه فقدم رعاية المماثلة هنا بخلاف مامر اليهودى السابق قرينة لكون قتله هالقتها هالقه الهمد بذلك على ما يأتى اخر الجزية لا لا لوقود وتأخيرها لموت بشر بعد العفو لتحقق عظيم الجناية التى لا يلىق بها العفو حينئذ لا يقتلها اذ مات والحاصل انها واقعة حال فعلية محتملة فلا دليل فيها (وفى قول لاشئ) تغلبا للبشارة ويحاج بان يحل تبليها حيث اضمحل مامرها كالمسك مع القاتل ولا كذلك هنا اذا علم فهدر لانه المهلك لنفسه ولو قدم اليه المسموم مع جملة اطعمة فقتضيه كلام الامام انه كالمو تان وحده وهو متجه لوجرد التفرير حيث جرت العادة بديده اليه سواء النفيس وغيره وهذا اوجه من ترددات الاذرعى فيه وكالتضييف مالمو ناوله اياه او امره باكله (ولو دس سمنا) بتبليث اوله (فى طعام شخص) يميزا وبالغ على مامر (الغالب اكله منه فاكله جاهلا) بالخال (فعل) الاقوال (فعليه دية شبه عمد

على الاظهر لما مروج ذلك بالقلب اكلامه وطوام نفسه اذ ادسه فيه فاكهه صديقه والآكل العالم فهدر ذل تغير ويقرق بينه وبين ما ياتي في السيل النادر بان ثم فعلا منه في بدنه وهو كفه والقاؤه الذي يقصده القتل ولا كذلك الدس هنا ولو اكره جاهلا ولو بالغاعلى تناول سم يقتل غالبا وقل وإن ادعى الجبل بكونه قاتلا بخلاف ما لو ادعى الجبل بكونه سميا (٣٨٥) وأمكن فانه يصدق أو عا مالا فالكالو

أكرهه على قتل نفسه (ولو ترك المجروح علاج جرح مهلك فمات وجبت القصاص) لان البرء لا يوقر به وإن عاج ومن ثم لو ترك عصب القصد الجنى عليه به كان هو القاتل لنفسه وسياق قبيل مبحث الختان حكم تولد الحراك من فعل الطبيب (ولو القاه) أى المميز القادر على الحركة كما هو ظاهر (فما) راكد اوجار ومن قيد بالاول اراد التثليل (لا يمد مغرقا) يسكن غيبه (كمنسبط) يمكنه الخلاص منه عادة (فكسك فيه مضطجرا) مثلا مختارا لذلك (حتى هلك فهدر) لان ضان فيه ولا كفارة لانه المهلك لنفسه ومن ثم وجبت الكفارة في تركه اما اذا بقصر بذلك لكونه القاه مكتوفا مثلا فهدر (أو) فما (مفرق لا يخلص منه) عادة كجاجة وقت هيجانها فهدر مطلقا (أو) (الابساحة) بكسر الهمزة وإسكان (فان لم يحسنها أو كان) مع كونه يحسنها (مكتوفا وزمانا) أو ضعيفا فهلك (فهدر) لصدق حده عليه حيث ذر (وإن منته منها) وهو يحسنها (عارض)

العدد إن جهل البئر روض مع الاسنى ويأتى في التقيد بالغلبة هنا ما تقدم عن شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله على الاظهر) وعلى الثلاثة يجب له قيمة الطعام لان الداس انقله عليه معنى وروض (قوله لما مروج) أى في شرح او بالغاعلى اخل (قوله مالا يغلبا) كانه منه هذا معنى على ان التقيد بغلبة الاكل منه للحكم بانه شبه عمد وليس كذلك بل هو محل الخلاف لياتى القول بوجود القصاص والمعمد وجوب الدية مطلقا لا سيما غلب الاكل منه واندر او استوى الامر ان حلي وتقدم انقما يوافقه (قوله فهدر) تقدم ما فيه بالنسبة لاول المحترقات الثلاثة (قوله بينه) أى الدس (قوله أو القاؤه) الموافق لما ياتي الوابدل أو (قوله ولو اكرهه) عبارة المغنى والنهاية فرع لو قال العاقل كل هذا الطعام وفيه سم فأكله فمات فلا قصاص ولا دية كاض عليه فى الام ولو ادعى القاتل الجبل بكونه سميا فالوجه ان كان من يخفى عليه ذلك صدق ولا فلا او بكونه قاتلا فلا قصاص ولو قامت بينه بان السم الذى اوجره يقتل غالبا وقد ادعى انه لا يقتل غالبا وجب القصاص فان لم يتم بينه بذلك صدق بيمينه ولو اوجر شخصا مالا يقتل غالبا فشبّه عمد او يقتل مثله غالبا فالنقص وكذا اكره جاهل عليه بالاعلام اه قال ع ش قوله صدق بيمينه أى فى انه لا يقتل غالبا فعليه دية شبه العمد وقوله فيه عمد أى وإن كان المجرى صيا وقوله فالقصاص أى ولو كان المجرى بالغاعلى اه (قوله فانه يصدق) أى وعليه دية عمد لانه قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا ويحتمل ان عليه دية خطا ثم رأت ان عبد الحق اقتصر على الاحتمال الثانى ع ش (قوله فلا) أى فلا ضمان ويذنبى تقيده بما إذا كان المكروه بفتح الراء بمن اخذ من قوله كما واكرهه اخل (قوله لان البرء) الى قول المتن ولو امسكه فى النهاية (قوله) ومن ثم اخل عبارة المغنى واماما لا يملك كان قصده ولم يصب العرق حتى مات فانه لا ضمان اه (قوله راكد اوجار) كذا فى المغنى (قوله يسكن غيبه) وبفتحها وتشديد الراء معنى ع ش (قوله اما اذا بقصر اخل) كذا فى المغنى (قوله اوفى ما مفرق) أى والى رجلا او صبيما بمن فى ما مفرق كنه معنى (قوله عادة) الى قول المتن ولو امسكه فى المغنى (قوله مطلقا) أى سواء كان يحسن السباحة ام لا معنى وكان الاول ان يقدمه على قوله كجاجة اخل كافله المغنى (قول المتن فان لم يحسنها) ظاهره وإن ظن الملقى منه انه يحسنها ويوجه بان الضمان من خطاب الوضع ولا يعتبر فيه علم بصفة الفعل وقياس ماسر من اشترط اعظم المضيف بكون السم يقتل غالبا انه لو ظن ذلك لم يجب قصاص بل يجب فدية خطا نظير ما هي عن ابن عبد الحق ع ش وقوله من اشترط اعظم المضيف اخل تقدم ما فيه (قول المتن فهدر) (فرع) لو امر صغيرا يستقى له ماء فوقع فى الماء ومات فان كان بمن ايسر عمل فى مثل ذلك مدرولا لا ضخته عاقلة الأمر ولو قرص من يحمل أى من انسان او دبقر جلا فتجره وسقط المحمول فأكراه على الرى انتهى والدال شارح على شرح الروض ع ش (قوله او قبله فهدر) مكرر مع قوله السابق كجاجة اخل سم (قول المتن وإن امكنته) أى سباحة او غيرها كتملق بزورق معنى (قوله ومن ثم لم يمت اخل) أى من امكنته التخلص فتركه لقتله نفسه ع ش (قوله او القاه فى نار) (فرع) او قوت امر اقا نار او تركت رلدها الصغير عندها وذهب فمات فهدر (قوله النار واحترق بها فان تركته بوضع تعدم مقصرة بتركه ليه ضخته ولو لا فلا هكذا قال بعض اهل اليمن وهو حسن مر

أى لان الدس انقله عليه ثم قال وكذلك إن غطى بئر اى هليز ودعا وقال فى شرحه الىه أو الى بيته وكان الغالب انه يمر عليها اذا تافعا ووقع فيها ومات بذلك فلا قصاص بل لدية شبه العمدان جهل البئر اه فاقط هل يأتى في التقيد بالغلبة هنا ما تقرر فى الحاشية المتقدمة عن شيخنا الشهاب الرملى القياس الايتان (قوله او قبله اخل) انظره مع قوله السابق كجاجة وقت هيجانها

(٩٤) - شروانى وابن قاسم - ثامن) بعد القاه (كريح وموج) فمات (ففيه عمد) أو قبله فهدر لان القاه فيه عمد تمكنه منه مهلك غالبا (وإن أمكنته فتركها) خوفا أو عنادا (فلا دية) ولا كفارة (فى الاظهر) لانه المهلك لنفسه اذا الاصل عدم الدهشة ومن ثم لم يمت الكفارة (أو) القاه (فى نار) يمكنه الخلاص منها (فكسك فى) وجوب (الدية القولان)

سم على المنهج والضمان بدية العمد عش (قوله) أظهرهما لا أى عدم الوجوب ويعرف الامكان بقوله او يكون على وجه الأرض وإلى جانب أرض لا نار عليها وعلى عدم الوجوب ويجب على الملقى ارش ما اثرت النار فيه من حين الالتقاء إلى الخرج على النص سواء كان ارش عضوا حكمة فان لم يعرف قدر ذلك لم يجب إلا التعزير كما في البحر عن اصحاب معنى (قوله هنا) أى فى مسئلة النار وقوله ثم أى فى مداواة الجرح عش (قوله) اما إذا لم يمكنه التخلص) بى قال لم يمكنه التخلص من هذا الانتقال إلى مهلك كغرق بجوارها فانتقل إليه فهلك فهل يضمنه الملقى له فى النار فيه نظرو الوجه أنه لا يضمنه بقصاص ولا غيره لأن فعل الملقى انقطع بانتقاله إلى المهلك الاخر وقد يؤيد هذا انه لو ذبح نفسه فى النار لم يضمنه الملقى كما هو ظاهر وإن قصد به الاستراحة (فرع) لو القاه فى ماء مغرق ولم يعلم حال الماء فقال الولي كان هرا وقال الملقى كان غير مغرق وإنما مات بسبب آخر من جهة نفسه فلا شبهة فى تصديق الولي لأن الموت به بالالتقاء بالماء ظاهر فى أنه بسببه سم أقول بل هذا داخل فى قول الشارح ولو قال الملقى الخ (قوله لعظماء) أى كونها فى وهددة وقوله وانحو زمانة أى كونه مكتوبا وصغيرا اضعفنا معنى (قوله ولو قال الملقى) أى فى الماء او النار معنى (قوله) صدق) أى يمينه معنى عبارة عش أى الوارث يمينه على قاعدة أنهم حيث اطلقوا التصديق ولم يقولوا معه بلايين كان محمولا على التصديق باليمين وكيفية بين واحدة لأنه لا تخالف على عدم قدرته على التخلص لاعلى أن الملقى قتله عش (قوله لأن الظاهر منه) لأن الظاهر انه لو مكنته الخرج مغنى (قوله غالبا) كالمدا بالبرصة معنى (قوله او نادر الخ) قد يقال انه عين ما بعده عبارة المغنى او قد يزيد وقد لا يزيد فزاد ومات به شبه عمد اه وهى ظاهرة (قوله فائق سيل) أى نادرته أى معنى (قوله ولو عدونا) إلى قوله كما لو القاه يترقى المغنى وإلى قوله وفيما إذا قصص فى النهاية (قوله وهى) أى التردى بمعنى والو او للحال (قوله) أى مكان عال) تفسير مرادوا لا قال الشارح كفى المختار الجبل المرتفع أى واللقاء منه يقتل غالبا عش (قول المتن على القاتل) أى المكلف فلو امسكه وعرضه لمجنون اوسع ضار فقتله فالقصاص على المسك فلعنا معنى وافاده قول الشارح الال مع قوله الاتى ما غير الال (قوله) وصحح ابن القطان الخ) أى صحح انه مستند لاسرل رشيدى (قوله) ولقطع فعله) أى الثانى (قوله) ولو لم يتصور الخ) عبارة المغنى تنبيه كلامه قد يهيم تعلق القصاص بالحافر لو انفرد وليس مراد الا الحفر شرط والشرط لا يتعلق به قصاص كما مر اه (قوله) لكن عليهم الاتم الخ) لا يخفى أن هذا لا يتأتى فى الحافر على الاطلاق رشيدى وسم أى بل بقيد العدوان (قوله كمجنون الخ) حال من غير الال فيخرج به الحربى الاتى عش (قوله ضار) أى كل من المجنون والسبع عش (قوله فلا قطع) أى لفعل الاول منه أى غير الال (قوله فعلى الاول الخ) أى فى غير الحافر سم وعش رشيدى (قوله القود) ظاهره وإن لم يعلم الاول بالضارى ويوافقه

(قوله) اما إذا لم يمكنه التخلص الخ) بى قال لم يمكنه التخلص منها لا بالانتقال إلى مهلك اخر كغرق بجوار لها فانتقل إليه فهلك به فهل يضمنه الملقى له فى النار بقصاص او غيره فيه نظرو الوجه عدم الضمان لأن فعل الملقى انقطع بانتقال هذا إلى المهلك الاخر وقد يؤيد ذلك انه لو ذبح نفسه فى النار لم يضمنه الملقى كما هو ظاهر وإن قصد به الاستراحة (قوله ولو القاه مكتوبا الخ) لو القاه فى ماء غرقه ولم يعلم حال الماء فقال الولي كان مغرقا وقال الملقى كان غير مغرق وإنما مات بسبب آخر من جهة نفسه فلا شبهة فى تصديق الولي لأن الموت بعدا للقاء بالماء ظاهر فى أنه بسببه (قوله ولو عدونا) هذا التعميم لا يناسب إطلاق الاتم الاتى (قوله) لكن عليهم الاتم) لا يتأتى فى الحافر على الاطلاق (قوله) ما غير الال الخ) ظاهره الرجوع للسائل الثلاث فيفيد ضمان الملقى إذا كان القاه غير اهل لكن ضار وعدم ضمان المسك إذا كان القاتل غير اهل وليس ضار با وضمان الحافر أى المتدنى إذا كان المردى ضار يوافقه نظرو لان الكلام فى الضمان بالقود لا فود على الحافر كاد عليه قوله وإن لم يتصور الخ بل الذى يبنى الضمان بالدية لما يأتى فى موجبات الدية أنه يضمن بالحفر العدوان والضارى آلة كما تقرروها فلا يتقضى بالموت رد ينفسه (قوله فعلى الاول القود) ظاهره وإن لم يعلم

فى صورتين الماء النار (وفى النار) وكذا الماء من ثم استوبى فى جميع التفاصيل المذكورة (وجه) بوجوبه كما لو امكنه دوام جرحه ويرد بوضوح الفرق للوثوق هنا لا ثم اما إذا لم يمكنه التخلص لعظماء أو نحو زمانته فيجب القود ولو قال الملقى كان يمكنه التخلص فانتكر الوارث صدق لأن الظاهر معه الماء والنار مثال ولو القاه مكتوبا أو به مانع عن الحركة بالساحل فزاد الماء واغرقه فان كان بمحل تعلم زيادته فيه غالبا فعمد او نادرا فشهيه او لا تتوقع زيادته فيه فائق سيل خطا (ولو امسكه) أى الحرو لو للقتل (فقتله آخر أو حفر بئرا) ولو عدونا (فرداه فيها اخر) وهى تقتل غالبا (او القاه من شاهر) أى مكان عال (فقتله اخر) بسيف (فقده) به نصفين فالقصاص على القاتل والمردى والقاد الال (قطط) أى دون المسك والحافر والملقى لحديث فى المسك صوب البيهقى لارساله وصحح ابن القطان إسنادوه لقطع فعله اثر فعل الاول وإن لم يتصور قود على الحافر لكن عليهم الاتم والتعزير بل والضمان فى القن وقرروه على القاتل اما غير الال كمجنون اوسع ضار فلا قطع منه لأنه لا آلة فعل الاول القود

من سبيع أوجه أو مجنون
وإنما قطعه الحري لأنه
لا يصلح أن يكون آلة لغيره
مطلقا بخلاف أولئك فانهم
مع الضراوة يكونون آلة
لامع عدمها فيلزم على المتن
تقديم صبي لهدف فاصبه
سهم رام فيقتل المتقدم لا
الراي ويرد بمنع ما ذكره
بل إن كان التقديم قبل الرأي
وعليه الراي فهو مانع فيه
لأن الضمان على الراي فقط
أو بعده فهو مانع فيه أيضا
لأن المتقدم حينئذ هو المباشر
للقتل (ولو القافي مامغرق)
لا يمكنه التخلص منه فقد
ملزم قتل فقط لقطع أثر
اللقاء وحري فلا قود على
الملتقى لما سر آتفا أو
(فالقصة حوت) قبل وصوله
الباء أو بعده ولم يفرقوا بين
علم ضراوة وعدمها لأنه إذا
التقم فاما يلتقم بطبعه فلا
يكون إلا ضارا (ووجب
القصاص في الاظهر) وإن
جهله لأن اللقاء حينئذ غالب
عنه الهلاك فلا نظر للهلك
كالواقاء يترأسفلها صار
منصوبة لا يعلمها بخلاف
ما لودفعه دفعا خفيفا فوق
على سكين لا يعلمها فعليه
شبه عمد فاما إذا اقتصر
من الملقى فقدف الحوت من
ابتله حبالا يمنع وقوع
القصاص موقعه كاند يوخذ
من كلامهم فيما لو وقع سن
مشور فقلعت سنهم عادت

قوله الآتي في السكاكين لكن إذا لم يعلم الأول بالضاري ينبغي تعقيد في الامساك بما إذا أمسكه للقتل ولو
أمسكه لنحو دفعه عن نفسه أو من أحرقه لقتله صار ملزما بوجه القود بل ولا الضمان وفي اللقاء بما إذا كان اللقاء
بهلك غالبا ولا فينبغي وجوب دية شبه العمد وقضية التقييد بالضاري أن غيره يقطع فعل الأول وابد عليه
قوله الآتي لامع عدمها على هذا فهو التقييد بالاهل فيه تفصيل سم وسبق عن عرش الجرم بالتفصيل
(قوله كالواقاء يترأسفلها صار) أي هلك اللقاء فيها غالبا ولا في دية شبه العمد سم (قوله أسفلها صار من
سبع الخ) أي فان القصاص على الملقى عرش (قوله ولا نأقطعه) أي فعل الممسك وما عطف عليه
عرش (قوله مطلقا) أي صار بالكان أولا (قوله لامع عدمها) أي فيضمن المجنون حيث لم يكن ضاريا
ويهدر المقتول عند قتل الحية أو السبع فلا قصاص على الممسك ولا دية ولا كفارة عرش عبارة سم قال
في الباب كالروض ومجنون غير ضار كعاقل في عدم تضمين المردى اهـ (قوله وعليه الراي) خرج ما إذا
جهله لكن ينبغي أن يضمته بالدية وظاهر أنه محتمل يعلم واحد منهما فدية الخطأ على الراي سم (قوله على
الراي فقط) أي لا نه المباشر معنى (قوله أو بعده) أي الراي (قوله فهو مانع فيه أيضا) أي فان القصاص
على المتقدم معنى (قوله لا يمكنه التخلص منه الخ) من باب أو إلى إذا كان يمكنه التخلص كما هو ظاهر أي أنه
يقتل الماتزم القاد المذكور إنما قيد بعدم إمكان التخلص لأنه الذي يتوهم معه ضمان الملقى حتى يحتاج إلى نفيه
فقال سم (قوله فقد) أي مثلا وقوله ملزم أي الاحكام وقوله على الملقى أي ولا على الحري أيضا عرش
(قوله لما مر الخ) أي لقطعه أثر اللقاء (قوله قبل وصوله) إلى قوله وفيه إذا اقتصر في المعنى لا لا قوله ولم
يفرق إلى المتن (قوله وإن جهله) أي جهل الملقى الحوت عرش (قوله حينئذ) أي حين كون الماء مغرقا
(قوله فقدف الحوت الخ) جملة فعليه عطف على مدخول إذا ويحتمل أنه مبتدأ خبره قوله لا يمنع الخ (قوله
من ابتلعه) مفعول القذف (قوله لا يمنع الخ) الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي هنا وجوب دية

الأول بالضاري المذكور ويروى بوجهه قوله الآتي كالواقاء يترأسفلها صار لكن إذا لم يعلم الأول بالضاري
بل أو علم ينبغي تعقيد في الامساك بما إذا أمسكه للقتل ولا لا فلو أمسكه لنحو دفعه عن نفسه أو من أحرقه لقتله صار
لم يوجه القود بل ولا الضمان وفي اللقاء بما إذا كان اللقاء بهلك غالبا ولا فينبغي وجوب دية شبه العمد على
طريق ما كتبناه في الهامش في مسألة البئر الآتية واخذنا من مسألة اللقاء في غير مغرق فالنقطة حوت لم يعلم به
فليتأمل وقضية التقييد بالضاري أن غيره يقطع فعل الأول وابد عليه قوله لامع عدمها وعلى هذا فهو التقييد
بالاهل فيه تفصيل فليحذر (قوله فعل الأول) قد لا يأتي في الثانية بدليل وإن لم يتصور الخ وليس في الكلام
افصاح رجوع قوله الأهل إلى الجمع (قوله كالواقاء يترأسفلها صار) أي هلك اللقاء فيها غالبا ولا في دية شبه العمد اخذنا
مما بعد هذا اللقاء الذي لا يهلك غالبا كالدفع الخفيف المذكور (قوله أيضا كالواقاء يترأسفلها صار الخ)
أي وإن جهله اخذنا من قوله الآتي كالواقاء يترأسفلها صار فيها سكاكين الخ لكن بالشرط الذي يبينها هاشمه نعم أن
علم كون الضاري فيها ينبغي وجوب القود بدون الشرط المذكور فانهم مع الضراوة يكونون آلة (قوله
لامع عدمها) قال في الباب كالروض ومجنون غير ضار كما تل في عدم تضمين المردى اهـ (قوله وعليه الراي
الخ) وظاهر أنه لو لم يعلم واحد منهما فدية الخطأ على الراي (قوله أيضا وعليه الراي) خرج ما إذا جهله لكن
ينبغي أنه يضمته بالدية إذ غاية امره أنه غلط كان من تلقى الملقى من شاق لوجهه بأن أحال سيفه في الهواء
أو أدار ضرب غيره لم يعلم به فاصبه بقتله ينبغي أنه الضامن بالدية (قوله لا يمكنه التخلص) أي ولو بسباحة
بالنسبة للانعام اخذنا من المقالة في قوله الآتي ولو بسباحة انظر (قوله أيضا لا يمكنه التخلص منه) ومن باب
أولى إذا كان يمكنه التخلص كما هو ظاهر أي أنه يقتل الماتزم القاد المذكور وإنما قيد بعدم إمكان التخلص
لأنه الذي يترأسفلها صار مع ضمان الملقى حتى يحتاج إلى نفيه فقام (قوله كالواقاء يترأسفلها صار) أي هلك اللقاء فيها غالبا
والافدية شبه العمد اخذنا مما بعد هذا اللقاء الذي لا يهلك غالبا كالدفع الخفيف المذكور (قوله وفيما إذا
اقتصر من الملقى فقدف الحوت من ابتله حبالا) الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي هنا وجوب

وحينئذ يحتمل وجوب دية المقتول كالو شدت بينه بموجب قود قتل ثم بان المشهود بقتله حيا جامع انه في كل قتل بحجة شرعية ثم بان خلافا لا أن يفرق هنا بان المقتول هنا لا تقصير منه البتة وفي مستلثنا فعله القصد به هو السبب في قتله فاسب اعداره ثم رأيت بعض المحققين بحث هذا وقاسه على ما لو قتل مسلما ظنه كافرا (٣٨٨) بشرطه الا أن فان هذا كما اهدر نفسه بفعله ما أو جب قتله فكذلك الملقى في مستلثنا (أو غير

مغرق) فان أمكنه الخلاص منه ولو بسباحة فالتقمة (فلا) قود بل دية شبه عمد ما لم يعلم ان به حو تا بلتقم ولم يتوان الملقى عن قدرته حتى التقمة ولا فهدر كما هو ظاهر عامر وألا فالقود كما ألقمه إياه مطلقا (نتية) فصلوا هنا بين عليه بحوث يلتقم وعدمه واطلقوا في الالتقاء في نحو المغرق وقالوا فيمن ضرب من جهل مرضه ضرا بقتل المريض فقط انه عمد وكان الفرق ان المهلك في نفسه وهو الاخير ان ونحوهما يعد فاعله قاتلا بما يقتل غالبا وان جهل بخلاف المهلك في حالة دون أخرى لا يعد كذلك إلا ان علم ومرفق علم الجوع السابق وبأن قيل ولا يقتل شريك خطي ما يؤيد ذلك فان قلت يأتي في قوله وان قتل السم وعلم حاله وفي شرحه ما يخالف ذلك قلت ممنوع لأن ذاك فيه بناء فعل الانسان على فعل غيره فاشتراط عليه به فهو نظير ما مر في مسئلة التجويع بخلاف ما هنا (ولو أكرهه على) قطع أو (قتل) لشخص بغير حق كقتل هذا ولا فتلك قتله (فعله) أي

الملقى على لولى ماله لا على عاقلة ممر سم (قوله) وحينئذ يحتمل (الخ) جزم به النهاية عبارة ولو اقتص من الملقى قذف الحوت من ابتلعه سالو جبت دية المقتول على المقتصد دية عمد في ماله ولا قصاص للشبهة كما افق به والودرحة الله تعالى اه (قوله هنا) أي في مسئلة الشهادة (قوله فعله (الخ) وهو الالتقاء (قوله) وقاسه (الخ) نازع فيه سم بالفرق بينهما راجعه (قوله الملقى) بكسر القاف (قوله) فان أمكنه (قوله) إلى التنبيه في النهاية لا قوله ولم يتوان إلى ولا لا فالقود (قوله) ولو بسباحة (قوله) هذا صريح في شمول غير المغرق لما يكون مغرقا في نفسه لكن يمكن الخلاص منه بالسباحة وفي ان الالتقاء في هذا القسم مع التتمام الحوت يفصل فيه بين العلم بالحوت وعدمه فليراجع فان المغرق في نفسه معدن الحوت فالقياس القود بالتقمامه وان جهله حيث لا تقصير من الملقى بالفتح ثم رأيت ممر تبعه في ذلك فأوردت الاشكال عليه فاعترف به وضرب على قوله ولو بسباحة سم ولكنه الان ثابت فيما اطلعنا من نسخ النهاية وان صريح المعنى كالصريح فيما مال اليه سم وكذا كلام الشارح الا أن في التنبيه كالصريح في ذلك (قوله فلا قود) إلى التنبيه في المعنى لا قوله ولم يتوان إلى ولا لا فالقود (قوله) ما لم يعلم (الخ) ولو ادعى الولى علم الملقى بالحوت وانكره صدق الملقى بيمينه لان الاصل عدم العلم وعدم الضمان ع (قوله) ولم يتوان (الخ) أي لم يتكلم كرى (قوله الملقى) بالفتح (قوله) والا (الخ) أي بان توأني (قوله) ما مر (الخ) أي من قول المصنف وان أمكنه فتركها (الخ) وقال الكردى أي في شرح ولوتر كالجروح (الخ) اه (قوله) ولا (الخ) أي وان علم ان فيه حو تا يلتقم معنى (قوله) كما لو لقمه (الخ) أي فعله القود ع (قوله مطلقا) أي سواء توأني أم لا كرى وفيه نظر ظاهر بل المراد سواء كان يلتقم أم لا وفي المادام لا (قوله هنا) أي في الالتقاء في غير المغرق (قوله) وقالوا (الخ) عطف على واطلقوا (الخ) (قوله) الاخير ان (الخ) وهما الالتقاء في نحو المغرق وضرب المريض (قوله) وبأن (الخ) أي في اخر فصل في شر وط القود (قوله) قطع على (الخ) أي قوله ولو خلافا في النهاية وإلى قول المتن فان وجبت دية في المعنى لا قوله لنحو ولده وقوله بعد تسليمه (قوله) ومنه (الخ) أي من المكروه بالكسر (قوله) وان كان المكروه (قوله) بالفتح (قوله) إلى (الخ) أي المكروه بالكسر (قوله) في المكروه (الخ) بالفتح (قوله) ويقصده (الخ) أي بالا كراه عطف على بوله (قوله) لا يضرب شديد (الخ) أي يؤدى إلى القتل كما يؤخذ من حواشي سم على المنهج رشدي وعش عبارة المعنى ولم يبين المصنف ما يحصل به الا كراهه اكفاء بما ذكره في الطلاق ولكن نقل ارفعى هنا عن المعتبرين ان الا كراهه لا يحصل إلا بالتخويف بالقتل أو بما يخاف منه التلف كالقطع والضرب الشديد وقيل يحصل بما يحصل به الا كراهه على

دية الملقى على الولى في ماله لا على عاقلة ويقيم ما لو استمر بعد قذف الحوت له ما تأثيرا لا ابتلاع إلى ان مات ويبعد حينئذ يقول يقع قتل الملقى قصاصا لانه يلزم ان يسبق القصاص موت المجني عليه فيحتمل ان تجب دية في تركه الملقى كما وجب على وليه دية الملقى فليتأمل (قوله) وقاسه (الخ) قد يفرق بان الولى تبين تقصيره لان العفو كان مندوبا بخلاف قاتل من ظنه كافرا ابدار الحرب لم يبين تقصيره إذ ترك القتل لم يكن مندوبا فليتأمل وايضا الكفر المظنون بدار الحرب يقتضى اهداره لذاته لكل احد ولا كذلك ما نحن فيه (قوله) فان أمكنه (قوله) الظاهر بأن أمكنه (قوله) فان أمكنه (قوله) الخلاص منه (قوله) ولو بسباحة (قوله) هذا صريح في شمول غير المغرق لما يكون مغرقا في نفسه لكن يمكن الخلاص منه بالسباحة وفي ان الالتقاء في هذا القسم مع التتمام الحوت يفصل فيه بين العلم بالحوت وعدمه فليراجع فانه لا تخلو عن إشكال لان المغرق في نفسه وان أمكن الخلاص منه بالسباحة معدن الحوت فالقياس القود بالتقمامه وان جهله حيث لا تقصير من الملقى بالفتح ثم رأيت ممر تبعه في ذلك فأوردت هذا الاشكال عليه فاعترف به وضرب على قوله ولو بسباحة (قوله) نحو خطي (م)

المكروه بالكسر ولو اماما أو متغلبا ومنه أمر خفيف من سطوته لا اعتياده فعل ما يحصل به الا كراهه لو خوف فأمره الطلاق كالا كراهه (القصاص) وان كان المكروه نحو خطي ولا نظر إلى أنه متسبب والمكروه مباشر ولا إلى ان شريك الخطي لا قود عليه لانه معة كالألة إذ الا كراهه يولد داعية القتل في المكروه غالبا فيدفع عن نفسه ويقصده به الاهلاك غالبا ولا يحصل الا كراهه هنا إلا بضرب شديد

الطلاق اه والاول أظهر اه (قوله فافوقه) أى كالقتل والقطع عش (قوله لالنحو ولده) وفاقا
للهاية وخلافا للمعنى عبارة تلو قال أقتل هذا ولا تقتل ولذا قال فى أصل الروضة فى كتاب الطلاق انه
ليس بآكر اعلى الاصح ولكن قال الرويانى الصحيح عندي انه آكر اه وهذا هو الظاهر لان ولده كنفسه
فى الغالب اه (قوله او مامور الامام) عطف على انجما قال فى الانوار وليس المراد بالامام هنا الظلمة
المستولين على الرقاب والاموال المعزقين لهم كالسباع والمنتهين لاموهم كاهل الحرب اذا ظفروا بالمسلمين
بل المراد به الامام العادل الذى لا يعرف منه الظلم والقتل بغير حق اه رشيدى (قوله او زعيم بغاة) أى يديهم
عطف على الامام (قوله لم يعلم الخ) فان علم مامور كل منهما مظهلة اقتص من المامور دون الأمر روض مع
الاسنى (قول المتن فى الاظهر) وحمل الخلاف فيما إذا كان المكروه عليه غير نبي واما إذا كان نبيا فيجب على
المكروه بفتح الراء القصاص قطعاً ومعنى نهاية وبسم ولا يلحق بالنبي العالم والولي والامام العادل عش (قوله
ولعدم تقصير المخني عليه) اخرج به الصائل رشيدى (قوله ولا خلاف فى ائمه) والسكلام فى القتل المحرم لذاته
واما المحرم لغيره كقتل صبيان الكفار ونسائهم فباح بالاكر اه كقوله ابن الرفعة اسنى اه سم وعش
(قوله على الزنا) أى واللواط يجوز لكل من المكروه على القتل المحرم لذاته والمكروه على الزنا او اللواط
دفع المكروه بما أمكنه عش (قوله وتباح به) عبارة المغنى والروض مع الاسنى ويباح به شرب الخمر والقذف
والافتطار فى رمضان على القول بإبطال الصوم به والخروج من صلاة الفرض واتلاف مال الغير وصيد
الحرم ويضمن كل من المكروه والمكروه المال والصيد والقرار على المكروه بكسر الراء وليس مالمالك المال دفع
المكروه عن ماله بل يجب عليه ان يتروحه ماله ويجب على المكروه ايضا ان يتروحه بآلافه ويباح به الاثبات
بما هو كفر قولوا او فلعلم طمأنينة القلب بالآمان والامتناع منه افضل مصابرو ثباتا على الدين اه وفى
الشبر املى عن الدهرى مثله (قوله وبالاولين) أى الاكر اه على القتل بغير حق والاكر اه على الزنا
(قوله وقيد البغوى الخ) عبارة النهاية وشمل كلامه ما اذا ظن ان الاكر اه يبيحه وهو كذلك خلافا لما نقل عن
البغوى من عدم القصاص عليه حينئذ اه (قوله وافرده الخ) عبارة المغنى وهو ظاهر ان كان من يخفى عنه تحرير
ذلك اذ القصاص يسقط بالشبهة اه (قوله بعد تسليمه) فيه اشارة الى منعه سم (قول المتن فان وجبت
دية) أى فى صورة الاكر اه معنى (قوله لنحو خطا) إلى قول المتن او على صعود شجرة فى النهاية إلا قوله
كذا قيل فى المتن (قوله نعم ان كان الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو امر شخص عبده أو عبده غيره
المميز لا يتقد وجوب طاعته فى كل امر يقتل او اتلاف ظلما ففعل اثم الامر واقتص من العبد وتعلق ضمان
المال برقبته وان كان للصبي او المجنون تمييز فالضمان عليهم مادون الامر وما اتلفه غير المميز بل امر فخطا
يتعلق بذمته ان كان حرا ويرقبته ان كان رقيقا لا ادر ولو اكره شخص عبد امين اعل قتل مثلا ففعل
تعلق نصف الدية برقبته اه (قوله غير مميز) لصغر او جنون ضار اه عاب وروض وقضية قولهما

كاسيانى (قوله مالم يكن انجما يعقد وجوب طاعة كل أمر او مامور الامام) فطلق الامر غير اكر اه
والسكلام فيه (قول المتن فى الاظهر) أى وحمل الخلاف فى غير قتل نبي والاوجب عليه قطعاً (قوله ولا
خلاف فى ائمه الخ) هو السكلام فى قتل المحرم لذاته واما المحرم لغيره كقتل صبيان الكفار ونسائهم ويباح
بالاكر اه كما قاله ابن الرفعة شرح الروض (قوله وتباح به بنية المعاصى) دخل فيها القذف مر (قوله
ايضا وتباح به بنية المعاصى) الاباحة لا تنافى فى الوجوب فى بعض الصور فى الروض وشرحه ويباح به بل
يجب كقوله الغز الى فى وسيطه ونقل ابن الرفعة الاتفاق على اتلاف مال الغير وصيد الحر وم يضمنان أى لكل
من المكروه والمكروه المال والصيد والقرار على المكروه اه العباب والقرار على المكروه الامر اه ويفرق
بتغليظ امر القتل والزجر عنه بتضييع كل منهما قرار (قوله وبالاولين يخص عموم ما استكرهوا عليه)
صحب بينه وبين قوله ولا خلاف فى ائمه كالمكروه (قوله وقيد البغوى) المتعمد خلاف هذا التقيد مر
(قوله بعد تسليمه) اشارة الى منعه (قوله نعم ان كان المامور غير مميز الخ) قال فى الروض وما اتلفه غير المميز

وإن كان المأمور قته فلا يتناق برقبته شيء بل لا تصرف فيه وإن أعسر لانه آلهضة (فان كافا أحدهما قاط) كان أكره حرقا أو عكسه على قتل قن (فالقصاص عليه) أي (٣٩٠) المكافئ منها هو المأمور في الأولى والآخرة الثانية وللولى تخصيص أحد المكافئين بالقتل

أو أخذ حصته من الدية (ولو أكره بالغ) عاقل مكافئ (مراهقا) أو صبيا أو مجنونا أو عكسه على قتل ففعله (فعلى البالغ) المذكور (القصاص ان قلنا عمد الصبي) والمجنون (عدوه هو الآخر) إن كان لها فهم والإلم يقبل كشريك الخطي كذا قيل وليس في عمله لانه ضيف إذ المعتد ان شريك الخطي منها يقتل كما روياتي فالوجه توجيهه بان هذا مع عدم التمييز لا يقصد للآلة لاستواء الأكره وعدمه فيه فتمحض فعله لنفسه بخلاف الخطي المذكور في نحو قولهم لان شريك الخطي يقتل هنا كما روى (ولو أكره على رى شاخص علم المكره) بالكسر (انه رجل وظنه

المكره) بالفتح (صيدا فرماه) فوات (فالاصح وجوب القصاص على المكره) بالكسر وإن كان شريك خطيء لان خطاه نتيجة مخطيء لان جعله كالآلة إذ لم يوجد منه ارتكاب حرمة أو قصد فعل متع يخرج عن الآلية وعلى عاقلة المكره بالنتيجة مخففة وإن جعل لانه لم يتمحض للآلية (أو) أكره (على رى صيد) في ظنها (فأصاب رجلا فوات فلا قصاص

على أحد) منها لانهما حطان فعمل عاقلة الية نصفين (أو) أكره (على صعود شجرة) ومثلا وما يزل غالبا (فولت ومات فشبه عمد) فتجب الية على عاقلة إذ لا يقصد به القتل غالبا فان قصد لكونها تزل غالبا يؤدى ذلك للملاك غالبا فعمد

وإن لم تزل غابا فخطا (وقيل) هو (عند) أن ازلفت غالبا مطلقا وفارق هذا المكره: إلى قتل نفسه بان مات على قتل نفسه لا يجوز منه السلامة بخلاف صعود الشجرة مطلقا (أو) أكرهه من أول الاعجمي السابق (على قتل نفسه) كاقول (٣٩١) فنفسك والقتلكت فقتلها (فلاقصاص

في الاظهر) ولا دية كما اعتمد

وإن لم تزل غابا فخطا) المعتد انه شبه عمد وإن لم يزل غابا والتقييد بالازلاق غالبا لاجل الضعيف وهو أن ذلك عديمس ونهاية ومعنى (قوله مطلقا) أى سواء قصد بها القتل أم لا كرى (قوله وفارق هذا) أى المكره على صعود الشجرة حيث ضمن وقوله المكره أى حيث لم يضمن (قوله لا يجوز الخ) من التجوز (قوله مطلقا) أى ازلفت غالبا لا (قوله أو أكرهه) إلى القربى إلى المعنى الأول وقوله إلى ما غير المميز وقوله حر إلى المتن وقوله نعم تلزمه الكفارة إلى القتل في النهاية الأول وقوله ولا دية إلى إذا جرى (قوله السابق) أى في شرح وكذا على المكره كرى (قوله كاتل نفسك الخ) أى أو اشرب هذا السم معنى (قوله والقتلكت) ليس بقيد رشيدى (قوله ولا دية) خلافاً لنهاية عبارة وهو يجب على الأول على الأمر نصف الذية كاجزم به ابن المقرئ تبعاً لاصلو هو المعتداه وقوله نصف الذية أى دية عمد عرش (قوله كما اعتمد) عبارة المغنى كاذكره الرافعى في باب موجبات الديون جرى به ابن المقرئ على وجوب نصف ذية اه (قوله وقضيت) أى التعليل (قوله وجرى) عبارة المغنى كاقاله الفرج الزازاه (قوله أما غير المميز) لصغر أو جنون معنى (قوله كاقطع يدك الخ) بقى ما لو قال اقل نفسك والاقطعت يدك والقياس انه ليس بأكره عرش (قوله اقلنى) أشار به إلى ما صرح به المغنى وعش من أن قول المصنف والقتلكت ليس بقيد (قوله وإن فسق بامثاله) بقى ما يقع كثيراً أن الحاكم يكسر شخصاً أو يصلبه مثلاً ثم انه يطلب من المتفرجين عليه قتله ليتوبين عليه فهل إذا جاز به إنسان أو هو عليه بازهاق ووجه ما فهم لا فيه نظروا الأقرب عدم الحرمة لأن في ذلك تخفيفاً على الأذن بأسرع الأزهاق وعدم تطويل الألم على أن موته بعدم مطوع به عادة عرش (قوله والقود ديت الخ) من تمام التعليل والمراد به دفع ما قد يتمسك به المقابل من أن الحق فيه للوارث والمتول اذن في اسقاط ما لا يستحق عرش (قوله ابتداء الخ) أى في آخر جزء من حياته ثم يقتل إلى الوارث معنى (قوله عليه) أى القاتل (قوله والاذن في القطع الخ) عبارة المغنى والنهاية هذا كله في النفس فلو قال له اقطع يدى مثلاً فقطعهما ولم يمت فلا قود ولا دية قولا واحداً قال في الروضة فإن مات فعلى الخلاف ولو قال اذنى والقتلكت فقد فله فلا حد كذا في زوائد الروضة اه (قوله وسرايته) بالنصب عطف على خير يهده البارز (قوله أمالو قال ذلك) أى اقلنى أو اقطع يدى مثلاً (قوله بل القود) أى بل يسقط القود وقوله فقط أى ويجبى نفسه قيمته وفيما دونها رشه عرش (قول المتن ولو قال) أى حراً وغيره عرش (قوله والقتلكت) ليس بقيد رشيدى وعش (قول المتن فليس بأكره) هل الحكم كذلك وإن كان زيدو عمرو مجتمعين بمحل فرماها المكره يسهم قاصداً أحدهما على التعيين محل تأمل الانتفاء الاختيار حينئذ سيد عمر (قوله انبه) أى لو انبه شخصاً (قوله على قتل آخر) أى شخص آخر متعلق بحث (قوله أو نفسه) على أى قتل نفسه كرى عبارة الرشيدى أى قتل غير المميز وقوله في غير الاعجمي أى أما هو فلا يقتل به إذ هو لا يجوز وجوب الطاعة في حق نفسه كأمراه (قوله أو عكسه) أى التى شخصاً على سبع ضار (قوله في مضيق) راجع للعكس وأصله (قوله أو اغراه به فيه) أى أغرى سبعاً ضارياً بشخص في مضيق (قوله قتل به) جواب قوله انبه الخ على حذف عاطف ومطوف أى قتله قتل الخ (قوله أوحية) أى التى عليه حية رشيدى وكردى أى أو عكسه (قوله أوحية فلا الخ) محل تأمل بالنسبة لما

(قوله وإن لم تزل غابا فخطا) المعتد انه شبه عمد وإن لم يزل غابا والتقييد بالازلاق غالبا لاجل الضعيف وهو أن ذلك عديمس ولا دية كما اعتمد المتأخرون) جزم في الروض بوجوب نصف الديون وهو المعتد بناء على أن المكره شريك أو اسقط عنه القصاص الشبهة مر (قوله وقضيت) انه لو أكره الخ) قد يقال قضيت أيضاً انه لو قال اقطع يدك والقتلكت كان أكره أو هو قريب وذكره الشارح كقارى (قوله أوحية فلا

القود فقط (ولو قال) اقل (زيد أو عمر) والقتلكت (فليس بأكره) فيقتل المأمور بمن قتله منها لاختياره له وعلى الأمر الاتمم فقط (فرع) انبه نحو عقرب أوحية يقتل غالباً وحت غير مميز كاجبى يعتقد وجوب طاعة أمره على قتل آخر أو نفسه في غير الاعجمي أو التى عليه سبعاً ضارياً يقتل غالباً أو عكسه في مضيق لا يمكنه التخلص منه أو اغراه به فيه قتل به لصدق حد العمد عليه أوحية فلا

الادى حتى في المضيق والسبع يشب عليه فيه دون المتسع نعم ان كان السبع المغرى في المتسع ضاريا شديد العدو ولا يتاقى الحرب منه وجب القود على المعتد ولوربط بيابه او دهايزه نحو كلب عقور ودعا ضيفا فافترسه هدركا ياق قبيل السير لانه يفرس باختياره ولا الجامن الداعي وبه فارق ما لو غطى بئرا بمر غير ميز بخصوصه ودعا دحل الغالب انه يمر عليها فانه وقع فيها ومات فانه يقتل به لانه تقرير والجامد يفضى الى الهلاك في شخص معين فاشبهه الاكراه بخلاف ما لو غطاها يقع بها من يمر من غير تعيين فانه لا يقتل اذ لا تتحقق العمدية مع عدم التعيين كما مر اما المميز ففيه دية شبه العمد

﴿ فصل في اجتماع مباشرتين ﴾ (قوله في اجتماع) الى التنبيه في النهاية (قول في اجتماع مباشرتين) اي وما يذكر معه معنى اي من قوله ولو قتل مريض الخ عرش (قول الماتن مباشرتين) بفتح المين (قول الماتن من شخصين) اي مثلا معنى (قوله وعجل قول الخ) مبتدا خبره قوله حيث لا قرينة (قوله انا الخ) اي لفظة معا (قوله حيث لا قرينة) او القرينة هنا قوله وان اناه الخ المفيد لالتزيم الدال على ان ما قبله عند الاتحاد في الزمان سم عرش ورشيدى (قول الماتن فعلا) اي مثلا معنى (قول الماتن من هقان) صفة فعلا وقوله مذفان صفة اخرى قوله او لا عطف عليه اي او غير مذفين فهو من عطف الصفة وبلغنى ان بعضهم زعم انه لا يصح كون مذفان صفة فعلا لانه قسم الفعاليين الى المذفين وغير المذفين وانه يتعين كونه خبر مبتدا محذوف اي وهما مذفان او لا انتهى وظاهر ان هذا خطأ لاستدله لا نقلا ولا اعتلا اذ لا منع من وصف الشيء بصفيتين مباينتين فتأمل سم على حجج اعش وقوله ان بعضهم الخ فمته المغنى والعبرة (قوله من هقان للروح) اي بحيث لو انفر دكل منهما لا يمكن اذ لا هاق عليه معنى اي ولو بالسراية عرش (قوله او جرح من واحد الخ) اي او قطع عضون من واحد قطع اعضاء كثيرة من اخر سم على المنهج عرش (قوله فيقتلان) ببناء المعقول عبارة المغنى يجب عليها القصاص وكذا الدية اذا وجبت لوجود السبب منهما و عبارة عرش فان آل الاسرى الدية وزعت على عدد الرؤس للجرارات اه (قوله

مطلقا) اي فلا يقتل به وعرفى الروض بانه لا ختان (قوله دون المتسع) قال في شرح لا نعلم يلجئه الى قتل وانما قتله باختياره ولا ان السبع ينفر بطبعه من الادى في المتسع فجعل اغراؤه كالمدم وهذا فارق ما مر من احباب القصاص على من امر بجنوا ناضار يا او احمدا بعتة طاعة آمره بقتل فقتل ولو بمسح انتهى وقضيته تنقيد قول الشارح او حث غير من اضرارى في غير الاجتماعى الا ان يفرق بين مجر د الامر وبين الحدث لكن في الروض وشرحه به ذكر مسائل اغرا السبع والمجنون الضارى كالسبع المغرى في المضيق وفارقه في المتسع لان المتسع يفرقه من الادى كما مر بخلاف المجنون انتهى فقيدا غرا المجنون بالضرارى (قوله بمر غير ميز) مضاف لغير (قوله فانه لا يقتل) لم تعرض للضمان بالمال (قوله اما المميز) او الفرض انه دعاه والغالب مروره عليها وقد غطاها او كتغطيتها عدم تغطيتها لكن لم يرها المدعو لعنى او ظلة

﴿ فصل في اجتماع مباشرتين ﴾ (قوله حيث لا قرينة) او القرينة هنا قوله وان اناه رجل الخ (قول الماتن من هقان) صفة فعلا وقوله مذفان صفة اخرى قوله او لا عطف عليه اي او غير مذفين فهو من عطف الصفة وبلغنى ان بعضهم زعم انه لا يصح كون مذفان صفة فعلا لانه قسم الفعلين الى المذفين وغير المذفين وانه يتعين كونه خبر محذوف اي وهما مذفان او لا انتهى وظاهر ان هذا خطأ لاستدله نقلا ولا

اللجنة (ولو) اي غير مذفين (كقطع عضونين) او جرح حين او جرح من واحد مائة مثلا من اخر فارت منها (فقتلان فيقتلان) اذ

لأذرب جرح له نكابة بأطنا أكثر من جروح فان ذفف احدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل الاخر وإن شككنا في تذفف جرحه لان الاصل عدمه والقول لا يجب بالشك مع سقوطه بالشبهة وبارق نظير ذلك الا في الصيد فان النصف يوقف فان بان الامر واصطالحوا الا قسم بينها **(تنبيه)** هل على مقارن المذفف ارش جرحه او قوده لاستقرار الحياة عند اول الإصابة (٣٩٣) او لعدم استقرارها عند تمام الإصابة

كل محتمل وقد تنافى في ذلك

لأدب جرح (خ) أجمع فهو له أوجرح من واحد (خ) قوله ما نذهب) كذا في المعنى (قوله) وإن شكتنا
 (خ) غاية (قوله) في تذييف جرحه) أي جرح الآخر سم (قوله) لأن الأصل (خ) قضيته ضاها بالمال أو قصاص
 الجرح أن أوجب الجرح قصاصا كالوضحة كأنما ترين فإن تقارنا لم يجز قصاص في الجرح كما باقي في
 حج ع (قوله) عدمه) أي التذيف ع (قوله) وبفارق) أي بقوله لأن الأصل عدمه (خ) ع (قوله)
 فإن النصف) أي نصف الصيد (قوله) فإن بان الأمر أو اصطلاحا) أي فذاك ع (قوله) والذي يتجه (خ)
 وقالا للمائة (قوله) والذي يتجه الأول) وظاهر أنه أن أوضح مع ابتداء المذفقة وحشم مع انتهائها والوصول
 إلى حالة التذيف فالو أجبارش الموضحة لا غير سديد ع (قوله) الأول) أي وجوب الارش أو القود
 (قوله) جان) أشار به إلى أن الرجل ليس بقدير شديدي (قوله) إلى الحر كمذبوح) ولو شرب سماء انتهى به إلى
 حر كمذبوح فظاهر أنه كالجر يبع عميرة أه سم على منج ع (قوله) المأني بان لم يبق) إصار ونطق (خ)
 والحياة التي يبق معها ماذر وهي المستقرة و يقطع بوع به يديم أو إياهم هي التي يشترط وجودها في إيجاب
 القصاص دون المستمرة وهي التي لو ترك معها العاش معنى ونهاية (قوله) قيل) إلى المتن في النهاية (قوله) أن
 علم) أي من خط المصنف أو الرواية ع وقوله تنوين الأولين هما إصار ونطق ع (قوله) حله) أي كلام
 المصنف (قوله) تقرر (بالإضافة) الأولى جملة بمعنى اسم الفاعل حالاً من النون ويجوز جملة علة لعدم التنوين
 (قوله) المتن فالو) أي قائل (خ) وظاهر إطلاعهم عدم الضمان على الثاني أنه لا فرق بين كون فعل الأول عددا
 وكونه خطأ أو شبه عدل عدم الفرق بين كونه مضمونا أو كونه غير مضمون كما لو أنه ما سبغ إلى تلك الحالة
 فقتله أخرج ع (قوله) فيدعي ذلك ما مر من الغنى والمغنى في النهاية (قوله) ومن ثم أعطى حكم الأموات (خ) قضيته
 جواز تجزئ مودته حينئذ وفيه بعد ولو أنه يجوز تزويج زوجته حينئذ إذا انقضت عدتها كان ولدت عقب
 صيرورة إلى هذه الحالة أو أنه لا يرث من مات من أقر به عقب هذه الحالة ولا يملك صيداً دخل في دمه عقبها
 ولا مانع من التزام ذلك أه سم أقول ولا بعد إيضائه تقسم تركته قبل موته ع وحلي عبارة المغنى وحالة
 المذبوح تسمى حالة اليأس وهي التي لا يصح فيها إسلام ولادة ولا شيء من التصرفات وينقل فيها مال
 لورثته الحاصلين حينئذ لأن حدث ولومات له قريب لم ير ثم أه (قوله) المتن ويعزر الثاني) أي فقط ع
 (قوله) لهن حكم حر مبيت) الإفصح في مثله التخفيف بخلاف الحى فإن الانصاح فيه التشديد ومنه قوله تعالى
 إنك ميت ولهم ميتون ع (قوله) وأفهم (خ) أي الأولى وقوله فهو معه (خ) انظر هل يترتب عليه غير ما
 يترتب على الأول (قوله) ومنه) أي من الأوصال إلى الحر كمذبوح (قوله) ما لو قد) أي شق رشيدى (قوله)
 بعض أحشائه) أي أمعائه ع (قوله) كطلب من (خ) عبارة المغنى حكى أن ابن هريرة أن رجلا قطع
 نصفين ففكهم واستقى ماء فسقى وقال هكذا يفعل بالجير أن أه (قوله) ذلك) أي الوصول إلى الحر كمذبوح
 (قوله) ليس عن روية (خ) بل يجري مجرى الهدى بان الذي لا يصدر عن عقل صحيح ولا قلب ثابت مغنى (قوله)
 وصرحها) أي عبارة الأنوار (قوله) أن قوله) أي الأنوار (قوله) ورجم) إلى الفرع في المغنى وإلى

علاذ لا مانع من وصف الشيء بصفة من مبالغتين (قوله وان شككنا في تذييف جرحه) الضمير يرجع للاخر في قوله فلا يقتل الاخر كافي تصديره (قوله ادراك الخ) وهذا الحاله المستقره التي يبق معها الادراك ويقطع
هو بعد يوم او ايام بخلاف الحياه المستمره وهي التي لو ترك معا عاش هر (قوله مطلقا) قضيته جواز
تخير هو دفنه حينئذ وفيه بعدو انه يجوز تزوج وبعده حينئذ انقضت عدتها كان ولدت عقب صيرورته

(٥٠ - شرواني وابن قاسم - ثامن) في حكم الاحياء انه قد يعيش مع ذلك كاهو مشاهد حتى فيمن يخرق بعض امعائه لان بعض المبره فعل فيه ما كان سببا للحياه مده بعد ذلك وعبارة الانوار لوقوع خلقه موأمر به أو أخرج بعض أشعائه وقطع بموته بالخاله وصريحه أن مجرد اخراج بعض الاحشاء قد يتبق معه الحياه على أن قوله وقطع بموته بالخاله برعليه ما يأتي في باب الصيد والذبايح أنه مع استقرار الحياه لا أثر لقطع بموته بعدو ظاهر أن ما هنا كذلك الاظهار أن تفاصيل بقاء الحياه المستقره وعدمه مهم ما يأتي هنا ورجع فيمن شك

في وصوله لها الى عدلين خيرين (وإن جنى اثنا في قبل الانهاء اليها فان ذنوبه كجرحه بعد جرح ثالثي قاتل) لقطعه اثر الاول وإن علم انه قاتل بعد نحو يوم (وعلى الاول قصاص العضو (٣٩٤) او مال بحسب الحال) من عمد وضده ولا نظير لسريان الجرح لاستقرار الحياة عنده

(والا) يذنب الثاني ايضا ومات بهما كان قطع واحد من الكوع وآخر من المرفق او اجافاه (فقاتلان) لوجود السراية منهما وهذا غير قوله السابق اولاً الى آخره لان ذلك في المعية وهذا في الترتيب (ولو قتل مريضاً في النزع) وهو الوصول لأخر مرق (وعيشه عيش مذبوح وجب) بقتله (القصاص) لانه قد عيش مع انه لا سبب بحال الهلاك عليه ثم تخالفهما لما هو بالنسبة لنحو الجناية عليه ومضير المال للورثة اما الاقوال كالاسلام والردة والصرف فهما سواء في عدم محنتهما منهما (فرع) اندملت الجراحة واستمرت الحى حتى مات فان قال عدلا طلب انهما من الجرح فالقود وإلا فلا ضمان

الفصل في النهاية (قوله في وصوله لها) أى إلى حركة مذبوحه (قوله الى عدلين الخ) فلم يوجد أو تخيرا فويل يقال بالضم مان لا نه الاصل اولاً فيه نظار ويحتمل ان يقال تجب دية عمد دون القصاص لانه يسقط بالشبهة عرش (قول الماتن اليها) أى حركة مذبوحه (قوله الماتن بعد جرح) أى من الاول معنى قال عرش الجرح هنا ينتج الجمع لانه مثال للعلل والأثر الحاصل به جرح بالضم اه (قوله لقطعه اثر الاول الخ) عبارة المغنى عليه القصاص أى اولى الدية الكاملة لان الجراح إنما يقتل بالسراية وحز الرقبة يقطع اثره ولا فرق بين أن وقع البرء من الجراحة السابقة أو يتيقن الهلاك بها بعد يوم أو أيام لان له في الحال حياة مستقرة وقد عده عمر حتى الله تعالى منه في هذه الحالة وعمل يعيده وصاياه اه وقوله ولا فرق الخ في شرح الروض مثله (قوله وان علم انه) أى ان الاول رشيدى أى جرحه (قوله كان قطع الخ) عبارة الروض وان جرحه جرحاً يقتل غالباً كان قطع احدهما الساعدو الآخر العضد اه (قوله او اجافاه) من الاجافة (قوله وهو) أى النزع عرش (قوله لانه قد عيش) قال الامام ولو انتهى المريض الى سكرات الموت وبدت بخاليه لم يحكم بالموت وإن كان يقان أنه في حالة المقدود و فروقاً بأن انتهاء المريض الى تلك الحالة غير مطلق به وقد يظن ذلك ثم يشفى بخلاف المقدود ومن في معناه معنى (قوله ثم تخالفهما) أى الجريح والمريض عبارة للمغنى (تنبيه) قضية كلام المصنف ان المريض المذكور يصح اسلامه ومرتدو ليس مراداً بل ماذا كراهنا من انه ليس كالكليت محمول على انه ليس كالكليت في الجناية وقسمته تركته وتزوج وجاهت امان غير ذلك من الاقوال فهو فيه كالكليت بقرينة ما ذكر اه في الروضة من عدم محنة وصيته واسلامه ومرتدته ونحوها وحاصله ان من وصل الى تلك الحالة بجناية فهو كالكليت مطلقاً ومن وصل اليها بغیر جناية فهو كالكليت بالنسبة لأقواله وكالحى بالنسبة لغيرها كما جمع به بعض المتأخرين وهو حسن اه

(فصل في شروط القود) (قوله في شروط القود) الى قوله واقتله في النهاية (قوله بعض شروط اخرى) يومه انه اعمل بعضها لم يصرح به ولا يستفاد من كلامه فان قلناه ما مر في اول الباب من كون القتل عمدا وظلماً (قوله يعنى حرايته الخ) أى لا يكتفى ظن كفه بل لابد من ظن حرايته اما اذا ظنه ذمياً فسيأتي في كلامه ان المذهب وجوب القصاص معنى (قوله اودى) انظر لم صور به مع ان مثله مالو شك في انه حرى او مسلم كما ياتي رشيدى (قوله او اوداه) أى الظن عرش (قوله مطلق التردد) يشمل الزم وظاهر انه غير مراد رشيدى (قوله او الاشارة) الاولى تسكيده وتقدم على قوله او اوداه الخ (قوله خلاف) لم تطلع عليه عبارة الدميرى وهذا اى عدم القصاص على من ظن حرايته بما لا خلاف فيه ثم ذكر محرز ظن الجراية كما ياتي في الشارح فلم يتعرض الخلاف فيه عرش (قوله كان كان الخ) تصوير لظن حرايته (قوله زى الكفار) أى الحريين عرش (قوله وإثبات اسلامه) أى القول به (قوله مع هذين) أى الترتي والتعظيم عرش (قوله مطلقاً) أى بدار الحرب وغيرها عرش (قوله في دار الحرب) خرج به دار نايفين كردة عرش ولعلم اوداه دار الحرب هنا كما يفيد التعليل ما يشمل دار الكفر بان استولى الكفار على بلاد الاسلام ويحكمون على المسلمين وباله اشار سم بماضيه قوله بدار الحرب انظر هذا التقيد مع ما ياتي في شرح اوداه الاسلام اه (قوله الاول) أى الترتي (قوله كذلك) أى سبيل الظن حرايته مع بقائه على الاسلام عرش (قوله على مقالة غيره) أى من عدم الردة مطلقاً (قوله او محل كلامه الخ) أى ثم واما هنا فنصور

إلى هذه الحالة وأنه لا يترى من مات من أقر به عقب هذه الحالة ولا يملك صيدا دخل في يده عقبها ولا مانع من التزام ذلك

(فصل في شروط القود) (قوله او شك فيها هل هو حرى او ذمى) خرج مالو شك هل هو حرى متلا او مسلم كاسيأتى (قوله بدار الحرب) انظر هذا التقيد مع ما ياتي في قوله او بدار الاسلام (قوله

هذين لان الاصح أن الترتي يزيم غير ردته مطلقاً وكذا تعظيم آلهتهم في دار الحرب لاحتمال اكره أو نحوه فان قلت بدار الرافى يجعل الاول ردته مع ذكره هنا كذلك قلت أما جرى هنا على مقالة غيره أو قصد مجرد التصوير أو محل كلامه في غير دار الحرب

بدار الحرب لا تناظر وان كرهه فاق نفسه إذا لم يدم لردة مطلقا **عش (قول لما تقر)** وهو قوله وكذا قام الهم بدار الحرب كرهى أى فهو، عبارة الوشيدى أى من احتل الأكرامه **(قوله بل أولى)** أى بل أتق في دار الحرب أولى لدم كونه كفرا كرهى **(قول أو قل الخ)** عطف على قتل مسلمان وغيره، **قوله رابع** لما لا بد من كرهه لاند من قوله وان لم يظن كرهه **(قول)** ولم يعرف مكانه) أى محله في صفهم فإن عرفت فيه القود كما في عبارة المنى واستر زيلة لظن كرهه إذا لم يظن فيه نصيب فإن عرف مكانه وقصد فكتله بدارنا الخ وان لم يعرف مكانه ورمى بها إلى صف الكفار نظر ان لم يبين شخصه أو عين كافر أو خطأ أو صاحب لما لا قود ولا دية وكذا القود في نيات أو غارة ولم يعرفه وان عين شخص فاصابه فكان مسلما تعاص وفي الدية القولان فيمن ظنه كافرا اه عطف **(قوله)** علم ان في دارهم إلى قول المنى وفي التعاص في المنى **(قول في دارهم)** أى أو في صفهم **(قوله)** عين شخص كان المراد به عينه إلى قول المنى فى التعاص بالرى سم **(قوله)** كياقنى أى قوله الصادق الخ **(قوله)** لأنه أسقط إلى قوله أما إذا عرف في النهاية **(قوله)** لأنه أسقط الخ أى نعم أما في دار الحرب التي هي دار الباطنة أى أى أو في صفهم **(قوله)** وبثوبتها) أى الدية **(قوله)** في غير ذلك أى فيما إذا لم يسطر حرمة نفسه عامر **(قوله)** مطلقا) أى أهدأ راطا حتى بالناسبة للكفارة **(قول)** كما تقر) أى في شرح وكذا الدية **(قول)** ولو بدارهم) ويحتمل أو بصفتهم سم وهو ظاهر كيجزم به عش فقال قوله وكان بدارنا أى وليس بصفتهم لما يأتى اه **(قوله)** فيلزمه القود بشرط علم المسلم وهو دية عنه نهاية وبني **(قوله)** أو بدارهم أو بصفتهم الخ) أى أوشك فيه بدارهم الخ سم **(قول لما مر)** أى من قوله لوضوح عذره عش **(قول)** أما إذا عرف الخ) محترز من قوله لم يعرف مكانه **(قول لما مر)** أى في بحث دال على **(قول)** لزمه دية عتقة) عبارة المنى فدية مخففة على العاتلة اه **(قوله)** وبثوبتها) أى في قوله إذا قتل مسلم الخ سم **(قوله)** لم تستغن به) فلو استغن به لم يبق له ثم ظاهره وان كان الميتين به غير الامام من المسلمين وهو ظاهر عش **(قوله)** ظن كرهه الخ) خرج به ما لو عده حرى أو ساقى في قوله ما لو عده حرى الخ سم **(قول)** وغيرهما) أى كرهه به **(قوله)** وليس إلى قوله ما لو عده في النهاية إلى قوله أزاله إلى بل الدية وقوله وسقطه **(قوله)** عليه زيم)

عين شخص لا أم كان المراد عنه للرمى من لا أى قصده بالرى **(قوله)** ولو بدارهم) يحتمل أو بصفتهم **(قوله)** أو بدارهم أو بصفتهم) أى أوشك فيه بدارهم أو صفهم قد يخرج على ذلك ما وقع لبعض الصحابة من قتله سم اسلامه وحمله على أنه نقيض وكان ذلك في دارهم أو صفهم فلم له شك في صدور ما سمعه على غير وجه النقية وقد يقال قضية الشرع الاعتداد بالاسلام وعدم جواز التعويل على ما يتفق من الارتياب في محنته وكونه نقيض فتشكل الواقعة إلا ان يقال هي واقعة حال محتملة أنه على تقدير قال ليس هذا من قبل الشك المراد هنا لان الظاهر انه ليس المراد إلا انه لم يعلم بحاله لا قبله ولا في الحال بل تردد في انه مسلم أو كافر والواقع لبعض الصحابة انه بعد حرى بايهم سم منه كلمة الاسلام فحملها على النقية فهذا شيء آخر يحتاج إلى التامل ثم رايث النووى في شرح مسلم ذكر ان في وجوب الدية قولين للشافعى **(قوله)** ايضا أو بدارهم أو بصفتهم فهدر) بقى ما لو اراد قتل حرى يعلم انه حرى في دارهم مثلا فقال لا اله الا الله فقتله لا اعتقاده انه قاتله نية كما وقع لاسامة رضى الله تعالى عنه كما رواه مسلم والنبي صلى الله عليه وسلم بالغ في انكار ذلك عليه وقد قال النووى في شرحه وما كونه صلى الله عليه وسلم لم يوجب له على اسامة قصاصا ولا دية ولا كفارة فقد يستدل به لاسقاط الجيع ولكن الكفارة واجبة والقصاص ساقط للشبهة وان ظنه كافرا أو ظن ان اظهار كلمة التوحيد في هذه الحالة لا يجعله مسلما وفى وجوب الدية قولان للشافعى وقال بكل منهما بعض من العلماء اهم اجاب بان الكفارة على التراخي وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز وبان اسامة ويحتمل انه كان معسرا فاخرت الدية على قول الوجوب **يساره (قوله)** اما اذا عرف مكانه بدارنا) اخرج دارهم فليراجع **(قوله)** وبقولنا مسلم) أى في قوله اذا قتل مسلم مسلما الخ **(قوله)** ظن كرهه) خرج ما لو عده حرى أو ساقى في قوله ما لو عده حرى فقتله بدارنا الخ **(قوله)**

لما تقر في الثاني بل أولى
أو قتله في صفهم ولو بدارنا
ولم يعرف مكانه وان لم يظن
كرهه (تلاقصا) لوضوح
عذره (وكذا الدية) علم
ان في دارهم مسلما لا عين
شخصا أم لا عهد حرا به من
عينه أم لا كياقنى (في الاظهر)
لأنه أسقط حرمة نفسه وبثوبتها
مع الشبهة محله في غير ذلك
نعم تجب الكفارة طعنا لانه
مسلم باطنا ولا جناية منه
تقتضى اهداره مطلقا
وخرج بظن حراريته الصادق
بهدها وعدمه كما تقر مالو
اننى ظننا وعهدا فان عهد
أو ظن اسلامه ولو بدارهم
أوشك فيه وكان بدارنا
فيلزمه القود لتقصيره أو
بدارهم أو بصفتهم فهدر
لما مر أما إذا عرف مكانه
بدارنا فسقطه بها في غير
صفهم حتى إذا قصده قتله
قصدا معينا له كما علم عامر
قتل به أو قتل غيره فاصابه
لزمهم دية مخففة وبقولنا
مسلم دى لم تستغن به فيقتل
به (أر) قتل مسلما ظن
كفره سواء حراريته
وردته وغيرهما كان رأى
عليه زيم أو رآه أعظم
آهتهم (بدار الاسلام)

وليس في وصف الحريرين
(وجبا) أي القود والدية
على البدل كما يأتي لأن الظاهر
من حال من بدارنا العصة
وإن كان على زهم (وفي
القصاص قول) أنه لا يجب
لأنه لا يبرأ من مثله إلا ببطل
حرمة بظهوره بزمهم أو
بتعظيمه لأنهم بل الدية
لأنه كان من حقه في دارنا
الثبت أما مجرد ظن الكفر
فيجب معه القود قطعاً (أو)
قتل (من عهده مرتداً أو
ذمياً) يعني كافر غير حرني
ولو بدارهم (أو بعدا وظنه
قاتل أبيه فإن خلافه) أي
أنه أسلم أو عتق أو لم يقتل
أباه (فالمذهب وجوب
القصاص) عليه لوجود
مقتضيه وجهه وعهده
وظنه لا يبيح له ضرباً ولا
قتلاً ولو في المرتد لأن قتله
للإمام وفارق ما مر في الحرني
بأنه يتجلى بالهادئة والمرتد
لا يتجلى تخلفه دليل على عدم
ردته أما لو عهده حرنياً فقتله
بدارنا فإنه يقتل به على ما جرى
عليه شارح لكن جرى شيخنا
في شرح المنهج كغيره على أنه
لا قود ويوجهه بعذره
بإستصحاب كفره المتيقن
فهو كما لو قتله بدارنا في
صهمم ويرفق بينه وبين ظن
كفره بدارنا كان راعياً
زهم. بان هذه القرينة أضعف
من تينك كما هو ظاهر ومحل
الخلاف في القود كما تقرر
أما الدية فالوجه وجوبها

أو ويعظم آلتهم (قوله وليس في صف الخ) أو في صف الحريرين وعرف مكانه على ما تقدم سم (قوله
وليس في صف الحريرين) أما إذا كان فيه فلا قصاص قطعاً ولا دية في الظاهر معنى (قوله أي القود) أي
ابتداء والدية على البدل أي بدلا عن القود على (قوله على البدل) وقد يقال وجب القصاص وإن وجدت
المكافأة الدية إن لم توجد عرش (قول المتن وفي القصاص قول) بمحل حيث عهده حرنياً فقتل قطعاً بخلاف
من بدار الحرب فإنه يكفي ظن كونه حرنياً وإن لم يهده نهاية (قوله أما مجرد الظن الخ) بخبر ظن حرانيته
كان رأى عليه الخ سم عبارة السيد عمر أي الظن الحائي عن قرينة تؤيده ككونه على زهم أو يعظم آلتهم
اه (قوله غير حرني) سيد كره عزه (قوله لوجود مقتضيه) عبارة المعنى نظراً إلى ما في نفس الأمر
لأن قتله عمداً عدواً أو الظن لا يبيح القتل اه (قوله لوجود مقتضيه) وهو المكافأة عرش (قوله وعهده)
عطف تفسير على جهله (قوله وظنه) الو أو معنى (قوله لأن قتله للإمام) قضيته أنه لا يجب القصاص
على الإمام والمعتمد إطلاق المتن إذ كان من حقه التثبيت معنى وفي عرش عن سم على المنهج ما يوافقه (قوله
وفارق ما مر في الحرني) أي إذا كان في دارهم رشدي عبارة سم لعل مراده بالنسبة لدارهم لأن عدم
وجوب القصاص في عهده حرنياً لإتمامه بالنسبة لدارهم أما بدارنا فسنذكره آنفاً لكن قد يشكك
الفرق حيث أنه (قوله ما مر في الحرني) أي في أول الفصل كردى (قوله لكن جرى شيخنا في
شرح المنهج الخ) وعدم القود صريح الروض سم وعرش (قوله كغيره) أي غير الشيخ (قوله على
أنه لا قود الخ) جزم به النهاية (قوله في صهمم) أي ولم يعرف مكانه كما مر (قوله بان هذه القرينة) أي
التي يزعم مثلاً (قوله من تينك) أي إستصحاب الكفر المتيقن والمقام في صهمم (قوله فالوجه وجوبها
معتمد عرش عبارة الحلبي وعليه دية العمد خلافاً لما في شرح الإرشاد اه أي في الإمداد والأسعاد
من عدم وجوب الدية (قوله ولو قتل مسلماً تترس الخ) عبارة الروض وشرحه في الجهاد أو تترسوا

وليس في صف الحريرين) أو في صف الحريرين وعرف مكانه على ما تقدم (قوله أما مجرد ظن الكفر الخ)
مخبر قوله رأى عليه زهم الخ (قوله ما مر في الحرني) لعل مراده بالنسبة لدارهم وعدم وجوب القصاص
في عهده حرنياً لإتمامه بالنسبة لدارهم أما لدارنا فسيذكره لكن قد يشكك الفرق حيث أنه (قوله لكن جرى
شيخنا في شرح المنهج كغيره على أنه لا قود) عدم القود صريح الروض (قوله أما الدية فالوجه وجوبها)
خالفه في شرح الإرشاد حيث قال مانصه لأن عهده حرنياً فقتله وهو على زى الكفار بدارنا أو دارهم أو
صهمم فلا قود لأن قال وكذا الدية فيه على الأوجه وإن اقتضى كلام المصنف وجوبها أو تضاعف في الأسعاد
أهو قضيته أن تنفي الدية إذا قتله بدارهم غير منقول أو غير مرجح لهم حيث عهده بالوجه أيضاً وقضية قوله
السابق هنا عهده حرانيته من عينه أو لا خلافه (قوله ولو قتل مسلماً تترس به المشركون الخ) عبارة الروض
وشرحه في باب الجهاد أو تترسوا بمسألة وذى فلا تزمهم إن لم تدع ضرورة إلى زهمهم واحتمل الحال الأعراس
عنهم فلورمى رام فقتل مسلماً فحكمه معلوم ما مر في الجنائيات فلو دعت ضرورة إلى ذلك جاز زهمهم وتوقناه
أي المسلم والذي بحسب الامكان فإن قتل مسلماً وقوله من زيادته عرف قاتل ليس له كبير جدوى وجبت
الكفارة لأنه قتل معصوماً وكذا الدية إن عليه القاتل مسلماً إذا كان يمكنه توقيره الرمي إلى غيره بخلاف
ما إذا لم يعلم مسلماً وإن كان يعلم أن فيه مسلماً للشدة الضرورة لا القصاص لأنه مع مجموع الرمي لا يجتمعان
وإن تترس كافر بترس مسلم أو ركب فرسه فرماه مسلماً فلقطه ضمه إلى أن اضطرب بأن لم يمكنه في الانتقام الدفع
إلا بأصابعه فلا يضمنه في أحد الوجهين وقطع المتولى بأنه يضمنه أما باختصاص وقوله السابق ما مر في الجنائيات
إشارة إلى التفصيل المذكور هنا السابق في كلام الشارح كغيره الذي منه ما إذا عرف مكانه الخ وقوله في
المسئلة الأخيرة ضمه ببنغي بالقود أن قصد قتله معينا بالدية المخففة إن قصد غيره فاصابه (قوله أيضاً ولو قتل
مسلماً تترس به المشركون) الظاهر أنه أراد بهذه الصورة ما في الحاشية المتقدم من الروض وشرحه في قوله
فان قتل مسلماً وقوله من زيادته عرف قاتله الخ المفروض فيما إذا دعت ضرورة إلى زهمهم لا المنقول عنهما

بدارهم فان علم اسلامه لم يمتد به ولا فلا (ولو ضرب) من لم يح له الضرب (مر يضاجه لمرضه ضربا يقتل المريض) دون الصحيح غالبا (وجب القصاص) عليه لتقصيره فان على الدية فكلها على الضارب وان فرض (٣٩٧) ان للرض دخلا في القتل (وقيل

لا يجب عليه لان ما تاتي به غير مهلك في ظنه ويرد بانه لا عبرة بظنه مع تحريم الضرب عليه ومن ثم لم يلزم نحو مؤدب ظل انه صحيح وطيب سقاء ودواء على ما ياتي لظنه انه محتاج اليه لادابته أي دية شبه العمد كما هو ظاهر ولو علم بمرضه او كان مرضه

يقتل الصحيح ايضا وجب القود وقطعا وعلم ان القود شروطا في القتل قد مرت وفي القاتل وساتق وفي القاتل كاقال (و يشترط لوجوب

القصاص) بل والضمان من أصله على تفصيل فيه (في القتل اسلام) مع عدم نحو صيال وقطع طريق للخبير الصحيح فاذا قالوا

عصمو امنى دماءهم واموالهم لا يباحها (أو امان) يحق دمه بعقد ذمة او عهد او

أمان مجرد ولو من الأحاد او ضرب برق لانه به يصير

مالا للسلبيين وماله في امان لعصمته حيث تدنو ويشترط

للقود وجود العصمة التي هي حق الدم من اول اجزاء الجنابة كالري إلى الزوق

كأبى (فيبر) بالنسبة لكل أحد الصائل إذا تعين قتله دفع شره (الحربي)

ولو نحو امرأة وصبي

بمسلم وذى فلا ريب ان لم تدع ضرورة إلى ريبهم واحتمل الحال الاعراض عنهم فلو رمى رام فقتل مسلما لحكمه معلوم بما مر في الجنابات فلو دعت ضرورة إلى ذلك جاز ريبهم وتوقيفاه أو الذمى بحسب الامكان فان قتل مسلم وجبت الكفارة وكذلك الدية ان عليه القاتل مسلما إذا كان يمكنه توقيفه الرمي إلى غيره بخلاف ما إذا لم يعلمه مسلما وان كان يعلم ان فيه مسلما القصاص وان ترس كافر ترس مسلم او ركب فرسه فراه مسلم ختمه لان اضطر بالتمسك في الاتحام الدفع إلا باصا به فلا يضمنه في احد وجهين وقطع المتولى بانه يضمنه انتهت باختصاره والظاهر ان مراد الشارح هنا قول الروض وشرحه المار فان قتل مسلم وجبت الكفارة الخ المفروض فيها اذا ادعت ضرورة إلى ريبهم سم (قوله بدارهم) انظر مضمون مو لعل المراد بدارهم هنا يشمل ما استولى عليه من دار الاسلام (قوله ولا فلا) أي فلا تزمه الدية وتجب عليه الكفارة ع (قوله من لم يبيع) إلى قوله بشرط ان لا يرجع في النهاية (قوله لتقصيره) لان جله لا يبيع له الضرب مغنى ونهاية (قوله نحو مؤدب) كالزوج والمعلم معنى (قوله الدية) فاعلم بزم كرى (قوله وعلم بمرضه) إلى قوله ويشترط للقود في المغنى (قوله وقدمت) وهي كونه عمدا ظاهرا من حيث الاتلاف (قوله بل والضمان) أي الشامل للدية (قوله وقطع طريق) أي تخم قتله به كإبى سم (قوله فاذا قالوا) أي لا لاله إلا الله معنى (قوله لا يحق) لا دخل له في الدليل كالأبى رشدي (قوله يحق دمه) أشار به إلى ان المراد الا امان بالمعنى اللغوي الشامل لنحو الجزية كما أشار اليه ايضا بقوله بعقد ذمة الخ رشدي (قوله به بصير) أي يضرب الرق ع (قوله من اول الخ) متعلق بوجود الخ (قوله كالري) مثال الجنابة (قوله كإبى) أي في اواخر الفصل (قوله بالنسبة لكل احد الخ) شامل للذمى والمعاهد ع (قوله ونحو امرأة وصبي) إنما أخذ ما غابا لحرمة قتلهما ع (قوله لا على مثله) فلا يدر فيقتل بمرتد مثله ع عبارة المغنى والمراد اهداره أي المرتد حتى قتل مسلم امان في حق ذمى او مرتد فسيأتي اه (قوله يينة) أي المرتد (قوله وبين الحربي) أي حيث هدر ولو على مثله (قوله بانه) أي المرتد وقوله على مثله أي مرتد مثله ع (قوله مبتدا) أي وخبره كغيره كانه انما اعر به لئلا يتوهم عطفه على الحربي سم (قوله وقاطع الطريق الخ) مبتدا خبره قوله مهذرون (قوله وتارك الصلاة) قال في الروض ويصم تارك الصلاة بالجنون والسكر أي فلا يقتل حالها الا المرتد أي فيقتل حال جنونه أو سكره اه وفي باب تارك الصلاة كلام في ذلك ينبغي مراجعته سم وع (قوله لا على مثلهم) قضيتهم ان القاطع غير مهذرى التارك وبالعكس الا ان يريد المائلة في الاحدار كما سيأتي سم أي في قول الشارح فالحاصل ان المهذرى الخ (قوله كما أشار اليه الخ) انظر وجه الاشارة رشدي

قبل هذا المفروض فيها الم تدع إلى ذلك لانه ذكر ان حكمه معلوم بما مر في الجنابات وقد علم بما مر فيها انه قد يجب القود كما في قول الشارح السابق اما إذا عرف مكانه بدارنا الخ فلا يتأتى اطلاق انه ان علم اسلامه لم يمتد به ولا فلا ولا المنقول عنه اخر المذكور بقوله وان ترس كافر ترس مسلم لان الظاهر ان الضمان نافذ يكون بالقصاص وايضا قد اجمروا الضمان فيعدان يتصرف هو بتعيينه تأمل (قوله وقطع طريق) ان اريد ان قطع الطريق يهدر من حيث كونه صائلا دخل فيها قبله او مطلقا فسيأتي انه لا يستحق القتل الا اذا قتل مع انه حينئذ لم يهدر الا بالنسبة إلى الان يريد ما اذا تخم قتله في قطع الطريق فانه حينئذ لا يقتل قاتله الا ان كان مثله فليتا مل مجهر ايت كلامه الاتي وهو دال على ارادته ما ذكرناه بقوله الا ان الخ (قوله مبتدا) خبره كغيره (قوله ايضا مبتدا) اعر به كانه لئلا يتوهم عطفه على الحربي (قوله وتارك الصلاة) قال في الروض ويصم تارك الصلاة بالجنون والسكر اه وفي باب الصلاة كلام في ذلك عن النووي وغيره ينبغي مراجعته (قوله لا على مثلهم) قضيتهم ان القاطع غير مهذرى للتارك وبالعكس الا ان يريد

لقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتمهم (و المرتد) لا على مثله كإبى للخبير الصحيح من بدل دينه فاقتلوه ويفرق بينه وبين الحربي بانه ملزم فقصم على مثله ولا كذلك الحربي (ومن) مبتدأ (عليه قصاص كغيره) في العصمة في حق غير المستحق فيقتل قاتله وقاطع الطريق المتحتم قتله وتارك الصلاة ونحوهما مهذرون لا على مثلهم كما أشار اليه بقوله

(قول المتن والزاني الخ) أى المسلم معنى (توله غير الحربى) أى الشامل للمعاهد والمؤمن معنى (قوله أو مرتد) عطفت على ذى (قوله لها) أى الذى والمرتد (قوله واخذ منه) قد يشكك الاخذ بان الذى لاحق له فى الواجب على الذى سم وقد يجاب بان الذى وان لم يكن لاحق لكن الذى الزانى دونه فقتل به ع (قوله) واخذ منه البلقينى جزم به المعنى (قوله) ليس زانيا محصنا الخ) فان كان مثله قتل به معنى (قوله) ويؤخذ منه الخ) أى من قوله ولاحق لها الخ رشيدى قال السيد عمر لا يخفى ما فى هذا الاخذ من الخفاء ويتسلم ظهوره فلا احتال الثانى أرجح فها يظهر اه وسأين عن عش ما يوافقه (قوله به) أى بالمسلم الزانى المحصن ع (قوله) ويحتمل الاخذ الخ) هذا الصنيع يقتضى اعتماد الاول ولكن الاحتمال المذكور هو المعتمد اخذ من قوله ويوجب الخ ع (قوله) ليس زانيا) الى قوله بشرط ان لا يرجع فى المعنى (قوله) بشرط ان لا يرجع عنه الخ) خلافا للناية والمعنى عبارة الاول وسواء قتله قبل رجوعه عن اقراره أو رجوع الشهود عن شهادتهم ابعده اه قال الرشيدى قوله لم يبعده أى لا اختلاف العلماء فى صحة الرجوع لكن هذا إنما يأتى فى رجوعه عن الافرار كان قتله سم على المنهج عن الشارح فليراجع الحكم فى رجوع الشهود اه (قوله) بشرط الخ) وفى شرحه الارشاد خلاف ذلك حيث قال فيه يبدد ك ما يوافق ما هنا عن البلقينى والاذرى ما نصه لكن الذى صححه الشيخان انه لا فو لا اختلاف العلماء فى سقوط الحد بالرجوع وحيث فلا فرق بين علم القاتل وجهله اه سم (قوله) مامر الخ) أى على ما جرى عليه شيوخ الاسلام فى شرح المنهج كغيره فليوجه عدم القتل هنا فإنا إذا جهل الرجوع باستصحاب استحقاق القتل وبذلك يتدفع اشكال سم بما نصه قوله مامر فإلى الوعد حرىا فيتمأ سم (قوله) بلا ترجيح) وفى الروضة ما نصه ولو قتله شخص بعد الرجوع فى وجوب القصاص وجهان نقلهما ابن كج وقال الاصح لا يجب وبه قال اواسحق لا اختلاف العلماء فى سقوط الحد بالرجوع اه سم (قوله) كما يحتمل البلقينى الخ) وإنما يتجه هذا إذا كان القتل قبل الحكم بشهادتهم فانه حيثما مباشرهم متسبون أما إذا كان بعده فلا اثر لرجوعهم بالنسبة له لعذره وعدم تعديه سم ويفى عنه قول الشارح ويتجه انه لم يثبت الخ) لأن اريد التأكد والتوضيح (قوله) ولورآه) الى قوله لكنه لا يقبل فى النهاية (قوله) ولورآه بنى الخ) أى والحال انه علم ذلك كما هو ظاهر وإلا فلو يعلم ذلك فقتله وادعى انى انما قتله لآى رايته بنى وهو محصن لم يقبل منه ذلك بل يقتض منه كما هو ظاهر سم على حجة اه ع (قوله) لم يقتل الخ) أى لم يستحق القتل باطنا كما يعلم من كلام غيره رشيدى وهذا التفسير غير مامر سم أنفا ويرجع بل يبين اراءه قول الشارح لكنه الخ

المائلة فى الاحدراك سياتى (قوله) وأخذ منه البلقينى الخ) قد يشكك الاخذ بان الذى لاحق له فى الواجب على الذى (قوله) بشرط ان لا يرجع عنه الخ) فى شرحه الارشاد خلاف ذلك حيث قال قال يعنى البلقينى ولو قتله بعد رجوعه عن اقراره أو رجوع الشهود قتل به الا اذا ظن بقاء شهادتهم فهو كظن الرداءى فيقتل ايضا لكن على خلاف فيه ما ذكره فى رجوعه جرى عليه الاذرى وغيره ونص الام صريح فيه لكن الذى صححه الشيخان فى حد الزانية انه لا فو لا اختلاف العلماء فى سقوط الحد بالرجوع وحيث فلا فرق بين علم القاتل وجهله اه (قوله) مامر فإلى الوعد) يتأمل (قوله) ثم رأيت فى ذلك وجبين بلا ترجيح) فى الروضة فى كتاب حد الزانية ما نصه ولو قتله شخص بعد الرجوع فى وجوب القصاص وجهان نقلهما ابن كج وقال الاصح لا يجب وبه قال اواسحق لا اختلاف العلماء فى سقوط الحد بالرجوع اه (قوله) كما يحتمل البلقينى) قال فى شرح الارشاد وإنما يتجه هذا إذا كان القتل قبل الحكم بشهادتهم لانه حيثما مباشرهم متسبون أما إذا كان بعده فلا اثر لرجوعهم بالنسبة له لعذره وعدم تعديه وان أثرى وجوب القود عليهم لتعديهم اه فليتأمل (قوله) ولورآه بنى الخ) الى قوله لم يقتل به قطعا) أى والحال انه علم ذلك كما هو ظاهر وإلا فلو يعلم ذلك فقتله وادعى انى انما قتله لآى رايته بنى وهو محصن لم يقبل منه ذلك بل يقتض منه كما هو ظاهر (قوله)

الواجب عليه وأخذ منه البلقينى ان الزانى الذى المحصن اذا قتله ذى ولو بجوسيا ليس زانيا محصنا ولا يجب قتله بنحو قطع طريق لا يقتل به ويؤخذ منه ايضا ان محل عدم قتل المسلم المعصوم به ان قصد بقتله استيفاء الواجب عليه او اطلق بخلاف ما اذا قصد عدم ذلك لانه صرف فعله عن الواجب ويحتمل الاخذ باطلاقهم ويوجه بان دمه لما كان هدرا لم يؤثر فيه الصارف (أو مسلم) ليس زانيا محصنا (فلا) يقتل به (فى الاصح) لا حداره وإنما يعز لآقباته على الامام سواء أثبت زناه بينة ام باقراره بشرط ان لا يرجع عنه واقتل به أى ان علم رجوعه فيما يظهر مامر فيما لو عده حرييا ثم رأيت فى ذلك وجبين بلا ترجيح ولا ريب ان ما ذكرته اوجههما ولو قتله قبل امر الحاكم بقتله ثم رجع الشهود وقالوا تعمدنا الكذب قتل به دونهم كما يحتمل البلقينى وهو متجه لانه لم يثبت زناه بمجرد الشهادة غير مبيح للاقدام ولو رآه بنى وعلم احصانه فقتله لم يقتل به قطعا لكنه لا يقبل منه ذلك بالنسبة

في سائر نظائر عقل ولا يميز للافتات هناك قلة قبل انفصاله عن نحو حليته ويوجه بان هذا اول دفعه لجله لقلته فعذر فيه وخرج بقول
ليس زانيا محصنا الزاني المحصن فيقتل به مالم يامر به الامام بقتله ويظهر ان يلحق الزاني المحصن في ذلك كل مبدء كترك صلاة وقاطع طريق
بشرطه فالخالف ان المهدر معصوم على مثله في الاهدار وان اختلفا في سببه وبدن السارق مهدرة الاعلى مثله سواء المروق منه وغيره (و) بشرط
لوجوبه (في القاتل) شروط منها التكليف وحصله (بلوغ وعقل) فلا يقتل (٣٩٩) صبي ويجنون حال القتل وإن كذب عند مقدمته

كالرأى وعقبه كاحر رته بما
فيه في شرح الارشاد الصغير
وذلك للحديث الصحيح
رفع القلم عن ثلاثة ولعدم
تسكينهما (و) والمذهب
وجوبه على السكران وكل
متعد بمن يعل عقله لعدبه فلا
نظر لاستتار عقله لانه بمن
ربط الاحكام بالاسباب
اما غير المتعدى كان اكره
على شرب مسكر أو شرب
ما ظنه دواء ما فاذا هو
مسكر فلا قود عليه لعذره
(ولو قال كنت يوم القتل)
أى وقته صبي أو مجنونا
صدق يمينه أن ممكن الصبا
فيه (وعهد الجنون) قبله
ولو متقطعا لاصل بقائها
حيث بخلاف ما اذا اتقى
الامكان والعهد ولو
انفقا على زوال عقله
وادعى الجنون والولى
السكر صدق القاتل يمينه
ومثله كما هو ظاهر ما لوقال
زال بأم أنمده وقال الولي
بل بأم لعديت به ولو قال
أنا صبي (الان) وأمكن فلا
قصاص ولا تخلف انه صبي
كاسيد كره اضافي دعوى
الدم والقسمه لان تخلفه

(قوله في سائر نظائره) أى كثره مرة شخص بشرطه (قوله هنا) أى فيما لو أراه بزنى الخ (قوله) عن نحو
حليته هل هو قبيح كما هو ظاهر الترجيح (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية (قوله الزاني الخ) أى المسلم
مغنى (قوله فيقتل به) أى للكبائة ع (قوله كترك صلاة) أى بعد الامام بها معنى (قوله
بشرطه) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله فالخالف الخ) يرد عليه ما إذا كان القاتل
مردا والقاتل مسلما زانيا محصنا ونحوه وقد مر ان المسلم لا يقتل بالكفر إلا ان يقال مراده ما يمنع مانع
لكنه بعيدا وان المراد حاصل ما تقدم قبله وهو بعيدا يضام جعله ضابطا رشدي (قوله معصوم على مثله
الخ) أى مالم يامر به الامام بقتله اخذنا من رسم ائنا (قوله وان اختلفا في سببه) كزنا وترك صلاة أو قطع
طريق ع (قوله ومحصله) بتشديد الصاد المكسورة حقيقة الزام ما فيه كلفة ع (قوله فلا يقتل
صبي ومجنون حال القتل) كذا في النهاية والمغنى (قوله وأعبه) عطف على عند مقدمته والضمير للقتل
(قوله وذلك) راجع لقوله فلا يقتل الخ (قول المتن على السكران) أى المتعدى معنى (قوله وكل متعد) إلى
قوله ومثله في النهاية بقى المغنى (قوله أو شرب) عطف على اكره (قوله فلا قود الخ) ويصدق في ذلك وان قامت
قربة على كذب للشبهة فيسقط القصاص عنه ويجب الدية ع (قول المتن ولو قال كنت الخ) قال في الروض
وإن قامت يمينتان مجنونه وعقله تعارضتا اه وينبغي أن يجري ذلك فيما إذا قامت بصبا وبلوغه سم
أى ثم ان عبد المجنون وامكن الصبا صدق الجاني والا فالولى كالمولم تكن بينة ع (قوله) لو قامت
بينة مجنونه أو أخرى بعقله ولم يعلم حاله قبل ذلك أو علم حاله وكانت اليمينتان مقيدتين بحالة الموت تعارضتا اه
(قوله ولو اتفقا) أى والى المقتول والقاتل معنى (قوله وادعى) أى القاتل (قوله السكر) أى يتعدى معنى (قوله
صدق القاتل الخ) أى فلا قصاص عليه ان عهد جنونه أو يجب الدية ع (قوله ما لوقال) أى الجاني (قوله
الان) إلى قوله لا يباحل كافر في المغنى وإلى قوله وقره لعقبه في النهاية الا قوله لعدم التزامه وقوله نعم
إلى المتن (قوله وان تضمن الخ) غاية (قوله قضيت) أى قوله لوجود الخ ع (قوله الابيات مقتضى القتل)
لانه اماره بالبلوغ في الكافر دون المسلم سمو المراد ان المسلم اذا ثبتت عاتته وشك في بلوغه لا يحكم
بلوغه فلا يقتل ولا يثبت له شيء من احكام البالغين بخلاف الكافر انه اذا ثبتت عاتته وشك في بلوغه قتل
اكتماء بنبات العانة ع (قوله ومنها) أى شروط وجوب القود (قول المتن ولا قصاص) أى ولادى معنى
(قوله وان عصم) إلى قوله نعم لو ارتد في المغنى (قوله وان عصم) أى بالسلام او عقد ذمة معنى (قوله بعد) أى بعد
القتل (قوله لعدم التزامه) أى احكامنا معنى (قوله من عدم الافادة) أى عدم الاقتصاص (قوله لذلك) أى
لا التزامه احكامنا (قوله لم يضمنا) اوهو المتمدن يادى اه ع (قوله على الاصح) وفاقا للنهاية وخلافا
للغنى عبارة تنبيه على المرتد اذا لم يكن له شوكة وقوة والا فقيه قولان اظهرهما عند البغوى الضمان

فالحاصل الخ كذا شرح مر (قوله معصوم على مثله في الاهدار) أى مالم يامر به الامام بقتله اخذنا بما قبله
(قول المتن على السكران) أى المتعدى (قول المتن ولو قال كنت يوم القتل صبي أو مجنونا الخ) قال في الروض
وان قامت يمينتان مجنونه وعقله تعارضتا اه وينبغي أن يجري ذلك إذا قامت بصبا وبلوغه (قوله لا ناقتول
الابيات مقتضى القتل ثم) لانه اماره بالبلوغ في الكافر دون المسلم (قوله ومنها مكافاة) بان لم يفضل
على ذلك يثبت صباه والصبي لا يخلف في تخلفه باطل تخلفه وانما تخلف كافر انبت وارتد فله فادعى انه استعجل بدواه وان تضمن حلفه
ابيات صباه لوجود اماره بالبلوغ فلم يترك بمجرد دعواه الا يقال قضيت انه لو انبت هنا وجب تخلفه لا ناقتول الابيات مقتضى القتل ثم لا هنا
كامر في الحجر (و) منها عدم الحرابة بخلافه (افصا على حربي) وان عصم بعد لعدم التزامه ولو ما ترونه عن الشروع في الافادة
بمن اسلم كحشى قاتل حرقه صلى الله عليه وسلم (ووجب) القود (على المعصوم) بامان او هدنة او ذمة لا التزامه احكامنا ولو من بعض الوجوه
(والمرد) وان كان مهورا لذلك نعم لو ارتدت طائفة لم قودا قتلوا ما لا او فقسام اسماء لم يضمنا اعلى الاصح المنصوص (و) منها (٥٥٠ فافة)

وهو الظاهر وظاهر تعبير الشرح الصغير يقتضى ترجيح المنع اه (قوله بالهزم) الى قوله قوله عقبه في المعنى (قوله حينئذ) اى حين القتل (قوله بغيره) اى غير المسلم ع ش (قوله ليشمل) علة للتفسير المذكور (قوله وتخصيصه) اى الكافر في الحرب ع ش عبارة المعنى إنما ذكر الذى يليه على خلاف الحنفية فاهم يقولون ان المسلم يقتل بهم وحلوا الكافر في الحديث على الحربى لقوله بعد ولا ذرع في عهده وذو العهد يقتل بالمعاهد ولا يقتل بالحربى لتوافق المتعاطفين واجيب عن حملهم على ذلك بان قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر يقتضى عموم الكافر وبانه لو كان كما قالوه للخلا عن الفائدة لانه يصير التقدير لا يقتل المسلم إذا قتل كافر احرياء ومعلوم ان قتله عبادة فكيف يعقل انه يقتل به اه (قوله وقوله عقبه الخ) جواب عما ورد على قوله لا دليل له من انه لا دليلا وهو القول المذكور عقبه لان معناه ان المعاهد لا يقتل بحربى فبراد بالكافر في المعطوف عليه الحربى لوجوب الاشتراك بين المتعاطفين في الحكم وصفته سم (قوله من قبل عطف الجملة الخ) اى ووجوب اشتراك المتعاطفين في صفة الحكم لاسم (قوله فلا دليل فيه) اى في قوله عقبه ولا ذرع عهد الخ (قوله احتياجه) اى قوله ولا ذرع عهد الخ (قوله التقدير) اى تقدير بحربى (قوله فالمراد الخ) يتامل وجهه منع هذا الاستدلال السابق إلا ان يكون مراده انه لا عطف على هذا الاصلا سم (قوله انه لا يقتل) اى المعاهد (قوله استثناء) حال او مفعول له (قوله من المفهوم) اى مفهوما مسلم في لا يقتل مسلم

قتله باسلام او امان واحرية الخ قال في التنبيه ومن قتل من لا يقاد به في المحاربة فقيهه قولان احدهما يجب القود الثاني لا يجب اه وقوله من لا يقاد به كان قتل مسلم كافرا واحر عبدا وقوله قولان اى بناء على ان المغلب في قتل المحاربة معنى الحد او معنى القصاص وعبارة المنهاج في باب قطع الطريق وقتل القاطع ينال فيه معنى القصاص وفي قول الحد فعل الاول لا يقتل بولده وذى اه (قوله تامة) يرد عليه انه لو قتل بمعض متمحض الرق لم يقتص منه كما نهنا عليه في هامش الصفحة الالية على اخذه تماسيا مع ان لم يفضل به بحرية تامة إلا ان يجاب بالتفصيل في المفهوم فقد تقرر غير التامة كما في هذا المثال وقد لا تؤثر كما في قتل بمعض بعضها اخر مع تفاوت الحرية او لا وكلاهما قد سبب الحرية فقط كالكتبا بقا الاستلاد (قوله وقوله عقبه ولا ذرع عهد) قال الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع في قوله ولا الاصح ان عطف العام على الخاص وعكسه لا يخصص العام وانضه وقيل يخصصه اى يقصر على ذلك الخاص لوجوب الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وصفته قلنا في الصفة ممنوع مثال العكس حديث ابي دود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا ذرع عهد في عهده يعنى بكافر حرى للاجماع على قتله بغير الحربى فقال الحنفى بقدر الحربى في المعطوف عليه لوجوب الاشتراك بين المعطوفين في صفة الحكم فلا ينافى ما قاله من قتل المسلم بالذى اه فقول الشارح وقوله عقبه الخ جواب عن سؤال المقدر على قوله لا دليل له بان يقال بل لا دليل وهو القول المذكور عقبه لان معناه ان المعاهد لا يقتل بحربى فيقدر الحربى في المعطوف عليه لوجوب الاشتراك بين المتعاطفين في الحكم وصفته (قوله ايضا قوله عقبه ولا ذرع عهد في عهده الخ) عبارة الزركشى واما حملهم اى المخالفين الكافر في قوله لا يقتل مؤمن بكافر على الحربى لقوله بعد ولا ذرع عهد في عهده وذو العهد يقتل بالمعاهد ولا يقتل بالحربى لتوافق المتعاطفين فبغيره اى بان احدهما ان قوله لا يقتل مؤمن بكافر يقتضى عموم الكفار من اهل الذمة والمعاهد من الحربى فلا يجوز تخصيصه باخرا وقوله ولا ذرع عهد كلام مبتدا اى لا يقتل ذو العهد لاجل عهده والثاني انه لو كان كما قالوا للخلا عن الفائدة لانه يصير التقدير الا لا يقتل مسلم قتل كافر احرياء فان قتله عبادة معلومة فقط فكيف يقتل به لان عطف الخاص على العام لا يقتضى تخصيص العام على الصحيح اه (قوله فلا دليل فيه للمخالفة) اى على تخصيص الكافر بغير الذى بالطريق المتقدم في الحاشية المتقدمة عن شرح جمع الجوامع (قوله فالمراد انه لا يقتل بحربى استثناء الخ) يتامل وجهه منع هذا استدلال الحنفى السابق عن شرح جمع الجوامع إلا ان يكون مراده انه على هذا لا عطف (قوله من المفهوم) اى مفهوما مسلم لا يقتل مسلم بكافر فان مفهوما ان غير المسلم وهو الكافر يقتل بالكافر (قوله)

بالهزمة اى مساواة من المقتول لقائه حال الجنابة بان لا يفضل قتله حينئذ باسلام او امان واحرية تامة او اصاله او سيادة (فلا يقتل مسلم) ولو مهدرا بنحو زمانا (بذى) يعنى بغيره ليشمل من لم تبلغه الدعوة فانه وان كان كالمسلم في الاخرة ليس كوفى الدنيا الحربى البخارى الا لا يقتل مسلم بكافر وتخصيصه بغير الذى لا دليل له وقوله عقبه ولا ذرع عهد في عهده من قبيل عطف الجملة عند المحققين اى لا يقتل المعاهد مدة بقاء عهده فلا دليل فيه للمخالفة وعلى فرض احتياجه للتقدير فالمراد انه لا يقتل بحربى استثناء من المفهوم وهو قتل الكافر بالكافر فلا تخصيص فيه

على أنه لا يجوز التخصص بمضمر ولا أنه لا يقتض منه في الطرف فالتفلس اولى ولا أنه لا يقتل بالمستامن لإجماعا والعبرة في قنين وخر وفنهما
اسلاما وضده دون السيد (ويقتل ذى) وذو امان (به) اى المسلم (وبذى) وذى امان (وان اختلفت ملته) كيهودى ونصرانى ومعاهد
ومستامن لان الكفر كله مله واحدة (فلو اسلم القاتل لم يسقط القصاص) لتكافئها حالة (٤٠١) الجنائية فلا نظير لما حدث بعدها من ثم ولو

زنى قن أو قذف ثم عتق لم
يحد الاحد القن وعليه حمل
الخبر المرسل ان صح انه
صلى الله عليه وسلم قتل يوم خيبر مسلما
بكافر وقال أنا أكرم من
وفى بذمته (ولو جرح ذى)
او ذوا مان (ذميا) او ذا
أمان (واسلم الجارح ثم مات
المجروح) على كفره
(فكذا) لا يسقط
القصاص في الطرف قطعا
ولا في النفس (في الاصح)
للتكافؤ حال الجرح المقضى
للهلاك واعتبر لانه حال
الفعل الداخلى تحت الاختيار
ومن ثم لو جرح ثم جن ثم
مات المجروح قتل المجنون
(وفي صورتين) انما يقتص
الامام بطلب الوارث (ولا
يفرضه له لتلاسل كافر
على مسلم ومن ثم لو اسلم
فوضه اليه (والاظهر قتل
مرتد) وإن اسلم (بذى)
وذى امان لانه حالة القتل
وهي المعتبرة كاسر دونها
إذ لا يقر بحال وبقاء جهة
الاسلام فيه يقتضى التغليب
عليه وامتناع بعه او تزويجها
لكافر نظرا لما هو من
جملة التغليب عليه لانا لو
صحنا للكافر فوت علينا
مطالبه بالاسلام بارساله
لدار الحرب او باغراه

بكافر (قوله بمضمر) أى بحذوف وهو بحرى سم (قوله ولا أنه لا يقتض) إلى قوله فاندفع في النهاية (قوله
اوليه حمل إلى المنة) وقوله واعتبر إلى المنة (قوله ولا أنه لا يخل) عطف على قوله الخبر البخارى (قوله منه به)
أى من المسلم بالكافر (قوله ولا أنه) أى المسلم لا يقتل بالمستامن أى وذو العبد يقتل به ولو كان عطفه عليه يقتضى
المشاركة بينهما لوجب قتل المسلم بالمستامن كما يقتل المعاهد به مع ان المخالف لا يقول به عن (قوله والعبرة)
مبتدأ خبره قوله بهما اسلاما وضده (قول المتن ويقتل ذى الخ) ويقتل رجل بامرة واخشي كعكسه وعالم
بجاهل كعكسه وشريف بخسيس وشيخ بشاب كعكسهما معنى (قوله كيهودى) إلى قوله وبقائه جهة
الاسلام في المعنى (قوله ومعاهد مستامن) الاولى اسقاطها ما إذا دخل للعهد والامان في اختلاف الملة
رشيدى (قوله لان الكفر كله مله واحدة) أى شرعا من حيث ان النسخ شمل الجميع وإن اقتضت عبارة
المتن انه ملل (لان ان يرد اختلاف ملته بحسب عهدهما معنى ورشيدى (قوله وعليه حمل الخ) أى على
التكافؤ في الكفر حالة الجنابة وناخر الاسلام عنها (قوله واعتبر) أى حال الجرح (قول المتن وفي صورتين)
وهما اسلام القاتل بعد قتله او جرحه معنى (قول المتن بطلب الوارث) أما إذا لم يطلب فليس الامام أن يقتص
فان كان هو الوارث فله ان يقتص معنى (قوله ولو اسلم) أى الوارث فوضه اليه أى ولو الامانة معنى (قوله
وإن اسلم) أى بعد جنائته نهاية (قول المتن بذى) وكذا يقتل المرتد بالزانى المحصن المسلم ولا عكس لاختصاصه
بفضيلة الاسلام والخبر لا يقتل مسلم بكافر معنى (قوله لانه) أى المرتد (قوله كاسر) أى انفا (قوله ودونها)
خبر ان سم والضمير للذى وذى الامان (قوله وبقائه جهة الاسلام) مبتدأ خبره قوله يقتضى الخ وقصده
رد دليل مقابل الاظهر (قوله وامتناع بعه) أى الرقيق المرتد ذكر أو أنثى مبتدأ خبره هو من جملة
اتنظير الخ (قوله او تزويجها) أى المرتد عطف على بعه (قوله نظرا الخ) مفعول له لامتناع (قوله ولو
صحناه) أى ما ذكر من البيع والتزويج (قوله لمساواته) إلى قوله ولذلك لوجب في المعنى وإلى قوله
فاتنا صاحب العباب في النهاية (قوله لا يخل للماعز إلى ان يخل هذا) قوله ونظيره إلى وبما تقرر (قوله ويقدم
قتله الخ) أى لا نحن ادمى معنى (قوله حتى لو عني عنه الخ) أى عن القود لغبر مثله رشيدى (قوله واخذ
من تركته) أى حيث كان المقتول غير مرتد كما علم من قوله نعم عصمة المرتد الخ عرش وسيأتى عن المعنى
ما يفيد (قوله من تركته) قديشك ذلك ما هو مقرر من تبين زوال ملكه حيثئذ من حين الردة فأتى
تركه له (لان يقال المار ذكره) لا الردة نظير قولهم الا ترى ان مقتص وارثه لا الردة سديد عمر (نعم عصمة
المرتد الخ) عبارة المعنى ولادة المرتد ان قتلته مثله لانه لا قيمة لدمه اه (قوله لم تجب دية) لان دمه مهدر
لا قيمة له والقود منه انما هو للتشني وخرج بالمرتد الزانى المحصن وتارك الصلاة وقاطع الطريق إذا قتلهم
غير معصوم فانه يقتل بهم ويؤدم قتلهم حدا على قتله قصاصا ولو عني عن القصاص على الدية وجبت كما أفهمه
التقييد بالفعول المرتد (فرع) وقع السؤال عما لو تصورولى في غير ضرورة ادمى رقتله شخص وعملوا
قتل الجنى شخص هل يقتل به ام لا والجراب ان الظاهر في الاول انه إن علم القاتل حين القتل ان المقتول لولى
تصور في غير صورة الأدمى به ولو لا فلا قود ذلك تجب الدية كما لو قتل إنسانا يظنه صديقا ويحتمل جريان
نظير ذلك التفصيل في الثاني لكن نقل عن شيخنا الشورى ان الأدمى لا يقتل بالجنى اقول وهو الاقرب
لانا لم نتعرف أحكام الجن ولا خطوبها عن عرش (قول المتن لادى) بالجر بخطه ونحوه معنى (قوله
على أنه لا يجوز التخصص بمضمر) أى بحذوف (قوله ودونها) خبر أن (قوله يقتضى التغليب عليه) قديقال

(٥١) - شروانى وابن قاسم - ثامن) على بقائه على ما عليه باطنا فاندفع تأييد مقابل الاظهر هنا بمنزلة الفرع اعني امتناع بيعه ونكاحها
للكافر (وبمرتد) لمساواته وله يقدم قتله قدا على قتله بالردة حتى لو عني على مال قتل بها واخذ من تركته نعم عصمة المرتد على مثله انما هي
بالنسبة للقود فقط ولو عني عنه لم تجب دية (لاذى) فلا يقتل (بمرتد) لانه أشرف منه بتقريده بالجزية (ولا يقتل حربى فيه رق) وإن قل

على أى وجه كان لا تتفاد المكافاة والخبر الدار قطنى والبيهقى لا يقتل حر بعد ولو بالاجماع على أنه لا يقطع طرفه بغيره من قتل عبده قتله
ومن جدد أنه جددناه ومن خصاء خصيناه غير ثابت أو منسوخ بخبر أنه صلى الله عليه وسلم عز من قتل عبده ولم يقتله أو يحول على ما إذا قتله
بعد عتقه ثلاث يوم منع سبق الرق له فيه ولو قتل مسلم من يشك فى إسلامه أو حر من يشك فى حرته فلا قود ولا نفيه وجوبه فى القبط قبل بلوغه
لأنه لما علم التقاطع أجرى عليه حكم (٤٠٢) الدار بخلاف هذا ذكره البلقينى وقضية كلام غيره أنه محل هذا إذا كان بغير دارنا ولا ساوى

اللقط (ويقتل قن ومدير
ومكاتب وأولادهم بعضهم
يبعض) لتساويهم فى الرق
وقرب بعضهم للحرية لا
يفرد لموته فتانعم لا يقتل
مكاتب بقتله وإن ساوهم رقا
أو كان أصله على المعتد
ليزده عليه بسيادته له
والفضائل لا يقابل بعضها
يبعض (ولو قتل عبدا
ثم عتق القاتل أو جرح عبدا
ثم عتق الجراح بين
الجرح والموت فكحدوث
الاسلام) للقاتل والجراح
فلا يسقط القود فى الأصح
للمرء (ومن بعضه حر لوقتل
مثله قصاص) عليه زادت
حرية القاتل أو لا لأنه مامن
جزء حرية أو لا معه جزء
شائعا فلم قتل جزء حرية
بجزء رق ولذلك لو وجب
فيمين نصفه رقيق نصف الدية
ونصف القيمة لا نقول نصف
الدية فى مال القاتل ونصف
القيمة فى رقبته بل الذى فى

ماله ربع كل وفى رقبته
ربع كل ونظيره بيع شقص
وسيف بقى وثوب واستوا
قيمة لا يجعل الشقص أو
السيف مقابلا للرق أو
الثوب بل المقابل لسل
النصف من كل وبما تقرر
لكن بما لا يخالف مقتضى اشرافية هذه الجهة (قوله فلم قتل جزء حرية بجزء رق) يؤخذ من ذلك أنه لو قتل
مبعض ممتحض الرق لم يقتص منه سم (قوله يسقط ربع الدية) أقول فيه نظر لأن ربع الدية المقابل للحرية جنى
عليه الجزء الحر والجزء الرقيق لأن الحرية شائعة فبغنى أن يسقط ثمن الدية المقابل لفعل الجزء الحر ويتعلق
الثمن الآخر المقابل لفعل الجزء الرقيق برقية الجزء الرقيق فليتأمل سم (قوله وربع القيمة المقابل للرق) كأنه
جنى عليه حر وعبد هلا قبل وربع الدية كأنه جنى عليه حر وعبد لأن الجناية شائعة فيسقط ما يقابل الحرية
لأن الجزء الحر لا يجب له على نفسه شيء ويبقى ما يقابل الرق متعلقا برقية الجزء الرقيق للجزء الحر سم (قوله
كألو قطعه اجنبى) انظره مع أنه لو قطعه اجنبى لم يهدر ربع الدية

يهدر ما صرح به أبوزرع وغيره أن من نصفه قن لو قطع يد نفسه لزمه لسيده ثم قيمته لأن يده مضمونة برعب
الدية وربع القيمة يسقط ربع الدية المقابل للحرية لأن الانسان لا يجب له على نفسه شيء وربع القيمة المقابل للرق كأنه جنى عليه حر
وعبد لسيده يسقط ما يقابل عبد السيد لأن الانسان لا يجب له على عبده غير المكاتب مال ويبقى ما يقابل فعل الحر وهو ثمن القيمة فيأخذه
من ماله الآن أو حتى يورس فافتاء صاحب العباب بأنه يضمن ربع قيمته لمالك نصفه ويهدر ربع الدية الواجبة له كألو قطعه اجنبى وهم لما تقرر

ثم رأت عنه انه رجع من هذا وقرره كلام شيخه الفخ الخلف فانه من عم اذا ابق البعض مدة للجره فقل مالك بعض مطالبته بمنفعة ملكه مدة الا باق فاجاب ليس له ذلك فان قلت قياس ما تقرر لان السيد ربع الاجرة قلت يفرق بانه بالقطع في مستلثنا استولى على ملك السيدوا تلفة ففرم واما هنا فاباه لا يعده مسئوليا على ملك السيد فلم يضمن به شيئا (وقيل (٤٠٣) ان ازدد حرية القاتل) بان ساوت

او نقصت (وجوب) القود بناء على القول بالحصر لا الاشاعة وهو ضعيف ايضا وذلك للساواة الاولى ولزيادة فضل المقتول في الثانية وهو لا يؤثر لان المقتول يقتل بالفاضل اى مطلقا ولا عكس ان انحصر الفضل في امر وياق بخلافه بنحو علم ونسب وصلاح لان هذه اوصاف طريفة لم يعمل الشارع عليها قيل الخلاف هنا قوي فلا يحسن التعبير بقيل اه وهو عجيب مع مامر في الخطبة انه لم يلزم بيان مرتبة الخلاف في قيل و قوله ثم فهو وجه ضعيف اى حكا لا مدركا الذى الكلام فيه (ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمى) المراد مطلق الفم والكافر بان قتل احدهما الاخر لمامر ان المسلم لا يقتل بالكافر ولا الحر بالفن وفيه كل لا تجوز نقيضه لئلا يلزم مقابلة الفضيلة بالنقيضة نظير ما تقرر انفا (ولا) قصاص (بقتل ولد) ذكر او انثى للقاتل الذكر والانثى (وان سفل) القرع للخبر الصحيح لا بقا دلالة من اياه وفي رواية لا بقا دلالة الولد بالولد ولانه كان

يهدر ريع الدية سم وجوابه انه راجع للضمان فقط (قوله) ثم رأت عنه انه رجع عن هذا الخ) يتامل وجه دلالة تقرير كلام شيخه المذكور على الرجوع وخالفه لما تقدم به مع الفرق المذكور لان لا يكون الرجوع من خارج سم (قوله) بان ساوت الى قوله اى مطلقا للمغنى ولما قيل ولوقتل ولده في النهاية (قوله) بناء على القول الخ) ومرة قاعدة الحصر والاشاعة في الصداق كرى (قوله) على القول بالحصر اى في الرق والحريه شدي (قوله) ايضا اى كالبني (قوله) وذلك اى وجوب القود (قوله) وهو اى فضل المقتول لا يؤثر اى في منع القصاص (قوله) فامر اى من الاسلام والامان والحرية والاصالة والسيادة (قوله) بخلافه اى الفضل (قوله) طريفة اى تبعية كرى (قوله) قبل الخلاف الخ) وافقه المغنى (قوله) فلا يحسن التعبير اى بل التعبير بالاصح معنى (قوله) انه الخ) بيان لما مر (قوله) و قوله ثم اى قول المصنف في الخطبة وهو مبتدأ خبر قوله اى حكا الخ والجملة استئناف يباين (قوله) فهو اى المعبر عنه بقيل وجه ضعيف بل زاد الشارع هناك قوله والصحيح والاصح خلافه سم (قوله) لا مدركا الذى الخ) فيه توصيف السكره بالمعرفة (قول) المتن ولا قصاص بين عبد الخ) ولو قتل ذمى عبد اثم نقض العمد واسترق لا يجوز قتله وان صار كفو اله لان الاعتبار بوقت الجناية ولم يكن مكافئا له فيه معنى (قوله) مطلق الفم اى المسلم فيشمل الاثني وقوله والكافر اى فيشمل المعاهد والمؤمن (قوله) ولا الحر بالفن) ولو حكا كما يقتل الحر بال عبد لم ينقض حكمه روض ومعنى (قوله) انفا اى فى شرح ويقتل فن الخ) قول المتن ولا يقتل ولده ولو حكا كما يقتل الاصل بالفرع نقض حكمه لان الاصل اضعف الاصل فرعه وذبحه فلا ينقض حكمه رعاية لقول الامام مالك بوجوب القصاص حيث ذم معنى وروض مع الاثني ونهاية (قوله) للقاتل صفة ولدنى المتن (قوله) قتل به ان اصر على نفيه الخ) خلافا لظاهر النهاية وصريح المغنى عبارته وهل يقتل بولده المتن بالنعان وجهان يجريان في القطع بسرعة فماله وبقول شهادته له قال الاذرى والاشبه انه يقتل مادام مصر على النفي اه والاوجه انه لا يقتل به مطلقا للشبهة اه (قوله) لان رجع الخ) ظاهره ولو بعد القتل (قوله) على المعتمد عبارته الرويانى المعتمد انه لا يقتل به وان اصر انتهت وقد يفيد صنيع الشارع ع ش (قوله) اى الفرع الى قوله فعلم في المغنى ولما قيل قول المتن فان اقتضى في النهاية (قوله) كان قتل اى الاصل فنه اى الفرع (قوله) وما اقتضاه سيافه الخ) حيث ذكر هذه المسئلة في المسائل التى فرع عدم القصاص فيها على المكافاة سم معنى (قوله) انه مكافى له كعمه) اقول صورة الاستدلال بهذا انه مكافى له كعمه ومكافى

(قوله) ثم رأت عنه انه رجع من هذا وقرره كلام شيخه الفقى الخ) يتامل وجه دلالة تقرير كلام شيخه المذكور على الرجوع من خارج (قوله) و قوله ثم فهو وجه ضعيف بل زاد هناك قوله والصحيح والاصح خلافه (قول) المتن ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمى ولا يقتل ولدان سفل الخ) قال فى الروض ولا يقتل حر بعدوا لاصل بفرع فان حكر به كما يقتضى فى الاصل دون العبد لان اضعف الفرع وذبحه اه فلا ينقض الحكم حيث ذم (قوله) فلا يكون هو سببا في عدمه) قد يقال لو اقتضى بقتل الولد لم يكن سببا في عدمه بل السبب جنايته اعنى الوالد فيجب بانه لا يلعن الجنانية بعدا قتل به على ذلك التقدير فلم يخرج عن كونه سببا في الجملة (قوله) لان رجع عنه على المعتمد قضية الروض خلافه مر (قوله) وما اقتضاه سيافه الخ) حيث ذكر هذه المسئلة فى المسائل التى فرع عدم القصاص فيها على المكافاة (قوله) انه مكافى له كعمه) اقول صورة الاستدلال بهذا انه مكافى له كعمه ومكافى

سببا في وجوده فلا يكون هو سببا في عدمه ولو قتل ولده المتن قتل به ان اصر على نفيه لان رجع عنه على المعتمد كالسرق ماله او شؤده على مامر وياق (ولا) قصاص ثبت (له) اى الفرع على اصله كان قتل فنه او عتقه او زوجة او ماله لانه اذا لم يقتل فقتل من له فيه حق اولى فعلم ان الجاني او فرعه من ملك جزا من القود سقط وما اقتضاه سيافه من ان الولد لا يكافى والده متجه لتمييزه عليه بفضيلة الاصلة فرعه الغز الى انه مكافى له كعمه وتاييد ابن الرفعة لخبير المسلمون تكافؤ دماؤهم بعيدا لتقاء الاصلة بينه وبين عمه ولان المكافاة فى الخبر

لا يعتبر معه مكافأة بوصف
 مما سر (ويقتل بوالديه)
 بكسر الدال مع المكافأة
 إجماعاً فبقية المحارم الذي
 بأصله أولى ولا تميز نعم لو
 اشترى مكاتب أباه ثم قتله
 لم يقتل به كما سر شبهة
 السيدية (ولو تداعيا
 مجبولا) نسبة (قتله أحدهما
 فان الحق القاتل) بالقاتل
 فلا قد عليه مأمراً أو لحقه
 (بالآخر) الذي لم يقتل
 (اقتص) هو لبثت أبوته
 من القاتل رجع عن
 الاستلحاق أم لا (ولاً)
 يلحقه به (فلا) يقتص هو
 بل غيره إن الحق به وادعاه
 وإلا وقتل فبناؤه للفاعل
 المقهم ما ذكر أولى منه
 للفعول الموه أنه إذا لم
 يلحقه بالآخر لاقتصاص
 أصلاً وليس كذلك ولا
 يقبل رجوع مستلحقه
 لثلاث يطل حقه لأنه صار
 ابناً لأحدهما بدعواهما
 ولو قتله ثم رجع أحدهما
 وقد تعذر الالتحاق
 والانتساب قتل به أو
 ألحق بأحدهما قتل الآخر
 لأنه شريك الأب ولو
 لحق القاتل بقاتل أو
 انتساب منه بعد بلوغه فقام
 الآخر بینه بأنه ابنه قتل
 الأول به لأن البينة أقوى
 منهما ولو كان الفرائش
 لكل منهما لم يكفر رجوع
 أحدهما في لحوقه بالآخر

لا يهـ ومكافئ المكافئ مكافئ ويمكن دفع هذا بمنع أن مكافئ المتكافئ مكافئ كلياً سم (قوله غيرها هنا) إذ
 المراد بها الخبر المسأولة حيث لا مانع من الموانع المعترضة فيؤخذ الشريف بالوضع والنسب بالدني إلى
 غير ذلك ع (قوله ولا لازم الخ) وتمنع الملازمة بسندان الخروج عن قضية الحديث بما سر بمخصص
 ولا يخص هنا فيتأمل سيد عمر (قوله ان الاسلام الخ) فيلزم المكافأة بين الحر والعبد المسلمين ونحو
 الزاني المحصن وغير الزاني كذلك سم (قوله بكسر الدال) إلى قول المتن فان اقتص في المعنى إلا قوله ثم رجع
 إلى الحق بأحدهما وقوله ولو لحق إلى ولو كان الفرائش وقوله ولو احتالاً بأن لم يتبين سبق (قوله بكسر
 الدال) خطه على لفظ الجمع معنى (قوله مع المكافأة) أي فلا يقتل الولد بالاسلم بالوالد الكافر معنى (قوله فبقية
 المحارم) أي قتل بعضهم ببعض معنى (قوله بأصله) أي في المحرم (قوله كاسر) أي قبل قول المصنف ولو
 قتل عبداً (قوله لما سر) أي من خبر لا يقاد للابن من أبيه الخ (قوله هو) أي الآخر (قوله من القاتل)
 متعلق باقتص (قوله رجع الخ) أي القاتل (قوله وإلا) أي بأن اتنى الالتحاق أو الادعاء (قوله وقف)
 أي إن رجي إلحاقه بأحدهما أو لا فينبغي أن يجب فيه الدية وتكون روثته إن كان له وارث خاص أو
 لبيت المال إن لم يكن ع (قوله فبناؤه) أي اقتص سم (قوله ما ذكر) أي من قوله بل غيره الخ (قوله
 الثلاث يطل حقه) أي حق المقتول من النسب معنى (قوله ولو قتله الخ) الأولى التفرغ (قوله) وقد تعذر
 الالتحاق والانتساب) انظر ما وجه هذا التقيد مع أنه يرجع أحدهما يلحق بالآخر رشدي عبارة سم
 قوله وقد تعذر الالتحاق أي لفقد القاتل أو تحيره والانتساب أي لسنه نيل انتسابه بعد بلوغه ومفهوم
 هذا التقيد أنه لو لم يتعذر ما ذكر لم يقتل الرجوع به وهل المراد بهذا المفهوم أنه إن كان القاتل الحق به أو
 كان المقتول انتسب به بعد بلوغه قبل قتله فيهما فلا يؤثر رجوعه في الحقوق فيهما وينتفى القتل أو المراد به
 أن الالتحاق والانتساب إن وقعا به الرجوع قبل القتل فيعتد بهما رجوعه ولا يؤثر فيهما فليرجع كل
 ذلك وليجرأه أقول وظاهر إطلاقهم عدم تأثير الرجوع في الحقوق مطلقاً تقدم عليه أو تأخر عنه فلا
 يقتل الرجوع فيهما جميعاً (قوله والانتساب) كذا في أصله رحمه الله تعالى ثم أصله وابدل بلفظه ولا انتساب
 فليتاامل وليجرأه فان عبارة النهاية أي والاسنى ايضا والانتساب سيد عمر (قوله قتل به) لأنه يرجع عنه اتنى
 نسبة عنه وثبت من الآخر فبين أن القاتل ليس أباه ع (قوله أو الحق الخ) عطف على رجوع في قوله ثم
 رجع سم وع (قوله بأحدهما الخ) أي أو غيرهما اقتص منهما أسنى (قوله قتل الآخر) ظاهره سواء
 وجد الرجوع منهما أو من أحدهما أم لا سواء كان الرجوع قبل الالتحاق أو بعده فليراجع (قوله أقوى
 منهما) أي القاتل والانتساب ع (قوله ولو كان الفرائش الخ) عبارة المعنى والروض مع الاسنى هذا إذا
 لم يكن لحق الولد بأحدهما بالفرائش بل بالدعوى كاهو الفرض أما إذا كان بالفرائش كان وطئت امرأة
 بنكاح أو شبهة في عدة من نكاح وانت بولد أو أمكن كونه من كل منهما فلا يكفي رجوع أحدهما في لحوق الولد
 بالآخر وإنما يلحق به بالقاتل ثم بانتساب إليه إذا بلغ اه (قوله لم يكف الخ) أي بخلاف ما إذا وجد
 مجرد الدعوى سم وع (قوله بالرجوع) عبارة الشيخ عميرة بالوجود وهي أعم لشمولها لو انت أمته
 الخبر المذكور فيمكن أن يجاب عن التأيد بأنه لا يصح الأخذ بطلاقة ولا لازم المكافأة بين الحر والعبد إذ هما
 من المسلمين وبين نحو الزاني المحصن وغير الزاني كذلك فمن أين شموله لصور تناو إرادتهما فيلتاامل سم
 (قوله فبناؤه) أي اقتص (قوله وقد تعذر الالتحاق) أي لفقد القاتل أو تحيره والانتساب أي لقتله قبل
 انتسابه بعد بلوغه ومفهوم هذا التقيد أنه لو لم يتعذر ما ذكر لم يقتل الرجوع به وهل المراد بهذا المفهوم أنه
 كاتقائف الحق به أو كالمقتول انتسب إليه بعد بلوغه قبل قتله فيهما فلا يؤثر رجوعه في الحقوق فيهما وينتفى
 القتل أو المراد به أن الالتحاق والانتساب وقعا بالرجوع قبل القتل فيعتد بهما مع رجوعه ولا يؤثر
 فيهما فليراجع كل ذلك وليجرأه (قوله أو الحق بأحدهما) عطف على رجوع في قوله ولو قتله ثم
 رجع (قوله) ولو كان الفرائش لكل منهما لم يكف رجوع أحدهما) بخلاف ما إذا وجد مجرد الدعوى

(و) قتل (الآخر الام معا) ولو احتمالا بان لم يتيقن سبق والمعية والترتيب برهوق الروح (فلنكل قصاص) على الآخر لانه قتل مورث مع امتناع التوارث بينهما ومن ثم لم يفرق هنا بين بقاء الزوجية وعدمه فان عفا احدهما فللعفو عنه قتل العافي (ويقدم) احدهما للقصاص عند التنازع (بقرة) اذ لا مزية لاحدهما على الآخر مع كونهما مقتولين ومن ثم لو طلب احدهما فقط اجب ولا فرقة وبحسب البقيني انه لا فرقة ايضا فيها اذا كان موت كل بسراية قطع عضو فلكل طلب قطع عضو الآخر حالة قطع عضو اى لا مكان المعية هنا غلظها في القتل ثم امانا سارية ولورم تباو قع قصاصا ولا فيها لو قتلها معا في قطع الطريق فلا ملام قتلها معا وان لم يطلب منه ذلك تغليا لشأبة الحد ولها التوكيل قبل الفرقة فيفرع بين الوكيلين ويقتل احدهما ينزل وكيه لان الوكيل ينزل بموت موكله ومن ثم كان الراجح انها لو قتلها معا لم يقع الموقع لثنتين انزال كل بموت موكله فكل كل من الوكيلين دية منغلظة نظير ما ياتي فيها لو اقتص بعد عفو موكله او عزله له (فان اقتص بها) اى الفرقة (او مبادرا)

المستقر شة ولدوا أنكر كونه ابنه عش (قوله شقيقة بن) إنما قدي به لانه هو الذى يتأق فيه اطلاق أن لكل منها القصاص على الآخر ولا لجل قول المصنف الاق وكذا ان قدام تباكيا لا يمتنى وهذا اولى بما فى حاشية الشيخ رشيدى اى من قول عش انه شرط صحة قوله فلكل قصاص الخ الظاهر فى ان كلامه له الاستقلال بالقصاص اه (قوله حائزين) قال الشيخ عير واما اشتراط الحياة فلا وجه فيها يظهر لاه ويمكن ان يجاب عنه بان وجه اشتراطها ان يكون القصاص لكل منهما بمفرده على الآخر حتى لا يمنع منه مانع من عفون غيره او غير ذلك سم وعش (قوله بان لم يتيقن سبق) اى ولا معية عش (قوله والمعية) مبتدأ خبره قوله برهوق الخ (قوله والترتيب) اى الاق (قوله) برهوق الروح) اى لا بالجناية معنى (قوله) بينهما) اى المقتولين بغير معنى عبارة الرشيدى اى الابوين لو هما معا ويصرح بذلك قوله ومن ثم الخ اى بخلاف ما سياتى فى مسألة الترتيب وهذا ظاهر وصرح به فى شرح الروض خلافا لما فى حاشية الشيخ اه اى من ارجاع الضمير للقاتل ومقتوله (قوله هنا) اى فى المعية (قوله مع كونهما) اى الاخرين مقتولين اى مستحقين للقتل (قوله لو طلب احدهما) اى القصاص (قوله فلكل الخ) اى من الاخرين (قوله بخلافها) اى المعية (قوله ولا في الخ) عطف على قوله فليها اذا كان الخ (قوله) في قطع الطريق) اى من الاخرين عش (قوله قبل الفرقة) اى اياها بالفرقة فيجوز التوكيل بان خرجت قرعته لانه يقتضيه في حياته دون من لم يخرج قرعته لان وكاله تبطل بقتله معنى واسنى (قوله ينزل وكيه) اى المقتول (قوله) انهما لو قتلاهما) اى الوكيلان لولد بن عش (قوله لثنتين انزال كل بموت الخ) لان شرط دوام استعانة اى الموكل قتل من وكل فى قتله ان يتيقن عند قتله حيا وهو مفقود فى ذلك معنى واسنى (قوله) انزال كل الخ) لان الانزال يقارن الموت سم (قوله بعد عفو موكله الخ) اى ولم يعلمه عش (قوله اى الفرقة) اى قوله قال البقيني فى المغنى لا قوله لا فى قطع الطريق الى ولا يصح وقوله وعليه الى او احدث الى قول المتن ويقتل الجمع فى النهاية

(قوله شقيقين حائزين) كتب شيخنا الشهاب البرلى بها مشا المحلى ما نصه قوله شقيقين شرط لصحة قوله فلكل منها القصاص على الآخر ولا لغير ذلك بما ياتي واما اشتراط الحياة فلا وجه فيها يظهر لى انتهى (و اقول) قوله شرط لصحة قوله فلكل منها القصاص كان مراده شرط لصحة ذلك القول على الاطلاق ولا فصلته مطلقا لا تتوقف على ذلك لانه اذا كان احدهما للاب فقط وقيل الام وقيل الآخر الاب كان لكل القصاص على الآخر لان الذى للاب قتل ام الآخر والآخر قتل اب الآخر بالاب بخلاف ما لو انعكس الحال لان الذى للابوين حيث لم يقتل مورث الذى للاب وقوله واما اشتراط الحياة الخ يمكن ان يجاب عنه بان وجه اشتراط الحياة ان يكون القصاص لكل منهما بمفرده على الآخر حتى لا يمنع منه مانع من عفون غيره او غير ذلك (قوله) ان لم يطلب منه ذلك الخ) قد تباو عفا قاله البقيني فى هذا الصحيح ان المذهب فى قتل قاطع الطريق معنى القصاص فاذا طلب احدهما الاقراغ لا يتقدم بالتشقى الذى هو حقه فكيف يمنع منه وكذا يقال فيما ياتي قريبا اذا طلب القاتل الثانى التقدم بالاوى فليتأمل ثم رايت قول الشارح الاق فى فصل الصحيح ثبوته لكل وارث ما نصه وياتى قاطع الطريق ان قتله اذا تحتم تعاقب بالامام دون الورثة انتهى (قوله ولها التوكيل قبل الفرقة الخ) اياها بالفرقة فيجوز التوكيل بان خرجت قرعته دون من لم يخرج قرعته لان وكاله تبطل بقتله وفيه ما ياتي بالهامش قريبا فى صورة الترتيب انه لا يصح توكيل الاول فانه منقول عن اصحاب كابين فى الهامش وان خالف فيه الروايات والمنا مع منحة توكيل الاول مانع من منحة توكيلها فى المعية فقامه (لثنتين انزال كل بموت موكله) لان الانزال يقارن الموت (قوله ويبدأ بالقاتل الاول) اقول انما يدى بالاول لان حقه واجب اولافو جب تقدمه فان قتل لم وجب هنا تقديم ما وجب اولافو لم يجب فيها لورمه يتان لرجلين على الترتيب حتى لو ضاق ما له عنهما لم يجب تقديم الاول بل يجوز قسمته بينهما قلت يمكن ان يفرق بان الحقيقين هنا لم يمكن ان يستوفى فيها صاحبهما بنفسهما دفعة كان لا بد من تقديم

قبلها (فلو ارث المقتص منه قتل المقتص ان لم نورث قاتلا بحق) وهو المعتمد لبقاء القصاص عليه ولم ينتقل له منه شيء (وكذا ان قتل مرتبا) وعلت عين السابق (ولا زوجية) بين الابوين فكل منهما القود على الآخر ويبدأ بالقاتل الاول واهام المتن الاقرا ع هنا ايضا غير مراد خلافا للبقيني الا في قطع الطريق فلا ملام قتلها معا فانظر ما مر ولا يصح توكيله اعنى الاول لان الآخر انما يقتل بعده وبقتله تبطل الوكالة ولا ينافيه انه لو بادرو وكيلو قتل لم يلزم منه شيء لانه (٤٠٦) لمطلق الاذن ولا يلزم منه صحة الوكالة فانه قد مر بالرواية هنا (ولا بان) كان بينهما زوجية (فصل الثاني فقط)

القصاص دون الاول لانه نورث من له عليه بعض القود فضا إذا قتل واحد اباه ثم الآخر امه لا قود على قاتل الاب لان قوده ثبت لامه واخيه فاذا قتلها الآخر انتقل ما كان لها لقاتل الاب لانه الذي يرثها وهو ثم منه فسقط عنه الكل لانه لا يتبع بعض وعليه في ماله لورثة اخيه سبعة اثمان الدية أو واحد امه ثم الآخر اباه يقتل قاتل الاب فقط لما ذكر قال البلقيني ومحل هذا حيث لا مانع كالدور حتى لو تزوج بأمرها في مرض موته ثم قتلها معا تبطل القود على الآخر مع وجود الزوجية ثم ان كان المقتول أولا هو فلكل القود على الآخر اى لانتهاء ارثها منه أو هي انخص بالثاني اى لارثه منها قال فليتنبه لذلك فانه من النفائس انتهى واعترض عليه بان ما ذكره من التصوير لا دور فيه ويرد بانه وكل الامر في تمام التصوير على الشهرة تقدم أول الفرائض انما يمنع

(قوله قبلها) أى القرعة (قوله له منه) أى للمقتص من المقتص منه (قول المتن ان قتل) أى الاخوان (قول المتن مرتبا) أى بان تآخر زهوق روح احدهما معنى (قوله ويبدأ بالقاتل الاول) لتقدم سببه مع تلقى الحق بالعين معنى واسنى (قوله هنا) اى فى المرتب بشرطه ايضا اى كلعبة (قوله الا فى قطع الطريق) استثناء من قوله ويبدأ بالقاتل الاول ورشيدى (قوله اعنى الاول) اى القاتل الاول (قوله بعده) اى الاول وكذا اخير وبقتله وضمير وكيله (قوله ولا ينافيه) اى عدم صحة توكيل الاول (قوله لم يلزمه) اى وكيل الاول وقوله لانه اى عدم الضمان عرش (قوله ولا يلزم منه) اى من مطلق الاذن ويحتمل من عدم لزوم شيء وعلى هذا فكان الاول الفاء بدل الواو (قوله بان كان بينهما زوجية) اى معها ارث اخذا من كلام البلقيني الا فى عرش (قوله لانه نورث) اى الاول وقوله له منه عليه اى الشخص الذى له على الاول (قوله اباه) الاول هنا وفيما ياتي ثلثة الضمير (قوله وهو) اى ما كان لادم فمن دمه اى قاتل الاب (قوله او واحد الخ) عطف على قوله واحد اباه الخ (قوله يقتل قاتل الاب الخ) اى لو ورثته على قاتل الام ثلاثة أر باع الدية عرش (قوله لما ذكر) اى لظاهر قوله لان قوده الخ (قوله ومحل هذا) اى محل قتل الثاني فقط حيث كانت زوجية عرش ينفى في صورة ما اذا قتل احدهما اباه ثم الآخر الام ورشيدى (قوله ثم قتلها) اى بعد ان حبلت بهما وكبر في حياة ابويهما كما ياتي في تصويره عرش (قوله فلكل القود على الآخر) اى في الجلة بقرينة قوله الا فى ثم ان كان الخ (قوله هو) اى الاب وقوله هو اى الام (قوله قال) اى البلقيني (قوله من التصوير) اى بقوله حتى لو تزوج بامرها الخ (قوله بانه) اى البلقيني ثم حال به اى المرض بالمعتق (قوله ثم قتلها) اى الولدان ابويهما على الانفراد (قوله فالحكم الذى ذكره واضح) اى من الدور ووجهه انه اذا اعتقها ثم تزوجها ومات فلوقلتا بتوربها لمكان الاعتاق تبرعا في المرض لو ارث وهو يتوقف على اجازة الورثة وهى معتذرة عنها اى الزوجية فلا يتمكن من الاجازة فبها يتعلق بها فينتفع عنها وامتناعه يودى الى عدم توربها فيلزم من توربها عدمه عرش (قوله وجهت عين السابق الخ) ولو علقت عين السابق ثم نسبت فالوقف الى التبين ظاهر سم (قوله فالوجه الوقف الى التبين) كذا في المغنى (قوله الى التبين) هلا اقرع ولا تحكم مع القرعة حيث لزم القصاص على كل منهما وكذا يقال في قوله وانه لا طريق سوى الصلح اما اذا رزم على الثاني فقط فاقاله واضح سم (قوله سوى الصلح) اى بمال من الجانبين او احدهما او مجانا وعليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح على انكار عرش (قول المتن ويقتل الجميع بواحد) سواء قتلوه بمجدام بمقتل كان القوم من شاهق او في بحر نهاية ومعنى وعلى كل واحد كفارة بجريسي (قوله كان جرحوه) الى قول المتن ولو داوى في النهاية الا قوله قيل الى امان من قوله لما مر الى المتن وكذا في المغنى الا

أحدهما السابق حقه أحق بخلاف الحقين هناك سم (قوله ولا يصح توكيله اعنى الاول لان الآخر انما يقتل بعده وبقتله تبطل الوكالة) نقل ذلك الرواية عن اصحابهم قال وعندي ان توكيله صحيح ولهذا لو بادرو وكيله بقتله يلزم منه شيء. لكن اذا قتل موكله بطلت الوكالة (قوله فلكل القود على الآخر) انظره مع تفصيله بقوله ثم ان كان الخ ويمكن ان يجاب بان المراد فلكل القصاص على الآخر في الجلة (قوله ثم ان كان المقتول اولاهو) اى الاب (قوله اما اذا علم سبق وجهت عين السابق فالوجه الوقف) ولو علقت عين السابق ثم نسى فالوقف الى التبين ظاهر (قوله الى التبين) هلا اقرع ولا تحكم مع القرعة حيث لزم القصاص كلا

الارث بالزوجية من جانب الزوجة مالا أو عتق امت في مرض موته تزوجها للدور فليحمل كلامه هذا على ان التى قوله تزوجها في مرض موته هى امت التى اعتقها في المرض ثم طال به حتى اولدها ولدين فغاشا الى ان بلغا ثم قتلها معا حينئذ فالحكم الذى ذكره واضح اما اذا علم سبق وجهت عين السابق فالوجه الوقف الى التبين لان الحكم على احدهما حينئذ بقود او عدمه تحكم فذا ان رجي ولا فظاهر انه لا طريق سوى الصلح (ويقتل الجميع بواحد) كان جرحوه جراحات لها دخل في الزهوق وان فحش بعضها او فتاوتها

في عدد هوان لم يتواطأ أو ضربه ضربات أو قاتله أو افردت أو غير قاتله أوواطأ كما سيذكره لان عمر رضي الله عنه قتل خمسة أو سبعة قتلوا رجلا غيلة اى خديعة بموضع خال وقال أو تمالأى اى اجتمع عليه اهل صنعاء لقتلتهم به (٤٧) جميعا ولم ينكر عليه ذلك مع شهرته فصار

اجماعا قبل خصم لكون القاتل منهم اما من ليس لجرحه اضر به دخل في الزوق بقول اهل الخبرة فلا يعتبر (ولو للوقوعن بعضهم على حصته من الدية باعتبار) عدد (الروس) دون الجراحات في صورتها لعدم انضباط نكاياتها وباعتبار عدد الضربات في صورتها الاولى كما صرح به في الروضة وان اعترض بان الصواب فيها القطع باعتبار الروس كالجرأحات وكذا يعتبر عدد الضربات في صورتها الثانية وفارقت الضربات الجراحات بان تلك تلاقى ظاهر البدن فلا يعظم فيها التفاوت بخلاف هذه ولو ضرب واحدا لا يقتل غالبا كسوطين وآخر ما يقتل كخمسين والاول باق ولو اوطاة فالاول شبه عمد ففيه حصة ضربه من دية شبه العمد والثاني عمد فعليه حصة ضربه من دية العمد فان تقدمت الحسونة قتلان علم الثاني والا فلا قود بل على الاول حصة ضربه من دية العمد والثاني حصته من دية شبهه وانما قتل من ضرب مريض اجل مرضه لا مرقى مجتأ الحبس (ولا يقتل) متعمده (شريك) مخطئ (ولو حكما كغير

قوله كما صرح به الى وكذا يعتبر قوله وانما قتل الى المتن وقوله وحرشارك الى المتن وانما قتل من ضرب الى المتن (قوله في عدد هوان) اى والاراشنها بقومعنى (قوله وان لم يتواطأ) غاية (قوله او ضربه) اى عطف على جرحه اى (قوله وكل) اى من الضربات (قوله او غير قاتله) اى وكان ضرب كل منهم له دخل في الزوق كباقي (قوله لان عمر اى) لان انقصاص عقوبه يجب للواحد على الواحد فيجب له على الجماعة كحد القذف ولا نهى عن لحقن الدماء فلم يجب عند الاشتراك لا تحذير ليعلم ان سبها نهاية ومعنى (قوله أو سبعة) شك من الراوى (قوله بموضع خال) اى لا يراه فيه احد معنى (قوله خصم) اى اهل صنعاء (قوله) اما من ليس اى محترز قوله ما دخل اى قوله يقول اهل الخبرة اى اثنين منهم قوله فلا يعتبر اى فلا يقتل وعليه ضمان الجرح ان اقتضى الحال الضمان والتعزير ان اقتضاه الحال عش (قول المتن عن بعضهم اى) عن جميعهم على الدية معنى (قوله وباعتبار عدد الضربات) بان يضبط ضرب كل على افراده ثم ينسب الى مجموع ضربهما ويجب عليه بقسمة من الدية بصفة فعله عمدا كان او غيره مراعى فيه عدد الضربات عش (قوله الاول) هى قوله وكل قاتله اى (قوله فيها) اى في صورتها الاولى (قوله الثانية) هى قوله او غير قاتله اى (قوله بان تلك) اى الضربات (قوله بخلاف هذه) اى الجراحات (قوله تنبيه) من اندملت جراحته قبل الموت لانه مقتضاها فقط دون انقصاص النفس لان القتل هو الجراحة السار بقوله جرحه اثنان متماقبان وادعى الاول اندمال جرحه وانكر الولي ونكل فحلف مدعى الاندمال سقط عنه قصاص النفس فان عفى الولي عن الآخر لم يلزمه الا نصف الدية لا يقبل قول الاول عليه الا ان تقوم بينة بالاندمال فيلزمه كمال الدية معنى وروض مع الاسنى (قوله ما لا يقتل) اى ضربا لا يقتل (قوله كسوطين) او ثلاثا نهاية ومعنى (قوله واخر اى) الاول ثم اخر اى عند سيد عمر (قوله قتل اى) لظهور قصد الاهلاك منهما معنى (قوله ان علم الثاني) اى يضرب الاول (قوله والا) اى بان جعل ضرب الاول (قوله فلا قود) اى على واحد منهما لانه لم يظهر قصد الاهلاك من الثاني والاول شريكه معنى وعش (قوله وانما قتل اى) متعلق بقوله الا فلا قود سم ورشيدى (قوله لما مر اى) عبارة النهاية لا لتفاءل سبب آخر ثم يحال القتل عليه اى وهما ضرب كل سبب يحال عليه الموت عش (قول المتن ولا يقتل شريك مخطئ) الى قوله ولو جرحه احدا حصله اى تمتى سقط الوعد عن احدهما شبهة في فعله بان كان فعله خطأ ولو حكما او شبه عمد سقط عن شريكه اولصفة قائمة بذاته كالصبي ودفع الصائل وجب على شريكه نهاية مع عش (قوله كباقي) اى قبيل قول المتن ولو جرحه اى (قوله والحق به اى) عبارة النهاية والمعنى والروض ويقتل شريك السبع والحية القاتلان غالب مع وجود المكافاة اه (قوله به) اى بغير المكلف (قوله ان لم يقتل اى) او قعاقيل المقتول بلا قصد قود الا اى بان يقتل غالبا ولم يقعا على المقتول بلا قصد عش (قوله فكشريك نحو الاب) اى يقتض منه سم (قوله فلناب المسقط) كذا اذ قتل بهن رقيقا معنى (قوله على الاول) اى المتعمد معنى (قوله والثاني) عبارة النهاية وعاقلة الثاني اه وهى اقدم سيد عمر وعبرة المعنى وعلى عاقلة غير المتعمد اه (قول المتن ويقتل شريك الاب) وعلى الاب نصف الدية مغلفة

منهما وكذا يقال في قوله لا طريق سوى الصلح اما اذا علم ان قتل فقط فاقاله واضح (قوله ففيه حصة ضربه من دية شبه العمد) اعتبار حصة الضرب فيه اذا تاخرت الحسونة او تقدمت هو ما بحثه الشيخان بعد نقلهما عن البغوى ان على كل نصف الدية في صورتين والمتعمد بحيث الشيخين مر (قوله فان تقدمت الحسونة قتلان) فلو عفى على الدية فيبغى ان على كل الحصة المذكورة من دية العمد (قوله وانما قتل النخ) متعلق بقوله والا فلا قود (قوله والحق به) فى تصحيح التنبيه لحيوة السبع (عبارة الروض ومن شريك المكلف الذى لا تميز له كباقي والحق به فى تصحيح التنبيه لحيوة السبع ومحل كفى الامان لم يقتل غالبا ولا الا فكشريك نحو الاب (و) شريك صاحب (شبه العمد) لان الزوق حصل بفعليين أحدهما يوجب الآخر ينفيه فقلب المسقط لوجوب شبهة فى فعل المتعمد وعليهما الدية على الاول نصف دية العمد والثاني نصف دية الخطأ او شبه العمد (ويقتل شريك الاب) فى قتل ولده (وعبد شارك فى عبد) وحر شارك حر

جرح عبد افقت بشرط ان يكون فعل المشارك بعده ثم مات بغير ايتها (و ذى شارك مسلمان ذى وكذا شريك حرق) في قتل مسلم او ذى
(و) قاطع يد ملاه وشريك (قاطع) (٨٠٨ ع) اخرى (قصاصا وحدا) نذرى القاطعان اليه تقدم المهدر او تاخر (و) جارح بان جرح نفسه

قبله او بعده وكسجه
لنفسه امره من لا يميز
يجرحها كما هو ظاهر من
قولهم انه آله عصاة لآمره
فهو (شريك النفس) في
قتلها (و) جارح (دافع
الصائل) على محرم (في
الاضرار) لان كلامه
الفاعلين في جميع الصور وقع
عدا وإنما اتفق القود عن
أحدهما على آخر خارج عن
الفعل فلم يقتض سقوطه
عن الآخر تقدم أو تاخر
وكون فعل الشريك فيما
بعد هذا مهذرا بالكلية
لا يقتضي شبهة في فصل
الآخر أصلا فليس مساويا
لشريك المخطئ فضلا عن
كونه أول من الذى ادعاه
المقابل وشريك صبي أو
مجنون لها نوع تمييز
كشريك المتعمد أو لا تمييز
لها كشريك المخطئ كما
عرف بما مر (ولو جرحه
جرحين عمدا وخطأ) أو
وشبه عمد (ومات بهما أو
جرح (جرحا مضمونا
وجرحا غير مضمون
كأن جرح (حريا أو
مرتد ثم أسلم) المجروح
(وجرحه ثانيا فوات)
بهما (لم يقتل) لان
الفاعلين منه فاذا كان

وفارق شريك الألب شريك المخطئ بأن الخطأ شبهة في فعل الحاطئ، والله ان يضاهان إلى محل واحد فاورث
شبهة في القصاص كالو صدر من واحد وشبهة الأبو ذى ذات الألب لا في الفعل وذات الألب متبذرة عن ذات
الأجنبي فلا توارث شبهة في حقه معنى (قوله بعده) اما قبله الاقصاص لعدم المكافأة عند اول الجناية (قوله
(قوله) في قتل أو ذى) أى والمشارك مسلمان أو ذى في صورة المسلم أو ذى في صورة الذى رشيدى (قوله
واقطع يد) عطف على قول المصنف شريك حرق في عبارة المعنى وكذا شريك قاطع قصاصا او قاطع حدا كان
جرحه بعد القطع المذكور غير القاطع ومات القاطع والجرح وكذا يقتل شريك جارح جرح النفس كان جرح
الشخص نفسه وجرح غيره فوات بهما وكذا شريك دافع الصائل كان جرحه بعد دفع الصائل ومات بهما أه
وهي احسن من جرحا (تقدم المهدر) أى الفعل المهدر عرش (قوله) وجرح بان جرح (أى ويقتل جارح الشخص
جرح نفسه سواء كان جرحه لنفسه قبل جرح الاول أو بعده عرش (قوله) فو) أى الجرح رشيدى وجرح
دافع الصائل يلغى عطفه على النفس مع تنوينه أى ويقتل شريك جارح دافع الصائل يجرح دافع على انه صفة
جارح سم عرش عبارة الرشيدى هو يتوین جارح المجروح وبإضافة شريك اليه وإنا قدر فلفه فهو هو وجوب
القصاص على شريك دافع الصائل في الدفاع والصورة ان دافع الصائل جرحه لدفعه ثم بعد الدافع جرحه آخر
فوات بهما أه وقوله ثم بعد الدافع الخ ليس بقيد ومثل البدلية المعية والسبق اخذا بما مر بل يصح به قول
الشارح الا في تقدم أو تاخر (قول المتن وشريك النفس) لعله إذا كان جرحه لنفسه يقتل غالبا وكان متعمدا
فيه اخذا بما سبق في مسئلة المم فالراجح رشيدى (قوله بلية) أى ذلك الانتقام (قوله) سقوطه
أى القود عن الآخر أى الشريك الآخر (قوله) كشريك المتعمد أى يقتض منه (قوله) أو لا تمييز (الخ) ولو
جرحه شخص خطأ ونهشه حبة وسبع ومات من ذلك لزمه تلك البدية كالو جرحه ثلاثه نفر وجرح بالخطأ
العمد يقتض من صاحبه كأمير معنى (قول المتن ولو جرحه جرحين الخ) تقدم العمدا وتاخر عرش (قول
المتن عمدا وخطأ) بالنصب على البدلية من جرحين معنى (قول المتن او جرح حريا او مرتدا) أى او عبد نفسه
او صائلا ثم أسلم المجروح او عتق العبد او رجع الصائل او جرح شخصا بحق كقصاص وسرقه ثم جرحه عدوا
او جرح حري في مسلمان ثم جرحه ثانيا فوات بالسراية ولو وقت إحدى الجراحتين بامر من لا يميز كان
الحكم كذلك كما قاله الزركشى لانه كالألة معنى (قوله نحو خطأ) أى في المسئلة الأولى وقوله أو مهذرا
أى في الثانية (قوله) نصف دية مغالطة (أى في ماله وقوله نصف دية مخففة على عاقته معنى (قوله) وفيما
بعدها) وهو قوله أو جرح جرحا مضمونا الخ عرش أى مكان الأنسب وفي الثانية إلا أن يشير بذلك إلى
كثرة جرحيائها كما قدمنا عن المعنى (قوله) وتعد الجراح الخ) عبارة الروض سواء اتحد الجراح أو تعدد
إلا أن قطع المتعمد طرفه فيقتض منه قاتل في شره فلو قطع اليد فغلبه قصاصها أو الاصبع فكذلك مع
اربعة اعشار البدية انتهى سم (قوله فيما ذكر) أى في اجتماع العمد مع الخطأ أو شبه العمد (قوله

السبع أو الحية القاتلتين غالبا انتهى أى يقتض منه (قوله جرح عبدا) الضمير فيه يرجع للحرق وقوله شارك
حرا كإفى تضييه (قوله بعده) اما قفا فلا قصاص لعدم المكافأة عند اول الجناية (قوله) وقاطع يد مثلا
عطف على قول المصنف شريك الألب كإفى تضييه (قول المتن وقاطع قصاصا وحدا) قال المحلى بان جرح
المقطوع بعد القطع فوات منها قال شيخنا الرملى أفهم عدم القصاص في المعية والسبق وليس مرادا فيا يظهر
انتهى (قول المتن وشريك النفس) قال في الروض ومن أى ويقتض من شريك السبع أو الحية القاتلتين
غالبا وشريك قاتل نفسه انتهى (قوله) وجرح دافع الصائل) يلغى عطفه على النفس مع تنوينه أى
ويقتل شريك جارح دافع الصائل (قوله) ايضا وجرح دافع) يتأمل فان نون قرب و عبارة شرح المنهج
دافع صائل قال المحلى بان جرحه الدافع انتهى ونظر فيه شيخنا الشهاب بهامش المحلى (قوله) إلا أن قطع

أحدهما سقط القود لكونه نحو خطأ أو مهذرا أثر شبهة في فعله في الأولى عليه مع قود الجرح الاول إن أوجبه نصف دية
مغلطه ونصف دية مخففة وفيما بعدهما عليه وجوب الجرح الواقع في حال العصة من قود أو دية مغالطة وتعد الجراح فيبا ذكر كذلك إلا أن قطع

المتعطر فة فيقطع طرفه فقط (ولو داوى جرحه بسم مذنف) اى قاتل سريعا (فلاقصا) (٤٠٩) ولاديه (على جارحه) فى النفس لانه

قاتل نفسه وإن لم يعلم حال
السم بل فى الجرح ان اوجبه
ولا فالقاتل (وإن لم يقتل)
السم الذى داواه به (غالبا)
اولم يعلم حاله وإن قتل
غالبا (فبسمه) فعليه فلا قود
على جارحه فى النفس ايضا
بل عليه نصف الدية المغلظة
مع ما اوجبه الجرح (وإن
قتل السم) (غالبا) ولم يحاله
هـ الجارح (شريك جارح
نفسه) فعليه القود فى الاظهر
(وقيل هو شريك مخطئ) (هـ)
لان الانسان لا يقصد قتل
نفسه وخرج بقوله داوى
جرحه ما داواه آخر غير
الجارح فان كان بموح
وعليه قتل الثانى او بما يقتل
غالبا ولم يحاله ومات بهما
قتلا ولا فدية شبه العمد
وفى فتاوى ابن الصلاح
فيم جاء لامر القتل داوى
عنه فاكلته فذهب عنه
ان ثبت ذهاب عنه
مدواها ضمنتها عاقبتها
فبیت المال ففى ومحل إن لم
يأذن لهاى مداواته بدأ
الدواء المدين لان اذنه فى
مطلق المداواة لا يقتلوا
ما يكون سببا فى اتلافه ولا
لم تضمن كالقود قطع ساحة
مكلف باذنه وبه يعلم
انه متى لم ينص المريض
على دواء معين ضمنتها عاقلة
الطبيب فبیت المال فهو ومتى
نص على ذلك كان هدرا
وسببا فى قبيل مبحث الختان
فى ذلك ما تبين مراجعته ومن

فبة قطع طرفه فقط) اى وعلى الثانى ضمان فله من خطأ او شبه عمد عرش (قول المتن ولو داوى) اى الجروح
ولو بانائه جرحه بسم كاش شبهه او وضعه على الجرح معنى (قوله اى قاتل سريعا) إلى قوله ولو لادنية شبه
العمد فى المعنى لا قوله بموح إلى بما يتل وإلى الفرع فى النهاية لا قوله وسببا إلى ومن الدواء وقوله على
ما جزم إلى والى (قوله) وإن لم يعلم حاله غايته قوله إن اوجبه اى جرحه القصاص عرش (قوله) ان اوجبه
والالاخ) هذا بالنظر لما فى المتن خاصة مع قطع النظر عما زاده بقوله ولا دية ما مع النظر اليه فكان المناسب ان
يقصر على قوله إن اوجبه ذلك رشيدى (قوله) او لم يعلم حاله (الخ) وخالفته هذه ما قبلها فانه فى المذنف الذى
يقتل سريعا وهذه فى غير هوان قتل غالبا عرش (قوله) فله اى تدوى الجروح (قوله) مع ما اوجبه (الخ)
عبارة فى المعنى والقصاص فى الطرف ان اقتضاه الجرح اه وعبارة الاسنى وانما عليه موجب جرحه من
قصاص وغيره اه (قوله) لا يقصد اى بالتدوى (قوله) ما داواه اخر اى بلامر منه معنى عبارة عرش
اى ولو باذنه حيث لم يعزل الدواء اخذ انما باه (قوله) بموح) بضم الميم وفتح الواو واشدد المهمة
اى مسرع الموت عرش ورشيدى (قوله) غير الجارح (الخ) انظر حكمه لو كان المداوى هـ الجارح ورشيدى
ويقال اخذ من كلامهم انه لا فرق الا فيما كان بما يتل غالبا ولم يحاله فبیت هنا كفى الله ورين
الاولين فليراجع (قوله) قتل الثانى (اى المداوى) (قوله) او بما يتل غالبا) اى وليس موحيا (قوله) (ولا)
اى إن تنفى غلبة القتل والى العلم بها (قوله) فدية شبه العمد) اى نصفها على المداوى سم اى على الجارح
نصف الدية المغلظة والقصاص فى الطرف ان اقتضاه الجرح (قوله) وفى فتاوى ابن الصلاح (الخ)
فائدة مجردة يؤخذ منها تنقيح لما رشيدى (قوله) ضمنتها) اى العين عاقبتها اى عاقلة المرأة ان
وجدت ولا لا فية المال ان انتظم ولم يتعمد له من الاداء ولا فالمرأة (قوله) ومحل) اى الضمان (قوله)
لان اذنه) علة لا اعتبار بتعيين الدواء (قوله) ما يكون (الخ) اى وداء يكون (الخ) (قوله) فى اتلافه) اى الاذن اى
عنه (قوله) على دواء معين) اى بشخصه (قوله) ومن الدواء) الى الفرع فى المعنى لا قوله على ما جزم إلى والى
وقوله والضرب الخفيف إلى المتن (قوله) ما لو خاط الجروح) عبارة فى المعنى والروض مع الاسنى ولو خاط
الجروح جرحه فى لحم جرحه ولو تدوى باخياطه يقتل غالبا فكشريك قاتل نفسه فى الاصح بخلاف ما لو خاطه فى
لحم ميت فانه لا اثر له ولا للجلد كانهم بالاولى لدم الا يلام المهلك فى الجرح القصاص او كمال الدية ولو
خاطه غيره بلامر منه اقصر منه من الجارح وإن كان الغير اما لم يتد به مع الجارح فان خاطه الامام لصبي
او مجنون لمصلحة فلاقصا عليه بل بحسب دية مغالطة على عاقل: نصفها او نصفها الآخر فى مال الجارح ولاقصا
عليه ولو قصد الجروح او غيره الخياطة فى لحم ميت وقع فى لحم حى فالجارح شريك مخطئ وكذا لو قصد
الخياطة فى الجلد وقع فى اللحم والسم والسكى فيما ذكر كالحياطة فى لول لا يضر له ولا اعتبار بما على الجروح
من قروح ولا بما به من مرض وضى اه جرحه) اى جرح نفسه الذى جرحه الغير رشيدى (قوله) وهو يقتل
غالبا) اى وعلم انه يقتل غالبا كفاى مسألة المداوى بالسك كما اشار اليه فى اصل الروضة فانه حيث تدشريك جارح
نفسه فعليه القود بخلاف ما إذا لم يعلمه فانه شريك صاحبه شبه العمد فلا قود سيد عمر (قوله) فالقود) اى

المتعطر فة فيقطع طرفه) عبارة فى الروض سواء اتحد الجارح أو تعدد لان قطع المتعطر فة فيقتص منه
قال فى شرحه فلو قطع السرد فعليه قصاصا او الاصح فكذلك مع اربعة اعشار الدية اه (قوله) ولا فدية
شبه العمد) اى نصفها على المداوى (قوله) ما لو خاط (الخ) قال فى الروض فان خاطه غيره بلامر اقصر منه
ومن الجارح وإن كان اما لا ان خاطه الامام لصبي او مجنون بل بحسب دية مغلظة على عاقلته نصفها ونصفها فى
مال الجارح اه (قوله) لكن إن خاط فى لحم حى) وإن قصد الجروح او غيره الخياطة فى لحم ميت وقع فى
لحم حى او فى الجلد فوقع فى اللحم فالجارح شريك مخطئ شرح الروض (قوله) فالقود) اى على الجارح

فنهض الدية وإن خاطه ولي المصاحبة فلا تؤد عليه كإرجاعه المصنف ولا على الجارح على ما جزم به بعضهم ورد بان كلام الشيخين يقتضي وجوبه عليه والسكك كالخاطئة ولو ضرره (٤١٠) بسياط قتلوه وضرب كل واحد غير قاتل) لو انفرد (في القصص عليهم أوجه اصحبها

يجب ان تواطوا) اى توافقوا على ضربه وكان ضرب كل منهم له دخل في الزهوق وبالم يشترط ذلك في الجراحات والضربات المهلك كل منها لو انفرد لانها قاتلة في نفسها ويقصد بها الاهلاك مطلقا والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الاهلاك الا بالموالات من واحد والتواطؤ من جمع (ومن قتل جمعا مرتبا والعمدة في الترتيب والمعية بالزهوق كامر قتل باولهم لسبق حقه (او معا) ولو احتمالا كان هدم عليهم جدار او تنازعا فمين يقدم بقتله ولو بعد تر اضيم يتقدم احدهم (فبالقرعة) يكون التقدم وجوبا بقتلنا للزناح (وللباقين) في الصور الثلاث (الديات) لياسهم من القود فان همت بهم التركة والاوزعت (قلت فلو قتله) منهم (غير الاول) او غير من خرجت قرعته (عصى) وعزر لتفويته حق غيره (ووقع قصاصا) لان الاول انما استحق التقديم فقط الا ترى انه لو عاقبته من بعده (وللاول) ومن بعده (دية والله اعلم) لياسه من القود المراد فاما اذا اختلفت دية القاتل والمقتول دية المقتول على الاوجه ولو قتلوه

على الجارح سم وورشيدي (قوله فنصف الدية) اى على الجارح (قوله وإن خاطه ولي الخ) اى بنفسه او ما ذنه عن (قوله ولي المصلحة الخ) بخلاف غير الولي والولي لغير المصلحة فيجب القود سم (قوله فلا قود عليه) قال في الرض بل تجب دية مغلفة على عاقلة نصفا ونصفها في مال الجارح انتهى سم (قوله على ما جزم الخ) عبارة النهاية كاقصاها كلامها و عبارة سم قوله على ما جزم به بعضهم جزم به في شرح الرض اه (قول المتن وضرب كل واحد غير قاتل) اما لو كان ضرب كل قاتلا لو انفرد وجب عليهم القود جازما نهاية ومعنى اى تواطوا (قول المتن ان تواطوا) ظاهر كلامهم ههنا لاقصاها عند عدم التواطؤ وإن علم بالضرب السابق وهو واضح إذا لم يبلغ مجموع الضرب السابق مرتبة ما يقتل غالبا اما إذا بلغها وعلم بذلك فالقول حيث بعد المقصا على تامل وتقدم انه لو ضرب شخصين تقتل ثم ضرب به اخرضتين مع علم السابق قتلا ثم رايت ان كلام المعنى كالصريح في وجوب القصاص في الثانية (قوله وبالم يشترط ذلك) اى التواطؤ عن (قوله المهلك الخ) وصف للضربات خاصة ورشيدي (قوله بها) اى الجراحات والضربات المهلك كل منهما (قوله مطلقا) اى وجد التواطؤ ولا (قوله ولو احتمالا) عبارة المعنى اى دفعة كان جرحهم او هدم عليهم جدارا فوافق وقت واحد او اشكل امر المعية والترتيب او علم سبق ولم يعلم عين السابق اه ويظهر اخذ الامار عن سم او علمت عين السابق ثم نسيت (قوله وتنازع الخ) عطف على من قتل جمعا معا (قوله ولو بعد تر اضيم) اى لو كان تنازعهم فيمن الخ بعد تر اضيم الخ (قول المتن فبالقرعة) ولو طلوا الاشتراك في القصاص والديات لم يجابوا بذلك ولو كان ولي المقتول الاول او بعض اولياته صديا او مجنونا او غابا يحبس القاتل إلى بلوغه وافتاقه وقدمه معنى (قوله في الصور الثلاث) وهى المرتب والمعية المعاومة المحتملة (قول المتن غير الاول) اى في الاول و قول الشارح او غير من الخ اى في الثانية (قوله لان الاول) اى ومن خرجت قرعته (قوله انه الخ) اى الاول (قوله ومن بعده) كان ينبغي بالنظر لما قدمه ان يقول ولمن خرجت قرعته وغيرهما ورشيدي (قوله لياسه) لياسه المناسب لما اده تلبية الضمير او جمعه (فما اذا اختلف القاتل والمقتول) كان يكون احدهما رجلا والاخر امرأة معنى (قوله ولو قتلوه كلهم) ولو قتله اجنبى وعن الوارث على مال اخص بالدية يقول القاتل الاول معنى (قوله تصارع الخ) اى لو تصارعوا (قوله في انتهائهما) اى المطالبة

﴿فصل﴾ في تغير حال المجنى عليه (قوله في تغير حال المجنى عليه) لى قول وعلم عامر في المعنى وإلى التنبيه في

(قوله وان خاطه ولي) عبر في الرض بالامام (قوله ايضا وإن خاطه ولي المصلحة الخ) بخلاف غير الولي والولي لغير المصلحة فيجب القود (قوله فلا قود عليه) قال في الرض بل تجب الدية مغلفة على عاقلة نصفا ونصفها في مال الجارح قال في شرحه ولاقصاها عليه (قوله ما جزم به بعضهم) جزم به في شرح الرض (قول المتن ومن قتل) قال في شرح الرض من الاحرار في غير الحاربة ثم قال اما لو كان القاتل عبدا او حرا الكنته قتل في الحاربة فسياتي اه (قول المتن ومن قتل جمعا معا يقتل باولهم) في باب استيفاء القصاص من الرض وشرحه ما ملخصه وبقيل اقرار القاتل لاحدهم بالسبق لقتل بعضهم وللباقين تحليفه ان كذبه واستشكله في المطالب بانه لو نكل فالقول مع مين الخصم ان قلنا كالاقرار لم نسمع كالأقرار صريحا بما يخالف ما اقر به او لا و قلنا كالبينة فكذلك لاننا نعد بها كالثالث الصحيح اه كلام الرض وشرحه اى فلا فائدة للتحليف فينظر هل يمكن ان يقال في الجواب ان فائدة التحليف التقديم بلاقرعة على من عدم اقراره اذا اسقط حقه لكن هذه الفائدة تتخلف إذا كان المقتول اثنين فقط وقد يلزم عدم البحث والله اعلم

﴿فصل في تغير حال المجنى عليه﴾

كلهم وزع دمه بينهم ثم يطالب بكل منهم بما يقي له من الدية في ثلاثه تيق لكل ثلاثية موروثة (فرع) تصارع امثلا ضمن بقود دية كل منهما ما تناول في الاخر من صراعه لان كلام باذن فيما يؤدى إلى نحو قتل او تلف عضو ويظهر انه لا اثر لاعتبار ان المطالبة في ذلك لا بد في انتقام من صريح الاذن والله اعلم ﴿فصل﴾ في تغير حال المجنى عليه من وقت الجناية إلى الموت

بحرية أو عصمة أو اهدار أو مقدار المضمون ولتقدم على ذلك قاعدة بنيت عليها أكثر المسائل الآتية وهي أن كل جرح أو له غير مضمون لا ينقلب مضموناً بتغير الحال في الاتهام ما ضمن فيهما يعتبر قدر الضمان فيه بالإنهاء وأما القود فيشترط فيه العصمة والمساواة من أول اجزاء الجناية إلى الزهوق إذا علمت ذلك علمت أنها إذا (جرح) إنسان (حرباً أو مرتداً أو عبد نفسه فاسلم) أحد الأولين أو آمن الحر في (وعتق) العبد بعد الجرح (ثم مات) أحدهم (بالجرح فلا ضمان) فيه بقود ولا دية اعتباراً بحالة الجناية لانه مهدر عندها وعلى عامر أن قاتل المرتد يقتل به وما باق على قاتل عبده كفارة ودون قاتل أحد الأولين لا اهداره عند استقرار الجناية (١١٠) (وقيل تجب دية) لحر مسلم مخففة على

التهابة (قوله في تغير حال المجنى عليه) أي أو الجاني كما يأتي في قوله ولو جرح حرني معصوماً الخ ع (قوله بحرية) صلة تغير (قوله أو بقدر) عطف على بحرية (قوله قاعدة) المراد بها الجنس الشامل للشمود (قوله لا ينقلب مضموناً) وكذا عكسه كما يعلم من قول المصنف الآن ولو ارتد الجرح أو الخ فرادى في القاعدة وكل جرح وقع مضموناً لا ينقلب غير مضمون رشيدي وعش أي كآزاده المعنى بقوله ما كان مضموناً في أوله فقط فالنفس مهدورة ويجب ضمان تلك الجناية اهـ (قوله العصمة الخ) أي في المجنى عليه (قوله من أول الخ) عبارة المعنى من الفعل إلى الانتهاء (قوله إلى الزهوق) يراد به ما تقدم من أنه لو جرح ذمي أو عبداً وعبد عبداً ثم أسلم الجراح أو عتق ومات الجرح على كفره أو رقه وجب القصاص لوجود المساواة حال الجناية فقط ولو عبره بقوله من أول الفعل إلى انتهائه أو فمات عرش ورشيدي أي كآب به بالمعنى (قوله إنسان) أي مسلم أو ذمي معنى (قول المتن بالجرح) أي بسرايته معنى (قوله عامر) أي في قول المتن والأظهر قتل مرتد بذي أمر تد (قوله قد يقتل به) أي إذا كان مرتداً مثله لوجود المساواة ع وش (قوله أحد الأولين) أي الحر والمرتد وقوله لا اهداره أي الواحد ع وش (قوله وجعلنا) أي الحر والمرتد (قوله والعبد) عطف على الحرني (قوله بها) أي الإصابة (قوله ولكون الأولين الخ) متعاقب بقوله حسنت (قوله ثنية الضمير) أي في وماهما (قوله لانهما الخ) أي المهدور والمعصوم علة لعلمة العلة الأولى (قوله فاته) أي لهما (قوله أي المعنى والفقيه واجب عن الآية بأنها ليست من هذا الباب لان التقدير فيها أن يكن غنياً أو يكن فقيراً فالضمير في بهما راجع لمعمول المتعاقبين لانهما ع وش (قول المتن دية مسلم) أي أو حر معنى (قوله لا الرمي) عطف على الإصابة (قوله كالوكان مهدر الخ) أي كالو حفر بئر أو عداونا أو هنا كحرني أو مرتد فاسلم ثم وقع فيها فانه يضمنه وإن كان دونه السبب مهدر أعني (قوله معصوماً عند الردى) أي فانه يجب هنا الدية دون القصاص سم (قوله ولو جرح حرني الخ) هذا أدخل في قوله كل جرح أو له غير مضمون الخ ع وش (قوله ثم عصم الخ) عبارة فالمعنى ثم أسلم الجراح أو عقدت له ذمة ثم مات الجرح أو جرح فلا ضمان على الصحيح في زيادة الروضة اهـ (قوله وإن عصم) أي الحرني هذمه تشملها القاعدة السابقة وقاعدة هذه أن كل فعل غير مضمون وما بعده من الجرح إلى الزهوق مضمون تجب فيه دية مسلم مخففة ع وش (قوله على ما يأتي) أي انفاً في قوله والذي يجه الخ (قوله فلنقررهما) أي الاسرين وقوله لجوابهما أي أشكال الاسرين (قوله هذا) أي اعتبار حال الإصابة فقط شرط تكليف القاتل (قوله وهو) أي الشرط الآخر التزامه أي القاتل (قوله اعتباراً) أي التزام الاحكام (قوله كسابقه) وهو شرط التكليف (قوله في الفرق) أي بين شرط التكليف وشرط الالتزام (قوله أن التزامه) أي إلى الخ (قوله ترجيح الثاني) أي اعتبار التزام الاحكام عند الإصابة لا غير (بينهما) أي التكليف والالتزام وقوله ذلك أي من التكليف والالتزام (قوله قد يقتل به) بأن يكون مرتداً (قوله معصوماً عند الردى) فانه تجب في هذا الدية دون القصاص (قوله ضمه) هو أحد وجهين في الروض بل ترجيح قال في شرحه انه الظاهر ثم فرق بينه وبين ما قبله بأن الإصابة هنا حصلت بعد كون الرامي ملتزماً بالضمان بخلافها ثم

أحدهما أن تكليف القاتل إنما يعتبر حال القتل أي الإصابة وأنه لا عبرة بحالته عند مقدمة القتل كالرمي ولا بعده وخالفوا هذا في الشرط الآخر وهو التزامه الاحكام فحكوا فيه وجهين مطلقين أحدهما اعتباره حتى عند المقدمة فلو عصم عندها وحارب عند الإصابة أو عكسه فلا قود الثاني اعتباره عند الإصابة لا غير كما سبق وجع بعضهم الأول وكأنه لم يفرق بين أن التزامه عند المقدمة لا يوجد عند الإقتصاص بان يحارب فلم يعتبر هذا الطر وبخلاف التكليف فان انتفاءه وان وجد يكون من غير تقصير منه في الأغلب فلم يكتف به حينئذ إذا انتفى عند الإصابة بهذا غاية ما يتحمل به الفرق وفيه ما فيه والذي يتجه ترجيحه الثاني لان الجامع بينهما واضح إذ كل ترتب عليه الصيرورة من أهل المواخذة فيك

اعتبر التكليف عند الاصابة لا غير فكذلك الاعتزام ناهي ما علم من ذلك ايضا ان ما اعتبر في الجاني لا يرفع طر وضده بعد الاصابة بخلاف ما اعتبر في المجني عليه من العصمة والمكافاة وكان سر ذلك ان نص الجاني او كاله الطاري لا يمنع قتله لانه وقع بعد تمام قتله فلو ثبت بخلاف نقص المجني عليه عن الجاني فانه متى وقع اثر في مساواته للجاني فاطرطروه فلا إلغاء النظر الاول لم ينظر لطره بخلاف الثاني هذا هو قولهم في التكليف عند القتل انما يظهر في السبب والمباشرة الحسنيين الذين ليس لهما اجزاء متميزة اما نحو التجويع وشهادة الزور والسحر فهذه تعتبر المقارنة من اول التجويع إلى الزهوق والشهادة (٤١٣) إلى تمام الحجية حتى لو شهد احدهما وهو مكلف ثم الاخر وهو غير مكلف لا قود

او يعتبر التكلف عند الشهادة الثانية فقط والاولى تعطى حكم المقدمة ومن اول عمل السحر إلى الموت به ولا يعتبر الاعتد خروج الروح اعطاء جميع ما تقدم على ذلك حكم المقدمة للنظر في ذلك مجال ولم ار من اشار لشيء من هذا كسابقه (ولو اردت الجرح ومات بالسراية) مر تد (فالفلس) بالنسبة لغیر الجرح المرتد (هدر) فلا شيء فيها (ويجب قصاص الجرح) الذي فيه قصاص كالوضحة (في الاظهر) لاستقراره فلم يتغير بما حدث بعدهم هذا القصاص (يستوفيه قريه) او معتقه الذي يرثه لو لا الردة (المسلم) الكامل والاخفى يكمل لان ذلك للتشفي وهو للقريب ونحوه وظاهر انه لو لم يكن له قريب ولا معتق استوفاه الامام (وقيل) لا يستوفيه الا (الامام) لانه لا وارث للمريد (فان اقتضى الجرح مالا) لا قودا كجائفة (وجب اقل الامرين من ارشه ودية) للنفس

(قوله علم من ذلك ايضا) لاحاجة اليه (قوله) وكان سر ذلك (الخ) نامل (قوله لانه) الى النص او السكال (قوله فلم يؤثر) اي طر ونقص الجاني او كاله (قوله فاطرطروه) اي نص المجني عليه (قوله النظر الاول) يعني به انه متى وقع نص الجاني او كاله اثر في مساواته للمجني عليه وقوله لطره اي نص الجاني او كاله (قوله بخلاف الثاني) اي متى وقع نص المجني عليه اثر في مساواته للجاني (قوله في التكليف) صلة قولهم وقوله عند القتل مقوله وقوله انما يظهر الخ خبره (قوله اما نحو التجويع) اي من الاسباب العرفية وشهادة الزور اي من الاسباب الشرعية والسحر اي من المباشرة العرفية (قوله) والشهادة تعطف على التجويع (قوله) وهو غير مكلف اي الشاهد الاول (قوله ومن اول عمل الجرح الخ) تعطف على قوله من اول التجويع (الخ) (قوله كدابة) اي من الاشكالين وجوبهما (قول المتن ولو اردت الجرح) اي طرات الردة بعد الجرح فلم طرات بعد الرمي وقبل الاصابة فلا ضمان باتفاق لا حين جنى عليه كان مر تد او احتزن بالسراية عمالو قطع يدهم لم قار تدوا ندملت يده فله القصاص وان مات قبل استيفائه معنى (قوله مر تد) إلى الفصل في النهاية (قوله بالنسبة لغیر الجرح المرتد) اما اذا كان جرحه مر تدافته يجب عليه القصاص كامر معنى (قوله فلا شيء) اي لا قود فيها ولا دية ولا كفارة سواء كان الجرح الامام ام غير معنى (قوله الذي) راجع لكل من القريب والمعتق (قوله والاخفى يكمل) اي وإن كان القريب المسلم ناقصا فينتظر الى كاله (قوله) وهو للقريب فلو عفا وارشه عن قصاص الجرح على مال صحيح وكان المال الواجب فيناخذه الامام عش ومعنى (قول المتن فان اقتضى الجرح مالا) اي ولو بالقود او كان خطا مثلا رشدي وسم (قوله لانه المتيقن) فان كان الارش اقل كجائفة لم يزد بالسراية في الردة شيء وان كان دية النفس اقل كان قطع يده ورجليه ثم اردت ومات لم يجب اكثر منها لانه لو مات مسلما بالسراية لم يجب اكثر منها فهنا اول معنى (قوله) وهو في ولا يجوز العفو عنه لانه لسكافة المسلمين سم على المنهج عش (قوله صار تابعا للنفس) اي والنفس مهددة فكذلك ما يتبعها معنى (قول المتن ولو اردت ثم اسلم) وقع السؤل عمالو جرح مسلم مسلما ثم اردت معاشم اسلم ومات الجرح بالسراية هل يجب القصاص للمكافاة في حالتي الاسلام والردة والظاهر وجوب القصاص وبه اتفق مدرسم وجرى عليه في النهاية واقره عش ورشدي (قوله بعد الاصابة) انظر ما حترزه وقضية القاعدة المتقدمه اول الفصل عدم الفرق بينه وبين قبل الاصابة وبعد الرمي فليراجع (قول المتن بالسراية) خرج به ما لو اندمل الجرح ثم مات فانه يجب ارش الجنابة ويكون الواجب في البدل ليدنه فلو قطع يده مثلا لم يكال قيمته سواء كان العتق قبل الاندمل ام بعده معنى (قوله فاعتبر) الاول الو او بدل

(قول المتن فان اقتضى الجرح مالا) هلا زاد او قودا لكن عني على مال وعبارة العباب فلم يوجب كالجائفة او عني بمال وجب الاقل من ارش الجرح ودية النفس ويكون فينا ام ويمكن حل عبارة المصنف على معنى فان اقتضى الجرح مالا ولو بواسطة كافي العفو في شمل ذلك (قوله لانه المتيقن) ما معناه (قول المتن والشرح ولو اردت الجرح ثم اسلم الخ) وقع السؤل عمالو جرح مسلم مسلما ثم اردت معاشم اسلم ومات الجرح

لانه المتيقن والردة انما تسقط ما يحدث بعدها لا ما يستقر قبلها وهو في لائى لقريه فيه (وقيل) الفاء الواجب (ارشه) اي الجرح بالغام يلو ان زاد على دية النفس لانه يندرج في نفس تضمن (وقيل هدر) لائى فيه لان الجرح إذا سرى صار تابعا للنفس (ولو اردت) الجرح (ثم اسلم ومات بالسراية فلا قصاص) لتخلل المهدر فصار شبهة دائرة للقود (وقيل ان قصرت الردة) اي ز منها بحيث لا يظهر للسراية اثر فيه (وجب) القود لا انتفاء تأثير السراية فيها (و) على الاول (تجب الدية) كاملة مغلفة حالة في ماله لوجود العصمة حال الجنابة والموت (وفي قول نصها) توزع على العصمة والهدار (ولو جرح مسلم ذميا فاسلم) بعد الاصابة (او جن عبد افتق) بعدها (ومات بالسراية فلا قصاص) لا انتفاء المكافاة حال الجنابة (وتجب دية مسلم) او حر مغلفة حالة في ماله لا تضمنه او لا وانها نفاعتير الانتهاء

لما امر به المعتبر في قدر المضمون لان الضمان بدل النافذ فنظر فيه لحالة التلف وفارق التعليل فاعاد منه فبما امر به هنا تعدد ربي معصوم وم
تعد ربي مذهب فطرت اعصمته فتزول اطروها من ثلثة قطر واصابة من لم يقصده (وهي في الاخرة) (السيد العبد) ساوت قيمته حال الجنانية او
نقصت لانه استحقا بالجنانية الواقعة في ملكه لنجاس ان يجره على قبول قيمة الابل ولو مع (١٣٤) وجودها لان حقه انما هو في

قيمتها وإن لم يطلب إلا بالابل نفسها فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته لانها انما وجبت بسبب الحرية ويتعين حهم في الابل (و) محل ذلك اذ لم يكن للجرح ارش مقدور ولا اعتبر هو خيئت (لو قطع) الحر (يد عبد) او فاقا عنه (فقت ثم مات بالسراية) واوجبا كمال الدية كما هو الاصح (فلسيد الاقل من الدية الواجبة) في نفسه ونصف قيمته (الذي هو ارش الجرح الواقع في ملكه لو اندمل والسراية لم تحصل في الرق فلم يتعلق بها حق له فان كان الاقل اذنة فلا واجب غيره او ارش الجرح فلا حق للسيد في غيره والزائد للورثة وذكره النصف لفرضه ان المقطوع يد ولا فكل مثال (وفي قول) الواجب للسيد (الاقل من الدية) قيمته كلها لانظر نال السراية في دية النفس فلتنظر اليها في حق السيد حتى يقدر موته فتا (ولو قطع) انسان (يد) ففتن جرحه اخرا (كان قطع احدهما يد الاخرى والاخر رجلاه ومات بسرايتهم فلا قصاص على الاول ان كان حرا) لعدم المكافاة حال الجنانية (ويجب على الاخرين)

القاء (قوله لما سر) أي في أول الفصل بقوله وماض من فيها الخ كرى (قوله فيما مر) أي من قوله والمذهب وجوب دية مخففة على العاقلة سم (قوله في الاخرة) أي فيما اذامات العبد المقدر بسراية ولم يكن لجرحه ارش مقدر معني (قوله ساوت قيمته) الى المفصل في المعنى (قوله ولو مع وجودها) أي الابل (قوله وإن لم يطلب) أي السيد (قوله ومحل ذلك) أي محل كون الدية للسيد ان ساوت قيمته او نقصت عنها (قوله ولا اعتبر الخ) عبارة شرح المنهج ولا لفللسيد الاقل من ارش هو الدية كما علم ذلك من قوله ولو قطع الخ قسم عبارة المعنى ولو كان لجرحه ارش كان قطع يد عبد الخ (قوله او ارش الجرح) وهو نصف القيمة (ولم يمتن يده) أي العبد (قوله إن وجبت) كان عقا الوارث عن الاخرين او كان قطعها خطأ (قوله نفسا) أي جنانية نفس عرش (قوله هو) أي ارش الجنانية (قوله ولو عاد الاول) متصل بقوله وتوزع الخ عرش (قوله فلسيد الاقل الخ) وذلك لانه جرح جرحتين احدهما في الرق والاخرى في الحرية والدية توزع على عدد الرؤس فيجب عليه ثلث الدية نصفه في مقابلة جراحة الرق والاخرى في مقابلة جراحة الحرية والسيد انما يجب بدل ما وقع في الرق وهو نصف الثلث عرش (قوله لثله) أي الاول (قوله ونصف القيمة) عطف على سدس الدية (فرع) لو قطع حر يد عبد فقتن آخر حرقته بطلت السراية فعلى الاول نصف القيمة للسيد وعلى الثاني القصاص او الدية كاملة للوارث وان قطع الثاني يده الاخرى بعد العتق ثم حرت رقبته فان حراثا ثلث بطلت سراية القطعين وكانها اندملا فعلى الاول نصف القيمة للسيد وعلى الثاني القصاص في اليد ونصف الدية للوارث وعلى الثالث القصاص في النفس او الدية كاملة للوارث وان حزه القاطع او الاقل الاندمال لانه القصاص في النفس فان قتل به سقط حق السيد ان عقاعنه الوارث وجبت الدية وللسيد منها الاقل من نصفها ونصف القيمة او حزه الاندمال فعليه نصف القيمة للسيد وقصاص النفس او الدية كاملة للوارث وعلى الثاني نصف الدية وان حزه الثانية ل الاندمال فلو وارث القصاص في النفس او الدية كاملة او بعد الاندمال فلو وارث ان يقتص منه في اليد النفس او ياخذ بدلها او بدل احدهما وقصاص الآخر وعلى الاول نصف القيمة للسيد بكل حال معني وروض مع الاسنى

بالسراية هل يجب القصاص للمكافاة في حالتي الاسلام والرد وقظاهر وجوب القصاص وبه اقم مر (قوله فيما مر) من قوله والمذهب وجوب دية مخففة على العاقلة (قوله ولا اعتبر هو) عبارة شرح المنهج ولا فلسيد الاقل من ارش هو الدية كما علم ذلك من قوله ولو قطع الخ (قوله لم يمتن يده) فعتق لجرحه اخرا (الخ) في الروض فرع قطع يد عبد فقتن ثم اخر الاخرى قطع الثاني لا الاول ان كان حرا بل عليه للسيد نصف قيمته فان مات منها فقتل الثاني ولو لم الاول نصف الدية للسيد معني نصفها نصف قيمته وإن عني أي الثاني فعليه ما في القاطعين اليد والسيد في حصة الاول الاقل من نصفها ونصف القيمة الخاه وقوله للسيد منها نصف قيمته الظاهر ان المراد ان كان اقل من نصف الدية فان كان نصف الدية اقل من نصف القيمة لم يستحق غيره فيكون له الاقل منها فوافق ما ذكره بعده في قوله للسيد في حصة الاول الاقل الخ ثم قال في الروض وان قطع يديه ورجله ثم عتق وجرحه اخرا فلا للسيد الاقل من ثلث الدية وكل القيمة اهو قوله وكل القيمة في العباب خلا فمعاره فان قطع واحديده او يديه ورجله فيقتا ثم جرحه اخرا فلا للعتق الاقل من ثلث الدية وكل القيمة رقيقا في الاولى او وضعفها في الثانية ثقله في تجر يده عن الرافعي بعد ان نقل عن البغوي كل القيمة فقط فليرجع

قصاص الطرف والنفس لانهما كفووان وتوزع الدية ان وجبت اثلاثا لان جناياتهم صارت نفسا بالسراية الناشئة عنهم ولا حق للسيد فيما على الاخرين بل فيما على الاول لانه اجاني على ملكه اقل الارمين من ثلث الدية وارش الجنانية في ملكه وهو نصف القيمة ولو عاد الاول وجرحه بعد العتق فلا للسيد الاقل من سدس الدية توزيعا لثله على جرحيه ونصف القيمة

﴿فصل في شروط قود الاطراف﴾ (٤١٤) والجراحات والمعاني مع ما يتعلق بذلك (يشترط لقصاص الطرف) بفتح الراء (والجرح)

والمعاني (ما شرط للنفس) ومامر بتفصيله ولا يرد الضرب بعصا خفيفة خلافا لمن زعمه بحجابه انه عمد في نحو الايضاح لانه يحصله غالبا لافي النفس وذلك لان العمد في كل بحسبه فهم مستويان في حده وان اختلفا في محصله على ان الكلام كما قاله الماوردي حيث لم يسر الايضاح والواجب القود في النفس لانه حينئذ يقتل غالبا قال البلقيني ويستثنى من كلامه ما اذا جنى مكاتب على عبده في الطرف فله القود منه كافي الام تكاتب عليه او لامعانه لا يقتل به انتهى وما ذكره عن الام يخالف لصريح كلامهم وان امكن توجيهه بانه في حياته يتشنى بالقود من سيده بخلافه بعد موته لا يتشنى منه اذ لا وارث له ويرد بان السبيدية مانعة من ذلك التشنى وحينئذ فالوجه انه لا استثناء ولو وضعوا او بعضهم فاستاده الى جميعهم مجرد تصوير (سيفا) مثلا على يده وتحاملوا كلهم (عليها دفعة) بالضم كما قاله شارح وفي القاموس هي بالفتح المرة وبالضم الدفعة من المظروما انصب من سقاء او اناء مرة وبه علم حجة كل من الفتح والضم هنا (فا بناوها) بولو بالقوة كيا باني (قطعوا) كما لو اجتمعوا على قتل نفس

﴿فصل في شروط قود الاطراف﴾ (قوله في شروط قود الاطراف) الى قول المتن ويجب القصاص في النهاية الا قوله تكاتب عليه ولا (قوله) بما مر تفصيله من كون الجاني مكلفا ملتزما وكونه غير اصل للمجنى عليه وكون المجنى عليه معصوما وكذا اللجاني ولا يترط التساوي في البلد كالا يشترط في قصاص النفس فيقطع العبد والمرأة بالرجل وبالعكس والذي بالمسلم والعبد بالحر ولا عكس وكون الجاني عمدا عدوانا ومن انه لا قصاص الا في العمد لاني الخطأ وشبه العمد من صور الخطأ ان يقصد ان يصيب حائطا بحجر فيصيب راس انسان فيوضحه ومن صور شبه العمد ان يضرب راسه بلطمة او يحجر لا يشج غالبا لصفه فيتورم الموضع الى ان يتضخ العظم معنى (قوله) ولا يرد اي على المتن (قوله) لمن زعمه اي الورود وافقه المعنى (قوله) لانه اي ذلك الضرب (قوله) يحصله اي نحو الايضاح عرش (قوله) لافي النفس) عطف على قوله في نحو الايضاح عرش (قوله) وذلك اي عدم الورود (قوله) في كل اي من النفس ونحو الايضاح (قوله) فهم اي النفس ونحو الايضاح (قوله) في حده اي العمد (قوله) على ان الكلام الخ) قد يقال هذا لا ينفع في دفع الايراد لان حاصله انه لو ضرب به بعصا خفيفة فمات من ذلك الضرب كان شبه عمدا وهذا لا يندفع بان السراية من الايضاح بذلك الضرب يوجب القود في النفس فتأمله سم على حج وقد يقال وكذا لا ينفع الجواب الاول في دفع الايراد شدي عبارة عرش يعني ان الكلام المورد حيث لم يسر الايضاح فانه حينئذ يكون عمدا في الايضاح واذا وقع مثله بلا ايضاح ومات المجنى عليه منه يكون شبه عمدا وحاصل الجواب ان حد العمد الموجب للقود في النفس قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا وهو منتف في الضرب وحد العمد الموجب للايضاح قصد الفعل والشخص بما يوضح غالبا وهو حاصل بالضرب والكلام حيث لا سراية امامها فيجب القود في النفس لان الجراحة الخفيفة مع السراية تقتل غالبا اه (قوله) والا وجب القود الخ اي ولا يرد عرش (قوله) قال البلقيني الخ عبارة عن النهاية واستثناء البلقيني من كلامه الخ بخالف الخ (قوله) ويستثنى الخ اي لعدم سيدي الجاني شرط في قصاص النفس دون قصاص الطرف فلم يصدق عموم قول المصنف يشترط لقصاص الطرف الخ سم (قوله) يخالف لصريح كلامهم اي فلا يقطع بذلك كما لا يقتل به لكنه اذا قطع يده ختمه بنصف القيمة عرش اي فيما اذا كان عبد المكاتب مكاتب ايضا (قوله) وان امكن توجيهه اي بتقدير تسليم انه يقطع فيه ولا يقتل به غير ان ما وجه به لا يمنع من وجوب الاستثناء لو قيل به عرش (قوله) او بعضهم قد يقال او غيرهم سم (قول المتن عليها اي) اليد بواسطة التحامل على السيف ويحتمل ان الضمير للسيف بتاويل الالة ويؤيده نسخة عليه (قوله) وفي القاموس الخ المراد به الرد على الشارح المذكور رشدي (قوله) وبه علم كل من الفتح والضم يتأمل وجه الضم فانه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك اذ ليس ثم شيء مصبوب يسمى بالدفعة الا ان يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالثيء المصبوب من سقاء او نحوه عرش (قوله) ولو بالقوة اي كان صارت معلقة بجذعة عرش (قوله) كالمواجمعوا الى قوله فلاضافة في المعنى الا قوله التوزيع الى حق الله تعالى (قوله) يتحاملوا اي الاخره (قوله) مالم يزل بعضهم الخ اي في نفسه بان انفصل عن فعل الاخر وان لم يميز لنا الاثر في الخارج رشدي (قوله) كان حز كل اي من البعض اتحد او تعدد سم (قوله)

﴿فصل في شروط قود الاطراف الخ﴾ (قوله على ان الكلام كما قاله الماوردي الخ) قد يقال هذا لا يفيد دفع الايراد لان حاصله انه لو ضرب به بعصا خفيفة او وضحه كان هذا الايضاح عمدا وجبا للقود ولو ضرب به بعصا خفيفة فمات من ذلك الضرب كان شبه عمدا وهذا لا يندفع بان السراية من الايضاح بذلك الضرب يوجب القود في النفس فتأمله (قوله) ويستثنى الخ اي لعدم سيدي الثاني شرط في قصاص النفس دون قصاص الطرف فلم يصدق عموم قول المصنف يشترط لقصاص الطرف الخ (قوله) او بعضهم قد يقال او غيرهم (قوله) كان حز كل اي من البعض اتحد او تعدد

واما اشترط في قطع السرقة ان يخص كلاما مشتركين فصاب لان التوزيع ممكن
ثم لا نهنا على ان حق الله يتساح فيه اكثر وخرج بتحاملوا المالتين فعل بعضهم عن بعض كان حز كل من جانب حتى التقت الحديدتان

أو جذب أحدهما المتشار ثم الآخر فلا قود ادم فاضطابط كل بل على كل حكومة تليق بجنائته بيلان دية (وشجاج) بكسر أوله جمع شجة بفتح (الراس والوجه عشر) باستقر اكلام العرب وجرح غيرهما لا يسمى شجة فالإضافة اليهما من إضافة الشيء إلى نفسه كذا قيل وفيه نظر بل لا يصح لأن الراس والوجه ليسا عين الشجة بل شرطان في تسميتها شجة فالوجه ان المراد بها مطلق الجرح وان الإضافة للتخصيص ومحل ما ذكر في الشجة إن أطلقت لأن اضيفت كها على ان جماعة أطلقوها على سائر (٤١٥) جروح البدن أولهن طبعوا وضما

أو جذب أحدهما (الخ) أى في الذهاب وقوله ثم الآخر أى في العود (قوله تليق بجنائته) أى ان عرفت وملا في عتاط القاضي في فرضه بحيث لا يحصل ظلم على أحدهما ولا نقص لمجموع الحكومتين عن الدية فان لم يظهر للقاضي شيء فينبغي ان يسوى بينهما في الحكومة عش (قوله بحيث يبلغان) أى الحكومتان وقوله دية أى اليد سم (قوله باستقر اكلام العرب) أى الدليل على العشر الاستقرار عميرة ومعنى (قوله لا يسمى شجة) بل يسمى جرحا معنى (قوله بل لا يصح) ويمكن ان يقال بصحتهم تسامح الشجة لأن الشجة هي جراح الراس والوجه فكانه قبل وجراح الراس والوجه المضافة اليهما قلبا اشتبهل بالمضاف وهو الشجاج باعتبار معناه إلى الراس والوجه كان من إضافة الشيء إلى نفسه حكاه عش (قوله فالوجه) أى في توجيه المتن لما يقال لا معنى لإضافة الشجاج للرأس إذ لا تكون إلا فيه عش (قوله ان المراد بها هنا الخ) أى على طريق التجريد (قوله ومحل ما ذكر الخ) جواب عما يتوهم ان يورد عليه ما سبق ذكره في الشجرة رشيدى (قوله ما ذكر في الشجة) أى من انها لا تطلق الا على جرح الراس والوجه عش (قوله على ان جماعة الخ) أى وعليه فالإضافة للتخصيص بلا تاويل عش (قوله طبعوا) يرد عليه ما سياتى من ان كلا من الحشم والنقل يحصل بغير شيء يسبقه رشيدى ز ادعش الان يقال انه باعتبار الغالب اه (قوله ووضعا) أى في ذكر الفقهاء سيد عمر (قوله يضم أوله) من باب الافعال أو التفعيل كفى القاموس عش (قوله والا) أى وان سال الدم (قوله وبهذا) أى باعتبار سيلان الدم (قوله أى تشقه شقا خفيفا) احتراز عن الغوص الآتى سم (قوله الجلدة بعدة) أى التى بين اللحم والعظم معنى (قوله سميت الخ) وتسمى ايضا المتلاحة معنى (قوله من سماحق البطن) أى ما خوذ منها وقد تسمى هذه الشجة الملطى والمطاة والاطية معنى (قوله وان لم ير) أى العظم من اجل الدم الذى ستره معنى (قوله بتشديد الفاف) وتسمى ايضا المنقولة معنى (قوله من فتحها) ولعل المعنى على الفتح منقل بها على الحذف والايصال عش (قول المتن تنقله) بالتخفيف والتشديد معنى (قوله وما عدا الاخيرتين) أى ما عدا المامومة والدافعة معنى (قوله بل وسائر البدن) أى في الصورة والافتد من هذه الاسماء تختص بالرأس والوجه رشيدى (قوله على ما يأتى) أى في المتن انفا (قوله لتيسر ضبطها) الى قول المتن ولو اوضح في النهاية الاقوله فاعتراضه ليس في محله (قول المتن وفيما قبلها الخ) وهى الدامعة والباضعة والمتلاحة والسماحق معنى (قوله لا مكان معرفة نسبتها) أى ما قبلها من الشجاج الاربع (قوله كما زاده على اصله الخ) عبارة المعنى تنبيه استثناء الحارصة بما زاده المصنف على المحرر قال في الدقائق ولا بد منه فان الجارحة لا قصاص فيها قتلها وانما الخلاف في غيرها اه وفى الكفاية ان كلام جماعة يفهم خلافا فيها وقال في المطاب ان كلام الشافعى في المختصر

(قوله بحيث يبلغان دية) اليد وقوله يبلغان أى الحكومتان وقوله دية أى اليد (قوله فالوجه ان المراد بها مطلق الجرح وان الإضافة للتخصيص الخ) لا ما من ابقاء الشجاج على معناها وجعل الإضافة للتأكد أو لبيان التعميم إلى الراس والوجه لئلا يتوهم ان المراد بها أحدهما فقط (قوله أى تشقه شقا خفيفا) احتراز عن الغوص الآتى (قوله من المتلاحة) أى الالتصاق (قوله ويرد بان هذا الخ) لا يخفى ما في هذا الرد لان هذا الامكان يدفع قوله الاول بخلاف غير ما قلناه وقد يوجه الاول بان النسبة لما كانت قد يقع فيها الخطأ لعدم اعتبار احتياطيا للقصاص وبان التيسر انخص من مطلق الامكان وفى هذا انظر يعلم ما يأتى في اصل

به المسألة بام الرأس (ودامعة بمجمة تخرفها) أى خريطة الدماغ وتصله وهى مذبذبة غالبا ويصور السكل في الجبهة وما عدا الاخيرتين في الخد وضمة الانف واللحي الاكمل بل وسائر البدن على ما يأتى (ويجب القصاص في الموضحة فقط) لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها بخلاف غيرها (وقيل يجب فيها وفيما قبلها) لا مكان معرفة نسبتها من الموضحة ويرد بان هذا الامكان لا يكتفى مثله للقصاص بل لتوجيه القول بوجوب القسط من ارش الموضحة بنسبتها اليها (ماسوى الحارصة) كما زاده على اصله فلا قود فيها جز ما لا يلتفت به أى لوقوع (ولو أوشح)

يؤخذ منه أن الموضحة ومثلها البقية (٤١٦) ما عدا الأخيرتين مشتركة بين جرح الرأس والوجه وسائر البدن وعليه جرى من قال بتصور

يقضى القصاص فيها على هذا فلا يحتاج إلى استئذانها اه **(قوله)** يؤخذ منه) أى من قول المصنف ولو أوضح الخ **(قوله)** يصور الكل) أى كل ما عدا الأخيرتين سم **(قوله)** بخلاف الشجة) لا يخفى أن المخالفة لما هي في إطلاق لفظ الشجة لآى المعنى فإن هذه الأمور المعينة بحسب المعنى متعددة فى سائر البدن لكن ان كانت فى الرأس أو الوجه أطلق علم اللفظ الشجاج كالجرأح أو فى غيرهما أطلق عليها لفظ الجراح دون الشجاج وهذا يعلم ما فى قوله فلا يخبر الخ سم **(قوله)** عنها) أى الشجاج **(قوله)** برأيه) أى بلفظ الشجاج **(قوله)** أعدم دولها فقط) لا يخفى ما فى هذا الكلام على العارف المتأمل بل المراد بها مفهومها سم **(قوله)** كصد) إلى قول المتن وحكومة الباقى فى النهاية إلا قوله قيل **(قوله)** وأطارها) عطف على اذن والواو بمعنى أو كعبرها النهاية **(قوله)** المحيط بها) أى بأعلى الشفة عش **(قوله)** وما فى الروضة أنه لا يؤدبه) قال المدنى هذا هو العتمد كاجرى عليه ان المقرئ وهما أى أطار الشفة وأطار الشارب مستلذان لاصاص فى كل منهما اه **(قوله)** تحريف الخ) وفاقا لنهاية وخلافا للمعنى كاسر **(قوله)** أو لسان الخ) عطف على اذن **(قوله)** فأعتراضه ليس فى محله) أطال سم فى ردوه وتأييد الاعتراض راجعه **(قوله)** إليها) أى إلى مثلها عش **(قوله)** ثم يسال أهل الخبرة فى الإصلاح الخ) أى ويقفل فيها ذلك **(قوله)** ما عدا الموضحة) أى ماذ كر كقطع بعض مارن سم **(قوله)** فيها) أى فيما عدا الموضحة **(قوله)** فاستتمت الخ) فى هذا التفرع مع قوله الآتى لئلا الخ تأمل وكان الأولى الاختصار بالمساحة لئلا الخ عبارة المعنى ويقدر المقطوع بالجزئية كالثقل والرغ ويستوفى من الجانى مثله بالمساحة لان الاطراف المذكورة تختلف كبر أو صغرا بخلاف الموضحة كإسبائى اه **(قوله)** إلى أخذ عضو ببعض الخ) وذلك لانه قد يكون مارن الجانى مثلا قد ر بعض مارن الجنى عليه فيؤدى إلى اخذ مارن الجانى ببعض مارن الجنى عليه لواعتر بالمساحة عش **(قوله)** اما إذا بانه الخ) هذا إيضاح وإلا فهو معلوم من قوله ولو التقيد بذلك الخ عش **(قوله)** فيجب القودج ما) ليس كذلك بل الخلاف جاريه ايضا كاصرح فى الروضة وعبر فى البيان بالأظهر وفى غيره بالصحيح سم عبارة المعنى وقد يفهم كلامه انه إذا بان ماذ كر لا يكون كذلك وليس مراد ابل الصحيح الجواب اه **(قوله)** بفتح الميم) إلى قوله بخلاف قطع البضتين فى المعنى **(قوله)** بينهما) أى العظمين مع تدخل أى دخول أحد العظمين فى الآخر **(قوله)**

الفخذون نحو كسر السن (قوله الكل) مشكل في الأخيرتين إلا أن يكون المراد به ما عدا الأخيرتين (قوله بخلاف الشجة) لا يخفى أن المخالفة لإتمامه في إطلاق لفظ الشجة لا في المعنى فإن هذه الأمور المعينة بحسب المعنى متحدة في سائر البدن لكن إن كانت في الرأس أو الوجه أطلق عليها لفظ الشجاج كالجراح أو في غيرها أطلق عليها لفظ الجراح دون الشجاج وهذا يعلم من قوله فلاخبار الخ (قوله يراد به احمدملو لها فقط الخ) لا يخفى ما في هذا الكلام على العارف التامثل بل المراد به مفهومهما (قوله فاعتراضه ليس في محله) اعتراضه الزركشي بأنه مضر من وجهين حاصل الاول أن التقييد إن كان لعدم القصاص في المبان لم يصح لانه اولى بالوجوب وقد صرح في الروضة بان الصحيح فيه وجوب ايضاً وإن كان لعدم الخلاف في الوجوب فيه لم يصح ايضاً لان الخلاف جار فيه كما صرح به في الروضة وعبري البيان بالاظرف وغيره بالصحيح وثانيها انه يقتضي جريان الخلاف فيما إذا تيق معلقاً بمجلة فقط لكن الرافعي جزم فيه بالقصاص أو كمال الدية لا بطلانه فأائدة العضو ولم يطرد فيه الخلاف اهـ وبه يظهر ان جواب الشارح غير ملاق له وإشكال قوله بان صار معلقاً بمجلة وقوله أما إذا بأنه فيجب القود جزم مانع قد يجاب عن الاول باختلاف الخلاف كإعمال ما نقل عن الروضة وعن الثاني بتخصيص بعض ما ذكره بغير ما صار معلقاً بمجلة فقط ثم رجعت الروضة فرأيت حكمي الخلاف في القسمين على وفق ما قاله الزركشي فاعجب بعد ذلك ما وقع فيه الشارح لكن الجزم بوجوب القصاص فيما إذا تيق معلقاً بمجلة مع إجماع الخلاف عند الابانة في غاية الإشكال إلا أن يؤول بان المراد بالجزم انه سكوت عن ذكر الخلاف فيه فلا ينافي جريانه فيه فليراجع الرافعي (قوله ويقدر ما عدا الموضحة) مما ذكره كقطع بعض مارن (قوله اما إذا ابانه فيجب القود جزماً) ليس كذلك

برباطات بينهم تدخل كركبة ومرفق أو تلاصق ككوع وإمالة (حتى في أصل نخذه) وسيأتي أنه ما فوق الورك (ومثكب) ان

وهو مجمع ما بين العضد والكشف (إن أمكن) الفخذ (بلا حصول (اجافة والا) يمكن الامح حصر لها (ولا) قد (على الصحيح) لان الجوانف لا تنضبط نعم إن مات باقطع قطع الجاني وإن حصلت الاجافة (ويجب في قريعتين) أى تعويرها بالعين المهملة (وقطع اذن وجفن) بفتح أوله (ومارن وشفة) ولسان رذ كرواثنين) أى يضيقن بقطع جلدتيها لان لها نباتات مضبوطة فالحقت بالمفاصل بخلاف قطع البيضتين دون جلدتيها بان سلهما منه مع بقاءه فلا فود فيها لتعذر الانضباط حينئذ ويجب أيضا (٤١٧) في إشلال ذكر واثنين أو أحدهما

إن قال خير أن الأخرى تسلم وكذا دقها على ما نقلناه لكن بحثناه كسر العظام (تلييه) سياقنا في الاثنين كالدية سره أقطعها أم سلهما أم دقها وزالت منفعتها وبه يعلم فساد ما نقل عن شارح أن في البيضتين بجلدتيها ديتين وفي كل منهما إذا انفردت وذلك لان الجلد لا يقابل بشيء وما أوممه تفسير الشارح الحصىتين بجلدتي البيضتين ثم بالبيضتين قبل لم يرد به إلا بيان المعنى اللغوي وهوان الحصىتين تطلقان على كل من الجلدتين ومن البيضتين ففي الصحاح الاثنين الحصىتان قال أبو عمر والحصىتان البضتان والحصىتان الجلدتان اللتان فهما البضتان ولا ينافى ذلك اقتصار القاموس على تفسير الاثنين بالحصىتين وعلى تفسير الحصىة بالبيضة بدليل قوله سل خصيته والسلول البيضة للجلدة ولاقتصار ابن السكيت على تفسير الاثنين بالبيضتين وإنما اقتصر اعنى الشارح على قطع الجلدتين

إن أمكن القطع) أى من أصل الفخذ والتمك (قوله وإن حصلت الخ) الانسب وإن لم يمكن بلا اجافة (قول المتن قطع اذن) (تلييه) شمل اطلاق وجوب القصاص بقطع الاذن ما لو ردها في حرارة الدم والتصقت وهو كذلك لان الحكم متعلق بالابانة وقد وجد معنى (قوله بفتح أوله) وحكى كسره غطاء العين من فوق واسفل معنى (قول المتن وشفة) أى سواء العلواء السفلى وحد العلواء لموضع الارتفاق أى الالتئام ما يلى الالف السفلى طولاً موضع الارتفاق بما يلى الذقن وفي العرض الشدقين سم على المنهج ع (قوله بقطع جلدتيها) الباء بمعنى مع لما ياتي من أن سل البيضتين وحدهما لا قصاص فيه ع (قوله منه) أى الجلد ع (قوله ويجب) القصاص ع (قوله إن قال خير إن الخ) عبارة النهاية أن أخبر عدلان بسلامة الأخرى مع ذلك اه (قوله على ما نقلناه الخ) عبارة النهاية أن أمكنت المائلة كالغلاء عن التهذيب ثم بحثنا الخ قال ع (قوله إن أمكنت المائلة معتمد اه) (قوله كسر العظام) أى فلا قصاص فيه ع (قوله وفي كل منها) أى من البيضتين والجلدتين (قوله وذلك) أى الفساد (قوله بشيء) أى من الدية (قوله وما أوممه الخ) أى من وجوب ديتين كرى (قوله تفسير الشارح) أى في الباب الآتي في شرح فيقطع خل يخصى سم (قوله قيل الخ) خبر وما أوممه الخ (قوله قال أبو عمر الخ) هو محل الاستشهاد (قوله ولا ينافى ذلك) أى ما في الصحاح (قوله بدليل قوله الخ) متعلق بقوله على تفسير الحصىة الخ (قوله والسلول الخ) بيان لوجه الدلالة والو الوجل (قوله أعنى الشارح) أى الجلال المحلى (قوله لا يستلزمه الخ) فلو قطع الجلدتين فقط واستمرت البضتان لم تجب الدية وإنما تجب حكومة ع (قوله إلا السن) هذا الاستثناء صريح في أن السن من العظم وهو أحد قولين فيه ثانيهما أنه من العصب لأنه يلين بوضعه في الخل ع (قوله سواء سبق القطع كسر) أى من الجاني وقوله لا أى بان لم يسبق منه كسر بل سبق من غيره والغرض من هذا أن ما في المتن هذا الاعتبار اعم مما ساق في الخصاص بما اذا وقع منه كسر فانتفى التكرار المحض رشيدى (اقول) وقد ينافى الغرض المذكور قول الشارح المشتمل على ما هنا (قوله كما فاده كلامه الخ) انظر وجه افادته ذلك سم (قوله بزيادة) هى ان يحصل بالكسر انفصال العضو فلو حصل الكسر من غير انفصال فليس له ان يقطع اقرب مفصل الى موضع الكسر معنى عبارة سم المراد بها اعتبار الابانة بقوله الآتى وابانه وكون الآتى مشتملا على زيادة ما هنا من هذه الجهة لا ينافى أن ما هنا مشتمل على زيادة على الآتى من حيث شمول ما هنا دون الآتى بكسر من العضد ومن الفخذ اه (قوله فكره المصنف

(قوله بان سلهما منه) أى من الجلد (قوله وما أوممه تفسير الشارح) أى في الباب الآتى فانه قال في شرح قول المصنف فيه فيقطع خل يخصى ما نسو الحصى من قطع خصيه أى جلدت البضتين كالاثنتين معنى خصية وهو من النوارد والحصىتان البضتان اه وقوله كالاثنتين أى فانهما ايضا جلدت البضتين أى معنى كل من الحصىتين والاثنتين جلدت البضتين (قوله كما فاده كلامه) انظر وجه افادته لذلك (قوله بزيادة) لان المراد بها اعتبار الابانة بقوله الآتى وابانه وكون الآتى مشتملا على زيادة على ما هنا من هذه الجهة لا ينافى أن ما هنا مشتمل على زيادة على الآتى من حيث شمول ما هنا دون الآتى بكسر من العضد ومن الفخذ وقوله وللتفريع أى بقره فلو طلب الكوع يمكن في الاصح وقوله الدافع الخ لفادته هذا التفريع ذلك الحكم (قوله فكره المصنف لها الخ) قد يقال هذا لا يقتضى الجمع بينهما بل يوجب الاقتصار على الآتى

لاستزاه غالباً بطلان منفعة البيضتين (وكذا

(٥٣) - شرواني وابن قاسم - ثامن

البان) بفتح الهزرة وهما اللحان التاتان بين الطرود والفخذ (وشفران) بضم أوله وهما جرافج الفرج المحيطان به لحاطة الشفتين بالقلم (في الاصح) لان لها نباتات تنهى البهار (ولا قصاص في كسر العظام) لعدم انضباطه فيه (اللسن على ما ياتي (وله) أى المقطوع بعض ساعده أو فخذة سواء سبق القطع كسر أم لا كما فاده كلامه هنا مع قوله الآتى ولو كسر عظامه وأبانه الخ المشتمل على ما هنا بزيادة فكره المصنف لها

وللتفريع لآتى عليه الدافع لما اعترض به عليه هنا قضيته انه لو قطع من عضده لم يكن له الاخذ من الكوع (قطع اقرب مفصل الى موضع الكسر) وان تعدد ذلك المفصل ليستوفى بعض حقه (وحكومة الباقي) لانهم لا يخذعوا عنه وفيما اذا كسر من الكوع له التقاط اصابعه واناملها وان تعددت المفاصل لعدم (١٨٤) قدرته على محل الجنائية ومفصل غير ذلك وافهم قوله ابانه انه لا بد في وجوب القود من الفصل

بعد الكسر واعتمده البائني وغيره فلو كسر بلا فصل لم يقتص منه بقطع اقرب مفصل ولا يتناهى ماقى الحامى وشروحه أنه في هشم ساعده واساقه له قطع اقرب مفصل لتعين حمله على هشم بعده ابانة أو هشم صيره في حكم قطع معلق بجملة لما مر ان هذا في حكم القطع (ولو اوضحه وهشم اوضح) المجنى عليه لا مكان القود في الموضحة (واخذ خمسة ابعة) ارش الهشم (ولو اوضح ونقل اوضح) لما مر (وله عشرة ابعة) ارش التثقيب المشتمل على الهشم غالباً ولو اوضح وأم اوضح واخذ ما بين الموضحة والمأمومة وهو ثمانية وعشرون بعيراً وثلاث اطلاق الروضة واصحابها هنا ان له الثلث مرادها بقيته بدليل قولها الآتى لو اوضح واحد وهشم اخر ونقل ثالث وام رابع فعلى كل من الثلاثة خمسة وعلى الرابع تمام الثلث اه والام ثم بمنزلة الام هنا بل أولى كما هو واضح (ولو قطع من الكوع) بضم اوله ويسمى كاعا وهو ما يلى الابهام من المفصل

(الخ) قد يقال هذا لا يقتضى الجمع بينهما بل يوجب الاقتصاد على الآتى لاغتنامه عما هنا مع زيادة فلتأمل سم (قوله) وللتفريع الآتى اى قوله فلو طلب الكوع مكنى في الاصح وقوله الدافع اى لا فائدة هذا التفريع ذلك الحكم سم (قوله ان قضيته الخ) بيان لما اعترض الخ والضمير لما هنا (قوله) وإن تعدد ذلك (المفصل) إشارة إلى مسألة الكسر من الكوع الآتية بقوله وفيما اذا كسر الخ سم عبارة المعنى قوله اقرب مفصل يفهم اعتبار اتحاده وليس مراداً فلو كسر العظم من نفس الكوع كان له التقاط الاصابع وان تعددت المفاصل كما جزم به في الروضة وأصلها وأنه اذا كسر عظم العضد لا يمكن من قطع الكوع وسيبقى في كلامه انه له ذلك على الاصح اه (قول المتن وحكومة الباقي) فلو كسر ذراعاً اقتص في الكف واخذ الحكومة ملا زاد وله الفوعن الجنابة ويدخل الى المال معنى واسنى (قوله لانه) الى قوله ولا يتناهى في المعنى لا لاقوله واناملها (قوله له) اى للجنى عليه (قوله واناملها) يتأمل سيد عمر (اقول) لدل الو او بمعنى او والمراد الائمة الاولى من كل من الاصابع او الاولى من الابهام الثانية من غيرها (قوله) وأفهم قوله ابانه اى الآتى سم (قوله لتعين حمله الخ) علة لعدم المنافة (قوله) أو هشم صيره في حكم قطع معلق بجملة الاولى او هشم في حكم قطع بان صيره معلقاً بجملة (قوله ان هذا) اى المقطوع المعلق بجملة (قوله المجنى عليه) الى قول المتن فلو طلب في النهاية لا لاقوله واطلاق الروضة الى المتن وكذا في المعنى لا لاقوله غالباً (قول المتن واخذ) اى المجنى عليه من الجاني (قوله غالباً) اى والصورة فنان من هذا الغالب رشيدى (قوله اوضح الخ) اى المجنى عليه الجاني واخذ اى منه (قوله وهو ثمانية وعشرون الخ) اى لان في المأمومة ثلث البدية كسابقى نهاية (قوله وهو ما يلى الخ) اى العظم الذى يلى الابهام من جهة مفصله واحترز بهذا من جهة جانب الذى واصل السبابة رشيدى (قوله الابهام الرجل) بكسر الراء (قول المتن) فان فعله اى قطع الاصابع عز راي وإن قال لا اطلب للباقي قصاصاً ولا ارشالعدو له عن مستحقه نعم إن كان عن يحنى عليه ذلك ينبغي انه لا يعزز معنى (قوله واناملها) لم يمكن) ولو قطع يده من المرفق فرضى عنها بكف او اصبع لم يجز لعدوه عن محل الجنابة مع القدرة عليه فان قطعها من الكوع عزرو لا غرم عليه لما مر واهدر الباقي فليس له قطعه ولا طلب حكومته لانه يقطع من الكوع ترك بعض حقه وقنع ببعضه كما فعله الامام والبقوى عن الاصحاب وإن قال البقوى عندي له حكومة الساعد وفارق ما مر في الصورة السابقة من ان له قطع الباقي بان الفاطم من الكوع مستوف لسمى اليد بخلاف لملقط الاصابع معنى وقال سم ولو قطع من المرفق فاقصص من الكوع لم يمكن بعد ذلك من المرفق لانه بالقطع من الكوع اخذ صورة يد فلا يمكن من الزيادة بل له الحكومة وحاصل هذه المسائل انه اذا قطع دون حقه فان قطع مسمى اليد امتنع العود بل يادقو لإلّا فان حصل بالعود تمام حقه جاز وإلّا فلا قضية ذلك ان من قطع من المرفق فالتقط اصبعاً جاز له العود للباقي ولم اره صريحاً فاجمعه اه (قوله من قطعه) اى الكف فانه يذ كر في لغة قليلة

لاغتنامه عما هنا مع زيادة فلتأمل (قوله وإن تعدد ذلك) إشارة إلى مسألة الكسر من الكوع له الآتية بقوله وفيما اذا كسر الخ (قوله وافهم قوله) اى الآتى (قوله ولا تأملها) يمكن اى من قطعه من قطع من نصف ساعده فليقتص اصابعه لا يصيل بالتكسين تمام حقه الخ لو قطع من المرفق فاقصص من الكوع لم يمكن بعد ذلك من المرفق لانه بالقطع من الكوع اخذ صورة يد فلا يمكن من الزيادة بل له الحكومة وحاصل هذه المسائل انه اذا قطع دون حقه فان قطع مسمى اليد امتنع العود بل يادقو لإلّا فان حصل بالعود تمام حقه جاز وإلّا فلا

وما يلى انخصر كرسوع وما يلى الابهام الرجل من العظم هو البوع أما الباع فهو مديد يدين عيش عينا وشمالا (فليس له التقاط اصابعه) بل ولا ائمة منها قدرته على القطع من محل الجنابة (فان فعله عزز) لعدوله عن حقه مع قدرته عليه (ولا غرم عليه) لانه يستحق ائلاف اكل (والاصح ان له قطع الكف بعده) لانه من جملة حقه واناملها يمكن من قطعه

من قطع من نصف ساعده فلفظ اصابعه لانه لا يصل بالتمكين تمام حقه لبقاء فضله له من الساعد لم يأخذ في مقابلتها شيئا بل يتم له التشنج المقصود بخلافه هنا لو عفا عن الكف للحكومة لم يجب لاستيفائه الاصابع المقابلة للدة الداخل فيها الكف كالاجاب من قطع يدي الجاني إلى دية نفسه لاستيفائه مقابلها (ولو كبر عضده وابتاعه) أي المكسور مع ابتاعه ولو بالقوة (١٩٤) كاسر (قطع) انشاء (من المرفق)

لانه أقرب مفصل للمكسور (وله حكمه الباقي) نظير مامر (قلو طلب) لفظ الاصابع لم يمكن أو أصبح ممكن وله أخذ دية أربع اصابع وحكومة الباقي أو (الكوع ممكن) منه (في الاصح) لمساتحه مع مجزئه عن محل الجناية وله حكومة الساعد مع الباقي من العضد (ولو أوضعه فذهب ضوهه) مع بقاء حدقه (أو وضعه فان ذهب الضوه) فذلك (ولا اذ ذهبه) بأخف ممكن كتقريب حديدية بمخاض من حدته) أو وضع كافر فيها ومخلفه الايضاح والطم الاتي والمعالجة فيها ان أمن بقول خيرين اذهاب

حدته (ولا تعين الأرض) (ولو لطمه لطمه تذهب ضوهه غالبا فذهب ضوه عينه وبقيت حدقه (لطمه مثلها) ان انضبطت كاهو ظاهر (فان لم يذهب اذهب) بالمعالجة مع بقاء الحدقة اما لو ذهب ضوه عين الجاني عليه فقط فلا يلطم الجاني ان خشي اذهاب ضوه عينه او احداهما مبهمه او مخالفة لعين الجاني عليه بل تعين المعالجة فان تعذرت فلا (والسمع كالبرص

عش (قوله من قطع الخ) ببناء المفعول والموصول نائب فاعل لم يمكن وقوله فلفظ ببناء الفاعل مستندا الى ضمير الموصول (قوله فلفظ اصابعه) أي تعديا في الرض ان له حيثذان يقطع اصابعه ويكتفي به وليس له ان يأخذ ازيد من ذلك لتعدد الجناية حلي (قوله ولو عفا الخ) متصل بقول المتن والاصح ان له الخ (قوله لم يجب) أي للحكومة وعليه فممكن من العود لقطع الكف فيه نظرو الاقرب نعم عش (قوله الكف) أي حكومتها (قوله من قطع الخ) مستحق نفس قطع الخ معنى (قوله إلى دية نفسه) أي نفس الجاني وقوله مقابلها أي الدية وهو يد الجاني (قول المتن عضده) وهي من مفصل ارق إلى الكف معنى وعش (قوله كاسر) أي في شرح ولم يبينه (قوله لم يمكن) أي لتعدد الجناية فروض اه حلي (قول المتن ممكن في الاصح) وعليه لو قطع من الكوع ثم اراد القطع من المرفق لم يمكن كاجز ما به في الروضة واصلها قال الزركشي ويحتاج إلى الفرق بينه وبين مسألة التقاط الاصابع فان له قطع الكف بعده اه وفرق بانه هناك يعود إلى محل الجناية وهنا إلى غير محلها وانما جاوز ناقط مادونه للضرورة فاذا قطع مرة لم يكره معنى (قوله لمساتحه) إلى قول المتن ولو قطع في النهاية إلا قوله ان انضبطت كاهو ظاهر وكذا في المعنى إلا قوله ولم يذكر وكذا إلى ان (قول المتن فذهب ضوهه) أي سن عينيه ولو نقص الضوه امتنع القصاص اجماعا معنى (قول المتن من حدقه) هي السواد الاعظم الذي في العين والاصفر الناظر والمقلة شحم العين الذي يجمع السواد والبياض سم على منبج عش (قوله وعمله) أي الاذهاب بأخف ممكن (قوله ولا تعين الأرض) أي الدية معنى (قول المتن غالبا) احترزه به عما إذا لم يذهب للطمه غالبا الضوه فانه لا قصاص فيها كما صرح به الرواي معنى (قوله ذهب ضوه عين الجاني عليه فقط) عبارة النهاية والمخني ذهب ما من الجاني عليه ضوه إحدى العينين اه (قوله ان خشي الخ) مفهوه جواز لطمه ان لم يخش ما ذكر سم أي وقضية صنيع النهاية والمعنى عدم جوازه مطلقا (قوله فالأرض) أي نصف الدية وشيدي (قول المتن والسمع) أي اذهابه بمخنة الاذن معنى (قول المتن وكذا البطش) قال الشيخ حميرة هو يزول بالجناية على اليد والرجل والذوق بها على القوم والشم بها على الراس اه عش (قوله زواله) أي اللبس وقوله بزواله أي البطش عش (قوله ولاهل الخبرة طرق الخ) فان لم يوجد فالخبرة للجنح عليه بين الانتظار والعفو على الدية عش (قول المتن اصابعه) أي أو أغلة أو نحو ذلك معنى (قوله كاصبع أخرى) أي أو كف معنى (قول المتن فلا قصاص في المتاكل) بل فيه

وقضية ذلك ان من قطع من المرفق فلفظ اصابعه ما جاز له العود للباقي ولم أره صريحاً راجعه (قوله لاستيفائه) الاصابع المقابلة للدة الداخل فيها الكف فان قلت حاصل ذلك ان استيفائه الاصابع يقتضي سقوط حكومة المناب لكونها مقابلة للدة التي يدخل فيها الكف وهذا يخالف ما سياتي في الباب الاتي فليوالو قطع كاملة بنافصة اصبع حيث يخبر المقطوع بين اخذ دية الاصابع الأربع ولطمها من قوله والاصح ان حكومة الكف يجب ان لفظ لان اخذ ديتين وعلل الوجوب ان لفظ بانها ليست من جنس القود فلا يستبعا وعدم الوجوب ان اخذ ديتين بانها من جنسها فاستبعا وذلك لان حاصل هذا كما هو ظاهر ان استيفاء الاصابع يقتضي عدم سقوط حكومة المناب لا يقال يفرق بالتمكن من اخذ الكف هنادون ما يأتي لانا نقول لم يجعلوا الملحظ فيها باقي إلا لعدم تجانس القود الحكومة فلم يستبعا إلا ان يجب بان جعلهم الملحظ ما ذكرنا في اعتبار ملاحظة شيء اخر معه وعدم التمكن فليامل (قوله ولا تعين الأرض) قال في شرح الروض لانه لا يجوز ان يستوفي اكثر من حقه اه (قوله ان خشي الخ) مفهوه جواز لطمه ان لم يخش ما ذكر (قول المتن فلا قصاص في المتاكل) ولكن يجب دية على الجاني حاله في ماله لا تهاسر اية جناية

يجب القصاص فيه بالسرية) لأن له محلا بضبط (وكذا البطش) ولم يذكره معه اللبس لأن الغالب بزواله فان فرض زواله مع بقاء البطش لم يجب فيه لإحكومة لا قود (أو الذوق والشم) والكلام يجب القصاص فيها بالسرية (في الاصح) لان لها محال مضبوطة ولاهل الخبرة طرق في إبطالها (ولو قطع اصبعاً فتاكل غيرها) كاصبع أخرى (فلا قصاص في المتاكل) بالسرية

وفارق ما تقر في المعاني كالضوء بانها لا توجد مستقلة بل تابعة لغيرها فلا يقصد بالجناية عليها الا محلها او مجاوره فكانت الجناية عليه تعد قصدا لتفويتها فتحققت العمدية فيها (٤٢٠) والاجرام توجد مستقلة فلم يقصد بالجناية عليها غير ما لو لم تعد قصدا لتفويتها فلم ينظر للسرارية فيها

المدية في مال الجاني لانه سرارية جناية عمدون جعلناها خطأ في سقوط القصاص ويطلب بدية المتأكل كل عقب قطع اصبع الجاني لان مؤن سري القطع الى الكف لم يسقط باق الدية فلم ينعى لانتظار السرارية بخلاف مالو سرت الجناية الى النفس فاقصص في الجناية لم يطلب في الحال فعمل جرحه القصاص تسري فيحصل التقاص معنى وروضع الاسنوسم (قوله وفارق الى الباب) في النهاية والمعنى (قوله وفارق) اي عدم وجوب القصاص في ذهاب نحو اصبع بالسرارية (قوله ما تقر الخ) اي من وجوب القصاص (قوله بانها) اي المعاني (قوله عليه) اي على المعاني او مجاوره (قوله والاجرام) عطف على الهاء في قوله بانها (قوله ولم تعد) اي الجناية على غير الاجرام (قوله اصبعه) اي الجاني (قوله وتدخل فيها) اي في الاربعة اخماس (خاتمة) لو اقتص من الجاني عليه خطأ او شبه عمد ففي كونه مستوفيا خلافاً ولاصح انه مستوف ولو اقتص من قاتل مورثه وهو وصي لم يكن مستوفيا فيقتل حقه الى دية متعلقة ببركة الجاني ويلزم دية عمد بقتله الجاني لان عمده عمد فان اقتص باذن الجاني او تمسكه بان اخرج اليه طر ففقطعه فهدرو الطرف كالنفس فياذكر معنى وسم

(قوله من قصص) الى التنبيه في النهاية لا قوله مضمونه وقوله حيث لم يقتض الى المتن وقوله وفارق الدين الى المتن (قوله من قصص) والاخذ منه للواقعة بينهما في التجرد عن الزيادة انسب عرش او اقتص عبارة المعنى وقيل من قصص الاثر اذا تبعه او عبارة القاموس قصص اثره تبعه اه (قوله لان المستحق الخ) راجع للثاني فقط (قول المتن ومستوفيه) عطف على كفيته عميرة (قول المتن والاختلاف) اي بين الجاني وخصمه معنى (قول المتن فيه) رد عليه ان الاختلاف الاتي بقوله قدم لم فلو فالح في سبب القود وهو القتل لاني القود لان يقال يلزم من الاختلاف في السبب الاختلاف في المسبب بجري (قوله والزيادة الخ) جواب سؤال نشاع قوله والعفو عنه (قوله لا يحذور فيها) بل قال السيد عيسى الصفوى ان ما كان من التواضع لا يعد زيادة عبارته وليس مرادهم بكون الباب كذا الحصر بل انه المقصود بالذات والمعلم فلو ذكر غير نادر الاستطراد اذ لا يضر اه عرش (قوله على ما بعده) اي على الاختلاف (قوله لانه) اي المستوفى (قوله ومن داهم) اي المؤلفين (قوله لا تؤخذ) اي لا يجوز الاخذ ولو بالرضا كما يأتى عرش (قوله من سائر الاعضاء) من يدور جل واذن وجفن ومنخر معنى (قوله ولا جفن) الى قوله حيث لم يقتض في المعنى لا مسئله اخذت باصل وقوله مضمونه (قوله لذلك) اي للاختلاف (قوله في الماخوذ بدلا لدية) لعله اذ قال له وخذها قصاصا اخذها باق فليراجع رشيدى عبارة عرش يشمل مالو اخذ بدلا من الجاني وما لو كان باذنه ولم يقل قصاصا وهو يخالف ما ياتى من التفصيل فيما لو قطع بحجة بشلاء فيلنظر الفرق بينهما ولعله اطلق هنا اعتادا على التفصيل الاتي فليحرر عليه فتصور المسئلة هنا بما لو قال خذ هذه قودا فتجب الدية في المطوع ويسقط حقه اي الجنى عليه من القود لتضمنه العفو عنه ويستحق دية عضوه لفساد العوض وذلك لانه لم يعف بجنا على عوض فاسد فيسقط القصاص بالعفو ويجب بدله لفساد العوض كما لو عني عن القود على نحو اخر اه (قوله في الاول) اي عضو الجنى عليه رشيدى (قوله في الافصح) امى من لغاتها التسع وهى ثلثت اولها مع ثلثت الميم عرش

عمدون جعلت خطأ في سقوط القصاص كما سياتى في الاشارة اليه (قائدة في العباب فرع من قتل قاتل ابيه مثلا او قطع قاطعه خطأ او شبه عمد قود اخلا فالروضة او ووصى او مجنون لم يقع قودا فيقتل حقه الى الدية ويلزم دية الجاني ولا محلها ما عاقله الصبي والمجنون وكذا لو كان القود له في طرفها فقطع اطراف الجاني بلا تمسكين منه والاهدر اه وقوله وقع قودا عبارة الروض ففي كونه مستوفيا خلافاً قال في شرحه والاصح انه مستوف كما جزمنا به بعد تبعا لجزم الاصل به ثم الخ

(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه)

لعدم تحقق العمدية حينئذ ومن ثم لم تقع سرارية جسم لجسم قصاصا فلو قطع اصبعها فسرت للبقية فقطعت اصبعه فسرت كذلك لزمه اربعة اخماس دية العمد لانها سرارية جناية عمد او لما جعلت خطأ في سقوط القصاص فقطست وتدخل فيها حكمه من باب الكف وفارق ما هنا وجوب القود فيما لو ضرب يده فتورمت ثم سقطت بعد ايام بان الجناية على جميع اليد قصدا فلا سرارية

(باب كيفية القصاص) من قصص قطع او اقتص تع لان المستحق يتبع الجاني الى ان يستوفيه منه (ومستوفيه والاختلاف فيه) والعفو عنه والزيادة على ما في الترجمة لا يحذور فيها بخلاف عكسه وكانه انما قدم المستوفى في الترجمة على ما بعده لانه الانسب بالكيفية واخره عنه في الكلام عليه لطوله ومن داهم تقديم القليل ليحفظ (لا تقطع) عبره للغالب والمراد لا تؤخذ ليشمل المعاني ايضا (يسار يمين) من سائر الاعضاء المعاني لا اختلافها محلا ومنفعة فلم توجد المساواة التي هي

المقصودة من القصاص (ولا تفتة سبى ولبا) ولا جفن أسفل بأعلى (وعكسه) لذلك وان تراصيا في الماخوذ بدلا ومعنى الدية ويسقط القود في الاول لتضمن التراضي العفو عنه (ولا تامله) بفتح الهاء عوض الميم في الافصح (بأخرى) ولا اصعب بأخرى

كما بالاصالة ولا يراى زائدا مطلقا (ولا زائد) باصلى (او يراى) دونه مطلقا ومثله وليكنه (في فعل اخر) ذير على ذلك الزائد له كذا ايضا بخلاف ما اذا ساءى الزائد الزائد الاصلى وكان بمجمله المساو احيى يند لا يؤخذ حادث بهدا الجانية بوجوده ولو قطع سنا ليس له مثلها من حيث له مثلها لم يقطع (ولا يضر) مع اتحاد المحل ونحوه عامر (تفاوت كبر وطول وقوة بطش) ونحوها (في ٢٣١) (اصلى) لاطلاق التصوص ولان المالملة فى ذلك نادرة جدا فاعتبارها

يؤدى الى بطلان القصاص وكما يؤخذ العالم بالجاهل والكبير بالصغير والشرىف بالوضيع نعم لو قطع مستوى الدين بدا اقصر من اختها لم تقطع يده بها لتقصها بالنسبة لاختها وإن كانت كاملة فى نفسها من نحو وجبت فيها دية ناقصة حكومتها من عدم ضرر ذلك فى تفاوت خلقى او بآفة ما نقصت نشأ عن جنابة مضمونة فيمنع اخذ الكاملة ويوجب نقص الدية كما حكيه عن الامام وان قال الزركشى ان الامام حكى عن الاصحاب أنه لا فرق وهو الصواب انتهى (وكذا زائد) كاصبع وسن فلا يضر التفاوت فيه ايضا حيث لم يقصص تفاوت الحكومة فتفاوت المفضل ام لا (فى الاصح) وكون القودنى الاصلى بالنص وفى الزائد بالاجتهاد فلم يعتبر التساوى فى الاول واعتبر فى الثانى بحاج عنه وان اتصرا له الاذرى وغيره بان الاصل تساوى النص والاجتهاد فيما يترتب عليها (ويعتبر قدر الموضحة) فى قصاصها

ومعنى (قوله كباصله) أى والمفهوم بالاولى زياى (قوله مطلقا) أى ساوى الاصلى فى المفاصل أو لا وكان فى مجمله أو لا (قوله دونه) هذا الفيدو ما عطف عليه راجع لكل من قوله باصلى وقوله يراى بذاى دليل قوله الاقى بخلاف ما اذا ساءى الخ سم ورشيدى والمراد بالذنو هنا الذنو المتميز كاشتال زائدة الجانى على ثلاثة انا مل وزائدة المجنى عليه على اثنين عش ومعنى (قوله مطلقا) أى تساوى فى المحل أو لا (قوله او مثله وليكنه) ضميرهما كضمير دونه راجع الى الزائد الاول (قول المتن فى محل اخر) كان يكون زائدة المجنى عليه بحسب الخنصر وزائدة الجانى بحسب الابهام ومعنى على (قوله ذلك الزائد) كان ينبغى ان يراى بالاصل (قوله) وكان بمجمله يتصور اتحاد على الزائدة والاصلة كائى سم بان قطع خنصره مثلا وينبت موضعه زائدة فتقطع هذه الزائدة بالخنصر الاصلى قصاصا (قوله عامر) أى من الاصله والزيادة (قوله ونحوها) كحدة السمع والبصر (قوله وكما يؤخذ الخ) عطف على قوله لا اطلاق الخ (قوله نعم لو قطع مستوى الدين الخ) ينبغى ان يلحق به ما لو قطع مستوى الاصابع اصبعا اقصر من اختها من اليد الثانية سيدمر (قوله ناقصة حكومة) بالاضافة نعت دية (قوله ذلك) أى التفاوت فيما ذكر (قوله حيث لم يقصص) أى التفاوت فى العضو الزائد لعله فاد به ان ما ذكره فى الاصلى بقوله نعم الخ معتبر هنا ايضا وقوله تفاوت الحكومة مفعول لم يقصص وقوله تفاوت الخ أى الزائد ان الزائد والاصلى تتمم للتفاوت المقتضى للحكومة المعتبر عدمه فى عدم المضرة هذا ما يظهر فى روجه المقام وانما أعلم ثم رايت فى الروض مع شرحه مانصه وكذا زائد لان تفاوتنا الى الزائد ان مفصل بان زادت مفاصل زائدة الجانى على مفاصل زائدة المجنى عليه فيضرحى لا يقطعها وكذا ان تفاوتنا بالحكومة وان تماثل فى المفصل اه وهذا صريح فيما ذكرته والله الحمد (قوله وكون القود الخ) أى الذى استدلت به مقابل الاصح (قوله فى قصاصها) الى قول المتن ولو اوضح فى المغنى (قوله ققياس) أى يذرع بعودا وخط مغنى (قوله ويعلم) أى يخط عليه بسواد وغيره معنى ونهاية أى وجوبا ان يخيف اللبس ولا كان مندوبا عا ش (قوله ولا تألم يعبر) أى قدر الموضحة (قوله لما مر الخ) أى فى شرحه واطوع بعض مارن او اذن الخ سيدمر عبارة النهاية فى المغنى لان الرايين مثلا قد يختلفان صغرا وكبرا فيكون جزء احدهما قدر جميع الآخر فيقع الحيف بخلاف الاطراف لان القود وجب فيها بالمالملة فى الجملة فلو اعتبرناها بالمساحة ادى الى اخذ عضو ببعض الآخر وهو متنع اه (قوله ولم يستحق الخ) أى فان استحق

(قوله دونه) كان يكون زائدة الجانى ثلاثة مفاصل وزائدة المجنى عليه وأصلية مفصلان (قوله دونه) هذا ما عطف عليه راجع لكل من قوله باصلى وقوله يراى بذاى دليل قوله الاقى بخلاف ما اذا ساءى الخ (قول المتن فى محل اخر) قال المحلى كزائد بحسب الخنصر وزائد بحسب الابهام (قوله وكان بمجمله) انظر صورته فى الاصلى وهل هى ان ينبت لمن قطع خنصره مثلا زائدة بمجمله فيقطع بالخنصر الاصلى (قوله اما نقصت نشأ عن جنابة مضمونة) عبارة التصحيح ولو نقص بطش يد بجناية واخذت حكومتها قطعها كامل البطش فقد حكى الامام انه لا قصاص وانه لا تحب دية كاملة على الاصح اه (قول المتن وكذا زائد فى الاصح) بهذا مع قوله الاق فى شرحه ولا تقطع صحيحة بشلاء وهو الاصح ان استوى شللها يعلم ان التفاوت فى قوة البطش لا يقتضى التفاوت فى قدر الشلل (قوله وفيما ذكر ان براسها شعر يخلق شعر الجانى وجوبا حيث كثف ولم يستحق إضاح جميع راسه) قال الاذرى وقضية نص الام ان الشعر الكثيف يجب إزالته ليسل الاستيفاء ويبعد عن الغلط قال والتوجه يشعر بانها لا يجب إذا كان الواجب استيعاب الراس م ر ش (قوله ولم يستحق إضاح الخ) أى فان استحق ذلك لم يجب

بالمساحة (طولا وعرضا) فيقاس مثلها من رأس الشاح ويعلم ثم يسلك للثلاث يضطرب ثم يوضع محاد كالوسى لا نحو سيف أو حجر وان أوضح به لتعذر أمن الحيف فيه ولا تألم يعتبر بالجزئية لما قبل الباب (ولا يضر) هنا (تفاوت) نحو شعر (وغلظ لحم وجلد) نظير ما مر فى تفاوت نحو الطول وقوة البطش وفيما إذا كان برأسها شعر يخلق شعر الجانى وجوبا حيث كثف ولم يستحق إضاح جميع رأسه

اما اذا اختص الشعر برأس الجاني فلا قدور عليه على ما في الامم وخالفه في المختصر وجمع ابن الروفة بمحمل الاول على ما اذا كان عدم الشعر برأس المشجوج لفساد منتهى الثاني على ما اذا كان بنحو حلق (ولو اوضح كل رأسه ورأس الشاح أصغر استوعبناه) ولا يكتفي به وإنما كفت نحو اليد القصيرة عن الطويلة لما مر أن المرعى (٤٢٢) ثم الاسم وهنا المساحة ولذا قطعت الكبيرة بالصغيرة ولم تؤخذ رأس أكبر باصغر جزءا

ذلك لم يجب سم ومعنى (قوله) أما إذا اختص الشعر برأس الجاني (الخ) أى بخلاف ما إذا اختص برأس المجنى عليه فثبتت القود كما صرح به الروض سم (قوله) وجمع ابن الروفة (الخ) معتمده سم على المنهج عن مرعش (قوله) بمحمل الاول (الخ) وهو محل حسن معنى (قوله) ثم أى فى قصاص الاطراف (قوله) ولذا قطعت الكبيرة (الخ) نشر على ترتيب اللف (قول المتن ولا تتمه (الخ) وكذا لو اوضح جبهته وجبهة الجاني اضيق لا يرتقى للرأس لما ذكر معنى (قول المتن والصحيح (الخ) وبه قطع الاكثر ونكفى الروضة معنى وكذا اعتمده المنهج والنهاية خلافا لظاهر صنيع الشارح (قول المتن فى موضعه) أى تعيين موضع سم (قول المتن الى الجاني) هل له تفريقها فى موضعين بغير رضا المجنى عليه سم على حجج والاقرن نعم لان الجاني رضى بالضرر لنفسه ع (قوله) لان جميع الرأس (الخ) بخلاف ما إذا لم يستوعب رأس المجنى عليه فانه يمتنع ذلك المحل فقولهم ان الرأس كله محل الجناية فيما إذا استوعب رأس المجنى عليه معنى ورشيدى (قوله) لكن اطال جمع (الخ) عبارة النهاية وان انتصر له جمع (الخ) (قوله) وعليه) أى المقابل عبارة المعنى ومحل الخلاف ما إذا اخذ قدر ذلك القدر من مكان واحد أو اراد أن يأخذ قدر ما أوضحت منه من مواضع من راسه فالاصح المنع (قوله) وفارق الدين (الخ) أى على هذا سم (قوله) وهذا متعلق بعين (الخ) قديقال التعلق بالعين لا يقتضى التخيير فالتفريع المذكور ممنوع ويؤيد ذلك ان العبد الجاني يتعلق الحق بعينه ولا يتعين الاخراج منه غاية الامر ان القصاص لما لم يكن بغير الاخذ من المحل اوجبنا الاخذ منه سم (قوله) ليم له التشني لا يتوقف على تخييره سم (قول المتن ولو اوضح ناصيته) كذا فى اصله رحمه الله باضافتها الى الضمير وعبارة المحل والمنفى ناصية من شخص (الخ) فليراجع وليحرر المتن سيد عمر (قوله) من أى محل شاء أى الجاني ظاهره وان انفصل عن الناصية لكن يلزم حينئذ اخذ موضحتين فواحدها لكن لا مانع رضا الجاني سم على حجج اه ع (قوله) الرشيدي قوله من أى محل شاء يعنى الجاني على قياس ماسر واليه يشير كلام الباباه (قوله) فى محل الزائد) أى فى تعيينه (قوله) واماما اقتضاه ظاهر المتن هنا (الخ) وليتناول وجه الاقتضاء (قوله) خبر فالخيرة (الخ) وكان حقه التقديم لتضمنه الاستفهام وجملة يبنى (الخ) جواب الاستفهام ولو جملة خبر اخذ فى محل لكان ان خصره اوضح (قوله) فيما ذكرته) أى من جريان الخلاف السابق هنا (قوله) لكن ما ذكرته (الخ) أى قوله لا لان يفرق (الخ) (قوله) محتمل ايضا (الخ) هذا احتمال ظاهر السقوط فلا يبنى إلا الغفلة عنه سم (قوله) لا يبنى (الخ) الى قوله لان الاصل فى النهاية لا قوله نعم الى فان اختلفا وكذا فى المعنى لا قوله او كل فرد وكيله (قوله) لا يبنى (الخ) أى قول المصنف ولو زاد (الخ) (قوله)

(ولا تتمه من) خارج الرأس نحو (الوجه والقفا) لخروجه عن محل الجناية (بل يؤخذ قسط الباقي من ارش الموضحة لوزع على جميعها) فان بقى نصف مثلا اخذ نصف ارشها (وان كان رأس الشاح أكبر أخذ منه قدر رأس المشجوج فقط) لحصول المائلة (والصحيح ان الاختيار فى موضعه) أى الماخوذ (الى الجاني) لان جميع الرأس محل للايضاح وهو حق عليه فيؤيده من أى محل شاء كالدين وأشار المصنف بالصحيح الى فساد المقابل ان الخيرة للبنى عليه لكن اطال جمع متاخرون فى الانتصار له وانه الصواب نقلا ومعنى وعليه يمنع من اخذ بعض المقدم وبعض المؤخر لئلا يأخذ موضحتين بموضحة وفارق الدين بتعلقه بالذمة وهذا متعلق بعين رأس الجاني فتخير المستحق فى اخذه من أى محل شاء ليم له التشني (ولو اوضح ناصيته وناصيته أصغر) تعيذت الناصية للايضاح (و (تم) عليها) من باقى الرأس من أى محل شاء لان الرأس كله محل الايضاح

(قوله) أما إذا اختص الشعر برأس الجاني فلا قدور (الخ) أى بخلاف ما إذا اختص برأس المجنى عليه فثبتت القود كما قاله فى الروض وكذا أى يقتض لذى شعر من أقرع لا عكسه اه (قول المتن الى الجاني) هل له تفريقها فى موضعين بغير رضا المجنى عليه (قوله) وفارق الدين) أى على هذا (قوله) وهذا متعلق بعين رأس الجاني (الخ) قديقال التعلق بالعين لا يقتضى التخيير فالتفريع المذكور ممنوع ويؤيد ذلك ان العبد الجاني يتعلق الحق بعينه ولا يتعين الاخراج منه وكذا الرهن غاية الامر ان القصاص لما لم يكن بغير الاخذ من المحل اوجبنا الاخذ منه (قوله) ليم له التشني لا يتوقف على تخييره (قوله) من أى محل شاء) ظاهره وإن انفصل عن الناصية لكن يلزم حينئذ اخذ موضحتين فواحدها لكن لا مانع رضا الجاني (قوله) واماما اقتضاء (الخ) من ان قوله محتمل ايضا هو احتمال ظاهر السقوط فلا يبنى إلا الغفلة عنه

فهو عضو واحد (تنبيه) يبنى ان باقى هنا فى محل الزائد على الناصية الخلاف السابق ان الخيرة فيه للجاني او المجنى عليه واماما اقتضاء ظاهر المتن هنا من ان الخيرة للبنى عليه من غير خلاف فبعد جد الإلان يفرق بان التميم هنا وقع باعفا لم يكن فيه حيف على المقص منه بخلاف الابتداء ثم مرأيت الزركشى قال وحيث قلنا بالتميم فالخيرة فى التعيين لمن يبنى ان باقى فيه ماسبق انتهى وهو صريح فبما ذكرته اولا لكن ما ذكره تبعد محتمل ايضا فلا يبنى ان يغفل عنه (ولو زاد المقصص) لا يبنى ما يأتى ان المستحق

لا يمكن من استيفاء الطرف ونحوه بنفسه لفرض هذا فيما إذا رضى المقتض منه بشكته أو وكل فزاد وكيله أو فيما إذا بادر (في موضحة على حقه) عمدا (لزمه) بعد اندمال موضحة (قصاص الزيادة) لتعديده (فان كان الزائد) باضطراب المقتض منه فهدر أو باضطرابها فقردة تردد ويظهر أنه عليها فيدر النصف مقابل اضطراب المقتض منه نعم إن تولد اضطراب المقتض من اضطراب المقتض منه أتجه أهدار الكل أو عكسه أتجه ضمان الكل فان اختلفا صدق المقتض منه كارجحه البقيني لان الاصل ضمان الزيادة (٤٢٣) وعدم ضمان اضطرابه وورجح الاذرى

أن المصدق هو المقتض وعلمه
بأنه ينكر العمدة فان اراد
ظاهرة فواضح تصديقه
بالنسبة لاسقاط القود
لكنه ليس مانحن فيه أو
انه ينكر تأثير فعله فيم يقفه
ولأن كان الاصل براءة ذمته
لما مر في توجيه كلام البقيني
(أو خطأ) كان اضطراب
يده أو شبهه عمدا (أو) عمدا
ولكنه (عقافا) مال وجب
له (ارش كامل) لان الزائد
ايضا (كامل وقيل قسط)
منه بعد توزيع الارش
عليها لاحاد الجراح
والجراح اقروا بدمع اتحاد
الجراحه مع أن بعضها حق
(ولو اوضحه جمع) بأن
تحملا على التوجروهما معا
(اوضح من كل واحد منهما)
أي مثل جبهه إذا من جزء
الاول كل منهما جان عليه فان
وجب مال وزع الارش
عليهم على المعتد (وقيل)
يوضح (قسطه) من الموضحة
لامكان التجزى هنا بخلاف
القتل وبرد بأنه لا نظير
لامكانه مع وجود موضحة
كاملة من كل (ولا تقطع
صححة) من نحو بد (بشلاء)
بالدلاء اعلى منها كالاتخذ
عين بصيرة بعباء (ولأن

لا يمكن) ببناء المفعول من التمكين (قوله لفرض الخ) متعلق بدم النافاة وعله (قوله أو وكل الخ) قال
ابن شهبة في هذا التصور نظر معنى عبارة عرش هذا الايتام في قوله الآ لزمه بعد اندمال موضحة قصاص
الزيادة فانه صريح في أن المقتض هو الجنى عليه نفسه لا وكيله اه (قوله فزاد وكيله) انظر قصاص
الزيادة حينئذ يكون على من رشيدى اقول وظاهر انه على الوكيل ثم رايت في البجيرى مناضه والذى يفهمه
كلام عرش ان القصاص على الوكيل اه (قوله بادر) اى الجنى عليه (قوله ويظهر انها عليهما الخ) اقول
هذا إنما يظهر على ما يأتيه فيما لو اوضحه جمع أنه يوزع الارش عليهم أماغلى أنه يلزم كلالار ش كامل
وهو الذى اعتمد شيخنا الشهاب الرملى فقياسه انه يلزم المقتض ارش كامل سم على حجو وقد يجب بان
ماسيات مفروض فيما اذا اشترك الامر بين الجميع على السواء بخلاف ما إذا كان باضطرابها فقد يكون الامر
من احدهما غيره من الآخر عرش (قوله فان اختلفا) اى بان قال المقتض تولدت باضطرابك فانكر
المقتض منه سم ونهاية ومعنى (قوله وعدم ضمان) يتأمل موقعه سم (قوله وعدم ضمان اضطرابه)
أى المقتض منه (قوله بأنه ينكر) أى المقتض (قوله فان اراد الخ) أى الاذرى (قوله لكنه ليس الخ)
اى إذا الكلام في مطلق الضمان الشامل للارش (قوله ليس مانحن فيه) هذا يدل على انه لا قود عند
الاختلاف سم (قوله أو خطأ) عطف على قوله اضطراب المقتض منه ويحتمل على قوله عمدا (قوله
عليهما) اى الايضاح الحق والزائد عليه (قوله وزع الارش الخ) خلافا للنهية والمعنى عبارة الاول
قوال الامر للدية وجب على كل ارش كامل كارجحه الامام جزم به فى الانوار وصراحه في باب الديات
وقال الاذرى انه المذهب وأقرب به الى الدرهم الله تعالى اه قال عرش قوله ارش كامل وذلك لان افضل كل
واحد جعل موضحة فيجب ارشها كاملا اه (قوله مع وجود موضحة) اى تنزيلا (قوله من نحو بد)
الى قوله وقد يشكل في النهاية (قوله بشلاء) والشلل بطلان العمل وإن لم يلزم الحسن والحركة كارجحه
ابن الرفعة معنى (قوله إن لم يسقط منه) اى من المجذوم (قوله من جمع الصوت الخ) نشر مشوش (قوله
وفيما اذا) عطف على غير انف (قوله وفيما اذا لم تستحق) اى قوله ومر في المعنى (قوله لم تستحق نفس
الجاني) بأن سرى قطع الشلاء للنفس سم (قوله نزع الدم) اى خروجه كله شرح الروض سم

(قوله ويظهر انه عليها فيدر النصف) اقول هذا إنما يظهر على ما يأتيه فيما لو اوضحه جمع أنه يوزع
الارش عليهم أماغلى انه يلزم كلالار ش كامل وهو الذى اعتمد شيخنا الشهاب الرملى كاسيات قريبا
فقياسه انه يلزم المقتض ارش كامل فليتأمل (قوله ايضا ويظهر انه عليهما) كتب شيخنا الشهاب الرملى
بها مش شرح الروض انه اراجع لكن قوله فيدر النصف فيه نظر على الراجح في ايضاح الجمع انه على كل
ارش كامل إلا ان يقال الزائدة تابع فلا يكمل ارشه وفيه نظر (قوله فان اختلفا) اى بان قال المقتض
تولدت باضطرابك فانكر المقتض منه (قوله وعدم ضمان اضطرابه) يتأمل موقعه (قوله لكنه ليس ما
نحن فيه) هذا يدل على انه لا قود عند الاختلاف (قوله فان وجب مال وزع الارش عليهم) الذى اعتمد
شيخنا الرملى وجوب ارش كامل على كل (قوله على المعتد) اى شيخنا الشهاب الرملى وجوب ارش كامل
على كل (قوله لامكان وجود^(١)) الظاهر لامكان التجزى مع وجود (قوله وفيما اذا لم تستحق نفس
الجاني) بأن سرى قطع الشلاء للنفس (قوله وإن لم يؤمن نزع الدم) اى خروجه كله شرح الروض (قوله

رضى الجاني) بخالفته للشرع ومحل في غير أنف وأذن أمامها فيؤخذ صحيحهما بأشلهما ويجزو مهابا لم يسقط منه شيء لبقاء منفعتيهما
من جمع الصوت والريح ونازع فيه البقيني بما لا يلاقيه وفيما إذا لم تستحق نفس الجاني وإلا اخذت صحيحته من اى نوع كانت بالشلاء
والنافعة وشلاء بسلام وإن لم يؤمن نزع الدم لان النفس ذاهبة بكل تقدير وأفهم المتن قطع الشلاء بالسلام هو الاصح إن استوى
شلهما (١) قول المحشى قوله لامكان وجود الخ الذى في النسخ التى بايدينا ماترى اه

أوزاد شلل القاطع وأمن فيهما زف الدم ومر أنه لا عبرة بما حدث بعد الجناية فلو جنى سالم على يد شلّا ثم شل لم تقطع وقد شل بما يأتي أنه لو قطع من لكفة أصابع كفا بلا أصابع لم يمت منه من إلا إذا سقطت أصابع الجاني فاعتبر وما حدث بعد الجناية إلا أن يجاب بأن ذات الكفين ثم لا تفاوت بينهما حال الجناية (٤٣٤) وإنما الأصابع مانعة وقد زال وما المايدن هنا فيهما تفاوت مانع للكفاة حال الجناية

(قوله أوزاد شلل القاطع الخ) في الروض وأصله أنه لو قطع الأشل مثله فصح القاطع لم يقطع اه وعلوه بوجود الزيادة عند الاستيفاء واعتبر وما أحدث وتقدم أنه لو قتل ذى ذم بأم سلم القاتل لم يسقط القصاص وعلوه بوجود المكافأة حال الجناية فلم يعتبر وما أحدث فليتأمل سم وأجاب المغنى عن ذلك الأشكال بأن المتافع إذا عادت يدين أنها لم تزل في الحقيقة ما اعتبرنا لإحلال الجناية اه (قوله ومر) أى قبيل قول المتن ولا يضر تفاوت كبر الخ (قوله ثم شل) ببناء المفعول (قوله وقد شل) أى ماسر (قوله بما يأتي) أى فى آخر الفصل (قوله ذات الكفين) أى أنفهما (قوله وقد زال) أى المانع ولو أنش كان النسب (قوله هنا) أى فى مسألة جناية السليم على يد شلّا (قوله بعدها) أى الجناية (قوله أى أخذ صحيحة) أى قوله وأوشك فى المغنى وإلى قوله وإنما أخذت فى النهاية الأقول لخلاف لما هو عبارة (قوله وله حكومة) أى ليده الشلاء معنى (قوله ولم يلزمه شيء) أى وإن مات الجاني بالسراية معنى (قوله والاك قطعها) أى وجهه ذلك أن قوله أقطبها قصاصا تضمن جعلها عوضا وكونها عوضا فاسد فيجب بدلهاء والدية بخلاف ما لو لم يقل ذلك بل أقصر على قوله أقطعها فإن القطع باذن منه فيقع هدر أو لا شيء للجنى عليه لاستيفاء حقه براضه عرش (قوله عوضا الخ) لم يترعوضوا للفرق بين العالم وغيره سيد عمر (قوله لزمه) أى الجنى عليه ديتها أى لا نعلم يستحق ما قطعته معنى (قوله وله حكومة) أى على الجاني لأنه لم يبدل عضو بجان معنى (قوله أى إثنان) أى وإن اقتضت عبارة أنه لا بد من جمع معنى (قوله وأوشك) عطف على قول المتن أن يقول أهل الخبرة الخ عرش (قوله أو فقدم) أى بأن لم يوجد وبإسقاط الفرض عرش وبجبرى (قوله بالرفع) فيه إشارة إلى أنه ليس فى حيز الاستثناء سم على حج عرش عبارة المغنى فإن قالوا ينقطع الدم والحال أنه يقع بها مستوفيا بأن لا يطلب أرشا للشلل فيقطع حينئذ بالصحيحة ثم قال تنبيه لو قدم قوله ويقع بها مستوفيا على قوله إلا أن يقول الخ لا يستغنى عما قدرته اه (قوله واختلافها الخ) مبتدأ خبره لا يؤثر (قوله لهما) أى الصفة عرش (قوله ومن ثم) أى من أجل عدم مقابلة الصفة المجردة مال (قوله لم يجب زائد) أى لفصلية الإسلام أو الحرية معنى (قوله أنهم الخ) أى أهل الخبرة (قوله أنها تقطع) أى الشلاء بالصحيحة جواب إذا قالوا الخ (قوله لأن العلة الخ) أى علة عدم القطع والجارو المجرو متعلق بعدم الإفهام وتعليل له (قوله المعلوم) نعت فوات النفس وقوله علت الخ خبر لأن الخ (قوله قد دفعت) أى تلك العلة المعلوم من كلامه (قوله ذلك الإيهام) لعل وجه الإيهام أن تقديم الاستثناء على القناعة قد يتوهم منه أنه مخصوص بما ذالم توجد فلو أخره عنها لكان كلامه نصا فى عموم عدم الاختصاص بذلك (قوله ردا) إلى المتن فى النهاية (قوله يدا أورا رجلا) تمييز أن فالسليم واقع على الشخص لا على العضو بدليل قوله بأعسم وأرجح رشيدى (قوله أو نحوها) كأنه إشارة إلى ما كان بأفة احتراز عما لو كان كجناية فيقتنع القصاص سم على حج عرش (قوله كما علم ما مر) كأنه يريد ما ذكره فى شرح ولا يضر تفاوت كبر الخ سم (قوله والعسم) إلى قول المتن ولا أثر لا انتشار

فلم يعتبر بما حدث بعدها (فلو قفل) أى أخذ صحيحة (بشلاء بلا أذنه) (لم يقع قصاصا) لأنها غير مستحقة له (بل عليه ديتها) وله حكومة (فلوسرى) قطعها لنفسه (فيلية) حيث لم ياذن له الجاني فى القطع كأنقرر (قصاص النفس) لتفويتها بغير حق أما إذا أذن فلا قود فى النفس ثم إن أطلق كاقطع يبدى جعل المقص مستوفيا لحقه ولم يلزمه شيء مولا كاقطعها عوضا أو قودا لزمه ديتها وله حكومة والنفس هدر على كل حال كما تقدم لوجود الأذن (وتقطع الشلاء بالصحيحة) لأنها دون حقه (إلا أن يقول أهل الخبرة) أى إثنان منهم (لا ينقطع الدم) لو قطعت بأن لم تندد أفواه العروق بحس نارو لا غيرها وأوشك فى انقطاعه لتردهم وقدمه كما هو ظاهر خلاف لما توهمه عبارة فلا تقطع بها وإن رضى الجاني حذرا من استيفاء نفس بطرف وتجب دية الصحيحة (ويقع) بالرفع (بها) لو قطعت بأشل أو بصحيح (مستوفيا) ولا يطلب

أوزاد شلل القاطع الخ) فى الروض كاصله أنه لو قطع الأشل مثله فصح القاطع لم يقطع اه وعلوه بوجود الزيادة عند الاستيفاء واعتبر وهما ما حدث وتقدم أنه لو قتل ذى ذم بأم سلم القاتل لم يسقط القصاص وعلوه بوجود المكافأة حال الجناية فلم يعتبر وما أحدث فليتأمل (قوله حيث لم ياذن) أى حاجة له بعد ما تقدم من قوله بلا أذنه (قوله بالرفع) فيه إشارة إلى أنه ليس فى حيز الاستثناء (قوله أو نحوها) كأنه إشارة إلى ما كان بأفة احتراز عما كان بجناية فيقتنع القصاص (قوله كما علم ما مر) كأنه يريد ما ذكره فى شرح ولا يضر تفاوت

ارش الشلل لاستوائهما جرم واختلافهما صفة لا يؤثر لهما بمجردهما لا تقابل مال ومن ثم فى لو قتل قن أو ذى عر أو مسلم لم يجب زائد وإنما أخذت دية أصعب نقص لأنه يفرد بالقود تقديم الإخ على ويقع لا يفهم أنهم إذا قالوا لا ينقطع الدم وقنع بما مستوفيا أنها تقطع لأن العلة وهى فوات النفس المعلوم من كلامه أنه لا يباح بالإباحة علت من الاستثناء دفعت ذلك الإيهام (ويقطع سليم) يدا أورا رجلا (بأعسم وأرج) خافة أو نحوها كما علم ما مر إلا خال فى العضو والعسم مهملة تين تأنيها محرك

تشنج في المرفق أو قصر في الساعد أو العضد وقيل هو ميل واعوجاج في الرسغ وقيل الاعمس (٤٣٥) وهو من بطشه بيساره أكثر وكلها

صحيحة هنا (ولا أثر لحضرة
ظفارها وسوادها) وغيرهما
ما يزيل نضارتها حيث
كان لغير آفة ولم يحذف الظفر
إذا خلل حيث يثد في العضو
(والصحيح قطع ذاهبة
لاظفار) خلفة أولا
(بسلبيتها) وله حكومة
الظفار (دون عكسه)
لأنها أعلى منها وهذا هو محل
الخلاف نظر إلى أن الاظفار
تابعة (والذكر محموق شلا)
تمييز أو حال من المبتدأ على
مذهب سيبويه أو من الضمير
المستقر في الظرف على
الاصح (كأيد) في أمر
فيقطع أشله يصبح جو بأشله
بشرطه لا يصح به بأشله
والشامل في كل عضو بطلان
عمله المقصود منه أن يبقى
حسوه حر كنهه (و) أما الذكر
(الاشل) فهو منقوض
لا ينسبط (وعكسه) أي
منسبط لا ينقض فهو ما يلزم
حالة واحدة (ولا أثر للانتشار
وعدمه فيقطع فجعل) أي
ذكره (مخفى) أي يذكره
وهو من قطع أو سلب خصبته
ورأى أنها بطلان لغة على
جلد تهما أيضا (و) ذكر
(عين) خلافا لآلة الثلاثة
إذا خلل في نفس العضو
وأنما هو في العين لضعف
في القلب أو الدماغ والصلب
والخصى أولى منه أقدرته
على الجماع (و) يقطع (أنف
صحيح) شه (باخشم) لا يثيم
(وَأَذْنٌ مِسْمِعٌ بِأَمْسٍ لَّانِ

في المعنى الاقوله تميز **(قوله تشنج)** أي ليس منهج **(قوله أو قصر في الساعد)** أي الصورة انها ليست أقصر من الأخرى فقدم انها اذا كانت أقصر من أخذتها لا تقطع بهار شدي **(قوله وكلها صحيحة)** أي كل واحد من معانيها المذكورة صحيحة مرادها عن وظاهر ان الصورة في الأخيرة ان الجاني قطع يمنة التي هي قليلة البطش رشيدي **(قول المتن ولا أثر)** أي في القصاص في يد اور جل معنى **(قوله حيث كان الخ)** الفرق بين هذا حيث منعت فيه الأفة من القصاص وما تقدم في شرحي قوله ولو لا يضر تفاوت كبر الخ قوله باعسم الخ حيث لم يمنع فيها لا يجوز لفتايل سم **(قوله لغیر آفة)** أي خلفه معنى **(قول المتن والصحيح)** قطع ذاهبة الاظفار **(الخ)** و يقطع فأقوده الاظفار بفادتها ولو نبت اظفار القاطع لم يقطع لحدوث الزيادة فو يؤخدمه ان يد الجاني لو نبت فيها أصبع بعد الجناية لم تقطع معنى **(قوله خلفه أولا)** الى قوله وجفن أعمى في النهاية **(قوله وله حكومة الخ)** أي صاحب السليمة **(قول المتن دون عكسه)** أي لا يقطع سليمة الاظفار بذاهبتها قال في الروض وشرحه ولكن تكمل ديتها أي ذاهبة الاظفار وفرق بان القصاص تعتبر فيه المعاملة بخلاف الدية اه سم **(قوله وهذا)** أي دون عكسه هو محل الخلاف اشارة الى الاعتراض عبارة المعنى اعترض على المصنف بان عبارة تقتضي طردوجين في المستثنين مع أن الاولى لا خلاف فيها والثانية فيها احتمال للامام لوجه جعله و جهاه عبر فيها بالصحيح و قال لا يقطع سليمة اظفار بذاهبتها دون عكسه كان أظهر وأخصر اه **(قوله تميز)** فيه تأمل دل الخالي بالام لا يجي عنه التميز **(قوله أو حال الخ)** فيه أن يجي المصدر حالاً غير مقيس سم **(قوله على الاصح)** منه يعلم أن يجي الحال من الضمير في الظرف فيه خلاف والاصح منه الجواز و به صرح بعضهم ع ش أقول المقرر في كتب النحو أن الخلاف انما هو في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف في مجيها من الضمير المستر في الظرف فقول شارح على الاصح انما أراد به مذهب الجهور من منع مجي الحال من المبتدا خلافا لسبويه **(قوله بشرطه)** أي السابق قبيل قول المصنف فلو فعل الخ **(قوله فهو متقبض)** جواب وأما الذكر **(قول المتن متقبض)** ليس المراد بعدم القدرة على الجماع به بل المراد بانقضاءه نحو ليس فيه بحيث لا يسترسل و بانسباط عدم إمكان ضم بعضه الى بعض دليل ما سبذكره من أنه يقطع الفحل بالعين ع ش عبارة الجبري و شلل الذكر بان لا يجي ولا يبول ولا يجامع لأن عمله الانما هو البول والجماع كقوله شيخنا العزيز في فتى اتني كل من الثلاثة فهو أشل وان وجد انتشارا وعليه ينضح قوله ولا أثر للانتشار فان وجدوا حد من الثلاثة أنى فليس بأشل اه **(قوله فهو ما يلزم الخ)** أي الاصل **(قول المتن ولا أثر)** في القصاص في الذكر معنى **(قوله ومم)** في شرح وذكره وأثنين **(قوله أيضا)** أي كالصينين **(قوله خلافا للأمة)** أي قول المتن وفي قلع السن في المعنى الا قوله أو الصلب **(قول المتن واذن سميع)** بالإضافة **(قوله و تقطع اذن صحيحة الخ)** **(تنبه)** التصاق الاذن بعد الابانة لا بسطة القصاص ولا لالة بل لأن الحكم يتعلق بالابانة وقد وجد ولا يوجب قصاصا ولا دية

كبر وطول الخ (قوله حيث كان لغیر آفة) الفرق بين هذا حيث تمتع فيه الآفة من القصاص وما تقدم من قوله ولا يضرب تفاوت كبر وطول الخ حيث لم تمتع فيه كما علم من كلام الشارح هناك وفي قوله باعسم وأعرج حيث لم تمتع فيه أيضا بناء على شمول قول الشارح أو نحوها لما لا تمتع فليتامل (قول المتن دون عكسه) أى لا تقطع سليمة الأظفار بذلك أهتافا إلى الروض وشرحه ولكن تكمل ديتها أى ذاهبة الأظفار وقرى بأن القصاص يعبر فيه بالمائة بخلاف الدية أه (قوله أو حال) فيه أن مجيء الصدر حالاً غير مقيس (قوله وهو من قطع أو سل خصيته أو الخ) قال المحلى والحصى من قطع خصيته أى جلدت بالبيضتين كاللثنتين متى خصيته وهو من النوادر والخصيتان البيضتان أه وقوله كاللثنتين أى هما أيضا جلدتا البيضتين كما تقدم تفسير اللثنتين بجلدتي البيضتين قيل الباب (قول المتن وأنف صحيح) عبارة التنبيه وبؤخذ الألف الصحيح والأذن الصحيح بالألف المستحشف والأذن الشلافي أصح القوانين أه قال ابن القريب في شرحه بكسر الشين وهو

بمقبولة لا بخرومة ذهب بعضها وكالحرم (٤٣٦) ثقب اوشق اورث نقصا (لا عين صحيحة بخدعة عيما) وان بقيت صورتها لانها اعل

بقطعها ثانيا لانها مستحقة لازالة ولا مطالبة للجاني بقطعها بأن يقول اقطعوا هائم اقطعوا أذن بل النظر في مثله للامام واما التصاقها وقطعها ثانيا قبل الابانة فيسقط القصاص والدية عن الاول ووجبها على الثاني وللجني عليه حكمة على الجاني اولا ويجب قطع الاذن المبانة إذا التصقت إن لم يخف منه مخدور تيمم بخلاف ما إذا كانت معلقة بجلدة والتصقت فانه لا يجب قطعها وإنما اوجبا القطع ثم للدم لان المتصل منه بالمجان قد خرج عن البدل بالكلية فصار كالاجني وعاد اليه بلا حاجة ولهذا لم ينف عنه وإن قل بخلاف المتصل منه متاول واستوفى الجني عليه بعض الاذن فالنقص فله قطعه مع باقيه لاستحقاقه الابانة معنى وروض مع الاسي (قوله بمقبولة) اي ثقب باغير شائن معنى واسي (قوله لا خرومة الخ) اي ولا تقطع صحيحة بمخرومة والخرومة ما قطع بعضها بل يقتص منها بقدر ما بقي منها وتقطع مخرومة صحيحة ويؤخذ ارش ما نقص منها معنى وروض مع الاسي (قوله ذهب بعضها) صفة كاشفة عرش (قول المتن لا عين الخ) اي لا تؤخذ عين صحيحة ولا يصح عطفه على ما قبله لان العامل فيها قبله وهو يقطع لا يصح تقديره هنا ولذا قدرت في كلامه تؤخذ معنى (قوله مالم يميز جفن الجاني بالهدب) بأن كانت اهدبا سليمة دون هذب الجني عليه وينبغي أن يكون النظر للمنتب لا للشعر فلا يؤخذ جفن صحيح المنتب بفاسد المنتب سيد عمر (قول المتن ولسان ناطق) بالاضافة ويجوز التوصيف (قوله لا نه اعلى منه) إلى قوله نظير ما مر في النهاية إلى قوله ويقطع اخرس بناطق (قوله قطع به) اي حال عرش (قوله التي لم يبطل الخ) فان بطل نفعها او نقص فلا قصاص مالم يكن سن الجاني مثلا كما يؤخذ من قوله الاتي اما صغيرة لا تصلح الخ عرش (قوله ولا نقص) اي ولا صغر فيها بحيث لم تصلح للضغ معنى وكان الاول أن يزيد بها الظاهر قوله الاتي اما صغيرة الخ (قوله الآية) إلى قوله نعم يعز في المعنى (قوله يثملها) اي العليا بالعليا والسفلى بالسفلى معنى (قوله فيمن كسرت) وهي الريع اخت انس بن النضر كسرت ثنية جارية من الانصار فاتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال كتاب الله القصاص معنى (قوله كتاب الله القصاص) فاعل صح اي صح هذا الخبر (قوله يثملها) اي السن (قوله بضم) اي اوله (قوله التي من شاها ان تسقط) صفة كاشفة ان اريد بالواضع حقيقتها الآية ولا الهى مقيدة رشدي (قوله ومنها) اي الواضع المغلوقة تعقيد للثب اي واما لو كانت من غيرها فيقتص في الحال ولا ينظر لانه

البايس اه (قوله مالم يميز جفن الجاني بالهدب) ظاهره وان كان عدم الهدب في جفن الجني عليه لنحو تنف مع فساد المنتب وقد يلتحق بما سبق في شعر الرأس فليراجع (قوله على الاوجه) في شرح الروض خلاف قضية الروض واصله (قوله لا نقص) ينقص ارشها كقيد به بالقيني اذ كان لهذا القيد وسباق في كلام الشارح ما يفهم منه ذلك وهو قوله الاتي اما صغيرة الخ لكن هذا يقتضي ان لا يقيد بهذا القيد لان فيما خلا عنه ايضا القصاص غاية الاسرانه لا بد من المائلة قليلا مل (قوله شخص) ولو عبر بثغور دخل فيه البالغ وغير البالغ وقوله سن صغير أو كبير دخل فيه البالغ غير الثغور فقد دخل في هذه العبارة ما إذا كان الجاني بالغا غير ثغور وكان الجني عليه بالغا غير ثغور وهذا ما ذكره بقوله الاتي ولو قلع بالغ غير ثغور سن بالغ غير ثغور الخ فهذا الاتي مكرر مع هذا فان قلت ذكر الاتي ليرتب على قوله الاتي فان اقتص ولم يعد سن الجاني فذاك الخ قلت كان يمكن ذكر هذا هنا كأن يقول وفيما إذا كان كل منهما بالغا غير ثغور ان اقتص ولم يعد سن الجاني فذاك الخ فان قلت هذا مر ذكر ما يأتي تفصيل ما هنا قلت لو كان كذلك قدمه على قول المصنف ولو قلع سن ثغور الخ ودخل في العبارة ايضا ما إذا كان الجاني بالغا ثغور او اقتص منه لفساد منتب الجني عليه فلم يفسد منتبه بل عادت السن فهل تقلم ايضا وهكذا حتى يفسد المنتب كذا إذا كان غير ثغور فيه نظر وقد يقتضي الفرق الذي ذكره أنها تقلم ايضا وهكذا على ما اعتمد من تكرار القطع إلى ان يفسد المنتب اما على عدم التكرار الذي اعتمد مر وطب كانه عليه في الحاشية الآية قريبا فلا قطع إذا عادت

والضوء في نفس جرمها وتؤخذ عيما بصحيحة رضى بها الجني عليه وجفن أعى بجفن بصير وعكسه مالم يميز جفن الجاني بالهدب (وللسان ناطق بأخرس) لانه اعلى منه مع أن النطق في جرم اللسان ويقطع أخرس بناطق إن رضى الجني عليه والاخرس هنا من بلغ أو أن النطق ولم ينطق فان لم يبلغه قطع به لسان الناطق ان ظهر فيه اثر النطق يتحرر بكم عند نحو بكاء وكذا إن لم يظهر هو ولا ضده على الاوجه لأن الاصل السلامة (وفي قلع السن) التي لم يبطل نفعها ولا نقص (قصاص) الآية فيقطع كل من العليا والسفلى يثملها (لا في كسرهما) لما مر أنه لا قود في كسر العظام لكن المعتمد أنه إن أمكن استيفاء مثله بلا زيادة ولا صدق في الباقي فعل ومن ثم صح فيمن كسرت سن غيرها كتاب الله القصاص وفرق الرافى بينها وبين بقية العظام بأنها بارزة ولاهل الصناعة آلات قاطعة مضبوطة يعتمد عليها اما صغيرة لا تصلح للضغ وناقصة بما ينقص أرشها كثيفة قصيرة عن أختها

وشديدة الاضطراب لنحوهم فلا يقلع بها الا مثلها (ولو قلع) شخص ولو غير ثغور (سن صغير) أو كبير . ذكر الصغير الغالب (لم يثغر) بضم فسكون للثبلة ففتح للبعجمة أي لم تسقط أسنانه الرواضع التي من شأنها أن تسقط ومنها المقاعة لا

بقود ولادة (في الحال)

لعودها غالبا كالشعر نعم

يعزرها كظاهر (فان جاء

وقت نباتها بأن سقطت

البواقي وعدن دونها وقال

أهل البصر) أي اثنان من

أهل البصيرة والمعرفة نظير

ما مر لا واحد بخلاف

نظائر له سبقت لان القود

يحتاجه اكثر وقدر في

المرض المخوف أنه لا بد

من اثنين وهو صريح فيها

ذكرته (فسد المنبت وجب)

حيث لم يقصد قاعها

الاستصلاح لان هذا

ينزل فعله منزلة لخطأ كذا

قبل وانما يتجه في الولي

ونحوه (القصاص) أو يتوقع

نباتها وقت كذا انتظر

فان جاء ولم تنبت وجب

القصاص ولو عادت بعد

القصاص بان أنه لم يقع

الموقع فتجب دية القلوعة

قصاصا فيها يظهر (ولا

يستوفى له في صغره) بل

يؤخر لبسوغه لاحتال

عفوه فان مات قبله وأيس

من عودها اقتص وارثه

ان شاء فورا أو أخذ

الارث وليس هذا مكررا

مع قوله الآتي وينتظر

غائهم وكالصبيهم لان

ذاك في كال الوارث وهذا

في كال المجنى عليه نفسه

المستحق ولو عادت ناقصة

اقتص في الزيادة ان امكن

لا يسقط مجرى (قوله الرواضع في الحقيقة الخ) عبارة الانوار والرواضع أربع أسنان تنبت وقت الرضاع
يعتبر سقوطها لا سقوط الكل فاعله اه رشدي (قوله التي توجد الخ) أي تنبت من اعلى واسفل المسماة
بالثاقليوني (قوله نعم يعزرها) أي حالها عش (قول المتن وعدن) قيل كان ينبغي وعادت لان جمع الكثرة
لغير العاقل يختاره فعملت على فعلن عميرة (قول المتن وقال اهل البصر) ظاهره اعتبار المجيء والقول معا
وانه لا يكتفي بالقول وحده وقد يتجه خلافه سم على حج وعليه فلو قلعت بقولهم ثم بنت من المجنى عليه وجب
الارث كاستفاد من قول الشارح الاتي ولو عادت الخ عش وعبارة الشوري ظاهر كلامه اشترط
الامر وهو متجه في القود لانه لا يتدارك بخلافه في الارش فلا وجه العمل بقولهم هنائم ان جاء الوقت
ولم تعدأ مضى الحسكو الاربع علم اخذ منه لتبين فساد كلامهم اه ولعله الوجه (قوله من اهل
البصيرة) اشار به الى تساوي البصر والبصيرة في المعنى المذكور عش (قوله نظير مامر) أي في شرح لان
يقول اهل الخبرة (قوله فيما ذكرته) أي قوله أي اثنان (قوله لان هذا) أي من قصد الاستصلاح (قوله في
الولي) لعل المراد ولي الترتيب فليراجع وعليه فالمراد من نحوه (قوله أو يتوقع) إلى قوله وهكذا في
المعنى الاقوله غير التزمير (قوله أو يتوقع الخ) عطف على قول المتن فسد المنبت (قوله فان جاء) أي
الوقت المنتظر (قوله ولو عادت بعد القصاص) إلى قوله فانه إنما اقتص في النهاية الاقوله وهكذا الى ان
يفسد منها (قوله ولو عادت) أي من المجنى عليه وهذا راجع لكل من صورق المتن والشرح (قوله فتجب
دية المقلوعة الخ) لم يبين نوع الدية هي عمد او غيره والظاهر ما في اسم على المنهج انها شبه عمد فتحمله العاقلة
لجواز الاقدام منه عش (قوله فان مات قبله) أي البلوغ معنى (قوله وايس الخ) أي والحال انه ايس
قبل الوقت بمجيء الوقت وقول اهل البصر بفساد المنبت من عودها عش (قوله فورا) أي حالها بغير
انتظار ظرف لاقتص عبارة المعنى اقتص وارثه في الحال واخذ الارش اه (قوله اقتص في الزيادة) أي
بقدر النقص سم على جميع عش (قوله اما اذا مات) أي المجنى عليه الغير المنثور (قوله قبل الياس) أي قبل
حصوله وقبل تبين الحال معنى (قوله فلا قود) وكذا لا دية على الاصح كاذكره الشيخان في الديات معنى
(قوله وكذا لو نبت الخ) عبارة المعنى والروض مع الاسنى وان نبت سوداء او موهجة او بهاشين او نبتت

(قوله تنبيه الرواضع في الحقيقة أربع) قاله في الانوار كافي شرح الروض (قوله تقسيمية غيرها بذلك من
مجاز المجاورة) كما قاله في شرح الروض (قول المتن وقال اهل البصر) ظاهره اعتبار المجيء والقول معا وان
لا يكتفي بالقول وحده وقد يتجه خلافه (قوله وايس من عودها) أي قبل الموت بدليل اما اذا مات قبل الياس
(قوله ايضا وايس من عودها) إن اراد بالياس ما ذكر من المجيء وقول اهل البصر فلا حاجة للتقييد به لانه
فرض المسئلة وإن اريد زيادة على ذلك اشكل مع الاكتفاء به في ثبوت القصاص في حياته (قوله اقتص في
الزيادة) أي قدر النقص (قول المتن ولو قلع من منثور) شامل لصورتين (احدهما ان يكون القالع غير منثور
وهي المذكورة في قول الشارح وبفارق ما لو قلع غير منثور سن بالغ منثور والثانية ان يكون القالع منثور
ايضا وفي هذه الحالة اذا اقتص منه وعادت سنه لم يعد سن المجنى عليه لم يلزمه شيء كاذكره في الباب في قوله
وان قلع منثور سن منثور ابتدأ وأخذ الدية حالاً فان نبت للمجنى عليه مثلها قبل القود لم تسقط كاللا يسقط
قود موصحة لسان ولا ارش جائفة بالتاحها او نباته بل الاستيفاء وإن نبت مثلها بعد القود واخذ الدية
لم يكن للجاني قلعها ولا استرداد الدية فان قلعها عدا نالها من الارش فان لم يقتص منه او لا بل اخذت منه الدية
اتد للقطع وإن لم يخذ منه الاول قود لا دية لزمه قود دية او ديتان بلا قود ولو عادت من الجاني بعد
الاستيفاء لم يلزمه شيء سواء عادت سن المجنى عليه ام لاهافاظ قوله ولو عادت الخ المزبد على الروض وشرحه
مع قوله فيه سواء عادت الخ انه بصرح بان منبت الجاني لا يجب [فساده بل لا يجوز وإن فسد منبت المجنى عليه
وهذا ما ينافي في قول الشارح وهكذا حتى يفسد منها (قوله وان كان مفروضا فيما اذا كان كل غير منثور اذا
لا يتضح فرق (قوله من انقر الخ) اقول اصل انقر انقر بمثلثة فتم مشاة فيجوز قلب احداهما الى الاخرى ثم

أما اذا مات قبل الياس فلا قود وكذا لو نبت ولو نحو سوداء لكن فيها حكومة (ولو قلع من منثور) ويقال متفر من انقر

بشديد الفوقية أو النائية (فتبت لم يسطع القصاص في الظاهر) لان عودها التدرع نعمة جديدة فلا يسقط ما وجب للمعنى عليه من القود او الدية حالما غير انتظار ولو قلع بالغ (٣٨) غير مغفور سن بالغ غير مغفور فلا قود حالما ان تبنت فلا شيء غير التعزير والاول قد دخل وقته

فلمعنى عليه قود أوردية فان اقصص ولم تعد سن الجاني فذلك والافلت ثانيا وهكذا الى ان يفسد منتهيا به فارق ما لو قلع غير مغفور سن بالغ مغفور فرضي باخذ سنه وقلعها فتبنت فلا يقلعها لرضاء بدون حقه فلم يكن قصده افساد المنيبت بخلافه في الاولى فانه انما اقصص لافساد منتهيا فاذا بان عدم فساد فلع حتى يفسده ولو نقصت يده اصبعاً قطع كاملة قطع وعليه ارض (اصبع) لعدم استيفاء قودها والمعنى عليه أخذية اليد كلها والقطع (ولو قطع كامل ناقصة) اصبعاً (فان شاء المقتوع أخذية اصابعه الاربع وان شاء لقطها) وليس له قطع يد الكامل كلها لزيادتها (والاصح ان حكومة منابتين) اى الاربع (تجب ان لقط) لانه ليست من جنس القود فلا تستقيم (لان اخذ ديتن) لانه من جنسها فاستتبعها (و) (الاصح) انه يجب في الحالين حال القود واخذية الاربع (حكومة خمس الكف) الباقي لانه لم يؤخذ به بدل ولا استوفى في مقابلته شيء يتخيل اندراج فيه ونازع البلقين

اطول مما كانت او تبنت معهما شاعية حكومة اه (قوله) بتشد بالفوقية اى المنة وهو راجع الى كل من مغفور واغفور اصل اغفر اغفر مثله فتشاة على وزن اغفر فادغمت الاولى في الثانية في الاول وعكسه في الثاني رشيدة عبارة سم اصل اغفر اغفر مثله ثم مشاة فيجوز قلب احداهما الى الاخرى ثم الادغام فهذا معنى قوله بتشد بالفوقية او المثلة فقوله ويقال مشر بقر انا لوجين او يرجع اى قوله بتشد بالفوقية الخ اليه اى مشر ايضا اه (قول المتن لم يسطع القصاص) كالا يسقط قود موصحة واسان ولا ارض جافة بالتحامها او بناه معنى وأسنى وعباب (قوله) فلا يسقط الخ وان تبنت مثلها بعد القود او اخذ الدية لم يكن للجاني قلعها ولا استرداد الدية فان قلعها عدوانا لمزها الارض فان لم يقصص منه او لا بل اخذت منه الدية اقصص للقطع وان لم يؤخذ منه للاول قود ولا دية لمز قودية او ديتان بلا قود معنى وروض وعباب (قوله) حالما الخ) قبل وجب (قوله) ولو قلع بالغ الخ هذه مستفادة من قوله او كبير وذكر الصغير للغالب سم على حجة فذكرها ايضاح عرش او ليرفع عليه قوله ثم ان تبنت الخ (قوله) وقته اى وقت بناتها (قوله) والاقلت ثانيا الخ) الوجه انه لو لم يفسد المنيبت بالقلع ثانيا لا يقطع ثالثا ثم وطبواى سم على حجة عرش عبارة الرشيدى وظاهر كلامه اى النهاية انها لو تبنت ثالثا لا تقطع وفي حاشية الزايدى انه المعتدلى خلافا لابن حجر اه (قوله) وهكذا الخ) خلافا لنهاية كامر والمعنى عبارة عن ان عادت كان له قلعها ثانيا لفسد منتهيا كما افسد منتهيا وظاهر هذا التعليل انها تقطع ثالثا وهكذا حتى يفسد منتهيا وظاهر ما تقدم انها اذا طلعت سن المغفور ثانيا انها لنعمة جديدة انها لا تقطع وهو الظاهر ولذلك اقصر واعلى القلع ثانيا اه وقوله انها اذا الخ بيان ما قوله انها لنعمة الخ جواب اذا وقوله انها لا تقطع اى ثالثا خبر وظاهر ما الخ وعبارة سم قوله وهكذا الخ هذا زائد على ما في شرح الروض وغيره وقد يوجه اسقاطه بان المنيبت بالقلع ثانيا بمنزلة الفاسد ولهذا كان عود سن المغفور نعمة جديدة فيكتب بالقلع ثانيا اه (قوله) وبه الخ اى بقوله والاقلت الخ (قوله) فرضى اى البالغ المغفور عرش (قوله) فلا يقلعها اى الثالثة ثانيا (قول المتن) ولو نقصت يده اى شخص اصالة او بجناية عرش (قول المتن) اصبعاً اى مثلاً رقه لقطع اى المجنى عليه بد الجاني ان شاء وعليه اى الجاني معنى (قوله) لعدم استيفاء الى قوله انه لم يؤخذ في النهاية والى الفصل فى المعنى الا قوله ونازع الى المتن وقوله كما يحتمل البلقين الى المتن (قوله) ولا يقطع اى لا يقطع نهاية (قول المتن) ناقصة اى يدا ناقصة معنى (قوله) اصبعاً اى مثلاً معنى وسم (قوله) وليس له قطع يد الكامل الخ اى ولا لقط البعض واخذ ارض الباقي معنى (قول المتن) ان لقط اى المقتوع الاصابع الاربع معنى (قوله) لانه اى الحكومة (قوله) والاصح انه يجب) والثاني المنع لان كل اصبع يستتبع الكف كما يستتبعها كل الاصابع معنى ونهاية (قوله) حال القود الخ كان الاولى اما ثلثة المضاف او اعادته فى المعطوف (قوله) الباقي وهو ما يقابل منبت اصبعه الباقية معنى (قوله) انه لم يؤخذ الخ) عبارة المعنى ما فى حالة لقط الاصابع فجزما كافى الشرح والروضة

الادغام فهذا معنى قوله بتشد بالفوقية او المثلة فقوله ويقال مشر بقر انا لوجين او يرجع اليه ايضا قوله لتشد بد الخ والافو واحد الوجيه لا يكون من اغفر بالوجيهين (قوله) والاقلت ثانيا) الوجه انه لو لم يفسد المنيبت بالقلع ثانيا لا يقطع ثالثا ثم طب (قوله) وهكذا) زائد على ما في شرح الروض وغيره وقد يوجه اسقاطه بان المنيبت بالقلع ثانيا بمنزلة الفاسد ولهذا كان عود سن المغفور نعمة جديدة فيكتب بالقلع ثانيا (قوله) غير مغفور سن بالغ مغفور (هذا دخل فى قول المصنف ولو قلع سن مغفور (قول المتن) فان شاء المقتوع الخ) وليس له قطع الكامل وان نقصت بعد ذلك على ما جزم به فى الروض لكن قال فى شرحه انه خلاف ما نقله الاصل منها عن التهذيب وجزم به واخر هذا الباب الذى فيه اى فى الاصل منه او جهه هذا هو الموافق

فى ذلك بما فيه نظر (ولو قطع كفا بلا اصابع فلا قصاص) عليه لفقد المساواة (الان يكون كفه مثلها) حالة الجناية فعليه وان القود فيها للمائة نعم ان سقطت اصابع الجاني بعد الجناية قطعت كفه ايضا (ولو قطع فاقد الاصابع كاملها فاطع كفه) قصاصا (واخذ دية الاصابع) ناقصة حكومة الكف كما يحتمل البلقين لان دية الاصابع تستتبع الكف وقد اخذ

من دية الاصابع (ولو شلت) بفتح شين (اصبعاه) فقطع بدا كاملة فان شاء المجني عليه (لقط) الاصابع (الثلاث السليمة واخذ) مع حكمة منها بها كاعلم بما مر (دية اصبعين) وإن شاء قطع يده وقنع بها (نظير ما مر في اخذ الشلاء عوض الصحيحة

(فصل) في اختلاف مستحق الدم والجاني ومثله وارثه إذا (قد) مثلا (ملفوقا) في ثوب ولو على هيئة الموق (نصفين) مثلا (وزعم موته) حين القتل وادعى الولي حياته (صدق الولي يمينه) انه كان حيا مضمونا (في الاظهر) وإن قال اهل الخبرة ان دمه السائل من القدم ميت وهي يمين واحدة لا تخمسون خلافا للبلقيين لانها على الحياة كما تقرر وإن حلف وجبت الدية لان القود يسقط بالشبهة إذ الاختلاف في الاصدار انما صدق الولي لان الاصل استمرار حياته فاشبه ادعاء ردة مسلم قبل قتله وبه يضعف انتصار كثيرين لمقابله تقيلا ومعنى نعم المتعنه ما يحسنه البلقيين وافهمه التعليل المذكور ان حملها إن عهدت له حياة وإلا كسقطتم تعمله صدق الجاني وتقبل البيعة بحيا فهو لم الجرم بها حالة القتل إذا رآه يتلف ولا يقبل قوله مر رآه يتلف

وإن أوم كلام المصنف جريان الخلاف فيه وأما في حالة أخذ الدية فعلى الاصحاب انهم يستوفون في مقابلته شيء يتخيل اندراج فيه اه (قوله مثلا) أي الكف المقطوع (قوله بفتح شين) أي وفتحها في المضارع ايضا ويقال بضم شين بينا له للفعول رشيدى وعش (قوله عامر) أي فيما لو قطع كامل ناقصة (تنه) لو قطع من له ستة اصابع أصليه بدأ معتدلة لثقل المعتدل خمس اصابع واخذ سدس دية وحكمه خمسة اصداس الكف ويحط شي من السدس بالا جتهاد ولو التزيت الزائدة بالاصلية فلا قطع فان انقطع خمسا كفا هو يعزرو ولو قطع ذو الست أصبع معتدل قطعت أصبعه المائلة للقطوع وأخذ منه ما بين خمس دية اليو سدس وهو يعبر وثلثان لان خمسا عشرة سدسها ثمانية وثلاثون والتفاوت بينهما ما ذكرناه ولو قطع معتدل اليد ذات الست الاصلية قطع يده واخذ منه شيء للزيادة المشاهدة فان قطع اصبعها فلا قصاص عليه لما فيه من اخذ خمس سدس بل يجب عليه سدس دية وإن قطع اصبعين منها قطع صاحبها منه اصبعان واخذ ما بين خمس دية واليو خمسها وهو ستة ابرو وثلثان وإن قطع ثلاثا منها قطع منه اصبعان واخذ ما بين نصف دية واليو خمسها وهو خمسة ابرو وقطع أصبع ذات أربع انما لم أصلية بمعتدلة كجرم به المقرى وجرى عليه البغوى في تعليقه إذ لا تفاوت بين الجلتين بخلاف من له ست اصابع لا يقطع بمن له خمس كما مر لوجود الزيادة في منفصلات العدد وتقطع اتملة من له أربع انما لم بالتملة المعتدل مع اخذ ما بين الثلث والربع من دية اصبع وهو خمسة اصداس يعبر لان اتملة المعتدل ثلث اصبع واطمة المقاطع ربع اصبع وإن قطعها المعتدل فلا قصاص ولزمه ربع دية اصبع وإن قطع منه المعتدل اتملة من قطع منها اتملة واخذ منه ما بين ثلث ديتها ونصفها هو يعبر وثلثان معنى

(فصل) في اختلاف مستحق الدم (قوله في اختلاف) إلى قول المتن أو يديه في المعنى إلا قوله ومثله وارثه وقوله وإن قال وهي يمين واحدة وإلى الفصل في النهاية إلا ان خالف في محل سانه عليه إلا قوله فعليه تختلف المرأة والرجل وقوله نظير ما مر وقوله واتحد الكل إلى المتن (قوله ومثله وارثه) أي الجاني واما وارث المجني عليه اذا خلع في مستحق الدم عش (قوله مثلا) أي او هدم على شخص جدار معنى (قوله على هيئة الموق) أي التسكين معنى (قوله حين القتل) أي مثلا (قوله وادعى الولي حياته) أي حياة مضمونة بدليل ما ساقى في الحلف اذ هو على طبق الدعوى رشيدى (قوله انه كان حيا مضمونا) أفهم أنه لا يكتفى قوله انه كان حيا لاحتمال ان يكون انتهى إلى حركة مذبوب بحجة عش ورشيدى (قوله لا خمسون الخ) عبارة الغنى بخلاف نظيره في القسامة يحلف خمسين ميثا لان الحلف شم على القتل وهنا على الجاني عليه وسوى البلقيين بين البابين والفرق ظاهر اه (قوله لانها) أي الجاني هنا على الحياة أي وفي القسامة على الموت معنى (قوله وجبت الدية) أي دية عمد عش (قوله فاشبه) يعنى هذا الحكم رشيدى (قوله فاشبه ادعاء ردة مسلم) أي في أنه لا يقبل منه لأن الاصل عدمه وقضية التشبيه أنه لا قود عليه للشبهة كالسرقة ما لا ادعى ان ملكه حيث لا يقطع لاحتمال ما قاله عش (قوله وبه) أي بقوله لان الاصل الخ عش (قوله لمقابله) أي مقابل الاظهر الغافل بانه يصدق الجاني لان الاصل برادة الذمة معنى (قوله وافهمه التعليل الخ) أي قوله لان الاصل الخ عش ووجه الاقدام انتفاء ذلك الاصل فيما باتى (قوله الخ) بيان لبحث البلقيين عش (قوله ان حملها) أي الاظهر ومقابله (قوله صدق الجاني) أي يمينه ولا شيء عليه عش عبارة المعنى يقطع بتصدق الجاني اه (قوله وتقبل البيعة الخ) أي وتكون مغنية عن حلف الولي وذكر هذا طوطنة لا بعدد وإن كان معلوما رشيدى عبارة الاثوار وله ان يقيم بيعة على الحياة ايضا السقوط لليمين ووجب القصاص ولو حلف ولا بيعة وجب الدية للقصاص اه (قوله ولهم الجرم الخ) قال في العباب وإن اقاما بينتين تعارضا اه سم أي فتساقتان ويبقى الحال كما لو تقيم بيعة بالحياة فيصدق الولي يمينه عش (قوله حالة القتل) متعلق بضميرها العائد للحياة (قوله اذ ارادوه) أي الشهود المقود (قوله لانه) أي قولهم المذكور (قوله لازم) المناسب

لما ذكره الشارح قوله نعم ان سقطت الخ اذا لارق بين اصبع واكثر كما هو ظاهر

(فصل) في اختلاف مستحق الدم (قوله ولا يقبل قوله مر رآه) قال في العباب ان اقاما بينتين تعارضا

اي لانه لازم يعيدو الشهادة لا بدمن (٣٠) المطابقة فيها للمدعى (ولو قطع طرفاً) عبرهما للغالب والمراد ازال جرما ومعنى (وزعم

نقصه) كشمل والمقطوع تمامه (فالذهب تصدقة) اي الجاني (ان انكر اصل السلامة في عضو ظاهر) كاليدو اللسان لسوء اقامة البيئة بسلامة يكتفي قولها كان سليماً وان لم تتعرض لوقت الجنابة ولا يشكل عليه قولهم لا تنكح الشهادة بنحو ملك سابق فكان ملكه امس الا ان قالوا ولا نعلم من يلا له لان الفرض هنا انه انكر السلامة من اصلها فقولها كان سليماً مبطل لانكاره صريحاً ولا كذلك ثم (والا) بان اتفاقاً على سلامته وادعى الجاني حدوث نقصه او كان انكار اصل السلامة في عضو باطن وهو ما يعتاد استدروءه وقيل ما يجب ستره فعليه تختلف المراقو الرجل (فلا يصد الجاني بل الجني عليه لان الاصل عدم حدوث النقص ولعسر اقامة البيئة في الباطن وهنا يجب القود لان الاختلاف لم يقع في المبدّر فلا شبهة (او) قطع (يديه ورجليه) فوات (وزعم) الجاني (سراية) للنفس او انه قتله قبل الاندمال حتى تجب دية واحدة (والولي اندمالاً يمكناً) قبل موته (اوسيباً) آخر الموت وقد عينه ولم

مازوم (قوله والشهادة لا بد الخ) الو او حالية رشدي (قول المتن ولو قطع طرفاً الخ) ولو قتل شخصاً ثم ادعى رقه وانكر الولي رقه صدق الولي بيمينته لان الغالب والظاهر الحرية ولهذا حكمتا بحرية اللقيط المجهول معنى ويظهر اخذاً من التعليل ان عمله اذا لم يعلم له رقية او لصدق الجاني (قوله عبر بهما) اي بالقطع والطرف سم (قوله للغالب) انظر ما معنى الغالب هنا ولا نسلم ان الغالب قطع الاطراف لازالة المعنى وكان الظاهر ان يبدل هذا بقوله على طريق التثليل رشدي (قوله كشمل) اي اوخرس او فقد اصبح معنى (قوله والمقطوع الخ) اي وزعم المقتوع (قوله ويكتفي قولها) اي البيئة ع (ش) (قوله وان لم تتعرض لوقت الجنابة) وللشهود الشهادة بسلامة اليد والذكر برؤية الانقباض والانقباض وسلامة البصر برؤية توفية الممالك وطاعة تامل ما يراه بخلاف التامل اليسير لا قد يدور جد من الاعشى معنى واسئ (قوله الا ان قالوا) اي الشهود (قوله لان الفرض الخ) علة عدم الاشكال (قوله انه) اي الجاني (قوله فقولها) اي الية (قوله بان اتفاقاً) اي الجاني والجني عليه (قوله او كان انكار الخ) عطف على اتفاقاً (قوله وهو) اي العضو الباطن (قوله ما يعتاد ستره الخ) لو اختلفت العادة باختلاف طبقات الناس فهل ينظر للغالب او يلحق كل شخص باهل طبقة وعلى الثاني فلو عرف من حال الجني عليه مخالفة للعادة مطلقاً او عادة امثاله هل ينظر اليها هل تامل سيد عمر اقول وميل القلب في التردد الاول الى الشق الثاني كما اشار اليه بالتفرع عليه وفي التردد الثاني الى الشق الاول كما اشار اليه بتقديمه والله اعلم (فعليه تختلف المراقو الرجل) قضيت عدم اختلافها على الاول وفيه نظر لان ماستر مروة قد تفاوتت في الرجل والمرأة سم (قوله وهنا يجب القود) وفاقاً للمعنى والاسنى وخلافاً للنهاية والى بادي عبارتهما يجب القود هنا اذا اختلف لم يصدر في المهدر فلا شبهة وما تقر من وجوب القود هو ما صرح به الماوردي ونقله ابن الرفعة عن قضية كلام البندنجي والاصحاب لكن المتمدن ما قاله الشارح حيث صرح بنفيه بقوله ومعلوم ان التصديق باليمين وان لا قصاص انتهى انتهت وبعبارة سم عبارة شيخنا الشهاب الرمي هامش شرح الروض تشعر باعتداده ما قاله الجلال المحلى من نفي القصاص اه قال ع ش قوله وجب القود هنا ضعيف وقوله وان لا قصاص اي ويجب على الجاني دية عند العضو المتنازع فيه اه (قوله او انه) اي الجاني (قول المتن والولي) اي وزعم الولي (قوله وقد عينه) كقولهم قتل نفسه او قتله آخر معنى (قوله ولم يمكن اندمال) اي ولم يمت بينة على السبب ع (ش) (قوله وامكن اندمال) ظاهره سواء ادعى الجاني السراية او انه قتله وفي الاسنى والمعنى خلافة عبارة الثاني اما اذا لم يعين الولي السبب فينظر ان امكن الاندمال صدق الولي بيمينه بسبب آخر وهو كما قال شيخنا ظاهر في دعوى قتله اما في دعوى السراية فيصدق بلا يمين كتنظيره في المسئلة السابقة اه يعني تصديق الجاني بلا يمين فيما اذا ادعى السراية والولي اندمالاً لا غير يمكن (قوله اما لو لم يمكن الخ) يحتمر قول المتن يمكناً و قول الشارح وامكن اندمال (قوله نعم الخ) استدراك على قوله فيصدق الجاني بلا يمين اي اربع صور حاصلة من ضرب

اه (قوله اي لانه لازم يعيد) ورؤية التلفظ تستلزم الحياة فلا واسطة (قوله عبر بهما) اي بالقطع والطرف (قوله فعليه تختلف المراقو الرجل) قضيت عدم اختلافها على الاول وفيه نظر لان ماستر مروة قد تفاوتت في الرجل والمرأة (قوله وهنا يجب القود) قال في شرح الروض كما صرح به الماوردي ونقله ابن الرفعة عن قضية كلام البندنجي والاصحاب ثم استشكله بما مر في الموقوف ويفرق بان الجاني ثم لم يعترف يبدل اصلاً بخلافه هنا ما في شرح الروض لكن جزم الجلال المحلى بعدم وجوب القصاص وجعله امر او اوضحا حيث قال ومعلوم ان التصديق باليمين وان لا قصاص اه وقد كتب عبارته شيخنا الشهاب الرمي بخطه هامش شرح الروض بازاء ما تقدم عنه فاشعر ذلك باعتداده ما قاله من نفي القصاص (قوله نعم فيما اذا اُبهم السبب) عبارة الروض وشرحه والاي وان لم يعينه حلف الجاني انه مات بالسراية او بقتله ان لم يمكن الاندمال في دعوى السراية وان امكن حلف الولي انه مات بسبب آخر وذكر حلف الجاني من زيادته وهو ظاهر في

يمكن اندمال او اُبهمه وامكن اندمال حتى تجب ديتان فالاصح تصديق (الولي) بيمينه لوجوبهما بالقطع والاصل عدم سقوطها اما لو لم يمكن اندمال لقصر زمنه كيومين فيصدق الجاني بلا يمين نعم صورتي

صورتى ادعاء الولى اندمالا غير ممكن وادعائه سببهما ولم يمكن اندمال فى صورتى ادعاء الجاني سراية
 وادعائه قتله قبل الاندمال (قوله اذا بهم) اى الولى سم (قوله ولم يمكن اندمال) قضيته انه لو امن
 الاندمال اختلف الحكم هنا وبعبارة شرح الروض قد تقتضى خلاف ذلك فليحرم سم وقد قدمنا عبارة
 المغنى الموافقة لما فى شرح الروض (قوله انه قتله) اى قبل الاندمال (قوله بخلاف دعوى السراية الخ)
 اعلم ان حاصل قوله وزعم الجاني الى قوله ما لم يمكن الخ ان الجاني اما يدعى السراية او قتله قبل الاندمال
 صورتان وان الولى اما يدعى اندمالا يمكن او سببهما معينا ام لا يمكن الاندمال ام لا وسببهما والاندمال يمكن اربع
 صور يحصل من ضربها فى صورتى الجاني المذكورتين ثمانية صور يصدق فيها الولى يمينه وان حاصل قوله
 ما لم يمكن الى المتن ان الولى اما يدعى اندمالا غير ممكن او سببهما والاندمال غير ممكن صورتان يحصل من
 ضربهما فى صورتى الجاني المارتين اربع صور يصدق الجاني فى كل منها بلامين الا فى واحدة يصدق
 فيها يمين وهو ما اذا ادعى الجاني قتله بعد الاندمال والى سببهما والاندمال غير ممكن (قوله كما تقرر)
 ولو قال الولى للجاني انت قتله بعد الاندمال فليك ثلاث ديات وقال الجاني بل قبل الاندمال فعلى دية وامكن
 الاندمال لحلف كل منهما على ما دعه وسقطت الثلاثة لحلف الجاني خلفه افاد سقوطها وحلف الولى افاد دفع
 النقص عن ديتين فلا يوجب زيادة فان لم يمكن الاندمال لحلف الجاني عملا بالظاهر معنى وروض مع الاسنى
 (قول المتن وكذا لو قطع يده الخ) ولو عاد الجاني بعد قطع يده فقتله وادعى انه قتله قبل الاندمال حتى تلازمه دية
 وادعى الولى انه قتله بعده حتى تلازمه دية نصف صدق الجاني يمينه لان الاصل عدم الاندمال ولو تنازع الولى
 وقاطع اليدين الى اليدين معنى من امكان الاندمال صدق منكر الامكان يمينه لان الاصل عدمه ولو قطع
 شخص اصبع اخر فدأوى جرحه سم سقط الكف فقال المجرم وح تاكل من الجرح وقال الجاني من البواء
 صدق المجرم يمينه عملا بالظاهر الا ان قال اهل الخبرة ان هذا البواء باكل اللحم والحى والميت فيصدق
 الخارج يمينه معنى وروض مع الاسنى (قوله ومات) الى قوله لو من ثم فى المغنى الا قوله ولم يمكن اندمال
 (قوله سببا اخر لم تالخ) كسبب سم يقتل فى الحال معنى (قوله ولم يمكن الخ) قضيته انه لو امكن الاندمال
 اختلف الحكم هنا وبعبارة شرح الروض قد تقتضى خلاف ذلك فليحرم سم اقول بل عبارة شرح الروض
 كالصريح ان المصدق هنا الى عند الامكان الولى ايضا وتقتضيه عبارة المغنى حيث اطلق هنا وحذف قيد
 ولم يمكن اندمال كامر (قوله نصف دية) اى او قطع اليد وقوله كل الدية اى او القتل اسنى (قوله تصديق
 الولى) اى يمينه معنى (قوله استمرار السراية) عبارة المغنى عدم وجود سبب اخر وقدم هذا الاصل
 على اصل الذمة لتحقيق الجناية معنى (قوله واستشكل هذا) اى تصديق الولى انه بالسراية سم
 (قوله بالذى قبله) اى بما تقدم فى مسألة قطع اليدين والرجلين من تصحيح تصديق الولى انه مات بسبب اخر
 بشرطه السابق معنى واسنى وقولها بشرطه السابق المراد به تعيين السبب مع عدم امكان الاندمال فتدبر

دعوى قتله اما دعوى السراية فالظاهر انه لا يحلف كتنظيره فى المسئلة السابقة اه وأراد بالمسئلة السابقة
 ما لو قطع يديه ورجليه فأتى وزعم سراية الولى اندمالا غير ممكن وقوله فالظاهر الخ انزاعه فيه الشارح فى شرح
 الارشاد فقال وقد يترقب فيما قاله والفرق بين صورتين واضمح فان دعوى الولى هنا مستحيلة فلا يحتاج
 للحلف فى مقابلتها وهم يمكنه فانه يدعى سببا اخر يمكن الوقوع فلا بد من حلف بنفسه وكون اهما السبب
 يحتمل انه يريده بالسراية لا اثر له فانه كما يحتملها يحتمل غيرها اه وبذلك يعلم انها موافقة على الظاهر
 المذكور (قوله فيما اذا بهم) اى الولى (قوله ولم يمكن اندمال) قضيته انه لو امكن الاندمال اختلف الحكم
 هنا وبعبارة شرح الروض قد تقتضى خلاف ذلك فليحرم (قوله ايضا ولم يمكن اندمال) فان امكن فسيأتى
 (قوله واستشكل هذا) اى تصديق الولى انه بالسراية (قوله بالذى قبله) وهو ما لو قطع يديه ورجليه فأتى
 وادعى انه مات بالسراية وادعى الولى انه مات بسبب اخر بشرطه السابق مع ان الاصل عدم
 وجوب سبب اخر شارح الروض (قوله بالذى قبله) حيث صدق الولى انه بسبب اخر

فيما اذا بهم السبب ولم يمكن
 اندمال وادعى الجاني انه
 قتله لا بد من يمينه على الوجه
 لان الاصل عدم حدوث
 فعل منه يقطع فعله بخلاف
 دعوى السراية لانها الاصل
 فلم يحتاج ليمين كما تقرر
 (وكذا لو قطع يده ومات
 وزعم) الجاني (سببا)
 آخر لم تخرجه غير السراية ولم
 يمكن اندمال سواء اعين
 السبب أم أجمعه حتى يلزمه
 نصف دية (وزعم) (الولى)
 سراية حتى يجب كل الدية
 فالاصح تصديق الولى لان
 الاصل استمرار السراية
 واستشكل هذا بالذى قبله
 مع ان الاصل فى كل عدم
 وجود سبب آخر

ويجب ان السراية التي هي الاصل تارة يعارضها ما هو اقوى منها فيقدم عليها وهو ما مر لان الجاب قطع الاربع للدين يحقق وشك في مسقطه فلم يسقط تارة ليعارضها ذلك فتقدم هي وهو ما هنا من ثم قال الجاني مات بعد الاندمال وامكن صدق لصنف السراية مع امكان الاندمال بخلاف ما إذا لم يمكن فصدق الولي اى بلا بين على الاوجه نظير ما مر ثم راي بعضهم الجاب بنحو ما ذكرته (ولو اوضح موضعيتين ورفع الحاجز) بينهما واتحد الكل عمداً أو غيره (وزعمه) أى رفعه المفهوم من رفع (قبل اندماله) أى الايضاح حتى لا يلزمه الا ارض واحد وقال المجنى عليه بل بعده فليكن ثلاث اروش (٤٣٢) (صدق) الجاني يمينه انه قبل الاندمال ولو مره ارض واحد (إن امكن) عدم الاندمال بان

بعد الاندمال عادة لفصر الزمن بين الايضاح والرفع لان الظاهر معه (والا) يمكن عدم الاندمال حين رفع الحاجز بان امكن الاندمال أى قرب احتماله لطول الزمن (حلف الجريح) انه بعد الاندمال واستكمل البلى بين وغيره المتن بان الاول يخالف لما رقى قطع الدين والرجلين من تصديق الولي والثاني لامعنى للحلف فيه فكان ينبغي تصديقه بلا بين ووجوب ارض ثالث قطعاً ويجب عن الاول بانها هنا اتفاقاً على وقوع رفع الحاجز الصالح لرفع الارشين وإنما اختلفا في وقته فنظروا للظاهر فيه وصدقوا الجاني عند قصر الزمن لقوة جانبه بالاتفاق والظاهر المذكورين واما ثم فلم يتفقوا على وقوع شيء بل تنازعا في وقوع السراية وفي وقوع الاندمال فنظروا لقوة جانب الولي باتفاقها على وقوع موجب الدين وعدم اتفاقها على وقوع ما يصلح لرفعها فان قلت قد

(قوله ويجب الخ) عبارة المغنى اوجب باننا ما صدقنا الجاني ثم مع ما ذكر لان الجاني قد اشتغلت ذمته بظاهرا بديتين ولم يتحقق وجود المسقط لاحد منهما وهو السراية فكانت الاحالة على السبب الذى ادعاه الولي اقوى لادعوا قد اعتضدت بالاصل وهو شغل ذمة الجاني اه (قوله صدق) اى الجاني فيجب عليه نصف ذمة فقط عش (فصدق الولي) اى فجب ذمة كاملة (قوله نظير ما مر) اى فى شرح والاصح تصديق الولي (قول المتن) ورفع الحاجز (ولو قال المجنى عليه انارفته او رفعه اخر وقال الجاني بل انارفته او ارتفع بالسراية صدق المجنى عليه يمينه لان الموضحين موجبان ارشين فالظاهر ثبوتهما واستمرارهما فان قال الجاني لم اوضح الا واحدة وقال المجنى عليه بل اوضحت موضعيتين وانارفت الحاجز بينهما صدق الجاني يمينه لان الاصل برأه الذمة ولم يوجد ما يقتضى الزيادة معنى وروض مع الاسنى (قوله بينهما) الى قوله واستشكل البلى والمغنى (قوله واتحد الكل عمداً الخ) ولورفعه خطأ وكان الايضاح عمداً او بالعكس فثلاث اروش كما اقتضى كلام الرافعى ترجيحاً وان وقع في الروضة خلافاً شرحه م رسم (قوله او غيره) اى من شبه عمداً وخطأ معنى (قوله أى رفعه) الى الفصل في النهاية (قوله بل بعده) اى بل الرفع بعد الاندمال (قوله لان الظاهر معه) اى الجاني (قوله انه) اى رفع الحاجز (قوله واستشكل البلى) اقول لا تشكل مشكلة الكتاب بما ذكره لانها مصورة بقصر الزمن ونظيره فى مشكلة قطع الدين والرجلين بان قصر الزمن يصدق فيه الجاني ايضا كما تقدم سم على المنهج اقول ووجه الاشكال انهم فروقها في الامكان بين القريب فصدقوا معه الجاني وبين البعيد فصدقوا معه المجنى عليه وهو نظير الولي ثم ولم يفرقوا هناك في الامكان بين القريب والبعيد بل قالوا حيث امكن يصدق الولي والجواب ما ذكره الشارح ع ش عبارة الرشيدى اعلم ان مبنى اليراد والجواب ان الذى يصدق فيه الجاني هنا دون الجريح الذى بمنزلة الولي فيما مره الذى يصدق فيه المجنى عليه فيما مره ظاهره انه ليس كذلك بل الذى يصدق فيه هنا وهو ما لا يمكن عدم الاندمال لقصر الزمن من هو الذى يصدق فيه فيما مره وهو ما لا يمكن الاندمال والذى يصدق فيه الجريح هنا وهو ما لا يمكن الاندمال هو الذى يصدق فيه الولي فيما مره فاستلثنا على حسد او فلا يشكل اصلا غاية الامر ان المصنف قدم هناك ما يصدق فيه الولي وقدم هنا ما يصدق فيه الجاني في الذك فقط فتأمل اه (قوله بان الاول) وهو تصديق الجاني عند امكان عدم الاندمال (قوله والثاني) وهو حلف الجريح عند امكان الاندمال (قوله عن الاول) اى من الاشكالين (قوله بانها) اى الجاني والجريح (بالاتفاق) متعلق بقوة رشيدى (قوله لرفع) اى موجب الدين (قوله وإنما الصالح للسراية) مبتدأ وخبر (قوله وهذا) اى السراية فكان الظاهر الثالث (قوله وحاصله) اى الفرق (قوله وعن الثاني) اى ويجب عن الاشكال الثاني (قوله بالامكان وعدمه) اى بالامكان المثبت أولاً والمتن ثانياً (قوله ختم ظاهرها) أى التامه (قوله فلا يشكل) اى وجوب اليقين في قول المتن والاحلف الجريح (قوله بما مر) اى فى قطع الدين والرجلين (قوله يصدق)

(قوله أى قرب احتماله لطول الزمن) فحاصل المراد بعدم إمكان الاندمال بعده

اتفاقهم على وقوع الموت وهو صالح لرفعها قلت زعم صلاحية الموت لرفعها ممنوع وإنما الصالح السراية من الجرح المتولد عنها أى الموت وهذا لم يتفقوا على وقوعه أصلاً فاضح الفرق بين المستلثين وحاصله ان الجاني هنا هو الذى قوى جانبى الولي ثم هو الذى قوى جانبه فاعطوا كلا حكمه وعن الثاني بان المراد كما اشرت اليه في حل المتن بالامكان وعدمه هنا الامكان القريب عادة بدليل قولهم السابق لقصر الزمن وطوله ولا شك ان الموضحة قد يقع ختم ظاهرها وبقاء الاثر في باطنها سنين لكنه قريب مع قصر الزمن وبعيد مع طوله فوجب اليقين لذلك حينئذ فلا يشكل بما مر من انه عند عدم امكان الاندمال يصدق بلا بين لما تقرر ان ذاك مفروض في اندمال احالته العادة بدليل تنميطهم بادعائهم فوقع قطع دين او رجلين بعد يوم او يومين وهذا محال عادة فلم تعجب بين وما فرض مسئلتنا فهو في موضعيتين وقتنا ثم

بعد عشرين سنة مثلاً وقع منه رفع الحاجز فبقاؤهما بلا انعدام ذلك الزمن بعد عادة وليس مستحيل فاحتيج ليمين الجريح حينئذ لا مكان عدم الاندمال وان بعد (و ثبت له ارشان) ويمينه انما قد صابغ النقص عن ارشين فلا يصلح (٤٣٣) لا يجاب الثالث وله نظائر منها ما لو تنازعا

في قدم عيب وحلف البائع انه حادث ثم وقع الفسخ فاراد ارش ما ثبت يمينه حدوده لا يجاب لان حلفه صالح للدفع عنه فلا يصلح لشغل ذمة المشتري (قيل وثالث) عملا بقضية يمينه (تنبه) قضية المئن أن الجاني في هذه لا يحتاج ليمين وليس مراد بل لا بد من يمينه قبل الاندمال وحينئذ خلفه افاد سقوط

الثالث وحلف لجريح افاد دفع النقص عن ارشين كما تقرر

(فصل) في مستحق القود ومستوفيه وما يتعلق بهما يسن في قود غير النفس التأخير للاندمال ولا يجوز الغفو قبله على مال لاحتمال السراية واتفقوا في قود غير النفس على ثبوته لكل الورثة واختلفوا في قود النفس هل يثبت لكل وارث أم لا

و (الصحيح) ثبوته لكل وارث على حسب الارث ولومع بعد القرابة كذى رحم وإن ورثناه أو عدما كاحد الزوجين والمعتق وعصبته والامام فيمن لا وارث له مستغرق ومر أن وارث المرتد ولو لا الزدة

يستوفى قود طرفه وباقى في قاطع الطريق ان قتله اذا تحتمت تعلق بالامام

أى الجاني (قوله) ويمينه لما عالج عبارة النهاية لا لاثمة باعتبار الموضحين ورفع الحاجز بعد الاندمال الثالث بحلفه لان حلفه دافع للنقص عن ارشين الخ (قوله) لو تنازعا أى البائع والمشتري (قوله) البائع (قوله) لا بد من يمينه الخ قال الشارح في شرح الارشاد بل يتوقف ثبوته أى الثالث على طلب المجنى عليه تحليف الجاني انه ما رافعه بعد الاندمال ونسكوه عن ذلك وبين الرد من المجنى عليه فان لم ينكر الجاني وحلف لم يثبت الثالث اه سم (فصل في مستحق القود) (قوله) في مستحق القود إلى قول المتن فقرعة في النهاية لا لقوله وكذا الوصى والقيم على الاوجه (قوله) وما يتعلق بهما أى كفروا لى عن القصاص الثابت للجنون وحبس الحامل عن (قوله) يسن الخ أى لاحتمال الغفو (قوله) لا اندمال أى اندمال جرح المجنى عليه ع (قوله) على مال) المال على مجاناً فلا يمنع كباقي ع (قوله) لا احتمال السراية فلا يدرى هل مستحقه القود أو الطرف فيلغو الغفو لعدم العلم بما يستحقه وظاهره انه لو عني ولم يسر بل اندمل الجرح لا يبين صحة الغفو فليراجع ع (قوله) لا احتمال الخ) يصح ارجاعه لقوله يسن الخ ايضا (قوله) واتفقوا إلى قوله ويفرق في المعنى إلا لقوله كالأرد إلى المتن وقوله وكذا الوصى والقيم على الاوجه (قوله) في قود غير النفس) أى إذا مات مستحقه معني (قول المتن الصحيح) ثبوته الخ والثاني يثبت للعصبة المذكور خاصة معني ونهاية (قوله) على حسب الارث) فلو خلف القاتل زوجة وابنا كان لها المئن وللابن الباقي معني (قوله) أو عدما) أى مع عدم القرابة (قوله) والامام الخ) فيقتص مع الوارث غير الجائر وله ان يعفو على مال ان ارى المصلحة في ذلك معني (قوله) لا وارث له مستغرق) يظهر ان الذي راجع لكل من المقتدو القيد (قوله) وم) أى في فضل تغيير حال المجرع (قوله) يستوفى قود طرفه) أى الذى جنى عليه قبل الردة سم (قوله) وباقى في قاطع الطريق) أى في بابه (قوله) فلا يرد ذلك) أى كل من مسئلة الردة ومسئلة قاطع الطريق لان ما باقى يخص ما هنا وما مر فيदान المراد بالوارث هنا ما يشمل قريب المرتد (قوله) لما صرح به انه يسقط الخ) إذ لو ثبت كله لكل وارث لم يسقط بعفو بعضهم سم على حج أى كالأيسقط حد القذف بعفو بعض الورثة فان اغير العافي استفاء الجميع ع (نول المتن وكال صبيهم) ولو استوفاه الصبي حال صباه فيبغى الاعتداد به ع (قول المتن ومجوزتهم) وفي سم على المنهج عن الشيخ عميرة ولو قال اهل الحررة من الاطباء ان افاقتهم ما يس منها فيحتمل تعدد القصاص ويحتمل ان الولي يقوم مقامه وهو الظاهر ولم ار في ذلك شيئا اه ع (قول المتن) السيد عمر وسكتوا عن المعنى عليه فلينظر اه اقول حكمه معلوم من

(قول المتن) و ثبت له ارشان) ولوروفه خطأ وكان الايضاح عمدا أو بالاكس وثلاثة أروش كاقضى كلام الرافي ترجيحه وإن وقع في الروضة بخلافه وقول الشارح بعد قول المصنف قبل وثالث لرفع الحاجز بعد الاندمال الكائن قبل الرفع يمينه منحل إلى قوله برمه الحاجز بعد الاندمال الكائن قبل الارتفاع قبله يمينه قبل صفة لغو له بعد الاندمال ورواها بالنسب ان يقال صفة للاندمال في قوله بعد الاندمال (قوله) بل لا بد من يمينه) قال الشارح في شرح الارشاد بل يتوقف ثبوته على طلب المجنى تحليف الجاني انه ما رافعه بعد الاندمال ونسكوه عن ذلك وبين الرد من المجنى عليه فان لم ينكر الجاني وحلف لم يثبت الثالث وهذه الحالة محل قول الشيخين في هذه الصورة حلف كل منهما على مادعاء وسقط الثالث فالخاصل تصديق المجنى عليه بالنسبة لارشرين والجاني بالنسبة لثالث اه

(فصل) في مستحق القود (قوله) ومر ان وارث المرتد ولو لا الردة يستوفى قود طرفه) الذى جنى عليه قبل الردة (قوله) فلا يرد ذلك الخ) أى لان ما باقى في قاطع الطريق يخص ما هنا (قوله) لما صرح به انه يسقط بعفو بعضهم) اذ لو ثبت كله لكل وارث لم يسقط بعفو بعضهم

(٥٥) - شرواني وابن قاسم - ثامن) دون الورثة فلا يرد ذلك على المتن كالأرد عليه ما قيل انه يفهم ثبوت كله لكل وارث لما صرح به انه يسقط بعفو بعضهم (و ينظر) رجا با (غائبهم) إلى أن يحضر أو يأذن (وكال صبيهم) يلوغه (و مجوزتهم) بافاقتهم لان القود للتسني

ذكر المحنون بالا لولي (قوله ولا مدخل الخ) عبارة غيره ولا يحصل باستيلاء غيره من ولي أو حاكم أو بقية الورثة اه قال عش فلو تعدى الولي أو الحاكم أو قتل فهل يجب عليه القصاص أو الدية ويكون قصد الاستيلاء شبهة فيه ونظروا الاقرب الاول اخذنا من قوله من لان الفرد للثني الخ اه (قوله فيه) اي الثني (قوله لوليه الاب الخ) قضيته عدم وجوبه عليه وان تعين طريقا للثقة ولو قيل بوجوبه حينئذ لم يعد وقد يقال هو جواز بعدم منع فيصدق بالوجوب عش (قوله وكذا الوصي) خالفه النهاية والمغني وشرح المنهج وزاد الاول والقيم مثله اه أي مثل الوصي في امتناع العفو (قوله أي يقينا) عبارة النهاية أي معينا اه وتعبير الشارح احسن (قوله فلا يراد الخ) مفرع على قوله أي يقينا (قوله وان قرب الخ) اي لاحتمال عدم الاقامة فيه عش (قوله بخلاف الصبي الخ) اي بخلاف الولي الصبي فلا يجوز له العفو عن قصاص الصبي فلو كان للولي حق في القصاص كأن كان ابا القاتل جاز له العفو عن حصته ثم ان اطلق العفو فلا شيء له وان عني على الدية وجبت وسقط القود بعفو وتجب لبقية الورثة حصتهم من الدية لانه لما سقط بعض القصاص بعفوه سقط باقيه قهرا لانه لا يتبعض كما يعلم كل ذلك بما يأتي عش (قول المتن وبحسب القاتل) أي أو القاطع معنى (قوله حبس الجاني الخ) ومؤنه حبسه عليه ان كان موسرا والا فني المال والأفعلى ميسر المسلمين عش (قوله من غير توقف الخ) اي ولا يحتاج الجاني في حبسه بعد ثبوت القتل عنده الى اذن الولي والغائب معنى عبارة الرشدي قوله من غير توقف الخ اي والصورة انه ثبت عليه القتل ومعلوم انه فرع دعوى الولي ومثله يقال في قوله ولا حضور غائب اي بان ادعى الحاضر واثبت كما هو ظاهر اه وقوله ومعلوم انه الخ مقتضاه انه لا حبس فيها اذا غاب الوارث الكامل الجاني واثبت القتل عند الحاكم بنحو اقرار وفيه توقف ظاهر بل مخالفة لتعليل عميرة بما نضه قوله وبحسب القاتل اي كالموجود الحاكم مال ميت منصوص بالوارث غائب فانه باخذه حفظا لحق الغائب اه فليراجع (قوله وتوقف حبس الجاني) اي التي اخر قتلها لاجل الحل والصورة ان الولي كامل حاضر رشدي (قوله على الطلب) اي طلب المستحق ان تاهلوا والافضل بيه (قوله لانه قد هرب) الى قوله لانه لا منعه في المغني (قوله قد هرب) من باب نصر عش (قوله فيقتله الامام) ولا ينتظر ما ذكره معنى قال عش عن سم على المنهج عن الاسني ما نضه لكن يظهر ان الامام اذا قتله يكون نحو الوصي الدية في ماله اي قاطع الطريق لان قتله لم يقع عن حقه اه (قوله مطلقا) اي سواء كان المستحق ناقصا أو كاملا غائبا أو حاضرا (قول المتن على مستوف) اي منهم او من غيرهم معنى وشرح المنهج عبارة عش قوله وليتفقوا بالخ اي وجوبها فليس لواحد الاستقلال بظاهر الاطلاق جواز كون المستوف منهم او من غيرهم ذكر الاجنبيا اذا كان الجاني اثني سم على حج اقول ولعل وجهه انه طريق للاستيفاء غافتر النظر لاجله ولو بشبهة كإمان الشاهد يجوز له بل قد يجب عليه اذا تعين طريقا لثبوت حق على المرأة ولو اه اه (قوله او نحو قطعه) ماله وجهه هذان جواز قطع المستحق عند عدم الاجتماع مدفوع بما يأتي بعده قيار رشدي (قوله ولا تمكيتهم) اي من جانب الامام عش (قوله بنحو تعريق) اي او تعريق معنى واسني (قوله يتعين كياتي) عبارة المغني يتعين توكل اجني اذالم باذن الجاني كياتي اه (قوله فشد عليه) اي الجاني (قوله واراد كل الخ) اي او بعضهم معنى عبارة الرشدي هو قيدي كون القرعة بين جميعهم كالاتخي اه (قوله يجب على الحاكم) الى قوله وقال الشيخان في النهاية (قوله يجب على الحاكم الخ) اي حيث استمر النزاع بين الورثة فان تراضوا على القرعة بانفسهم وخرجت لواحد فراضا به واذنوا له سقط الطلب عن القاضي عش (قوله ومن قرع) اي خرجت القرعة له (قوله الاباذن من بق)

الوصي والقيم على الوجه العفو على الدية لانه ليس لافاقته امد ينتظر اي يقينا فلا يراد معتادا لافاقته قهرا من معين وان قرب كاقضاه اطلاقا فهم بخلاف الصبي اذ لبوغة امد ينتظر (ويحبس القاتل) أي يجب على الحاكم حبس الجاني على نفسه أو غيرها الى حضور المستحق أو كاله من غير توقف على طلب ولي ولا حضور غائب ضبطا للحق مع عذر مستحقه ويفرق بين هذا وتوقف حبس الجاني على الطلب بانه سوغ في اعادة للحمل مالم يساغ في غيرها (ولا يخفى بكيف) لانه قد يهرب بفوت الحق والكلام في غير قاطع الطريق أما هو اذا تعتم قتلته فيقتله الامام مطلقا (وليتفقوا) أي مستحقو القود المكلفون الحاضرون (على مستوف) له مسلم في المسلم ولا يجوز اجتماعهم على قتله أو نحو قتله ولا تمكيتهم من ذلك لان فيه تعديا له ومن ثم لو كان القود بنحو تعريق جاز اجتماعهم وفي قود نحو ظرف يتعين كياتي توكل واحدا من غيرهم لان بعضهم ربما بالغ في ترديد الحديدة فشد عليه (والا) يتفقوا على مستوف وأراد كل

وانا الاستوفى وانما جاز للقارع في النكاح فعله من غير توقف على اذن لان ما هنا مباحه على البدء (٤٣٥) ما يمكن وذلك مباحه على التعجيل

ما يمكن ومن ثم لم يعضلوا بان

القاضي عنهم فان قلت اذا اعتبر الاذن بعد القرعة فافادتها قلت فافادتها تعين المستوفى ومنع قول كل من الباقي انما استوفى وقول بعضهم للقارع لا استوف انت بل انما كافهم قولنا بان يقول الخ (يدخلها العاجز) عن الاستيفاء كالشيخ اهرم والمرأة لانه صاحب حق (ويستنبط) اذ اقرع وإن كانت المرأة قوية جلدة (وقيل لا يدخلها) لانها لما تجرى بين المستوفى في الاهلية وهذا مآق الروضة واصلها وعليه الاكثر ونص عليه فهو المعتمد فلو خرجت لقادر فعجز اعيدين الباقي (ولو بدر احدهم) اى المستحقين (فقتله) عالما بتحريم المبادرة (قالا) اظهر انه لا قصاص (عليه) لان له حقاني قتله نعم لو حكم حاكم بمنعه من المبادرة قتل جرم او باستقلال لم يقتل جرم كما لو جهل تحريم المبادرة ولو بدر اجنبى فقتله فحق القود لورثته المستحق قتله (وللباقي) فيما ذكر وكذا فيما اذا اذ لم المبادرة القود وقيل (قسط) (الدية) لقوات القود بغير اختيارهم (من تركته) اى الجاني المقتول لان المبادر فباورامحه كاجنبى ولو قتله اجنبى اخذ الورثة

ينبغي حتى من العاجز فتأملهم على المنهج وهو ظاهر لاحتمال عفو ولو طرأ العجز على من خرجت له القرعة اعيدت القرعة بين الباقي كما سيأتي ع (قوله للقارع) اى من خرجت له القرعة (قوله فعله) اى النكاح (قوله) وقول بعضهم الخ عطف على قول كل الخ (قوله عن الاستيفاء) الى قوله لا يستيفاه ماعدا ذلك فى المعنى (لا فوله) وان كانت المرأة قوية جلدة وقوله ولو بدر اجنبى الى المتن وقوله وكذا اذا اذ لم الى المتن (قوله) وان كانت المرأة الخ خلافا للحنى (قوله جلدة) بسكون اللام ع (قول المتن ولو بدر الخ) عبارة الروض وشرحه وإن قتله احد ورثة المقتول بمبادرة بلا اذن ولا عفو من البقية أو بعضهم انتهت سم على حج ع (قول المتن احدهم) شامل لمن خرجت قرعته سم على حج ع (قوله) ولو بدر اجنبى ظاهره ولو كان الامام او لى احدهم وهو ظاهر ع (قوله فقتله) اى الجاني وكذا ضمير لورثته وضمير قتله (قول المتن وللباقي) اخرج المبادر فيفيد انه لا شيء له وإن كان الجاني امرأة المجنى عليه رجلا لان ما استوفاه من حصته من القتل يقابل حصته من دية المجنى عليه بدليل ما لو اجتمعوا على قتل المرأة فانه لا شيء لهم غيره سم على حج ع (قوله وقيل) اى وكذا إذا لم يقتل فتأملهم سم على حج ع (قوله) ولو قتله الخ جملة حالية والضمير للجاني (قوله على المبادر) اى على عاقلته وهذا عند عدم عليه تحريم المبادرة كما فى شرح الروض وشرح الارشاد الصغير اى والمعنى سم (قوله وزاد من دية الخ) فلو كان الورثة ثلاثة ابناء والقاتل امرأة غرم المبادرة ثلثي ديتها ويكون لوارث الجاني لانه بدل ما تلف بغير حق من نفس مورثه وطول وارث الجاني بحق غير المبادر من دية المجنى عليه فان كان رجلا استحق غير المبادر وهما الابنان الباقيان فى الصورة السابقة مطالبة وارث الجاني بستوستين بغير او ثلثي بغير اى شرح الارشاد به يظهر ان قولهم على نصيبه الخ معناه على نسبة نصيبه الخ ولو كان المراد ما زاد على نفس نصيبه من دية مورثه لغرم فى الصورة المذكورة ثلث دية المرأة فقط لانه الزائد على قدر نصيبه من دية مورثه لان نصيبه منها قدر ثلثي دية المرأة ومنه يشكل قول الشيخين بالنقص فى مثل هذه الصورة لا اختلاف ما للمبادر وما عليه قدر اكانه يشكل بين النقص خاص بالنقود والواجب هنا الا بسم (قوله من دية) اى الجاني وقوله على نصيبه من دية مورثه لاستيفائه اى المبادر رشيدى (قوله ماعدا ذلك) اى ماعدا ما زاد وذلك ما اعدا نصيب المبادر ع (قوله هذا ما قاله جمع الخ) وهو المعتمد بها ومعنى (قوله وقال الشيخان الخ) حاصل الاختلاف بين العبارتين ان مفاد الاولى ان المبادر يحمل بنفسه مبادرته مستوفيا لخصته ويحق عليه ما زاد لورثة الجاني ومفاد الثانية انه بمبادرته يترتب عليه لورثة الجاني جميع دية فيسقط منها قدر حصته فى نظير الحصص التى استحقها فى تركه الجاني تقاصا رشيدى (قوله يسقط) اى ما زاد وقوله عنه اى المبادر وكذا ضمير بماله

(قول المتن ولو بدر احدهم) عبارة الروض وشرحه وإن قتله احد ورثة المقتول بمبادرة بلا اذن ولا عفو من البقية أو بعضهم ا (قول المتن ولو بدر احدهم) شامل لمن خرجت قرعته (قول المتن وللباقي) اخرج المبادر فيفيد انه لا شيء له وإن كان الجاني امرأة المجنى عليه رجلا لان ما استوفاه من حصته من القتل يقابل حصته من دية المجنى عليه بدليل ما لو اجتمعوا على قتل المرأة فانه لا شيء لهم غيره (قوله) وقيل) اى وكذا إذا لم يقتل فتأملهم (قوله على المبادر) اى على عاقلته وهذا عند عدم عليه بتحريم المبادرة كما تقدم التمسيد قال فى شرح الارشاد الصغير واما المبادرة فله اى قبل القومع جهله تحريم المبادرة فالدية على عاقلته على الوجها وهو احد قولين فى الروض بل ترجيح اوجهها فى شرحه ما ذكر (قوله) ما زاد من دية على نصيبه من دية مورثه) قال فى شرح الارشاد فلو كان الورثة ثلاثة ابناء والقاتل امرأة غرم المبادر ثلثي ديتها ويكون لوارث الجاني لانه بدل ما تلف بغير حق من مورثه وطول وارث الجاني بحق غير المبادر من دية المجنى عليه فان كان رجلا استحق غير المبادر وهما الابنان الباقيان فى الصورة السابقة مطالبة وارث الجاني بستوستين بغير او ثلثي بغير اى وبظهور ان قولهم على نصيبه من دية مورثه معناه على مثل

الدية من تركه الجاني لامن الاجنبى فكذا هنا ولوارث الجاني على المبادر ما زاد من دية على نصيبه من دية مورثه لا يستيفاه ماعدا ذلك بقتله الجاني هذا ما قاله جمع وانصر له ابن الرفعة وغيره وقال الشيخان يسقط عنه تقاصا بما له على تركه الجاني

عش (قوله ويظهر) أي التفاوت بين قول الجمع وقول الشيخين سم ورشيدى عبارة الكردى قوله ويظهر أي اثر الخلاف فيما لو اختلفت الديتان بأن يكون المقتول أو لارجلا والجاني امرأة فحينئذ يصدق التقاص ولا يصدق أخذ مازاد (قوله لأنه صاحب حق) إلى قول المتن وتحبس في النهاية إلا قوله كالتقاضى إلى لكننا وقوله لو كان هذا حجة إلى المتن وقوله من ملك الغنير وقوله وبفاروق إلى المتن (قول المتن لزومه القصاص) وفي سم هنا فوائد راجعه (قوله وإن لم يعلم) إلى قول المتن ولا يستوفى في المغنى (قوله بتقصير هذا الخ) عبارة المغنى بأن الوكيل يجوز له الإقدام بغير إذن ولا يجوز لأحد الورثة الإقدام بعد خروج القرعة إلا بأذن منهم (تنبية) بادر لغة في بدر (قوله كما أفاده الخ) أي فقصود المتن في المجموع أي أن لم يوجد الأمران فتقدر لم في الثاني لبيان عطفه على الأول لبيان أن المقصود في كل منهما قتلما سم على حج ع (قوله بنفيه) أي نفي القصاص عن المبادر معنى (قوله لشبهة الخلاف) فإن من العلماء من ذهب إلى أن لكل وارث من الورثة أنفرادا باستيفاء القصاص معنى (قوله أو نائبه) إلى قول المتن وبأذن لاهل في المغنى إلا قوله لكننا إلى قوله وليس (قوله لكننا) أي إقامة الحدود ولعل الأولى التذكير كما في النهاية بارجاعه إلى الاستيفاء كما نبه عليه ع (قوله المناهل) أي اللطوب والمراد أنه لا بد من طلب مستحق متاهل أن كان هناك مستحق ثم إن كان متاهلا في الحال طلب حالا والاثنين متاهل كما مر رشيدى (قوله) ويسن حضور الحاكم أي أو نائبه وأمر المقص منه بأمري عليه من صلاة يومه وبالوصية بآله وعليه وبأئبته بالرفق في سوقه إلى موضع الاستيفاء وسرعون وشدعيه وتركه حدود العنق معنى (قوله بهله) الضمير أن القصاص والبلاء متعلق بالحاكم واللام بحضور الخ ع (قوله مع عدلين) وأعوان السلطان معنى (قوله) أن أنكر المستحق أي أنكر وقوع القصاص فيشهدان عليه ويستغنى القاضي عن القضاء بعلمه ووقوع القصاص لو لم يحضر هما كان ممن يقضى بعلمه فاحضارهما ممن لا يقضى بعلمه كغير المجتهد أكد كالا يخفى رشيدى

نسبة نصيبه فإن نصيبه من دية مورثه ثلثها وقد غرم من دية الجاني ما زاد على ثلثها الذي هو مثل نسبة نصيبه من دية مورثه وهو الثلث ولو كان المراد ما زاد على نفس نصيبه من دية مورثه لم غرم في الصورة المذكورة ثلث دية المرأة فقط لأنه الزائد على قدر نصيبه من دية مورثه لأن نصيبه منها قدر ثلثي دية الماروق من هنا يشكل قول الشيخين بالتقاص في مثل هذه الصورة لاختلاف ما للبأدر وما عليه قدرا كما أنه يشكل بأن التقاص خاص بالنفود والواجب الأبل وقد ورد في شرح الارشاد هـ الثاني ثم قال نعم يمكن حمله على ما إذا اعوزت الأبل ورجع الواجب إلى التقديرون كان نادرا (قوله ويظهر فيما لو اختلفت الديتان) والتفاوت بين قول الجمع وبين قول الشيخين (قول المتن لزومه القصاص) ينبغى حثيثا أن يقال فإن أقص وارت الجاني من المبادر فقد استوفى جميع حقه وعليه تمام دية المجنى عليه لورثته للبأدر مناصحته منها نعم إن كان الفعوعن الجاني مجانا لم يجب تمام دية المجنى عليه بل ما عدا حصة العافي منها وإن عن المبادر مجانا سقط التقصاص ولزومه لورثة المجنى عليه ومنهم المبادر تمام الدية أو ما عدا حصة العافي على ما تقرر أو على مال فعله لورثة المجنى عليه ما ذكر أيضا من تمام الدية أو ما عدا حصة العافي منها على ما تقرر له على المبادر دية الجاني ويقع التقاص منها في قدر حصة المبادر من دية المجنى عليه أن استوت الديتان كان كل من الجاني والمجنى عليه ذكرا أو وجد شرط التقاص كان وجب النقد فإن كان الجاني أنثى وقع التقاص بشرطه في جميع ديتها إن كانت حصة المبادر من دية المجنى عليه النصف (قوله وقد يشكل عليه الخ) في توجه الاشكال ابتداء البحثان للجواب مع فرض ما هاتين الإقدام مع المنع منه لتوقفه على إذن الباقيين بعد القرعة ولم يوجد إذ الفرض أنه اقتصر بعدها بغير إلا أنهم خلاف مسئلة الوكيل فإنه بعد تحقق كونه يجوز له الإقدام من غير توقف على شيء آخر نظر ظاهر نعم يتوجه الاشكال إذا جهل المبادر حرمة المبادر وعذر في جهله أن قلنا بلزوم التقصاص في هذه الحالة أيضا فلا راجع (قول الشارح والمتمن كما أفاده قوله إن لم يعلم الخ) فقصود المتن في المجموع أي أن لم يوجد الأمران فتقدر لم في الثاني لبيان عطفه على الأول لبيان أن المقصود في كل منهما قتلما سم (قوله)

الديتان (وفي قول من المبادر) لأنه صاحب حق فكانه استوفى الكل كما لو أئلف ودعية أحد المالكين يرجع الآخر عليه لا على الوديع ورد بأنها غير مضمونة والنفس هنا مضمونة إذ لو تلفت بأفة وجبت الدية (وإن بادر بعد) عفو نفسه أو بعد (عفو غيره) لزومه القصاص (وإن لم يعلم بالعفو لئتين) أن لا حقه وقد يشكل عليه ما يأتي أن الوكيل لو قتل بعد الغزل جاهلا به لم يقتل ويحجب بتقصير هذا بعدم مراجعته لغيره المستحق بمادرتة بخلاف الوكيل (وقيل لا) قصاص إلا إذا علو حاكم حاكم بمنعه بخلاف ما إذا انتفى أو أحدهما كما أفاده قوله (إن لم يعلم بالعفو) (لم يحكم قاض به) أي بنفيه لشبهة الخلاف (ولا يستوفى) حدا وتزير أو (قصاص) في نفس أو غيرها (إلا بأذن الامام) أو نائبه كالتقاضى فإن الأصح تناول ولايته لإقامة الحدود لكننا في حقوق الله تعالى لا تتوقف على طلب وفي حق الآدمي تتوقف على طلب المستحق المتاهل ويسن حضور الحاكم به له مع عدلين

ليشهدا أن أنكر المستحق ولا يحتاج للقضاء بعلمه

وذلك لحظاره واحتياجه إلى انظار لاختلاف العلماء في شروطه ويلزمه تفقد آلة الاستيفاء والامر بضبطه في قود غير النفس حذار من الزيادة
باضطراره ويستثنى من اعتبار اذنه السيد يقيم على قتله المستحق يحتاج لكل من له عليه قود (٤٣٧) لاضطراره والقائل في الحرانة

لكل من الامام والولي
الاقتدار بقتله ومالو انفراد
بحيث لا يرى لاسيما يجوز
عن اثباته (فان استقل)
مستحقه باستيفائه في غير
ما ذكر (عز) وإن وقع
الموقع لافتياته على الامام
(ويأذن) الامام (لاهل)
من المستحقين (في) استيفاء
(نفس) طلب فعله بنفسه
وقد احسنه ورضى به البقية
أو خرجت له القرعة كما علم
مما لم من الحيف (لا) في
استيفاء (طرف) أو لإيضاح
او معنى قطع عين (في
الاصح) لانه قد يحيف
ومن ثم لم يجوز له الاذن
للمستحق في استيفاء تعزير
أو وحده فاما غير الاهل
كشيخ وامرأة وذى له قود
على مسلم لكونه أسلم بعد
استقرار الجناية كما سرق
نحو الطرف فيأمره بالتوكيل
لاهل قال ابن عبد السلام
غير عدو للجاني لئلا يعذبه
ولو قال جان أنا أقتص من
نفسى لم يجب لان التشقي لا
يتم بفعله على انه قد يتوانى
فيذب نفسه فان أجيب أجزأ
في القطع لاجل عدم قدره
به الا يلام ولا يؤلم ومن ثم
اجزا يأذن الامام قطع السارق
لاجل الزانى او القاذف
لنفسه (فان اذن له) اى
الاهل (في ضرب رقة

(قوله) وذلك (توجيه لسلك المتن ع ش) (قوله لحظاره) أى الاستيفاء وقوله واحتياجه أى وجوب
القتصاص واستيفائه معنى (قوله) ويلزمه اى الامام تفقد آلة الاستيفاء لان قتل بكل يقتص به
ويشترط ان لا يكون السيف مسموحاً ولو قتل الجاني بكل ولم يكن الجناية بمثله او بمسموم كذلك عزروا
استوفى طرفاً فاستمسموم فمات له نصف الدية من ماله فان كان السم موجباته القصاص معنى (قوله)
والامر بضبطه اى بان يقول لشخص اسلمك يده حتى لا يزل الجلاذ باضطراب الجاني ع ش (قوله بضبطه)
اى المستوفى منه رشيدى (قوله ويستثنى الخ) انظر استثناء هذه المسائل مع وجود العلوة والافتيات على
الامام سم على المنهج وقد يجب بانهم لم يلقوا للعلوة لما اشاروا اليه من الضرورة في غير السيد ومن كون
الحق له لا للامام في السيد لا اقيتات عليه اصلا ع ش (قوله يقيم على قتله) بان استحق السيد قصاصاً
على قتله بان قتل قتله الآخر او ابنه او اخاه مثلاً حلى (قوله يحتاج الخ) حال من المستحق (قوله)
لاضطراره) اى لكل (قوله والقائل في الحرانة) لعل المراد في قطع الطريق بان يكون الجاني قاطع
طريق فلستحق القود عليه ان يقتله بغير إذن الامام بحجرى (قوله ومالو انفراد الخ) وفي معناه كما قال
الزركشى ما إذا كان يمكن لا امام فيه وفيه قول الماوردى ان من وجب له على شخص حد قذف او تعزير
وكان بادية بعيدة عن السلطان له استيفاء أو إذا قدر عليه بنفسه معنى (قوله بحيث لا يرى) سواء عجز عن
اثبات القود ام لا بعد عن الامام لا فليؤجر وقد يفيد هذا التعميم قول الشارح كالتأية لاسيما الخ (قوله)
مستحقه) اى اما غير مولو اما ما يقتل به ع ش (قوله في غير ما ذكر) اى غير المستثنيات الارتبة (قوله)
لافتيانه على الامام) ويؤخذ من ذلك انه إذا كان جاهلاً بالمانع انه لا يعزروه وظاهر كبحته الزركشى لانه
ما يخفى معنى زاد الحلي وظاهر كلامهم قول دعوا هذاك وإن ادعاه من لا يخفى عليه ذلك عادة اه (قوله)
ويأذن الامام الخ) والحاصل ان الحق لهم لكنهم لا يستقلون باستيفائه بغير اذن الامام فطريقهم انهم
يتفقون ولا على مستوف منهم ومن غيرهم ثم يستأذنون الامام في ان يأذن لمن اتفقوا عليه ع ش (قوله)
الامام) وانائبه معنى (قول المتن لاهل) من شروط الالوية ان يكون ثابت النفس قوى الضرب عارفاً بالقود
سم على المنهج ع ش (قوله ورضى به البقية) اى ولم يكن ثم غيره سم وع ش (قوله مامر) اى
قول المتن وليتفقوا الخ (قوله او ايضاح) الى قول المتن على الجاني في المعنى (قوله او حد قذف) فان تفاوتت
الضربات كثير وهو حر يص على المبالغة فلو فعل لم يجز كما في التعزير معنى (قوله وذى له قود على مسلم)
فانه غير اهل في الاستيفاء منه لئلا يتسلط كافر على مسلم ويؤخذ من ذلك انه لا يصح ان يوكل المسلم ذمياً في
الاستيفاء من مسلم به صرح الرافى معنى عبارة الانوار ولا يجوز للامام اتخاذ جلاذ كافر لا قامة الحدود
على المسلمين كالاجتزاء توكيله باستيفاء القصاص من المسلم اه (قوله وفي نحو الطرف) عطف على غير
الاهل (قوله فيأمره) اى غير الاهل مطلقاً والاهل في نحو الطرف (قوله اجزا في القطع) اى في قصاص نفس
او نحو طرف كما هو ظاهر الاسنى ويصح به المعنى فان اجب وفعل اجزا في اصح الوجهين كما قاله الاذرى
لحصول الزهوق وازالة الطرف اه (قوله ولا يؤلم) اى فلا يتحقق حصول المقصود معنى (قوله اجزا باذن
الامام قطع السارق) لان الغرض منه التنكيل وهو يحصل بذلك معنى (قوله لاجل الزانى الخ) اى لا يجوز
فيه اذن الامام ولا يجوز ملامر معنى (قوله لانه) تنازع فيه قطع وجلد (قول المتن غير ما) كان ضرب

ورضى به البقية) اى اولم يكن غيره (قوله على انه قد يتوانى في عذب نفسه) عبارة شرح الروض ولانه إذا ما سته
الحديدة قوت يده ولا يحصل الزهوق الا بان يعذب نفسه تعذيباً شديداً اذ هو ممنوع منه اه وقد يشعر قوله
ولا يحصل الزهوق الخ بشمول المسئلة اقتصاص في النفس حتى إذا اجيب اجزا فليأمر سم قال في الروض
فان اجب قبل يجزى ومجهان اه ونسجه انه اذا اذن له بطريق القول كما لم يصح والاصح (قوله قطع السارق)

فاصاب غير هاعمد) بقوله لا يعرف لانه (عز) لتعديبه (ولم يعزله) لاهليته (وان قال اخطأت وامكن) كان ضرب رأسه او كسفه بما يلي
عنقه (عز له) اذ احاله يشعر بعجزه ومن ثم لم يعرفه ما رآه لم يعزله (ولم يعزله) اذ احلف انه اخطأ لعدم تعديبه مالم لو لم يكن كان ضرب وسطه

حيث لم يرزق من سهم المصالح وهو من نصب لاستيفاء قود وحدود تعزير وصف بأغلب اوصافه (على الجاني) الموسر على نفس واغيرها سواء حق الله تعالى وحق الآدمي وان قال انا اقتص من نفسي (على الصحيح) لانها مؤنة حق لزومه اداؤه اما المعسر ولايت مال فيظهر ان المؤنة على اغتياء المسلمين (ويقص) في النفس والطرف ومثلها هنا وفيما يأتي جلد القذف (على الفور) اى للمستحق ذلك ويلزم الامام اجابته اليه وكان هذا حكمة بنائه للمفعول ليشمل الجائر والواجب (و) يقتص فيها (في الحرم) وان التجا اليه اولى مسجده او الكعبة فيخرج من المسجد ويقتل مثلا لحبر الصحيحين ان الحرم لا يعيد فارادهم ويخرج ايضا من ملك الغير ومن مقابر ناان خشي تنجيس بعضها فان اقتص في نحو المسجد وامن التلوين كره (و) يقتص فيهما في الحرم والبرود المرضي وان لم تقع الجناية فيها لبقاء حق الآدمي على المضايقة وبه فارق التأخير في نحو قطع السرقة (وتحبس) وجوبا بطلب الجنى عليه ان تاهل والا فطلب وليه (الحامل) ولومن زنا وإن حدث الحمل بعد استحقاق قتلها (في قصاص النفس و) نحو (الطرف)

كفة معنى (قوله بقوله) اى باعتزافه بالبعد (قوله فكالتعمد) وينبغي ان لا يبرز الا اذا عترف بالتعمد سم على حج عرش (قول المتن واجرة الجلاذ) ويعتبر في مقدارها ما يليق بفعل الجلاذ كما كان او قتلوا قطعاً ويختلف ذلك باختلاف الفعل فقد يعتبر في قتل الآدمي ما يزيد على ذبح البهيمة مثلا لان مباشرة القتل ونحوه لا يحصل من غالب الناس بخلاف الذبح عرش (قوله) حيث لم يرزق (الخ) عبارة المغنى ان لم ينصب الامام جلاذاً يرزقه من مال المصالح فان نصبه فلا اجرة على الجلاذاه (قوله) وصف بأغلب (ولو عبر بالمقتص كان اولى لان السكلام في استيفاء القصاص لا في جلد محدود معنى (قوله الموسر) يخرج الجاني الرقيق فينبغي ان الاجرة على بيت المال وينبغي ان يكون في مال المرتد وان كان بموته على الكفر بتبين زوال ملكه سم على حج عرش (قوله الموسر) اى بزكاة الفطر برماوى وقلوبى بيجرى (قوله) وان قال انا اقتص (الخ) اى ولا اؤدى الاجرة معنى (قوله لانها مؤنة حق الخ) كاجرة كيال المبيع على البائع ووزن الثمن على المشتري معنى (قوله اما المعسر الخ) عبارة المغنى وإن كان معسرا اقتصر له الامام على بيت المال او استاجر باجرة مؤجلة اى على بيت المال ايضا وسخره يقوم به على ما يراه اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن العباب وينبغي ان يقال فان لم يتيسر شئ من ذلك فعلى اغتياء المسلمين اه (قوله على اغتياء المسلمين) ولولم يكن ثم غنى في عمل الجنابة بحيث يتيسر للاخذ منه فينبغي ان يقال للمستحق ما تآزم الاجرة لتصل إلى حقه او تؤخر الاستيفاء إلى ان تتيسر الاجرة من بيت المال او من غيره عرش (قوله في النفس) إلى قول المتن وتحبس في المغنى الا قوله وكان هذا إلى المتن (قوله جلد القذف) ينبغى والتعزير سم على حج عرش (قوله اى للمستحق ذلك) والتأخير اولى لاحتمال العفو معنى (قوله) وكان هذا اى ما ذكر من الجواز بالنسبة للمستحق والوجوب بالنسبة للامام (قوله بنائه للمفعول) قضية صانع المغنى انه ببناء الفاعل عبارته ويقتص المستحق على الفور اى يجوز له ذلك في النفس جزوا في الطرف على المذهب اه (قوله ليشمل الخ) مع عدم ظهور سبكه يعنى عنه ما قبله (قوله وإن التجا الخ) غاية (قوله اولى مسجده) اى الحرم عرش (قوله) ويخرج ايضا من ملك الغير) لانه يتمتع استعمال ملك الغير بغير اذنه معنى (قوله ان خشي الخ) اى ولو كان نجس لان التجسس يقبل التجسس عرش (قوله في نحو المسجد) اى المقابر بخلاف الكعبة فيحرم فيها مطلقا كما يفيد صانع المغنى (قوله) يقتص فيها الخ) وللمجنى عليه ان يقطع الاطراف متوالية ولو فرقت من الجاني معنى وفي عرش بعد ذكر مثله عن سم عن الروض ما نصه وتقدم للشارح اول الفصل انه يندب في قود ما سوى النفس التأخير للائتمان وقباصه انه يستحب التأخير لغير قود النفس حتى يزول الحرو والبرود المرضي اه وعبارة المغنى والاسنى وما نقل عن نص الامم من انه اى قصاص الطرف يؤخر نحو حمل على الذنب اه (قوله في نحو السرقة) كالجلد في حدود الله تعالى معنى (قوله) وجوبا إلى قول المتن والصحيح في النهاية والمغنى الا قوله والمرجع في موته العرف وقوله ولولم يوجد إلى المتن (قوله بطلب الجنى عليه) اى المستحق معنى ورشيدى (قوله ان تاهل) فان لم يطلب المتاهل لمحبس وان تحقق هر بالانه المقتول على نفسه وقوله لا الا فطلب وليه فان لم يطلب الولي وجب على الامام حبسها المصلحة المولى عليه عرش (قوله ولومن زنا) حتى ان المرتد ولو حبلت من الزنا بعد الرد لا تقتل

اى لنفسه ر (قوله فكالتعمد) وينبغي ان لا يبرز الا ان اعترف بالتعمد اه (قول المتن والشارح على الجاني الموسر) يخرج الجاني الرقيق فينبغي ان لا جرة على بيت المال وينبغي ان تكون في مال المرتد وان كان بموته على الكفر بتبين زوال ملكه (قوله اما المعسر الخ) في العباب والاى وان لم يوسر الجاني اقتصرها الامام على بيت المال او استاجر باجرة مؤجلة قال الروايات او اكره رجلا اه وينبغي ان يقال فان لم يتيسر شئ من ذلك فعلى اغتياء المسلمين (قوله) ومثلها هنا وفيما يأتي جلد القذف) ينبغى والتعزير (قول المتن والشارح) ويقتص فيهما في الحرم والبرود الخ) عبارة الروض ولا يؤخر اى القصاص لحرو وبرود مرض ولو في الاطراف ويقطعها متوالية ولو فرقت اه

وجلد القذف (حتى ترضه اللبا) بالهمز والقصر وهو ما ينزل عقب الولادة (٤٣٩) لان الولد لا يعيش بدون غلبا والموارجع

في مدته العرف (ويستغنى
بغيرها) كجمعة يحل لبها
فصيانته له [ولو امتنعت
المرأعة ولم يوجد ما يعيش
به غير اللبن أجبر الحاكم
أحداهن بالأجرة ولا
يؤخر الاستيفاء ولو لم
يوجد الا زانية حصنة
قتلت تلك واخرت هذه
على الأوجه لانه أدون
(أو) بوقوع (نظام) له
(لحوالين) ان اضربه
النقص عنهما والانتقص
ولو احتاج لزيادة عليها
زيد وظاهر انه لا عبرة
بتوافق الاوين او المالك
على فطم يضره ولو قتلها
المستحق قبل وجود ما
يغنيها قتل به نظير ما مر
في الحبس أول الباب هذا
كله في حق الاذى لبنائه
على المضايقة أما حق الله
تعالى فلا تحبس فيه بل تؤخر
مطلقا الى تمام مدة الرضاع
ووجود كافل (والصحيح
تصديقها) بلا يمين لان
الحق للجنين وتصديق
مستفسر شها لكن ان
ارتابت (في حملها) الممكن
بأن لم تكن آيسقو (وليفيد
مخيلة) أي اماره ظاهرة
تدل عليه لانها قد تجد من
نفسها من الامارات ما لا
يطلع عليه غيرها ويصبر
المستحق الى وقت ظهور
الحمل لا الى انقضاء أربع

حتى تضع حملها معنى (قوله) وجلد القذف هل التعزير كذلك سمع على جميع وينبغي أنه مثله ان كان التعزير
اللاحق باشديدا يقتضي الحال تاخيرها للحمل عرش (قول المتن حتى ترضه الخ) أي حتى تضع ولدها وترضه
اللبا ولا بد من انقضاء النفاس كقوله ابن الرفعة معنى (قوله) لان الولد (الخ) وقد يؤخذ من مسئلة الحمل
انه لو صالت هر قحامل وادى دفعها لقتل جنينها لا تدفع وفي ذلك كلام في باب فراجع سمع على منيع عرش
(قول المتن ويستغنى بغيرها) ويسن صبر الولي بالاستيفاء بعد وجود مرضعات يتناولونه او لبن شاة او
نحوه حتى توجد امرأة را تبصره لئلا يفسد خلقه ونشؤه بالا لبان المختلفة ولين المهمة معنى وروض
مع الاسنى (قوله) بالاجرة) أي من مال الصبي إن كان ولا فاعلى من عليه نفقته من اب او جد ولا من بيت
الابا ثم اغتياهم المسلمين عرش وقوله أي أب الخ أي أوجة (قوله) لانه) أي الزنا أدون أي من الجنابة (قوله)
والانقص) أي مع توافق الاوين اورضى السيد في ولد الامة معنى ويجزى (قوله) ولو قتلها المستحق
(الخ) عبارة المغنى والروض مع الاسنى ولو بادر المستحق وقلها بعد انقضاء الولد وقبل وجود ما يغنيها لزمه
القدور كالحواس رجل بيت ومنعه الطعام حتى مات فان قتلها وهي حامل ولم ينفلح حملها او انفصل سالما ثم
مات فلا ضمان عليه لانه لا يعلم انه مات بالجنابة فان انفصل ميتا فالواجب فيه غرة او كفارة او ما تلزمها مات
فدية وكفارة لان الظاهر ان تالمه وموته من وهما والديقو الغرة على عاقلة لان الجنين لا يبشر بالجنابة
ولا يتبين حياته فيكون هلا كحفظنا او شبهه عند اختلاف الكفارة فانها في ماله وإن قتلها الولي باصر الامام الخ
(قوله) اول الباب) أي اول باب الجراح في قوله ولو لجسده ومنعه الطعام والشراب الخ رشدي (قوله) اما حق
الله تعالى (الخ) هل هو شامل مالو زنت بكر او ردتغريها فبؤخر تغريها فيه نظروا او اقرب اليها تغرب ويؤخر
الجلد خاصة لانه لا معنى لتاخير التعزير عرش (قوله) مطلقا) أي سواء وجد الاستغناء او القطار ام لا (قوله)
ووجود كافل) أي الولد عرش ورشدي (قوله) بلا يمين) المتجه حيث لا قرينة انه لا بد من اليقين مرسوم
عبارة التوبة والمغنى يمينها حيث لا تخيلة ولا يمين مع المخيلة (قوله) وتصديق مستفسر شها) عطف على
تصديقها في المتن (قوله) الممكن بان (الخ) ولا فلا تصدق نهاية معنى (قوله) ويصبر) الى قول المتن او
يسجر في النهاية الا قوله ويمنع الزوج الى ولو قتلها (قوله) ويصبر (الخ) استئناف (قوله) الى وقت ظهور
الحمل) فاذا ظهر عدم الحمل بالاستبراء بحضه او غيرها اقتصر منها بياى (قوله) لا الى انقضاء أربع سنين)
كذا في النهاية ونقل عرش عن الشيخ عميرة انها تمهل الى انقضاء مدة الحمل وهي أربع سنين اه واليه اى الامام
يعمل كلام المغنى (قوله) ويمنع الزوج وطا (الخ) على ما قاله الدميري لكن المتجه كافي المهمات عدم منعه
من ذلك وإن كان يؤدى الى منعه القصاص نهاية واليه اى عدم المنع يعمل كلام المغنى (قوله) ولو قتلها) الى
قوله والامح في المغنى والاسنى عبارتهما وان قتلها الولي باصر الامام كان الضمان على الامام علما بالخل
أو جهلا أو علم الامام وحده لأن البحث عليه وهو الأمر به والمباشر كالآلة لصدور فعله عن ربه أو بحمته
وبهذا فارق المكره حيث نقص منته فان علم الولي دونه فاضمانا عليه لاجتماع العلم مع المباشرة ولو قتلها
جلاد الامام جاهلا فلا ضمان عليه او علما فكالولي يضمن ان علم دون الامام وما ضخته على عاقله كالولي
وان قال ابن المقرئ انه من ماله فان علم بالخل الامام والجلاد والولي فالقياس على ما مر كقول الاسوى ان
الضمان على الامام هنا ايضا خلافا لما في الروضة من انها عليهم اثلا نحو حيث ضمن الامام الغرة فهي على عاقلة
كقوله الرافعي وهو قياس ما مر كقوله الاسوى خلافا لما في الروضة من انها في ماله وليس المراد بالعلم بالخل
حقيقة بل المراد به ظن مؤكد بمخاله ولو لمات الام في حد ونحوه من العقوبة بالمضرب لم تضمن لانها
تلفت بحد او عقوبة عليها وان ماتت بالم الولادة فهي مضمونة بالدية او بوجها فقصها واقتصاص الولي
منها جاهلا برجوع الامام عن اذنه له في قتلها كوكيل جهل عزل موكله او عفو عن القصاص
وسياق اه وذكر معظمهم سمع عن الثاني وأقره (قوله) باذن الامام) قيد في المستثنين عرش (قوله)

(قوله) وجلد القذف) هل التعزير كذلك (قوله) بلا يمين) المتجه حيث لا قرينة انه لا بد من اليقين مر

سنتين بعده بلا موت ويمنع الزوج وطاهاو الافاحتمال الحمل دائم فيفوت القود ولو قتلها المستحق أو الجلاد باذن الامام فالتقت جنينا مابتا

مالم يجهل هو وحده الخ) شامل لما علم الامام وحده أو علما أو جهلا فعلم ان علم الامام لا يمنع ضمان عاقلة سم (قوله فعلى عاقلتهما) اى فان علم المذنب أو الجلاد دون الامام فالغرة على عاقلة المذنب أو الجلاد لا على الامام رشيدى (قوله بخلاف الضمان) اى فانه لا يتقدم بالمعلم بل بقدر وجد مع الجهل عرش (قوله هو مثال) الى قوله ولو كان الضربات فى المغنى (قوله فيه) اى الغير (قوله لا كقطع طرف الخ) يحتمل قوله لان امكنت الخ عرش (قوله لم تؤمن فيه الزيادة) ظاهره انها اذا امتن جاز هو وقد يخالف امر رشيدى اى ويمكن تقديم ما بعد الم الامن اخذ امامنا (قوله كامر) اى فى أوائل الباب فى شرح يعتبر قدر الموضحة (قوله او غيره) اى المحدد عبارة المغنى او بمنقل كجهره (قوله بكسر النون الخ) ومعناه صصر الحلق معنى (قوله مصدرا) اى ككذب ومضارعه يخفق بضم النون رشيدى (قول المتن اقصر به) ولا تلقى النار عليه إلا ان فعل بالاول ذلك ويخرج اى وجو بامتهاقبل ان يشوى جلده ليمكن من تجهيزه وإن اكلم جسد الاول اسنى (قوله اى بمثله الخ) فى التجويع بحبس مثل تلك المدة يمنع الطعام وفى الالتقاء بالماء او النار باقى فى ماء او نار مثلها ويترك تلك المدة وتصدق قائمه عند الالتقاء بالماء إن كان يحسن السباحة وفى الخنق يخنق بمثل ما خنق وفى الالتقاء بالشاهق يلقى من مثله تراعى صلاة الموضع وفى الضرب بالمثقل تراعى الحجم وعدد الضربات وإذا تعدد الوقوف على قدر الحجر او النار او على عدد الضربات اخذ باليقين وهو اقل ما يتيقن منه معنى وروض مع الاسنى (قوله إن كان تصده الخ) عبارة لغوى وشرح المنهج هذا اى جواز الاقتصار بمثل ما ذكر إذا عزم على انه لم يمت بذلك قتله فان قال لم يمت بعفو عنه لم يمكن ما فيه من التعذيب اه (قوله وذلك الخ) توجيه للبت (قوله ولو كانت الضربات الخ) هذا جار فيما لو كان نحو الخنق والتجويع الذى قتل به لا يؤثر فيه كاصح به الروض سم (قوله لا تؤثر فيه ظنا الخ) لا يخالف ذلك قوله الاتى او ضرب عدد ضرب به حيث عدل هنا ابتداء للسيف وجرى هناك الخلاف الاتى انه يفعل مثل ضربه ثم يراى او يعدل للسيف لان ما هنا فى ضرب من شأنه ان لا يؤثر فى مثله وما هنا فى ضرب من شأنه ان يؤثر فى مثله سم (قوله ظنا) اى بحسب الظن عرش (قوله وقوته) اى القاتل (قوله وله العدول الخ) وان القاء بماء فيه حيتان تقتله اى ولا تاكله ولو لم يمت بها بل بالماء يجب القاءه فيه وإن مات بهما او كانت تاكله انى فيه لتفعل به الحيتان كالاول على ارجح الوجهين رعاية للممانعة بوفى الرشيدى عن العباب ما يوافقه (قوله ومثله انها شحوحية الخ) خالفه انها بوفى المغنى فقالا فان قتله بانها شافى افعى قتل النهر فى ارجح الوجهين وعليه تعدى تلك الاقوى فان فقدت فتلها اه (قوله لا يضيظ) اى الانهاش (قوله غير مسموم)

يجهل هو وحده الخ) شامل لما علم الامام وحده أو علما أو جهلا فعلم ان علم الامام لا يمنع ضمان عاقلة سم (قوله فعلى عاقلتهما) اى فان علم المذنب أو الجلاد دون الامام فالغرة على عاقلة المذنب أو الجلاد لا على الامام رشيدى (قوله بخلاف الضمان) اى فانه لا يتقدم بالمعلم بل بقدر وجد مع الجهل عرش (قوله هو مثال) الى قوله ولو كان الضربات فى المغنى (قوله فيه) اى الغير (قوله لا كقطع طرف الخ) يحتمل قوله لان امكنت الخ عرش (قوله لم تؤمن فيه الزيادة) ظاهره انها اذا امتن جاز هو وقد يخالف امر رشيدى اى ويمكن تقديم ما بعد الم الامن اخذ امامنا (قوله كامر) اى فى أوائل الباب فى شرح يعتبر قدر الموضحة (قوله او غيره) اى المحدد عبارة المغنى او بمنقل كجهره (قوله بكسر النون الخ) ومعناه صصر الحلق معنى (قوله مصدرا) اى ككذب ومضارعه يخفق بضم النون رشيدى (قول المتن اقصر به) ولا تلقى النار عليه إلا ان فعل بالاول ذلك ويخرج اى وجو بامتهاقبل ان يشوى جلده ليمكن من تجهيزه وإن اكلم جسد الاول اسنى (قوله اى بمثله الخ) فى التجويع بحبس مثل تلك المدة يمنع الطعام وفى الالتقاء بالماء او النار باقى فى ماء او نار مثلها ويترك تلك المدة وتصدق قائمه عند الالتقاء بالماء إن كان يحسن السباحة وفى الخنق يخنق بمثل ما خنق وفى الالتقاء بالشاهق يلقى من مثله تراعى صلاة الموضع وفى الضرب بالمثقل تراعى الحجم وعدد الضربات وإذا تعدد الوقوف على قدر الحجر او النار او على عدد الضربات اخذ باليقين وهو اقل ما يتيقن منه معنى وروض مع الاسنى (قوله إن كان تصده الخ) عبارة لغوى وشرح المنهج هذا اى جواز الاقتصار بمثل ما ذكر إذا عزم على انه لم يمت بذلك قتله فان قال لم يمت بعفو عنه لم يمكن ما فيه من التعذيب اه (قوله وذلك الخ) توجيه للبت (قوله ولو كانت الضربات الخ) هذا جار فيما لو كان نحو الخنق والتجويع الذى قتل به لا يؤثر فيه كاصح به الروض سم (قوله لا تؤثر فيه ظنا الخ) لا يخالف ذلك قوله الاتى او ضرب عدد ضرب به حيث عدل هنا ابتداء للسيف وجرى هناك الخلاف الاتى انه يفعل مثل ضربه ثم يراى او يعدل للسيف لان ما هنا فى ضرب من شأنه ان لا يؤثر فى مثله وما هنا فى ضرب من شأنه ان يؤثر فى مثله سم (قوله ظنا) اى بحسب الظن عرش (قوله وقوته) اى القاتل (قوله وله العدول الخ) وان القاء بماء فيه حيتان تقتله اى ولا تاكله ولو لم يمت بها بل بالماء يجب القاءه فيه وإن مات بهما او كانت تاكله انى فيه لتفعل به الحيتان كالاول على ارجح الوجهين رعاية للممانعة بوفى الرشيدى عن العباب ما يوافقه (قوله ومثله انها شحوحية الخ) خالفه انها بوفى المغنى فقالا فان قتله بانها شافى افعى قتل النهر فى ارجح الوجهين وعليه تعدى تلك الاقوى فان فقدت فتلها اه (قوله لا يضيظ) اى الانهاش (قوله غير مسموم)

(قوله فالغرة على عاقلة الامام) شامل لما إذا علم الامام وحده أو علما أو جهلا فعلم ان علم الامام لا يمنع ضمان عاقلة وقد قال فى الروض وحيث ضمننا الامام فى ماله ان علم بالحل والافعل عاقلة اه قال فى شرحه وقوله كالروضه انها فى ماله ان علم سهو على عكسها فى الرافى فانه جزم بانها على عاقلة ذكره الاسنوى ويشهد له الماخذ السابق اه والمراد بالماخذ السابق ما ذكره قبل تعليلا لشيء ذكر فيه ان الدية والغرة على العاقلة بقوله لان الجنين لا يباشر بالجناية ولا يتيقن حياته فيكون هلاك خطأ أو شبه عمد بخلاف الكفارة فانها فى ماله اه وفى الروض ولو علم الولي والجلاد الامام ضمنوا أئلا نالوا القياس انه على علم الامام كما ذكره الاسنوى اه وقوله والقياس قال فى شرحه على امران الضمان على الامام فيما إذا علم هو والولي (قوله فعلى عاقلتهما) عبارة شرح الارشاد فالضمان على عاقلة المباشر اه ومثله فى شرح الروض وغيره (قوله ولو كانت الضربات التى قتل بها الخ) ينبغى ان يحجر ذلك فيما لو كان نحو الخنق والتجويع الذى قتل به لا يؤثر فيه ثم رايت صريح قول الروض فرع لو علم عدم تاثير المثل فيه لقوته بالسيف اه (قوله ولو كانت الضربات التى قتل بها لا تؤثر ظنا لى قتل بالسيف) هذا لا يخالف قوله الاتى او ضرب عدد ضربه حيث عدل هنا ابتداء للسيف وجرى هنا الخلاف الاتى انه يفعل مثل ضربه ثم يراى او يعدل للسيف لان ما هنا فى ضرب من شأنه ان لا يؤثر فى مثله وما هنا فى ضرب من شأنه ان يؤثر فى مثله

اخذا ما باتى لحرمة عمل السحر وعدم المضايطة (وكذا خر) او بول او جرح حتى مات (ولو اط) بصغير يقتل مثله غالبا ونحوهما من كل محرم يتعين فيه السيف (في الاصح) لتعذر المعاملة بتحريم الفعل واجبار نحو المانع ودس خشبة (٤٤١) قريبة من ذكر اللات في دبره لا تحصل

المعاملة فلا فائدة له ويتعين السيف جز ما فيما لا مثل له كالوجامع صغير في قبلها قتلها ورجع ابن الرقة تبينه ايضا فيما لو دعه كالبيهق وليس بواضح ثم رايت بعضهم خالفه وهو الوجه وله قتلته بمثل السم الذي قتل به ما لم يكن مهر يا يمنع الغسل ولو اوجره ماء متنجسا او جرماء طاهرا ولو رجع شهد زنا بعد رجعه رجما (ولو جوع كتجويعه) والقي في النار مثل مدته او ضرب عدد ضربه (فلم يمت زيد) من ذلك الجنس (حتى يموت) ليقبل بمقتله (و في قول السيف) وصوبه بالقبلى وغيره لان المعاملة قد حصلت ولم يبق الا تقويت الروح فوجب بالاسهل وقيل يفعل به الا هو من الزيادة والشيطان قال الشيخان وهذا اقرب ونقله الامام عن المعظم (ومن عدل) عن المثل (الى سيف) بان يضرب العنق به لان يذبح كالبيهق (فله) ذلك وان لم يرض الجاني لانه اسهل (ولو قطع فسرى) القطع للنفس (فللولى حر رقبته) تسهلا عليه (وله القطع) طلبا للمعاملة (ثم الحر) للرقبة (وان شاء انظر) بعد القطع (السرابة) لتكمل

الى قول المتن ولو مات بحاقفة في النهاية وكذا في المغنى الا قوله اى وليس سمه الى حرمة عمل السحر (قوله ما ياتى) اى انفا في شرح في الاصح (قول المتن وكذا خر) قال الشارح في شرح الارشاد وظاهر كلامه انه لو قتل به النفس في بحر لم يفعل به مثله ويوجه بان التضخم بالنجاسة حرام لا يباح بحال الاضرورة فكان كثر البول اسم على حجب عن (قوله بصغير) هذا قد يخرج البالغ فلا يجب القصاص على من لا ط به ويحتمل انه مجرد التصوير فلا فرق بين الصغير وغيره وهو الظاهر من اطلاق المصنف عن قول وفيداه اى عدم الفرق قول المغنى ولو اط يقتل غالبا كان لا ط بصغير (قوله يقتل مثله غالبا) راجع للخر ايضا كما هو صريح صنيع المغنى (قوله لتعذر المعاملة الخ) لا يلائم يشكل بجواز الاقتصار بنحو التجويع والتفريق مع تحريم ذلك لا ناقل نحو التجويع والتفريق انما حرم لانه يؤدى الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلم يمنع بخلاف نحو الخرو والواط فانه يحرم وإن من الاتلاف فلذا امتنع هنا فليتامل سم على حجج عن ورشيدى (قوله واجبار نحو المانع الخ) رد لدليل مقابل الاصح عبارة النهاية والمغنى والثاني في اخره بوجرم ما عا كخول او ما وفى الواط يدس في دبره خشبة (الخ) (قوله لا يحصل) من التحصيل والضمير راجع لكل من الاجبار والدس (قوله كالجوامع صغيرة الخ) ومعلوم مما سبق في شروط القصاص ان محل راجع لكل من الاجبار والدس (قوله كالجوامع صغيرة الخ) ومعلوم مما سبق في شروط القصاص ان محل ذلك حيث كان جماعة قتل منها غالبا ولم يبعث عن (قوله تبينه) اى السيف (قوله خالفه) اى فيجوز كلام المعاملة والعدول الى السيف (قوله بدس الخ) او بدسوه بالجلد اقص منهم بالجلد كفى فتاوى الغوى معنى (قول المتن في قول السيف) اعتمدته المنهج وكذا النهاية والمغنى كما ياتى انفا (قوله وصوبه بالقبلى الخ) وهو المعتمد نهاية عبارة المغنى وهذا هو الاصح كما نص عليه في الامم المختصر وقال القاضى حسين ان الشافعى لم يبق بخلافه ولم يختلف مذهب الشافعى فيه ام (قوله وقيل الخ) وقد يدعى انه عين قول تعين السيف وتعبيره بالسيف للغال (قوله بان يضرب) عبارة المغنى تبينه المراد بالعدول الى السيف حيث ذكر حر الرقة على العمود ام (قول المتن ولو قطع) اى ولو قتل به جرح ذى قصاص كان قطع يده معنى (قول المتن فللولى حر رقبته) اى ابتداء معنى (قوله فى الاولى) اى فيما لو قطع الولي ثم اراد الحز حالا (قوله طلب الامهال الخ) اى بان يقول لولى الجنى عليه ام لى مائة بقائه الجنى عليه بعد جنايته وقوله ولا فى الثانية اى فيما لو قطع ثم انتظر السراية اسنى ومعنى فقول الرشيدى يعنى بالثانية مسئلة القطع بقسميها غير مناسب (قوله طلب القتل الخ) اى بان يقول لولى المقتول ارحنى بالقتل او العفو بل الخير الى المستحق (تبينه) كظاهر اطلاقه اى المصنف كالروضة واصحابنا للولى فى صورة السراية قطع العضو بنفسه وان منعناه من القطع حيث لا سراية وهو كذلك معنى (قول المتن بحاقفة الخ) اى او نحو ذلك مما لا قصاص فيه ككسر

(قول المتن وكذا خر ولو اط في الاصح) قال الشارح في شرح الارشاد وظاهر كلامه انه لو قتلته في النفس في بحر لم يفعل به مثله ويوجه بان التضخم بالنجاسة حرام لا يباح بحال الاضرورة فكان كثر البول ولا نظر لجواز التداوى به كما لم ينظر والجواز التداوى يصر ف البول فاندفع بذلك ما قاله الشارح بنى الجوى جرى ام وما قاله في فارق التفريق في اخر نحو سريها والواط بان اتلاف النفس مستحق والتنجيس جائز للحاجة كالتوصل هنالى استيفاء الحق فليتامل (قوله لتعذر المعاملة بتحريم الفعل الخ) لا يلائم يشكل بجواز الاقتصار بنحو التجويع والتفريق مع ذلك لا ناقل نحو التجويع والتفريق انما حرم لانه يؤدى الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلم يمنع بخلاف نحو الخرو والواط فانه يحرم وإن من الاتلاف فلذا امتنع هنا فليتامل (قوله وله قتلته بمثل السم الذى قتل به) قال في الروض وشرحه فلو اشكل معرفة قدر ما تحصل به المعاملة اخذ بالقبلى وهو اقل ما يتيقن منه (فرع) ولو علم عدم تأثير المثل فيه لقرع تفالسيف انتهى (قول المتن ولو جوع كتجويعه فلم يمت زيد) ولو قتل به سم فقتل به مثله فلم يمت قبل يذ كفى في التجويع او لا بل يعدل

(٥٦ - شروانى وابن قاسم - ثامن) المعاملة وليس للجاني فى الاولى طلب الامهال بقدر مدة حياة الجنى عليه بعد جنايته ومن ثم جاز ان يولى عليه قطع اطراف فرقه او لافى الثانية طلب القتل او العفو (ولو مات بحاقفة او كسر عضد فالخر)

متين لتدبر الما لم تاجد (وفي قول) يفعل به (كقوله) وهو الراجح في الروضة واصلها بل قبل ترجيح الاول سبق فلم يؤخذ منه انه لو قطع او كسر ساعده فمري انفسه بان قطع (٤٣) او كسر ساعده فما قبل من تميز القطع من الكوع بعد بل لا يبعد ان يكون مفرا على

ضعيف ولو اجافه مثلام عفا فان طر له العفو بعد الاجافة لم يبرر ولا اعز رعى الراجح (فان) فعل به كقوله (لم) لم تلم ترد الجوانف فلا توسع ولا تفعل في عمل اخر بل تحز رقبته (في الاناهر) لا اختلاف تأثيرها بالاف محالها (تنبيه) بمنع من اجافة وكل ما لا قد فيه ان كان قصده العفو بعد فيجز عفا او قتل وذلك لان فيه تعديا مع الاضمار الى القتل الذي هو تقيض العفو (ولو انقص مقطوع) مضوء الذي فيه نصف دية من قاطعه (ثم مات) المقص (بسرابة نلولى حز) لرقبة الجاني في مقابلة نفس مورته (وله عفو بنصف دية) فقط لاخذها مقابل نصفها الاخر وهو العضو الذي لمعوم محله ان استوت الذان ولا فبالنسبة فلو قطعت امانة

ساعده معني وروض (قول متين) الى قول المتن ولو انقص في النهاية وكذا في المنفى لا قوله فاقبل الى المتن (قول المتن في قول كقوله) اعتمد المنهج وكذا النهاية والمنفى كجسر (قول) وهو الراجح اي ان لم يكن غرضه العفو بعد كاعلم عامر وسيعبرح بقري وشيدى (قول) يؤخذ منه اي من الراجح المذكور (قول على ضعيف) وهو الذي رجحه الله فبنا (قول) فان طر له العفو (الخ) ويصدق ذلك بينه لانه لا يعرف لامنه عرش (قول) والا اي باراجاف قاصدا مقدم العفو بعد الاجابة ثم انظر هل يعني هذا التنبيه الاتي سم وجزم عرش بالاغناء (قول) وعلى الراجح اي عند موهوالا مبر عنه بقول المتن وفي قول كقوله عرش (قول) لا اختلاف تأثيرها باختلاف محالها) اخرج بهذا زيادة التجويع المتقدم ان كان قصده العفو بعد قال في شرح الروض اما اذا قصد الحز بعد ذلك او اطلق فله ان يفعل كقوله الجاني وان لم يكن له لو لم يبر قصاص انتهى سم (قول) تنبيه منع (الخ) عبارة المنفى تنبيه على الخلاف عند الاطلاق اما اذا قل اجبة مو اقله ان لم يمت فله ذلك قطع او ان اقله اجبة او اقله من شامخ ثم انفق لم يمكن فان اباى بقصد العفو عزروا ان لم يمت فله ذلك ولا يجبر على قتله اه (قول) وذلك اي المنع (قول) مضوءه الى قوله لثم يبرز في النهاية والمنفى لا قوله لا تعرض (قول) مضوءه نائب فاعل مقطوع وقوله من قاطعه متاقي بانقص (قول) المتن وله عفو بنصف الدية وان مات الجاني خفف الله اوقله غير لولى تميز نصف الدية في تركه الجاني معنى وفي سم عن الروض وشرحه ولو قطع بدرجل و قتل اخر ثم مات المقطوع بالسرابة قطع الجاني بالمقطوع ثم قتل بالاخر وفي المقطوع بنصف الدية في تركه الجاني فان مات الجاني بسرابة قطع فقد استوفى قاطعه حقه والمقتول في تركته الدية انتهى (قول) لاخذها اي المنقص (قول) وهو اي ما قبل (الخ) (قول) ومعه اي قول المتن بنصف الدية (قول) فلو قاطعت ولو قطع ذى يدمر لم قاطع من مومات المسلم بسرابة وعنى وليه عن النفس بالبدل فله خمسة اسداس دية لان المستحق استوفى ما يقابل بسدسها ولو قطع عبد بذر قاطع منه ثم عتد فقات الحر بالسرابة سقط من دية نصف قيمة العبد ولزم السيد الاقل من القيمة وباقي الدية اذا اعتقه اختيار الفداء معنى (قول) وقباسة اي قوله لو قطعت امرأة (الخ) (قول) لها اي المرأة اي لاجلها (قول) لم يكن لشيء اي لاسها استوفت ما يقابل ديتها (قول) لاستيفائه اي المنقص (قول) ومعه اي قول المتن فله شيء له (قول) في صورة المرأة وفي عكس تلك الصورة لولى فلا شيء له لاستيفائه ما يقابل ديتها ويزاد قوطا ظاهر انه لا شيء عليه تلك الزيادة لاستحقاقه اخذها قصاصا سم (يقبل) اي لولى المنقص ولو قطع ذى يدمر مسلم فاقصص منه ففعلوا عليه عن النفس بالبدل فله ثلثا دية مسلم لان المستحق استوفى ما يقابل ثلثها

الى السيف ويقر فيه نظر (قول) والا اي بان اجاف قاصد العفو بعد الاجابة ثم انظر هل يعني هذا التنبيه الاتي ايضا (قول) لا اختلاف تأثيرها باختلاف محالها) اخرج بهذا زيادة التجويع المتقدم ان كان قصده العفو بعد قال في شرح الروض اما اذا قصد الحز بعد ذلك او اطلق فله ان يفعل كقوله الجاني وان لم يكن فيه لم يبر قصاص اه (قول المتن ولو انقص مقطوع (الخ) بقى ما لو قتل في الروض وشرحه ما حاصله انه لو قتل شخص قاطع يدمر مومات بالسرابة صار قصاصا وان اتمم القطع قتل قصاصا لهدية يده في تركه الجاني ثم ذكر انه لو قطع بدرجل و قتل اخر ثم مات المقطوع بالسرابة قطع الجاني بالمقطوع ثم قتل بالاخر وبقى المقطوع نصف الدية في تركه الجاني فان مات الجاني بسرابة القطع فقد استوفى قاطعه حقه والمقتول في تركه الدية انتهى وقد يشكك قوله السابق صار قصاصا بان التود لا يسبق الجناية كما ذكره في قول المصنف وان تأخر فله نصف الدية في الاصح والفرق في مجرد ان المجنى عليه هنا باشرقت الجاني وموت الجاني في المسئلة الاية لا محاصل بالسرابة في نظر (قول) في صورة المرأة السابقة وفي عكس تلك الصورة لو عفا لولى فلا شيء له لاستيفائه ما يقابل ديتها ويزاد قوطا ظاهر انه لا شيء عليه تلك الزيادة لاستحقاقه اخذها قصاصا

الحز) بنفس وورثه (عفا عفا فلا شيء له) لاستيفائه ما يقابل الدية الكاملة محله ان استوت الدتان ان يضاف في صورة المرأة السابقة يبق له نصف الدية (ولو مات جان) بالسرابة (من قطع قصصا فهدر) لانه قطع بحق (وان ماتا بسرابة) بعد الاقتصاص معنى

في اليد (معاً وسبق المجنى عليه فقد اقتصر) بالقطع والسرابة ولائى على الجاني لان السرابة كانت كالباشرة في الجناية وجب ان تكون كذلك في الاستيفاء (ولان تأخر) موت المجنى عليه عن موت الجاني بالسرابة (فله) أى لولى المجنى عليه في تركه الجاني (نصف الدية) ان استوت الديتان نظير ماسر (في الاصح) لان القود لا يسبق الجناية ولا كان في معنى السلم في القود (٤٤٣) وهو متمتع ولو كانت الصورة في قطع بدن فلائى له قبل جزما

وأعرض (ولو قال مستحق) قود (يمين) وهو مكلف لجان حر مكلف (اخرجه) اى يمينك لا قطعها قودا (فاخرج يسار) له (وقصد) باحتيا عالما واجاهلا على الاوجه فقطعها المستحق (فهدرة) لا تخان فيها ولا في سرابها وإن لم يتلفظ بالاذن في القطع ولو علم القاطع انها اليسار وانها لا تجزى لان إخراجها بقصد لإباحها بذل لها بما ناعم يعزى له الم منها بالحررم وكية لإباحتها ما لو علم ان المطلوب منه اليمين فاخرج اليسار مع علمه بانها لا تجزى. ولم يصد العوضية ويبي قود اليمين كما يصله وذكره بعدو: فله ان لم يظن القاطع اجزاها ولا لا سقط لتضمن ردها باليسار بدلا للعقوبة: فية يمينه وكذا لو علم عدم اجزاها شرعا لكن جعلها عوضا ولا نظير لقصد الاباحة تبثذ لان رضا المستحق بالعوضية متضمن للعفو عن القطع وإن فسد العوض اما المستحق المجنون او الصبي فالأخراج له يهدر لانه تسليط له عليها واما المخرج اتقن قصده الاباحة لا يدر يساره لان الحق له يده

مغنى وأسنى (قوله في اليد) أى مثلا (قول الماتن أو سبق المجنى عليه) أى سبق موته موت الجاني مغنى (قوله) بالقطع والسرابة) أى حصل نصاص اليد بقطع يد الجاني والسرابة بالسرابة مغنى (قول الماتن وإن تأخر الخ) ولو شك في المية ينبغي سقوط الدية لان الاصل براءة لذمته ولو علم السابق ثم نسي أو علم السابق دون السابق فهل هو كذلك لما ذكر أو يوقف الأمر الى البيان سم على المنهج عرش (قول الماتن فله نصف الدية في الاصح) (تنبيه) لو كان ذلك في قطع يديه مثلا لم يستحق شيئا لانه قد استوفى ما يقابل النفس أو في موضحة وجب تسعة أعشار الدية ونصف عشرين. وقد أخذ المجنى عليه بقصاص الموضحة نصف العشر وقس على ذلك مغنى (قوله نظير ماسر) أى أتفا في شرح وله فوه نصف دية (قوله عالما) أى انها اليسار مع ظن من الاجزاء مغنى (قول الماتن فهدرة) (فرع) على المبيع الكفارة ان مات سرابة كفاتل نفسه أو اتما لم يجب على المباش لان السرابة حصلت بقطع يستحق مثله وروض وأسنى سم على المنهج عرش (قوله) ولو علم القاطع الخ) غاية (قوله) ويبي الخ) تطبق على قول المصنف فهدرة (قوله) وذكره) أى المصنف (قوله) ومغنى (قوله) لى قول الماتن وإن قال في النهاية وكذا في المغنى الاقوله أما المستحق الوأما المخرج القرون وقوله أو الصبي (قوله) ومغنى (قوله) اى بقاء القود عبارة (١) ويبي قصاص البين الاذامات المبيع أو ظن القاطع الاجزاء أو جعلها عوضا فانه يبدل الى الدية لان اليسار وقت هدر اه (قوله) ولا سقط) وهذا واضح اذا كان الظان المستحق وكل في قطعها فانه لا يقطعها بنفسه كما تقدم أو تعدى وقاع بنفسه وأما اذا كان الظاهر هو الوكيل فقط لم يصدر من المستحق الا مجرد التوكيل فالوجه بقاء القود ايضا طولا اى وعلى الوكيل دية اليسار أو لنصاص عليه فيها لظنه الاجزاء سم على المنهج عرش (قوله) وكذا) أى بسقوط القود يلزم الدية لو علم اى القاطع وكذا ضمير جعلها (قوله) حينئذ) أى حين اذ جعلها عوضا (قوله) اى المستحق المجنون الخ) محترز قوله وهو مكلف لكن برده عليه أنه موافق لحكم المطوق فامعنى الاحتراز عنه (قوله) فالأخراج) أى بمجرد ان لم يقرن به قصد الاباحة رشيدى (قوله) واما المخرج القرون الخ) محترز حر (قوله) اذا كان القاطع قنا) اى اما اذا كان حر افعول ما نه لا قود عليه مطلقا فان قيل بالان تصور كون الإخراج هو المسقط بمجرد رشيدى (قوله) واما المخرج المجنون الخ) عبارة المغنى وخرج بالمكلف المقدري كلامه المجنون فانه اذا أخرج يساره فقطعها المقتصر عالما بالحال وجب عليه القصاص وان كان جاهلا بوجوب عليه الدية وصورته ان يجزى عاقل ثم يجزى والا للمجنون حالة الجناية لا يجب عليه قصاص (تنبيه) كلام المصنف يشعر بمباشرة المستحق للقطع مع ان الاصح عدم تمكنه من استيفاء القصاص في الطرف كما سبق وصورها المتولى بما اذا نزل الامام في استيفاء القصاص بنفسه اه عرش ومرع عرش أتفا تصور آخر (قوله) والصبي) أى إخراجها من حيث هو ولا في خصوص مانع فيه من كونه ناجيا والا فالصبي لنصاص عليه رشيدى (قوله) ثم ان علم المقتصر) أى علم الصبي او المجنون عرش (قول الماتن فكذب) أى أو صدقه عميرة (قوله) بل عرفت) بفتح التاء (قوله) ان هذا) أى فكذب به (قوله) ووقول اصله عرفت الخ) عبارة الاصل ولو قال قصدت ايقاعها عن اليمين وظننت انها تجزى عنها وقال القاطع عرفت ان المخرج اليسار وانها لا تجزى عن اليمين فلا يجب القصاص في اليسار ايضا على الاصح انتهت ومنها يظهر ان الماتن حملها على فتح تاء عرفت لانه انما يطالب بها حينئذ وانها على هذا التقدير تفيد ان القاطع كذب المخرج في دعواه ظن الاجزاء لافى دعواه الجعل فيمكن ان يكون وجه جعل الشارح تبعا للحلحى التكذيب راجعا للظان المترتب عليه الجعل مطابقة ما في الاصل سم (قوله) فيكون اخف إيهاما

(قول الشرح) وقول أصله عرفت في محتمل أنه بضم التاء فيكون أخف إيهاما لما باتى وفتحتها الخ عبارة الاصل

لكن الاوجه انه يسقط قودها اذا كان القاطع قنا أو أما المخرج المجنون أو الصبي فلا عبرة باخرهما ثم إن علم المقتصر قطع ولا لزومه الدية (ه) إن قال المخرج بعد قطعها (جعلتها) حالة الإخراج عوضا (عن اليمين وظننت اجزاها) عنها (فكذب) القاطع في ظنه الذى رتب عليه الجعل المذكور وقال بل عرفت انها لا تجزى عوسياتى ان هذا مجرد تصور وقول اصله عرفت في محتمل أنه بضم التاء فيكون أخف إيهاما لما باتى وفتحتها

بضمها حتى يبنى عليه
الاعتراض على المتن
(فالاصح) انه (للاقتصاص في
اليسار) على قاطعها سواء
اظن انه اياها او انها اليين
او عليها اليسار وانهما لا يتجزى
او قطعها عن اليين ظانا
اجزاءها لان خرجها سلطة
عليها يجعلها عوضا ومن ثم
لا قود فيها وان صدقة في
الظان المذكور على الاصح
ايضا بل وان اتنى الظن
المذكور من اصله خلافا
لما يوهمه كلام اصله ايضا
وغيره فمقرر ان المسقط
للقود هو قصد جمعها عوضا
فتفريعه ذلك على التكذيب
يجرد تصوير لا مفهوم له
بدليل كلامه في الروضة
(وتجبدية) لليسار لان
الجمع المذكور منع كونه
بذلها بجانا (ويق) حيث
لم يظن للقاطع اجزاءها ولا
جعلها عوضا (قصاص
اليين) في الاول كما مر وفي
هذه لانه لم يستوفه ولا عفا
عنه نعم يلزمه الصبر الى
انتمال يساره لئلا تهلكه
الموا لا اما اذا ظن اجزاءها
او جعلها عوضا فلا يبق
لما مر ان ذلك متضمن
للعفو ولكل على الآخر
دية (وكذا قال) الخرج
(دهشت) بضم أو فتح
فكسر عن كونها اليسار
(فظنتها اليين) أو لم أسمع
الا أخرج يسارك أو ظنته

(الخ) إشارة إلى عدم اندفاع الإيهام مطلقا كإسباتي في قوله خلافا لما يوهمه كلام أصله الخ سم (قوله) ا
ياق) لعل في قوله بل ولأن اتنى الخ (قوله) حتى يبنى عليه الاعتراض) عبارة لغني (تنبية) ما ذكره المصنف
ليس مطابقا لمخرجي ولا الروضة وأصلها عبارة المحرر ولو قال قصدت ايقاعها عن اليين الخ و مراده
عرفت بضم التاء لتكلم فظان المصنف انها بفتح التاء لخطاب فغيره بالتكذيب قال ابن شبة وهو غير
صحيح لمرين أحدهما من هذا ليس موضع تنازعها والأمرا الثاني أنه يقتضي أنه إذا صدقه يجب القصاص
في اليسار والذي في الشرح والروضة في هذه الحالة أنه لا قصاص ايضا على الاصح اه (قوله) سواء اظن) إلى
قوله وان اتنى الظان في الغني (قوله) ايضا) أي كاذبه (قوله) الظان المذكور) أي في المتن (قوله) ايضا) أي
كلام المتن (قوله) لما تقرر) أي في قوله لان مخرجها سلطه عليها يجعلها عوضا (قوله) فتفريعه ذلك على
التكذيب الخ) قد يمنع أن ذلك فرع على التكذيب بل فرعه على الجعل ويؤيده أن قوله فلا يصح الخ جواب
الشرط الذي هو قوله ولأن قال جعلها عوضا والجواب إنما يتفرع على الشرط نعم عبارته توهم اعتبار
المعطوف على الشرط مع ما بعده في ذلك التفرع فيجاب حيث يذانه أنما قصد بالمعطوف بيان منشأ الجعل
غالبا وما بعده بيان حال القاطع غابا بعد ذلك فليتامل سم (قوله) لليسار) أي قول المتن وكذا لوال في
الغني (حيث لم يظن) إلى قول المتن وكذا لوال في النهاية لا قوله في الأولى إلى انعم (قوله) ولا جعلها) عطف
لم يظن والضمير المستتر للقاطع (قوله) في الأولى) أي في صورة قصد مخرج اليسار الإباحة (كاسر) أي في
شرح فهدرة (قوله) وفي هذه) أي في صورة جعل المخرج اليسار عوضا عن اليين (قوله) اما اذا ظن الخ) محترز
قوله حيث لم يظن الخ (قوله) لاسر) أي في شرح فهدرة (قوله) أن ذلك) أي ظن القاطع الاجزاء أو جعله
اليسار عوضا عن اليين (قوله) ولكل على الأخرية) أي دية ما قطعها فلورسرى القطع الى النفس وجب
ديتها ويدخل فيها اليسار مغني (قوله) بضم) الى الفصل في الغني الا قوله أو لم أسمع الا اخرج يسارك وقوله
فاندفع الى وفي جميع هذه الصور وقوله واخذ الدية الى ويصدق وقوله وقد دهنش الى بان القصد (قوله) بضم
الخ) عبارة الغني بضم أو لم يخطو ويجوز فتحه كسرنا به من الدهشة وهي التحير اه وكذا لوال دهشت الخ
أي أو كان المخرج يجنونا نهائيا وقود وضو لو كان المستحق يجنونا وقال اخرج يسارك أو يمينك فاخرجها له

ولو قال قصدت ايقاعها عن اليين وظننت أنها يتجزى عنها وقال القاطع عرفت أن المخرج اليسار وانهما لا يتجزى
عن اليين فلا يجب القصاص في اليسار ايضا على الاصح انتهت ومنها يظهر ان المتن حملها على فتح تاء عرفت
لانه إنما يطبقها حيث ذنبا على هذا التقدير تفيد ان القاطع كذب المخرج في دعواه ظن الاجزاء لا في دعواه
الجعل فيمكن ان يكون وجه جعل الشارح تبعا للحل بالتكذيب ارجاعا للظان المترتب عليه الجعل مطابقة
ما في الاصل ويحتمل ان يوجه بالنسبة رجوع التكذيب الى الظان لعدم وجوب القصاص في اليسار إذ
رجوعه الى الجعل يناسب وجوب القصاص فيها لا اعتراف القاطع حيث يعدم تسلط المخرج عليها وكان
وجه وصف الظان بأنه ترتب عليه الجعل بيان الارتباط بينها وبينه أو الفجر وجود الظان لا يقتضي ترتب الجعل
عليه لجواز انه لا يكون سببا لجعل الظان مع تحققه انه يمكن ان يظن صحة جعلها عوضا ولا يقصد العوضيه مع
اخراجها اما قول بعض مشايخنا لا يتم الجعل الشارح المحلى بالتكذيب راجعا للجعل لانه فعل وهو لا يوصف
بالتكذيب فيرد عليه ان التكذيب لدعواه كما انه لدعوى الظان لانه فتامله (قوله) فيكون اخف إيهاما
إشارة إلى عدم اندفاع الإيهام مطلقا كإسباتي في قوله خلافا لما يوهمه كلام أصله (قوله) حتى يبنى عليه
الاعتراض على المتن) لقائل أن يوجه الاعتراض على المتن وان اندفع الجزم المذكور بان يحمل عبارة الاصل
على الوجه الموهوم وانه اختصارها عليه مع إمكان حملها على غيره والاختصار عليه موجب للاعتراض (قوله)
فتفريعه ذلك على التكذيب الخ) قد يمنع أن فرع ذلك على التكذيب بل فرعه على الجعل ويؤيده أن قوله
فالا يصح جواب الشرط الذي هو قوله ولو أن قال جعلها عوضا والجواب إنما يتفرع على الشرط نعم عبارته توهم
اعتبار المعطوف على الشرط مع ما بعده في ذلك التفرع فيجاب بأنه قصد بالمعطوف بيان منشأ الجعل غالبا

قال ذلك (وقال الفاعل ظننته العين) فلا فود في اليسار على الاصح لان هذا الاشتباه قريب وتجب ذهابا وبقي قود العين وخرج بقول الفاعل ذلك ما لو قال عدت أنها اليسار وانها لا تجزى اود هشت فلم ادر ما فطعت او ظنت أنها باحها بالاخراج فيجب على الفاعل القود في اليسار اما الاولى فواضح واما الثانية فلان الدهشة لا تلحق بحال الفاعل واما الثالثة فكمن قتل رجلا وقال ظننته اذن في قتله وإنما أفاد ظن الاباحة مع جعلها عوضا للضمن جملة الاذن في قطعها كما مر وهنا اخرجها لما اقترن (٤٤٥) بنحو دهش لم يتضمن اذنا أصلا فاندفع

استشكله بان الفعل المطابق للسؤال كالاذن لفظا وفي جميع هذه الصور لا يسقط قود العين الا ان ظن الفاعل الاجزاء او جعلها عوضا وحيث سقط قود اليسار بغير الاباحة أو القائم مقامها وجبت ذبتها وهي في ماله لاعلى عاقلته لتعمدواخذ الدية بمن قاله خذها عن العين عفو عن قودها لانه لا يعلم الا منه فارق ما هنا اجزاء قطع اليسار عن العين في حد السرقة اذا أخرجهما وقدهش أو ظن اجزاءها عن العين لا اذا قصد باحتنا بان القصد من الحد التكيل وتعطيل الآلة بالباطشة وقد حصل والقصاص مبنى على المماثلة

(فصل) في موجب العمد وفي العفو وهو سنة مؤكدة وبغير مال افضل وذلك للآيات والاحاديث منها خبر البيهقي وغيره مرفوع اليه صلى الله عليه وسلم قصاص قطع الامر فيه بالعفو بل في مسلم أنه رفع اليه قاتل أقر فقال لاخي القاتل اغف عنه فاني فقال اذهب

وقطعها هدرت لانه ألقها بتسليطه وإن لم يخرجها لهو قطع يمنه لم يصح استيفاءه ودم أهليته ووجب لكل ديو سقتا معني وروض مع الاسنى (قوله قال ذلك) اى اخرج يسارك (قول المتن وقال الفاعل) اى المستحق ايضا معني (قوله وتجب ذبتها) اى قوله اما الاولى في النهاية (قوله ذلك) اى ظننته العين (قوله ما لو قال) اى الفاعل المستحق (قوله اما الاولى) اى علمت انها اليسار الخ (قوله فواضح) عبارة المغنى لانه لم يوجد من المخرج تسليط اه (قوله واما الثانية) اى دهشت الخ (قوله واما الثالثة) اى ظنته انه اباحها الخ (قوله فكمن قتل الخ) اى فهو اى الفاعل كمن قتل الخ (قوله وإنما أفاد ظن الاباحة) اى كما تقدم في شرح وان قال جعلتها عن العين الخ سم اى بقوله سواء اظن انه اباحها (قوله مع جعلها الخ) اى جعل المخرج اليسار عوضا عن العين عبارة المغنى ويقار عدم لزومه فهاو ظن اباحتها مع قصد المخرج جعلها عن العين بان جعلها عن العين تسليط بخلاف اخرجها دهشة او ظنا منه انه قال اخرج يسارك اه (قوله (الآن) مفعول لتضمن المضاف الى فاعله (قوله كالممر) اى في شرح فهدرة (قوله لم يتضمنه الخ) قد يقال هذا لا يظهر في قوله لم اسمع الا اخرج يسارك او ظننته قال ذلك فليتأمل سم وقوله قد يقال الخ سمعما مرانفعان المغنى (قوله استشكله) اى كلام المصنف هنا (قوله بان الفعل) يعنى فعل المجنى عليه المطابق للسؤال يعنى سؤال الجاني (قوله في جميع هذه الصور) اى صور اقول المخرج المذكور في المتن والشرح (قوله او جعلها) عطف على ظن والضمير المستر للفاعل (قوله بغير الاباحة) اى السابقة في قول المتن وقصد باحتنا وقوله او القائم مقامها اى السابق هناك بقول الشارح وكنية باحتنا الخ (قوله في ماله) اى الفاعل وهو المجنى عليه او لاشع (قوله واخذ الدية) مبتدأ وخبره قوله عفو عن قودها والجملة استثنائية (قوله واخذ الدية بمن قال الخ) اى لو قال له الجاني خذ الدية عوضا عن العين فاخذها وان كان ساكنا سقط القصاص وجعل الاخذ عفا عنه كرى (قوله بمن قاله) اى من قاطع بمن مثالا قال المستحق قودها (قوله ويصدق كل في ظنه وعلبه الخ) عبارة الروض اى والمغنى والقول قول المخرج فيما بنوى سم

(فصل) في موجب العمد (قوله وفي العفو) اى وفيما يتبع ذلك ككون القطع هدرا فيما لو قال رشيدا قطعني عرش (قوله سنة مؤكدة) اى مطلقا مما لو بدونه (قوله اى مخالفتها الامر) اى مع عدم رجوعه عن القتل المتضمن ذلك الرجوع التوبة عن مخالفة الندم عليها سم (قوله ولم يقره الخ) اى لان قوله فهو في النار اى على هذا الاباء انكار عليه سم (قوله بفتح الجيم) اى قوله وبجانب المغنى والى قوله فاقامه في النهاية (قوله المضمون) اى خرج نحو الصائل والمراد بالمضمون المستوفى للشرط عرش (قوله يقودون الجاني

وما بعده بيان حال الفاعل غالبا بعد ذلك فليتأمل (قوله وإنما أفاد ظن الاباحة الخ) كانه قدم في شرح قوله ولو قال جعلتها عن العين الخ (قوله لم يتضمن) قد يقال هذا لا يظهر في لم اسمع الا يسارك او ظننته قال ذلك فليتأمل (قوله او جعلها) اى اليسار (قوله ويصدق كل في عله وظهره الخ) عبارة الروض والقول قول المخرج فيما بنوى

(فصل) في موجب العمد الخ (قوله اى مخالفتها الامر الخ) قد يقال مخالفة الامر متحقة وان لم يقتله لانه لما ذهب به لقصده قتل وقوع في مخالفة لم يقيد كونه في النار بوقوع القتل وقد يجاب بان التقييد احراز عمادا رجوع عن قتله لتضمنه التوبة عن مخالفة والندم عليها (قوله ولم يقره عليه) اى لان قوله فهو في النار اى على

به فلباوى قال ان قتله فهو في النار اى مخالفتها الامر لان هذا الاباء فيه إشعار بما بالاخلاق بزياد احترامه صلى الله عليه وسلم أو بتناق ذلك الاخ فان قلت فكيف أقره على محرم قلت الحرم الام بالام لم يقره عليه واما القود اذا صمم عليه فهو واجب فالحية مختلفة (موجب) بفتح الجيم (العمد) المضمون في نفس او غيرها (القود) بعينه هو بفتح الواو والقصاص سمي به لانهم يقودون الجاني بجعل أو نحوه (والدية) في النفس وأرش غيرها (بدل) عنه عندهما كالدارمى واعترض بان قضية كلام الشافعي والاصحاب وصرح به الماوردي في قود النفس

أنها بذل ما جنى عليه ولا يلزم المرأة بقتل الرجل مدة امرأة وليس كذلك اهـ ويجب أن الخلاف في ذلك انظري لا نفاهم على أن الواجب مودة المقتول فلم يبق لذلك الخلاف كبير فائدة (٦٤٦) وقديوجه الاول بان القود لما وجب علينا كان كحياة نفس القاتل فكان أخذ الدية في الحقيقة

بدل عنه لاعنها ولا يلزم عليه ما ذكر لما تقرر انه كحياة القاتل فأنمله ثم رايت شيخنا اجاب بنحو ذلك عند (سقوطه) بنحو موت او عفو عنه عليها (وفي قول) موجه (احدهما) منها (مراده قول اصله) لا يبينه الظاهر في أن الواجب هو القدر المشترك بينهما في ضمن اى معين منها وخبر الصحيحين من قتل لعقيل فهو بخير الامرين اما ان يودى واما ان يقاد ظاهر في هذا القول ومن ثم صححه المصنف في بعض كتبه وقد يتعين القود ولا دية كما في قتل مرتد مرتدا وفيما لو استوفى ما يقابل الدية ولم يبق له الا جز الرقة وقد تعين الدية كافي قتل الولد لولده والمسلم لذي وقدا لا يجب التعزير والكفارة كما في قتل قته (فائدة) روى البيهقي عن مجاهد وغيره ان شريعة موسى عليه السلام تحتم القود ويعصى عليه السلام تحتم الدية يخفف الله تعالى عن هذه الامور خيرهم بينهما (وعلى القولين للولى) يعنى المستحق (عفو) عن القود في نفس او طرف (على الدية او اصفها) مثلا (بغير رضا الجاني) لانه مستوفى

هذا لا بد انكار عليه (قوله) ويجب بان الخلاف (الخ) ما المنع من أن يجاب بان المراد دية المقتول بدل عن قتل القاتل قصاصا لا عن نفسه فلا يلزم ما ذكر (قوله) ايضا ويجب (الخ) في هذا الجواب وقفة لان حاصل الاعتراض ان العبارة الموافقة للمقصود هي هذه لا ما قاله الشيخان وهذا لا يتدفع بما ذكره (قوله) ثم رايت شيخنا اجاب بنحو ذلك فانه قال اما ما قاله الشيخان فلا ينافي ما قاله الاوردي قال وذلك لانها مع بدل عن القصاص بدل عن نفس الجاني عليه لان القصاص بدل عن نفس الجاني عليه وبدل البدل بدل اهـ فليتأمل مع حاصل جواب قول الشارح بدلا عنه لاعنها ومرجع هذين الضميرين فيه (قوله) الظاهر في أن الواجب هو القدر المشترك (اي) خلاف المبهم فانه صادق بكونه معينا في الواقع حتى يكون الواجب احدهما بعينه في الواقع لكن لم يعين في الظاهر (قوله) ظاهر في هذا القول) قد يقال انما يكون ظاهر افيه لو كان قال القاتل بخير النظرين واما قوله اى الولي بخير النظرين فهو صادق وان كان القود واجبا علينا لا به الخيار بين

منه كالحال عليه والمضمون عنه ولا حد المستحقين العفو بغير رضا الباقي لان القود لا يتجزأ ومن ثم لو عفى عن بعض باقى أعضاء الجاني سقطت عنه كله كان تطليق بعض المرأة تطليق لسكها ومنه يؤخذ ان كل ما يقع الطلاق برابطه به من غير الأعضاء يقع العفو برابطه به وما لا فلا وقياس قولهم لو قال له الجاني خذ الدية عوضا عن الجاني فاخذها ولو ساكتا سقط القود وجعل الاخذ عفوا أنه

ولو أوصالحا عن القود على أكثر (٤٨) من الدية لكنه من جنسها نحو (ماتى بعير) من جنس الواجب وصفته (لغا) الصلح (إن أو جبتا

أحدهما) لأنه زيادة على الواجب فهو كالصلح من مائة على مائتين (ولاً) بان أو جبتا القود عينا فلاصح الصحة) ويثبت المال وكذا لو عفان غير تصالح على ذلك إن قبل الجاني وإلا فلا يثبت ويبقى القود لما مر أنه اعتياض فيتوقف على رضاها اما غير الجنس الواجب فقدم (ولو قال) حر مكلف مختار (رشيد) أو سفيه لا (أقطعني ففعل فهدر) لا قود فيه ولا دية كما قال له أقتلني أو اتلف مالي وإن التفت بسقط القود لا المال واذن غير المكلف والمكره لا يسقط شيئا (فان سرى) القطع الى النفس (أو قال) ابتداء (أقتلني فقتله فهدر) كما ذكر لاذن ولان الاصح ان الدية تثبت لمورث ابتداء اى لانها بدل عن القود البدل عن نفسه كما علم بامر نعم يجب الكفار أو يعزرو (و في قول يجب دية) بناء على الضعيف انها تثبت للورثة ابتداء (ولو قطع) بضم أوله اى عضوه وجعله بعضهم بفتحته (فعفان قوده وارشاه فان لم يسرفلأشئ) من قود دية لأن المستحق اسقط الحق بعد ثبوته فسقط (وان سرى) الى النفس (فلا قصاص) في نفس وطرف

لم يصح عفوه عنها فليحرو ولينظر التفاوت بين القولين بالنظر للبال لأن يراد بانه لا يصح عفوه عن المال بحال انه لا يصح عفوه عن القود بجائا او على انه لا مال لا ذبارة الصبي ملغاة (أو سفيه) يوم مساواة للرشيد في الاحكام المذكورة فيه نظر بالنسبة للعفو عن الارش الآتي وما يرتب عليه ان لا يسوغ عفوه ولعل هذا وجه تقييد المصنف بالرشد ثم سمعت ان شيخنا الشباب الرمي قال ان هذا هو وجه التقييد (قوله فهدر كما ذكر) اى لا قود فيه ولا دية (قوله ولان الاصح ان الدية تثبت للورث ابتداء) ثم قوله بناء على الضعيف هل يجزى ذلك على أن الواجب القود عينا وإن كان كذلك أشكل لأن الدية لا تجب على هذا القول إلا بالعفو عليها وليس في تصوير المسئلة ما يقتضى ذلك فكيف يتأتى البناء على انها تجب للورث أو للورث مع انه لا مقتضى لاصل وجوبها اذ لم وجد الاذن في القتل أو القطع وذلك يقتضى سقوط ما يجب بذلك الواجب بذلك ليس إلا القود (قوله بناء على الضعيف الخ) هل هذا مبنى على أن الواجب احدهما لا يبعينه لا القود عينا (قول المتن وارشاه) لا يخفى صراحة السياق كقوله الآتي واما ارش الفعوا الخ في صحة العفو عن الارش وفيه شيء لان الواجب القود عينا والعفو عن المال لاغ كما تقدم فلينظر صورة المسئلة ويمكن ان تصور بما اذا عفى

لتولد السراية من معفو عنه وخرج بقوله قطع اذهو من جنس ما فيه قود نحو جائمة بما لاوجب قودا عفا المجنى عليه عن القود فيها ثم سرت الجناية لنفسه فلوليه ان يقتضى في النفس

لانه عفا عن القود فالأود فيه فلم يؤثر العفو بقوله عن قوده وأرشه ما لو قال عفوت عن هذه الجناية ولم يردفاه عفو عن القود دون الارش كما نص عليه في الام اي فله ان يعفو عنه عليه لا نه يجب بالا اختياره الفوري فيما يظهر اخذا (٤٩٤) مما رسم فيما لو اطلق العفو (واما ارش العضو

فان جرى) في صيغة العفو عنه (لفظ وصية كما وصيت له بارش هذه الجناية فوصية القاتل) وهي صحيحة على الاصح ثم ان خرج الارش من الثلث أو أجاز الوارث سقطوا الاثنت منه في قدر الثلث (أو) جرى (لفظ ابراء واسقاط أو عفو سقط) قطعان خرج من الثلث أو أجاز الوارث والا فيقدر لانه اسقاط ناجز وكانهم اتما ساعوا في صحة ابراء هنا عن العضو مع الجهل بواجبه حال ابراءه اذ واجب الجناية المستقر اتما يتبين بالموت الواقع بعد وحيث فهو في مقابلة النفس لا العضو لان جنس الدية سوما فيه بصحة ابراء منها مع انواع من الجهل فيها كما علم بممار في الصلح وغيره وما ياتي فيها (وقيل) هو (وصية) لاعتباره من الثلث اتفاقا فيجري فيها خلاف الوصية للقاتل ويرد بان الوصية له انما تتحقق فيما علق بالموت دون التبرع التاجرو ان كان في مرض الموت ووقع في متن المنهج وشرحه اصلاح مصرح بالفرق بين لفظ الوصية وغيره وهو لما تقرر من اعتبار الكل من الثلث

أي من الجاني المعفو عن القود منه (قوله لانه) أي المجني عليه (قوله) بقوله عن قوده وأرشه الخ) كالصريح في ان عفو عن القود الارش صحيح بالنسبة للارش ايضا وان كان الواجب القود عينا ولهذا اقتص على العفو عن الارش لما لعدم وجوبه كما علم ما تقدم فكأنهم يفرقون بين الاقتصار على العفو عن الارش فلا يصح وبين العفو عنه مع العفو عن القود فصيح فليحرم على حج ويوجه الفرق بان لو اطلق العفو لم يجب الارش اذا عفا عليه عقب مطلق العفو فذكره في العفو كالصريح بل لازم مطلق العفو فصيح ع (قوله) اي فله ان يعفو الخ) تفسير لقوله دون الارش (قوله لانه الخ) اي وليس المراد بقوله دون الارش انه يجب الارش بالعفو عن القود مطلقا بل بان يختار الارش عقب العفو المطلق (قول المتن) واما ارش العضو اي في صورة سراية القطع الى النفس معني (قول المتن) فان جرى لفظ وصيته الخ) اعترض بان المقسم العفو عن الارش فتقسيمه الى ما ذكر من الوصية والبراء وغيرهما من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره. واجاب شيخنا الشهاب الرمي بان المراد بالعفو المقسم مطلق الاسقاط اعم من ان يكون بلفظ العفو او بغيره فلا اشكال سم على حج ع ش وسيا في الشارح حكاية الاعتراض وجواب اخر (قول المتن) كما وصيت له الخ) اي كان قال بعد عفو عن القود او وصيت الخ معني (قوله والا) اي ان لم يجرها الوارث (قوله) لانه اي العفو بواحد من هذه الالفاظ الثلاثة (قوله في صحة ابراء هنا الخ) يعني في صحة الاسقاط هنا بلفظ ابراء (قوله اذ واجب الخ) علة قوله مع الجهل بواجبه ع ش (قوله وحيث) اي حين وقوع الموت (قوله فهو) اي الواجب (قوله اذ واجب الجناية) علة قوله مع الجهل بواجبه ع ش (قوله لان جنس الدية الخ) علة قوله وكانهم اتما ساعوا الخ ع ش (قوله فيها) اي الدية (قوله هو) اي العفو بواحد من تلك الالفاظ وكذا ضمير لاعتباره (قوله فيجري فيها) اي في تلك الالفاظ اي العفو بها (قوله دون التبرع الخ) اي الذي منه ما ذكر هنا (قوله من اعتبار الكل) يعني من اعتبار العفو بكل من لفظ الوصية وغيره فوله لانه اي العفو بكل منهما قوله منه اي مرض الموت (قوله قيل هذا) اي قول المتن واما ارش العضو فان الخ (قوله انه زاد) اي بعد تمام التقسيم (قوله هذا كله) اي قول المصنف واما ارش العضو الخ (قوله اي على ارش العضو) اي المعفو عنه (قوله وهذا) اي الخلاف

عن القود على الارش ثم عني عن الارش ويحتمل انه يصح المعفو عن المال مع العفو عن القود كما هو ظاهر هذا الكلام (قوله) بقوله عن قوده وأرشه الخ) كالصريح في ان عفو عن القود والارش صحيح بالنسبة للارش ايضا وان كان الواجب القود عينا ولهذا اقتص على العفو عن الارش لما لعدم وجوبه كما علم مما تقدم فكأنهم يفرقون بين الاقتصار على العفو عن الارش فلا يصح وبين العفو عنه مع العفو عن القود فصيح فليحرم ويوجه الفرق بان لو اطلق العفو لم يجب الارش اذا عفا عليه عقب مطلق العفو فذكره في العفو كالصريح بل لازم مطلق العفو فصيح (قول المتن) واما ارش العضو فان جرى الخ) صريح في وجوب الارش وهو مشكل اذ لم يظهر من تصوير المسئلة غير انه عني عن قوده وأرشه الصحيح ان الواجب القود عينا وان العفو عن المال لعدم وجوبه فيكون العفو عن القود صحيحا بخلافه عن الارش فانه لغيره لعدم وجوبه ويحصل من ذلك عدم وجوب الارش وان العفو عنه لعرفن اين وجب حتى يفصل في العفو عنه (قول المتن) فان جرى لفظ وصية الخ) اعترض بان المقسم العفو عن الارش فتقسيمه الى ما ذكر من الوصية والبراء وغيرهما من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره واجاب شيخنا الشهاب الرمي بان المراد بالعفو في المقسم مطلق الاسقاط اعم من ان يكون بلفظ العفو او بغيره وحيث فلا اشكال في تقسيمه الى ما ذكر الذي منه الاسقاط بلفظ العفو وسيا في كلام الشارح حكاية الاعتراض مع جواب آخر له (قوله اذ واجب الجناية المستقر الخ) قد يقال

لانه وقع في مرض الموت اذ الجرح الساري منه كما مر في بابيه ثم رايت نسخة معتمدة حذف منها ذلك الوم قبل هذا لا يناسب جعل المقسم العفو عن القود والارش اه ويرد منع ما ذكر اذ غاية الامر انه زاني الارش تفصيلا ومثل ذلك لا يؤثر هذا كله في ارش العضو لا ما زاد عليه كما قال (وبجب الزيادة عليه) اي على ارش العضو (الى

تمام الدية) للسرابة وان تعرض في عفو ما يحدث لبطلان اسقاط الشيء قبل ثبوته (وفي قول ان تعرض في عفو) عن الجناية (لما يحدث منها سقطت الزيادة) بناء على التخييف ان الابرار عملا لا يجب صحيح اذا جرى سبب وجوبه وهذا في غير لفظ الوصية اما اذا عفا عما حدثت بلفظها كما وصيته بالارش هذه الجناية وما يحدث منها فهي وصية بجميع الدية لقائل فأني فيها مأمور ولو ساوى الارش الدية صح العفو عنه ولم يجب للسرابة شيء ففي قطع اليدين لو عفا عن ارض الجناية وما يحدث منها سقطت الدية بكاملها ان وفيها الثلث وان لم تصح الابرار عما حدث لان ارض الدين دية كاملة فلا يزداد بالسرابة (٤٥٠) شيء وبذلك يعلم انه لو عفا عن القاتل على الدية بعد قطع يده لم يأخذ الا نصفها او بعد

قطع يده لم يأخذ شيئا ان ساواه فيها والاوجب التفاوت كما قيل مسائل الدهشة (فلو سري) قطع ما عني عن قوده وارشه الى عضو آخر واندمل) كان قطع اصبعاً فتاكل كفه واندمل الجرح الساري اليه (ضمن دية السرابة في الاصح) وان تعرض في عفو غير لفظ وصية لما يحدث لانه انما عفا عن موجب جنابة موجودة فلم يتناول غير ما تعرضه لما يحدث باطل لانه ابراء عماله يجب (ومن له قصاص نفس بسرابة طرف) كان قطعت يده فمات سرابة لو عفا الولي عن النفس فلا قتل له) لان القطع طريق للقتل المستحق له وقفا عفا عنه (أو) عفا عن الطرف فله جز الرقة في الاصح) لان كلا منهما مقصود في نفسه كالموت تعدد المستحق وخرج بقوله بسرابة طرف مالمو استحقهما بالمباشرة فان اختلف المستحق كان قطع عبد يد عبد ثم قتل فلا يندمل

المذكور (قوله للسرابة) الى قول المتن ولو وكل في النهاية وكذا في المعنى الاول قوله بذلك يعلم الى المتن وقوله بغير لفظ وصية وقوله كالموت تعدد المستحق (قوله بلفظ) اي الوصية (قوله وما يحدث منها) عبارة المعنى وان ارش ما يحدث منها أو يتولد منها أو يسرى اليه اه (قوله مأمور) اي من اتان صححنا الوصية للقائل نفذ في الدية كما كان اخرج من الثلث واجاز الوارث والافني قد مخرج منه عرش (قوله لو عفا) اي المقطوع (قوله وما يحدث منها) الاولى حذفه تدبر (قوله وان لم تصح الابرار الخ) معتمد عرش (قوله فلا يزداد الخ) تفريع على قوله وان لم تصح الخ عرش (اقول) بل على قوله لان ارض الدين الخ (قوله انه لو عفا) اي المقطوع عن القاتل اي عن قود القاتل بالسرابة (قوله على الدية بعد قطع يده) كل من الظرفين متعلق بعفا والضمير للقائل (قوله لم يأخذ) اي الى المقطوع الذي مات بالسرابة بعد العفو (قوله كما سري) اي فيما لو كان الجاني امرأة وانجى عليه رجلا عرش (قول المتن ضمن دية السرابة الخ) اما القصاص في العضو المقطوع وديته فساقتان (تنبيه) كلام المصنف يفهم انه لا قصاص في العضو الذي سري اليه وهو كذلك لان القصاص لا يجب في الاجسام بالسرابة معني (قوله بغير لفظ وصية) يفيد انه لو كان بلفظ الوصية لم يضمن دية السرابة - (اقول) بل الاولى حذفه كما في المعنى لانه يؤمر ان المراد هنا سرابة النفس (قوله كالموت تعدد المستحق) لعل والاعطف هنا سقطت من قلم الناسخ (قوله مالمو استحقها) اي النفس رشيدى (قوله ثم عني) اي المقطوع عرش ورشيدى (قوله ثم قتلته) اي الجاني المقطوع عرش (قوله وللورثة) اي لو كان عاما كبيت المال عرش (قوله) لو عفا شخص عن عبد تعلق به قصاص له ثم مات بسرابة صح العفو لان القصاص عليه وتعلق به مالم له بجنابة واطلق العفو او اضافته الى السيد صح العفو ايضا لانه عفو عن حق لم السيد عين ماله وان اضاف العفو الى العبد لانا لان الحق ليس عليه ولو عفا الوارث في جنابة الخطا عن الدية وعن العاقلة واطلق صح لانه تبرع صدر من اهله وان عفا عن الجاني لم يصح لان الحق ليس عليه ويؤخذ من هذا ان الدية لو كانت عليه صح العفو كان ذميا وعاقلة مسلمين او حريين وهو كذلك معني وروض مع الاسنى (قوله وكذا ان اتحد المستحق) اي كالموت قطع يده ثم قتلته فالقصاص مستحق فيهما اصابة المعنى وبه ينحل توقف الرشيدى عبارة قوله وكذا ان اتحد المستحق لعله في هذه الصورة اي بان كان السيد هو الوارث فليراجع اه (قوله ولو قطعه المستحق) وهو وارث المجنى عليه عرش (قوله الموجود) وصف للسبب وهو القطع رشيدى (قوله عليه) اي السبب متعلق بترتب الخ (قوله بان ان لامال) اي فيستردان كان قبض عرش (قوله والايسر) اي قطع المستحق معني (قوله فلا يلزمه) اي المستحق والمناسب ولا يلزمه بالواو بدل الفاء اي كافي المعنى دفعا لما يتوهم انه حيث عفا عن ارضه ارض عضو الجاني واما التفرع فلا يظلم له وجه رشيدى (قوله كان مستحقا لجلته) اي التي المقطوع بعضها فهو مستوف لبعض حقه وعفو من نصب على ما وراء ذلك كذا الحكم فيما لو قتله بغير القطع وقطع الولي يده متعديا ثم عفا عنه لانه قطع عضوا من مباح له ذمة فكان كالموت قطع يده مرتد هذا لا يمنع كون المبرأ منه معلوما (قوله بغير لفظ وصية) يفيد انه لو كان بلفظ الوصية لم يضمن السرابة (قوله)

قود اليد وللورثة قد قود النفس ولا يسقط حق أحدهما بعفو الآخر وكذا ان اتحد المستحق فلا يسقط الطرف معني بالعفو عن النفس وعكسه ولما كان من له قصاص نفس بسرابة طرف تارة بعفو وتارة يقطع وذكر حكم الاول ثم يذكر الثاني فقال (ولو قطعه) المستحق (ثم عفا عن النفس مجانا) مثلا اذ العفو بعوض كذلك (فان سري القطع) الى النفس (بان بطلان العفو) ووقعت السرابة قصاصا لترتب مقتضى السبب الموجود قبل العفو عليه فبان ان لاعفو حتى لو كان وقع بمال بان ان لامال (والا) يسر بان اندمل (فيصح) العفو فلا يلزمه لقطع العضو شيء لانه حال قطعه كان مستحقا لجلته فان نصف عفو له غيره

(ولو وكل) آخر في استيفاء قوده (ثم عفا فاقصص الوكيل جاهلا) بعفوه (فلا قصاص عليه) إذ لا تقصير منه وجه به فارق ما رمي قتل من عهده مرتد ابا بن مسلا ما إذا علم بالعمو فيقتل قطعا ويظهر ان المراد بالعلم هنا الظن كان خبره نفاذ وغيره موقوف في قلبه صدقه ويحتمل انه لا بد من اثنين دره القود بالنسبة ما أمكن ويقتل ايضا فيما لو صرف القتل عن موكله اليه بان قال قتلته بشهوة نفسى لان الموكل ويفرق بين هذا ووكيل الطلاق إذا أوقعه من نفسه وقتلنا بما اقتضاه كلام الروايات أنه يقع بأن ذلك لا يتصور فيه الصرف فلم يؤثر هذا بتصويره لنحو عداوة بينهما فائرو يظهر الا كتفاء باحد ذك اعني يشهق ولا عن موكل وعلى لشر ك بان قال (٢٥١) يشهق ولا عن موكل احتمل ان لا قود تغليا

البائع على المقتضى ودره بالشبهة (والاظهر وجوب دية) عليه لان عدم تثبته تقصير منه بالنسبة للبال ويجب كونها مغلفة لتعمده وانما سقط عنه القود لعذر (و) من ثم كان الاظهر ايضا (انها عليه) لاعلى قائلته والاصح (انه) اى الوكيل الغارم للدية (لا يرجع بها على العاني) لانه حسن بالعفو مالم ينسب لتقصير في الاعلام ولا رجع عليه لانه غره ولم ينتفع بشئ بخلاف الزوج المغرور واكل الطعام المغصوب ضيافة لا تنفعاعها بالوطء والاكل وقضية كلام

الماوردى ان محل وجوب الدية إذا كان بمساقه يتأتى اعلامه فيها وإلا فلا دية والقود باطل قال البلقيني وتعليهم قد يرشد لهذا اه وقديوجه اطلاقهم بالتغليظ على الوكيل تنفيرا عن الوكالة في القود لان مبناه على البرء ما أمكن (ولو) وجب لرجل (عليها) اى المرأة (قصاص فنكحها

مغنى (قول المتن ولو وكل ثم عفا فاقصص الخ) ويجرى هذا التفصيل فيها لو عزل الموكل الوكيل ثم اقتص الوكيل بعد عزله جاهلا بمعنى (قوله) إذ لا تقصير) إلى قوله ويفرق في المغنى لا اقوله. ويظهر إلى ويقتل وإلى قول المتن لا يرجع في النهاية (قوله) او غير موقوف الخ) معتمد عش (قوله) صدقه) اى الغير (قوله) ويفرق بين هذا الخ) في الفرق تحكم سم على حج لعل وجهه انه كما يمكن صرف القتل عن كونه عن الموكل لعداوة مثلا يمكن صرف الطلاق عن الموكل لسبب يقتضى عدم إرادة وقوع عطلاق الموكل فيصرفة لنفسه حتى يلغى وقد يدفع بان القتل حصل من الوكيل ولا بد بالصرف فانت نسبتة للوكيل وقامت بالوكيل واما الصرف في وقوع الطلاق لو اعتبر كان الطلاق لغوا مع صراحة صيتهن وكونه لنوا ممنوع مع الصراحة فتعذر الصرف عش والاولى ان يفرض بان وكيل القتل مقرر بما يضره فعمل به خلافاً لوكيل الطلاق (قوله) وقتلنا بما اقتضاه كلام الروايات الخ) معتمد عش (قوله) انه يقع) بيان لما (قوله) بأن ذلك أى الطلاق (قوله) لا يتصور فيه الصرف) أى عن الموكل الى الوكيل (قوله) لنحو عداوة الخ) الظاهر ان هذا لا يدخل له في ملحظ الفرق بل ذكر موهوم خلاف المراد فتأمل رشيدى (قوله) وعليه) اى الا كتفاء (قوله) احتمل ان لا قود) معتمد عش (قوله) ودره بالشبهة) اى وتجب الدية مغلفة عش (قوله) عليه) اى الوكيل (قوله) تقصير منه) قد يقال لا حاجة لاء بالتقصير لان الضمان ثبت مع التقصير وعدمه سم على حج وقد يقال التقصير للتغليظ لا لاصل الضمان عش (قوله) لعذر) عبارة المغنى لشبهة الاذن اه (قوله) لانه حسن) اى وما على الحسين من سبيل مغنى (قوله) مالم ينسب الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا وان تمكن الموكل من اعلامه خلافاً للبلقيني اه (قوله) قال البلقيني الخ) والمعتمد اطلاق الشيخين سم (قوله) وقديوجه اطلاقهم) اى عدم الرجوع سواء أمكن الموكل اعلام الوكيل بالعفو ام لا مغنى

(قوله) ذكرها) إلى قوله أما القرن في المغنى لا اقوله ويوجه إلى وأما المهدر (قوله) باعتبار انواع الخ) عبارة المغنى باعتبار الاشخاص باعتبار النفس والاطراف اه (قوله) وهاء الدية) مبتدا خبره قوله له عوض وما بينهما جملة معترضة (قوله) او غيرها) يشمل مالا مقدرها والظاهر انه غير مراد رشيدى ويصرح به قول المغنى وتعرض المصنف في آخر هذا الكتاب لبيان الحكم وقضمان الرقيق وبداء الدية لان الترجمة لها اه (من الودى) كالعدة من الودى (قوله) كقتل نحو والد) انظر مالم المراد بنحو ماله اراد بالوالد الاب فحقه الاموال والاجداد والجدات رشيدى وعبارة عش قوله كقتل نحو والد المسلم اليهودى والصراى اه (قوله) اما الرقيق الخ) بيان محتررات القيود (قوله) فسيات الخ) عبارة المغنى ويعرض للدية ما يغفلها وهو احد اسباب خمسة كون القتل عمدا او شبه عمدا في الحرم او الاشهر الحرم والذى رحم محرم وقد يعرض ويفرق بين هذا الخ) في الفرق تحكم (قوله) تقصير منه) قد يقال لا حاجة لا اعتبار التقصير لان الضمان ثبت مع التقصير وعدمه (قوله) مالم ينسب لتقصير في الاعلام الخ) كذا قاله البلقيني والمعتمد اطلاق الشيخين م (قوله) المصوم) خرج الزانى المحصن (كتاب الديات)

عليه جاز) النكاح وهو واضح والصدق لأن كل ماصح الصلح عنه صح جعله صداقا (وسقط) القصاص المسكاه (فان فارة) قبل الوطء رجع بنصف الارش) لتلك الجناية لانه البذل لما وقع العقد به (وفي قول بنصف مهر المثل) لانه البذل للبطع (كتاب الديات) ذكرها عاقب القود لما امر ابا نهدل عنه وجمعها باعتبار انواعها الاتية وهاء الدية وهى شرعا مال وجب على حر بجناية في نقص او غيرها عوض عن فاتها لانها من الودى وهو دفع الدية الاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع (في قتل الحر المسلم) الذكر المعصوم غير الجنين إذا صدر من حر (ماتة بعير) لإجماعا سواء وجبت بالعفو او ابتداء كقتل نحو الوالد اما الرقيق والذى والمرأة والجنين فسياتي ما فيهم

نعم الدية تختلف بالفصائل بخلاف قبة القن ويوجه ذلك بان تلك حدودها الشارع اعتناء بالشرف الحرية ولم ينظر لاعيان من يجب فيه والاساوت الرق وهذه لم يحدها فنقط بالاعيان وما يناسب كلامها واما المهدر كزان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق وصائل فلا دية فيهم واما اذا كان القاتل قاتل غير القاتل (٤٥٢) مكاتبوا له فالواجب اقل الامرين من قيمة القن والدية كاياتي أو مبعضا وبعضه القن ملك لغير القاتل فالواجب

لها ما ينقصها وهو أحد أسباب أربعة الانوثة والرق وقتل الجنين والكفر فالاول برده الى الشطر والثاني الى القيمة والثالث الى الغرة والرابع الى الثلث واقل كساياتي بيان ذلك وكون الثاني انقص جرى على الغالب ولا فقدت ريد القيمة على الدية (قوله نعم الدية الخ) انطروجه الاستدراك رشدي (اقول) وجهه ما تضمنه قوله فسياتي الخ من الاختلاف بالاديان والذكور والانوثة (قوله بالفصائل) اي والردائل معنى (قوله ويوجه الخ) يتأمل سم (قوله لساوت) اي الحرية (قوله وهذه) اي القيمة (قوله كلامها) اي من الاعيان رشدي (قوله واما المهدر) محترض المعصوم (قوله كزان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق) اي اذ لم يكن القاتل لكل من الثلاثة مثله رشدي وقوله من الثلاثة اخرج الصائل لكن تدخله عبارة عرش قوله وسائل الخ ظاهره وان قتلهم مثلهم لكن مرفى شروط القدوة ما يقتضى خلافه فليراجع اه (قوله واما اذا كان الخ) محترض قوله اذ صدر من حر (قوله خلفه بفتح فكسر الخ) ولا جمع لهما من لفظها عندا جمهور بل من معناها وهي مخاض كمرأى نساء وقال الجوهري جمعها خلف بكسر اللام وابن سيده خلفات معنى واسنى (قوله من هذا الوجه) اي السن ومعنى والاولى اي التثليث (قوله وحالة الخ) اي وكونها حالة عرش (قوله ثم) اي في باب الزكاة (قوله خلافا لما توهمه العبارة) اعتراض على المتن بانه كان ينبغي ان يعبر بلفظ مختص بالاناث وما عبر به وان كان صحيحا في الحقائق لا طلاقها على الاناث كانه كور لانها لا يصح في الجذاع لانها ليست الا للذكور لكن نقل شيخنا حاشيته عن المختار اطلاق الجذاع على الاناث ايضا اه نعم كان الاول التعبير فيها بلفظ خاص بالاناث رشدي عبارة شيخه عرش قوله فان الجذاع مختصة الخ بخلافه قول المختار الجذع بفتحين التي والجمع جذعان وجذاع بالكسر والاثني جذعة والجمع جذعات وجذاع ايضا (قوله اذ الحقائق الخ) علة الاهاهم وقوله تشعلها اي الذكور والاناث (قوله وذلك الخ) توجيه للثمن (قوله وفيه) اي في ذلك الحديث (قوله وهذه) اي دية الخطا (قول المتن فان قتل خطأ) اي ولو كان القاتل صبيانا وجنونا نهاية (قوله ولودميا الخ) خالفه النهاية والمغني فقالوا لا تغلظ بقتل الذي فيه كاله المتولي وغيره وجرم به في الانوار اه اي بان كان الذي المقتول فيه رشدي (قوله وكونه لا يراخ) رد دليل مقابل الواجهة (قوله على من استثنى الجنين) اعتمده المغني (قوله وان خرج) الى قول المتن ورجب في النهاية (قوله منه) متعلق بخرج (قوله بخلاف عكسه) اي بان دخل المجرور في الحل الى الحرم ومات فيه وقوله نظير ما مر الخ صريح في انه اذا جرح الصبي في الحل ثم دخل الحرم ومات فيه لم يضمن وبه صرح شرح الروض في محرمات الاحرام وقضية ذلك انه لو جرح انسانا في غير الاشهر الحرم مات بعد دخول الاشهر الحرم لا تغلظ دية وهو ظاهر كما بينه الشارع بقوله الا وهو متجه الخ لان غاية الامر الحاق الاشهر الحرم بالحرم فاجبته بعضهم من التغلظ في ذلك نوع فليحرم رسم

(قوله ويوجه ذلك) يتأمل (قوله واما المهدر كزان محصن الخ) في التصحيح لاديه ولا كفارة بقتل زان محصن اه اي اذ لم يكن القاتل مثله (قوله لانه جمع جذع لاجذعة) بل جمعها جذعات (قوله ولو ذميا على الواجهة) خالف مر (قوله وفاقا للونى) اي وخلافا وجرم به في الانوار (قوله وكونه لا يقر على الاقامة فيه لا ينافي ذلك لان ملحظ التغلظ الخ) ذهب بعضهم الى عدم التغلظ اذ كان المقتول في الحرم ذميا لتعديده بدخوله وظاهره ان كان قاتله ذميا وظاهره التغلظ اذ كان المقتول في الحرم مسلما وان كان قاتله ذميا وقوله لتعديده بدخوله قال الاستاذ البكري في كنهه فلو دخله لضرورة انتصته فهل يغلظ به او يقال به نادر الواجهة الثاني اه (قوله بخلاف عكسه) اي بان دخل المجرور

مقابل الحرية من الدية والرق من اقل الامرين اما القن للقتل فلا يتعلق به شيء لان السيد لا يجب له على قته شيء (مثلة) اي ثلاثة اقسام فلا نظر لتفاوتها عددا (في العمد) ثلاثون حقة وثلاثون جذعة (ومر تفسيرهما في الزكاة) (واربعون خلفة) بفتح فكسروا بالغاء (اي) حاملا الخبر الترمذي بذلك فهي مغلفة من هذا الوجه ومن كونها على الجاني دون عاقلته وحالة لا مؤجلة (ومجمعة في الخطا عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون) عشرون (وبنو لبون) كذلك ومر تفسيرها ثم ايضا (وحقائق) اناث كذلك (وجذاع) اناث كذلك خلافا لما توهمه العبارة اذ الحقائق تشعلها والجذاع تختص بالذكور لانه جمع جذع لاجذعة خلافا لما يوهمه كلام شارح وذلك لحديث رواه جمع لكنه معقول وفيه ان الواجب عشرون ابن مخاض بدل بنى لبون واختير لانه اقل ما قيل وهذه خففة من ثلاثة اوجه تخميسها وتاجيلها وكونها على

العاقلة (فان قتل خطأ) حال كون القاتل أو المقتول ولو ذميا على الواجهة وفاقا للبعوى وكونه لا يقر على الاقامة فيه لا ينافي ذلك لان ملحظ التغلظ حرمة الحرم مع عصمة المقتول لا غير ومن ثم ردوا على من استثنى الجنين بانه يخالف للنص (في حرم مكة) وان خرج المجرور فيه من موات خارج بخلاف عكسه نظير ما مر في صيد الحرم ومن ثم بئاتي هناك ما ذكره ثم كما اقتضاه كلام الروضة

فلورى من بعضه في الحل ولم يعتمد عليه وحده وبعض في الحرم أو من الحل إنسانا فيه (٤٥٣) فالسهم في هاء الحرم غلظا (أو) قبل (في)

وسياق ما يتلوه به (قوله فلورى) إلى قوله وقياس ما تقرر في المغنى لإقوله ولم يعتمد عليه وحده وقوله كذا قيل إلى وبالحرم (قوله أو من الحل) أى رى شخص من الحل الخ (قوله على الأصح فيها) وسيماء ذلك لقعودهم عن القتال في الأول ولو وقع الحج في الثاني معنى (قوله لإشعار أبوك نه الخ) وكأنه قيل هذا الشهر الذى يكون أبدا أول السنة معنى (قوله لا للتعريف) أى أن تعريفه بالعلية لا باللام (قوله فالمراد) أى يقول القائل خصوه بالتعريف خصوصاى اسم هذا الشهر بال وقوله وبالحرم الخ عطف على بالتعريف أى سوا هذا الشهر بالحرم دون غيره من الشهور بالتعريف (قوله مع تحريم القتال) أى قبل النسخ (قوله في جميعها) أى الأشهر الحرم (قوله لأنه أفضلها) لعله من حيث المجموع فلا ينافى أن يوم عرفة أفضل من غيره عرش (قوله من عدها الخ) وهم الكوفيون معنى (قوله أو الأول الخ) عبارة المغنى وهذا الترتيب الذى ذكره المصنف في عدا الأشهر الحرم وجعلها من سنتين هو الصواب كما قاله المصنف في شرح مسلم اه (قوله لتظافر الأحاديث) أى تابعها عرش (قوله به) أى بالاول من أنها من سنتين وإن أولها ذو القعدة (قوله فلورنذر الخ) عبارة المغنى قال ابن دحية ويظهر فائدة الخلاف فيما إذا نذر صوماى مرتبة فعلى الأول مبتدأ بذى القعدة وعلى الثاني بالحرم اه (قوله بدا بالقعدة) أى قبل إذا نذر البداءة بالاول كما فى حاشية الزياى بحثا رشيدى زاد عرش اما لو أطلق فقال لله على صوم الأشهر الحرم يبدأ بما يلى نذره اه (قوله بخلاف عكسه) خلافا للمغنى عبارة تمويينى انه لورى في الشهر الحرام وأصاب في غيره وأعكسه وأجره فيها ومات في غير هاء عكسه ان تغلظ الية كما تقدم في الحرم وغيره كما يؤخذ من كلام ابن المقرئ فى إرشاده اه ورده سم بعد ذكر كلام الارشاد بما نصه وقضيته أى كلام الارشاد عدم التثليث إذا وقع كل من الرى والاصابة خارجا وإن وقع الموت فيها ولم يظهر انه يفيد هذا المنهج الذى قاله فى قوله وإن لم أر من صرح به وقفة لان كلام الارشاد إن لم يكن صريحاً فيه كان فى معنى الصريح ووقع لبعضهم بحث أن الاصابة فى غير هاء الموت فيها تقتضى التغلظ وهو ممنوع فلجرح اه (قوله كام وأخت) إلى قول المتن والخطاى المغنى لإقوله والذى والجوسى والجنين وإلى قول المتن والإفتاب فى النهاية لإقوله وعليه كثيرون أو الاكثر (قوله كام وأخت) كان ينبغي كاب وأخ إذا تكلم منافى دية الكامل وأما غيره كالمرة فليساق رشيدى (قوله وأقرم الباقون) فكان إجماعا وهذا لا يدرك بالاجتهاد بل بالتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم معنى (قوله ولعظم حرمة الثلاثة) أى حرم مكة والأشهر الحرم ومحرم ذى رحم (قوله من هذا الوجه) أى التثليث (قوله بخلاف حرم المدينة) عبارة المغنى وخرج بالحرم الاحرام لان حرمة عارضة غير مستمرة بمكة حرم المدينة بناء على منع الجزاء بقتل صيده وهو الأصح اه (قوله من الحرم) أى من الأشهر الحرم (قوله محرم ذى رحم

فى الحل إلى الحرم ومات فيه وقوله نظير ما مر فى صيد الحرم صريح فى أنه إذا جرح الصيد فى الحل ثم دخل الحرم ومات فيه لم يضمن وبه صرح فى شرح الروض فى محرمات الاحرام فقال فرع لو رست كلبا أو سمها من الحل إلى صيد فيه فوصل اليه فى الحل وتحامل الصيد بنفسه أو بقتل الكلب إلى الحرم فمات فيه لم يضمن ولم يحل أكله احتيطا لحصول قتله فى الحرم نقل ذلك الأذعرى اه وقضية ذلك انه لو جرح إنسانا فى غير أشهر الحرم فمات بعد دخول الأشهر الحرم لا تغلظ ديتوه هو ظاهر كما بحثه الشارح بقوله وهو متجه الخ لان غاية الامر الحاق الأشهر الحرم بالحرم فأعنته بعضهم من التغلظ فى ذلك ممنوع فليحذر (قوله وهو متجه وإن لم أر من صرح به) اعلم أن فى الارشاد ما نصه ومثله فى حرم شهور كمكة وما أو اصابة به وهو مصرح بالاكتفاء فى التثليث بوقوع الرى فى الأشهر الحرم وإن وقعت الاصابة والموت خارجا بوقوع الاصابة فيها وإن وقع الرى والموت خارجا وقضيته عدم التثليث إذا وقع كل من الرى والاصابة خارجا وإن وقع الموت فيها ولهذا يظهر انه يفيد هذا المنهج الذى قاله فى قوله وإن لم أر من صرح به وقفة لان كلام الارشاد المذكور أن لم يكن صريحاً فيه كان فى معنى الصريح فيه نعم قد اعترضه فى شرحه حيث قال وسلبت عبارة أصله ما هو منه عبارة من تعلق قوله ربما أو اصابة بالأشهر الحرم ايضا وهو خلاف المعروف من اختصاص

وبقية الارحام كبنى العم لان المدار فى ذلك على التوقيف مع تراخى حرمة غير رمضان ويفهم من سياق المتن أن المراد محرم ذى رحم

من حيث المحرمة فلا رد عليه بنت عم هي أم زوجة أو اخت رضاع وخرج بالخطا ضداً فلا يزبدواجبها هذه الثلاثة اكتفاء بالتعليط وباقي التعليط بما ذكره والتخفيف في غير النفس الكاملة كنفس المرافو الذي والجويوسي والجنين والأطراف والماعن والجراحات بحسبها بخلاف نفس القن (والخطأ وإن ثلث) لأحد هذه الأسباب أي دية (فعلى العاقلة) أي بالنار عارعة لما في المبتدأ من العموم المشابه للشرط (مؤجلة) لما يأتي فغلظت من وجوه واحد (٤٥٤) وخفت من وجهين كدية شبه العمد (والعمد) أي دية (على الجاني معجلة) لأنها قياس

بدل المتلفات (وشبه العمد) أي دية (مثلة على العاقلة مؤجلة) لما يأتي فهو لا خذه شبهاً من العمد والخطا ملحق بكل منهما من وجه ويجوز في معجلة ومؤجلة الرفع خبراً والنصب حالاً (ولا يقبل معيب) يعيب البيع السابق بيانه فيه (و) منه (مر يض) فهو من عطف الخاص على العام وإن كانت إبل الجاني كلها كذلك لأن الشارع أطلقها فاقضت السلامة وتعلقها بالدمو بناتها لكونها محض حتى آدمى على المضايقة فارت ما مر في الزكاة (الأبرشاء) أي المستحق الأهل للترع لأن الحق له (وبثت حل الخلفة) عند انكار المستحق له (بأهل خبرة) أي عدلين منهم فإن كان التنازع فيه بعدوا تموت عند المستحق وقد أخذها بقولها أو تصديقه شق جوفها فإن بان عدم الحل غرمها وأخذ بدلها خلفه ولو قال الدافع اسقطت عندك فإن لم يرض زمن يحتمل رد عليه وإلا

من حيث المحرمة عبارة النهائية والمعنى المحرمة من الرحم (قوله من حيث المحرمة) قديقال الذي ينبغي من حيث الرحمة سمى أي كامر عن النهائية والمعنى (قوله أو اخت رضاع) عطف على أم زوجة (قوله ضداً) أي العمد وشبهه (قوله وباقي التعليط الخ) (فرع) الصبي والمجنون لو كانا يميزن وقتلا في الأشهر الحرم أو ذارحرم محرمان فلا ينز في الرفعة فيه احتيالاً لأن أظهرهما أنه يغلظ عليها بالثلث معنى وتقدم عن النهائية مثله (قوله والذي) أي مطلقاً عند الشارع وفي غير الحرم عند النهائية والمعنى كامر (قوله والجراحات الخ) أي التي لها أثر مقدراً كإتلفه سم في حاشيته على شرح المنهج رشيدى وقال المعنى ولا تليط في قتل الجنين بالحرم كإتلفه إطلاقهم ولا في الحكومات كإتلفه الزر كشي عن تصريح الماوردى (قوله بخلاف نفس القن) ليس بقيد قتل نفسه غيرها ع (قوله لأنها قياس الخ) عبارة المعنى كاستار إبدال المتلفات (قوله لما يأتي) عبارة المعنى وسيأتي بيان العاقلة والتأجيل والدليل على باب عقب هذا (قوله لما يأتي) إلى قول المتن وإلا فغالب الخ المعنى (قوله وإن كانت الخ) غاية لقول المتن ولا يقبل معيب (قوله كذلك) أي معيبة (قوله أطلقها) أي إبل الدية (قوله وبناتها الخ) عطف على تعلقها وقوله على المضايقة متعلق به وقوله لكونها حليلة مقدمة للمضايقة (قوله) أي حل الخلفة (قوله) أي عدلين منهم (قوله) وإن فقدوا وقف الأمر حتى يوجداً أو يتراضى الخصمان على شيء ع (قوله غرمها) أي قيمتها ع (قوله وردت) ويصدق المستحق بلا يمين نهية معنى (قوله وإلا) أي بأن مضى زمن يمكن إسقاطها فيه وظاهر أن الإسقاط يمكن في أقل زمن فلعل المراد أن المستحق بها عن الجاني والشهود بخلاف ما إذا استمروا متلازمين لها ثم ادعى ذلك فليراجع رشيدى (قوله صدق الدافع) أي يمينه نهية معنى (قوله وإن ندر) أي حل الناقصة قبلها معنى (قوله وإلا فالأغلب) عبارة المعنى وإن اختلفت أنواع إبله أخذ من الأكثر فإن استوت فاشاء الدافع (قوله فلا تجب عينها) تقرير على قوله أي نوعاً أو قوله تؤخذ متعلق لقول المصنف فيها (قوله لا من غالب الخ) عطف على مناهي المتن يعني لا يكتفى من غالب إبل محلله إن تكرر إبله من ذلك (قوله من غير ذلك) فإن كانت إبله من الغالب أخذت منها قطعاً معنى (قوله لأنها بدل متلف) أي فوجب فيها البذل الغالب معنى (قوله هذا) أي تعين نوع إبله إذا وجدت حلبي (قوله وعليه كثيرون أو الأكثرون) وهو أوجه وجرى عليه شيخنا في منهجه معنى (قوله والذي في الروضة كإصلها تخيير الخ) وهذا هو المعتمد

ذلك بالحرم بخلاف الأشهر الحرم لا بد من وقوع الفعل والزهوق فيها (قوله ولا يكتفى أن جزمه بأن المعروف اعتبار الفعل والزهوق فيها) أي قوله وإن لم أر من صرح به إلا يقال مثل ذلك فيما صرح بخلافه كإعتاقان هذا المعروف تصريح بخلاف المتجه الذي ذكره ثم ينبغي مراجعة مقال أنه المعروف فإن عبارة الروض والروضه وغيرهما ليس فيها ما ينافي ما فادته عبارة الإرشاد ووقع لبعضهم بحث أن الإصاغة في غيرها والموت فيها يقتضى التعليط وهو ممنوع فليحذر (قوله من حيث المحرمة) قديقال الذي ينبغي من حيث الرحمة (قوله بخلاف نفس القن) أي لا يأتى فيها التعليط والتخفيف أي بما ذكر من الثلث والتخمس وإن تآتى فيها التخفيف بكونها تآتى على العاقلة كإسقاط في بابها وهل تؤجل على العاقل عند فقد من يعقل عنه راجعه من محله (قوله ولو قال الدافع أسقطت عندك فإن لم يرض زمن يحتمل رد عليه) فالصدق المستحق بلا يمين مرش (قوله والذي في الروضة كإصلها تخيير الخ) وهو المعتمد مرش

فإن أخذت منه يقول الدافع صدق المستحق يمينه أو يخبرين صدق الدافع (والأصح اجزأها قبل خمس سنين) نهاية اصدق الاسم عليها وإن ندر فنجبر المستحق على قبولها (ومن لزمته) الدية من العاقلة والجاني (وله إبل فيها) أي نوعاً إن اتحدوا ولا فالأغلب فلا تجب عينها تؤخذ لا من غالب إبل محله (وقيل) يعين (من غالب إبل بدنه) أو قبيلة إذا كانت إبله من غير ذلك لأنها بدل متلف هذا ما جرى عليه هنا وعليه كثيرون أو الأكثرون والذي في الروضة كإصلها تخيير بين إبله أي إن كانت سليمة وغالب إبل محله

فله الاخراج منه وان خالف نوع ابله ويجبر المستحق على قبوله فان كانت ابله معيبة تعين الغالب ورده الزركشي وغيره بان نص الام تعين
نوعها سائما وقطع به الماوردي (والا يكن له ابل فغالب) بالجر (ابل بلدة) بلدى ويصح بالضمير اى الحضرى (وقيلة بدوى) لانها بدل
متلف وظاهر كلامهم وجوبها من الغالب وإن لم تمت بيت المال الذى لا ابل فيه فيمن لا عاقلة له سواء عليه فيلزم الامام دفعها من غالب ابل
الناس من غير اعتبار محل مخصوص لأن الذى لزمه ذلك هو جهة الاسلام التى لا تختص (٤٥٥) بمحل وبهذا الذى ذكرته يتدفع بحث

البقيتى تعين القيمة لتعذر

الأغلب حيث أن اعتبار

بلد بعينها تحكّم ووجه

انقضاءه لا تعذروا لتحكّم

فيما ذكرته كما هو واضح ولو

لم يغلب في محله نوع تغخرفى

دفع ما شاء منها (والا يكن

في البلاد والقبيلة ابل بصفة

الاجزاء (فاقرب) بالجر

(بلاد) او قبائل إلى محل

المؤدى ويلزمه النقل أن

قربت المسافة وسهل نقلها

فان بعدت وعظمت المؤنة

في نقلها فالقيمة فان استوى

في القرب محال واختلف

ابلها تغير الدافع وضبط

بعضهم البعد بمسافة القصر

وضبطه الامام بان يزيد مؤنة

احضارها على قيمتها في

موضع العزة كذا نقله قال

البقيتى واجراؤه على ظاهره

متعذر فتعين إدخال الباء

على مؤنة ليستقيم المعنى ولو

اختلف محال العاقلة اخذ

واجب كل من غالب محله وإن

كان فيه تشخيص لابلها هكذا

وجبت ومر قبل فصل

الشجاج فيمن لزمه اقل

الامر من ما يعلم منه انه لاتعين

الابل بل إن كان الاقل

القيمة فالنقد او الارش

نهاية (قوله) فلا اخراج منه) وإن كانت ابله أعلى من غالب ابل البلدان (قوله) فان كانت ابله معيبة (الخ)
لعل هذا على مافى المناهج اما على مافى الروضة فالقياس التخيري بين نوع ابله سليما وغالب ابل بلده
فلتأمل اسم عبارة الرشيدى هذا راجع لقول المتن من لزمته وله ابل فيها خلافا لما فهمه مسابقة فان كلام
الزر كشي لا يخاف من المتن كما يعلم من كلام غير الشارح وكان على الشارح ان يقيد المتن بالسليمة كما قيد
كلام الروضة ليتأتى مقابله بكلام الزركشي والحاصل ان الزركشي يقول انه متى كانت له ابل تعين عليه
نوعها وإن كانت في نفسها معيبة ولا يخاف من ظهور وجهه لا نه حيث كان المنظور اليه النوع فلا فرق بين كون
ابله سليمة او كونها معيبة إذ ليس الواجب من عينها حتى يفرق الحال وظاهر انه ينبغي القول بنظره فيما
إذا قلنا بما في الروضة من التخيري متى كان له ابل تغلب بين نوعها وبين الغالب سواء كانت ابله سليمة او معيبة
فتأمل اه (قوله) ورده الزركشي (الخ) ضعيف عس ومراعاة ان الرشيدى ترجحه وفاقا للشارح والمعنى
والنهاية (قوله) لا يبادل) إلى قول المتن والمرافق النهاية الا قوله على المعتمد عنده ما روجه خلافا لبعض
الأئمة (قوله) وظاهر كلامهم (الخ) أى حيث قالوا لو من لزمته وله ابل فيها (الخ) ووجه ما اشار اليه بقوله
لأن الذى لزمه ذلك الخ عس (قوله) ويلزمه النقل) عبارة الخ فيلزمه نقلها كما في زكاة الفطر ما لو لم تبلغ مؤنة
نقلها مع قيمتها أكثر من ثمن المثل ببلد او قبيلة العدم فانه لا يجب حينئذ نقلها وهذا ما جرى عليه ابن
المقري وهو احسن من الضبط بمسافة القصر اه (قوله) فان بعدت وعظمت المؤنة) لا يخفى ان هذين
معتزان لقوله إن قربت المسافة وسهل النقل فالاول وعجز الاول والثاني وعجز الثاني فالمناسب عطف
عظمت بالواو او فعل الواو بمعنى أو وان الألف سقطت من الكتبة رشيدى (قوله) تغير الدافع) من
الجاني او العاقلة عس (قوله) فتعين إدخال الباء على مؤنة) بان يقول بان يزيد بمؤنتها وانما كان إجرؤه
على ظاهره متعذرا لاقتضائه انه إذا لم يزد مؤنتها كلف إحضارها وإن زاد مجموع المؤنة وما يدفعه في شئنا في
عمل الاحضار على قيمتها بموضع العزة عس (قوله) من غالب محله) أى إن لم يكن له ابل كما علم ما مر رشيدى (قوله)
ومر قبل فصل الشجاج (الخ) غرضه بهذا اقتيد المتن بان محل تعين الا بل فيمن لم يلزمه اقل الامر من رشيدى
(قوله) والارش) على القيمة (قوله) ولو أعلى) إلى قوله وقضية المتن في المعنى لإلا قوله ومحل إلى وقولهم
(قوله) كذلك) أى كسائر ابدال المتلفات يعنى عنه قوله ايضا (قوله) ومحله) أى جواز العدول بالتراضى
(قوله) بما ذكر) أى من قدر الواجب الخ (قوله) محمول على هذا التفصيل) أى على معلومة الصفة هنا
ومجوبها نفى الصلح وهذا المحل حسن معنى (قوله) حسا) أى بان لم توجد في موضع يجب تحصيلها منه معنى
(وهو) أى ذلك الحديث وقوله وهو الخ أى وقضية كلام المصنف تغير الجاني بين الذهب والدرهم وهو

(قوله) فان كانت ابله معيبة) لعل هذا على مافى المناهج اما على مافى الروضة فالقياس التخيري بين نوع ابله
سليما وغالب ابل محله فلتأمل (قوله) وضبطه الامام بان يزيد قضية هذا الضبط مع قوله السابق فان بعدت
وعظمت المؤنة في نقلها انه لا يسقط النقل على الضبط الاول بمسافة القصر بل لا بد معها ان تعظم المؤنة في
نقلها ولا على الضبط الثاني بمجرد ان يزيد بمؤنة احضارها على قيمتها في موضع العزة لا لا بد مع ذلك ان تعظم
المؤنة في نقلها وذلك لأن هذا الضبط ضبط البعد لم يكن يكتف به فيما سبق بل عطف عليه ان تعظم المؤنة في نقلها

تغير الدافع بين النقد والابل (ولا يعدل) عما وجب من الا بل (إلى نوع) ولو أعلى على المعتمد عندهما إلا براض من الدافع والمستحق
كسائر ابدال المتلفات (و) لآلى (قيمة) لا براض) منهما ايضا كذلك محله ان علما قدر الواجب وصفت وسنه وقولهم لا يصح الصلح
عن ابل الدية محله ان جهل واحد ما ذكر كما أفاده تعليمهم له بجملة صفتها وكلامهما هنا وفي غيره محمول على هذا التفصيل (ولو عدت) الا بل
من المحل الذى يجب تحصيلها منه حسا أو شرعا بان وجدت فيه باكثر من ثمن مثلها (فالقديم) الواجب في النفس الكاملة (القد دينار) أى
مقابل ذهبها (او اثنا عشر الف درهم) فضة لحديث صحيح فيه وهو الدال على تعين الذهب على اهلها والفضة على اهلها وهو ما عليه الجمهور

وأى الامام معنى (قوله ولا تغلظ) أى بواحد من نحو الحرم والحمد (قوله هنا) أى الدنانير أو الدرهم (قوله على الأصح) لأن التغلظ فى الابل إنما ورد بالنسبة للصحة لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد فى الدرهم والدنانير وهذا أحد ما احتج به على فساد القول القديم معنى (قول المتن والجديد الخ) اقتصر عليه المنهج (قوله أى الابل) إلى قول المتن وكذا وثق فى اننى لا أقوله لحدوث فيه إلب لا بد من تلف وقوله ومذا كيره وقوله وفيه تاويل إلى ما امن له (قوله عند ادعواها) أى عند قل الابل (قوله أى بغالب نقد محل النقد الخ) هل المراد بالحل المذكور بلده أو أقرب البلاد إليه حيث فرض فقدها من بعد وجودها فيها وقد يؤيد الأول أن بلده هى الأصل ولا معنى لاعتبار غيرهما مع وجوده فيه سمى (قوله بصفات الواجب الخ) نعم لا بل (قوله يوم وجوب الخ) متعلق بقيمتها (قوله يوم وجوب الخ) متعلق بغالب (قوله وجوب الخ) عبارة المعنى فى شرح وقيمة الباقي (تنبه) محل ذلك ما لا بد من العمل المستحق قال أنا اصبر حتى توجد الابل لم الدافع أمثاله لأنها الأصل فإن اخذت القيمة ثم وجدت الابل لو اراد القيمة ليأخذ الابل لم يجب لذلك لانفصال الأمر بالأخذ بخلاف ما لو وجدت قبل قبض القيمة فإن الابل تتعين كما صرح به سلم وغيره تبع النص المختصر أم (قوله الحرة) إلى قول المتن والمذهب فى النهاية لا أقوله على تفصيل إلى المتن وقوله وفيه تاويل إلى ما امن له (قول المتن والخ) أى الحرم معنى (قول المتن كصف رجل الخ) فى قتل المرأة أو الخنثى خطأ عشر بنات مخاض وعشر بنات لبون وهكذا وقيل أحدهما محمداً أو شبهه عند خمس عشرة حقة وخمس عشرة جذعة وعشرون خلفه معنى (قوله فى غيرها) أى غير النفس ع (قوله ويستثنى الخ) هذا الاستثناء إنما هو ما علم من قوله والمرأة والخنثى من التدوينية بينهما فى الأحكام وإلا فالذى فى المتن إنما هو انهما على النصف من الرجل ولو كان غرضه الاستثناء لذكر لاسمى كل من حلة المرأة والخنثى إذ حلة الرجل ليس فيها إلا الحكومة وكل من حلت المرأة الخنثى بخلافه رشدي (قوله من اطرافه) أى الخنثى المشكل (قوله من دية المرأة والحكومة) أى دية حلتها وتوقف الشيخ تصور كون الدية أقل من الحكومة ولا توقف فيه إذ محل كون الحكومة لا تبلغ الدية إذا كانتا من جهة واحدة وهما ليس كذلك وإنما الدية باعتبار كونها امرأة الحكومة باعتبار كونها رجلان ثم بشرطها حيث أن لا تبلغ دية الرجل أو دية نفسه كما لا يخفى رشدي (قوله هذا كيره) فيه تغليب الذكر على الخصيتين (قوله وشفراه) أى حرقا فرجه (قوله على تفصيل الخ) دفع به ما يوهى التشبيه أن فىهما اثنان الأمرين من دية المرأة والحكومة وظاهره أنه ليس كذلك فالتشبيه إنما هو فى مطلق الاستثناء لا فى الحكم أيضا كما لا يخفى رشدي (قوله وتحمل منا كته) هذا يفيد أن غالب أهل الذمة الآن إنما يضمنون بدية المجوسى لأن شرط المانكا كته أى وهو أن يعلم دخول أول آباءه فى ذلك الدين قبل النسخ والتحرير فى غير الاسرائيل لا يكاد يوجد والله اعلم سم على المنهج ع وياتى عن المغنى ما يوافقه (قول المتن ثلث مسلم) ففى قتل عمد أو شبهه عمد عشر حقاوق وعشر جذعات وثلاثة عشر خلفه وثلث فى قتل خطا لم يغلظ ستة وثلاثون من كل من بنات المخاض وبنات اللبون وبنى اللبون والحقاوق والجذاع وقال أبو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحدان قتل عمدا فدية مسلم أو خطا نصفها (تنبه) السامرة كاليهودى والصابئة كالنصرانى إن لم يكفرهما أهل

ولا تغلظ هنا على الأصح وقضية المتن أن القديم إنما يقول ذلك عند القصد وهو كذلك خلافا لبعض الائمة (والجديد قيمتها) أى الابل بالغة ما بلغت يوم وجوب التسليم لحدوث فيه اضطرابه أبو داود والنسائى وابن ماجه ولا نها بدل متلف فتميزت قيمتها عند ادعواها (نقد بلده) أى بغالب نقد محل النقد الواجب تحصيلها منه لو كان به ابل بصفات الواجب من التغلظ وغيره يوم وجوب التسليم فإن غلب فيه نقدان تخير الدافع ويحب مستحق صبر إلى وجودها وإن وجده بعض من الواجب (أخذ) الموجود (وقية) الباقي من الغالب كما يقرر (والمرأة) الحرة (والخنثى) المشكل (كصف رجل نفسا وجرحا) وإطرافا إجماعا فى نفس المرأة أو قياسا فى غيرها ولأن أحكام الخنثى مبنية على اليقين ويستثنى من أطرافه الحلية فإن فيها أقل الأمرين من دية المرأة والحكومة وكذا مذا كيره وشفراه على تفصيل مبسوط فيه فى الروضة وغيره (ويهودى ونصرانى) له امان وتحمل منا كته (ذلك) دية (مسلم) نفسا وغيرها لقضاء عمر وعثمان رضى الله تعالى عنهما بولم ينكر مع انتشاره فكان

ولا يخفى بعد ذلك ومخالفة لمتن عبارة غير كيمارة الروض وشرحه يمكن جعل العطف المذكور من الوصف باعتبار وانه قال فى بدت بعد تعظم فيه المؤثر وهو الضبوط بما ذكر قلنا بل (قول المتن والشرح) بقدر بلده أى بغالب نقد محل النقد الخ) عبارة ابن جيلون فى التصحيح وتقوم الابل التى لو كانت موجودة وجب تسليمها فإن لم يكن ثم ابل قومت من صنف أقرب البلاد إليهم والأصح اعتبار قيمة موضع الاعواز لو كانت فيه ابل اه وفيهم منه انه لو لم يكن يولد الجاني ابل لا فيما مضى ولا الآن وكانت الابل موجودة فيما مضى بأقرب البلاد إليها لكانت قدمت قومت من صنف أقرب البلاد بقيمتها فإن لم يكن وجدته من الابل بأقرب البلاد أيضا فينبغى (١) لكن يشكل انه أى ابل تعتبر فليحرر (قوله بغالب نقد محل النقد الواجب تحصيلها منه)

وفيه تأويل وارد الماوردي انه على الصفة اما ان لا امان له فهو دواء اما ان لا يحمل منا كفته فديته كدية مجوسى (ومجوسى) له امان (ثلاثا عشر) وثلاث خمس انما هو انسب في اصطلاح اهل الحساب لا يثارهم الا خصر لا الفهاه (٥٧) فلا اعتراض دية (مسلم) وهي ستة ابرة

وثلاثان لقضاء عمره ايضا
كاذكر ولا ن للذي بالنسبة
للمجوسى خمس فضائل
كتاب ودين كان حقوا وحل
ذيعته ومنا كفته وتقديره
بالجزية وليس للمجوسى
منها الا اخرها فكان فيه
خمس دية وهذه اخس
الديات (وكذا وثني) اى
عابدون وهو الصم من
حجر وغيره وقبل من غيره
فقط وكذا عابدين شمس
وزنديق وغيرهم (له
امان) منا لنحو دخوله
رسولا كالمجوسى ودية نساء
كل وخناهم على النصف
من رجالهم ويراعى هنا
التغليظ وضده كالمروءة
بين كتابي ونحو مجوسى
يلحق بالكتابي أيا كان او
اما واستشكل بما مر في
الحثي من اعتباره اني
لانه المتيقن ويحجب بانه
لا موجب فيه بقينا بوجه
يلحقه بالرجل وهنا فيه
وجب بقينا يلحقه بالاشراف
ولا نظر لما فيه مما يلحقه
بالاخص لان الاول اقوى
بكون الولد يلحق اشرف
ابويه غالبا (والمذهب ان
من لم تبلغه دعوة) نبينا صلى
الله عليه وسلم (الى الاسلام
ان تمسك بدين لم يبدل
فدية) نفسه وغيرها دية
(دينه) الذي هو نصراية

ملتصما ولا يمكن لا كتاب له معنى (قوله وفيه الخ) اى في ذلك انضمام (قول ابن ثناء) ثم لم فقيه عند
التغليظ حقتان وجدعتان وخلفتان وثلاثا خلفه وعند الخفيف بيروثك من كل من معنى (قوله وثلاث
خمس انما هو انسب) مبتدأ وخبر (قوله لا الفهاه) فيه ما لا يخفى ولذا اقر المتيقن الاعتراض فقال (في تنبيه)
قوله ثلاثا عشر اولى من ثلاث خمس لان في الثلاثين تكريرا وايضا فهو الموافق له ويبادل الحساب له لكونه
اخصر ام (قوله ولا ن للذي) صوابه ولا ن للهودى وللنصراني رشيدى اى كاتب به المتيقن (قوله
وهذه دية المجوسى (قوله اى عابدون) اى قوله واستشكل في المتيقن (قوله وغيره) كنجاس وحديد
معنى (قوله وزنديق) وهو من لا يتبذل ديننا معنى (قوله كالمجوسى) بدل من كذا في المتن وفي الشرح
وقوله كالمجوسى قيل قول المصنف والخاطا (قوله) وهنا وجوب بقينا وهو ولادة الاشراف سمعش
(قول المتن ان تمسك بدين لم يبدل) فقيه امور منها انه لا يخفى ان التبديل غير النسخ ومنها انه لو يكن في عدم
التبديل عدم تبديل الاصول فيه نظر ولا يبعد الاكتفاء اخذ من الحاق السامرة والصاينة بالهودى والنصراني
في حل النكاح حيث وافقوه في اصل دينهم وان خالفوه في الفروع ومنها دل يشترط في التبديل تبديل
الجميع ام لافيه نظر وقد يلحق الاكثر بالجميع ومنها دل باحق بالتمسك بما لم يبدل التمسك بذلك الدين
مع اجتناب المبدل فيه نظر ولا يبعد الحاق اخذ من نظيره في حل نكاح الكتابيات ومنها ظاهر عبارتهم
اعتبار تمسكه بنفسه دون تمسك آباءه اى اول اصوله ويحتمل الحاقه بنظيره في النكاح فعتبر تمسك اول
اصوله فليتامل سم وعبارة عرش ويحتمل ان المراد تمسك به من ينسب اليه قبل تبديله كاقبل بمثله
في حل المناكحة والذريعة ام (قول المتن فدية دينه) اى الدية التي توجبها نحن في اهل دينه لا الدية التي
توجبها دينه في القتل كاقديتهم اذ لا عبرة بما يوجد بينهم سم (قوله لانه بذلك ثبت له نوع عصمة) اى
ويكتفى بذلك ولا يشترط فيه امان منا رشيدى (قوله) ولا لا يتمسك بدين كذا (بان تمسك بما يبدل من
دين او لم يتمسك بشيء بان لم تبلغه دعوة نبي اصلنا) ومعنى انظر وجه هذا الحصر ولا كان غلما اذا
بلغته دعوة نبي الا انه لم يتمسك بدينه رشيدى (قوله او جعل دينه) بان علمنا تمسكه بدين حق ولم نعلم عنه
زيادى (قوله او واجبه) قد يشكل جعل الواجب مع معرفة دينه كاهو مقتضى هذا الصنيع الا لان

هل المراد بالحل المذكور بلده او اقرب البلاد اليه حيث فرض فقداه منها بعد وجودها فيها وقد يؤيد
الاول ان بلده اى الاصل ولا معنى لا اعتبار غير ما عديم وجوده في (قول المتن ان تمسك بدين لم يبدل) فيه
امور منها انه لا يخفى ان التبديل غير النسخ وقد يغفل فيتوهم انه هو فيشكل وجوده في القسم اذ كل دين
ينسخ ببيعة نبينا عليه افضل الصلاوة والسلام ويتكف تصويره من تمسك قبل البعثة وبقي اليها ومع ملاحظة
تغايرهما لا اشكال ومنها هل يكفي في عدم التبديل عدم تبديل الاصول فيه نظر ولا يبعد الاكتفاء اخر
من الحاق السامرة والصاينة بالهودى والنصراني في حل النكاح حيث وافقوه في اصل دينهم وان خالفوه
في الفروع ومنها انه لا يشترط في التبديل تبديل الجميع ام لافيه نظر وقد يلحق الاكثر بالجميع ومنها انه
يلحق بالتمسك بما لم يبدل التمسك بذلك الدين مع اجتناب المبدل فيه نظر ولا يبعد الحاق اخذ من نظيره في حل
نكاح الكتابيات ومنها ظاهر عبارتهم اعتبار تمسكه بنفسه دون تمسك آباءه اى اول اصوله ويحتمل الحاقه
بنظيره من النكاح فعتبر تمسك اول اصوله فليتامل (قول المتن فدية دينه) اى الدية التي توجبها نحن في
اهل دينه لا الدية التي توجبها دينه في القتل كاقديتهم اذ لا عبرة بايجاب دينهم (قوله او واجبه) قد
يستشكل جعل الواجب مع معرفة دينه كاهو مقتضى هذا الصنيع الا ان يصور بنحو ان يعلم ان نصراني
ولا يعلم هل واجبه الثلث لانه ممن تحمل منا كفته او ثلاث خمس لانه ممن لا تحمل منا كفته او ان يعلم ان نصراني
ولا يعلم اذكره هو او اني لنحو مظلمة مع فقداه بعد القتل (قوله او شك هل بلغته) فرض هذا التردد المشار اليه

(٥٨) - شرواني وابن قاسم - ثامن) او تمسك مثلا من ثلاث دية او ثلاث خمسها لانه بذلك ثبت
له نوع عصمة فالحق بالمؤمن من اهل دينه (ولا) يتمسك بدين كذلك او جعل دينه او واجبه او شك هل بلغته دعوة نبي او لا

العصمة اذ كل مولود يولد على الفطرة فقول الأذرى الاشبه بالمذهب فى الاخرة عدم الضمان مردود (فكمجوسى) فقيه دية مجوسى

(فصل) فى الديات الواجبة فيما دون النفس من الجروح والاعضاء والمعاني تجب (فى موضحة الرأس) ومنه هنا فى نحو الوضوء العظم الذى خلف أو اخر الاذن متصلا بها وما انحدر عن آخر الرأس الى الرقبة (والوجه) ومنه هنا لاشتمال أيضا ماتحت المقل من اللحيين وكان الفرق بين ما هنا وشم أن المدار هنا على الخطر أو الشرف كما يفهمه الفرق الآتى فى شرح قوله كجرح سائر البدن مع ما هو مقرر ان الرأس والوجه أشرف ما فى البدن وما جاور الخطر أو الشريف مثله وشم على مآرس وعلا وعلى ما تقع به المواجهة وليس مجاورها كذلك

(لحر) أى من حر (مسلم) ذكر معصوم غير جنين (خمس أبرة) أن لم توجب قود أو عني عنه على الارش وفى غيره بحسابه وضابطه أن فى موضحة كل وهاشيتيه بلايضاح ومنقلبه بدونها نصف عشر ديته واقتصر

بصور بنحو أن يعلم أنه نصرانى ولا يعلم هل واجبه الثلث لأنه من تحمل منا كحته أو ثلث خمس لأنه من لا تحمل منا كحته أو يعلم أنه نصرانى ولا نعلم اذ كرهوا أو اشى لحوظه مع فقدته بعد القتل سم (قوله على الأوجه فيما) وفاقا للشيخ الاسلام والمغنى وخلافه فى الاخرة للنهاية (قوله فقول الأذرى الخ) واقفه النهاية كما مر أنفا (قول المتن فكمجوسى) قال الزركشى وعلى المذهب يجب فممن تمسك الآن باليهودية أو النصرانية دية مجوسى لأنه لحقه التبديل اه اى إذا لم تحمل منا كحتهم (تتمه) لا يجوز قتل من لم تبلغه الدعوة ويقتصر لمن اسلم بدار الحرب ولم يهاجر منه بعد اسلامه وان تمسك لان العصمة بالاسلام مغنى

(فصل) فى الديات الواجبة فيما دون النفس (قوله فى الديات) الى قوله وكان الفرق فى المغنى الى قوله متصلا الى التين (قوله والاعضاء) الأولى والاطراف كآفى المغنى (قوله ومنه) اى الراس عش (قوله فى نحو الوضوء) اى كالأحرام (قوله أو اخر الاذن) جمع آخر (قوله بها) اى الاذن (قوله وما انحدر الخ) اى العظم الذى انحدر الخ (قوله الى الرقبة) وهى مؤخر اصل العنق مختار عش (قوله ومنه) أى الوجه (قوله لاشتم) أى فى نحو الوضوء (قوله على الخطر) اى الخوف كما يدل عليه عطف الشرف عليه بأو خلافا لما فى حاشية الشيخ رشيدى اى من جعل العطف للتفسير ثم استشكله بأنه إنما يكون بالواو فالواو اسقاط الالف (قوله وشم) اى والمدار فى نحو الوضوء (قوله على مآرس) من باب فتح عش (قوله اى من حر) محتمل أن غرضه من هذا تفسير قول المصنف لحر اللام بمعنى من وهو الذى فهمه سم على حجج وعقبه بأنه لا حاجة اليه ويحتمل وهو الظاهر أن غرضه منه اثبات قيد آخر وهو ان الموضحة إنما توجب الخمسة أبرة إذا صدرت من حر بخلاف ما إذا صدرت من عبد فانها إنما تتعلق بالرقبة لا غير حتى لو لم تف بالخمسة لم يكن للجنى عليه غير ما فته به وهذا نظير ما قدمه الشارح كالشهاب ابن حجر فى موجب النفس اول الباب رشيدى (قوله ذكر) الى قوله ومنزعة البلى فى المغنى الا قوله معصوم الى قوله ولو دفع فى النهاية الا قوله كما يفهمه الى مع ما هو مقرر وقوله ومنزعة البلى الى المتن (قوله غير جنين) وأما الجنين فان اوضحه الجاني ثم انفصل ميتا بغير الايضاح فقيه نصف عشر غرة وان انفصل ميتا بلايضاح فقيه غرة وان انفصل حيا ومات بسبب غير الجنانية فقيه نصف عشر دية وان انفصل حيا ومات بالجنانية فقيه دية كاملة ولا تفرق الموضحة هنا ولا فيما مر بارش لأنه تبيين ان الجنانية على نفس الجنين عش (قول المتن خمسة أبرة) اى مثله إذا كانت عمد او شبهه جذع ونصف وحقة ونصف وخلفتان بغير عني عن الحلوى والمغنى (قوله وفى غيره) اى غير الحر المذكور عش اى من المرأة والكتانى وغيرهما مغنى اى من الخنى ونحو المجوسى (قوله بحسابه) اى فى موضحة الكتانى بغير وثلاثان وفى موضحة المجوسى ونحوه ثلث بغير معنى زاد الحلوى والحفى ولحر فمسألة بغير ان ونصف ولكنا تاية خمسة اسداس بغير ومجوسية ونحوها سدس بغير اه (وضابطه) اى ما يجب فى الموضحة والهاشيتية والمقتلة (قوله على الاول) يعنى الموضحة (قوله الصحيح) قضية صنيغ النايقر المغنى حيث قال لا خبر فى الموضحة خمس من الأول رواه الترمذى وحسنه اه ان الحديث حسن لم يبلغ

بقوله على الأوجه وقوله فقول الأذرى الخ فى صورة الشك المذكور يقتضى انه لو تحقق انه لم تبلغه دعوة نبى جزم بأنه لا ضمان إذ لو كان حيثن يضمن لم يكن للتردد حال الشك معنى لضمانه بكل حال على ذلك التقدير وهذا يقتضى امرين الاول تقييد قول المصنف والمذهب ان من لم تبلغه دعوة نبينا بما اذا بلغت دعوة غيره والثانى ان ما ذكره هنا على هذا الذى قررناه يخالف ما ذكر فى فصل الخمسة من باب قسم التى والغنيمة مما حاصله ان لم تبلغه دعوة نبى مضمون مطلقا فلا لاذرى حيث قال وكذا ان لم تبلغه الدعوة أصلا اى بالنسبة لنبينا صلى الله عليه وسلم ان تمسك بدين حق أى المال الحاصل منه برده على ككل حاصل من المؤمنين يرد اليهم والاهو كحرى على ما قاله لاذرى ورده ما باقى فى الديات من وجوب دية مجوسى فى قتله وهو صريح فى عصمته فالوجه انه كالذى اه فان حاصل ذلك كاترى انه معصوم سواء تمسك بدين حق أو لا فليتأمل

(فصل) فى الديات الواجبة (قوله فى المتن لحر) اى من حر اى حاجة اليه رتبة

وغيره يعلم بالقياس عليه اما غير الوجه والراس في موضحة المحكومة فقط (و) في (هاشمة مع ايضاح) ولو بسراية او نحوها كان هشما بلا ايضاح فاحتيج للشق لاخراج العظم او تقويمه ومنازعة البقيتي فيه غير متجهة (عشرة) (٤٥٩) رواد البيهقي والدارقطني عن زيد بن ثابت وهو لا يكون الاعز

رتبة الصحيح فليراجع (قوله) وغيره يعلم الخ) مبتدأ وخبر (قوله) اما غير الوجه الخ) اي كالساق والعصم (قوله) فيه) اي في قوله او نحوها الخ (قول المتن عشرة) اي من اربعة وهي عشرة رتبة السكالم بالحرية وغيرها (قوله) رواد البيهقي) اي قوله ولو دفع في المعنى الا قوله ويفرق لي المتن (قوله) ولو وصلت) في اسناد الهشم للوجنة والايضاح للقبصة نظر ظاهره والانسب العكس ثم رايت عبارة المعنى مانصه فلو وصلت الجراحة الى الفم وادخل الانف بايضاح من الوجنة او بكسر قسبة الانف فارش موضحة في الاولى وارش هاشمة في الثانية مع محكومة فيها للفم والاشارة الى الوجنة اخرى انتهت وهي سلمة مما ذكر سيد عمر (قوله) الفم) اي داخله رشدي (قوله) لانه كسر عظم الخ) اي فاشبه كسر سائر العظام معنى (قوله) مسبوقة بهما) عبارة المعنى مع ايضاح وهشما وهى اولى لما مر ان السبق ليس بشرط (قوله) ومثلهما) اي المامومة الدامعة اي قضيا تلك الدبة فقط عش (قوله) فلا يزالاد الخ) اي حكومة لخرق غشاء الدماغ معنى (قوله) لها) اي للدامعة (قوله) بينها) اي للدامعة عش (قوله) بان ذاك زيادة الخ) يبنى ان يتأمل فانه انما يتضح لو انبط الحكم فيما نحن فيه من الشارع صلى الله عليه وسلم بلفظ الدامعة ولم ينط به وانما اثباتها بالقياس على المامومة المنصوص عليها وكون العرب وضعت للمجاوز المامومة وخرق الخريطة اسم الدامعة ولم تضع للمجاوز الجائفة وخرق الامعاء اسمها الذي هو محصل فرقه لا يصلح فارقا شرعا فلينظر سيد عمر (قوله) لانفرادها) اي الدامعة وكان الاولى تذكر الضائر بازجاءها الى المسمى (قوله) لها) اي المامومة (قوله) باسم خاص) متعلق بانفرادها رشدي (قوله) بخلافها) اي الزيادة ثم اي في خرق الامعاء في الجائفة (قوله) في محله) اي الايضاح (قوله) ولو متراخيا الخ) اي وليس تعقيب الهشم للايضاح بشرط وان او همه كلامه معنى (قوله) كامل) اي ذكر حر مسلم معنى (قول المتن فعلى كل من الثلاثة خمسة الخ) هذا كله اذا لم يمت ماذكر فان مات منه وجبت دية عليهم بالسوية معنى (قوله) او غنى عنه الخ) والاقالو اوجب القصاص كاصرح به في المحررحق لو اراد القصاص في الموضحة واخذ الارش من الباقيين ممكن نص عليه في الام معنى (قوله) وتلك) اي تلك بعير (قوله) والا) اي وان لم يذف اي وحصل الموت بالسراية فلو حصل الاندمال او حصل الموت بسبب آخر كحز آخر فعلى كل من قبل الدامع ارش جرحه وعليه محكومة كما هو ظاهر وصرح به في العباب سم عبارة الرشدي والحاصل انه اذا ذف بالفعل فعليه دية النفس قطعاً ويلزم فلا من قبل الدامع ارش جرحه احتوا من مات بالسراية فعليه دية النفس وايضاً الصحيح ان يجب عليهم بالسوية اخماساً وإن لم يمت فعلى الدامع محكومة اه (قوله) السابق) اي قول المتن وهي جرح في المعنى الا قوله اعتبار المحكومة الى المتن ولى قول المتن كيطن في النهاية (قوله) السابق تفصيلاً) اي الخارصة والدامعة والباضعة والمتلاحمة والسماح معنى (قوله) فيؤخذ) بالواو قبل الخاء المعجمة كذا في النسخ ولعله تحريف من الكتبة وان صوابه بالف قبل الخاء فالضهير لعق الباضعة وانه يوجد بجمع فمهمة و نائب الفاعل ضمير العقق ايضاً ولفظ تلك الواقع يعدمو الاول اعقد رشدي عبارة المعنى بان كان على راسه موضحة اذ اذيق بها الباضعة مثلاً عرف ان المقطوع تلك ونصف في عمق اللحم اه وهي ظاهرة (قوله) وماشك فيه) اي بان علت النسبة ثم نسبته فهو غير ما ياتي في المتن كانه عليه ابن قاسم في حواشي المنهج رشدي (قوله) والاصح

(قوله) وفي هاشمة الخ) عبارة الروض وان وضحت او جرحت بشق او سرت اليه فعشاه (قوله) ولو دفع خامس فان ذف لزمه دية النفس اي ولو لم يذف لزمه دية النفس اي وان لم يذف وحصل الموت بالسراية فلو حصل الاندمال او حصل الموت بسبب آخر كحز آخر فعلى كل من قبل الدامع ارش جرحه وعليه محكومة كما هو ظاهر وصرح به في العباب فقال ولو خرق خامس خريطة الدماغ لزمته محكومة اه بعير او تلك ولو دفع خامس فان ذف لزمه دية النفس والاوجب ديتها اخماساً عليهم بالسوية وزال النظر لتلك الجراحات (والشجاج قبل الموضحة) السابق تفصيلاً (ان عرفت نسبتها منها) بان تكون ثم موضحة فيقاس عمق الباضعة مثلاً ليو جدنك عمق الموضحة (وجب قسط من ارشها) بالنسبة كذلك في هذا المثال وماشك فيه يعمل فيه بالتقنين

والاصح في الروضة ان يعنبر مع ذلك الحكومة ويجب اكثرهما فان استويتا تخير و اعتبار الحكومة أولى لانها الاصل فيما لمقدرة (ولا تعرف نسبتها منها) (الحكومة لا تبلغ ارش ووضحة كجرح سائر البدن) ولو بنحو ايضاح و هتم وغيرهما فبه حكومة فقط لا نعلم ردها توقيف ولا في الرأس والوجه أشد خوفا وشدا فغير نعم يستثنى من ذلك الجائفة كما قال (وفي جائفة ثلاث دية) لصاحبها خبز صحيح فيه (وهي جرح) ولو بغير حد يد ينفذ إلى جوف (٤٦٠) باطن محل للغذاء أو الدواء أو طريق للبجل (كبطان و صدر و نقرة و نحو) و يتردد النظر

عبارة المعنى هذا ما جرى عليه المصنف تبعا للحرر والذى في الروضة وأصلها عن الاصحاب وجوب الاكثر من الحكومة مع القسط من الموضحة اه (قوله) والاصح في الروضة انه يعنبر الخ) جرى عليه المنهج والروضة وشرحه اه (قوله مع ذلك) اى القسط (قوله) ويجب اكثرهما اى القسط والحكومة (قوله) لا تبلغ ارش موضحة) ليس قيادى المشبه به الواقع بعده في المتن كما لا يخفى وإن اقتضاه السياق رشيدى وعش (قوله فقيه) اى فى جرح سائر البدن (قوله هنا) اى فى جرح سائر البدن وقوله توقيف اى دليل معنى (قوله فبين) اى ما فيها عما فى غيرهما (قوله من ذلك) اى من جرح سائر البدن (قول المتن وفى جائفة) أى وإن صغرت معنى (قوله لصاحبها) نعت ديو الضمير للجائفة (قوله فيه) اى فى وجوب تلك دية فى جائفة (قوله ولو بغير حد يد) اى كخشية معنى (قوله باطن) صفة جوف رشيدى ويحتمل انه تفسير له (قول المتن كبطان الخ) اى كداخلها معنى (قول المتن وثمرة الخ) بضم المثناة وغين معجمة ساكنة وهى نقرة بين الترقوتين معنى (قوله بينه) اى الحلق (قوله ذاك) اى باطن الذكر (قول المتن وجين) اى داخله بموحدة تعديم وهو احد جانبي الجبهة معنى (قوله عدل اليه) الى قوله وزعم في المعنى وإلى قول المتن ولا يختلف في النهاية (قوله ما ذكر الخ) اى من التمثيل بالباطن معنى (قوله إن هذه) اى الشجعة النافذة لباطن الدماغ (قوله بتصریحهم الخ) عبارة المحرر وفى الجائفة تلك الدية وهى الجراحة النافذة إلى جوف كالماء ومة الواصلة إلى الدماغ اه سم (قول المتن وخاصة) من الخصر وهو وسط الانسان معنى (قوله ومثانة) وهى تجمع البول عش (قوله كداخلها) اى البطن وما بعده رشيدى (قوله وكذا لو ادخل الخ) اى فقيه تلك الدية عش (قوله وترد) اى الطعنة الخارجة من الطرف الآخر (قوله على المتن) اى على جميع تعريفه للجائفة (قوله وليس فى محله الخ) ولك ان تقول هى واردة على المتن مع قطع النظر عما يأتى لان المصنف قال ينفذ إلى جوف وهذه نافذة من جوف لا اليه الا بالنظر لصور تبا بعد فامل رشيدى (قوله بذلك) اى قوله ولو نفذت فى بطن وخرجت الخ (قوله قريبا) اى فى قوله ولو نفذت من بطن الخ (قوله فان خرجت الخ) وإن حزت ليكن من كتف ونفذ إلى البطن فاجافه فواجبه ارش جائفة وحكومة لجراحة الكتف والفخذ معنى وروض مع الاسنى (قوله اولذعت) إلى قوله وكان الفرق فى المعنى لا قوله ونفذ (قوله اولذعت) اى جائفة نحو البطن (قوله ففهيها) اى الخرق واللذع والكسر (قوله مع ذلك) اى تلك الدية معنى (قوله كسر هاله) اى كسر الجائفة للضلع لنفوذها منه اى الجائفة من الضلع معنى (قوله وخرج بالباطن المذكور داخل فم الخ) اى فيها حكومة فقط عش (قوله داخل فم وانف وعين) هذه خارجة بوصف الجوف بالباطن وقوله ونفذ وذكر

(قوله) ولو بنحو ايضاح و هتم وغيرهما فقيه حكومة فقط الخ) كما قال فى الرض و يقتص فیهما اى فى الموضحة فى البدن (قوله ليس فيها جائفة) انظر مع ما فى الهامش عن المحرر لا لان ايراد جائفة محضة اى مجردة عن المامومة والدامعة فليتل (قوله مخصوص بتصریحهم هنا) الاصل لجوف الدماغ الخ) انظر بم يتميز هذا الاصل عن المامومة والدامعة لا لان يصور بما اذا لم يصل للخرطة او يقال تسمى مامومة وجائفة ثم رايت عبارة المحرر صريحة فى هذا فانه قال فى الجائفة تلك الدية وهى الجراحة النافذة إلى جوفه كالماء ومة الواصلة إلى الدماغ (قوله وكذا لو ادخل دبره) كذا شمر (قوله فخرق به حاجرا) سياق بهامش الصفحة الآتية عن مختصر الكفاية تفسير الحاجز بغشاء المعدة او الحشوة وهو يفيد ان خرق الحشوة جائفة على

فما نزل عن مخرج الحاء المهمة إلى هذه الثغرة هل هو من الطريق لانهم عدوه جوفانى نحو الصوم او لا لاختلاف الجوف هنا ثم كل محتمل والقياس الثانى لانه كباطن الاحليل ثم رايت الروضة ذكرت ان الاصل إلى الحلق جائفة وإلى الثغرة كذلك وهو يرجع الاول وعليه يفرق بينه وبين باطن الذكر بان هذا طريق حسى للجوف ولا كذلك ذاك (وجين) عدل اليه عن قول اصله جنين اى ثنية جنب للعلم بهما ما ذكر معهما بخلافه فان كون نفوذ جرحه لباطن الدماغ جائفة مما يخفى وزعم ان هذه فى حكم الجائفة ولا تسمى جائفة ممنوع وكون شجاج الرأس ليس فيها جائفة مخصوص بتصریحهم هنا الاصل لجوف الدماغ من الجبين جائفة وخاصة) وورك كما باصله ومثانة وجمان وهو ما بين الخصية والدبر اى كداخلها وكذا لو أدخل دبره شيئا فخرق به حاجرا فى الباطن كما يأتى

ولو نفذت فى بطن وخرجت من محل اخر فجائفتان قيل وترد على المتن لان الثانية خارجة لا واصل للجوف وليس فى محله لان المتن لم يعبر بوصلة بل بنافذة وهى تسمى نافذة بل واصل كما لا يخفى على انه سيصرح بذلك قريبا فان خرجت جائفة نحو البطن الامعاء اولذعت كذا او طحالا او كسرت جائفة الجنب الضلع ففهيها مع ذلك حكومة بخلاف ما لو كان كسرها له لنفوذها منه على الاوجه لاتحاد المحل وخرج بالباطن المذكور داخل فم وانف وعين ونفذ وذكر وكان الفرق بين داخل الورك

وهو المتصل بمحل القعود
من الالية وداخل الفخذ
وهو أعلى الورك كان الاول
بجوف وله اتصال بالجوف
الاعظم كاصرت به عبارة
المحرر كالروضة ولا كذلك
الثاني (ولا يختلف ارش
موضحة بكبرها) وصفرها ولا
يبرزها وخفتها ولا يشينها
وعدمه لان المدار على اسمها
(ولو اوضح موضعين) وفي
نسخة موضعين والاولى
اولى (بينهما) حاجز هو
(لحم وجلد قبل أو) بينهما
(احدهما فوضحتان) مالم
يتأكل الحاجز او يزيله
الجاني او يخرقه في الباطن
دون الظاهر على الاوجه
قبل الاندمال وان كانتا
عمدا والاولى خطأ كما رجحه
في الروضة وان انترض
لانه قد يغتفر في الدوام مالا
يغتفر في الابتداء وذلك
لاختلاف على الجناية فيها
اذا وجد ادون مالا وجد
أحدهما لاها أتت على
الموضع كله فلا نظر للصورة
التي تحه الضعيف وتعدد
الموضحات بتعدد ما ذكر وان
زادت على دية النفس على
الاصح (ولو انقمت موضحة
عمدا وخطأ) أو وشبه
عمد (أو شملت) بكسر الميم
أفصح من قتحها (رأما
ووجهها فوضحتان)

خارج بقوله يحمل الخ أو طريق للحيل رشیدی (قوله وهو) ای الورك (قوله من الالية) بیان لمحل
القعود (قوله وهو أعلى الورك) ای من جهة الساق فالفخذ ما بين الساق والورك كما في حاشية الزبدي
رشیدی (قوله ان الاول بجوف) ينبغي ان يتامل فان التشريح الذي مستنده الحسن قد لا يساعده سيد عمر
(قوله ولا كذلك الثاني) ای داخل الفخذ برعليه انه حينئذ يخرج بالجوف لا بالباطل المذكور (قول المتن
ولا يختلف ارش موضحة بكبرها) (تنبيه) لا يتقيد ذلك بالموضحة بل الجائفة كذلك حتى لو غرز فيه ابرة
فوصلت الى الجوف فهي جائفة معنی (قوله وصفرها) الى قوله وان كانتا عمدا في النهاية (قوله وخفتها)
ای بالشعر معنی (قوله والاولى اولی) ای لخلوه عن التكرار (قول المتن أو أحدهما) ای لحم فقط أو جلد
فقط معنی (قوله مالم يتاكل) الى قوله وان كانتا عمدا في المعنی (قوله مالم يتاكل الخ) ای وان وجد واحد
عما ذكر عاد الارشان الى واحد على الاصح وكان كالو اوضح في الابتداء موضحة واسعة معنی وعش (قوله
أو يزيله) كان حقه الجزم (قوله او يخرقه الخ) عبارة الاسنى والمعنی ولو ادخل الحديد ونفذها من احدهما
الى الاخرى في الداخل ثم سلها في تعدد الموضحة وجهان أقرهما عدم التعدد اه (قوله في الباطن دون
الظاهر) أي وعكسه كاعلم عاني المتن رشیدی (قوله قبل الاندمال) راجع لـ أكل وما عطف عليه عـش
(قوله وان كانتا عمدا) خلافا للنهاية والمعنی عبارة الاول وان كانتا عمدا والاولى خطأ فله ارش ثالث
كما صرح بترجيحه كلام الرافعي واعتمده الزركشي وهو المتمدن وان وقع في الروضة الاتحاد (قوله وان كانتا
الخ) غاية للنسبة للنسبة (قوله وان اعترض) ای مافي الروضة (قوله لانه قد يغتفر في الدوام) ای كالازالة
خطأ بعد الموضعين عمدا وقوله مالا يغتفر في الابتداء ای كسئلة الانقسام الآية آنفا (قوله وذلك) راجع
لما في المتن (قوله فيما اذا وجد) أي اللحم والجلد (قوله لانها الخ) علة لقوله دون مالا الخ والضمير للجناية
(قوله التي تحه الضعيف) ای المذكور في المتن (قوله وان زادت) ای اروش الموضحات (قوله او وشبه عمدا)
الى قوله ولو قطع ظاهر في النهاية الاقوله وان لم تتحد الى المتن الى قوله وقد يشك في المعنی الاقوله المذكور
وقوله وفيها تكلف (قوله او وشبه عمدا) ای او قصاصا وعدوانا (تنبيه) نصب عمدا وخطا ماعلى نزع
الخافض او على المفعول المطلق نيابة عن المصدر ای موضحة عمدا وخطا معنی (قول المتن وشملت رأسا
ووجهها) قد يوههم اشتغال الموضحة لكل من الرأس والوجه مع انه ليس بقيد فان الحكم كذلك لو اوضح

احدا الوجهين وقد يخالف قول الشارح فان خرق جائفة نحو البطن الامعاء ففيها مع ذلك حكومة الا ان
تمحض كون خرق الحشوة ملاحقة بما اذا كان الوصول من منفذ موجود كالدير بخلاف ما اذا كان تابعا
لايجاف ويناسب ذلك قوله الآتي وكسرت جائفة الجنب الضلع الخ (قوله مالم يتاكل الحاجز) في مختصر
الكتانية لابن القريب ما نصه فرع لو اوضحه كل واحد موضحة ثم تأكل الحاجز بينهما عادت الى واحدة ولزم
كلا منهما نصف ارشها ولو رفع احدهما الحاجز فعليه نصف ارش موضحة وعلى الآخر ارش موضحة كاملة
او قوله لو لم ياكل نصف ارشها قياس اعتماد شيخنا الشهاب الرمي المسطر في الحاشية الآية خلافه وهو ارش
كامل على كل منهما وقوله فعليه نصف ارش موضحة قياس اعتماد شيخنا المذكور خلافا وهو ان عليه ارشا
كاملا بل يقال القياس ان عليه ارشا آخر كاملا لا نه برفع الحاجز وسع موضحة الاخر كما بيانه في الحاشية
الاخرى السفلى واعلم ان هذه غير المذكورة في تلك الحاشية عن شرح الارشاد كالروض وعبر بقوله ولو رفع
احدا الجانبين الخ ان صورة تلك انها اشتركت في كل من الموضحتين وعليه بنينا كلامنا ويدل عليه قولهم
اتحدت في حقه لانه يفهم انها كانت متعددة في حقه قبل ذلك ولا يكون كذلك الا اذا كانت الصورة ما ذكر
فليتأمل اه (قوله او يخرقه في الباطن الخ) عبارة شرح الروض ولو اوضح موضعين ثم ادخل الحديد
ونفذهما من احدهما الى الاخرى في الداخل ثم سلها في تعدد الموضحة وجهان في الاصل بل ترجيح اقرهما
عدم التعدد اه (قوله كما رجحه في الروضة) والذي صرح بترجيحه كلام الرافعي واعتمده الزركشي وهو
المتمدن عليه ارشانا ثالث مر (قوله وان اعترض) المعارض عليه مر

بعض الرأس وبعض الوجه معنى **(قوله)** لاختلاف الحكم) أى فى صورة الانقسام وقوله أو المحل أى فى صورة الشمول **(قوله)** فى الآية) أى فى الشمول للرأس والرقب والقفا وقول المتن ولو سوغ موضعته) أى قبل الاندمال عرش **(قوله)** ولم يتحد) أى التوسع مع الإيضاح سم **(قوله)** ولم يتحد عمداً (الخ) خلافاً للنهاية والمعنى **(قوله)** أو سوغها غيره (الخ) **(فرع)** لو اشترك اثنان فى موضحة وعرف على مال هل يلزم كل واحد أن يرضى كامل أو عليها أن يرضى واحد كالو اشتراك فى قتل النفس فإن عليهما دية واحدة فوجبان أو جهما الأول كجأرى عليه صاحب الأنوار ويترفع على ذلك الملو أو وضما موضعين مشتركين فيهما ثم رفع أحدهما الحاجز قبل الاندمال فإن الموضحة تتحد فى حقها قلنا بالتعدد فعلى الرفع أن يرضى كامل وعلى غيره أن يرضى وإن قلنا بعدم لزوم الرفع نصف أن يرضى واحد أو يرضى كامل وجب على هذا أن المقرى معنى وقوله كجأرى عليه صاحب الأنوار قال سم اعتمد شيخنا الشهاب الرملى أخذاً بطلاق قولهم يتعدد بتعدد الفاعل وقوله فعلى الرفع أن يرضى كامل (الخ) لا يخفى أن هذا قياس اعتماد شيخنا الشهاب الرملى المتقدم اهـ وقوله اعتمد شيخنا (الخ) تقدم فى باب ثبوت القصاص اعتبار النهاية أباه والشارح خلافاً اهـ **(قوله)** المتن فقتلنا) نعم لو كان الموسع مأموراً للوضوح أو كان غير مريض فالأوجه عدم التعدد لأنه كآلة وإن لم يصحوا به هنا معنى **(قوله)** (مطلقاً) أى اتحد عمداً مثلاً لم لا عرش **(قوله)** ونقل (الخ) عبارة المعنى **(تبيينه)** قوله أو غيره يجوز فيه الرفع أى وسوغها غيره وهو ما فى المحرر ونقل (الخ) **(قوله)** مطلقاً على الضمير (الخ) هذا العطف جوزه شيخنا ابن مالك وبين أنه وارد فى النظم والنثر الصحيح فأى تكلف فيه فضلاً على ظهوره سم وعش **(قوله)** على حذف مضاف (الخ) أى وإعطاء إعرابه للبضاف إليه كقوله تعالى وأسأل القرية أى أهلها معنى يخفى لا تكلف فيه **(قوله)** (صورة) أى كافى الإيجاب بموضعين وحكايا كافى الانقسام ومجلا كافى الشمول لكن فى تصورهما تأمل ولعل لهذا تركفى التفرع الآتى وقوله وفعلا أى كافى التوسع **(قوله)** (وغير ذلك) أى كرفع الحاجز بين الجائفتين معنى **(قوله)** مالم يرفع الحاجز (الخ) قدفى قوله بينهما المحم وجلده خاصة كاعلم عامر أنفا رشيدى **(قوله)** (أو يتأكل الخ) أى فتكون جئتوا واحدة عرش **(قوله)** (إلا أن كان من الظاهر والباطن) أى بخلاف الموضحة فذلك فهو داخل سكتها فى جافته غيره ولم يقطع شيئاً فاختلما ويعزرون زادى غورها كان قد ظهر عضو

(قوله وإن لم يتحد) أي التوسع مع الإيضاح (قوله أو وسعها غيره فثقتان) قال في شرح الإرشاد فيما لو أوصيا أو أجازا معا انهما لا يلزمهما إلا إرشاد واحد قال كقطع به البغوى والماوردى وصوبه به البلقنى وعليه يدل قول الروضة أو أوصى حرجلان فتاكل الحاجز بين موضعيهما عادة إلى واحد وما وقع فيها في محل آخر عن البغوى بما يخالف هذا سهو لمخالفته لما في أصلها من صواب النقل عنه أو قوله لا يلزمهما إلا إرشاد واحد اعتمد شيخنا الشهاب الرملى خلافاً وهو وجوب إرشدين على كل منهما إرشاد كامل أخذاً باطلاق قولهم يتعدد بتعدد الفاعل وقضية هذا تفرع مسئلة تأكل الحاجز المذكورة عن الروضة على ضعف ثم قال في شرح الإرشاد لورفع أحد الجانبين الحاجز اتحدت في حقه فعليه نصف إرشاد وعلى صاحبه إرشاد كامل اهـ وهكذا في الروض ولا يخفى أن قياس اعتداد شيخنا الشهاب الرملى المتقدم أن على الرافع إرشاداً كاملاً كالو اشتراك في واحدة ابتداء بل لقاتل أن يقول القياس أن عليه إرشدين واحداً لمشاركته في الإيضاح وآخر لأنه موسع موضع الغير لأن بالرفع توسع الإيضاح المنسوب إلى صاحبه وقد ينظر في قولهم وعلى صاحبه إرشاد كامل بل الوجه أن عليه إرشدين لبقاء التعدد في حقه إذ لم يصدر منه ما يقتضى الاتحاد ولعل ما قالوه مبنى على ما تقدم عن البغوى أما على اعتداد شيخنا السابق فتعين أن عليه إرشدين كما يفهم ذلك قولهم اتحدت في حقه فإن مفهومه التعدد في حق صاحبه وإيجاب إرشاد واحد مع التعدد أى نصف إرشاد لكل واحدة مبنى على قول البغوى السابق وحيت قد قفاس ذلك وجوب ثلاثة إرشاد على الرافع لأنه موسع وموسع لموضع الغير وغاية ما يعتد به عن الغائبهم النظر إلى التوسع أنه وقع تبعاً فلم يلتفت إليه وفيه نظر سم (قوله عطفاً على الضمير الخ) هذا العطف جواز شيخه ابن مالك وبين أنهما ورد في النظم والنثر الصحيح

والاخرى موقول قطع ظاهر ان جانب وباطني آخر وكلا جائفه فارشها ولا تقسطه بان نظير في ثخانة اللحم والجلد يقسط على المقطوع من الجانبين كذا ذكره وقد يشكل ايجاب الحكومة اولاً والقسط آخر ويفرق (٤٦٣) بان الجائفة مركبة من خرق اللحم

والجلد معا غالباً وها وجد

قطع في كل فروع لوجود ما يحصل به مسماها بخلافه ثم فاته لم يوجد الا احدها وهو لا يمكن ان يحصل به مسماها فاعتبرت الحكومة وهل يقال بهذا التفصيل في الموضحة أو يفرق بان ما قبلها له اسماء مخصوصة كما مر فقيه الحكومة أو الاكثر على الخلاف السابق وما هنالك كذلك ولو

ادخل دبره ما خرق به حاجز في الباطن كان جائفة على الوجه الذي اقتضاه ما مر في الموضحة ان خرق الباطن معتد به حتى يرجع الموضحين إلى موضحة واحدة وبهذا يتدفع ما لبعضهم هنا فتامله (ولو نفذت من بطن وخرجت من ظهر لجائفتان في الاصح) كاقضي به أبو بكر رضي الله عنه اعتبار الخارجة بالداخله (ولو اوصل جوفه سنانا له طر فان) يعني طعنه به فوصلا جوفه والحاجز بينهما سليم (فتنتان) فان خرجا من ظهره فاربع كاعلم ذلك كله من قوله كوضحة في التعدد (ولا يسقط الارش بالتحام موضحة وجائفة) لانه في مقابلة الجزء الثالث والام

باطن كالكدب ففرز السكين فيه فعلية الحكومة معني (قوله والا) اي بان قطع شيئا من الظاهر دون الباطن أو بالعكس معني وروض (قوله وكلا جائفة) اي بان يقطع نصف الظاهر من جانب معني واسني (قوله فارشها) اي فطيلة ارش جائفة (قوله والا) اي وإن لم يكملها (قوله فقسطه) اي قسط ارش الجائفة (قوله ويقسط) اي ارش الجائفة معني واسني (قوله ايجاب الحكومة) اي في قوله والا الحكومة وقوله والقسط ثانيا اي في قوله والا فقسطه (قوله ويفرق) اي بين الاول والثاني (قوله غالباً) لعله احتراز عن نحو قوله الا في ولو ادخل دبره الخ (قوله وهنا) اي في الثاني وقوله ثم اي في الاول (قوله لوجود ما يحصل به الخ) اي لو كل القطعان جائفة سم (قوله بهذا التفصيل) اي قوله نعم الخ (قوله ويفرق الخ) هذا صريح المعنى وقضية صانع النهاية (قوله بان ما قبلها) اي ما قبل الموضحة من الشجاج الخس (قوله فقيه الحكومة) يعني القسط على ما جرى عليه المنهاج وقوله والا اكثر اي من القسط والحكومة على التمسك بالمصحف في الروضة (قوله على الخلاف السابق) اي انفا في الشجاج التي قبل الموضحة (قوله ولو ادخل دبره) إلى قول المتن فتنتان في النهاية الا قوله وهذا المتن (قوله على الوجه) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله ان خرق الخ) بيان لما مر (قوله حتى يرجع) اي بدخول الخ الباطن (قول المتن ولو نفذت) اي طعنه طعنة نفذت معني (قول المتن من بطن الخ) او عكسه او نفذت من جنب وخرجت من جنب (قوله تبيينه) المراد بالبطن والظهر حقيقة تهما الاكل باطن وظاهر ما مر في القدم والذكر وغيرهما معني (قول المتن لجائفتان) ويبنى اخذ من قوله السابق فان خرق جائفة نحو البطن الامعاء الخ وجوب الحكومة ايضا ان خرق الامعاء سم وعش (قوله كاقضي به ابو بكر الخ) اي وعمر رضي الله عنهما ولا يخالف لهما فساكن اجماعا كما نقله ابن المنذر معني (قوله يعني طعنه به) ولما قلنا صادق بما اذا ادخله من منفذ او جائفة مفتوحة قبل رشيدى ومعني اي مع ان هذا لا يسمى الحاقا (قوله والحاجز) إلى قوله له والتصديق اذن في المعنى (قوله كاعلم ذلك كله) اي قول المتن ولو اوصل الخ وقول الشارح فان خرجا الخ (قوله لانه الخ) عبارة المعنى لان معنى الباب على اتباع الاسم وقد وجد سواء اتي شين ام لا (قوله في مقابلة الجزء الخ) فوات الجزء ليس يلزم سم على حجج اي لانه لا يلزم من الانجاف ازالة الجزء بل قد يحصل بمجرد الخرق بنحو ابرة ع ش (قوله ولا قد وارش) عطف على الارش اي ولا يسقط قد الخ (قوله يعود لسان) اي بنياته بعد قطعه معني (قوله والتصاق) عطف على عود لسان وهو إلى قوله والسن قد متا مثله عن المعنى والاسني باب كيفية القصاص باوضح من هذا راجع (قوله بخلاف معلقة الخ) اي فانها لا يجب قلعها معني (قوله التصقت) اي الاذن المعلقة (قوله وذلك) اي وجوب قلع المانة (قوله معها) اي المانة (قوله بلا حاجة لمحلة) الجار ان متعلقا بعاد (قوله لم يلحق الخ) اي ذلك الدم (قوله في غير ذلك) اي كالمعلقة بجملتها ونحوها (قوله بخلاف عود المعاني) راجع للمتن

ولا تكلف فيه فضلا عن ظهوره (قوله ويفرق بان الجائفة مركبة) وقد يحمل ما تقدم على ما اذ لم يعرف القسط او ما فرقه فقيه ما فيه (قوله ما يحصل به) اي لو كل القطع في كل (قوله ولو ادخل دبره) عبارة مختصر الكفاية لان الشيب ما نصه ولو ادخل خشبة او حديدة في حلقه إلى جوفه لم يجب شيء سوى التعزير إلا ان نخدش شيئا في الجوف فتجب حكومة ولو خرق بوصول الخشبة إلى الجوف من حلقه او دبره جزءا من غشاوة المعدة او الخشوة ففي كونها جائفة وجان اموالودعت كبده وطحاله لم تملك الدية وحكومة اد به يتضح صورة مسئلة الجوين فان بعض الضعفة غلط في فهمها فليعرف (قوله لجائفتان) ظاهره عدم الزيادة عليهما بخرق نحو الامعاء وهل يجب ايضا حكومة بخرقها اخذ من قوله السابق فان خرق جائفة نحو البطن الامعاء يبنى الوجوب (قوله لانه في مقابلة الجزء الثالث) فوات الجزء ليس يلزم (قوله

الحاصل ولا قد وارش يعود لسان لانه محض نعمة جديدة والتصاق اذن بعد ابانة جميعها ويجب قلعها اي حيث لم يخش مسيح تيمم كما هو ظاهر بخلاف معلقة بجلدة التصقت وذلك لان الدم وان قل لما انفصل معها عاد بعد انفصالها عن البدن بالكلية بلا حاجة لمحلة الذي صار ظاهرا على وجه يدوم لم يلحق بالمعفو عنه في غير ذلك لان هذا الخش بخلاف عود المعاني لان به يتبين

ولقول الشارح ولا فود الخ (قوله لا خلل) أى لا زوال (قوله سبق) أى قبيل باب كيفية القصاص حيث
فسر قول المصنف ولم يبينه بقوله بأن صار ملحقاً بجلدة الخ سم (قوله حتى يجب فيه الفود الخ) فلو أخذ كمال
الدية فالتصقت وثبت فينفي استرجاع الماخوذوا لاقتصار على الحكومة أو اقتصص فالتصقت وثبت دون
اذن الجاني فهل يغرم المجنى عليه ارش اذن الجاني أو لافيه نظر فليراجع سم (قوله ولا ينافيه ما تقرر الخ)
أى بقوله بخلاف معلقة بجلدة الخ والمنافاة المنفية منشأ توهمها أن عدم وجوب قلعها يتوهم منه أنه ليس لها
حكم المبانة سم (قوله لانها) أى المخالفة المقررة (قوله لعدم وجوب ازالتها) أى بعد التصاقها (قوله لانها
لم تصر الخ) علة لعدم وجوب الازالة (قوله فلا تىء فيها) أى حيث قطع قاطع تلك الجلدة المعلقة هي بها سم
(قوله بخلاف التصاق ما بقى الخ) عبارة غير واما التصاقها وقطعها ثانياً قبل الابانة فيسقط القصاص والدية
عن الاول ويوجبها على الثاني وللمجنى عليه حكومة على الجاني أو لا سم (قوله على الاول) أى الجاني أو لا
(قوله على الثاني) أى قاطعها بعد التصاقها سم (قوله نعم لو قلعها الخ) هذا الاستدراك مع الفرق الاثني
انما يحتاج الى علة تفرقه المتقدمة بين الاذن المبانة والاذن المعلقة بجلدة واما على ما اقتضاه كلام الروضة
وغيرها هنا فلا يحتاج اليوم لهذا اطلق في الروضة تشبيه السن بالاذن وكذا في الروض ولم يتبعه شارحه
فليتأمل ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله نعم لو قلعها الخ عبارة الروض وشرحوه ان تعلقت بعرق فاعادها

ان لا خلل (تنبه) سبق ان
للمعلق بجلدة حكم المبان
حتى يجب فيه الفود أو كال
الدية ولا ينافيه ما تقرر في
الاذن المعلقة بجلدة لانها
بالنسبة لعدم وجوب ازالتها

تنبه سبق ان للمعلق بجلدة حكم المبان) كان مراده ان ذلك سبق في قول المصنف قبل باب كيفية القصاص أو
قطع بعض مارن أو اذن ولم يبينه وجب القصاص في الاصح فانه فسر قوله ولم يبينه بقوله بأن صار معلقاً بجلدة اه
وقوله ولا ينافيه ما تقرر الخ أى بقوله بخلاف معلقة بجلدة والتصقت والمنافاة المتوهمه منشأ توهمها أن عدم
قلعها يتوهم منه أنه ليس لها حكم المبان (قوله في التنبه حتى يجب فيه الفود أو كال الدية) فلو أخذ كمال الدية
فالتصقت وثبت فينفي استرجاع الماخوذوا لاقتصار على الحكومة أو اقتصص فالتصقت وثبت دون اذن
الجاني فهل يغرم المجنى عليه ارش اذن الجاني أو لافيه نظر فليراجع (قوله حتى يجب فيه الفود) قال فيما سبق
واذا اقتصص في المعلق بجلدة قطع من الجاني اليها ثم يسئل اهل الخبرة في الاصلح من ابقاء أو ترك اه (قوله واما
بالنسبة للفود والدية) أى قطع قاطع تلك الجلدة المعلقة هي بها (قوله بخلاف التصاق الخ) في شرحه
للا رشاد انصاه اما التصاقها وقطعها مرة ثانية قبل الابانة وأن لم تبق معلقة بالجلدة فانه يسقط القصاص
والدية عن الاول كما اقتضاه كلام الشيخين لان بقاءه متى اسكا ببعض البدن يقتضي بان القضاء اقرب الى عوده
لحكمه الاول من الصاق المبان بالكلية ويوجبها على الثاني لذلك أيضاً وللمجنى عليه حكومة على الجاني
أو لا كالأفضاء اذا اندمل تسقط الدية وتجب الحكومة وتفرق بينه وبين نحو موضحة اندملت بان الاسم لم
يزل بالاندمال بخلافه هنا فاندمل قول الشارح هو الجورجى وهذا الى من الموضحة بعدم السقوط اه وفي
شرح البيهقي ما يوافقه (قوله فانه يجب حكومة على الاول الخ) عبارة الروض في باب قصاص الاطراف
فرع التصاق الاذن بعد الابانة لا يسقط القصاص والدية ولا يوجبها أى ما ذكر من القصاص والدية قطعها
مرة ثانية واما والتصاقها وقطعها مرة ثانية قبل الابانة فبالعكس أى فيسقط القصاص والدية عن الاول
ويوجبها على الثاني اه وقوله نعم لو قلعها فتعلقت بعرق الخ عبارة الروض وشرحه في هذا الباب وان قلعها
فتعلقت بعرق فاعادها عبارة الاصل ثم عادت وثبتت بحكومة تامة لادب لانها انما توجب بالابانة ولم توجد اه
اذا علمت ذلك علت استواء الاذن والسن في انه اذا لم بينهما الجاني الاول بان بقيت الاذن معلقة بجلدة والسن
معلقة بعرق ثم يتأمل يجب على الجاني الاول غير الحكومة وحينئذ يشكل ما ذكره الشارح من الاستدراك
والفرق بقوله لعدم الخ وقوله في الفرق فان فيها الدية كما تقرر يقال عليه انما فيها الدية على الجاني الثاني
والكلام بالنسبة للجاني الاول وهو لا يجب عليه الا الحكومة كما في السن بالنسبة للجاني الاول الذى هو المراد
في هذا الاستدراك فليتأمل فان اراد بقوله فان فيها الدية كما تقرر نظير ما استدرك في السن لقوله
ثم عادت وثبت فليتأمل (قوله وقودا اودية على الثاني) أى قاطعها بعد التصاقها

لا غير لانها لم تصر اجنية
عن البدن بالكلية أما بالنسبة
للفود أو الدية فلا شىء فيها
بخلاف التصاق ما بقى منها غير
الجلدة فانه يوجب حكومة
على الاول وقودا اودية على
الثاني والسن كالاذن فيما
تقرر نعم لو قلعها فتعلقت
بعرق ثم أعادها وثبتت
وجب فيها حكومة لادية
لعدم ابانها و يفرق بينها
وبين الاذن المعلقة بجلدة
فان فيها الدية كما تقرر بان
عرق السن من اجزائها
التي بها نباتها فلم يتحقق
انفصالها بخلاف الجلدة

(والمذهب ان) قطع او قلع (الاذنين دية) كدية نفس المجني عليه وكذا في كل ما ياتي (لاحكومة) لحبر فيه (و) في (بعض) ويصحرفه منها
او من احدهما بقطعه) في واحدة نصف دية وفي بعضها ينسب اليها بالمساحة (ولو ابسها) بالجنابة (فدية) فيها لا بطلان منفعتها
المقصود من دفع الهوام لزال الاحساس (وفي قول حكومة) لبقاء جمع الصوت ومنع (٢٦٥) دخول الماء وهما مقصودان ايضا ويرد

عبارة الاصل ثم عادت ونبتت بحكومة تلمه لادية لانها التماجب بالابانة ولم توجداه اذا علمت ذلك علمت
استواء الاذن والسن في انه لم يبينهما الجاني الاول بان بقيت الاذن معلقة بمجلة دو السن معلقة بعرق ثم نبتا
لم يجب على الجاني الاول غير الحكومة وحيدت بشكل ماذكره الشارح من الاستدراك والفرق بقوله نعم
الخز قوله في الفرق فان فيها الدية كما تقرر ويقال عليه انما فيها الدية على الجاني الثاني والكلام بالنسبة
للجاني الاول وهو لا يجب عليه الا الحكومة كما في السن بالنسبة للجاني الاول الذي هو المراد في هذا الاستدراك
فلتأمل فان اراد بقوله فان فيه الدية كما تقرر وماذا لم تنبت يمكن نظير ما استدر كفي السن لقوله ثم عادت
ونبتت فلتأمل سيدعمر (قول المتن والمذهب) شروع في ابانة الطرف ومقدر البدل من الاعضاء ستة عشر
عضوا وانا اسردها لك اذن عين جفن انف شفة لسان سن حتى يد رجل حلبة ذكر اثنيان البان
شفران جلد ثم ما وجد فيه الدية منها وهو ثنائي كالدين ففى الواحدة منه نصفها وثلاثي كالانف فثلثها
اور باعى كالاجفان فربهما ولا زيادة على ذلك وفي البعض من كل منها بقطعه لان ما وجب فيه الدية
وجب في بعضها بقطعه معنى (قوله في قطع او قلع) الى قوله قيل فضية في المعنى الا قوله ومنع دخول المامو قوله
اذ لا يتبع الى المتن والى قول مو ينافيه في الافة في النهاية (قول المتن دية) اى سوا مكان صاحبها سيما والى
اصم ناهى بمعنى (قوله كدية نفس المجني عليه) وهى مختلفة كما تقدم عش (قوله وكذا) عبارة المعنى
تنبيه المراد بالدية هنا وفيما ياتي من نظار مدية من جنى عليه اه (قوله ويصحرفه) اقتصر عليه المعنى
وبعض بالرغ من الاذنين فقسطه اى المقطوع ويقدر بالمساحة (تنبيه) شمل قوله بعض ما لو قطع
احداهما او ما لو قطع البعض من احداهما اه (قوله منها الخ) صفة بعض (قوله او من احدهما) الاول
الثاني ينسبته اى البعض المقطوع اليها اى الاذن (قوله بالمساحة) بان تعرف نسبة المقطوع من
الباقى بالمساحة اذ لا طريق لغير قتها سوا ما فان كان نصفها مثلا قطع من اذن الجاني نصفها فالمساحة هنا توصل
الى معرفة الجزية بخلافها فيما قرر في الموصحة فانها توصل فى الى معرفة مقدار الجرح من كونه غير اظا او
غير اظين مثلا ليوضح من الجاني مقدار ما هو هذا ظاهر وان توقف الشيخ فيه رشيدي (قوله بالجنابة) اى
عليها بحيث لو حر كذا لم تتحرك كفى (قوله بان الاولى) وهى دفع الهوام عش (قوله لازالتينك المنفعتين)
اى جمع الصوت ومنع الماء (قوله ايضا) اى كوجوب دية الاذن (قوله لحبر) الاولى العطف كفى المعنى
(قوله عين اخفش) وهو من يصير ليا لقط ويطلق ايضا على ضيق العين عش (قوله او اعشى) وهو من
لا يصير ليا ولا يصير نهار عش ومعنى (قول المتن عين احول واعمش) اى والمقلوع الحولا او العمشاء
بدليل التعليل الا فى هذا اختلاف قوله او عور فان الصورة انه قلعت الصحيحة كالا يخفى رشيدي (قوله) دون
بصره) اى رؤيته (قول المتن واعور) اى واجره وهو من لا يصير في الشمس معنى (قوله لبناء الخ) هذا
التعليل لا يناسب حكم الاعور كالا يخفى رشيدي (قوله لبقاء اصل المنفعة) اى مقدار المنفعة لا ينظر اليه
معنى (قوله وقيل) عبارة المعنى واحترز بذلك عن يقول كالك واحد في عين الاعور كل الدية لعله لان بصر
الذاهبة انتقل اليها اه (قوله فيهادية) اى نصف دية (قوله فيهادية) اى دية عين رشيدي (قوله يمنع ذلك)
اى الانتقام (قوله ولو لا عور) اى لشخص عور (قوله من هذه) اى لفظة ولو عين عور (قوله على
الاوضح وغير الاصح ضم المامع شد القاف معنى (قوله ففيها نصف الدية) الى قوله مو ينافيه في المعنى (قوله)
(قوله ولو اوضح مع قطع الاذن الخ) بقى ما لو اوضح مع قطع الاذن الباسة فهل تسقط حكومتها لانهما غير
مفردة فيتعين ارض الايضاح اخذ امان هذا التعليل واكيف الحال

(٥٩ - شروانى وابن قاسم - تامين)
عين بل لعين فقط كما قرره فتامله (وكذا من بينه يياض) على ناظر ما هو غيره (لا ينقص) هو بفتح ثم ضم مخفقا على الاصح كما مر (الضوء)
مفعول ففيها نصف الدية (فان نقص) وانضبط النقص بالنسبة للصحيحة (فقسط) منه تجب فيها (فان لم ينضبط) النقص (فحكومة)

السلمة لا غير وبان الغاية ليست غاية لكل

وفارقت عين الاعمش بان ياض هذه نقص الضوء الخلقى ولا كذلك تلك ومن ثم لو تولد العمش من افه واجنائه لم تكل فيها الدبة كما قاله جع وينافيه في الآفة ما يأتى في الكلام (٤٦٦) فتامله (وفى) قطع او ايباس (كل جفن) استوصل قطعه ولينته لانه قد يتنقص مع بقاء بعضه

حتى يشبه المستأصل (ربع دية) لما فيه من الجلال والمنفعة التامة وانقسمت على الاربعة لان ما وجب للمتعد من جنس ينقسم على افراده (ولو) كان (لاسمى) وتدرج فيها حكومة الاهداب لانها تابعة لها (وفى) قطع او اشلال (مارن) او هو ما لان من الانف ويشتمل على طرفين وحاجز (دية) لخبر صحيح فيه ولو قطع معه القصبة دخلت حكومتها في دية لانها تابعة بخلاف الموصحة الحاصلة من قطع الاذنين او تعويجه حكومة كتمويج الرقبة وانحو تسويد الوجه (وفى) كل من طرفيه والحاجز ثلث (من الدبة) لما مر في الاجفان (وقيل في الحاجز حكومة وفيه مادية) لان الجلال والمنفعة فيها دونه ويرد بالمنع كما هو واضح (وفى) قطع او اشلال (كل شفة) وهي كافي بعض نسخ المتن في عرض الوجه إلى الشدقين وفي طوله إلى ما يستر اللثة (نصف) من الدبة لخبر فيه فان كانت مثقوبة نقص منها قدر حكومة وفي بعضها بقسطه كسائر الاجرام (و) في (لسان) ناطق (ولو) لا لكان وأرتو اللغ وطفل (ولو) ان

وفارقت عين الاعمش) أى حيث لم تنقص الدبة بضعف بصرها ع (قوله) ولا كذلك تلك) أى عين الاعمش ع عبارة المغنى وعين الاعمش لم ينقص ضوءها عما كان في الاصل اه (قوله) وينافيه في الآفة) أقول قد يفرق بان المقصود من الحروف حصول كلام مفهوم وهو حاصل مع النقص بالآفة ومن النظر ابصار الاشياء وقد نقص سم على حجر رشيدى وفي النهاية فرقى آخر راجعه لكن في كل من الفريقين بعد (قوله) ما يأتى (الخ) أى من الفا انت بالآفة لا اعتبار به فتجب فيه دية كاملة نهاية (قوله) وفى قطع او ايباس) إلى قوله لذهاب النطق في النهاية (قوله) استوصل قطعه (الخ) وفى بعض الجفن الواحد تسطه من الربع فان قطع بعضه فنقص باقية قضية كلام الرافعى عدم تكميل الدبة معنى (قول المتن) ربع دية) وفى قطع المستحشف حكومة معنى وروض (قوله) على افراده) أى اجزائه (قوله) ويندرج فيها حكومة الاهداب) بخلاف ما لو انفردت الاهداب فان فيها حكومة إذا فسد منبتها كسائر الشعور ولا فالتعير معنى وروض (قوله) وفى قطع) إلى قوله لانها تابعة فى المغنى (قول المتن) وفى مارن (الخ) وفى قطع باقى المقطوع من المارن بجناحية او غيرها ولو بجدام قسطه من الدية بالمساحة وفى شقه إذا لم يذهب منه شيء حكومة وإن لم يثلثم فان تاكل بالشق بان ذهب بعضه وجب قسطه من الدية وفى قطع القصبة وحدها دية متغلة معنى وروض مع الاسنى (قوله) وفى تعويجه) أى الانف ع (قوله) لما مر في الاجفان) أى نظيره وهو ان ما وجب في المركب ينقسم على اجزائه عبارة المغنى توزع بالدبة عليها اه (قوله) وفى قطع) إلى قول المتن ولسان فى المغنى (قوله) إلى الشدقين) قال الشيخ عميرة وهو أى الشديق هو ما يتأى أى تقع عند انطباق الفم ع (قوله) نصف من الدية) عليا أو سفلى رقت أو غلظت صغرت أو كبرت فى الشفتين الدية فى شفتها بلا إبانة حكومة ولو قطع شفة مشقوقة وجبت ديتها إلا حكومة الشق وإن قطع بعضها فلتنقص البعض الباقيان وبقياً كقطع طوع الجرع وزعت الدية على المقطوع والباقي كما اقتضاه نص الامور صرح به فى الانوار وهل تسقط مع قطعها حكومة الشارب أو لا وجهان اظهرهما الاول معنى وروض مع الاسنى وقولها اظهرهما الاول كذا فى النهاية ثم قال ويسقط مع قطعها حكومة الشارب وفى الشفة الشلاء حكومة اه (قوله) مثقوبة) عبارة غيره مشقوقة (قوله) نقص (الخ) ظاهره ولو كان خلقيا ع (قوله) منها) أى من ارشها (قوله) وفى لسان ناطق) إلى قوله وكذا لو ولد فى النهاية (قوله) وفى لسان ناطق) بالإضافة فى الانسب لما يأتى ناطق (قول المتن) ولو لا لكان) وهو من فى لسانه لكنه أى بحجة وقوله وارتو اللغ سبق تفسيرهما فى باب صلاة الجماعة معنى (قول المتن) وطفل) عطله المغنى على الا لكان فقال ولو لسان طفل ولو لم ينطق اه (قوله) على المتمدد) وفاقا للنهاية وخلافا لظاهر المغنى (قوله) وإن فقد الذوق) غاية لليلة لا للذوق فلنكار (قوله) كإياتى) أى فى قول المتن وفى الكلام دية (قوله) سوا اقلنا (الخ) تعميم للثبتم بملاحظة قوله ان فقد ذوقه (الخ) (قوله) اقلنا الذوق) فيه وهو الراسخ وقوله لوفى الحلق وهو ضعيف كسائى فى شرح وفى اطال الذوق دية ع (قوله) رشيدى (قوله) بان فيه الحكومة) أى بان فى قطع لسان ناطق فاقد الذوق الحكومة كلسان الاخرس (قوله) على انه يأتى

أى فقد ذوقه على المتمدد لذهاب النطق الذى فيه الدية وإن فقد الذوق كإياتى سوا اقلنا الذوق فيه أم فى الحلق واما جزم الماوردى وصاحب المذهب بان فيه الحكومة فضعيف على انه يأتى عن الماوردى ما ينقض ذلك (دية) لخبر صحيح فيه (وقيل شرط) الوجوب فى لسان (الطفل) ظهور أثر نطقه بتحريكه لكلامه (مصح)

ولا يحكمه لعدم تيقن سلامته والاصح لا فرق اخذ بظاهر السلامة كاتجيب في يده ورجله وإن فقد البطش حالا ومن ثم لم يبلغ أو أن النطق أو التحريك لم يظهر أثره تعينت الحكومة وكذا الولد اصم قطع لسانه الذي ظهر منه أمارات النطق للباس منه لأنه إنما ينطق بما يسمعه (و) في لسان (لاخرس) أصالة أو لعارض (حكومة) لذهاب أعظم منافعه نعم إن ذهب بقطعه الذوق وجبت الدية إلى أن لثان الذوق في جرمه ولا لا يحكمه له أيضا فما يظهر إذا استباح حيث ذوق في الكلام وغيره ما يفهم ذلك وما أقبله كلام الماوردي الذي نقله عنه ابن الرفة من وجوب الحكومة فقط نظرا لفقد الكلام الذي هو جل منافعه ضعيف ومنافض لقوله (٦٧) وهو غير ملو اذهب الكلام والذوق

لزمه ديتان ولجزءه السابق

أي في شرح ولاخرس حكومة (قوله والاحكومة) أي قوله أي أن قلنا في المغني (قوله وكذا الولد اصم الخ) وقال المغني وخلافًا لظاهر النهاية تباين جرم الانوار بوجوب الدية في قطع لسان من ولد اصم قال ع ش هذا أي ما في الانوار مرعوم اه (قوله منه) أي من نطقه (قوله لأنه الخ) أي الصغير معنى (قوله بما يسمعه) أي واذ لم يسمع لم ينطق معنى (قوله أصالة) أي قوله أي أن قلنا في النهاية (قوله أي أن قلنا أن الذوق في جرمه) أي اللسان وهو الراجح كما يأتي (قوله والاحكومة) أي ولو قلنا أن الذوق في الحلق وهو المرجوح فحكومة له أي لذهاب الذوق بإضائي مكان اللسان حكومة (قوله حيثند) أي حين اذ لم يكن الذوق في جرم اللسان (قوله من وجوب الحكومة فقط) أي من أنه اذا ذهب بقطع لسان الاخرس ذوقه يجب حكومة واحدة مطلقا سواء قلنا الذوق فيه أو في الحلق (قوله ولجزءه من السابغ الخ) أي اقتضى أن اعظم منافع اللسان الذوق في اذاه به دية (قوله أصلية) أي قول المتن وفي سن زائدة في النهاية الاقوله قيل لو يظهر وكذا في المغني الاقوله والاسنان إلى المتن وقوله كامر (قوله أصلية تامة الخ) أي غير معقللة نهاية اذا لم تكن صغيرة كانت أو كبيرة بيضاء أو سوداء اه (قوله أو قيمته) أي أو نصف قيمة صاحبها اذا كان قنا (قوله كذلك) أي أصلية تامة الخ (قوله ولائي) أي حرة مسلمة نصف ذلك أي بعير أو نصف والذي نصراني ويهودي ثلثه أي بعير وثلثان ولجرحى ثلث بعير معنى (قوله مثل رباعيته) والرباعية وزن الثمانية السن التي بين الثنية والباب مختار ع ش (قوله فلم تصلح) عبارة المغني أي أن لا يصلح امره (قوله كمالو غير لون سن الخ) فإن الواجب على الجاني فيهما الحكومة عشر (قوله والاسنان العليا الخ) أي وأمال السفلى فثبتها للحيان وفيها الدية كما سياتي سر رشيدى (قوله فنون) أي ساكنة (قوله فعجعة) عبارة المغني والعجم الحامو يقال بالجيم اه (قوله في الاول) أي فمنا كان باديا في الاصل مغني ورشيدى (قوله لأنه) أي السنخ (قوله فتجب فيه) أي السنخ (قوله كمالو) اختلف قالمهما) أي بان كسر واحد الظاهر وقلع اخر السنخ فتجب السنخ حكومة (قوله ان يأتي هذا) أي ما في المتن مع ما في الشارح (قوله كامر) أي في التنبيه (قوله لبقاء منفعة الجمال وحبس الرقيق) قد يصور ذهابها بان يميل السن عن محاذة الباقي فتحصل فرجة سم (قوله ونظير الخ) عبارة المغني والروض مع الاستنى ولو كسر سننا مكسورة واختلف هو صاحبها في قدر الفات صدق صاحبها لان الاصل عدم فوات الزائد وان كسر من صحيحه واختلف هو صاحبها في قدر ما كسر منها صدق الجاني في قدر ما كسر يمينه لان الاصل براءة ذمته اه (قوله فاختلف هو) أي الجنى عليه (قوله في الباقي منها) هل المراد

(قوله وكذا من ولد اصم قطع لسانه الخ) في العباب وكذا من تعذر نطقه لاختلال في لسانه بل لكونه ولد اصم فلم يحسن النطق لعدم سماعه أي أن تجب دية وهو ما جزم به في الانوار وقيل تجب حكومة ورجحه الاذرعى والزركشى وهما وجهان في الروضة وأصلها بالترجيح (قوله والاسنان العليا) أي وأمال السفلى فثبتها للحيان وفيها الدية كما سياتي (قوله وكفلها مالو اذهب الجناية جميع منافعه هل يتأتى حيثند القصص اذا امكن اذهب جميع منافع سن الجاني ايضا بل تلغ (قوله لبقاء منفعة الجمال وحبس الرقيق) قد يصور ذهابها بان يميل السن عن محاذة الباقي فتحصل فرجة (قوله فاختلف هو) هو والثاني في الباقي منها

الدية في الاول (وقلعه به) مع ما من أصلها لأنه تابع فاشبه الكف مع الاصابه مالو كسر الظاهر ثم قلع السنخ ولو قبل الاندمال فتجب فيه حكومة كمالو اختلف قالمهما يظهر أن يأتي هذا في قصة الاف وغيره من التوابع السابقة لايتى ولو قلعا الا عرافعات فثبت لم يلزمه الاحكومة كما مر قال الماوردي وكفلها مالو اذهب الجناية جميع منافعه او يصدق في الجنى عليه اذا لم يعرف الا منه انتهى قيل وتصور ذهاب الجميع بعيد لبقاء منفعة الجمال وحبس الرقيق والظاهر أن مراد قائله التزاع في تصوير ذهاب الكل لافي الحكم لو فرض ذهاب الكل ونظير تصديق الجنى عليه فيا ذكره مالونجنى اثنان على سن فاختلف هو والثاني في الباقي منها حال جنايته

فيصدق المجنى عليه يمينه (وفي سنن زائدة حكومة) والمراد بها الشاغية التي باصله وهي التي تخالف بنية الانسان لالتى من ذهب فان فيها التعزير فقط ولا الزائدة على الغالب (٦٨) في القطر فهو اثنان وثلاثون لان الارجح فيها حيث كانت على سنن البقير وجوب الارش

من السنن لكون الجناية بنحو كسرها ففكر أحدهما بعضا والآخر الباقي أو من منافعتها فهل هي مضبوطة سم اقول ما مر عن المغنى والروض انفا صريح في الاول ولكن لا يفيد التعميم (قوله) فيصدق المجنى عليه) اى وان اختلف التوجيه راجع سم (قوله والمراد) الى قوله اذ الكلام في النهاية والمغنى الا قوله حيث كانت على سنن البقية وقوله بل في قولهم الى اللين (قوله باصله) اى فى المحرر (قوله من ذهب) اى او فضة ونحوهما معنى (قوله) فان فيها التعزير (الخ) اى وان تثبت باللحم واستعدت المضغ لانه ليست جزءا من الشخص معنى (قوله) ولم تنقص (الخ) اخذه من أو نقصت سم (قوله) منفعتهما) اى من مضغ وغيره معنى (قوله) دون بقية المنافع) اى من منفعة الجمال وحسب الطعام والريق معنى (قوله) كاسر) اى انفا في شرح ارقطها به (قوله) فيجب القود) الى قوله فعليه لوقعتها في النهاية بقى كذا فى المغنى الا قوله لكن الى او عادت (قوله) اما المتولدة من جناية ثم سقطت (الخ) اى بجناية ثانية عبارة الروض اى والمغنى ولو تزولت صحيحة بجناية ثم سقطت بعد لومه الارش وان ثبتت وعادت (الخ) صريحة في تصوير المسئلة باتحاد الجاني وان السقوط بسبب جناية التي تولدت منها الحركة فيازمه الارش وأما قول الشارح لكن لا يكل الخ فاما يظهر عند تعدد الجاني بان حر كها الاول بجناية ثم اسقطها الثاني بجنائه وعلى هذا فقله ففيها الارش اى على من اسقطها بجنائه وهو الثاني لكن قوله او عادت كما كانت الخ انما يتضح في جان واحد ففي كلامه تثبتت فليتأمل وليراجع سم على حج سيد عمر وشار الكردى الى الجواب بما نصه قوله اما المتولدة (الخ) اى ان تحررت صحيحة بجناية جان ثم سقطت ففيها الارش على ذلك الجاني لكن ان ضمن الجاني تلك الجناية او لا لا ياكل ارش السقوط لتلايضاغف عليه الغرم اه (قوله) ثم سقطت) اى اسقطها جان آخر وكان الاول حذفه لان الكلام فيها اذا اسقطها جان اخر بدليل ما قدمه فى المنطوق مع ان فى التعبير بسقطت ايها انها سقطت بنفسها وليس مراد او اما قوله او عادت الخ فظاهر انه معطوف على سقطت وهو غير صحيح بالنظر لما قررناه واما هو فيا اذ اجنى انسان على سنن فحركات ثم ثبتت وعادت لما كانت فى كلامه تثبتت كما اشار اليه سم على حج رشيدى (قوله) تلك الجناية) اى الاولى سيد عمر (قوله) ففيها الحكومة) اى على من تولدت من جنائه وقوله لزوم الارش اى لمن تحررت بجنائه سم (قوله) فعليه) اى ما اقتضاه كلام الشريخين من لزوم الارش فى النقص (قوله) لزومه حكومة) اى كافى الروض سم (قوله) ومضى فى الانوار (الخ) عبارة المغنى وان عادت ناقصة المنفعة ففيها ارش كذا فى الشرحين والروضة والذى فى الانوار لزومه الحكومة لا الارش لان الارش يجب بقلعه كما مر قال وهذا الموضوع مزالة القدم فى الشرحين والروضة فليتأمل وقد يجاب بان المراد بتقص المنفعة ذهابها بالكلية فلا مخالفة حينئذ اه (قوله) ان على الاول حكومة) قال فى شرح

الحكومة بل قولهم الاتى فحسب به يشمل ذلك (وحر كة السن) المتولدة من نحو مرض او كبر) ان قلت (ولم تنقص منفعتهما) (فكصحيحة) فى وجوب القود او الدية لقاء الجمال والمنفعة (وان بطلت المنفعة) يعنى منفعة المضغ لشدة الحركة مثلا كما دل عليه السياق اذ الكلام كما ترى فى ان الحركة قليلة او شديدة وذلك انما يتعلق بالمضغ فقط دون بقية المنافع اذ لا يتصور ابطالها كلها على ما مر (حكومة) فقط لابين الحاصل يزوال المنفعة (او نقصت) بان بقى فيها اصل منفعة المضغ (فلاصح كصحيحة) فيجب القود او الدية كما يجب مع ضعف البطش والمضى اما المتولدة من جناية ثم سقطت ففيها الارش لكن لا ياكل ان ضمن تلك الجناية لتلا يتضاعف الغرم فى الشيء الواحد او عادت كما كانت ففيها الحكومة او نقصت فتقتضى كلام الشريخين لزوم الارش فعليه لوقعتها آخر لزومه حكومة دون حكومة التي تحررت بهرم او مرض لان النقص الذى فيها قد غرمه الجاني الاول بخلافه فى الهرم والمرضى ومضى فى

(الخ) هل المراد من السنن لكون الجناية بنحو كسرها ففكر أحدهما بعضا والآخر الباقي أو من منافعتها فهل هي مضبوطة معلومة (قوله) فيصدق المجنى عليه يمينه) (قوله) اى وان اختلف التوجيه راجع (قوله) وهو اثنان وثلاثون (الخ) (قائمة) وجدنا من اسنانه قلعها واحدة فى قلعهما عمدا القود وكذا كسر بعضها ان امكن المائلة والافالدية كان قلعت خطا عابا وعمدا وعنى على مال اى فيها الدية اى دية صاحبها فقط لانه المتقين مر (قوله) ان قلت ولم تنقص) اخذه من أو نقصت (قوله) ففيها الحكومة) قال فى شرح الروض كالولم يبق من الجراحة نقص ولا شين (قوله) ففيها الحكومة) على من تولدت من جنائه (قوله) قضية كلام الشريخين لزوم الارش) اى لمن تحررت بجناية (قوله) فعليه لوقعتها اخر لزومه حكومة) كافى الروض كالولم يبق من الجراحة نقص ولا شين (قوله) ومضى فى الانوار (الخ) قال فى الانوار بعد ذكره ما نقل عنه وهذا الموضوع مزالة القدم فى الشرحين والروضة فليتأمل (قوله) ان على الاول حكومة) قال فى شرح الروض لان الارش يجب بقلعهما

الانوار على القول الآخر ان على الاول حكومة وعلى الثاني ارشا وهو الاجوه مدر كما تنظر ان الناقصة بنحو مرض قلعهما الارش بجمع بقاء المنفعة المنصودة فى كل منهما وجوب حكومة

في تلك دون هذه لا يمنع القياس كاهو ظاهر (ولو قلح سن صغير) أو كبير وذكر الصغير (٤٩٩) الغالب (لم يغرظ تعد) وقت

العود (وبان فساد الميت)
بقول خبيرين أي أو
بوصوله لسن يقطع فيه عادة
بفساده إلا أن يدعى أنه
مادم حيًا فالرجاء باق وفيه
ما فيه (وجب الارش)
كس المشغور فإن عادت
فلا شيء إلا أن بق شين
(والاظهر انه لو مات
قبل البيان) للحال (فلا
شيء) لاصل برامة الذمة
مع أن الظاهر العود لو
بق قبل نعم له حكومة
كالومات قبل تمام نياتها
(و) الاظهر (انه لو قلح
سن مشغور فسادت
لايسقط الارش) لان
العود نعمة جديدة (ولو
قلعت الاسنان) كلها
(فجسابه) أي المفلوع
فجسابه كانت كالعقاب
اثني وثلاثين مائة وستون
يعبر (وفي قول لا تزيد
على دية ان اتحاد جان جنابة)
كالاصابع ويجاب بان الدية
ثم نيطت بالجلية وهنالم
تتط إلا بكل سن على
حياها فتمتين الحساب
وهذا وجه ما مر من زيادة
الحساب بزيادة الاسنان
على ان ترجيح صاحب
الاثر ان في الزائدة حكومة
بعيد لانها إذا انقسمت
على اربعين مثلا فأي
ثمانية منها يحكم عليها بالزيادة
حتى تفرد بحكومات وعمائيد
الاول ما مر في الموصحة

الروض لان الارش يجب بقلمه سم (قوله في تلك) أي النافضة بجناية (قوله دون هذه) أي النافضة بنحو
مرض سم (قوله لا يمنع القياس) أي قياس قلح تلك على قلح هذه في وجوب الارش (قوله أو كبير) إلى
قوله بهذا وجه في المعنى الاقوله أي أو بوصوله إلى المتن وإلى قوله وما يؤيد الاول في النهاية الا قوله ذلك
وقوله كالمومات إلى المتن (قول المتن لم يغرظ) بمشاة تحتية مضمومة ومثلثة مائة وعشرين مجعوبة مفتوحة أي لم
تسقط اسنانه وهي روضه التي من شاتها غالبا عودها بعد سقوطها معنى (قوله بقول خبيرين)
ويحصرهما المجني عليه وإن بعدت مساقمتها ولا اوقف الامر إلى تبين فساد عرش (قول المتن وجب
الارش) أي أو القود بناه معنى (قوله فلا شيء) هلا وجبت حكومة كالومات يبق في الجراحة نقص ولا شين
ولعل وجه كونها كانت بصدد الانتقاع والعود سم (قوله إلا أن بق شين) أي تجب الحكومة معنى
وعرش (قوله للحال) أي من طوعا وعدمه معنى (قوله نعم له حكومة) أي لثلاثين الجنابة عليها
هدر ما احتمال عدم العود لو عاش عرش (قوله كالمومات الخ) وإنما لم يجب القسط لان لم يتيق أنه لو
عاش لم تكمل ولو قلحها قبل تمام نياتها آخر انتظرت فان لم تثبت فالدية على الآخر ولا تخكومة كما كثر من
الحكومة الاولى وان فسد منبت غير المشغورة آخر بعد قلح غيره لها فليحكومة وعلى الاول كذلك
حكومة وان سقطت بلا جنابة ثم افسد شخص منبتا لزمه حكومة على ما مر لانه لم يبق سنا معنى واسنى
(قول المتن فجسابه) أي وان زادت على دية اتحاد الجنابة سواء اقلعها معا أو مرتبا معنى (قوله فقها)
خبر مقدم لقوله مائة وقوله اثني وثلاثين خبر كان سم (قوله كالغالب اثني وثلاثين) اربع ثيابا وهي
الواقعة في مقدم الفم ثنتان من أعلى وثنتان من أسفل ثم اربع ربايعات ثنتان من أعلى وثنتان من أسفل
ثم اربع ضواحك كذلك ثم اربع اتياب كذلك ثم اثنا عشر ضرسا ونسعى طواحين ثم اربع اوجناسني
ومعنى زاد عميرة وفي الغالب لا تثبت أي الواجد الا بعد البلوغ فمن لا يخرج له شيء منها تكون اسنانه ثمانية
وعشرين ومنهم من له اثنتان منها فتكون اسنانه ثلاثين اه زاد البجيرمي والاول هو الحصى والثاني هو
الاجرو داه (قول المتن وفي قول لا تزيد الخ) هذا كله وان خلقت مفرقة كاهو العادة فان خلقت مفرقتين
كان فيها دية فقط وفي احدهما نصفها معنى ونهاية زاد شيخنا وفي بعضها قطعه منها اه (قوله ثم) أي
في الاصابع (قوله على حالها) أي انفرادها عرش (قوله على ما مر) أي في شرح وفي سن زائدة الخ (قوله على
ان ترجيح الخ) لا موقع للملاوة وعارة النهاية وترجيح الخ (قوله لانها إذا انقسمت) أي الاسنان (رشيدى

(قوله في تلك دون هذه) كان المراد مثله في الاثر اربعة الروض وان تزولت صححة بجناية ثم سقطت لومه
الارش اه وهو صريح في تصوير المسئلة باتحاد الجنابة وان السقوط سبب جنابته التي تولدت منها
الحركة فليزمه الارش وامقوا الشارح لكن لا يكمل الخ فانما يظهر عند تعدد الجنابة بان حر كها الاول
بجنابته ثم اسقطها الثاني بجنابته وعلى هذا فقوله فقها الارش أي على من اسقطها بجنابته وهو الثاني
لكن قوله او عادت كما كانت الخ انما يتضح في جان واحد ففي كلامه لا تثبت فليامل وليراجع (قوله ولو قلح
سن صغير لم يغرظ) فلم تعدو بان فساد الميت الخ في الروض وان افسد منبت غير المشغور آخر أي بعد قلح
غيره لها فليحكومة وفي الزام الاول الارش اه قال في شرحه أي احتمال لان للظاهر كافي البسيط
المنع والاقصا على حكومة اه ثم قال في الروض فان سقطت بلا جنابة ثم افسد شخص منبتا فقي الزام
المفسد الارش تردد اه قال في شرحه والظاهر المنع كما رآنا اه (قوله فلا شيء) هلا وجبت حكومة
(قوله فلا شيء) ظاهرا انه لا حكومة ايضا فان كان كذلك فلعل وجه كونها كانت بصدد الانتقاع
والعود (قوله كالمومات قبل تمام نياتها) قال في الروض وان قلحها قبل تمام نياتها آخر انتظرت فان لم
تثبت فالدية على الآخر ولا تخكومة كما كثر من الاول اه وقوله فان لم تثبت الخ ان اريد الثبات ثالثا كاهو
ظاهر العبارة فتدبشكل قوله والالحكومة بل ينبغي الارش لان الثبات ثالثا نعمة جديدة الا ان يقال لما
كان القلح قبل التمام لم ينبعث لذلك (قوله فقها) خبر المبتدأ وقوله اثني وثلاثين خبر كان وقوله مائة مبتدأ

من تعدد الارش بتعدد دية بل ديات وليس وجهه الا ما تقرر من ان اطة الحكم فيها بالاخراد لا بالجلية كاهنا (و) في كل لحي

كالأذنين (ولا يدخل أذن الانسان) التي عليها وهي السفلى انفرت ام لا (في دية اللحيين في الاصح) لاستقلال كل بفتح وبدل واسم خاص وبه فارق الكف مع الاصابع ولزوال منبت غير المثمرة بالكلى (و) في (كل نصف دية) لخبث به في ابي داود (ان قطع من كف) يعني من كوع كما باصله (فان قطع فوفه فحكمومة ايضا) لانه ليس يتابع اذلا يشمل اسم اليد هنا بخلاف ما بعد الكوع لشمول اسم اليد هذا ان اتحد القاطع والا فعلى الثاني وهو القاطع ماعدا الاصابع حكمومة (و) في قطع او اشلال (كل اصبع) عشردية صاحبها موزعا على انامله الثلاثة الا الاياهام فعلى اتمليه ولو زادت الانامل على العدد الغالب مع التساوى او نقصت قسط الواجب عليها وكذا الاصابع كما صرح به شارح هنا ويؤيده قولهم لو انقسمت اصابعه الى ست متساوية فو قوعلا واخبر اهل الخبرة بانها اصلية فلها حكم الأصلية فقول الماوردي ان تمام بقسموا دية الاصابع عليها اذا زادت او نقصت كما في الانامل بل اوجبوا في الاصبع الزائدة حكمومة لان الزائدة من الاصابع

(قوله بفتح اللام) الى قوله وكذا الاصابع في النهاية والمغني (قوله بفتح اللام) عبارة المغني وهي بفتح لامة وكسر هاواحد اللحيين بالفتح اه (قوله عليهما) اي اللحيين (قوله انفرت) بضم الهمز قوسكون المثلية عرش اقول والموافق لما في الشرح بكسر الهمز قوس تشديد المثلية (قوله وبه) اي بقوله الاستقلال الخ فارق اي ما هنا من الانسان مع اللحي (قوله ولزوال منبت الخ) اي فهو كافساد المنبت او بلغ سم على حجج اي فلا يقال كيف تجب دية غير المثمرة وقد مر ان لامة فيها وحاصل الجواب ان محل عدم وجوب ديتها عند عدم فساد المنبت كما مر رشدي (قول المتن وكل نصف دية) المراد باليد الكف مع الاصابع الخمس (تنبيه) قال بعض المتأخرين قد يجب في اليد ثلث الدية فمما لو قطع انسان بين اخر حال صياله ثم يساره حال توليه عنه ثم رجله حال صياله عليه ثانيا فمات بذلك فعليه ثلث الدية ليد اليدى اه وهذا منوع لان الثلث انما وجب لاجل ان النفس فانت بثلاث جراحات فوزشت الدية على ذلك لان اليد وجب فيها ثلث الدية ثم قال وقد يجب في اليدين بهض الدية كان سلع جلد شخص فبادر اخر وحيا ثم سقره فقطع يديه فالسالم يلزمه دية وقاطع يديه يلزمه دية بنقص منها ما يخص الجلد الذي كان على اليدين اه وهذا ايضا منوع فاننا اوجبنا في اليدين الدية بتمامها ولو انما نقصنا منها شيئا لاجل ما مات من اليدين لاننا اوجبنا دون الدية في يدين تامتين معنى وفي عرش به ذكر الصورة الاولى عن سم عن غيرهما فاصوه وجه ذلك ان الصائل مات بالسراية من ثلاث جنابات ثلثان منها مهرانا قطع يده الاولى ورجله لانها قطعتا منه دفعا لاصياله وحيث آل الامر الى الدية فقط ما يقابلها ووجب من الدية ما يقابل اليد التي قطعا الموصول عليه تعديا وهو ثلث الدية اه (قول المتن ان قطع) أي اليد والتذكير بتأويلها بالوضو مغني (قوله يعني من كوع) انما احتاج لهذا التعبير ليصح قول المصنف بعده فان قطع فوفه الخ ولا فهو صحيح في نفسه كما لا يخفى رشدي (قوله اذلا يشمل اسم اليد) وبهذا فارق قضية الانف والثدى حيث لا يجب في الاول ثنى مع دية المارن ولا في الثاني ثنى مع دية الحلة عرش (قوله هذا ان تحداخ) هو تنقيده بقوله بخلاف ما بعد الكوع اي من اسفل خلا فالما وقع في بعض عبارات من انه تنقيده للثنى لكن كان ينبغي ان يقول القطع بدل القاطع ولعله اراد بالقاطع الثاني ما يشمل القاطع الاول وكانه تعدد بتعدد فعله فتأمل رشدي عبارة المغني تنبيه قد يفهم قوله ان قطع من كف انه لا يجب النصف اذ اقطع الاصابع وبقي الكف لكنه متروك بقوله بعد لكل اصبع عشرة ولا تأخذ اليد بذلك رفعا لتوهم احتمال ايجاب الحكومة لاجل الكف بالنقص ان قطع من دونه وهذا اذا حرمه من الكف فان قطع الاصابع ثم قطع الكف هو او غيره بعد الاندمال او قبله وجبت الحكومة كافي السنخ مع السن اه (قوله ماعدا الاصابع) اي ما بعد الكوع من الكف (قوله عشرة دية صاحبها الخ) ولولم يكن لاصبعه انامل فقيهه تنقص شيئا لان الانشاء اذا زال سقط معظم منافع اليد معنى وعبرة (قوله ولو زادت الانامل الخ) فلما انقسمت اصبع اربع انامل متساوية ففي كل واحد ربع العشر كما صرح به في اصل الروضه بقاس هذه النسبة الزائدة على الاربع والناقصة عن الثلاث اسنى ومعنى (قوله قسط الواجب) اي واجب الاصبع وهو العشرة (قوله وكذا الاصابع) خلا فاللناية والمغني حيث اعتمد اما سيذكره الشارح عن الماوردي من انه لو زادت الاصابع او نقصت لا يستطوا اجبا بل يجب في الزائدة حكمومة (قوله ويؤيده) اي كون الاصابع كالانامل في التيسيط (قول الماوردي الخ) جرى عليه النهاية والمغني كما مر انفا قال السيد عر يظهر ان كلام الماوردي خرج مخرج الغالب اذ الغالب في زائد الاصابع تميزها بخلاف الانامل اه (قوله لانه نفسه الخ) اي الماوردي وحاصله

(قوله ولزوال الخ) اي فهو كافساد المنبت أو أبلغ (ماعدا الاصابع) يشمل الكف ايضا لان لقط الاول الاصابع كما يشمل ما فوق الكف بان قطع الاول من الكوع (قوله فقول الماوردي الخ) ولو زادت الاصابع او الانامل عن العدد الغالب مع التساوى او نقصت قسط واجب الاصبع المار عليها لواجب الاصابع وعلى هذا يحمل كلام شرح المنهج فلا يخالف هذا ما في شرح الروض عن الماوردي شرح مر

التساوى فساوت الاصابع في ان في الزائد منها حكومة وغيره جزء من الدية وإذا تقرر ان في كل اصبع عشرة دية صاحبه في اصبع الذكر الحرام المسلم (عشرة أبعرة) في كل (أتملة) له (ثلاث العشر) في (أتملة ابهام) له (نصفها) عملاً بالتقسيم الآتي (والرجلان كاليدين) في كل ما ذكر حتى الانامل كما قاله وذلك للخبر الصحيح به ولو تعددت اليد فان علت الزائدة لنحو قصر (١٧٩) فأش فيها الحكومة والاعتراف

الزائدة لاستوائهما في سائر ما يأتي أول التعارض الآتي فيما أكد واحدة ففهيما القود أو الدية لانهما في الاولى اصلتان وفي الثانية مشتبهتان ولا مرجح فاعطينا حكم الاصليتين وتجب مع كل حكومة لزيادة الصورة وتعرف الاصلية بطش او فوقتوان انعرفت عن سمت الكف او نقصت اصبعوا باعتدال فالمنحرفة الزائدة إلا ان زاد بطشها فهي الاصلية فان تميزت إحداها باعتدال والاخرى بزيادة اصبع فلا تميز فان استوتا بطشا ونقصت إحداها وانعرفت الاخرى فالمنحرفة الاصلية كما رجه الزركشي او زاد جرم إحداها فهي الاصلية كما قاله الماوردي وفي اصبع او اتملة زائدة وتعرف بنحو انحراف عن سمت الاصلية كما تقرر حكومة ويأتي آخر السرفة ماله تعلق بذلك (و) في قطع او اشلال (حليتها) أي المرأة (ديتها) في كل منهما وهي رأس الثدي نصف دية لتوقف منفعة الارضاع عليها وتدخل حكومة بقبته فيها (و) في (حليتها) أي

عدم الفرق بين الانامل والاصابع في اشتراط المساواة لأن مدار التقسيم فيها على المساواة كادل عليه كلامهم لا على عدم التميز كما صرح به الماوردي كردى (قوله التساوى) أي في القوة والعمل (قوله في ان في الزائد منها) أي من الانامل ولعل المراد بالزائد منها الغير المساوى وبمقابلته الآتي المساوى (قوله وغيره) أي غير الزائد بالجرو وقوله جزء الخ بالنصب عطف على الزائد منها حكومة (قوله وإذا تقرر) إلى قوله ولو تعدت في المعنى وإلى التنبيه في النهاية لإلا قوله ولو باقى إلى المتن (قوله الآتي) في أي محل باقى عبارة المعنى عملاً بقسط واجب الاصبع اه (قوله ما باقى) وقوله الآتي أي انفا (قوله ففيها القود والدية) أي ففيها معامدية واحدة وحكومة لكل عشرين عبارة الروض مع الاسنى فعلى قاطعها القصاص او الدية وتجب مع ذلك حكومة لزيادة الصورة وفي قطع إحداها نصف دية البدو حكومة لانها نصف في صورة الكل ولا قصاص فيها إلا ان يكون للقاطع مثلاً انتهت وافرهما سم (قوله في الاولى) أي صورة الاستواء وقوله في الثانية أي صورة التعارض (قوله اصلتان) بمنزلة اليد الواحدة سم (قوله فاعطينا) أي المشتبهتان رشيدى (قوله حكم الاصليتين) أي المذكورين قبل التمييز هما كواحدة رشيدى وسم (قوله مع كل) أي من القود والدية رشيدى (قوله عن سمت الكف) أي سمت الذى من حق الكف ان يكون عليه وهو سمت الساعد ولو عبر به لكان واضح سيد عمر (قوله فلا تميز) أي يقتضى اصاله إحداها دون الاخرى عشرين (قوله ونقصت الخ) أي اصبعها اسنى (قوله وانعرفت الخ) أي عن سمت الكف عشرين (قوله كما رجه الزركشي) وهو المعتمد بنهية (قوله او زاد الخ) أي والحال انهما مستويان بطشاً عشرين (قوله وفي اصبع الخ) خبر مقدم لقوله حكومة (قوله وفي قطع) إلى قوله وهذا قول في المعنى لإلا قوله على تفصيل إلى المتن وإلى قول الفشارح ولا يعارضه في النهاية إلا التنبيه (قول المتن ديتها) سواء اذهبت منفعة الارضاع أم لا اسنى ومعنى (قوله وهو رأس الثدي) قال الامام ولون الحلبة تخالفون الثدي غالباً وحواليها دائرة على لونها وهي من الثدي لانها اسنى وفي المعنى وعشرين ان هذا التعريف يشمل حلبة الرجل اه (قوله عليها) الاولى الافراد (قوله وتدخل الخ) عبارة المعنى والروض مع الاسنى وان قطع باقى الثدي بعد قطع الحلبة او قطعها وغيره وجبت فيه حكومة وان قطعها مع الحلبة دخلت حكومة في ديتها كالکف مع الاصابع فان قطعها مع جلدة الصدر وجبت حكومة الجلدة مع الدية فان وصلت الجراحة الباطن وجب ابراش الجائفة مع الدية اه (قوله على تفصيل الخ) وهو ان في حلبة الخنثى اقل الاربعين من دية حلبة المرأة والحكومة رشيدى (قوله فيها) أي حلبة الرجل (قوله ولا تدخل فيها التندوة) أي ففيها حكومة اخرى معنى زاد عشرين قال في الصحاح عن ثعلب التندوة بفتح واها غير مهموز مثل الترقوة على فقلوة فان ضمنت همزت وهي فعلة اه (قوله لانهما) أي الحلبة والتندوة (قوله بخلاف بقية ثدى المرأة مع حليتها) أي فانها كمضوء واحدة معنى واسنى (قوله وعبارة القاموس الخ) أي في تفسير الثدي اراد به اثبات القولين (قوله خاص بالمرأة او عام) خبر وعامة القاموس أي في هذه اللفظة (قوله وعرف) أي القاموس الحلبة بانها التولول

(قوله ففيها القود أو الدية الخ) عبارة الروض فعلى قاطعها القصاص أو الدية ويجب مع ذلك حكومة لزيادة الصورة وفي إحداها نصف دية اليد وحكومة ولا قصاص اه وقوله ولا قصاص قال في شرحه إلا ان يكون للقاطع مثلاً (قوله لانهما في الاولى اصلتان) بمنزلة اليد الواحدة (قوله فاعطينا حكم الاصليتين) التين كواحدة (قوله او نقصت اصبعاً) كما افاد كلام القاضي شرح الروض (قوله فلا تميز) عند الاكثرين شرح الروض

الرجل ومثله الخنثى على تفصيل مرت الإشارة اليه (حكومة) لانه ليس فيها غير الجمال ولا تدخل فيها التندوة ومن غير المهزول وهي ما حوالها من اللحم لانها عضوان بخلاف بقية ثدى المرأة مع حليتها (تنبيه) قال الرويانى ليس للرجل ثدى وإنما هو قطعة لحم في صدره انتهى وهذا قول في اللغة والثاني أنه يسمى ثدياً ايضا وعبارة القاموس خاص بالمرأة أو عام وعرف الحلبة بانها التولول في وسط الثدي

و يؤخذ من تقيده الحلة بالثدي ان الفائل بان الرجل لا يثدي له يقول بانه لاحلة له (وفي قول ردية) كالمرأة (وفي الاثنيين ديقو كذا ذكر) غير
أشله فقه قطعا واشلالا الدية للخبر الصحيح فيما (ولو) كان الذكر (لصغير وشيخ وعين) لسكاه في نفسه (وحشفة كذا ذكر) فنيها وحدها
دية لان اللذة المقصودة منها وحدها (٤٧٢) (وبعضها) فيه (بقسطه منها) لسكاه الدية فيها فاقطعت على اباضها (وقيل من الذكر)

لانه الاصل فان اختل بقطع
بعضها مجرى البول وجب
الاكثر من قسط الدية
وحكومة فساد المجري
(وكذا حكم) بعض (مارن
وحلة) ففي بعض كل قسطه
منهما لان القصة والثدي
(وفي الاثنيين) من الرجل
وغیره وهما محل القعود
(الدية) لعظم نفعهما وفي
بعض احدهما قسطه من
النصف ان عرف والا
فحكومة (وكذا شفرها)
أي حرفا فرجها المنطوقان
عليه فيما قطعا واشلالا
الدية وفي كل نصفها (وكذا
سلخ جلد) ثبتت بدله فيه
دية المسلوخ منه فان ثبت
استردت لانه ليس محض
نعمه جديدة لجر بان العادة
في نحو الجلد والعم بذلك
ولا يعارضه قولهم ان عود
فلقة من اللسان لا يسقط
واجبها لانه نعمه جديدة
وذلك لان اللسان ليس
جلدا ولا لحا بل جنس آخر
لانه مركب من اعصاب
ونحوها نعم قدينا في ذلك
قولهم سائر الاجسام لا
يسقطوا اجبا بعد دها لانه
نعمه جديدة إلا الافضاء
وسن غير المشغور قلت
لا يتايق لان نحو الجلد هنا
يلتئم كثير افهوا كالا فضاء

عبارته التلول كزنبور حلة الثدي اه (قوله من تقيده) أي القاموس في التعريف المذكور (قول المتن
وفي اثنيين دية) وفي احدهما نصفها سواء الجنى واليسرى ولو من عتین ومجوب وطفل وغيرهم معنى
ويشترط في وجوب الدية في الاثنيين سقوط البيضتين ومجر دقعهما جلد البيضتين لا يوجب الدية سم وعش
ومعنى (قوله غير اشل) إلى قوله ولا يعارضه في النهاية والمعنى (قوله غير اشل) واما الذكر الاشل ففيه
حكومة معنى (قوله واشلالا) الو او بمعنى او (قوله فيما) أي الاثنيين والذكر (قول المتن ولو لصغير)
أي وأخصي معنى (قول المتن وحشفة كذا ذكر) وقول بقا في الذكر بعد قطع الحشفة أو قطعه غير موجبت
به حكومة بخلاف ما إذا أقطعه معها فان شق الذكر ولو لا فاقطع منفعة وجبت فيه دية كالوضرب فاشله وان
تعذر بضربه لاجتماعه لا الانقباض والانبساط فحكومة لانه ومنفعة ما بقيان الخلل في غيرهما فلو قطعهما قاطع
بعد ذلك فعليه القصاص او كمال الدية معنى وروض مع الاسنى (قوله منه) أي الذكر (قوله فان اختل
بقطع بعضها الخ) سكتوا اعمالا اختل المجري مع قطع جميع الحشفة فهل يلحق بقطع جميع الذكر فلا يجب
مع الدية حكومة أو بقطع البعض فتجب تأمل سيد عمر أقول الظاهر الاول بل يشمل قول المصنف وحشفة
كذا ذكر (قوله لا من القصة) المناسب لان الانف كافي للمعنى (قول المتن وفي الاثنيين الدية) وفي احدهما
نصفها معنى (قوله وهما محل القعود) عبارة للمعنى والروض مع الاسنى وهما النانان عن البدن عند
استروا الظهر والفخذ ولا نظر الى اختلاف القدر الذي هو اختلاف الناس فيه باختلاف فهم في سائر الاعضاء
ولا يشترط في وجوب الدية بلوغ الحديد إلى العظم ولو ثبتا بعد ما قطعنا تسقط الدية اه (قول المتن وكذا
شفرها) أي المرأة بضم الشين ولا فرق في ذلك بين الرقاع والقرناء وغيرهما ولا بين البكر وغيرها فلو
زال بقطعهما البكر أو جبارشها مع الدية وان قطع العانة معها أومع الذكر فدية وحكومة ولو قطعهما
لجرح موضعهما آخر بقطع لحم او غيره لزم الثاني حكومة معنى وروض مع الاسنى (قوله فان ثبت
استردت) فلو سلخ هذا الثابت فقيده بدم رسم (قوله ولا يعارضه) أي قوله فان ثبت الخ وكذا الإشارة في
قوله لا في قدينا في ذلك (قوله وذلك) أي عدم المعاوضة (قوله سائر الاجسام) أي جميعها (قوله والارجه
الخ) انه لا عبرة به أي فلا يسقطوا اجبا بعد دها ومرأفان عن الرض والمعنى الجزم بذلك (قوله كلامهم
المذكور) أي قولهم سائر الاجسام الخ (قوله وهو نادر) إلى الفرع في النهاية (قوله وهو نادر) أي بقاء
الحياة المستقرة بعد سلخه (قوله وليس منه) أي السلخ يزعج الجلد الخ أي تقطعه بتأمل تصويره هل يصور
بما إذا اسقاه دوا حار اقتمز عجلده او قرب منه نار اقتمز عجلده بلهما أي غير ذلك سيد عمر (قوله ومات)
أي قوله وتجب الدية في المعنى (قوله ومات بسبب آخر) أي اولم يموت أصلا بان عاش من غير جلد ففيه دية
فالمتى ليس بقيد مجرى (قوله بان حر الخ) فيجب على الجاني القصاص لانه أقر روحه وعلى السالخ الدية
معنى (قوله او حره السالخ) عبارة للمعنى تقيده بعبارة تهوهم لانه لا يتصور حر الرقة لانه غير وليس مراد أبلى
يتصور منه ايضا بان تكون احدي الجناتين عمدا او الاخرى خطأ او شبه عمد فان اصبح انهما لا تتدخلان

(قوله في المتن وفي الاثنيين دية) يشترط في وجوبها في الاثنيين سقوط البيضتين ومجر دقعهما جلد البيضتين
من غير سقوط البيضتين لا يوجب الدية وانما فسر الشارح المحل الاثنيين بجلد البيضتين لانه اراد بيان
المعنى الانوى ولان الغالب سقوط البيضتين بقطع جلدتيهما مر (قوله في المتن وفي الاثنيين الدية الخ) قال
في الرض وان ثبتا أي الاثنيين فلا تسقط الدية كالوضحة إذا التحت (قوله في المتن وكذا شفرها) أي
وان ثبتا شمر (قوله فان ثبت استردت) فلو سلخ هذا الثابت فقيده بدم رسم (قوله ويتردد النظر) انظره

بخلاف غيره و يتردد النظر في عود الاثنيين وبعضهما والوجه انه لا عبرة كاشمله كلامهم المذكور به
وقياس ما مر في سن غير المشغور انه ان بقي شين بعد عود الجلد وجب حكومة ولا فلا (ان بقي فيه حياة مستقرة) وهو نادر وليس منه تزعم الجلد
بحرارة (و) مات بسبب آخر غير السالخ بان (حر غير السالخ رقبته) بعد السالخ أو مات بنحو دهم أو حر السالخ واختلفت الجناتان عمدا وغيره

والا فالواجب دية النفس وتجيب الدية أيضا بقطع اللحمين الثنتين بحجب سلة الظهر (٤٧٣) كالابن وفي كسر عضو أو ترقوة حكومة

ويحط من دية العضو ونحوه
بعض جرم له مقدار وواجب
جناية غيره (فرع) في
موجب إزالة المنافع وهي
ثلاثة عشر (في) إزالة
(العقل) الغريزي والمراد
به هنا العلم بالمدرجات
الضرورية الذي به التكلف
بنحو لطمه (دية) كالتي في
نفس المجني عليه وكذا في سائر
ما مروى بأن إجماعا لا القود
للاختلاف في محله وإن كان
الاصح عندنا كما ذكر أهل
العلم أنه في القلب للاية
ولأنما زال بفساد الدماغ
لا تقطاع مدده الصالح
الواصل اليه من القلب فلم
ينشأ زواله حقيقة إلا من
فساد القلب أما المكتسب
وهو ما به حسن التصرف
والخلق فيه حكومة لا تبلغ
دية الغريزي وكذا بعض
الاول ان لم ينضب فان
انضب بالزمن أو بمقابلة
المنتظم بغيره فانسقط ولو
توقع عودته وقدر له خير ان
مدة يعيش بها غالبا انتظر
فان مات قبل العود وجبت
الدية كما في البصر والسمع
(فان زال بجرح له ارش)
مقدر كالמושحة (أو حكومة
وجبا) أي الدية والارش
أو الحكومة كالوأوضحه
فذهب سمعه (وفي قول
يدخل الاقل في الاكثر)
كارش الموشحة وكذا إن
تساوا كارش اليدين كما

اه (قوله وإلا إلخ) أي بان لم يق فيه حياة مستقرة أو مات بسبب السلخ أو حزه السلخ واتحدت الجنايتان
عمدا وغيره فصار عرش على الصورة الاولى لثبوتها (قوله وإلا فالواجب إلخ) عبارة المعنى فان مات بسبب
السلخ أو لم تمت ولكن حز السلخ رقبته فالواجب حيث دية النفس إن عني العقود اه (قوله) وتجيب
الدية أيضا إلخ) وفاقا للهاية وخلافا للمعنى عبارة تنبيه اللحم الثاني على الظهر في جاني السلسلة فيه حكومة
وجرى في التنبيه على أن فيه دية قبل ولا يعرف لغيره اه (قوله أو ترقوة) وزنها فاعلة بفتح الفاء وضوم اللام
وهي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين عرش (قوله) ويحط من دية العضو إلخ) مراده هذا
تقييد وجوب الدية الكاملة فيأمر من الاجرام بان محله إذا لم ينقص منها بعض له ارش مقدور لم تنسق فيها
جنايته وإلا يحط من الدية مقدار ما نقص وواجب الجناية السابقة رشدي عبارة عرش يعني إذا ذهب من
العضو المجني عليه أو نحوه بعض جزم ولو باخر كافة صبح ذهبت من اليد حطوا واجب ذلك الجزء من الدية
التي يضمن العضو بها وكذا اذا جنى على العضو جناية مضمونة أو لا ثم جنى عليه ثانيا فليحط عن الجاني الثاني
قدر ما وجب على الجاني الاول (قوله بعض جرم) كذا في النسخ بياضه واحدة فعين فساد معجمة ولعله يحرف
عن نقص بنون قفاف فصادمهمة كأي عبارة غيره رشدي (فرع) في موجب إزالة المنافع (قوله
في موجب إزالة المنافع) الى قوله وفي ابطال السمع في النهاية وكذا في المعنى الا قوله والمراد الى الذي به
وقوله وكذا الى إجماعا وقوله بالينة أو يعلم القاضي وقوله للاية الى أما المكتسب (قول المتن في العقل) قدمه
لأنه أشرف المعاني عميرة سم وعش (قوله والمراد به هنا العلم إلخ) انظر السبب الداعي الى تفسيره هنا العلم
دون ما مر في نوافض الوضوء من أنه غريزة يقيدها العلم بالضرورة وبات عند سلامة الآلات مع أن الذي يزول
انما هو الغريزة التي يتبعها العلم لانفسه فقط عرش وقد يقال سبه أن المتحقق بالنسبة البناء ما هو زوال
العلم لا الغريزة (قوله الذي به إلخ) صفة الغريزي وقوله بنحو لطمه متعلق باز إلخ (قوله وكذا في سائر
إلخ) تأكيديا مقدم في شرح المذهب أن في الاذنين دية (قوله إجماعا) أي من الامة لا الائمة الاربعة فقط
وهكذا كل موضع عبر فيه بالاجماع وأما الاتفاق فقد يستعمل في اتفاق أهل المذهب عرش (قوله) وإن كان
الاصح إلخ) وقل الدماغ وقل مشترك بينهما وقل مسكنه الدماغ وتدبيره في القلب وسمى عقلانا به يعقل
صاحبه عن التفريط في المهالك معنى (قوله في القلب) الاولى اسقاط في (قوله للاية) هي قوله تعالى لهم
قلوب لا يفقهونها عرش (قوله لا تقطاع مدده) أي مدد الدماغ والمراد من هذا الكلام بدليل آخره أن
الدماغ حيث ما فسد قائما ينشأ فساد من فساد القلب اذ فساد القلب ينقطع المدد الذي كان يصل الى الدماغ
منه فيفسد الدماغ بفساده ففساده لا يكون الا من فساد القلب فالعقل انما زال في الحقيقة بفساد القلب
رشدي وفيه تأمل (قوله من القلب) صلة لا لتقطاع عرش ويظهر أن في العبارة قلبا وحقا الى القلب
منه وهذا أحسن مما مر أتفان رشدي (قوله) وكذا بعض الاول) أي الغريزي عرش (قوله) فان
انضب) أي بعض الاول (قوله بالزمن) أي أن كان يجن يوما ويقيم يوما ومقابلة المنتظم إلخ بان
يقابل صواب قوله وفعله بالمثل منهما وتعرف الذنب بينهما معنى وعش (ولو توقع عودته وقدر له إلخ) فان
استبعد ذلك ولم يقدر له الهدية أخذت الدية في الحال معنى (قوله فان مات إلخ) أي فان عاد فلا تخان كافي
سن من لم ينغر معنى (قوله كافي البصر والسمع) أي ونحوهما معنى (قول المتن أو حكومة) أي كالباضعة
معنى (قول المتن وجبا) فلا يقطع بدنه وجليه فالعقل له ثلاث ديات معنى ونهاية (قوله أو الحكومة) أي
أو الدية والحكومة (قوله كالو أو وضحه) الكاف للقياس وقوله كارش الموشحة الكاف فيه التمثيل (قوله
وكذا ان تساوا إلخ) وحيث ذهبت القلب قائل بالدخول مطلقا كاللا تخفى رشدي (قوله) وانما تسمع من
وليه) ظاهرة أنه لا فرق بين الجنون المتقطع والمطبق في ان الدعوى انما تكون من الولي وينبغي أن المجني
مع قول الزوض وان نبنا (فرع) في العقل دية إلخ (قوله) وانما تسمع من ولية) هذام قوله الاتي لانها

الواضح أن المجنون لا يصح ذلك منه بل من وليه فزعم تعين الأول وإن الثاني خطا هو الخطأ (زواله) لم تسمع دعواه إلا أن كان مثل تلك الجنابة مما يزيد عادة وإلا حلف على الاتفاق كالموت (٤٧٤) من ضربة بقلم خفيف وإذا سمعت دعواه أنكر الجاني اختبر المجني عليه في عقلته إلى أن يغلب على الظن

عليه لو ادعى زمن افاقته سمعت دعواه ثم أريت سم على حج صرح بذلك عش (قوله بل من وليه) ومنه منصوب الحاكم على معنى (قوله) وإذا سمعت دعواه أي بان كان تلك الجنابة بما يزيله عادة (قوله) وانكر الجاني أي ونسبه إلى التجانن معنى (قوله صدقة الخ) أي المجني عليه (قوله أو يعلم القاضي) أي المجتهد (قوله حلف) أي المجني عليه عش (قوله إجماعا) أي قوله يرد في المعنى إلا قوله لأنه لا يدرك إلا في المعرفة وقوله إلى قول المتن وفيه ضوة كل عين والنهاية (قوله من سائر الجهات) أي من جميع الجهات الست (قوله وفي كل الأحوال) أي من النور والظلمة (قوله والبصر يتوقف) أي الإدراك به (قوله على السمع) أي منه (قوله وذلك) أي البصر (قوله يرد الخ) خبر وزعم المتكلمين الخ (قوله فوائدها دنيوية) قال سم هذا ممنوع فانه يترتب على إدراكها التفكير في مصنوعات الله تعالى البديعة العجيبة المتفاوتة وقد يكون نفس إدراكها طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصحف إلى آخر ما ذكره من الامثلة ولا يخفى أن ما ذكره لا يتوجه منه معاني الشارح كابن حجر لانها إنما ادعيان أكثر متعلقات البصر دنيوية وهذا مما لا يخفاء فيه ولم يدعيان جميعها دنيوية حتى توجه عليها النقص بهذه الجزئيات رشدي أقول هذا الجواب انما يظهر لو كانا عبرا بان أكثر الخ وأما على ما في نسخهما من التعبير بان كثرة الخ فلا فنان معناه المتبادر أن هذه التعلقات الكثيرة جميعا فوائدها دنيوية (قوله والاعمال الخ) عطف على من خلق الخ ويحتمل على أصم (قوله من الدية) أي قوله ولو يحلف في المعنى إلا قوله لو أن أمكن إلى فلا شيء وقوله ولا يكفيه إلى المتن وقوله أو من غيره وقوله عرف أو قال انه (قوله لا لتعدد) أي السمع فأنه واحد وأما التعدد في منفذه معنى (قوله منه بغيره) أي من الضبط بغير المنفذ (قوله ورد بان السمع الخ) فيه ما لا يخفى فتأمل سم أي لأن الظاهر من هذا القيل أنه مبني على أن السمع واحد فلا توجه عليه الرد بان السمع واحد رشدي (قوله بان السمع واحد) أي وأما التعدد في منفذه (قوله ومحل وجوب الدية الخ) عبارة فاعني تنبيه لا بد في وجوب الدية من تحقق زواله فلا يقال أهل الخبرة يعودون قدر زواله مدة لا يستبعد أن يعيش اليها انتظر فان استبعد ذلك أو لم يقدر والعمدة أخذت الدية في الحال وإن قالوا لطيفة السمع باقية في مقرها ولكن ارتق منفذ السمع والسمع باق وجبت فيه حكمة أن لم يرج منفذه لا دية لبقاء السمع فان رجى لم يجب شيء اه (قوله حيث لم يشهد الخ) عبارة النهاية حيث تحقق زواله فو قال خير إن الخ (قوله ولكن ارتق) أي انسد وقوله أو لا أي بان شهد خبر إن بقاءه الخ عش (قوله والاشكوة) أخذ من ذلك أنه لو جنى على عينه فصار لا يبصر لكن شهد أهل الخبرة ببقاء لطيفة البصر لكن نزل بالجنابة ما يمنع من نفوذها لم تجب الدية بل الحكومة وقاس ذلك وجوب الدية في قلع العينين حيث نزل فيه زواله تلك اللطيفة فليراجع يكشف بكرى سم (قوله دون الدية) أي لا الدية نهاية

صدقه أو كذبه (فان لم ينظام) بالبينه أو بعلم القاضي (قوله وفعله في خلواته فله دية) لقيام القرينة الظاهرة على صدقه (بلايين) لانها تثبت جنونه والمجنون لا يحلف نعم إن كان بجن وقتا وبغير وقتا وحلف من اقامته وإن انتظا فلا دية لظن كذبه وحلف الجاني لا يحال انهما صدرا اتفاقا أو عادة نرد دية كسائر المعاني يعودوه وخرج بزواله نفسه فيحلف مدعيه اذا لم يعلم إلا منه (وفي) ابطال (السمع دية) إجماعا لانه اشرف الخواص حتى من البصر عند أكثر الفقهاء لانه المدرك للشرع الذي به التكليف وكفي بهذا تميزا ولأن المعرفة بمن سائر الجهات وفي كل الأحوال والبصر يتوقف على جهة المقابلة وتوسط شعاع أو ضياء وزعم المتكلمين اشرفته على السمع بقصر ادراكه على الاصوات وذلك يدرك الاجسام والالوان والهيئات يرد بان كثرة هذه التعلقات فوائدها دنيوية لا معمول عليها ولذا تجدد من خلق أصم كالخبر الملقى وإن تمتع في نفسه

ثبت جنونه الخ يعلم أنه أن الدعوى تتعلق بالولي واليمين بالمجني عليه وتارة تنقضي عنه بان دام جنونه وتارة ثبتت بحقه بان يقطع (قوله) من افاقته) ينبغي حيثن صحة دعواه بل تبينها وقضية العبارة انه لو ادعى الولي من جنونه انه اعتد بذلك وحلف هو من افاقته (قوله كسائر المعاني) بخلاف سائر الاجرام لا تسقط بعودها إلا السن غير مغنور وسنخ الجلد اذا ثبت والافضاء اذا انجم مر (قوله فوائدها دنيوية) هذا ممنوع فانه يترتب على إدراكها التفكير في مصنوعات الله تعالى البديعة العجيبة المتفاوتة وقد يكون نفس إدراكها طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصحف وقد يترتب على الإدراك انفاذا يحترم من مهلك إلى غير ذلك مما لا يحصى وايضا فن فوائدها الابصار مشاهدة ذاته تعالى في الآخرة أو في الدنيا ايضا كوقوعه في كل شيء لية العراج ولا أجل من ذلك فيلتام (قوله ورد الخ) فيه ما لا يخفى فتأمل (قوله والاشكوة الخ) أخذ من ذلك أنه لو جنى على عينه فصار لا يبصر لكن شهد أهل الخبرة ببقاء لطيفة البصر لكن نزل بالجنابة ما يمنع

بمتعلقات بصره والاعمال في غاية الكمال الفهمي والعلم الدقيق وإن نقص تمتعه الديني (و) في ازائه (من أذن نصف) من الدية (قوله) لا لتعدد بل لأن ضبط النقص بالمنفذ أولى وأقرب منه بغيره (وقيل قسط النقص) من الدية بورد بان السمع واحد كما قرر بخلاف البصر فانه متعدد بتعدد الحددة جزءا ومحل وجوب الدية هنا حيث لم يشهد خبر إن بقاءه في مقره ولكن ارتق داخل الأذن ولا الحكومة دون الدية

ان لم يرج فتقه والابان حتى في مدة بعشر اليها غالبا كما في نفاظره وان امكن الفرق بانه زال في تلك لاهذه فلا شيء (ولو ازال اذنيه وسمه فديتان) لانه ليس جرم الا الذين بل في مقرهما من الرأس كامر (ولو ادعى) الجنى عليه (٤٧٥) (زواله) انكر الجاني اختبر بنحو

(قوله) أى زوال الارتفاق عـش (قوله) وإن أمكن الفرق الخ) وبني على الفرق قول لـه لا يجب
هناشيء مطلقاً من غير تعييد بالرجاء في مدة يعيش اليها غالباً بشيـء (قوله) بأن زال) أى المعنى (قوله) في تلك
أى النظائر و قوله لا هذه أى لطيفة السمع (قوله) فلا شيء) ظاهر وعدم وجوب حكمه مطلقاً سم على حج
وقد يقال أن سببه أن الطائفة لما كانت باقية نزولت الجنة على غلبتها من أجل طاعة براسم لم تؤثر شيئاً عـش (قوله)
فمقرها) الأولى الأفراد (قوله) كـامر) أى انفا (قول المتن زواله) أى السمع من أذنيه معنى (قوله) اختبر
بنحو صـورت الخ) قال في شرح الروض ولا بد في امتحانه من تكرره مرة بعد أخرى إلى أن يـنـبـل على الظن
صدقه أو كذبه اهـ وقد يفيدـه قول الشارح حتى يعلم الخ يجعل حتى بمعنى إلى دون التعليل سم وقد يقال أن
الاختبار يفيد مطلقاً إذ الاختبار يستلزم التكرار عبارة المعنى بدله ويكر ذلك من جهات وفى أوقات
الخلوات حتى يتحقق زوال السمع بها اهـ (قوله) الموافقة) أى الارتفاق (قول) لأن الشارع قد ذمها اهـ الخ
قد يقال أن هذا بحسب الصور وقوله اللفظ فقط والافتاقام ف زوال السمع بجنايته فكان المعنى عليه يقول زال
سمعى بجنايتك والجاني يريد دفع ذلك عنه بيـئـته فكان ينبغي الاكتفاء منه بأن سمعه لم يزل بجنايته عـش
أقول لو يؤيد قول الشارح الآتى ولا بد الخ (قوله) بالوازبم) بتاء وجه الزوم هنا (قوله) ولا بد من
تعرضه الخ) أى لو أزداهما بغير جنايته معنى (قوله) من جنايته هذا) أى هذا الجاني (قوله) وينظر عـوده
الخ) عبارة المعنى ثم أذا ثبت زواله قال الماوردى راجع عدول الأطباء فان قـوـا عـودـه وجبت الدية فى الحال
وأن جوزوا عـودـه إلى مدة معينة يعيش اليها انتظرت فإن عاد فيها لم تجب الدية والا وجبت (تلبية) لو
ادعى الزوال من إحدى الأذنين خشيت السليمة و امتحن في الأخرى على ما سبق اهـ (قوله) أن شـهـد الخ)
عبارة التـهـابـة أن قدر خير إن لذلك مدة يغلب على الظن بقاؤها اليها فإن عاد فيها لم تجب الدية والا وجبت اهـ
قال عـش قوله والا وجبت أى وإن لم يقدر خير إن بأن قال لا يعود أو ترد إلى العود وعدمه أو قال لا يحتمل
عوده من غير تقدير مدة أو فقد أى محل الجناية ولم يحضرها الجاني اهـ أى أو قدراً مدته ولم يعد فيها كـامر
عن المعنى أو مات قبل فراغها كـامر فى الشارح (قوله) قدر الخ) عبارة المعنى قدر مآذبه بأن كان يسمع من
مكان كذا فصار يسمع من قدر نصفه مثلاً وطريق معرفة ذلك أن يحده شخص ويتأعد إلى أن يقول
لا اسمع فبعل الصوت قليلاً فان قال اسمع عرف صدقه ثم يعمل كذلك من جهة أخرى فان انقضت المسافتان
ظهر صدقه ثم ينسب ذلك من مسافة سماعه قبل الجناية أن عرف ويجب بقدره من الدية فان كان الشاؤوت
نصفاً وجب نصف الدية ثم قال فى شرحه يضبط التفاوت فلو قال الخنى عليه أنا عرف قدر مآذبه من سمعى
قال الماوردى صدق بيئته لأنه لا يعرف إلا من جهته كالحيض ولعله في الإذالم يمكن معرفته بالطريق المتقدم
اهـ (قوله) منه الخ) متعلق بعرف الضمير للمعنى عليه وقوله بأن عرف أو قال نشر مرتب الضمير فيها
للمعنى عليه (قوله) أنه كان الخ) يتنازع فيه أهـ لأن (قول المتن) وقبل بعتر سمع قـر الخ) كان يجلس القرن
بجـنـه ويتأد بها رفيع الصوت من مسافة لا يسمعه وأحدتها ثم يقرب المادى شيئاً فشيئاً إلى أن يقول
قرنه سمعت ثم يضبط ذلك الموضوع ثم يرفع صوته من هذا الموضوع شيئاً فشيئاً حتى يقول الخنى عليه سمعت

من نفوذهم لمحجبية الدين بل الحكومة وقباس ذلك وجوب الدين في قلع العين جئت لان فيه ازالة تلك الطبيعة فلما ارجع بكشف بكرى (قوله فلا شيء) ظاهر عدم وجوب حكومة فلم ذلك (قوله) ولوادعى المجني عليه زواله وانك الجاني اختبر الخ قال في شرح الرض ولا بد في امتحانه من تكرار مرة في بعد اخرى الى ان يلبس على الظن صدقة او كذبه اهـ وقد يفيد ذلك قول الشارح حتى يعلم الخ يجعل حتى معنى الى دون

وطريقه ان يعين المتيقن نعم لو ذكر قدرا فدل الامتحان على اكثر منه فيظهر أنه لا يجب له الا ما ذكر مما لم يجد دعوى في الثاني وقيل يعتبر سمع قرنه) ففتح فسكون وهو من سنه كسبه لانه اقرب (في صحته وبضبط التفات) بين سعيهما ويؤخذ بنسبته من الدية ويرد بان الانضباط في ذلك لم يجد فلم يول عليه (وان اتهم) السمع (من أذن سمعت وبضبط فتهى) سماع اخرى

ثم عكس وجب قسط التفاوت من الدية فان كان بين مساقف السامع والآخرى النصف فليربع الدية لانه أذهب ربع سمعه فان لم ينضب فحكمه كما عامل عمار (وفى) لإبطال (ضوء كل عين) ولو عين أخفش وهو من يبصر لولا فقط وأعشى وهو من يبصر نهاراً فقط لما مر أن من بعينه يباض لا ينقص الضوء بكل فيها الدية (نصف دية) كالسمع (تنبيه) لو أعشاه بأن جنى عليه فصار يبصر نهاراً فقط لزمه نصف دية توزع على إبصاره به نهاراً وليلان (٤١٦) أخفشه بأن صار يبصر لولا فقط لزمته حكمة على مافي الروض وأقره شارحه وهو مشكل

أه (قوله المتن ثم عكس) بأن تعدل الصحيح ويضبط منتهى سماع الناقصة معنى (قوله من الدية) الى التنبيه في النهاية والى قوله على مافي الروض في المغنى الاقوله للمار الى المتن (قوله عمار) أى اتفا في قول المصنف والافحكومة (قوله المتن وفي ضوء كل عين) أى يبصر كل عين صغيرة وكبيرة حادة وكاملة صحيحة وعليه عشاء أو حوله من شيخ وأطفال حيث يبصر سليم معنى (قوله ولو عين أخفش الخ) أى خلفه ألو كان كبحناة فينبغى أن ينقص واجبا من الدية لثلاثا بنصاعف الغرم عرش (قوله للمار الخ) لا يخفى مافي تطبيقه (قوله لزمه نصف دية الخ) معتمد عرش (قوله لزمته حكمة) معتمد عرش (قوله على مافي الروض الخ) عبارة المغنى والروض مع الاسنى وان لزمه نصف دية وفى آراء العين الأعشى بأفة سماوية الدية وان كان مقتضى كلام التهذيب وجوب نصفها موزعا على إبصارها بالثوار وعدم إبصارها بالليل وان أعشاه أو أخفشه أو حوله أو اشخص بصره فالواجب حكمة وان أذهب أحد شخصين الضوء والآخر الحدقة واختلفا في عود الضوء صدق الثاني يمينه وان كذب المجنى عليه لان الاصل عدم عوده اه و عبارة السيد عمر قديقال ذكر وفى عيوب المبيع ان الاخش صغير العين ضعيف البصر ويقال هو من يبصر بالليل دون النهار أهافاقتضى كلامهم ان الاطلاق الأشهر فيه الاول فيجوز أن يكون هو المراد للروض نافعا ون شارحه لم يتعرضا هنا للتفسيره وبيان المراد به فليتام اه اقول ويؤيده اقتصار المغنى في شرح قول المصنف المار ولوعين حول وأعش وأعور على تفسيره بالاول (قوله لزمته حكمة) أى قوله ولو لاتهم في المغنى الاقوله وذلك الى المتن والى قول المتن وفى بعض الحروف في النهاية (قوله المتن اهل الخبرة) أى عدلان منهم مطلقا أو رجل وامرأتان ان كان خطأ أو شبه عدم معنى وروض مع الاسنى (قوله لى بقائه) أى المعرفة بقاء السمع (قوله أو عوده) عطف على بقاءه (قوله ان لهم الخ) فاعل لا يلزم (قوله الى زواله) أى معرفة زواله (قوله عليه) أى الزوال (قوله بل الاول) أى سؤلهم (قوله ومن ثم قال الخ) لعل المراد من اجل ان الاول أقوى آخر الامتحان في الذكر والافلا يظهر وجه التفرع (قوله بعد فقد خيرين) انظر ماضياط فقد هل من البلد فقط أو من مسافة القصر والعدوى او كيف الحال فيه نظر والاقرب الثاني فليراجع عرش (قوله منهم) لاحاجة اليه رشيدى (قوله وحمل أو على التنويع الخ) أى الصادق بالترتيب الذى هو المراد والا فالترتيب المراد من جملة ماصدقات التنويع لابعظه وانما خرج من التمييز الظاهر لانه ضد الترتيب فلا تصح ارادته به رشيدى (قوله على التنويع) أى لا التخير أى اذا تجز عن اهل الخبرة انتقل الى الامتحان معنى (قوله الذى ذكرته) أى بقوله ولا ثم بقوله بعد فقد خيرين (قوله وذلك) أى الترتيب المذكور (قوله) لا بعد تعذر اهل الخبرة ثم ان قالو ايمود او قدر وامة انتظر كالسمع فان مات قبل عوده فى المدقوقت الدية لان الظاهر عدم عوده ولو عاش وهل يجب القصاص أو لا وجهان وجههما الثانى للشبهة وان ادعى الجانى عوده قبل الموت وانكر الوارث صدق الوارث يمينه لان الاصل عدم عوده معنى وروض مع الاسنى (قوله مافي المتن تبعا للثبوت الخ) عبارة النهاية بما ذكره المتولى من ان الخبر الخ (قوله ان الخبرة الخ) أى في تقديم السؤال والامتحان (قوله ان عرف) أى قدر النقص معنى (قوله ومن عين الخ) عطف على من التعليل (تنبيه) لو أعشاه بأن جنى عليه الخ قال فى الروض وفى الاعشاء بأفة سماوية الدية ومقتضى كلام

بما قبله الا ان يفرق بان عدم الابصار لا يلا بد على نقص حقيق في الضوء اذ لا معارض له حيث يختلف عدمه نهارا فانه لا يدل على ذلك بل على ضعف قوة ضوءه على ان تعارض ضوء النهار فلم يجب فيه الاحكومة (فلو فقهاه) بالجنابة المذهبية للضوء (لمتزد) لاحكومة لان الضوء من جرهما (وان ادعى) المجنى عليه (زواله) وانكر الجانى (سئل بأولا اهل الخبرة) هنا ولا يمين إلا فى السمع اذ لا طريق لهم فيه وهنا لهم طريق فيه بقلب حدقته الى الشمس مثلا فيمر فون فى هيا فاقوة الضوء او لان قاتل سرانه يعمل على اخبارهم بقاء السمع فى مقره وعلى تقدير مدة لعوده وذلك ظاهر فى ان لهم طريقا فيه قلت لا يلزم من ان لهم طريقا لى بقائه الدال عليه نوع من الادراك أو عوده بعد زواله الدال عليه الامتحان أن لهم طريقا الى زواله بالسلكة اذ لا علامة عليه غير الامتحان فعمل به دون سؤلهم بخلاف البصر يعرف زواله بسؤلهم وبالامتحان

بل الاول أقوى ومن ثم قال (أو يتحقق) بعد فقد خيرين منهم أو توقفهم عن الحكم بشئ (يتقرب) نحو (عقرب العينين) أو حادثة من عينه بفتحة ينظر هل يترجع) فيحلف الجانى لظهور كذب خصمه أو لافجلف الحتم لظهور صدقه وحل أو على التنويع الذى ذكرته هو المعتمد الذى ذكره البلقين وغيره بل قال الاذرى المذهب تعين سؤلهم اه وذلك لضعف الامتحان اذ يعمل البصر أغشية تمنع انتشار الضوء مع وجوده فتعين أنه لا يرجع اليه الا بعد تعذر اهل الخبرة ومن ثم ضعف فى الشرح الصغير مافي المتن تبعا للثبوت ان الخبرة الحاكم (وان نقص فكالسمع) ففى نقص البصر من العين وما ان عرف بأن كان يرى لحد فصار يرى لنصفه قسطه وللا فحكومة ومن عين

نعصب هي ويوقف شخص في محل يراه ويؤمر بالتباعد حتى يقول لا اراه فتعرف المسافة ثم نعصب الصحيحة وتطلق العلية ويؤمر بان يقرب راجعا الى ان يراه فيضبط ما بين المسافتين ويجب قسطة من الدية ولو اتهم بزيادة الصحيحة ونقص العلية امتحن في الصحيحة بتغيير ثياب ذلك الشخص وبالا انتقال لبقية الجهات فان تساوت الغابات فصادق ولا فلا ولا ياتي نحو ذلك (٧٧) في السمع وغيره لكنهم في السمع صوروه

بأن يجلس ويجعل ويؤمر برفع صوته من مسافة بعيدة عنه بحيث لا يسمعه ثم يقرب منه شيئا فنشئ الى ان يقول سمعته فيعمل وهذا يخالف ما مر في تصوير البصر من أمره بالتباعد أولا في محل يراه فيحتمل ان ذلك تصوير فقط ويحتمل انه تقييد ويفرق بان البصر يحصل له عند البعد تفرق وانتشار فلا يتيقن اول رؤية حينئذ فامر فيه بالقرب أولا لتيقن الرؤية ويحول احتمال الفرق بخلاف السمع فانه اذا حصل فيه طين ثم امر بالتباعد فيستصحب ذلك الطين القاريه فلا يضبط منتهاه يقينا بخلاف ما اذا قرع السمع أولا وضبط فانه يتيقن منتهاه فعملوا في كل منهما بالاحاطة فقامله (وفي الشم دية على الصحيح) كالسمع في اذهاه من احد المنخرين نصف دية ولو نقص فقسطه ان امكن والا فحكومة وباتي في الارتاق هنا ما مر في السمع ولو ادعى زواله امتحن فان هشا أو عبس حلف الجاني والا حلف هو ولا يسئل الخبراء هنا لما مر

العنين (قوله ويؤمر) أي ذلك الشخص (قوله) ويجب قسطة من الدية فان أبصر بالصحيحة من ماتي ذراع مثلا والاخرى من مائة فالنصف نعم لو قال اهل الخبرة ان المائة الثانية تحتاج إلى مثل ما تحتاج إلى المائة الاولى فلقرب الاولى وبعد الثانية وجب ثمانية العلية معنى وروض مع الاسنى وهذا الاستدراك ذكر الروض في السمع مثله (قوله بزيادة الصحيحة) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي بزيادته في نظر الصحيحة سيد عمر (قوله امتحن في الصحيحة الخ) سكت عن العلية انظر ما حكمها (قوله وباتي نحو ذلك) أي مطلق الامتحان بالمسافة رشدي (قوله بان يجلس) أي الجني عليه قوله ويؤمر أي شخص آخر (قوله بالتباعد أولا في محل يراه) الا وبقا لما مر بالوقوف أولا في محل يراه ثم بالتباعد (قوله ويحتمل انه تقييد) وهو اوجه نهاية قال ع ش بقى أنه اعتبار في تصوير معرفة النص أنه تربط العلية أولا وتطلق الصحيحة على ما سرفل ذلك تصوير فقط أو تقييد كما هنا في نظر والظاهر انه مجرد تصوير إذ لا يظهر فرق بين ربط العلية أولا وبين عكسه في حصول المصنفاه (قول المتن وفي الشم) أي في إزالة المنخرين بحناية على رأس وغيره معنى (قوله كالسمع) إلى قوله ولا يسئل في المعنى الا قوله وباتي إلى ولو ادعى (قوله من احد المنخرين) نتيجة منخر بوزن مجلس ثقب الانف وقد تكسر الميم اتباعا لكسرة الخاء اه اختار وجوز القاموس أيضا فتحبها وضربها ومنخور كمصفور ع ش (قوله ولو نقص الخ) أي الشم من المنخرين ويجب قسطة من الدية إن امكن معرفته ولا فالحكومة وإن نقص شم احد المنخرين اعتبر بالجانب الاخر كما في السمع والبصر معنى واسنى (قوله إن امكن) أي معرفة قدر النقص (قوله ولو ادعى زواله) أي من المنخرين وانكسر الجاني (قوله امتحن) أي الجني عليه في غفلته بالروائح الحادة معنى (قوله فان هشا) أي اللطيب وعبس أي لغيره حلف الجاني أي لظهور كذب الجني عليه معنى وفي ع ش عن اختار عبس بالتخفيف والتشديد اه (قوله لما مر الخ) أي لظهور صدقه مع انه لا يعرف إلا بمره ولو وضع الجني عليه يده على انفه فقال له الجاني فملت ذلك لعود شك فقال بل فعلته اتفاقا او لغرض كما متخاط و رعا ف وتسكر صدق يمينه لا احتمال ذلك فان قطع انفه فذهب شبه فديتان كما في السمع لان الشم ليس في الانف معنى وروض مع الاسنى (قوله لما مر في السمع) أي من أنه لا طريق لهم في معرفة زواله (قوله كاعليه أكثر اهل العلم) عبارة للمعنى لخبر البيهقي في اللسان الدية ان منع الكلام وقال ابن اسلم مضت السنة بذلك ولان اللسان عضو مضمون بالدية فكذلك منفعة العظمى كاليد والرجل اه (قوله وباتي هنا في الامتحان الخ) عبارة للمعنى وإنما تخذ الدية إذا قال اهل الخبرة لا يعود كلامه قاله في أصل الروضة أي على ما سبق من الفرق بين ان يقتدروا مدة يعيش اليها أولا فان اخذت مجع اعداد ستردت ولو ادعى زواله فطلقه امتحن بان يروى في اوقات الخلوات وينظر هل يصدر منه ما يعرف به كذب فان لم يظهر شيء حلف الجاني عليه كما يخلف الاخرس وجبت الدية اه (قوله وهو) أي النطق (قوله فلا يعمل عليه) ظاهره وإن تكلم على ندور لكن قضية ما ياتي في قوله لو لم يقطع بعض لسانه فلم يذهب شيء من كلامه الخ انه يجب حكومة إلا ان يفرق بان في قطع بعض اللسان الة النطق موجودة في الجملة بخلاف هذا ع ش (قوله ذهب كلامه) أي ذوقه اخذاما قدمه في قطع اللسان (قوله في هذا) أي اللسان وقوله بخلاف تلك أي اليد (قوله ان يقره) إلى قول المتن

لهذه بصفها اه (قوله ويحتمل انه تقييد) وهو اوجه شمر (قوله أن في قطع اليد التي ذهب بطنها الخ) راجع إذا ذهب بطنها بحناية هل يسقط من الدية قدر ارشها

في السمع (وفي) ابطال (الكلام دية) كاعليه أكثر اهل العلم وباتي هنا في الامتحان وانتظار العود ما مر وفي احوال عجلة وانحو حكمة وهو من اللسان كالبلش من اليد فلا تجب زيادة لقطع اللسان وكون مقطوعه قد يتكلم نادرجدا فلا يعمل عليه نعم يرد على التشبيه ان في قطع اليد ذهب بطنها الدية بخلاف اللسان الذي ذهب كلامه قد يفرق بأنه لا جمال في هذا حتى يجب في مقابلته بخلاف تلك فوجب بلها كما ذن مشلولة خلقة (وفي بعض الحروف بقسطه) إن بقى له كلام مفهم ولا فالدية لزوال منفعة الكلام (و) الحروف

اوجناية في النهاية (قول المتن والموزع عليها) أي والحروف التي يوزع عليها الدية معنى (قوله فلكل حرف) إلى قول المتن وقيل قسطة في المعنى الأقوله ضعيف إلى وتوزع (قوله فلكل حرف ربع سبع الدية) لانه إذا نسب الحرف للثمانية والعشرين حرفا كان ربع سبعها وربع سبع الدية ثلاثة ابرعة واربعة اسباع يعبر للكمال ويؤخذ لغيره بالنسبة كافي الحلي يجرى (قوله واسقطوا الا لتركبها الخ) الظاهر ان الواضع لم يريد جعل لان حيث هي حرفا لانها مركبة وما قبلها وما بعدها من الحروف بسائط واما اراد الالف اللينة واما الهزمة فهي المرادة بالالف اول الحروف ويدل على ارادته من لا الالف اللينة جعله لها بين اختيها الواو والياء واما لم يركب اختيها للاشارة إلى انه يمكن النطق بمسماهما مستقلا لقبولها للتحريك دونها وحيت فلا بد من اعتبارها لانها حرف مستقل يتوقف تمام النطق عليه بل هي اكثر ودوران في الكلام من غيرها كما لا يخفى وقوله واعتبار الماوردى لها الخ لا يخفى بما تقرر ان الماوردى لم يعتبرها من حيث تركبها واما ما اعتبر ماوردى منها هو الالف اللينة وقد علمت ان اعتبارها متعين وحيت فاعتبار الماوردى هو عين اعتبار النحاة لا غيره كما اقتضاء صنيع الشارح (قوله واعتبار الماوردى لها والنحاة) أي وعلى كل منهما تكون الحروف تسعة وعشرين معنى (قوله اما الاول فليذكر) قد علمت ان الماوردى لم يعتبرها من حيث تركبها حتى يتوجه عليه هذا الرد وقوله واما الثاني فلان الالف تطلق على اعم من الهزمة والالف الخ فيه ان الدار في الحروف التي تقبسط عليها الدية انما هي المسميات التي هي اجزاء الكلام فلا شك ان نطق اللسان بالهزمة غير بالالف ولكل منهما مخرج مخصوص يبين الاخر وليس المدار فيها على الاسماء التي هي لفظ الالف ولفظ بالماخ حتى يتوجه ما ذكر هكذا ظهر فليست بتم رايت الشهاب سم قرر نحو ما ذكرته آخر اثم قال ان الوجه تقسيط الدية على تسعة وعشرين رشيدى (قوله واما الثاني فلان الالف) لا يخفى ما فيه على التبيه إذ الحقيقتان مختلفتان لاختلاف مخرجهما ثم رايت المحشى سم قال لوجه لتضعيف كلام النحاة فيما ذكر فان اطلاق الالف على اعم لا يمنع النص على كل مخصوصه الذى هو ابين واظهر في بيان المراد ولا وجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون الهزمة والالف اللينة حقيقتين متباينتين للزوم اهدار احدهما فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين اللهم الان يقال الالف اللينة لا يمكن النطق بها وحدها ولا تكون الانبعا وتولد من اشباع غيرها ولا تتميز حقيقتها بتم اظهارها عن الهواء المجرد فلم تعتبر ولم توزع عليها فليتام له سيد عمر وعش (قوله تطلق على اعم الخ) فيه انها من المشترك لا العام فان العام لفظ دال على معنى يشترك فيه افراد يتناولها جميعا وليس الالف كذلك بل تطلق على هذا وعلى هذا ع (قوله لا ندر اجها) أي اللينة (قوله ولو تسلك بهاتين) غير العريتين عبارة الشيخ عميرة ولو كان بحسن العربية وغيرها وزع على العربية اه فليحمل قول الشارح هنا على ما لو كانت اللغتان غير عريتين ع (قوله هذا الحمل بعيد في الغابة فليراجع) (قوله وزع على اكثرهما) ولو قطع شففيه فنذهب المم والياء وجب ارشهما مع ديهما في وجه الوجوب نهاية واسنى ومعنى وباقى في الشارح خلافة (قول المتن على الشفوية) نسبة للشفة على اصلها في الاصح وهو شفوة ولك ان نسبها للفظ فتقول شفى وقيل اصل شفة شفوة ثم حذف الواو وعليه قول الحرر الشفوية معنى (قوله لانها التي) عبارة المعنى لان الجناية على اللسان فتوزع الدية على الحروف الخارجة منه وهي ما عدا المذكورات وعلى هذا فيكون الموزع عليه ثمانية عشر لان منفعه اللسان النطق بها فيكمل الدية فيها واجاب الاول بان الحروف وان

(الموزع عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب) فلكل حرف ربع سبع الدية واسقطوا الا لتركبها من الالف واللام واعتبار الماوردى لها النحاة لالاف والهزمة ضعيف اما الاول فليذكر واما الثاني فلان الالف تطلق على اعم من الهزمة والالف الساكنة وبه صرح سيبويه فاستغنى بالهزمة عن اللينة لا ندر اجها فيها وتوزع في لغة غير العرب إذا كان المخني عليه منهم على حروفها قلت واكثر كاحد وعشرين في لغة واحد وثلاثين في اخرى ولو تكلم بهاتين وزع على اكثرهما (وقيل لا توزع على الشفوية) وهى الباء والفاء والميم والواو (والحلقية) وهى الهزمة والهاء والعين والغين والحاء والحاء بل على اللسانية لانها التي النطق ورد بمنع ذلك بل كمال النطق مركب من جميعها ففي بعض كل من تبتك قسطة من الدية ولو اذهب حرفا

(قوله واعتبار الماوردى لها والنحاة لالاف والهزمة ضعيف) لا وجه لتضعيف كلام النحاة بما ذكر فان اطلاق الالف على اعم لا يمنع النص على كل مخصوصه الذى هو ابين واظهر في بيان المراد ولا وجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون الهزمة والالف اللينة حقيقتين متباينتين للزوم اهدار احدهما فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين فتدبر اللهم الان يقال الالف اللينة لا يمكن النطق بها وحدها ولا يكون الانبعا وتولد من اشباع غيرها ولا تتميز حقيقتها بتم اظهارها عن الهواء المجرد فلم تعتبر ولم يوزع عليها فليتام

فعادله حرف لم يكن بحسنه وجب للذهاب قسطه من الحروف التي يحسنها قبل الجناية (ولو عجز عن بعضها خلفه أو باقة سماوية) وله كلام مفهم
 فحني عليه فذهب كلامه (فدية) لوجود نقطه وضعفه لا يمنع كمال الدية فيه كضعف البطش والبصر (وقيل) فيه (قسط) من الدية فارق ضعف
 نحو البطش بانه لا يقدر غالباً والنطق يقدر بالحروف ويرد بانه حيث بقي كلام (٤٧٩) مفهم بقى مقصود الكلام فلم يحتاج لذلك

التقدير (أو) عجز عن بعضها
 (بجناية فالذهب لا يكمل)
 فيها (دية) لثلاث يتضاعف
 الغرم فيما أبطله الجاني
 الاول وقضيته أنه لا أثر
 لجناية الحربى وهو متجه
 وإن قال الأذرى لا
 أحسبه كذلك ويردد
 النظر فى السيد هل يلحق
 بالحربى لانه غير ضامن
 لقته أو يفرق بانه ملزم
 ولما منع من تقييده مانع
 ولا كذلك الحربى كل
 محتمل والتعليل المذكور
 يرجح الاول (ولو قطع
 نصف لسانه فذهب ربع)
 أحرف (كلامه أو عكس
 دية) اعتباراً بأكثر الامرين
 المضمون كل منهما بالدية
 لانه لو انفرد لكان ذلك
 واجبه فدخل فيه الأقل
 ومن ثم اتجه دخول المساوى
 بما اذا قطع النصف فذهب
 النصف ولو قطع بعض
 لسانه فذهب كلامه وجبت
 الدية لانهما اذا وجبت بذها به
 بلا قطع فمقطع أولى أو فلم
 يذهب شيء من كلامه وجبت
 الحكومة إذ لو وجب
 القسط لوجبت الدية الكاملة

كانت مختلفة المخارج الاعتماد في جميعها على اللسان وبه يستقيم النطق وبه علم ما فى تعبیر الشارع من
 الايجاز الخ (قوله فعادله الخ) عبارة المعنى ويضمن ارض حرف فوته ضربة فادته حروفاً لم يكن من
 النطق بها ولا يغير الفائت بما يحدث لانه نعمة جديدة اه (قول المتن خلفه) أى كارت والتغ معنى (قول
 المتن أو باقة سماوية) وكالاته جناية غير مضمونة على ما افتضاه كلام حج الآتى ع (قول المتن فدية)
 أى كاملة فى ابطال كلام كل منها فعلى هذا ولو بطل بالجناية بعض الحروف فالنوع على ما يحسنه لا على جميع
 الحروف معنى (قوله) وضعفه لا يمنع الخ استأنف يبان (قول المتن أو بجناية الخ) ولو ابطال بعض
 ما يحسنه فى المسائل الثلاث وجب قسطه ما ذكر معنى (قوله وفارق الخ) أى على هذا سم وع ش (قوله
 لثلاث يتضاعف) لى قوله ولو يردد النظر فى المعنى لا لقوله وهو متجه وإن (قوله وقضيته) أى التعليل (قوله
 وهو متجه) والارجه عدم الفرق كذا فى النهاية ونقل المعنى القضية المشار اليها ومقالة الأذرى ولم يصرح
 بترجيح سيد عمر قال ع ش قوله والوجه عدم الفرق أى بين الحربى وغيره يؤخذ منه بالاولى ان جناية
 السيد على عبده لا حربى ولم يبين علته والوجه وقاس نظاره من ان الجناية الغير المضمونة كالاته اعتماد
 الاول أى الفرق كما هو مقتضى التعليل واعتمده حج اه (قول المتن ولو قطع نصف لسانه الخ) ولو قطع
 لساناً ذهب نصف كلامه مثلاً لجناية على اللسان من غير قطع شيء منه فالواجب الدية لانه قطع جميع اللسان
 مع بقاء المنفعة فيه معنى (قول المتن أو عكس) أى بان قطع ربع لسانه فذهب حروف هى نصف كلامه
 معنى (قول المتن فقص فدية) بحجب للمستثنين ولو قطع فى الصورتين آخر الباقي ثلاثة ارباع لدية لانه
 ابطل فى الاولى ثلاثة ارباع الكلام وقطع الثانية ثلاثة ارباع اللسان ولا يقتص مقطوع نصف ذهب نصف
 كلامه من مقطوع نصف ذهب ربع كلامه اذا قطع الثانى الباقي من لسان الاول ان اجرنا القصاص فى بعض
 اللسان لنقص الاول عن الثانى ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف كلامه فاقتص من الجاني فلم يذهب
 الاربع كلامه فلم يجزى عليه ربع الدية ليمحقه فان اقتص منه فذهب ثلاثة ارباع كلامه بلزمت به شيء لان
 سريّة القصاص مهددة معنى وروض الاسنى (قوله اعتباراً) الى قوله وقيل القسط فى النهاية وقذا فى المعنى
 الاقوله فذهب الى فلم يذهب (قوله بأكثر الامرين) أى اللسان والكلام (قوله لانه الخ) أى الاكثر وقوله
 لكان ذلك أى نصف الدية (قوله اذلو وجب القسط لوجبت الخ) وجه هذه الملازمة ان وجوب القسط على
 هذا التقدير لذات اعتبار الكلام سم (قوله وقيل القسط الخ) اراجع لقوله وجبت الحكومة ع ش (قول
 المتن وفى الصوت دية) ولو اذهب باطل الصوت النطق واللسان سليم الحركة وجبت دية
 واحدة بناء على ان تعطيل المنفعة ليس كإبطالها وينبغى إيجاب حكمه لتعطيل النطق معنى واسنى مع الروض
 (قوله وان بقيت) الى قوله ومن ثم فى النهاية الاقوله وان تصر ترجيحه الأذرى (قوله بحالها) أى وتمكن
 اللسان من التقطع والترديد معنى (قوله وتاويله) أى الخبر (قوله فيه) أى فى ذلك الخبر (قوله يحتاج الى
 دليل) أى ولا نعلم له دليلاً والاصل عدمه (قوله وزعم البقنى الخ) مبتدأ خبره قوله لا يلفظت
 اليه (قوله ان ذلك) أى وجوب الدية فى الصوت معنى وع ش (قول المتن معه) أى الصوت معنى (قول المتن
 فمجزع عن التقطع) وهو آخر اجل حرف من مخرجه والترديد تكرير الحروف بحري عبارة ع ش لعل
 المراد بالتقطع تمييز الحروف المختلفة عن بعض أو بالترديد الرجوع للحرف الاول بان ينطق به ثانياً فانطق
 (قوله وفارق ضعف نحو البطش) على هذا (قوله اذلو وجب القسط لوجبت الدية الكاملة) وجه هذه
 الملازمة ان وجوب القسط على هذا التقدير لذات اللسان بلا اعتبار الكلام

فى لسان الاخرس وقيل القسط وعليه كثيرون (وفى) ابطال (الصوت دية) إن بقيت قوة اللسان بحالها خبر فيه وتأويله بان
 المراد بالصوت فى الكلام يحتاج دليل وزعم البقنى أن ذلك يكاد أن يكون خرقاً للاجماع لا يلفظت اليه (فان ابطل معه حركة
 لسانه فعجز عن التقطع والترديد فديتان) لاستقلال كل منهما بدية لو انفرد (وقيل دية) وانصر ترجيحه الأذرى وغيره

وفارق اذهاب النطق بالجانية على سماع صبي فتعطل لذلك نقطة لانه بواسطة سماعه وتدرجه فيه بان اللسان هناسليم ولم تقع عليه جناية اصلا بخلاف ابطال حركته المذكورة (وفي) ابطال (التوقدية) كالسمع ويمتنع ان انكر الجاني بالاشياء الحادثة والمرقو غير حاجي بظن صدقه وكذب نظير ما مر ولو ابطال معه نقطة (٤٨٠) او حركة لسانه السابقة فديتان على ما قاله جمع متقدمون ونقله الرامي في موضع عن

المثولي وأقره لكنه انما يتاق على الضعيف ان التوق في طرف الحلق لاني اللسان لانه قد يبق مع قطعه حيث يستاصل قطع عصبه اما على المشهور به جرم الرافعي في موضع انه في طرف اللسان فلا يجب إلا لاديه واحدة للسان كالمو قطعه فذهب نقطة لانه منه كالبلش من اليد كما مر ومن ثم كان الالوجه فيمن قطع الشفتين فوالك الميم والباء انه لا يجب لها ارش لانها منهما كالبلش من اليد ايضا (وتدرك به حلالة وحوضة ومرارة ومو لحة وغذوبة) ولم ينظر ولا زيادة بعض الاطباء ثلاثة عليها لدخولها فيه كالخرافة مع المرارة والعفوصة مع الخوصة (وتوزع الدية (عليين) ففي كل خمسها (فان نقص) ادراكه الطعوم على كمالها (حكومة) ان لم يتقدروا لا تقسطه (وتجب الدية في) ابطال (المضغ) بان يجي على اسنانه فتخدر وتبطل صلاحيتها للمضغ او بان يتصلب مغرس اللحين فتنتع حركتهما مجيئا وهذا ما لانه المنفعة العظمى للاسنان وفيها

بأولاه (قوله وفارق الخ) الى على الصحيح رشدي عبارة ع ش أى ما ذكر من وجوب الدين اه (قوله اذهاب النطق بالجانية الخ) اى حيث قالو او وجوب دية واحدة في السمع ع ش (قوله لانه بواسطة سماعه الخ) علة لتعطل نطق الصبي بعدم سماعه رشدي (قوله وتدرجه فيه) عطف على اذهاب النطق والضمير الاول للتطق والثاني للسمع (قوله بان اللسان الخ) متعلق بفارق (قوله هنا) اى في الجانية على سماع الصبي (قوله وفي ابطال الذوق) اى بالجانية على اللسان معنى بان لا يفرق بين حلوه وحامض ومر ومالح وعذب نهاية (قوله ان انكر الجاني) اى ذهابه (قوله بان يلحقها لغيره معاوضة اى على غرة فان لم يعصب صدق يمينه ولا فالجاني يمينه نهاية ومعنى (قوله وغيرها) اى كالحامضة الحادثة معنى (قوله وكذب) اى او كذب به سيد عمر (قوله فديتان على ما قاله الخ) صريح هذا السياق ان وجوب الدين ضعيف كالمع بطامه لكن في حاشية الشيخ ع ش انهم معتمد فليراجع رشدي اقول صريح الروض وجوب الدين في ابطال الذوق مع النطق وصنيع الاسنى والمخفى كالصريح في اعتدال وجوب دية واحدة في ابطالها معا فضل سم وأقره ع ش بما نصه قوله فديتان على ما قاله جمع قديقال ان كان فرض هذه المسئلة انه قطع اللسان فلاوجه إلا لوجوب دية واحدة او انه جنى عليه بدون قطعه فوجوب الدين في غاية الظهور سواء قلنا ان الذوق في طرفه ام في الحلق اه (قوله لاني للسان) وهذا اى كونه في اللسان هو الراجح ع ش (قوله لانه) اى النطق منه اى اللسان وقوله كما مر اى في شرح وفي السلام دية (قوله ومن ثم) لى قوله ايضا عقبه النهاية بما نصه لكن المتمد وجوب ارش الحرفين ايضا كما مره وتقدم عن المخفى والاسنى ما يوافقه عبارة سم قوله ومن ثم كان الالوجه الخ اى وان كان الالوجه في شرح الروض وجوب ارشها مع دية الشفتين اه (قوله ولم ينظروا) الى قوله وفي افضائها في النهاية (قوله لدخولها فيها) اى دخول الثلاثة في الحسة المذكورة (قوله والعفوصة مع الخوصة) اى والتعاوضة مع الغذوبة ع ش (قوله فتخدر) بالخاء المعجمة كافي المختار ويمكن قراءتها بالخاء المهملة ويراد بالتخدر ميلها عن جهة الاستقامة وقوله وتبطل الخ عطف تفسير ع ش وقوله عطف تفسير يظهر انه من عطف المسبب وفي القاموس خدرت رجل اوعى اذا فترت اه (قوله وبان يتصلب الخ) لعل الاولى حذف بان وعطفه على تخدر (قوله لانه) اى المضغ (قوله وفيها الدية) اى مطلق الدية ولا فديتها غيرة المضغ رشدي (قول المتن وفي قوة اماناه الخ) بخلاف انقطاع اللسان بالجانية على اللسان فان فيه حكومة فقط معنى (قوله واعترضه البلقيني) بانه الخ) عبارة المغنى ونازع البلقيني في ذلك وقال الصحيح بل الصواب عدم وجوب الدية لان الامناء الازال فاذا ابطال قوته ولم يذهب المتن وجبت الحكومة لا لاديه لانه قد يمتنع الازال بما يسد طريقه فيشبه ارتفاق الاذان اه وهو اشكال قوى ولكن لا يدفع المنقول (قوله اذهاب نفسه) يعنى المتن رشدي (قوله ويجاب بمنع نى التلازم) هذا عجيب لان البلقيني مانع والمانع لا يمنع كذا قاله المحتجى سم وهو محل تأمل إذ المتبادر من كلام البلقيني على نحو ما نقله صاحب المغنى كونه معارضة وهى تقبل المنع في مقدماتها سيد عمر (قوله وبفرضه يفرق

(قوله فديتان على ما قاله جمع متقدمون) قديقال ان كان فرض هذه المسئلة انه قطع اللسان فلاوجه إلا وجوب دية واحدة او انه جنى عليه بدون قطعه فوجوب الدين في غاية الظهور سواء قلنا ان الذوق في طرفه ام في الحلق (قوله ومن ثم) كان الالوجه الخ) اى وان كان الالوجه في شرح الروض وجوب ارشها مع دية الشفتين (قوله ويجاب بمنع الخ) هذا عجيب لان البلقيني مانع والمنع لا يمنع

الدية فكذا منفعتها كالبرص مع العين والبلش مع اليد فان نقص فحكومة (وفي) ابطال (قوة اماناه بكر صلب) لفوات المقصود الاعظم وهو النسل واعترضه البلقيني بانه لا يلزم من اذهاب قوة الاله اذهاب نفسه لان طريقه قد ينسد مع بقاءه فهو كارتاق محل السمع ويجاب بمنع نى التلازم الذى ذكره وبفرضه يفرق بين هذا والسمع بانه لطفه يمكن انسداد طريقه ثم عودوه لا كذلك المتن لانه لكثافته إذ اسدت طريقه يفسد ويستحيل الى الاختلاط الرديئة فلا يتوق عودوه ولا صلاحه اصلا فلو قطع اثنيه فذهب منه لزمه ديتان

(و) في ابطال (قوة خبل) من المرأة أو احوال من الرجل لقوات النسل أيضا وقيد الاذرى بما اذا لم يظهر الاطباء أنه عقيم وفيه وقفة (و) في (ذهاب) لذة (جماع) ولومع بقاء المني وسلامة الصلب والذكر لأنه من المنافع المقصودة ومثله اذهاب لذة الطعام أو سد مسلكه في كل دية ويصدق المجنى عليه في ذهاب كل منهما ما عدا (٤٨١) الاخيرة كما هو ظاهر يمينه لأنه لا يعرف

الامنه مالم يقل الخراء

ان مثل جنايته لا تذهب ذلك (وفي افضائها)

أى المرأة (من الزوج

و) كذا من (غيره) بوطه

شبهة أوزنا أو أصعب أو

خشبة (دية) لها وخرج

بافضائها افضاء الخئي فيه

حكومة (وهو) أى الافضاء

(رفع ما بين مدخل ذكر

ودير) فصيّر سبيل الجماع

والغاظ واحد لقوات

المنفعة به بالكلية فان لم

يستمسك الغاظ لحكومة

أيضا (وقيل) رفع ما بين

مدخل (ذكر) وخرج

(بول) وهو ضعيف وان

جزم به في محل آخر فعلى

الاول في هذا حكومة وعلى

الثاني بالعكس وقال

المالودى بل عليه يجب

الدية في الاول والاوى فان لم

يستمسك البول لحكومة

أيضا فان أزالها فدية

وحكومة وصحح المتولى

ان في كل دية لأنه يحل

بالتنج ولوالتحم وعاد لما

كان فلا دية بل حكومة

وفارق التحام الجائفة بان

المدار هناك على الاسم

الخ لا يخفى ما في هذا الفرق سيد عمر (قوله من المرأة) الى قوله ومثله في المعنى الا قوله وفيه وقفة وقوله وسلامة الصلب (قوله أو احوال الخ) أى كان يجنى على صلبه فيصير منه لا يحل أو على الاثنين فإنه قال انهما محل العقد المتلى معنى (قوله وقيد الاذرى الخ) أىيجاب المذبة باذهاب الاحبال معنى (قوله) اذا لم يظهر الخ) أى والا فلا تجب الدية معنى (قوله وفيه وقفة) وجه الوقفة ان صورة المسئلة انه كانت قوة الاحبال موجودة وأبطالها لأنه لا يقال أبطها الا إذا كانت موجودة قبل رشيدى قول المتن وذهاب جماع) ظاهر كلام الشارح ان هذا خاص بالرجل فانظر هل هو كذلك رشيدى أى مع ان مقتضى تعليمه العموم ويؤيده عموم قولهم ومثله ذهاب لذة الطعام (قوله لأنه) أى اللذة بمعنى الالتذاذ عش (قوله فنى كل دية) ولو أبطل امناه أو لذت جماعه بقطع الاثنين وجب ديتان كما في اذهاب الصوت مع اللسان معنى وأسنى مع الروض (قوله ويصدق الخ) ظاهره الرجوع الى ذهاب لذة الجماع ولذة الطعام أو سد مسلكه وقضية صنع الروض وشرحه أنه راجع لقوله وفي ابطال قوة امناه الى هنا (قوله ما عدا الاخيرة) وهى سد مسلكه سيد عمر (قول المتن وفي افضائها الخ) أى وإن تقدم له وطؤها مرارا عش (قوله أى المرأة) الى قول المتن وفي البطش في النهاية الا قوله فعلى الاول الى وقال المالودى وقوله ويرد الى المتن وقوله ومر الى المتن وكذا في المعنى الا قوله وقال المالودى الى فان لم يستمسك (قول المتن من الزوج) بنكاح صحيح أو فاسدها به (قوله دية) سواء في ذلك المكروه والمطوعة لان الرضا بالوطء لا يقتضى الاذن في الافضاء معنى زاد الروض مع الاسنى ويجب مع الدية المهران كان الافضاء بالذكر اه (قوله ففيه حكومة) لعل محله في الحال ثم ان اضحت بالذكر أو لم تنضج فلا شيء غير ما وإن اضحت بالانثى وجب تكيل الدية سيد عمر (قول المتن وهو رفع ما بين مدخل الخ) فان كان جماع نعيمته والغالب افضاء وطئها الى الافضاء فهو عمد أو جماع غير فاشبهه عمد أو جماع من ظنها زوجته خطأ أسنى من الراضى وفي عش عن العباب مثله (قوله لقوات المنفعة) عبارة المعنى ما روى زيد بن ثابت ولقوات منفعة الجماع أو اختلاها أى بالافضاء (قوله الغاظ) فاعل لم يستمسك (قوله فعل الاول) أى الاصح (قوله في هذا) أى رفع ما بين مدخل ذكر وخرج بول (قوله وعلى الثاني) أى الضعيف (قوله بالعكس) أى في هذا دية وفي الاول حكومة (قوله بل عليه) أى على الثاني (نهایة الاول) أى رفع ما بين مدخل ذكر ودير (قوله فان لم يستمسك البول الخ) أى فى الثاني معنى وروض (قوله فان أزالها) أى الحاجز بين القبلى والدير والحاجز بينه وبين مخرج البول (قوله فدية وحكومة) معتمد وقوله وصحح المتولى الخ ضعيف عش (قوله وصحح المتولى الخ) هذا عين القيل المذكور لكن بالنظر لما قاله فيه المالودى كما لا يخفى رشيدى (قوله بل حكومة) أى ان بقى أثر أسنى ومعنى (قوله على فوات المقصود) عبارة الاسنى والمعنى الحائل اه (قول المتن فان لم يمكن الوطء) أى ابتداء أو بعد تقدم الوطء مرارا عش (قوله ولا لها تمكينه) وهل بالفسخ بكثر آله أو له الفسخ بضمضت منفذها تقدم في باب خيار النكاح التنبيه عليه معنى (قوله فارشها بارمة) أى وان أذنه الزوج وظهره وان عجز عن افضائها واذنت وهى غير رشيدة وهو ظاهر فتنبه له فانه يقع كثير ومنه ما يقع من ان الشخص بعجز عن ازاله بكاره زوجته فايدن لامرأة مثلا فى ازاله بكارهها فيارم المرأة المزوم لها الارش لان اذن الزوج لا يسقط عنها الضمان لا يقال هو مستحق للازالة

(٦١) - شروانى وابن قاسم - ثامن) وهنا على فوات المقصود وبالعود لم يفت (فان لم

يمكن الوطء) من الزوج للزوجة (الا بافضاء) لكبر آله أو ضيق فرجها (فليس للزوج) الوطء ولا لها تمكينه لا فضائه الى المحرم

(ومن لا يستحق افضائها) أى البكر بالفماو القاف (فان أزال البكاره بغير ذكر) كاصبع أو خشبة (فارشها) يلزم وهو الحكومة

الآية نعم ان ازالها بكونه واجب القود (او بذكر الشبهة) منها كظنها كونه حليها (او مكره) او نحو مجنونة (فهر مثل) يجب لها حال كونها (ثيبا وارش البكارة) يلزمها (٤٨٢) وهو المحكوم ولم تدخل في المهر لانه لاستيفاء منفعة البضع وهي لازالة تلك الجلدة فهما جهتان

مختلفتان اما لو كان يرناو هي حرة مطاوعة فلامشئ او امة فلا مبر اذ لا مهر لبني بل حكومة لانها لفوات جزم من بدنها وهو للسيد (وقيل مبر برك) لان القصد التمتع وتلك الجلدة تذهب ضمنا ويرده ما تقرر من انها جهتان مختلفتان ومر آخر خيار البيع ماله تعلق بهذا (ومستحقه) اي الاقتضاض وهو الزوج (لاشئ عليه) وان ازاله بغير الذكر لانه ما دون له في استيفائه وان اخطا في طريقه (وقيل ان ازال بغير ذكر فارش) لانه لما عدل عما اذن له صار كاجنبي ويرد منع ذلك كما هو واضح (وفي) ابطال (البطش) بان ضرب يديه في القوة بطشهما (دبة) لانه من المنافع المقصودة (وكذا المثنى) في ابطاله بنحو كسر الصلب مع سلامة الرجلين دبة لذلك واما يؤخذ ان بعد اندمال اذ لو عاد المبر يجب الاحكومة ان بقي شين (و) (في) نقصهما) يعني في نقص كل على حدته (حكومة) بنسب النقص قلته وكثرة نعم ان عرفت نسبتو يجب قطعه من الدية (ولو كسر صلبه فذهب مشيهو جماعه) الى ذلته (أو) فذهب مشيه (ومنيه فديتان) لاستقلال كل بدية لو

فبذل فعل المرأة منزلة فعله لا ناقول هو مستحق لها بنفسه لا بغيره عن (قوله الآية) عبارة للمعنى والنهية بتقدير الرق كسباني اه (قوله لشبهة منها) جعل المحل منها النكاح الفاسد عن (قوله) او نحو مجنونة) اي او صغيرة معني (قوله) اما لو كان يرنا) يحترز لشبهة الخ (قوله) فلامشئ) عبارة لاسئ مع الروض اهدرت بكارتها حكومة كما اهدرت مبر اذ لا يمكن الوطء بدون ازالها فكانها رضيت بازالتها بخلاف دبة الافضاء لانها رضيت باوطء لا بالافضاء اه وهذا كما قال السيد عمر كالصريح في أن المطاوعة على الوطء تستلزم الاذن في ازاله البكارة وان لم تصرح المرأة به (قوله وهو) اي بدنها او جزؤه (قول المتن) وقيل مهر برك) هذا كله في المرأة اما الحنثي اذا ازيلت بكارة فوجه وجبت حكومة الجراحه من حيث هي جراحه ولا تعتبر البكارة من حيث هي لانه لم يتحقق كونه فرجا معني واسئ مع الروض (قوله وان ازاله) اي البكارة والتذكير بتاويل الجزء (بغير الذكر) هل يجوز ذلك او لا فيه نظر وقد قال بعضهم انه اذا كان في ازالها بغير الذكر مشقة عليها أكثر منها بالذكر حرم ولا افلا عن (أقول) هذا التفصيل ظاهر بل قضية قولهم وان اخطا لم يعدم جواز ذلك مطلقا لا برضاها فليراجع (قوله) وان اخطا في طريقه اي بخشبة ونحوها بية ظاهرة وإن طلق قبل الدخول بل اوفسخ العقد منها او بيعها فليجب لها مشئ في الفسخ ولا زائد على التصفي في الطلاق ولا راسا للبكارة ولو ادعت ازالها بالجماع لتستحق المبر وادعي ازالها باصبعه مثلا صدق كما شمله إطلاقهم عن (قوله) بان ضرب يديه الى الفصل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله المندفع الى المتن وقوله وأومأ الى المتن وقوله اذ تستقر الى المتن وقوله ومات الى المتن (قول المتن) وكذا المثنى (وفي) ابطال بطش يد او صبع او مشي رجل ديتا معني (قوله لذلك) اي لان المشي من المنافع المقصودة (قوله) واما يؤخذ ان (الاولى) التائيت (قوله) ادلو عاد) اي البطش والمثنى (قوله) وفي قطع رجله) عبارة للمعنى ولو شل رجله ايضا وجب عليه ثلاث ديات وإن شل ذكره ايضا وجب عليه أربع ديات اه (قوله) حيثن) اي حين ذهاب ما ذكر بكسر الصلب (قوله) ومع سلامة الرجلين الخ) عبارة للمعنى (تنبيه) قضية كلامه انه لا يفرد كسر الصلب بمحكوموه كذا فيا اذا كان الذكر والرجلان سليمين فان شلا وجب مع الدية المحكومة لان المشي منفعة في الرجل فاذا شلت فانت المنفعة للشلها فافرد كسر الصلب بالمحكومة واذ كانت سليمة ففوات المشي لخلل الصلب فلا يفرد بالمحكومة ويمتنع من ادعي ذهاب مشيه بان يفجا بمملك كسيف فان مشي علنا كذبه ولا لحلف وأخذ الدية اه (قوله) وألذكر) اي بمعنى الو او كاعبرها المعنى والنهية (قوله) لان له دخلا في إيجاب الدية) اي للشي والجماع او والمثنى سم (قوله) ومع اشلالها الخ) ظاهر هذا الصنيع

(قوله) ان بقي شين) انظر هذا التقييد مع قوله الآتي في الحكومة وإن لم يبق نقص اعتبر اقرب نقص إلى الاندمال (قوله) لان له دخلا في إيجاب الدية) اي للشي والجماع او المثنى (قوله) ومع اشلالها) ظاهر هذا الصنيع تصور المشكلة باشلال ما ذكر مع ذهاب المشي والجماع او المثنى إلى ان الاقتصار على قوله لان الدية للاشلال ظاهره تصويرها بمجرد اشلال ما ذكر وهو المفهوم من تصوير الروض وشرحه والمناسب للافراد بحكمه موقر يجب بان الشارح إنما أطلق ذلك لان اشلال الرجلين داخل في تعطل المشي وإن كان تعطل يمكن انفراد فلا اشكال في الافراد بحكومة إلا ان هذا لا يدل على عدم التصوير بذهاب الجماع والمثنى والافراد مع ذلك يشكل لان لكسر دخلا في إيجاب ديتيه وبالجملة فالفهم من الروض وغيره تصوير هذه المشكلة بما اذا اشل الرجلين او الذكر بكسر الصلب من غير ذهاب شيء مما ذكر ولا اشكال حيثن فليتأمل

انفر دمع اختلاف علمه ما في قطع رجله وذكره حيثن ديتان أيضاً لانهما صحيحان مع سلامة الرجلين أو الذكر لاحكومة لكسر الصلب لان له دخلا في إيجاب الدية ومع اشلالها يجب لان الدية للاشلال فافرد حيثن بحكومة (وقيل دبة)

بناء على ان الصلب محل المثلثة لا بد منه ويرد بمنع ذلك كما هو **شاهد** (فرع) في اجتماع جنائيات مما مر على شخص واحد والديات في الانسان تبلغ سبعا وعشرين بل اكثر كما يعلم مما مر المنفعة به مالم يصب منها اذا (زال) جان (اطرافا) كاذنين ويدين ورجلين (ولطائف) كعقل وسمع وشم (تقتضي ديات فوات سرية) من (٤٨٣) جميعا كما باصله وأما اليه بالفاء فلا

اعتراض عليه (فدية) واحدة نلزمه لان الجنائية صارت نفساً وخرج جميعها ما لو اندمل بعضها فلا يدخل واجبه في دية النفس (وكذا لو حزه الجاني قبل اندماله) لا يجب للإدائية واحدة ان اتحاد الحز والقول الاول عمد أو غيره (في الأصح) لوجوب دية النفس قبل استقرار ديات غيرها فتدخل فيها كالسرية إذ لا تستقر الا باندمالها ومن ثم لو حزه بعد الاندمال وجبت ديات غيرها قطعاً (فان حزه) الجاني قبل الاندمال (عمدا والجنائية) بازالة ما ذكر (خطأ) أو شبه عمد (أو عكسه) بأن حزه خطأ أو شبه عمد والجنائية عمد وكذلك الحز خطأ والجنائية شبه عمد او عكسه (فلا تدخل في الأصح) بل يجب كل من واجب النفس والاطراف لاختلافهما حيث يختلف حكمهما (ولو حزه) رقبته قبل الاندمال (غيره) أي غير الجاني تلك الجنائيات

تصوير المستلة باشكال ما ذكر مع ذهاب المثلثة والجماع او المثلثة الا ان الاختصار على قوله لان الدية للاشلال ظاهرة فتصويرها مجرد اشلال ما ذكر وهو المفهوم من تصوير الرض وشرحه المناسب للافراد محكومة وبجانب بان الشارح إنما أطلق ذلك لان اشلال الرجاين داخل في تعطيل المثلثة وإن كان التعطيل يمكن انفرادة فلا اشكال في الافراد محكومة الا ان هذا يدل على عدم التصویر بذهاب الجماع او المثلثة والافراد مع ذلك يشكّل لان لكسر دخلا في اجاب ديتة وبالجملة فالمفهوم من الرض وغيره تصوير هذه المسئلة بما اذا أشل الرجلين أو الذكر بكسر الصلب من غير ذهاب شيء مما ذكر ولا اشكال حينئذ فليتامل سم على حج ع ش (قوله) بنام على ان الصلب الخ) عبارة المغني لان الصلب محل المثلثة ومنه يتبادر المثلثة ومنشأ الجماع واتحاد المحل يقتضي اتحاد الدية ومنع الاول محلية الصلب لما ذكره (فرع) في اجتماع جنائيات (قوله) المتن يقتضي ديات رابع لكل من الاطراف واللطائف (قوله) من جميعها الخ) وكذا من بعضها ولم يندمل البعض الآخر كما اقتضاه نص الشافعي واعتمده البلقيني معنى عبارة الرشدي قوله من جميعها يعني مات قبل اندمال شيء منها وان كان الموت إنما ينسب لبعضها بدليل المفهوم الاقوى صرح بهذا والده في حواشي شرح الرض اه (قوله) نفسا اي جنائة نفس (قوله) يدخل واجبه الخ) وكذلك الوجه جرحا خفيفا لا يدخل للسرية فيه ثم اجافه فوات سرية الجماعة قبل اندمال ذلك الجرح فلا يدخل ارشه في دية النفس كما هو مقتضى كلام الروضة واصحابها اما لا يقدر بالدية فتدخل ايضا كما فهم مما قرر بالاولى معنى (قوله) المتن قبل اندماله) انظر ما معنى الاندمال في اللطائف وكذلك السرية منهار رشدي وقد يقال معناها اندمال او سرية جرحات نشأ منها ذهاب اللطائف كما اشار اليه المغني بزيادة من الجرح احة عقب المتن (قوله) غيرها) أي غير دية النفس (قوله) بل يجب لكل من الخ) فلو قطع يده ورجليه خطأ أو شبه عمد من حرقته عمدا او قطع هذه الاطراف عمد اثم حرق الربة خطأ أو شبه عمد وعنى الولي في الهمد على ديتة وجبت في الاولى دية خطأ أو شبه عمد ودية عمد في الثانية ديتا عمد ودية خطأ أو شبه عمد معنى وقوله في الاولى دية خطأ ضا به ديتا خطأ بالثنية (قوله) والاطراف اي واللطائف سم (قوله) تلك الجنائيات) مفعول الجاني (قوله) وفرق بينه اي بين الموت بالسقوط ونحوه انقطعت تلك الجنائيات به واستقر ولم تدخل فيه (قوله) لو مات بها) لعله يتاويل السقطة ثم رايت الفاضل المحمدي قال الظاهر به اه سيد عمر (قوله) لان فعل الانسان الخ) الاولى ليشمل ما زاده فعل احد (قوله) وفارق هذا الخ) اي ما تقدم من دخول الاطراف واللطائف في دية النفس اذ مات بسرية او بفعل الجاني وكان الاولى ذكر هذا الفرق بعد قول المصنف وكذلك لو حزه الجاني الخ ع عبارة الرشدي الاشارة لاجمع الامر من اتحاد الدية اذ مات بسرية او بفعل الجاني الاولى كما يعلم من شرح الرض اي والمغني ولعل الشارح كالشهاب ابن حجر انما اورداه هنا بالنظر لمجموع حكم الآدمي فانه يخالف مجموع حكم غيره اه (قوله) او بقتله أي من قاطع الاعضاء قبل الاندمال معنى (قوله) بانه مضمون) اي الحيوان ع ش

(فرع) ازال اطرافا ولطائف الخ (قوله) بل يجب لكل من واجب النفس والاطراف) أي واللطائف (قوله) لو مات بها) الظاهر (١)

أومات بالسقوط من نحو سطح كما قي به البلقيني وفرق بينه وبين ما مر من اعتبار التبرع في المرض الخوف من التلك لو مات بها بان التبرع صدر عند الخوف من الموت فاستمر حكمه (تعدت) الجنائيات فلا تدخل لان فعل الانسان لا يبنى على فعل غيره وفارق هذا قطع اعضاء حيوان مات بسرية او بقتله حيث تجب قيمته يوم موته ولا يندرج فيها ما وجب في اعضائه بانه مضمون بما نقص وهو يختلف بالكامل وشدته والآدمي مضمون بمقدار وهو لا يختلف بذلك مع ان الغالب ضمانه التعبد (١) قوله الظاهر هكذا في النسخ ولعله الظاهر به

(فصل في الجناية) التي لا تقدر لارشها وفي الجناية على الرقيق وتأخيرها إلى هنا وإلى من تقديم الغزالي له أول الباب (تجب الحكومة فيها) أي جرح أو نحوه واجب مالا من كل ما (٤٨٤) لا مقدر فيه من الدية ولا تعرف نسبتته من مقدر وإلا بان كان يقربه

موضحة أو جاتفة وجب
الاكثر من قسطه وحكومة
على المعتمد كما رسمت
حكومة لتوقف استقرارها
على حكم الحاكم أي أو
الحكم فيها يظهر ومن ثم لم
اجتهد في غيره لم يستقر
(وهي جزء) من عين
الدية (نسبته إلى دية النفس)
لأنها الأصل (وقيل إلى
عضو الجناية) لأنه أقرب
ويرد بأنه لا عبرة بالقرب
مع وجود ما هو الأصل
المعول عليه في ذلك وغيره
وعمل الخلاف في عضوله
مقدر والا كصدر وغذ
اعتبرت من دية النفس
قطعا (نسبة) أي مثل نسبة
(نقصا) أي ما نقص
بالجناية (من قيمته) إليها
(لو كان رقيقا بصفاته)
التي هو عليها إذا الخلائمة
له فتمين فرضه قناع
رعاة صفاته حتى يعلم قدر
الواجب في تلك الجناية
فإذا كانت قيمته بدونها
عشرة وبها تسعة وجب
عشر الدية والتقسيم
بالنقد ويجوز بالأبل
لكن في الحر فقي
الحكومة في اللقن
الواجب النقد قطعاً
وتجب الحكومة في

(فصل في الجناية) التي لا تقدر لارشها (قوله في الجناية) إلى قوله واستشكل في المعنى لا قوله أي أو
الحكم فيها يظهر وقوله وإن لم يكن فيها جمال وقوله ولا تؤد في نفقته لأنه لا يضبط إلى قول المتن فإن كانت
في النهاية بمخالفة يسيرة سانبه عليها (قوله في الجناية الخ) أي في واجبه على حذف المضاف وشيدي (قوله
وتأخيرها) أي هذا الفصل عرش عبارة المعنى وإنما ذكرت الحكومة بعد المقدمة لتأخيرها عنها في الرتبة
لأنها جزم منها كإسباق الغزالي ذكره في أول الباب قال الرافعي وذكرها هنا أحسن ليقع الكلام على
الانتظام وكذا صنع في الروضة فذكرها هنا (قوله واجب مالا) أخرج ما وجب تزيير فقط كقلم من
من ذهب ومعنى عبارة السلطان أحترزه به عما وجب تزيير أكل الشعر لجمال فيه كابط أو عانة أو به
جمال ولم يفسد منيته اه ولا يخفى أن المثال الأول إنما يتقيد على مسلك غير الشارح كما يأتي (قوله من كل
الخ) هو بيان لجرح أو نحوه وشيدي (قوله كسر) أي في أوائل فصل في الديات الواجبة الخ (قوله أي أو
الحكم) عبارة النهاية أي أو المحكم بشرطه اه ولم يبق فيها يظهر بل جزم به سيدي عمر قال عرش قوله أو
الحكم بشرطه هو كونه مجتهدا أو فقد القاضى ولو قاضى ضرورة عرش (قوله غيره) أي غير الحاكم
أو المحكم (قول المتن إلى عضو الجناية) أي إلى دية عضو الجناية سم (قوله وعمل الخلاف الخ) هذا معلوم
من قوله وقيل إلى عضو الجناية إذ من المعلوم أنه إنما يسبب إلى عضو الجناية إذا كان له مقدر عرش (قوله
اعتبرت) أي الحكومة عرش ومعنى الأولى إرجاع الضمير إلى النسبة وجعل من قوله من دية النفس
معنى إلى (قول المتن نقصا) أي الجناية معنى في قول الشارح أي ما نقص الخ تفسير مراد (قوله إليها) أي
القيمة والجار متعلق إلى نسب (قوله وجب عشر الدية) هو مع قوله والتقديم في الحر الخ فيبدان الحكومة
في الحر لا تكون إلا من الأبل وإن اتفق التقديم بالنقد ثم رأيت سم صرح بذلك نقلا عن شرح الروض
عرش عبارة المعنى وتجب الحكومة أبالا كالدية لا نقدا وأما التقديم فقضى كلام المصنف كغيره أنه بالنقد
لكن نص الشافعي على أنه بالأبل والظاهر كما قال شيخنا أن كلام الأبل من غير جواز لأنه يوصل إلى الغرض اه
(قوله الواجب النقد قطعاً) وكذا التقديم نهاية (قوله وإن لم يكن فيها جمال الخ) خلافاً للنهاية والمعنى
عبارتها ومحلها أن كان بها جمال كلعبة وشعر أسامها الجال في إزالته كشمع أبطوعانة فلا حكومة فيه

(فصل في الجناية التي لا تقدر لارشها) (قوله وتجب الحكومة في الشعور وإن لم يكن فيها جمال لكن
بشرط فساد منتبها) عبارة الروض وفي فساد منتبها الشعور حكومة لأنها أهقوله وفي فساد منتبها الشعور
الخ قال في شرحه ومحل فيها جمال الخ وقوله لا فيها قال في شرحه أي لا حكومة في إزالته بغير فساد منتبها
انتهى (قوله وإن لم يكن فيها جمال الخ) قال في شرح الروض ومحل فيها جمال كالعلة وشعر الرأس
أما لا لجمال في إزالته كشمع الأبط فلا حكومة فيه في الأصح وأن كان التعزير واجبا للتعدي قاله الماوردي
والروائي لكن كلام المصنف وأصله هنا وفي الضابط لا يقتضي وجوبها اه فقول الشارح وإن لم يكن

ولا قود في تنفها) لانه لا يضبط وقد لا تعتبر النسبة كمال قطع أئمة لها طرف زائد فانه يجب دية (٤٨٥) أئمة وحكومة الزائد باجتماع القاضي

ولا تعتبر النسبة لعدم
امكانها واستشكله الرافعي
بانه يجوز ان يقوم وله الزائد
بلا أصلية ثم يقوم دونها كما
فعل في السن الزائدة أو
تعتبر باصلية كما اعتبرت
لحبة المرأة بلحبة الرجل
ولحبتها كالأعضاء الزائدة
ولحيتها كالأعضاء الأصلية
اه وقيس بالأئمة فيما
ذكر نحوها كالاصبع ولك
أن يجب بأن زائدة الأئمة
أو الاصبع لأعمل لها غالبا
ولا جلال فيها وان فرض
فقد الأصلية بخلاف السن
الزائد فانه كثيرا ما يكون
فيها جمال بل ومنفعة كما
أتى وبان جنس اللحية فيها
جمال فاعتبر في لحبة المرأة
ولا كذلك زائدة الأئمة
أو الاصبع (فان كانت)
الحكومة (لطرف) مثلا
وخص بالذكر لانه الغالب
(له مقدار) أو تابع لمقدراى
لأجل الجنانية عليه (أشترط
أن لا تبلغ) الحكومة
(مقدرة) لتلا تكون
الجنابة عليه مع بقائه
مضمونة بما يضمن به العضو
نفسه فتتقص الحكومة

جرح أئمة عن دينها وجرح
الاصبع بطوله عن دينه
وقطع كف بلا أصابع
وجرح بطنها وأظهرها عن
دية الخس لا بعضها
حصة نقص كل منهما عنه

ولا قود في تنفها) أنظر مفهوم التنف ولعله غير مراد سم ويؤيده إطلاق النهاية بقوله ولا يجب فيها قوداه
(قوله واستشكله الرافعي الخ) رده بظهور الفرق نهاية ومعنى (قوله أن يقوم) أى المجنى عليه وله أى والحال
أن للمجنى عليه الزيادة (قوله لحبة المرأة) أى إذا أزيلت ففسدت نبتها ومثله الخش معنى (قوله وقيس بالأئمة)
أى على مختار الرافعي فيها غلبا في الأئمة (قوله ولك أن تجيب الخ) يرده على هذا الجواب أن نقي العمل والجمال
والاصبع الزائدة ممنوع وان نظير جنس اللحية هو جنس الأئمة لا الأئمة الزائدة ولا الأئمة الزائدة إنما
هي نظير اللحية الزائدة كالحبة المرأة وكان جنس اللحية فيها جمال كذلك جنس الأئمة وكان زائدة الأئمة
لا جمال فيها ان سلم ذلك فزائدة اللحية كالحبة المرأة لا جمال فيها بل أولى فامل ذلك فانه ظاهر وشهد امام
المذهب الرافعي سم (قوله بخلاف السن الخ) يتأمل فانه قد لا يظهر مخالفة إلا أن يقال الفرق أن الجاني
في السن واللحية قد باشرهما بالجنابة عليهما استقلال بخلاف الأئمة فانه إنما باشر الجنابة على الأصلية
والزيادة قد وقعت بتعار شديدي (قوله مثلا) إلى قول المتن وفي نفس الرقيق في النهاية لإقوله ولما لم يجب
إلى قيل (قوله وخص) أى الطرف ع (قوله لانه الغالب) يتأمل سم ولعل وجه التأمل أن كل ماله مقدار
يكون من الأطراف وهي ماعدا النفس ويمكن الجواب بأنه أراد بالطرف ما يسمى بذلك عرفا كاليد
فيخرج نحو الاثنين ع (قوله أو تابع الخ) أى كسئلة الكف الآتية سم وع (قوله أو تابع لمقدراى)
أى أو هو تابع ماله مقدار (قوله أى لأجل الجنانية الخ) تفسير لطرف وقوله راجع إليه (قول المتن
مقدرة) أى الطرف وكان الأنسب لقول الشارح المار أو تابع الخ ولقوله الآتى أو متبوعه أن يزيد هنا أو
مقدر متبوعه (قوله مضمونة الخ) خبر تكون (قوله بطوله) قيد به لانه إذا لم يكن كذلك كان الجرح في أئمة
واحدة مثلا فحكومة شرطها أن تنقص عن دية الأئمة ع (قوله وجرح بطنها أو ظهرها) أى الكف
نهاية (قوله عن دية الخس) أى الاصابع الخس (وجرح الرأس عن أرش موضحة) لانه لو سواه سارى
أرش الأقل أرش الأكثر ولو اعتبر ما فوق الموضحة كالأموعة فقد تساوى الموضحة أو تزيد فيلزم المحذور
المذكور سم على حجج ع (قوله فان بلغه) أى أرش الموضحة وقوله نقص سمحاق الخ فاعل بلغ وقوله نقص
كل الخ جواب الشرط (قوله منهما) أى من نقص السمحاق ونقص المتلاحة عنه أى عن أرش الموضحة

فيها جمال لما قاله الماوردي والرويانى واخذ بقضية كلام الشيخين (قوله ولا قود في تنفها) أنظر مفهوم
التنف ولعله غير مراد (قوله واستشكله الرافعي الخ) رده بظهور الفرق وهو أن تقديره بلا أئمة أصلية
يقتضى أن يقرب من أرش الأصلية لضعف اليد حيث لا فقد أئمة منها وان اعتبارها باصلية يزيد على ذلك ففي
كل منها اجحاف بالجاني بما يجب شيء عليه لم تقتضه جنانيته بخلاف السن ولحبة المرأة مرس وقوله يقتضى
أن يقرب الخ يتأمل وجه انتفاء ذلك في مسألة السن (قوله ولك أن تجيب الخ) يرده على هذا الجواب أن نقي
العمل والجمال غالبا في الأئمة والاصبع الزائدة ممنوع وان نظير حسن اللحية هو حسن الأئمة لا الأئمة الزائدة
والأئمة الزائدة إنما هي نظير اللحية الزائدة كالحبة المرأة وكان حسن اللحية فيها جمال كذلك حسن الأئمة وكان
أن زائدة الأئمة لا جمال فيها ان سلم ذلك فزائدة اللحية كالحبة المرأة لا جمال فيها بل أولى فامل ذلك فانه ظاهر
ظاهر وشهد امام المذهب الرافعي (قوله لانه الغالب) يتأمل (قوله أو تابع لمقدراى) كسئلة الكف
الآتية (قوله وجرح البطن) أو نحوه مشرح وروض (قوله عن أرش موضحة) قد يقال الرأس يتصور فيه
غير الموضحة كالأموعة (قوله أيضا عن أرش موضحة) لانه لو سواه سارى أرش الأقل أرش
الأكثر ولو اعتبر ما فوق الموضحة كالأموعة فقد تساوى الموضحة أو تزيد فيلزم المحذور المذكور

وجرح البطن عن جائفة وجرح الرأس عن أرش موضحة فان بلغه نقص سمحاق ونقص مثلا

ونقص السمحاق عن المتلاحة ثلاثا يستويا مع تفاوتهما (فان بلغت) الى الحكومة مقدور ذلك العضو ومتبوعه (نقص القاضي شيئا) منه (باجتهاده) أكثر من أقل (٤٨٦) متناول على الالوجه لان أهله لا يبلت اليه لوقوع التغاير والمساهمة بعادة وذلك ثلاثا يرام

(قوله ونقص السمحاق الخ) كان الظاهر ونقص المتلاحة عن السمحاق إذ السمحاق أبلغ من المتلاحة رشيدى وهذا مبنى على أنه بصيغة الماضي معطوف على نقص كل منهما عنه وأما إذا كان مصدرا معطوفا على كل منهما الخ فاجرى عرش فلا إشكال عبارته قوله ونقص السمحاق الخ أى نقص ما يقدره فيما نقص من السمحاق مما يقدره فيما نقص من المتلاحة لان واجب السمحاق أكثر من واجب المتلاحة اه لكن التعليل ظاهر فيما جرى عليه الرشيدى (قوله أو متبوعه) عطف على ذلك العضو (قوله أكثر من أقل) متناول أى ما له وقع كربع بعير مثلا عرش (قوله على الالوجه) كذا فى المغنى (قوله المحذور السابق) أى فى قوله ثلاثا تكون الجنابة الخ وقوله ولا تابع لمقدر أى ولا هو تابع الخ عرش (قوله كاسر) لعل الكاف بمعنى اللام ومراده لتعليل لزوم ما زاده بما زاده لا عقب قول المصنف له مقدر (قوله وظهر) بقيد يقال الظاهر يتصور فيه الجائفة كالبطن سم وعرش (قوله فى الاولى) أو متبوعه الخ أنظر أى أولى وأى ثانية مع أن الذى انتفى عنه التقدير والتبعية للمقدر شئ واحد رشيدى وعرش (قوله أو متبوعه فى الثانية الخ) يتأمل معنى هذا الكلام فان الفرض أنه ليس تابعا لمقدر فلا متبوع له فكيف يصح أن الشرط أن لا تبلغ دية المتبوع سم وقيد يقال مراده بالثانية عجز الزايد الذى زاده بقوله ولا تابع الخ وهو مالو كان الطرف لا تقدير فيه ولو لكنه تابع لمقدر كالكف مع الاصابع فان الشرط فيه أن لا تبلغ دية المتبوع فراه بالاولى مسئلة التمس مع لاحظة القيد الذى زاده بقوله ولا تابع الخ وبالثانية المفهومة من زيادة القيد المذكور وهذا واضح لا غبار عليه سيدعر وفيه تكلف ظاهر بل كان حق المقام أن يذكر قول الشارح فى الاولى أو متبوعه فى الثانية عقب قول المتن مقدره وبحذف قوله الاولى الآتى (قوله فان بلغت) إلى قوله وإنما يوضح واقفه المغنى فى جميع ذلك إلا فى مسئلة عدم تأثير الجنابة نقصا أصلا كاسا نبه عليه (قوله فيكون هو) أى أحد الامرين لا الحكومة (قوله ولا تأثرت به القيمة) أى على فرض الرقية (قوله حيثئذ) أى حين سيلان الدم (قوله أوجب فيه القاضي الخ) خلافا للمغنى حيث قال عر فقط الحاقا لها كفى الوسيط بالطمعة والاضربة التى لم يبق لها اثر اه (قوله وإنما يجب الخ) رد لدليل مقابل الالوجه كما يظهر مما مر أنفا عن المغنى (قوله فى نحو للطمعة الخ) (فروع) لوضربها وأطعمه ولم يظهر بذلك شئ. فعليه التعريف بان ظهر شئ. كان اسود محل ذلك وأخضرونى الأثر بعد الاندمال وجبت الحكومة والعظام المكسورة فى غير الرأس والوجه ان انجبر معوجا ففسره الجاني ليستقيم وليس له كسر لذلك لزمه محكومة أخرى لانه جنابة جديدة معنى واسنى مع الروض (قوله قبل قضية المتن الخ) عبارة المغنى (تنبية) يقتضى اعتباره اقرب نقص إلى الاندمال أنه لو لم يكن هناك الخ وليس بمراد كما علم مما مر اه (قوله كلحية امرأة) ومثلها الخنى معنى (قوله وفسد منبتها) أما إذا لم يفسد منبتها فلا حكومة فى إزالتها لانها تعود غالبا وباضابط ما وجب الحكومة

(قوله أكثر من أقل) متناول على الالوجه (مر) (قوله وظهر وعضد) قد يقال الظاهر يتصور فيه الجائفة كالبطن (قوله فالشرط أى لا تبلغ دية نفس) فيه كناية عن جواز بلوغها أرش عضو له مقدر وعن أنه لا يشترط هنا سوى ما علم من تعريفها معنى على ذلك المعام وكانه قال جاز أن تبلغ أرش عضو له مقدر ولم يشترط سوى ما علم من التعريف وبهذا يندفع ما يقال لا حاجة إلى هذا الشرط لانه لازم للحكومة كما علم من تعريفها فلا يمكن خلافه حتى يحتاج إلى بيانه فليتأمل (قوله أو متبوعه فى الثانية) يتأمل معنى هذا الكلام فان الفرض أنه ليس تابعا لمقدر فلا

المحذور السابق (أو) كانت الجنابة بمحل (لا) تقدير فيه (ولا تابع لمقدر كاسر) (كفخذ وكشف) وظهر وعضد وساعد (ف) الشرط (أن لا تبلغ) الحكومة (دية نفس) فى الاولى أو متبوعه فى الثانية وان بلغت الاولى دية عضو مقدر أو زادت فان بلغت ذلك نقص منه كاسر (و) إنما (يقوم) المحنى عليه لمعرفة الحكومة (بعد اندماله) أى اندمال جرحه لان الجنابة قبله وقد تسرى إلى النفس أو إلى ما فيه مقدر فيكون هو واجب الجنابة (فان لم يبق) بعد الاندمال (نقص) فى الجبال ولا فى المنفعة ولا تأثرت به القيمة (اعتبر اقرب نقص) فيه من حالات نقص قيمته إلى وقت (الاندمال) ثلاثا تحجب الجنابة (وقيل يقدره قاض باجتهاده) ويوجب شيئا حذرا من أهدار الجنابة (وقيل لا غرم) كما لو تألم بضربة ثم زال الألم ولولم يظهر نقص الإحالة سيلان الدم اعتبرت القيمة حيثئذ فان لم تؤثر الجنابة نقصا حيثئذ أوجب فيه القاضي شيئا باجتهاده على

الالوجه وإنما يجب فى نحو للطمعة شئ لان جنسها لا يقتضى نقصا أصلا قبل قضية المتن أنه لو لم يكن هناك نقص أصلا كلحية امرأة أزيلت وفسد منبتها وسن زائدة لاشئ. فيه وليس كذلك بل تقدر لحيتها كلحية عبد كبير لتزين بها ويقدر فى

السن وله سن زائدة ثابتة فوق الاسنان وليس خلفها أصلية ثم يقوم مقلوعها ليظهر التفات لان الزائدة تسد الفرجة ويحصل بها نوع جمال ويجب منع انقضية ذلك نظرا للجنس الذي قدمه في جواب اشكال (٤٨٧) الرافعي (والجرح المقدر) ارشه

(كوضحة يتبعه الشين)

ومر يانه في التيمم

(حواله) إن كان يحمل

الايضاح فلا يفرد

بحكومة لانه لو استوعب

جميع محله بالايضاح لم

يلزمه الارش موضحة

نعم ان تعدى شينها التقا

مثلا افرد وكذا لو

أوضح جيبته فال حاجبه

فعله الاكثر من أرش

موضحة وحكومة الشين

وازاله الحاجب وكالموضحة

المتلاحة نظرا الى أن

ارشها مقدر بالنسبة

للموضحة ولما يتضح بناء

على مامر أنه يجب فيها

قضية هذه النسبة فعلى

المتعمد أن الواجب فيها

الاكثر يظهر أن يقال

إن كان الاكثر النسبة

فهى كالموضحة أو الحكومة

فلا على هذا التفصيل يحمل

قوله (وما لا يتقدر) ارشه

(يفرد) الشين حوله (بحكومة

في الاصح) لصعف الحكومة

عن الاستتباع بخلاف الدبة

وقضية افراد الشين بحكومة

غير حكومة الجرح بل من

ضروره يانه اذا لا يتأق في

ما ذكره انه بقدر سليما بالكلية

ثم جرح ما بدون الشين ويجب

ما بينهما من التفاوت فهذه

حكومة للجرح ثم بقدر جرحها

بلاشين ويجب ما بينهما من

وما لا وجه ان يقر الجنبه من ضعف أو شين واجب الحكومة وكذا ان لم يبق على الاصح بان يعتبر أقرب
نقص الى الاندمال كما روون كانت الجنبه بغير جرح ولا كسر كالألة والشعور واللطمة فلا حكومة فيه وفيه
التعزير كما رمى معنى وأسنى مع الروض (قوله) ويقدر في السن الخ أى تقيمه في السن الخ ولو عبر يقوم كان
أوضح ع ش عبارة المعنى والأسنى مع الروض ولو قطع سن أو قطع اصبع أو زائدة ولم ينقص بذلك شى فقدرت
السن أو الاصبع زائدة ولا أصلية خلفها ويقوم المجنى عليه متصفا بذلك ثم يقوم مقلوعه تلك الزائدة فيظهر
التفاوت بذلك لان الخ (قوله) وله سن الخ أى والحال للمجنى عليه سن الخ (قوله) ويجب منع انقضية ذلك
يتأمل في هذا الجواب سم على حج ع ش (قوله) الذى قدمته أى بقوله وبان جنس الحية فيها جمال
الخ ع ش (قوله) ومر يانه الخ عبارة الاسنى كغيره ولو تحول واستحشاف وار تفاع وانخفاض اه
(قوله) جميع محله أى الشين معنى (قوله) مثلا أى أو الوجه معنى (قوله) افرد أى بحكومة لتعديه محل
الايضاح معنى (قوله) وكذا لو أوضح جيبته الخ هذا مستثنى عما فى المتن وليس من جملة صورته وان أو هم
سياق الشارح رشيدى عبارة المعنى ويستثنى من الاستتباع ما لو أوضح جيبته الخ (قوله) فله الاكثر الخ
ولو جرحه على بدنه جرحا حقا بقرها جامعة قدرت بها ولزمه الاكثر من ارش القسطر الحكومة كالمو كان
بقرها موضحة معنى وأسنى مع الروض (وكالموضحة المتلاحة) أى يتبعها الشين ولا يفرد بحكومة (قوله)
ان الواجب فيها أى المتلاحة بان للمعمد قوله الاكثر أى من النسبة الحكومة (قوله) فهى كالموضحة
أى يتبعها الشين حواله وقوله أو الحكومة فلا أى فلا يتبعها الشين حواله ع ش (قوله) وعلى هذا
التفصيل يحمل قوله وما لا يتقدر الخ فالمراد به الجرح الذى لا مقدره ولا بقر به ماله مقدر يعرف نسبه
منه أو تعرف النسبة لكن الاكثر الحكومة لا ما لقضاء النسبة أسنى (قوله) بخلاف الدبة عبارة المعنى والأسنى
بخلاف المقدور ما الخ به اه (قوله) بل من ضروره يانه أى الافراد (قوله) اذا لا يتأق الخ علة لقوله بل من
ضروره يانه وقاعله خير الافراد وقوله أنه بقدر الخ خبر وقضية الخ (قوله) وهذه أى ما بينهما والمتاين
لموافقة الخبر (قوله) كذلك أى على الكيفية المذكورة بقوله أنه بقدر سليما الخ (قوله) نقصه فاعل يجب
وقوله كل منهما خبر ان (قوله) فلا اشكال فى ذلك الخ أى خلافا لابن النقيب حيث قال وفى التصور المذكور
عسرو الذى يذبح أن يقوم سليما ثم جرحا بشتم ويجب ما بينهما ولعله لا يختلف مع ما تقدم فلا فائدة فى
قولنا يفرد بحكومة وللبلقيني حيث ذكر نحوه فقال الاقيس عندنا ان يجب حكومة واحدة جامعة لهما كذا
فى الاسنى (قول المتن وفى نفس الرقيق) أى المعصوم نهاى أو معنى ما المر تدفلا خمان فى اتلافه قال فى البيان
وليس لنا شى يصح يعمله ولا يجب فى اتلافه شى وسواه معنى (قوله) المتلف الى قوله ولم يكن تحت بدنى المعنى
قوله فيحتمل فى النهاية الاقوله ولم يكن تحت بدنى المعنى وقوله وبه ادفع الى المتن (قوله) المتلف بفتح اللام
وكان الاولى التانيت (قوله) وجعله عبارة المعنى وعقب المصنف الحكومة ببيان حكم الجنابة على الرقيق
لاشترائها كما فى أمر تقديرى وإن كان استوفى الكلام على خمان الرقيق وغيره من الحيوان فى كتاب الغصب
بابسب ما هنا الا أنه أعاد الكلام فيه هكاليين أن الجنابة عليه تارة تكون باثبات اليد عليه كما سبق فى
الغصب وتارة بغير ذلك كما هنا اه (قوله) اصل الحر فى الحكومة أى بما لا مقدره ع ش (قوله) بالغة
متبوع له فكيف يصح أن لا تبلغ دية المتبوع (قوله) ويجب منع انقضية ذلك الخ يتأمل فى هذا

التفاوت وهذه حكومة للشين وفائدة ان يجب حكومتين كذلك انه لو عني عن احدهما بقيت الاخرى وان يجوز بلوغ مجموعهما للدية لان الذى
يجب نقصه عنها كل منهما على انفراد لا مجموعهما فلا اشكال فى ذلك حكما ولا تصوير (و) يجب (فى نفس الرقيق) المتلف لو مكاتب أو م ولد
وجعله أثر بحث الحكومة لا شترائها كما فى التقدير ولذا قال الامثلة الف ن أصل الحر فى الحكومة والحر أصل الف ن فيما يتقدر منه (قيمته) بالغة

ما بلغت كسائر الاموال المتلفة (وفي غيرها) أى النفس من الاطراف واللطائف ولم يكن تحت يد عادية ولا مبيعا قبل قبضه لما مر فيها (مانقص من قيمته) سلبا (ان لم يتقدر) ذلك الغير (فى الحر) نعم نقل البقيس عن المتولى انه لو كان أكثر من متبوعه أو مثله لم يجب (٤٨٨) كله بل يوجب القاضى حكومة باجتهاده لئلا يلزم المحذور السابق قال وهذا

تفصيل لا بد منه واطلاق من أطلق بمحول عليه وفيه نظر ظاهر لان النظر فى الفن اصاله الى نقص القيمة حتى فى المقدر على قول فلم ينظروا فى غيره لتبعية ولم يلزم عليه ذلك الفساد الذى فى الحر فتأمل (والابان) يقدر فى الحر كوخة وقطع طرف (فنسبته) أى مثلها من الدية (من قيمته) ففى يده نصفها وموصته نصف عشرها (وفى قول لا يجب) هنا (الامانقص) ايضا لانه مال فاشبه البيعة (ولو قطع ذكره أو اتياه فى الاظهر) يجب (قيمتان) كاتجب فيهما من الحر ديتان نعم لو جنى عليه اثنان وقيمتهم ألف وقطع كل منهما يدا وجناية الثانى قبل انعدام الاول ثم اندملت لزوم الثانى مائتان وخمسون نصف ما لزم الاول لا أربع مائة لو صار بالقطع الاول يساوى ثمان مائة لان الجناية الاول لم تستقر وقد أوجبنا فيها نصف القيمة فكان انتقص

ما بلغت (وان زادت على دية الحر وسواء أكانت الجناية عمدا أو خطأ ولا يدخل فى قيمته التغليظ معنى (قوله لما مر فيها) أى فى بابها (قوله ان لم يتقدر ذلك الغير) أى ولم يتبع مقدرا معنى (قوله نعم نقل البقيس الخ) عبارة النهاية وما نقله البقيس عن المتولى الخ غير الخ غير متجه اذ النظر فى الفن الخ (قوله لو كان أكثر من متبوعه الخ) كان جرح أصبعه طولا فنقص قيمته عشرا أو أكثر فقد ساوى بدل جرح الاصبع بدل الاصبع أو زاد عليه وهذا فساد ينبغى النظر اليه والاحتراز عنه فإ وجه قوله فلم ينظروا الخ وقوله ولم يلزم الخ فليتأمل سم على حج ع ش عبارة الرشيدى ولم يلزم الخ أشار الشهاب سم الى التوقف فيه اه (قوله السابق) أى فى شرح اشتراط أن لا تبلغ مقدره (قوله فى المقدر) أى فى جرته الذى له مقدر فى الحر (قوله فى غيره) أى فيما لا مقدر له فى الحر (قوله لتبعية) صلة ينظروا (قوله بان يقدر) الى قوله ولم يسين فى المعنى (قوله هنا) أى فيما لا مقدر له فى الحر (قوله أيضا) أى مثل ماله مقدر فى الحر (قول المتن ذكره وأتياه) ونحوهما بما للحر فيه ديتان معنى (قوله نعم الخ) مستثنى من أصل المسئلة لأن خصوص قطع الذكر والاشين فكان الاول تقديمه عليه رشيدى أى كما فعله المتن فذكره فى شرح فأنسبته من قيمته (قوله لو جنى عليه اثنان الخ) عبارة الروض مع شرحه والمعنى وإذا قطع يد عبد قيمته ألف لزمه خمسمائة فان قطع الاخرى آخر بعد الاندمال وقد نقص مائتان لزمه أربع مائة أو قبل الاندمال فيلزمه نصف ماوجب على الاول وهو مائتان وخمسون لان الجناية الاول لم تستقر بعد حتى يضبط التقصان وقد أوجبنا بها نصف القيمة فكانه انتقص نصفها اه (قوله ثم اندملت) عبارة النهاية ولم يمت منها اه فكان الاول للشارح الثانية (قوله فكان الاول انتقص الخ) أى انتقص به على الحذف والايصال (قوله ان هذا) أى لزوم المائتين وخمسين لثانى (قول المتن والثانى) بالجر عطف على الاظهر كما به عليه المعنى (قوله لما مر) أى لانه مال الخ (قوله ففى مقدره بالنسبة الخ) أعنى فيجب فيما له مقدر باعتبار النسبة عبارة المتن فن نصفه حريجه فى طرفه نصف ما فى طرف الحر ونصف ما فى طرف العبد ففى يده ربع الدية الخ (قوله وفى أصبعه نصف عشر ديتيه الخ) وعلى هذا الجواب (قوله أكثر من متبوعه) أى كان جرح أصبعه طولا فنقص قيمته عشرا أو أكثر فقد ساوى بدل جرح الاصبع أو زاد عليه وهذا فساد ينبغى النظر اليه والاحتراز عنه فإ وجه قوله فلم ينظروا الخ وقوله ولم يلزم الخ يتأمل (قوله فى المتن ولو قطع ذكره وأتياه الخ) عبارة الروض وإذا قطع يد عبد قيمته ألف دينار لزمه خمسمائة فان قطع الاخرى آخر بعد الاندمال وقد نقص مائتين لزمه أربع مائة أو قبل الاندمال فنصف ماوجب على الاول لان الجناية لم تستقر وقد أوجبنا نصف القيمة فكانه انتقص نصفها اه (قوله لان الجناية الاول لم تستقر) حتى يضبط التقصان شرح روض

القياس

نصفها وبه اندفع قول البقيس ان هذا لا يظهر

وجهه (والثانى يجب مانقص) من قيمته لما مر (فان لم ينقص) على الضمير (فلا شيء) وخرج بالريق المبعوض فى مقدره بالنسبة من الدية والقيمة فى يد من نصفه حر ربع ديتيه وربع قيمته وفى أصبعه نصف عشر ديتيه ونصف عشر قيمته ذكره الماوردى

القياس فيما زاد من الجراحة او نقص نهاية ومعنى (قوله ولم يبين) اى الماوردى (قوله فيحمل
 الخ) ويتجه ان يقدر كله حراثم قنا وينظر واجب ذلك الجرح ثم يقدر نصفه الحر قنا وينظر
 ما نقصه الجرح من قيمته ثم يوزع كل منهما على ما فيه من الرق والحرية فلو وجب بالتقدير
 الاول عشر الدية وبالثانى ربع القيمة وجب فيمن نصفه حر نصف عشر الدية ونصف ربع
 القيمة نهاية وقوله وبالثانى ربع القيمة يعنى ربع قيمة الجميع بدليل ما بعده رشيدى

ولم يبين حكم غير المقدر
 فيحتمل أن يقال تقدره
 ابتداء كله رقيقا لان به تحصل
 معرفة الحكومة والنقص
 فاذا كان النقص عشر القيمة
 مثلا وجب فيمن نصفه
 حر نصف عشر الدية
 ونصف عشر القيمة وان
 يقال يفرد كل جزء بحكمه
 فيقدر نصفه الحر قنا وحده
 ونوجب ما يقابل نصف
 الجناية من الدية ويقوم
 نصفه القن وحده ونوجب
 نصف ما نقصته الجناية
 منه وهذا أقعدبل وأولى
 إذ تقويم كل وحده يستلزم
 اعتبار قيمة النصف وتقويم
 الكل يستلزم اعتبار نصف
 القيمة والاول أقل فهو
 المحقق

تم الجزء الثامن ويليه الجزء التاسع وأوله باب موجبات الدية



﴿ فهرست الجزء الثامن من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة

٢	كتاب الطلاق
٢٦	فصل فى بعض شروط الصيغة والمطلق
٤٢	فصل فى بيان محل الطلاق
٤٧	فصل فى تعدد الطلاق
٦١	فصل فى الاستثناء
٦٩	فصل فى الشك فى الطلاق
٧٦	فصل فى بيان الطلاق السنى والبدعى
٨٧	فصل فى تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها
١٠٥	فصل فى أنواع من التعليق بالحل والولادة
١٣٥	فصل فى أنواع أخرى من التعليق
١٤٦	كتاب الرجعة
١٥٨	كتاب الايلاء
١٧٠	فصل فى أحكام الايلاء
١٧٧	كتاب الظهار
١٨٨	كتاب الكفارة
٢٠٢	كتاب اللعان
٢١٢	فصل فى بيان حكم قذف الزوج
٢١٥	فصل فى كيفية اللعان وشروطه وثمراته
٢٢٥	فصل فى اللعان لثقي ولد
٢٢٩	كتاب العدد
٢٣٩	فصل فى العدة بوضع الحمل
٢٤٥	فصل فى تداخل العدتين
٢٤٧	فصل فى حكم معاشرة المفارق للمعتدة
٢٤٩	فصل فى عدة الوفاة
٢٥٩	فصل فى سكنى المعتدة
٢٧٠	باب الاستبراء
٢٨٣	كتاب الرضاع
٢٩٣	فصل فى حكم الرضاع الطارىء على النكاح
٢٩٧	فصل فى الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه
٣٠١	كتاب النفقات

(تابع فهرست الجزء الثامن من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر)

صفحة

- ٣٢١ فصل فى موجب المؤن ومسقطاتها
 ٣٣٥ فصل فى حكم الاعسار
 ٣٤٤ فصل فى مؤن الاقارب
 ٣٥٣ فصل فى الحضنة
 ٣٦٤ فصل فى مؤنة المالك وتوابها
 ٣٧٤ كتاب الجراح
 ٣٩٢ فصل فى اجتماع مباشرتين
 ٣٩٤ فصل فى شروط القود
 ٤١٠ فصل فى تغير حال المجنى عليه
 ٤١٤ فصل فى شروط قود الاطراف
 ٤٢٠ باب كيفية القصاص
 ٤٢٩ فصل فى اختلاف مستحق الدم
 ٤٣٣ فصل فى مستحق القود
 ٤٤٥ فصل فى موجب العمد
 ٤٥١ كتاب الدييات
 ٤٥٨ فصل فى الدييات الواجبة
 ٤٨٣ فصل فى الجناية التى لا تقدير لارشها

